

من حاشية العالم العلامة الشيخ سليمان

# أبجد على شرح المنهج

لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري

رحمهما الله تعالى

آمين

المجلد الثاني

وَلَدَ

لحماء الزمزم للطباعة

مكة - ١٤٢٠ هـ















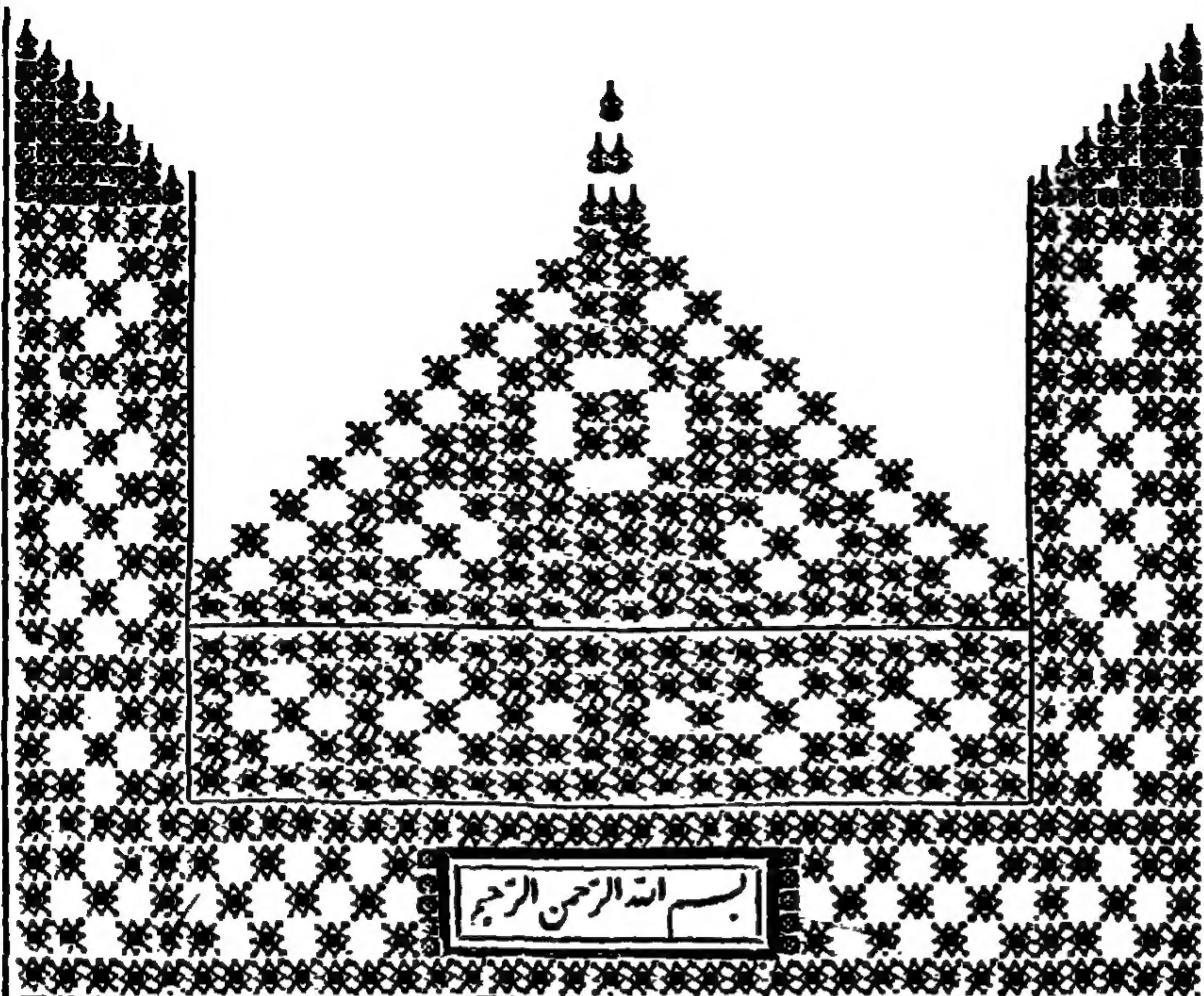
# الحزب الثاني

من حاشية العالم العلامة الشيخ  
سليمان بن محمد بن علي شرح المنهج لشيخ  
الاسلام زكريا الانصاري  
رحمهما الله تعالى  
آمين

وبالهامش الشرح المذكور

وللرحمة والبركة





الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبالله أستعين  
وهو حسبي ونعم الوكيل

\*(باب صلاة الجمعة)\*

\*(باب صلاة الجمعة)\*

أى من حيث تميزها عن غيرها بالشرائط أمور لصحتها وأخر لزومها وكيفية لادائها وأوابع لذلك كلباساتى وهى  
أفضل الصلوات ويومها أفضل أيام الأسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس يعتق الله فيه ستمائة ألف عتق من  
النار من مات فيه أو فى ليلته كتب الله له أجر شهيد ووفى فتنه القبر وفرضت بمكة ولم تقم به القصد العدد أولان  
شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم مستحيا وأول من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة فى  
أربعين رجلا بقرية على ميل من المدينة اه ش م ر وفى ع ش عليه ما نصه قال فى شرح البهجة الكبير  
بعد ما ذكر وكانوا فى الجاهلية يسمون الجمعة يوم العروبة والاحد أول والاثنين أهون والثلاثاء جبارا  
والاربعاء دبارا والخميس مؤنسا والسبت شبارا قال الشاعر

أوتل ان أعيش وان توى \* بأول أو بأهون أو جبارا  
أو التالى جبارا فان أقسه \* فمؤنس أو عروبة أو شبارا

وقال فى القاموس الاهون اسم لرجل واسم يوم الاثنين وفيه أيضا هود كاحد يوم الاثنين وفيه أيضا أوهود  
كذلك وجبار كفراب يوم الثلاثاء ويكسر وفيه أيضا دبار كفراب وكاب يوم الاربعاء وفى كتاب العين ليلته  
وفيه أيضا شبار ككتاب يوم السبت جمع أشير وشير وشير بالكسر وفيه وعروبة وباللام يوم الجمعة اه  
وهو من خصائص هذه الامة وقوله قرية على ميل من المدينة واسمها تنقيع الخضمات انتهى بالحرف  
وتنقيع فتح النون وكسر القاف والخضمت فتح الخاء والصاد المجهتين وآخوه مثلثة قرية لبنى بياضة بطن  
من الانصار اه من شرح العباب للشارح وفى المصباح وغيره الخضمات بالثناة الفوقية آخوه اه شجناح و



وفي البرماوى عانصه الخضمات بخاء مجة مفتوحة فضاء مجة مكسورة فقيم فالغوا آخره فوقية اه وهى صلاة  
 أصلية تامة على قدر المتصورة وقيل ظهر مقصورة وميت بذلك لاجتماع الناس لها أو لما جمع فيها من الخبرات  
 أو لجمع خلق آدم صلى الله عليه وسلم في آخر ساعة من يومها أو لاجتماع عباده في عرفة فيها أولانه جامعها فيها  
 أو لغير ذلك اه ق ل على الجلال وكان يقال ليومها في الجاهلية يوم العروبة أى اليين المعظم وهو أفضل  
 أيام الاسبوع وروى البيهقي ان يومها أفضل الايام وأعظم عند الله من يوم الفطر والافهى وذهب الامام  
 أحمد الى انه أفضل من يوم عرفة اه ح ل وأما عندنا فيوم عرفة أفضل من يوم الجمعة ليلتها أى الجمعة أفضل  
 ليالى الاسبوع كما ان يومها أفضل أيامه وليلة القدر أفضل من ليلتها وليلة الاسراء فى حقته صلى الله عليه وسلم  
 أفضل من ليلة القدر لرؤيته ذاته تعالى بعين بصره وأما فى حقنا فليلة القدر أفضل منها وليلة مولده عليه الصلاة  
 والسلام أفضل من اليلتين والمراد بليلة الاسراء وليلة المولد اليلتان المعيتان لا تطاردهما من كل سنة اه شيخنا  
 ح ف (قوله بضم الميم) وهو أقصع ودولة أهل الحجاز وقصها الغة بنى تميم واسكانها لغة عقيل وقرأ بها الاعشى  
 والجمع جمع وجهاته مثل غرف وغرفات وجمع الناس بالتشديد شهد والجمعة كما يقال عيدوا وشهدوا العيد  
 اه ع ش م ر وهذه اللغات الاربع انما هى اذ لم يستعمل هذا اللفظ فى الاسبوع فان استعمل فيه  
 كقولك صمت جمعة أى أسبوعا تعين سكون الميم اه شيخنا ح ف وفى ع ش م ر وأما الجمعة  
 بسكون الميم فاسم لايام الاسبوع وأولها السبت اه مصباح وعليه فالسكون مشترك بين يوم الجمعة وأيام  
 الاسبوع اه (قوله تتعين) أى يجب علينا (قوله آية يا أيها الذين آمنوا اذنوا للصلاة الخ) وجه الدلالة  
 من الآية ان المراد بالذ كرفها الصلاة ويلزم من وجوب السعي بها وجوب الصلوات كبر الاشتمالها  
 عليه من باب تسمية الشيء باسم جزئه اه شيخنا وبعبارة ش م ر فاسعوا الى ذكر الله وهو الصلاة وقيل  
 الخطبة فامر بالسعي وظاهره الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يسى اليه ولا نهى عن اليسع وهو مباح  
 ولا ينهى عن فعل المباح الا لفعل الواجب اه قال شيخنا الشيرازى قد استدل المصنف على وجوبها  
 بالآية والحديثين بعدها ولم يقتصر على الآية لانها ليست حرة فى الجمعة فوجوب السعي فى يومها شامل لغير  
 العصر وأيضا لذكر ليس حرة فى خصوص الصلاة فاحتاج لذكر الحديثين بعدها ولم يكتف بالحديث  
 الاول منهم الجواز ان يكون الوجوب فيه بمعنى التنا كدفعه كما فى قوله غسل الجمعة واجب على كل محتلم وذ كر  
 الحديث الثانى لان الاول شامل للمسلم والكافر والحر والعبد فذكر تخصيص لما قبله اه برماوى (قوله  
 الأربعة) ان نصب فذلك وان رفع فعلى تأويل الكلام بالنفى كانه قيل لا يترك الجمعة فى جماعة الأربعة  
 اه سم اه ع ش وقوله ان نصب فذلك أى فذلك ظاهر لانه مستثنى من كلام تام موجب حيث شذ فان  
 نصب قوله عبدا مملوك الخ فهو على البدل وان رفع فهو خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدها عبدا مملوك الخ وقوله  
 فعلى تأويل الكلام بالنفى أو على ان لا يعنى لكن وأر بعقب مبتدأ موصوف بمحذوف مفهوم من السياق أى  
 من المسلمين والخبر محذوف أى لا يجب عليهم وعبد مملوك الخ بدل اه شورى بإيضاح فيندفع الاشكال  
 والفرض من تأويل الرفع بما ذكر رفع الاشكال بصورته ان هذا الكلام تام موجب وما كان كذلك يجب  
 فيه نصب المستثنى فواجه تعميم الرفع هنا ففى ش م ر ما يقتضى ان نصب بعد الكلام التام الموجب  
 ليس متعلقا عليه ونص عبارته وقال أبو الحسن بن عقور فان كان الكلام الذى قبل الاموجبا جاز فى الاسم  
 الواقع بعد الاوجهان أفهما النصب على الاستثناء والاخر أن يجعله مع الاتباع الاسم الذى قبله فتقول تام  
 القوم الا زيدا بنصبه ورفعه وعليه جعل قراءة من قرأ فشر بوا منه الا قليل منهم بالرفع وفى صحيح البخارى  
 فلما تفرقوا كلهم أحرموا الا بوقتنا وقواه أعلم وقال ابن جنى فى شرح المع ويجوز أن تجعل الاصفة  
 ويكون الاسم الذى بعد الامر بابا عراب ما قبلها تقول تام القوم الا زيدا ورأت القوم الا زيدا ومررت بالقوم

بضم الميم وسكونها وقصها  
 وحكى كسرهما (تتعين)  
 والاصل فى تعيينها آية يا أيها  
 الذين آمنوا اذنوا للصلاة  
 وأنخبار مجة تكبر رواح  
 الجمعة واجب على كل محتلم  
 وخبر الجمعة حق واجب  
 على كل مسلم فى جماعة لا  
 أر بعقب مملوك



الازيد فتعرب ما بعد الابعار ابعار قبلها لان الصفة تتبع الموصوف وكان القياس ان يكون الاعراب على الا  
ولكن الاحرف لا يمكن اعرابه فتقل اعرابه الى ما بعده ألا ترى ان غير ما كانت اسماء طهر الاعراب فيها اذا  
كانت صفة تقول قام القوم غير زيد ورأيت القوم غير زيد ومررت بالقوم غير زيد اه على انه تقل عن  
المصدر الاول انهم كانوا يكتبون المنصوب بهيئة المرفوع لان ما بعد المنصوب بها أو انه خبر مبتدأ محذوف  
اه وعبارة البرماوى قوله الأربعة كذا فى النسخ بصورة المرفوع وهو رواية ابن الاثير وقد يشكك ذلك بان  
المذكور عطف بيان لاربعة وهو منصوب لانه استثناء من موجب وجوبه بحاجب بان المنصوب لامة فوعة وكانت عادة  
المتقدمين ان يكتبوا المنصوب بغير ألف ويكتبوا عليه تنوين المنصوب كذا كره النووى فى مواضع تشبه هذا  
قال الجلال السيوطى ورأيت فى كتب المتقدمين المعتمد فى خط الزهرى فى مختصر المستدرک وعلى تقدير  
أن تكون مرفوعة تعرب خبرا مبتدأ محذوف أى هى لاعطاف بيان انتهت (قوله أو امرأه) أو بمعنى الواو ولعل  
اقتصاره عليه الصلاة والسلام على الاربعة لكونهم كانوا موجودين اذ ذلك ويقاس عليهم غيرهم ممن يأتى  
اه ع ش على مر (قوله ومعلوم انهم اركعتان) أى فلذا لم يصرح به المصنف وعلم من الدين بالضرورة اه ع ش  
وكان حكمة تخفيف عددها ما يسهلها من مشقة الاجتماع المشروط لصحتها وتحت الحضور وسماع الخطبتين  
على أنه قيل انهما اثنتان من باب الاربعة لا تخيرين اه ج والجديد ان الجمعة ليست ظهرا وان كان وقتها  
وقته تتدارك به بل صلاة مستقلة لانه لا يغنى عنها لقول عمر رضى الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان  
نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من اقترى رواه أحد وغيره وقال فى المجموع انه حسن والقديم انما طهر  
مقصود اه ش مر وهذا أى قول الشارح ومعلوم الخ جواب عن سؤال المقدر تقديره الحكم على الشيء  
فرع عن نظيره وحكمه على الجمعة بان فرض حكم على مجهول والحكم عليه باطل فأنشأ الى جواب ذلك بان  
هذا الامر فيه الحكم على معلوم لا على مجهول لان الامر المعلوم لا يتوقف الامر فيه على ذكره وهى كغيرها من  
الحس فى الاركان والشروط والآداب اه برماوى (قوله على حذ كر) شمل ذلك أجير العين حيث آمن  
فساد العمل فى غيبته كما هو الظاهر لخبر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعمله الجمعة اه ش مر وقوله  
شمل ذلك أجير العين ومعلوم ان الاجارة متى أطلقت انصرفت للصحة وأما ما جرت به العادة من احضار الخبز  
لمن يخبره ويعطى ما جرت به العادة من الاجرة فليس اشتغاله بالخبز عذرا بل يجب حضور الجمعة وان أدى الى تلفه ما لم  
يكفه صاحب الخبز على عدم الحضور فلا يصح وينبغي انه لو تعدى ووضع يده عليه وكان لو تركه وذهب الى  
الجمعة تلف كان ذلك عذرا وان أثم بأصل اشتغاله به على وجه يؤدى الى تلفه لو ذهب الى الجمعة ومثله فى ذلك بقية  
العمل كالتجار والبناء ونحوه ما هو ظاهر اطلاقه كخج انه حيث لم يفسده عليه يجب عليه الحضور وان زاد منه على  
زمن صلاته يعمل عمله ولو طال وعبارة الابعاب والعمدان الاجارة ليست عذرا فى الجمعة فقد ذكر الشيخان فى  
بابها انه يستثنى من زمنها زمن الصلاة والطهارة والصلاة الرابسة المكتوبة ولو جمعت وبحث الاذرى انه  
لا يلزم المستأجر تمكينه من الذهاب الى المسجد للجماعة فى غير الجمعة قال ولا شك فيه عند بعده أو كون امامه يطيل  
الصلاة اه بحروفه عليه فيفرق بين الجمعة والجماعة بان الجماعة صفة تابعة وتكرر فاشتراط اغتفارها ان لا يطول  
زمنها رعاية لحق المستأجر واكتفى لتفريغ النية بالصلاة فرادى بخلاف الجمعة فلم تستطع وان طال زمنها لان  
سقوطها يفوت الصلاة بلائيل اه ع ش عليه (قوله بلا عذر ترك الجماعة) دل الاعذار مسقطات للوجوب  
أو موجبات للترك خلاف وقضية كلام القمولى ترجيح الاول اه ابعاب أى بمعنى أن الاعذار مسقطات  
لوجوب أى مانعة من تعلق الوجوب بالعذر اه شورى (قوله مقيم بعمل جمعة) أى وان لم يلقه صوت المنادى  
كيدل عليها اطلاقها والتقدير فيما بعده انتهى سم (قوله تأسيابه صلى الله عليه وسلم) دليل لقوله مقيم الخ وما قبله  
تقدم دليله اه شورى (قوله أو بمسئو) معطوف على عمل جمعة وقوله بلغه أى المقيم بالمستوى وقوله فيه

أو امرأه أو مريض  
ومعلوم انهم اركعتان (على  
مسلم) مكاف كما علم ذلك من  
كتاب الصلاة (مرد ذكر بلا  
عذر ترك الجماعة مقيم بعمل  
جمعة) تأسيابه صلى الله  
عليه وسلم وبالخلفاء بعده  
(أو بمسئو)



متعلق ببلغ وقوله صوت ومعتدل حال من المقيم وقوله في حد ومتعلق أيضا ببلغ وقوله يليه أي إلى المستوى وقوله  
أو مسافر معطوف على المقيم بقسميه والحاصل أنه يجب على مقيم بصورتيه وعلى المسافر المستوى من محلها أي  
خرج من محلها إلى ذلك المستوى ويجب أيضا على المسافر لمعية اهـ شيخنا (قوله بلفظ فيه صوت) أي وعلم أنه  
نداء جمعة وإن لم يميز كلمات الاذان والارادته كن بحيث يبلغه الصوت المذكور وإن لم يبلغه بالفعل لما نفع  
أول عدم الاصغاء اليه اهـ من الحلي وفي قل على الجلال قوله عال أي معتدل وكونه بالاذان ليس قيدًا ولو  
سمع النداء من يدين فحضوره لا كثر منهما جماعة أولى فإن استويا فالأولى مراعاة الأقرب كظهيره في الجماعة  
ويحتمل مراعاة الأبعد لكثرة الآخر اهـ شمر (قوله أي سكون للأصوات والرياح) اعتبر هذه الأصوات  
لأنها تمنع من بلوغ الاذان واعتبر هذه الرياح لأنها تارة تعين عليه وتارة تمنع منه اهـ حل (قوله من طرف  
محلها الذي يليه) لعل ضابطها تصح الجماعة فيه قال ابن الرفعة وسكتوا عن الموضع الذي يقف فيه المستمع والظاهر  
أنه موضع إقامة من سمع من موضع إقامة وجبت عليه والا فلا اهـ سم على المنهج اهـ ع ش على مر  
(قوله أو مسافر له من محلها) أي وسمع النداء من ذلك المحل فيجب أن يعود إليه لأن سمع من محل آخر اهـ حل  
وقوله فيجب أن يعود إليه ليس بلام بل له أن يفعلها في أي محل كان فلو قال فيجب عليه حضورها لكان أولى  
(قوله أي المستوى) يؤخذ من ذلك عدم الوجوب على الحصادين إذا خرجوا قبل الفجر إلى مكان لا يسمعون  
منه نداء محلهم الذي خرجوا منه وإن سمعوه من محل آخر لأن السفر هنا يشمل القصير أيضا وكذا إن سمعوا الكن  
خافوا على أنفسهم أو أوالهم وكذا إن خرجوا بعد الفجر وسمعوا أول سمعوا أن خافوا على ما ذكر اهـ برماوى  
(قوله كما علم ذلك من الباب قبله) أي من قوله فلا قصر كغيره من سائر الرخص لعاص به اهـ شيخنا (قوله لخبر  
أبي داود الخ) دليل على المقيم بالمستوى والمسافر له واستدل على المسافر سفره معصية بالدليل العقلي وعلى المقيم  
بمجاها بالتأسي (قوله ولا على صبي) ويجب أمره بها كغيرها من بقية الصلوات كما ويستحب لما التفتن أن  
يأذن له في حضورها ويستحب لجوز في بذلتها مع أمن الفتنة أيضا في حضورها كما علم مما مر أول الجماعة  
ويستحب أيضا المريض أطاق وضابطه أن يلحقه بحضورها مشقة كشقة مشيه في المطر ونحوه اهـ شمر  
وقوله ولجوز في بذلتها أي حيث أذن زوجها أو كانت خلية ومفهومة أنه يكره الحضور للشابة ولو في ثياب بذلتها  
اهـ ع ش عليه (قوله وسكران) نعم أن أفق قبل فواتها لزم فعلها وكذا الجنون والمغنى عليه اهـ برماوى  
(قوله وإن لزم الثلاثة الأخيرة عند التعدي قضاؤها طهرا) أن قلت القضاء فرع الوجوب وهذا الوجوب قلت  
دوفرع غالبا اهـ حل رحمه الله تعالى (قوله ولا على من به رق) أي وإن قل وإن كان هناك مما ياتوقفت الجماعة  
في نوبة الرقيق نفسه اهـ شمر (قوله ولا على من به عذر في ترك الجماعة) من الأعذار الجوع والعطش اهـ  
حل أي الشديدين بحيث يحصل منهما مشقة لا تحتمل عادة وإن لم تبع التيمم اهـ ع ش على مر وما استشكله  
جمع بأن من ذلك الجوع ويعد جواز ترك الجماعة به وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية  
قال السبكي لكن مستندهم قول ابن عباس رضي الله عنهما الجماعة كالجماعة ترد بما تقدم أنها وهو منع قيام  
الجمعة على الجماعة بل صح بالنص أن المرض من أعذارها فالحقوابه ما في معناه مما هو كشفته أو أشد وهو سائر  
أعذار الجماعة مما لا يراه ظاهره وإن كلام ابن عباس مقرر لما سلكوه لأنه الدليل لما ذكره ومن الأعذار  
ههنا ما لو تعين الماء لطهر محل نحو نجوه ولم يجدها ماء إلا بحضرة ناس يحرم عليهم نظهرهم لعورته ولا يفتنون بصرهم  
عنها فلا يجب عليه كشفها لأن في تكليفه الكشف حجة من المشقة لا يرد على مشقة كثير من أعذارها نعم هو  
جائز لو أراد تحصيلها فإن خاف فوت وقت الظهر أو غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غض  
البصر إذا الجمعة لها بدل بخلاف الوقت أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ومن الأعذار أيضا اشتغاله بتجهيز ميت اهـ  
شمر أي وإن لم يكن المجهز بمن له خصوصية بالميت كاستنوا أخيه بل المتبرع بمساعدة أهله حيث احتج إليه

بلغه فيه) حالة كونه (معتدل  
سمع صوت عال عاتق في هدوء)  
أي سكون للأصوات والرياح  
(من طرف محلها الذي يليه  
أو مسافر له) أي المستوى  
(من محلها) أو مسافر لمعية  
كما علم من الباب قبله لخبر أبي  
داود الجماعة على من سمع  
النداء والمسافر لمعية ليس  
من أهل الرخص فلا جمعة  
على كافر أصلي بمعنى أنه  
لا يطالب بها في الدنيا ولا على  
صبي ومجنون ومغنى عليه  
وسكران كسائر الصلوات  
وإن لزم الثلاثة الأخيرة عند  
التعدي قضاؤها طهرا  
كغيرها ولا على من به رق  
ولا على امرأة وخشى الخبر  
السابق والحق بالرأية فيه  
الحق لا احتمال أثره ولا  
على من به عذر في ترك الجماعة  
مما يتصور هنا لما مر في الخبر  
والحق بالمريض فيه نحوه



معذور أو ممن يحضر عند المجهزين من غير معاونة بل للجملة فليس ذلك عذرا في حقهم ومثلهم بالطريق الأولى  
 ما جرت به العادة من الجماعات الذين يذكرون امام الجماعة وقال جوهل من العذر هنا حلف غيره عليه ان لا يصاها  
 لحشيتة عليه محذورا لونهج اليها لکن المحلوف عليه لم يحشيه وذلك لان في تحشيتة حشيتة مشقة عليه في المحلوف  
 عليه بالحاقه الضرر لمن لم يتعد بحلفه فإبراره كما تيسر مريض بل أولى وأيضا فالصابط السابق شمل هذا المشقة  
 تحشيتة أشد من مشقة نحو المني في الوحل كما هو ظاهر أو ليس ذلك عذرا لان مبادرته بالحلف في هذا قد ينسب  
 فيها الى تهوؤ أي قلة مبالاة فلا راعي كل محتمل ولعل الاول أقرب ان عذر في ظنه الباعث على الحلف بشهادة  
 قرينته اه وعليه فالوصف لا حاشيت الحالف به وليس من الاعذار ما جرت به عادة المستغنين بالسبب من  
 خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يترتب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليتنبه لذلك فانه يقع في  
 مصرنا كثيرا اه ع ش عليه وهل من الاعذار المسقطه للجمعة ما لو حلف بالطلاق لا يصلي خلف زيد فولي زيد  
 امامة الجمعة تسقط عنه أو تجب عليه ولا حاشيت لانه اكره شرعى كالحلف لا يترع ثوبه فأجنب واحتاج لترهها  
 في الغسل حيث يجب التزع ولا حاشيت لانه مكره شرعا احتمالا في النأشري واختلف قول شيخنا فيه فتارة قال  
 بالاول وتارة قال بالثاني اه حل قال شيخنا ح في والظاهر الاول ويفرق بينه وبين من حلف لا يترع الخ  
 بان الجمعة لها بدل في الجملة وهو الظاهر وفيه ان الغسل له بدل في الجملة وهو التيمم فقرر وقد رتبانه لم يقل أحدان  
 من الاعذار المصعقة للتيمم مع وجود الماء الحلف فالتى يظهر ان تولية الامامة عذر للحالف في تركه الجمعة  
 والائتمال الى بدلها للفرق المذكور بينه وبين من حلف أن لا يترع ثوبه فأجنب وقد علمت بان النظر في الفرق  
 مردود اه ثم رأيت ع ش على مر كتب مانصه ولو حلف لا يصلي خلف زيد فولي زيد امامة الجمعة  
 سقطت عنه قال مر وفيه احتمالا في النأشري في باب صلاة الجمعة ومرو به بالحلف بالطلاق أو تطبيق العتق  
 فراجع ذلك ثم قال مر لكن السقوط بشكل بما لو حلف لا يترع ثوبه فأجنب واحتاج لترهها في الغسل فانه  
 يجب التزع ولا حاشيت لانه مكره شرعا قال الا ان يفرق بين الجمعة بدلا اه أقول وللغسل بدل وهو التيمم الا ان  
 يقال للجمعة بدل يجوز في الجملة مع القدرة عليها بخلاف الغسل فليحرم وتصل أن مر رجع الى اعتماد وجوبها  
 ولا حاشيت لانه مكره شرعا كسئلة الحلف على ترع الثوب المذكورة فراجع وليحرم ثم رأيت بقرره بعد ذلك  
 سقوطها اه سم على التهج وقال ج ان السقوط هو الاقرب ثم رأيت بهامش نسخة من الزيادة قلا عنه  
 اعتماد وجوب الصلاة خلفه ولا حاشيت لانه مكره شرعا اه بحروقه قال الشوري في حاشيته واستوجه في  
 الاعباب انه يعذر هنا وان أدى الى ترك الجمعة سنين ولا يكاف العتق لما فيه من تقويت حال بلا مقابل واما الطلاق  
 فان كان بالثلاث أو لم يبق الا واحدة فواضع لعظم المشقة ولا يكاف في الاول حلفه خلافا لابن العماد لان فيه  
 وقوع الورطة على القول بعود الصفة وقدر رفع الحاكم رماوت كايهه الرفع الى شافعي يحكم له بمنعه فيه مشقة  
 لا تحتمل وان حلف بواحدة وهو عاكأ كثر منها لزمته لسهولة المراجعة عليه قاله في الاعباب مع اختصار اه اه  
 من خط شيخنا ح ف والحس كما قاله الغزالي عذر ان منعه الحاكم وله ذلك لصحة تراها والافلا وان أفتى  
 النووي بوجوب طلاقه لعلها وذكرا الرافعي في الجماعة عذر ان لم يقصر فيه فيكون هنا كذلك ولو كسل في  
 الحس أو بعون فأكتر كغالب الاوقات في حبوس القاهرة ومصر فالقياس كما قاله الاسنوي وان نوزع فيه لزوم  
 الجمعة لهم لان اقامتها في المسجد ليست بشرط والتعدد يجوز عند غير الاجتماع فعند تعذره بالكلية أولى  
 وحاشيت فيلزم الامام أن ينصب من يقيم لهم الجمعة ويبقى النظر في أنه اذا لم يكن فيهم من يصلح فهل يجوز لواحد من  
 البلد التي لا يعسر فيها الاجتماع اقامة الجمعة لهم لانها جمعة صحيحة لهم ومشروعة أم لا لانها يجوزها بالضرورة  
 ولا ضرورة فيه الا وجه الاول اه ش م ر وفي ع ش عليه مانصه \* (قرع) \* لو اجتمع في مكان أو بعون  
 مريض أو مكنتهم اقامة الجمعة فيه فهل تجب عليهم لا تتفاءله سقوط الجمعة عنهم من المشقة في الحضور أو لا أخذ



بإطلاق الحديث لا بعد الأول وفقاً لم ر اه سم على المنهج وفيه أيضاً نص من العذر ما لو اشتغل برز  
زوجته النائرة كذا نقله شيخنا العلامة الشوري عن جواهر القبولي اه وهل مثل زوجته ما لو اشتغل  
برز زوجته غيره أولاً فيه نظر والأقرب عدم إلحاق لانه لا يترك الحق الواجب عليه لصحة لا تتعلق به وإن توقف  
ردها على حضوره وظاهره ولو كان له به خصوصية كزوجته ولوقيل بإلحاق هذه زوجته فيكون عذراً  
لم يكن بعداً فراجع وقوله برز زوجته أي حيث توقف ردها على فوات الجمعة بأن كان متبهاً للسفر أو كانت هي  
كذلك والأفلا يكون عذراً اه قوله مما يتصورهنا كالمريض بخلاف ما لا يتصورهنا كالرجح الشديد بليل  
اه حل فاذا وجدت هذه الرجح الشديد فتمتار الا يعذر في ترك الجمعة لأجلها وقد يقال ألحقوا ما بعد الفجر  
بالليل في مسائل وجود الظلمة فيه فتكون شدة الرجح عذراً في حق من يعتد داره وتوقف حضوره الجمعة على  
السعي من الفجر اه شيخنا قال ع ش وهو تصوير حسن اه وانظر وجهه حسن مع اشتراط بلوغ صوت  
المنادي لمعتدل السمع وصوت المنادي لا يصل إلى محل يجب فيه السعي من الفجر كاتيه مطلقاً وأجيب بأن محل  
اشتراط بلوغ صوت المنادي في غير المقيم بمحلها اما المقيم بمحلها فلا يشترط فيه سماع صوت المنادي كما يدل عليه  
إطلاق المتن وتقييده فيما بعده فيكون كلام ع ش في التصویر بمغروضا في المقيم بمحلها فاذا كانت داره بعيدة  
بحيث لا يصل إلا أن يسافر بعد الفجر وجب عليه السعي وإن لم يسمع النداء اه شيخنا خ ف (قوله ولا على مسافر)  
أي وإن نقص العذر بسبب سفره وتطالت الجمعة على غيره بواسطة سفره لانه لا يلزمه أن يحصل الجمعة لغيره وكذا  
يقال في المعذور السابق وفقاً لشيخنا العلامة م ر وخلافه لا حد كلامين لا يسه قال وهذا شبيه بما لو مات أو جن  
واحد منهم ولغيره لا ضرر ولا ضرار في الاسلام خلافاً لما ذهب إليه النجاشي ولهذا قال الأذري لم أره لغيره مو كانه أخذه  
مما مر آتيا من حرمه تعطل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فإن هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر اه  
برماوى (قوله غير من مر) الذي مر هو المسافر للمحل المذكور أو للمعصية اه شيخنا (قوله ولو سفر أقصرا) في  
هذا نص يرجح بأن السفر لمحل يسمع فيه نداء الجمعة يسمى سفر اشترطوا في النقل في السفر في صوب مقصده لا بد  
أن يسافر لمحل يسمى الذهاب إلى السفر اعرفاً بأن لا يسمع فيه نداء الجمعة والحاصل أن من جاوز محل المعتبر بمجاورته  
يقال له مسافر شرعاً ثم إن كان بمحل لا يسمع فيه نداء الجمعة طارئة النقل وإن سمع فيه النداء ليس له ذلك لانه يجب  
عليه السعي لمحل الجمعة اه حل (قوله لا اشتغاله بالسفر وأسبابه) منه يؤخذ عدم الوجوب على نحو الحصادين  
إذا خرجوا قبل الفجر إلى مكان لا يسمعون فيه النداء أي نداء بلدتهم إذ لو اعتبر البلوغ من غير بلدتهم أيضاً  
لكان من خرج أي قبل الفجر إلى قرية يسمونها مرحلة ويقربها بلدة يسمع نداءها يجب عليه الجمعة ولا يقول  
به أحد اه حل ويستفاد منه مسئلة تقع كثيراً هي أن الشخص يسافر في يوم الخميس مثلاً إلى قرية قريبة  
من بلده لكن لا يسمع فيها النداء من بلده ويصبح يوم الجمعة في تلك القرية وهو غير عازم على الإقامة فيها بل يرجو  
منها قضاء حاجته فينتقل إلى بلدته لانه لا يسمع فيها النداء اه تأمل (قوله ولو كانت بمسؤولهم سمعوه) بأن فرض  
زوال هذا العلو وكانت بمحل على مستوى مساكن بلدة الجمعة وقوله ولو كانت بمسؤولهم سمعوه بأن فرض جعلها  
على وجه الأرض من المستوى مساكن بلدة الجمعة وما قول الشهاب البرلسي المراد لو فرضت مسافة انخفاضها  
ممتدة على وجه الأرض وهي على آخرها السمعت هكذا يجب أن يفهم وقس عليه نظيره في الأولى أي تفترض  
مسافة علوها ممتدة على وجه الأرض وهي على آخرها فيه نظر والمرجح عند شيخنا تبعاً لاقضاء والده خلافه  
وعبارته وهل المراد بقوله لو كانت بمسؤولهم سمعوه لا يسمع النداء ولو استوفى سمع مزمته الجمعة إن تبسط هذه المسافة  
أو أن تطلع فوق الأرض مساكنها وفيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني كما أفاده الواو المرحه  
الله تعالى في فتاويه انتهت اه حل وفي قول على الجلال ومعنى التقدير المذكور عند شيخنا كما في شرح  
شيخنا البرلى أن يفرض زوال الجبل وارتفاع المنخفض وتجعل القرية على الاستواء في محاذة محلها الأصلي

ولا على مسافر غير من مر ولو  
سفر أقصرا لا اشتغاله بالسفر  
وأسبابه ولا مقيم بغير محل الجمعة  
ولا يبلغه الصوت المذكور  
للفهم خبراً أي دواء السابق  
وعلم بقوله بمسؤولهم لو كانت  
قرية ليست بمحل الجمعة على  
رأس جبل فسمع أهلها  
النداء لعلاها ولو كانت  
بمسؤولهم سمعوه أو كانت في  
منخفض فلم يسمعوه لا انخفاضها  
ولو كانت بمسؤولهم سمعوه  
لزمهم الجمعة في الثانية دون  
الأولى بقوله بمسؤولهم سمع



وقال شيخ شيوخنا مرة يفرض الصعود والهبوط ممثدا الى غير جهة بلد الجمعة والقربة على طرفه لانهم يقطعون تلك المسافة في الوصول اليها اه (قوله أنه لو كان أصم الخ) أي ولو كان معتدل السمع لسمع وقوله أو جاوز الخ أي ولو كان معتدل السمع لم يسمع اه ح ل (قوله لم يعتبر) أي فوجب على الأصم ولا يجب على من جاوز سمعه العادة فلا يعتبر الأول في إسقاط الوجوب ولا الثاني في تحصيله اه شيخنا فان قلت قياس ما في الصوم من أن حديد البصر إذا رأى الهلال يجب عليه الصوم وجوب الحضور هنا قلت الفرق بينهما أن المدار في الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد البصر والمدار هنا على مسافة لا يحصل بها مشقة شديدة ولو عول على حديد السمع لم يحصل له مشقة تامة لا تخفى في العادة فان حديد السمع قد يسمع من مسافة بعيدة كنصف يوم مثلا اه ع ش على م ر (قوله أو على عادته لا في هـ) أي للرياح وقوله لم يتعين أي حيث سمعوا مع وجود الأصوات أو الرياح وفيه ان هذا واضح في الرياح لانهم لم يحلوا الصوت واما الأصوات فبغير نظر لانه إذا لم يسمع الصوت مع عدم الأصوات فمع وجودها أولى فلا وجه لعدم اليقين وعبارة شيخنا باعتبار هذه الأصوات والرياح لتلافتها بلوغ النداء أو تعين عليه الرياح اه طي (قوله كنارة بفتح الميم) سواء في ذلك البلد الكثيرة الأشجار والتخل كطبرستان وغيرها لا تقدر البلوغ بتقدير زوال المانع والأوجه ان المعتبر السماع عرفا بحيث يعلم أن ما سمعه نداء الجمعة وان لم يميز بين كلماته خلافا لبعضهم حيث اشترط ذلك قال ابن الرفعة وسكنوا عن الموضع الذي يقف فيه المستمع والظاهر انه موضع الإقامة والحاصل ان الذي تلخص من كلامهم واعتمده العلامة م ر ان ضابط ما مقام فيه الجمعة ما يتبعه القصر قبل مجاوزته فشمع المسجد الخارج عن البلد بأن خرب ما بين البلد وبينه لكن لم يجرؤ بل يترددون اليه لنحو الصلاة وكذا المسجد الذي احذروه بحجاب البلد منفصلا عنها قليلا مع ترددهم اليه لانه معدوم منها اه برماوى (قوله ولو وافق يوم الجمعة عيد الخ) مراده بهذا استثناء صور من منطوق قوله بمسئوأي فتلزم المقسيم به الا في هذه الصورة اه ع ش بالهني (قوله فحضر صلاته أهل قرى) ليس بشيد بل المدار على الذهاب اليه وعدمه لا على حضور الصلاة فتنى توجهوا اليه بقصد الصلاة ولو لم يذكر كونه اسقط عنهم العود للجمعة ولو وجد المشقة والموحضر والبيع أسبابهم فلا يسقط عنهم الحضور سواء رجعوا الى محلهم أولا اه ع ش فان لم يحضروا كأن صلوا العيد فكأنهم لم يمتهم الجمعة اه ش م ر (قوله فلهم الانصراف بترك الجمعة) أي لسقوطها عنهم وان قربوا أو مكثهم ادرا كها لو عادوا فانهذه مستثنى من اطلاقهم وجوب السعي على من يسمع النداء ويستثنى أيضا ما لو كان من يسمع النداء أربعين بالصفة المتقدمة فانه يجب عليهم ان يقيموا محلهم ويحرم عليهم السعي الى محل النداء لتعطيلهم الجمعة في محلهم اه ح ل وقوله ويحرم عليهم السعي الخ ويجب على الحاكم منهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء في المصر عذرا في تركهم الجمعة في بلدتهم الا اذا ترتب عليه فساد شيء من أموالهم أو احتاجوا الى ما يصرفونه في حق ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون الاقتراض اه ع ش على م ر (قوله تم لو دخل وقتها قبل انصرافهم) أي أو بعده حيث لم يصلوا الى محل قصر فيه الصلاة من محل الجمعة اه ح ل وع ش (قوله كان دخل عقب سلامهم من العيد) مفهومه انهم لو صلوا العيد ثم تشاغلوا بأسباب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم الانصراف ولعله غير مراد بل هو مجرد تصوير فيحرم عليهم الانصراف حيث نهى اه ع ش على م ر (قوله وتلزم أعمى وجد قاندا) أي غير أعمى أو أعمى أقوى منه ادرا كا وان لم نوجب على القائد بناء على انه لا بد من التأني وان أحسن المشي بالعصا لانها اذا كان محل الجمعة قريبا فان الأعمى المذكور يكون كالعصى فيجب السعي فان لم يجد ذلك لم يكلف الحضور وان أحسن المشي بالعصا لما فيه من التعرض للضرر قال شيخنا نعم لو كان محل الجمعة قريبا بحيث لا ينفك من ذلك ضرر وجب عليه الحضور فيما يظهر لا تنفك العلة كما يؤخذ ذلك من فتاوى الوالد انتهى ح ل (قوله وجد قاندا) أي تليق به مراقتة فيما يظهر لا نحو فاسق ومشهور به وهو خلاصة أخذنا

أنه لو كان أصم أو جاوز سمعه حد العادة لم يعتبر وجوب عادته في هـ وانه لو كان الصوت العالي على خلاف عادته في بقية الأيام أو على عادته لا في هـ ولم يتعين ولا يعتبر وقوف المتأدى بمحل عال كنارة ولو وافق يوم الجمعة عيد فحضر صلاته أهل قرى يبالغهم النداء فلهم الانصراف بترك الجمعة نعم لو دخل وقتها قبل انصرافهم كأن دخل عقب سلامهم من العيد فالظاهر انه ليس لهم تركها وقول معتدل سمع وعادة مع أو مسافر الى آخره من زياتي وتعبير بمسئوأي من تعبيرة بقرينة (وتلزم) الجمعة (أعمى وجد قاندا) متبرعا



مما يأتي في الولي اه اعاب اه شورى (قوله أو بأجرة) أي فاضلة عما يعتد به في الفطرة وعن دينه واقتصارهم على ما يعتد به في الفطرة مجرد تصوير اه ع ش على مر (قوله وشيخاهما) قال ج هو أقصى الكبر والزمانه الابتلاء والعاهة انتهى وفي المصباح هرم حرمان بلب تعب فهو هرم كبر وضمه فانه انتهى وعبر في المنهج بالهم وهما متقاربان أو متحدان ففي المصباح الهم بالكسر الشيخ القاني والاتي همة اه ع ش على مر وفيه على الشارح عبارة المصباح من الشخص زمانه وزمانه فهم من باب تعب وهو مرض يدوم زمانا طويلا اه بحروقه اه (قوله وجد امركا) أي ولو آدميا لا يرزى به ركوبه أي لا يخل بحشمته عادة وقوله لا يشق ركوبه أي مشقة لا تحمل عادة كمشقة المشي في الوحل اه حل وان لم تبج التيم فيما يظهر اه شورى والمركب بكسر الكاف اه ع ش على مر (قوله أو اعارة) أي اعارة لأمته فيها بان تقف المنفعة جدا فيما يظهر اه وقال الاسنوي قياس ما سبق في ستر العورة انه لا يجب قبول هبة المراكب اه أقول وهو كذلك اه ع ش على مر وعبارة البرماوى قوله أو اعارة أي لأمته فيها وهل يجب السؤال في الاعارة وكذا الاجارة فيه نظرا قال شيخنا والذي يظهر الوجوب كإتيان طلب الماء في التيم وقد يفرق بوجود البدل هنا انتهت (قوله من لا تلزمه جعة) وهو الهوى والعبد والمرأة والخنى والمسافر والاعمى الذي لا يجد قاندا والشيخ المهم والزمن اللذان لم يجد امركا أو يشق ركوبه اه حل (قوله صحت جعته) أي اجماعا ويحرم عليه الخروج منها ولو قبلها فلا مشلا اه برماوى (قوله لانها اذا صحت الخ) الاولى أن يعبر بالأجزاء فالذي في كلام الراعى إذا أخزأت الكاملين أي الذين لا عذر لهم فلان تجزئ أصحاب العذر بالطريق الاولى ولا يخفى ان هذا أي التعبير بالأجزاء واضح دون التعبير بالهبة اه حاي وعبارة الشورى لكن في التحفة قيل تعبير أصله أي المنهاج بأجزائه أصوب لاشعاره بسقوط القضاء بخلاف الهبة اه وهو منوع بل هو مساو كما هو مقرر في الاصول اه كلام التحفة وقوله بل هو مساو أي في ان كلامهما لا يستلزم سقوط انقضاء فان ذلك هو الصحيح في الاصول انتهت بالحرف (قوله أيضا لانها اذا صحت الخ) يعني اذا صحت من الكامل الذي لا عذره وأخزأت عنهم أنها تنقص في الصورة من الظاهر فحتمها وأجزأه في حق أرباب العذر أولى هذا مراده فيما يظهر كما يرشد الى ذلك قول الراعى رحمه الله تعالى في حق أرباب العذر اذا حضر وانقصت لهم وأجزأتهم لانها أكمل في المعنى وان كانت تنقص في الصورة وإذا أخزأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فلان تجزئ أصحاب العذر بالاولى اه أقول يعني ان من تلزمه أكمل وأشرف والاكمل الأشرف يطلب منه فوق ما يطلب من دونه فاذا صحت لا كمل الأشرف مع أنه يطلب منه فوق ما يطلب من دونه فلان تصح من دونه أولى اه سم (قوله أيضا لانها اذا صحت من تلزمه) أي خوطب بها ابتداء فمن لا تلزمه أي لم يخاطب بها كذلك والافتد يقال انه بالشروع فيها صار مخاطبها وصارت لازمة فهو لم يؤد الامارمه كما قاله في الاعاب في نظير من الشيخ العاجز عن الصوم ان يحصل لزوم الفسدية له مالم يصم فليتأمل اه شورى (قوله فمن لا تلزمه) أولى يقال في توجيه الاولوية انها اذا صحت من الكاملين فمن غيرهم أولى وأنها اذا صحت من المتبوعين فمن التابعين أولى اه شيخنا وهذا ظاهر على المرحوح في الاصول من ان الهبة اسقاط القضاء وأما على الرابع من انها موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع ومعناها استيفاء الشروط والاركان فلا تظهر الاولوية لان وجود هذا القدر من الكامل كهو من غيره على حد سواء تأمل بانصاف (قوله وتفتى عن ظهري) هذا قدر رائد على ما أفاد منطوق المتن اه شورى (قوله أنه أن ينصرف قبل احرامه) أي سواء دخل الوقت أولى ولا يلزمه العزم على العود بخلاف من هو من أهل الوجوب اذا حضر مكان إقامة الجمعية وانصرف قبل فعلها الغرض حيث يجب عليه العزم على العود لفعلها فان لم يعزم فإنه يأثم وان عاد وفعلها انتهى من سم على ج وفيه على الشارح ماته (فرع) لو حضر الجمعية من لم تلزمه لعدم بلوغه النداء في بلده قال في المجموع أنه أن ينصرف مع الكراهة كذا بخط شيخنا بهامش شرح الهبة وهو منقول في

أو بأجرة أو مله كاله (و)  
 شيئا (هما وزمانا جدا  
 مركبا) ملكا أو بأجرة أو  
 اعارة (لا يشق ركوبه)  
 عليهما (ومن صح ظهري من  
 لا تلزمه جعة صحت) جعته  
 لانها اذا صحت ممن تلزمه  
 فمن لا تلزمه أولى وتفتى  
 عن ظهري (وله أن ينصرف)  
 من المصلى (قبل احرامه)



شرح الروض اه (قوله أيضا أنه ينصرف قبل احرامه) مثل من أكل ذابح كرية وهو ظاهر وفي ج  
 خلافه قال وتضرر الحاضر بنه يحتمل أو يسهل زواله بتوقيده وعبارة سم على النهج هذا يشمل من أكل  
 ذابح كرية لا فرق على الواجب بين من أكل ذلك لعذر أو غيره ولا بين أن يصلي مع الجماعة في مسجد أو غيره نعم  
 ان أكل ذلك بقصد اسقاط الجمعة أو الجماعة ثم في الجمعة ولم تسقط عنه كالمسألة وقضية عدم السقوط عنه انه  
 يلزمه الحضور وان تأذى الناس به واعتمده مر اه وما ذكره ج من قوله وتضرر الحاضر بنه الخ يرد عليه  
 انه اذا قلنا ان ذلك لم يكن أكل ذابح كرية عذرا مطلقا اه ع ش على مر (قوله قبل احرامه بها)  
 أي ولو بعد اقامتها اه برماوى (قوله الانحصر مريض) وضابطه أي المريض الذي لا يجب عليه الجمعة أن  
 يلزمه بحضورها مشقة كمشقة شبيهة في المأوى ونحوه اه ش مر (قوله فليس له أن ينصرف قبل احرامه) ان  
 دخل وقتها فلا ينصرف انما وهل يجب عليه العود الوجه لا اه سم اه ع ش على مر (قوله ان دخل وقتها)  
 أما قبل دخول وقتها فيجوز له الانصراف مطلقا أي سواء زاد ضرره بالانتظار أولا واستشكل التفرق بين دخول  
 الوقت وعدمه مع زوال المشقة بالحضور السبكي وتبعه الاسنوي والاذري بأنه ينبغي اذالم يشق على المعذور الصبر  
 أن يحرم انصرافه ولو قبل الوقت كما يجب السعي بعده على بعيد الدار ويجاب بأن بعيد الدار لم يعم به عذر مانع وهذا  
 قام به عذر مانع فلا جامع ويجاب أيضا بجواب يرجع الى هذا وهو انه عهدانه محتاط للخطاب بعد دخول الوقت  
 لكونه الزاميا بما لا يحتاط له قبل دخوله لكونه اعلاميا وأما بعيد الدار فهو الزامى فمما استوتوا بقائه اه  
 ج ومثله شرح الروض وقوله وهو انه عهدانه هذا قيد على مخاطبة المعذورين بعد الوقت الزام وهو ممنوع  
 اذ لو خوطبوا الزاميا بعد الوقت لزمهم الحضور وليس كذلك كما هو ظاهر نعم اذا تبرعوا بالحضور بعد الوقت  
 خوطبوا حيثما شاءوا بشرطه وعلى هذا الغرض الاشكال أن هؤلاء لا خطاب في حقهم الزاميا قبل الحضور لا قبل  
 الوقت ولا بعده فاذا خوطبوا الزاميا بعد الحضور بعد الوقت فليخاطبوا كذلك بعد الحضور قبله وهذا لا يندفع  
 بما ذكره من الفرق لانه ان فرضه قبل الحضور فهو ممنوع اذ لا خطاب قبله مطلقا أو بعده فهذه التفرقة هي أول  
 المسئلة فكيف يسوغ التمسك بها تأمل اه سم عليه فتأمل ولا تغتر بما كتبه ع ش هناك لم يصب في تقرير  
 الاراد ولا في تقرير الجواب ولعل الخطأ من جرد الهمامش ووضعها في غير محلها تأمل (قوله أو أقيمت الصلاة)  
 أي أو زاد ضرره وأقيمت الصلاة ويبحث الاسنوي ان المعذور لو تضرر بطول صلاة الامام كان قرا بالجمعة والمنافذين  
 جاز له الانصراف أيضا أي بعد التحريم اه حل (قوله ظن انقطاعه) انظر هل له مفهوم وما حكمه مع بقية قيود  
 المسئلة وقد سألت شيخنا عن ذلك فقال الظن ليس بشيء فتأمل (قوله ولو بعد تحريمه) ومورد انصرافه حيث  
 أن يخرج نفسه من الصلاة ان كان ذلك في الركعة الأولى ويأبى سوى المارق فيكمل منفردا ان كان في الثانية  
 حيث لم يلحقه ضرر بالتكميل والاجازة قطعها اه ع ش على مر (قوله والفرق بين المستثنى) وهو نحو  
 المريض والمستثنى منه وهو من لا يلزمه الجمعة حيث لا يجوز له الاول الانصراف قبل الاحرام بعد دخول الوقت  
 بالشرط المتقدم ويجوز الثاني اه حل (قوله وقد حضر متعملا لها) أي فزال المانع اه حل (قوله وبغير  
 خرم الخ) أي وهو عاصم من ذلك السفر فلا تسقط عنه الجمعة ولو وصل الى محل لا يسمع فيه نداء أصلا وهذه المعصية  
 تنقطع بوقت جعة هذا اليوم فيترخص بعد فوتها حتى لا يترك الجمعة الاخرى ان دام سفره اليها اه شيخنا  
 وحل المنع من السفر بعد الفجر ما لم يجب فوراً فان وجب كذلك كانقاذ ناحية وطبها الكفار وأسرى  
 اختطفهم وظن أو جواز ادراكهم وجب تضييق فوته فالوجه كما قاله الاذري أخذ من كلام البندنجي  
 وغيره وجوب السفر فضلا عن جوازه اه ش مر (قوله بان كان من أهلها) أي وان لم تنعقد بهم كقيم  
 لا يجوز له التصر ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر سقوط الاثم عنه كما اذا جامع  
 في نهاره ضلوا أو جبناعليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون اه ش مر (قوله فالظاهر سقوط الاثم

بها) (الانحصر مريض) كما عى لا  
 يجب فاندافليس له ان ينصرف  
 قبل احرامه (ان دخل وقتها  
 ولم يزد ضرره بانتظاره) فعلاها  
 (أو أقيمت الصلاة) نعم لو  
 أقيمت ولو كان ثم مشقة لا تحتمل  
 كمن به اسهال ظن انقطاعه  
 فاحس به ولو بعد تحريمه  
 وعلم من نفسه انه ان مكث  
 سبعة فالتجبه كما قال الاذري  
 انه الانصراف والفرق  
 بين المستثنى والمستثنى منه  
 ان المانع في نحو المريض  
 من وجوبه مشقة الحضور  
 وقد حضر متعملا لها والمانع  
 في غير مصفات فاعتمده لا نزول  
 بالحضور والتقييد بمن  
 لا يلزمه الجمعة قبل الاحرام  
 وبالأمانة من زيادتي  
 (وبغير حرم على من لزمته)



عنه أقول فيه نظر لتعديه بالأقدام في ظنه وبوعد عدم السقوط ما لو وطئ زوجته يظن أنها أجنبية فإن الظاهر عدم سقوط الاثم بالتبين والفرق بين الكفارة والاثم ظاهر فليتأمل اللهم الآن يريد بسقوط الاثم انقطاعه لارتفاعه من أصله وقد يقال ينبغي سقوط اثم قضيع الجمعة لاثم قصد قضيعها اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله أيضا بان كان من أهلها) أي أهل لزومها لودخل وقتها سقط ما يقال كيف تلزمه قبل دخول وقتها فليتأمل وكتب أيضا قوله بان كان من أهلها أي بمن تتعذبه وان لم تجب عليه فدخل فيمخاض الضرر ونحوه وحيث احتاج الى اخرج بقوله لان حتى ضرر الخ فلا يراد ان خاض الضرر لانه لا يلزمه فلا يصح اخرج به ممن تلزمه ويجوز ان يراد بأهلها أهل لزومها بل لم يكن به عذر وان عرض له الخشية فلا حرمة عليه لضرر زوجه ممن غير أهل الزوم (فرع) يكره السفر ليلة الجمعة ذكره ابن أبي الصيت البني عن الحب الطبري وارتضاه البرلسي اه سم اه شورى وفي الاحياء ان من سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه والظاهر ان المراد السفر الذي تقوت به اه ح ل وقوله دعا عليه الخ أي قالا لا نجاء الله من سفره ولا أعانه على قضاء حاجته قاله الرمي الكبير وإذا كان هذا في سفر الليل الذي لا اثم فيه فيكون في سفر النهار الذي فيه الاثم أولى اه اه شيخنا ح (قوله سفر تقوت به) بخلاف ما إذا لم تقوت به بان غلب على ظنه ادراكها في مقصده أو طريقه اه ش م ر وقوله بان غلب على ظنه الخ فتولت بخلاف ظنه بعد السفر فلا اثم والسفر غير معصية كما هو ظاهر نعم ان أمكن عودته وادراكها فنتجبه وجوبه اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله ولو كان السفر طاعة) أي واجبا أو مندوبا كالحج وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وهذا الغاية للرد على القديم الذي يخص حرمة السفر قبل الزوال بالبإباح ويجعل سفر الطاعة قبل الزوال جائزا كذا يفهم من صنيع أصله مع ش م ر وقوله وقبل الزوال تأمل هذه الغاية مع كلام المتن انتهى شيخنا تأملت فرأيتها وان كانت مستدركة مع المتن لكنه نص عليها للتصريح بالرد على القديم وعبرة أصله مع ش م ر وقبل الزوال وأول الفجر كبعده والقديم انه يجوز لانه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال وكبيع النصاب قبل تمام الحول انتهى تأمل وعبرة أصله مع شرح المحلى ويحرم على من لزمته السفر بعد الزوال لتقويتها به الآن تمكنه الجمعة في طريقه أو مقصده أو يتضرر ويخلفه لها عن الرقعة وقبل الزوال كبعده في الحرمة على الجديد والقديم لا لعدم دخول وقت الوجوب وعرض بأنهم أضافوا الى اليوم انتهى فتأمل (قوله كأنقطاعه عن الرقعة) أي انقطاعه عن خشي فيه ضررا هذا مقتضى التمثيل للمتن أم لا يجوز انقطاعه لا يخشى فيه ضررا فليس عذرا هنا على المعتمد وان كان عذرا في التيمم والفرق بينهما ان الظاهر يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة ويفرق أيضا بأنه يغفر في الوسائل ما لا يغفر في المقاصد اه من ش م ر وليس من الضرر ما جرت به العادة من ان الانسان قديما صد السفر في وقت مخصوص لا مالا يغتفر بفوات ذلك الوقت ومنه الجماعة الذين يريدون بارتسادي أحد البدوي نفعنا الله به فيريدون السفر في يوم الجمعة فيركبوا السفر فيه بفوت الجمعة ذلك اليوم لكن يوجد غيره في بقية ذلك اليوم أو فيما يليه من بقية الايام على وجه يحصل معه التمكن من السفر في الحالة المذكورة اه ع ش عليه (قوله فلا يحرم ولو بعد الزوال) أي ولو نقص سفره عدد أهل البلد بحيث أدى الى تعطيل جمعهم وهو ظاهر اذا لا يكف بتعجيل عبادته غيره وهو شبه بمعلومات أو جن واحد منهم ولغيره لا ضرر ولا ضرار في الاسلام خلافا لصاحب التمييز ولهذا قال الاثرعي لم أره لغيره وكأنه أخذه مما رآه من حرمة تعطيل بلادهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر اه ش م ر وقوله بخلاف المسافر حاصله ترجيح جواز سفره لحاجة وان تعطلت الجمعة لكن هل يختص ذلك بالواحد ونحوه أو لافرق حتى لو سافر الجميع لحاجة جاز كان أمكنتهم الجمعة في طريقهم كان جائزا وان تعطلت الجمعة في بلادهم ويخص بذلك ما تقدم من عدم تجوز تعطيلهم ثم يحملهم فيه نظرا والوجه انه لا فرق اه سم على ج وقد يقال لا وجه لتردد في ذلك لانه حيث كان السفر لعذر من خصا في تركها فلا فرق في ذلك

بان كان من أهلها (سفر تقوت به) كأن ظن انه لم يتركها في طريقه أو مقصده ولو كان السفر طاعة وقبل الزوال (لان خشي) من عدم سفره (ضررا) كأنقطاعه عن الرقعة فلا يحرم ولو بعد الزوال وانما حرم قبل الزوال وان لم يدخل وقتها



بين الواحد وغيره اه ع ش عليه (قوله لانها مضافة الى اليوم) أي منسوبة اليه في قوله تعالى من يوم الجمعة  
 اه شيخنا وأخذ بعضهم من هذا التعليل انه يحرم النوم بعد الفجر على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل  
 فوت الجمعة ومنعه اه وأقول هو ظاهر ويدل به جواز انصراف المعذورين من المسجد قبل دخول الوقت  
 لقيام العذر بهم وفرقوا بين وجوب السعي على بعيد الدار والنوم هناك فانه كالمرض بل أولى لان  
 المريض بعد حضوره المسجد ولا مشقة عليه في المكث لم يبق له عذر في الانصراف بخلاف النوم فانه قد  
 يجمع عليه بحيث لا يستطيع دفعه اه ع ش على اه (قوله ولذلك يجب السعي) أي من الفجر ولا يجب  
 قبله وان علم انه ان لم يسع قبله فاته الجمعة اه شيخنا (قوله ولو عجزها) هذه الغاية للرد على الضعيف وبعبارة  
 أصله مع ش م ر ومن لا جمعة عليهم وهم بالبلد تسن لهم الجماعة في ظهرهم في الاصح والثاني لان الجماعة  
 في هذا اليوم شعار الجمعة ومحل الخلاف فيمن يبلد الجمعة فان كانوا في غيره استحبت الجماعة في ظهرهم اجماعا  
 قاله في المجموع انتهت (قوله وانحازوها) الضمير راجع للجماعة كما فهم من ش م ر وفيه انه يسن أيضا انحاء  
 أذان الظهر اه (قوله لم يسن انحازوها) بل يسن الاظهار وأما عكسه المتقدم فهو خلاف الأولى ان كان في  
 أمكنة الجماعة اه برماوى (قوله ولمن رجا زوال عذره) أي رجا قريبا اه ع ش (قوله تأخير ظهره  
 الى فوت الجمعة) ومحل صبره الى فوت الجمعة ما لم يؤخرها الامام الى أن يبقى من الوقت قدر أربع ركعات والافلا  
 يؤخر الظهر كما ذكره المصنف في نكت التنبيه اه ش م ر (قوله ويحصل الفوت) أي هنا في حق غير أهل  
 الوجوب بخلاف ما يأتي في حق أهل الوجوب لا يفوت الا بالسلام اه شيخنا وبعبارة ش م ر ويحصل اليأس  
 من ادراكها بان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني ويقرأ ما يأتي في غير المعذور من انه لو أحرم بالظهر  
 قبل السلام لم يصح بأن الجماعة ثم لازمة فلا ترفع الا يمين بخلافها هنا انتهت \* (تنبيه) \* أربعون كاملا ون يبلد  
 علم من علمهم انهم لا يقبضون الجماعة فهل ان تلزمه أن يصلي الظهر اذا علم ذلك وان لم يأس من الجمعة قال بعضهم  
 نعم اذا أثر المتوقع وفيه نظر بل الذي يشبه لانها الواجب اصالة الخطاب بها فينبغي ان يخرج عنه الا بالأس فينبغي  
 وليس من تلك القاعدة التي هي لا أثر المتوقع لانها في متوقع لم يعارض متيقنا وهذا عارضه بيقين الوجوب فلم  
 يخرج عنه الا يمين اليأس منها ثم رأيتهم صرحوا بذلك حيث قالوا لوزر كهأهل بلد لم يصح ظهرهم حتى يضيق  
 الوقت عن واجب الخطبتين والصلاة اه ج ومثله ش م ر (قوله برفع الامام رأسه الخ) أي أو بكونه بمحل  
 لا يصل منه لمحل الجماعة لا وقد رافع الامام رأسه من الثانية اه برماوى (قوله ثم زال عذره) وكذا الزوال عذره فيها  
 أما الاول فواضح وأما الثاني فينبغي على الاصح ان الاعذار مستقطات للوجوب لا من خصات في الترك وبه فارق  
 وجود المنهم الماء في الصلاة التي لا تسقط بالنهم لان اباحة الصلاة للخصصة وقد زالت اه ايعاب اه شوبرى  
 (قوله أيضا زال عذره) أي بخلاف ما اذا زال عذره قبل ان يصلي الظهر وقبل ان تفوت الجمعة فتلزم بالجمعة  
 ومن ذلك العبد اذا عتق قبل فعله الظهر وقبل فوات الجمعة لكن لو لم يعلم بعتقه حينئذ واستمر مدة يصلي الظهر  
 قبل فوت الجمعة لم يمتنع قضاء ظهر واحد لان أول ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لانه من أهل الجمعة ولم تفت  
 والظهر الذي فعله في الجمعة الثانية وقع قضاء من هذا الظهر وهكذا كما قالوا فيمن مكث مدة يصلي المغرب مثلا قبل  
 وقتها يلزمه غرب واحد كما هو الظاهر وقام الشيخنا الطيلاوى فلو لم يعلم أنه كان يصلي قبل فوت الجمعة أو بعده  
 فلا يبعد أن الحكم كذلك لان الأصل بعد العتق هو وجوب الجمعة اه سم ه ع ش على م ر (قوله الا ان كان  
 خنتي فبان رجلا) أي لتبين كونه من أهل الكمال اه ش م ر (قوله ولغيره تعجيلها) ولو فاتت الجمعة غير المعذور  
 وأيس منها لم يمتنع فعل الظهر فور الان العيصان بالتأخير هنا شبه بخروج الوقت واذا فعلها فيه كانت أدا خلافا  
 لكثيرين لان الوقت صار لها اه ج واقفي الشارح فيمن لزمته فواته في بلده وامكنه ادراكها فيه في محل آخر منه  
 لجوار تعدد هاتيه في بلد آخر بلها تلزمه ولم يجزئه الظهر مادام قادر عليها اه وما قاله في بلد مواضع وفي غيرها

لانها مضافة الى اليوم ولذلك  
 يجب السعي اليها قبل الزوال  
 على بعيد الدار (وسن لغيره)  
 أي لمن لا تلزمه ولو عجزها  
 (جماعة في ظهره) في وقتها  
 لعدم ادلة الجماعة  
 (وانحازوها ان خفي عذره)  
 لتلايتهم بالرغبة عن صلاة  
 الامام فان ظهر لم يسن  
 انحازوها لاتقاء التهمة  
 والتصریح بسن الانحاء  
 من زيادتي (و) سن (لمن)  
 رجا زوال عذره قبل فوت  
 الجمعة كعبد يرجو العتق  
 ومريض يرجو الخفة  
 (تأخير ظهره الى فوت  
 الجمعة) لانه قد زال عذره  
 قبل ذلك فيأتي بها كاملا  
 ويحصل الفوت برفع الامام  
 رأسه من ركوع الثانية فلو  
 صلى قبل فوتها الظهر ثم  
 زال عذره وتمكن منها لم  
 تلزمه لانه ادى فرض وقته  
 الا ان كان خنتي فبان رجلا  
 (و) سن (لغيره) أي لمن  
 لا يرجو زوال عذره كاملا  
 ومن (تعجيلها) أي الظهر  
 ليصرف فضيلة أول الوقت قال  
 في الروضة والمجموع هذا  
 اختيار انحراسا نيين



انما يتجه ان سمع النداء منها لان غايته انه بعد يأسه من الجمعة ببلده كن لاجعة ببلده وهو انما تازمه بغيرها اذا سمع نداءها بشرطه اهـ جـ اهـ سلطان (قوله وهو الاصح) معتمد وقوله وقال العراقيون الخ ضعيف وهذا من جملة كلام النووي في الروضة وقوله وقال أي النووي في الروضة والاختيار الخ وهذا الاختيار ضعيف أيضا اهـ شيخنا وهو مأخوذ من شـ مر (قوله أيضا وهو الاصح) هذا من كلام النووي في حيث لا يلائم قوله الآتي والاختيار التوسط الا ان يعمل على الاختيار من جهة ظهور الدليل اهـ شيخنا حـ فـ (قوله قد ينشط) يقع الشين في المضارع وبكسر هاء في الماضي من باب علم علم كفى المختار والقاموس وفي المصباح انه يقع الشين في الماضي وبكسر هاء في المضارع من باب ضرب يضرب فعلى هذا يكون فيه لغتان اهـ شيخنا حـ فـ (قوله ولصحتها الخ) لما تكلم على شروط لزومها شرع بتكلم على شروط صحتها تأمل (قوله مع شرط غيرها) هو مفرد مضاف فيم أي مع كل شرط من شروط غيرها اهـ عـ شـ (قوله مع خبر صلا الخ) دفع به ما يقال ان الاتباع انما يدل على جواز فعلها في وقت الظهر ولا يلزم منه عدم صحتها في غيره اهـ عـ شـ (قوله أو شئت في ذلك) المراد به حقيقة هو استواء الطرفين ويعلم منه بالاولى ظن ضيقه ويجوز ان يراد به غير الطرف الرابع في البقاء فتدخل هذه الصورة فيه منطوقا وأما حمله على مطلق التردد فلا يصح لشموله حيث تستلزم سعة الوقت كما لا يخفى تأمل اهـ شـ ويرى ولو بان في حال الشك اتساع الوقت ينبغي أن نجيب الجمعة لانه بناء وقتها وبقاؤها ومها وان تبطل الظهر أو تنقلب فلا يرسل من ركعتين الا أن يكون التشاغل بالسلام ونحوه مقفولا الجمعة قليلا تأمل ولعل المراد بالشك الاستواء أو مع رجحان الخروج فان ظن البقاء فبقى الجمعة (خرج) قال أصلي الجمعة أدركت الوقت والا فظهر اصح كافي ينتصرون الثلاثين من رمضان ان كان منه ذلك لانه نصريح بمقتضى الحال فيجب أن لا يضر وصورة المسئلة انه عند الاحرام يعلم بقاء ما يسعه من الوقت أو يظن ذلك فلا يرد ما سله يتوهم من ان هذا لا يتصور لانه اذا شك في بقاء الوقت قبل الاحرام وجب الاحرام بالظهر اهـ سم وعبرة الحلبي قوله وجب ظهر ولو نوى في صورة الشك الجمعة ان كان الوقت باقيا والا فظهر لم يضر هذا التعليق حيث تبين بقاء الوقت كما أفتى به والشيخنا لانه نصريح بمقتضى الحال عند الاحتمال واما عند يقين الوقت أو ظنه فلا يصح هذا التعليق بل الواجب الجزم بنية الجمعة اهـ حـ لـ (قوله فعلم أنهم اذا فات الخ) أي علم من قوله ان تقع وقت ظهر كما هو قضية كلام الاصل كالراعي ويجوز ان يكون العلم من قوله فلو ضاق أو شئت وجب ظهر ولعل هذا أوجه تأمل اهـ شـ ويرى وغرض الشارح بهذا الاعتذار عن سكونه في المتن عن هذا الحكم مع تصريح الاصل به (قوله لا تقضى جمعة) هل سنها كذلك حتى لو صلى الجمعة وترك ستها حتى خرج الوقت لم تقض أو لا بل يقضيها وان لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع اهـ سم على جـ قال الزركشي على المنهاج ما نصه بقي مسئلتان لم أرفعهما قولا احدهما تابعة الجمعة اذا لم يصلها في وقتها حتى خرج الوقت والظاهر انها تقضى أي سنة جمعة اهـ ونقل عن الشوري عنه ووجه انها تابعة لجمعة هي متروكة داخل في عموم ان النفل الموقت يسقط بقاءه اهـ عـ شـ على مر (قوله أو خرج وهم فيها) أي يقينا أو ظنا ولو بانخبار عدل بقوله وجب أي الظهر بناء أي فلا يحتاج لنية الظهر ويحرم الاستئناف لانه يؤدي الى اخراج بعض الصلاة الذي وقع في الوقت عن الوقت اهـ حـ لـ وحكى الر ويا في وجهين فيمد لومدا الركعة الاولى حتى تحقق انه لم يتم ما يسع الثانية هل تنقلب ظهر الا ان أو عند خروج الوقت يخرج منه سماء الاول والمعتمد الثاني كالحلف ليا كل هذا الرغيف غدا فأكله في اليوم هل يحث الا ان أو غدا الاربع الثاني اهـ شـ مر (قوله بناء) حال من الضمير المستتر في وجب العائد على الظهر أي حاله كون الظهر بناء أي مبنيا على ما فصل من الجمعة لاستأنافها فلا يحتاجون الى نية الظهر اهـ شيخنا (قوله أيضا بناء) أي فلا يحتاج الى نية جديدة وهذا على الرابع وفي قول يجب الظهر استئنافا أي يجب ان يستأنفوه بنية جديدة وينقلب ما فصل من الجمعة تغلا مطلقا ولو سلموا منها أو المسبوق التسليمه الاولى خارج الوقت مع

وهو الاصح وقال العراقيون يستحب له تأخير الظهر حتى تقوت الجمعة قد ينشط لها ولا تم الصلاة الكاملة فاستحب كونها المقدمة قال والاختيار التوسط فيقال ان كان هذا الشخص بارزا ببلده لا يحضر الجمعة وان تمكن منها استحب له تقديم الظهر وان كان لونه كمن أو نشط حضرها استحب له التأخير (ولصحتها) أي الجمعة (مع شرط غيرها شروط) ستة أحدها (ان تقع وقت ظهر) للاتباع رواه الشيخان مع خبر صلاوا كذا أفتى أصلي (فلو ضاق) الوقت عنها وعن خطبتها كما سيأتي (أو شئت) في ذلك وهو من زيادتي (وجب ظهر) كذا فان شرط الضرر يرجع الى الاعمال فعلم انها اذا فاتت لا تقضى جمعة بل ظهر كما صرح به الاصل (أو خرج) الوقت (وهم فيها وجب) أي الظهر (بناء)



علمهم بخروجه بطلت صلاتهم كالسلام في أثناء الظهور عدا فان كانوا جاهلين أتموها ظهروا العذرهم ولو سلم الاولى الامام وتسعة وثلاثون فيه وسلموا الباقيون خارجه صحت الجمعة الامام ومن معه فقط دون المسلمين خارجه فلا تصح جهتهم وكذا الجمعة المسلمين معه فيلغو قصوا عن أربعين كان سلم الامام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجه وانما صحت له وحده فيما لو كانوا محدثين دونه لان سلامهم وقع في الوقت ففتت فيه صورة الصلاة بخلافه ما اذا خرج الوقت قبل السلام ولان المحدث تصح صلاته في الجملة فيما اذا انقضا الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت ولانه هنا مقصر بتأخير الصلاة الى خروج بعضها عن الوقت بخلافه في تلك فان فرض انه لم يقصر بل سلم في الوقت فانحروا الى ان خرج الوقت احتمال ان يكون الحكم كذلك الحائفا للمنفرد النادر بالاعم الاغلب واحتمل ان تأخر فيها حتى جفت قال الشيخ وهو أوجه هذا والمعتد اطلاق الاصحاب اه ش مر وقوله اطلاق الاصحاب أي من بطلان صلاة الامام ومن معه حيث قصوا عن الأربعين اه ع ش عليه (قوله الحائفا للدوام بالابتداء) أي ولان الجمعة عبادة لا يجوز الابتداء بها بعد الوقت فتقطع بخروجه كالخروج في حال فيه فعل عمرة ولهذا قال المارودي كل شرط اختص بالجمعة في اقتضاها يجب استدامته الى تمامها اه ش مر (قوله بخلاف ما لو شئت في خروجه) المراد بالسلك مطلق التردد أي مع استواء أوريجان ولو بعدم البقاء على أقوى الاحتمالين اه شوبري (قوله كمسبوق) وفي الفرق بين الوقت وبين القدوة والمدد في حقه نظر اذ كل منهما شرط للجمعة مع انه لم يحط عنه الوقت فيما يندركه كما حط عنه القدوة والعدد الا ان يقال ان اعتناء الشارع بالوقت أكثر من اعتناؤه بالقدوة والعدد دليل توقف صحة الصلاة على دخول وقتها وحرمة تأخيرها عنه بخلاف القدوة والعدد اه من شرحي البهجة ومر (قوله اذا خرج الوقت) قبل سلامه بحث الاسنوي انه يلزم مفارقة الامام في التشهد ويقتصر على الواجب اذ لم تكن الجمعة الا كذلك ويؤخذ منه ان امام المواقفين لزم على الأربعين لو طول التشهد وخشوا خروج الوقت لزمهم مفارقتهم والسلام تحصيل الجمعة حررا اه ط ف (قوله فانه يجب ظهري بناء) هذا على الراجح وفي قول يتم الجمعة لانها تابعة لجمعة صحيحة اه ش مر ففرض الشارح بقوله وان كانت الخالد على هذا الضعيف تأمل (قوله وان تقع بابنية) أي ولو باعتبار ما كان كما اشار له بقوله فلوانه دعت الخ وقوله ولو بفضاء أي بين الابنية اه شيخنا (قوله أيضا وان تقع بابنية) ومنها الاسراب وهي بيوت في الارض اه ش مر ومنها الغيران جمع غلر اه شيخنا (قوله بجمعة) قال في الانوار فان تفرقت لم تجب الجمعة قال والاشيخنا الان بلغ أهل دار أربعين كاملين فتلزمهم وهو بالنسبة لمن قرب منه كبلد الجمعة اه شوبري (قوله أيضا بجمعة) قضيه انه لا تصح اقامتها بيناء واحدا منع استوطنه جماعة تتعبد لهم الجمعة وليس مراد اذ في مر مانعه التعبير بها أي بالابنية للجنس فيشمل الواحد اذا كثربه عدم معتبر كالاختي اه وكتب أيضا قال أعني مر اذا اقام الجمعة أربعون في خطبة الابنية وخرجت الصفوف الى خارج الابنية مما هو حرمها بحيث لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته أو صلى جماعة هناك تبعوا الأربعين في الابنية صحت جمعهم تبعًا بخلاف ما لو صلى الجميع في ذلك الفضاء الخارج أو كل من في الخطبة دون أربعين فانه لا يصح وكذا لو خرج الصف وبلغ فضاء تقصر الصلاة فيه أو قبله فلا تصح صلاة الخارجين فعلي هذا تصح الصلاة على المركب الراسية بساحل بولا فيتعلم في المدرسة الناشئة اذا كانوا أربعين لان المراكب لا تقصر الصلاة فيها بل لا بد من سيرها كما تروى في باب القصر وحاصل كلامه ان الحريم لا تجوز فيه الجمعة الاتبع الاربعين في الخطبة وغير الحريم لا تجوز فيه مطلقا وفيه نظر والوجه صحة الجمعة تبعًا واستقلاله في كل محل لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته ثم سألت عن ذلك فوافق على هذا الذي قلنا انه الوجه ثم قرر مرارا اه سم اه ع ش (قوله ولو بفضاء) متعلق بقوله ان تقع كذا اضيب عليه اه شوبري (قوله ولو بفضاء) أي لا تقصر فيه الصلاة بل بمجاوزته بل كان يعتن من القرية بخلاف ما اذا كان يحمل تقصر فيه الصلاة فلا تصح اقامتها ولو بني فيه المسجد وعجارة

الحائفا للدوام بالابتداء  
فيصير بالقراءة من حيث سجد  
بخلاف ما لو شئت في خروجه  
لان الاصل بقاؤه (كمسبوق)  
أدرك مع الامام منها ركعة  
اذا خرج الوقت قبل سلامه  
فانه يجب ظهري بناء وان  
كانت تابعة لجمعة صحيحة  
(و) ثانيا ان تقع (بابنية  
بجمعة) ولو بفضاء لانهم لم تقم  
في عصر النبي صلى الله عليه  
وسلم وال خلفاء الراشدين الا  
في موضع الإقامة كما هو  
معلوم وسواء أكانت الابنية  
من حجر أم طين أم خشب  
أم غيرها



شيخنا قول القاضي أبي الطيب قال أصحابنا لو بنى أهل القرية مسجدهم خارجها لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه  
 لا انفصاله عن البنيان محمول على انفصال لا يبعد به من القرية ولو خرب ما حو إلى المسجد من البلد وانفصل عن  
 العمران بحيث تقصر الصلاة قبل مجاورته بان حوط على العامر أو اتخذ الخراب مزارع لم تصح إقامة الجمعة  
 خلافا لبعض المتأخرين حيث أفتى بالصحة قال ولو كان بينهما أي بين المسجد والعمران فرسخ ويمكن حمله على  
 ما إذا لم يجر الخراب بالتحويل على العامر أو اتخذ مزارع اه حل (قوله فلو أنهم دعت قرية الخ) ولا تنعقد  
 في غير بناء إلا في هذه الصورة وفارق ما لو نزلوا مكانا أو أقاموا فيه ليسمونه قرية حيث لا تصح فيه قبيل البناء  
 باستصحاب الأصل في الحالين أي الأصل وجود الابنية هنا وعدمها ثم اه حل (قوله فأقام أهلها على العمارة)  
 أي على نيتها أو أطلقوا اه ع ش وعبارة البرماوى قوله على العمارة أي على عدم التحول وإن لم يقصدوا  
 العمارة أخذوا بما بعده انتهت (قوله أيضا فأقام أهلها على العمارة) مفهوما أنه لو أقام غير أهلها العمارتهم لم يجز لهم  
 أقامتها إذا استصحاب في حقهم فليتأمل اه سم على ج ولو اختلفت بينهم فبعضهم نوى الإقامة فبعضهم  
 عدمها فبعضهم نظر والقربان العبرة بنيتهم نوى البناء وكان غيرهم معهم جماعة أغراب دخلوا بلدة لغيرهم  
 فتصحب منهم تبعوا أهل البلد اه ع ش على مر (قوله لزمتهم الجمعة فيها) لم يعبر بالصحة المناسبة لما قبله لانه  
 لا يلزم من الصحة لزوم اه ق ل (قوله فلا تصح من أهل خيام) كان الانسب أن يقول فلا تصح بخيام لانه هو  
 المحكوم عليه ولانه لوهم عدم الصحة من أهل الخيام ولو في أبنية لكن التوهم مدفوع لان المتبادر من أهل  
 خيام أي في خيامهم كما علم من قوله بمعلم الخ اه ع ش (قوله أيضا فلا تصح من أهل خيام) أي على الأصح  
 وقيل تصح منهم في الخيام لانها وطنهم كالبيان هكذا حكمه أصله (قوله وان لا يسبقها بتحرر) فيه ضمير مستتر  
 أي حتى لان أعمال الثاني أولى اه شيخنا (قوله بمعلمها) أي مسجد أو غيره اه شمر وقوله أو غيره أي ولو  
 مع وجود المسجد وعليه فلو كان في البلد مسجدان وكان أهل البلد إذا صلوا فيها ما وسعاهم مع التعدد وكان  
 هناك محل متسع كتر يفتقد إذا صلوا فيها لا يحصل التعدد فيها هل يتعين عليهم فعلها في الاوabin أو الثاني فيه  
 نظر والقرب الثاني حوصا على عدم التعدد اه ع ش عليه وسيأتي ما فيه (قوله شعار الاجتماع) أي شعاره و  
 الاجتماع فالإضافة بيانية اه شيخنا (قوله واتفاق الكلمة) ولم ينظر لمثل ذلك في الجماعة بل وجب التعدد بقدر  
 ما يظهر به الشعروان أمكن اجتماعهم في مكان واحد لعل تكرار الجماعة في اليوم واليلة فطلب التعدد  
 لتسهيل الجماعة على طليها فانه لو وجب اجتماعهم بمكان واحد لشي ذلك عليهم فربما أدى إلى ترك حضور  
 الجماعة سيما عند اتساع أطراف البلدان وأيضا المراد بالشعار هنا غيره ثم كما يشير إليه قوله ان اجتماعهم  
 بمحل أفضى إلى المتصود من اتفاق الكلمة وقولهم ثم ان ضابط الشعار أن تسهل الجماعة على طليها في كل جهة  
 اه ع ش (قوله وانما اعتبر التحريم الخ) أي على الرابع وقيل المعنى سبق الهمز وقيل سبق التحلل أي بنهاج  
 السلام وقيل بأول الخطبة اه من أصله مع شمر (قوله الا ان كثرا أهله الخ) عبارة شمر وأفتى الوالد  
 رحمه الله تعالى في الجمع الواقعة في مصر الا ان بانها صحيحة سواء أوقعت معا أو مرتبها إلى ان ينتهي عصر الاجتماع  
 بأمكنة تلك الجمع فلا يجب على أحد من مصليها صلاة ظهر يومها لكنها تسحب خروجها من خلاف من منع تعدد  
 الجمعة بالبلد وان عصر الاجتماع في مكان فيه ثم الجمع الواقعة بعد انتهاء الحاجة إلى التعدد غير صحيحة فيجب على  
 مصليها ظهر يومها ومن لم يعلم هل جعله الخ وهذا موجود الآن في حق كل من أهل مصر لان كلامهم لا يعلم هل  
 جعلت صلاة أم لا وقوله يجب عليه ظهر يومها لا يقال أنا أوجبنا عليه صلاتين الجمعة والظهر بل الواجب واحدة  
 فقط الا اذا لم تحقق ما تراه القيمة أوجبنا كلهم بالتوصل بذلك إلى براءة قديمته يقيين وهذا كما لو نسي إحدى  
 الخمس ولا يعلم عينها فانما تعلم ان الواجب عليه واحدة فقط وتلزمه بالخمس لتبرأ قديمته يقيين ثم رأيت في حاشية الشيخ  
 عبد البر الاجهوري على المنهج مائة (فائدة) مثل الشيخ الرملي رحمه الله عن رجل قال أتيت بأشاعة فالتقم الله

فلو أنهم دعت فأقام أهلها على  
 العمارة لزمتهم الجمعة فيها  
 لانها وطنهم (فلا تصح من  
 أهل خيام) بمعلم لانهم  
 على هيئة المستوفزين فان  
 جمعوا النداء من محلها لزمهم  
 فيه تبعوا لأهلها كما علم بمعلم  
 (و) ثالثها (أن لا يسبقها  
 بتحرر ولا يقرنها فيه جمعة  
 بمعلمها) لا متناع تعددها  
 بمعلمها لزمهم في عصر النبي  
 صلى الله عليه وسلم والخطباء  
 الراشدين الا في موضع واحد  
 من محلها ولان الاقتصار على  
 واحدة أفضى إلى المتصود  
 من اظهار شعار الاجتماع  
 واتفاق الكلمة وانما اعتبر  
 التحريم أي انتهاؤه من امامها  
 لان به يتبين الانقضاء أما  
 السابق والمقارنة في غير محلها  
 فلا يؤثران وتعبيري بمعلمها  
 أعم من تعبيري ببلدتها (الا  
 ان كثرا أهله) أي أهل محلها



ورسوله لان الله تعالى فرض خمس صلوات وأتم صلواتكم الجماعة طهرا فإذا ايترب عليه في ذلك فأجاب  
 بل هذا الرجل كاذب فاجر جاهل فان اعتقد في الشافعية انهم يوجبون ست صلوات بأصل الشرع كقروا جرى  
 عليه أحكام المرتدين والاستحقاق التعزير لا يتوجب له الرادع له ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبج أحواله ونحن  
 لا نقول بوجوب ست صلوات بأصل الشرع وإنما تجب عادة الظهر اذ لم تعلم تقدم جمعة صحيحة اذ الشرط عندنا  
 ان لا تعدد في البلد الا بحسب الحاجة ومعلوم لكل أحد ان هناك فرق الحاجة وحيث من لم يعلم وقوع جمعة من  
 العدد المعتبر وجبت عليه الظهر وصار كأنه لم يصل جمعة وما انتقد أحد على أحد من الأئمة الا مته الله تعالى  
 رضوان الله تعالى عليهم أجمعين اهـ وقال جج بعدم مثل ما ذكره الشارح فان قلت فكيف مع هذا الشك يحرم  
 أولا وهو متردد في البطلان قلت لا نظر لهذا التردد لاحتمال أن تطهر أنهم من السابقات المحتاج اليهن فصحت لذلك  
 لان الأصل عدم مقارنة البطل ثم ان لم يظهر شيء لم يلزم الاعادة اهـ اهـ ع ش عليه (فرع) لو كان في البلد  
 خطبتان محتاج اليهما ثم أراد شخص احدا خطبة ثالثة فهل يمتنع عليه ذلك أم لا فيه نظر والظاهر الثاني لانه  
 لا يلزم من انشائها وقوع خلل فيها لجواز أن تكون هي السابقة على غيرها ومن الجائز أن تكثر أهل المحلة  
 ويحتاجون لذلك ويحتمل ان يقال يمتنع عليه ذلك لانه بتقدير عدم خلل في السبقها لكنه يؤدي الى خلل في  
 القديتين ان وقع تمام ما بهما الحادثة أو بطلان واحدة منهما ان ترتبتا واحتمال كثرة أهل البلد بحيث يحتاجون  
 الى ذلك الأصل عدمه ولا يترك الامر الحاصل للمتروهم اهـ ع ش على مر (قوله وعسر اجتماعهم بمكان) هذا  
 ضابطا لكثرة أي كثرة واجتياح بعسر اجتماعهم أي اجتماع من يحضر أي يجوز له ذلك وان لم يلزمه الجماعة  
 اهـ حل وعبارة شمر وهل المراد اجتماع من يلزمه أو من تصح منه وان كان الغالب انه لا يفعلها أو من  
 يفعلها في ذلك المثل غالبا كل محتمل ولعل أقربها الأخير كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى انتهت (قوله أيضا وعسر  
 اجتماعهم بمكان) أي محل من البلد ولو فضاء ولو غير مسجد في كان في البلد محل يسعهم امتنع التعدد والمراد بمن  
 بعسر اجتماعهم من يفعلها غالبا حتى لو كان الغالب يختلف باختلاف الأزمنة اعتبرنا كل زمن بحسبه اهـ ايعاب  
 اهـ شوري يتصرف في الفضا وقد استفيد من كلامه أمران الاول ان غالب ما يقع من التعدد غير محتاج  
 اليه اذ كل بلد لا تخلو غالبا من محل يسع الناس ولو نحو خربة وحريم البلد والثاني ان ما يقع من التعدد في نحو  
 طند تافى زمن المولد محتاج اليه كله فلا تجب الطهارة هناك لان من يغلب فعله لم يعتد بكونه من أهل تلك البلدة  
 تأمل (قوله بمكان واحد) أي من الامكنة التي جرت العادة بفعلها فيها في ذلك البلد ولو غير مسجد قال العلامة  
 الرملي كابن حجر والعبرة بمن يغلب حضوره وان لم يحضر أو لم يلزمه وقال العلامة الزيادي العبرة بمن حضر بالفعل  
 وان لم يلزمه وقال العلامة الخطيب العبرة بمن يلزمه وان لم يحضر وفي شرحه على الغاية موافقة العلامة الزيادي  
 وفي شرحه موافقة العلامة مر وقال العلامة ابن عبد الحق العبرة بمن تصح منه واعتمده بعض مشايخنا  
 ويقدم عند جواز التعدد من امامها أفضل ثم من مسجدها أقدم ثم من محلها أقرب ثم من جمعها أكثر ومن صور  
 جواز التعدد بعد طر في البلد بحيث تحصل مشقة لا تختمل عادة لانها تسقط السعي عن بعيد الدار ومن جواره  
 أيضا وقوع خصام بين أهل جاني البلد وان لم تكن مشقة فلو تقدر عدد جانب أو كل جانب عن الأربعين  
 لم تجب عليهم فيه ولا في الآخر اهـ برماوي وقوله في صدر القول أي من الامكنة التي جرت العادة بفعلها  
 فيها فيقيدانه اذا كان يمكن اجتماعهم في محل لم يجز العادة بفعلها فيه كزيتون فضاء في البلد يسعهم كلهم ويقينهم  
 عن التعدد فلا يلزمهم فعلها في ذلك المحل الذي يرتفع به التعدد بل يفعلونها في مواطن العادة كالساجد وان  
 لزم عليه التعدد حيث لم يسع الجميع موضع من تلك المواضع وهذا هو المعول عليه بوجهه يرد ما سبق عن ع ش  
 وعن الشوري من ان الدار على أي محل كان كزيتون فضاء لانه لو عول على ذلك لم يكن لنا تعدد جائز  
 أصلا لانه ملزم بل لا اوفيهما كان يسع أهلها كالفضاء الذي لا تصرف فيه الصلاة كالجرن ونحوه تأمل (قوله

وعسر اجتماعهم بمكان  
واحد



فيصور تعددها الحاجة) ومع ذلك ليس فعل الظهر خروجا من مخالفة ظاهر النص المانع لتعدد مطلقا اه شيخنا  
 (قوله فلم ينكر عليهم) فيه ان الساكت لا يشب اليه قول اه شيخنا (قوله وقال الصيرى) بفتح الميم وضعها  
 ضبط بالقلم اه شيخنا شورى وبرماوى (قوله وظاهر النص الخ) أى نص الشافعى الذى نقله الشيخان عنه وهو  
 ولا يجمع بصروا وعظم وكثر بمساجدة الاعمى واحد اه شرح البهجة الكبير (قوله فلو وقعنا مع الخ)  
 فربيع على مفهوم الشرط والحاصل ان الصور في هذا المقام خمسة كتنظيره يجب الاستئناف في صورتين ويجب  
 الظهر فقط في صورتين وتصح السابقة دون اللاحقة فيجب على أهلها الظهر في صورة اه شيخنا قال شيخنا  
 ج ف وحاصل هذا المقام انه اما ان لا يكون هناك تعدد اطلاقا لم يكن تعدد فالجمعة صحيحة وتحرم صلاة الظهر  
 ولا تنعقد وان كان هناك تعدد فاما ان يكون الحاجة أم لا فان كان لها تصح من كل ايضا وان علم سبق وتسبب صلاة  
 الظهر حيث تدون كان لغيرها فاما ان تعلمها أو يشك في السبوق والمعية فيقتل لا تصح لكل من الفريقين وجبت  
 يجب عليهم الاجتماع بمكان وشيكون الجمعة في هاتين الصورتين ويسن في صورة الشك صلاة الظهر أى بعد إقامة  
 الجمعة ثانيا لا احتمال أن تكون احدهما سابقة فلا تصح إقامة الجمعة ثانيا واما ان تعلم السابقة ولم تنس فهي  
 الصحيحة والمسبوقة باطلا فيجب عليهم عند قتلهم ان يحرموا وخاف السابقة ان أمكنهم ذلك والابان لم يمكنهم وعلما  
 بذلك قبل سلامهم بنوا على ماضى ظهر ان قلت كيف بنوا مع أن احرامهم باطل لسبوق غيرهم لهم أجيب  
 بان الباطل انما هو خصوص الاحرام بالجمعة لا عموم الاحرام بالظهر واما اذا لم تعلم السابقة أو علمت ونسيت  
 وجب عليهم ان يصلوا الظهر اه (قوله أو شك في المعية) أى هل وقعنا أم مرتبا أو شك هل تعددت الحاجة  
 أولا أو هل جمعت وقعت في المحتاج اليه أولا أى والفرض ان هناك ما لا يحتاج اليه فيينا اه ح ل (قوله  
 استؤنفت جمعة) أى لزم استئناف جمعة أخرى (قوله ولان الاصل في صورة الشك الخ) لا يقال هذا بعينه موجود  
 فيم لو شك هل في الاماكن غير محتاج اليه أولا وقد قلت فيها بعدم وجوب الاعادة لا ما نقول الاحتمال في هذه  
 الصورة أخف من الاحتمال في المعية لان الشك في المعية شك في الانتفاء اه ح ل (قوله وحكم الاثمة) أى  
 من الفقهاء (قوله بانهم اذا أعادوا الجمعة) أى في صورة الشك (قوله فاليقين ان يقيموا جمعة) أى فحجرتهم على  
 احتمال عدم تقدم احدهما وقوله ثم ظهر أى لاحتمال تقدم احدهما وقوله لان الاصل عدم وقوع الخ وفيه  
 ان هذا لا ينافي احتمال وقوع جمعة صحيحة من احدهما لان يقال لا نظر لهذا الاحتمال مع وجود الاصل اه  
 ح ل (قوله والا فالجمعة) أى المعتادة كافية وقوله عدم وقوع جمعة أى من الجمعيتين السابقتين اه شيخنا  
 (قوله كان سمع مريضان) أى أو صحيفتان مريضان أو أدركا الامام في ركعة والافهما فاسقان لا تقبل شهادتهما  
 اه شيخنا وعبارة ع ش على م ر قوله كان سمع مريضان أو مسافرين أى أو غيرهما ممن لا يجمع عليه  
 التخلف لقرب محلهم من المسجد وبأدته على الاربعين تصح الخطبة في غيبته ومن ثم عبر بالكاف انتهت (قوله  
 أو مسافران) أى ثقتان اه ايعاب وظاهر ان العدل الواحد كاف في ذلك اه شرح الروض اه شورى  
 و م ر (قوله صلوا الظهر) أى استئنافا ان طال الفصل وبناء ان قصر وهذا وجه مغايرة لما قبله حيث عبر فيه  
 بالاستئناف هكذا يظهر ويذكر انه لو أخبروا ان جمعتهم مسبوقه كل لهم الاستئناف والاعتناء بظهر تأمل اه  
 شورى وعبارة ح ل قوله فصلوا الظهر أى استئنافا ظهر الجمعة لان الفرض ان هناك جمعة صحيحة فيينا  
 فلا تصح جمعة بسدها وكلامهم فيما اذا حصل الالتباس بعد الملاة فلا حصل في اثباتها وجب عليهم ان ينهوا  
 كلامهم ظهر او يمكن قبول كلام المصنف ذلك وفي كونهم يتوهم في الصورة الثانية ظهر انظر لان منهم من احرامه  
 باطل فكيف يتم اظهر امع ان احرامه باطل حرر اه ح ل وقوله وفي كونهم الخ قال في الايعاب واعترض  
 بان القياس ما في الام في موضع من وجوب الاستئناف لقصد تحريمهم بسبق غيرهم بخلاف من أحرم في الوقت  
 ثم خرج لعمدة احرامه وقد يجلب بان السبوق ليس منافيا للصلاة من حيث هي وانما هو مناف للموضوع

فيصور تعددها الحاجة) ومع ذلك ليس فعل الظهر خروجا من مخالفة ظاهر النص المانع لتعدد مطلقا اه شيخنا  
 (قوله فلم ينكر عليهم) فيه ان الساكت لا يشب اليه قول اه شيخنا (قوله وقال الصيرى) بفتح الميم وضعها  
 ضبط بالقلم اه شيخنا شورى وبرماوى (قوله وظاهر النص الخ) أى نص الشافعى الذى نقله الشيخان عنه وهو  
 ولا يجمع بصروا وعظم وكثر بمساجدة الاعمى واحد اه شرح البهجة الكبير (قوله فلو وقعنا مع الخ)  
 فربيع على مفهوم الشرط والحاصل ان الصور في هذا المقام خمسة كتنظيره يجب الاستئناف في صورتين ويجب  
 الظهر فقط في صورتين وتصح السابقة دون اللاحقة فيجب على أهلها الظهر في صورة اه شيخنا قال شيخنا  
 ج ف وحاصل هذا المقام انه اما ان لا يكون هناك تعدد اطلاقا لم يكن تعدد فالجمعة صحيحة وتحرم صلاة الظهر  
 ولا تنعقد وان كان هناك تعدد فاما ان يكون الحاجة أم لا فان كان لها تصح من كل ايضا وان علم سبق وتسبب صلاة  
 الظهر حيث تدون كان لغيرها فاما ان تعلمها أو يشك في السبوق والمعية فيقتل لا تصح لكل من الفريقين وجبت  
 يجب عليهم الاجتماع بمكان وشيكون الجمعة في هاتين الصورتين ويسن في صورة الشك صلاة الظهر أى بعد إقامة  
 الجمعة ثانيا لا احتمال أن تكون احدهما سابقة فلا تصح إقامة الجمعة ثانيا واما ان تعلم السابقة ولم تنس فهي  
 الصحيحة والمسبوقة باطلا فيجب عليهم عند قتلهم ان يحرموا وخاف السابقة ان أمكنهم ذلك والابان لم يمكنهم وعلما  
 بذلك قبل سلامهم بنوا على ماضى ظهر ان قلت كيف بنوا مع أن احرامهم باطل لسبوق غيرهم لهم أجيب  
 بان الباطل انما هو خصوص الاحرام بالجمعة لا عموم الاحرام بالظهر واما اذا لم تعلم السابقة أو علمت ونسيت  
 وجب عليهم ان يصلوا الظهر اه (قوله أو شك في المعية) أى هل وقعنا أم مرتبا أو شك هل تعددت الحاجة  
 أولا أو هل جمعت وقعت في المحتاج اليه أولا أى والفرض ان هناك ما لا يحتاج اليه فيينا اه ح ل (قوله  
 استؤنفت جمعة) أى لزم استئناف جمعة أخرى (قوله ولان الاصل في صورة الشك الخ) لا يقال هذا بعينه موجود  
 فيم لو شك هل في الاماكن غير محتاج اليه أولا وقد قلت فيها بعدم وجوب الاعادة لا ما نقول الاحتمال في هذه  
 الصورة أخف من الاحتمال في المعية لان الشك في المعية شك في الانتفاء اه ح ل (قوله وحكم الاثمة) أى  
 من الفقهاء (قوله بانهم اذا أعادوا الجمعة) أى في صورة الشك (قوله فاليقين ان يقيموا جمعة) أى فحجرتهم على  
 احتمال عدم تقدم احدهما وقوله ثم ظهر أى لاحتمال تقدم احدهما وقوله لان الاصل عدم وقوع الخ وفيه  
 ان هذا لا ينافي احتمال وقوع جمعة صحيحة من احدهما لان يقال لا نظر لهذا الاحتمال مع وجود الاصل اه  
 ح ل (قوله والا فالجمعة) أى المعتادة كافية وقوله عدم وقوع جمعة أى من الجمعيتين السابقتين اه شيخنا  
 (قوله كان سمع مريضان) أى أو صحيفتان مريضان أو أدركا الامام في ركعة والافهما فاسقان لا تقبل شهادتهما  
 اه شيخنا وعبارة ع ش على م ر قوله كان سمع مريضان أو مسافرين أى أو غيرهما ممن لا يجمع عليه  
 التخلف لقرب محلهم من المسجد وبأدته على الاربعين تصح الخطبة في غيبته ومن ثم عبر بالكاف انتهت (قوله  
 أو مسافران) أى ثقتان اه ايعاب وظاهر ان العدل الواحد كاف في ذلك اه شرح الروض اه شورى  
 و م ر (قوله صلوا الظهر) أى استئنافا ان طال الفصل وبناء ان قصر وهذا وجه مغايرة لما قبله حيث عبر فيه  
 بالاستئناف هكذا يظهر ويذكر انه لو أخبروا ان جمعتهم مسبوقه كل لهم الاستئناف والاعتناء بظهر تأمل اه  
 شورى وعبارة ح ل قوله فصلوا الظهر أى استئنافا ظهر الجمعة لان الفرض ان هناك جمعة صحيحة فيينا  
 فلا تصح جمعة بسدها وكلامهم فيما اذا حصل الالتباس بعد الملاة فلا حصل في اثباتها وجب عليهم ان ينهوا  
 كلامهم ظهر او يمكن قبول كلام المصنف ذلك وفي كونهم يتوهم في الصورة الثانية ظهر انظر لان منهم من احرامه  
 باطل فكيف يتم اظهر امع ان احرامه باطل حرر اه ح ل وقوله وفي كونهم الخ قال في الايعاب واعترض  
 بان القياس ما في الام في موضع من وجوب الاستئناف لقصد تحريمهم بسبق غيرهم بخلاف من أحرم في الوقت  
 ثم خرج لعمدة احرامه وقد يجلب بان السبوق ليس منافيا للصلاة من حيث هي وانما هو مناف للموضوع



كونها جمعة قبل هذا الخصوص وبقي هذا العموم وبين الجمع والظاهر تناسب لانهم ماصلا تارفت واحد اه  
 شيخنا ح ف (فرع) \* حيث لم تبرا القم من الجمعة ووجب الظهر كانت الجماعة فيها فرض كفاية على  
 ما أفتى به شيخنا اه شورى (قوله لا لباس للصحة الخ) عبارة ش م ر لتيقن جمعة صحيحة في نفس  
 الامر ويمنع إقامة جمعة بعدها والطائفة التي صحت الجمعة لهم غير معلومة الاصل بقاء الفرض في حق كل طائفة  
 فوجب عليهم الظهر انتهت (قوله والصحة السابقة) أي ويلزم المسبوقه الظهر ان علموا بعد سلام الجمعة فان  
 علموا قبل سلام الامام السابقة لم يمسوا الاحرام معه ولو قبل سلامهم لان احرامهم كان باطلا فالوجه انه يلزمهم  
 الاستئناف اه برماوى (قوله وان كن السلطان الخ) الغاية الاولى للرد على الضعيف والثانية لتعميم  
 ومثل السلطان على هذا الضعيف الخطيب المنسوب من جهته بعبارة أصله مع ش م ر وفي قول ان كن  
 السلطان مع الثانية املا كن أو مقتدا يقتضى الصحة أى والا لادى الى تقويت الجمعة على أهل البلد بمبادرة  
 شرذمة الى ذلك واتجه ان حكم الخطيب المنسوب من جهة السلطان أو من جهة نائبه حكم السلطان قاله  
 البلقيني ان هذا القول يعيد في الامر بان لا يكون وكيل الامام مع السابقة فان كان معها فالجمعة هي السابقة  
 انتهت وقوله فالجمعة هي السابقة أى ولا تنظر لكون الامام مع الثانية والله لكونه لما فوض الامر اليه كانه رفع  
 ولاية نفسه عن ذلك المحل مادام الوكيل متصرفا فيه اه ع ش عليه (قوله في الركعة الاولى) أى بتسلطها  
 بان تستمر الى السجود الثاني فلو صلى الامام ركعة بالاربعةين ثم أحدث فأنتم كل منكم وحده أو لم يحدث وفارقوه  
 في الثانية فتأتمروا منفردين أجزأتهم الجمعة نعم بشرط بقاء الامد الى سلام الجميع فتنى أحدث منهم واحد لم  
 تصح صلاة الباقيين اه زى (قوله أيضا في الركعة الاولى) بان يدرك الاربعون الفاتحة والركوع مع الامام  
 سواء أدركوا من قيام الامام زمنا يسع الفاتحة أو بعضها وكلاهما هو راء كع أو يدركوا من القيام شيئا بل  
 أدركوا في الركوع وطوله حتى قرؤا الفاتحة وأدركوه معه اه شيخنا ح ف وعبارة ش م ر ولو أحرم  
 الامام وتباطأ المؤمن أو بعضهم بالاحرام عقب احرام الامام ثم أحرموا فان تأخر تحريمهم عن ركوعه أى  
 عن انتهائه فلا جمعة لهم وان لم يتأخروا عن ركوعه فان أدركوا الركوع مع الفاتحة بأن تمت قراءتها قبل أن  
 يرفع الامام رأسه عن أتل الركوع صحت جمعتهم والا فلا وسبقه اه م فم لو أدركوه راء كع وقرؤا الفاتحة  
 قبل رفعه عن أتل الركوع كالم يمنع ادراكهم الركعة لا يمنع انعقاد الجمعة كذا جرى عليه الامام والغزالي  
 وقال البغوي انه المذهب وحزم به صاحب الانوار وابن المقرئ وهو المعتمد وقال الشيخ أبو محمد الجويني بشرط  
 أن لا يكون الفصل بين احرامه واحرامهم قال الكمال ابن أبي شريف فقد ظهر ان ادراكهم الركعة الاولى  
 محل وفاق انتهت وقوله بان تمت قراءتها أى وركعوا واطمأنوا قبل رفع الخ كما في سده قول ج والمراد كما  
 هو ظاهر ان يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن أتل الركوع ولو قبل بعدم اشتراط الطمأنينة  
 قبل ارتفاعه بل بعدم اشتراط الركوع مع ان تأتمروا الفاتحة قبل ركوعه لم يعد لان الامام فيما ذكر لم  
 يتحمل عنهم القراءة وحيث لم يتحتم لها فلا معنى لاشتراط طمأنينته اه ع ش عليه (قوله لانه لم يقع في  
 عصر النبي الخ) كون هذا دليلا للمتن ظاهر وأما كونه دليلا لازاده من كون الجماعة في الركعة الاولى كفاية  
 فغير ظاهر فالدليل أنخص من المدعى وجواب الشورى عن ذلك غير ظاهر اه شيخنا وعبارة (قوله لانها لم  
 تقع في عصر النبي الخ) ثبت به كون الجماعة شرطا فيها ولو في الركعة الاولى وهو المدعى ولا يمنع من ذلك انه يعارض  
 به دعوى الاقراء في الثانية لان تلك قضية أخرى ليست من المدعى وان لم يمتد لها ما لم انتهت (قوله وبشرط  
 تقدم احرامهم من تنعدي الخ) ضعيف وعبارة ش م ر ولا يشترط لصحتها تقدم احرام أربعين ممن تنعقد  
 بهم على احرام التابعين كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وواقضاه كلام الاصحاب ورجه جماعة من المتأخرين  
 كالبلقيني والزر كشي بل مو به خلافا للقاضى ومن تبعه بدليل صحة الجمعة خلف العسي والعبد والمسافر اذا تم

لا لباس للصحة بالفاسدة  
 فان لم تلبس بالصحة السابقة  
 وان كن السلطان مع الثانية  
 وخيفت الفتنة (و) رابعها  
 (أن تقع جماعة) في الركعة  
 الاولى لانهم لم تقع في عصر  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 والخلفاء الراشدين الا كذلك  
 وبشرط تقدم احرام من  
 تنعقد بهم لتصح لغيرهم  
 لانه تبع ولا يساق به صحتها  
 اذا كان اماما فيها مع تقدم  
 احرامه



العدد بغيرهم قال البلقيني لعل ما قاله القاضي أي ومن تبعه يعني على الوجه الذي قال أنه القياس وهو أنه لا تصح الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر إذا تم العدد بغيره فإن قيل تقدم احرام الامام ضروري فاعتقر فيه مالا يغتفر في غيره قلت لا ضرورة إلى امامته فيها وأيضاً تعظم المشقة على من لا تعتقده في تكليفه بمعرفة تقدم احرام أربعين من أهل الكمال على احرامه انتهت (قوله لان تقدم احرام الامام ضروري) فيه انه لا ضرورة لهذا مع وجود امام كامل الا ان يقال شأنه الاحتياج اليه اه شيخنا وقال سم على شرح البهجة قد يقال يكفي ان من شأن الامام الاحتياج اليه وتقدم احرامه فلا تظر للأفراد الخاصة اه ع ش على مر (قوله وباربعين) أي في جميعها فلا بد من بقاء العدد إلى السلام حتى لو أحدث واحد من الأربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت الجمعة الكل ولا يشكك عليه ما يأتي من أنه لو بان الاربعون أو بعضهم محدثين صحت الجمعة الامام والمتطهر منهم تعالى أنه هناك لم يتبين الا بعد السلام فوجدت صورة العدد إلى السلام فلم يؤثر تبين الحدث الراجع له بخلاف ما هنا فان خرج واحد من الاربعين قبل سلام الكل ابطال وجود صورة العدد قبل السلام فاستحال القول بالصحة هنا اه سلطان وعبارة الرشيدى على م ر في جواب هذا السؤال قلت لا يناقضه لان الصورة هنا فيما اذا كانوا عالين بالحال في حال الاقتداء بصورة ما يأتي فيما اذا لم يتبين الحال الا بعد الفراغ من الصلاة كما هو واضح انتهت ولا تعتقد باربعين فيهم أي لا ارتباط بمصلحة بعضهم ببعض فصار كافتداء الغاري بالأي كما تفعله الاذرع عن فتاوى البغوي وظاهر ان محله اذا قصر الا في التعلم والاقتصار الجمعة اذا كان الامام قارئاً وعلم مما تقرر ان علمه بطلان صلاتهم تقصيره لا ارتباط بعضهم ببعض ومعلوم مما مر في صفة الاثمة ان الامين اذا لم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان الجماعة المشترطة هنا للصحة صيرت بينهما ارتباطاً كالارتباط بين صلاة الامام والمأموم فصار كافتداء قارئ بآي وعلم مما تقرر انه لا بد من اغناء صلاتهم عن القضاء وهو ظاهر وان لم أر من صرح به في غير ما قد اظهره ورين وسيعلم مما يأتي ان شرطهم أيضاً ان يسموا أركان الخطبتين ولو كان في الاربعين من لا يعتد وجوب بعض الاركان ككتفي صم حسابه من الاربعين وان شك في اتيانه بالواجب عندنا كما تصح امامته لنا مع ذلك لان الظاهر توقيه الخلاف بخلاف ما اذا علم منه فقد عندنا فلا يجب كما هو ظاهر مما مر بطلان صلاته عندنا وفي الخادم عن مقتضى كلام الاصحاب ان العبرة بعقيدة الشافعي اماماً كمن أو مأموماً وهو الدال لما تقرر وبحل اشتراط الاربعين في غير صلاة ذات الرقاع أما فيها فيشترط زيادتهم على الاربعين ليحرم الامام باربعين ويغف الزائد في وجه العذر ولا يشترط بلوغهم أربعين بل يكفي الواحد كما سيأتي في صلاة الخوف على الصحيح لانهم سبع الاولين ولو كان في القرية أربعون آخر من فهل تعتد جمعهم فيه وجهان أو وجههما عدم الاعتداد لاعتد الخطبة فان وجد من يجنب لهم ولم يكن بهم صم غم السماع اعتدت بهم حيث كان الامام ما طقاتهم يتعاونون وتعتد باربعين من الجن أو منهم ومن الانس قاله القموني أي ان علم وجود الشرط فيهم وقبده الغيري في حياة الحيوان بما اذا كانوا تصوروا بصورة بني آدم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من تعزير مدعي رؤيتهم عملاً باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه لانه حيث تخالف القرآن وكلامنا في ادعى ذلك على صورة بني آدم اه ش م ر وقوله أي ان علم وجود الشرط فيهم وهل يشترط لصحتهم كونهم في أرضنا مثلاً أو في الأرض الثانية أو لا يشترط فتعديهم وان كان سكنتهم في الأرض السابعة من تلك البلد فيه نظر والاقرب الثاني دليل قولهم من وقف أرضاً سارت وقصبتها إلى الأرض السابعة وهو صريح في ان كل من كان فيها هو من أهلها نعم ان كان بينهم وبين الامام مسافة تزيد على ثلاثمائة ذراع في غير المسجد لا تصح البعد كالانس اذا بعدوا عن الامام اه ع ش وتردد الشيخ في لو شك بعد السلام في وجود العدد هل يضر ويغفر بينه وبين سائر الصلوات قال ويؤيده انه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعدد في سبقتها غير باطلت مع ان سبقتها شرط لصحتها

لان تقدم احرام الامام  
ضروري فاعتقر فيه مالا  
يغتفر في غيره



اه وقد يتجه انه لا يضر فيها كغيرها ويفرق بأن الشك في السبق يرجع الى الشك في الاعتقاد اذ لا يوجد اعتقاد  
 مع السبق من أحد بخلاف التعدد فيوجد الاعتقاد من البعض ضرورة تقدم احرام الامام على المأمومين وهم  
 بعضهم على بعض فكأن ذلك أضيق أي في الجملة والافقية نظر اذا العدد أيضا شرط في اعتقادها وعن بعضهم الفرق  
 بأن الشك في السبق فيه قد الشرط من أصله اذا الشرط ان لا يشك في السبق فتنى وجود كل فاقدا للشرط  
 فليتأمل ثم رأيت مر أفتى بأنه لا يضر اه اه شوري (قوله أيضا بأربعين) وجوزها الامام أبو حنيفة  
 رضي الله عنه امام ومأموم وحكى عن القديم عندنا والاوزاعي وأبو يوسف بثلاثة والثوري واليشوع بد  
 بأربعين والامام مالك رضي الله عنه مروي بربيع بن أبي بشر أن يكون الخطيب من المستوطنين وانما اختصت  
 عندنا على الجديد بالأربعين دون سائر الصلوات لانها شرعت لبلهاة أهل النعمة وهي لا تحصل الا بذلك العدد ولان  
 الانسان يتم الى الأربعين ولان ذلك القدر قدر زمن بعث الانبياء وقدميتات موسى والجمع بين المؤمنين  
 وقدر العدد الذي كقيل لم يجمع الا وفيهم ولي الله تعالى وشرط الاربعين صحة امامة كل منهم الباقي اه برماوى  
 ولعل هذا مبني على ما ذكره فيلسفي أولامن أنه اذا كان فيهم أي لا تصح الجمعة وتقدم له رده (قوله ولو مرضى)  
 وتقلب ظهرهم لو كانوا صلواتهم مطلقا كذا قالوا ولعله حذر من إعادة الظهر جمعة وقد يقال لا حاجة اليه  
 لان الكلام في الاعتقاد وهو لا يتوقف على الزوم فالوجه ان المحسوب لهم ظهرهم التي صلواتها ولا انها في محلها  
 وان هذه الجمعة هي التي كالنفل المطلق فيلست معادتها لانها من الاعتقاد ويصرح بذلك عامر عن شيخنا  
 من عدم لزومها لهم فراجع اه قل على الجلال (قوله أيضا ولو مرضى) ولعل هذا مبني على ما ذكره مر  
 فيلسفي أولامن انه اذا كان فيهم أي لا تصح الجمعة وتقدم له رده (قوله ولو مرضى) أي لكالمهم وعدم  
 الوجوب تخفيف عليهم ومثلهم الاجراء والمحبوسون والحر من حيث خطب لهم ناطق وصح اقداء بعضهم ببعض  
 بأن لا يكون فيهم طارئ الحرم ولا أصم لانها لا تعتد بمن فيهم أصم اه برماوى (قوله أيضا ولو مرضى  
 أو منهم الامام) الغائبان لمردو عبارة أصله مع ش من مر والصحيح من القولين أيضا ان الامام لا يشترط كونه  
 فوق الاربعين حيث كان بصيغة الكمال والثاني ونقل عن القديم بشرط اذا الغالب على الجمعة العبد فلا يتقل  
 من الظهر اليها الا يبين انتهت (قوله أو منهم الامام) أي أو صلاها بعضهم في قرية أخرى فيكمل به العدد اه  
 ش م ر أي ولا تنظر لكونها تقع له فائدة وقد يتوقف فيه بأنها حيث كانت نافذة تركت منزلة غير الجمعة فيمنع  
 عددهم عن الاربعين الا أن يقال لما لم تكن الثانية فلا محض دليل وجوب القيام فيها تركت منزلة الأصلية  
 وقضية ما يأتى به بعد قول المصنف وصح خلف عبد الخ من انه لو كان الامام متغلا في نفسه القولان وأولى بالجواز  
 لكونه من أهل القرية فان عموما شامل لما لو كان على الجمعة في محل آخر واعاد في محل يجوز فيه التعدد  
 الا ان يحمل ما يأتى على النفل المحض اه ع ش عليه (فرع) ولو خطب شخص وأراد أن يقدم شخصا غيره  
 ليصلي بالقوم فشرطه أن يكون ممن يسمع الخطبة وان ينوي الجمعة ان كان من الاربعين والا فلا اذ تجوز صلاة الجمعة  
 خلف مولى الظهر اه شوري من فعل الركعة الملقاة ضابط الناس في الجمعة ستة أقسام من تلزمه وتعتد به  
 وهو ما ذكره المصنف ولا عذر له ومن لا تلزمه ولا تعتد به ولا تصح منه وهو من به جنون أو غباء أو كفر  
 أو سكر وان لم يتركه القضاء ومن لا تلزمه ولا تعتد به وتصح منه وهو العبد والمريض والمسافر والمقيم خارج  
 البلد اذا لم يسمع النداء والصبي والأتى والختي ومن لا تلزمه ولا تعتد به وهو من له عذر من أعذارها غير السفر  
 ومن تلزمه ولا تصح منه وهو المرتد ومن تلزمه ولا تصح منه ولا تعتد به وهو المقيم غير المتوطن والمتوطن خارج  
 بلدها اذا سمع نداءها اه ش البهجة الكبير (قوله حرا) أي كلمة لا تعتد بمن فيه ر ق اه ش مر (قوله  
 متوطنا محلها) فلا تعتد بمن المستوطن كمن أقام على عزم عوده الى وطنه بعد مدة ولو طويلا كالمغتفر والتجار  
 لعدم التوطن ولا بالتوطن خارج محل الجمعة وان سمعوا نداءه القدا فامتهم بمحلها اه ش م ر وقوله

(و) جلسها ان تقع  
 (بأربعين) ولو مرضى أو  
 منهم الامام (مكافرا  
 ذكر) اتباعا للسلف والخلف



كن أقام على عزم عوده الى وطنه ومنه ما لو سكن ببلد بأهله عازما على انه ان احتج اليه في بلدة كون خطيبها  
 أو امامها مشلار جمع الى بلدة فلا تنعديه الجمعة وقوله لا بالتوطنين خارج محل الجمعة وعليه فالساكن خارج  
 السور لا تنعديه داخله ولا عكسه لان خارج السور ودخله كقريتين اه ع ش عليه ولو أكره الامام  
 أهل قرية على الانتقال منها وتبطلها والبناء في موضع آخر فكنوا قيس وهم مكرهون وقصد هم العود اذا  
 فرج الله عنهم فهل يجب عليهم إقامة الجمعة في هذه القرية المتقوله اليها أفتى بعض العلماء بأنها لا تلتزمهم  
 الجمعة بل لا تصح منهم لو فعلوها لعدم الاستيطان وذلك ظاهر لاشك فيه اه ش م ر وقوله وذلك نظاهر الخ  
 لكن لو سمعوا النداء من قرية أخرى وجب عليهم السعي إليها اه ع ش عليه أيضا (قوله متوطنا بمحلها)  
 خرج بقوله بمحلها ما لو تقاربت قرينتان في كل منهما دون أربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا بالبلد أو ببعض فانيها  
 لا تنعقد بهم وان سمعت كل واحدة نداء الأخرى لان الأربعين غير مستوطنين في بلدة الجمعة ولو كان ز وجتان  
 كل واحدة منهما في بلدة ضيم عند كل يوم مثل ان تعقد به الجمعة في البلدة التي أقامت فيها أكثر دون الأخرى فان  
 استويا فيها انعقدت به في البلدة التي ماله فيها أكثر دون الأخرى فان استويا فيه اعتبرت بنية في المستقبل فان لم  
 يكن له نية اعتبر الموضع الذي هو فيه حاله إقامة الجمعة كذا أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وأفتى أيضا فبين سكن  
 بزوجه في مصر مثلا وفي الأخرى في الخانقاه مثلا وله زراعة بينهما ويقوم في الزراعة بالبهاره ومبيت عند كل  
 واحدة ليلته في غالب أحواله بأنه يصدق عليه انه متوطن في كل منهما أي فتعديه الجمعة في كل منهما حتى يحرم  
 عليه السفر يوم الجمعة بعد الفجر لكان نفوته بالخوف ضرر اه ش م ر (قوله أي لا يظعن عنه) في  
 المختار ظعن سار وبابه قطع وطمعنا أيضا بفتحين وقرئ به ما قوله تعالى يوم طعنكم والطعنة الهودج كانت فيه  
 امرأة أولاء والطعنة أيضا المراد مات في الهودج فاذالم تكن فيه فليست بطعنة اه (قوله لم يجمع) بضم  
 أوله وكسر الثاء مشددا يقال جمع الناس بالتشديد أي شهدوا الجمعة كما يقال عيذوا اذا شهدوا العبد اه  
 ع ش على م ر في أول الباب (قوله مع عزمه على الإقامة بالمالخ) هذا ما تبعه الاسنوي وغيره واطبق عليه  
 الشراح وهو لا يحسن ان يكون دليلا على عدم انعقادها بالقيم غير المتوطن لما ثبت في الصحيحين من ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم لما خرج من المدينة قلم بزل يصر حتى رجع اليها وصرح النور في شرح المذهب في باب  
 صلاة المسافر بأنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أقام بمكة وعرفات وبعثي وبالخصب وفي كل ذلك لم تبلغ  
 إقامته أو يعاوم ينقطع سفره أو يضاف عرفات لم يكن بها حلة ابنة تصح فيها الجمعة والله تعالى أعلم ثم أخبرني من  
 أثق به انه كشف على المسئلة في ش المذهب من باب الجمعة فوجد فيها صاحب المذهب استدلاله بذلك فاعترضه  
 الش من ومنع من صحة الدليل لما قلنا فقه الحد ثم رأيت السبكي رحمه الله في شرحه على المنهاج قال لم يصح عندي  
 دليل على عدم انعقادها بالقيم اه عميرة على المحلى بحرفه وقوله ثم أخبرني من أثق به الخبر بذلك هو الشيخ ابن  
 فاسم كما أخبر بذلك شيخنا زي كذا بخط الشيخ خضر وعبارة البرماوى قوله مع عزمه على الإقامة الخ قال  
 شيخنا علم ان الوجه الحق الذي لا يتجه غيره أن يقال في تقرير الدليل انه لما كان العزم على الإقامة غير موجب  
 لتجمع اقضى انها غير معتبرة في ذاتها فلا اعتراض بما قيل انه لم يجمع لعدم قصد إقامة تقطع السفر لما في  
 الصحيحين من انه استمر يقصر ويجمع مدة إقامته بمكة وهو ثمانية عشر يوما أو أقل أو أكثر ولا بما قيل ان  
 عدم تجمعه بعرفة لعدم الابنية ولا بما قيل ان عزمه وهو بعرفة على الإقامة بمكة لا يجعله مقبلا بعرفة ولا بما قيل  
 غير ذلك انتهت (قوله ولو نقصوا فيها الخ) قال الشيخ وحاصل هذا المقام انه ان بطلت صلاة بعض الأربعين من غير  
 ان يكمل العبد بغيرهم بطلت الصلاة سواء أوقع في الركعة الأولى أو الثانية وان اخرج بعضهم نفسه عن  
 القدوة فان كان في الأولى بطلت أو فيما بعده لم يضر وان انقضت الأربعون أو بعضهم ولحق تمام العدد فان  
 كان الحقوق قبل الانقضاء صحت الجمعة سواء كان ذلك في الأولى أو في الثانية وسواء سمع الاخرون الخطبة

(متوطنا) بمحلها أي لا يظعن  
 عنه شتا ولا صيفا الحاجة  
 لا تعمل الله عليه وسلم لم يجمع  
 بحجة الوداع مع عزمه على  
 الإقامة أياما لعدم التوطن  
 وكان يوم عرفة فيها يوم الجمعة  
 يكفي الصحيحين وصلى به  
 الظهر والعصر تقديما كافي  
 خبر مسلم



أولاً وان كان بعده فان كان قبل ركوع الأولى وسمعوا الخطبة صحت الجمعة والا فلا اه شوبري (قوله أيضاً ولو  
 قصروا فيها بطلت) شامل لما لو قصروا في الركعة الأولى منها وشامل لما لو قصروا في الركعة الثانية وشامل لما اذا عادوا  
 فوراً وشامل لما اذا عادوا بعد طول الفصل عرفاً وهو كذلك الا في المسئلة الأولى فانهم اذا عادوا فوراً وكان قبل  
 الركوع مع تمكنهم من الفاتحة فيتذنبوا على ما مضى. وأما اذا انقصوا بعد ركوع الأولى أو قبله ولم تمكنهم  
 الفاتحة وان عادوا فوراً فيها فيجب الاستئناف اه زى (قوله أيضاً ولو نقصوا فيها بطلت أو في خطبة الخ) حاصل  
 ذلك ان النقص اما في الخطبة أو بعد ها وقبل الصلاة أو في الركعة الأولى أو الثانية فان كان في الخطبة وقد عادوا  
 عن قرب أي قبل مضي قدر ركعتين بأنخف يمكن من الوسط المعتدل كما سبق في جمع التقديم بين الخطيب على  
 ما أتى به من الخطبة مع لزوم اعادة ركعتين فعل حال نقصهم وان عادوا بعد طول الفصل أو جاء غير المنفذين أو بعضهم  
 وهو دون الاربعين مع بعض من غيرهم مكمل للعدد وجب استئنافها الفوات شرط الولاء فيها وان كان النقص  
 بعد ها وقبل الصلاة فان طال الفصل بين الخطبة واحرام الامام وجب الاستئناف وان قصر بان أحرم الامام عقب  
 الخطبة كتي في حصول الولاء بين الخطبة والصلاة ثم ان عادوا ولو بعد طول الفصل بتبائطهم وأحرموا بالامام  
 قبل ركوعه وانتظرهم في القيام أو في الركوع حتى قرؤا الفاتحة وكما قبل رفع رأسهم أقل الركوع وان  
 لم يطهئوا صحت جمعهم والابان اختل قيد من ذلك لم تصح وان حصل النقص في الركعة الأولى سواء كان بطلان  
 صلاتهم أو بنية مفارقة وقد عادوا أحرموا قبل طول الفصل على ما في حاشية الشيخ سلطان والبرماوى أو ولو مع  
 طوله على ما ذكره حل بنوا على ما مضى من الخطبة وصحت جمعهم وان عادوا بعد ركوع الامام أو قبله ولم  
 تمكنهم الفاتحة أو امكنتهم ولم يركعوا قبل رفعه عن أقله وجب استئناف الخطبة والصلاة هذا في المنفذين واما  
 غيرهم فيتمون ثم اظهر ان تعذر استئنافهم الجمعة وان حصل النقص في الثانية بأن بطلت صلاة بعضهم بطلت  
 جمعهم لاشتراط العدد الى فراغها فيجب الاستئناف واما اذا نوى بعضهم المفارقة قبل أو كلهم فالجمعة صحيحة لان  
 الجماعة شرط في الركعة الأولى فقط وبقى ما لو أحرم أربعون أو تسعة وثلاثون قبل انقضاء الاولين أو بعده ففي  
 الحالة الأولى تتم الجمعة لهم وان لم يكونوا سمعوا الخطبة واما في الحالة الثانية فان كان اسراهم عقب انقضاءهم  
 أي من غير طول فصل استمرت الجمعة لهم بشرط سماعهم الخطبة سواء في الحالتين كان ذلك في الركعة الأولى  
 أو الثانية وان كان بعد طول الفصل بين الانقضاء والاحرام فان كان في الركعة الأولى وقد أحرموا بعد ركوع  
 الامام الى آخر ما سبق في المتبائطين صحت جمعهم وان كان في الثانية أو في اعتدال الأولى فما بعده بطلت خلوق  
 الصلاة من شرط دوام العدد فتأمل اه شيخنا ح ف ومن خطه نقلت (قوله بطلت) أي على الرابع وفي قول  
 لا تبطل ان يقيم مع الامام اثنا عشر وفي قول لا تبطل ان يقيم معه اثنان اكتفاء بدوام مسمى الجمع اه من أصله مع  
 شرح مر (قوله أيضاً بطلت) أي حيث كان النقص بعد الرفع من الركوع ولو كانوا قبله فان عادوا واقتدوا  
 بالامام قبل ركوعه أو فيه وقرؤا الفاتحة واطمأنوا مع الامام قبل رفعه عن أقل الركوع استمرت جمعهم ككلوا  
 تبائط القوم عن الامام ثم اقتدوا به اه ع ش على مر (قوله وقدان) أي العدد وقوله فيهما الباقيون  
 ظهر اعمطوف على قوله بطلت ومحله ان تعذر الاستئناف فان تيسر وجب استئنافها جمعة فتأمل بطلت أي بطل  
 كونها جمعة ان تعذر الاستئناف ومن أمثلها ان تيسر فهو مستعمل في المعنيين اه شيخنا وعجالة الشوبري  
 قوله فيهما الباقيون ظهر أي ان تعذر استئنافها جمعة والافعات جمعة أخرى كما نبه عليه السيد السهمودي  
 كالشارح في شرح البهجة انتهت (قوله أو في خطبة الخ) ذكر المعاني في شرح البخاري ان الانقضاء كان  
 في الخطبة وانما كانت في صدر الاسلام بعد الصلاة وانما من ذلك اليوم حولت الى قبل الصلاة اه برماوى  
 (قوله لعدم سماعهم) أي وسماع الخطبة واجب لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحم  
 الخطبة كما قاله كثير من المفسرين فيعتبر ان يسمع الاربعون جميعاً ركعتها اه شمر (قوله أولى من تعبيره

قوله بين الخطيب هكذا في  
 النسخ التي بأيدينا ولعل فيه  
 نقصا اه

(ولو نقصوا فيها بطلت)  
 لاشتراط العدد في دوامها  
 كلوقت وقدان فيهما  
 الباقيون ظهرا (أو في خطبة  
 لم يحسب ركعتين منها) فصل  
 حال نقصهم لعدم سماعهم  
 له وتعبير بتقصمهم أولى  
 من تعبيره



بأنقضاضهم) وذلك لانه لا يشمل النقص بغير انقضاء لان الانقضاء هو التهاين من مكان الصلاة لكن المراد  
 في قوله ولو أحرم أربعون الخ الخروج من الصلاة ولو لم يبق البقاء في محلها اهـ شيخنا (قوله فانهم ان عادوا  
 قريبا) أي عرفا وشبهه الرافعي بالفصل بين صلاتي الجمع ثم قال بعد ذلك وما قررنا من الضبط بالعرف هو الواجب  
 وان ضبطه جمع بما يزيد على ما بين الايجاب والقبول في البيع اذ هو بعيد جدا اهـ ثم مر وقوله بالفصل بين  
 صلاتي الجمع أي فيجب ان لا يبلغ قدر ركعتين بأخف ما يمكنه كما قدره الشارح اهـ ع ش عليه (قوله أيضا فانهم  
 ان عادوا قريبا) أي قبل احرام الامام أخذ من قوله جاز البناء أي من الامام اهـ حل (قوله ولو أحرم أربعون)  
 أي أو تسعة وثلاثون لان الامام منهم وهو يأتى على احرامه الا ان كان ممن لا تتعديده اهـ برماوى (قوله وان  
 أحرموا عقب انقضاء الاوئين الخ) فأحرامهم عقب انقضاء الاولين بالشرط المذكور صيرهم كلهم  
 أحرموا معه ولم يحصل انقضاء وهذا علم في الاولى والثانية فان لم يكن أحرامهم عقب انقضاء الاولين فان  
 كان في الاولى وأدركوا الفاتحة قالوا كوع مع الامام مع كالتبطين وان كان في الثانية بطلت الخ لمصلحة  
 الامام عن العدد في جزء منها اهـ حل (قوله بشرط ان يكونوا سمعوا الخطبة) قرر ج اشتراط ان يدركوا  
 الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع كالحضرة معه أولا وتباطوا حتى ركع الامام وقال في  
 اتى قبلها وفي هذه الحالة لا يشترط تمكينهم من الفاتحة لانهم تابعون لمن أدركها وبه يعلم انهم لو لم يدركوها قبل  
 انقضاضهم اشترط ادراكها لولاها وهو ظاهر بخلاف الخطبة اذا انقضت الاربعون سمعوا بعضها وحضر أربعون  
 قبل انقضاضهم لا يكفي سماعهم لبقائها ويفرق بين الارتباط فيها غير تام بخلاف الصلاة اهـ سلطان  
 (قوله أيضا بشرط ان يكونوا سمعوا) أي حضروا وان لم يسمعوا والمراد خطبة ذلك المحل وقيل يكفي سماع خطبة  
 ولوم غير ذلك المحل ولوم من خطباء متعددين سمعوا من كل بعضها اهـ برماوى (قوله وتصح خلف = بد الخ) أي  
 على الاظهر في الاربعة وقيل لا تصح خلف واحد منهم ولو تم العدد بغيرهم ويجزى القولان فيما لو كان الامام  
 يصلى فلا وكان زائدا على الاربعين والراجح الصحة اهـ من أصله و ش مر (قوله أيضا وتصح خلف عبد الخ)  
 مرادهم اذا دفع ما يتوهم من الشرط السابق من كون الامام لا بد ان يكون من الاربعين بالصفات السابقة اهـ  
 شيخنا (قوله خلف عبد وصي ومسافر) أي وان نورا غير الجمعة كالظهر مثلا وفي الانتظار وعدمه ما هو معلوم  
 من محله اهـ برماوى (قوله ومن بان محدثا) أي في الصلاة أو في الخطبة أو فيهما معا ومثل الحديث النجاسة الخفية  
 وكل ما لا تلزم الاعادة معه اهـ برماوى ومحل حديثنا خلف المحدث في حق من أدرك الفاتحة في القيام امام من أدركه  
 را كما فلا تصح جمعة خلفه وعبارة أصله مع شرح م ر ومن لحق الامام المحدث أي الذي بان حديثه را كعالم  
 تحسب ركعته على الصحيح لان الحكم بادرالك ما قبل الركوع بادرالك الركوع بخلاف الخفية وانما يصار اليه  
 حيث كان الركوع محسوبا من صلاة الامام لينفعل به عن الغير والمحدث ليس أهلا للتحمل وان صحت الصلاة  
 خلفه والثاني تحسب كالأدرك معه كل الركعة وأجلب الأول بانه عند ادراكه را كعالم بأن بالقراءة والامام  
 المحدث لا يتحمل عن المأموم بخلاف ما اذا قرأ بنفسه وأدرك الركعة كاملة مع الامام في ركعة زائدة بحيث ان لم  
 يكن عالما بزيادتها كصلى صلاة كاملة خلف محدث بخلاف ما لو كان امامه كافرا أو امرأة لانها غير أهل للإمامة  
 في الجمعة بحال انتهت (قوله أيضا ومن بان محدثا) مثله من بان ذات نجاسة خفية فانتقل هل الخطبة كذلك حتى اذا  
 بان أن الخطيب كان محدثا أو ذات نجاسة خفية تصح الخطبة والجمعة لا يبعدانها كذلك لانها لا تزيد على الصلاة وهذا  
 لو بان الخطيب فاعدا فادرك على القيام لم يضر كما قرر مر مع ان القيام شرط في الخطبة فليراجع وليجروا اهـ سم  
 (فرع) \* لو بان حدث الاربعين أو بعضهم أو ان عليهم نجاسة غير معفو عنها فلا جمعة لاحد ممن بان كذلك  
 وتصح جمعة الامام فيهما كما صرح به الصمري والمتولي والرويات والتمهولي وثقله عن صاحب البيان واقراره  
 لانه غير مكلف بالاطلاع على حالهم في الطهارة بخلاف ما لو بانوا نساء أو عبيد السهولة الاطلاع على حالهم لما

بأنقضاضهم (فان عادوا  
 قريبا) عرفا (جاز بناء) على  
 ماضى منها (والا) بان عادوا  
 بعد طول الفصل (وجب  
 استئناف) لها لاتقاء الموالاة  
 التي فعلها النبي صلى الله عليه  
 وسلم والاعتناء بعده فيجب  
 اتباعهم فيها (كنقصهم  
 بينهم) أي بين الخطبة  
 والصلاة فانهم ان عادوا قريبا  
 جاز البناء والاوجب  
 الاستئناف لذلك ولو أحرم  
 أربعون قبل انقضاء  
 الاولين تمت لهم الجمعة وان لم  
 يكونوا سمعوا الخطبة قروا  
 أحرموا عقب انقضاء  
 الاولين قال في الوسيط تستمر  
 الجمعة بشرط ان يكونوا سمعوا  
 الخطبة كذا في الروضة  
 كما صلاها (وتصح) الجمعة  
 (خلف عبد وصي ومسافر)  
 ومن بان محدثا ولو حدثا  
 أكبر كغيرها هذا (انتم  
 العدد بغيرهم) بخلاف ما  
 اذا لم يتم الاربعة



المتطهر منهم فيما إذا بان حدث بعضهم فتصح جعته تبعاً للإمام كما صرح به المتولي والقمولي وصرح المتولي أيضاً  
بان صحة صلاتهم بالاتخص بما إذا زاد الإمام على الأربعين وهو ظاهر إذا فرق بين الحالين وما استشكل به صحة  
صلاة الإمام مع ان العدد شرط وهذا شرطه فيما لو بان حدث الإمام فكيف تصح للإمام مع فوات الشرط  
رد بعدم قوته بل وجد في حق واحتمل فيه حظهم لانه متبوع ويصح إجماعهم فرداً فاعتقوله مع عذره مالا  
يفتقر في غير مواعيد الخطبة المتطهر المؤتمر في الثانية تبعاً له اهـ ش م ر (قوله وان يتقدمها خطبتان) قال  
أعنتوا والخطبة المشروعة عشر مناسبات في غير الحج وهي في الجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء وأربع  
في الحج أحدها يوم السابع من ذي الحجة بمكة والثانية يوم عرفة بتمرة والثالثة يوم النحر والرابعة يوم النحر الأول  
عني وكلها بعد الصلاة فوجب في غير الاستسقاء وجواز فيه الأفي الجمعة وعرفة وكلها اثنتان إلا الثلاثة الباقية من  
خطبة الحج اهـ وما روي وقوله الباقية أي غير خطبة يوم عرفة أي فأنها فرادى (قوله الاتباع) أي آخر الامة صلى  
الله عليه وسلم كان في أول أمره يخطب بعد الصلاة فنزل قوله تعالى وإذا رأت أمة فاجاروا لها آية فقدمها عليه  
السلام لانهم شرط والشرط مقدم على الشروط اهـ ع ش (قوله وأركانها خمسة) أي من حيث المجموع  
كما سيعلم من كلامه اهـ ش م ر وقوله من حيث المجموع جواب سؤال يرد في هذا المقام بان يقال هذه  
الاضافة لا تخلو من أن تكون للاستغراق في كل فرد من أفراد المضاف أو المراد بها الحكم على مجموع ما أضيف  
اليه وعلى الأول يلزم ان جملة الخمسة واجبة في كل من الخطبتين وهو ظاهر البطلان فكذا الملزوم وعلى الثاني  
يلزم كفاية الاتيان ببعض الأركان في الأولى ولو واحداً والاتيان بالباقي في الثانية وان يأتي بالجميع في الأولى  
ويغني عنها الثانية وبالعكس اذ يصدق على جميع هذه الصور الاتيان بالأركان في جميع الخطبتين وبطلانه ظاهر  
وحاصل ما أشار اليه الشيخ ان يقال تختار الثاني ونعمه على بعض ما صدق اليه اضافة المجموع بشرط ما سيعلم  
من كلامه اهـ ع ش عليه (قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ولا يشترط قصد الدعاء بها خلافاً  
للمعجب الطبري لانها موضوعة لذلك شرعاً اهـ ش م ر أي ومع ذلك يحصل الثواب المرتب على الصلاة عليه  
صلى الله عليه وسلم \* (فرع) \* أفتى شيخنا م ر بالله لو أراد بآي صيغة اتفقت بالصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم غير لم تنصرف عنه وأجزأت وأقول ينبغي ان يكون هذا بخلاف ما لو قصد بالصلاة عليه غير الخطبة  
لان هذا صرف عن الخطبة وذلك عن النبي وتطهيره الصرف عن الله أو عن اليمين في الايمان اهـ سم على المنهج  
أي فانه ان قصدتم الانصراف عن الله تعالى لا ينصرف أو عن اليمين انصرف أو قول بوفيه ان الذي لا يقبل الصرف  
من أسماءه تعالى هو لفظ الجلالة خاصة وأما الالفاظ التي تطلق عليه وعلى غيره فتقبل الصرف والأسماء التي  
يوصف بها نبينا عليه السلام كلها تقبل الصرف للاشتراك فيها اللهم الآن يقال ان الماشتهرت فيه اشتهاراً تاماً  
نزلت منزلة الأعلام الشخصية التي لا يشترك فيها اهـ ع ش عليه (قوله لان ما يقتري الى ذكر الله الخ) لم يقل  
الاتباع كما صنع فيما قبله لما نقل عن القمولي ان خطبة صلى الله عليه وسلم المروية عنه ليس فيها صلاة عليه صلى  
الله عليه وسلم اهـ وما روي (قوله أيضاً ما يقتري الخ) فيها أنه لا يدل على خصوص ذكره بالصلاة لان الذكر  
أعم تأمل أي فهذا التعليل لا يقيد المدعى الذي هو خصوص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم تأمل اهـ شيخنا  
(قوله يقتري الى ذكر رسول) أي غالباً لا يرد الذبح لوجود المانع فيه بلهام التثنية اهـ وما روي وقوله فلا  
يرد الذبح الخ ظاهر عبارته ان الذبح لا تنس في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والواقع خلافه كما سيأتي في المتن  
من التصريح بسنيتها فيحمل كلامه على ان الذبح لا يشرع فيه ذكر محمد مع ذكر الله بان يقول بسم الله واسم  
محمد لاسيما في التخرج من التخرج به وانه حرام عند الإطلاق ومكره عند قصد التبرك مع كون المذبح  
حلالاً في المروتين كما سيأتي في الحواشي هناك (قوله أيضاً يقتري الى ذكر رسول) أي وجوباً في الواجب  
ونبياً في المندوب اهـ ش م ر (قوله باقظهما) أي ما دهم ماع لفظ الجلالة في الأول واسم ظاهر من أسماء

(و) سادسها (ان يتقدمها  
خطبتان) الاتباع مع خبر  
صلا كلوا يتوفى أصلي  
بخلاف العيد فان خطبته  
مؤتمر من الاتباع ولان  
خطبة الجمعة شرط والشرط  
مقدم على مشروطه  
(وأركانها) خمسة أحدها  
(حمد الله تعالى) الاتباع  
رواه مسلم (و) ثانياً (صلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم)  
لان ما يقتري الى ذكر الله  
تعالى يقتري الى ذكر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
كالأذان والصلاة (للقاظهما)  
أي حمد الله تعالى والصلاة  
على نبينا



النبي أي اسم كان في الثاني اه شيخنا (قوله كجري عليه السلف والخلف) وسئل الفقيه اسمعيل الحضري هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه فقال نعم اه ش مر وقوله يصلي على نفسه كقوله صلى الله عليه محمد ثم رأيت في تخرج العزري الحافظ العسقلاني ما نصه وللاربعة من حديث ابن مسعود في خطبة الحاجة وأشهد أن محمدا رسول الله نعم في البخاري عن سلمة بن الأكوع لما خفت ازواد القوم فذكر الحديث في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال أشهد أن لا إله الا الله وأنني رسول الله قوله شاهد عند مسلم عن أبي هريرة اه ولم يتعرض للصلاة عليه ويحتمل انما بالاسم الظاهر وبالضمير اه ع ش عليه (قوله كالحمد لله) أي أو الله الحمد أو الله أحد أو أنا الحمد لله فان عجز عن الجد أتى بيده بالذكر والدعاء فان عجز تام بقدره اه ح ل (قوله أو صلى على محمد) أي أو صلى الله على محمد وتقدم في الصلاة عن ج ان الصلاة عليك يا رسول الله انما تنكفي حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فهل يأتي نظيره هنا أولا و يفرق فيه نظر والقرب الثاني يفرق بان الصلاة يحتاج لها دليل انهم لم يكفوا فيها بجميع أسمائه صلى الله عليه وسلم بل عينوا فيها ما ورد والخطبة لما توسعوا فيها لم يشترطوا فيها ما ورد فيها بخصوصه بل اكتفوا بكل ما كان من أسمائه عليه الصلاة والسلام اه ع ش على مر (قوله مما روى) كالرسول والمسيح والخاسر والبشير والنذير وانظر هل من النحو الكني قال شيخنا الشيرازي الظاهر نعم اه برماوى (قوله فخرج الحمد للرحمن الخ) عبارة ش مر ولفظنا الله متعينة فلا يكتفى الحمد للرحمن أو للرحيم ولا يتعين لفظ اللهم صلى على محمد وانما المتعين صيغة صلاة كصلى أو صلى على محمد أو أحد أو الرسول أو النبي أو الماسح أو العاقب أو البشير أو النذير انتهت وسأل سائل لم تعين لفظه الجلالة في صيغة الحمد في الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة الصلاة بل يكتفى بنحو الماسح والخاسر مع انه لم يردو ويحجب بان لفظ الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه تعالى وصفاته مزينة تامة فان له الاختصاص التام به تعالى ويفهم منه عند ذكره سائر صفات الكمال كإخص عليه العلماء بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك نحو محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام اه سم على التهج اه ع ش عليه (قوله ونحوهما) كالحمد للرحيم والثناء والمدح والجلال والعظمة ورحم الله محمد وكذا البركة أيضا اه برماوى (قوله وصلى الله عليه) وما قرر من عدم اجزاء الضمير هو المعتمد قياسا على التشهد كيجزم به الشيخ في شرح الروض وظاهره العموم ولو مع تقدم ذكره وهو كذلك كما صرح به في الانوار وجعله أصلا مقياسا عليه واعتمده البرماوى وغيره خلافا لمن وهم فيه اه ش م ر وتسن الصلاة على الآل والصحب كما قاله الأذرى اه برماوى (قوله ولو بغير لفظها) أي لفظ الوصية بالتقوى وهذا على الصحيح ومقابلته يتعين لفظ الوصية بالتقوى اه من أصله مع ش مر فهذه الغاية للرد على الضعيف (قوله لأن غرضها الوعظ) فديقال والغرض من الحمد الثناء وهو حاصل بغير لفظه في الفرق اه سم ويمكن ان يقال الحمد والصلاة تعبد بلفظهما فتعين ولا كذلك الوصية بالتقوى وهو ظاهر اه شوبري (قوله فيكني أطيعوا الله) ولا يكتفى اقتضاره فيها على التحذير من غرور الدنيا وزخرفها فتدنيها صبي به منكرو المعاد بل لا بد من الحمل على الطاعة وهو مستلزم للحمل على المنع من المعصية اه ش مر وقوله بل لا بد من الحمل الخ أي لا بد من ذلك لفظا يدل على الطاعة وقضيته انه لو اقتصر على ما يدل على المنع من المعصية لم يكف وفي ج ما يتخالفه حيث قال بل لا بد من الحث على الطاعة والزجر عن المعصية ويكتفى أحدهما لزوم الآخر اه اه ع ش عليه (قوله وقراءة آية) هذا على الصحيح خلافا لمن قال انها لا تجب في واحد منهما بل تسن وقوله ولو في احدهما رد على من قال انها تتعين في كل منهما وعلى من قال انها تتعين في الاولى فالاقوال الضعيفة ثلاثة اه من أصله و ش مر (قوله أيضا وقراءة آية) وكذا بعض آية طويلة كإهو المعتمد واطلاقهم يقتضي الاكتفاء بتسوية الحكم ودم الاكتفاء بتسوية التلاوة وقوله مفهومة أي وعد أو عهد أو قصة أو حكما شرعيا اه من ش مر فعلم من حصره الافهام في الامور

كجري عليه السلف والخلف  
كالحمد لله أو أحد الله  
أو نحمد الله واللهم صلى  
على محمد أو صلى على محمد  
أو صلى على محمد أو النبي أو  
أحد أو العاقب أو نحوهما  
روى فخرج الحمد للرحمن  
والشكر لله ونحوهما ورحم  
الله محمد أو صلى الله عليه  
وصلى الله على جبريل ونحوها  
(و) ثالثها (وصية بتقوى)  
لا تباعروا مسلم ولو بغير  
لفظها لأن غرضها الوعظ  
وهو حاصل بغير لفظها فيكني  
أطيعوا الله والثلاثة أركان  
(في كل) من الخطبتين  
لا تباع السلف والخلف  
(و) رابعها (قراءة آية  
مفهومة) لا كنتم نظر الاتباع  
رواه الشيخان



الاربعة التي ذكرها انه لا يرد ما يقال ان ثم نظر مفهم لانه مشتمل على الاستناد للضمير العائد على الوليد بن المغيرة  
 ووجه عدم الورد ان هذا الاقلام ليس من الامور الاربعة اه شجنا وعبارة ع ش قوله مفهم أي  
 لم ينص عليه الوعاء فلا يقال ثم نظر مفهم لاشتماله على الفعل والفاعل وهو الضمير الراجع للوليد بن المغيرة  
 المشار اليه بقوله تعالى ذرني من خلقت وحيدا وجعلته مالا يمدودا الآية انتهت وهل تجزئ الآية تقع لمن  
 يغير المعنى فيه نظر وقد يتجه عدم الاجزاء والتفصيل بيز عاجز ان يحصر الامر فيه وغيره ثم المتجه انه لو لم يحسن شيئا  
 من القرآن كان حكمه كالصلي الذي لا يحسن الفاتحة وهل يجري ذلك في بقية الارقان حتى اذا لم يحسن الحمد  
 أتى به بذكر أو دعاء مشلا ثم وقف بقدره فيه نظروا مال مر الى عدم جريان ذلك في بقية الارقان بل بسقط  
 المعجوز عنه بلا بدلو فيه نظروا على الجملة في فرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجملة  
 والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كالمظهر اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله ولو في احدهما)  
 قال في الايعاب وتجزي قبلهما وبعدهما وبينهما اه وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآية وشئ من الارقان  
 فكل موضع أتى به آية أخرى اه ع ش على مر ويسن جعلها بعد فراغ الاولى كما قاله الاذري ويسن قراءة  
 في بنماها بعد فراغ الاولى في كل جمعة للتباعر واسلم ويكفي في أصل السنة قراءة بعضها قال في شرح مسلم  
 في دليل على ندب قراءتها أو بعضها في خطبة كل جمعة لا يشترط رضى الحاضر من كل بشرطه في قراءة الجمعة  
 والمنافقين في الصلوات ان كانت السنة التخفيف وتضمن الايات لغير الخطب كره جماعة وخصص فيه آخرون  
 في الخطبة والمواظفة وهو أوجه اه شرح مر وقوله وهو أوجه بل قال ج الحق ان تضمن ذلك والاقتباس منه  
 ولو في شرع جاز وان غير نظامه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره انه لا محذور في ان يراى بالقرآن غيره  
 كادخلوها بسلام لمستأذن نعم ان كان ذلك في نحو مجنون حرم بل ربما اقتضى الى كفر اه وينبغي ان يلحق  
 بالقرآن فيما ذكر الاحاديث والاذكار والادعية اه ع ش عليه ولو أتى بركن ضمن آية أخرى عند دون القراءة  
 أي ان قصد الركن فقط فان قصدهما أخرى عن القراءة فقط كقصد القراءة فقط أو أطلق اه حل (قوله  
 باخروي) أي لا دينوى فلا يكفي ولو لم يحفظ الاخرى اه مداني لكن قال الاطفيحي ان الدينوى يكفي حيث  
 لم يحفظ الاخرى قياسا على ما تقدم في العجز عن قراءة الفاتحة بل ما هنا أولى حرر اه (قوله ولو بقوله رحكم الله)  
 أي فلا يضر تخصيص الحاضر من بالدعاء وعبارة ع ش مر ولو خص به الحاضر من فقال رحكم الله كفى والوجه  
 عدم الاكتفاء بتخصيصه بالغائبين وخز ابن عبد السلام في الامالى والغزالي بتحريم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات  
 أي بلجميعهم بخفرة جميع ذنوبهم وعدم دخولهم النار لانهما قطع بخبر الله تعالى بخبر رسوله صلى الله عليه وسلم ان  
 فيهم من يدخل النار وأما الدعاء بالمغفرة في قوله تعالى حكاية عن نوح ربه اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين من المؤمنين  
 والمؤمنات ونحو ذلك فانه ورد بصيغة الفعل في سياق الايات وذلك لا يقتضي العموم لان الافعال  
 تكررت بجزاؤه قصد معهود خاص وهو أهل زمانه مشلا انتهت وقوله بخفرة جميع ذنوبهم قال الزين العراقي  
 بعدم مثل ما ذكره هذا مردود بعلته وورد ذلك عن الخلف والسلف ونحو وجههم من النار انما هو بالمغفرة  
 والرحمة فلا مانع من تعميم الدعاء بذلك اه ج في الايعاب ويجاب بأن ما علم به لا يصلح رد على الغزالي فيما  
 ذكره بأن من خرج من النار بالمغفرة لم يغفر له جميع ذنوبه اذ لو غفر الجميع لم تبق النار ولا دخلها والذي منه  
 الغزالي انما هو مغفرة جميع الذنوب لكل مؤمن بحيث لا تفسد النار واحدا منهم اه ع ش عليه (قوله في  
 ثانية) المراد بها المغفرة ثانيا ولو على عكس الترتيب المعهود اه شورى (قوله والمراد بالمؤمنين) أي في كلام  
 المنصف وكذا في كلام الخطيب أي كلامه محمول على الجنس اذا أتى بالمؤمنين فقط ولا يشترط ملاحظة الجنس  
 اه شجنا وهذا على سبيل الاستحسان والالوخص الذي كور كفى بخلاف ما لو خص النساء لم يكفوا وان أوهم  
 كلامه الاكتفاء اه شجنا (قوله وفي التزيل الخ) استدلال على انه يصح ان يراد بصيغة الذكر ما يشمل الاناث

ولو في احدهما لان الثابت  
 القراءة في الخطبة من غير  
 تعيين (و) لكنها (في أول  
 أول) كما قاله في المجموع وقول  
 مفهم الى آخر من زيادتي  
 (و) خامسها (دعاء المؤمنين)  
 بشيئ زنته بقول (باخروي)  
 ولو بقوله رحكم الله (في)  
 خطبة (ثانية) لا تباع السلف  
 والخلف ولان الدعاء يلحق  
 بالخوانم والمراد بالمؤمنين  
 الجنس الشامل للمؤمنات  
 وبهم ما عبر في الوسيط تبعا  
 للرواية في التزيل وكانت



اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله من القاتنين) لم يقل من القاتنات اشارة الى قوة عبادتها  
 لانها لم تنقص عن عبادة المذكور اه برماوى (قوله اما الدعاء للسلطان الخ) ويسن الدعاء لائمة المسلمين وولادة  
 امورهم بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك اه ش مر (قوله ويسن الدعاء لائمة المسلمين)  
 أى فى الخطبة الثانية وتحصل السنة بغيره فى الاولى أيضا لكن الثانية أولى لما قدمه من ان الدعاء أليق بالخواص  
 اه ع ش عليه (قوله فلا تسن) قال بعض المتأخرين ولو قيل ان الدعاء للسلطان واجب لما فى تركه من العتة  
 غالباً لم يعد كما قيل فى قيام الناس بعضهم لبعض اه برماوى (قوله اذا لم يكن فيه مجازفة) أى بمبالغة خارجة عن  
 الحد كأن يقول اخف أهل الشرك مثلاً اه شيخنا قال ابن عبد السلام ولا يجوز وصفه بالأوصاف الكاذبة  
 الا لضرورة اه حل (قوله وشرط كونهما عريتين) وما يحثه الزركشي من اشتراط معرفة الخطيب أركان  
 الخطبة قد بآن الوجه بخلافه كن يوم بالقوم ولا يعرف معنى الفاتحة اه ش مر وقوله من اشتراط معرفة  
 الخطيب أركان الخطبة أى معرفة ما فيها كما يشعر به قوله كن يوم بالقوم الخ فلا يأتى ما نقل عن من من أنه  
 يأتى فى اعتبار التمييز بين الأركان وغيرها هنا ما مر اه ع ش عليه ولو لم يكن فيها الحسا بغير المعنى هل يأتى  
 فيها ما تقدم فى الفاتحة والشهد ولو شك فى شئ من الأركان بعد الفراغ لم يؤثر أو قبله أثر ولا يرجع لقول غيره الا  
 ان كان عدد التواتر وأما القوم لو شكوا أو بعضهم فى ترك الخطيب شيئاً من الأركان فلا تأثير له مطلقاً اه  
 حل ويؤثر الشك فى أثناء الثانية بعد فراغ الاولى أو فى الجلوس بينهما فى ترك شئ من الاولى ويؤيد ما سياتى  
 فيما لو أحدث فى أثناء الخطبة من الضرر وبقي ما لو علم ترك ركن ولم يدركه من الاولى أهم من الثانية هل يجب  
 أعادتها أم إعادة الثانية فقط فيه نظر والاقرب انه يجلس ثم يأتى بالخطبة الثانية لاحتمال أن يكون المتروك من  
 الاولى فيكون جلوسها لغوا فيكمل بالثانية ويجعل مجموعهما خطبة واحدة فيجلس بعدها ويأتى بالثانية ويتقدير  
 كون المتروك من الثانية فالجلوس بعدها لا يضر لان غايته انه جلوس فى الخطبة وهو لا يضر وما يأتى به بعده  
 تكرير لما أتى به من الخطبة الثانية واستدراك لما تركه منها اه ع ش على مر (قوله أيضاً وشرط كونهما  
 عريتين الى آخر الشروط) أما إذا قصاره على ما ذكرناه لا يجب فيه الخطبة بنية فرضيتها وهو المعتمد كما حرم به فى  
 المجموع وأشار إليه فى الروضة قال ابن عبد السلام لان ذلك ممتاز بصورته منصرف الى الله بحقيقته فلا يقتصر  
 الى نية صرفه اليه ومدنى أصل الروضة عن القاضي وحزمه فى الأنوار من الاشتراط مفرع على ضعف وهوانها  
 بدل عن ركعتين ثم يشترط عدم الصارف فيما يظهر اه ش م ر ويشترط كون الخطيب ذكراً وكونه  
 ناصحاً امامته للقوم كما قاله شيخنا م ر وكونه متطهرًا بخلاف القوم وشرط الذكورية جارية سائر الخطب  
 كالاستماع والسماع وكون الخطبة عربية اه قل على الجلال (قوله والمراد أركانها) يفيد أنه لو كان  
 ما بين أركانها بغير العربية لم يضر ويجب وفاء لم ان محله اذا لم يطل الفصل بغير العربي ولا يضر لاختلافه بالموالات  
 كالسكون بين الأركان اذا طال بجماع ان غير العربي لغوا لا يحسب لان غير العربي لا يجزئ مع القدرة على  
 العربي فهو لغو اه سم على المنهج والقياس عدم الضرر مطلقاً ويفرق بينه وبين السكون بان فى السكون  
 أعراض الخطبة بالكلية بخلاف غير العربي فان فيه وعظاً فى الجملة فلا يخرج بذلك عن كونه من الخطبة  
 (فرع) هل يشترط فى الخطبة تمييز قرونها من سنها قديماتى الصلاة فى العاصم وغيره من التفصيل المقرر عن  
 فتاوى الغزالي وغيره اه ع ش على مر (قوله خطب بغيرها) أى بانتهى ولو لم يفهمها القوم وظاهره  
 ولو أحسن ما يفهمونه ووافق عليه شيخنا الزياى فليتأمل وكتب أيضاً قوله خطب بغيرها هذا ظاهر بالنسبة  
 لما عدا الآية من الأركان أما ما فيه فظهر لما قرر فى الصلاة من ان القرآن لا يترجم عنه فليظهر ماذا يفعل  
 حيثئذ اه سم وينبغي ان يأتى فيه ما يأتى فى الصلاة فى هذه الحالة راجع اه شورى أى فى أتى بدلها  
 بذكر ثم يدعى ثم وقفة قدرها اه شيخنا وعبارة ش مر خطب بغيرها وان لم يعرف القوم ذلك الغير انتهت

من القاتنين أما الدعاء  
 للسلطان بخصوصه فلا يسن  
 كإتاه فى المجموع عن اتفق  
 أصحابنا قالوا المختار انه لا بأس  
 به اذا لم يكن فيه مجازفة فى  
 وصفه (وشرط كونهما  
 عريتين) والمراد أركانها  
 لا تبعاع الساق والخلف فان  
 لم يكن ثم من يحسن العربية  
 ولم يكن تعلمها خطب بغيرها



وقوله وان لم يعرف القوم الخ فضيته ان الخطيب لو أحسن لغتين غير عربيتين كرومية وفارسية مثلا وباقي القوم يحسن احداهما فقط ان الخطيب أن يخطب باللغة التي لا يحسنونها أو يؤيده قوله وأجاب القاضي عن سؤال الخ ونقل عن الزيلدي ما وافقه وفيه نظر بل الظاهر ان الخطبة لا تجزئ الا باللغة التي يحسنها القوم ولا يعارضه صحة الخطبة بالعربية بل وجوبها حيث أحسنها دونهم لانها الاصل فوجب مراعاته بخلاف غير هلمن اللغات حيث وجد لبعضها مرجع كقوله القوم ما تقدم على غيره اه ع ش عليه (قوله أو أمكن تعلمها) أي ولو بالسفر الى فوق مسافة القصير كما علم مما تقدم في تكبير ما لا حرام اه ع ش على مر (قوله وجب على الجميع) أي وان زادوا على الاربعين اه ش مر (قوله بل يصلون الظهر) قال شيخنا طاهره ولو في أول الوقت وانهم لا يلزمهم السعي الى الجمعة في بلد سموا النداء منه وانه لا يخط عنهم وجوب التعلم بسماعهم فراجع اه برماوى (قوله واجب القاضي) المراد به القاضي حسين اه برماوى (قوله من حيث الجملة) كأن معناه انهم يعلمون انه يعظمهم ولا يعلمون الموعوظ به اه ش برى وقد يقال هذا يأتى في الخطبة بغير العربية الا أنه خلاف فعل السلف والخلف اه حل (قوله وفي الوقت) قد يقال لاحاجة الى هذا الشرط لما تقدم انه اذا خرج الوقت لا يصلى الجمعة والمصلاة بعد الخطبتين فيعلم منه ان الخطبة لا تكون الا في الوقت والجواب ان المراد بهذا الشرط الاحتراز عن إيقاعهما قبل دخول الوقت وعبارة أملاه مع شرح مر والثاني من الشروط بعد الزوال اذ لو جاز تقديمها لقدمها النبي صلى الله عليه وسلم وتخفيفا على المبكرين وإيقاعا للمصلاة في أول الوقت انتهت ولو هجم وخطب قبلان في الوقت صح اه ش برى وع ش على مر وقال سم بعدم الصحة (قوله وولاء بينهما) وهذا الموالاة ما حدث في جمع التقديم اه ش مر أي بأن لا يكون قد ركعتين بأخف يمكن اه ع ش عليه (قوله وبين أركانها) ولا يقطعها نفس الوعظ وان طال لانه من مصالح الخطبة فالخطبة الطويلة صحيحة اه شيخنا (فرع) أفق شيخنا مر فبما لو ابتدأ الخطيب بسرد الاركان مختصرة ثم أعادها مبسطة كما اعتيد الآن كن قال الحمد لله والمصلاة على رسول الله أو صيكم بتقوى الله الحمد لله الذي الخ بأنه ان قصر ما أعاده بحيث لم يعد فصلا مضر احسب ما أتى به أولا من سرد الاركان والاحسب ما أعاده وألقى ما سرده أولا وأقول كان يجوز ان يعتد بما أتى به أولا مطلقا أي طال الفصل أم لا لان ما أتى به ثانيا بجزءه أعاده الشيء لئلا كيد فهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر اه سم على المنهج ويؤخذ من هذا القيد تقييد ما تقدم من عدم اجزاء الضمير ولو مع تقدم ذكره بما اذا لم يسرد الخطيب الاركان أولا والاجزاء وظاهره فاحفظه فانه مهم وقوله بجزءه أعاده الشيء لئلا كيد يؤخذ منه انه لو صرفها لغير الخطبة لم يعتد به (فرع) لو حن في الاركان لحننا بغير المعنى أو أتى بعمل آخر كأنها لأم الصلاة هل يضر كما في التشهد ونحوه في الصلاة فيه نظر اه سم على بن حجر والاقرب عدم الضرر في الثانية الحاقها بالاولى في الفاتحة لحننا بغير المعنى ويفرق بينهما وبين التشهد بأن التشهد ورد فيه الفاظ مخصوصة لا يجوز ابدالها بغيرها كقوله أيدل النبي بالرسول فتوى شبهه بالفاتحة ولا كذلك الخطبة فانه لم يشترط الصلاة فيها صيغة بعينها وأما الاولى فالاقرب فيها الضرر لان الحن حيث غير المعنى خرجت الصيغة عن كونها احدا مثلا وصارت أجنبية فلا يعتد بها ومن ثم جعل الغير المعنى في الصلاة مبطلا لها سواء أكل الحن في الفاتحة أو غيرها اه ع ش على مر (قوله وطهر عن حدث) فلا أحدث في أثناء الخطبة استثناء منها وان سبقه الحدث وقرب الفصل لانها عبادات واحدة فلا تؤدى بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة وطهر عن قرب لم يضر كما اقتضاه كلامهم في الجمع بين الصلاتين اه ش مر وقوله فلا أحدث في أثناء الخطبة أي اما لو استخلف غيره بنى على ما مضى وعليه فالفرق بين ما لو طهر عن قرب حيث لم يجز له البناء وبين ما لو استخلف غيره ان في بناء الخطيب تكميلة على ما قد بعده وهو متمتع ولا كذلك في بناء غيره لان سماعا لما مضى من الخطبة فاتم مقامه ولم يعرض له ما يطله فجاز البناء عليه اه ج (فائدة) وقع السؤال في المذهب عما لو رأى

أو أمكن تعلمها وجب على الجميع على سبيل فرض الكفاية فيكفي في تعلمها واحدا فان لم يفعل عسرا ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر وأجاب القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية اذا لم يعرفها القوم بان فائدتها العلم بالوعظ من حيث الجملة (و) كونها (في الوقت) أي وقت الظهر لا تباع رواه البخاري (وولاء) بينهما وبين أركانها وبينها وبين الصلاة (وطهر) عن حدث



حنفيا من فرجه ثلاث خطب فهل تصح خطبته أم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر المصنوع بوجه بما  
 صرحوا به من انما يحكم بصفة عبادة المخالفين حيث ظنوا تقليدا محججا وانما امتنعوا القدوة بهم للربط بالحاصل  
 بين الامام والمأموم المقتضى بلزومه بالنية وذلك يتوقف على اعتقاد صحة مسلاته ولا ارتباط بين السامعين  
 والخطيب بحيث حكم بصفة عبادة ائمتي بخطبته لكن لا يصلح خلفه فان أم غيره جاز الاقتداء به ويحتمل أن  
 يقال وهو الاقرب بل المتعين عدم الصحة لانه وان لم يكن بينهما رابطة لكنه يؤدي الى فساد نية المأموم لاعتقاده  
 حين النية انه يصلي صلاة لم تسبق بخطبة في اعتقاده اه ع ش عليه (قوله وطهر وستر) ولا يشترط في القوم  
 حال الخطبة الطهر ولا الستر ولا كونهم في محل امامة الجمعة بخلاف الخطيب فيشترط كونه حال الخطبة داخل  
 السور حتى لو خطب داخله والقوم خارجيه يسمونه كتي اه شيخنا (قوله أيضا وطهر وستر) وهل يعتبر ذلك في  
 الاركان وغيره حتى لو انكشف عورته في غير الاركان بطلت خطبته أولا فيه نظر والاقرب الثاني ومثله ما لو  
 أحدث بين الاركان وأتى مع حدثه بشئ من توابع الخطبة ثم استخلف عن قرب فلا يصرف في خطبته ما أتى به من  
 غير الاركان مع الحدث بجميع الشروط التي ذكرها انما تعتبر في الاركان خاصة (فرع) اعتمد مر ان الخطيب  
 لو أحدث جاز الاستخلاف والبناء على خطبته بخلاف ما اذا أئتمى عليه لان المغمى عليه لا أهلية بخلاف المحدث  
 بدليل صحة الصلاة خلفه اذا بنى محدثا لو جئت قد يقال هلا جاز القوم استخلاف من بينى على خطبة المغمى عليه  
 كما جاز لهم الاستخلاف في الصلاة اذا أئتمى عليه فيها كما شمله قولهم اذا خرج الامام من الصلاة بحدث أو غير جاز  
 لهم الاستخلاف ويفرق بأن الصلاة من القوم باقية وانما بطلت صلاة الامام وحده فجاز الاستخلاف بخلاف  
 الخطبة فانهم من الخطيب وحده فاذا أئتمى عليه فلا يستخلف لثلاثه نفس الخطبة لمقتضى شخصين اه سم  
 على المنهج وقول سم ويفرق بأن الخ أي ويحجب بأنه يفرق الخ فلا يجوز الاستخلاف لامن الامام ولا من القوم  
 في المغمى عليه اه ع ش على مر (قوله في الخطبتين) بخلاف الجلوس بينهما فانه لا يشترط فيه الستر  
 ولا الطهر اه شورى (قوله وقيام قادر) فان عجز خطب فاعدا ثم مضطجعا كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء  
 قال لا يستطيع أم سكت لان الظاهر ان ذلك لعذر فان بانت قدرته لم يؤثر والاولى للعجز الاستئابة اه ش مر  
 وقوله ثم مضطجعا كالصلاة يؤخذ من تشبيهه بالصلاة يعني المفروضة انه ان عجز عن الاضطجاع خطب مستقيا  
 وقوله فان بانت قدرته لم يؤثر أي وان كان من الاربعين كما اقتضاه اطلاقه لكن في كلام غيره مما انه قوله فهو أي  
 من بانت قدرته كقول بان الامام جنباً قضيت انه يشترط لصحة صلاة القوم وسماعهم أن يكون زائدا على الاربعين  
 وهو ظاهر لان علمه بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته لعلمه بقدر شرطهما اه ع ش عليه  
 وعدا القيام والجلوس هنا شرطان لانهم ليسا بجزأين من الخطبة اذ هي الذكر والوعظ وفي الصلاة تركن  
 لانهما جله أعمال وهي كما تكون اذ كانا تكون غيرا ذكر اه ش مر (قوله أيضا وقيام قادر) ولو خطب من  
 جلوس ثم تبين انه كان قادرا حثت خطبته ولم يجب الاستئناف كقول بان الامام جنباً فانه في الروض ومثله ما لو بان  
 حدثه بعد الخطبة بل اولى فانه الشيخ يخرج بجعله على امام الصلاة وأيده بما تقدم عن الروض قال ومثل حدثه  
 نجاسته الخفية وقضية كلام الروض وتشبيهه بالجنب أن لا يكون زائدا على الاربعين كالجنب وتطريفه الشيخ  
 والوجه انه لا بد أن يكون زائدا على الاربعين اه شورى (قوله وجلوس بينهما) أي خلافا للائمة الثلاثة  
 رضي الله عنهم فاتهم بقولون ان الجلوس بينهما ليس بشرط اه برماوى (قوله أيضا وجلوس بينهما) لوزكه  
 ولو سهوا لم تصح خطبته فيما يظهر اذا اشترط بضر الاخلال بها ولو مع السهو اه مر وظاهره انه لا يكتفى عنه  
 الاضطجاع ونحوه ويؤيده الاتباع اه شورى (قوله أيضا وجلوس بينهما) وهل يسكت في الجلوس أو يقرأ أو  
 يذكر سكتوا عنه وفي صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيه فأدركه الاندري اه ش مر وقال  
 ج ويسن كون ما يقرؤه الاخلاص اه اه ع ش عليه (قوله وهذا من زيادتي) الاشارة راجعة لغيره

أصغروا كبروا عن نجس غير  
 معفوع عنه في ثوبه وبدنه ومكانه  
 (وستر) العورة في الخطبتين  
 كما جرى عليه السلف والخلف  
 (وقيام قادر) عليه فيهما  
 (وجلوس بينهما) للاتباع  
 رواه مسلم (بطمانينة) في  
 جلوسه كافي الجلوس بين  
 السجدين وهذا من زيادتي



قوله بطه آئنة وأما أصل الشرط فذكره الأصل ولو قال كعادته فيدزذنه بقوله بطه آئنة لكان أوضح تأمل  
(قوله ومن خطب قاعد الخ) ومثله من خطب قائما ولا يقدر على الجلوس فيفصل بينهما بسكنة ولا يكفي الأول  
الفصل بالاضطجاع اه من ش م ر وقوله الفصل بالاضطجاع ظاهر مولود مع السكون وهو ظاهر ووجه  
بأنه مخاطب بالقيام في الخطبتين وفي الجلوس بينهما فإذا عجز عن القيام سقط وبقى الخطاب بالجلوس ففي  
الاضطجاع ترك الواجب مع القدرة عليه لكن في سم ما يخالف حيث قال كان المراد بالاضطجاع من غير  
سكنة اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله واسماع الاربعين أركانهم) بان رفع الخطيب صوته  
بأركانهم حتى يسميها تسعة وثلاثون سواء اه ش م ر والمراد اسماع الاربعين في آن واحد فيما يظهر  
حتى لو سمع بعض الاربعين بعض الأركان ثم انصرف وحضر غيره وأعداه لا يكفي لان كلام من الاسماعين  
بدون الاربعين فيسمع لغوا ونقل بالدرس عن فتاوى شيخ الاسلام ما وافقه فراجع اه ع ش عليه (تبيينه) \*  
يعتبر في الجمعة في الحرف اسماع ثمانية لكل فرقة أربعون كيانا اه قل على الجلال (قوله أركانهم)  
مفهومه انه لا يضرب الاسرار بغير الأركان وينبغي ان يحمله اذ لم يطل به الفعل والاضطرار قطع الموالاة كالسكون  
اه ع ش على م ر (قوله فاعلم انه يشترط الخ) أي علم من اشتراط الاسماع لانه لا يتحقق الا بالسماع واما  
ما يقال أسمعتهم فلم يسمعوا فلي ضرب من التجوز اه ح ل (قوله انه يشترط سماعهم) أي بالقوة بحيث  
لوصفوا لسمعوا فلا يضرب اللفظ الذي لا يمنع السماع وهذا هو المعتمد ومن عجز في الاسماع أيضا بقوله ولو  
بالقوة أراد به هذا المعنى أي كونهم بحيث الخ ففي التحقيق لا بد في الاسماع من كونه بالفعل وفي السماع  
يكفي ولو بالقوة اه شيخنا (قوله أو نحوه) كالنوم واللفظ الكثير الذي يمنع من السماع بحيث لو صفوا  
قال شيخنا والشرط الاسماع والسماع بالقوة لا بالفعل أي بان يكونوا بحيث لو صفوا لسمعوا مع ما هم عليه  
كذا قل عن شيخنا وهو لا يناسب اعتبار السماع بالقوة لانهما اعتبار زوال المانع من سمع وبعده ولفظ ونوم  
لان هـ ولا يسمعون بالقوة أي حاضرون قال وقضية كلامهم انه يشترط في الخطيب اذا كان من الاربعين  
ان يسمع نفسه حتى لو كان أصم لم يكف وهو كما قال الاسنوي بعيد بل لا معنى له فانه يعلم ما يقول وان لم يسمعه  
ولا معنى لامره بالانصات نفسه اه ح ل (قوله ومن ترتيبها) كان الانسب ان يقول كذا كذا فيقيد صورة  
الترتيب اه شيخنا (قوله لمن سمعها) أي لمن كان يسمع لو أنصت اه ح ل (قوله أيضا لمن سمعها)  
أي ولو لم يسمعه فيما يظهر اه شوري (قوله وانصات فيهما) قال الراغب الفرق بين الصمت والسكون  
والانصات والامساخ ان الصمت أبلغ لانه قد يستعمل فيما لا قوة فيه للنطق ولهذا قيل لمن لم يكن له نطق صامت  
والسكون له نطق فترك استعماله والانصات سكون مع استماع ومتى انقل أحد هما عن الآخر لم يقل له  
انصات وعليه قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لقوله وأنصتوا بعد الاستماع ذكر خاص بعد  
عام والامساخ الاستماع الى ما يصعب استماعه وانصتوا كالتسب والصوت من مكان بعيد اه مناوي عند  
قوله عليه السلام الصمت زين للعالم وستر للعاجل اه ع ش على م ر وعجالة ح ل قوله مع اصغاء  
لهم الاصغاء هو الاستماع قبل بين الانصات والاستماع عموم وخصوص من وجه لان الانصات السكون سواء  
كل مع استماع أو لا والاستماع قبل السمع بالسماع سواء كان معه سكون أو لا انتهت وكرة تنقل بالاجماع  
تحريرا كما قاله الماوردي وغيره من أحد من الحاضرين بعد صعود الخطيب الى المنبر وجلوسه عليه وان لم يسمع  
الخطبة بالكلية لاستغله بمسورة عبادة من ثم فارقت الصلاة الكلام بان الاشتغال به لا بعد اعراضه بالكلية  
وأضاف قطع الكلام ههنا حتى ابتداء الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة فانه قد يقوته بها سماع أول الخطبة بل لو  
أمن فوات ذلك كان ممتهنا أيضا وقد يؤخر من ذلك ان الطواف ليس كالصلاة هنا ويمنع من سجدة التلاوة  
والشكر وشكها كلامهم وان كان كل منهما ليس صلاة وانما هو ملحوظ بها ويجب على من كان في صلاة تخفيفها عند

ومن خطب قاعدا لعذر  
فصل بينهما بسكنة وجوبا  
(واسماع الاربعين) الذين  
تتقدمهم الجعقوم منهم  
الامام (أركانهم) لان  
مقصودهما وعظهم وهو  
لا يحصل الا بذلك فعلم انه  
يشترط سماعهم أيضا وان  
لم يفهموا معناهما كالمعنى  
يقرأ الفاتحة في الصلاة ولا  
يفهم معناها فلا يكفي الاسرار  
كلاذان ولا اسماع دون  
الاربعين ولا حضورهم بلا  
سماع لسمع أو بعد أو نحوه  
(ومن ترتيبها) أي أركان  
الخطبتين بان يبدأ بالحمد ثم  
بالصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم الوصية ثم القراءة  
ثم الدعاء كما جرى عليه السلف  
والخلف وانما لم يجب حصول  
المقصود بدونه وتقييد  
الاسماع بالاركان مع ذكر  
من الترتيب من زيادة (و)  
من لمن سمعها (انصات  
فيهما) أي سكون مع اصغاء  
لهم لقوله تعالى واذا قرئ  
القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
ذكر في التفسير انها نزلت  
في الخطبة وسميت قرآنا  
لاشتمالها عليه



صعود الخطيب المنبر وجالوسه عليه فالاطالة كالانشاء ومشي حرم الصلاة فالوجه كإتي التدرج عدم انعقادها  
 كالصلاة في الأوقات المكروهة بل أولى بل قضية إطلاقهم ومنعهم من الرتبة مع قيام سببها أنه لو تذكرنا فرضاً  
 لا يأتي به ولو كان وقتهم مضيقاً وأنه أن أتى به لم ينعقد وهو كذلك ويستثنى التحية لادخل المسجد والخطيب على  
 المنبر فيسأل له فعلها وتختفيها ويجوز به إذا كان على سنة الجمعة والاصلاها متحققة وحلت بها التحية ولا يزيد  
 على ركعتين بكل حال فإن لم تحصل تحية كأن كان في غير مسجد لم يصل شيئاً ما لادخل آخر الخطبة فإن غلب  
 على ظنه أنه انصلاها فأتته تكبيرة الاحرام مع الامام لم يصل التحية بل يفتتح بقام الصلاة ولا يبعد ثلاثاً  
 يجلس في المسجد قبل التحية قال ابن الرفعة ولو صلاها في هذا الحالة استحب الخطيب أن يزدق كلام الخطبة  
 بقدر ما يكملها قال الشيخ وما قاله نص عليه في الام والمراعاة بالتخفيف فيما ذكره الاقتصار على الواجبات  
 لا الاسراع قال ويدل به ما ذكرناه اذ انشأ الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات اه وفيه نظر والفرق  
 بينه وبين ما استدله واضح وجهه ان المراد ترك التطويل عرفاً اه ش م ر وقوله ذكره تحريراً  
 الخ أي ويستمر ذلك إلى فراغ الخطبة وتوابعها كما تقدم عن سم ان الشرح ذهب إليه وفي كلام ج هنا  
 ما يصرح به حيث قال بعد قول المصنف ويسن الانصات ويحرم اجماعاً صلاة قرض أو نقل ولو في حال الدعاء  
 السلطان اه وقوله بعد صعود الخطيب المنبر وجالوسه عليه أما بعد الصعود وقبل الجلوس فلا يحرم ولو أحرم  
 بأربع قضاة قبل الجلوس ثم جلس وقد بقي ثلاث ركعات هل تستمر صحتها ويحب التخفيف أو تبطل لان الاتمام  
 بعد الجلوس بمنزلة الانشاء بدليل حرمة التطويل ولا يجوز بعد الجلوس انشاء أكثر من ركعتين فليجوز اه سم  
 على المنهج أن قول الظاهر الاستمرار سيما إذا أحرم على ظن سعة الوقت لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء  
 وأما لو كان جالساً بالمسجد وعلم بقرب جلوس الخطيب على المنبر كأن كان بعد قراءة المرقى الآية فأحرم ركعتين  
 فهل تتعد صلاته ويكملها بعد جلوس الخطيب ويخفف فيهما كالدخول والامام يخطب أم لا لان شروعه  
 في تلك الحالة بعده مضر فيه نظر والاقرب الاول لانه حال شروعه لم يكن منهيًا لشيء اسمه فيعدم رضاعه  
 باستغاله بالصلاة وقوله فان لم تحصل تحية شمل ما لو نوى سنة الصبح مثلاً أو ركعتين ولم ينو بهما التحية لما قدمه في حصة  
 الصلاة من انه لو أتى بركعتين ولم ينو بهما التحية كانت فلا مطلعا حصل به مقصود التحية لكن قال ج وصلاة  
 ركعتين بنية التحية وهو الاول أو رتبة الجمعة القبلية لن لم يكن صلاها وجهتة الاولى نية التحية معها ان أراد  
 الاقتصار فالاولى فيما يظهر نية التحية فان قلت يلزم على ما قرر ان ينتركتين قطعاً بآخرة بخلاف نية ركعتين سنة  
 الصبح مثلاً مع استوائهما في حصول التحية بهما بالغي السابق في بلها قلت يفرق بان نية ركعتين نقط ليس فيه  
 صرف عن التحية بالنية بخلاف نية سبب آخر فابع الاول دون الثاني يلزمه أن يقتصر فيهما على أقل مجزئ على  
 ما قاله جمع وبينت ما فيه في شرح العباب اه وقوله كان كان في غير مسجد شمل ما لو تطهر في غير المسجد وأراد  
 فعل الركعتين خارج المسجد فلا تنعقد عبارة ج وتحرم على من لم تنس له التحية كما هو ظاهر وان لم يستمع ولو  
 لم تلزمه الجعفران كان بغير علمها وقد فواها معهم بحملها وان حال مانع الاقتداء الا أن فيما يظهر الخ انتهت وقوله ترك  
 التطويل عرفاً أي فله ان يأتي بسورة قصيرة بعد الفاتحة اه ع ش م ر (قوله ووجب رد السلام)  
 أي مع ان ابتداءه مكروه فهذا مستثنى من قولهم حيث لا يشرع السلام لا يجب الرد وكذا يستثنى السلام حال  
 التلبية اه اه ش م ر وفي شرح م ر ما تصح ولو سلم داخل على مستمع الخطبة والخطيب يخطب بوجوب عليه  
 الردوان كلن الكلام مكروهاً ليس في السير ان شاء الله تعالى ان القاعدة أغلبية وانما يجب الرد على نحو  
 فاضى الحاجة لان الخطاب منه ومعه بعد صفها وقته مرواة فلا يلزمه ان يجب الرد بخلافه هنا فانه يلاعه لان عدم  
 مشروعيته لعارض لا لذاته بخلافه ثم فلا اشكال اه (قوله ووجب رد السلام) أي من الخطيب والمخاضرين  
 وينبغي ان لا يعد نسيان الخطيب لما هو فيه عذراً في وجوب الرد عليه فيجب عليه الردوان غلط اه ع ش م ر

ووجب رد السلام



مر (قوله وسن تشيبت العاطس) أي يستحب المستمع ومثله الخطيب بالاولى لانه لا يحرم عليه الكلام قطعا  
 اه ع ش على مر وانما لم يذكر التشيبت ككسائر الكلام لان سببه قهري اه ش م ر (قوله  
 أيضا وسن تشيبت العاطس بان يقول له رحمتك الله أو رحمتك الله وحمل سن التشيبت اذا جدد الله العاطس اه  
 من شرحي البهجة والروض (قوله العاطس) من عطس بفتح الطاء في الماضي وبكسر هاء وضمتها في المضارع  
 اه شوري وفي المصباح عطس من باب ضرب وفي لغة من باب قتل والعطس وزان مجلس الانف (قوله ورفع  
 الصوت بالصلاة الخ) هذا هو الراجح أي بحيث يسمع من يقر به قال م ر والرفع البليغ كما يفعله بعض العوام  
 بدعته منكرة اه ا ط ف وقوله هذا هو الراجح وفي شرح مر ما يقتضي اعتماد كلام الروضة الا انه هو  
 الاباحة اه شيخنا ح ف وفي سم في فصل الاغتسال الا انه ما نصه أطال شيخنا ج في فتاويه في بيان  
 ان رفع الصوت بلامبالغة بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره بين يدي الخطيب كان قرأ  
 الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي الاية سنة وان من ذلك ما يفعله المؤذنون من رفع الصوت بها  
 بين يدي الخطيب عند تصلية عليه صلى الله عليه وسلم بجامع طلب الصلاة عند ذكره ثم أي ذلك بكلام الجواهر  
 ورد على من زعم كراهته ما يفعله المؤذنون أطال في ذلك فراجع اه (قوله عند قراءة الخطيب الخ) أي وكذا  
 اذا ذكر اسمه ولو من غير الخطيب اه ح ل (قوله وعلم من سن الانصات الخ) أي على الجليل والقدير يحرم  
 الكلام ويجب الانصات وحمل الخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناجز فان تعلق به ذلك كما لو رأى  
 أعمى يقع في بئر أو عقر ياتدب على انسان فأنذره أو علم انسا ما شيا من الخير أو نهاه عن منكر لم يكن حراما قطعاً بل  
 قد يجب عليه ذلك لكن يستحب ان يقتصر على الإشارة ان أغنت اه ش م ر (قوله عدم حرمة الكلام) أي  
 خلافاً للآلة الثلاثة رضى الله عنهم ولانه صلى الله عليه وسلم كلن قد أرسل جماعة ليقتلوا يهوديا يقال له ابن أبي  
 الحقيق بضم الحاء المهملة فاؤاوه ويخطب فسألهم كيف قتلاه اه برماوى (قوله أيضا عدم حرمة الكلام)  
 لكنهم كروه لخبر مسلم اذا قلت لصاحبك أو الامام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت ومعناه تركت الادب جمعا  
 بين الأدلة ولا يختص ذلك بالاربعين بل سائر الحاضرين فيمسوا ولا يكره الكلام قبل الخطبة ولو بعد الجلوس  
 على المنبر ولا بعده ولا بين الخطبتين ولا كلام الداخل الا اذا اتخذ له مكانا واستقر فيه لانه قبل ذلك يحتاج الى  
 الكلام غالباً ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعا اه ش م ر \* (قوله) \* لو كان شافعي مالكا وقت  
 الخطبة فهل تحرم عليه كمال لعب الشافعي مع الحنفى الشطرنج لاعتنقه على المعصية أولا الاقرب عدم  
 الحرمة ويفرق بينهما بل لعب الشطرنج لما لم يتأت الامتصاص الشافعي كالمجنى به بخلافه في مسئلتنا فانه  
 حيث أجابه المالكي وتكلم معه كان باختياره لتمكنه من ان لا يجيبه ويؤخفه منه أنه لو كان اذا لم يجبه يحصل له  
 منه ضرر ككون الشافعي المتكلم أميرا أو داسطا وتحرر عليه لكن لامن جهة الكلام بل من جهة الاكراه  
 على المعصية فليتأمل اه ع ش عليه (قوله أيضا عدم حرمة الكلام) أي وعلى القدير يحرم الكلام  
 وحله اذا شرع الخطيب في الخطبة قبلها لا يحرم وان جلس على المنبر وهذا بخلاف الصلاة فانها بمجرد جلوسه  
 على المنبر وان لم يشرع في الخطبة وان علم انه يطرغ الصلاة ويترك أول الخطبة كما اعتمد مر خلافا لما  
 استثناه في شرح البهجة من عدم الحرمة عند الامن قال واذا انتهت الخطبتان انتهى تحريم الصلاة والمراد  
 انتهاء أركانها وان كان مستغلا بغير أركانها كالترضى على العمارة والدعاء للسلطان وغير ذلك فله الصلاة حال  
 اشتغاله بما ذكر ولا يحرم نعم يكره من حيث كونها بقرب الإقامة اه لكن أنظر شيخنا ج الحق توابع  
 الخطبة فيم اقلع رر ويراجع أي وقدم ذلك اه سم (قوله ان رجلا الخ) هو سليل النطفة في كذاهم ماش عن  
 خصائص الجمعة للسيوطي اه ع ش على مر (قوله والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب) أي عازم على الخطبة والا  
 فإياه لو فرض في الخطبة كلام أجني تأمل الآن يقال هو قليل اه شوري (قوله ما أعدت لها) عدل

وسن تشيبت العاطس ورفع  
 الصوت بالصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم عند  
 قراءة الخطيب ان الله  
 وملائكته يصلون على النبي  
 وان اقتضى كلام الروضة  
 اباحة الرفع وصرح القاضي  
 أبو الطيب بكرهته وعلم من  
 سن الانصات فيهما عدم  
 حرمة الكلام فيهما كما صرح  
 به الاصل لما روى البيهقي  
 بسناد صحيح عن أنس ان  
 رجلا دخل والنبي صلى الله  
 عليه وسلم يخطب يوم الجمعة  
 فقال متى الساعة فأوما  
 الناس اليه بالسكرت فلم  
 يقبل وأعلا الكلام فقال له  
 النبي صلى الله عليه وسلم في  
 الثالث ما أعدت لها فقال



عن جواب سؤاله إشارة إلى أنه لا ينبغي له أن يتعلّق بالسؤال عنها إلا من الغيب أو أن الذي ينبغي له التعلّق بالعمل الذي يقع فيها فهو من تلقى السائل بغير ما يتطلبه تنزيلاً لسؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أن ذلك هو الأول له كقولہ تعالى يسألونك ماذا ينفعون الآتية ويسألونك عن الآلهة الآية وإجابة السائل بقوله حب الله ورسوله إشارة إلى أنه لم يعتمد على عمله الظاهر بل طرحه إشارة إلى أنه لا يتبع إلا بفضل الله تعالى وقبوله اه شيخنا حذف (قوله حب الله ورسوله) هو بالنصب بتقدير أعددتو يجوز الرفع على أنه مبتدأ حذف خبره والمعنى حب الله ورسوله أعددتها لها لكن الأول أولى لأن الجواب يشترط مع ما ذكر في السؤال اه ع ش على مر (قوله) أما من لم يسمعها (الح) أي من كان بحيث لا يسمعها الوصف انتهى من الخطي (قوله فيسكت أو يشتغل الح) عبارة ش م ر نعم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة أو بالذكريات فلا يشتغل بالتلاوة أو بالذكريات الأولى من السكوت كفي المجموع لكن في عبارته تصريح بأن التخيير بين الثلاثة انما يأتي على الضعيف أنه يحرم الكلام فلو قالو يسألونك ماذا ينفعون الآتية ويسألونك عن الآلهة الآية فقلنا لا يحرم الكلام سنله الاشتغال بالتلاوة والذكر وان قلنا يحرم كلام الآدميين فهو بالخيار بين السكوت والتلاوة والذكر ولا خلاف أن من يسمع لا يقرأ ولا يذكر وإن جاز له الكلام اه اه شورى في ع ش على مر مائه قوله أو يشتغل بالذكر أو القراءة بل ينبغي أن يقال إن الأفضل له الاشتغال بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدماً لها على التلاوة لغير سورة الكهف والذكريات لها شعار اليوم اه (قوله وعلى منبر) أي ولو بمكة وأول من أحدث بها معاوية بن أبي سفيان وهو بكسر الميم من النبر وهو الارتفاع وأول من أمر به في المدينة نعيم الداري والذي نجره بأقوم الروي وكان ثلاث درج غير الدرجة المسماة بالمستراح وكان من خشب الأثل بالثلاثة على الأصح من أقوال عشرة وكان صلى الله عليه وسلم يقف على الثالثة فلم يخطب أبو بكر تزل درجة ثم عمر درجة ثم على درجة وأما عثمان فإنه ارتفع لمكان يقف عليه النبي صلى الله عليه وسلم وذلك اتفق عليه الصحابة فلما نزل معاوية لم يجد درجة لينزل إليها فاستدرج من أسفل فصار تسع درج وكان الخلفاء يقفون على التسعة حتى الأول من الأول وقيل إن مروان بن الحكم هو الذي زادها في زمن معاوية وسبب ذلك أن معاوية كتب إليه أن يجعل المنبر إليه فأمربه ففعل ما ظلمت المدينة فوأنكسفت الشمس حتى رويت النجوم فخرج مروان فخطب فقال انما أمرني أمير المؤمنين أن أرفع قد عني نجاراً فزاد في تسع درج وقال انما زدت قبلها كثر الناس واستمر على ذلك إلى أن احترق المسجد سنة أربع وخمسين وستمائة فاحترق وكان ذلك كلاً إشارة إلى زوال دولة آل البيت من بني العباس فأنما انقضت عتبت ذلك بقليل في فتنة التنازع ثم جدد المظفر صاحب اليمن منبراً سنة ست وخمسين وستمائة ثم أرسل الظاهر يبرس بعد عشر سنين منبراً فآزى لالمظفرى ووضع مكانه ثم لم يزل ذلك إلى سنة عشر من وثمانمائة فأرسل الملك المؤيد منبراً قبل المحرق أبدله السلطان فابى المنبر الرخام الموجود الآن على صفته منبره معاوية تقريباً اه برماوى (قوله فرفع) والاستغناء أن لا يبلغ في ارتفاعه بحيث يربط على المنبر المعتادة اه ع ش على مر (قوله أيضاً فرفع) فإن تعدد خطب على الأرض وأستند ظهره إلى خشبة أو نحوها كما كان صلى الله عليه وسلم يستند قبل فعل المنبر إلى الخدع الذي هو أحد سواري مسجده ويقال له العذق بفتح العين المهملة اسم الخلة وبكسر هاء اسم الغصن فلما عمل المنبر فارق في حين العشار وهي الأبل التي تحن إلى أولادها فنزل صلى الله عليه وسلم إليه والتزمه وخبره بين أن يفرسه فيعود أخضر أو يكون في الجنة فاختار الجنة فوعد بها فسكن ثم دفن تحت المنبر فلما هدم المسجد أخذ أبي ابن كعب فاستمر عنده حتى أكلته الأرض وقيل أنه بقي تحت المنبر إلى أن احترق المسجد فاحترق معه اه برماوى (قوله ومن كون ذلك على عين الخراب) أي لأن منبره صلى الله عليه وسلم وضع هكذا وكان يخطب قبله على الأرض وعن يساره جذع نخلة يعتمد عليه وينبغي أن يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع أو ذراعين فإله الصميرى وظاهر كلامهم استحباب الخطبة

حب الله ورسوله قال انك  
مع من أحيت فلم ينكر  
عليه الكلام ولم يبين له وجوب  
السكوت والإمساك في الآية  
لأنه جعلا بين الدليلين أما  
من لم يسمعها فيسكت أو  
يشتغل بالذكر أو القراءة  
(و) من (كونه على منبر)  
لأنه جعلا بين الدليلين أما  
(مرتفع) لقيام مقام المنبر  
في بلاغ صوت الخطيب  
الناس ومن كون ذلك على  
عين الخراب وتعبيرى بالقاء  
أول من تعبیره بأو



على منبر ولو بمكة وهو الوجه وان قال السبكي الخطاية بمكة على منبر يدعى السنة ان يخطب على الباب كما فعله  
صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وانما أحدث المنبر بمكة معاوية ابن أبي سفيان ويكره منبر كبير يضيق على المصلين  
ويستحب التيامن في المنبر الواسع اه ش م ر وقوله وينبغي أن يكون بين المنبر والقبلة الخ لعل حكمته انه  
يتأقلم المبادرة الى القبلة مع فراغ الإقامة وعليه فيا فعل الا من من قربه منه جدا خلاف الاولى لكنه ادعى  
المبادرة الى المحراب بعد فراغ الخطبة وقوله ويستحب التيامن أي الخطيب وهو القريب من جهة الميمن  
اه ع ش عليه (قوله أيضا على عين المحراب) أي على عين الواقف في المحراب والافكل شئ استقبلته فيمينك يساره  
وبسارك يمينه اه ع ش (قوله وان يسلم على من عنده) أي عندما ذكر من المنبر والمرقع اه ح ل  
ويجبر السلام في الحائلي وهو فرض كفاية كرد السلام في باقي المواضع اه ش م ر (قوله ولما فرغته  
لهم) أي بشئ تغاله بصعوده المنبر ويؤخذ منه ان من فارق القوم لشغل ثم عاد اليهم سن له السلام وان قربت  
المسافة جدا اه ع ش على م ر (قوله أيضا ولما فرغته لهم) أي لان كل من كان مع جمع وفارقهم يستحب له أن  
يسلم عليهم ويجب عليهم الرد وهذا محمول على ما اذا كان الامام جالساً عند المنبر ونحوه فيسلم لمفرغته  
من كان جالساً معهم عند المنبر وأملوا جاء من محمل آخر فيسلم على كل من أقبل عليه ثم يسلم على من عند المنبر  
لمفرغته لهم وهذا المفهوم من كلام شرح المذهب انه يسلم على من في المسجد عند دخوله ثم يسلم عليهم عند  
طلوعه للمنيبر لمفرغته لهم فلجبر اه ح ل وظاهر كلامهم انه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر  
لا يسلم الا على الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والوجه كقوله القياس سن السلام على كل صف  
اقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذلك لانهم اذا كبروا قد صرح الاذرعى في ذلك ولا يسن له تحية المسجد كما  
في زوائد الروضة اه ش م ر (قوله وان يقبل عليهم) وهل التقائه عند الاقبال عليهم يكون الى جهة  
اليمين أو اليسار أم ارفيه شيئاً ثم رأيت شيخنا ج سئل عن ذلك فأجاب بانه ينبغي أن يكون الى جهة اليمين  
وأيمه بجواب عن الحضر محي في ذلك فراجع اه سم (قوله اذا صعد) في اختياره صعد في السلم بالكسر  
صعوداً وصعد في الجبل وعلى الجبل تصعيداً قال أبو زيد لم يعرفوا فيه صعداً بالتحفيف وقال الاخفش اصعد في  
الارض أي مضى وسار واصعد في الوادي وصعد فيه أيضاً ثم صعد أي انحدر وعذاب صعد فقتل أي شديد  
والصعود بالفتح ضد الهبوط فالصعود والهبوط بالفتح فيهما ضد الصعود والهبوط بالضم فيهما ومنه قولهم وقعنا  
في صعد وهبوط أي في أماكن مرتفعة ومنخفضة والصعد الترابية قال ثعلب وجه الارض لقوله تعالى قمص  
صعدا رقا وصعد مصر موضع بها اه وفي المصباح وصعد في السلم والدرجة يصعد من باب تعب صعوداً وصعد  
في الجبل من باب تعب لغة قليلة اه (قوله ثم يجلس) أي ليستريح من تعب الصعود اه ش م ر فلزم يسلم  
عليهم حتى يجلس فينبغي له أن يأتي به بعده ويحصل له أصل السنة اه ع ش عليه (قوله فيؤذن واحد)  
أي في حال جلوس الخطيب أي بسن كون المؤذن واحداً لاجتماع اه ش م ر (قوله أيضاً فيؤذن) واحد  
وأما الاذان الذي قبله على المنارة فأحدثه عثمان وقيل معاوية لما كثر الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع  
أفضل الحاجة كان توقف حضورهم على الاذان على المنابر اه سلطان وأما ما جرت به العادة في زماننا  
من مرقى يخرج بين يدي الخطيب يقول ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية ثم يأتي بالحديث فليس له أصل  
في السنة كما أفتى به والدرجة الله تعالى ولم يفعل ذلك بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يعمل يوم الجمعة  
حتى يجتمع الناس فاذا اجتمعوا خرج اليهم وحده من غير جار يشيخ بين يديه فاذا دخل المسجد سلم عليهم  
فاذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم يجلس ويأخذ بلال في الاذان فاذا فرغ منه قام النبي صلى  
الله عليه وسلم يخطب من غير فصل بين الاذان والخطبة لا بأثر ولا خبر ولا غيره وكذلك الخلفاء الثلاثة بعده فلم  
ان هذا بدعة حسنة اذ في قراءة الآية الكريمة ترغيب وترهيب في الاتيان بالملاقاة على النبي صلى الله عليه وسلم

(وان يسلم على من عنده)  
اذا انتهى اليه لا يتبع  
رواه البيهقي ولما فرغته لهم  
(و) ان (يقبل عليهم اذا  
صعد) المنبر أو نحو ما انتهى  
الى الدرجة التي يجلس عليها  
المسماة بالمستراح (و) ان  
(يسلم) عليهم (ثم يجلس  
فيؤذن واحد) لا يتبع في  
الجميع رواه في الاخبار البخاري  
وفي البقية البيهقي وغيره  
وذكر الترتيب بين السلام  
والجلوس مع قول واحد  
من يادني (و) ان (تكون)  
الخطبة (بليغة)



في هذا اليوم العظيم المطلوب فيها كثارها وفي قراءة الخبر بعد الاذان وقبل الخطبة يقط للمكاف لاجتناب الكلام المحرم أو المكر وفي هذا الوقت على اختلاف العلماء فيه وقد كان النبي يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته والخبر المذكور صحيح اه ش مر وقوله وقد كان النبي يقول هذا الخبر الخ لم يقل في افتتاح خطبه فأشعر انه كان يقوله كيف اتفق من غير تخصيص به بموضع بعينه ولعله صلى الله عليه وسلم كان يقوله في ابتداء الخطبة لكونه مشتملا على الامر بالانصات اه ع ش عليه وعجالة حل واتخاذ المرقى بدعة حسنة لم تفعل في عهدته صلى الله عليه وسلم ولا عهد الخلفاء الثلاثة بعده كذا في عبارة شيخنا وعبارة غيره حدث بعد الصدر الاول قال ج وأقول يستدل لذلك أي السنة بأنه صلى الله عليه وسلم أمر من يستصحبته الناس عند ارادته خطبة منى في حجة الوداع وهذا شأن المرقى فلا يدخل في حد البدعة أصلا انتهت (قوله أي فصحة خولة) كلاهما تفسير ويتناول الثلاثة كل من المبتدلة والركبة فلا يخالف كلام الجلال اه حلي وقرر شيخنا قوله لا يستدل الخ من قبيل ألف والنشر المشوش اه لكن في المختار ما تمسكوا لفظ الجزل ضد الركيك اه (قوله لا مبتدلة) أي معهودة ركبة أي كالمبتدلة على الاقاط المألوفة عند العوام ونحوهم قال العلامة ج ويؤخذ من ينب البلاء في الخطبة حسن ما يفعله بعض الخطباء من تضييقها آيات وأحاديث مناسبة لما وفيه اذا الحق ان تضمن ذلك والاعتباس منه ولو في شعرا تز وان غير نظمه اه برماوى (قوله لا غير بتوضيحية) أي غير مألوفة الاستعمال قال القهولي وتكره الكلمات المستكره بين معان على السواء والبعيدة عن الافهام وما ينكره يقول بعض الحاضرين وقد يحرم الانخيران أو وقع في محظور اه برماوى (قوله متوسطة) أي بين الطويلة والقصيرة اه ش مر (قوله والمراد أن تكون الخطبة الخ) وجبت لا ينافي ذلك من قراءة ق في الاولى كما تقدم قال الاذرى وحسن انه يختلف ذلك باختلاف الاحوال فقد يقتضي الحال الاسهاب كالحث على الجهاد اذا طرق العدو وأي والحث على التوبة والاقلاع عن المعاصي اذا حصل الجنب اه حل (قوله بالنسبة للصلاة) أي وان كانت طويلة في نفسها اه شيخنا (قوله وأقصر والخطبة) وحكمة ذلك لحوق المتأخر ووردانه صلى الله عليه وسلم كان اذا خطب يوم الجمعة اجرت عيانه وعلاموته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش ثم يقول بعثنانا والساعة كهاتين ويقرن بين أمبعيه السبابة والوسطى ويقول أما بعد فان أصدق الحديث كتاب الله جل ذكره وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وشرا الامور محدثاتهم وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وروى انه كان يقول الدنيا عرض حاضر يا كل منها البر والفاجر والاخرة وعد صادق يحكم فيها ما لك قادر ولكل واحدة بنون فتكونوا من أبناء الدنيا اه برماوى (قوله بضم الصاد) أي لانه الرواية والافكسر جاز على انه من أقصر وان كانت لغة قليلة كفى المصباح اه ع ش وفي المصباح قصرت الصلاة قصر من باب طاب هذه هي اللغة التي جاء بها القرآن قال تعالى فلا جناح عليكم ان تقصروا من الصلاة في لغة يتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال أقصرتها وقصرتها اه (قوله بل يستمر مقبلا عليهم) أي الى جهتهم فلا يقال هذا انما يأتي فيمن في مقابله لا من عن يمينه أو يساره اه حل ولو استقبل هو القبلة أو استند بره الحاضرون أجزأهم الكراهة ويكرهه وإهمم الشرب من غير عطش فان حصل فلا وان لم يشرب كما اقتضاه كلام الروضة وخبرها ويكره ما ابتدئ به من الخطباء من الإشارة بسد أو غيرها والاتفات في الخطبة الثانية ودق الدرج في صعوده بنحو سيف أو رجليه والدعاء اذا انتهى الى المستراح قبل جلوسه عليه وقول البيضاوي يقف في كل مرة وقفة خفيفة يسأل الله المعونة والتسديد غريب ضعيف ومبالغته في الاسراع في الثانية ونقص الصوت فيها والاحتباء حال الخطبة انتهى الصحيح عنه وبطلبه النوم ويسن ان يختم الثانية بقوله أستغفر الله لي ولكم اه ش مر (قوله ويسن لهم ان يقبلوا عليه) أي وان لم ينظروا له وهل يسن النظر اليه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني اخذ بما رجحوا به حرمه أذان المرأة يسن النظر

أي فصحة خولة لا مبتدلة  
ركبة فانها لا تؤثر في القلوب  
(مفهومة) أي قريبة للفهم  
لا غير بتوضيحية اذا لا يتنفع  
بها أكثر الناس (متوسطة)  
لان الطويلة تمل وفي خبر  
مسلم عن جابر بن سمرة قال  
كانت ملا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قصدا وخطبته  
قصدا أي متوسطة والمراد  
ان تكون الخطبة قصيرة  
بالنسبة للصلاة لخبر مسلم  
أطيلوا الصلاة وأقصرها  
الخطبة بضم الصاد وتعبير  
بمتوسطة أولى من تعبيره  
بقصيرة فانه الموافق للروضة  
كأصلها والمخبر (و) ان  
(لا يلتفت) في شيء منها بل  
يستمر مقبلا عليهم الى  
فراغها ويسن لهم ان يقبلوا  
عليه مستمعين له (و) ان  
(يشغل يسراه



بعضه (بعضه) لا يتابع رواد  
أبو داود والحكمة في ذلك  
الإشارة إلى أن هذا الدين قام  
بالسلاح) ويمنع بحرف  
للمنبر (لاتباع السلف والخلف  
وهذا مع قول يسرا من  
ز يلقى فان لم يحدث شيئا من  
ذلك جعل النبي على اليسرى  
أو أرسلهما والغرض أن  
يخشع ولا يثبت بهما (و) أن  
(يكون جلوسه بينهما) أي  
بين الخطبتين (فقد صوره  
الاخلاص) تقر بذلك  
وتخرج من خلاف من  
أوجبوا قرأ فيه شيئا من  
كتاب الله لا يتابع رواد ابن  
حيان (و) أن (يقيم بعد  
فراغه) من الخطبة مؤذن  
ويناديه وليبلغ المحراب مع  
فراغه) من الأمانة فيشرع  
في الصلاة والمعنى في ذلك  
المبالغة في تحقيق الولاء  
التي من وجوبه (و) أن  
(يقرأ في الركعة الأولى)  
بعد الفاتحة (الجمعة) في  
(الثانية المناقشين جهرا)  
لاتباع رواد مسلم وروى  
أيضا أنه صلى الله عليه وسلم  
كان يقرأ في الجمعة بسم الله  
ربك الأعلى وهل أتاك  
حديث الغاشية قال في  
الروضة كان يقرأها تين في  
وقت وهاتين في وقت فهما  
ستان وفيها كمالها لوزن  
الجمعة في الأولى

له وذن دون غيره وبقي الخطيب هل يطلب منه النظر إليهم فيكرهه تغميض عينيه وقت الخطبة أم لا فيه نظر  
والأقرب الأول أخذ من قول المصنف وإن يقبل عليهم المتبادر منه أنه ينظر إليهم أه ع ش على مر (قوله أيضا  
ويسن لهم أن يقبلوا عليه) أي على جهته فلا يطلب ممن على عينه أو يساره أن يتحرف إليه أه ح ل (قوله ويكره  
المتن بين الصفوف) والودود وإن الأبريق والقرب نسق الماء وتفرقة الأوراق والتصدق عليهم لأنه يلهمي  
الناس عن الذكروا اجتماع الخطبة أه برماوى (قوله أيضا ويسن لهم أن يقبلوا عليه) أي لما فيه من  
توجههم لليلة تعم يظهر في المسجد الحرام أنه لا كراهة في استقبالهم لظهوره أخذ من العلة المذكورة قولناهم  
محتاجون إلى ذلك فيه غالب على أنه من ضروريات الاستدانة المدونة لهم في الصلاة إذا أبرأ الكل بالجلوس  
من تلقاء وجهه ثم بالاستدانة بعد فراغه في غاية العسر والمشقة أه ج (قوله بعضه) كعصا ونحوها من  
ابتداء طلوعه بعد أخذ من المرقى باليمين كما يفعله بعد نزوله به لشرفها أه برماوى (قوله والحكمة في  
ذلك الإشارة إلى) ولهذا قبضه باليسرى على عاقبة يريدها ليدخلها به وليس هذا تناولا حتى يكون باليمين بل هو  
استعمال الواتئان بالانكسار فكانت اليسار به أليق مع ما فيه من تمام الإشارة إلى الحكمة المذكورة أه شرح  
مر (قوله ويمنع بحرف المنبر) ومما عتبه البلوى في أما كن كثيرة في بلدتنا أن عسك الخطيب حال خطبته  
حرف المنبر ويكون في جانب ذلك الحرف عالج غير ملاقيه وقد أفنى الواو الدرجه الله تعالى بصفة خطبته كما تصح  
صلا من صلى دلى سرير قوامه في نجس أو على حصر مقروش على نجس أو يده جل مشدود في سفينة فيها  
نجاسة وهي كبيرة لا تتجر بحره لأنها كالنار فإن كانت صغيرة تتجر بحره لا تصح صلاته قال الاسنوى في المهمات  
ومورق مسئلة السفينة كفي الكفاية أن تكون في البحر فإن كانت في البر لم تبطل قطعا صغيرة كانت أو كبيرة  
أه وانما بطلت صلاة الغائب طرف شي على نجس وإن لم يتحرك بحركته لعله ما هو متصل بنجس ولا يتخلل في  
مسئلته حامل المنبر أه ش مر (قوله وجعل النبي على اليسرى) أي تحت مدره ولو أمكنه شغل اليمين  
بحرف المنبر وإرسال اليسرى فلا بأس أه ش م ر (قوله وتخرج من خلاف من أوجبه) كل المخالف  
من أئمة مذهبنا أو من أئمة بعض المذاهب وذلك لأن اشتراط الجلوس من أصله مذهب الشافعي والثلاثة  
لا يقولون به تأمل (قوله ويقرأ فيه شيئا) والأفضل قراءة سورة الاخلاص أه ح ل (قوله وإن يقرأ في  
الأولى الجمعة الخ) أي ولو صلى بغير محذورين أه ش م ر وعمومه شامل لما لو تضرروا أو بعضهم لحصر  
بول مثلا ويغني خلافا لأنه قد يؤدي إلى مفارقة القوم له وصيرورته منفردا أه ع ش عليه (قوله أيضا  
وإن يقرأ في الأولى الجمعة الخ) قال ج فان لم يسمع أي قراءة الإمام وسنته السورة فقرأ المناقشين فيها أي  
الأولى احتمال أن يقال يقرأ الجمعة في الثانية ككامله كلامهم وإن يقال يقرأ المناقشين لأن السورة ليست متصلة  
في حق أه والأقرب الاحتمال الأول لأنه إذا قرأ المناقشين في الثانية خطبت صلاته من سورة الجمعة بخلاف ما إذا  
قرأ الجمعة فإن صلاته اشتملت على السورتين وإن كانت كل منهما في غير موضعها الأصلي وأما لو أدرك الإمام في  
الثانية وسمع قراءته قال سم على ج فالذي ينبغي أن يقرأ المأموم في ثابتهما الجمعة لأن قراءة الإمام قراءة  
المأموم فكان المأموم قرأ المناقشين فيها وإن كانت أول صلاته فيقرأ الجمعة في الثانية لئلا يتخلل صلاته منها أه  
ولو قيل في هذه يقرأ المأموم في ثابته المناقشين لم يبعد لأن قراءة الإمام للمناقشين التي يسمعها المأموم ليست قراءة  
حقيقية للمأموم بل تنزل منزلة ما لو أدركه في الركوع فيحصل القراءة عنه فكانت قرأها طلب منه في الأولى أصالة  
وهو المعقوب ما لو قرأ الإمام الجمعة والمناقشين في الركعة الأولى فيتعين أن يقرأ في الثانية مع وهل أتاك لانهما  
طلبنا في الجمعة في حد ذاتهما أه ع ش على مر (قوله وهل أتاك حديث الغاشية) أي وإن كانت أطول  
من سبع لورود مع حكمة لحوق التأخر أه برماوى (قوله فهما ستان) أي وقراءة الأولتين أولى كما صرح به  
المأوردى أه ش م ر (قوله لو ترك الجمعة في الأولى) أي عمد أو سهوا أو جهلا وقراءة بعض من ذلك



أفضل من قراءة قدر من غيرهما إلا أن كان ذلك الغير مشتملاً على ثناء كآية الكرسي وحكم سبع والفاشية  
ما تقدم في الجمعة المناقشين ولو أدرك المأموم الإمام في ركوع الثانية قرأ المناقشين في ثابته كذا نقل عن ج  
وفيه نظر إلا أن وجهه بان الجمعة سقطت عنه لسقوط متبوعها وهو الفاتحة كما يعلم من صفة الصلاة ولو أدركه في  
قيامها وقد قرأ الإمام فيها المناقشين قرأ في الثانية الجمعة اهـ ح ل ويسن للمسبوق الجهر في ثابته كما نقله  
صاحب الشامل والجرع عن النص اهـ ش م ر وقوله أفضل من قراءة قدر من غيرهما ظاهر ولو كان  
سورة كاملة لكن تقدم له في صفة الصلاة أن قراءته سورة كاملة أفضل من قدرها من طويلاً فليراجع ويحتمل  
تخصيص أفضلية السورة بالنسبة لقدرها بما لم يرد فيه طلب السورة الكاملة التي قرأ بعضها اهـ ع ش على  
مر (قوله قرأها مع المناقشين في الثانية) أي وإن كان أماماً لم يصرح به اهـ ش م ر (قوله أيضاً قرأها مع  
المناقشين) أي إن اتسع الوقت وتقدم قراءة الجمعة على المناقشين ولا اقتصر على المناقشين أو بعضها فالواضح  
قراءتها بين السورتين كون الأولى فيها اسم الجمعة الموافق لاسم يومها والمناقشين تليها في المصنف والتوالي  
مطلوب وقيل الحكمة في قراءة الجمعة اشتغالها على وجوب الجمعة وغير ذلك مما فيها من القواعد والحث على  
التوكل والذكرو غير ذلك وقراءة المناقشين لترويج الحاضر من منبهم وتبشيرهم على التوبة وغير ذلك من القواعد  
لانهم ما كانوا يجتمعون في مجلس أكثر من اجتماعهم فيها ويسن أن لا يصل صلاة الجمعة صلاة أخرى ولو سنها  
بل يفصل بينهما بنحو تحول أو كلام وروى الحافظ المنذري أن من قرأ عقب سلام من الجمعة قبل أن يثنى رجليه  
الفاتحة قتل هو الله أحد والعوذتين سبعاً سبعاً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعدد من آمن  
بالله ورسوله وفي رواية زيادة وقبل أن يتكلم حقاً له دينه وديناه وولدهم وأهلهم ويستحب أن يقول بعد الجمعة  
يا غني يا حيد يا مبدئ يا معيد يا رحيم يا ودود اغتنى بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سؤالك فان من وأطرب على  
ذلك أغناه الله تعالى عن خلقه ورزقه من حيث لا يحتسب اهـ برماوى

\*(فصل) في الاغتسال المستنونة ضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحلبي في شعب الایمان  
والقاضي حسين في كتاب الحج ان ما شرع بسبب ما مضى كان واجباً كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس  
والموت وما شرع اغتنى في المستقبل كان مستحباً كاغتسال الحج وامتنى الحلبي من الاول الغسل من غسل الميت  
قال الزركشي وكذا الجنون والانعاء والاسلام اهـ ش م ر (قوله في الجمعة وغيرها) متعلق بمسئونة وهي طرفة  
بالنظر للاول بتقديره مضاف أي في يوم الجمعة ولا تظهر الطرفة في المعطوف على انه أيضاً لا معنى للسنة في يوم الجمعة  
لان السنة سابق فالاولى الوجه الآخر الذي أجازه ع ش وهي كونها تعظيماً ونص عبارته قوله في الجمعة هي  
بمعنى اللام ويحتمل انه عبر بقى لكون غسل الجمعة يطلب في يومها بخلاف غسل غيرها كالعيد فانه يدخل وقته  
بنصف الليل وبخلاف غسل الجنون ونحوه فانه يطلب بعد زوال السبب اهـ وقوله وما يذكر معها أي من قوله  
وسن يكور لغير امام الى آخر الفصل (قوله في نوى به رفع الجنابة) فان لم ينو ذلك لم يصح الغسل وان كان يجوز تركه  
من أصله وتصح العبادة عند تركه اهـ شيخنا فيترفع الجنابة شرط له منته فلا تصح نية غسل الا ما قبله ولا عليه  
فأي شيء ينوي به غير البالغ مع انتفاء هذا المعنى فيه فليراجع اهـ رشيدى على مر وعبارة ع ش عليه قوله وشمل  
كلامهم الغسل من الجنون وقضيته انه ينوي حيث ترفع الجنابة وان قطع بانتفاء ما به لكون ابن ثمان سنين  
مثلاً هو بعيد جداً الاستحالة انراه بل الظاهر ان الصبي ينوي الغسل من الاقامة لكن قل عن م ر انه ينوي  
في هذه الحالة رفع الجنابة فنظر الحكمة المشروعية ومثله في زى متعباً به قوله هذا ما بحث وفي شرح  
الخطيب على الغاية ان البالغ ينوي رفع الجنابة بخلاف الصبي فانه ينوي السبب انتهى انتهى فلو تبين بعد  
الفصل انه كان أنزل لم يجزئه الغسل السابق على المعتمد وفيه انه كيف ينوي رفع الجنابة يقع ان غسله مندوب  
حتى لو تركه بالكلية لم يترتب عليه ما يترتب على الجناب \* أجيب بأنه انما نوى ذلك احتياطاً لان الجنون مظنة

قرأها مع المناقشين في الثانية  
أو قرأ المناقشين في الاولى  
قرأ الجمعة في الثانية كي لا تخلو  
صلاته عنهما والتصریح  
بسن عدم الالتفات وما عطف  
عليه من زبادى  
(فصل) في الاغتسال المستنونة  
في الجمعة وغيرها وما يذكر  
معها وينوي بها الغسل  
أسبابها الا الغسل من جنون  
أو انعاء فينوي به رفع  
الجنابة (من غسل



الخروج المتي اه شيخنا ولا يندرج الحدث الا في هذا الغسل لان محل الاندراج في الجنابة المحققة وهي  
 هنا غير محققة اه شيخنا ح ف (قوله ايضا فينوي به رفع الجنابة) أي ويغتفر له عدم الجزم بالنية للضرورة  
 اه ش مر (قوله فان عجز من بدله) قال ج ولو وجد ما يكفي به وضوءه فظاهره انه يأتي هنا ما يجي في غسل  
 الاحرام اه والذي يأتيه في الاحرام نعوذ الذي وجد بعض ما يكفي فالتى يتجه انه اذا كان بيده تغييرا لاه  
 به والا فان كفى الوضوء توشأ به والغسل به بعض أعضاء الوضوء وحيث ان نوى الوضوء تيمم عن باقيه غير تيمم  
 الغسل والا كفى تيمم الغسل فان فضل شي عن أعضاء الوضوء غسل به أعلى بدنه اه ومعلوم ان الكلام في  
 الوضوء المسنون فلا يقال قضية قوله ان كان بيده تغييرا لاه تقديم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراد اوفى  
 ج وهل يكره ترك التيمم اعطاه حكم مبدله كما هو الاصل أولا لقوات الغرض الاصل في من النظافة كل محتمل  
 اه أقول والا قرب الكراهة لان الاصل في البدل ان يعطى حكم مبدله اللمانع ولم يوجد ومجرد كون الغسل  
 فيه نظافة بخلاف التيمم لا يكفي اذ لو نظر اليه لما طلب التيمم اه ع ش على مر ومما يؤيد الكراهة  
 تأخير الشرح قوله بل يكره تركه عن قوله قبله فيقتضي انه راجع لكل منهما بان يقول الضمير بالذ كور  
 \* (فرع) \* لو وجب عليه غسل جنابة وطلب منه غسل مسنون وعجز عن الماء فهل يكفي لهما تيمم واحد بينهما  
 أم لا فيه نزاع في شرح الروض في باب الاحرام بالحج والذي انحط عليه كلامه انه يكفي عنهما تيمم واحد اه  
 شوري (قوله بنية الغسل) بان ينوي كونه بدلا عن الغسل وماتقدم من اشتراط نية الاستباحة محله اذا كان  
 مباحا والا فينوي به البدل عن غيره اه شيخنا وعبرة حل قوله بنية الغسل أي فينوي التيمم بدلا عن  
 الغسل فيقول نويت التيمم بدلا عن الغسل قال شيخنا أو بنية طهر الجمعة فيما يظهر وتقدم في باب التيمم ان هذا  
 مستثنى من عدم اجزاء نية التيمم لانه طهارة غير مقصودة فلا يسوغ ان يكون مقصودا في النية انتهت وعبرة  
 البرماوى قوله بنية الغسل أي فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكفي نويت التيمم بدلا عن الغسل لعدم  
 ذكر السبب كسائر الاغسال ويكفي نويت التيمم طهر الجمعة أو الجمعة أو الصلاة أو عن غسل الجمعة وان لم  
 يلاحظ البدلية انتهت (قوله لم يرها) ظاهره وان حرم عليه الحضور كذا ان حليل بغير اذنه وهو متجه وان خالف  
 فيه بعض مشايخنا والمراد ان لم يرد عدم حضورها فتدخل حاله الاطلاق حيث طلبت منه على سبيل الوجوب  
 أو التنب اه برماوى ويختص الترتين الا تى أيضا غير حضورها وهذا على الرابع وقيل بسن الغسل لكل أحد  
 كالعيد وان لم يرد الحضور ويفارق العيد الى الاول حيث كان غسله لغيره فلم يختص بمن يحضر فان غسله للزينة  
 واطهار السرور وهذا للتنظيف ودفع الانى عن الناس ومثله يأتي في الترتين اه من أصله وشرح مر (قوله  
 وان لم تلزمه) هذا يصدق بالمرأة وهو واضح حيث لم يكره لها الحضور ولم يحرم والام يستحب لتهيئتها عن الحضور فلا  
 تؤمر بما هو من نواحيه اه حل وتقدم قريبا عن البرماوى خلافه (قوله بل يكره تركه) اضرب ابطال الى عما  
 فهمه المتن من ان تركه خلاف الاول اه شيخنا والظاهر ان الضمير في تركه راجع للغسل وبدله لكن توقف العلامة  
 ج في كراهة ترك التيمم قال شيخنا الشبراملى والا قرب الكراهة لان الاصل في البدل ان يعطى حكم مبدله  
 اللمانع ولم يوجد ومجرد كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيمم لا يكفي اذ لو نظر اليه لما طلب التيمم ويندب الوضوء  
 لذلك الغسل وكذا سائر الاغسال ولو لحائض أو نفساء أو لم يكن محدثا والتيمم عند العجز عن الماء اه برماوى  
 وقوله والتيمم الخ أي ويطلب التيمم بدلا عن الوضوء المطلوب للغسل سواء اغتسل أو تيمم عن الغسل فاذا تيمم عن  
 الغسل طلب منه تيمم آخر عن الوضوء المطلوب للغسل (قوله احراز الفضيلة) اه لقوله سن غسل قبله فافضيلة  
 هي الغسل أو التيمم اه شيخنا (قوله وخبر ابن حبان) أتى به بعد الاول لانه ربما يتوهم منه أن الغسل خاص  
 بالرجال فلا يبين فيه عيم جمع المذكور اه شيخنا (قوله فيها ونعت) الجار والمجرور متعلق بمحذوف أي أخذ  
 كما أشار اليه الشارح فتدبر فاعلمه مستتر كما أشار اليه بقوله الحصة المفهومة من قوله توشأ والمختص

(قوله ان عجز من بدله) بنية  
 الغسل (لم يرها) أي الجمعة  
 وان لم تلزمه بل يكره تركه  
 احراز الفضيلة وخبر الشيخين  
 اذا جاء أحدكم الجمعة أي  
 أراد يجيها فليغتسل وخبر  
 ابن حبان من أتى الجمعة  
 من الرجال والنساء فليغتسل  
 وصرف الامر عن الوجوب  
 الى التنب خبر من توشأ يوم  
 الجمعة فيها ونعت ومن  
 اغتسل بالغسل أفضل رواه  
 أبو داود وغيره وحسنه  
 الترمذي وقوله فيها أي  
 قبالة أخذ



بالمذبح محذوف تهديره الوضوء وقوله أي بماجورته أراد بالتجوير ما قبل المنع لأن الوضوء واجب فتقوله  
 مجورته أي لم تحرمه اه شجنا لكن قوله أراد بالتجوير الخ ليس على ما ينبغي لأن الشارح بين مجورته  
 بالاقصر على الوضوء وهذا جائز وإن كان الوضوء نفسه واجبا تأمل (قوله أي بماجورته) دفع به ما قد يتوهم  
 من أن المراد أن الوضوء يحصل به السنة بدل الغسل مع أنه ليس مراد بل كراهة ترك الغسل باقية ومعنى  
 الكلام أن الحديث صارف عن الوجوب الذي اقتضته اللام في فليغتسل وإن المراد بالوضوء الوضوء عن الحدث  
 الذي لا يمنه لهمة الجمعة اه ع ش (قوله والغسل معها) أفضل دفع به ما يرد من تفضيل المندوب على الواجب  
 تأمل وينبغي لصاحبه خشى مفطر ترك الغسل وكذا سائر الأغسال وهل ينتقل إلى التيمم بعد أن يغسل من يده  
 ما لا يخاف منه المفطر أو يسقط التيمم من أصله قال شيخنا الشيرازي الأقرب السقوط اه برماوى (قوله بعد  
 فجر) ويغفر بالياً من فعل الجمعة لا يبطله طرق حدث ولو أكبر ولا تسن أعادته عند طرق ما ذكر كما نصح  
 به عبارة المجموع خلافاً لما في الغياب كالتجريد اه شورى (قوله أيضاً بعد فجر) ويدخل وقت غسل الكسوف  
 بأونه وفي الاستسقاء بارادة الاجتماع قاله ج وهو ظاهر فمن صلى جماعة أما من صلى منفرداً فبارادة الصلاة  
 كما هو ظاهر ثم رأيت في ش التحرير ما يقتضي اختصاص طلب الاغتسال بمن يريد فعلها جماعة فليجوز اه  
 شورى وفي ع ش على هر نقلا عن سم على ج اعتماد عدم الفرق بين من يفعلها جماعة أو فرادى  
 انتهى وعبارة البرماوى قوله وكسوف ويدخل وقته بأوله لأنه يخاف فوته بالانجلاء ويخرج بزوال جميعه  
 وقوله واستسقاء ويدخل وقت من صلى منفرداً بارادته ولمن صلى جماعة اجتماع الناس ويخرج بفراغ فعلها انتهت  
 (قوله أيضاً بعد فجر) ويقارق غسل العيد حيث يجزئ قبل الفجر ببقاء أثره إلى صلاة العيد لقرب الزمن وبأنه  
 لو لم يجز قبل الفجر لضاف الوقت وتاخر عن التكبير إلى الصلاة ولو تعارض الغسل والتكبير قدم الغسل كما قاله  
 جمع متأخرون لأنه قيل بوجوبه ويتعدى أثره إلى الغير بخلاف التكبير اه ش هر وقوله قدم الغسل ومثله  
 بده فيما يظهر فإذا تعارض التكبير والتيمم قدم التيمم لأن الأصل في البدل أن يعطى حكم مبدله من كل وجه  
 لكن يرد عليه أن الغسل إنما قدم عليه لأنه قيل بوجوبه وأما التيمم ففيه خلاف فضلاً عن الاتفاق على سنية  
 وفي ج ولو قدم الماء بالكلية تسن له بعد أن يتيمم عن حديثه تيمم عن غسله فان اقتصر على تيمم واحد بينهما  
 فقياس ما مر آخر الغسل حصولهما ويحتمل خلافه لضعف التيمم اه والاول ظاهر وهو قريب من قول عن  
 اقتناء هر \* (فائدة) \* سئل السبكي رحمه الله تعالى هل تقضى الاغسال المسنونة فقل لم أر فيها نقلاً ولا ظاهراً  
 لأنها ان كانت للوقت فقد زالت والسبب في ذلك اه وسيأتى في كلام الشارح وهو ظاهر في غسل الكسوف  
 ونحوه أما غسل غسل الميت والجنون والاعماء فلا يظهر فيها الفرقان بل الظاهر طلب الغسل فيها وإن طال الزمن  
 خصوصاً وسبب الغسل من الجنون والاعماء احتمال الانزال نعم إن عرضته جنباً بعد نحو الجنون فاعتسل  
 عنها احتمال فواته واندرأجه في غسل الجنابة ثم ينبغي أن هذه الاغسال المسنونة إذا وجد لها أسباب كل منها  
 يقتضى الغسل كالانفاضة من الجنون مثلاً وحاق العانة وتنف الايط إلى غير ذلك يكفي لها غسل واحد لتدخلها  
 لكونها مسنونة وأنه لو اغتسل لبعضها ثم طرأ غيره تعدد الغسل بعدد الأسباب وإن توارت وكالغسل التيمم في  
 ذلك ولو يبعد ما ذكر من تعدد الغسل والتيمم بعدد الأسباب أنه لو اغتسل العيد قبل الفجر لا يسقط بذلك غسل  
 الجمعة بل يأتي به بعد دخول وقته اه ع ش عليه (قوله لأنه أفضى إلى الغرض الخ) هذا التعليل خاص بالغسل  
 فيقتضى أن التيمم لا يسن قربه من ذهابه إلا أن يقال أنه مقيس على الغسل اه شجنا (قوله اغسال ج  
 وعمره) أي زماناً ومكاناً كالأحرام والطواف ودخول الحرم ومكة والوقوف بعرفة أو بل الشعر الحرام ورمي الجمار  
 الثلاث ودخول المدينة وحرمة البيت بمزدلفة اه برماوى (قوله وغسل عيد) أي ولو لحائض ونفساء  
 ويدخل وقته بنصف الليل ويخرج بالغروب وقته بعد الفجر أفضل اه برماوى (قوله وكسوف واستسقاء)

أي بماجورته من الاقتصار  
 على الوضوء ونعمت الخصلة  
 والغسل معها أفضل (بعد)  
 طلوع (فجر) لأنه معلق بلفظ  
 اليوم كسبأني (وقربه من  
 ذهابه) اليها (أفضل) لأنه  
 أفضى إلى الغرض من انتقاء  
 الرائحة الكريهة حالة  
 الاجتماع (ومن المسنون  
 اغسال ج) وعمره تأتي في  
 كتابهما (وغسل عيد  
 وكسوف) بضميهما  
 (واستسقاء)



أى ولولم يفعل الثلاثة منفردا وان كان التعليل قديلا لخلقه وبشكل على ما ذكر الغسل لثرا وحيث لا يطلب الا ان يفعلوا جماعة على المعتمد اه شوبرى (قوله لاجتماع الناس لها) راجع الى قوله وغسل عيدا الى آخر الحصة ومقتضاه انه في غير العيد يختص بعريه الحضور وليس كذلك فلهل التعليل بحسب الشأن اه شيخنا وعبارة ح ل (قوله لاجتماع الناس لها) أى الغرض الاصلى منها ذلك أى الصكوف والاستشفاء ومقتضاه عدم استعجابه بالمنفرد انتهت أى وليس كذلك كما تقدم (قوله والزينة في العيد) أى والغرض الاصلى في العيد شيان اجتماع الناس والزينة وحيث يعلم ان الغسل يستحب للمنفرد في جميع ما ذكر الا في الجمعة فقط اه حلى (قوله وغسل اغاسل ميت) انظر لو عصى بالغسل كان غسل شهيد أو امرأة أجنبية وقديقال ان كانت المعصية لاجل ان النهى عنه لذاته كالتشديد لم يتدب له أو اعراض كغسل الأجنبية تدب له وتعبيره لغسل الميت جرى على الغالب والافلو بم الميت ليجز عن غسله ولو شرعنا للغسل الغسل ان قدر والا فليتهم ويقوت غسل غاسل الميت اما بالاعراض أو بطول الفصل كذا رأيت في بعض الهوامش وقال بعض مشايخنا ان الاقرب انه لا يقوت بطول الفصل حر ذلك ولو تعدد الميت وغسله فقد نقل المأوى عن ابن الملقن ان الاوجه طلب غسل واحد عن التعدد لان الاغسال المنوبة تتداخل وان نوى بعضها اه شوبرى باختصار (قوله أيضا وغسل لغاسل ميت) أى أو ميممه كاه والظاهر أى ولو شهيدا وان ارتكب محرما ونقل بالدرس عن الناصر الطبري في شرح التحرير ما يصرح بطلب التيمم من غسل الميت وعبارته (تنبيه) بتعبيره بغسل ميت جرى على الغالب والافلو بم الميت ليجز عن غسله ولو شرعنا للغسل الغسل ان قدر والا فليتهم أيضا كفى غسل الجمعة ونحوه اه وسواء كان الغاسل واحدا أو متعددا حيث باثروا كلهم الغسل بخلاف المعاوين بمناولة الماء أو نحوه وظاهره انه لا فرق أيضا بين ان يباشر كل منهم جميع بدنه أو بعضه كيدمشلا بل وظاهره أيضا ان الحكم كذلك ولولم يكن الوجود منه الا العضو المذكور فقط وغسلوه وهو قريب قال ح وصح جمع انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربعة من الجنابة ويوم الجمعة ومن الجماعة ومن غسل الميت وكتب عليه سم قوله ومن غسل الميت هذا يدل على انه صلى الله عليه وسلم غسل الميت اه اه ع ش على مر (قوله أيضا لغاسل ميت) أعاد الالم لاختلاف الغرض أى العلة في هذا والذي قبله اذهى فيما قبله اجتماع الناس وفي هذا ضعف البدن بمس بدن خال عن الروح ولهذا أعاده أيضا في قوله ولجنون الخ لان العلة قهها احتمال الاتزال أيضا لا يتوهم عطفه على ميت وليس مرادا اه شيخنا (قوله مسلما كن أو كافرا) أى سواء كن الغاسل طاهرا أم حائضا اه شرح مر وعبارة البرماوى قوله مسلما كن أو كافرا أى وان كان الغاسل حائضا أو حرم الغسل كالشهيد أو كره كالكافر الحربي ولا فرق بين أن يكون الغاسل واحدا أو متعددا بل يغسل كل واحد جزءا من أجزائه أو يباشر كوفي الميت وكل ميت جزؤه فيما يظهر وأصل طلبه ازالة ضعف بدن الغاسل بمعالجة بدن خاود لذلك يتدب الوضوء من نجاسة لانه مس ومثله الجسل لكن بعد مو قبل قبله ويندب الوضوء قبله أيضا لكون حله على طهارته على هذا حل العلامة الرولى حديث من حله فليتوضأ حيث قال أى أراد حله ويخرج وقته كظهير من غسل الجنون والانعما والاسلام وكل غير مؤقت بطول الفصل أو الاعراض فاه العلامة الز يادى انتهت (قوله لخبر من غسل ميتا فليغتسل) تتم من حله فليتوضأ اه ش مر (قوله وصرفه عن الوجوب الخ) بالمراد بقوله في الحديث الاول من غسل ميتا أى فرغ من غسله لا أراد وكن قياسه أن يكون كذلك في الوضوء الا ان شيخنا قال يوم حله أى أراد حله ليكون على طهارة اه ح ل (قوله ولجنون ومغمى عليه) أى سواء كانا بالغين أم لا اه شرح مر ونوى المجنون رفع الجنابة ولو كان صبيال يبلغ سن الاتزال وهو تسع سنين فان تبين انه كن جنبا فيحتمل انه لا يجزئه كوضوء الاحتياط بجامع التبرع به ثم رأيت شيخنا ذكر انه كوضوء الاحتياط قال اما لما في حكمته لانه قل من جن الاتزال فان قيل هلا كان واجبا عملا بالمقنة كالوضوء بالنوم

لاجتماع الناس لها كالجمعة  
والزينة في العيد فلا يختص  
بسن الغسل له مر يده (و)  
غسل (لغاسل ميت) مسلما  
كن أو كافرا لخبر من غسل  
ميتا فليغتسل رواه الترمذى  
وحسنه وابن حبان وصححه  
وصرفه عن الوجوب خبر  
ليس عليكم في غسل ميتكم  
غسل اذا غسلتموه رواه  
الحاكم وصححه على شرط  
بخارى وقضى بمقتضى  
غيرنا (و) غسل (لجنون  
ومغمى عليه) اذا (أثاقا)



الذي هو مظنة لخروج الریح فيجب الغسل وان لم يعلم عدم خروج المني أجيب بأنه لا علامة على خروج الریح بخلاف المني لمشاهدته أي من شأنه ذلك فلا يردان الجنون قد يطول زمنه اه حل (قوله ومعنى عليه) أي ولو لحظة اه برماوى ويتبع أن يلحق بالمعنى عليه السكران فيندب له الغسل إذا أقبل قديدي دخوله في المعنى عليه مجازا اه ع ش على مر (قوله للاتباع في المعنى عليه) فقد كان صلى الله عليه وسلم نعمى عليه في مرض موته ثم يغتسل اه ح (قوله وكافر اسلم) أي ولو مرتدا وشمل الاتي إذا أسلمت وقد غسلها زوجها في الكفر اه برماوى ويسن غسل الكافر بماء وسدر وان يحلق رأسه قبل غسله ووقت غسله بهد الاسلام وظاهر اطلاقهم عدم الفرق هنا في استحباب الحلق بين الذي كره وغيره وهو المعتمد ويزيد بين ما هنا والحج حيث يطلب فيه التقصير لغير الذي كره بان المقصود هنا إزالة جميع ما نبت في الكفر وفي الحج إزالة شئ من الشعر بدليل ان الواجب إزالة ثلاث شعرات وحيث قد نبت الحلق هنا لغير الذي كره مستثنى من كراهته وقياس ما سأتى في الحج نذب امرأ موسى على رأس من لا شعر به اه شرح مر لمخصر قوله إزالة جميع ما نبت في الكفر قضيته عدم اختصاص الحلق بشعر الرأس لكن ظاهر كلامهم بخالفه وعليه فلعن سبب تخصيص الرأس بالحلق ظهور شعره دون غيره فكانت إزالته علامة طاهرة على التبعاعد عن أثر الكفر وانما لم يتعد لشعر الوجه لما في إزالته من المثله ولا كذلك الرأس لسترها اه ع ش عليه وفيه أيضا لعل وجهه تخصيص هذا بطلب السدر فيه دون بقية الأغسال المباعدة في اظهار التبعاعد عن أثر الشر لثقل أثره وان كان معنويا بمنزلة الاقدار الحسية اه (قوله أيضا وكافر اسلم) ويظهر أيضا انه لو تبع مغير أحد أصوله ولو أنى في الاسلام أمره بالغسل ان كان مميزا وغسله ان كان غير مميز وكذا لو تبع سايه الكامل اذ له ولاية عليه كالاصل فان كان غير كامل لاولى له ففي من يأمره أو يغسله نظر ويحتمل انه الامام أو نائبه المسلمون كافي أمر من لاولى له بالصلاة وضربه عليها كافي شرح أبي شجاع الشيخ شافعا وقدية ان التابع المذكور لا يغسل لاسلامه لانه ليس كافر اذ حقيقته قنوان أعطى حكمه تبعوا لاصل في الخطاب التكليف ولا ضرورة الى أمر الولي بذلك تأمل اه شورى (قوله لا أمره صلى الله عليه وسلم بذلك الحج) قد يتوقف في الاستدلال بما ذكر على النذب لجواز ان يكون أمرهم بالغسل للجنابة الحاصلة في الكفر وقوله بعد فلم يأمرهم الحج قد يشكل بان الغالب على من أسلم من البالغين سبق الجنابة لهم فيشكل عدم أمرهم بالغسل اه ع ش وعبرة البرماوى بما تقرر علم ان أمره صلى الله عليه وسلم لقيس بذلك كان مع أمره بالواجب أو مع علم قيس به أو هو الواجب لما قيل انه كان ذا أولاد في الكفر ومن لازمه الجنابة انتهت (قوله لما أسلم) أي سنة تسع من الهجرة وكان قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد تميم اه برماوى (قوله وكذا ثمانية الحج) أشار بذلك الى انه ما حديثان صحيحان وان أمر كل منهما كان في وقت غير الذي أمر فيه الآخر اه ع ش (قوله أيضا وكذا ثمانية بن اثال) هو أبو محمد ثمانية بن اثال بالثلثة فيهما مع ضم الاول فيهما والهمزة ابن سلمة بن عبد الحميد في الصحابي سيد أهل البصرة أسره النبي صلى الله عليه وسلم ثم أطلقه فأسلم وحسن اسلامه ولم يرتد مع من ارتد من أهل البصرة فخرج عن الطاعة اه برماوى (قوله والواجب الغسل) ظاهره فوات الاستحباب فلا يغتسل ثانيا للاسلام وقتل عن خط والد شيخنا على شرح الروض انه يستحب أيضا للاسلام فان نواهما كغسل واحد وسن ان يغتسل بماء وسدر وان يحلق رأسه ولو أنى لا حية قبل غسله وقبل بعده وحمل الاول على ما إذا لم يحصل له موجب الغسل في كفره والثاني على خلافه اه حل وعبرة الشورى قوله والواجب الغسل وهل يسن أيضا فيجتمع عليه غسلان واجب ومتدرب كالجنابة ونحو الجمعة ظاهر كلامهم انه لا يسن حيث لا بعد في استحبابه وعليه فهل يتداخلان أو لا بد في حصرهما من نية كل منهما كل محتمل تأمل انتهت (قوله وان اغتسل فيه) أي ولو بنيت رفع الجنابة لان النية شرطها للاسلام اه حل (قوله وأما التعبير عن الحج) عبارة ش مر وعلم من آياته عن عدم انحصار الأغسال المسنونة فيما ذكر فنه الغسل لتغير بدن

للا تبايع في المعنى عليه رواه  
الشيخان وقيس به الجنون  
(وكافر) اذا (أسلم) لا أمره  
صلى الله عليه وسلم قيس بن  
عاصم بالغسل لما أسلم وكذا  
ثمانية بن اثال واهما ابنا  
خزيمة وجبان وغيرهما  
وليس الأمر الوجوب لان  
جاعة أسلموا فلم يأمرهم  
بالغسل وهذا إذا لم يمرض  
له في الكفر ماوجب الغسل  
من جنابة أو نحوها والا  
وجب الغسل وان اغتسل  
فيه وأما التعبير عن انه قد  
بقيت أغسال آخر مسنونة  
كالغسل



من نحو حجمة أو فصد أو خروج من حمام عند ارادة الخروج ولم يشور لانه يغير البدن ويضعفه والغسل يشد موينغشه أي بالماء البارد لانه الذي يشد البدن والحر يضعفه ومن تنف باطو يقاس به نحو قص الشارب وحق العانة وقد صرح في الروض الثاني ولا اعتكاف ولكل ليلة من رمضان وقيدته الاذرعى بمن يحضر الجماعة والاوجه الاخذ باطلاقتهم ولدخول حرم مكة والمدينة وفي الوادي عند سيلانه ولكل مجمع للناس أما الغسل للصلاة الخمس فغير مستحب كما أفتى به والده رحمه الله تعالى لشدة الحرج والمشقة فيه انتهت وقوله الغسل لتغير بدن الخ قضيته عدم استحباب الغسل من الحجمة والقصد اذا لم يتغير بدنه وقضية كلام ابن حجر خلافة فانه جعل نيب الغسل لمجرد القصد والحجمة ولم يقيد بالتغير وهو الاقرب ولعل المراد بالتغير حدوث صفة لم تكن موجودة قبل وبدل عليه قوله ومن تنف باطو يقاس به الخ أو ان نحو الحجمة مظنة للتغير وقوله عند ارادة الخروج يفيد انه يغسل داخل الحمام لازالة التغير الحاصل من العرق ونحوه وعليه نلوا غتسل من الخفية مثلاً ثم اتصل بغسله الخروج لا يطلب منه غسل آخر وقوله ومن تنف باطو أي كلاً أو بعضاً وقوله ولكل ليلة من رمضان ويدخل وقتها بالغروب ويخرج بطول الفجر وقوله والاوجه الاخذ باطلاقتهم أي فلا يتقيد بمريد الجماعة وذلك لان الغسل للجماعة سنة مستقلة كما صرح به قوله هم ان جماعة الليل الخ فان جماعة النهار يطلب لها الغسل ويشمل ذلك قوله ولكل مجمع الخ لكن بشكل كل هذا على قوله أما الغسل للصلاة الخمس فغير مستحب الخ فانه شامل لما لو فعلت جماعة أو فرادى فليست امل الا ان يقال مراده ان الغسل للصلاة لا يسن لها من حيث كونها صلاة فلا ينافي سنه لها من حيث الجماعة وقوله ولدخول حرم مكة قال حج ولاذان ولدخول معبد أي قبلهما وقوله ولكل مجمع للناس قال حج من مجامع الخير ونقل عنه ابن قاسم انه قال في شرح العباب أي على مباح فيما يظهر لان الاجتماع على معصية لا حرمته الخ اه ومن المباح الاجتماع في القهوة التي لم تشمل على أمر محرر ولو كان الداخل ممن لا يليق به دخولها كعظيم مثلاً اه ع ش عليه في البرماوى انه يسن الغسل لدخول المسجد ولو غير المسجد الحرام وفي كل يوم من أيام زيادة النيل فيه أي النيل اه (قوله للبالغ بالسن) انظر وجهه ولعل احتمال بلوغه بالانزال قبل ولم يعلم ولهذا قال بعض المتأخرين ويظهر ان البالغ بالاحتلام كذلك لا احتمال انزاله قبل هذه وقضية ما ذكرناه يتولى رفع الجذبة فليحذر ولا يقال اذا بلغ بالاحتلام فقد وجب الغسل فلا حاجة الى الاستحباب لانا نقول لامانع من اجتماعهما لحصول فضلها فليحذر اه شوبري (قوله وآكد ما غسل جمعة ثم غسل ميت) هذا على القديم وهو المعتمد وفي الجديد عكس هذا الترتيب أي ان غسل غاسل الميت أكمن غسل الجمعة اه من أصله وعن امامنا الشافعي رضي الله عنه ما ركت غسل الجمعة في برد ولا سفر ولا غيره اه حل \* (فرع) \* الذي يظهر ان افضلية التيمم الواقع بدلا عن الغسل تابعة لافضلية ذلك المبدل فالتميم عن غسل الجمعة أفضل من التيمم عن الغسل من غسل الميت وهكذا على الترتيب فيها ولا يتخيل افضلية التيمم في الجمعة على الغسل من غسل الميت نظرا الى وقوعه بدلا عن الغسل الافضل والى ان المبدل في الاصل كالمبدل منه كما لا يخفى على الذائق المتأمل للقواعد كذا في شرح التحرير للشيخ الطبري اه شوبري (قوله حديث صحيح) أي متفق على صحته اه زى (قوله فعلى ابن حبان في تصحيحه أولى) أي لان التصحيح أعلى من التحسين انتهى شيخنا (قوله للاختلاف في وجوبه) وفي كلام شيخنا ويؤخذ مما ذكرنا ان الافضل بهما أي بعد غسل الجمعة وغسل غاسل الميت ما كثر أحاديثه أي وصحته ثم ما اختلف في وجوبه فهما صح حديثه أي ولم يكثر ثبوتها كان تضعه متعدياً أكثر من قوائمه معرفة الا كدفعه فيما لو أوصى بما لاولى الناس اه حل وزى وقوله ثم ما اختلف في وجوبه لعل المراد ما كان الاختلاف في وجوبه أقوى والافضل غاسل الميت مختلف في وجوبه ومن ثم قدم على غيره على ان الكلام فيما وراء غسل غاسل الميت والجمعة الاولى ان يقال ما اختلف في وجوبه مقدم على غيره فلو اجتمع غسلان اختلف في وجوب كل منهما

للبلوغ بالسن ولا اعتكاف  
والخروج من الحمام (وأكده)  
غسل جمعة ثم غسل  
(غسل ميت) للاحاديث  
الصحيحة الكثيرة في الاول  
وليس الثاني حديث صحيح  
بل اعترض في المجموع على  
الترمذي في تحسينه للمعديت  
السابق من أحاديثه فعلى  
ابن حبان في تصحيحه أولى  
وقدم غسل غاسل الميت على  
البقية للاختلاف في وجوبه



قدم ما القول بوجوبه أقوى فان استويا تعارضاف يكونان في مرتبة واحدة اه ع ش على مر قال بعضهم  
وهذا شيء يتوقف على سبر الاحاديث وقد ايس منه اه قل على الجلال (قوله وسن بكور) أي لمن يريد حضورها  
ولو امرأة أو خنثى ولا بد ان يقصد ان حضوره للصلاة وان لم يعرف معنى التكبير اه برماوى قال ابن قاسم  
على ج ولو بكر شخص مكرها على التكبير لم يحصل له فضل التكبير فيما يظهر فلورال الا كراه حمله من  
حيث ان تصد الاقامة لاجل الجمعة فيما يظهر اه ع ش على مر (قوله أيضا وسن بكور) أي ولو لم يجوز  
سن لها الحضور اه حل بان لم تكن متزينة ولا متعطرة اه ع ش على مر (قوله ليأخذوا بحجاسهم)  
الضمير راجع الى الغير باعتبار معناه اه شيخنا ويؤخذ منه ان من هو بالمسجد أو يأتيه لغير الصلاة كطلب العلم  
بحسب آتيانه للجمعة من وقت التهيؤ ويؤخذ منه أيضا ان الخطيب لو بكر الى مسجد غير الذي يطلب فيه لا تحصل  
له سنة التكبير لانه ليس متبها للصلاة فيه اه ع ش على مر (قوله ولخير الشيخين الخ) قال ج العسقلاني في  
فتح الباري في هذا الحديث فواند منها الحظ على الاغتسال يوم الجمعة وفضله وفضل التكبير اليها وان الفضل  
المذكور انما يحصل لمن جمعهما وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب الفضل على التكبير من غير  
تقييد بالغسل اه وقوله وان الفضل المذكور الخ أي وذلك لان الثواب أمر توقيفي فيتوقف على الوجه الذي  
ورد عليه اه ج في شرح الاصل ونقل عن شيخنا مر حصول الفضل ولو بدون الغسل فلجبر اه  
شوري (قوله أيضا ولخير الشيخين من اغتسل الخ) هذا عجز الحديث وقدر واه في شرح الروض والجمعة بتسميه  
فقال لخبر الشيخين على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الاول فالاول ومن اغتسل يوم الجمعة الخ اه  
(قوله أي كغسلها) وقيل المراد حقيقة غسلها لانه يسن الجماع ليلة الجمعة أو يومها كذا قالوه ومظاهره استواؤهما  
لكن ظاهر الحديث انه يومها أفضل ووجهه بأن القصد منه اصابة كف بصره عما عليه راء فيشغل قلبه اه  
ج (قوله أيضا أي كغسلها) أي فهو من بحار التشبيه ويدل عليه عدوله اليه عن قوله من اغتسل من الجنابة  
فليس المراد به حقيقة الغسل من الجنابة وقيل المراد به ذلك لانه يسن الجماع في لياليها والاول أولى لان الحسل على  
ما ذكر يقتضي تخصيص الثواب بمن جامع وهو خلاف المقصود ونقل عن المجموع للنووي ما وافقه اه ع ش  
(قوله ثم راح في الساعة الاولى) انظر ما المراد بالروح هل هو الخروج من المنزل الى المسجد حتى لو طال المشي من  
المنزل الى المسجد زمان كثير يصدق به أولا بمن دخول المسجد لان الروح اسم للذهاب الى المسجد محسب نظر  
والاقرب الثاني كما قد يتبادر من قوله في الحديث فاذا خرج الامام حضرت الملائكة الخ فان الظاهر منه ان الملائكة  
يكتبون بباب المسجد من وصل اليهم وتقل بالدرس عن رى ما وافق ما استقر بناءه نعم المشي له ثواب آخر زائد  
على ما يكتب له في مقابلة دخول المسجد قبل غيره اه ع ش على مر وعبارة البرماوى وانظر هل المراد  
برواحه دخوله المسجد حتى لو بعدت داره جدا بحيث انه سار من الفجر ولم يدخل المسجد الا في الساعة الخامسة  
مثلا لم يحصل له التكبير الا من الساعة التي دخل فيها أو يكتب له من حين خروجه من منزله فيه نظروا الذي يتجه  
أن يقال ان السائر المذكور لا يحصل له ثواب من بكر أول ساعة لكن له ثواب مخصوص من حيث بعد الدار  
والشقة بحيث انه يوازي ثواب من بكر وهو محتمل اه \* (فرع) \* دخل المسجد في الساعة الاولى ثم خرج  
وعاد اليه في الساعة الثانية ثم لا قبل له بدنة أو بقرة الوجه لا بل خروجه يناق استحقاق البدنة بكماله بل ينبغي  
عدم حصولها ان خرج بلا عذر لان المتبادر انهم الى دخل واستمر ولو حصل له لزم أن يكون من غلب ثم يرجع  
أكمل ممن لم يغيب ولا يقوله أحد خصوصا من طالت غيبته كل دخل في أول الساعة الاولى وعاد في آخر الساعة  
الثانية فندير اه ع ش على مر وعبارة الشوري ولو حضر في الساعة الاولى وخرج لعذر ثم عاد في الثانية  
قال الشيخ فينبغي عدم حصول البدنة اه وفيه وقفة وسئل شيخنا الرملي فوافق على حصول البدنة اذا كان  
عزمه على الاستمرار ولا العذر انتهت (قوله فكانما قرب بدنة) في الصحاح البدنة ناقصة أو بقرة تنعركم كما سميت بذلك

(و) من (بكور) اليها (الغير)  
امام) ليأخذوا بحجاسهم  
ويتنظروا الصلاة ولخير  
الشيخين من اغتسل يوم  
الجمعة غسل الجنابة أي  
كغسلها ثم راح أي في الساعة  
الاولى فكانما تقرب بدنة  
ومن راح في الساعة الثانية



لأنهم كانوا يسمونها اه زرقاني وقال القسطلاني البدن عند الشافعية خاص بالابل وعند أبي حنيفة من الابل  
والبقرة فكلام الشافعية موافق لكلام الازهرى وكلام الخنيفة موافق لكلام الصباح وأما الهدي فيشمل  
الابل والبقرة والغنم انتهى ابن لقيمة على البيضاوي في سورة الحج (قوله فكأنما قرب بقرة) في المختار البقرة تقع  
على الذكروا لاثنى وثلاثة الواحدة اه (قوله كبشاً اقرن) أي عظيم القرون اه شيخنا وفي المصباح ما يقتضي أن  
الاقرن معناه ذو القرن عظيم كان أولافيه وشاة قرناء خلاف الجماء وفيه أيضاً وجه الشاة جها من باب تعب اذا  
لم يكن لها قرن والذكراً جماً والاثني جاء والجمع جمع مثل احرور حرا وحررا اه (قوله دجاجة) بتثنية الدال اه  
شرح الروض وتأوه الواحدة كفا في شاة وجامع وبطة كفا في المختار (قوله حضرت الملائكة) أي طووا الصحف  
فلم يكتبوا أحدا اه ش م ر وانظر هل المراد بهم الحفظة أو غيرهم وعليه فهل الكاتب في الجمعة الثانية  
هو الكاتب في الاولى أو غيره فيه نظروا الا قرب انهم غير الحفظة لان الحفظة لا يفارقون من غير الولاء  
يجلسون بابواب المساجد لعامة من يدخل اه ع ش عليه ومن حضر بعد جلوسهم للاستماع قيل لا يكتبونه  
أصلاً وقيل يكتبونه بعد الاستماع اه برماوى (قوله كالذي يهوى عصافوراً) أي يتصدق به اه شيخنا  
والعصفور بضم العين المهملة وسكون الصاد طائر معروف والجمع عصافير وهذه الساعة ساقطة من الرواية الاولى  
اه برماوى (قوله وفي السادسة) أي الجزء السادس من ستة أجزاء بأن يقسم ما بين الفجر الى الزوال ستة أجزاء  
فالمراد بالساعة في الحديث الجزء وانما فسرت به لتلايدان من الفجر الى الزوال أكثر من ست ساعات فلكية حتى  
في زمن الشتاء وفي ش م ر مائه وفي الروضة ليس المراد من الساعات الفلكية لئلا يختلف في اليوم  
الشأن واليوم الصائف اذ لا يبلغ ما بين الفجر والزوال في كثير من أيام الشتاء ست ساعات اه قال سمولى فيه نظر  
اذا قل أيام الشتاء مائة وخمسون درجة وهي عشر ساعات فلكية وابتداء اليوم عند أهل الفلك من الشمس فن  
الشمس الى الزوال يحصيه خمس ساعات ولا شك ان من الفجر الى الشمس لا ينقص عن ساعة وابتداء اليوم على  
الراجح هنامن الفجر ما بين الفجر والزوال يبلغ ست ساعات في أقل أيام الشتاء فليأمل اه اه ع ش عليه وفي  
الرشيدى على م ر قوله اذ لا يبلغ ما بين الفجر الى آخره فيه نظر اذ أقصر ما يمكن من أيام الشتاء في القطر المصرى  
أن يكون ما بين الفجر والزوال تسعة وتسعين درجة وهو أكثر من ست ساعات فلكية اذ الساعة الفلكية خمس  
عشر درجة ثم رأيت الشهاب عميرة البرلسى سبق الى نحو هذا اه وقال في محل آخر المعنى انه يقسم ما بين  
الفجر والزوال ستة أقسام متساوية كما يقسم من الزوال الى الغروب كذلك ويلزم عليه أن ساعات ما بين الفجر  
والزوال أكثر من ساعات ما بين الزوال والغروب لزيادة حصة الفجر على نصف القوس فيه اه وصريحه ان  
الزمن الذى تقسمه ست ساعات هو ما بين الفجر الى الزوال وفى الشيرازى على م ر انه ما بين الفجر الى خروج  
الخطيب ومعلوم ان خروج الخطيب قد يكون بعد الزوال بكثير وحل قول من قال ان العبرة بالزوال على الاغلب  
من خروج الامام الخطبة بحسبه ولقطة ع ش قوله ما بين الفجر والزوال هذا بناء على الغالب من انهم يصلون  
عقبه والامام على خروج الخطيب فتقسم الساعات من الفجر الى خروجه ثم رأيت في ج ما وافقه وعبارته  
والمراد ان ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية سواء أطل اليوم أم قصر اه وما اعتبره  
ع ش هو الموافق لما اقتضاه الحديث من ان فراغ الساعة الاخيرة سواء أ كانت سادسة على رواية أو خامسة  
على أخرى يكون بخروج الامام فعول على خروج الامام ولم يعول على الزوال تأمل وفي قل على الجلال  
والساعات من طلوع الفجر على الصبح المعتمد وقيل من طلوع الشمس وقيل من الزوال اه وآخرها على  
كل قول الى معود الامام المنبر (قوله متوسطة) أي كما في درجات صلاة الجماعة الكبيرة والقليلة والمراد أن ذلك  
الزمان ينقسم ستة أقسام متساوية كل قسم منها يسمى ساعة سواء أطل اليوم أم قصر ويؤيد ذلك خبر يوم  
الجمعة ثمانية عشر ساعة وحل حصول هذا التراب ان استمر في محل الصلاة الى ان صلى أو خرج لهذر وعلا عن

فكأنما قرب بقرة من راح  
في الساعة الثالثة فكأنما  
قرب كبشاً اقرن ومن راح  
في الساعة الرابعة فكأنما  
قرب دجاجة ومن راح في  
الساعة الخامسة فكأنما  
قرب بيضة فاذا خرج الامام  
حضرت الملائكة يستمعون  
الذكروا لاثنى وثلاثة  
الجمعة سنة كالذي يهوى  
عصفوراً وفي السادسة بيضة  
فن جاء في أول ساعتها  
ومن جاء في آخرها مشرك  
في تحصيل البدنة مثلاً لكن  
بدنة الاول أكمل من بدنة  
الاخر وبدنة المتوسط  
متوسطة



قرب الأمانه ويحصل له ثواب ساعة عودوا المعترف في اسنان تلك الحيوانات الكمال عرفا اه برماوى وفي قل  
على الجلال وسئل شيخنا عن اسنان تلك الحيوانات فأجاب بأنها كالأصحية فليل له فالداجية والعصفور فتوقف ثم  
مال الى اعتبار الكمال عرفا في الجميع تأمل (قوله اما الامام الخ) ولحق به من به سلس يول ونحوه فلا يندب له  
التبكير شرح م ر وقوله فلا يندب له التبكير ظاهره وان آمن تلويث المسجد وبوجه بأن السلس من حيث  
هو مظنة لخروج شيء منه ولو على القطنة والعصابة اه ع ش عليه (قوله فيسن له التأخير) وحكمته انه  
أهيبه وأعظم في النفوس قال سم على المنهج وهل أجرو دون أجر من ذكر اه قديقال تأخير له لكونه  
مأمورا به يجوز ان يثاب عليه ثواب المبكرين أو يزيد اه ع ش على م ر وفي البرماوى  
بعد مثل ما ذكره من أنظر أي فرد من أفراد المبكرين يحصل له ويغني ان يراد ثواب الساعة التي عزمها الحضور  
فيها لولا طلب التأخير اه ولو بكر فهل يحصل له ما يحصل لغيره أولا ويترك اه شورى وفي ع ش على  
مر مانصه فلو بكر لا يحصل له ثواب التبكير اه واعتمد شيخنا الحنفى ووجهه بأنه اذا بكر يكون مخالفا  
للسنة في حقه وفي البرماوى انه اذا بكر يكون كغيره في البدنة وغيرها اه (قوله من طلوع فجر) فلو أتى قبله لم  
يثب على ما قبله ثواب التبكير اه خل (قوله وبه يتعلق جواز غسل الجمعة) ولو تعارض البكور بغسل  
والتأخير مع الغسل فالثاني أفضل لخلاف القوى في وجوب الغسل اه شيخنا على شرح البهجة وانظرو  
تعارض البكور والتيمم بدل الغسل والظاهر تقديم البكور لقواتم ذكر اه شورى (قوله مع انه اسم  
للمخرج الخ) المشهور انه اسم الرجوع بعد الزوال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم تغدو خالصا وتروح بطانا  
وعليه فالفقهاء ارتكبو افيه مجازين حيث استعملوا في الذهاب فيما قبل الزوال اه رشيدى (قوله كما قاله  
الجوهري) هو أبو نصر اسمعيل بن حماد الجوهري الفارابي صاحب الصحاح وغيره أخذ عن أبي على الفارسي  
 وغيره المتوفى سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة اه برماوى (قوله اسم لما يؤتى به بعد الزوال) أي لصلاة يؤتى بها فهو  
مجاز مرسل علاقته السببية لكن من باب اطلاق اسم المجاور للمسبب في الزمان على السبب كما لا يخفى اه شيخنا  
(قوله على ان الازهرى) هو أبو مسعود محمد بن أحمد المعروف بالازهرى وللم راة سنة اثنتين وثمانين ومائتين  
وكان فيها عالما باللغة المتوفى في ربيع الآخر سنة سبعين وثلاثمائة اه برماوى (قوله ماشيا بسكينة) ويشبه  
ان يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشى لهم أضعف أو بعد منزلة بحيث يمنع ما يناله من التعب الخشوع  
والحضور في الصلاة عاجلا وكما يستحب عدم الركوب هنا لالغدر يستحب أيضا في العبد والجنابة وعبادة المرضى  
اه ش م ر بل في سائر العبادات كما قاله ج اه ع ش عليه أي ما عدا التسلسل لاسيما ان الركوب فيه أفضل  
(قوله لارا كما) ذكر مع علمه مما قبله لانه ربما يجوز في المشى بما يشمل الركوب ويراد به مطلق الذهاب وقوله  
اليها متعلق بما شيلود كره ثانيا للتخصيص على ان المشى انما يثاب عليه اذا فصل له كونه الجمعة اه شيخنا  
وعبارة الشورى قوله لارا كما اليها فهم بعضهم ان اليها مستدرك بالاستغناء عنه بقوله اليها قبله وقديقال أشار  
به الى ان المطلوب كون المشى اليها أي فلا يضر صرفه لغرض آخر فحمل الثواب حيث كان الباعث عليه الجمعة  
لا غير فليتأمل انتهت عبارة ع ش قوله اليها صرح به ثانيا اشارت الى ان المشى والركوب قسمان للذهب  
لتظهر به المقابلة في قوله ورجوع في قصير ماشيا أو را كما انتهت (قوله كما في العبد في الذهاب والرجوع) أي قياسا  
على العبد في الذهاب في الطويل والرجوع في القصير واما المشى في الذهاب فسيذكره دليلا آخر غير القياس  
تأمل (قوله وأتوها عليكم السكينة والوقار) السكينة هي التأني في الحركة واجتناب العبت والوقار الهيبة  
كفص البصر ونخض الصوت وعدم الالتفات أو الكلمتان بمعنى واحد والثاني مؤكد للدول اه شرح  
البخارى للمؤلف ويكره العدو للجمعة كسائر العبادات ويكره تشييل الاصابع والعبت حال الذهاب للصلاة  
وان لم تكن جمعة وحال انتظارها ولا يعارضه تشييل صلى الله عليه وسلم بعد ما سلم من ركعتين في قصته في الدين

اما الامام فيسن له التأخر الى وقت الخطبة اتباعا للنبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه والبكور يكون (من) طلوع (فجر) لانه أول اليوم شرعا وبه يتعلق جواز غسل الجمعة كما مر وانما ذكر في الخبر لفظ الروح مع انه اسم للمخرج بعد الزوال كما قاله الجوهري وغيره لانه خروج لما يؤتى به بعد الزوال على ان الازهرى منع ذلك وقال انه مستعمل عند العرب في السير أي وقت من ليل أو نهار وقولنا لغيره إلى آخره من زيادتي (و) من (ذهب) اليها (في طريق طويل ماشيا) لارا كما اليها (بسكينة ورجوع في) آخر (قصير) ماشيا أو را كما في العبد في الذهاب والرجوع وذكرهما من زيادتي ولعل على المشى في خبر رواه الترمذى وحسنه وابن حبان وصححه من غير الشيخين في السكينة اذا أتمت الصلاة فلا تأتوها وأتم تسعون وأتوها عليكم السكينة وهو مبين المراد من قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله أي امضوا كما قرئ به (لا لعدو) في المذكر وان من زيادتي بأن يشق البكور أو الذهاب أو الرجوع فيما ذكر أو المشى أو يضيئ الوقت



لأنه كان بعد الصلاة في اعتقاده اه ش م ر وقوله وحال انتظارها أي حيث جلس ينتظر الصلاة اما اذا جلس في المسجد للصلاة بل غيرها كحضور درس أو كتابة فلا يكره ذلك في حقه لأنه لم يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة اما اذا انتظرهما معا فتبقي الكراهة لأنه يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة اه ع ش عليه \* (فائدة) \*  
يسن اذا أتى المسجد ان يقدم رجليه اليمنى في الدخول قائلا بسم الله اللهم اغفر لي ذنوبي واقبل لي أبواب رحمتك قال المرتضى صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول اللهم اجعلني من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأنجح من دعالك وأضرع وأربح من طلب اليك وروى البيهقي ان لكم في كل جمعة حجة وعمرة فالجمعة التحجير الى الجمعة والعمره انتظار العصر يوم الجمعة اه خطيب (قوله وعليكم السكينة) بالرفع على الابتداء والخبر والجملة حال هذا هو المشهور في الرواية وكتب أيضا وعليكم السكينة قال الزركشي هو بالرفع على الابتداء والخبر وبالنصب على الاعراء أي الزموا السكينة وروى فعليكم بالسكينة في ادخال الباء في هذه الرواية اشكال لأنه متعد بنفسه لقوله تعالى عليكم أنفسكم اه سيوطي زبرجد اه شورى (قوله فالاولى ترك الثلاثة الاولى) أي في الشرح وهي البكور والذهاب والرجوع فيما ذكر أي الذهاب في الطويل والرجوع في القصير وهي أول بالنسبة لقوله أو المثنى أو يضيّق الوقت ففي كلامه خمس صور وقوله والركوب راجع لقوله أو المثنى وقوله والاسراع راجع لقوله أو يضيّق الوقت اه شيخنا (قوله والركوب) أي والاولى الركوب ومن ركب اعذر أو غيره سيرد ابته بسكينة كالمثنى مالم يضيّق الوقت اه ش م ر فلو لم يكن تسييرها بسكينة لمعروبتها واعتبادها العدو وركب غيرها ان تيسر له ذلك لتحصيل تلك السنة اه ع ش عليه (قوله وقال المحب الطبري يجب الاسراع الخ) أي وان لم يلحق به ويحتمل خلافه أخذ من ان قد يضر الباس الاثني به عند اه ش م ر وقوله وان لم يلحق به هو المعتمد وقوله ويحتمل خلافه الخ يجب عنه بان النامر لا يعدون الاسراع للعبادة فمزريا ويعدون غيره مخرجا بالرواية اه ع ش عليه (قوله اذالم تترك الجمعة الابه) أي اذا خشي فوت الجمعة بسلام الامام فلا يسعى لادراك تكبيرة الاحرام ولا الركعات اه ق ل على الجلال أي لا يجب عليه الاسراع لما ذكر (قوله بقرائه) المختار جواز القراءة في الطريق من غير كراهة ان لم يلحقه صاحبها والا كرهت كما قاله في الاذكار وادعى الاذرع ان الاحوط ترك القراءة فيها لكرهية بعض السلف لها فيه لاسيما في مواضع الزحمة والغفلة كالاسواق اه ش م ر وقوله وادعى الاذرع الخ ضعيف اه ع ش عليه قوله وترين بأحسن ثيابه الخ والترين مختص بمريد الحضور كالغسل ومختص أيضا بالذكر اما المرأة ولو عجزوا فبكره لها الطيب والزينة فانه الثياب عند اذنها حضورها نعم يسن لها قطع الرائحة الكريهة وهذه الامور وان استحببت لكل حاضر جمع كانص عليه فهي في الجمعة اكدا استحبابا له ش م ر (قوله في خبر رواه ابن حبان الخ) ولقد علمت اغتسل يوم الجمعة وليس من أحسن ثيابه ومس من طيب ان كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يخطأ أعناق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم أنصت اذا خرج امامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينها وبين جعته التي قبلها اه ش م ر (قوله ويريد الامام في حسن الهيئة) عبارة لروض وشرحه ويريد الامام ندبا في حسن الهيئة والعمامة والارتداء والاتباع ولأنه منظور اليه وترك لبس السواد له أولى من لبس الا ان خشي مفسدة ترتب على تركه من سلطان او غيره قال ابن عبد السلام في فتاويه الموطوعة على لبسه بدعة فان منع الخطيب ان لا يخطب الابه فليقل انتهت (قوله والبيض أولى) وكونها جديدة أولى ان تيسرت والا فاقرب من الجديدة أولى من غيره اه من شرح م ر وع ش عليه والا كمال ان تكون كلها بيضاء والا فاعلاها فان كان أسفلها فقط لم يكف اه برماوى (قوله أيضا والبيض أولى) وفيه بعض المتأخرين بخلافه أيام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث خشي تلويثها اه شرح م ر وهل يحصل له الثواب المذكور ولو كان الثوب الابيض مغسوبا لم لاقية نظروا الاقرب الحصول لانه انما تمسح عن لبسه لحق الغير فاشبه ما لو ترضأ بالماء

فالاولى ترك الثلاثة الاولى والركوب والاسراع وقال المحب الطبري يجب الاسراع اذالم تترك الجمعة الابه (و) من (اشتغال في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لينال ثوابها في هذا الوقت العظيم (وترين وبأحسن ثيابه) لبحث على ذلك وغيره في خبر رواه ابن حبان والحاكم وصححه ويزيد الامام في حسن الهيئة (والبيض) منها (أولى) من زيادتي نظير



المعصوب فانه يثاب عليه من حيث الوضوء وان عوقب من حيث اتلاف مال الغير وبقى ما لو كان يوم الجمعة يوم  
عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الابيض أو العيد فالأغلى أو يراعى الجمعة وقت أقامتها فيقدم الابيض حيثنقذ العيد  
في بقية اليوم فيقدم الأغلى فيها لكن بشكل على هذا الاخير ان قضية قوله في كل زمن انه لو روعيت الجمعة  
روعت في جميع اليوم وقد ترجح مراعاة العيد مطلقا اذا الزينة فيه آكد منها في الجمعة ولهذا من الغسل وغيره فيه  
لكل احد وان لم يحضر فليتامل اه ع ش عليه (قوله خبر البسوا من ثيابكم البياض) فان قلت صح انه صلى  
الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء وانه خطب بالناس وعليه عمامة سوداء وفي رواية دخل مكة يوم الفتح  
وعليه شقة سوداء وفي أخرى عند ابن عدي كان له عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه وفي أخرى  
لما يرى اني انه عم عليها عمامة سوداء وأرسله الى خيبر ونقل لبس السواد عن كثير من الصحابة والتابعين قلت هذه  
كلها وقائع فعلية محتملة فقدم القول وهو الامر بلبس البياض عليها على انه ليس فيها لبسه يوم الجمعة بل في نحو  
الحرب لانه أُرهب فيه يوم الفتح الاشارة الى ان علمه لا يتغير اذ كل لون غيره يقبل التغير وفي العبدلان الارتفاع  
فيه أفضل من البياض اه ج اه ع ش وقوله في الخبر البسوا بكسر الهمزة وتسكون اللام وفتح الباء لانه من  
باب علم اذا كان في الاجرام كما هنا ومن باب ضرب اذ كان في المعاني كما في قوله تعالى ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اه  
شيخنا وفي الخبر ليس الثوب يلبسه بالفتح اسبابا للضم وليس عليه الامر بخلط وبله ضرب ومنه قوله تعالى ولبسنا  
عليهم ما يلبسون وفي الامر لبس بالضم أى شبهة يعنى ليس بواضح واللباس بالكسر ما يلبس وكذا اللبس بوزن  
المذهب واللبس أيضا بوزن اللبس وليس الكعبة أيضا والهودج ما عليهما من لباس ولباس الرجل امرأته  
وزوجها لباسها قال تعالى هن لباس لكم وأتم لباس لهن ولباس التقوى الحياء كذا جاء في التفسير وقبل  
هو الغليظ الحسن القصير واللوس بفتح اللام ما يلبس وقوله تعالى وعلنا صفة لبوس لكم يعنى  
الدروع وتلبس بالامر وبالثوب ولا لبس الامر خالطه ولا لبس فلان عرف باطنه والتبس عليه الامر اختلط واشتبه  
كالتدليس والتحليط شدد للمبالغة ورجل لباس ولا تقل ملبس انتهى (قوله ما صبغ قبل نسجه كالبرد)  
وينبغي تقديم ما قبله من البياض على غيره ثم ما صبغ منسوبا وغير الاسود أولى منه \* (فائدة) \* لم يلبس  
النبي صلى الله عليه وسلم ما صبغ منسوبا وليس البرد ولا يكره لبس غير الابيض ثم ادامة لبس الاسود ولو في  
النعال خلاف الاولى اه برماوى (قوله أيضا ما صبغ قبل نسجه) اما ما صبغ منسوبا فقد ذهب البندنجي  
وغيره الى كراهة لبس ذلك وعلمه الرافعي بانه صلى الله عليه وسلم لم يلبسه وعلمه الشهاب البرلسي بانه قد يكثر  
ما ينقل منه من الصبغ فيشوه البدن هذا وقد قال شيخنا المعتمد عدم كراهة لبسه اه ح ل (قوله وبتطيب)  
أى لغیر صائم محرّم اه شورى وأعاد الباع في هذا وما بعده ليفيد انه مما يزين به ولو تركها التوهم قراءتها  
بالرفع عطفا على بكون اه شيخنا وأفضل الطيب المسك اه برماوى (قوله وبإزالة تحوطفر) أى لغیر محرّم  
ومريد التضيعة في عشر ذي الحجة اه شورى (قوله تحوطفر) أى من اليبدين والرجلين ووزائده على  
ما جرت به العادة وتزيد بعضهم له عشرة أيام جرى على الغالب وتحصل له السنة بأى كيفية وجدت لكن الاولى  
في اليبدين ما قاله النووي وهو ان يبدأ بسبابة اليمنى ويختتم بسبابة اليسرى واهام اليمنى عقبا واهام اليسرى  
قبلا وفي الرجلين يبدأ بخنصر اليمنى على التوالى ويختتم بخنصر اليسرى كالتحليل في الوضوء ويكره الاقتصار على  
إزالة طفر يد أو بعضها أو رجل كذلك كالاتعال في رجل واحد فويس غسل رؤس الاصابع بعد قص الاظفار  
لما قيل ان الحكة قبل الغسل يورث البرص والاولى في قصها ان يكون يوم الجمعة أو الخميس أو الاثنين اه برماوى  
(قوله كشمع) أى بان يتقف ابطه ان قوى عليه ولا يقطعه لما قيل ان الامام الشافعي رضى الله عنه كن يحلق  
ابطموه يقول قد علمت ان السنة التنف لكن لا أقوى على الوجع قاله المولى سري الدين ويقتضى ما ربه الى ان  
تبين طرف شفته العليا أو يحلقه لكن القص أولى \* (فائدة) \* روى الشيخان خبر الفطرة خمس الختان

البسوا من ثيابكم البياض  
فانهم من خير ثيابكم وكفنوا  
فيها موتاكم رواه الترمذي  
وغیره وصححه مولى البياض  
ما صبغ قبل نسجه (و) تزين  
(بتطيب) لذكوره في خبر  
ابن حبان والحاكم السابق  
(وبإزالة تحوطفر) كشمع  
للاتباع رواه البزار في  
مسنده (وتحورج) كربه  
كصنان وومع اثلا يتأذى  
به أحد قال الشافعي من  
تظف ثوبه قل همه ومن  
طلبه يحمر أذنه ونحو  
من يذ يذنى (و) سن (اكثر  
دعاء) يومها وليتها ما يومها  
فلربما ان يصادف



والاستعداد وقص الشارب وتقليم الاطفار وتنف الابوا ويخلق عاتمو يقوم مقام خلقها قصها أو تتهها لكن  
الخلق أولى للرجل والتنف أولى للمرأة كما قيل ان الخلق يقرى الشهوة والرجل به أولى والتنف يضعفها والمرأة  
به أولى ويتعين عليها ذلك عند أمر الزوج لها وتقيده بعضهم العانة بأربعين يوما للغالب ومحل استحباب ازالة  
الظفر والشعر في غير ذى الحجة أو فيها لمن لم يرد التضيعة ما هو فينبغي له عدم ازاله لتشمل المغفرة جميع أجزائه  
ولا ينسح حلق الرأس في غير نسك أو مولود سابع ولادته أو كافر أسلم لانه صلى الله عليه وسلم لم يحلق الا في نسك  
مرتين وقيل ثلاثا وما سوى ذلك مباح ويكره القرع بقاف وزاي مقترحتين ثم طامه ملة وهو حلق بعض  
الرأس ولو متعدد اه برماوى وفي شرح الروض ما تمسح وحده قص الشارب كفى المجموع وغيره ان يقصه حتى  
يبدو طرف الشفة ولا يحفيه من أصله للاتباع روات الترمذى وحسنه وأما خبر أخف الشوارب فغناه أخفوا  
ما طال على الشفة قال الغزالي ولا بأس بترك السبالين وهما طرفا الشارب لان ذلك لا يستر القم ولا يبقى فيه غير  
الطعم اذ لا يصل اليه اه (قوله ساعة الاجابة) أى ان الدعاء فيها يستجاب ويضع ما دعى به حاله لا ينافي ان  
كل دعاء مستجاب اه برماوى وهى من خصائص هذه الامة اه شورى (قوله وهى ساعة خفيفة الخ)  
وعبارة ج وهى لحظة لطيفة انتهت (قوله وأرجاها من جلوس الخطيب الخ) أى على الاصح من نحو تحسين قولاه  
اه ج اه ع ش على مر وعبارة شورى وقد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم فى هذه  
الساعة وهل هى باقية أو رفعت على البقاء هل هى فى كل جمعة أو جمعة واحدة من كل سنة وهل هى فى وقت من  
اليوم معين أو مبهم وعلى اليقين هل تستوعب الوقت أو تنهم فيه وعلى الاجم ما ابتداءه وما انتهاه وعلى كل  
ذلك هل تستمر أو تنتقل وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه وهما أما ذكر تخصيص ما اتصل الى من الاقوال  
مع أدلتها ثم أعود الى الجمع بينها والترجيح فالاول الى ان قال الحادى والاربعون فمن أراد ذلك فليراجعه انتهت  
وقد رأيت عبارة فتح البارى ونصها بعد قوله ثم أعود الى الجمع بينها والترجيح فالاول انها رفعت حكاه ابن عبد البر  
عن قوم وزيفه وقال عياض رده السلف على قائله وقال صاحب الهدى ان أراد قائله انها كانت معلومة فرفع  
علمها عن الامة فصارت عبثة احتمل وان أراد ان حقيقة تها رفعت فهو مردود على قائله الثانى انها لم توجد لكن  
فى جمعة واحدة من كل سنة قاله كعب الاحبار الثالث انها خفيفة فى جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر فى العشر  
وهو قضية كلام جمع من العلماء كالرافعى وصاحب المغنى وغيرهما حيث قالوا يستحب ان يكتر من الدعاء يوم  
الجمعة رجاء ان يصادف ساعة الاجابة الرابع انها تنتقل فى يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة الخامس انها اذا أذن  
المؤذن لصلاة الغداة السادس أنها ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس السابع مثله وزاد من العصر الى  
الغروب الثامن مثله وزاد ما بين ان ينزل الامام من على المنبر الى ان يكبر فتن أبى هريرة قال التمسوا الساعة التى  
يجاب فيها الدعاء يوم الجمعة فى هذه الاوقات الثلاثة فذكرها التاسع انها أول ساعة بعد طلوع الشمس العاشر  
عند طلوع الشمس ما بين ان ترتفع شبرا الى ذراع الحادى عشر انها فى آخر الساعة الثامن النهار حكاه صاحب  
المغنى الثانى عشر من الزوال الى ان يصير الظل نصف ذراع الثالث عشر مثله لكنه قال الى ان يصير الظل ذراعا  
الرابع عشر بعد زوال الشمس شبرا الى ذراع الخامس عشر اذا زالت الشمس السادس عشر اذا أذن المؤذن  
لصلاة الجمعة وهذا يغاير الذى قبله من حيث ان الاذان قد يتأخر عن الزوال قال الزين بن المنير ويتعين حله  
على الاذان الذى بين يدي الخطيب السابع عشر من الزوال الى ان يدخل الامام فى الصلاة الثامن عشر من  
الزوال الى خروج الامام التاسع عشر من الزوال الى غروب الشمس العشرون ما بين خروج الامام الى ان تقام  
الصلاة الحادى والعشرون عند خروج الامام الثانى والعشرون ما بين خروج الامام الى ان تنقضى الصلاة  
الثالث والعشرون ما بين ان يحرم البيع الى ان يحل الرابع والعشرون ما بين الاذان الى ان انقضاء الصلاة  
الخامس والعشرون ما بين ان يجلس الامام على المنبر الى ان تنقضى الصلاة السادس والعشرون عند التأذين

ساعة الاجابة وهى ساعة  
خفيفة وأرجاها من جلوس  
الخطيب الى آخر الصلاة كما  
في خبر مسلم قال فى المجموع  
واما خبر يوم الجمعة فتنا عشرة  
ساعة فى ساعة لا يوجد عبد  
مسلم يسأل الله تعالى شيئا الا  
أعطاه اياه فالتمسوها آخر  
ساعة بعد العصر



وعندئذ كبر الامام وعند الإقامة السابع والعشرون منه لكن قال اذا اذن واذرق المنبر واذا اقيمت الصلاة  
 الثامن والعشرون من حين يفتح الامام الخطبة حتى يفرغها التاسع والعشرون اذا بلغ الخطيب المنبر واخذ  
 في الخطبة الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين الحادي والثلاثون اتمها عند نزول الامام من المنبر الثالث  
 والثلاثون من اقامة الصلاة الى تمام الصلاة الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يصلي فيها الجمعة الخامس والثلاثون من صلاة العصر الى غروب الشمس السادس والثلاثون في صلاة العصر  
 السابع والثلاثون بعد العصر الى آخر وقت الاختيار الثامن والثلاثون بعد العصر التاسع والثلاثون  
 من وسط النهار الى قرب آخر النهار الاربعون من حين تصغر الشمس الى ان تغيب الحادي والاربعون اتمها  
 آخر ساعة بعد العصر الثاني والاربعون من حين يغيب نصف قرص الشمس او حين تتدلى الشمس الى  
 الغروب الى ان يشكامل غروبها وهذا جميع ما اتصل الى من الاقوال في ساعة الجمعة وليست كلها متغيرة من  
 كل جهة بل كثير منها يمكن ان يتحد مع غير موقد باختلاف السلف في أيها أريج فروى البيهقي من طريق أبي  
 الفضل بن سلمة النيسابوري فقال حديث أبي موسى أي الميثب الخامس والعشرين أجود شي في هذا  
 الباب وأصح وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجاعته وقال القرطبي هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت  
 الى غيره وقال النووي هو الصحيح بل الصواب وخزم في الروضة بأنه الصواب ورجح أيضا بكونه مرفوعا في أحد  
 الصحيحين وذهب آخرون الى ترجيح قول عبد الله بن سلام الميثب الحادي والاربعين فذكر الترمذي عن  
 أحمد أنه قال أكثر الأحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر أنه أثبت شي في هذا الباب انتهت بنوع تصرف  
 والنسخة التي وقفت عليها فيها اسقاط الثاني والثلاثين كالأيت فأنحط كلامه كما ترى على أن أريج الاقوال  
 الخامس والعشرون وتقدم أنه ما بين أن يجلس الامام على المنبر الى أن تنتهي الصلاة فعلى هذا الاحتجاج التأويل  
 ذكره مر بقوله المراد عدم خروجها عن هذا الوقت لأنهم استغرقته لأنهم الحظوة لطيفة تأمل (قوله من جلوس  
 الخطيب الخ) المراد عدم خروجها عن هذا الوقت لأنهم استغرقته لأنهم الحظوة لطيفة واعلم أن وقت الخطبة  
 يختلف باختلاف أوقات البلدان بل في البلدة الواحدة فالظاهر أن ساعة الاجابة في حق أهل كل محل من  
 جلوس خطيبه الى آخر الصلاة لا يحتمل أنها مهمة بعد الزوال فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر  
 بتقدم أو تأخر اهـ شـ مر وعبرة الشورى مثل حج عما حاصله أن من حين جلوس الخطيب الى فراغ الصلاة  
 يتفاوت باختلاف الخطباء اذ يتقدم بعضهم ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق الخطيب الواحد بالنسبة لبعض  
 الجمع فهل تكون تلك الساعة متعددة فهي في حق كل خطيب ما بين جلوسه الى آخر الصلاة فأجاب بقوله لم يزل  
 في نفسي ذلك منذ سنين حتى رأيت الناس في نقل عن بعضهم أنه قال يلزم على ذلك أن تكون ساعة الاجابة في  
 حق جماعة غير هائي في حق آخرين وهو غلط وسكت عليه وفيه نظر ومن ثم قال بعض المتأخرين ساعة الاجابة في حق  
 كل خطيب وسامعية ما بين أن يجلس الى أن تنتهي الصلاة كما صرح في الحديث فلا تدخل العمل في ذلك بعد صحة  
 النقل فيه اتمت توفي قبل على الجلال ولا ينافي طلب الدعاء هنا وقت الخطبة ما من من طلب الانصات فيه لانه يراد  
 بالدعاء استحضاره بالقلب كما قاله البخاري أو فيما عدا وقت ذكر الاركان كما قاله الحلي وهو أظهر لما من عدم  
 حرمة الكلام وعدم كراهته اتفاقا في غير وقت ذكرها اهـ (قوله فيحتمل ان هذه الساعة منتقلة الخ) ضعيف  
 والعمد أنها تلزم وقتا بعينه كما ان المعتمد في ليلة القدر اتمها تلزم ليلة بعينها بقوله كهلوا المختار ضعيف اهـ شيخنا (قوله  
 تكون يوما في وقت) أي من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة يوما في آخر وهو بعد العصر اهـ حل (قوله  
 كهلوا المختار الخ) له عند من حيث الدليل والا فالعمد أنها تلزم ليلة بعينها اهـ ع شـ (قوله بلقي) أي  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع اهـ ع شـ (قوله واكثر صلاة على النبي) وأقوله ثلاثمائة  
 ومثلها بالنهار اهـ ع شـ (قوله أيضا واكثر صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي وكذا سلام اهـ برملوى  
 قال بعض مشايخنا عند قول الفاكهاني في شرح القطار صلوات الله عدد حبات الارض وقطار الندى فان

فيحتمل ان هذه الساعة  
 منتقلة تكون يوما في وقت  
 ويوما في آخر كهلوا المختار في  
 ليلة القدر وأما ليلتها  
 فبالقياس على يومها وقد قال  
 الشافعي رضي الله عنه بلقي  
 ان الدعاء يستجاب في ليلة  
 الجمعة (و) اكثر (صلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم)  
 يومها وليلتها



قلت هل يكتب بهذا الخط صلوات عدد حبات الارض وقطر الندى قلت اخرج بن بشكو الاله صلى الله عليه وسلم  
قال من صلى على في يوم خمسين مرة تصافته يوم القيامة وذكر أبو الفرج عبدوس رواية عن أبي المظفر انه سأل  
عن كيفية ذلك فقال ان قال اللهم صل على محمد خمسين مرة اجزأه ان شاء الله تعالى وان كرر ذلك فهو أحسن اه  
ويؤيده انه صلى الله عليه وسلم لما دخل على بعض نسائه فقرأها تسبيحاً وتعد بالحصاة فقال لقد قلت كلمة عدلت بها  
جميع ما كتبته سبحانه الله ويحمده عدد خلقه الحديث فانه نصر في ان من قال اللهم صل على محمد ألف مرة أو عدد  
خلقك يكتب له بهذا الخط صلوات عدد الالف أو الخلق اه شيخنا وكتب أيضاً قوله واكثر الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم قدم ذكره لعمومهم وان كانا كثر ما بعده أفضل وكتب على قوله بعض نسائه هي حفصة رضي  
الله عنها اه شوري وعبارة ع ش على مر والاستغفار بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة وروى  
أفضل من الاستغفار بغيرها مما لم يرد فيه نص بخصوصه اما ما ورد فيه ذلك كقراءة الكهف والتسبيح عقب الصلوات  
فلا اشتغال به أفضل انتهت ثم قال ولم يتعرض لصيغة الصلوة فينبغي ان تحصل بأي صيغة كانت ومعلوم ان أفضل  
الصيغ الصيغة الالهية ثم رأيت في فتاوى شيخ الحديث ثمانية قالا عن ابن الهمام ان أفضل الصيغ من  
الكيفيات الواردة في الصلاة عليه اللهم صل ابد أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ورسولك وآله وسلم  
عليه تسليماً كثيراً ورواه تشرها وتكررها وأثره المنزل المقر بعبادة يوم القيامة \* (قائدة) \* قال السيوطي في  
كتاب الكلام الطيب والعمل الصالح كيفية صلاة ليلة الجمعة فقط القرآن أربع ركعات تقرأ فيها يس والم تنزيل  
والدخان وتبارك فاذا قرع جدد وأحسن الثناء وصلى على محمد وسائر الانبياء واستغفر للمؤمنين والمؤمنات ثم اللهم  
ارحمني بترك المعاصي أداما أبغيتني وارحمني ان أتكف ما لا يعنيني وارزقني حسن النظر فيما يرضيك عني اللهم  
بديع السموات والارض ذا الجلال والاكرام والقوة التي لا ترام أسألك يا الله يا رحمن بجلالك ونور وجهك  
ان تلزم قلبي حفظ كتابك كما علمتني وارزقني ان اتلوه على النحو الذي يرضيك عني اللهم بديع السموات والارض  
ذا الجلال والاكرام والقوة التي لا ترام أسألك يا رحمن بجلالك ونور وجهك ان تنور بكتابك بصري وان تطلق  
به لساني وان تخرج به عن قلبي وان تشرح به صدري وان تشغل به بدني فانه لا يعنيني على الحق غيرك ولا يؤتيني  
الا أنت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وظاهر انه لا يكرر الدعاء ولو قيل به كان حسناً وقوله واستغفر  
للمؤمنين والمؤمنات كان يقول استغفر الله للمؤمنين والمؤمنات اه بالحرف (قوله نظراً أكثر وأعلى من  
الصلاة الخ) أي ونظراً من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثر وأعلى من الصلاة فيه فان صلاتكم معروضة على رواء  
أبوداود اه ش مر وقوله معروضة على أي تعرضها للملائكة فالشهر انه يسمع في ليلة الجمعة يومها بلا واسطة  
لا أصل له نعم تبلغه بلا واسطة من صلى عند قبره الشريف صلى الله عليه وسلم وعبارة الشرح في باب الحج بعد قول  
المصنف وسن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم نظير من زار قبري وجبت له شفاعتي ثم قال وخبر من صلى عند  
قبري وكل الله به ملكاً يلقي وكفى أمر دينه وآخرته وكتبه شافعياً وشهداً يوم القيامة اه وبهامشه  
ثم ما نصه أقول قضية قوله يلقي انه لا يسمعه بلا واسطة الملك ولقد تقدم بالهامش في باب الجمعة انه يسمع الصلاة عليه  
عند القبر بلا واسطة فيمكن جل ما هنا على انه يبلغه ذلك مع السماع ثم رأيت في ج في كتابه المسمى بالدر المنظم  
في زيارة القبر المعظم ما نصه \* (تبيينه) \* يجمع بين هذه الاحاديث الظاهرة التعارض بين الرأى واحاديث  
أخر وردت بمعناها أو قريب منها صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلوة والسلام اذا صدر من بعد يوم يسمعهما اذا  
كانا عند قبره الشريف بلا واسطة وان ورد انه يبلغها هنا أيضاً كما مر ادلا مانع ان من عند قبره يخص بل الملك  
يلعب صلاته وسلامه مع سماعه له سماعاً لا يز يد خصوصيته والاعتناء بشأنه والاستعداد له بذلك سواء في ذلك  
كله ليلة الجمعة وغيرها اذا المقيد يفتني به على المطلق والجمع بين الادلة التي ظاهرها التعارض واجب حيث  
أمكن وأقوى النور فيمن حلف بالطلاق الثلاث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه هل يحث

نظراً أكثر وأعلى من الصلاة  
ليلة الجمعة يوم الجمعة  
صلى على صلاة



بأنه لا يحكم عليه بالحنث لئلا يترك ذلك والورع ان يلتزم الحنث اه وهو صريح فيما ذكرناه اه ع ش عليه  
 (قوله صلى الله عليه وسلم اعشرا) وروى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة غفر له ذنوب ثمانين سنة قلت يا رسول الله كيف الصلاة عليك قال تقول  
 اللهم صلى على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وتعدوا واحدة حديث حسن وقال الاصفهاني رأيت النبي  
 صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت يا رسول الله محمد بن ادريس الشافعي ابن عمك هل خصصته بشي قال نعم سألت  
 ربي ان لا يحاسبه قلت بماذا يا رسول الله قال انه كان يصلي على صلاة لم يصل على بمثله قلت وما تلك الصلاة قال  
 كان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كلما ذكر كذا الذي ذكره وروى عن علي بن محمد وعلى آل محمد كما نقل  
 عن ذكره الغافلون اه برماوي وقوله كلما ذكر كذا الذي ذكره وروى عن علي بن محمد وعلى آل محمد كما نقل  
 تعالى وضمير الغيبة للنبي صلى الله عليه وسلم ولما كان ذكر الله تعالى أكثر من ذكر محمد صلى الله عليه وسلم لقوله  
 تعالى وان من شيء الا يسجد بحمده والظاهر ان المراد بذكر ما يتناول ذكر اسم الله تعالى وكره بالعبادة وكانت الغفلة  
 عن ذكره صلى الله عليه وسلم أكثر ابدت الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بذكر الله تعالى والغفلة عن ذكر محمد  
 صلى الله عليه وسلم فان قيل ما الحكمة في ذكر الغافل دون الساكت سمع ان الساكت أعظم من الغافل  
 فالجواب ان كثيرا ما يطلق في الكتاب والسنة اسم الغافل على الحائذين عن طريق الحق المنهمكين في غفلاتهم  
 المشغولين بملهوسهم الذين كذبوا بآياته وكانوا عنها غافلين فان قلت يحتمل عود الضمير من على الله سبحانه وتعالى  
 لانه الذي يوصف عادة بكثرة ذكره والغفلة عنه ويكون من باب الالتفات فالجواب عنه ان ذلك وان كان محتملا  
 لكنه لا يحسن لان هذا المقام ليس مقام التفات فيما يظهر فان قلت معنى تأييد الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم بما ذكره ان الصلاة الصادرة من المصنف صلاة واحدة فالجواب أن المراد تأييد ثمر الصلاة وهي الرحمة  
 اه سنوافي على الازهرية (قوله واكثر قراءة الكهف) وأقل الاكثر ثلاثة اه ع ش على مر وقراءتها  
 نهارا آكلوا ولاها بعد الصبح مسارعة الى الخير ما أمكن وحكمة ذلك ان الله ذكر فيها أهوال يوم القيامة والجمعة  
 تشبهها لما فيها من اجتماع الخلق ولان القيامة تقوم يوم الجمعة فكيف مسلم اه ش مر \* (تبيينه) اذا وقع  
 العيد ليلة الجمعة فهل يراعى شعار من التكبير فيستغل به دون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة الكهف  
 أو يراعى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة الكهف أو يفرق بين الفطر يراعى تكبيره لثبوته بالنص  
 القرآني وثبوت الصلاة على النبي بالنص النبوي دون الاضحية لثبوت تكبيره بالقياس كل محتمل ولعل الثالث  
 أقرب وان كان الثاني غير بعيد لان الصلاة شعار هذه اليلة من حيث ذاتها والتكبير من حيث العروض  
 فراعتهما هو للذان أولى ولائها أفضل من ليلة العيد فرعاية شعارها من حيث كونها ليلة الجمعة أولى لفضلها  
 عليها وقيل انها أفضل من ليلة القدر وايضا قيل يوجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة فرعايتها  
 لهذا المعنى أولى واذا تأملت ما ذكره علمت ان ترجيح التكبير مطلقا مما لا وجه له يعتبر ولعل وجه ما ذكره ان  
 يقال لا يقدم أحدهما على الاخر لتعارض النظر اليهما من الخصوص في الجملة فيستغل بأحدهما بحيث بعد  
 مكترامنه ثم يستغل بالآخر وهكذا وعلى هذا أيهما أولى في البداية أو يستويان فليجوز اه شورى (قوله  
 أيضا واكثر قراءة سورة الكهف الخ) ويسن أيضا قراءة سورة آل عمران في يومها الخبر من قرأ آل عمران في  
 يوم الجمعة غفرت له ذنوبه قال في الايعاب والظاهر ان حكمة ذلك ان الله تعالى ذكر فيها خلق آدم  
 بقوله كثر آدم خلقه من تراب وادم خلق يوم الجمعة وسورة هود كذلك لخبر اقرؤا هود يوم الجمعة وحم الدخان  
 لخبر من قرأ حم الدخان ليلة الجمعة غفر له قال شيخنا الباقلي وينبغي انه اذا أراد الاقتصار على قراءة سورة من  
 المذكورات ان يقدم الكهف على غيرها لكثرة أحاديثها اه برماوي وقد ورد ان من داوم على العشر  
 آيات أولها آمن من البéal اه قل على الجلال (قوله لخبر من قرأ سورة الكهف) فيه ان المدعى اكثر قراءة

صلى الله عليه وسلم اعشرا رواه  
 البيهقي بسند صحيح كافي  
 المجموع (و) اكثر (قراءة  
 الكهف يومها وليلتها) لخبر  
 من قرأ سورة الكهف في  
 يوم الجمعة



الكهف وهذا لا يدل عليه بل يصدق بمقتضى ما يجب بأنه يدل على الاكثر بجهوم الاولى لانه اذا كان يحصل له بقراءتها من هذا كركف كفيلا اكثر اه شيخنا ح ف (قوله أضاعه من النور ما بين الجمعين) هل وان لم يقرأها في الجمعة الاخرى أو بشرطه اه سم على المنهج والاول هو الظاهر لان كل جمعة ثواب القراءة فيها متعلق بما بينا وبين الاخرى فلا ارتباط لواحد من الجمع بغيرها اه ع ش على مر والاضاعة هنا كناية عن غفران الذنوب الكائنين في الجمعين والمراد بين الجمعة التي قرأها والتي تليها والمراد بالاضاعة الثانية ثواب يعطاه بحيث يعلما بينه وبين البيت العتيق لو حسم وهو الكعبة اه شيخنا (قوله ما بينه وبين البيت العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيكون نور الابدأ اكثر من نور الاقرب لان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويحتمل ان نور الاقرب وان كان أقل مسافة يساوي نور الابدأ أو يزيد عليه وان كان أطول مسافة اه سم على ج اه ع ش على مر وفي قل على الجلال ثم ان كل المراد بالبيت العتيق الكعبة فلا اشكال فيه على المراد بالاضاعة فيهما وكذا ان أراد بالنور حقيقة وبالبيت العتيق ما في السماء لاستواء الناس بالنسبة اليه فان أراد به الكعبة على هذا لزم كثرة نور البعيد عنه على نور القريب ولا مانع منه أو يحتمل على اختلافه بالكيفية كما في درجات الجماعة أو على مجرد الترغيب بعبارة سم على الترخ قوله ما بينه وبين البيت العتيق قد يقال ان كل هذا الخبر في المدينة الشريفة فما بينا وبين البيت العتيق أو يدعي ما بين الجمعين فقد يدل هذا على ان قراءتها في الجمعة آكد من غيرها فيشكل على قول الأذري ان قراءتها آكد فليتأمل وقد يقال السير من المدينة الى البيت العتيق لو حصل على التوالي من غير تعطل امامة واستراحة ونحوها لم يرد على ما بين الجمعين فليتأمل وان كان عالما بغيرهم لزم ان نور من بالمشرق والمغرب أو يزيد بكثير جدا من نور أهل المدينة فما وجه ذلك انتهت (قوله وكره تخطا) أي كراهة تنزيهه كافي المجموع وان نقل عن النص حرمة تخطا في الروضة في الشهادات اه شرح مر وفي قل على الجلال فان تخطى بخلاف الاول وفي المنهج انه مكروه وهو غير معتمد ويكره القطعي أيضا في غير مواضع الصلوات المتحدثات أي المباحة ونحوها من مجامع الخير واقتصارهم على مواضعها جرى على الغالب فيحرم أن يقيم أحد الجلس مكانه بل يشول نفسه والامر به فان قام به الجالس باختياره أو اجلس غيره لم يكره الجالس ولا لمن قام منه ان انتقل الى مكان أقرب الى الامام أو مثله والا كره ان لم يكن له عذر لان الاشارة بالتقرب مكروه وبخلافه في حفظ النفس فانه مطلوب لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو أترفوا فلهذا الحق بذلك المحل لكونه قارئا أو عالما بالامام ليعلمه أو يرد عليه اذا غلط فهل يكره أيضا أولا لكونه مصلحة علمه الوجه الثاني ويجوز أن يبعث من فعله في مكان يقوم عنه اذا قدم هو وغيره تحية فرش من بعثه قبل حضوره حيث لم يكن به أحد جالس عليه والجلوس في محله لكنه ان رفعه بيده أو غيرها دخل في ضمانه ويؤثر قولهم يحرم على المرأة الصوم بالنفل مع حضرة طيلها وان جاز له وطوره لانه يهاب قطع الصوم وان كان جاز له وبه فارق من فعله لان الجالس به فائدة وهي احياء البقعة ثم ما جرت العادة به من فرش العبادات بالروضة الشريفة ونحوها من التجرأ وطلوع الشمس قبل حضور اصحابها مع تأخرهم الى الخطبة أو ما يقاربها لا بد في كراهته بل قد يقال بتعريضه لما فيه من تعجيب المتعبد من غير فائدة اه ش مر بعض تصرف لع ش عليه وقوله ويحرم ان يقيم أحد الجلس مكانه أي حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة كلهم القرض اماما جرت العادة به من امامة الجالس في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وارادوا فعلها فالظاهر انه لا كراهة فيه ولا حرمة لان الجالس ثم مقصر باختياره الجلوس المؤدى لتفويت الفضيلة على غيره وقوله ويجوز أن يبعث من فعله الخ أي فهو مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى بل لو قيل بنسبه لكونه وسيلة الى القرب من الامام مثلام يعدو ظاهره وان لم يرد بالمعوث حضور الجمعة بل كان عزمه انه اذا حضر من بعثه انصرف هو من المسجد وهو ظاهر لوجود العلة التي فرقها بينه وبين وضع السجادة اه ع ش عليه

أضاعه من النور ما بين  
الجمعين رواه الحاكم وقال  
صحيح الاسناد وخبر من قرأ  
سورة الكهف ليلة الجمعة  
أضاعه من النور ما بينه  
وبين البيت العتيق رواه  
الدارقطني في يومها ويليها  
متعلق بالمسائل الثلاث كما  
تقرر وذكرنا كثرة القراءة  
من ذي يلق (وكره تخطا)



وقوله ولغيره تحية فرش من بعث الخ والبعث بالفرش مكره كما صرح به البرماوى وبعبارة ويكره بعث سجادة ونحوها لما فيه من التحجير مع عدم احياء البقعة خصوصاً في الروضة الشريفة انتهت وظاهر عبارة الحلبي أن البعث المذكور حرام ونصها ولا يجوز أن يبعث من يفرش له نحو سجادة لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة اه وما جرى عليه البرماوى من الكراهة هو الذي يلائم الاستدراك في عبارة مر حيث قال نعم ما جرت العادة به الخ وما اقتضاه صنيع الحلبي من الحرمة هو الذي يلائم النظر الذي ذكره بقوله ويؤيده الخ فليتأمل وليحذر وقوله بل قد يقال بتحريمه أى تحريم الفرش في الروضة قال ع ش عليه هذا هو المعتمد وقد علمت من عبارة البرماوى انه قال بالكراهة فتأمل قال الرشيدى قوله بالروضة الشريفة ليست قيداً في الحكم كما هو ظاهر بل سائر المساجد حكمها كذلك بدليل قوله بعد لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة وانما خص الروضة الشريفة لانها هي الواقع فيها ذلك اه (قوله أيضاً وكراهة الخطأ) فان قلنا ما وجه ترجيح الكراهة على الحرمة مع ان الايذاء حرام وقد قال صلى الله عليه وسلم اجلس فقد آذيت قلت ليس كل ايذاء حراماً ولا الخطأ هنا غرض فان التقدم أفضل اه سم على المنهج ومن الخطأ المكر وما جرت به العادة من الخطأ لتفرقة الاجزاء أو تحجير المسجد أو سقى الماء أو السؤال لمن يقرأ في المسجد والكراهة من حيث الخطأ أما السؤال بمجرد فنبغي ان لا يكره بل هو سعى في خير واعانة عليه بما لم يرغب الحاضرون الذين يتخطاهم في ذلك والا فلا كراهة اخذاً بما يأتي في مسألة تخطى المعظم في النفوس اه ع ش على مر (قوله رقاب الناس) أى قريب رقابهم والافهوا لا تخطى الا الكتف اه شيخنا والمراد بالرقاب الجنس فيكره تخطى رقبة أو رقبتين اه حل ويؤخذ من التعبير بالرقاب ان المراد بالخطأ ان يرفع رجله بحيث تحاذى في تخطيه أعلى منكب الجالس وعليه في يقع من المرور بين الناس ليصل الى نحو الصف الاول مثلاً ليس من الخطأ بل من خوف الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف يمشى فيها ع ش على مر (قوله رواه ابن حبان والحاكم الخ) عبارة شرح الروض لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت وآذيت أى تأخرون رواه ابن حبان والحاكم وصححا انتهت (قوله الا امام) وكلا امام الرجل المعظم في النفوس لصلاح أو ولاية لان الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه سواء ألف موضعاً أو لا فان لم يكن معظماً لم يخطأ وان كان له محل مألوف وكلا امام من جلس في عمر الناس فلا يكره تخطيه وكذا الواسع من لا تتعديهم الجمعة كالعبيد والصبيان الى الجامع وتوقف سماع أركان الخطبتين على تخطى الكاملين فانه يجب عليهم التخطى بل قد تجب امامتهم من محلهم اذا توقف ذلك عليهم به يقيد قولهم اذا سبق الصبي الى الصف الاول لا يقيم من محله اه ش مر وفي قل على الجلال (تنبيه) \* علم مما ذكر أن الخطأ يوجد في ستة أحكام فيجب ان توقف الصحة عليهم ولا يفحرم مع التأذي ويكره مع عدم الفرجة امامه ويندب في الفرجة القريب قلن لم يجد موضعاً في البعيد قلن يرجو سدها ولم يجد موضعاً وخلاف الاولى في القريب قلن وجد موضعاً في البعيدة لمن رجع سدها وجد موضعاً على ما تقدم ويباح في هذه لمن لم يجد له موضعاً تأمل (قوله ومن وجد فرجة) بضم الفاء وفتحها ويقال وكسر ها وهي الخلاء الظاهر وعبر عنها في صلاة الجماعة بقوله أو وجد سعة وهو ان لا يكون خللاً ويكون بحيث لو دخل بينهم وسعته فليحذر هل الفرق في الحلي وجه أولاً اه شوري وعبارة البرماوى وهي خلل ظاهر اقله ما يسع واقفاً وخرج بها السعة فلا تخطى لها مطلقاً اه وحاصل المعتمد في شرح المذهب وجرى عليه الجلال انه اذا وجد فرجة لا يكرهه التخطى مطلقاً أى سواء كانت قريبة أو بعيدة رجا تقدم أحد الهام لا وأما استصحاب تركه فاذا وجد موضعاً استحب ذلك والا فان رجا انسداده فكذا لا والا فلا يستحب تركه كما تنبيه اه شوري وقوله والا فان رجا انسداده فكذا لا ليس فيه مشي لانه اذا لم يجد موضعاً يكون معذوراً ولا بد والا فلا يخل تأمل (قوله واحد أو اثنين) أوصف أو صفين اه روض وعبر الشافعي وكثير منهم التورى في مجموعهم رجل أو رجلين فالمراد

رقاب الناس للبحث على المنع  
من ذلك في خبر رواه ابن  
حبان والحاكم وصححه  
(الامام) لم يجد طريقا  
الابتخط فلا يكرهه لاضطراره  
اليه (ومن وجد فرجة  
لا يصلها لا يتخطى واحداً أو  
اثنين أو) أكثر (لم يرج  
سداً) فلا يكرهه وإن وجد  
غيرهالتصير العوم باخلاصها  
لكن يسأل إن وجد غيرها  
أن لا يتخطى فإن ريسداها  
كانت رجا أن يتقدم أحد  
الها إذا أقيمت الصلاة كره  
لكثرة الأذى وذكر  
الكره مع قول الامام  
إلى آخره من زيادتي



(وتحرم على من تلزمه) الجمعة (اشتغال) (٥٤) (بأن يبيع) من غنود وصنائع وغيرها مما فيه تشاغل عن السعي إلى الجمعة (بعد شروع في أذان

خطبة) قال تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع أي أتركوه والامر للوجوب فيحرم الفعل وقيس بالبيع غيره مما ذكر وتقييد الأذان بما ذكر لأنه الذي كان في عهد صلى الله عليه وسلم فانصرف النداء الآية إلى وختمها ذكر في حق من جلس له في غير المسجد أما إذا سمع النداء فقام فامدا الجمعة فباع في طريقه أو قعد في الجامع وباع فلا يحرم كما صرح به في التمهة ونقله في الروضة قالوه وظاهر لكن البيع في المسجد مكروه ولو تباع اثنتان أحدهما تلزمه الجمعة دون الآخر ثم الآخر أيضا لا عنته على الحرام وقيل كره له ونخرج عن تلزمه من لا تلزمه فلا تباع اثنتان ممن لم تلزمه لم يحرم ولم يكره (فإن عقد) من حرم عليه العقد (منع) العقد لأن المنع منه لمعنى خرج وقول عقد أعم من قوله باع (وكره) ذلك (قبل الأذان) المذكور والجلوس بالخطبة (بعد زوال) الخ ولوقت الوجوب نعم ينبغي كما قال الأسنوي أن لا يكره في بلد يؤخرون فيها تأخيرا كثيرا كما قبلناه من الضرر أما قبل الزوال فلا يكره وهذا مع نفي التحريم بعد موقبل الأذان والجلوس محمول كما قال ابن الرضا على

كافي التوشيح وغيره اثنتان مطلقا فقد حصل تخطيهما من منف واحد لا زحام اه شرح الروض وقوله اثنتان أي رجلان وقوله مطلقا أي من صف أو صفين (قوله وحرم على من تلزمه الخ) أي إن كان عالما بالنهاي اه شورى ويحصل الحرمة أيضا حيث لا ضرورة كبيعته له فطر ما يأكله ويبيع كفن ميت خيف تغييره بالتأخير والأفلا حرمة وإن فاتت الجمعة اه حل (قوله اشتغال بنحو بيع) كالكتابة لغير نحو ماء طهر مسترته وشراء أدوية لمريض وطعام لطفل ويبيع ولي المال موليه بقبضة ظاهرة لكن ذكر شيخنا أن ولي اليتيم لو طلب منه بيع مال موليه وقت النداء اثنتان أحدهما تلزمه الجمعة والآخر لا تلزمه وقد بذل الأول دينار والثاني نصف دينار أنه يبيع من الثاني أي حيث كان بمن مثله كما هو ظاهر اه حل (قوله بنحو بيع) أي وإن علم أنه يدرك الجمعة ولو كان منزله بباب المسجد أو قريب منه فهل يحرم عليه ذلك أم لا إذا تشاغل كالحاضر في المسجد كل محتمل وكلامهم إلى الأول أقرب وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالاشتغال بنحو البيع مقتضى كلامهم نعم اه شرح مدر ومثله في شرح الارشاد لابن حجر اه شورى (قوله مما فيه تشاغل عن السعي إلى الجمعة) وهذا يفيد أن الشخص إذا قرب منزله جدامن الجامع وعلم الإدراك ولو توجه في أثناء الخطبة يحرم عليه أن يمكث في بيته يشتغل مع عياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع عملا بقوله تعالى إذا نودي للصلاة الآية وهو أمرهم قتل له كذا رأيته بخط شيخنا البرلسي ثم رأيت في شرح الارشاد لشيخنا حج ولو كان منزله بباب المسجد أو قريب منه فهل يحرم عليه ذلك أولا كلامهم إلى الأول أميل وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالاشتغال بنحو البيع قضية كلامهم نعم اه لمصنفه قال الأذري ويستثنى من تحريم البيع ما لو احتاج إلى ماء طهارته أو ما يوارى به عورته أو ما يفوته عند اضطرابه اه شرح الروض وفي تحرير صاحب العباب يستمر التحريم إلى الفراغ من الجمعة اه أقول لعل وجهه أنه غير مذور وغير المعذور يطالب بالجمعة إلى سلام الإمام منها فليأمل اه سم (قوله بعد شروع في أذان خطبة) فإن قلت لم تقيس حرمة هنا دون التنفيل فإنه بمجرد الجلوس قلت يمكن أن يفرق بين المشتغل حاضر ثم فالاعراض عنه أخش بخلاف العائد هنا فإنه غائب فلا يتحقق الاعراض منه إلا بعد الشرع في المقدمات القريبة وأولها الأذان اه شورى (قوله وحرم ما ذكر في حق من جلس له في غير المسجد) أقول يتجه تقييده بغير من جلس خارج باب المسجد بحيث تصح صلاته في ذلك المكان خلف الإمام في المسجد على قصد أن يصلي فيه خلف الإمام كان جلس قدام باب المسجد والباب مفتوح على قصد أن يصلي هناك خلف الإمام أما هذا فلا وجه لحرمة ذلك في حتم مع جلوسه في هذا المكان على هذا الوجه فهو بمنزلة الجالس في المسجد فليأمل بل ولا كراهة في حقه لأنه ليس في المسجد هكذا ينبغي فليأمل انتهى ابن قاسم (قوله أو قعد في الجامع) أي أو عمل قريب منه لأن من فيه كالحاضر في المسجد لكن قال شيخنا كابن حجر كلامهم التحريم أقرب فيحرم على الشخص إذا قرب منزله جدامن الجامع وعلم الإدراك أن يمكث في بيته يشتغل مع عياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع اه حل قوله لا عنته على الحرام بخلاف ما لو تكلم مالك مع شافعي حال الخطبة فالحرمة على المالك لأن الكلام يتصور من واحد بخلاف البيع ونحوه اه برماوى (قوله من حرم عليه العقد) لم يتقدم بهذا العنوان لكن عموم قوله من تلزمه الخ يشمل فليأمل اه شورى (قوله لما فيه من الضرر) أي لما فيه من نحو البيع من الضرر اه حل (قوله وهذا) أي المفهوم المذكور بقوله أما قبل الزوال فلا يكره وقوله مع نفي التحريم بعده الخ أي الذي دل عليه المنطوق المذكور بقوله وكره قبل الأذان الخ فكل من المنطوق والمفهوم مقيد بما إذا لم يلزمه السعي حيث أتى حين إذا كان قبل الزوال أو بعده وقبل الأذان بأن كان لا يقول الجمعة لا يذاهب في هذا الوقت فتأمل (فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به الخ) كان الأولى أن يقول ومع حكم الزحمة لأن الفصل مشتمل عليها ويمكن دخولها في قوله في بيان ما تدرك به وما لا تدرك به أو يقال ترجم لنسب وزاد عليه وهو غير معيب اه ع ش والجواب الأول متعين لأجل قول المتن ولو لمقتضى أن مرادهم كرمسته الزحمة شرح هذه الغاية تأمل لكن مدر

من لم يلزمه السعي حيث ذكروا لا يفهم ذلك (فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به مع جواز الاختلاف وعلمه (من أدرك) في



في شرحه ذكر الزحني الترجمة فقال وما يجوز للمزحوم وما يمنع من ذلك اهـ ومثله هـ (قوله مع امامها) احتريز به عملوا أدرك الركعة مع مسبوق فلا يكون مدركا للجمعة وحري عليه شيئا وخالف هـ فأتى بأدراك الجمعة بأدراك الركعة مع مسبوق تام بتم صلاته لكن يرد عليه من أدرك ركعة مع الخليفة بناء على كلام البغوي الآتي وقد يلتزم عدم أدراك الجمعة فقامل اهـ شورى وفي قول على الجلال ولو اقتدى بهذا المسبوق في هذه الركعة أربعون نادى الجماعة حصلت لهم الجمعة كذا أتى به الشهاب هـ وخالفه شيخنا م ر فأتى بانقلاب صلاتهم ظهر أو يثمنها أربعان كانوا جاهلين واللام يعتقد احرامهم من أصله وهو الوجه الوجه بل وأوجه منه عدم اعتقاد احرامهم مطلقا فقامل اهـ والمراد بامامها من يكون امامها وان كان يصلي غيرها بان لم يكن من أهل الوجوب والاضافة للجنس فيصدق بالامام والامام كيانا وقوله ركعة أي ولو كانت قيام الاولى فقط أو ركوعها فقط بالنسبة للخليفة كما سيأتي في قوله ثم ان أدرك الاولى الخ وهذه تسمى ركعة بحسب المراد اهـ شيئا وعبارة حل قوله من أدرك ركعة أي غير الخليفة الآتي بيانه فان أدرك الركعة في حقه يكون بأدراك القيام أو الركوع وعن هذا احتريز بقوله مع امامها وقوله ركعة أي كلمة بان يدرك مع الامام أي في حال القعود ركوعها وسجودها وان لم يدرك السلام مع في الثانية انتهت ثم قال ومن هذا يعلم ان أدراك الركعة في الجمعة مختلف تارة يكون كغيرها فتحصل حيث أدرك الامام قبل فوات الركوع كما هنا وتارة يكون بأدراك كل الركعة بان يدرك ركوعها وسجودها اهـ (قوله ايضا من أدرك مع امامها ركعة الخ) فان أدرك قيامها وقراعتها فالامر ظاهر وان أدرك الامام ركعة فشرط ان يكون ذلك الامام أهلا لتحمل بان لا يكون محدثا ولا ذا نجاسة خفية كما تقدم تقريره اهـ شرح م ر ثم قال في محل آخر وتقييد بن المرقى أخذ من كلام الاذري أدراك الجمعة بأدراك الركعة بما اذا صحت الجمعة الامام ليس بقيد كما صرح به الاسنوي وغيره بل متى أدرك مع ركعة وأتى بأخرى أدرك الجمعة ولو خرج منها الامام كان حديثه لا يمنع صحتها من خطئه على ما مر نعم يمكن حمل كلام ابن المرقى على ما لو تبين عدم صحتها لا تنفاه ركن من أركانها أو شرط من شروطها كما لو تبين كونه محدثا فان ركعة المسبوق حيث لا غير محسوبة لان الحديث لعدم صحتها لا ينحمل عن المسبوق القاطعة اذا الحكم بأدراكها قبل الركوع بأدراك الركوع خلاف الحقيقة وانما يصار اليه اذا كلن الركوع محسوبا من صلاة الامام ليحمل به عن الغير والحديث غير أهل التحمل كما مروا ان صحت الصلاة خلفه وبهذا التقرير علم صحة كلامه ولو شك في صحتها فان لم يسلم امامه سجدها وأتمها جعت ولا سجدها وأتم ظهر او اذا قام لانجام الجماعة أتى بالثانية فذكر في تشهده ترك سجدة منها سجدها وتشهد وسجد السهو وتمت جعته أو من الاولى أو شك فأتى بجعته وحصل له ركعة من الظهر وسجد آخرها اهـ (قوله لم تفته الجمعة) أي بشرط بقاء الجماعة والعقد الى تمام الركعة فلو فارقه القوم بعد الركعة الاولى ثم اقتدى به شخص وصلى ركعة لم تحصل له الجمعة لعدم شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما يؤخذ مما قدمه في الشروط اهـ ع ش على م ر (قوله بفارقه) أي المأموم اما بالنية أو بخروج الامام من الصلاة اما بحدث أو غيره اهـ برماوى هـ (فرع) أدرك مع الامام الركعة الثانية من الجمعة وقضى الوقت بحيث لو وافق الامام في التشهد وانتظر سلامه لا يدرك الركعة الاخرى في الوقت وان فارقه بعد دفعه من السجدة الثانية أدرك الركعة الثانية في الوقت ويجب المقارنة تحصيل الجمعة بخلاف ما لو أدرك المسبوق الامام في غير الجمعة فاحرم خطفه في وقت يسع تلك الصلاة فانه اذا جلس للتشهد وكان المأموم المسبوق بحيث لو وافقه في التشهد وانتظر سلامه يخرج بعض صلاته عن الوقت وان فارقه أتم صلاته في الوقت فان الافضل ان ينتظر سلامه وان خرج بعض صلاته كما يجوز مد الصلاة وان خرج بعضها عن الوقت هكذا أتى به شيخنا م ر تبعا للبغوي وقرئ بين الثانية وبين ما لو ضاق الوقت بحيث لو توضأ وأتى بسنن الوضوء لا يدرك جميع الصلاة في الوقت وان اقتصر على فرض الوضوء أدرك جميع الصلاة في الوقت حيث يجب عليه الاقتصار على فرض الوضوء وترك

مع امامها (ركعوا ولو لم تقمتم  
تفته الجمعة فيصلي بعد زوال  
قدونه) بفارقه أو سلام  
امامه (ركعة)



السنن بانه هنا اشتغل بما هو مصلحة الصلاة لان السنن فيها مصلحة لها بخلافه في مسئلة الوضوء اذ سنن الوضوء ليست لمصلحة الصلاة بل لمصلحة الوضوء الخارج عنها ويتفرع على المسئلة الاولى ما لو كان الامام زائدا على الاربعين واطال الامام التشهد ووطنوا انه يخرج الوقت قبل سلامه فيجب عليهم نية مفارقة السلام في الوقت تحصيل الجمعة اه سم (قوله جهرا) وحيث يقال للسنن فرد يصلي فريضة موداة بعد الزوال ويستحب له ان يجهر بالقراءة فيها اه ح ل (قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) لما كان في المتن دعوتان أتى بدليلين الاول للدلالة على الثاني والثانية وأيضا في الثاني بيان المراد من الاول اه شيخنا (قوله فليصل اليها) أخرى ضمن معنى يضم فعاد بال اه شيخنا (قوله فقد أدرك الصلاة) أي الجمعة أي أدركها حكما لا نوبا كملأ اه شرح م ر (قوله ويصل يضم الباء الخ) لعله انما اقتصر عليه لكونه الرواية والافيجوز فيه فتح الباء وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدية بحرف الجر فان صلى يتعدى بنفسه وكله ضمن معنى يضم اه ع ش على م ر (قوله لفهم الخبر الاول) أي وماذا الذي فلا شاهد فيه على المراد كما لا يخفى اه شيخنا (قوله فبين ظهرا) فلا أدرك بعد صلاته الظهر جماعة يصلون الجمعة لانه ان يصلها معهم اه شرح م ر وقوله لانه ان يصلها معهم أي وتبين انقلاب الظهر فلا لانهم أهل الوجوب وتبين عدم الفوات فليتأمل اه سم على المنهج اه ع ش عليه (قوله بعد سلام امامه) لم يقل أو مفارقتها إشارة الى انه حيث لم يدرك معه ركعة لم تجز له نية المفارقة كما يجب عليه الاحرام بالجمعة فيما لو أدركه في التشهد مثلا لا احتمال ان يتذكر الامام ترك ركن فيأتي به ويوافق المأموم فيدرك الجمعة ومفارقته تؤدي الى تفويت الجمعة مع امكانها اه ع ش على م ر (قوله أولى من تعبيرة الخ) الاولى للعموم في الثاني وله وللايهام في الاول لصدق قوله ركوع الثانية بما اذا حلت المفارقة في الاعتدال في الثانية وليس مرادا اه شيخنا (قوله وينوي وجوبا) أي ان كان من أهل الوجوب وينبغي ان كان من غيرهم اه شيخنا وعبرة الشورى قوله وينوي وجوبا أي ان كان ممن تجب عليه الجمعة والابان كل مسافر أو عبدا أو نحوهما ممن لا يلزمه الجمعة فينوي ذلك استحبابا وعليه يحمل كلام الروض والانوار حيث عبر الاول بالاستحباب والثاني بالوجوب انتهت (قوله أيضا وينوي في اقتدائه جمعة) هذا على الاصح ومقابلته ينوي الظهر لانها التي فعلها ومحل الخلاف فيمن علم حال الامام والابان رآه فاعلم هل هو معتدل أو في القيام فينوي الجمعة جزا اه شرح م ر (قوله موافقة للامام) هذا بحسب الغالب لانهم ينوي الجمعة ولو كان الامام يصلي ظهرا بل لم يكن من أهل الوجوب اه شيخنا (قوله ولان اليأس منها لم يحصل الا بالسلام) أي يتسامح بالشرع فيه وقوله اذ قد يتدارك امامه الخ أي حيث علم ان الامام ترك ركبا بان أخبره معصوم وقوله فيدرك الجمعة أي حيث بقي العدد بل انظر القوم سلام الامام فان قارنوا مسلو لم تحصل له الجمعة لعدم وجود العدد في ركعته التي أدركها مع الامام ولا يقال هو موجود حكما وكتبا أيضا وفيه نصريح بجواز متابعتها حيث تدادرا كجمعة في جوار المتابعة نظرا لانه يخالف ما سبق أن الامام اذا قام لانه لا تجوز متابعتها جلا على انه تذ كر ترك ركن وأوجب بان الفرض هنا ان المأموم علم ان الامام ترك ركعا ولم يعلم بذلك اه ح ل (قوله أيضا ولان اليأس منها لم يحصل الا بالسلام) قال سم على المنهج قضية العلة الاولى أي وهي قوله موافقة للامام التي اقتصر عليها الشيخان انه ينوي الجمعة وان ضاق الوقت بحيث لو فرض ان الامام تذ كر ركعا أتى بركعة وأدركها معه لا يمكنه ان يأتي بركعة الاخرى في الوقت ولا مانع من ذلك لان الاصل في ان كلاءة مستقلة ثم قال ثم سألت م ر عن ذلك فقال بالبداية ينوي الجمعة ولو ضاق الوقت كذا كر نظر العلة الاولى ولا يستبعد ذلك فانه مع اتساع الوقت ينوي الجمعة وان علم انه لا يدركها بان علم ان الامام لم يترك شيئا أو أخبره معصوم فتأمل اه ع ش على م ر (قوله لم يحصل الا بالسلام) لا يقال السلام لا يحصل به اليأس بمجرد احتمال ان يتذكر كرك قبل طول الفصل ترك ركن فيعود اليه فيضم الى السلام ما بعده عند قرب الفصل لاننا نقول بالسلام زالت القدوة

جهرا لانها قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وقال من أدرك من الجمعة ركعة فليصل اليها أخرى رواها الحاكم وقال في كل منهما اسناده صحيح على شرط الشيخين وقوله فليصل يضم الباء وفتح الصاد وتشديد اللام (أو) أدرك (دونها) أي الركعة (فاته) أي الجمعة لفهم الخبر الاول (فيتم) بعد سلام امامه صلاته (ظهرا) لفوت الجمعة وتعبيري بركعة فزوال القدوة أولى من تعبيرة ركوع الثانية فيبعد السلام (وينوي) وجوبا (في اقتدائه جمعة) لا ظهرا موافقة للامام ولان اليأس منها لم يحصل الا بالسلام



والاصل التمام وانما نظر الاحتمال المذكور مع قيام الصلاة لتقوية بقيامها وقد ضعف بالسلام ولو نظر لذلك لم يقيد بقرب الفصل لاحتمال التذكير مع الطول فيستأنف فليتأمل اه شورى (قوله اذ قد تدارك امامه الخ) أى ولا يتابعه الا ان علم او ظن انه قام لتدارك ركن بان أخبر بمصوم أو أخبره الامام كل كتب اليه واما اذا لم يعلم انه قام لتدارك فلا يتابعه هذا واما النية فينوي الجمعة طلقا والكلام في مقامين اه شيخنا ومثل ذلك ما لو كان الامام يصلى ظهر اتمام الثالثة وانتظره القوم ليسلموا معه فاقضى به مسبوقا واتى بركعة فينبغي حصول الجمعة لانه يصدق عليه انه ادرك الركعة الاولى في جماعة باربعين اه ع ش على مر (قوله وهذا) أى التعليل بقوله ولان اليأس الخ يحمل على من لا عذره أى بصورة المسئلة ان القوم يستظرون الامام لتحصل الجماعة بالعدد في الركعة الاولى لهذا أو يكون المسبوق أربعين بالامام كالا يخفى أو ان المتقدمين تذكروا ايضا ترك ركن فقاموا مع الامام تأمل وقت التصوير الاول عن الخطيب واما الثاني فظهر لي حرر اه شورى (قوله ايضا وهذا يحمل الخ) يجوز ان يكون مرجع الاشارة للتعليل الثاني كما يجوز ان يكون مرجعها الحكم المذكور في المتن بقوله وينوي وجوب الخ وعلى كل فيه اشعار بان من تصح منه ولا يلزمه لا تصح منه نية الجمعة في هذه الحالة وعليه منع ظاهر بل تصح منه وينسب له بل لا ريب لاحتمال تدارك الركن فحصل له الجمعة وهذا مراد الشارح فلا إشكال فانه ليس الغرض من قوله وهذا يحمل الخ سوى بيان ان المذنب يحصل بأسه بالاعتدال وغيره لا يحصل بأسه الا بالسلام اه عمرة اه سم (قوله واذا بطلت صلاة امام الخ) حاصل الكلام في هذا المقام من وجوه أربعة الاول جواز الاستخلاف وعدمه الثاني وجوب نية الاقتداء بالخليفة وعدمه الثالث بيان ما يدرئ نية الخليفة الجمعة الرابع بيان ان الجمعة تارة تتم وللقوم وتارة تتم لهم دونة وتارة لا تتم لهم ولاه وكلها في المتن الوجه الثاني فقد أشار اليه في الشارح وضابطه ان يقال يجب على القوم نية الاقتداء بالخليفة حيث كانت الصلاة غير جمعة اذا لم يخاف الامام عن قرب سواء كان مقتديا به قبل بطلان صلاة الامام أو لا وسواء وافقه في نظم صلاته أو لا وخلفه عن قرب وكان غير مقتدي به لكن خالفه في نظم صلاته اه شيخنا ج ف (قوله جمعة كانت أو غيرها) وسواء في صورتين اتفق نظام صلاة الامام وصلاة الخليفة أو اختلف فهذه أربع صور يجوز الاستخلاف فيها ولا يحتاج القوم فيها الى تجديد نية اقتداء بقول الشارح سواء استأنفوا نية قدومه أى على سبيل الجواز والا فلا استئناف غير واجب في الصور الأربع كما علمت اه شيخنا قال شيخنا الحق وحاصل مسئلة الاستخلاف انه اذا كان في غير الجمعة جاز طلقا أى سواء كان الخليفة مقتديا بالامام قبل بطلان صلاته أم لا وخلفه عن قرب أم لا وافقه في نظم صلاته أم لا وسواء وافقه في نظم صلاته أم لا وفيما اذا كان غير مقتدي به وخلفه عن قرب وقد تخالف نظم صلاتهما ولا يحتاجون لتجديدها فيما اذا كان مقتديا به قبل بطلانها وخلفه عن قرب سواء وافق امامه في نظم صلاته أم لا وكذا اذا كان غير مقتدي به قبل بطلانها ولكن خلفه عن قرب ووافق في نظم صلاته والمراد بالقرب ان يخلفه قبل فعل ركن أو قبل مضي زمن يسر ركلا ولو قصر او اما اذا كان الاستخلاف في الجمعة فشرط صحته كونه مقتديا بالامام قبل البطلان وعدم طول الفصل بين البطلان والاستخلاف والامتنع لا يحتاج المتقدم فيها الى تجديد نية الاقتداء فيعلم من قوله الا ترى والا تتم لهم لانه صحة الاستخلاف أيضا في الجمعة وان لم يتوافق نظم الصلاتين هذا كله بالنظر لجواز صحة الاستخلاف أيضا في الجمعة وان لم يتوافق نظم الصلاتين هذا كله بالنظر لجواز الاستخلاف وعدمه واما بالنظر لادراك الخليفة الجمعة فانه ان ادرك الامام في قيام الاولى أو في ركوعها تمت الجمعة لهم وله لانه بمنزلة الامام الاصل وكذا لو اقتضى به بعد فوات ركوع الاولى وركع مع ركوع الثانية ومجدتها على المعتمد بان وقع الاستخلاف في التشهد فلو لم يدرك ذلك فانتها الجمعة وانما لم يتوقف ادراك الركعة على فعل مجدي الاول مع الامام بخلاف الثانية لكون صحة جمعة القوم في الاولى متوقفة عليه فتزل منزلة الامام

اذ قد تدارك امامه ترك  
ركن فيأتي بركعة فيسلك  
الجمعة وهذا يحمل على من  
لا عذره فلا يشكل بجمعه  
فحين له عذر وأمكن زواله  
من ان اليأس يحصل برفع  
الامام رأسه من ركوع  
الثانية ويترك بان لم يترك  
أن يصلى الظهر قبل فوات  
الجمعة فلا تفوت عليه بمجرد  
احتمال ادراكها فضيلة  
تجيب الظاهر بخلاف من هنا  
فان الجمعة لازمة فلا يتبدل  
غيرها مع قيام احتمال  
ادراكها (واذا بطلت صلاة  
امام) جمعة كانت أو غيرها



الاصلي بخلافه في الثانية اه مقرر شيخنا ح في هذا المقام (قوله خلفه مقتدبه الخ) واذا بطلت صلاة ذلك الخليفة تجاوز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الامام الاصلي وكذا يجوز الاستخلاف ايضا في اثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة في الثانية حضر الخطبة بتمامها والبعض الغائب في الاول اذن لم يسمع ليس من اهل الجمعة وانما يصير غير السامع من اهلها اذا دخل في الصلاة وينزل السماع من منزلة الاقتداء فان قلت ظاهر كلامهم صحة استخلاف من يسمع ولو نحو محدث وصي زاد في الفرق قلت يفرق بانه بالسماع اندرج في ضمن غيره فصار من اهلها تبعاطا هذا كفي استخلافه وبطلان صلاته او نقصها اشترطت زيادته وامام من لم يسمع فلم يصير من اهلها ولا في التاخر فلم يكف استخلافه مطلقا فاذا ائتمى عليه في اثناء الخطبة امتنع الاستخلاف كما صححه في المجموع ويفرق بينه وبين المحدث بان المحدث عليه خرج عن الاهلية بالكلية بخلاف المحدث بدليل صحة خطبة غير الجمعة ولو استخلف من يصلي بهم ولم يكن يسمع الخطبة ممن لا تلزمه الجمعة ونوى غير الجمعة جاز اخذ امامهم اه شيخنا ش مر وعبرة الشورى (فرع) لو خطب شخص واراد ان يقدم شخصا غيره ليصلي بالقوم فشرطه ان يكون ممن يسمع الخطبة وان ينوى بالجمعة ان كان من الاربعين والافلا اذ يجوز صلاة الجمعة خلف مصلي الظهر انتهت (قوله قبل بطلانها) متعلق بقصد كضبط عليه اه ع ش (قوله او القوم او بعضهم) ففي المجموع يجوز استخلاف اثنين واكثر يصلي كل بطانة والاولى الاقتصار على واحد اى في غير الجمعة واستخلافهم اولى من استخلافه فقدمهم اولى من مقدمهم ومقدمه اولى ممن تقدم بنفسه وهذا كما في غير الامام الراتب اه ح ل وفي زى مانصه \* (فرع) \* لو استخلف الامام واحدا واستخلفوا آخرون عينه اولى من مقدم الامام الا الامام الراتب فقدمه اولى ومقدمهم اولى من الذى تقدم بنفسه الا ان يكون راتبا ولو قدم الامام واحدا وتقدم آخر كان مقدم الامام اولى اه (قوله كفى قصة ابي بكر) اى حيث كان يصلي اماما بالناس في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فاحس النبي يوما بالخطبة فدخل يصلي وابو بكر يحرم بالناس فتأخر ابو بكر وقدمه لكن فيه ان ابا بكر لم تبطل صلاته الذي هو المدعى ويحجب بانه اذا جاز الاستخلاف مع عدم البطلان فع بطلانها اولى اه من الحلبي ومثله شرح مر وقوله كفى قصة ابي بكر الخ غرض منه بيان جواز الصلاة اماما بالتعاقب لا الاستبدال على الاستخلاف اذ لا استخلاف في قصة ابي بكر لا تنفاء شرطه وقت دم الكلام عليه في صلاة الجماعة وقوله ويحجب عنه بانه اذا جاز الاستخلاف الخ هذا صريح في انه يجوز للامام ان يتأخر ويقدم آخر مع شانه في الصلاة وهو خلاف ما صرح به الشيخان في باب صلاة المسافر نقلا عن المحاملى لكن حمل الشهاب ابن حجر عدم الصحة على ما لو استخلف مع شانه على الامامة اه رشيدى على مر وفي القسطلاني على البخارى مانصه وعند ابن المنذر من رواية مسلم بن ابراهيم عن شعيب ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف ابي بكر وعند الترمذى والنسائى وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن ابي هند عن شقيق ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف ابي بكر فمن العلماء من رجح ان ابا بكر كل مأموما واستدل الطبري بهذا على ان للامام ان يقطع الامامة ويقضى بغيره من غير ان يقطع الصلاة وعلى جواز اثناء القدوة في اثناء الصلاة وعلى جواز تقدم احرام المأموم على الامام بناء على ان ابا بكر كل دخل في الصلاة ثم قطع القدوة واتم رسول الله ومنهم من رجح انه كان اماما والنبي جاء واقتدى به فقد ثبت انه صلى خلف ابي بكر مقتديا به في مرضه الذى مات فيه اه وفي السندى على البخارى قوله مروا ابا بكر فليصل بالناس استدله به اهل السنة على خلافة ابي بكر ووجهه ان الامامة في الصلاة التى هي الامامة الصغرى كانت من وظائف الامامة الكبرى فنصبه صلى الله عليه وسلم ابا بكر اماما في الصلاة في تلك الحالة من اقوى امارات تقوى بها الامامة الكبرى اليه وما نزع به الشيعة حيث قالوا ان الدلالة لو كانت ظاهرة قوية لما حصل الخلاف بين الصحابة في اول الامر باطل ضرورة ان الوقت كان وقت حيرة ودهشة وكم من ظاهر قد خفي في مثل هذا الوقت اه (قوله سواء استأنفوا بقدوة الخ) وينبغي ان يكون مكروها لانه

(تخلفه) اى عن قريب (مقتد به قبل بطلانها جاز) سواء استخلف نفسه أم استخلفه الامام أو القوم أو بعضهم لان الصلاة اماما بالتعاقب جائزة كفى قصة ابي بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه سواء استأنفوا بقدوة قدومه أم لا لانه منزل منزلة الاول في دوام الجماعة



اقتداء في اثناء الصلاة اه سم على المنهج أقول وقد يقال بعدم الكراهة لانهم معذورون باحرامهم الاول  
وطروا البطلان لادخل لهم فيه ومعلوم ان النية بالقلب فلو تلفظوا بها بطلت صلاتهم اه ع ش على م ر  
فقول المتن جازي من غير نية اقتداء به وحينئذ يقال لنا شخص يصلي باسخر وتحصل له الجماعة من غير نية اقتداء به  
اه حابي (قوله والاستخلاف في الركعة الخ) مراده بهذا شرح قوله جازي فهو مستعمل فيما يعم الوجوب  
والندب اه شيخنا (قوله واجب) أي على المأمومين وهل كذلك الامام لان الجماعة واجبة عليهم ويقتدى  
بذلك الخليفة راجعه واذا قدم الامام واحدا منهم أو قدموا واحدا منهم وجب عليه الامتثال لتلاوته الى  
التواكل قال شيخنا وهو الوجه حيث غلب على ظنه ذلك وهل يجب عليه الامتثال وان لم يوافق جماعته وانماها  
ظهر بان اقتدى بالامام في اعتدال الاولى لان صلاتهم متوقفة على استخلافه وهذا مفهوما ومن ظاهر ما يأتي في  
قوله ثم ان أدرك الاولى الخ قلت الذي ذكره حج انه في هذه الحالة لا يجب عليه التقدم اه حل (قوله المشعريه  
الفاء) بالنصب صفة للجار والمجرور المنصوب محلا بقول اه شورى (قوله ملوا نفر دوا بركن) أي ولو قصيرا  
قولا أو فعليا أي أومض زعن يسر كذا وان لم يخاله وقوله في غير الجمعة فيه صورتان وقوله وفيها مطلقا  
فيه صورتان أيضا فهذه أربع صور اه شيخنا (قوله وفيها مطلقا) فان كان في الركعة الاولى بطلت جمعهم  
وان كان في الثانية بقيت الجمعة اه حل وقوله مطلقا أي سواء كان بتجديده أولا اه شيخنا (قوله أيضا  
وفيها مطلقا) أي في أولها أم في ثانيها فكيف غيرها اه شيخنا (قوله وهذا) أي التفصيل المذكور لا يستفاد من  
الاصل أي ويستفاد من كلامه حيث عم في الاول بقوله جمعة كانت أو غيرها واشترط لجوازه كونه عن قرب  
فأفهم انه لا يجوز اذا طال الفصل وهذا التفصيل لم يستفد من كلام الاصل حيث لم يشترط الفور لجواز  
الاستخلاف بل يستفاد منه ان الاستخلاف جائز مطلقا لا يقال التفصيل بين الامتناع في غير الجمعة ولا بتجديدها  
مطلقا لا يستفاد من عبارته أيضا كما انه لا يستفاد من عبارة الاصل لانا نقول يكفي في الاستفادة انه علم من كلامه ان  
طول الفصل حكمه بخالف حكم غيره وان لم يعلم منه التفصيل بين تجديده النية وعدمها اه ع ش (قوله وكذا  
غيره في غير جمعة الخ) فيه ثمان صور اشتمل منظوقه على اثنين منها ومفهوم القيد الاول في كلامه أربع صور  
لا يجوز فيها ومفهوم الثاني ثنتان يجوز فيهما بتجديد النية وقوله بقيد زنه بقولي الخ انظر ما وجز يلدته مع ان  
كلامه في جواز الاستخلاف وأيضا لو كانت الزيادة لاجل ان المفهوم يحتاج فيه الى النية كما قاله في الشارح لكان  
عليه زيادة قيد آخر اذ كلامه صادق بطول الفصل وفي هذه يحتاج الى تجديد النية تأمل (قوله في غير جمعة) أي  
في غير أولى جمعة وغير الاولى صادق بثانية الجماعة وبما في الصلوات اه شيخنا (قوله ان لم يخالف امامه) في كلامه  
ضمير ان وغير ان فالضمير المستتر للغير المرفوع والبارز بصريح رجوعه للغير المجرور أو المرفوع والمقتدى المتقدم  
في قوله تخلفه مقتدبه فيه احتمالات ثلاثة اه شيخنا وعبارة الشورى قوله ان لم يخالف امامه أي امام غير الجمعة  
أو امام المقتدى لان الفرض ان هذا الخليفة ليس بمقتد فالضمير راجع للمضاف اليه في قوله غير مو يجوز ان  
يكون الضمير راجعا الى الخليفة كله والمتبادر باعتبار انه مكانه أو متم افعاله أو ماش على نظامه أو فاعل ما كان  
يفعله وجوبا في الواجب ونوبا في المندوب فكانه تابع له والاضافة تأتي لادنى ملازمة انتهت (قوله ان لم يخالف  
امامه) أي ان لم يخالف الخليفة اماما في نظم صلاته وسماه اماما مع كونه لم يسبق له قدومه لكونه خلفه والاضافة  
يكفي فيها أدنى ملازمة فكانه قال ان لم يخالف نظام صلاة الامام الذي هو خالف عنه اه ع ش وعبارة سم قوله  
ان لم يخالف امامه في نظم صلاته أقول اشتراط عدم مخالفة نظم الامام وسيلة لاشتراط عدم مخالفة نظم المأمومين  
لان الغالب موافقة نظم الامام والمأمومين حتى لو فرض مخالفته لنظم الامام دون المأمومين كفي لان الفرض أن  
لا تقع مخالفة بينهما بين المأمومين فلو كان هذا الخليفة في ركعته الثانية وصلاة الامام في ركعته الاولى وكانت ثانية  
للمأمومين فان اقتدى به في ثانيته لم يفتي صحة الاستخلاف ههنا وان كان مخالفا للامام في النظام لموانقته القوم

والاستخلاف في الركعة  
الاولى من الجمعة واجب في  
غيرها مندوب وخرج بقولي  
عن قرب المشعريه الغامض  
انفراد بركن فان ذلك يمنع  
في غير الجمعة بغير تجديده  
اقتداء وفيها مطلقا وهذا  
لا يستفاد من الاصل (وكذا)  
لو خلفه (غيره) أي غير مقتد  
به قبل بطلانها جاز (في غير  
جمعة) بقيد زنه بقولي (ان  
يخالف امامه) في نظم صلاته  
بان استخلف في الاولى



فيه فان قلت حلا جاز الاستخلاف مع مخالفة نظم الخليفة لنظم الامام والزعم الخليفة بمراعاة نظم الامام وترك مراعاة نظم صلاة نفسه كمالو كان من المقتدين قلنا كل المقتدون يلزمهم موافقة نظم الامام قبل الاستخلاف يارأى ان يلزمهم ذلك بعد ولا كذلك غيرهم انتهت (قوله أوفى ثالثا رابعية) أى للقوم وهى أولى للخليفة اه شيخنا (قوله لم يجوز بلا تجديده) أى لاحتياجه للقيام واحتياجهم للعود وقضية التعليل انه لو انفرد بالركعة الاولى واستخلفه الامام فى الثانية فانه يجوز وكذلك لو انفرد بثلاث ركعات واستخلفه فى الرابعة اه برمازى (قوله أيضا لم يجوز بلا تجديده) لعل محله اذا كان مخالفا لنظم صلاتهم كما هو الغالب فان كان موافقا كان استخلافه فى الثانية أو الاخيرة منفردا فيبقى الجواز ثم رأيت فى شرح الروض ما وافقه حيث قال فلو اقتدى جماعة بمنفرد فى الاخيرة ثم بطلت صلاته فاستخلفوا موافقا جاز لعدم المخالفة ويحمل كلامهم على غير هذا لانه الغالب اه سم (قوله أمانى الجمعة) أى فى أولها تأمل (قوله لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى) أى اذا نوى الخليفة الجمعة حين تقدم اه شيخنا وعبارة حل قوله لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى أى ان نوى الخليفة الجمعة لان الجمعة الاولى باقى حكمها ولا يبطل بطلان صلاة الامام فأحرام امام به غير معتقوه هذا واضح ان كان فى الركعة الاولى وكذلك فى الثانية حيث كان من أهل الجمعة وكتب أيضا أى ولو لم يعمل يجوز فيه التعدد لان محل ذلك عند الحاجة فلا حاجة هناك استغناء عنه فلو كان غير المقتدى لا تلزمه الجمعة وتقدم نوايا غيرهما فان كان فى الاولى لم تصح صلاتهم مطلقا طهرا لعدم نوات الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بهذا بتقديم واحد منهم أوفى الثانية أعوها انتهت وعبارة الروض وشرحه فان استخلف فى الجمعة غير المقتدى بامامها بطلت صلاته اذا لم يجز انشاء جمعة بعد أخرى ولا فعل الظهر الخ ثم قال واذا بطلت جمعة وظهر ابيته فغلا ونظاهر ان محله اذا كان جاهلا بالحكم وبطلت صلاتهم ان اقتدوا به مع علمهم بطلان صلاته نعم ان كان من لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها صححت صلاته وحيث صححت صلاته ولونفلا واقتدوا به فان كان فى الاولى لم تصح ظهر العدم فوات الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا ركعتين مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم أوفى الثانية أعوها جمعة اه وقوله وانظرت نفلا قد يشكل اقتلاهما فصلاح حيث كان متمكنا من الجمعة ولو باقتدائه عن يستخلف من المقتدين فلي تأمل وقوله وبطلت صلاته الخ تأمل كلامه يظهر لك أن بطلان صلاته ينحصر فيما اذا علم الحال فان جهله انقابت نفلا كما صرح به فلم تبطل صلاته مطلقا فتأمل واعلم انهم قالوا ليس للمسبوقين فى الجمعة ان يستخفوا من يتم بهم وعلاوه بانه لا تنشاء جمعة بعد أخرى قال فى شرح الروض وكلهم أرادوا بالانشاء ما يعبر الحقيقى والمجازى اذ ليس فيما اذا كان الخليفة منهم انشاء جمعة وانما فيه ما يشبهه صورة على ان بعضهم قال بالجواز فى هذا ذلك اه قلت وبكل حال قضية التعليل الجواز ان كان الخليفة ممن لا تلزمه الجمعة ونوى الظهر وهو نظير ما تقدم فى غير المسبوقين اذا استخفوا ممن لا تلزمه الجمعة فى الثانية ونوى غيرها فلي تأمل والحاصل أن صحة صلاة غير المقتدى المستخلف فى صورتين اذا كان لا تلزمه الجمعة وتقدم نوايا غيرهما اذا كان تلزمه الجمعة وكان جاهلا بالحكم لكن تصح له فى هذه نفلا مطلقا وصحة اقتدائهم به فى صورتين فى الركعة الثانية دون الاولى وصحة صلاته فى الصورة الثانية مشككة لانه من أهل الجمعة وهو متمكن من تحصيلها ولو بالاعتداء ممن يستخفونه من المقتدين فليجوز اه سم (قوله أو فعل الظهر قبل فوات الجمعة) أى وكان الخليفة ممن أهل الوجوب بدليل قوله وذلك لا يجوز وأما ان لم يكن من أهل الوجوب فتصح صلاته التى هى الظهر وأما القوم فان كان استخلافه فى أولاهم لم تصح صلاتهم مطلقا طهرا لعدم فوات الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم أوفى الثانية أعوها اه حل (قوله ولا يرد المسبوق) أى لا يرد على قولنا لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى اه حل (قوله ودخل فى المقتدى) أى المذكور فى قوله مقتد به وقوله فيجوز استخلافه الضمير راجع لمن فى قوله من لم يحضر وقوله لانه بالاعتداء الضمير فيه راجع لمن أيضا اه زى (قوله ثم ان

أوفى ثالثا رابعية فان استخلف فى الثانية والاخرة لم يجوز بلا تجديده امانى الجمعة فلا يجوز ذلك فيها لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى أو فعل الظهر قبل فوات الجمعة وذلك لا يجوز ولا يرد المسبوق لانه تابع لامتني ودخل فى المقتدى من لم يحضر الخطبة ولا الركعة الاولى فيجوز استخلافه لانه بالاعتداء صار فى حكم حاضرهما (ثم ان) كان الخليفة فى الجمعة



أدرك الأولى) هذا متعلق بقوله خلفه مقتدبه بالنسبة لجمعته والمراد بالأولى أن لا يدركه بعد تمام الركوع سواء أدركه في القيام ولو لم يركع معه أو في الركوع وإن لم يدرك القيام معه هذا هو المراد من أدرك الأولى في هذا المحل بخلاف أدرك الثانية على معتمد البغوي لا متى فلا بد أن يكون من أولها إلى آخرها إذا علمت هذا علمت أنه لا تنافي بين قوله ثم إن أدرك الأولى وقوله وإن بطلت صلاة الإمام فيه لولا في نظيره إلا متى اه شيخنا وفي ع ش على مر ما تصومونه تعلم أنه ليس المراد بأدرك الركعة مع الإمام أن يكون مقتديا فيها كلها بل المدار على كونه اقتدى بالإمام قبل فوات الركوع على المأموم بأن اقتدى به في القيام وإن بطلت صلاة الإمام قبل ركوعه أو اقتدى به في الركوع وركع معصومان بطلت صلاة الإمام بعد ذلك اه (قوله وإن بطلت صلاة الإمام فيها) أي ولو قبل الركوع أو في نفس الركوع بأن اقتدى به في القيام ثم بطلت صلاة الإمام فيه أو اقتدى به في الركوع وأطمأن ثم بطلت صلاة الإمام حيثئذ اه حل فالغاية للتعميم أي سواء بطلت فيها أو قضاها بعد ذلك والغاية الثانية هو قوله وإن استخلف فيها أي سواء استخلف فيها كان استخلف في اعتدالها أو فيما بعده تأمل (قوله أي وإن لم يدرك الأولى) صادق بأدرك الثانية يتمها بل إن استخلف في التشهد وبعبارة حل بأن اقتدى به بعد الركوع كالأعتدال انتهت أي وإن استخلف في السجود مثلا اه (قوله فتم لهم لاله) وظاهره أنه يشترط أن يكون زائدا على الأربعين والأقل تصح جمعهم كأنه عليه بعضهم وانما جازته الاستخلاف في صورة فوات الجمعة عليه باستخلافه وإن كان فيه فعل ظهر قبل فوات الجمعة لعذر بالاستخلاف بشارته للإمام فاه الراعي وقد توخى خدمته أنه إذا استخلفه القوم أو تقدم بنفسه لا يجوز ذلك لكن إطلاقهم يخالفه وهو الأصح ويوجه بأن التقدم مطلوب في الجملة فيعذر به اه ش مر (قوله مع الإمام) أي جنسه فيصدق بالأول والخليفة فهم أدركوا ركعة مع الإمام أي أو قضاها متابعين له ويجوز أن يراد هنا بالإمام الأول فقط ويكون مراده بالركعة أي ما يدرك به كما مر في قوله ثم إن أدرك الخليفة الأولى تأمل اه شوري (قوله وهو لم يدركها معه) أي مع الإمام أي مع خب أو المراد الأول بل المعنى المتقدم اه شوري (قوله كذا) أي التعويل على أدرك الركعة وعدم ذكره الشيخان (قوله وقضيته) أي قضية كلام الشيخين حيث قال إن أدرك الأولى تمت جمعتهم والافتقار لهم لاله اه زى وقوله أنه يتم أظهر أضعف اه ع ش (قوله وإن أدرك مع ركوع الثانية وسجودها) أي بأن اقتدى به في الثانية واستخلف في التشهد اه شيخنا (قوله لكن قال البغوي يتمها جمعة) معتمد اه ع ش (قوله ويراعى المسبوق الخ) قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الإمام الفاتحة واستخلف شيخا لم يقرأها لمن أنه يجب عليهما ركع من غير قراءة وليس مراد بل يجب عليه قراءة الفاتحة لأجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة امامه لأن المراد بنظمها أن لا يخالفه فيما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم وهذا غلبة أمره أنه طول القيام الذي خلف الإمام فيه ووزل منزلته وهو لا يضروا كل الإمام الأصلي باقيا اه ع ش على مر (قوله أيضا ويراعى المسبوق الخ) أي حتى يفعل ما كل الإمام يفعله وجوب باقي الواجب ويندب في المنسوب لانه التزم ترتيب صلواته باقتدائه به ولا يجب عليه التشهد إذ لا يزيد حاله على بقائه مع امامه بل ولا تعود أيضا كما قاله الأسنوي اه ش مر وقوله حتما الخ أي في الجملة لا لا يخالف قوله ولا يجب عليه التشهد الخ وقوله بل ولا تعود أيضا أي في الجلوس الأخير لتمكن القوم من مفارقتها بالنية والاعتناء لانفسهم لكن هذا قد يشكل على قوله أولا ويراعى المسبوق نظم الإمام حتما لا أن يقال تحتم المراعاة في الجملة فلا ينافي ما ذكر أو المراد تحتم المراعاة فيما يؤدي إلى اختلال صلاتهم اه ع ش وبعبارة سم قوله ويراعى المسبوق نظم صلاة الإمام أي يلزمه ذلك كما صرح به غيره كالعباسي وأقول ينبغي أن يكون المراد يلزم مراعاة نظم الإمام اجتناب ما يخل بنظم صلاتهم مما يمتنع عليهم لو كانوا منفردين ويتنصرون بطلان صلاتهم كما لو استخلف من في الثانية في أولاهم فتقول يجتمع عليهما يجلس لتشهد الأولى بعد هذه الثانية لانه يلزم منه أن يجلسوا لتشهد الأولى بعد أولاهم وذلك ممتنع مبطل للصلاة بخلاف ما لو كان الخليفة

(أدرك) الركعة (الأولى)  
وإن بطلت صلاة الإمام فيها  
(تمت جمعتهم) أي الخليفة  
والمقتدين (والأ) أي وإن لم  
يدرك الأولى وإن استخلف  
فيها (فتم) الجمعة (لهم لاله)  
لأنهم أدركوا ركعة كلمة  
مع الإمام وهو لم يدركها معه  
فيتمها ظهرا كذا ذكره  
الشيخان وقضيته أنه يتمها  
ظهرا وإن أدرك مع ركوع  
الثانية وسجودها لكن قال  
البغوي يتمها جمعة لأنه صلى  
مع الإمام ركعة (ويراعى  
المسبوق)



موافقا لهم وأراد ترك التشهد الأول أو ترك القنوت لهم لا نقول بمتنع عليه ذلك ويلزمه الاتيان بالتشهد الأول والقنوت لانه لا يريد على الامام لو كان باقيا والامام لو كان باقيا لم يلزمه الاتيان بالتشهد الأول والقنوت والخليفة انما يلزمه مراعاة نظم الامام وفاء بما كان على الامام لانه صار مقامه والامام لم يكن عليه الاتيان بالتشهد الأول والقنوت وعلى هذا فينبغي اذا أتمهم صلاتهم ان يجوز له بمجرد دفعه من السجود الثاني في اخر صلاتهم ان ينتصب قائما على يمينهم ليقار قوه أو ينتظروه ولا يجب عليه ان يجلس بهم للتشهد لانه لا يلزم من قيامه مخالفة في صلاتهم لانه صار حكمهم بين الجلوس فلا يضرهم قيامه فليتأمل هذا والانتظار مشكل لانهم لم يوافقوه في الجلوس لعدم جلوسه انتهت وفي ق ل على الجلال والمراعاة مندوبة في المندوب للامام الاصل من الاقوال والافعال ومنها سجود السهو وان حصل السهو قبل اقتدائه واذا وجد بهم وانتظروه بعده فينبغي ان لا يعيدوه معه أيضا ولو فعله في آخر صلاة نفسه فمتنع عليهم موافقته فيه على الوجه وكذا مراعاة مندوبة في الواجب من الاقوال وانما تجب في الواجب من الافعال فقط قاله شيخنا واعتمد من تناقض في كلامهم كثير فقله تشهد أي نداء بالسا وجوبه بصدق الواجب وفي شرح شيخنا الرمي تناقض يعرفه الواقف عليه (قوله الخليفة) بدل أو عطف بيان (قوله نظم صلاة الامام) أي وان خالف نظم صلاة نفسه اه شيخنا (قوله فيقنت لهم) يظهر أن هذا القنوت ليس بعبادة في حق الخليفة فلا يسجد لتركه ولا القوم لترك الخليفة له اذا أتوا به ويحتمل خلافه فليجرر اه شورى وعبرة ع ش على مر فلترك القنوت لم يسجد هو ولا المؤمن به بتركه اه سم على ج بالمعنى وقوله لم يسجد هو أي لعدم حصول خلل في صلاته وقوله ولا المؤمنون به أي لانه محمول على الامام انتهت (قوله أيضا فيقنت لهم في الصبح) أي وان كان يصلي هو الصبح وحينئذ يحتمل ان لا يسجد هو للسهو لانه مأمور بتركه فكيف يؤمر بحجبه ويحتمل ان يسجد لانه تركه لعذره وهو لا يمتنع بحجبه كلوصلى الصبح خلفه حتى ولم يتمكن منه اه حل (قوله ويتشهد) أي جالسوا يسجد بهم لسهو الامام الحاصل قبل اقتدائه وبعده اه ش م ولا يقال من لازم التشهد بالجلوس فلا حاجة لذكر الجلوس حينئذ لا نقول مراده ان التشهد منه مطلوب حال جلوسه لانه يجلس من غير ان يأتي بالتشهد ويكتفي في مراعاة النظم بالجلوس أي ويتشهد في حال جلوسه فليتأمل اه شورى وفي ع ش على م ر مانعه قوله وتشهد جالس أي يجلس للتشهد وجوبا أي بقدر ما يسع أقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر وقال ج نداء هو موافق لقول المصنف ويراعى المسبوق الخ لكن سيأتي في الشرح ما يخالفه في قوله ولا يجب على الخليفة الخ وما قاله ج ظاهر اه (قوله أشار اليهم) أي عند قيامه اه ش م ر أي أشار اليهم ندبا اه ج اه ع ش عليه (قوله وانتظارهم أفضل) أي حيث أمنوا خروج الوقت فان خافوا فوتره وجبت المفارقة اه حلبي (قوله وهو الصبح) معتمد اه ع ش (قوله وعليه فيراقب القوم بعد الركعة) قال شيخنا وليس في هذا تقليد في عدد الركعات كما لا يخفى قال ثم ما ذكر واضح في الجمعة أما في الرباعية ففيها قصود ان هذا المصباح هو اقيام وقعد يتشهد ثم قام فان قام معه علم انها ثابته اه حل (قوله بعد الركعة) أي التي وقع فيها الاستخلاف (قوله فان هموا بالقيام) في المختار والهم الحزن والجمع المهموم وأهمه الامر أطلقه وحرته يقال هم لنا أهم لنا المهم الامر الشديد وهمه المرض اذا به وبابه ردوا الاهتمام اغتمام واهتم به بامر هو المهمة واحدة المهم يقال فلان يعيد المهمة بكسر هاء وقتلها وهم بالشيء اراده وبابه رد اه (قوله عدم الجواز) ضعيف اه ع ش (قوله الجواز عن أبي علي) معتمد اه وهو أبو علي الحسين بن شعيب السجستاني ثقة على القفال المتوفى سنة تسبع وعشرين وقل سنة ثلاثين وقل سنة ثمانين وثلاثين وأربع مائة وقد فن بجانب أستاذه القفال والسجستاني بكسر السين المهملة بعد هاتون ساكنة ثم جيم نسبة الى منج قرية من قرى مرو اه برملوى (قوله ومن تخلف لعذر الخ) شروع في مسئلة الزجعة قال م

الخليفة (نظم) صلاة (الامام) فيقنت لهم في الصبح ويتشهد جالس (فاذا تشهد أشار) اليهم بما يفهمهم فراغ صلاتهم (وانتظارهم) له ليسلوا معه (أفضل) من مفارقتهم له وان جازت بلا كراهة تؤذ كر الافضل من زيادتي وصرح بها في المجموع واستخلاف المسبوق جائز وان لم يعرف نظم صلاة الامام كما صح في التحقيق وقوله ابن المنذر كما في المجموع عن نص الشافعي قال في المهمات وهو الصبح وعليه فيراقب القوم بعد الركعة فان هموا بالقيام قام والا قعد لكن الذي في الروضة فيما اذا لم يعرف نظمها ان أرجح القولين دليلا لعدم الجواز وفي المجموع انه اقيسهما مع نقله فيهما الجواز عن أبي علي السجستاني (ومن تخلف لعذر) في جمعه أو غيرها



في شرحه والزجة لا تختص بالجمعة بل تجري في سائر الصلوات وذكر المصنف ككثير لها هنا لان الزحام في الجمعة  
أغلب ولان تغاريها متشعبة مشككة لكونها لا تدرك الا بركة منتظمة أو ملققة على ما يأتي ولهذا قال الامام  
ايس في الزمان من يحيط بأطرافها اه وأجيب بان كلامه مفروض في الكلام فيها قبل تدوينها وتخصيصها  
اه برماوي (قوله كزحونسيان) أي ومريض ويطأ حركة اه ج (قوله أونسيان) أي للمجود أو كونه  
في الصلاة اه ش مر (قوله في ركعة أولى) اما المرحوم في الركعة الثانية فمن الجمعة فيجوز حتى تمكن  
قبل السلام أو بعده نعم لو كان مسبوقا لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام وسجد المجدين أدرك  
الجمعة والا فلا كما يعلم مما سيأتي اه شرح م ر وفي سم مائه قوله في أولى جمعة أقول ظاهره ان وجوب  
انتظار التمكن وامتناع الابعاء لا يختص بالركعة الاولى فالوجه ان يقال ان التقيد به يوافق قوله السابق في  
ركعة أولى ولان جميع التفاصيل الآتية لا تأتي الا بعد ادون الثانية كما قاله في الروض وشرحه اما من أدرك معه  
الاولى وزحم عن السجود في الثانية فيستدرك ما فاتته قبل السلام وبعده بحسب امكانه ويتم جمعه فان كان  
مسبوقا بالاولى بان لحقه في الثانية وزحم فيها ولم يستدرك السجود قبل السلام من الامام فاتته الجمعة لانه لم يدرك  
مع ركعة انتهت (قوله فأمكنه السجود على شيء) أي لكون الساجد على مرتفع والمجود عليه في هذه شرح  
م ر وقوله من انسان أو غيره كجهنم وقوله لزمه أي وان لم يرض الانسان ولم يأذن صاحب البهيمه للحاجة مع أن  
الامر فيه بسيرة له في المطلب وكذا ابن الاستاذ والزر كشي احتمال بين ان يكون ممن يتم العدة فيجب ومن لا  
فلا والذي يتجه انه لا فرق لان كلامهم ائله الجمعة فلزمه السعي في تحصيلها ككراء الركوب بل أولى اه  
اياب اه شورى (قوله بتسكيس) اما اذا لم يمكنه السجود بهيئة التسكيس فانه لا يجوز عند الجمهور اه  
اياب اه شورى (قوله من انسان أو غيره) شامل للمناع الغير وان لم يأذن كالاستناد الى حائطه نعم لو كان  
الذي يسجد على ظهره من عظماء الدنيا ويغلب على الظن عدم رضاه بذلك وربما ينشأ منه شر انجبه عدم  
الزوم اه ع-يرة اه سم وأقول قد يتجه الحرمة اه ع ش على م ر (قوله لزمه) أي السجود  
ومع هذا فاذا تلف شيء بالسجود عليه ضمنه الساجد ولا يدخل بذلك تحتيده فلو كان السجود عليه صيدا  
وضاع لا يضمنه المصلي لانه لم يدخل في يده اه ع ش على م ر (قوله قال اذا اشتد الزحام) أي ولا يوجد  
له مخالف فهو من قبيل الاجماع السكوني اه ج (قوله فلينتظر) أي في الاعتدال ويغفر تطويله للضرورة  
فان لم يعلم الزجة حتى وصل الارض انتظر في الحالة التي هو عليها ويغفر هذا القعود للضرورة اه شيخنا  
وعبارة ع ش على م ر قال ج ويجب ان يكون الانتظار في الاعتدال ولا يضرت تطويله لعذره وقضيته  
انه لو أمكنه الانتظار بالساجد بعد الاعتدال لم يجز له وعليه يفرق بينهما بان الاعتدال محسوب له فلزمه البقاء فيه  
بخلاف ذلك الجلوس وكان كالأجنبي عما هو فيه نعم ان لم تكن طرأت الزجة الا بعد ان جلس فينبغي انتظاره  
حينئذ فيه لانه أقل حركة من عوده للاعتدال اه وظاهر قوله لانه أقل حركة الخ جواز العود ولو قيل بعدم  
جوازه لم يكن بعيدا لان عوده لحل الاعتدال فعل أجنبي لا حاجة اليه انتهت (قوله ولو في جمعة) أي في ثانيها  
بدليل قوله وجوبا في أولها اه شيخنا وعبارة الشورى قوله ولو في جمعة أي في ثانيها كما هو صريح صنيعه  
لكنه خلاف المقسم في كلامه فانه جعل فرض المسئلة في الركعة الاولى الا ان يقال الغاية بقطع النظر عن  
النهاية فليتأمل \* (تنبيه) \* قال في العباب لو منعت المأمور من جمعة عن ركوع أولى الجمعة حتى ركع الامام  
النهاية تابعه وخسبته غير ملغاة وسقطت الاولى فيتمها جمعة اه قال الشيخ وقوله غير ملغاة فيه نظر فان قيام  
الاولى وقراءتها محسوبة بان بدليل انه لا يجب إعادة القراءة فكيف لا تكون ملغاة اه قد يقال ان مراده  
التلفيق من ركوع الاولى وسجود الثانية الواقع في كلامهم فليتأمل لكاتبه انتهت (قوله على ما بحثه الامام)  
راجع لقوله وجوبا في أولها وينبغي على الوجوب انه لا تجوز له نية المقارفة بعبارة الروض وشرحه واذ لم يمكنه

كزحونسيان (عن مجوده)  
على أرض أو نحوها مع  
لامام في ركعة أولى (فأمكنه)  
المجود بتسكيس وطماينة  
(على شيء) من انسان أو غيره  
(لزمه) أي السجود لم يمكنه  
امنه وقد روى البيهقي باحتاد  
صحيح عن عمر رضي الله عنه  
قال اذا اشتد الزحام فليسجد  
أحدكم على ظهر أخيه  
وتعبري بعذروشي أعظم من  
تعبير الاصل بالزجة والنسيان  
وعلى انسان (والا) أي وان  
لم يمكنه السجود المذكور على  
شيء مع الامام (فلينتظر)  
تمكنه منه ندبا ولو في جمعة  
وجوبا في أولها على  
ما بحثه الامام وأقره عليه  
الشيخان وهو قوي معنى ولا  
يؤمى به لقدرته عليه ويسن  
للامام مطالعة القراءة ليذكره  
والمعذر



ذلك لم تجز له المفارقة لخروج من الجمعة قصد مع وقوع ادراكها لوجهه كذا نقله الشيخان عن الامام وأقرأه وهو بحثه حكى وجهها وأما من قوله ومنقول غيره كالصيدلاني والقاضي والحوارزمي والبقوي فالجواز للعذر ونقله القاضي عن نص الشافعي فيه على ذلك في المهمة ان انتهت (قوله فان تمكن منه قبل ركوع امامه الخ) هذا مرتب على قوله فليتنظر أي فاذا انتظر يكون له حالتان اما ان يتمكن قبل ركوع الامام أو فيه وفي الاولى أربعة أحوال مرتبة على قوله سجدة أي ثم بعد السجود اما ان يسجد فائماً أو راكعاً أو بعد الركوع وقبل السلام أو يسجد مسلم وكلها في كلامه اه شيخنا (قوله قبل ركوع امامه) أي قبل شروعه فيه اه شرح م ر وفي قوله على الجلال قوله قبل ركوع امامه أي قبل شروعه في ركوع الركعة الثانية سجدة على نظم صلاة نفسه كذا هو صريح كلام المصنف والوجه اعتبار اتصافه في الركعة الثانية فتى انتصب الامام فيها واقفه المأموم وجوباً فيه ولا يجري على نظم نفسه فراجع اه (قوله فيقرأ في الاولى قراءة مسبوق) فاذا ركع امامه في الصورة الاولى قبل ان يتم الفاتحة ركع معه وقوله الا ان يدرك قراءة الفاتحة أي زمنا يسع قراءتها فيتمها وقوله ويركع في الثاني بحيث يدرك الركعة ان اطمان يقيناً قبل ارتفاع امامه عن أقل الركوع خلافاً لابن العماد حيث قال ظاهر كلامهم انه يدرك الركعة الثانية بهذا الركوع وان لم يطمئن مع الامام فيه بخلاف المسبوق فانها متابعة في حال القدوة فلا يضر سبق الامام المأموم بالطمأنينة اه حل ومثله شرح م ر (قوله سجدة) أي مقتصر على الواجب في السجدة تنوي والجلسة كذا في المجموع عن الامام وانظر ما ذا يترتب على مخالفة هذا الواجب هل هو بطلان الصلاة أو لا ثم ان عدم حسابان الركوع أو التخلّف بغيره كما في المسبوق يستغل المسبوق بسنة فاجزى اه شورى (قوله فان وجدته سلم) عبارة الروض وشرحه فان سلم الامام قبل تمام سجوده فانتبه الجمعة لانه لم تتم له ركعة قبل سلام الامام فيتمها طهر بخلاف ما اذا رفع رأسه من السجود فسلم الامام فيتمها جمعة انتهت ومثله شرح م ر وقوله فسلم الامام أي شرع في السلام بخلاف ما لو رفع مقارناته فلا يدرك الجمعة لانه لم يدرك ركعة قبل سلام امامه ويحتمل وهو الاقرب ادراكه لان القدوة انما تنقطع باليم من عليكم ثم رأيت سم على المنهج نقل هذا الثاني عن م ر وفي كلام جج انه لو قارن رفع رأسه اليهم من عليكم انما تفوته وهو محتمل اه ع ش على م ر وبارحة ل قوله فوجدته سلم أي تم سلامه قبل فرائضه من السجود فالمعية لا تنضراته (قوله أو تمكن فيه) معطوف على قوله فان تمكن قبل ركوع امامه والتمكن في الركوع ليس قسداً بل مثله ما اذا لم يتمكن أصلاً حتى ركع الامام فيركع معه لانه لو لم يركع معه يصير مختلفاً كثيراً من ثلاثة أركان طويلة اه شيخنا وعبارة الروض وان ركع الامام في الثانية قبل سجوده فلا يجدل يركع معه انتهت فلم يفسد فيها بالتمكن في ركوع الامام (قوله فليركع معه) هل ذلك على الفور بحيث لو تأخر طالت أو ما لم يرفع وهل يشترط ان يطمئن معه أم لا قال السبكي لم أر في ذلك تصريحاً وعبارة الحارثي الصغير يدل على جواز التأخير الى آخر الركوع اه عميرة اه سم وكتب أيضاً قوله فليركع معه انظر لو تخلف عن الركوع معه هل يكون كغير المعذور ولا تبطل الا بالتخلّف بركنين وإذا اعتدل الامام هل يجب عليه تدارك الركوع أولاً لانه كان للموافقة وقد قامت الوجه الوجوب حرره اه (فرع) \* لو لم يتمكن من السجود حتى يسجد الامام في الثانية تابعه بخلاف لو زحم عن الركوع حتى ركع الامام في الثانية فرجع قال الاكثر يعتد به بالركعة الثانية وتسقط الاولى قال الامام السبكي رحمه الله تعالى واعلم انه في هذه المسئلة حصل سبق بالركوع والسجدة تنوي ثلاثاً أركاناً طويلة فلما قام الامام اجتمع مع المأموم فيه فيجب عليه المتابعة فلو لم يركع معه لم ينو المفارقة تعين القول بالبطلان اه اه (قوله ويحسب ركوعه الاول) يمكن أن يكون من فوائد حسابان ركوعه الاول والتلفيق انه لو بان خلل في الثاني لم يؤثر فلو بان الخلل في الاول فهل يحسب الثاني أو لا فتقر الركعة فيه تطرول لعل المتجه الاول اه سم اه شورى (قوله ملحقته من ركوع الاول)

(فان تمكن) منه (قبل ركوع امامه) في الثانية (سجدة) (فان وجدته) سجوده (فائماً أو راكعاً) (فكمسبوق) فليقرأ في الاولى قراءة مسبوق الا ان يدرك قراءة الفاتحة فيتمها ويركع في الثانية لانه لم يدرك محل القراءة (والا) بان وجدته فرغ من ركوعه (واقفه) فيها هو فيه (ثم صلى ركعة بعده) لغوتها كمسبوق (فان وجدته) قد (سلم فاتته الجمعة) فيتمها طهر (أو تمكن فيه) أي في ركوع امامه في الثانية (فليركع معه ويحسب) له (ركوعه الاول) لانه أتى به وقت الاعتداد بالركوع والثاني أتى به المتابعة (فركنه ملققة) من ركوع الاول وسجود الثانية (فان) لم يركع معه بل (سجد على ترتيب) صلاة (نفسه علماً علماً) بان واجبه الركوع



أي وقياها وقراءتها واعتدالها وقوله وسجود الثانية أي والجلوس بين السجدين والسجود مفرد مضاف فيم  
 السجودين اه شيخنا ح ف (قوله بطلت صلاته) أي بمجرد هويته السجود لانه شروع في البطل اه  
 برماوى (قوله والموافق لما) أي من ان اليأس في حق غير العذر لا يحصل الا بالسلام اه حل (قوله  
 أوجاهلا) أي ولو كان علميا مخالفا لما لانه مما يخفى اه حل ومثله شرح مر (قوله ولا يحسب سجوده  
 المذكور) وإذا تدكر وتعلم بعد هذا السجود فان أدرك الامام في الركوع بان طوله الامام لم يتابعه فان  
 تابعه فكلولم يسجد وان أدركه في السجود مجده معه وحسب وتكون ركعتي ملة فتدرك بها الجمعة أو في  
 التشهد تابعه وسجد بعد سلامه ولا جمعة لانه لم يدرك مع الامام ركعة فيتبعها طهرا ككل وجوده فسلم اه  
 شرح الروض (قوله فاذا سجد ثانيا) أي بان قام وقرأ أو ركع واعتدل وسجد سجدتين وليس المراد انه أتى  
 بالسجدتين من غير قيام وركوع الا اذا وجد الامام في السجود فيسجد معه كما أشار اليه بقوله ولو منفردا اه  
 رى اه ع ش أي قول الشارح ولو منفردا أي عن المتابعة الحسية والافهم مقتد حكا أي سواء كان منفردا  
 وصورته أن يقوم ويقرأ إلى آخر ما تقدم أو مقتديا أي حسابا بصادف سجوده الذي فعله ثانيا سجد الامام  
 فيسجد به في صورتين اه شيخنا وقال ج فاذا سجد ثانيا بان استمر على ترتيب نفسه جهلا أو سهوا ففرغ  
 من السجدين ثم قام وركع واعتدل وسجد أول يسير بان تدكر أو علم والامام في التشهد حال قيامه من سجوده  
 فسجد سجدتين قبل سلام الامام اه س ل (قوله حسب هذا السجود) أي الثاني وان فعله حال جلوس  
 الامام للتشهد أو حال ركوعه واعتداله على المعتمد اه برماوى (قوله وكلمته الركعة) أي وتكون ملة ملة  
 من ركوع الاول وهذا السجود الثانية الذي فعله في الثاني كفى ع ش على مر فتلخص ان الركعة تقع ملة ملة  
 في هذه الصورة وفي الصورة التي ذكرها سابقا بقوله فركعتي ملة ملة وفي صورتين التين ذكرهما في الروض  
 وشرحه وهما اذا تدكر أو تعلم بعد سجوده سهوا أو جهلا ووجد الامام راكعا أو ساجدا كما تقدم (قوله  
 قبل سلام الامام) أي تمام السلام كما جرى عليه شيخنا لا الشروع فيه كذهب اليه ج اه شوبرى (قوله  
 أدرك الجمعة) أي وان اشتملت هذه الركعة على قصتين أحدهما بالتلفيق والثاني بالقعدة الحكيمية اذ لم يتابع  
 الامام في موضع ركعته متابعة حسية وانما سجد متخلفا عنه غير اتماما لحقائه في الحكم بالاعتداء الحقيقي لعذره  
 بخلاف ما اذا أكلنا بعد سلامه فلا يدرك بها الجمعة اه شرح مر (قوله أيضا أدرك الجمعة) الا وضع ان  
 يقول أدرك الركعة كافي المتهاج لانه يلزم ركعة بعده اه شيخنا (قوله وفيه بحث للرافعي) وحاصل بحثه انه  
 لا فرق بين سجوده أولا وثانيا لانه في كل معذور فحسبان الثاني دون الاول تحكم اه شيخنا وقوله ذكرته مع  
 جوابه في شرح البهجة وغيره كشرح الروض قال في الشرحين وفيه اشكال لا تأمره بالمتابعة بكل حال فكما  
 لا يحسب له السجود والامام راكع لان فرضه المتابعة وجب ان لا يحسب له والامام في ركع بعد الركوع قال وهذا  
 مفهوم كلام أكثرهم وقوله في المجموع عن الجمهور قال السبكي ذلك أن قول انما يحسب له السجود والامام  
 راكع لانه يمكنه بعد ذلك ان يأتي به متابعة فلا تغونه الركعة بخلاف ما بعده فلو لم تحسب له فاتته الركعة ولا يسلم  
 وجوب المتابعة في هذه وانما يجب فيها اذا أتى به مع الامام الركعة اه قال بصورة المسئلة ان يستمر سهوا أو  
 جهلا الى اتيانه بالسجود الثاني والافعل في المفهوم من كلام الاكثر يجب متابعة الامام فيما هو فيه واما على ما في  
 المتهاج تبع المعمر فلا يجب متابعة الامام فيما هو فيه حتى لو فرغ من السجود الاول ووجد الامام في التشهد فله  
 ان يسجد سجدتين تكمله للركعة الاولى كما ذكره ج اه رى يحرفه وما في المتهاج هو المعتمد كافي شرح مر اه  
 شيخنا والله أعلم وفي قل على الجلال قوله حسب هذا السجود أي الثاني وان فعله حال جلوس الامام للتشهد أو  
 حال ركوعه واعتداله على المعتمد كما تقدم وانما يحسب له للاعتداد بالهوى لانه لاحق للامام بخلاف هويته الاول  
 مخالفة للامام القائم في الثانية فالسجود المرتب عليه كالقيام والركوع بعده لان صورة المسئلة انه سجد

(بطلت صلاته) قبل زنه التحريم  
 بالجمعة ان أمكنه ادراك  
 الامام في الركوع كذا في  
 الروضة كآصلها والموافق  
 لما مر مالم يسلم الامام (والا)  
 بان سجد على ترتيب نفسه  
 فليس كذلك أوجاهلا به (فلا)  
 تبطل لعذره (و) لكن  
 لا يحسب سجوده (المذكور)  
 لما قلناه الامام (فان سجد  
 ثانيا) ولو منفردا (حسب)  
 هذا السجود وكلمته الركعة  
 (فان كل) هذا السجود  
 (قبل سلام الامام أدرك  
 الجمعة) والا فلا وفيه بحث  
 للرافعي ذكرته مع جوابه  
 في شرح البهجة وغيره



أولاً ثم قام وقرأ أو سجدة ثانية فان تذكر أو علم حال قيامه في الثانية وجب عليه الهوى للمتابعة بل ركوع وان أدرك مع الإمام السجدة الثانية سجدة ثالثة حال جلوس الإمام لعدم الفحش وتمتدركت مع الإمام أدركه في جلوسه بعد فراغ سجديته ففي شرح شيخنا أنه يسجد سجديته أيضاً لاذكر وتم له الجمعة بذلك كما مر آتفاً وخالفه شيخنا فقال لا يسجد إلا بعد سلام الإمام وتقوته الجمعة اهـ

### \* (باب صلاة الخوف) \*

وما يذكر معها أي من حكم خوف فوت الحج ومن اللباس وما يذكر معه اهـ ع ش (قوله صلاة الخوف أنواع) والصلاة التي تؤدي في الخوف هي الغرض والنفل المؤقت الذي تشرع فيه الجماعة يفعلان في الخوف في الأنواع الأربعة وأما النفل المؤقت الذي لا تشرع فيه الجماعة فلا يفعل إلا بالنوع الرابع وأما النفل المطلق فلا يفعل في الخوف أصلاً وأما ذو السبب فلا يفعل منه إلا الكسوف والخسوف في النوع الرابع فقط دون بقية الأنواع ودون الاستسقاء فلا يفعل في الخوف أصلاً لأنه لا يقوت وأما الفائتة فان كانت بعد فلا تصلي في الخوف إلا أن خيف فوتها بالموت وأما الفائتة بغير عذر فتفعل في الخوف لأنهم وإن كانت لا تقوت لكنهم كانوا مأموراً بالمبادرة إلى فعلها مسارعاً للخص من الأثم رخص له في فعلها في الخوف اهـ ع ش على مر ملخصا لكن قوله إلا أن خيف فوتها بالموت وقوله وأما الفائتة بغير عذر الخ لم يبين فيه كيفية فعل الفائتة هل تفعل في الأنواع الأربعة أو في بعضها تأمل (قوله من حيث أنه يحتمل في الصلاة فيه الحج) هذا بالنظر لمجموع الأنواع الأربعة لا لكل واحد على حدته إذا النوع الثاني ليس فيه شيء لا يحتمل في الأمن كما لا يخفى تأمل وهي من خصائص هذه الأمة وشرعت صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع سنة أربع أو خمس وقيل بينهما ولم يقع فيها قتال بل خوف وغلبة اهـ برماوى وكانت قبل غزوة الخندق ولم تفعل فيه لفقدها قال شيخنا وهذه الأنواع موزعة على أحوال العدو فلا يجوز فعل نوع منها في غير حاله إلا أن جاز في الأمن اهـ قل على الجلال (قوله أنواع أربعة) لأنه إن اشتد الخوف فالرابع أولاً والعدو في جهة القبلة فالأول أو في غيرهما فالآخران اهـ شرح مر (قوله ذكر الشافعي رابعاً) أي دون غيره من بقية الأئمة وأما حكمه التخصيص بالرابع دون بقية الأنواع اهـ ع ش وقرره شيخنا أيضاً ومقتضاه أن الأئمة الثلاثة لم يقولوا بالنوع الرابع وهو عجيب مع ورود الآية الصريحة فيه ثم سألت العارفين من المالكية والحنفية عن كيفية صلاة شدة الخوف عندهم فأخبروني بأنه يصلي كل كيف أمكنه لكن فرادى لا جماعة فعلى هذا لا يصح قول ع ش دون غيره من بقية الأئمة ويمكن أن يجاب بأن الذي انفرد به الشافعي هو القول بجواز الجماعة ومصححتها وهذا قد انفرد به كما علمت من صلاة شدة الخوف يقول بها غيره لكن فرادى لا جماعة كما تقرر تأمل وفي الرشيدى على مر مائة قوله ذكر الشافعي رابعاً أي أضافه في الذكر لما اختاره مما نقل عن فعله صلى الله عليه وسلم في الأخبار أي وإن لم يكن فعله اهـ (قوله واختار بقيتها الحج) في حج مانعه هذا الاختيار مشكل لأن أحاديث ما عدا تلك الثلاثة عذري في مخالفتها مع صحتها وإن كثرت تغييرها وكيف تكون هذه الكثرة التي مع فعلها عنه صلى الله عليه وسلم من غير ناسخ لها مقتضية للإبطال ولو جعلت مقتضية للمفوضة لية لا تجوز وقد صح عنه ما يشد به نفيه من قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي وأضر بواجبنا في الحائط فتأمل انتهى ويؤخف منه كالشرح أن من تتبع الأحاديث الصحيحة وعرف كيفية من الكيفيات الست عشرة جاز له صلاتها بتلك الكيفية توه وظاهر لكن قل عن مر خلافه وفيه وثقوا الأقرب ما قلناه اهـ ع ش على مر وفي الشورى مانعه قوله واختار بقيتها الحج أن كان في كلام الشافعي رضي الله عنه ما يقتضي منع غير هذه الأربعة فشكل لقوله إذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح بغير الأربعة والافتيين حمل ذلك على أن غيرهما فضول بالنسبة لهذه الأربعة لما في الغير من كثرة الأعمال فليجوز كذا أشار إليه شيخنا وكتب على قوله فشكل بقوله الحج محل الاشكال بأن محله إذا تردد في الحكم وعلقه على صحة الحديث والأفلا يكون مذهبه وإن صح والافكم أحاديث

\* (باب) في صلاة الخوف  
وما يذكر معها  
والاصل فيها مع ما يأتي آية  
وإذا كنت خيفهم فأتم لهم  
الصلاة (صلاة الخوف) أي  
كيفية من حيث أنه يحتمل  
في الصلاة فيه ما لا يحتمل فيها  
في غيره (أنواع) أربع ذكر  
الشافعي رابعاً وجاعبه القرآن  
واختار بقيتها



صحت وليست بذهب له فتأمل اه وفي الرشيدي على مر مائه واختار الشافعي الح والظاهر ان معنى اختيار الشافعي هذه الانواع الثلاثة انه قصر كلامه عليها وبين احكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها الا لبطالانه عنده لانه صرح به الحديث بل لقوله ما فيها من المبطلات ولا غنى بها عن الباقيات لان العبد ولا يتجاوز عن حاله لانه اما ان يكون في جهة القبلة ولا سائر او لا يكون فان كان الاول فصلاة عسقلان كافية فيسوان كان الثاني فصلاة بطن نخل وذات الرقاع ويجوز ان تكون احاديثها لم تنقل للشافعي اذ ذلك من طرق صحيحة فكم من احاديث لم تستقر صحتها الا بعد عصر الشافعي والاحاديث اذ ذلك انما كانت تتلقى من اقواء الرواة لا من الكتب ومن ثم قال رضى الله تعالى عنه اذ اصح الحديث فهو مذهبى خفية ان تستقر صحة حديث على خلاف حكم ذهب اليه كيف والامام احمد وهو متأخر عن الشافعي يقول لا أعلم في هذا الباب حديثا صحيحا اه مع ان الامام احمد صاحب الباع الاطول في علم الحديث كما يعلم ذلك من له أدنى ممارسة بذلك العلم وبذلك يسقط قول بعضهم ان احاديثها صحيحة لا عذر لشافعي فيها ووجه سقوطه انه لا يلزم من صحتها في نفسها وصولها اليه بطرق صحيحة ويحتمل انه اطعم فيها دلي قاذح فهذه ثلاثة اجوبة كل واحد منها على حديثه كلف في هذا التشنيع على عالم قر يش من ملا طبايق الارض علم رضى الله عنه ورضى عنه بما فتح الله به على اضعف عباده فتأمل اه بالحرف ثم رأيت ايضا ما مش القسطلاني عاتقه \* (قائده) \* قال الامام السبكي عن الشافعي انه قال اذ اصح الحديث فهو مذهبى وروى بالفاظ مختلفة منها اذ اصح عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث وقلت انا قولانا اراجع عن قولي وقد سئل الامام ابن خزيمة هل تعرف سنة في الحلال والحرام لم يردعها الشافعي كتابه قال لا وقال ابن الصلاح وتبعه النووي في خطبة شرح المذهب فقال انما هذا يعني كلام الشافعي فيمن له رتبة الاجتهاد وشرطه ان يغلب على الظن ان الشافعي لم يقف على هذا الحديث أو لم يعلم صحته وهذا انما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتب اصحابه الا نخذل عنده وما أشبهها وهذا شرط صعب قل من يتصف به وانما شرط ما ذكرناه لان الشافعي رضى الله تعالى عنه ترك العمل بظاهر احاديث كثيرة رآها ولكن قام الدليل على طعن فيها أو نخبها أو تخصيصها أو تأويلها أو نحو ذلك وهذا الذي قاله يعني ابن الصلاح والنووي مبين لصعوبة المقام ومع ذلك ينبغي الحرص عليه وطلبه اه باختصار (قوله من ستة عشر نوعا) متعلق بكل من رابعها وما بعده من البقية فلا يرد ان العبارة تقتضي انها سبعة عشر ومنشؤ هذا القيل فليعلق الطرف بقوله واختار بقيتها فقط وليس كذلك لما علمت انه متعلق به وبقوله ذكر الشافعي رابعها اه شيخنا وفي ع ش مائه يفهم من كلام الشرح انها سبعة عشر نوعا وهو مخالف لقول ممر وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اه وفي الاجهوري على التحرير مائه قوله وجاء به القرآن أى ولم يرد في الاخبار فهي سبعة عشر اه وفي القسطلاني على البخاري مائه وقد جاءت كيفيتها سبعة عشر نوعا لكن يمكن تداعلها ومن ثم قال في زاد المعاد أصولها ست صفات وبلغها بعضهم وهؤلاء كلار أو الاختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهها من فعله صلى الله عليه وسلم وانما هو اختلاف الرواة قال في فتح الباري وهو المتمد اه بحروفه (قوله مذ كورة في الاخبار) عبارة شيخنا وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعي منها الانواع الاربعة الاربعة اه وهذا يعني ان الرابع في السنن وما هنا هو الموافق لابن شهاب اه حل وفي قل على الجلال اختار الشافعي رضى الله عنه الثلاثة الاول منها من ستة عشر نوعا وردت في الاحاديث واختار الرابع من القرآن ولم ترد به السنة خلافا لما في شرح شيخنا اه (قوله الاول صلاة عسقلان) ولا يشترط لها ضيق الوقت بل فعل أوله اه حل وكانت غزوة عسقلان مع بني الحنظلية سنة ست من الهجرة اه من القسطلاني على البخاري وقول الشرح يضم العين أى مع منع الصرف للعلية وز ياءه الالف والنون كعثمان وفي المصباح وعسقلان موضع بين مكة والمدينة وقد ذكر وتونسو يسمى في زمانه مدرج عثمان وبيته وبين مكة مرحلتان أو نحو ثلاث مراحل وفونه زائدة اه وفيه

من ستة عشر نوعا مذكورة  
في الاخبار وبعضها في القرآن  
لاول (صلاة عسقلان) يضم  
العين قرية على مرحلتين  
من مكة بقرب خليص سميت  
بذلك

قوله وبلغها بعضهم هكذا  
بالنسخ التي بأيدينا ولعل  
فيها سقطا اه



أيضا عسفة عسفا من يابض ربا أخذ بقوة اه (قوله لعسف السيف فيها) قسره الاسرى بتسلطها عليها  
 اه عميرة اه سم أي حتى اذهبت أثرها وتعرف الآن بغيرتها اه برماوى (قوله وهى والعدو الخ) هى مبتدأ  
 وقوله ان يصلى خبر وما بينهما احوال اه شيخنا وهذه شروط الجواز اه رى فبدونها تحرم ولا تصح كما يفيد  
 قول عميرة على ما نقله عن سم ان محل سنتها أو صحتها على ما قبل اذا كان في المسلمين كثرة وكما يفيد قوله على  
 ج ينبغي ان المراد بالجواز الحل والصحة أيضا لان فيها تغيير لمبطل في حال الامن وهو الخلف بالسجودتين والجلوس  
 بينهما اه لكن يشكل كون الكثرة شرطا للصحة هنا على كونها شرطا للتدب فيما يأتي اه له على ج وقوله  
 فيما يأتي أى في صلاة ذات الرقاع وستأتي الإشارة للفرق في قول الشرح وتفاوت صلاة عسفا بجوازها في الامن  
 لغير الفرق الثانية الخ انتهى ع ش على مر (قوله بحيث تقاوم كل فرق الخ) قال صاحب الوافي المراد  
 بالكثرة ان يكون المسلمون مثلهم في العدديان يكونوا مائتين والكفار مائتين مثلا فاذا صلى بطائفة وهى مائة  
 تبقى مائة في مقابلة مائتى العدو وهذه أقل درجات الكثرة ويشترط فيها بالجملة القتال فلا تجوز في قتال البغاة لان  
 فيها تخفيفا جازا يلجى الرخص اه حل ويكره الامام ان يصلى بأقل من ثلاث رجال وان يحرس أقل منها اه  
 شرح مر ومراده الكراهة في هذا النوع وبقية الانواع وبعبارة الروض في ذات الرقاع ويكره كون الفرق  
 المصليين التي في وجه العدو أقل من ثلاثة قال الشرح وقضية كلامه كالروضة ان الكراهة لا تأتي في صلاة بطن  
 نخل وعسفا والوجه التسوية بين الثلاث لشمول الدليل لها أيضا اه ع ش عليه (قوله بعد صنفهم صفين  
 مثلا) قال في الايعاب يستحب للامام ان يبين لهم من يعبد معه ومن يخلف للحراسة حتى لا يختلفوا عليه اه  
 فان لم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بان سجد بعض الصف الاول مع الامام في الاولى وبعض الثاني والبعض  
 الباقي من الصفين في الثانية اعتد ذلك اه ع ش على مر (قوله ويحرس ثان) أى وينظر للعدو فيما  
 يظهر لا لموضع سجوده اه ع ش على مر (قوله حينئذ) أى حين سجود الامام والصف الاول وانما  
 اختص الحراسة بالسجود دون الركوع لان الركوع تمكن المشاهدة اه شرح مر (قوله في الاعتدال)  
 مفهوما منهم لو ارادوا ان يجلسوا ويجرسوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لان ذلك هو الوارد في  
 جلوسهم احداث صورة غير معهودة في الصلاة ومحل ذلك ان كانوا عاقلين بذلك فلو جلسوا سهوا أو جهلا فهل  
 يدعون الجلوس أو يجتمع عليهم ذلك لان فعلهم كالأفضل فيه نظر والا قرب الاول وكذا هو وجوب صد السجود  
 فلو ان الحراسة بعد تلك الركعة فرض ما منعهم منه كسبق غيرهم اليه لانهم مأذون لهم في الهوى واردة  
 الحراسة عارضة فاشبه ما لو تخطفوا الزجة لكنها انما عرضت لهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العود كما قاله ج  
 ويحتمل جواز العود فيها لانه ابلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الزجة اه ع ش  
 على مر (قوله سجد من حرس ولحقه) ينبغي ان يقال يأتي هنا ما قبل في مسئلة الزجة لو لم يتمكنوا من قراءة  
 الفاتحة مع بعد السجود فيكونون كالسابقين ثم رأيت في متن الروض ما يؤخذ منه ذلك بعبارة في ذات الرقاع  
 وبعد مجيئهم أى الفرق الثانية يقرأ قدر الفاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم فان لم ينتظروهم وادركوه في الركوع  
 ادركوها كالسابقين انتهى فتوجه كالسابقين بشرع بما ذكرناه اه ع ش على مر (قوله بعد تقدمه)  
 الضمير راجع للصف الثاني المعبر عنه بمن أى تقدمه السجود وقوله وتأخر الاول أى للحراسة اه رى وحله على  
 هذا التقيد كون هذه الصورة هى الموافقة الغير كما سيذكره لا الاحتراز عن عدم التقدم اذ هو جائز بالاولى  
 كما سيذكره (قوله أيضا بعد تقدمه الخ) أى بان يتقدم كل واحد من بين اثنين وسيأتي ان مفهوم هذا جائز بالاولى  
 وقوله في الثانية متعلق بكل من سجد وتقدمه اه شيخنا وفي ع ش على مر مانعه وهل تفرق قضية  
 الصف الاول بتأخره وتقدم الاخر أم لا لانه مأمور به فيه نظر والا قرب انها تفرق فيما تأخر فيه وتوصل  
 للمتقدم فيما تقدم فيه ولا مانع من حصول توابه على التقدم والتأخر من حيث الامتثال بساوى فضيلة الصف

لعسف السيف فيها (وهى  
 والعدوى) جهة (القبلة  
 والمسلمون كثير) بحيث  
 يقاوم كل صف العدو (ولا  
 سائر) بينهما (ان يصلى  
 الامامهم) جميعا الى اعتدال  
 الركعة الاولى بعد صنفهم  
 صفين مثلا (في سجد بصف  
 أول) سجدته (ويحرس)  
 حيث سجد (ثاني) في  
 الاعتدال (فاذا قاموا) أى  
 الامام والساجدون (سجد  
 من حرس ولحقه) سجد معه  
 بعد تقدمه وتأخر الاول  
 بلا كثرة أفعال (في) الركعة  
 (الثانية) حرس الاخرين  
 فاذا جلس (للتشهد  
 سجدوا) أى الاخرين  
 (وتشهدوا) بالجميع وهذا  
 النوع رواه مسلم



الاول أوزيد عليها اه وقال شيخنا ع ش يؤخذ من تصويرهم هذه الكيفية استحباب ان يكون في الصف  
سعة لاجل التقدم والتأخر من غير مشقة وهو كذلك اه برأى وقد يستشكل اشتراط عدم كثرة الافعال على  
ما تقرر في الكيفية التي رواها ابن عمر في صلاة ذات الرقاع فانه اعترف فيها الافعال الكثيرة المتوالية كما يعلم  
بتصور تلك الكيفية ويفرق بان الاصل منع الافعال المذكورة الا ما أذن فيه الشارع ولم يثبت الاذن هنا بخلافه  
هناك وبان من شأن تقدم أحد الصفيين الى مكان الآخر وتأخر أحدهما الى مكان الآخر عدم الاحتياج الى  
الافعال الكثيرة المتوالية لقرب المسافة بينهما عادة وشرعا ولا كذلك محي أحد الصفيين من تجاه العدو الى مكان  
الصلاة أو ذهابه من مكان الصلاة الى تجاه العدو اه سم على المنهج اه ع ش على غير (قوله وجزعكسه)  
مقتضى العكس ان يقال في مسجد بصف ثان ويجرس أول فاذ قاموا الى قوله بعد تقدمه الخ لكن الشرح ع ش في  
العكس كانه جرد الاول عن قيده اه شيخنا أو يقال انه نظر لعكس كل من المنطوق والمفهوم (قوله لا ما ذكره  
الاصل) أي المقتضى ذلك ان ما يصدق به من الكيفية المذكورة بيان لصلاته صلى الله عليه وسلم بعفان  
وليس كذلك بل الواقع منه ما ذكره المؤلف اه حطبي (قوله المفهوم ذلك مما ذكره بالاول) لانه اذا جاز ذلك  
مع تقدم وتأخر فلا يجوز ذلك بلا تقدم ولا تأخر بالاول اه حطبي (قوله فرق نصف) أي من غير منابذة بيان  
تخلف عنه عند سجود في الاولى والثانية للحراسة لكن المناوبة أفضل وقوله أو فرقناه الامتاحة على معنى من وفي  
هذه تحرس الفرقتان على المناوبة فهاتان كفتان وتقدم أربعة فمجموع الكيفيات المذكورة في المتن ست  
كيفيات اه شيخنا وأفضلها الكيفية الاولى وعبارة شرح هر والافضل من ذلك ما ثبت في مسلم وهو ان  
يتقدم الصف الثاني الذي تحرس اولاه في الركعة الثانية ليعبد ويتأخر الذي سجدا ولا يحرس ولم يحس كل منهم  
أكثر من خطوتين وذلك لجمع بين تقدم الافضل وهو الاول بسجود مع الامام وجبر الثاني بتجوله مكان الاول  
وينفذ كل واحد بين رجلين فان مشى أحدا أكثر من خطوتين بطلت صلاته انتهت في قل على الجلال  
وتشترط المقاومة في كل حارس (قوله أو فرقناه) أي على المناوبة بان يتابعها أحدهما في الركعة الاولى مع الصف  
الاخر ثم الفرق الثانية في الركعة الثانية مع الصف كذلك أيضا فتحرس كل فرقة في ركعة مع صلاته بالصف  
الاخر الركعتين اه ح ل (قوله أو فيها وثم سائر) وانظر ما الواقع منه صلى الله عليه وسلم هل هو الكيفية  
الاولى أو الثانية وحيث يتعرض على المصنف بمثل ما تعرض به على الاصل من ان هذا يؤهم ان الكيفيتين من  
فعله صلى الله عليه وسلم ويقال بمثل ذلك فيما بعده اه خ ل \* (فرع) \* قال في الروض يصلي الجمعة في الخوف  
كصلاة عسقلان وكذا ذات الرقاع لا بطل نخل لكن بشرط أن يسمعوا الخطبة ولو أربعين من كل فرقة فان قصوا  
عن الاربعين في الركعة الاولى بطلت أو في الثانية فلا تنهي قال في شرحه قال الزركشي وهل يجب على الامام  
انتظار الثانية لان الجمعة واجبة عليهم واذا سلم فوف عليهم الواجب الاقرب نعم الخ اه واعتمد هر انه لا يجب  
مع قولهم ان امام الجمعة اذا بطلت صلاته وأشار الى واحد يستخلفه وجب عليه مواظبته ان غلب على ظنه انه  
لو ترك لم يطلع غيره لثلاثين أو قد أوردته عليه فاول الفرق بما يظهر فليحذر اه سم (قوله كل مرة  
بفرقة) وعليه فهل فضيلة الفرق الاولى أكثر أو هم متساويان في الفضيلة فيه نظر والظاهر استواءهما لان  
الثانية وان كانت خلف ظل لا كراهة فيها هنا فتساوت الاول وكل منهما أي بصلاته كلمة مع الجماعة ولو فصلت  
أحدهما على الاخرى لما أدى الى التنازع فيمن تكون أولى وقد يفتون ذلك بتدبير الحرب اه ع ش على  
هر (قوله فتقع الثانية) أي للامام فافله قال شيخنا العلامة الشوري في حواشي التحرير أي وهي معادة ومع  
ذلك لا يجب عليه فيها نية الامامة فهي مستثناة من وجوب نية الجماعة في المعادة اه أقول لو وجه بان الاعادة  
وان حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة عليهم فكان الاعادة مطلبة منهم لاجلهم لانه ثم ان كل ما ذكره  
شيخنا الشوري منقول فسلم والافقه يقال لابد من نية الامامة وليست الاعادة مقصورة على طلب الجماعة لغيره بل

(وجزعكسه) ولو بلا تقدم  
وتأخر وتفسيري صلاة  
عسقلان بما ذكره هو الموافق  
لغيره الا ما ذكره الاصل  
وان أفاضل كره منطوقا  
جواز سجود الاول معه في  
الاولى والثاني في الثانية بلا  
تقدم وتأخر المفهوم ذلك  
بما ذكره بالاولى (ولو  
حرس فيهما) أي في  
الركعتين (فرق نصف أو  
فرقناه) ودام الباقي على  
المتابعة (خ ل) وقول  
والمسلمون كثير ولا سائر من  
زيادتي (و) النوع الثاني  
صلاة (بطن نخل) رواها  
الشيخان (وهي والعدوي  
غيرها) أي في غير جهة القبلة  
(أو) فيها (ثم سائر ان  
يصلي) الامام الثانية أو  
الثالثة أو الاربعة بعد  
جعله القوم فرقتين (مرتين  
كل مرة بفرقة) والاخرى  
تحرس فتقع الثانية فافله



الاعادة لذلك ولتحصيل الثواب له وهذا أشبه بما لو أراد الاعادة لتحصيل فضل الجماعة لم يدركها مع الامام ولا بد  
 فيمن نية الامامة ولم يتعرض لبقية شروط المعادق ويتبين انه لا بد منها اه ع ش على مر (قوله وهي وان  
 جازت) أي هذه الكيفية وان جازت في الامن أي بكرامة على القول بكرامة اقتداء المفترض بالمتنفل ولو في  
 المعادة وبلا كرامة على القول بتخصيص الكرامة بغير المعادة فعلى كل هذه الكيفية مخالفة لنفسها في الامن  
 لانها سنة هنا وفي الامن مباحة أو مكروهة وعبرة ش مر وقولهم يسن للمفترض أن لا يقتدى بالمتنفل  
 خروجهم من خلاف أبي حنيفة محله في الامن اما حاله الخوف كهذه الصورة فيستحب كذا كره لان في حالة الخوف  
 تركب أشياء لا تفعل في حالة الامن أو في غير الصلاة المعادة وهو الوجه اما فيها ان لا لأنه قد اختلف في فرضيتها  
 انتهت وعبرة ج نعم ان أمكن ان يؤم الثانية واحدا منها كان أفضل ليسلموا من اقتداءهم بالمتنفل المختلف في صحته  
 في الجملة وصلاته صلى الله عليه وسلم بالفريقين لانهم لا يسمعون بالصلاة خلف غيره مع وجوده اه لكن  
 قوله ليسلموا الخ مشكل بما ذكره الشارح من ان محله في غير الخوف الا ان يقال المراد ليسلموا في الجملة وعبرة  
 ابن قاسم على ج نعم بحث الاسنوي ان الاولى أن يصلي بالثاني من لم يصل للخروج من صورة اقتداء المفترض  
 بالمتنفل اه اه ع ش عليه (قوله أيضا وهي وان جازت في غير الخوف الخ) لا يقال بل هي سنة فيه أيضا كما تقدم  
 في الاعادة لانا نقول ليست الاعادة ثم كهي هنالكة هذا يؤمر من صلى بعدم الاعادة ويعيد بغيره فهنا من صلى ما مور  
 بعدم الاعادة ولا كذلك ثم فافترقا اه شوبري ولا يخفى ان معنى الاشكال على ان قول الشارح وهي راجع لصلاة  
 الامام وليس كذلك بل هو راجع لصلاة الطائفة الثانية خلفه فهي وان جازت في الامن من غير كرامة أي فهي  
 مباحة فهي هنا مستحبة لان كرامة الفرض خلف النقل في غير المعادة اه حل (قوله عند أكثر المسلمين) قد يقال  
 المراد بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهي عند المقاومة جائرة ومع الزيادة على ذلك مستحبة اه حل وقوله قد  
 يقال الخ سيأتي في كلامه ما يخالفه الذي انحط عليه كلامه الا أن الكثرة ولو بقدر المقاومة لا تشترط في جواز  
 صلاة بطن نخل لانها تجوز في الامن وانما تشترط في سنيها وسيأتي بسط ذلك هناك تأمل (قوله وذات الرقاع)  
 وكانت في السنة الرابعة من الهجرة وفيها أيضا الخندق ودومة الجندل اه شوبري وعبرة المواهب واختلاف فيها  
 متى كانت فعند ابن اسحق بعد بني النضير سنة أربع في شهر ربيع الآخر وبعض جادى وعند ابن سعد وابن  
 حبان في الحرم سنة خمس وخزم أبو معشر بأنها بعد قريظة في ذي القعدة سنة خمس فتكون ذات الرقاع في آخر  
 الخامسة وأول السادسة الى أن قال ولكن من خبرها انه صلى الله عليه وسلم غزا نجد ابريد بن محارب وبني ثعلبة  
 من غطفان لانه بلغه انهم جمعوا الجوع يريدون حربه فخرج لهم في أربعمائة من أصحابه وقيل سبعمائة حتى  
 نزل نخل بالماء المجبة موضع من نجد من أرض غطفان بينه وبين المدينة فومان فلما أحسوا به هربوا في رؤس  
 الجبال فلم يجد في محالهم الانسوة فأخذهم ولم يقع حرب لكن خاف المسلمون من الكفار أن يرجعوا عليهم  
 فصلى بهم هذه الصلاة وكانت غيبته عن المدينة في هذه الغزوة خمس عشر ليلة انتهت (قوله بفرقة ركعة) أي  
 بعد أن يخارجهم الى مكان لا يبلغهم فيه سهام العدو اه شرح مر أي الاولى له ذلك لان حصول الضرر  
 لهم غير محقق سيما وقد وقت الفرقة الثانية في وجه العدو اه ع ش عليه وبين الامام أن يخفف الركعة  
 الاولى لاشتغال ثلويهم بما هم فيه وجميعهم تخفيف الثانية التي افردوا بها الثلاثا طول الانتظار ويسن تخفيفهم  
 ولو كانوا أربع فرق فيما انفردوا به اه شرح مر (قوله حتما) متعلق بالنية وقوله ندب الخ متعلق بالمفارقة  
 فلا تنافي وقوله في الاول أي متصبا والثاني أي عقب رفعة من السجود اه شيخنا (قوله ندب في الاول) هو قوله  
 عند قيامه الثانية متصبا وظاهره انهم يفارقونه عقب ذلك ولم لا يقال الأفضل أن لا يفارقوه الا عند ارادة  
 ركوعهم لوصول الفضيلة فيما قبل الركوع فلي تأمل وقد يقال لو فعلوا ذلك لرغب عن الثانية فليزبه الفرقة  
 الاولى عليها الجماعة في غالبها فلي تأمل اه شوبري (قوله وجواز في الثاني) أي وجوبه باعذارهم للركوع

وهي وان جازت في غير  
 الخوف سنت فيه عند أكثر  
 المسلمين وقلة عدوهم وخوف  
 مجموعهم عليهم في الصلاة  
 وقولي أو ثم سار من زيادتي  
 هنا وفيما بعده (و) النوع  
 الثالث صلاة (ذات الرقاع)  
 رواها الشيخان أيضا (وهي  
 والعدو كذلك) أي في غير  
 جهة القبلة أو فيها أو ثم سار  
 (أن تقف فرقة في وجهه)  
 تحرس (ويصل الثانية  
 بفرقة ركعة ثم عند قيامه)  
 الثانية متصبا أو عقب رفعة  
 من السجود (تفارق) بالنية  
 حتما ندب في الاول وجواز في  
 الثاني



اه ا ط ف (قوله وهو) أى الثانى من زيادنى أى على الاصل فانه اقتصر على المفارقة حال القيام وقد يجاب عنه بأنه اقتصر على الحالة الكاملة انما ذكره هو محل ندب المفارقة \* (تنبيه) \* علم من كلامه ان عند لا يختص استعمالها بحالة المقاومة بل يكفي لها المقاربة وهو ما قاله الرافعى قال البيهقي عليه قرأه صلى الله عليه وسلم والسؤال عند كل صلاة اه شوبرى (قوله وتتم بقية صلاتها) ولولم يتم الركعة الثانية المقتدون به في الركعة الاولى بل ذهبوا ووقفوا اتجاه العدو وسكوتاً في الصلاة وجاءت الفرقة الاخرى فيصلى بها ركعة وتوجين سلم ذهبوا الى وجه العدو سكوتاً وجاءت تلك الفرقة الى مكان صلاتهم وأتموها لانفسهم وذهبوا الى العدو وجاءت تلك الى مكانهم وأتموها جاز وهذه الكيفية رواها ابن عمر وجاز ذلك مع كثرة الافعال أى اللزوم فيها استدبار القبلة في الذهاب أو الرجوع بلا ضرورة لصحة الخبر في مع عدم المعارض لان احدى الروايتين كانت في يوم والاخرى في يوم آخر ودعوى التعميم باطله لا احتياجه لمعرفة التاريخ وتعذر الجمع وليس هنا واحد منهما اه ش مر وقوله ولولم يتم عبر عن هذا في شرح التحرير بقوله ولولم تفارقه الاولى بل ذهبوا سكوتاً الى الخ وكتب عليه قل قوله ولولم تفارقه الاولى الخ أى لم تنو المفارقة اه (قوله فيصلى بها ثانية) أى ولا يحتاج لنية الامام في هذه الحالة كما هو معلوم لان الجماعة حصلت بنية الاولى وهي منسوبة على بقية أجزاء الصلاة وهذا كما لو اقتدى بالامام قوم في الامن وبطلت صلاتهم وجاء مسبوقون واقتدوا به في الركعة الثانية اه ع ش على مر (قوله أيضاً صلى بها) ثانية فلولم يدركوها معه لسرعة فراقه فيحتمل ان يوافقوه فيها هو فيه وياقوا بالصلاة تامة بعد سلامه كهو في غير صلاة الخوف ويحتمل انه ينتظرهم في التشهد فيأقوا ركعة ويسلم الامام وياقوا بالآخرى بعد سلامه ويحتمل وهو الاقرب انه ينتظرهم في التشهد أيضاً حتى ياقوا بالركعتين فيسلمهم اه ع ش على مر (قوله ثم تم الخ) هي عبارة أصله مع شرح مر فاذا جلس الامام للتشهد فاقوا فوراً فاقوا ثانياً انتهت وقوله فاقوا فوراً أى فان جلسوا مع الامام على نية القيام بعد فإظهار بطلان صلاتهم لاحداثهم جالساً غير مطلوب منهم بخلاف ما لو جلسوا على نية أن يقوموا بعد سلام الامام فانه لا يضر لان غاية أمرهم انهم مسبوقون اه ع ش عليه (قوله ويقرأ في انتظاره قائماً) عبارة شرح مر ويقرأ الامام ندباً في قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعدها في زمن انتظاره الفرقة الثانية قبل لحوقها له فاذا لحقته قرأ من السورة قدر فاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم وهذه ركعة ثانية يستحب تطويلها على الاولى ولا يعرف لها في ذلك نظير انتهت وقوله قرأ من السورة قدر فاتحة وهل يطلب منه الاسرار حيث يذبح القراءة لانه اذا جهر في حال قراءتهم لقاتحتهم فون عليهم سماع قراءة أنفسهم أولاً فيه نظر والاقرب الاول للعلل المذكورة ويكون ذلك كحاله بعد قراءة الفاتحة حيث يطلب منه السكوت بقدر فاتحة المأمومين وقوله وسورة قصيرة أى من تلك السورة ان بقي منها قدرهما والاخرى سورة أخرى اه ع وقوله ولا يعرف لها أى لتطويل الثانية على الاولى في ذلك نظير ولا يشك عليه ما تقدم في الجمعة من أنه يقرأ في الاولى الجمعة وفي الثانية المناقشين بل لولم يقرأ في الاولى الجمعة قرأت في الثانية الجمعة والمناقشين لجواز ان المراد لا يعرف لها نظير يطلب فيه تطويل الثانية مما لم يرد فيه شيء بخصوصها الجمعة طلب في ثانیها المناقشون بخصوصها وأيضاً الجمعة لم يطلب فيها تطويل الثانية بل طلب فيها قراءة المناقشين فلزم منه تطويل الثانية ولو قرأ غيرها لم يطولها على الاولى على ان قراءة المناقشين في الثانية لا تستلزم تطويلها على الاولى لجواز أن يأتي به من دعاء الافتتاح في الاولى يحصل به زيادتها على الثانية أو مساواتها لها اه ع ش عليه (قوله ويقرأ أو يشهد الخ) أى على الاصح وفي قوله يشغل في حاله الانتظار قائماً أو جالساً بالذکر ويؤخر التشهد ليا تأتي به بعد لحوق الثانية له ليدركه معه ويؤخر قراءة الفاتحة لتدركها الثانية معه لانه قرأ مع الاولى الفاتحة فيؤخرها ليقرا هلمع الثانية والخلاف كما في المجموع في الاستحباب اه من أصله مع شرح مر (قوله وشمل ذلك) أى قوله الثانية وقوله الجمعة أى اذا وقع الخوف في الحضر وفعلت في خطبة الابنية اه زى وعبارة شرح مر وتجوز صلاة الجمعة في

وهو من زيادنى (وتم)  
بقية صلاتها (وتقف في وجهه) أى العدو (وتجئ تلك) والامام منتظر لها (فيصلى بها ثانية ثم تم) هي ثابتهاهو منتظر لها في تشهده (وتلقوه وسلم) هو (بها) لتجوز فضيلة التحلل معه كما حازت الاولى فضيلة التحرم معه (ويقرأ في انتظاره قائماً) (ويشهد في انتظاره) جالساً وشمل ذلك الجمعة بشرط صحته ان يكون في كل ركعة أربعون سمعوا الخطبة لكن لا يضر النقص



الحرف كصلاة عسفان وكذا في الرقاع لا كصلاة بطن نخل لكن يشترط ان يسمعوا خطبته ولو سمع أربعون  
 فما كثر من كل فرقة كان كافيا بخلاف ما لو خطب بفرقة وصلى بأخرى فان حدث نقص في الاربعين السامعين في  
 الركعة الاولى في الصلاة بطلت أو في الثانية فلا وهذا شامل لما اذا حصل النقص حال تحريم الثانية وهو الوجه  
 وان قال الجوهرى انه محمول على عروض النقص عنها بعد احرام جميع الاربعين والالم يبق لا يشترط الخطبة  
 بأربعين من كل فرقة معني وقوله في الثانية المراد به ثانية الفرقة الثانية وهو ظاهر مفهوم مما سبق في أول الجمعة  
 حيث قال شرطها جماعة في الثانية اهـ وهل يجب على الامام انتظار الثانية لان الجماعة واجبة عليهم واذا سلم  
 فوث عليهم الواجب قال الزركشي وابن العماد الاقرب نعم لان ثبوت الواجب لا يجوز على نفسه فكذا على غيره  
 اهـ والاقرب عدم الوجوب عليه والفرق بين هذا وبين ما سأل عليه واضح وتجهز الطائفة الاولى في الركعة الثانية  
 لانهم منفردون ولا تجهز الثانية في الثانية لانهم مقتدون بآتي ذلك في كل صلاة جهرية ولو لم تمكنه الجمعة فصلي  
 بهم الظاهر ثم أمكنه الجمعة قال الصبداني لم يجب عليهم لكن يجب على من لم يصل معهم ولو أعادها أي جعة لم أكرهه  
 ويقدم غير مندب بالخرج من الخلاف حكاه العمري انتهى وقوله لا كصلاة بطن نخل انظر ههنا جاز ذلك فيها أيضا  
 ويجعل الخوف عذرا في التعدد ولا يضر كونها انقلابا للامام ليس من انه يستحب إعادة الجمعة حيث جاز التعدد  
 ومنعها لو خطب بمكان وصلى بأهله ثم حضر الى مكان لم يصل أهله فخطب لهم وصلى بهم حيث جاز له ذلك وان  
 كان من الاربعين الآن يقال لما استغنى عنها صلاة ذات الرقاع امتنع وفيه شيء لان فيه تكليف مشقة  
 في الجملة وقوله ولو سمع أربعون فكثر الخ قضيه انه لو سمع من الفرقة الثانية بدون أربعين لم يكف ولا معني له  
 مع جواز تنصها عن الاربعين ولو عند التحريم كما ذكره بقوله وهذا شامل لما اذا حصل النقص الخ وقضية قوله  
 فيما سأل في شرح قول المصنف ان مقام أربعين قبيل قوله حراما كفا ولا يشترط بلوغهم أي الفرقة الثانية  
 أربعين على الصحيح اهـ ان ما هنا مجرد تصور اهـ ع ش عليه (قوله في الركعة الثانية) أي للامام سواء  
 كان نقص الفرقة الثانية قبل تحريمها أو في أولها أو في ثانیها وانما نقص الفرقة الاولى بضر ولو في ثانیها والالم  
 يكن هناك جعة صحيحة أصلا هذا والمعمد كما ان المعمدان لا يشترط سماع الفرقة الثانية للخطبة فاصل المعمد  
 انه لا يشترط سماع الثانية للخطبة ولا كونهم أربعين قبل تحريمهم ولا بعده في أولهم أو في ثانیهم اهـ شيخنا  
 وفي ع ش على مر ان النقص لا يضر ولو الى واحد اهـ أي بأن يبقى من الفرقة الثانية واحد (قوله أولى  
 بالجواز) أي لما في صلاة ذات الرقاع من التعدد المورى وخطوة صلاة عسفان عنه وامام صلاة بطن نخل فيجتمع  
 لما قبل من التعدد الحقيقي من غير حاجة اهـ حل وعبرة زى ان لا تمام جعة بعد أخرى اهـ (قوله والثالثة  
 بفرقة ركعتين) أي وتعارف بعد التشهد مع لانه موضع تشهدهم قاله في شرح المذهب اهـ شرح مر (قوله  
 وهو أفضل من عكسه) بل العكس مكروه على الراجح وقيل العكس أفضل لتجبر به الثانية عما فاتها من فضيلة التحريم  
 اهـ شرح مر ويتخذ مما سبق في غير فرقهم أربع فرق في الرابعة ان الامام والطائفة الثانية يسجدون  
 السهو ولا ينتظرون غير محله لكرهه ذلك وعدم ورود اهـ حل ومثله ع ش على مر (قوله والرابعة)  
 بكل ركعتين ولو صلى بفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثا أو عكسه صح مع كراهته ويسجد الامام والطائفة الثانية  
 سجود السهو أيضا الخصال في الانتظار في غير محله لكونه ليس في نصف الصلاة المنقول عنه صلى الله عليه وسلم  
 قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقهم أربع فرق يسجدوا السهو أيضا الخصال في الانتظار في صلاة  
 شرح مر (قوله يجوز بكل ركعة) أي على الاظهر لان الحاجة قد تدعو الى ذلك بان لا يكتفى وقوف نصف  
 الجيش في وجه العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة أرباعهم وانما اقتصر صلى الله عليه وسلم على انتظار نصف  
 الحاجة الى الزيادة لعله لو احتج اليها الفعل ومقابل الاظهر بتعلل صلاة الامام لزيادته على الانتظارين في صلاة  
 النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كسابق صلاة الفرقة الثالثة والرابعة ان علوا بطلان صلاة الامام اهـ

في الركعة الثانية وصلاتها  
 كصلاة عسفان أولى  
 بالجواز (و) يصلى (الثالثة  
 بفرقة ركعتين) والثانية ركعة  
 وهو أفضل من عكسه)  
 لسلامة من التطويل في  
 عكسه بزيادة تشهد في أولى  
 الثانية (ويستظر) فراغ  
 الفرقة الاولى ويحيى الثانية  
 (في) جلوس (تشهده أو  
 قيام الثالثة وهو) أي  
 انتظار في القيام (أفضل)  
 من انتظار في الجلوس لان  
 القيام محل التطويل (و)  
 يصلى (الرابعة بكل) من  
 فرقتين (ركعتين) ويشهد  
 بكل منهما وينظر الثانية في  
 جلوس التشهد أو قيام  
 الثالثة وهو أفضل كما  
 (ويجوز) ان يصلى ولو بلا  
 حاجة (بكل) من أربع  
 فرق (ركعة) وتعارف كل  
 فرق من الثلاث الاولى ثم  
 لنفسها وهو مستظر فراغها  
 ويحيى الاخرى ويستظر  
 الرابعة في تشهده ليس لها  
 ويخاص بذلك التلاوة  
 ويمكن شمول المتن لها



شرح مر (قوله ولو بلا حاجة) الغاية للرد على القول بأن هذه الكيفية لا تفعل الا عند الحاجة بان لا يقاوم العدو الا ثلاثة أرباعنا اه شيخنا قال رى نعم الحاجة شرط للندب فاذا كان أربع صفوف ولم يكف العدو الا ثلاثة ارباعنا سن له ان يصلي بكل فرق ركعة كما في المجموع اه وبعبارة شرح مر وشرط الامام لتفريقهم أربع فرق في الرباعية الحاجة الى ذلك والانهو كفعلة في حالة الاختيار وقرأه في الروضة وأصلها وجزم به المحررو والحاوي والانوار والعمدة كما صححه في المجموع عدم اشتراطها أي الحاجة وقال في الخادم التحقيق عندي جوازه عند الحاجة بخلاف وانما القولان عند عدمها انتهت (قوله وتعارق كل فرق الخ) فاذا صلى بالاولى ركعة فارتفعت وصلى لنفسها ثلاثا وسلمت والامام قائم ينتظر فراغها وذهبها وبجيء الثانية فاذا صلى بالثانية الى ركعة الثانية فارتفعت وفعلت ما تقدم وانتظرت الثالثة اما في التشهد الاول أو قائما واذا صلى بالثالثة الى ركعة الثالثة فارتفعت وما تقدم وانتظرت الرابعة فصلى بها الى ركعة الرابعة وانتظرها في التشهد وسلم لها اه حل (قوله وهذه أفضل من الاولين) ولعل الحكمة في تأخيرها عنهما في الذكوع كونها أفضل منهما ان يترك قد توجد صورتهما في الامن بالاعادة في صلاة بطن نخل وبخلف المأمومين لتجوز في عسكان اه ع ش على مر (قوله بكيفياتها) أي صورها من كونها ثنائية أو ثلاثية أو رباعية وقوله في الجملة للاحتراز عن صلاة الرباعية بأربع فرق فيها قول بالبطان وقوله دونهما أي لان في بطن نخل اقتداء المفترض بالمتفعل وفيه خلاف وفي عسكان التخلف بركنين فأكثر وهو مبطل في الامن بلا عذرا اه شيخنا (قوله أفضل من الاولين) يبقى النظر في الفضيلة بين صلاة عسكان وبطن نخل والذي ينبغي تفضيل بطن نخل على صلاة عسكان كذا بخط شيخنا البرهان القمعي بهامش شرح الروض اه شوبري (قوله للاجماع على صحتها) في الجملة انما قال ذلك لان من جملة ذلك لما لو فرقهم أربع فرق وفيها قول بالبطان اه رى وهذا يقتضي ان المراد الاجماع المذهبي ويرد عليه ان صلاة بطن نخل أجمع أهل المذاهب على صحتها ولا يصح ان يراد اجماع المذاهب أيضا لان أبا حنيفة لا يرى نية المفارقة في الصلاة أصلا وصلاة ذات الرقاع يلزمها نية المفارقة قطعا اه من خط شيخنا الاشبولي وكتب الشهاب عميرة ما نصه قد بين مراده منه أي من قوله للاجماع الخ بقوله الا كما وفارق صلاة عسكان الخ واعلم ان الحكم بتفضيلها على صلاة عسكان لم أره لغيره وتعليقه بما قاله فيه بحث وذلك لان صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الاولى وابتداء الفرقة الثانية بركعة لنفسها مع دوام القدوة والامر الاول في حال القدوة منعه أبو حنيفة مطلقا وكذا لامام أحمد ان كان بغير عذر وهو أحد القولين عندنا وأما الثانية فممنوعة حال الامن اتفاقا والاعتذار بجوار الثاني في الامن عند المفارقة خروج عن صورة المسئلة فليتأمل وأيضا فمن البين ان الكيفيتين لو كانتا في الامن كانت صلاة الامام على كيفية عسكان صحيحة اتفاقا وعلى كيفية صلاة ذات الرقاع باطلة في قول عندنا طول الانتظار من غير عذر ولكن عذر الشارع رحمه الله تعالى ان صلاة الفرقة الاولى صحيحة في الامن على كيفية صلاة ذات الرقاع بخلاف صلاة عسكان فان صلاة الفرقتين فيها باطلة عند الامن والله تعالى أعلم وبالله الذي يظهر ان الاصحاب لم ينكروا في تفضيل ذات الرقاع على عسكان لان الحالة التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فانهم تشرعوا في حالة واحدة فاحتاجوا رضي الله عنهم ان يبينوا الافضل منهما كي يقدم على الآخر والله تعالى أعلم اه بحروقه اه رشيدى (قوله أيضا على صحتها) في الجملة أراد بذلك صحتها في بعض الاحوال وذلك للفرقة الاولى مطلقا والثانية فان نزلت المفارقة بخلافها فان في بطن نخل اقتداء المفترض بالمتفعل وفي جوازه خلاف وفي صلاة عسكان تخلف عن الامام ثلاثة أركان ثم التأخير للابتداء بها وذلك مبطل في الامن فليتأمل اه شوبري (قوله فالكثرة شرط لسنتها) فلا يقال المراد بهما الزيادة على المقاومة والمقاومة شرط لصحتها فبدون المقاومة لا تصح لان هذه لا تجوز في الامن وهذا يفيد ان اشتراط المقاومة في صلاة عسكان شرط للصحة لانهم لا تجوز في الامن فعلم ان المقاومة فيما لا يجوز في الامن شرط للصحة والجواز وفيما

(وهذه) أي صلاة ذات  
الرقاع بكيفياتها (أفضل من  
الاوليين) أي صلاة عسكان  
وبطن نخل للاجماع على  
صحتها في الجملة دونهما وتسن  
عند كثرتنا فالكثرة شرط  
لسنتها



فون المفارقة بخلاف تلك  
وذكر أفضليتها عليهما من  
زلاتي بذات الرقاع وبطن  
نخل موضعان من نجد وميت  
ذات الرقاع لتقطع جلود  
أقدامهم فيها فكانوا يلقون  
عليها الخرق وقيل لاتهم  
وقواقيها راياتهم وقبل غير  
ذلك (وسهوا كل فرقة) من  
فرقتين في الثانية في ذات  
الرقاع (محمول) لاقتدائها  
بالامام حساً أو حكماً (لا) سهوا  
الفرقة (الاولى في ثانيتهما)  
لمفارقتها أولها (وسهوا)  
أي الامام (في) الركعة  
(الاولى يلحق الكل)  
فيمجدون وان لم يسجد  
الامام (و) سهوا (في الثانية)  
لا يلحق (الاولى) لمفارقتها  
قبله ويلحق الاخرين  
فيمجدون معه ويقاس  
بذلك السهوا في الثانية  
والرابعة معان ذلك كله  
علم من باب سجود السهوا  
(وسن) للمصلي صلاة  
الخوف (في هذه الانواع)  
الثلاثة (حل سلاح) سجود  
زنتها بقول (لا يمنع صحة)  
الصلاة (ولا يؤذى) غيره  
(ولا يظهر بتركه) أي ترك  
حله (خطر) احتياطاً والمراد  
به ما يقتل كرمح وسيف  
وسكين وقوس ونشاب  
لا ما يدفع كدس ودرع وخرج  
بما زنته ما يمنع من نجس

يجوز في الامن كصلاة بطن نخل للسنية وكذا ما يجوز في الامن في الجملة كصلاة ذات الرقاع شرط للسنية أيضاً اه  
حل وعبارة ع ش قوله وصلاة ذات الرقاع ينبغي ان يشترط لجوارها الكثرة كافي صلاة عسفان بل أول  
لان العدو هناك في غير جهة القبلة أو بحائل بخلافه ثم وعليه ينبغي ان يراد بالجوار المشروط بذلك الحل وكذا  
الصحة حيث تفتح في الامن كافي الطائفة الثانية اذا قامت لكعتها الثانية بلا نيقة فلو كانت جازت في الامن  
فلا معنى لاشتراط ذلك في صحتها اه سم انتهت (قوله لا لصحتها) أي كافي بطن نخل بخلاف عسفان فانها شرط  
لصحتها وفيه ان المعنى الذي اعتبر الكثرة لاجله وهو خوف هجوم العدو والتغريب بالمسلمين واحداً في الموضع  
الثلاثة فكيف جعلت شرطاً للجوار ثلاثة ولا استحباب أخرى اه حل (قوله كلام العراقي) هو أبو الفضل  
زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الحافظ الكبير صاحب التصانيف المشهورة ولد في  
جمادى الاولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة توفي في شعبان سنة ست وستين مائة اه برماوى وعبارة المناوى  
في شرح الفية السيرة للعراقي هو الشيخ الامام زين الدين عبد الرحيم بن حسين بن بدر الدين بن أبي بكر بن ابراهيم  
الكردي الرازي اه (قوله في تحريره) أي تحرير الفتاوى على التنبية والمنهاج والمحاوى اه برماوى (قوله)  
وفارقت أي صلاة ذات الرقاع حيث كانت الكثرة فيها شرطاً للسنية وقوله صلاة عسفان أي حيث كانت  
الكثرة فيها شرطاً لصحتها هكذا فهم شيخنا زى ولا بعده اه شورى (قوله وذكر أفضليتها عليهما) أي  
على عسفان من زيادتي أي على الاصل بل على سائر الاصحاب كما تقدم عن الشهاب الرليسي ان الاصحاب  
لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عسفان اه حل (قوله موضعان من نجد) أي بأرض غطفان  
بفتح أوله المعجم وثانية المهمل اه برماوى (قوله فكانوا يلقون عليها الخرق) قال عميرة قال ابن الرفعة هو  
أصح ما قبل لثبوته في الصحيح ورواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه انتهى ابن قاسم على التمسح وفي صحة  
ذلك من أبي موسى نظر لان أبا موسى قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بخيبر مع أصحاب السفينة فكيف  
حضر هذه الغزوة وهي قبل خيبر بثلاث سنين انتهى ديمري اه ع ش على مر (قوله فكانوا يلقون عليها  
الخرق) في المختار لف الشئ من بلزود والفاقة ما يلف على الرجل وغيرها والجمع اللغات اه لكن التعليل  
الذي ذكره الشارح لم يظهر منه التسمية بذات الرقاع الذي هو المدعى لكنه اتكل على ما هو معلوم من خارج ان  
الخرق وذات الرقاع بمعنى واحد في المختار الرقعة بالضم واحدة ذات الرقاع التي تكتب والرقعة أيضاً الخرقه تقول منه رقع  
الثوب بالرقاع وبه قطع وقيل الثوب ان ترقع في مواضع واسترقع الثوب حاله ان يرقع ورقعة الثوب  
أصله وجوهه انتهى (قوله وقيل لانهم رقعوا قباياتهم) وقيل لترقع صلاتهم وقيل سميت ذات الرقاع باسم  
جبل هناك فيه يباض وجرموسوا ديقاله الرقاع وقيل باسم شجرة اه شرح مر (قوله لاقتدائها بالامام حساً)  
وذلك في أولي الاولى وأولى الثانية أو حكماً وذلك في ثانية الثانية لانها بحكم القدوة عليهم لاتهم يشهدون  
معهم غير نيقة جديدة اه حل (قوله لمفارقتها أولها) أي أول ثانيتهما كذا ضبط عليه اه شورى (قوله)  
ويلحق الاخرين) الاولى الاخرى لمقابلته لقوله الاولى لكن عذر متابعتة الحلي وصنيعه غير هذا لانه عبر  
بالاولين قتاله بالاخرين اه شورى وهذا يقتضي ان يضبط الاخرين بكسر الخاء (قوله احتياطاً) بل  
يكفه تركه من غير عذر اه شرح مر (قوله والمراد به ما يقتل) أي بنفسه أو بواسطة دليل تخيله بالقوس  
لانه لا يقتل بنفسه اه شيخنا ح ف (قوله لا ما يدفع) بل يكفه حل ما يدفع لكونه ثقيل لا يشغل عن الصلاة  
كالجعبة كما نقل في المجموع عن الشيخ أبي حامد والبندنجي اه شرح مر (قوله وغيره) كبيضة كذا قيل وهو  
صريح عبارة ج وفيه نظر لانه بين المراد منه يقوله والمراد ما يقتل والبيضة غير قاتلة فهي خارجة عما مراد تأمل  
اه شورى ولعل البيضة مانعة للصحة من حيث كونها تستر الجهة (قوله فيجب حله) عبارة ج ولو خلف ضرراً

وغيره فيمتنع حله وما يؤذى كرمح وسط الف فيكره حله بل قال الاستوى وغيره ان غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطر  
فيجب حله وكفه وضعه بين يديه ان سهل مديده اليه كسهولة مدها اليه محمولاً بل يتعين ان يمنع حله الصحة (و) النوع الرابع



يلجئ التيمم بترك حمله وجب على الأوجه ولو نجسا وما نعت السجود أيضا والذي يتجه أنه يأتي في القضاء هنا ما يأتي في حل السلاح التجسس في حال القتال وإن فرض أن هذا اندروا وتقي خوف الضرر وتأذى غيره بحمله كره أي أن خف الضرر بأن احتمل عادة والاحرم وبه يجمع بين إطلاق كراهته وإطلاق حرمة انتهت وبعبارة زى قوله فيجب حمله أي وإن كان نجسا أو بيضا تمنع مباشرة الجهة بسجده حيث انحصرت الوقاية في حمله لأن تركه حيثئذ استسلام للعدو وكذا لو آذى غيره فيجب حمله حفظا لنفسه ولا نظر لضرر غيره أخذ من مسئلة الاضطراب حيث قدم نفسه ولم يجب عليه دفعه لاضطرار آخر تقديره بالنفس على غيره وأوجب القضاء قياسا على ما سيأتي فيما لو تجسس سلاحه واحتاج إلى حمله فإنه يحمله ويجب القضاء خلافا لما في المنهاج وما بحثه بعضهم من عدم وجوب القضاء في مسئلتنا لعله يناه على ما في المنهاج من عدم القضاء في مسئلة السلاح إذا تجسس واحتاج إلى حمله انتهت وقوله أو بيضا تمنع مباشرة الجهة وهل إذا صلى كذلك تجب الإعادة أم لا فيه نظر وقياس ما مر في صفة الصلوات أنه لو شق عليه نزع العصا بجرادة تحتها صلى على حاله ولا إعادة ما لم يكن تحتها نجاسة غير معقوبة عنها أنه لا إعادة هنا لكن في كلام زى كإن جرم ما يقتضي الإعادة وعليه فيمكن أن يفرق بأن العذر ثم موجود وهو الجراح أو لا كذلك هنا فإن إصابة السهم مثلا ليست بحقيقة وأيضا هنا نادر اه ع ش على م ر (قوله صلاة شدة خوف) \* (تنبيه) \* إذا صليت هذه الصلاة هل تسن أعادتها في جماعة كغيرها أو لا لأنهم على خلاف القياس يحرر ذلك اه شورى وفي ع ش ما نصه وظاهر إطلاقهم هنا من أعادتها عن الهيئة التي فعلها أو لا وانظر هل هو كذلك أولا فيه نظر والأقرب الثاني لأنها صلاة ضرورية فلا يجوزها ثانياً بالجراد وحصول سنة الإعادة نعم ينبغي أن يحل التردد حيث فعلها مع الأفعال الكثيرة أما لو خلت عن ذلك فلا يعد من الإعادة ثم وجب من خلاف من أبطلها بالعمل الكثير اه (قوله سواء التحم قتال الخ) قبل معناه أنه يصل سلاح أحد الفريقين لا آخر والظاهر أن المراد بالسلاح نحو السيف اه حل وبعبارة شرح م ر وهذا كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو عن اختلاط بعضهم ببعض كاستيلاك لحمة الثوب بالسدى انتهت وقوله بالسدى يفتح السين والعصر كما في المصباح واللمعة بفتح اللام وضمها لغة وهذا عكس اللمعة بمعنى القرابة وأما اللحم من الحيوان فجميع لحوم ولحم الإنسان بضم اللام ولحم الكسر اه مصباح بلغة (قوله بأن لم يأمنوا هجوم العدو) وهذا تفسير لقوله أو لم يلتمح وقوله ولو لوأعنه أي وصلوا صلاة ذات الرقاع أو بطن نخل وقوله أو انقسموا أي وصلوا صلاة عسغان اه شيخنا (قوله راكبا) أي ولو في الأثناء إن احتاج إليهم ولو أمن ركب نزل فوراً وجوباً بل يني أن لم يستدبر القبلة اه زى ولا يجب على كل من المائتي والراكب الاستقبال حتى في التحرم والركوع والسجود ولا وضع جبهته على الأرض لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف نظيره في المائتي المتنفل في السفر كما مر اه شرح م ر (قوله ولو موثراً ركوع وسجود) أي ويكون السجود أنخفض من الركوع وظاهره الاكتفاء بأقل إيماء وان قدر على أن يغمسه ووجهه بأن في تكليفه زيادة على ذلك مشغور بما يفوت الاشتغال به تدبير أمر الحرب فيمكن فيه ما يصدق عليه إيماء اه ع ش على م ر ويؤخذ من عذره في الإيماء عذره في سجوده على البيضاء إذا خاف أن يصيب رأسه سهم لوترها وهو كذلك اه ابن أبي شريف على الإرشاد اه شورى (قوله لا للجاح دابة) قياس ما تقدم في نقل السفرة من مثله الخطأ والنسيان اه ع ش (قوله طال زمنه) أي عرفاً فإن لم يطل لم يطل ويعجز السهو على المعتمد اه برماوى (قوله في تفسير الآية) أي في سياق تفسير الآية والافتقار لغير رجال أو ركباً بذلك بعيد من القضا اه حل وفي ع ش على م ر ما نصه قوله في تفسير الآية أي في مقام تفسير الآية وليس المراد أنه جعله معنى الآية اه (قوله روى ابن عمر الخ) أي روى هذا القول الذي قاله فهو من فروع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كالمصلين حول الكعبة) التشبيه في الجهة لأن كل وجه ما يجوز هنا أن يتقدموا على الإمام في جهة وكذا يجوز

صلاة (شدة خوف وهي أن يصلى كل) منهم (فيها) أي في شدة الخوف سواء التحم قتال ولم يتمكنوا من تركه أم لم يلتمح بأن لم يأمنوا هجوم العدو ولو أعنه أو انقسموا (كيف أمكن) راكبا وما شياً ولو موثراً ركوع وسجود عجز عنهما ولا يؤخر الصلاة عن وقتها قال تعالى فان ختمت فريلاً أو ركبنا (وعذرتي ترك) توجه (قبلة) بشدة ذنبه بقوله (العدو) أي لاجله لا للجاح دابة طال زمنه قال ابن عمر في تفسير الآية مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال الشافعي روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ول بعضهم الاقتداء ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة وصلاة الجماعة في ذلك



أن يتأخروا عنه بأكثر من ثلثا فتذراع الضرر وتوان يتخلفوا عنه بثلاثة أركان فأكثر ١٥ حل ومع ذلك لا بد من العلم بانتقالات الامام ١٥ ع ش على ١٥ (قوله أفضل من الاتفراد) أي الا ان كل الحزم في الاتفراد فهو أفضل ١٥ حل (قوله كطعنات وضربان متواليه) لو احتاج الخس ضربان متواليه متعلا فقصدا ان يأتي بست متواليه فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لانهما غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل فهل الشروع فيها شروع في المبطل أولا تبطل لان الخس جائز فلا يضر قصدهما مع غيرها فاذا فصل الخس لم يبطل بهما الجوازها ولا بالاثبات بالسادسة لانها واحدة لا تبطل فيه تنظر والمتجمل الا ان الاول وقد يؤول به انه لو صح توجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة أفعال متواليه لان الفعلين المتواليين غير مبطلين فلا يضر قصدهما مع غيرهما فليتأمل ١٥ سم على ١٥ وقد يقال بل المتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما أسس عليه بان كلامنا من الخطوات فيه منتهى عنه فكان المجموع كالشيء الواحد والخس في الخس مطلوبه فلم يتعلق النهي الا بالسادس فما قبله لا تدخله في الابطال أصلا اذ المبطل هو المنهي عنه ونقل بالدرس عن الشوري ما يوافق فليتأمل ١٥ ع ش على ١٥ (قوله قياسا على ما في الآية) أي من المشي والركوب ١٥ ع ش (قوله لا في صباح) أي ولو لم يجر الخيل ومثل الصباح النطق بلا صباح كفي الام ١٥ شرح مروج ع ش عليه (قوله أيضا لا في صباح) أي مشتمل على حرف مفهم أو حرفين سابقا تقدم ان الصوت الخالي عن الحروف لا يبطل ١٥ حل (قوله لعدم الحاجة اليه) أي شأنه ذلك ١٥ حلبي وفرض الاحتياج لنحو تبسيم خشى وقوع مهلكة أو لجز الخيل أو ليعرف انه فلان المشهور بالشجاعة تلذ ١٥ حج وقضيته وجوب ذلك ولو بطلان الصلاة وهو ما قرره شيخنا زى وهو شكل بجمعة الصلاة مع وجوب الاعادة فيما بعده الا ان يفرق تأمل ١٥ شوري (قوله وقضى) معتمد ١٥ ع ش (قوله ورجع الاصل عدم القضاء) ضعيف ١٥ ع ش (قوله أوجعه في قرابه تحت ركابه) أي ما لم يكن زمامها بيده والابطال وينبغي ان يحل البطلان حيث لم يتحقق الى مسكه والافيعذ وتجب الاعادة وقد يشال بعدم وجوب الاعادة ويفرق بين الزمام الزم من السلاح ١٥ حل (قوله في قرابه) أي السلاح وقوله تحت ركابه أي الذي تحت ركابه والظاهر ان المراد بالركاب الركوب وهو الفرس مثلا ويحتمل ان المراد به الركاب الذي يجعل رجله فيه وقوله تحت ليس يقيد بل المدار على ان لا يصير حمله ولا متصلا به ١٥ شيخنا (قوله هذه المحطة) فلا بد ان يخل زمن الجعل بان كان قريبا من زمن الانتهاء ١٥ حج ١٥ ع ش على ١٥ (قوله لان في القائه نعر بضاعة المال) أي لان الخوف عظمت لذلك وبهذا فارق تطهير في الامن كالأوقع على ثوب الصلي نجاسة ولم ينحها حالا ١٥ حل (قوله وله تلك في كل مباح قتال الخ) أي ولا اعادة عليه ولا يجوز صلاته الخوف تجوز أيضا صلاة الخوف بطريق الاولى كما صرح به الجرجاني فيصلي بطلاقة ويستعمل طائفة في رد السيل واطفاء النار وهذا كله عند خوف خروج الوقت وعلم من ذلك ان صلاته الخوف لا تفعل الا عند ضيق الوقت وهو كذلك لعدم ارجو الامن والاقله فلهما ولو من أول الوقت فيما يظهر كما تطهير في صلاة فاقد الطهورين ويصلي في هذا النوع ايضا العبد والكسوف بقسميهما والرواتب والتراويح لا الاستسقاء فانه لا يغتسل ولا الفاتة بعد ذلك الا اذا خيف فوتها بالموت بخلاف ما اذا فاتت بغير عذر فيما يظهر كما تطهيره في صلاة فاقد الطهورين ويصلي في هذا النوع أيضا ولا يصليها طالب عذر وخلف فوته لو صلى متمكلا ان الرخصة انما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تجوز محلها وهذا محصل نعم ان خشى كرهه أو كينا أو انقطاعه عن رفقته كما صرح به الجرجاني فله ان يصليها لانه حائث ولو خلف فعله مشلا في الصلاة جازت له صلاته الخوف اذا خاف ضياعه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لابن العماد ولا يضر وطو النجاسة كحامل سلاحه الملطخ بالدم للعاجت ويلزمه فعلها ثانيا على المعتمد والمستلها أخوة من قولهم انه يجوز صلاته الخوف الخوف على ماله ومن كلام الجرجاني المار في خوف من انقطاعه عن رفقته ومن تعليمهم عدم جوازها ان خلف فوت العدو بان لم يخف فوت ما هو حاصل وقول



الشمري لو شردت فرسه فتبعها الى صوب القبلة شيئا كثيرا أو الى غير هابطلت مطلقا أي كثيرا أم قليلا محمول على ما إذا لم يخف ضياعها بل بعدها عنه فيكاف المتي أما عند خوف ضياعها فلا بطلان مطلقا كما أفاده الشيخ وقال انه مأخوذ من كلامهم اهـ شرح مر وقوله ويصلي في هذا النوع أيضا العبد الخ ومثله بقية الأنواع الثلاثة بالاولى اهـ ج لكن قد منعه التردد في الاستسقاء بالنسبة لبقية الأنواع وما ذكر في الرواتب ظاهر حيث فعلت جماعة على خلاف المطلوب فيها وأما إذا فعلت فرادى فقد يتوقف في مجي بقية الأنواع فيها لان تلك إنما تفعل إذا صليت جماعة والجماعة فيها غير مطلوبة وأما صلاة شدة الخوف فلا مانع منها خشية قوائها حيث ضاق الوقت وقوله ويلزم فعلها ثانيا أي في حال تلطمه بالخش فقط اهـ مؤلف ويحتمل الإعادة مطلقا لان هذا نادر وهو الأقرب وإذا أدركها فليس له العود الى محله الاول ولو كان أمامها فيظهر أخذها من اطلاقهم ويوجه بان العمل الكثير إنما اعتقر في سعيه لتخلص مناعه لانه ملحق بشدة الحرب والحاجة هناك انقضت باستيلانه على مناعه فلا وجه للعود اهـ ع ش عليه وعجالة ع ش (قوله في كل مباح قتال) اهـ قد العلامة بن حجر انه يصلي الصلاة اول الوقت مطلقا أي سواء رجا الامن أو لا ومشي مر على أنها لا تفعل صلاة شدة الخوف الا عند ضيق الوقت قال سم والقياس ان بقية الأنواع كذلك خلافا للبرسي قال مر ومحل كونها لا تفعل الا عند ضيق الوقت أي مادام يرجو الامن والا فله فعلها اول الوقت اهـ انتهت وعليه فلو حصل الامن في بقية الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالنظر بين خطوه اهـ ع ش على مر وفي قل على الجلال قوله وله تلك أي ان كان في الصلاة مطلقا ولا يلزم قطعها ولو في أول الوقت وكذا ان كان قبل الشروع ولم يرج الامن في بقية الوقت والافندضية اهـ (قوله مباح قتال وهرب) من اضافة الصفة للموصوف (قوله كقتال عادل لباع) أي بلا تأويل وكذا بنا ويل بخلاف العكس فليس للباغي غير المتأول ذلك اما المتأول فله هذه الصلاة اهـ حل (قوله وذى مال لقاصد أخذه ظلم) وكذا لو أخذ كان خطف فعله مثلا أو ندب غيره مثلا وهو في الصلاة حيث خاف ضياع ذلك ولا يضر وطؤه النجاسة لكن يجب عليه القضاء ان وطئها لا قصد أو كانت غير معفوعة وفي التامري اذا دخل أرضا منصوبة وهي كبيرة وخشى فوان الوقت قبل الخروج منها فانه يحرم بها ويومئ بالركوع والسجود داخل جملتها قال الاذري وينبغي وجوب الاعادة لتقصيره اهـ حل (قوله وهو عاجز عن بينة الاعسار) أي أو كان قادرا عليها لكن كان الحاكم لا يسميها الا بعد حبه كتحقق في كمال عدم قاله الاذري اهـ ع ش (قوله لا خوف فوت حج) ومثل الحج العمرة بازندان يعتمر في وقت معين اهـ شرح مر (قوله ان صلى العشاء ساكنا) مثال لا قيد بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف الا بترك صلوات أيام وجب الترك اهـ زى وينبغي انه لا يجب قضاؤها فور العذر في قوائها اهـ ع ش على مر (قوله كفوت نفس أي فانه من خوف فوت الحاصل فيصل في هذه الصلاة كاتخاذ غريق فهو يحصل ما هو موجود وحصل ومثله في ذلك ما لو خطف فعله أو ندب غيره اهـ حل (قوله وهل له) أي المحرم بالحج وأما اذا كان قبل الاحرام فتعين الصلاة ويمتنع عليه الاحرام بالحج ومنه يؤخذ انه لو علم قبل احرامه انه لو أحرم فانه بعض الصلاة امتنع عليه اهـ حل (قوله وعليه فتأخيرها واجب) هذا هو المعتقد وألحق بعضهم بالمحرم المشتغل بانقاذ غريق أو دفع سائل عن نفس أو مال أو بصلاة على ميت خيف انفجاره اهـ شرح مر وقوله أو مال أي لغيره بقرينة ما مر في قوله وذى مال لقاصد أخذه ظلم حيث جوز فيه صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير هنا وقوله أو بصلاة على ميت خيف انفجاره أي فيتر كهار أساوي ما لو تعارض عليه انقاذ الاسير أو الغريق أو انفجار الميت وفوت الحج فهل يقدم الحج أو لا فيه نظر والأقرب الثاني بوجه بان الحج يمكن تداركه ولو بعشقة بخلاف غيره اهـ ع ش عليه (قوله فتأخيرها واجب) ظاهره وان تعمد ترك الذهاب لعرقته الى انقضاء الوقت قاله الشيخ اهـ شوبري (قوله أي صلاة شدة الخوف) وصلاة شدة الخوف هنا مثال والضابط ان يصلوا بكيفية لا تجوز في الامن ثم تبين

كقتال عادل لباع وذى مال  
لقاصد أخذه ظلم وهرب  
من حريق وسيل وسبع  
لا معدل عنه وغريمه عند  
اعساره وخوف حبه بل  
لم يصدق غيره وهو الدائن  
في اعساره وهو عاجز عن بينة  
الاعسار (لا) في (خوف  
فوت حج) فليس محرم خاف  
فوته بطوت وقوفه بعرقته ان  
صلى العشاء كما ان يصلها  
سائر الا انه لم يخف فوت حاصل  
كفوت نفس وهل له ان  
يصلها ما كتبا ويقتون  
الحج لعظم حرمة الصلاة أو  
يؤخرها ويحصل الوقوف  
لصعوبة قضاء الحج وسهولة  
قضاء الصلاة وجهان يرجح  
الراعى منهما الاول والنوى  
الثاني بل صوبه وعليه  
فتأخيرها واجب كما في  
الكفاية (ولو صلوا) أي  
صلاة شدة الخوف (لما) أي  
لشيء كسواد (ظنوه علوا)  
لهم (أو أكثر) من ضعفهم  
(فبان خلافة)



خلاف ظنهم فشمّل ذلك صلاة ذات الرقاع على رواية ابن عمر وصلاة عسفان والفرقة الثانية من صلاة ذات الرقاع على رواية سهل بن أبي حنمة اه شرح مر (قوله أي خلاف ظنهم) أي أو بان كما ظنوا ولكن بان دونه حائل تكندق أو نار أو ماء أو أن يقر بهم حصانكمهم التحصن به منه أي من غير أن يحاصروهم فيه كما هو ظاهر أو شكوا في شيء من ذلك وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون ذلك في دارنا أو دار الحرب اه شرح مر (قوله أضعفهم) هذا يفيد أن صلاة شد الحوف بتعميمها لا تجوز إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفنا وكذا صلاة عسفان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازهما في الأمن فاجزى مع ما تقدم في صلاة عسفان أنه لا بد أن يقاوم كل صف فيها العدو واذ هو مرجح في أنه يكتفى فيها بالمقاومة ولا يشترط الزيادة على ذلك وما تقدم في صلاة ذات الرقاع أن الكثرة بمعنى المقاومة شرط لسنيتها لا لاحتها اه حل (قوله أعم من قوله لسواد) ووجه العموم أن كلام الأصل لا يشمل ما لو ظنوا كثرة العدو وقبيل خلافة اه ع ش ولما ختم الشافعي رضي الله عنه هذا الباب ببيان ما يحل لبسه للمحارب وغيره مما لا يحل اقتدى به المصنف كالأكثر من فقال

\*(فصل) في اللباس اه شرح مر وتعبيره بالفصل يشعر بأنه دراجه تحت الباب الذي قبله ووجهه أنه لما كان يجوز لبس الحرير في حال القتال إذا لم يجد ما يغني عنه كان بينهما مناسبة بهذا الاعتبار تأمل اه شيخنا وفي ج مانصه وذكره هنا لا كثرون اقتداء بالشافعي رضي الله عنه وكان وجهه مناسبة أن المقاتلين كثيرا ما يحتاجون لبس الحرير والجنس للبرد والقتال وذكره جمع في العبدية ومناسب أيضا اه (قوله في اللباس) المراد به الملابس والمخاطات أعم من أن يكون بفرش أو غيره أي وما يذ كرمعه من قوله وحل استباح بدهن نجس اه شيخنا (قوله حرم على رجل وختي الخ) وهذه الحرمة من الكآثر اه ع ش على مر ووجه الامام تحريره بأن فيه مع معنى الخيلاء أنه ثوب رفاهية تزيينة وأبداء زى يليق بالنساء دون شهامة الرجال ولا ينافي مع ما في الأمن من كراهة لبس الأول للرجل وعالله بأنه من زى النساء لأن الامام لم يجعل زيهن وحده مقتضيا للتحرير بل مع ما انضم إليه مما ذكر على أن الذي صوبه في الروضة والمجموع حرمة التشبيه بهن كعكسه وقد ضبط ابن دقيق العبد ما يحرم التشبيه بهن فيه بأنه ما كان مخصوصا بهن في جنسه وهيئته أو غالباً في زيهن وكذا يقال في عكسه اه ش مر وقوله وكذا يقال في عكسه ومنه ما يقع لنساء العرب من لبس البشوت وحل السكين على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا فلا واختصت النساء أو غلب فيهن زى مخصوص في اقليم وغلب في غيره تخصيص الرجال بذلك الزى كما قيل إن نساء قري الشام يزين زى الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزراعة ويغفلن ذلك فهل يثبت في كل اقليم ما جرت عادة أهله به أو ينظر لاكثر البلاد فيه تنظر والأقرب الأول ثم رأيت في ج نقلا عن الاسنوى ما يصرح به وعبارته وما أفاده أي الاسنوى من أن العبرة في لباس وزى كل من النوعين حتى يحرم التشبيه بهن فيه بعرف كل ناحية حسن اه وعليه فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر الآن من لبس قطعة شاش على رؤسهن حراماً لأنه ليس بتلك الهيئة مختصاً بالرجال ولا غالباً فيهم فليقتبه لأنه دقيق وأما ما يقع من لباسهن ليلة جلاتهن عمامة فرجل فينبغي فيه الحرمة لأن هذا الزى مخصوص بالرجال اه ع ش عليه (قوله أيضاً حرم على رجل) أي ولو ذمبالاً لأنه مخاطب بفروع الشرع يعومع ذلك لا يمنع من لبسه لأنه لم يأتزم حكماً فيه فكالم يمنع من شرب الخمر كذلك لا يمنع من لبس الحرير واعتمد مر جواز جعل خيط النختم من حرير وكذا شرابها تبعاً لخيطها وقال ينبغي جواز نخوت خيط القميص حريراً للمحاجة مع كونه أسك وأقوى من الغزل اه سم على المنهج وقوله وكذا شرابها أي التي هي متصلة بطرف خيطها أما ما جرت به العادة مما يفصل به بين حب السجدة فلا وجه لجوازه لا انتفاء الحاجة إليه ثم رأيت في ج ما يصرح بذلك وقوله ينبغي جواز خيط نخوت خيط القميص الخ وينبغي أن مثل ذلك خيط السكين من الحرير فيجوز وأن لاحظ الزينة اه ع ش على مر (قوله استعمال حرير) أي بغير حائل أمابه فلا يحرم لكنه يكره والحائل أن كان على الفرش كفي في دفع الحرمة ولو بدون خياطة عليه وان كان

أي خلاف ظنهم كابل أو  
تجبر أضعفهم (قضا) اذ  
لا عبرة بالنظر البين خطوه  
وقولنا أعم من قوله لسواد  
وقولنا أكثر من ذي يادني  
\*(فصل) في اللباس (حرم)  
على رجل وختي استعمال  
حرير



على الغطاء فلا يكفي في دفع الحرمة إلا أن خيط عليه كعاف حررقانه لا يجوز التغطية به إلا أن غطاءه بغطاء  
وخاطه عليه ويفرق بينهما وبين القرش بأن الخاتل فيه أي القرش يمنع الاستعمال عرفاً بخلاف هذا اهـ  
من شرح م ر وخرج باستعماله اتخاذ فلا يحرم على المعتمد خلاف الشرح في بعض كتب وجري عليه جج اهـ  
شوبري وعليه قتل الفرقين بين الانامع أن اتخاذها يجر للاستعمال حتى النقدين في اتخاذ الاناء دون  
الحرير فلي تأمل اهـ ط ف وفصل الزبدي في اتخاذ فقال ان كان اتخاذ لقصد استعماله حرم وان كان بقصد  
اجارته أو اعادته لم يحل له استعماله فلا يحرم اهـ ويمكن ان يجمع به بين القولين اهـ شيخنا \* (فرع) \*  
مثل الحرير في حرمة الاستعمال المصنوع بالزعفران اذا أكثر المصفر فكره وخروجاً من خلاف من منعه وينبغي  
تقييد الكراهة بمالو أكثر المصفر بحيث يعدمه مفر في العرف وهل يكره المصبوغ بالزعفران حيث قل أولاً  
فيه نظر والاقرب الاول ومثل المصفر في عدم حرمة الورس وفي شرح الروض ما نصه وظاهر كلام الاكثرين  
جواز المصبوغ بالورس لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي الطيب وابن الصباغ الحاقه بالزعفران اهـ وفي جج  
واختلف في الورس فالحاقه جمع متقدمون بالزعفران واعترض بان قضية كلام الاكثرين حله وفي شرح مسلم عن  
عياض والمازري انه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته واعتمد جمع متأخرون اهـ اهـ  
عش على م ر وفي البخاري ان ابن عوف دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ثيابه صبغ زعفران قال القسطلاني  
واستشكل كل هذا مع ورود النهي عن المزعفر وأجيب بانه كان يسير ان لم يكره عليه أو علق ثوبه من ثوب امرأته  
من غير قصد وعند المالكية جواز لما روي ذلك في الموطأ ان ابن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالزعفران اهـ  
وهما شبهت بعض الفضلاء ما نصه وفي فتاوى جج الهيثمي أخرج الحاكم والطبراني عن جعفر رضي الله عنه قال  
رأيت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبين مصبوغين بالزعفران رداء وعمامة وأخرج ابن سعد كان صلى الله  
عليه وسلم يصبغ ثيابه بالزعفران فيصير رداءه وعمامته وفي رواية كان يصبغ ثيابه كلها بالزعفران حتى العمامة  
وروي ابن عبد البر خروج علي بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه قميص أصفر وعمامة صفراء والطبراني كان  
أحب الصبغ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفرة اهـ وهو ما خوذ من حاوي الفتاوى للسيوطي (قوله  
أيضا استعمال حرير) قال م ر في شرحه أفتى الوالد رحمه الله تعالى بحرمة استعمال الحرير وان لم يكن منسوجاً  
بدليل استثنائهم من الحرمة خيط السجدة وليقة الدواة والوجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة  
ونحوها لان اتخاذ الحرير ورعا يشبه الاستحالة ويجوز للرجل وغيره لبس ثوب خيط به ولا يتأتى فيه تفصيل  
المضيب لانه أهون ويحل منه خيط السجدة كقبي المجموع ويلحق به كما قاله الزركشي ليقع الدواة لاستنارها بالخبر  
كأنه نقد غشي بغيره ولا تهاؤلى بانتقاء الخيلاء من التطريف ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذي ينظم فيه أغطية  
الكبر من العنبر والصندل ونحوهما والخيط الذي تعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة بل أولى بالحل  
وجوز الفوراني للرجل منه كيس المصفف أما كيس الدراهم وغطاء العمامة منه فقد تقدم في الآتيان الرابع  
حرمة عليه ويجوز لبس خلع الحرير ونحوه من الملوك كقوله عن الماوردي لقلة زعمه ولا لباس عمر سراقه  
سوارى كسرى وجعل التاج أي تاج كسرى على رأسه واذا جاء من الرخصة في لبس الذهب للزمن اليسير في حالة  
الاختيار وان ذلك القدر لا يعد استعمالاً بالحرير أولى ذكره الزركشي وغيره الاولى في التعليل ما في مخالفة  
ذلك من خوف الفتنة لا كتابة الصداق فيه ولو للمرأة كما أفتى به المصنف ونقله عن جماعة من الاصحاب وهو  
المعتمد وان نوزع فيه وليس كحياطة الثوب الحرير للنساء كزعمه الاسنوي وغيره وارضاء الجوحى وقال في  
الاسعاد انه الاوجه لان الحياطة لا استعمال فيها بخلاف الكتابة ولا اتخاذ بل لبس كما أفتى به ابن عبد السلام  
قال لكن انما دون اسم اللبس وما ذكره هو قياس انما التعليل لكن كلامهم ظاهر في الفرق بينهما من وجوه متعددة  
وهو الاوجه فلو حل هذا على ما اذا اتخذ لبسه بخلاف ما اذا اتخذ لجره الفتنة لم يعد ولا لبس درع نسيج قليل



ذهب أوزر بازراؤه أو خيط به لكثرة الخسلا وقد أفتى ابن رزق بن باهم من يفصل للرجال الكسويات الحرير  
والاقماع ويستري القماش الحرير ويضعه لهم أو يخبذه أو ينسجه لهم أو يصوغ الذهب لبهم اه  
بالحرف ومحل الحرمة في استعمال غطاء العمامة إذا كان هو المستعمل له لعلو كانت زوجته مثلاً هي التي تبشر  
ذلك فهل يحرم لأم استعماله له فيما ليس لبسها ولا افتراشها أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأنها إنما  
استعملته لخدمة الرجل لا لنفسها وقوله والأولى في التعليل ما في مخالفة ذلك الخ وعلى هذا فينبغي أن يكون  
اللباس من الملوك حراماً ولا يعارضه فعل عمر المذكور لجواز أن يكون ذلك من عمر لغرض كتحقيق أخباره  
صلى الله عليه وسلم لمراقبة ذلك وقوله ولو للمرأة أي ولو كانت الكتابة للمرأة أي لأجلها لكونها هي الطالبة  
لها دون الزوج وطاهر كلام الشرح الحرمة سواء كان الكاتب رجلاً أو امرأة وعبرة ج ويجرم خلافاً  
لكثيرين كتابة الرجل للمرأة قطعاً خلافاً لمن وهم فيه الصداق فيه ولو امرأة لأن المستعمل حال الكتابة هو  
الكاتب كذا أفتى به المصنف ونقله عن جماعة من أصحابنا ونورع فيه بما لا يجدي اه وأطال في ذلك وحاصله  
الفرق بين كتابة الرجل فحرم ولو للمرأة وبين كتابة المرأة فتجوز ولو للرجل ويمكن حل كلام الشرح عليه بأن  
يحمل قوله لا كتابة الصداق على ما لو كان الكاتب هو الرجل وقيدل عليه بفرقه بين الخطاطة والكتابة بأن  
الكتابة استعمال بخلاف الخطاطة وفي سم على المنهج جوز مر بحثنا نقس الحلي للمرأة والكتابة عليه  
لأنه زينة للمرأة هي محتاجة لزينة وبحث أن كتابة اسمها على ثوبها الحرير أن احتاجت إليها في حفظه جاز فعلها  
للرجل والأفلا فليتأمل \* (فرع) \* قد يستل عن الفرق بين جواز كتابة المصحف بالذهب حتى للرجل  
وحرمه تحليته بالذهب للرجل ولعله أن كتابته راجعة لنفس حرمة الدالة عليه بخلاف تحليته بالكتابة أدخل  
في التعليق به اه سم على المنهج وقوله أن احتاجت إليها في حفظه ينبغي أن مثله كتابة التمام في الحرير إذا طن  
بأخبار الثقة أو اشتار ففعل دفع صداع أو نحوه وان الكتابة في غير الحرير لا تقوم مقامه ويؤيد هذا ما لم يأت من  
حل استعماله لدفع القمل ونحوه هل يجوز للرجل جعله تكة للباس من الحرير أو لافيه نظره وتقل بالدرس عن  
زى الجواز فليراجع أقول ولا مانع منه قياساً على خيط الفتاح حيث قيل بجوازه لكونه أمكن من الكتان  
ونحوه وقياس ذلك أيضاً جواز خيط الميزان لعله المذكورة ولا احتياجها كثيراً اه ع ش عليه (قوله ولو  
قز) وهو نوع منه كد اللون ليس من ثياب الزينة وهو ما طعنته البدو فخرجت منه حية والحرير ما يحل عنها بعد  
موتها اه زى (قوله بفرش) أي لتجوز جلوسه أو قيامه لامشيء عليه فيما يظهر لأنه بخلافه حالاً لا بعد استعماله  
له عرفاً اه ج كشحننا وانتظر المفارقة هل ولو كان معها تردد أو لا كما يحرم تردد الجانب بالمسجد فقد أُلحق  
ثم بالملك فليتأمل اه شورى والأقرب الأول ويغرف بينهما حيث حرمة المسجد حال التردد مع الجنابة  
ولا كذلك التردد هنا فيه من الامتنان تأمل اه ا ط ف فان فرش رجل أو خشي عليه غير مولو خفيها  
مهاهل النسيج كافي المطلب وجلس فوقه جاز كما يجوز جلوسه على منجدة محشوة به وعلى نجاسة بينهما حائل  
بحيث لا يلاق شيئاً من بدن المصلي وثيابه قال الأذرعى ومرو به بعضهم بما إذا اتفق في دعوة ونحوها اما  
لو اتخذ حصاراً من حرير فالوجه التحريم وإن بسط فوقها شيئاً لمافيه من السرف واستعمال الحرير لا محالة  
اه والأوجه كما أفاده الشيخ عدم الفرق كما اقتضاه اطلاق الاصحاب اه شرح مر وقوله على منجدة محشوة  
به يؤخذ من هذا حل ما حرته العادة من اتخاذ منجدة بطاقتها حرير وظهورها صوف وخياطة الجميع على  
البطانة لأن البطانة حيث تدنصير كمشواجية \* (فرع) \* لحاف طهارته دون بطاقتها حرير فتغلي به وجل  
الطهارة إلى جهة العلو وستر الطهارة بملاءة من غير خياطة للملاءة في الطهارة حرم وفافاً لم لأنه مستعمل  
للحرير ووضع الملاءة فوق الطهارة لا يمنع من استعمالها كما لو ليس جبة طهارتها حرير وليس فوقها قيصان من  
الكتان أو ليس ثوب حرير يربى ثوبى كنان اه سم على المنهج اه ع ش عليه (قوله أيضاً بفرش) أي

ولو قز بفرش



بلا محائل ولو مهلهل التمسح فيجوز بشرط ان لا يماس الحرير من بين الفرج ويحرم استعمال ما اقترشموه ولو حصرنا  
 اتخذها من حرير خلافا للجماعة اهـ م ر واعتمد كوالده ان نحو الناموسية التي تنصب في نحو الولاثم من غير  
 فتح لها وجلس داخلها لا يحرم الجلوس تحتها حيث لا يستند اليها لان استعمالها بالدخول فيها لا يحرم  
 الجلوس تحتها هو انما منصوبه كذا كرفال م ر فان استند اليها حرم لان هذا استعمال لها لان الاستناد الى  
 الشيء من جهة وجوه استعماله واما نصبها على هذه الهيئة فليس من باب تزين الجدران وسترها بالحرير ثم ان  
 قصد نصبها للنساء واطهار تجملهن بهما الرجال لم يحرم وان قصد نصبها للرجال حرم واقتطروا حرمه مع تسليم ان  
 مجرد النصب ليس استعمالا للرجال ولا تزينا للجدران فليحرم وفي موضع آخر قال ان قصد به التزينا فليس  
 للجدران في الجملة وستر الجدار بالحرير حرام وعلى كل تقدير يجوز الجلوس تحتها اذا لم يجلس تحتها مفتوحة  
 وتوقف فيما لو اخرج نحو ناموسية صغيرة على كبر ان هل يجوز للرجال تناول الكوز من تحتها ووضع  
 تحتها وقال ينبغي انه اذا لم يعد ذلك ان لا يحرم مجرد تناول الكوز وردم وضعه ولو رفعت محابة من حرير  
 حرم الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعلم استعماله او يستعملها ولو جعل تحتها مما يلي الجالس  
 فوبه من كان متصلا بها بان جعلت بطانة لها لم يمنع ذلك حرمة الجلوس تحتها كما لو كان ظاهر الحاف حبرا  
 فتغطي بباطنه الذي هو من كان فانه يحرم لانه مستعمل للحرير ولو رفعت المحابة جدا بحيث حارت في العلو  
 كالستوف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف المذهب وان حرم فعله مطلقا واستدامته ان حصل منه  
 شيء بالعرض على النار وحيث حرم الجلوس تحت المحابة فصار ظاهرا غير محاذ لها بل في جانب آخر حرم الجلوس  
 فيه لانه مستعمل لها كما لو تجر بجفرة الذهب من غير ان يحتوي عليها كذا اجاب م ر بذلك كالمسؤول  
 عنه والمباحة فيه فليتأمل \* (فرع) \* اعتمد م ر لنسبة قوايت النساء والميادين والمجانين وقبورهم  
 بالحرير جائز كالتكفين بل أولى بخلاف قوايت الصالحين من الذكور البالغين العلاء فانه يحرم سترها بالحرير  
 ثم وقع منه الميل لمقتضى قبور النساء بالحرير ووافق على جواز تغطية محارة المرأة بالحرير \* (فرع) \* هل  
 يجوز الدخول بين ستر الكعبة وجدارها نحو النساء لا يبعد جواز ذلك لانه ليس استعمالا وهو دخول الحاجة  
 وهل يجوز الالتحاق لسترها من خارج في نحو المأتم فيه نظر فليحرم واعتمد م ر انه لا يجوز جعل غطاء العمامة  
 وكبس الدراهم من حرير وان جواز جعل غطاء الكوز من فضة بحيث لا يكون على صورة الاء وقرق بل تغطية  
 الاء مطاوعة شرع لموسع فيها بخلاف غطاء العمامة وانه لا يجوز جعل غطاء الاء من حرير بل دواويل الجواز  
 من الفضة ولا يتقيد بل لا يكون على صورة الاء بخلاف غطاء الفضة لاختلاف المدرك اهـ سم على المنهج  
 وقوله وهو دخول الحاجة أقول قد تمنع الحاجة فيما ذكره وقال بالحكمة لان الغطاء ليس خالصا بدخوله تحت  
 سترها وقرق بين هذا وبين الجواز في نحو المأتم بان المأتم ونحوه مطاوع فيه ادعية بخصوصها وقوله يجوز  
 جعل غطاء الاء من حرير لعل المراد به ما يتخذ على قدره الكوز لتغطية بخلاف وضع نحو منديل من حرير  
 فلا يجوز اهـ ع ش على م ر \* (فرع) \* ينبغي وقاما لم جواز نحو القنديل بخيط الحرير لانه لا ينقص  
 عن جواز جعل سلة الفضة الكوز ومن قوايع جواز جعلها لتعليق وجهها وهو أخذ منه \* (فرع) \* اعتمد  
 م ر ان ما جاز لامرأة جاز للمسي فيجوز لباس كل منهما اعلام من ذهب حيث لا اسراف عادة \* (فرع) \* اذا ارتد  
 ولم يجد ما يرتدي به ويتعم من غير الحرير قال أبو شكيل الجواب انه لا يبعد أن يرتداه في الارداء والنعم به  
 اذا لم يجد غيره وكان تركه يزي بمنه فان خرج مترامقصر على ذلك نظر فان قصد بذلك الاقتداء بالسلف  
 وترك الالتفات الى ما يزي بالمنصب لم تنقض بذلك مرواؤه بل يكون فاعلا لا فضلا وان لم يقصد ذلك بل فعل  
 ذلك انخلا عاوشا وبالمرأة سقطت مرواؤه كذا في الناسري بأبسط من هذا اهـ سم على المنهج ومن ذلك يتخذ  
 ان ليس الغيبة القادر على التحمل بالثياب التي جرت بها عادة أمثاله ثيابا دونها في الصفوة الهيئة ان كان لهمضم



النفس والاعتداء بالسلف الصالحين لم يغفل عرواؤه وان كان لغير ذلك أدخل بها ومنه ما لو ترك ذلك مع لاد بان حاله معروف وأنه لا يزيد مقامه عند الناس باليس ولا ينقص بعدهم وإنما كان هذا تحسلا لما فاته منصب الفقهاء فكأنه استهزأ بنفس الفقه اه ع ش على م ر (قوله أيضا بقرش وغيره) أي من سائر وجوه الاستعمال ومنه التاموسية ونحوها فيحرم على الرجل الجلوس فيها والنوم واستعمال الذهب كالحرير فيحرم الجلوس تحت السموف المذهبة ان حصل منها شيء بالعرض على النار والافلا كافي الاواني ويعتبر فيه العرف وأما الفعل فحرام مطلقا كالمروءية يحرم ستر الجدران ونحوها بالحرير كستر ضرائح الاولياء الا الكعبة وقبور الانبياء نعم لا يحرم ستر الجدران به في أيام الزينة بقدر ما يدفع الضرر ويحرم المرور والفرجة عليها لغير حاجة خلافا للعلامة ابن حجر وعلم من هذا ومما يأتي في بابيز كذا التقيدان المحل المشهور غير جائز ولا تحمل الفرجة عليه ولا يصح الوقف عليه ومثله كسوة مقام ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام وكذا الذهب الذي على الكسوة والبرقع اه برماوى (قوله وغيره) أي من تسترون وتزودوا تخافون وغيره من سائر وجوه الاستعمال لا مشي عليه فيما يظهر لانه لما عرفت له حالا لا يعتد بعمله عرفا اه شرح حر وخرج بالشي فرشه للمشي عليه فانه حرام كله وظاهر اه رشدي (فرع) \* راجع التماس الحرير للدواب وهل حرمة ستر الجدران تستلزم حرمة الباسه الدواب أو يفرق والمتجه الآن وقاما لمحرمة الباسه لا تنقص عن الجدران لان الباسه محض زينة وليست كصبي غير مميز ومجنون لظهور الغرض في الباسه والاتفاق به اه ع ش عليه (قوله وما أكثر منه) أي يقينا فلا يحرم المشكوك في انه أكثر أو غير أكثر قياسا على ما لو شك في كبر الضبة وصغرها هذا عند ج وخالفه م ر في شرحه فقال ولو شك في كثرة الحرير أو غيره أو استوائه ما حرم كالحزم به في الانوار ويفرق بينه وبين عدم تحريم المضرب اذا شك في كبر الضبة بالعمل بالاصل فهما اذا اتم حل استعمال الاناء قبل تضييه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة اه م ر وقوله والاصل تحريم الحرير مقتضاه انه لو شك في الحرمة المطردة بالارتماء حرم استعمالها وهو المعتمد وان كان قياس المضرب الحل اه ع ش عليه وفي م م مانصه ووافق م ر على انه لا فرق في التفصيل في المركب من حرير وغيره بين ان يكون خالصا في جانب من الثوب والغزل خالصا في جانب منها وان يكون مختلطا حتى اذا لم يرد وزن الحرير في الشق الاول لم يحرم اه (قوله لا ضرورة) أي فيجوز استعماله باليس وغيره بحسب الضرورة اه من شرح م ر (قوله مضرين) أي ضررا يبيع التيمم على المعتمد اه ج اه شورى (قوله وجأه حرب) الظاهر ان الفجأة ليست بشرط بل اذا احتاج الخروج الى القتال باختياره ولم يجد غير مجاز ليس اه شورى وفيه ان هذا سائى في قوله وكقتال الخ تأمل اه شيخنا (قوله ولم يجد غيره) فيه ان هذا القيد مستدرج مع قوله لا ضرورة تأمل (قوله أوجاهة) قال ج كستر العورة ولو في الخلوة قال الشيخ بأن قد سار غيره يليق به فيما يظهر وقد يتوهم من التعبير هنا بالحاجة وفيما قبله بالضرورة انه لا يشترط هنا قد غيره وهو خطأ والالزم جواز ليسه مطلقا وذلك مبطل للمكرم بغيره اه شورى والظاهر ان قوله ان آذاهما ليس غيره يغنى عن اشتراط قد الغير لانه حينئذ مفقود شرعا تأمل لكن يشترط فقدما يغنى عنه على المعتمد م ر وهلا اقتصر المصنف على الحاجة ويعلم منها جواز ليسه للضرورة الاولى اه شيخنا ويدخل في الحاجة كما قال الاسنوى ستر العورة في الصلاة ومن أعين الناس وكذا في الخلوة كل ذلك اذا لم يجد غيره قاله فيهما زاد على العورة عند الخروج للناس نظرا فان في كشفه هنا المروءة اه عميرة اه سم على التمسح (قوله كحرب) بفتح الجيم والراء المهملة ومما جوبه ان يطلى بالحناء والسمن البقرى القديم اه برماوى (قوله وقل) أي لان الحرير خاصيته ان لا يعمل اه شرح م ر ويقول من باب طرب اه ع ش عليه والحاجة في القمل بحيث لا يحتمل اذا عادته وان لم يكن حتى يصير كاللحاء المتوقف على الهواء خلافا لبعضهم اه ج ومما جوب لدفعه ان يطلى خيطا من الصوف بالزيتق ويجعل في عنقه كالسجة اه برماوى (فرع) \* قل م ر ان والبدن أفتى بحرمة القاء القمل حييا في المسجد لانه وسيلة

وغيره انتهى الرجل عنه في خبر الصحيحين والاحتياط في الخشي وذكره من يادى (و) استعمال (ما) أكثر منه زنة تغليبا لا أكثر بخلاف ما أكثر من غيره والمستوى منهما لان كلا منهما لا يسمى ثوب حرير والاصل الحل وتغليبا لا أكثر في الاولى (لا ضرورة كحرب) مضرين وجأه حرب) بضم القاء وفتح الجيم والمدون فتح القلم وسكون الجيم أي بغتها (ولم يجد غيره) وتعميري بضمين أولى من تعبيرة بيهلكن (أوجاهة كحرب) ان آذاهما ليس غيره (وقل) روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن ابن عوف والزبير بن العوام في لبس الحرير



الى موته وبقاء نجاسته في المسجد سواء كان في المسجد أحد يخشى إذاؤه أو لا وبكرهاته القائه خارج المسجد مطلقا انتهى وأظنه قال إن ألقاه في محل يعلم أنه يؤذى من فيه حرم اه سم (قوله لحكمة) بكسر الحاء المهملة وهو الجرب اليابس ومما جربله أن يؤخذ نحوه الكلب الأبيض ويذا به الكبريت ويطل به اه برماوى (قوله وسواء فيما ذكر السفر والحضر) نبه على هذا الرد على المخالف فقد خص الأذرى الرخصة بحال السفر كما أشار له ج وخص السبكي الرخصة بحال اجتماع الحكمة والقمل والسفر محتجا على ذلك بأن الترخيص لابن عوف والزبير كان في السفر وكان بهما الحكمة والقمل وعبار مشرخ مر قال السبكي الروايات في الرخصة لعبد الرحمن والزبير يظهران امره واحدة اجتمع فيها الحكمة والقمل والسفر وحيث قد يقال مقتضى الترخيص انما هو اجتماع الثلاثة وليس أحدها بمنزلة الثانية فينبغي اقتصار الرخصة على مجموعها ولا يشك في بعضها الابدليل وأجيب بعد تسليم ظهور انهم امر واحد يمنع كون أحدها ليس بمنزلة الثانية في الحاجة التي عهدا ناطة الحكم بهما من غير نظر لافرادها في القوة والضعف بل كثيرا ما تكون الحاجة في أحدها لبعض الناس أقوى منها في الثلاثة لبعض آخر فلا فرق في ذلك بين السفر والحضر كما أطلقه المصنف وصرح به في المجموع اه (قوله وكقوله) أعاد العامل ليفيد أن الجرب والقمل يجوز فيهما البس الحرير وإن وجد ما يغني عنه من دواء وإن ضمه شيئا اه حل أى فالمعتمدان قوله ولم يجد ما يغني عنه فيسدى في الثلاثة وعليه فكان الأولى حذف الكاف من قوله وكقوله إلا أن يقال مراد الشرح أنه قد في الأولى فقط ويكون طريقته اه شيئا (قوله ما يغني عنه في دفع السلاح) أى كدباج بكسر الدال وقمها فارسي مغرب مأخوذ من التدبج وهو النقش والتزيين أصله ديباه بالهاء وجمع دبايج ودبايج اه شرح مر (قوله ولولى الخ) المراد به من له ولاية التأديب فيشمل الام والاخ الكبير فيجوز لهما الباس الصبي الحر فيما يظهر اه ع ش على مر وقوله الباسه أى ولوم من مال الصبي اه برماوى والتعبير بالالباس للغالب بل مثله سائر وجوه الاستعمال اه شرح العباب وقوله صبيأى من حين ولادته الى البلوغ اه شرح العباب اه شورى يوله أيضا تزيينه بالحلي ولوم من ذهب وإن لم يكن يوم عيده ولو كان الصبي مراهما اه شرح مر والمراد بالحلي ما يزين به النساء وليس منه الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي الباس الصبي ذلك لانه ليس من الحلي وأما الحياسة المعروفة فينبغي حل الباسه لانهما يزين بها النساء وفي كلام بعضهم أن كل ما جاز لهنه النساء جاز للولى الباسه للصبي كنعل من ذهب حيث لا سرف عادة اه ع ش عليه وترك الباسهما أى الصبي والمجنون ماذا كراى الحرير وحلى التقدين ولو يوم عيده أولى كما قاله الشيخ عز الدين في الصبي وقال لافرق بين الذي كرا والاثني وعمله بالخروج من الخلاف قالوا لا يعتاده ويألف استعماله فيشتق عليه تركه بعد البلوغ اه ع ش اه شورى وفي الحلي أن الباس الصبي والصبي الحر بمكره اه (قوله اذ ليس له شهامة) أى قوة اه شيئا وفي المختار شهمة من باب طرف فهو شهمة أى جلد كى القواد انتهى وقوله خنوة الحرير أى خنوة من يلبسه من النساء وهى التكسر والتنى في المختار قلت قال الأزهري الاختناس أصله التكسر والتنى ومنه سمي الخنث لتكسره وتتنه اه انتهى ع ش وفي المصباح خنث خنثان فهو خنث من باب تعب إذا كان فيه لين وتكسر ولا يشتهي النساء ويعسدى بالتضعيف فقال خنثه غيره إذا جعله كذلك واسم الفاعل خنث بالكسر واسم المفعول بالفتح وفيه ما خنثت وقال بعض الأئمة خنث الرجل كلامه بالتقيل إذا شبه بكلام النساء لينا ورخاوة فالرجل خنث بالكسر (قوله وحلى ما طرز) المراد ما صنع خارجا عن الثوب ثم وضع عليها كالشريط الذى تضعه السياس على الدفافي وانما صورنا بذلك لاجل التقييد بقوله قدر أربع أصابع أى عرضا وإن أراد طوله على المتمد اما المطرز بالبرة فلا يشترط فيه هذا بل الشرط فيه أن لا يزيد وزنه على وزن الثوب واما المطرز بالتصوير الاول والمرقع فيشترط فيه ما في المتن وان لا يزيد مجموع الطراز أو الرقع على مجموع الثوب ووزنا

لحكمة كانت بهما وأنه رخص  
لهم الماشكوا اليه القمل  
في قصر الحرير وسواء فيما  
ذكر الحضر والسفر  
(وكقوله لم يجد ما يغني  
عنه) أى عن الحرير في دفع  
السلاح قبلما على دفع  
القمل (ولولى الباسه) أى  
ماذا كرم من الحرير وما أكثره  
منه (صيا) اذ ليس له شهامة  
تنافى خنوة الحرير بخلاف  
الرجل ولانه غير مكلف  
والحق به الغزالي في الاحياء  
المجنون (وحلى ما طرز)  
أورق



فالحاصل ان الطراز بالتصوير الاول والرقع يشترط فيه ما شرطت به المعنى الثاني شرط واحد وعبارة شرح مر  
وحل ما طرز أو رقع بحر لم يجاوز كل منهما قدر أربع أصابع مضمومة تدون ما جاوزها ولو تعددت محالها وكثرت  
بحيث يزيد الحرير على غير محرم والا فلا خلافا لما نقله الزركشي عن الحلبي من انه لا يزيد على طرازين على كم  
واحد وان كل طراز لا يزيد على أصبعين ليكون مجموعهما أربع أصابع ويفرق بينهما بين المتسوج بين  
الحرير هاتمير بنفسه بخلافه ثم فلاجل ذلك حرم الزيادة هنا على الأربع أصابع وان لم يزد وزن الحرير قال  
السبكي والتطريز جعل الطراز الذي هو خالص من كمال الثوب أما المطرز بالآلة فلا قرب أي كما صرح به  
المتولي وغيره وخزيمه الاسنوي انه كالمتسوج حتى يكون مع الثوب كل كم من حرير وغيره لا كالطراز خلافا  
للاندرعي في انه مثله وان تبعه ابن المقرئ في تحريمه نعم قد يحرم ذلك في بعض النواحي لكونه من لباس النساء  
عند من قال بتحريم التشبيه وهو المذهب لا لكون الحرير فيه ويحرم المطر ف والمطرز بالذهب على الرجل  
والحنثي مطلقا وقد أفتى والده رحمه الله تعالى بتحريم لبس من ذكر عرقية طرزت بخضة أخذت بموهمهم في تحريم  
الذهب والفضة عليهما الا ما استثنوه انتهت وقوله بحيث يزيد الحرير على غيره ظاهره انه لا فرق في غير الحرير من  
الثوب بين ظهارته وبطائنه وحشوه وملاوه وهو ظاهر قال بعضهم ويتخذ من كلام النرج حل لبس القواريق  
القطيفة لانها كالرقع المتلاصقة أقول وهو ممنوع لان هذه انما تحصل على هذه الكيفية التي يفعلونها بالتوصل  
بها الى الهيئة التي يدعونها في لباسهم بحسب العادة فليست كالرقع التي الامس فيها ان تتخذ لاصلاح الثوب  
وهذا هو الوجه اه ع ش عليه وقرر بعض المشايخ ان زوال الطربوش جاز لا بأس به كبيرا كان أو صغيرا  
اذ لا يتقاعد عن الطراز يعني قطع الحرير الخالص التي توضع فوق الثياب فلا فرق بينهما وبينها في الجواز مع ان  
الغرض من الكل الزينة (قوله بحرير) انظر لم يقل أو ما أكثر منه كما قاله في الذي قبله وكذا يقال في قوله أي  
بحرير (قوله قدر أربع أصابع) أي عرضا وان زاد طوله اه زى وفي سم على المنهج ظاهر كلامهم  
ان المدار على قدر الاصابع الاربع طول العرض بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع ولا عرضه على  
عرضها ويؤيده ما في الخادم عن حكاية بعضهم عن بعض المشايخ ان المراد أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهي  
أطول من غيرها اه نولان المراد ذكر لما كان لا اعتبار بطولها على غير علمي فليتنامل اه والذي  
تحصل من كلامهم انه يحرم زيادته في العرض على أربع أصابع مضمومة ولا يتعد بقدر في الطول اه ع ش على  
مر (قوله أو طرف به قدر علة) أي بالنسبة لغالب أمثاله فلو قلناه زائد على ذلك لزمه قطعه ولا يستطاع قطعه ببيع  
لن هو علة كالمواضع كافر دارا بناها على المسلم ولو اشترى زائدا على عادة أمثاله من أهلهم يلزمه القطع لانه دوام  
كمواشترى كافر دارا على مسلم ويحرم المطرز والمطرز بالذهب على الرجل والحنثي مطلقا وكذا بالفضة لشدة  
السرف والخيلاء نعم لا يحرم لبس نحو شاش في طرفه نحو قصب لم يحصل بعرضه على النار شي وان كان منسوبا  
فيه وسواء في المتسوج ما لم يمتدح بر او سداه أو بعض كل منهما اه بر ماوى وبعبارة ع ش على مر \* (فرع) \*  
حسن اتخذ حجابا خارجا عن عادة أمثاله ثم انتقل لمن له ذلك فيحرم على المنتقل اليه دوام لانه وضع بغير حق قبلا  
على ما لو اشترى المسلم دارا كافر عالية على بناء المسلم ولو اتخذ حجابا عادة أمثاله ثم انتقل لمن ليس هو عادة أمثاله فيجوز  
له ادا متهلته وضع بحق ويقتضى الدوام لا يقتضى الابتداء انتهت (قوله أيضا أو طرف به قدر علة) أي قدر  
العادة الغالبة في كل ناحية وان جاوزت أربع أصابع وسواء أكل التطريز ظاهر أم باطنا كما يقتضيه  
اطلاقهم أما ما جاوز العادة فيحرم وأما الحق ابن عبد السلام بالتطريز في عمامة كل منهما قد شرب و فرق بين  
كل أربع أصابع بمقدار قلم من كان أو قلن قال الشيخ وفيه وقفة الا ان يقال تتبع العادة في العمامة فوجدت  
كذلك اه وقد ينظر في كل منهما انما في العمامة من الحرير منسوج هو قد مر ان العبرة فيه بالوزن مع غيره بزيادة  
الحرير بحيث زاد وزن الحرير الذي في العمامة حرمت والا فلا وان كان منها أجزاء كلها حرير كان كل السدا

بحرير قليل زده بقولي (قدو  
اربع أصابع) لو روي في  
خير مسلم (أو طرف به) أي  
بحرير بأن جعل طرف  
قويه مسجناه (قدر علة)



حرر او بعض المحمة كذلك وأقنى الواو والرحمة الله تعالى بجوار الزرار الحرير لغير المرأة قياسا على التطريف  
بل أولى ويحرم على غير المرأة المزفر دون المصفر كما نص عليه الشافعي خلافا للبيهقي حيث ذهب الى ان الصواب  
تحريمه أيضا قال للاخبار الصحيحة التي لو بلغت الشافعي لقال بها ولو صبغ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالنظرين  
فيحرم ما زاد على الاربع أصابع أو كالتسويج من الحرير وغيره فيعتبر الاكثر الاوجه ان المرجع في ذلك الى  
العرف فان صح إطلاق المزفر عليه عرفا حرم والا فلا ولا يكره لغير من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والعصفر  
سواء الاحمر والاصفر والاخضر وغيره سواء أصبغ قبل التسبيح أم بعد وان خالف فيما بعده بعض المتأخرين كما  
مرت الإشارة اليه لعدم ورود نهى في ذلك ويجعل لبس الكتان والصوف ونحوهما وان غلت أثامها اذ تنافسها  
في صنعها ويكره تزين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء الصالحاء أي محمل دقتهم بالثياب ويحرم  
تزيناها بالحرير والصور لعموم الاخبار وقد أقنى بذلك الشيخ في لباسها الحرير اما تزين المساجد به فسيأتي في  
الوقف ان شاء الله تعالى نعم يجوز من الكعبة تعظيمها بالها والوجه جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر  
الانبياء كما حرم به الأشجوني في بسطه بيا على العادة المستمرة من غير تكبر وليس خشن لغير غرض شرعي خلاف  
السنن سواء لاقى البدن أم لا كما اختلف في المجموع وقيل مكروه ويجوز عليه ان المقرئ تبعه فقل المصنف لها  
عن المتولي والرواية ليس لبس العذبة وان تكون بين كنفه لا تباع ولا يكره تركها اذ لم يصح في النهي عنه  
شيء ويحرم اطالها طولاً فاحشا وهي اسم لقطع من القماش تفرز في مؤخر العامتوي ينبغي ان يقوم مقامها الرعاء  
جزء من طرف العمامة تحملها ويحرم انزال ثوبه أو زارده على كعبه الخيلاء للوعيد الشديد الوارد فيه فان انتفت  
الخيلاء كره ويسن في الكم كونه الى الرسغ لا يتباع وهو المفصل بين الكف والساعد والمرآتومثلها الخنثى  
فيما يظهر ارسال الثوب على الارض الى ذراع من غير زيادة عليه لما صح من النهي عن ذلك والوجه ان النزاع  
يعتبر من الكعبين وقيل من الحد المستحب للرجال وهو انصاف الساقين ورجمه جاء توقيف من أول ما عمن  
الارض واقرط توسعة الثياب والا كما بدعة ومرف وتضييع المال ومع ذلك هو مكروه الا عند قصد الخيلاء  
نعم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيسألوا اولي طاعوا فيما عنزجروا كما قاله ابن عبد السلام  
وعاله بان ذلك سبب لامثال أمر الله تعالى والانهاء عما نهى الله عنه ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه ليلحقوا  
بهم وقد كثر هذا في زماننا ويكره بلا عذر المشي في نعل أو خف واحدة للنهي الصحيح عنه بل يخلعهما أو يلبسهما  
ليعدل بين الرجلين ولئلا يختل شبه وان يتعل فاعلم النهي الصحيح عنه خوف انقلابه ويؤخذ منه ان اللباسات  
المعروفة الاثني ونحوها لا يكره فيها ذلك اذ لا يخاف منه انقلاب ويسن أن يبدأ بيمينه لئلا يسار له طلعوا لو خرج  
من المسجد فينبغي ان يقدم يساره من وجها ويضعها على ظاهر النعل مثلاً ثم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل  
اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء بليس اليمين والخروج باليسار ويسن ان يخلع نحو نعليه اذا جلس وان يخلعهما  
وراءه أو يجنبه الا عذر تكوف عليهما ويسن ان يطوى ثيابه اذا كبر اسم الله لما قيل ان طيها أي مع التسمية يرد  
اليها أو راحها ويمنع لبس الشيطان لها والمراد بطيها القها على هيئة غير الهيئة التي تكون عليها عند ارادة اللبس  
وفي المجموع لا كراهة في لبس نحو قميص وقباض وفرجية ولو محلل الا زار اذا لم تبد عورته ولا يحرم استعمال النساء  
وهو المختص من القميص في الثوب والاولى تركه وترك ذق الثياب ومثلها اه شرح مدر يزيد من عرش  
عليه (قوله لوروده في خبر مسلم) عبارة في شرح الروض لخبر مسلم عن أسماء بنت أبي بكر انه صلى الله عليه وسلم  
كان له جبة يلبسها لها بنته من ديباج وفرجها مكفوفة بالديباج والبنة بكسر اللام وسكون اليا معروفة في جيب  
القميص أي طرفه وفي رواية لابي داود بسند صحيح كان له جبة مكفوفة الجيب والكمين والفريجين بالديباج  
والمكفوف الذي جعل له كفة بضم الكاف أي محاف انتهت (قوله بان التطريف محل حاجة) يرد عليه التوقيع  
فانه محل حاجة بحسب الاصل وان كان قد يجعل الزينة اه حل (قوله ليعمل لهما ذكر) أي استعمال الحرير

لوروده في خبر مسلم وقرئ  
بينهم وبين اعتبار أربع  
أصابع فيما مر بطن التطريف  
محل حاجة وقد تمس الحاجة  
لزيادة على الاربع بخلاف  
ما مر فانه مجرد زينة فيستفيد  
بالاربعة اما المرأة فيجعل لها  
ما ذكر



وما أكثره من وقوله مطلقاً أي يسائر وجه الاستعمال حتى في غير الفرش واللبس ومنه ما جرت به العادة من اتخاذ غطاء لعمامة زوجها أوله غطى به شيئاً من امتعتها كالبقعة فهذا إحلال لها اه من ع ش على مر (قوله أيضاً في عمل إماماً ذكر) أي ولو من ركائب ذهب أو فضة ولو في المداس ولا يحرم على الرجل النوم معها ولا علوها عليه ولا معانقتها لم يدخل معها في الثوب اه برماوى (قوله مطلقاً) أي سواء للحاجة أو غيرها وسواء أكثر أو قل وسواء زاد الطرز على قدر أربع أصابع أو لا وسواء كان الطرف قدر العادة أم لا اه شيخنا (قوله حتى الفراش) انما نص عليه مع دخوله في قوله ما ذكر التنصيص على الرد على المخالف وعبارة أصله مع شرح مر والاصح حل اقتراسها أيامه به قطاع العراق دون وغيرهم كلبسها سواء في ذلك الخلية وغيرها وقبل يحرم اقتراسها باللبس والسرف والخلية بخلاف اللبس فإنه ينهى للجليل كما مر انتهت ببعض تصرف وخرج باقتراسها استعمال الهالة في غير اللبس والفرش فلا يحل ومنه ما جرت به عادة النساء من اتخاذ غطاء جحر لعمامة زوجها أوله غطى به شيئاً من امتعتها وان كانت معدة للبس كالسبي إلا أن بالبقعة فإن ذلك ليس بلبس ولا اقتراس بل هو لجرد الخلاء ولكن قد يشك على هذا جواز كتابة المرأة للصدق في الحريم مع أنه ليس لبساً ولا اقتراساً ودوام الصداق عندها بعد الكتابة كدوام البقعة فلا قرب الجواز فيها اه ع ش عليه (قوله لغير أهل الذهب والحري الخ) أي ولأن تزين المرأة بذلك يدعو إلى الميل إليها وطئها فيؤدي إلى ما طلبه الشارع من كثرة النسل اه شرح مر (قوله وحل استصباح الخ) في المختار المصباح السراج وقد استصبح به إذا أسرحه اه وفي شرح المذهب وأظنه في باب الأنية نقلاً عن الرواية في واقعه ما حاصله أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالنخلة من عظم الغيل لغرض الاستصباح به فيها واعتمد شيخنا الطيلاوي رحمه الله تعالى وإن وجد طاهرة يستصبح فيها وهو طاهر لأن غرض الاستصباح حاجته مجوزة لذلك كإجاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لا لغرض إطفاء نار أو نحو ذلك وتنجيس الطاهر انما يحرم لغير غرض فليتأمل \* (فرع) \* إذا استصبح بالدهن النجس جاز إصلاح الفتيلا بأصبعه وإن تنجس وأمكن إصلاحها بعود لأن التنجيس يجوز للحاجة ولا يشترط لجوازه الضرورة اه مر اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله أيضاً وحل استصباح يدهن نجس) أي مع الكراهة وتبني عياضهم من دخان المصباح لعلته وكذلك يحل دهن الدواب وتوقيتها به أي تصليب حوافرها بالشحم المذاب والخيار الخارج من الكثيف طاهر وكذا الریح الخارج من الدبر كالجشال أنه لم يتحقق أنه من عين النجاسة لجواز أن تكون الرائحة الكريهة الموجودة فيه لجوارته النجاسة لأنه من عينها ويجوز كفاي المجموع طلى السفن بشحم الميتة واتخاذ صابون من الزيت النجس ويجوز استعماله في بدنه وثوبه كما صرحوا به ثم يظهر مما ذكرنا من جواز استعمال الأدوية النجسة في الدبغ مع وجود غير دامن الطاهر إن وبيشورها الدبغ بيده قال في الخادم وكذلك وطء المستحاضة وكذلك الثقب المفتحة تحت المعدة فإنه يجوز للجليل الإيلاج فيها ويجوز إطعام الطعام النجس للدواب اه شرح مر وقوله وكذلك يجوز استعمال الأدوية النجسة اما دبغ الخلود وروث الكلب والخنزير فلا يجوز وكذا تسميد الأرض به أيضاً اه زيادى أي ومع ذلك لو دبغ به طهر الدواب يغسل سبعاً إذا هابت لب اه ع ش عليه (قوله رواء الطحاوى) هو أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوى يفتح الطاء المهملة تسببه إلى طحاقرية من قرى الصعيد ولستة تسع وثلاثين ومائتين وهو ابن أخت الإمام الشافعى وقيل المزنى وكان يقرأ عليه فتعبر عليه الفهم بما خلف أن لا يأتي منه شيء في العلم فانتقل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وتقه على أبي حازم قصاراً ما بارعاً وكان يقول لو كان خالي بأقيا لكفر عن عيذه المتوفى في ذي القعدة سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة اه برماوى (قوله واستثنيت المساجد) اعتمد مر وقوله إن لوث أي وإن قل ثم وافق مر على أن شرط جواز الاستصباح بالدهن النجس في المسجد الحاجة وأن التنجيس للمسجد بنفسه أو دخانه وقوله كل وجه الأذرى اعتمد مر ومشي على أنه يجوز إدخال الدهن

مطلقاً حتى الفراش لغير  
أهل الذهب والحري لأن  
أمتي وحرم على ذكرورها  
قال الترمذى حسن صحيح  
(و) حل (استصباح يدهن  
نجس) كالنجس لأنه صلى  
الله عليه وسلم سئل عن قارة  
وقعت في سمن فقال إن كان  
جلسداً فالقروها وما حولها  
وإن كان مائعا فاستصبروا به  
أو فانتفعوا به رواء الطحاوى  
وقال رجاله ثقات واستثنيت  
المساجد لشرفها



النجس غير ذلك الكلب والخنزير المجدحاجة ومنها هذا السراج بشرط أن لا يحصل نجس وإن قل وشي  
على أن كثرة الوقود جائزة أن كان لها مدخل في الانتفاع وقوله بالغ رشيد من مال نفسه أو فعله الناظر من ريع  
الوقف إذا شرط ما لوقف ثم قال يجوز سراج الدهن النجس في بيت مستعار أو موحله بشرط أن لا يلوثة نجو  
دخانه نعم اليسير الذي جرت العادة بالسماحة به بحيث يرضى به المالك في العادة فلا بأس ولو كان موقوفاً أو لنحو  
قاصر امتنع لانه ليس هنا مالك يعتبر رضاه ويفترع على ذلك الطبع نحو الجاه في البيوت الموقوفة ونحوها وقد  
قال مر ينبغي أن يمتنع إذا ترتب عليها تسويد الجدران وجوز أن يستثنى ما إذا عدم مكان في تلك البيوت للطبخ  
وجرت العادة بالطبخ فيها فليجوز اه سم (قوله ان لوث) فان يلوث جاز أن كان لحاجة ويعزم بدونها اه  
شوري (قوله وكذا الموحج والمعار) أي حيث لوث انتهى حلي (قوله لفظ نجاسته) أخذه من الأول عدم  
جواز ديبغ الجلد بروث نجس الكلب اه حلي (قوله وحل ليس متنجس) قال الاسنوي الاظهر انه لا يجوز  
استعمال النجاسة في الثياب أي تطييبها به ولا في البدن أي استعمالها فيه بحيث يتصل به كالامتشاط بالمسحط  
المساجر طبا كان أو يابس ونحو ذلك كذا كره الرافعي رحمه الله تعالى انتهى ابن قاسم (قوله لان نجاسته  
عارضة) أي ولان تكليف استدامة طهارة الملبوس مما يشق خصوصاً على الفقير وبالبيل نعم يستثنى من ذلك  
مالو كان الوقت صافاً بحيث يفرق فينجس بدنه ويحتاج الى غسله للصلا مع تعذر الماء وقال الاندري الظاهر  
حرمه المكثبه في المسجد من غير حاجة اليه لانه يجب تنزيه المسجد عن النجاسة اه شرح مر وقوله  
بحيث يفرق فينجس بدنه وهو شامل للنجاسة الحكيمية ومثل ثوبه بدنه كاهو ظاهر وفي شرح الروض ما يفيد  
انه يحرم وضع النجاسة الجافة كالزبله على بدنه أو ثوبه بلا حاجة فليجوز ثم قرر ان من دخل نجاسته في نجو ثوبه  
أو نعل رطبه أو غير رطبه ان خاف تلويث المسجد أو لم يكن دخوله لحاجة حرمه والا فلا وقد يستشكل هذا بجواز  
عبور حائض أمث التلويث ولو لم يكن رطبه فان أحجب بعذرهما وعدم اختيارها في هذه النجاسة وجب ان يلحق  
بها كل ذي نجاسة لا اختيار له في حصولها الا ان يفرق بان العذر هنا ثم فليجوز وقوله ويحتاج الى غسله للصلا مع  
تعذر الماء ينبغي أن يكون محل ذلك اذا دخل الوقت أما قبله فلا يحرم عليه لانه ليس مخاطباً بالصلاة ومن ثم  
إذا كان معه ما جلزله التصرف فيه قبل دخول الوقت وان علم انه لا يجد في الوقت ماء ولا رايوان يجامع زوجته  
قبل دخول الوقت وان علم ذلك أيضاً اه ع ش عليه (قوله ونحوها) كالطيطية والطواف اه شيخنا (قوله  
لا لكونه مستعملاً لنجاسة) أي فهو من هذه الجهة جائز وان حرم من تلك فليس المتنجس من حيث انه ليس الذي  
الكلام فيه جائز مطلقاً فلا وجه للتقييد هذا مراده اه شيخنا (قوله بفعله الفاسد لا بتركه الوضوء) فيه تأمل  
فانه بإرادة الصلاة وجب الوضوء فقد ترك واجبا فله ان ترك هذا الواجب اه شوري (قوله لا ليس نجس)  
أي في بدن الآدمي أو جزئه أو فوق ثيابه شرح مر \* (فرع) \* قضية حرمه استعمال نجو جلد الكلب  
والخنزير وشعرهما لغير ضرورة حرمه استعمال ما يقال له في العرف الشبهة لانها من شعر الخنزير نعم ان توقف  
استعمال الكنان عليها ولم يوجد ما يقوم مقامها فهذا ضرورة حرمه استعمالها وعلى هذا لو تدى الكنان فهل  
يجوز استعمالها ويعني عن ملاقاته لاحتياجه منع ندائه قال مر ينبغي الجواز ان توقف الاستعمال عليها  
وأقول ينبغي ان يشد الجواز عما اذا لم يكن تخفيف الكنان وعمله عليها كافياً لتأمل اه ع ش عليه (قوله  
أيضاً لا ليس نجس) ولو من غير مغلط ونحوه الفرش اه حل أي فيجوز ولو من مغلط كصريحه ج اه  
ع ش على مر (قوله لما عليه من التعبد باحتتاب النجس) فيجوز البسه لانه اذا كان غير مغلط وكتب  
أيضاً قضيته ان غير المميز من الآدميين يجوز البسه ذلك أي وكذا المميز في غير وقت إقامة العبادة والمدعى انه  
يحرم لبس النجس مطلقاً فلا يتق هذا الدليل المدعى الا ان يقال هو من شأنه التعبد واعتمده شيخنا اه حل  
مع زيادة قلاوسه قوله لا إقامة العبادة ثم الدليل اه شيخنا (قوله لا إقامة العبادة) هذا يأتي في الفرش وقد

ان لوث وكذا الموحج والمعار  
كل رجه الاندري في توسطه  
(لادهن نجو كلب) كخنزير  
فلا يحل الاستصباح به لفظ  
نجاسته وهذا من زيادتي  
وصرح به الفوراني  
والعمراني وغيرهما (و)  
حل (ليس) شئ (متنجس)  
ولا رطلونه لان نجاسته  
عارضته لانه لا رطلونه  
من الاصل قوله في غير الصلاة  
ونحوها لان تعريم ذلك فيهما  
كما قاله الاسنوي انما هو  
لكونه مشغلاً بعبادة فاسدة  
لا لكونه مستعملاً لنجاسة  
كلو صلى محدثاً به يأثم بفعله  
الفاسد لا بتركه الوضوء  
وتعبري بمتنجس أولى من  
تعبيره بالثوب النجس (لا)  
ليس (نجس) كجلد ميتة  
عليه من التعبد باحتتاب  
النجس لا إقامة العبادة



علمت ان جلد الكلب ونحوه لا يحل لبسه ويجوز فرشه كقلى الانوار وذكر وان لا يجوز استعماله لادبته ويجوز استعمال المشط من العاج في العينة والرأس حيث لا رطوبة اه طي وكاتم استثنوه لشدة خفافته مع ظهور روثه وقلد الاذى ولو حريبا وشعره يحرم استعماله كلبس أوائل الكتاب اه شرح هر ومثل المشط من العاج المشط من عظم الميت اه برماوى (قوله الاضرورة كالحاج) عبارة أصله مع شرح هر الاضرورة كقائمة قتال وخوف على نحو عضوله أو تغييره ويجوز تغشية الكلاب والخنزير بذلل السواة ما ذكره في التخليط اما تغشية غير الكلب والخنزير وفرعها أو فرع أحدهما مع الآخر يجلد واحد منهما فلا يجوز بخلاف تغشيته بجلد غيره من الجلود النجسة نهى عن ذلك (قوائمه) لان أكثرها ليس في كتب الفقه وانما هي ملقطة من كتب الحديث ولذا كنت أطلت الكلام فيها ثم رأيت انها أخرجت الشرح عن موضوعه فافردتها بآياتها فاذل ثم خصصتها هنا بالإيماء بانحصار عبارة وأيسر إشارة تكالا على ما بسط ثم اعلم انه لم يتحرر كما قال الحفاظ في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها شئ وما وقع الطبرى في طولها انها نحو سبعة أذرع ولغيره انه قل عن عائشة انها سبعة أذرع في عرض ذراع وانها كانت في السفر يضاعوفى الحضر سودا من صوف وان عذبتها كانت في السفر من غيرها وفي الحضر منها فوشى استروح اليه ولا أصل له نعم وقع في الرداء خلاف فقبل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل أربعة أذرع ونصف أو وشبران في عرض ذراعين وشبر وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الانوار الا القول الثاني ويسن لكل أحد بل يتأكد على كل من مقتضى به تحسين الهيئة والمبالغة في التجميل والنظافة والملبوس بسائر أنواعه لكن المتوسط نوعان ذلك بقصد التواضع لله أفضل من الارتفاع فان قصد به اظهار النعمة والشكر عليها احتمل تساويهما للتعارض وأفضلية الاول لانه لا حظ للنفس فيه بوجه وأفضلية الثاني للخبر الحسن ان الله تعالى يحب ان يرى أثر نعمته على عبده وينبغي عدم التوسع في المأكول والمشرب والغرض شرعى كإرام ضيف والتوسع على العيال وإيثار شهوتهم على شهوته من غير تكلف كعرض حرمة على فقير جهل المقرض حاله الان كان له جهة ظاهرة يتيسر الوفاء منها اذا طوّل بورد امشوا حفاة وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم مشى حافيا وقد يؤخذ منه نيب الحفاة في بعض الاحوال بقصد التواضع حيث أمن موديلو تجساولوا احتملا لا يوق يدته لئلا يدخلوا مكتم هذه الشروط ويجعل كفاي المجموع بلا كراهة لبس نحو قبض وقباض ونحو حبة أى غير خامة لرواها فيما يظهر لما يأتى في الطيلسان ولو غير من ضرورة أى ان لم تبد عورته للاتباع اه ومر ما يعلم منه انه متى قصد بلباس أو نحوه نحو تكبر كان فاسقا أو تشبها بنساء وعكسه في لباس اختص به المشبه به حرم بل فسق لعنه في الحديث ويحرم على غنى لبس خشن لبس لما يأتى ان كل من أعطى شيئا لمصقة طفت فيه ونحلا عنها باطن حرم عليه قبوله ولم يملكه ويحرم نحو جلوس على جلد سبع كمن وفهد به شعروا نجل الى الارض على الوجه لانه من شأن التكبر بن وحرّم جمع لبس فرو السجلب والصواب حلها كجوخ وحين أشهر علمها بشعهم خنزير بل لا يفيد علم ذلك الا في فرو معين دون مطلق الجنس وفرو الواسق شعرة نجس وان دبغ لانه غير مأكول ويسن فخذ فرش احتمل حدوث مودع عليه الامر به ولكن صلى الله عليه وسلم لبس الحبرة وهي ثوب مخطا بل صحت انها أحب الثياب اليه وقال في ثوب خيطه أجز خطه وأعطاه لغيره خشيت ان أظفر اليها فتفتنى عن صلاتي وبينهما تعارض مع كون المقرضه لنا كراهة الصلاة في المخطط أو اليه أو عليه وقد يحجب بانها أحجية خاصة بغير الصلاة جماعين الحديثين والافضل في القميص كونه من قطن وينبغي ان يلحوق به سائر أنواع اللباس كالعمامة والطيلسان والرداء والازار وغيرها وليه الصوف الحديث في الاول وحديثين في الثاني لكن ذلك أقوى من هذين وكونه قميرا بل لا يتجاوز الكعب وكونه الى نصف الساق أفضل وتقصير الكمين بل ان يكون الى الرسغ للاتباع فان زاد على ذلك ككل ما زاد على ما قدر وفي غير ذلك بقصد الخيلاء حرم بل فسق والا كره الا لعذر

(الاضرورة) كمن ونحوه  
مما

قوله على الوجه نصفه على  
الوجه



كان تميز العلماء بشعار يخالف ذلك فليس يعرف فيستل أو ليمتل كلامه بل لو توقف أزاله محرم أو فعل واجب  
 على ذلك وجب وأطلقوا أن توسعوا لا يكتم بدعة ومجمل في الفاحشة ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكمين حضرا  
 وسفر الاتباع وزعم أن هذا خاص بالقرن وممنوع نعم أن أريد أنه في سنة كما صرح به ابن عبد البر لم يبعد وتس  
 العمامة الصلاة والتجمل للاحاديث الكثيرة فيها واشتد اضعف كثير منها يجبره كثرة طرقها وزعم وضع  
 كثير منها سادس كراهة وعادة ابن الجوزي هذا والخا كم في الصحيح الا ترى الى حديث اعتموا اتردادوا لحما  
 حيث حكم ابن الجوزي بوضعه والحا كم بهمة استروا حمتها على علمهم ما تحصل السنة بكونها على الرأس  
 أو نحو قلنسوة تحتها وفي حديث ما يدل على أفضلية كبرها لکنه شديد الضعف وهو وحده لا يحتاج به ولا في فضائل  
 الأعمال وينبغي ضبط طولها وعرضها بما لا يترك بلا لیس إعادة في زمانه ومكانه فان زاد فيها على ذلك كره وعليه  
 يحمل إطلاقهم كراهة كبرها وتقييد كيفية إعادة أيضا ومن ثم اتخرفت مروءة ثقيه بلبس عمامة سوق  
 لا تليق به وعكسه وسباني أن خرمها مكره بل حرام على من تحمل شهادة لان فيه حيث شذابط الحق الغير ولو  
 أطردت علة محمل بتركها من أصلها لم تقم لها الروايات بخلاف بعضهم ويأتي في الطيلسان خلاف ذلك ويفرق  
 بان نديم في أصل وضعها علم فلم ينظر لعرف يخالفه بخلافه فان أصل وضعه الرؤساء كما صرح به بعض العلماء  
 المتقدمين وفي حديثين ما يقتضي عدم نديم من أصلها لكن قال بعض الحفاظ لا أصل لهما والافضل في لونهما  
 البياض وصحة لبسه صلى الله عليه وسلم لعمامة سوداء ونزول أكثر الملائكة يوم بدر بعمامهم صفرو قانع محملة  
 فلا تفي عموم الخبر الصحيح الا كمر بلبس البياض وانه خير الالوان في الحياة والموت ولا بأس بلبس القلنسوة  
 الا ملته بالرأس والمرتعة المضرب بقوغير هاتحت العمامة بلباسه لان كل ذلك جاء عنه صلى الله عليه وسلم  
 وقول الراوي ولباسه قد يتأيد بعض ما اعتاده بعض النواحي من ترك العمامة من أصلها وتغيير علمائهم  
 بطيلسان الى قلنسوة بيضاء لاصقة بالرأس لكن بتأويل ذلك الافضل ما عليه ما عدا هؤلاء من الناس من لبس  
 العمامة لعذبتها ورعاية قدرها وكيفيتها السابقة ولا يسر تحريك العمامة عندنا واختار بعض حفاظ هنا  
 ما عليه كثيرون من العلماء انه ليس وهو تحديق الرقبته وها تحت الحذو والحية ببعض العمامة وقد أوجب في  
 الاصل ما استدله أولئك وأطوائيه وجاء في العذبة أحاديث كثيرة منها صحيح ومنها حسن فاصلة على فعله  
 صلى الله عليه وسلم لها لنفسه ولجاءة من أصحابه وعلى أمره به لولا اجل هذا تعين تأويل قول الشيخين وغيرهما  
 ومن تعين فله فصل العذبة وتر كها ولا كراهة في واحد منهما زاد المصنف لانه لم يصح في النهي عن العذبة شيء  
 بل المراد به فعل العذبة الجواز الشامل للتدب وتركه صلى الله عليه وسلم لها في بعض الاحيان انما يدل  
 على عدم وجوبها أو عدم تأكدها وقد استدلو بان يكونه صلى الله عليه وسلم أرسلها بين الكففين تارة وإلى  
 الجانب الايمن أخرى على ان كلامهم مائة وهذا نص يحتمل بل أصلها سنة لان السنة في إرسالها اذا انحطت  
 من فعله صلى الله عليه وسلم له فاولى ان تؤخذ سنة أصلها من فعله لها وأمره بها متكرر ثم أرسلها بين الكففين  
 أفضل منه على الايمن لان حديث الاول أصح وأما إرسال الصوفية لها على الجانب الايسر لكونه جانب القلب  
 فتذكر تفرغه بمسوى به فهو شيء مستحسنه والظن بهم انهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معتدوين  
 واما بعد ان بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها وكان حكمه تدبها ما فيها من الجمال وتحسين الهيئة وأبدى  
 بعض مجسعي الحنابلة لجمالها بين الكففين حكمة تليق بمقتضى الباطل فاحذر موقع لصاحب القلم من هنا  
 ما ردوه عليه كقولهم لم يغارتها صلى الله عليه وسلم قط والصواب انه كان يتركها أحيانا وكقولهم طويلا فان أراد  
 ان فيها طولا نسبيا حتى أرسلت بين الكففين فواضح أو أزيد من ذلك فلا وقد قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في  
 طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد ذراع وبينهما شبر اه ومر ما يعلم منه حرمة الخش طولها بقصد الخلاء  
 فان لم يقصد كرهه ذكروا الاغش بل والطول بل وهي من أصلها تمثيل لما هو معلوم ان سبب الانتمائها هو



قصد نحو الخلاء فإذا وجد التصميم على فعلها لهذا الغرض أتم وان لم يفعلها على الأصح كما هو الأصح في كل  
 معصية صم على فعلها وفي حديث حسن من لبس ثوبا بشبهة أعرض الله عنه وان كان وليا أي من لبسه بقصد  
 الشهرة المستلزمة لقصد نحو الخلاء لخبر من لبس ثوبا بياهي به الناس لم ينظر الله اليه حتى يرفعه ولو خشي من  
 إرسالها نحو خلاء لم يؤمر بتركها خلافا لما زعمه بل يفعلها ويجاد نفسه في إزالة نحو الخلاء منها فان عجز  
 يضر حيثن خطور نحو رياء لانه قهرى عليه فلا يكاف به كسائر الوساوس الفهرية غاية ما يكاف به انه لا يسترسل  
 مع نفسه فيما بل يشتغل بغيره اثم لا يضر ما طرأ ثمر اعليه بعد ذلك وخشية ايها الناس صلاحا وعلما خلا  
 عنه بارسالها لا يوجب تركها أيضا بل يفعلها ويؤمر بمعالجة نفسه كذا كر وبحث الزركشي انه يحرم على غير  
 الصالح التزبي زيه ان غربه غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه وهو ظاهر ان قصد هذا التفرير واما حرمه القبول  
 فهو من القاعدة السابقة ان كل من أعطى شيئا لصفة ظنت به لم يجز له قبوله ولا تملكه الا ان كان باطنا كذلك  
 وعليه يحمل قول ابن عبد السلام لغير الصالح التزبي زيه ما لم يخف فتنة أي على نفسه أو غيره بان يخيل لها أنه  
 صلاحها وليست كذلك واعلم ان أكثر كلام العلماء قديما وحديثا من الشافعية وغيرهم في الطيلسان وقد  
 نلصحت الماهم منه في المؤلف السابق ذكره وأردن هنا ان أخلص الماهم من هذا المختص فقلت هو قسمان محض  
 وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء على ما مر مربع يجعل على الرأس فوق نحو العمامة  
 ويغطي به أكثر الوجه كما قاله جمع محققون وظاهره انه ليس الاكمل فيه ويحذر من تغطية الفم في الصلاة فانه  
 مكروه ثم يدار طرفه والاولى اليه كراه والمعهود فيه من تحت الحنك الى ان يحيط بالرقة جميعها ثم ياتي طرفاه على  
 الكتفين وهذا أحسن ما يقال في تفرقه لا ما قيل فيه مما يراه غير جامع وبعضه غير مانع وينتفي في الأصل  
 كقيتين آخرين يقاربان هذه وقد يلحقان به في تحصيل أصل السنة وتطابق مجاز اعلى الرداء الذي هو حقيقة  
 مختص بما يجعل على الكتفين ومنه قول كثير من السلف للمعمر لبس طيلسان لم يزره عليه ومقور والمراد به  
 ما عدا الاول فيشمل الدور والمثلث الاثنتين في الاستسقاء والمربع والمسدول وهو ما رنخى طرفاه من غير ان  
 يضمهما أو أحدهما ولو بيده ومنه الطرحة التي كانت معتادة لقاضي القضاة الشافعي والمختص بهم او فعلها أجلاء  
 من مندمثات من السنين وهو عجيب جدا لانهم ابدع منكرة مكروهة لكونها من شعار اليهود ولان فيها السدل  
 المكروه بكيفيتيها المذكورتين في الأصل مع بيان كيفية المقور ووجه تسميته بذلك وبيان ما ألحق به وانه  
 لا وجود له الا كنتم شرب من شكله خرقة المتصوفة التي يجعلونها تحت عمامتهم واحده تسمى الطرحة والحاصل  
 ان كل ما كان مشتملا على هيئة السدل بان يلقى طرفي نحو رداءه من الجانبين ولا يرددهما على الكتفين ولا  
 يضمهما بيده أو غيرهما مكروه وأما ما نقل عن أولئك فلعلهم كانوا مكرهين عليها كلبس الخلع الحرير الصرف  
 لكن يتأق بهما يرا دأدا العجب منه قول السبكي لولا أخشى على شعار القضاة لابطلتها وأعجب من هذا عدله لهذه  
 السقطة في ترجمته ثم حكم القسم الاول النسيب باتفاق العلماء كما قاله غير واحد من أئمة الشافعية والحنابلة  
 وغيرهم ما بل تأكد له لانه حضور الجمعة والمسجد وجامع الناس قالوا كل من صرح أو أوهم كلامه كراهة  
 الطيلسان فانما أراد قسمه الثاني بأنواعه المتفق على كراهة جميعها وانهم من شعار اليهود والنصارى ولا جيل  
 ذلك كان الأصح ان انكار أنس على قوم حضروا الجمعة متطيلسين انما هو لكون طيلسانهم كانت مقورة  
 كطيلسان اليهود وكذا طيلسان اليهود السمين ألقا الذين مع الدجال فهي مقورة أيضا كما صرح به حديث رواه  
 أحمد وجامع في الاول الذي هو المحنك المنسوب أحاديث صحاح وغيرها وآثار عن الصحابة والسلف الصالح ومن  
 بعدهم بفعله وطلبه والحث عليه والاشارة الى بعض فوائده وغير ذلك مما يعلم به الرد الشنيع على من أوهم كلامه  
 عدم نيب الطيلسان ان أراد المحنك المذكور ولذا أجبت عنه بأنه أراد ما عدا الاول نعم وقع في أكثر ذلك  
 التعبير عن التطلين بالتقنع وعن الطيلسان بالقناع ومن ثم قال في فتح الباري في مجيئه صلى الله عليه وسلم الى



بيت أبي بكر متفقاً قوله متفقاً أي متطابقاً رأسه وهو أصل في لبس الطيلسان وفيه أيضاً التقنع تغطية الرأس  
 وأكثر الوجه برداء أو غيره أي مع التحنيك وقد صرحوا بأن القناع الذي يحصل به التقنع الحقيقي هو الرداء  
 وهو يسمى طيلساناً كما أن الطيلسان قد يسمى رداء كما مر ومن ثم قال ابن الأثير الرداء يسمى الآن الطيلسان  
 فما على الرأس مع التحنيك الطيلسان الحقيقي ويسمى رداء مجازاً وما على الاكفاف هو الرداء الحقيقي ويسمى  
 طيلساناً مجازاً ويندب جمعهم في الصلاة وضع عن ابن مسعود أنه حكم المرفوع التقنع من أخلاق الأنبياء وفي  
 حديث إطلاق أن التقنع رتبة وتعين حمله على حال يتأتى فيه ذلك كما يصرح به كلام أئمتنا وغيرهم أنه سنة لنحو  
 الصلاة ولولا حيث لا رتبة وجاء أن عثمان رضي الله عنه خرج ليلا متقنراً في آخر ما يقتضي أن التطيلس لا يسن  
 للمعتكف بالمسجد وليس مراد بل هو له معتكف كدلالة المقصود من الاعتكاف الخلوة عن الناس وسياق أن  
 الطيلسان الخلوة الصغرى ويأتى في الشهادات ما يعلم منه أن محل سنية التطيلس إذا لم تخرم به مرواؤه ولا كلبس  
 سوى طيلسان فقيه كره له واختلت مرواؤه ولا ينافيه تعميمهم ندبه لنحو الصلاة لا لأنطلق منعه وإنما الذي يمنع  
 منه كونه بكيفية لا تليق به كما أشار إليه بقولهم طيلسان فقيه فإذا أراد السنة لبس بكيفية لا تليق به وهذا واضح  
 وإن لم يصرحوا به بل ربما يفهم من إطلاقهم أنه لا يندب له مطلقاً وقد تختل المروءة بترك التطيلس فيكره تركه بل  
 يحرم أن كان متحملاً للشهادة لأنها حق للغير فيحرم التسبب إلى ما يبطله وتوقف الامام في كون تركه يحرمها  
 بالغوا في ردده وفي حديث لا يتقنع إلا من استكمل الحكمة في قوله وفضله وأخذ العلماء بما ذكر أنه ينبغي أن يكون  
 للعلماء شعار يختص بهم ليعرفوا فاستلوا ويمثل ما أمروا به أو نهوا عنه كما وقع لابن عبد السلام أنهم لم يمثلوا قوله  
 حتى تحلل وليس شعار العلماء فليسه وإن خاف الوارد السابق عنه لهذا الغرض سنة أي سنة بل واجب أن توقف  
 عليه إزالة منكره والطيلسان فوائد كثيرة جليلة فيها صلاح الباطن والظاهر كالاستحياء من الله والخوف منه إذ  
 تغطية الرأس شأن الخائف الأتق الذي لا ناصر له ولا معين وجعله للفكر لكونه يغطي كثير من الوجه وأكثره  
 فيندفع عن صاحبه مفاسد كثيرة كظفر معصية وما يلجئ إلى نحو غيبة ويجمع دمه فيحضر قلبه مع ربه ويمتلي  
 بشهوده وذكره وتضام جوارحه عن الخائفات ونفسه عن الشهوات وهذا كله مما يثار عليه العلماء والصوفية  
 معاً ولقد كان من مشايخنا الصوفية من يلزمه ذلك فيظهر عليهم أنواع الجلالة وأنوار المهابة والاستغراق  
 والشهود ما يبهرو به ويظهر ولهم هذا يتضح قول الصوفية الطيلسان الخلوة الصغرى اه شرح ج وسئل الجلال  
 السيوطي عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج والزنا الأحمر وعمامة العرب اشتغل بالعلم وفضل وخالط  
 الفقهاء فأمره أمران يلبس لباس الفقهاء لأن في ذلك خرم ما مرواؤه فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار على هيئة  
 عشيرته وما جنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل يلبس أحد من  
 الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزنا أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه ذلك ولا خرم  
 لمرواؤه لأن ذلك لباس عشيرته وطائفتهم ولو غيره أيضاً إلى لباس الفقهاء لم يخرم مرواؤه فكل حسن ذلك  
 لمناسبة جنسه وهذا المناسبة أهل وصفه ثم بين أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلائس تحت العمامة ويلبس  
 القلائس بغير عمامة ويلبس العمامة بغير قلائس ويلبس القلائس ذوات الأذان في الحروب وأنه كثيراً ما كان  
 يقيم بالعمامة الحرقانية السوداء في أسفاره ويعتبر اعتجاراً والاعتجار أن يضع على الرأس تحت العمامة شيئاً وأنه  
 ربما لم تكن العمامة فيشد العصاة على رأسه وجهته وان السهقي روى عن ركانة قال سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يقول فرق ما بيننا وبين المشركين العمامة على القلائس وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يلبس قلنسوة بيضاء وبين أن القلنسوة غشاء مطن يستر به الرأس ثم قال دل مجموع ما ذكر على أن  
 الذي كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والعمامة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله بيضاء على أنه لم يكن  
 من الزنوط الجر وأشباهه من جنس الثياب القطن أو الصوف الذي هو من جنس الجباب والكساء الذي

قوله يمثل نسخة بتلي



من جنس الزنوب الى ان قال وقد روى البيهقي في شعب اليمان عن أبي عبد السلام قال سألت ابن عمر كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتم قال كان يدير العمامة على رأسه ويغرزها من وراءه ويرسل لها من وراءه ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على انهم اعدوا أذرع والظاهر انهم كانت نحو العشرة أو فوقها يسير واما الفروج فقد صح انه صلى الله عليه وسلم لبسه روى البخاري عن عتبة بن عامر قال أهدى النبي صلى الله عليه وسلم حرير فلبسه فبلى فيه ثم اتصرف فترعه ثلثيها كالكراهة وقال لا ينبغي هذا للمتقين قال العلماء الفروج هو القباء المفرج من خلف وهذا الحديث أصل في لبس الخلقاء وانما ترعه صلى الله عليه وسلم لكونه كن حريرا وكن لبسه قبل تحريم الحرير فترعه لما حرم وفي صحيح مسلم أنه قال حين ترعها ثماني عن جبريل انتهى اهـ سم عليه

\*(باب في صلاة العيدين)\*

المغتفر فيها ما لا يغفر في غيرها كرفع اليدين في التكبيرات وان توالي والمطلوب فيها ما لا يطلب في غيرها وهي من خصائص هذه الامة اهـ برماوى (قوله وما يتعلق بها) أى من قوله وسن خطبتان بعدهما الى آخر الباب اهـ شيخنا (قوله عيد الفطر وعيد الاضحي) من المعلوم ان صلاة الاضحي أفضل من صلاة الفطر لثبوتها بنص القرآن ودوقوله تعالى فصل الربك وانحر فسر الجمهور صلاة عيد النحر وانما قدم الشارح عيد الفطر لانه أول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم اهـ شيخنا وعبارة البرماوى قوله عيد الفطر قدمه لانه أول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان في السنة الثانية من الهجرة وهي التي فرض رمضان في شعباتها وزكاة الفطر في رمضان وأما صلاة عيد الاضحي فنقل النجم الغيطي انها شرعت أيضا في السنة الثانية من الهجرة وانما كان يوم الفطر من رمضان عيد الجميع الامة لكثرة العتق قبله كما ان يوم النحر هو العيد الاكبر لكثرة العتق يوم عرفة قبله اذ لا يوم يرى أكثر عتقه منه فمن اعتق في أحد اليومين فهو الذي بالنسبة اليه عيد ومن لافه في غايه الأبعاد والوعيد والاصح تفضيل يوم من رمضان على يوم عيد الفطر انتهى والاضحي الذي أضيف له العيد اسم الضحايا لانه جمع الضحايا التي هي من لغات الضحية كإرملة وارطى وسبب هذا الاسم لانها تفعل في الضحوة التي هي أول زمان فعلها فسميت باسم أول زمانها وسيأتي في باب الضحية ان الضحوة تجمع على ضحى كقربة وقرى (قوله مشتق من العود) وجمعه أعياد وانما جمع بالياء وان كان أصله الواو لازوما لها الواحد قبل الفرق بينه وبين أعواد الخشب اهـ شرح مر يعني ان لزومها في الواحد حكمة ذلك لانه موجب له فلا بد من موارين ومواقب جمع ميران وميقات اهـ ع ش عليه (قوله لتكرره كل عام) وقيل لكثرة عوائد الله تعالى أى أفضله على عبادته وقيل لعود الله تعالى فيه على عباده بالخير والسرور ولذلك طلب عقب الصوم والحج الموحين بغفرة الذنوب التي هي معظم أنواع السرور وقيل غير ذلك اهـ برماوى (قوله أيضا ستمو كدة) أى فلا تهم ولا قتال في تركها وهذا على الرابع وقيل لها فرض كفاية نظرا الى انهم امن شعائر الاسلام ولانه لا يتوالى فيها التكبير فاشبهت صلاة الجنازة فان تركها أهل بلد أو قوم أو قوتوا على هذا وقام الاجتماع على نفي كونها فرض عين وتسبب اجتماع فرادى ويستحب الاجتماع لها في مكان واحد ويكره تعدد من غير حاجق وللإمام المنع منه ولا امر بها كما قاله الماوردي وهو أى الامر بها على سبيل الوجوب كما قاله المصنف أى لانهم امن شعائر الدين قال الأفرعى ولم أره لغيره وقيل على وجه الاستعجاب وعلى كل منهما متى أمرهم بها وجب الامتثال اهـ شرح مر (قوله للاتباع الخ) استدلال على السنية لا بقيد التأكد اهـ رشيدى على مر وذلك لان الدليلين المذكورين لا ينتجان التأكد كما لا يخفى وعبارة البرماوى قوله للاتباع أى المنقول عنه صلى الله عليه وسلم في العيدين وأطب عليها فبطلت لانه لا ينفى التأكد انتهى (قوله ولانها ذات ركوع الخ) غرضه بهذا الاستدلال على السنية القياس على الاستسقاء فقوله ذات ركوع الخ إشارة للجمع فأصل الكلام ولانها كصلاة الاستسقاء في انها ذات ركوع الخ وما قيل من انه إشارة للدليل وقوله كصلاة

\*(باب في صلاة العيدين وما يتعلق بها)\*  
والأصل فيها الاخبار الآتية  
(صلاة العيدين) عيد الفطر وعيد الاضحي والعيد مشتق من العود لتكرره كل عام (سنة) مؤكدة للاتباع ولانها ذات ركوع ومجود لا أذان لها كصلاة الاستسقاء وحلوا



الاستسقاء تنظير لا يظهر لان الاذان علامة للوجوب وعدمه ليس علامة للتسديد كما يعلم من كتب الاصول تأمل  
 اه شيخنا وقوله لا اذان لها أي وكل صلاة لا اذان لها سنة اه ع ش على مر (قوله نقل المزي) هو أبو ابراهيم  
 اسماعيل بن يحيى المزي بعض الميم وقع الزاي نسبة الى مزية قبيلة معروفة والدة سنة خمس وسبعين ومائة وكان  
 ورعا زاهدا صاحب الدعوة المتوفى بستين من شهر رمضان سنة أربع وستين ومائتين وصلى عليه الربيع ودفن  
 بالقراة بالقرب من الامام الشافعي رضي الله عنهم أجمعين اه برماوى (قوله وعبد) وكذا صبي يميز ويطلب  
 من وليه أمره بهار يثاب عليها اه برماوى (قوله وامرأة) ويأتى في خروج الحر والامة لها جميع ما امر أوائل  
 الجماعة في خروجهم اليها اه شرح مر (قوله الحاج) استئمان من مقدار تقديره والجماعة فيها أفضل من  
 الانفراد اه شيخنا قال الشوري وانظر هل مثل الحاج المعتمر اه والا قرب لان العبرة ليس لها وقت  
 معين فتسن له جماعة اه ع ش اه اطاف وبرماوى وقوله يعنى ليس بعيدا فالتسن للحاج جماعة لا يعنى  
 ولا فى غيرها اه شيخنا ح ف وفى ع ش على مر ما تصدقوا الذى يظهر ان التقييد يعنى جرى على الغالب  
 فيسن فعلها للحاج فرادى وان كان بغيره معنى لطيفة أو غيرها اه ج اه سم على المنهج (قوله وهذا من  
 زيادتي) أي قوله لا الحاج يعنى جماعة (قوله بين طلوع الشمس) أي أول طلوعها ولا يعتبر تمام الطلوع خلافا لما  
 في الباب اه ع ش (قوله يوم العيد) المراد به يوم عيد الناس ولو تانى سؤال كما أشار اليه بقوله وسيأتى الخ  
 فتأمل اه شوري فرادى الشارح بقوله وسيأتى الخ التعديم في قوله يوم العيد ويحتمل انه أشار به الى استثناء  
 صورته من قوله يوم العيد فحكمة قال الاقيم لو شهدوا الخ اه شيخنا (قوله وسيأتى انهم لو شهدوا الخ) بل شهدوا  
 برؤية الهلال المأذنة ولو عدوا بعد الغروب وسيأتى توضيحه في قوله وقبل شهادة هلال شرال الخ وقوله يوم  
 الثلاثين تسميته يوم الثلاثين انما هو بحسب الظاهر أي بالنظر لما قبل شهادتهم والافهوا أول سؤال اه شيخنا  
 ح ف (قوله ومن تأخيرها الخ) وعليه فهي صلاة فعلها في أول وقتها مفضول اه ع ش (قوله والخروج  
 من الخلاف) فان لنا وجهان وقتها لا يدخل الابل ارتفاعا وأما كون آخر وقتها الزوال فتفق عليه اه شرح مر  
 (قوله فلو فعلها قبل الارتفاع كره) المتمدع كراهة وانما هو خلاف الأولى لانها صاحبة الوقت اه زى  
 اه ع ش (قوله وهي ركعتان) ويجب فيها التعميم من كونها صلاة عيدين فطر أو صلاة عيد أضحى في كل من  
 أدائها وقتها اه من شرح مر مع ع ش عليه (قوله والا كمل ان يكبر واقعا يديه في أول بعد افتتاح سبعا)  
 وفي ثانية قبل تعوذ خصلوا به الى ويكبر ويحذف بين كل اثنين قضية عطف به الى على يكبر كما أفاده كلام الشارح  
 كون التهليل وما بعده سنة في هذه التكبيرات وقضية ذلك ان استحباب هذه التكبيرات مع رفع اليدين شامل  
 لما إذا فرغها بذلك وما إذا واولاها وقضية ذلك ان رفع اليدين معها لا تضر مع انها أعمال كثيرة متوالية  
 ووجهه كذا فائق مر عليه ان هذا الرفع والتهليل مطلوب في هذا المثل فاذا لم يكن مضر الكن لعل الوجه  
 ما عتمد شيخنا في شرح المنهاج مما يفيد البطلان في مثل ذلك فراجع اه سم على المنهج وقوله مما يفيد  
 البطلان ضعيف وعجاجة ج ولواقتدى بحسبى والى التكبيرات والرفع لزم مغالطته كلفظ ظاهر لان العبرة  
 باعتقاد المأموم وليس كلفظ في مجدة الشكر لان المأموم يرى مطلق العبود في الصلوة فلا يرى التوالى المبطل  
 فيها اختيار أصلا فم لا بد من تحققة الموالاة فبطلانها بالعرف هو مضطرب في مثل ذلك ويظهر من ضبطه بان  
 لا يستقر العضو بحيث ينقل رقبته عن هو به حتى لا يعميان حركة واحدة انتهى وكتب عليه سم قوله لزمه  
 مغالطته أقول هو غير بعيد وان خالفه من محققا بالقياس على التضعيف المحتاج اليه اذا كثروا الى آخر ما ذكر  
 فراجع اه والا قرب ما قاله مر اذ غايته أنه ترك سنتوهى الفصل بين التكبيرات وأتى بالتكبير الذى هو  
 مطلوب ويمكن حمل كلام ج على ما لو والى بين التكبير والرفع بعد الترافع ان البطلان فيه قريب اه  
 ع ش على مر وفى قل على الجلال ويكره قولها ولو مع الرفع ولا تبطل صلاته خلافا لـ اه والا كمل (قوله

نقل المزي عن الشافعي ان  
 وجب عليه حضور الجمعة  
 وجب عليه حضور العيدين  
 على التأكيد (ولو لم يفرق  
 ومساقر) وعبد وامرأة  
 (الحاج يعنى جماعة) فلا  
 تسن لاستغاله بأعمال  
 التحلل والتوجه الى مكة  
 لطواف الاضائة عن إقامة  
 الجماعة والخطة اما فرادى  
 فيسن له القصر زمنها كما أشار  
 اليه الرافعي في الاعمال  
 المستوية في الحج وصرح به  
 القاضي وهذا من زيادتي  
 ووقتها (بين طلوع شمس  
 وزوال) يوم العيد وسيأتى  
 أنهم لو شهدوا يوم الثلاثين  
 وعدوا بعد الغروب صليت  
 من الغد أداء (ومن تأخيرها  
 لترفع الشمس) (كرخ)  
 الاتباع والخروج من  
 الخلاف فلو فعلها قبل  
 الارتفاع كره كما قاله ابن  
 الصباغ وغيره (وهي ركعتان  
 والا كمل



ان يكبر الخ) وليست التكبيرات المذكورة فرضا ولا بيضا وانما هي هيئات كالنعر فودعاء الافتتاح فلا يسجد  
 لتركها عمدا كان أم سهوا ولو كان الترك لسكان أو بعضهم كروها اه شرح مر وعلى هذا فلو نذرهما  
 وصلاها كسنة الظهر صحت صلاته وخرج من عهدة النذر لما علل به من انها هيئات اه ع ش عليه (قوله ان  
 يكبر افعاليه الخ ويجهز في كل من السبع والخمس اه شرح مر (قوله سبعا) أي سوى تكبيرتي الاحرام  
 والركوع شيئا فعند الشك يأخذ بالاقل وقوله خمس أي سوى تكبيرتي القيام والركوع شيئا فعقب قيامه  
 وخالف الامام مالك رضي الله عنه فجعل من السبع تكبيرة الاحرام وكذا المازني وأبو ثور من أئمتنا وقال الامام أبو  
 حنيفة رضي الله عنه يكبر ثلاثا في كل ركعة وليس جعل كل تكبيرة في خمس اه برماوى وعبارة المناوى في شرحه  
 الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير في الفطر سبع في الاولى وخمس في الاخيرة تصها قال بعض  
 الفضلاء الاعظم حكيمته هذا العدد لما كان للترتبة أثر عظيم في التذكير بالوزن الصمد الواحد الاحد وكان  
 للسبعة منها مدخل عظيم في الشرع جعل تكبير صلاته وترا وجعل سبعا في الاولى لذلك تذكيرا بأعمال الحج  
 السبعة من الطواف والسعي والجارتشويقا اليها لان النظر الى العدد الاكبر أكثر وتذكيرا لخالق هذا الوجود  
 بالتذكير في افعاله المعروفة من خلق السموات السبع والارضين السبع وما فيها من الايام السبع لانه خلقها  
 في ستة أيام وخلق آدم عليه السلام في السابع يوم الجمعة ولما جرت عادة الشارع بالرفق لهذه الامور منه تخفيف  
 الثانية عن الاولى وكانت الخمس أقرب بوزن الى السبع من دونها جعل تكبير الثانية خسا لذلك انتهى اه  
 ع ش على مر (قوله خمس) لو أدرك الامام بعد التكبيرة الثانية من الركعة الاولى فعل معه الخمس وفي  
 الثانية يفعل الخمس أيضا اه سم على المنهج اه ع ش على مر ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالاقل  
 كعدد الركعات فلو كبر ثمانيا وشك هل فوى الاحرام في واحدة منها استأنف الصلاة اذا اصل عدم ذلك  
 أو شك في أيها أحرم جعلها الاخيرة وأعادهن احتياطا اه شرح مر (قوله ولا بأس بارسالهما) لان المقصود  
 عدم العيب هما وهو حاصل مع الارسال وان كانت السنة وضعهما تحت صدره اه ع ش على مر (قوله  
 ولونقص امامه التكبيرات تابه) فلو اقتدى بحق كبر ثلثا أو مالكي كبر ستا تابعة ولم يزد عليه مع انه اسنة ليس  
 في الايمان لها مخالفة فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقال وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فانه يأتي به وعلوه بما  
 ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة ولعل الفرق ان تكبيرات الانتقال تجمع عليها فكانت آكدوا أيضا فان  
 الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يؤدي الى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال واما جلسة  
 الاستراحة فليست محدثتها في الصحيحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها اه شرح مر وقوله  
 أو مالكي كبر ستا تابعة قال سم على حج أي يندب اه وظاهره انه يتابع الحنفى ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة  
 ووالاه وهو مشكل بناء على ان العبرة باعتدالمأموم وهو يرى ان هذه التكبيرات ليست مطلوبة وان الرفع  
 فيها عند الموالاة مبطل لانه يحصل به أفعال كثيرة مبطله فالقياس انه لا يطلب منه تكبير وان الامام اذا والى  
 بين الرفع وجبت مفارقه قبل تلبسه بالمبطل عندنا ومنه ما لو رفع يديه ثلاثا متوالية فان صلاته تبطل بذلك  
 ولو سهوا لان سهو الفعل كعمده في المبطل بالكثير منه وقال حج والوجه انه لا يتابعه الا ان أتى بما يعتقده  
 أحدهما والا فلا وجه لتابعته حيث نأه وكتب عليه سم كلامهم كالمرجح في انه يتابعه في النقص وان لم يعتقده  
 واحدهما اه وتصوير الشرح قوله ولو اقتدى بحق الخ يشعر بموافقة حج ويقي ما لو زاد امامه على  
 السبع أو الخمس هل يتابعه أم لا فيه نظار وينبغي عدم متابعته لان الزيادة على السبع أو الخمس غير مطلوبة  
 ومع ذلك لو تابعه فيها لا يضر لانه مجرد ذكر اه ع ش عليه (قوله تابه) أي ولم يزد عليه حتى لو ترك  
 جميع التكبيرات لم يأت بها اه حل ومثله شرح مر سواء كان الترك لها عمدا أو سهوا أو جهلا لجهله ثم  
 ما ذكر من انه لا يأتي به اذا تركه امامه بشكل بمالوزنك الامام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة فان المأموم يأتي

ان يكبر افعاليه في أولى  
 بعد دعاء (افتتاح سبعاو)  
 في (ثانية قبل تعوذ خسا)  
 للتابع رواه الترمذي  
 وحسنه ويضع يده على  
 يسماعين كل تكبيرتين  
 ولا بأس بارسالهما ولو نقص  
 امامه التكبيرات تابعه  
 وتسب التكبيرات في المقضية  
 أيضا كما اقتضاه كلام المجموع  
 وغيره



به اللهم الآن يقال ان دعاء الافتتاح مستتم الصلاة لافيهاء هو كد من التكبير فطلب مطلقاً ثم رأيتني ج  
 مانصو يفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الامام في الفاتحة بانه شعار خفي لا يظهر به مخالفة  
 بخلافها فانها شعار ظاهر لندي الجهر بها والرفع فيها كالمرفق الايمان بها أو ببعضها بعد شروع الامام في  
 الفاتحة مخالفة له اه ويؤيده انه لو اقتدى بمخالف قتر كما تابعه أو دعاء الافتتاح لم يتابعه اه ويمكن أن يفرق  
 بين هذا وما صرحوا به في صلاة الجماعة انه لو اقتدى صلى العيد على الصبح أتى بالتكبير ابتداء صلاة المأموم  
 هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمة لان المخالفة مع اتحاد الصلاة تعمش وتعدا فتباعد عليه بخلافها مع  
 اختلافهما اه سم عليه اه ع ش على مر وفي قل على الجلال ولو كان المأموم مشافعيًا وتركها  
 امامه أو شخص عنها ولو بغیر اعتقاد تابعه فيها ولو زاد عليها لم يتابعه في الزيادة تدبا وان تابعه في التكبير لم يضراً وفي  
 رفع اليدين معه وتوالي بطلت صلته اه (قوله لان القضاء يحكى الاداء) يؤخذ منه انه يجهر في القضاء أيضاً  
 وهو كذلك وان فعلت وقت السر اه زى وتسبب الحطبة لها اذا فعلها جماعة اه شرح مر (قوله وان  
 قال العجلي) هو أبو الفتح أسعد بفتح الهمزة وسكون السين المهملة بن محمود العجلي بكسر العين المهملة وسكون  
 الجيم نسبة الى عجل بن بكر بن وائل ويقال العجلي بفتح العين المهملة والجيم نسبة الى عجل التي تجرها الدواب  
 وهو الاشر لم يقبل انه كان يأكل من عمل يدمو في بعض الهوامش انه يضم العين المهملة وفتح الجيم ولد باصبيان  
 سنة خمس عشرة وخمسمائة وتوفي بها ليلة الخميس ثانی عشر صفر سنة ستمائة وهذا آخر يقال له العجلي واسمه سعد  
 وكنيته أبو منصور مات بهذان سنة أربع وتسعين وأربعمائة اه برماوى (قوله ويهمل ويكبر الخ) عبارة شرح  
 مر سبع تكبيرات يقف بين كل اثنين منها كآية معتدلة أى لا طويلة ولا قصيرة وضبطه أبو علي في شرح  
 التلخيص بشد سورة الاخلاص ولان سائر التكبيرات المشروعة في الصلاة بعضها ذكر مسنون فكذلك هذه  
 التكبيرات انتهت (قوله بين كل سنتين) قال عميرة يستفاد منه انه لا يقوله عقب السابعة والخامسة ولا بين تكبيرة  
 الاحرام والاولى ولا عقب قيام الثانية قبل اولى الخمس اه وصرح بكل ذلك في شرح الروض اه سم على  
 المنهج اه ع ش على مر (قوله ويحسن فيه) أى في البين وكلنا لاظهر ان يقول والافضل لان الحسن يشمل  
 المباح وغيره من المأذون فيه وليس مراد ابل المراد الندي فقط اه شيخنا والظاهر ان كلام الامام والمأموم  
 يسري بذلك اه حل ولو قال بديل هذا ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة  
 وأصيلاً وصلى الله وسلم على سيدنا محمد تسليماً كثيراً كان حسناً قاله ابن الصباغ اه شرح مر وقوله ما اعتاده  
 الناس لعله في زمنه وعبارة الروض وشرحه مؤيد كراهته بينها لما توارى المنقول وذكروا المنقول عن الصيدلاني  
 عن بعض اصحاب انه يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد لله الخ وهو على كل شئ قدير وعن  
 المسعودي انه يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله غيرك اه والظاهر  
 ان مراده بالمنقول ما ورد من الاذكار وان لم يكن في خصوص ما الكلام فيه فلا يتعبد بالاذكار الواردة هنا  
 وهو مقتضى اطلاق المتن حيث قال بين كل اثنين الخ ولم يقيد بذكر مخصوص وعليه فلا فصل بينها بذكر وترجم  
 عنه بغير العربية عند العجز لجز كما قيل به في الاذكار الواردة عقب التشهد اه ع ش عليه (قوله وهي الباقيات  
 الصالحات) ولو زاد عليها ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفاً بين التكبيرات جاز ومن ذلك الجائز ولا  
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه من ع ش على مر (قوله في قول ابن عباس وجماعة) انما قصد  
 بما ذكر لان الجمهور على ان المراد بالباقيات الصالحات جميع أفعال الخير التي تبقى ثمرتها أعم من ان تكون  
 سبحان الله أو غيرها اه ع ش (قوله قترأ) مقتضاه انه اذا تركه وتوذر ولم يقرأ انه يعود وهو كذلك كما  
 صرح به شيخنا في شرحه قال فيه بخلاف ما لو تعود قبل الافتتاح حيث لا يعود يأتي به كما مر لانه بعد التعود لا يكون  
 مفتحاً اه ولو شرع في التكبير فله العود الى الافتتاح على ما أتى به الشهاب مر والفرق بين التكبير

لان القضاء يحكى الاداء وان  
 قال العجلي انه لا تسن فيها  
 لانها شعار للوقت وقد فات  
 (و) ان (يهمل) بأن يقول  
 لا اله الا الله (ويكبر) بان  
 يقول الله أكبر (ويجهد)  
 يعظم الله بتسبيح وتحميد  
 (بين كل سنتين) روى ذلك  
 البيهقي عن ابن مسعود قولاً  
 وفعلًا باسناد جيد ولانه لا تنق  
 بالخال (ويحسن) فيه  
 (سبحان الله والحمد لله ولا اله  
 الا الله والله أكبر) وهي  
 الباقيات الصالحات في قول  
 ابن عباس وجماعة (ولو ترك  
 التكبير قترأ) ولو بعض  
 الفاتحة



والتعود كذا له والله شيخنا ان كلام من الافتتاح والتعود منظور اليه في كل صلاة فروع فيهما الترتيب ولا كذلك  
 الافتتاح والتكبير كذا فرق فليجرب اه شورى (قوله لم يعد اليه) أي لا في الاولى ولا في الثانية خلافا لما في  
 العباب فان عاد اليه قبل الركوع ولو علم عالما لم تبطل صلاته اما لو عاد اليه بعد الركوع علم عالما فان صلاته  
 تبطل اه حلي وبعبارة ع ش على مر قوله لم يعد اليه أي في هذه الركعة لا مطلقا فانه يسن ان يتداركه  
 في الركعة الثانية مع تكبيرها كقراءة الجمعة في الركعة الاولى من صلاة الجمعة فانه اذا تركه فيها يسن له ان  
 يقرأها مع المنافذين في الثانية وان كان اذا أدرك الامام في الثانية كبر معه خمساً اثني في ثانيته بخمس لان في قضاء  
 ذلك ترك سنة أخرى ولهذا فرق ندب قراءة الجمعة مع المنافذين في الثانية الا اذا تركها في الاولى كما مر في بابها اه  
 حاصل ما قرره ومشي عليه ثم فرق بين ترك البعض من الاولى حيث لا يتداركه في الثانية وبين ترك الجميع فيها  
 حيث يتداركه في الثانية بما لم يتضح بل عبر بكلام مقتضى انه حيث ترك بعض التكبير في الاولى سواء كان  
 لاجل موافقة الامام كفي الصورة المذكورة أو لا يتداركه في الثانية بخلاف ما اذا ترك الجميع يتداركه في  
 الثانية ففرق بين الكل والبعض وقال قضية هذا الفرق انه لو ترك بعض الجمعة في أول صلاة الجمعة اقتصر على  
 المنافذين في الثانية وما لا إلى عدم الاخذ بهذه القضية فليجرب وليراجع وملاذته في ذلك كله كلام شيخنا في شرح  
 المنهاج اه سم على المنهج وما لا يج للاخذ به حيث قال وهو محتمل وقول سم في أول هذه الفقرة ويسن  
 ان يتداركه قال ج أي حيث لم يكن مأموماً اه ع ش على مر وعلى هذا هل يلاحظ تقديم التكبير  
 الفائت على تكبير الثانية فمراعاة الترتيب صورة أو تقديم تكبير الثانية لدخول وقته أو لا تستحب ملاحظة  
 التقديم ويحتمل الاول اه بابي (قوله لتبسه بفرض) يؤخذ منه انه لا يؤثر الشروع في قراءة السورة  
 قبل الفاتحة لعدم الاعتداد بها ولا ثم غير فرض اه شورى (قوله وان يقرأ في الاولى الخ) أي وان لم يرض  
 المأمومون بالتأويل اه شرح م ر وقال الشيخ غير في الكفاية المعنى في ذلك ان يوم العيد شيء بيوم  
 الحشر والبورتان فيهما أحوال الحشروة والواحدى جبل محيط بالديار من زبرجد وهو من وراء حجاب تغيب  
 الشمس من ورانه بمسير سنة وما بينهما طلة كذا نقله الواحدى عن أكثر المفسرين وقال بجاهد هو فاتحة  
 السورة اه سم على المنهج اه ع ش على م ر وقوله أو الاعلى والغاشية والاوليان أولى ويحتمل  
 قراعتهمما بكما هما ان اتسع الوقت والاقتصر على بعضهما اه شورى (قوله أو الاعلى والغاشية في الثانية)  
 أي أو الكافرون في الاولى والاخلاص في الثانية اه برماوى (قوله جهرا) أي الامام والمنفرد اه ح ل  
 (قوله وسن خطبتان بعدهما) فلو خطبتان في جماعة فسن الخطبتان حيث شذ وهل يتعرض لاحكام الفطرة  
 والاضحية بما كاهل الاداء ولا نهان في المستقبل أم لافيه نظرتا مل اه سم على المنهج أقول ولا يبعد  
 ندب التعرض سيما والغرض من فعلها بما كاهل الاداء اه ع ش على م ر ومن دخل والامام بخطيب بدأ  
 بالتحية ان كان في مسجد ثم بعد فراغ الخطبة يعلى في صلاة العيد فلو صلى فيه العيد بدل التحية وهو الاولى حصل  
 فان دخل وعليه مكتوب ففعلها وحصلت التحية بها فان كان في غير مسجد سن له ان يجلس للاستماع لعدم طلب  
 التحية ويؤخر الصلاة لم يخف فونها فبقه على السماع واذا أخرها تخير بين فعلها في محله وبين فعلها في غيره  
 ان آمن فونها ويسن للامام بعد فراغ من الخطبة اعادة ذلك لمن فاته سماعه وان لم يكن ذا كراما لم يؤد ذلك الي  
 تطويل كان كثر الداخلون وتزيتوا في الحج والخطب المشروعة عبرة خطبة الجمعة والعدين والكسوفين  
 والاستماع أو أربع في الحج وكلها بعد الصلاة لا لا خطبتى الجمعة وعرفة قبلها وكلها تتن ان الثلاثة الباقية في  
 الحج بعد عرفة ففرادى اه شرح م ر (قوله لجماعة) أي ولو صلا فرادى لان المقصود الوعظ وأقل الجماعة  
 اثنان كما مر فلو كان اثنان مجتمعان من لاجدهما ان يخطب وان صلى كل منهما منفردا اه شيخنا (قوله  
 للمنفرد) أي ولا لجماعة النساء الا ان يخطب لهن ذكر فلو قامت واحدة منهن ووعظت فلابأس اه برماوى

(لم يعد اليه) لتبسه بفرض  
 وتعبيره بترك أعسم من  
 تعبيره بنسى (و) ان يقرأ  
 بعد الفاتحة في الاولى فو  
 في الثانية اقتربتا و) سم  
 اسم ربك (الاعلى) في  
 الاولى (والغاشية) في الثانية  
 (جهرا) لا تباعروا مسلم  
 وذكر الاعلى والغاشية من  
 زياتى (وسن خطبتان  
 بعدهما) فيذكره بقول  
 (لجماعة) لا المنفرد وروى  
 الشيخان انه صلى الله عليه  
 وسلم



(قوله وأبكر) يعني الصديق واسمه عبد الله بن أبي خافة عثمان بن عامر وقيل عتيق والصحيح أن عتيق لقب له لقب به لعتقه من النار وقيل لحسن وجهه وقيل لأنه لم يكن في نسبه شيء يعاب به القرشي ولابد بعد القيل بثلاث سنين تقريباً وأسلم وصحب النبي صلى الله عليه وآله وهاجر معه وشهد معه المشاهد كلها وروى له عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة وأثنان وأربعون حديثاً وروى عنه عمرو وعثمان وعلي وغيرهم من التابعين وهو أول من بادر بتدقيق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأول خليفة في الإسلام وأول أمير أرسل إلى الحج وأول من يدخل الجنة ومنافيه كثيرة شهيرة المتوفى بين المغرب والعشاء ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة وله من العمر ثلاث وستون سنة ودفن بجانب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانت خلافته سنتين وأربعة أشهر أه برماوى (قوله لم يعتد بها) يقتضى أنهم اتفقوا على تعاطي عبادة فاسدة كالإذنان قبل الوقت ونور ع في التحريم إذا قصد الخطبة أه رى وقال سم على المنهج فلو قصد أن تقديم الخطبة عبادة وتعمد ذلك لم يعتد بالتحريم وإن لم يوافق م ر عليه مع تردد ثم رأيت شيخنا في شرح العباب اختار الحرمة فراجع أه وهو المعتمد ويدل على الحرمة قوله من الروض ولو خطب لم يعتد بها قبل الصلاة وأساء قال شارحه كالسنة الرابعة بعد الفريضة إذا قدمها عليها أه ع ش على م ر (قوله لافى شروط) ومع ذلك يستحب الإتيان بما أى الشروط وهذا كله إذا لم ينذر الصلاة والخطبة أو الخطبة وحدها والواجب اعتبار الشروط كلها لأن النذر يسلك به مسلك واجب الشرع ومع ذلك فلا يخالف وتر كها أى الشروط كلها أو بعضها فإنه يصح مع الاثم أه من شرح م ر وع ش عليه (قوله خلافاً للرجائى) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجانى فاضى البصرة وشيخ الشافعية بها فقهه على أبي إسحق الشيرازى المتوفى وهو راجع من أصبهان إلى البصرة سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة وهناك آخر يقال له الجرجانى أيضاً وهو أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم الجرجانى فقهه على أبي إسحق المروزى المتوفى ببغداد سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة عن نيف وسبعين سنة أه برماوى (قوله وحرمة قراءة الجنب الخ) جواب سؤال مقدور رد على قوله لافى شروط أى يقتضى هذا النقي عدم حرمة القراءة لعدم اشتراط الطهارة فأجاب عنه بان الحرمة من جهة أخرى وقوله لا لكونها ركناً الخ كان الظاهر أن يقول لا لكون الطهارة شرطاً أه شيخنا وتجزى الخطبة من الجنب ومعلوم أن الحرمة انما هى عند قصد القرآن بخلاف ما إذا قصد الدكر وحده فلا حرمة ولا تجزئه قراءة الآية أه من ع ش على م ر وعبارة الشورى قوله وحرمة قراءة الجنب الخ عبارة ج نعم لو كان في حال قراءة الآية جنباً بطلت خطبته لعدم الاعتدال بها منه ما لم يظهر ويبيدها انتهت واستظهر بعضهم كلام الشارح وقد رداً إليه كلام ج بأن يحمل كلامه على من لم يقصد القراءة وحيداً فالبطلان لعدم قصد الحرمة فإن قيل الأركان لا يشترط قصد ما قلتم فله ما لم يكن صارف كها و هو الجنب فأنمل كاتبه انتهت (قوله ليس لكونها ركناً الخ) ففى الآية جهتان كونها ركناً الخ خطبة أو كونها قرآناً فالحرمة لأجل الجهة الثانية لا الأولى وما ذكره ج من أنه لو كان جنباً في حال القراءة بطلت خطبته محمول على من لم يقصد القرآن أه شورى بالاختصار (قوله الاسماع والسماع) أى بالفضل كما صرح به ج فى الاسماع المستلزم للسماع بخلافه فى الجمعة فإن الاعتبار فيها الاسماع والسماع بالقوة كما تقدم أه رشيدى على م ر (قوله وكون الخطبة عربية) هل ولو كانوا من غير العرب وعبارة ج ولا بد فى اداعتينها من كونها عربية لكن المتجه أن هذا شرط لكمالها لا لاصطحابها بالنسبة لمن يفهمها كالطهارة بل أولى ثم قال ولا بد فى ذلك أيضاً من سماع الحاضر من لها بالفعل لكن يظهر إلا كقاء بسماع واحد لأن الخطبة تسن لاثنتين أه شورى وفهم من عبارته عدم اعتبار الشروط كالقيام والستر والطهارة فيجوز أن يخطب قاعداً أو عارياً ومتجسداً أو محدثاً أه شيخنا ويعتبر أيضاً فى أداء السنة ذكر الخطيب أه قل على الجلال (قوله الفطرة) بكسر الفاء كما فى المجموع وبضمها كما قال ابن الصلاح وغيره أه شرح م ر (قوله لا يتباع فى بعضها) وهو

وأباً بكر وعمر كانوا يصلون  
العبد من قبل الخطبة  
وكونهم ما تثنى مقيس على  
خطبة الجمعة ولو قدمت على  
الصلاة لم يعتد بها كالرابعة  
بعد الفريضة إذا قدمت  
(تكتفى بجمع فى أركان  
وسنن) لافى شروط خلافاً  
للجرجانى وحرمة قراءة  
الجنب آية فى أحدهما  
ليس لكونها ركناً فهاهنا  
لكن الآيه قرآناً لكن  
لا يخفى أنه يعتبر فى أداء  
السنة الاسماع والسماع  
وكون الخطبة عربية وقول  
وسنن من يادى (و) سن  
(ان يعلم م فى) عيد فطر  
الفطرة (و) فى عيد (أضحى  
الاضحية) أى أحكامهما  
الاتباع فى بعضها رواه  
الشيخان ولأن ذلك لا يتق  
بالجمال (و) ان (يفتح)  
الخطبة الأولى



بتسعة تكبيرات والثانية  
بسبع ولاء) أفرادا في  
الجميع لقول عبيد الله بن  
عبد الله بن عتبة بن مسعود  
أن ذلك من السنة رواه  
الشافعي قال في المجموع  
واسناده ضعيف ومع ضعفه  
لادلالة فيه على الصحيح لأن  
عبيد الله تابعي وقول التابعي  
من السنة كذا موقوف  
على الصحيح فهو كقول  
صحابي لم يثبت انتشاره فلا  
يحتاج به على الصحيح وهذه  
التكبيرات ليست من  
الخطبة بل مقدمة لها كما نص  
عليه الشافعي واقتراح الشيء  
قد يكون بمقدمته التي ليست  
منه به على ذلك في الروضة  
والنصرح بسن التعليم  
والافتتاح بما ذكر من  
زيادتي (و) سن (غسل)  
العبد من كراهة مع دليله في  
الجمعة وذكرته هنا موطئة  
لقول (ووقت من نصف  
ليل) لأن فجر ليل أهل  
الغري الذين يسمعون النداء  
يكرهون لصلاة العبد من  
قراهم فلا تمتنع الغسل قبل  
الفجر لشيء عليهم (و) سن  
(زين) بأن يترين بأحسن  
تيابه وطييب وازالة نحو  
ظفر وريح كراهة وسواء فيه  
وفي الغسل الخارج للصلاة  
وغيره

عبد الاضحى لقوله صلى الله عليه وسلم لم من صلى صلاتنا ونسكنا أي ذبح كذا يحتمل فقد أصاب النسك ومن نسك  
قبل الصلاة فلا نسك له اه برماوى (قوله بتسعة تكبيرات) وهل تقوت هذه التكبيرات بالشروع في أركان  
الخطبة لا يبعد القوات كما يهتف التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة اه سم على المنهج أقول ويحتمل  
أن يقال بعدم القوات وبوجه بما في شرح الروض عن السبكي من أنه ينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير  
ويكثر منه في فضولهما يفتي بجعلتهما اه ع ش على مر (قوله ولاء) فلا تخل ذكر بين كل تكبيرتين  
أو قرن بينهما جاز اه شرح م ر وقوله أفرادا بفتح الهمزة وكسرها أي كل واحدة في نفس اه شيخنا  
(قوله ومع ضعفه الخ) لا يقلل كذا الأولى أن يقول بأن صح لادلالة فيه لكونه قول تابعي لا نقول دفع بما ذكره  
فهم صحة الاستدلال به في فضائل الأعمال مع ضعفه لأن الضعيف قد يستدل به في فضائل الأعمال فدفعه بما  
ذكر اه ع ش (قوله فهو كقول صحابي) أي قوله بحكم من الأحكام وليس المراد قوله كذا من السنة لأن هذا  
إذا قاله الصحابي يحتاج به وإن لم ينتشر ولم يشتهر وقوله لم يثبت انتشاره أما لو انتشر وسلم قول الصحابي فانه يحتاج به لانه  
يصير من قبيل الاجماع السكوني وقوله فلا يحتاج به وحيث كان كذلك فله ثبت عند الامام مرفوعا عن طريق  
آخر فصح الاستدلال به اه شيخنا وفي قول على الجلال قوله هو قول تابعي واحتج به لانه لا مدخل للرأي فيه  
فما في المنهج مرجوح فراجع (قوله بل مقدمة لها) وتظهر فائدة ذلك فيما لو أدخل فيها بشرط الخطبة فتبطل  
عند من يقول بلاتها كالجمعة ولا تبطل عند غيره اه ع ش (قوله وسن غسل العبد من) هل يتعلق بغير المميز  
فيغسله وليه يذبحي نعم كما قبل به في غسل اسلام الكافر اه شوبري وهل يستحب للمعائض والنضاعا ما فيه من  
معنى النظافة والزينة وكيف يغسل الاحرام فيه نظر اه سم على ج أقول هو كذلك كما هو مصرح به في  
كلام بعضهم اه ع ش على مر (قوله مع دليله) وهو الزينة واجتماع الناس لها اه شيخنا (قوله  
من نصف ليل) أي كالاذان للفجر وقوله بعد الفجر أفضل وتقريبه من ذهابه أولى ويستمر إلى الغروب اه  
برماوى (قوله لا من فجر) مصرح به الرد على الضعيف القائل بأنه يدخل بالفجر كغسل الجمعة كما في شرح مر  
(قوله لشيء عليهم) والأولى لهم إقامتها في قراهم ويكره ذهابهم لغيرها اه برماوى (قوله وسن زين) ويدخل  
وقته بنصف الليل أيضا وهل التزين هنا أفضل منه في الجمعة أو هو فيها أفضل أو يستويان فيه نظرا والقرب تفضيل  
ما هنا على الجمعة ليل أنه طلب هنا أعلى الثياب قيمة وأحسنها منظر أو لم يختص التزين فيه بمجرد الحضور بل  
طلب حتى من النساء في ميوتهن اه ع ش على مر (قوله بأحسن ثيابه) وأفضلها البيض لأن يكون  
غيرها أحسن فهو أفضل منها هنا في الجمعة والفرق أن قصد هنا اظهار النعم وشم اظهار التواضع وفوا الثوب  
الواحد يغسله مند بالكل جمعة وعيد اه شرح م ر وعبارة سم على البهجة ولو وافق العيد يوم الجمعة  
فلا يبعد أن يكون الأفضل لبس أحسن الثياب الا عند حضور الجمعة فلا يبيض قلبا مل انتهى لكن تقدم له عن  
ج في باب الجمعة ما نصه يوق ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الابيض أو العيد فلا على  
أو يراعى الجمعة وقت إقامتها فيقدم الابيض حيث تنقل العيد في شبة اليوم فيقدم الأعلى فيها لكن يشك على هذا  
الاخير أن قضية قوله في كل زمن أنه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد ترجح مراعاة العيد مطلقا  
إذا الزينة فيه آكد منها في الجمعة ولهذا من الغسل وغيره لكل أحد وان لم يحضر قلبا مل اه ع ش عليه (قوله  
و بتطيب) وأولاه المسك المخلوط بماء الورد الا ان أراد صلاة الاستسقاء في يوم العيد فانه يترك الزينة والتطيب  
كما يحتمل الاستسقاء وحيث يكون مثل الاستسقاء الكسوف لانه لا يسن فيه ذلك بل ان تكون ثيابه بذلة ولا  
يتنظف بنحو ازالة تفرقه كما سيأتي اه ح ل (قوله وازالة نحو ظفر) وسيأتي في الاضحية ان مردها يسن له من  
أول الشهر تأخير ازالة تفرقه وشعره الى ما بعد ذبحها فلا يرد وسيأتي ايضا في الحج انه يحرم ازالة الظفر والشعر  
قبل التحلل الاول فلا يرد أيضا اه برماوى (قوله أيضا وازالة نحو ظفر) كشر رأسه وعانة وابطال من يتنظف به فلولم



وهذا الرجال اما النساء فيكره

لنواك الهيئة الحضور ويسن  
لغيرهن ويتنقلن بالماء  
ولا يتطين ويخرجن في ثياب  
بذلتهن وكالنساء فيما ذكر  
الحنافي (و) سن (بكور)  
بعد الصبح لغير الامام لياخذ  
مجلسه وينتظر الصلاة (وان  
يحضر الامام وقت صلاته)  
للاتباع رواه الشيخان  
(ويجمل) الحضور (في  
أضحى) ويؤخره في فطر قليلا  
كتب صلى الله عليه وسلم الى  
عمر بن الخطاب حين ولاء  
البحرين ان عمل الاضحى وآخر  
الفطر رواه البيهقي وقال  
هو مرسل وحكمته اتساع  
وقت التضحية ووقت صدقة  
الفطر قبل الصلاة والتصريح  
بسن البكور وما بعده من  
زيادتي (وقطعها بمسجد أفضل)  
لشرفه (لا لعذر) كضيقه  
فيكره فيه التشويش بالزحام  
واذا وجد مطرا ونحوه وضاق  
المسجد صلى الامام فيه  
واستخلف من يصلي بباقي  
الناس بموضع آخر (واذا  
خرج لغير المسجد استخلف)  
نوابا من يصلي ويخطب فيه)  
عن متأخر من ضعفه غيرهم  
كشيخ ومريض وبعض  
الاقوياء كما استخلف علي  
رضي الله عنه بأب مسعود  
الانصاري في ذلك رواه  
الشافعي بإسناد صحيح فان  
استخلف من يصلي بهم وسكت  
عن الخطبة

يكن ببدنه شعر فهل يسن له امرار الموصي على بدنه تشييبا بالخالقين أم لافيه نظرا والظاهر بل المتعين عدمه لان  
ازالة الشعر ليس مطلوبة لذاته بل للتنظيف وهذا يفرق بين ما ذكره وبين الحرم اذا دخل وقت تحاله وليس برأسه  
شعر حيث يسن امرار الموصي على رأسه فان ازالة الشعر ثم مطلوبية لذاتها اه ع ش على مر (قوله هذا)  
أي المذكور من الغسل والتزين ولم يفهم من كلامكم النساء اللاتي يجوز لهن الحضور واللاتي لا يجوز من  
جهة الغسل والتزين فليراجع وفي شرح مر ما نصه فان كانت اللاتي مقبلة بيتهن المستحب لها ذلك اه أي  
الغسل والتزين اه (قوله لنواك الهيئة الخ) ظاهره ان ذات الجبال تحضر اذا لم تزين وليس كذلك اللهم  
الا أن يجاب بان المراد بذات الهيئة ولو بالنسبة للبدن فتدخل الشابة الجيلة وتخرج العجوز والشابة غير الجيلة  
اذ لم تزين اه برماوى (قوله ويسن لغيرهن) أي ولو كان الغير شابة ومحل سنة لغيرها اذا أذن الزوج أو  
السيدان كان وهذا خلاف ما في الجمعة من ان الشابة غير ذات الهيئة لا تحضر في الجمعة اه ح ل (قوله وسن  
بكور) أي فمن فعل ذلك كتب له ثواب أكثر ممن جاء بعده وليس ذلك عبارة عن قدر بعينه يحكم له به كافي ساعات  
الجمعة اه ع ش (قوله بكور) يقال أبكرو بكروا بتكروبا كرمعنى اه برماوى (قوله بعد الصبح) لم  
يقيد به فيما قبله فاقضى عدم تعييده بذلك وانه كالغسل يدخل وقته بنصف الليل اه شوبرى (قوله ايضا  
بعد الصبح) أي لغير بعيد الدار وهو لمن في المسجد بالتي اه برماوى (قوله ايضا بعد الصبح) أي بعد صلاته  
وهذا ان خرجوا الى الصحراء فان صلوا في المسجد مكثوا فيه قاله البدر بن قاضي شهبة وقال الغزالي انه الظاهر  
اه شرح مر وقوله فان صلوا في المسجد مكثوا فيه أي فلو خرجوا منه ثم عادوا اليه فان كان حضورهم في  
الاصل لصلاة الصبح على نية المكث لمصلاة العيد ثم خرجوا العارض لم تفت سنة التكبير وان كان الحضور لمجرد  
صلاة الصبح بدون قصد المكث لم تحصل تلك السنة اه ع ش عليه وقوله مكثوا فيه الخ تقدم ان المستحب  
في الغسل أن يكون بعد الفجر فقد عارض استحباب كونه بعد الفجر واستحباب المكث في المسجد الى صلاة  
العيد فاجم - ما يراعى وكلامنا في الابتداء والافاذا اتفق انه حضر بلا غسل فليذهب به بعد الفجر ثم يحضر بعد  
العيد كما صرح به في التحفة وقد يقال لا تعارض لاندفاعه بان يغتسل عقب الفجر بمحله مشلا ثم يحضر لصلاة  
الصبح ويستمر الى صلاة العيد لكن قد يلزم عليه فوائسنة المبادرة لصلاة الصبح أو سنة ايقاعها في أول الوقت  
أو سنة الجماعة اذا كان اماما يبادرهم في أول الوقت فليأمل اه رشيدى (قوله لياخذ مجلسه) عبارة  
شرح مر ليفوز بالقرب من الامام انتهت (قوله وان يحضر الامام وقت صلاته) ويجوز ان يحصل له من الثواب  
ما يساوى فضيلة التكبيرات أو يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالا لامر الشارع اه ع ش على مر (قوله  
قليلا راجع لتجمل والتأخير بان يكون في الاضحى عقب الارتقاء كرمع وفي الفطر بعده بقليل اه شرح ج  
(قوله الى عمر بن حزم) هو أبو الضحاك ويقال له أبو محمد عمرو بن قنبر العين المهمل وسكون الميم بن حزم  
ابن زيد الانصاري الصحابي شهد الخندق وروى عنه ابنه محمد وغيره المتوفى سنة احدى أو ثلاث أو أربع  
وخسين اه برماوى (قوله البحرين) اسم لاقليم بين حضرموت والبصرة قوم من ملته هجر اه برماوى  
(قوله وقطعها بالمسجد أفضل) فضلها في غير خلاف الاولى وقيل فضلها بالصحراء أفضل للاتباع ورد بانه صلى الله  
عليه وسلم انما خرج اليها الصغر مسجده ومحل الخلاف في غير المسجد الحرام والاقصى اماهما فضلها اقيهما أفضل  
اتفاقا لشرفهما مع سهولة الحضور لهما واتساعهما والوجه كما قاله ابن الاستاذ الخاق مسجدا المدينة بمسجدة مكة  
ومن لم يطعمه فذلك قبل اتساعه الا أن والخيص ونحوهن يقفن بباب المسجد لحرمته فتدخلهن اه شرح  
مر وقوله يقفن بباب المسجد أي وان لم يسمعن الخطبة وذلك اظهار الشعار ذلك اليوم بكثرة الجمع فيه والمراد  
من هذه العبارة انهن اذا حضرن يقفن بباب المسجد وذلك لا يستلزم طلب الحضور منهن اه ع ش عليه (قوله  
بموضع آخر) أي حيث لم يسعهم ذلك الموضع والاصلا فيه جميعا اه ح ل (قوله واذا خرج استخلف فيه)



وهل الأفضل حينئذ جعلهم مقروفاً أو صفواً أحداً فيه تظنر والأقرب الأول لما في الثاني من التشويش على  
 الأمرين بالبعد عن الإمام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما هي مؤنة الصلاة  
 وهو ما يسعهم عادة مصطفين من غير إفراط في السعة ولا ضيق أه ع ش على مر (قوله لم يخطب بهم) أي يكره ذلك  
 أه زى وبعبارة شرح مر ويكره الخليفة أن يخطب بغير أمر الوالي كأي الام أي إذا كان هو الامام كما في العصر  
 الخليفة الأول أن يأذن له في الخطبة وحينئذ فالمعج استحب الاستخلاف في الخطبة والصلاة جميعاً وليس لمن ولي  
 الصلوات الخمس حق في امامة عيد وخسوف واستسقاء إلا أن نص له على ذلك أو قلداً امامه جميع الصلوات ومن قلداً  
 صلاة عيد في عام صلاحه في كل عام لأن لها وقتاً معيناً تتكرر فيه بخلاف صلاة الخسوف والاستسقاء فلا يفعلها كل  
 عام بل في العام الذي قلدها فيه وامامة التراويج والوتر تابعة للإمامة في العشاء فيستحبها امامها انتهت وقوله ويكره  
 للخليفة أن يخطب بغير أمر الوالي هل مثل الوالي الامام الراتب إذا أراد الخروج للصلاة واستخلف غيره أولاً  
 فيه تظنر ولا يبعد أنه مثله لأنه بتقديره في الوظيفة ينزل منزلة مواليه وقوله في امامة عيد وخسوف قضية اقتضاه على  
 ما ذكره لولاية الصلوات لصلاة الجمعة وليس مراد المأجرت به العادة من أفراد الجماعة امام أه ع ش عليه وفي  
 قل على الجلال لولي الامام عن في المسجد واستخلف من يصلي بغيرهم خارجة فقيماً كراه (قوله كما صرح  
 به الجيلي) وهو أبو محمد عبد العزيز بن عبد الكريم الجيلي شارح التنبيه المتوفى في ربيع الأول سنة اثنتين  
 وثلاثين وسنة أه برماوى (قوله لكونه اقتبأنا على الامام) هو ظاهر أن جرت العادة باستدانة الخطبة والاول  
 فينبغي أنه لا يتوقف على الاذن وأن فعله غير مكروه وقد يشعر به قوله لكونه اقتبأنا الخ اذ لا يظهر الاقتيات الا  
 حينئذ أه ع ش (قوله ان تعبيرى بما ذكر اولى) وجه الاوليه شموله لغير الضعفة مع ايهام عبارة الاصل انهم  
 لا يصلون مع الخليفة أه ع ش (قوله ورجوع في قصر) وفي الام واستحب للإمام أن يقف في طريق رجوعه الى  
 القبلة ويدعو لحديث فيه ويعم في الدعاء أه شرح مر وقوله أن يقف في طريق رجوعه أي في أى محل  
 اتفق له وهل يختص ذلك بالعيد أو يعم سائر العبادات فيه تظنر وقد يؤخذ من قوله الا أنى ولا يتقيد ذلك بالعيد  
 الثاني فليراجع (فائدة) قال الشافى في سيرته ما نصه وروى الطبرانى والبيهقى عن علي رضي الله عنه قال الخروج  
 في العيد من الى الجبابة من السنة أه أه ع ش عليه (قوله بأن يذهب في طريق طويل الخ) ولا يتقيد  
 ما ذكره بالعيد بل يجري في سائر العبادات كالخروج وعبادة المريض كما ذكره المصنف في رياضته نعم قال الاستاذ  
 لو كان البلد تغر الاهل الجهاد فرب عدوهم فركوبهم لصلاة العيد ذهاباً واياباً واطهار السلاح أولى أه  
 شرح مر (قوله أيضاً بأن يذهب في طريق طويل الخ) ظاهره وان ضاق الوقت لكن قاله نج قال ابن  
 العماد يستحب الذهاب في أطول الطريقين الا للصلاة على الجنائز فانها إذا كانت في مسجد أو غيره مذبت  
 المبادرة اليها والمنى اليها من الطريق الأقصر وكذا إذا خشي فوات الجماعة أه ويؤخذ منه بالاولى نذب  
 الذهاب في أقصر الطريقين والاسراع اذا ضاق الوقت بسبب ما ذكره اذا خاف فوات الغرض أه  
 ع ش على مر (قوله وسببهما) أي سبب ذهاب النبي في الطويل ورجوعه في القصير وفيه انه لم يبين الا  
 حكمة الذهاب في طريق الرجوع في آخر وأما كونه طويلاً وقصيراً فلم يبينه أه شيخنا (قوله تكثير الاجر)  
 قضية هذه العلة عدم الاجر في الرجوع ويخالفه ما ثبت في صحيح مسلم من قصة الرجل الذي سئل في شراء حمار يركبه  
 في الظلماء والرمضاء كلسف في باب المعتقد أن تقول الذهاب أفضل من الرجوع فلا تكن العلة المذكورة مانعة  
 من الاجر في الرجوع قال السبكي وقول الامام ان الرجوع ليس بقربة غلط بل يثبت في رجوعه قال العلامة  
 البرلسي ولقائل أن يقول ما معنى الثواب في الرجوع مع انه ليس بعبادة ولا وسيلة لها أه برماوى (قوله وقيل  
 لتشهد الطريقان) وقيل ساكتهما من الجن والانس وقيل لغاها يتصدق به وقيل للتفاؤل بتغير الحال الى  
 المغفرة والرضى وقيل ليسوى بينهما في منزلة الفضل بمرور وقيل لأن طريقه الى المصلى كانت على اليمين

لم يخطب بهم كما صرح به  
 الجيلي لكونه اقتبأنا على  
 الامام وبما قرر علم ان  
 تعبيرى بما ذكر اولى من  
 قوله ويستخلف من يصلى  
 بالضعفة (و) ان (يذهب)  
 للصلاة (و يرجع) منها  
 (بجمعة) بأن يذهب في  
 طريق طويل ما شيا بسكنة  
 ويرجع في آخر قصر لمس  
 ثم في غير الذهاب والرجوع  
 فيما ذكر ولا اتباع فيهما  
 رواه البخارى وغيره وسببهما  
 انه كان يذهب في أطول  
 الطريقين تكثير الاجر  
 ويرجع في أقصرهما وقيل  
 لانه كان يتصدق على فقرائهما  
 وقيل لتشهد الطريقان  
 (و) أن (يا كل قبلها في)  
 عيد (فطر ويمك) عن  
 الا كل (في) عيد (أضحى)



فلورجع منها الرجوع الى جهة الشمال فرجع من غيرها وقيل لاظهار شعار الاسلام فيها وقيل لاظهار ذكرك  
الله تعالى وقيل ليرهب المنافقين واليهود ويغضبهم بكثرة من معه وقيل ليعذر منهم وقيل ليعلمهم في السرور به  
والتبرك بعمروهم وبرؤيتهم الانتفاع به في قضاء حاجاتهم في الاستفتاء والتعلم والاسترشاد والسلام عليهم  
وقيل ليعذرهم فيها وقيل ليزيد قبور آقاربهم فيها وقيل لثلاثين رجلا وقيل ما من طريق مر بها الا فاحت  
منها راحة المسكين وقيل ليساوي بين الاوس والخزرج في المرو ولا تهم كانوا يتفخرون بعمروهم عليهم وقيل  
غير ذلك اه برماوى (قوله وان يا كل قبليها الخ) أى ويكره تركه كما في المجموع عن النص ويشتق أن يقاس  
به حكم الامساك في البحر اه سم (قوله أيضا وان يا كل قبليها الخ) والشرب مثل الاكل ويكره تركه ترك  
ذلك قاله في المجموع عن النص والاحب ان يكون تمرا أى وان يكون وترا والحق به الزبيب اه ج وقوله  
ففي طريقه أى فان لم يأت كل ما ذكر في بيته ففي طريقه عليه فلا تخرم به المرواة لعذره فعل ما طلب منه  
اه ج اه ع ش عليه (قوله حتى يصلي) أى حتى تنقضي صلاتها بما يشبهها من الخطبة اه برماوى  
(قوله وحكمته امتياز الخ) وحكمة الامساك في الاضحية أيضا ان يكون أول ما يطعمه ذلك اليوم لحم أضحيته  
وعلى هذا اقتصر الداودى في شرح المختصر وفي الحديث تنبيهه عليه فهو أول ذلك اه ابن أبي شريف اه  
شورى (قوله بالبادر قبل الاكل) هذا راجع لقوله وبأكل قبليها في فطره وهذه محكمة لا يجب اطرافها  
اذ ينسحب على الفطر ولو كان مفطرا قبل يوم العيد لعذر أو غيره وقوله أو تأخير راجع لقوله ويمسك في الضحية  
وهذه محكمة أيضا اذ ينسب تأخير الفطر في الاضحية لمن كان صائما قبله أيضا اه شورى مع ابضاح  
(قوله فيكرهه النقل) أى وينعقد اه ع ش على م ر (قوله وبعدها) أى وقبل الخطبة (قوله لاشتغاله  
بغير الاهم) قضية التعليل انه لو خطب غيره لم يكرهه النقل وصرح ج بخلافه في شرح العباب كما نقله سم  
عنه وقضيته أيضا انه لا تتوقف كراهة النقل له على كونه جاء للمجدد وقت صلاة العيد بل لو كان بالساقين من  
صلاة الصبح كرهه ثم قوله لاشتغاله الخ هو واضح بالنسبة لما بعدها الطلب الخطبة منه وأما بالنسبة لما قبلها  
فان كان دخل وقت ارادة الصلاة فواضح أيضا والان لم يدخل وقتها أو جرت عادتهم بالتأخير فواجه  
الكراهة الا ان يقال انه لما كانت الخطبة مطلوبة منه كان الاهم في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومراعاة وقت  
الصلاة لا تنظره اياها اه ع ش على م ر (قوله بغير الاهم) الاهم هو الخطبة وغيره هو الصلاة اه  
شيخنا (قوله ان يكبر غير حاج) أى من مسافر وحاضر وذكروا غيره واذا رأى شيئا من جملة الانعام في العشر الاول  
من ذى الحجة فمن له التكبير قاله صاحب التنبيه وغيره وظاهر ان من علم كمن رأى اه شرح م ر وقوله  
في العشر الاول من ذى الحجة قضيته انه لا يكبر لرؤيتها ايام التشريق وظاهره أيضا وان لم يجز في الاضحية لان  
الغرض منه التذكير بهذه النعمة وله عمل الحكمة في طلب التكبير هنا دون غيره من الاذكار انهم كانوا  
يتقربون لآلهتهم بالذبح عندها فاشير لفساد ذلك بالتكبير فان معناه الله أعظم من كل شيء فلا يليق ان يتقرب  
لغيره ووجه الاول انه بدخول يوم النحر دخل وقت التضحية فتهيأ أمر يدها لطلب التكبير  
عند رؤيته جملة الانعام في عشر ذى الحجة مستحضرا لطلبها فيها ثم الاشتغال بها احتيا للتعظيم عند دخول  
وقتها ووجه الثاني ان رؤيته ما هو من جنس جملة الانعام ولو سخط منه على ان ذبح ما هو من هذا النوع شعار  
لهذه الايام وتعظيمه تعالى وصيغة التكبير الله أكبر فقط كما قاله ابن عجل والري وهو المعتمد وقال الازرقى يكبر  
ثلاثا اه ع ش عليه ويستحب احياء ليلتي العيد بالعبادة ولو كانت ليلة جمعة من صلاة وغيرها من العبادات  
لحبر من أحيا ليلة العيد لم يمت قلبه يوم تموت القلوب والمراد بموت القلوب شغفها بحب الدنيا أخذها من غير  
لا تدخلوا على هؤلاء الموتى قيل من هم يرسل الله قال الاغنياء وقيل الكفر أخذها من قوله تعالى أو من كان  
ميتا فاحيئناه أى كافر أهدىناه وقيل الفرع يوم القيامة أخذها من خبر يحشر الناس يوم القيامة صفاء عرا غولا

حتى يصلى للاتباع رواه ابن  
حبان وغيره وصححه  
وحكمته امتياز يوم العيد  
عما قبله بالبادر بالاكل أو  
تأخيرها والتصریح بنسب  
الذهب وما بعد من زيادتي  
(ولا يكره نقل قبليها) بعد  
ارتفاع الشمس (لغير امام)  
اما بعدها فان لم يسمع الخطبة  
فكذلك والا كره لانه بذلك  
معرض عن الخطبة بالكلية  
واما الامام فيكرهه النقل  
قبلها وبعدها لاشتغاله بغير  
الاهم ولخالفه فعل النسي  
صلى الله عليه وسلم (وسن أن  
يكبر غير حاج برفع صوت)  
في المنازل



فقال أم سلمة أو غيرهما أو اتفقا على أن ينظر الرجال إلى عورات النساء والنساء إلى عورات الرجال فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن لهم في ذلك اليوم شغلا لا يعرف الرجل أنه رجل ولا المرأة أنها امرأة ويحصل الأحياء بمظلم الليل وإن كان الأرجح في حصول المبيت بجزء ليلة لا كفاية في الحظ في النصف الثاني من الليل وعن ابن عباس يحصل الأحياء هنا صلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيهما وفي ليلة الجمعة وليأتي أول رجب ونصف شعبان مستجاب فليستحب اه شرح مرز (قوله غير حاج) والمعتبر يلبي إلى أن يشرع في الطواف اه شرح مرز (قوله والأسواق جمع سوق) يذكر ويؤتى سميت بذلك لقيام الناس فيها على سوقهم جمع ساق اه زى (قوله ولتكموا العدة) قال الأسنوي الواو وإن كانت لطلق الجمع لكن دلالتها على الترتيب أرجح قاله السهيلي ولأن الأدلة تثبت المراد وقال في الكفاية الواو لطلق الجمع وهو ضربان جمع مقارنة وجمع معاقبة وذلك بعد الغروب وقال بعضهم جل الواو هنا على الجمع المطلق بخلاف الإجماع فتعين حملها على الترتيب وقد أشار إلى ذلك الشارح بقوله أي عند كمالها وذلك قال الإمام الشافعي رضي الله عنه سمعت من أرواه من أهل العلم يفسر الآية بذلك ولما قدمت المغفرة والعق على صوم رمضان وقيامه أمر تعالى بتكبيره وشكره عند اكتماله فشكر من أتم على عباده بتوفيقهم للصيام وأعانهم على القيام ومغفرته لهم وعنتهم به من النار إنما يحصل بذلك شكره وبأنه أحق تقائه بحسب المكان بأن يطاع فلا يعصى وبذلك فلا ينسى ويشكر فلا يكفر اه برماوي (قوله وفي الثاني القياس على الأول) أي بالنسبة للمرسل أما المقيد فقد ثبت بالسنة وتكبير ليلة الفطر أكد من تكبير ليلة الأضحية للنص عليه انتهى شرح مرز والمفاضلة في كلامه بين المرسلين مرسل الفطر ومرسل الأضحية أما المقيد في الأضحية فهو أفضل من المرسل بتسميته لشرفه بتبعيته للصلاة اه ع ش عليه (قوله إذا حضرت مع غير محارمها) ونحوهم خرج بهذا القيد ما لو كانت في بيتها ونحوه وليس عندها رجال أجانب فترفع صوتها به وهو ظاهر اه ع ش على مرز (قوله إذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم) خرج بهذا القيد ما لو كانت في بيتها ونحوه وليس عندها رجال أجانب فترفع صوتها به وهو ظاهر اه ع ش (قوله إلى تحريم امام) أي في حق من يريد الصلاة في جماعة ولو تأخر أحرار الإمام عن وقتها المعتاد إلى قرب الزوال اه شيخنا وقوله فالعبرة بأحرارهم أي ولو تأخر عن وقتها المعتاد أيضا إلى قرب الزوال اه شيخنا (قوله أيضا إلى تحريم امام) أي في الظاهر وقيل إلى حضور الإمام للصلاة لأنه إذا حضر احتاج الناس إلى التهيؤ للصلاة واشتغالهم بالقيام لها اه شرح مرز (قوله أيضا إلى تحريم امام بصلاة العيد) أي قبل الزوال قبل الزوال يفوت وهذا تكبير مطلق أي لا يستحب أن يؤتى به عقب الصلاة لأجلها حتى في ليلة الأضحية فلا يسن الاتيان به عقب صلاة المغرب والعشاء اه حل وقوله فلا يسن الاتيان به الخ غير صحيح لما علمت من أن صلوات ليلة العيد دخلت في عموم قول المتن وعقب كل صلاة الخ ففي ليلة الأضحية مرسل ومقيد وفي ليلة الفطر مرسل فقط وفي قول على الجلال قوله من ضج عرفة الخ نعم يستثنى من ذلك ليلة العيد لما مر من دليلها الخاص المقدم على العموم هنا بل يلزم على دخولها أن يسمى تكبيرها مرسل ومقيد ولا قائل به وفي الروض وشرحهما يقتضي أن تكبير ليلة الأضحية فيه مرسل ومقيد وعبارتهما والمقيد مختص بالأضحية لا يتجاوزها إلى الفطر لكن خالف النووي في إذ كاره فسوى بينهما انتهت وجهه اقتضاء هذه العبارة ما ذكر أن قوله مختص بالأضحية لا يتجاوزها إلى الفطر إنما يظهر في تكبير الليل إجماعا من بقية المقيد في الأضحية لا يتوهم فيه مشاركتها للفطر حتى يثبت على نقيضه خصوص ما مع قوله وخالف النووي الخ لأن التسوية بينهما إنما تأتي في تكبير الليل وإذا كان عند النووي تكبير ليلة الفطر فيه مرسل ومقيد فبإمكان ليلة الأضحية فتأمل هذا مع قول القليوبي ولا قائل به تأمل (قوله فالتكبير أولى ما يشتغل به) فلا توافق ليلة العيد ليلة الجمعة جمع فيها بين التكبير وقراءة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيشتغل كل جزء من الليلة بنوع من الثلاثة ويختار فيما يقدمون لكن لعل تقديم التكبير أولى لأنه شعار الوقت اه ع ش على مرز

والأسواق وغيرهما (من أول ليلتي عيد الفطر وعيد الأضحية ودليله في الأول قوله تعالى ولتكموا العدة أي عدتصوم رمضان ولتكمروا الله أي عند كمالها وفي الثاني القياس على الأول وفي رفع الصوت اظهار شعار العيد واستثنى الرافعي منه المرأة وظاهر أن محمله إذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم ومثلها الخسني (إلى تحريم امام) بصلاة العيد إذا كان مباح اليه فالتكبير أولى ما يشتغل به لأنه ذكر الله تعالى وشعار اليوم فإن صلى منفردا



(قوله فالعبادة باحرامه) كذا قال الشارح وتبعه العلامة ج ويبقى حله على ما اذترك الامام صلاة  
العبد جماعة أو سبق الامام بالصلاة وصلّى لنفسه اه برماوى (قوله وان يكبر عقب كل صلاة الخ) ولونسى  
التكبير أو تعدّ تركه عقب الصلوات فتذكر فيكبر لتذكر موافق طال الفصل بين الصلاة والتذكير لان التكبير  
شعار هذه الايام لا وصف للصلاة ولا جزء منها فلم يسقط طول الفصل اه من شرح الارشاد لابن أبي شريف  
وقوله فلم يسقط طول الفصل أى فى أيام التشرىق فان خرجت سقط كفى العباب اه شورى (قوله عقب كل  
صلاة) ولا يلحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر ولو فاتته صلاة من هذه الايام وقضاها فى غير هالم يكبر عقبها كفى  
المجوع بل قال انه لا خلاف فيه لان التكبير شعار الوقت كما مر اه شرح مر (قوله أيضا عقب كل صلاة)  
(الخ) ويقدم على اذكارها لانه شعار الوقت ولا يتكرر فكل الاحتسابه أشد من الاذكار وأما المطلق فيسن  
تأخيرها عن الاذكار اه ج اه ع ش على مر (قوله ولو فاتته) أى فى هذه الايام أو فى غيرها وقضاها فى  
تلك الايام اه حل (قوله وناقلة) أى مطلقه أو ذات وقت أو سبب اه شيخنا ومنها الرواتب اه قل  
على الجلال (قوله من صبح يوم عرفه) أى من وقت دخوله وان لم يصله اه شيخنا وفى ع ش على مر  
مانعه الوجه وفاقا لم أنه يدخل وقت التكبير فجر يوم عرفه وان لم يصل الصبح حتى لو صلى فائتمت لا قبل الصبح  
يكبر عقبها والله أعلم اه سم على المنهج اه ولو اختلف رأى الامام والمأموم فى وقت ابتداء  
التكبير تبع اعتقاد نفسه اه شرح مر (قوله الى عقب عصر آخر التشرىق) أى سواء فعلها أول الوقت  
أو آخره والمعتمد انه يستمر الى الغروب حتى لو صلى العصر ثم صلى صلاة أخرى استحب له التكبير عقبها اه  
شيخنا وعبارة شرح مر وما اقتضاه كلامهم من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمراد وانما مراده به  
انقضاء وقت العصر فقد قال الجوينى فى مختصره والغزالى فى خلاصته انه يكبر عقب فرض الصبح من يوم  
عرفه الى آخرها الثالث عشر فى اكل الاقوال وهذه العبارة تفهم انه يكبر الى الغروب كما قلنا ويظهر التفاوت  
بين العبارتين فى القضاء بعد فعل العصر وما يفعل من ذوات الاسباب انتهت (قوله أيام التشرىق) سميت أيام  
تشرىق لاشراقها بضوء الشمس والقمر وقبل التشرىق الختم فيها أى نشره وتقدّمه وقبل غير ذلك اه برماوى  
(قوله من ظهر يوم نحر) أى ولو لم يخل كما جرى عليه الشيخ ابن حجر (قوله واستظهر الشيخ) انه مادام محرما  
لا يكبر لان شعاره التلبية أخذ من التعليل اه شورى وسكتوا عما لو أحرم بالحج من أول وقته بان أحرم ليلة  
عبد الفطر فهل يابى لانها شعار الحاج أو يكبر فيه نظر والا قرب الاول اه ع ش على مر (قوله عقب صبح  
آخره) كلامه يقتضى عدم امتداد التكبير فى حقه الى الغروب وليس كذلك وعبارة الاصل ويكبر الحاج من  
ظهر النحر ويختم صبح آخر أيام التشرىق للتتابع انتهت قال الرشيدى أى من حيث كونه حاجا كما يؤخذ من  
العله والافن المعلوم انه بعد ذلك كغيره فيطلب منه التكبير المطلب من كل واحد الى الغروب فتنبه اه  
(قوله لانها آخر صلواته بنى) وذلك لان ربه وان كان فى اليوم الثالث بعد الزوال أيضا لكن السنتان  
يرمى فيهما بكونيؤثر الظاهر حتى ينزل المحصب فيغطها ثم الظاهر ان الحاج انما اقتصر على هذا بخلاف غيره  
له تعالى واذا ذكر والله فى أيام معدودات لكن لو نقر النحر الاول فالظاهر انه يستمر يكبر الى الصبح المذكور  
ويحتمل خلافه اه عميرة أقول فى شرح الارشاد لشيخنا ج والمراد كماله وظاهر ان من شأنه ذلك أى من  
شان الحاج ان الصبح آخر صلاة يصليها بنى اذا السنة تأخير الظاهر الى المحصب والا فالوجه انه لا فرق فى تبيين ذلك  
بين تقديم التخل على الصبح وتأخيرها عنها بخلاف ما لو أخره عن الظاهر فانه لا يكبر عقبها لان شعاره جئت التلبية  
ولا بين الختم بنى وغيره ومن نقر النحر الاول وغيره اه اه سم (قوله الصلوات فى عبد الفطر) أى الواقعة فى  
ليلة عبد الفطر ومثله فى ذلك الاضحى لما تقدم ان تكبير ليلة عبد الاضحى مطلق وان وقع عقب الصلوات اه  
حل وفيه ما تقدم (قوله فلا يسن التكبير عقبها) أى من حيث الصلاة لا من حيث كونها ليلة العيد وعليه

فالعبادة باحرامه (و) ان يكبر  
أيضا (عقب كل صلاة) ولو  
فائتة وناقلة وصلاة جنازة  
(من صبح) يوم (عرفه) على  
عقب عصر آخر (أيام  
التشرىق) لا يتابع رواه  
الحاكم وصححه اسناده  
(و) ان يكبر (الحج كذلك)  
أى عقب كل صلاة (من  
ظهر) يوم (نحر) لانها أول  
صلواته بعد انتهاء وقت  
التلبية (الى عقب صبح آخره)  
أى التشرىق أى أيامه لانها  
آخر صلواته بنى (وقبل ذلك)  
لا يكبر بل (يلبى) لان التلبية  
شعاره ونحوه بما ذكر  
الصلوات فى عبد الفطر فلا  
يسن التكبير عقبها لعدم  
وروده والتكبير عقب  
الصلوات يسمى مقبدا وما  
قبله من صلوات مطلقا







مشكل فان قضاءه ممكن لئلا هو أقرب وأحوط من الغدو أيضا فالقضاء هو مقتضى شهادة لبينة الصلابة  
كما انهم مقبوله في فوات الحج والجمعة واستيفاء القصاص ورجم الزاني وغير ذلك فكيف يترك العمل بها  
و ينوى من الغد أداء مع علمنا بالقضاء لاسيما عند بلوغ المخبرين عدد التواتر اهـ عبارة اهـ (قوله وتقبل في  
غيرها) انظر هل من ذلك صوم الغد تنظر الى ان اليوم الاول هو العيد حقيقة ولا تنظر الى ان العيد يوم  
يعيد الناس يظهر الثاني أخذ من قولهم العيد يوم يعيد الناس وعرفه يوم يعرف الناس فليراجع ثم  
رأيت الشيخ عميرة بحث هذا اهـ شوبري وفي سم انه يصح صومه اهـ وقوله أخذ من قولهم العيد الخ  
يقضي انه غير حديث وفي شرح مر مائه واحتجوا به بما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم يفطر  
الناس والاضحى يوم يضحى الناس وروى الشافعي رضي الله عنه وعرفه يوم يعرفون اهـ (قوله أيضا وتقبل  
في غيرها) عبارة شرح مر واما الحقوق والاحكام المتعلقة بالهلال كالتعليق والعدة والاجارة والعنق فتثبت  
قطعا انتهت (قوله في غيرها) ومن الغير الزكاه فتخرج قبل الغد وجوبا اهـ ع ش على مر (قوله المعلقين  
برؤية الهلال) انظر المعلقين بالعيد والظاهر عدم الوقوع لان العيد يوم يعيد الناس ويحتمل خلافه احتياطا  
ثم رأيت ج جزم بهذا اهـ شوبري (قوله والعبرة بوقت تعديل) ولا ينافي مع ما لو شهد بحق وعدلا بعد موتها  
حيث يحكم بشهادتها اذ الحكم انما هو بشهادتها ما بشرط تعديلها ما والكلام هنا انما هو في أثر الحكم  
من الصلاة خاصة وأيضاً الصلاة تفعل بكل تقدير مع قولنا ان العبرة بوقت التعديل بخلاف مسألة الموت لم تنظر  
للسبب اهـ لازم فوات الحق بالكلية اهـ شرح مر (قوله أيضا والعبرة بوقت تعديل) يقتضي انه بمجرد الشهادة  
لا يثبت المشهود به ولا يعول عليها بل ينتظر التعديل نعم ان ظن شيئا عول على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة  
فليتأمل اهـ سم \* (قائدة) \* مما يعلق هذا الباب التهنية بالعيد وقد قال القسولي لم أر لأصحابنا كلاما في  
التهنية بالعيد والاعوام والاشهر كما يفعل الناس لكن قل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسي انه أجاب عن  
ذلك بان الناس لم يروا لاختلاف فيه والذي أراه انه مباح لاسنة فيه ولا بدعة اهـ وأجاب عنه شيخ الاسلام حافظ  
عصره ج بعد اطلاعه على ذلك بانهم مشروعة واحتج له بان البيهقي عقد ذلك بابا فقال باب ما روى في قول  
الناس بعضهم لبعض في يوم العيد تقبل الله منا ومنك وساق ما ذكره من أخبار وانار ضعيفة لكن مجموعها  
يحتج به في مثل ذلك ثم قال ويحتاج لعموم التهنية لما يحدث من نعمة أو يتدفع من نقمة بمشروع عية سجود الشكر  
والتعزية وبما في الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك انه لما بشر بقبول  
توبته ومضى الى النبي صلى الله عليه وسلم قام اليه طمحة بن عبيد الله فهنأه وأقره النبي صلى الله عليه وسلم  
اهـ شرح مر وقوله تقبل الله منا ومنك أي ونحو ذلك مما جرت به العادة في التهنيته منه المصاحفة ويؤخذ من  
قوله في يوم العيد انما لا يطالب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جرت عادة الناس بالتهنية في هذه الايام  
ولا مانع من لان المقصود منه التودد واطهار السرور ويؤخذ من قوله أيضا في يوم العيد ان وقت التهنية يدخل  
بالفجر لابليلة العيد خلافا لما ببعض الهوامش اهـ ع ش عليه وعبارة البرماوى والتهنية بالاعباد والشهور  
والاعوام مستحبة ويستأنس لها بطالب سجود الشكر عند حدوث نعمة وبقصة كعب وصاحبه حين بشر  
بقبول توبته لما تخلف عن غزوة تبوك وتم تهنية أبي طمحة له وتسبب الاجابة فيها بخو تقبل الله منكم أحياكم الله  
لامثاله كل عام وأنتم بخير انتهت والله أعلم

\*(باب في صلاة كسوف)\*

الشمس والقمر هي من خصائص هذه الامة وشرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة  
وصلاة خسوف القمر في جمادى الآخرة من السنة الخامسة على الراجح اهـ برماوى وقوله في السنة الثانية  
عبارة من المواهب في غزوة الحديبية وفي هذه الغزوة كسفت الشمس وهم بالحد يبيتون في الشارح هناك انه

وتقبل في غيرها كوقوع  
الطلاق والعنق المعلقين  
برؤية الهلال (والعبرة)  
فبما لو شهدوا قبل الزوال  
وعدوا بعده قبل الغروب  
أو شهدوا قبل الغروب  
وعدوا بعده (وقت تعديل)  
لا شهادة لانه وقت جواز  
الحكم بها فتصلى العيد في  
الاول قضاء وفي الثانية من  
الغد أداء وهذا من زيادات  
\*(باب)\*



أول كسوف وقع في الاسلام وكسوف الشمس لاحقيقته عند أهل الهيئة فأنم لا تتغير في نفسها وإنما القمر يحول بيننا وبينها وكسوف القمر له حقيقة فان ضوءه من ضوئها وسيله حيلولة ظل الارض بينها وبينه نقطة التقاطع فلا يبقى فيه ضوء البتة اه شرح مر قال العلامة أحمد بن العباد في كتابه كشف الاسرار عما خفي على الافكار وأما ما يقوله التجمون وأهل الهيئة من ان الشمس اذا صادفت في سيرها القمر حال بينهما وبين ضوئها فباطل لا دليل عليه وذ كر ان سبب كسوفها تخويف العباد بحبس ضوئها ليرجعوا الى الطاعة لان هذه النعمة اذا حبست لم ينبت زرع ولم يحف ثمر ولم يحصل له نصيب وقيل سببه تجلي الله سبحانه وتعالى عليها فانه ما تجلي لشيء الا خضع فقد تجلي للعجل فجعله دكا وقيل سببه ان الملائكة تجرها وفي السماء بحر فاذا وقعت فيه حال سيرها استر ضوءها كما قاله الثعالبي ومن خواص الشمس انم اترطب بدن الانسان اذا نام فيها وتسخن الماء البارد وتبرد البطيخ الحار قال الطرطوسي في شرح الرسالة ان مغيب الشمس ياتلأع حوت لها وقيل في عين حمة بالهمز اه وله تعالى تغرب في عين حاة أي ذات حمأى طين ويقال قرية حامية بغير همزة أي حارة وقيل سبب غروبها انها عند وصولها لا تخر السماء تطلع من سماء الى سماء حتى تسجد تحت العرش فتقول يا رب ان قوما يعصونك فيقول الله تعالى ارجعي من حيث جئت حتى تنزل من سماء الى سماء حتى تطلع من المشرق ومن خواص القمر انه يصفر لون من نام فيه ويثقل رأسه ويسوس العظام ويبي ثياب السكان وسئل على كرم الله وجهه عن السواد الذي فيه فقال انه أثر مسح جناح جبريل عليه الصلاة والسلام وذلك ان الله تعالى خلق نور الشمس والقمر ثم أمر جبريل فمسح بجناحه فموى من القمر تسعة وتسعين جزءا الى الشمس فاذهب عنه الضوء وأبقى فيه النور فذلك قوله تعالى فجعلنا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة واذا نظرت الى السواد الذي في القمر وجدته حروفا وأولها الجيم وثانيها الميم وثالثها الياء والرابع واللام والخامس والسادس الكاف والاعشار السبعة والاولى أي جبال وقد شاهدت ذلك وقرأته مرات اه من خط شيخنا الحنفى (قوله في صلاة كسوف الشمس والقمر مراحل) أي وما يتبع ذلك ككلوا اجتماع عيد وحنارة وبيعض الهوامش عن بعض أهل العصر كل الاولي أن يقول في صلاتي كسوف الخ قال شيخنا ما ذكره المصنف فرار من قوالى تشييت ولان التشييت قوهم ان لكل من الكسوفين صلاة مستقلة وليس كذلك اه ع ش (قوله المعبر عنها الخ) أشار به الى أن قوله الكسوفين ليس فيه تغليب أحدهما على الآخر إشارة الى ان هذا قول تأمل (قوله بالكسوف الشمس والخسوف) في المختار كسفت الشمس من باب جلس وكسفها الله يتعدى ويلزم اه وفيه أيضا خسف المكان ذهب في الارض وبابه جلس وخسف الله به الارض من باب ضرب أي غاب به فيها ومنه قوله تعالى ففسفنا به وبداره الارض اه قوله وهو أشهر وقيل عكسه وقيل الكسوف أول التغير والخسوف آخره اه شرح مر (قوله صلاة الكسوفين سنة) ولا بد فيها من التعيين من كسوف شمس أو قمر فليعلم ما مر انه لا بد من ثبوت صلاة عيد الفطر أو الفريضة والغسل كما علم مما مر في الجمعة لا التتظف بحاق وقلم كما مر حبه بعض فقهاء اليمن اضيق الوقت ولانه حالة سؤال واذلة وعلى قياسه أن يكون في ثياب بذلة ومهنتوان لم يصرحوا به فيما علمت كالمسألة في الباب الا أني ما يؤيده اه شرح مر (قوله وهو أشهر) أي لان الكسوف السور هو بالشمس أليق لان نورها في ذاتها وانما يستر عنها حيلولة جرم القمر بينهما عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهر فاذا وجد في غيره فهو من خرق العادة والخسوف المحو هو بالقمر أليق لان جرمه اسود متعين كالمرآة يغنى بمقابلته نور ضوء الشمس فاذا حال جرم الارض بينهما عند المقابلة منع نورها أن يصل اليه فيظلم ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهر فاذا وجد في غيره فهو من خرق العادة أيضا قال شيخنا من الاول كسوف الشمس في عاشر ربيع يوم مات ابراهيم وولد له صلى الله عليه وسلم سنة ثمان من الهجرة فوعمر سبعون يوما على الصحيح ومنه الكسوف عاشر المحرم حين قتل الحسين رضي الله عنه سنة احدى وستين ووقع للعلامة البرلسي هنا كلام غير مستقيم

في صلاة كسوف الشمس والقمر  
والاصل فيها الاخبار الآتية  
(صلاة الكسوفين) المعبر  
عنهما في قول بالخسوفين  
وفي آخر الكسوف للشمس  
والخسوف للقمر وهو أشهر  
(سنة)



يعرف من له خبرة بمركات الافلاك وتقدم في باب اوقات الصلاة ان الشمس في السماء الاربعة على الاربع وأما  
 القمر فهو في سماء الدنيا اه برماوى وقوله سنة ثمان من الهجرة الخ ومقابل هذا انه ولست سنة ثمان ومات سنة  
 عشر وعمره سنة عشر شهر اهكذا في مولد الشيخ البديرى الصباطى وفي شرح المواهب قول آخر انه مات سنة تسع  
 انتهى (قوله سنة مؤكدة) لم يقل هنا ولولم يرد مسافر وعبد وامرأة كما قال في صلاة العبد وكما سألنى في صلاة  
 الاستسقاء اه حل ولعله حذفه لا كفاء بما تقدم وبعبارة شرح مرسنة مؤكدة أى في حق من يخاطب  
 بالكتب وبات الخس ولو عبد أو امرأة أو مسافر أو يسأل لولى الميراث أمر بها انتهت (قوله لاخبار صحيحة) لم يقل  
 لا اتباع كما قال في العبدان لا يؤهم ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل جميع الكيفيات الاتية وليس كذلك انتهى  
 شورى وقوله وليس كذلك تمذوع فان الشارح استدلل على الكيفيات الثلاث بالاتباع فيقتضى ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم فعل الكل تأمل وهذا دليل على السن والتأكد وقوله ولا تم ذات ركوع الخ دليل على السن وفي  
 التحقيق هو دليل على عدم الوجوب اللازم للسن لان القاعدة الاصولية ان الادان اماره للوجوب فيكون  
 عدمه دليلا على عدمه وبعبارة سم هذا الاستدلال على عدم وجوبها اللازم لكونه سنة اه وبعبارة الشورى  
 قوله ولا تم ذات ركوع الخ هذا تعليل لكونه سنة أشار به لرد القول بوجوبها كما يرشد اليه بقية كلامه انتهت  
 وقوله كصلاة الاستسقاء كان الظاهر أن يقول بركعة صلاة الخ لانه دليل آخر اذا القياس من الادلة ولما كانت صلاة  
 الاستسقاء مستغنى عن سنتها جاعلها أم لا مقياسا عليه هنا وفي صلاة العبدين لرد على من قال بوجوبهما اه شيخنا  
 (قوله لتأكدها) على الكراهة وقوله ليوافق كلامه الخ على العمل ويرد على الاله الاولى ان الكراهة لا تثبت الا  
 بنهى مخصوص وأما المستفاد من أوامر النذب فخلافاً الاولى هكذا في الاصول ويؤخذ جوابه مما فى الشورى  
 نقلا عن حج وهو ان تأكد الطلب في النذب يقوم مقام النهى بخصوص في اقتضاء الكراهة فيكون المكروه  
 ما ثبت بنهى مخصوص أو ما استفاد من أوامر النذب المؤكدة تأمل (قوله على مستوى الطرفين) فيكون معنى  
 لا يجوز تركها لا يباح تركها بل هو مكروه اه شيخنا وبعبارة شرح مرس اذا المكروه غير جائز جواز مستوى  
 الطرفين اه (قوله كسنة الظهر) نعم لو نواها كسنة الظهر ثم عن له بعد الاحرام أن يزيد ركوعا في كل ركعة لم  
 يجوز هذا والمعمد اه برماوى (قوله رواه أبوداود الخ) ليس في هذه الرواية تعرض لكونها كسنة الظهر  
 بل انه صلاها ركعتين لكن زاد النابى فصلى ركعتين مثل صلاتكم هذه ولما كنتم تحمونها وطاهر في انها كسنة  
 الظهر ومات من حل المطلق على المعيد اه برماوى (قوله وأدنى كمالها زيادة قيام الخ) افهم قوله زيادة قيام انه  
 يشول عند رفع رأسه من الركوع الاول في كل من الركعتين الله أكبر دون سماع الله من حده ثم بذلك الجد الخ  
 وهو ما ذكره ابن كجب والمأوردى عن النص قال شيخنا في شرح الاشارد ولكن الذى جرى عليه الشيخان ونص  
 عليه في الام وغيره انه يأتي بسمع الله من حده ثم بذلك الجد الخ ما أطل به شيخنا فانظره \* (فرع) \* مشى  
 مرس على انه اذا اطلق نية الكسوف ولم يقصد في نيته أن تكون كسنة الظهر ولا على الهيئة الكاملة انعقدت  
 على الاطلاق وله فعلها كسنة الظهر وبالهيئة الكاملة ووفق بين التحير هنا وبين ما مشى عليه فيما اذا أطلق  
 نية الوترانه ينعقد على الثلاث بأن الكيفيتين هنا سواء في عدد الركعات وانما الاختلاف في الصفة فلا كذلك  
 هناك وأقول قد يتجه ان يعادها بالهيئة الكاملة لانها الاصل والغاضلة ويبحث انه اذا أطلق المأموم نيته مخلف  
 الامام الذى نوى الهيئة المعروفة انعقدت للمأموم كذلك حتى لو فارقته في الحال لم يكن له ان يفعلها كسنة الظهر  
 لانه لما وجب اتفاق نظم صلاتى الامام والمأموم في نية القدوة انصرفت نية المأموم بالهيئة المعروفة لانها صالحة  
 لها والخالف في النظم متمتع هنا ورتب على ذلك انه لو أخر كه في الركوع الثانى من الركعة الثانية واطلق نيته  
 انعقدت له بالهيئة المعروفة لكن يبحث هناك لو نوى الهيئة المعروفة عامدا خالف من نواها كسنة الظهر لم  
 تنعقد صلاته وهذا فيه تأمل فنى طنى ان المقدر في باب القصر انه لو نوى عمدا القصر خلف المتمم بحث صلاته وأتم

مؤكدة لاخبار صحيحة  
 ولا تم ذات ركوع  
 وسجود لا أدان لها كصلاة  
 الاستسقاء وحلوا قول  
 الشافعى في الام لا يجوز  
 تركها على كراهته لتأكدها  
 ليوافق كلامه في مواضع  
 آخر والمكروه قد يوصف  
 بعدم الجواز من جهة اطلاق  
 الجائز على مستوى الطرفين  
 (وأقلها ركعتان) كسنة  
 الظهر كما في المجموع لا اتباع  
 رواه أبوداود وغيره وهذا  
 من زيادتي (وأدنى كمالها



ووجهه بان القصر لما كان جائزاً له في الجملة لم يؤثر تعدد نيته فليراجع وقد يفرق بما كان المتابعة هناك لاهنا  
 اه سم لكن تقدم في باب الجماعة في شرح م ما نصه لا يقال ينبغي صحة القدوة بمصلي الكسوف ونحوه لان  
 الاقتداء به في القيام ولا مخالفة فيه ثم اذا انتهى الى الاعمال المخالفة فان فارقه استمرت الصحة والابطال كمن صلى  
 في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لانه قول لم تغز الرباط مع تخالف النظم منع انعقاد هال بطا صلاته بصلاة  
 مخالفة لها في الماهية فكان هذا القصد ضاراً وليس كسنة من ترى عورته اذ اركع لانه يمكنه الاستمرار بوضع  
 ثوبه يستر عورته فافترقا أم لو صلى الكسوف كسنة الصبح مع الاقتداء به مطلقاً انتهت (قوله أيضاً وأدنى كمالها  
 الخ) فاذا نواها أي الصلاة بهذه الكيفية لم يجز له ان يقتصر على الأقل كما لا يجوز له فعل الاكمل واقتى والشيخنا  
 ان من نوى صلاة الكسوف واطلق خير بين ان يصلحها كسنة الظهور وبين ان يصلحها ركوعين وحينئذ اما ان  
 يقتصر على ما هو أدنى الكمال أو يأتي بتمامه والاكمل ولا يحل على هذه الكيفية التي هي الاكمل ولا تنظر  
 لاشتهارها به او هذا واضح في حق غير المأموم اما هو اذا أطلق فانهما تحمل نيته على ما نواه الامام فان نوى الامام  
 كسنة الظهور وضررها المأموم الى غير ذلك أو تركه ينبغي ان لا تصح لعدم التحكم من المتابعة اه حل ومثله  
 شرح م وفي ع ش عليه ما نصه وقال سم على ج واذ أطلق وقتنا بما أفتى به شيخنا فـ لـ تتعين  
 احدي الكيفيتين بمجرد قصد الية اطلاق النية أو لا بد من الشروع فيها في نفسها بأن كرر الركوع في  
 الركعة بل بأن يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الاول من الركعة الاولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر  
 ونتجه الثاني انتهى أقول ولو قيل بالاول بل هو الظاهر وينصرف بمجرد قصد الارادة لما عينه لم يعد قياساً على  
 ما لو أحرم بالحج وأطلق فيه وينصرف لما صرفه اليه بمجرد قصد الارادة ولا يتوقف على الشروع في الاعمال  
 وعلى ما لو نوى فلا يميز بدو ينقص بمجرد قصد الارادة وقفيه على البسطة ما نصه قوله اذا شرع فيها بنية هذه  
 الزيادة لكن أفتى شيخنا الشهاب م بأنه اذا أطلق انعدت على الاطلاق ويخير بين ان يصلحها كسنة الظهور  
 أو ان يصلحها بالكيفية المعروفة وأفتى بأنه لو أطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لانها أقل الكمال فيه اه وجزم  
 بعضهم وهو ج بأنه اذا أطلق فعلها كسنة الظهور وانما يزيد ان نواها بصفة الكمال ويؤخذ مما أفتى به  
 شيخنا صحة اطلاق المأموم بنية الكسوف خلف من جهل هل نواه كسنة الظهور أو بالكيفية المشهورة المعروفة  
 لان اطلاق النية صالح لكل منهما ويخط على ما قصد الامام أو اختاره بعد اطلاقه فيها لوجوب تبعيته له وان  
 بطلت صلاة الامام أو فارقه عقب الاحرام أو جهل ما قصد واختاره فيجبه البطلان ويمكن أن يفرق بين ما أفتى به  
 في الكسوف وفي الوتر باستواء الصلاتين في الاول في عدد الركعات وان اختلفت في الصفة بخلاف الثاني واذا  
 أطلق المأموم نيته خلف من قصد الكيفية المعروفة وقتنا بصحة ذلك كما هو قضية فتاوى شيخنا وأراد المأموم  
 مغارقة الامام قبل الركوع وأن يصلحها كسنة الظهور فهل يصح ذلك فيه نظر والصحة متممة وان امتنع عليه فعلها  
 كسنة الظهور مادام في القدوة ويحتمل النع وهو المعتمد وان نيته خلف من نوى الكيفية المعروفة تنحط على  
 الكيفية المعروفة فليس له الخروج عنها وان فارق اه (فرع) \* لو نذر صلاة الكسوف وأطلق فهل  
 يحل على الكيفية الكاملة أو الأقل أو ينعد من مطلقاً ويخرج من العهدة بكل من الكيفيات الثلاث فيه  
 نظر والظاهر الثالث كـ لو نذر صدقة أو صوماً أو نحوهما فانه يخرج في كل من عهدة النذر بأقل ما ينطلق عليه  
 الاسم وبما زاد عليه (فرع) \* آخر لو نذر أن يصلحها كسنة الظهور تعين فعلها كذلك اه بالحرف  
 (قوله زيادة قيام) ويجب قراءة فاتحة في القيامين الزائدين اه عناني ثم قال وقضية بطلان الصلاة بترك  
 الفاتحة في القيام الثاني كـ الاول فاجز ذلك بقوله وقراءة ويسن له التعوذ في القيام الثاني من كل ركعة اه  
 شرح م وقوله وركوع كل ركعة أي ما تلا عند رفع رأسه من كل ركوع سمع الله من حمد ربنا لك الحمد كما  
 في الروضة وهو المعتمد بخلاف ما ورد في انه لا يقول ذلك في الرفع الاول من كل من الركعتين بل يرفع مكبراً

زيادة قيام وقراءة وركوع  
 كل ركعة (لا يتابع رواه  
 الشيخان وتفسير كثير بأن  
 هذه أقوالها



لانه ليس اعتدالا اه شرح م ر وقوله سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد أى الى آخره كرا الاعتدال  
 اه محلى وج أقول ويتبقى ان يأتي فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد وامام غير محصورين الخ لان هذا  
 لم يرد بخصوصه بخلاف تكرير الركوع وتطويل القراءة فلا يتوقف على رضى المأمومين لوروده اه ع ش  
 عليه (قوله محمول على ما اذا شرع فيها الخ) معناه انه في هذه الحالة لا يجوز له النقص عن تلك الكيفية بان  
 يقتصر على قيام واحد لان هذه الكيفية هي ألقاها بعد نيته بالفعل بمعنى انه لا يجوز له النقص عنها وليس معناه  
 انه ليس هناك كيفية أخرى أقل من هذه اذا نواها ابتداء صح (قوله أو على انها أقل الكمال) ليس معناه ان  
 الكمال الذى هذه الكيفية أدناه هو الزيادة فى الركوعات والقيامات أكثر من اثنين فى كل ركعة بل المراد  
 بالكمال الذى هذه الكيفية أدناه زيادة تطويل فى القيامين والركوعين اه سم بالمعنى (قوله وما فى  
 رواية لمسلم الخ) ان كان غرضه الايراد على ما ذكره من انه أدنى الكمال فلا وجه له كماله بخلافه وان كان غرضه  
 الايراد عليه وعلى ما بعده فليأمل وجهه اه شورى وقوله فلا وجه له أى لان قوله وأدنى كمالها الخ لا ينافى  
 ان تصلى بثلاث ركوعات أو أربع جملة على انها من الاعلى لانه لم يحصر الادنى فى كونها ركوعين فقط  
 ويمكن ان يوجه بان أدنى كمالها أو اعلام ركوعين فقط وانما يزيد الاعلى بالقراءة والتسبيحات اه شيخنا  
 وبالجمله فمحل هذا بعد قول المتزول لا يتصور ركوعا لا نجلاء ولا يزيد له دمه كفى عبارة أصله مع شرح م ر  
 ونصها ولا يجوز زيادة ركوع ثالث لتماضى الكسوف ولا ينقص للانجلاء فى الاصح ومقابل الاصح يراد  
 وينقص اما الزيادة فلانه عليه الصلاة والسلام صلى ركعتين فى كل ركعة ثلاث ركوعات رواه مسلم وفيه أربع  
 ركوعات أيضا وفى رواية خمس ركوعات ولا يحمل الجمع بين الروايات الا الحمل على الزيادة لتماضى الكسوف  
 قال فى المجموع وأجاب الجمهور بان أحاديث الركوعين أصح وأشهر فقدمت على بقية الروايات ثم ما قبل من ان  
 تجوز الزيادة من أجل تمام الكسوف انما يأتي فى الركعة الثانية اما الاولى فكيف يعلم فيها تمام الكسوف بعد  
 فراغ الركوعين ودبانه قد يتصور بان يكون من أهل الخبرتهم ذالفن واقتضى حسبه ذلك اه (قوله وبجملها)  
 أى حمل هذه الروايات أى رواية ثلاث ركوعات وأربع ركوعات الخ وهو مبنى على ضعف فيكون ضعيفا اه  
 شورى وفى سم مانصه قوله وبجملها على الجواز هذا لم يذكره المحلى وغيره الا فى حديث الركعتين كسنة  
 الظهور قال م ر هذا ذكره فى شرح مسلم والمذهب خلافه اه وفى ج مانصه نقل فى شرح مسلم عن ابن  
 المنذر وغيره انه يجوز فعلها على كل واحد من الأنواع الثابتة لتمامها فى أوقات والاختلاف محمول على جواز  
 الجمع قال وهذا أقوى اه اه سم وفى ع ش على م ر مانصه وفى شرح الروض وعلى ما مر من تعدد  
 الواقعة الاولى ان يجاب بعملها على ما اذا أنشأ الصلاة بنية ثلاث الزيادة كما أشار اليه السبكي وغيره اه وعليه  
 فلا يرد أن قوله والحديثين على بيان الجواز مخالف لقول المصنف ولا تجوز زيادة الخ لان ما فى المتن معورجا  
 اذا نواها ركوعين وهذا محمول على ما اذا نواها ابتداء بثلاث ركوعات فلا تخالف ومع ذلك فالمذهب خلافه  
 اه (قوله ولا ينقص) بفتح المشنة التحية من نقص اه برماوى (قوله ولا يكررها) سيأتى له فى الجنازة  
 ما يقتضى الفرق بين التكرير والاعادة وحاصله ان المراد بتكريرها فعلها مرة بعد أخرى ممن لم يفعلها أولا  
 وان الاعادة فعلها ثانيا ممن فعلها أولا اذا عرفت هذا عرفت ان مراده بالتكرير هنا الاعادة نفسها واما نقص  
 التكرير فلا مانع منه بل هو مطلوب اذ هر سنة عين فيطلب من كل مكلف ان يفعلها وان سبقه غيره بفعلها  
 ويدل على هذا المراد الاستدراك فى كلامه فان ما فيه اعادة لا تكرير كما هو ظاهر تأمل (قوله نعم ان صلاها  
 وحده) أى وكذا وصلها فى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فله اعادة مع الجماعة وانما نص على المنفرد لانه  
 محل وفاق وجري على الغالب اه شرح م ر (قوله صلاها كفى المكتوبة) ويظهر مجىء شروط الاعادة  
 هنا وانما جعلت بهم فى المعادة انما هو معادة كمالها بجلت وهم فى الاصلية ويفرق بين هذا وبين ما لو خرج

محمول على ما اذا شرع فيها  
 بنية هذه الزيادة أو على  
 انها أقل الكمال وما فى رواية  
 لمسلم أنه صلى الله عليه وسلم  
 صلاها ركعتين فى كل ركعة  
 ثلاث ركوعات وفى أخرى  
 له أربع ركوعات وفى رواية  
 لابي داود خمس ركوعات  
 أجابا تختارها بأن رواية  
 الركوعين أشهر وأصح  
 وبجملها على الجواز (ولا  
 ينقص) مصلها منها  
 (ركوعا لا نجلاء ولا يزيد)  
 فيها (لعدمه) علاماتها  
 ولا يكررها نعم ان صلاها  
 وحده ثم أدركها مع الامام  
 صلاها كفى المكتوبة  
 (وأعلاه) أى الكمال (أن  
 يقرأ بعد الفاتحة  
 (قوله المحشى) الأنواع الثابتة  
 فى بعض النسخ السابقة اه



الوقت وهم في إعادة المكتوبة حيث قيل بالبطلان بانه في المكتوبة ينسب الى قصير حيث يشرع فيها في وقت لا يسعها أو يسعها وطول حتى خرج الوقت بخلاف ما هنا فان الانجلاء لا طريق الى معرفته ولا نظر الى انه قد يكون من علماء الهيئة لان أدل السنة لا يقولون على ذلك اه ع ش على مر (قوله في قيام أول) بالصرف وعدم لانه ان كان بمعنى متقدم صرف وان كان بمعنى أسبق منع اه ع ش وفيه انه هنا بمعنى السابق فلا معنى لتجوز الوجهين في كلام المتن وأيضا المصنف يستعمله ممنوعا ولو كان بمعنى متقدم كما قال في هامر ولونسي تشمدا أول مع انه بمعنى متقدم كما لا يخفى (قوله أو قدرها ان لم يحسنها) فان قرأ قدرها مع احسانها كان خلاف الأولى اه ع ش على مر (قوله كما تتي اية منها) وآيم اما تان وست أو سبع وثماتون أي وآل عمران مائتان وهي وان تاربت البقرة في عدد الا تى لكن غالب آي البقرة أطول بكثير وقوله وفي الثالث كائة وخسين منها أي من البقرة أي لان النساء مائة وخمسة وسبعون وهي تقارب مائة وخسين آية من البقرة اطولها وقوله وفي الرابع كما تقيها أي لان آي المائدة مائة وثلاثة وعشرون وهي تقارب مائة من البقرة لطولها اه اطفحي (قوله وهما متقاربان) أي في الطلب اذ يتخير بينهما في القدر لان النص الاول يدل على تطويل القيام الثاني على الثالث والثاني بالعكس اه شيخنا وعبارة تشرح مر وما نظره فيما تقرر من ان النص الاول فيه تطويل الثاني على الثالث وهو الاصل فيه اذ الثاني في مائتان وفي الثالث مائة وخسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على الثاني اذ النساء أطول من آل عمران وبين النصين على ما تقرر تفاوت كبير يرد بأنه يستفاد من مجموع النصين تخييره بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه انتهت وفي ذل على الجلال قوله وهما متقاربان أي لان السورة الثالثة تزيد على مائة اياها بخمسة وعشرين آية والرابعة تزيد على مائة اياها بخمسة وعشرين آية تأمل (قوله على التعريب) أي التيسير من الشارع (قوله وان يسجد في ركوع الخ) هل تطويل الركوع خاص بمالوطول القراءة قبله أولا يظهر الاول لان الوارد ان تطويله كان مع تطويل القراءة ويلزم على الثاني اختراع صورة لم ترد في هذا نظرا لما يلزم عليه من منع تطويل القراءة عند عدم تطويل الركوع لما ذكره وكلامهم مخرج في خلافه اه شورى (قوله وثالث كسعين) قال شيخنا الشورى أنظر ما الحكمه في ذلك فهلا كان في الثالث بسنتين على التوالي اه أقول ولعل الحكمه في ذلك ان كل ركعة مستقلة بفعل الثاني في الركعة الاولى والرابع في الركعة الثانية مستويين في التفاضل بين كل بعشرين وأما التفاضل بين القيام الثاني والثالث فكان بعشرة فقط واختيرت العشرة على غيرها لانها أقل عقود العشرات هذا ما ظهر في المدرس اه برماوى (قوله أيضا وثالث كسعين) قال العلامة الشورى هلا قال كستين وما وجه هذا النقص اه أقول وجهه انه جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني للاول والثاني نقص عن الاول عشرين فصلا الرابع نقص عن الثالث عشرين اه ع ش على مر (قوله لثبوت التطويل الخ) استدلال على قوله وأعلام الخ اه شيخنا وقوله في ذلك أي القيام والركوع والمعبود وحيث لا يشترط رضی المأمورين لورود ذلك عن الشارع بخصوصه وقوله واختار أي من جهة الدليل وقوله لصحة الحديث فيه انه ليس كل اصح الحديث به يكون مذهب الشافعي اه ح ل فلا يعمل بهذه القاعدة الا في الحكم الذي تردد فيه الشافعي وعلمه بصحة الحديث وهما لم يتردد بل جزم بانه لا يطول فيما ذكر اه شيخنا (قوله في القيام الاول) متعلق بقول أي في شأن القيام الاول ومقول القول قوله فقام الخ اه شيخنا (قوله وفي بقية القيامات) وهي ثلاثة (قوله وهو) أي القيام الطويل الصادق بالثلاثة فلم يدل كلام ابن عباس الاعلى التفاوت بين الاول ومجموع الثلاثة بعده وأما هي فلم يدل على التفاوت بينها وهو ان يكون الثاني أطول من الثالث والثالث أطول من الرابع وكذا يقال في الركوعات اه شيخنا (قوله وفي بقية الركوعات) وهي ثلاثة (قوله وهو دون الركوع الاول) لا يستفاد منه تفاوت الركوعات المأني بها بعد الركوع الاول اه ع ش (قوله ولا يطيل

في قيام أول البقرة) أو قدرها ان لم يحسنها (و) في قيام (ثان كائة منها (و) في (ثالث كائة وخسين) منها (و) في (رابع كائة) منها وفي نصر آخر في الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها وفي الرابع المائدة أو قدرها وهما متقاربان والاكثر على الاول قل في الروضة كصلها وليس على الاختلاف الحق بل الامر فيه على التعريب (و) ان يسجد في ركوع وسجود في أول منها (كائة من البقرة) وفي (ثان كائة) وفي (ثالث كسعين) وفي (رابع كسعين) لثبوت التطويل من الشارع في ذلك بلا تقدير مع قول ابن عباس الراوى في القيام الاول فقام قياما طويلا نحو من سورة البقرة وفي بقية القيامات فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول وفي الركوع الاول ثم ركع ركوعا طويلا وفي بقية الركوعات ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ولا يطيل



في غير ذلك من جلوس واعتدال واختار النووي انه يطيل في الجلوس بين السجدين أيضا لصحة (١١١)

الحديث فيه ومحل ما ذكر

اذا لم يكن عذر والاسـن  
التخفيف كما يؤخذ ذلك من  
قول الشافعي في الام اذا بدأ  
بالكسوف قبل الجمعة  
نصفها قرا في كل ركوع  
بالفاتحة وقل هو الله أحد  
وما أشبهها (وسـن جهر  
بغراء) صلاة (كسوف قمر)  
لا شمس لان الاولى ليلية  
او لمعة فيم اخلاف الثانية  
وما روى من انه صلى الله عليه  
وسلم جهر وانه أسرحل على  
ذلك (و) سن (فعلها) أي  
صلاة الكسوفين (بمسجد  
بلا عذر) كظلمة في العبد  
وهذا من زيادتي (و) سن  
(خطبتان ك) غطبتني  
(عبد) فيما من (لكن  
لا يكبر) فيهما لعدم وروده  
وتعبري بما ذكر أعـمـمـا  
عـبر به (وحت) فيهما  
لسامعهما (على) فعل (خير)  
من توبة ومصدق وعنتق  
ونحوها في البخاري انه صلى  
الله عليه وسلم أمر بالعنافة في  
كسوف الشمس ولا تخطب  
امامة النساء ولو فامس واحدة  
ووعظتن فلا بأس (وتدرك  
ركعة) ادراك (ركوع أول)  
من الركعة الاولى والثانية  
كافي سائر الصلوات فلا تدرك  
بادراك ثان ولا قيامه  
لانهما كالتابعين الاول  
وقيامه (وتغرف صلاة)  
كسوف (شمس بغروبها)  
كأسفة لعدم الانتفاع بها  
بعده (وبانجلاء) تام

في غير ذلك) هذا من كلام الشارح معطوف على قول المتر واعلاه ان يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة الخ اه  
شيخنا (قوله لصحة الحديث فيه) قضيه ان الاعتدال عنده لا يجوز تطويله لعدم ورود حديث فيه وتعل بالدرس  
عن الميرى انه ورد في مسلم تطويل الاعتدال ولعل النووي لم يسمع عنده ما في مسلم فلم يستدلبه اه عـش  
(قوله في كل ركوع) أي في كل قيام ركوع كافي عـش أوفى كل سابق ركوع وهو القيام أو انه أطلق  
الركوع وأراد به الركعة من باب اطلاق الجزء وارادة الكل اه شيخنا (قوله وما روى من انه صلى الله عليه وسلم  
الخ) نظره الاذري بأن القاضي وغيره نقلوا عن أصحابنا انه صلى الله عليه وسلم لم يصل لحسوف القمر ولم  
يوجد صرحه في حديث ثابت ورد بان ابن حبان ذكر في كتاب النقا ان القمر خسف في السنة الخامسة في  
جنادي الآخرة صلى الله عليه وسلم صلاة لحسوف القمر وروى الدارقطني انه صلى الله عليه وسلم صلى  
لحسوف القمر وفيه انه قديم في ان ما ذكر حديث غير ثابت أي صحيح فلا ينافي ما قاله الاذري اه حل (قوله  
بلا عذر) قضيه انه لو ضاق المسجد فلا فضل للصبر لكن في العباد ان فعلها بالجامع أولى وان ضاق وهو موافق  
لما صرح به العلامة مر حيث قال والجامع أفضل ولم يقل بلا عذر كما صنع الشارح وتبعه العلامة جـ اه  
برما روى في عـش على مر مانصه قوله كظلمة في العبد قضيه انه لو ضاق بهم المسجد خرجوا الى الصبر وقال  
سم على جـ قوله الاعتدال الخ قال في العباد بالصبر والصلاة وسكت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد  
دون الصبر وان كثرا لجمع اه وقوله هنا الا لا تدرك لم يذكر في شرح الروض ولا في الباب ولا في شرحه ولا في  
شرح الارشاد اه ويمكن توجيهه قوله وان ضاق بأن الخروج الى الصبر قد يؤدي الى فواتها بالانجلاء اه  
(قوله وسن خطبتان الخ) ويستثنى من استحباب الخطبتين ما قاله الاذري تبعا لنص انه لو صلى بملدوبه وال فلا  
يسن أن يخطب الامام الا بأمره والا فيكره موافق ما في مثله في الاستسقاء وهو ظاهر حيث لم يفرض السلطان ذلك  
لاحد بخصوصه والالم يحتمل لاذن أحد اه شرح مر (قوله فيما من) علم منه عدم الاعتداد به ما قبل الصلاة  
وهو ظاهر وجزم به في الباب وان تردد فيه بعضهم ثم استوجبه اه شورى وفي قل فان قدمها أي الخطبة  
لم تصح ويحرم ان قصدها كافي العبد اه (قوله لكن لا يكبر) وهل يحسن أن يأتي بدل التكبير بالاستغفار  
قياسا على الاستسقاء أم لا فيه نظروا الا قرب الاول لان صلاته مبنية على التضرع والحث على التوبة والاستغفار  
من أسباب الخلل على ذلك وعبارة الناصري يحسن أن يأتي بالاستغفار الا انه لم يرد فيه نص انتهت اه عـش على  
مر (قوله وعنتق) الاولى واعتاق لان الفعل المتعدي أعتق لا عنتق لانه لا يزم تقول عنتق العبد ولا تقول عنتقت  
العبد بل أعتقته اه اطفئ (قوله أمر بالعنافة) بالفتح والكسر كما قاله ابن قاسم في شرحه على المنهاج في باب  
الكتابة اه عـش وقوله على المنهاج له على أبي شجاع تأمل أو لعل قوله ابن قاسم محرف عن ابن حجر (قوله  
فلا تدرك بادراك ثان) محله فم فعلها بالهيئة المخصوصة اما من أحرم بها كسنة الظهر فيسدر كركعة بادراك  
الركوع الثاني من الركعة الثانية سواء اقتدى في القيام قبله أو فيه واطمان يمين قبل ارتفاع الامام عن أقل  
الركوع لتوافق نظم صلاته ما حثت به (فرع) لو اقتدى بامام الكسوف في ثاني ركوع الركعة الثانية فما  
بعده وأطلق نيتهم قلنا ان من أطلق نية الكسوف انعدت على الاطلاق فهل تنعده ههنا على الاطلاق لزال  
المخالفة أولا لان صلاته انما تنعده على ما نواه الامام لئلا يلزم المخالفة فيه نظروا طن مر اختار الاول اه سم  
على المنهج أقول وينبغي ان المراد من الاطلاق هنا حمله على انما تنعده كسنة الصبح لانه يتغير بين ذلك وبين  
فعلها بالهيئة الاصلية لان فعلها كذلك يؤدي لخالف نظم الصلاتين اللهم الا أن يقال ما يأتي به من الامام لمحض  
التابعة ولا يحسبه شئ من الركعة كالسبوق الذي اقتدى به في الركوع الثاني من الركعة الثانية ولو فوى  
الهيئة الكاملة اه عـش على مر (قوله وتغرف صلاة كسوف شمس الخ) أي يمنع فعلها وليس المراد  
انه يفوت اذا واما لان الوقت لها وان كان يجوز فيها نهاية الاداء اه شيخنا (قوله لعدم الانتفاع بها بعده) عبارة



شرح مر لان الانتفاع بها يسل بغروبها نيرة كانت أو منكسفة تزل والسلطانها انتهت (قوله يقينا) فيه  
 إشارة الى انه لا يعمل بقول المخمين لانه تخمين فلا يعمل به في مثل هذه الصلاة اه شوري (قوله بخلاف  
 الخطبة) أي فتم الاتقوت بذلك أي لمن صلى قبل الانجلاء وليس المراد انها تطلب بعد الانجلاء من غير سبق صلاة  
 اه شوري (قوله فلو حال محاب وشك الخ) ولو شرع فيها طابا بقاءه ثم تبين انه كان انجلي قبل تحريمه باطلت ولا  
 تنعقد نفلا على قول اذ ليس لنا نقل على هيئة صلاة الكسوف فيندرج في نيتها قاله ابن عبد السلام ومنه يؤخذ  
 انه لو كان أحرم بها نية ركعتين كسنة الظهر انقلب نفلا مع طابا وهو ظاهر ولو قال المخيمون انجلت أو انكسفت  
 لم يعمل بقولهم فيصل في الاول اذا اصل بقاء الكسوف دون الثاني اذا اصل عدمه وقول المخمين تخمين  
 لا يقيد اليقين ولا يرد على ذلك جواز العمل بقولهم في دخول الوقت والصوم لان هذه الصلاة خارجة عن  
 القياس فاحيط لها وان دلالة علمه على ذينك أقوى منها هنا وذلك لغوات سببها اه شرح مر وقوله  
 انقلب نفلا مطلقا هذا كالصريح في انه اذا علم بذلك في اثنتاهما انقلب نفلا وهو مخالف لما قدمه في صفة الصلاة  
 من انه اذا أحرم بالصلاة قبل دخول وقتها جازها بالاحمال وقعت نفلا مطلقا بشرط استمرار الجهل الى الفراغ منها  
 فان علم بذلك في اثنتاهما باطلت فجعل ما هنا على ما هنا فنصوّر المسئلة بما اذا لم يعلم بانجلائها الا بعد تمام  
 الركعتين وهو الذي يظهر الآن اه ع ش عليه (قوله ولا يصلي في الثاني الخ) هذا وان كان صحيحا في نفسه  
 الا انه لا يحمل له هنا لانه ليس من جملة التفريع على ما قبله كما لا يخفى بل محله أول الباب عند قوله صلاة الكسوفين  
 سنة بأن يقول اذا تبين التغير فلو شك فيه كان حال محاب الخ تأمل (قوله لبقاء الانتفاع بضوئه) هذه العلة توجد  
 فيم لو غرب كسفا مع القطع بأنه لو لم يكن كسفا لا يبقى ضوءا لما بعد الفجر كذا كان ذلك في عائر الشهر مثلا اه  
 ع ش وعبارة تشرح مر ولا تقوت صلاته أيضا بغروبه خاصة ببقاء محل سلطنته وهو الليل فغروبه  
 كغيبوبته تحت السحاب فلم نالا ننظر الى تلك الآية بخصوصها واستحالة طلوعها بعد غروبه فيها وانما ننظر  
 لوجود الليل الذي هو محله في الجملة كما ننظر الى سلطان الشمس وهو النهار ولا ننظر فيه الى غيم أو غيره انتهت  
 (قوله ولو شرع فيها قبل الفجر الخ) هل يشترط لصحة الصلاة في كل من الكسوفين أن يبقى من الوقت ما يسع  
 الركعتين حتى لو قرب الغروب أو الطلوع جسد امتنع الاحرام بها حرره ثم رأيت الشيخ ابن حجر حرم بأنه يصح  
 الاحرام بها وان لم ضيقه الله الحد اه شوري فقوله أو بعده أي وان علم قرب الطلوع جدا كما يشعر به القاء  
 وصرح به ج اه شوري (قوله كذا انجلي الكسوف) في الاثناء ونهاها ان لم يدرك ركعتيهما ولا توصف  
 باداء وقضاء وان أدرك ركعة لانه لا وقت لها محدود بخلاف المكتوبة ولو شرع فيها طابا بقاء الوقت فتبين انه  
 كان انجلي قبل تحريمه باطلت ولم تنعقد نفلا حيث لم ينوها كسنة الظهر اه حل والوجه صحة وصفها بالاداء  
 وان تعذر القضاء كرمي الجار اه ج اه شوري ويرد عليه ان الاداء فعل التي في وقته المقدر له شرعا لان  
 يقال نزل زمن الكسوف الذي تفعل فيه منزلة الوقت المقدر من الشارع وقد يقال ينبغي ان توصف بما لان لها  
 وقتا مقدرا غاية ما فيه ان أحد طرفيه معين وهو أول التغير والطرف الآخر مبهم وهو الانجلاء اه سم (قوله  
 ولو اجتمع عدا الخ) عبارة تشرح مر ولو اجتمع عليه صلاتان فأكثر ولم يأمن القوان قدم الاخوف فتواتم  
 الا كدفعي هذا الواجتم عليه كسوف وجمعة الخ انتهت (قوله قدمت) أي الجنازة أي سواء اتسع الوقت  
 أو ضاق أخذ من تعليقه الا في وهل التقديم واجب أو مستحب ظاهر كلامهم الاول وقوله بخوف تغير الميت  
 أي لان الميت مظنة التغير اه حل (قوله والا الكسوف مقدم) واذا قدم الكسوف على فرض غير الجمعة  
 فظاهر اطلاقهم تقديم الخطبة أيضا ويحتمل خلافه لانها لا تقوت بالانجلاء وأيضا فقولهم يقتصر على الفاتحة  
 برشد اليه ثم رأيت في تحرير العراقي قد لا عن التبيه انه يصلي الكسوف ثم الفرض ثم الخطب اه برماوى  
 (قوله ثم يخطب الجمعة) أي فقام فيجب قدها بالخطبة ولا يكفي الاطلاق وقوله متعرضا له أي لما يقال في خطبته

يقين لانه المقصود بها لو قد  
 حصل بخلاف الخطبة لان  
 المقصود بها الوعظ وهو  
 لا يقوت بذلك فلو حال محاب  
 وشك في الانجلاء أو  
 الكسوف لم يؤثر فيصلي في  
 الاول لان الاصل بقاء  
 الكسوف ولا يصلي في الثاني  
 لان الاصل عدمه (و) تقوت  
 صلاة كسوف (قربه) أي  
 بالانجلاء علم امر (و) بطاوعها  
 أي الشمس لعدم الانتفاع  
 به بعد طلوعها فلا تقوت  
 بغروبه كسفا كذا لو استمر  
 بتمام ولا بطاوع فخر بقاء  
 الانتفاع بضوئه ولو شرع  
 فيها قبل الفجر أو بعده  
 قطعت الشمس في اثنتاهما  
 تبطل كذا وانجلي الكسوف  
 في الاثناء (ولو اجتمع عدا  
 أو كسوف وجمعة قدمت)  
 أي الجنازة لخوف تغير الميت  
 بتأخيرها (أو كسوف  
 وفرض بجمعة قدم) أي  
 الفرض (ان ضاق وقتها ولا  
 فالكسوف) مقدم لتعرض  
 صلاته للقوان بالانجلاء (ثم  
 يخطب الجمعة متعرضا له)  
 أي الكسوف ولا يجوز ان  
 يقدم معها في الخطبة



كان يقول حديث ان الشمس والقمر آيتان الخ قضاها لانه لا فرق في ذلك بين أن يتعرض لذلك في أول الخطبة أو في آخرها أو خلالها فان لم يتعرض له أصلا لم تكن الخطبة عنه ويحترز وجوبه عن التطويل الموجب للفصل أي تطويل ما يتعرض به للكسوف اه شرح مر وعش عليه (قوله لانه تشريك بين فرض وفعل) قد رد عليه ما تقدم في الجمع من انه اذا نوى رفع الجنازة وغسل الجمعة مع التشريك المذكور ويمكن الجواب بان الغسل لما كان وسيلة لغيره لا مقصودا لانه اغتفر التشريك فيه أو بان المقصود منهما واحد وهو تعميم البدن بالماء مع كون أظهر مقاصد غسل الجمعة التطهير وهو حاصل مع ضم غيره اليه فاعتذر ذلك فيه على انه لما طلب في الكسوف ما لم يطلب في الجمعة ومن ثم قالوا بخطب الجمعة متفرضا صارا كأنهم مختلفان في الحقيقة اه عش على مر (قوله ثم يصلها) أي الجمعة لا يحتاج الى أربع خطب لان خطبة الكسوف متأخرة عن صلاتها والجمعة بالعكس اه شرح مر (قوله فون الوتر) أي كان الكسوف مخوف القوات اه شيخنا (قوله لانه آكد) ووجهه مشروعية الجمعة فيها وان شرعت في الوتر في رمضان لانه نادر في السنة اه عش (قوله أوجنازة وفرض) أي ولو كان الفرض جمعة وقوله فكالكسوف مع الفرض فيهما أي فيقال ان اتسع وقت الفرض والعيد قدمت الجنازة والكسوف وان ضاق وقت كل من الفرض والعيد قدم الفرض والعيد ما لم يخش تغير الميت والقدم أي الميت وما استقر عليه عمل الناس في اجتماع الفرض والجنازة على خلاف ما ذكر من تقدم الفرض مع اتساع وقتها يجب اجتنابه ولو في الجمعة وقد حكى عن ابن عبد السلام انه لما ولي الخطابة يجامع مصر كان يصلي على الجنازة قبل الجمعة ويقتي الجمالين وأهل الميت أي الذين يلزمهم تجهيزه بسقوط الجمعة عنهم ليذهبوا بها انتهى ونجها من محل وجوب تقديمها على الفرض مع امن تغيرها وعدم خوف خروج وقتها ما لم يكن التأخير يسيرا المصلحة الميت ككثرة المصلين والافلا ينبغي منعه اه شرح مر وقوله ويقتي الجمالين الخ قال سم على ج أي المحتاج اليهم في جملها ولو على التناوب وقوله أي الذين الخ بل ينبغي ان يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعهم اه اه مر ولا نظر لما حوته العادة من انه يحصل من كثرة المشيعين جالة الجنازة وجبر لاهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة لهذا ونحوه اه عش على مر (قوله أيضا أوجنازة وفرض) أي ولو من فور الاله يسلك به مسلك واجب الشرع اه برماوى (قوله أوعيد وكسوف) وما اعترض به على قول الشافعي لو اجتمع عيد وكسوف بان العيد اما الأول من الشهر أو العاشر والكسوف لا يقع الا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين يرد بان قول المنجمين لا عبرة به والله على كل شيء قدير وقد صرح ابن الشمس كسفت يوم موت سيدنا ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي انساب الزبير بن بكارة انه مات عاشر ربيع الاول وروى البيهقي مثله عن الواقدي وكذا اشهر انها كسفت يوم قتل الحسين وانه قتل يوم العاشر من المحرم وبالأول لما انهم لا تنكسف الا في ذلك فقد يتصور انكسافها فيه بشهادته من بنقض رجب وشعبان ورمضان وهي في الحقيقة تامة فتكسف في يوم عيدنا وهو الثامن والعشرون في نفس الامر وبان الفقيه قد يصور ما لا يقع ليتدرب باحتجاج الفروع الدقيقة اه شرح مر (قوله لكن لانه يقصد العيد والكسوف) وبقي ما لا يطلق هل تنصرف لهما أو ليه فيه نظر والاقرب ان يقال تنصرف للصلاة التي فعلها عتبا ومجملها ما لم يوجد منه قرينة ارادة أحدهما بان اقتنع الخطبة بالتكبير فتصرف للعيد وان أخر صلاة الكسوف أو انتحى بالاستغفار فتصرف للكسوف وان أخر صلاة العيد وقيل بالدرس عن شيخنا الشوري انها تنصرف اليهما اه عش على مر (قوله مع انهما تابعا لاهل المقصود) والظاهر انه يراعى العيد في كبر في الخطبة لان التكبير حيث لا ينافي الكسوف لانه غير مطلوب في خطبته لانه تمتنع كذا ظهر ووافق عليه زى اه شوري وقوله وبهذا الخ أي بقوله مع انهما تابعا لاهل الخ اه شيخنا (قوله بنية صلاة واحدة) في هذا أيضا دفع الاشكال انه في الصلاة وما نحن فيه في الخطب

لانه تشريك بين فرض وفعل (ثم يصلها) أي الجمعة وان اجتمع كسوف ووتر قدم الكسوف وان خيف فوت الوتر أيضا لانها آكد أوجنازة وفرض أو عيد وكسوف فكالكسوف مع الفرض فيهما لكن ان يقصد العيد والكسوف بالخطبة لانهما سنان والقصد منهما واحد مع انهما تابعا للمقصود وبهذا دفع استشكل ذلك بعدم صحة السنتين بنية صلاة واحدة اذ لم تتداخل وتعمل تقدم الجنازة فيما ذكر اذا حصرت وخضر الولي والا أفرد الامام جماعة ينتقل منها واشتغل مع الباقي بغيرها



اه شيخنا \* (خاتمة) \* تسن الصلاة قرادى لا بالهيئة السابقة لكسوف شبه الكواكب والابان العمالية والزلازل والصواعق ولا يجوز لها خطبة ولا جماعة ويدخل وقتها ويحدها ويخرج بزوالها كالكسوف فتصح في وقت الكراهة اه برماوى وعبارة شرح م ر ويستحب لكل أحد عند حضور الزلازل والصواعق والريح الشديدة والخسوف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه والصلاة في بيته منفردا كما قاله ابن المقرئ تعالى النص واعلم ان الرياح أربع الصبا وهي من اتجاه الكعبة والدبور من وراءها والجنوب من جهة يمينها والشمال من جهة شمالها ولكل منها طبع فالصبا حارة يابسو الدبور بارد قلبية والجنوب حارة رطبة والشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب عليهم كل يوماء مسلم جعلنا الله تعالى والدين وأصحابنا منهم بمنزلة جوارحهم اه وقوله والشمال من جهة شمالها عبارة المصباح والشمال الريح تقابل الجنوب فيها خمس لغات الاكثر بوزن سلام وشمالهم وزو زان جعفر وشامل على القلب وشامل مثل سيب وشمل مثل قلس واليد الشمال بالكسر خلاف اليمين وهي مؤنثة وجهها الشمل مثل ذراع واذرع وشمال أيضا والشمال أيضا الجهة والتفت يميناً وشمالاً أي جهة اليمين وجهة الشمال وجهها أشمل وشمال أيضاً اه وعليه فتكون الأولى في كلام الشارح بفتح السين والثانية بكسر ها والله أعلم اه ع ش عليه

\* (باب في الاستسقاء) \* يقال سقاء وسقاء بمعنى غالباً اه شرح م ر وقوله غالباً أي في أكثر اللغات وقيل يقال سقاء لسقته واسقاء لمشيته وارضاه اه مختار وقيل سقاء لسقته واسقاء اذا دله على الماء وقيل سقاء اذا نوله الماء ليشرب واسقاء اذا جعل له سقياً اه شرح الروض بالمعنى أي وما يذكركم من قوله وسن ان يبرز لاول مطر السنة الى آخر الباب اه ع ش وانظر لم يقل في صلاة الاستسقاء كما قال في سابقه ولعله لاجل قوله بعد وهو ثلاثة أنواع اه شيخنا وفيه ان هذا ليس من المتن والشارح انما يترجم لما في المتن وصلاة الاستسقاء من خصائص هذه الامة وشرعت في رمضان في السنة السادسة من الهجرة اه برماوى

\* (فائدة) \* قال اصبح استسقى أهل مصر النيل خمساً وعشرين يوماً متوالية وحضر ابن القاسم واشهب اه حل (قوله طلب السقيا) وهي اسم من سقاء قال في المصباح سقيت النزع سقيا واسقاء لالف لغة ومنهم من يقول سقيته واسقيته دعوته قلت سقيت في الدعاء سقيا رحمة ولا سقيا عذاب على فعل بالضم أي اسقنا غيثا فيه نفع بلا ضرر ولا تخريب اه ع ش على م ر (قوله طلب سقيا العباد) أي كلاً أو بعضاً اه ع ش على م ر (قوله وهو ثلاثة أنواع) وكلها استسقاء كدة اه ج وعبارة شرح م ر وهو ثلاثة أنواع ثابتة بالأخبار الصحيحة اذا ما يكون بالدعاء مطلقاً فرادى أو مجتمعين وأوسطها يكون بالدعاء خلف الصلوات ولو نافذة وصلاة جنازة كما في البيان عن الاعشاب وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك وان وقع للمصنف في شرح مسلم تقييده بالفرائض وأفضلها ان يكون بالصلاة والخطبة وسيأتي بيانه ما انتهت وانظروا نذر الاستسقاء فهل يخرج عن هذه النذر بلحدي الكيفيات المذكورة أو يحصل نذره على الكيفية الكاملة لان اطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كاستعمال المهور فحمل المقطع منه عند اطلاق على المشهور منها وهو الاكمل فيه نظر والاقرّب الثاني فلا يرى بمطلق الدعاء ولا به خلف الصلوات اه ع ش عليه (قوله ستة مؤكدة) وفي الكفاية وجهان فرض كفاية اه برماوى (قوله أيضا ستة مؤكدة) أي ان لم يامرهم الامام او الواجب كالصوم ويظهر وجوب التعيين ونية الفرضية لانها تصير فرضاً بالامر الامام ان امر قياسي على الصوم ولم أر من تعرض لذلك ثم ظهر انه يكتب نية السبب فلم يحرر رأيت في عبارة الجزم بعدم وجوب نية الفرضية ونقله الشيخ في حواشي شرح الروض اه شوبري (قوله ولو لم يفرق ومنفرد) أي وامر أو عبودية وسكت عن ذكرهم هنا لطلب خروجهم فيما يأتي أو لان الكاملين هم المقصودون بالامانة وفي الصلاة والخطبة لهم ما مر في العبد والكسوف اه قل على الجلال (قوله ومنفرد) ويدخل وقتها المنفرد بل ارادته الجماعة باجتماع غالبهم اه برماوى (قوله الحاجة) أي ناجزة اه

\* (باب في الاستسقاء) \*  
وهو لغة طلب السقيا وشرعا  
طلب سقيا العباد من الله  
عند حاجتهم اليها وهو ثلاثة  
أنواع أدناها الدعاء وأوسطها  
الدعاء خلف الصلوات وفي  
خطبة الجمعة ونحوها وأفضلها  
ما ذكرته بقولي (صلاة  
الاستسقاء ستة) مؤكدة  
ولو لم يفرق ومنفرد لا يتابع  
رواه الشيخان (الحاجة)



برماوى (قوله من انقطاع الماء) من تعليلية لا بيانية لان الحاجة لا تنصرف فيما ذكره اه شيخنا (قوله أو ملوحته)  
الحق به بعضهم بحثا عدم طلوع الشمس المعتاد لان عدمها يؤدي الى عدم غوازر ع والوجه عدم الاحتياج  
بل هو من قبيل الزلازل والصواعق المبارقات في الصلاة فرادى اه ع ش على مر \* (قائده) \* أول  
ما خلق الله الماء وكانت كلها حارة وكان الشجر لا شوك فيه وكانت الوحوش تجتمع على الانسان وتأنس به  
فلما قتل قابيل هابيل ملحت المياه الاماقل ونبت الشوك في الشجر وهربت الوحوش من الانسان وقالت التي  
يخون أخاه لا يؤمن اه مدافعي (قوله وشمل ما ذكر الخ) عبارة شرح مر وشمل اطلاقا للحاجة ما لو  
احتاجت طائفتهم المسلمين الى الماء فيستحب لغيرهم ان يصلوا ويستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لانفسهم لا يتابع  
رواه ابن ماجه ولان المؤمنين كالعصا والواحد اذا اشتكى بعضها شكى كله وقد صرح دعوة المرء لآخيه بظهر  
الغيب مستحابة عند رأسه للموكل كلما دعى لآخيه قال الملك الموكل به أمين ولك بمثل المدعوى ولو بحضوره  
انتهت (قوله عن طائفتهم المسلمين) وهو قيد كما قاله الاذرى بان لا تكون تلك الطائفتان بدعوى ضلالة  
وبغى والالم يندب زجرا وتاديبا ولان العامة تظن بالاستسقاء لهم حسن طريقهم والرضا بهم او فيها مقاسد اه  
شرح مر وقوله ذات بدعة أى وان لم يكفر بها بل وان لم يسقوا بها او بقي ما لو احتاجت طائفتهم أهل الذمة  
وسألوا المسلمين في ذلك فهل تنبغي اجابته أم لا فيه نظر والاقرب الاول وفاء بذمتهم ولا يتوهم مع ذلك ان فعلنا  
ذلك لحسن حالهم لان كفرهم محقق معلوم وتحمل اجابته لهم على الرجوع منهم من حيث كونهم من ذى الروح  
بخلاف الفسقة والمبتدعة اه ع ش عليه (قوله أن يستسقوا لهم) أى وان لم يصلوا هم اه ع ش وظاهره  
انهم يستسقون بعد صوم وخطبة وصلاة اه شورى (قوله وتكرر حتى يسقوا) أى لان الله تعالى يحب  
المسلمين في الدعاء والمرء الاول أكد في الاستحباب ثم اذا عاود من الغد أو بعده يندب أن يكونوا صائمين فيه وقد  
نص الشافعي مرة على توقف كل خروج على صوم ثلاثة أيام قبله ومرة أخرى على عدم ذلك ولا خلاف لانهم ما كما  
في المجموع عن الجمهور يتردد على حالين الاول على ما اذا اقتضى الحال التأخير كانه طاع مصالحهم فينتد  
يعومون والثاني على خلافه وهذا واضح وان جمع بينهما بغير ذلك اه شرح مر (قوله كما صرح به ابن  
الرفعة) أى بقوله مع الخطابتين اه شيخنا (قوله فان سقوا قبلها) احتراز بقوله قبلها عما اذا سقوا بعد هذا  
فانهم لا يخرجون لذلك ولو سقوا في اثنا عشر يوما جازما كما أشعر به كلامهم اه شرح مر (قوله اجتمعوا  
لشكر ودعاء) لك أن تقول ما الفرق بين الاستسقاء حيث طلب فيه هذه الامور بعد السقيا وقبل الصلاة لشكرا  
وبين الكسوف حيث لا يطلب فيه هذه الامور بعد زواله قبل الصلاة مع جريان التوجيه الاول فيه الآن  
بحاجبان التوجيه مجموع الامر من الشكر وطالب المزيد أو بان الحاجة لسقيا أشد فتأمل ثم رأيت الفرق بنحو  
الثاني اه سم على المنهج اه ع ش على مر وعبارة الرشدي قوله اجتمعوا لشكر الخ لعل الفرق بينه وبين  
الكسوف حيث لا يهمل له بعد الانجلاء ان ما هنا حصول نعمة وما هناك اندفاع نقمة وأيضا فان ما هنا بقي أثره  
الى وقت الصلاة بخلاف ما هناك ولعل هذا الوجه مما فرق به الشهاب سم كما علم بجراجه انتهت (قوله لشكر)  
أى على تعجيل ما عزموا على طلبه اه شرح مر (قوله وصلوا) أى على الصبح ومقابل الصبح لا يصلون لانهم لم  
تفعل الا عند الحاجة اه شرح مر (قوله أيضا وصلوا) أى صلاة الاستسقاء المقررة لشكر الله تعالى ونورون  
صلاة الاستسقاء ولا ينافيه قولهم شكرا اه شرح مر أى لان الحمل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما  
يدل على التظيم فلا ينافي ذلك فينبغيهم بالاستسقاء اه ع ش عليه (قوله ومن ان يأمرهم الامام) أى أو نائبه  
ويظهر ان منه القاضي الامام الولاية لا نحو والى الشوكتوان البلاد التي لا امام فيها يعتبر ذو الشوكتا المطاع فيها  
اه شورى (قوله بصوم أربعة أيام) قال سم على ج يجزئهم الصوم أيضا اذا أمرهم بأكثر من أربعة  
اه \* (فرع) \* أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال مر لزهم صوم بقية الايام اه

من انقطاع الماء أو قلته  
بحيث لا يكتفى أو ملوحته  
(ولا سترادة) بها نفع وهذا  
من زيادتي بخلاف ما لا يحتاج  
اليه ولا نفع به في ذلك الوقت  
وشمل ما ذكره كرموا قطع  
عن طائفتهم المسلمين  
واحتاجت اليه فيسأل غيرهم  
أيضا ان يستسقوا لهم  
ويسألوا الزيادة لانفسهم  
(وتكرر) الصلاة مع  
الخطبتين كما صرح به ابن  
الرفعة وغيره (حتى يسقوا)  
وهذا أولى من قوله وتعاد  
ثانيا والثالثا (فان سقوا قبلها  
اجتمعوا لشكر ودعاء  
وصلوا) وخطبتهم الامام  
شكر الله تعالى وطلبوا المزيد  
قال تعالى لن شكركم  
لازيدنكم (ومن ان يأمرهم  
الامام بصوم أربعة أيام)  
متابعة



أقول بوجه بان هذا الصوم كالشيء الواحد فأنه لم تنقطع لانه ربما كان سببا في المزيد اه سم على المنهج  
 وبقى ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه فهل يجب أم لا فيه نظر والاقرب الاول أخذنا مما علل به سم  
 ويحتمل الثاني لانه كان لا مروق فقات وهو الاقرب بوقى ما لو أمرهم بالصيام ثم خرجهم بعد اليوم الاول فهل  
 يجب عليهم اتمامه في الايام أم لا فيه نظر والاقرب الثاني \* (فائدة) \* لو رجع الإمام عن الأمر وأمرهم  
 بالفطر فهل يجوز لهم ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني أخذنا من قولهم انه واجب لذاته لا لشيء العصا ونقل  
 بالدرس عن شيخنا حل وشيخنا زى ما وافق ذلك (فائدة) \* أخرى لو حضر بعد أمر الإمام من كان  
 مسافرا فهل يجب عليه الصوم أم لا فيه نظر والاقرب انه ان كان من أهل ولا يتوجب عليه صوم ما بقي والا فلا  
 ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد أمر الإمام لم يجب عليهم الصوم لعدم تكليفهما حل النساء عوقب أيضا ما لو  
 أمرهم بالصوم بعد اتصاف شعبان هل يجب أم لا فيه نظر والظاهر الوجوب لان الذي يمتنع صومه بعد النصف  
 هو الذي لا سببه وهذا سببه الاحتياج فليس الأمر به أمر بجسبة بل بطاعة ووقى أيضا ما لو كانت حائضا  
 أو نقساء وقت أمر الإمام ثم ظهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانها كانت أهلا للخطاب  
 وقت الأمر ووقى أيضا ما لو أسلم الكافر بعد الأمر فهل يجب عليه الصوم أم لا فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش  
 على مر (قوله وصوم هذه الايام واجب) ظاهره ولو على المسافر وهو واضح حيث لم يضر ربه واقفى والشيخنا  
 بوجوبه عليه مطلقا وهو ربما يقرب أن أريد بالضرورة ما لا يعتدل عادة لا ما يبيع التيم اه حل ويفرق بين  
 المسافر هنا وبينه في صوم رمضان بان الصوم ثم يدارك بالقضاء بخلافه هنا اه شيخنا وظاهر كلامهم وجوبه  
 حتى على النساء وجب تنذليس للزوج المنع منه \* (فرع) \* هل يجب على الولي أمر مولى بصوم الاستسقاء وجوبا  
 في الواجب وتندب في المندوب أو في الاول فقط حرر اه شورى وفي ع ش على مر مانعه \* (فائدة) \* الولي  
 لا يلزمه أمر مولى المغير بالصوم وان أطاعه اه ج وكتب عليه سم يتجه الوجوب ان شمله أمر الإمام أى  
 بأن أمر بصيام الصبيان وفيه أيضا قضية التعليق بمشال أمر الإمام انه لو أمر من دواخرج عن ولايته لم يلزمه  
 فلو أمر من هو في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا بعد  
 الاستمرار اه ويجب في هذا الصوم التعيين والتثبيت كان يقول عن الاستسقاء فلولم يستعمل يصح ويصح صومه  
 عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجوب الصوم في هذه الايام ولا يجب هذا الصوم على الإمام لانه  
 انما وجب على غيره بأمر مبدل لاطاعتهم ولو فاتهم يجب قضاؤه اذ وجوبه ليس لعينه وانما هو لعارض وهو أمر  
 الإمام والقصد منه الفعل في الوقت لا مطلقا اه شرح مر وقوله فلولم يستعمل يصح أى عن الصوم الذى أمر به  
 الإمام والافهون نقل مطلقا ولا وجه لفساده ولكنه يأثم لعدم امتثال أمر الإمام وعليه فلو كان الإمام حقيقيا ولم  
 يثبت المأمور النية ثم نوى ثم اراد فهل يخرج بذلك عن هذه الوجوب لانه أى صوم يجزئ عند الإمام أم لا فيه نظر  
 والاقرب الاول للعلة المذكورة قال سم على المنهج ولا يجب الامسالة لانه من خصوصيات رمضان وقوله وصح  
 صومه عن النذر والقضاء قال زى ومثله الاثنين والخميس لان المقصود وجود صوم فيها كما أقي به شيخنا مر اه  
 قال سم على ج بعد ما ذكره قياس ذلك الا كبقاء بصومه رمضان أيضا فان قيل هذا ظاهر اذا أمر قبل رمضان فلم  
 يخلوا حتى دخل فصل رمضان ثم خرجوا في الرابع اما لو وقع الأمر في رمضان فلا فائدة اذ الصوم لا بد من  
 وقوعه فلتأبى له فأنتموهى انهم لو أخر والسؤال بان قصدوا تأخير الاستسقاء ومثماته الى ما بعد رمضان لم يمتنع  
 الصوم حينئذ وكذا اذا كانوا مسافرين بقلنا المسافر كغيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء ولهم  
 العذر وان جاز المسافر في غير هذه الصورة وانما قلنا عن رمضان لانه لا يقبل غير صومه فلتأمل وقوله لان المقصود  
 وجود الصوم في تلك الايام قضية كون هذا المقصود عدم اشتراط التعيين في يتبعو بخالفه قوله والتعيين الا  
 أن يقال يعمل وجوب التعيين على ما ظلم يكن ثم صوم غيره واجبا وعدم التعيين على خلافه أو يحمل قوله هنا

وصوم هذه الايام



على ما اذا نوى النذر مثلاً والاستسقاء عبارة ج ويظهر انه لا يجب صاؤه لقراءة المعنى الذي طلب له الاداء  
وانه لو نوى به نحو قضاء اثم لانه لم يصم امتثالاً للامر الواجب عليه امتثاله باطناً كما يقرر ومن ثم لو نوى هنا  
الامر من اتجه ان لا اثم لوجود الامتثال ووقوع غير مفعول لا يمنع اه ع ش عليه (قوله واجب بامر الامام)  
وظاهر ان من فيه كما موره فيمتنع ارتكابه ولو مباهاً على التفصيل في المأمور اه ش ررى وكذا يجب كل  
ما أمر به حتى اخراج الصبيان والشيوخ والبهايم وفي ج انه ان أمر بما وجب ظاهراً أو غيباً أو باقية  
مصلحة عامة وجب ظاهراً أو باطناً اه ونخرج بالبإباح المكروه كان أمر بترك رواتب القرائن فلا يجب طاعته  
في ذلك لا ظاهراً ولا باطناً لم تخش الفتنة وتقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما وافقه اه ع ش على م  
وعبارة البرماوى قوله واجب بامر الامام أى ولا يتقيد وجوب ذلك بالامر بالاستسقاء بل كل ما ليس بمصلحة  
يجب بامر ولو مباهاً ولا يجب طاعته في الامر بالمعصية لكن يعز من خالفه لشق العضا ولا يجب شي على الامام  
بأمره لان المتكامل لا يدخل في عموم كلامه ويعدا يجب الشخص شيئاً على نفسه انتهت (قوله كصدقة)  
والاوجه ان المتوجه عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من مخاطبة كذا الفطر من فضل عن شئ مما يعتبر  
ثم لزمه التصديق منه باقل من قول هذا اذا لم يبين له الامام قدراً فان عين ذلك على كل انسان فالانسان بعمره كلامهم  
لزم ذلك القدر المعين لكن يظهر تقييده بما اذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل ان يقال ان  
كان المعين يقارب الواجب في كذا الفطر قدر بها أو في أحد حصول الكفارة قدر به أى بالمر الغالب وان زاد  
على ذلك لم يجب موافقته وأما العتق فيحتمل ان يعتبر بالحج والكفارة حيث لزمه بيعه في أحد ما لزمه عتقه اذا  
أمر به الامام اه شرح م (قوله وتوبة) أى بان يقلع عن المعاصي ويندم عليها ويعزم على ان لا يعود اليها  
ووجوبها بالامر تا كيد لو جوب امر عاؤزدد شيئاً في وجوبه على من لا ذنب عليه \* (قائدة) \* قيل ان  
موسى عليه الصلاة والسلام استنقى لقومه فلم يسهة ووافقا ليارب باى شئ منعنا القيث فقال يا موسى ان فيكم  
رجلاً عاصياً قد بارزنى بالمعاصي اربع سنين فطلع موسى على تل عال ينادى بأعلى صوته أيا المعاصي قد منعنا  
القيث بسيفك فظفر المعاصي عينا وشمالاً فلم يرا أحد اخرج فلم انه المطلوب فقال في نفسه ان خرجت اقتضت  
وان قدمت منعوا من أحلى الهوى قد ثبت اليك فاقبلنى فارسل الله تعالى اليهم القيث وسفوا حتى روي اقتضت  
موسى فقال يارب سقيتنا ولم يخرج أحد من بيننا فقال يا موسى انى منعتمكم به قد تاب الى ورجع فقال يارب  
دلنى عليه فقال يا موسى انها كم من النيمة وأكون غماما اه برماوى (قوله ويخرجهم الى صحراء) ظاهر  
كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها وان استثنى بعضهم مكة بيت المقدس لفضل البقعة وسعتها ولا مأمورون  
بأحضار الصبيان ومأمورون بان ينجسهم المساجد اه شرح م (قوله في اليوم الرابع) وينبى لكل منهم  
تخفيفاً كما هو شره تلك المسيلة ما يمكن وفارق ما هنا صوم يوم عرفه حيث لا يسر الحاج انه يجتمع عليه مشقة  
الصوم والسفر وبأن محل الدعاء ثم آخر النهار والمشيقة المذكورة مضعفة حيث تدخلنا هنا وقضية الفرقين  
انهم لو كانوا هنا مسافرين وصلوا آخر النهار لا صوم عليهم بل قضية الاول ذلك أيضاً وان صلوا أول النهار  
وأوجب بأن الامام لم يأمر هنا صام واجبا وقال الشيخ وقد يقال ينبغي ان يتقيد وجوبه بما اذا لم يتضرره  
المسافر فان تضرره فلا وجوب لان الامر به حيث لا غير مطلوب لكون الفطر أفضل ووجه الرد بالبرجاء  
أنه تعالى فقال ان الله تعالى يطلب الصوم بظاهراً كما اقتضاه كلام الاصحاب بل لغير من ان دعوة الصائم لا ترد اه  
شرح م (قوله في ثياب بيضاء) بكسر الواو وحذف السين المهيئة أى مهينة أى ما ليس من الثياب في وقت  
الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته لانه لا يأتى بحاله وهو يوم مسيئته واستكانة وبه فارق  
العبد قال القمولى ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة أيضاً اه شرح م (قوله وتخشع) معطوف على  
ثياب لا على بذلة كما قيل لانه حيث لم يكن فيه تعرض لمعصية في أنفسهم وهي المتصودة التي ثياب البذلة ومصلحة

واجب بامر الامام كفى  
فتاوى النوى (وير)  
كمسدة وتوبة لان لكل  
من ذلك تراقى حاجة الدعاء  
وفي خبر حسنه الترمذى ان  
الصائم لا ترد دعوته  
(ويخرجهم الى صحراء)  
بلا عذر (في اليوم الرابع)  
في ثياب بيضاء (أى مهينة و)  
في (تخشع) في مشيهم  
وحلوسهم



لها وقد يقال بصفة عطفه على بذلة أيضا اذ ثياب الخشع غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء كبحر طول أكلها  
 وأذيالها وان كانت ثياب عمل وحيث شذوذ الأمر وأما طهار الخشع في ملبوسهم ففي ذواتهم من باب أولى اه  
 شرح م ر لكن الشارح دفع ذلك بأعادة الجار فهو صريح في عطفه على ثياب (قوله وغيرهما) كالكلام  
 بان يكون ساكن القلب والجوارح ويستحب ان يذهبوا في طريق قوريجوا في آخر مشاة في ذهابهم ان لم  
 يشق عليهم لاحقا فمكشوف الرأس أي فان ذلك مكره بخلاف الممتولى حيث قال بعدم كراهة ذلك لما فيه من  
 اظهار التواضع اه حل (قوله وباتجراج صبيان) قضية كلام الاسنوي ان المونة التي يحتاج اليها في حل  
 الصبيان تحسب من مالهم وهو كذلك اه شرح م ر وقوله تحسب من مالهم أي لان لهم مصلحة في ذلك  
 ولعل الفرق بين هذا وما في الحج ان هذه حاجة عاجزة بخلاف تلك فلا يمكن لهم مال هل يخرج ما يحتاجون اليه  
 من بيت المال أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لانه انما يخرج منه الامور الضرورية والاستغناء عنهم غيرهم قال  
 سم على المنهج والنفى بجده ان كل القوم الذين منهم الصبيان يستسقون لانفسهم فالمونة في مال الصبيان  
 وان كانوا يستسقون لغيرهم فثمة اخراجهم في مال الولي المخرج لهم ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان  
 باذن الزوج وهي معه فلا اشكال في وجوب نفقتها أو غير اذنه فلا اشكال في عدم الوجوب أو باذنه وهي  
 وحدها فهل يعد ذلك خروجا لحاجتها كما قد يفهمه كلام الاسنوي حتى يجب نفقتها أو لا لان مصلحة الاستسقاء  
 لا تخص الزوج ولم تندبها ولا احتياج اليها في تحصيلها وغير ما يوم بذلك ولا تعد بذلك انها في حاجة الزوج  
 فيه نظروا والقلب الى الثاني أميل لانما اخراجت لغرضها غاية الامر انه قد يعود على الزوج نفع بواسطة خروجها  
 لکنه لم يعثها اليها ولا طلبه منها واماموت خروجها الزائدة على نفقة الخلف فاولى بعدم الوجوب فليتام اه  
 اه ع ش عليه (قوله وشيوخ) يضم الشين وكسرها كما قرئ بهما اه شيخنا (قوله وغير ذوات هيات) أي  
 وبما تر غير ذوات هيات بخلاف الشواب مطلقا والمجاز ذوات الهيات نظير ما مر في العبد وغيره اه ايعاب  
 اه شورى ولا بد من اذن حليل ذات الحليل ومثلهم العبد باذن ساداتهم لا المجانين وان أمنت ضرورتهم خلافا  
 للعلامة جج اه برماوى (قوله وبها تم) وتوقف معزولة عن الناس فقد ورد لولاها تم رتع وشيوخ ركم وأطفال  
 رضع اصب عليكم العذاب صبا والمراد بالركع من انحنى ظهرهم من الكبر وقيل من العبادة ويترك بينها  
 وبين أولادها ليكثر المصباح والضجة فيكون أقرب الى الاجابة نقله الاذرى عن جمع من المراورقة وقرأه اه  
 شرح م ر وقد نظم بعضهم معنى ذلك الحديث فقال

لولا شيوخ للاح ركع \* وصبيته من الشياح رضع

ومهملا في القلاء رتع \* لصب عليكم العذاب الاوجع

اه برماوى قال سم على جج ولو تركوا الخروج فهل يسن اخراج البهائم وحدها لانهم قد تطلب ويستجاب  
 لها اخذان قضية التلمة قد يتجه عدم سن ذلك لان اخراجها انما هو بالتبع وقضية التلمة لا دلالة فيها اذ ليس فيها  
 انه اخراجها وانما فيها الاخبار عن أمر وقع اتفاقا وهل المراد بالبهايم يشمل نحو الكلاب فيه نظروا لا يبعد  
 الشمول لانهم مستزرقة أيضا وعليه فهل المقرر منها كذلك لا يبعد انه كذلك حيث تأخر قوله لامر اقتضاه كان  
 اضطر الى اكله وتروده ليا كلة طريقا فليتام اه اه ع ش على م ر \* (قائدة) \* روى ان نبيلامن  
 الانبياء خرج يستسقى لقومه فاذا هو وبه زافعة بعض قوائمه الى السماء فقال ارجعوا فقد استجب لكم من  
 أجل شأن هذه التلمة قال في البيان وهذا النبي هو سليمان عليه السلام وان هذه التلمة وقعت على ظهرها  
 ورفعت يديها الى السماء وقالت اللهم أنت خلقتنا فان درزقتنا والافا هلكا وروى انها قالت اللهم انا خلقنا من  
 خلقك لا غنى لنا عن رزقك فلانها تكاد يذوق بنى آدم وكان اسمها حزما وقيل طائفة وقيل شاهدت وقال المعمرى  
 اسمها عجلون وكانت عرجاء اه برماوى (قوله وهل ترزقون) استغفها من انكارى بمعنى النفي وقوله الا

وغيرهما لا تباع رواه  
 الترمذى وقال حسن صحيح  
 (متنظفين) بالماء والسواك  
 وقطع الروائح الكريهة  
 (وباتجراج صبيان وشيوخ  
 وغير ذوات هيات) تنويعها  
 لانهم مسترزقون ولغير  
 وهل ترزقون وتتصرون  
 الابضع فائكم رواه البخارى  
 والنصر يجسب من الامام  
 بالصوم والبر وبامر به بالباقي  
 مع ذكر متنظفين وغير ذوات  
 هيات من زيادتي



بضعائكم أي بدعائهم اه شيخنا (قوله ولا يمنع أهل ذمة حضورا) أي لا يطلب منهم لا إيجابا ولا نديا وهذا هو  
المعتمد وقوله كراهته أي كراهة حضورهم أي كراهة تمكيننا لهم من الحضور فعلى هذا منهم مندوب وتركه  
مكروه وهو ضعيف اه شيخنا وفي شرح مائة قال الشافعي لكن ينبغي أي يجب أن يحضر الامام  
على أن يكون خروجهم في غير يوم خروجنا للالتقاء المساواة والمضاهاة في ذلك اه لا يقال في خروجهم وحدهم  
مضاهاة مفسدة هي مصادفة يوم الأجابة فيظن ضعفاء المسلمين بهم خيرا لأننا نقول في خروجهم هنا مصادفة مفسدة محققة  
فقدمت على المفسدة المتوهمة اه شرح مائة (قوله وقد يجيبهم استدراجا لهم) هذا صريح في أن دعاء الكافر  
يجاب وهو المخرج وأما قوله تعالى وما دعاء الكافرين إلا في ضلال فالمراد به العبادة اه شورى قال الشيخ  
عميرة قال البري لا يجوز التأمين على دعاء الكافر لأنه غير مقبول أي لقوله تعالى وما دعاء الكافرين إلا في ضلال  
اه سم على المنهج ونوزع فيه بأنه قد يستجاب لهم استدراجا كما استجيب لابليس فيؤمن على دعائه هذا ولو  
قبل وجه الحرمة أن في التأمين على دعائه تعظيما له وتقرير العامة بحسن طريقته لكان حسنا وفي مائة  
وبه أي يكونهم قد نجح لهم الإجابة استدراجا رد قول البحر يحرم التأمين على دعاء الكافر لأنه غير مقبول اه  
على أنه قد يعتزم له بالحسنى فلا علم بعدم قبوله إلا بعد تحقق موته على الكفر ثم رأيت الأذري قال إطلاقة بعيد  
والوجه جواز التأمين بل ندبه إذا دعي لنفسه بالهداية ولنا بالنصر مثلا ومنعنا إذا جهل ما يدعوه لأنه قد يدعو  
بأنه أي بل هو الظاهر من حاله (فرع) في استحباب الدعاء للكافر خلاف اه واعتمد مخرج الجواز وأن  
أنه قال لا يحرم الدعاء بالمغفرة إلا إذا أراد المغفرة له مع موته على الكفر وسيأتي في الجنائز التصريح بتحريم  
الدعاء للكافر بالمغفرة نعم أن أراد الله أن يغفر له أن أسلم أو أراد بالدعاء بالمغفرة أن يحصل له سيئه وهو الإسلام ثم  
هي فلا يتجه إلا الجواز اه سم على المنهج وينبغي أن ذلك كله إذا لم يكن على وجه يشعر بالتعظيم والامتناع  
خصوصا إذا قويت القرينة على تعظيمه وتحقيره كمن فعل فعلا دعه بسببه ولم يسم به غيره من المسلمين فاشعر  
بتحقيره ذلك الغير اه ع ش على مائة (قوله وفي الروضة عن النضر) أي نص الشافعي في الام وغيرها  
لأن كره من إخراج صبيانهم ما كره من خروج كبارهم لأن ذنوبهم أقل ولكن يكره لكفرهم ونقله المصنف  
عن حكاية البغوي له لكن عبر بخروج صبيانهم بدل إخراجهم وهو أولى بإخراجهم لأن أفعالهم لا تتركه  
شرعاً لأنهم غير مكافئين قال أعيى المصنف وهذا كله يقتضي كفر أطفال الكفار وقد اختلف العلماء فيهم إذا  
ما توافقوا لا أكثرهم في النار وطائفة لا تعلم حكمهم وقال المحققون لهم في الجنة وهو الصحيح المختار لأنهم  
غير مكافئين وللدواعي الفطرية وتغريهم هذا أنهم في أحكام الدنيا كفار وفي أحكام الآخرة مسلمون اه  
شرح مائة (قوله ولا يختلطون بنا) أي يكره اختلاطهم بنا كلفي شرح مائة أي يكره تمكيننا إياهم من  
اختلاطهم بنا حتى أن عيسى عليه الصلاة والسلام استسقى يوم القوم فامر من كان من أهل المعاصي أن  
يعتزل فاعتزل الناس إلا رجلاً أصيب بعينه البين فقال له عيسى مالك لا تعتزل فقال يا روح الله ما عصيت الله  
تعالى طرفة عين ولقد نظرت عيني يوم إلى قدم امرأة من غير قصد فقلعتها ولو نظرت عيني الأخرى لقلعتها فبني  
عيسى عليه السلام ثم قال ادعوا لله تعالى فانت أحق بالدعاء مني فرفع يديه إلى السماء وقال اللهم أنت خلقتنا وقد  
علمت ما لا أعلم قبل خلقتنا فلم نعلمك ذلك أن لا خلقتنا فكما خلقتنا وتكلمت بارزاً فإنا نرسل السماء علينا مدراراً  
فأنزل الله تعالى عليهم الغيث وسقوا حتى رروا اه برماوى (قوله في مصلاة) ليس يبدأ أي ولا في مشينا اه  
شيخنا (قوله لذلك) اسم الإشارة واقع على قوله لأنهم ملعونون وقوله إذ قد جعل بهم علة لعلة المشار إليه أي وإنما  
كان كونهم ملعونين علة في تمييزهم عنا لأنه قد جعل بهم عذاب الخ اه شيخنا (قوله في إتهار كتمان) ولا تجب  
فيها نية القرضية على المعتمد اه شورى (قوله ولا تجوز الزيادة على الركنين) خلافاً لما وقع في شرح مائة  
من جواز الزيادة فقد نقل أنه شطب عليه اه شيخنا ح ف وعبارة شورى قوله في إتهار كتمان معناه إتهار

(ولا يمنع أهل ذمة حضورا)  
لأنهم مسترزون وفضل الله  
واسع وقد يجيبهم استدراجا  
لهم وفي الروضة عن النص  
كرهته لأنهم ربما كانوا  
سببا لقتلهم ملعونون  
ويكره أمرهم بالخروج كما  
نص عليه في الام (ولا  
يختلطون بنا) في مصلانا بل  
يتميزون عنا في مكان لذلك إذ  
قد جعل بهم عذاب بكفرهم  
فصينا قال تعالى واتقوا  
فتنة الذين ظلموا  
منكم خاصة (وهي كعبه)  
في إتهار كتمان



لا تزداد عليهما كالعيد وهو الذي اعتمد به في شرحه جري على خلاف ذلك اهـ ج في شرحه ولعل وجه ذلك ان المقصود منها الدعاء وهل اذا زاد على ركعتين يجهر في الجميع أو يفصل بين ان يشهد تشهدا أول فيسري بعده أولا فيجهر مطلقا وهل تزداد ولو واحدة وهل اذا أمر بها الامام نحو ثلاث ركعات تجب كذلك أو يجب الاوليان فقط مع ان الاحرام واحد وهل يراد التكبير في الركعات الزائدة أو يختص بالاوليين واذا كبر فهل يكبر في الثالث تسبيحا وفي الرابعة تسبيحا وهل يقرأ في الاخيرة تسبيحا سورة أو لا لم أر من تعرض لذلك ولو كل محتمل انتهت (قوله وفي التكبير والجهار) فيكبر بعد اقتضائه قبل التعوذ والقراءة تسبيحا في الاولى وتسبيحا في الثانية فيرفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين كآية من آية وقوله في حال الوقوف بين التكبيرتين ما يقوله في العيد ويقرأ في الاولى جهرا بسورة في الثانية اقرب في الاصح أو يسجد والغلبة قياسا لو رده بسند ضعيف اهـ شرح هر (قوله فهو أولى من قوله ولا تختص بوقت العيد) وجه الاول به ان تعبير الاصل بهم انها تختص بوقت غير العيد على ما هو معلوم من ان النبي اذا دخل على كلام مقيد بقيد كان النبي ذلك القيد غالبا والقيد هنا هو قوله بوقت العيد فيكون هو النبي والاختصاص غير منقضي ويحجب عن الاصل بأنه انما يقيد به القيد لاجل الخلاف الذي حكاه وعبارته مع شرح هر ولا تختص بوقت العيد في الاصح بل ولا بوقت من الاوقات بل يجوز فعلها متى شاء ولو في وقت الكراهة على الاصح لانها ذات سبب فدارت معه كصلاة الكسوف ومقابل الاصح تختص به لانه عليه الصلاة والسلام كان يصلي ركعتين كما يصلي في العيد كما مر وانما يصلي في العيد في وقت خاص انتهت وفي الشورى على التحرير ان وقتها المختار وقت صلاة العيد اهـ وكأنه الخروج من الخلاف الذي علمته (قوله في أي وقت كان) أي ولو وقت كراهة لم يضر اهـ برماوى (قوله لانها ذات سبب) وهو المحل اهـ رشيدى (قوله الاتباع) أي اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما فعله فهذا الكلام يقتضى ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم الخطبة على الصلاة مع انه خلاف الاول فيكون فعله لبيان الجواز ويقال عليه اذا كان التقديم مأخوذا من فعل النبي وحكمته عليه بأنه خلاف الاول فنأين يؤخذ التأخير الذي هو الاول والافضل وفي شرح هر ما يقتضى ان النبي فعل كلا من الامرين لكن فعل التأخير أكثر وعبارته ولو خطب قبل الصلاة جاز لما صرح من انه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى لكنه في حقنا خلاف الافضل لان فعل الخطبتين بعد الصلاة هو الاكثر من فعله عليه الصلاة والسلام انتهت وهذا بخلاف العيد والكسوف فانه لم يرد ان النبي خطب قبلهما وكتب عليه الشورى انظر ما المانع من الصلوة في العيد والكسوف ولا يقال الاتباع لانه بمجرد لا يقتضى المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ما ورد ولا يقال الاقتصار بأمر الحق على التوبة والوعظ اقتضى صحة التقديم لانه بتسليمه لا يقتضى منع الصلوة بل الاولوية أو نحو ذلك فليجزم اهـ من حوائى التحرير اهـ ع ش على هر (قوله ويبدل تكبيرهما باستغفار) هذا أيضا مستثنى فليستين ثلاث فيفتح الاولى بتسبيح استغفاران والثانية بتسبيح بخلاف تكبير الصلاة لا يبدل بل يكبر في الاولى سبعين والثانية تسبيحا كالعيد فيهما اهـ شيخنا ويندب ان يجلس أول ما يصعد المنبر بقدر اذان الجمعة ثم يقوم فيخطب اهـ شرح هر وقد رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه هذه خطبة استسقاء بآية مباركة ان شاء الله تعالى استغفر الله الذى لا اله الا هو الى القيوم وأتوب اليه تسع مرات الحمد لله الذى لا يموت وكل من عليه فان الذى أوجب القضاء على كل حي من الملائكة والانس والجن والحيوان فكل منهم يموت حتى ملك الموت فانه يموت باذن الملك الذى فسيحاه من العبيد ويمتدو بفعل ما يريد كل يوم هو فى شأن لا يقال أن كان ولا متى كان ولا كيف كان كون الاكوان ولون الألوان ودبر بحكمته الملائكة والزمان رفع السماء بقدرة وبسط الارض بحكمته وأثبت الانجار بعفته وأخرى العيون للانسان أحدهم وهو المحمود بكل لسان وأشكره وهو المتصور في زيادة الاحسان واستغفر مؤتوب اليه وأسأله التوبة والغفرة والرضوان وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة ناشئة عن التحقيق والايقين وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا صلى الله عليه وسلم

وفي التكبير والجهار وخطبتيه  
وغبرها للاتباع روى  
الترمذى وقال حسن صحيح  
(لكنها لا وقت) بوقت عيد  
ولا غيره فهو أولى من قوله  
ولا تختص بوقت العيد  
فصلها في أي وقت كان من  
ليل أو نهار لانها ذات سبب  
فدارت مع سببها (وتجزئ  
الخطبتان قبلها) للاتباع  
رواه أبو داود وغيره (ويبدل  
تكبيرهما باستغفار) أولهما  
فيقول استغفر الله الذى  
لا اله الا هو الى القيوم  
وأتوب اليه بديل كل تكبيرة  
ويكثر في أثناء الخطبتين من  
الاستغفار ومن قوله  
استغفروا ربكم انه كان  
غفارا يرسل السماء عليكم  
مدارا ويحدكم بأموال  
وبنين ويجعل لكم جنات  
ويجعل لكم أنهارا

قوله الملائكة في نسخة الفلك اهـ







الضرع وأنزل علينا من بركات السماء وأثبت لنا من بركات الأرض واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم  
 أنا نستغفرك من المعاصي التي تزيل النعم ونستغفرك من المعاصي التي بها تحل النعم ونستغفرك من المعاصي التي  
 بها تثير الأذى ونستغفرك من المعاصي التي بها تجبس غيث السماء لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي  
 العظيم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك اللهم موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك  
 والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم والعصمة من كل ذنب والقرور بالجنة والنجاة من النار اللهم لا تدع لنا  
 ذنبا الا غفرتة ولا هملا الا فرجتة ولا عيالا الا سقرته ولا مريضا الا شفيتة ولا حاجة هي لك رضى ولا نفيا  
 صلاح الا قضيتها يا أرحم الراحمين جاء في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من انقطع الى  
 الله عز وجل كفاه الله وتته ورزقه من حيث لا يحتسب ومن انقطع الى الدنيا وكفاه الله عز وجل اليها اه (قوله  
 ويقول في الخطبة الاولى) هذا مستأنف لا معطوف على الاستثناء (قوله أيضا ويقول في الخطبة الاولى الخ) زاد  
 ج بادعيتني صلى الله عليه وسلم الواردة عنه وهي كثيرة ومنها اللهم استغني عن الخ اه ع ش على مر (قوله اللهم  
 استغنا) بقطع الهدية من اسقى ووصلها من سقى حل فقد ورد الماضي ثلاثا واربعا قال تعالى وسقاهم ربهم  
 وقال لا سقيناهم ماء غدقا اه شيخنا (قوله مريعا) هو بضم فكسر وبالتحريك ما يأتي بالربيع والزباد في  
 المختار الربيع بالفتح النماء والزباد في وارض مربعة بالفتح بوزن وسبعة أي خمسة اه وروى بالموحدة من  
 أربع البعير اذا أكل الربيع وبالفوقية من رعت الماشية اذا أكلت عشا شئت توكل صحيح مناسب هنا اه ايعاب  
 اه شويرى (قوله غدقا) في المصباح غدت العين غدتا من باب تعب كثر ماؤها فهي غدت وفي التزليل  
 لا سقيناهم ماء غدقا أي كثيرا واغدت اغدا أي كثيرا واغدت اغدا كما كذلك وغدت المطر غدتا واغدت  
 اغدا فامته وغدت الأرض تغد من باب ضرب بانبت بالغدق اه (قوله أي الى انتهاء الحاجة) أي الفرض  
 الشامل لزيادة النافعة والا فربما كان دوام من العذاب وقوله من القانطين أي الايسين من رحمتك اه  
 حل أي بسبب تأخير المطر عنا اه شيخنا ح ف (قوله انك كنت غفارا) أي كثير المغفرة (فائدة) ذكر التعلي  
 في تفسير قوله تعالى ان الله كان على كل شيء خسيما ان كل موضع وجد فيه ذكر كان موصولا بالله يصلح للماضي  
 والمستقبل واذا كان موصولا بغيره يكون على خلاف هذا المعنى اه برماوى (قوله الحمد للعاقبة) زاد ج  
 فالهنيء النافع ظاهر والمرىء النافع باطنا اه ع ش على مر (قوله بكل الفرس) أي كسوته اه  
 برماوى (قوله شديد الوقع على الأرض) أي ليغوص فيها الى سبع الماء يسبح اذا سال من أعلى الى أسفل وساح  
 يسبح اذا جرى على وجه الأرض اه برماوى (قوله ما يطبق) بضم الياء وفتح الطاء وتشديد الباء المكسورة وضم  
 الياء وسكون الطاء وكسر الباء مخففة نفيس وجهان اه شيخنا وفي المختار وأطبق الشيء غطاه في القاموس  
 وطبق الشيء تطبيعا هم والسحاب الجوع غطاه الماء وجه الأرض غطاه انتهى اه ع ش على رم (قوله  
 كالطبق عليها) يقال هذا مطابق لهذا أي مساو له وبشيء الحديث اللهم ان بالعباد والبلاء من اللاء والجهد  
 والضنك ما لا تشكو الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وانزل لنا الضرع واستغن من بركات السماء وأثبت لنا من بركات  
 الأرض اللهم ادفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم سقنا راحة ولا سقنا  
 عذاب ولا سحق ولا هدم ولا غرق ولا بلاء والعباد جمع عبود وهو شمل الذكر والانثى والحر والرقيق والبالغ  
 والصبي المسلم والكافر والبلاء عطف على العباد من عطف الحمل على الحال أي الاراضى من كل ما يتصور قيام  
 الامور المذكورة به ولعله احتراز عن نحو أهل السماء واللاء بفتح اللام المشددة هو الهمز الساكن مع المدشدة  
 الجوع والجهد بفتح الجيم وضمها التعب أو قلة الخير وسوء الحال والضنك بفتح الضاد المججمة وسكون النون أي  
 الضيق أو شدة التعب ونشكروا بالنون والياء التحتية أي أشياء لا تشكوها ولا يشكوها الا اليك أي لا يزال  
 شكواها الا أنت وأنت بفتح الهمز وسكون النون من الانبات والزرع بفتح الزاى وسكون الراء وأدر بفتح

(ويقول في) الخطبة الاولى  
 اللهم استغني عن الخ أي مطرا  
 (مغنيا) أي مرويا مشبعا  
 (الى آخره) وهو كما في الاصل  
 هنيئا مريئا مريعا غدتا  
 مجالا مجا طبعا دغا أي الى  
 انتهاء الحاجة اللهم استغنا  
 الغيث ولا تجعلنا من القانطين  
 اللهم أنا نستغفرك انك كنت  
 غفارا فأرسل السماء أي  
 المطر علينا مدرارا أي كثيرا  
 لا تباعروا اله الشافعي رضى  
 الله عنه والهنىء الطيب  
 الذي لا ينقصه شيء والمرىء  
 المحمود العاقبة والمربيع  
 ذو الربيع أي النماء والغدق  
 كثير الخير والجلل ما يجال  
 الأرض أي يعمها كجمل  
 الفرس والسبع شديد الوقع  
 على الأرض والطبق ما يطبق  
 الأرض فيصير كالطبق عليها



الهمزة وكسر الدال المهملة من الادرار وهو الاكثر من الابن والضرع فتح الضاد المعجمة محل الين من البهية  
 ومما حارب لادراده ان يؤخذ الشمر الاخضر ويدق ويستخرج ماؤه ويضاف اليه قدر من عسل النحل ويسقى  
 لمن قل لبنها من آدمية أو غيره ما ويرى كان السماء خيرا ثم هو المطر ويرى كان الارض النبات والثمار قال أبو  
 حيان وذلك لان السماء تجري تجري الارض تجري تجري الام ومنها يحصل جميع الخير ان يخلق الله  
 تعالى وتديره والبلاء بفتح الباء الموحدة والمد الحلة الشاقة وسقيا راحة بضم السين المهملة أي وصول خير لنا ولما  
 يتعلق بنا من الدواب وغيرها ولا سقيا عذاب أي وصول شر لنا ولما يتعلق بنا ولا يحق بفتح الميم وسكون الحاء أي  
 هلاك واذهاب بركة ولا هدم بفتح الهاء واسكن الدال بفتحها أي دلال بوقوع الابنية المهدومة ولا غرق بفتح  
 الغين المعجمة والراء أي دلال بالماء ولا بلاء أي اختبار وبن ان يكثر من دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم  
 الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارضين ورب العرش العظيم اه برماوى  
 (قوله ويتوجه من نحو ثاث الثانية) فان توجه أي استقبال في الاولى لم يعمد في الثانية اه شرح مر  
 (قوله أي تكره اعادته في الثانية) كما انه يكره الاستقبال في الاولى وان اجزأ عن الاستقبال في الثانية  
 اه ع ش على مر (قوله سرا وجهرا) وحيث تدير القوم حالة اسراره ويؤمنون على دعائه حالة جهره قال  
 اما من ارضى الله تعالى عنه ويذبح ان يكون من دعائهم في هذه الحلة اللهم انك امرتنا بعبادتك واعدتنا  
 باجابتك وقد دعوناك كما امرتنا فاجبتنا كما وعدتنا اللهم فابن علينا بغيره ما فرقنا واجابتك في سقينا  
 وسعة في رزقنا ذكره في المجموع اه شرح مر (قوله ويرفع الحاضرون أيديهم) ويكره رفع اليد  
 المتجسمة فان كان عليها حائل احتمل عدم الكراهة اه شرح مر (قوله مشيرين بظهور اكفهم الخ)  
 ظاهره انهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه وذلك لكون المقصود به رفع البلاء كما  
 يدل عليه قوله والحكمة الخ اه ط ف أي وان كان في الظاهر طلب تحصيل الغيث اه شيخنا ح ف  
 وفي ع ش على مر مانعه ظاهره انهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه لكون المقصود به  
 رفع البلاء وبخالفه ما مر له في القنوت بعبارة ويجعل فيه وفي غيره ظهر كفيه الى السماء ان دعى برفع البلاء  
 ونحوه وعكسه ان دعى بتحصيل شيء أخذ ما سبب في الاستسقاء انتهى ويمكن رد ما في القنوت الى ما هنا بان  
 يقال معنى قولهم ان طلب رفع شيء أي ان طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قولهم ان دعى بتحصيل شيء  
 أي ان دعى بطلب تحصيل شيء اه وفي قل على الجلال وحاصل الجمع بين التناقض فيه ان الاشارة بظهور  
 الكف في كل صيغة فيها رفع نحو كشف وارفع ويطنه في كل صيغة فيها تحصيل نحو اسقنا وايت لنا وما في  
 المنع من اعتبار القصد ليس على اطلاقه ولو اجتمع التحصيل والرفع راعى الثاني كما لو سمع شخص ادعى به ما فقال  
 اللهم افعل لي مثل ذلك اه (قوله والحكمة فيه) أي في جعل ظهر الكف الى السماء (قوله ويجعل عين ردايه)  
 أي بعد الاستسقاء كفى الوسيط ويغيبه كلام المصنف ان عطف على قوله تأمل وقال الماوردي يحول  
 قبله وقيل يتخير اه اعاب ومحل هذا الجعل ان كان لابساه واظهر هل يستحب أن يلبسه كذلك يظهر نعم ليحصل  
 هذه السنن ووافق عليه شيخنا زى اه شورى (قوله وعكسه) بفتح السين وضمها هكذا ضب عليه بالقلم اه  
 شورى (قوله والثاني تنكيس) في المختار تنكس التي فتنكس قلبه على رأسه وبابه نصر ونكسه تنكيسا  
 والتكس بالضم عود المرض بعد النقص وقد تنكس الرجل نكسا على ما لم يسم فاعله ويقال تعالى ونكسا وقد  
 يفتح هذا الازدواج اولاه لغة اه (قوله لا تباع في الاول) وكان طول ردايه صلى الله عليه وسلم أربعة أذرع  
 وعرضه ذراعين وشبرا اه شرح مر (قوله بالثاني فيه) أي في الثاني فتحل العبارة الى هكذا اولهم بالثاني  
 في الثاني وفي هذا طرفية الشيء في نفسه فلا حذف قوله فيه لكان أولى اه شيخنا (قوله وعليه خيمته) بفتح  
 الخاء المعجمة وهي كساء مربع له علمان وقيل اعلام من خيط أحمر أو أصفر أو غير ذلك ويكون من صوف أو غيره

(ويتوجه) للقبلة (من نحو  
 ثلث) الخطبة (الثانية) وهو  
 مراد الاصل بقوله بعد صدر  
 الخطبة الثانية (وحيث  
 يبلغ في الدعاء سرا وجهرا)  
 قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا  
 وخفية ويرفع الحاضرون  
 أيديهم في الدعاء مشيرين  
 بظهور أكفهم الى السماء  
 لا تباع روم مسلم والحكمة  
 فيه ان القصد رفع البلاء  
 بخلاف القاصد حصول شيء  
 كما مر بيانه في صفة الصلاة  
 (ويجعل عين ردايه يساره  
 وعكسه) يجعل (أعلاه  
 أسفله وعكسه) والاول  
 تحويل والثاني تنكيس  
 وذلك لا تباع في الاول رواه  
 أبو داود وغيره وله صلى  
 الله عليه وسلم بالثاني فيه فانه  
 استسقى وعليه خيمته سوداء  
 فأراد أن يأخذ بأسفلها  
 فيجعله أعلاها فلما ثقلت  
 عليه قلبها على عاتقه



على عاتقه وهو ما بين المنكب والعنق كروبو وثوبه وحمل الرداء اه برماوى (قوله ويحصلان معا) المراد من هذه العبارة ان الطرف الاعلى يصير اسفل والطرف الاسفل يصير اعلى لان الظاهر يصير بطنا كما يعلم ذلك من اختبره فمن له أدنى تأمل اه برماوى (قوله التفاؤل) في المختار القائل ان يكون الرجل مريضا فيسمع آخر يقول يسلم أو يكون طالبا فيسمع آخر يقول يلوأ واحد يقال يقال بكذا بالشد يد وفي الحديث انه كان يحب القائل ويكره الطيرة اه وفيه أيضا والخصب ضد الجذب اه وقوله والسعة بفتح السين على الافصح وبها جاء التزليل والكسر لغة قليلة وقد نظم ذلك العلامة الدفثري فقال وسعة بالفتح في الاوزان والكسر محكى عن الصاغنى اه ع ش على مر وفي المختار وسعة الشيء بالكسر يسعه بالفتح والوسع والسعة بالفتح الجذوة والطاقة يقال لينفق ذوسعة من سعته أى على قدر سعته وأوسع الرجل صار ذاسعة رغبى ومنه قوله تعالى والسماء بينناها بايدوا فاما لوسعون أى أغنياء قادرين ويقال أوسع الله عليك أى أغناك والتوسيع خلاف التضييق تقول وسع الشيء فأتسع واستوسع أى صار واسعا وتوسه وفى الجلس تفصحوا ويسع اسم من أسماء الجعم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره نحو يعمر ويزيد ويشكر الا فى ضرورة الشعر وقرى والبسع والبسع بلامين اه (قوله بتغير الحال) أى بتغيره سبحانه الحال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله اه ع ش (قوله قيل والتحويل خاص بالرجل) عبارة تشرح مر واستحياب التحويل خاص بالرجل دون المرأة والخشى جزم به ابن كين وهو متجه وان لم أقف على مأخذه اه (قوله أيضا قيل والتحويل الخ) قائله ابن كين وهو المعتمد اه برماوى (قوله ويترك) بضم أوله الرداء أى رداء الخطيب والناس حتى تزرع الثياب أى عند رجوعهم الى منازلهم اه شرح مر (قوله حتى تزرع الثياب) أى بالفعل أو بالعود الى محل تزرعها اه برماوى (قوله ثم يحل التنكيس الخ) لعل مراد به المحبوب بالتحويل لان الحالى عنه يتأقنى في المثلث والدور اه وعبارة أصله مع شرح مر ويحول رداءه الى ان قال وينكس في الجديد ثم قال والقديم لا يستحب ذلك أى التنكيس لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ثم قال والخلاف في الرداء المربع اما الدور والمثلث فليس فيه ما لا التحويل قطعا وكذا الطويل ومراد من عبر بعدم تأتى ذلك تعسره لا تعذره انتهت (قوله لافى الدور والمثلث) أى فان المطلوب فيهما ليس الا التحويل اه ح ل (قوله ولو ترك الامام الاستسقاء) أى أولم يكن امامولا من يقوم مقامه كما مر اه قل على الجلال (قوله فعله الناس) أى البالغون الكاملون أى جميع أهل البلد ممن ذكر لانها سنة عين فلا يسقط طلبها بفعل بعضهم كما قاله ع ش وعبارته على شرح مر قوله فعلمه الناس أى البالغون الكاملون لانها سنة عين فلا يسقط طلبها بفعل بعضهم وان كان بالغاء قل لان ذلك انما يقال فى سنن الكفاية وهذه سنة عين انتهت (قوله لكنهم لا يخرجون الخ) هل المراد يكره الخروج أو يحرم ويجه انه يكره ما لم يظنوا حصول الفتنة فيحرم فليستأمل قال الشيخ وذ كر عن شرح الروض النصريح بالكره اه شوبرى وقضيتهم انهم حيث فعلوا فى البلد خطبوا ولو بلا اذن ولعله غير مراد بل متى خافوا الفتنة لم يخطبوا الا باذن اه ع ش على مر \* (قائده) من متعلقات هذا الباب انه يسن لكل من حضر الاستسقاء أن يستشفع الى الله تعالى سرا بخالص عمل يتذكره خير الذين أو الى الغار وبأهل الصلاح لاسيما من كان منهم من آثاره صلى الله عليه وسلم اه شرح مر وقوله خير الذين أو الى الغار كانوا لا تخرجوا برأى دون لادلهم أى يطلبون لهم الكلاء ونحوه فاختتمهم السماء فأوروا الى كهف فأنحطت صخرة وسدت بابه فقال أحدهم اذكروا ايكم عمل حسنة لعله سبحانه وتعالى يرحمنا ببركتهم فقال واحد منهم استعذت اجراء ذات يوم فجاء رجل وسط النهار وعمل في بئنه مثل عملهم فاعطيتهم مثل أجورهم فغضب أحدهم وترك أجره فوضعت في جانب البيت ثم مرى بشر فاشترى به فصيلة فباعته لثاء الله فرجع الى بعده حين شجنا ضعيفا لا أعرفه قال اربى عندك جملود كره حتى عرفته فدفعه اليه جميعا اللهم ان كنت فعلت ذلك لوجهك فأفرج عنا فانصدع الجبل حتى رأوا الضوء وقال

ويحصلان معا يجعل الطرف الاسفل الذى على شقها لا يسر على عاتقه الا يمن والطرف الاسفل الذى على شقها لا يمن على عاتقه الا يسر والحكمة فيهما التفاؤل بتغير الحال الى الخصب والسعة (ويفعل الناس) وهم جلوس (مثله) تبعثه وروى الامام أحمد في مسنده ان الناس حولوا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكل ذلك مندوب قيل والتحويل خاص بالرجل واذا فرغ الخطيب من الدعاء أقبل على الناس وأتى ببغية الخطبة (ويترك الرداء محولا ومنكسا حتى تزرع الثياب) لانهم ينقل انه صلى الله عليه وسلم غير رداءه بعد التحويل ثم يحل التنكيس في الرداء المربع لافى الدور والمثلث (ولو ترك) الامام (الاستسقاء فعلمه الناس) محافظة على السنة لكنهم لا يخرجون الى الصحراء اذا كان الوالى بالبلد حتى يأذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعى لخوف الفتنة (وسن) لكل أحد أن يبرز



آخر كان في فضل وأصاب الناس شدة فناء تنى امرأة فطلبت مني معروفا فقلت والله ما هو دون نفسك فابت  
وعانت ثم رجعت ثلاثاً ثم ذكرت ذلك لزوجها فقال لها أحبي له فأنعني عيالاً فانت وسلمت إلى نفسها فلما  
تكشفها وهممت بهم الرعد فقلت مالك قالت أخاف الله سبحانه وتعالى فقلت لها خفيه في الشدة ولم أخفه  
في الرخاء فتركتها وأعطيتها ما لمستها اللهم ان كنت قطعنا وجهك فأفرج عنا فأنصدع حتى تبارقوا وقال الثالث  
كان لي أبوان همان وكانت لي غنم وكنت أطعمهما وأسقيهما ثم أرجع إلى غنمي فبستني ذات يوم غيث فلن  
أبرح حتى أمسيت فأتيت أهلي وأخذت محلي فلبت فيه وحبست اليه ما فوجدهما تأمناً فشق على أن  
أقطعهما فتركت بالساو محلي على يدي حتى أيقظهما الصبح فسيتهما اللهم ان كنت فعلته لأجلك فأفرج عنا  
ففرج الله عنهم ففرجوا وقد فرغ ذلك النعمان بن بشير اه يضاوي في سورة الكهف عند قوله تعالى أم  
حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم الآية اه ع ش على مر (قوله لاول مطر السنة) المراد المطر الاول  
في ابتداء السنة سواء أوله وأوسطه وآخره وأسماء كل مطر خمسة الوحي ثم الولي ثم الربيع ثم الصيف ثم الخيم اه  
برماوى (قوله أيضاً لاول مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلة لا بقيد كونه في المحرم أو غيره وينبغي  
أن يثله النيل فيبرزه ويقل ما ذكره شكر الله تعالى اه زى بهلمش \* (فرع) \* قال العلامة الشورى  
يحرم تأخير قطع الخيل ونحوه عن الوقت الذي استحق أن يقطع فيه كبلوغ النيل بمصر ستة عشر ذراعاً اه  
ووجه الحرمان فيه تأخره عن شرب الدواب والانتفاع به على الوجه الذي جرت به العادته فتأخير صفوت  
لما يترتب عليه من المنافع العامة اه ع ش على مر (قوله أيضاً لاول مطر السنة) هل اضافتم  
باب إضافة الصفة للموصوف أى لمطر السنة الاول أى لاوله لكن لا اشعار في كلامه بهذا تأمل وانظر ما المانع  
من أن اضافتمطر الى السنة من إضافة المعرفة الى المعرفة فتتم والتقدير لاول كل مطر في السنة اه شورى  
(قوله غير عورته) أى عورة الصلاة أو غير عورة الخلوة ان كان خالياً وليس هذا من الحاجة التي يكشف لها  
العورة قال شيخنا والوجه ان يراد بها عورة المحرم اه برماوى (قوله أيضاً غير عورته) هذا هو الاكمل وان  
كان أصل السنة يحصل بكشف جزء ما من بدنه وان قل كالرأس واليدين اه ع ش على مر (قوله كما  
أوضحته في شرح الروض) عبارته روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فحسرتوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا فقال لانه حديث عهد بربه أى بتكويته وتزويله  
ور واما الحاكم بلفظ حتى اذا مطرت السماء حسرتوبه عن ظهره حتى يصيبه المطر وعن ابن عباس انه سئل  
عن فعل ذلك فقال أو ما قرأت وأنزلنا من السماء ماء مباركا فاحب ان ينالني من بركته ويؤخذ من ذلك انه  
لا فرق بين مطر أول السنة وغيره وهو ظاهر لكنه في الاول الذى اقتصر واعليه آكد ثم رأيت الزركشى قاله  
وظاهر حديث رواه الحاكم فعلة عند أول كل مطر ولكنه في الاول آكد انتهى وفي شرح مر فهو لاول  
كل مطر أول منه لا آخر اه (قوله ويقتل أو يتوضأ في سبل) أى سواء حصل السبل بالاستسقاء أو لا كما  
أشعر به الحديث اه ع ش على مر (قوله كان اذ لسال السبل قال اخر جرابنا الى هذا الذى جعله الله  
طهورا الخ) يستبطل من هذا الدليل ان ماء النيل كما السبل فالخافيه أول مما تنقل عن زى من الخافيه بأول  
مطر السنة المبارك وهو ظاهر فليتأمل اه رشيدى (قوله وانه لانية فيه) ان كان المراد انه يأتي في الوضوء  
بالكيفية المخصوصة فالظاهر انه لا بد من نيته معتبرة الا ان يقال لا حاجة الى النية لان الفرض اساس الماء بتلك  
الاعضاء فهو على صورة التوضئ اه حل وبمقتضى قول الشارح انتهى ان هذا من كلام الاسنوى وفي  
الواقع ليس كذلك لان الاسنوى يشترط النية كما هو المنقول عنه فهذا بحث لشارح فكان عليه تأخير عن  
قوله انتهى تأمل (قوله أيضاً وانه لانية فيه) أى فيما ذكر من الغسل والوضوء لان الحكمة فيه هي الحكمة في  
كشف البدن والقياس انه لا يجب في الوضوء الترتيب لان المقصود منه وصول الماء لهذه الاعضاء وهو حاصل

لاول مطر السنة وكشف  
غير عورته (بصية تراكبه  
والاتباع وروا مسلم وظاهر  
ان ذلك آكد ولا فطر غير  
أول السنة = كذلك كما  
أوضحته في شرح الروض  
(و) ان (يقتل أو يتوضأ  
في سبل) روى الشافعي انه  
صلى الله عليه وسلم كان اذا  
سال السبل قال اخر جرابنا  
الى هذا الذى جعله الله  
طهورا فتهطهر منه ونحمد  
الله عليه وتعبيرى كالأصل  
والروضة بأرضه من  
أحدهما بالنطوق وكلاهما  
يفهم الاول وهو أفضل كما  
في المجموع وفيه فان لم  
يجمعهما فليستوضأ وفي  
المهمات المتبعة الجمع ثم  
الاقتصار على الغسل ثم على  
الوضوء وانه لانية فيه

قول الخشى من إضافة  
المعرفة الى المعرفة لعل  
صواب من إضافة النكرة  
الى المعرفة اه



قوله مضغ ملك هكذا بالنسخ  
التي يسد نبالا ضدوا الغين  
المجتين وحرره

بدون الترتيب وهذا كما بالنسبة لاصل السنة اما بالنسبة لكلها فلا بد من النية كل ينوي سنة الغسل في السبل  
كما استظهره ج اه ع ش على مر وفي شرح العباب وظاهر كلام الاذري وجوبها فيها لان اطلاقهما  
شراعا ليراد به المقترن بالنية ولو ارادوا به محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره  
السيد السهمودي اه اه سم على ج (قوله اذالم يصادف وقت وضوء ولا غسل) اما عدم مصادفة وقت  
الغسل فظاهر واما عدم مصادفة وقت الوضوء فهو بان يكون متطهرا ولم يصل بوضوءه مصادفا فيكون وضوءه  
صوريا لا يطلب الا اساس اعضاء الوضوء اه برماوى (قوله لرعد وبرق) أى عندهما كما في شرح مر  
أى عند العلم لم يماوان لم يسمع الاول ولم ير الثاني اه جل قال البغوي في تفسيره عند قوله تعالى يورعد  
وبرق الرعد وهو الصوت الذي يسمع من السحاب والبرق النار التي تخرج منه قال على وابن عباس وأكثروا  
المفسرين الرعد اسم ملك يسوق السحاب والبرق لعلان سوط من نور يجر به الملك السحاب وقبل الصوت يجر  
السحاب وقبل تسبيح الملك وقبل الرعد نطق الملك والبرق ضحكته وقال بجاهد الرعد اسم للملئوك يقال لصوته أيضا  
رعد والبرق مضغ ملك يسوق السحاب قال شار بن حوشب الرعد صوت ملك يجر السحاب فاذا تبددت ضمهها فاذا  
اشتد غضبه صار من فيه النار وهي الصواعق وقبل الرعد انخفاف الريح بين السحاب والاباطح اه اه (قوله عن  
عبد الله بن الزبير) هو أبو بكر ويقال أبو حبيب بضم الحاء المجتمة صغرا عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي  
ولد بعد عشرين شهرا من الهجرة وفرح به المسلمون وهو أحد العبادلة الاربعة وروى له عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ثلاثة وثلاثون حديثا وروى عنه أخوه عروة وغيره المتوفى شهيدا من الحجاج يوم الثلاثاء سابع  
عشر جمادى الاولى سنة اثنتين أو ثلاث وسبعين اه برماوى (قوله ترك الحديث) أى ما كان فيه وظاهره  
ولو قرأ ما هو ظاهره رقا على اجابة المؤذن اه ع ش على مر (قوله وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده  
الح) روى عن ابن عباس رضى الله عنهما عن كعب بن جابر قال حين يسمع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده  
والملائكة من خيفته عوفى قال قلت ذلك فعوفيت اه برماوى (قوله وقيل بالبرق) أى فى طلب  
التسبيح عنده وان كان المناسب ان يقول عند البرق سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا اه من شرح مر  
(قوله سنابرة) السنابرة قصر الضوء وبالذ الشرف اه شيخنا وقوله يذهب بالابصار أى يضعفها اه برماوى  
(قوله عن عروة بن الزبير) هو أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام التابعى فقيه المدينة سمع اباؤه وأخاه وغيرهما  
وروى عن عطاء وغيره المتوفى سنة أربع وسبعين وقبل سنة تسع وتسعين اه برماوى (قوله أى المطر) فى  
المختار الودق المطر وبابه وعد اه (قوله فلا يشير اليه) أى لا يبصره ولا يغيره بعبارة سم على المنهج شامل  
للاشارة بغير البصر فاجزأ اه ع ش على مر وكل السلف الصالح يكرهون الاشارة الى الرعد والبرق  
ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له سبحانه قدوس فيختار الاقصداء بهم فى ذلك اه شرح مر  
(قوله اللهم صيانا نافعاً) هذه رواية وفى أخرى اللهم صيانا نافعاً وفى أخرى اللهم صيانا نافعاً بفتح السين وسكون الباء  
التحبة بعدد اباؤه واحدة ويستحب الجمع بين الروايات الثلاث ويكرر ذلك مرتين أو ثلاثا اه شرح مر  
وقوله نافعاً أى شافيا للقليل ومنزى لا للعطش كما يؤخذ من مختار الصحاح اه ع ش عليه (قوله أى مطرا) الاولى  
أن يقول أى مطرا نازل من علواى سفل لان الصيب معناه النازل من علواى سفل اه شيخنا ح ف وعبارة  
عبارة قال الاسنوى من صاب يصوب اذا نزل من علواى سفل اه اه ع ش على مر وفى المختار الصوب  
نزول المطر وبابه قال والصيب السحاب ذو الصوت اه (قوله عند التقاء الصفوف) المراجعة المتاربة  
وبالصفوف الجهاد وباقامة الصلاة الفاطها والتوجه اليها فى الحديث اذا أقيمت الصلاة قصت أبواب السماء  
واستجيب الدعاء فاذا انصرف المنصرف من الصلاة لم يقل اللهم أجرنى من النار وأدخلنى الجنة فوزجنى من  
الحور العين قالت الملائكة يا وى هذا أعجز أن يستجير الله من النار وقالت الجنة يا وى هذا أعجز أن يسأل الله الجنة

اذالم يصادف وقت وضوء  
ولا يغسل انتهى واقتصر فى  
التنبه على الغسل (و) ان  
(يسبح لرعد وبرق) روى  
مالك فى الموطأ عن عبد الله  
ابن الزبير انه كان اذا سمع  
الرعد ترك الحديث وقال  
سبحان الذي يسبح الرعد بحمده  
والملائكة من خيفته وقيل  
بالرعد البرق (و) ان (لا يتبعه)  
أى البرق (بصره) قال تعالى  
يكاد سنابرة يذهب بالابصار  
روى الشافعى عن عروة  
ابن الزبير انه قال اذا رأى  
أحدكم البرق أو الودق أى  
المطر فلا يشير اليه (و) ان  
(يقول عند مطر اللهم صيبا)  
بتشديد الباء أى مطرا  
(نافعا) لا تباع رواء  
البخارى (ويدعو بمشاة)  
تطير البهائم يستجاب الدعاء  
فى أربعين مواطن عند التقاء  
الصفوف ونزول الغيث



وقالت الحور العين يا ويح هذا أعجز ان يستجير الله ويسأله ان يزوجه من الحور العين اه برماوى (قوله  
 واقامة الصلاة) أى بعد الفراغ من الاقامة وقبل الصلاة لكن بحيث لا تقوته تكبيرة الاحرام مع الامام اه  
 شيخنا (قوله أيضا واقامة الصلاة) ينبغي ان يأتي فيه ما تعدله في الدعاء عند الخطبة من ان ذلك يكون بقلبه على  
 ما ذكره البلقيني ثم بين الاقامة والصلاة وبين الكلمات التي يجيب بها على ما ذكره الحليمي ثم واعتمده  
 الشارح رحمه الله وانه لا يأتي به عند القول في العيد ونحوه الصلاة جملة لان هذه الامور توقيفية ثم اذا دعى  
 ينبغي له ان يقين حصول المطلوب لاخباره صلى الله عليه وسلم به فان لم يحصل نسب تخلفه الى فساد نيته وتعد  
 شروط الدعاء منه اه ع ش على مر (قوله ورؤية الكعبة) ظاهره وان تكرر دخوله ورؤيته لها وكان  
 الزمن قريبا ولا مانع منه اه ع ش على مر (قوله أى فى أثر المطر) لم يقل أى المطر باسقاط فى أثر لا جل  
 حكاية كلام الجمهور كلابغنى تأمل وكتب أيضا قوله فى اثر بكسر الهمزة وواو اسكان التاء وبفتح الهمزة جمع  
 التاء كذا ضبطه بالقلم اه شوبرى (قوله وكراهه مطرنا الخ) أى كراهه تزيها اه شرح مر (قوله بنوء كذا) أفاد  
 تعليق الحكم بالباء انه لو قال مطرنا فى نوء كذا لم يكرهه وهو ظاهر كما قال الشيخ اه شرح مر (قوله أى بوقت)  
 تفسير للنوء وقوله النجم الفلانى تفسير لكذا اه شيخنا أى بوقت سقوطه فى منزلة من المنازل فى الاقنى الغربى  
 المقارن اطلوع نظيره من الاقنى الشرقى فى مدة ثلاثة عشر يوما وفى الحقيقة ان اضافة المطر والحر والبرد وغير  
 ذلك انما هى لطالعة وانما ينسب لغاربه نظر الاسم النوء الذى هو السقوط اه برماوى (قوله أيضا أى بوقت  
 النجم الفلانى) عبارة شرح مر والنوء سقوط نجم من المنازل فى القرب مع الفجر وطلوع رقيب من المشرق  
 مقابله فى ساعته كل ليلة الى ثلاثة عشر يوما وكذا كل نجم الى اقضاء السنة انتهت وفى القسطلانى على البخارى  
 قوله بنوء كذا بفتح النون وسكون الواو فى آخره همزة أى بكون كذا وكذا اسمى نجوم منازل القمر أنواء  
 وسمى نوا لأنه بنوء طالع عند مغيب مقابله بناحية المغرب وقال ابن الصلاح النوء ليس نفس الكوكب بل  
 مصدره النجم اذا سقط وقبل نهض وطلع ويانه ان ثمانية وعشرين نجما مفرقة المطالع فى أزمنة السنة وهى  
 المعروفة بمنازل القمر يسقط فى كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها فى المغرب مع طلوع مقابله فى المشرق فكانوا  
 ينسبون المطر للغارب وقال الاصبهى لطالع قسمية النجم نوا تسمية للفاعل بالصدر اه (قوله فى اضافة  
 الامطار) أى الى الرياح والحر والبرد الى الأنواء التى هى الانجم الساقطة تضيف ذلك الى الساقط منها وقوله  
 لا يهامة الخ فيه ان هذا لا يأتي فى هذا التركيب لان مطرنا مبنى للمفعول ولا يصح ان يكون نوء كذا فاعل الان  
 يقال هو يوههم انه سبب محصل اه حل (قوله لا يهامة ان النوء فاعل الخ) لك ان تقول سياى فى الصبد  
 والذبايح تحريم بسم الله واسم محمد لا يهامة التثنية فلما اقتضى ايهام التثنية الحرفة منك لانهما يمكن ان  
 يجاب بان الايهام هنالك أشد ليد عظمة النبي صلى الله عليه وسلم بالاضافة الى النوء قوههم تأثيره أقوى من  
 قوههم تأثير النوء وبان المتبادر من بسم الله واسم محمد اتحاد متعلق المعطوف والمعطوف عليه معنى اذبح فان  
 اختلاف المتعلق للمعطوفين خلاف الظاهر والاصل وليس المتبادر من مطرنا بنوء كذا ان النوء فاعل حقيقة  
 بل المتبادر خلافه لان مطرنا مبنى للمفعول والاصل ان يكون الفاعل غير مذكور ومطلعا وقضية ذلك ان لا يكون  
 الفاعل المحذوف هو النوء لانه مذكور وان لم يكن على وجه انه فاعل فلي تأمل اه سم (قوله وكراهه سب  
 ريج) أى سواء كانت معتادة أو غير معتادة لكن السب انما يقع فى العادة لغير المعتادة خصوصا اذا شوش  
 ظاهرا على السبب ولا تقيد الكراهة بذلك كما قدمناه اه ع ش على مر (قوله من روح الله) لعل المراد  
 فى الجملة فلا يلزم ان تأتى بالعذاب من روح الله أيضا اه زى وعجالة القليوبى قوله وتأتى بالعذاب  
 أى من حيث ما يظهر انما لا فهمى رحمتى عند الله تعالى مطلقا اه ومثله ع ش على مر (قوله بكثرة مطر)  
 أى أو نيل كذلك اه برماوى (قوله حوالينا) مثنى مفرد حوالى نقل عن التوى فى تحريره ونقل عنه أيضا

واقامة الصلاة ورؤية  
 الكعبة (و) أن (يقول) فى  
 (أثره) أى فى أثر المطر كما عبر  
 به فى المجموع عن الشافعى  
 والاصحاب (مطرنا غفل الله)  
 علينا (ورحمته) لنا (وكرهه  
 مطرنا بنوء كذا) بفتح نونه  
 وهمز آخره أى بوقت النجم  
 الفلانى على عادة العرب فى  
 اضافة الامطار الى الأنواء  
 لا يهامة ان النوء فاعل المطر  
 حقيقة فان اعتداه الفاعل  
 له حقيقة كفر (و) كراهه  
 (سبر ريج) لخبر الرجب من  
 روح الله أى رحته تأتى  
 بالرحمة وتأتى بالعذاب فاذا  
 رأيتوها فلا تسبوها واسألوا  
 الله خيرها واستعيذوا بالله  
 من شرها رواه أبو داود  
 وغيره باسناد حسن (ومن  
 ان تضرروا بكثرة مطر)  
 بتثنية الكاف (أن يقولوا)  
 كما قال صلى الله عليه وسلم لما  
 شكى اليه ذلك (اللهم  
 حوالينا ولا علينا) اللهم على  
 الآكام والطراب وبطون  
 الاودية ومنابت الشجر  
 رواه الشيخان أى اجعل المطر  
 فى الاودية والمراعى لا فى  
 الابنية ونحوها والا كما يلد



انه مفرد فيجوز وكتب أيضا حوالينا بفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل أو امطر اه شوبري وتقدم في التيمم انه جمع حول بمعنى جهة على غير قياس والقياس أحوال وهذا الجمع على صورة المثني هكذا قرر شيخنا ح ف هناك شرايت في حاشية ج على الهمزية للبولاق مائه قوله حوالينا في رواية مسلم حولنا وكلاهما صحيح والحول والحوال بمعنى الجانب والذي في رواية البخاري تثنية حوال وهو ظرف يتعلق بحذف تقديره اللهم أنزل أو امطر حوالينا ولا تنزل علينا والمراد به صرف المطر عن الابنية والنور وقوله ولا علينا بيان المراد بقوله حوالينا لانهم اشتمل الطرق التي تجمع حولهم فارادوا خراجها به ولا علينا قال الطيبي في ادخال الواو هنا معنى لطيف وذلك لانه لو اُسقطها لكان مستقيا لا كام ومما معها فقط ودخول الواو يقتضي ان طلب المطر على المذكورات ليس مقصود العين ولكن ليكون وقاية من أذى المطر فليست الواو مخصصة للعطف ولكنها للتعليل وهو كقولهم تجوع الحرمة ولان كل بدية فان الجوع ليس مقصودا بعينه ولكن لكونه مانعا عن الرضاع باجرة اذ كانوا يكرهون ذلك تكبرا اه فتح الباري اه شوبري وعبارة تشرح مر افادت الواو ان طلب المطر حوالينا القصد منه بالذات وقاية اذاه ففهمنا في التعليل أي اجعله حوالينا لايكون علينا وفيه تعليمنا أدب الدعاء حيث لم يدع برقمه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمررا به بالنسبة لبعض الاودية والزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا به ينبغي لمن وصلت اليه نعمته من ربه ان لا ينحط لعارض فانهم يابل يسأل الله رفعه وابقاءها وبان الدعاء برفع المطر لا ينافي التوكل والتفويض انتهت (قوله جمع اكم بضمين) وأقل الجمع ثلاثة من مفرداته ولو كانت جوعا فلا يتحقق آ كام الا باحدى وثلاثين آ كمة وذلك لان اكم الذي هو مفردة عبارة عن سبع وعشرين آ كمة لانه جمع اكم ومدلوله تسع اكم لانه جمع اكم ومدلوله ثلاث اكم اه شيخنا (قوله جمع اكم) ظاهر منعيه ان الرواية بفتح الهمزة مع المدو قال العلامة الحلبي في سيرته الا كمة معروفة والجمع اكلتوا اكم وجمع الا اكم اكم مثل جبل وجبال وجمع الا كام اكم مثل كتاب وكتب وجمع الا اكم اكم مثل عشق وعناق قال في الصحاح والذي ظهر لي من النهاية وكلام النووي ان الرواية في الصحيح اكم بكسر الهمزة لا آ كام فتحها والمذللان بالمد جمع الجمع وذلك ان لفظا النهاية على الا كام بالكسر جمع آ كمة وهي الراية وجمع الا كام على اكم والا اكم على اكم وكذلك النووي قال ورأيت الشمس البرماوى في شرح العمدة ذكر ان الرواية بالقصر والمد وفي المواهب الدنية الا كام بكسر الهمزة وقد يقع بعد اه برماوى (قوله بلا صلا) أي بالكيفية السابقة فلا ينافي انه يصلي ركعتين متفردا كسنة الظهر لان ذلك من جملة النوازل فينوي بهما رفع المطر اه حل

جمع اكم بضمين جمع اكم  
بوزن كتاب جمع اكم  
بضمين جمع اكم وهى التل  
المرتفع من الارض اذالم  
ينفع ان يكون جبلا والظراب  
يجمع ظرب بفتح أوله وكسر  
ثانيه جبل صغير (بلا صلا)  
لعدم ورودها فيه  
\*(باب في حكم ترك الصلاة)\*  
(من أخرج) من المكثفين  
(مكتوبة)

#### \*(باب في حكم ترك الصلاة)\*

وتقدم معنا على الجنائز تبعاً للجمهور واليق اه شرح مر وقوله ألق أي من تأخيرها عنها كما في الروض ومن ذكره في باب الحدود يكفي أي شجاع لانه حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاتمة لها اه ع ش عليه وفي قل على الجلال قوله باب هو أنسب من التعبير بالفصل لانه في الفرض ولانه ترك فلا يدخل تحت تعبيره بالباب قبله وقدم على الجنائز تبعاً للزمي والجمهور لانه متعلق بصلاة في الحياة فهو أنسب من ذكر الوجيز والشرح الصغير والروضة بعده ومن ذكر جماعته أو اقل الصلاة (قوله في حكم ترك الصلاة) أي المفروضة على الاعيان اصالة اما ترك المنذورة الموت فلا يقتل به لانه الذي أوجبه على نفسه ولا يقاس بترك الصلاة ترك الصوم والركعة لان الشخص اذا علم انه يحبس طول النهار نراه فاقاد فيه الحبس ولان الزكاة يمكن الامام أخذها بالمقابلة ممن امتنعوا منها وقاتلوا فكانت المقابلة الواحدة في الخبر فيها على حقيقة تباينها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقابلة فكانت فيها بمعنى القتل فوضه الفرق بينهما وبينها اه شرح مر (قوله من المكثفين) فيه تعليل المذكور على الانثى والافانساء كالرجال في هذا الحكم ومعلوم انه لا يجتمع عليهن اه ع ش عليه



(قوله كسلا) أي أوتملونا اه ع ش وخرج به مالوز كما جاهد الوجوب عليه بعد علمه فانه يكفر بالحد لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة بخلاف من انكر ذلك لجهالة القرب عهده بالاسلام أو نحوه فمن يجوز نفاؤه عليه أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء فلا يكون مرتد بل يعرف وجوبها فان عاد بعد صار مرتدا اه من شرح مر وقد رأيت في شرح منية المصلح لمحمد بن محمد الشهير بامير الحاج الحنفي قطعا يتعلق بتارك الصلاة قصه خسر الذي ترك الصلاة وحيا \* وأبي معادا صالحا وما \* ان كان يحرمها فحسبك انه أمسى بربك كافرا مرتبا \* أو كان يتركها للنوع تكاسل \* غطى على وجه الصواب حيا بالالفاسي ومالك رأيا له \* ان لم يتب حدا الحسام عتابا \* وأبو حنيفة قال بترك مرة هملا ويحبس مرة ايحيا \* والظاهر المشهور من أقواله \* تعسز به زجره \* وعتابا والرأي عندي ان يؤدبه الاما \* م بكل تأديب يراه صوابا \* ويكف عنه القتل طول حياته حتى يلاقى في المآب حسابا \* فالاصل عصيته الى أن يميتي \* احدى الثلاث الى الهلاك ركابا الكفر أو قتل المكافى عمدا \* أو حصنا طلب الزنا فاصابا

(قوله ولو جمعة) هذه الغاية لا رد اه شيخنا الكبر راجعت شروح المنهاج فلم أر من تعرض لخلاف في خصوص الجمعة تأمل وانظر آيت الخلاف في الغاية التي ذكرها الشارح في قوله وان قال أصلها طهرا أو عبارة المحلى (تمه) تارك الجمعة يقتل فان قال أصليها طهرا فقتل الغزالي لا يقتل وأقره الرافعي ومشي عليه في الحاوي الصغير زاد في الروضة عن الشافعي انه يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو القوي انتهت (قوله أيضا ولو جمعة) محل قتله بها اذا كان ممن تارعه اجماعا من الائمة الاربعة اه شرح مر فمن تركها في القرى لا يقتل لان ابلحيفة يرى أن لا جمعة عليهم فالقتل بالجمعة انما هو في حق أهل الامصار اه شوي ولو تعددت الجمعة وترك فعلها لعدم علمه بالسابقة فهل يقتل لتركه اه لمع القدرة أولا لعذره بالشك فيه تنظر والا قرب الثاني فليراجع اه ع ش على مر (قوله وان قال أصليها طهرا) أي والظاهر ليس قضاء عنها اه شرح مر وقضيتها انه لو ددد عليها في وقتها لم يفعل حتى خرج الوقت ثم تاب وقال أصلي الجمعة القابلة لكنه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه لكونه لا يقتل بترك القضاء لكن في فتاوى الشارح انه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وان محل عدم القتل بالقضاء اذا لم يدد به أو بأصله كجهنمان التهديد على الجمعة تهديد على تركها وبديلها قائم مقامها فكانه ددد عليه اه ع ش عليه (قوله قتل حدا) أي بالسيف ولا يجوز قتله بغيره اه شرح مر ثم قال وما قيل من انه لا يقتل بل يعزى ويحبس حتى يصلي كترك الصوم والزكاة ونحوه لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولانه لا يقتل بترك القضاء مردود بان القياس متروك بالنصوص والخبر عام مخصوص بما ذكر وقتله خارج الوقت انما هو التارك بلا عذر على أن يمنع أنه لا يقتل لترك القضاء مطلقا فحل ذلك عالم يؤمر به في الوقت ويهدد عليها اه (قوله ناير الشيخين الخ) دليل على قوله قبل فالتاس فيم شامل للمسلم وان كان قوله حتى ولو اصاب الكفار فيكون في الحديث استخدام هذا هو المناسب لصنيعه وقوله ناير أبي داود الخ دليل على قوله حدا لا كفر تأمل اه (قوله أمرت أن أقاتل الناس الخ) وجه الدلالة منه انه شرط في الكف عن القتل والمقاتلة الاسلام واقام الصلاة وإيتاء الزكاة لكن الزكاة يمكن الامام أخذها ولو بالمقاتلة ممن امتنعوا منها أو قاتلونا فكانت أي المقاتلة فيها على حقيقة تباينها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فلم وضوح الفرق بين الصلاة والزكاة كذا الصوم فانه اذا علم انه يحبس طول النهار فواء فاد فيه الحبس ولا كذا الصلاة فتعين القتل في حدها اه برماوى (قوله الحديث) تنهون يوتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسبهم على الله اه برماوى (قوله فلم يصيب منهن شيئا) التي مسلط على القيد والمقيد معا أي لا تضيق ولا استحقاق وهذا على خلاف الغالب من رجوعه الى القيد فقط اه شيخنا

كسلا ولو جمعة) وان قال  
أصلها طهرا (عن أوقاتها)  
كلها (قتل حدا) لا كفر  
ناير الشيخين أمرت أن  
أقاتل الناس حتى يشهدوا  
ان لا اله الا الله وأن محمدا  
رسول الله وشهدوا الصلاة  
الحديث ونحوه أبي داود  
وبغيره خمس صلوات كجهن  
الله على العباد فمن جاء بهن  
فلم يصيب منهن شيئا استحقاقا  
يجهن



وقوله استخفافا أي على صورة الاستخفاف اه حل (قوله كان له عند الله عهد) أي وعد لا يخلف اه ع ش  
 على م ر (قوله والجنة لا يدخلها كافر) فيه رد على من قال ان ترك الصلاة كفر وهو مذهب الامام أحمد رضي  
 الله عنه اه برماوى (قوله وفي العشاء بطول الفجر) أي وفي الجمعة بضيق الوقت عن أقل مجزئ من الخطبة  
 والصلاة لان وقت العصر ليس وقتها في حالة ولا عبرة بسلام الامام منها لاحتمال تبين فساد صلاته وأعادتها  
 فيسدر كها لا يؤمن اليأس منها بكل تقدير اه حل (قوله وطريقه) أي القتل وهذا جواب عن اشكال  
 وهو ان القضية لا يقتل بها وقد قاتل لا يقتل الا ان أخرجهما عن جميع أوقانها فتصير مقضية ومحصل الجواب ان  
 قولهم القضية لا يقتل بها محمله اذ لم يتوعد عليها ويؤمر بآدائها في الوقت فان توعد عليها فقتل بها اه شيخنا  
 ومثله في شرح م ر (قوله أنه بطالب بآدائها) والاوجه ان المطالب والمتوعد هو الامام أو نائبه فلا يفيد طلب  
 غيره وتوعد ترتب القتل الا في لانه من منصبه اه شرح م ر وقوله أو نائبه مثله القاضي الذي له ولاية ذلك  
 كالقاضي الكبير اه ع ش عليه (قوله اذ اضاف وقتها) أي بحيث يبقى من الوقت من يسع مقدار الفريضة  
 والطهارة وطاهره انه لا يطالب عند سعة الوقت فاذا وقع حينئذ لا تغتال اليه فليحرر اه حل وقرر شيخنا  
 ح ف خلافا حيث قال صرح بعضهم بان الطلب من أول الوقت مثل الطلب اذا بقي من الوقت ما يسعها وطهرها  
 في الاعتداده اه وعبارة البرماوى قوله اذ اضاف وقتها متعلق بآدائها فتكفي المطالبة ولو في أول الوقت الى ان  
 يبقى بعد الامر ما يسعها وطهرها انتهت وفي شرح م ر ما نصه واعلم ان الوقت عند الراعي وقتان أحدهما وقت  
 أمر والاخر وقت قتل وقت الامر هو اذ اضاف وقت الصلاة عن فعلها يجب علينا ان نأمر التارك فذوق له  
 صل فان صليت تركك وان أخرت ما عن الوقت قتلناك وفي هذا الوقت وجهان أحدهما اذا بقي من الوقت من  
 يسع مقدار الفريضة والطهارة والثاني اذا بقي من يسع ركعة وطهارة كاملة اه (قوله ويتوعد بالقتل) أي  
 يتوعد الامام أو نائبه فلا يفيد توعد غيره من الاحاد ولعل منهم السادة لان أمر القتل للامام أو نائبه فلا بد ان  
 تصدر مقدمته منهما وظاهر كلامه انه لا بد من الجمع بين الامر والتهديد وانه لا يقتل الا بعد ذلك وقتل شيخنا انه  
 يكتفى بالامر وفي كلام الرزكشي تقديم الطلب ليس بشرط في القتل بخلاف بل متى اعترف بتعمد اخرجها  
 عن وقتها استحق القتل وانما شرطوا المطالبة للاطلاع على مراده بتأخيرها وليعرف مشروعية القتل فانه  
 قد لا يعرف اه حل (قوله فان أصر) أي لم يفعل بدليل ما بعده وخرج بالتوعد المذكور ما تركه قبله ولو غالب  
 عمره فلاقتل به اه برماوى (قوله فاذا الطهورين) وكذا كل من وجب عليه القضاء اه برماوى (قوله  
 لانه مختلف فيه) أي في صحة صلاته (قوله فان تلب) أي وتحصل توبته بفعل الصلاة المتركة المتوعد على تركها فلا  
 يكفي في التوبة الوعد بفعلها وفي الجواهر ومثني عليه في العباب انه يكفي اه شورى وفي قل على الجلال قوله  
 ما لم ينسب أي بان يصلي بالفعل ولا يكفي أصلي فان قال صليت أو تركتها العذر كعدم الماء صدق فلا يقتل وان ظن  
 كذبه يؤمر بان يصلي وجوبا في العذر الباطل وتنبأ في غيره اه (قوله لكن صحح في التحقيق الخ) اعتمده  
 م ر في شرحه وعبارته وبكتاب من ترك ذلك ندبا كما صححه في التحقيق خلافا لما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من  
 وجوبها كالمرتد وعلى الاول فالفرق بينهما كما أفاده الاسنوى ان الردة تختلف صاحبها في النار فوجب انقاذ من  
 بخلاف ترك الصلاة بل مقتضى ما دله المذهب في فتاويه من ان الحدود تنسقط الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالكلية  
 لانه قد حدث على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به نعم ان كان في عزمه انه ان عاش لم يصل أيضا ما بعده فاقهر  
 أمر آخر ليس مما نحن فيه واستشكل الاسنوى ما تقر به انه يقتل جدا على التأخير عن الوقت والحدود لا تنسقط  
 بالتوبة وأجيب بان الحد هنا ليس هو على معصية سابقة وانما هو حمل له على فعل مترك كما قاله الاذرى وغيره  
 أو بانه على تأخير الصلاة عما تركها فالعلة مركبة فاذا صلي زالت العلة وقال الرعي في التقيص والفرق ان  
 التوبة مما تفيد تدارك القاتل بخلاف التوبة عن الزنا وشبهه فان التوبة لا تفيد تدارك ما مضى من الجريمة قبل

كان له عند الله عهد ان يدخله  
 الجنة ومن لم يأت بهن فليس  
 له عند الله عهد ان شاء عذبه  
 وان شاء أدخله الجنة والجنة  
 لا يدخلها كافر فلا يقتل  
 بالظهر حتى تغرب الشمس  
 ولا بالغرب حتى يطلع الفجر  
 ويقتل في الصبح بطاوع  
 الشمس وفي العصر بغروها  
 وفي العشاء بطاوع الفجر  
 وطريقه انه بطالب بآدائها  
 اذ اضاف وقتها ويتوعد  
 بالقتل ان أخرجهما عن الوقت  
 فان أصر وخرج استحق  
 القتل نعم لا يقتل بتركها  
 فاذا الطهورين لانه مختلف  
 فيه ذكر ما انفصل وانما يقتل  
 غيره (بعد استنابة) لانه  
 ليس أسوأ حال من المرتد  
 فان تابوا لا قتل وقضية  
 كلام الروضة كاصولها  
 والمجموع ان استنابته  
 واجبة كالمرتد لكن صحح في  
 التحقيق نديها والاول أوجه  
 وان فرق الاسنوى بينهما



ولا تغيب الامتناع عنها في المستقبل بخلاف توبته فانما يفعل الصلاة وذلك بحسب المراتب في الماضي وقال  
الزركشي تارك الصلاة يسقط حده بالتوبة وهي العود لفعل الصلاة كالمزيد وأولى بذلك منه انتهت (قوله وتكفي  
استنابته في الحال) الاستنابة طاب التوبة والظاهر انما في الحال على كل قول لان من الامر بالمعروف فلا تأخير  
فيه وانما الخلاف في اتمل المرتب عالم أي هل يقتل حاله بعد الاستنابة أو يؤخر له يتوب فعلى هذا كلامه  
يحتاج لتأويل فقوله لان تأخير أي تأخير مسيها وقوله أو بعد الثلاثة أي لمسيها وقوله في مدة الاستنابة أي في  
مدة الامهال لمسيها وقوله أو قبلها انظره في التولية فان كان الضمير راجعا للمدة كما هو الظاهر فلم يظهر وان كان  
راجعا للاستنابة فهو ظاهر تأمل بانصاف (قوله في الحال) هو المعتمد كالاستحباب اه برماوى (قوله كسائر  
أصحاب الكبار) أي قياسا على سائر أصحاب الكبار فانهم لا تطمس قبورهم اه شيخنا (قوله ولا يقتل ان قال  
صليت) أي ولو ظننا كذبه فان قطع بكذبه فالظاهر انه كذلك لاحتمال طر وحالة عليه تجوزة الصلاة بالانباء  
اه حل وبعبارة شرح مر فان أبدى عذرا ككسبان أو برد أو عدم ماء أو نجاسة عليه صحيحة كانت الاعذار  
في نفس الامر باطلة كقولنا صليت وظننا كذبه لم تنته لعدم تحقق تعمده تأخير داعن وقتها من غير عذر نعم  
نأمر بها بعد ذكر العذر وجوبا في العذر الباطل ونذبا في الصحيح بان قوله له صل فان امتنع لم يقتل لذلك فان  
قال فمحدث تركها بلا عذر قتل سواء قال ولا أصلها أم كنت لتحقق جنبته بتعمد التأخير انتهت (قوله  
انسان) أي ليس مثله اه شرح مر وقوله ليس مثله أي في الاهداد وان اختلف سببه كزنا محصن  
أو قاطع طريق مع تارك الصلاة اه ع ش عليه (قوله ولا ضمان عليه) هذا واضح على ان الاستنابة مندوبة  
وهو خلاف معتقد الشارح من انها واجبة اذ عليه لا ينبغي الا لضمان اه حلي (قوله أيضا ولا ضمان عليه)  
أي اذا كان قتله بعد أمر الامام أما اذا قتله قبل أمر الامام فبضمه لانه معصوم على قتاله اه ع ش  
ولو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد لا قود على قتاله لقيام الكفر  
ذكره في المجموع وهو محمول على ما اذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاد بالترك كما قاله الاندلسي اه شرح مر  
(قوله وتترك الصلاة الخ) قضيه انه لا يقتل الا بعد خروج وقت الصلاة الضرورى وهو ظاهر وان جرى  
الشيخ في شرح البهجة على خلافه واستوجه انه يقتل بخروج وقت الصلاة الحقيقي معطلا بان ترك الشرط  
أشمن ترك الصلاة لانه يدل على الامتنان بالدين اه شوبري (قوله تارك شرط) أي أو ركن اه شرح  
مر وبعبارة ابن حجر يقتل أيضا بكل ركن أو شرط اجمع على ركنيته أو شرطيته أو كلن الخلاف فيه وادها  
بحدادون ازالة النجاسة انتهت اه ع ش وبعبارة شرح مر تارك شرط أي متفق عليه أو فيه خلاف واه  
بخلاف القوى في فتاوى الفخار لو ترك فاقطع الطهور من الصلاة فمقتله أو من شافعي المذكور أو لمس المرأة  
أو توشأ ولم ينو وصلى متعمدا لا يقتل لان جواز صلاته بخلاف فيه وقيد بعضهم بحسب ما اذا قتل القاتل بذلك  
والا فلا قاتل حينئذ يجوز صلاته قال فالذي يتجه قتله لانه تارك لها عند امامه وغيره فعلم ان ترك التيمم كترك  
الوضوء وان وجب اجماعا أو مع خلافه لم يقتل القاتل بعدم وجوبه اه والاوجه الاخذ بالاطلاق أي في كل  
فيه خلاف غير واه فلا قتل وان لم يقتل اه رشدي وفي ع ش عليه قوله والاوجه الاخذ بالاطلاق أي  
فلا فرق بين التقليد وعدمه في انه لا يقتل اه \* (تبيينه) قال الغزالي لو زعموا ان بينهم وبين الله تعالى حالة  
استقطعت عنه الصلاة واحاط له شرب الخمر وأكل مال الناس كزعمه بعض المتصوفة ووقع أيضا في روض  
الباقى فلا تملك في وجوب قتله وان كان في خلوه في النار نظير قتل مثله أفضل عند الله تعالى من قتل مائة كافر  
لان ضرره أكثر واتفق لعل في انه نودي من جهة السماء يا عبد القادر قد أجهلك الحرامات واسقطنا عنك  
الواجبات فقال انجسأ أيها العيين فاني لست أكرم على الله من نبيه فقال لو قتلت لقتلتك سبعين  
صديقا والله أعلم اه

وتكفي استنابته في الحال  
لان تأخيرها يفتوت صلوات  
وقيل يهمل ثلاثة أيام  
والقولان في النذب وقيل  
في الوجوب والمعنى انها في  
الحال أو بعد الثلاثة مندوبة  
وقيل واجبة فان لم يتب قتل  
(ثم) بعد قتله (له حكم المسلم)  
الذي لم يترك الصلاة فيجهز  
ويصلى عليه ويدفن في مقابر  
المسلمين ولا يطمس قبره  
كسائر أصحاب الكبار ولا  
يقتل ان قال صليت ولو قتله  
في مدة الاستنابة أو قبلها  
انسان أثم ولا ضمان عليه  
كقاتل المرتد وتترك الصلاة  
فيها ذكر تارك شرط لها  
كل وضوء لانه تمتع منها



## \* (كتاب الجنائز) \*

قبل كان حق هذا الكتاب ان يذكر بين الفرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل باليت الصلاة ذكر  
 أثرها اهـ ج وهذا الكتاب يشتمل على مقدمات ومقاصد يبدأ بالاول فقال ليستعد للموت الخ اهـ شرح  
 مر والمقدمات من هنالى قوله وتجهيز فرض كفاية والمقاصد منه الى آخر الكتاب اهـ شيخنا (قوله بالكسر  
 والفتح اسم الميت في النعش) عبارة شرح مر بالفتح والكسر اسم الميت في النعش وقيل بالفتح اسم لذلك  
 وبالكسر اسم للنعش وهو عليه وقيل عكسه وقيل لقنان فيهما وعلى ما تقر ولو قال أصلى على الجنائزة بكسر الجيم  
 صحت ان لم يرد بها النعش انتهت وقوله وعلى ما تقر الخ قد يقال ان كان هذا راجعا لاول الاقوال المجزوم بها فواجه  
 التقيد بالكسر وان كان راجعا الى غيرهما القرينة عليه وان كان راجعا الى جميعها لم يصح كما هو واضح والذي  
 يظهر انه حيث قيل انه اسم الميت في النعش صحت النية ان لم يرد به النعش ويكون قول الشارح بكسر الجيم  
 ليس بعيدا حيث قيل انه اسم للنعش وعليه الميت صحت ان اراد الميت لها هو معلوم من أن الجواز لا يملكه من قصد  
 خاص وانصرف الاطلاق للحققي اهـ وشيئى وعبرة ع ش عليه وفهم من الاقوال المذكورة ان الميت  
 حيث لم يكن في النعش لا تطلق عليه الجنائزة لا بالفتح ولا بالكسر وعليه فلو كان الميت على الارض أو نحوها مما  
 ليس بنعش ونوى الصلاة على الجنائزة في ان يقال ان أشار اليها إشارة قلبية مع ولا يضر تسميته بغير اسم تعليبا  
 للإشارة وكذا ان قصد الجنائزة الميت يكون لفظ الجنائزة مجازا عن الميت وان قصد معنى الجنائزة لفظا وأطلق  
 لم تصح صلاته إمامي الاولى فظاهر لانه نوى غير الميت الذي يصلى عليه وأما في الثانية فلان لفظه محتمل لميت في  
 النعش وهو لم يصل عليه أو لنعش عليه ميت وهو لا تصح الصلاة عليه هذا وينبغي ان يراد بالنعش ما يحتمل عليه  
 الميت وانما عبروا بذلك لغلبة انتهت (قوله اسم للنعش وعليه الميت) فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش اهـ  
 شرح مر وقال في شرح البهجة وقال الازهرى لا يسمى جنائزة حتى يشد عليه الميت مكفنا اهـ فهل مفارقة  
 قول الازهرى لغيره باعتبار التكفين فقط أو التشديد أيضا فالمراد بالشدة اهـ سم (قوله أيضا بالكسر  
 اسم للنعش الخ) وهذا معنى قولهم الأعلى للادنى والأسفل للأسفل أى الجنائزة بالحركة العليا وهى الفتح لا على  
 وهو الميت في النعش والجنائزة بالكسرة السفلى للنعش وعليه الميت وهو أسفل اهـ شيخنا (قوله وقيل غير  
 ذلك) وهو انما عالقان في كل منهما اهـ شيخنا (قوله من جنزه) من باب ضرب يضرب فصارعه بالكسر اهـ ع ش  
 (قوله أى مقبرة) أى بالنسبة لموجوده على كل من الاقوال الاربع لان المسمى أملا سارا ومسنورا فالستر موجود  
 على كل انتهى شيخنا (قوله ليستعد) أى وجوب ان كان عليه ذنب يندب ان لم يعلم ان عليه ذنب فالامر يستعمل  
 في الوجوب والندب وهذا أقدم من حمل كلامه على الاول فقط اهـ شورى (قوله بتوبة) وهى كما يأتي في  
 الشهادات ان شاء الله تعالى ترك الذنب والتدم عليه وتعميمه على ان لا يعود اليه مخرج عن مظلمة قدر عليها  
 بنحو تحاله من اعتابه أو سبه ورد المظالم الى أهلها بمعنى الخروج منها سواء كان وجوبه عليه موسعا أم مضيقا كإداء  
 دين وقضاء فرائض وغيرهما وظاهر كلامه نيب ذلك بدليل ما بعده وهو ما صرح به ابن القري في تحصيله كالمقولي  
 وينبغي حمله على ما ذالم به ان ما عليه مقتض التوبة فيقتضى نيبه تجديدها اعتناء بشأنه أما اذا علم ان عليه  
 مقتضيا لها فهو واجبة فورا بالاجاع وعلى هذا يحمل قول جمع وخو يلو على مقابله يحمل قول آخرين ندبا  
 اهـ شرح مر وحمل توقف التوبة على رد المظالم حيث قدر عليه ومجملها أيضا حيث عرف المظالم والافيتصدق  
 بما ظلم به عن المظالم كذا قيل والاقرب ان يقال هو مال ضائع يرد على بيت المال فاعل من قال يتصدق به مراده  
 حيث غلب على ظنه ان بيت المال لا يصرف ما يأخذ على مستحقه ثم لو كان الظالم مستحقا في بيت المال فهل يجوز  
 له الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين أولا لاتحاد القابض والمقبض فيه نظر والاقرب الاول  
 هذا وحمل التوقف على الاستقلال أيضا حيث لم يترقب عليه مضر وفن زنى بالمرأة ولم يبلغ الامام فلا ينبغي أن

## \* (كتاب الجنائز) \*

بالفتح جمع جنائزة بالكسر  
 والفتح اسم الميت في النعش  
 وقيل بالفتح اسم لذلك  
 وبالكسر اسم للنعش  
 وعليه الميت وقيل عكسه  
 وقيل غير ذلك من جنزه اذا  
 ستره (ليستعد للموت) كل  
 مكلف (توبة)



بطلب من زوجهما وأهلها الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم فيكفي الندم والعزم على أن لا يعود وسياق لهذا الكلام بسط في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى وقوله فيكفي يندب له تجديدها أي بان يجدد الندم والعزم على أن لا يعود وليس ثم مظلمة فيها فلا يتأتى التجديد فيها وهذا فيمن سبقه توبة من ذنب أمامن لم يتقدم له ذنب أصلا قلعل المراد بالتوبة في حقه العزم على عدم فعل الذنب وبعبارة الأعيان أو ينزل نفسه منزلة العاصي بأن يرى كل طاعة قد تمت منه دون ما هو مطلوب منه وقوله عليه الصلاة والسلام أنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم والليلة سبعين مرة اه ع ش عليه وظاهر كلام ج في حاشية الايضاح توقف التوبة على تمام حفظ ما نسبته من القرآن وتتمام قضاء الفرائض وان كثرت حيث قال ونحو وج من المظالم بردها أو بردها بان تلفت استحقها ما لم يبرئه منها ومنها قضاء نحو صلاته وان كثرت ويجب عليه صرف سائر زمنه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان القرآن أو بعضه بعد البلوغ اه أقول وهو واضح ان قدر على قضاها في زمن يسير أمالو كانت عليه فرائض كثيرة جدا ولكن قضاؤها يستغرق زمنا طويلا فيكفي في صحة توبته عزمه على قضاها مع الشروع فيه وكذا يقال بحمله في حفظ القرآن حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا لأنه فعل ما في مقدوره أخذ من قول هر وخروج من مظلة قدر عليها ما اذالم يقدر عليها فيكفي العزم كما تقدم اه ع ش (قوله أيضا توبة) أي بول من صغيرة وان أتى بكفر لانه أمر يتعلق بالآخر وتوبة من لا ذنب له بجزاه برماوى قال ج في الأعيان ولو تحقق ان عليه ذنبا ونسي عنه فالورع ما قاله المحاسبي انه يعين كل ذنب ويندم عليه بخصوصه فان لم يفعل ذلك فهو غير مخاطب بالتوبة لتعذرها لكنه يلحق الله تعالى بذلك الذنب وكذا لو نسي دائته وتسامح القاضي أبو بكر فقال يقول ان كان لي ذنب لم أعلمه فاني نائب الى الله منه اه أقول وقوله لكنه يلقى الله تعالى الخ ينبغي أن يكون ذلك في ذنب يتوقف على رد المظالم أما غيره فيكفي فيه عموم التوبة اذا تعين غير محتاج اليه اه ع ش على هر (قوله بأن يبادر اليها) تفسير للاستعداد للموت بتوبة اه شورى وبعبارة شرح هر ومعنى الاستعداد بذلك المبادرة اليه ائلا يفجأه الموت انتهت وفي المصباح وجأه الامر من باب تعب ونفع وفاقا مع حاجة أي عاجله والاسم الفجأة بالهم والمذوق لغته وزان غمرة اه (قوله وسن ان يكثر ذكره) أي سواء كان صحيحا أو مريضا بقلبه ولسانه بحيث يجعله نصب عينيه لانه أزجر عن المعصية وادعى الى الطاعة اه حل ويستثنى طالب العلم فلا يسر له ذكر الموت لانه يقطعه وكتب هم على ج يحتمل ان يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك اه وقوله ان يطلب أي ندبا اه ع ش على هر (قوله أن يكثر ذكره) المراد ذكر القلب فيجعل نصب عينيه فاه في البيان اه ناشري وقوله نصب بضم التوين لكن من الواضح ان ذكره ما أفضل فلو قال بقلبه ولسانه والاقبل به لكان أولى اه شورى (قوله لخبرا كثر وامن ذكر هاذم الذات) قال الحافظ في تخرج الزرزد كرا السهيلي في الروض أن الرواية فيه بالذال المعجمة ومعناه القاطع وأما بالهمزة فتعنه المزيل لشي من أصله وليس ذلك مراداهنا وفي هذا النقي نظر لا يخفى اه وقد جوز في فتح الآله الوجهين وقال فهو استعارة تبعية أو بالكناية شبه وجود الذات ثم والها بذكر الموت يبينان مرتفع هدمه مصعقات هائلة حتى لم يبق منه شيأ وليس فيماد كرم ما يمنع قول السهيلي وليس ذلك مراداهنا بان جعله استعارة لا يؤدي الى أن المنتهى المعنى الحقيقي مراد غايته ان يصح التعبير بالهدام عن القاطع مجازا وليس كلام السهيلي في التعبير بل في أن المعنى الحقيقي لله اذم غير مراد وقوله وشبه وجود الذات تقرير للاستعارة بالكناية ولم يصرح بتقرير التبعية ولعله أن يقال وشبهه إزالة الذات يذكّر الموت بدم الصواعق أو نحوها البناء المرتفع واستعارة اسمه ثم اشتق منه هادم اه ع ش على هر (قوله يعني الموت) ظاهره ان لفظ الموت ليس من الحديث مع أنه ثابت في الرواية ومن ثم قال شراحه هو بالحر كلف الثلاث بتقدير هو أو أعني أو عطف بيان أو يدل من هادم اه شورى والجواب

بأن يبادر اليها ثلاثيها  
الموت الموت لها (ومن أن  
يكثر ذكره) لخبرا كثر وامن  
ذكر هاذم الذات يعني  
الموت رواه الترمذي وحسنه  
وابن حبان والحاكم وصححه  
رأى السائى فانه ما يذكّر في  
كثير الاقلام ولا قليل الا كثره  
أي كثير من الامل والدنيا  
وقليل من العمل



انه يمكن ان يمار وابتازرواية فيها الفظا الموتى رواية ليس فيها اه شينار قوله وهاذم بالجملة الخ) وأما بالمهمة  
فهو الزيل الشئ من أصله اه شرح مر وفي المصباح هذمت الشئ هذما من باب ضرب قطعته بسرعة  
(قوله آكد بما ذكر) أي من الاستعداد للتوبة والاكثر كماله مقتضية عبارة أصله وقوله أي أشد طلبا أي لانه  
الى الموت أقرب منه لغيره اه شرح مر ويسن له الصبر على المرض أي ترك التضجر منه وتكره كثرة  
الشكوى نعم ان سألته نحو طبيب أو قريب أو صديق عن حاله فاجبه بما هو فيه من الشدة لا على صورة الجزع فلا  
بأس ولا يكره الان يركب في الجموع لكن اشتغاله بنحو التسميع أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يتعهد نفسه  
بتلاوة القرآن والذكر وحكاية الصالحين وأحوالهم عند الموت وأن يوصي أهله بالصبر عليه وترك النوح  
ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيرها وأن يحسن خطفه وخلقه وأن يجتنب المنازعة في أمور الدنيا وان يسترضي  
من له به علة تكاد موز وحقه ولو جاز ومعامل وصديق ويسن ان يعاد مريض ولو بخور مد وفي أول يوم  
مرضه وخبر انما يعاد بعد ثلاثة موضوع مسلم ولو عدوا من لا يعرفه وكذا ذي قريب أو جار ونحوهما ومن  
رجى اسلامه فان انتفى ذلك جازت عيادته وتكره عيادة تشق على المريض وألحق الأذرى بحساب الذي المعاهد  
والمستأمن اذا كانا دارنا ونظر في عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكس اذا لم تكن قرابة ولا جوار  
ولا رجا قربة لافا مأمور ومن هجرهم وأن تكون العيادة غمبا فلا يواصلها كل يوم الا أن يكون مغلوبا عليه نعم  
القريب والصديق ممن يستأنس به المريض أو يشرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم تسن لهم المواصله  
مالم يفهموا أو يعلموا كراهية ذلك ذكره في المجموع وان يخفف المكث عنده بل تكره اطالته مالم يفهم منه الرغبة  
فيما يدعو له بالشقاء ان طمع في حياته ولو على بعد وأن يكون دعاؤه أسئل الله العظيم رب العرش العظيم ان  
يشفيك بشفائه سبع مرات وأن يطلب نفسه بمرضه فان خاف عليه الموت رغبة في التوبة والوصية وأن يطلب  
الدعاء منه وأن يعظه ويذكره بعد عاقبته بما عاهد الله عليه من خير وان يوصي أهله وخادمه بالرفق به والصبر عليه  
ومثله من قرب موته في حد ونحوه اه شرح مر وقوله الا أن يكون مغلوبا عليه أي بان يكون ثمما يقتضي  
الذهاب له كل يوم كشراء أدويته ونحوها وقوله وأن يدعو له بالشقاء أي ولو كافر أو فاسقا ولو كان مرضه رمدا  
وينبغي أن يحمله مالم يكن في حياته ضرر للمسلمين والا فلا يطلب الدعاء له بل لو قيل يطلب الدعاء عليه لما فيه من  
المصلحة لم يبعد وقوله وأن يكون دعاؤه الخ هذا مفروض فيما لو عاده ومثله ما لو حضر المريض اليه أو حضر بل  
ينبغي طلب الدعاء له بذلك مطلقا اذا علم بمرضه وقوله والوصية أنهم أنه لو لم يخف عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك  
ولو قيل يطلب ترغيبه مطلقا لم يبعد سيما ان ظن ان ثمما يطلب التوبة منه أو يوصي فيه وقوله وأن يطلب الدعاء  
منه أي ولو فاسقا وقوله وأن يعظه ومنه انه يحمله على فعل قربات بعد شفاؤه فان شق ولم يفعل ذكره بما عاهد الله  
عليه اه ع ش عليه وجه آداب عيادة المريض عشرة أشياء ومنها ما لا يختص بالعبادة ان لا يقابل الباب  
عند الاستاذان وأن يدق الباب برفق ولا يهجم نفسه بان يقول ثعلوان لا يحضر في وقت يكون غير لائق بالعبادة  
كوقت شرب المريض الدواء وان يخفف الجالس وان يغض البصر وأن يظل السؤال وأن يظهر الرقة وان  
يخلص الدعاء وأن يوسع للمريض في الأمل ويعينه عليه بالصبر لما فيه من خيل الاجر ويحذره من الجزع  
لما فيه من الوزر اه فتح الباري على البخاري لابن حجر اه شوي روى أن من قرأ سورة قل هو الله أحد  
مائة مرة في مرضه الذي يموت فيه لم يضيق عليه في قبره وأمن من مضطقه القبر وجلته الملائكة حتى يجوز على  
الصراط الى الجنة اه برماوى (قوله وان يتداوى المريض) قل القاضي عياض الاجماع على عدم وجوبه  
وانما يجب كمال الميتة المضطروا ساعة القصة بالجر لعدم القطع باتادته بخلافها ويجوز الاعتماد على طب  
الكافر ووصفه مالم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه اه شرح مر وقوله لعدم القطع  
باتادته افهم أنه لو قطع باتادته كعصب محل القصد وجب وهو قريب ثم رأيت ج صرح به حيث قال بديل

وهاذم بالجملة أي قاطع  
والتصريح بسن ذلك من  
زبدني (ومريض آكد)  
بما ذكر أي أشد طلبا به  
من غيره (وان يتداوى)  
المريض لخبر البخاري



قول الشارح المضطر وربط محل القصد وقوله أو نحوها بما لا يعتمد فيه ومنه الأمر بالداء بالنجس اه ع ش عليه (قوله ما أنزل الله داء الخ) أي ما وضع الله داء في جسم شخص الخ اه شيخنا وقوله الاوضع له دواء زاد في رواية جهله من جهله وعلم من علم اه برماوى (قوله ان الاعراب) بكسر الهمزة وفتح قمتها اه برماوى (قوله الا الهرم) وهو كبر السن اه ع ش على م ر (قوله فهو فضيلة) أي والتداوى أفضل من كل شيء كان في شفائه نفع عام للمسلمين أو خشي على نفسه من التضجر بدوام المرض وإن تركه توكلًا أفضل حيث انتفى ذلك ورزق الرضا به اه شورى وبعبارة شرح م ر وأفتى النووى بأن من قوى توكله بالترك له أولى ومن ضعف يشبهه وقل صبره فالداء له أفضل وهو كما قال الأذرى حسن ويمكن حمل كلام المجموع عليه انتهت (قوله وكره اكرهه عليه) أي الإلحاح عليه وإن علم نفعه بمعرفة طبيب وليس المراد به الإكراه الشرعى الذى هو التهديد بقوبة عاجلة ظلمًا إلى آخر شروطه اه ع ش على م ر (قوله قال في المجموع الخ) وارد على قوله وكره اكرهه عليه ووجه الورد أن الحديث يدل على حرمة الإكراه لأن الأصل فى النهى التحريم فلذلك أجاب عنه بأنه ضعيف وعلى تحسين الترمذى به يجب عنه بان النهى للتنزيه اه شيخنا وفى ع ش على م ر ما نصه قوله قال في المجموع الخ جواب عما يقال لم استدله بقوله لما فيه من التشويش ولم يستدل بالحديث وقوله ضعفه البيهقى أي فيقدم على من قال انه حسن لأن مع ضعفه زيادة علم بالجرى لمرادى انتهى قوله فان الله يطعمهم ويستقيم أي يعطيهم قوة الطاعم والشارب انتهى ع ش (قوله وادعى الترمذى انه حسن) وعليه فيحمل النهى على الكراهة وفيه أن المدعى الكراهة على التداوى والحديث قال لا تكرهوا مرضاكم على الطعام وليس فيه تعرض للتداوى حتى يكون وارداً وأجيب بأن الطعام فيه شامل لما إذا كان على وجه التداوى بل مثل الإكراه على التداوى الإكراه على سائر الطعام والشراب اه شيخنا ح ف (قوله وكرهه غنى موت لضر) وسن لفتنة دين لم يعلم من كلامه حكمه من غير ضر ولا فتنة دين وفي حج ما نصه (تنبيه) تنافى مفهوم ما كلامه في مجرد تنبيه الخالى عنهما والذى يتجه أنه لا كراهة لأن علمها أنه مع الضر يشعر بالتبرم بالقضاء بخلافه مع عدمه بل هو حجة تدل على الرضا لأن من شأن النفوس النفرة عن الموت فتنبه للضر دليل على محبة الآخرة بل حديث من أحب لقاء الله أحب لقاء الله يدل على ندم تنبيه محبة لقاء الله كقول بلدا شريف بل أولى اه اه ع ش على م ر (قوله أو دنياه) ومنه ضيق العيش اه ع ش (قوله وسن لفتنة دين) أي لحولها اه ح أي أو خوف زيادتها اه ع ش على م ر والمراد بها المعاصى والخروج عن الشرع اه شيخنا ويسن أيضاً تنبيه لضر آخرى كتنبي الشهادة في سبيل الله قال ابن عباس لم يثن نبى الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم وقال غيره انما تنهى الوفاة على الاسلام لا الموت اه شرح م ر وفى المجموع يسن تنبيه بلدا شريف أي مكة أو المدينة أو بيت المقدس وينبغي أن يلحق بها محال الصالحين وبحيث أن الدفن بالمدينة أفضل منه بمكة لعظم ما جاء فيهها وكلام الأئمة برده اه ح (قوله فليقل اللهم احبني الخ) أي مع الكراهة الخفيفة اه ع ش على م ر (قوله ما كانت الحياة) ثم قوله إذا كانت ينظر وجهه عبارة التعبير فيها بعبارة الإيعاب وأتى بما فى الأول وإذا فى الثانى لما هو ظاهر المتأمل اه شورى أي لأنه لو أتى فى الثانى بما كان المعنى وتوفى مدة كون الوفاة خيراً إلى فيقتضى أن زمن الوفاة بعضه خير وبعضه غير خير ويقتضى أنه إن لم تكن الوفاة خيراً له بحسبه لأن الوفاة حينئذ مقدرة بدمع أنه ظاهر الفساد اه شيخنا وقال شيخنا ح ف عبر بلذا فى الثانى لأن زمن الوفاة مستقبل اه عبارة ع ش على م ر لعلم انما عبر فى الأولى بما وفى الثانى بلذا لأن الحياة لا متدادها وطول زمامها تقدر بدمع قصر فيها بما الدالة على الظرفية الزمانية بخلاف الوفاة كأنها عبارة عن خروج الروح وليس فيه زمن يقدر انتهت (قوله وأن يلحق محتضر وقوله ثم يوجهه وقوله وأن يقرأ عنده يسن وقوله وإن يحسن ظنن وقوله غمض وقوله وشهد لحيا وقوله وليت مفاصله وقوله وترعت ثيابه وقوله ثم ستر بثوب خفيف وقوله وثقل بطنه وقوله

ما أنزل الله داء الا أنزل له شفاء وخبر ان الاعراب قالوا يا رسول الله أنت دأوى فقال تداووا فان الله تعالى لم يضع داء الاوضع له دواء الا الهرم وراه الترمذى وغيره وصححه قال فى المجموع فان ترك التداوى توكلًا فهو فضيلة (وكره اكرهه عليه) لما فيه من التشويش عليه قال فى المجموع وخبر لا تكرهوا مرضاكم على الطعام فان الله يطعمهم ويستقيم ضعيف ضعفه البيهقى وغيره وادعى الترمذى انه حسن (و) كره (غنى موت لضر) في بدنه أو دنياه (وسن) تنبيه (لفتنة دين) خبر الشيخين فى الاول لا يثبت أحكم الموت لضر أصابه فان كان لا بد فاعلا فليقل اللهم احبني ما كانت الحياة خيراً إلى وتوفى إذا كانت الوفاة خيراً إلى واتباع فى الثانى لكثير من السلف وذكر السن من زيادى وقال الاسنوى وغيره ان النووى أفتى به (وأن يلحق محتضر) أي من حضره الموت (الشهادة)



ورفع عن أرض وقوله ووجه كمتضر (أي نديافي هذه المسائل الاثني عشر اه ع ش أي كايوتخذ هذا الحكم من كلام السابقين في بعض وتلويح في الباقي تأمل (قوله أيضا وان ياتن بحضر الشهادة) كلامهم يشمل غير المكلف فيسن تلقينه وهو كذلك لكن قربان يكون في المميز وعليه فرق الزركشي بين هذا وبين نيب تلقينه بعد الدفن مع القابل هذا المصطلح ثم لا يفتن الميت في قبره وهذا لا يفتن اه شرح هر وشامل أيضا الشهيد وهو ظاهر قال ابن السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاشر أهل السنة تقولون ان من مات مؤمنا دخل الجنة لا محالة وأنه لا بد من دخول من لم يقف الله عن من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها هذا الذي تلقنوه عند الموت كلمة التوحيد اذا كنتم مؤمنا ماذا ينفع كونها آخر كلامه قلت لعل كونها آخر كلامه قرينة انه ممن يعفو الله عن جرائمه فلا يدخل النار أصلا كما جلع في القضا الا يخرج من الله عليه النار واذا كالا تمنع أن يعفو الله عن عصاة المؤمنين ولا يؤخذهم بذنوبهم فضلا من و احسانا فلا يستبعد أن ينصب الله النطق بكلمة التوحيد أو حجة المسلم اشارة دالة على أنه من أولئك الذين يتجاوز عن مساوئهم اه ع ش عليه (قوله اي لا اله الا الله) ولا تنس زيادة محمد رسول الله وهو ما صححه في الروضة والمجموع وقول الطبري بجمع ان زيادتها أولى لان المقصود مودته على الاسلام مردود بان هذا مسلم ومن ثم بحث الاسنوي أنه لو كان كافرا لقن الشهادة تين وأمرهم بالخبر الغلام اليهودي ويكون ذلك وجوبا كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى ان رجي اسلامه والا فندبا اه شرح هر وقوله ولا تنس زيادة محمد رسول الله أي تلوزادها وذكرا المختصر بعد قوله لا اله الا الله لا يخرج عن كون التوحيد آخر كلامه لانه من تمام الشهادة وقوله ويكون ذلك وجوبا أي ان رجي اسلامه وسبب في ذلك في كلامه وظاهره وان بلغ الغرض ولا بعد في الاحتمال أن يكون عقله حاضرا وان ظهر لنا خلافه وان كالا ترتب عليه أحكام المسلمين حيث اه ع ش عليه (قوله وروى الحاكم الخ) الاولى تأخير هذا الحديث عن قوله بلا الحاج لانه متعلق بقوله واذا قالها مرة لا تعاد عليه الا أن يتكلم بعد هاو عبارة شرح هر بعد قوله بلا الحاج فان قالها لم تعد عليه حتى يتكلم ولو بغير كلام الدنيا أخذ من قولهم لتكون هي آخر كلامه فقد صح من كن آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة في المجموع أنه لا يراد على مرة وقبل يكررها ثلاثا فان ذكرها ولم يتكلم بعدها فذاك والاسكت أي الملقن يسير انهم يعيدها فبما يظهر انتهت (قوله من كان آخر كلامه) أي ولو النفس فيشمل ما لو استخضر ذلك بقلبه وان لم يتلقطه وبه صرح في الخادم كما أفاده بعض المشايخ وقوله في الاصاب عن الزركشي اه شوري (قوله آخر كلامه) بالرفع والنصب والاول أفصح اه ع ش (قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو مذنبا ما له الجنة ولو عذب بوطال عذابه اه سم على البهجة ومثله في ج اه ع ش على هر (قوله ثلاثا بغير) الضمير القلق من النعم وبابه طرب فهو بغير ورجل فخور وأخبره فلان فهو بغير وقوم مضاجير ومضاجر اه مختار (قوله ولا يقال له قل) أي ولا أشهد لان المقصود كونها آخر كلامه ليفوز مع السابقين أو بعدم الحساب أو بتقديمه على من لم يقل مثله وعليه حل الحديث وما أحسن ما اتفقوا لا يزرعه الرازي انه لما احتضر كان عنده أبو حاتم ومحمد بن مسلم فاستحيا أن يلقناه فتذاكر احديث التلقين فخرج عليهم ما قيدا أبو زرعة وهو في التزع فذكر اسناده الى أن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه من الدنيا لا اله الا الله فخرجت روحه وجمع الهاء قبل أن يقول دخل الجنة اه برماوى (قائده) في المختار اخرج الباب أغلقه وارفع على القارئ على ما لم يسم فاعله اذا لم يقدر على القراءة كانه أطلق عليه كبر ربح الباب وكذا اخرج عليه على ما لم يسم فاعله أيضا ولا تقل اخرج عليه بالتشديد والرفع فتعطين الباب العظيم وكذا الرناج بالكسر ومنه رناج الكعبة وقيل الرناج الباب المعلق وعليه باب صغير اه وفي الصباح ارجع الباب ارجا أغلقته اغلاقا وثيقا ومنه قيل ارجع على القارئ اذا لم يقدر على القراءة كانه منع منها وهو مبني المفعول مخفف وقد قيل ارجع بهم مرة وصل وتقبل الجيم وبعضهم يمنعها ويربعها قيل ارجع

أي لا اله الا الله تلخبر مسلم  
لقد اموناكم لا اله الا الله  
أي ذكرنا من حضر الموت  
وهو من باب تسمية الشيء  
بما يصير اليه وروى الحاكم  
باسناد صحيح من كان آخر  
كلامه لا اله الا الله دخل  
الجنة (بلا الحاج) عليه ثلاثا  
بغير ولا يقال له قل



وزان اقتتل بالبناء للمفعول أيضا ويقال رشح في منطلق رشحاً من باب تعب اذا استغلق عليه والراجح بالكسر الباب العظيم والباب المغلق أيضا (قوله أيضا ولا يقال له قتل) أي يكره ذلك اه ع ش على مر (قوله بل يشهد عنده) أي يشهد جميع من يحضرته اه حل وعبار شرح مر (قوله بل يشهد عنده) بأن يذكريها بين يديه ليتذكري وينبغي لمن عنده ذكرها أيضا وبأن يقول الملقن ذكر الله مبارك فسد ذكر الله جميعا ثم يقول هو والحاضرون سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر انتهت بنوع تصرف في اللفظ (قوله وليكن غيرهم) عبارة شرح مر ويستحب ان يكون الملقن ممن لا يتهمه الميت كوارث الخ انتهت فلو كان الميت فقيرا لاشي له فالوجه ان الوارث كغيره في انه يلحقه لانتفاء التهمة حيثئذ اه ع ش عليه (قوله لقنهم من حضره منهم) أي وان اتهمه الميت اه من شرح مر (قوله الا ان يتكلم بعدها) أي لو يذكري ونحوه ولو محمد رسول الله اه ج وقال غيره ولو بكلام نفسي دلت عليه قرينة أو اطلع عليه ولي اه خادم اه شوبري (قوله لجنب أيمن) ينبغي أن تكون اللام بمعنى على لان اضطلع انما يتعدى به الى باللام اه ع ش على مر (قوله فان تعذر) أي تعسر اضيق مكان أو نحوه كعلة اه شرح مر (قوله واتصاء للقبلة) بفتح الميم أشهر من كسرها وضمها اه شرح البهجة وابن حجر وقال في الايعاب هو بتثنية الهمزة أيضا انتهى ع ش على مر (قوله التخفض من أسفلهما) وهو ما ارتفع عن الارض من باطن الرجل اه برماوي وفي المصباح خضت القدم خصا من باب تعب ارتفعت عن الارض فلم يمسها فالرجل اخض القدم والمرأة خضت والجاء جمع خص مثل أحمر وأحمر وأحمر لانه صفة فاذا جمعت القدم نفسها قلت الانخاض مثل الانخاض له مجرى الاسماء فان لم يكن بالقدم خص فهو رجاء براء ورجاء مشددة مهملةين وبالمد انتهى (قوله وقال التاج الخ) قال في الخادم وهو ظاهر ان خاف انه لو اشتغل بالتوجيه مات قبل الثلثين فان غلب على ظنه بقاءه احتمل تقديم التلقين للامربه ويحتمل تأخيرها ليكون عهدهما عند موته أقرب اه سيد اه شوبري (قوله ابن الفر كاح) هو ابو محمد تاج الدين عبد الرحمن ابن ابراهيم الشهير بابن الفر كاح والفرقي بيع الاول سنة أربع وعشرين وسبعمائة وثلاثة على ابن الصلاح وغيره وسمع ابن السني وغيره المتوفى في جمادى الآخرة سنة تسعين وسبعمائة اه برماوي (قوله وان يقرأ عنده يس) أي يتم له هاروي الحارث بن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائف امن أو جاثع شبع أو عطشان سقى أو عار كسى أو مريض شفى اه دميري وصح في حديث غير يس مما من مريض يقرأ عليه يسن الامانة بآنا وادخل قبره بآنا اه ج اه ع ش على مر (قوله أيضا وان يقرأ عنده يس) وهي أفضل من غيرها في هذه الحالة وبعد الموت أيضا فنكر برها أفضل من قراءة غيرها المساوي لما كرم موته تكرير ما حفظه منها لولم يحسنها بتمامها لان كل جزء منها بخصوصه مطلوب في ضمن طلب كلها ويحتمل انه يقرأ ما حفظه من غيرها مما هو مشتمل على مثل ما فيها اوله الاقرب اه ع ش على مر (قوله لان الميت لا يقرأ عليه) أي لان على تشعربا صفاته ومجاءه والميت لا يسمع فلو كان المراد بالميت في الخبر حقيقة لقول عنده هذا مراده وفيه ان الميت يسمع كالحي فيحسن ان يقال عليه فالاولى ابقاؤه على ظاهره من غير تأويل اه شيخنا (قوله أيضا لان الميت لا يقرأ عليه) أي خلا فالابن الرضا حيث منع التأويل وأبقى الحديث على ظاهره ومنع ذلك بان الميت في سماع القرآن كالحي لانه اذا صح السلام عليه فالقرآن أولى اه حل وكلامه ظاهر قال مر وكان معنى لا يقرأ على الميت أي قبل دفنه لا اشتغال أهله بتجهيزه الذي هو أهم اه ويؤخذ من الدالة انهم لولم يشتغلوا بتجهيزه كأن كل الوقت لا يستألفه القراءة عليه اه ع ش وقرره شيخنا ح ف وعبارة شرح مر ولك ان تقول لا مانع من اعمال اللفظ في حقيقة ومجازه فيثقل بطلب القراءة على الميت كانت يس أفضل من غيرها أخذنا ظاهر هذا الخبر وكان معنى لا يقرأ على الميت أي قبل دفنه اذا المطلوب الآن الاشتغال بتجهيزه اما بعد دفنه فآتى في الوصية ان القراءة تنفعه في بعض الأمور فلا مانع من مذبحا حيثئذ كالمصدق وغيره او يقرأ



عنده الرعدة ولجابر اتهامون طالع الروح وقل الاستوى عن الجلي أنه يستحب تجرعه الماء فان العطش يغلب من شدة الترع فيخاف منه ازال الشيطان اذوردانه يأتي بما عزال أي عذب ويقول قل لا اله غيري حتى أسقيك وأقره الأذرعى وقال انه غريب حكيم وتعليلاه وعمله عند عدم ظهور اماره احتياج المختضر اليه اما عند ظهورها فهو واجب كالمو واضع انتهت وقوله ويقرأ عنده الرعدة أي بنماها ان اتفق له ذلك والافا تيسر له منها وقوله ولجابر الخ يؤخذ منه انه يستحب قراءتها سر اولو أمره المختضر بالقراءة جهر الان فيه زيادة ايلامه وبقى ما لو تعارض عليه قراءتها فهل تقدم يس لصحة حديثها أم الرعدة فيه نظروا ينبغي أن يقال بمرعاة حال المختضر فان كان عنده شعور وتذكر لمجرد البعث قرأ سورة يس والاقراءة سورة الرعد اه ع ش عليه \* (تنبيه) \* قد دلت الاحاديث على ان جبريل عليه السلام يحضر موت كل مؤمن مالم يكن جنبا اه برماوى (قوله أيضا ان الميت لا يقرأ عليه) كان معناه ان القراءة على الشخص تقتضى كونه بذكرها ويسمعه والميت ليس كذلك وأقول لا يبعد أن يكون هذا الاستدلال منه على قوله المراد به من حضره الموت يعنى انه أراد عليه الصلاة والسلام بقوله موتا كم من حضره الموت لان الميت تمتنع القراءة عنده بدليل قوله اقرؤا على موتاكم لان المفهوم من هذه العبارة ان يكون المقروء عليه ممن له ادراك واستماع والميت ليس كذلك فهذا دليل على انه انما أراد الحى الذى حضره الموت والحاصل انه بين ان المراد بالموت المعنى المجازى لوجود القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقى وهو قوله اقرؤا على موتاكم لان القراءة ممتعة عند الميت هكذا يمكن ان يكون هو المراد فليتأمل اه سم (قوله تجدد له ذكر تلك الاحوال) يؤخذ منه انه يس قراءتها عند مجهر بخلاف الرعدة فقرأ سرا وان طلب الميت الجهر بها اه من ع ش على مر (قوله ويحسن ظنه) بضم الياء واسكان الحاء وكسر السين ويقرأ أيضا بضم الياء وفتح الحاء وكسر السين مشددة والضمير راجع للمريض من حيث هو اه شيخنا وفي ع ش على مر مثله والاطهر كما فى المجموع فى حق الصحيح استواء خوفه ورجائه لان الغالب فى القرآن ذكر الترغيب والترهيب معا وفى الاحياء ان غلب داء القنوط فالرجاء أولى أو داء أمن المكر فالخوف أولى وان لم يغلب واحد منهما استويا قيل وينبغي حل كلام المجموع على هذه الحالة اما المريض غير المختضر فالعتمد فيه انه كالمختضر فيكون رجاءه أغلب من خوفه كما مر والظن ينقسم فى الشرع الى واجب ومندوب وحرام ومباح فالواجب بحسن الظن بالله تعالى بان لا يظن به سوءا كسبته لما لا يليق به والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهر العدالة من المسلمين والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الريب والمجاهرة بالحيثيات فلا يحرم سوء الظن به لانه قد دل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الا خيرا ومن دخل مدخل السوء انهم ومن هلك نفسه ظننا به السوء ومن الظن الجائر باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان فى التقويم وازوش الجنائيات وما يحصل بخبر الواحد فى الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعا والبيانات عند الاحكام اه شرح مر وقوله والمباح الظن الخ لم يذكر المندوب مع انه ذكره فى الاجمال لتصريح به فى عبارة المصنف ولعل المراد به انه يستحضر ان الله تعالى يغفر له ويدخله الجنة ونحو ذلك فلا ينافى أن يحسن الظن بالله سبحانه وتعالى واجب لما قدمنا ان المراد به ان لا يظن به سوءا ولم يذكر المكره أيضا ولعله لعدم تأتبه وقد صور بان يظن فى نفسه ان الله تعالى لا يرجه لكثرة ذنوبه هذا وقوله فلا يحرم ظن السوء به يقال عليه ان عدم حرمة ظن السوء لا يستلزم اباحة ظن السوء عن تصف بذلك اه ع ش عليه وعجابه الرشيدى سكنت عن المندوب وفى التمهيدى والمندوب حسن الظن عن ظاهره العدالة من المسلمين انتهت (قوله اما عند ظن عبدى بى) تتمه فلا يظن بى الا خيرا ويحصل ذلك بتدبر الآيات الواردة بسعة الرحمة والمغفرة والاحاديث كذلك وعن ابن شريح انه رأى فى مرض موته فى المنام ان القيامة قامت والله تعالى يقول أين العلماء فجاؤا فقال ما علمتم فيما علمتم فقالوا أما ما وقصرتا ثم أعاد السوال فقالوا كذلك قلت اما أنا فليس فى محيى شرك وقد وعدت ان تغفر ما دون ذلك فقال اذهبوا فقد غفرت لكم

تجدد له ذكر تلك الاحوال  
(و) ان (يحسن ظنه بربه)  
تلمح مسلم عن جابر قال سمعت  
النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
قبل موته بثلاث لا يموتن  
أحدكم الا وهو يحسن الظن  
بالله تعالى أى يظن ان يرجه  
ويغفوعنه وتلمح الشيخين  
قال الله اما عند ظن عبدى بى



ثم مات بعد ثلاثة أيام اه برماوى (قوله ويسن لمن عنده تحسين الخ) أى ما لم يرمه اماره اليأس والقنوط  
والاوجب ذلك لانه من بذل النصيحة وفي كلام ج ان هذا لا يأتى الا على القول بوجود استقامة تارك الصلاة اه  
حل (قوله فاذا مات غمض) هذا شامل للاعمى ويسن كما في المجموع ان يقول حال غماضه بسم الله وعلى له رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وعند جله بسم الله ثم يسبح ما دام يحمله اه شورى وقال في الايعاب وظاهر كلامهم  
ان المريض لا يسن له تغمض عين نفسه قبل موته وان أمكن بلا مشقة لكن بحث بعضهم بنده ان لم يحضر عنده  
من يتولاه اه اه ع ش على مر (قوله ثم قال ان الروح) زاد في شرح الروض ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع  
درجته في المهديز واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين واقسم له في قبره ونوره فيه اه عمرة  
أقول وينبغي ان يقال مثل ذلك في من يغمض الا في قول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام اه ع ش  
على مر (قوله ان الروح) بضم الراء المهملة تنكر وتوث وهي عند المتكلمين جسم لطيف مشتبه  
بالبدن اشتباه الماء بالعود الا خضرو يقول انه سار في البدن كسريان الماء في العود الا خضرو وهو باق لا يفتنى  
وعند جمع منهم انه عرض وهو الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وعند الفلاسفة انه جوهر مجرد غير  
متغير يتعلق بالبدن تعلق التدبير ليس داخل فيه ولا خارج عنه وهل هي موجودة قبل خلق الجسد أم لا  
المعتمد الاول اه برماوى (قوله تبعه البصر) أى ناظر أين يذهب ببقاء النظر بعد مفارقة الروح غير بعيد  
لبقاء حرارة البدن خصوصا في عضو أقرب الى محل خروج الروح لانهم تدخل وتخرج من العين واللبس آخر  
شيئ تتركه الروح وأول شيء تحمله الحياة وآخر شيء يسرع اليه الفساد اه برماوى (قوله أيضا تبعه البصر) أى  
ذهب أو شخص ناظر الى الروح أين تذهب لا يقال كيف ينظر بعد هلاكه لان قول يبقى فيه من آثار الحرارة القرينية  
بعد مفارقتها مائة أقوى به على نوع تطلع لها كما يدل له ما يأتى اه شرح مر ويحتمل ان المراد منه ان القوة  
الباصرة تذهب عقب خروج الروح حينئذ تنجم العين ويقيم منظرها اه ع ش عليه وعبارة الشورى  
قوله تبعه البصر الخ أى ذهب أو شخص ناظر الى الروح أين تذهب قال الشهاب البرلمى كان المعنى والله  
أعلم ان سبب انفتاح العين ان الشخص اذا أحس قبض الروح وانزعاعها يفتح بصره ناظر الى ما تتركه منه  
وليس المعنى ان القوة الباصرة تفارقه وتذهب معها بعد قبضها ويحتمل الترام ذلك بمعنى انه ينتقل الى الروح  
ويعلق بها اذا هبامها ينظر أين تذهب والاول أظهر بل متعين غاية الامر ان قبض في الحديث يلزم ان يؤول  
حينئذ بمعنى أريد قبضه خلافا لما في شرح البهجة من جله على حقيقة انتهت ثم رأيت في هامش نسخة ع ش  
التي جردت منها الحاشية ما نصه قوله تبعه البصر أى ذهب أو شخص ناظر الى أين تذهب الروح قلت وفي فهم  
هذا دقة فانه قد يقال ان البصر انما يبصر مادام الروح في البدن فاذا فارقه تعطل الاحساس والبصار والذي  
ظهر لي بعد النظر ثلاثين سنة ان يجاب بأحد أمرين أحدهما ان ذلك بعد خروج الروح من أكثر البدن وهي  
بعد باقية في الرأس والعينين فاذا خرج من القم أكثره ولم تنته كلها تنظر البصر الى القدر الذي خرج وقد ورد  
ان الروح على مثال البدن وقد رأيت أعضاء فاذا خرج بقيتها من الرأس والعين سكن النظر فيكون قوله اذا قبض  
معناها اذا تترك في قبضه ولم ينته قبضه الثاني يحتمل على ان ما ذكره كثيرون من العلماء ان الروح لها اتصال  
بالبدن وان كانت خارجة فيرى ويعلم ويسمع ويرى السلام ويكون هذا الحديث من أقوى الأدلة على ذلك والله  
أعلم بما يراد نبيه صلى الله عليه وسلم اه سيوطى اه (قوله وشده الحياه) بفتح اللام كضبطه الشرح في باب الوضوء  
فما وقع له برماوى دنا سهر اه (قوله فتدخله الهوام) عبارة المصباح والهامامه ماله سم قتل كحية قاله الأزهري  
والجمع الهوام مثل دابة ودواب وقد أطلعت الهوام على ما يؤذى قال أبو حاتم ويقال لدواب الارض جميعا الهوام  
ما بين قلة الى حية ومنه حديث كعب بن عجرة أبو ذكروا ما رأيتوا المراد القمل على الاستعارة بجماع الاذى  
اه وفي النهاية وفيه كان يعوذ الحسن والحسين فيقول أعينك بكلمات الله التامة من كل سامة بالسنة المهمة

ويسن لمن عنده تحسين  
طنه ونظمه في رحمة الله  
تعالى (فاذا مات غمض) لثلا  
يقبح منظره وروى مسلم انه  
صلى الله عليه وسلم دخل على  
أبي سلمة وقد شق بصره  
فأغمضه ثم قال ان الروح اذا  
قبض تبعه البصر وشق  
بصره بفتح الشين وضم الراء  
شخص بفتح الشين والخاء  
(وشده الحياه بعصاة) عريضة  
تربط فوق رأسه لئلا يلقى فيه  
منة فتدخله الهوام



وهامة الهامة كل ذات سم يقتل والجمع الهوام فأما ما يسم ولا يقتل فهو السامة كالعقرب والزبور وقد يقع الهوام على ما يدب من الحيوان وإن لم يقتل كالخشرات اه وهي تفيد أنه ليس فيه استعارة اه ع ش على مر (قوله ولينت فاصله) أي ولو بخودهن ان توقف عليهن لم يغسل والعلة لا غلب اه برماوى وعبارة شرح مر ولو اخرج في التلين للهن فلا بأس كالحكاية النووى عن جمع انتهت وقوله فلا بأس ظاهره ايا حقه ذلك ولو قيل بنديه حيث شق غسله أو تكفينه بدونه بل لو قيل بوجوبه اذا توقف اصلاح تكفينه عليه على وجه يزيل ازاره لم يبعد اه ع ش عليه (قوله وتلين أصابعه) أي بان ترد الى بطن كفه ثم غده اه شرح مر (قوله وتزعت ثيابه) أي ولو شهيدا على المعتمد وتعاد اليه عند التكفين اه زى وينبغي ان يحل ذلك ما لم يرد تغسله حالاً ثم رأيت في سم على ج حيث قال قوله نعم بحث الاذرى الخ يتجه ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم تزع والازعت قال مر وتزعت ثيابه وان كان نيل وجود العلة وهو خوف التغير المسرع للبلى قال ولا ينافيه ما ورد انه حرم على الارض أكل لحوم الانبياء فكيف يخشى اسراع البلى لان هذا انما يفيد امتناع أكل الارض لا التغير والبلى في الجملة بوجه مخصوص اه سم على المنهج وظاهره ولو نيسا صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه ما ساقى من انه عليه الصلاة والسلام غسل في ثوبه الذي مات فيه لاحتمال اثم رآوا بقاءه عليه أصلح له عليه الصلاة والسلام أو انه تزعت بعد الموت وأعيد قبل الغسل اه ع ش على مر (قوله أيضا وتزعت ثيابه) عبارة شرح مر وتزعت ثيابه الخيططة التي مات فيها بحيث لا يرى شيء من بدنه لئلا يسرع فساد سواء كان الثوب طاهراً أم نجساً بما يغسل فيه أم لا أخذ من العلة انتهت وقوله مما يغسل فيه إشارة الى رد ما له الاذرى وعبارة ج نعم بحث الاذرى بقاء قصه الذي يغسل فيه ان كان طاهراً اذا لم ينعى لزعته ثم اعادته لكن شمر لحقوه لئلا يتنجس ويؤيده تفيد الوسيط الثياب بالدفقة اه ع ش عليه وفي الصباح الحقو بالفتح موضع شد الازار وهو الخاصرة ثم توسعوا فيه حتى سموا الازار حقوا والجمع أحق وحق مثل قلس وأقلس وقولوس وقد يجمع على حقاء مثل سهام اه (قوله ان لم يكن محرماً) اما المحرم فيستر منه ما يجب تكفينه منه اه شرح مر وهو ماعد الرأس اه ع ش عليه (قوله بثوب خفيف) أي لانه صلى الله عليه وسلم جنى حين مات بثوب خفيف وهو بالاضافة وكسر الحاء المهملة وقع الباء الموحدة نوع من ثياب القطن تنسج باليمن يقال لها البرود وسجى أي غطى جميع بدنه اه برماوى وفي المصباح سجى الليل بجوا اذا استتر بظلمته ومنه سمجت الميت بالثقل اذا غطيته بثوب اه (قوله فانه يحميه) يضم الياء قال في المختار جى النار بالكسر والتنوير أيضاً شد حره ثم قال وأجى الحديد في النار فهو محمى ولا تقل جاء اه ع ش على مر (قوله وثقل بطنه بغير مصحف) عبارة أصله مع شرح ج ووضع على بطنه تحت الثوب أو فوقه لكنه فوقه أولى كما يحتمل غير واحد وزعم أن هذه من المتن غير صحيح لان فيه كالروضة عطفه على وضع الثوب بالواو شى ثقيل من حديد كسيف أو مرآة قال الاذرى والظاهر ان نحو السيف بوضع بطول الميت فان فقد فطين رطب فثابت سير لئلا ينتفخ وأقله نحو عشرين درهما والظاهر ان هذا الترتيب لكامل السنة لا الاصلها تطير ما مر في مذاب المسك فالطيب الخ عقب الغسل من نحو الخيض وان قد سديم الحديد لكونه أبلغ في دفع النقع لسرقه فان قلت هذا الوضع اغنياً أتى عند الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع ان كلامهم صريح في وضعه على جنبه كالمختصر قلت يحتمل انه هنا تعارض من دون ان الوضع على الجانب ووضع الثقل على البطن فقدم هذا لان مصلحة الميت أكثر ويحتمل انه لا تعارض لامكان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه لشده عليه بنحو عصاية وهذا هو الاقرب لكلامهم وان مال الاذرى الى الاول حيث قال الظاهر هنا العاوة على قتاه كما مر لقولهم بوضع على بطنه ثقل انتهت (قوله وقد ذلك بنحو عشرين درهما) ينبغي ان يكون هذا ضابطاً لاقل ما تحصل به السنة والافتحور الزيادة ان لم يحصل بها أذى اه شيئاً (قوله فيصان عنه) أي استحباباً كما في شرح البهجة وعبارة ج ويكره موضع المصحف قال الاذرى والتحريم محتمل اه ويتعين الجزم به ان مس أو

(ولينت فاصله) فبرد ساعده الى عضده وساقه الى فخذه ونفذه الى بطنه ثم عمد وتلين أصابعه تسهيلاً لغسله وتكفينه فان في البدن بعد مفارقة الروح بقيت حرارة فاذا لبنت الفاصل حيث لا تلت والافلا يمكن تليينها بعد (وتزعت ثيابه) التي مات فيها لانه تسرع اليه الفساد (ثم ستر) كانه ان لم يكن محرماً (بثوب خفيف) ويجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه لئلا ينكشف وخرج بالخطيف الثقيل فانه يحميه فيغير مود كرتيب بين التزع والستر من زيادتي (وقتل بطنه بغير مصحف) كسرة ونحوها من أنواع الحديد لئلا ينتفخ فان لم يكن حديد فطين رطب بوقر ذلك بنحو عشرين درهما اما المصحف وذكره من زيادتي فيصان عنه احتراماً له قال الاسنوى وينبغي ان يلحق به كتب الحديث والعلم المحترم (ودفع عن أرض)



قرب مما فيه فذروا طاهرا أو جعل على كيفية تنافي تعظيمه اه (قوله على سرير أو نحوه) ولا يوضع على السرير فراش لتلاحمي فيتغير به بل يلصق جلده بالسرير انتهى شوبري ومثله شرح م ر (قوله لتلاحمي بتغير بنداتها) ومنه يؤخذ أن الكلام في الرخوة وإن وضعه على الصلبة ليس بخلاف الأولى كفاي الكفاية لكن قضية كلام الماوردي وابن أبي هريرة أنه يسن وضعه على مرتفع مطلقا اه شوبري وفي ع ش على مرثله (قوله ذلك كله) أي المذكور من قوله غرض إلى هنا كفاي البرماوي وهو ثمان مسائل وقوله إذا اتيقن موته قرر شيخنا أنه طرف لجميع ما قرر من قوله غرض إلى قوله وتنفيذ وصيته وهو واحد عشر مسألة وفي ع ش ما نصه قوله هذا إذا اتيقن موته الظاهر رجوعه إلى جميع ما تقدم مما يناسبه من التغميض وشدة الحمية وغير ذلك إلى هنا وهذا أحسن من رجوعه إلى المبادرة كما هو صريح أصله اه زى كذا بهامش وهو قريب اه (قوله فإن تولاه الرجل الخ) وبحث الأفرعي جواز من الاجنبي للأجنبية وعكسه مع الغرض وعدم المس وهو بعيد وكالحرم فيما ذكر الزوجان بالأولى اه شرح م ر وقوله وهو بعيد أي فيحرم لانه مظنة لزومية شيء من البدن اه ع ش عليه (قوله ويبادر بفعله الخ) عطف الثلاثة بالوار وانظر ما تقدم منها وما لوله في الفرائض من تقديم موث التجهيز ثم الرهن ثم الدين ثم الوصية فذلك في مقام آخر من حيث تقديم الموت لأن من حيث تقديم الفعل وعبارة شرح م ر يبادر قضاء دين الميت قالوا ويستحب أن يكون ذلك قبل الاشتغال بفعله وغيره من أمور مسارة إلى ذلك نفسه انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله قبل الاشتغال بفعله وغيره الخ أشار بلفظ الاشتغال إلى أنه لا منافاة بين ما ذكره هنا وما ذكره في الفرائض من تقديم موث التجهيز على أداء الدين إذا ما هنا في مجرد تقديم فعل ما ذكره على الاشتغال بالغسل ونحوه فالصورة أن المال يسع جميع ذلك فالخاص أنه يهرز ما يبق بالتجهيز ثم يفعل ما ذكره ثم يشتغل بالغسل ونحوه فلا يتأمل اه (قوله وقضاء دينه) وظاهر أن المبادرة يجب عند طلب المستحق حتى مع التمكن من التركة أو كان قد عصى بتأخيرها لمطل أو غيره كضمان الغصب والسرقة وغيرهما وقوله وتنفيذ وصيته ويجب التنفيذ عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المكنة في الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحوائج أو كان قد أودى بتجملها اه شرح م ر (قوله والأسأل وليه غرامه) أي والاجنبي كالولي في ذلك اه ايعاب وكتب أيضا قوله والأسأل وليه الخ قال بعضهم وكان صورة ذلك أن يقول رب الدين استعطا ذلك عن الميت بوضوفاً فعل ذلك رب الدين يرى الميت ولزم المترم ما التزم لانه استدعاء اتلاف مال لغرض صحيح اه ايعاب وفيه أن هذا خروج عن مقتضى كلامهم اذهذه حواله تخرجت عن قاعدة الحواله ثم هل به حواله ينقطع تعلو الدين بالتركة أو يستمر تراجع الممهورية اه شوبري وفي ع ش على م ر ما نصه قوله ويحتالوا به عليه أي فينتقل الحق إلى ذمة المترم ولو أحييا وتبرأ ذمته الميت بذلك ويجب على المترم وفاؤه من ماله وإن تلفت التركة قال بعضهم ومع ذلك لا ينقطع تعلق الدين بالتركة فتصير مرهونة به مع تعلق الدين بذمة الغريم حتى لو تعذر الوفاء من جهته أخذ من التركة اه ج بالمعنى اه (قوله ويحتالوا به الخ) الوار بمعنى أو فلا إشكال اه شوبري وهذه صورة حواله يجوز للمراجعة وظاهر كلامهم أنه يلزم الحال عليه دفع ذلك دون بقية الورثة وإن لم يكن ثم تركة اه حل وتقدم التصريح به في عبارة ع ش (قوله أيضا ويحتالوا به) أي وتلزمهم اجابته وتبرأ ذمته الميت لانها حواله تجلزية والاجنبي كالولي فيما ذكره قال شيخنا لا في لزوم الاجابة اه برماوي (قوله وتجميل الخ) أي الميت والموصى له اه برماوي (قوله نفس المؤمن الخ) هذا في حق غير الانبياء أو هو قبح عصى بدينه أو تأخيرها بخصوص اه حل وعبارة ع ش على م ر (قوله محبوسة عن مقامها الكريم) قال ج وان قال جمع محله فيمن لم يخف وفاء أو فيمن عصى بالاستدانة اه فأفاد أنه لا فرق في حبس وجه بين من لم يخف وفاء وغير موين من عصى بالاستدانة وغيره انتهى (قوله حتى يرضى عنه) ومن ذلك ما أخذ بالعقد الفاسد كالمعاطاة حيث لم يوف العاقد بدل المقبوض كل ما اشترى شراء فاسدا وقبض

على سرير أو نحوه لا يتغير  
بنداتها (ووجه) إلى  
القبلة (كمختصر) وتقدم  
كيفية توجهه (وسن أن)  
يتولى ذلك كله (أرفق  
محارمه) به الرجل من الرجل  
والمرأة من المرأة بأسهل  
ما يمكنه فان تولاه الرجل  
من المرأة المحرم أو بالعكس  
جاز (و) ان (يسادر) بفتح  
الدال (يفعله وقضاء دينه  
وتنفيذ وصيته) ان تيسر  
والأسأل وليه غرامه أن  
يحالوه ويحتالوا به عليه  
أكرامه وتجميل الخ ونحوه  
نفس المؤمن أي روحه  
مطقة أي محبوسة عن مقامها  
الكريم بدينه حتى يرضى  
عن رواه الترمذي وحسنه  
هذا (إذا اتيقن موته) بظهور  
أماراته كاسترخاء قدم



المبيع وتلف في يده ولم يوف ببله اماما قبض بالعلمة القاسد موقوف قبض كل من العاقدين ما وقع عليه العقد في  
 الله نيابته على كل ان يرد ما قبضه ان كان باقيا وبه ان كان تالفا ولا مطالبة لاحد منهما في الاثره لحصول  
 القبض بالتراضي نعم على كل منهما اتم الاقدام على العقد القاسد اه ع ش على هر (قوله وامتداد جلد  
 وجه) عبارة شرح هر وانخفاض صدغه انتهت (قوله فان شك في موته اخذ ذلك) أي وجوبا اه شرح هر  
 ويتبين ان الذي يجب تأخير هو الدفن دون الغسل والتكفين فانهم ما يتقدمون به لا ضرر فيهما نعم ان خيف  
 منهما ضرر بتأخير حياته امتنع فلهما اه ع ش عليه (قوله اخذ ذلك) أي وجوبا لاحتمال انحاء أو نحوه  
 \* (فائدة) حتى ابن عساكر ان يعقوب المباحشوني بعد عبد الملك لما وضع على السرير ليغسل واجتمع  
 الناس للصلاة عليه فوجد الغسل تحت رجله عرقا يتحرك فقال أرى ان يؤخر غسله الى غد فلما أصبح جاء  
 الناس للصلاة عليه فوجده كذلك فصرف عنه الناس ثم كذلك في اليوم الثالث ثم استوى جالسا وقال امعوني  
 فسقوه فسألوه عن حاله فقال عرج بروجي الى السماء الدنيا ففتح لي الباب ثم كذلك الى السماء السابعة فقبل  
 لاملك الذي عرج بي من معك فقال المباحشوني فقبل انه بقي من عمره كذا كذا سنة وكذا كذا شهرا وكذا  
 كذا يوما وكذا كذا ساعة ثم هبط بي فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر عن يمينه وعائشة عن يساره وعمر بن  
 عبد العزيز بين يديه فقلت للملك الذي معي انه قريب المتركة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انه عمل بالحق  
 في زمن الجور وهما عملا بالحق في زمن الحق اه برماوى (قوله وتجهيزه فرض كفاية) أي وان تكرر موته  
 بعد حياته حقيقة ويحرم تركه على من علم به ولو غير قريب وعلى جارك صرفي علمه بعدم البحث عنه \* (تنبيه)  
 مشروعية الغسل والحنوط والسدر والكافور وكون الثياب وترا والصلاة والدفن بهذه الكيفيات من  
 خصائص هذه الامة فلا تعارض ان الملائكة غسلت آدم وصات عليه وقالت لبيته هذه مستكملة من بعده اه  
 برماوى ويبحث هر انهم صرحوا بان تجهيزه من صلاة وغسل وكفن ودفن وجعل يتعين بالشروع فليس ان  
 شرع فيه تركه عدوا واعتمد هر ذلك وقال لا يجوز تركه وان قام غيره مقامه كان يترك الحفر لمن يكمله مع  
 قدرته على تكميله فلا يجوز قال نعم ان ترك الحفر لمن يحمل تبركائين ان يجوز اه فليتأمل وليراجع فانه  
 لا يبعد ان يكون مرادهم انه لا يجوز الترك حيث لم يكن هناك من يقوم مقامه في تكميل ما شرع فيه فيجوز نعم  
 الصلاة لا يجوز قطعها مطلقا فليجوز تأخيرها عما يستلزمه الاوجه الظاهر المتعين وأقول بعد فيه نظر ظاهر لانه اذا لم يكن  
 هناك من يقوم مقامه فهو متعين قبل الشروع ثم قيد هر امتناع الترك بعد الشروع بما اذا كان فيه ازاراء  
 باليت بأن كان تركه على وجه التهاون به وعدم الاعتبار به وبما اذا لم يكن عنده فليتأمل وقد نصير هذه الامور  
 فرض عين بان لم يعلم بحال الميت الا واحدا ولم يكن ثم غيره قال الماوردي في السير فيصير ذلك من فروض  
 الاعيان بالخصوص ومن فروض الكفايات بالعموم وقضية اطلاق المصنف وغيره انه يجب علينا تحصيل  
 ما يغسل به بشرأ أو غيره محضرا أو سفرا وفي فتاوى البغوي انه اذا لم يكن له ماء يجمعه الرقة ولا يلزمهم شراء الماء  
 وان كان عنه فاضلا من حاجتهم أو كان معهم ماء فاضل لا يجب على الرقبة بذه الغسل الميت لانه بدلا وهو التيمم  
 كما لا يجب في الحياة لاجل الطهارة فوجزم به يذل الكفر ولو جازا لانه لا بد له قال الاذرى ولعل ما ذكره في  
 التيمم خاص بالسفر ان سلم له ويحتمل انه لا فرق عنده وهو الاقرب الى كلامه اه كذا في الناسري ولعل وجه  
 اطلاق البغوي انه يجعل الميت كالحي والحي لا يجب على غيره بذل الماء لطهارته وتصح طهارته بالتراب مع وجود  
 المانع غيره الممتنع من بذله فليتأمل لكن ما ذكره أولا من انهم لا يلزمهم الشراء وان كان عنه فاضلا قد  
 يشكل الا ان يقال لما كان له بدل سوغ ولم يجب عليهم وبهذا اعتذر هر بديمه ثم مال الى الزوم وان ما قاله  
 البغوي معنى على قوله ان السيد لا يجب عليه في السفر ان يشتري لزيقته ماء الطهارة والاوجه خلافه اه قال في  
 شرح البهجة وهل المخاطب بهذه الفروض اقارب الميت ثم عند عزهم أو غيبتهم الاجاب أو الكل مخاطبون من

وامتداد جلد وجه وميل  
 أنف وانخلاع كف فان  
 شك في موته اخذ ذلك حتى  
 يتبين بتغيير رائحة أو غيره  
 (وتجهيزه) أي الميت المسلم  
 غير الشهيد بغسله وتكفينه  
 وحمله والصلاة عليه ونسبه



غير ترتيب فيه وجهان حكاهما الجليل وغيره وهو غير المشهور وعموم الخطاب لكل من علم بحوته وسيأتي في باب الفرائض الكلام على محل مؤن التجهيز اه وقال مر اما الفعل فلا يختص به آثاره بل هو علم لكل من علم به وأما الملوثة فهي خاصة بتركته ان كان له تركه فليست اه سم (قوله ولو قاتل نفسه) للرد على الامام أحد القائلين بان هذا لا يجب فيه غسل ولا صلاوة عبارة أصله في المسائل المنتورة وقاتل نفسه كغيره في الغسل والصلاة عليه انتهت وفي قل على الجلال قوله كغيره أي خلافاً للامام أحد وما ورد من انه صلى الله عليه وسلم لم يصل عليه منسوخ أو محمول على الزجر (قوله بالاجماع) أي في الجملة فلا يرد ان الغسل فيه قول بالسن وهو قول الامام مالك اه شيخنا (قوله ولو جنباً) غاية للرد على الحسن البصري القائل بانه يجب غسلان أحدهما للجنبنة والاخر للموت اه شيخنا (قوله تعميم يديه) أي حتى ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها وما تحت ظفيرة الاظفار فان تعذر غسله فان كان ما تحتها طاهر اعم عنوان كان نجساً كان كفافاً الطهورين فلا يصل عليه كسبائتي اه حل (قوله لو كانه) أي النوى ترك الاستدراك أي على الرافعي أي تعقبه بان يقول قلت الاصح الاكتفاء بغسله والله أعلم كما تقدم له في غسل الحى وقوله لا علم به من ذلك أي فالجملان متحدان اه شيخنا ح ف (قوله وبما ذكر) أي بقوله واقل غسله تعميم يديه حيث لم يقل بنية اه شيخنا ح ف (قوله علم انه لا تجب نية الغاسل) أي على الاصح ومقابلته تجب لان غسله واجب فافتقر الى نية كغسل الجنابة اه شرح مر (قوله أيضاً علم انه لا تجب نية الغاسل) انظر حكم نية تيممه وقضية التعليل وجوبها الا ان يتم لها كل بدلا لعمالة نية اعطى حكمه تأمل اه شورى وجرم ج بعدم وجوب النية (قوله وهي لا تتوقف على نية) قد يشكك عليه الاغسال السنوية كغسل الجمعتان المقصود منه النظافة لا ان يجاب بان متعاطى الاغسال السنوية يحتاج الى نية لتمييز عبادته عن عادته والميت لا عادته بطلب التمييز عنها ويزعم بين متعاطى الغسل بنفسه ومتعاطيه عن غيره اه شورى (قوله فيكفى غسل كافر) مضاف لغاعله اه شيخنا (قوله فلا يسقط الفرض عنا الا بظننا) أي معاشر المكلفين قد دخل الجن فيكفى بتعجيلهم والمراد جنس المكلفين فيدخل الصبيان والمجانين وان لم يكن لهم نوع تمييز فلا يغسل نفسه اكتفى بذلك اه حل ومثله شرح مر وفي ع ش عليه ما نصه قال سم على ج \* (فرع) \* لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد انه يكفي ولا يقال الخطاب بالفرض غيره لجواز انه انما خوطب بغيره بذلك لجزءه فان أتى بذلك كرامة كفى \* (فرع) \* آخر لو مات انسان وتناحى بوجوه ثم أحى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لا شك فيه انه يجب له تجهيز آخر خلافاً لمن توهم اه وينبغي ان مثله ما لو غسل ميت ميتاً آخر وفي فتاوى ج الحديث ما حاصله ان من أحى بعد الموت الحقيقي بان أخبر به معصوم ثبتت له جميع أحكام الموتي من قسمة تركته ونكاح زوجته وغير ذلك وان الحياة الثانية لا يعول عليها لان ذلك تشريع لم يرد هو ولا نظيره بل ولا ما يقاربه وتشريع ما هو كذلك ممنوع بلا شك انتهى وعليه فن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصل عليه وانما تجب مواراته فقط واما اذا لم يتحقق موته حكمنا بانه انما كان به غشي أو نحوه اه (قوله بخلاف نظيره من الكفن) أي فاذا لم تتعبد به بل وجب لصحة الميت وهو ستره واما الغسل فليس لصحة الميت فقط بل لانه لو مات عقب اغتساله بالماء يجب غسله واولو عجزنا عن طهارته بالماء وجب تيممه مع أنه لا نظافة فيه اه ع ش على مر (قوله لان المقصود منه الستر) أي مع كونه ليس صورة عبادة فلا يقال المقصود من الغسل النظافة أيضاً بل عدم وجوب نية وينبغي ان الصلاة كالغسل والحل كالكفن وانما لو حفر لنفسه كرامة سقط عن غيره ولا يقال الخطاب بغيره لانه يجوز ان يكون غيره انما خوطب لعدم تأنيبه منه فاذا فعله بنفسه سقط اه ع ش (قوله وأكله ان يغسل الح) قد يشعر بان غير هذه الحالة فيها كمال وهو مشكل بان تفسيره بحضرة الناس ونحو ذلك مما يخالف ملازمة كرمه ويجب بان أكل بمعنى كامل أو بان المراد ما عداه كامل من حيث اداء الواجب به اه ع ش

ولو قاتل نفسه (فرض كفايه) بالاجماع في غير القاتل وبالقياس عليه في القاتل اما الكافر فسبأني حكمه واما الشهيد فكفره الا في الغسل والصلاة وسيأتي حكمهما (واقبل غسله) ولو جنباً ونحوه (تعميم يديه) بالماء مرة فلا يشترط تقديماً ازالة نجس عنه كما يلوح به كلام المجموع وقول الاصل بعد ازالة النجس مبني على ما صححه الرافعي في الحى ان الغسل الواحد لا تكفيه عن النجس والحدث لكن يجمع النووي انه لا تكفيه وذكاه ترك الاستدراك هنا للعلم به من ذلك أولان الغالب ان الماء لا يصل الى محل النجس من الميت الا بعد ازالته وبما ذكر علم انه لا تجب نية الغاسل لان المقصود بغسل الميت النظافة وهي لا تتوقف على نية (فيكفى غسل كافر) بناء على عدم وجوبها (لا غرق) لانا ما مودون بغسله فلا يسقط الفرض عنا الا بظننا حتى لو شاهدنا الملائكة تغسله لم يسقط عنا بخلاف نظيره من الكفن لان المقصود منه الستر وقد حصل ومن الغسل التصبد بعلته ولهذا يبتش للغسل لا لتكفين (وأكله أن يغسل في خاوة) لا يدخلها الا الاقل ومن يمينه



(قوله والولى) أى فبسن له الدخول وان لم يغسل ولم يعن لحربه على مصلحته ومراهم بلولى اقرب الورثة اه  
 شرح مر وعلى هذا فلا اجتماع الابن والاب أو الم والجدة فهل يستويان في ان كلا منهما أدلى بواسطة واحدة  
 أم لا ويحتمل تقديم الابن على الاب وتقديم الجد على الم وينبغي ان من الاقرب هنا من أدلى بجهتين فيقدم على  
 من أدلى بجهة واحدة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ للاب وهكذا في العدومة وقضية التعبير بالاقرب تقديم الاخ  
 للام والم من الام على ابن الم الشقيق أو الاب وان كان ابن الم له عصبوبة وينبغي ان يراد بالورثة ما يشمل ذوى  
 الارحام هذا وسيأتى أن أولاهم بغسله أو لاهم بالصلاة عليه وكل من الاب والجد في الصلاة قدم على الابن  
 فيكونان مقدمين في الغسل أيضا وعليه فيحتمل تخصيص ما هنا بما يأتى ويحتمل وهو الظاهر بقاؤه على اطلاقه  
 ويغرق بأن ما هنا ليس فيه مباشرة فلم يعتبر تقديم الاشقق بل روى الاقرب \* (فرع) \* لو اختلف اعتقاد الميت  
 ومغسله في أقل الغسل واكمله في التغسيل فلا يبعد اعتبار اعتقاد الغسل وهل يجري ما قيل في الاقل والاكمل في  
 تغسيل الذي حتى انه يجوز الغسل ان يوضئه كوضوء الحى فيه نظر اه سم على البهجة أقول وقوله يجوز  
 للغسل الاول بطلب والاقرب ان طلب ذلك خاص بالمسلم لان غسل الكافر من أمه غير مطلوب فلا يطلب ما هو  
 مستحب فيه اما الجواز فلا مانع منه واما لو اختلف اعتقاد الولي والغسل فينبغي مراعاة الولي اه ع ش  
 عليه (قوله وقد يكون بيده ما يكره ظهوره) عبارة شرح مر لانه قد يكون فيه شيء كان يكره اطلاع الناس  
 عليه ورى بما روى سوادا ونحوه فيظنه عذابا فيسبى به طنائته (قوله على والفضل) ظاهره ان عليا والفضل  
 كتابا بشران الغسل فليراجع اه ثم رأيت في ج على السمائل في آخر باب ما جاء في وفاة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ما نصه غسله على حديث جماعة منهم ابن سعد والبخاري والبيهقي والعمري وابن الجوزي في  
 الواهيات عن علي كرم الله وجهه بلفظ أو صلى النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يغسله أحد غيري فإنه لا يرى  
 عورتي أحد الا طمست عيناه زاد ابن سعد قال على فكان الفضل واسامة يناولان الماء من وراء الستر وهما  
 معصومان بالعين قال على رضي الله عنه فما تناولت عضوا الا كأنما يغسله معي ثلاثون رجلا حتى فرغت من غسله  
 وفي رواية يا على لا يغسلني الا أنت فإنه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه والعباس وابنه الفضل بعيناه وقتئذ  
 واسامة وشقران مولاهما صلى الله عليه وسلم يصوبون الماء وعينهم معصوبة من وراء السترا وقوله فإنه لا يرى أحد  
 عورتي لعل المراد لا يرى أحد غيرك أو أنه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه أي وأنت تحافظ على عدم الرؤيا  
 بخلاف غيرك اه ع ش على مر وأول اختلاف وقع بين الصحابة اختلافهم في دفن فقال على رضي الله تعالى  
 عنه انه ليس في الارض بشعة أكرم على الله من بقعة قبض فيها نفس نبيه قال الشريف السهمودي فهذا أصل  
 الاجماع على تغسيل البقعة التي ضمت أعضاء صلى الله عليه وسلم على جميع الارض حتى الكعبة وقال بعضهم ندفته  
 بمكتمولهم ومنشؤهم وبعضهم بجده وبعضهم بالبيع وبعضهم ببيت المقدس مدفن الانبياء اه من المناوى على  
 السمائل وتوفي صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعمائة وعشرين ألفا كلهم لهم به محبة اه برماوى (قوله والفضل  
 ابن العباس) أي يصب الماء عليه وهو أبو عبد الله وقيل ل أبو محمد وقيل أبو العباس الفضل بن العباس الهاشمي  
 الصافي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دفع مكة وحنينا وحجة الوداع روى له عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أربع عشرة وثمانون حديثا وروى عنه أخوه عبد الله وأبو هريرة وغيرهما المتوفى بالشام في طاهون عوام  
 سنة ثمان عشر وهذا هو الاصح اه برماوى (قوله واسامة بن زيد) هو أبو محمد وقيل أبو زيد واسامة بن زيد بن حارثة  
 الصحابي مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة وثمانية وعشرون حديثا وروى عنه ابن عباس وغيره المتوفى  
 بالمدينة وقيل بوادي التري سنة أربع أو سبع أو ثمان وخمسين وقيل سنة أربعين اه برماوى (قوله والعباس  
 واقف) ثم وأبو الفضل العباس بن عبد المطلب الهاشمي عم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلم قبل الهجرة  
 وكان يكتنم اسلامه وهو مقيم بمكة يكتب اخبار المشركين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد حنيناً وروى له

والولى فيستر كما كان  
 يستريحيا عند اغتساله وقد  
 يكون بيده ما يكره ظهوره  
 وقد تولى غسل النبي صلى الله  
 عليه وسلم على والفضل بن  
 عباس واسامة بن زيد  
 يناول الماء والعباس  
 واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره  
 والاولى ان يكون تحت  
 ستقلانه لستر نص عليه  
 في الام (و) في (قبض) بال

قوله مائة وثمانية الخ لعل  
 فيسقط لثقله روى له  
 كتابه اه



او مخيف لانه استرله واليو وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قبض رواء ابوداود وغيره وقد دخل الفاسل يده (١٤٥) في كفه ان كان واسعاً ونفسه من

تحتة وان كان ضيقاً فاق  
رؤس الخاربص وأدخل  
يده في موضع الفتق فان لم  
يوجد قبض أولم يتأت غسله  
فيمسح من مابين السرة  
والركبة (على مرتفع)  
كلوح لئلا يصيبه الرشاش  
وليكن يحمل رأسه أعلى لينحدر  
الماء عنه ويعبري بمرتفع أعم  
من تعبيرة بلوح (بماء بارد)  
لانه يشد البدن بخلاف  
المحجن لانه يرخيه (الا  
لحاجة) اليه كوضو برد  
وهذا من زيادتي وان يكون  
الماء في اناء كبير ويعد عن  
المغسل بحيث لا يصيبه رشاشه  
(و) ان (يجلسه الفاسل)  
على المرتفع برقع (مانلا الى  
ورائه ويضع يمينه على كفه  
وابهامه بنقرة قفاه) لئلا يبل  
رأسه (ويستظهره بركبته  
اليمنى ويمسح به على بطنه  
بمائه) ليخرج ما فيه من  
الفضلات ويكون عنده  
حيث ذمجة متقدمة فائحة  
بالطيب والمعين يصب عليه  
ماء كثير التلات تظهر رائحة مما  
يخرج (ثم يصبجه لقفاه ويغسل  
بخرقه) ملفوفة (على يساره  
سوائيه) أي دبره وقبله  
وما حولهما كما يستحي الحى  
ويغسل ما على بطنه من قدر  
ونحوه (ثم) بعد القاء الخرقه  
ويغسل يديه بماء واشنان  
(يلف) خرقه (أخرى) على  
البس (ويقلب استنانه

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة وثلاثون حديثاً وروى عنه ابنه عبد الله وكثير وغيرهما المتوفى بالمدينة ليلة  
الجمعة ثاني عشر رجب وقيل رمضان سنة اثنتين أو أربع وثلاثين وهو ابن ثمان وثمانين سنة ودفن بالبقيع وقبره  
هنا مشهور اه برماوى (قوله أو مخيف) عبارة المصباح مخيف الثوب مخفوازان قريباً ومخافة  
بالفتح رقة غزله فهو مخيف ومنه رجل مخيف وقى عقاله مخيف أى نقص انتهى اه ع ش على م  
(قوله وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قبض) أى في قبضه الذى مات فيه وذلك لما اختلفت الصحابة في غسله هل  
نفسه في ثيابه أم تجرده فغسلهم النعاس وسماه اقام من داخل البيت لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفي رواية غسله في قبضه الذى مات فيه اه شرح م ر فان قلت الهاتف بمجرد لا يثبت به حكم قلت يجوز  
أن يكون انضم الى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا ذلك الفعل وأجمعوا عليه فلا استدلال انما  
هو باجماعهم لا بسماع الهاتف اه ع ش عليه (قوله فتورؤس الخاربص) جمع دخريص بالكسر  
وهى المسماة بالنفاق اه شيخنا وفي المختار الخاربص بالكسر وأحد دخاربص القميص اه وتردد ابن الاستاذ  
في انه هل يشترط في الفتق اذن الوارث أو لا يحتاج الى اذن تحقيق الغرض المقصود في صيانته عن العيون قصار  
كالثوب الثاني والثالث في الكفن اه شوري وعبارة ع ش ولا يحتاج لاذن الوارث اكتفاء باذن الشارع  
ولما فيه من المصلحة للميت من عدم كشف عورته اه بحروفه (قوله على مرتفع) ويكون عليه مستلقياً  
كاستلقاء المحتضر لكونه أمكن لغسله اه شرح م ر (قوله كلوح) روى انه صلى الله عليه وسلم غسل على سرير  
واستمر الى ان غسل عليه يحيى بن معين وحمل عليه الى المقبرة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين اه برماوى (قوله بماء بارد)  
والاولى ان يكون لماء اه شرح م ر وقوله لماء أى اصالة فلا يندب مزج العذب بالماء اه ع ش عليه (قوله  
ورد) أى ولو لفاسل بأن كان يشاؤى بشدة برده فيكون أولى ولا يبالغ في تسخينه لئلا يسرع اليه الفساد قال  
الزركشى ولا ينبغي ان يغسل بماء مزم قطر القول بنجاسة الميت اه حل فالغسل به خلاف الاولى اه ع ش  
على م ر (قوله بحيث لا يصيبه رشاشه) أى فيقذره أو يصير مستعملاً والاولى ان يعد معه اناء من آخر من صغيراً  
ومتوسطاً يفرق بالصغير من الكبير ويصب في المتوسط ثم يغسل بالمتوسط قاله في المجموع اه شرح م ر  
(قوله بمائه) أى تكرير مرة بعد مرة مع نوع تعامل لامع شدته لان احترام الميت واجب قاله الماوردى  
اه شرح م ر (قوله ويكون عنده بخرقة الخ) وفي المجموع عن الاصحاب انه يخر عنه من حين الموت لاحتمال  
ظهور شئ فتغلب رائحة البخور اه حل ومثله شرح م ر وقوله لاحتمال ظهور شئ الخ يؤخذ من ذلك انه  
لو كان في محل وحده لاسن ذلك مادام وحده الا ان يقال الملائكة تحضر عند الميت فتزل الرحمة عندهم وهم  
يتأذون بالرائحة الخبيثة فلا فرق بين كونه خالياً أم لا اه ع ش على م ر (قوله بخرقة) بكسر الميم الاولى أى  
بخرقة بكسر الميم اه برماوى (قوله ثم يصبجه لقفاه) في تعبيرة بالاصحاح تجوز وحيثه ان يلقه على قفاه في  
المختار جمع الرجل وضع جنبه بالارض وبله قطع وخضع فهو ضاجع وأضجع مثله وأضجعه غيره اه ع ش  
على م ر (قوله ويغسل بخرقه على يساره سوائيه) ويتبع بعد ذلك ما تحت أظفاره ان لم يظلمها وظاهر أذنيه  
وصمماخه والاولى كما يفيد كلام السبكي ان يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ليتمكن من غسل ما تحتها اه  
شرح م ر (قوله بخرقه ملفوفة على يساره) أى وجوباً في غير الزوجين اه م ر وعبارة ج ولف الخرقه  
واجب حتى بالنسبة لاحد الزوجين ويجعل على ما اذا خشي الفتنة وكلام م ر على ما اذا أمنها فلا مخالفة اه  
شوري بالمعنى وعبارة شرح م ر ولف الخرقه واجب لحرمته شئ من عورته بلا حائل انتهت توسيأتي عند قوله  
وله غسل حليته الخ تحرير مسألة الزوجين بما حاصله انه عند م ر يجوز النظر والمس من كل منهما لا آخر بعد الموت  
بساتر بدنه حتى العورة بلا شهوة ويحرم ان يها في ساتر البدن وانه عند ج يحرم ان يلمس السرة والركبة مطلقاً  
ولغيره بشهوة ويجوز ان يذونها تأمل (قوله ثم يلف) من باب رد اه ع ش على م ر (قوله واشنان) وهو

ومخرجه (بفتح الميم والخامس كسرهما وضمهما وفتح الميم وكسر الخاء وهى أشهر



بأن يزيل ما بهما من أذى بأصبعه مع شيء من الماء كافي مضغطة الحى واستنشاقه ولا يفتح فاه (ثم يوضئه) كفى ثلاثا ثلاثا بمضغطة واستنشاق ولا يغنى عنهما ما مر بل ذلك سؤال وتنظيف يديهما وأصبعيهما الثلاث يصل الماء باطنهما وذكر الترتيب بين هذا وما قبله من زيادته (ثم يغسل رأسه فليحنيه نحو صدره) تخطي والسدر أولى منه للنص عليه في الحديث ولأنه أمسك البدن (ويسرجهما) أى شعرهما أن تلبس (عشطا) يضم الميم وكسر هاء مع اسكان الشين وبضمهما (واسع الاسنان برفق) ليقل الانتفاف (ويرد الساقط) من شعرهما وكذا من شعر غيرهما (اليه) بوضع مع في كفته وتعبيره بالساقط أعم من تعبيره بالمنتف (ثم يغسل هو أولى من قوله ويغسل) (شقه الايمن ثم اليسر) المتبلين من عنقه الى قدمه (ثم يحرفه) بالتشديد (اليه) أى الى شقه اليسر (فيغسل شقه الايمن بماء يلى قناه) وظهره الى قدمه (ثم يحرفه الى) شقه الايمن فيغسل اليسر كذلك أى بماء يلى قناه وظهره الى قدمه (مستعينا في ذلك) كله (بنحو سدر ثم يزيله بماء من فرقه الى قدمه ثم ينعمه) كذلك (بماء قراح) أى خالص

بزر الغاسول معروف بالشام اه شيخنا (قوله بأن يزيل ما بهما) أى المنخرين والاسنان وهذه النسخة أظهر من التي فيها اه شيخنا (قوله بأصبعه الح) فيدخل أصبعه السبابة فيه كما يحسنه الشيخ من اليسرى كما صرح به الخوارزمي واهتمده الأذرع وغيره وتكون مبلولة بالماء ويؤيدها أن المتوضئ يزيل ما في أنفه بيساره وفارق الحى حيث يتسول باليمين الخلف ولأن القدر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا ويرى بل بأصبعه الخنصر مبلولة بماء مافي منخريه اه شرح مر (قوله كافي مضغطة الحى واستنشاقه) الاولى كافي سؤال الحى كما تقتضيه عبارة مر وذلك لأن هذا منزلة السؤال فهو تنظيف لا غسل وعلى هذا فاما قال واستنشاقه لا غسل المبالغة في التنظيف والاقتضى كونه بمنزلة الاستيلاء ان يكون خاصا بالضم واما المضغطة والاستنشاق فسيأتيان في كلامه على الوضوء أو يقال المراد بقوله كافي مضغطة الحى واستنشاقه أى في أنه يقدم عليهما تنظيف الفم بالسؤال والانتف بالزالة ما فيه تأمل (قوله ولا يفتح فاه) عبارة شرح مر ولا يفتح أسنانه لئلا يسبق الماء لجوفه فيسرع فسادها انتهت وقوله ولا يفتح أسنانه أى يسن ان لا يفتح أسنانه فلا تخالف وقع فان عذرا راء أو وصل الماء الى جوفه حرم والا فلا نعم لو تجسس فيه وكان يلزمه طهره لو كان حيا وتوقف على فتح أسنانه اتجه فتحها وان علم سبق الماء الى جوفه اه ع ش عليه (قوله ثم يوضئه) وينوى الوضوء وجوبه بخلاف نية الغسل كذا قرر شيخنا فليجروا وقرر بعده هذا استحباب النية اه شورى وجرى الزيادة على الوجوب وهو المعتمد وعبارة شرح مر والاوجه كما يحسنه الزركشى انه ينوى بالوضوء الوضوء المسنون كافي الغسل انتهت (قوله مامر) أى في قوله ويتنظف أسنانه ونخريه وقوله بل ذلك أى مامر سؤال في الاسنان وتنظيف في الانف اه شيخنا (قوله تخطي) بكسر الخاء المعجمة وضمة واو حكي فتحها اه برماوى وهو نيات محل منضج ملين نافع لعسر البول والحصى والنساء اه ع ش على مر (قوله ويسرجهما) أى بعد غسلهما جميعا ويظهر ان هذا هو الاكل فلا يغسل رأسه ثم سرجهما وفعل هكذا في الجملة حصل أصل السنة اه ع ش على مر (قوله أيضا ويسرجهما بمشطا) أى لاجل ازالة ما فيه من سدور ووضغ كفى الحى والاوجه كلفه قضية كلامهم تقديم تسريح الرأس على الجملة تبعاً للغسل كما نقله الزركشى عن بعضهم اه شرح مر وانظر لو كان محرما وينبغي انه يحى فيماتيل في تحليل الحى المحرم لحيته في الوضوء وقد اعتمد مر هناك انه لا يخلل اه سم (قوله ان تلبس) مفهومه انه اذا لم يلبس لا يسن وينبغي ان يكون مباه اه ع ش على مر (قوله بضم الميم) عبارة القاء وض المشط مثله وككتف وعنق وغسل ومنبراً له بمشطها انتهت وقوله ومنبرأى فيقال بمشط اه ع ش على مر ويقال له المشط بكسر الميم وسكون الشين وبالقف مهموز او غير مهموز والتكدي بكسر الميم وفتح الكاف والقيلم بفتح القاف وسكون الياء وفتح اللام والمرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم اه برماوى (قوله بوضع مع في كفته) أى يذبا واما دفعه فواجب لانه سبأى انه اذا وجد خيمت يجب دفعه اه شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله بوضعه في كفته صرعه مع في كفته سنة وأما أصل دفعه فواجب والحاصل ان ما انفصل من الميت أو الحى ومات عجب انفصاله من شعر او غيره ولو يسير يجب دفعه لكن الافضل صرعه في كفته ودفعه مع انتهت (قوله المتبلين من عنقه الى قدمه) وقيل يغسل شقه الايمن من مقدمه ثم من ظهره ثم يغسل شقه اليسر من مقدمه ثم من ظهره موكل سائغ والاول أولى لقلة الحركة فيه كما نص عليه الشافعى والاكثر من وصرح به في الروضة اه شرح مر (قوله ثم يحرفه اليه) ويحرم كبه على وجهه احتراماً له بخلافه في حق نفسه في الحياة حيث كرم ولم يحرم اذا الحق له فله اه شرح مر (قوله من فرقه) بفتح الفاء وسكون الراء أى وسطاً رأسه سبى بذلك لانه موضع فرق الشعر ويقال له مفرق بكسر الميم وفتح الراء وكسر هاء اه برماوى (قوله ثم ينعمه بماء قراح) وهل يحرف أيضاً في المزيلة وغيرها وما بعده وهو خاص بغسله السدر انظره ثم رأيت ج تردد وقال الاولى التحريف اه حل (قوله قراح) بضم القاف وتخفيف الراء اه شرح مر وفي المصباح والقراح وزان سلام الخالص من الماء



(فيه قليل كافور) بحيث لا يضر الماء لان رائحته تطرد الهوام ويكره تركه نص عليه في الام وخرج عليه (١٤٧) كثيره قد تغير الماء تغيرا

كثيرا الا ان يكون صلبا فلا يضر مطلقا (فهذه) الاغسال المذكورة (غسله وسن ثمانية وثلاثة كذلك) أي أولى كل منهما بسدر أو نحوه والثانية مزيلة له والثالثة بماء قراح فيه قليل كافور وهو في الأخيرة آكد فان لم يحصل التنظيف بالغسلات المذكورة زيد عليها حتى يحصل فان حصل بشفع من الایتار بواحدة ولا تحسب الأولى والثانية من كل من الثلاث لتغير الماء بماءه تغيرا كثيرا وانما تحسب منها غسلة الماء القراح فتكون الأولى من الثلاث به هي المسقطه الواجب وليس من مفاصله بعد الغسل ثم ينشف تنشيفا بليغا لئلا يتبل أكفانه فيسرع اليه الفساد والاصل فيما ذكره خبر الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قال لغاسلات ابنته زينب رضي الله عنها ابدأن يعمماها ومواضع الوضوء منها واغسلنها ثلاثا أو خسا أو سبعا أو أكثر من ذلك ان رأيتن ذلك بماء وسدر واجطن في الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور وقالت أم عطية منهن فسطنaha ثلاثة قرون وفي رواية فضرنا شعرها ثلاثة قرون وألقيناها خلفها وقوله أو خسا إلى آخره هو بحسب الحاجة

الماء الذي لم يخالطه كافور ولا حنوط ولا غير ذلك اه ومثله المختار (قوله فيه قليل كافور) ومحل ذلك في غير الحرم اما هو فيجزم بوضع الكافور في ماء غسله اه شرح مر (قوله الا ان يكون صلبا) أي لا يتحل منه شيء وانما تحصل منه الرائحة اه حل وسيأتي في مجتبه الدفن عن القاموس انه يضم الصاد اه (قوله زيد عليها حتى يحصل الخ) زاد في شرح البيهقي بعد مثل ما ذكره بخلاف طهارة الخ لا يزيد فيها على الثلاث والفرقان طهارة الخ محض تعبد وهذا المقصود بالنظافة ولا فرق في طلب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسبل وغيرهما اه ع ش على مر (قوله ولا تحسب الأولى والثانية) أي في سقوط الطلب وجوباً وندباً اذ لو حسبت كل منهما لما احتيج لزيادة على المحسوبة وقوله انما تحسب منها أي الثلاثة وكان الاظهر ان يقول منه أي من كل وقوله به أي بالكافور اه شيخنا (قوله فتكون الأولى من الثلاث به الخ) فالثلاثة حاصلة من تسعة والحسوب من كل من الثلاث واحدة وهي الأخيرة من كل وأولى من هذه الكيفية ان تكون الأولى بماء وسدر ثم مزيلة ثم بماء وسدر ثم مزيلة ثم يتبعها ثلاثا من الماء القراح والجلال المحلى في شرح الاصل جعل الثلاثة حاصلة من خمسة ثمان يغسل بماء وسدر ثم مزيلة ثم يتبع ذلك بثلاثة من الماء أي القراح ويضمهم جعلها حاصلة من سبعة بأن يغسل بماء وسدر ثم مزيلة ثم بماء وسدر ثم بثلاثة من الماء القراح اه حل ومثله شرح مر (قوله لئلا يتبل اكفانه الخ) يؤخذ من هذا واشباهه ان الأرض التي لا تبلى أصلاً ولا تبلى سريعاً أفضل وهو كذلك لان الشارع تقرر الى عدم الاسراع الى البلى لان تنعم الروح مع البدن اكمل من تنعمها دونه اه شوبري (قوله والاصل فيما ذكره خبر الشيخين الخ) قال حج في شرح الشمايل قبيل باب ما جاء في فراشه صلى الله عليه وسلم وفيه انه ألقى اليه حقوه أي ازاره وأمرهن ان يجعلنه شعارها الذي يلي جسدها اه وقد يؤخذ منه انه لا بأس بأخذ شيء من آثار الصالحين وجعله كذلك اه ع ش على مر (قوله ابنته زينب) هي أم علي زينب بفتح الزاي المجرمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم واكبر أولاده علي الرابع تزوجها ابن خالتها أبو العاص بن الربيع فولدت له عليا وامامه وكانت سالحة المتوفاة سنة ثمان من الهجرة اه برماوى أو أكثر من ذلك بكسر الكاف اه شرح مر وتبع في ذلك البرماوى في شرح العمدة حيث قال بكسر الكاف لان الخطاب لام عطية فيما يظهر والالقاء ذلك لكن اه فجعل الدليل على كونه خطابا لام عطية مجرد العدول من الجمع الى الأفراد لكن قال للمعاصي في المصاييح انه مما قامت فيه ذلك بالكسر مقام ذلك وقد مر مثله اه وهو ظاهر في أن الخطاب ليس لام عطية وحدها بل لجملة الغاسلات وانما لم يجعل ضمير الجمع في ابدان ورايتن قائما مقام ضمير الواحدة فيكون الكل خطابا لام عطية لعله لان جملة الغاسلات مقصودة بالامر لئلا يترتب ويحوز ان أم عطية هي التي شافها النبي صلى الله عليه وسلم بالمر فأقامها مقامهن في الخطاب مع كونه في الحقيقة للكل اه ع ش على مر والاشارة في قوله أو أكثر من ذلك عائدة على المذكور من الثلاث والخمس أو السبع اه شيخنا (قوله واجطن في الأخيرة كافورا) ظاهره جعل الكافور في الماء وهو كذلك والحكمة في الكافور مع كونه بطيب رائحة الموضع لمن يحضر من الملائكة وغيرهم ان فيه تحفيقا وتبريدا وخاصة في تصليب بدن الميت وطرد الهوام عنه وردع ما يتحلل من الفضلات ومنع اسراع الفساد اليه وهو أقوى الروائح الطيبة وهذا هو السرف في جعله في الأخيرة اذ لو كان في الأولى مثلا لذهب الماء وهل يقوم المسلم مثلاً مقام الكافور ان نظر الى مجرد التطيب فتم والافلا وقد يقال اذا عدم الكافور كان غيره مما يقوم مقامه مثله ولو بخاصية واحدة مثلاً اه فتح الباري اه شوبري (قوله أو شيئا من كافور) شئ من الراوى اه برماوى (قوله قالت أم عطية) بفتح العين المهملة وكسر الطاء واسمها تسمية بضم النون وفتح السين المهملة مصغرة وقيل بفتح النون وكسر السين مكبرة بنت كعب وقيل الحارث الانصارية الصاهية من فاضلات الصاهيات أسلمت وغزت مع النبي صلى الله عليه وسلم وشهدت خيبر وكانت تعرض للمرضى وتداوى الجرحر وتغسل الموتى

في النظافة الى زيادة على الثلاث مع رغبة الوتر لا التحير وقوله ان رأيتن أي اجتجتن ومشطنا وضربنا بالتحفيف



وقرون أى ضفائر وقول  
كذلك من زيادتي مع ان  
عبارتي أوضح من عبارته في  
أفاده الغرض كما لا يخفى  
(ولو خرج بعده) أى الغسل  
(فخرج وجب ازالته فقط)  
وان خرج من الفرج لسقوط  
الغرض بما وجد (و) ان  
(لا ينظر غاسل من غير عورته  
الا قدر حاجة) بان يرى معرفة  
المغسول من غير ما لا ينظر المعين  
من ذلك الا لضرورة اما عورته  
فيحرم النظر اليها وسن أن  
ينظري وجهه بخرقة من أول  
وضعه على المغسل وان لا يمس  
شبان من عورته الا بخرقة  
(و) ان (يكون أميناً) ليوثق  
به في تكميل الغسل وغيره  
(فان رأى خيراً من ذكره)  
ليكون ادعى لكثرة المصلين  
عليه والدعاء له ونظير ابن  
حبان والحاكم اذ كروا  
محاسن موتاكم وكفوا عن  
مساوئهم (أو ضدهم)  
ذكره لانه غيبة والخبر السابق  
(الاصح) كبذعة ظاهرة  
في ذكره لينتزع الناس عنه  
والنصر يحسن ذكر الخير  
من زيادتي (ومن تعذر غسله)  
لفقداء أو غيره كاحتراق  
ولو غسل تهرى (عم) كفى  
غسل الجنابة ولو كان به  
قروح وخيف من غسله  
تسارع البلي اليه بعد الدفن  
غسل ولا منبالة بما يكون  
بعده فالكل صائر الى البلي

من النبات روى لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعون حديثاً اه برماوى (قوله وقرون) أى صفائر رأى  
القرنين والناسية اه شرح مر (قوله ولو خرج بعده بخمس) أى ولو بعد الصلاة وقبل الدفن ولو خرج منه  
الظاهر أى غير المتنجس لم يجب الغسل ولم يجب ازالته ولا يصير الميت جنباً لو طوى أو غيره ولا يمس ثابئاً أو غيره  
لانتفاء تكليفه اه شرح مر (قوله وجب ازالته) أى قبل الصلاة لمنعه من صحتها عليه وقال العلامة مر يجب  
بعد الصلاة أيضاً قال شيخنا وفيه نظر ولو لم يمكن قطع الخارج منه صلى عليه معه كالحى السلس اه برماوى (قوله  
وان خرج من الفرج) أى لعدم تقضى الوضوء به كما لا يجب بلوط اه قل على الجلال (قوله وان لا ينظر  
غسل الخ) فان نظر كان مكرهاً كما جزم به في الكفاية والمصنف في زوائد الروضات صح في المجموع انه خلاف  
الاولى اه شرح مر (قوله اما عورته فيحرم النظر اليها) قال جج الا نظر أحد الزوجين أو السيد بلا شهوة  
والا الصغير ملياً يأتى في النكاح وقضية حرمة المس وقد منلما فيه وكتب أيضاً قوله فيحرم طاهره ولو لحاجة بل  
ولو لضرورة ولكن ينبغي جوازها اذا كان به نجاسة واحتاج لازالتها وطاهره انه لا فرق بين الكبير والصغير  
وتبارة القوت هذا في غير الطفل وصرح الشيخ هنا بجواز النظر الى جميع بدن الصغيرة والصغير أو لم يوافق  
البغوى لا بأس بالنظر الى عورة صبي أو صبية لم يبلغ محمل الشهوة وان كان الناظر أجنبياً ولا ينظر الفرج اه  
سم وقوله ولا بأس أى لا حرج \* (فرع) \* لو وجد ماء يكفي لغسل الميت فقط أو لطهر الحى فيجب تقديم  
غسل الميت لان الحى يمكنه الصلاة عليه بالتميم ان وجد راباً أو فاقد الطهورين بخلاف ما لو طهر به الحى فان  
ذلك قد يؤدي الى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سيما اذا كان في بدنه نجاسة اه ع ش على مر  
(قوله من أول وضعه على المغسل) هذه العبارة تقتضى انه تستدام تغطيته الى آخر الغسل وعبارة شرح رم  
أول وضعه على المغسل باسقاط من ردهى طاهرة في ان التغطية في ابتداء الامر فقط اه (قوله وان يكون أميناً)  
وبسن في معينه ان يكون كذلك فلو غسله فاسق أو كافر وقع الموضع قال الاذرى يجب ان لا يكون تغرى بضامه  
وان كان قريباً لانه امانة وولاية وليس الفاسق من أهلها وان صح غسله كما يصح اذان الفاسق وامامتة ولا يجوز  
نصبه لهما وهذا متعين فيمن نصب لغسل موتى المسلمين ويجب ان يكون عالماً بما لا بد منه في الغسل اه شرح  
مر (قوله فان رأى خيراً من ذكره الخ) هذا واضح اذا كان معروفاً بالخير فاذا كان معروفاً بالفسق لم يذكروا  
فقوله الا لمصلحة تراجم للمصنفين كذا قرر شيخنا زى ولا يخفى ان الشارح لا يساعده عليه اه حل والذى  
في شرح مر هو ما قرره زى وعبارة وينبغي كما قاله الاذرى ان يتحدث بذلك عن المستتر يدعته عند  
المطلعين عليها المائلين اليها لعلهم يتزجرون قال والوجه ان يقال اذا رأى من الميت بدع اماره خبير بكمه او لا  
يتدب له ذكره الا بغوى يبدعه وضلالته بل لا يبعد استحباب الحكمين عند ظن الاغواصها والوقوع فيها بذلك  
فقول المصنف الا لمصلحة عائد للمرين انتهت (قوله أيضاً فان رأى خيراً الخ) كاستنارة وجهه وطيب رائحته وقوله  
أو ضده كسواد وتغير رائحة وانتقال بصورة اه شرح مر (قوله عم) ولا يجب في هذا التيميم نية الحاقاله  
باصله ومحل وجوب التيميم حيث خلا بدنه عن نجاسة غير معفو عنها والا فلا بد من ازالته قبل التيميم اه حل  
ولو عمه لتقدم الماء ثم وجده قبل دفنه فهو وجب غسله كما مر الكلام عليه وعلى اعادة الصلاة في باب التيميم اه  
شرح مر وقوله ثم وجده قبل دفنه مفهوماً انه بعد الدفن لا ينشئ الغسل سواء كان في محل يغلب فيه وجود  
الماء أم لا وهو ظاهر لعلنا ما كلفناه وهو التيميم اه ع ش عليه \* (تنبيه) \* لو صرف الغاسل الغسل عن  
غسل الميت بأن قصد به الغسل عن الجنابة مثلاً اذا كان جنباً ينبغي وقفاً لم انه يمكن بناء على انه لا يشترط فيه  
التيقن ان المقصود النقا وهو حاصل فان قلنا بشرط التيقن كان جنباً قصد الغسل الغسل عن الجنابة ينبغي  
وقفاً لم انه يمكن كالأول اجتماع على الحى غسلان واجباً ونرى أحدهما مائة يكفي اه سم (قوله فالكل صائر  
الى البلي) أى كل اجزاء الميت لكن عبارة الحلى فالكل صائر ونوفهم بعضهم ان المراد كل الناس ولا يخفى ما فيه

قول المتن قال الاذرى يجب ان لا يكون في نسخة ان لا يجوز اه



لو أريد الأجزاء لأن هذا الجمع انما هو لاعتلاء الان يقال نزل الجز بمنزلة كاه أو أن هذا مما فقد فيه الشرط اه  
 شورى وعبرة تشرح مر لان مصير جميعه اليها انتهت (قوله ولا يكره لنحو جنب غسله) أي ولو لمع وجود غيره  
 اه ع ش على مر (قوله والرجل أولى بالرجل) أي وجوباً بالنسبة للمرأة الأجنبية وندياً بالنسبة للمرأة  
 المحرم فهو مستعمل في المعنيين وكذا يقال في قوله والمرأة الخ وقوله وله غسل حليته وكذا ما بعده بمنزلة الاستثناء  
 من هذا والظاهر انه من القف والتشر المشوش اه شيخنا (قوله أيضاً والرجل أولى بالرجل) أي الأفضل ذلك  
 فيقدم حتى على الحلية اه حل والقياس امتناع غسل الرجل الامرد اذا حرمنا النظر له الحاقاً له بالمرأة اه  
 شرح مر وقوله والقياس الخ أي خلافاً لما حيث قال (تبيينه) قال به ضمهم لو كان الميت أمرد حسن الوجه  
 ولم يحضر محرم له يتم أيضاً بناء على حرمة النظر اليه اه وواقفه مر لكن قيسه بما اذا خشى الفتنة لانه  
 اعتمد ما يحكمه الرافعي من انه لا يحرم النظر للامرد الا عند خوف الفتنة وهذا مما يتلوه فان الغالب ان يغسل  
 المرء الحسن هم الاجانب فليتأمل اه سم على المنهج وظاهره وان لم يوجد غير موينغي ان يقال ان لم  
 يوجد الا هو جازله ويكف نفسه ما أمكن قياساً على ما قالوه في الشهادة من أنه يجوز للاجنبي النظر للشهادة  
 بل يجب عليه وان خاف الفتنة ان تعين ويكف نفسه ما أمكن الا ان يفرق بين الغسل هنا ولا بخلاف الشهادة  
 فانه ربما يضيغ الحق بالامتناع ولا يدل لها وهو الاقرب اه ع ش عليه (قوله وله غسل حليته) وسيأتي ان  
 مرتبة بعد المرأة الأجنبية انتهى ا ط ف (قوله من زوجة) أي ولو كفاية توان لم يرض به رجال محارمها من  
 أهل ملتها لان منظوراه أكثر ولان علياً رضى الله عنه غسل فاطمة ولم ينكر عليه وما روى من انكار ابن مسعود  
 عليه لم يثبت وبالقياس على عكسه فانها تغسل زوجها بالاجماع وفي المواهب اللدنية ان فاطمة لما اشكت  
 اغتسلت وليست ثياباً جدد او اضطجعت في وسط البيت ووضعت يدها اليمنى تحت خدها واستقبلت القبلة ثم  
 قالت اني مقبوضة الا أن فلايكشفني أحد ولا يغسلني ثم قبضت مكانها فدخل على رضى الله عنه فأخبر بذلك  
 فاحتملها ودفعها بغسلها الذي اغتسلته ولم يكشفها ولم يغسلها أحد قال شيخنا وعلى فرض ثبوته فهو مذهب صحابي  
 يخالف للاجماع فلا يقول عليه اه برماوى (قوله غير رجعية) هذا يقتضي ان الرجعية داخله في الحلية وليس  
 كذلك فكان الاولى حذف قوله غير رجعية وقد يقال بل التقييد بوجه لانه لما بين الحلية بالزوجة دخلت الرجعية  
 لانها زوجة فاحتاج الى اخراجها تأمل اه شيخنا (قوله ولو نكح غيرها) كل الاولى في الغاية ان يقول ولو نكح  
 من يحرم جمعها معها اه ع ش ويحجب عنه بأن غيرها صادق بمن يحرم جمعها وغيرها فالغاية ظاهرة بالنسبة  
 لصدقها بالاول وصدقها بالثاني لا يندرج فيها فلا أولوية وعبارة تشرح مر وشمل ذلك ما لو نكح أختها أو نحوها  
 أو أربعاً سواها لان حقوق النكاح لا تنقطع باللون بدليل التوارث انتهت (قوله وأمة) المراد التي يجوز  
 له وطئها قبل الموت فيخرج بذلك ما لو وطئ أحدى اختين كل منهما في ملكه ثم ماتت من لم يطأها قبل تحرير  
 الاخرى فانه لا يجوز له ان يغسلها اه ع ش على مر (قوله ولو كفاية) راجع للزوجة والامة اه شيخنا  
 والذي في شرح مر قصر هذه الغاية على الزوجة وعبارته وزوجته ولو كفاية وان لم يرض به رجال محارمها من  
 أهل ملتها انتهت (قوله الا ان كانت مزوجة الخ) لاجابة لهذا الاستثناء لان فرض المسئلة في الامة الحلية وهي  
 حيث لا غير حلية الا ان يقال هي في هذه الاحوال حلية في الجملة فصع الاستثناء أو يقال الاستثناء منقطع تأمل  
 اه شيخنا فالضمير في كانت راجع للامة كفاية عبارة مر ولذلك قال الحلبي ومثل الرجعة المعتدة عن وطء  
 شبهة انتهى فصنعه يقتضي ان هذه الصورة غير داخله في كلام الشارح وعبارة تشرح مر ويغسل أمته ولو  
 كفاية مودرت أو أم ولد ومذمبة لانهم مملوك كنه فاشبهن الزوجة بل أولى للكه الرقبعة البضع والكفاية ترتفع  
 بالموت عالم تكن المتوفاة منهن متزوجة أو معتدة أو مستبرأة لنحرهم يضعهن عليه وكذا المشتركة والمبعدة بالاولى  
 وقضية التعليل ان كل أمة تحرم عليه كوتيتة ونجوسية كذا هو المعتمد كما يحتمل البلرزي وان قال الاسنوي

(ولا يكره لنحو جنب)  
 كائن (غسله) لانهما  
 طاهران كغيرهما وتعبيره  
 بنحو جنب أعم من تعبيره  
 بالجنب والحائض (والرجل  
 أولى) يغسل (الرجل  
 والمرأة) أولى (بالمرأة وله  
 غسل حليته) من زوجة  
 غير رجعية ولو نكح غيرها  
 وأمة ولو كفاية لان كانت  
 متزوجة



مقتضى اطلاق المتهاج جواز ذلك لا يقال المستبرأة اما ملوكة بالسبي والاصح حمل التمتع بمأموه  
 الوطء فغسلها أولى أو بغيره فلا يحرم عليه الحلو فيها ولا المسح والالتفات إليها بغير شهوة فلا يمتنع عليه غسلها  
 لانا نقول تحريم غسلها ليس لما ذكر بل لتحريم وضعها كما صرح به في المجموع فاشبهت المعتدة بجماع  
 تحريم البضع وتعلق الحق بالجنبي انتهت (قوله أو معتدة) أي ولو من شبهة وكذا لا يغسل زوجته المعتدة عن  
 شبهة ولا تغسله كسبائي اه ع ش على مر (قوله ولزوجة الخ) ظاهره ولو كانت أمة وهو ظاهر ولا ينافي  
 هذا ما يأتي من أنه لاحق لها في ولاية الغسل لان الكلام هنا في الجواز اه ع ش على مر (قوله غير  
 رجعية) أما الرجعية فلا تغسل زوجها الحرمتان والنظر عليها وان كانت كالزوجة في النفقة ونحوها ومثلها  
 بالاولى البائن بطلاق أو فسخ والحق بالرجعية لا فرغى الزوجة المعتدة عن وطئ شبهة فلا تغسل زوجها ولا  
 عكسه كما لا يغسل أمة المعتدة وفارقت المكاتب وان استويا في جوارز النظر لما عدا ما بين السرة والركبتان  
 الحق فيها تعلق بالجنبي بخلافه في المكاتبه فاندفع رد الزكشي له بقياسها عليها اه شرح مر (قوله ولو  
 نكحت غيره) بان وصفت حملها باعتبار موت الزوج ثم تزوجت فلها أن تغسل زوجها البقاء حقوق الزوجة اه  
 رى اه ع ش (قوله لا تتقالها عنه) أي إلى ملك غيره أو إلى الحرية كأم الولد المدبرة فأنتم انتقل عنه للحرية  
 اه حل (قوله بدليل التوارث) قد يقال يؤخذ منه أنه لو كان لا توارث بينهما لا تغسله الا ان يقال المراد  
 التوارث في الجملة اه حل وعبرة ع ش قوله بدليل التوارث أي في الجملة لتدخل النسيئة فأنتم انتقل  
 زوجها المسلم أي مع الكراهة ولا ينافيه قول مر في شرحه ويعلم مما يأتي من أن الكافر لا يغسل مسلما أن  
 النسيئة لا تغسل زوجها المسلم اه أي لان المراد به أنه لاحق لها بحيث تقدم به على غيرها أي فغيرها أولى منها ولا  
 يلزم من أولوية غيرها عدم الجواز لها انتهت (قوله وقد قال صلى الله عليه وسلم الخ) عبارة شرح مر وصح عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعائشة رضي الله عنها ما ضربك لومتي قبلي اغسلتك وكفنتك وصابت عليك ودفنتك  
 رواه النسائي وابن حبان قال الوالفرجه الله تعالى (تمة) الخبر اذا كنت تصبح عروسا ومعنى قوله ما ضربك  
 الخ انه عليه الصلاة والسلام لا يغسل عائشة لانه لا تحوت قبله لان لو حرف امتناع لامتناع انتهت (قوله وقالت  
 عائشة الخ) انظر هل يردان هذا قول صحابي فلا يستدل به اه سم ويمكن ان يقال انه اشهر بين الصحابة وهو  
 حيث يستدل به لكونه مزارا جاعا سكوتيا اه ع ش (قوله أيضا وقالت عائشة الخ) هذا دليل على مطلق  
 الجواز والافهمي لو أدركت تغسل النبي صلى الله عليه وسلم ما مكنته ولا بنية النساء منه لان هناك من هو  
 مقدم عليهن الا ان يقال مرادها بقولها الانساؤه أي بعد استئذان رجال العصابة أو انها قالت هذا بحسب  
 اجتهدا اه شيخنا وفي ع ش على مر ما نصه قوله أي لو ظهرا بما قلها الخ هذا يدل على انها ظهروا لها أن  
 نساءه كن أحق بغسله من غيرهن من الرجال وهو لا يطابق المقصود من ان يغسلن جازع كون غيرهن من  
 الرجال أحق ويمكن الجواب بأنه دل على الجواز والتقدم فصرف عن التقدم صارف فبقى أصل الجواز أو ان المعنى  
 انها تقول لو استقبلت من أمرى الخ لاسترضيت الذين هم أحق بالغسل وتولية اغسله صلى الله عليه وسلم اه (قوله  
 لو استقبلت من أمرى الخ) أي لو ظهر لها قولها المذكور وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله الانساؤه لصلحتن  
 بالقيام بهذا الغرض العظيم ولان أبا بكر رضي الله عنه أوصى بان تغسله زوجته أممية بنت عيسى فضلت  
 ولم ينكره أحد اه حل وقوله ما استدرت أي من موته صلى الله عليه وسلم لانها كانت عند موته ترى منع  
 الغسل ثم ظهر لها جوارزه فقالت لو استقبلت موته بعد ما ظهر من أمرى ما استدرت من موته أي لو حصل  
 الموت المستدر أي الذي وقع في الماضي في المستقبل أي بعد ما ظهر لها من أن للمرأة غسل زوجها ما غسل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اه شو برى بإيضاح وزيادة وقرر شيخنا ح ف (قوله بلامس) أي ندبا  
 في الشقين حتى في العورة لان المعتد جواز النظر للعلية والحليل بعد الموت حتى لعورته وكذا يجوز المس أيضا

أو معتدة أو مستبرأة  
 (ولزوجة) غير رجعية  
 (غسل زوجها) ولو نكحت  
 غيره بخلاف الأمة لا تغسل  
 سيدها لا تتقالها عنه  
 والزوجة لا تقطع حقوقها  
 بالموت بدليل التوارث وقد  
 قال صلى الله عليه وسلم  
 لعائشة لومتي قبلي لغسلتك  
 وكفنتك وادفن ما جبه وغيره  
 وقالت عائشة رضي الله عنها  
 لو استقبلت من أمرى  
 ما استدرت ما غسل  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الانساؤه رواه أبو داود  
 والحاكم وصححه على شرط  
 مسلم (بلامس) منهاه ولا  
 من الزوج أو السيد لها  
 كأن كان الغسل من كل



على المعتمد والتدب يؤخذ من تعليل الشارح بقوله لتلايته تنقض وضوءه أي والمطلوب من الغاسل ان يكون على طهارة اه شيخنا (قوله أيضاً بلا مس) أي يندب لكل منهما ان لا يمس شيئاً من بدن الآخر لا العورة ولا غيرها فالمس للعورة ولغيرها مكروه عند مر وأما عند حج فالمس للعورة حرام ولغيرها مكروه هذا ما انحط عليه كلام ع ش على مر فقلعه وعبارة الشوري قوله بلا مس أي ندباً على المعتمد فانه في الایعاب وقد وافق مر على جواز كل من النظر والمس بلا شهوة ولولا ما بين السرة والركبة فتؤمن بهما بشهوة ولولا ما فوقهما لظن أنهما مسميان انتهى وعبارة حل وقرر شيخنا زى أن الموت محرم للنظر بشهوة في حق الزوجين ولو فيما عدا ما بين السرة والركبة وجازت حيث لا شهوة والمس كالنظر لكن في كلام حج حرمة مس عورة أحد الزوجين اه حل (قوله وعلى يده خرقة) أي ندباً اه شرح مر ولو بالتسبب لمس العورة وهو ما نقله عنه سم في حواشي التحفة اه رشیدی (قوله لتلايته تنقض وضوءه) أي وضوء الماس منهما أي والمطلوب من الغاسل ان يكون على طهارة فالمس مكروه من هذه الخشية فلا ينافي أنه مكروه من حيث كراهة المس لبدن الميت مطلقاً فلا يترك ما هنا مع ما مر من انه يسن لكل غاسل لف خرقة على يده في سائر غسله لان ما هناك بالنظر لكراهة المس وما هنا بالنظر لا تنقض الطهارة اه شرح مر وعبارة الشوري قوله لتلايته تنقض وضوءه أي ان كان متوضئاً أو فراراً من كراهة المس ان لم يكن انتهت (قوله فان لم يحضر الأجنبي) قال حج بعد قوله الا أجنبي أي كبير واضح والميت امرأة أو أجنبية كذلك ولم يذكر مفهومه قال سم عليه مفهومه ان الخشي ولو كبير اذا لم يوجد الا ويغسل الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصرح به وقد وجهه بالقياس على عكسه أي من أن لهما تغسله اه ع ش على مر (قوله بم) أي عمة الاجنبي أو الاجنبي بحائل كما هو معلوم والاقرب عدم وجوب النية وعبارة الشوري على المنهج نصها حزم حج في شرح الایعاب بعدم وجوب النية كالغسل اه ع ش على مر والوجه كما أفاده الشيخ ان الاجنبي رجلاً أو امرأة يزيل النجاسة لان ازالها لا يبدلها باختلاف الغسل ولان التيمم لا يصح قبل ازالها اه شرح مر وقوله يزيل النجاسة أي وان كانت على العورة فلو عمت البدن وجبت ازالها ويحصل بذلك الغسل وينبغي ان مثل ذلك التكفين ويفرق بينه وبين الغسل بان لا بدلاً بخلاف التكفين اه ع ش عليه ولو حضر من له غسلها بعد الصلاة وجب الغسل كالتيمم لفقد الماء ثم وجده فوجب إعادة الصلاة اذا هو الاظهر ويجري الخلاف في المصلين على الميت لانه احاطة طهارته اه سم على المنهج أقول خرج بقوله بعد الصلاة ولو حضر بعد الدفن فلا ينبش بعد استوطاط الطلب بالتيمم بدل الغسل وليس هنا كالدفن بلا غسل فانه ينبش لاجله وذلك لانه لم يوجد ثم غسل ولا بدله وينبغي ان مثل الدفن اذا وفي القبر فتنبه له فانه دقيق اه ع ش على مر (قوله أيضاً بم) أي في الاصح ومقابلته يغسل في ثيابه ويلف الغاسل على يده خرقة ويغض طرفه ما أمكن فان اضطر الى النظر نظر للضرورة اه شرح مر (قوله الحاقاً لفقد الغاسل بفقد الماء) اذا الغسل حيث تمت عذر شرعاً لتوقفه على النظر أو المس المحرم فلا يمكن غسله حيث تمن غير نظر ولا مس وجب بان كان في ثياب سائفة وبجائبة من ر وأمكن غسله بيم الماء البدن اه حل ومثله شرح مر وقوله بيم الماء البدن أي من غير مس ويؤخذ منه انه لو كان كذلك وأمكن الصب عليه بحيث يصل الماء الى جميع بدنه من غير مس ولا نظر وجب وضابط فقد الغسل ان يكون في محل لا يجب طلب الماء منه ولو قيل بتأخيرها الى وقت لا يحسن عليه فيها التغير لم يكن بعيداً اه ع ش على مر (قوله الصغير الذي لم يبلغ الخ) أي ذكر اكل أو أنثى وقوله يغسله الرجال والنساء أي يجوز لكل منهما تغسله لانهما يجتمعان على غسله اه ع ش على مر (قوله ومثله الخشي الكبير) أي وكذا من جهل اذكر أو أنثى كان أكل سبع مائة يميز أحدهما عن الآخر اه مر اه سم دلي المنهج وينبغي الاقتصاد فيه على الغسل الواجب دون الغسل الثاني والثالث ودون الوضوء وعبارة سم على المنهج قال الناصري (تنبيه) قال الاسنوي حيث قلنا ان الاجنبي يغسل

وعلى يده خرقة لتلايته تنقض وضوءه (فان لم يحضر الا أجنبي) في الميت المرأة (أو أجنبية) في الرجل (ع-م) أي الميت الحاقاً لفقد الغاسل بفقد الماء (فرع) في الصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخشي الكبير عند فقد المحرم كما يحجمه في المجموع ونقله عن اتفاق الأصحاب قال ويغسل فتوق ثوب ويحاط الغاسل في غرض البصر والمس



قوله فيجبه نمحة قلينغ اه

والاولى به أى بالرجل في  
غسله (الاولى بالصلاة عليه  
(درجة) وهم رجال العصبه  
من النسب ثم الولاء ثم الامام  
أو نائبه ان انتظم بيت المال  
ثم ذوى الارحام وما اقتضاه  
كلام الجرحاني من تقديمهم  
على الامام يحمل على ما اذا  
لم ينتظم بيت المال ثم الرجال  
الاجانب ثم الزوجة ثم النساء  
المحارم وخرج بزلاتي  
درجة أخذنا ما ذكره  
في ادخاله الغير الاولى بالصلاة  
صفة اذا لاقته اولى من  
الاسن والاقرى والبعيد  
الغيبه اولى من الاقرى غير  
الغيبه هنا عكس ما في الصلاة  
والمراد بالافقه الاعلم بذلك  
الباب (و) الاولى (بها) أى  
بالمرأة في غسلها (قريبانها)  
فيقدم من حتى على الزوج  
(وأولاهن)

الحنثي فليجبه اقتضاه على غسلة واحدة لان الضرورة تتدفع بها اه وقوله يغسل أى الحنثي فوق ثوب أى  
في ثوب أى وجوباً وقوله ويحتاط أى الغاسل زاد حج أى تدبى اه ع ش على مر (قوله والاولى به الاولى  
الح) هذه الاولوية للتدبير وهذا تفصيل لاولوية الوجوب السابقة فلما بين أن الرجل يلي غسل الرجل لا غير من  
النساء غير المحارم أراد أن يميز رتبة الرجال بعضهم مع بعض اه شيخنا (قوله الاولى بالصلاة عليه) فالعصبه  
كلهم درجة واحدة والمراد من ذلك أنه لا يقدم هنا بالصفة التي يقدم بها في الصلاة وهي الاسنيته مع وجود الالقمية  
والاقرىيه مع وجود الفقه بل يقدم هنا بالالقمية والفقه اه حل (قوله درجة) المراد بها مراتب المتقدمين  
في الصلاة عصبه كانوا اولاً بدليل ادخال ذوى الارحام في التفسير وتفسيرها برجال العصبه فيه تسمع وقصور هذا  
ولا بد أن يراد عليها القطة فقط اذا اخرج بها فيما يأتى بعضه في الدرجة أيضاً وفي حج بدل قوله درجة غالباً وهي  
اسهل وفي عبارة بعضهم بدل قوله وخرج ويستثنى وهي أحسن أيضاً واسهل اه شيخنا (قوله وهم رجال العصبه  
من النسب) فيقدم الاب ثم أبوه وان علام الابن ثم ابنه وأن سفل ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم  
الاب ثم عم شقيق ثم لاب ثم ابن عم شقيق ثم ابن عم لاب هذا هو المتبادر من كلامه اه حل (قوله ثم الولاء الى  
قوله ثم ذوى الارحام وقوله وأولاهن ذات محرمية فذات ولأه) استفيد من مجموع الكلامين أن الولاء على الذكور  
مقدم على ذوى الارحام وفي الاناث بالعكس وعبارة شرح مر وانما جعل الولاء في الذكور وسطاً وأخره في  
الاناث لانه في الذكور من قضاء حق الميت كالتكفين والدفن والصلاة وهم أحق به ممن لقونهم ولهذا يرون  
بالاتفاق ويؤدون دينه وينفذون وصاياهم ولا يثنى منها لقوى الارحام مع وجودهم وقدمت ذوات الارحام على  
ذوات الولاء في الاناث لانهم أشفق منهم ولضعف الولاء في الاناث ولهذا لا يرث امرأة بالولاء الاعتيقها أو متبها  
اليه بنسب أو ولأه انتهت وقوله وانما جعل الولاء في الذكور وسطاً أى بين الاقارب حيث تقدم على ذوى الارحام  
وأخروه في الاناث بان قدموا ذوات الارحام على ذوات الولاء اه ع ش عليه (قوله ثم ذوى الارحام) أى  
الاقرى فالاقرب فيقدم أبوالام ثم الاخ للام ثم بنو البنات كفى في الذخائر وهو المعتمد ثم الحال ثم العم للام وجعلهم  
هنا وفي الصلاة الاخ للام من ذوى الارحام بخلاف ما في الارث اه حل (قوله ثم الزوجة) أى الحرة على  
الواجب من احتمالين بعد الامنة عن المنصب والولايات اه شورى ومثله شرح مر لكن قد يشكك على  
هذا تقديم زوجها البعيد على رجال القرابة وأى فرق بين الذكر والانثى الرقيقين حتى يقال ان الزوجة الامة  
لاحق لها بعدد ما عن المنصب والولايات بخلاف البعيد مع أنه لاحق له في المنصب والولايات أيضاً ولعل الفرق  
ان البعيد من جنس الرجال فهو من أدل الولايات في الجملة ولا كذلك الامة اه ع ش على مر (قوله الاولى  
بالصلاة صفة) فان تقدم هنا بالصفة التي تقدم بها في الصلاة وهي السن والاقرىيه فالمراد بقوله درجة العصبه  
من النسب أو الولاء ولا تنظر لتفاوت درجاتها فتنى وجدت العصبه من النسب مثلاً قد منافعها الاب ثم أباه الخ  
الا تنظر الى الاسن مع وجود الالقاه ولا الاقرىيه مع وجود الغيبه اه حل (قوله اذا لاقته اولى الخ)  
خروجه بقوله درجة ظاهر وأما تقديمه على الاقرى فلا يخرج بقوله درجة اذا المتبادر من الخروج بالدرجة أن  
المستويين في درجة اذا قدم أحدهما في الصلاة بصفة لا يلزم ان يقدم بها هنا فالاسن في الصلاة مقدم والاقمية هنا  
مقدم ويمكن الجواب بان المراد أن التقديم بالصفة مولى به هنا حتى مع اختلاف الدرجة وليس خاصاً باتحادها  
اه ع ش (قوله أيضاً اذا لاقته) أى ولو أجنبياً كفى شورى وقوله من الاسن ان كان الاسن في درجته فهو  
خارج فقط وان كان أقرب منه فهو خارج بدرجة وقوله والاقرى بالخارج بدرجة أيضاً وقوله والبعيد الخ  
الفرق بين ذلك أن البعيد هنا غيبه والاقرى غير غيبه في تلك كان أقصه وقصه تأمل (قوله والبعيد الغيبه  
أولى الخ) قضية صنيعه ان هذا ان التقديم بالصفة مع دخوله في تقديم الصلاة بالدرجة فاقترن وجهه اخواجه  
وقدمه في التحفة بدل قوله درجة بقوله غالباً ليسلم من هذا تأمل اه شورى (قوله قريبانها) عدل المصنف



عن التعبير بالقرابات الى القرينات لان الاسنوى نظريه من وجهين أحدهما ان المصنف توهم أن القرابة خاصة بالأنثى الثاني أن القرابات من كلام العوام كما قاله الجوهري وسببه أن المصدر لا يجمع إلا إذا اختلف نوعه وأيضاً هي مصدر وقد أطلقها على الأشخاص وقال قبل ذلك إنهم مصدر بمعنى الرحم تقول بيني وبينه قرابة وقرب وتقول ذو قرابتي ولا تقل هم قرابتي ولا هم قرابتي والعلامة تقول ذلك ولكن قل ذو قرابتي قاله الجوهري انتهى اه زى (قوله ذات محرمية) أى من النسب لا ما يشمل الرضاع اه حل (قوله ذات محرمية) أى وان كانت حائضاً أو نجوها قال العلامة زى وروى أبو نعيم عن عومه ان بنت العم البعيدة إذا كانت أماً من الرضاع أو اختاً تقدم على بنت العم القريبة لكن الظاهر أن المراد المحرمية من حيث النسب ولذلك لم يعبر المصنف بالرضاع هنا بالكلية اه برماوى (قوله وهى من لو قدرت ذكر الخ) كالنبت بخلاف بنت العم اه حل (قوله ذات ولاء) أى صاحبته ولاء بان كانت معتقة أم المعتقد فلا حق لها فى الفسل وانظر هل الأولى باليت الرقيق قريبه الى أوسيده اه سم على حج والا قرب الثاني لانه لم تنقطع العلقه بينهما بليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه اه ع ش على مر (قوله أيضاً ذات ولاء فأجنبية) عبارة شرح مر ثم بعد ذوات الولاء محارم الرضاع ثم محارم الماهرة فمما يظهر كإحتمالها الأذرى والبقيى لكن لم يذكر أيهما ترتيباً قال البقيى وعليه تقدم بنت عم بعيدة هى محرم من الرضاع على بنت عم أقرب منها بالمحرمية انتهت وكتب عليه ع ش قوله لكن لم يذكر أيهما ترتيباً أى وعليه فله أخذ الترتيب بينهما المعنى قام عنده كان يقال ان المحرمية بالرضاع أقوى لما ورد أن اللحم يترى من اللبن فكأنه حصل جزء من الرضعة فى بدن الرضيع ولا كذلك الماهرة اه (قوله لان متظوره أكثر) قال فى الإيعاب ومنه يؤخذ أنه لا فرق فيه بين العن والحرم ويكون هذا مستثنى مما سبأنى أن شرط المقدم الحرية ووجه ان سلم بان المصلحة فيه المبيت بان فرض المصلحة على عورته لا ينسبه بخلاف غيره كفى الحياة اه أقول يشك على تعميمه هنا تعميمه الزوجة بالمحرم مع تأتى تعليله فيها فليتم اه شوبرى (قوله الامام) كأنه إشارة الى ما خرج بقوله السابق درجة حرره اه سم اه شوبرى (قوله شرط المقدم الخ) أى بشرط كونه أولى بالتقديم على غيره ما ذكر وعليه فلا يمنع على الكافر تفصيل المسلم ولا على القاتل ونحو ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وتقدم عن المحلى أنه يكره للذمية تفصيل زوجها المسلم اه ع ش على مر (قوله أيضاً شرط المقدم اسلامه الخ) عبارة شرح مر وشرط التقديم الاتحاد فى الاسلام أو الكفر وان يكون حراماً كافراً ولا يكون قاتلاً لميت ولو بحق كفى إثارته منه انتهت قال الاسنوى ولله تقدم التفويض الى من بعده بشرط اتحاد الجنس فليس للرجال كلهم التفويض الى النساء اه \* (فرع) \* لو فوض الاب مثلاً الى رجل اجنبى مع وجود رجال القرابة والولاء أولى هو أبعد مع وجود المقدم عليه فظاهر اطلاق الاسنوى المذكور الجواز ويكون أولى ثم رأيت فى شرح البهجة تغلا عن شرح المذهب ما نصه ويقدم فضول الدرجة على نائب فاضلها فى الأقبس ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر اه وقد لا يخالفه كلام الاسنوى بأن يجعل المراتبة أى من كلام الاسنوى بيان الجواز لا غير كما هو ظاهر كلامه اه عميرة اه سم (قوله وعدم قتل) قال فى شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وهذا عدم السبكى الى غير غسلة فقال ليس لقاتله حق فى غسلة ولا فى الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره ونقله فى الكفاية عن الأصحاب بالنسبة الى الصلاة اه ع ش على م ر قال الزركشى وينبغي ان لا يكون بينهما عداوة بل هو أولى من القاتل بحق وعدم الفسق والصبا والرق اه حل (قوله لاحق له فى ذلك) أى لحسمة نظره لها وخلوتها واختلاف الناس هل هذا الترتيب الواقع بين الرجال والواقع بين النساء واجب أو مندوب ذهب جمع الى الأول ووافقهم حج والمعتمد الثانى وعلى كل حال لا يجوز إيشان غير جنس الميت لانه تعلق به حق الميت فلا يجوز تقويته عليه بغير إذنه ويجوز إذا كان من الجنس وقبيله ان الجنس

ذات محرمية) وهى من لو قدرت ذكر الخ لم يحل له نكاحها فان استوت اثنتان فى المحرمية فالتى فى محل العصوبة أولى كالعصمة الخالة والوراثى لا محرمية لهن يقدم منهن القرى فالقرى (قوله بعد القرينات ذات ولاء) كفى المجموع وهذا من زيادنى (فأجنبية) لانها البقي (فزوج) لان متظوره أكثر (فرجال محارم كترتيب صلاتهم) الا ما مر وشرط المقدم اسلام ان كان الميت مسلماً وعدم قتل أم غير المحارم كابن العم فكلا جنس لا حق له فى ذلك وان كان له حق فى الصلاة (فان تنازع مستويان) هنا وفى قطارته الا تيقن وهذا أولى من قوله ولو تنازع أخوان أو زوجتان



الذي يسقطه حقه ان كان في غير مرتبة بحيث يقدم هو عليه ففي اثاره اسقاط حق الميت واجيب بأن اسقاط حق الميت للجنس أهون للعجائنة فوثر له وفي كلام الاسنوي ما يفيد انه لو قوض الاب من الاخر جسد اجنبي مع وجود رجال القرابة والولاء أولن هو أبعد مع وجود تقدم عليه جاز اه حل ويؤخذ من كلامه ان الترتيب مندوب في اتحاد الجنس وواجب فيما اذا اختلف الجنس فاذا كان الحق لرجل وغسلت امرأة أو بالعكس حرم اه شيخنا ح ف (قوله أقرع بينهما) أي حتما فن خرجت قرعة مغسلة لان تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح اه شرح مر وقال ج أقرع بينهما أي قطعا للتزاع وقضيته وجوب الاقراء على نحو ما مضى رفع اليه ذلك فان كان الاقراء فيما بينهم فهو مندوب وهو متجه اه ع ش على مر في بحث الصلاة على الميت ثم رأيت في المسائل المنشورة قال وينبغي تخصيص وجوب الاقراء بما لو كان ذلك عندنا كما تقدم أيضا ثم رأيت ج صرح بذلك في الجرد اه بالخرف (قوله من قريبه المسلم) أي ولو كان أقرب من الكافر اه حل (قوله) وتطيب جواز المحدة) وينبغي كراهته من وجوب الخلاف اه ع ش على مر اذ لنا قول أشار له في المنهاج وبإشارة شرح مر والثاني أي القول الثاني يحرم تطيبها كالحرم ورد بان التحريم في المحرم كان لحق الله تعالى وهو لا يزول بالولت اه (قوله وكراهة أخذ شعر غير محرم الخ) محن كراهة إزالة الشعر ما لم تدع حاجة اليه والا كان لبشر رأسه أو لحينه بصمغ أو نحوه أو كان به فروج مثلا وجردهما بحيث لا يصل الماء الى أصوله الا بالزالتنه وجبت كما مر حبه الاذرع في قوته وهو ظاهر اه شرح مر وينبغي ان مثل ذلك ما لو فتق جوفه وكثر خروج النجاسة منه ولم يمكن قطع ذلك الا بخياطة الفتق فيجب وينبغي جواز ذلك اذا ترتب على عدم الخياطة مجرد خروج امعائه وان أمكن غسله لان في خروجها تنكسا لحرمته والخياطة تمنعه ويبقى ما لو كان يبدن الميت طبوع تمنع وصول الماء فهل تجب إزالة الشعر حينئذ أم لا فيه نظر والا قرب الثاني قياسا على ما اعتمدته الشارح في باب الوضوء من انه يعفى عن الطبوع في الحى ويكتفى بغسل الشعر وان منع الطبوع وصول الماء الى البشرة ولا يجب التيمم عنه خلافا للشيخ الاسلام ولكن الشارح خص ذلك بالشعر الذي في ازالته مثله كالحية ما غيره كشعر الابطال والعانة فيجب ازالته والذي ينبغي هنا العفو بالنسبة لجميع الشعر لان في ازالته من الميت هتكاً لحرمته في جميع البدن اه ع ش عليه والصحيح في الروضة ان الميت لا يحنث وان كان بالغالانه جزء فلا يقطع كبده المستحقة في قطع سرقة أو قود وجزم في الانوار والعباب بحرمة ذلك وان عصى بتأخيره اه شرح مر وقوله وجزم في الانوار والعباب بحرمة ذلك هل ولو لم يمكن غسل ما تحت القفلة الا بقطعها فيه نظار وقياس ما تقدم من وجوب حلق الشعر المتلبد وجوبه الا ان يفرق بأن هذا جزء والانتها في قطعها أكثر من ازالته الشعر فليراجع وعبرة ج ومن ثم حرم ختنه وان عصى بتأخيره أو تعذر غسل ما تحت قفله كما اقتضاء اطلاقهم وعليه فيمم عما تحتها انتهت وكتب عليه سم قوله أو تعذر غسل الخ أي وان وجب ازالته شعر يمنع الغسل والفرق ظاهر اه مر ثم ما ذكر ظاهر حيث لم يكن تحت قفله نجاسة اما اذا كان تحتها ذلك فلا يمس على معتمد الشارح بل يدفن حالا من غير تيمم ولا صلاة ويبقى ما لو وجد تراب لا يكتفى الميت بالحى فهل يقدم الاول أو الثاني فيه نظر والا قرب بل المتعين تقديم الميت لانه اذا عم به الميت يصلى عليه الحى كصلاة قائد الطهورين واذا عم به الحى لا يصلى به على الميت لعدم طهارته فأى فائدة في تيمم الحى اه ع ش على مر (قوله وكراهة أخذ شعر غير محرم وطفره) أي وان اه نادأخذهما في الحياة وهذا على القديم والجديد لا يكره لعدم ورود نهى فيه ورد بان أجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بذلك ولو لم يثبت فيه شيء بل ثبت الاسراع المتأني لذلك اه من شرح مر (قوله محترمة) ويحرم أخذ قفله وان عصى بتأخيره واذا تعذر ازالته ما تحتها أو غسله دفن بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة خلافا للعلامة ابن حجر حيث قال يصلى عليه بعد تيممه عما تحتها أو ترال اه برماوى (قوله فلا تنتهك بذلك) في المختار نهى كه السلطان عقوبة من باب فهم أي بالغ في عقوبته وفي الحديث انه كرو الاصاب أولتهن كها النار أي بالفرا في غسلها وتبليغها في

(أقرع) بينهما (والكافر) أحق بقريبه الكافر من قريبه المسلم في غسله وتكفينه ودفنه لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (وتطيب) جوازاً (محدة) لزوال المعنى المرتب عليه تحريم التطيب وهو التقيع على زوجها والتحرز عن الرجال (وكراهة أخذ شعر غير محرم وطفره) لان أجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بذلك



في الوضوء وانتهاك الحرمتنا ولا يعلل اه (قوله ووجب ابقاء اتراسهم) أي قبل التحلل الاول اما بعده  
هو كغيره كسبائتي في بابه ولا بأس بالجنور عند غسله بخلوص المحرم الحلي عند العطار ولا يفتي هنا ما قيل من  
كرهه فحلو له عند العطار بقصد الراحة للحاجة الى ذلك هنا بخلاف ما هنا في قضية كلامهم عدم حلق رأسه اذا  
ما تروى عليه الحلق لياتي يوم القيامة محرم ما هو ظاهر لانه طاع تكليفه فلا يطلب منه حلق ولا يقوم غيره به كما  
لو كان عليه طواف أوسع اه شرح مر (قوله فلا يؤخذ شعره وظفره) والقياس انه لا قدينية على فاعل ذلك  
وان خالف في ذلك الغزي وذهب البلقيني الى ان الذي نفقده ايجاب على الفاعل كحلق شعرنا ثم وفرق بينهما  
بأن النائم يصدد عوده الى الفهم ولذلك ذهب جماعة الى تكليفه بخلاف الميت اه شرح مر ولو تعذر غسل  
ما تحت ظفره الا بشبهه ووجب قلمه اه حل ولا قدينية على حلقه ومقلبه ومطيه اه زى (قوله لا تغسوه بطيب الخ)  
بفتح التاء والميم وفتح التاء وضم الميم من مس ويجوز ضم التاء وكسر الميم من أمس قال في المختار من الشيء بمسه  
بالفتح مساو بابه فهم وهي اللغة الصحيحة وفيه لغة أخرى من يابرد ثم قال وأمسه الشيء أه بحر وهو هذا  
فيما اذا تعدى الفعل الى واحد قال في المصباح وقد يتعدى الثاني بالحرف أو بالهمزة فيقال مسسته بماء وأمسسته  
ماء وهو يعين ان ما هنا بفتح التاء والميم فقط من مس وهو لا ينافي في المختار لان ذلك في المتعدى لواحد وهو ذاق  
المتعدى لاثنتين وضبطه السطواني على البخاري بفتح الفوقية والميم لغير أبي ذروله بضمها وكسر الميم في اللفظين  
وعبارة البخاري لا تغسوه طيبا وباقظا ولا تغسوه بطيب اه ع ش (قوله فانه يبعث يوم القيامة مليا) فيدليل  
على ان الحج لا يبطل بالموء بخلاف الصلاة وأما الصوم ففيه وجهان أحدهما البطلان اه برماوى (قوله ولنحو  
أهل ميت تقبيل وجهه) وينبغي ندبه لاهله ونحوهم كما قاله السبكي وجواز له لغيرهم ولا يصرح جوازه عليهم وفي  
روايد الروضة في أوائل النكاح ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح فقيده بالصالح واما غيره فينبغي ان يكره اه  
مر اه ع ش وله مراد من هذا الاعتراض على المصنف حيث قيد في مقام الاطلاق وأطلق في مقام التقييد وكل  
منهما لا يحسن وبعضهم دفع الاعتراض بان قال قوله ولنحو أهل ميت تقبيل وجهه أي مذبان كان صالحا وجوازا  
ان لم يكن واما غيره الا هل فان كان صالحا نذب لهم أيضا والا كره اه شيخنا والحاصل انه ان كان صالحا نذب تقبيله  
مطلقا ولا يجوز بلا كراهة لنحو أهله وبه الغيرهم وهذا محله في غير من يحمله التقبيل على جرح أو خط كما هو  
الغالب من أحوال النساء والاحرم هذا حاصله في الاعباب وينبغي ان يكون مع اتحاد الجنس وانتفاء الرواة أو  
يكون ثم نحو محرمية توالله أعلم اه شوبرى (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) انما قدم حديث الترمذي على  
حديث البخاري مع ان حديث البخاري أصح لان حديث الترمذي فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وحديث  
البخاري فيه فعل أبي بكر اه شيخنا ح ف (قوله قبل عثمان) أي وجهه وكذا ما بعده وهو أخوه من الرضاع وهو  
أبو السائب عثمان بن مظعون بالطاء المشالة الصحابي من السابقين الى الاسلام وهاجر الى الحبشة ثم الى المدينة  
وشهد بدر المتوفى في شعبان بعد سنتين ونصف من الهجرة وصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم ودفن في البقيع  
وهو أول من دفن فيه وأول من توفي من المهاجرين بالمدينة اه برماوى (قوله للصلاة عليه وغيرها) أي من دعاء  
وترحم ومجالة اه حل أي براءة ذمتهم من دين وغيبة اه شيخنا ح ف (قوله قال في انسان) تردد في البخاري  
هل هذا الانسان كان رجلا أو أنثى اه حل وقرروا شيخنا انه كان جارية سوداء ذكره الشيخ عبد البر أيضا (قوله  
أي يكسه) في المختار الكانس الظبي يدخل في كاسه وهو موضع من الشجر يمكن فيه موئستر وذلك كس الظبي  
من يلبس جالس وتكس مشله وكس البيت من باب نصر والمكس ما يكس به والكاسة القمامة والكيسة  
لنصارى والكس الكواكب قال أبو عبيدة لانه تكس في الغيب أي تستر ويقل هي الخنس السيارة اه  
(قوله آذنتوني بالمد) أي أعلمتوني كفي الرواية الأخرى اه برماوى (قوله انه مستحب) أي ولو لم يذكر ما تراه  
ومفانحه حيث كان قصد من ذلك ترغيب الناس في الصلاة عليه لا المفانحة كما هو عادة الجاهلية ولا لانه قال

(ووجب ابقاء اتراسهم) في  
محرم فلا يؤخذ شعره وظفره  
ولا يطيب ولا يلبس المحرم  
الذكر مخيطا ولا يستر  
رأسه ولا وجهه محرم ولا  
كفها بقفازين قال صلى  
الله عليه وسلم في المحرم الذي  
ما تروى وهو واقف معه بعرفة  
لا تغسوه بطيب ولا تخمروا  
رأسه فانه يبعث يوم القيامة  
مليسا رواه الشيخان وقد  
استفيد من التعليق الواقع  
فيه حرمة اللباس والستر  
المذكورين فلا تنهك بذلك  
(ولنحو أهل ميت) كما صدقنا  
(تقبيل وجهه) لانه صلى الله  
عليه وسلم قبل عثمان بن  
مظعون بعد موته رواه  
الترمذي وغيره وصححه  
ولان أبي بكر رضي الله عنه  
قبل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعد موته رواه البخاري  
(ولا بأس بأعلام موته)  
لصلاة عليه وغيرها لما  
روى البخاري انه صلى الله  
عليه وسلم قال في انسان كان  
يقم المسجد أي يكسه ثياب  
فدفن ليلا فلا كتم آذنتوني  
به وفي رواية ما منعكم ان  
تعلموني وصح في المجموع انه  
مستحب اذا قصد الاعلام  
لكثرة المصلين



بخلاف نبي الخ اه حل (قوله بخلاف نبي الجاهلية) هو سكون العين وبكسر حاء مع تشديد الياء مصدر نعاها ومعناه كفى المجموع التسديد كرمفاخر الميت وما تراه اه شرح مر (قوله وهو النذب الخ) صرح هذا ان النبي اسم للمجموع ما ذكر وقال العلامة البرلسي انه اسم للاول فقط وضم ما بعده اليه انما هو على عادة العرب ولعل الشارح انما فسر به ذلك لاجل الحكم عليه بأنه مكروه اه برماوى (قوله وذكر ما تراه ومفادها) أى تفاخر وتعاظم وقوله والمراد نبي الجاهلية أى النداء بكرا الما تراه والمفاخر لاجل التفاخر والتعاظم اه حل وقوله تفاخر وتعاظم العلة تحريف من قلم الناصح وذلك لان ذكر المفاخر اذا كان على سبيل التفاخر والتعاظم فهو النذب المحرم كما سيأتى فى كلام الشارح وكلام الحلبي نفسه والكلام هنا فى النبي المكروه فاعل أصل العبارة ما لم يكن تفاخر وتعاظم والا فيجزم اه شيخنا والمما تراه ما يتعلق بصفات الميت نفسه والمفاخر ما يتعلق بنسبه اه اجمورى وعجالة ع ش المما تراه جمع ما تراه بالفتح وهى المكرمة كفى القاموس وعبارته الاثرة بالضم المكرمة المتوارثة كالأثرة بفتح الثاء والمما تراه أى بالضم اليقين من العلم تؤثر كالأثرة والاثارة وقال فى المصباح فحرف به فخر من باب نفع واقتصر عنه والاسم الفخار بالفتح وهو المباداة بالمكارم والمناقب من حسب ونسب وغير ذلك اما فى المتكلم أو فى آياته اه انتهت (قوله فانه يكره) أى اذا كان صادقا فيما يقوله اما ما يقع الا من المبالغة في وصفه من العلم بموته بالاوصاف الكاذبة فحرام يجب انكاره اه ع ش

\*(فصل فى تكفين الميت وحمله)\* أى وما يثبتهما اه شرح مر كقول المتن وحمل تجهيزه تركه الخ وكقوله والمشي وبأماها وقربها أفضل الى آخر الفصل اه (قوله فى تكفين الميت) أى كيفيته وما يكفى به اه قل على الجلال (قوله بعد غسله) كذا قيد مر فى شرحه وكتب عليه ع ش قوله بعد غسله مفهومة ان لو كفن قبل غسله ثم صب عليه الماء لغسله لم يجز ولكنه يعتد به ويحتمل ان كونه بعد غسله أولى ذليراجع اه ع ش (قوله بجماله لبسه) أى جبا أى بشى من جنس ما يجوز له لبسه والاوجه كما صرح به الجرجاني وبعده الاستوى عدم الاكتفاء بالطين هنا عند وجود غيره ولو حشيشا وان اكتفى به فى الحياة لما فيه من الارزاء بالميت والاوجه تقديم الجلد ثم الحشيش عند فقد الثوب على التطيبين ثم هو ولا يجوز فى الذكر ولا فى الانثى تكفينه بما يصف لبشرة مع وجود غيره وقياس اياحه تطيب المحنة بعد موتها جواز تكفينها فيما يحرم عليها لبسه حال حيئها وبه صرح المتولى واقضى ابن الصلاح بحر مقتضى الجنائز بحريز وكل ما المقصود منه الزينة ولو امرأة كما يحرم ستر بيتها بحريز وخالفه الجلال البلخى فجوز الحريز فيها وفى الطفل واعتمد جمع وهو أوجه اه شرح مر وقوله مع وجود غيره مشاهل الخلو كن الغير بطدا أو حشيشا أو طينا وفيه نظر خصوصا بالنسبة للحشيش والطين ولو قيل بوجوبه مع ما يتيسر من الثلاثة لتحصيل السترة فى الارزاء لم يكن بعيدا وقوله واقضى ابن الصلاح بحر مقتضى الجنائز الخ ومثلهما سترتوايت الاولياء وقوله فجوز الحريز فيها لان ستر سريها بعد استعمالها لا يثبتها وهو جائز لها فاجاز لها فعله فى حياتها فاجاز فعله لها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو حلى الذهب ودفعه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ولا يقال انه تضيق مال لانه تضيق لغرض وهو اكرام الميت وتكفينه وتضييع المال واتلافه لغرض جائز اه مر اه سم على بحر وقوله وهو اكرام الميت وتكفينه ومع ذلك فهو باق على ملك الورثة فلا أثر جهسبيل أو نحو مجاز لهم أخذه ولا يجوز لهم فتح القبر لخراج ما فيه من هتك محرم الميت مع رضاهم بدفعه منها فلا تعدوا وفتحوا القبر وأخذوا ما فيه مجاز لهم التصرف فيه اه ع ش عليه \*(فرع)\* \* أفتى ابن الصلاح فبين يكرى أو بالستر اللوى وتوايتهم بحر مقتضى ان كن فيميز بينه وتوقف فيه مر وقال يمكن حمله على ثياب زينة تحرم على الميت كل حرير والمرعز للرجل والافليس بواضع اه سم (قوله أيضا بجماله لبسه حيا) ولا يندب ان يعد لنفسه كفنا ثلاثا بحاسب على اتخاذه الا ان يكون من جهة حل أو اتردى صلاح فسن اعداده لكن لا يجب تكفينه فيه كما اقتضاه كلام القاضى أبى الطيب وغيره بل للوارث ابداله لكن قضيتاه القاضى حسين

(بخلاف نبي الجاهلية)  
وهو النداء بموت الشخص  
وذكر ما تراه ومفادها انه  
يكره لانه صلى الله عليه وسلم  
نهى عن النبي رواء الترمذى  
وحسنه والمراد نبي الجاهلية  
\*(فصل فى تكفين الميت وحمله)\*  
\*(يكنى به)\*  
غسله (بجماله لبسه) حيا من  
حرير وغيره فيجوز تكفين  
أنثى بحريز ومن عسر  
ومعسر



ذلك على ما لو قال اقض ديني من هذا المال الوجوب وكلام الراقي يوثق اليه قال الزركشي والمتجه الاول لانه  
 ينتقل للوارث فلا يجب عليه ذلك ولهذا الورع الثياب الملتصقة بالدم عن الشهيد وكفنه في غيرها جازم ان فيها  
 أثر العبادة الشاهد به بالشهادة فهذا أولى انتهى والوجه الوجوب في الميت كالميت عليه أي في الكفن الذي  
 أعده وفي مسئلة الدين وان انتقل الملك فيه للوارث والفرق بينهما وبين ثياب الشهيد واضح اذ ليس فيها مخالفة  
 أمر المورث بخلافه فيما اه شرح م ر وقوله اذ ليس فيه مخالفة أمر المورث يتوخض منه ان محل وجوب  
 التكفين فيما أعده لنفسه ان يقول بعد اعداده كفتوني في هذا أو نحو ذلك اما ما أعده بلا لفظ يذل على طلب  
 التكفين فيه كان استحسان لنفسه ثوبا أو ادخله ودلت القرينة على انه قصد ان يكون كفناه فلا يجب التكفين  
 فيه نعم الاول ذلك كما في ثياب الشهيد ثم رأيت في سم على البهجة بعد مثل ما ذكرنا من وجه ظاهر  
 العبارة بأن ادخله بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليتأمل اه قال في شرح الروض قال أي  
 الزركشي ولو أعدله فبرأيدفن فيه فينبغي ان لا يكره لانه للاعتبار بخلاف الكفن قال العبادي ولا يصير أحق به  
 مادام حي ولو وافقه ابن بونس اه أي فليغيره ان يسببه ما في الدفن فيه ولا اجرة عليه لاجل حفره اه ع ش  
 عليه (قوله بخلاف الرجل والخنثى) أي فلا يجوز تكفينهما في واحد من هذه الثلاثة اما في الحرير والمزعر  
 فسلم واما في المعصر فمنوع لان المعتد كراهته وما ذكره الشارح تبع فيه البيهقي انتهى زيادى وعبارة  
 شرح م ر فيجوز تكفين المراق وغير المكلف من صبي ومجنون في الحرير والمزعر والمعصر مع الكراهة  
 بخلاف الخنثى والبالغ فيجتمع تكفينهما في المزعر والحرير مع وجود غيرهما الا المعصر فانه مذكور  
 انتهت \* (فرع) \* وقع السؤال في الدرر عن حكم ما يقع كثيرا في مصر فاقرأه في جعل الخنثى في يدي  
 الميت ورجليه وأجبت عنه بأن الذي ينبغي ان يحرم ذلك في الرجال لحرمة عليهم في الحيض ويكره في النساء  
 والصبيان اه ع ش على م ر (قوله أيضا بخلاف الرجل والخنثى اذا وجد الخ) نعم لو استشهد في ثياب حرير  
 لبسه الضرورة كدفع قل جاز تكفينه فيها لاسيما اذا تلطعت بدمه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فيكون مستثنى  
 من منع التكفين في الحرير ولهذا لو لبس الرجل حريرا لحكمة أو قل مشلا واستمر السبب المبيح له ذلك الى موته  
 حرم تكفينه فيه فلا يعموم النهي ولا قضاء السبب الذي أبيع لمن أجله ولم يخلفه مقتضى ذلك أفتى به الوالد  
 رحمه الله تعالى اه شرح م ر وقوله لضرورة فلا تعدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للعدى به  
 فيترع اه م ر اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله ويعتبر فيه حال الميت) في شرح الروض انه  
 يستحب اه حل وسبأ في الفلاس انه ان كان يلبس قبل الافلاس فوق ما يليق به رددناه الى اللائق وان  
 كان يلبس دون اللائق به تعتبر لم يزد عليه في الافلاس والفرق بينه وبين ما هنا لا يخفى اه شوبري (قوله أيضا  
 ويعتبر فيه حال الميت) أي في حال موته وظاهره انه يحرم تكفينه في غير اللائق به لانه اذ رآه وهو حرام قاله  
 الشيخ وفي الروض وشرحه ما هو ظاهر في خلافه ولا وجه له فليتأمل اه شوبري (قوله فن جياذ الثياب) أي  
 وان كان مقترأ على نفسه ويترك بينه وبين نظيره في الفلاس بأن ذلك يناسبه الخلق العارية الذي رضى به لنفسه  
 له ليتخرج عن مثل فعله بخلاف الميت اه حل (قوله فن خشنها) أي وان اعتاد الجياذ في حياته اه برماوى  
 (قوله منع الثاني مع القدرة) معتمد وعبارة شرح م ر وبحت الاذرى عدم جواز تكفينه بتجسس عما لا يعنى  
 عن منع وجود طاهر وان جاز لبسه في الحياة خارج الصلاة وجزم به ابن المقرئ هذا كله اذا لم يكن الطاهر حريرا  
 فان كان قد تم عليه المتجسس على ما صرح به بغوى والتجوى وغيرهما لكن ينبغي على رأي من جرح وهو انه  
 اذا خرج من الميت أو وقعت عليه نجاسة بعد تكفينه لا يجب غسلها والمذهب وجوبه فالذهب تكفينه في  
 الحرير لا المتجسس وتعليقهم اشتراط تقدم غسله على الصلاة عليه بأن الصلاة عليه كصلاته لنفسه صريح فيما  
 ذكرناه والفرق بين عدم جواز تكفين الميت في المتجسس مع وجود الحرير وبين ستر العورة خارج الصلاة

بخلاف الرجل والخنثى اذا  
 وجد غيرها ويعتبر فيه حال  
 الميت فان كان مكشرا فن  
 جياذ الثياب أو متوسطا فن  
 متوسطا أو مقلا فن خشنها  
 وقضية كلامهم جواز تكفين  
 الصبي بالحرير وجواز  
 التكفين بالمتجسس والظاهر  
 كما قال الاذرى منع الثاني  
 مع القدرة على طاهر وان  
 جاوز باللبس إلى غير  
 الصلوات ونحوها



بالتجسس دون الحرير واضح وهو ان في تكفينه بالتجسس اربعة من المكفن بخلاف المباشر لنفسه اذ ذلك الوالد  
 ربه الله تعالى و يؤيد ذلك قول الفقيه ابراهيم بن عجيل النخعي يشترط في الميت ما يشترط في المصلي من الطهارة  
 وستر العورة وغير ذلك انتهت وقوله فالذهب تكفينه في الحرير وهل يقتصر على ثوب واحد أم يجب الثلاثة نقل  
 سم عن مر الاول وقال انه انما جاز للضرورة قوهي تدفع به واحد وفيه وقفة والا فرب وجوب الثلاثة لان  
 الحرير يجوز في الحى لادنى حاجة كالجرب والحكة ودفع القمل والتجمل وما هنا أولى اه عش عليه  
 (قوله أيضا منع الثاني مع القدرة على طاهر) بخلاف ما اذا لم يوجد طاهر فيكفى التكفين في التجسس أو بعد  
 الصلاة عليه عاريا اذ لا تصح مع التجاسة اه سم على البهجة اه عش على مر (قوله وكره مغالاة فيه)  
 قال الاذرى والظاهر انه لو كان الوارث محجورا عليه أو غائبا أو كان الميت مفسا حوت المغالاة من التركة اه  
 شرح مر اه شورى وفي سم ما قصه في شرح الروض قال البغوى ولو كفته أحد الورثة من التركة  
 واسرف فعليه غرم حصصة بقية الورثة فلو قال اخرجوا الميت وخذوه لم يلزمهم ذلك وليس لهم نيش الميت اذا  
 كان الكفن مرتفع القيمة وان زاد في العدد داهم النيش واخراج الزائد قال الاذرى والظاهر ان المراد الزائد على  
 الثلاث اه فان قلت ما الفرق بين مرتفع القيمة والزيادة على الثلاث حتى جاز النيش في الثاني دون الاول قلت  
 الزيادة في الثاني أمل متميزة في نفسها بخلاف الاولى فانه ما تافه وغير متميزة اه واحترز بالمغالاة عن تحسينه في  
 بياضه وتطافقه وسبوغته فتم استحبته لغيره سلم اذا كفن أحدكم ثوبا فليحسن كفته أى يتخذة أبيض نظيفا  
 سابغا ونابرا حسنا اكهفان موتاكم فتم يتراوون في قبورهم فان قيل طاهر الحديث استمرار الاكهفان حال  
 تراورهم وقد ينفي ذلك ما مر في الحديث قبله انه يساب سابس به اقلت يمكن ان يجاب بأنه يسلب سلبا سرعا  
 باعتبار الحالة التي نشأ عنها كغير الميت وانهم اذا تراووا يكون على صورته التي دفنوا بها وأما الاستحرة  
 لا يقاس عليها في كلام بعضهم ما صرح به اه عش عليه (قوله فانه يسلب) أى يسلب في القبر كما تبلى  
 الاجساد فذا اعتدت الاجساد عادت الاكهفان وعند القيام من التبرور والنهاب الى المحشر يحصل التباين  
 بالاكهفان فاذا وصلوا الى المحشر تساقطت الاكهفان وحشروا حفاة حفاة غرلا أى غير مختونين اه برماوى ثم  
 عند السوق الى الجنة يكسون بحال من الجنة وأول من يكسى ابراهيم عليه الصلاة والسلام كما في حديث  
 البخارى اه (قوله وأثله أى الكفن ثوب) أى لرجل أو امرأة مسلم أو ذمى والمعتمد انه لا يلزم سائر جميع  
 البدن الارأس المحرم ووجه الحرمة اه حل \* (تنبيه) حكم الذمى في الكفن حكم المسلم حتى لو مات ولا  
 وارث له يكفن بثلاثة أثواب وان كان ماله فيأى حيث لا دين عليه ولا وصية باسقاط شي منها اه شورى  
 (قوله يستعورته) المراد عورته في الصلاة اه عش على مر (قوله فيختلف قدره بالذكورة والانوثة)  
 أى لا بالرق والحرية فيجب في المرأة ستر بدن الاوجهها وكفها حرة كانت أو أمة لزوال الرق بالموت ووجوب  
 ستر الوجه والكفين في الحياة ليس لكونه ماعورة بل لكون النظار اليهما موقع في الفتنة غالبا اه حل (قوله  
 ولو أوصى بالسقاطه) أى فانه لا عبرة بآيائه وقوله لا يستر كل البدن أى لا يجب ذلك وبسقاطه الحرج عن الورثة  
 كباقي الامة وقوله فان ذلك أى القول بأنه يكفن يستر كل البدن حيثئذ أى حين أوصى بستر العورة هذا  
 والمعتمد عند شيخنا ان أقل الكفن ثوب يستر جميع البدن في الرجل والمرأة وان أوصى بالسقاطه على ستر  
 العورة لان ما زاد على ستر العورة ليس محض حق الميت بل فيه حق لله تعالى أيضا فلم يملك اسقاطه كما ان ستر العورة  
 محض حق الله تعالى وما زاد على التوب من الثاني والثالث محض حق الميت فله اسقاطه اه حل وفي سم  
 ما قصه اعلم ان الوجه الذي يحصل من كلامهم واعتمد جمع من شيوخنا كشيخنا لرمي وشيخنا الطبرلاوى رحمهم  
 الله تعالى ان هناك ثلاث واجبات لحق الله تعالى وهو ستر العورة وواجب لحق الميت مشوا بحق الله  
 تعالى أيضا وهو ستر بقية البدن وواجب لحق الميت وهو ما زاد على ستر كل البدن من التوب الثاني والثالث

(وكره مغالاة فيه) لخبر  
 لا تغالوا في الكفن فانه يسلب  
 سر يعارواه أبو داود باسناد  
 حسن (و) كره (لا تثنى نحو  
 معصفر) من حرير أو من عفر  
 لمافيه من الزينة والتقيد  
 بالاثني مع ذكر نحو من  
 زيادتي (وأقله) أى الكفن  
 (ثوب) بقية زينة بقول  
 (ستر عورة) كالحنى  
 فيختلف قدره بالذكورة  
 وغيرها (ولو أوصى بالسقاطه)



وان الواجب الاول لا يسقط بالاسقاط بوصية ولا منع وارث ولا غريم وان الواجب الثاني كذلك نظر الشائبة  
 حق الله تعالى ولان الاقتصار على ساتر العورة مكرهه فالوصية به وصية بمكرهه والوصية بالمكرهه غير نافذة وان  
 الواجب الثالث يسقط بالاسقاط بالوصية ومنع الغريم ولا يسقط بمنع الوارث اذا علمت ذلك علمت أن قول  
 الشارح لاساتر كل البدن على الاصح ممنوع وكذا قوله فان ذلك المفرع الخ والوجه وفافا لم مراجعة الغرماء في  
 الثاني والثالث والله تعالى أعلم فان قلت تحصل مما تقرر أنه يجب التكفين في ثلاثة أثواب حيث لا غرماء تمنع  
 من ذلك وهذا ينافي قولهم ان الافضل ثلاثة أثواب قلت كونه أفضل باعتبار الجملة ويكتفي بتحقيق الفضيلة في بعض  
 الصور كالأول كان هنالك غرماء فيقال لهم الافضل أن تكفوه في ثلاثة أول لم يكن له تركه وكفنه بعض الناس فيقال  
 له الافضل أن تكفنه في ثلاثة وهكذا في ذلك لم على أنه يمكن ان يقال ان المراد بكون الثلاثة أفضل  
 أن الاقتصار عليها أفضل كما يشعر به قولهم ويجوز رابع وخامس فالأفضلية من حيث الاقتصار وان كانت في  
 نفسها واجبة فليست أملاً هذا وبشكل على ما تقرر من أن الوصية بالاقتصار على ساتر العورة مكرهه أنه واجب لحق  
 الله تعالى وكونه مكرهه يقتضي عدم وجوبه إلا أن يقال مكرهه من حيث حق نفسه وان كان ممتنعاً من حيث  
 حق الله تعالى فليحترق \* (تنبيه) \* أو رد على قول من أنه لا يصح الإيصال بالاقتصار على ساتر العورة لانه مكرهه  
 كما مر أنه يقول بصحة إيصاله بترك الثوب الثاني والثالث مع أنه خلاف الافضل فاجاب بان خلاف الافضل ليس  
 مكرهه في الاصطلاح وأقول هذا لا ينفذ لانه مكرهه عند المتقدمين وبمجرد اصطلاح المتأخرين على خلافه لا ينفذ  
 وإرادة الاصحاب الكراهة في قولهم لا يصح بالمكرهه الكراهة الشديدة دون الخفيفة التي مماها المتأخرون  
 خلاف الأولى بعيدة فليست أملاً ويجب بان المكرهه عند المتقدمين هو خلاف الأولى وهو النهي بغير المقصود  
 وخلاف الافضل أهم وفيه نظر لان الافضل مأمور به والأمر به يتضمن النهي عن تركه فتركه خلاف الأولى  
 تأمل اه بالحرف (قوله لانه حق الله تعالى) أي فقط ولا حق للميت فيه باتفاق وقوله فانه حق للميت أي فقط  
 ولا حق فيه لله تعالى وعلى هذا طريقته والعمدة انه حق لله وللميت معا وبعبارة شرح من فستر العورة محض  
 حق الله تعالى وباقي البدن فيه حق لله تعالى وحق للميت فلم يملك اسقاطه لانضمام حقه تعالى فيه وما زاد على  
 الثوب محض حق الميت فله اسقاطه فلو مات ولم يوص بذلك فقال بعض الورثة يكفن بثوب ساتر جميع البدن  
 وبعضهم بثلاثة كفن بثلاثة لزم لانه محض حق الميت من تركه فيكفن فيها حيث لا دين يستغفرها ولا وصية  
 باسقاطها ولو اتفقوا على ثوب كفن في ثلاثة كما أشار اليه في التمهة فلو كان عليه دين مستغفر وقال الغرماء يكفن  
 في ثوب وقال الورثة في ثلاثة أجيب الغرماء لانه الى براءة ذمته أخرج منه الى زيادة الستة قال في المجموع ولو قال  
 الغرماء يكفن بساتر العورة والورثة بساتر كل البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق على ساتر جميع البدن  
 ولو اتفق الغرماء والورثة على ثلاثة جاز بلا خلاف أي ولا نظر لبقاء ذمته مرتبة بالدين لان رضاهم قد يقتضي فك  
 ذمته وحاصل ذلك أن الكفن بعد ما من مراتبه بالنسبة للغرماء ساتر جميع بدنه وبالنسبة للورثة ثلاثة فليس  
 للوارث المنع منها فقد يحل الحق المالك وفارق الغريم بان حقه سابق وبان منتهى صرف المال له تعود الى الميت  
 بخلاف الوارث فيها هذا كما ان كفن من تركه فان كفن من غير هالم يلزم من تجهزه ولو غنيا من سيد وزوج  
 وقريب ويبيت مال الأثوب واحد ساتر لجميع بدنه بل تحرم الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة  
 وكذا لو كفن بمواقف التكفين كما أفتى به ابن الصلاح قال ويكون سابعاً لجميع بدنه ولا يعطى الخنوط والعطن  
 فانه من قبيل الأثواب المستحبة التي لا تعطى على الاظهر وقد حررنا هذا المقام حسب الاستطاعة في جملة الوجود  
 في تفسير من المؤلفات على ما ذكرناه انتهت وقوله ولا يعطى الخنوط الخ أي من بيت المال والموقوف والزوج  
 وغيرهم اه ع ش عليه (قوله وما في المجموع الخ) هذا وارد على ما تضمنه كلامه من أن الزائد على العورة  
 مندوب أي والقاعدة اجابة الغرماء في منع المنسوب وكل من المبني والمبني عليه ضعيف وقد أجاب بقوله ليس

لانه حق الله تعالى بخلاف  
 الزائد عليه الا في ذكره  
 فانه حق للميت بمثابة  
 ما يحمله له الحي فله منه  
 فاذا أوصى بساتر العورة  
 كف بساترها لا بساتر كل  
 البدن على الاصح فان ذلك  
 مفرع على أن الواجب في  
 التكفين ستر كل البدن  
 لاستر العورة وما في المجموع  
 عن الماوردي وغيره من  
 الاتفاق على وجوب ساتر  
 كل البدن فيما لو قال الورثة  
 يكفن به والغرماء بساتر  
 العورة



لكونه الخ وهذا الجواب لا يعقل إلا بحلحلة الاستثناء التي جعلها ما جوابين فيه تسمع وقوله مستثنى أي من قاعدة اجابة الغرماء في منع المندوب أي وهذا مائة على طريقته فيستثنى من المندوب سائر بقية البدن فتجاب فيه الورثة وقوله والأي وان لم تغفل انه مستثنى وجواب الشرط محذوف أي فيناقض ما جزم به المأوردى أي لان ما جزم به يناقض هذا الاتفاق المفروض صحة تأمل (قوله ليس لكونه) أي وجوب عار اذ على العورة واجباتي التكفين أي لحق الله تعالى بل لكونه حقاً للميت أي متهم بالحقة عند الشارح ويتوقف سقوطه على اسقاطه عند الشارح لكونه محض حقه اه حل (قوله مع حله على ما قلناه) أي من انه حقه لا حق الله تعالى مستثنى وايضاح هذا ان ما زاد على العورة صار بمثابة الثاني والثالث لان كلا منهما واجب لحقه والغرماء معهما فكان القياس ان لهم منع هذا أيضاً فيقال في جوابه هو مستثنى لنا كذا أمره اه حل والمراد بالمستثنى منه هو ما ذكره الشارح بقوله والافتدحرم المأوردى الخ فهو مستثنى عما بعده (قوله ولو لم يوص بمأذ كر) أي بسائر العورة فقط المذكور في قوله فاذا أوصى بسائر العورة أي ولو انتفى وصيته بالاقتصار على سائر العورة ولو هنا ليست امتناعية بل هي مجرد التعليل كان وعبارة شرح مر وما زاد على التوب محض حق الميت فله اسقاطه فلو مات ولم يوص بذلك الى آخر ما ذكره الشارح في الصور الثلاثة وهي أوضح (قوله وأكمل له كثر ثلاثة) ان قلت الثلاثة واجبة دليل قوله سابقاً ولو لم يوص بمأذ كر الخ فكيف يجعلها هنا أكمل والجواب انها أكمل من الزيادة عليها المذكورة بقوله وجاز ان يراد تحتها قبض وعمامة والافهى واجبة في نفسها من التركة وتجبر الورثة عليها ولا يعتبر رضاهم ولو كان فيهم محجور عليه اه شيخنا وعبارة شرح مر والافضل للرجل ثلاثة لخبر عائشة رضي الله عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض محمولة ليس فيها قبض ولا عمامة رواه الشيخان ولا ينافي هذا لما تقدم من وجوب الثلاثة من التركة لانها وان كانت واجبة بالاقتصار عليها أفضل مما زاد على ذلك ولهذا قال ويجوز من غير كراهة رابع وخامس لان عبد الله بن عمر كفن ابنه في خمسة أثواب قبض وعمامة وثلاث لفائف نعم هي خلاف الافضل كافي المجموع أما الزيادة على ذلك ففكر وهمة لا محرمة انتهت بعبارة حل قوله وأكمل له كثر ثلاثة أي بالاقتصار على الثلاثة أكمل من الزيادة عليها ولا ينافي ما تقدم من وجوب الثلاثة من التركة حيث لم يوص بتركها ولم يمنع منها الغرماء لانها وان كانت واجبة بالاقتصار عليها أفضل من الزيادة عليها والنقص عنها فان الزيادة عليها والنقص عنها خلاف الاولى وظاهر كلامهم جواز ذلك وان كن في الورثة غير أهل للتبشير فلو أوصى بترك الثاني والثالث صححت الوصية واعترض بأنه حيث كان خلاف الاولى كان ينبغي أن لا تصح الوصية لان المأذ كر وفي قول الاصحاب لا تصح الوصية بالمأذ كر وشمل خلاف الاولى لان حمله على الكراهة الشديدة دون الحقيقة التي نسبها العوام خلاف الاولى بعد انتهت وقوله وظاهر كلامهم الخ سيأتي قريباً من مر منه وتقدم قريباً من سم ايضاح ذلك (قائده) حكمة كون المأذ كر يكفن في ثلاثة والمرأة في خمسة ان آدم وحواء لما خالقا كلاً من الشجرة أمر الله تعالى باخراجهم من الجنة فسقطت التيجان من رؤسهما والحلل عن أجسادهما فإعلى أشجار الجنة يريدان شجرة يستتران منها فلم يعطيا شيئاً فإعلى شجرة التين فأعطتهما ثمانية أوراق ثلاثة لآدم وخمسة لحواء فمن أجل ذلك كان للرجل ثلاثة أكفان والمرأة خمسة اذا ماتا ولما أعطتهما شجرة التين تلك الأوراق قال لها الرب جل وعلا أيتها الشجرة كل أشجار الجنة لم يعطوا الهماشياً من أوراقها وأنت أعطيتهم تلك الأوراق فقالت الهى وسيدى أنت كريم تحب الكريم أنا أحببت ان أكون بمن أحبته فقال لها أبشري فاني جعلتك أفضل شجرة في الجنة وخصت بك بثلاث حرمات على النار وجعلت لك ثوابي آدم وجعلت أكفان بني آدم عند الأوراق التي أعطيتها لآدم وحواء وستتر فيهما عورتاهما اه برماوى (قوله ولو صغيراً) أي أو محرماً اه شرح مر أو ضمياً كما هو ظاهر الطلاقة اه عس عليه (قوله بحماية بتخفيف الباء) أي من قسرية من اليمن اه برماوى (قوله

ليس لكونه واجباتي التكفين بل لكونه حقاً للميت يتقدم به على الغرماء ولم يسقطه على أن في هذا الاتفاق نزاعاً كما قاله ابن الرفعة بتقدير صحة فهو مع حله على ما قلناه مستثنى لنا كذا أمره والافتدحرم المأوردى بان الغرماء منع ما يصرف في المستحب ولو لم يوص بمأذ كر واختلف الورثة في تكفينه بثوب أو ثلاثة أو تفقوا على ثوب أو كان فيهم محجور عليه كفن بثلاثة (وأكمل له كثر) ولو صغيراً (ثلاثة) يعم كل منها البدن غير رأس المحرم لخبر الشيخين قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيضاء بيض ليس فيها قبض ولا عمامة (وجاز أن يراد تحتها قبض وعمامة) كما فعله ابن عمر بان له رواه البيهقي (و) أكمل له (لغيره) أي لغير المأذ كر من الأنثى وانحلتى المزبد على الاصل خمسة ازار قميص نغمار ظفانان) لانه صلى الله عليه وسلم كفن فيها ابنته

قول المحشى لم يعطوا لهما هكذا في التسم التي معنا وحرزه



وجازان برادتها الخ) محل ذلك اذا كان الورثة أهلا للتبرع ورضوا به فان كان فيهم صغير أو مجنون أو محجور عليه بسفه أو غائب فلا اه شرح مر (قوله فلما قاتن) بفتح اللام أقصم من كسر ها اه برماوى وفى المصباح اقتصاره على الكسر ونصه واللفافة بالكسر ما يلف على الرجل وغيره والجمع لفائف (قوله فلما قاتن) قال الشافعي ويشد على صدر المرأة ثوبان ثلاثا بطرف ثوبها عند الجمل فتتشر الاكفان وقال الاثني عشر سادس ليس من الاكفان يشد فوقها ويحل عنها في القبر اه شرح البهجة الكبير وقوله ثلاثا بطرف الخ يؤخذ منه أنه يكفي فيه كونه ساترا لجميع الثديين ولا يشترط أن يعم البدن ولا معظمه ثم التعليل بما ذكر يقتضي الاكتفاء بنحو عصاية قلبه الغرض منع الشبه من الانتشار لكن الظاهر أنه غير مراد لان مثل هذا قد بعد ازاراوان المسنون كونه ساترا لجميع صدر المرأة لانه أبلغ في عدم ظهور الثديين ويؤخذ منه أيضا أن الصغيرة التي لا ثدي لها ينتشر لا يسن لها ذلك اه ع ش على مر (قوله أم كاثوم) بضم الكاف وسكون اللام وبالثاء المثلثة لا يعرف لها اسم ولعل اسمها كنيها وكانت تحت عتبة بن أبي لهب فقارقتها قبل الدخول فتزوجها عثمان رضي الله عنه سنة ثلاث من الهجرة المتوفاة سنة تسع من الهجرة وغسلتها أسماء بنت عيسى وصفيته بنت عبد المطلب وصلى عليها أبوها صلى الله عليه وسلم ونزل قبرها على والفضل واسمها رضي الله عنهم وجلس صلى الله عليه وسلم على قبرها وعينا منفران وقال هل فيكم أحد لم يقارف الليلة فقال أبو طلحة أما يا رسول الله فبات على قبرها اه برماوى (قوله وليست الخمسة في حق غير الذكركا لثلاثة في حق الذكركر) أي فلا تجبر الورثة عليها ولا تجوز اذا كان فيهم محجور بقوله حتى تجبر الورثة عليها مفرع على المنق أي فلا تجبر الورثة عليها كما تجبر على الثلاثة فتخلص من هذه العبارة ومن عبارة مر السابقة ان الخمسة في حق الرجل وغيره على حد سواء فلا يجوز الا برضا الورثة ولا يجوز اذا كان فيهم محجور وان الثلاثة في حق الرجل وغيره على حد سواء فتجبر الورثة عليها ولا توقف على رشد دم تأمل والفرق انما هو من جهة ان الخمسة في حق الذكركر خلاف الاول وفي الاثني مندوبة (قوله وتكره الزيادة على الخمسة) محمول على ما اذا لم يكن في الورثة محجور عليه وقوله ولو قيل بتعريضهم بعد محمول على عدم رضا الورثة أو على ما اذا كان فيهم محجور عليه وهذا كله في غير السادس المتقدم اه شيخنا وفي سم مانعه قوله وتكره الزيادة الخ يؤخذ من كراهة الزيادة على الخمسة اذ لهم منع الزيادة ولا يجب عليهم تنفيذ الوصية بها ويؤخذ أيضا امتناعها اذا كان فيهم ماصر فلينأمل واعتمده مر ثم رأيت في القوت مانعه ولا يخفى ان موضع جواز الخمسة أي الرجل ما اذا كان الورثة أهلا للتبرع ورضوا اما لو كان بعضهم صغيرا أو مجنونا أو محجورا عليه بسفه أو غائبا أو كان الوارث بيت المال فلا لانه يكفى منه ثوب فقط لا في ثلاثة على الأصح اه اه (قوله فهي لفائف) أي ثوبا لا عند اختلاف الورثة فيجب ان يطلبها فوجوب لفائف محمول على ذلك اه ح ل وعبارة شرح مر وقوله لفائف هل يشترط مفهوم حتى لو أراد الورثة ثلاثة لا على هيئة لفائف لا يحايون أو لا يعتبر فيحايون قال في الاسعاد والظاهر الاول نظر التقيص الميت والاستهانة به لخالفته السنة في كفه انتهت أي فلا يكتفى التقيص أو الملوطة عن احداها اه ع ش عليه (قوله أيضا فهي لفائف) أي اذا اريد الانتصار عليها كما هو الظاهر من العبارة فلا ينافي ما تقدم من انما ان كانت خمسة في غير الذكركر تكون لفائف ثنتين اه شيخنا (قوله بوصفها السابق) أي يعم كل منها جميع البدن اه ح ل (قوله وسنن أبيض) ظاهره ولودنيا ولوقيل بوجوب الأبيض الا نلم يعد لما في التكفين في غيره من الأجزاء لكن اطلاقهم يخالفه ويتفق أيضا ان مثل ذلك جاروان أو مسمى بغير الأبيض لانه مكروه والوصية به لا تنفذ اه ع ش على مر (قوله ومغسول) أي تقديم مغسول قيسن أن يكون الكفن ملبوسا بدليل قوله والحي أحق بالجديد وعبارة شرح مر والمغسول أول من الجديد لانه البلي والصديد والحي أحق بالجديد لما روي أن الصديق رضي الله عنه أوصى ان يكفن في ثوبه الخلق وزيد ثوبين وقال الحي أولى بالجديد انما هو الصديد انتهت وعبارة زى قوله ومغسول الخ

(وجازان برادتها قبض  
وعمامة) كما فصله ابن عمر  
باب من رواه البيهقي (و)  
أكله (لغيره) أي لغير  
الذكركر من الاثني والخمسة  
الزيد على الأصل خمسة  
(ازار قميص نغمار  
فلما قاتن) لانه صلى الله عليه  
وسلم كفن فيه ابنه أم  
كاثوم ورواه أبو داود والازار  
والثوب ما يستر العورة والجار  
ما يغطي به الرأس وليست  
الخمس في حق غير الذكركر  
كالثلاثة في حق الذكركر حتى  
تجبر الورثة عليها كما تجبر على  
الثلاثة وتكره الزيادة على  
الخمس في الذكركر وغيره لا تم  
سرف قال في المجموع ولو قيل  
بتعريضهم بعد قوله قال ابن  
نونس وقال الاذرى انه  
الأصح المختار وذكركر الترتيب  
في المذكورات من زيادتي  
(ومن كفن) مسند كراو  
غيره (ثلاثة فهي لفائف)  
بوصفها السابق (وسنن)  
كفن (أبيض) خبر البسوا  
من ثيابكم البيضاء فانها  
من خير ثيابكم وكفنوا فيها  
موناكم ورواه الترمذي وقال  
حسن صحيح (وه مغسول)  
لانه الجديد



والحي أحق بالجديد كما قاله أبو بكر رضي (١٦٢) الله عنه رواه البخاري (وان يسقط أحسن الغائث وأوسعها) ان

تفاوت حسن وسعة كما يظهر الحي أحسن ثيابه وأوسعها (والباقي) من لفافتين أو لفافة (فوقها) ان (يذر) بمجمة في غير المحرم (على كل) من الغائث قبل وضع الاخرى عليها (و) على (الميت حنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب قال الازهرى ويدخل فيه الكافور وذرة القصب والصندل الاحمر والايض وذلك لانه يدفع الهوام ويشد البدن ويقويه ويسن تخير الكفن بالعود أولا (و) ان (يوضع) الميت (فوقها) يرفق (مستلقيا) على ظهره (و) ان (تشد اليه) بخرقه بعد ان يدس بينهما قطن عليه حنوط (و) ان (يجعل على منافذه) كعنبه ومخريه وأذنيه وعلى مساجده كجبهته (قطن) عليه حنوط (وتلف عليه الغائث) بان يثنى أولا الذي يلي شقه الايسر على شقه الايمن ثم يعكس ذلك ويجمع الغاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذي عند رأسه أكثر (وتشد) الغائث بشدة ادخوف الانتشار عند الجمل الآن يكون محرما كما صرح به الجرجاني (ويحل الشداد في القبر) اذ يكره ان يكون معه في القبر ثيبي معهود التصريح بسن البسط وما عطف عليه ماعدا الحنوط من زيادتي

اعترض بأن المذهب قلا ودليلا أولويه الجديد ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم والظاهر أنه باتفاقهم وظاهر كلامهم اجزاء اللبوس وان لم يتوق فيه قوة أصلا ومرافيه اهـ ج انتهت (قوله والحي أحق بالجديد) (تتميه) \* لو كفن الرجل زوجته يتعين عليه الجديد كما أفتى به الشيخ ج وصرح به بعضهم أخذ من بناء الكفن على الكسوة أي وهي انما تجب جديدة هذا الذي استوجه الشيخ في الخواشي انه لا فرق بين الزوجة وغيرها في ان يكتفى للكفن لها غير الجديد قال وكلام ج في شرح الاصل يقتضيه في الزوجة قائل اهـ شورى (قوله من لفافتين) أي في تكفين الذي كره وقوله أو لفافة أي في تكفين غير الذي كره من الانثى والخنثى اهـ شورى (قوله وان يذر على كل الميت حنوط) أي فالحنوط مستحب لا واجب كما لا يجب الطيب للمفلس حال حياته بان يترك له وان وجبت كسوته وقيل واجب كالكفن فعلى هذا القول يكون من رأس المال ثم على من عليه مؤنته ويتقيد بما يليق به عرفا لاجماع القائل عليه ويرد بان هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كما في المفلس واجرى جميع الخلاف في الكافور أيضا اهـ شرح مر ولم يجره أحد في العنبر والمسك اهـ ج اهـ ع ش عليه (قوله حنوط) هو بفتح الحاء يقال له الحنط بكسرها وهو نوع من الطيب يجعل للميت خاصة اهـ شرح مر (قوله ويدخل فيه) أي في الحنوط أي في تركيبه اذ هو ثمن مركب من هذه الانواع وغيرها والمراد بذرة القصب والصندل بنوعيه أنواع من الطيب اهـ شيخنا (قوله بالفرد أولا) أي ثلاث مرات اهـ ج اهـ ع ش (قوله مستلقيا على ظهره) ويجعل يده على صدره ويغمده على يسراه أو يرسلان في جنبه أيهما فعل فسن اهـ شرح مر أي فهما في مرتبة واحدة ويفرق بينهما بين المصلي حيث كان جعاهما على صدره ثم أولى من ارسلهما بان جعلهما على صدره ثم أبعد عن العنبرهما ولما قيل انه إشارة الى حفظ الايمان والقبض عليه وكلاهما لا يثنى هنا اهـ ع ش عليه (قوله وان تشد اليه) أي قبل لف الغائث عليه اهـ شيخنا (قوله بعد ان يدس بينهما قطن) عبارة شرح مر بعدد من قطن خلج عليه حنوط وكافور بين اليه حتى يتصل بحلقة الدبر فيسدها ويكره ادخاله داخل الحلقة الالهة يخاف منها خروج شيء من باطنه وتكون الخرق مشقوقة الطرفين وتجعل على الهيئة المتقدمة في الاستحاضة انتهت وبعبارة سم قوله بخرقه أي مشقوقة الطرفين يجعل وسطها تحت البيه وعانتها ويشدها بما يلي ظهره على سرته ويعطف الشقين الاخرين عليه أو يشدها من كل رأس على غرض مثله على الآخر اهـ ج انتهت والثاني هو الانسب بقول الماتنوت تشد اليه (قوله ويجعل على منافذه قطن) أي دفعا للهوام عن المنافذ وقوله وعلى مساجده أي اكرامه اهـ من شرح مر (قوله كجبهته) أي وانفه وركبته وباطن كفيه واصابع قدميه وهل يشمل الطفل الذي لم يمر تقار الما من شأن النوع وانظر أيضا على قياسه الكافر اذا اسلم ولم يتقدم له سجود فيه نظر والا قرب الشمول لهما اكراما لتلك المواضع اهـ سم اهـ اطف وعبارة ع ش على مر قوله ومواضع السجود منه أي ولو كان صغيرا فيمينا يظهر اكراما للمواضع السجود من حيث هي انتهت (قوله قطن) يضم القاف وسكون الطاء المهملة معروف ويقال له الكرسف يضم فسكون فضم اهـ برماوى (قوله وتلف عليه الغائث) هل المراد دفعة واحدة أو واحدة واحدة قلت الظاهر من كلامهم الحصول بكل منهما اهـ حل وعبارة ع ش على مر قوله بان يثنى أولا الخ أي من كل واحدة اهـ محلى انتهت ولا يجوز له ان يكتب عليها شيئا من القرآن أو الاسماء المعظمة صيانة لها عن الصديد ولا ان يكرى للميت من الثياب ما فيه زينة كما في فتاوى ابن الصلاح وله له محمول على زينة محرمة عليه حال حياته اهـ شرح مر (قوله الآن يكون محرما) أي فيترك الشد لكن ينبغي ان يكون المراد شد يتعمق في حق الحرم كالشد اذا لا يجتمع على الحرم مطلق الشد كما يعلم من بحث الاحرام فخره اهـ سم (قوله كما صرح به الجرجاني) أي لان شد هاشبيه بعد الاراز اهـ شرح مر (قوله ويجعل الشداد في القبر) ولا فرق في ذلك بين الصغير والكبير اهـ شرح مر والاولى ان الذي يجعل الشداد عنه هو الذي



يلجده ان كان من الجنس فان كان الميت امرأة فالاولى ان الذي يلي ذلك منها النساء اه ع ش عليه (قوله  
ومحل تجهيزه تركه) فلو قال بعض الورثة اكفنه من مالي وقال بعض آخرا كفنه من التركة احبب الثاني دفعا  
لمنة الاخر عليه ولو تبرع اجنبي به لم يكف فيه الا ان اتفقت الورثة ولا يجوز لهم ابداله وتكفينه في غيره بل يجب  
عليهم تكفينه فيه ان كان ممن يقصد تكفينه لصلاحه او علمه فان كف في غيره وجب رد ماله الكه وان كان ممن  
لا يقصد بذلك جاز لهم ابداله ولا يجب عليهم رد ماله الكه اه حل ومثله شرح مر وقوله وجب رد ماله الكه  
أخذ من هذا ما يقع كثير من أنه اذا مات شخص يوتى له با كفا من متعددة انه يكفن في واحد منها وما فضل يرد  
لمالكه ما لم يتبرع به المالك او ارث أو تدل القرينة على انه قصد الوارث دون الميت فلو اراد الوارث تكفينه  
في الجميع جاز ان دلت قرينة على رضا الدافعين بذلك لنحو اعتقادهم صلاح الميت والا كف في واحد باختيار  
الوارث وفعل بالباقي ما سبق من استحقاق المالكه الا ان تبرع الخ ولا يكتفي في عدم الوجوب وجوب الرد بما جرت به  
العادة من ان من دفع شيئا لنحوه ماذ كر لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الدافعين بعدم الرد اه ع ش  
(قوله تركه) نعم ان رسي بيع بورنة تكفينه من مال غيره جاز ولا يجوز لهم ابدال الكفن ويلزمهم رد ان  
أبدلوه الا ان علموا جوازهم دافعه ولو سرقوا الكفن قبل قسمة التركة وجب ابداله منها وبعدها كذلك  
ان كف في دون ثلاثا فعلى من عليه نفقتلو كان جبا أو على بيت المال أو المسلمين وقضاء الكفن كسرقة ان  
ظهر من الميت شيء ولو فتح قبر فوجد الكفن قد بلى وجب ابداله قبل سد القبر ولا يكتفي وضعه عليه من غير لف فيه  
ان يلزم على لفة تمزق الميت والالف فيه ولو أكل الميت سبعه مثاقيل بلى الكفن عاد للورثة وان كان قد كفته اجنبي  
اه برماوى (قوله الارزوجة وخادمها) أى المملوك لها فان كان مكترى لها لم يلزم تجهيزه الا ان كان مكترى  
بالاتفاق عليه وحيث يقال لناسخه تجهيزه وليس قريبا ولا زوجة ولا مملوكا اه حل ولومات  
الزوجة وخادمها معا ولم يجد الاتجهيزا أحدهما والاوجه أخذنا مما سمر تقديم من خشي فسادا والا فالزوجة لانها  
الاصل والمتبوعة انتهت (قوله فعلى زوج غنى) ويعتبر فيه حال الزوج دون المرأة فالحال بعد الموت مخالف لحالها  
في حياتها في هذه اه ع ش على مر وقوله غنى أى غنى الفطرة بان عا لزيادة على كفاية يوم وليلة ما بصرفه  
في التجهيز أو بعضه اه شيخنا وخرج بالزوج ابنه فلا يلزم تجهيز زوجته أية وان لم يمتنعها في الحياة اه  
ج ولو امتنع الزوج المورس من ذلك أو كان غائبا فجزا الزوجة الورثة من مالها أو غيره رجعوا عليه بما ذكر  
ان فعلمه باذن حاكم يراه والا فلا وقياس ما قاله في نظائره انه اذا لم يوجد حاكم كفى الجهر بالاشهاد على انه جهز  
من مال نفسه ليرجع به اه شرح مر ومثل غنية الزوج غنية القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكفته  
شخص من مال نفسه اه ع ش عليه (قوله لنشوز) فيه تصريح بان الموت لا يقطع أثر النشوز وقوله أو  
نحوه كصغر لا يحتمل معه الوطء اه حل وهو يشمل القراء والرقاء والمرضة التي لا تحتمل الوطء أولا فيه  
نظروا الاقرب الثاني لان نفقة من ذكر ولجبة على الزوج اه ع ش على مر (قوله وكالزوجة البائن  
الحامل) لوجوب نفقتها عليه في الحياة اه حل ومثلها الرجعية اه برماوى (قوله في الجملة) قيد به ليدخل  
الولد الكبير والمكاتب فتأمل اه شوى وقوله الولد الكبير أى الذى لا ماله فتجهيزه على أية لوجوب نفقته  
عليه في الجملة أى فيما لو كان عاجزا عن الكسب (قوله سواء فيه) أى في الميت الذى وجب تجهيزه على قربه  
أو سيده فتوله الاصل والفرع الصغير والكبير تعميم في الميت الذى وجب تجهيزه على قربه وقوله لجزء بالموت  
علة لقوله والكبير وقوله والقن الخ تعميم في الميت الذى وجبت نفقته على سيده اه شيخنا (قوله والكبير)  
أى وان كان مكسبا وامتنع من الكسب اه مر اه سم (قوله فبيت مال) وهل يجب على متولى بيت المال  
مراعاة خال الميت فان كان مقلدا فن خشنه وان كان متوسطا فن متوسطها أو مكثرا فن جياها أم لا فيه نظر  
والاقرب الثاني ويقدم على بيت المال الموقوف على الا كفا ان وكذا الموصى به الا كفا ان وهل يقدم والحالة

(ومحل تجهيزه) من تكفين  
وغيره (تركه) له يدا به منها  
لكن بعد الابتداء بحق  
تعلق به منها كما سباني في  
الفرائض (الارزوجة) وخادمها  
(ف) تجهيزهما (على زوج  
غنى عليه نفقتهما) بخلاف  
الغير ومن لم تلزمه نفقتهما  
لنشوز أو نحوه كالزوجة  
البائن الحامل والتقييد  
بالغنى مع ذكر الخادم من  
زيادى (ف) ان لم يكن تركه  
ولا زوج غنى عليه النفقة  
فتجهيزه (على من عليه نفقته  
حيا في الجملة) من قسرب  
وسيد) للميت سواء فيه  
الاصل والفرع الصغير  
والكبير لجزء بالموت والقن  
وام الولد والمكاتب لانفساخ  
كاتبه بموته (ف) ان لم يكن  
الميت من تلزمه نفقته فتجهيزه  
(على بيت المال) كنفقته في  
الحياة



ما ذكر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو يقرب منه نظراً والاقرب الثاني لان الوصية تخليك  
فهي أقوى الوقف والمراد بالثاني منهم من تلك كفاية ستة كذا في ما مش وهو موافق لما في الروضة في الكفارة  
وفي المجموع فيها الفتي من كل شيء ياد على العمر الغالب وهو المعتمد وقباحتها كذلك وقد يفرق بشدة الاحتياج  
الى تجهيز الميت فليراجع اه ع ش على مر (قوله فعلى مياسير المسلمين) ظاهرة ولو يجوز من فيكون  
الاخراج على اوليائهم اه ج اه سم والمراد بالموسر هنا من كل شيء ياد على كفاية ستة ما يصرف في التجهيز  
واذا سئل بعضهم في التجهيز تعين عليه ثلاثاً كلوا اه ع ش وفي المجموع عن البندنجي وغير طومات انسان  
ولم يوجد ما يمكن به الاثوب مع ما لا غير محتاج اليه لم يبدله له بقيمة كالمطام والمضار زاد البغوي في فتاويه فان  
لم يكن له مال فمما لان تكفينه لازم للامة ولا بدل يصار اليه اه شرح مر (قوله ولا يلزمهم التكفين  
بأكثر من ثوب) أي يستر جميع بدنه وان قلنا ان أقله ما يستر العورة كما يقول المؤلف وغيره وهل يجب ان يكون  
كفن الزوجة حديداً كالكسوة أو يجوز ان يكون ملبوساً لانه أولى من الحديد في الكفن ولانه لو روعيت  
الكسوة ولو حباً أكثر من ثوب أفتى ج بالاول واعتمدان كين الثاني واذا كفن الميت من ذلك بثوب واحد هل  
يجب ان يكفن بثان وثالث من مال نفسه كل زوجة الموسر الوجه لا يجب ذلك لان كفته لم يتعلق بتركته فلو تعلق  
بتركته الزوجة بطن كل حال الزوج لم يف بكل الثوب بل ببعضه وقلنا يتم من تركتها كما تقدم كان مقتضى التعليل  
وجوب ذلك فليجبر اه حل (قوله وكذا اذا كفن من مال الخ) ومن هذا الزوجة في حق الزوج الفتي لا يجب عليه  
في تكفينها الا ثوب واحد وان أيسر بالثلاثة ولا يجب بقية الثلاثة في تركتها بل يجوز دفنها بهذا الثوب وهذا  
بخلاف ما اذا أيسر الزوج ببعض الثوب أو لم يوسر بشئ يجب بقية الثلاثة او كلها في تركتها كانت اه شيخنا  
(قوله أو من بيت المال) وتحرم الزيادة على الثوب الواحد من بيت المال أي يحرم على ولي الميت أخذه واذا  
اتفق ذلك فقرار الضمان على ولي الميت دون أمين بيت المال لكنه طريق في الضمان ولا يجوز لواحد منهما  
نشره لغيرهما بالدفن وليس ذلك كالمصوب الا في لان المالك ثم لم يرض بالدفن فيه اه ع ش على مر  
(قوله وحمل جنازة بين العمودين الخ) وليس في الحمل دناءة ولا سقوط مروءة بل هو بروا كرام للميت فقد فعله  
بعض الصحابة والتابعين اه شرح مر (قوله بان يضعهما على عاتقه) تشبه عاتق وهو ما بين المنكب والعتق  
وهو مذ كرو قبل مؤنث اه شرح مر فان عجز عن الحمل أعانه اثنان بالعمودين بان يضع كل منهما واحداً منهما  
على عاتقه ويأخذ الثاني بالآخرين في حائتي العجز وعدمه ولا يدخل واحد بينهما لانه لا يرى ما بين قفيه بخلاف  
المقدمين فكلما بالاعجز ثلاثة وبه خمسة فان عجزوا فسبعة أو تسعة أو أكثر وترابح الحاجة اه شرح  
الروض (قوله اذ لو تو سطهما واحد الخ) أي ولو جعل على رأسه خرج عن الحمل بين العمودين وأدى الى تشكيس  
رأس الميت اه (قوله أفضل من الترييع) أي ان أربداً اقتصار على أحدهما والأفضل الجمع بينهما بأن يحمل  
تارة بيته الحمل بين العمودين وتارة بيته الترييع اه شرح مر وبعبارة شرح الروض والحمل تارة كذا  
أي بيته الحمل بين العمودين وتارة كذا أي بيته الترييع أفضل من الاقتصار على أحدهما كما نص  
عليه الشافعي وصرح به كثيرون كما في المجموع خروجا من الخلاف في أيهما أفضل وتفسير صفة الجمع بينهما بما  
ذكره وما في الاصل عن بعضهم وقوله في المجموع عن الرافعي وغيره بعد قوله وصفاً الجمع بينهما ما أشار اليه  
الماوردي وصرح به غيره ان يحملها خمسة أربعين الجواب وواحد بين العمودين والظاهر ان كلام  
الماوردي بالنسبة الى الجنازة اذا افضل حملها خمسة دأماً وكلام الرافعي بالنسبة الى كل من مشيها فيحمل  
تارة كذا وتارة كذا فيكون الجمع كفيتمن كيفية بالنسبة الى الجنازة وكيفية بالنسبة الى كل واحد انتهت  
(قوله بان يتقدم رجلان الخ) فان عجز الاربعة فستة أو ثمانية أو أكثر فمما بحسب الحاجة والراشد على الاصل  
يحمل من الجواب أو زاد عدمه مقررته كفضل بعد الله بن عمر بإدائه واماماً ففعله كثير من الاقتصار على اثنين

(قوله) ان تعذبت المال فهو  
على (مياسير المسلمين) ولا  
يلزمهم التكفين بأكثر من ثوب  
وكذا اذا كفن من مال من  
عليه نفقته أو من بيت المال  
أو من موقوف على التكفين  
أو منع الغرماء المستغرقين  
ذلك وذكر بيت المال وما  
يستخدمه من ياد في تعبيره  
بالتجهيز أهم من تعبيره  
بالتكفين (وحمل جنازة  
بين العمودين بان يضعهما  
رجل (على عاتقه) ورأسه  
بينهما (ويحمل الآخر من  
رجل ان) أحدهما من  
الجانب الايمن والاخر من  
اليسر اذ لو تو سطهما واحد  
كالقدمين لم ير ما بين قفيه  
(أفضل من الترييع بان  
يتقدم رجلان) يضع  
أحدهما العمود الايمن على  
عاتقه اليسر والاخر عاتقه  
(ويتأخراخران) يحملان  
كذلك يروى البيهقي انه صلى  
الله عليه وسلم



أو واحد فمكره بخالف السنة لكن الظاهر ان محمله في غير الطفل الذي حوت العادة بحمله على الايدي ومن  
 أراد التبرك بالجل من الجوانب الاربع بمهينة الترييح بدأ بالعمود الايسر من مقدمها بان يضعه على عاتقه الايمن  
 لان فيه البدء بيمين الحامل والمحول ثم باليسر من مؤخرها كذلك ثم يتقدم بين يديهما التلاعثنى خلفها فيبدأ  
 بالايمن من مقدمها على عاتقه الايسر ثم بالايمن من مؤخرها كذلك ومن أراد التبرك بيمينها فيجل بين العمودين بدأ  
 بحمل المقدم على كتفه ثم بالعمود الايسر المؤخر ثم يتقدم بين يديهما فيأخذ الايمن المؤخر اه شرح الروض  
 (قوله جل جنازة سعد) يحتمل انه امر بحملها ثم رأيت في بعض الهوامش انه امر بحملها وهو أبو عمر وسعد بن  
 معاذ بن النعمان الصافي أسلم على يد مصعب حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم مهاجرا الى المدينة ليعلم المسلمين  
 أمر دينهم وشهد بدر واحد او غيرهما ولم امض أمر النبي صلى الله عليه وسلم بوضعه في المسجد ليسهل عليه  
 عيادته فكنت أيا ما في المسجد فقتل جبريل وقال يا رسول الله من هذا الميت الذي اختاره عرش الرحمن الليلة فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا ما فعل بسعد فتنظروا اليه فلما هو قد مات وكان بالمسجد حيث سجدوا حين وهي  
 أنثى الماز قد دأص على ذارعه فتفجر الدم فمات شهيدا وكان ذلك عام الخندق وفي الحديث انه حضر جنازته  
 سبعون ألفا من الملائكة ومع ذلك لم ينب من ضغطة القبر وقدمه حسان بقوله

وما هتزعش الله من أجل حالك \* سمعته الالسعد أبي عمرو

اه برماوى (قوله ولا يحملها الا رجال) أي ندبا كبر شدا ليه قوله فيكره لهن حملها اه حل (قوله فيكره لهن  
 حملها) فان لم يوجد غيرهن تعين حملهن اه شرح مر (قوله وحرم حملها بيمينه) ظاهره ولو كان ذميا  
 اه شوبرى (قوله كملها في غرارة أو قفة) وكمل الكبير على البدو والكف بخلاف الصغير اه شرح مر  
 وقوله بخلاف الصغير أي ذاته لا بأمر بحمله على الايدي مطلقا اه ج أي دعت ساجدة لذلك أم لا اه ع ش  
 عليه (قوله والمشي وبأمامها الخ) وتشيع الجنازة تستعمل كدفن يكره للنساء ما لم يخش منه فتنة أي منهن أو  
 عليهن والاحرم كقوله قياس تقاثره اه ج اه ع ش مر ولومرت عليه جنازة ولم يرد الذهب معها استحب  
 القيام لها على ما صرح به المتولى واختاره المصنف في شرح المذهب ومسلم وهو المختار سواء كان الميت صغيرا  
 أو كبيرا ومعلوم ان الكلام في الميت المسلم لان المقصود منه تعظيم الميت وحرم ابن المغيرة فتابكر اه القيام  
 وأجاب الشافعي والجمهور عن الاحاديث بان الامر بالقيام فيها منسوخ وفي المجموع عن البندنيجي انه ليس لمن  
 مرت به جنازة ان يدعوا لها وينتفى عليها ان كانت أهلا لذلك وان يقول سبحانه الى الذي لا يموت أو سبحانه  
 الملك القدوس اه وروى الطبراني ان ابن عمر كان اذا رأى جنازة قال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله  
 ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً ثم أسند أيضاً عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من رأى جنازة  
 فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً كتب له عشر من حسنة  
 اه شرح مر مع زيادة لع ش عليه ويسن أيضاً لشيع الجنازة اذا سبقتها على القبر ان لا يبعد حتى  
 توضع اه شرح الروض (فائدة) سئل أبو علي النجاشي عن وقوف الجنازة ورجوعها فقال يحتمل متى كثرت  
 الملائكة بين يديها رجعت أو وقت ومضى كثرت خلفها أمرعت ويحتمل أن يكون اللوم النفس للجسد ولوم الجسد  
 للنفس يختلف حالها فارة تتقدم وتارة تتأخر ويحتمل أن يكون بقاؤها في حال رجوعها ليم أجل بقائها في الدنيا  
 وسئل عن خفة الجنازة وقتلها فقال اذا خفت فصاح بها سعيد لان الشهيد حي والحي أخف من الميت قال الله  
 تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله ألا ياتى الله الاية اه ع ش على مر قال في المطالع والتراحم على النفس والميت  
 بدعته مكره وهو كمال الحسن اذا راهاهم يزدجون عليه يقول اخوان الشياطين اه برماوى (قوله وبأمامها)  
 أي يولوا راكب على المعتمد اه شوبرى أي لانه شافع وحق الشافع التقديم واما خبره امشوا نطق الجنازة  
 فضعف اه شرح مر (قوله بحيث لا تفتلوا رآها) زاد ج أي رؤية كاملة وضابطها أن لا يعبد عنها بعدا

جل جنازة سعد بن معاذ  
 بين العمودين (ولا يحملها)  
 ولو أنثى (الرجال) لضعف  
 النساء عن حملها بالوقد  
 ينكشف منهن شيء لوطن  
 فيكره لهن حملها وفي معناه  
 الخائف فيمات بها سر (وحرم  
 حملها بيمينه) كملها  
 في غرارة أو قفة (أو) هيئة  
 يخاف منها سقوطها) بل  
 تحمل على سرير أو لوح أو  
 نحوه فان خيف تفسيره قبل  
 حصول ما تحتمل عليه فلا  
 بأس ان تحمل على الايدي  
 والرقاب (وللشي وبأمامها  
 وقربها) بحيث لا تفتل رآها  
 (أفضل) من الركوب مطلقا  
 ومن المني بغير أممها  
 ويعدها روى ابن حبان  
 وغيره عن ابن عمر انه رأى  
 النبي صلى الله عليه وسلم وأبا  
 بكر وعمر يمشون امام الجنازة



يقطع عرفاً نسبته إليها بقي ما لو تعارض عليه الركوب أمامها مع القرب والمشي أمامها مع البعد هل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر والقرب الثاني لورود التهي عن الركوب وقال الشيخ عميرة لو تعارضت هذه الصفات فانظر ماذا يرعى اهـ والقرب مراعاة الامام وان بعد اهـ ع ش على مر (قوله وروى الحاكم الخ) هذا دليل على المفضل الذي أفهمه المتن من الركوب مطلقاً ومن المشي بغير امامها بين به ان الركوب يسير خلفها اهـ اطف (قوله والمشي عن يمينها وشمالها الخ) فيه تأمل فان المدعى كون المشي امامها وقربها والحديث يدل على ان المشي عن يمينها وشمالها فلا مطابقة بين الدليل والمدعى فضلاً عن كونه يدل عليه اهـ شيخنا الا ان يقال المراد بالامام ما ليس بخلف فيشمل يمينها وشمالها على ان المقصود من هذا الحديث انما هو الاستدلال على افضلية القرب لان الحديث الاول دل على افضلية المشي وكونه امامها تأمل وأجاب شيخنا ح ف بان هذا الحديث دل على المفضل وهو كونه عن يمينها وشمالها كما دل الاول على الافضل اهـ (قوله وفي المجموع انه يكره الركوب الخ) أي لانه صلى الله عليه وسلم رأى ناساً ركاباً في جنازة فقال لا تسبحون ان ملائكة الله على اقدامهم وأنتم على ظهور الدواب اهـ شرح مر (قوله لغير عذر) ويظهر انه ليس من العذر هنا عدم كون المشي لا تقابه لنصب أو نحوه فيلسا على ما يأتي في الحج من ندب الركوب على القتب لمن أطلقه وان لم يلق به وقد يفرق بأن السفر لا ينظر فيه للمروآت وأسبابها عا لبخلاف الحضور ويرد بان العادة في الجنازة ان يثار الناس للمشي معها من غير ان تختل بذلك مروآتهم وان جالوا الوجه ان ذلك ليس بعذر هنا أيضاً اهـ ايعاب اهـ شوبري (قوله والواو في بأماتها الخ) أفادها ان كل واحد منها مستقلة بخلاف ما يرويه كلام أصله كما هو واضح اهـ شوبري (قوله فان تلك صالحة) أصلاً تكون سكنت فونه للجازم ثم حذفت الواو لقتناء الساكنين ثم حذفت النون تخفيفاً للكرة وورد ذلك في الكلام نصراً فان تك اهـ شوبري (قوله عن رقابكم) معناه انهم ابعدون عن الرحمة فلا مصلحة لكم في صاحبها ومنه يؤخذ ترك صحبة أهل البطالة وغير الصالحين اهـ برماوى (قوله ان أمن تغييره بالاسراع) أي بان كان الاسراع تغييره دون الثاني اهـ شيخنا (قوله ودون الخ) بخاء مجمعة فوحدتين المشي فوق الهيمنة والثاني اهـ برماوى وفي المختار الخجب نوع من العدو وبإياه رد اهـ وخيباً أيضاً وخيباً (قوله زيد في الاسراع) أي وجوباً كما هو ظاهر اهـ شوبري (قوله ولغير ذكر ما يستتره كقبة) وأول من غطى نعشها في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعدها زينب بنت جحش وكانت رآته بالحش قبلها جرت وأوصت به فقال عمر نعم خباء الطعينة شرح مر (قوله كقبة) أفتى ابن الصلاح بحرمه مستتر تلك القبة بحريرو كل ما للصدقة من الزينة ولو من حلى وخالفه الجلال البلقيني فجوز الحرير في المرأة والطفل واستوجه شيخنا اهـ حل (قوله وكره لغط فيها) بفتح الغين وسكونها وهو ارتفاع الاصوات في سير الجنازة كما رواه البيهقي ان الصحابة رضوا الله عنهم كرهوا رفع الصوت عند الجنازة والقتال والذكر وكره جماعة قول المنادى مع الجنازة استغفروا الله فقد سمع ابن عمر رجلاً يقول ذلك فقال لا تغر الله لك والمختار والصواب كما في المجموع ما كان عليه السامع من السكون في حال السير فلا يرفع صوت براءة ولا ذكر ولا غيرهما بل يشتغل بالتفكير في الموت وما بعده وقتاء الدنيا وان هذا آخرها ويسن الاشتغال بالقراءة والذكر سرّاً وما يفعله جهلة القراء من القراءة بالتعطيل واخراج الكلام عن موضوعة فحرام يجب انكاره اهـ شرح مر ولوقبل بندي ما فعل الآن أمام الجنازة من اليمانية وغيرهم لم يعد لان في تركه ازراء بالميت وتعرضاً للتكلم فيعرف ورثته فليراجع وقوله فحرام يجب انكاره أي وليس ذلك خلاصاً بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقاً ومنه ما جرت به العادة الآن من قراءة الرؤساء ونحوهم اهـ ع ش عليه وقوله فحرام يجب انكاره أي والمنع منه واذ امكن من المنع ولم يمنع فسق اهـ برماوى (قوله أي في السير معها) قال سم على حج فرضوا كراهة رفع الصوت بها في حال السير وسكوا عن ذلك في الحضور عن نفسه وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول

وروى الحاكم خبر الركوب يسير خلف الجنازة والمشي عن يمينها وشمالها قريباً منها والسقط يصلي عليه ويدعى لوالديه بالعاقبة والرحمة قال صحيح على شرط البخاري وفي المجموع يكره الركوب في الذهاب معها الغير عذر والواو في بأماتها وقسم لمن زيادتي (وسن اسراع بها) لخبر الشيخين اسرعوا بالجنازة فان تلك صالحة فغير تهدمون اليه وان تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم (ان أمن تغييره) أي الميت بالاسراع والا فيتأني به والاسراع فوق المشي المعتاد ودون الخجب لئلا ينقطع الضمقاء فان خيف تغييره بالتأني أيضاً يذ في الاسراع والتصرح بسن الاسراع من زيادتي (و) سن (لغير ذكر ما يستتره كقبة) لانه استتره وتعبيري بغير ذكر الشامل لا نواختني أعم من تغييره بالانتي (وكره لغط فيها) أي في الجنازة أي في السير معها والحديث في أمور الدنيا بل المستحب التفكير في أمور الموت وما بعده



الى المقبرة الى دفنه ولا يبعدان الحكم كذلك فليراجع اه اه ع ش على مر (قوله واتباعها بنار) أي جعل النار صاحبة لها ولو أمامها اه شيخنا تم لو احتج الى الدفن ليلا في الليالي المظلمة فظاهر انه لا يكره حمل السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حال الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه اه شرح مر (قوله أيضا واتباعها) بنار ظاهره ولو كافر او لا مانع منه لان العلة موجودة فيه اه ع ش على مر (قوله ولا اتباع مسلم الخ) قال مر بتشديد المثناة أقول وانما اقتصر عليه لان في الاتباع يسكون المثناة بمعنى المشي خلاف في اللغة في المختار تبعه من باب ضرب وسلم اذا مشى خلف ومريه فمضى معه وكذا اتبعه وهو اقترع على وأتبعه على وزن أفضل اذا كان قد سبقه فلحق وأتبع غيره يقال أتبعه الشيء أتبعه قال الانخس تبعه وأتبعه بمعنى مثل ردده وأردفه ومنه قوله تعالى الامن خطف الخطفة فأتبعه شهاب ثاقب اه ع ش وعجالة البرماوى قوله ولا اتباع مسلم بتشديد التاء لانه التابع لا باسكانها الموهوم ان التابع غيره بأمره انتهت (قوله جنازة قريه الكافر) أفهم كلامه تحريم تشييع المسلم جنازة الكافر غير نحو القريب وبه صرح الشاشي كابتداء السلام لكن قضية الحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط وما نازع به الاستوى في الاستدلال بخير على في مطلق القرابة لوجوب ذلك على ولده على كما كان يجب عليه موته حال حياته يمكن رده بان الاولى له على الاطلاق دليل الجواز وكان متمكنا من استخلاف غيره عليه من أهل ملته وأما زيارة المسلم قبر نحو قريه الكافر فخازة كما في المجموع لكن مع الكراهة والاصل في جواز ذلك خبر استاذت رجي لا ستغفر لاي فلم يأذن لي واستاذتته ان أزور قبرها فأذن لي وفي رواية قزو والقبور فانهم اتد كرم الموت اه شرح مر وقوله وأما زيارة المسلم قبر نحو قريه الكافر فخازة كما في المجموع لكن مع الكراهة مفهومة انه يحرم عليه ذلك اذا كان غير نحو قريه الكافر وهو الموافق لما تقدم عن الشاشي في اتباع جنازته ولو قيل بكرهه هنا كما تقدم من ان المعتمد كراهة اتباع جنازته لم يكن بعيدا هذا وسيأتي للشارح ان زيارة قبور الكفار مباحة خلافا لما ورد في تحريمه وهو بعموم شامل للقريب وغيره وقضية التعبير بالاباحة عدم الكراهة الآن يحمل على ان المراد بها عدم الحرمة ويدل لذلك معارضة بكلام الماوردي أو يقال هو محمول على ما اذا قصد قبر ابيه اخذ مما يأتى عن المناوى في لبس النصف اه ع ش عليه (قوله أبو طالب) كنيته واسمه عبد مناف بن عبد المطلب جدته صلى الله عليه وسلم ذلك كافر انفس الدنيا الاخرة اه برماوى (قوله الشيخ الضال) فيه دليل على موته كافر وهو كذلك كفى البخارى وغيره انه أخو أهل النار عذابا وما قيل من انه أحى بعد موته وأسلم لأصله لان ذلك لم يثبت الا في أبيه اه شيخنا ح وفيما يدل أيضا على موته كافر آية كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين الآية فانها نزلت فيه كما قاله بعض المفسرين اه شيخنا (قوله انطلق فواره) نازع فيه الاستوى بان عليا كان يجب عليه ذلك كما كان يجب عليه القيام بكفايته في حال حياته فلا دليل فيه على مطلق القرابة اه حل وأجيب بان أمره على ذلك مع ان له أولاد غيره يدل على ذلك وأيضاً قوله انطلق فواره لم يقل فأمروا به يدل على ذلك اه شيخنا ح (قوله فيه نظر) عبارة شرح مر ويلحق به أيضا المولى والجار كفى العبادة فيما يظهر انتهت

\*(فصل في صلاة الميت)\* اه أي عليه أو لاجله أي وما يتبع ذلك كعدم وجوب طهر الكافر وتكفين الشهيد في ثيابه التي مات فيها وهي من خصائص هذا الأمة كالإيصاء بالثلاث كما قاله الفاكهاني المالكي في شرح الرسالة ولا ينافيه ما ورد من تغسيل الملائكة آدم عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقولهم يا بني آدم هذه سنتكم في موتاكم لجواز حمل ما ورد من تغسيل الملائكة آدم على ان الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية وحمل ما ورد من قولهم يا بني آدم الخ على أصل الفعل اه ع ش وهل شرعت صلاة الجنازة بمكة أو لم تشرع الا بالمدينة لم أر في ذلك تصريحاً بظاهر حديث انه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر البراء بن معرور لما قدم المدينة وكان مات قبل قدومه لها بشهر كما قاله ابن اسحق وغيره وما في الاصابة عن الواقدي وأقره ان الصلاة على الجنازة لم تكن شرعت

(واتباعها) باسكان التاء  
(بنار) في محجرة أو غيرها لانه  
يتفاعل بذلك قال السوء  
(لا ركوب في رجوع منها)  
فلا يكره لانه صلى الله عليه  
وسلم ركب فيه رواه مسلم  
(ولا اتباع مسلم جنازة  
قريه الكافر) لما روى  
أبو داود عن علي باسناد حسن  
ووقع في المجموع باسناد  
ضعيف قال لما مات  
أبو طالب أتيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقلت ان  
عمك الشيخ الضال قدمنا قال  
انطلق فواره قال الانرى  
ولا يبعد الحاق الزوجة  
والمملوك بالقريب قال وهل  
يلحق به الجار كفى العبادة  
فيه نظر  
\*(فصل في صلاة الميت)\*



يوم موت خديجة وهو يوم ابعث النبوة بعشرين سنين على الاصح انهم لم تشرع بمكة بل بالمدينة اهـ ج اهـ عـ ش  
 على مـ ر وعبارة البرماوى وهو بهذه الكيفية التي من جعلتها قراءة الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 من خصائص هذه الامة كما روي في فرضت بالمدينة في السنة الاولى من الهجرة ولم تفرض بمكة ولذلك دفنت خديجة  
 من غير صلاة وأول من صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم أسعد بن زرارة وأول من صلى عليه في القبر البراء بن  
 معرور وأول من صلى عليه عائشة التجاشى كما يأتي انتهى ثم قال \* (فائدة) \* كانت وفاته صلى الله عليه وسلم ضحوة  
 يوم الاثنين ودفن ليلة الاربعاء وكانت الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم هذه الكيفية المعروفة وكانت فرادى  
 خلافا لما في المجموع لانه الامام ولم يكن خليفة بعد يحصل اماما وأول من صلى عليه عمه العباس ثم بنوها ثم  
 المهاجرون ثم الانصار ثم أهل القرى وقال بعضهم أول من صلى عليه الانبياء ثم الملائكة ثم الرجال ثم الصبيان  
 وجملة من صلى عليه من الملائكة ستون الفا ومن غيرهم ثلاثون الفا ومن قال انهم صلوا عليه ثلاثة أيام مجول  
 على انه صلى ليلة الاربعاء ليلة دفته يومها بالتغليب أو على ان المراد ليلة الاربعاء التي تليه \* (فائدة) \* لم تعلم  
 كيفية النية في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته اهـ (قوله لصلاة) أى الميت المحكوم بإسلامه غير  
 الشهيد اهـ ج تخرج أطفال الكفار وان كانوا من أهل الجنة اهـ سم (قوله من الصلوات) أى  
 المفروضات بقريظة ان المشبه فرض فيقتضى قوله والاكتفاء بنية الفرض اهـ شيخنا وعبارة عـ ش قوله  
 والاكتفاء بنية الفرض هذا لا يعلم من قوله كنية غيرها لان غيرها كما يشمل الفرض يشمل النوافل فكان الاولى  
 أن يقول كغيرها من الفرائض ويمكن ان يجاب بان هذا مرادله وان لم يصرح به والقريظة على ارادته كون  
 المشبه من الفرائض فلا يحسن تشبيهه بغيرها انتهى (قوله في حقيقتها) وهى الصدوق وله وقتها وهو مقارنتها  
 للتكبير اهـ شيخنا (قوله بدون تعرض للكفاية) لانه عارض عبارة شرح مـ ر وان لم يقل كفاية كما يمكن  
 نية الفرض في إحدى الخمس وان لم يشهد بالعين ولا بمن نية الفرضية كفى الصلوات الخمس ولو في صلاة امرأة  
 مع رجال انتهى وقوله ولو في صلاة امرأة مع رجال أى أوصى على الخلاف السابق فيه اهـ شرح العباب تلج  
 اهـ سم عليه والراجح من الخلاف عند الشارح الوجوب على الصبي وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان  
 المعتمد فيها عدم الوجوب بل صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم فيجوز ان تنزل منزلة  
 الفرض فيشترط فيها نية الفرضية وان ظنا لا يجب في المكتوبة لان المكتوبة منه لا تسقط الخروج عن غيره ولا  
 هى فرض في حقه فتقويت جهة النية فيها فلم يشترط نية الفرضية بخلاف صلواته على الجنائز فانها الماسية سقطت  
 الفرض عن غيره فويستعمل فيها الفرض لكن قال سم على البهجة فيمالوا كان مع النساء صبي يجب على  
 النساء أمره بها بل وضربه عليها وينبغي ان يجب عليهن أمره بنية الفرضية وان لم تشترط نية الفرضية  
 في المكتوبات الخمس اهـ مـ ر اهـ وهو ظاهر في أنه اذا صلى مع رجال لا يشترط في حقه نية الفرضية وفي أنه اذا  
 صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم انه لا بمن نية الفرضية لاسقاط الصلاة عنهم فليراجع وينبغي كفاية  
 نية فرض الكفاية وان عارض تعيينها اهـ مـ ر اهـ سم على البهجة اهـ عـ ش على مـ ر وفي قل على  
 الجلال قوله فلا بمن التعرض له أى الفرض ظاهره وان كان المصلى صبياً ولو مع الرجال وهو الاوجه وفارق عدم  
 وجوبه عليه في الصلوات الخمس على رأى شيخنا مـ ر بان في صلواته هنا اسقاطا عن المكلفين في الجملة والمرأة  
 كالصبي (قوله أيضا بدون تعرض للكفاية) أى على الراجح وقيل يجب التعرض لها في النية لتمييز عن فرض العين  
 ويرد به يكفي يميز بينهما اختلاف معنى الفرضية فيهما اهـ ج والمراد ان الفرض المضاف للميت معناه  
 فرض الكفاية والمضاف لاحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوع للمعنيين  
 بوضعيين والالفاظ في الملقاة أو لو حلت حلت على معناها الوضعي وهو الكفاية في الجنائز والعيني في غيرها  
 وبهذا يجاب عما أورده سم هنا اهـ عـ ش على مـ ر (قوله وغير ذلك) كوجوب نية الاقتداء

(صلواته أركان) سبعة  
 أحدها (نية كغيرها) أى  
 كنية غيرها من الصلوات في  
 حقيقتها ولو وقتها والاكتفاء  
 بنية الفرض بدون تعرض  
 للكفاية وغير ذلك

قوله أو لو حلت في بعض  
 التعريف ولو حلت



أو الجماعة على المأموم اه شرح مر وكفرها بالتكبير واستحضر ما ينوي على ما تقدم وكالاته الى الله تعالى لكنها لا تجب بل تسن كما سن قوله مستقبلا ولا يتصور هناية الاداء وضده ولا نية عدد قال شيخنا وقد يقال ما المانع من ندب نية عدد التكبيرات لما يأتي انهم باعتبار الركعات اه نخل وقياس ما مر انه اذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالمتابعة في تكبيره على ما مر بان يقصد ايها تكبيره بعد تكبيرة الامام لاجله بعد انتظار تكبير وقوله ولا يتصور هناية اداء وضده أي فلونوى الاداء أو القضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو اطلق أو نوى المعنى اللغوي فلا يبطال اه ع ش على مر (قوله ولا يجب في الحاضر تعيينه) أما الغائب فليس بتفصيل فان كان مخصوصا أي بان صلى على غائب بخصوصه فلا بد من تعيينه بقلبه وأما اذا كان غير مخصوص بان صلى على من مات وغسل وكفن في اقطار الارض فتصح من غير تعيين اه من شرح مر والرشيدى عليه (قوله فان عينه) أي عين الميت الحاضر أو الغائب بخصوص كان صلى على زيد أو على الكبير أو الذكرك من أولاده اه شرح مر (قوله ولم يشر اليه) أي ولم يكن التعيين بالإشارة اليه فلا بد ان الإشارة من جملة المعينات اه شيخنا وعبارة سم قوله ولم يشر اليه المراد الإشارة القلبية وحيث قد انظر كيف يتعلل تعيين الميت باسمه وقصده الصلاة عليه بعد حضوره من غير ملاحظة الشخص الحاضر الذي هو معنى الإشارة القلبية وقد سلف مثل هذا عن امام الحرمين في باب الجماعة اه أقول لا استحالة في ذلك فان قصد الصلاة على المسمى بزيد مثلا من غير ان يلاحظ بقلبه الشخص الحاضر قريب فتأمل انتهت (قوله بخلاف ما اذا أشار اليه) أي إشارة حسية اه ح ل وعبارة الشيخ خضر الشوبري على التحرير قوله نعم ان أشار الخ المراد انه لا حظ بقلبه بخصوص الشخص بقطع النظر عن اسم ونسبه ولو لم يكن هناك إشارة حسية انتهت وهي مخالفة لما ذكره الخشي هنا فالغاية ما سبق من ان المراد الإشارة القلبية اه شيخنا ح ف وعبارة ع ش على مر قوله بخلاف ما اذا أشار اليه أي بقلبه انتهت (قوله وان حضر موتى نواهم) ليست هذه المسئلة مكررة مع قوله فيما يأتي وتجوز على جنازة صلاة لان الكلام هنا في صحة النية وثم في الجواز اه شيخنا وقوله أي نوى الصلاة عليهم أي وان لم يعرف عددهم قال الروياني فلو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح قال ولوا اعتقد انهم عشرة فبانوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين قال وان اعتقد انهم أحد عشر فبانوا عشرة فلا تظهر الصحة قال ولو صلى على حي وميت صحت على الميت ان جهل الحال والا فلا كمن صلى الظهر قبل الزوال أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت فيهما ولو أحرم الامام بالصلاة على جنازة ثم حضرت أخرى وهم في الصلاة تركت حتى يفزع ثم صلى على الثانية لانه لم ينوها وأولاه في المجموع اه شرح مر وفي الشوبري ما نصه (فرع) \* أحرم بالصلاة على الجنازة فحضرت جنازة أخرى في اثناء الصلاة فنوى الصلاة عليها أيضا هل تصح الصلاة لهما أو لا تصح الاول أو تبطل بحث شيخنا الشهاب بن قاسم في حواشي ابن حجر عدم البطلان وقد يتجه خلافه لانه أتى بما ينافي نية الاولى لان نية الثانية متضمنة لقطع النية الاولى وقد صرح به في الایعاب اه وقول مر أعاد الصلاة على الجميع قيده قل على الجلال فقال ولو ذكر عددا فبانوا أكثر منه بطلت الصلاة في الجميع نعم لو أشار اليهم لم تبطل كما قال العلامة سم ومشي عليه شيخنا اه (قوله وقيام قادر عليه) أي ولو صبيًا وامرأة صليما مع الرجال لان القيام هو المقوم لصورتها في عدمه محولها بالكيفية فان عجز صلى على حسب حاله اه حل قال الحافظ بن حجر في فتح الباري وانما لم يكن فيها ركوع ولا سجود لئلا يتوهم بعض الجهلة انها عيادة للميت فيفضل بذلك اه بحرفه وعبارة شرح مر وقيام قادر مثل ذلك الصبي والمرأة اذا صليما مع الرجال وهو الارجح خلافاً لما شري انتهت أي ويحرم على المرأة القطع ويمنع منه الصبي وعبارة العباب وصلاة المرأة الصبي مع الرجال أو بعدهما تقع فلا قال في شرحه وانما يستعظمها الغرض من الصبي مع ذلك قياسا على ما لو صلى الظهر مثلا ثم بلغ في وقتها ومع كونها انقلا منها يجب فيها نية الفرضية والقيام للقادر كما مر أول الفصل ولا يجوز الخروج

(ولا يجب في الحاضر تعيينه) باسمه أو نحوه ولا معرفته بل يكفي تمييزه نوع تمييز كنية الصلاة على هذا الميت أو على من صلى عليه الامام (فان عينه) كزيد أو رجل (ولم يشر) اليه (فأخطأ) في تعيينه فبان عمرا أو امرأة (لم تصح) صلاته لان ما نواهم يقع بخلاف ما اذا أشار اليه وتقدم نظيره في فصل الاقتداء شروط وقولي ولم يشر من زيادتي (وان حضر موتى نواهم) أي نوى الصلاة عليهم (و) نائبا (قيام قادر) عليه كغيرهما من الفرائض (و) نائبا (أربع تكبيرات) لا تباع روات الشيخان



منها على الوجه كمر والمراد بعدم الجواز في حق الصبي ان يلبس بغيره كما يمنع من الخروج من المكتوبات  
 اه ع ش عليه (قوله أيضا قيام قادر) أي ولو كانت معادة اه ع ش على مر وسيأتي له ان هذه  
 المعادة تقع له نافذة وانما قدم القيام على التكبيرات وغيرها لقدم في الوجود عليها اذا التكبير لا يعتد به الا اذا  
 كان من قيام فهو مقدم في الوجود حتى على التحريم لكن الواقع منه قبل التحريم شرط والمقارن له الى آخر  
 الصلاة ركن فهو وان كان مع التكبير من حيث الركنية في محل واحد لكنه مقدم في الجملة على التكبير وأيضا  
 فالمحكوم عليه بالركنية هو جملته التكبيرات لا خصوص التحريم وقدم النية عليه لانه لا يتميز القيام كغيره من  
 افعال الصلاة الا بها اه ع ش (قوله فلوزاد لم تبطل) أي ولو نوى بتكبيره الركنية خلافا لجمع من المتأخرين  
 لكن الاربع أولى لتقرر الامر عليهما من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتشبيه التكبير بالركنية فيما يأتي  
 بحله بشرئنة المقام في المتابعة حفظا على تأكد هاتم لوزاد على الاربع عدم اعتقاد البطلان بطلت كما ذكره  
 الاذرى فان كان ساهيا أو جاهلا لم تبطل جزما ولا مدخل لسجود السهو فيها اه شرح مر وقوله ولو نوى  
 بتكبيره الركنية غاية وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفهمة أولا ولو قبل بالضرورة في الاول لم يكن بعيدا  
 قياسا على ما تقدم في الصلاة من ان ذلك يغتفر في حق العاوي وفي سم على ج لوزاد على الاربع معتقد اوجوب  
 الجميع يحتمل ان لا يضر كالأعتقاد جميع افعال الصلاة فروضا وقد يفرق أي فيقال هنا بالبطلان مطلقة بأن تلك  
 الافعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فروضا بخلاف الزائد على الاربع هنا فانه غير مطلوب رأسا وقد يؤيد  
 الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية بل ان أراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة اه ع ش عليه وحيث  
 زاد فالأولى له الدعاء ما لم يسلم لبقائه حكما في الاربع والمطلوب فيها الدعاء حتى لو لم يكن قرأ الفاتحة في الاولى اجزائه  
 حينئذ فيما يظهر ثم رأيت سم على ج صرح بما استظهرناه اه ع ش على مر ولو والى رفع يديه  
 في الزيادة فالوجه بالبطلان لانه غير مطلوب هنا بخلاف ما تقدم في العبد قاله الشيخ كغيره اه شوري أقول  
 والقياس انه لو والى بين الرابعة والخامسة ورفع يديه فيهما البطلان أيضا لان رفع كل يدي في المرة الخامسة بعد  
 مرة وبها حصلت الموالاة بين أربعة افعال اه ع ش على مر وقوله بخلاف ما تقدم في العبد غير ظاهر  
 اذ النبي تقدم فيه ان موالاة الرفع فيما زاد على السبع أو الخمس مبطلة حرر لان يكون مراده الموالاة في نفس  
 السبع أو الخمس (قوله لا يتابع) فقد نقل النووي في شرح مسلم عن القاضي عياض انه صلى الله عليه وسلم كان  
 يكبر أربعين أو خمسين أو سبعا وثمانين حتى مات النجاشي فكبر عليه أربعين واستمر على ذلك بعده اه برماوي  
 (قوله لم يتابعه) لو كان المأموم مسبوقا وتابعه في الزيادة المذكورة فوأتى بواجبه من نحو القراءة عقب  
 التكبيرات حسب له ذلك فتصح صلاته سواء اعلم انها زائدة أو جهل ذلك لان هذه الزيادة جائزة عند الامام  
 وبهذا فارق المسبوق المتابع لامامه في الخامسة حيث فصل فيه بين الجهل فتصح أو العلم بالزيادة فتبطل وهذا  
 اه شوري وفي ع ش على مر مائة (فرع) لوزاد الامام وكان المأموم مسبوقا فأتى بالاذكار  
 الواجبة في التكبيرات الزائدة كان أدرك الامام بعد الخامسة فقرأ ثلثا كبر الامام السادسة كبره معه وصلى  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبره معه ثم دعا للميت ثم لما كبر الثامنة كبره معه وسلم معه هل  
 يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء اعلم انها زائدة أو جهل ذلك ويفرق بينها وبين بقية الصلوات حيث تحسب  
 الركعة الزائدة للمسبوق اذا أدرك القراءة فيها وكان جاهلا بخلاف ما اذا كان عالما بزيادة ثلثين هذه  
 الزيادة هنا جائزة للامام مع علمه وتعمده بخلافها هناك أو يتقيد الجواز هنا بالجهل كما هناك فيه نظر فليجروا  
 ومال مر للاول فليجروا اه سم على المنهج أقول وقد يتوقف في التسوية بان الزيادة على الاربع اذ كان  
 محضه للامام فالمسبوق في الحقيقة انما أتى بتكبيراته كلها بعد الرابعة للامام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب

(فلوزاد) عليها (لم تبطل)  
 صلاته لا يتابع رواده مسلم  
 ولانه انما زاد ذكرا (أو  
 زادا مائة) عليها (لم يتابعه)



فالقياص انه هنا كذلك (فرع) موافق في الجنابة شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وتأخيرها لما بعد  
الاولى بناء على اجزاء الفاتحة بعد غير الاولى أم لا قال مر لا يجوز بل تعينت عليه بالشروع فتعين عليه  
الاتيان بها فان تخلف لتخويف قراءتها تخلف وقراءتها لم يشرع الا امام في التكبيرة الثالثة اه فان كان  
عن نقل فسلم والافقية نظر ظاهر فليجروا ويراجع اه سم على المنهج والقرب الميل الى النظر اه ع ش  
على مر وفي قل على الجلال الجزم بما جزم به الشورى وبعبارة نعم للمسبوق موافقة الامام في الزائد  
ويحسب له انتهت (قوله أي لا تسن له متابعتها) أي بل تكرم من وجوب من خلاف من أبطال بها اه ع ش على  
مر (قوله بل يسلم) أي بنية المفارقة والابطال صلاته لانه سلام في اثناء القدوة فتبطل به كالسلام قبل تمام  
الصلاة اه مر اه سم على البسمة اه ع ش على مر (قوله وقراءة الفاتحة) أي قبسدا لها فالوقوف  
بقدرها لما مر في مجتها اه شرح مر وقوله فبدلها أي من القراءة والذكر وقوله فالوقوف لقدرة قال سم  
على جح انظر هل يجري نظير ذلك في الدعاء للميت حتى اذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدرها وعلى هذا  
فالمراد بدله قراءة أو ذكر من غير ترتيب بينهما أو معه فيه نظر والمتجه الجريان اه والمراد بالدعاء المعجوز  
عنه ما يصدق عليه اسم الدعاء ومنه اللهم اغفر له أو رجمه وحيث قدر على ذلك أتى به اه ع ش عليه (قوله  
كغيرها من الصلوات) يؤخذ منه استحباب آمين اه حل وفي شرح الجلال ويندب التامين عقب الفاتحة اه  
ويندب بعده الحمد لله رب العالمين كفي الروضة اه قال عليه وفيه أيضا قوله كغيرها من الصلوات يؤخذ  
منه عدم صحة اقتداء من يحسن القراءة بمن يحسن الذكر ولاهما بمن واجبه الوقوف ولا مانع منه وبه صرح  
ابن عبدالحق اه (قوله لتعلموا انها سنة) أي طريقة متبعة وهذا قول الصحابي من السنة كذا فيكون  
مرفوعا اه برماوى (قوله لا بما في الاصل) المعتمد في الاصل فيجوز اخلاء التكبيرة الاولى عن قراءة  
الفاتحة وجمعها مع الصلاة على النبي في الثانية ومع الدعاء في الثالثة والاتيان بها في الرابعة اه شيخنا ولا يجوز  
قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة أو باقية في أخرى لعدم ورود اه شرح مر وعلى المعتمد اذا نقلها الغير الاولى  
هل يجب الترتيب بينهما وبين واجب التكبيرة المنقول اليها أم لا أقول الظاهر انه لا يجب كما أفهمه مامر اه  
سم على المنهج وقوله الظاهر انه لا يجب واذا لم يجب فله ان يأتي بها قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم مثلا أو بعدها بتمامها لانه يأتي ببعضها قبل وبعضها بعد فيما يظهر لاشتراط الموالاة اه ع ش  
على مر (قوله من انها بعد الاولى) أو غيرها معتمد ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان  
شافعي اقتدى بمالكى وتابعه في التكبيرات وقرا الشافعي الفاتحة في صلاته بعد الاولى فلمسلم أخبره  
المالكى بأنه لم يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي اذ غاية أمر امامه انه ترك الفاتحة وتركها قبل  
الرابعة لا يقتضى البطلان لجواز ان يأتي بها بعد الرابعة لكن لمسلم لم يدونها بطلت صلاته بالتسليم عند  
الشافعي فتسليمه لنفسه بعد بطلان صلاة امامه لا يضر اه ع ش على مر وفي الرشدى عليه بعدما ذكر  
هذا ما نصوه في فائدة جلية يحتاج اليها في الصلاة خلف المخالف وظاهر ان الحكم جارحى فيما لو كان الامام  
يرى حرمة القراءة في صلاة الجنابة كالحقنى اذ لا فرق نظر الى ما وجبه الشيخ رحمه الله أي ولا نظر الى عدم اعتقاد  
الامام فرضية الفاتحة والالم تصح الصلاة خلفه مطلقا لانه لا يعتق وجوب البسمة واما ما قد يقال انه حيث  
كان الامام لا يرى قراءة الفاتحة فكانه نوى صلاة بلا قراءة فنيته غير صحيحة عند الشافعي فقد يجاب عنه بأن ذلك  
لا يضر حيث كان ذلك ناشئا عن عقيدة فتأمل اه (قوله أو غيرها) أي ولو بعد الرابعة أو ما زاد عليها اه  
قل على الجلال (قوله أيضا من انها بعد الاولى أو غيرها) هل محل ذلك ما يشرع في الفاتحة عقب الاولى أو ولو  
شرع فيها فله قطعها وتأخيرها عن الاولى أجاب شيخنا بالاول اه حل ومثله في ع ش على مر (قوله من انها  
بعدها أو بعد الثانية) فان قلت تعينها في الاولى اما اولوى أو مساو لتعين الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة قلت

أي لا تسن له متابعتها في  
الزائد لعدم سنده للامام  
(بل يسلم أو ينتظره) ليسلم معه  
وهو الافضل لتأكيد المتابعة  
وتعسيرى براد أعظم من  
تعبيره بخمس (و) رابعها  
(قراءة الفاتحة) كغيرها  
من الصلوات ولان ابن  
عباس قرأها في صلاة  
الجنابة وقال لتعلموا انها  
سنة رواه البخارى (عقب)  
التكبيرة (الاولى) للاتباع  
رواه البيهقي وهذا ما جزم  
به في التيان تبعا للجمهور  
ولظاهر نصين للشافعي وهو  
المقتضى به لا بما في الاصل من  
انها بعد الاولى أو غيرها  
ولا بما في الروضة كأصلها  
من انها بعدا أو بعد الثانية



(و) خاتمتها (صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لخبر أبي امامة ان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنازة من السنة رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين (عقب الثانية) لفعل السلف والخلف وتسبب الصلاة على الاكل فيها والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) سادسها (دعاء للميت) كاللهم ارحمه (عقب الثالثة) قال في المجموع ولا يجزئ في غيرها بلا خلاف قال وليس لتخصيصها بدليل واضح (و) سابعها (سلام كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وتعدد غيرهما (وسنرفع يديه في تكبيراتها) حد ومنكبيه ووضع يديه بعد كل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات (وتعود) لانه القراءة (واسرار به وقراءة وبدعاء) ليل أو نهار أروى النسائي بإسناد صحيح عن ابن لمامة انه قال من السنة في صلاة الجنازة ان يكبر ثم يقرأ بأم القرآن مخافتة ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم خص الدعاء للميت وسلم ورأس بأم القرآن الباقي

التساوي ممنوع فضلا عن الاولوية لان القصد الاعظم من هذه الصلاة انما هو الدعاء كما صرحوا به والصلاة على النبي وسيلة لقبوله واما القراءة فأمر تابع هنا لكنها في ذاتها أثر فتنظر والى هذين فعملوها بعد الاولى نذا نظر الثاني لا وجوبه بالنظر الاول حتى يتم المقصود وسيلته بان لهم الحق في تخصيصه ليدل ذلك على مزيد الاعتناء بالمقصود دون غيره ولا بدع في انه قد تعرض للمقصود الذي ما يصير تبعاً ويبدل لذلك انهم لم يوجبوا الرابع كرا لانه لم يبق لاجابه مقتض وهذا يجب عما قبل ليس لتخصيص الدعاء بالثالث دليل واضح وما قبل بمثله في الصلاة في الثانية قاله في الايعاب اه شوبري وعبارة شرح مر وليس لتخصيص ذلك الاجرد الاتباع انتهت (قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وأقلها وأكملها كفي التشهد فيجب فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا يجزئ هنا ما يجزئ في الخطبة من الحاشي ونحوهما وصرح بذلك في العباب اه ع ش على مر وظاهر كلام الاصحاب انه لا يستحب ضم التسليم على النبي اليها ولا يكره افراد الصلاة في هذه الحالة ويحمل كلامهم بكرامة الافراد في غير ما ورد النص بافراده وهو المعتمد عند مر وخالف في ذلك حج وأطال الكلام على ذلك وادعى كرامة الافراد فتأمل اه شوبري وفي قبل على الجلال قال حج ويندب السلام معها ولا يكره هنا افراد الصلاة لاجل الوارد وأقل ذلك اللهم صل وسلم على محمد وآله (قوله عقب الثانية) فلا تجزئ بعد غير الثانية وهذا هو المعتمد سواء قلنا ان الفاتحة تعين عقب الاولى أو لا تعين فليس الخلاف في تعين الصلاة على النبي بعد الثانية مبني على الخلاف في تعين الفاتحة بعد الاولى اه من شرح مر وج (فرع) لو قصد ان لا يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية تكبيرة الثانية تكبيرة الثالثة بطلت صلاته لان بشروعه في الثالثة تحقق خلل التكبيرة الثانية من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا يتوقف البطلان على السلام فاشبهه بالترك الفاتحة عند اتم ركع اه ع ش على مر (قوله وتسبب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أي معها أي عقبها وقوله عقبها أي عقب الصلاة على الاكل هذا هو الاظهر اه شيخنا (قوله والدعاء للمؤمنين والمؤمنات) أي بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات اه ع ش على مر أي كما يستحب الدعاء لهم في التشهد الاخير عقب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا نقل الرافعي تعليقه عن الامام وعمله هو قبل ذلك بانه أقرب الى الاجابة اه سم (قوله والحمد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي بأي صيغة من صيغه والمشهور الحمد لله رب العالمين فينبغي الايمان بها اه ع ش على مر (قوله ودعاء للميت) أي بخصوصه بأمر آخرى وهذا في البالغ وأما في الصبي فيجوز ان يكون الدعاء فيه طولاً له أو لعموم الناس لكن اذا كان بالوارد كاللهم اغفر لحينا الخ وكاللهم اجعله فرط الخ فأحد هذين يكفي في الصغير والحاصل ان الكبير لا بد من تخصيصه بالدعاء وكذا الصغير الا في الوارد فيه كالدعاء بن اثنين فيه اه شيخنا وفي ع ش على مر ما تضمنه الظاهر تعين الدعاء به بأخرى لا بنحو اللهم احفظ تركته من الظلمة وان الطفل في ذلك كغيره لانه وان قطع له الجنة فتريد من يتبع فيها بالدعاء كالانبياء اه (قوله أيضاً ودعاء للميت الخ) قضية اطلاقه كغيره وجوبه لغير المكلف ومن بلغ مجنوناً وادام الى موته وهو الاوجه اذا الغالب على الصلاة التعبد خلافاً للفرعي وعلم مما شرر وجوب الدعاء بعد التكبيرة الثالثة وقبل الرابعة ولا يجزئ في غيرها بلا خلاف اه شرح مر (قوله كاللهم ارحمه) هذا بيان لاقول الدعاء به بخصوصه فلا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويكفي اللهم اقض دينه لان به ينفلح حبس نفسه اه حل (قوله وسلام كغيرها) ويحجر به الامام والمبلغ اه شيخنا وعبارة شرح مر واتفقوا على جهره بالتكبير والسلام أي الامام أو المبلغ لا غيرهما نظير ما مر في الصلاة كما هو ظاهر انتهت (قوله في كيفية) منه من حيث عدم استحباب وبركاته وانتهى فيه وقوله وتعدد أي خلافاً لما قال يقتصر على تسليمة واحدة يحلها تلقاء وجهه وان قال في المجموع انه الاشهر اه حل فلن اقتصر على واحدة أي منهن من جهة يمينه اه ع ش على مر (قوله وسنرفع يديه الخ) ويسن أيضاً النظر للجنازة وقال بعضهم لحمل



المجود ولو فرضنا أخذنا من بحث البلقيني وشمل ذلك الأعمى والمصل في غلظة وهذا هو الوجه اه ع ش على  
 مر (قوله أيضا من رفع يديه في تكبيراتها) أي وان اقتدى بمن لا يرى الرفع كالحق فيما يظهر لان ما كان  
 مسنونا عندنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذا لو اقتدى به الحق للعلّة المذكورة أي فلو ترك الرفع كان خلاف  
 الاولى على ما هو الاصل في ترك السنة الاما نصوا فيه على الكراهة وما ترك الاسرار قياسا ما مر في الصلاة من  
 كراهة الجهر في موضع الاسرار كراهتها اه ع ش على مر (قوله في تكبيراتها) أي في كل تكبيرة من  
 تكبيراتها اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله في تكبيراتها أي المطلوبة لانها زاد عليها لكن لا يضر لو رفع  
 الا فيما لو والاها اه (قوله وترك افتتاح وسورة) وحيث يقال للناس واجبة يستحب فيها ترك السورة أو ترك  
 قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة اه ح ل وينبغي ان المأموم اذا فرغ من الفاتحة قبل امامه تسنله السورة  
 لانها الاولى من وقوفه ساكنا فانه في الاعيان قاله الشيخ أي ومن الدعاء للميت اذا الاولى ليست بحل طلب  
 الدعاء فليتأمل اه شورى وفي ع ش على مر مائه \* (فرع) \* لو فرغ المأموم الفاتحة قبل  
 تكبيرة الامام ما بعدها فينبغي ان يشتغل بالدعاء لانه المقصود في صلاة الجنائز ولا ينبغي تكرير الفاتحة ولا قراءة  
 غيرها من القرآن ولو فرغ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل تكبير الامام ما بعدها فينبغي اشتغاله  
 بالدعاء وكذا تكرير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان واسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود  
 في صلاة الجنائز وفاتحها اه سم على البهجة وقوله فينبغي ان يشتغل بالدعاء كن يقول اللهم اغفر له اللهم  
 ارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزى عما يقال بعدها ولا يقال ان ما أتى به  
 من الدعاء ليس في محله لما أتى من انه يستحب الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فما أتى به من  
 جملة ما صدق عليه الدعاء المطلوب وان كثر (فرع) قرأ آية سجدة في صلاة الجنائز ومجدد الوجه البطلان للصلاة  
 ان كان عامدا علما لانه سجود غير مشروع فزيادته مبطله اه مر اه (قوله مبنية على التخفيف) أي  
 وان صلى على غائب أو قبر تركهما أيضا لان شأن البناء على التخفيف اه زى و مر خلافا للحج (قوله وان  
 يقول في الثالثة الحج) أي ندبا حيث لم يحش تغير الميت والواجب الاقتصار على الاركان اه تحفة اه شورى  
 (قوله اللهم اغفر لحينا الحج) قدم هذا لثبوت لفظه في مسلم وتضمن الدعاء للميت بخلاف ذلك فان بعضه مودى  
 بالمعنى وبعضه باللفظ اه شرح مر ويندب ان يقدم عليها ما عمار واه عوف بن مالك عن فضله صلى الله  
 عليه وسلم وهو اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم زوجه ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه  
 من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من  
 زوجته وأغفر له من عذاب القبر وفتنه ومن عذاب النار اه وهذا أصح ما في الباب والمراد بابدال الزوج ولو  
 تقدرا أو صفة قد دخل فيمن لم يتزوج ومن الحور العين لان بنات آدم أفضل منهن ولكل انسان من بنات  
 آدم اثنان فقط اه قل على الجلال (قوله وصغيرنا) أي اذا بلغ واقترف الذنب أو المراد الصغير في الصفات اه  
 شورى أو المراد الصغير حقيقة والدعاء بالمغفرة لا يستلزم وجود ذنب بل قد يكون بزيادة تدبر جات القرب كما يشير  
 اليه استغفاره صلى الله عليه وسلم في اليوم واليلة مائة مرة اه ج في القبر المنصود عن ابن سيرين (قوله فاحيه على  
 الاسلام الحج) لا تخفى مناسبة الاسلام للحياة والايان لفوفا لان الاسلام كناية عن الصلاة والصوم وغيرهما وهي  
 في الحياة والمراد الاسلام الكامل الذي يزيد بزيادة الاعمال والايان هو التصديق القلبي والمقصود ان يكون  
 متلبسا به عند الوفا اه شيخنا (قوله ثم اللهم هذا عبدك الحج) فضيمانه لو اقتصر على قوله اللهم اغفر لحينا الحج لم  
 يكف وهو الموافق لما مر من انه يجب الدعاء للميت بخصوصه وانه لا يكتفى بالدعاء للمؤمنين والمؤمنات اه ع ش  
 على مر وقوله هذا عبدك مرفوع أو منصوب بإرجم اه شورى (قوله وابن عبدك) المراد بهما أبوه واه

(وترك افتتاح وسورة)  
 لطولها وصلاته بالجنائز  
 مبنية على التخفيف وذكر  
 من الاسرار بالتعود والدعاء  
 مع سن ترك الافتتاح والسور  
 من زيادته (وان يشول في  
 الثالثة اللهم اغفر لحينا  
 الحج) تتمه كما في الاصل  
 وميتنا وشاهدنا وغائبنا  
 وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا  
 وأتانا اللهم من أحييتنا  
 فأحيه على الاسلام ومن  
 توفيتنا فتوفه على الايمان  
 رواه أبو داود والترمذي  
 وغيرهما وزاد غير الترمذي  
 اللهم لا تحرمنا أجر ولا تفتنا  
 بعدهم ثم اللهم هذا عبدك  
 الحج) تتمه وابن عبدك خرج



كما يعلم من عبارة مر حيث قال فان لم يكن للميت أب بان كان ولد زنا فالقياس انه يقول فيه وابن أمك اه  
(قوله من روح الدنيا وسعتها) بفتح أولهما اه شرح مر وله انما اقتصر عليه لكونه الانصاع والافجوز  
في الروح الضم كما قرئ به في قوله تعالى فروح ورب جان وفي السعة بالكسر وقد نظم ذلك العلامة الدنوشي فقال  
وسعة بالفتح في الاوزان \* والكسر مخفى عن الصغاني

اه ع ش على مر (قوله أي نسيم ريحها) من اضافة الاخص الى الاعم اذ التسيم نوع من الريح اه شيخنا  
(قوله ومحبوبه واجباته) المشهور في محبوبه واجباته الجوز ويجوز رفعه بجعل الواو للعال أي في حد ذاته لافي  
عبارة الشارح لانه بالرفع رسم بالواو اه حل وقوله فيها أي حالة كونها فيها اه شيخنا (قوله أي ما يحبه)  
هو بضم الياء وكسر الخاء من أحب ويجوز فتح الياء وكسر الخاء من حب لغته في أحب اه ع ش على مر  
وفي المصباح أحبيت الشيء بالالف فهو محب وحيته أحب من باب ضرب والقياس أحب بالضم لكنه غير  
مستعمل وحيته أحب من باب تعب لغته في المصباح ضرب وتعب في قل على الجلال قوله أي ما يحبه ومن  
يحبه الضمير المستتر فيه الميت والبارز محبوب الميت من عاقل وغيره اه (قوله كان يشهد) في معنى التعليل  
لما قبله أي دعونا له لانه كان يشهد اه شوبري (قوله أيضا) كان يشهد أن لا اله الا أنت أي بحسب ما تعلم  
منه وقوله وأنت أعلم به أي منادى شيخنا وهو تفويض الامر اليه تعالى خوفا من كذب الشهادة في الواقع اه  
برماوى (قوله اللهم انه نزل بك) أي هو ضيفك وأنت أكرم الاكرمين وضيف الكرام لا يضام اه شرح مر  
(قوله وانت خير منزول به) نعت المحذوف هو مرجع الضمير في به وهذا المحذوف هو المفضل عليه في المعنى لان  
خير اسم تفضيل حذف منه الهمة تخفيفا وهذا المقدر يجوز تقديره مفردا أي أنت خير أي أخير وأفضل  
كريم منزول به ينزل به الضيقان ويجوز تقديره جمعا أي وأنت خير كرماء منزول بهم أي ينزل بهم الضيقان  
ويجوز تقديره مؤنثا في اللفظ لاني المعنى لانه كفرأي وأنت خير كريمة أي ذات كريمة منزول بها أي ينزل بها  
الضيقان فتلخص ان هذا الضمير يجوز افراده وجمعه وتأنيثه اه شيخنا (قوله وقد جئتكم الخ) هل ذلك  
مخصوص بالامام كالغثوث وان غيره يقول جئتكم شافعا وهو عام في الامام وغيره في قوله المنفرد بلفظ الجمع فيه  
نظروا الاقرب الثاني اتباعا للوارد ولانه ر بما اشار كه في الصلاة عليه ملائكة توقيف بذلك ما سيأتي في الشرح  
من انه قد حضر الذين صلوا عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون ألفا يعني من الانس ومن الملائكة مستنون ألفا  
لان مع كل واحد ملكين اه ع ش على مر ومعنى جئتكم توجهننا اليك أو قصدناك اه برماوى (قوله ولقاه  
برحمتك رضاك) أي أعطاه ويجوز في لقاه وجوه ثلاثة اسكان الهاء وكسرها باختلاس وباشباع وكذا يقال في  
قوله وقه فتنة القبر ويجي ذلك أيضا في قوله فبما مر فأجبه وقفه اه شيخنا وفي البرماوى ولقاه أي أنه أواعطاه  
تكرما وقوله وقه فعل أمر من الوفاء أي سلمه أو أودع عنه ويجوز في كل من لقاه وقه كسر الهاء مع الاشباع  
ودونه وسكونها اه (قوله فتنة القبر) هي سؤال الملكين وهما المؤمن مبشر وبشير وغيره منكرو ونكير بفتح كاف  
اه شيخنا وعبارة البرماوى هي سؤال الملكين وهما المؤمن مبشر وبشير وغيره منكرو ونكير بفتح كاف  
الاول منهما وكلاهما ضد المعروف سمي بذلك لانه لا يشبه خلقهم ما خلق آدمي ولا ملك ولا غيره هما وهما جعدان  
اسودان أزرقان أعينهما كالبرق الخاطف أو كاللهيب أو قدور النحاس وانيابهما مثل صياصي البقر  
وأصواتهما مثل الرعد القاصف يحقران الارض بانيابهما ويحاران في أشعارهما ومعهما مرزبة من حديد  
لواجتمع عليها أهل منى لم يقلوها أي يحملوها جعلها الله تعالى فكرة لله ومن لبصره ويثبته وعذابا لغيره  
انتهت (قوله وجاف الارض) أي باعد يعني ان ضمة القبر تكون عليه سهلة لا يعني انه قد يكون مرتفعا عن  
الارض اه برماوى (قوله عن جنيته) بنون فوحدة مثنى جنب وبثلاثة فتنة فوقية وهي أولى لعمومها  
لجميع البدن من الجنين والظهر والبطن وفي بعض النسخ جنبه بالافراد اه برماوى قال الشيخ جمال الدين

من روح الدنيا وسعتها أي  
تسيم ريحها واتساعها  
ومحبوبه وأجباته فيها أي  
ما يحبه ومن يحبه إلى طلة  
القبر وما هو لاقية أي من  
الاهوال كان يشهد أن  
لا اله الا أنت وأن محمد عبدك  
ورسولك وأنت أعلم به  
اللهم انه نزل بك وأنت خير  
منزول به وأصح فقيرا إلى  
رحمتك وأنت غني عن  
عذابه وقد جئتكم راغبين  
اليك شفعاء له اللهم ان كان  
محسنا فزد في احسانه وان  
كان مسينا فجاوز عنه ولقاه  
برحمتك رضاك وقه فتنة  
القبر وعذابه وافسخ له في  
قبره وجاف الارض عن  
جنيته ولقاه برحمتك الامن



الاسنوي رحمه الله تعالى رأيت في نسخ الام الموقوفة بالدرسة الشريفة بالديار المصرية بالميم المضمومة والثناء  
 الثلاثة قالوهي أحسن لشمول الجنين والظاهر والبطن اه عميرة اه سم (قوله من عذابك) هو شامل لعذاب  
 القبر ولما في القيامة وأعيد باطلاقه بعد تقييده بما تقدم اهتماما بشأنه اذ هو المقصود من هذه الشفاعة اه  
 برماوى (قوله جمع الشافعي رضي الله تعالى عنه ذلك الخ) قال الشيخ عميرة يريد انه لم يرد في حديث واحد هكذا  
 اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله وهذا في البالغ الذي كثر) أى ولو صلى على جماعة لانه قد  
 يشار به الواحد للجمع ولفظ العبد مفرد مضاف فبمع افراد من أشير اليه ولا يكتفى بالاعتصار على ما قبل هذا لانه  
 ليس فيه دعاء للميت بخصوصه فان أراد به ا كنى بذلك فلو أراد به غيره هل يكتفى بذلك انظر اه حل  
 ومقتضى قوله سابقا فلا يكتفى الدعاء له ومؤمنين ومؤمنات عدم كفاية ذلك تأمل اه شيخنا ح ف (قوله  
 ويؤنث ضمائرهما) خرج ضمائرهما الضمير في وأنت خير منزول به فانه راجع الى الله فلا يؤنثه ومن ثم قال حج  
 وليحذر من تأنيثه في منزول به فانه كفر لمن عرف معناه وتعمده اه وقد يقال في قوله كفر نظر لانه يمكن  
 رجوعه الى الله على ارادة الذات والتأنيث فيه بالنظر للفظ فاعلمه أراد انه كفر لمن قصد ان معناه مؤنث حقيق  
 وتعمده وبقى ما لو قال وأنت خير منزول بهم هل يضر أولا فيه نظر والاقرب الثاني لان المعنى عليه صحيح بناء على ان  
 التقدير وأنت خير كرام منزول بهم أى خير الكرام الذين تنزل بهم الضيقان وهو كقوله تعالى وأنت خير  
 الغافرين اه ع ش على مر (قوله على ارادة الشخص) هل المراد انه يلاحظ ذلك أو انه وان لم يلاحظه يحمل  
 على الارادة المذكورة الوجه فاما لما شيخنا الاول اه شوري (قوله التعبير بالملوك) ومثله العبد على ارادة  
 الشخص كما في الانثى اه ع ش على مر (قوله وان يقول في صغير الخ) أى سواء مات في حياة أبويه  
 أو بعدهما أو بينهما وقال الزركشي محله في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال  
 وهذا أولى اه شرح مر (قوله مهيتاهما في الآخرة) وقال بعضهم الفرط بفحنتين بمعنى الفارط  
 وهو المتقدم ليهي السقيا وقال في القاموس الفرط الواحد والجمع وما يقدم من أجر وعمل وقال التلسماني  
 الفرط السابق ليزيل ما يخاف منه ويأخذ الامن للمتأخر اه برماوى وفي المصباح الفرط بفحنتين المتقدم في  
 طلب الماعى الدلاء يقال فرط القوم فروطامن باب تعد اذا تقدم لذلك يستوى فيه الواحد والجمع يقال رجل  
 فرط وقوم فرط ومنه يقال في الطفل الميت اللهم اجعله فرط أى أجوامتقدما اه (قوله وسلفا) السلف هو  
 السابق مطلقا سواء كان مهيا للمصالح أم لا فلفظه على فرطامن عطف الخاص على العام اه شيخنا وعبارة  
 البرماوى قوله وسلفا قال في القاموس السلف بفحنتين المتقدم وكل عمل صالح قدمته والمقدم من الآباء والافراء  
 انتهت (قوله وذخرا) شبه تقدمه لهم ابني نفيس يكون امامهم مدخرا الى وقت حاجتهم له بشفاعته لهما اه  
 شرح مر (قوله بذال معجمة) هو كذلك بالنسبة لامور الآخرة كما هنا وأما في أمور الدنيا فبالهملة اه  
 شيخنا وعبارة حل على معراج القبطى قوله وذخرا بالذال المعجمة المضمومة من ذخرت الشئ ادخرته واتخذته وهو  
 منصوب على المصدرية والذخيرة واحدة الذخائر وأما الذخير بالذال المهملة فهو الصغار والذل انتهت بالحرف  
 وفي المصباح ذخرا الشخص يذخر بفحنتين ذل وهان اه وفيه أيضا ذخره ذخرا من باب نفع اذا أعدته  
 لوقت الحاجة اليه (قوله وعظة) اسم مصدر بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أى وعظا والمراد به وبما بعده غايته وهو  
 الظفر المطلوب من الخير وثوابه فسقط التنظير في ذلك بان الوعظ التذكير بالعواقب وهذا قد انقطع بالموت اه  
 شرح مر (قوله أى وعظة) يتذكركم بالعواقب وا كنى بهذا الدعاء عند شيخنا خلافا لحج مع الاول  
 وكذا لو اقتصر على أحدهما وان لم يكن فيه دعاء للميت بخصوصه لما انه الثابت عن الشارع وذ كرى بعض  
 الشيوخ ممن لقيناه ان هذا دعاء للميت بخصوصه ورأى في هذا الدعاء سواء مات ذلك الصغير في حياة أبويه أم  
 بعدهما أم بينهما فانه الاسنوي وفي كلام الزركشي ان محله في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى

من عذابك حتى تبعته اما  
 الى جنتك يا أرحم الراحمين  
 جمع الشافعي رضي الله عنه  
 ذلك من الاحاديث واستحسنه  
 الاصحاب وهذا في البالغ  
 المذكور أما الصغير فسيأتي  
 ما يقول فيه وأما المرأة فيقول  
 فيها هذه أمتك وبنت  
 عبدك ويؤنث ضمائرهما  
 أو يقول مثل ما مر على  
 ارادة الشخص أو الميت وأما  
 الختني فقال الاسنوي المتجه  
 التعبير فيه بالملوك ونحوه  
 (و) ان (يقول في صغير مع)  
 الدعاء (الاول اللهم اجعله)  
 أى الصغير (فرط الابويه)  
 أى سابقا مهيا لمصالحهما في  
 الآخرة (الى آخرة) تنتم  
 كافي الاصل وسلفا وذخرا  
 بذال معجمة وعظة



بما يقتضيه الحال قال شيخنا وهذا أولى أى بالترجيح قال الأذرعى فان جهل اسلامهما فكل المسلمين قال شيخنا والاحوط تعليقه على ايمانهما فان علم كفرهما حرم ان يدعوا لهما بالمعزة والشفاعة ونحوهما ولو علم اسلام أحدهما وكفر الآخر لم يحرم تحق الحكم اهـ حل ومثله شرح مر ثم ما تقرر كله فبما لو علم اسلام الميت أو ظن فلو شك في اسلامه كالمالك الصغار حيث شك في ان السابى لهم مسلم فيحكم بسلامتهم تبعاه أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاه فقال حج يحتمل أن يصلى عليه احتياطاً ويحتمل وهو الأقرب ان لا يصلى اهـ وقد قال بل الأقرب انه يصلى ويعلق النية كالأختلط مسلم بكافر الا ان يفرق بين في مسئلة الاختلاط تحتة وجوب الصلاة وشككاً في عين من يصلى عليه بخلافه هنا فان شكك في وجوب الصلاة بل في صحتها والاصل بقاء الكفر ويؤيد ما قلناه قول الشارح الا أن بعد قول المصنف ولو اختلط مسلمون بكفار الخ ولو تعارضت بيستان بسلامته وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليهما كان مسلماً اهـ ع ش على مر (قوله أى وعظمة الخ) الظاهر انه لا يناسب قوله وأفرغ الصبر على قلوبهما في الميتين ولا وثقل به موازينهما في الكافرين فليأمل اهـ ع ش (قوله واعتباراً) أى يعتبران بموته وقد مضى يحتمل ما ذلك على عمل صالح اهـ حج (قوله وثقل به) أى بثواب الصبر على فقهه أو الرضا به اهـ حج (قوله وتقدم في خبر الحاكم الخ) أى فالصغير في كلامه شامل للسقط وهذا دليل على الدعاء لوالديه كما يدل عليه عبارته في شرح الروض اهـ شيخنا ومثله حل وعبارة شرح مر ويشهد الدعاء لهما ما في خبر المغيرة السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة فيكفى في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه لثبوت هذا بالنص بخصوصه انتهى ولو شك في بلوغه فلا حسن الجمع بين هذا الدعاء والدعاء له بخصوصه احتياطاً اهـ حل (قوله بفتح التاء وضمة) يقال حرمه وأحرمه ويقال أيضاً حرمه يحرمه محرماً بكسر الراء كسرة يسرقة سراً اهـ برماوى وفي المصباح حرمت زيدا كذا أحرمه من باب ضرب يتعدى الى مفعولين حرماً بفتح الاول وكسر الثانى وحرماً تاء وحرمة بالكسرة فهو محروم وأحرمته بالالف لغة اهـ وفيه أيضاً سرقة مالا يسرقه من باب ضرب وسرقه منه مالا يتعدى الى الاول بنفسه وبالحرث على الزيادة والمصدر سرق بفتحين والاسم بكسر الراء والسرقة مثله ويخفف مثل كلفوى يسمى المسروق سرقة تسمية بالمصدر اهـ حج (قوله أو أحر المصيبة) أى لان المسلمين في المصيبة كالشيء الواحد اهـ شرح مر (قوله ولا تقتنا بعده) زاد في التنبية تبعاً للكثير واغفر لنا وله ويسن له ان يطول الدعاء بعد الاربعة وحده ان يكون كباين التكبيرات كما أفاده الحديث الوارد فيه نعم لو خشى تغير الميت أو ان يجار ملوأتى بالسنن فالقياس كما قاله الأذرعى اقتصاره على الاركان اهـ شرح مر وقال حج قيل وضابط التطويل ان يلحقها بالثانية لانها أخف الاركان اهـ وهو تحكم غير مرضى بل ظاهر كلامهم الحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها \* (فائدة) \* يستل عن قراءة ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية في رابعة الجنائز هل له أصل معتبر أم يقال لا بأس بها للمناسبة وكذا قراءة الباقيات الصالحات عند المرور على القبر وكونها كفارة لاثم مرور عليه هل له أصل أيضاً أم لا فاجاب بقوله جميع ما ذكره لا أصل له بل ينبغى كراهة قراءة الآية في الرابعة كما تكره القراءة في غير القيام من بقية الصلوات اهـ ع ش عطف في الشورى مائة وسحب ان يزيد في الرابعة الذين يحملون العرش ومن حوله الى قوله العظيم اهـ وفي قل على الجلال ويندب تطويلها بقدر ما يأتي به في الثالثة قبلها وان يقرأ فيها آيات الذين يحملون العرش الى العظيم (قوله لفعل السلف) هم الصديق الاول من التابعين وتابعيهم وتابعي تابعيهم ومن خص اسم السلف بالتابعين فقد أبعد الذي دل عليه كلامهم ما ذكرته وضابطه القرون الثلاثة التي شهد صلى الله عليه وسلم بخيريتها اهـ شرح المشكاة اهـ شوبرى (قوله ولو تخلف بلا عذر بتكبير الخ) فان كان تخلفه بالثانية لا يتحقق الا بشروع الامام في الثالثة وإذا كان بالثالثة لا يتحقق الا بشروع الامام في الرابعة انتهى شيخنا وعبارة البرماوى قوله ولو تخلف عن امامه أى بان شرع الامام في الثالثة والمأموم

أى مو عظة واعتباراً وشطيعاً وتقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما زاد في الروضة كصلها ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره وتقدم في خبر الحاكم ان السقط يدعى لوالديه بالعافية والرحمة (و) ان يقول (في الرابعة اللهم لا تحرمنا) بفتح التاء وضمة (أجره) أى أجر الصلاة عليه أو أجر المصيبة (ولا تقتنا بعده) أى بالابتلاء بالعاصي لفعل السلف والخلف ولان ذلك مناسب للعال (ولو تخلف) عن امامه (بلا عذر بتكبيره حتى شرع امامه في أخرى بطلت صلواته) اذا لاقتاء هنا انما يظهر في التكبيرات



في الاولى أو شرع الامام في الرابعة والمأموم في الثانية ولا يتصور غير هذين انتهت وفي ع ش على م  
 مانصه والظاهر ان الاخرى لا تتحقق اذا كان معه في الاولى الا بالنكبة الثالثة فان المأموم يطلب منه ان  
 يتأخر عن تكبيرة الامام فاذا قرأ الفاتحة معه وكبر الامام الثانية لا يقال سبغ شي اه فلو كبر المأموم مع  
 تكبير الامام الاخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل تقول بالصحة أم  
 بالبطان هو محل نظر اه عمرة وأقول الاقرب الاول لانه صدق عليه انه لم يتخلف حتى كبر امامه أخرى فان  
 ذلك لا يتحقق الا بتسام الامام التكبير قبل شروع المأموم فيه اه ع ش على م ر (قوله وهو يتخلف  
 فاحش يشبه الخ) يؤخذ منه انه لو لم يكبر المأموم الرابعة حتى سلم الامام لم تبطل لان الامام لم يشرع  
 في تكبيرة أخرى فلو شرع الامام في خامسة هل يضر لانه شرع في أخرى أو لا يضر نظرا لعدم مشروعية ذلك  
 لزيادته ثم رأيت عن المهمات ان الرابعة ليست كالركعة لانه لا يجب فيها ذكر بخلاف الثلاثة قبلها اه حل  
 وبجاءة شرح م ر وافهم قوله حتى يشرع امامه في أخرى عدم بطلانها فيما لم يكبر الا بعتق حتى سلم الامام  
 قال ابن العماد والحكم صحيح لانه لم يشتغل عنها حتى أتى الامام بتكبيرة أخرى بل هذا مسبوق ببعض  
 التكريات فيأتي بها بعد السلام وأيده في المهمات بانه لا يجب فيها ذكر فليست كالركعة بخلاف ما قبلها خلافا  
 للبارزي في التمييز من البطلان انتهت (قوله كسيان) أي للقراءة لا للصلاة أو الاقتداء لان الوجه في هذا انه  
 لا يضر كالونسي في غيرها فانه لا يضر ثم ولو بجميع الركعات كما هو ظاهر اه شورى ومثله حل وحينئذ فكل كلام  
 الشارح لا ضعف فيه ولا اشكال أي في قوله بل بتكبيرتين اذا كان النسيان للقراءة بخلاف ما اذا كان لغيرها  
 فلا يضر التخلف بتكبيرتين على ما يأتي (قوله أيضا كسيان) أي ببطء نحو قراءة أو عدم سماع تكبير وجهل  
 اه شرح م ر (قوله لم تبطل صلته بتخلفه بتكبيرة بل بتكبيرتين) قال سم على ج بعد كلام طويل  
 ما حاصله انه لا يتحقق ذلك الا بعد الشروع في الرابعة هذا وجري ج على عدم البطلان مطلقا قال لانه لو تخلف  
 بجميع الركعات ناسيا لم يضر فهذا أولى وبجاءة ما اذا تخلف بعذر كسيان وبطء نحو قراءة وعدم سماع  
 تكبير وكذا جهل عذره فيما يظهر فلا بطلان فراعى نظم صلاة نفسه الى أن قال ووقع للشارح ان الناسي يغتفر  
 له التأخر بواحدة لا بثلثين وذكر شيخنا في شرح منبهه وغيره مع التبري منه فقال على ما اقتضاه كلامهم اه  
 اه والوجه عدم البطلان مطلقا لانه لو نسي فتأخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلته فهنا أولى اه  
 ويمكن حل التسميان على نسيان القراءة وحينئذ فلا اعتراض اه ع ش على م ر (قوله بل بتكبيرتين)  
 أي بل تبطل بتكبيرتين والوجه عدم البطلان بالتأخر لعذر مطلقا أي سواء كان التخلف بتكبيرتين أو أكثر  
 لانه لو نسي فتأخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلته فهنا أولى اه ج اه زى وهذا أي كلام  
 ج مبنى على ان المراد بقول الشارح كسيان نسيان الصلاة لا القراءة ثم تذكرها اه حل ونحن نقول  
 المراد بالنسيان في كلامه نسيان القراءة ثم تذكرها ويكون قوله بل بتكبيرتين غير ضعف ويسقط حينئذ  
 الاعتراض ج على الشارح تأمل (قوله والظاهر انه لو تقدم الخ) في هذا البحث نظرا فانه يلزمه محذور نفس  
 المخالفة لما قرر من قصر يحتمل بان التقدم أخش من التخلف وقد نصوا في التخلف بتكبيرة على البطلان فالتقدم  
 بها كذلك بالاولى وما استند اليه بقوله ولهذا لا تبطل بزيادة الخ يرد بان الزيادة في غير ما نحن فيه محض ذكر لا يلزمه  
 محذور بخلافه هنا اه ج وهذا هو المعتمد اه زى وبجاءة شرح م ر ولو تقدم على امامه بتكبيرة  
 عدا بطلت صلته بطريق الاولى اذا تقدم أخش من التخلف خلافا لبعض المتأخرين اه أي وهو ج وقوله  
 ولو تقدم على امامه بتكبيرة أي قصد بها تكبيرة الركن أو أطلق فان قصد بها الذكركم لم يضر كلكم كركز  
 الركن القولي في الصلاة اه ع ش عليه وقياس تصوير التخلف بتكبيرة بما تقدم ان يصور التقدم بها بما اذا  
 كبر المأموم الثانية قبل الامام ثم شرع في الثالثة قبل ان يكبر الامام الثانية فقتضاء ان صلته لا تبطل (قوله

وهو يتخلف فاحش يشبه  
 التخلف بركعة فان كان ثم  
 عذر كسيان لم تبطل صلته  
 يتخلفه بتكبيرة بل بتكبيرتين  
 على ما اقتضاه كلامهم والظاهر  
 انه لو تقدم عليه بتكبير لم  
 تبطل وان تزولها منزلة الركعة



قوله بشروعه في الثالثة هذا  
اللفظ غير موجود في نسخ  
الشرح التي بيناها اهـ

ولهذا لا تبطل بزيادة خامسة  
فأكثر كبر كبره وقول شرع  
أولى من قوله كبر (ويكبر  
مسبوق ويقرأ الفاتحة وان  
كان امامه في غيرها) رعاية  
لترتيب صلاة نفسه وهذا  
ظاهر على القول بتعيين  
الفاتحة عقب الأولى لا على  
القول بأنهما تجزئ عقب  
غيرها كما أشار إليه الرافعي  
(فلو كبر امامه) أخرى (قبل  
قراءته لها) سواء أقرع فيها  
أم لا (تابعه) في تكبيره  
وسقطت القراءة عنه (وتدارك  
الباقى) من تكبيره وذكر  
(بعدم سلام امامه) كما في غيرها  
من الصلوات وسن أن لا ترفع  
الجنادة حتى يتم المسبوق ولا  
يضررها قبل انعامه  
(وشرط) لصحتها

بشروعه في الثالثة) وأما قبل شروعه فيها فلا يتحقق التقدم بتكبيره تأمل (قوله ولهذا لا تبطل) بزيادة خامسة  
الابتداء فراجع للمعنى الذي يفهم من الغاية وهو عدم اعتبار التزليل بقوله وان تزولها الخ في قوة قوله ولا ينظر  
لتزليلها منزلة الركعة ولهذا أى ولعدم اعتبار التزليل لا تبطل الخ فتأمل (قوله أولى من قوله كبر) لانه لو فهم  
ان صلاته لا تبطل الا بتمام التكبير منع انها تبطل بمجرد الشروع فيها اهـ شيخنا (قوله ويكبر مسبوق) المراد  
به من تأخر احرامه عن احرام الامام في الأولى أو عن تكبيره فيما بعده وان أدرك من القيام قدر الفاتحة  
وأكثر بدليل قوله ويقرأ الفاتحة وقوله فلو كبر الخ اهـ برماوى (قوله ويقرأ الفاتحة) أى جوازاً كذا قاله  
سم على جـ والمعمد الوجوب لان الخلاف انما هو في المواقف وأما قوله المسبوق فتعين عليه قراءتها كذا  
ألقاه مؤلفه آخر اهـ زى وعبارة ح ل قوله ويقرأ الفاتحة أى وجوباً لان ما أدركه أول صلاته وقوله  
وهذا أى وجوب قراءة الفاتحة حينئذ ظاهر على القول الخ ولا يخفى انه ليس في قولهم ويقرأ الفاتحة بما عين  
وجوب ذلك حتى يكون مبنياً على القول المذكور اذ يجوز ان يكون المراد يقرأ ان شاء الا أن يقال هو مع قولهم  
فلو كبر امامه الخ لا يأتى الا على القول المذكور انتهى (قوله لا على القول بأنهما تجزئ عقب غيرها) كذا قيل وقد  
يقال بل يأتى على ما صححه النووي أيضاً لانها وان لم تتعين بهما هي منصرفه اليها الا أن يصرفها عنها بتأخيرها  
بغيرى السقوط نظار ذلك الاصل نعم قوله ويقرأ الفاتحة ان أراد به الوجوب لا يأتى الا على الضعيف فظهر ترك  
التنبية عليه للعلم به اهـ جـ اهـ زى (قوله فلو كبر امامه الخ) خرج بكبره ما وسلم فيتم المسبوق الفاتحة لقوات  
المتابعة اهـ قل على الجلال (قوله تابعه في تكبيره) أى حاله يشغل بتعوده ولا يتخلف وقراءته قال شيخنا  
وتعبر به انه اذا اشتغل بالتعود فلم يطرغ من الفاتحة حتى كبر الامام الثانية لزمه التخلف للقراءة بشدة التعود  
ويكون مختلفاً بعد ان غلب على طنبه انه يدرك الفاتحة بعد التعود ولا تغير معذور فان لم يتمها حتى كبر الامام  
الثالثة بطلت صلاته اهـ حل ومثله شرح مر وقوله ويكون مختلفاً بعدد وينبغي ان يكون من العذر ما لو ترك  
الدأوم المواقف القراءة في الأولى وجع بينه وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام  
قبل فراغه منها فتخلف لا تمام الواجب عليه اهـ ع ش على مر (قوله أيضاً تابعه في تكبيره) فان اشتغل  
بأكال الفاتحة فتخلف بغير عذر فان كبر امامه أخرى قبل متابعه بطلت صلاته (فرع) يجوز الاستخلاف  
في صلاة الجنادة بشرطه اهـ مر اهـ سم على المتبع أقول له لشرطه عدم طول الفصل اهـ ع ش على  
مر وفي قل على الجلال ولا يجوز فيها بمجرد سهو ولا تلاوة وتبطل به ما من العاصد العالم (قوله وسقطت  
القراءة عنه) أى وان قصد تأخرها لغيرها لسهو وطها عنه شرعاً خلافاً لبعض المتأخرين كذا يخط شيخنا اهـ  
شوبرى وفي ع ش على مر مانعه ولو كبر الامام الثانية عقب احرام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير  
الامام الثانية زمنابع شيأ من الفاتحة سقطت عنه وان قصد عند احرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا القصد ان لم  
يدركها في محلها الاصل ولو أدرك المسبوق زمنابع نصف الفاتحة قصد تأخيرها الى الثانية مثلاً فهل يكفيه  
قراءة نصفها بعد الثانية أولاً بل من جينها التمكن منه فيه نظروا وينبغي ان يكفيه نصفها لانه الذى أدركه في محله  
الاصل فهو الواجب عليه فليتأمل اهـ سم على البهجة اهـ (قوله من تكبيره وذكر) أى وجوباً بالواجب  
وتباقى المندوب كما يأتى في الركعات بالقراءة وغیرها وخالف تكبيرات العبد حيث لا يأتى بما فات منها فان  
التكبيرات هنا بمنزلة أفعال الصلاة فلا يمكن الاختلال بها وفي العبد سقطت بقوات مجملها اهـ شرح مر  
(قوله وسن ان لا ترفع الجنادة الخ) أى والمخاطب بذلك الولي فيما أمرهم بتأخير الجل فان لم يتفق من الولي أمر  
ولا تهي استحب التأخير من المباشر في العمل فان أرادوا الجل استحب الا حاداً أمرهم بعدم الجل اهـ ع ش  
على مر (قوله ولا يضر رفعها قبل انعامه) أى وان حولت عن القبلة لانه دوام وان زاد ما بينهما على ثلاثمائة  
ذراع وان حال بينهما حائل اهـ حل ولو أحرم على جنادة وهي سائرة مع بشرط أن تكون لجهة القبلة عند



التحريم فقط وان لا يرد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع الى تمام الصلاة ولا يضر الحائل بينهما ولا يشترط المحاذاة على  
المعتمد خلافا لما في الشرح فانه مبني على ضعف اه زيادي (قوله شروط غيرها) أي الشروط العامة فلا  
يقال من جهة الصلوات الجمعة والجماعة فيها شرط اه خ ل أي فلا تجب الجماعة في صلاة الجنائز بل تسحب  
لغير مسلم ما من رجل يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفيعهم الله فيه وانما صلت  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أفرادا كرواه البيهقي قال الشافعي لعظم أمره وتنافسهم في أن لا يتولى  
الصلاة عليه أحد وقال غيره لانه لم يكن قد تعين امام يوم القوم فلا تقدم واحدا في الصلاة لصار مقدما في كل شيء  
وتعين للخلافة ومعنى صلوا أفرادا قال في الدقائق أي جماعات بعد جماعات من غير أن يقتدى بعضهم ببعض وقد  
حصر المصلون عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون ألفا من الانس ومن الملائكة ستون ألفا لان مع كل واحد  
ملكين وما في الأحياء من انه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين ألفا من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم الا ستة  
اختلف في اثنين منهم قال الدميري لعنه أراد عشرين من المدينة والا فدروي أبو ذرعة الموارزي انه مات عن مائة  
ألف وأربع وعشرين ألفا كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه اه شرح م ر وقوله قال الشافعي لعظم  
أمره الخ قد يقال يشكل على كلا الجوابين ما تقرر ان الولي أولى بأمرها وقد كان الولي موجودا كعبه العباس  
رضي الله عنه وقد عجب عن ذلك بالنسبة للجواب الثاني بان عادة السلف جرت بتقديم الامام على الولي فجروا على  
هذه العادة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا الى التأخير الى تعين الامام وفيه نظر وقوله لانه لم يكن قد  
تعين الخ فيه نظر فلا تفتي على أنهم لم يشرعوا في تجهيزه الا بعد مبايعة أبي بكر اه ع ش عليه وعبرة  
الرشيدي عليه قوله كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه أي أمان ثبت له الصحبة بمجرد الاجتماع أو الرؤية فن  
المعلوم أنهم اضعاف هذا العدد له ومعلوم بالضرورة من امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم  
في هذه المدة المستطيلة خصوصا مع اسفاره وانتقاله من المسلمين فأصر على هذا فلو اُحسد ما يتفق له ان يجتمع  
بنحو هذا العدد أو أكثر منه في العام الواحد وخروج بقوله مات عن مائة ألف الذين ماتوا في حياته صلى الله عليه  
وسلم ممن سمع وزوى فهو كثير أيضا قد برأته (قوله مما يتأتى بحجته هنا) يتأمل ما احتريزه عنه ولعله احتريز  
به عن أوقات الصلوات الشرعية فانها لا تتأتى هنا اه ع ش (قوله وتقدم طهره) أي وطهر ما اتصل به مما  
يضر في الخي فتضر نجاسة على رجل تابوت والميت مربوط عليه نعم لا يضر اتصال نجاسة به في القبر لانه كاهن عاره  
وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه اه ق ل على الجلال (فرع) \* لولم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صح  
غسله وصحت الصلاة عليه لان غايته انه كالحى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه اه م ر اه سم  
على المنهج وقوله كالحى السلس قضية التشبيه بالسلس وجوب خشوع على الدم بنحو قطنة وعصبه عقب الغسل  
والمبادأة بالصلاة عليه بعده حتى لو أخر المصلحة الصلاة وجب عادة ما ذكر وينبغي ان من المصلحة كثرة المصلين كما  
في تأخير السلس لاجابة المؤذن وانتظار الجماعة اه ع ش على م ر (قوله كسائر الصلوات) أي بجميع  
الصلوات أي صلاته في حال حياته فالغرض من هذه العبارة قياس الصلاة عليه على صلاته حياته في اشتراط تقدم  
الطهر كما صرح بهذا المراد في شرح الروض اه شيخنا وعبارة أي شرح الروض لان الصلاة عليه كصلاته  
نفسه انتهت (قوله لفقد الشرط) وهو تقدم الطهر اه شيخنا (قوله وان لا يتقدم عليه) أي على المحل الذي  
يتيقن كون الميت فيه ان علم ذلك والا فلا يتقدم على شيء من القبر لان الميت كالامام اه ع ش على م ر  
ثم قال وانظر بماذا يغتبر التقدم هنا وينبغي ان يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالعقب على رأس الميت فراجع  
اه (قوله وان يجتمعهم مكان واحد) تقدم في الجماعة تفسير هذا الشرط بعدم طول المسافة بينهما في غير المسجد  
وبعدم حائل يمنع مروراً أو رؤية فتقوله وان لا يرد ما بينهما على علم أو عطف لازم على ملازم (قوله وان  
لا يرد ما بينهما الخ) هذا عطف تفسير على قوله وان يجتمعهم مكان واحد ومن فروع هذا الشرط انه يشترط ان

(شروط غيرها من الصلوات  
كطهر وسنة وغيرها مما  
يتأتى بحجته هنا) (وتقدم  
طهره) بماء أو تراب عليها  
كسائر الصلوات ولانه المنقول  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
(فلا تغدروا) كمن وقع بحجرة  
وتعذر ان تراجع طهره (لم  
يصل عليه) لفقد الشرط  
وتصيرى بالطهر هنا وفيما  
يأتى أعظم من تعبيرة بالغسل  
وان وافقته في بعض المواضع  
(وان لا يتقدم عليه) حالة  
كونه (حاضرا ولو في قبر)  
وان يجتمعهم مكان واحد  
وان لا يرد ما بينهما في غير  
مسجد على ثلثمائة ذراع  
تقريباً



لا يوجد بينهما حائل كما تقدم في الاقتداء وحمل ذلك في الابتداء وأما في الدوام فإن رفعت الجنازة في أثناء الصلاة  
ورأى ما بينهما على ما ذكرنا من حال حائل بينهما فلا يضر ذلك لأنه يقتضي ما لا يقتضي في الابتداء ولا يضر وضع  
الخشب المعروفة على الجنازة خارج المسجد في حال الصلاة خلافا لما يفهم من ظاهر مر وغيره بخلاف الاقتداء  
خارج المسجد فيضرب به الباب المغلق بين الإمام والمأموم ويفرق بين من شأن الإمام الظهور ومن شأن الميت  
الستر وفي عرش على مر ما نصه (فرع) قال مر إذا كان الميت في محلة مسمرة عليه لا تصح الصلاة عليه  
كما لو كان الإمام في محلة بينه وبين المأموم باب مسمر فإن لم تكن مسمرة ولو بعض ألواحها التي تسع خروج  
الميت منه صحت الصلاة اه فأوردت عليه أنه إذا لم تكن مسمرة كانت كالباب المردود بين الإمام والمأموم  
فيجب أن لا تصح الصلاة مع ذلك كما يصح الاقتداء مع ذلك بل قضية ذلك امتناع الصلاة على امرأة على ثوبتها  
قبة فتكفت الفرق بأن من شأن الإمام الظهور ومن شأن الميت الستر فلتأمل جدا اه سم على المنهج وقول سم  
ما لم تكن مسمرة تشمل ما لو كان بها شاد ولم يحل وهو ظاهر أن لم تكن السجدة على نجاسة أو يكن أسفلها نجسا  
والأوجب الحل وقضية أنه لو كان الميت في بيت مغلق عليه في غير المسجد وعلى عليه وهو خارج البيت الضرر  
وهو ظاهر العيالة بينهما اه وحاصل المعتمد في غطاء النعش أنه لا يضر في المسجد مع القوان سمر وفي غيره لا يضر الا  
أن سمر فلا يضر الربا بالحرام اه شيخنا ح ف (قوله تنزيلا للميت منزلة الإمام) يؤخذ منه كراهة مساواة المصلي له  
اه شرح مر (قوله وتكره قبل تكفينه) أي فلا تحرم ولو بدون ستر العورة والاولى المبادرة بالصلاة عليه على  
هذه الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس كدم أو نحوه اه عرش على مر (قوله  
والقول به) أي بعدم اشتراط تقدم التكفين على الصلاة مع اشتراط تقدم الغسل وحاصله أن يقال لم يشترط  
تقدم الغسل على الصلاة ولم يشترط تقدم التكفين مع أن العلتين المذكورتين في الغسل موجودتان في التكفين  
اه شيخنا وقوله مع أن المعنيين السابقين وهما قياس على سائر الصلوات وكونه المنقول عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وقيل المعنيان هما تنزيله منزلة الإمام والأزراء بالميت اه حل ثم رأيت تقرير البعض الفضلاء أنه قوله  
يحتاج إلى دليل أي على الفرق وقوله مع أن المعنيين السابقين وهما قياس الصلاة عليه على صلته والمنقول من  
فعل النبي وقوله موجودان فيه أي في عدم اشتراط تقدم التكفين أي فكان مقتضى وجودهما أن يشترط  
تقدم التكفين وتفسير المعنيين بهذا هو الصواب لأن هذا هو الذي في كلام السبكي اه شيخنا (قوله ويكفي  
في إسقاط فرضها ذكر) أي ولو واحد أو ان لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها وقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها  
فمما يظهر أن المقصود بوجود صلاة صحيحة من جنس الخطابين وقد وجدت اه حج وبق ما لو كان لا يحسن الا  
الفاتحة فقط حل الاول ان يكررها أو لافيه نظروا الأقرب بل المتعين الاول لقيامها مقام الادعية اه عرش  
على مر (قوله ولو صياحها) أي ولو مع وجود الرجال وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به في رد السلام بأن  
السلام شرع في الأصل للأعلام بأن كلامهم سالم من الآخرة آمن منه وأمان الصبي لا يصح بخلاف صلته  
اه شرح مر (قوله ولأن الصبي الح) لعل وجه تطبيق هذا على المدعى أن الصبي لما صلح أن يكون اماما  
للرجال أي والمرأة لا تصلح لذلك كان الصبي أرفع رتبة منها وهي لا تكفي هنا وليس أعلى من عدم الكفاية الا  
الكفاية فالمناسب أن تكون هذه الدرجة للصبي لكونه أرق منها كما علمت تأمل (قوله مع وجوده) أي في محل  
الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصر اه شرح مر وقوله في محل الصلاة أي وما ينسب  
إليه تخرج السور القريب منه اه عرش عليه وفي قل على الجلال قوله مع وجوده أي في محل يجب  
السعي منه للجمعة بسماع النداء وبعضهم ضبطه بما يأتي في القضاء على الغائب وهذا هو الذي مشى عليه  
شيخنا انتهى قوله ذكرته في شرح الروض وحاصله أنه كيف يقال بعدم الاكتفاء بالمرأفة مع وجود الصبي مع أنها  
الخطابة بالصلاة دونه وأجيب بأنه قد يخاطب الشخص بشي ويتوقف فعله على شيء آخر أي وهو هنا قد

تنزيلا للميت منزلة الإمام  
(وتكره) الصلاة (قبل تكفينه)  
لما فيها من الأزراء بالميت  
فتكفينه ليس بشرط في  
صحتها والقول به مع اشتراط  
تقدم غسله قال السبكي  
يحتاج إلى دليل مع أن  
المعنيين السابقين موجودان  
فيه ويفرق بين اعتناء  
الشارع بالطهر أقوى منه  
بالستر بدليل جواز نبش  
القبر بالطهر لا للتكفين وصحة  
مسألة العاري العاجز عن  
ستره بلا علة بخلاف صلاة  
المحدث (ويكفي) في إسقاط  
فرضها (ذكر) ولو صياحها  
لحصول المقصود به ولأن  
الصبي يصلح أن يكون اماما  
للرجل (لا غيره) من ختنى  
وأثنى (مع وجوده) أي  
الذكر لأن الذكر أكمل من  
غيره فدعاؤه أقرب إلى الإجابة  
وفي عدم سقوطها بغير ذكر  
مع وجود الصبي كلام  
ذكرته في شرح الروض  
وقولي لا غير مع وجوده أعم  
من قوله



الذي كروا لم يوجدوا واجب عليها حيث تدأمر الصبي بالصلاة فان امتنع بعد الامر والضرب صلت النساء وسقط  
 الفرض اه حل وقضية قولهم ان الخنثى كالأمة انه لو اجتمع معها سقط الفرض لصلاة كل منهما وهو  
 ظاهر في صلاته دون صلاتها لاحتتمال ذلك كونه كاهن وبذلك صرح ابن المقرئ في شرح ارشاده فقال وان صلى  
 سقط الفرض عنه وعن النساء واذا صلت المرأة سقط الفرض عن النساء وأما عن الخنثى فقياس المذهب  
 بأبي ذلك اه وهو كقول احتياط الفرض اه شرح مر (قوله ولا تسقط بالنساء وهناك رجال) أما  
 اذا لم يكن غيرهن فتأمرهن وتسقط بفعلهن وتسكن لهن الجماعة كما بحثه المصنف اه ج ولو حضر رجل بعد  
 صلاتهن لم تأمره الاعادة ولو حضر بعد الشروع وقبل فراغها فمسل تأمره الاعادة لان الفرض لم يسقط هنا بعد أولاً  
 محل تردد ولا يبعد القول باللزم اه شورى واذا صلت المرأة أو الصبي مع صلاة الرجل أو بعد ما وقعت  
 لهما مفلاً لان الفرض لم يتوجه عليهما (قوله اثم الدافنون) أي والراضون بذلك ان لم يكن عذر اه حل (قوله  
 وتصح على قبر غيري) أي ولو بعد بلى الميت اه شورى ويسقط بها الفرض على المعتد اه شرح مر  
 وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها وهو في المنبوشة مشكل للعلم بنجاسة ما تحت الميت فلعن  
 المراد غير المنبوشة فراجع اه ع ش على مر وقدم عن قل خلافة حيث قال نعم لا يضرب اتصال  
 النجاسة في القبر لانه كاشجاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه اه (قوله بخلافها على قبري) أي بخلافها على  
 نبي في قبره فلا تصح وأما صلاة غير الجنائز فقدم في آخر شروط الصلاة ان تحرم اذا كان المصلي متوجهاً بقبر  
 نبي وتكره اذا كان متوجهاً بقبر غيره ولا تبطل فيها محل الحرمة والكراهة حيث قصد التعظيم والتبرك والا  
 فلا حرمة ولا كراهة تأمل (قوله لخبر لعن الله اليهود الخ) دلالة هذا على المدعى انما هي بطريق القياس لان  
 اليهود والنصارى كانوا يصلون المكتوبة لقبور الانبياء والمدعى هنا صلاة الجنائز فتقاس على المكتوبة التي ورد  
 اللعن فيها وقوله اتخذوا يشعروا بالكره والمدعى هنا نعم فتأمل وقوله مساجد أي قبلا يصلون اليها اه شيخنا وقال  
 السيوطي هذا في اليهود واضح وأما في النصارى فمشكل اذ بينهم لم تقبض روحه الا أن يقال ان لهم أنبياء غير  
 رسل كالحواريين ومريم في قول أو الجمع في قوله أنبيائهم بازاء المجموع اليهود والنصارى أو المراد الانبياء وكبار  
 أتباعهم فاكفى بذلك الانبياء ويؤيده رواية مسلم قبور أنبيائهم وصلواتهم أو المراد بالاتخاذ أعم من الاتباع  
 والابتداع واليهود ابتدعوا والنصارى اتبعوا اه ع ش على مر (قوله اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)  
 أي بصلاتهم اليها كذا قالوا في حديثه في المطابقة بين الدليل والمدعى نظر ظاهر الا أن يقال اذا حرمت اليه  
 فعلية كذلك وفيما فيه اه ج قال سم لك أن تقول الصلاة عليه صلاة اليه نعم فيقال الاتخاذ لا يشمل اتفاق  
 الفعل مر مثلاً اه شيخنا (قوله ولا تأم نكن أدلة لفرض الخ) ويؤخذ من هذه العلة جواز الصلاة على قبر  
 عيسى صلى الله عليه وسلم بعد موته ودفعه لمن كان من أهل فرضها ذلك الوقت وجري عليه بعض المتأخرين  
 والوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهي فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية  
 في عموم الامر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهي ولهذا قال الرزك في خلاصه والصواب ان  
 علة المنع النهي عن الصلاة في قوله لعن الله الخ اه شرح مر (قوله وتصح على غائب الخ) ظاهره ضبط  
 الغيبة عن البلد مكان تقصير فيه الصلاة فلو كان خلف السور مع ترابه صحت الصلاة عليه صلاة الغيبة وهو  
 بعيد ولو ضبط ذلك بالمكان الذي لا يجب على أهله الاتيان للجمعة لكان متجهاً اه عميرة اه سم قال  
 الأذري وينبغي أن لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو يظن انه قد غسل أو يم بشرطه نعم لو طلق النية على  
 ظهره بان نوى الصلاة عليه ان كان قد ظهر فالوجه للصحة كما هو أحد احتمالين للأذري ولو صلى على  
 من مات في يومه أو ستمه وظهر في اقطار الارض جاز وان لم يعرف عينهم بل تسن لان الصلاة على الغائب جائزة  
 وتعينهم غير شرط اه شرح مر وقولهم وان لم يعرف عينهم الخ أي وينوى الصلاة على من يصح صلاته

ولا تسقط بالنساء وهناك  
 رجال (ويجب تقديمها على  
 دفن) فان دفن قبلها اثم  
 الدافنون وصلى على القبر  
 (وتصح على قبر غيري) لا اتباع  
 رواه الشيخان سواء أدفن  
 قبل الصلاة عليه أم بعدها  
 بخلافها على قبري لخبر  
 الشيخين لعن الله اليهود  
 والنصارى اتخذوا قبور  
 أنبيائهم مساجد ولا تأم نكن  
 أهلاً للفرض وقسمونهم  
 وتعيروا بني أعم من تعبيره  
 برسول الله (و) تصح  
 (على غائب عن البلد)  
 ولو دون مسافة الغرض في  
 غير جهة القبلة والمصلي  
 مستقبلاً لانه صلى الله عليه  
 وسلم أخبرهم



عليه من أموات المسلمين فيشمل من مات من بلاغه أو تميزه على ما يأتي ثم ينبغي أن يقول في الدعاء لهم هنا اللهم من  
كان منهم محسنا فرفق إحسانه ومن كان منهم مسيئا فجاوز عن سيئاته دون أن يقول اللهم ان كانوا محسنين  
الح لان الظاهر في الجميع انهم ليسوا كلهم محسنين ولا مسيئين اه وهبل يدخل في البلد تبعا وقد ينقاس  
عدم الدخول لانه لا تصح الصلاة عليه الا مع حضورها اه سم على الجملة وحمله أيضا أخذ المماز ما لم تشق  
الصلاة عليهم في قبورهم والاشهاد لهم لانه يجوز افرادهم بالصلاة عليهم مع غيبتهم فتشمل صلاته لهم أولى اه ع ش  
عليه (قوله أيضا وتضع على غائب عن البلد) أي خلافا للامامين مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما ومحل ذلك  
ان علم أوطن طهره والمراد به من يشق الحضور معه اليه مشقة لا تحتل عادة ولو في البلد وتنبذ الصلاة آخر كل  
يوم بعد الغروب على من مات في أقطار الارض وينوي الصلاة على من تصح صلاته عليه وهذا السهل النيات  
وأولها اه برماوى (قوله بموت النجاشي) بفتح النون وبالحيم والسين المججمة وتشديد الياء ملك الحبشة وكان  
اسمه اصحمة بفتح الهمزة واسكان الصاد وفتح الحاء المهملة وقيل صحمة بفتح الصاد المهملة واسكان الحاء ومعناه  
بالعربية طيبة وهو الذي هاجر اليه المسلمون اه برماوى (قوله في رجب) بفتح الصرف لانه من سنة معينة اه  
ع ش (قوله لكنهم لا تسقط الفرض) أي عن أهل بلده أي ان لم يعلموا بصلاة غيرهم اه ع ش فان علموا  
سقط عنهم الفرض وان أنما تأخيرها اه شيخنا (قوله أما الحاضر بالبلد فلا يصل عليه) أي وان كبرئ البلد  
جد التيسر الحضور عليه فلا تغذر لنحو حبس أو مرض جازن وكتب أيضا وكذا لو كان خارج السور قرية فاتها  
كداخل البلد والقرى المتقاربة جدا كالقرية الواحدة اه حل والمتجهان المعتبر المشقة وعدمها حيث  
شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت وحيث لا ولو خارج السور لم تصح اه سم على ج اه ع ش  
تلى مر وعبارة سم قوله أما الحاضر بالبلد الخ أي سواء كبرئ البلد أو صغرت اه عميرة والذي اعتمده  
مر كما يقتضيه التعليل بالمشقة في الغائب وعدمها في غيره انه لا يعتبر حضوره في البلد ولا غيبتة عنها في صحة الصلاة  
ولا في منعها بل الضابط المشقة وعدمها حيث شق حضور القبر بعده عنه أو جالولة بينه وبينه جازت الصلاة عليه  
وان كان في البلد بان اُسعتو بعد مكان القبر عنه بحيث يشق حضوره اليه أو كان في مكان مغلق ولا يسهل  
الوصول اليه وحيث سهل الحضور لم تشتت الصلاة عليه الا بحضرته وان كان خارج البلد كان يكون خارجا عنها  
قريب منها في صحراء أو بلد قريبة منها حيث لا يشق الحضور اه انتهت (قوله من كان من أهل فرضها وقت  
موته) بان يكون حيث تفسد سلاما كفا طاهرا اه شوري فلا تصح من الحائض والكافر اه شرح مر  
وتلخص من هذا ان صلاة الصبي المميز بحجته مسقطه الفرض ولو مع وجود الرحال في الميت الحاضر دون الغائب  
والقبر وهو مشكل فليحذر فرقا واضحا اه سم (قوله أيضا من أهل فرضها وقت موته) هذا الشرط في غير ما وقع  
خصوصية لبغض الناس كتبع ملك اليمن فانه آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم قبل مبعثه بسبع مائة عام ومات قبل  
النبي فلما دخل المدينة أخبروه بحاله فعلى عليه يوم دخوله لها صلاة غيبية اه مدايني لكن يرد على هذا ما تقدم  
نقله عن البرماوى من ان أول صلاة غيبية صلاها النبي هي التي صلاها على النجاشي في السنة الثالثة اه (قوله  
قالوا لان هذه الخ) وجه التبري ان قولهم وهذه لا يتنفل بها منوع وسنده صحته من النساء مع الرجال ومن الصبي  
معه أو وحده ومن أهل الفرض إذا لم يغير قبله اه شيخنا (قوله وهذه لا يتنفل بها) قال الزركشي معناه  
لا تفعل مرة بعد أخرى وقال في المجموع معناه انه لا يجوز الابتداء بصورتهم من غير جناية بخلاف صلاة الظهر  
مثلا يوتي بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما لو تنقض بصلاة النساء مع الرجال فاتها نافلة لهم مع صحتها  
ولو أعيدت وقت نافلة خلافا للقاضي ولعله يستثنى من قولهم ان الصلاة اذا لم تكن مطلوبة لا تنقض على انه  
يمكن الجواب عن ذلك بان محل كلامهم اذا كان عدم الطلب لها فاتها وهما ليس كذلك بل لا مرجح وهو  
امتيار هذه الصلاة عن غيرها وهو انه لا يتنفل بها الا بالوصلي عليها من لم يصل أولا فاتها فتقع له فرضا اه شرح مر

بموت النجاشي في اليوم الذي  
مات فيه ثم خرجهم الى المصلى  
فصلى عليه وكبر أربعين مرة  
الشيخان وذلك في رجب سنة  
تسع لكنهم لا تسقط الفرض  
اما الحاضر بالبلد فلا يصل  
عليه الا من حضره وانما  
تصح الصلاة على القبر والغائب  
عن البلد ممن كان (من أهل  
فرضها وقت موته) قالوا لان  
غير متنفل وهذه لا يتنفل  
بها وتلزع الاستوى في  
اعتبار وقت الموت قال  
ومقتضاه انه لو بلغ أو أطاق  
بعده وقيل الفصل



(قوله أيضا وهذه لا يتغل بها) بمعنى أنه لا يعيدها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعا بخلاف الفرائض فإنها تعاد  
 إن وقعت الأولى نفلا كصلاة الصبي لكن لو أعادها وقعت نفلا كافي المجموع وهذه خارجة عن القياس  
 إذا الصلاة لا تنقصد حيث لم تكن مطلوبة بل قبل أن هذه الثانية تقع فرضا كصلاة الطائفة الثانية بوجه انعقادها  
 بأن الصلاة على الميت المقصود منها الدعاء والشفاعة وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الفرض  
 شيئا اهـ شرح مـ في المسائل المثورة وقوله لكن لو أعادها وقعت نفلا أي ولو كان منفردا ولو فعلها مرارا  
 اهـ عـ شـ عليه وعبارة الرشدي قوله وهذه لا يتغل بها بمعنى أنه لا يعيدها أي لا يطلب ولا يستحب ذلك منه والا  
 فبأنه إذا أعادها وقعت نفلا انتهت (قوله لم يؤثر) عبارة في شرح الروض لم يعتبر ذلك انتهت اهـ شـ وري  
 (قوله والصواب خلافه) اعتمده مـ ر فقال حيث صار من أهل الفرض قبل الدفن بمن يتمكن فيه من  
 الصلاة بأن بلغ أو أفاق أو أسلم أو طهرت من الحيض أو النفاس حيثئذ كل من أهل الفرض وصحت عنه  
 اهـ مـ (قوله بل لو زال) أي المانع من الإهلية وقوله فكذلك أي تصح منه ويجوز له فعلها بالاعتماد كلام  
 الاستوى وهو اعتبار الإهلية وقت الدفن اهـ شيخنا وعبارة شرح مـ ر حيثئذ فينبغي الضبط بمن كان من  
 أهل فرضها وقت الدفن لئلا يرد ما قبل انتهت (قوله وتحرم على كافر) أي ولو صغيرا وصف الإسلام بناء  
 على الأصح من عدم صحة إسلامه وإن كان من أهل الجنة لتصرح بهم بأنه يعمل بأحكام الدنيا كارت كافر له وعدم  
 قتل أي لا يشك أن الصلاة عليه من أحكام الدنيا الواجبة علينا كرامة للمسلمين وهذا ليس منهم فافتاء  
 بعضهم بجواز الصلاة عليه ليس في محله اهـ جـ في شرح الارشاد اهـ شـ وري والحاصل أن الصلاة تحرم  
 على الكافر مطلقا والغسل يجوز مطلقا وأما التكفين والدفن فإن كان ذميا وجبا والاجازا اهـ شيخنا (قوله  
 لكن يجوز) أراد بالجواز ما قبل الحرم والمباح ومنه أنه مباح ويحتمل الكراهة وخلاف الأولى وظاهره  
 أن المراد بالغسل الغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعي اهـ عـ شـ على مـ ر (قول ويجب تكفين ذي) ومثله  
 المعاهد والمستأن وقوله بخلاف الحربي ومثله المرتد والزندق اهـ عـ باب وانظر حكم أولاد الحريين والمرتين  
 وعموم كلامهم يشملهم وقد يوجه بان احترامهم كان لغنى ذواتهم بموتهم فليحرم اهـ شـ وري (قوله حيث  
 لم يكن له مال الخ) الظاهر أن هذا التقيد لا يصح لأن الكلام في الغسل ونحن مخاطبون به على سبيل الكفاية  
 سواء كان له مال أو لا وأما مؤن التجهيز فمعلوم أنها في تركته أو غيرها على ما تقدم تفصيله تأمل (قوله وفاء بدمته)  
 علة لقوله ويجب علينا قال جـ دل على أنه لا يجب على النعمين من الحيشة التي لأجلها الزمنا ذلك وهي الوفاء  
 بدمته فلا ينافي كما هو واضح وجوبها عليهم من حيث أنهم مكفون بالغزو وفيما إذا كان له مال أو منفق  
 الخاطبة الورثة أو المنفق ثم من علم بموته تطير ما في المسلم اهـ بالحرف (قوله ولو اختلط من يصلي عليه  
 الخ) انظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغسل الجميع احتياطا للستر أو لا احتياطا للأحرام وقد يجنب الثاني لأن  
 التغطية محرمة جزما بخلاف ستر ما زاد على العورة اهـ شـ وري على التحرير أي فيه خلاف والأقرب  
 الأول لأن التغطية حق الميت فلا يترك الفريق الآخر ولا تقارن القطع والخلاف في ذلك ثم رأيت في كلام مـ  
 ما يصرح بوجوب تغطية الجميع بغير الخيط اهـ عـ شـ على مـ ر (قوله ولم يميز) أي لم يمكن تميز مولى  
 بالاجتهاد فإن أمكن وجب اهـ برماوى وحل (قوله كسلم بكافر) أي وسقط لم يصل عليه بسقط يصلي  
 عليه اهـ حل (قوله وغير شهيد بشهيد) أي يمكن على يده نجاسة ومذون أو التهاوض المأموستع فيهم  
 النجاسة اهـ عـ شـ ويكره مسلم بغيره من كافر وفي شموله لهذا الأخير نظره فإن من في كلامه للعاقل الآن تقول من  
 مع التغليب تستعمل في غيره أو تنزيلا للجزء من أمثله اهـ شـ وري (قوله وجب تجهيز كل) أي خروج  
 من عهده الواجب ويدفن القسم الأول أي المسلم بالكافر بين مقابر المسلمين والكفار اهـ حل ويوجه أن القبلة  
 اهـ عـ شـ (قوله وتكفينه) أي من بيت المال فلا غنى حيث لا تركه والاخر جـ من تركه كل تجهيز واحد

لم يؤثر والصواب خلافه  
 بل لو زال بعد الغسل والصلاة  
 وأدرك زمانا يمكنه فعلها فيه  
 فكذلك (وتحرم) الصلاة  
 (على كافر) ولو ذميا قال  
 تعالى ولا تصل على أحد منهم  
 مات أبدا (ولا يجب طهره)  
 لأنه كرامة وتطهير وليس هو  
 من أهلها لكنه يجوز قتله  
 غسل على رضى الله عنه أباه  
 بامر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم رواه البيهقي لكنه ضعفه  
 (ويجب علينا) تكفين ذي  
 ودفعه حيث لم يكن له مال  
 ولا من تلزمه نفقته وفاء بدمته  
 بخلاف الحربي (ولو اختلط  
 من يصلي عليه بغيره) ولم يميز  
 كسلم بكافر وغير شهيد  
 بشهيد (وجب تجهيز كل)  
 بطهره وتكفينه وصلاة عليه  
 ودفعه إذا لزم الواجب  
 بذلك



بالقرعة فيما يظهر ويغفر كما أشار إليه بعضهم تفاوت مؤن تجهيزهم للضرورة اهـ ج وقد قال يخرج من تركه كل أقل كفاية واحد وما زاد من بيت المال لان القرعة لا تؤخذ في الاموال فينت لم يوجد محل يؤخذ منه مما زاد أخذ من بيت المال كالمات شخص لا مال له وبقى ما لو كان المشتبه مرتدا أو حرييا فكيف يكون الحال فيه لانهم لا يجيزون من بيت المال بل يجوز اغراء الكلاب على حقيقتهم اللهم الا ان يقال يجيزون هنامنهم ويغفر ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم اهـ ع ش على مر (قوله وعرض) أي هذا الاستدلال وهو قوله اذ لا يتم الواجب الخ والمعارضة اقامة دليل ينتج تقيض ما اتجه دليل المستدل اهـ شيخنا (قوله أيضا وعرض بان الصلاة الخ) أي وبأن غسل الغريق الأسوأ أي الشهيد محرم ويجاب عنه بان محل تحريم الغسل اذا تحققنا الشهيد ووجه ايراد الصلاة دونه لانها واردة على كل من المثالين بخلاف هذا فتأمل وكتب أيضا هذا الجواب فاصر على ايراد الصلاة وأما الغسل فلا جواب عنه اهـ ش ويرى وعبرة ع ش قوله ويجاب بان الصلاة الخ هذا الجواب لا يتم بالنسبة لغسل الشهيد مع غيره اهـ سم وفي ج أن مثل ذلك انما يكون حراما مع العلم بعينه أما مع الجهل بها فلا وجه يندفع الاعتراض انتهت وقوله وهذا الجواب الخ كان الانسب الايراد على نفس السؤال لان القصور فيه وأما الجواب فهو على طبقه قول ج أن مثل ذلك أي الغسل والصلاة نافع فيهما تأمل (قوله ويجاب بان الصلاة الخ) هو أولى مما أوجب به من أن تحصل مصلحة الواجب أولى من دفع مقسدة الحرام وقوله في الحقيقة أي دون الصورة فلا اشكال بالنسبة للصلاة اهـ حل وأما بالنسبة للغسل فلا اشكال بان لا أولى الجواب كما قال ج بان مثل ذلك انما يكون حراما مع العلم بعينه أما مع الجهل فلا يظهر بذلك اندفاع الاشكال بالنسبة لغسل الشهيد أيضا وأوجب أيضا بان غسل غير الشهيد واجب ولا يتم الا بغسل الشهيد وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كما ذكره الشارح ورجح هذا على أن غسل الشهيد محرم ولا يتم ترك المحرم الا بترك الواجب بان فيه رجوعا لاصل وهو الغسل اذ شيخنا ح ف (قوله بقصد من يصلي عليه) وكذا لو تعارض بينتان باسلامه وكفره فانه يغسل ويصلي عليه ان كان مسلما وفي المجموع عن المتولي انه لو مات ذمى فشهد عدل باسلامه قبل موته قبل بالنسبة للصلاة وتوابعها دون توريث قريبه المسلم منه وحرمان قريبه الكافر اهـ حل (قوله ويغفر التردد الخ) هذا في الكفية الثانية وأما الاولى فلا تردد فيها لان صورتها ان يقول أصلي على من تصح الصلاة عليه من هؤلاء وقوله للضرورة فيه أنه لا ضرورة الثانية مع امكان الاولى ويجاب بان صورة الثانية ان يكون التأخير لتجهيز الجميع يؤدي الى تغير في الموتي فتعين اهـ شيخنا (قوله ويقول في المثال الاول الخ) وأما في المثال الثاني فيدعو الجميع في الاولى ويدعو له بعينه من غير تعليق في الثانية اذ لا مانع من الدعاء للشهيد فيكون تأكيذا في حق اهـ شيخنا (قوله وتسبى بمجد) أي ما لم يخف تلويث المسجد من ادخال الميت فيه والافحرم ادخاله وينا كذا كما في البحر استحباب الصلاة على من مات في الاوقات الفاضلة كيوم عرفة والعيد وعشوراء ويوم الجمعة وليلتها اهـ شرح مر ولعل وجهه ان موته في تلك الاوقات علامة على زيادة الرحمة فيستحب الصلاة عليه تبرك به حيث اختير له الموت في تلك الاوقات وظاهره وان عرف بغير الصلاح اهـ ع ش عليه (قوله صلى فيه) أي المسجد أي بعد رجوعه من غزوة تبوك اهـ برماوى وصنيع الشارح يقتضي انه صلى الله عليه وسلم كان قبل ذلك أي قبل تبوك لا يصلي على الجنائز في المسجد بل كان يخرج له صلى ويصلي عليها فيه ويؤيده ما جاء في قصة النجاشي انه صلى الله عليه وسلم لما أخبر بموته خرج الى المصلى وجع اصحابه وصلى بهم عليه فيه صلاة غيبة اهـ (قوله على سهيل بن بيضاء) هو أبو أمية وقيل أبو موسى سهيل يضم السين المهملة وفتح الهاء مضغرا واسم أبيه وهب بن ربيعة القرشي العبازي أسلم قديما وهاجر الى الحبشة وشهد بدرا وغيرها المتوفى سنة تسع اهـ برماوى وبيضاء لقب أمه واسمها هند وقيل دعوا لقبها بهذا القالب لسلامتها من الدنس اهـ شيخنا (قوله وأخيه سهيل) بفتح السين المهملة وسكون الهاء مكبرا وهم ثلاثة أخوة سهيل وسهيل وهما وان اشتهروا

وعرض بان الصلاة على  
الغريق الاخر محرم  
ولا يتم ترك المحرم الا بترك  
الواجب ويجاب بان الصلاة  
في الحقيقة ليست على الغريق  
الاخر كما يفيد قوله  
بلاصل (ويصلي على  
الجميع وهو أفضل أو على  
واحد فواحد بقصد من  
يصلي عليه فيهما) أي في  
الكيفيتين ويغفر التردد  
في النية للضرورة (ويقول  
في المثال الاول اللهم اغفر  
للمسلم منهم) في الكفية  
الاولى (أو) يقول فيه اللهم  
(اغفر له ان كان مسلما) في  
الثانية والدعاء المذكور في  
الاولى من يذ يادى وقوله ولو  
اختلف الى الاخر أعظم مما  
ذكره (وتسن) أي الصلاة  
عليه (بمجد) لا تصلي الله  
عليه وسلم صلى فيه على سهيل  
ابن بيضاء وأخيه سهيل رواه  
مسلم بدون تسمية الاخ



بأنهم اه برماوى (قوله وثلاثة صفوف) أى حيث كان المصلون ستة فأكثر اه ج ومفهومه ان مادون  
الستة لا يطلب منه ذلك فلو حضر مع الامام اثنان أو ثلاثة وقفوا خلفه موفى سم عليه ما تصبه بعد كلام فان كانوا  
خمس فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعه صفين لانه أقرب الى العدد الذى طلبه الشارع وهو الثلاثة  
صفوف ولا يتم بصيرون ثلاثة صفوف بالامام أو صفوا واحدا لعدم تحقق ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة  
فيه نظر والاول غير بعيد بل هو وجيه وقضيته انهم لو كانوا ثلاثة وقفوا خلف الامام ولو قيل يقف واحد مع  
الامام واثنان صفان بعد لقربه من الصفوف الثلاثة التى طلبها الشارع وأما لو كانوا أربعة فبينى وقوف  
كل اثنين صف خلف الامام لان فيه مراعاة لما طلبه الشارع من الثلاثة صفوف أيضا وبقي ما لو كان  
الحاضرون ثلاثة فقط بالامام ويتبين ان يقف واحد خلف الامام والاخر ورأى من هو خلف الامام ويحتمل  
ان يقف اثنان خلف الامام فيكون الامام صفوا والاثنان صفان أقل الصف اثنان فسقط طلب الثالث لتعذره  
اه ع ش على م ر (قوله أيضا وثلاثة صفوف فأكثر) هذا يقتضى ان ما زاد على الصفوف الثلاثة في  
درجاتها والمفهوم من كلامهم ان الصف الرابع دونها في الفضيلة وقد يقال الغرض من ذلك عدم النقص  
عن الثلاثة واذا وجدت الصفوف الثلاثة وجاء آخر كان الانضال له الاصطفاة في الصف الاول من الصفوف  
الثلاثة وكان قياس كونها في مرتبة واحدة ان يغير بينها الا ان يقال التخيير عند الاصطفاة وأما بعده  
فافضالها أولها ومظاهر كلامهم انه يكفي في الاصطفاة وجود اثنين في كل صف فاصطفاة الرابع غير مكروه وان  
لم تتم الصفوف بل كان في كل صف اثنان مع السعقولو كان مع الامام ثلاثة هل يصطف معه واحد ويقف كل  
واحد خلف الآخر وكتب أيضا ونقل الزركشى ان الثلاثة غير له الصف الواحد في الافضلية أى محافظة على  
مقصود الشارع من الثلاثة فلم يجعل أولها أفضل مما بعده لتلازيم الناس عن بعضها فالثلاثة في حق الداخل  
سواء والصف الاول بعدها أى الثلاثة آكد مما بعده اه حل (قوله ومعلوم ان الدفن انما كان بعد صلاة)  
أى لانه يجب تقديم الصلاة على الدفن كما تقدم اه حل (قوله وتقع الصلاة الثانية فرضا) أى يثاب عليها  
ثواب الفرض وان سقط الحرج بالاولين لبقاء الخطاب ندبا وقد يكون ابتداء الشئ سنة واذا وقع وقع واجبا  
تكمج فرقة تأخرت عن وقع باحرامهم الاحياء الا ترى اه تحفة اه شورى فاندفع الاعتراض بأنه قد سقط  
الحرج بالاولين فكيف تكون الثانية فرضا وبعبارة حل قوله وتقع الثانية فرضا كالاولى فان قيل اذا سقط  
الفرض بالاولى كيف تقع الثانية فرضا أجيب بان الساقط بالاولى انما هو حرج الفرض لا هو وأيضاً لا بدع في  
كون ابتداء الشئ غير فرض ثم يصير فرضا بالدخول فيه كحج التطوع وأحد خصال الواجب التحريم وهذا  
ما أخذ من قول السبكي فرض الكفاية اذا لم يتم المقصود منه بل تجدده صلحته بتكرار الفاعلين له كتعلم  
العلم وحفظ القرآن وصلاة الجنائز اذ مقصودها الشفاعة لا يسقط بفعل البعض وان سقط الحرج وليس كل  
فرض يأثم تركه مطلقا انتهت وانظر هل يجوز الخروج من هذه المكررة نظر الى ان أصل الشروع فيها  
من بدو أو لا يجوز نظر الى انها تصير فرضا بالدخول فيها تأمل (قوله لا اعادتم افلا تنسن) أى لاجتماع  
ولا فرادى فلو أعادها وقعت نفلا كلياتى ولا تنقيد الاعادة بمرة ولا بجماعة ولا فرادى ووقوعها نفلا مستثنى  
من قولهم ان الصلاة اذا لم تطلب لم تنعذولعل وجه الاستثناء ان الغرض من الصلاة على الميت الشفاعة والثناء  
وكثرة الثوابه ولا تجب في هذه المعادة نية القريضة اه ع ش على م ر وتقدم له في ركن القيام ان هذه  
المعادة لا بد فيها من القيام قال ج وهذه المعادة يجوز الخروج منها اه (قوله قالوا لانه لا يشغل بها) أى  
لا يشد أربها نفلا بمعنى انه ينشأ بغير سبب اه برماوى وعلى هذا التفسير لا يكون للتبرى وجه وانما يتوجه  
على التفسير الثانى وهو انها لا تقع نفلا مبتدأ وقد أشار لهذا الشورى ونقص عبارته ووجه التبرى ان هذا  
المعنى نفذ في شرح المذهب بصلاة النساء مع الرجال وجاهه عنه الجلال المحلى وكذا صلاة الصبي مع الرجال اه

(وثلاثة صفوف فأكثر)

لغير ما من مسلم عوت فيصلى

عليه ثلاثة صفوف الاغفر

له ورواه الحاكم وغيره وقال

صحح على شرط مسلم (و) يسن

(تكريرها) أى الصلاة عليه

لانه صلى الله عليه وسلم صلى

بعد الدفن ومعلوم ان الدفن

انما كان بعد صلاة وتقع

الصلاة الثانية فرضا كالاولى

سواء أ كانت قبل الدفن أم

بعده فيشوى بها الفرض كما

في المجموع من المتولى وذكر

السنن في الاولى وهن من

زيادنى (لا اعادتم) فلا تنسن

قالوا لانه لا يشغل بها ومع

ذلك تقع نفلا قاله في المجموع



(قوله ولا تؤخر لغير ولي) أي لا يندب تأخيرها لغير الولي وقوله فتؤخره أي يندب تأخيرها له وقوله مالم يخف  
تغير هذا شرط ويبقى شرط آخر وهو ان يرجح حضور الولي عن قرب والا فلا يندب التأخير اهـ حل بايضاح  
(قوله أيضا ولا تؤخر لغير ولي) شمل كلامه لورجى حضور تمة أربعين أو مائة ولو عن قرب اهـ شرح مر  
وقوله تمة أربعين أو مائة أي الوارد فضل كل منهما في الحديث اهـ رشدي ففي مسلم ما من مسلم صلى عليه  
أمتن المسلمين يبايعون مائة كلهم يشفعون له الاشفعوا فيه وفيه أيضا مثل ذلك في الاربعين اهـ ج اهـ ع ش  
على مر (قوله لغير ولي) أي ولو كانوا تمام الاربعين لتمكنهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم وظاهر  
كلامهم انه لو حضر الولي وحده لا تؤخر لغيره من المصلين ولو واحدا آخر يصلي معه ولم يخف تغيره اهـ حل  
وعبارة شرح مر لغير ولي كزيادة المصلين أي لا يندب تأخيرها ولو رجح حضورهم عن قرب لتمكنهم من  
الصلاة على القبر بعد حضورهم انتهت وقوله لتمكنهم من الصلاة الخ يؤخذ منه انه لو علم عدم صلاحاتهم على  
القبر أخرز يادة المصلين حيث أمن تغيره خلافا لركشي ومن تبعه هذا وقد جرت العادة الا ان بانهم لا يصلون  
على الميت بعد دفنه فلا يبعد ان يقال بين استظهارهم لمصافيه من المصلحة للميت حيث غلب على الظن انهم  
لا يصلون على القبر ويمكن حل كلام الزركشي عليه اهـ ع ش عليه (قوله ميتا حاضرا) أي فقط او غائبا  
فقط او غائبا وحاضرا فمجموع ذلك ثلاث صور في الامام وفي المأموم مثل ذلك فتضرب ثلاثة الامام في ثلاثة  
المأموم فمجموع تسع صور اهـ شورى (قوله أو عكس جاز) أي عكس كل منهما اهـ شرح مر (قوله والاولى  
بلمامتها) مبتدأ خبره أبا الخ والشارح جعل خبره محذوفا فقال من يأتي وجعل ذلك خبرا مبتدأ محذوف ولعل  
عذره في اضممار الخبر التوصل للغاية وفيه ما فيه أو يقال لعله للاشارة الى ان جملة من يأتي أول من الاجنبي  
فيفيد ان الاجنبي له حق فيها والمن لم يقد ذلك اهـ شيخنا ولو تشد عدم غير الاحق كرمولو كان اجنبيا فيما يظهر  
لان يخاف فتنة فيحرم وفي ظني انهم ذكروا هذا التفصيل في التقدم على الامام الراتب فليراجع اهـ شورى  
\*(فرع)\* الجديان الولي أي القريب الذي كرمولو غير وارث أولي أي أحق بامامتها أي الصلاة على الميت ولو  
امر آمن الوالي ولو أوصى بها غيره اذ هي حقه فلا تنفذ وصيته بسقاطها كالارث وما ورد من ان أبا بكر رضي الله  
عنه وصى ان يصلي عليه عمر فصلى وان عمرو وصى ان يصلي عليه صهيب فصلى وان عائشة وصت ان يصلي عليها  
أبو هريرة فصلى وان ابن مسعود وصى ان يصلي عليه الزبير فصلى محمول على ان أولياءهم أجاز والوصية  
والقديم تقديم الوالي ثم امام المسجد ثم الولي كسائر الصلوات وهو مذهب الاثني الثلاثة وفرق الجديان  
المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القريب أقرب الى الاجابة لتأمله وانكسار قلبه ومحمل  
الخلاف كما قاله صاحب المعين عند امن الفتنة والاقدم الوالي على الولي قطعاً ولو غلب الولي الاقرب أي ولاتأبى  
كما يعلم مما يأتي في المجموع قدم الولي الا بعد سواء كانت غيبته بعيدة أم قريبة فله البغوى فيقدم الاب أو نائبه كما  
زاده ابن المقرئ حيث كان غائبا معذورا في غيبته كذا قيل لكن المعول عليه انه متى كان الاقرب أهلا للصلاة  
فله الاستنابة فيها حاضرا أو غائبا ولا اعتراض للابعد صرح به العمراني فواقع للاستوى مما يخالفه لا اعتماد عليه  
وكغير الاب أيضا نائبه لان الاصول أشفق من الفروع اهـ من أصله مع شرح مر وقوله فله الاستنابة فيها  
هو المعتمد وعبارة الزيادة ويقدمه فضول المرحلة على نائب فاضلها في الاقبس أي حيث كان المستناب حاضرا  
لتصيره بالاستنابة كاخوين أحدهما شقيق والاخر لا يصح فيقدم الاخ للاب على نائب الشقيق أي الحاضر  
ونائب الاقرب الغائب على البعيد الحاضر انتهى وهو مخالف لما في الشارح من تقديم نائب الاقرب الحاضر  
ولو مضى لا على البعيد الحاضر ولو فاضلا اهـ ع ش عليه (قوله لانتها حقه) أي حق من يأتي هو قوله أب  
فأبو الخ اهـ شيخنا (قوله فلا تنفذ وصيته) أي لا يجب وان كان الاول تنفذها مراعاة لغرض الميت وقوله  
كالارث التشبيه في مطلق عدم التنفيذ وان كان الاول هنا التنفيذ والوصية بسقاط الارث لا يجوز تنفيذها

(ولا تؤخر لغير ولي) للاسراع  
بالاسراع في خبر الشيخين  
وهذا أول من قوله لزيادة  
المصلين أما الولي فتؤخره  
مالم يخف تغير (ولو نوى امام  
ميتا) حاضرا كان أو غائبا  
(ومأموم آخر) كذلك  
(جاز) لان اختلاف نيتهما  
لا يضر كالأقصدى في ظاهر  
بصر وهذا أم من قوله ولو  
نوى الامام صلاة غائب  
والمأموم صلاة حاضر أو  
عكس جاز (والاولى بامامتها)  
أي صلاة الميت من يأتي  
وان أوصى بها غيره لانها  
حقه فلا تنفذ وصيته  
بسقاطها كالارث وما ورد  
بما يخالفه محمول على ان  
الولي أجاز الوصية فالاولى



أصلاً اه شيخنا ح ف (قوله أب فابوه) انما قدمت الأصول هنا دون الارث على الفروع لانهم أشفق من الفروع اه شرح مر (قوله وان سفل) بتثليث القاء اه شرح مر (قوله والامامة) بالجر عطف على قوله فبأبى الورثة والمراد به العظمى اه برماوى (قوله نحو ابني عم) كإبني معتق اه شيخنا (قوله كما سيأتى) أى فى قوله نعم لو كان أحد المستويين الخ اه (قوله ثم ابن الاخ الشقيق الخ) نعم سيأتى فى الفرائض ان ابن الاخ للاب مقدم على ابن الاخ الشقيق فيكون هنا كذلك فتفتن له فان عباراتهم هنا توهم خلافه اه برماوى (قوله ثم المعتق الخ) تردد الاذرى فى تقديم السيد على أقارب الرقيق الا حار نظراً الى ان الرق هل ينقطع بالموت أو لا وقضية ما نقل عن الرافعى من زواله به تقديمهم عليه وهو المعتمد ونقل الاذرى أيضاً عن الغفال ان ولى المرأة هل هو أولى بالصلاة على أمتها كالصلاة عليها أولاً لان المدار فى الصلاة على الشفقة وليس فى هذا ما يقتضى ان السيد مقدم عليهم فى المسئلة الاولى خلافاً لما فى الاسعاد والتجهم من هذا التردد الاول اه شرح مر وهو ان ولىها هو الاول بالصلاة على أمتها وقوله وهو المعتمد تقدم فى الغسل عن سم على ج عند قول المصنف وأولى الرجال به أولاًهم بالصلاة عليه ما نصه انظر هل الاول بالميت الرقيق قريبه أو سيده اه والا قرب الثانى لانه لم تنقطع العلة بينهما بدليل أنه وثنة تجهيزه عليه ولا يشكك عليه ما ذكره الشارح هنا لان الكلام هنا فى الصلاة وثم فى الغسل والمخاطب مختلف لان المدار هنا على الشفقة والا قارب أشفق من السيد بخلافه ثم فان الغسل من مؤن التجهيز وهى على السيد ويؤيده ما يأتى للشارح بعد قول المصنف والدفن بالمقبرة أفضل من ان الاوجه اجابة السيد فى محل الدفن دون القريب اه ع ش عليه (قوله ثم الامام) وانما تقدم عليه القريب لان قصد الدعاء هو منه أقرب الى الاجابة لانكسار قلبه فان قلت هذا المعنى يحصل بصلاته ما موما قلت ممنوع لان الامام يجتهد فى الدعاء أكثر من غيره لان الخيرة اليه فى تطويله وتقصيره اه ايعاب اه شوبرى (قوله فذورحم) عبارة شرح مر ثم ذور والارحام الاقرب فالاقرب فيقدم أبو الام الخ انتهت قال الراغب فى مفرداته الرحم رحم المرأة وامرأة رحوم تشكى رجها ومنه استعير الرحم للقربة لكونهم خارجين من رحم واحد اه أى فاطلاق الرحم على القرابة مجاز لغوى لكنه صار حقيقة عرفية اه ع ش على مر (قوله ثم الاخ للام) بوجه بانه وان كان وارث الكنىدى بالام فقط تقدم عليه من هو أقوى فى الادلاء به او هو أبو الام وقدم فى الذنا على الاخ للام بنى البنات وله وجه لان الادلاء بالبنوة أقوى منه بالاخوة اه ج (قوله ثم الم الم للام) والظاهر ان شين ذوى الارحام يترتبون بالقرب الى الميت اه ج اه سم على المنهج ودخل فى بقية الارحام أولاد الاخوات وأولاد بنات الم وأولاد الخال والخالة وينظر من يتقدم منهم على غيره والاقرب ان يقال يقدم أولاد الاخوات ثم أولاد بنات الم ثم أولاد الخال ثم أولاد الخالة لان بنات الم يفرضن ذكورا يكونون فى محصل العصبية وبنات الاخوات لو فرضت أصولهن ذكوراً قدموا على غيرهم فتزل بناتهن منزلهن بتقدير الذكور وبنات الخال ذكور ومن أدلين به مقتضى لتقديمه على أخته اه ع ش على مر (قوله أولى من قوله ثم الجد) أى لان الجد يشمل الجد للام فيقتضى انه مقدم على الابن مع انه من ذوى الارحام اه شيخنا (قوله او قبها) ظاهره ان الحز غير قبها أصلاً وليس كذلك لانه لا يقدم الا ان كان عنده قبها فان حمل الفقيه على الاققة أغنى عنه قوله ولو اققة انتهى شيخنا (قوله فعلم) أى من سكوت المتن وعبارة شرح مر وأشعر سكوت المصنف عن الزوج انه لا مدخل له فى الصلاة على المرأة وهو كذلك انتهت (قوله انه لاحق فيها الزوج) أى الذكر وقوله ولا للمرأة أى مطلق المرأة لا خصوص الزوجة فالزوجة مقدمة على الاجنبيات ومؤخوة عن نساء القرابة اه من شرح مر والرشيدى عليه اذا عرفت هذا عرفت ما فى كلام الحلي هنا تأمل (قوله ولا للمرأة) أى مطلقاً من الاقارب والزوجة بدليل ما يأتى ولك ان تخص المرأة بالانثى من الاقارب وتعمم فى الزوج أى الشامل للانثى وتعمم فى قوله مقدم على الاجانب أى من الذكور فى الذكر

(أب فابوه) وان علا (فابن فابنه) وان سفل (فبأبى العصبية) من النسب والولاء والامامة (بترتيب الارث) فى غير نحو ابني عم أحدهما أخ لام كما سيأتى فيقدم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب وهكذا ثم المعتق ثم عصبته ثم معتق المعتق ثم عصبته وهكذا ثم الامام أو نائبه عند انتظام بيت المال (فذورحم) والمراد به هنا ما يشمل الاخ للام فيقدم منهم أبو الام ثم الاخ للام ثم الخال ثم الم للام وقوله فابوه أولى من قوله ثم الجد (وقدم مر) عدل (على عبد أقرب) منه ولو اققة وأسن أوقبها لانه ألبق بالامامة لانها ولاية فعلم انه لاحق فيها للزوج ولا للمرأة وظاهر ان محله اذا وجد مع الزوج غير الاجانب ومع المرأة ذكر أو خنثى فيما يظهر والا فالزوج مقدم على الاجانب والمرأة تنصلي



وتقدم بترتيب الذكر  
ويقدم العبد القريب على  
الحرة الأجنبية كما أفهمه  
التقيد بالأقرب والعبد  
البالغ على الحر الصبي بشرط  
المقدم ان لا يكون فائلا كما  
في الفسل (فلواستويا) أي  
اثنان في درجة كابنين أو  
اثنان (قدم الاسن) في  
الاسلام (العدل على الاقرب)  
منه عكس سائر الصلوات  
لان الغرض هنا الدعاء  
ودعاء الاسن أقرب الى  
الاجابة وسائر الصلوات  
محتاجة الى النقلة لكثرة  
وقوع الحوادث فيها ثم لو  
كان أحد المستويين ذارحم  
كابني عم أحدهما أخ لام  
قدم وان كان الآخر أسن  
كما اقتضاه نص البويطي  
وكلام الروضة والحق ان  
هذين لم يستويا أما غير  
العدل من فاسق ومبتدع  
فلاحق له في الامامة قال في  
المجوع فان استويا في السن  
قدم الاقرب الاقرب والاورع  
بالترتيب السابق في سائر  
الصلوات (ويقف) ندبا  
(غير مأوم) من امام  
ومنفرد (عند رأس ذكر  
وعجز غيره) من اثنى وخمسة  
للاتباع في غير الختني رواه  
الترمذي وحسنه في الذكر  
والشيخان في الاثنى وقياسا  
على الاثنى في الختني وحكمة  
المخالفة للمباينة في سائر غير  
الذكر وتبصر بما ذكر

والاثنى في الاثنى وكلا المسلكين صحيح اه شوبري (قوله وتقدم) أي مطلق المرأة بترتيب الذكر فتقدم  
نساء العصبان ثم المحارم ثم الزوجة اه شيخنا وعبارة شرح البهجة وتقدم نساء المحارم فتقول الزيادة  
أي الزوجة ليس في محله اه ع ش (قوله أيضا وتقدم بترتيب الذكر) فتقدم الام ثم أمها وهكذا  
وهذا كما ترى يقيدان الزوجة لا تقدم على محارم الميت من النساء وتقدم على الأجنبية وقوله ويقدم العبد  
القريب ظاهره ولو غير قسيم وقوله على الحر الاجنبي أي ولو قسيم المحمول على ما اذا كانا بالغين أو صبيين بقرينة  
ما بعده اه حل (قوله والعبد البالغ الخ) هذا تقيد لقوله وقدم حر على عبد أقرب أي محله ان استويا بلوغا  
أو عدمه فلو كان العبد بالغ المحرم فهو مقدم وما بالعكس فتقدم الحر ظاهره ويمكن ادخال هذه أيضا في  
كلامه فيكون علما ويكون هذا استثناء اه شيخنا (قوله ان لا يكون فائلا) أي ولو خطأ أو بحق قياسا على  
عدم ارثه اه ع ش على مر (قوله كما في الفسل) وقياسه ان يأتي هنا ما من ثم من اشتراط انتفاء العداوة  
والصبا نعم يقدم غير اجنبي على امرأة قريبة اه برماوى (قوله فلواستويا الخ) ولو تنازع مستويان أقرع  
بينهما وجوبا اذا كان عند الحاكم قطعا للتزاع ونذا فيما بينهم لانه لو تقدم غير من خرجت له القرعة لا يحرم عليه  
ذلك فلا معنى للوجوب اه ع ش على مر (قوله ذارحم) أي أو زوجا فاقدم وان كان الآخر أسن منه كما  
اقتضاه نص البويطي فتقولهم لا مدخل لزوجة مع الاقارب محله عند عدم مشاركتهم في القرابة اه شرح مر  
(قوله كابني عم) أو ابني معنق اه شيخنا (قوله قدم) أي لان قرابة الام مرجحة لان المدار على القرينة الموجبة  
لاقرية الدعاء كقرن القريب وشقيقته اه ج (قوله أيضا قدم وان كان الآخر أسن) أي مع انهما في الارث  
سواء اه ع ش على مر (قوله نص البويطي) أي كآبه والبويطي هو يوسف بن يعقوب بن يحيى القرشي  
من بويط قرية من صعيد مصر الادنى كن خليفة الشافعي رضي الله عنه في حلقته به دمان سنة اثنى عشر وثلاثين  
ومائتين اه من شرح مر من باب صلاة الكسوف ومات مجربا مفيدا الامتناع من القول بخلق القرآن  
اه برماوى (قوله والحق ان هذين لم يستويا) أي فلا استثناء وعبارة ج أما اذا كان أحدهما أحلام فيقدم  
ولا رد على المتن لانهم لم يستويا حينئذ لما ان قرابة الام مرجحة انتهت (قوله ومبتدع) ان كان ممن لا تأويل  
له فكيف عطفه على الفاسق وهو فاسق وان كان له تأويل فكيف أخرجه بالعدل مع قبول شهادته فليضر  
اه زياى وقد أشار المحلى الى انما جرحه بقيد هو من جهل حاله فتأمل اه شوبري وفي ع ش على مر  
ماتنه أو يقال أراد بالمبتدع الذي نفسه بيدعته أو جهل حاله أو قويت الشبهة الحاملة له على البدعة ويكون  
بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا نفاد المبتدع عن الفاسق في الجهول حاله وانفراد الفاسق فحين فسق بترك  
الصلوات وقضية كلام السارح ان مرتكب حارم المروءة لا يقدم عليه غيره حيث استويا في العدالة ولو قيل  
بتقديم غيره عليه لم يكن بعدا اه (قوله فلاحق له في الامامة) أي مع وجود غيره عدل أما لو عم الفسق الجميع  
فان الاقرب يشدم كل هو ظاهر اه ع ش على مر (قوله عند رأس ذكر) أي ولو صغيرا وقوله وعجز غيره  
أي ولو صغيرة ويجرى هذا التفصيل في الوقوف في الصلاة على القبر نظر الما كان قبل وهو حسن عملا بالسنة  
وان استبعد الزركشي اه شرح مر ويضم لهذه القاعدة قاعدة أخرى سيأتي التصريح بها في عبارة  
البرماوى وهي ان يجعل مقام الميت عن يمين المصلي فيشذ بكون رأس الذي كرم من جهة يسار المصلي والاثنى  
بالعكس اه شيخنا وقوله والاثنى بالعكس أي اذا لم تكن عند القبر الشريف أما اذا كانت هناك فالفضل  
جعل رأسه على اليسار كراس الذي كرم لتكون رأسها جهة القبر الشريف سلوا كالادب اه من هوامس  
شرح مر لبعض الفضلاء (قرع) \* لو حضر رجل واثنى في تابوت واحد فهل يراعى في الموقف الرجل لانه  
أشرف أو هي لانها أحق بالستر والافضل لقربه لرحمة لانه اشرف خفيفة كل محتمل ولعل الثاني أقرب أما  
المأوم فيقف حيث يصير اه ج (قوله وعجز غيره) فتح العيين وضم الجيم الايتان اه شرح مر وفي



المصباح والعجز من الرجل والمرأة هي مؤنثة وتؤنث بذكر ون فيه أربع لغات فتح العين وضمتها ومع كل واحد ضم الجيم وسكونها والافضع وزان رجل والجمع أعجاز والعجز من كل شيء مؤنثه والعجيرة للمرأة خاصة وجمعها عجيرات اه ع ش عليه (قوله أولى من قوله ويقف الخ) وجهه الاولوية ان عبارة الاصل تنازع مفهومها في الخنثى وانهم لم ينفذوا المأموم فتقتضى ان المأموم أيضا يقف عند الرأس والعجز مع انه يقف حيث يسير له كاه اه ع ش بايضاح (قوله ويجوز على جنازة صلاة) أو رد عليه ان هذا مكرر مع قوله السابق وان حضر موتى فواهم ويمكن الجواب بأن الملاحظ مختلف وذلك لان ما تقدم في صحة النية ولا يلزم من صحة الجواز دليل صحة الصلاة في الدار المنصوبة وما هنا في الجواز مع الصحة وان ما هنا ذكره فوطنة لما بعد من الإقراع وعدمه اه ع ش على مر (قوله صلاة واحدة) وهل يتعدد الثواب لهم وله بعددهم أولا فيسه نظروا الاقرب الاول ومثله يقال في التيسيع لهم ونقل بالدرس عن خطه ما يصرح بذلك ثم رأيت قبيل قول المصنف ويكره تخصيص الضريح ما يصرح به أيضا اه ع ش على مر (قوله والاولى افراد كل الخ) أي كأنهم من التعبير بالجواز وعبارته شرح مر وعلم من تعبيره بالجواز ان الافضل افراد كل جنازة بصلاة لانه أكثر عملا وأرجح قبولا والتأخير لذلك يسير خلافا للمتولى انتهت (قوله وعلى الجمع) أي واذا بنا على جواز الصلاة على الكل وقوله ان حضرت أي الى موضع الصلاة وقوله اترع أي ندب بالتمكن كل واحد من صلاته لنفسه اه ع ش على مر ولم يشده وبالصفات قبل الإقراع كما يأتي نظيره لموضع الفرق بينهما وهو ان التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه الا الإقراع بخلافه ثم فانه مجرد فضيلة القرب من الامام فآثرت فيه الصفات الفاضلة وأيضا التقديم هنا يقوت على كل من الاولياء حقهم من الامامة بالكلية بخلافه ثم فانه لا يقوت حق الباقي من الصلاة لانها على الكل وانما يقوت عليه القرب من الامام فقط فسوخر به هنا وهذا نظيره ما سياتي من عدم تقديم الافضل بالصلاة عليه فسوخر به اه شرح مر اه شورى (قوله وقدم الى الامام) أي من جهة القبلة أو من جهة اليمين فمثل صورة الخنثى والحاصل انه عند اختلاف النوع يقدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء طائفتي المعبة وغيرهما وفي اتحادهم يقدم في المعبة بالفضل وغيرها بالسبق تأمل (قوله أيضا وقدم الى الامام الرجل الخ) أي في جهة القبلة ويجاذى برأس الرجل بعجيرة المرأة اه ابن عبد الحق اه ع ش على مر (قوله ثم المرأة) أي البالغة ثم الصبية قياسا على الذكر اه شيخنا ح ف (قوله فان كانوا ذكورا الخ) أي تمعضوا ذكورا أو تمعضوا نانا الخ اه شيخنا (قوله أو خنثى قدم اليه الخ) عبارة شرح مر جعلوا بين يديه واحدا خلف واحدا الى جهة القبلة ويجاذى الجميع وقدم اليه الخ انتهت (قوله وقدم اليه السابق من الذكور) أي الخاص فلا ينافي ما يأتي في قوله فلا وسبقته اني ثم حضر رجل أو صبي آخرت عنه لان ذلك مفروض في اختلاف الجنس تأمل اه شيخنا (قوله ولو حضر خنثى مع الخ) انظر هذا مع قوله فيما تقدم أو خنثى قدم اليه أفضلهم إلا أن يقال هذا بيان للتقديم فيهم تأمل اه شورى أي ان التقديم في غير الخنثى أن يكون واحدا بعد واحد الى جهة القبلة وأما في الخنثى فبأن يجعلهم مفاطولا ولا تقدم اليه الامام اسبقهم وهكذا اه شيخنا (قوله يجعلوا مفاطولا عن يمينه) هذا كلام الاحباب وعلى بان جهة اليمين أشرف وقضية هذه العلة أن يكون الافضل في الرجل الذي على يمين المصلي فيقف عند رأسه ويكون غالبه على يمينه في جهة الغرب وهو خلاف عمل الناس نعم المرأة وكذا الخنثى السنة ان يقف عند عجزهم فينبغي ان تكون رأسها في جهة يمينه وهو الموافق لعمل الناس وحيث يتبع من ذلك ان معنى جعل الخنثى صفحا عن اليمين ان تكون رجلا الثاني عند رأس الاول وهكذا اه برماوى (قوله ميت مسلم) قال عميرة لو كان الجز من ذمي فالقياس وجوب تكفينه ودفنه (فائدة) وقع السؤال عما لو قطعت يد المسلم ثم ارتدت يمينه هل تعود له يد يوم القيامة وتعذب وان كانت انفصلت حال الاسلام أم لا وعما لو قطعت يد الكافر ثم أسلم ومات مسلما هل تعود له يده وموتهم وان كانت انفصلت

أولى من قوله ويقف عند رأس الرجل وعجزها (ويجوز على جنازة صلاة) واحدة برضا أوليائها لان الغرض منها المدخل والجمع فيه ممكن والاولى افراد كل صلاة ان أمكن وعلى الجمع ان حضرت دفعة أقرع بين الاولياء وقدم الى الامام الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فان كانوا ذكورا أو اثنا أو خنثى قدم اليه أفضلهم بالورع ونحوه مما يرغب في الصلاة عليه لا بالحريه لانقطاع الرق بالموت أو مرتبة قدمولى السابقة ذكرا كان ميتا أو أنثى أو خنثى وقدم اليه الاسبق من الذكور أو الاما أو الخنثى وان كان المتأخر أفضل فلا وسبقته اني ثم حضر رجل أو صبي آخرت عنه ومثلها الخنثى ولو حضر خنثى معا أو مرتين جعلوا صفحا واحدا عن يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخر لئلا تقدم اني على ذكر (ولو وجد جزميت مسلم) غير شهيد



حالة الكفر أم لا فيه نظر أقول والظاهر في كل منهما أنها تعود وتنعم فيما لو قطعت في الكفر وتعدب فيما لو قطعت قبل الردة لا يقال تعذيب اليد المقطوعة في الإسلام وتنعم المقطوعة في الكفر تعذيب الأولى وهي قطعت منصفة بالإسلام وتنعم الثانية وقد قطعت في الكفر لأنها تقول المقطوعة في الإسلام سلبت الأعمال الصادرة منها بإرتداد صاحبها والمقطوعة في الكفر سقطت عنها المواقعة بما صدر منها بالإسلام صاحبها لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف اه ع ش على مر (قوله صلى عليه) أي وجوباً إن لم يعلم أنه صلى على الجملة ونذر إن علم ذلك وقوله بقصد الجملة أي إن علم أن الباقي غسل ولا يقين في الصلاة على هذا بخصوصه فإذا قطع رأس إنسان وغسل جسده ورأسه غائب مع الجلاء فإن علم أن رأسه غسلت صلى بقصد الجملة وإن لم يعلم أنها غسلت صلى على الجملة بقصد واحد ما ثم بعد ذلك يجب للرأس صلاة أخرى إذا غسلت اه شيخنا وبهذا مع كلام حل هنا اضع المقام وعبارته قوله بقصد الجملة في قول نويت أصلي على جملة ما انفصل منه هذا الجزء وتجوز الصلاة عليه وإن علم أنه صلى على جملة الميت التي من جملتها هذا الجزء فعل وجوب هذه الصلاة حيث لم يصل على جملة الميت بعد ظهر هذا الجزء والا فلا تجب الصلاة على هذا الجزء وهذا يحمل قول الكافي لقطع رأس إنسان وحمل إلى بلد آخر صلى عليه حيث هو وعلى الجملة حيث هو ولا يكتفي بالصلاة على أحدهما أي حيث صلى عليه وحده لا بقصد الجملة انتهت (قوله بعد غسله) أي أو تيممه إن كان محل تيمم كلوجه واليدين والأفلا صلاة عليه اه حل (قوله وستره بخرقه) أي إن كفر من غير ماله كله والمباذر من وجود جزء لا يعرف صاحبه غالباً ما لم يعرف صاحبه فيكفن من ماله بثلاث لغائف وجوبا اه حل بنوع تصرف (فرع) لو كان الجزء الموجود شعر أقل يجب أن يدفن فيما يمنع الرائحة أولاً لأن الشعر لا رائحة له فيكتفي بما يصونه عن الانتهاك عادة وإن لم يمنع الرائحة لو كان هناك رائحة فيه نظروا مال مر للشافعي ورتب عليه أنه لو جف الميت بحيث لم يبق له رائحة الميتة أنه لا يشترط في قبره ما يمنع الرائحة وفيه نظر ويحتمل أن يشترط ذلك فيه ما لا يتأهل مسمى الدفن شرعاً وما دون ذلك ليس دفناً شرعياً فليتأمل ويتجه أنه يشترط ذلك في الميت الذي جف دون الشعر وهل يجب توجيه الجزء للقبلة بأن يجعل على الوضع الذي يكون عليه لو كان متصلاً بالجملة ووجبت القبلة فيه نظراً ولا يبعد الوجوب (فرع) آخر هل المشيمة جزء من الأم أم من المولود حتى إذا مات أحدهما عقب انفصالها كان له حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها ولو وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الأجزاء أولاً لأنها لا تعد من أجزاء واحد منهما خصوصاً المولود فيه نظر فليتأمل اه سم على المنهج وأقول الظاهر أنه لا يجب فيها شيء اه ع ش على مر وعبارة البرماوى أما المشيمة المسماة بالخلاص فكأنها لا تقطع من الولد فهي جزء منه وأما المشيمة التي فيها الولد فليست جزءاً من الأم ولا من الولد انتهت (قوله عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد) هو أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب بفتح العين المهملة وتشديد التاء الفوقية ابن أسيد بفتح الهمزة وكسر السين المهملة القرشي الأموي الصحابي كان مع عائشة رضي الله عنها في وقعة الجمل وقتل هناك وكان يقال له يعسوب قريش أي أميرها اه برماوى (قوله نسر) بفتح النون وسكون السين المهملة ووجهه نسر وأسر وكنيته أبو يحيى سمي بذلك لأنه ينسر الشيء ويتلعه ويقول في صياحه ابن آدم ع ش ما شئت فإن الموت ملائكتو يعيش نحو ألف سنة وأيس له مخلب والاني منه تبيض من نظار الذكر الباهو وحديد البصر والشم وإذا شم الرائحة الطيبة مات لوقته وهو سيد الطيور وعرفهم وأشدهم طيراناً وأكثرهم حزناً على فراق الله اه برماوى (قوله في وقعة الجمل) وكانت في جادى سنة ست وثلاثين اه شرح مر وكانت بين علي وعائشة رضي الله عنهما اه حل (قوله وعرفوها بخاتمته) والظاهر أنهم كانوا عرفوا موتة بخواتمها استفاضه اه ج ويعمد كون خاتمته أخذها آخر وليس اه حل (قوله قال في العدة لا يصلى على الشعرة الواحدة) معتمد أي لا تغسل كخاتمته المؤلف عن صاحب العدة في شرح الروض وعلى قيام ذلك التكفين والدفن فلا يجب واحد منهما اه حل وعبارة ع ش ولا يصلى على

(صلى عليه) بعد غسله وستره بخرقه ودفن كاليت الحاضر وإن كان الجزء ظفراً أو شعراً فقد صلى الصحابة على يد عبد الرحمن بن عتاب ابن أسيد وقد ألقاها طائر نسر بمكة في وقعة الجمل وقد عرفوها بخاتمته روى الشافعي بلاغا لكن قال في العدة لا يصلى على الشعرة الواحدة والأوجه خلافه (بقصد الجملة) من زيادتي فلا تجوز الصلاة عليه إلا بقصد الجملة

قول المشي رائحة الميتة  
فمحتمل رائحة الميتة



لأنها في الحقيقة صلاة على غائب وان اشترط هنا حضور الجزء وبقيتها يشترط في صلاة الميت الحاضر ويشترط انفصاله من ميت يخرج المنفصل من  
حي اذ اوجد بعده وانه فلا يصلي عليه وتسبى مواراته بخرقه ودقته نعم لو ائمن منه قات حلالا كان حكم السك واحد لا يجب غسله وتكفينه والصلاة  
عليه ودقته وتعبيرى بالجزء اعم من تعبيرة بالعضو (والسقط) بتلث السين والكسر أقصم (ان علمت) (١٩١) حياته (بصياح أو غيره أو ظهرت  
اماراتها) كاختلاج أو

تحرك (ككبير) فيغسل  
ويكفن ويصلى عليه ويدفن  
لتيقن حياته وموته بعدها  
في الاولى ولظهور اماراتها  
في الثانية ولغير الطفل يصلى  
عليه رواه الترمذي وحسنه  
وتعبيرى بعلمت حياته اعم  
من قوله استهل أو بسكى  
(والا) أي وان لم تعلم حياته  
ولم تظهر اماراتها (وجب  
تجهيزه بالصلاة) عليه (ان  
ظهر خلقه) وفارقت الصلاة  
غيرها بله أوضح بابها  
بدليل ان الذي يغسل  
ويكفن ويدفن ولا يصلى  
عليه وذ كر حكم غير  
الصلاة في هذه وفي الثانية  
التي قبلها من زيادتي (والا)  
أي وان لم يظهر خلقه (من  
ستر بخرقه ودقته) دون  
غيرهما وذ كر هذا من  
زيادتي والعبرة فيما ذكر  
بظهور خلق الا دعى وعلم  
ظهوره فتعبير الاصل  
يلوغ أربعة أشهر وعلم  
بلوغها جرى على الغالب  
من ظهور خلق الا دعى  
عندها وغيره بعضهم  
يرى من امكان فتح الروح  
وعلمه وبعضهم بالتخطيط  
وعلمه وكلها وان تشاربت

الشعرة الواحدة أي ولو طالت جدا وهو المتمدات (قوله في الا في الحقيقة صلاة على غائب) يؤخذ منه انه لا بد  
في المصلي ان يكون من أهل فرضها عند الموت كما تقدم ويحتمل الفرق اه شورى وبشارة الحلبي قوله لانها  
في الحقيقة صلاة على غائب وحيث كانت صلاة على غائب في الحقيقة فلا فرق بين الشعرة وغيرها واعتمد شيخنا  
كلام العدة ووجهه بأنها وان كانت صلاة على غائب الا ان بقية البدن تابع لما يصلى عليه فلا بد ان يكون له وقع  
في الوجود حتى يستتبع والشعرة ليست كذلك قال وهل الظفر اليسير كالشعرة أو يفرق بحسب نظر  
وكلامهم الى الفرق أميل ونقل عنه ان جزء الظفر اليسير كالشعرة الواحدة وقوله فخرج المنفصل من حي أي  
ولو احتمل الا انتهت (قوله وتسبى مواراته بخرقه) ومنه ما يزال يخلق الرأس وينبغي ان الخطاب به ابتداء من انفصل  
منه فان ظن ان الخالق يفسد له سقطا عنه الطلب اه ع ش على مر (قوله والسقط الخ) من السقوط وهو  
كما عرفه أئمة اللغة الولد النازل قبل تمام أشهره وبه يعلم ان الولد النازل بعد تمام أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه  
ما يجب في الكبير من صلاته وغيرها وان نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة اه شرح مر بل وان لم يظهر فيه تخطيط  
ولا غيره حيث علم انه أدى اه ع ش عليه وقد نظم بعضهم حاصل ما ذكره الماتن بقوله

والسقط كالكبير في الوفاة \* ان ظهرت امارات الحياة

أو خفيت ونطقه قد ظهر \* فامنع صلاة وسواها اعتبرا

أو اختفى أيضا ففيه لم يجب \* شئ وسر ثم دفن قد نذب اه

(قوله بصياح أو غيره) أي بعد انفصاله وأما لو أخرج رأسه ثم صاح ثم مات وانفصل ميتا فلا يكون كبير ولا  
يخلو عن وقفة فلت ومقتضى اطلاقهم بل صرح به بعضهم انه كبير اه حل وبشارة الشورى ثم رأيت بخط  
الشهاب الرملي بهامش شرح الروض في كتاب الفرائض ما نصه الولد اذا انفصل بعينه لا يعطى حكم المنفصل  
الا في مسألتين احدهما في الصلاة عليه اذا صاح واستهل ثم مات قبل أن ينفصل والثانية اذا خر جان رقبته فيجب  
التصاص اه بخروفتها انتهت (قوله كاختلاج أو تحرك) الاختلاج تحرك عضو من الاعضاء والتحرك اعم  
من تحرك عضو أو تحرك الجملة فهو اعم من الاختلاج اه شيخنا وانظر لم كان الاختلاج والتحرك من قبيل  
الامارة المفيدة للظن وكان الصياح مفيدا للعلم حرر (قوله ان ظهر خلقه) أي ولولوغه ابل فسطا وينبغي الاكتفاء  
بواحدة منهن اه برماوى (قوله والعبرة فيما ذكر) أي في وجوب التجهيز بالصلاة في الشق الاول ومن  
الستر والدفن في الثاني وقوله وعبر عنه أي عن ما ذكر اه شيخنا (قوله بظهور خلق الا دعى) أي ولو في دون  
أربعة أشهر وقوله وعدم ظهوره أي ولو مع بلوغ الأربعة أشهر اه برماوى وهذا كله كما علمت في النازل  
قبل تمام أشهر الستة وأما لو نزل بعدها ميتا ولم يعلم له سبق الحياة فكالكبير وبه أفتى والد شيخنا وهو المتمدلاته  
كما علمت لا يسمى سقطا خلافا لما أفتى به المؤلف اه حل (قوله أمر في قتل أحد الخ) وكانوا ستة وسبعين  
أي وامن استشهد قبلهم من المسلمين كاهل بدر فالظاهر انه لم ينقل فيهم عنه غسل ولا عدمه ولعل حكمة ذلك  
ان العصابة كانوا يتعبدون بأمرهم وأما أحد فلقد مات حاصل المسلمين فيها بآسرة النبي صلى الله عليه وسلم فقتل  
اه ع ش على مر (قوله والحكمة في ذلك الخ) عبارته كغيره في شرح الروض والحكمة في ذلك ابقاء أثر  
الشهادة عليهم والتعظيم لهم واستغناؤهم عن دعاء القوم اه وهو الاوضح لما فيمن الاشارة الى ان ترك  
الغسل معطل ببقاء أثر الشهادة وترك الصلاة بالاستغناء الخ اه شورى (قوله في ذلك) أي في حرمته غسل

فالعبرة بما قلناه (وحرم غسل شهيد) ولو جنبا أو نجوه (وصلاة عليه) لخبر البخارى عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتل أحد  
يدفنه بمائتهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم وفي لفظ لم يصل عليهم بفتح الهمزة والحكمة في ذلك ابقاء أثر الشهادة عليهم وأما خبر انه صلى الله  
عليه وسلم خرج فصلى على قتل أحد صلواته على الميت فالمراد جميعا بين الأدلة دعاء كدعائه الميت كقوله تعالى وصل عليهم وسمى شهيدا



الشهيد لانه لم يذ كر حكمة حرمة الصلاة عليه وفيه ان هذا لا يشمل الشهيد الذي لم يظهر منه عدم واجب بان  
الحكمة لا يلزم اطرا دها وحيث كانت الحكمة ماذ كر فلا يرد ما يقال ان الانبياء والمرسلين افضل من الشهداء  
مع انهم يغسلون ويصلى عليهم حتى يحجب بان الشهادة فضيلة تنال بالاكتساب فرغب الشارع فيها ولا كذلك  
النبوة والرسالة اه شيخنا وعبد البر ماوى قوله ابقاء اثر الشهادة أى لانه فضيلة مكتسبة تعلم بارها ولها فارق  
الانبياء وقال بعضهم الحكمة في ذلك ان الترك علامة عليه لانه لم تعلم فضله الا بعدم الغسل والصلاة بخلاف  
الانبياء فان فضلهم معلوم قبل الغسل والصلاة فلو غسلناه وصليناه عليه لساوى غيره وهذا أظهر وان كان يرجع  
للاول انتهت (قوله لشهادة الله ورسوله) أى فهو فعيل بمعنى مفعول أى مشهود له وقوله وقيل لانه الخ أى فهو  
فعيل بمعنى فاعل اه شورى (قوله وقيل لانه يشهد الجنة) أى عنده موته اه برماوى (قوله وقيل غير ذلك)  
أى من ان الله تعالى ولائكته يشهدون له بالجنة أولان دمه يشهد له بالجنة أولان ملائكة الرحمة تشهد قبض  
روحه أولان دمه يشهد بقتله حين ينفث وهو يستل أولان روحه تشهد دار السلام وروح غيره لا تشهدا  
الا يوم القيامة أولانه حتى فكان روحه شاهداً أى حاضرة أولانه يشهد عند خروجه ورحمته أعداء الله تعالى له من  
الكرامة أولان دمه يشهد له بالامان من النار أولانه يشهد له يوم القيامة بإبلاغ الرسل أولانه يشهد له بكونه  
شهيداً وبهض هذه يختص بمن قتل في حيل الله وبعضها نعم غيره اه برماوى (قوله ولو امرأة) وقع السؤال في  
الدرس عما لو كان مع المرأة ولم يغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيداً أم لا فاجبت عنه بان الظاهر الثاني  
فلا يرجع لانه لم يصدق عليه انه مات في قتال الكفار بسببه فان الظاهر من قولهم في قتال الكفار انه بصدده ولو  
يخدمه للفرقة أو نحوها اه ع ش على مر (قوله قبل انقضاء) ظرف للمنفى وقوله بسببها متعلق بالنفى  
اه شيخنا ويصح أيضاً متعلق الاول بالنفى كما لا يخفى اه (قوله حرب كافر) أى واحداً كلاً أو أكثر حروباً  
كان أو مرتداً أو ذمياً قصد قطع الطريق علينا ونحو ذلك اه شرح مر بخلاف ما اذا قتل مسلماً غيلة فلا  
يكون ذلك المسلم شهيداً اه ع ش عليه (قوله بسببها) أى الحرب ومنه ما قيل ان الكفار يتخذون خديعة  
يتوصلون بها الى قتل المسلمين فيتخذون سرداً تحت الارض يلقونه بالبار ودفاذا مر به المسلمون أطلقوا النار فيه  
فخرجت من محاربا وأهلكت المسلمين \* (فتنة) \* قال ابن الاستاذ لو كان المقتول في حرب الكفار عاصياً  
بالخروج ففيه نظر عندى قال والظاهر انه شهيداً ما لو كان فارحاً لا يجوز الفرار فالظاهر انه ليس بشهيد في  
أحكام الآخرة لكنه شهيد في أحكام الدنيا وأطال الكلام على ذلك في جواب المسائل الحلبية فليست اه  
سم على البهجة في اثناء كلام \* (فرع) \* قال في تجريد العباد لو دخل حربي بلاد الاسلام فقاتل مسلماً فقتله  
فهو شهيد قطعاً ولو رمى مسلماً الى صيد فأصاب مسلماً في حال القتال فليس بشهيد قاله القاضي حسين اه  
سم على المنهج قال ابن قاسم على ج بى ما لو استعان أهل العدل بكفار قتلوا واحداً من البغاة قاتل  
الحرب فهل يكون شهيداً فيه نظر اه والا قرب لانه شهيد ثم رأيت في سم على البهجة التصريح بما يؤخذ  
منه ذلك وعبارته قال الناشئ ويدخل في كلامه أى الحاوى ما لو استعان الحريون على بغاة قتلوا واحداً  
من البغاة واحداً من أعداء لانه مات في قتال الكفار بسببه ويحتمل ان ينظر الى القاتل نفسه قاله الاذرى وأقول  
هذا الاحتمال يرد قولهم من أصابه سلاح مسلماً خطأ أو عاد اليه سلاحه أو سقط عن فرسه أو رجمته دابته  
لا يغسل ولا يصلى عليه اه وبقى أيضاً ما لو استعان البغاة بالكفار ثم ان واحداً من البغاة قتل واحداً من أهل  
يكون شهيداً نظراً لاستعانتهم بكفار أم لا فيه نظر والا قرب الثاني فلا يرجع ثم قيل بالدرس عن شرح الغاية  
لان قاسم التصريح بما قلناه من زيادة قتل واحد من الكفار واحداً من أهل العدل فانه يكون شهيداً كما  
صرح في الخادم وعبارته ولو استعان الكفار علينا بمسلمين فقتلوا المستعان بهم شهيداً لان هذا قتال كفار  
ولا ينظر الى خصوص القتال أو استعان البغاة علينا بكفار فقتلوا المستعان بهم شهيداً دون مقتول البغاة فله في

لشهادة الله ورسوله بالجنة  
وقيل لانه يشهد الجنة  
وقيل غير ذلك (وهو) أى  
الشهيد الذى لا يغسل ولا  
يصلى عليه (من لم يبق فيه  
حياة مستقرة) الصادق بن  
مات ولو امرأة أو رقيقاً أو  
صبيماً أو مجنوناً (قبل انقضاء  
حرب كافر بسببها) أى  
الحرب كان قتله كافراً أو  
أما به



الخدام عن القتال والفرق بين هذه والتي قبلها ان مقاتلة المسلم في تلك تبع فكان قتله موجبا للشهادة بخلاف هذه اه وبقي ما لو شئت في كون المقتول هل قتله مسلم أو كافرا والاقرب انه ليس بشهيد اه ع ش على مر (قوله سلاح مسلم خطأ) أي لم يستفينا به على قتالنا والاقصده تخطئه فيكون مقتوله شهيد اه فليوبي ونحضر على التحرير (قوله أور محتداته) في المختار ربحه القرمس والجار والبغل ضربه برجله من باب قطع اه قال مع بمعنى الرفس بالسبب في المختار أيضا رفسه ضربه برجله وبيله ضرب اه (قوله كونه مباحا) أي غير ممنوع في صدق بالواجب فاندفع ما يقال قتال الكفار واجب فكيف يكون مباحا بخلاف غير المباح كقتال الذميين الذين لم ينقضوا العهد اه شيخنا (قوله اما الشهيد) أي الذي يعطى منازل الشهداء في الآخرة وقوله العاري عما ذكر أي عن شهادة الدنيا التي هي عدم الغسل والغسل فعلم ان الشهيد قيمان شهيد الآخرة دون الدنيا وهو العاري عما ذكر وشهيد الدنيا والآخرة وهو من فيه ما ذكر نعم ان لم يكن قصده اعملاء كلمة الله تعالى بل تحصيل المكسب أو المغايرة أو ليقال انه شجاع فهو شهيد الدنيا دون الآخرة فهو قسم ثالث وبحث بعضهم انه لو علم منه ذلك توجب فيه الغسل والصلاة كغير الشهيد اه برماوى (قوله كالغريق) أي وكالمقتول في الحد سواء زيد على الحد المشروع أم لا وسواء أسلم نفسه للاستغناء منه أم لا اه ع ش على مر (قوله أيضا كالغريق) أي وان عصي بركوب البحر أو بغربه كما قال الزركشي خلافا لمن قيدهما بالاباحة اه ج في شرح الارشاد وكذا منى عليه مر لكن استثنى ما لو لم ترتب الفرق على ركوب البحر وتعمد ركوبه اه ج وذكر ج في شرح الارشاد بعد ما تقدم ما ذكره الشيخ اه شورى (قوله والمبطون) الظاهر ان المراد به كل من مات ببدء بباطنه حتى يشمل الميت بالاسهال والاستسقاء وذات الجنب ونحوها ثم رأيت عن العبادي ان الميت بالاستسقاء شهيد وكذا الحامل بعد تحاق الجمل قبل وعد في الكفاية في الشهداء من مات غفاة أو بدار الحرب ولم أر في مختصرها الا الاول وفي الجواهر من مات محموا وفي العمري الاديق وطالب العلم اذا مات على طلبة اه شرح العباب لحج اه شورى (قوله والمطعون) أي الميت بالطاعون وكذا الميت في زمنه وان لم يطعن اه ج وظاهره وان لم يكن من نوع المطعونين كأن كان الطاعن في الاطفال أو الارقاء وهو من غيرهم اه ع ش على مر أو بعد رضعه حيث كان فيه صار محتسبا ويعرّم دخول بلد الطاعون والخروج منها بلا حاج فلورود النهى عن ذلك ولا يكره الفرار من غير الطاعون نحو حائطا مثل وهدفت وجروح وغير ذلك ومما جرب لعدم دخوله الدار ان يكتب في ورقة وتلصق بلبها حتى صمد باقي وله كنف وافي الشيخ شهاب الدين البلقيني أو الباقي الخلاق ولو على الباب نفسه ومما جرب للسلامة منه ان يدهن على الطعن بالطين الارمني فانه يبرأ منه اه برماوى (قوله والميت عشقا) أي بشرط العفة عن المحرمات بحيث لو اختل بمحبوبه لم يقع بينهما فاحشة وبشرط السكتمان حتى عن محبوبه وان كان بسن اعلامه بانه محبوه ومع ذلك لو أعلمه فاستمرت به الشهادة اه شيخنا وعبارة الشورى قوله والميت عشقا أفنى الواو رحمه الله تعالى بانه لا فرق بين عشق من يتصور نكاحه شرعا أولا كالامرء حيث عفوكم اذا المحبة لا قدرة على دفعها وقد يكون الصبر على الثاني أشد اذ لا وسيلة له لقضاء وطره بخلاف الاول كذا بخط شيخنا بهامش شرح الروض وكتب عليه قوله حيث عفوكم هل المراد عن فعل محرم من نحو تطر يشهوة أو المراد عن الوطء يحرم راتنت وعبارة البرماوى قوله والميت عشقا أي ولو لم يحرم عشفه كالمرء بشرط العفة والسكتمان عما يحرم ولو بنظر سواء كن عشقه ضروريا واختياريا وفي فتاوى الشهاب الرملى سئل عن شخص عشق امرأة أجنبية عشقة ابودى الى هلاكه ان لم يقبلها هل يجوز له قتلها ويجب عليها تمكينه من ذلك أم لا وهل الامر كذلك فاجاب نعم يجوز له قتلها بل يجب عليه حيث قدر عليها ابقاء لهجته كما يجب على من غص بلقمة اساعته ان يحرم ان لم يجد غيرها وكما يجب على من انتهى به العطش الى الهلاك شربها حيث لم يجد غيرها وكما يجب على المضطرا كل الميتة وقد قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام أجمعوا على

سلاح مسلم خطأ أو عدا  
الى مسلحة أو محتداته  
أوسطة عنها أو ترى  
حاله قتله في بتر أو انكشف  
عنه الحرب ولم يعلم بسبب قتله  
وان لم يكن عليه أتردم لان  
الظاهر ان موته بسبب  
الحرب بخلاف من مات بعد  
انقضائها وفيه حياة مستقرة  
يجر احتفيه وان قطع بموته  
منها أو قبل انقضائها  
لا بسبب حرب الكافر كأن  
مات برض أو غفاة أو في قتال  
بغاة وليس بشهيد ويعتبر في  
قتال الكافر كونه مباحا  
وهو ظاهر اما الشهيد  
العاري عما ذكر كالغريق  
والمبطون والمطعون والميت  
عشقا



دفع أعظم المفسدين بارتكاب أدونهم ما وقال ابن دقيق العيد من القواعد الكافية ان يدرك أعظم المفسدين  
باحتمال أسرهما اذا تعين وقوع أحدهما بدليل حديث بول الاعرابي في المسجد لما نهى النبي صلى الله  
عليه وسلم عن زجره ويحب عليها تمكينه من ذلك وكذا الامر وما أجاب به القاضي أبو الطيب عن قول  
السائل يا أيها العالم ماذا ترى \* في عاشق ذاب من الوجد \* من حب طي أهيف أغيد  
سهل المحيا حسن القد \* فهل ترى تقيله جائرا \* في الحر والعين والحد \* من غير ما فحش ولا رية  
بل يغلق جائرا الحد \* ان أنت لم تقف فاني اذا \* أصبح من وجدى واستغدى  
حين قال أيها السائل اني أرى

تقيلك المعشوق في الحد \* يفضي الى ما بعده فاجتنب \* قبلة بالجد والجد  
فان من يرتع حول المحي \* لابد ان يحسن من الورد \* يغنيك عنه كاعب ناهد  
تخضر بالملك وبالعد \* تنال منها كلما تشتهي \* من غير ما فحش ولا مد  
هذا جوابي لقتيل الهوى \* فلانك في ذلك تستعدي

مردود بما أجاب به الحافظ بن حجر عن قول السائل

ماذا يقول أمام العصر في دنف \* أنفحى قتل الهوى من أسهم المقل \* فهل يجوز له احياء ما حبه  
من ثمر محبوبه بالرشق والقبل \* وهل يجوز له يوما يعاقبه \* وينزع القلب في قول وفي عمل  
فهذه قصتي في شرحها عجب \* فاسمع رد جوابي يا مني أمل

حيث قال ان صم دعوا في اتلاف ما حبه \* وان رشف الهم يشق من العال

فليس شغل رضاك الشرف محتسبا \* وليقطعن بغيره وردة الخجل

فذاك في مله الاسلام أسير من \* قتل امرء مسلم تالله في الازل

\* (فائدة) \* العشق مصدر يقال رجل عاشق وعشاق وعشيق كثير العشق وامرأة عاشقة وعاشقة مأخوذة  
من اسم نبات يسمى بذلك واحدة عشقة اذا قطع ذبل واصفر وقيل في حده انه تخيل فاسد في أن أوصاف المعشوق  
فوق ما هي عليه فلا يجوز ان يقال في الله تعالى عشق ولا معشوق بل يعزرها الله وقيل طبع في القلب ينمو  
بالحرص والطمع فيؤذي الى الفكر الفاسد المؤدى الى الهم والقلق الموجب لاحتراق الدم فينشا عنه السوداء  
والجنون ولذلك ربما قتل العاشق نفسه أو مات غما وربما ينفس الصعداء فتحقق نفسه بنار قلبه فيموت وربما  
يموت فرجا روية معشوقه أو يتغير لونه ويهريق دمه بذكره وقيل عني العاشق عن عيوب المعشوق ومنه حديث  
حبك لشيء يعني ويهم وقيل غير ذلك انتهت (قوله والميشة طلقا) أي ولوم من حل زنا اه شرح هر مالم  
تسبب في الاجهاض اه برماوى (قوله ظالم) أي ولو بالهيشة كمن استحق القتل بقطع الرأس فقتل بالتوسط  
مثلا ومن هذا القسم من مات بهدم أو في غربة وان عصى بغربه كاتق وناسرة أو في طلب العلم \* (فائدة) \* كل  
ذنب تكفره الشهادة الا الدين أي دين الاكدي الاعم من ان يكون قد ذنبا أو غيبة أو نحو ذلك اه برماوى (قوله  
ويجب غسل نجس الخ) عبارة العباب بكرة تترجم ازاله دم الشهيد بلا غسل بل يحكه بنحو عود ولا تحرم ازاله دم  
الشهيد بغير الماء ولعل وجهه انه لا يزال الاثر بخلاف الماء اه شورى (قوله غسل نجس أصابه) أي وان  
حصل بسبب الشهادة كبول خرج بسبب القتل ويفرق بين الدم وغيره من النجاسات الخارجة بسبب القتل بان  
نجاسة الدم أخف من غيرها بدليل العفر عن ظيله وكثيره على التفصيل المار فيه وبان المشهود به بالفضل هو  
الدم اه من شرح هر (قوله بخلاف دمها) أي الخارج من المقتول نفسه بخلاف الحاصل عليه من غيره فانه  
يرال كما هو ظاهر أخذ من قولهم في حكمة نسخته شهيدا لان له شاهدا بمقتله وهو دم لانه يبعث وجرحه يتغير  
دما اه عش على هو وقوله تحرم ازاله أي بالماء لا بغيره ومن غيره لا من نفسه فلو ازاله بنفسه قبل موته لم

والميشة طلقا والمقتول في  
غير القتال ظلما فيغسل  
ويصلى عليه وتعبى  
بما ذكر اعلم من قوله  
من مات في قتال الكفار  
(ويجب غسل نجس)  
أصابه (غير دم شهادة) وان  
أدى ذلك الى زوال دمها  
لانه ليس من أثر عبادة  
بخلاف دمها فتحرم ازالته  
لاطلاق النهي عن غسل  
الشهيد



ولأنه أثر عبادة (وسن تكفيه

في ثيابه التي مات فيها) خبر  
أبي داود بسناد حسن عن جابر  
قال مر رجل بسهم في صدره  
أو في حلقه فمات فأدرج في  
ثيابه كما هو ونحن مع النبي  
صلى الله عليه وسلم وسواء في  
ذلك ثيابه الملوحة بالدم  
وغيرها لكن الملوحة أولى  
ذكر في المجموع فتقيد  
الأصل كثير بالملوحة  
بيان للأكل وهذا في ثياب  
اعتيد لبسها غالباً ما ثياب  
الحرب كدرع ونحوها  
مما لا يعتاد لبسها غالباً كقف  
وجلد وفروة وخيشة خشوة  
فتندب ترعها كسائر الموتى  
وذكر السنن في هذا الوجوب  
في التي قبلها من زيادتي  
(فإن لم تكفه) أي ثيابه  
(نعمت) ندبان سترت  
العورة والأقرب جوا

\*(فصل) في دفن الميت  
وما يتعلق به \*(أقل القبر  
حفرة تمنع) بعدد منها  
(رائحة) أي ظهورها منه  
تؤدي الحي (وسبعاً) أي  
نشلها فيأكل الميت  
فتنتهك حرمة قال الزاقي  
والغرض من ذكرهما أن  
كأنما متلازمين بيان فائدة  
الدفن والاقبيان وجوب  
رعايتهما فلا يكفي أحدهما  
ونخرج بالحفرة ما لو وضع الميت  
على وجه الأرض وجعل  
عليه ما يمنع ذلك حيث لم  
يتعذر الحفر (وسن أن يوسع ويعمق فامتنع بطة) بأن يقوم رجل معتدل

يحرم عليه اه قل على الجلال (قوله ولأنه أثر عبادة) ولأنه تحرم إزالة الخلو من الصائم مع أنه أثر عبادة  
لأنه الموت لها على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض أن غيره أزاله بغيره حرم عليه اه شرح مر (قوله  
في ثيابه التي مات فيها) ولو أراد بعض الورثة ترعها أو امتنع الباقون أجيب المستعون كما هو قضية كلامهم اه  
شرح مر ودخل في ثيابه ما لو كانت حرة أو قد مر حوازه عن شيخنا كتبه اه قل على الجلال (قوله  
اعتيد لبسها) أي وإن لم تكن يضاء بقاء لأثر الشهادة وعليه فحمل سن التكفين في الأبيض حيث لم يعارضه  
ما يقتضي خلافه اه ع ش على مر (قوله فيندب ترعها) أي ولو فرض أنه يعتذر أن لا يورد الأمر به اه  
ع ش على مر ويحل ندب ترعها حيث كانت ملوكة له ورضى بها الوارث المطلق التصرف والأوجب ترعها اه  
شرح مر (قوله إن سترت العورة) هذا ممنوع على بل يجب التعميم مطلقاً لأنه حتى الميت بل يجب ثلاثة أثواب إذا  
كفن من ماله ولادين عليه اه زى اه ع ش (فصل) في دفن الميت (قوله وما يتعلق به) هكذا ترجم مر وكتب  
عليه ع ش قوله وما يتعلق به أي بالميت كالتعزية اه وفي الرشيدي ما نصه قوله وما يتعلق به أي بالدفن  
خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ من ترجيح الضمير للميت ويرد عليه أن ما يتعلق بالميت أعم من الدفن كالصلاة  
والكفن وغيرهما وليس شيء من ذلك مذكوراً في الفصل اه وترجم ج ب قوله فصل في الدفن وما يتبعه اه  
فالضمير في كلامه راجع للدفن كما هو ظاهر وعليه فترادف ما يتبعه ما ذكره المتن بقوله وسن أن دفن ثلاث خيئات  
تراب الخ الفصل اه (قوله أقل القبر حفرة) أي أقل ما يحصل به الواجب منه في دفن الميت حفرة الخ اه  
شرح مر والقبر واحد القبور في الكثرة وأقبر في القلة وهو الحفرة المعروفة في القاموس من القبر مدفن  
الإنسان والجمع قبور واختلف في أول من سن التبر فقبل الغراب لما قبل فأبيل أخاه هايل وقيل بنو إسرائيل  
وليس بشيء وفي التزويل ثم أماته فاقبره أي جعل له قبراً يوارى فيه أكراماً له ولم يجعله ممكناً على وجه الأرض  
تأكله الطيور والوحوش اه برماوى (قوله تمنع رائحة وسبعاً) أي وإن كان الميت في محل لا تصل إليه السباع  
أصلاً ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وإن لم تكن له رائحة أصلاً كان جف اه ع ش على مر ان حكمته الدفن  
صونه عن انتهاك جسمه وانتشار ريحه المستلزم لتأذيه بها واستفاداً رحيقته اه شرح مر والمراد منها من  
عند القبر بحيث لا يتأذى بها تأذياً لا يحتمل عادة لأن ملحظ اشتراط منع القبر لها دفع الأذى عن الناس والأذى  
انما يتحقق بما ذكره من أن تفوح منه رائحة تؤذى من قريب منه عرفاً لا بداعياً يصبر عليه عادة اه شوبرى  
(قوله فتؤدي الحي) قال بعضهم أنه منصوب عطفاً على قوله ظهورها على حد قوله وليس عباءة وتقرعيني وكذا  
قوله فتنتهك اه شيخنا (قوله أن كأنما متلازمين الخ) قال شيخنا وظاهرهما أنهما ليسا متلازمين كالفاسق التي  
لا تنكح الرائحة مع منعهما السبع فلا يكفي الدفن فيها فإن منعت ذلك اكتفى به لوجود ضابط الدفن اه حل  
(قوله بيان فائدة الدفن) أي بيان ما أراه الشارع من الدفن اه قل على الجلال (قوله حيث لم يتعذر الحفر)  
فإن تعذر لم يشترط كالأموال بسفينة والساحل بعيداً وبه مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل ندبا  
بين لوحين ثلاثاً ثم يلقى لينبذه البحر إلى الساحل وإن كان أهله كفاراً الاحتمال أن يجدهم لم يقدسه  
ويجوز أن ينقل لينزل إلى القبر وإن كان أهل البر مسلمين أما إذا أمكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم  
التأخير ليدفنوه فيه اه شرح م وقوله كالأموال بسفينة أي أو كانت الأرض خواراً أو ينبع منها ماء يفسد  
الميت أو كفافه كالفاسق المعروفة ببولا ولا يكفون الدفن بغيرها اه ع ش عليه قوله وسن أن يوسع بان  
يراد في طوله وعرضه ويعتق بالعين المهمة وقيل بالجملة بأن يراد في التزويل اه شرح مر ويشي أن يكون  
ذلك بقدر ما يسع من ينزله القبر ومن يقدسه لا يزيد من ذلك لأن فيه تحجيراً على الناس قال سم على المنهج فإن  
قلت ما يصح التوسيع والتعميق قات يجوز أن يقال التوسيع فيه أكراماً للميت فإن في إزالة الشخص  
في المكان الواسع أكراماً له وفي إزالته في المكان الضيق نوع إلهائه وبمن ينزله القبر لأنه إذا اتسع أمكن أن يقف

يتعذر الحفر (وسن أن يوسع ويعمق فامتنع بطة) بأن يقوم رجل معتدل



فيه المنزل اذا تعدد الحاجة وأمن من انعدام الميت بجدرانه حال اتراله ونحو ذلك والغرض كم الرأى والتوسيع والتعميق أبلغ في حصول ذلك فان قلت هلا طلب زيادة على قامة وبسطة قلت القامة والبسطة أرفق بالميت والمنزل لانه يتمكن مع ذلك من تناوله بسهولة من على شفير القبر بخلافه مع الزيادة فلي تأمل اه ع ش على مر (قوله باسطا يديه) اي خير قابض لاصابعهما اه ع ش على مر (قوله مرفوعتين) لا يغني عنه قوله باسطا لانه يصدق بسطهما امامه تأمل اه شيخنا (قوله في قتلى أحد) قال في شرح البهجة في الاحتجاج به نظرا لانه انما يدل على تعميق القبر وتوسيعه لا على كونه قدز قامة وبسطة اه وقد أشار الشارح هنا بوضعية عمر الى بيان المراد منه اه شورى وفي قل على الجلال قوله وأوصى عمر الخ أي ولم ينكر عايشه فهو اجماع سكوتي وذكره بعد الحديث لبيان قدر التعميق (قوله احفروا) بكسر الهمزة والقائه من باب ضرب اه ع ش على مر والهمزة في هذا الفعل همزة وصل وفي الذين بعدهم همزة قطع فهي مفتوحة فيهما اه شيخنا (قوله أربعة أذرع ونصف) أي بذراع اليد وقول الراعي انه ثلاثة ونصف أي بذراع العمل وحيث قد فلا مخالفة بين كلاميهما اه برماوى وذراع العمل هو ذراع النجار وهو ذراع ورابع بذراع اليد والتفاوت بينهما من ذراع لان الثلاثة ونصف أربعة ورابع وثن اه من ع ش على مر وفي المختار وقامة الانسان قد وجهها قامة وقيم مثل نار اتوتير ولم يذكر معنى البسطة الذي يناسب هنا فليراجع وفي المصباح وبسطا يمد هامة مشورة (قوله وهوان يحفر) بكسر الفاء كما ضبطه بالقلم اه شورى وهذا يقتضى انه مبني للفاعل وقراءته مبنيًا لله فـهـول أليق بسياق العبارة فيكون بضم الياء وفتح الفاء (قوله القلي) فان حفر في الجهة المقابلة لها كره اه ع ش على مر (قوله في صلبة) بضم الصاد وسكون اللام كما ضبطه بالقلم اه شورى وفي ع ش قوله صلبة بضم الصاد وسكون اللام وهما الشديدا الذي لا سهولة فيه فتسمع فيه الاصوات وفي القاموس الى آخر ما ذكرتم قال والمكان الفليظ الحجر اه (قوله بفتح المعجمة) قال في لسان العرب الشق مصدر شقت العود شقا والشق الموضع المشقوق كما تسمى بالمصدر وجمعه مشقوق اه برماوى (قوله ويسقف عليه) بضم الياء وسكون السين وفتح القاف اه شورى (قوله عن سعد بن أبي وقاص) هو أبو اسحق سعد بن أبي وقاص واهـ ما لابن وهيب وقيل أحيب القرشي المكي الذي الزهري أحد العشرة المبشرين بالجنة وأحد الستة أصحاب الشورى أسلم قديما بعد أربعة وقيل ستة من أسلم وهوان سبع عشرة سنة وهاجر الى المدينة قبل قدومه صلى الله عليه وسلم اليها وشهد بدر واحدًا والمشهد كلها وهو أول من أراق دمًا في سبيل الله تعالى وأول من روى بسهم كذلك أي في سبيل الله تعالى وكان يقال له فارس الاسلام واستعمله عمر رضي الله تعالى عنه على الجيوش التي بعثها لقتال الفرس وهو الذي بنى الكوفة وفتح مدائن كسرى وولاه عمر العراف روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائتان وسبعون حديثًا وروى عنه ابن عمر وعباس بن رضى الله عنهم المتوفى بالبصرة سنة إحدى أو أربع أو خمس أو ست أو سبع أو ثمان وخمسين وحل على أعناق الرجال الى المدينة وصلى عليه بها ودفن بالبقيع اه برماوى (قوله الحدوا) بوزن الهمزة وفتح الحاء ويقطع الهمزة وكسر الحاء يقال لحد يحد كذهب يذهب والحد يحد وقوله لحد بفتح اللام وضمها يقال لحدته والحدنه اه شورى وفي المختار الحد يوزن الفلح الشق في جانب القبر وضم لامة لغة فيه والحد القبر لحد من باب قطع والحدله اه (قوله الرخوة) بتثنية الراء والكسر أقصم وأشهر اه شورى (قوله) ويسن أن يوسع كل منهما) ليس هذا مكررا مع المتن انما في القبر قبل الوصول للشق والحد وهذا فيهما اه شيخنا قد عوى انه مكرروا انه اعادته توطئة لما بعده غلط (قوله عند رأسه ورجليه) أي فقط دون ما يلي ظهره فلا يوسع ليصونه عن الانقلاب اه شرح مر (قوله وان يرفع السقف قليلا) هل ذلك نحو جوبان لا يزرى به اه من على ج والظاهر انه كذلك لعله المذكورة اه ع ش على مر (قوله الذي سبى صير الخ) يشير به الى

باسطايديه مرفوعتين لقوله صلى الله عليه وسلم في قتلى أحد احفروا وأوصى وعمرارواه الترمذى وقال حسن صحيح وأوصى عمر رضى الله عنهما بعمق قبره قامة وبسطة وهما أربعة أذرع ونصف خلا للرافى في قوله لهما ثلاثة ونصف (ولحد) بفتح اللام وضمها وهوان يحفر في أسفل جانب القبر القبلى قدر ما يسع الميت (في) أرض (صلبة) أفضل (من شق) بفتح المعجمة وهو ان يحفر في وسط أرض القبر كالنهر وتبنى حافته بالبن أو غير موضع الميت بينهما ويسقف عليه بالبن أو غيره وروى مسلم عن سعد بن أبي وقاص انه قال في مرض موته الحدوا الى الحدوا وانصبوا على البن نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج بالصلبة الرخوة فالشق فيها أفضل خشية الانهيار ومن ان يوسع كل منهما ويتأ كذا ذلك عند رأسه ورجليه وان يرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت (و) ان (يوضع) رأسه عند رجل القبر أي مؤخره الذي سبى عند ساقه رجل الميت



انه من مجاز الاول لكن مع مجاز المجاورة فهما مجازان أحدهما مبنى على الآخر اه شيخنا (قوله ويسل من قبل رأسه) أى يخرج من النعش من قبل رأسه وفى المختار سل الشئ من بجرود وسل السيف وأسله بمعنى وانسل من بينهم خرج اه وفى المصباح سالت الشئ أخذته ومنه قيل يسل الميت من قبل رأسه الى القبر أى يتوخذ اه وهذا المعنى هو الملائم لقول الشارح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه أى أخذ وليس المعنى أخرج لانه لم يكن فى شئ يخرج منه اذ ذاك (قوله لما روى أبو داود الخ) استدلال على قوله ويوضع رأسه عند رجل القبر لكن لم يظهر وجه الدلالة منه اذ غاية ما فيه انه أدخله من جهة رجل القبر وليس فيه تعرض للوضع اه وبعبارة شرح مر اما الوضع كذلك فلما صرح عن بعض الصحابة انه من السنة وأما السل فلما صرح انه فعل به صلى الله عليه وسلم انتهت وهى أظهر (قوله ان عبد الله بن يزيد الخطمى) هو أبو موسى عبد الله بن يزيد من الزيادة لخطمى بفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء نسبة لبنى خطمة بطن من الانصار الصحابي شهيد ببيعة الرضوان وهو صغير وكان من أكثر الناس صلاة وكان لا يصوم الا عاشورا عروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه ابنه موسى وغيره وولى امارة مكة واستمر مقيم بها ثم سكن الكوفة وابتقى بها دار التوفى فى زمن الزبير اه برماوى (قوله وان يدخله الاحق الخ) أى ندبا اه مر وج أى فلو فعله غيرهم كان مكروها خروجا من خلاف من حرمه كالاذى رعى وتبعه الخطيب اه ع ش (قوله الاحق بالصلاة عليه درجة) بخلاف صفة ولا تفضيه يقدم على الاسن كما فى الغسل بخلاف الصلاة كما تقدم اه شورى (قوله الا الرجال) ينبغى ان المراد بهم ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة اه ع ش على مر (قوله أمر أبا طلحة الخ) سيأتى ان الزوج فى الانثى أحق من المحارم فضلا عن الاجانب فيشكل تقديمه صلى الله عليه وسلم أبا طلحة وهو أجنبي مفضل على عثمان مع انه الزوج الا فضل والعذر الذى أشير اليه فى الخبر على رأى وهو انه كان وطنى سريته تلك الليلة دون أبى طلحة ظاهر كلام أئمتناهم لا يعتبرونه لكن يسهل ذلك انما واقعة حال ويحتمل ان عثمان لغرط الحزن والاسف لم يثق من نفسه باحكام الدفن فاذهبه أو انه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم أبا طلحة من غير اذن ونحوه لكونه لم يشارك تلك الليلة نعم يؤخذ من الخبر ان الاجانب المستوفين فى الصفات يقدم منهم من بعدهم بالجماع لانه أبعد عن مذكر سيحصل له لو ماس المرأة اه حج ولا ردائهم فالوا فى الجملة انه يسن أن يجامع ليلتها ليكون أبعد عن الميل الى من يراه من النساء لانا نقول الغرض ثم كسر التهمة وهو حاصل بالجماع تلك الليلة والغرض هنا انه يكون أبعد عن تذكر النساء وبعد العهد من أقوى فى عدم التذكر اه ع ش على مر (قوله انها رقية) هى أم عبد الله رقية بضم الراء المهملة وفتح القاف وتشديد المثناة التحتية ولدت سنة ثلاثين من مولده صلى الله عليه وسلم وكانت تحت عتبة بن أبي لهب فلما نزل قوله تعالى ثبت يد أبي لهب أمره أن يره أن يشاركها فافترقا ولم يدخل بها ففرقها عثمان رضى الله تعالى عنه بمكة وهاجر بها المهاجرين وكانت ذات جمال ولما عزي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دفن البنات من المكربات اه برماوى (قوله ومعلوم انه الخ) دفع به ما يخال انما أمر أبا طلحة بالنزول لتفقد حمارها اه اطفحى (قوله كفاطمة) هى أم الحسن والحسين فاطمة الزهراء ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها على رضى الله تعالى عنه بعد غزوة بدر وهى بنت خمسة عشر سنة وخمسة أشهر وكانت أصغر بناته صلى الله عليه وسلم على الصحيح المتوفاة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بستة أشهر لثلاث خلون من رمضان سنة احدى عشرة على الاصح وهى ابنة تسع وعشرين سنة وغسها على وأسماء بنت عيسى وصلى عليها وقيل عمه العباس وأوصت ان تدفن ليل الفضل بها ذلك ونزل قبرها على والعباس وابنه الفضل وصحبت فاطمة لفظم من حمارها النار وتقدم سبب تلقيها بالزهراء فى باب الخيض اه برماوى (قوله نعم يسن الخ) استدراك ضرورى لانه لم يدخل فيما قبله اه شيخنا وظاهره ان النساء ولو أجنبيات يقتنن فيما ذكر على الرجال المحارم مع استوائهم نظر وغيره وانفراد المحارم بزيادة القرعة فليحرم روجه ذلك وقد يقال وجه ذلك وجود الشهوة

(و) ان (يسل من قبل رأسه برفق) لما روى أبو داود بإسناد صحيح ان عبد الله بن يزيد الخطمى الصحابي صلى على جنازة الحارث ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة ولما روى الشافعى والبيهقى بإسناد صحيح عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم سل من قبل رأسه (و) أن (يدخله) القبر (الاحق بالصلاة) عليه (درجة) فلا يدخله ولو أتى الا الرجال منى وجدوا الضعف غيرهم عن ذلك غالب الخبر البخارى انه صلى الله عليه وسلم أمر أبا طلحة أن يتلفى قبر بنته صلى الله عليه وسلم واسمها أم كلثوم ووقع فى المجموع تبعا لراى الخبير أنها رقية ورده البخارى فى تاريخه الاوسط بانه صلى الله عليه وسلم لم يشهد موت رقية ولا دفنها أى لانه كان يسكن ومعلوم انه كان لها محارم من النساء كفاطمة نعم يستن لهن كفى المجموع ان يلين حل المرأة



في المحارم مع المخالطة بالمس ونحوه وذلك لمطابقة لثورتهم واتفاقهم في النساء اه شورى (قوله من مغتسلها)  
وكذا من الموضع التي هي فيه بعد الموت الى المعتسل ان لم يكن فيه مشقة عليهن اه ع ش على مر (قوله  
حل ثيابها) عبارة ج شداها فيجعل كلام الشارح عليه اه ع ش (قوله الاحق بالصلاة صفة) المراد  
بالصفة هنا خصوص الفقه لا مطلق الصفة كما يعلم من كلامه اه رشدي (قوله وقد عرف في الغسل) أي من ان  
الافقه هنا أولى من الاسن الاقرب والبعد الفقيه أولى من الاقرب غير الفقيه عكس ما في الصلاة عليه وقوله لكن  
الاحق الخ أي به لانه علم انه لاحق في الصلاة للزوج حيث وجد معه غير الاجانب والسيد في الامة التي تحل له  
كلزوج وفي التي لا تحل له كالحرم فيقدم على عبدها لان المالكية أقوى من الملوكية اه خل (قوله أيضا وقد  
عرف في الغسل الخ) عبارة شرح مر وخرج بدرجة الاولى بها صفة اذا افقه أولى من الاسن الاقرب والبعد  
الفقيه أولى من الاقرب غير الفقيه هنا عكس ما في الصلاة عليه والمراد بالافقه الاعلم بذلك الباب انتهت وقوله  
اذا افقه أولى من الاسن الاقرب أي الفاضل صفة يقدم على غيره وان كانت درجته أقرب فليس التقديم  
بالصفة خصوصاً بالمستويين في الدرجة وعبارة سم على المتهج قوله درجة قال في شرح البهجة أي من حيث  
الدرجات لا الصفات فانه يقدم هنا الافقه أي بالدرج على الاقرب والاسن والبعد الفقيه على الاقرب غير الفقيه  
وغير بالعكس ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو مساو لما مر اه وقوله ويؤخذ الخ  
أي عند الاستواء في الدرجة وان لم يساو ما مر اه فتأمل لا يقال فونه فانه يقدم هنا الافقه الخ فيه التقديم  
بالصفات فيخالف ما رتب عليه من ان التقديم بالدرجات لا بالصفات لان قول معنى الكلام انه اذا تجردت الدرجات  
واعين ما في الصلاة واذا وجدت الصفات لم تراع ما في الصلاة وليس معناه ان لا تقدم الا بالدرجات ولا تقدم  
الصفات كما يتوهم والاصوب ان يحجب بان معنى قوله لا الصفات أي المعتبرة في الصلاة ولم تقدم هنا بالصفات  
بالتقدم في الصلاة بل بعكسها فلا اشكال بوجهه فلي تأمل اه ع ش عليه (قوله وان لم يكن له حق في الصلاة)  
أي عند وجود الاقارب اه شورى (قوله لان منظوره أكثر) وكالزوج السيد في أمته التي تحل له فيقدم على  
الاقارب وأما في الامة التي لا تحل له فالوجه تقديمه على الاجانب لانه ينظر مناهما لا ينظرون اه مر اه سم  
(قوله فعزم) أي بنسب فرضاع فصاهرة وكلهم مقدمون على عبدها اه شرح مر (قوله الاقرب  
فالاقرب) فيقدم الاب ثم أبوه وان عدل الابن ثم ابنه وان نزل ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ  
الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم ابوالام ثم الاخ منها ثم الخال ثم العم منها والترتيب  
المذكور مندوب اه زيادي (قوله فعندها) استشكل بان الامة لا تغل سيدها لا تقطع الملك بالموت  
وهو بعينه موجودهنا وأجيب باختلاف البابين اذا الرجل ثم يتأخر عن النساء وهن يتقدمن حتى ان الرجل  
الاجنبي يتقدم هنا على المرأة عند الميتة أولى منه اه زى (قوله لتفاوتهم فيها) أي الشهوة اذا المسح  
أضعف من المحبوب وانحصى لانه لم يبق له شيء من الاثنين والمحبوب أضعف من انحصى ليجد كره اه شيخنا  
(قوله فأجني صالح) أي الافضل فالفضل ثم النساء فالنساء بعد الاجني كترتيبهن في الغسل والخنا كالنساء  
كذا قال شيخنا اه حل (قوله أقرع) أي ندبا اه ع ش على مر وقوله كما مرر الإشارة اليه أي في الغسل في  
قوله وفي نظائره الآية هذا ما ظهر بعد التوقف والسؤال عنه اه زى اه ع ش (قوله وسن كونه ورا)  
عطف مصدر صريح على مصدر مؤول اه شورى (قوله أيضا وسن كونه ورا) اما الواجب في المدخل له فهو  
ما تحصل به الكفاية اه شرح مر (قوله بحسب الحاجة) فلما انتهت الحاجة باثنين مثلاً زيد عليهما ثالث مراعاة  
للتورية اه ع ش على مر (قوله كانوا ثلاثة) وهم على والعباس وابنه الفضل وفي رواية أربعة على والفضل  
ابن العباس وأسامة وعبد الرحمن بن عوف وقوله خمسة وهم على والعباس وابنه الفضل وقثم وشقران مولاه  
صلى الله عليه وسلم اه برماوى (قوله وسبق القبر بثوب عند الدفن) عبارة شيخنا عند ادخال الميت فيه أي القبر

من مغتسلها الى النعش  
وتسليمها الى من في القبر  
وحل ثيابها فيه وخرج  
بزيادة درجة الاحق بالصلاة  
صفة وقد عرف في الغسل  
(لكن الاحق في اتى زوج)  
وان لم يكن له حق في الصلاة  
لان منظوره أكثر (فعزم)  
الاقرب فالاقرب (فعندها)  
لانه كالحرم في النظر ونحوه  
(فمسح فحبوب فخصي)  
لضعف شهوتهم ورتبوا  
كذلك لتفاوتهم فيها (فخصية)  
لاحرمة لهم كبنى عم  
ومعتق وعصبة كترتيبهم في  
الصلاة (فذورحم) كذلك  
كبنى خال وبنى عم (فأجني  
صالح) فان استوى اثنان في  
الدرجة والفضيلة وتنازعا  
أقرع كما مرر الإشارة اليه  
وقولي فعزم الى آخره من  
زيادى (و) سن (كونه)  
أي المدخل له القبر (ورا)  
واحد افا أكثر بحسب  
الحاجة كما فعل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقد روى  
ابن حبان ان الدافنين له  
كانوا ثلاثاً أو أودادهم  
كانوا خمسة (و) سن (ستر)  
القبر بثوب (عند الدفن) لانه  
ر بما ينكشف من الميت شي  
فيظهر



والظاهر ان المراد بالقبر الحمد والشوق يؤيده تعبير الشارح بالدفن لان الظاهر منه ادخال الميت ذلك ويحتمل ان المراد بالقبر الحفرة فيستحب ستر القبر قبل ادخال الميت في الحفرة اهـ حل (قوله عند الدفن) مفهومه انه لا يندب ذلك عند وضعه على النعش وينبغي أن يكون مباهاً اهـ عـ شـ على مـ ر (قوله ما يطلب اخفاؤه) أي ما يجب اخفاؤه وبعبارة شرح مـ ر ولانه استرل اعسائه يظهر مما كان يجب ستره انتهت (قوله وان يقول مدخله) أي وان تعدد اهـ عـ شـ على مـ ر وقوله بسم الله الخ ويسن أن يري من الدعاء ما يليق بالحال اهـ شرح مـ ر كالهم افتح أبواب السماء لروحه واكرم زله ووسع مدخله ووسع له في قبره اهـ عـ شـ عليه (قوله بسم الله وعلى ملة رسول الله) كل منهما متعلق بمحذوف تقدير الاول ادخلك وتقدير الثاني أجمعك وقد ورد ان من قيل ذلك عند دفنه رفع الله عنه العذاب أربعين سنة وتسب زيادة الرحمن الرحيم كما في المناوي لان الرحمة مناسبة للمقام اهـ شيخنا حـ فـ (قوله ويوجه للقبلة) هو بالرفع اخذ من قوله وجوبه بالذوق قرئ بالنصب لكان التقدير ويسن ان يوجه وجوبه باو هو فاسد ولعل هذا حكمه حذف ان من كلام الشارح اهـ عـ شـ (قوله تزيلا له منزلة المصلي) يؤخذ منه عدم وجوب استقبال القبلة بالكفار عليه او هو كذلك فيجوز استقبالهم واستدبارهم نعم لو ماتت ذمية وفي جوفها جنين مسلم باع أو ان نفخ الروح فيه جعل ظهرها للقبلة وجوبا ليتوجه الجنين للقبلة حيث وجب دفنوه كان منفضلا اذ وجه الجنين لظهر أمه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار اهـ شرح مـ ر اما المسئلة فتراعى هي لا ما في بطنها اهـ عـ شـ عليه (قوله فلو وجهه لغيرها) أي ولو الى السماء فيشمل المستلقي فلا ضرورة في عبارته اهـ شيخنا وبعبارة شرح مـ ر فان دفن مستديرا أو مستلقيا نبش حتما ان لم يتغير والا فلا ولا يتوهم انه غير مسلم كما يعلم مما يأتي انتهت وقوله أو مستلقيا نبش ظاهره ولو لا القبلة وبعبارة الشيخ عميرة تصح الوجه لعل القبر تمتد من قبلي الى بعري وأضجع على ظهره وأخصاه للقبلة ورفع رأسه قليلا كما يفعل بالمختصر هل يجوز ذلك أم يحرم أم من تعرض له والظاهر التحريم ثم رأيت في جـ التصريح بالحرمه أيضا وسيأتي ذلك في كلام الشارح أيضا بعد قول المصنف في الزيادة أو دفن لغير القبلة اهـ عـ شـ عليه وبعبارة البرماوي قوله نبش أي وان كان رأسه مرتفعا ورجلاه للقبلة انتهت وفي الجواهر لو انهدم القبر تخير الولي بين تركه واصلاحه ونقله منه الى غيره اهـ ووجهه انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في غيره والحق بانهدامه انه يار ترابه عقب دفنه هو واضح ان الكلام حيث لم يخش عليه سبع أو يظهر منه عرج والاوجب اصلاحه قطعا اهـ جـ اهـ شـ ويرى في البرماوي ولا يجب نبشه لو انكب أو استلقى بعد الدفن وكذا لو انهدم القبر أو التراب عليه كذلك ويجوز نبشه واصلاحه أو نقله الى محل آخر نعم لو انهدم عليه التراب قبل تسوية القبر وقبل طمه وجب اصلاحه اهـ (قوله ويضحي بخده) أي بان يكشف ويلصق له بخوالبته فقوله اليه أي الى نحوالبته اهـ شيخنا وبعبارة عـ شـ على مـ ر (قوله ويضحي بخده) أي يندبا قال جـ وضع انه صلى الله عليه وسلم كان يضع عند النوم خده الايمن على يده اليمنى فيحتمل دخوله في نحوالبته ويحتمل عدمه لان الذل فيما هو من جنس البنية أظهر انتهت (قوله وان يسد تحتها الخ) ظاهره من استحياب السد جوارها اهـ التراب عليه من غير سد وذهب جمع الى وجود السد وحرمة اهالة التراب لما في ذلك من الازراء بالميت وقرر شيخنا زى ان السدان لازم على عدم اهالة التراب على الميت وجب الاندبوعلى كل يحمل كلام جمع اهـ حل وفي شرح مـ ر مانصه وظاهره من المصنف ان أصل سد البنية مندوب فيجوز اهالة التراب عليه من غير سد وبه صرح جمع لكن بحث آخرون وجوب السد كما عليه الاجماع القلي من زمته صلى الله عليه وسلم الى الآن فحرم تلك الاهالة لما فيها من الازراء وهتك الحرمه واذا حرموا ما دون ذلك ككبه على وجهه وحمله على هيئة مزرية فهذا أولى اهـ ويجرى ما ذكر في تسقيف الشق وفي الجواهر لو انهدم القبر تخير الولي بين تركه واصلاحه ونقله منه الى غيره اهـ ووجهه انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء والحق بانهدامه انه يار ترابه

ما يطلب اخفاؤه (وهو لغير ذكر) من أنثى وخفى (أكد) احتياطاً والتصریح بهذا من زيادتي (و) ان (يقول) مدخله (بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) لا تباغ ولا مر به رواهما الترمذي وحسنهما وفي رواية وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) ان (وضع في القبر على عيسته) كما في الاضطجاع عند النوم وتعبيري كما في المجموع بالقبر أهم من تعبيرة بالحمد (ويوجه) للقبلة (وجوبا) تزيلا له منزلة المصلي فلو وجهه لغيرها نبش كما سيأتي أولها على يساره كره ولم ينبش والتصریح بلوجوب من زيادتي (و) ان (يسند وجهه) ورجلاه (الى جداره) أي القبر (وظهره بنحو لنبه) كجرح حتى لا ينسكب ولا يستلقى ويرفع رأسه بنحو لنبه ويضحي بخده الايمن اليه أو الى التراب (و) ان (يسد فحاه) بفتح الفاء وسكون الناء



(يقولون) كطين بن يثني  
بذلك ثم تسد فرجه بكسر  
لبن وطين أو نحوهما لأن  
ذلك أبلغ في صيانة الميت من  
النش ومن منع التراب  
والهوام ونحوه من زيادته  
(وكره) أن يجعله (قرش  
ونخلة) بكسر الميم  
(وصندوق لم يخج إليه)  
لأن في ذلك إضاعة مال أما  
إذا خج إلى صندوق  
لندوة ونحوها كرخاوة  
في الأرض فلا يكره ولا تنفذ  
وصيته به الاحتشاد (وجاز)  
بلا كراهة (دفنه ليلا)  
مطلقا (ووقت كراهة  
مطلقا يقره) بالإجماع  
بخلاف ما إذا تجراء فلا  
يجوز وعليه حمل خبر مسلم  
عن عقبة بن عامر ثلاث  
ساعات نهما رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن الصلاة  
فيهن وإن تغبر فيهن موقانا  
وذكر وقت الاستواء  
والطلوع والغروب  
(والسنة) للدفن (غيرهما)  
أي غير الليل وغير وقت  
الكرامة وتعبير بهذا  
الموافق لعبارة الروضة أولى  
من قوله وغيرهما أفضل  
وإن أول أفضل بمعنى فاضل  
(ودفن بمقبرة أفضل) منه  
بغيرها لينال الميت دعاء  
المارين والزائرين

عقبه فنه ومعلوم أن الكلام حيث لم يخش عليه نحو سبع أو يظهر منه مرجح والأوجب أصلا حقه قطعاً اه  
وفي عش عليان السد واجب اه (قوله يقولون) أي من كل ما لم تمسه النار \* (فرع) \* لو لم يوجد  
الابن لغائب هل يجوز أخذه كفي الاضطرار لا بعد الجواز إذا توقف الواجب عليه ثم رأيت فيه كلاماً للنج  
في قتالويه اه سم على المنهج اه عش على مر وكان عدد لبنات لخدمته صلى الله عليه وسلم تسع لبنات  
كفي مسلم اه قل على الجلال (قوله بكسر لين) هكذا بكسر الكاف وقع السين أو سكونها هكذا ضبطه  
بالقلم اه شوبري (قوله وطين) نبيه على أن اللبن وحده لا يكفي ولا يندب الاذان عند سد موقانا لا يصح  
وخلافاً لبعضهم اه برماوى (قوله ونخلة) بكسر الميم جمعها نخاد بفتح الميم سميت بذلك لوضع الخد عليها  
اه شيخنا (قوله لم يخج إليه) أي الصندوق فالتفصيل انما هو فيه يدل على هذا قول الشارح اما اذا خج  
الخ اه شيخنا (قوله لأن في ذلك إضاعة مال) أي لغرض شرعى وهو تعظيم الميت فلا تنافي بين العلة والمعلول  
لأن الإضاعة انما تكون محرمة اذا لم تكن لغرض شرعى اه شيخنا (قوله اما اذا خج إلى صندوق الخ)  
يؤخذ من هذا أن بناء الميت مطلوب وإن الأرض التي لا تبليه سرعاً أولى من الأرض التي تبليه سرعاً عكس  
ما يتوهم اه مر اه سم (قوله كرخاوة في الأرض) مثل ذلك ما لو تهرى الميت للدغ أو حرق بحيث  
لا يضبطه الا التابوت كذا كرم في التجريد ونقله الشافعي والاصحاب وما اذا كانت امرأة ولا يحرم لها يدفن فيها التابوت  
تمسها الا جانب صندوق الدفن كما قاله المتولي قال في المتوسط ويظهر أن يلتحق بذلك دفنه بأرض الرمل والبوادي  
الكثيرة الضباع وغيرها من السباع النباشة وكان لا يصح منها الا التابوت اه شرح مر (قوله)  
وجاز دفنه ليلا) أي لأنه صلى الله عليه وسلم دفن ليلاً وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله صلى الله عليه وسلم  
أيضا اه شرح مر نعم يندب للإمام منع الكفار من الدفن ثم ارا أن أظهره اه برماوى (قوله مطلقاً)  
أي تجراء أم لا اه شيخنا (قوله فلا يجوز) أي جوازاً مستوى الطرفين إذا لم يقد الكراهة تترجها اه  
شيخنا ومثله في عش على مر وهذا في غير حرم مكة ما فيه فلا حرمته ولا كراهة قبلها على الصلاة فيه اه  
حل وزى وعش (قوله عن عقبة بن عامر) هو أبو حماد عقبة ابن عامر الجهني الصحابي روى له عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة وخمسون حديثاً وروى عنه جابر وغيره وكان من أحسن الناس صوتاً  
بالقرآن وشهد فتوح الشام وكان يريد أن يعمر رضى الله عنه في فتح دمشق وولاه معاوية مصر سنة أربع  
وأربعين وبها توفي سنة ثمان وخمسين اه برماوى وقوله وكان يريد العمر كذا بخطه وليستظر معناه اه ثم  
رأيت في المصباح والبريد الرسول ومنه قول بعض العرب الجى يريد الموت اه وفي هامش ج بخط بعض  
الثقات ما نصه روى ابن عبد الحكم في فتوح مصر ما سنده عن ابن أبي عمير قال قبر في مقبرة المقطم ممن عرف من  
الصحابة رضى الله عنهم خمسة نفر عمرو بن العاص دفن بناحية السفح وكان طريق الناس يومئذ الحجاز أحب  
أن يدعوه كل من يمر به وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبدي وعبد الله بن حذافة السهمي وأبو بصرة  
الغفاري وعقبة بن عامر الجهني رضى الله عنهم اه وأما من قول بصرة بن الصحابة فكثير ذكر الحاك في علوم  
الحديث جملة وزاد عليها حافظ السيوطي اه (قوله وإن تغبر) بابه ضرب ونصر اه (قوله وذكروا وقت الخ)  
الضمير راجع للنبي وللنظير كراما من الراوى أو من الشارح اه شيخنا (قوله وقت الاستواء الخ) وهي الأوقات  
المتعلقة بالزمن وظاهره أن الوقت المتعلق بالفعل كوقتى الصبح والعصر ليس كذلك وبه قال الاستوى قال وكلام  
الاصحاب والحديث يدل على أن الزكوى الصواب التعميم وهو كما قال اه حل ومثله شرح مر (قوله أولى  
من قوله وغيرهما أفضل) أي لأن عبارة الأصل تقتضى أن غيرهما فيه فضل أن جعل على بابه وإن أول فما  
لا تأويل فيه أولى اه شيخنا (قوله ودفن بمقبرة أفضل) وفي أفضل مقبرة بالبلد أولى ويكره الدفن بالبيت كما  
قاله القفال إلا أن تدعى بالمساجد أو مصلحة كسيأتي على أن المشهور أنه خلاف الأولى لا مكروه وانما دفن عليه



أصله والسلام في بيته لاختلاف العصابة في مدقته ولوقتهم من دفنه بالمقابر من التنازع ولأن من خواص  
الأنبياء دفنهم بمحل موته واستثنى الأذرى وغيره الشهيد فيسن أيضاً دفنه في محل قتله أي ولو يقرب مكة ونحوها  
بما يأتي قال ولو كانت الأرض مفضولة أو سبلها طالم اشتراها بمال حيث أو نحوهما أو كان أهلها أهل بدعة  
أو فسق أو كانت تربتها فاسدة فالوجه أو نحوها أو كان نقل الميت بمأثودية لا نجارة فلا فضل اجتنبها قال الشيخ  
بل يجب في بعض ذلك فلا قال بعض الورثة يدفن في ملكه والباقيون في المسبلة أوجب طالبها الانتقال الملك لهم ولم  
يرض بعضهم بدفنه فيه فلو تنازعوا في مقبرتين ولم يوص الميت بشيء أوجب المقدم في الغسل والصلاة أن كان  
الميت رجلاً قاله ابن الاستاذ فإن استورا قرع فإن كان امرأة أوجب القرى بدون الزوج والظاهر كما قاله  
الأذرى أن محله عند التساوي والأوجب أن ينظر إلى الأصل للميت فيجاء طالبه كما لو كانت أحدهما أقرب  
أو أصلح أو مجاورة لا خيار والآخرى بالضد بل لو اتفقوا على خلاف الأصل فالوجه أن للحاكم اعتراضهم فيه  
نظر الميت وبذلك صرح السبكي ولو دفنه بعض الورثة في ملك نفسه لم ينقل وقبل دفنه في ذلك لهم الامتناع من  
دفنه فيما فيه من المنفعة عليهم فيجاءون لدفنه في المسبلة بخلاف ما لو قال بعضهم يكفن في مالي والباقيون في  
الاكفان المسبلة حيث يجاب الأول لجريان العادة بالدفن في المسبلة من غير عار يلحق بذلك بخلاف الاكفان  
المسبلة ولو دفنه بعضهم في أرض التركة فالباقيون من الورثة نقله ويكره لهم ذلك كما في المجموع أما لو دفنوه في  
ملكه ثم باعوه لم يكن له شترى نقله لسبق حقهم وللمشترى الخيار في قمع البيع إن جهل الحال والمحل الذي  
دفن فيه للمشترى الانتفاع به بعد بل الميت أو اتفاق نقله ولو مات رقيق وتنازع قريبه وسيد في مقبرتين  
متساويتين ففي المجاب منهما احتمالان بناء على أن الرق هل يزول بالموت أو لا وأوجهها الجلبة السيد ولو أعد  
لنفسه قبر لم يكره فيما يظهر لانه لا اعتبار قال العبادي ولا يصير أحق به مادام حي أو واقفه ابن تونس واستثنى  
ما إذا مات عقبه ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار حيث وجد غيرها ولا عكسه فإن اختلفوا أفردوا بمقبرة كلهم  
ويجوز جعل مقبرة أهل الحرب أو الزمة بعد اندراسها مقبرة للمسلمين ومسجد الذم مسجد عليه الصلاة والسلام  
كان كذلك اه شرح هر وقوله ولا يصير أحق به مادام حياً مفهوماً انه بعد موته يكون أحق به ويؤيده  
قوله واستثنى ما إذا مات الخ وينبغي أن محله أيضاً ما يوص بالدفن فيه فإن أوصى بذلك وجب دفنه فيه سواء كانت  
المقبرة ملكه أو مسبلة وأما قوله ولا يصير الخ انه لا يحرم على غيره الدفن فيه قبل موته ويحرم على غيره الدفن فيه  
بعده ومع ذلك إذا تعدى أحد بالدفن فيه لا يخرج منه الميت ولا يجوز نبش كلاً وشراً في الأحياء وتحجير مواتها  
يحرم على غيره البناء فيه ومع ذلك إذا بناه غيره ملكه بالأحياء هذا وينبغي أن يعلم أن ما جرت به العادة إلا أن من  
حفر الفساق المسبلة وبنائها قبل الموت حرام لأن الغير وإن جاز له الدفن لكنه يمنع من احترام البناء وإن  
كان محرماً خوفاً من الفتنة ونظير ذلك ما تقدم في الصلاة من أنه يحرم بعث السجائيد لتقرش في المساجد  
إلى حضور آرباها وعلوهم بأن فيه تضيقاً على المصلين وانهم وإن جاز لهم رفعها يمتنعون منه خوفاً من الفتنة  
ومع ذلك لو تعدى أحد ودفن فيه لا يجوز نبش ولا يغرم ما صرفه الأول في البناء لأن فعله هدر وقوله بعد  
اندراسها قضيته انه لا يجوز قبل اندراسها وفيها الحريين للاحترام لهم بل يجوز أغراء الكلاب على جيفتهم  
فالقصاص الجواز مطلق قبل الانداس وبعده اه شرح عليه (قوله وكره ميئتها) في كلامه اشعار بعدم  
الكراهة عند القبر المنفرد قال الاستوى وفيه احتمالان وقد يفرق بين أن يكون بصحراء أو في بيت مسكون اه  
والفرقة أوجه بل كثير من التربة مكنونة كالبيوت فالوجه عدم الكراهة فيها ويؤخذ من التعليل أن محمل  
الكراهة حيث كان منفرداً فإن كانوا جماعة كما يقع كثيراً في زمنا في الميت ليلة الجمعة لقراءة قرآن أو زيارة لم  
يكره اه شرح هر (قوله ودفن اثنين الخ) ينبغي أن يلحق بمأثودية بعض بدن آخر وظاهر الملاحقة لو كانا  
نبيين أو صغيرين \* (فرع) \* لو وضع الموتى بعضهم فوق بعض في لحد أو فسقة كما توضع الامتعة بعضها فوق

(وكره ميئتها) لما فيه من  
الوحشة (ودفن اثنين)



بعض فهل يسوغ التنبش حيث لا يوضعوا على وجهات راس وسبع المكان والانتقال إلى آخر الوجه الجواز بل  
 الوجوب وفاتراهم على النهج اه ع ش على مر (قوله من جنس) أي أو من غير جنس وهناك محرمية  
 قدار الجواز عند مع الكراهة على اتحاد الجنس أو اختلافه مع المحرمية ونحوها كسباني وقوله ابتداء أما  
 دوام بان يقع على الميت ووضعه عند ميت آخر فيحرم ولو مع اتحاد الجنس أو مع محرمية ونحوها هذا والمعتدان  
 جمع اثنين بقبر حرام مطلقا ابتداء ودواما اتحاد الجنس أولا كان هنا محرمية أولا اه شيخنا وعبرة  
 شرح مر وجرى الشارح على كراهة دفن اثنين من جنس بقبر والمعتد المحرم مطلقا ولذلك قال مر فلو  
 دفنهما من غير ضرورة حرم وان اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلافهما كان بينهما محرمية ولو أمام  
 ولدهما أو كان صغيرا أو بينهما زوجية أو ملوكا لانه بدعة وخلاف ما ورد عن السلف ولانه يؤدي إلى الجمع بين  
 البر والفاجر وفيه اضرار بالصالح بالجائر السوء انتهت وقوله وان اتحد النوع كرجلين الخ قال سم على النهج  
 بعد مثل ما ذكرتم سيئتي من هذا ما لو أوصى الميت بذلك فينبغي الجواز لان الحق له كمالا وصي بترك التوبين  
 في الكفن اه وينبغي ان يحل ذلك اذا أوصى كل من الميتين بذلك كان أوصى الميت الاول بان يدفن عنده من  
 مات من أهله وأوصى الثاني بان يدفن على أيهما مثلا أو أوصى الثاني بان يدفن على أيهما مثلا ولم تسبق وصيته من  
 الاول فلا يجوز دفنه على الاول لان فيه مثل حرمة الاول ولم يرض بها وكذا الوأوصى الاول دون الثاني لان دفنه  
 وحده حقه ولم يسقطه اه ع ش عليه ولو حفر انسان قبرا فوجد فيه عظم ميت قبل فراغه أعاده ولم يتم الحفر  
 فان ظهر ذلك بعد تمامه جعله في جانب ودفن الميت بجانب آخر اه حل (تنبيه) لو كان بارض المحدث والشق  
 نجاسة فهل يجوز وضع الميت عليها مطلقا أو يفصل بين ان تكون النجاسة بواسطة صدي ميت كافي المقبرة المنبوشة  
 فيجوز أو من غيره كحجر أو غائط فيمنع لا زدرأ به حيث كل محتمل والوجه هو الاول فليأمل وحيث قيل  
 بالجواز يظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة فليأمل اه شوبري \* (قائده) \* سكتوا عن جمع اثنين في كفن  
 واحد وفي المذهب أنه صلى الله عليه وسلم كان يجتمعهم في ثوب واحد وإذا منعنا الجمع في الدفن في حال الاختيار  
 فهو في التكفين من باب أولى وبه صرح صاحب الوافي قاله في الخادم وانما يظهر أثر هذا اذا جاز الجمع في الحد  
 واحد بان وجدت الضرورة فينتد به هل يجوز الجمع في كفن واحد ويحجبه اختصاص الجواز أيضا بالضرورة  
 بخلاف ما اذا كان الجمع في الحد واحد ممتنعاً فإنه يقتضي عن امتناع الجمع في كفن وقد يقال لا يقتضي لان كلا منهما  
 حرام فارتكابهما بالضرورة ارتكاب حرامين \* (فرع) \* كما يجوز جمعهم في الحد للضرورة ويجوز نبش القبر  
 وإزالته على من فيه للضرورة أيضا فلو نبش غير الضرورة عصى الفاعل لذلك وكذا من أقره عليه فيما يظهر  
 ومع ذلك فالاولى الدفن مع من فيه لان المخالفات والانتهاك محصلا ولا بدو المبادرة إلى دفن هذا الميت أولى من تأخير  
 إلى تحصيل قبرا آخر لكن انما يجوز دفنه معه حيث وجد له مكان عنده ولم يزرح الاول عن مكانه فان زرحته  
 عن مكانه ولو برقى وان اتسع المكان يزرحته حرام لان بقائه في مكانه حقه فيحرم منعته كالجالس في مكان  
 مباح لا يجوز زرحته ولا فرق فيما ذكرين ان يكون الميت الاول باتيا بحاله أو يكون الباقي عظامه أو بعضه  
 قاله مر ثم رجع عن ذلك إلى ما في العباب ككروضر وهو ما تصح به محرم الدفن بوضع ميت فان حفر فوجد في  
 اثنتاه بعض عظامه وجب رد التراب عليه ان لم يضطر إلى الدفن معه أو بعد تمامه جاز جعلها في جانب القبر  
 ودفن الاثر معه اه سم نعم من اشتهر بعلم أو ولاية لا يجوز نبشها ولو انفق بل ينبغي عمارته ولو بنحو قبلا  
 فيمن احياء الزيارة والتبرك اه رجائي على القري (قوله ابتداء) أي اما دوام بان نبش القبر بعد دفن الميت  
 ليدفن فيه آخر أي في الحد فممتنع ما لم يبل الاول ويصير ترابا وعلم من قولهم نبش القبر لدفن ثان وتعليقهم ذلك  
 به تلك حرمة عدم حرمة نبش قبره لحدان مثلا لدفن شخص في الحد الثاني اذا لم تظهر له راحة اذ لا هنك الاول  
 فيه وهو ظاهر وان لم يتعرضوا له فيما أعلم اه شرح مر (قوله بعمل واحد) كانه احترز به عما لو كان بالقبر

من جنس) ذكرين أو اثنين  
 ابتداء (بقبر) بعمل واحد



(الاضرورة) ككثرة

الموتى لوباء أو غيره (فيقدم)  
 في دفنهما إلى جدار القبر  
 (أفضلهما) لأنه صلى الله  
 عليه وسلم كان يجمع بين  
 الرجلين من قتلى أحد في  
 ثوب واحد ثم يقول أيهم  
 أكثر أخذ القرآن فإذا  
 أشار إلى أحدهما قدمه في  
 اللحد (لا فرع) فلا يقدم  
 (على أصل) من جنسه  
 فيقدم الأب على الابن وإن  
 كان أفضل منه لحرمة  
 الأبوة والام على البنت وإن  
 كانت أفضل منها لحرمة  
 الأمومة ومنع التساوي في  
 الأئمة بخلاف ما إذا كان  
 من غير جنسه فيقدم الابن  
 على أمه لفضيلة الكورة  
 (ولا يصح على رجل) بل  
 يقدم الرجل عليه وإن كان  
 أفضل منه والتصریح بكونه  
 اللحن مع قول من جنس  
 وقول لا فرع إلى آخره من  
 زيادته ونحوه بالجنس مالم  
 كان من جنس حقيقته  
 كذا كر واثني أو احتمالا  
 كحسين فإن كان بينهما  
 محرمية أو زوجية أو سببية  
 كرمه دفنهما بقبر واحد لا  
 تأ كذا ضرورة وجبت جمع  
 بين اثنين جعل بينهما حاجز  
 تراب وقدم من جنس  
 الذكور ثم الأنثى ثم المرأة  
 وقدم بعض ذلك (وسن إن  
 دنا) من القبر إن كان على  
 شفيره كما عبره الشافعي  
 رضي الله عنه (ثلاث حثيات

تراب) بيديه جميعا

محلان كلعدين أو شقيز وبينهما حاجز كما يعلم ذلك من عبارة شرح مراه (قوله الاضرورة) وليس من الضرورة  
 ما جرت به العادة في مصرناه من الاحتياج للمراهم تصرف للمتكلم على التربة في مقابلة المتكلمين من الدفن لأنه  
 صار من مؤن التجهيز على أنه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن في غير ذلك الموضع اه ع ش على مر (قوله  
 ككثرة الموتى) أي وعسر افراد كل واحد قبر فيجمع بين اثنين فأكتر بحسب الضرورة وكذا في ثوب للاتباع في  
 قتلى أحد رواه البخاري اه شرح مر (قوله وعسر افراد كل واحد الخ) أي فتنى سهل افراد كل واحد  
 لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو في غيره ولو كان به يد واجب  
 حيث كان يعدمه قبره للبلد وتسهيل زيارته وغايته تعدد التراب ولا مانع منه وقوله وكذا في ثوب أي ويجعل بينهما  
 حاجز ندبا أخذنا مما يأتي اه ع ش عليه أي أن لم يكن به مس والواجب اه قل على الجلال (قوله فيقدم  
 أفضلهما) وهو الاحق بالأمامة اه شرح مر (قوله في ثوب واحد) قبل المراد في قبر واحد لا يجوز  
 تجر يدهما بحيث تتلاقى بشرتهما بل المراد أن يكون على كل ثيابه ولكنه يجمع بحسب الاحتياج في قبر واحد  
 اه وهذا تأويل بعيد وانما المراد أن ذلك الوقت كان وقت عز وجلت بعض الثياب التي وجدت كان فيها  
 سعة بحيث يسع اثنين يدرجان فيه ففعل فيهما ذلك ولا يلزم من ذلك تماس عورتيهما لا مكان أن يحجز بينهما  
 بأذخر ونحوه اه شرح المشكاة (قوله بخلاف ما إذا كان من غير جنسه) كان الأولى تأخير هذه إلى المفهوم  
 الآتي لانها من صورها من صور المنطوق اه شيخنا (قوله وحيث جمع بين اثنين) أي وإن كان الجمع محرما  
 بأن لم تدع ضرورة إليه اه ع ش على مر (قوله جعل بينهما حاجز تراب) أي ندبا كبحته الاذخر وغيره  
 ولو كان الجنس متحدًا اه ايعاب اه شورى (قوله وسن إن دنا) أي ولو امرأة ومجمله حيث لم يؤدقربها  
 من القبر إلى الاختلاط بالرجال اه ع ش على مر (قوله بأن كان على شفيره) عبارة شرح مر وضابط  
 الدنو لا يحصل معه مشقة لها وقع فيما يظهر فن لم يدن لا يسن له ذلك دفعا للمشقة في الذهاب إليه لكن قال  
 في الكفاية انه يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للبعيد أيضا واستظهره الولي العراقي وهو المعتمد  
 على انه يمكن الجمع بينهما بحمل الاول على التأكيدات (قوله ثلاث حثيات تراب) أي من تراب القبر على  
 ما قيد به في شرح البهجة والعيان وغيرها ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابه أيضا أخذنا من التعليل بأن ذلك  
 للرضا بما صار إليه الميت فليأمل اه سم على المنهج وبقى ما لوقد التراب فهل يشرب إليه أم لا فيه نظر  
 والاقرب الثاني اه ع ش على مر والتعبير بالحثيات هو الانقاص من حثي بحثي وحثيات ويجوز  
 حثي يحثو حثوا وحثوات اه شرح مر وأصل ثلاث حثيات حثو ثلاث فحذف المضاف وأقيم المضاف  
 إليه مقامه لان الحثيات اسم لا عين من التراب ولا يتعلق بها حكم اه ع ش والحدو الاختيار للكفين معا أو  
 أحدهما اه برماوى (قوله أيضا ثلاث حثيات تراب) أي مالم يكن به نجاسة أو ورطبا فافيه من التضيغ  
 بالنجاسة اه شورى (قوله أيضا ثلاث حثيات تراب) وينبغي الاكفاء بذلك مرة واحدة وإن تعدد المدفون  
 (فائدة) وجد بخط شيخنا الإمام تقي الدين العلوى وذكر أنه وجد بخط والده قال وجدت ما مثله حديثي الفقيه  
 أبو عبد الله محمد الحافظ بالاسكندرية بروايته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أخذ من تراب القبر حال  
 الدفن بيده أي حال ارادته وقرأ عليه أنا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره لم يعذب  
 ذلك الميت في القبر اه علقمى وينبغي أولوية كونه في القبر لا في الكفن إذا كانت المقبرة مقبوسة اه ع ش  
 على مر (فائدة) أخرى روى الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من كتب هذا الدعاء وجعله بين صدر  
 الميت وكفنه لم ينل عذاب القبر ولم يرمكرا ولا تكبرا وهذا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك والهادي  
 لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله الهى العليم ومثل ذلك أيضا ما نقل عن شرح العباب لابن حجر الهيتمي  
 ويسمى دعاء الأمن من كتبه وجعله في حوز من النجاسة كقصة أو نجاسة ووضع بين صدر الميت وكفنه أمن من



فتنة القبر ولم ير من الملكين المصكرين قرعا وهو هذا سبحانه من هو بالجلال متوحدوا بالتوحيد معروفا  
وبالعرف موصوفا وبالصفة على لسان كل قائل ربا وبالربوبية للعالم قاهرا وبالقهر للعالم جبارا وبالجهروت  
عليها حلما وبالعلم والحلم روقا رحما سبحانه عما يقولون وبسبحانه عما هم قائلون تسبحا تجشع له السموات  
والارض ومن عليها ويحمدني من حول عرشي اسمي الله عندي غير منتهى كفى لي وليا وأنا أمرع الحاسبين اه  
ومثله أيضا مروي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه حيث قال

يا قاهر يا المنيا **كل قهار** \* بنور وجهك أعتقني من النار  
اليك أشكومن كان يقصدني \* من أهل ودي وأصحابي وأنصاري  
في قفراء مظلمة عبراء موحشة \* فردا غريبا وحيدا تحت أحجار  
أمسبت ضيفك يا ذا الجود مرتهنا \* وأنت أكرم منزول به فاري  
فاجعل قرأني منك نيل مفقرة \* أنجو اليك بها يا خير غفار

(قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) اي ولما قيل من اسراع الدفن والمشاركة في هذا الغرض والرضا بما صار اليه  
الميت اه شرح مر (قوله ويسن ان يقول مع الاولى الخ) ويستحب ان يقول مع ذلك في الاولى اللهم لقنه  
عند المسئلة حجة وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء لروحه وفي الثالثة اللهم جاف الارض عن جنبه اه  
شرح مر وقوله زاد الحب الطبري أي في الاولى اللهم لقنه الخ لعسل الحكمة في جعل هذا مع الاولى وما بعده  
مع الثانية الخ ان أهم أحوال الميت بعد وضعه في القبر سؤال الملكين فناسب ان يدعى له بتلقين الحق وبعد  
السؤال تصعد الروح الى ما أعد لها فناسب ان يدعى له بفتح أبواب السماء لروحه وبعد يستقر الميت في القبر  
فناسب ان يدعى له بمغفرة الارض عن جنبه وقوله عند المسألة أي للسؤال وقوله حجة أي ما يحتج به على صحة  
إيمانه وإطلاقه يشمل ما لو لم يكن الميت ممن يسئل كالطفل ويشمل أيضا ما لو قدم الآية على الدعاء أو أخرها وينبغي  
تقديم الآية على الدعاء أخذ من قوله زاد الحب الطبري الخ وقوله اللهم افتح أبواب السماء لروحه الخ لا ينافي  
هذا ان روحه يصعد بها عقب الموت لا نقول ذلك المعبود للعرض ثم يرجع بها فتكون مع الميت الى ان  
ينزل قبره فلقبه بالسؤال ثم تفارقة وتذهب حيث شاء الله اه ع ش عليه (قوله وان يبال بمساح) عبارة أصله ثم  
يبال بمساح قال مر وانما كان ذلك بعد الخ لانه أبعد عن وقوع البتات وعن تأذي الحاضرين بالغباب اه  
(قوله بمساح) مجرور بكسرة مقدره عن البقاء المحذوفة للتقاء الساكنين لانه منقوص اه شيخنا (قوله أيضا  
بمساح) بفتح الميم جمع محذوف بكسر هاء هي آله تسمع الارض بها ولا تكون الامن حديد بخلاف المعرفة فانها  
تكون من الحديد وغيره فانه الجوهرى والميم زائدة لانها مأخوذة من العجوى أي الكشف اه شرح مر  
وقوله والميم زائدة لعله سقط ألف قبل الواو من نفع الشارح لا ما اذا أخذناها من المسح كما تقدم كانت الميم  
أصلية وانما أظهر زيادتها ان أخذناها من الصحف وقول مقابل للدول اه زشدي عليه وفي الصباح المسحاة  
بكسر الميم هي المعرفة لكنهما من حديد والجمع المساحى كالجوابي وصحوت الطين عن وجه الارض مخو من باب  
قال جرقة بالمحاة (قوله ويسن ان لا يراد على تراب القبر) أي ما لم يحتج لذلك لاجل ارتفاعه ولا يزيد عليه أخذا  
بما بعده اه شيخنا ح (قوله فتمكث جماعة) أي بقدر ما ينصرف زور ويترك له اه ج اه ع ش  
على مر (قوله يسألون له التثيت) وهذا الموال غير التلقين اه شيخنا وعبارة شرح مر ويستحب  
تلقين الميت المكلف بعد تمام دقته لخبر ان العبد اذا وضع في قبره وقول الله سبحانه انه يسمع قرع قعالم فماذا  
انصرفوا انما ملكا كان الحديث فتأخير تلقينه لما بعد اهالة التراب أقرب الى حاله مواله فيقول له يا عبد الله ان  
أمة الله اذ كرمنا خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان الجنة حق وان النار حق  
وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك رضىت بالله ربا وبالاسلام  
دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا وبالقرآن ايمانا وبالكعبة قبلته وبالقرنين اخوانا وانكر بعضهم

لانه صلى الله عليه وسلم حثا  
من قبل رأس الميت ثلاثا رواه  
البهيقي وغيره باسناد جيد  
ويسن ان يقول مع الاولى  
منها خلقناكم ومع الثانية  
وفيها نعبدكم ومع الثالثة  
ومن هنا نخرجكم تارة أخرى  
(و) سن (أن يبال) عليه  
(بمساح) أو ما في معناها  
أسرعا بتكميل الدفن  
ويسن أن لا يراد على تراب  
القبر لئلا يعظم شخصه  
(فتمكث جماعة) عنده  
ساعة (يسألون له التثيت)



قوله ابن أمة الله لان المشهور دعاء الناس بآياتهم يوم القيامة كناية عليه البخاري في صحيحه وظاهر ان محله في غير المنق وولد الزنا على أن المصنف في مجموع من غير فقال يا فلان بن فلان أو يا عبد الله بن أمة الله ويقف الملقن عند رأس القبر وينبغي ان يتولاه أهل الدين والصلاح من أقربائه والأقرب غيرهم كما ذكره الأذوي ولا يلحق طفل ولو مر اهتقا ولا يجنون لم يتقدمه تكليف كما قد به الأذوي لعدم اقتسامهما واستثنى بعضهم شهيد المعركة كما لا يصل عليه وبه أفنى الواو المرحومة الله تعالى والاصح ان الاتياء عليهم الصلاة والسلام لا يستلون لان غير النبي يستل عن النبي فكيف يستل هو عن نفسه انتهى بقوله واستثنى بعضهم شهيد المعركة أي فلا يستل وأما ادقصاره عليه ان غيره من الشهداء يستل وبعبارة زى والسؤال في القبر عام لكل مكاف ولو شهيد الا شهيد المعركة ويحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بأنهم لا يستلون على عدم الفتنة في القبر خلافا للجلال السيوطي وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره فتشمل الغريق والحرق وان محق وذوي في الهواء ومن أكلته السباع وقوله لا يستلون أي فلا يلتفتون ولعل الفرق بين هذا وبين ما اقتضاه كلامهم في الصلاة عليهم من انه يدعى لهم بما يدعى به لغيرهم ان الدعاء للأنبياء بالصلاة مطلوب بل ياتى الدرجة فطلب الدعاء لهم في الصلاة عليهم لذلك والمقصود من التلقين تكبيرهم بما يحجبون به السائل لهم وذلك مستف من

اه ع ش عليه \* (قائدا) \* سؤال القبر باللغة الفارسية ولذلك قال الجلال السيوطي

ومن عجيب روى به الانسان \* ان سؤال القبر بالسرياني

واختلف العلماء هل هو عام في المسلم والمنافق والكافر أم خاص بغير الكافر من المسلم والمنافق والاكثر على ان الكافر لا يستل وانما السؤال للمؤمن والمنافق فانه خاص به هذه الامم لم يكن لامتن الامم واذ اقرر هذا اظهر انه لمن نسب اليها حقيقة أو ادعاء بخلاف الكافر الصريح فانه لا ينسب اليها فلا يستل وقيل انه عام في الامم كلها وقيل بالوقف ويحتمل ان من قال انه يستل يرى انه عام في جميع الامم وفي الحديث يفتن رجلان مؤمن ومنافق فأما المؤمن فيفتن سبعا وأما المنافق فيفتن أربعين صبيا اه زماوى وفي القسطلاني على البخاري وهل السؤال باللسان العربي أم بالسرياني ظاهر قوله ما كنت تقول في هذا الرجل الى آخر الحديث انه بالعربي قال شيخنا وشهد له مارويانه من طريق يزيد بن طريف قال مات أخى فلما الحدوا انصرف الناس عنه وضعت رأسي على قبره فسمعت صوتا ضعيفا اعرف انه صوت أخى وهو يقول الله فقال له الاخر ما دينك قال الاسلام ومن طريق الهلاء بن محمد قال مات رجل وكان له أخ ضعيف البصر قال أخوه قد فناء فلما انصرف الناس عنه وضعت رأسي على القبر فاذا أنا بصوت من داخل القبر يقول من ربك وما دينك ومن نبيك فسمعت صوت أخى وهو يقول الله الى غير ذلك مما يستأنس به لكونه غريبا قال الحافظ ابن حجر ويحتمل مع ذلك ان يكون خطاب كل أحد بلسانه وعن الامم البلقيني انه بالسريانية والله أعلم اه وفيه أيضا في حديث البراء فيجلسانه فاذا كان مؤمنا كانت الصلاة عند رأسه والزكاة عن يمينه والصوم عن شماله وقيل المعروف من قبل رجليه فيجلس ويجمع عينيه وقدم ثلثه الشمس عند الغروب فيقول دعوني أصلي وكان بعض الصالحين لما ماتوا رأه بعضهم فقال له ما فعل الله بك قال لما جاءني الملك اني انتهيت عن الليل فذكرت الله تعالى على العاقبة واددت ان أقوم أتوا فلالا أن تريد قلت أقوم أتوا فقال انم نومة الغروب فلا خوف عليك ولا بأس اه وفيه أيضا يقتضي ان المليكين يأتیان المسلم والكافر في صور ومواحة فالكافر يخافهما ويتخير في الجواب والمؤمن يشتم الله بالقول الثابت فلا يخاف اه وبها مشيخنا العجمي والسيوطي في صدر الصدور الثالثة انه ورد في رواية ان الميت يسأل في المجلس الواحد ثلاث مرات عتوب باقي الروايات ساكنة عن ذلك فتعمل عليه أو يختلف الحال بالنسبة الى الأشخاص اه (قوله أيضا يسألون له التثنية) كل من يقولوا اللهم يتشفوا أو يغير ذلك كذا كر على القبر لم يكرهوا آتين بالسنة وان حصل لهم ثواب على ذكرهم ونفى اتيتهم به بعد سؤال



التثبيت هل هو مطلوب أو لا فيه نظر والاقرب الثاني ومثل الذي كبر بالاولى الاذان فلو اذنه كذا أو آتين بغير  
المطلوب منهم اه ع ش على مر (قوله أيضا سألوه التثبيت) أي ان كان مكلفا غير شهيد وغير نبي  
لانه الآن يسأل فيلقن حيث تخوف الفتنة قال في الايعاب والظاهر ان المراد بها هنا غير حقيقة تعاليتها  
ممن مات على الاسلام بل نحو التلجج في الجواب أو عدم المبادرة اليه أو مجيء المالكين له في صورة غير حسنة المنظر  
اه ايعاب اه شورى (قوله الاتباع) عبارة شرح مر لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا فرغ من دفن  
الميت وقف عليه وقال استغفروا لاتبكم واسألوا له التثبيت فانه الآن يسأل انتهت (قوله شبرا) أي قدره فلو  
زيد عليه كان مكروها اه ع ش على مر (قوله فالوجه ان يراى) أي ولو من المقبرة المنبوشة اه ع ش  
على مر (قوله فلا يرفع قبره بل يخفى) هل ذلك واجب أو مندوب وينبغي ان يكون ذلك واجبا اذا غلب على  
الظن فلهما به ذلك اه ع ش على مر (قوله كما فعل بقبره صلى الله عليه وسلم) وأما ما في البخاري عن حفيان  
رأيت قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستمرا فاستمسك به فاستسقط الجدار عليه في زمن الوليد وقيل في زمن عمر بن عبد  
العزيز اه شورى ولا يؤثر في ذلك كون التسطيع صار شعارا للروافض اذا السنة لا تتركه بموافقة أهل البدع  
فيها اه شرح مر وكره جلوس الخ أي ان كان محترما أو ما غير المحترم كقبر من شويحي فلا كراهة فيه والظاهر  
انه لا حرمة له بل الذي في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كفا الاذى عن أحيائهم اذا وجدوا ولا شك في  
كراهة المكث في مقابرهم ومحل ما ذكر من كراهة الجلوس والوطء في المحترم عند عدم مضي مدة يتيقن فيها  
انه لم يبق من الميت شيء في القبر سوى عجب الذنب فان مضت فلا بأس بالاتفاق به ولا كراهة في مشيه بين المقابر  
بفعل على المشهور لخبره انه ليس مع قرع نهالكهم وما ورد من الامر بالقاء السبطين فيحتمل ان يكون لكونهما  
من لباس المترفين أو لانه كان فيهما من اجلسه والنعال السببية بكسر السين المدبوعة بالقرط اه شرح مر  
وقوله فلا كراهة في الجلوس والوطء وينبغي عدم حرمة البول والتغوط على قبورهما لعدم حرمتها ولا عبرة  
بتأذي الأحياء وقوله لكن ينبغي اجتنابه أي وجوبا في البول والغائط وتدابير نحو الجلوس عليه وقوله ولا  
كراهة في مشيه بين المقابر بفعل أي عالم يكن متحسبا بنجاسة رطبة ولا فيحرم ان مشى به على القبر أو ما غير الرطبة  
فلا اه ع ش عليه (قوله أيضا وكره جلوس الخ) ويكره أيضا تقبيل التابوت الذي يجعل فوق القبر كما يكره  
تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الاولياء نعم ان قصد بتقبيل اضرحتهم التبرك لم  
يكره كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى فقد مر جوابه اذا عجز عن استلام الحجر يس له ان يشير بعصا وان يقبلها  
وقالوا أي اجزاء البيت قبل فحسن اه شرح مر وقوله نعم ان قصد بتقبيل اضرحتهم التبرك لم يكره ومثلها  
غيرها من الاعتاب ونحوها وقوله بانه اذا عجز الخ يؤخذ من هذا ان محلات الاولياء ونحوها التي تصدق بارتها  
كسبدي احمد البدوي اذا حصل فيها زحام منع من الوصول الى القبر أو يؤدي الى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب  
من القبر بل يقف في محل يتمكن من الوقوف فيه بلا مشقة أو يقرأ ما يسره ويشير بيده أو نحوها الى قبر الولي الذي  
قصد زيارته اه ع ش عليه (قوله ووطء عليه) أي التبرك الذي لمسلم ولو مدهرا فبما يظهر وظاهر ان المراد به  
محاذي الميت لا ما اعتدلت به عليه فانه قد يكون غير محاذ له لاسيما في اللحد ويحتمل الحاق ما قرب منه  
جدابه لانه يطلق عليه انه محاذ له اه ج اه شورى (قوله للنهي عنهما) والحكمة فيه توقيف الميت واحترامه  
وأما خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لان يجلس أحدكم على جرة فتخلص الى جلده خيرا له من ان يجلس على  
قبر تعسر الجلوس عليه بالجلوس للبول والغائط ورواه بن وهب أيضا في مسنده باقضا من جلس على قبر يبول  
عليه أو يتغوط وهو حرام بالاجماع اه شرح مر (قوله وفي معناه ما الاتكاء) أي يجنبه والاستناد اليه  
أي يظهره فهما متغايران اه شجنا ح ف والظاهر انهما في معنى الجلوس فقط وفي شرح مر ما يقتضي  
ذلك اه (قوله بلا حاجة) لم يبين الشارح مفهومه الا بالنسبة للوطء وكذلك منع مر تأمل (قوله وكره

الاتباع رواه أبو داود والحاكم  
وصححه لسناده (و) أن (يرفع  
القبر شبرا) تقريرا ليعرف  
غيره ويرى ويحترم ولان قبره صلى  
الله عليه وسلم رفع نحو شبرا  
رواه ابن حبان في صحيحه فان  
لم يرتفع ترابه شبرا فالوجه  
ان يراى وخرج بزبادي  
(بدارنا) ما لو مات مسلم بدار  
الكفار فلا يرفع قبره بل  
يخفى لئلا يتعرضوا له اذا  
رجع المسلمون وألحق بها  
الاذى الامكنة التي يخاف  
نفسها السرقة كقنعة أو لعداوة  
أولئك وهما (وتسطيعه  
أولى من تسنيمه) كما فعل  
بقبره صلى الله عليه وسلم  
وقبري صاحبه رواه أبو داود  
باسناد صحيح (وكره جلوس  
ووطء عليه) للنهي عنهما  
رواه في الاول مسلم وفي  
الثاني الترمذي وقال حسن  
صحيح وفي معناه ما الاتكاء  
عليه والاستناد اليه وبما  
صرح في الروضة (بلا حاجة)  
من زبادي مع التصريح  
بالكراهة فان كان الحاجة  
بل لا يصل الى الميتة أو  
لا يتمكن من الحفر الا بوطئه  
فلا كراهة (و) كره



تخصيصه) أي ظاهر أو باطن أو قوله وحرم أي البناء أي ظاهر أو باطن أو أيان لم يتحقق وقفها وحمل ذلك ما لم يكن الميت من أهل الصلاح ومن ثم جازت الوصية بعمارة قبور الصالحين لما في ذلك من إحياء الزاوية والتبرك  
 ١٥ حل ويستثنى من كراهة التخصيص وحرمه البناء بالمسبلة ما إذا خشي نبش فيجوز بناؤه وتخصيصه حتى لا يقدر النباش عليه كما قاله الشيخ أبو زيد وغيره ومثله ما لو خشي عليه من نبش الضجيع ونحوه أو أن يخرقه السيل ١٥ شرح م ر وقوله فيجوز بناؤه وتخصيصه ينبغي ولو في المسبلة وينبغي أيضا أن من ذلك ما يجعل من بناء الحجارة على القبر خوفا من أن ينش قبل بلى المتدفن غيره وعبارة حج بعد قول المصنف أقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع أنه لو اعتاد سباع ذلك الحبل الحفر عن موتاهم وجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها إليه كهيوطا من فأن لم يمنعها البناء كبعض التواحي وجب صندوق كما يعلم مما يأتي ١٥ ع ش عليه (قوله بالخص) بفتح الجيم وكسر ها وقوله وقيل الجيروي يسمى القصة بفتح القاف ١٥ برماوى (قوله وكذا عليه) نعم يؤخذ من قولهم أنه يستحب وضع ما تعرف به القبور أنه لو احتاج إلى كتابة اسم الميت لزيارة كان مستحبا بقدر الحاجة لاسم القبور الأولياء والصالحين فأنه لا تعرف إلا بذلك عند تقاؤل السنين وما ذكره الأذرى من أن القياس تحريم كتابة القرآن على القبر لتعرضه للدوس عليه والتجاسد والتلوين بصديد الموتى عند تكرار النبش في المقبرة المسبلة مردود بما لا فائدهم لاسمها والمخذور غير محقق ويكره أن يجعل على القبر مظلة ١٥ شرح م ر (قوله وبناء عليه) وليس من البناء ما اعتد به من قوايت الأولياء ثم رأيت في سم على ابن حجر استغرب أنهم مثل البناء لوجود العلة وهي التضييق الخ من البناء ما حرمته العادة من وضع الحجارة المسماة بالتركية ثم رأيت حج صرح بحرمه ذلك وينبغي أن يحل الحرمه حيث لم يقصد صونه عن النبش ليدفن غيره قبل بلاء ولا يجوز زرع شيء في المسبلة وأن تبقي بلى من ماله لانه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن فيقطع وقول المتولى يجوز بعد البلى يحول على المملوكة ١٥ حج ١٥ ع ش على م ر (قوله وحرم بمسبلة) ومن المسبل قراة مصر فان ابن عبد الحكم ذكر في كتاب تاريخ مصر أن ٤- زوين العاص أعطاه المقوقس فيها ما لا جزىلا وذكر أنه وجد في الكتاب الأول معنى النوراة أنه تربة أهل الجنة فكانت عمر بن الخطاب في ذلك فكذب اليه أن لا أعرف تربة الجنة إلا لأجساد المؤمنين فاجعلوها موتاكم وقد أفتى جماعة من العلماء بدم ماني فيها ويظهر حله على ما إذا عرف حاله في الوضع فإن جهل ترك حلا على وضعه بحق كفى الكائنات التي تقرأ أهل التمة عليها في بلدنا وجهلنا حالها وكفى البناء الموجود على حافة الانهار والشوارع وصرح في المجموع بحرمه البناء في المسبلة وما جمع به بعضهم من حل الكراهة على البناء على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر فيكره ولا يحرم لعدم التضييق والحرمه على ما لو بنى في المقبرة ميتا أو قبة يسكن فيه فانه لا يجوز وكذا لو بناء لتأوى فيه الزائرون لما فيه من التضييق مردود والاعتماد الحرمه مطلقا ١٥ شرح م ر وفي سم مائه قوله بمسبلة عبارة تشرح الارشاد لشجنا وحمل كراهة البناء إذا كان في ملكه ما إذا كان في مسبلة وهي ما اعتاد أهل البلد الدفن فيها أو في موقف قال الأذرى أو في موات فيحرم إلى أن قال ويحرم لانه يتأبد بعد انقضاء البدن وفيه تضييق على المسلمين بما لا مصلحة فيه ولا غرض وبه فارق جواز إحياء الموات ونحوه ١٥ واعتمد م ر أن المراد بالمسبلة الموقوفة وأما غيرها فلا يحرم البناء فيه وأن جرت عادة أهل البلد الدفن فيه ومن باب أولى الموات الذي لم يعتد أهل البلد الدفن فيه فالبناء فيه أولى بالجواز قاله على هذا الاشكال في أنه لا يجوز هدم ما هو جدم من الأبنية بالقرافة حيث لم يعلم وضعه على وجه غير سائق شرعا لأن القرافة أن لم يثبت أن السيد عمر وقفها لدفن المسلمين فواضح وأن فرض ثبوت ذلك فيحتمل أن ذلك البناء موضوع بحق كان سبق الوقفية بوجه صحيح فلا تشمله قال ومن جنى يظهر بطلان ما يقع في السنة بعض الناس من أن أبنية القرافة تهم حتى قبة الشافعي رضي الله تعالى عنه ١٥ بلغنى وأقول ولو قلنا أن المراد بالمسبلة ما جرت العادة بالدفن فيها لم يجوز هدم ما يوجد

(تخصيصه) أي تمييزه بالخص وهو الجيس وقيل الجير والمراد هناهما أو أحدهما (وكذا عليه) سواء أ كتب باسم صاحبه أم غيره في لوح عند رأسه أم في غيره (وبناء عليه) كقبة أو بيت انتهى عن الثلاثة رواه فيها الترمذى وقال حسن صحيح وفي الأول والثالث مسلم وخرج بتخصيصه تطيينه خلافا للامام والغزالي (وحرم) أي البناء (ب) مقبرة (مسبلة) بأن جرت عادة أهل البلد الدفن فيها



بالقرافة من الابنية ولم يعلم أمه لاحتتمال انه وضع بحق فليتنامل فان قلت هذا لا يأتي بناء على ان القرافة لم يقفها  
 عمر رضي الله تعالى عنه وبناء على ما قاله الاذري من امتناع البناء في الموات لان أصلها موات وان كان البناء بعد  
 جريان العادة بالدفن فيها فالامتناع واستحقاق الهدم واضح أو قبل جريان العادة فكذلك لانها حيت لم يمتد موات  
 قلت بل يأتي لاحتتمال انه احيا مكان القبر بحيث ملكه ثم دفن فيه والله تعالى أعلم وقد فسر الاسنوي المسئلة  
 بالمعدة للدفن ولو غير موقوف واعتمده مر آخر اكتب الشيخ في موضع آخر ما نصه واعلم انه لو وجد بناء على قبر  
 في مقبرة جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها وشك هل حدث بعد جريان عادتهم بذلك فالوجه الذي لا يجوز فيه انه  
 لا يجوز دمه ولا التعرض له لان الأصل احترامه ووضعه بحق ولعله حصل فيها قبل ان تصير مقبرة لأهل البلد وان  
 علم انه حدث بعد جريان عادتهم بالدفن فيها فهو مسئلة جوارز الهدم لانه حدث بعد تعلق حق المسلمين بها  
 واستحقاق كل واحد الدفن في أي موضع منها وصيرورتها مقبرة لهم فيكون موضوعا غير حق نعم ان علم حدوثه بعد  
 جريان عادتهم بما ذكر لكن شك هل حكم ما حكم بجوارزه فهل يتمتع هذه فيه نظر والأوجه الامتناع فليتنامل  
 اه (قوله كلاً كانت موقوفة) أي قياساً على الموقوفة وعبارة شرح مر ومثلها الموقوفة بالاولى انتهت  
 واعترض بان الموقوفة هي المسئلة وعكسه ويرد بان تعريف المسئلة يدخل مواتاً اعتماداً والدفن فيه هذا يسمى  
 مسئلة لا موقوفة فافض ما ذكره اه تحفة اه شورى فالمسئلة أعم (قوله وسن ربه بقاء) أي ولو بعد الدفن بمدة فيما  
 يظهر والأوجه فعله ولو مع وجود مطر كما استظهره الاذري بخلاف بعض العصرين كذا بخط شيخنا لم يشرح  
 الروض وعبارة الإيعاب ويكتفي عن الرشد وقوعه مطر عقب الدفن كما يحتمل الاذري وهو ظاهر وان تردد فيه  
 الزركشي اه اه شورى والمعمدان السنة لا تحصل بالمطر لا ما مكفون بالفعل اه شيخنا (قوله أيضاً وسن ربه  
 بقاء) أي بعد تمام الدفن وشمل ذلك الاطفال وهو ظاهر زاد ج مالم ينزل مطر يكتفي اه وينبغي له لو ثبت  
 عليه حشيش اكتفي به عن وضع الجريد الا كقياساً على نزول المطر ويحتمل خلافه ويفرق بأن زيادة الماء  
 بعد نزول المطر الكافي لا معنى لها الحصول المقصود من تعبد التراب بخلاف موضع الجريد زيادة على الحشيش فانه  
 يحصل به زيادة درجة الميت بتسليم الجريد اه ع ش على مر (قوله بقاء) والاولى ان يكون طاهر بارداً  
 ولو لمحاو يحرم بالتجسس اه شرح مر والمستعمل خلاف الاول اه ع ش طبعه في الإيعاب وينبغي  
 كراهته بالتجسس اه والفرق بينه وبين البول عليه ظاهر أي بخلاف التجسس فيجزم كالبول لانه أغلق من  
 المتجسس اه شورى (قوله بتبريد الخضج) قال في المصباح الخضج يقع الميم والجيم موضع الخضوع والجمع  
 مضاجع اه اه ع ش على مر (قوله ويكرهه بقاء الوارد) أي لانه اضاء مال وانما يحرم لانه يفضل لغرض  
 صحيح من اكرام الميت واقبال الزوار عليه لطيب ريح البعثة فسقط قول الاسنوي ولو قيل بتحريمه لم يعد ويؤيد  
 ما ذكره قول السبكي لا بأس بالسير منه اذا قصد حضور الملائكة لانها تحب الرائحة الطيبة اه شرح مر  
 (قوله ووضع حصي) أي صغار اه شرح مر (قوله ونحوهما) أي من الاشياء الرطبة فيدخل فيه الترسيم ونحوه  
 من جميع النباتات الرطبة اه ع ش على مر ويمتنع على غير مالكة أخذ من على القبر قبل يسه فان يسه  
 جاز زال نفعه المقصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار لا اعراض عنه حيث اه شرح مر اماما لكة فان  
 كان الموضوع مما يعرض عنه عادة حرم عليه أخذه لانه صار حالاً الميت وان كان كثيراً لا يعرض عنه مثله عادة  
 لم يحرم اه سم على المتنجس ويظهر ان مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع في ليالي الاعياد ونحوها على القبور  
 فيحرم أخذه لعدم اعراض مالكة عنه وعدم رضاه بأخذ من موضعه اه ع ش عليه (قوله عند رأسه) ذكر  
 الماوردي استحبابه عند رجليه أيضاً اه شرح مر (قوله وجمع أهله) المراد بهم ما يشمل الزوجات والعبد  
 وعبارة شرح مر ومنهم الأزواج والعقلاء والمسلمون من الرضاع والمصاهرة ومثلهم الاصداقاء ويقدم الابن دماً  
 الى القبلة ثم الاسن فالاسن على الترتيب المذكور في هذا اذا دفنوا في قبر واحد انتهت وقوله بموضع أي ساحته من

كلوا كانت موقوفة ولان  
 البناء يتأبد بعد انما المات  
 فلو بني فيها هدم البناء كما  
 صرح به في الأصل بخلاف  
 ما لو بني في ملكه والتصریح  
 بالتحريم من زيادتي  
 وصرح به في المجموع  
 (وسن ربه) أي القبر  
 (بقاء) لأنه صلى الله عليه  
 وسلم فعل ذلك بقبر سعد  
 ابن معاذ رواه ابن ماجه  
 وأمر به في قبر عثمان بن  
 مظعون رواه البزار والمعنى  
 فيه التفاؤل بتبريد الخضج  
 وحفظ التراب ويكره ربه  
 بقاء الوارد (ووضع حصي  
 عليه) لأنه صلى الله عليه وسلم  
 فعل ذلك بقبر ابنه ابراهيم  
 رواه الشافعي وسن أيضاً  
 وضع الجريد والريحان  
 ونحوهما عليه (و) وضع  
 حجر أو خشبة عند رأسه  
 وجمع أهله بموضع واحد  
 من المقبرة لأنه صلى الله عليه  
 وسلم وضع حجراً أي حفرة  
 عند رأس عثمان بن مظعون



المقبرة وليس المراد بقبر واحد اه شجنا (قوله وقال أعلم) أي أجعلها علامة عليه أعرفه بقوله وقبر أخى  
 أي من الرضاع اه ع ش على مر \* (تبيينه) \* يحصل بالصلاة على الميت المسبوبة بالحضور معه في محل  
 موته قبراط من الاجزوف الحديث انه كجبل أحد أو كجبل عظيم فان استمر معه الى تمام الدفن لا المواراة فقط  
 حصل له قبراط آخر مثله ويحصل بالصلاة عليه مع الحضور معه الى تمام الدفن من غير حضور قبلها قبراط فقط  
 ولا يحصل واحد منهما بالحضور بغير صلاة وفي بعض نسخ شرح العلامة الرملي انه يحصل بالصلاة من غير حضور  
 قبلها وبعد قبراط دون قبراط من حضر ولم يرتضه العلامة الزياي بل نقل ان تلك النسخة مخرجة عنهما وفي  
 حواشي العلامة ابن عبد الحق موافقة لما في بعض نسخ شرح العلامة الرملي وفيه انه لو ضل على جنازة صلاة  
 واحدة تعدد القبراط بعدهم قال العلامة سم ومجمله اذا شيع كلامهم الى تمام دفنه وهو موافق لما تقدم عن  
 العلامة زى وهذا كله في الميت الحاضر لا الغائب والقبر كما هو ظاهر كلامهم والقبراط في الاصل نصف دانق  
 والدانق سدس درهم اه برماوى (قوله وتعبيرى بأهله أعم) أي لشموه الزوجة والارقاء والعقلاء على ما نقل  
 عن الخطيب والدميرى اه شورى (قوله وزيارة قبور لرجل) وتحصل بالحضور عند الميت اه شجنا (قوله  
 فيباحة معتمد) وعبارة المناوى على ليلة النصف من شعبان نصها ما قبور الكفار فلا تسد بزيارتها وتجوز على  
 الاصح نعم ان كانت الزيارة بصد الا اعتبار وقد ذكر الموت فهي مندوبة مطلقا فيستوى فيها جميع القبور كما قاله  
 السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيها تدبير بعينه \* (فرع) \* اعتداد الناس بزيارة القبور صبيحة الجمعة  
 ويمكن ان يوجه بان الارواح تحضر القبور من عصر الخميس الى شمس السبت فخصوا يوم الجمعة لانه تحضر  
 الارواح فيه ولعل المراد حضور خاص والافلال راح ارتباط بالقبور مطلقا ثم انه قد يقال كان ينبغي ان تطلب  
 الزيارة يوم السبت لانه عليه الصلاة والسلام كان يزور الشهداء بأحد يوم السبت ويمكن ان يقال له خصه  
 بعدهم عن المدينة وضيق يوم الجمعة عن الاعمال المطلوبة فيمن التكبير وغيره وأطن المسئلة فيها كلام فراجع  
 اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله وغيره مكروهه) وقيل حرام لخبر عن التزوارات القبور وجل  
 على ما اذا كانت زيارتهن للتعديد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهن أو كان فيه خروج محرم وقيل يباح اذا  
 أمن الافتتان عملا بالاصل اه شرح مر (قوله فتسن لهما) ومعلوم ان محل ذلك حيث أذن الزوج أو  
 السيد أو الولي اه ع ش على مر (قوله ومثله قبور سائر الخ) والوجه عدم الحاق قبور آبائهم وأخوتهم وبقية  
 آثارهم بذلك أخذ من العلة وان بحث ابن قاضي شبهة الحاق اه شرح مر ومحل الحاق عالم يكونوا  
 علماء أو أولياء اه ع ش عليه (قوله وان يسلم زائر) أي لشبور المسلمين أما قبور الكفار فالقياس عدم جواز  
 السلام عليها كافي حال الحياة بل أولى اه شرح مر والزائر ليس بشيد بل يندب لكل من مر على القبر  
 السلام على من فيه ولا يختص ذلك بالوفات التي اعتدت الزيارة فيها ويسن ان يكون الزائر مستقبلا وجه  
 الميت وان يكون على طهارت أو يتأكد ذلك في حق الاقارب خصوصا الابوين ولو كانوا يولد آخر غير البلد الذي  
 هو فيه اه ع ش عليه وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ما من أحد غير بقر أخيه المؤمن كان يعرفه  
 في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورده عليه السلام اه شرح مر وقوله الا عرفه ورده عليه السلام فيه إشارة الى  
 انه يؤدى للمسلم حقه ولو بعد الموت وان الله تعالى يطيعه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرده عليه ومع ذلك لا ثواب  
 فيه للميت على الرد لان تكليفه قد انقطع بالموت اه ع ش عليه (قوله دار قوم) بالنصب على الاختصاص  
 وهو أقصم أو النداء وبالجز بدل من كم اه ايعاب اه شورى فيكون تبدل كل من كل ويكون هناك  
 مضاف محذوف أي أهل دار اه شجنا (قوله وان شاء الله الخ) فان قيل ما فائدة المشيئة مع ان المحقق  
 مقطوع به (قلت) أجاب جج بان المشيئة للتبرك أو هي المعروفة في الوفاة على الاسلام أو المعقولة بهم في هذه  
 البقعة اه ومثله شرح مر (قوله ولا تقتنوا بهم) ويسن لمن يزى بهم هذه الاجساد اليبالية والعظام

وقال أعلمها قبر أخى وأدفن  
 اليه من مات من أهلى رواه  
 أبو داود بإسناد جيد وتعبيرى  
 بأهله أعم من تعبيرة بأهله  
 (وزيارة قبور) أي قبور  
 المسلمين (لرجل) لخبر مسلم  
 كنت نهيتكم عن زيارة  
 القبور فزوروها أما زيارة  
 قبور الكفار فباحة وقيل  
 محرمة (ولغيره) أي غير الرجل  
 من أنثى ونحو (مكروهه)  
 لقلة صبر الانثى وكثرة جزعها  
 وألحق بها الخنثى احتياطا  
 وذكر حكمه من زيادنى  
 وهذا في زيارة قبر غير النبي  
 صلى الله عليه وسلم أما زيارة  
 قبره فتسن لهما كالرجل كما  
 اقتضاه اطلاقهم في الحج  
 ومثله قبور سائر الانبياء  
 والعلماء والاولياء (وان  
 يسلم زائر) فيقول السلام  
 عليكم دار قوم مؤمنين وانا  
 ان شاء الله بكسم لاحقون  
 رواه مسلم زاد أبو داود اللهم  
 لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا  
 بعدهم وأما قوله صلى الله  
 عليه وسلم عليك السلام  
 تحية للموتى



الثمرة التي تخرج من الدنيا وهي بركة مؤمنة أنزل عليها رحمتك وسلاماً مني اه برماوى وفي المصباح ونخر  
العظم نخر من باب تعب بلى وتفتت فهو نخر ونخر اه (قوله فتظر العرف العرب) أى وهو لا يعول عليه اه  
عش (قوله وان يقرأ الخ) والاجزله والميت وان لم يمد ثواب ذلك للميت أو ينوه بالقراءة فيكتفى في حصول  
ثواب القراءة للميت بالقراءة عند قبره وكان الميت هو القارئ ويثاب القارئ أيضاً فقد نص امامنا على ان  
من تصدق على الميت يحصل للميت ثواب تلك الصدقة وكأنه المتصدق بذلك قال وفي واسع فضل الله ان يشيب  
المتصدق اه حل والتصديق ان القراءة تنفع الميت بشرط واحد من ثلاثة أمور أما حضوره عنده أو قصده  
له ولو مع بعد أو دعاؤه ولو مع بعد أيضاً اه شيخنا (قوله ما يسر) أى ويهدى ثوابه للميت وحده أو مع أهل  
الحياة (فائدة) ورد عن السلف ان من قرأ سورة الاخلاص احدى عشرة مرة وأهدى ثوابها للجبانة غفر له  
ذنوب بعد الموت فيها وروى السلف عن علي رضي الله تعالى عنه انه يعطى من الاجر بعد الاموات اه  
برماوى (قوله بعد توجهه القبلة) أى حال القراءة والدعاء وان لم يرفع يديه في الدعاء اه برماوى وكونه واقفاً  
أفضل اه شورى (قوله كقربة منه حيا) أى بحيث لو كان حياً لسمعه ولو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن  
بعيداً لان أمور الآخرة لا يقاس عليها وقد يشهد له اطلاقهم من السلام على أهل المقبر مع ان صوت المسلم لا يصل  
الى جثثهم لو كانوا أحياء اه عش على مر وينبغي ان المراد كقربة منه باعتبار عادته معه بالفعل لا باعتبار  
مقام الميت ومقداره حتى لو كان عظيماً جداً بحيث يقتضى مقداره البعد عنه جداً لكن كانت عادته مع الزائر  
المتزلة والتبرك والتواضع وتقريبه ووقف عن زيارته على عادته معه على الحد الذي كان يقرب منه في الحياة وانه  
لو كانت عظيمة الميت من جهة السلطان فان كان مجرد الخبر والظلم ولا خيري لم يعظم بعد موته ولم يطلب الابعاد  
منه وان كان فيه نوع خير وعدل واحترام وطلب الابعاد بغيب الحال اه مر قال في شرح الروض نعم لو كانت  
عادته معه البعد وقد أوصى بالقرب منه قرب منه لانه حقه كالأذن له في الحياة قاله الزركشى اه اه سم (قوله  
احترامه) أى حيث كان احترامه حياً لا حلاً علمه أو صلاحه والابان كان احترامه حياً لكونه جباراً كالولاية  
الظلمة فلا اعتبار به اه حل ويؤخذ من هذا كراهته ما عليه علمت زوار الاولياء من دفعهم التواييت وتعلقهم  
بها ونحو ذلك والسنة في حقهم التأديب في زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما حوت به العادة  
في زيارتهم في الحياة تعظيمهم والهموا كراماً قال حج والقرام القبر أو ما عليه من نحو تابوت ولوقبره صلى الله عليه  
وسلم نحو يده وتقبيله بدعة مكروهة قبيحة اه رجه الله اه عش على مر (قوله وحرم نقله الخ) أى وان  
أمن التغيير ما فيه من تأخير دفنه المأمور بتجليله وتعرضه لهتك حرمة اه شرح مر (قوله من مقبرة محل  
موته) يؤخذ منه ان دفن أهل انبياء وموتاهم في القراقة ليس من النقل المحرم لان القراقة صارت مقبرة لأهل  
انبياء فالنقل اليها ليس نقلاً عن مقبرة محل موته وهو انبياء اه مر اه سم على المنهج أى ولا فرق في ذلك بين من  
اعتاد الدفن فيها أو في انبياء فيما يظهر ومثله يقال فيما اذا كان في البلاد الواحد مقابر متعددة كباب النصر  
والقراقة والاز بكية بالنسبة لأهل مصر فله الدفن في ايها شاء لانها مقبرة بأهل له ذلك وان كان صاحبها يقرب  
أحد هاجداً لله المذكورة اه عش على مر (قوله وهذا أولى من قوله ويجرم نقله الى بلد آخر) وحيتئذ  
فيمنع من كلامه أربع مسائل وهي نقله من بلد لبلد أو صحراء أو من صحراء لبلد أو بلد اه عش على مر  
(قوله الامن بقرب مكة الخ) المراد بالقرب ساقفة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله والمراد بمكة جميع الحرم لانفس  
البلد قال الزركشى وغيره أخذنا من كلام المحب الطبري وغيره ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة بل لو كان يقرب  
بمقابر أهل الصلاح والخير والحكم كذلك لان الشخص يشهد الجوار الحسن ولو أوصى بنقله من محل موته الى محل  
من الاماكن الثلاثة تخذت وصيته حيث قرب وأمن التغيير كما قاله الاذرى أما لو أوصى بنقله من محل موته الى  
محل غير الاماكن الثلاثة فيجزم تنفيذه او يحتمل بعضهم جوازها لاحد الثلاثة بعد دفنه اذا أوصى به ووافقه

فتظر العرف العرب حيث  
كل من عادتهم اذا سلوا الى  
قبر يقولون عليك السلام  
(و) ان (يقرأ) من القرآن  
ما يسر (ويدعو) له بعد  
توجهه الى القبلة لان الدعاء  
ينفع الميت وهو عقب القراءة  
أقرب الى الاجابة (و) ان  
(يقرب) من قبره (كقربة  
منه) في زيارته (حياً) احتراماً  
له (وحرم نقله) قبل دفنه من  
محل موته (الى) محل (أبعد  
من مقبرة محل موته) ليدفن  
فيه وهذا أولى من قوله  
ويجزم نقله الى بلد آخر (الا  
من قبر بمكة والمدينة



غيره فقال هو قبل التغير واجب هذا والوجه عدم نقله بعد دفنه مطلقا كما قاله في العباب ولا أثر لوصيته ولو تعارض  
 القرب من الاماكن المذكورة ودفنه بين أهله فالاول أولى كما يحسنه الشيخ رحمه الله اه شرح م ر (قوله  
 وايلاء) بوزن كبرياء وحكى قصر الفه وتشديد الياء ايضا وقال في المطالع يحذف الياء الاولى وكسر الهمزة وسكون  
 اللام وبالدق يقال الايلاء بالالف واللام وهو غريب ومعناه بيت الله اه برماوى (قوله الامن بقرب مكة المح)  
 المراد بالقرب أن لا يتغير مدة نقله وبمكة جميع الحرم وبلد ينة حرمة أيضا وبيت المقدس مقابر مو يتجه جواز  
 النقل من كل من هذه الثلاثة لا لشرف منها لا عكسه اه برماوى (قوله فلا يحرم نقله اليها) محل جواز نقله بعد  
 غسله وتكفينه والصلاة عليه لتوجه ذلك على أهل فرض محل موته فلا يسطع عنهم بجواز نقله قاله ابن شهاب  
 وهو ظاهر وتضمن ذلك أنه لو كان نحو السيل بعمقيرة البلد وينسدها جاز لهم النقل الى ما ليس كذلك اه  
 شرح م ر وقوله ويعم مقبرة البلد وينسدها أى ولو في بعض فصول السنة كأن كان الماء ينسدها من النيل  
 دون غيره فيجوز نقله في جميع السنة وقوله جاز لهم النقل الى ما ليس كذلك أى ولو لبلد آخر ليس المين من  
 الفساد اه ع ش عليه (قوله أيضا فلا يحرم نقله اليها) أى اذا كان غير شهيد اما هو فلا ينقل اه شرح م ر  
 أى وان كان بقرب أحد الاماكن الثلاثة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى أحدان يردوا الى مصارعهم  
 وكانوا نقلوا الى المدينة اه رشيدى (قوله قبل البلى) في المختار بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فان تحت بناء  
 المصدر مدت اه وهى تفيد ان ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر والفتح مع المد اه ع ش على م ر  
 (قوله لنقل) أى ولو نحو مكة اه شرح م ر (قوله الا لضرورة) وليس منها ما لو كفن في حرير فلا يجوز  
 نبشه لتجريد عنه لان الكفن حق الله تعالى وهو مبنى على المسامحة اه شرح م ر (قوله كدفن بلا طهر)  
 وكما لو دفنت امرأ قاتل بجنين ترجى حياته بل يكون له ستة أشهر فاكثر فيشق جوفها ويخرج اذشقه لازم قبل  
 دفنها أيضا فان لم ترج حياته فلا لكن يترك دفنها الى موته ثم تدفن اه شرح م ر وقوله لكن يترك دفنها  
 الى موته أى ولو تغيرت ثلاث دفن الجلىح اه ع ش عليه وعبارة ج وكما لو دفنت وبطنها جنى ترجى  
 حياته ويجب شق جوفها لخراجها قبل دفنها وبعده فان لم ترج حياته أخذ دفنها حتى يموت وما قبل انه يوضع على  
 بطنها حتى يموت غلظا فاحش فليحذر انتهت (قوله أو تيمم) أفهم انه اذا عيم قبل الدفن لا يجوز نبشه للغسل وان كان  
 تيممه في الاصل لفقد الغسل اوله فقد الماء يحمل يغلب فيه وجوده اه وهو ظاهر اه ع ش على م ر  
 (قوله فيجب نبشه) ويجوز نبشه لينقل فيم لو لم يتعمل أو نداء ولم يتغير تغير يمنع الغرض الحامل على نبشه  
 ويكتفى في التفسير بالظن نظرا للعادة المطردة بماله اه ج وشرح م ر ولو كفته أحد الورثة من التركة  
 واسرف غرم حصة بقية الورثة ذلوا طلب اخراج الميت لاخذ ذلك لم تلزمهم اجابته ويجوز فينبش لاجراجه وليس  
 لهم نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة فان زاد في العدد قلهم م النبر وخراج الزائد والظاهر كما قاله الاذرى ان  
 المراد الزائد على الثلاث اه شرح م ر (قوله أو في مقصوب) ودفنه في المسجد كهو في المقصوب فينبش  
 ويخرج مطلقا فيها يظهر اه شرح م ر أى سواء سبق على المصلين أولا اه شورى (قوله ووجد  
 ما يدفن أو يكفن فيه الميت) فان لم يوجد ذلك حرم أيضا كما اقتضاه كلام الشيخ أبي حامد وغيره بناء على قهر مالكة  
 عليه لم يجد غيره وهو الاصح اه شرح م ر أى ويعطى قيمته من تركه الميت ان كانت والا فمستعانة  
 كانوا والا فميت المال فيسير المسلمين ان لم يكن هو منهم اه ع ش عليه (قوله مال يرض ببقائه ويكره له  
 ذلك) أى عدم الرضا ويسن في حقه الترك فان لم يطلب المالك ذلك حرم النبر بخم به ابن الاستاذ اه شرح  
 م ر وقوله فان لم يطلب المالك ذلك شمل ما لو سكت عن الطلب ولم يصرح بالمسامحة فيجزم اخراجها وعبارة ج  
 بعد قول المصنف مقصودين وان عدم الورثة مثله أو قيمته مال يباح المالك انتهت ومقتضاها وجوب نبشه عند  
 سكوت المالك وقد يمنع بان في اخراج الميت ازاراء والمسامحة تجازيه فالأقرب عدم جواز نبشه مال يصرح المالك

وايلاء) أى بيت المقدس فلا  
 يحرم نقله اليها بل يختار  
 لفضل الدفن فيها (و) حرم  
 (نبشه) قبل البلى عند أهل  
 الخبرة بتلك الارض (بعد  
 دفنه) لنقل وغيره كتكفين  
 وصلاة عليه لان فيه هتكا  
 لحرمته (الضرورة) كدفن  
 بلا طهر) من غسل أو تيمم  
 وهو ممن يجب طهره (أو)  
 بلا (توجيه) له الى القبلة (ولم  
 يتغير) فيها فيجب نبشه  
 تدارك الطاهر الواجب  
 وليوجه الى القبلة وقول لم  
 يتغير من زيادى (أو) كدفن  
 (في مقصوب) من أرض أو  
 ثوب أو حذاء يدفن أو يكفن  
 فيه الميت فيجب نبشه وان  
 تغير ليرد كل صاحبه مالم  
 يرض ببقائه (أو وقع فيه  
 مال) خاتم أو غيره فيجب نبشه  
 وان تغير لاخذ



سواء أطلبه مالك أم لا كما  
اقتضاه كلام الروضة والمجموع  
وقيد صاحب المذهب ومن  
تبعه بالطلب كما قيد به الأصحاب  
مسألة الابتلاع إلا يتوقد  
فرقت بينهما في شرح الروض  
ولو بلغ مال نفسه ومات  
لم ينشأ أو مال غيره وطلبه  
مالكه ينشأ وشق خوفه  
وأخرج منه ورد لأصحابه  
ولو ضمنه الورثة كما نقله في  
المجموع عن إطلاق الأصحاب  
رأيه على ما في العدة من  
أن الورثة إذا ضمنوا المنيشق  
ويؤيده ما اقتضاه كلامها  
من أنه يشق حيث لا ضمان  
وله تركه في نقل الروايات  
عن الأصحاب ما وافق ما فيها  
تجاوزاً ما بعد البلى فلا يحرم  
ننشه بل تحرم عمارته  
وتسوية التراب عليه لئلا  
يتمتع الناس من الدفن فيه  
لظنهم عدم البلى واستثنى  
قبور الصحابة والعلماء  
والأولياء (وسن تعزية نحو  
أهله) كصهر وصديق وهي  
الأمر بالصبر والجسار عليه  
بعد الأبر والتخدير من  
الوزر بالجزع والدعاء للميت  
بالغفرة والمصاب بجبر  
المصيبة لأنه صلى الله عليه  
وسلم مر على امرأته تبيكي على  
مسي لها فقال لها اتقي الله  
واصبري ثم قال إنما الصبر  
أي الكامل عند الصدمة  
الأولى ورواه الشيخان ولأن  
أسامة بن زيد قال أرسلت

بالطلب اه ع ش عليه (قوله سواء أطلبه مالك أم لا) المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضي أنه  
لو لم ينشأ عنه ينشأ وهو ظاهر اه ع ش على مر (قوله وقد فرقت بينهما في شرح الروض) وبعبارة شرح  
مر وقد يفارق ما في الابتلاع وفي التكفين والدفن في المنصوب بأن في الأول بشاعة يشق خوفه والاخيرين  
ضرورة بأن له فاحتياطاً لهما بالطلب بخلاف هذا ولم يبين دل كلامه هنا في وجوب النيش أو جوازه ويحمل  
كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الطلب فلا يخالف إطلاقهم انتهى وهو عين ما في شرح الروضة  
(قوله لو بلغ) بكسر اللام اه ع ش وبابه فهم اه مختار وفي المصباح بلغت الطعام بلعاً من باب تعب  
والماء والريق بلعاً ساكن اللام وبلغته بلعاً من باب يقع لغة اه (قوله مال نفسه) أي ولو أكثر من الثلث  
ولو في مرض موته اه برماوي (قوله لم ينشأ) أي لاستهلاكه حال حياته اه شرح مر ويؤخذه منه  
أنه لا يشق وإن كان عليه دين لاهلاً كه قبل تعلق الغرماء به وهكذا اه ع ش عليه (قوله رأيه على  
ما في العدة الخ) المعتمد ما في العدة فتضمنه أحد من الورثة أو غيرهم حرم نيشه وشق خوفه لقيام بدله مقامه وصونا  
للميت من انتهاك حرمة اه من شرح مر وع ش عليه (قوله ويؤيده) أي ما في المجموع ووجه التأييد  
أنه إذا شق خوفه مع وجود التركة فكذلك يشق مع ضمان الورثة وقد يقال لا تأييد لأن الضمان اثبت من  
التركة بدليل أنها معرضة للتلف بخلاف ما في النمة الحاصل بالضمان قرر الشبيري ووافق عليه الزاوي  
اه وقوله ما اقتضاه كلامها أي في محل آخر منها (قوله تجوز) أي تساهل في النقل والتحقيق في النقل عنهم  
مانعاً النووي من الإطلاق اه شيخنا (قوله بل تحرم عمارته الخ) وفي الجواهر لو انعدم القبر تغير الولي بين  
تركة وأصلها من نقله منه إلى غيره اه ووجهه أنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء والحق بأنه إذا ما تم بار  
ترابه عقب دفنه ومعلوم أن الكلام حيث لم يخش عليه نحو سبع أو يظهر منه نحو ربح والأوجب إصلاحه  
قطعا اه شرح مر (قوله وتسوية التراب عليه) جملة مفسرة لما قبلها أي عمارته تسوية التراب الخ اه  
شوري (قوله واستثنى) أي من حرمة العمارات فقبور هؤلاء لا تحرم عمارتها وإن بلوا وهذا كأنه مبني على ضعف  
والافتقار لا تبلى أجسادهم اه شيخنا (قوله وسن تعزية نحو أهله) أي التعزية من الجانب لاهل الميت سنة  
و ينبغي أن يسن ذلك لاهل الميت بعضهم مع بعض اه ع ش على مر وتسن التعزية أيضاً بقدر المال وإن  
لم يكن رقيقاً اه شرح مر أي وإن قل بالنسبة أن يتأثر به اه ع ش عليه ويدعوله بما يناسب اه  
برماوي ويبيح بعض الهوامش الصحيحة وتسن المصاحفة هنا أيضاً اه وهو قريب لأن فيها جبراً لاهل الميت وكسراً  
لسورة الحزن بل هذا أولى من المصاحفة في العيد وتحصل سنة التعزية مرة واحدة ولو كررها هل يكون  
مكروهاً لما فيه من تجديد الحزن أم لا فيه نظر وقد يقال مقتضى الاختصار في الكراهة على ما بعد الثلاثة عدم  
كراهة التكرار في الثلاث سيما إذا وجد عند اهل الميت جزءا عليه اه ع ش على مر (قوله كضهر) في  
المختار الأصهار أهـ بل بيت المرام عن الخليل قال ومن العرب من يجعل الصهر من الإجماع والاختان جيعا وصهر  
الشيء فأنصهر إذا به فذاب وبابه قطع فهو صهر قبل ومنه قوله تعالى يصهر به ما في بطونهم اه (قوله وهي الأمر  
بالصبر) أي اصطلاحاً وأما لغة فهي التسليط عن يدي عليه اه شرح مر أي عن يدي به وبعبارة الخطيب  
عن يدي عليه وهي ظاهرة اه ع ش عليه (قوله أيضاً وهي الأمر بالصبر الخ) ظاهراً أن التعزية إنما تحقق  
بمجموع ما يأتي والظاهر أنه غير مراد فليراجع اه رشيدى (قوله بعد الأجر) أي إن كان المعزى يتفق  
الزاي مسلماً وقوله والدعاء للميت بالغفرة أي إن كان مسلماً كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله تبيكي على صبي لها)  
أي مع جزع منها اه ع ش على مر فذلك أمرها بالتقوى (قوله إنما الصبر الخ) الصبر جس النفس  
على كربة تقهره ولا يذيقها تقهره وممدوح وطلوب اه ع ش على مر (قوله عند الصدمة الأولى)  
معناه إن كل ذي رزية قصاراه الصبر ولكنه إنما يحمد عند حدثها اه مختار الصحاح اه ع ش فالمعنى



انما يحمد الصبر عند الصدمة أي الرزية الأولى والمراد ابتداءها وان لم تكن أولى فالمراد عند أول كل مصيبة اه  
 شيخنا (قوله إحدى بنات النبي) هي زينب كذا رواية وقيل فاطمة وقيل رقية اه شوري (قوله ان الله ما أخذ  
 الخ) قدم ذكر الأخذ على الاعطاء وان كان متأخرا في الواقع لما يقتضيه المقام والمعنى ان الذي اراد الله أن  
 يأخذه هو الذي كان اعطاءه فان اخذه اخذناه وله ويحتمل ان يكون المراد بالاعطاء اعطاء الحياة لمن بقي بعد  
 الموت ونواهم على المصيبة أو ما هو أعظم من ذلك وما في الموضوعين مصدرية ويحتمل ان تكون موصولة والعائد  
 محذوف فعلي التقدير الأول لله الأخذ والاعطاء وعلى الثاني لله الذي أخذه من الأولاد وله ما أعطى منهم أو ما هو  
 أعظم من ذلك وهي جملة ابتدائية معطوفة على الجملة المؤكدة ويجوز في لفظ كل النصب عطفا على اسم ان فينصب  
 التأكيده عليه أيضا ومعنى العندية العلم فهو من مجاز الملازمة والاحل يطلق على الجزء الأخير وعلى مجموع العمر  
 وقوله معنى أي معلوم أو مفهوما ونحو ذلك اه فتح الباري اه شوري (قوله حتى الصغار) أي الذين لهم  
 نوع تميز اه ع ش على مر (قوله الا الشابة فلا يعز بها الخ) عبارة شرح مر ولا يعزى الشابة الا بحارمها  
 أو زوجها كما قاله الشيخ وكذا من ألحق بهم في جوار النظر فيما يظهر كعبد هاتم بن أبي الجحني فقام قياسا  
 على سلامها انتهت (قوله الا بحارمها ونحوهم) اما الاجنبي فيكره له ابتداءها بالتعزية والرد عليها ويجرمان  
 منها اه شيخنا ومثله في ع ش على مر وعبارته على ابن قاسم الغزي وتعزية الاجنبي لها وهي كابتداء  
 السلام وردها حرام ولها مكره وانتهت (قوله تقريرا) فلا تضر الزيادة بنحو نصف يوم مثلا اه حل (قوله  
 من الموت) أي لامن الدفن هل وان تأخر دفعه عنها المعتمد اه حل (قوله الحاضر) أي وان بعدت المسافة  
 بينهما في البلد ويتبع ان مثل البلد ما جاورها اه ع ش على مر (قوله ومن القدوم) أي قدوم المعزى أو المعزى  
 وقوله أو بلوغ الخبر أي اذا بلغ موته في باد آخرة فتستد التعزية بعده ظاهره ولو تأخر الدفن عنها فليتأمل اه  
 شوري وبعبارة شرح مر اما عند غيبة المعزى أو المعزى أو مرضه أو حبسه أو عدم علمه كما يحسنه الأذرى  
 وتبعه عليه ابن المقرئ في تحشيمه وينبغي ان يلحق بها كل ما يشبهها من أعيان الجماعة فتبقى الى القدوم والعلم  
 وزوال المانع ويبحث الطبري وغيره امتدادها بعد ذلك ثلاثة أيام وارتضاء الاسنوي وغيره وتحصل بالمكاتبة  
 من الغائب و يلتحق به الحاضر المعذور ولو غرض ونحوه وفي غير المعذور وقتها انتهت (قوله بمسلم) أي ولو زانيا  
 محصنا وتارك صلاته وان قتل حدا اه حل (قوله أيضا بمسلم) أي ولو زيقا اه ع ش على مر والصورتان  
 في المقام أربعة تعزية مسلم بمسلم وبكافر وتعزية كافر بمسلم وبكافر والحكم انها سنة في الأولين ومباحة في  
 الآخرين ان لم يرج اسلام الكافر المعزى بفتح الزاى والافتس هكذا انفص من شرح مر (قوله بان يقال له  
 أعظم الله أجرك الخ) ويستحب ان يقدم قبل هذا ما ورد من تعزية الخضر لاهل بيته صلى الله عليه وسلم بعد  
 موته وهو ان في الله عز لمن كل مصيبة وخاف من كل هالك ودرك من كل فائت فبالله فتقوا واياه فارحوا فان  
 المصاب من حرم الثواب اه شرح مر \* (قائده) \* الخضر بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد ويكسر هاء معا  
 و بفتح الخاء أو كسر هاء مع سكون الصاد فيهما معنى بذلك لانه جلس على فروة بيضاء أي أرض يابسة لا نبات فيها  
 وهو نبي حتى معمر الى آخر الزمان محبوب عن الابصار لا يموت الا بدارتفاع القرآن وهو الذي يمتلئ به الجبال  
 ثم يحييه وانما طال حياته لانه شرب من ماء الحياة وليكذب الجبال واسمها بياض بفتح الباء الموحدة وسكون اللام  
 وقيل ابلها وكنيته أبو العباس والخضر لقبه وقيل ابن خلتيا وقيل ابن قاييل وقيل ابن آدم من صلبه وقيل الرابع  
 من أولاد موقيل ولد عيصو وقيل سبط هرون وقيل ابن خالته ذي القرنين ووزير موقيل ابن قريون وهو غريب  
 وقيل ان أمه رومية وأبوه فارسي وقيل كان أبوه من الملوك وأعجب ما قيل انه من الملائكة فهو صاحب موسى  
 الذي أخبر عنه القرآن بهذه الاعشاب الكثير فكذا الياسن حي أيضا وهو واقف بخراسان عند سد يأحوج  
 اه برماوى (قوله أيضا بان يقال له أعظم الله أجرك الى قوله وغفر لبيك) قدم الدعاء للمعزى هنا لانه

أخذ بنات النبي صلى الله  
 عليه وسلم ندعوه وتخبره ان  
 ابتالها في الموت فقال الرسول  
 ارحمها فأخبرها ان الله  
 ما أخذ ولها ما أعطى وكل  
 شئ عنده بأجل مسمى  
 فرها فلتصبر ولتحتسب  
 وتيسر بنحو أهله من  
 زيادتي ومن أن يعظم بها  
 حتى الصغار والنساء  
 الا الشابة فلا يعز بها الا  
 بحارمها ونحوهم (و) هي  
 (بعد دفنها أولى) منها قبله  
 لاشتغال أهل الميت بتجهيزه  
 قبله قال في الروضة الان  
 يرى من أهل جزع شديد  
 فيختار قدعها ليصبرهم  
 وذكر الأولوية من زيادتي  
 (ثلاثة أيام تقريبا) من  
 الموت لحضرو من القدوم  
 أو بلوغ الخبر لغائب  
 فتكره التعزية بعدها  
 اذا الغرض منها تسكين قلب  
 المصاب والغالب سكونه فيها  
 فلا يجدد حزنه (فيعزى  
 مسلم بمسلم) بان يقال له  
 (أعظم الله أجرك) أي  
 بجله عظيما



(وأحسن عزاءك) بالمدى  
 بجعله حسنة (وغفر لبتك  
 وبكافر أعظم الله أجرك)  
 مع قوله (وصبرك) أو أخاف  
 عليك أو جبره مصيبتك أو  
 نحوه كلفى الروضة كآصلها  
 نعم لو كان الميت ممن  
 لا يخلف بدله كآب فليقل  
 بدل أخلف الله عليك خلف  
 الله عليك أى كان الله  
 خليفة عليك فله الشيخ أبو  
 حامد عن الشافعي (و)  
 يعزى (كافر محترم بمسلم)  
 بأن يقاله (غفر الله لبتك  
 وأحسن عزاءك) وخرج  
 بزادني محترم الحربي  
 والمرفق فلا يعزى إلا أن  
 يرجي إسلامهما والمسلم  
 تعزى كافر محترم بمسلمه  
 فيقول أخلف الله عليك  
 ولا تصعدك (وجاز  
 بكاء عليه) أى على الميت  
 قبل موته وبعد موته صلى  
 الله عليه وسلم بكى على ولده  
 إبراهيم قبل موته وقال إن  
 العين تدمع والقلب يحزن  
 ولا تقول إلا ما رضى ربنا  
 وأنا بفراقك يا إبراهيم  
 لمزودون وبكى على قبر بنت  
 له وزار قبر أمه فبكى وبكى  
 من حوله روى الأول  
 الشيخان والثاني البخاري  
 والثالث مسلم والبكاء عليه  
 بعد الموت خلاف الأول  
 لأنه يكون حيث أشفع على  
 ما فات نفسه في المجموع عن  
 الجمهور بل نقل في الأذكار

من الشافعي والأصلي أنه مكروه

المخاطب وقوله في القسم الثالث غفر الله لبتك وأحسن عزاءك قدم الدعاء فيه الميت لأنه المسلم فكان أولى  
 بتقدمه تعظيماً للإسلام والحقى كافر اه شرح مر (قوله وأحسن عزاءك) أى صبرك وسلوك اه شوبرى  
 وفي المختار العزاء الصبر يقال عزاء تعزى اه (قوله أعظم الله أجرك) هو أقص من عظم اه برماوى  
 (قوله مع قوله وصبرك) ولا يقال وغفر لبتك لأنه حرام اه زيادى ومثله شرح مر وظاهره وإن كان صغيراً  
 لكن في ابن حج قبل قول المصنف ولا يجب غسل كافر مات وهو يظهر حل الدعاء لأطفال الكفار بالغفرة  
 لأنه من أحكام الدنيا بخلاف صورة الصلاة عليه اه ع ش على مر (قوله نعم لو كان الميت الخ) في المختار  
 يقال إن ذهب له مال أو ولد أو شيء يعتاض أخلف الله عليك أى رد عليك مثل ما ذهب فإن كان قد هلك له  
 ولد أو والد أو والدته أو نحوهما مما لا يستعاض قيل خلف الله عليك بنحو ألف أى كان الله خليفة من فقدته  
 عليك اه (قوله ويعزى كافر محترم بمسلم) أى يعزى جوازاً إن لم يرج إسلامه والافتدبا اه شرح مر  
 (قوله بأن يقال غفر الله لبتك الخ) ولا يقال أعظم الله أجرك لأنه لا أجرك اه شرح مر (قوله وخرج  
 زيادنى محترم الخ) ولا يعزى المسلم أيضاً بل الرد والحرب إذا مات اه شرح مر (قوله فلا يعزى) أى  
 تكروه تعزيتهم ما نعم لو كان فيها توفيرهما حرم وتوفه إلا أن يرجي إسلامهما أى فإن رجي فهي سنة اه  
 شرح مر (قوله والمسلم تعزى كافر الخ) أى جوازاً لا ندباً ما لم يرج إسلامه والافتدبا اه شرح مر  
 (قوله ولا تصعدك) بنصبه ورفع مع تخفيف القاف وتشديد هاء مع النصب اه ع ش على مر  
 (قوله وجز بكاء عليه) في المختار بكى بيكى بالكسر بكاء وهو يدعو بقصر فالبكاء بالمد الصوت وبالقصر المجموع  
 وخروجها وبكاء وبكى عليه بمعنى وبكاء بيكاه مثله وأبكاه إذا منع به ما يبيكه وتباً كالكلف البكاء اه قال  
 العلماء البكاء على عشرة أنواع بكاء فرح وبكاء حزن على ما فات وبكاء رجاء وبكاء خوف مما يحصل وبكاء  
 كذب كبكاء النائحة فماتت بكى لشجوه غيرها وبكاء موافقة بان يرى جماعة يكون فيكى مع عدم علمه بالسبب  
 وبكاء المحبة والشوق وبكاء الجزع من حصول ألم لا يحتمله وبكاء الجور والضعف وبكاء التفاق وهو أن تدمع  
 العين والقلب فاص فالبكاء بالقصر دمع العين من غير صوت والممدود ما كان معه مصوت وأما التباكى فهو  
 تكلف البكاء وهو نوعان محمود ومذموم فالأول ما يكون لاستجلاب رقة القلب وهو المراد بقول سيدنا عمر رضى  
 الله تعالى عنه لما رأى المصطفى وأبا بكر يبكيان في شأن أسارى بدر أخبرني ما يبكيك يا رسول الله فإن وجدت  
 بكاء أى سبب البكاء بكيت والاتباكيت ومن ثم لم يشكر عليه صلى الله عليه وسلم والثاني ما يكون لأجل الرياء  
 والسمعة اه ما ذكره شيخنا الحافظ ثم ما ذكره من أسباب البكاء العشرة قد يرجع إلى اثنين السرور والحزن  
 حقيقة أو حكماً فيهما اه ع ش على المواهب (قوله قبل موته وبعده) لكن الأولى تركه عند المحتضر اه  
 حل (قوله على ولده إبراهيم) ومات وهو صغير وكان عمره اذ ذاك سنة وأربعين سنة أو ثمانية أيام وقبل سبعون  
 وهو الصحيح وقبل سنة وعشرة أشهر وستة أيام وحين سمعاه قال سمعته على اسم أبي إبراهيم وكان معه يومئذ عبد  
 الرحمن بن عوف فقال له أتبكي يا رسول الله وقد نمتنا عن البكاء فقال ويحك يا عبد الرحمن انه رجاء وكناه به  
 جبريل حين حلت به أمه فقال السلام عليك يا أبا إبراهيم اه برماوى ومات في السنة التاسعة من الهجرة  
 (قوله على قبر بنته) لعلمها أم كلثوم ثم رأيت في المواهب وأما أم كلثوم ولا يعرف لها اسم وإنما تعرف  
 بكنيتها فماتت سنة تسع من الهجرة وصلى عليها عليه الصلاة والسلام وتزل في حفرتها على والفضل وأسامة بن  
 زيد وفي البخاري جلس صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناه تدرقان فقال هل فيكم من لم يشارف الليلة وقوله على  
 القبر أى قبر أم كلثوم لأن الكلام فيها اه ع ش على مر (قوله خلاف الأولى الخ) وببحث السبكي انه  
 إن كان البكاء رقة على الميت وما يخشى عليه من عذاب الله وأهوال يوم القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الأولى  
 وإن كان الجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم قال الزركشي هذا كله في البكاء بصوت أما مجرد دمع العين



فلا يمنع منه واستثنى الروياني ما إذا غلبه البكاء فلا يدخل تحت النهي لانه مما لا يملكه البشر وهو ظاهر وفصل بعضهم في ذلك فقال ان كان لمحبته ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر أجل وان كان لما تقدم من علمه وصلاحه موبر كنهو شجاعته فيظهر استجابته أو لما فاتته من بره فقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لنقصه عدم الثقة بالله تعالى اه شرح مر (قوله لخبر اذا وجبت) أي المصيبة اه ع ش وفي البر ما روي وقوله اذا وجبت أنت الموت باعتبار الروح اه ولا ينافي هذا ما ذكره أولاً من انه صلى الله عليه وسلم يكنى على قبر بنته الخ لان ذلك دليل الجواز وهو صلى الله عليه وسلم يفعل خلاف الأولى والمكروه لبيان الجواز ويتاب عليه ثواب الواجب اه ع ش (قوله قال الموت) في المختار ووجب الميت اذا سقط ومات ويقال للقتل واجب اه وفي المصباح ووجب الحائط وجوباً سقط (قوله لا يندب نوح) كل من التندب والنوح صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادات توفي ج هه ان النوح والجرع كبيرة اه ع ش على مر (قوله لا يندب) أي على جهة الافتخار والتعظيم وليس منه المرائي لان الغرض من ذكر تعداد السمائل والمحسن ليس فيها التفاخر والتعظيم بل الترغيب في الدعاء وزيارته اه حل وفي شرح مر ماته ويكرم ثناء الميت بذكر ما ثره وفضائله للنهي عن المرائي والأولى الاستغفارة ويظهر حمل النهي عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الاكثار منه أو على ما يحدد الحزن دون ما عدا ذلك فان الكثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه قالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه

قد كنت لي جبلاً أود بظله \* في غدوتي وصيحتي ومسايتي  
واليوم أنضج للذليل وأتقى \* منه وأطلب ما جني من راحيا  
ولئن بكت قسرية الفالها \* ليلا على فن بكت صباحيا  
ماذا على من شربة أحمد \* ان لا يشم مدا الزمان غواليا  
صبت على مصائب لو انما \* صبت على الايام عدن ليااليا

اه (قوله وهو عد محاسنه) أي على الوجه الذي مثل به فلا يخالف قوله فيما مر بخلاف نفي الجاهلية بتقديم انه عد المحاسن لكن لا على هذا الوجه اه شيخنا (قوله وجزم به في المجموع) المعتمد كلام المجموع بالبكاء وحده لا يحرم وعد السمائل من غير بكاء لا يحرم وهو نفي الجاهلية فلا يحرم تعداد السمائل الا ان قارنه بالبكاء ورفع الصوت اه حل وعبارة شرح مر وهو كما حكاه المصنف في أذكاره وجزم به في مجموع عددها مع البكاء كوا كهفاه واجلاه لماسياتي واللاجع وفي الحقيقة المحرم التندب لا البكاء لان اقتران المحرم بجائز لا يصير حراماً خلافاً لجمع ومن ثم زدا أبو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند ندب أو نباحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خسد فان البكاء جائز مطلقاً وهذه الأمور محرمة مطلقاً اه وفي المصباح نذبه الى الامر ندباً من باب قتل دعونه والفاعل نادب والمفعول مندوب والامر مندوب اليه والاسم النذبة مثل غرقته من المندوب في الشرع والاصل المندوب اليه لكن حذف الصلة لفهم المعنى ونذبت المرأة الميت ندباً من باب قتل أيضاً فهي مذبلة والجمع نواذب لانه كالدعاء فانها تعدد محاسنه كأنه يسبحها اه (قوله ولا جزع) في المختار الجزع ضد الصبر وبابه طرب اه (قوله كضرب خد) وهو المعروف بالطم وكذا تضع نخور ما دوسبغ بسواد في ملبوس وفعل كل ما ينافي الاتقياد والاستسلام لقضاء الله تعالى اه بر ما روي وكضرب يد على أخرى على وجه يدل على اظهار الجزع اه ع ش على مر (قوله وشق جيب) أي ونشر شعر ونسو يوجهه والقاء الرماد على الرأس ورفع الصوت بتأخر اطراف في البكاء وكذا تقيير الزى وليس غير ما حوت العادة به كما قاله ابن دقيق العيد في غاية البيان قال الامام والضابط في ذلك ان كل فعل يتضمن اظهار الجزع ينافي الاتقياد والاستسلام لله تعالى فهو محرم ولهذا صرح هو بحرمة الاقتراف في رفع الصوت بالبكاء ونقله في الاذكار عن الاصحاب ولا يندب الميت بشئ من ذلك ان لم يوص به لقوله تعالى

لخبر اذا وجبت فلا تبكين  
يا كيسة قالوا وما الوجوب  
بارسول الله قال الموت  
رواه الشافعي وغيره  
بأسانيد صحيحة (لا يندب)  
وهو عد محاسنه فلا يجوز  
كان يقالوا كهفاه واجلاه  
واستنداه وقيل عدها مع  
البكاء وجزم به في المجموع  
(و) لا (نوح) وهو رفع  
الصوت بالتندب (و) لا  
(جزع) فهو ضرب صدر  
كضرب خد وشق جيب قال  
صلى الله عليه وسلم الناحية  
اذالم تشق جيل موتها تقام  
يوم القيامة وعليها سربال  
من قطران ودرع من حرب  
رواه مسلم وقال صلى الله  
عليه وسلم



ولا تزور وزارة أخرى بخلاف ما إذا أوصى به كقول طرفة بن العبد

أذامت فأنعيتي بما أنا أهله \* وشقي على الجيب يا بنت معبد

وعليه حمل الجمهور خبر الصحيجين أن الميت لعذب بيكاه أهله عليه وفي رواية بما يخ عليه وفي أخرى ما يخ عليه وهو بين أن مدة التعذيب مدة البكاء فتكون الباء في الروايتين قبلها بمعنى مع أو لاسيدية واستشكل الراجح ذلك بأن ذنبه الأمر بذلك فلا يختلف عذابه بلمستألهم وعدمه وأجيب بأن الذنب على السبب بعظم وجود السبب وحاصله الترام ما قاله ويقال كلامهم انما هو على عذابه المتكرر بتكرار الفعل وهو لا يوجد الا مع الامتثال بخلاف ما إذا فقد الامتثال فليس عليه سوى اثم الامر فقط ومنهم من حل الجبر على تعذيبه بما يكون به عليه من جرائمه كالقتل وشن الغارات فانهم كانوا ينوحون على الميت ما يروونه من انما هو شرح مر وفي قس على البخاري وجيب الثوب هو القدر الذي يدخل فيه الرأس (قوله ليس منا) أي من أهل ملتنا أو طريقتنا وليس المراد اخراجه من الملة وفائدة ايراد هذا اللفظ المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك وعن سفيان انه كان يكره الخوض في تأويل مثل ذلك ويقول ينبغي ان يحسبك عنه ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر قال وسمعت من بعض المسلكين مثله قال لان اطلاق مثل ذلك من الرسول انما هو لحكمة الزجر وسد الثغور فلا يعدل به خوفاً فواته أقول وبه يقاس قول المفتي في كثير من الامور التي لا تخرج عن الدين هذا كفر لقصد التفسير فلا ينبغي ان ينكر عليه هذا وفي الروضة ما يشهد له اه توشح السيوطي اه شورى (قوله ودعاء بدعوى الجاهلية) أي ذكر في تأسف ما ذكره الجاهلية في تأسفها على ما فات اه ع ش على مر (قوله وسن لنحو حيران أهله الخ) ويكره كفي الانوار وغيره لانه صنع طعام يحرمون الناس عليه قبل الدفن وبعده والذبح والعقر عند القبر مذموم انتهى عنه اه شرح مر أي فهو مكروه اه ع ش عليه أي فلا تصح الوصية به اه ج وأفتى بعضهم بصحة الوصية بالطعام المعزى وبأنه ينفع من الثلث ونقله عن الائمة اه ج ومن البدع المنكرة المبكرة فاعلم ما يفعله الناس بما يسمى بالكفارة ومن الوحشة والجمع والاربعون ونحو ذلك بل كل ذلك حرام ان كان من مال مجبور ولو من التركة أو من مال ميت عليه دين أو ترتب عليه ضرر أو نحو ذلك اه برماوى (قوله حيران أهله) أضف الجيران الى أهله إشارة الى ان المراد حيران أهله لا حيران الميت حتى لو كان يلدوا أهله بأخر اعتبر حيران أهله اه سم (قوله كأقارب البعداء) وكذا ما عارفه ولو غير حيران اه برماوى (قوله نهية طعام الخ) ويجرى في هذا الخلاف الا في النكاح فمن فعل لاهل الميت شيئاً يفعلونه له وجوباً أو نكاحاً اه ج (قوله وما وليه) أي مقدار ذلك فالولم يعلم الجيران بموته الا بعد مضي مدة يقضى العرف تناول أهله ما يكفهم لا بسن لهم فعل ذلك ويفرق بينه وبين التعزية حيث تشرع بعد العلم ولو بعد مدة نسي فيها الحزن بان القصد هنا جبر حال البنية وتقدال ذلك وشمطاء الدنيا التعزية وان طالت المدة اه حل (قوله وأن يلغ عليهم في كل) ولا تأمر بالقسم عليهم اذا عرف انهم يبرون قسمه اه شرح مر (قوله لنحو نائحه) أي ولو من أهله اه برماوى (قوله خبر قتل جعفر) هو أبو عبد الله جعفر بن أبي طالب القرشي الهاشمي ذوالجناحين أسلم قديماً وهاجر الى الحبشة ثم سكن المدينة وكان موته في جمادى سنة ثمان من الهجرة وله من العمر احدى وأربعون سنة اه برماوى (قوله في غزوة مؤتة) وكانت سنة ثمان اه شورى (قوله ما يشغلهم) بفتح أوله وضعه شاذ اه شورى (قوله وسكون الهمة) وبه يخرم ثعلب وضبطها بعضهم بسكون الواو من غير همز وهو أكثر الروايات ويجوز صاحب الوافي فيها الوجهين اه برماوى (قوله موضع) أي قرية أو قلعة وقوله عند الكرك بالتحريك يضمن عمل البلقاء بفتح فسكون مع المد وعدمه قرينة من الشام اه برماوى (خاتمة) أخرج عبد العزيز بن صاحب الجلال بسنده عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم وكان له بعد من فيها حسنة في الايام لغز الى والعاقبة لعبد الحق

ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفي رواية قتل في كتاب الجهاد بلقاء أو بدل الواو والسر بال الغميص كالبرع والتطير ان هتق القاف مع كسر الطاء وسكونها وبكسر هاء مع سكون الطاء دهن تاجر يطلى به الابل الجرب ويسرج به وهو أبلغ في اشتعال النار بالنائحة (ومن لنحو حيران أهله) كأقارب البعداء ولو كانوا يلد وهو بأخر (نهية طعام يشبعهم يوم اوله) لشغلهم بالحزن عنه (وان يلغ عليهم في كل) للاماض غوايته ونحوها وفيما بعده من زيادة (وحرم) أي نهية (لنحو نائحه) كناية لانها اعلة على معصية والاصل فيما قبله قوله صلى الله عليه وسلم لما جاء خبر قتل جعفر ابن أبي طالب في غزوة مؤتة اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وموتة بضم الميم وسكون الهمة موضع معروف عند الكرك والله أعلم



عن أحمد بن حنبل قال إذا دخلتم المقبرة فاقروا بفتح الكتاب والمعوذتين وقل هو الله أحد واجعلوا ذلك لاهل المقابر فانه يصل اليهم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر ثم قرأ فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد وألهاكم التكاثر ثم قال اني جعلت ثواب ما قرأت من كلامك لاهل المقابر من المؤمنين والمؤمنات كانوا شفعا له الى الله تعالى وأخرج الطبراني في الاوسط عن أنس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من أهل بيت يموت منهم ميت فيتصدقون عنه بعد موته الا أهداهما جبريل على طبق من نور ثم يقف على شفير القبر فيقول يا صاحب القبر العميق هذه هدية أهداها اليك أهداك فاقبلها فتدخل عليه فيفرح بهما ويستبشر ويحزن جيرانه الذين لا يهدى اليهم شيء اه من شرح الصدور للحافظ السيوطي وفي الحديث ما من أحد غير أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا قبل علمه بالآخرة وورد عليه السلام رواه عبد الحق وورد في حديث من زار قبر والده أو أحدهما في يوم الجمعة كان كسحة وفي رواية كتب له براءة من النار اه

(كتاب الزكاة)

بفتح الزاى المعجمة ووزن كوة بفتح الواو قلبت الف الخمر كها وانفتح ما قبلها وفرضت في شعبان السنة الثانية من الهجرة مع زكاة الفطر وقيل قبل الهجرة والمشهور عند المحدثين ان زكاة الاموال فرضت في شوال من السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيد يومين بعد فرضه فان قيل وهي من السرائع القديمة بدليل قول عيسى عليه الصلاة والسلام وأوصاني بالصلاة والزكاة وقد يدفع بأن المراد بها غير الزكاة المعروفة كالظاهر كما انه ليس المراد بالصلاة المعروفة عندنا وقد صرح الجلال السيوطي في خصائصه الصغرى ان الشيخ تاج الدين بن عطاء الله السكندري ذكر في كتابه التنوير ان الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لم يملك لهم مع الله تعالى انما كانوا يشهدون ما في أيديهم من ودائع الله تعالى لهم يبدلون في أو ان بذله ويعنون في غير محله ولان الزكاة انما هي طهرة لما عساه ان يكون ممن وجبت عليه والانبياء مبرؤون من الدنس لعصمتهم قال العلامة المناوي في شرح الخصائص المذكورة وهذا كما ترى مبنى على مذهب امامنا مالك رضي الله عنه من ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه خلافه ونقل شيخنا الشيرازي في كشفنا سلطان عن الشهاب الزملي انه أفتى بوجوب الزكاة عليهم وأقره شيخنا الشوبري اه برماوي وقدم الزكاة على الصوم والحج مع انهما أفضل منهما مراعاة للحديث الناظر الى كثرة افراد من تلزمه بالنسبة اليهما اه قل على التحرير (قوله التطهير) أي لانها تطهر المخرج عنه عن تدينه بحق المستحقين والمخرج عن الاثم وتصلحه وتنبيهه وتقيمه من الآفات اه شرح مر (قوله والتماء) بالمدأى التسمية يقال زكى الزرع اذا غنى وزاد وركت البقعة اذا بورك فيها وفلان زك أي كبير الخير واما التماسا بالقصر فهو اسم للفعل الصغير اه برماوي (قوله كقوله تعالى وآتوا الزكاة) الادع انهما محله لم تتضمن دلالتها لامة ولا مطلقة وكذا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الآية اه زيادى وعبارة حج والاصل في وجوبها الكتاب نحو وآتوا الزكاة والظاهر انهما محله لامة ولا مطلقة ويشكل عليها آية البيع فان الاظهر فيها من أقوال أربعة انما لامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين لفظا اذ كل مفرد مشتق مفترن بالفتحة جميع عوم تلك وأجمال هذه دقيق وقد يفرق بأن حمل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لاصل الحل مطلقا أو بشرط ان فيه منفعة متحصنة فيلزمه الشرع خارج عن الاصل وما لم يحرمه موافق له فعملنا به ومع هذين يتعذر القول بالأجمال لانه الذي لم تتضمن دلالة على شيء معين والحل قد علمت دلالة من غير ايهام فيهما فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود المخصص لاتضح دلالة على معناه واما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الاصل لتضمنه أخذ مال الغير فحرام عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود دينه مع إجماعه فصدق عليه هذا الجمل وبدل لذلك فيهما أحاديث البابين لانه صلى الله عليه وسلم لم يعتني بأحاديث البيوعات الفاسدة الربا وغيره فأكثرت منها لانه يحتاج الى بيان الكون على خلاف الاصل لا لبيان البيوعات الصحيحة

(كتاب الزكاة)

هي لغة التطهير والتماء وغيرهما وشرعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص والاصل في وجوبها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى وآتوا الزكاة وقوله خذ من أموالهم صدقة وأنخبار تكبر



اكتفاء بالعمل فيها بالاصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتني ببيان ما يجب فيه لانه خارج عن الاصل فيحتاج الى بيانه لا يبين ما لا يجب فيه اكتفاء بالاصل عدم الوجوب ومن ثم طوّل من ادعى الزكاة في نحو خيل وريق بالدليل انتهت (قوله بنى الاسلام الخ) وهي احدى اركان الاسلام لهذا الخبر ويكفر باحدها وان أتى بها في الزكاة لم يجمع عليها بخلاف المختلف فيها كالركاز وزكاة التجار فوجوبها في مال الصبي ويقابل الممتنع من أدائها وتؤخذ منه قهر اعلية وان لم يقابل كما فعل الصديق رضي الله تعالى عنه ويعرف بهما من جهلها فان جردها بعد ذلك كفر والعياد بالله تعالى اه برماوى (قوله وهي أنواع) أى تتعلق بأنواع ولو قال أجناس لكان أولى وهذه الأنواع في الحقيقة ثلاثة حيوان ونبات وجوهر وعدها بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة الابل والبقر والغنم والنبات والنفث وبعضهم ستة النعم والمعشرات أى ما في العشر أو نصفه والنفث والتجارة والمعدن والفطر وبعضهم سبعة يجعل النبات ثلاثة حبا ونخلا وعنبا والنفث واحد وبعضهم ثمانية يجعل النفث ذهابا وفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ الزكاة من ثمانية وتدفع لثمانية وكل واحد منهما داخل في عموم جنس وأجناسها الأصلية ثلاثة وهي حيوان واختصت بالنعم منه لكثرة نفثه ونبات واختصت بالثمرات منه لانه قوام البدن وجوهر واختصت بالنفث منه لكثرة قوائده ويدخل في النبات الثمر والنفث والنخل والعنب منه للاغتنام ما عن القوت ويدخل في التجارة لان المعبرتين وانما وجبت فيهما لثباتهما من الفوائد والمعدن والركاز لثباتهما من النماء المحض وسيأتى في كلام قسم الصدقات انها تدفع لثمانية أصناف وهي المذكورة في آية انما الصدقات للفقراء الى آخر الآية اه برماوى (قوله باب زكاة الماشية) أى بعض الماشية وهي النعم منها أخذنا مما بعده أو المعنى الزكاة التي في الماشية وهذا لا يقتضى وجوبها في كل فرد منها اه شيخنا ولفظها مفرد وجمعها مواش سميت بذلك لثباتها وهي ترضى والنعم اخص من الحيوان والماشية اخص من مالاتها اسم للابل والغنم كما في القاموس قال شيخنا لكن المعروف مساواتها للحيوان فلهذا المعنى قد هجر في العرف اه برماوى (قوله بدوا) أى الأصحاب اه برماوى (قوله للبداية بالابل الخ) هو تعاميل للدعوتين قبله وعشبا بالية لان البقرة تنوب عن البدينة في نحو الاضحية اه برماوى (قوله لانها أكثر أموال العرب) علة للدعوة الاولى وما قبله للثانية فهو لف ونشر مشوش والضمير في لانها الماشية وقرر بعضهم ان العلة الاولى وتنتج الدعوتين وقوله لانها أكثر الخ) علة للعلة قبلها والضمير للابل تأمل اه شيخنا (قوله كونها انعاما) النعم اسم جمع لا واحده من لفظه يذكرو ويؤث ويجمعه انعام وجمع انعام أنعام وأفاد بذكر النعم صحة تسمية الثلاث نعموا والابل اسم جمع لا واحده من لفظه ويجوز تسكين بائه للتخفيف والبقر اسم جنس الواحد منه بقر والغنم اسم جنس أيضا يطلق على الذكر والانثى ولا واحده من لفظه اه شرح مهر وانما كانت الابل والنعم اسم جمع والبقر اسم جنس لان البقرة واحدة من لفظه بخلاف النعم والابل وفي شرح التوضيح ان الكام اسم جنس جمعي وليس جعله عدم غلبة التأنيث عليه والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع لان له واحدا من لفظه وهو كلمة بخلاف اسم الجمع فانه لا واحده من لفظه ومقتضى هذا الفرقان يكون الغنم اسم جمع وفي المختار الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور والانثى وعليهما جميعا واذا صغرتهما لطفتهما التأنيث فقلت غنمة لان أسماء الجوع التي لا واحدها من لفظها اذا كانت في غير الاكبيين فالتأنيث لهما لازم اه وقد يشعر بئذ قوله موضوع للجنس مراده منه انه يقع على الذكور والانثى مع كونه اسم جمع على ما نصح به عبارته آخر حيث قال لان أسماء الجوع الخ اه ع ش عليه (قوله وبقر) البقر اسم جنس واحد بقره كالكلم لا يقال اسم الجنس هو الموضوع للماهية فحقه ان يطلق على الواحد والاكثر بخلاف اسم الجمع لا ما تقول هو كذلك من حيث الوضع لكن بعض الاجناس لم يستعمل الا في الكثير فهو عام وضعنا خاص

بنى الاسلام على خمس وهي  
أنواع تاني في أبواب  
\*(باب زكاة الماشية)\*  
بدوايم او بالابل منها البداية  
بالابل في خبر أنس الا تى  
لانها أكثر أموال العرب  
(تجب) أى الزكاة (فيها)  
أى في الماشية (بشروط)  
أربعة أحدها (كونها  
نعمان) قال الفقهاء والغنم  
أى بابل وبقر وغنما  
ذكورا كانت أو اناثا فلا  
زكاة في غيرها من الحيوانات



استعمالا بخلاف العسل واللبن ونحوهما من أسماء الاجناس فانها عامة وضعا واستعمالا اه سم وقوله هو كذلك من حيث الوضع قد يقال محله فيما لا مفرد له كالعسل اماماله مفرد كالسكر والنبق فلم يوضع الا للكثير تأمل ومن ثم قسموا اسم الجنس لجمع وغيره اه من هاشبه بخط بعض الفضلاء (قوله تكيل) أى خلافا للامام أبى حنيفة رضى الله عنه حيث أوجبها في الاناث وحدها أو مع الذكور وأبى بعضهم حكمة لعدم الوجوب فيها وهى كونها تختص بالزينة اه برماوى وانجيل مؤنث يطلق على الذكور والانثى وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه سميت خبيلا لاختياله في مشبهه وقوله ورقية يطلق على الواحد والجمع والذكور والانثى ومحمل عدم وجوبها فيهما اذا لم يكونا للتجارة اه شرح مر (قوله ومتولد بين زكوى وغيره) أى لان الاصل عدم الوجوب ولبنائهم على الرق لكونهم امواساة وبه فارق ضمان المحرم لتعديه اه شورى وعملها بالقاعدة ان الولد يتبع أخس أصله في عدم وجوب الزكاة كما يتبعه في ألقائها قدرا اه حل (قوله يميز زكوى وغيره) أى كالتولدين بقرأه لى وبشروحنى أو بين غنم وطبائلا لانه لا يسمى غنما وانما لزم المحرم جزاؤه تغليظا عليه اما المتولد من نحو ابل وبقرا هلى فتجب فيه الزكاة وتعتبر بأخيه في العدد لا في السن فيجب في أربعين بين ضأن ومغزماله ستنان (قائدة) الطبائبا بالجمع طبي وهو الغزال ويقال لها شياه البراه برماوى (قوله وثانيتها كونها نصابا) أى وثانيتها مضى حول في اسكود رابعها اسامة مالها كل الحول اه شيخنا (قوله نصابا) بكسر النون قدر معلوم لما تجب فيه الزكاة اه برماوى وفي المصباح قال الازهرى وابن فارس نصاب كل شئ أصله ومنه نصاب الزكاة لتقدر المعتبر لوجوبها اه (قوله فقي كل خمس الى عشرين شاة) وهل الشاة المخرجة عن ابل اصل أو بدل ظاهر كلامهم بعضهم الثانى والاو اصح اه شرح مر ويظهر أثر ذلك في مطالبة الساعى فعلى الاصح يطالب بالشاة فان دفعها المالك فذاك أو بعير الزكاة قبل وكان بدلا اه ع ش عليه (قوله ولو ذكرا) غاية في الشاة ولتاء فيها الواحدة اه شيخنا (قوله ويجزى عنها) أى عن الخمس وعما فوقها الى دون خمس وعشرين لاعتن الشاة فلا بد وان يكون صحيحا ولو كانت باله معيبة تقع كله فرضا لان كل ما لا يمكن تجزئته يقع كله فرضا بخلاف ما يمكن تجزئته كسم جميع الرأس واطالة الركوع واله جود فاته يقع قدر الواجب فرضا والباقي نفلا اه حل وظاهر التعبير بالاجزاء ان الشياه افضل منه وينبغى ان يقال بافضليته لانه من الجنس وانما أجزاؤه غير نفقا بالمالك ومحل افضليته على الشياه ان كانت قيمته أكثر من قيمة الشياه فان تساويا من كل وجه فهل يقدم البعير لانه من الجنس أو الشياه لانها المنصوص عليها أو يتخير بينهما كل محتمل والا قرب الثالث اه ع ش على مر (قوله فعما دونها أولى) وفي ايجاب عينه اجحاف بل المالك في ايجاب بعضه ضرر والمشاركة فأوجبنا الشاة بدلا لغيره أنس فصار الواجب أحدهما لا يعينه وان كان الاصل المنصوص عليه الشياه كأن هذه العبارة مأخوذة من شرح الروض اذ هو الذى ذكر هذه العبارة والا صل فى كلامه هو الروضة وقد حكمت الوجهين انتهى وقد حكى الاصل وجهين فى أن الشياه أصل لظاهر الخبر أو بدل لان الاصل وجوب جنس المال واقتضى كلامه ترجيح الاول اه زى واعتمده مر ويمكن الجمع بين القولين بان القائل باصالة الشياه نظار لكونها منصوفا عليها ومن قال بالبدل نظر الى ان الاصل وجوب اخراج الزكاة مما تعلقته فلما أخرجهما من غير كانه بدلا وتظهر فائدة القولين في مطالبة الساعى فعلى الاصح يطالب بالشياه أولا فان دفعها له المالك فذاك أو البعير قبله منه اه ع ش ولو تكررت السنون وعند خمس من ابل ولم يخرج شيئا فهل الواجب شاة واحدة أو أكثر فيه وجهان الصحيح منهما الاول لان قيمتهما متعلقة بعين النصاب فتقتص عين النصاب فاذا جاء الحول الثانى والثالث صدق عليه انه ليس عنده تمام النصاب فوجب عليه زكاة الحول الاول فقط اه ط ف وقرره شيخنا ح ف (قوله اعتبار كونه انثى الخ) أى أو فادت أيضا كونه مجزئا عن خمس وعشرين فلو لم يجزى عنها لم يقبل هنا اه شرح مر وقوله كونه مجزئا عن خمس وعشرين يشمل ذلك ما لو كان عنده خمسة

تكيل ورقية ومتولد بين زكوى وغيره لخبر الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وغيرهما مما ذكر مثلهما مع ان الاصل عدم الوجوب (و) ثانيا كونها (نصابا) وقدره يعلم مما يأتى (وأوله فى ابل خمس فقي كل خمس) منها (الى عشرين شاة ولو ذكرا) لصدق الشاهبة (ويجزى) عنها وعما فوقها (بغير الزكاة) وان لم يساو قيمة الشاة لانه يجزى عن خمس وعشرين فعما دونها أولى وأفادت اضافته الى الزكاة اعتبار



كونه اثني بنت مخاض فما

فوقها كما في المجموع (و) في  
(خمس وعشرين بنت مخاض  
لهاسنة) في (ست وثلاثين  
بنت لبون لهاسنتان) في  
(ست وأربعين حقة لها  
ثلاث) من السنين (و) في  
(أحدى وستين جذعة لها  
أربع) من السنين (و) في  
(ست وسبعين بنتا لبون  
و) في (أحدى وتسعين  
حقتان) في (مائة وأحدى  
وعشرين ثلاث بنات لبون  
وبتسع ثم كل عشر يتغير  
الواجب في كل أربعين  
بنت لبون) في (كل خمسين  
حقة) وذلك لخبر أبي بكر  
رضي الله عنه بذلك في كتابه  
لأنس بالصدقة التي فرضها  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم على المسلمين رواه  
بخاري عن أنس ومن  
لفظه فاذا زادت على عشرين  
ومائة ففي كل أربعين بنت  
لبون وفي كل خمسين حقة  
والمراد زادت واحدة لا أقل  
كما صرح بها في رواية أبي  
داود بلفظ فاذا كانت إحدى  
وعشرين ومائة ففيها ثلاث  
بنات لبون فهي مقيدة بخبر  
أنس وبما مع كون المتبادر  
من الزيادة فيه واحدة أخذ  
اختصاصي عدم اعتبار بعضها  
لكنها معارضة له لدالاتها  
على أن الواحدة يتعلق بها  
الواجب ودلالته على خلافه  
والتيجه لاعتنا فيه

مثلا كلها معيبة فخرج عنها بنت مخاض معيبة من جنس المخرج عنه فيجزئ وعليه فيفرق بين ما لو أخرج  
شاة حيث اعتبر فيها أن تكون صحيحة وإن كانت إبلا مراضا وبين ما لو أخرج بنت مخاض معيبة عما دون  
خمس وعشرين من المراضات بأن المراضة تجزئ عن خمس وعشرين مراضة فيجزئ عما دونها بالاولى وإن الشاة  
فيما دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس وأوجبها الشارح وجب أن تكون صحيحة اه ع ش  
عليه (قوله كونه اثني) أي أن كان في إبلا اثنا اه حل (قوله فما فوقها) أي ولو ابن لبون ولو مع وجودها  
كبحري عليه الشيخ عسيرة اه شوبري فالمراد بغير الزكاة ما يجزئ ولو في بعض الصور فيخرج به ابن  
المخاض ويدخل ابن اللبون والحق والجذع لما سياتي أن الحق يجزئ في بعض الصور وهو ما ذكره المتن بقوله  
فإن عدم بنت مخاض أو تعيبت فابن لبون أو حق اه ومن المعلوم أن الجذع خير من الحق (قوله بنت مخاض  
لهاسنة) أي كاملة ولا يتحقق إلا بالشروع في السنة الثانية لأن اسنان الزكاة تحديده بمعنى أنه لا يغتفر  
النقص فيها إلا في ضأن أحذع يرى مقدم أسنانه فيجزئ قبل تمام السنة اه قل على الجلال (قوله وفي  
ست وأربعين حقة) ويجزئ عنها بنتا لبون اه حل (قوله وفي إحدى وستين جذعة) ويجزئ عنها حقتان  
أو بنتا لبون اه حل (قوله وبتسع) متعلق بتغير وكل عشر معطوف عليها أي يتغير الواجب بتسع ثم  
كل عشر فيغير به هذا أو هذا ولا يشترط في تغير اجتماعهما أي ويتغير الواجب بزيادة تسع على المائة والأحدى  
والعشرين ففيها حقة تبذبتا لبون وحقة ثم بعد المائة والثلاثين يتغير الواجب بزيادة كل عشرة أي  
بزيادة عشرة عشرة اه شيخنا (قوله وذلك) أي ما ذكر من قول المتن وأوله في إبل إلى قوله وكل خمسين حقة  
اه شيخنا (قوله في كتابه لأنس) أي لما وجهها إلى البحر من وصورة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم هذه  
فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله صلى الله عليه  
وسلم فمن سئلها من المسلمين فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط في أربع وعشرين من الإبل فسادونها الغنم في كل  
خمس شاة فاذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض اثني فان لم يكن فيها بنت مخاض فابن  
لبون فاذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون اثني فاذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة  
طروقة الجبل فاذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فاذا بلغت ستاً وسبعين إلى ثمانين ففيها بنتا  
لبون فاذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقة الجبل فاذا زادت على عشرين ومائة ففي  
كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفيه زيادة يأتى التنبيه عليها في محالها إذا تصحج جواز تفريق الحديث  
إذا لم يختل به المعنى اه شرح مروي قوله لما وجهها إلى البحر من هو بلفظ التنبيه اسم لا ظم مخصوص باليمن  
وقاعدته هجر اه ع ش عليه (قوله وفي كل خمسين حقة) أي أن كانت الزيادة عشرة فأكثر اه شيخنا  
(قوله والمراد زادت واحدة) أي فأكثر فتصدق الزيادة بتسع وعشر بدليل قوله لا أقل حيث نفاه فقط فصح قوله  
وفي كل خمسين حقة اه شيخنا (قوله في رواية أبي داود) أي عن ابن عمر اه شرح مروي (قوله فهي مقيدة  
بخبر أنس) أي الذي أطلق فيه الزيادة وقوله ودلالته على خلافه أي لأن قوله ففي كل أربعين الخ يفيد أنه  
لا يتعلق بالزائد شيء وقوله ولدفع المعارضة له من عطف المزموم على اللازم اه حل (قوله على أن الواحدة  
يتعلق بها الواجب) أي لأن لفظها فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وضمة فيها عائد  
لقوله إحدى وعشرين ومائة فاذا دخلت الواحدة في مرجع الضمير دل ذلك على تعلق الواجب بها اه برماوي  
(قوله يتعلق بها الواجب) أي الذي هو ثلاث بنات لبون ومعنى تعلقها بها أن يخصها بجزء منه كما سياتي في كلامه  
بخلاف الزائد عليها إلى تسع لا يتعلق به الواجب لأنه وقص كما سياتي وقوله ولدفع المعارضة عطف مزموم على  
لازم وقوله وانما ترك ذلك أي ذكر الثالث وقوله تغليب البقية الصور أي غلب ما لا ثلاث فيه كمائة وثلاثين أو أربعين  
إلى غير ذلك عليها أي على صورة الثالث وهي مائة وأحدى وعشرون اه شيخنا (قوله على خلافه) أي على خلاف



ان الواحدة تتعلق بالواجب وذلك لانه قال فيه فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون الخ وهذا يقتضي انه في صورة مائة واحد وعشرين تكون الثلاث بنات لبون واجب المائة والعشرين التي هي ثلاث أربعينات عما يقوله ففي كل أربعين الخ فانه دل على ان الثلاث بنات لبون واجب الثلاث أربعينات وان الواحدة خارجة عن ذلك فلا يتعلق بها بخلاف رواية أبي داود كما تقدم اه برماوى (قوله ولدفع المعارضة) أى بين الخبرين حيث دلست رواية أبي داود على التعلق بالواحدة ودل هو على عدم التعلق بها اه برماوى وحاصله ان رواية أبي داود تدل على ان الواحدة الزائدة على المائة والعشرين يتعلق بها الواجب أى يخصها قسط من المخرج في الزكاة وهو الثلاث بنات لبون وخبر أنس يدل على ان هذه الواحدة لا يتعلق بها شئ من الزكاة لانه قال ففي كل أربعين الخ وسكت عن الواحدة وحاصل الدفع ان براد ذلك في كل أربعين فكأنه قال في خبر أنس ففي كل أربعين وثلاث والحاصل ثلاثة أثلاث وهي واحدة وبهذا التأويل تعلق بهذه الواحدة الواجب وساتت الرواية الاخرى تأمل اه شيخنا (قوله على ان معهما في صورة مائة واحد وعشرين ثلثا) أى فيكون التقدير ففي كل أربعين وثلاث لكن يشكل على هذا التقدير قوله وفي كل خمسين حقة لانه لا يتأتى في المائة والواحد والعشرين فلا بد ان يراد في التقدير فاذا زادت واحدة ثم تسعاً ثم عشرة ويكون في الحديث توزيع فقوله ففي كل أربعين أى وثلاث أى في الصورة الاولى من الزيادة وهي الواحدة وقوله وكل خمسين أى فيما بعدها وهو التسع والعشر اه زيادى (قوله كالعشرة) أى من الابل (قوله ففي مائة وثلاثين الخ) تربع على المتن (قوله والواحدة الزائدة الخ) هذا توطئة لما بعدهم والافتد عرف مما سبق وقوله فيسقط بموتها الخ هذا فائدة تعلق الواجب بها اه شيخنا (قوله فيسقط بموتها الخ) أى ويبقى الواجب عليها مائة وعشرون جزءاً من ثلاث بنات لبون اه حل (قوله وما بين النصب عفو) وغاية ما يتصور من الوقص أى العفو في الابل تسعة وعشرون ما بين احدى وتسعين ومائة واحد وعشرين وفي البقر تسع عشرة ما بين أربعين وستين وفي الغنم مائة وثمانية وتسعون ما بين مائتين وواحدة وأربع مائة اه (قوله وقصا) بفتح القاف وهو المشهور لغة واسكانها وهو المشهور على ألسنة الفقهاء ويجوز بالسبب ويرادفه عند الأكثرين الشق بفتح الشين المجتمعت والنون وتفسير الوقص بما ذكر هو ما عليه الجمهور وهو الأكثر استعمالاً واستعماله الشافعي فيمادون النصاب الاول أيضاً اه شرح الغنياب لابن حجر اه شوبرى وفي المختار الوقص بفتحين واحد الاوقاص في الصدقة وهو ما بين الفريضتين وكذا الشق وبعض العلماء يجعل الوقص في البقر خاصة والشق في الابل خاصة اه وفيه في باب القاف الشق في الصدقتين ما بين الفريضتين اه (قوله لا يتعلق به الواجب) فاذا كان عنده تسع فاشاة عن خمس منها والاربعة ليست من كلة ولا يخرج عنها لعدم الخطاب فيها بالزكاة اه شيخنا (قوله أيضاً لا يتعلق به الواجب) أى لا وجود ولا عدما بمعنى أنه لا يزيد الواجب بوجوده له ولا ينقص بعدمه ولو بعد وجوده وهل هو معقول المعنى أو تعبدى الظاهر انه تعبدى اه برماوى (قوله فلو كان له تسع من الابل) تربع على قوله لا يتعلق به الواجب اذ لو كان الواجب يتعلق بالاربعة الزائدة على الخمسة لكان الواجب خمسة اشباع شاة كما في صورة المائة واحد وعشرين تأمل (قوله وقبل التمكن) يتأمل مفهومه مع قوله ويسمى وقص لا يتعلق به الواجب الا أن يقال اذا وجب قبل التمكن فبعده أولى لانه محتمل اتفاق اه شوبرى وفي الجواب شئ (قوله ان لها) أى جاء أو ان ذلك وزمنه (قوله فتكون من الخاض) أى الحوامل وعليه فالخاض في قوله سميت الخاض لما أن يراد به الجنس أو في الكلام حذف تقديره بنت ناقص الخاض والا فالقيام بنت ناقص أى حامل وفي المختار والخاض بفتح الميم وجع الولاد وقد منحت الحامل بالكسر مخاضاً أى مر بها الطلق فهي ناقص الخاض والخاض أيضاً الحوامل من النوق وهو يفيد ان الخاض مشترك بين وجع الولاد وتكوين الحوامل من النوق (فائدة) \* ولد الناقة يسمى بعد الولادة ربعا والانى ربعة ثم هبعا وهبعا يضم أول الجميع وقع ثابته ثم فصيلاً فاذا تمت سنة سمى ابن مخاض والانى بنت

ولد دفع المعارضة حل قوله ففي كل أربعين على ان معهما في صورة مائة واحد وعشرين ثلثا وانما ترك ذلك تغليبا لبقية الصور عليها مع العلم بان ما يتغير به الواجب يتعلق به كالعشرة ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان وهكذا والواحدة الزائدة على المائة والعشرين تسط من الواجب فيسقط بموتها بين تمام الحول والتمكن من الاخراج جزء من مائة واحد وعشرين جزءاً من ثلاث بنات لبون وما بين النصب عفو ويسمى وقصا لا يتعلق به الواجب على الاصح فلو كان له تسع من الابل فتلقت منها أربع بعد الحول وقبل التمكن وجبت شاة وسميت الاولى من المخرجات من الابل بنت مخاض لان أمها آن لها ان تحمل مرة ثانية فتكون من الخاض أى الحوامل والثانية بنت لبون لان أمها آن لها ان تلد ثانياً فتكون ذات لبن والثالثة حقة لانها استحققت أن يطررها الفحل أو ان تركب ويحمل عليها والاربعة حقة



لأنها أجدعت مقدم  
أسننتها أى اسقطته  
واعتبر في الجميع الاثونة  
لما فيها من رفق الدر والنسل  
وزدت وبتسع ثم كل عشر  
يتغير الواجب لدفع ما اقتضته  
عبارة الاصل من انه يتغير  
بما دونهما وليس مراد  
(و) أوله (في بقر ثلاثون فقي  
كل ثلاثين يتبع له سنة)  
سمى بذلك لانه يتبع أمه في  
المرعى (و) في (كل أربعين  
سنة لهاستان) سميت بذلك  
لتكامل أسننتها وذلك لما  
روى الترمذي وغيره عن  
معاذ قال بعثنى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الى اليمن  
فأمرني ان آخذ من كل  
أربعين بقرة مسنة ومن كل  
ثلاثين تبيعاً وصححه الحاكم  
 وغيره بالبقرة فقال للذكر  
والانثى (و) أوله (في غنم  
أربعون) شاة (ففيها شاة  
وفي مائة واحد وعشرين  
شاة) (و) في (ماتتين  
واحدة ثلاث) من الشياه  
(و) في (أربع مائة أربع ثم  
في كل مائة شاة) روى  
البخاري ذلك عن أنس في  
كتاب أبي بكر السابق  
(والشاة) المخرجة عما ذكر  
(جذعة ضأن لها سنة) وان  
لم تجذع

مخاض قال الاسنوى وهو غلط بل الذي نص عليه أهل اللغة ان الربيع ما نتج في أول زمن التاج وهو زمن من  
الربيع وجعه ربيع بكسر الراء وارباع والبيع ما نتج في آخره وهو زمن الصيف قال وسمي به كما قاله الجوهري  
من قولهم هب مع إذا استعان به في مشيه لان الربيع أقوى منه لانه ولد قبله فاذا سار معه احتاج أى الهب مع الى  
الاستعانة بعتقه حتى لا ينقطع عنه قاله الجوهري وولد الناقة في جميع السنة يسمى حوراً أى بضم الحاء وبالراء  
ويسمى فصيلاً لانه فصل من أمه قال في المجموع واذا دخلت الجذعة في السادسة فهي ثنية فاذا دخلت في  
السابعة فرباع للذكر والانثى بفتح الراء ويقال رباعى بتخفيف الباء فاذا دخل في الثامنة فسدس لهما بفتح  
السين والذال ويقال سدس بزيادة الياء فاذا دخل في التاسعة فبازل لهما لانه بزل نابه أى طلع فاذا دخل  
في العاشرة فمخلف بضم الميم وسكون الخاء وكسر اللام والانثى كالد كرفي قول الكسائي وبالهاء في قول  
أبي زيد النحوي ثم لا يختص هذان باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فكثر ومخلف عام ومخلف عامين  
فاكثر فاذا كبر فهو عود وعود بفتح العين واسكان الواو فاذا هرم فالد كرفم بفتح القاف وكسر الخاء المهملة  
والانثى ناب وشارف اه شرح الروض وقوله ثم لا يختص هذان باسم أى لا يختص واحد منهما بعدد  
من السنين بحيث لا يطلق على ما زاد عليه بل البازل اسم مشترك بين التسع وما زاد عليها وبين المراد بالاضافة  
فيقال بازل عام وبازل عامين وهكذا فلو أطلق البازل من غير اضافة لم يفهم منه عدد بعينه وفي الصحاح العود المسن  
من الابل وهو الذي قد جاوز في السن البازل والمخلف اه ع ش على مر (قوله لانها أجدعت مقدم أسننتها)  
ظاهر كلامهم انه لا عبرة هنا بالاجذاع قبل تمام الاربع وحيث قد يشكك بما يأتي في جذعة الضأن وقد يفرق  
بان القصه ثم يلوغها وهو يحصل باحد الامرين الاجذاع وبلوغ السنة وهذا غاية كمالها وهو لا يتم الا بتمام الاربع  
كما هو الغالب اه ع ش على مر والجذعة آخر اسنان زكاة الابل يعنى اسنان ابل الزكاة اه شرح  
الروض (قوله واعتبر في الجميع الاثونة) أى اذا كان الجميع اثناً أو بعضها اثناً وبعضها ذكراً أو بعضها ذكراً  
في كلام المصنف اه ع ش (قوله وفي بقر) بفتح الباء الموحدة والقاف اسم جنس واحد بقرة أو باقورة سمي  
بذلك لانه يبقر الارض بالحرارة أى يشقها ومنه سمي بمجد الباقر لانه يبقر العلم أى يخبره اه برماوى وبقمر من باب  
قل كفى المصباح (قوله يتبع له سنة) ولو أخرج تبيعة أخرأت لانه زاد خبراً بالاثونة اه شرح مر أى وان  
كانت أقل قيمة من التبيع لرغبة المشتري في الذكركر لغرض تعلق به اه ع ش عليه (قوله بقرة) تميز  
وقوله مسنة فقول أخذ اه شورى (قوله والبقرة يقال الخ) نص على هذا دفعا لما يتوهم من ان الناء  
في البقر في الخبر للتأنيث اه شيخنا (قوله يقال للذكر والانثى) أى من العرب والجاو اميس \* (فائدة) \*  
قال الزركشى وولد البقرة يسمى بعد الولادة عجلاً وعجلاً واذا دخل في السنة الثانية فهو جذع وجذع تويسى  
تبيعاً وتبيعة واذا دخل في الثالثة فهو ثنى وتثني واذا دخل في الرابعة فهو رباع ورباعية واذا دخل في السادسة  
فهو ضالع ثم لا اسم له بعد ذلك الا ضالع عام أو ضالع عامين وهكذا اه برماوى (قوله وأوله) أى النصاب في  
غنم بفتح الغين المججمة والنون اسم جنس يطلق على الذكور والامث ولا واحد له من لفظه وقيل اسم جمع  
وجعه اغنام وغنوم وهو شامل للضأن والمعر \* (فائدة) \* خلق الله تعالى الضأن من مسك الجنة والمعر  
من زعفرانها والبقرة من عنبرها والجل من ريحها والابل من النور والجيرة من الاجار وانظر بقية الحيوانات  
من أى شئ خلقن \* (فائدة) \* كان لآبراهيم عليه الصلاة والسلام غنم كثيرة لا تحصر ترعى في البرية مقرطة  
بقر وط من الذهب وكان لها أربع مائة ألف كلب تحرسها مطوقة بأطواق من الذهب فسئل عن ذلك فقال  
الدينا حيفتو طلابها كلاب فتركاها لطلابها اه برماوى (قوله وفي أربع مائة أربع) ويستقر الحساب كما  
أشار الى ذلك بقوله ثم في كل مائة شاة اه زى (قوله المخرجة عما ذكر) أى عن الابل والغنم وقوله جذعة  
ضأن الخ استفيد من كلامه اشترط كونها أنثى لكنها في المخرجة عن الغنم مسلم دون المخرجة عن الابل لما تقدم



من انه يجزئ الذ كر لكن عذره التوصل الى اشتراط كونها أنثى في الغنم وحكم الابل يعلم مما مر وقوله وفيما يأتي أي في الحيوان لانه يجزئ فيه الذكر والانثى اه شيخنا (قوله أو أجدعت) أي أسقطت مقدم اسنانها بخلاف ثنية المعز لا بد فيها من تمام سنتين وان أجدعت قبلها الفضيلة الضأن عليه والسنتين المذكورة في هذه الاستان تحديد ولا تتحقق الا بالدخول فيما بعدها اه قل على التحرير وعجاجة شرح مر وظاهر كلامهم هنا في الاسنان المذكورة في النعم انهم التحديد وتفاوت ما سياتي في السلم بأن السن المنصوص عليه يكون على التقريب بان الغالب في السلم انما يكون في غيره وجود فلا كافئ التحديد لتفسير الزكاة تجب في سن استنجه ه وغالبا وهو عارف بسنه فلا يشق ايجاب ذلك عليه انتهت (قوله كذا ذكره الراجعي في الاضحية) أي حلاله مطلق على المقيد قال الشيخ حل المطلق على المقيد من باب القياس فانظر الجامع بينهما انتهى أقول يؤخذ الجامع من كلام الشارح في نظيره الا أن في فدية الصوم جلاله على الفطرة بجامع ان كلامه ما طعام واجب شرعا فيقال هنا بجامع الخوجه الاخذ انما اذا شرطنا في الانثى أن تكون ثنية أو جذعة فالذ كر أولى اه شورى وفي قل على الجلال قوله حلاله مطلق أي هنا في الزكاة على المقيد في الاضحية بجامع ان كلامه ما عبادة تتعلق بالحيوان المقصود (قوله في المخرج عن الابل الخ) أي بخلاف بعير الزكاة المخرج عمادون خمس وعشرين فيجزئ ولو مريض ان كانت أو أكبرها مراضا على المنقول المجزوم به في العباب وغيره اه شورى وعجاجة شرح مر وهـ ذاب بخلاف نظيره من الغنم لان الواجب هنا في النعمة وثم في المال وهذا ما دل عليه ظاهر كلام المجموع وخزم به ابن المقرئ في روضه وهو المنة من انتهت وقوله بخلاف نظيره من الغنم أي فانه يخرج من المراض مريضة ومن الصغار صغيرة وقوله وخزم به ابن المقرئ في روضه قضيت ما ذكر ان الشاة المخرجة عن الابل المراض تكون كالمخرجة عن الابل السليمة وسيأتي ان ابله مثلا لو اختلفت صحة مريضها أخرج صحيحة قيمتها دون قيمة الصحيحة المخرجة عن الصحاح الخالص وأما مجرد كون الشاة في الذمة والمعيب لا يثبت فيها فلا يستلزم مساواة قيمة المخرجة عن السليمة لقيمة المخرجة عن المريضة اه ع ش عليه (قوله كونه صحيحا) أي لا مريض او قوله كاملا أي بلا عيب وان كان بعضها معيба اه شورى (قوله والشاة المخرجة عماد ذكر) أي عن الابل والغنم نظيره ما تقدم اه شيخنا (قوله من غنم البلد) أي بلد المال ولا يتعين غالب غنمه بل يجزئ أي غنم فيه اه شرح مر (قوله فان عدم بنت مخاض) أي حال الاخراج حتى لو ملكها أو وارثه من التركة لزمه اخراجها كما جرى عليه ابن المقرئ في روضه ولا ينافي ما قاله الرويان من انه لو مات قبل اخراج ابن اللبون وعند وارثه بنت مخاض أجزأه ابن اللبون لا مكان حل الاول على صيرورته بنت مخاض في الموروث المتعلق به الزكاة والثاني على خلافه ولو تملك بنت المخاض بهـ د التمكن من اخراجها فالوجه عدم امتناع ابن اللبون اعتبارا بحالة الاداء كما استظهره السبكي خلافا لاسنوي اه شرح مر (قوله أيضا فان عدم بنت مخاض) أي في خمس وعشرين اذ لا يتوقف فيما دونها على فدها اه برماوى وقوله أي في خمس وعشرين الخ يتأمل هذا التقيد وينظر حكمه ما لو كان عنده عشرة من الابل مثلا وفقد الشياه وبنت المخاض هل يجزئ ابن اللبون أو الحق والظاهر انه يجزئ لانه يجزئ عن الخمس والعشرين فعما دونها أولى تأمل (قوله ولو شرعا) أي ولو كان تلفها بفعله على ما قد ضاه اطلاقهم اه ع ش على مر (قوله كأن كانت منصوبة) أي وعجز عن تخليصها بان كان فيه كلفة لها وقع عرفا فيما يظهر اه ج وقوله أو مرهونة أي بموجله طائفا أو بحال لا يقدر عليه اه ج على زى (قوله أو تعينت) لا يقال لاحاطة حيث كان العدم ولو شرعا اذا المعيب به عدم شرعا لاننا نقول مراده بالعدم الشرعي أن يقوم بالعين ما يمنع من التصرف فيها كغصب ورهن كما هو صريح كلامه اه شورى (قوله بل يحصل ما شاء منها) أي من بنت المخاض وابن اللبون والحق اه حل (قوله وللبون خنثى) أي بلى هو أولى من ابن اللبون ومن الحق لكنه لا يجزئ مع وجود الانثى لاحتمال ذكوره اه شرح مر (قوله

(أو أجدعت) من زيادتي وان لم يستم لها سنة كما ذكره الراجعي في الاضحية (أو ثنية معز لها سنتان) فيخير بينهما ومن ذلك يؤخذ ان شرط اجزاء الذ كر في الابل وفيما يأتي أن يكون جذعا أو ثنيا ويعتبر في المخرج عن الابل من الشياه كونه صحيحا كاملا وان كانت الابل معيبة والشاة المخرجة عماد ذكر تكون (من غنم البلد أو مثلهما) أو خير منها قيمة كما فهم بالاولى وشمول كلاهما لشاة الغنم مع التقيد بالمثلية في غنم غير البلد من زيادتي (فان عدم بنت مخاض) ولو شرعا كأن كانت منصوبة أو مرهونة (أو تعينت فابن لبون أو حق) يخرج عنها وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف تخصيصها ان لم يكن عنده ابن لبون أو حق بل يحصل ما شاء منها وكان لبون وللبون خنثى أو حق خنثى اما غير بنت المخاض كبنت لبون عدمها فلا يؤخذ عنها حق كذا لا يؤخذ عنها ابن اللبون



ولان زيادة السن في ابن لبون فيمنا ذكر فوجب اختصاصها بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع بخلافها في الحق لا توجب اختصاصه عن بنت لبون بهذه القوة بل هي موجودة قهرا فلا يلزم من جبرها تم جبرها هنا والتصریح بذكر الشرط في الحق من زيادتي (ولا يكاف) حيث كانت ابلا مازيل أن يخرج (٢٢٤) بنت مخاض (كرية) لقوله صلى الله عليه وسلم لما ذبح بعثه عاملا يالك وكرائم أموالهم رواه الشيخان

(لكن تمنع) الكرية عنده  
(ابن لبون وحشا) وهو من  
زيادتي لوجود بنت مخاض  
عنده (ولو اتفق) في ابل أو  
مهر (فرضان) في نصاب واحد  
(وجب) فيهما (الاغبط)  
منهما أي الانفع المستحقين  
في ما تتي بغير أو مائة وعشرين  
شرة يجب فيها الاغبط من  
أربع حقات وخمس بنات  
لبون أو ثلاث مسنات  
أو أربعة أتبعه (ان وجدوا  
بماله) بصفة الاجزاء لان  
كل منهما فرضها فاذا اجتمعا  
ووعى ما فيه حظا المستحقين  
اذلا مستقاة في تحصيله (وأجزأ  
غيره) أي غير الاغبط  
(بلا تقصير) من المالك أو  
الساعي للعسر (وجبر  
التفاوت) لنقص حق  
المستحقين (بنقد) للبلد  
(أو جزع من الاغبط) لامن  
الماخوذ فلو كانت قيمة  
الحق أربعة مائة وقيمة  
بنات لبون أربعة مائة وخمسين  
وقد أخذ الحق فالجبر  
خمسين أو خمسة أسباع  
بنت لبون لا ينصف حصة  
لان التفاوت خمسون وقيمة  
كل بنت لبون تسعون وجاز  
دفع النقد مع كونه من غير  
الجنس الواجب وتكتمن

ولان زيادة السن (الح) هذا معطوف على قوله كذا لا يؤخذ عنها ابن لبون عطف دليل عقلي على دليل قياسي وقوله  
فيما ذكر أي في اخواجه عن بنت المخاض وقوله فوجب اختصاصه أي عن بنت المخاض وقوله بخلافها أي الزيادة  
وقوله من جبرها تم أي جبرها بالنقص الحاصل بالذ كورة فهو مصدر مضاف لفاعله وقوله هنا أي في أخذ الحق عن  
بنت لبون اه شيخنا (قوله حيث كانت ابلا مازيل) أي كلها كافي شرح التحرير فلو كانت كلها كرائم كلف  
كرية اه مر وكذا ان كان بعضها كراما وبعضها مازيل اه اطاف (قوله اياك وكرائم أموالهم) أي باعد  
نفسك واتق كرائم أموالهم اه شوري قال الميمري كرائم الاموال نفائسها التي تتعلق بها نفس مالكا  
لعزتها عليه بسبب ما جمعت من جيل الصفات اه برماوي (قوله لكن تمنع ابن لبون وحشا) أي فيخير بين  
اخراجها ويساخ بصفها أو يحصل بنت مخاض كاملة ولا تجزئ بزيادة لوجود هذه الكرية فانه لو انقسمت  
ابلا الى صحاح ومراض كلف كاملة بالنسبة فلو كان نصفها صحاحا ونصفها مراضا فالواجب كاملة تساوي نصف  
قيمة صححت ونصف قيمة مراضة اه قلوب على التحرير (قوله وجب الاغبط) أي من حيث زيادة القيمة  
أو من حيث النسل والتمسك وبعبارة البرماوي سواء كانت الغبطة من حيث زيادة القيمة أو من حيث مسيس  
الحاجة الى الارتقاء بالجل انتهت (قوله أيضا وجب الاغبط) أي ان كان من غير الكرام اذهني كالمعدومة كما  
يتم السبكي وكلام المجموع ظاهر فيه اه شرح مر (قوله أيضا وجب الاغبط) أي وان كان المال المنحور  
عليه اه ع ش على مر (قوله أي الانفع للمستحقين) انظر لاختلاف الاغبط بالنسبة اليهم بان كانت الحقات  
اغبط بالنسبة لبعض الاصناف وبنات لبون اغبط بالنسبة لبعض آخر ما يكون الامر حر اه شوري  
(قوله وأجزأ غيره) أي يحسب من الزكاة دليل قوله وجبر التفاوت فالاجزاء ليس على باب الذي هو  
الكفاية في سقوط الطلب اه زيادتي والظاهر ان هذا ليس يلزم بل كونه على باب يرجع للمعنى  
الاول أيضا اه (قوله بلا تقصير من المالك أو الساعي) ويصدق كل من المالك والساعي في عدم التدليس  
والتقصير وظاهره وان دلت القرينة على تدليس المالك أو تقصير الساعي اه ع ش على مر (قوله أو  
الساعي) أو بمعنى الواو اذا وقعت في حيز نفي كما هنا أو نهى فسطا اعتراض بعضهم بان الاولى الواو اه  
شيخنا (قوله وجبر التفاوت الح) أي ان اقتضت الاغبطة زيادة في القيمة والا فلا يجب شي قاله الرافعي اه  
شرح مر (قوله بنقد البلد) التعبير به لغالب فيجزئ غيره حيث كان هو نقد البلد اه ع ش على مر  
(قوله لان التفاوت الح) علة لقوله فالجبر بخمسين وقوله وقيمة كل بنت لبون تسعون أي بنسبة الخمسين للتسعين  
خمس أسباع لان تسع التسعين عشرة اه شيخنا (قوله لدفع ضرر المشاركة) قال في شرح الروض ولانه قد  
يعدل الى غير الجنس للضرورة كافي الشاة الواجبة في خمس من الابل فانه يدفع قيمتها اذا لم يوجد جنسها كما مر  
وكذا لو لم يمت بنت مخاض فلم يجدها ولا ابن لبون لافي ماله ولا في الثمن فانه يدفع قيمتها على ان الغرض جبر الواجب  
كدرهم الجبران واليه اشاروا بتعريفهم بالجبر وبه في المهمات على ان قضية ذلك ان الانتقال حينئذ الى بنت  
لبون غير واجب بل يجوز ان يعطى القيمة وعلى ان ذلك يجزئ في سائر استان الزكاة اه واذا في شرح  
المسحبة عتب ذلك ويحتمل ان يقال محمل ذلك اذا تذر العود أو التزول مع الجبران اه اه م (قوله  
بان دلس) أي بانحاء الاغبط اه شرح مر (قوله فلا يجزئ) أي فيلزم المالك اخراج الاغبط ويرد الساعي  
ما أخذه ان كان باقيا وبذلك ان كان تالفا اه مر واذا تلف فهل يضمن ضمان الغصب كالمقبوض بالبيع

شر اجزاء به لدفع ضرر المشاركة وقولي من الاغبط من زيادتي امام مع التقصير من المالك بان دلس أو من الساعي بان لم يجتهد وان ظن الفاسد  
انه الاغبط فلا يجزئ (وان وجد أحدهما بماله) (أخذ) وان وجد شي من الآخر اذا النقص كالمعدوم (والا) أي وان لم يوجد أحدهما بماله  
بصفة الاجزاء بان لم يوجد شي منهما أو وجد بعض كل منهما أو بعض أحدهما أو وجد أحدهما لا بصفة الاجزاء (فله تحصيل ماشاء) منهما



الفاسد أو كالمستام فيضمن بالقيمة ولو مثلياً جزأه شوبزى وظاهره أن رد البذل من مال الساعي في المسئلتين لا من مال الزكوات وهو كذلك لأنه إن كان لتقصير منه فظاهر وإن كان لتبديل من المالك فهو ينسب إلى نوع تقصير أه ع ش (قوله كلا) راجع لثلاثة مما تحت الإلهي قوله بأن لم يوجد شيئاً منهما قوله أو وجد أحدهما وقوله أو بعضاً راجع لثنتين منهما قوله أو وجد بعض كل منهما أو بعض أحدهما أه شيخنا (قوله متهما) بكسر الميم أي حال كونه متهما بما عنده وقوله بشراء أو غيره متعلق بتحصيل ويجوز فتح الميم على أنه حال من ما أوصفه لبعض أه شيخنا (قوله ولا يعلم الخ) عبارة شرح مر وأشار بقوله فله إلى جواز تركهما والتزول أو الصعود الخ انتهت وقوله مما يأتى أي من قول المتن ولن عدم واجبا من ابل الخ لأن من صادقة بالثبوت في ماله فرضان أه شيخنا (قوله أن يجعل الحقائق أصلاً) أي يختار كون الواجب وكذا يقال فيما بعده أه شيخنا (قوله وينزل إلى خمس بنات مخاض) ويمنع أن يجعل بنات اللبون أصلاً ويصعد إلى خمس جذعات ويأخذ عشر جبرانات كما يمنع جعل الحقائق أصلاً وينزل إلى أربع بنات مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع إمكان تقليله أه شرح مر ويمنع أن يجعل الحقائق أصلاً ويخرج أربع بنات لبون ويدفع أربع جبرانات وأن يجعل بنات اللبون أصلاً ويدفع خمس حقائق ويأخذ خمس جبرانات لأنه متى حصل أحد الواجبين صار هو واجبه فلا يصح جعله بدلاً عن الواجب الآخر أه ج (قوله فيدفعها مع بنت لبون) أي قد نزل إليها وجودها أه شيخنا (قوله فيدفعها مع حقة) أي قد صعد إليها وجودها أه شيخنا (قوله ولودفع حقة الخ) أي فله النزول في البعض ولو كان عنده أكثر من البعض الذي دفعه فلا يتعين عليه دفع ثلاث حقائق بل له أن ينزل عن كلها أو بعضها أه شيخنا (قوله أيضاً وله دفع حقتين ثلاث بنات لبون) أي لا فامة الشرع بنت اللبون مع الجبران مقام حقة وقياسه أنه يجوز دفع حقتين وبنتي لبون وجبرائين ودفع بنتي لبون وثلاث حقائق وأخذ ثلاث جبرانات ودفع ثلاث بنات لبون وحقتين وأخذ جبرائين أه شرح الروض ثم قال فإن أعطى الثلاث حقائق وجذعت وأخذ جبرائناً وأعطى الأربع بنات لبون وبنات مخاض مع الجبران جاز كما علم مما مر آنفاً أه سم (قوله فيما إذا وجد بعض أحدهما) أي وما قبله كان فيه واجداً البعض كل منهما (قوله وله دفع خمس بنات مخاض الخ) أي فالحقة لا تمنع عليه النزول عن الحقائق كلها أه شيخنا أي وليس له أن يدفع ثلاث بنات مخاض مع ست جبرانات على ما فهمه قول مر السابق ويمنع أن يجعل بنات اللبون الخ أه ع ش على مر وعبرة سم قوله وله دفع خمس بنات مخاض الخ) وهل له أن يدفع في هذه الحالة الحقتين ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات أو مع ثلاث بنات مخاض وست جبرانات فيه نظر والوجه الجواز في الأول دون الثاني أما الأول فلأن بنت اللبون مع الجبران تقوم مقام الحقتين أما الثاني فله كثير الجبرانات مع الاستغناء عنه بأن يصعد إلى ثلاث جذعات مع أخذ ثلاث جبرانات أو يجعل بنات اللبون أصلاً وينزل لبنات المخاض مع الجبران ثم رأيت شيخنا في شرح الإرشاد قد مثل هذا القسم بما إذا كان معه ثلاث بنات لبون قال إن شاء جعل بنات اللبون أصلاً في دفع الثلاث فله حيث شاء أن ينزل لبنتي المخاض فيدفعهما مع جبرائين وأن يصعد إلى حقتين ويأخذ جبرائين ولا يصعد إلى الجذعات لما فيه من تكثير الجبران بالتخطي مع الاستغناء عنه وإن شاء جعل الحقائق أصلاً وصعد إلى الجذعات فأخرجها وأخذ أربع جبرانات ولا ينزل إلى بنات المخاض لما مر فإن كان عند حقتين فله أن يخرجهما مع جذعتين ويأخذ جبرائين وله جعل بنات اللبون أصلاً ويصعد إلى خمس بنات مخاض وخمس جبرانات أه فسكت أيضاً عن إخراج بنتي لبون مع جبرائين مع الحقتين لكن الظاهر جواز أخذ ما مر في ما إذا وجد بعض كل فان الشارح صرح فيه بأن له أن يجعل الحقائق أصلاً فيدفعها مع بنت لبون وقياسه ما قلناه فليتامل انتهت (قوله ولن عدم واجبا من ابل) أي وعدم أيضاً لمرآة الشارح من تزله كإن اللبون فانه بمنزلة بنت المخاض فعمل جواز دفع بنت اللبون عن بنت

كلا أو بعضاً متهما بشراء أو غيره ولو غير أغبط لما في تعيين الأغبط من المشتقة في تحصيله وله كما يعلم مما يأتى أن يصعد أو ينزل مع الجبران في الأبل فله في الماتني بعير فيما إذا لم يوجد شيئ من الحقائق وبنات اللبون أن يجعل الحقائق أصلاً ويصعد إلى أربع جذعات فيخرجها ويأخذ أربع جبرانات وأن يجعل بنات اللبون أصلاً وينزل إلى خمس بنات مخاض فيخرجها مع خمس جبرانات وفيما إذا وجد بعض كل منهما ثلاث حقائق وأربع بنات لبون أن يجعل الحقائق أصلاً فيدفعها مع بنت لبون وجبران أو يجعل بنات اللبون أصلاً فيدفعها مع حقة ويأخذ جبرائناً وله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات وله فيما إذا وجد بعض أحدهما حقة فدفعها مع ثلاث جذعات وأخذ ثلاث جبرانات وله دفع خمس بنات مخاض مع دفع خمس جبرانات (ولن عدم واجبا من ابل) ولو جذعة في ماله



المخاض اذا عذمتها وأخذ جبرانا ما لم يكن عنده ابن لبون فان كان امتنع ذلك على الأصح في الروضة لان ابن  
 لبون يدل عن بنت المخاض اه شرح مر والمعيب والكريم هنا كالمعصوم نظير ما مروا انما منعت بنت  
 المخاض الكريمة ابن لبون كما مر لان الذي كرا لم يدخل له في فرائض الابل فكان الانتقال اليه أغلظ على  
 المالك من الصعود والنزول اه ج اه شوي وقوله لا مدخل له أي لكونه لم يجب منها ذكروا أما أخذه  
 عند فقدت بنت المخاض فهو يدل عنها لا قرض اه ع ش على مر (قوله ان يصعد ويأخذ الخ) وله أيضا  
 اخراج القيمة قال القرافي وعلم انهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن لبون في ماله ولا بالثمن  
 دفع القيمة وقضية كلامهم هناك شرط ذلك ان لا يكون عنده بنت لبون ثم رأيت العراقي قال في النكت لعل  
 دفع القيمة اذا فقد سائر أسنان الزكاة اه وفي كلام ج مائه في الكفاية وحري عليه الاسنوي والزر كشي  
 وغيرهما انه يخبر بين اخراج القيمة أي لبنت المخاض عند فقدتها والصعود والنزول بشرطه كما حررته في شرح  
 العباب ويجري ذلك في سائر أسنان الزكاة فاذا فقد الواجب خبير الدافع بين اخراج قيمته والصعود والنزول  
 بشرطه اه رحمه الله اه ع ش على مر (قوله ولو جذعة) غاية للرد على الرافعي القائل بأنه لا يجوز  
 الصعود عن الجذعة لانها رأس سنن الزكاة والمعتد انه يجوز الصعود عنها الى التيسر وهي التي لها خمس  
 وطعنت في السادسة اه شيخنا وبعبارة أصح مع شرح مر ولا يجوز أخذ جبران مع ثبوتها التي لها خمس  
 سنين وطعنت في السادسة يدفعها بدل جذعة عليه فقد هاهنا أحسن الوجهين لانتفاء كونها من أسنان الزكاة  
 فأشبه ما لو أخرج عن بنت المخاض فصلا وهو ماله دون السنة مع الجبران وادعى في الشرح الصغير انه لا ظهر  
 قلت الأصح عند الجمهور والجواز والله أعلم لانها أعلى منها بهام بخار كالجذعة مع الحقيقة لا يقال في متعدد الجبران  
 اذا كان المخرج فوق التنية لانا نقول الشارع اعترضها في الجملة كافي الاضحية دون ما فوقها ولا ان ما فوقها تنهاى  
 نموه فان أخرجهم لم يطلب جبران ابلار قطعا كما مر نظيره انتهت (قوله وابله سلمية) الواو للعال اه شيخنا (قوله كما  
 جاء ذلك) أي الصعود والنزول اه شيخنا (قوله فليس له نزول مطلقا) أي دفع جبرانا أو لم يدفعه اه ع ش  
 (قوله وهو معلوم بما يأتي لعله) من قوله ولا خيار الارضى مالها اه شيخنا (قوله وبالابل غيرها) أي من  
 البقر والغنم لان السنة لم ترد الا في الابل والقياس ممتنع اه حل (قوله وبالسلمية المعيبة) أي فلا يصعد  
 لمعيبة مع أخذه الجبران وله ان يصعد الى سلمية مع أخذ الجبران خلافا لظاهر المتن اه حل (قوله فلا يصعد  
 أي للمعيبة أو ما السلمية فله الصعود ففهوم المتن فيه تفصيل فقوله بالجبران الباء بمعنى مع أي مع الجبران أي  
 مع أخذ الجبران اه شيخنا (قوله وهو فوق التفاوت بين المعيين) أي غالبا ولا يقتضي كون التفاوت بين  
 المعيين أكثر كينت مخاض معيبة مع حقة مثلا معيبة اه شوي وبعبارة ع ش وقد يكون التفاوت بين  
 المعيين أكثر كما يدرك بالتدبر اه سم أي وذلك كان تشتمل المعينتان على صفة خلت عنها السلمية بان كان  
 يرغب فيهما الكثرة لهما مثلا أو وجود تيسرهما عن السلمية التي قامت بهما الخفاة مثلا من غير ان يكون عيبا فيها  
 وعابه فلعلمهم أنما طوا الحكم باعتبار الغالب ولم ينظر والمثل هذه لتدبرها انتهت (قوله لتبرعه بالزيادة) أي  
 التي هي جزأ من الجبران اذا الجبران حيث شذ أي حين كان الواجب معيبا لكون ابله كذلك وقد نزل الى معيبة  
 انما هو للتفاوت بين المعيين وقد علمت انه دون التفاوت بين السليمين فالجبران كله أزيد مما يحصل به الجبران  
 فاذا دفعه بتمامه فقد تبرع بالزيادة اه (قوله أيضا لتبرعه بالزيادة) فيه ان الجبران حيث نذوا يجب عليه  
 فلا تبرع الا ان يقال لما كان التفاوت بين المعيين أقل من التفاوت بين السليمين كان الواجب عليه مع النزول  
 أقل من الجبران فلما أعطى جميع الجبران كل متبرعا بالزيادة على الواجب أي فهو متبرع بالزيادة على الواجب  
 عليه وليس متبرعا باصل الجبران اه شيخنا (قوله وهو شاتان) أي ولو ذكرين والحكمة في ذلك ان الزكاة  
 تؤخذ عند الملاء غالبا وليس هناك ما كمل ولا مقوم فصبها ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة والفطرون ونحوهما

(ان يصعد) درجة  
 (ويأخذ جبرانا وابله سلمية  
 أو ينزل) درجة (ويعطيه)  
 أي الجبران كما جاء ذلك في  
 خبر أنس السابق فالحيرة في  
 الصعود والنزول للمالك  
 لانها شرعا تخفيفا عليه  
 وخرج عن عدم الواجب  
 من وجده في ماله فليس له  
 نزول مطلقا ولا صعود الا ان  
 لا يطلب جبرانا لانه زاد خيرا  
 وهو معلوم بما يأتي وبالابل  
 غيرها فلا يأتي فيه ذلك  
 وبالسلمية المعيبة فلا يصعد  
 بالجبران لان واجبهام معيب  
 والجبران لا تفاوت بين  
 السليمين وهو فوق التفاوت  
 بين المعيين بخلاف نزوله  
 مع اعطاء الجبران بخار  
 لتبرعه بالزيادة (وهو) أي  
 الجبران (شاتان) بالصفة  
 السابقة في الشاة المخرجة  
 عن خمس من الابل (أو  
 عشرون

قوله أنما طوا الحكم باعتبار الغالب  
 فاطه نوطا علقه فهو ثلاثي  
 لا غير اه



درهما) نقره خالصه (بخسیره المدافع) ساعيا كان أو مالكا ظاهرا خبرا ناس وعلى الساعى رعاية المستحقين فى الدفع والاخذ (ولمعود) درجتين فأكثر (وتزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران) كأن يعطى بدل بنت مخاض عدما (٢٢٧)

مع بنت البون حقه أو يأخذ جبرانين أو يعطى بدل حقه عدما مع بنت البون بنت مخاض ويدفع جبرانين هذا (عند عدم القربى فى جهة المخرجه) بخلاف ما إذا وجدها للاستغناء عن زيادة الجبران بدفع الواجب من القربى فإن كانت القربى فى غير جهة المخرجه كان لزمه بنت لبون عدما مع الحقه ووجدت مخاض لم يلزمه انراجها مع جبران بل يجوز له انراج جذعة مع أخذ جبرانين لأن بنت المخاض وإن كانت أقرب إلى بنت البون ليست فى جهة الجذعة وقولى فأكثر مع التقيد بجهة المخرجه من زياتى (ولا ببعض جبران) فلا يجزى شاة وعشرة دراهم لجبران واحد لأن الخبر يقتضى التخيير بين شاتين وعشرين درهما فلا يجوز خصله ثالثة كفى الكفارة فلا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة (الامالك رضى) بذلك فيجوز لأن الجبران حقه فلا اسقاطه وهذا من زياتى أما الجبرانان فيجوز تبعيهما فيجوز شاتان وعشرون درهما لأن الجبرانين كالكفارتين (ويجوز) فى انراج الزكاة (نوع عن) نوع (آخر) كضأن عن مغز وعكسه من القتم وأرجية عن مهرية وعكسه من الابل وعراب عن جواميس وعكسه من البقر (برعاية القيمة) كأن تساوى

أه زياتى (قوله درهما نقره) الدرهم النقره تساوى نصف فضة وجديدا كما قاله بعضهم أو يساوى نصف فضة وثلاثا كما قاله الحلبي لتناسب الدراهم المذكورة قيمة الشاتين لأن الكلام فى شاة العرب هو تساوى نحو احدى عشرة فضة وليس المراد الدرهم المشهور أه شخنخاف والنقره فضة المضروبة أه عش لكن فى المختار النقره السبيكة أه (قوله خالصه) فلولا مجدها أو غلبت المغشوشة وجوزنا المعاملة بها وهو الاصح فالظاهر كما قاله الاذرى انه يجوز ثمنها ما يكون فيه من النقره قدر الواجب أه شرح مر (قوله وعلى الساعى الخ) عبارة شرح مر نعم يلزم الساعى رعاية الاصل المستحقين كما يلزم نائب الغائب وولى المحجور عليه رعاية الانفع للمنوب عنه ويسن للمالك اذا كان دافعا اختيار الانفع لهم ومعنى لزومه مراعاة الاصل لهم مع ان الخسيرة للمالك انه يطلب منه ذلك فان أجابه فذلك والا أخذ منه ما يدفعه انتهت (قوله فى الدفع والاخذ) أى أخذ الاغبط لا أخذ الجبران لأن ذلك ينافى تخيير المالك بينهما أه زى ويمكن ان يراد أخذ الجبران بأن خير المالك بينهما أى فوض الخسيرة اليه بينهما أى بين أخذ الشاتين والعشرين درهما ولا تنافى أو المراد بالاخذ طلبه وان كان المالك لا تلزمه الموافقة أه شورى (قوله وله معود الخ) فلو صعد من بنت المخاض مثلا إلى بنت البون قال الزكنى هل تقع كلها زكاة أو بعضها الظاهر الثانى فان زيادة السن فيها قد أخذ الجبران فى مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزأ من ستون ثلاثين جزأ وتكون الاحدى عشر فى مقابلة الجبران أه شرح مر (قوله وتزول درجتين) أى بشرط كون السن المتزول اليه سن زكاة فليس لمن لزمه بنت مخاض العدول عن دفعها إلى دونها أو يدفع جبرانها ولا يشترط ذلك فى المعود فلا وجب عليه جذعة فقد هاقبل منه الثانية وله الجبران كما تقدم أه شرح مر (قوله فأكثر) غاية الكثرة فى المعود أربع درجات بأن يصعد من بنت المخاض إلى الثانية فيأخذ أربع جبرانات وغاية الكثرة فى النزول ثلاث درجات بأن ينزل من الجذعة إلى بنت المخاض ويدفع ثلاث جبرانات تأمل (قوله ويأخذ جبرانين) المراد بذلك الطلب حتى لو امتنع المالك من الاغبط لا يجبر عليه ويدفع ما شاء أه شورى (قوله عند عدم القربى) شرط لتعدد الجبران وقوله فى جهة المخرجه حال من القربى والمراد بجهة المخرجه ما بينهما وبين الواجب شرعا أه شيخنا (قوله الامالك رضى) أى فيما إذا كان هو الاخذ للجبران أه شيخنا (قوله وهذا من زياتى) أى الاستثناء المذكور من زيادته على الاصل (قوله فيجوز تبعيهما) ويظهر التبعيض وعدم باختلاف الغرض والقصد فان قصد ان احدى الشاتين من جبران والاخرى من جبران آخر فهو تبعيض والا فلا وكذا يقال فى العشرين درهما أه شيخنا وانظر ماذا ينبنى عليه تأمل (قوله ويجزى نوع عن آخر) أى لا عن جنس وهذا فى الماشية كما هو سباق الكلام أما غيرها من نابت أو نقد فسيأتى فى أبوابه أه شيخنا وهو انه يخرج الاعلى عن الأدنى من غير اعتبار قيمة دون العكس كلسيأتى عند قول المتن ويكمل نوع يا آخر ويخرج من كل بسطه (قوله كضأن) جمع ضائن للذكر وضائنة للانثى وقوله عن معز جمع معازل ذكر وماعزة للانثى أه شيخنا قال فى المجموع والمغز بفتح العين واسكانها اسم جنس واحد ماعز والانثى ماعزة والمغزى والمغيز بفتح الميم والامعوز بضم الهمزة بمعنى المغزاه شرح البهجة الكبير أه عش على مر والنجمة الاتى من الضأن والمجمع تعاج ونججات أه مصباح (قوله وأرجية) نسبة إلى أرحب بهمتين فوحدة قبيلة من همدان وقوله عن مهرية بفتح الميم وسكون الهاء نسبة إلى مهرية بن حيدان أى قبيلة ومن أنواع الابل أيضا المجيدية نسبة إلى مجيد فل من الابل يقال له مجيد بضم الميم وفتح الجيم ويقال لها أيضا مجيدية بفتح فكسر منسوبة إلى المجيد أى الكريم من الجد وهو الكرم أو رفع هذه الثلاثة الأرجية ثم المهرية ثم المجيدية أه من شرح مر وعش عليه

كضأن عن مغز وعكسه من القتم وأرجية عن مهرية وعكسه من الابل وعراب عن جواميس وعكسه من البقر (برعاية القيمة) كأن تساوى  
شاة المعز فى القيمة جذعة الضأن



لاتحاد الجنس سواء اتحد  
 نوع ما شبيهه أم اختلف  
 (ففي ثلاثين عتراً) وهي  
 أنثى المعز (وعشر نجمات)  
 من الضأن (عتراً ونجمة  
 بقيمة ثلاثة أرباع عتراً  
 وربيع نجمة) فلو كانت قيمة  
 عتراً تقديناً أو نجمة عتراً  
 دينارين لزم عتراً ونجمة قيمتهما  
 دينار وربيع (وفي عكسه)  
 أي المثال المذكور (عكسه)  
 أي الواجب فالواجب فيه  
 نجمة أو عتراً بقيمة ثلاثة  
 أرباع نجمة وربيع عتراً  
 والتصریح بهذا من زيادة  
 (ولا يؤخذ ناقص) من ذكر  
 ومعيّب وصغير (في غير مامر)  
 من جواز أخذ ابن لبون  
 أو الحق أو الذكرك من الشياه  
 في الأبل أو التبيع في البقر  
 أو النوع الأرذاعن الأجود  
 بشرطه (الامن مثله) بأن  
 تمسح شامته ذكراً أو  
 كانت ناقصة بعيب أو صغير  
 فيؤخذ في مستو ثلاثين من  
 الأبل ابن لبون أكثر قيمة  
 من ابن لبون يؤخذ في خمس  
 وعشرين منها التسلايسوى  
 بين النصابين ويعرف ذلك  
 بالتقويم والنسبة فإذا كانت  
 قيمة المأخوذ في خمس  
 وعشرين خمسين درهما  
 تكون قيمة المأخوذ في ستة  
 وثلاثين اثنين وسبعين  
 درهما بنسبة زيادة الجلة  
 الثانية على الجلة الأولى وهي  
 خمسون وخمسين يؤخذ

والعرب وهي ابل العرب ويقابلها البختى وهي ابل الترك ولها اسمان اه برماوى (له قول اتحاد الجنس) علة لقوله  
 ويجزئ نوع عن آخر اه (قوله في ثلاثين عتراً الخ) فربيع على قوله أم اختلف ولم يفرع على ما قبله وهو  
 الاتحاد وفرع عليه مر فقال فيجوز أخذ جذعة ضأن عن أربعين من المعز أو ثنية معز عن أربعين من الضأن  
 باعتبار القيمة لاتحاد الجنس كالمهرية مع الارحبية اه ثم قال ولو كان له من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة  
 أرحبية وعشر مهرية أخذ منه على الاظهر بنت مخاض أرحبية أو مهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمس  
 مهرية اه (قوله وهي أنثى المعز) تقدم عن شرح البهجة أن أنثى المعز ما عزة وعليه فالعز والماعزة مترادفان  
 اه ع ش على مر (قوله عتراً ونجمة) والخيرة المالك لا الساعى اه برماوى والنجمه خير من العترة فلا يجب عليه  
 هنا اخراج الكامل فهذا مستثنى من قوله الآتى فان اختلف ماله نقص الخ فحل وجوب الكامل عند الاختلاف  
 اذا كان الاختلاف بغير الرداءة امامها كما هنا فلا يجب الكامل اه شيخنا (قوله بقيمة ثلاثة أرباع نجمة وربيع  
 عتراً) وهو في المثال المذكور دينار وثلاثة أرباع دينار (قوله وصغير) المراد به الذى لم يبلغ سن الفرض اه رى  
 وعبارته تقتضى حصر أسباب النقص في الذكور والعيب والصغر مع ان مقتضى قوله أو النوع الأرذاعن  
 الأجود بشرطه ان ردائة النوع من جلة أسباب النقص فتكون أربعة وسكت عن المرض مع انه منها فتكون  
 خمسة ويمكن ادخاله في العيب كما في شرح مر وعبارته في الدخول على المتن ثم شرع في أسباب النقص في الزكاة  
 وهي خمسة المرض والعيب والذكور والصغر وردائة النوع انتهت (قوله أو النوع الأرذاعن الخ) هذا مر قريباً  
 في قوله ويجزئ نوع عن آخر الخ حيث اقتضى جواز اخراج المعز عن الضأن فقوله بشرطه وهو رعاية القيمة اه  
 شيخنا (قوله أيضاً أو النوع الأرذاعن الخ) كالمعز وقوله عن الأجود كالضأن وقوله بشرطه وهو رعاية القيمة وقوله الامن  
 مثله هذا يفيد جواز أخذ ابن مخاض عن خمس وعشرين ذكراً أو كلاً منهم يقيدان الواجب إلا أن بنت مخاض  
 ولا يجزئ اخراج ابن المخاض إلا بدلالة الشاة إلا ان يقال ابن المخاض ليس من أسفان الزكاة فلم يجزئ بحال  
 وقد يعارضه قوله وصغير إلا ان يقال الصغير عهد هذا اخراجه وذلك عن صغار اه حل وسأني نقل الشورى عن  
 ج ان الواجب ابن مخاض وأنه يجزئ (قوله الامن مثله) فيؤخذ الصغار من الصغار أى اذا ماتت الإهانت وبني  
 حولها على حولها أو ملك أربعين من صغار المعز وضى عليها جمل فاندفع استشكال ذلك بأن شرط الزكاة  
 الحول وبعده تبلغ حد الاجزاء اه ج ومثله شرح الروض الاقوله فاندفع الخ وعلم منه ان مراده صغير خاص  
 والأفلو وصلت إحدى وستين بنت مخاض فأخرج واحدة منها فالصحيح الذى قاله الجمهور انه يجب معها ثلاث  
 جبريات أو ستين بنت لبون فأخرج واحدة منها فليزعم جبريات اه فالمراد بالصغير الذى يؤخذ من الصغار مع  
 عدم الجبران ان تكون الصغار دون كل فرض بأن لم يتابع فرض من الفروض كبنت المخاض والإخراج منه مع  
 الجبران وقد التبس على بعضهم هذا الموضع وأخذ بعموم وفي الصغار صغير فليست أم اه شوبزى (قوله أو صغير)  
 ولا يجزئ الصغير عن مثله الا اذا كان من الجنس املو كان من غيره فلا يجزئ كالأبل عنده من الأبل خمسة صغار  
 فلا يجزئ عنها شاة صغيرة بل لابد من شاة كبيرة تجزئ عن الكبار اه شرح مر (قوله بنسبة زيادة الجلة  
 الثانية) أى التى هي الستون تلافون على الجلة الأولى متعلق بالزيادة وهي الجنس وعشرون ومتعلق بالنسبة  
 محذوف أى الى الجلة الأولى أى يؤخذ بتلك النسبة من قيمة المأخوذ عن الأولى ويراد هذا المأخوذ في قيمة  
 المأخوذ عن الثانى اه شيخنا (قوله وهي خمسون وخمسين) حاصله ان الجلة الثانية تزيد على الأولى أحد عشر  
 فاذا نسبت الاحد عشر للجلة الأولى كانت خمسين وخمسين والاثنان وسبعون تزيد على الخمسين باثنين  
 وعشرين نسبتها الخمسين خمسين وخمسين اه شيخنا (قوله ويؤخذ في خمس وعشرين) أى عند فقد بنت  
 المخاض بان كانت الجنس والعشرون انما أوفىها أنثى اما اذا كانت ذكراً ولو غلبت بنتي مخاض ففيها ابن مخاض  
 وعبارة ج في شرح العباب (تبيينه) صرح كثير من بان واجب الجنس والعشرين الذى ذكر ابن مخاض فان دفع



عنه ابن لبون قبل وكان متبرعا بالزيادة ونظائر كلام الشيخين ان ابن الخاض ليس من أسنان الزكاة اذا تجزى  
بحال بخلاف ابن لبون فانه يجزى كالمز اه بحرقه اه شورى (قوله متوسطة) أى في العيب باعتبار  
عيب البقية اه برماوى (قوله وفي ست وثلاثين فصلا الخ) صورة هذه ان تموت الامهات في الحول لان النتاج  
يتبع أمه في الحول كما سأتى ولا يقال يشترط السوم وهو لا يتصور في الفصيل لاننا نقول صورته ان تموت الامهات  
قبل تمام الحول برمن تعيش بدونه بلا ضرر بين أو تموت بعد فطم الفصلا اه شيخنا (قوله فوق المأخوذ في ست  
وثلاثين) أى بتسعين ونصف تسع هذا هو التفاوت بين الست والثلاثين والست والأربعين اه شيخنا (قوله وعلى  
هذا القياس) يرفع القياس على كونه مبتدأ وما قبله خبره ويجزى بدل من ذا أو يعطف بيان عليه أى دام واستمر  
اه شورى (قوله فان اختلف ماله الخ) هذا قيد له وله الامن مثله أى فعل اخرج الناقص اذا اتفق ماله ثمما  
فان اختلف وجب الكامل وقوله وان لم يوف أى الكامل صورته ان يكون عنده ما تناسه مرضى وفيها واحدة  
سلمية فالواحدة السائمة لا توفى بالواجب فيخرج معها ناقصة لكن برعاية القيمة وبعبارة شرح مر واذ كان الصحيح من  
ما يشهدون قدر الواجب كأن وجب شاتان في غنم ليس فيها الاصححة أخر أصححة بالقسط ومرضه انتهت (قوله  
واتحد نوعا) بأن اتصفت الماشية الى صحاح ومرض أو الى سلمية ومعيبة أو الى ذكر وراثت فتؤخذ صححة  
أو سلمية بالقسط وشمل كلامه أيضا ما اتصفت الى صغار وكر فتؤخذ في كبيرة بالقسط في الجديد اه زى فان  
لم يتحد نوعا كان الاختلاف بغير رداء النوع كالاختلاف بالذكورة والانوثة والصغر والكبر اخرج الكامل  
أيضا وان كانت برداء النوع كالغز والضأن والعرب والجواميس جاز اخرج الكامل والناقص كخراج المعز  
عن الضأن برعاية القيمة كما تقدم وحيث يكون في المفهوم تفصيل وهذا أولى من قول من قال لن قوله واتحد  
نوعا ليس بقيد اه شيخنا (قوله فكامل) أى أنتى كبيرة سائمة اه حل وقوله برعاية القيمة أى قيمة كل  
من الناقص والكامل بحيث تكون نسبة قيمة المأخوذ الى قيمة النصاب كنسبة المأخوذ الى النصاب برعاية  
الجانبين كسنة وثلاثين بمير ليس فيها كامل الابنت لبون فيخرج بنت لبون كاملة قيمتهار بع تسع قيمة  
الجميع وكر بعين شاة نصفها صحاح ونصفها مرضى وقيمة كل صححة ديناران وكل مريضة دينار فيخرج صححة  
قيمتها نصف صححة ونصف مريضة وهو دينار ونصف اه شرح البهجة الكبير (قوله ثم بناقص) أى مع  
رعاية القيمة فلو كانت سائمة لم يكن فيها كامل الابنت لبون اخرج بنت لبون كاملة مع ناقصة اه شرح  
البهجة الكبير وفي قل على الجلال قوله تتم بناقص لعله فيما لو تعدد ما يخرج حسه أو نقصت قيمته ما أخرجه  
من الصحاح عن الواجب فيكمل بجز من مريضة ولو غير متوسطة لان المتوسط انما يعتبر اذا انفردت فتأمل ومعنى  
رعاية القيمة على الجسد ان تعرف قيمة الكبيرة عنها لو كانت كلها كبار أو قيمة الصغيرة عنها لو كانت كلها  
صغارا وتؤخذ كبيرة تساوى ما يخص كلامهما كالمز في الضأن والمز وعلى القديم باعتبار نسبة قيمة المأخوذ  
عن جملة الكبار مع قيمة المأخوذ عن الصغار فانهم تأمل (قوله والمراد بانقص) أى الكائن بالعيب فان  
الذكورة والصغر ليسا عيبا في المبيع فالنقص في كلامه الذى فسر هو العيب الذى قاله فيما مر فليس هذا تفسيره  
لما قلنا النقص بل للنقص الذى هو العيب اه شيخنا وبعبارة شرح مر ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة بمير بدبه  
في البيع انتهت فعل الردى في البيع ضبط للعيب (قوله فالواجب الاغتباط) لا يقال بنا فى وجوب الاغتباط هنا  
ما يأتى من انه لا يؤخذ الخيار لاننا نقول يجمع بينهما يحمل هذا على ما اذا كانت جميعها خيارا لكن تعدد وجه  
الخبرة أو كلها غير خيار بأن لم يوجد فيها وصف الخيار الا فى ذلك على ما اذا انفردت بعضا وصف الخيار دون  
باقها فهو الذى لا يؤخذ اه شرح مر (قوله ولا يؤخذ بخيار) ويظهر ضبطه بأن تزيد قيمة بعضا يوصف  
آخر غير ماذكر على قيمة كل من الباقيات وانه لا عبرة بزيادة لاجل نحو طاح وانه اذا وجد وصف من  
أوصاف الخيار التى ذكروها لا تعتبر بزيادة قيمة ولا عدمها اه شرح مر (قوله كمال) أى ولو بغير

متوسطة وفي ست وثلاثين  
فصلا فصيل فوق المأخوذ في  
خمس وعشرين وفي ست  
وأربعين فصيل فوق المأخوذ  
في ست وثلاثين وعلى هذا  
القياس (فان اختلف ماله  
نقصا وكلا) واتحد نوعا  
(فكامل) يخرج به (برعاية  
القيمة وان لم يوف غنم  
بناقص) وقول فان اختلف  
الى آخر من زيادته والمراد  
بالنقص ما يشترط المبيع  
ويخرج بهما واختلف ماله  
صلة فقط فالواجب الاغتباط  
(ولا) يؤخذ (خيار) كمال



ما كوله اه سم وظاهره وان كان غير المأ كوله نجسا ككوتري خستري على برة فملت منه ووجهه بان في  
 أخذها الاختصاص بما في جوفها اه ع ش على مر والحق بالحامل في الكفاية عن الاصحاب التي طرقها  
 الفعل لغلبة حمل البهائم من مرة واحدة بخلاف الاكديات وانما لم تجز في الاضحية لان مقصودها اللحم ولحمها  
 ردى وهما مطلق الاتقاع وهو بالحامل أكثر لزيادة غنمها والبا والجل انما يكون عيبا في الاكديات اه شرح  
 مر وبقى ما لودفع حاء لا تبين حملها دل يثبت الخيار أم لا فيمنظر والاقرب الاول فيستردها اه ع ش عليه  
 (قوله واكولة) يفتح الهمزة وضم الكاف مع التخفيف اه شرح مر (قوله وربي) بضم الراء وتشديد الباء  
 الموحدة والقصر وهي الحديثة العهد بالتساج شاة كانت أو ناق أو برة و يطلق عليها هذا الاسم الى خمسة عشر  
 يوما من ولادتها قاله الازهرى وقال الجوهرى الى شهرين سميت بذلك لانها تربي ولدها اه شرح مر وهي  
 أظهر من عبارة الشرح لان المتبادر منها انها تسمى وربي بعد الخمسة عشر أو بعد الشهرين (قوله كما قاله الجوهرى)  
 قال ج بعد مثل ما ذكره والذي يظهر ان العبرة بكونها تسمى حديثة عر فالانه المناسبت لنظر الفقهاء اه  
 ع ش (قوله الا برضا مالكمها) ينبغي ان محله في الربي اذا استغنى الولد عنها والا فلا حرمة التفريق حيث قد  
 ع ش على مر (قوله ووضي حول) سمي بذلك لتحوله أي ذهابه ونجى وغيره من حال اذا تحول ومضى اه  
 شرح مر (قوله ولكن لتناج نصاب الخ) أي من جنسه بخلاف ما لو حمل بغيره أو عكس فلا يصح اه  
 شوري لا يقال شرط وجوب الزكاة السوم في كذا مباح فكيف وجبت في التناج لانا نقول اشتراط ذلك خاص  
 بغير التناج التابع لانه في الحول ولو سلم عموم فالبن كالكلا لانه ناسي عنه على انه لا يشترط في الكلا ان  
 يكون مباحا على ما يأتي بيانه ولان اللبن الذي تشربه لا يعد مؤنة لانه يأتي من عنده تعالى ويستخلف اذا حلب  
 فهو شبه بالماء فلم يسقط الزكاة ولان اللبن وان عد شربه مؤنة الا انه قد تعلق به حق الله تعالى فانه يجب صرفه  
 في سقى السخلة ولا يعمل للمالك ان يحلب الاماضل عن ولدها واذا تعلق به حق الله تعالى كان مقدما على حق  
 المالك بدليل انه يحرم على مالك الماء التصرف فيه بالبيع وغيره بعد دخول وقت الصلاة اذ لم يكن معه  
 غيره ولو باعه أو وهبه بعد دخول الوقت لم يصح لتعلق حق الله به ويجب صرفه للوضوء فكذلك اللبن الشاة يجب  
 صرفه الى السخلة فلا يسقط الزكاة ولان التناج لا يمكن حياته الا باللبن فلو اعتبرنا السوم لاقيناه لانه لا يتصور  
 بخلاف الكار فانها تعيش بغير اللبن وبان ما تشربه السخلة من اللبن نجس بمنؤها وكبرها بخلاف المعلوفة فانها  
 قد لا تسمن ولا تكبر ولان العناية أوجبوا الزكاة في السخلة التي يروح بها الراعي على يديه مع علمهم بانها  
 لا تعيش الا باللبن اه شرح مر (قوله أي بسبب ملك النصاب) يعني انه انجر اليه ملكه من ملك الاصل لانه  
 ملكه بسبب مستقل كالسبب الذي ملك به النصاب اه رشدي (قوله أيضا أي بسبب ملك النصاب) فلو ملك  
 أربعين شاة فولدت أربعين وماتت قبل الحول فحب شاة لكن هل المراد شاة كبيرة اه سم الوجه وجوب  
 صغيرة لان المزك عنها والصغار ولا مسوغ الشيخ ان يشول هي كبيرة اه شوري (قوله وذلك) أي كون التناج  
 له حول النصاب وقوله بأن بلغت به نصابا أي نصابا آخر والا فالغرض انها نصاب وقوله فان لم تبلغ به نصابا أي نصابا  
 آخر غير نصاب الامهات اه شيخنا (قوله تنج) بضم النون وكسر التاء على البناء للمفعول اه برماوى  
 وقوله واحدة فاعل تنج وفي المصباح التناج بالكسر اسم شمل وضع البهائم من الغنم وغيرها واذا ولد الانسان ناقة  
 أو شاة ما نضاقبل نجسها نجسا من باب ضرب فالانسان كالعنزة لانه يتلقى الولد ويصلح من شأنه فهو ناتج والبهيمة  
 مستوحش والولد تنجى والاصل في الفعل ان يتعدى الى مفعولين فيقال تنجها ولد الاله بمعنى ولدها وولد الاله بمعنى  
 الفعل ان يتعدى الى مفعولين فيقال تنجها ولد الاله بمعنى ولدها وولد الاله بمعنى ولدها وولد الاله بمعنى  
 المفعول الازل مقامه فيقال تنجبت الناقة وولد أي وضعته ونجبت الغنم أربعين سخلة ويجوز حذف المفعول  
 الثاني اقتصار الغنم المعنى فيقال تنجبت الشاة كما يقال أطوز يد ويجوز اقامة المفعول الثاني مقام الفاعل

وأكولة وهي المسمنة للاكل  
 وربي وهي الحديثة العهد  
 بالتناج بأن يعضى لها من  
 ولادتها نصف شهر كما قاله  
 الازهرى أو شهران كما قاله  
 الجوهرى (الابرض مالكمها)  
 بأخذها نعم ان كانت كلها  
 خيارا أخذنا خيار منها الا  
 الحوامل فلا تؤخذ منها حامل  
 كما نقله الامام واستحسنه  
 (و) ثالثها (مضى حول في  
 ملكه) تلحقه كلة في مال  
 حتى يحول عليها الحول وراه  
 أبوداود وغيره وهو وان كان  
 ضعيفا مجبور بانثار صحبة  
 عن أبي بكر وعمر وعثمان  
 وعلى رضي الله عنهم وغيرهم  
 (و) لكن (لنتاج نصاب)  
 يقيد زكاة حولى (ملكه  
 بملكه) أي بسبب ملك  
 النصاب (حول النصاب)  
 وان ماتت الامهات وذلك  
 بأن بلغت به نصابا كائة  
 وعشرين من الغنم تنج منها  
 واحدة



وحذف المفعول الاول لفهم المعنى فيقال تبع الولد وتبع السخلة أى ولدت كما يقال أعطى درهم وقد يقال  
تبع الناقة ولدا بالبناء الفاعل على معنى ولدت أو حلت قال السرقسطى تبع الرجل الحامل وضعت عنده  
وأنتجته هى حلت لغة قليلة وأنتجت الفرس وذو الحافر بالالف استبان حملها فهى تتوج اه (قوله فتجب  
شأتان) فلومات الامهات وبقى منها دون النصاب أو ماتت كلها وبقى التاج نصيبا فى الصورة الثانية أو  
ما يكمل به فى الاولى زكى بحول الاصل اه شرح م ر (قوله اعتد) بفتح التاء القوية مثله لا أمر من الاعداد  
وهو الحساب أى أحسبها عليهم واجعلها من العدد اه برماوى وقوله بالسخلة فى المختار السخلة لولد الغنم من  
المعز والضأن ساعة موضعه ذكر أكان أو أنثى وجهه سخل بوزن فلس وسخل بالكسرا اه ع ش على م ر (قوله  
أما ماتت من دون نصاب) هذا محترز الاضافة فى قوله ولستاج نصيب وقوله وأنه لا يضم الى ما عنده المحترز التعبير  
بالتاج وعبارة شرح م ر واحترز بقوله تبع عما لو استفاد به شراء أو غيره وبقوله من نصاب عما تبع من دونه  
كعشر من شاة فتجب عشر من المحل انتهى وقوله ملكه بملكه قيد لم يذ كر محترز مذكروه م ر بقوله وخرج  
بقوله ملكه بملكه مال أو وصى له بالمحل به قبل انفصاله للمالك الامهات ثم مات ثم حصل التاج لم ير  
بحول الاصل كما نقله فى الكفاية وأقره اه وقوله مال أو وصى له المحل كان أو وصى زيد المالك الغنم  
بأربعين من الغنم يحملها العمرو ثم مات زيد وقبل عمر الوصية بالمحل ثم وصى به قبل انفصاله لوارث زيد المالك  
للأمهات بالارث ثم مات عمر وقبل وارث زيد الوصية فلا يرزى التاج بحول الاصل لانه ملك التاج بسبب غير  
الذى ملك به الامهات اه ع ش عليه (قوله وعلم بما ذكرناه لو زال ملكه عن النصاب المحل) عبارة أصله مع  
شرح م ر ولو زال ملكه فى الحول عن النصاب أو ببعضه يبيع أو غيره فعاد بشراء أو غيره أو بادل بمثل مبادلة  
صححة فى غير التجارة استأنف الحول لا تقطاع الاول بما فعله فصار ملكا جديدا بديل له من حول اما المبادلة  
القاسدة فلا تقطع الحول وان اتصلت بالقبض لانها لا تزال الملك لثبوتها كلامه مالو باع النقد ببعضه للتجارة  
كالسيارة فانهم يستأنفون الحول كما بادلوا ولذا قال ابن مريج بشر السيارة بانه لاز كاه عليهم ولو باع  
النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه ببيع أو اقاله استأنف من حين الرد فان حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع  
الرد فى الحال لتعلق الزكاة بالمال فهو عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لاخراجها لا يبطل به الرد قبل التمكن  
من أدائها فان سارع لاخراجها أو لم يعلم بالعيب الا بعد اخراجها فنظر فان أخرجهما من المال أو غيره بان باع  
منه بقدرها واشترى بثمنه واجبه لم يرد لتفرق الصفقة وله الارش كما حرم به ابن المقرئ تبعا لمجموع وان  
أخرجها من غيره ردا لا شركة حقيقة بديل جواز الاداء من مال آخر ولو باع النصاب بشرط الخيار فان كان  
المالك للبائع بان كان الخيار له أو موقوفا بان كان له ما ثم فسخ العقد ينقطع الحول لعدم تجدد الملك وان كان  
الخيار له شترى فان فسخ استأنف البائع الحول وان أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد ولو مات المالك فى  
أثناء الحول استأنف الوارث حوله من وقت الموت وملك المرتد زكاته وحوله موقوفات فان عاد الى الاسلام  
تبينا بقاء ملكه وحوله وجوب زكاته عليه عند تمام حوله والا فلا انتهت (قوله بشراء أو غيره) كرد ببيع  
كلو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه ببيع أو اقاله فانه يستأنف الحول من حين الرد قال ابن سم ويستثنى  
من انقطاعه بالرد بالعيب ما اذا كان المردود مال تجارة وقد باعه بعرض تجارة فلا يستأنف له حول اه (قوله  
ولو بعتله) غايه فى الزوال أى ولو زال بعتله أى فى غير نحو قرض النقد فلو اقترض نصاب نقد فى الحول لم ينقطع  
عنه لان الملك لم يزل بالكلية لثبوت بده فى ذمة المقترض والدين تجب فيه الزكاة اه ج (قوله وهو مكروه)  
أى تنزيه أو قوله عند قصد الفرار أى فضا بخلاف مالو كان لحاجة أو أطلق فلا كراهة اه ع ش أى أو الحاجة  
والفرار على ما أفهمه كلامهم ولا ينافى ما قررنا من عدم الكراهة هنا فيما لو قصد الفرار مع الحاجة تمام  
من كراهة ضيقة صغيرة لحاجة وزينة لان فى الضيقة اتخاذا أقصى المنع بخلاف الفرار اه شرح م ر (قوله

فتجب شأتان فان لم تبلغ به  
نصابا كانه تبع منها عشرون  
فلا أثر له والاصل فى ذلك  
مارواصا فى الموطا عن عمر  
رضى الله عنه انه قال لساعة  
اعتد عليهم بالسخلة وهى  
تقع على الذكرو الانثى  
وأما المعنى فى اشتراط الحول  
أن يحصل النماء والتشاج  
نماء عظيم فيتبع الاصول  
فى الحول أما ما تبع من دون  
نصابو بلغ به نصيبا فيتدا  
حوله من حين بلوغه وعلم  
بما ذكرناه لو زال ملكه  
عن النصاب أو بعضه ثم عاد  
بشراء أو غيره ولو بعتله كابل  
بابل استأنف الحول بما فعله  
وان قصد الفرار من الزكاة  
وهو مكروه عند قصد الفرار  
وانه لا يضم الى ما عنده فى  
الحول ما ملكه بشراء أو غيره  
كهبستوارث ووصية لانه  
ليس فى معنى التاج المذكور



وانما ضم اليه في النصاب  
لانه بالكثرة فيه بلغ حدا  
يحمل المواساة فلو ملك  
ثلاثين بكرة ستة أشهر ثم  
اشترى عشر اضليه عند تمام  
الحول الاول لثلاثين تبسج  
ولكل حول بعده ثلاثة  
أرباع سنة وعند تمام كل  
حول العشرة ربع سنة  
وانه لو انفصل التاج بعد  
الحول لم يكن حول النصاب  
حوله لتقرر واجب أصله  
ولان الحول الثاني أولى به  
(فلو ادعى المالك التاج  
بعده) أي بعد الحول (صدق)  
لان الأصل عدم وجوده  
قبله (فان اتهم) أي اتهمه  
الساعي (بسن تخليفه)  
والنصرح بسن تخليفه من  
زيادتي (و) رابعها (اسامة  
مالك لها كل الحول) لقوله  
في خبر أنس وفي صدقة الغنم  
في سائمة اذا كانت أربعين  
الى عشرين ومائة شاة دل  
بمفهومه على نفي الزكاة في  
معلوفة الغنم وقيس به لمعلوفة  
الابل والبقر واختصت  
السائمة بلزكته لتوفر مؤنتها  
باري

وانما ضم) أي بما ملكه بشراء أو غيره وقوله اليه أي الى ما عنده اه شيخنا (قوله وانه لو انفصل التاج الح)  
انظر هذا علم ما يثبت في قوله حول النصاب قلنا المراد بحول النصاب الحول الذي وقع فيه التاج وهذا  
القدر موجود هنا فهي من منطوق المتن بالنسبة للحول الذي ثبت فيه وأما بالنسبة لما قبله فليس في كلامه  
تعرض له وبعبارة أصله مع شرح مر ولكن ما نتج من نصاب قبل انقضاء حوله ولو لم يخطئ في بحول النصاب  
ثم ذكر محترز القيد بالقبلي بقوله فان انفصل بعد الحول لم يكن حول النصاب حوله الخ اه (قوله فلو ادعى  
التاج بعده) أي أو ادعى استعادته بخير شراء اه شرح مر (قوله سن تخليفه) أي احتياطاً للحق المستحقين  
فان نكل ترك ولا يجوز تخليف الساعي لانه وكيل ولا المستحقين لعدم تعيينهم اه شرح مر وقضية قوله  
سن تخليفه انه يصدق بيمينه بلايينه فيما لو ادعى المالك انه علفت القدر الذي يقطع السوم وأنكر الساعي  
قياساً على ما لو قال كنت بعث المال في أثناء الحول ثم اشتريته وانتم الساعي في ذلك من انه يخلف ندبا اه  
عش على مر (قوله واسامة مالك) أي بميزان لم يكن مكلفاً اه حل هكذا قاله تبع الشيخ الزياي  
لكن قرر شيخنا ح ف انه لا بد ان يكون مكلفاً تغل عن الطبلوى وعن عش على مر تغل عن مر اه  
(قوله أيضاً واسامة مالك الخ) مثل المال من يقوم مقامه من وكيل أو واه كيان غصب معلوف قد ورد هاهنا عند  
غيبه المالك للمالك فاسامة ما صرح به في الجرح الا لا ادعى لو كان الا حظه للمعجور في ترك الاسامة فهذا موضع  
تأمل اه وظاهر عدم الاعتداد بها حيث لا تعديه بفعلها وهل يعتبر اسامة الصبي والمجنون بما شيتهما أولاً أثر  
لذلك فيه نظار ويعد تخريفهما على ان عمد هما عمد أولاً وهذا ان كان لهما تمييز اه شرح مر (قوله وفي  
صدقة الغنم) المراد بالصدقة نفس الغنم المزكاة وأطلق عليها الصدقة لوجوب الزكاة فيها وكونها جزءاً منها فهو  
من اطلاق اسم الجزء على الكل أو يقال التركيب من قبيل اضافة الصفة للموصوف مع تقدير مضاف وتقدير  
الكلام وفي الغنم ذات الصدقة أي صاحبها اه من حواشي جمع الجوامع وقوله في سائمة ابدل من صدقة  
الغنم وهذا أحسن من اعرابه حالا اه شيخنا (قوله دل بمفهومه على نفي الزكاة الخ) فيه بحث لان الغالب  
على أموال العرب السوم فالتقييد بالسائمة لموافقة الغالب والقيد اذا خرج لموافقة الغالب لا مفهوم له كما تقرر في  
الاصول ويجاب عنه قد يظهر معنى يساعد كون القيد لا حصر فيه بل به وان وافق الغالب وذلك المعنى هنا  
ما ذكره الشارح بقوله واختصت السائمة بلزكاة الخ فتأمله والحاصل ان القيد اذا خرج فخرج الغالب لم يكن له  
مفهوم الا اذا ساعد المعنى على اعتبار المفهوم وان القيد لا حصر في كلهما على ان لنا ان نقول لان لم ان الغالب  
السوم بالمعنى المراد لنا وهو ان يقع السوم في جميع الحل بحيث لا يتخلل علف لا تعيش بدونه بلا ضرر بل يتخلل  
العلف المذكور كدبير نغم السوم غالب بمعنى انه واقع في أكثر أوقات العام لكن هذا غير المراد لنا وغير ما حملنا  
عليه أدلة السوم بدليل المعنى فلي تأمل اه سم هذا قول في الاصول وفيها قول آخر وهو انه يدل بمفهومه على  
نفي الزكاة في مطلق المعلوفة فلا حاجة عليه للقياس الذي منعه الشارح وبعبارة ابن السكيت مع الحل وهو هل المنق  
غير سائمة وهو معلوفة الغنم أو غير مطلق السوائم وهو معلوفة الغنم وغير الغنم قولان انتهت فكان الاحسن  
له صنف تخريج الحديث على القول الآخر ليستغنى عن القياس المعترض ولان الزكشي كتب على عبارة ابن  
السكيت مائة قال المصنف ولعل الخلاف مخصوص بصورة في الغنم السائمة اما بصورة في سائمة الغنم فقد قلنا ان  
المنق فيها سائمة غير الغنم اه وبعبارة عش فان قلت لم خص القياس بالمفهوم ولم يعمه فيه وفي المنطوق قلت  
لان غير الغنم من الابل والبقر دل حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير قيد والقصد اخراج المعلوفة  
منها فيحتاج الى دليل وهو القياس على معلوفة الغنم على ان اراد هذا الحديث انما قصده اخراج المعلوفة من  
الغنم ومن ثم جعله دليلاً على اشتراط الصوم وأما أصل الزكاة في الغنم فقد علم مما سبق أيضاً انتهت (قوله لتوفر  
مؤنتها بالري) في الصباح وفر الثور من باب وعد وفوراته وكل ووفرة وفرا من باب وعد أيضاً أتمته واكلمته



يمدى ولا يتعدى والمصدر وقول أوز يدور في عليه طعامه توفير اذا انتمته ولم تنقصه ووفرت حقه عليه  
 توفير اعطيته الجميع فاستوفره أى استوفاه اه قال ج والساعة الراعية في كلاً مباح قال الشيخ لم يتعرض  
 لا اعتبار بينهما من ماء مباح أو عدم اعتباره اه وكتب عليه لم يتعرضوا للماء كان سقيها الماء فيه كلفة  
 كأن كان مملو كالماء الفرق بينه وبين العلف حر اه شورى وفي قول على الجلال والمياه التي تسقط العشر  
 وتوجب نصفه كالعلف هنا أيضاً فسقطت كذا الماشية وفارقت الزرع كما يأتي بان احتياج الماشية الى العلف  
 والسقي أكثر غالباً ولم يجعلوا خراج الأرض كالعلف لانه ليس للخراج دخول في تسمية الزرع اه (قوله في كلاً  
 مباح) ولو علفت بمغصوب فوجهان يرجح بهضم من ماله لانه لا زكاة فيه نظراً لانه يغرم بدله وبحسب الافتراض ان  
 المملوك الحر لا يملك كالمباح اه شرح العباب اه شورى وقوله انه لا زكاة لعل صوابه وجوب الزكاة  
 أو ثبوت الزكاة لاقتطاع العبارة لا يستقيم كما لا يخفى تأمل والكلاً بالهمز الحشيش مطلقاً طبا كان أو  
 يابساً والشم هو اليابس والعشب والخلا بالضم هو الرطب اه برماوى (قوله أو مملوك قيمته يسيرة) عبارة  
 شرح مر ولو أسيمت في كلاً مملوك كأن ثبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه فهل هي ساعة أو  
 معلوفة وجهان أحدهما كما أفتى به الفقهاء وحزم به ابن المقرئ وأوله مالان قيمة الكلاً ما فيه غالباً ولا كلفة فيها  
 ويرجح السبكي انها ساعة ان لم يكن للكلاً قيمة أو كانت قيمته يسيرة لا يعلم مثلها كلفة في مقابلة ثمنها والافعلوفة  
 والمناسب لما سياتى في المعشرات من ان فيما سقى بماء اشتراه أو انتم به نصف العشر كل سقى بالناضر ونحوه ان  
 الماشية هنا معلوفة بجماع كثرة المؤنة قال الشيخ وهو الوجه ولو جره وأطعمها إياه في المرعى أو بالباد معلوفة ولو  
 رعاها ورقاتنا فمئة فلا يرجع وقدم لها فمئة لوفى قول ابن العماد ويستثنى من ذلك ما اذا أخذ كلاً الحرم  
 وعلفها به فلا ينقطع السوم لان كلاً الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع وانما يثبت به نوع اختصاص  
 والمتولين ساعة ومعلوفة له حكم الام فان كانت ساعة ضم اليها في الحول والافلا ولو كان يسرحها ثم اراد يلقاها  
 شيئاً من العلف ليس له يؤثر اه شرح مر وبقى ماله كانت ترعى في كلاً مباح جميع السنة لكن حوت عانة  
 مالها بعلفها اذا رجعت الى بيوت أهلها فقدر الزيادة التماء أو دفع ضرر يسير ليعفظ هل ذلك ينقطع حكم السوم  
 أم لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح ولو كان يسرحها ثم اراد الخ انها ساعة اه عش عليه (قوله لكن  
 لو علفها الخ) استدراك على مفهوم الشرط (قوله اما لو سامت بنفسها الخ) حاصل ما ذكره ثمان صور وقوله اما  
 لو سامت الخ هذه وما بعدها محترز قوله اسامة ما لا وثوقه أو اعتلقت الخ محترز قوله كل الحول اه شيخنا (قوله  
 كغاصب) أى وكثير شرا فاسدا اه شرح مر (قوله معظم الحول) راجع لكل من المستثنين (قوله  
 لكن قصده قطع السوم) ويشترط في العلف الذى قصده قطع السوم ان يكون مملو كقوله مر اه شيخنا  
 وقياسه انه لو استعملها فقدر اسير أو قصده قطع الحول سقطت الزكاة اه عش على مر (قوله أو ورثها وتم  
 حولها الخ) انظر هذا محترز ما اذا قرر شيخنا انه محترز ما يشعر به الاسامة من الصدوقية ان القصد موجود في  
 هذه الصورة وانما المقصود علم ان مملوكة فلا حسن ان يقال انه مفهوم قيد ملحوظ في المتن أى مع العلم بانها ملكه  
 وعبارة شرح مر ولو ورث ساعة ودامت كذلك سنة ثم علم بارتها لم يجب زكاتها لما مر من اشتراط اسامة  
 المالك أو نائبه وهو مقصود هنا انتهت في فهم منه ان صورة الشارح ان تسوم بنفسها أو يسميها غير الوارث الذى  
 هو المالك اها وحده فتكون داخله في قوله اما لو سامت بنفسها أو أسامها غير مالها أو أيضاً قوله ولم يعلم ليس  
 بقيد دلالة حيث لا فرق بين علمه وعدمه لان الفرض ان المالك لم يسميها ولا يصح تصويرها بما اذا كان الوارث  
 يسميها جاهلاً باتم ملكه حتى يكون عدم العلم قيدا اعتباراً وتكون غير داخله فيما قبله لانه يناقيه تردد الشورى  
 وغيره في هذه الصورة فلا يحمل كلامه عليها فكان الاولى للشارح ان يذكرها مسألة مستقلة كما فعلها مر ولا  
 يجعلها محترزة مائة دم تدبر وعبارة الشورى قوله أو ورثها الخ انظر لو كان الوارث هو الراعى أو غاصبها وقد أسامها

في كلاً مباح أو مملوك قيمته  
 يسيرة لا بعد مثلها كلفة  
 في مقابلة ثمنها (لكن  
 لو علفها قدر ما تعيش بدونه  
 بلا ضرر بين ولم يقصده قطع  
 السوم لم يضر) أما لو سامت  
 بنفسها أو أسامها غير مالها  
 كغاصب أو اعتلقت ساعة أو  
 علفت معظم الحول أو قدرا  
 لا تعيش بدونه أو تعيش لكن  
 بضرر بين أو بلا ضرر بين  
 لكن قصده قطع سوم أو  
 ورثها وتم حولها ولم يعلم فلا  
 زكاة



لقد اسامة المالك المذكورة  
والماشية تصبر عن العلف  
وما أو يمين لثلاثة وتعبري  
باسامة المالك لها أولى من  
قوله وكونها سائمة وقول  
ولم يقصد به قطع سوم من  
زيادتي (ولا زكاة في عوامل)  
في حرث أو نحوه لاقتنائها  
للاستعمال لا لئلاء كتاب  
البلد ومحتاج الدار (وتؤخذ  
زكاة سائمة عند ورودها ماء)  
لانها أقرب الى الضبط حينئذ  
فلا يكلفهم الساعي ردها الى  
البلد كما يلزمه ان يبيع  
المراعي (والا) أي وان لم يرد  
الماء بأن اكتفت بالسكالا  
في وقت البيع (ف) عند  
(بيوت أهلها) وأقنيتهم  
وذلك نظير البيهقي تؤخذ  
صدقات أهل البادية على  
مياهمهم وأقنيتهم وهو منزل  
على ما قلنا (ويصدق  
مخرجها في عددها ان كان  
ثقتا لا تعدد والاسهل)  
عدها (عند مضيق) ثم به  
واحدة واحدة ويبدل كل من  
المالكين الساعي أو نائبهما  
قريب يشيران به الى كل  
واحدة أو يصيان به ظهرها  
لان ذلك أبعد عن الغلط  
كان اختلاف العدو كان  
الواجب يختلف به أعد  
العدو تعبري بالمخرج أعم  
من تعبيرة بالمالك وقول  
والاسهل من زيادتي (ولو  
اشترك اثنان) مثلا

غير عالم بانها ملكه فهل تعتبر هذه الاسامة لانها في نفس الامر اسامة المالك أو لانه ظاهر ان نائب عن غيره فكأنه  
الغير هو السائر بحرراتهت وبعبارة عرض على مر قوله ولو ورث سائمة ودامت الخ وقع السؤال في الدرس  
عالم أسامة الوارث على ظن بقاء مورثه ثم تبين وفاته وانها في ملك الوارث جبيع المدة هل يجب عليه الزكاة  
لكونه أسامة بالفعل مع كونها في ملكه قطنة الاسامة عن غيره لا يمنع من وقوعها له أم لا فيه نظر والقرب الثاني  
وقد يدل له ما ذكره سم على المنهج حيث قال قوله ولم يعلم عبارة البهجة وشرحها للشارح وما علم أي الوارث  
بموت مورثه أو بلم انصاب أو بكونها سائمة لعدم اسامة المالك لا تحالة القصد اليها مع عدم العلم اه وقد يؤخذ  
من هذا ان غير الوارث اذا لم يعلم ان ماشيته نصاب لازك فلو ان أسامة الا ان يفرق فليجوز اه أقول ولعل الفرق  
أقرب فانهم انما اشترطوا كون المال نصابا ولم يذكروا اشتراط العلم بخلاف السوم فانهم لم يكتفوا بمجرد بل  
انما اشترطوا قصده وقد حصل فلا أثر لعدم العلم بكونه نصابا انتهت وفي المصباح سامت الماشية سو ما من باب قال  
رحموت يتعدى بالهمز فيقال أسامة راعيها قال ابن خالويه لم يستعمل اسم مفعول من الراعي بل جعل نسبيا  
منسباً يقال أسامة فاهي مسامة والجمع سوامهم اه (قوله لفقد اسامة المالك) وانما اعتبر قصده دون قصد  
الاختلاف لان السوم يؤثر في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاختلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده لان الأصل  
عدم وجوبها اه شرح مر (قوله لثلاثة) أي بلا ضررين فلا ينافي انهما تعيش حيث ذلك لكن يضر ربين  
اه شيخنا ح ف أي فيضر علفها ثلاثة أيام ولو متفرقة كما اقتضاء إطلاقهم اه شورى (قوله ولا زكاة في  
عوامل) أي بان استعملت القدر من الزمن الذي لو علفها فيه سقط وجوب الزكاة اه حل وذلك ثلاثة أيام  
فاكثر وكذا اذا كان أقل وقصده قطع الحول كما تقدم في السوم (قوله أيضا ولا زكاة في عوامل) أي ولو كان  
الاستعمال محرما كعمل مسكر وفرق بين المستعملة في محرم وبين الحلي المستعمل في مباح الأصل فيها الحل وفي  
الذهب والفضة الحرمة الامارخص فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت الى أصلها ولا نظر الى الفعل  
الحليس واذا استعمل الحلي في ذلك فقد استعمل في أصله اه زى \* (تنبيه) \* وقع السؤال في الدرس عما  
لو حصل من العوامل نتائج هل يجب فيه الزكاة أم لا والجواب عنه بان الظاهر ان يقال يجب فيه الزكاة اذا تم  
نصابه وحوله من حين الانفصال وما مضى من حول الامهات قبل انفصاله لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها  
عش على مر (قوله عند ورودها ماء) أي ندبا اه عش على مر وهذا فيما اذا لم يعلم عددها اه قل  
(قوله والاقتصد بيوت أهلها) ويكلفون ردها اليها اه ج وبعبارة شرح مر والاقتصد بيوت أهلها  
وأقنيتهم تؤخذ كذا قال في الروضة ومقتضاه تجوير تكليفهم الراد الى الاقنية وبه صرح المحامي وغيره  
والاوجه في التي لا ترد ماء ولا مستقر لاهلها الدوام انتجاعهم تكليف الساعي النجعة اليهم لان كلفته أهون من  
كلفتة تكليفهم ردها الى محل آخر ولو كانت متروحة يفسر أخذها وامساكها فعلى رب المال تسليم السن  
الواجب الساعي ولو توقف ذلك على عقاب لزمه أيضا وهو محل قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه والله لو منعوني  
عقالاتهم لانه ههنا من تمام التسليم انتهت ويتصرف فيه الساعي بما يتعلق بمال الزكاة ويرأ المالك  
بتسليمها للساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي ايضا اذا تلفت في يده بلا تقصير اه عش عليه  
وفي قل على الجلال والاقنية الراحب امام البيوت مثلا اه وفي المصباح الفناء بوزن كتاب الوصيد وهو سعة  
امام البيت وقيل ما لم يمتد من جانيبه والجمع أقنية (قوله ويصدق مخرجها) أي من مالك أو وكيل أو ولي محجور  
عليه اه برماوى (قوله والاقتصد) أي بجوبا اه شرح مر (قوله ولو اشترك اثنان) أي شركة شيوخ  
وأما شركة الجوار فستأتي في كلامه اه شيخنا فثبت يكون الاستدلال على هذه انما هو بمفهوم الحديث  
ومنطوقه يدل لما يأتي من شركة الجوار فكان عليه تأخير عن القسمين ليشهد لهما بمنطوقه ومفهومه وسبب آتى  
الشارح في باب من تلمز كة المال حيث قال بوعدم ثبوت الخلطة في السادسة لانها لا تثبت مع أهل الحسن



اذلاز كاه فيه لانه لغير معين اه ونسبة فادمنه ان شرط ثبوت الخلطة ان الشريك لا بد وان يكون معيناً فيقتد  
لو كان عنده أربعون شاة وحال عليها الجول ولم يخرج عنها ثم حال عليها حول آخر أو أكثر لم يلزمه الا ز كاه عام  
لنقصها عن النصاب في العام الثاني وما بعده ولا يقال هي مشتركة بين المالك والفقراء لما علمت ان هذه الخلطة  
لا أثر لها وكذا يقال فيما لو كان عنده عشر ودينار او لم يخرج عنها حتى مضى عامان فأكثر فلا يلزمه الا ز كاه عام  
ويقال مثله أيضاً فيما لو كان له على شخص عشر ودينار واستمرت في ذمته أو أمانتم قبضها المالك لا يلزمه  
الا ز كاه عام تأمل (قوله أيضاً ولو اشترك اثنان) أي بأن كان بينهما مال مملوك لهما سواء كان باشتراك منهما  
بعقد أو لا كان وورثاه اه ع ش على مر وعبارة شرح مر في النحول على هذه المسئلة ثم شرع في  
الخلطة وهي نوعان خلطة شركة ويبر عنها بخلطة الاعيان والشيوع وخططة حوار وتسمى خلطة أو صاف وقد  
شرع في الاول فقال ولو اشترك الخ ثم قال وهذه الشركة قد تنفذ تخفيفاً كالاشتراك في ثمانين على السواء  
أو تثقيلاً كالاشتراك في أربعين أو تخفيفاً على أحدهما وتثقيلاً على الآخر كأن كانا كسنتين لأحدهما اثلاثاً  
والآخر ثلثاً وقد لا تنفذ شيئاً كاثنتين على السواء وتأتي هذه الاقسام في خلطة الجوار أيضاً وهي النوع الثاني  
الذي أشار اليه بقوله كما لو خطا جواراً انتهت بقوله وهذه الشركة الخ أي الشركة في الماشية واحترز عن  
الشركة في غيرها فانها لا تنفذ تخفيفاً أصلاً اذ لا وقص في غير الماشية بل تارة تنفذ التثقيل وتارة لا تنفذ تثقيلاً ولا  
تخفيفاً أشار اليه البرماوى (قوله من أدل ز كاه) وينبغي للمولى ان يفعل بمال المولى عليه ما فيه المصلحة له من  
الخلطة بوعدها قايماً على ما تقدم في الاسامة ونحو ما لو اختلفت عقيدة المولى والمولى عليه فهل يراعى عقيدة نفسه  
أو عقيدة المولى عليه فيه نظار والاقرب الاول وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريك المولى عليه فكل منهما  
يعمل بعقيدته فلو خطا شافعي عشر بن شاة لهما الصبي حتى وجب على الشافعي نصف شاة عملاً بعقيدته دون  
الحنفي اه ع ش على مر (قوله ولو في غير ماشية) أي ولو كان الاختلاط في غير ماشية اه شيخنا (قوله  
ز كاه واحد) ولا حدهما الاستقلال بالخراج والنية اه حل وفي الروض وشرحهما أنه فصل للساعي  
الاخذ من مال أحدهما أي الخليطين ولو لم يضطر اليه بأن كان مال كل منهما كاملاً ووجد فيه الواجب كله الاخذ  
من مالهما ولو ان المالكين كالمال الواحد والمأخوذ ز كاه الجميع على الاشاعة والخليطان يتراجعان بأن يرجع كل  
منهما على الآخر فيما اذا أخذ الساعي منهما وقد لا يتراجعان فيه كلياً أي ويرجع أحدهما على الآخر فيما  
اذا أخذ من أحدهما والاصل في التراجع خبر وما كان من خليطين فأنهما يتراجعان بينهما بالسوية رواه  
البخاري في خبر أنس السابق واذا رجع المأخوذ منهما رجوعاً بالمثل في المثل كالتجارة والحروب وبالقينة في المنقور  
كالباب والبقرة فان خطا عشر بن شاة بعشر بن شاة فأخذ الساعي واحدة لا حدهما رجوع على صاحبه بنصف  
قيمتها لا بقيمة نصفها لان قيمة نصفها أنقص من نصف قيمتها لتقصي فلو قلنا يرجع بها لا يجنبها ولا يرجع بنصف  
شاة لانها غير مثلية وكذا لو خطا مائة بمائة فأخذ الساعي ثنتين من أحدهما رجوع على صاحبه بنصف قيمتهما  
لا بقيمة نصفهما ولا بشاة ولا بنصف شاة فان أخذ من كل منهما شاة فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما اذ لم يؤخذ  
من كل منهما الا واجباً لو انفرد وان كان لزيد ثلاثون شاة وعمر وعشر فأخذ الساعي الشافعي من عمر وعشر رجوع على  
زيد بثلاثة أرباع قيمتها أو أخذها من زيد رجوع زيد على عمرو بربع قيمتها وان كان لزيد مائة ولسعمر وخسون  
فأخذ الساعي الشافعي من عمر وعشر رجوع على زيد بثلاثي قيمتها أو أخذها من زيد رجوع على عمرو بالثلث وان  
أخذ من كل منهما شاة رجوع زيد بثلاثي قيمتها ورجوع عمرو بثلاثي قيمتها فان تساوى ما عليهما تمام وان  
كان لزيد أربعون من البقر ولعمر وثلاثون منها فأخذ الساعي التيسع والمسننة من عمر وعشر رجوع بأربعة أسباع  
قيمتها أو أخذها من زيد رجوع بثلاثة أسباع قيمتها فان أخذ من كل منهما فرضه كان أخذ من زيد مسنة  
ومن عمرو تيسعاً فلا تراجع كغيره خلافاً لراعي تبعاً للإمام وغيره في قولهم يرجع زيد بثلاثة أسباع قيمة

(من أدل ز كاه في نصاب أو  
في أقل) منه (ولا حدهما  
نصاب) ولو في غير ماشية  
نقد أو غيره (ز كاه واحد)  
لقوله في خبر أنس



المستقر وعمرو بارية أسباع قيمة التبيع فان أخذ التبيع من زيد والمستمن عمرو ورجع عمرو على زيد بأربعة أسباع قيمة المستمن ورجع عليه زيد بثلاثة أسباع قيمة التبيع ولا يعتبر في الرجوع فيما ذكر أذن الشريك لا تحرق الدفع كما هو ظاهر الخبر السابق قال الزركشي وكلام الامام مصرح به لاذن الشارع فيه ولان المالكين بالخلطة صاروا كالمال المنفرد وجرى عليه ابن الاستاذ وقال لان نفس الخلطة مسيطرة على الدفع المبرئ الموجب للرجوع وقال الجرجاني لكل من الشريكين ان يخرج بغير اذن شريكه ومنه يؤخذ ان نية أحدهما تغني عن نية الآخر وان قول الرافعي كالأمام في كتاب الحج ان من أدى حقا على غيره يحتاج للنية بغير اذنه لا يستطاع عنه محمول على غير الخليطين في الزكاة وظاهر كلامهم كالحبر انه لا فرق في الرجوع بغير اذن بين ان يخرج من المال المشترك وان يخرج من غيره لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي محمد المروزي في فتاويه ان محله اذا أخرج من المشترك والظاهر ان كلامهم كالحبر محمول عليه (فرع) وان ظلم الساعي أحدهما كان أخذ منه شاة رائدة أو كريمة لم يرجع على الآخر الا بقسط الواجب عليه من واجبه فلا يرجع بقسط المأخوذ اذا ظلوم انما يرجع على ظالمه ويسترد المأخوذ منه المأخوذ من الظالم ان بقي والاسترداد مفضل عن فرضه والفرض سابق كما صرح به الامام وان أخذ من أحدهما القيمة تقايذا للحنق أو كسيرة عن السخايل تقايذا للمالك سقط الفرض ورجع لانه مجتهد فيه بخلاف ما قبله فانه ظلم محض (فرع) قد ثبت التراجع الشامل للرجوع مجازا في خلطة الاشتراك مثل ان يكون بينهما خمس من الابل فيعطى أحدهما الشاة فانه يرجع على الآخر بنصف قيمتها فان كان بينهما عشرة أخذ من كل منهما شاة تراجعاً أيضاً أي كافي خلطة الجوارف اذا تساوى في القيمة تقاصوا وشمل كلامه ما اذا كان المأخوذ من غير جنس المال كمثل به وما اذا كان من جنسه بأن أخذ الفرض من مال أحدهما كما صرح به في المجموع أو تفاوت قدر المال كين كان بينهما أربعون شاة لأحدهما في عشرين منها نصفها وفي العشرين الأخرى ثلاثة أو باعها وقيمة الشاة أربع دراهم فان أخذت من العشرين المربعين رجع صاحب الأربعة على الآخر بنصف درهم أو من الأخرى رجع صاحب الأقل على الآخر بنصف درهم قاله ابن الرفعة فكلام المصنف أولى من تخصيص الأصل التراجع بأخذ غير الجنس وما ذكر من التراجع المبني عليه التقاص انما يأتي على ما مر عن الامام وغيره أي فيما اذا أخذ من زيد مسنة ومن عمر تبعها اما على الأصح فلا تراجع كما صرح به في المجموع وحيث تنازع في قدر القيمة ولا يثبت وتعد من مرفقها صدق الرجوع عليه بيمينه لانه غارم اهـ (قوله ولا يجمع بين متفرق) أي يكره له ذلك فهو نهى تنزيه للمالك والساعي اهـ برماوى (قوله خشية الصدقة) أي خشية وجوبها أو كثرتها وخشية سقوطها أو قلها أخذاً مما بعده اهـ برماوى وعلى هذا فيختلف تقدير المضاف باختلاف الاحوال الاربعة الآتية اهـ رشيدى على مر (قوله نهى المالك عن التفريق الخ) اذا تأملت هذا وجدت أقسام النهى المشترك فيها المالك والساعي ثمانية في حق كل أربعة وايضا حان يقال ان كان النهى عن التفريق خشية الوجوب في الجميع فهو الاول ومثاله ان يكون بين شخصين أربعون شاة على السواء فعند التفريق لا تنبى فيها وعند الجمع فيها شاة وان كان عند التفريق خشية الكثرة في الجمع فهو الثاني ومثاله ان يكون بين اثنين مثلاً ما تتساوى وشاتان على السواء فعند التفريق فيها شاتان وعند الجمع فيها ثلاث شاتان وان كان عن الجمع خشية الكثرة في التفريق فهو الثالث ومثاله ان يكون عند اثنين مثلاً كل واحد منهما أربعون شاة ففي الجمع فيها شاة وعند التفريق فيها شاتان على كل شاة وان كان عن الجمع خشية الوجوب في التفريق فهو الرابع لكنه مستحيل اذ كيف تكون الزكاة غير واجبة في مال عند جمعه وعند التفريق تكون واجبة هذه أقسام النهى بالنسبة للمالك وان كان النهى عن الجمع خشية السقوط في التفريق فهو الخامس ومثاله كمال الاول أو عن الجمع خشية القلة في التفريق فهو السادس ومثاله كمال الثاني أو كان عن التفريق خشية القلة في الجمع فهو السابع ومثاله كمال الثالث أو كان عن التفريق خشية السقوط

ولا يجمع بين متفرق ولا  
يفرق بين مجتمع خشية  
الصدقة نهى المالك عن  
التفريق وعن الجمع



خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعي عنهما خشية سقوطها أو قلتها والخبر ظاهر في خطية الجوارالانية ومثلها خطية الشبوع بل أولى وعلم من اعتبار النصاب اعتبار اتحاد الجنس وإن اختلف نوعه ومن التشبيه اعتبار الحول (٢٣٧) من سفتودونها كافي الثمر والحب ويعتبر

ابتداء حول الخلطة منها  
وأفادت زيادة في أقل  
ولا حدهما نصاب أن الشركة  
فيما دون نصاب تؤز إذا  
ملك أحدهما نصابا كان  
اشتر كافي عشر بنسبة  
منصفة وانفرد أحدهما  
بثلاثين فيلزمه أربعة  
أخماس شافو لا يخرج  
شاة بخلاف ما إذا لم يكن  
لأحدهما نصاب وإن بلغه  
مجموع المالكين كان انفرد  
كل منهما بنسبة عشرة شاة  
واشتر كافي اثنتين (كلو خلطا  
جوارا) بكسر الجيم أقص  
من ضمها (واتحد مشرب)  
أي موضع شرب المشية  
(ومسرح) أي الموضع الذي  
يجمع فيه ثم تساق إلى المرى  
(ومسرح) بضم الميم أي  
مأواه البسلا (وراع) لها  
(وغل نوع) بخلاف غل  
أكثر من نوع فلا يضر اختلافه  
للضرورة ومعنى اتحاده أن  
يكون مرسلا في المشية  
وإن كان ملكا لأحدهما  
أو معار له أولهما وتقييد  
اتحاد الفعل بنوع من  
زيادة (ومحلب) بفتح الميم  
أي مكان الحلب بفتح اللام  
يقال لبن والعمد وهو  
المراد هنا وحكى سكونها  
(والمطور) بضم الميم وحكى

في الجمع فهو الثامن لكنه مستحيل إذ كيف تجب الزكاة في قدر عند تقرييقه وتسقط عنه عند جمعه اه عذره  
وفي سم مانصه مشال خشية القلة في الاول أعني الجمع ما لو كان لأحدهما مائة وللاخر مائة واحدة فان  
على كل مع الانفرد شاة ولو خلطا كان عليهما ثلاثا فلا يجمع خشية القلة في الانفرد ومثال خشية الكثرة فيه  
ما لو كان مع كل أربعون فان على كل حال الانفرد شاة وعليهما حال الاجتماع شاة واحدة فلا يجمع خشية الكثرة  
التي في الانفرد ومثال خشية القلة في الثاني أعني التقرييق ما لو كان مع كل أربعون فان على كل شاة في حال  
الانفرد وعليهما مائة شاة واحدة مع الاجتماع فلا يفرق بينهما خشية القلة التي في الاجتماع ومثال خشية الكثرة  
فيه ما لو كان مع أحدهما مائة ومع الاخر مائة واحدة فان على كل حال الانفرد واحدة وعليهما مائة واحدة  
الاجتماع ثلاث فلا يفرق خشية الكثرة التي في الاجتماع فتأمل اه (قوله خشية وجوبها أو كثرتها) كل منهما  
راجع للتقرييق والجمع وقوله خشية سقوطها أو قلتها كل منهما راجع للتقرييق والجمع أيضا فتكون الاقسام  
ثمانية لكن يتعطل منها اثنتان كما لا يخفى على من سبر الصور اه شيخنا (قوله بل أولى) أي لعدم تمييز المالكين  
(قوله ودونها) فيه مسامحة لأن هذا لا يقال له حول اه شيخنا وقوله كافي الثمر بالنسبة المثلثة اه برماوى  
(قوله ويعتبر ابتداء حول الخلطة منها) أي الخلطة وذلك إذا لم يملك النصاب الا حيث شذو لو خلطا في اثناء العام  
ما لم يكاه أوله زكاة ذلك العام ولم يخلطا فيخرج كل واحد شاة لو كان لكل أربعون اه حل وعبرة  
شرح مر ثم محل مائة قدم حيث لم يتقدم للتعيين حالة انفرد فان انعقد الحول على الانفرد ثم طرأت الخلطة  
فان اتفق حولاهما بان ملك كل واحد أربعين شاة ثم خلطاه في اثناء الحول لم تثبت الخلطة في السنة الاولى  
فيجب على كل واحد عند تمامها شاة وان اختلف حولاهما بان ملك هذا غرة المحرم وهذا غرة صفر وخلطا  
غرة شهر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة وإذا طرأ للانفرد على الخلطة فنبلغ ماله نصابا زكاة والا  
فلا انتهت (قوله وانفرد أحدهما بثلاثين) من هذا تعلم ان قوله إذا ملك أحدهما نصابا أراد به أعم من أن  
يملك نصابا خارجا عما خالط به ومن أن يملك نصابا يتم بما خالط به اه برماوى (قوله واتحد مشرب) ويقال له  
مشرع بالعين المهمة يقال بعير شارع أي وارد الماء ومثله المكان الذي توقف فيه عند ارادة شربه والذي  
تسمى اليه لبشرب غيرها اه برماوى (قوله وراع) أصله الحافظ لغيره ومنه قيل للوالى راع وللعمدة رعية  
وللزوج راع أيضا ثم خص في العرف بحفاظ الحيوان كما هنا اه برماوى ووجهه رعاية كفاض وقضاء ورعيان  
كشباب وشبان ويجمع أيضا على رعاء كافي قوله تعالى حتى يصدر الرعاء الآية اه ع ش على مر (قوله بفتح الميم)  
أما بكسرهما فهو الاء الذي يحلب فيه اه شوبرى (قوله أي مكان الحلب) ومثله موضع الانزاء بالنون والراء  
وهو ضرب الذكور للذات اه برماوى (قوله أي موضع تخفيف الثمر الخ) عبارة شرح مر بفتح الجيم موضع  
تخفيف الثمار والبدر بفتح الموحدة والذال المهمة موضع تصفية الخلطة قاله الجوهري وقال الثعالبي الجرب  
لزييب والبدر للحنطة والمراد بكسر الميم واسكان الراء للتمرا انتهت وقد هجر الان اسم البدر في غالب الاماكن  
واشتهر الجرب لذلك مع اسقاط التثنية اه قل على الجلال (قوله ودكن) بضم الدال المهمة هو الحانوت  
اه شرح مر وفي المصباح انه يذكر ويؤنث وانه اختلف في فونه فقيل أصلية وقيل زائدة فعلى الاول وزنه  
فعلال وعلى الثاني فعلان (قوله ونهر يسقى منه) بالياء أو التاء وفي بعض النسخ يسقى منه أي وما يستقى به لهما  
اه برماوى (قوله وكال) وكذا حال ومتعه وحصاد وجذاذ بتشديد الذال الاولى ولفظ ولقاط ونقاد  
ومناد ومطالب بالاموال اه برماوى (قوله فلا يضر التعدد حيث) فان كان لكل منهما نخيل أو زرع مجاور

انجامها أي حافظ الزرع والتجر (وجرب) أي موضع تخفيف الثمر وتخليص الحب (ودكن ومكان حفظ ونحوهما) كرى وطريقه ونهر يسقى  
منه وحراث وميزان ووزان وكال ومكال وليس المراد ان ما يعتبر اتحاده يعتبر كونه واحدا بالذات بل ان لا يختص مال واحد منهما به فلا يضر  
التعدد حيث (لا حالب) فلا يشترط اتحاد بكار الغنم (و) لا (اله) يحلب فيه كاله الجزر والتصریح بهذين من زيادتي (و) لا (نقطة خلطة)



التخيل الآخر أو زرعه أو لكل واحد كيس فيه نقد في صندوق واحد وأمنعة تجارة في مخزن واحد ولم يتبر  
أحدهما عن الآخر بشئ مما سبق ثبتت الخلطة لأن المالكين يصيران بذلك كالمالك الواحد اه شرح مر  
(قوله لأن خفة المائة الخ) قد يشكك عليه السوم فإن هذا التعليل موجود فيه وإن لم ينو ومع ذلك قالوا لا بد  
من قصد إلا أن يفرق بين الخلطة ليست وجبة لزر كاة بإطلاقها أي في جميع صورها بل الموجب النصاب مع  
الحول وغيره من الشروط بخلاف السوم فإنه موجب على خلاف الأصل فوجب قصده اه ج ببعض إيضاح  
ويؤخذ من عدم اشتراط نية الخلطة بجواب ما وقع السؤال عنه في الدرر من أن جماعة أودعوا عند شخص  
دراهم ومضى عليها سنة هل تجب عليهم الزكاة أم لا وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل منهم يبلغ نصاباً أم لا  
فما يظهر فإيجاع ثم رأيت في ابن قاسم على الغاية مانعه \* (فرع) \* عنده ودائع لا يبلغ في كل واحدة منها  
نصاباً فعملها في صندوق واحد جميع الحول فهل يثبت حكم الخلطة فيه أم لا والظاهر الثبوت لأنطبق ضابطها  
ونية الخلطة لا تشترط ثم حيث ثبتت الخلطة فلا ساعي أن يأخذ الواجب أو بعضه من مال أحدهما دون الآخر  
وإذا رجع المأخوذ منه على غير مرجع بقدر حصته من مجموع المالين مثلاً في المثل وقبته في المقوم اه أي حيث  
كان الساعي يرى أخذ القيمة اه ع ش على مر (قوله زماناً طويلاً) وهو الزمان الذي لا تصبر الماشية فيه على  
ترك العلف بلا ضررين اه ع ش على مر وهو ثلاثة أيام فأكثر (قوله أو بتقرير الفرق) أي بأن تفرق  
بنفسه فاقراء اه برماي (قوله ضرر) معنى ضرره نفي الخلطة اه قل أي ارتفعت الخلطة وإن لم يؤثر  
ارتفاعها في الحول فمن كان نصيبه نصاباً كاه لتمام حوله من يوم ملكه لا من يوم ارتفاعها اه سم على الغاية  
اه ط ف وعبارة شرح الروض والافتراق لا يقطع حول النصاب بل إن لم ترتفع به الخلطة فذاك والافن كان  
نصيبه نصاباً كاه لتمام حوله من يوم ملكه لا من يوم ارتفاعها انتهت (قوله كذا في مكاتب) عبارة شرح مر  
فلو كان أحد المالكين موقوفاً ولذي أو مكاتب أو لبيت المال لم تؤثر الخلطة شيئاً بل يعتبر نصيب من هو من أهـ ل  
الزكاة أن يبلغ نصاباً كاه المنفرد والافلاز كاه \* (خاتمة) \* يسن الساعي ومثله المستحق عند أخذ الزكاة  
الدعاء للمالك ترغيباً في الخير وتطبيعاً لقلبه بأن يقول له آجرك الله فيما أعطيت وجعله طهوراً وبارك لك  
فيما أبقيت ولا تبغين دعاء بخصوصه ويكره أن يصلي عليه في الأصح إذا كان خاص بالانبياء والملائكة تمام يقع ذلك  
تبعاً لهم كالأل فلا يكرههم بنو هاشم والمطلب من المؤمنين كما مر نعم من اختلف في نبوته كاه من ومريم  
لا كراهة في أفراد الصلاة والسلام عليهم إلا ارتفاعها عن حال من يقاله رضى الله عنه هذا كله في الصلاة من  
غير الانبياء والملائكة امامهم فلا كراهة مطلقاً لاحتياجهم إلى الانعام بها على غيرهم الخبزانه صلى الله عليه  
وسلم قال اللهم صل على آل نبي أوفى والسلام كاه صلاة فيما ذكر لكن الخطابية مستحبة للأحياء والأموات  
من المؤمنين ابتداءً وواجبة جواباً كما سيأتي في محله وما يقع منه غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع خطابه ليس  
الترضى والترحم على غير الانبياء من الأخيار قال في المجموع وما قاله بعض العلماء من أن الترضى يختص  
بالصحابية والترحم بغيرهم ضعيف قال المصنف يستحب لكل من أعطى زكاة أو صدقة أو كفارة أو نذراً  
أو نحوها كقراءة درس وتصنيف واقتناء وقراءة شئ من القرآن وتسييع وذكر وغيرها من سائر القربان يقول  
ربنا قبل منا تلك أنت السميع العليم اه شرح مر وقوله الدعاء للمالك شمل ما لو دفع المالك بوكيله وعليه  
فالاتقن أن يقول بارك الله لوكلك فيما أعطى وجعله طهوراً وبارك له فيما أبقي وقوله أن يقول ربنا قبل منا  
الخ وكذا ينبغي للعالم بعد حضوره أن يقول ذلك لأن تبع في التحصيل عبادة اه ع ش عليه

\*(باب زكاة النابت)\*

لما كان النابت يستعمل مصدرًا وإجمالاً شئ النابت وهو المراد هنا عدل عنه المصنف إلى النابت لأن النابت قد  
يؤهم المصدر الذي ليس مرادها هنا وينقسم إلى - حبر وهو ما لا ساق والنجم وهو ما لا ساق له كالزراع قال تعالى

لأن خفة المائة بالتحاد  
لما رافق لا تختلف بالقصد  
وعنده وإنما شرط  
الاتحاد فيما لم يجتمع  
المالان كالمال الواحد  
ولتحقق المائة على الحسن  
بأن كاه فلو افرق المالان  
فيما شرط الاتحاد في زمانا  
طويلاً مطلقاً أو يدبر قصد  
من المالكين أو أحدهما  
أو بتقرير الفرق ضرر وخرج  
بأنه الزكاة غيره كذا  
ومكاتب  
\*(باب زكاة النابت)\*



والنجم والشجر بسجدة في الأصل في الباب الكتاب والسنة والاجماع اه برماوى وعبارة شرح م  
والاصل في الباب قبل الاجماع مع ما يأتي قوله تعالى وآتاهم من حيث لا يحتسبون قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم  
ومما أخرجهما لكم من الارض فأوجب الاتفاق مما أخرجه الارض وهو الزكاة لانه لاحق فيما أخرجه غيرها  
انتهت \* (فائدة) \* نقل الجلال السيوطي في الرسالة الزينية في السلسلة الزينية عن علي بن أبي طالب رضي الله  
تعالى عنه ان كل ما نبت الارض فيمد دواء وداء الا الارزقانه دواء لداء فيه ونقل فيها الارز كان جوهرة  
مودعافها نور النبي صلى الله عليه وسلم فلما خرج منها فتنت وصارت هكذا وبني على ذلك انه يسن الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم مادام رأ كل عنداً كاه اه وفي البرماوى ما نصه قال السيوطي ويسن لمن أكل الارز  
أن يكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مادام رأ كل لانه خلق من نور المصطفى لكن تعقب  
بأنه لم يثبت اه (قوله تختص) فاعله ضمير عائذ كاه النابت وقوله بقوت الباء داخله على المقصور عليه والقوت  
بمعنى المقتات اه شيخنا وفي المختارات اه من باب قال وكتب الاسم القوت بالضم وهو ما يقوم به بدن الانسان  
من الطعام وقته فاقات كرزقته فارتزق واستغناه سأل القوت وهو يتقوت بكذا أو فان على الشيء اقتدر عليه  
وقال الفراء المقيت المقدر كالذي يعطى كل رجل قوته قال تعالى وكان الله على كل شئ مقبلاً وقيل المقيت الحافظ  
لا شئ والشاهد اه (قوله أيضاً تختص بقوت) أي لان الاقتيات من الضرورات التي لا حياة بدونها فلذا  
أوجب الشارع منه شيئاً لارباب الضرورات ويستثنى من القوت ما لوجل السبل جبايتجب فيه الزكاة من دار  
الحرب فثبت بأرضنا فانه لا زكاة فيه كالنخل المباح بالعمراء وكذا ثمار البستان وغلة القرية الموقوفين على  
المساجد والربط والقناطر والفقراء والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس له مالك معين ولو أخذ  
الامام الخراج على ان يكون بدلا عن العشر كان كالحقبة القيمة في الزكاة بالاجتهاد فيسقط به الفرض وان نقص  
عن الواجب نعمة اه شرح م وقوله فثبت بأرضنا أي في محل ليس بمملوك كالموات وقوله وغلة القرية  
الح أي والحال ان الغلة حصلت من حبسها أو بذره الناطر من غلة الوقف أملا واستأجر شخص الارض وبذر  
فيها جبايلك فالزرع ملك لصاحب البذر وعليه زكاة وليس من الوقف على معين الوقف على امام المسجد على  
العمدة فلا تجب عليه زكاة وقوله فيسقط به الفرض أي وتقوم بنية الامام مقام نية المالك كالمستع ولا يسمنه  
ما يأخذه المتمررون بالبلاد من غلة أو دراهم لانهم ليسوا نائبين عن الامام في قبض الزكوات ولا يقصدون  
بأخذها الزكاة بل يجعلونها في مقابلة تعيهم في البلاد ونحوه \* (تنبيه) \* أخذ الزكاة من كالههم ان أرض  
مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الحنابلة انه انكر افتاء حنفي بعدم وجوب زكاتها لكونها خراجية فان شرط  
الخراجية ان من عليه الخراج يملكها مملوكا تاما وهي ليست كذلك فوجب الزكاة أي حتى على قواعد الحنفية  
وأجيب بأنه بنى ذلك على ما اجمع عليه الحنفية انها فتحت عنوة وان عمر وضع على رؤس أهلها الجزية وعلى  
أرضها الخراج وقد أجمع المسلمون على ان الخراج بعد توطيقه لا يسقط بالاسلام ويأتي قبيل الامان ما ربحهم  
بفتحها عنوة وصرح أئمتنا بان التواخي التي يؤخذ الخراج من أرضها ولا يعلم أصله يحكم بجواز أخذه لان الظاهر  
أنه بحق وملك أهلها فلهم التصرف فيها بالبيع وغيره لان الظاهر في اليد الملك اه ع ش عليه (قوله من  
رطب وعنب) \* (فائدة) \* ثمرات النخل والاعناب أفضل الثمار وشجرهما أفضل الأشجار باتفاق النخل  
أفضل من العنب لقوله صلى الله عليه وسلم أكرموا عمتكم النخل المطعمات في المحل فوصف بعماتنا لانه خلق  
من فضلة طينة آدم فقدم عليه ثم مثله وفي رواية أكرموا عمتكم النخلة فانها خلق من فضلة طينة أبيكم آدم  
وليس من الشجر شجرة هي أكرم على الله تعالى من تلك الشجرة فولدت تحتها مريم عيسى فأطعموا نساءكم  
الولد الرطب فان لم يكن فتمر قبل انها كانت بمصر بقرية يقال لها هنامس وهي النخلة المذكورة في قوله تعالى  
وهزى اليك بذع النخل لكان المشهور انهما ولدت في بيت المقدس ونشأ به ثم دخل مصر وروى ابن أبي

(تختص بقوت اختيارا من  
رطب وعنب) من (حب



شبهة ان تلك النخلة كانت عجمية أي غرتها يقال لها العجمية وهو نوع من التمر ولذلك قال صلى الله عليه وسلم العجمية لما أكله وورد من كان طعامها في نقاسها التمر جاء ولدها حليما فإنه كان طعام مريم حين ولدت عيسى ولو علم الله تعالى طعاما خيرا لهما من التمر لاطمعهما ياه وعن الربيع ابن خيثم ليس للنفساء عندى مثل الرطب ولا للمريض مثل العسل أي عسل النحل واسماؤه كثيرة تزيد على المائة وهو مقدم على العنب في جميع القرآن وشبهه بالتمر لأنه يشرب برأسه ويموت بقطعه ويتقنع بجميع اجزائه وهو النخلة الطيبة المذكورة في القرآن وليس في الاتجار ما يحتاج انائه الى ذكر غيره والمراد به التلقح من حيث تصويره ولذا قدمه المصنف على العنب اه برماوى (قوله كبر) بضم الواو وهو معروف قال الراغب سمي بذلك لكونه أوسع ما يحتاج اليه في الغذاء فان أصل البر بكسر الباء اسم يجمع الخبز كاه وقيل هو التوسع في فعل الخبز وقيل اكتساب الحسنات واجتناب السيئات وله خمسة اسماء نظما بعضهم فقال

بر وسم حنطوا القوم \* قمع بمعنى واحد مرقوم

وسمي فعالا أنه أرفع الجيوب بمن تحت الناقرة رفعت رأسها وأقم الرجل انما سمع بانفه \* (فائدة) \* خرجت حبة البر من الجنة على قدر بيضة النعامة وهي الين من الزبد وأطيب رائحة من المسك ثم صارت تنزل على هذه الهيئة الى وجود فرعون فصغرت وصارت كبيضة الدجاجة ولم تزل على هذه الهيئة حتى ذبح يحيى فصغرت حتى صارت كبيضة الحمامة ثم صغرت حتى صارت كالبندة ثم صغرت حتى صارت كالجمرة ثم صغرت حتى صارت على ما هي عليه الآن فنسأل الله تعالى ان لا تصغر عن ذلك اه برماوى (قوله في أشهر اللغات) أي السبعة الاولى هذه والثانية كذلك الا ان الهمزة مضمومة أيضا والثالثة بضمها وتخفيف الزاى على وزن كتب جمعوا والرابعة بضم الهمزة وسكون الراء بوزن قتل والخامسة حذف الهمزة وتشديد الزاى والسادسة ترزنون بين الراء والزاى والسابعة فتح الهمزة مع تخفيف الزاى على وزن عضد اه سم اه ع ش على مر (قوله وعدس) بفتح العين والدال المهماتين ومثله البسلا اه برماوى (قوله وذرة) بضم الذال المعجمة وفتح الراء المخففة والدخن نوع منه اه برماوى (قوله وحص) بكسر الحاء المعجمة ونشديد الميم مكسورة أو مفتوحة آخره صادمه ملة برماوى (قوله وباقلاء) هي الفول ويرسم بالياء فتشدد اللام ويقتصر أو بالالف فتخفف اللام ويعد وقد ينصرف ومثله الدفنة وهي كفاي القاموس حبة كالبازوش لانها تقتات بمكة ونواحها اختيارا بل قد تؤثر كثيرا على بعض ما ذكره والواو بيضاء والجلبان بضم الجيم وهو الهارطمان والماش بالمججمة نوع منه اه برماوى (قوله لامرء صلى الله عليه وسلم) أي أمر ندب كسياني لكن بالنسبة للحرص والاحتياج بالنسبة للاخذ ومقتضى الحديث ان حرص النخل وأخذ كانه كان معلوما عندهم ومقررا اه شيخنا وقد سمعنا الحديث على ما بعده لسلامته مما أوهمه الثاني من الحصر في الاربعة اه ع ش (قوله كايغرس النخل) انما جعل أصلا للعنب لان حرصه كان عند فتح خيبر سنة سبع والعنب كان بعده عند فتح الطائف سنة ثمان بعد فتح مكة اه برماوى (قوله لابي موسى الاشعري) هو أبو موسى عبد الله بن قيس ولقبه صرمة الاشعري الصحابي قدم مكة وأسلم قبل الهجرة ثم هاجر الى الحبشة ثم الى المدينة واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على زيد وعمر رضي الله عنه على الكوفة وروى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثمائة وستون حديثا المتوفى بمكة وقيل بالكوفة سنة اثنتين أو أربع وأربعين وقيل سنة خمسين أو إحدى وخمسين وهو ابن ثلاث وستين سنة اه برماوى (قوله الشعير) بفتح الشين المعجمة وحكى كسرهما وهي لغة العامة اه برماوى (قوله والتمر) بالثناة الفوقية اه برماوى (قوله وقيس بما ذكر فيهما) الذي ذكر فيهما التمر والزبيب والذي ذكر في الثلثي الشعير والحنطة فيقاس على التمر والزبيب بما لا يتمر ولا يتزيب كالرطب والبسر والعنب ويقاس على الشعير والحنطة ما يقتات في حال الاختيار اه سلطان (قوله اضافي) أي بالنسبة لاهل اليمن لان لم يكن عندهم من الثلثي الا الاربعة المذكورة في الخبر اه برماوى وعش

كبر وازر) بفتح الهمزة وضم  
الراء وتشديد الزاى في أشهر  
اللغات (وعدس) وذرة  
وحص وباقلاء لامرء صلى  
الله عليه وسلم ان يغرس  
العنب كايغرس النخل  
وتؤخذ كانه زيبا كما  
تؤخذ كانه النخل تزاروا  
التمر مذى وابن حبان  
وغيرهما وقوله صلى الله عليه  
وسلم لابي موسى الاشعري  
ولما نحن بهما الى اليمن  
لا تأخذ الصدقة الا من هذه  
الاربعة الشعير والحنطة  
والتمر والزبيب رواه الحاكم  
وقال صحيح الاسناد وقيس  
بما ذكر فيهما ما في معناه  
والحصر في الثلث اضافي



(قوله لخبر الحاكم الخ) هلا استدلبه من أول الامر واستغنى عما قبله ويقال أيضا مصرفه عن ظاهره بعموم الحديث ولم يكس بأن يخص عومه بظاهر الحصر اه شيخنا (قوله والبعل) بالجر عطف على ما من قوله فيما سقت السماء اه شورى وفي المصباح البعل النخل يشرب بعروقه فيستغنى عن السقي وقال أبو عمر والبعل والغذى بالكسر واحد وهو ما سقته السماء اه وفي المختار البعل أيضا العذى وهو ما سقته السماء وقال الأصمعي العذى ما سقته السماء والبعل ما يشرب بعروقه من غير سقي ولا سماء اه وفي المصباح والعذى مثال حل من النبات والنخل والجمع أعذاي وقع العين لغة يقال عذى عذافه وعذمن باب تعب وعذى على فصيل أيضا (قوله وانما يكون ذلك) أي المذكور من العشر ونصفه وقوله والحبوب عطف عام على خاص اه شيخنا وهذا إلى قوله صلى الله عليه وسلم مدرج من الراوي تفسير المراد من الحديث اه ع ش (قوله فاما القناء) بكسر القاف أي الخيار وقوله والبطنج بكسر الموحدة ويقال فيه طبع أيضا وقوله والزمان بضم الزاء المهملة معروف حلو او حاض اه برماوى (قوله سواء أزرع ذلك قصدا الخ) من هنا تعلم انه لا يشترط القصد وهو ما حكى في شرح المذهب الاتفاق عليه وعليه فيافي التحرير وشرحه من اشتراط ان يزرعه مالكه أو نائبه لاخراج ما تزرع بنفسه أو زرعه غيره بغير اذنه فلازكاته كظهيره من السوم ضعيف الا ان يقال ذلك في ابتداء الزرع وما ذكره هنا في دوامه فهو كاشتراط قصدا السوم في الابتداء دون اللوام اه ابن عبد الحق اه شورى (قوله أم نبت اتفاقا) حتى لو سقط الحب من يد مالكه عند حل الغلة أو وقعت العصابة على السنابل فتناثر الحب ونبت وجبت زكاته اذا بلغ نصابا لا خلاف اه شرح مر (قوله والقضب بسكون الخ) عبارة في البيوع كفت بمشتاقوه وعاف البهائم ويسمى بالقروط والرطبة والصفصة بكسر الفاتين وبالمهملتين والقضب بفتح قيسيل بهمة انتهت (قوله وخروج بالقوت غيره) عبارة شرح مر وخروجه ما يؤكل تدويا أو تنعما أو تادما كالزيتون والزعفران الخ انتهت (قوله ومشمس) بكسر الميمز وقوله وتين أي بأنواعه وهو بكسر التاء وسكون الياء بعد هاتون وقوله وجوز بفتح الجيم وهو معروف وقوله ولوز أي غراوى أو شروى وكذا فسق وبندق وقوله وتفتح بضم التاء وكذا كثرى وسفرجل وموز وبرقوق وقوله ومشمس بكسر السين ومثله القرمط بكسر القاف والطاء وضمهما وهو حب العصفرو وقوله وزعفران تقدم الكلام عليه في أول كتاب الطهارة وهو يخرج من ثمر كالبادنجان عن أصل كالبصل والحق به الورس بفتح الواو وبسكون الراء وهو نبت أصفر يصعب به ويخرج من ثمر كالسمسم عن أصل كالقطن وهو كثير ببلاد اليمن وليس المراد به الكر كم كقيل وفيه نوع اسود اه برماوى (قوله في شئ منها) في بعض النسخ منهما أي مما لا يؤكل اقتبانا أو ما يقتات ضرورة اه حل (قوله خمسة أوسق) جمع وسق بالفتح على الأصح وهو مصدر بمعنى الجمع لما جمعه من الصبيان قال تعالى والميل وما وسق أي جمع اه شرح مر (قوله وهي بالرطل البغدادي الخ) وقدروها أيضا بالبن الصغير والكبير فهي بالبن الصغير ثمانية ثمن وبالبن الكبير ثلاثمائة وستة وأربعون وثلاثان واستفد من هـ ذان المن الكبيره سار الرطل دمشق وان المن الصغير رطلان بالبغدادى اه شرح مر (قوله ألف وستة مائة من الارطال) أي بانواع الشجين وكذلك تقدير الرطل دمشق بست مائة درهم والخلاف انما هو في تقدير الاوسق بالرطل دمشق المبني على الخلاف في تقدير الرطل البغدادي بالدرهم والحاصل ان هنا أربعة مسائل اثنتان متفق عليهما واثنتان مختلف فيهما اه شيخنا والضاع رطل دمشق وسبع أثمان من قوله هنا هو ست مائة درهم مع قوله الا تخفى زكاة الفطر وهو أي الصاع ست مائة درهم وخمسة وثلاثون وخمسة أسباع درهم وسباني في كلام الشارح هنا ان الحصة الثمانية الخ سبع الرطل دمشق والاسق بالرطل المصرى ألف وأربعمائة وخمسة وعشرون رطلا ونصف وثلاث أوقية وسبع دراهم اه برماوى (قوله لان الوسق ستون صاعا) فاذا ضربت الحصة أوسق في ستين صاعا بلغت ثلاثمائة صاع وقوله

لخبر الحاكم وقال جميع الاستاذ عن معاذاته صلى الله عليه وسلم قال في مائة من السماء والسيل والبعل العشر وفيه يسقى بالنضج نصف العشر وانما يكون ذلك في التمر والخضرة والحبوب قنما القليل والبطنج والزمان والقضب فخرجوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء أزرع ذلك قصدا أم نبت اتفاقا والقضب يسكون المعجزة الرطب بفتح الراء وسكون الطاء وخرج بالقوت غيره كخوخ ومشمس وتين وجوز ولوز وتفتح وزيتون ومشمس وزعفران وبالاختصار ما يقتات ضرورة يجب حنظل وغسل وزر من فلا تجب الزكاة شئ منها (ونضج) أي القوت الذي يجب فيه الزكاة (خمس أوسق) فلا زكاة فيها دون خبر الشجين ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة (وهي بالرطل البغدادي ألف وستة مائة) من الارطال لان الوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمدر رطل وثلاث بالبغدادى وقد رتب



والصاع أربعة أمداد أي فإذا ضربت الثلاثمائة صاع في أربعة أمداد بلغت ألف مدم ومائتي مدم وقوله والمدرطل  
 وثلاث أي فيكون الألف مدم والمائتمائة ألف مدرطل ومائتي مدرطل وألف ثلاث رطل ومائتي ثلاث رطل والألف  
 ثلاث ومائتي ثلاث باربعيات رطل تضم هذه الأربعمائة إلى الألف ومائتين يكون المجموع ألفاً وستمائة وقوله وهو  
 ستمائة درهم أي بأصله من النور والرافعي كما علمت والخلاف بينهما إنما هو في رطل بغداد هل هو مائة  
 وثلاثون كما يقول الرافعي أو مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع درهم كما يقول النوروي وينبغي على هذا  
 الاختلاف زيادة عدة الخمسة أو سق بالدرهم وقلتها المئتي عليها زيادة عدة بالمعشوق وقلتها وقوله إذا ضربتها أي  
 المائتين الثلاثين وقوله تخمس ذلك الخ ليس المراد القسمة بالمعنى المشهور وهو تحليل المقسوم إلى أجزاء متساوية  
 عندها بقدر عدة أجزاء المقسوم عليه بل القسمة بالمعنى الآخر وهو معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه  
 فإذا قيل لك كفي المائتي ألف درهم والتمانية آلاف من أمثال الستمائة فسهل طرق بيان ذلك أن تحلل  
 الستمائة إلى اضلاعها وهي عشرة وعشرون وستة وتقسيم على الضلع الأول فما خرج تقسمه على الضلع الثاني فما  
 خرج تقسمه على الضلع الثالث فما خرج فهو الجواب وذلك لأننا إذا قسمنا المائتي ألف والتمانية آلاف على  
 الضلع الأول الذي هو العشرة الأولى خرج عشرون ألفاً وثمانمائة العشرون ألفاً من المائتين والتمانية مئة من  
 التمانية آلاف لأنهم ثمانون مائة وإذا قسمت هذا الخارج على الضلع الثاني وهو العشرة الثانية خرج ألفان  
 وثمانون ألفاً من العشرين ألفاً والتمانية مئة من الثمانية مئة لأنهم ثمانون عشرة وإذا قسمت هذا الخارج على  
 الضلع الثالث وهو الستة خرج ثلاثمائة وستة وأربعون وثلاثمائة مئة من الثمانية مئة من ثمانية مئة وعشرون ألفاً  
 مائتين وأربعين والسبعة مئة من ستة وثلاثين يبقى أربعة مائتي عشر ثلث الكل واحد ثلاثان وقوله يبلغ ألفي درهم  
 وبيان ذلك بعد ضرب الدرهم في الألف والتمانية أن تضرب ثلاثاً وسبعاً في ألف ثلاثة آلاف سبع ثم تضربها  
 في الستمائة يحصل ألف وثمانمائة سبع فيكون المجموع أربعة آلاف سبع وثمانمائة سبع بستمائة وخمسة  
 وثمانين صحفة وخمسة أسباع وذلك لأن سبع الأربعة آلاف ومائتين ستمائة لأن بسطها اثنين وأربعون مائة  
 وسبع الاثنين وأربعين ستة يفضل من التمانية المضمومة للأربعة آلاف ستمائة بخمسة وثمانين صحفة وخمسة  
 أسباع فتضم هذه الستمائة والخمسة والتمانية صحفة والخمسة أسباع إلى ما حصل من ضرب الدرهم المصاحب  
 للثلاثة أسباع في الألف والتمانية فهو ألف وستمائة يكون المجموع ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين  
 وخمسة أسباع فتسقطها من المائتي ألف والتمانية آلاف يكون الباقي ما ذكره الشارح وقوله في مقابلة  
 ثلثمائة الخ وذلك لأنك إذا ضربت الستمائة في ثلثمائة واثنين وأربعين كان الحاصل مائتي ألف وخمسة آلاف  
 ومائتي درهم لأنك إذا ضربت الستمائة في ثلثمائة حصل مائة وثمانون ألفاً وإذا ضربتها في أربعين حصل  
 أربعة وعشرون ألفاً وإذا ضربتها في الاثنين حصل ألف ومائتان فإذا ضم الحاصل بعضه إلى بعض كل مائتي  
 ألف وخمسة آلاف ومائتي درهم وقوله لأن سبع الستمائة المعنى لأن الرطل ستمائة وسبع الستمائة الخ وقوله  
 خمسة وثمانون وخمسة أسباع يعني وإذا ضربتها في ستة بلغت خمسمائة وأربعة عشر وسبعين لأن الحاصل من  
 ضرب الثمانين في الستة أربعمائة وثمانون ومن ضرب الخمسة فيها ثلاثون ومجموعها خمسمائة وعشرون ومن ضرب  
 الخمسة أسباع فيها ثلاثون سبعمائة وثمانية وسبعين تضم إلى الخمسمائة والعشرة يكون المجموع خمسمائة  
 وأربعة عشر وسبعين تأمل (قوله لأنه الرطل الشرعي) أي الذي وقع التقدير به في زمان الصحابة واستقر عليه  
 الأمر اه ع ش على مدر (قوله خلافاً لما صححه الرافعي) ويريد قوله في الرطل الشرعي أنه على النوروي  
 بثلاثة أرطال وثلاثين وسبع ويريد قوله أي الرافعي في الرطل البغدادي على النوروي بدرهم وثلاثة أسباع  
 درهم اه شيئاً (قوله فعليه إذا ضربتها الخ) أي على ما صححه الرافعي في رطل بغداد إذا ضربتها أي المائة  
 والثلاثين ومرادهم ذابان البناء الذي قاله أي قبل قال الرافعي أن رطل بغداد ما ذكره القول بأن الأوسق

لأنه الرطل الشرعي (وهو  
 مائة وثمانية وعشرون  
 درهماً وأربعة أسباع درهم  
 وبالمعشوق) وهو ستمائة  
 درهم (ثلثمائة واثنان  
 وأربعون) رطلاً (وسنة  
 أسباع) من رطل بناء على  
 ما صححه النوروي من أن  
 رطل بغداد ما ذكره خلافاً  
 لما صححه الرافعي من أنه بالمعشوق  
 ثلثمائة وستة وأربعون رطلاً  
 وثلثان بناء على ما صححه من  
 أن رطل بغداد مائة وثلاثون  
 درهماً فعليه إذا ضربتها في  
 ألف وستمائة رطل مقدار  
 الخمسة أوسق تبلغ مائتي  
 ألف درهم وثمانية آلاف  
 يقسم ذلك على ستمائة  
 يخرج ما ذكره



بالمشقي ما قاله وبيانه انك اذا ضربت عدد الرطل البغدادي بالدرهم في عدد الاوسق بالرطل المشقي يبلغ ما قاله الشارح والغرض حيث ذكرا ذلك القدر اوطالا لمشقية ليظهر قول الرافعي فيها فقال الشارح قسم ذلك أي المقدار المذكور لكن ليس المراد من القسمة معناها المصطلح عليه وهو حل المقسوم الى اقسامها بقدر اقسام المقسوم عليه بل المراد معرفة قسمة المقسوم على أي كفي المبلغ المذكور من أمثال الستمائة التي هي الرطل المشقي وطريق القسمة عليها ان تقسم على اضلاعها التي تركبت منها وهي عشرة وعشرة وستة لانها قامت من ضرب عشرة في عشرة وضرب الحاصل في ستة بان تقسم المبلغ المذكور على عشرة ثم تأخذ الحاصل من هذه القسمة فتقسمه على العشرة الاخرى ثم تأخذ الحاصل من هذه القسمة فتقسمه على ستة يخرج المطلوب وتقدم بما ذكرنا ذلك وهناك طريق آخر وهي ان تأخذ نصف عشر المقسوم وتقسمه على نصف عشر المقسوم عليه يخرج المطلوب ولعل هذه أسهل اه شيخنا (قوله وعلى ما صححه النورى) أي وبيان البناء على ما صححه النورى حيث قال في الرطل البغدادي انه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم حتى يلزمه القول بان الاوسق بالمشقي ما قاله ان تضرب الخ ولكن القياس على ما مر ان تضرب قدر الرطل البغدادي بالدرهم عنده في قدر الاوسق بالرطل البغدادي وتقسم الحاصل على الرطل المشقي لكن في ذلك طول فلذلك أرشدك الشارح الى طريق أسهل فقال تضرب ما سقط الخ اه شيخنا (قوله يعني مائتا ألف الخ) أي وذلك عدد الخمسة أوسق بالدرهم على طريقة النورى في رطل بغداد (قوله في مقابلة ثلاثمائة الخ) أي بواسطة القسمة على الستمائة التي هي الرطل المشقي بأحدى الطريقتين المذكورتين وقوله في مقابلة ستة أسباع رطل أي لان قسمته على الستمائة قسمة تقبل على كثير فتكون بالنسبة ونسبة المذكور اليها ستة أسباع فلذلك علقه بقوله لان سبع الستمائة الخ أي فاذا كررته ست مرات كان هو العدد المقسوم اه شيخنا (قوله في مقابلة ثلاثمائة الخ) أي يخرج من قسمتها ما ذكر بأحدى الطريقتين السابقتين أسهلها طريقة أخذ نصف عشر القسم العدد المذكور بقوله لان مائتي ألف الخ عشرون ألفا وخمسمائة وعشرون وهذا العدد ألفان واثنان وخمسون ونصف هذا العشر ألف وستة وعشرون فاذا قسمت على الستمائة خرج ما ذكره بعد رد الستمائة الى ثلاثة لان عشرها ستون وعشر الستين ستة ونصفها ثلاثة فاذا قسم الالف والستون والعشرون على ثلاثة خرج ما ذكره لان تسع مائة تسع الالف على ثلاثة يخرج منها ثلثمائة يبقى من الالف مائة تسع الستون والعشرون من المائتين والعشرين يخرج أربعون ومن قسمة الستة على الثلاثة يخرج اثنان فهذا معنى قوله في مقابلة ثلثمائة الخ والستة أسباع الباقية هي المذكورة بقوله والباقي وهو خمسمائة في مقابلة ستة أسباع رطل أي انه يخرج من قسمتها على الستمائة ستة أسباع رطل لانها أقل منها وقسمة القليل على الكثير بالنسبة تأمل (قوله خرج ما صححه) أي الاصل وهو ثلثمائة واثنان وأربعون وستة أسباع اه شيخنا (قوله والنصاب المذكور تحديد) أي خلافا لما في المجموع في باب الطهارة ولما في شرح مسلم ورؤس المسائل للنورى من انه قريب اه حل (قوله تحديد) أي كافي لنصاب الموائى وغيرها وهو المعتمد وقيل تقريب عليه فيجعل نقص القليل كطالين مثلا اه وماوى (قوله والعبرة فيه بالكيل) فكيفه بالارادب المصرى كما قاله العمولى ستة أراذيب وربع أراذيب وهو المعتمد يجعل القدر حين صاعا كز كذا القطر وكفاة اليمين وان قال السبكي انه خمسة أراذيب ونصف أراذيب وثلاث أراذيب وان اعتبر القدر المصرى بالذاتى حرره فوسع مد من وسبعين تقر بيانا بالصاع قدحان الأسبى مد وكل خمسة عشر مدا سبعة أقداح وكل خمسة عشر صاعا ويطون نصف وربع فتلاثون صاعا ثلاث ويطون نصف فتأثمائة صاع خمسة وثلاثون ويطون نصف خمسة أراذيب ونصف وثلاث فالنصاب على قوله خمسمائة وستون قدحا وعلى الاول ستمائة اه شرح مر اه شورى (قوله استظهارا) أي طلبا لظهور استيعاب الواجب اه ع ش (قوله ويعتبر بما قاله الخ) يتوهم ان في

وعلى ما صححه النورى تضرب ما سقطا من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وستمائة يبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول يبقى مائتا ألف وخمسة آلاف وسبع مائة وأربعة عشر درهما وسبع درهما واذا قسم ذلك على ستمائة خرج ما صححه لان مائتي ألف وخمسة آلاف ومائتي درهم في مقابلة ثلثمائة واثنين وأربعين رطلا والباقي وهو خمسمائة وأربعة عشر درهما وسبع درهما في مقابلة ستة أسباع رطل لان سبع الستمائة خمسة وخمسة أسباع والنصاب المذكور تحديد والعبرة فيه بالكيل وانما قدر بالوزن استظهارا والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فانه يشمل على الخفيف والوزن (ويعتبر) في قدر النصاب غير الحب من رطب وعنب حاله كونه (بما ان يتحقق غير روى



والاقرطيا) يعتبر (ويقطع باذن) من (٢٤٤) الامام وتخرج الزكائنه (كلواضرا أمه) لامتصاصه ماء لعطش فانه يعتبر طبيا ويقطع بالاذن ويؤخذ

الواجب طبيا وقولي ويقطع  
الى آخره مع التقيد بغير  
الردى عن زيادى (و) يعتبر  
فبما ذكر (الحب) حالة  
ككونه (مضى) من تينه  
بخلاف ما يؤكل قشره معه  
كقوة يندخل في الحساب  
وان ازيل تنعسا كما قشر  
البر ولا يدخل قشرة الباقلا  
السفلى على ما في الروضة  
كلها باقلا عن العدة لكن  
استغربه في المجموع قال  
الاذرى وهو وكما قال والوجه  
ترجيع الدخول أو الجزم به  
(وما ادخرفى قشره) ولم  
يؤكل معه (من أرز  
وعلى) قطع العين واللام  
فوع من البر (قشرة  
أوسق غالبا) نصابه اعتبارا  
لقشره الذى اذخره فيه  
أصله وأبقى بالنصف وقد  
يكون خالصا من ذلك دون  
خمس أوسق فلاز كانه فيها  
أو خالصا دونها خمسة  
أوسق فهو نصاب وذلك  
ما احتزن عنه زيادى غالبا  
وتعيرى بما ذكر أولي من  
قوله كلوز وعلى لسلامته  
ممن ليهام أنه بقى ثمن من  
الطوب في قشره وليس  
كذلك (ويكمل) في نصاب  
(نوع باخر كسبر علىس)  
لانه نوع منه كاس وهو  
قوت صنعاء اليمن وخرج  
بالنوع الجنس فلا يكمل  
بآخر كبر أو شعير بلس

هذه العبارة حذف نائب الفاعل الذى قسره الشارح بقوله غير الحب ويحبب بانه ليس محذورا وانما هو ضمير  
مستتر يعود على القوت المذكور سابقا لكن المراد بعض القوت وهو خصوص غير الحب بدليل مقابلته بقوله  
والحب مصفى وقوله كما حال من الضمير المستكن اه شيخنا (قوله والاقرطيا) أى بتقدير الجفاف فلا بد من  
الجفاف بالفعل فيما يحجب أو تقديرا فيما لا يحجب وهذا هو المعتمد وقوله ويقطع باذن راجع لقوله والاقرطيا  
يدل على هذا كلامه بعد وانظر ما وجدنا اشتراط الاستئذان اه شيخنا وعمله قل على الجلال بقوله ويجب  
استئذان العامل لانه شريك اه وبعبارة ع ش على مر فلا بد من الجفاف بالفعل فيما يحجب أو تقديرا  
فما لا يحجب لانه اذا تعذر الجفاف بالفعل لا يتعذر تقديره لا يقال حيث لم يكن له جفاف فكيف يمكن تقديره  
لانه قول يمكن اعتباره بالقياس الى ما يتجفف من غيره لانه غاية الامر ان ما لا يتجفف فامه مانع من التجفيف  
وهو لا يمنع ان يحجب منه مثل ما يحجب عن غيره لفرض زوال المانع انتهت (قوله أيضا والاقرطيا) قطع الرء  
وسكون الطامور الرطب بخلاف الجاف فيصدق بل رطب بضم الرء وقطع الطاء والغيبو باليسر فيصح اخراج  
اليسر ويجزئ حيث لم يتأت منه رطب فيجب اخراجه في هذه الحالة اه ع ش على مر فلا بد من  
على ج (قوله ويقطع باذن من الامام) عبارة شرح مر ويجب استئذان العامل في قطعه كفى الروضة  
فان قطع من غير استئذانه اثم وعز أى ولا ضمان وعلى الساعى ان يأذن له خلافا لما صححه في الشرح الصغير من  
الاستحباب نعم ان اندفعت الحاجة يقطع البعض فيما لو احتاج لقطعه لغرض عطش لم تجز الزيادة عليها انتهت  
وهذا واضح فيما اذا كان ثم عامل والاوجب استئذان الامام أو نائبه ولو فوق مسافة العدى اه ع ش عليه  
(قوله من تينه) أى ومن قشر لا يؤكل معه فكان الانسب زيادة ذلك الاجل قوله بخلاف الخ اه شيخنا (قوله  
والوجه ترجيع الدخول الخ) من جملة كلام الاذرى وهو المعتمد اه ع ش (قوله اعتبارا لقشره الى قوله  
بالنصف) فلم انه لا يجب نصفه من قشره وان قشره لا يدخل في الحساب اه شرح مر وفي فتاوى الشهاب  
مر مائه مثل الشهاب مر عن عليه زكاة أرز شعير وضرب ذلك الواجب حتى صار أبيض فصل منه نصف  
أصله مثلا ثم أخرجه عن الارز الشعير هل يجزئ أم لا فأجاب بانه لا يجزئ ما أخرجه عن واجبه اه أقول هذا  
قد يناقشه قول الشارح فلم انه لا يجب نصفه الخ فالقياس الاجراء يؤجره بان ماقوله هو الاصل في حقه وليس  
فيه تصرف على الفقراء في حصصهم وانما أسقط عنهم تبيينه تخفيفا عليهم وليس فيه تغرير على الفقراء بل  
فيه فرق بهم لعمل المونة عنهم وبقي ما لم يضرب به وشك فيما حصل عنده هل يبلغ خالصه خمسة أوسق أو لا هل  
يجب عليه الزكاة أم لا فيه نظر والاقرب عدم الوجوب لانه الاصل ولا يكاف ازالة القشر ليجتبر خالصه هل يبلغ  
نصابا أو لا ولا يشك ذلك بما لو اختلفا اثناء من ذهب ونصفه فوجهل الاكثر حيث كاف امتعانه بالسبك ونسبه  
بما ذكرتم لانه هناك تحقق الوجوب وجهل قدر الواجب بخلافه هنا فانه شك في أصل الوجوب اه ع ش  
عليه (قوله وقد يكون خالصها) أى العشرة وقوله من ذلك أى مما ادخرفى قشره اه شيخنا (قوله أولى من  
قوله كلوز وعلى) جوابه ان الكاف استقصائية كما في شرح مر اه (قوله ويكمل نوع باخر) أى  
لاشتركا لهما في الاسم وان تباينا في الجودة والرداء وان اختلف مكانهما وهو شامل لتكميل ما تقرر من  
الرطب بما لا يثمر منه اه حل (قوله أيضا ويكمل نوع باخر) أى حيث كانا في عام واحد أخذ من قوله  
يعلى بضم بعض كل الخ اه حل (قوله وهو قوت صنعاء اليمن) ويكون في الكم الواحد منه جبتان وثلاث  
ولا تزول كلمة الابارحى الخليفة أو المهراس وبقاؤه فيه أصل اه برماوى \* (تنبيه) \* يقع كسيران البر  
يختلط بالشعير والذى يظهر ان الشعير ان قل بحيث لو لم يثر في النقص لم يعتبر فلا يجزئ اخراج شعير ولا  
يدخل في الحساب والالم يكمل أحدهما بالآخر فكل نصابه أخرجه عن غير المختلط اه ج اه ع ش  
على مر (قوله بلس) وهو الذى تسميه العلامة شعير النبي صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله



فلا اكتسب الخ) غرضه هذا الرد على قولين ضعيفين حكاهما في المنهاج قبل انه شعير فيضم له شبهة في برودة  
الطبع وقيل حنطة فيضم لها شبهة لها في اللون والملاسة اه من شرح مر (قوله وضفا) عبارة شرح  
مر طبعها هي أولى اه شوبري (قوله ويخرج من كل قسطه) أي لا يتقاء المشتقة وهذا اختلاف ما تقدم  
في الماشية حيث يدقع نوع مع مراعاة القيمة والتوزيع ولا يكاف بعضا من كل نوع لما فيه من المشتق من ثم  
كان لا وقص هنا اختلاف الماشية اه حل (قوله أيضا ويخرج من كل قسطه) مفهومه انه لو أخرج من  
أحد النوعين عنهما لا يكفي وان كان ما أخرج منه أعلى قيمة من الآخر وليس مراد الالة لا ضرر على الفقراء  
وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجنس اه ع ش على مر (قوله فان عسر فوسا) فلو أخرج من الأعلى أجزاء  
لانه زاد خيرا فاه في شرح البهجة اه شوبري (قوله ولا أدناها) أي ولو برعاية القيمة اه ع ش (قوله رعاية  
الحياتين) أي المالك والمستحقين فراعينا المالك في عدم إخراج الأعلى وراعينا المستحقين في عدم إخراج الأدنى  
اه شيخنا (قوله ولا يضم ثمرا عام وزرعه الى آخر) بان قطع كل في عام على ما راء المؤلف وبان اطلع كل في عام بالنسبة  
لثمر اه حل (قوله قبل جذاذ ثمر) الاول بفتح الجيم وكسرها واهمال الدالين وإعجامهما أي قطعه اه شرح مر  
(قوله و يضم كل الخ) هذا مقابل قوله الخ فكأنه قالو يضم بعض كل لبعض ان اتحد العام دل على ذلك قوله  
ان اتحد في العام قطع وعبارة أصله و يضم ثمرا عام الواحد لبعضه الى بعض وان اختلف ادرا كه انتهت (قوله  
و يضم بعض كل منهما) أي الثمر والزرع بان كان عنده أنواع من الثمر أو الزبيب أو الزرع ولم يبلغ كل نوع  
خمس أوسق وكتب أيضا سواء كان كل واحد نصابا أو بعض نصابا وإذا ضما بلغا نصابا أو أحدهما نصابا  
والآخر بعض نصاب اه حل (قوله وان اختلف ادرا كه) وعليه فلو أدرك بعضه ولم يبلغ نصابا لم يجز  
التصرف فيه ثم اذا أدرك باقيه وكل به النصاب كى الجميع ان كان الاول باقيا أو بالقان سبق له بيع تبين  
بطلانه في قدر الزكوة فيجب على المشتري رده ان كان باقيا وبطلان كان بالقان ثم رأيت في كلام سم على  
ج ما يصرح بذلك فليراجع اه ع ش على مر (قوله كعبه ونهامة) ومثل الاول الاسكندرية والشام  
ومثل الثاني صعيد مصر اه برماوى (قوله ان اتحد في العام قطع) أي بالقوة لا بالفعل اه حل وهذا  
ضعيف بالنسبة للثمر ومعمد بالنسبة للزرع فيشترط وقوع حصاد الزراعتين في سنة بان يكون بين حصادي  
الاول والثاني دون اثني عشر شهرا عر بيتولا عبرة بابتداء الزرع لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب  
ويكفى عن الحصاد من اه مكانه على الوجه اه ج (قوله قطع الثمر والزرع) المعتمد في الثمر اعتبار الاطلاع  
أي البروز وفي الزرع اعتبار القطع والمراد بالعام اثنا عشر شهرا وتحسب من حين الزراعة الاولى في الزرع  
أو البروز والاول في الثمر وصورة اختلاف العام في الزرع مع اتحاد القطع فيه ان يزرع أولا في المحرم ويشطع  
في رجب ثم في العام الثاني يزرع في صفر ويشطع في جاد فيبين الزراعتين أكثر من عام وبين القطعتين دون  
عام فيقال اتحد القطع في العام اه شيخنا وعبارة شرح مر والمراد بالعام هنا اثنا عشر شهرا عريسة قال  
الشيخ والغول بانه أربعة أشهر غير صحيح وأشار بذلك الى الرد على ابن الرفعة لانه نقله عن الاصحاب انتهت ثم قال  
وزرعا العام ضممان وان اختلفت زراعتي في الفصول ويصور ذلك في الفترة فانه يزرع في الربيع والخريف  
والصيف اه ثم قال والمستخلف من أصل كذا منبهة مرة ثانية في عام يضم الى الأصل بخلاف نظيره من  
الكرم والنخل لانهم ما يراد ان لتأيد فعل كل حمل كثره عام بخلاف الثمر ونحوها لما لحق الخراج منها ثانيا  
بالاول كزرع نخل ادراك بعضه اه (قوله وان لم يقع الاطلاع) الاطلاع هو الظهور والبروز يقال اطلع  
أي ظهر اه شيخنا ح ف وفي المختار اطلع النخل أخرج طلع اه (قوله ما لو أخرج نخل) أي أو كرم وقوله  
فلا ضم أي وان اتحد قطعهما في العام لانهم ما يراد ان لتأيد وقوله وان اعتبر ابن المقرئ الخ المعتمد كلام ابن  
المقرئ اه حل (قوله مرتين في عام) بان يفصل الحمل الثاني عن الحمل الاول وما يفرج مستباحا بحيث

فلا اكتسب من تركب  
الشبهين وصفاا نظريه  
وصار أصلا برأسه  
(ويخرج من كل) من  
النوعين (قسطه فان  
عسر) إخراجا لكثرة  
الأنواع وقلة مقدار كل نوع  
منها (فوسا) منها يخرج  
لأعلاها ولا أدناها رعاية  
الحياتين ولو تكافوا أخرج  
من كل نوع قسطا بابل  
هو الأفضل (ولا يضم ثمرا عام  
وزرعهما) ثمرو زرع  
علم (آخر) في اكمل النصاب  
وان اطلع ثمرا لعام الثاني  
قبل جذاذ ثمر الاول (ويضم  
بعض كل) منهما (الى  
بعض) وان اختلف ادرا كه  
لاختلاف أنواعه أو بلاده  
حرارة أو برودة كعبه  
ونهمته فانه مطرة يسرع  
ادراك الثمر به باختلاف جده  
لبردها (ان اتحد في العام  
قطع) الثمر والزرع وان لم  
يقع الاطلاع في الثمر  
والزراعتان في الزرع في عام  
لان القطع هو المقصود  
وعنده يستقر الوجوب  
ويستثنى مما ذكره ما لو أخرج  
نخل مرتين في عام فلا ضم  
بل هما كثره عليين



وذكر اتحاد القطع في الثمر من (٢٤٦) زيادته صريح في الحاروي الصغير وهو الموافق لاعتبار اتحاد حصاد الزرع في العام وان اعتبر ابن

المقرئ اتحاد اطلاق الثمر فيه  
وما قرر من اعتبار اتحاد قطع  
الزرع فيه هو ما صححه  
الشيخان ونقله عن  
الاكثرين لكن قال  
الاسنوي انه نقل باطل ولم  
أره من صحه فضلا عن عزوه  
الى الاكثرين بل صح  
كثيرون اعتبار اتحاد الزرع  
في العام ويحاج بان ذلك  
لا يقدح في قل الشيخين لان  
من حقا حجة على من لم يحفظ  
(وفيما سرب) من ثمر زرع  
(بعروقه) لثريه من الماء  
وهو البعل (أو نحو مطر)  
كثروا وقنات صيرت منه وان  
احتاجت الى مؤنة (شعر  
وفيما سرب) منها (بنضج)  
من ثمر بغير حيوان ويسمى  
الذكر ما ضحا والانتى ما ضح  
ويسمى هذا الحيوان أيضا  
نحاتية (أو نحوه) كدولاب  
يضم أوله وقد يفتح وهو  
ما يديره الحيوان وكما حورة  
وهو ما يديره الماء وكله  
ملكه ولو بهيمة لعظم  
المنفعة بها أو غصبه لوجوب  
ضمته (نصفه) أي نصف  
العشر والفرق ثقل المؤنة في  
هذا ونحتها في الاول  
والاصل فيها ما خبر البخاري  
فيما ثبت السماء والعيون  
أو كان هتر بالعشر وفيما  
نسقى بالنضج نصف العشر  
وخبر الحاكم السابق  
والعمرى بفتح المثمن وقيل

يتأخر بروز الثاني عن بروز الاول بنحو يومين أو ثلاثة ثم يتلاحق به في الكبر فكله جل واحد اه ع ش على  
مر (قوله وذكر اتحاد القطع) أي الحصاد قال شيخنا والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما أفاده الكمال  
ابن أبي شريف وقال ان تعليلهم برشدا له اه شرح مر اه شورى (قوله وان اعتبر ابن المقرئ الخ)  
هذا هو المعتمد وقوله هو ما صححه الشيخان ما صححه هو المعتمد والفرق بين الترحيث باعتبار فيه اتحاد الاطلاع بين  
وبين الزرع حيث اعتبر فيه اتحاد الحصادين ان الثمر بمجرد الاطلاع يصلح للاقتناع به بسائر أنواعه بخلاف  
الزرع فانه لا يتفتح به بمجرد الظهور والبروز وانما المقصود منه الاكتمال خاصة فاعتبر حصاده اه من  
ع ش على مر (قوله ونقله) أي نقله التصحيح وهو أنسب بكلام الاسنوي بعد من تفسير الضمير باعتبار  
اتحاد القطع وقوله بان ذلك أي عدم الرؤية التي قاله الاسنوي (قوله لان من حقا حجة على من لم يحفظ) أي  
لان الميثم مقدم على النافي اه شرح مر (قوله وفيما سرب بعروقه الخ) ولا يجب في العشرات ذكر كاه لغير  
السنة الاولى بخلاف غيرها مما سار لانها انما تذكر في الاموال النامية وهذه منتفعة النماء معرضة للفساد  
اه شرح مر (قوله وان احتاجت الى مؤنة) وعلى ذلك بانها انما تحضر لاصلاح القرية فاذا انتهت أتت وصل  
الماء من النهر اليها المرتبة الاخرى بخلاف السقي بالنضج ومن النضج الاكلة المعروفة بالشادوف والنفالة  
اه برماوى (قوله وفيما سرب بنضج أو نحوه الخ) فان قلت لم وجبت الزكاة فيما سقى بمؤنة ولم تجب في العلوفة  
قلت لان من شأن العلف كثرة المؤنة بخلاف الماء من شأنه خفة المؤنة بل هو من شأنه الاباحة ولان القوت  
ضرورى فوجب فيه الزكاة لاولى الحاجات وان حصل بمؤنة ولا كذلك الحيوان فليتامس اه سم اه  
شورى (قوله بغير حيوان) بأن يجعل الماء على ظهره ليل قوله ويسمى هذا الحيوان أيضا سانية أي كما يسمى  
ناضجا وفي المختار والسانية الناضجة وهي الناقة التي يستقى عليها وفي المثل سير السواني سفر لا يتقطع اه (قوله  
سانية) بسنين مفتوحة بعدها ألف ثم نون ثم ياء من سنت بمعنى سقيت يقال سقيت الناقة وكذا السحاب يسنو  
اذا سقت اه برماوى (قوله كدولاب) هو فارسي معرب ويقال له المتجنون بثلاث فوات وجميع والدالية أيضا  
فعطاف الدالية بعد مرادف وقيل الدالية اسم للبكر فوقيل جذع قصير يداس أحد طرفيه فيرفع الآخر الماء  
وسميته الدالية لانها تدلى الى الماء فتخرج به \* (فائدة) السج هو الجارى على وجه الارض بسبب فتح مكان من  
النهر ونحوه اه برماوى (قوله هو ما يديره الماء) أي بنفسه وحيث كان الماء يديره بنفسه فلا وجب فيما  
سقى بها العشر لخفة المؤنة راجعه اه ع ش على مر (قوله وفيما سرب بهما) يتصيد للضمير معنى يليق به  
وقد فسر بالتوعين ويعبر عن النوعين بعبارة تناسب لان كلام النوعين فيه فردان بأن يقال هملما لا مؤنة فيه  
وما فيه مؤنة اه وفي البرماوى ما نصه والضابط ان يقال متى سقى بماء لا كلفة فيه وجب العشر والاقتصف  
العشر اه (قوله لا بأكثرهما) متعلق بمحذوف أي لا يعتبر بأكثرهما وقوله ولا بعدد السقيات متعلق  
بمحذوف أي ولا يقسط بعدد السقيات وغرضه بهذا الرد على قولين ضعيفين حكاهما في المنهاج وعبارته مع  
شرح المحلى وواجب ما سقى بهما أي بالنوعين كالنضج والمطر سواء ثلاثة أو باعه أي العشر ع لاي واجب  
النوعين فان غلب أحدهما نقي قول يعتبر هو فان كان الغالب المطر فالواجب العشر أو النضج فنصف العشر  
والاظهر قسطا والغلبة والتقسيم باعتبار عيش الزرع أو الثمر ونما هو قيل بعدد السقيات والمراد النافعة بقول  
أهل الخبرة ويعبر عن الاول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع الى يوم الادراك ثمانية أشهر واحتاج في  
سنة أشهر من الشتاء والربيع الى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين من زمن الصيف الى ثلاث سقيات  
فسقى بالنضج فان اعتبرنا عدد السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمس العشر وثلاثة أخماس نصف العشر  
وعلى قول اعتبار الاغلب يجب نصف العشر لان عدد السقيات بالنضج أكثر وان اعتبرنا المدة فعلى قول

بما كان لما سقى بالسيل الجارى اليه في خروجه وتسمي الخيرة عا ثورا لشعر المار بها اذا لم يعلمها وتعبيرى بصوفى الموضوعين أهم التوزيع  
بما سقى به فيهما (وفيما سرب بهما) أي بالنوعين كما هو ونضج (قسطا باعتبار المدة) أي مدة عيش الثمر والزرع ونما هو لا بأكثرهما ولا بعد



الاربعة الاخرى الى سقيتين فسق بالنضج وجب ثلاثة أرباع العشر وكذا الوجهان المقدار من نفع كل منهما باعتبار المدة أخذنا بالاستواء أو احتاج في سقيتها الى سقيتين فسق بماء السماء في شهرين الى ثلاث سقيات فسق بالنضج وجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر ولو اختلف المالك والساعي في انه سقى بماذا صدق المالك لان الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فان اتهمه الساعي حلفه بما ولو كلفه زرع أو غرس فسق بمطر وآخر مسقى بنضج ولم يبلغ واحد منهما نصابا ضم أحدهما الى الآخر لتتمام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الثاني (فرع) لو علمنا ان أحدهما أكثر وجهلتا عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين الى أن يعلم الحال فانه المأوردى وتعيير بالمدة أعسم من تعبيره بعيش الزرع ونماته (وتجب) الزكاة قبل ذلك بل وحصره (واشتداد حب) لانه حيث نطعم وهو قبل ذلك بل ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ولا بد من الصلاح الجيع واشتداده كقوله تعالى (أو بعضهما) وسيأتي في باب الأصول والثمار

التوزيع وهو الصحيح يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر على قول اعتبار الاغلب يجب العشر لان مدة السقي بماء السماء أطول انتهت (قوله من يوم الزرع مثلا) أي أو يوم الاطلاع في التخل أو ظهور الغيب في الكرم اه اطاف (قوله وكذا الوجهان المقدار) أي كذا يجب ثلاثة أرباع العشر لو جهلنا المقدار الخ بان شككنا هل انتفع بسقية المطر أربعة أشهر أو أقل أو أكثر وبسقيتي النضج أربعة أشهر أو أقل أو أكثر فانها تسقط باعتبار المدة أي بان تجعل أربعة أشهر لسقية المطر وأربعة أشهر لسقيتي النضج كما أشار اليه بقوله أخذنا بالاستواء وقوله من نفع كل منهما يقتضي ان النفع معتبر في التقسيط مع انه غير معتبر اه شيخنا (قوله أخذنا بالاستواء) أي كأنهم ما متساويان اه طي وعبارة شرح الروض أخذنا بالاستواء لئلا يلزم التحكم لان الأصل عدم زيادة كل منهما انتهت (قوله وربع نصف العشر) لم يعبر بشئ العشر بحافظة على الاتيان بما تقتضيه النسبة اه حل (قوله ضم أحدهما الى الآخر) أي وان كانا يبلدان ويخرج زكاة كل منهما في محله اه ع ش (قوله فرع لو علمنا الخ) بأن علمنا انه سقى ستة أشهر بماء واثنين بالآخر وجهلنا عينه وقوله فيؤخذ اليقين أي وهو نصف العشر في هذا المثال فيوقف الزائد عليه وهو ربع العشر اه شيخنا وعبارة حل قوله ان أحدهما أكثر أي الذي سقى بهما وقوله فيؤخذ اليقين أي وهو النصف ويبقى ما زاد عليه لانه مشكوك في مقداره انتهت وقوله وهو النصف ليس بظاهر بل اليقين يزيد على النصف مثلا اذا سقى في ستة أشهر بلحدهما وفي شهرين بالآخر وجهل الحال فعلى تقدير ان يكون سقى في الستة أشهر بالمطر وفي الشهرين بالنضج يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وعلى تقدير عكس ذلك يكون الواجب ربع العشر ونصف ربع العشر وهو ثمن العشر فالواجب على هذا التقدير هو اليقين فيؤخذ بوقف المشكوك فيه وهو ثمن العشر الذي نقص عن الواجب على التقدير الآخر ويجوز التصرف في هذا الموقف اه شيخنا ح ف وقال سم على حج انظر ما اليقين الذي يأخذه وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدر الواجب منه اه والظاهر ان المراد باليقين ما يغلب على الظن أن الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه انه الواجب صحيح لان الأصل عدم الوجوب اه ع ش على مر وفي الرشيدي ما نصه قوله فيؤخذ اليقين أي ويوقف الباقي كلفي شرح الروض ومعنى أخذ اليقين ان يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الاقل منهما هكذا ظهر فليراجع اه (قوله وتجب بدو صلاح غراس) ولو اشترى أو ورث نخيلا مثمرة وبدو الصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل المالك عنه لان السبب انتمولج في ملكه اه ح لو اشترى نخلا وغرستها بشرط الخيار فبدو الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك فيها وهو البائع ان كان الخيار له والمشتري ان كان له ثم ان لم يبق للمالك وجبت عليه وان اشترى النخيل بثمنها أو غرستها انتقلت اليه وان كان الخيار لهما وقفت الزكاة فن ثبت للملك وجبت عليه وان اشترى النخيل بثمنها أو غرستها فقط مكاتب أو كافر فبدو الصلاح لم تجبز كلها على أحدا ما المشتري فله عدم أهليته لوجوبها وأما البائع فلا تنقاه كونها في ملكه حال الوجوب أو اشتراها مسلم فبدو الصلاح في ملكه ثم وجد بها عيال يرددها على البائع قهر التعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده فلا يخرج الزكاة من الثمرة بل يردوه الارش او من غير هاتله الرد اما لو رددها عليه برضاه كان بئرا الاسقاط البائع حرم وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدو الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فان لم يرض البائع بالابقاء فله الفسخ لتضرره بمص الثمرة وطوبى الثمرة ولو رضى به وأبى المشتري الا القطع امتنع على المشتري الفسخ لان البائع قد رضى بالبقاء حتى ولو رجع في الرضا بالابقاء لان رضاه اعاره واذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان بدو الصلاح كان في ملكه فان أخذها الساعي من الثمرة رجع البائع على المشتري ولو بدو الصلاح قبل القبض كان عيالا فأيضا البائع فيبقى كماله الزركتي ثبوت الخيار للمشتري وما قاله من ان يحصل ذلك اذا كان البدو بعد الزرع والانهي غرة استحق قبل ذلك بل ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ولا بد من الصلاح الجيع واشتداده كقوله تعالى (أو بعضهما)



ابقاؤها في زمن الحياز فصار كالمشروط في زمنيته فينبغي ان ينفسح العقدان قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق  
 العقد مردود والارجح عدم انفساخ العقد بما ذكره الفرق بينهما ما ان الشرط في المقيس عليه ما أوجده  
 العاقدان في جريم العقد صار بمثابة الموجود في العقد بخلاف المقيس اذا يغتفر في الشرعي ما لا يغتفر في الشرطي  
 بدليل صحة بيع العين الموقرة مع استثناء منافعها شرعا وبطلان بيع العين مع استثناء منافعها شرطا اه  
 شرح مر (قوله بل انعقاد سبب وجوبه) أي فيجزم الا كل حيث لا تصدق والاهداء حتى يمتنع أو يحقق  
 ويخرج واجبه أو حتى يخرج واجبه شرطا لا يحقق اه شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله واشتداد  
 حب الخ حيث اشتد الحب فينبغي ان يمتنع على المالك الا كل والتصرف وحيث لا يمتنع فيجب اجتناب الفريق  
 ونحوه كالقول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع اه عميرة انتهت (قوله ولو أخرج في الحال الرطب  
 والعنب الخ قوله وموتة جذاذا الثمر الخ) الاولى تأخير هذين المبحثين عند قوله ويعتبر جازا الخ كما لا يخفى (قوله لم  
 يقع الموقع) أي لانه ليس من جنس الواجب ولا مشتملا عليه لان الواجب الثمر أو الزبيب والرطب والعنب  
 ليسا من جنس الثمر والزبيب ولا مشتملا عليهما اه حل وهذا بخلاف ما لو أخرج جبا في ثبته أو ذهب من  
 المعدن في ترابه فصفاه لا يخذل بل يبلغ الحاصل منه قدر الزكاة والفرق ان الواجب هنا ليس كما منافي ضمن المخرج  
 من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور والمعدن فان الواجب بعينه وجوده فيما أخرجه غاية ما انه اختلط  
 بالتراب أو التبن فنع المختلط من معرفة مقداره فاذا صفي وتبين انه قدر الواجب أجزأ الزوال الابهام ثم رأيت في  
 ج فيما يأتي في المعدن ما هو صريح في الفرق المذكور ونص عبارة بعد قول المصنف حتى يبلغ خالصه فما باو على  
 عدم الاجزاء لو خاص المغشوش في يد الساعي أو المستحق آخر كما في تراب المعدن بخلاف سحلة كبرت في يده لانها  
 لم تكن بصفة الاجزاء يوم الاخذ والتراب والمغشوش هنا بصفته لكنه مختلط بغيره اه ع ش على مر  
 (قوله من خالص مال المالك) أي فيجزم عليه اعطاء أجرة الحصادين منه وكذا يحرم عليه الصدقة منه قبل  
 اعطاء الزكاة كما هو يقرر ان علم الحرمة والافلا يغرم بدل ما تصرف فيه اتفاقا ومع حرمة ينفذ تصرفه في غير قدر  
 الزكاة اه خضر على التحرير نة لاعتن العباد بشرحهم في الكفة مانصة فعلم ان ما اعتيد من اعطاء الملاك  
 الذين يلزمهم الزكاة الفقرة استنبط اورطبا عند الحصاد أو الجذاذ حرام وان نوابه الزكاة ولا يجوز لهم حسابها  
 منها الا ان صفي أوجب وجدوا اقباضه كما هو ظاهر ثم رأيت مجليا صرح بذلك مع زيادة فقال ما حاصله ان  
 فرض ان الاخذ من أهل الزكاة فقد أخذ قبل محله وهو تمام التصفية وأخذه بعد ما من غير اقباض المالك له  
 أو من غير نية لا يجوز قال وهذه أمور لا بد من رعاية جميعها وقد توالت الناس على أخذ ذلك مع ما فيمن الفساد  
 وكثير من المتعدين يرونه أحل ما وجدوا سببه بهذا العلم وراء ظهورهم انتهى ويلزمهم اخراج زكاة ما أعطوه  
 كلوا تلفوه ونوزع فيما ذكر من الحرمة باطلاقهم ندي الطعام الفقراء يوم الجذاذ والحصاد خروجا من خلافه من  
 أو جبه لورود النهي عن الجذاذ دليل لا من ثم كره فانهم هذا الاطلاق انه لا فرق بين ما تعلق به الزكاة وغيره  
 ويجاب بان الزكاة كشي لم يذ كر جواز التقاط السنابل بعد الحصاد قال ويحمل على ما لا زكاة فيه أو علم انه زكي  
 أو زادت أجرة جبه على ما تحصل منه فكذا يقال هنا وأما قول شيخنا الظاهر العموم وان هذا القدر مغتفر فهو  
 وان كان ظاهر المعنى من ثم جزم به في موضع آخر لكن الاول بطلانهم ما قدمته أولا واذا زادت المشقة في  
 التزام مذهبنا فلا عتب على المتخلص بتقليد مذهب آخر كذهب أحد فانه يحير التصرف قيل الخرص والتضمن  
 وان يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما لم يديه من هذا في أو انه اه كلام الحلقة (قوله أي  
 خور الخ) هو تفسير الخرص وهو القول بغير علم بل بالظن والحزر ومنه قوله تعالى قتل الخراصون ويطلق أيضا  
 على التضمن والعمل بغير تقدير اه برماوى (قوله على مالكم) أي ان كان موسرا ولا فلا يجوز لمالك من  
 تسليطه على ضياع حق المستحقين اه شرح مر وعبارة حل قوله وتضمن المخرج من مالك أو ثابته أي

يلين بدو صلاح الثمر وليس  
 المراد بوجوب الزكاة فيما ذكر  
 وجوب اخراجها في الحال  
 بل انعقاد سبب وجوبه ولو  
 أخرج في الحال الرطب  
 والعنب مما يثمر أو يترتب  
 غير زكي لم يجز له لو أخذه  
 الساعي لم يقع الموقع وموتة  
 جذاذا الثمر وتجهفه هو حصاد  
 الحب وتصفيته من خالص  
 مال المالك لا يحسب شي من  
 منها من مال الزكاة (وسن  
 خرص) أي حزر (كل  
 ثمر) فيسز كذا اذا (بدا  
 صلاحه على مالكم) لا امر  
 به في الخبر السابق في أول  
 الباب



فيطوف الحارص بكل شجر ثم يقدر ثمرها أو ثمرة كل النوع رطباً ثم يابساً (لتضمين) أي لتقل (٢٤٩)

حيث كان موسراً قدر حق الفقراء زيادة على الدين التي عليه حتى لو ضمنه وتبين كونه معسراً حال التضمين لم يصح ولم ينتقل الحق للزمة على المعتمد انتهت (قوله فيطوف الحارص الخ) في حديث الأذان طاف بجو أماناً ثم قال الخطابي يريد الطيف وهو الخيال الذي يلم بالنائم يقال منه طاف يطيف ومن الطواف يطوف ومن الاحاطة بالشئ أطاف يطيف كذا في مرعاة الصعود اه شوبري (قوله بكل شجرة) ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتهما اه شوبري (قوله واحداً كل أو أكثر) أي ولو أحداً الشريكين ان وجدت فيما للشروط الآتية اه برماوي (قوله أهل للشهادات) أي لوصف الشهادات بدليل قوله من عداله الخ لان العدالة وما بعدها بيان لوصف الشهادات لا للشهادات اتمت شيئا وانما جمع الشهادات لاخراج نحو المرأة فانها أهل للشهادة في الجملة اه شوبري على التحرير (قوله وغيرها مما يأتي) من عدم ارتكابه الخادم مرواة وعدم عداوته وبين المالك وان لا يكون بينهما أصلياً ولا فرعياً ولا سيادة كما يدل عليه قوله فلا يصلح الخ اه طاف ويشترط أيضاً ان يكون ناطقاً بصيرا وهل يشترط فيه السماع أو لا ظاهر قوله انه يشترط فيه أهلية الشهادة اشتراطه فراجع اه برماوي (قوله عبد الله بن رواحة) قال سم قال الراعي وما روى أنه بعث مع ابن رواحة غيره يجوز ان يكون في مرة أخرى وان يكون معينا أو كاتباً اه شرح الروض وهو صريح في احتمال تعدد البعث به يتدفع ما ببعض الهوامش انه لم يبعث بالمرءة واحدة اه ع ش (قوله وتضمن) وليس هذا التضمن على حقيقة الضمان لانه لو تلف جميع الثمار باقية سماوية أو سرق من الشجر أو الجرين قبل الجفاف من غير تفریط فلا شئ عليه قطعاً لقوان التمكن وان تلف بعضها كان الباقي نصيباً كاه أو دونه أخرجه حصة بناء على ان التمكن شرط للضمن لا للوجوب فان تلف بتفریط كان وضعه في غير حرز مثله ضمن وان لم يضمن في حالة عدم تقصيره مع تقدم التضمن لبناء أمر الزكاة على المساهلة لانها علة ثبتت من غير اختيار المالك فبقاء الحق مشروط بإمكان الاداء اه شرح هر فان لم يبعث الحاكم حارصاً أو لم يكن تحاكماً إلى عدلين عالين بالحرص ليخرصا عليه لينتقل الحق إلى الزمة ويتصرف في الثمرة ولا يكتفي واحد احتياطاً للفقراء ولان التحكيم هنا على خلاف الأصل فبما للمالك فبحث بعضهم اجزاء واحدي رده اه شرح هر اه شوبري (قوله أي تضمين الحق) كان يقول الحارص ضمنته لحق المستحقين من الرطب أو الغنم بكذا غيراً أو زيباً اه شرح هر (قوله وبدوا الصلاح ما قبله) أي الا اذا كان تابعاً لمبدأ صلاحه كان بدا صلاح نوع فيجوز خوص الكل إلى المعتمد اه حل وعبارة ع ش قوله ما قبله نعم ان بدا صلاح نوع دون آخر فلا قبس من الوجهين كما قاله ابن قاضي شهاب جواز خوص الكل هر وقال سم في حواشي البهجة واقتضوا بدو صلاح جنم نوع فهل يجوز خوصه أقول القياس جواز الحرص حيث أخذ المالك ما له فيما لو بدا صلاح حبة في بستان حيث يجوز بيع الكل بلا شرط قطع انتهت (قوله انه) أي الحارص لا يترك أي بلا خوص (قوله خبر ورد فيه) عبارة شرح هر وما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرصتم فخذوا ودعوا الثالث فان لم تدعوا الثالث فدعوا الرابع رضي الله عنه وتبعه الأئمة على تركهم له ذلك من الزكاة لغيره بنفسه على فقراء آثاره وجيرانه لطمعهم في ذلك منه لا على ترك بعض الأتجار من غير خوص جعائينهم وبين الأدلة الطالبة لخراج زكاة الثمر والزبيب اذ في قوله فخذوا ودعوا إشارة لذلك أي اذا خرصتم الكل فخذوا بحساب الحرص وان تركوا شيئاً مما خرص بفعل الترك بعد الحرص المقضي بالإيجاب فيكون المتروك له قدر استحققه الفقراء لغيره هو انتهت (قوله قال الماوردي ولا تدخل الحرص الخ) أي يحرم خوصها بالاجاع لكثرتها وكثرة المؤنة في خوصها ولا باحة أهلها الا كل منها المعتمار وتبعه عليه الرواية في التخل أما الكرم فهم في كغيرهم قاله السبكي وعلى هذا ينبغي انه اذا عرف من شخص أو بلد ما عرف في أهل البصرة انه يجري عليه

الحق من العين إلى الزمة ثم أوزيها بالخرج بعد جفافه (وشرط) في الحارص المذكور (عليه) واحداً كان أو أكثر لان الجاهل بالشئ ليس ممن أهل الاجتهاد فيه وهذا من زيادتي (أهل للشهادات) كلها من عدالة وحرية وذكورة وغيرها مما يأتي لان الحارص ولاية فلا يصلح لها من ليس أهل للشهادات واكتفى بل واحد لان الحارص يشأ عن اجتهاد فكان كالحاكم والخبر أي داود وغيره بأسنا بحسن أنه صلى الله عليه وسلم كلف يبعث عبد الله بن رواحة حارصاً أول ما تطيب الثمرة (و) شرط (تضمن) من الامام أو نائبه أي تضمين الحق (الخروج) من مالك أو نائبه وخروج بالثمرة الزرع فلا خوص فيه لاستئجاره لانه لا يؤكل غالباً رطباً بخلاف الثمر وبدوا الصلاح ما قبله لان الحارص لا يتأني فيه اذ لاحق للمستحقين فيه ولا ينضبط المقدار لكثرة العاهات قبل بدو الصلاح وأفاد ذكر كل انه لا يترك للمالك شيئاً خلافاً لقول قديم انه ينبغي له نخلة أو نخيلان بأكلها أهل الخبر ورد فيه واجب عنه الشافعي في الجديد يجعله على انه يترك

له ذلك من الزكاة لان الخوص لغيره بنفسه على فقراء آثاره وجيرانه لطمعهم

(٢٢٠ - جل منهج في)

في ذلك منه قال الماوردي ولا تدخل الحرص في تخييل البصرة لكثرتها ولا باحة أهلها الا كل منها المعتمار وكلام الاصحاب يخالفه



(وقول) للتضمن كن يقول  
 له فممتلك حق المستحقين من  
 الرطب بكذا فيقبل (فه)  
 أي المالك حيث (تصرف  
 في الجميع) أي جميع  
 ما خرص يعلو غيره لا تقطاع  
 التعلق عن العين فان اتقى  
 الخرص أو التضمن أو  
 القبول لم ينفذ تصرفه في  
 الجميع بل فيما عدا الواجب  
 شاة لبقاء الحق في العين  
 لا معنى فلا يجوز له أكل شيء  
 منه (ولو ادعى تلفاً) له أو  
 لبعضه (فكوديعة) فان  
 ادعى تلفه مطلقاً أو بسبب  
 خفي كسرقة أو ظاهراً كبرد  
 ونهب عرف دون عومه  
 صدق بيمينه أو عرف مع  
 عومه فكذلك ان انهم واللا  
 صدق بلا يمين فان لم يعرف  
 الظاهر طولاً بيمينته  
 لا مكانها ثم يصدق بيمينته في  
 التلف به ولو ادعى تلفه  
 بحريق في الجرين مثلاً  
 وعلمنا انه لم يقع في الجرين  
 حريق لم يبال بكلامه (لكن  
 اليمين) هنا (سنة) بخلافها  
 في كوديعة فانها واجبة  
 وهذا مع حكم الاطلاق  
 والتقييد بالاتهام من زيادتي  
 (أو) ادعى (حيفاً خالصاً)  
 فيما خرصه (أو غلطه) فيه  
 (عنا يعلم صدق) اليمين  
 كما لو ادعى حيف حاكم أو  
 كذب شاهد (ويحيط في  
 الثانية) الشر (المحتمل)  
 يطع الميم لاحتماله وهذا من  
 في تلف (أو) ادعى غلطه (ب) أي بالمحتمل (بند تلف) المعروف (صدق بيمينه) ند بان انهم والاصدق بلا يمين فان لم يتلف

حكمهم ولهذا قال الاخرى لم أر هذا الغير المأوردى وقضية كلام شيخه الصمري والاصحاب قاطبة عدم الفرق  
 اه من شرح مر (قوله وقول) أي فوراً اه برماوى (قوله كن يقول له فممتلك حق المستحقين الخ) أي أو  
 فممتلك اياه بكذا او خذ بكذا آخر أو زبياً أو اقترضت نصيب الفقراء من الرطب بما يجي منه من التمر وكل  
 كاف اه برماوى (قوله فان اتقى الخرص) أي والحال كما تقدم ان بدوا الصلاح حصل اما قبل بدوا الصلاح فلا حق  
 للفقراء له التصرف بالا كل وغير موقوف الروض مانصه (فرع) يحرم الاكل والتصرف قبل الخرص اه قال  
 الشيخ في شرحه لكنه ان تصرف في الجميع أو البعض شاة تصاح فيما عدا نصيب المستحقين ثم قال فان قلت  
 هلا جاز التصرف أيضاً في قدر نصيبه كحق المشتري قلت الشر كنهنا غير حقيقة كالمربل المقلب فيها جانب  
 له وثق فلا يجوز التصرف مطلقاً اه ففهم شيخنا كثرى ان التصرف على وجه الشروع فيما عدا نصيب  
 الفقراء حرام ولكنه ينفذ وهذا الكلام لا وجه له فان ذلك أولى بالجواز من حصة الشريك لضعف الشركة  
 بدليل ان له اخرجاه من غير المال وان لنا قولاً بالحق في بيع الجميع على قول الشركة نظراً الى انها غير حقيقة  
 والحامل له على هذا فيما أظن ما اقتضته عبارة الروض كمالها وكذا الجلال المحلى حيث يقول اما قبل الخرص ففي  
 التهذيب لا يجوز له أن يأكل شيئاً ولا أن يتصرف في شيء اه والاعتذار عن هذه العبارة ان مرادهم قطعاً  
 التصرف في شيء معين بقدر متاخر له بالا كل هذا مرادهم قطعاً ان شاء الله تعالى والله أعلم انتهى اه سم  
 (قوله لم ينفذ تصرفه في الجميع) أي ويبقى حق الفقراء بحاله اه شرح مر (قوله بل فيما عدا الواجب شاة) اه  
 ثم ان اقتصر في تصرفه عليه لم يأثم وان تصرف في الجميع اثم وكذا في بعض معين اه شورى ولو باعه لساقي  
 شخص مذهب لا يرى تعلق الزكاة به فهل لساقي أخذ منه اعتباراً بعقيدة المخالف أو ليس له أخذ ما عتباراً  
 بعقيدة نفسه الذي يتجه ترجيحه والثاني خلافاً لما مال الى الاول اه من ع ش على مر (قوله فكذلك  
 ان انهم) المراد بالاتهام هنا احتمال سلامته من ذلك السبب فقوله ولم يثبت أي لم يحتمل سلامته اه شيخنا  
 (قوله لم يبال بكلامه) أي لانه لا يكاد يخفى على أحد وظاهره انه لا تقبل البيعة في ذلك لان هذا يشترك في معرفته  
 غالب الناس اه ح ل (قوله لكن اليمين هنا) أي في بلب الزكاة في جميع مسائله اه (قوله أو غلطه بما  
 بعد) كان قال الخرص الثمر عشرون ومائة ادعى المالك غلطه بخمسة فالحصة بعد غلطه فيها وقوله ويحيط في  
 الثانية المحتمل أي لا يحسب في وجوب الزكاة فيه والقدر المحتمل كوسق من عشرين فانه محتمل انه غلط فيه فانه  
 يلحق هذا الواحد اه شيخنا (قوله القدر المحتمل) كواحد في مائة وكسدر من أواخر على ما قاله البندنجي  
 واستبعد في السدس وقدمته الرافعي بنصف العشر اه ج (قوله بما بعد) أي بما يقع عليه من أهل المعرفة  
 بالخرص كالربيع اه شرح مر (قوله بفتح الميم) عبارة الاسوى والمحمّل هنا بفتح الميم وأما بكسر هاء فهي  
 الواقعة نفسها الخ وسيأتي في المراجعة ضبطه بالكسر بالهائش فليجرب اه شورى (قوله بعد تلف المعروف)  
 قال في العباب (فرع) لو تلفت الثمار بأقفة قبل مكنة الاداء بلا نصير فلا شيء على المالك أو بعضها زكي  
 الباقي دون النصاب وان تلفها المالك قبل الصلاح فلا زكاة عليه لكن يكره بقصد الفرار منها أو بعد الخرص  
 والتضمن عبثاً وهو مما يجب ضمن الواجب بما وكذا بعد الصلاح وقبل الخرص خلافاً للشيخين اه أي في  
 قولهما بضمير طباطبائي معهما في الروض وعبارته مع شرحه فان لم يحيف أو تلفها قبل أي قبل الخرص بل  
 أو التضمن أو القبول لزمه عشر الرطب أي قيمته لعدم ثبوته في القيمة وانما يلزمه مثل الرطب كما يلزمه مثل  
 الماشية التي لزم فيها الزكاة أو تلفها وان كانت متقومة لان الماشية أضعف المستحقين من القيمة بالمر والنسل  
 والشر بخلاف الرطب اه وقوله أي قيمته اعتمدته مر فانظر مع السابق من قوله ويعتبر جاقها اذا قبض  
 الساعي الرطب أنه يرد مطلق تلف رد مثله لان الاعتماده مثلي الا ان فرق بانه هنا روى مصلحة المستحقين لان  
 القيمة أضعف لشر الرطب لتلف بخلافه هنا اذا دفعه هنا من الساعي المالك اه سم اه شورى



(قوله أعيد كيله) أى وجوباً اه شيخنا والله أعلم

\*(باب ذكر كفة النقد)\*

أصل النقد لغة الإعطاء ثم أطلق على المتقود من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول والنقد إطلاقان أحدهما ما يقابل العرض والدين فيشمل المضروب وغيره وهو المراد هنا الثاني على المضروب خاصة والناسخ له الإطلاقان أيضاً كالتقد اه شرح مر وقوله ثم أطلق على المتقود لعل المراد به ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لا مطلق ما يعطى بدليل قوله بعد والنقد إطلاقان اذهو كالصرح في أنه ليس له غير هذين الإطلاقين على أن الذى نقله في التحفة عن القلموس أنه لغة خاص بالدرهم لا غير اه رشيدى وقوله ثم أطلق أى لغة أيضاً وقوله والنقد إطلاقان أى في عرف الفقهاء اه ع ش عليه في المختار نقد الدرهم ونقد الدرهم أى إعطاء فانتقد أى قبضها ونقد الدرهم وانتقد أى أخرج منها الزيف وبليها ماصرو درهم نقد أى وزن جيد ونقداه ناقشه في الامراتنى (قوله فسر بذلك) أى يمنع الزكاة اه ع ش والمراد فسر الكثرة فيها هي دالة على المدعى بالالزام حيث ترتب الوعيد على المنع فيستلزم وجوب الاداء اه شيخنا (قوله يجب في عشرين مثقالاً) والمثقال لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً وهو اثنان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشرو قطع من طرفها ماذق وطال والمراد بالدرهم الإسلامية التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان وكانت مختلفة في الجاهلية ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر وعبد الملك بن مروان وأجمع عليه المسلمون قال الأذرى كالسبكي ويجب اعتقاد أنها كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه الراشدين ويجب تأويل خلاف ذلك ووزن الدرهم مستدوانق قال بعض المتأخرين ودرهم الإسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطاً وأربعة أخماس قيراط بقرا بيا الوقت قال الشيخ ونصاب الذهب بالاسر في خمسة وعشرون وسبعان وتسع ومراده بالاسر في فيما يظهر القاية بيا وبه يعلم النصاب بما على وزنه من المعاملة الحادثة الآن على أنه حدث أيضاً تغيير في المثقال لاوافق شيئاً مما علم فليثبت بذلك اه شرح مر قال شيخنا البابلي والشرقي الموجود الآن ثلاثمائة ربيع مثقال فكل شريفين مثقال ونصف وعليه فكل ثلاثة مثاقيل بأربعة عشرة مثقالاً فجملة النصاب بها سبعة وعشرون الأربعة اه اطف (قوله مثقالاً) تميز العشرين وذهباً تميز العشرين ودرهم مائتين وفضة تميز ذلك التميز وقوله فاكتر معطوف على كل من عشرين ومائتين من ذلك أى من العشرين والمائتين وقوله بوزن مكنته على بكل منهما أيضاً والمراد عشرين فيينا خاصة وكذا يقال في المائتين بدليل ما يأتي في المختار اه شيخنا (قوله ذهباً) سمي بذلك لأنه يذهب ولا يبقى وقوله فضة سميت بذلك لأنها تنفض ولا تبقى وسمى المضروب من الذهب ديناراً ومن الفضة درهمين لأن الدينار آخره ثلثو الدرهم آخره هم وأنشد بعضهم في معنى ذلك فقال

النار آخر دينار نطقت به \* والهم آخر هذا الدرهم الجارى

والمرء بينهما ما لم يكن ورعاً \* معذب القلب بين الهم والنار

اه برملوى (قوله بعد حول) نعم لومك نصاباً ستة أشهر مثلاً ثم أقرضه ما سأل ثم ينقطع الحول كذا كره الرافعي في باب ذكر كفة التجارة في أثناء تعطيل رأسه طعن الروضة اه شرح مر وقوله لم ينقطع الحول أى لانها كان باقية ذمة الغير كان كأنه لم يخرج عن ملكه اه ع ش عليه ما تكرر الواجب هنا تكرر السنين بخلافه في الثمر والحب لا يجب فيه تأنيلاً حيث لم يتو تجارة لأن النقد تام بنفسه ومتهى لا تتفادع والشراء به في أى وقت بخلاف ذينك اه ج أى فأنهم ما قطعان عن التماسه ومعرضان للفساد اه سم (قوله أربع عشر) وهو نصف مثقال في دفع الفقراء مثقالاً كمالاً لم يوجد نصفه ويصير شركاً لهم فيه ثم يسعون به لا حشبي ويتقسمون ثمنه أو يبيعهم المزك النصف الذى له أو يشتري بعضهم منهم وإن كره الشخص شراء صدقته ولو مندوبة للضرورة

أعيد كيله وعمل به ولو أدى غلطه ولم يبين قدر المسمع دعواه وقولي بعد تلفصح قولي بيمينه ان اتهم من زيادتي

\*(باب ذكر كفة النقد)\*

ولو غير مضروب والاصل فيها مع ما يأتي آية والذين يكثر من الذهب والفضة فسر بذلك (يجب في عشرين مثقالاً ذهباً) في مائتين درهم (فضة أكثر) من ذلك (بوزن مكنته بعد حول أربع عشر) الخبر أي داود وغيره بالسناد صحيح أو حسن كما قاله في المجموع ليس في أقل من عشرين ديناراً شيئاً وفي عشرين نصف دينار وخبر الشيخين ليس فيمادون خمس

قوله للضرورة عبارة الجبري على هذا الكتاب الا للضرورة تحرراً اه



أواق من الورق صدقة  
وروى البخاري في خبر أنس  
السابق في زكاة الجيوان وفي  
الرقع ربع العشر والرقعة  
والورق الفضة والهاء عوض  
من الواو والواو في ضم  
الهمزة وتشديد الياء على  
الاشهر أربعون درهما  
واعتبار الحول ووزن مكة  
وأنهما أبوداود وغيره  
والمعنى في ذلك أن الذهب  
والفضة معدان للنماء كاللينة  
في الساعة وبما ذكر علم أن  
نصاب الذهب عشرون  
دينارا ونصاب الفضة مائة  
درهم فضة وأنه لا وقص في  
ذلك كالعشران لا مكان  
التجزئ بلا ضرر بخلاف  
اللينة وأنه لا زكاة فيما دون  
النصاب وإن تم في بعض  
الموازين ولا في مغشوش  
حتى يبلغ خالصه نصابا فيخرج  
زكاته خالصا أو مغشوشا  
خالصه قدرها لكن يتعين  
على الولي إخراج الخالص  
حفظا للخاص لا في

وحصل قبل ذلك أمانة معهم ولا يكتفى إعطائهم ثمن حصتهم ابتداء اه برماوى (قوله أواق) بقصر الهمزة  
بجوار اه شيخنا وإذا انقطعت بيانه تشدداً وتحقق اه برماوى (قوله من الورق) فيه خمس لغات تثليث الواو  
مع سكون الراء وقع الواو مع كسر الراء وقعها اه شيخنا (قوله وفي الرقع ربع العشر) هذا مبني لما قبله لانه  
يفهم من قوله ليس فيما دون الخ أن الواجب في الخمس ربع العشر وأجيب بأنه يفهم ذلك بطريق المفهوم  
وفيه أن الرقعة مطلقاً لم تقيّد بخمس أواق وأجيب بأن ما قيدت بمفهوم الاولى اه شيخنا (قوله وتشديد  
الياء على الاشهر) ومقابلته تخفيف الياء اه ع ش على مر (قوله والمعنى) أى الحكمة في ذلك أى  
في وجوب الزكاة في التقديرات لكن في هذه الحكمة التي في كلام الشارح نوع خفاء وعبارة شرح مر  
والنقدان من أشرف نعم الله على عباده إذ هما قوام الدنيا ونظام أحوال الخلق لأن حاجات الناس كثيرة وكلها  
تقتضى بهد اختلاف غيرهما من الأموال فمن كثرتها فقد أبطل الحكمة التي خلقها لها لمن حبس قاضي البلد  
ومنعه أن ينفق حوائج الناس انتهت (قوله معدان) أى مهيأت بحسب خلق الله لهما اه شيخنا (قوله كاللينة  
في الساعة) أى في كونها معدة للنماء وإن كان النمو مختلفاً فمفهوم الماشية من جهة العيون والبر والتسل وغوا التقيد  
من جهة تريح التجارة اه شيخنا وكان الاولى أن يقول كالساعة في الماشية أو اسقاط في كل في شرح الروض  
وكما أسقطها في العاملة فيما سياتى اه شورى (قوله وبما ذكر علم أن نصاب الذهب الخ) حاصله أن نصاب  
الذهب الآن من الشريفي الأبراهيمي والمجدي والبندي أربعون ديناراً والفضة مائة ديناراً وثلاث  
قيراط وخمس قيراط وقيل ثلاثة وعشرون ديناراً ونصف دينار وخروبة وسبع عشرة ربة وهو الموافق لما  
ذكره ابن عرفة المالكي من أن في ربع العشر وهو نصف دينار ونصاب الدراهم المسماة الآن في مصر بالانصاف  
الفضة مائة وستة وعشرون نصف فضة وثلاث نصف لأن كل عشرة أنصاف فضة ثلاثون دراهم شرعية ومن  
القروش البنادقة عشرون قرشاً ومن الأبي طاقاً ثمان وعشرون قرشاً ومن الريال وأبى كلب اثنتان وعشرون  
قرشاً وربع قرش اه برماوى (قوله وأنه لا زكاة فيما دون نصاب) هذا علم من التقييد بالعشر من  
المائتين وفيه ان مفهوم العدد لا يعمل به الأعلى رأى ضعيف في الأصول وقوله وإن تم في بعض الموازين  
وجه علم ذلك مما مر أن المتبادر من العشر من المائتين اليقين اه شيخنا وعبارة شرح مر نصاب الفضة  
مائة درهم ونصاب الذهب عشرون مثقالاً بوزن مكة تحديداً فلا نقص في ميزان وتم في أخرى فلا زكاة للشك  
واندراج رواج التمام ولا بعد في ذلك مع التحديد لاختلاف خفة الموازين باختلاف حذق صانعها انتهت  
(قوله ولا في مغشوش) ومثله المختلط بما هو أدون منه كفضة بنحاس وذهب بفضة اه برماوى ويكره للإمام  
ضرب المغشوشة فإن علم عيارها بحيث المعاملة بها معينة وفي النية وكذا إن لم يعلم عيارها الحاجة المعاملة بها  
ولذلك استثنيت من قاعدة أن ما كان خليطاً غير مقصود قدر المقصود مجهول كسك مخلوط بغيره ولبن مشوب  
بماء لا تصح المعاملة به فجعل الزكشي غشها مقصوداً غير صحيح ولو ضرب مغشوشة على سكة الإمام وغشها أزيد  
من غش ضربه حرم فيما يظهر لما فيه من التدليس بل يهائم أنه مثل مضروبه ويحمل العقد عليها إن غلبت ولو كان  
الغش يسيراً بحيث لا يأخذ حطام من الوزن فوجوده كالعدم ويكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير ولو  
خالص لم ينافيه من الاقتيات عليه ويكره لمن ملك قدماً مغشوشاً مساكه بل يسبكه ويصفيه قال القاضي أبو الطيب  
إذا كانت دراهم البلدة مغشوشة فلا يكره مساكه ذكره في المجموع اه شرح مر وقوله بل يهائم أنه مثل  
مضروبه ومثل المغشوشة الجيدة أو المغشوشة بمثل غش الإمام لكن صفها خالصة لصفة دراهم الإمام ومن علم  
بخالصتها لا يرغب فيها كغيبته في دراهم الإمام فحرم لها في صفها من التدليس وقوله ويكره لغير الإمام الخ أى  
والإمام أن يؤدبه على ذلك اه دميرى اه ع ش عليه (قوله أو مغشوشاً خالصاً قدرها) ويكون متطوعاً  
بالخاص لانه في الحقيقة إنما على الزكاة المصطنع خالص والخاص وقع تطوعاً اه شرح مر (قوله لا في



سائر الجواهر ( هذا علم من ذكر الذهب والفضة فيه ان هذا مفهوم لقبولا يعمل به عند الاصوليين الاعلى  
 رأى ضعيف فله جري عليه اه شيخنا ( قوله والدرهم ستة دوانق ) قال في المصباح الدانق معرب وهو  
 سدس درهم وهو عند اليونان جبتان ثوبون وثلاث جبتان ثوبون فان الدرهم الاسلامي ستة عشر جبتان ثوبون  
 وتفتح النون من دائق وتكسر وبعضهم يقول الكسر أقصع وجمع المكسور دوانق وجمع المفتوح  
 دوانيق بزيادة ياء قاله الازهرى اه ع ش على مر ( قوله ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه ) وهي احدى  
 وعشرون جبة وثلاثة أخماس لان تسع وأربعين ثلاثة أسباعها واحد وعشرون يبقى جبة وخمسان ثلاثة  
 أسباعها ثلاثة أخماس يضاف ذلك الى الخمسين وخمسا جبة يحصل اثنان وسبعون ثلاثة أعشارها واحد وعشرون  
 وثلاثة أخماس اه شورى ( قوله ثلاثة أسباعه ) سبعة وسبعون وخمس وهو عشر المثقال فسبع هذا عشر  
 ذلك وعشر ذلك سبع هذا اه شيخنا وعبرة ع ش على مر وسبع وسبع جبات وخمس جبة فاذا زيد  
 عليه ثلاثة أسباعه وهي احدى وعشرون جبة وثلاثة أخماس جبة صار اثنان وسبعين وهي المثقال انتهت  
 ( قوله كان مثقالا ) لان المثقال اثنان وسبعون شعيرة ولم يختلف جاهلية ولا اسلاما اه شورى ( قوله فكل  
 عشرة دراهم سبعة مثاقيل ) وذلك لانك اذا بسطت العشرة دراهم جبات وبسطت السبعة مثاقيل جبات وجمعت  
 المقدار بن تساويين بيان ذلك ان تضرب العشرة دراهم في عدد جبات الدرهم فتضرب العشرة في خمسين  
 وخمسين بخمسمائة وأربع جبات أو تضرب السبعة مثاقيل في عدد جبات المثقال فتضرب سبعة في اثنان  
 وسبعين بخمسمائة وأربع جبات فظهرت المساواة اه ( قوله ولو اخطأ انا الخ ) صورة المسئلة ان  
 يكون عنده انا وزنه ألف مثقال مثلا ويعلم ان فيه ستمائة من أحد الجنسين وأربع مائة من الآخر ولم يعلم ان  
 الستمائة والاربعمائة من أى الجنسين هذا وقوله الاكثر معمول بالخوف كقوله لا زكى كياتوهم اه شيخنا  
 ( قوله زكى كالاكثر ) أى ان كان غير محجور عليه بالتمييز اه شرح م ر وقوله ان احتاط  
 ويكون الزائد على الواجب تطوعا اه قل على الجلال ( قوله كما رت الاشارة اليه ) أى في زكاة الحيوان  
 عند قوله ويجزى نوع عن آخر أى بخلاف الجنس هذا ما ظهر بعد التوقف فيه اه زى اه شورى ( قوله  
 كن يضع فيه ) أى في الماء الذى جعله في اناه آخر غير المختلط ألفا ذهبا أى ألف درهم ذهبا وقوله ثم ألفانضة  
 أى ألف درهم فضة أى والغرض ان الخلوط ألف وبالضرور ماء يرفع بالفضة أكثر لانها أكبر جرم وقوله  
 ثم يضع فيه الخلوط أى والغرض ان وزنه ألف درهم فيالضرور يزداد ارتفاع الماء به على علامة الذهب  
 وينقص عن علامة الفضة ويكون لاحدهما أقرب منه الى الآخر هذا وقوله بسبك قدر يسير أى من الآنية  
 الخلوطة بأن يكسر خز أمها ويغمره بالنار وقوله اذا تساوت أجزاؤه أى من حيث الذهب والفضة فيها لان حيث  
 التمن والركة والحاصل ان له في التميز ثلاث طرق اه شيخنا ( قوله كن يضع فيه ألفا ذهبا الخ ) قال الاسنوى  
 وأسهل من هذا واضبط ان يضع في الماء قدر الخلوط منهما مع امرتين في احدهما الاكثر ذهبا والاقل فضة وفي  
 الثانية بالعكس ويعلم في كل منهما علامة ثم يضع الخلوط فيلقى بماء وصل اليه قاله وقتل في الكفاية عن الامام  
 وغيره طريقا آخر بأتى أيضا مع الجهل بمقدار كل منهما وهو ان يضع المختلط وهو ألف مثلا في ماء ويعلم كما مر  
 ثم يخرجه ثم يضع فيه شيئا بعد شئ حتى يرتفع لتلك العلامة ويقترب وزن كل منهما فان كان الذهب أفلو مائتين  
 والفضة ثمانمائة علمنا ان نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه النسبة اه والمراد انهما نصفان في الحجم لا في  
 الوزن فتكون زنة الذهب ستمائة وزنة الفضة أربعمائة لان المختلط من الذهب والفضة انما يكون القاب بالنسبة  
 المذكورة اذا كان كذلك وبيانها انك اذا جعلت كل منهما أربعمائة توزنت على الذهب منه بقدر نصف الفضة  
 وهو مائتان كل المجموع القاء والطريق الاول كما قال يأتي أيضا في محتاط جهل وزنه بالكيفية قاله الفوراني  
 فانك اذا وضعت المختلط المذكور تكون علامته بين علامتى الخالص فان كانت نسبته اليهما سواء فنصفه ذهب

سائر الجواهر كلؤلؤ وياقوت  
 وفير وزج لعدم ورود الزكاة  
 فيها ولا نهيها لمعدلة الاستعمال  
 كالمشقة العاملة ولا قبل  
 الحول والدرهم ستة دوانق  
 والدانق سدس درهم وهو  
 ثمان جبات وخمسا جبة  
 فالدرهم خمسون جبة وخمسا  
 جبة ومتى زيد على الدرهم  
 ثلاثة أسباعه كان مثقالا  
 ومتى نقص من المثقال ثلاثة  
 أعشاره كان درهما فكل  
 عشرة دراهم سبعة مثاقيل  
 ووزن نصاب الذهب بالشرقي  
 خمسة وعشرون وسبعان  
 وتسع وقولى فأكثر من  
 زيادتي ( ولو اخطأ انا  
 منهما ) بأن سبكا معا وصيغ  
 منهما الاناء ( وجهل )  
 أكثرهما ( زكى كالا ) منهما  
 بفرض ( الاكثر ) ان احتاط  
 فاذا كان وزنه أفل من  
 أحدهما ستمائة ومن  
 الآخر أربعمائة زكى  
 ستمائة ذهبا وستمائة فضة  
 ولا يجوز فرض كله ذهبا  
 لان أحد الجنسين لا يجزى  
 عن الآخر وان كانا على  
 منه كما رت الاشارة اليه ( أو  
 ميز ) بينهما بالنار أو بلقاء  
 كأن يضع فيه ألفا ذهبا ويعلم  
 لارتفاعه



ونصفه فضوان كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان وبينه وبين علامة الفضة شعيرة فثلثاه فضة وثلثه ذهب  
أو بالعكس فالعكس قال الرافعي وإذا كفر الامتحان وعسر التمييز بان تقدر آلات السبك أو تحتاج فيه الى زمان  
صالح وجب الاحتياط فان الزكاة واجبة على الفور فلا يجوز تأخيرها مع وجود المستحقين ذكره في النهاية  
ولا يبعد ان يجعل السبك أو ما في معناه من شروط الامكان ولا يعتمد المالك في معرفة الاكثر غلبة طنه ولو تولى  
اخراجها بنفسه ويصدق فيه ان اخبر عن علم ولو ملك نصبا باصفه يده وباقية مفقود أو دين مؤجل زكى  
الذي في يده في الحال بناء على ان الامكان شرط لضمان لا لوجوب بل ان اليسر لا يسقط بالعسر اه شرح مر  
وقوله فتكون زنة الذهب ستمائة الخ وافيح ذلك انه قد علم بالنسبة المذكورة ان حجم الواحد من الفضة كحجم  
واحد ونصف قدرها من الذهب فاذا كان الالفاء الفواجب ان يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها  
ولا يتصور ذلك مع كون الجملة ألفا الا اذا كان فيه ستمائة ذهابا أو ربعمائة فضة اه سم على البهجة وقوله زكى  
الذي في يده في الحال أي وأما المنصوب والدين فان سهل استخلاصه لكونه حلالا على ملي باذل وجبت زكاته  
فورا أيضا والافندرجوعه الى يده ولو بعد مدة طويلة كما يأتي اه ع ش عليه (قوله ثم الفاقضة ويعلم) وهذه  
العلامة تكون فوق الاولى لان الفضة كبر حجمها من الذهب اه شرح مر فالفضة الموزنة للذهب يكون  
حجمها مقدار حجم مرة ونصفا وسيأتي التصريح به وهذا انما يعلم من الخارج لكن في كلام ابن الهيثم ان  
جواهر الذهب كجواهر الفضة وثلاثة أسباعها ومن ثم كان المقيال درهما وثلاثة أسباع والدرهم سبعة أعشار  
المقيال اه وشيذى (قوله ثم يضع فيه المخلوط) لاشك انه يكتب بوضع المخلوط أولا ووسطا أيضا اه شرح مر (قوله  
وزكى بحرم كائنة) والعبرة في نحو الاينة بالوزن وتخرج زكاتها باعتبارها في غيرهما من الخلق ولو محرما بالقيمة ان  
اختلفت مع الوزن أي وزادت القيمة وقوله ولو محرما أي بحرم الاستعمال بأن صنع بقصد مباح ثم اتخذ الرجل  
لاستعماله بخلاف محرم الصنعة بل صاغه الرجل لاجل هذا القصد فالعبرة بوزنه اذ صنعت لا قيمة لها فهو كالائنة  
وبهذا التقرير لا تخالف بين ما في الباب وشرح الخطيب فليتأمل اه شربرى (قوله أيضا وزكى بحرم الخ) ولا أثر  
لزيادة قيمته بالصنعة لانها محرمة فلو كان له اناء وزنه مائتا درهم وقيمتها ثلاثمائة وجبت زكاتها تسعين نفقا فيخرج  
خمس من نوعه لامن نوع آخر دونه ولا من جنس آخر ولو أعلى أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشرة  
مشا اه شرح مر وقوله أو يخرج ربع عشرة مشا اه اذا كانت الصنعة محرمة كما هو الفرض فان كانت  
مباحة فقيمتها كذا يخرج خمسة دراهم قيمتها مصوغ سبعة ونصف ولا يجوز ان يكسره ويخرج منه خمسة دراهم  
أو يخرج ربع مشا فبيعه الساعي بذهب ويقسم بين المالك والمستحقين كذا في شرح الروض وقيمتها ان  
لا يجوز ان يخرج سبعة دراهم ونصف مضروبة ووجهه ان الواجب عليه خمسة دراهم مصوغه فاذا أخرج سبعة  
ونصفا كان بزيادة المخرج على الواجب وقد يقال يرد عليه ان البا انما يعتبر في العقود وما هنا ليس بعقد ثم  
رأيت في شرح الروض ما يصرح بجواز ذلك وبعبارة بعد ما ذكر عنه وظاهر انه يجوز اخراج سبعة ونصف قد  
ولا يجوز كسره لاداء فيه لضرر الجانبين اه ع ش عليه (قوله كضبة فضة) عبارة قسم على البهجة قوله وكذا  
المكروه الخ قوة الكلام تدل على كراهة استعمال اناء فيه مضمة مكروهة اه وتفيد الكراهة في الجميع لافي محل  
الضبة فضا اه ع ش على مر (قوله لاحل) يضم أوله مع كسر اللام وتشديد الباء واحد محلي يخرج الحاء واسكان  
اللام اه شرح مر وقوله مباح يؤخذ من شرح مر ان الحلى ليس يتيسر ان المدار على الاباحة ولو لاداء ونص  
عبارة ولو اشترى اناء ليأخذ حليا مباحا فبفس واضطر الى استعماله في طهره ولم يمكنه غير موثق كذا في التحولان هل  
يجوز كانه الاقرب كما قال الاقرعي لانه مع عدم استعمال مباح اه وبقى ما لو صاغ اناء على وجه محرم ثم اضطر الى  
استعماله في مباح فمقدار ادمه فهل تجب زكاته نظر الاصل أولا نظر القصد الطارى فيه نظر والاقرب الثاني  
العله المذكور وقوله واضطر الى استعماله في طهره أي أو الشرب فيه لضرر أخيره التقائه لا يزيله الا هو وأمسكه

ثم الفاقضة ويعلم ثم يضع  
فيه المخلوط فليأبهما كان  
ارتفاعه أقرب فلا كثر منه  
قال في البسيط ويحصل ذلك  
في سلك قدر يسير اذا تساوت  
أجزاءه (وزكى) مما ذكر  
(بحرم) كائنة (ومكروه)  
كضبة فضة غير زكية بنقلها  
كل أو غيره وذكر المكروه من  
زيادة (لاحل مباح) كسوار  
لامرأة بعيد بزنتها بقول  
(عله) المالك (ولم ينو كزبه)  
فلا يزكى لان زكاة الذهب  
والفضة تنال



بالاستغناء عن الانتفاع بهما لا يجوزهما الاغرض في ذاتهما ولانه معد لاستعمال مباح كعوامل (٢٥٥)

المشية (ولو انكسر ان قصد

اصلاحه) بقيلزده بقول  
(وأمكن بلا صوغ) له بأن  
أمكن بالحام لبقاء مسوره  
وقصد اصلاحه فان لم قصد  
اصلاحه بل قصد جعله تبراً  
أو دراهاً أو كثره أو لم قصد  
شيئاً على ما رجح في الروضة  
والشرح الصغير أو أخرج  
انكساره الى صوغ وجبت  
زكاته ونقده حوله من حين  
انكساره لانه غير مستعمل  
ولامعد للاستعمال وخرج  
بقول علم مالورث خطيا  
مباح ولم يعلمه حتى مضى علم  
وجبت زكاته لانه لم ينو  
امساكه لاستعمال مباح  
قاله الرويانى وذكر عن والده  
احتمال وجه فيه اقامة لنية  
مورثه مقام نيتهم بقول  
ولم ينو كثره ما لو نواه فتجب  
زكاته أيضاً (ومما يحرم  
سوار) بكسر السين أكثر  
من ضمها (وخلخال) يقع  
الحاء (لبس رجل ونختي)  
بأن قصد ذلك باتخاذها  
فهما محترمان بالله سبحانه  
اتخاذهما لبس غيرهما من  
امر أو مضي أو لا علمتهما أو  
اجازتهما لمن له استعمالهما  
أولا بقصد شئ أو بقصد  
كثرهما وان وجبت الزكاة  
في الاخيرة كما علم بمسار  
(وحرم عليهما أصبع) من  
ذهب أوضة فالبه بطريق  
الاولى (وحلى ذهب ومن  
خاتم منه) أى من الذهب قال  
مسلي الله عليه وسلم أحل  
الذهب والحلير لانا أتى وحرم على ذكرها صحتها الترمذى والحق بل ذكره الخافى احتياطاً

لأجله أو اتخذه ابتداءً كذلك وقوله في طهره أى مثلاً اه ع ش عليه (قوله بالاستغناء عن الانتفاع بهما) أى  
عدم الانتفاع المباح بان لم يوجد الانتفاع بهما أو وجد انتفاع غير مباح بان كان محرماً أو مكرهاً فلا حاجة  
للاحاق في كلام القليوبي وقال شيخنا ح ف عن الانتفاع بهما أى بالاستعمال في البيع والشراء فلا يراد ان  
المحرم والمكروه كمنع الانتفاع به لانه انتفاع بغير البيع والشراء اه وبعبارة قل قوله عن الانتفاع  
بهما أى عدم الانتفاع بهما اقتضى وجوب الزكاة فيه ما والحق به الانتفاع المحرم والمكروه كما مر والانتفاع  
المباح بهما أسقط وجوب الزكاة فيهما كعوامل المشية انتهت على التحرير وقوله أى عدم الانتفاع بهما اقتضى  
الح أى لانه اذا أسكن عشرين ديناراً من أول الحول الى آخره صدق عليه أنه لم ينتفع به في تلك المدة اه شيخنا  
(قوله ان قصد اصلاحه) ولولم يعلم بانكساره الا بعد عام أو أكثر قصد اصلاحه لازكاً أيضاً لان المقصدين أنه  
كان مرصداً وبه صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى علم وجبت زكاته فان قصد  
بعده اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل اه شرح مر (قوله بل قصد جعله تبراً) التبر هو الذهب  
والفضة بلون ضرب أى صوغ غننى كونه يجعله تبراً لانه يزىل الصنة التي فيه ويبقى قطعة ذهب أوضة اه  
شيخنا (قوله أو كثره) أى بان اتخذه ليدخره ولا يستعمله لاني محرم ولا غيره كالأدوية ليبيعه عند الاحتياج الى غنه  
ولا فرق في هذه الصور بين الرجل والمرأة اه ع ش على مر (قوله أو لم يقصد شيئاً) قد يشكك هذا بعدم  
الوجوب في حلى اتخذه بلا قصد كلبس أى قريباو يجب بان الكسر هنا المنافي للاستعمال فربه من التبر واعطاه  
حكمه اه سم على البهجة اه ع ش على مر (قوله ومما يحرم سوار الخ) أى مما يحرم اتخذه فقوله  
لبس متعلق بمشدر أى اتخذه لبس الخ كايؤخذ من كلامه اه شيخنا ومن المحرم أيضاً ما اتخذه المرأة من تصاوير  
الذهب والفضة فتجب فيه الزكاة قاله الجرجاني في الشافى اه شرح مر ومحلها اذا كان على صورة حيوان  
يعيش بتلك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً فلا يحرم استعماله واتخذه ولكن ينبغى أن  
يكون مكرهاً فتجب زكاته كما مر في الضبعة الحاجة اه ع ش عليه (قوله أكثر من ضمها) وفي لغة ثالثة أسوار  
بضم الهمزة حكماء المصنف في شرح مسلم وحكى الحافظ المنذرى كسر الهمزة أيضاً اه ع ش على مر (قوله  
لبس رجل ونختي) ولو اتخذه لاستعمال محرم فاستعمله في المباح في وقت وجبت فيه الزكاة وان عكس ففي  
الوجوب احتمالان أو جههما عدمه تطار الصد ابتداءً فان طار على ذلك قصد محرم ابتداءً للاحول من وقته  
اه شرح مر (قوله ونختي) عبارة الارشاد والنختي في حلى كل كالاخر اه يعنى انه في حلى الرجل كالمرأة  
وفي حلى المرأة كالرجل اه سم (قوله أو اجازتهما) أى ولو لم يعد قصد لبسهما على الأرجح من وجهين وان قصد  
بالاجارة التجارة فلا حرمه حيث تعلم ان القصد يتغير من الحرمة للإباحة وعكسه وقوله لمن له استعمالها قاله لمن  
لا زكاة عليه لكان أولى اه قل (قوله أولاً بقصد شئ) ووجه عدم وجوب الزكاة في هذان الزكاهما انما تجب  
في مال تام والتقد غير تام وانما الحق بالناسي لنتيجه للإخراج وبالصياغة بطل نهيوله وقوله وان وجبت الزكاة  
في الاخيرة وذلك لان مصرفه هيئة الصياغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدراهم المضروبة اه من شرح  
مر (قوله وحرم عليهما أصبع) وكذا أتملتان منه اه شرح مر (قوله أيضاً وحرم عليهما أصبع) وكذا  
على المرأة وقوله وحلى ذهب وكذا حلى فضة وانما قيد بالذهب لاجل الضمير في قوله ومن خاتم منه اه شيخنا  
(قوله وحلى ذهب) أى الا ان عبداً بحيث لا يبين كفى المجموع من جمع وأقره ووجهه زوال الجلاء عنه حيث  
اه شرح مر وقوله الا ان صدأ بحيث لا يبين أى فلا حرمه لكونه ينبغي كراهته فتجب فيه الزكاة ثم ان استعماله  
على وجه لا يوجد الا في النساء محرم لما فيه من التشبيه بهن والا فلا اه ع ش عليه (قوله ومن خاتم منه) ولا فرق  
في ذلك بين قليله وكثيره ويقار فضة الاماء الصغيرة على رأى الرافعى بل الحاتم أدوم استعماله من الاناء اه  
شرح مر والسن هو الشبة التي رسمت القصص بها الذهب التي تجعل في الإصبع اه شيخنا أى فانها من  
الذهب والحلير لانا أتى وحرم على ذكرها صحتها الترمذى والحق بل ذكره الخافى احتياطاً



قيل الخاتم فحرم من الذهب ويجوز من الفضة (قوله لا انف وأغلة وسن وخاتم فضة) أي ولا زكوة في ذلك وإن  
أمكن ترعه ورده كما اقتضاه كلام الماوردي اه شرح مر (قوله بتثليث الهمزة والميم) ففيها تسع لغات أفصحها  
وأشهرها فتح الهمزة وتضم الميم والأنامل أطراف الأصابع وفي كل أصبع غير الإبهام ثلاث أنامل اه من شرح  
مر اه شورى وقد نظم بعضهم لغات الأغلة والأصبع فقال

بأصبع ثلث أصابع ميم أغلة \* وثلاث الهمز أيضا وار وأصبعوا

وقال بعضهم وهذه أغلة تثليث وماله \* والتسع في أصبع وانتم بأصبع

(قوله على مقطوعها) هل يخرج به من نطاق بلا يخو أغلة كانت أم لا والتقيد بالغالب كل محتمل ولعل الأول  
أقرب فليحذر اه شورى (قوله ولان عرفة بن أسعد) في الميمى ابن صفوان اه وهى نسبة لجدته ففى  
لأصابع عرفة بضم العين والفاء بينهما ما راعا كنفوا بالميم بن سعد بن كرز بن صفوان التميمى السعدى وقيل  
الطاردى كل من الفرسان فى الجاهلية وشهد الكلاب فأصيب انفه ثم أسلم فأذن له رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن يتخذ له من ذهب أنخرج حديثه أو يداود وهو معدود فى أهل البصرة اه ع ش على مر (قوله  
والفرق بينهما) أى الثلاثة حيث تجوز من الذهب والفضة للرجل وغيره وبين الأصبع واليد حيث يمنعان  
مطلقا أى الثلاثة تعمل والعمل فى السن بالمضغ عليه وفى الأنف بخلاص الكلام وجذب الريح ودفع الهوام  
وفى الأغلة بالتقبض على شئ بواسطة قبضة الأصبع بخلاف ما أى اليد والأصبع لا يملأن شيئا لعدم اتساعهما بل  
يكونان قطعة واحدة اه شيخنا وفى الشورى ما أنه يؤخذ من الفرق عدم جواز أغلة سفلى كالأصبع لما ذكر  
وأخذ الأذى من أن ماتحت الأغلة لو كان أشمل امتنع ويؤخذ منه أن الزائدة إذا عملت حلت والأغلا اه  
(قوله وخاتم فضة) الخاتم ما يلبس فى اليد وأما الختم فهو ما يتخذ من الخاتم المكاتب من غير لبس فلا يجوز من أحد  
التقدين اه شيخنا (قوله أيضا وخاتم فضة) ويحل له الختم به أيضا وتقل بالدرس عن الكرماني على البخاري  
ما وافقه وعن شيخنا الزياى أنه قل أو لا الحرمة ثم رجع واعتمد الجواز لله الجدا اه ع ش على مر (قوله  
أيضا وخاتم فضة) أى بل هو سنة والعبرة فى قدره وعدده ومحل عادة أمثاله فى الفقهاء المنصر وحده وفى العاصى  
نحو الإبهام معه متى خالف عادة أمثاله كره أو حرم وتلزم كراهة فيه ما ويحرم تجو به بالذهب سواء حصل منه  
شئ بالعرض على النار أم لا وينبغي أن ينقص عن مثاله وله اتخاذ خواتيم متعددة ليلبس بعض كل منها فى وقت  
ولاز كراهة فيها حيث تضاف لبس منها أكثر من عادة أمثاله أو فصل ذلك وجبت الزكوة مثل ذلك الخلال لغير المرأة  
ولا بأس بلبس غير الفضة من نحاس أو غيره لكن قال بعضهم أنه يكره لأنه طيبة أهل النار وكونه فى خنصر  
اليمنى أفضل وله الختم به إذا نقش اسمه عليه ولا كراهة فى نقشه بذكر الله تعالى وغيره وبسن جعل فضة داخل  
الكف وخرج به الختم وهو قطعة فضة ينقش عليها اسم صاحبها ويختتم بها فيحرم ويحبت بعضهم الجواز وهو  
مرجوح اه برماوى وبعبارة شرح مر ويندب لبس فى خنصر اليمنى وفى خنصر اليسار لا يتباع لكن  
لبس فى اليمنى أفضل لأنه زينة واليمين أشرف ويجوز لبسه فيها معا بقصر وبدونه وجعل الفص فى باطن الكف  
أفضل ويجوز نقشه ولو بذكر الله تعالى ولا كراهة فيه قاله ابن الرقعة وينبغي أن ينقص الخاتم عن مثقال  
والمعتمد ضبطه بالعرف فيرجع فى زينة له فما خرج عنه كان اسرافا كما لو فى الخلال للمرأة ويجوز تعدده  
اتخاذا وليسوا الضابط فيه أن لا يعد اسرافا أما إذا اتخذ خواتيم ليلبس اثنين منها أو أكثر دفعة فتجب فيها  
الزكاة وجوبها فى الحالى المكروه انتهت وقوله ولا كراهة فيه أى فى النقش لكن يحرم استعماله إذا أدى ذلك  
إلى ملاقة النجس كلبس فى اليسار واستنجيها بحيث يصل ماء الاستنجاء إليه وقوله ويجوز تعدده ظاهره ولو  
كثرت وخرجت عن عادة أمثاله كعشر من خاتم مثلا وقوله فتجب فيها الزكاة أى بخلاف ما إذا اتخذها ليلبسها  
واحدا بعد واحد اه ع ش \* (تنبيه) قال شيخ الإسلام الشرف المناوى وتحصل السنة بلبس الخاتم

بالأنف وأغلة) بتثليث  
الهمزة والميم (وسن) أى  
لا يحرم اتخاذها من ذهب  
على مقطوعها وإن أمكن  
اتخاذها من الفضة الجائرة  
لذلك بالاولى لأنه يصدأ  
غالبا ولا يفسد الميت  
ولان عرفة بن أسعد قطع  
أنفه يوم الكلاب بضم  
الكاف اسم لما كانت  
الوقعة عنده فى الجاهلية  
فاتخذها من ورق فأتى  
عليه فأمره النبي صلى الله  
عليه وسلم فاتخذها من ذهب  
رواه الترمذى وحسنه وابن  
حبان وصححه وقيس بالأنف  
السن وإن تعددت والأغلة  
ولو لكل أصبع والفرق  
بينها وبين الأصبع واليد أنها  
تعمل بخلافهما فلا يجوز  
اتخاذها من ذهب ولا فضة  
مر (قوله وخاتم فضة) لأنه صلى الله  
عليه وسلم اتخذها من فضة  
رواه الشيخان وذكر حكم  
النقش فيها ذكر من زيادى



(و) يحل (لرجل منها) أي  
من الفضة (حلية) أي تحلية  
(آلة حرب بلا سرف) فيها  
(كسيف و رمح) وخف  
والطرف سهام لانها تغبط  
الكفار املع السرف فيها  
فحرم لما فيه من زيادة  
الخلاء (لا) حلية (ملا يلبسه  
كسرج وجام) وركب لانه  
غير ملبوس له كالاتية  
وخرج بالفضة الذهب فلا  
يحصل منه لذ كرتي من  
ذلك لما فيه من زيادة الخلاء  
وبالرجل في الثانية المرأة  
والخشي فلا يحل لهما شي  
من ذلك لما فيه من التشبيه  
بالرجال وهو حرام على المرأة  
كعكسه وان جاز لها المحاربة  
بآلة الحرب في الجملة والحق  
بها الخشي احتياطا وظاهر  
من حصل تحلية ما ذكر أو  
تحريره حل استعماله أو  
تحريره محلي لكن ان تعينت  
الحرب على المرأة والخشي  
ولم يجد غيره حل استعماله  
(ولا امرأة) في غير آلة  
الحرب (ليس) أنواع  
(حليهما) أي الذهب  
والفضة كطوق وخاتم  
وسوار وفعل وكفلاحة من  
ذراهم وذناير معراة قطعا  
ومتقوية على الاصم في  
المجموع لنحوها في اسم  
الحلي وذهب تصح الراضي  
تحريره وان تبع في الروضة  
وقد يقال بكرهتها ورجا  
من الخلاف فحلي التحريم  
والكرهية تجب زكاتها  
وعلى الابح لا تجب

مطلقة او مستعارة او مستأجرة لكن الاوفق بالسنة ليسه بالملك والاستدامة على ذلك اه شوري (فائدة) \*  
كان نقش خاتم صلى الله عليه وسلم محمد سطر أسفل ورسول سطر أوسط والله سطر اعلى اه قل على الجلال وكان  
نقش خاتم أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه نعم القادر الله وكان نقش خاتم سيدنا عمر رضي الله عنه كفي بالون  
واعظا با عمر وكان نقش خاتم سيدنا عثمان رضي الله عنه آمن بالله مخلصا وكان نقش خاتم سيدنا علي رضي الله  
عنه الملائكة وكان نقش خاتم أبي عبيدة بن الجراح الحمد لله اه من خطا بعض الفضلاء (قوله ولرجل منها حلية  
آلة حرب الخ) ومع ذلك تجب الزكاة فيما جعله حلية اه شيخنا وظاهر كلامهم عدم الفرق في تحلية آلة  
الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك اذ هو بسبيل من ان يجاهد ويجهل انما يسمى آلة حرب وان كانت عند  
من لا يجار بولان غاظة الكفار ولو من يدارنا حاصلة مطلقا اه شرح مر والتحلية تصق عين النقدا أي  
قطع من في محال متفرقة مع الاحكام حتى تصير كالجزء منه ويمكن فصلها مع عدم ذهاب شي من عينها واما  
التبويه فهو تسبيح الذهب أو الفضة ويعلق به الشئ وقضية كلامهم هنا جواز في آلة الحرب كالتحلية سواء  
حصل منه شي بالعرض على النار أو لا على خلاف ما مر في الاتية ويفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من  
شأنه بخلافه اه ج انتهى شوري وبعبارة حل قوله تحلية آلة حرب بخلاف التبويه فيحرم وان لم  
يحصل منه شي وفي كلام ج انه لا يحرم وهو واضح للاغاطة انتهت وجزم به البرماوى في حاشيته قال وان حصل  
منه شي بالعرض على النار اه لكن في عش على م ر تحريم التبويه اه شيخنا ح ف (قوله بلا  
سرف) السرف تجاوزة الحد ويقال في النفقة التبذير وهو الانفاق في غير حق فالسرف المنفق في معصية وان  
قل انفاقه وغيره المنفق في طاعة وان أفراط اه شرح مر والمراد بالسرف في حق المرأة ان فعله على مقدار  
لا يبعد له زينة كما أشعر به قوله بل تنفر منه النفس الخ وعليه فلا فرق فيمين الفقراء والاعنياء اه عش  
عليه (قوله وخف) انظر ما المراد بالا آلة حتى كان الخف منها وكذا صنع مر ومثل لها أيضا بالنطق وتول  
المراد بها ما يستفاد به المحارب في الحرب من ملابس بدنه اه (قوله والطراف سهام) أي ودرع ومنطقة بكسر  
الميم ما يشده الوسط وترس وسكين الحرب اما سكين المهنه أو المعلقة فيحرم على الرجل وغيره تحليتها كما يحرم  
عليها تحلية الدواة والمرآة اه شرح مر اه شوري وقوله أو المعلقة أي أو سكين المعلقة فهي المقشط  
والمعلقة بكسر الميم وعاء الاقلام اه عش (قوله لانها تغبط الكفار) بلبه باع ولا يقال غاطط اه مختار اه  
عش (قوله وركاب) وكذا قلادة وثقوب لبس واطراف سيور وبرية بغير اما البغال والخيول فلا يجوز تحليتها ما يتعلق  
بها لانها لا تصلح للقتال اه برماوى (قوله لانه غير ملبوس) فيه تعليل الشئ بنفسه كانه قال لا يحرم غير  
الملبوس لانه غير ملبوس وأجيب بأنه أتى بهذا قوطنة للقياس الذي بعده وهو قوله كالاتية فهو جامع للقياس  
اه شيخنا ح ف (قوله وخرج بالفضة) أي المذكورة صريح في قوله وخاتم فضة وكاية في قوله ولرجل منها الخ  
فقوله لمن ذكر أي الرجل والخشي وقوله من ذلك أي التخم والتحلية اه شيخنا (قوله وبالرجل في الثانية)  
هي قوله ولرجل حلية آلة حرب والاول قوله وخاتم فضة اه شيخنا (قوله وان جاز لها المحاربة في الجملة) وهي  
جاءه الضرورة وبعبارة شيخنا لا يقال اذا جاز لها المحاربة بآلة الحرب محلا فمع التحلية أجوز اذا التحلى لهن أوسع  
من الرجال لانما قول انما جاز لهن لبس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة الى التحلية اه حل فقوله  
بآلة الحرب أي الجملة لاجل قوله في الجملة وهي حالة الضرورة والافيجوز لها المحاربة بغير الجملة قول من غير ضرورة  
اه شيخنا (قوله وكفلاحة) كفلاحة كاية عن ذناير كثيرة أو فضة كثيرة تنظم في خيط وتوضع في رقبة المرأة  
والمعراة هي التي تجعل لها عيون يتقلم فيها سواء كانت العيون منها أو من غيرها ولو من حرير اه حل اه  
شيخنا وبعبارة قوله معراة قطعا أي ولو كانت معراة من غير ما لو حرير انتهت (قوله ومتقوية على الاصم)  
الاعتمادان المتقوية تجب فيها الزكاة مع حرمتها ومنها ما يقع من ان المرأة تعلق على رأسها أو برصها ذهبا أو فضة



مستقويين من غير عرى فهذا جرم وتجب فيه الزكاة اه شيخنا قال مر في شرح مولود تقلت حراهم أو ذنانير  
مستقوية بأن جعلتها في قلاذنها كتهابناء على تحريرها وهو المعتمد وما في المجموع من حلها يحمل على المرأة  
وهي التي جعل لها عرى فانه لا زكاة قبل ان تصير في ذلك عن جهة النقد الى جهة أخرى بخلاف غيرها  
انتهت (قوله وان زعم الاسنوي الخ) ظاهره انه مبني على الاباحة وحيث تدعيه بالرغم ظاهر اه شيخنا  
(قوله وما نسج بهما) أي يحل لهما لبس دون فرش فلا يحل لهما الجلوس على سجادة المقصبة اه شيخنا  
وفي عرش على مر مائه قوله ولها لبس ما نسج بهما أفهم ان غير اللبس من الاقتراش والتدبير بذلك  
لا يجوز وقياس ما عرى في اقتراش الحرير حله لهما الا ان يفرق بأنه انما يجوز لهما لبس ما نسج بالذهب والفضة  
لحصول الزينة المطلوب منها تحصيلها الزوج وهو مستغنى في العرش وانما جاز لهما اقتراش الحرير لان بلبه أوسع  
وفي الروضة وليس الثياب المنسوجة بالذهب والفضة فيه وجهان أحدهما الجواز اه قال السيد في حاشيتها  
لم يتعرضوا للاقتراش المنسوج بهما كلقاعدا الحارزة بذلك قال الجلال البلقيني وينبغي ان ينبنى حل ذلك على  
القولين ووجه البناء في اقتراش الحرير لهن لبسه وفي اقتراشه قولان وكذلك الذهب والفضة يحل لهن لبسهما  
فبقى بجيء القولين في الاقتراش قلت وقد يحصل مزيد السرف في الاقتراش هنا كما سبق في لبس النعل  
بخلاف الحرير اه شورى وقوله في لبس النعل المعتمد فيه الجواز فيكون المعتمد في القراش الجواز أيضا اه  
(قوله أيضا وما نسج بهما) أي وليس ما نسج بهما وظاهر ان حرمة الاقتراش كذلك وعبر في الحرير وشرحه  
بالاستعمال وهو يشمل ذلك اه شورى (قوله الا ان بالغت في سرف) المعتمد ان أصل السرف محرم عليها  
كالمبالغة فيه كما في شرح مر فيجب عليها الزكاة في السرف وفي المبالغة وتجب الزكاة في جميع الحلل التي  
أسرفت أو بالغت فيه لافي الزيادة فقط اه شيخنا (قوله وزنه ما تملكه) أي وزن مجموع فردتيه وقوله فلا  
يحل لهما أي وتجب الزكاة في الجميع لافي الزائد فقط اه شيخنا وفي قل على الجلال ولو اتخذت حلها  
متعددا فليس ما عرى في الخاتم متى حرم أو كره وجبته زكاة الجميع لا القدر الزائد فقط على المعتمد اه قل (قوله  
بل تنفر منه النفس لاستبشاعه) يؤخذ من هذا بالاحتكام اتخذ النساء في زمننا من عصائب الذهب والتراكيب  
وان كثردها اذ النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة اه شرح مر وقوله من عصائب الذهب  
والتراكيب أي التي تعمل بالصوغ وتجعل على العصائب اما ما يقع لتساء الارياق من الفضة المثقوبة  
أو الذهب المحيط على القماش غرام كالقراهم المثقوبة المجمولة في القلادة كما مر وقياس ذلك أيضا حرمة  
ما جرت به العادة من تشبه حراهم وتعليقها على رؤوس الاولاد الصغار اه عرش عليه (قوله لم يحرم)  
قد علمت ان المعتمد التحريم وذكر المنهاج المبالغة تصوير لا تقييد وهذا بخلاف العصائب ونحوها فيجوز  
لهن وان كبرت جدا اه سم (قوله وكالمرأة الطفل) المراد به غير البالغ اه شورى ومثله الجنون اه  
شيخنا (قوله لكن لا يقيد بغير آله الحرب) أي لا يقيد المرأة في قوله ولا امرأة لبس حلها بل يجوز له  
استعمال حلها ولو في آله الحرب اه شيخنا (قوله وخرج بالمرأة) أي في قوله ولا امرأة لبس حلها ما وقوله  
على ما مر أي في قوله وحلي ذهب أي على الوجه الذي مر وهو ان المدار على قصد اه شيخنا (قوله ولكل  
تحلية مصحف) يعني ما يقرأ في القرآن ولو لتسريك فيما يظهر وكذا غلافه وان اتصل عنه اه حج واحترز تحلية  
المصحف من تحلية الكتب فلا يجوز على المشهور وسواء في ذلك كتب الاحاديث وغيرها كما في الخبر ولو حل  
المسجد أو الكعبة أو قناديلها بذهب أو فضة حرم وكذا تعليقها ان حصل من التحلية شيء بالعرض على النار اخذا  
بما مر في الآتي فلا تملك في معنى المصحف وله دم قلناه عن السلف فهو بدعتهم وكل بدعة ضلالة الا ما استثنى  
بخلاف كسوة الكعبة بالحرير ولو جعل القناديل المذكورة ونحوها وقعا على مسجد لم تجز كناتها لعدم المالك  
المعنى وظاهر كما قال الشيخ ان محل عقوبته اذا حل استعماله بأن اخرج اليه والافوق المحرم باطل وقضية ما ذكر

وان زعم الاسنوي انها  
تجب (وما نسج بهما) من  
الثياب كالحلي لان ذلك من  
جنسه (لان بالغت في  
سرف) أي في شيء من ذلك  
تلك الحال وزنه ما تملكه فلا  
يحل لهما لان مقتضى الاباحة  
الحلي لهما التزين للرجال  
المحرك للشهوة الداعي  
لكثرة النسل ولا زينة في  
مثل ذلك بل تنفر منه النفس  
لاستبشاعه فان أسرفت بلا  
مبالغة لم يحرم لكنه يكره  
فتجب فيه الزكاة وفارق  
ما مر في آله الحرب حيث لم  
تغفر فيه عدم المبالغة بأن  
الأصل في الذهب والفضة  
تحلها للمرأة بخلافها  
لغيرها فاعتقر لها قليل  
السرف وكالمرأة الطفل في  
ذلك لكن لا يقيد بغير آله  
الحرب فيما يظهر وخرج  
بالمرأة الرجل والحلي فيحرم  
عليها لبس حلي الذهب  
والفضة على ما مر وكذا ما نسج  
بهما الا ان فاجأتهما الحرب  
ولم يجدا غيره وتعينت على  
الحلي (ولكل) من المرأة  
وغیرها (تحلية مصحف بضعة)  
اكرامه



انه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه وبه صرح الاثرعى باقلا عن العمراني عن أبي اسحاق  
 اه شرح م ر (قوله أيضا تحلية مصنف) وله تحلية غلافه أي جلده أيضا وينبغي إلحاق الوح المعد للقرآن  
 بالمصنف اه شرح م ر وقوله المعد للقرآن أي ولو في بعض الأحيان كالألواح المعدة لكتابة بعض السور  
 فيما يسمونه صرافة اه ع ش عليه (قوله أيضا تحلية مصنف) أي وإن حصل منه شيء بالعرض على النار  
 وكتابه كذلك وكذا جلده ولو منفصلا عنه وكيسه مثله والروح وعلاقته كذلك بخلاف الكرسي والتفسير وإن  
 حرم منه فكالمصنف والافلا ومنه يؤخذ أن المراد بالمصنف ما حرم مسهوان لم يسم مصنفًا وحرمة تحلية التمام  
 وفي شرح العلامة ج ما يقتضي الجواز فيها اه برماوى \* (تنبيه) \* يؤخذ من تعبيرهم بالتحلية المار  
 والفرق بينهما وبين التوبة حرمة التوبة هنا ذهب أو فضة لما فيمن اضاعة المال فإن قلت العلة الأكرام  
 وهو حاصل بكل قلت لكنه في التحلية لم يخلقه مخطور بخلافه في التوبة لما فيمن اضاعة المال وإن حصل  
 منه شيء فإن قلت يزيد الاطلاق قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن ولاز كذا عليه قلت يفرق  
 بأنه يقتضي أكرام حروف القرآن ما لا يقتضي نحو ورقه وجلده على أنه لا يمكن أكرامها إلا بذلك فكان مضطرا  
 إليه فيه بخلافه في غير ما يمكن الأكرام فيه بالتحلية فلم يمتنع التوبة فيه رأسا اه ج اه شوبرى (قوله ولها)  
 أي للمرأة ذهب ومثلها الصبي ولا يجوز تحلية سائر الكتب لرجل ولا لامرأة ولو بالفضة وسواء كتب الحديث  
 والعلم ومثلها الكعبة وقبره صلى الله عليه وسلم وكذا بقية الأنبياء فيحرم تحليتها ولو نحوها ويجوز تزئين المساجد  
 بالقناديل والشموع التي توقد لانه نوع احترام ويحرم تزئينها بقناديل النقود ويطل وقفها إلا أن احتج بها  
 كالوقوف على تزويق المساجد ويجوز ستر الكعبة بالديباة وكذا مشاهد الأنبياء والأولياء لكن سئل المصنف  
 عن ستر قوايت الأولياء بالستور الحرير الزر كشة وغيرها هل هو جائز لاظهار قوايتهم به فيترك بهم أو يتلى كتاب  
 الله تعالى عندهم فأجاب بأنه يحرم الباس قوايت الأولياء الحرير واطهارها يحصل بدون ذلك ولا ريب أن ترك  
 الباسها ياه أحب إليهم فأنهم كانوا يتزهون عن استعماله في ذواتهم الشريفة فلان يتزهوا أن تعمل على  
 قبورهم أولى ومن قال بالجواز قال الأولى بالسنة المطهرة تركه اه برماوى \* (فرع) \* لو حلت مصنفها بالذهب  
 ثم باعته لرجل أو أجزته أو اعارته إياه فهل يحل استعماله بقراءة فيه محل نظروا المنع أقرب اه م ر وهذا  
 واضح إذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار والأفلا يمكن غير الحل لأنه لا يرد حيث تدعى الأناء الممودة التي  
 لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل كما تقدم في باب الاجتهاد اه سم على ج  
 (قوله دون غيرها) فإن قيل لم يحل تحليته للرجل بالذهب كما يجوز له أن يتخذة كيسان من حرير قلنا الذهب  
 أضيق فإن قيل فلم يجوز تحلية الكعبة بالفضة كالمصنف وكما يجوز سترها بالديباة قلنا لأن المصنف أشرف منها  
 وأعظم اه شوبرى (قوله من كتب القرآن) أي من رجل أو امرأة أو لرجل فلا يحرم استعماله انتهى حل  
 (قوله فان صدق) في المختار صدأ الحديد ومخموياه طرب فهو صدق بوزن كتف اه (قوله بحيث لا يبين) أي  
 وكان الصدأ يحصل منه شيء بالعرض على النار اه شرح م ر وهذا فيما إذا كان الصدأ من النحاس  
 والا فالصدأ الحاصل من مجرد الوسخ لا يحصل منه شيء بالعرض على النار اه ع ش عليه (قوله أيضا بحيث  
 لا يبين) يقع الباء وكسر الباء أي لا يظهر بأن ستر اه شوبرى والله أعلم بالصواب  
 \* (باب في كراهة المصدق والركاز والتجارة) \*

(ولها) دون غيرها تحليته  
 (بذهب) لعدم خبر  
 أحل الذهب والحرير لأمك  
 أمي وحرم على ذكورها وفي  
 فتاوى الغزالي من كتب  
 القرآن بالذهب فقد أحسن  
 ولاز كذا عليه \* (تنبيه) \*  
 قال في المجموع مثلاً عن جمع  
 وحيث حرمت الذهب فالمراد  
 به إذا لم يصدأ فإن صدق  
 بحيث لا يبين لم يحرم  
 \* (باب في كراهة المصدق والركاز  
 والتجارة) \*

قدم المصدق لثبوته في محله وجمع م ر إلى كراهته في عدم الحول ووجهها بالباب المار لا تمنع من  
 النقدين وجمع معهما التجارة لا اعتبارها باستعمال الحول فقط لا بجميعه وأخرها عن النقد لثبوتها ولا تمنع من  
 إليه والمصدق فتح الدال المهمة وكسر هاء اسم العمل ولما يخرج منه قيسل الأول للأول والثاني الثاني من عدن



بالمكان أقام به قال عدن كضرب معدن عدونا إذا أقام ومنه سميت جنات عدن لأن الناس يقيمون فيها إلى الأبد  
من الله تعالى عاينهم اجنب وكرمهم سميت عدن التي بالعين عدلان تبعاً كان يحبس الناس فيها رباب الجرائم  
وكان رجلاً صالحاً قيل إنه آمن بتيناً صلى الله عليه وسلم قبل بعثته بستمائة سنة والركاز بكسر الراء المهملة  
وبالزاي آخره ما دفن بالارض من ركز من باب قتل بمعنى غرز ومنه قولهم ركزت الرمح اذا غرزته أو بمعنى خفي  
ومنه قوله تعالى هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركز أي صوتاً خفياً والتجارة بكسر التاء قلب المثل  
بالعلوضة لغرض الرمح كما يأتي يقال تجر تجر بضم الجيم من باب قتل تجر باسكانه أو تجارة فهو تاجر وقوم تجر  
كصاحب صعب وتجار كصاحب صعب وتجار بضم التاء وتشديد الجيم كفاخر وفجار والتجر بمعنى تجر والاصل  
في الثلاثة الكتاب والسنة والاجماع اه برماوى وفي المصباح عدن بالمكان عدونا وعدونا من باب ضرب يوقعد  
أقام اه (قوله من أهل الزكاة) أي ولوميا اه ع ش على مر وخرج المكاتب والذي والعبد ويمنع الذي  
منه دارنا وما أخذ العبد فليس له فعلية زكاته اه برماوى وقوله ويمنع الذي الخ والماتع له الامام أو الاحاد  
اه شورى وبعبارة سم قوله من أهل الزكاة فان لم يكن أهلها مكاتب وذى ملك لم يزكاه ويمنع ندب الامام  
وغيره الذي من المعدن والركاز الاسلامي فان أخذ قبل ذلك من مملوك ولا شيء عليه وما ناله العبد فهو لسيده  
أو البعض فلذى النوبة ان تهايا والافلها ولوا تخرج اثنان من معدن نصابا زكاة الخلطة ويتجه اعتبار اتحاد  
ما يتوقف عليه الحصول اه عاب انتهت (قوله نصاب ذهب أو فضة الخ) يعلم من كلامه الا ترى ان كون المستخرج  
نصابا ليس قيدا بل المدار على كون المستخرج يبلغ نصابا بنفسه أو بضمه الى غيره من الذي ملكه من غير  
المعدن فان قوله الا ترى بضم ثانيه المملوكه صريح في ذلك وكذا يقال في قوله الا ترى وفي ركاز من ذلك أي من  
نصاب ذهب الخ أو فضة فالدار فيه أيضا على كون الركاز يبلغ نصابا لمانه بنفسه أو بضمه الى غيره مما ملكه من غير  
الركاز كلسيد كره الشارح بقوله ولو بضمه الى مملوكه مملوكه ويأتي فيه أيضا التخصيل المذكور في المعدن  
بقوله ويضم بعض نيله لبعض الخ وقد أشار الى هذا مر في شرحه بقوله وكذا في الركاز كانه في الكفاية  
اه ثم قال في الركاز في محل آخر وشرطه النصاب ولو بالضم كاه (قوله موان أو ملكه) كذا اقتصرنا على  
ذلك وقضيته انه لو كان من أرض موقوفة عليه أو على جهة علمه أو من أرض نحو مسجد ورباط لا تجوز كاته  
ولا ملكه الموقوف عليه ولا نحو المسجد والذي يظهر انه ان أمكن حدوثه في الارض وقال أهل الخبرة انه حدث  
بعد الوقفية أو المسجدية ملكه الموقوف عليه كربع الموقوف ونحو المسجد ولزم ملكه الموقوف كاته أو قبلها فلا  
زكاة فيه لانه من عين الوقف وان ترددوا فكذلك يؤيد ما قرر من انه قد يحدث قولهم انما يجب اخراج  
الزكاة للمدة الماضية وان وجدته في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك الارض لاحتمال كون  
الموجود مما يخلق شيئا فشيئا والاصل عدم وجوب الزكاة اه برماوى (قوله كفى الترجمة) فقي صنيعه شبه  
استخدام اه شجنا وبعبارة ج والمعدن يطلق على الجواهر المستخرجة من الارض كنفوس نحاس  
وحديد وهذا الاطلاق هو المراد في الترجمة ويطلق على مكان الجواهر الخلوقة فيمعه هذا الاطلاق هو المراد من  
قوله من استخراج نصاب ذهب أو فضة من معدن انتهت بنوع تصرف (قوله لزم ربع عشره) وفي قول يلزمه  
الخمس كل ركاز يجامع الخفاء في الارض وفي قول ان حصل بتعب كان احتياجا الى طعن أو معالجة بالنار أو حفر  
فر ربع عشره والابان حصل بالتعب فخمسة لان الواجب رد ادب قبل الموتة ونقص بكثرتها كالعشرات  
ويرد بان من شأن المعدن التعب والركاز عدمه فانطلقا كلاهما فله اه من أصله مع شرح مر (قوله أيضا  
لزمه ربع عشره) ولا يجب عليه في المدة الماضية ان وجدته في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك الارض  
لاحتمال ان يكون للموجود مما يخلق شيئا فشيئا والاصل عدم الوجوب اه شرح مر (قوله خبر في الرقة  
الخ) قدمه لمرادته في المدعى ولتعيين الحداد الواجب فيه اه شجنا (قوله القليلة) بقاؤه بامسوحدة

(من استخراج) من أهل  
الزكاة (نصاب ذهب أو فضة)  
فأكثر (من معدن) أي  
مكان خلقه الله فيه موان  
أو ملك له ويسمى به  
المستخرج أيضا كما في  
الترجمة (لزم ربع عشره)  
خبر في الرقة ربع عشره  
ونحو الحاصصكم في  
صحة أنه صلى الله عليه  
وسلم أخذ من المعدن  
القليلة المدقة (حالا) فلا  
يعتبر الحول لانه انما يعتبر  
لأنه من تنمية المال  
والمستخرج من معدن



مفتوحين فوع يجلب من ناحية يقال لها الفرع يضم القاء واسكان الراء قرية بين مكف والمدينه بقرية  
 ساحل البحر ذات غل وزرع على نحو أربع مراحل من المدينة اه برماوى وفي الصباح والقبيلة يقع  
 القاف والباء موضع من الفرع عن المدينة نحو خمس ليل في ناحية من ساحل البحر وفي الحديث أقطع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم مغادن القبيلة قال المطرزي هكذا صح بالاضافة وفي كتاب الصغاني مكتوب بكسر القاف  
 وسكون الباء اه (قوله غما في نفسه) عبارة المصباح غما الشيء ينبت من باب رمي رمى غما بالفتح والمد كثر  
 اه انتهى ع ش على مر وفيه بعد الذي نقله الشيخ قال الاصمعي وزعم بعض الناس ان يتوغموا من باب  
 قد لغت اه (قوله كفى سائر الاموال الزكوية) أي التي تعاقب الزكاة بعضها كالواشي والنقد كالفضة  
 وليس المراد التي وجبت زكاتها بالفعل اه برماوى (قوله ويضم بعض نيله) يقع اليا عوض الضاد والميم  
 هكذا ضبط بالقلم اه شورى والضمير المستتر فيه يعود على من في قوله من استخرج اه شيخنا (قوله ان  
 اتحد معدن) عبارة شرح مر ان اتحد معدن أي الخرج اه بأن كان جنسا واحدا كذا ذكره  
 الشوري ثم قال مر ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه اه ومنه يعلم ان الاتحاد في كل من المستخرج  
 والمستخرج منه شرط وان كل معنى للاتحاد في المستخرج غير معناه في المكان ويمكن ان يكون مراد اللتان  
 بقوله معدن ما يشملهما تأمل (قوله واتصل عمل) ولا يشترط في الضم اتصال النيل على الجديد لان الغالب عدم  
 حصوله متصلا اه شرح مر (قوله وسفر) أي لغير زهرة اما اذا كان لزهره فليقطع اه برماوى (قوله  
 وان طال الزمن) أي زمن قطعه عرفا لعدم اعراضه عن العمل ولكونه عازما على العود بعد زوال عذره اه  
 شرح مر (قوله أوزال الاول عن ملكه) أي فلا يشترط لضم بعض نيله لبعض بقاء الاول في ملكه كأن زوال  
 ملكه عنه بجور بيع أو هبة بل أو بالتلف فيضم الثاني والثالث لتلف ويخرج زكاة الجميع ان كل النصاب  
 فان زال ملكه عن الاول بالبيع أو الهبة كأن كان كليا أخرج شيئا بآء أو هبة الى ان أخرج نصابا بين بطلان  
 نحو البيع في قدر الزكاة يلزمه الانحراج عنه وان تلف وتعذر رده قياسا على ما ذكره ج في زكاة الثابت من  
 انه لو حصل من زرع دون نصاب حصل له التصرف فيه يبيع أو نحو مو ان ظن حصول تمام النصاب بمأزره  
 أو سيره ويقتصد حصاده مع الاول فاذا تم النصاب بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة يلزمه الانحراج عنه  
 وان تلف وتعذر رده لانه بان لزوم الزكاة فيه فها هنا أولى اه ع ش على مر (قوله او قطع العمل بلا  
 عذر) هذا محذور القيد الثاني المرددين الامر من فيكون مفهومه شيئا واحدا اه شيخنا ثم يتسارع بما اعتيد  
 للاستراحة فيه من مثل ذلك العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتسارع بأكثر منه كما قال المحي الطبري انه الوجه  
 ومقتضى التعليل اه شرح مر (قوله فلا يضم أول لثاني في كمال نصاب) أي ليزكي الجميع والانه يضم  
 الأول لثاني في كمال النصاب ليزكي الثاني كتمامه قوله ويضم ثانيا لما ملكه فالحاصل ان الأول اذا كان دون  
 نصاب لا يزكيه الا ان كان عنده من غير المعدن ما يكمل النصاب وان الثاني يزكيه ان كان عنده ما يكمل  
 النصاب سواء كان من المعدن أو غير مو هذا كله عند اتقاء شرط من الشروط اما عند اجتماعها فيضم  
 وزكي الجميع اه شيخنا (قوله ويضم ثانيا لما ملكه) قال في العباب فلونال دون نصاب وماله نصاب فأكثر فان  
 ناله مع تمام حوله زكاهما حالا أو في أثناءه زكي النيل حالا والباقي لحوله وان كان ماله دون نصاب زكي النيل حالا  
 والباقي لحوله من تمام نصابه بالنيل الخ اه سم (قوله لما ملكه) أي سواء كان الأول أو غيره فيضم الثاني  
 للأول وغيره ويضم الأول لغير الثاني لا لثاني اه شيخنا (قوله يقوم به) أي بذلك المستخرج كأن اشترى  
 عرض التجارة بفضة والذي استخرج به فضة لا عكسه كأن اشترى عرض التجارة بفضة والمستخرج ذهب  
 اه برماوى (قوله زكي الثاني) أي قطا وينقد حول الكل من حيث هو قوله فلا زكاة في التسعة عشر أي  
 ما لم يكن مالها البقية لنصاب من غير الثاني وقوله كماله أي قطا وينقد حول العشر من من حيث هو اه  
 شيخنا وعبارة شرح مر وينقد حول على العشر من من وقت علمها انتهت (قوله أيضا زكي الثاني) أي

غما في نفسه واعتبر النصاب  
 لان مادونه لا يحتمل المواصلة  
 كفى سائر الاموال الزكوية  
 (ويضم بعض نيله لبعض  
 ان اتحد معدن واتصل عمل  
 أو قطعه بعذر) كرض  
 وسفر واسلاح آله وان  
 طال الزمن عرفا أو زال  
 الاول عن ملكه وقول  
 ان اتحد معدن من  
 زيادتي (والا) بان تعدد  
 المعدن أو قطع العمل بلا  
 عذر (فلا يضم) نيل (أول  
 لثاني في كمال نصاب) وان  
 قصر الزمن لعدم الاتحاد في  
 الاول ولا عراضه في الثاني  
 (ويضم ثانيا لما ملكه)  
 من جنسه أو من عرض  
 تجارة يقوم به ولو من غير  
 المعدن كزكاة في كماله فان  
 كمل به النصاب زكي الثاني  
 فلا واستخرج تسعة عشر  
 متقالا بالاول ومتقالا بالثاني  
 فلا زكاة في التسعة عشر  
 وتجب في المنقال كالتجربة  
 لو كان مال كالتسعة عشر  
 من غير المعدن ويخرج  
 بالفضة والذهب غيرهما



الا ان كان مملكه غائبا فلا تلزمه كانه حتى يعلم سلامته فيحقق الزوم اه برماوى (قوله كتحديد ونحاس) \* (قرع) \* لو انقلب نحو النحاس نحو ذهب يصنع كالكيمااء فينبغي ان تجبز كانه اذا مضى عليه الحول وان واجبه ربع العشر كغيره من النقدا وبغيره يصنع ككرامة أو معجزة فيحتمل أن يكون كالزكاة فيجب الزكاة فيه بل هو غناء في نفسه ويحتمل اشتراط الحول كغيره والظاهر ان محله في الاخيرة اذا كان النحاس في مدين بشرطه فان كان مملوكا فنتجبه القطع باشتراط الحول فليتنامل اه كاتبه اه شورى (قوله غيره مما يملكه) فلا استخراج تسعة عشر مثقالا بالاول وكان في ملكه مثقال وجبته زكاة التسعة عشر فقط ويتبدى حول العشرين من حين الاستخراج اه شيخنا (قوله فيضم اليه نظير مامر) علم من هذا ان النصاب في كلام المصنف ليس بتبدل متى بلغ المستخرج فصا بالاول يضمه لما يملكه فانه يزكى كما صرح به مر ويؤخذ من كلام الشارح تأمل (قوله ووقت وجوب اخراج زكاة المعدن) عبارة حج ووقت وجوبه وقت حصول النبل في يده ووقت الاخراج بعد التخلص والتقية فلو تلف بعضه قبل التملك من الاخراج سقط تسطه ووجب تسط ما بقى انتهت (قوله عقب التخلص والتقية) قال في العباب ولا يجزى الاخراج منه قبلها ولو قبضه الساعي ويصدق بيمنه في قدره فان قلنا وبلغ الفرض اجزاء والارد الزائد أو طلب الوفاء اه وقوله اجزاء اعتمده مر ويهراق ما لو قبض الساعي زكاة التمر الذي يتمر وطبا حيث يكون القبض فاسدا ولا يجزى المقبوض وان تهرىب الساعي بانه هنا عند القبض بصفة الواجب الا ان الاختلاط مانع فاذا زال تبيين الاجزاء والاعتداد بالقبض بخلافه هناك فانه ليس بصفة الاجزاء عند القبض فكان القبض فاسدا في نفس الامر وما كان فاسدا لا ينقلب صحيحا اه مر وقال في شرح الروض بعد ان ذكر الاجزاء كافي العباب وفارق عدم اجزاء استحالة اخرجت وكلفت في يد المستحق بل لم تكن بصفة الوجوب حال الاخراج بخلاف هذا فانه بصفته لكنه محتاط بغيره اه سم (قوله وموتة ذلك على المالك) ويجبر على التقية ولا يجزى اخراج الواجب قبلها فساد القبض فان قبضه الساعي قبلها ضمن من ماله فيلزمه رده ان كان باقيا وبذلك ان كان تالفه يصدق بيمنه في قدره ان اختلفا فيه قبل التلف أو بعده اذا اصل راءة ذمته فان تالف في يده قبل التمييز وغرمه فان كان تراب فضة قوم يذهب أو تراب ذهب قوم يفضة والمراد بالتراب في الموضوعين المعدن المخرج فان اختلفا في قيمته صدق الساعي بيمنه لانه غلام قال في المجموع فان ميرة الساعي فان كن قدر الواجب اجزاء والارد التفاوت أو أخذ منه ولا شيء للساعي بعمله لتبرعه ولو تلف بعضه قبل التقية في يد المالك وقبل التملك منها والخراج سقطت زكاته لازكاة الباقي وان نقص عن النصاب كلف بعض المال اه شرح مر (قوله أى من نصاب ذهب أو فضة) أى وان لم يكن مضروبا اه شرح مر (قوله رواه الشيخان) أى روى الخبر العدل على وجوب الخس في الركاز وعبارة حج وفي الركاز الخس كافي الخبر المتفق عليه انتهت أى بين الشيخين (قوله مصرف الركاز) هذا هو المعتمد في الركاز وقيل انه مصرف لاهل الخس لانه مال جاهلي حصل الظفر به من غير ايجاف خيل ولا ركاب فكان كالقبي اه شرح مر ومصرف بكسر الراء اسم محل الصرف وهو المراد هنا وبالفتح مصدر اه برماوى (قوله وهو دفين جاهلي) أى دفن الجاهلية وهم من قبل الاسلام أى بعثته صلى الله عليه وسلم اه حج ولعل المراد ما لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم امام من كان في زمن رسول الله عليه وسلم فلا ينبغي ان يكون دفينه ركازا اه سم وعبارة شرح مر المراد بجاهلي الدفن ما قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ويعتبر في كونه ركازا ان لا يعلم ان من ماله باقية الدعوة وعند الاقارب في كفى المجموع عن جمع وأثره وتضيته ان دفن من أدرك الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركازا انتهت وقوله ما قبل بعثته صلى الله عليه وسلم تحمل ما اذا دفنه أحدهم قوم موسى أو عيسى مثلا قبل نسخ دينهم وفي كلام الاذرعى ما يفيدانه ليس بركاز وانه لو رثته أى ان علموا الا فهو مال ضائع كالموتاه ظاهر فليراجع اه رشيدى عليه (قوله هو أول من قوله وجود) لانه لا بد ان يكون مدفونا ابتداء ولو أظهره

كتحديد ونحاس وياتون  
وكمل فلا زكاة فيه ويؤلى  
لثان غيره مما يملكه فيضم  
اليه نظير مامر ووقت  
وجوب اخراج زكاة  
المعدن عقب التخلص  
وتتقية وموتة ذلك على  
المالك وتعتبر بماله ملكه  
أعم من تعبيره بالاول (وفي  
ركاز) بمعنى مركز ككتاب  
بمعنى مكتوب (من ذلك) أى  
من نصاب ذهب أو فضة  
فاكثر ولو يضمه الى مملكه  
مما سر (خمس) رواه الشيخان  
وفارق وجوب ربع العشر  
في المعدن بعدم الموتة أو ختمه  
(حالا) فلا يعتبر الحول للمامر  
في المعدن (مصرف) أى  
الخس (معدن) أى ركز كانه  
(مصرف الركاز) لانه حق  
واجب في الاستفادة من  
الارض فأشبه الواجب في  
الثمار والزروع وقول المعدن  
من زيادة (وهو) أى الركاز  
(دفين) هو أول من قوله  
موجود (جاهلي)



نحو سبيل بخلاف ما لم يدفن فانه لا يكون ركزا اه حل بل يكون لقطة لاحتمال انه ملكه شخص ثم ضاع منه  
 اه شيخنا وقد علم مما تقرر ان المدار على الدفن والضرب دليله ولا تقرر الى احتمال اخذه مسلم له ودقته لان  
 الاصل والظاهر عدم الاخذ ثم الدفن والا فلا تقرر لذلك لم يكن لتاركه بالكلية فقد قال السبكي الحق انه لا يشترط  
 العلم بكونه من دقته بل يكفي بعلامة من ضرب أو غيره وهو متعين ولا بد ان يكون الموجد قد عرفه ولو وجد  
 ظاهرا وعلم ان السبيل والسبع ونحو ذلك أظهره فركزا أو انه كان ظاهرا لقطة فانه ملك كان كلو ترد في كونه  
 ضرب الجاهلية أو الاسلام قاله الماوردي اه شرح مر (قوله فان وجد بموات) أي سواء كان بدار الاسلام  
 أم بدار الحرب وان كانوا يذنبون عنه سواء أحياء الواجد أم أقطعه أم لا ولو وجد في أرض الغائبين كان  
 لهم أوفى أرض القبي فلاهله أوفى دار الحرب في ملكه حربي فهو له أوفى أرض موقوفة عليه واليد له فله كما قاله  
 النغوى وأقرامو لسبيل شخص ملكه طريقا أو معجدا أو سبيل الامام أرضا من بيت المال كذلك كان لقطة  
 أيضا لان اليد للمسلمين وزالت بيد المالك كما قاله الغزالي خلافا لافرى اه شرح مر (قوله زكاة) هذا  
 جواب الشرط وظاهره انه في هاتين ملكه وان علم مالكة حرروا نظر ما للفرق بين الموات والمسجد اه شيخنا  
 (قوله وفي معنى الموات القلاع الخ) وفي معناه أيضا خرابات الجاهلية اه شرح مر (قوله أو وجد بمسجد) أعاد  
 العامل لاختلاف الحكم وبناء للمفعول لان فاعله لا يتقيد بالاهلية وقوله أو وجد اسلامي أعاد العامل لان  
 هذا مقابل لما مر فليس من جهة التفصيل اه شيخنا وبعبارة الشري يرى قوله فان وجد بموات بناء للفاعل  
 وبني ما بعده للمفعول ووجه ظاهر وهو ان حكم الاول من وجوب الزكاة متعلق بمن هو أهل لها فخص به  
 بخلاف ما بعده وهو ظاهر فله دهره انتهت ثم قال قوله أو وجد بمسجد ان قلت لم أعاد لفظا وجد وهو لاكتفى  
 بالسابق وعطف أو بمسجد الخ عليه قلت لمخالف حكم السابق كن كالمستقل فأعاد ما ذكر إشارة لذلك فان  
 قلت ما بعده وافتقاره في الحكم فله اعطاه عليه بدون اعادته قلت هو مبني له في الحقيقة وان وافقه في الحكم  
 لان الاول من افراد الجاهل وهذا اسلامي تأمل اه (قوله أو وجد بمسجد) أي وان اخص بطائفة محصورة  
 فان نفوه عرض على الواقف وهكذا الى المحمي اه برماوى (قوله أو شارع) أي أو طريق فافد اه برماوى  
 (قوله أي المالك في الثلاثة) وجهه في المسجد والشارع ان اليد عليه للمسلمين وقد جهل مالكة ولان الظاهر انه  
 لمسلم أو ذمى ولا يجعل تلك مالهما بغير بدل قهرا اه شرح مر (قوله أو وجد بملك شخص) أي ولو باقطاع امام  
 أو في موقوف بيده وان وجد في ملك حربي في دار الحرب فله حكم النبي لان دخل دارهم بملكهم فيرد على مالكة  
 وجوابا وان اخذ قهرا فهو غنمة اه برماوى (قوله ان ادعاء) التقييد بدعوى المالك هو المعتمد كذا كراموان  
 شرط السبكي وابن الرفعة ان لا ينطيه وان لم يدعه موصوبه الاسنوى كسائر ما بيده فتدرب بالفرق بينهما اذ بيده ثم  
 ظاهرا معلومة غالب بخلافه فاعتبر دعواه لاحتمال ان غيره دقته اه شرح مر (قوله ياخذ به بلابمين)  
 ما لم يدعه الواجد والا فلا بلابمين البين اه شوبرى ومثله شرح مر (قوله والا فلن ملك منه) قياس ما قدمه  
 فبين وجد بملكه انه لا يكفي هنا مجرد عدم النقي بل لا بلابمين دعواه ثم ما تقرر من انه لمن ملك منه أو ورثته ظاهرا ان  
 علموا به وادعوه أو لم يعلموا واعلمهم بذلك واعلامه اياهم واجب لكن اطردت العاقبة في ما تابان من نسبه شئ  
 من ذلك تسلطت عليه الظلمة بالاذى وانتهى به بان هذا بعض ما وجد فهل يكون ذلك عذرا في عدم الاعلام  
 ويكون في يده كالوديعة فيجب حفظه ومراعاة ابداء ويجوز له صرف فصرف بيت المال كن وجعل لا آيس من  
 ملاكه وخاف من دفعه لامن بيت المال ان أمين بيت المال لا يضر فصرفه فيه نظر ولا يبعد الثاني العذر  
 المذكور وينبغي له ان أمكن دفعه لمن ملك منه تعدد على غيره ان كان مستحقا في بيت المال اه ع ش على مر  
 (قوله فيكون له وان لم يدعه) وحيث تميز كيه في هذا العامز كاهل كلو في بقية الاعوامز كاهل النقد وهي ربيع  
 العشر وهذا بخلاف المعدن لا يركيه الامر لاحتمال أنه ينفق في هذا العام فقط والكل لا يتأتى فيه هذا الاحتمال  
 لانه مدفون اه شيخنا والمراد ببقية الاعوام السنين الماضية الى عام الاحياء اه شرح مر (قوله وان لم يدعه)

فان وجدته) من هو أهل للزكاة  
 (بموات أو ملك أحياء ركاه)  
 وفي معنى الموات القلاع  
 والقبور الجاهلية (أو وجد  
 بمسجد أو شارع أو وجد)  
 دفن (اسلامي) بان وجد  
 عليه شئ من القرآن أو  
 اسم ملك من ملوك الاسلام  
 (وعلم مالكة) في الثلاثة  
 (قوله) فيجب رده عليه  
 وذكر هذا في وجدانه  
 بمسجد أو شارع من  
 زيادتي (أو جهل) أي  
 المالك في الثلاثة (لقطة)  
 يعرفه الواجد سنة ثم له ان  
 يملكه ان لم يظهر مالكة  
 (كما) يكون لقطة (لوجهل  
 حال الدفن) أي لم يعرف انه  
 جاهلي أو اسلامي بان كان  
 مما يضر بمثله في الجاهلية  
 والاسلام أو مما لا أثر عليه  
 كالتبر والحلي (أو) وجد  
 (بملك شخص كله) أي  
 للشخص (ان ادعاء) ياخذ به  
 بلاعين كاستعانة الدار (والا)  
 أي وان لم يدعه (فلن ملك  
 منه) وهكذا حتى ينتهي  
 الامر (الى المحمي) للارض  
 فيكون له وان لم يدعه لانه  
 بالاحياء ملك ما في الارض  
 وبالسبع



لم ير ملكه عن فائدة مدفون  
منقول فان كان المحمي  
أو من تلقى الملك عنه ميتا  
قورته فأمون مقامه فان قال  
بعضهم هولورثنا وأباه  
بعضهم سلم نصيب المدعي  
اليهوسلك بالباقي ماذكر  
فان أيس من مالكة تصدق  
به الامام أو من هو في يده  
(ولو ادعاء اثنان) وقد وجد  
في ملك غيرهما (فلن صدقه  
الملك) فيسلمه وهذا من  
زيادتي (أو) ادعاء (باتع  
ومشتر أو مكر ومكر أو معبر  
ومستعير) وقال كل منهما  
هولي وأما دفتته (حلف ذو  
البذ) من المدعين في الثلاث  
ليصدق كما لو تنازع على متاع  
الدار فيدزده بقولي (ان  
أمكن) صدقه ولو على بعد  
فان لم يمكن لكون مثل ذلك  
لا يمكن دفعه في مقدمه  
يصدق ولو وقع التنازع بعد  
عود الملك الى البائع أو  
المكري أو المعبر فان قال  
كل منهم دفتته بعد عود الملك  
الى حلف يمينه ان أمكن  
ذلك وان قال دفتته قبل  
خروجه من يدي صدق  
المشترى أو المكري أو المستعير  
على الاصح لان المالك سلمه  
حصول السكر في يده فيده  
تسخ البند السابقة (و)  
الواجب (فيملك بمعاوضة)  
مقرونة (بنية تجارة) وان لم  
يحدد هافي كل تصرف  
(كسراء وامداق) وهبة  
بتوليها كسراء

أي بل وان نقاه اه حل وقوله بل وان نقاه فيب نظر والوجه خلافه اذ ليس وجوده عند الاحياء قطعيا  
وحينئذ فاذا نقاه هو أو وارثه حقا فان أيس من مالكة فليت المال اه سم (قوله أيضا وان لم يده) أي مال  
ينفقه فالشرط فيمن قبل المحمي ان يده وفي المحمي ان لا ينفقه اه مر اه سم (قوله أيضا وان لم يده) زاد  
العلامة ج بل وان نقاه ونقله العلامة الزيلدي عن الدارمي وأقره قال العلامة سم لكن الوجه خلافه ونقله  
عن العلامة الرملي وعبارته فيمن قبل المحمي ان يده وفي المحمي ان لا ينفقه اه اه برماوي (قوله لم ير ملكه  
عنه) أي فيخرج خمسة الذي لم يعموم ملكه موز كذا بقية السنين الماضية الى الاحياء اه ج ومر (قوله ولباه  
بعضهم) قضيت انه لاحوله ويدل على ان المحمي لو نقاه لاشي له وانظر لو ادعاء اه شورى (قوله وسلك  
بالباقي ماذكر) أي من انه لن تلقى الملك عنه وهكذا الى المحمي فان كان الميت هو المحمي فالباقي للورثة ولو  
نقوه أوليت المال على الخلاف فيمسبق اه شيخنا (قوله فان أيس من مالكة الخ) أي مطلقا أي سواء  
عرف قبل اليأس أم لا وهذا هو المعتمد اه من خط شيخنا الاشبولي بهامش شرح مر (قوله تصدقه  
الامام) أي صرفه في مصارفه الشرعية فلا يشك بقول النجوع فان أيس من مالكة كان له بيت المال كسائر  
الاموال الضائعة وقيل ان هذا فيما اذا عرف مالكة ثم أيس من وجوده وذلك فيما اذا جهل عين مالكة ثم  
أيس من ذلك ووجه ذلك ان الوجود بعد اليأس من الوجود بعد المعرفة أقرب منه بعد اليأس من الوجود بعد  
الجهل بالعين فلذلك راعينا ثلاث الاقربى وجعلنا ملك بيت المال حتى يسهل غرمه لملكه اذا جاء بخلافه في  
الحالة الاخرى ليعود وجوده فكأن واحد من التصرف بما سواه لا ينافي ما تقرر قولهم لو ألقى هارب أو ربح ثوبا  
بعمرة مثلا أو خلف مورثه ودبعة وجهل مالك ذلك لم يملكه بل يحفظه لانه مال ضائع للملح على ما قبل اليأس  
وحينئذ فلا فرق في وجوب حفظه بين معرفة مالكة والجهل به من أصله ولا يكر على ذلك قولهم  
الا في القطة تومأ وجد بأرض ملوكة فلذي البذ فيها فان لم يده فلن قبله وهكذا الى المحمي فان لم يدها فقلطة  
اه شرح مر (قوله أو من هو في يده) فله صرفه في وجوه الصدقة عن مالكة ويثاب على ذلك خصوصا ان علم  
أن دفعه للامام تضييع له لقله اه قل قال بعضهم ويجوز لواحد ان يموت منه نفسه ومن تلزمه موته بحيث  
كان ممن يستحق في بيت المال اه شيخنا (قوله وأما دفتته) انظر موضعه وهل ذكره متعين والاخلال به مضر  
اه شورى (قوله حلف ذو البذ) أي اذا كان هو المشتري أو المكري أو المستعير بدليل قول الشارح ولو وقع  
التنازع الخ (قوله من المدعين) أي في كل صورة من الثلاث فهو متني لاجع اه شيخنا (قوله سلمه  
حصول الكفر في يده) أي سلم انه وضع يده عليه ويصنأخرة فتسحق يد المالك اه شيخنا (قوله والواجب فيما  
ملك بمعاوضة الخ) يؤخذ من الترتيب شروط الاول ان يملك بمعاوضة الثاني ان يكون بنية تجارة الثالث ان  
لا ينوي القنية الرابع الحول الخامس ان يبايع نصابا آخر الحول السادس ان لا ينص بمبايعهم به اه شيخنا  
ح ف (قوله بنية تجارة) أي واقعة ولو في مجلس العقد فاذا اشترى عرضا للتجارة لا بد من نيتها وهكذا الى ان يفرغ  
رأس مال التجارة وقوله وان لم يحدد هافي كل تصرف أي بعد شرائه بجميع رأس مال التجارة لا يوجب  
حكم التجارة عليه اه حل (قوله مقرونة بنية تجارة) ينبغي ان لا تشترط مقارنتها لجميع العقد بل يكفي  
وجودها قبل الفراغ وان لم توجد الامع لفظ الآخر وان تأخر وطاهر كلامهم انه لا يكفي تأخرها عن العقد  
وان وجدت في مجلس العقد له اتجاه فليتأمل وعبارة زي وينبغي اعتبارها في مجلس العقد اه اه ع ش  
على مر (قوله وامداق) كان زوج أمته بعرض وتوفي به التجارة حل العقد المألوزج غير السيد موليته  
فان كان محجرا فالنية منه حال العقد وان كان غير محجرا فالنية منها مقارنة لعقد ولها أو قوله في النية اه ع ش  
(قوله واكثره) كان يستأجر الاعيان ويؤجرها بقصد التجارة فيما اذا استأجر أرضا ليؤجرها بقصد التجارة



فرضي حول ولم يؤجرها يلزم زكاة التجارة فيقومها بأجرة للذل حول ويخرج زكاة تلك الأجرة وان لم تحصل له لانه  
 حال الحول على مال التجارة عنده والمال ينقسم الى عين ومنفعة وماهنا من الثاني وان أجزها فان كانت الأجرة  
 فقد اعينا أو ديناً حالاً أو مؤجلاً يأتي فيه ما عرضاً أو عرضاً فان استهلكه أو نوى قبضه فلا زكاة فيه وان نوى التجارة  
 فيه استمرت زكاة التجارة وهكذا في كل عام اهـ ج (قوله لا كالأه) أي ولا كالثفل فلو مات مورثه عن مال تجارة  
 انقطع حوله ولا ينفع له حول حتى يتصرف فيه بنية التجارة ذكره الرافعي قبيل شرط السوم وتبعه المصنف  
 خلافاً لما أفتى به البلقيني اهـ شرح مر وقوله حتى يتصرف فيه ظاهره انه لا ينقطع الحول الا فيما تصرف  
 فيه بالفعل فلو تصرف في بعض العروض الموروثة وحصل كساد في الباقي لا ينقطع حوله الا فيما تصرف فيه  
 بالفعل وهو ظاهر فلا يرجع اهـ رشدي عليه (قوله ورد ببيع) أي حيث لم يكن المردود من اموال التجارة  
 والا فحكمها باق اهـ مر اهـ ع ش ومثله يقال في الاقالة اهـ شيخنا (قوله لا تنفع المعاوضة) بل الاسترداد  
 المذكور فسخ لها ولان التملك بجائز لا بعد تجارة فمن اشترى بعرض للقبضة عرضاً للتجارة أو للقبضة أو اشترى  
 بعرض للتجارة عرضاً للقبضة ثم رد عليه بأقالة أو نحوه لم يصير مال تجارة وان نواه بخلاف الرد ببيع أو نحوه  
 ممن اشترى عرضاً للتجارة بعرض لها فانه يبقى حكمها ولو اشترى لها ما صبغ بالصبيغ به أو دباغاً لم يصبغ به للناقص  
 صار مال تجارة فتلزم زكاة بعده فرضي حوله وان لم يبق عين نحو الصبيغ عنده عاملاً خلافاً لما يوهمه كلام التهمة أو  
 صابوناً أو ملهاً يغسل به أو يعجن به لهم لم يصير كذلك لانه يستهلك فلا يقع مسألهم اهـ شرح مر وفي المصباح  
 وصيغت الثوب صبغاً من بابي نفع وقتل وفي لغة من باب ضرب اهـ وفيه أيضاً صبغت الجلد صبغاً من باب قتل  
 ونفع ومن باب ضرب لغة اهـ (قوله فلا تنفع المعاوضة) فيه تعطيل الشيء ببلزومه أو نفسه كما لا يخفى على المتأمل اهـ  
 حل. ومتعلقه بفتح اللام وضم القاف اهـ برماوى (قوله لقضية) بكسر القاف وضمها اهـ شوري ومعنى القضية  
 ان ينوي حبسه لا لتفادع به اهـ شيخنا ح ف وفي المختار قنوت القنم وغيرها قنوة وقنيتها أيضاً قضية بكسر  
 القاف وضمها فهما اذا اقتنيتها لنفسك لا للتجارة واقتناء المال وغيره اتخاذ اهـ (قوله فان نوى لها انقطع الح) أي ولو  
 كثر جدا بحيث تقتضي العادة بان مثله لا يحبس لا لتفادع به ويصدق في دعواه القضية ولودلت القرينة على  
 خلاف ما ادعاه اهـ ع ش الى مر (قوله فان نوى لها انقطع الح) أي بمجرد النية بخلاف عرض القضية لا يصير  
 للتجارة بمجرد نيتها كما سيأتي لان القضية هي الحبس لا لتفادع وقد وجدت بالنية المذكورة مع الامسالك فربنا  
 عليها اثرها والتجارة هي التغليب في السلب بقصد الارباح ولم يوجد ذلك ولان الاقتناء هو الاصل فاكتمل فيه  
 بالنية بخلاف التجارة ولان ما لا يثبت له حكم الحول بدخوله في ملكه لا يثبت بمجرد النية كقوله نوى بالمعاوضة السوم  
 وقضية اطلاقه انقطاع الحول بذل سواء نوى به استعمالاً جازاً أم محرماً كلبسه الذي يباح وقطعه الطريق بالسيف  
 وهو كذلك كما هو أحد وجهين في التهمة ولو نوى القضية ببعض عرض التجارة ولم يعينه في تأثيره وجهان حكمهما  
 الماوردى أقر بهما كما أفاده لو ادرجته تعالى التأثير يرجع في ذلك البعض اليه وان جرى بعضهم على ان  
 الاقرب المنع اهـ شرح مر (قوله وهو يقال لامتنعة البراز الخ) عبارة شرح مر البرز باع واحدة مفتوحة  
 وزاى ومجتمعة شديدة يطلق على الثياب المعدة للبيع عند البراز ينوع على السلاح قاله الجوهرى انتهت (قوله  
 وكلامهم يشمل الخ) منبى مر على ما في التهمة وعلى ان هذا بخلاف ما لو كان له دين قرض على آخر قبضه ناويا  
 التجارة فيه فانه يصير مال تجارة لظهور المعاوضة والمقابلة هنا قال وبذلك يجتمع الكلامان في القرض قال وبذلك كل  
 دين اذا قبضه ناوياً بالتجارة فيه صار مال تجارة لانه عرض حقه لا عينه فالمعاوضة والمقابلة ظاهرة فيه فليتأمل اهـ  
 سم (قوله لكن في التهمة انها لا تسكني) أي عند الاقتراض وهذا هو المعتمد فان اشترى به ما يقتض شياً ونوى  
 التجارة عند الشراء كان المشتري عرض تجارة اهـ شيخنا وعبارة شرح مر أموالاً اقترض مالاً ناوياً به  
 التجارة فلا يصير مال تجارة لانه لا يقصد لها وانما هو ارفاق قاله القاضي تفتها لوجزم به الروايات المتولى وصاحب

لا كالأه ورد ببيع بوجه بلا  
 قواب واحتطاب لا تنفع  
 المعاوضة (ربع عشر قيمته)  
 اما أنه ربع العشر فكيف  
 الذهب والفضة لانه يقوم  
 بهما واما انه من القيمة فلانها  
 متعلقة فلا يجوز اخراج من  
 عين العرض (مالو ينول قضية)  
 فان نوى لها انقطع الحول  
 فيحتاج الى تجديد النية  
 مقرونة بتصرف والاصل  
 في زكاة التجارة خبر  
 الحاكم باسنادين صحيحين  
 على شرط الشيخين في الاصل  
 صدقتها وفي الغرض صدقتها  
 وفي القنم صدقتها وفي البرز  
 صدقته وهو يقال لامتنعة  
 البراز والسلاح وليس فيه  
 زكاة عين فصدقته زكاة تجارة  
 وهي تلقيب المال بمعاوضة  
 لقرض الربح وكلامهم  
 يشمل ممالك باقتراض بنية  
 التجارة فتسكني نيتها لكن في  
 التهمة انها لا تسكني لان  
 القرض ليس مقصوده  
 التجارة بل الارفاق وانما  
 تجب زكاة التجارة



(بشرط حصول نصاب) كغيرها (معتبراً) أي النصاب (بآخره) أي بآخر الحول لا يمار فيه ولا يجمع فيه لأن الاعتبار بالقيمة وتغير مراعاتها كل وقت لا مراعيا الأسعار انخفاضاً وارتفاعاً واكتفى باعتبارها آخر الحول لأنه وقت الوجوب (فلورد) مال التجارة (في اثنتائه) أي الحول (الي نقد) كان يبيع به وكان مما يقوم به آخره) أي آخر الحول (وهو دون نصاب واشترى به عرض ابتدئ حوله) أي العرض (من) حين (شرائه) لتحقيق نقص النصاب بالتنفيض بخلافه قبله فإنه مظنون أمالوباعه بعرض أو نقد لا يقوم به آخر الحول كأن ياعبراهم والحال يقتضي التقويم بدنانير أو بنقد يقوم به وهو نصاب حوله يلق وتولى يقوم به آخره من زيادتي (ولو ثم) أي حول مال التجارة (وقيمة دون نصاب) بقصد زده بقولي (وليس معه ما يكمل به) النصاب (ابتدئ حول) فإن كان معه ما يكمل به فإن ملكه من أول الحول وكلهما آخره ككلو كن معه مائة درهم فابتاع بخمسين منها عرضاً للتجار فو بفي ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين فيضم لما عند موته ز كلاً لجمع وإن ملكه في اثنتائه ككلو كن ابتاع بالمائة

الافوار انتهت (قوله أيضاً لكن في التمهيد) هو المعتمد بخلاف ما لو صالح عن دين القرض بعرض فإنه يصير مال تجارة إذا نوى به التجارة وأما لو صالح عن دين القرض يدرأهم فلا تكون مال تجارة وإن نوى لأنها انما تجب فيها زكاة العين حتى لو خرج عن ملكه في جزء من السنة لم تجب فلا تجب الا اذا حال الحول عليها في ملكه قال شيخنا الشيرازي وقضيه انه لو استرد بدلها ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة وإن كان من العروض ولو قيل انه مال تجارة في هذه الحالة لم يكن بعيداً لأنه قبضه عوضاً عما في ذمة الغير فاعطى عليه الضابط اه برماوى (قوله بشرط حول) ويظهر انعقاد الحول باول متاع يشتري بقصد ما ويتبنى حول ما يشتري بعده عليه اه شورى (قوله بآخره) الباء في بآخره وبطريقه ويجمعه ظرفية أي في آخره لا في طريقه ولا في جمعه اه برماوى وعبارة أصله مع شرح مر وفي قول بطريقه أي في أول الحول وفي آخره ولا يجمع به ما بينهما ما اذا توفى العرض في كل لحظة يشق ويحوج الى ملازمة السوق ومراقبة دائمة وفي قول يجمعه كالمواشي وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظة انقطع الحول فان كل بعد ذلك استأنف الحول من يومئذ وهذا من مخرجين والمنصوص الاول انتهت (قوله فلورد مال التجارة) أي جمعه اه زى وهذا شروع فيما ينقطع الحول اما في اثنتائه كـ هذه واما بعد تمامه كالتى بعدها اه شيخنا (قوله أيضاً فلورد مال التجارة) أي جمعه لانه مفر من مضاف لمعرفة قيم ودلالة العام كلية ~~مكون~~ فيها على كل فرد فرد مطابقة أي رد كل فرد فرد من مال التجارة أما لو رد بعضه فقط فحول التجارة باق فيه وان قل العرض جدا ان الرجح كان فيه ونقص المال عن النصاب لم يحقق لان البرية بآخر الحول بخلاف ما لو نقص جمعه وهذا مرادهم فطاعوه والمفهوم من تعليمهم ومنه يعلم ان التجار يحوانيت الديار المصرية ونحوها اذا نقص من عروضهم البعض ناقص الحول التجارة فيه باق نظراً لما عنده من العروض وان قلت فليفتن لذلك اه برماوى (قوله الى تقدير يوم به الخ) انظر لو كان النقد الذى يقوم به غالب نقد البلد وغلب نقدان وقتنا يخير فهل اذا رد في اثناء الحول الى أحدهما وهو دون النصاب فيمتاع مطلقاً أو بشرط ان يكون قد عزم على التقويم به آخر الحول أو كيف الحال وانظر اذا كان الغالب غير متعدد ورده اليه في اثناء الحول وهو دون النصاب ثم صرف في آخر الحول مغالوباً وصار الغالب غيره هل يتبين عدم الانقطاع بالرد اليه لانه تبين أنه خلاف الذى يقوم به أو كيف الحال وقد وقع كل ذلك في درس مر ومال في الاول الى ان العبرة بما اختاره وفي الثانى الى تبين عدم الانقطاع فاجزر اه سم (قوله وهو دون نصاب) أي ولم يكن ملكه نقد من جنسه يكمل به أخذاً مما يأتى في قوله ولو تم الحول بوقيمته دون نصاب الخ الآن يفرق اه ج والاقرب عدم الفرق كما استقر به سم اه ع ش (قوله عرض) يسكون الرأء كقلس اسم للمناع وفي كل شئ عرض الا الدرهم والدنانير فأم عين وقال أبو عبيد العرض الامتعة التى لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوئاً ولا عقاراً والعرض فختين ما يعرض للانسان من مرض ونحوه وعرض الدنيا أيضاً ما كان من مال قل أو كثر اه برماوى (قوله من حين شرائه) أي لامن حين النضوض لان التجارة انما يبتدأ حولها عند الملك بالمعاوضة وعنده تعتبر النية اه برماوى (قوله والحال يقتضى التقويم بدنانير) أي اما لكونه اشتراها أو لكونها غالب نقد البلد اه ع ش على مر (قوله وهو نصاب) أي أو دون نصاب وعند ما يكمل به نصاباً اه برماوى (قوله فحوله يلق) وكذا يلقى حوله اذا رد بعضه الى النقد المذكور ولو كان البعض الباقي بلا رد قليلاً جداً كانه ردمها تسعة وتسعين وبقي واحد بلا ردها شيخنا (قوله ابتدئ حول) أي ويطلق الحول الاول اه شرح مر وقضيه انه لو اشترى ببعض مال القنية عرضاً للتجارة أول المحرم ثم يباقيه عرضاً آخر أول صفرائه لاز كانه في واحد منهما اذا لم تبلغ قيمة كل واحد نصاباً لانه باول المحرم من السنة الثانية ينقطع حول ما اشتراه أولاً لنقصه من النصاب ويبتدئ به حول من ذلك الوقت ويوم الثانى أول صفرائه من السنة الثانية وهكذا فلا تجب في واحد منهما ز كلاً الا اذا بلغ نصاباً وليس مراد بل يز كلاً لجمع آخر حول الثانى لوجود الجميع في ملكه أول صفرائه اه



عش عليه (قوله ثم ملك حسين) أي وبلغت قيمة العرض مائة وخمسين كالنقدي قبله اه رشدي على مر  
 (قوله زكي الجميع) أي اذا تم حول الحسين كذا عبر مر في شرحه وكتب عليه عش قوله اذا تم حول الحسين  
 قال الشيخ عميرة قال ذلك في شرح الروض والظاهر ان مال التجارة يزكي عند تمام حوله اه سم على المنهج  
 أقول يتأمل معنى هذا الكلام فان المتبادر من قوله زكي الجميع اذا تم حول الحسين انه يقوم مال التجارة عند  
 تمام حول الحسين فان بلغ معها نصاب زكي الجميع والا فلا ثم أيتصرح بهذا المتبادر على حج ثم قال وبه يندفع  
 ما بهامش شرح المنهج من قوله والظاهر ان مال التجارة الخ اه كلام عش وعبارة حج بخلاف ما لو اشترى  
 بالمائة وملك خمسين بعد فان الحسين انما انضم في النصاب دون الحول فاذا تم حول الحسين زكي المائتين  
 كالصرح في انه لا يفرد كل بحول واصرح منه في ذلك قول الروض وشرحه مانعه فان قصص عن النصاب بتقويمه  
 آخر الحول وقد وهب له من جنس نقد ما يتم به نصاب زكي الجميع لحول الموهوب من يوم وهب له لامن يوم  
 الشراء الانقطاع حول تجارته بالنقص اه قتأمل (قوله لا تقطاع الخ) وبه يندفع ما في هامش شرح المنهج  
 شيخنا من قوله والظاهر ان مال التجارة يزكي عند تمام حوله اه وسيأتي ما في هامش الصفحة الآتية عن  
 الروض وشرحه في نظيره من الاصل والريح خلافة وأن كلا يزكي لحوله لكن الفرق بين الريح وغيره لا يخ  
 فليتأمل اه وقوله وسيأتي في هامش الصفحة الخ عبارة الروض وشرحه هناك مانعه واذا اشترى عرضا بثمن  
 من الدنانير وباع في اثناء الحول بعشرين منها ولم يشتر بها عرضا زكي كلام من العشريين لحوله بحكم الخلطة اه  
 فانه دل على انه لا ضم هنا فليراجع اه (قوله واذا ملكه بعين نقد الخ) مراد به ان حول التجارة لا يجب  
 أن يكون من حينها بل قد يكون مبنيا على حول رأس ماله اه شيخنا والمراد بمال التجارة هنا خصوص العرض  
 بخلاف ما لو اشترى نقدا بثمن فانه يتقطع حول الذي اشترى به وان كان الشراء للتجارة فتصدق به القرار من  
 الزكاة اه شرح مر (قوله بعين نقد) أي مما تجب فيه الزكاة سواء كان مضمرا بأثم لا كتبوسيكه بخلاف  
 الحلي المباح اذا اشترى به فان الحول من الشراء اه برماوي (قوله أو دونه وفي ملكه باقية) الفرق بين هذه  
 وبين قوله فيما مر فان كان معه ما يكمل به الى آخر المسئلة الاولى مما مر ان المالك هنا الزائد على عرض  
 التجارة يكمل النصاب وهناك الزائد لا يكمله كرايت اه شيخنا والمراد من هذه العبارة ان الذي يملكه كان  
 في ابتداء الامر نصابا اشترى ببعضه وأبقى بعضه وابتقى بعضه وهذا ما فهمنا من تقدم فكان الذي يملكه عند ابتداء  
 الحول أقل من نصاب اشترى ببعضه وأبقى بعضه اه (قوله كان اشتراه بعين من مثقالا) أي أو بعشرين من  
 النعمة ونقد هافي المجلس كذا كره الشهاب حج أي وكل ما أقبضه في المجلس من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو  
 أقبضه عن الفضة ذهباً أو عكسه فانه يتقطع الحول كذا كره الشهاب عميرة البرلسي اه رشدي (قوله بنى على  
 حوله) أي حول النقد لا اشتراك النقد والتجارة في قدر الواجب وجنسه فان كان النقد مما لا تجب فيه الزكاة  
 كالحلي المباح فانه اذا اشترى به كان حوله من الشراء اه حل (قوله أيضا بنى على حوله) أي لا اشتراكهما  
 في قدر الواجب وفي جنسه ولان النقدين انما خصا بالواجب الزكاة دون باقي الجواهر لارصدهما للتماء والتماء  
 يحصل بالتجارة فلم يحز ان يكون السبب في الوجوب سببا في الاسقاط اه شرح مر وقوله سببا في الاسقاط  
 أي فلا جعل حوله من وقت الشراء الذي هو سبب التمام مسقطا لما مضى من حول النقد لزم ما ذكر اه  
 عش عليه (قوله بان اشتراه بنقد في النعمة الخ) محله ما لم يعينه في المجلس فان عينه فهو كالشراء بالعين اه  
 شوبري (قوله وان نقده) أي دفعه في الثمن أي عنه والمراد دفعه بعد تمام المجلس املود دفعه في المجلس فكلوا  
 اشترى بالعين اه شيخنا (قوله أيضا وان نقده) أي نقدا الذي في ملكه في الثمن كما تدل عليه عبارة حج ومصورته  
 كان اشترى أمانة للتجارة بعشرين مثقالا في ذمته والحال ان عنده عشرين مثقالا لها ستة أشهر مثلا فدفعها  
 عن التي في ذمته فلا يبنى حول الامتعة على الستة أشهر بل يستأنف حول الامتعة من حين ملكها وطرفت

ثم ملك حسين زكي الجميع  
 اذا تم حول الحسين (واذا  
 ملكه) أي مال التجارة (بعين  
 نقد نصاب أو دونه وفي  
 ملكه باقية) كان اشتراه بعين  
 عشرين مثقالا أو بعين عشرة  
 وفي ملكه عشرة أخرى  
 (بنى على حوله) أي حول  
 النقد (والا) بان اشتراه  
 بنقد النمنون نقده في  
 الثمن



أو يتعد دون نصاب وليس في ملكه باقيه (ق) عوله (من) حين (ملكه) وفارقت الأولى مالوا اشتراه بعين النقد بان النقد لا يتعين دفعه في الثمن بخلافه في تلك اه شيخنا وفي المصباح وقد ثبت الرجل الدراهم بمعنى أعطيته فيتعدى إلى مفعولين ونقصته على الزيادة أيضا فانتقدتها أي قبضها ويا به ضرب اه (قوله أو يعرض قنية) كالتياب والحق المباح اه شرح مر واحترزه عن عرض التجارة فانه يبنى عليها اه برماوى (قوله ولو ساعة) الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر وقيل ان ملكه بنصاب ساعة يبنى على حولها لانه مال يجب فيه الزكاة في عينه وله حول فاعتبر والصحيح المنع لاختلاف الزكوتين قدرا ومتعلقا انتهت (قوله وفارقت الأولى) أي مما بعد الا لکن هذا الفرق لا يظهر بينهما وبين مالوا اشترى في الذمة ونقد في المجلس اه شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله مالوا اشتراه بنقد في الذمة ونقده أي بعد مفارقة المجلس اه نعم على حج قلا عن شرح الارشاد وان اذاه التعليل بقوله اذ صرفه الى هذه الجهة لم يتعين لكنه لما كان المجلس من حريم العقد نزل الواقع فيه منزلة الواقع في العقد فكانه عين فيه انتهت (قوله بان النقد لا يتعين صرفه لاشراء) أي فالعرض قد تجدد له كحقه ببقاء وظاهرا وقوله بخلافه في تلك أي فيتعين صرفه لوقوع الشراء بعينه فكأنه بدل عن النقد فكان النقد باق بحاله فيبقى حوله بخلاف ما اذا دفعه عما في الذمة فانه لما كان غير واجب الدفع عنه لم يتبر حوله السابق لزوال الملك عنه من غير مقابل فان المدفوع عن الثمن الذي في الذمة ليس في مقابلة المبيع بل هو تعويض عما في الذمة والمبيع مقابل لما في الذمة لانه هذا المدفوع عنه بخصوصه اه شيخنا (قوله ويضم ربح لاصل الخ) أي قياسا على التناج مع الامهات ولعسر المحافظة على حول كلز يادفع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاع وانخفاض اه شرح حج (قوله ولوه عن العرض) الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر والاه من ان ولد العرض من الحيوان من نم ونخل واماع وغيره من الاشجار كشمس أو تفاح مال تجارة لانهم ما جز آن من الام والشجر والثاني للام مال يحصل بالتجارة ومحل الخلاف ما لم تنقص قيمة الام بالولادة فان نقصت كان كائن قيمة الام تساوى الفاقصارت بالولادة تساوى ثمانية وخمسة والولماتان جبر نقص الام بقيمة الولد حرما انتهت (قوله أيضا ولوه عن العرض) عبارة شرح مر وسواء أحصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمة زكى القيمة أو بأكثر منها فزكاة الزائد معها وجهان أحدهما الوجه بان انتهت وقوله زكى القيمة أي لا ما باع به فقط لانه فوق الزيادة باختياره فضمنها ويصدق في قدر ما فوته اه ع ش عليه (قوله ان لم ينض بما يقوم به) شامل صورتين احدهما لم ينض أصلا ومثل لها بالمثال الاول والثانية ان ينض بما لا يقوم به ومثل لها بالمثال الثاني اه شيخنا (قوله اما اذا نض الخ) توجب ذلك انه اذا نض من الجنس فقد رجع رأس المال إلى أصله فيصير الربح مستقلا وأما اذا لم ينض أو نض من غير الجنس فلم يرجع رأس المال إلى أصله فلا يصير الربح مستقلا لارتباطه في هذه الحالة برأس المال ارتباطا التابع بالمتبوع اه شربرى (قوله دراهم أو دنائير) بدل من ناض بدل كل فني المختار مائة أهل الجواز يحسمون الدراهم والدنائير النض والنض اذا تحول عينا بعد ان كل متاعا ويقال خذ ما نض للثمن دين أي ما تيسر وهو يستنض حقه من فلان أي يستخرجه ويأخذ منه الشيء بعد الشيء اه (قوله وامسكه الى آخر الحول) ليس بقيد كما يعلم من قوله بعدا واشترى بها عرضا يساوى الخ اه شيخنا (قوله ولو في ذمته) أي ذمة المشتري بأن أنشأ التزامه وقت الشراء وكذا لو ملكه بنقد في ذمة البائع بأن كان ديناً عليه فاستقرض عنه عرض تجارة اه من شرح مر (قوله أو دون نصاب) هذا من مدخول الغاية وهي بالتسوية اليه للرد وعبارة أصله مع شرح مر وكذا ان ملكه بنقد دونه أي النصاب فانه يقوم به في الاصح لانه أصله والثاني يقوم به غالب نقد البلد كما لو اشترى بعرض ومحل الخلاف ما اذا لم يملك بقية النصاب من ذلك النقد فان ملكه قوم به قطعاً لانه اشترى ببعض ما انصف عليه الحول وابتداء الحول من وقت ملك الدراهم كما قاله الراعي انتهت (قوله قوم به) أي ولو أبطل السلطان

البلد فلولم يبلغ به نصابا لم يجب الزكاة وان بلغ بغيره (أو) ملكه بغيره أي بغير نقد كعرض ونكاح ونحو ذلك



ذلك التقديران ملكه بنصاين من التقديرين قوم احدهما بالاخر قوم الملك فان كانت قيمة المائتين عشرين  
 قوم بهما نصفين أو عشرة قوم ثلثه بالدرهم وثلثاه بالدينار وكذلك كان احدهما أو كلاهما دون  
 النصاب اه برماوى قال ابن الاستاذ وينبغي للتاجر ان يبادر الى تقويم ماله بعدلين ويمتنع واحد بجزء الصيد  
 ولا يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج من قبل ويتجه من ترده انه لا يجوز ان يكون هو أحد  
 العدلين وان قلنا يجوز في جزاء الصيد ويفرق بأن الفقهاء أشاروا ثم الى ما يضبط المائتين فيبعضها ثم ما فيها  
 ولا كذلك هنا اذ القيم لا ضابط لها اه ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر الى ما يرغب أى في الاخذ به اه  
 سم على البهجة لكن عبارة ج ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف والسامع تصديقه من تقدير ماله  
 في عدم الماشية أقول وقد يفرق بأن متعلق العدمين بعد الخطأ فيه بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتهاد المقوم  
 وهو مظنة للخطأ فالتهمة فيه أقوى ومن ثم لم يكف بخبره لثبوت بل لولم يوجد خالص من جهة الامام حكم  
 عدلين بخبره كالمسألة وقوله ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر الى ما يرغب أى في الاخذ به في مثل ذلك العرض  
 حالا اذا فرض انهم ألف وكان التاجر اذا باع على ما جرت به عادة مفرقا في أوقات كثيرة بلغ الفين مثلا اعتبر  
 ما يرغب به فيه في الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق لان الزيادة المفروضة انما حصلت من تصرفه  
 بالتفريق لامن حيث كون الفين قيمته اه ع ش على م ر (قوله فيغالب نقد البلد) أى البلد الذى  
 كان فيه المال وقت حلول الحول كما قاله الماوردى وهو الاصح ج ر على قاعدة التقويم اذا تعذر التقويم  
 بالاصل اه شرح م ر وقد أشار الشارح الى هذا بقوله فلو حال الحول بمحل لا نقد فيه الخ (قوله أعظم من قوله  
 بعرض) عبارة الاصل أو بعرض وانظر لم حذف الشارح في حكايتها العاطف وهو لفظ أو تأمل (قوله  
 قوم ما قابل النقدية والباقي بالغالب) وذلك ظاهر ان اشترى كذا في عقد أو اشتراه في عقد واحد وفضل  
 الثمن والا قوم ما قابل النقدية والباقي بالغالب بنسبة التفضيل قال سم على البهجة فلو جهلت النسبة  
 فلا يبعد ان يحكم بسترأتهما ولو علم ان أحدهما أكثر وجهل عينه فلا يبعد ان يتعين في براءة ذمته أن يفرض  
 الاكثر من كل منهما وادخله التأخير الى التذكر ان رجى أقول لا يبعد ان له ذلك بل قياس ما تقدم عن المصنف  
 انه يكفي غلبة الظن اه ع ش على م ر (قوله أيضا قوم ما قابل النقدية والباقي بالغالب) أى اذا كان  
 النقد غير جنس الغالب وبلغا نصاين ز كما أولم يبلغوا أحدهما فلان كانا بلغتهما المجموع لوقوم  
 بأحدهما لانه لا يضم أحدهما الى الآخر وان بلغ أحدهما نصابا ز وحده هكذا ينبغي ان يفهم ولا يغفل  
 عنه وهو معلوم من كلامهم اه سم (قوله فان غلب نقد الخ) هذا راجع الى المستثنين قبله اه شيخنا  
 (قوله وبلغ نصابا) أى في جميع الموازين وبهذا اندفع ما ردد على الالة اه شيخنا (قوله في الثانية) وهى  
 مالوم ملكه بغيره والثالثة وهى مالوم ملكه بهما اه زى اه ع ش (قوله وبهذا فارق) أى بقوله لتحقيق تمام  
 الخ (قوله أو بنقد لا يقوم به الخ) هذه تقدمت قريبا في قوله فلولم يبلغا نصابا بحسب الزكاة وان بلغ بغيره اه  
 شيخنا (قوله وبه الفتوى) الظاهر ان قوله وبه الفتوى أظهر من قوله وعليه الفتوى كما يقع في بعض العبارات  
 اه برماوى (قوله كفى المهمات) هو المعتمد وعليه يجب عن قياس الثاني عن الحقائق بنات البون فيما  
 لو اتفق فرضان بان الزكاة في الأبل متعلقة بالعين وفي مال التجارة بالذمة فتعلق المستحقين بالأبل فوق تعلقهم  
 بمال التجارة اه برماوى (قوله وتجب فطرة رقيق تجارة مع كلهما) لو كان في مال التجارة تجارية جارية لمالك  
 وطها قبل الحول وبعد وان قلنا تعلق الزكاة تعلق شركة ويشكل بما يأتى في القراض من انه يحرم على كل  
 من المالك والعامل وطه جارية القراض سواء كان في المال ربح أم لا والفرق ان تعلق العامل بنفس العين وان  
 قدر المالك على اسقاطه بتعريضه عنه بخلاف التجارة فان الحق فيها متعلق بالقيمة ولا تعلق له بالقيمة وان  
 قلنا تعلق شركة ماله في الحوائش في باب القراض اه م ر اه شورى (قوله لا اختلاف بينهما) عبارة

(فيغالب نقد البلد) يقوم  
 فلو حال الحول بمحل لا نقد  
 فيه كبلد يتعامل فيه بفلوس  
 أو نحوها اعتبر أقرب بلاد  
 اليه وقول أو بغيره أعم من  
 قوله بعرض (أو) ملكه  
 (بهما) أى بنقد وغيره (قوم  
 ما قابل النقدية والباقي  
 بالغالب) من نقد البلد (فان  
 غلب نقدان) على التساوى  
 (وبلغ) أى مال التجارة  
 (نصابا أحدهما) دون  
 الآخر (قوم) ماله في الثانية  
 وما قابل غير النقد في الثالثة  
 (به) لتحقيق تمام النصاب  
 بأحد التقديرين وبهذا فارق  
 ما مر من انه لا زكاة فيما لو تم  
 النصاب في ميران دون آخر  
 أو بنقد لا يقوم دون نقد  
 يقوم به (أو) بلغ نصابا (بهما)  
 أى بكل منهما (خير)  
 المالك كفى شاتى الجيران  
 ودرأهم وهذا ما صححه في  
 أصل الروض وتقول الرافى  
 تصحيحه عن العراقيين  
 والرويان وبه الفتوى كفى  
 المهمات وخالف في المنهاج  
 كما صرح فصيح انه يتعين الاتصاف  
 للمستحقين وتقول الرافى  
 تصحيحه عن مقتضى اراد  
 الامام والبعوى وقول فان  
 غلب نقدان الى آخره من  
 زيادته في الثالثة (وتجب  
 فطرة رقيق تجارة مع كلهما)  
 لا اختلاف بينهما



شرح مر لاتهم ما يجبان بسببين مختلفين فلا يتساخلان كالقيمة والكفارة في العبد المقتول والقيمة والجزاء في الصيد المملوك اذا قتله المحرم انتهت وعجاجة حج لاختلاف السبب وهو المال والبدن فلا يتساخلان كالقيمة والجزاء في الصيد انتهت (قوله ولو كان أي مال التجارة) أي كله املو كان بعضه نجيب الزكاة في عينه وبعضه ليس كذلك فسيأتي في قول الشارح فلو كان مع ما فيه زكاة عين الخ اه شيخنا (قوله وجبت زكاة ما كمل نصابه) أي لو جود سببها من غير معارض اه شرح مر ولا وقص في زكاة العين في هذه الصور فلو كان مال التجارة تجسيز شاة أخرج واحدة عن أربعين وزكاة العشر من زكاة التجارة كما في حواشي التحرير (قوله فزكاة العين تقدم) قال في الروض وشرحه فلو حدث في أثناء الحول نقص في نصاب الساعة حيث غلبناه انتقل الحكم الى زكاة التجارة واستوفى الحول كما لو ملك نصاب ساعة لا للتجارة ثم اشترى به عرض تجارة فانه يستأنف حولا كما مر فلو حدث نتاج من الساعة بعد استئناف حول التجارة لم ينتقل الحكم الى زكاة العين لان الحول انعقد للتجارة فلا يتغير اه اه سم (قوله للاتفاق عليها) أي لانها اوجبت بالنص والاجماع ولهذا يكفر باحدها وقوله بخلاف زكاة التجارة أي فانها تختلف فيها ووجبت بالاجتهاد ولهذا لا يكفر باحدها ولان زكاة العين تتعلق بالرقبة وتلك بالقيمة فتقدمها يتعلق بالرقبة كالرهون اذا جنى اه شرح مر (قوله بخلاف زكاة التجارة) أي فالقديم اتم الاتجيب وكذا قول عند مالك اه شيخنا (قوله لا تجتمع الزكاة ان كان أي من جهة واحدة والا فقد يجتمعان من جهتين مختلفتين كما سيأتي فرياد وكما تقدم من وجوب فطرة رقيق التجارة مع زكاتها اه اطفحى (قوله فلو كان مع ما فيه الخ) هو قسم قوله أولا ولو كان مما تجب الزكاة في عينه الخ اه برماوى (قوله فدا قبل حوله صلاح ثمه) خرج به ما لو تم حول التجارة قبل بدو صلاح فيخرج كاهو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدا صلاح بعد الانحراج ولو يوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين في الثمر فليتأمل اه سم على حج وعليه فتدبر بالوجوب الزكاة في الثمر على هذا الوجه يلزمه اجتماع زكاتبين في مال واحد لانه زكاة الثمرة عند تمام الحول زكاة التجارة لدخولها في التقويم وزكاة عنها بعد بدو صلاح زكاة العين فقد تكررت زكاتها اللهم الا أن يقال لما اختلف الوقت والجهة تزل منزلة مالين اه ع ش على مر (قوله وجب مع تقدير زكاة العين عن الثمر الخ) قال في الروض وشرحه وينعقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذي يخرج زكاته فيه بعد الجذاذ من وقت الادراك وتجب زكاة التجارة فيه أبدا أي في الاحوال الآتية اه والظاهر ان ابتداء الحول الثاني على الشجر من وقت التمكين من الانحراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت انحراج زكاة الثمر فيختلف حولاهما اه سم على حج (قوله زكاة الشجر عند تمام حوله) قال في الروض وشرحه وكذا الحكم ان اشترى أي الثمرة بشرط القطع فدا صلاحها في ملكه قبل قطعها ثم قال ومتى زكاة الثمرة للعين زكاة الارض وكذا الجذوع والتبن للتجارة اذ ليس فيها زكاة عين فلا تسقط عنها زكاة التجارة فان قصت قيمتها عن النصاب لم يكمل به قيمة الثمرة وينعقد الحول للتجارة على الثمرة من الوقت الذي يخرج زكاته فيه بعد الجذاذ من وقت الادراك وان وجبت الزكاة له لان عليه بعد تربية الثمرة المستحقين فلا يحسب عليه زكاة الشجر زكاة التجارة فيه أبدا فان زر عزر عا القنية في أرض التجارة فلكل منهما حكمه فتجب زكاة العين في الزرع وزكاة التجارة في الارض اه وهنا أمور أحدها ينبغي ان يكون الحب كالثمره فيقال فيه ينعقد الحول للتجارة عليه من الوقت الذي يخرج زكاته فيه بعد الحصاد وما يتعلق به لامن وقت الادراك باشتداد الحب له المذكورة في الثمرة بعينها الثاني الظاهر ان ابتداء الحول الثاني على الجذوع ينبغي ان يكون من التمكين من الانحراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت انحراج زكاة الثمرة فيختلف حولاهما الثالث خرج بقوله فدا قبل حوله صلاح ثمه ما اذا تم حول التجارة قبل بدو صلاح فيخرج زكاة الجميع للتجارة كاه وظاهر وجهه ان بدا صلاح بعد الانحراج ولو يوم وجبت

(ولو كان) أي مال التجارة (مما تجب الزكاة في عينه) كساعة ونحوه (وكل) بتثنية الميم (نصاب احدي الزكاتبين) من عين وتجارة دون نصاب الاخرى كأربعين شاة لا تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول أو تسع وثلاثين فأقل قيمتها نصاب (وجبت) زكاتها كل نصابها (أو) كل (نصابها) فزكاة العين تقدم في الوجوب على زكاة التجارة لقوتها للاتفاق عليها بخلاف زكاة التجارة فعلم انه لا تجتمع الزكاة ان كان ولا خلاف فيه كما في المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين مالا زكاة في عينه كأن اشترى شجرة للتجارة فدا قبل حوله صلاح ثمه وجب مع تقدير زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حوله وقولي مما تجب الزكاة في عينه أهم من قوله ساعة



زكاة العين كهي ظاهر اه سم وقوله لم يكمله بقيمة الثمرة أى فلا تظم الجذوع للثمر في التقويم بل تقوم وحدها وهذا في العام الاول كما قاله المناوي على التحرير وأما بقية الاعوام فتضم الجذوع والتبن وغيرها للثمر والحب في التقويم فان بلغ المجموع نصا بارز كاه والافلا يكفي قبل على التحرير (قوله فلو سبق حول التجارة الخ) فتعبد لقوله أو نصا بهما زكاة العين أى ما لم يسبق حول التجارة لكن التعبد بالنظر للعام الاول فقط تأمل (قوله ولولا ينطل بعض حولها) عبارة مر كهذه العبارة وكتب عليها الرشدي ما نصه قوله ولولا ينطل بعض حولها اثبات الواو هنا يفيد ان اللام في قوله لتنام حولها العلة وهو فاسد كما لا يخفى بل هو بمعنى عند فالضواب حذف الواو وكفى التحفة ولعلها زائدة من النسخ اه (قوله واقتح حول الخ) أى وما مضى من السوم في بقية الحول الاول غير معتبر اه جح أى قول السوم لا يدخل الا بعد تمام حول التجارة اه حل (قوله على مالكة) أى هو المطالب بها وحده أعم من ان يخرجها من مال القراض أو من غيره بدليل كلامه بعد وليس المراد بكونها عليه انه يجب عليه اخراجها من غير مال القراض واتم الاتحسب عليها ما اذا أخرجهما منه اه شرح مر (قوله اذا العامل انما ملك الخ) عبارة أصله مع شرح مر واذا قلنا العامل ملك حصته من الربح بالقسمة وهو الاظهر فعلى المالك زكاة الجميع فان أخرجهما من مال آخر فذلك ظاهر أو من عين مال القراض حسبته من الربح ثم قال وان قلنا ملك العامل حصته بالظهور ولزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح لانه مالك لها ما يلزم العامل زكاة حصته من الربح لانه متمكن من التوصل اليها بالقسمة متى شاء وعلى هذا فابتداء حول حصته من وقت الظهور ولا يجب عليه الاخراج قبل القسمة وله ان يستبد بالانخراج عنها من مال القراض انتهت (قوله فان أخرجهما من غيره فذلك) أى ولا رجوع له على العامل اه ع ش (قوله حسبت من الربح) أى لانها منزلة الخسران (قوله كالمون التي تلزم المال) عبارة شرح مر ولا يعمل اخراجها كاسترداد المالك بخرا من المال تنزىلها منزلة المون الخ انتهت \* (خاتمة) \* لو باع عرض التجارة قبل اخراج زكاتها وان كان بعد وجوبها أو باعه بعرض قنية صح اذ متعلق زكاته القيمة وهي لا تنفوت بالبيع ولو اعتق عبد التجارة أو وده فكيبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانها ما يبطلان متعلق زكاة التجارة كما ان البيع يبطل متعلق العين وكذا لو جعله صداقا أو صلحا عن دم أو نحوهما لان مقابله ليس ملافاً باعه بحياة قدرها كالموهوب فيبطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصقة اه شرح مر وفي البرماوى ما نصه \* (تنبيه) \* قال شيخنا الذى يظهر انه لا يمنع المالك من استعمال عروض التجارة كركوب حيوانها وسكنى عمارها ولا من الاكل من حيوانها أو ثمارها أو لبسها ولا من اللبس من نحو صوفها ولا من وطئ اماتها ولا من هبة شئ من ذلك ولا من التصدق به ولا من اعارته ولا اجارته وان كل ما خرج عن ملكه بنحو الصدقة أو استهلك بنحو الاكل بطلت فيه التجارة ولا يلزمه بدله لان ذلك كنية القنية أو أقوى وانه لا يلزمه اجرة في الاستعمال وان اجرة ما أجريه تكون له الامال تجارة وان كسب رقيق التجارة ومهر اماتها ليس مال تجارة فذلك وانه لو ولدت منه الامم خرجت كولدها عن مال التجارة بالاولى مما لا امتناع بيعهما وان ما تلف من أموالها بشئ من ذلك أو بغيره خرج عن مال التجارة الا ان اتلفه أخشى ضامن قبله مال تجارة كما مر هذا ما ظهر فليراجع من محاله ويعمل بما وافق المنقول منه والله الموفق للصواب والله أعلم اه

\*(باب زكاة الفطر)\*

بكسر الفاء لفظا اسلاميا يحون ببتلا حدهم بينهم الاتما تجب بادرال جز من رمضان وجزء من شوال لا بادرال أحدهما فقط كما يأتي ويقال لها زكاة الفطرة بكسر الفاء أيضا والفطرة اسم مولد لا عربي ولا مغرب بل اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية كالصلاة والزكاة وتقال للخلق منه قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها أى خلقهم وهي قبولهم الحق وتمكثهم من ادراكه وفي الحديث ما من مولود الا وُلد على

(فلو سبق حول زكاة التجارة) حول زكاة العين كأن اشترى بمالها بعد ستة أشهر نصا بالساعة أو اشترى به معلوفة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر (زكاتها) أى التجارة أى مالها التمام حولها ولا يبطل بعض حولها (واقتح) من تخلفه (حولاً زكاة العين أبداً) فتجب في بقية الاحوال (وزكاتها قراض على مالكة) وان ظهر فيخرج لانه ملكه اذا العامل انما ملك حصته بالقسمة لا بالظهور كما ان العامل في الجمالة انما يستحق الجعل بقراضه من العمل (فان أخرجهما) من غيره فذلك أو (منه حسبت من الربح) كالمون التي تلزم المال من اجرة الدلال والكيل وغيرهما \* (باب زكاة الفطر)\*



قوله تحسبون فيها من  
جسداء هكذا بالنسخ التي  
بأيدينا وحرره

الفطرة الإسلامية إلا أن أبو أمية يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنج البهيمة بمصنعيها هل تحسبون فيها من جسداء  
وقبل الفطرة الإسلام وقبل البداة التي ابتدأهم لها من الحياة والموت والسعادة والشقاوة وقبل الفقر والفاقة  
وقبل العهد المأخوذ على آدم وذريته والمعنى أنها وجبت على الخلق تركية للنفس أي تطهيرها لها وتنبية لعمليها  
وقال المخرج أيضا قول ابن الرفعة ثم انضم الفاء اسم المخرج مردود وهي من خصائص هذه الأمة والمشهور  
أنها فرضت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل العيد يومين قال وكيع زكاة الفطر لرمضان كسجود  
السجود للصلاة تجزئ نقصان الصوم كما يجزئ السجود نقصان الصلاة وأخرج ابن شاهين في ترغيبه والضياء عن جرير  
شهر رمضان معلق بين السماء والأرض لا يرفع إلى الله تعالى إلا بركاة الفطر والظاهر أن ذلك كناية عن عدم ترتب  
فائدة عليه إذا لم يخرج زكاة الفطر لكن بمعنى توقف ترتب ثوابه العظيم على إخراجها بالنسبة لا بقدر عليها  
المخاطب بها عن نفسه فيثبت لائمه جميع ما ترتب على صوم رمضان من الثواب وغيره إلا بإخراج زكاة الفطر  
ويتردد النظر في توقف الثواب على إخراجها كونه وظاهر الحديث التوقف على إخراجها لأنها طهارة  
للصائم فلا يتم تطهيره وتأهله لذلك الثواب العظيم إلا بإخراجها وجوبها على الصغير ونحوه وانما هو بطريق  
التبع على أنه لا يبعد أن فيه تطهيره أيضا في أن صوم المؤمن هل يعلق بالمعنى المسد كوران لم تؤد عنه الفطرة  
أم لا الثاني أوجه ألا تعصير منه وقد ذكر المصنف في هذا الباب وقت الوجوب ثم صفة المؤدى بكسر الدال ثم وقت  
الاداء ثم صفة المؤدى عنه ثم قدر المؤدى ثم جنسه اهـ برماوى وقوله اسم مؤدى لا يرعى ولا يعرب بمعنى أن  
وضعه على هذه الحقيقة ولمن حمله الشرع بدليل قوله فيكون حقيقة شرعية والاقوال هو اللفظ الذي ولده  
الناس بمعنى اخترعوه ولم تعرفه العرب وظاهر أن الفطرة ليست كذلك قال الله تعالى فطرة الله التي فطر الناس  
عليها اهـ رشيدى على مر وقوله فتكون حقيقة شرعية أى في القدر المخرج والانساب في التفرع ان يقول  
فتكون حقيقة عرفية أو اصطلاحية لان الحقيقة الشرعية عند الأصوليين مأخوذة التسمية من كلام  
الشارع اماما اصطلاح عليه الفقهاء واستعملوه فلا يسمى بذلك بل يسمى حقيقة عرفية أو اصطلاحية ثم رأيت  
سم على شرح البهجة قال مائه قوله حقيقة شرعية فان قلت كان الواجب ان يشول فتكون حقيقة عرفية لان  
الشرعية ما كانت بوضع الشارع قلت هذه التسمية لغوية وهي صحيحة فالمراد حقيقة منسوبة لجهة الشرع وهم  
الفقهاء والتسمية لا شبيهة في صحتها وان كان المتبادر من النسبة في شرعية باعتبار الاصطلاح الأصولي  
هى ما كان بوضع الشارع فليتنامل اهـ وقوله ويقال للخلقة الخ ظاهر هذا الصنيع يقتضى ان لفظ الفطرة  
سواء أريد به الخلقة أو الصدر المخرج مولودا لم يولد غير مراد لان اصطلاحات الفقهاء حادثة والطلاق الفطرة على  
الخلقة ليس من اصطلاحاتهم كما هو ظاهر فلعلمهم بالمراد بالنظر للمعنى الثاني اهـ ع ش على مر (قوله الاصل  
في وجوب الخ) قدم الدليل على المدعى إشارة الى ان وجوبها معلوم لا يحتاج للتنبية عليه واماماتجيبه غير  
معلوم وذكره المصنف بقوله تجب بأول ليلة الخ اهـ ع ش ولا ينافى حكاية الاجماع قول ابن اللبان بعدم  
وجوبها لانه غلط صريح كما في الروضة لكن صريح كلام ابن عبد البر ان فيها خلافا لغير ابن اللبان ويحجب عنه  
بانه شاذ منكر فلا يفرق به الاجماع أو يراى بالاجماع الواقع في عبارة غير واحد مما عليه الاكثر ويؤيده قول  
ابن ج لا يكفر باحدا اهـ شرح مر (قوله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أظهر فرضيتها أو قدرها  
أو أوجبها اهـ برماوى وقوله على الناس أى ولو كفارا ان هذا في المخرج بكسر الراء وقوله صاع من تمر بل من  
زكاة الفطر أو حال وقوله على كل تمر على هنا بمعنى عن اذ هذا في المخرج عنه فلذلك قبله بقوله من المسلمين ولم يقيد  
ما قبله وهذا أولى من جعله بدلا لما يلزم عليه من القصور اذ لا يفيد وجوبها على الكافر وقوله وخبر أبي سعيد الخ  
أنى به مع انه لا دلالة فيه على الفرض لما فيه من زيادة الانواع وقوله من طعام أى بر وقوله ما عشت طرف لاخرجه  
الاول اهـ شيخنا (قوله على كل خر وعبد) على هنا بمعنى عن كقول الشاعر اذا رضيت على بنو قشير \* أى عني

الاصل في وجوبها قبل  
الاجماع خبر ابن عمر فرض  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
زكاة الفطر من رمضان على  
الناس صاع من تمر أو صاعا  
من شعير على كل حر أو عبد  
ذكر أو أنثى من المسلمين  
وخبر أبي سعيد كان يخرج  
زكاة الفطر اذ كان فينا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صاع من طعام أو



ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر فأثبت صدقة الفطر على سيده اهـ وعدم تأويل على أولى ليفيد انها يجب أولاً على المخرج عنه وان تحملها عنه غيره اهـ مر على شرح الروض وعبارة سم على أبي شجاع وأما قوله في الحديث السابق على كل حرفه يعني عن كل حر لان العبد لا يطالب بأدائها ولتلايتكر مع قوله على الناس كذا قال القاضي أبو الطيب اهـ ع ش وعبارة ج وعلى في الحديث على بلهم خلافاً لمن أولها بمن لان الاصح ان الوجوب يلاقي المؤدى عنه أولاً حتى القن كما يأتي انتهت (قوله صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير) انما اقتصر عليهما لكونهما اللذان كانه وجوده في ذلك ومثله يقال فيما بعده اهـ ع ش على مر (قوله اذ كلن فينا) أي وقت كان فينا اهـ ع ش على مر (قوله من طعام) أي بر لان الطعام هو البر في عرف أهل الجوزاه بر ماوى والظاهر انه لا يصح نصبه على البدلية لانها تقتضي ان أبا سعيد أخرج الانواع الخمسة المذكورة وهو بعد لانها اكملها أي يجب من غالب قوت البلد في كل سنة فيقتضي تعيين نصبه على الحال ويكون الكلام موزعاً على كل قوم بحسب غالب قوتهم فكانت حاله كونها في ذاتها بقطع النظر عن خصوص المخرج صاعاً من طعام الخ (قوله أو صاعاً من اقط) اعترض بان الاقط موزون لا مكيل وأجيب بان الحديث محمول على ما اذا جد الاقط وصار قطعاً صغيراً كالخمس مثلاً فانه حيث لم يكيل اهـ شجنا ح ف (قوله يجب بأول ليلة الخ) أي يستقر وجوبها فلا ينافي قولهم يجوز تعجيلها من أول رمضان اهـ بر ماوى وهذا شروع في بيان وقت الوجوب وقوله على ح الخ شروع في بيان من يجب عليه أي ولو كان الكافر لا يخرج الا عن مسلم من نفسه أو غيره كذا كره المصنف فان كان يجب عليه الزكاة فيجب عليه اخراجها لكن لا يجزئه وان كانت النية في الزكاة للتميز لانها طهيرة والكافر ليس أهلها فاشبهت العبادة كالصلاة يجب عليه ولا تصح منه اهـ حل (قوله أيضاً يجب بأول ليلة الخ) أي على الاظهر والثاني يجب بطول الفجر يوم العيد لانها اقرب به متعلقة بالعيد فلا تقدم وقتها كالأضحية كذا علمه الراعي واعترض عليه بان وقت الأضحية اذا طلعت الشمس ومضى قدر ركعتين ونحطبتين خفيفات لا الفجر اهـ من شرح مر (قوله وآخراً ما قبله) هذا بيان لاقول ما يتحقق به السبب الاول والاقسب يأتي في باب تعجيل الزكاة ان السبب الاول رمضان الصادق بكماله وبعضه اهـ ع ش على مر (قوله وهو من زيادتي) في كونه من زيادته نظر اذ يعلم من الاصل من قوله يخرج عن مات بعد الغروب ومن قوله له تعجيل الفطر من أول رمضان فكان حقه ان يقول والتصرح به من زيادتي اهـ سل (قوله وأول جزء من شوال) فتخرج عن مات بعد الغروب بان كان فيه حياة مستقرة عنده وهو ممن يؤدي عنه اهـ شرح مر وقوله بان كان فيه حياة مستقرة مفهوماً انه لو لم يكن كذلك بان وصل الى حركة مذبح لا يخرج عنه وهو واضح ان كان ذلك بعبادة والافقية نظراً لانه مادام حيا حكمه كالصحيح حتى يقتل فانه اهـ ع ش عليه (قوله لاضافتها الى الفطر الخ) دليل لقول المتن يجب بأول ليلة ولا يكاد يتحقق ادراك الجزء الثاني الا بادراك الجزء الاول فلا يقال ليس في الخبر ما يقتضي توقف الوجوب على ادراك الاخير من رمضان اهـ ع ش (قوله على حروه بعض) هذا بيان للمخرج بكسر الراء فتحب عليه ولو كان كافراً كما يأتي في كلامه وقوله يشطه فيه تصور اذ ذاك بالنظر لنفسه واما فطرة غيره فحبب بكاملها وقوله لامها ياء أي مناوبة اهـ وعبارة ع ش على مر قوله وبعض يشطه وهل يجب على البعض فطرة كاملة عن زوجته وولده وورثته أو يشطه من الحرية قضية كلام المصنف القضاة كره الخطيب في شرحه على الاصل والمعمود وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده وورثته كما أتى به شجنا مر رجه الله تعالى اهـ زيادتي انتهت وعبارة البر ماوى قوله بجملة أي اذا أخرج عن نفسه فان أخرج عن غيره فخرج فطرة كاملة على المعتمد عند مشايخنا ان أخذ العلامة الخطيب بظاهر كلام المصنف كما صله انه يجب عليه بالقسط مطلقاً ويؤيد الاول ما في النفاة انه يجب عليه لقريه فقهه كاملة انتهت هذا وكان الاولى تاخير قوله يشطه الى قوله عن مسلم الخ اذ كلامه هنا في المخرج بكسر الراء وكونها بالقسط يتعلق بالمخرج عنه تأمل (قوله فان كانت

(قوله من طعام الخ) هذه  
القوله مؤخرة عن محلها  
وما قبلها مقدمة كذلك اهـ

صاعاً من تمر أو صاعاً من  
شعير أو صاعاً من زبيب  
أو صاعاً من اقط فلا يزال  
أخبره كما كنت أخرجه  
ما عشتروا هما الشبخان  
(يجب) زكاة الفطر (بأول  
ليلة وآخراً ما قبله) أي  
بادراك آخر جزء من رمضان  
وهو من زيادتي وأول جزء  
من شوال لاضافتها الى الفطر  
في الخبرين السابقين (على  
حروه بعض يشطه) من  
الحرية بضم ز وفتح  
(حيث لا لها ياء) بينه وبين  
مالك بعضه فان كانت



مهاياة الخ) فلو وقعت التوبة في وقت الوجوب بان كان آخر جزء من رمضان آخر نوبة أحدهما وأول جزء من شوال أول نوبة الآخر فينبغي تقسيط الواجب عليهما اه سم على البهجة اه ع ش على مر وعبرة البرماوى قوله بن وقع الوجوب في نوبته وهو جزء من آخر يوم من رمضان وجزء من أول ليلة من شوال فلو كانت للمهاياة يومان أو شهر أو شهر افكدهما فوجب بالقسط انتهت (قوله الرقيق المشترك) قال شيخنا ع ش بنى مالومات البعض أو ما تلمعوا وشككنا في المهاياة لعدمها فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظر والاقرب الثاني لانا نتحققنا الوجوب وشككنا في حصة طموه والانتقال من سيده اليه أو عكسه هذا كله ان علم قدر الرق والحرية فان جهل ذلك فالاقرب المناصفة لانها المحققة اه برماوى (قوله الرقيق) أى ولو مستولاه فبقوله ولا على سيده عنه اكن يستحب لسيد ان يؤدى عنه فطرته ولو كان لسيد غيره لم يلزم من كانه وان مضت عليه أحوال اه برماوى (قوله منزلة الاجنبى) هذا اذا كانت الكتابة صحيحة كما يؤخذ من التعليل اما في الكتابة الفاسدة فيجب على سيده فطرته فيها جزما وفاقته على نفسه نظر الى انه كالمستقل في الجملة اه برماوى (قوله عن مسلم عونه حيثئذ) ولومات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرته على الاصح في المجموع بخلاف تألف المال وفرق بأن الزكاة تتعلق بالعين والفطرة بالنعمة ولوا دعى بعد وقت الوجوب انه اعتق القن قبله عنق ولزمه فطرته وانما قبلت دعواه بعد الحول يسع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيها لا ينقل الزكاة لغيره بل يقطعها والاصل عدم وجوبه بخلاف الاولى فانه يريد نقلها الى غيره اه شرح مر وقوله والفطرة بالنعمة هذا ظاهر بالنسبة للمال الزكوى لكنه مشكل بما يأتى من ان الموسر وقت الوجوب لو تالف ماله قبل التمكن سقط عنه الوجوب كزكاة المال الا ان يقال ان المؤدى لما كان المال ثابتا في ذمته وهو انما يخرج مما يملكه كان المال الذي في يده بمنزلة ما يتعلق به الزكاة المؤدى عنه فيما نحن فيه لما لم يكن المال مستقرا عليه بل كان متعلقا بذمة غيره لم ينظر التمكن من الاخراج قبل موته ولا عدمه لانه منزل من حيث عدم المطالبة بالمال بمنزلة العدم فلم ينظر التمكن في حياته ولا لعدمه لكن هذا لا يتم فيما اذا مات من وجبت عليه ولم يحملها عنه غيره لكونه حرا موسرا ومات قبل التمكن من الاخراج اه ع ش عليه (قوله ايضا عن مسلم عونه حيثئذ) هذا الاشارة الى قاعدة شرحهم الاصل وعبارته ومن لزمه فطرته أى فطرة نفسه لزمه فطرته من تلزمه فطرته انتهت قال مر في شرحه ودخل في عبارته مالوا خدتم زوجته التي تخدم عادة أمتهلا الأجنبية وأنفق عليها أى الامة فانه يجب عليه فطرتها كنفتها بخلاف الاجنبية المؤجرة لخدمتها كما لا يجب عليه نفقتها وكذا التي يخدمها بخدمتها باذنه لانها في معنى المؤجرة كما جزم به في المجموع وقال الرافعى في النفقات يجب فطرتها وهو القياس وبه جزم المتولي والاوجه حل الاول على ما اذا كان له من النفقة لا تستعداه والثاني على ما اذا لم يكن له امة قدر تأكل كفايتها كلاماه انتهت وقوله المؤجرة لخدمتها أى ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصرنا وقرأها من استبحار شخص لرعى دوابه مثلا بشئ من فانه لا فطرته لكونه مؤجرا اجارة اما صحيحة أو فاسدة بخلاف مالوا خدتم بالنفقة أو الكسوة فوجب فطرته تكاد الزوجة اه وقوله والاوجه حل الاول أى وهو عدم الوجوب المفهوم من قوله وكذا التي يخدمها الخ والثاني هو قوله وقال الرافعى في النفقات يجب فطرتها الخ اه ع ش عليه (قوله عونه) الضمير المستتر عائدة على المذكور من الحر والمبعض والبارز عائدة على المسلم فالصقيرة على غير من هي له فكان عليه الا برار بان يقول عونه تأمل (قوله ومن غيره) لم يقل وغيره كما تقدم له في التيمم لا جعل قوله بعد من زوجة الخ اه شورى وهل يثبت المؤدى عنه أو لا فيه نظر والاقرب الثاني فليراجع كما قيل به في الاضحية من ان ثواب الاضحية المضحى يستطاع بفعله الطلب عن أهل البيت اه ع ش على مر ولوا خرج المؤدى عنه اجزا أو سقط الوجوب عن المؤدى وليس لزوجة مطالبة زوجها باخراج فطرتها كما في المجموع فان كان غائبا ظاهرا لا قراض عليه لنفقتها دون فطرتها التيمم رهايات طاع النفقة دون الفطرة ولان الزوج هو

مهاياة اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك وخرج بالحسر والمبعض الرقيق لان غير المكاتب لا يملك شيئا وفطرته على سيده كالمسيب أى والمكاتب ماله ضعيف فلا فطرته عليه ولا على سيده عنه لنزوله معه بمنزلة الاجنبى (عن مسلم عونه) من نفسه ومن غيره من زوجة



المخاطب بانخراجها له في البحر وكذا الحكم في الاب العاجز اه شرح م وقوله وليس الزوج بمطالبة  
 زوجها الخ قال سم على المنهج بعد مثل ما ذكره في الكفاية بأنها ان كانت حواءة فالحمل لا يبطل البعوان كانت  
 ضمنا ما المضمون عنه لا يطالب اه وقال الاسنوي ان اريد منع المطالبة بالمبادرة أو الدفع اليها فسلم وان اريد  
 المطالبة بأصل الدفع عند الامتناع فمنوع لان أقل مراتبه أمر معروف أو نهى عن منكر اه أقول ليس  
 الكلام في ذلك ولا يختص بها هذا ولو قيل بأن لها المطالبة لرفع صومها اذا ثبت انه معلق حتى تخرج الزكاة لم  
 يعد اه ع ش عليه (فرع) نقل في المجموع انه لو كانت الزوجة شافعية والزوج حنفي لار كاة على واحد  
 منهم بخلاف ما لو كانت الزوجة حنفية تعتقد وجوب الفطرة على نفسها والزوج شافعية تعتقد انها عليه  
 فوجوبها على الزوجة ابتداء وجوبها على الزوج من باب الحمل عنها لكن لو أخرجت الزوجة ابتداء  
 سقطت عن الزوج اذا لؤدى عنه لو أدى عن نفسه فانه تسقط عن المؤدى أقره شيخنا سلطان اه برماوى  
 (قوله ايضا من زوجة) أى غير فائنة فان التشويز يسقط الفطرة كما يسقط النفقة وعبارة شرح م مامن  
 لا تجب عليه نفقته كزوجته النائرة فلا تجب عليه فطرته الا المكاتب ككاتب فاسدة كما مر والا الزوجة التي حيل  
 بينها وبين زوجها فتجب عليه فطرته دون نفقتها انتهت قال سم على شرح البهجة تعلق طلاق زوجته على  
 غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر انها تسقط فطرته عنها لانهم يترك الجزئين في عصمتهم ويلزمها  
 فطرة نفسها لان الوجوب يلاقيها ولم يوجد سبب التحمل عنها اه م ولعل طلاقها بأول جزء من شوال  
 فالظاهر ان الحكم كذلك لان الطلاق يقع مقارنا للجزء الثاني من جزئ الوجوب وهو أول جزء من شوال  
 فلم تكن عنده زوجة اه ع ش على م (قوله وقريب) المراد به الاصل وان علا والفرع وان سقط اه  
 شيخنا ف (فرع) الولد القادر على الكسب ولو صغير لا يجب على الاب فطرته وعبارة الروض وشرح حولا  
 تجب فطارة ولد لث قوت يوم العيد وابلته أو قدر على كسبه ولو صغير السقوط نفقته عنه بذلك وتسقط عن الولد  
 أيضا اعساره اه انتهى سم (قوله ورقين) فلو بيع مع الغروب فلاز كاة عنه على أحد ولو وقع الجازآن  
 في زمن خيارهما على من تم له الملك أو في خيار أحدهما فعليه وان لم يتم له الملك اه برماوى (قوله وان طرأ  
 بسقط النفقة) راجع لازوجه وقوله أو غيبه تراجع لقريب وقوله أو غيبه تراجع لرقين اه شوبرى وقال  
 حل أو غيبة المال اه وهو لا يناسب ما نحن فيه وقوله سواء كان المخرج عن غيره الخ الأولى تقديم هذا عند  
 قوله على حر ومبعض اذهب هذا تعميم في المخرج والكلام هنا في المخرج عنه تأمل (قوله أيضا وان طرأ بسقط  
 النفقة) كشور الزوجة وطلاقها وتكون التريب واستغنائه وكعتق العبد وقوله أو غيبة أى التريب أو المال  
 وقوله أو غيب أى الرقيق أو المال فهذه الامور كلها اذا طرأت بعد الوجوب لا تسقط الفطرة بل يجب  
 اخراجها اه شيخنا وفي شرح م ما نصه ولو انقطع خبر العبد أى الرقيق الغائب فلم تعلم حياته مع توصل  
 الرقاق ولم تنته غيبته الى مدة يحكم فيها بموته فالذهب وجوب اخراج فطرته في الحال أى يوم العبد وليته اذ  
 الاصل بقاء حياته وان لم يجز اعتناقه عن الكفار ما احتياطا فيه أو قيل انما يجب اخراجها اذا عدا كز كاهه  
 الغائب وأجاب الاول بان التأخير انما يجوز هناك لئلا وهو غير معتبر في كاة الفغار وفي قول لاشئ أصلا  
 عملا بأصل براءة الذمة وحمل هذا اذا استمر انقطاع خبره فلو بان حياته بعد ذلك وعلا لسببه وجب الاخراج  
 وان لم يعد الى يده فعلى الخلاف في الضال اما لو انتهت غيبته الى ما ذكر لم تجب الفطرة جزما كما صرح به الرافعى في  
 الفرائض وما استشكل به هذان ان الاصح في جنس الفطرة اعتبار بلدا العبد او الم يعرف موضعه فكيف  
 يخرج من جنس بلده رديان هذا الصور مستثناة من القاعدة لضرورة أو يخرج من قوت آخر بادة علم وصوله  
 اليها وهي مستثناة أيضا أو يدفع فطرته للقاضي الذي له ولاية ذلك ليخرجها لانه نقل الزكاه وهي مستثناة فيها  
 وفيما قبلها أيضا احتمال اختلاف أجناس الاقوات نعم ان دفع القاضي البر يخرج عن الواجب بيقين لانه أعلى

وقريب ورقين (حيثنذ) أى  
 حين وجوبها وان طرأ  
 بسقط النفقة أو غيبة أو  
 غيب سواء كان المخرج  
 عن غيره مسلما



الاقوات اه وقوله كما صرح به الراعي الخ قضيتا به لا يحتاج مع ذلك الى الحكم بموته وقال زى وهل يحتاج الى حكم بكم بموته أو يكتفى بمضى المدة المذكورة في الفرائض الذي جزم به حج ان مضى المدة كاف وخالفه شيخنا مر فقال لا بد من الحكم بموته وفي تصوير الحكم نظر اذا لم ينقسم دعوى والحكم بموته ويمكن تصويرها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين بفساد عيونه فلا بد من موته وأنكره المستحق في حكم القاضي بموته ارفع المطالبة عن السيد اه ع ش عليه وفي المصباح والرقعة الجامعة تراخهم في سفره فاذا اقر قهر زال اسم الرقعة وهي بضم الراء لغة تميم والجمع رقة مثل برمة وبرام وبكره في لغة قيس والجمع رفق مثل سدره وسدر اه (قوله أم كافرا) أي فيخرج وينوي هو لا يخرج عنه وذلك لان نية الزكاة للتمييز والنية التي لا تصح منه نية العبادة اه شرح مر (قوله وهو مختلف) أي ما لم يستقر على كفره الى انقضاء العدة والاقتنين فرقتها من حين الاسلام فلا زوجية ولا وجوب يظهر ان الفطرة عليها اه شورى (قوله فهي واجبة عليها) أي الزوجة وفي نسخة المراف عنه أي الغير اه حل (قوله لانها تجب ابتداء) استثنى في شرح الروض القاصر قال فهي واجبة على المؤدى ابتداء قطعا اه قال مر وهو ممنوع بل الكلام على عمومها كما اطلقوه وانما يقتضيه خطاب القاصر اذا كان الخطاب مستقرا بخلاف ما اذا كان ينتقل عنه فليستأمل فانه قد يقال شرط أصل الخطاب الفهم وغير المميز بل يكون أو صغرا لا فهم له فلا يقتضيه خطابه مطلقا والتجبه ان يقال ان القاصر يخاطب بها خطاب الزام لزمته لا خطاب تكليف كالمسياني اه سم اه شورى (قوله ثم يحتملها عنه المؤدى) هذا هو المعتمد وفي التحمل قولان قيل تحمله ضمان وقيل تحمله حواله وينبغي عليه ما يأتي من ان الزوج لو اعسر وزوجته موسرة فان قلنا بالاول وجبت عليها وان قلنا بالثاني لم تجب عليها وهما المعتمد كالمسياني اه شيخنا (قوله أيضا ثم يحتملها عنه المؤدى) ولا بد من نية الكافرو هي التمسير لا التقرب كما مر ح به الاصحاب في كتاب الكفارة والنقي في كلام امام الحرمين كونه التقرب وعلى التحمل فهو كالحواله ومن ثم لو اعسر زوج الحسرة الموسرة لم يلزمها الاخراج كما يأتي وانما الخوا اخرج التحمل عنه بغير اذن التحمل نظر الكونه طاهرة له فلا تأيد في هذا الضمان خلافا لمن زعمه وأما الجواب بكونه نوى ففيه نظر ظاهر لان اجراء نية هو محمل النزاع اه برماوى (قوله لعدم وجوده وقت الوجوب) يؤخذ من كلامه كغيره انه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب باقية بعد لم تجب لانه جنين ما لم يتم انفصاله اه مر قال سم وينبغي ان مثل البعديعية المهيبة لانه يدرك الجزء الاول انتهى (قوله وان الكافر لا تجب عليه فطرة نفسه) أي اخرجها أي لا يطالب بها ولا يجزئها اخرجها لما تقدم فكان المناسب ان يقول بالمعنى المتقدم في الصلاة كما قال ذلك في ذكر كمال المال اه حل وعبارة شرح مر والمراد به عدم مطالبته بها في الدنيا والا فهو معاقب عليها في الآخرة فلو خالف واخرجها هل يعاقب عليها في الآخرة لانه مخاطب بالفروع وكان متمكنا من صحة اخرجها بان يأتي بكلمة الاسلام ام لانه نظر والا قرب الاول لانه المذكورة وقتل بالدرس عن حج في شرح الاربعين الثاني وفيه وقفة ولو أسلم ثم أراد اخرجها عمدا مضى له في الكفر قضاي ما تقدمه الشارح من عدم صحة قضائها فانه من الصلاة في زمن الكفر عدم صحته ادائه هنا فلا يقع ما اذا فرضوا لا فلا وقد يقال يقع تطوعا ويترك بينه وبين الصلاة بان الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضها ولا تطوعها فلم يصح ما فعله بعد الاسلام عما فاته في زمن الكفر بخلاف المدقة فانه من أهلها في زمن الكفر في الجملة اذ يعتد بصدقة التطوع عنه فاذا أدى الزكاة بعد الاسلام لم يفي ما يختص بها وهو وقوعها فرضا ووقعت تطوعا لانه كان من أهلها قبل الاسلام في الجملة اه ع ش عليه (قوله نعم وجوب فطرة المرتد) أي من حرا ورفيقا وزوجا ممن عليه مؤنته وهو غير مرتد موقوف أي وجوب الاخراج عليه وقوف لا الوجوب الكافر الاصلي تجب عليه ولا يطالب بالاخراج رقا بضمه وأما المرتد فيطالب بالاخراج لانه يطالب بالاسلام اه حل (قوله موقوف الخ) أي وقف تبين لا وقف وجوب اه

أم كافرا ووجوب فطرة زوجة الكافر عليه من زيادتي وصورته ان تسلم تحته ويدخل وقت الوجوب وهو مختلف فهي واجبة عليه عنها لانها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يحتملها عنه المؤدى وبما قرر علم ان الفطرة لا تجب لمن حدث بعد الوجوب كولد ورفيق لعدم وجوده وقت الوجوب وان الكافر لا تجب عليه فطرت نفسه لقوله في الخبر السابق من المسلمين ولانها طهرة والكافر ليس من أهلها نعم وجوب فطرة المرتد ومن عليه مؤنته موقوف على عوده الى الاسلام



عش (قوله أيضاً موقوف على عوده إلى الإسلام) وكذا العبد المرتد تكون فطرته موقوفة لأنه صار كافراً خلافاً  
 للماردي القائل بوجوبها على السيد لأن سيده مومناً بخلاف الحرفان ماله موقوف اهـ وماوى (قوله أيضاً  
 موقوف على عوده إلى الإسلام) أى ويجزئه الإخراج في هذه الحالة كما يأتي أول الباب الآتى اهـ عش على م  
 وفى قل على الجلال قوله موقوف فإن عاد إلى الإسلام تبين بقوله ماله موقوف عليه وعنه والافلا وهو  
 المعتمد عند شيخنا وفيه بحث مما مر فبين أسلم ولو أخرجهما حال رده ثم أسلم تبين إخراجها والاتبين عدم إخراجها  
 اهـ (قوله لا عن حلية آية) هذا استثناء من طرد قاعدة تهمة مما مر وهى كل من وجبت نفقة وجبت فطرته  
 ويستثنى من عكسه المكاتب كآية فاسدة فتجب على السيد فطرته دون نفقته اهـ شيخنا (قوله أعم من قوله ولا  
 الابن الخ) أى لشموله المستولن وشمول الفرع للبنين وابن الابن اهـ عش (قوله قبل صلاة عيد) لو تعارض  
 عليه الإخراج وصلاة العيد في جماعة فهل يقدم الأول والثاني فيه نظراً ولا يبعد الثاني ما لم تشهد حاجة الفقراء  
 فيقدم الأول اهـ عش (قوله بان تخرج قبلها في يومه) أحوجه إلى هذا التأويل إيهام المتن أنه يسن  
 إخراجها مع الغروب مع أنه خلاف السنة وكان الغياض من إخراجها من الغروب لأن الأصل في كل عبادة  
 من المبادرة بها في أول وقتها إلا أن هذه مخالفت نظائر هاتين الحركتين وهما الاستغناء بها يوم العيد اهـ شيخنا  
 بابلى اهـ اطفئى وفي سم ماته وفي الناسرى \* (تبيه) \* اعلم ان في العبدات ما يستحب تأخير فعله عن  
 أول وقت وجوبه وزكاة الفطر من ذلك اهـ اهـ وفي عش على م ماته قال حج والحق ان الحوارزمي  
 كشيخنا بغوى ليلة العيد يومه ووجهه بأن الفقهاء يهتدون بفدائهم فلا يتأخروا كلهم عن غيرهم اهـ (قوله  
 في يومه) وهو أفضل من إخراجها ليلاً لكن لو شهدوا بعد الغروب برؤية الليلة الماضية فقد سلف ان العيد  
 أصلى من الغداة فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة أو المبادرة أولى الظاهر الثاني اهـ وماوى (قوله مع أنه  
 غير مراد) أى لأنه خلاف الأولى وبعد الصلاة مكروه له حل وبالكراهة بعد الصلاة صرح م وقد  
 بما إذا لم يكن التأخير بعد هذا لا تنتظر نحو قريب أو جار أو أفضل والافلا كراهة في التأخير عن الصلاة والفرض  
 أنه لم يؤخرها عن يومه فعلم ان لزكاة الفطر خمسة أوقات وقت وجوبه وهو ما ذكره بقوله سابقاً بتجب بأول ليلة  
 الخ ووقت جوازها وهو جميع رمضان وقد ذكره في باب تجيئها وقت فضيلة وقد ذكره بقوله ويسن إخراجها  
 قبل صلاة عيد وقت كراهة وهو ما فهم من هذه العبارة وهو إخراجها بعد صلاة العيد وقت حرمة وقد ذكره  
 بقوله وحرم تأخيرها عن يومه اهـ شيخنا (قوله وحرم تأخيرها) أى الإخراج عن يومه ويجب القضاء على الفور  
 ان عصى بتأخيرها بخلاف ما لو أخرها ناسياً اهـ حل (قوله كغيبته ماله) أى في ذون مسافة القصر لان غيبته في  
 مسافة القصر تمنع وجوب الزكاة وقوله أو المستحقين ينبغي ان يكون المراد انهم في محل يحرم قتل الزكاة إليه  
 اهـ حل وعبارة عش على م قوله كغيبته ماله أى سواء كان لرحلتين أو دونهما وعبارة حج \* (تبيه) \*  
 ظاهر قوله هنا كغيبته ماله ان غيبته مطلقاً لا تمنع وجوبها وفيه نظر كائن بعضهم انها تمنع مطلقاً أخذاً بما إذا  
 عجز عنها وقت الوجوب لا تثبت في النعمة إذا دعاء ان الغيبة من جملة العجز هو محل النزاع والذي يتحقق ذلك  
 بتفصيل يجتمع به اطراف كلامهم وهو ان الغيبة ان كانت لرحلتين أو لرحلة واحدة لا تمنع كالحاضر لكن  
 لا يلزمه الاقتراض بل له التأخير إلى حضور المال وعلى هذا يعمل قولهم كغيبته ماله أو لرحلتين فان ظناً بما  
 رجه جمع متأخرون انه يمنع أخذ الزكاة لأنه غنى كان كالتقسيم الأول أو بما عليه الشيخان انه كالمعذور  
 فيأخذها لم يلزمه الفطرة لأنه وقت الوجوب فقير معدوم ولا نظر لقدرة على الاقتراض بلقته كبحر حوايه  
 اهـ وقضية اقتصر الشرح على كون الغيبة عذراً في جواز التأخير ان المعتمد عنده الوجوب مطلقاً وانما اغتفره  
 التأخير لغثه بالغيبة اهـ (قوله لان التصديق اغناؤهم الخ) أى لكونه يوم سرور وفي آخرها عنه أنهم وقضى  
 وجوباً قورا ان أخرها بلا عذر خلافاً للزركشى كالذوى حيث اعتدوا وجوب الفورية مطلقاً نظراً إلى

(لا عن حلية آية) فلا يلزمه  
 فطرته لو ان لزمه نفقتها  
 لزوم الاعفاف الآتى في باب  
 ولان النفقة لازمة للاب  
 مع اعساره في تحملها الولد  
 بخلاف الفطرة وتعبيرها بما  
 ذكر أعم من قوله ولا الابن  
 فطرة زوجة آية (ولا)  
 عن (رفيق موقوف) ولو على  
 معين وهذا من زيادتي  
 (وسن إخراجها قبل صلاة  
 عيد) بان تخرج قبلها في  
 يومه لا تصلى الله عليه وسلم  
 أمر بزكاة الفطر ان تؤدى  
 قبل خروج الناس إلى  
 الصلاة وتعبيرها بذلك أوله  
 من قوله ويسن ان لا تؤخر  
 عن صلاته الصادق بإخراجها  
 مع الصلاة مع أنه غير مراد  
 وتعبيرهم بالصلاة على  
 الغالب من فعلها أول النهار  
 فان أخرت سن الاداء أول  
 النهار للتوسعة على المستحقين  
 وأما تجيئها قبل وقت وجوبها  
 فسيأتي في الباب الآتى  
 (وحرم تأخيرها عن يومه)  
 أى يوم العيد بلا عذر كغيبته  
 ماله أو المستحقين لان القصد  
 اغناؤهم عن الطلب فيه



تعلق الآدمي بها وفارقت زكاة المال فانها وان أخرت عن وقت التمكن تكون أداء كافي المجموع عن ظاهر كلامهم بان هذه موثقة بزمان محدود كالصلاة اه شرح مر (قوله ولا فطرة على معسر) لو تكاف باقتراض أو نحوه وان خرجها هل يصح الانخراج وتقع زكاة كلوا تكاف من لم يجب عليه الحج و حج فانه يصح عن فرضه فيه نظرو يحتمل انه كذلك فليراجع ثم رأيت في العباب ما تصبو يعتبران بجدا يخرج به عما فصوله وقت الوجوب فوجودها بعد لا يوجبها لكن يندب اخراجها اه فيه تصريح بجهة الانخراج ويندبه لكن لا ينافي وقوعه واجبا لان ندب الاقدام لا ينافي الوقوع واجبا كما يشهد له نظاؤه فليجروا اه سم على المنهج وفيه على حج ما تصبو قول المصنف ولا فطرة على معسر وقت الوجوب ينبغي ان يعد من من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لما طلة الناظر ونحوه لانه حيث ذخير قادر وان كان مالكا بقدر المعلوم من ريع الوقف قبل قبضه حيث أتى بما عليه ومن له دين حال على معسر تعذر استيفاء منه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويفارق زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر أخذه في الحال وفي المال المنصوب والمسرور ونحوهما ولكن لا يجب الانخراج في الحال لتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لا تتعلق بالائنة اه اه ع ش على مر (قوله وان يسر بعده) أي ولو لحظة لكن يسر له اذا يسر قبل فوات يوم العيد الانخراج اه شرح مر (قوله وهو من لم يفضل) بضم الصاد وفتحها اه شرح مر وفي المختار وفضل منه شيء من باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة مر كبتة منها فضل بالكسر بفضل بالضم وهو شاذ لا نظيره اه وقضية كلامهم ان قدرته على الكسب لا يخرج به عن الاعسار وهو كذلك كما شرح به الرافعي في كتاب الحج وانه لا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضيعته ولو تمكن بدونه ما ويفارق المسكن والخادم بالحاجة الناجزة ولا ينافيه ما يجابهم الا كسب لفظة القريب لانه لما وجب عليه ذلك لنفسه لاحتياها وجب عليه لاحتياها أصله أو فرعه على ما يأتي اه شرح مر (قوله عن قوته) بضم القاف وهو ما يقوم به بدن الانسان من الطعام اه برماوى (قوله وقوت ممنونه) أي آدمي أو حيوان آخر شرح مر (قوله يومه وليته) طرف لقوته وقوت ممنونه وقوله يحتاجها مائة للملبس وما بعده وقوله ابتداء متعلق بالنقي أي لم يفضل لكن من حيث تعلقه بالمسكن وما بعده والمعنى انتفى الفضل في الابتداء وفي مفهومه تفصيل يأتي وأما من حيث تعلقه بالقوت فلا يتقيد بالابتداء بل يبقى له قوت اليوم واليلة مطلقا والمراد بالابتداء أول الوجوب فيخرج به دوام الوجوب اه شيخنا وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهيتها اعتياد العيد من الكمل والنقل ونحوهما فوجودها زاد منه على يوم العيد لا يقتضي وجوبها عليه فانه بعد وقت الغروب غير واجد لزكاة الفطر وانما قلنا بذلك لتيسر في كتاب النفقات من انه يجب على الزوج تهيتها ما يليق بحاله من ذلك لزوجه اه ع ش على مر وفي قل على الجلال وكالقرن ما اعتيد من نحو سلك وكمل ونقل وغيرها ولا يتقيد ذلك بيوم وليته اه (قوله وما يليق به ما الخ) أو رد هنا اشكال بناء على انها مقدمة على الدين خاصة انها مقدمة على الدين والدين مقدم على المسكن والخادم فيجب ان تقدم عليها لان المقدم على المقدم مقدم اي وقد قلتم انها مقدمة على المقدم على المقدم على الدين والدين بالكلية وتقدمها على الدين بالمعنى الاول وتقدم الدين عليها بالمعنى الثاني فلا يلزم من اعتبار أحدهما اعتبار الآخر اه سم اه ع ش أي فلا يلزم من تقدمها على الدين باعتبار تقدمها على المقدم لان تقدم الدين عليها ما باعتبار آخر وقاعدة ان المقدم على المقدم مقدم مقيدة باتحاد الاعتبار تأمل وفي قل على الجلال ويرد الاشكال بان يعيها في الدين لتفريق ثمة مشغولة اذ الدين ثابت قبل وفي يعيها هنا شغل ذمة فارغة فهو كالرأى بالكسب لوجوبها وهو باطل اذ تفصيل سبب الوجوب لا يجب كالمعلوم فتأمل وافهم قوله ومسكن أي ولو مستأجره مدة طويلة ثم الاجرة ان كان دفعها المورث أو استأجره بها فلاحق له فيها وهو

(ولا فطرة على معسر) وقت الوجوب وان يسر بعده (وهو من لم يفضل عن قوته وقوت ممنونه يومه وليته) عن (ما يليق به ما من ملبس ومسكن



معسروان كانت في فمته فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب والمنفعة وان كانت مستحقة له بقية المدة لا يكاف  
نقلها عن مالكه بعوض لاحتياجه لها اه ع ش على مر (قوله أيضا وممكن) بفتح الكاف وكسر ها اه  
بر ماوى وفي المختار والممكن يكسر الكاف المنزل والبيت وأهل الجواز يفتحون الكاف اه (قوله وخادم)  
وتجب فطرته اذا كان يستخدمه بالموثقة فقط أو بالموثقة وثمن المراهم بخلاف ماذا كان يستخدمه بمدراسهم  
فقط أى من غير موثقة فلا تجب فطرته على الخدم لان نفقته غير واجبة بل تجب عليه نفسه ان أبصر اه شيخنا  
(قوله محتاجها) أى مطلقا لا في خصوص اليوم والليلة كالقوت بدليل انه قيد بذلك في القوت وأطلق فيما بعده  
اه حل وهو الذى انحط عليه كلام ع ش على مر (قوله أيضا محتاجها) هلا قال محتاجاتهم او قد يقال  
راعى الاختصار اه شوبرى (قوله وان رضى صاحبه بالتأخير) هذه غايه ثانية في أصل المدعى وهى تناسب الدين  
الحال أى ولو رضى صاحب الدين الحال بتأخير قبضه فكان عليه ان يعبر بلوان تعبيره بان يوهم انها غايه في الغايه  
وليس كذلك كما لا يخفى تأمل (قوله ما يخرج) فاعل بفضل (قوله بخلاف من فضل عنه ذلك) أى فانه موسر (قوله  
كما ذكره الراعى الخ) معتمد (قوله لا ملبسه) أى الذى يترك للمفلس وهو دست ثوب يلبسه اه ع ش أى ففى  
مفهوم قوله ابتداء تفصيل تأمل (قوله وقد بسطت الكلام على مسئلة الدين فى شرح الروض) عبارة هناك  
لا عن دين ولو لا كدى على ما رجح فى الشرح الصريح واقتضاه قول الشافعى والاصحاب لومان بعد ان هل سؤال  
فالفطرة فى ماله مقدمة على الدين وقد يحتج له أيضا بان الدين لا يمنع الزكاة كما مر وبانه لا يمنع ايجاب نفقة الزوجة  
والقريب فلا يمنع ايجاب الفطرة التابعة لها لكن قال الامام كاتبة الامس لدين الا كدى يمنع وجوب الفطرة  
بالاتفاق كما ان الحاجة الى صرفه فى نفقة القريب تمنعه وهو ما رجحه الحارثى الصغير وجرم به النووي فى نكته  
ونقله عن الاصحاب وهو المعتمد ويحجب عما ذكر بان كلام الشافعى والاصحاب محمول على ما اذا لم يتقدم وجوب  
الدين على وجوب الفطرة وبان زكاة المال متعلقة بعينه والنفقة ضرورية بخلاف الفطرة فهما وسأأتى عن  
البحر ما يؤيد ذلك انتهى وعبارة شرح مر ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه ولو لا كدى بقرحه فى الشرح  
الصغير وقال فى الانوار انه القياس واقتضاه كلام الشافعى والاصحاب لان الدين لا يمنع الزكاة كما سبق ولا يمنع  
ايجاب نفقة الزوجة والقريب فلا يمنع ايجاب الفطرة التابعة لها وانما لم يمنع الدين وجوبها لان ماله لا يتعين  
صرفه وانما يسع المسكن والخدم فيه تقديم البراءة فتمت على الانتفاع بهم لان تخصيصها بالكرام أسهل  
فقط ما قيل انه مشكل لتقديم المسكن والخدم عليها والمقدم على المقدم مقدم انتهى (قوله والمراد بحاجة  
الخدم الخ) قال فى المجموع ويقام به حاجة المسكن اه شرح مر أى فيقال هى أن يحتاجه لسكرته  
أو سكن من تلزمه موثقة لا لجلس دوابه أو تارن تبن مثلالها فيه اه ع ش على مر فى قل على الجلال  
والمراد بحاجة المسكن ان لا يستغنى عنه ولو بخور باط ولا عبرة بالالفهنا اه (قوله ان يحتاجه لخدمته) أى  
امالته أو ضعفه اه شرح مر (قوله لا الحره) أى لا يلزمها نظرتها الكنى بسن لها اذا كانت موسرة فخراج  
فطرتها عن نفسها كفى المجموع خروجها من الخلاف ولتطهيرها اه شرح مر وقوله ولتطهيرها هذا كله  
حيث كانت موافقة الزوج فى مذهبه فان كانت مخالفة له فى ذلك راعت مذهبها اه ع ش عليه (قوله  
لاستخدام السيد لها) أى لتمكنه من الاستخدام والا لفرض انها مسلمة للزوج لابل لا ونهارا اذ لو لم تكن كذلك  
كانت نفقتها على السيد وكذا فطرتها وعبارة شرح مر والفرق كمال تسليم الحره نفسها بخلاف الامه المزروجة  
لان لسيدها ان يسافر بها ويستخدمها ولانه اجتمع فيها شيان الملك والزوجة ولا يتقضى ذلك بمالها سيدها  
ليلا ونهارا والزوج موسر حيث تجب الفطرة على الزوج قولوا واحدا لانه عند اليسار غير ساقطة عن السيد بل  
يجعلها الزوج عنه انتهى (قوله وقيل تجب على الحره) هذا مبنى على ان العمل يحمل ضمانا وما على المعتمد  
من انه يحمل حوائه فلا تجب وهو المعتمد اه شيخنا (تنبيه) وان خرجت بغير اذنه بلزوكنا كل مودى



عنه بل لو قال الشخص لغيره ادعني فطريق جاز كوفاء الدين كسنياني اه عيرة اه سم (قوله لزمها فطرة نفسها) وتجب فطرة خادم الزوج إذا كان مملوكا أهولها دون الزوج ولو اجارة ماسدة قال شيخنا ع ش ومثل ذلك ما يكثر وقوعه في مصر ناظر اهان استجار شخص لرعي دوابه أو خدمة زرع به شيء معين فانه لا فطرة له لكونه مؤجر الجارة صحيحة أو ماسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة والكسوة فانه يجب فطرته وأما التي يجبها فلا تجب فطرتها على ما في المجموع لانها في معنى المستأجرة أي إذا كانت نفقتها مقدرة لانها تتبع النفقة وبه صرح جماعة قولو كانت كلام الروضة وأما الوجب أي إذا كانت نفقتها غير مقدرة لانها تتبع النفقة وبه صرح جماعة قولو كانت الخادمة متزوجة بزوج غني فالقياس الوجوب على زوج الخادمة نظرا للاصل فان أعسر وجب على زوج الخادمة كذا بحث اه برماوى (قوله ولان لها بدلا) الاولى الاقتصار على هذه العلة فان الاولى قد يقال انها من التعليل بصورة المسئلة لان الحامل يرجع الى أن يقال تبعضت الفطرة ولم تبعض الكفارة لانها لا تتبع بعض اه ع ش والمراد بالكفارة في كلامه الكفارة المحيرة اه حل وقوله ولان لها بدلا أي وهو الصوم ويجب انما قاله ع ش بان المراد ان الفطرة عهد تبعضها في بعض الصور كفطرة الرقيق المشترك الغير المهايى فانه يجب على كل من سيده بعض فطرة وكفى فطرة البعض كما تقدم اه (قوله فتصدق عليها) أي عنها اه حل (قوله فزوجته) الظاهر انه لو كان الزوج مومرا فأخرجت عن نفسها بغير اذنه لارجوع لها لانها متبرعة فليتامر ولا تملك على الزوج كالحالة على الصبي والمحمل لو أدى بغير اذن المحال عليه لم يرجع عليه فليتامر \* (فرع) \* خادم الزوجة حيث وجبت فطرتها يكون في أي مرتبة ينبغي ان يكون بعد الزوج وقيل سائر من عداها حتى ولده الصغير وما بعده لانها وجبت بسبب الزوجية المقدمة على سائر من عداها وفا في ذلك لمرأه سم على المنهج اه ع ش على مر \* (تبيه) \* يجب على الزوج الانحراج عن زوجته الرجعية والبان الحامل دون الحائل اه مر على البهجة وقوله والبان الحامل دون الحائل أي لان النفقة واجبة لها دونها اذ وجود الحمل اقضى وجوب النفقة فيقتضى وجوب الفطرة أيضا وقد يفرق بين النفقة لها مدخل في نوال الحمل وزادته ولا كذلك الفطرة الا أن يقال على بعدل لم يجب انحراج فطرة الحامل على الغير لو وجبت عليها وقد تخرج ما تحتاج اليه في اليوم الذي يلي يوم الفطرة ولا تجب ما تقتات به في ذلك اليوم فيحصل لها وهن في بدنها فيتعدى لهما ما فاقا وجبنا الفطرة على الغير خلاصا من ذلك اه ع ش وله فائدة هذا الترتيب انه لو دفع عن لم تجب عنه مع وجود من تجب عنه حرم ولم تجزه كما اذا وجد ما عا واحد او دفعه عن زوجته وترك نفسه وأما لو وجد صاعين فقدم زوجته على نفسه ثم الثاني عن نفسه أجزاء فلا تاف هل يشين فساد القبض أو يستمر في ذمته اه حل يوفى ع ش على مر مائه ولو وجد بعض الصيعان وخالف الترتيب فان المتجه عدم الاعتماد مع الاثم وبوجه الاسترداد وان لم يشترطه لو علم القابض لفساد القبض من أصله اه مر اه سم على ج وبه لم ذلك منه فيقبل قوله في ذلك وبقي ما لو وجد كل الصيعان دل يجب الترتيب أم لا فيه نظر والاقرب عدم الوجوب كما نقله أي ابن قاسم على ج عن الشرح استدراكا على ج اه (قوله عكس ما في النفقات) أي حيث تقدم الام على الاب (قوله لان النفقة للحاجة) اعترض بتقديم الولد الصغير عليهما مع انهما أشرف منه ففيه دلالة على اعتبار الحاجة في البابين قال ج \* (ويجاب) \* بان النفاة لشرف انما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالامانة وحيث فلا رد ذلك فتأمل اه مرل وعبرة شرح مر وأبطل الاسنوي الفرق بالولد الصغير فانه يقدم على الآخرين هنا وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم الحاجة في البابين ورده الولد وجه الله تعالى بانهم انما ظموا الولد الصغير عليهما لانه كيعض والدمون نفسه مقدمة عليهما ويمكن الجواب أيضا بان النفاة لشرف انما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالامانة وحيث فلا رد ما ذكره انتهت (قوله وفيه كلام ذكرته في شرح الروض) عبارة فان اجتمعوا بدأ بفطرة نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام عكس ما في النفقات

لزمها فطرة نفسها (ومن أسير بعض صاع لزمه) انحراج محافضة على الواجب بقدر الامكان وتختلف الكفارة لانها لا تتبع بعض ولان لها بدلا بخلاف الفطرة فيها (او) أسير بعض (صيعان قدم) وجوبا (نفسه) نظير مسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل شيء قلدى قربانك (فزوجته) لان نفقتها أكد لانها معاوضة لا تقطع في الزمان (قوله الصغير) لان نفقته ثابتة بالنص والاجماع (فاباه) وان علا ولومن قبل الام (فأما) كذلك عكس ما في النفقات لان النفقة للحاجة والام أحوج وأما الفطرة فللتطهير والشرف والاب أولى بهذا فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه وفيه كلام ذكرته في شرح الروض

قول المحقق ولو علم القابض في بعض النسخ ولا علم القابض اه



(ذ) ولده (الكبير) ثم الرقيق  
 لان الحر أشرف منه  
 وعلاقته لازمة بخلاف  
 الملك فان استوى جماعة في  
 درجة تخير (وهي) أى فطرة  
 الواحد (صاع) وهو ستمائة  
 درهم وخمسة وثمانون درهما  
 وخمسة أسباع درهم) اما  
 مرفى كذا النسب من ان  
 رطل بغداد مائة درهم  
 وثمانية وعشرون درهما  
 وأربعة أسباع درهم والعبرة  
 فيه بالكيل وانما قدر بالوزن  
 استظهارا كما مر نظيره ثم مع  
 بيان انه أربعة أمداد وان  
 المدر رطل وثلاث وسبعمائة  
 مقداره بالدرهم في النفقات  
 فالصاع بالوزن خمسة أرطال  
 وثلاث وبالكيل المصري  
 قدحان وقضيته اعتبار الوزن  
 مع الكيل وانه تحديد وهو  
 المشهور لكن قال في الروضة  
 انه قد يشكك ضبط الصاع  
 بالارطال فانه يختلف قدره  
 وزنا باختلاف الجيوب  
 والصواب ما قاله الدارمي من  
 ان الاعتماد على الكيل  
 بالصاع النبوي دون الوزن  
 فان فقد أخرج قدره لا يتيقن  
 انه لا ينقص عنه وعلى هذا  
 فالتقدير بالوزن قريب  
 انتهى (وجنه) أى الصاع  
 (قوت سليم) لامعيب  
 (معشر) أى ما يجب فيه  
 العشر أو نصفه (وأصل)

قال في المجموع لان النفقة للمعاجة والام أحوج وأما الفطرة فلتطهير والشرف والاب أولى بذلك فانه  
 منسوب اليه يشرف بشرفه قال ومراهم بلتها كالنفقة أصل الترتيب لا كقيمته وأبطل الاسنوى الفرق  
 بالولد الصغير فانه يقدم هنا على الابوين وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم الحاجة في البابين انتهت (قوله  
 ذوله الكبير) أى الذى لا كسبه وهو زمن أو مجنون فان لم يكن كذلك لم تجب نفقته كما سيأتى في باب اه  
 شرح مر أى فلم تجب فطرته على القادة (قوله ثم الرقيق) أى ثم الارقاء وينبغي كأفاده الشيخ ان يبدأ  
 منهم بام الولد ثم بالمدر ثم بالمعاق عتقه بصفة اه شرح مر (قوله فان استوى جماعة في درجة تخير) وهلا  
 أقرع هنا كالنفقات يمكن الفرق بشدة الحاجة اليها فيعوى فيها النزاع فكانت القرعة طعنة بخلافه هنا  
 فليأمل الكاتب اه شورى وعبارة شرح مر فلواستوى اثنان في درجة كابنين وزوجتين تخير لاستوائهما  
 في الوجوب وان تميز بعضهم بفضائل فيما يظهر لان الأصل فيها التطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أحوج  
 اليه وانما لم يقرع بينهم النقص المخرج عن الواجب في حق كل منهما بالضرورة بخلاف ما اذا لم يجد الا بعض  
 الواجب انتهت (قوله أى فطرة الواحد) بالحاء المهملة وقيل بالجيم اه برماوى قال انما قال حكمه الصاع هنا ان  
 الفقير في يوم العيد وثلاثة أيام بعده لا يجدر من يستعمله للكسب غالبوا الصاع مع ما يضاف اليه من الماء يحصل  
 منه ثمانية أرطال وذلك كفايته في أربعة أيام لكل يوم رطلان اه قال سم انظار هذه الحكمة كيف تأتى  
 على مذهب الشافعي من وجوب دفع الفطرة لـ سبعة أصناف ولاتأتى في صاع الاقط والجبن والبن اللهم الا ان  
 يجاب عن الاول بانه بالنظر لما كان من شأن النبي صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول من جمع الزكوات  
 وتفرقتها وفيه ان الامام وان جمعها لا يلزمه ان يدفع لكل فقير صاعا وعن الثاني بانه بالنظر لغالب الواجب وهو  
 الحب اه من حاشية النخبة وقوله وفيه ان الامام وان جمعها الخ أقول هو وان لم يكن يلزمه لكن الظاهر انه  
 لا ينقصه عن حاجته وحاجته لا تنقص عما ذكر فذلك هو أقل ما يلزم الامام فليأمل اه ع ش (قوله وهو  
 ستمائة درهم الخ) تقدم ان هذا المقدار رطل دمشق وسبع وهد ذاعلى طريقة النووى في رطل بغداد كما  
 ذكره الشارح وأما على طريقة الرافي فيه فالصاع ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث درهم كافي  
 عبارة مر اه (قوله والعبرة فيه بالكيل) ويجب تقييد هذا بما من شأنه الكيل اما لا يكال أصلا كاللاقط  
 والجبن اذا كان ضاعا كرافعيه الوزن لا غير كافي الربا قيل ومن ذلك اللبن وفيه تنافر بل الكيل له دخل  
 فيه كما قاله في الربا اه شرح مر (قوله وانما قدر بالوزن استظهارا) انظاره مع قوله الاتي على هذا  
 فالتقدير بالوزن قريب الا ان يكون الغرض منه حكاية كلام الدارمي اه شورى (قوله وسباني مقداره)  
 أى المد ولا حاجة لهذا مع علمه بما هنا وعبارته هناك والمائة وأحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم انتهت  
 (قوله وبالكيل المصري قدحان) ويراد ان ندب شيئا يسير الاحتمال استمالهما على تين أو طين اه شرح  
 مر وع ش عليه والقدر بالدرهم المصري مائة درهم واثنتان وثلاثون درهما ويكفي عن الكيل بالقدح  
 أربع قدحان بكفين منضمتين معتبتين كذلك اه قل على الجلال (قوله وقضيته) أى قضية صنيع المتن  
 حيث قدرها بالصاع الذى هو كيل وبلوزن لكن هذه المناقشة من الشارح ليست عادته لان عادته ان لا يناقش  
 المتن لانه لو قد شرحه فيما سبق وبين ان تقديرها بالوزن استظهارا وهذا على ما في هذه النسخة الأصلية وفي نسخ  
 هكذا وقضية اعتبار الوزن مع الكيل انه تحديد اه وهى ظاهرة لا غبار عليها فليأمل (قوله بالصاع النبوي) أى  
 الذى أخرج به في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اه شرح الروض وعبارته في شرح البهجة والصواب ما قاله  
 الدارمي ان الاعتماد على الكيل بصاع معيار بالصاع الذى كان يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم  
 يجد ملزمه اخرج قدره يتيقن انه لا ينقص عنه انتهت (قوله انتهى) أى كلام الروضة (قوله سليم) أى من عيب  
 ينافى صلاحية الاقيان والادخال كما يعلم من قواعد الباب وسيعلم مما يأتى ان العيب في كل باب معتبر بما ينافى



مقصود ذلك الباب فلا يجزئ معيب ومنه مسوس ومبالول إلا أن جف وعاد لصلاحيه الانذار والاقبيات وقديم  
تغير طعمه أولونه أو ربحه وإن كان هو قوت البلد اه شرح ج وعبارة البرماوى فلو لم يكن قوتهم الا الحب  
المسوس فانه يجزئ ويعتبر بلوغ لبصاعا ويجزئ أيضا قديم قليل القيمة ان لم يتغير لونه أو طعمه أو ربحه انتهت  
(قوله بفتح الهمزة وكسر القاف على الاشهر) راجع للاثنين ومقابله أقطا أقطا وعبارة ج ويجوز سكون  
القاف مع تثنية الهمزة انتهت فقيها ربيع لغات (قوله من لبن) ولا يجزئ من اللبن الا القدر الذي ينأى منه صاع  
من الاقطا لانه فرع الاقطا فلا يجوز أن ينقص عن أصله قاله العمراني في البيان وهو ظاهر وقد علل ابن الرقعة  
اجزاء الاقطا بأنه مشتات متولد مما يجب فيه الزكاة ويكال فكان كالحب وهو يقتضى ان المتخمن لبن الطيبة  
والضبع والا كصفا اذا جاوز ناسره لا يجزئ قطعا ويتجه بناؤه على ان الصورة النادرة هل تدخل في العموم أولا  
والاصح المدخول ثم محل اجزاء ما ذكر لمن هو قوته سواء كان من أهل الحاضرة أو البادية اه شرح هر ومعار  
الحبن كالاقطا اه برماوى (قوله أيضا من لبن وجبن) وهل يجزئ اللبن المخلوط بالماء أولا فيه نظروا الاقرب  
ان يقال ان كان يحصل منه القدر الواجب أجزأ والا فلا ومعلوم ان ذلك محله فحين كان يقتاته اه ع ش (قوله من  
قوت محل المؤدى عنه) فلو كان في بلدة لا يتقانون فيها ما يجزئ أخرجه من غالب قوت اقرب البلاد اليه مما يجزئ  
فيها فان استوى بلدان في القرب اليه واختلف الغالب من اقواتها تخير اه شرح هر (قوله أيضا من قوت  
محل المؤدى عنه) أى من غالب قوت محل الخ كليل عليه قوله فان كان به اقوات لا غالب فيها تخير (قوله أيضا من  
قوت محل المؤدى عنه) أى من غالب قوت محله وقت الوجوب وهو غروب شمس رمضان كما مر لا كل السنة قاله  
الغزالي قال الراعي ولم أره لغيره قال في المجموع وهو غريب والصواب العكس أى كل السنة لا وقت الوجوب  
وهذا هو المعتمد وحزمه الشارح بعد اه برماوى (قوله كمن المبيع) أى فانه اعتبر من غالب نقد بلد المبيع  
والجامع بينهما أى بين الزكاة وغن المبيع ان كلا مال واجب في مقابلة شئ لان الثمن في مقابلة المبيع والزكاة في  
مقابلة تطهير البدن أو الجامع ان كلا مال واجب من الغالب اه شيخنا لكن فيه انه قاس اعتبار قوت محل  
المؤدى عنه على اعتبار نقد بلد المبيع وليس بينهما جامع من هذه الحشية والجامع المذكور انما هو من جهة  
القوت تأمل (قوله اعتبر بقوت محل المؤدى عنه) أى يدفع لغرض ذلك المحل وان بعد وهل يجب عليه التوكيل  
في زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجيء وقت الوجوب أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني أخذنا ما قاله فيما  
لو حلف لبعضين حقه وقت كذا ووقف تسليمه في ذلك الوقت على السفر قبل مجيء الوقت فانه لا يكلف ذلك  
اه ع ش على هر (قوله فان لم يعرف محله الخ) هذا مفهوم قوله من قوت محل المؤدى عنه وقوله استثناء هذه أى  
فتجب من قوت محل المؤدى بكسر الدال وقوله أو يخرج المحاكم أو بمعنى الواو وهو قيد في المستثنى قبله جوابا  
عمائقا لانه قد دفع لغرض محل المؤدى عنه ولم يعرف فليس صورة ثالثة كما قد يتوهم اه شيخنا هذا يؤخذ من  
كلام زى انه على الاستثناء تجب من أشرف الاقوات اه شيخنا نقلنا عن الشيخ عسدره (قوله كعبد  
آبن) أى لا يدري محله ويلزم في اخراج الزكاة عنه اشكال من وجهين الاول اخراج من قوت محله والثاني  
اعطاؤه لغيره هل محله اه حل والشارح أجاب عن الثاني حيث قال أو يخرج المحاكم يجعل أو بمعنى الواو  
وفي المختار أبق العبد يأتى ويأتى بكسر الباء وضمتها أى هرب اه وفي المصباح أبق العبد أبقا من يأتى تعب  
وقتل في لغة والاكثر من يلبضرب اذا هرب عن سيده من غير خوف ولا عمل هكذا قيده في العين قال  
الزهري الا ببق هرب العبد من سيده والابق بالكسر اسم منه فهو أبق والجمع اباق مثل كافر وكفار (قوله  
أو يخرج فطرته من قوت آخر محل الخ) منه استفاد انه لا يتوقف وجوب اخراج على رجوعه اذا كان أبقا أو  
مقصوبا أو نحو ذلك وهو كذلك بخلاف تطهير في زكاة المال وقرق بينهما ما في شرح الروض بان التأخير شرع  
في المال للماء وهو غير معتبر هنا هذا وصرح في سياق الشارح ان هذه الاحتمالات بالنسبة للخروج من قوت أى

بفتح الهمزة وكسر القاف  
على الأشهر لبن يابس غير  
متروك الزبد لخبر أبي سعيد  
السابق (ونحوه) أى الاقط  
من لبن وجبن لم يتر ع زبد  
وهذا من زبادى ولا يجزئ  
لحم ونخيض ومصل وسمن  
وجبن متروك الزبد لا تنفاه  
الاقبيات بها عادة ولا يبلغ من  
أقطا على كثرة الملح جوهره  
بخلاف ظاهر الملح فيجزئ  
لكن لا يحسب الملح فيخرج  
قدرا يكون محض الاقط منه  
صاعا (ويجب) الصاع (من  
قوت محل المؤدى عنه) كمن  
المبيع وتشوف النفوس  
اليه ويختلف ذلك باختلاف  
النواحي فأوفى الخبر من  
السابقين للتوزيع لا للتخير  
فلو كان المؤدى بمحل آخر  
اعتبر بقوت محل المؤدى  
عنه بناء على الاصح من ان  
الفطرة تجب أولا عليه ثم  
يحملها عنه المؤدى فان لم  
يعرف محله كعبد آبن  
فيحتمل كما قاله جماعة  
استثناء هذه أو يخرج فطرته  
من قوت آخر محل عهد  
وصوله اليه لان الأصل انه

ب



أو يخرج الحماكم لانه  
 نقل الزكاة فان لم يكن قوت  
 المحل يجوزنا اعتبار اقرب المحل  
 البهوان كل بقر به محلان  
 متساويان قربا بتخير بينهما  
 وتعييرى بالمحل اعم من تعييره  
 بالبلد (فان كان به) أي  
 بالمحل (أقوات لا غالب فيها  
 خير) بينها (والافضل  
 اعلاها) اقتبأ ما وان كان فيها  
 غالب تعين والعبرة بغالب  
 قوت السنة لا وقت الوجوب  
 (ويجزئ) قوت (أعلى عن)  
 قوت (أدنى) لانه ز يذ فيه  
 خير لا عكسه لتقصه عن  
 الحق (والعبرة) في الأعلى  
 والادنى (زيادة الاقتيات)  
 لا بالقيمة (قالب) لكونه  
 أنفع اقتبأنا (خير من التمر  
 والارز) والزبيب (والشعير)  
 وذكره من زيادة (وهو  
 خير من التمر والتمر) خير  
 (من الزبيب) لذلك نظاهر  
 ان الشعير خير من الارز وان  
 الارز خير من التمر (وله ان  
 يخرج عن واحد من قوت)  
 واجب (وعن آخر) من  
 قوت (أعلى منه) كما يجوز أن  
 يخرج لاحد جبرائيل شاتين  
 ولا يخرج عشر بن درهم  
 (ولا بعض الصاع) بقدين  
 زفتها بقولي (من جنسين  
 عن واحد) وان كان أحدهما  
 أعلى كالأجوز في كفاية  
 البين ان يكسو خستوي طعم  
 خستوي يجوز تبعضه من  
 نوعين ومن جنسين عن  
 اثنين كان ملئوا احد نصفين من عبدين فيجوز أن يخرج نصف صاع عن احدا نصفين من الواجب ونصفا من الثاني من جنس أعلى منه

المحال فالاول يستثنى هذان باعتبار قوت محل المؤدى عنه وهذا الثاني يعتبر قوت آخر محل عهد وصوله اليه  
 وحيتن يشكل الثالث الا ترى لان الحماكم انما يؤثر الدفع اليه جوار النقل لاعداد اعتبار قوت محل المؤدى عنه  
 فيجتم على هذا ان يدفع للحماكم أعلى الاقوات مطلقا وهو البر أو يدفع اليه قوت آخر محل عهد وصوله اليه ثم انه  
 على الاحتمال الاول ينظر كيف اخراجهم مع امتناع النقل الان أو يدفعها للحماكم وعلى الثاني يحتاج لدفعها  
 للحماكم أيضا والتقدير لا يتخلو عن خلل فليحرو ثم رأيت في شرح الهجة ذكر هذه الاحتمالات الثلاث التي  
 ذكرها هنا ثم قال كذا ذكره الشارح يعني العراقي وظاهر انها مستثناة على الاحتمال الثاني أيضا وان قيدت  
 ببلد وان الحماكم انما ينقل زكاة الفطر اذا أخذ هذان من غالب قوت محل المؤدى عنه والكلام فيه وقد ذكر  
 الاسنوي الاحتمال الثاني وقال انه الاقرب اه اه سم (قوله أو يخرج للحماكم الخ) أي مع اخراجهم من  
 أشرف الاقوات أو مع اخراجهم من قوت آخر محل عهد وصوله اليه لا يجوز النقل الا اذا خرج كذلك وان كان  
 ظاهرا العبارة خلاف ذلك اه برماوى (قوله ويجزئ أعلى) لسمه بالياء هو الصواب لانه مما يحال اه ع ش  
 على مر وفارق عدم اجزاء الذهب عن الفضة بتعلق الزكاة ثم بالعين فتعينت الموازنة منها والفطرة طهرة  
 للبدن فنظر لما به غذاؤه وقوامه والاقوات متساوية في هذا الغرض وتعين بعضها انما هو رفق فاذا عدل الى  
 الأعلى كان أولى في غرض هذه الزكاة اه شرح جج (قوله لانه ز يذ فيه خير) أي فاشبه ما لو دفع بنت لبون  
 عن بنت مخاض اه شرح مر (قوله والعبرة بزيادة الاقتيات) أي بزيادة نفع الاقتيات بدليل قوله الا ترى  
 لكونه أنفع الخ \* (تنبيه) \* علم من كلامه ان الأعلى البر ثم الشعير ثم الارز ثم التمر ثم الزبيب ويتردد النظر في بقية  
 الحبوب كالذرة والدخن والفلول والحبس والعدس والماش ويظهر ان الذرة بقسمها في مرتبة الشعير وان  
 بقية الحبوب الحبس والماش والعدس والفلول فالبقية بعد الارز وان الاقط فالبن فالجبن بعد الحبوب كلها اه  
 شرح جج ومراده بالقسم الثاني من الذرة الدخن كما في سم قال شيخنا ح ف وترتيبها في الأعلى كترتيبها  
 الواقع في البيت المشهور على المعتمد قال سم قوله ويظهر ان الذرة بقسمها في مرتبة الشعير الخ الوجه تقديم  
 الشعير على الذرة والدخن وتقديم الارز على التمر والزبيب خلافا للشارح وتقديم الذرة والدخن على الارز وقضية  
 كون الدخن قسما من الذرة انما لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض أنواع البر مثلا على بعض نعم ان ثبت انها أنفع منه في  
 الاقتيات فينبغي تقديمها والقياس التزام ذلك في أنواع نحو البر اذا تفاوتت في الاقتيات لكن قضية الخلافهم  
 خلافه اه بحروفه (قوله بزيادة الاقتيات) أي من حيث هو من غير نظر الى بلدهم اه برماوى (قوله  
 والتمر خير من الزبيب) ويلىه الاقط فالبن فجعله مراتب الاقوات أربعة عشر مرتبة مرموز اليها بحروف  
 اوائل كلمات البيت الاول من هذين البيتين في قول القائل نظام الضبطها

بالله سل شيخ ذى رمر حتى مثلا \* عن فور زكاة النظر لوجهها

حروف أولها جاءت مرتبة \* أمماء قوت زكاة الفطار ان عقلا

فالباء للبر والسين للسلت والسين للشعير والذال للذرة ومنها الدخن والراء الارز والحاء للعدس والميم للماش  
 والعين للعدس والفاء للفلول والتاء للتمر والزاي للزبيب والالف للاقط واللام للبن والجيم للجنس وهذا هو  
 المعتمد لكن في كلام ابن وحشية مخالفة لبعض ذلك فراجع اه برماوى (قوله ولا بعض الصاع من جنسين  
 الخ) فلو كانوا يتناولون البر المختلط بالشعير فان استويا بتخير بينهما فيخرج صاعا من البر أو من الشعير وان غلب  
 أحدهما أخرجه الاغاب ولا يخرج المختلط لان فيه تبعض الصاع من جنسين اه حل (قوله فيجوز ان يخرج  
 نصف صاع الخ) أي ويجب على الشرىك الثاني اخراج نصف من جنس ما أخرجه صاحبه بان كل الرقيق محل  
 له قوت يصلح للاخراج فان لم يكن في محله قوت فاقرب محل اليه يخرج من قوته فلو كان الاقرب ببلدى السيدين  
 وتفاوت قوت بلدهما هل يجاب من قوته أعلى فيخرج الجميع منه أو يخرج الجميع من قوته دونة يظهر الثاني



لان الأصل براءته مما زاد وأيضاً عراض الثاني عن الأدنى الى الأعلى مجردت عن اذهو بخير بينهما قائل والله أعلم اه شوبري (قوله ولاصل ان يخرج من ماله الخ) أي لان له ولاية عليه ويستقل بملكه فيقدر كانه ملكه ذلك ثم نوى الاداء عنه ويرجع به عليه ان أدى بقية الرجوع أما الوصي والقيم فلا يخرجان عنه من ماله ما لا باذن الحاكم فله في المجموع عن المأوردى والبعوى وأقره ويخالف ما لو قضى له من ماله ما بغير اذن القاضي فانه يبرأ لان رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة فله القاضي اه شرح مر وقوله لان رب الدين متعين لا يدخل له في الفرق كما قاله الشهاب ج وقرئ بوجوب النية في الزكاة بخلاف أداء الدين انتهى رشيدى عليه وقوله لانها عبادة تقتضى ان ينقضى بوجوب ما وقع السؤال عنه في الدرس من انه لو امتنع أهل الزكاة من دفعها فظفر بها المستحق هل يجوز له اخذها وتقعز كذا أم لا وهو عدم جواز الاخذ ظفراً وعدم الاجزاء لعل به الشرح اه (قوله أيضاً ولاصل ان يخرج الخ) وله أيضاً ان يخرج من مال المولى والمراد بالغنى من ملك ما يخرج زائداً على ما امر اه شيخنا وخرج بالاصل غيره فلا يخرج من مال نفسه كوصى وقيم اه ساطعاً وخرج مولاه الفقير فيجب على الأصل اخراجه كانه كما تقدم لانه يجب عليه نفقته (قوله زكاة مولاه الغنى) قال العلامة سم ظاهره اجزاء نية الولي عن السفيه وهو كذلك اه برماوى (قوله لا يجوز اخراجها عنه الاباذنه) فان لم يأذن لم يجزه وان كان المخرج عنه ممن ينقضى عليه المخرج مرفوعة وجبت له تجزؤا تسقط عن اخراج عنه وله استردادها من الاخذ وان لم يعلم بأنه أخرجه عن غيره اه عيش على مر (قوله أو موسر وممسرح الخ) محله حيث لا مهاباة بينهما والاجمعيهما على الموسر ان وقع زمن الوجوب في نوبته اخذاً مما امر أو في نوبة المعسر فلا شيء عليه كالمعسر اه شرح مر وفي القليوبي فلا شيء على واحد منهما اه (قوله كما وقع له في الأصل وغيره) عبارة شرح مر وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى محمول على ما اذا أهل سؤال على العبد وهو في برة نسبتها في القرب الى بلدى السيدين على السواء ففي هذه الحالة المعتبر قوت بلدى السيدين وكذلك لو كان العبد في بلد لا قوت فيها وانما يحمل اليها من بلدى السيدين من الاقوات ما لا يجزى في الفطرة كالذيق والخبز وحيث أمكن تنزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يعدل الى تغليبهم وقد علم انه لا منافاة بين ما صححه وناو ما صححه أولاً من كون الاصح اعتبار قوت بلدى العبد فقط ما قبل ان ما ذكره مفرع على انه يجب على السيد ابتداء وان جرى عليه الشارح تعالى الكبير من الشرح انتهت (باب من تلزمه زكاة المال وما يجب فيه) \*

أى وما يتبع ذلك من قوله ولا يمنع دين وجوبها الى آخر الباب والمراد بمن تلزمه من يجب عليه وقيد بالمال لان زكاة الفطر تجب على الكافر في قربة المسلم ونحوه اه برماوى (قوله وما يجب فيه) لما ورد عليه ان هذا مكرر مع ما مر لانه تقدم بيان الانواع التي تجب فيها أجاب عنه الشارح بقوله مما اتصف بوصف أى قال كلام هنا فيما يجب فيه من حيث اتصافه بوصف يتوهم منه سقوط الوجوب وما تقدم من حيث ذاته فلا تكرار اه شيخنا وفي شرح مر مانعه أى باب بيان شروط من يجب عليه وبيان أحوال المال الزكوى التي يعلم بها انه قد يتصف بما يؤثر في السقوط وما لا يؤثر فيه كالغصب والجور والاضلال او بمعارضته بما قد يسقطه كالدين وعدم استقرار الملك فليس المراد بما يجب فيه بيان الاعيان من ماشية ونقل وغيرهما فان ذلك قد علم من الابواب السابقة وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها اه ببعض تصرف (قوله مما اتصف بوصف) الاظهر ان يقول من حيث اتصافه بوصف يتوهم منه عدم الوجوب (قوله تلزم مسلم الخ) هذا شروع في شروط من تلزمه زكاة المال وهى خمسة ذكر منها صريحاً الاسلام والحرية وذكر منها تلويحاً ثلاثة شروط آخر قوة الملك وتيقن وجود المال وتعيين المالك فذكر الاول تلويحاً في مسألة المكاتب حيث قال أو ملك ملكاً ضعيفاً وذكر الثاني تلويحاً في مسألة الجنين حيث قال اذا لوث ثوب وجوده وجباته وذكر الثالث

(ولاصل ان يخرج من ماله زكاة مولاه الغنى) لانه يستقل بملكه بخلاف غيره موايه كولد رشيد وأجنبي لا يجوز اخراجها عنه الاباذنه وتعبيرى بما ذكر أهم من تعبيرة بفطرة ولله الصغير (ولو اشتراك موسران أو موسر وممسرح في رقيق لزم كل موسر قدر حصته) لامن واجبه كلوقع له في الأصل وغيره بل من قوت محمل الرقيق كما علم مما مر وصرح به في المجموع تبعاً للرافعى بناء على ما مر من أن الاصح انما تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم تجعلها عنه المؤدى وتعبيرى بالرقيق وبشدر حصته أعم من تعبيرة بالعبد ونصف صاع (باب من تلزمه زكاة المال وما يجب فيه مما) اتصف بوصف كغصب وبضال



تأويلها في مسألة الفدية بقوله لانه لغير معين وقد لوح م ر في شرحه أيضا الاول من هذه الثلاثة بعد قول المتن ولا يمنع الدين وجوبها بقوله ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أحد از كلتها الخروجها عن ذلك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه وانما لزم المشتري اذا تم الحول في زمن الخيار وأجبر العسقلان وضع البيع على الأزوم وتعام الصيغة وجد فيه من ابتداء الملك بخلاف ما هنا وذكر الأخير من مناهصر بحاجته وشرط وجوبها أيضا ان يكون المالك متيقنا فلا يلزم في الموقوف على جهة عامة وتجب في الموقوف على معين وان يكون المالك متيقنا الوجود فلاز كاة في مال الحمل الموقوف له بارث أو وصية لعدم الثقة بحياته اه وقوله وتجب في الموقوف على معين أي وان لم يخص واحدا من المعينين فصاب للشركة وصورته ان يقف بستانا ويحصل من ثمرته ما تجب فيه الزكاة اه ع ش عليه (قوله تلزم زكاة المال) أي بأنواعه السابقة من حيوان ونبات وتقدم معدن وركاز اه شرح م ر (قوله مسلما) يستثنى منه الانبياء قال تاج الدين في كلبه التنوير مانعه ومن خصائص الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين عدم وجوب الزكاة عليهم وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة أي زكاة البدن لا المال كما حمله عليه بعض المفسرين أو أوصاني بالزكاة أي بتبليغها اه من خصائص السيوطي وقوله أي زكاة البدن المراد بها زكاة النفس عن الرذائل التي لا تليق بمقامات الانبياء يدل لها ما جل بعضهم عليه الآية من ان المراد بالزكاة فيها الا كثار من الخير كما حكاه عنه الواحدى في وسطه لاز كاة الفطر لان مقتضى جعله عدم الزكاة من خصوصياتهم انه لا فرق بين زكاة المال والبدن اه ع ش على م ر وقال في شرح الاعلام تجب زكاة الفطر على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف زكاة المال اه اه أجهوري على التحرير والتؤذ كره المناوى في شرح الخصائص للسيوطي ان مذهب الشافعي كالك وجوب الزكاة على الانبياء انتهى (قوله لقوله في الخبر السابق الخ) هذه حكاية للخبر السابق بالمعنى ولقطه فيما سبق لخبر أبي بكر رضي الله عنه بذلك في كتابه لانس بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري اه (قوله بالمعنى السابق في الصلاة) أي في وجوب مطالبة بها في الدنيا لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة بناء على الاصح في الاصول انه مخاطب بفروع الشريعة أي المجمع عليها دون المختلف فيها لان المدار في التكليف بها على تقليد القائل بها قاله في الايعاب بحثا وقضية انه لا يعاقب في الآخرة على الحكم المختلف فيه اذا قلنا قائليه وان كان الحق عند الله غيره وهو محتمل فليتنامل اه شورى هذا قياس ما قدمه في الصلاة من انه لو قضاها لا تصح منه انه هنا لو أخرجهما لا تصح منه لا قبل الاسلام ولا بعده ويسترد هاهنا نحن أخذها وقد يقال اذا أخرج بعد الاسلام بل يحتمل أو قبله تقع له تطوعا ويترك بينه وبين الصلاة بما قدمه اه ع ش على م ر (قوله ولو مكاتب) ولا تجب على السيد في مال مكاتبه لانه غير مالك له فان زالت الكتابة بجز أو عتق أو غيره انعقد حوله من حين ذوالها اه شرح م ر وقوله انعقد حوله أي في حق السيد بالنسبة لزواليا بالعجز وفي حق العبد نفسه بالنسبة لزواليا بالعتق (قوله أيضا ولو مكاتب) أي كتابة صحيحة اما المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه اه ع ش على م ر (قوله لانه لا يملك شيئا) هذا بالنسبة للرفيق غير المكاتب وقوله أو يملك ملكا ضعيفا هذا بالنسبة للرفيق المكاتب قلت ويجوز انه إشارة الى القولين في ملك الرفيق فالاول بالنسبة للاظهر والثاني لمقابلته لا يقال هو لا يتعرض للضعيف لانه قول يأتي في باقي قوله لعدم الملك أو ضعفه انه على التوزيع بالنسبة لاراج ومقابلته فتأمل اه شورى (قوله وتوقف في مرتد) أي توقف لزوم أدائها كما لم مما بعده اه شيخنا (قوله لزمته في رده) أي بان وجبت حال الردة بان حال عليه الحول وهو مرتدا ما اذا وجبت عليه في الاسلام ثم ارتد فانه اتواخذ من ماله على المشهور سواء أسلم أم قتل كافي المجموع ويجزیه الانخراج في هذه في حال الردة وتصح نيته لانتها التمييز ويجزیه أيضا في الاولى ان عاد الى الاسلام اه شرح م ر وقوله بأن حال عليه الحول وهو مرتدا صدق

(تلزم) زكاة المال (مسلم)  
لقوله في الخبر السابق في  
زكاة الماشية فرض على  
المسلمين فلا تجب على كافر  
أصل بالمعنى السابق في  
الصلاة (حوا أو مبعضا) ملك  
بعضه الحر فصابا فلا تجب  
على رقيق ولو مكاتب لانه  
لا يملك شيئا أو يملك ملكا  
ضعيفا بخلاف من ملك  
بعضه الحر فصابا لانه تلم  
الملكه (وتوقف في مرتد)  
لزمته في رده



بما اذا مضى عليه جميع الحول وهو مرتد أو ارتد في انشاءه واستمر الى تمامه ولم يقتل وبالصورتين صرح  
 الاندري اه رشيدى وقوله ان عادلا لا سلام أى فان لم يعد الى الاسلام لم يعتد بما دفعه ويسترد من  
 القابض وظاهره سواء علم القابض بأنها زكاة أم لا قال ج و يفرق بينه وبين المجلة بان المخرج هنا  
 ليس له ولاية الاخراج بخلافه في المجلة وان له ولاية الاخراج في المجلة فيستلم به علم القابض بانها معجلة لا تسترد  
 منه اه بالمعنى والاولى ان يقال في الفرق انه حيث مات على الردة تبين ان المال خرج عن ملكه من وقت  
 الردة فان خراجيه منه تصرف فيما لا يملكه فضمنه أخذ من حين القبض فيجب عليه رده ان بقي وبطله ان  
 تلف كالمقبوض بالشراء الفاسد وأما في المجلة فالمخرج من أهل المالك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم  
 يذ كر التجمل انه صدقة تطوع أو زكاة غير معجلة وعلى التقديرين فتصرفه نافذ وبقي ما لو ادعى القابض انه  
 انما أخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك أو لا بد من بينة فيه نظرا والاقترب الثاني لان الأصل عدم  
 الدفع قبل الردة والحادث يقدر بأقرب زمن اه ع ش عليه (قوله كملكه) أى كوقوف ملكه وعبارته في  
 باب الردة وملكه موقوف ان مات مرتدا بان زواله بالردة ويقضى عنه دين لزمه قبلها وما أتلفه فيها تصرفه ان لم  
 يحتل الوقف باطل والافقوف ان أسلم نفذ انت (قوله وتجب في مال مجبور) أى يتعلق به الوجوب وان كان  
 الاخراج بالفعل يتوقف على التمكن كما يأتي وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا وهذا انما يحتاج اليه في المجبور  
 بالنسبة لغير النفس لانه هو الذى يتوقف وجوب الاداء فوراً على زواله فهو مانع من وجوب الاداء في زمانه وأما  
 غيره من حجر الصغير والمجنون والسفيه فلا يتوقف وجوب الاداء فوراً على زواله كالمسقطين فربما تأمل (قوله  
 والمخاطب بالاخراج منه وليه) أى فعليه اخراجها عنه وانما هو يأمير به كانه خاف اخرجها سرا فان  
 تمسراً ولم يخرجها اخرجها المجبور اذا كمل اه سم (قوله أيضاً والمخاطب بالاخراج منه وليه) أى حيث  
 كان يرى الوجوب كشافى وان كان المجبور عليه حنفياً لا يرى الوجوب اذا العبرة باعتقاد الولي فان كان الولي  
 لا يرى وجوب ذلك كنهى أى ولم يلزمه ما كمل بالاخراج فلا احتياط له ان لا يخرج الزكاة وان يحبسها الى ان  
 يكمل المجبور عليه فاذا كمل أخبر بها ومثل الحنفى في ذلك ما لو كان عليه لم يذهب بذهب كذا في كلام غير  
 واحد وفيه نظر اذا الذى ينبغي أن يكون محل الاحتياط من يرى الوجوب كالمشافى اه حل ومثله شرح  
 مر وفي ع ش عليه نقلا عن سم على المنهج مانعه وانظار لو اختلفت عقيدة المجبور والولي بأن كان  
 الصبي شافعياً والولي حنفياً أو بالعكس وقد يقال العبرة في لزوم وعدمه بعقيدة الولي وفي وجوب الاخراج  
 وعدمه بعقيدة المولى لكن حيث لزم الصبي المصبي حتى فلا ينبغي للولي الشافعى ان يخرج جز كانه اذا لاز كاه  
 عليه فليتأمل اه وقال الشيخ ج ولو اخرج المعتقد للوجوب اثم ولزم المولى ولو حنفياً فيما يظهر اخرجها  
 اذا كمل اه قال الشيخ قد يقال قواعد التقليد ان الشافعى مثلاً اذا لزمه حق كالأزكاة عند الشافعى دون أبي  
 حنيفة فتقلاً بأباحنيفة في تلك الصورة ليست عند ذلك الحق فان كان الامر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً اذا غابته  
 بعد كاله انه كشافى لزمه كاه عند الشافعى فتقلاً بأباحنيفة اه وكتب في محل آخر قوله ولزم المولى ولو حنفياً  
 فيما يظهر فيه نظر بل يتجه به كمال المولى ان المدار على اعتقاده في اخراج ماضى قبل الكمال فان كان حنفياً لم  
 يلزمه اخراج وان كان معتقداً للولي الوجوب أو شافعياً لزمه وان كان معتقداً للولي عدم الوجوب لانه بالكمال انقطع  
 ارتباطه باعتقاد الولي ونظراً لاعتقاده نفسه اه مر اه فان اخرج الولي اخراج زكاة الصبي والمجنون عصي  
 قاه في التحرير قال الشيخ ويجه انه اذا أخرقت مال بغير تعصيراته يضمن حصه المستحقين لأنه بتأخير حقهم  
 حتى تلف المال صار مضمراً بالنسبة لغيرهم ولا يضمن الباقي اذا قصير منه بوجوب ضمانه تأمل اه شوبرى  
 وأما زكاة الحسن فقال الفخر الرازى انما تجب عليه وأنشد

طلبت من المليح زكاة حسن \* على صغر من السن البهي

كما لكان عاد الى الاسلام  
 لزمه أدائها لتبين بقاء  
 ملكه والا فلا (وتجب في  
 مال مجبور) عليه لشمول  
 الخبر المشار اليه آنفاً لانه  
 والمخاطب بالاخراج منه  
 وليه



فقال وهل على مثلي زكاة \* على رأي العراقي الكامل  
فقلت الشافعي لنا امام \* يرى ان الزكاة على الصبي  
فقال اذهب اذا وا قبض زكاتي \* بقول الشافعي من الولي

ونعمه التقى السبكي فقال

فقلت له فديتك من قبضه \* اطلب بالوفاء سوى المالى  
نصاب الحسن عندك ذوامتناع \* بخلاف القوام السهمي  
فان اعطيتها طسوعا والا \* اخذناها بقول الشافعي

وكتب بعده بعض الطلبة الظرافاء انظر نصاب الحسن ما هو وما الزكاة الواجبة فيه ومن ياخذها فاجاب بعضهم بقوله

تبدى بالسؤال لنا طريف \* فقال وما النصاب على الصبي  
وما قدر الزكاة لا عرفه \* فاوضحني في قول جلي  
ركاز الحسن جاز وفيه خمس \* باخبار صحيحة للنبي  
فيؤخذ خمسة في كل يوم \* يضم ثم لثم للهي  
وانى عامل في الانخذ حالا \* واصرفه مصاريف الزكي

ولا تجب في مال وقف جنين  
اذ لا وثوق بوجوده وحياته  
وقولي محجور اعم من قوله  
الصبي والمجنون لشموله  
السفيه (و) في (مغصوب  
وضال ومحجور) من عين أو  
دين

(قوله ولا تجب في مال وقف جنين) أي لا جمل جنين فاللام للتعليل فيشمل التركة كلها أو بعضها فان تبين ان  
لا جمل وجبت على الورثة زكاة مدة الوقف وان انفصل ميتا فلا زكاة على الورثة مدة الوقف لضعف ملكهم وان  
انفصل حيا فلا زكاة عليهم ولا عليهم فله ثلاثة أحوال ثم ان هذا ليس في كلام المصنف ما يخرج منه وفي كلام هر  
تفريعه على شرط ذكره بقوله ولا بد من تحقق المالك اه شيخنا وفي عرش على هر مانصه قوله ولا تجب  
في مال وقف جنين أي وان انفصل حيا وعبارة العباب لا فيما وقف جنين اذا انفصل حيا اه سم على البهجة  
وبقي ما لو انفصل الجنين ووقف له مال هل تجب فيه الزكاة عليه اذا اتضح بما يقتضي استحقاقه أو على غيره اذا تبين  
عدم استحقاق الجنين وثبوته للغير كلو كان الجنين ابن أخ فيتقدير أو ثمة لا يرث ويتقدير كورثة يرث فيه  
قطار والظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحقين مدة الوقف ويؤيد ما لو عين القاضى لكل من  
غرماء المظن قدرا من ماله ووضي الحول قبل قبضهم له فانه لازكاة عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا  
على المقتس لو انك انجز ورجع المال اليه وعلمه بعدم تعيين المستحق مدة الوقف اه (قوله وقف جنين)  
أي وان انفصل حيا وأخبر بحياته معصوم اذ لا يزيد على انفصاله حيا وقد صرحوا فيها بعدم الوجوب بعد  
الانفصال اه عرش وكذا لو انفصل ميتا كما لا تجب على الورثة كما قاله هر وزي اه شيخنا (قوله اذ  
لا وثوق بحياته) أي وشرط الوجوب تحقق وجود المالك كما صرح به هر في شرحه (قوله أيضا اذ لا وثوق  
بحياته) أي مادام حيا وان حصلت حركة في البطن جاز ان تكون لغير رجل كالرجع اه عرش على هر  
(قوله لشموله السفيه) ويشمل المقتس أيضا فانه سيأتي انه يجب عليه اذا وهاز والجر عنه اه شيخنا  
(قوله ومغصوب) لعدم صورته ان يأذن المالك للغاصب في اسامتها والا فالذي مر له انه لو أساءها الغاصب  
لازكاة فيها وعبارته ثم في فصل ان اتحد نوع الماشية ولو سامت الماشية بنفسها أو أساءها غاصب أو مشتر  
ثمراء فسادا فلا زكاة كما يأتي لعدم اسامة المالك اه عرش على هر والمسروق كالمغصوب بوتركه  
لأنه في المغصوب أو الضال وفي معناه الواقع في بحر والمدفون في موضع ونسبهم ولو كان قادرا على انتزاع  
المغصوب فينبغي وجوب الانخراج حالا اه برماوى (قوله من عين أو دين) هذا تميم في المجعود فقط اذ لا يقال  
في المغصوب والضال من عين أو دين لانهم لا يكونان دينيا وقوله وان تعذر أخذها غاية في الاربعه وقوله بعد  
الظاهر انه ليس بقيد فيشمل ما ملك يارث قبل قبضه وقوله لانها ملكك الخ اعلة الخمسة وقوله وفي دين عطف علم



على خاص لتقدم الدين المجمع وذو هذا أهم من المجمع وذو غيره اه شيخنا (قوله وغائب) عبارة أصله مع شرح مر  
وتجيب في الحال عن الغائب ان قدر عليه لانه كالمال الذي في صندوقه ويجب الانخراج في بلد المال ان استقر فيه  
وظاهر قوله في الحال وجوب المبادرة قال الاذرع ولا شك انه اذا بعد بلد المال عن المالك ومنعنا البقل كما هو  
الاصح فلا بد من وصول المالك أو نائبه اليه اللهم الا أن يكون ثم ساع أو حاكم يأخذ كانه في الحال والا أي وان لم  
يقدر عليه لخوف طريق أو انقطاع خبره أو شك في سلامته فكم غصوب فيأتي فيه مامر لعدم القدرة في الموضعين  
والاوجه أخذ من اقتضاء كلامهم ان العبرة فيه وفي نحو الغائب بمسحقي محل الوجوب لا التمكن انتهت (قوله  
ومملوك بعقد قبل قبضه) فتجب في المشتري قبل قبضه قطعا حيث مضى عليه حول من وقت دخوله في ملكه بانقضاء  
الخيار لا من الشراء فيجب الانخراج في الحال ان لم يمنع من القبض مانع كالدين الحال على مقرر اه شرح مر  
(قوله لانهم املكك ملكا تاما) أي والتمام لا ينافي الضعف المعلق به عدم صحته بعه اه حل (قوله وفي دين لازم)  
قال شيخنا وقضية كلامهم في مواضع ان الاصل الى المأزوم حكمه حكم المأزوم اه حل كمن المبيع في زمن  
الخيار لغير البائع اه ع ش على مر قال سم وهل يعتبر بلد الرب الدين أو المدين المتجه الثاني اه ثم رأيت مر اعتمد  
في باب قسم الصدقات ان العبرة ببلد الرب الدين وانه لا يتعين صرفه في بلده بل له صرفه في اي بلد أراد مع الاذكار  
بان المتعلق بالذمة ليس محسوسا حتى يكون له محل معتبرا مل اه شورى (قوله أيضا وفي دين لازم) لكنه ان كان  
مؤجلا فهو كالمغصوب وان كان حالا بان تيسر أخذه بان كان على ملي باذل أو جاحد وبه بينة وجبت ركاته في الحال  
لقدرته على قبضه ويخرجها حالا وان لم يقبضه بالفعل وان تعذر أخذه لاعتسار أو غيره فكم غصوب فيأتي فيه  
مامر فلو كان يقدر على الاخذ من مال الجاحد بالظفر من غير خوف ولا ضرر فالوجه انه كما لو تيسر أخذه بالينة  
خلاف البعض المتأخرين ولو كان الدين حالا غير انه نذر ان لا يطالب به الا بعد سنة أو أوصى ان لا يطالب الا بعد  
سنتين من موته وهو على ملي باذل فالوجه انه كما لو حل لتعذر القبض خلافا للجلال البلقيني وأفاد السبكي انا  
حيث أوجبنا الزكاة في الدين وقتلنا انتم اتعلق بالمال تعلق شركة اقتضى ان يملك أرباب الاصناف ربع عشر الدين  
في ذمة المدين وذلك يجر الى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدعوى بالصدقات والديون لان المدعى غير  
مالك للجميع فكيف يدعى به الا ان له القبض لأجل أداء الزكاة فيحتاج الى الاحتراز عن ذلك في الدعوى واذا  
حلف على عدم المسقط فينبغي ان يحلف على ان ذلك باق في ذمته الى حين حلفه لم يسقط وانه يستحق قبضه حين  
حلفه ولا يقول انه باق له ومن ذلك ما عتبه بالوى وهو تعليق طلاقها على ابرائها من صداقها وهو نصاب ومضى  
عليه حول فأكثر فأبرأته منه فلا يقع الطلاق لعدم ملكها الا برأء من جميعه وسيأتي بسبب وطافى بابا ان شاء الله  
تعالى اه شرح مر \* (فرع) \* استحق نقدان نصاب مثلا في معلوم وظيفة بأثرها ومضى حول من حين  
استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه  
الانخراج الا ان قبضه أولا بل هو شريك في أعيان ريع الوقف بقدر ما شرطه الواقف فان كانت الأعيان زكوية  
لزمته الزكاة والا فلا فيه نظر اه سم على البهجة واعتمد مر الاول اه ع ش عليه (قوله وعرض تجارة)  
كأن قال أسلمت اليك في ثلاثين مقطع قماش أشجر فيها ونوى بها التجارة وكان أقرض العروض لآخرتها  
تصير ديني في ذمة المقرض فاذا مضى حول وجبت الزكاة في الصورتين على المالك اه شيخنا (قوله كمال كتابة)  
ومثله دين معاملة للسيد على المكاتب أيضا على المعتمد عند مر كوالده خلافا للدميري وكتب عليه لو أحال  
المكاتب السيد بالتجوم لزم السيد ان يزكيا لانه اصارت لازمة له وان عجز المكاتب نفسه لا تسقط غايه الامر انه  
سقط وصف كونها نجوم كتابة اه مر اه سم اه شورى (قوله وبخلاف المأزوم من ماشية الخ) كأن  
أقرض اليه أربعين شاة أو أسلم اليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضها اه حل (قوله الزهو) هو بضم الزاي  
المججمة وهو اشتداد الحب وبدوا صلاح وفي النهاية تهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يزهي

(وغائب) وان تعذر أخذه  
(ومملوك بعقد قبل  
قبضه) لانهم املكك ملكا  
تاما (و) في (دين لازم من  
نقد وعرض تجارة) لعدم  
الادلة بخلاف غير المأزوم  
كل كتابة لان المالك غير تام  
فيه اذ بعد اسقاطه متى شاء  
وبخلاف المأزوم من ماشية  
ومعشر لان شرط الزكاة في  
الماشية السوم وما في الذمة  
لا سام وفي المعشر الزهو في  
ملكه ولم يوجد (و) في غنمية  
قبل قسمة ان تملكها الغائرن  
ثم مضى حول وهي صنف  
زكوى وبلغ بدون الخمس  
نصا



وقد روي حتى يزهد ويقال زهد النخل يزهد اذا ظهرت ثمرته وأزهد يزهد اذا اجرا واصفر وقيل هما بمعنى  
 الاحرار والاصفرار ومنهم من أنكر يزهد ومنهم من أنكر يزهد اه برماوي وفي المصباح بعد مثل هذه العبارة  
 وزهد النبات يزهد وابلغ اه (قوله أو بلغه نصيب كل) عطف على قوله قبل قسمته يصير المعنى أو بعد القسمة  
 لكن بلغه نصيب كل هكذا يتعين واللام يظهر له فائدة بعد قوله وابلغ بدون الجنس نصابا اه عبدي به ووجه عدم  
 الفائدة أنه يكون مفهوما بالاولى لانها اذا وجبت فيما اذا بلغ المجموع نصابا فوجبها فيما اذا بلغ نصيب كل  
 على حدته أولى وأظهره هذا وقول الشيخ واللام يظهر له فائدة أي وان لم يعطف على الطرف المذكور بل عطف  
 على ما قبله لم يظهر له فائدة كما علمت يقتضي ان عطفه على ما قبله صحيح وليس كذلك بل هو فاسد بمقتضى التركيب  
 العربي اذ يصير المعنى أو لم يبلغ نصابا بدون الجنس لكنه بلغه نصيب كل وهذا محال عقلا اذ لا يصح أن يكون القسم  
 أكبر من مقسمه ولا ان يكون الجزء أكبر من كاه وعبارة المنهاج نصا والغنية قبل القسمة ان يختار الغانثون  
 تملكها ومضى بعده حول والجميع نصابا كوي وبلغ نصيب كل شخص نصابا أو بلغه المجموع في موضع ثبوت  
 الخلطة وجبت زكاتها والا فلا انتهت بالحرف وهي في غاية الظهور فتخلص من هذا كله ان عبارة المنهاج غير ظاهرة  
 وعبارة البرماوي مانصة قوله أو بلغه نصيب كل هذه العبارة فيها نوع مسامحة من جهة سباق العطف ولذلك قال  
 بعضهم انظر عطفه على ماذا اه وفي عش مانصة قوله أو بلغه نصيب كل لا يقال هذا العطف غير صحيح لانه يقتضي  
 أن التقدير أو لم يبلغ نصابا بدون الجنس ولكن بلغ نصيب كل واحد نصابا وهذا ظاهر الفساد لا يتحمل مثل هذا  
 لا يعترض به لوضوح عدم ارادة مثله في كلامهم لان الاستحالة مانعة من ارادتها ذكره المعترض وانما المعنى أو بلغه  
 نصيب كل واحد منهم من غير ملاحظة الجنس وجودا ولا عدما أو التقدير أو بلغه نصيب كل واحد اه  
 (قوله فان لم تملكها الغانثون الخ) سيأتي في الغنية انها تملك باختيار التملك على المعتمد وقيل تلك بحجارة المال وقوله  
 في التعليل بعدم الملك أي على المعتمد من اشتراط التملك وقوله أو ضمه أي على الضعيف القائل بملكها مجرد  
 الحيازة فهو موزع على القولين اه شيخنا (قوله أو مضى والغنية أصناف) هل المراد أحاسن (قلت) \*  
 الظاهر نعم وظاهر كلامه انه لا فرق بين ان تكون تلك الاصناف كلها زكوة وكل واحد نصابا وينبغي ان  
 تكون صورة المسئلة أن فيها صنفين زكوي اه حل (قوله ماذا يصيبه) أي من الانواع وقوله وكم نصيبه  
 أي من العدد اه شيخنا (قوله في الثالثة) ظاهر كلامهم فيها عدم الفرق بين ان يعلم كل زيادة نصيبه على  
 نصاب أم لا وليس يبيدوان استبعده الاذرى اه شرح مر (قوله لانه لغير معين) أي بشرط وجوب  
 الزكاة كون المالك معينا كما في شرح مر (قوله ولا يمنع دين وجوبها) أي سواء كان حالا أو مؤجلا من  
 جنس المال أم لا لله تعالى كزكاة وكفارة ونذر أو غيره وان استغرق دينه النصاب في أظهر الاقوال لا يطلق  
 الادلة ولان ماله لا يتعين صرفه الى الدين والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد  
 أي الذهب والفضة وان لم يكن مضر وياو الر كاز والعرض وزكاة الفطر دون الظاهر وهو الزرع والثمار  
 والماشية والمعدن والفرق ان الظاهر ينوب بنفسه والباطن انما ينوب بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويجوز  
 الى صرفه في قضائه ومحل الخلاف ما لم يزد المال على الدين فان زاد وكان الزائد نصابا وجبت زكاته قطعا واما اذا لم  
 يكن له من غير المال الزكوي ما يقتضي به الدين فان كان لم يمنع قطعا عند الجمهور والاوجه الحاق دين الضمان  
 بالدين يباقي الدين فعلى الاول الاظهر لو جرح عليه الدين فقال الحول في الحرف فكم غصوب فتجيز كانه ولا يجب  
 الانحراج الا عند التمكن لانه حيل بينه وبين ماله لان الحرف مانع من التصرف نعم لا عين القاضي لكل غريم من  
 غرماته شيئا فتردينه من جنسه أو ما يخصه بالتقسيم وممكن من أخذ ماله عليه الحول ولم يأخذه فلا زكاة فيه  
 عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم أحق به والاوجه عدم الفرق بين أخذهم له بعد الحول  
 وتركهم ذلك خلافا لبعض المتأخرين ولو فرق القاضي ماله بين غرماته فلا زكاة عليه قطعا والملك اه من

أو بلغه نصيب كل) منهم  
 فان لم تملكها الغانثون أو لم  
 يحض حول أو مضى والغنية  
 أصناف أو صنف غير زكوي  
 أو زكوي ولم يبلغ نصابا  
 أو بلغه بالجنس فلا زكاة فيها  
 لعدم الملك أو ضعفه في  
 الاول لسقوطه بالاعراض  
 وعدم الحول في الثانية  
 وعدم علم كل منهم ماذا  
 يصيبه وكم نصيبه في الثالثة  
 وعدم المال الزكوي في  
 الرابعة وعدم بلوغه نصابا  
 في الخامسة وعدم ثبوت  
 الخلطة في السادسة لانها  
 لا تثبت مع أهل الجنس اذ لا  
 زكاة فيه لانه لغير معين  
 (ولا يمنع دين)



أصله مع شرح مر (قوله ولو جبره) هذه الغاية لتعميم الرد كما لم من عبارة أصله مع شرح مر (قوله نعم  
لوعين الحاكم لكل من غرماء المظلس الخ) قال في شرح الروض قال السبكي أنه أي عدم الزوم ظاهر إن كان  
ماله من جنس دينهم والافكيف يمكنهم أخذه بلا بيع أو تعريض قال وقد صور هذا بذلك الشيخ أبو محمد في السلسلة  
وكلام الراقي في باب الجبر يقتضيه اه ومشي مر على تصويره بذلك وقوله فلاز كاه عليه لضعف ملكه  
أي وإن تركوه كما اعتمد مر خلافا لما اختار في شرح الروض وقد يشكك عليه أنه لو باعه النصاب بشرط  
الخيار وحكمنا أن الملك في زمنه البائع بان كان الخيار له أو موقوف بان كان له ما وفسخ العقد فيهما لم ينقطع  
الحول لعدم تجديد الملك وإن تم الحول في مدة الخيار في الأولى مطلقا وفي الثانية وفسخ العقد كالمبيع فيحتاج  
للفرق بين ما اعتمد وبين هذا وقد يفرق بان الغرماء غير معينين لاحتمال أن يظهر غريم آخر فكان التسليم  
على الأخذ أتم بخلاف المشتري فإنه معين ولا بد قسمة مدون التعلق هناك وقيل نظر في تامل وقد يفرق  
بأن البائع لما كان الخيار له أو كان ملكه مع تمكنه من الفسخ فيرجع المبيع له فان قلت ما ضرورة تمام الحول  
في مدة الخيار قلت يمكن تصويره بان يكون المبيع ثمرة فيبذل موصلا لها في زمن الخيار اه سم (قوله فلاز كاه  
عليه) قبه السبكي والاستنوي بما إذا كان ما عينه لكل من جنس دينه والافكيف يمكنهم من غير جنسه  
من غير بيع أو تعريض وهو متجه وإن اعترضه الأذري اه شرح ج ومثله شرح الروض ورم  
(قوله أيضا فلاز كاه عليه) أي ولا عليهم لعدم ملكهم اه مر أي ولو تركوه بعد الحول ولا فطر لتبين استقرار  
ملكه اه حل وفيه أنه تقدم أن الدين يجب فيه الزكاة وهذا منه فكيف لا يجب عليهم واجيب بان المعنى  
لا يجب عليهم زكاة عين الذي عينه الحاكم لكل إذا كان نصابا فلا ينافي أنها يجب عليهم الزكاة من حيث كونه  
دينا فيستوقف الإخراج على قبضه بخلاف ما إذا قلنا يجب عليهم الزكاة في العين فيجب عليهم حالا وإن لم يقبضوا  
تأمل اه شيخنا (قوله ولو اجتمع زكاة) أي للمال أو البدن سواء حدث الدين قبل وجوب الزكاة أو بعده كما  
يشعر به إطلاقه كغيره اه زى وقوله قدمت أي الزكاة ولو زكاة فطر على الدين ولو كان متعلقا بالعين  
ولو استحق الزكاة اه حل وانظر هذا مع قوله الآتي في الفرائض يبدأ بالزكاة ثم بالدين هل فيه تكرار تأمل  
(قوله قدمت) أي ولو كان الدين لم يجز عاياه اه ع ش على مر ولا يشكك عليه قولهم حقوق الله مبنية على المسامحة  
لأنه في الحدود ونحوها أو يقال الزكاة فيها جهتان حق الله وحق الآدمي اه ع ش عليه (قوله كج وكفارة) انظر  
إذا كانت التركة لا تنفي بآخرة الحاج هل يصرف إلى الورثة ولهم التصرف فيه أو يؤخر لاحتمال أن يوجد من  
يرضى به ويتبرع بالأعمال أو كيف الحال وانظر لو كانت حصصة كل لا تنفي به هل يضم إلى الآخرة ويخير  
الوارث في ذلك أو بقرعة اه شورى (قوله مستويين) ليس المراد التخيير في البدائع بل ما بل المراد أنهما  
مستويان في التقسيط فيوزع الموجود عليهما وإنما كانت مساوية لأن المطلب فيهما معنى الآخرة فكانت هاتين  
آدمي اه شيخنا (قوله والافقيستويان) أي بالتقسيط فيقسط الموجود عليهما اه شيخنا وعبارة شرح  
مر أو معدوما مستويان في التطبيق بالذمة قسم بينهما عند الامكان أما إذا لم يمكن التوزيع كأن كان ما يخص الحج  
قليلا بحيث لا يفي فإنه يصرف للممكن منهما فلاز كان عليه زكاة وجب ولم يوجد أجبر برضى بما يخص الحج  
صرف كاه لاز كاه أم لو اجتمعت الزكاة مع غير الحج من حقوق الله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد فيوزع  
الحاصل بينهما ولا تنافي التفرقة بينهما لا كان التفرقة دائما بخلاف الحج وكما جتمع الزكاة مع الحج اجتمع  
الحج مع قيمة الحقوق فيوزع الواجب إن أمكن على الحج وغيره ولا يصرف لغير الحج ثم ما يخص الكفارة  
عند التوزيع إذا كانت اثنتا عشرة ولم ينفذ ما يخصه بقرعة هل يشتري به بعضها وإن قل ويعتقه أو لا لأن اعتناق  
البعض لا يقع كفارة فيه تظاهر فيجوز ذلك لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ويحتمل وهو الظاهر الثاني  
ويقتل إلى الصوم فيخرج عن كل يوم مدا اه ع ش عليه (قوله فإنه إن كان مجبوراعليه الخ) ويجب

ولو جبره (وجوبها) ولو في  
للال الباطن لا إطلاق الأدلة  
نعم لوعين الحاكم لكل من  
غرماء المظلس شيئا من ماله  
ويمكنهم من أخذه فقال  
الحول قبل أخذه فلاز كاه  
عليه لضعف ملكه (ولو اجتمع  
زكاة دين آدمي في تركة)  
بان مات قبل أدائها لم وضاعت  
التركة عنهما (قدمت) على  
الدين تقدم الدين الله وفي  
خير الصديقين فدين الله  
أحق بالقضاء وكأثر كاه  
سائر حقوق الله تعالى كج  
وكفارة تم الجزية ودين  
الآدمي مستويان معاتها  
حق لله تعالى ونخرج بدن  
الآدمي دين الله ككفارة  
وجب بالوجه كما قال السبكي  
إن يقال إن كان النصاب  
موجودا قدمت الزكاة كالمال  
فيستويان وبالتركة ماله  
اجتمع على حي فإنه إن كان  
مجبورا عليه



تفيد هذا التفصيل بما اذا لم تتعلق الزكاة بالعين بأن لم يكن النصاب ولا بهضه موجودا والابان تعلقت بالعين بان كان النصاب أو بهضم موجودا قدمت مطلقا أي لا فرق بين أن يكون محجورا عليه أم لا اه من شرح مر (قوله قدم حق الاكدي) أي بخلاف ما لو اجتمع على حرم حق الاكدي حرية فانه يسرى بينهما كما نص عليه في الامثلة في حواشي شرح الروض في باب الجزية قبيل الباب الثالث من كتاب الايمان اه شورى (قوله والاقدت جزما) أي على دين الاكدي ولو اجتمعت الزكاة وحقوق الله وضاق المال عنها سقطت ان أمكن كما فعل به فيما لو اجتمعت في التركة كما تقدم اه ع ش على مر وفي الشورى ولو اجتمع عليه زكاة وجب فوري فيظهر تشديده على الغرماء كما صرحوا به فيمن مات ولم يبق له بالخمسين نقاله في حواشي شرح الروض في باب الفليس اه

### \*(باب اداء زكاة المال)\*

أي باب حكم الاداء من كونه فوريا ولا ومن كونه بنفسه أو بوكيله المستحقين أو لهما كم ومن وجوب النية فيه اه شيخنا (قوله أي أداؤها) المراد بالاداء الدفع لا الاداء بالمعنى المصطلح عليه لان الزكاة لا وقت لها محد ودخلى فيه قضاء بخروجها اه ع ش على مر (قوله بحضور مال) أي وان عسر الوصول اليه مع كونه حاضرا لاتساع البلد أو ضيقه اه من شرح مر وع ش عليه وهذا تعميم في المال الحاضر بالفعل وأما قول الشارح غائب سائرا وفار الخ فهو بيان لحال المال قبل حضوره وبيان لحال اشتراط حضوره أي انما يشترط حضوره اذا كان في حال غيبته في وقت الوجوب سائرا في السفن أو القوافل أو فارا ما كثاني محل غيبته كمالو كن المالك وقت الوجوب بمصر والمال مستقر بمكة مثلا وقوله عسر الوصول له محترز مسائلي في قوله وبقدرة على غائب فار أي ان المال اذا كان وقت الوجوب فارا وسهل الوصول اليه لا يشترط في التمكن حضوره بالفعل بل سهولة الوصول اليه كافية في التمكن فيجب على الفور اخراجه زكاة مع أنه غائب تأمل اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله بحضور مال أي بحضور المال اليه أو بحضوره عند المال ولو تدير اه (قوله سائرا) أي ما لم يكن المالك أو وكيله مسافرا معه والاوجب الاخراج في الحال وعلى هذا يحمل قولهم في قسم الصدقات ان كان بيادية صرف الى فقراء أقرب البلاد اليه اه سلطان (قوله أحوال تعذر أخذه) بأن كان على معسر أو مليء ولم تقم عليه حجة بخلاف ما اذا لم يتعذر أخذه بأن كان على ملي يذلل حاضر أو على جاحد وبه حجة فانما تجب فيه الزكاة فوراً وان لم يأخذه لانه قادر على أخذه كسبائتي في قوله أو على استيفاء دين حال فهو محترز ما هنا اه شيخنا (قوله أو مستحق) ولا يكفي حضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف الى الامام بأن طلبها عن الاموال الظاهرة كسبائتي فلا يحصل التمكن بذلك فلا حصر بعض مستحقها لكل حكمه حتى لو تلف المال ضمن حصصهم اه شرح مر (قوله أيضا أو مستحق) ظاهره وان لم يطلبوه واعمل الفرق بين هذا وبين دين الاكدي حيث لا يجب دفعه الا بالطلب ان الدين لزم ذمة المدين باختياره ورضاه فتوقف وجوب دفعه على طلبه بخلاف ما هنا فانه وجب له بحكم الشرع ودلت القرينة على احتياجه اذا فرض انه فقير فلم يتوقف وجوب دفعه على طلب اه ع ش على مر (قوله بأن سهل الوصول اليه) تصوير للقدرة على الغائب (قوله أو على استيفاء دين) حال وسبائتي تعلق الزكاة بعين المال فعليه على المستحقين من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويحلف عليه لان له ولاية القبض ومن ثم لا يحلف انه له مثلال انه يستحق قبضه فانه السبكي ولا يجوز جعل دينه على معسر من زكاة الا ان قبضه منه ثم نواها قبل الاداء اليه أو معه أو يعطيه من زكاة ثم يردها اليه عن دينه من غير شرط اه جج (قوله بأن كان على ملي عالج) تصوير للقدرة على استيفاء الدين الحال (قوله ويزوال حجر فليس) بخلاف حجر السفن لا يشترط زواله بل يخرج الولى كما مر اه شيخنا (قوله أيضا ويزوال حجر فليس) أي والزكاة مستعجلة بالنمو والاقدمت على الغرماء ولا يحتاج الى زوال الحجر اه

قدم حق الاكدي جزما كما قاله الرافعي في باب كفارة اليمين والافسدت جزما كما قاله الرافعي هنا

\*(باب اداء زكاة المال)\*  
هو أولى من تعبيره بفصل لعدم اندراجها في ترجمة الباب قبله (يجب) أي أداؤها (فورا) لان حاجة المستحقين اليها ناجزة (اذا تمكن) من الاداء كسائر الواجبات ويحصل التمكن (بحضور مال) غائب سائر أوفار عسر الوصول اليه أو مال مفقود أو مجهود أو دين مؤجل أو مال قنر أخذه (و) حضور (أخذ) لز كائن امام أو ساع أو مستحق فهو أهم من تعبيره بالانصاف (ويجفاف) لثبر (وتتقية) لحيوتبر ومعدن (وخلو مالك من مهم) ديني أو ديني كصلاة وأكل وهذه الثلاثة من زيادتي (وبقدرة على غائب فار) بان سهل الوصول له (أو) على استيفاء دين (حال) بان كان على ملي حاضر يذلل أو على جاحد وبه جتنقولي فار من زيادتي (ويزوال حجر فليس) لان الحجر به مانع من التصرف فلا اداء انما يجب على المزي اذا تمكن



شورى (قوله وتقرر أجرة) عطف على قوله اذا تمكن كما أشار إليه الشارح بقوله فالاداء انما يجب الخ  
 اه شورى (قوله قبضت) أى أؤلم قبض وكانت على مقرملى عبالذل أو بمهاجعة قبضها ليس بقيد لما مر انها  
 يجب في الدين اه شجنا نقول بعضهم انما قيد القبض لاجل وجوب الاخراج ليس بظاهر (قوله لم  
 يلزمه كل سنة الخ) عبارة المحرر فيخرج عند تمام الاول كاة خمسة وعشرين لسنة وعند تمام الثانية  
 ز كاة خمسة وعشرين لسنة وخمسة وعشرين لسنة وعند تمام السنة الثالثة كاة خمسين لسنة وخمسة  
 وعشرين لسنة وعند تمام الرابعة كاة خمسة وسبعين لسنة وخمسة وعشرين لسنة لاربعة سنين اه  
 بحر وقه فالواجب في السنة الاول نصف دينار وثمان دينار وفي الثانية ثلاثة أنصاف دينار وثلاثة أثمان  
 دينار وفي الثالثة خمسة أنصاف وخمسة أثمان وفي الرابعة سبعة أنصاف وسبعة أثمان فاذا جعت الاضاف صارت  
 ستة عشر نصفاً بمائة دينار واذا جعت الاثمان صارت ستة عشر ثمان دينار تأمل اه من خط شجنا خ  
 وقوله وعند تمام السنة الثانية كاة خمسة وعشرين لسنة وهي التي ذكرها أولاً لان الفرض انما باقية عنده وقوله  
 وخمسة وعشرين لسنة وهي التي تقررت تمام السنة الثانية فيز كاهار كاستئين لان الفرض انه مالك لها من  
 حين القبض وان الز كاة واجبة فيها من حيث ذلك وجوب الاخراج بقيد بالتقرر وقوله ز كاة خمسين لسنة  
 وهي ما تقررت تمام السنتين الاوليين وقوله وخمسة وعشرين لسنة وهي المتقررة بتمام السنة الثالثة لانه  
 مالك لها من حين القبض ولم يز كها قبل تأمل (قوله لتعرضه الزوال بتلف العين المؤجرة) فلو اتهمت الدار في  
 انتهاء المدة انقضت الاجارة فيما بقي وتبين استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الز كاة كما مروى عن  
 الماوردي والاصحاب كافي المجموع انه لو كن أخرج ز كاة جميع الاجرة قبل الانهزام لم يرجع بما أخرج به  
 منها عند استرجاع قسط ما بقي لان ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اه شرح مر ولو أسلم  
 نصاب نقد في ز كوى وأقبضه وتم حول قبل قبض المسلم فيه فعلى المسلم اليمز كاة رأس المال لاستقرار ملكه  
 بقبضه اه عباب وعبارة شرح الروض عن المجموع لم يرجع بما أخرج به منها عند استرجاع قسط ما بقي لان ذلك  
 حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اه وكان المراد انه اذا رجع عليه المستأجر بقسط ما بقي من  
 المدة لا يرجع عليه بقسط ما يسترجع من الز كاة بأن يحسبه عليه فلي تأمل اه سم (قوله فعلم انه يحرم عليه  
 التأخير الخ) أى علم من قوله يجب فوراً وكان الاول ذ كر هذه العبارة عند قول المتن فان آخر وتلف المال ضمن  
 كلاً يخفى وقوله نعم له التأخير أى عن وقت الفضيلة وقوله لكن لو تلف المال حينئذ أى حين التأخير لهدنه  
 الاغراض ضمن أى للحصول الامكان وانما أخر لغرض نفسه فيتعبد جوازه بشرط سلامة العاقبة اه شرح  
 مر (قوله لا انتظار نحو قريب) أى لا يلزمه نقته ومحل ذلك اذا كان المستحقون غير محصورين فان كانوا  
 محصورين فلا تأخير لانهم على كون ذلك بتمام الحول اه برماوى (قوله ان لم يشتد ضرر الحاضرين) أى والاحرم  
 التأخير لان دفع ضررهم فرض فلا يجوز تركه لحياة الفضيلة انتهى حل ويصدق الفقهاء في دعواهم ما لم  
 تدل قرينة على كذبهم اه ع ش على مر (قوله لاصداق) عبارة أصله مع شرح مر ولو أصدقها نصاب  
 ساعته معين الزمه اذ كانه اذا تم حول من الاصداق وخرج بالمعين مافى النمة فلا ز كاة لان السوم لا يثبت في الذمة  
 كما مر بخلاف اصداق التقدين يجب فيهما الز كاة وان كانا مافى النمة فاذا اطلقها قبل الدخول بها وبعد الحول  
 رجع في نصف الجميع شاعان أخذ الساعى الز كاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئاً فان طال به الساعى بعد  
 الرجوع وأخذها منه أو كان قد أخذها منها قبل الرجوع في بقيتها رجع أيضاً بنصف قيمة المخرج وان اطلقها  
 قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها ولزم كلاً منهما نصف شاة عند تمام حوله ان دامت الخلطة والا فلا  
 ز كاة على واحد منهما العدم تمام النصاب واعلم ان محل الوجوب عليها حيث علمت بالسوم كما علم مما مر ان قصد  
 السوم شرط ولو طال به المرأة فامتنع كن كالمعصوب فله المتولى وعوض الخلع والصلح عن ذم العمد كالمصدق ولا

(وتقرر أجرة قبضت)  
 فلو أجدار أربع سنين  
 بمائة دينار وقبضها لم  
 يلزمه كل سنة الاخراج  
 حصتها من مائة المالك  
 فيها نصف لتعرضه الزوال  
 بتلف العين المؤجرة  
 فعلم انه يحرم عليه التأخير  
 بعد التمكن وتقرر الاجرة  
 قيمه التأخير لا انتظار قريب  
 أو طراً أو حوجاً أو أفضل  
 ان لم يشتد ضرر الحاضرين  
 لكن لو تلف المال حينئذ  
 ضمن (لا صدق) فلا يشترط  
 تقرر



يلحق بذلك مال الجمالة خلافاً لما لا ين الرخصة لأن يحمل كلامه على ما بعد فراغ العمل انتهت (قوله بتشطير) متعلق  
بتقريره وانظر ما معنى هذا الكلام مع ان التشطير ضد التقرر لان التقرر هو الامن من سقوط بعضه بالفراق  
قبل الدخول اهـ شيخنا (قوله كما مرّت الاشارة اليه) أي في قوله لتعرضه للزوال بتلف العين الخ اهـ شوبري  
(قوله بخلاف الصداق) أي فانه مستحق في مقابلة اباحة الانتفاع فقط وذلك حاصل بنفس العقد وايضا فيه  
معنى النحلة أي العطية لانها تتمتع به كما تتمتع هو بها تأمل وقال بعضهم قوله بخلاف الصداق أي فانه ليس مستحقا  
في مقابلة المنافع بدليل تقريره بموت الزوج قبل الدخول اهـ شيخنا (قوله وان لم تسلم المنافع) أي بل فانت  
بموتها والوالوالجمال اهـ شيخنا (قوله وتشطيره الخ) جواب عما يقال انه قبل الدخول غير مقرر لاحتمال تشطيره  
بطلاق أو فسخ لكن الجواب ناقص وعبارة شرح مر وتشطيره انما يثبت بتصرف الزوج بطلاق ونحوه وليس  
من مقتضى عقد النكاح انتهت (قوله اماز كاة الفطر الخ) هذا محذور التقيد بكاة المال في الترجة اهـ  
شيخنا (قوله فان أخر الخ) مرتب على قوله يجب فوراً اهـ شيخنا وعبارة شرح مر فلو تلف قبل التمكن  
من غير تقصير فلا ضمان سواء أ كان تلفه بعد الحول أم قبله لاتقاء تقصيره فان قصر كان وضعه في غير حوزته  
كان ضامناً في صورته ما اذا كان التلف بعد الحول ولو تلف بعضه بعد الحول وقبل التمكن وبقي بعضه لا تقرط  
فلا ظهراً انه يفرم فقط ما بقي بعد اسقاط الوقص فلو تلف واحد من خمس من الابل قبل التمكن ففي الباقي  
أربعة أخماس شاة أو ملك تسعة منها حولا فهلك قبل التمكن خمسة وجب أربعة أخماس شاة بناء على ان  
التمكن شرط في الضمان وان الاوقاص عفو وهو الاظهر فيهما أو أربعة وجب شاة انتهت (قوله ضمن) أي  
ولو كان التأخير جازاً كما سبق في قوله نعم له التأخير الخ تأمل (قوله بان يؤدي ما كان الخ) أشار بهذا الى انه  
ليس المراد بالضمان هنا ضمان قيمة المتلف كضمان قيمة الشاة من أربعين مثلاً وانما المراد به اخرج ما كان  
يخرجه قبل التلف اهـ زى وسم (قوله بخلاف ما لو أتلفه) أي أو تمكن من دفع المتلفات عنه ولم يفعل اهـ  
شوبري (قوله وله ولو بوكيله اداؤها الخ) أي وله مع الاداء بنفسه في المالكين التوكيل فيه لانه حق مالي فجاز ان  
يوكل في ادايته كدبون الأحمين وشمل الملاقمة لو كان الوكيل كافراً أو رقيقاً أو سفهاً أو صبياً ممزناً نعم بشرط  
في الكافر والصبي تعيين المدفوع له كفي الحر رد ذكر البغوي مثله في الصبي وسكت عن الكافر اهـ شرح  
مر وعبارته مع المتن في محل آخر وتكفي نية الموكل عند الصرف الى الوكيل في الاصح وعليه لو نوى الوكيل وحده  
لم يكف ان لم يفوض اليه الموكل النية وهو من أهلها لا كافراً وصبي أو مجنون ولو نوى الموكل وحده عند تفرقة  
الوكيل جاز قطعاً انتهت وكتب عليه ع ش قوله لا كافراً وصبي أي غير مميز ومفهومة الجواز من المميز لكن  
قال سم على ج قضية كلام شرح البهجة والروض والعباب خلافاً لآفته حيث لم يتعقبه لكنه لم يقل فيه انه  
الاوجه ولا تقل فيه عن الرمي شيئاً على عادته والا قرب ما أفهمه كلام ج من الجواز لان المميز من أهل النية  
في حيث اعتد بدفعه فينبغي الاعتداد بنية لكن عبارة زى فيها الاذرعى عن هو أهل لها بان يكون مسلماً بالغاً  
عاقلاً صلياً ولو لم يميز أو كافراً كما اعتمد شيخنا مر ولا رقيقاً اهـ أقول يتأمل هذا مع قوله السابق فلا فرق في  
الوكيل بين كونه من أهل الزكاة أو لا وقد يجب بان ما سبق في صحة التوكيل في الدفع ولا يلزم منه التفويض في  
النية وعليه فينوي المالك الزكاة عند الدفع لاصي أو الكافر اهـ ما كتبه ع ش ورأيت في خط شيخنا  
الاشبولي بهامش مر قوله لا كافراً انظر هذا مع تقريرهم بان النية هنا التميز وتقدم في زكاة الفطر ان الكافر  
المخرج عن غيره تصح نيتها التميز ولعلمهم اغتفر واذك هناك لضرورة ولا ضرورة هنا لنية الشخص عن  
غيره اهـ (قوله فيجب اداؤها) أي وان قال أي الامام للمالك أما أخذها من ثوب أم صرفها في الفسق ولو علم من  
حاله ذلك فيجب الدفع له ويرأيه لنفاذ حكمه وعدم انعزاه بالجور وله أن يقاتل المالك ان امتنعوا من تسليمها  
وقالوا نسلمها للمستحقين لا قبياتهم على الامام اهـ من شرح مر بنوع تصرف في القضا (قوله وليس له طلبها

بتشطير أو موت أو وطع أو فارق  
الاجرة بانها مستحقة في مقابلة  
المنافع قبضوا منها ينسخ العقد  
كما مرّت الاشارة اليه بخلاف  
الصداق ولهذا لا يسقط بموت  
الزوج قبل الدخول وان لم  
تسلم المنافع للزوج وتشطيره  
انما يثبت بتصرف الزوج  
بطلاق ونحوه اماز كاة  
الفطر فوسعة بليلة العبد  
ويومه كما مر في بابها (فان  
أخر) أداءها بعد التمكن  
(وتلف المال) كاه أو بعضه  
(ضمن) بان يؤدي ما كان  
يؤدي قبل التلف لتقصيره  
بحسب الحق عن مستحقه وان  
تلف قبل التمكن فلا ضمان  
لاتقاء تقصيره بخلاف ما لو  
أتلفه فانه ضمن لتقصيره  
باتلافه (وله) ولو بوكيله  
(أداؤها) عن المال الباطن  
وهو قد وعرض وركب  
والظاهر وهو ما يشترع  
وغيره معدن المستحق الا ان  
طلبها امام عن مال (ظاهر)  
فيجب اداؤها وليس له  
طلبها



عن الباطن الا اذا علم ان المالك لا يركى فليس عليه ان يقول له ادها والا دفعها الى وذكر الاستثناء من زيادتي والخوابير كذا المال الباطن زكاة  
الفطار (و) له اداؤها بنفسه (٢٩٤) وبوكيله (لامام) لانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا يعنون السعاة لاخذ الزكوات (وهو)

عن الباطن) أي يحرم عليه واذا دفعها للمالك حيث يرى وكذا اذا خالف أمره ومصر فيها بنفسه المستحقين  
فانه يبرأ اه من ع ش على مر (قوله والخوابير كذا المال الباطن الخ) أي في ان الافضل دفعها للامام ان  
طلبها اه شورى وهذا ليس بظاهر والصواب ان يقال في انه ليس له طلبها الا اذا علم ان المالك لا يركى الخ  
اه شيخنا وجه الالتحاق وان واجبا اليه اياه وهو مما يخفى غالبا كالمال الباطن اه شورى (قوله وهو افضل)  
أي سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن اه ع ش على مر وقوله بنفسه أو وكيله أي العدل العارف كما  
مر فيها بظاهر اه ايعاب وكتب عليه انظر لوشك في نية الزكاة بعد دفعها هل يضر أولا والتي بظاهر الثاني  
ولا يشك بالصلوة لانها عبادة بدنية بخلاف هذه وأيضاً هذه توسع في نيتها لجواز تقديمها وتعميمها الى غير المزكى  
وعوذلك فليتأمل اه شورى (قوله ان كان عادلا) ظاهره مرجوعه كذا المالين وهو غير مراد بل هو قيد  
في الباطن فقط لما تقدم من ان الافضل في الظاهر اعطاها للامام ولو جاز اه ع ش ولعل الفارق بينهما ان  
الزكاة في المال الظاهر بطالع غالباً على دفعها للمستحقين فاذ لم يدفعها الجائر يمكن مطالبة المستحق بخلاف زكاة  
المال الباطن قد لا يطالع على دفعها للمستحقين فاشترط فيها كونه عادلاً اه ا ط ف (قوله أيضاً ان كان عادلاً فيها)  
أي وان كان جائراً في غيرها اه حل (قوله وتجب نية) والاعتبار فيها بالقلب كغيرها اه شرح مر (قوله  
وبه فارق) أي بكونه لا يقع الا في فارق الخ لان الظاهر يقع على الفرض والنفل فالمراد بصلوة الظاهر صاحبة  
الوقت المعلوم فرضاً كانت أو سنة فلا بد من التعرض للفرضية (قوله ما لو نوى صلاة الظهر) هذا التعليل بناء على  
ان المعادة لا تجب فيها نية الفرضية وقد قدم مر ان المعتمد خلافه اللهم الا ان يقال ان الفرضية في المعادة وان  
وجبت فالمراد بها عادة ما كان فرضاً بالاصالة أو نحوه على ما تقر في محله والفرض المميز للاصلية عن المعادة  
هو الحقيقي فلا تعارض فليتأمل اه ع ش (قوله ولا يكتفي فرض مالي) قبل هذا أي عدم كفاية فرض مالي  
ان كان عليه شيء من ذلك غير الزكاة اه ويرد بان القرائن الخارجية لا تخص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه  
أولاً نظر الصدق من نية بالمراد وغيره اه شرح جومر (قوله فان نوى مع ذلك) أي مع تعيين المخرج عن الغائب  
اه شيخنا (قوله والمراد الغائب عن مجلسه) أي والمراد بالمال الغائب في تحيله المذكور الغائب عن مجلسه أي  
مجلس المخرج وغيره من ذلك ما يصل كيف يصح الاجراج عن الغائب مع انه يشترط الدفع لغيره يحصل  
المال ولو كان غائباً كيف يخرج المالك عنه لغيره هل محله تامل (قوله لا عن البلد) أي أو عنها في محل الاستحقاق  
فيه وبلد المالك أقرب البلاد اليه اه حل (قوله لم تقع الموضع) ظاهره وان نوى السفيه لكن قال سم  
وينبغي كما وافق عليه مر انه يكتفي بنية السفيه وان لم يفرضها اليه الولي اه ع ش (قوله ان يفرض النية  
اليه) أي السفيه بخلاف الصبي ولو عميراً على ما افهمه تعبيره بالسفيه لكن مقتضى إطلاقه فيما تقدم عند قول  
المصنف وله التوكيل خلافه وسبب ما فيه وكتب عليه سم على المتعجب بل ينبغي كما وافق عليه الرملي على  
البدية انه يكتفي فيما السفيه وان لم يفرض اليه الولي فليتأمل وأقول قد يتوقف فيه على عدم الاكتفاء لان  
السفيه ليس له الاستقلال بأخذ المال الا ان يصور ما قاله بما اذا عزل قدر الزكاة أو عينه له وقال له ادفعه  
لفقره فدفعه واتفق له انه نوى الزكاة اه ع ش على مر وبعبارة حل قوله وظاهر ان لولي السفيه الخ  
ظاهر كلامه انه لا يكتفي بالاستقلال بالتسوية نظر لانه الذي كان من جهة ان ينوي ونقل عن شيخنا اعتماد ان  
له ان ينوي بخلاف الصبي وظاهره ولو عميراً انتهت (قوله وتعييرى بالمجور الخ) قال الاستوى والمغنى عليه  
بولي عليه كالمومذ كور في الحجر حيث قد ينوي عنه الولي أيضاً وتبعه على ذلك الزكشي وغيره اه ايعاب

أي اداؤها (أفضل) من  
تفريقها بنفسه أو وكيله لانه  
أعرف بالمستحقين (ان كان  
عادلاً) فيها والاقتراض  
بنفسه أو وكيله أفضل من  
الاداء له وتفرقه بنفسه  
أفضل من تفرقه بوكيله  
(وتجب نية) في الزكاة  
(كهداز كذا أو فرض  
صدقة) أو صدقة مالي  
المفروض وتقتضي بركاً أولى  
من تشبه بفرض زكاة مالي  
لان نسبة الفرض كالمال  
ليست بشرط لان الزكاة  
لا تقع الا فرضاً وبه فارق ما لو  
نوى صلاة الظهر (ولا يكتفي  
فرض مالي) لانه يكون كفارة  
ونذراً (ولا صدقة مالي) لانها  
تكون نافلة (ولا يجب) في  
النية (تعيين مال) مركى  
عند الاجراج فلا ملائمة من  
المراهق نصاً باحضر او نصاً با  
غائباً خرج خمسة دراهم  
بنية الزكاة مطلقاً ثم بان تاف  
الغائب فله جعل المخرج عن  
الحاضر (فان عينه لم يقع)  
أي المخرج (عن غيره) فلو  
كان نوى المخرج في المثال عن  
الغائب لم يكن له صرفه الى  
الحاضر فان نوى مع ذلك انه  
ان بان المنوي بالغائب عن غيره  
فبان بالغائب عن غيره  
والمراد الغائب عن مجلسه

لا من البلد بناء على منع نقل الزكاة وهو المعتمد الا في كذا قسم الزكاة (وتلزم) أي النية (الولي عن مجوره)  
فلودفع بلا نية لم يقع وطالبه الضمان وظاهر ان لولي السفيه مع ذلك ان يفرض النية كغيره وتعييرى بالمجور أنهم من تعبيره بالصبي  
والمجنون



اه شوبري (قوله وتكفي عند عزلها) فلو عزل مقدار الزكاة ونوى عند العزل جاز ولا يضر تعدد نية على التفرقة كالصوم لعصر الاقتران باعطاء كل مستحق ولان المقصد من الزكاة سد حاجة مستحقها ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة اجزاء أيضا وان لم تقارن النية أخذها كافي المجموع وفيه عن العبدى انه لو دفع مالا الى وكيله ليفرقه تطوعا ثم نوى به الفرض ثم فرقه الوكيل وقع عن الفرض ان كان القابض مستحقا ما تعدد نية على العزل أو اعطاء الوكيل فلا يجزى كداء الزكاة بعد الحول من غير نية ولو نوى الزكاة مع الافراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها المستحق أو أخذها المستحق بنفسه ثم علم المالك بذلك أجزاء وبرئت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكها المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه اخراجها ولو أفرز قدرها ونواها لم يتعين ذلك القدر المفروض الزكاة لا قبض المستحق له سواء كانت كمال أم يدين والفرق بين ذلك والشاة المعينة للتضحية ان المستحقين الزكاة شركاء للمالك بقدرها فلا تنقطع شركتهم لا قبض معتبرا ففى جميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مر (قوله وبعده) صادق بوقوع النية بين العزل والاخراج وهو مقتضى ان النية تكفى عند العزل أو الاخراج أو بينهما فلهما ثلاث مواضع وبالبينة صرح مر فى شرحه فقال ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة اجزاء أيضا وان لم تقارن النية أخذها اه (قوله وعند دفعها لالامام) أى وان لم ينو الالامام عند الدفع للمستحقين لانه نائبهم فالدفع اليه كالدفع لهم بدليل انه التفت عنده الزكاة لم يجب على المالك شئ والساعى فى ذلك كالامام اه شرح مر (قوله أيضا وعند دفعها لالامام) أو وكيل ولا يحتاجان الى النية عند صرفها للمستحقين فى الاصح لحصول النية من خوطبها وهو المالك مقارنة لفعله وهو الدفع للامام أو الوكيل فلذلك قال والافضل الخ ومقابل الاصح ان نية المالك وحده لا تكفى بل لابد من نية الوكيل أو الامام كما لا تكفى نية المستنيب فى الحج وفرق الاول بان العبادة فى الحج فعل النائب فوجب النية منه وهى هنا بمال الموكل فكفت نيته اه من شرح مر بنوع تصرف (فرع) لو نوى المانع الزكاة والاخذ غيرها كصدقة تطوع او هدية أو غيرها فان عبرة بقصد الدافع ولا يضر صرف الاخذ لها عن الزكاة ان كان من المستحقين فان كان الامام أو نائبه مضر صرفها عنها ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكوس والرمايا والعشور وغيرها فلا ينفع المالك نية الزكاة فيها وهو المعتمد بويده اقتداء ابن الزداد اه شوبري أى ولان ما يأخذونه من ذلك لا يصرفونه مصرف الزكاة اه شيخنا ح ف (قوله وله ان يوكل فيها) أى أهلالها أى لنية الزكاة لالنية مطلقاتان يكون مسلما بالغاء قسلا لا صياولا ومسير او كافر او رقيقا اه حلي (قوله أيضا وله ان يوكل فيها) أى يوكل شخصا وكله فى التفرقة فلا يصح التوكيل فى النية وحدها فلو وكل فى النية وحدها ونوى الوكيل عند صرف الموكل لم تكف هذه النية لانه انما اغتفر النية من الوكيل اذا أذن له فى تفرقة الزكاة لانه وقعت تبعه كما صرح به ابن حجر فى شرح الاربعين عند قوله وانما لكل امرء ما نوى لكنه صرح فى باب الوكيل بخلافه وعبارته بعد قول المصنف وان يكون قابلا للنيابة فلا تصح فى عبادة الا الحج وتفرقة الاضحية سواء أوكل الذابح المسلم المميز فى النية أم ووكل فيها مسلما مميزا غيره لياتى بها عند ذبحه كلو نوى الموكل عند ذبح وكيله وقول بعضهم لا يجوز أن يوكل فيها آخر مردود اه فتوجه لياتى بها عند ذبحه صريح فى أن التوكيل فى النية وحدها صحيح اه ع ش على مر وفى سم فرع له ان يوكل واحدا فى النية وآخر فى الدفع اه مر اه (قوله وتلزمه) أى عند الاخذ منه كإمالة البغوى والمتولى ببحث ابن الاستاذ انها تكفى عند الدفع للمستحق وهو القياس فالعتمدان السلطان كلكا كما أشار اليه الشارح بقوله اقامة لهامقام نية المولى اه برماوى (قوله أيضا وتلزمه) أى تلزم النية لالامام وتكفى منه عند الاخذ والتفرقة كما قاله جمع وهو المعتمد والاصح ان نيته تكفى فى الاجزاء ظاهرة أو باطنا لقيامه مقامه فى النية كفى التفرقة ومحل لزوم النية للامام ما لم ينو الممتنع عند الاخذ منه فهران نوى كفى ويرى ظاهر أو باطنا وتسميته حيث تدعى باعتبار ما سبق له من الامتناع والاقتداء ببار نيته

(وتكفى أى النية) عند عزلها) عن المال (وبعده) وهذا من زيادتي (وعند دفعها لالامام أو وكيل والافضل) لهما (ان ينو يا عند تفريق أيضا) على المستحقين وذكر الافضية فى حق الامام من زيادتي وكذا قولى (وله ان يوكل فيها) أى فى النية (ولا تكفى نية امام) عن المولى (بلاذن) منه كغيره (الا عن ممتنع) من أدائها فتكفى (وتلزمه) اقامة لهامقام نية المولى كقولى بسلا اذن من زيادتي



غير ممتنع فلو لم ينو الامام ولا المأخوذ منه لم يبرأ منها لا ظاهرا ولا باطنا ويجبر المأخوذ ان كان باقيا وبه ان  
 كان قالها ه شرح مر وقوله فان نوى كفى أى نوى عند الاخذ منه وكذا لو نوى بعد اخذ السلطان وقبل صرفه  
 للمستحقين أو بعد اخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض وقوله ويجبر المأخوذ أى على من المالك في  
 يد من امام أو مستحق لكن لا امام طريق الى اسقاط الوجوب بان ينوى قبل التفريق قاله ج \* (تبيينه) \*  
 أفتى شارح الارشاد الكمال الردافين يعطى الامام أو نائبه المكس بنية الزكاة فقال لا يجوز ذلك أبدا ولا يبرأ  
 عن الزكاة بل هي واجبة بحالها لان الامام انما يأخذ ذلك منهم في مقابلة قيامه بسد الثغور وقمع القطاع  
 والمتلصين عنهم وعن أموالهم وقد أوقع جمع ممن ينسب الى الفقه وهم باسم الجهل أحق أهل الزكاة  
 وخصوصا لهم في ذلك فضاوا وأضلوا ه ومر ذلك بزيادة أو اطلاق في ذلك فراجع فانه نفيس ونقل عن افتاء  
 الشهاب الرملى الاجزاء اذا كان لا أخذ من مسلم ونقل مثله أيضا بالدرس عن الزيادة لبعض الهواش ه  
 ع ش \* (باب تعجيل الزكاة وما يذكر معه) \*

أى باب بيان جواز مواعيد مواعيد منع الامام مالك رضى الله تعالى عنه صحة التعجيل وتبعية ابن المنذر وابن خزيمة  
 من أئمتنا ودليلنا انه صلى الله عليه وسلم أرخص للعباس رضى الله تعالى عنه في تعجيل صدقته قبل ان تحل حين  
 سأله في ذلك ولانه حق مالى على رفقائه فارتفع عنه على أجله كالدين وأيضالا نه حق مالى وجب بسبب غار تقديمه  
 على أحدهما كتقديم الكفارة على الحنث وقد وافق المخالف عليها ه برماوى (قوله وما يذكر معه) أى من  
 قوله والزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة الخ (قوله صح تعجيلها العام الخ) محله في غير الولي اما هو فلا يجوز له التعجيل  
 عن مولى سواء الفطر وغيره انما انما من ماله جاز فيما يظهر ه شرح مر ه شوبرى قال ع ش ولا  
 يرجع الولي على المولى عليه وان نوى الرجوع لانه انما يرجع بما صرفه عنه عند الاحتياج ولا حاجة له في هذا  
 التعجيل ه (قوله لعام) أى عن عام أى عن زكاة عام فلا بد من هذا التأويل ه شيخنا (قوله فاجعل زكاتها)  
 أى المائتين وهذا ليس بشيء بل لو جعل زكاة أربع مائة جاز ه ع ش وقيل انه ان يقال في قوله فاجعل زكاة  
 أربع مائة انه ليس بشيء بل لو جعل زكاة أكثر منها جاز ه شيخنا (قوله وهو يساويهما) أى ولو بالتقدير المخرج  
 لانه كالباقي في ملكه ه برماوى (قوله فيجزئه المجل وان لم يساوا الخ) وكأنهم اغتفروا له تردد النسبة اذ  
 الاصل عدم الزيادة لضرورة التعجيل والام يجوز تعجيل أصلا لانه لا بد من ما حاله عند آخر الحول وبهذا يندفع  
 ما للسبكي هنا ه شرح مر (قوله وان لم يساوا المال الخ) ه هذه الغاية علمت من قوله أولا ولو بدون نصاب  
 الا أن يقال ذكرها توطئة لقوله بناء على ما مر الخ وقوله وكلام الاصل الخ تأمل ه اطفحى (قوله يقتضى  
 النعم في هذه الصورة) أى حيث قال لا يجوز تعجيل الزكاة على ملك النصاب وقوله وليس مرادا أى لان كلام  
 الاصل مفروض في الزكاة العينية لا في زكاة التجارة لما قدم من أن العبرة فيها بآخر الحول ه شيخنا (قوله  
 كالتعجيل قبل كمال النصاب الخ) نظير لقوله وخرج بالعام الخ ه شيخنا ومثاله مال ملك مائة درهم فجعل خمسة  
 دراهم لتكون زكاة اذ انتم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك فلا يجوز له اذ لم يوجد سبب وجوبها لعدم  
 المال الزكوى كونه فاشبه اداء الثمن قبل البيع والدية قبل القتل والكفارة على اليمين ولو لم يكن لها من الابل فجعل  
 شاتين فبلغت بالتواضع عشر الم يجوز ما عجله عن النصاب الذى كمل الا أن ما يمين من تقديم زكاة العين على النصاب  
 فهو شبه بما لو أخرجه زكاة أربع مائة درهم ولا تلك المائتين ولو عجل شاة عن أربعين شاة ثم ولدت أربعين ثم  
 ماتت الامهات لم يجزء المجل عن السفال لانه عجل الزكاة عن غيرها فلم يجزء عنها ولو ملك مائة وعشرين شاة  
 فجعل عنها شاتين فحدثت محلة قبل الحول لم يجز ما عجله عن النصاب الذى كمل الا أن كما نقله في الشرح الصغير  
 عن تصريح الاكثرين واقتضاء كلام الكبير خلافا لما في الحاوى الصغير ه شرح مر (قوله يجوز للاول  
 فقط) أى وان لم يميزه كل عام على المعتمد خلافا لما وقع في البحر من انه لو أخرجه من عليه خمسة دراهم

\* (باب تعجيل الزكاة) \*  
 وما يذكر معه هو أولى  
 من تعجيله بصل للمعرف  
 الباب قبله (صح تعجيلها) في  
 مال حولي (لعمري انما  
 حوله) بان ملك نصابا أو ابتاع  
 عرض تجار فلو بدون نصاب  
 كان ابتاع عرضا لها  
 لا يساوى مائتين فجعل  
 زكاتها وحال الحول وهو  
 يساويهما أو ابتاع عرضا  
 يساويهما فجعل زكاة  
 أربع مائة وحال الحول وهو  
 يساويهما فيجزئه المجل  
 وان لم يساوا المال في صورة  
 التجارة الاولى نصابا عند  
 الابتاع بناء على ما مر من أن  
 اعتبار النصاب فيها آخر  
 الحول وكلام الاصل يقتضى  
 النعم في هذه الصورة وليس  
 مرادا وخرج بالعام ما فوقه  
 فلا يصح تعجيلها لان زكاته  
 لم ينعقد حولها والتعجيل  
 قبل انعقاد الحول لا يجوز  
 كالتعجيل قبل كمال النصاب في  
 الزكاة العينية فاعمل لعامين  
 يجوزى للاول فقط وأما خبر  
 البيهقي انه صلى الله عليه  
 وسلم تسلف من العباس



عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعا والفرق ان مسئلة البحر قد شرك فيها بين الغرض والنقل وهو مضر ولا كذلك هنا اه برماوى وعبارة الشورى قوله يجوزى الاول قط قال شيخنا مطلقا سواء كان في ذلك مبرحة كل عام أم لا كما اقتضاء كلام الاصحاب خلافا للسبكي والاسنوى ومن تبعهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر من انه لو اخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى بها الزكاة تطوعا وقع الكل تطوعا ظاهر اه شرح مر انتهت وقوله ظاهر وهو انه في مسئلة البحر جمع بين فرض وتفضل وفي هذه نوى ما يجوزى وما لا يجوزى مما ليس عبادة أصلا فلا يصلح معارضا لما نواه اه ع ش عليه (قوله يجوزى الاول قط) أى يجوزى منه ما يخص الاول والباقي يسترده فلا بد من هذا التأويل لصدق ظاهر العبارة بخلاف المراد اه شيخنا (قوله صدقة علمين) يجوز تنوين صدقة وضاقتها والاول أقرب للجواب المذكور اه برماوى (قوله وخرج بانعقاد الحول مالوم ينقد) وهذا بخلاف مالوم عمل واحد من أربعين لعام فانه يصح وان لم يبق بعد اخراجها نصاب لانعقاد الحول قبل اخراجها تأمل اه شورى (قوله ولفطرة) أى عن فطرة أى زكاة فطر اه شيخنا وتأخيرها أفضل خروجا من خلاف منعه اه ع ش على مر (قوله لانها تنجب بالفطر من رمضان الخ) عبارة شرح مر لانعقاد السبب الاول اذ هو وجبت بسبب رمضان والفطر منه وقد وجد أحدهما فجاز تقديمها على الآخر ولان التقديم يوم أو يومين جائز باتفاق الاصحاب فالحق الباقي به قياسا بجامع اخراجها في جزء منه انتهت (قوله فهو) أى رمضان سبب آخر لكن المراد به ما يشمل كله أو بعضه فاذا علمها فيه يقال انه علمها عن أحد السببين وهو الفطر وأما السبب الآخر فقد علمها فيه لا عنه وما تقدم من أن أحد السببين آخر جزء من رمضان فهو بيان لا قل ما يتحقق به السبب الاول اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله فهو سبب آخر لها الضمير راجع لرمضان فالسبب الثانى الفطر منه والسبب الاول دخوله انتهت (قوله اذ لا يعرف قدره تحقيقا ولا تخمينا) أى ولان وجوبها بسبب واحد وهو ادراك الثمار والحبوب فيمتنع التقديم عليه اه شرح مر (قوله اما بعده فيصير) أى حيث كان الاخراج من غير الثمر والحب اللذين أراد الاخراج عنهما لما تقدم انه لو اخرج من الرطب أو الغنبل قبل حلقه لا يجوزى وان جف وتحقق ان المخرج يساوى الواجب أو يزيد عليه اه ع ش على مر (قوله قبل الجفاف والتصفية) أى بان يخرج من شئ آخر عنده جافا مصفى فلاخراج لازم بعد الجفاف والتصفية لانه وقت ولوغه لا يجوزى لم تعلم حياته أو احتياجه لم يضر كماله الخاطئ وفي البحر نعوذ لان الاصل بقاء الاستحقاق فقوله قبل وقت وجوبها أى فيما أو استصحابا بدليل مالوغه المدفوع اليه ويقاس على ذلك غيبة المال حتى لو عمل عنه في محل ثم سافر به الى محل آخر أجزاء المجل كما عتده العلامة الرملى اه برماوى (قوله وشرط لاجزاء المجل الخ) الذى اعتمدته مر انه يمكن في المستحق كونه بصفة الاستحقاق وقت الاخذ وقت الوجوب وان خرج عن ذلك بينهما كان ارتد بعد الاخذ ثم أسلم قبل تمام الحول وكذا لو غاب عند الحول أو قبله ولم تعلم حياته أو احتياجه أجزاء المجل كفى فتاوى الخاطئ وهو أقرب الوجهين في البحر وأما المالك فلا بد أن يكون بصفة الوجوب جميع الحول اذ حضرى واجهورى على التحرير ولا بد من العلم بكون الاخذ مستحقا في آخر الحول أى ولو بالاستصحاب فالو غاب عند الحول أو قبله ولم تعلم حياته أو احتياجه أجزاء المجل كفى فتاوى الخاطئ وهو أقرب الوجهين في البحر ومثل ذلك مالو حصل المال عند الحول ببلد غير بلد القابض فان المدفوع يجوزى عن الزكاة كما عتده والدرجته الله تعالى اذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خلافا لبعض المتأخرين اه شرح مر وهل يجوزى ذلك في البدن في الفطرة حتى لو عمل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر أجزاء أو لا بد من الاخراج ثانيا اذا كان عند الوجوب ببلد آخر فيه نظر اه سم على جج والاقرى الاول لقوله المذكور وفي كلام الشارح فان قضيتها لا فرق بين زكاة المال والبدن اه ع ش عليه (قرع) لو شئت في تقدم الموت أى على

صدقة علمين فأوجب عنه  
بإقطاعه وباحتمال انه  
نسلف في عامين وصح  
الاسنوى وغيره صحة تعجيلها  
ما عجزوه للنص والاكثرين  
وعليه فهو مقيد بما اذا بقي  
بعد التعجيل نصاب كتعجيل  
شأتين من تنتين وأربعين  
شاة وخرج بانعقاد الحول  
مالوم ينقد كل مالك دون  
أصاب من غير عرض تجارة  
كأن ملك مائة درهم فجعل  
خمس دراهم فلا يصح  
تعجيلها الفقد بسبب وجوبها  
(و) صح تعجيلها (لفطرة في  
رمضان) ولو في أوله لانها  
تجب بالفطر من رمضان  
فهو سبب آخر لها اما قبله  
فلا يصح لانه تقديم على  
السببين (لا) تعجيلها  
(لنابت) من ثم وجب  
(قبل) وقت (وجوبها)  
وهو بدو الصلاح واشتداد  
الحب كما مر اذ لا يعرف قدره  
تحقيقا ولا تخمينا اما بعده  
فيصح قبل الجفاف  
والتصفية (وشرط) لاجزاء  
المجل (كون المالك  
والمستحق أهلا) لوجوب  
ذلك الزكاة لاخذها (وقت  
وجوبها)



الحول أو غلب الفقير وشك في موته أو غناه بمال آخر أو عرض مانع فيه ثم زال قبل الحول أو استغنى بالمجمل ولو  
مع غيره كالتجار فيه لم يضر كذا في العباب وظاهره الأجزاء في غيبة الفقير وإن كانت غيبته تمنع نقل الزكاة فهو  
ما اعتمد شيخنا الرمي وإن مثل ذلك لما لو عمل في بلد وسافر إلى أخرى حال عليه الحول بها فيجزى وإن كان  
من يعمل عليه ليس من مستحق البلد الذي حال الحول به ثم رأيت من جزم باعتماد الأجزاء في مال غلب  
الفقير غيبة تمنع النقل وفيما يعمل عن مال التجارة ثم انتقل المال لموضع آخر اه سم (قوله هو أعم من  
تعبيره يا آخر الحول) أي لانه لا يشمل مسألة التناوب إذ ليس فيها حول اه سم أي فيما لو عمل فيها بعد  
الوجوب وقبل التصفية أو الجفاف ولا يشمل أيضا زكاة الفطر إذا حول فيها (قوله فلو كان أحدهما ميتا  
الح) ولو مات المجمل زكاة لم يقع ما يجله عن زكاة وارثه اه شرح مر وقوله لم يقع ما يجله عن زكاة وارثه  
أي بل يستردان علم القابض التجيل ومحل ما لم يكن بيد القابض ويعلم بها الوارث وينوي بها الزكاة فيجزي  
زمن يمكن فيه القبض قياسا على ما سياتي عن سم في قوله تنبيه الخ اه ع ش عليه (قوله أو المستحق مرتدا)  
بخلاف المالك إذا ارتد لا يخرج عن أهلية الوجوب قال الشارح في غير هذا الكتاب وأما ردته يعني المالك فلا  
تؤثر في سقوط الزكاة فإن لم يرجع عنها إلا بعد الحول كمر اه سم (قوله ولا يرد ما لو عمل الخ) أي لا يرد على  
المتن في قوله وشرط الخ أي لا يقدح في كون ما قاله شرطًا تخلف المشروط عنه وقوله مع وجود الشرط المذكور  
وهو أهلية الطرف متعلق بل يجوز جواب الإيراد قوله لانه لا يلزم الخ اه شيخنا أي لا يمكن تخلف المشروط  
لفقد سبب أو شرط آخر أو وجود مانع وهناك قد شرط آخر صرح به ج فقال نعم بشرط مع بقاء ذلك إن لا يتغير  
الواجب والا كان يعمل بنت مخاض إلى أن قال وهذا الصورة تغير فيها الواجب فلم ترد اه (قوله وبلغت ستا  
وثلاثين) أي بالتالي أخرجه اه رشدي (قوله بل يستردها ويعيدها الخ) فلو تلفت لم يلزم إخراج بنت الليون  
لأننا نجعل المخرج كالباقى إذا وقع محسوبا عن الزكاة والأقلابل هو كلف بعض المال قبل الحول ولا تجديد  
لبنت المخاض لو فوجها وقصها اه شرح مر وقوله لم يلزم إخراج بنت لبون أي لنقص الذي يخرج عنه  
بتلف المخرجة عن ست وثلاثين اه رشدي عليه أي لما تقدم أن القرض أن النصاب انقضى بها فإذا ماتت لم  
يكمل النصاب فلا يلزم بنت لبون (قوله أيضا بل يستردها ويعيدها الخ) محل ذلك عالم بتجدد لانه ينوي  
انها عن الستة والثلاثين والأقلابل يلزم استردادها ولا إخراج غيرها اه شيخنا وفي ع ش على مر مانع  
تنبيه يتجه أن محل ما ذكر من عدم الأجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد أن صارت بنت  
لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي أن تقع حيث تدفع عن الزكاة اه سم على ج اه  
(قوله لا يلزم من وجود الشرط) وهو هنا كونه الآن بصفة الأجزاء وجود الشرط وهو الأجزاء أي لقيام  
المانع اه رشدي والاولى أن يقول تخلف الشرط كما تقدم عن ج (قوله ولا يضر غناهما) أي الزكاة المجملة  
لكثرها أو تولدها أو تجارتها فيها أو غير ذلك اه شرح مر (قوله ولو مع غيرها) فلو تلفت وكان الرجوع  
بيدها يؤدي إلى خروجه عن الغنى كان كعدم بحثه الأذرع رحمه الله تعالى اه عميرة اه سم (قوله لانه  
انما أعطى ليستغنى) أي لولا أن أخذناها بعد غناها لا اقتروا احتجنا إلى ردها فإتيان الاسترجاع يؤدي إلى  
نفيه اه شرح مر (قوله أخذها بعد أخرى) نعم لكل من الواجبة والمججلة وأفراد الصمير لأن العطف  
بأو قوله بعد أخرى أي بعد أخرى مججلة وقوله وقد استغنى بها أي بالواجبة التي أخذها بعد أخرى مججلة أو  
بالمججلة التي أخذها بعد أخرى مججلة فغنى العبارة أنه إذا أخذ زكاة مججلة ثم أنه في آخر الحول أخذ زكاة واجبة وقد  
استغنى بتلك الواجبة أو أخذ زكاة مججلة وقد استغنى بتلك المججلة الثانية في صورتين يبين عدم أجزاء الأولى  
لانه قد استغنى بغيرها عند تمام الحول وبعبارة شرح مر ولو استغنى بزكاة أخرى مججلة أو غير مججلة فكاستغناؤه  
بغير الزكاة كمر حبه الفارق وقال الأذرع إن عبارة الام تشهد له وتصور هذه المسئلة بما إذا تلفت المججلة ثم

هو أعم من تعبيره يا آخر  
الحول فلو كان أحدهما  
ميتا أو المستحق مرتدا أو  
المال نالفا وقت الوجوب  
أو بيع في الحول وليس  
مال تجارة لم يجز المجمل  
ولا يضر تالف المجمل ولا  
يؤثر في سقوط الزكاة  
عن خمس وعشرين فتوالفت  
قبل الحول وبلغت ستا  
وثلاثين حيث لم تجز المججلة  
وإن صارت بنت لبون مع  
وجود الشرط المذكور بل  
يستردها ويعيدها أو يدفع  
غيرها وذلك لانه لا يلزم من  
وجود الشرط وجود  
المشروط (ولا يضر غناهما)  
ولو مع غيرها لانه انما أعطى  
ليستغنى فلا يكون ما هو  
المقصود مانع من الأجزاء  
ويضر غناه بغيرها كزكاة  
واجبة أو مججلة أخذها بعد  
أخرى وقد استغنى بها



حصل غناه من زكاة أخرى وتمت في يده بقدر ما وفي منها بدل التالف وبقى غناؤه بما إذا بقيت وكن حاله قبضها محتاجا اليها ثم تغير حاله فصارت آخر الحول يكتفي بأحدهما وهما في يده والوجه أنه لو أخذ معجلتين معا وكل منهما تغنيه تغير في دفع أيهما شاء فإن أخذهما معا ببالستردت الأولى على ما اقتضاه كلام الفارسي والمعتد كما جرى عليه السبكي أن الثانية أولى بالاسترجاع ويؤيده قول البندنجي وغيره لو كان المدفوع إليه المعجلة غنيا عند الأخذ فغيره عند الوجوب لم يحزه قطعا فساد القبض ولو كانت الثانية غير معجلة فالأولى هي المستردة وعكسه بعكسه إذا لمبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة ولو استغنى بالزكاة وغيره لم يضر أيضا كما اقتضاه كلام المصنف وجزم به في الروضة لأنه بدون اليس يعني خلافا لآراء الحارمين في شمله انتهت (قوله وإذا لم يحجز المعجل الخ) وليس له الاسترداد قبل عروض المانع لتبرعه بالتجديد فاستغنى عليه الرجوع فيه كمن يحمل ديناً مؤجلاً حتى لو شرط الاسترداد بدون مانع لم يستردوا القبض حيث قد صح فيهما يظهر إذا كان عالماً بفساد الشرط لتبرعه حيث قد بالدفع اهـ شرح مر \* (فرع) \* لو أخرج المرتد حال دونه زكاة معجلة أو واجبة ثم مات مرتداً فالوجه الذي لا يصح غيره وفاة الطالب لاوى ومم أنها تسترد وتكون فيأوان لم يشترط الاسترداد في المعجلة لأنه تبين زوال ملكه وأنه تصرف في ملك غيره وشرط الاسترداد وعدمه إنما يؤثر بالنسبة للمالك وهذا غير مالك بخلاف ما لو أخرج المسلم ثم مات مرتداً فإنه لا يسترد لأنه حين تصرفه كان مالكاً كما لو وافق عليه مر نعم إن كان شرط الاسترداد فالوجه أن الإمام يسترد ويكون فيأوليتأمل اهـ سم (قوله استرده الخ) ولا شيء عليه القابض في مقابلة النفقة لأنه انفق على نية أن لا يرجع قياساً على الغاصب إذا جهل كونه مغصوباً وعلى المشتري شراء فاسداً اهـ ع ش على مر (قوله أيضاً استرده أو بدله) أي ويجب تجديد الزكاة ثانياً كما مر نعم لو عمل شاة من أربعين فتلقت في يد القابض لم يجب التجديد لأن الواجب القيمة ولا يكملها تصالب الساعة اهـ شرح مر وقوله لم يجب التجديد أي والصورة أنه عرض مانع من وقوعها زكاة اهـ رشدي (قوله أيضاً استرده أو بدله) قال في العباب والايهاب وحيث لا يحتاج إلى نقض الملك بل فقط يدل عليه كرجعت بل ينقض بنفسه كقوله المجموع عن الإمام وبه يعلم أن ملك المعجل ينتقل للدافع بمجرد وجود سبب الرجوع من غير لفظ وهو كذلك كما يصرح به قوله أيضاً ليس هذا كالرجوع في الهبة لأن القابض هنا لا يملك إلا بسبب الزكاة فإذا لم يقع زكاة زال الملك اهـ شوبري (قوله من مثل) كأن عمل زكاة الثمار بعد صلاحها أو الحبوب بعد اشتدادها كأن أخرج غمراً أو حباً مما عنده قبل جفاف الثمار وتصفيه الحبوب اهـ برماوي (قوله ان تلف) وفي معنى التلف البيع ونحوه اهـ شرح مر وبقى ما لو وجدته مرهوناً ولا قرب فيه أخذ قيمته للحيالة أو يصير إلى فكاكه أخذاً مما في البيع اهـ ع ش عليه (قوله لأن ما زاد حصل في ملك القابض فلا يضمنه) \* (تنبيه) \* هل يجري هذا التفصيل في غير الزكاة بما هو نظيرها بان كان له سيان فجعل عن أحدهما كأن ذبح شاة فباع عمرته ثم دفعه للمشتري فيأن أنه ممن لا يلزمه دم فيقال إن شرط أو قال دى المعجل أو علم القابض بالتجديد رجوعه والأفلا أو يختص هذا بالزكاة ويترك باتمافي أصلها مواساة فرفق بخبر جها معجلاتها بتوسيع طرق الرجوع له بخلاف نحو الدم والكفارة فإنه في أصله بدل جنابة قضيت عليه بعدم رجوعه في تجديده مطلقاً كل محتمل وفرضهم ذلك في الزكاة ولم يتعرضوا لغيرها عجل الثاني والمدرك عجل الأول اهـ ج اهـ شوبري (قوله حصل في ملك القابض) يشعر بأن القابض لو كان غير مستحق حال القبض لزمه قيمته وقت التلف لعدم ملكه لأن مادته هو نظير ما يأتي من استرداد الزكاة المنفصلة وما معها في هذه الحالة تأمل (قوله بل لا زيادة منفصلة) قال في شرح الروض حقيقة كالوالمالك كسب أو حكماً كالبن يضرع الدابة والصوف بظواهرها كقلى الموهوب والوالمبيع للمفلس بجامع حدوث الزيادة في ملكه لا أخذ اهـ وقوله والصوف بظواهرها أي إذا باع أو أن جفه كقيدته الشهاب ابن ج في شرح العباب وأما إذا لم يبلغ أو أن الجدة عادة فهو من الزيادة المتصلة فتنبه له ولا يشكك البن بالضرع والصوف بالظهور بالمجل خصوصاً ما بلغ

(وإذا لم يحجز المعجل) لا تنقضاء  
شرط مما ذكر (استرده) ان  
يقى (أو بدله) من مثل أو قيمة  
ان تلف (والعبرة بقيمة وقت  
قبض) لا وقت تلف لان ما زاد  
حصل في ملك القابض فلا  
يضمنه ويسترد ذلك (بلا  
زيادة منفصلة) كالبين



وولد بخلاف المتصلة  
كسمن وكبر (ولا أرش  
نقص صفة) كرض (ان  
حدثنا قبل سبب الرد)  
لحدوثهما في ملك القابض  
فلا يضمنهما ثم لو كان  
القابض غير مستحق حال  
القبض استردا وهو ظاهر  
وخرج بنقص الصفة نقص  
العين كن عمل بعين فتلف  
أحدهما فإنه يسترد الباقي  
وقية التالف وبجسوت  
الامر من قبل السبب مالم  
حدثنا بعده أو معه فإنه  
يستردهما وقول صفة الى  
آخره من زيادتي وانما  
يسترد (ان علم قابض  
التجمل) بشرط كان شرط  
استرداد المانع بعرض  
أو بدونه ككهنه كاني  
المجمل للعلم بالتجمل فيهما  
وقد بطل وعلا بالشرط في  
الاول فان لم يوجد شيء من  
ذلك لم يسترد بل تقع فلا  
(وحلف قابض) أو واره  
(في) اختلافهما في مثبت  
استرداد) وهو واحد بما  
ذكر في صدق لان الاصل  
علمه (والركة تتعلق بالمال)  
الذي يجب فيه (تعلق شركة)  
بقدرها بدليل انه لو امتنع من  
انحاجها أخذها الامام منه  
فهر كما قسم المال المشترك  
فهر اذا امتنع بعض الشركة  
من قسمته.

أو ان الوضع لان كلامه لما كان مقدورا على فصله كان كالتفصل بخلاف الجمل فليتأمل اه شوبري  
(قوله وولد) قال شيخنا بخلاف الجمل فانه من المتصلة كما اعتمد شيخنا الرمي وفوزع فيه بلتهم لم يجعلوه كالتفصل الا  
في المجلس والوه بتقصير المجلس فليراجع اه قلوبني على التحرير اي فلما جاء السبب من جهة المجلس مكنا  
البائع من الرجوع في الولد اه عناني بعبارة الشوبري قوله بخلاف المتصلة كسمن وكبر وحل على ما بحثه  
شيخنا مر نقل عنه في الحواتي وهو نظير المجلس ويخالف الرد بالعيب انتهت (قوله ولا أرش نقص صفة)  
المراد بالصفة هنا ما لا يرد بعد فيشمل قطع الاطراف وليس المراد بها ما قبل العين اه شيخنا (قوله ان حدثنا)  
أي الزيادة ونقص الصفة اه شيخنا (قوله فانه يستردهما) ظاهره وان حصل النقص بتقصير كصفة سماوية  
وهو ظاهر لان العين في ضمانه حتى يسلمها المالك لانه قبضها الغرض نفسه فليراجع اه رشيدى على مر  
(قوله ان علم قابض التجمل) شرط في قوله استرده كما اشار له الشارح أي علم مع القبض أو بعده على المعتمد  
اه زى ورحماني على التحرير ومثلها مع شرح مر والمراد بالبعدية ما قبل التصرف فيه كافي ج (قوله)  
كهذه زكاني المجمل) وكلو علم القابض انهما مجمل بطريق آخر وقت القبض أو بعده وقبل التصرف في المجمل  
وخرج بقوله المجمل ما لو اعلم بهما كانه فلا يكتفى عن علم التجمل فلا يسترده لغيره بطل ذلك اه شرح مر  
(قوله فان لم يوجد شيء من ذلك) أي من الشرط والقول المذكور وكان الانصر والاطهر ان ية قول فان لم يعلم الخ  
(قوله بل تقع فلا) هل مثل المجمل في ذلك مالم يدفع عن المال في وقت الوجوب فتبين كونه بالقابض فلا  
انظره اه حل (قوله وحلف قابض الخ) عبارة أصله مع شرح مر والاصح انهما لو اختلفا في مثبت استرداد  
صدق القابض أو واره بيمينه لان الاصل عدمه ولان ما تنقضا على اتقال الملك والاصل استمرار مولان الغالب هو  
الاداء في الوقت ويحلف القابض على البتة واره على نفي العلم وعبارته شاملا لاختلاف في نقص المال عن  
النصاب أو تلفه قبل الحول أو غير ذلك وهو كذلك وان قال الاذرى فيمنه وتقول أرفيه نصا والثاني يصدق المالك  
بيمينه لانه أعرف بصدقه ولهذا لو أعطى ثوبا لغيره وتنازع في انه عارية أو هبة يصدق الدافع وعلى الخلاف في غير  
علم القابض بالتجمل اما فيه فيصدق القابض بخلاف لانه لا يعرف الا من جهته ولا بد من حلفه على نفي العلم  
بالتجمل على الاصح في المجموع لانه لو اعترف بما قاله الدافع لضمن انتهت (قوله في مثبت استرداد) بل ادعى  
المالك وجوده والقابض عدمه اه (قوله وهو واحد مما ذكر) أي من الشرط ودونه وما اذا تلف المال وما  
اذا كان المالك والالاخذ غير أهل للوجوب والاستحقاق وغير ذلك اه شيخنا بعبارة شرح مر ولو اختلفا في  
مثبت الاسترداد كعلم القابض بالتجمل أو تصريح المالك به أو بشرط الرجوع عند عروض المانع انتهت  
(قوله تعلق شركة) أي لا تعلق رهن وهي شركة غير محضة كما اشار له الشارح بقوله وانما جاز الخ وعبارة أصله مع  
شرحها للمجمل وهي أي الزكاة تعلق بالمال الذي يجب في عينه تعلق الشركة بقدرها وفي قول تعلق الرهن  
بقدرها منه وقيل بجميعه وفي قول تعلق بالقيمة كزكاة الفطرة ويدل الاول انه لو امتنع من انحاجها أخذها  
الامام من ماله قهرا كما قسم المال المشترك قهرا اذا امتنع الشركاء من قسمته والثاني انه لو امتنع من أدائها ولم  
يوجد السن الواجب في ماله كان للامام ان يبيع بعضه ويشتري السن الواجب كما يبيع المرهون لتضاء الدين  
والثالث انه يجوز انحاجها من غير المال واعتذر الاول عن هذا بأن أمر الزكاة مبني على المساهلة والارتفاق  
فيحتمل فيما لا يجهل في سائر الاموال المشتركة ولو كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الابل  
فقبل لا يجري فيه قول الشركة والاصح جرياته وتكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهل الواجب على قول  
الشركة في أربعين شاة شاة واحدة مهمة أو جزء من كل شاة وجهان يأتيان على قول تعلق الرهن أيضا ببعض  
وفي الرهن وأما ما ان الجوز جازا تعلق الرهن والقيمة قول واحد اقوالا تعلق بالقيمة والمال منهن بها  
وحكاية قول رابع انها تعلق به تعلق الارش برقية العبد الجاني لسقوطها بتلف المال والتعلق بقدرها منه وقيل



بجميعه وعلى الاول يأتي الوجهان في مسألة الشاة السابقة فلو باع أي المال بعد وجوب الزكاة قبل اخراجها  
فلا ظهر بطلانه أي البيع في قدرها وصحته في الباقي والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والاو لان  
قولا تفريق الصفة وبأنيان على تعلق الشركة وتعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة وبأني الثالث على ذلك  
أيضا في قول يصح البيع على قدر الزكاة على تعلق الشركة لان ملك المستحقين غير مستقر فيه اذ لملك انخراج  
الزكاة من غير مالها وعلى تعلق الرهن لانه يشتمل على اختيار المالك ولغير معين فسوع فيه مالا يسامح في سائر  
المروهن وعلى تعلق الارش ويكون بالبيع مختارا للاخراج من مال آخر واذ اصح في قدرها فاسواء أولي وعلى  
تعلق القيمة يصح بيع الجميع قطعاً ولو باع بعض المال ولم يبق قدر الزكاة فهو كولو باع الجميع واذ أتى قدرها  
بقيمة الصرف فيها أو بلائية فعلى تعلق الشركة في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ اقسهما البطلان لان حق  
المستحقين شائع فأي قدر باعه كان حقهم والاول قال مابا عصفه وعلى تعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة  
يصح البيع انتهت (قوله وانما جاز اخراجها الخ) وارد على قوله تعلق شركة اذ كان مقتضاه انه لا يجوز اخراجها  
من غير المال (قوله لبناء أمرها على المساهلة) يعتذر بذلك أيضا عن عدم المشاركة فيما يحصل من أمر الفوائد  
كائسلا والدراهم برماوى (قوله بقدر قيمتها) من الابل ولو باع النصاب في هذه الحالة بطل في الكل قال الاسنوى  
ولو اصدق زوجته نصابا فكنت عنده حولا ثم قالت له طلقني فقال لها ان ابرأيتني فانت طالق فأبرأته فانه لا يقع  
الطلاق ويحصل ذلك ما لم تعط الزكاة النصاب فان اعطت الزكاة وابرأته طلقت اه برماوى (قوله فلو باعه أو  
بعضه قبل اخراجها الخ) مثل شيخنا حج عن باع النصاب وقتنا بالراجح وهو بطلان البيع في قدر الزكاة فقط  
فاذا رد المشتري على البائع قدر الزكاة فهل ينقطع تعلق الساعي على ما بيده أولا فأجاب بقوله الذي يظهر انه  
ان مير ذلك باذن البائع لم يكن للساعي مطالبته لان للمالك ان يعين قدر الزكاة من النصاب في واحدة وليس  
للساعي طلب غيرهما ولا شئان تميزه أو غير المشتري باذنه بمثابة تعيينه فيه فيخصر حق الساعي فيما عينه فليس له  
مطالبته المشتري بشئ وان ميزه بغير اذن البائع فالتميز فاسد فلا ينقطع فيه حق الساعي وان قبضه البائع اذ  
رضاه بعد وقرعه فاسدا لا يقبله صحى الى آخر ما ذكره مما يجب الوقوف عليه واستفادته ومثل شيخنا  
المذكور أيضا عن باع النصاب قبل الحول فتم في زمن الخيار وهو في ملكه أو في ملك المشتري أو موقوف  
ملكه فأجاب بأنه ان كان الخيار للبائع فملك البيع له فتجبز كانه فان تم البيع فهو كبيع بعد الحول وان  
كان للمشتري فلا زكاة على أحد وكذا ان قلنا موقوف مالم يفسخ العقد فالزكاة على البائع ولو لم يفسخ فامتنع  
البائع من اخراج الزكاة الامن المبيع قال الماوردى فان كان معسر الم يمكن أو موسرا فان كان نصاب تجارة  
فهذا يجب ان تؤخذ من كانه من مال بائنه لتعلق حق المشتري بالعين والزكاة بالقيمة وما تعلق بالعين أقوى  
وان كان مما تجب الزكاة في عينه فان قلنا بالشركة أخذت من المبيع اه وفيه نظر والاوجه عندى انه  
لا فرق بين الموسر والمعسر لانه ان راعى حق المشتري فمراعاة حق المستحقين أولى ولا نظر لتجدد وجوب الزكاة  
عليه بعد البيع لان أحدهما كان متمكنا من الفسخ عند وجوبها وما ذكره في مسألة التجار متختم اه  
\* (فرع) قال في العباب وانه لو نذر التصديق بعين النصاب أو بعضه معينا أو قال جعلته صدقة أو هديا أو  
أنهية فتم الحول قبل صرفه بجهة النذر فلا زكاة له والمالك منه أو غير معين كندره التصديق بشئ وجبت  
ولو لم يجهز أو كفارة فكدين النذر ولو نذر التصديق بخمس معشراته تصدق به وزكاة الباقي ان كان نصيبا  
أو التصديق بخمس ماله أخرج الزكاة ثم تصدق بخمس الباقي اه وقوله تصدق به وزكاة الباقي ان كان نصيبا  
يدل على ان النذر قبل تمام الحول لظهور انه اذا كان بعد تمامه زكاة الجميع لو جوبز كذا الجميع بمجرد تمام  
الحول فلا يؤثر فيه النذر فليراجع وقوله أخرج الزكاة ثم تصدق بخمس الباقي لعل ذلك مضمورا بما اذا كان  
النذر بعد تمام الحول والا كان القيام بوجوب التصديق بخمس الجميع لا بخمس الباقي لوجوب التصديق

وانما جاز اخراجها من  
غيره لبناء أمرها على  
المساهلة والارفاق والواجب  
ان كان من غير جنس المال  
كشاة واجبة في الابل ملك  
المستحقين بقدر قيمتها من  
الابل أو من جنسه كشاة من  
أربعين شاة فهل الواجب  
شاة أو جزء من كل شاة  
وجهان أرجحهما الثاني كما  
يؤخذ من قول (فلو باعه)  
أي ما طلقت به الزكاة (أو  
بعضه قبل اخراجها



بجسم الجميع قبل تعلق وجوب الزكاة ويحتمل خلافه فليحذر وليراجع اه سم (قوله بطل في قدرها) هو جزء من كل شاة في مسئلة الشيا مثل كما هو قضية ما قدم من ان الاصح ان الواجب شائع لامبهم وقوله في شرح العباب عن القمولى اه سم على ج (قوله أيضا بطل في قدرها) أى ان كان من الجنس فان كان من غيره كشاة في خسة ابعة بطل في الجميع لاقى قدر القيمة فقط على المعتمد اه عنانى وفي عش على مر مانصه قوله بطل في قدرها طاهره سواء كان الواجب من الجنس او من غيره كشاة في خمسة من الابل لكن قال ج في هذه ان الاوجه البطلان في الجميع للجهل بقيمة الشاة اه (قوله وان أتى في الثانية قدرها) أى ولم ينزل كاة وهو معين بان قال الا هذه الشاة لك اه حل (قوله نعم لو استثنى قدر الزكاة) أى في غير الماشية كبعتك هذا التمر أو الزرع أو الثور أو ما في الماشية فلا يصح اذا قال ذلك بل لا بد ان يقول الا هذه الشاة اه حل وزيادى أى لان استثناء الشاة التى هى قدر الزكاة دل على انه عينها لا وانما باع ما عداها اه شرح مر فان لم يعينها كان قال بعتك هذه الشاة الا قدر الزكاة بطل في الجميع لان قدر الزكاة الذى استثناءه شامهمه وابها ما يورث الى الجهل بالبيع اه عش (قوله صح البيع) أى قطعاً كما قاله ج وهو يشير الى ان ما بعد الاستدراك مقطوع به وما قبله مختلف فيه فاندفع ما يقال لافرق بين المستدرك والمستدرك عليه لانه في الحالين يصح فيما عدا قدر الزكاة حيث قد وقع لذلك في كلام من لم يحل الخلاف كالشارح ولعله تبع المحلى تأمل والاحسن في الجواب انهما يقتزمان من حيث انه عند عدم الاستثناء يكون البيع قد ورد على قدر الزكاة أيضاً بطل وعند الاستثناء لم يتعلق البيع بقدر الزكاة أصلاً كما في سم وعش فعلى الاول القدر الذى فان على المشتري يرجع على البائع بحصته من الثمن ان قبضه كفى ج وعلى الثانى يستقر الثمن بجميعه ولا يسقط منه شئ (قوله لان باع مال تجارة) ومثل مال التجارة التمر الخروض بعد التضمين فيصح بيع جميعه كما في شرح مر (قوله أيضاً لان باع مال تجارة) خرج بالبيع مال ووجهه فهو كبيع ما وجبت في عينه اه شرح مر ومثل الهبة كل من يزل الملك بلا عوض كالعتق ونحوه ولكن ينبغي مراعاة العتق للباقي كالأعتاق جزأه من مشترك فانه يسرى الى حصة شريكه اه عش عليه (قوله بلا محاباة) أى اعطاء بلا مقابل امامها فيبطل في زكاة ما حابى فيه كالأبى باع عرضاً يساوى أربعين مثقالاً بعشرين فيبطل فيما يساوى نصف مثقال الذى يخص العشرين التى حابى فيها اه شيخنا (قوله أيضاً بلا محاباة) قال في المختار حى الصبي على استه زحف وبابه عدا وحباه يحبوه حبوة بالفتح اعطاء والحبا العطاء وما باقى البيع محاباة اه بعروقه والله أعلم بالصواب اه عش

\*(كتاب الصوم)\*

هو مصدر صام يصوم صوماً أو صام صوماً أو أركاه ثلاثة صائم ونية وامسالك عن المفطر وسأقنى وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة فوشهره أفضل الشهور حتى من عشر ذى الحجة لقوله صلى الله عليه وسلم رمضان سيد الشهور نعم يوم عرفة أفضل أيام السنة كالمصر حواه بفرض شموله لا أيام رمضان كما هو الظاهر يجب بان سيادة رمضان مخصوصة بغير يوم عرفة لما صح فيه مما يقتضى ذلك وفرض عدم شموله له يجب بان سيادة رمضان من حيث الشهور وسيادة عرفة من حيث الأيام فلا تنافي بينهما وذكرا الطالقانى ان لرمضان ستين اسماً وهو من خصائص هذه الامة بخلاف مطلق الصوم وقيل انه المفروض على سائر الامم الا ان غير هذه الامة أضلتها بالخصوصية في تعيينه واختلف هل كان قبل فرضه صوم واجب أو لا وعلى الاول قيل كان عسوراً وقيل الأيام البيض وقد صام صلى الله عليه وسلم تسعة من رمضان ولم يكمل لرمضان الاسنة واحدة وقيل ستين والباقي نواقص وحكمة ذلك تطمين نفوس أمته على مساواة الناقصة الكاملة في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر الى أيامه اماماً يترتب على يوم الثلاثين من ثواب واجب ومنذوبه عند محوره وفطوره فهو زيادة يفرق بها على الناقص وهو معلوم من الدين بالضرورة وتو كفى جاحد ولو جوب صوم مبيع حكم احداها

بطل في قدرها) وان أتى في الثانية قدرها لان حق المستحقين شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقتهم نعم لو استثنى قدر الزكاة كبعتك هذا الا قدر الزكاة صح البيع كما يخوم به الشيخان في باب زكاة الثمار لا كشرط الماوردى والروايات ذكره أهو عشر أو نصف وظاهر ان محله فمن جهله (لا) ان باع (مال تجارة بلا محاباة) فلا يبطل لان متعلق الزكاة القيمة وهى لا تفوت بالبيع وقول أو بعضه مع قول لا مال الى آخر من زباني

\*(كتاب الصوم)\*



قال الحسن البصري جوعوا أنفسكم لوليمة الفردوس ثانيا الزمهم الجوع ليرحموا الجائعين ثالثا ان الاشياء المعوجة كالقصي والرماح تقوم بالنار كذلك تقوم النفوس المعوجة عن الطاعة بنار الجوع لابتار العذاب فضلا منه ورحمة ربها ان الملائكة شكوا معاصي كثيرة من المؤمنين فاذا صاموا رمضان قال الله تعالى يا ملائكتي ان عصوفي خارج رمضان فحيه تحملاوا مشقة لاجلي فرجعت الملائكة من الشكاية الى الشفاعة كما في قوله تعالى فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك عامسا ان الصوم يحصل به الزهد الواجب والمنون وهو الزهد عن الحرام سادسها ان الطبيب الناصح يأمر بالحجبة في الامراض فامر الله تعالى من مرض بالمعاصي بالحجبة رخصا به ورحمة سابعها ان الشيطان عدو للمؤمن وقد خاصمه وخرج عليه فسيل المؤمن ان يضيق عليه الطريق يمنع الطعام والشراب وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم فضيقتوا مجراه بالجوع والعطش اه برماوى (قوله هو لغة الامساك) اى ولوعن نحو الكلام ومنه قوله تعالى حكايه عن مريم اني نذرت للرحمن صوما اى امسا كوا سكونا قول النابتة \* نخل صيام ونخل غير صائنة \* تحت الحجاج والاخرى نعلك المعما \* فقوله صائنة اى تمسكة عن الحركة والجولان اه برماوى (قوله وشرعا امساك عن المفطر) اى جميع النهار وفي بعض العبارات وشرعا الامساك عن شهوتي البطن والفرج والقيام لطاعة المولى بنية قبل الفجر الى غروب الشمس اه برماوى (قوله امساك عن المفطر) لو أبدله بقوله عن عين لكان أوضح لان لم نعلم حقيقة المفطر لكنه لو عبر بالعين لورد عليه ما لو جامع أو تقايا أو ارتد فلا كره أولى غايته انه مجمل يعلم تفصيله مما يأتى اه ع ش على م ر (قوله على وجه مخصوص) عبارة شرح م ر وشرعا امساك مسلم مبرز عن المفطرات سالما من الحيض والولادة في جميعه ومن الاعماء والسكر في بعضه انتهت (قوله كتب عليكم الصيام) والايام المعدودات ايام شهر رمضان وجمعها جمع قلة ليهون او قوله كما كتب على الذين من قبلكم قيل ما من امة الا وقد فرض عليهم رمضان الا انهم ضلوا عنه أو التشبيه في أصل الصوم دون وقت وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة اه شرح م ر وفي ع ش على المواهب ما تصه وفرض الصوم في أول شعبان في السنة الثانية من الهجرة وقيل في النصف الثاني منه وقيل في النصف الثاني من رمضان قال شيخنا الحلبي وكان صلى الله عليه وسلم يصوم هو وأصحابه قبل فرض رمضان ثلاثة ايام من كل شهر اى وهى الايام البيض وهى الثالث عشر والتاليه قبل وجوبه ابن عباس كل النبي صلى الله عليه وسلم لا يفطر الايام البيض في حضر ولا سفر وكان يحث على صيامها وقيل كان الواجب عليه قبل فرض رمضان صوم عاشوراء ثم نسخ ذلك بوجوب رمضان اه وفي ج ويتنص ويكمل وثواب ما واحد كما لا يخفى ومجمله كالمظهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه اما ما يترتب على يوم الاثنين من ثواب واجبه ومنذوبه عند محوره وفطوره فهو زائد على حكمه انه صلى الله عليه وسلم لم يكمل رمضان الا سنة واحدة والبقية ناقصة تطمين وتوسهم على مساواة الناقص الكامل فيما قدمناه اه وقوله من غير نظر لايامه فديقال الفضل المترتب على رمضان ليس الا مجموع الفضل المترتب على ايامه فليست امل جدا اه سم عليه أقول فديقال يمنع الحصر فان رمضان فضلا من حيث هو بقطع النظر عن مجموع ايامه كافي مغفرة الذنوب لمن صامه ايمانا واحتسابا والدخول من باب الجنة المعد لصومه وغير ذلك مما ورد انه يكرم به صوام رمضان وهذا الفرق فيسهل كونه تالما أو ناقصا أما الثواب المترتب على كل يوم بخصوصه فامر آخر فلا مانع ان يثبت الكامل بسببه لا يثبت الناقص وقوله وكان حكمه الخ قال شيخنا الشوبري كذا وقع لابن حجر هنا ووقع في محلين آخرين انه قال لم يصم شهرا كاملا الا سنتين وجرى عليه المنذرى في سنته وقال فساو قله هنا غلط سيده اعتماده على حفظه اه أقول لا يلزم ان ما هنا غلط بل يحتمل ان ماهه المنذرى مقالة لم يعرج عليها الشارح لشي ظهره ثم رأيت العلامة الاجهوزى المالكي استوعب ما ذكر ثم قال قلما

هو لغة الامساك وشرعا  
امساك عن المفطر على  
وجه مخصوص والاصل في  
وجوبه قبل الاجماع مع  
ما يأتى آية كتب عليكم  
الصيام ونحوه بنى الاسلام  
على خمس



وفرض الصيام ثاني الهجرة \* فصامه تسعاني الرحمة  
أربعة تسعاً وعشرين وما \* زاد على ذاك الكيل بالتسما  
كذا لبعضهم وقال التميمي \* ماصام كاملاً سوى شهر اعلم  
والدميري انه شهران \* ونقص سواء خذ يساني

اه اه ع ش على مر (قوله يجب صوم رمضان) سمي رمضان من الرض وهو شدة الحر لان العرب لما  
أرادت وضع أسماء الشهور وافق الشهر المذكور شدة الحر فسمي بذلك كما سمي الربيعان لما وافقتهما من الربيع  
وهو معلوم من الدين بالضرورة من جدر جوبه كفر ما لم يكن قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء  
ومن ترك صومه غير جاد من غير عذر كفر وسفر كان قال الصوم واجب على ولكن لا أصوم حبس ومنع  
الطعام والشراب نهار الجصل له صورة الصوم بذلك اه شرح مر وقوله وسمي رمضان من الرض الخ  
عبارة المصباح في مادة ج مر يحكى ان العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع الازمنة فاشتق لها معان من تلك  
الازمنة ثم كثر حتى استعملوها في الاهلة وان لم يوافق ذلك الزمان فقالوا رمضان لما أرمضت الارض من شدة الحر  
وشوال لما شالت الابل باذنابها المطروق وذو القعدة لما ذلوا القعدان لركوبه وذو الحجة لما جوا والمحرّم لما حرّموا  
القتال أو التجارة وصفر لما غزوا وتر كوا ديار القوم مفرأ شهر اربيع لما أربعت الارض وأمرعت  
وجادى لما جد الماء ورجب لما أرجبوا الشجر وشعبان لما أشعبوا العود اه وقال ج بعد مثل ما ذكره  
الشارح كذا قالوه وهو انما ياتي على الضعيف ان اللغات اصطلاحية اما على انها توقيفية أي وهو المعتمد وان  
الواضع لها هو الله تعالى وعلمها جميعها لا آدم عند قول الملائكة لا علم لنا فلا ياتي ذلك اه اه ع ش عليه  
وعبارة البرماوى قوله رمضان من الرض وهو شدة الحر لان العرب لما أرادوا وضع أسماء الشهور وافق  
ان الشهر المذكور كان شديد الحر فسموه بذلك كما سمي الربيعان لما وافقتهما من الربيع وقال بعضهم  
سمي رمضان لانه يرمض الذنوب أي يحرقها لما يقع فيه من العبادات يقال يرمض الصائم اذا احرق جوفه من  
شدة العطش والرمضاء شدة الحر ورمضت قدمه احترقت من الرضاء ورمضت الفصال اذا وجدت حر  
الرمضاء فاحترقت اخفافها ورمض الرجل احرق الرضاء قدميه ونحو ج يرمض الطبيب أي يسوقها في  
الرمضاء حتى تنفخ اطلاقها فبأن أخذها وافراد المصنف كغيره رمضان عن لفظ الشهر يشعر بأنه لا كراهة  
في ذلك وهو ما صححه النووي في مجموع عوشر ح مسلم خلافاً لما قال ذلك معلاله بأنه من أسماء الله تعالى ولم  
يثبت ذلك انتهت (قوله بكمال شعبان) جمع شعبانان يقال شعبت الشيء شعبة وشعبته أيضاً فرقته فهو من  
الاضداد سمي بذلك لان العرب كانت تجتمع فيه للقتال بعد انقضاء رجب لكونه من الأشهر الحرم وتفرق فيه  
التهب والاموال وتفرق فيه لأخذ النار اه برماوى (قوله أيضاً بكمال شعبان ثلاثين الخ) فهم من كلامه  
عدم وجوبه بقول النجم بل لا يجوز نعم له ان يعمل بحسابه ويجزئه عن فرضه على المعتمد وان وقع في المجموع  
عدم اجزائه عنه والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره في معنى النجم وهو من يرى ان أول الشهر  
طلوع النجم الغلاني اه شرح مر وقوله نعم له ان يعمل بحسابه قال سم هلى ج سئل الشهاب  
الرملى عن المريج من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل محله اذا قطع بوجوده ورؤيته أو بوجوده وان  
لم يجز رؤيته فان أختهم قد ذكروا الهلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع  
فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوز دون رؤيته فأجاب بأن عمل الحاسب شامل للمسائل  
الثلاث اه اه ع ش عليه وفي الرشد ما نصه قوله نعم له ان يعمل بحسابه أي الدال على وجود الشهر وان  
دل على عدم امكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام والده وهو في غاية الاشكال لان الشارع انما أوجب  
علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ويلزم عليه انه اذا دخل الشهر في انشاء النهار انه يجب الامساك من

(يجب صوم رمضان بكمال  
شعبان ثلاثين) وما



وقت دخوله ولا أظن الأصحاب وافقون على ذلك وقد بسط القول على ذلك في غير هذا المحل اه (قوله  
 أو رؤية الهلال) أي لا بواسطة نجوم آفة ولا عبرة برؤية تأتم له صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله من رمضان  
 أو نحوه من سائر الرائي لأن التأتم لا يضبط وإن كانت الرؤية باحوا وثبت أيضا بالاجتهاد في حق الأسير ونحوه  
 لا معالقا ولا يجوز اعتماد قول منجم وهو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الغلاني ولا حسب وهو من يعتمد  
 منازل القمر وتقدير سيره نعم إلهما إن يعمل بحسابهما ويجزئهما عن فرضهما على المعتمد ولا ينافي ذلك من عبر  
 بالجواز لأن ما جاز بعد الامتناع يصدق بالواجب ويجب على غيرهما إذا اعتقد مدقهما ويجوز اعتمادا اعتد  
 من إبقاء القناديل بالنار أول ليلة من رمضان وليست أول شوال إذا دار على حصول الاعتقاد الجازم فلو نوى  
 اعتمادا على رؤية القناديل ثم أطفئت في أثناء الليل ثم بان نهارا دخوله رمضان فإن لم يعلم باطفائها إلا بالنهار  
 فنبته صحیح موصومه صحیح وإن علم بذلك ليلة فإن علم أن إطفاءها ليس لشك في دخوله رمضان أو تبين دخوله  
 لم يضره إطفاءها وإن علم أنه لذلك أو شك بطلت نيته ومثل ذلك سماع طبل أو دف جرت العادة بضره مما أول  
 ليلة من شوال ولو دل الحساب القطعي على عدم إمكان الرؤية فيه اضطراب المتأخرين والراجح العمل بشهادة  
 البيئة ولو شهدوا أثناء رمضان برؤية متقدمة قبل خلافا لما روي وكشي ولو رجح الشاهد بعد شهادته عن شهادته  
 وبعد صوم الناس لم يؤثر ذلك وكذا لو رجح الحاكم عن حكمه فإنه لا يؤثر اه برماوى وهل الأمانة الظاهرة  
 الدلالة في حكم الرؤية مثل أن يرى أهل القرية القرية من البلد القناديل قد علفت ليلة الثلاثين من شعبان  
 بمصر كما هو العادة الظاهر نعم وإن اقتضى كلامهم المنع ومثل ذلك العلامات المعتادة لدخول شوال من  
 إيقاد النار على الجبال أو سماع ضرب الطبول ونحوهما مما يتأدون فعله لذلك فنحصل له الاعتقاد الجازم  
 وجب عليه الفطار كما يجب عليه الصوم في أوله به عملا بالاعتقاد الجازم فيهما كذا أفق به والدرجة الله تعالى  
 وإن أفق الشيخ بعدم جواز الفطار بذلك متمسكا بان الأصل بقاء رمضان وشغل التهمة بالصوم حتى ثبت خلافه  
 شرعا يمكن حمله على من لم يحصل له بذلك الاعتقاد الجازم ومن أفق بالاول ابن قاضي عجلون والشمس الجوزجری  
 ويسن عند رؤية الهلال أن يقول الله أكبر اللهم أهله علينا بالامن واليمن والسلامة والاسلام والتوفيق  
 لما تحب وترضى ربنا وربك الله أكبر لا حول ولا قوة الا بالله اللهم انى أسألك خير هذا الشهر وأعوذ بك  
 من شر القدر وشر المحشر ويقول مرتين هلال خير ورشد وثلاث مرات آمين الذى خلقك ثم الحمد لله الذى  
 ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا الملتباع في كل ذلك اه شرح مدر وهذا الظاهر إذا رآه في أول ليلة أملورا آه  
 بعدها فالظاهر عدم ستهوان سمي هلالا فيها بان لم تغض عليه ثلاث ليال وإن كان عدم رؤيته لضعف في بصره  
 وينبغي أن المراد برؤيته العلم به كالأعي إذا أخبر به والبصير الذى لم يره لم ينع اه ع ش عليه ووجدت بخط  
 شيخنا الأشجولى بهامش مدر ومحل ذلك أن رآه في الليلة الاولى أو الثانية أو الثالثة لأنه لا يسمى هلالا الا حينئذ  
 والا فلا يسن أن يقول ذلك اه وكتب ع ش عليه أيضا قوله ثم الحمد لله الخ ويسن أن يقرأ بعد ذلك تبارك  
 الملك لا ترفها ولا تها النجبة الواقعة انتهى \* (فائدة) \* قال فى الصحاح المحشر بكسر الشين المعجم موضع المحشر  
 قال شيخنا الشبرا مى والقياس جواز الفتح أيضا لأن قوله جاء من باب ضرب ونحوه والفتح قياس الثاني ثم رأيت  
 الشمس الشامى ذكر في معراجهم صاحب المعين قال المحشر بالكسر والفتح الموضع الذى يحشر اليه الناس اه  
 برماوى \* (فرع) \* لو رأى الهلال حديد البصر دون غيره فالظاهر أنه لا يشتبه على العموم وهل ثبت في حق  
 نفسه اه مدر وقد يقال إن كفى العلم بوجوده بالرؤية ثبت برؤية حديد البصر فلا توقف بفرق بينهما وبين  
 الجملة حيث لا يلزم تسماع حديد السمع أحدا حتى السماع كذا هو ظاهر كلامهم بان له لا اه سم على ج  
 أقول والاولى أن يفرق بين الجملة تستط بالعدو وجوب الشئ اليها إذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة بعد  
 المكان الذى يسمع منه ففرق فيه بين حديد السمع ومعتد له وجود المشقة في السمع عند سماع حديد السمع

(أو رؤية الهلال) في حق  
 من رآه وإن كان فاسقا



ولا كذلك هاتان المدارف على رؤية الهلال وقدر رؤية فلا فرق بين حديد البصر وغيره عند رؤيته وعلى هذا  
 فالقياس على ما لو أخبر شخص بوجوده وثبوته من لزوم الصوم ثبوته هنا على العموم لأنه يحصل الظن  
 بوجوده فراجع اه ع ش على مر (قوله أو ثبوتها بعدل شهادة) شمل كلامه ما لو دل الحساب على عدم إمكان  
 الرؤية وانضم إلى ذلك أن القمر غاب ليلة الثالثة على مقتضى تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لأن الشارع  
 لم يعتمد الحساب بل الفاء بالكلية وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للسبكي ومن تبعه ولو علم فسق  
 اليهود أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزؤه بالنيسة والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث  
 يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضي المشهود عنده وجهل حال العدول فالأقرب أنه كما لو لم يشهدوا ببناء  
 على أنه ينزل بالفسق ولو لم يكن القاضي أهلا لكنه عدل فالأقرب لزوم الصوم تنفيذا لحكمه حيث كان بمن  
 ينفذ حكمه مشرعا ولو شهد الشاهد بالرؤية فصام الناس ثم رجع لزوم الصوم على الوجهين لأن  
 الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الأذري أنه الأقرب ويغترون باتمام العدة وإن لم ير الهلال اه  
 شرح مر وقوله لأن الشروع فيه بمنزلة الحكم الخ يؤخذ من العلة أنه لو حكم بشهادته وجب الصوم وإن لم  
 يشرعوا فيه وهو ظاهر وعبارة سم على المنهج (فرع) \* لو رجع العدل عن الشهادة فإن كان بعد الحكم لم  
 يؤثر كذا قبله وبعد الشروع وإن كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته اه مر اه ع ش  
 عليه ويثبت الشهر أيضا بالشهادة على الشهادة اه شرح مر ويشترط كونه اثنين كما ذكره ج  
 لأنه يثبت شهادة الأصل لا ما شهد به الأصل اه ع ش عليه (قوله صوموا لرؤيته الخ) فيه أمور يحتملها اللفظ  
 بحسب ذاته أحدها أنه إن حمل ضمير صوموا رؤيته على الكلية فيهما كان المعنى يصوم كل واحد إذا رأى  
 دون غيره أو حمل عليها في الأول دون الثاني كان المعنى يصوم كل واحد لرؤية واحد وعكسه كان المعنى يصوم  
 واحد لرؤية كل واحد ثانياً أنه إن حملت الرؤية على ما هو بالبصر كان المعنى من أبصره يصوم دون غيره  
 كالأعمى ثالثاً أنه إن حملت الرؤية على العلم دخل التواتر وخرج خبر العدل رابعاً أنه إن حملت على ما يشمل الظن  
 دخل خبر النجم خامساً أنه إن حملت على إمكانه أدخل طلب الصوم إذا غم وكان بحيث يرى سادساً أنه إن  
 حملت على وجوده لزم طلب الصوم وإن لم يمكن رؤيته بل أخبر النجم أنه قوس لا يرى سابعاً أنه إن جعل  
 ضمير صوموا الجميع لا متورؤيته لبعضهم لزم صوم كلهم لرؤية بعضهم ولو واحد على نظير ما مر ثامناً أن هذه  
 الاحتمالات تأتي في الفهارس قوله وانظروا لرؤيته ناسعاً أن ضمير رؤيته عائداً لهلال رمضان فيهما وهو غير ممكن  
 في الثاني عاشرها أن معنى غم استر بالغمام فيخرج ما لو استر بغيره ويأتي في ضمير عليكم مافي ضمير صوموا وغير  
 ذلك من الاحتمالات قال شيخنا وانظر ما المراد منها أو من غيرها والوجه الذي لا يجوز غيره أن تحمل الرؤية على  
 إمكانه في الصوم والظن وما وقع في شرح العلامة مر وغيره مما يفهم خلاف ذلك غير مستقيم فلا يعول  
 عليه فليتأمل اه برماوى (قوله فان غم عليكم) تفرع على الشق الأول وهو مبنى للمفعول ونائب الفاعل  
 أما ضمير يعود للهلال أى استر بالغيم وأما الطرف أى كنتم مغموماً عليكم اه شيخنا وفي المختار غم عليه الخبر  
 على ما لم يسم فاعله أى استجتم مثل أعمى ويقال أيضاً غم الهلال على الناس إذا استره غيم أو غيره فلم ير اه وفي  
 البرماوى ما نص به قوله فان غم عليكم يقال غم وأعمى وغمى بتشديد الميم وتخفيفها والغيم مضمومة فيهما  
 ويقال غي غم الغين وكسر الباء وكلها صحيحة وقد غامت السماء وغيمت وأغامت وتغيمت وأغمت اه قوله ولما روى  
 الترمذى الخ) ساقه مع ما قبله ليبين به أن المراد بالانخبار الشهادة إذا انخبار لا يجب به الصوم على العموم كالمهو  
 ظاهر اه شورى (قوله والمعنى في ثبوته بالواحد) أى والحكمة أو السبب في ثبوته الخ لأن هذا ليس  
 أمراً معنوياً اه ع ش وقوله ليس أمراً معنوياً ممنوع فيصح أن يقال والمعنى أى والعلة ومقتضى صناعته  
 أن الحكمة لا يجب أن تكون أمراً معنوياً بخلاف العلة وليس كذلك بل كل منهما أمر معنوي والفرق بينهما

(أو ثبوتها) في حق من لم  
 يره (بعدل شهادة) لخبر  
 البخارى صوموا لرؤيته  
 وانظروا لرؤيته فان غم  
 عليكم فان غموا ليلة شعبان  
 ثلاثين وقول ابن عمر  
 أخبرني النبي صلى الله عليه  
 وسلم اني رأيت الهلال فصام  
 وأمر الناس بصيامه رواه  
 أبو داود وصححه ابن خبان  
 ولما روى الترمذى وغيره  
 ان اعرابا شهدا عند النبي  
 صلى الله عليه وسلم برؤيته  
 فأمر الناس بصيامه والمعنى  
 في ثبوته بالواحد



انما هو بالاعتبار فلتراجع كتب الأصول تأمل (قوله الاحتياط للصوم) أي لانه عبادة بدنية فيكفي فيها الاخبار بدخول وقتها ويصح كالمصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذاب الحجة فشهد برؤية هلاله عدل كفي ويكفي قول واحد في طلوع الفجر وغروب الشمس قياسا على ما قالوه في القبلة والوقت والاذان ويكفي أيضا شهادة واحد بموت من كان كافرا مسلما بالنسبة لتجهيزه والمصلاة عليه ودقته في مقابر المسلمين وان لم يكف بالنسبة للخوارث مسلم منه ومنع لو ثبت كافر له اه برماوى (قوله انه لا تشترط العدالة الباطنة) أي بل يكفي بالعدالة الظاهرة وهو المراد بالمستور اه شرح مر وقصره في النكاح بأنه الذي لم يعرف له مفسق وان لم تعلمه تقوى ظاهرا وقصره حج هنا بأنه من عرف تقواه ظاهرا اه ع ش عليه (قوله انه شهادة) أي ولهذا يشترط صحتها وقوله كما اعتقر فيه أي في الثبوت فهما اه برماوى (قوله وهي شهادة حسبة) أي فلا تتوقف على سبق دعوى وان اختصت بأن تكون عند قاض ينفذ حكمه ولو ضرورة اه برماوى (قوله ويجب الصوم أيضا) أي كما وجب بالطرق الثلاثة المتقدمة اه شيخنا (قوله موثوق به) أي عند الخبر بفتح الباء اه شيخنا (قوله اذا اعتقد صدقه) مفهوما انه اذا لم يعتقد له لا يجب عليه الصوم ولعله غير مراد بل حيث عرف عدالتا وجب الاحتياط بقوله لان خبر العدل في العبادات منزل منزلة اليقين كما لو أخبر به بطهارة الماء أو نجاسته فانه يجب اعتماد قوله فهما وان لم يعتقد صدقه فمما أخبر به ثم رأيت في سم على حج بعد كلام ذكره مانصه بل الظاهر ان جميع ذلك ممنوع وان من أخبر به عدل أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وان لم يقل الحاكم ثبت عندى ولا نحو ذلك وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائرهما لم يعتد بخطأه بموجب قام عنده كضعف بصره أو العلم بفسقه اه ع ش على مر وحاصل المسئلة على المعتمدين ان صدق الخبر وجب عليه الصوم ولو كان الخبر فاسقا أو امرأة أو عبدا وكذا اذا صدق المنجم وأما اذا لم يصدق الخبر بالهلال فان كان فاسقا لا يجب الصوم وان كان عدلا وجب الصوم على الخبر بفتح الباء اه شيخنا (قوله خلافا لابن أبي الدم) أي فانه يقول لا بد ان يقول أشهد ان غدا من رمضان أو ان الشهر هل اه دميرى أي لان قوله أشهد اني رأيت الهلال شهادة على فعل نفسه وهي لا تصح اه شيخنا ومع ذلك هو ضعيف والمعتمد ما قاله الشارح (قوله ومحل ثبوت رمضان بعد دل الخ) مثل رمضان غير من بقية الشهور ولكن بالنسبة للعبادات اه شيخنا (قوله كصلاة التراويح) أي والاعتكاف والإحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان اه شرح مر (قوله لاني غيرها كدين الخ) لا يقال هلا ثبت ضمنا كما ثبت شوال بثبوت رمضان بواحد والنسب والارث بثبوت الولادة بالنساء لا ناقول الضماني في هذه الامور لازم للمشهود به بخلاف الطلاق ونحوه ولان الشيء انما يثبت ضمنا اذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والنفقة فانما من العبادات وكالولادة والنسب والارث فانها من المال والآيل اليه بخلاف ما هنا فان التابع من المال والآيل اليه والمتبوع من العبادات اه شرح مر (قوله أيضا لاني غيرها كدين الخ) أي وقد تقدم التعليق وكان باقيا المحي ونحوه كالدخول باللفظ الثبوت فان كان به اكتفى بالواحد اه شيخنا (قوله ووقوع طلاق) أي فلا يثبت بواحد قال سم على البهجة فلو انتقل الرائي الى بلد يخالف في المطلاع لم يرفيه فهل يستمر وقوع طلاقه المعلق عليه مثلا الوجه الاستمرار خصوصا والمقرر في باب الطلاق ان العبرة في وقوع الطلاق المعلق على رؤية الهلال ببلد التعليق اه ع ش على مر (قوله الا أن يتعلق بالشاهد) هذا هو المعتمد وكذا ان يتعلق بغيره وتأخر التعليق أو تقدم وكانت الصيغة ان ثبت اه ع ش وعبرة حل قوله معلق به وقد سبق التعليق الشهادة فان لم يسبقها بان ثبت بقول عدل ثم حصل التعليق به وقع الطلاق ونفذ العتق هذا اذا كان المعلق عليه الثبوت في صورتين وأما لو علق على المحي أو الدخول فلا يلتفت اليه سبق التعليق أو تأخر اه (قوله وما صححه من ثبوته بعد الخ) محل الخلاف ما لم يحكم به ما حكم فان حكم بشهادة الواحد ما كراهه فنقل في المجموع الاجماع على وجوب الصوم وانه لا ينقض الحكم اه شرح

الاحتياط للصوم وخرج  
بعدل الشهادة في العدل  
وعدل الرواية فلا يكفي  
فاسق وعبد وامرأة وصحيح  
في المجموع انه لا يشترط  
العدالة الباطنة وهي التي  
يرجع فيها الى قبول  
المزكبين واستشكل بأن  
الصحيح انما يشهد لارواية  
ويجاب بأنه اغتفر فيه ذلك  
كما اغتفر فيه الاكتفاء بعدل  
الاحتياط وهي شهادة حسبة  
قالت طائفة منهم البغوي  
ويجب الصوم أيضا على من  
أخبر موثوق به بالرؤية اذا  
اعتقد صدقه وان لم يذكره  
عند القاضي ويكفي في  
الشهادة أشهد اني رأيت  
الهلال خلافا لابن أبي الدم  
ومحل ثبوت رمضان بعدل  
في الصوم وتوابعه كصلاة  
التراويح لاني غيرها كدين  
موجب له ووقوع طلاق  
وعتق معلقين به قال  
الاسنوي الا أن يتعلق  
بالشاهد لا عتق بالوما  
صححه من ثبوته بعدل  
خلاف مذهب الشافعي



مر ويتأمل ما صورة الحكم بشهادة الواحد فان صورة التوبة كما قاله جحان يقول الحاكم ثبت عندى او  
حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على عين مقصودة ومن ثم لو ترتب عليه حق  
آدمى ادعى كان حكما حقيقيا لكنه اذا ترتب على معين لا يكتفى الواحد فيه والكلام فى انه اذا حكم الحاكم  
بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعا ثم رأيت فى سم على جح فانه قوله لكن ليس المراد الخ الذى حرره فى  
غير هذا الكتاب كالاتفاق خلافه وبعبارة الاتفاق وحمل الخلاف فى قبول الواحد اذا لم يحكم به حاكم  
فان حكم به حاكم راء وجب الصوم على الكافة ولم يتقضى الحكم اجماعا قاله النووي فى مجموعته الى أن قال  
وهو مرجح فى ان القاضى ان يحكم يكون اليلة من رمضان وحيتثذ فيه خذ منه رد قول الزركشى ولا يحكم  
القاضى يكون اليلة من رمضان مثلا لان الحكم لا مدخل له فى ذلك لانه الزام لمعين الى أن قال ومما رده أيضا ان  
قولهم فى تعريف الحكم انه الزام لمعين مرادهم به غالبا فقد ذكر العلاءى صورافيه الحكم ولا يتصور فيها الزام  
لمعين الاعلى نوع من التعسف اه المقصود نقله وأطال فيه جدا بنقائس لا يستغنى عنها فلم انه هنا تبع  
الزركشى فيما قاله والوجه ملحوظه هناك خصوصا وكلام المجموع دال عليه كما قرر فليتأمل اه ع ش  
عليه (قوله فانه رجع عنه فى الام) قال الاسنوى كذا رأيت فى الام فانه جزم بقول الواحد واستدل عليه ثم قال  
قال الشافعى لا يجوز على رمضان الاشاهدان والمستدرك كذلك هو الربيع فان الام زواها البويطلى عن  
الشافعى ومات البويطلى قبل ترتيبها فربها الربيع واستدرك فيها أشياء اه عمدة اه سم (قوله وأجيب  
بأن رجوعه الخ) كان الاظهر ان يقول ورد لان الجواب انما يكون فى مقابلة الاشكال اه شيخنا (قوله  
بالقياس) أى على قيمة أنواع الشهادات (قوله كما يدل له) أى لثبوت الخبر فى الاكتفاء بالواحد فهو متعلق  
بالمقابلة لا بالنق اه شيخنا (قوله كلامه فى مختصر المرنى) حيث قال فيه ولو شهد برؤيته عدل رأيت ان أقبله  
للا نفيه اه حل (قوله واذا صمنا بها ثلاثين أفطرنا) أى وجوبه ولو رأى شخص هلال شوال وحده لزمه  
الفطرو يندب ان يكون سر القوله صلى الله عليه وسلم وأفطر والروية لكن ان اطلع عليه الامام عزره واستشكل  
باحتمال صدقها العقوبة تدفع بأقل من هذا على انه لو فرق بين من علم دينه وغيره لكان وجبها فان شهد  
بعد الا كل لم تقبل شهادته للثمة وان شهد قبله فردت شهادته ثم كل لم يعز لا انتفاء التهمة حال الشهادة اه  
برماوى (قوله ولا يرد لزوم الاضطرار بواحد) أى لا يرد على قوله أفطرنا وقوله لزوم الاضطرار بواحد أى  
وليس من العبادات ولا يثبت بواحد الا العبادات اه شيخنا (قوله وان رؤى بحمل) أى ثبت عند القاضى  
رؤيته وحكم به بالزم حكمه محلا فربما لو رؤى بمصر مثلا لزم أهل طوب وطندنا والمجلا الصوم وهكذا وان لم  
يروهم اه شيخنا ولم يعلل الشارح هذا الحكم الذى هو منطوق المتن وعاله مر وبعبارة لزم حكمه  
البلد القريب عنه قطعا كبقية ادوا الكوفة لانهم ما كبلد قواحدة كفى حاضرى المسجد الحرام انتهت (قوله  
وهو باتحاد المطالع) عبارة المنهاج المطالع قال الطيوى على المحلى قوله باختلاف المطالع أى بالمعنى الشامل  
للمغارب والمعنى ان يكون طلوع الشمس أو المجر أو الكواكب أو غروب ذلك فى محل متقدم على مثله فى محل  
آخر أو متأخر عنه فتأخر رؤيته فى بلد عن رؤيته فى بلد آخر أو تقدم عليه وذلك بسبب عن اختلاف  
غروب البلاد أى بعد ما عن خط الاستواء وأطوالها أى بعد ما عن ساحل البحر المحيط الغربى ففى تساوى  
طول البلادين لزم من رؤيته فى أحدهما رؤيته فى الآخر وان اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة شهيرة  
أو كان أحدهما فى أقصى الجنوب والآخر فى أقصى الشمال يمتنى اختلف طولهما بما نسبته إلى امتنع تساويهما  
فى الرؤيه ولزم من رؤيته فى البلاد الشرقى رؤيته فى البلاد الغربى دون العكس كائى مكة المشرقة ومصر المحروسة  
فيلزم من رؤيته فى مكة رؤيته فى مصر لا عكسه لان رؤيه الهلال من اقتراد الغروب لانه من جهة المغرب وما  
ذكر عن شيخنا مر وعن السبكي وغيره مما يخالف هذا لا يقول عليه ولا يجوز الا بما ادعى عليه يقول بعضهم أقبل

فانه رجع عنه فى الام وقال  
لا يجوز فيه الاشاهدان  
وأجيب بأن رجوعه انما  
كان بالقياس للمثبت عنه  
فى ذلك خبر كما يدل له كلامه  
فى مختصر المرنى وقد ثبت انه  
صلى الله عليه وسلم قبل شهادة  
كل من ابن عمر والاعرابى  
وحده (واذا صمنا بها) أى  
برؤية عدل أو عدلين كما فهم  
بلاولى (ثلاثين أفطرنا)  
وان لم تر الهلال بعد ما ولم  
يكن غيب لان الشهر يستم  
بمضى ثلاثين ولا يرد لزوم  
الاضطرار بواحد لان الشئ  
ثبت ضمنا بما لا يثبت به  
مقصودا (وان رؤى) الهلال  
(بحمل لزم حكمه محلا فربما)  
منه (وهو) يحصل (باتحاد  
المطالع) بخلاف البعيد عنه



ما يحصل به اختلاف المطالع في مسافة قصر ونصفها وذلك أربعة وعشرون فرسخا باطل اه وعبارة شرح  
 مر وقد نبه التابع التبريزي على ان اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرسخا رافقي به الوالد  
 رحمه الله تعالى والوجه انهما تحديديهما كما أفتى به أيضا ونبه السبكي أيضا على انهما اذا اختلفت لزمن رؤيته  
 بالشرق رؤيته بالبلد الغربي من غير عكس وأطال في بيان ذلك وتبعه عليه الاسنوي وغيره أي حيث اتحدت  
 الجهة والعرض ومن ثم لو مات متوارثان وأحدهما بالشرق والآخر بالمغرب كل وقت والبلد مورث الغربي  
 الشرقي اتأخر والبلد انتهد وهذا الضبط انما هو في حق من هو أقرب الى المطالع فاذا رآه من هو في جهة  
 المغرب كاهل الاسكندرية فصل فيه هذا التفصيل بالنظر لاهل مصر مثلاً من هو أبعد من المطالع وأما اذا كان  
 بالعكس كان رآه أهل مصر فانه يقتضي به على من هو أقرب الى المطالع كاهل الاسكندرية ومن دونها في جهة الغرب  
 ولو كانت المسافة ألف فرسخ لانه يلزم من رؤيته الا بهدروية الاقرب فلا يتأتى التفصيل كذا بخط شيخنا الاشبولي  
 وقرر مثله شيخنا ح ف حفظه الله تعالى وفي ع ش على مر مائه (فرع) ما حكم تعلم اختلاف المطالع  
 يتجه ان يكون كعلم أدلة القبلة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وقاما لم اه سم على  
 التمسح والتعبير بالسفر والحضر جرى على الغالب والا فالمدار على محل تكثيره العارفون أو قل كما قدمه في  
 استقبال القبلة اه (قوله وهو يحصل باختلاف المطالع) المراد باختلافه ان يتباعد الخلل بحيث لو رؤى في  
 أحدهما لم يربى الاخر غالباً قاله في الانوار اه زى (قوله أو بالسلك فيه) محله ان لم بين آخر اتفاقهما والواجب  
 القضاء قاله الاذرى اه زى (قوله قياساً على طلوع الفجر) راجع لقوله لزوم حكمه محلاً قريباً وقوله ولان  
 أمر الهلال الخ راجع لقوله وهو باتحاد المطالع لا بمسافة القصر وقوله وغروبهم ما غروب الشمس ظاهر وغروب  
 الفجر بانحماق أثره وطلوع الشمس لكن هذا يتكرر مع قوله وطلوع الشمس وفي نسخة وغروبها وهي ظاهرة  
 لا تكرار فيها اه شيخنا لكن في شرح مر ما يقتضي ان كلامنا التعليلين راجع لصورة المفهوم أعني  
 قوله بخلاف البعيد عنه وهو يحصل باختلاف المطالع ومبارته مع المتن وقيل باختلاف المطالع قلت هذا أصح  
 والله أعلم اذا أمر الهلال لاتعاقبه بمسافة القصر وقياساً على طلوع الفجر والشمس وغروبهم ما ولما روى مسلم عن  
 كريب قال رأيت الهلال بالشام ثم قدمت المدينة فقال ابن عباس متى رأيت الهلال قلت ليلة الجمعة قال أنت  
 رأيت قلت نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكارأيت ليلة السبت فلا تزال تصوم حتى تكمل العدة  
 فقلت أولاً نسكت في رؤيته معاوية وصيامه قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهت (قوله وتحكميم  
 النجمين) أي الاخذ بقولهم اه شيخنا (قوله والامر كما قال) أي من الاشكال وان كان الحكم كما قال المتن  
 وقد أجيب عن الاشكال بان محل عدم الاخذ بقول النجمين في الامور المستقلة اما في التابعة فيؤخذ بقولهم  
 فيها وثبوت حكم الهلال في حق أهل البعيد بالتبعية لحكمه في محل الرؤية اه شيخنا (قوله فلو سافر الى بعيد  
 الخ) فربح على المفهوم اه شيخنا وعبارة أصله مع شرح مر واذا لم فوجب على أهل البلد الاخر وهو  
 البعيد فساير اليم من بلد الرؤية من صامه فالاصح انه وافقهم انتهت فتفيد ان قوله من محل رؤيته متعلق  
 بسافرو قال شيخنا ح ف هذا قيد المفهوم المشار اليه بقول الشارح بخلاف البعيد عنه أي فلا يلزم أهله  
 حكم الهلال في محل الرؤية فان كانوا كذلك لزمهم حكم الهلال اه (قوله أيضاً فلو سافر الى بعيد الخ) لا يختص  
 هذا بالصوم بل يجري في غيره أيضاً على المعتمد حتى لو صلى المغرب بمحل وسافر الى بلدة فوجد هالم فربح وجبت  
 الاعادة اه زى (قوله من صام به) فاعل سافر (قوله وافق أهله في الصوم آخر) افهم قوله آخر انه لو وصل تلك  
 البلد في اليوم الاول فوجد هالم فغيره لم يطرده ووجد هالم ج اه شري وقوله افهم قوله آخر الخ كان الاولى  
 ان يقول افهم قوله في الصوم لان الحكم المذكور في كلامه من صام به قوله في الصوم لا قوله آخر الخ في وعبارة

وهو يحصل باختلاف المطالع  
 أو بالسلك فيه كما صرح به  
 في الروضة كما صرح به  
 القصر خلافاً لرافقي قياساً  
 على طلوع الفجر والشمس  
 وغروبها ولان أمر الهلال  
 لاتعلقه بمسافة القصر  
 لكن قال الامام اعتبار  
 المطالع بجوارح الحساب  
 وتحكميم النجمين وقواعد  
 الشرع تأتي ذلك بخلاف  
 مسافة القصر التي علق بها  
 الشارع كثيراً من الاحكام  
 والامر كما قال وتعبيري  
 بمحل هنا وفيما يأتي أعم من  
 تعبيره بالبلد (فلو سافر الى)  
 محل (بعيد من محل رؤيته)  
 من صام به (وافق أهله  
 في الصوم آخر) فلو سافر  
 قبل سفره (ثم أدركه)  
 بعده



(أمسك) معهم وان

تم العدد ثلاثين لانهما  
منهم (أو بعكسه) بأن سافر  
من البعيد الى محل الرؤية  
(عيد) معهم سواء أصام  
ثمانية وعشرين بأن كان  
رمضان عندهم ناقصا فوقع  
عيدهم معهم تاسع عشرين  
من صومه أم صام تسعة  
وعشرين بأن كان رمضان  
تاماً عندهم (وقضى يوماً  
صام ثمانية وعشرين) يوماً  
لان الشهر لا يكون كذلك  
فان صام تسعة وعشرين  
فلا قضاء لان الشهر يكون  
كذلك (ولا أثر لرؤية) أي  
الهلال (نهاراً) فلا روى  
فيه يوم الثلاثين ولو قبل  
الزوال لم يفتقر ان كان في  
ثلاثي رمضان ولا تحل ان  
كان في ثلاثي شعبان فعن  
تفريقين سلمه جاءنا كتاب عمر  
بختين ان الالهة بعضها  
أكبر من بعض فاذا رأيت  
الهلال نهاراً فلا تطروا  
حتى تشهد شاهدان انهما  
رأياه بالامس زوايا الدار حتى  
والبيهي بسناد صحيح وخاتمين  
بجاء مجمعة وفون ثم قاف  
مكسورتين بلدة بالعراق  
قريب من بغداد وقول ان  
صام الى آخره من زيادتي  
(فصل) في أركان الصوم  
(أركانه) ثلاثة وعبر عنها  
الاصل بالشروط قسمي  
لها أركاناً كظائره الآتية  
في غير الحج والعمر من  
زيادتي أحدها (نية

حل قوله آخر أي فينوي الصوم اذا وصل اليهم قبل الفجر فلو انتقل في اليوم الاول اليهم لا يوافقهم عند  
ح ووافقهم عند شيخنا وقال لانه صار منهم ولو كان هو الرائي للهلال وعليه بلغز ويقال انسان رأى الهلال  
بالليل وأصبح مفطراً بلا عذر اه بحر وقه أي لانه وافقهم في الفطر (قوله أمسك معهم) أي يلزمه قضاء  
ذلك اليوم وفي البرماوى مانصه قوله أمسك معهم قال العلامة زى ولا يلزمه كفارة لو أفسده بجماع لانه  
غير أصلي سواء سافر قبل ان عيّد أو بعده وخالفه العلامة سم وهو واضح ويصرح به قواهم لانه صار منهم  
ومقتضاه أيضاً انه يلزمه قضاؤه لو أفسده أو لم يبيت النية فيه لو وصل اليهم ليلاً وكذا بقية الاحكام اه قال سم  
على المنهج فلو أفسد يوم اليوم الآخر الذي وافقهم فيه لكونه وصلاً لم يثبت فيه نية فله يلزمه قضاؤه  
والكفارة اذا كان الافساد بجماع اولاً فيه تطرول لعل الاقرب عدم الازم لانه لا يجب صومه الا بطريق الموافقة  
لا بطريق الاصاله عن واجبه ويحتمل ان يفرق بين ان يكون هذا اليوم هو الحادى والثلاثين من صومه فلا  
يلزمه ما ذكر أو يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليحذر وقد يقال الازم لانه صار منهم اه ثم رأيت حج في  
أول باب المواقيت قال بعد قول المصنف وعشرين ليال من ذى الحجة مانصه ما بين منتهى غروب آخر رمضان وفجر  
النحر بالنسبة للبلد الذى هو فيه فيصح احرامه به فيه وان انتقل بعده الى بلاد آخر خالف لمطالع ذلك ووجددهم  
صلياً على الوجه لان وجوب موافقتهم في الصوم لا يقتضى بطلان حجه الذى انعقد لشدة ثبت الحج ولزومه  
بل قال في الخادم نقلاً عن غيره لا يلزمه الكفارة ولو جامع في الثانية وان لزمه الامساك قال بوقياسه انه لا يجب فطرة  
على من يلزمه فطرته بغروب الشمس وعلى هذا يصح الاحرام فيه اعطاه حكمه شوال اه وما ذكره في الكفارة  
قريب لانها تسقط بالشبهة في الفطرة يتعين فرضه فيما اذا حدث المؤدى عنه في الاول قبل غروب اليوم الثانى  
والا لو جملز ومما لان العبرة فيها بعمل المؤدى وأما الاحرام فالذى يتجه عدم صحته لانه بعد ان انتقل اليها صار  
مثلهم في الصوم فكذا الحج لانه لا فارق بينهما ولا ترد الكفارة لما علمت اه ع ش على مر (قوله أو بعكسه)  
قبل وتصور هذه المسئلة بأن يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل اليهم لم يروه وبأن يكون  
التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتداءه بيوم اه شرح مر (قوله بأن سافر من البعيد) أي الذى لا رؤية  
فيه اذا فرض انه روى بحل دون آخر فصح كون هذا كسافراً من دمياط ولم يرفها الى مصر وقد روى  
فيها وأدركهم معيدين عيدهم اه شيخنا (قوله تسعة عشرين من صومه) أي المتأخر ابتداءه عن ابتداء  
صومهم بيوم اه شيخنا (قوله بأن كان رمضان تاماً عندهم) أي وقد تأخر ابتداء صومه اه شيخنا (قوله  
ولا أثر لرؤيته نهاراً) أي ولو قبل الغروب فلا يكون لليلة الماضية وان كان الغيم موجوداً ما نعان رؤيته وكان  
ذلك يوم تسعة وعشرين مع انه يمكن ان يكون الشهر تسعة وعشرين اه حل وعبارة البرماوى قوله ولا أثر  
لرؤيته نهاراً أي فلا يكون لليلة الماضية فيفطر ولا للمستقبل فيثبت رمضان ومن اعتبرانه للمستقبل صحيح في  
رؤيته يوم الثلاثين لكن لا أثر له لكال العدد بخلافه يوم التاسع والعشرين فلا يغنى عن رؤيته بعد الغروب  
المستقبل كما توهمه بعضهم انتهت

\*(فصل في أركان الصوم)\* أي وما يذكره معهما من قوله وحل افطار بخراج من قوله وشرط الصوم الايام  
الى آخر الفصل (قوله أركانه ثلاثة) نية وصائم وامساك وزاد في الاقوال رابعاً وهو قابلية الوقت للصوم اه  
شيخنا (قوله كظائره الآتية) مقتضى هذا ان تسمية الامور الواجبة في كل باب أركاناً من هنا الى آخر الكتاب  
من زيادته فيقتضى انه ليس للاصل التسمية بالاركان في باب من الابواب غير الحج او العمرة اه شيخنا وعبارة حل  
قوله قسمي لها أركاناً من زيادتي فيه تنه لان هذا من الابدال لامن الزيادة فكان الاحسن ان يقول وتعييرى  
بالاركان أولى من تعبيره بالشروط انتهت (قوله نية) ومحلها القلب فلا تنكى باللسان قطعاً ولا بشرط التام  
بها قطعاً كفى الروضه ولو تعذر لصوم أو شرب بل دفع العطش عنه نهاراً أو امتنع من الاكل أو الشرب أو الجماع



خوف طالع الفجر كان نية ان خطر الصوم به بالصفة الشرعية التي يجب التعرض لها في النية لتضمن كل  
 منها قصد الصوم اهـ شرح مر \* (فرع) \* تصح نية الصوم بالقلب ولو في الصلاة كما في المجموع وبه يعلم انه يصح  
 نية الاعتكاف في الصلاة والتوقف فيها انما هو بعدم الاطلاع على ما ذكره اعيان وكتب ايضا \* (تنبيه)  
 حكوا خلافا في ان النية ركن في الصلاة أو شرط ولم يحكوا مثله هنا بل تطابقوا على انها ركن وسببه ان الصوم علم  
 فلا يقوم له الا الهى لانهم امر وجوبى بخلاف الصلاة اهـ شوبرى (قوله ايضا) بان يستحضر حقيقة الصوم وهي  
 الامساك عن المفطرات وما يجب التعرض له ويقصد الايمان بذلك فلا بد من الاستحضار وقصد الايمان بالاستحضر  
 كما في الصلاة اهـ شيخنا وفي شرح مر مانعه قال في الانوار ويشترط ان يحضر في ذهنه صفات الصوم مع  
 ذاته ثم يضم القصد الى ذلك المعلوم فلا خطر به بالالكلمات مع جهله معناها لم يصح اهـ اهـ وقوله صفات  
 الصوم ككونه من رمضان أو غيره كال كفارة والنذر وذاته الامساك جميع النهار اهـ من هاشم نسخة شرح  
 مر لشيخنا الاشبولي ومن صفاته كون الشهر رمضان والالم يحصل له اليوم الاول ولا غيره اهـ ع ش عليه (قوله  
 ايضا) أي قبل الفجر فلا فرق بين الفجر لم يصح وكذا لو شك حال النية هل طلع الفجر أو لا بخلاف ما لو شك بعدها  
 هل طلع الفجر أو لا فتصح ولو شك بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يؤثر ولو شك هل كانت قبل الفجر أو لا أو شك  
 نهار أهل نوى ليل أو لا فان تذكر فيها ما ولو بعد زمن طويل انما اوصفت ليلا آخر أو الاقلا اهـ قل على المحلى (قوله  
 لكل يوم) أي عندما كالحنا بله والخفية وان اكتفى الخفية بالنية نهارا وهو وان كان تركه ككف قصد لقمع  
 الشهوة والتحقيق بالعمل فلا نوى ليله أو لرمضان صوم جميعه يكف لغير اليوم الاول لكن ينبغي له ذلك ليحصل له  
 صوم اليوم الذي نسي النية فيه عند الامام مالك رضي الله عنه كما ينسب له ان ينوى اول اليوم الذي نسب اليه  
 ليحصل له صومه عند الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وواضح ان عمله اذا قلد والا كان متلبسا بعبادة فاسدة في  
 اعتقاده وهو حرام اهـ برماوى (قوله ايضا لكل يوم) أي لان كل يوم عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض  
 الصوم كالصلايتين يتخللهما السلام ولو شك عند النية في انها متصلة دمة على الفجر أو لا لم يصح صومه كما صرح به في  
 المجموع لان الأصل عدم تدمرها ولو نوى ثم شك هل طلع الفجر أو لا صح اذا الأصل بقاء الليل ولو شك نهارا هل  
 نوى ليلا ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الاذرى صح ايضا اذ هو مما لا ينبغي التردد فيه لان نية الخروج لا تؤثر  
 فكيف يؤثر الشك في النية بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه والتعبير بما ذكره للاشارة الى انه  
 يشترط تذكرها على الفور فان لم يتذكرها أصلا وجب القضاء لان الأصل عدم النية ولو شك بعد الغروب هل  
 نوى أو لا ولم يتذكرها لم يؤثر اخذ من قواهم في الكفارة أو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا أجزأه بل صرح  
 به في الروضة في باب الحيض في مسألة المتخيرة والفرق بينهما وبين الصلاة فيما لو شك في النية بعد الفراغ منها ولم  
 يتذكر حيث تلزمه الاعادة التضييق في نية الصلاة بدليل انه لو نوى الخروج منها بطلت في الحال اهـ شرح  
 مر (قوله ويجب لفرضه تبييتها) أي ايقاعها بالليل لم يثبت لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع فلا وجهان  
 أو جهها لعدم ولوم جاهل ويفرق بينهما بين تطاثره بان رمضان لا يقبل غير مومن ثم كان الوجه من وجهين فيما  
 لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انه معاقده فسلان كان جاهلا اهـ شرح مر (قوله  
 تبييتها) يقال بان يفعل كذا يبيت ويأت يتونه اذا فعله ليل أو ما قوله تعالى والله يكتب ما يبيتون اذ يبيتون  
 ما لا يرضى من القول فعنه يدبرون اهـ برماوى (قوله ولو من أول الليل) رد على الضعيف القائل بأنه يشترط  
 ايقاعها في النصف الاخير كما صرح به الأصل وعلمه بأنه قريب من العبادة (قوله وتعيينه) كرمضان أو نذر أو قضاء  
 أو كفارة أو يستثنى من وجوب التعيين ما قاله القائل انه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة من جهات  
 مختلفة فتوى صوم غدا عن قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة جاز وان لم يصح عن قضاء أهم ما في الاول ولا نوع في  
 الباقي لانه كالتحسين واحد ولو نوى صوم غدوه يعتقد انه الاثنين فكان الثلاثاء أو صوم رمضان هذه السنة

(كل يوم) كغير من العبادات  
 والتصریح باعتبارها كل  
 يوم من زياتى (ويجب  
 لفرضه) ولو نذر أو قضاء أو  
 كفارة أو كان النوى صيا  
 (تبييتها) ولو من أول الليل  
 لخبر من لم يبيت الصيام قبل  
 الفجر فلا صيام له رواه  
 الدارقطني وغيره وصححه  
 وهو محمول على الفرض  
 بقرينة خبر عائشة الا ترى  
 (وتعيينه) أى الفرض



وهو يعتقد هاتين ثلاث فكانت سنة أربع مع صومه ولا عبرة بالظن البين خطوة بخلاف ما لو نوى صوم  
 الثلاثة ليلة الاثنين ولم يخطر بباله صوم غد أو رمضان سنة أربع وكانت سنة ثلاث ولم يخطر بباله السنة  
 الحاضرة لأنه لم يعب الوقت الذي نوى في ليتنولون نوى صوم غد يوم الاحد مثلا وهو غيره فوجهان أو جههما كما  
 قال الاذري الصمتين الغلط لا العائد لتلاعبه ويحمل عليه اطلاق ابن الصباغ الاجزاء ولا يشكل عليه قول  
 المتولي لو كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى يوما من سنة أخرى غلط لم يجزه كمن عليه كفارة قتل  
 فاعتق بنية كفارة طهارة لا تذكر الغد هنا أو نية معين فلم تؤثر مع الغلط بخلافه فيما ذكر فان الصوم واقع عما  
 في ذمته ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه ولو كان عليه صوم لم يدرسيه كفاه بنية الصوم الواجب وان لم يكن معينا  
 للضرورة كمن نسي صلاتين الخمس لا يعرف عينا فانه يصلي الخمس ويجزئه عما عليه لا يقال قياس الصلاة لزوم  
 صوم ثلاثة أيام بنوى واحد اعني القضاء وآخر عن النذر وآخر عن الكفارة لا ما تقول لم تستعمل هناك ذمته  
 بالثلاث والاصل بعد الاثبات بصوم يوم بنية الصوم الواجب براء ذمته مما زاد بخلاف من نسي صلاتين الخمس  
 فان ذمته اشتغلت بجميعها والاصل بقوله كل منها فان فرض ان ذمته اشتغلت بصوم الثلاث وأتى بأثنين منها  
 ونسي الثالث فقبل يلزم ذلك والوجه ابقاء كلامهم على عمومهم بوجه بالتوسع المذكور وانما لم يكتبوا ثم بنية  
 الصلاة الواجبة كنظيرها هنا لانهم توسعوا وانما لم يتوسعوا ثم بدليل عدم اشتراط المقارنة في بنية الصوم ونحو  
 ذلك بخلاف الصلاة اه شرح هر وفي قل على الجلال قوله وتعيينه أي من حيث الجنس لان حيث  
 النوع ولا الزمن فيكفي بنية الكفارة لمن عليه كفارات اه (قوله قال في مجموع الخ) غرضهم ذبايان مفهوم  
 الضمير في قوله وتعيينه أي الفرض فكانه قال أما النفل فبنيته تفصيل فان كان غير راتب فلا يشترط فيه التعيين  
 اتفاقا وان كان راتباً فبنيته خلاف تأمل (قوله في الصوم الراتب) وهو ما له وقت أو سبب اه حل فذو السبب  
 هو صوم الاستسقاء اذ لم يأمر به الامام اه عش على هر وذو الوقت ما ذكره الشارح بقوله كعرفة الخ  
 (قوله واجب بأن الصوم الخ) هذا الجواب هو المعتمد وجمع بعضهم بأن التعيين شرط في حصول الثواب  
 لا في العمة مثلا اذ نوى يوم عرفة الصوم وأطلق أي لم يلاحظ فيه كونه يوم عرفة فان صومه صحيح ويسقط عنه  
 طاب صوم يوم عرفة وينتاب عليه ثواب النفل المطلق وأما الثواب المترتب على صوم عرفة الذي وعده الشارع  
 فلا يحصل الا بالتعيين أي بنية كون صومه ليوم عرفة والحاصل ان صوم الفرض لا يجب فيه الاشياء التي تبين  
 والتعيين لا الفرضية على المعتمد وان صوم النفل الراتب يجب فيه التعيين لحصول الثواب لا للصوم كان المناسب  
 للشارح ان يقول ورد أي بهذا الاشتراط كما فعل هر لانه لم يتقدم له اشكال حتى يجب عنه اه شيخنا اللهم  
 الان يقال ان مراده الجواب عن القياس في قوله كرواتب الصلاة تأمل (قوله وان أي بخلاف أو نام أو انقطاع  
 نحو حيض الخ) الغاية الثلاث للرد على الضعيف لكنه في الثالث في خصوص تمام قدر العادة لا فيموت في تمام  
 الاكثر كما لم يرجعنا أصله وحكى الحلي الضعيف في الصور الثلاث فقال في الاول وقيل يضر المنافي بعدها  
 فيحتاج الى تجديدها تحرر راعن تحال المناقض بينهما وبين العبادات قوله في الثاني وقيل يجب تجديدها اذ انما بعدها  
 تقر ببالنيق من العبادة بقدر الوسع وقال في الثالث والثاني يقول قد يتخلف قدر العادة فلا تكون النية جائزة اه  
 (قوله بخلاف الصوم) بخلاف المنافي للنية فانه يضر فقد قال الزركشي لو نوى رفض النية قبل الفجر وجب تجديدها  
 بلا خلاف لان رفض النية يناقض أو أثرها قبل الفجر لضعفها حيث يتخلف برفضها ثم اراقلا يضر لقوتها والردة  
 منافاة للنية فكانت كرفضها وان كانت ثم اراقلا اه حل (قوله أو انقطاع نحو حيض الخ) وبصورة ذلك ان  
 نوى الصوم حاله الحيض وقوله وتم فيه أكثر أي وقد علمت ذلك اه حل أي لا حل ان تكون جائزة بالنية  
 له شيخنا (قوله ولم تبين على أصل) فلهذا يجب على مصيب أو على معلول اه شيخنا (قوله ونصح النية  
 لنفل قبل زوال) مقابل قوله ويجب لغرضه تعيينها الخ اه شيخنا والظاهر ان ما قرن الزوال كبعدم تركه

قال في المجموع وينبغي اشتراط  
 التعيين في الصوم الراتب  
 كعرفة وعاشوراء وأيام  
 البيض وستة من شوال  
 كرواتب الصلاة واجب بأن  
 الصوم في الايام المذكورة  
 منصرف اليها بل لو نوى به  
 غيرها حصلت أيضا كنية  
 المتجدلان المقصود وجود  
 صوم فيها (ونصح) النية  
 (وان أي بخلاف) للصوم  
 كان جامع أو استقاء (أو نام  
 أو انقطع نحو حيض)  
 كنفاص (بعدها لا ويتم فيه)  
 في صورة الانقطاع (أكثره)  
 أي نحو الحيض (أو قدر  
 العادة) فلا يجب تجديدها  
 لعدم منافاة شيء من ذلك لها  
 ولان الظاهر في صورة  
 الانقطاع استمرار العادة  
 فان لم يتم لها ما ذكر لم يصح  
 صومها لانها لم تجز ببالنية  
 ولم تبين على أصل وتعبير  
 بخلاف أعم من تعبيره  
 بالا كل والجامع ونحو من  
 زبادي (ونصح) النية  
 (لنفل قبل زوال) فقد دخل



هذه النية ولو نذر اتمامه وحيث يقال انما صوم واجب لا يجب فيه تبييت النية اه حل (قوله قبل الزوال) أي وكذا بعده في قول ضعيف قياسا على ما قبله تسوية بين أجزاء النهار كالليل وقوله ان لم يسبقها منافع هذا الاشتراط على الصحيح ومقابلته لا يشترط هذا الشرط اه من أصله وشرح مر وعبارة الخ لمع المتن والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم في النية قبل الزوال أو بعد من أول النهار سواء قلنا انه صائم من أوله أو لا وهو الصحيح أو قلنا انه صائم من حين النية والايه طال مقصود الصوم وقيل على الثاني لا يشترط ما ذكرنا انتهت ومراده بالثاني قوله أم قلنا انه صائم من حين النية اه (قوله ذات يوم) صفة لمخوف أي ساعة ذات يوم أي منه والمراد أنه دخل قبل الزوال يدل لذلك الرواية لا تبيحت ذكر فيها الغداء وهو اسم لما يؤكل قبل الزوال فلذلك أتى بها الشارح اه شيخنا (قوله قال اذا أفطر) لم يؤكده كلفه كلفه لعدم الاهتمام بالفطر واكتفى بداعية الطبع اليه بخلاف الصوم فليتأمل اه شري (قوله وان كنت فرضت الصوم) أي أكدته على نفسي وليس المراد به الفرض الشرعي اه شيخنا ح ف وقال ع ش أي قدرته اه أي نويته (قوله وفي رواية الاول الخ) أتت بهذه الرواية لانها نص في المدعي وذلك لان الاول أعم اه ع ش (قوله وهو يفتح الغن) أي وبالادال المهمة وأما بكسر الغين والذال المجهمة فاسم لما يؤكل مطلقا سواء كان قبل الزوال أو بعده اه شيخنا وقوله اسم لما يؤكل قبل الزوال قال شيخنا ع ش ظاهره وان قل جد الكن في الابدان التقييد بما يسمى غداء في العرف فلا يثبت با كل لقم يسيرة من حلف لا يتعدى ومنه ما اعتيد بما يسمى فطورا كشرب القهوة وأكل الشريك اه برماوى (قوله اسم لما يؤكل بعده) أي الزوال ويقال العشاء يفتح أوله ما يؤكل عند العشاء بكسره (قوله ان لم يسبقها منافع) فلا أصبح ولم ينوصوا ثم تخلص ولم يبلغ فسبق ماء المضمضة الى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح اه شرح مر وقوله ولم يبلغ أي فان بالغ ووصل الماء الى جوفه لم يصح نيته بعد وقد يتوقف فيه بأنه انما أفطر به في الصوم لتولد من مكرره بخلافه هنا فان المبالغة في حق منه سدوبة لكونه ليس في صوم فليتأمل اه ع ش عليه (قوله وكما لها ان ينوى الخ) كون هذه المذكورات مكملات بالنظر لمجموعها والافضلها واحد واجب وهو رمضان لحصول التعيين به وقال شيخنا فيها اثنان واجبان وزاد على ذلك الغد قال لحصول التعيين به وفيه تفار لما علمت انه لا يجب التعرض للغد تأمل (قوله أيضا وكما لها ان ينوى صوم غد) أي اليوم الذي يلي الليلة التي نوى فيها أي يكون الغد محمولا على ذلك ما لم يرد غيره لانه يجب عليه ملاحظة ذلك في النية اه حل (قوله عن اداء فرض رمضان الخ) واجتنب لذكر السنن مع الاداء وان اتحد محترضا ما اذا فرض غير هذه السنة لا يكون الا قضاء لان لفظ الاداء يطلق ويراد به الفعل وقياسه أن نية الاداء في الصلاة لا تنفي عن ذكر اليوم وانه يسن الجمع بينهما وقول الرافعي ذكر الغديغني عن ذكر السنة رده الاسنوي بان اليوم الذي يصومه غير اليوم الذي يصوم عنه فالتعرض للغديغني الاول والسنة يغني الثاني اذ يصح ان يقال لمن نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان صياما اليوم المذكور هل هو عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى فالجواب ان هذه السنة انما ذكرها آخر التمدد الى المؤدى به أي ومن ثم كان رمضان مضاهيا لبا بعده وما يحشه الا ذرعى من تعين التعرض لها أو لاداء اذا كان عليه قضاء رمضان قبله رديان الاصل هذا القياس على الصلاة ونظير ذلك لا يتعين ثم فلا يتعين هنا وسببه ان الاداء والقضاء جنسهما واحد وهو فرض رمضان فلا نظر لاختلاف نوعهما قياسا على ما مر عن الفقهاء اه شرح مر (قوله باضافه رمضان) أي لما بعده فتونه مكسورة لانه مخفوض وانما احتج باضافته الى ما بعده لان قطعها يصير هذه السنة محتملا لكونه ظاهرا لقوله ان ينوى ولا معنى له لان النية منتهى سير وقال بعضهم ان جررت رمضان بالكسر جررت السنة وان جررت بالفتح نصبت السنة وحيث قد نصبها على القطع وعليه ففي اضافة رمضان الى ما بعده نظر لان العلم لا يضاف فليتأمل اه برماوى (قوله ولفظ الغد اشتراه الخ) جواب سؤال الوارد على المتن تقديره ان يقال ان

صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال فاني اذا أصوم فالت ودخل على نوما آخر فقال أعندكم شيء قلت نعم قال اذا أفطر وان كنت فرضت الصوم رواء الدار قطني والبيهقي وقال اسناده صحيح وفي رواية الاول وقال اسناده صحيح هل عندكم من غداء وهو يفتح الغن اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده هذا (ان لم يسبقها منافع) الصوم كاكل وجماع وكفر وحيف ونفاس وجنون والافلا يصح الصوم (وكما لها) أي النية في رمضان (أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) باضافة رمضان الى هذه وذلك لتتميز عن أضدادها قال في الروضة كالمصالح والقطر الغد



اشتهر في كلامهم في تفسير  
التعيين وهو في الحقيقة  
ليس من حد التعيين  
وانما وقع ذلك من نظرهم  
الى التبييت وبما قرروا علم  
انه لا تجب نية الغدولا  
الاداء ولا الاضافة الى الله  
تعالى ولا الفرضية ولا السنة  
وهو كذلك في غير نية الفرضية  
وفيها على ما صححه في المجموع  
تبعالا اكثر من لکن مقتضى  
كلام الاصل والروضة  
كاملها انما تجب كافي الصلاة  
وفرق في المجموع بينهما بان  
صوم رمضان من البالغ  
لا يقع الا فرضا بخلاف الصلاة  
فان المعادة تقبل وفيه كلام  
ذكرته مع جوابه في شرح  
الروض (ولو نوى ليلة  
الثلاثين صوم غدا عن رمضان)  
سواء قال ان كان منه أم لا  
(فكان منه) وصامه (ص)  
ووقع عنه (في آخره) لان  
الاصل بقاؤه ولا أثر لتردد يتيقن  
بعد حكم القاضي بشهادة  
عدل للاستناد الى ظن معتد  
(لا) في (أوله) لانتفاء  
الاصل مع عدم جزمه بالنية  
(الا ان ظن أنه منه بقول من  
يشق به) كعبه وامرأة  
ومراة وفاق فيصم ويقع  
عنه لجزمه بالنية وتعبيره  
بما ذكره أولى من تعبيره بما  
ذكره قال في المجموع ولو نوى  
صوم غدا فلا ان كان من  
شعبان والا فمن رمضان ولا  
أما في بيان من شعبان مع  
صومه فلا لان الاصل بقاؤه وان بان من رمضان لم يصح فرضا ولا نقلا

ذكر لفظ الغد في كمال النية يقتضى انه مندوب مع انه اشتهر في كلامهم في تفسير التعيين فيقتضى ان ذكره  
واجب لان التعيين واجب اه شيخنا ح ف (قوله اشتهر في كلامهم) أي الاصحاب في تفسير التعيين أي في  
تصويره فقالوا صورته ان يقول نويت صوم غدا عن رمضان وهذا التصوير في الحقيقة تصوير التبييت والتبييت  
صورتان ان يقول نويت صوم رمضان أو نويت صوم غدا عن رمضان فانتقل نظرهم لاحدى صورتى التبييت  
فعلوها صورة التعيين ومراهم هذا الجواب عما أورد على ما اقتضاه كلام المتن من ان التعرض للغد مندوب  
حيث ذكره في الكمال واقتصر في الواجب على التبييت والتعيين مع ان القوم ذكروه في تفسير التعيين فيقتضى  
انه واجب اه شيخنا (قوله وانما وقع ذلك من نظرهم الى التبييت) أي فلا يجب التعرض له بخصوصه بل يكفي  
دخوله في صوم الشهر المنوى لحصول التعيين كافي بنية الشهر جميعه فانه يحصل له به أول يوم مع انه لم يعينه فالغد  
مثال للتبييت ورمضان مثال للتعين اه حل (قوله وبما قرروا) أي من الاقتصار في بيان واجب النية  
على التعيين والتبييت اه شيخنا (قوله بخلاف الصلاة) أي فاحتج لنية الفرضية فيها التميز عن المعادة وهذا  
الفرق على القول الضعيف القائل بعدم وجوب نية الفرضية في المعادة أما على الصحيح فلا يأتى اه شيخنا  
ح ف (قوله وفيه كلام ذكرته مع جوابه في شرح الروض) عبارة هناك وقضية كلام المصنف كانه اشترط  
نية الفرضية كافي الصلاة لكن صح في المجموع تبعالا اكثر من عدم اشتراطها هنا بخلافه في الصلاة لان صوم  
رمضان من البالغ لا يقع الا فرضا بخلاف الصلاة فان المعادة تقبل وورد باشتراط نيتها في المعادة على الاصح واجب  
بانه صح فيه أيضا عدم اشتراطها في المعادة فان قلت الجمعة لا تقع من البالغ الا فرضا مع انه يشترط فيها نية الفرضية  
قلت ممنوع فانه لو صلاها بكان ثم أدرك جماعة في آخر يومها فأنه لا تقع منه فرضا انتهت (قوله ولو نوى ليلة  
الثلاثين) أي من رمضان أو من شعبان كما يدل له كلامه بعد اه زى (قوله سواء قال ان كان منه أم لا) بل  
وان قال فان لم يكن منه فهو تطوع كما اعتمد اه م (قوله صح في آخره) فان قلت ما الفرق بين هذا  
حيث صح مع ترده في قبول المنوى للصوم وبين عدم الصحة فيما لو شئت حال النية هل طلع الفجر أولا قلت يمكن  
الفرق بانه في الاول لما كانت النية في محلها يقينا مع الاستصحاب كانت أقوى بخلاف الثاني فانه ليست في محلها  
يقينا وان وجد الاستصحاب اه برماوى (قوله ولا أثر لتردد يتيقن الخ) هذه العبارة محلها بعد قوله أو ثبوتها بعد  
شهادة كمن فعل حج فلا محل لها هنا اه شيخنا ويمكن توجيهه ضيق الشارح بانه اعتذار عن التردد الحاصل  
للاوى خصوصاً في صورة التعليق التي ذكرها بقوله سواء قال ان كان منه أولا وقوله بعد حكم القاضي أي  
بشروط رمضان أوله في حكم القاضي في أول الشهر مستحب الى تمام الثلاثين فلا أثر لتردد النوى في ليلة الثلاثين  
لان الاصل انه من بقية رمضان وقوله للاستناد الى ظن معتد وهو استصحاب بقاء الشهر الذي حكم به القاضي  
أولا تأمل (قوله فيصم) أي صومه ولا يجب لما تقدم ان الوجوب مخصوص بما اذا اعتقد صدق من ذكر فحصة  
النية لا تتوقف على وجوب الصوم اه حل (قوله لجزمه بالنية) انظر كيف يكون جازما بالنية مع ان الفرض  
أنه ظن انه منه ولم يتيقن ذلك تأمل ويمكن ان يراد بالجزم الظن القوي (قوله قال في المجموع ولو نوى الخ) كانه  
تقييد آخر لقوله لا في أوله بعد تقييده بقوله الا ان ظن الخ فكأنه قال والا ان علق على هذا التفصيل فيصم نقلا  
(قوله ولو اشتبه رمضان عليه) كأن كان محبوسا بموضع مظلم مثلاً أو سيرا وقوله صام بغير رأى بعلامة كمر أو برد  
بان يعلم ان رمضان تلك السنة يكون في البرد مثلاً وتدخل أيام البرد ولم يعلم عين رمضان اه قل على المحل  
(قوله صام بغير) فلا صام من غير تحرف فوافق رمضان لم يحزه لترده في النية فلا وجه لاحتجاده وتحير فلم يظهر له شيء لم يلزمه  
الصوم كافي المجموع وانما لم يلزمه مقتضى كالتحير في القبلة لعدم تحقق الوجوب أو ظنه بخلاف القبلة فقد تحقق  
دخول وقت الصلاة وعجز عن شرطها فامر بالصلاة على حسب الامكان لم يمتنع وقوتها ولم يعرف الليل من النهار  
واشترت الظلمة لم يلزمه التحري والصوم كافي المجموع ولا قضاء عليه فلو ظهر له انه كان يصوم الليل ويقطرها



النهار وجب القضاء كفاي الكفاية عن الاصحاب اه شرح مر (قوله فان وقع فيه فأداء الحج) فان لم يتبين له  
الحال أجزأه ماصامه ولا يلزمه شيء غيره اه شرح مر (قوله أو بعده قضاء) أي على الصحيح لو وقع بعد الوقت  
والثاني يكون أداء لان العذر قد يجعل غير الوقت وقتا كفاي الجمع بين الصلاتين اه شرح مر (قوله فيتم  
عدده الحج) أي ان اكل رمضان في تلك السنة كاملا وعبارة أصله مع شرح مر فلو نقص الشهر الذي صامه  
بالاجتهاد ولم يكن شوالا ولا ذال الحجة وكان رمضان تاما لم يمتد يوم آخر لانه ثبت في خدمته كاملا فلا انعكس الحال  
فكان ماصامه كاملا ورمضان ناقصا وقتلناه قضاء لانه انظار اليوم الاخير اذا عرف الحال وان كان الذي صامه  
ورمضان تامين أو ناقصين أجزأه بلا خلاف وان وافق صوم مشروا الا الصحيح منه تسعة وعشرون ان كان كاملا  
وثمانية وعشرون ان كان ناقصا وان وافق ذال الحجة فالصحيح منه ستة وعشرون ان كان كاملا وخمسة وعشرون  
ان كان ناقصا انتهت (قوله أو قبله وأدركه صامه) أي ويقع ما فعله أو لا نقلا مطلقا اذا لم يكن عليه صوم فرض  
أخذنا ما تقدمه مر عن البارزي في الصلاة فان كان عليه فرض وقع عنه وعمل ذلك ما لم يقيد بكونه عن هذه  
السنة والا فلا يقع عن الفرض الا سرقا ساء على ما تقدم ار في الصلاة أيضا اه ع ش (قوله والقضاء)  
أي على الجديد لاتبائه بالعبادة قبل وقتها فلا تجزئه كفاي الصلاة والقديس لا يجب القضاء للعذر اه شرح مر  
(قوله وقع عنها) أي عن السنة القابلة وقوله لاعتن القضاء أي لو علم أو ظن ان عليه صوم رمضان وفاته وقته  
وأراد قضاء فاتفق وقوع قضاؤه في رمضان آخر أجزأه الاول عن الاداء لاعتن القضاء ومحل اجزائه عن الاداء  
ما لم ينوب بالصوم القضاء لانه لا يلزم من فعل القضاء ان ينوب القضاء اه حل وعبارة ع ش قوله لاعتن القضاء  
لعل صورته انه نوى صوم غد عن رمضان اما لو نواه عن قضاء السنة السابقة فالمراد بالقواعد انه لا يجزى لاعتن  
القضاء لان رمضان لا يقبل غير ولو قضاء ولا عن الاداء لانه صرفه عنه وفي العباب ولو تحرى لشهر تدره فوافق  
رمضان أول زمه قضاء رمضان فوافق رمضان المقبل لم يصح أي لاعتن القضاء ولا عن الحاضر وقال قبل ذلك  
وان ظن فوت رمضان فصام قضاء فوافق رمضان آخر أجزأه والمراد انه نوى قضاء رمضان الذي واقفه لظنه  
فواته لا قضاء غيره فتأمل اه سم انتهت (قوله وترك جاع الحج) من اضافة المصدر الى مفعوله والجماع  
والاستقاء يجوز فيهما الاضافة الى غير اضافة للفاعل ويجوز فيهما التثنية ورفع غير على الفاعلية وحاصل  
ما ذكره في هذا الركن اربع تزول اذان وتزول وصول عين وترك استمنائه ويجمع الاربعة الامساك عن المفطر  
كما عبر به بعضهم اه شيخنا والمراد بالجماع ادخال المشقة أو قدرها من فاقدها في فرج ولو دبر من آدمي أو  
غيره اتزل أم لا اه خطيب على الغاية وقوله ولو دبر من آدمي الحج فيفطر الا آدمي الواطئ وان كان الموطوء  
ليس آدميا وعكسه وتفطر المرأة بادخالها ذكرا مينا وعكسه ولا شيء على صاحب الفرج المباني من ذكر أو أنثى  
خلا لما توهمه الاغبياء من طلاب العلم اه قل عليه ومقتضى هذا ان يكون اضافة الجماع الى غير صادقة  
بالاضافة للفاعل والمفعول لما علمت ان الجماع يفطر به الفاعل والمفعول (قوله واستقاء غير جاهل الحج) ينبغي ان  
من الاستقاء ما لو أخرج ذبابة دخلت الى جوفه وانه لو تضرر ربيعتها أخرجهما أو أظفر كلوا كل ارض أو جوع  
مضر اه مر اه سم على شرح البهجة وينبغي انه لو شغل هل وصلت في دخولها الى الجوف أم لا فأخرجها  
عامدا على ما يضر بل قد يقال بوجوب الانحراج في هذه اذا خشى تزولها الباطن كالخامة الاسمية \* (فرع) \*  
لو شرب خمر بالليل وأصبح صائما فضاقت تعارض واجبان الامساك والتقيؤ والذي يظهر عن مر انه يراعى  
حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقيؤ على غير الضائم اه شرح العباب  
وهذا ظاهر في صوم الفرض واما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقيؤ وان جاز ما قطعت على حرمة العبادة اه  
مر اه سم على ج \* (فرع) \* أكل أو شرب ليلا كثيرا وعلم من عادته انه اذا أصبح حصل له جشا يخرج  
بسببه ما في جوفه هل يمتنع عليه أكثر مما ذكر أم لا وهل اذا خالف وخرج منه فطر أم لا فيه نظر ويحجب عنه بانه

فان وقع فيه فأداء) وهذا  
من زيادتي (أو بعده قضاء  
فيتم عدده) ان نقص عنه  
ما صامه (أو قبله وأدركه  
صامه والقضاء) وجوبها فيهما  
\* (تنبه) \* لو وقع في رمضان  
السنة القابلة وقع عنها لاعتن  
القضاء (و) ثانيها (ترك جاع  
واستقاء غير جاهل معذور  
ذا كرا) للصوم



لا يمنع من كثرة ذلك ليلًا وإذا أصبح وحصل له الجشاء المذكور يلقظه ويغسل فاه ولا يفطر وإن تكرر ذلك منه مرارًا كن ذرعه القى اه ع ش على مر (قوله أيضا واستقاء غير جاهل الخ) في المصباح فاء الرجل ما أكاه قيام من باب باع ثم أطلق المصروف على الطعام المقدوف واستقاء استقاء وتقيًا تكافه ويتعدى بالتضخيف فيقال قياه غيره اه (قوله مختارًا) انظاره استدخلت ذكرًا مبانًا أو ألج في فرج مبان أي ولم يحصل انزال هل يفطر بذلك وتجب الكفارة أو يفطر فقط وقياس ما قيل من وجوب الغسل عليه لا كفارة بل ولا فطر كما هو ظاهر هذا والذي يجب أخذه بعموم كلامهم وتصريحهم بوطئ الميتة أنه تفسد به العبادات وتجب به الكفارة هنا وفي الحج وإن لم يجب به أحد لخروجها عن مظنة الشهوة ولا مهر كما لا يجب بقطع يدها شيء إن يقال هنا كذلك وهو ظاهر في الفطر وفي الكفارة تنظر السقوط بها بالشبهة فليست أم اه شورى (قوله فصوم من جامع) أي ولو لم ينزل اه شرح مر ويشترط في الفطر بالجماع كون الجماع واضحًا فلا يفطر به خشي إلا أن وجب عليه الغسل بل بان يتيقن كونه واطنًا أو وطأ اه ع ش على مر وخرج بقوله جامع ما لو تزأت عليه ولم ينزل فلا يفطر صدومه ولا تلزمه كفارة فإن أنزل فانه يفسد صومه كالانزال بالمباشرة فيملا دون الفرج ولم أر من ترضى لذلك اه زيادى وتفطر هي بدخول الذكركر لانه عين اه برماوى (قوله أو جاهلًا غير معذور) وأبى من لازم ذلك علم صحة نيته للصوم نظر إلى أن الجهل بحرمة الاكل يستلزم الجهل بحقيقة الصوم وما تجهل حقيقة لا تصح نيته لان الكلام فيمن جهل حرمة شيء خاص من المفطرات النادرة ومن علم تحريم شيء وجعل كونه مفطرًا لا يعتد لانه كان من حقه إذا علم الحرمة أن عتق وإيهام الروضة وأصلها عذره غير مراد اه زيادى (قوله باطل) أي خلافاً للإمام أبي حنيفة رضى الله عنه القائل بعدم الفطر بالواط وإيهام البهائم اه برماوى (قوله من ذرعه القى) في المختار وذرع الثوب وغيره من باب قطع وانه أيضا ذرعه القى أي سبقه وغلبه اه (قوله ولا مكرها) انظاره كان الاكراه بحق كأنه أكره زوجته على الفطر من صوم نفل أو أمته أو عبده كذلك ونحو كفارة بشرطها والظاهر في ذلك الفطر ويدل له أنه لو أكره من ذكره على التحلل فتحلل فانه ينفذ تحلله وانظاره أيضا الواضطر إلى الفطر لدفع نحو مرض تعين عليه الفطر لدفعه فأكراهه على الفطر كذلك وينبغي أن يضطر أيضا ويحتمل خلافه والحال أنه لا يفرض له فيه فليحذر كتابه وكتب عليه قد تعرض في حواشى شرح الروض لهذه المسئلة فتقاعن الاذرى وأنه يهطل الصوم مطلقا فليست أم اه شورى (قوله أيضا ولا مكرها) لو أكرهه على الزنا فينبغي أن يفطر به تنقيح عنه قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه كذا رأيت بهامش بخط بعض الفضلاء أي لأن الاكراه على الزنا لا يبيحه بخلافه على الاكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ عميرة اه ع ش على مر فتلخص أن كون المكروه على الجماع لا يفطره قيد ابقيد من كون الاكراه بغير حق وكونه على غير الزنا والافطر كما تقدم اه (قوله بان قرب عهدته بالاسلام) هذا القيد معتبر في كل ما يأتى من الصور المقترة للجاهل وقوله عن العلماء أي العالمين بهذه الاحكام خاصة وان لم يحسنوا غيرها اه ع ش على مر (قوله وان علم انه لم يرجع الخ) كأن تقايأ منكوسا والغاية الردو عبارة أصله مع شرح مر والصحيح أنه لو يتيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه بالاستقاء كأن تقايأ منكوسا يطل صومه بناء على أنه مفطره بعينها لا يعود شيء ووجه مقابلة البناء على أن المفطر رجوع شيء مما خرج وإن قل انتهت (قوله لا ترك قلع نخامة) هذا مستثنى من ترك الاستقاء اه حل والنخامة بالميم ويقال لها النخاعة بالعين وهي الفضلة الغليظة تنزل من الدماغ أو تصعد من الباطن يلقظها الشخص من فيه ولو نجسة اه برماوى والقلع اخراجها من محلها الأصلي والحج اخراجها من الفم وقوله فلا يجب أي تركه سواء ترلت من الرأس أو خرجت من الصدر وأما حكمه فما أشار به بقوله فلا يفطر بهما ويحكم استفادة حكم الحج من قوله ولو تزأت الخ اذ يستفاد منه أنه مع وجود القيود المذكورة يجب الحج ومع عدمها لا يجب وقوله من دماغه ليس بقيد كما علمت أي أو صعدت من صدره وقوله حلت أي استقرت وقت قيد معتبر فلم تقبل استمررت سائلة إلى الجوف لم يضر وقوله في

(مختارًا) فصوم من جامع أو تقايأ إذا كرا مختارًا عالما بتحريمه أو جاهلًا غير معذور باطل للاجماع في الاول ولخبر ابن حبان وغيره وصححه من ذرعه القى أي غلبه وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض في الثاني فلا يبطل بذلك ناسيا ولا مكرها ولا جاهلا معذورا بأن قرب عهدته بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ولا بطله القى والاستقاء فمفطرة وإن علم أنه لم يرجع شيء إلى جوفه فله أن يفطر بعينها لا يعود شيء من القى والتقييد بغير الجاهل المعذور في الجماع والاستقاء مع التقييد بالنكاح والمختار في الاستقاء من زيادى (لا ترك) قلع نخامة وبجها) فلا يجب فلا يفطر بهما لأن الحاجة إليهما مما تكرر (ولو تزأت) من دماغه وحلت



حد ظاهر رقم أي في حده الأخير وأول الظاهر من الشقين واخر مخرج الخاء أو الحاء فالأحد الآخر فان  
كانت الاضافة حقيقية كان حصولها في الخارج عن هذا الحد فهو بالاولى وان كانت بيانية كما عليه حجج فالامر  
بظاهر وقوله بنفسه ليس يقيد وانما قيد به لانه محل الخلاف فلو أجزاها هو أفطر بالاولى اه شيخنا وقوله قيد  
يعتبر الظاهر انه غير صحيح وما احتريزه عن من قوله فلو لم تقف الخ غير صحيح أيضا لان الفرض انه قد رعى على مجها  
وتركه وعلة الفطر التقصير كما في الشارح وحيث لا فرق بين استرارها وعدمه في فطره طاعة بالقيد المذكور في  
المتن وهو قوله وقد رعى على مجها هو عبارة أصله مع شرح مر وكذا الاختراع فحاشا واقتطعها أي برماها فلا بأس  
بذلك في الأصح سواء أقطعها من دماغه أم من باطنه لتكرار الحاجة اليه فخص فيه واحتريزه بقوله اقتلع عمالو  
لقطعها مع نزولها بنفسها أو بقائه تسعال فلا بأس به جزما وبلغها بمحلو بقية في محلها فلا يفطر جزما وعمالو  
ابتلعها بعد خروجها للظاهر في فطر جزما انتهت (قوله في حد ظاهر رقم) وهل يلزمه تطهير ما وصلت اليه من حد  
الظاهر حيث حكمه بانجاستها أو يعفى عنه فيه قطار ولا يبعد العفو اه مر اه سم على حج وعليه لو كان  
في الصلاة وحصل له ذلك لم تبطل به صلاته ولا صومه اذا ابتلع ريقه ولو قبل بعدم العفو في هذه الحالة لم يكن بعيدا  
لان هذه حصولها نادروهي شبيهة بالقي وهو لا يعفى عن شيء منه اللهم الا أن يقال ان كلامه مفروض فيما لو  
ابتلى بذلك كدم الله اذا ابتلى به اه ع ش على مر (قوله أيضا في حد ظاهر رقم) بان انصبت من دماغه في  
الثقب النافذة منه الى أقصى الخلق فوق الحلقوم فلو لم تصل الى حد الظاهر من الفم وهو مخرج الخاء المججمة  
وكذا المهمة عند المصنف بأن كانت في حد الباطن وهو مخرج الهاء والهمزة أو وصلت حد الظاهر ولم يقد  
على قطعها ومجها لم يضر ثم داخل الفم الى ما وراء مخرج الخاء والانتفا الى منتهى الخيشوم له حكم الظاهر في  
الافطار باستخراج القيء اليه وابتلاع النخامة منه وعدمه بدخول شيء فيه وان أمسكه واذا تجس وجب غسله  
وله حكم الباطن في عدم الافطار بابتلاع الريق منه وفي سقوط غسله من نحو الجنب وفارق وجوب غسل  
النجاسة عنه بان تجس البدن اندر من الجنابة فضيقت فيه دونها اه شرح مر (قوله أيضا في حد ظاهر رقم) وهو  
مخرج الخاء على العمدة وقيل مخرج الخاء والباطن ما بعد ذلك وهو مخرج الهمزة والهاء اه رى وعبارة حل  
قوله في حد ظاهر رقم وهو أدنى الخلق ووسطه دون أقصاه الذي هو مخرج الهمزة والهاء أو الفين والخاء  
عند شيخنا وكتب أيضا وهو مخرج الخاء المججمة وكذا المهمة وحيث يكون من الظاهر مخرج الفين المججمة  
والحاء دون العين المهمة لان أقصى الخلق الهمزة والهاء ووسطه العين والحاء ولا دناءة الفين والخاء  
وكتب أيضا وهو وسط الخلق وأدناه لأقصاه ولا مخرج الفين من الوسط لان الوسط مخرج الخاء والعين المهمتين  
والحاء مقدمة على العين من جهة أدناه انتهت (فرع) وصلت النخامة الى حد الظاهر والاصائم متلبس بالصلاة  
ودار الامر بين ان يتلعها في بطن صومه وصلاته وبين قطعها ولا يمكن الا بظهور حرفين فأكثر لوجهاته يقطعها  
وان ظهر ما ذكر ولا تبطل صلاته ويغتفر ذلك للضرورة وفافى ذلك لجمع من شيوينا ثم رأيت عمدة ذلك  
أيضا وظاهره يشترط ان لا تكثر الحروف حرفا بحيث لا يغتفر مثلها للعدو وأطن مر قيد بذلك اه سم  
ومثله شرح مر ووصول عين أي وان قلت كسمه خلافا للامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ولم تؤكل  
لكساة اه برماوى ومن العين الدخان لكن على تفصيل فان كل الذي يشرب الا أن من الدواء المعروفة  
أفطر وان كان غيره كدخان الطيب لم يفطر هذا هو المعتقد اه شيخنا (فائدة) قال شيخنا الشوري ان محل  
الافطار بوصول العين اذا كانت من غير غبار الجنة جعلنا الله من أهلها فان كانت العين من غبارها لم يفطر بها ثم  
رأيت في الاحتاف قال ما نصه واختلفوا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لم يطعمني ربي ويسقني قبيل هو على  
حقيقته وانه صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة في ليالي صليته الى ان قال وليس حل  
الطعام والشراب على الجار باولى من حمل لفظ أطل على الجار وعلى التسترل فلا يضر شيء من ذلك لان ما يؤتى به

(في حد ظاهر رقم بقرن)  
الى الجوف (بنفسها وقدر  
على مجها أفطر) لتقصيره  
بخلاف ما اذا عجز عنه  
(و ترك) (وصول عين)



صلى الله عليه وسلم على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشراها لا تجرى عليه أحكام المكلفين فيه كما في غسل صدره الشريف في طست من ذهب مع ان استعمال أو اني الذهب الدنيوي حرام ومن ثم قال ابن المنير أي من المالكية التي يفطر شرعا انما هو الطعام المعتاد واما الخارق للعادة كالمضرم من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كما كل أهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العادة اه بحرقه ع ش على مر \* (فرع) \* ينبغي الاحتراز حالة الاستنجاء لانه متى أدخل طرف أصبعه مدره أفطر ومثله فرج الاتي ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في أذنه أو في احليله عودا أو نحوه فوصل الى الباطن أفطر اه شرح مر وقوله دبره أي بأن جاوز به ما يجب غسله من الدبر وقبل المرأة اه ع ش عليه وقوله بأذنه اما بغيره أذنه فلا يفطر وان تمكن من دفع من طعنه اه برماوى (قوله لاريج) أي ولو من نجس وهو غير بعيد وصل بالشئ الى دماغه ولو ربح الخور لانه ليس عينا ويؤخذ من هذا ان وصول الدخان الذي فيه رائحة الخور أو غيره الى جوفه لا يضر وان تعد ذلك قال شيخنا وهو ظاهر وبه أفتى الشمس البرماوى لما قرر ان الرائحة ليست عينا أي عرفا اذا دار هنا عليه وان كانت ملحقة بالعين في باب الاحرام ألا ترى ان ظهور الريح والطعم ملحق بالعين فيه لاهنا وقد علم من ذلك ان صورة المسئلة انه لم يعلم انفصال عين هنا أي بواسطة الدخان اه حلي (قوله من ظاهر) متعلق بوصول ويخرج به وصولها من الباطن كما سيذكره بقوله أوريق طاهر فعلم من الباطن وان جعل في النجاسة من الظاهر فلماذا كرا من الخارج احتاج الشارح لذلك القيد الذي يخرج به اه شيخنا أو يقال خرج به ما لو وصل الى جوفه عين من باطنه كما في النجاسة فان فيه التفصيل الذي ذكره الشارح فيما مر فتأمل وهذا أحسن من جعله احترازا عن الريق وذلك لان الريق من الخلق وقد جعله من قسم الظاهر فلا حسن ان الريق مستثنى تأمل والمراد بالظاهر ظاهر البدن فيشمل الثقب في دماغه أو في صدره مثلا واحترازه عن الريق من معدنه كيميائي فانه وصل من الباطن فان الفم يقال له باطن هذا وان كان يقال له ظاهر في باب النجاسة لغلظ أمره لا بدليل انه يجب غسله اذا نجس اه شيخنا (قوله في منفذ) أي من منفذ اه شيخنا ومقتضاه انما هو وصل من غير منفذ لم يضر لكن يرد عليه ما لو طعن برمح في بطنه حيث يفطر كما تقدم عن مر فان الرمح في هذه الصورة لم يصل من منفذ تأمل والمنفذ بفتح الفاء كما ضبطه المصنف كالدخل والمخرج اه شرح مر (قوله جوف من مر) خرج بالجوف ما لو داوى جرحه على لحم الساق أو الفخذ فوصل الدواء الى داخل الخ أو اللحم أو غرز فيه حديدة فانه لا يفطر لا تنفخ الجوف اه شرح مر (قوله وان لم يكن في الجوف قوة الخ) رد على الضعيف وبعبارة أمه مع شرح مر وقيل يشترط ان يكون في الجوف قوة تحبيل الغذاء بكسر العين وبالذال المجتنب أو الدواء بالذال المجتنب لا تغذي النفس به ولا ينتفع به البدن فاشبهه الواصل الى غير الجوف فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والامعاء أي المصارين والمثانة مفطر وقوله بالاسعاط راجع للدماغ وقوله أولا كل راجع للبطن وقوله أو الحشنة أي الاحتقان راجع للامعاء والمثانة والتقطير في باطن الاذن وان لم يصل الى الدماغ وباطن الاحليل وهو مخرج البول من الذكر والابن من الثدي وان لم يصل الى المثانة ولم يجاوز الحمة أو الحشفة مفطر في الاصح لما مر من ان المدار على معنى الجوف والثاني لا يفطر اعتبارا بالاحالة والخلق ملحق بالجوف على الاصح انتهت فيعلم منها ان أمثلة الشارح الستة ثلاثة منها لا يعمل وثلاثة لغيره فالدماغ والبطن والمثانة حيلة والخلق وباطن الاذن والاحليل غير حيلة تأمل (قوله وباطن اذن) قال في شرح البهجة لانه نافذ الى داخل خف الرأس اه ثم قال والتحف بالكسر العظم فوق الدماغ وما انطلق من الجمجمة فيان ولا يدعى خفا حتى يبين وينكسر منه شئ اه ع ش على مر (قوله واحليل) وهو مخرج البول من الذكر والابن من الثدي وان لم يصل الى المثانة ولم يجاوز الحمة أو الحشفة اه شرح مر كن شرح الروض اه شورى وبعبارة المختار والاحليل مخرج البول ومخرج اللبن من الضرع والثدي اه اه

لاريج وطعم من ظاهر (في منفذ) مفتوح جوف من (مر) أي غير جاهل معذور ذا كرا مختارا وان لم يكن في الجوف قوة تحبيل الغذاء أو الدواء كخلق ودماغ وباطن اذن وباطن واحليل ومثانة بثلاثه وهي مجمع البول



عش على مر (قوله وفي قول من مرز ياد على الاصل) صواب التعبير وقول من مر من زيادتي على عادته لان  
 تعبيرة هذا هو ان الاصل ذكر بعض معنى لفظ من مروايس كذلك وقد علمت ان معناها الامام العالم المختار  
 والاصل لم يذكر شيئا من الثلاثة تأمل (قوله أو كل) أي وان وجد لونه في نحو نخامة وطعمه بحلقه اذا نفذ  
 من عينه لحلقه فهو واصل من المسام اه شرح المحلى ومنه يعلم ان قول المتن بتشرب مسام متعلق بكل من  
 وصول الدهن والكحل اه ولا يكره الاكتحال للمائم اه شرح مر لكنه خلاف الاول كافي الحلية  
 وقد يحمل عليه كلام المجموع لقوة خلاف ما لك فيه اه ج أقول قوة الخلاف لاتناسب كونه خلاف الاول  
 بل تؤيد الكراهة اللهم الا ان يقال المراد بالكراهة في عدم الخروج من الخلاف ان عدم المراجعة خلاف الاول  
 اه عش على مر (قوله أيضا أو كل) بضم الكاف قال في المصباح حكى الرجل كلاما من باب قتل جعلت  
 الكحل في عينه والفاعل كاحل وكحال والمفعول مكحول وبه سمى الرجل المشهور والاصل حكى عينه فحذف  
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه لفهم المعنى ولهذا يقال عين كحيل فحليل بمعنى مفعول اه برماوى (قوله  
 أوريق طاهر الخ) ولو بقي طعام بين أسنانه فخرى به ريقه من غير قصد لم يفطر ان يخرج عن تمييزه وجهه لعذره  
 بخلاف ما اذا لم يخرج ووصل الى جوفه فيفطر لتخصيره وهل يجب عليه الخلال لئلا اذا علم شيئا بين أسنانه يخرج  
 بهار يقه من اراد لا يمكنه التمييز والمخرج الاوجه كل هو الظاهر من كلامهم عدم الوجوب وبوجه بأنه انما يخاطب  
 بوجوب التمييز والمخرج عند القدرة عليه ما في حال الصوم فلا يلزمه تقديم ذلك عليه لكن ينبغي أن يتأكد ذلك له لئلا  
 اه شرح مر \* (قاعدة) \* لا يضر بريقه اثر المضمضة وان أمكن محله لسر التحرز عنه اه ابن عبد الحق  
 اه عش عليه (قوله من معدنه) أى الموضع الذى فيه قراره ومنه ينبع وهو الحنك الاسفل تحت اللسان  
 انبعاثه الله تعالى من ذلك الموضع لعان كثيرة منها ارادة تليين الماكول اليابس ليتانى ابتلاعه ومنه تليين اللسان  
 ليتانى ادارته لاف الطعام عند ارادته مضغه وازدادته وليتانى النطق به اه برماوى (قوله ولو بعد جمعة الخ)  
 الغاية الاولى للرد والثانية للتعليم كما يعلم من عبارة أصله مع شرح مر (قوله أو أخرج لسانه وعليه ريق) أى  
 على جوفه فلا حال بينه وبينه طائل كنه نصف فضة مثلا فطر على المعتمد اه شيخنا ح ف وفي عش على مر  
 مانصه بقى ما لو أخرج لسانه وعليه نصف فضة وعلى النصف من أعلام ريق ثم رده الى فيه فهل يفطر أم لا لانه لم  
 يفارق معدنه فيه نظار ونقل بالدر من عن شيخنا زى ماوافق ما قلناه فته الجدل لكن قول الشارح على اللسان  
 قد يقتضى خلافه لان ما على ظاهر النصف ليس على اللسان فى الحقيقة اه (قوله أيضا أو أخرج لسانه)  
 وعليه ريق) عبارة شرح مر ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده واستلعه ما عليه لم يفطر لان اللسان كيف تغلب  
 معدن من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه ولو عمت بلوى شخص يدمى لثته بحيث يجرى دائما أو غالب السومح  
 بما يشق الاحتراز عنه ويكفى بصفه يعنى عن أثره ولا يسبيل الى تكليفه غسله جميعه ثم رده اذا الفرض انه يجرى  
 دائما أو يترشح وير بما اذا غسله زاد جرمانه كذا قاله الاثرعى وهو قوة ظاهر انتهت (قوله بخلاف وصوله متجسا)  
 فلو دسبت لثته فبصق حتى صفى ريقه ثم ابتلعه أفطر لان الريق لما تجس حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الاجنبية  
 اه حل (قوله أو مختلطا بغيره) مثله ما لو بل خيطا بريقه ورده الى فيه كما يعتاد عند القتل وعليه طوبى تفصل  
 وابتلعه أو ابتلع ريقه مختلطا بغيره الطاهر كمن قتل خيطا صبوغا بغير ريقه أى ولو بلون أو ربح فيما يظهر  
 من اطلاقهم ان انفصلت عينه من سهولة التحرز عن ذلك ومثله كفى الانوار ما لو استاك وقد غسل السوال  
 وبقيت فيه طوبى تفصل وابتلعه أو خرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما ينفل بقله أو عصره أو لطفاته فانه  
 لا يضر اه شرح مر (قوله أو بعد اخراجه لا على لسانه) أى ولو الى ظاهر الشفة اه شرح مر اه  
 شوبرى (قوله أو وصول ذباب) بخلاف الايهال بان باع من حد الظاهر فليس المراد بالوصول هنا ما يشمل  
 الاصال اه حل وهذه الاربعة خارجة بقوله ووصول عين اذ هو بمعنى الاصال وفي هذه الاربعة لا اصال بل

وفي قول من مر زيادة  
 على الاصل (فلا يضر وصول  
 دهن أو كل بتشرب مسام)  
 جوفه كى لا يضر اغتساله  
 بالماء وان وجد له أثر يباطنه  
 بجامع ان الواصل اليه ليس  
 من منفذ وانما هو من المسام  
 جمع سم بتثنية السين والفتح  
 أفصح قال الجوهرى ومسام  
 الجسد ثقبه (أو) وصول (ريق)  
 طاهر صرف من معدنه  
 جوفه ولو بعد جمعة أو أخرج  
 لسانه وعليه ريق اذ لا يمكن  
 التحرز منه بخلاف وصوله  
 متجسا أو مختلطا بغيره أو بعد  
 اخراجه لا على لسانه (أو)  
 وصول (ذباب أو بعوض



وصول اه شيخنا ويرد عليه انه لو تعيد اتصال الغبار لم يضر كفى الشرح ويرد عليه ايضا جعل قوله لاسبق الخ  
مستثنى من وصول العين مع انه لا اتصال فيه فأي فرق بين هذا حتى جعل محترزا وبين ذلك حتى جعل مستثنى  
فلاحسن ما قاله بعضهم من ان هذه الاربعة مستثناة وكذا قوله لاسبق الخ وعبارة أصله وشرط الواصل كونه  
بقصد فلو وصل جوفه ذباب الخ (قوله أو ذباب) في المختار الذبابة بالضم وتشديد الباء ونون قبل الهاء واحدة للذباب  
ولا تقل ذبابة بالكسر وجمع الذباب في القلة اذبة كغراب وغربة وفي الكثرة ذبان كغراب وغرمان اه (قوله  
أو غبار طريق) لا فرق فيه بين كونه طاهرا أو نجسا وهو المعتمد اه سم خلافا للحج وزي حيث قيداها بالطاهر هذا  
حكم عدم الافطار وأما حكم وجوب غسل القم منه والعفو عنه فمعناه انه ان تعمد فتح فيه وجب الغسل والعفو  
عنه فلا تلزم بين عدم الافطار وبين العفو اه من ع ش على م ر (قوله أو غربة دقيق) أي ولو لغير  
معتادها ولو كثر نتوان لم يكن هو الذي يغربل وهي أصالة ادارة نحو الحب في نحو غر بال لخراج طيبه من خيشه  
اه برماوى وهو معطوف على طريق أي ولو غبار غربة دقيق اه شيخنا (قوله لعسر التمر زعنه) أي في الاخيرين  
أي شأنه ذلك وقوله ولعدم تعمله أي في الاولين فلو تعمد فتح فيه حتى دخل الذباب أو البعوض جوفه ضربنا مل  
اه شيخنا والذي في قل على التحرير وقوله المدايق هناك ان الذباب والبعوض كالغبار في انه لا يضر ولو  
تعمد فتح فيه ليدخل فالتكل على حد سواء تأمل (قوله أو مكرها) وكذا تأم ومغنى عليه نعم اذا تناول المكره  
للاجل الا كراه بل لغرض نفسه أفطار وكذا لو أكره على أحداء بن معين فا كل من الاخر وكذا الا كل من  
واحد من ابناء اكره على الا كل من احدهما ميمهما في فطر كفى الجنابايت ودخل في الا كراه ما لو أكره على الرضا  
وما لو خاف المكره بكسر الراء على المكره فتقها تلف عضوا ومنفعة أو مشقة لا تختمل عادة فأكراهه على الا كل  
أو الشرب فلا يفطار اه برماوى فشرط عدم الفطر بالا كراه ان لا يتناول المكره ما أكره عليه لشهوة نفسه بل  
لداعي الا كراه لا غير اخذنا بما ياتي في الطلاق اه ج (قوله حتى دخل الغبار) أي بقسميه ولو كثر لانه يعنى  
عن جنسه كفى دم البراغيث اه زى اه ع ش وقوله لم يفطر أي وان كان الفتح لاجل دخول الغبار كما افتى  
به شيخنا الرملى واعتمد م ر في العباب الفطر اذا فتح لاجل ان يدخل الغبار واعتمده الطللاوى اه رحمه الله  
وقد يقال عبارة الشارح ظاهرة في الاول يجعل حتى في كلامه تعليلية فليتأمل اه شورى (قوله وأعادها) أي  
ولو بدخل أصبعها معها الى الباطن ان اضطر الى ذلك والافطار لوصول الاصبع الى ذلك اه حل وهل يجب  
غسل ما عليها من القذر لانه يتخرج معه ما صار أجنبيا فيضرب عود معها الى الباطن أولا كالأخرج لسانه وعليه  
ربق لان ما عليها لم ينفارق معدنه كل محتمل والثاني اقرب والكلام كما هو ظاهر حيث لم يضره غسلها والاتعين الثاني  
اه شرح ج (قوله لاسبق ماء اليه الخ) مستثنى من وصول العين ويرد عليه ان ذلك مفسر وهذا مفسر  
المفهوم الذي ذكره بقوله أو عاجزا عن ردها وجعله مستثنى من وصول العين ويرد عليه ان ذلك مفسر وهذا مفسر  
فلامعنى الاستثناء تأمل (قوله أيضا لاسبق ماء اليه بمكره) بخلاف ما لو وضع شيئا في فيه لغرض وابتلعه ناسيا لم  
يفطر ويؤيده قول الدارمى لو كان فيه أو انغماء فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه أو صعد لاما غم لم يفطر  
اه شرح م ر وقوله لغرض صوره سم على ج بما لو وضعه لنحو الحفظ وكان مما جرت العادة بوضعه في القم  
اه وينبغي ان من الغرض ما لو وضع الخبز في القم لاضغه لنحو الطفل حيث احتاج اليه وما لو وضع شيئا في فيه  
لداواة أسنانه به حيث لم يتخلل منه شيء أو لدفع غشيان يخاف منه القيء اه ع ش عليه وفي قل على المحلى مانعه  
ولو وضع في فيه ماء مثلا بلا غرض ثم ابتلعه ناسيا لم يضر أو سبقه ضرر أو وضعه لغرض كتردد أو عطاس فنزل جوفه أو  
صعد الى دماغه بغير فطره أو ابتلعه ناسيا لم يفطر كما قاله شيخنا الرملى في شرحه نعم لو وقع في الماء فدخل جوفه  
أفطر اه (قوله بمكره) بخلاف سبق ماء الغسل الواجب والمسنون حتى لو غسل اذنيه فسبق الماء الى الجوف  
منهما لم يفطر ولا تقار لا مكان اذنه الرأس بحيث لا يدخل شيء لعسره قال الاذرى لو عرف من عادته انه يصل

أو غبار طريق أو غربة دقيق  
جوفه) لعسر التمر زعنه أو  
لعدم تعمله وكذا لو وصلت  
عين جوفه ناسيا أو عاجزا  
عن ردها أو مكرها أو جاهلا  
معذورا كما علم من التقييد بمن  
هو ولو فتح فاه عدا حتى دخل  
الغبار جوفه لم يفطر على  
الأصح وكذا لو خرجت مقعدة  
المسورة أعادها (لاسبق ماء  
اليه بمكره



الماء الى جوف من ذلك لو انغمس ولا يمكنه التحرز عن ذلك حرم عليه الاتعماس واقطار بذلك وهو واضح ان  
 أمكن غسله بغير هذه الكيفية اه حلي (قوله أيضا بكروه) الاولى بغير مأمور به ليشمل المباح لغسل  
 التبريد والتنظيف فان المتولد منه ما مقرر على المقصد اه شيخنا (قوله كما بالغته مضمة أو استنشاق)  
 قال ج ويظهر ضبطها بان علائقه أو فقهاء بحيث يسبق غالبا الى الجوف اه وكتب عليه سم قد يقال  
 ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وان لم علائقه أو فقه كاذكر اه عش على مر (قوله ومرة  
 رابعة) أي يثبت بخلاف ما لو شك هل أتى باثنين أو ثلاث فزاد أخرى فالمجتهان لا يضر دخول ما فيها اه سم على  
 البهجة اه عش على مر (قوله وترك استمنائه) حاصل هذه المسئلة ان الصائم متى أخرج المني بقصد  
 اخراجه كالموعدة في الاستمناء اذ هو طلب خروج المني فيفهم التصدي بطل صومه سواء كان جازا أو لا كاخراجه بيده  
 بحائل أو لا وانما التفصيل بين الحائل وعدمه فيما إذا لم يقصد اخراجه كأن وجد مجردة فخرج منه فان كان  
 بحائل ولو رقيقا لم يضر والاضر اه شيخنا ح ف وقال هذا هو المعول عليه ولا التفات لما يروى خلاف ذلك  
 من العبارات كعبارة المصنف وقرر في قراءة التحريم فقال حاصله ان الازال ان كان بالاستمناء أي بطلب خروج  
 المني سواء كان بيده أو بزوجته أو بغيرهما بحائل أو لا فطر مطلقا وما إذا كان الازال باللمس فتارة يكون  
 الملموس مما تشبهه الطباع السليمة أو لا فان كان لا تشبهه الطباع السليمة كالامرء الجليل والعضو المبان فلا يفطر  
 بالا يزال مطلقا أي سواء كان بشهوة أم لا بحائل أم لا وما إذا كان الازال بلمس ما يشتهي طبعاً فتارة يكون محرما  
 وتارة لا فان كان محرما ولمسه بشهوة أو بلا حائل فطر بالا يزال والا فلا يفطر به وأما إذا كان غير محرم فيفطر  
 بالا يزال بلمسه مطلقا أي بشهوة أم لا بشرط ان يكون اللبس من غير حائل وأما إذا كان بحائل فلا يفطر وان كان  
 بشهوة اه وعبارة شرح مروط الصوم الامسالك عن الاستمناء وهو استخراج المني بغير الجماع محرما كاخراجه  
 بيده أو غير محرم كاخراجه بيد زوجته أو جاريته فيفطر به سواء كان بحائل أو لا لانه اذا فطر بالجماع بلا تزال  
 فبالا يزال بمباشرة فيها فوع شهوة أولى ومحل حيث كان عامدا علما مختارا وكذا خروج المني بلمس وقبلة ومضاجعة  
 بلا حائل يفطر به بخلاف ما لو كان بحائل وان رفق كما هو قضية اطلاقهم ومثله لمس ما لا ينقض لمسه كمرء ومحرم  
 ككاهن ظاهر فلا يفطر بلمسه وان ازال كما اقتضاه كلام المجموع كلمس العضو المبان أي وان اقبل بحرارة الدم  
 حيث لم يخف من قطعه محذور يتم والافطر وفي المجموع انه لو حنذ كره لعارض سوداء أو حكة فزال لم يفطر  
 على الاصح لانه تولد من مباشرة مباحة قال الاذرى فلو علم من نفسه انه اذا حنذ ازال فالقياس القطار وانه لو قبلها  
 وفارقها ساعة ثم ازال فان كانت الشهوة مستهبة بقوله كرفا ثم حتى ازال فطر والا فلا قاله في البحر وهذا كما في  
 الواضع فلا يضر امضاء المشكل بأحد فرجه وان حصل من وطء لاحتمال زيارته ثم لو امنى من فرج الرجال عن  
 مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه اضر بغيره بالا يزال  
 أو الحيض وما من من ان خروج المني من غير طريقه المعتاد كروج من طريقه المعتاد محله اذا انسد الاصل ولو  
 قبل أو باتسرق فمادون الفرج فامضى ولم يحن لم يفطر قطعا كالبولوعلم من قياس ما من من البناء على لمس ما لا  
 ينقض انه لو لمس الفرج بعد انفصاله وازال ان بقي اسمه اضر والا فلا وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى انتهت  
 وفي قول على الجلال ومحل الفطر بخروج المني من غير طريقه المعتاد محله اذا انسد الاصل ولو لمس ما لا  
 ومحرم وعضو مبان فلا فطر ولو بشهوة كما عتده شيخنا آخر اولم يوافق على قول شيخنا الرملي بتقييد لمس المحرم  
 بكونه على وجه الكرامة اه (قوله بلا حائل) قيد فيما بعد لولا فيما قبلها اه زى وانظر ما قبل لو أي شئ هو وقرر  
 شيخنا ان المراد به حنذ كره لان المراد باللمس لمس الثور وقال أيضا يجوز ان يكون ما قبل لوه والنظر والفكر ان  
 كان من عادته ان يفطر بهما اه (قوله بخلاف ما لو كان ذلك) أي اللبس أو القبلة بحائل وان رفق وهذا

كما بالغته مضمة واستنشاق  
 ومرة رابعة فيضر للنهي  
 عنه بخلافه اذا لم يبلغ أو  
 بالغ لغسل نجاسة لانه تولد  
 من مأمور به بغير اختياره  
 واقتصر الاصل على المبالغة  
 فتعيرى بما ذكر أعظم (و)  
 ترك (استمنائه) أي من مر  
 (ولو بلمس) كقبلة (بلا  
 حائل) لانه يفطر بالا يزال  
 بلا يزال فبالا يزال بنوع  
 شهوة أولى بخلاف ما لو كان  
 ذلك بحائل وتقييد بمن  
 من المعبر عنه بالضمير مع  
 التقييد بعدم الحائل من  
 زيادتي



(لا ينظر وفكر) ولو شهوة  
كقبلة وعليها اقتصر الأصل  
(ان حرك شهوة) خوف  
الانزال (والا فتركه أولى)  
اذ ينسب الصائم ترك الشهوات  
وانما لم يحرم لضعف احتمال  
أدائه الى الانزال (وحل  
افطار بغير) بورود ونحوه كما  
في أوقات الصلوات لا بغير  
تجرو ولو بظن لان الأصل بقاء  
النهار (واليقين) كان يعان  
النزول (أحوط) ليأمن  
الغلط (و) حل (تجرو ولو  
بشك في بقاء ليل) لان  
الأصل بقاءه فيصح الصوم  
مع الأكل بذلك ان لم يكن  
غلطاً فلا أفطار أو تسحر بغير  
وبأن غلطه بطل صومه) اذ لا  
عبء بالظن البين خطؤه  
(أو) افطر أو تسحر (بلا  
تسحر ولم ين الحال صح في  
تسحره) لاني افطاره لان  
الأصل بقاء الليل في الأولى  
والنهار في الثانية فان بان  
الصواب فيهما صح صومهما  
أو الغلط فيهما لم يضر وقول  
بلا تسحر لشعوره بالشك والظن  
بلا تسحر أعظم من قوله بلا ظن  
في الأولى (ولو طلع فجر في  
فيه طعام فلم يبلغ شيأ منه)  
بأن طرحه أو أمسكه بغيره  
صح صومه وان سبق الى  
جوفه من شيء في الأولى لانه  
لو جعله في فيه نهرا لم يفطر  
قبلا لولا اذا جعله فيه ليل  
اما اذا بلغ شيأ منه فيفطر  
وقول قلم يبلغ شيأ منه أولى من قوله فلفظ لم يفطر فيه  
الفجر (بما عاقر ع جلا صومه) وان أنزل أو لم من مباشرة مباحة فان

(٢٢٢)

لانه أنزل بغير مباشرة كالاختلام ولا بالانزال من أحد فرجى المشكل (وحرم نحو لمس)

صرح في انه اذا طلب انراج المني بواسطه لمس أو من بحائل وظاهره ولو بتكرار ذلك لا يفطر وقيل شيخنا الزيادي  
عن شيخنا الرمي انه بحث ان الاستمنا أي بيده أو بيد زوجته يفطر ولو مع وجود حائل لانه يشبه الجماع وعلى هذا  
ينبغي ان يكون مثل الاستمنا باليد الاستمنا بادامة القبلة أو المس بحائل وهذا خلاف صريح كلام المصنف ولم  
أجد ما نقل عن شيخنا في شرحه ولا في كلام والده الذي كتبه على شرح الروض والحق ان عبارة المنهاج أولى من  
عبارة المصنف لانها تقيدان الاستمنا بطل الصوم مطلقا بالانزال ان كان بلس لان اللبس لا يكون الا حيث  
لا حائل فحق العبارة ان يقال بترك استمنا وترك انزال بلس اه حل (قوله لا ينظر وفكر) قال الاذرى  
ينبغي انه لو أحس بانتقال المني ونهته لتخرج بسبب استدامة النظر فاستدامه انه يفطر قطعاً وكذا لو علم ذلك من  
عادته وانما يظهر التردد اذا بدره الانزال ولم يعلم من نفسه اه شرح مر وينبغي ان يجري ذلك في الضم  
بحائل اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله لانه أنزل بغير مباشرة) أي فلا يفطر به وان كرره وعلم انه  
ينزله وهذا ما مشى عليه العلامة ج كالحطيب تبع الظاهر ما في المجموع وقال الاذرى انه يفطر اذا علم الانزال  
به وان لم يكرره واعتمد العلامة زى كالرلى والفكر كالنظر في ذلك اه برماوى (قوله وحرم نحو لمس الخ)  
أي ان كان الصوم فرضا اذا انزل بغيره قطعاً بما شاء وقوله كقبلة وكالقبلة في التفصيل المذكور النظر والفكر  
اه من شرح مر (قوله أيضا وحرم نحو لمس) أي بلا حائل في صوم فرض فان اتفق انه أنزل عند اللبس المحرم  
وهو الحرك للشهوة افطر كما يدل عليه قوله خوف الانزال بالخوف الانزال غير المفطر لانظار اليه وهذا كما لا يخفى  
غير الاستمنا كما أشرنا اليه بقولنا فان اتفقا الخ وقوله خوف الانزال قال شيخنا الزيادي ان هذا فيه إشارة الى ان  
تحرريك الشهوة ان يخاف الانزال اه حل (قوله كقبلة) أي في فم أو غيره من امرأة أو رجل وكذا عكسه ففي  
الحديث من حام حول الحمى يوشك ان يقع فيه اه برماوى (قوله ان حرك شهوة) معنى تحريكها ان يخاف منها  
الانزال كما أشاره الشارح (قوله ولو بشك الخ) لو ترجع عنده طلوع الفجر فيحتمل التحريم اه عميرة اه ابن  
قاسم (قوله أيضا ولو بشك الخ) ولا تصح النية في هذه الحالة لعدم الجزم فيها اه برماوى فتصور الصحة بما اذا  
سبقت النية على التسحر (قوله بذلك) أي بالشك والباء متعلقة بالا كل بمعنى مع اه شيخنا (قوله ان لم ين غلط)  
وهل يجب عليه السؤال عما بين غلطه أو عدمه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان الأصل صحة صومه اه ع ش  
على مر (قوله أو بلا تسحر) بأن همهم وهو جاز في التسحر دون الافطار اه شرح مر (قوله صح صومهما)  
والفرق بينهما وبين القبلة اذا أصابها عند ترك الاحتداد ان الشك هناك في شرط انعقاد العبادة وهنأ في فسادهما بعد  
انعقادها اه برماوى (قوله وان سبق الى جوفه الخ) أي ولو بعد التمكن من طرحه اه برماوى وقوله في الأولى  
أما في الثانية فيفطر بسبق شيء الى جوفه لتقصيره بما ساءه بغيره اه ج (قوله أما اذا بلغ) بكسر اللام من باب  
نعب ويفتحه لمن باب نفع اه مصباح (قوله أو كان مجامعا) عطف على طلع أو على قوله وفي فيه طعام فليست أم  
اه شورى وهذا من فروع يغتفر في الابتداء لا يغتفر في الدوام وهي عكس القاعدة المشهورة ومنها ما لو أصرم  
بالج مجامعا على أحد أوجه ثلاثة لكن الأصح في الروضة انه لا يعتد أملا والفرق بين وبين الصوم ان طلوع  
الفجر ليس من فعله بخلاف افساد الاحرام ومنها الفقارة لا يباع فيها المسكن والخادم في الابتداء فلا يقيت يبيع  
فيها ما ذكر ومنها الوصية بملك الغير الراجح محتاج حتى اذا ملكه بعد أخذه الموصى له ولو أوصى بملكه ثم زال الملك  
فيه بطلت على ما جزموا به ومنها ان حلف بالطلاق لا يجامع زوجته لم يمنع من ايلاج الحشفة على الصحيح ويمنع من  
الاستمرار لانها صارت أجنبية كذا في الاشياء السيوطى مع احتصار اه شورى (قوله فترع حالا) أي بقصد  
ترك الجماع فلا مطلق مضر كما يضر قصد التلذذ اه حل (قوله لتولده من مباشرة مباحة) يفيد انه متى حرمت  
المباشرة واتفق الانزال معها أفطر ومعلوم ان مثل المباشرة اللبس أو المس بغير حائل اه حل (قوله فان



مكث لم يصح صومه) أي لم يعتقدوا جود المنافي كالأحرم مجامع الكن لم يتزوا منع الانعقاد منزلة الانعقاد بخلافه  
 هنا يفرق بان النية هنا مقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقاد ثم قصد بخلافها ثم ولهذا تلزمه الكفارة  
 باستدامته بعد علمه كالجماع بعد طلوع الفجر بجماع منع النية بجماع انتم به بسبب الصوم بخلاف استمرار  
 معلق الطلاق بالوطئ لا يجب فيه المهر والفرق ان ابتداء فعله هنا لا كفارة فيه فتعلقت بانتمه لتلايخو جماع  
 نهار رمضان عنها والوطء ثم غير حال عن مقابلة المهر اذا المهر في النكاح قابل جمع الوطئات ومن الجماع ابتداء  
 الفعل نعم ان استدام لظن ان صومه بطل وان تزعم فلا كفارة عليه لانه لم يصد هتك الحرمة كما اقتضاه كلامهم  
 وصرح به الماوردي والروائي اما اذا لم يعلم بطلوعه حتى طلع بان علم بعد الاستدامة فكذلك أوترع حالاته وان  
 أظن ان بعض النهار مضى وهو بجماع فاشبه الغالب بالكل لكن لا كفارة عليه وقد أجاب الشيخ أبو حامد عما قيل  
 كيف تعلم الفجر بطلوعه وطلوعه الحقيقي يتقدم على علمانه بجوابين أحدهما انها مسئلة وضعت على التقدير  
 ولا يلزم وقوعها والثاني اننا بعد ما بان طلع عليه ولا معنى للصبح الا ظهور الضوء لناظر وما قبله لاحكم له فالعارف  
 بالاوقات ونازل القصر يرى أول الصبح المعتبر في الروضة قلت هذا الثاني هو الصحيح اه شرح مر  
 (قوله لم يصح صومه) أي وتلزمه الكفارة وان لم يعتقد صومه لانه اعتد بالقوة فكانه اعتقد ثم فسده وسبوجه  
 بهذا الشرح في بحث كفارة الجماع ومحل لزومها ان علم بطلوع الفجر واما الاطراف فلا يتقيد بالعلم اه شيخنا  
 (قوله وان لم يعلم بطلوعه) غاية للبطالان اه برماوى (قوله ولولم يبق من الليل الا ما يسع الخ) هذا اذا ظن عند  
 ابتداء الجماع انه بقي ما يسعه أي الجماع وهو الادخال والاخراج لانضاء الوطء وهو الاثر العادة والالم يصح  
 صومه وان تزعم مع الفجر لتقصيره ولا يخفى ان هذا نظير كلام ابن خيران الذي ذكره الشارح اه حل (قوله  
 فعن ابن خيران) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خيران البغدادي صاحب الطائفة روى عن أبي علي بن خيران  
 الكبير وعنه أحمد بن راس ونقل عنه الرافعي في كتبه وقوله منع الايلاج هو المعتمد ويوجهه بأن الوسائل حكم  
 المقاصد وقوله وعن غيره الخ مرجوح اه برماوى (قوله وعقل) أي تميز فلا يصح صوم غير المميز كمن زال  
 عقله اه شرح مر والحاصل ان الجنون والكفر يضران ولو في لحظة تامة من النهار وان السكر والاعماء  
 لا يضران الا ان استغرقا النهار والنوم لا يضر ولو استغرقه اه شيخنا (قوله عن نحو حيض) وكذا نحو ولادة  
 من القاء علقة أو مضغة ولو بلابل على المعتمد اه قل على الجلال ومثله شرح مر (قوله فلا يصح صوم من  
 اتصف الخ) ويعزم كفاي الاقوال على حائض ونفساء الامساك بنية الصوم ولا يجب عليها تعاطي مفطر وكذا في  
 نحو العبد اكفاء بعدم النية اه برماوى (قوله ولا يضر نومه) ومع ذلك يحمل له ثواب الصوم اه ع ش  
 على مر (قوله ولا انعماء أو سكر بعضه) عبارة أصله مع شرح مر والاطهر ان الانعماء لا يضر اذا اتفاق لحظة  
 من نهاره أي لحظة كانت اكفاء بالنية مع الاتفاقية في جزء لانه في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون  
 فلو قلنا ان المستغرق منه لا يضر كالنوم لا لحقنا الاقوى بالاضعف ولو قلنا ان اللحظة منه تضر كالجنون لا لحقنا  
 الاضعف بالاقوى فتوسطنا وقلنا ان الاتفاقية لحظة كافية والثاني يضر مطلقا والثالث لا يضر اذا اتفاق أول النهار  
 ولومات في اثناء النهار بطل صومه كما لومات في اثناء صلاته وقبل لا يطل كومات في اثناء نكته انتهت وقوله بطل  
 صومه أي فلا يعمل معاملة الصائمين في الغسل والتكفين بل يستعمل الطيب ونحوه في كفته مما يكره  
 استعماله للصائم وقوله كومات في اثناء صلاته أي فلا يثاب على ما فعله منها ثواب الصلاة ولكن يثاب على مجرد  
 الذكرك فقط ولا حرمة عليه حيث أحرم وقد بقي من الوقت ما يسعها اه ع ش عليه (قوله بخلاف انعماء  
 أو سكر) كله ظاهر سواء تعدى بالانعماء والسكر أو لا وبه صرح ابن قاسم على البيهجة اه ع ش على مر  
 خلافا للشهاب ج اه رشيدى وعبارة سم هنا واعتمد مر انه لا فرق في كل من السكر والانعماء بين  
 ما تعدى به وما لا في انه ان اتفاق لحظة صوم والا فلا وانه لا فرق في الجنون بين المتعدى به وغيره في انه حيث وجد

مكث لم يصح صومه وان  
 لم يعلم بطلوعه الا بعد  
 المكث فترع حين علم  
 ولولم يبق من الليل الا  
 ما يسع الايلاج لا التزع فعن  
 ابن خيران منع الايلاج  
 وعن غيره جواز (و) نالها  
 (صائم) والتصریح به تبعاً  
 لجامع من زيادتي (وشرطه  
 اسلام وعقل ونقاء) عن نحو  
 حيض (كل اليوم) فلا  
 يصح صوم من اتصف بضد  
 ثنى منها في بعضه كالصلاة  
 (ولا يضر نومه) أي نوم كل  
 اليوم (و) لا (انعماء أو  
 سكر بعضه) بخلاف انعماء  
 أو سكر كله لان الانعماء  
 والسكر



الحظة في اليوم لا يصح الصوم اه انتهت (قوله يخرج من الشخص عن أهلية الخطاب) ان أراد بالخطاب خطاب التكليف فالنائم كذلك فأى مخالفة وان أراد به خطاب الوضع فهما بخاطبان به كالنائم فلي تأمل اه عمرة وقد يقال المراد الاول لكن التعلق بهما تمييزي أى بعدد والعدول بهما بالنائم معنوي فصارت المخالفة فتأمل اه شوري وانظر هذه المناقاة بين قوله تمييزي وبين قوله بعدد والعدول فان كان الخطاب تمييزيا فإمعنى البعدية وان كان بعدد والعدول فهما فإمعنى التمييزي فالاولى في فهم كلام الشارح ان مراده بالخطاب خطاب الوضع ويكون قوله يخرج من الشخص أى في الجملة أى عند عدم التعدي في بعض الصوم لان كلام من السكران والمغصى عليه قد يتبقى عنهما خطاب الوضع بالنسبة للعبادات عند عدم التعدي فقوله بخلاف النوم أى فانه لا يخرج صاحبه عن خطاب الوضع في صورة ما يدل لهذا التأويل قول الشارح في الجملة وعلى فهم المحتش من ان المراد خطاب التكليف يضيع قوله في الجملة تأمل (قوله في الجملة) أى عند عدم التعدي اه شيخنا (قوله الايام) أى لا الملبى فهي محل الاشتراط فلذا قال أى وقوعه فيها اه شيخنا (قوله ولو كان صومها الممتع) أى عدم الهدى وهذا على الجديد وفي القديم له صياهما عن الثلاثة الواجبة في الحج لخبر البخاري فيها اه شرح م (قوله وهي ثلاثة) أى خلافا للامام مالك رضي الله تعالى عنه القائل بأنها اثنان اه برماوى (قوله لقول عمار ابن ياسر) هو أبو اليقظان بفتح القاف عمار بفتح العين المهمة وتشديد الميم ابن ياسر بالياء والسين المهمة العنسي بالنون الصحابي ابن الصحابي ابن الصهاينة واسمها سمية بضم السين المهمة وفتح الميم وتشديد الياء أسلم هو وأبو أمه بعد بضعتو ثلاثين رجلا حين كان النبي صلى الله عليه وسلم يدار الأرقم وكان هو وأبو أمه يعذبون على الاسلام وكان النبي صلى الله عليه وسلم يمر عليهم وهم يعذبون فيقول صبرا آل ياسر فان موعدكم الجنة وقتل أبو جهل أمه وهي أول من قتل في الاسلام وفيه أنزل قوله تعالى الامن أكرم قلبه مطمئن بالإيمان وهاجر الى المدينة مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يهاجر الى الحبشة وشهد معه صلى الله عليه وسلم بدر واحد والمشهد كلها روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان وستون حديثا وروى عنه علي بن أبي طالب وابن عباس وغيرهما من الصحابة ومن التابعين ابن المسيب وأبو ثعلبة وغيرهما وأول من بنى لله مسجدا في الاسلام بنى مسجد قباء شهد قتال البصرة في زمن أبي بكر رضي الله تعالى عنه فقطعت أذناه واستعمله عمر رضي الله تعالى عنه على الكوفة وكان آدم طويلا يغير شيئا لم يمت في قتال بصفين مع علي رضي الله تعالى عنه في ربيع الاول وقيل الاخر وعمره أربع وتسعون سنة وأوصى ان يدفن بشيابه فدفن بها ولم يغسل وقال قبل ان يقتل اثنون بشربة لبن فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آخر شربة أشربها في الدنيا شربة لبن اه برماوى (قوله قضاء) شمل قضاء المستحب وهو نظير قولهم يجوز قضاء الغائبة في الاوقات المكروهة وان كانت نافلة وصورة قضاء المستحب هنا ان يشرع في صوم قل ثم يفسده فانه يسقط قضاؤه كقاي الروضه فلا يصح نذر يوم الشك كنذر أيام التشريق والعيد لانها معصية اه شرح م والمراد بيوم الشك ما صدق عليه انه شك وان لم يعلم ذلك وقت النذر وعليه فلا نذر صوم يوم بعينه كالجميس الا في مثل ثم طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انه قاد نذره فلا يصح صومه اه عس عليه لكن في شرح ج على المنهاج ما نصه وله من غير كراهة صومه أى يوم الشك عن القضاء ولو نقل كان شرع في نقل فافسد والنذر كان نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك أما نذر صوم يوم الشك فلا ينعقد والكفارة سارة لبراءة ذمته ولان له سببا لحاز كتظيره من الصلاة كافي الوقت المكروه ومن ثم يأتي في التجري هنا ما مر م اه بحروفه (قوله وورد) أى وان لم يسبق له فعله الامر بمواحدة اه ج ل (قوله فيصح صومه) أى من غير كراهة اه شرح م ومحل الصحة ما لم يجز تأخير الصوم الى الشك والا فلا يصح وعبارة شرح م قال الاسنوي فلما أخر صوما ولو واجبا ليقع يوم الشك بقياس كلامهم في الاوقات المنهي عنها تحريمه انتهت بقياس ذلك أيضا انه لو تجرى تأخيرها ليقع في النصف الثاني

يخرج من الشخص عن أهلية الخطاب بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الغائبة دون الغائبة بالانعام والسكر في الجملة وذكر السكر من زبلاتى فن شرب مسكر البلاء وصحافي بعض النهار صوم (وشروط الصوم) أى صحته (الايام) أى وقوعه فيها (غير) يوم (عيد) أى عيد فطر وعيد أضحى للنهي عن صيامهما في خبر الصحيحين (و) أيام (تسريق) ولو كان صومها الممتع وهي ثلاثة بعد الاضحى للنهي من صومها في خبر أبي داود باستاد صحيح (و) يوم (شك) لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي وغيره وصححه وقال الاسنوي المنصوص المعروف الذي عليه لا كرون الكراهة لا التحريم (بلا سبب) يقتضى صومه ما بسبب يقتضيه كقضاء ونذر وورد فيصح صومه كتظيره من الصلاة في الاوقات المكروهة وخبر الصحيحين لا تقسموا رمضان بصوم يوم أو يومين



من شعبان حرم عليه أيضا ولم ينقذ اه ع ش عليه (قوله الارجل كل يوم الصوم الح) وجل بالرفع بدل من الضمير وبالنصب استثناء منه كما قرئ بهما قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك وفي قوله ما فعلوه الا قليل منهم اه شوبري (قوله كان اعتاد صوم الدهر) وثبت العادة مرة اه شرح هر وعليه فلو صام في أول شعبان يومين متفرقين ثم أفطر بآقيه فوافق يوم الشك يوم الودام حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم وقع يوم الشك موافقا ليوم الصوم مع صومه ومثله ما لو صام يوما قبل الاتصاف علم انه وافق آخر شعبان وافق ان آخر شعبان حصل فيمشتك فلا يحرم صومه لانه صار عادته وقوله مرة طاهره انه لا فرق في ذلك بين السنة الماضية وما قبلها الى آخر عمره وهو ظاهر وفي فتاوى والد الشارح ما يخالفه ونصها سئل الشيخ الرمي هل العبرة بعادته القديمة أو الماضية فأجاب بان العبرة بعادته في السنة الماضية لا القديمة وكتب سم على شرح البهجة قوله بان اعتاد الح قد يشكل تصوير العادة ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب يمنع فيحتاج لعادة وينقل الكلام اليها في تسلسل ويجاب بان يتصور ذلك بما اذا صام الاثنين مثلاً قبل النصف فظاهر ان له صومه بعده لانه صار عادته ولو اختلفت عادته كل اعتاد الاثنين في عام والخميس في عام آخر فهل يعتبر الاخير أو نقول كل صار عادته وفيه نظر ولا يبعد الثاني نعم ان عزم على هجر أحد هما والاعراض عنه فيجتمعا ان لا يعتبر اه وهو ظاهر ويمكن حمل ما نقل عن افتاء والد الشارح المتقدم عليه اه ع ش عليه (قوله وهو يوم الاثنين من شعبان الح) عبارة شرح هر وقد عمت البلوى كثيرا بثبوت هلال الحجة يوم الجمعة متلائم بتحدث الناس بثبوت ليلة الخميس ويظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم السبت لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذي القعدة أم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى بالثاني لان دفع فساد الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب انتهت ويؤخذ من تعليقه حرمة صوم اليوم المذكور ولو وصله بما قبله أو وافق عادته فليس هذا كيوم الشك من كل وجه لان الزمان في يوم الشك قابل للصوم على كل تقدير بخلافه فتاوى قد عرضت ذلك على شيخنا الحنفى فقال هذا هو الذي يتعين الافتاء به (قوله أو شهد به بعد دبرد) أي وان أطبق الغيم لاحتمال الرؤية بانفراج السحاب ثم التثامه بسرعة انتهى مر اه سم (قوله أيضا أو شهد بها عدد) أي أخبرا فلا يشترط ذكر ذلك عندكم وقوله عدد يدردوا قلته اثنان وقوله أو فسقة ومنهم المكفار اه برماوى (قوله وطن صدقهم) هذا القيد وقع في الروضة ومرادهم أن لا يكون خبرهم مقطوعا بكذبه وأما اذا قطع بكذبه فلا شك اه حل وكتب أيضا قوله وطن صدقهم أي احتمل صدقهم أي لم يقطع بطلان خبرهم أي كان خبرهم محتملا للصدق والكذب على السواء بخلاف ما اذا كان مقطوعا بكذبه أو مظهرون الصدق فانه يكون يوم شك كما أشار الى ذلك في الروضة والشارح فهم ان المراد به وجود الظن بصدق خبرهم وتقدم انه اذا ظن صدق خبر العبد أو المرأة صوم صومه ويجزى به ان تبين كونه منه هو الذي ينبغي انه اذا تحدث برويته ولم يشهد بها أحد كان يوم شك بالنسبة لجميع الناس فيحرم الصوم ولا يجزى وان تبين كونه من رمضان لعدم الجزم بالنية وان شهد به من لا قبل شهادته كان يوم شك في حق من لم يظن صدق من شهد فيحرم صومه ولا يجزى به وغير يوم شك في حق من ظن صدقه فله ان ينوي الصوم ويجزى به ان تبين كونه من رمضان اه (قوله وانما لم يصح صومه) أي لمن ظن الصدق مع انه تقدم صحة ذلك وهو رمضان في حق من شهد به كما علم فليس يوم شك بالنسبة اليه وقوله لانه لم يبين كونه منه أي حال النية أي وصحة النية واجزاءه مخصوص بما اذا تبين كونه من رمضان وتقدم صحة صوم من ظن صدق من أخبره ويجزى به اذا لم يبين خلافه لانه لا بد ان يبين كونه منه اه حل وحاصله انكم أوجبتم الصوم ثلاثة كما تقدم في قوله ويجب الصوم على من أخبره موثوق به الح وقلم بجوارزه ووقعه عن رمضان ثلاثة وذلك فيما تقدم في قوله الا ان ظن انه منه بقول من يثق به وقلم بحرمه وعدم اجزائه ثلاثة وهو فيما أشار له هنا بقوله وانما لم يصح صومه الح فلهذا مواضع ثلاثة بينها تناف أي الوجوب والجواز مع الاجزاء والحرمة مع عدم الاجزاء فاشتر

الارجل كل يوم صوما  
فليصمه كان اعتاد صوم الدهر  
أو صوم يوم وأفطر يوم وقيس  
بالورد الباقي بجامع السبب  
(وهو) أي يوم الشك (يوم  
الاثنين من شعبان اذا  
تحدث الناس برويته) ولم  
يشهد بها أحد (أو شهد بها  
عدد يدرد) في شهادته كصبيان  
أو نساء أو عبيد أو فسقة  
وطن صدقهم وانما لم يصح  
صومه عن رمضان لانه لم  
يبين كونه منه نعم من اعتقد  
صدق من قال انه رآه ممن  
ذكر يصح منه صومه  
بل يجب عليه وقدم في  
الكلام على النية صحة  
ظن ذلك وتوقع الصوم  
عن رمضان



الشارح الى دفع التنافي بقوله وانما لم يصح الخ وحاصله ان الوجوب مخصوص بما اذا اعتقد صدق الخبر وجوازه  
 واجزاؤه بما اذا ظن وتبين كونه من رمضان والحرم متوحد في الاجزاء اذا لم يتبين حال النية كونه من رمضان تأمل  
 اه شيخنا عثمان اوى (قوله اذا تبين كونه منه) أى ليلا أو نهارا واذا تبين كونه منه ليلا لا يجب تجديد النية بل  
 الشرط ان لا يتبين خلافة فلا تنافي بين هذه المحال الثلاثة أى الوجوب والجواز مع الاجزاء والحرم مع عدم  
 الاجزاء وحاصل جواب الشرح ان الوجوب مخصوص بما اذا اعتقد صدق الخبر وجوازه واجزاؤه بما اذا ظن  
 وتبين كونه من رمضان وعدم اجزاؤه بما اذا لم يتبين احتياطا للعبادة فيه ما فاجبوا بخبار واحد وحرموا بخبار  
 واحد وكتب أيضا فعلم من كلام المصنف انه اذا اعتقد صدق الخبر وجب عليه الصوم وصح وأجزأه حيث لم يتبين  
 كونه من غير رمضان وان ظن صدق الخبر لم يجب عليه الصوم لكن يصح ويجزئه ان تبين كونه من رمضان ولا  
 يجزئه ان تبين كونه من غير رمضان وحينئذ كان الاولى الاقتصار في يوم الشك على الصورة الاولى وهى ما اذا  
 تحدث الناس برؤيته ولم يشهد بها أحد فانه هو يوم الشك بالنسبة لكل أحد وأما اذا شهد بها غير مقبول  
 الشهادة فهو في حق من لم يظن صدق خبره يوم شك وفي حق من ظن صدق خبره ليس شكاً تأمل اه حل وعبرة  
 سم قوله اذا تبين كونه ممنوعاً يعول على اعتقاد صدق الخبر لا يعتبر هذا القيد بل المدار عندنا على اعتقاد صدق  
 الخبر وعدمه بحيث اعتقد صدقه وجب عليه الصوم وصح تبين النية اعتماداً على ذلك الاعتقاد وأجزأ عن  
 رمضان سواء تبين كونه من رمضان أو لم يتبين الحال وهذا هو الظاهر واعتمده مر فان قلت كيف يصح التعويل  
 على الاعتقاد مع تقييد الرافعي كون يوم الثلاثاء يوم شك بخبار الصبيان بما اذا ظن صدقهم قلت لا اشكال  
 والحاصل انه اذا لم يظن صدقهم فلا اعتبار بهم وان ظن فالיום شك لمن لم يظن بخلاف من ظن بل يجب عليه الصوم  
 ويعتمد على ذلك في التبييت ويجزئه الصوم اه (قوله أيضاً اذا تبين كونه منه) أى وما نحن فيه لم يتبين فيه شئ  
 يبنى عليه فعملنا بالاصل من بقاء شعبان وبما يظهر الفرق بينهما اه ع ش (قوله احتياطا للعبادة فيها) انظر  
 أن الاحتياط هنا فان هذا احتياط التحريم للعبادة وعبرة غير احتياط العبادة وتحريمها وهى ظاهرة اه  
 شيخنا وفي بعض الهوامش اراد بالعبادة الواجبة والمندوبة فاحتياط للمندوبة حيث صحت عند اخبار واحطولم  
 تمتنع الا بعدد هذا أحسن (قوله فليس اليوم يوم شك) وقيل هو يوم شك اه شرح مر وانظر ما فائدة  
 الخلاف مع انه يحرم صومه على كل تقدير اذ يفرض انه ليس شكاً هو يوم من النصف الثاني من شعبان وصومه  
 حرام ثم رأيت سم على شرح البهجة قال ما نصه قوله واذا انتصف شعبان حرم الصوم الخ وهذا قد وجب انه  
 لا خصوصية ليوم الشك لانه مع الوصل بما قبله يجوز صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوصل يحرم الصوم من  
 جهتين بخلاف غيره فليتأمل اه وقد يقال فائدة الخلاف تطهر في التالى كما لو قال ان كان اليوم الغلاف يوم  
 شك فعبدى حراً ونحوه فيؤخذ بذلك حيث قلنا انه شك اه ع ش عليه (قوله بل هو من شعبان) أى فيحرم  
 صومه لكونه بعد النصف لا لكونه يوم شك سلطان (قوله حرم الصوم بلا سبب) اما بسبب فيجوز كقضاء ونذر  
 وورد فان قلت لم يبق ليوم الشك أثر لانه ان وصله بما قبل النصف أو صامه بسبب جاز والالم يجوز لعدم الوصل وعدم  
 السبب لا لكونه شكاً لعدم الحاجة قلت بل عدم الجواز حينئذ لا من عدم الوصل والسبب لكونه شكاً فهو  
 منهى عنه من الجهتين وما حرم لجهتين ابلغ انما حرم لجهة واحدة فليتأمل ثم رأيت مر قال ذلك ثم حرم  
 بحرمة يوم الشك وان وصله حتى لو صام الخامس عشر واستمر وجب عليه اذا وصل الى يوم الشك ان يفطر ثم حرم  
 بالجواز ان وصله وبه جزم في الفتاوى اه سم (قوله ان لم يصله بما قبله) أى بان يصوم الخامس عشر وتاليه  
 الى آخر الشهر ففى أقطر فومان النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم ينعقد وفهم منه انه لو صام الخامس عشر  
 وتاليه ثم أقطر السابع عشر حرم عليه صوم الثامن عشر وهو ظاهر لانه صوم بعد النصف لم يصله بما قبله اه  
 ع ش ومثله شرح مر (قوله ومن تصبر) ومن كونه بغير حديث فيه ويدخل وقته بنصف الليل اه حل

اذا تبين كونه منه واعتبروا  
 هنا العدد فمن رأى بخلافه  
 فيما مر احتياطاً للعبادة  
 فيهما أما اذا لم يتحدث  
 الناس برؤيته ولم يشهد بها  
 أحد أو شهد بها واحد ممن  
 ذكر فليس اليوم يوم شك  
 بل هو من شعبان وان أطبق  
 الغيم فليبر فان غم عليكم  
 \* (فرع) \* اذا انتصف  
 شعبان حرم الصوم بلا سبب  
 ان لم يصله بما قبله على الصحيح  
 في المجموع وغيره (ومن  
 تصبر وتاخير



وهو من خصائص هذه الامة دليل ان الامم السابقة كانوا ياكلون قبل ان يناموا وكان يحرم عليهم الاكل  
والشرب من وقت العشاء وينخل وقت نصف الليل ويحصل بقليل المطعم وكثيره فحرقوا ولو يجزعق  
اه برماوى ويحل استحبابه اذار جى به منفعة ولم يخش به ضررا كما قاله المحاملى ولهذا قال الحليمى اذا كان شعبان  
فينبغى ان لا يتعمر لانه فوق الشبع اه ومراده اكل الاكل اه شرح مر (قوله وتعجيل فطر) ويكره  
تأخيرها ان قصد ذلك ورأى ان فيه فضيلة والا فلا بأس به كما فى المجموع عن نص الام اه شرح مر ويتنبغى  
من التعجيل ولو كان مارا بالطريق ولا تخرم به مروءته اخذا مما ذكره من طلب الاكل يوم عيد الفطر به  
قبل الصلاة ولو مارا بالطريق اه ع ش عليه ويكره الصائم بعد الغروب وقبل الفطر ان يمتنع بماء ومعه  
أو يشربه ويتقايأ اه من شرح مر وع ش عليه واقطر هل يحصل التعجيل بما يزول به الوصال من  
كل مفطر ولو جماعا أو نيس اذن ويكون المعنى تعجيله قطع آثار الصوم في غير زمنه أو لا يحصل الا بما يحصل به  
التقوى أى ما من شأنه ولعل الاول أولى فليجروا وانظر حكمته ولعله التباعد عن التلبس بالصوم في غير زمنه  
اه شوبرى وعبرة قل على الجلال قوله تعجيل الفطر أى بغير جماع ولو على الماء وان ربحى غيره اه  
وعبرة شرح مر ويسن تعجيل الفطر بتناول شئ كما فى الجواهر وقضيته علم حصول سنة التعجيل بالجماع  
وهو محتمل لما فيه من اضعاف التوقى والضرا تتهت وقوله عدم حصول سنة التعجيل بالجماع أى ولا بالاستعانة  
أو ادخال نحو عود فى اذنه أو اظلمه أو نحو ذلك اه رشيدى وقوله وهو محتمل معتمد اه ع ش عليه  
(قائده) يجب ان يفطر بين الصومين نفلا أو فرضا أو الوصال حرام وهو ان يصوم يومين فأكثر ولا يتناول بالليل  
قطعا معتمدا بلا عذر كما فى المجموع وقضيته ان الجماع ونحوه لا يمنع الوصال قال فى المهمات وهو ظاهر المعنى  
لان تحريم الوصال لا ينعى أى عن الصيام ونحوه من الطاعة وترك الجماع ونحوه لا ينعى بل يقوى لكن  
قال فى البحر هو ان يستديم جميع أوصاف الصائمين وذكر الجرحا فى وابن الصلاح نحوه قال وتعبير الرافعى  
أى وغيره بان يصوم يومين يقتضى ان الأمور بالامساك كترك النسيه لا يكون امتناعه ليلامن تعامله بالفطر  
وصالانه ليس بين صومين الا أن الظاهر انه جرى على الغالب اه شرح مر أى فلا فرق فى حرمة الوصال بين  
كونه بين صومين أولا اه ع ش عليه وقوله لكن قال فى البحر الخ هذا هو المعتمد اه ع ش أيضا فتضاء  
انه لا زال عنه وصف الصائمين بغير الاكل كجماع واستعانة وادخال عود فى اذنه ونحو ذلك انتفت عنه حرمة  
الوصال فتلخص من هذا مع ما تقدم ان الامور المفطرة غير الاكل والشرب لا تحصل بها سنة تعجيل الفطر ويحصل  
بها قطع الوصال بين الصومين تأمل (قوله لخبر الصحبين الخ) أى ولما فى تأخير السحور من مخالفة البهوى  
والنصارى ولان تأخير السحور أقرب للتقوى على العبادت ومع تعجيلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قنا  
الى الصلاة وكان قد مر ما بيننا ما خسين آية وفيه ضبط لغدر ما يحصل به سنة التأخير اه شرح مر (قوله فان فى  
السحور بركة) قيل المراد بها الاجر والثواب فالمناسب ان يقرأ السحور بالضم لانه مصدر عنى التسحر وقيل البركة  
فيه ما يقوى على الصوم وينشط له وقيل ما ينضمه من الاستيقاظ والذكر والدعاء فى ذلك الوقت اه كرمافى على  
البخارى (تبيينه) من خصائص هذه الامة صوم رمضان وقطر الله اليهم أوله وترين الجنة فيه وخلاف  
أقوامهم واستغفار الملائكة لهم حين يفطرون وعموم المغفرة لهم آخر ليلة من رمضان واستغفار الجنان لهم  
حين يفطرون والسحور وتأخير مو تعجيل الفطر وياحة الطعام والجماع الى الفجر والاسترجاع عند المصيبة  
اه شوبرى وعبرة حج على الهمة زينة من خصوصيات هذه الامة ان أحدا لا يدخل الجنة قبلهم ومنها الوضوء  
على الكيفية المخصوصة والتميم وياحة القنائم وان كل الارض تصم الصلاة فيها ويجوز جعلها معجدا ومجموع  
الصلوات الخمس والتأمين خلف الفاتحة والركوع وان موقوفهم فى صلاتهم كصفوف الملائكة والجمعة وساعة  
الاجابة فى يومها ورمضان وقطر الله اليهم أوله وترين الجنة فيه وخلاف أقوامهم أطيب عند الله من ريح المسك

وتعجيل فطر) لخبر الصحبين  
تسحروا فان فى السحور  
بركة ولا تزال الناس  
تخبر ما عجلوا الفطر زاد  
الامام أحمد وأخروا السحور  
(ان يتقن بقاء الليل)  
فى الاوليين ودخوله فى  
الثالث فالأفضل ترك  
ذلك بل يحرم التعجيل ان لم  
يتحر كما علم مما سرجه  
التسحر سنة مستقلة مع  
تعيينه بالتقن من زيادى



واستغفار الملائكة لهم حين يظفرون وعموم المغفرة لهم آخر ليلة منه واستغفار الحيتان لهم حين يظفرون  
والسحور وتأخيرته وتجيل الفطر وإباحة الطعام والجماع إلى الفجر والاسترجاع عند المصيبة ورفع ائتمال  
التكليفات التي كانت على من قبلهم كتحتم القصاص حتى في الخطأ وقطع الأعضاء الخاطئة وموضع النجاسة  
وقتل النفس في التوبة والمواخاة بالخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وإن الله لم يجعل عليهم في الدين من  
حرج وإن الإسلام وصف خاص بهم على قولهم أن كان الراجح خلافه وإن شريعتهم أكل من سائر الشرائع  
وأنها ليست معتدلة في جميع خريجاتها ومن ثم وهب الله لهم من علم وحلم وجعلهم خير أمة أخرجت للناس  
وأعطاهم مرتبة الشهادة على من سبقهم من الأمم في القيامة فأقامهم مقام الأنبياء في الشهادة عليهم وكل لهم  
من الحاسن ما فرقه في الأمم ولتبيهم ما فرقه في الأنبياء ولكتابهم ما فرقه في الكتب وأنهم لا يجتمعون على ضلالة  
وإن أجمعهم حجة واختلافهم رحمة وإن الطاعون شهادة لهم وعذاب على غيرهم وأنهم حفظوا آثار رسولهم على  
قوانين علم الحديث وإن فيهم أقطاباً وأوتاداً وتقبلاً ونجياً وأيداً لا وإنهم يخرجون من قبورهم بلا ذنوب لاستغفار  
المؤمنين لهم وأنهم أول من تنشق الأرض عنهم وأنهم يميزون يوم القيامة بالغرق والتجمل من آثار الوضوء  
ويكونون مع نبينهم على كرم مشرف في الموقف يجبطهم فيه جميع الأمم ويميزون بسيماء السجود في وجوههم  
وأنهم يوتون كتبهم بأيديهم وأنهم يسعون نورهم بين أيديهم وأنه يصل لهم ما سعى لهم من صوم ورج وصدقة  
ودعاء وقراءة بل وكل عبادته أنه يدخل الجنة منهم سبعون ألفاً بغير حساب وأنه مع كل واحد منهم سبعون  
ألفاً انتهت (قوله أيضاً) فإن في السحور بركة بضم السين المهملة وهو الأكل عند السحر وبفتحها المأكول وقد  
نظم بعضهم معنى هذا الحديث فقال

يا معشر الصوام في الحرور \* ومبتقى الثواب والاجر  
تسرعوا عن رفس زور \* وإن أردتم غرف النور  
تسحروا فإن في السحور \* بركة في الخبر المأثور

أه برماوى (قوله وسن فطر بئر) مثله العجوة أه عش على مر واصل السنة يحصل بإخذة وأقل  
الكيل ثلاثة ثم خمسة وهكذا من مراتب الاوتار وقوله فاء وهو أفضل من بقية أنواع الحلوا كالعسل وغيره لورود  
الخبر فيه أه شيخنا وعبارة البرماوى قوله بئر أى وإن كان بمكة والأفضل كونه وتراو كونه بثلاث فكثر  
والحكمة فيه كونه غير مدخول النار وقيل تفاؤلاً بالحلا وقيل لأنه انفع للبصر انتهت وعبارة الشورى قوله  
بئر فاء ويسن أن يثلث الفطر به كان يأتي بثلاث جرعات منه ويسن أن يقطر غير مولود دفع له تمر الفطر عليه تعين  
له على ما يظهر فلا يجوز استعماله في غيره نظار الغرض الدافع وانتظر هل يتعين ذلك في اليسلة التي دفع فيها ذلك لما  
يخشى من تأخير الفوات أو لا يظهر عدم تعين تلك اليسلة والظاهر أنه إذا فات الفطر عليه لا يجب رده لأنه مما  
يتساع به إلا أن يظن عدم رضاه به فيجب عليه رده فليتأمل انتهت (قوله أيضاً وسن فطر بئر) أى ولولم بمكة  
خلاف المحب الطبري أه شرح م ر أى في قوله أن من بمكة يشد ماء زمزم على التمر أه عش عليه  
(قوله فاء) قال سم على ج وفي حصول فضيلة التجمل بخوملج وماء ملح نظروكذا بنحو تراب وجر لا يضر  
والحصول محتمل أه أقول أشار بقوله محتمل إلى أنه قد يقال أيضاً بعدم الحصول ويوجه بأن الغرض المطلوب  
من تجميل الفطر إزالة حرارة الصوم بما يصلح البسطن وهو متفمع ذلك مع أن تناول التراب والمدرع انتفاء  
الضرر مكروه فلا ينبغي حصول المستحب أه عش على م ر (قوله فإن لم يجد التمر) أى عند اراحة الفطر  
ومنه يؤخذ أن تجميلة بالماء أفضل من انتظار نحو التمر وجهه ابن حجر بل في التجمل مصلحة تعود على الناس  
كما في الحديث أه شورى (قوله قدم على التمر) أى وبعدة البصر ثم العجوة ثم التمر وبعدة ماء زمزم ثم غيره  
ثم الحلواء بالماء خلافاً لروايتي (قائده) من أحبان أن تصرف عنه مرارة الموقف فليطعم أحاله في الله تعالى شيئاً

(و) سن (فطر بئر فاء) خبر  
إذا كان أحدكم صائماً فليطفر  
على التمر فإن لم يجد التمر  
فعلى الماء فإنه طهور رواه  
الترمذي وغيره وصححه فان  
كان ثم رطب قدم على التمر  
للا تبايع رواه الترمذي  
وحسنه وجعل الفطر بما  
ذكره مستقلة من زيادتي



من الخلوء قاله أبو السعود بن أبي العشائر ويقدم اللبن على العسل لأنه أفضل منه اه برماوى (قوله وسن  
 من حيث الصوم) أى وأما من حيث كونه معصية فواجب اه شيخنا وعبارة الشوبرى قوله من حيث  
 الصوم أى لحفظ ثوابه وإن كان واجبا مطلقا انتهت (قوله وغية) قال فى الخادم وإذا اغتتاب الصائم أو سب أو  
 فعل شيئا مما نهى عنه ثم تاب فهل يعود بعض أجره قيل نعم والآخر بانه لا يعود لأن أثر التوبة انما هو فى سقوط  
 الاثم لا فى تحصيل ثواب صفة الكمال الخ اه شوبرى (قوله والعمل به) لعل المراد به كل غير مطلوب فى الصوم  
 وإن لم يحرم قال الحليمى وينبغي للصائم أن يصوم بجميع جوارحه فلا يعيش برجله الى باطل ولا يبطش بيده فى غير  
 طاعة ولا يداهن ولا يقطع الزمن بالأشعار والحكايات التى لا طائل تحتها ونحو ذلك خصوص ما يحرم مطالعته مما  
 سبى فى الاعتكاف ولو تاب من ارتكب فى الصوم ما لا يلىق ارتفع عن صومه التقص بناء على أن التوبة يجب  
 بالجيم معنى تجبر أى تزيل ما وقع قبلها ولو فطر صائما قد فعل ما لا يلىق ولو مما يحبط أجره لم يفت الأجر على من  
 فطره على الوجه الوجه اه برماوى (قوله فليس لله حاجة الخ) قال فى شرح المشكاة كناية أو مجاز عن عدم  
 نظره تعالى له نظرا العناية والرحمة والقبول والتفضيل بالثواب فهو من باب تنقي المألوم أو السبب وإرادة تنقي  
 المألوم أو المسبب ويصح كونه من باب الاستعارة التمثيلية وكتب أيضا قوله فليس لله حاجة الخ إن قلت هلا قال  
 فليس لله حاجة فى صيامه قلت لما كان قول الزور ونحوه مبطالا لثواب الصوم فكانت كناية لم يكن فى صوم فاشار الى  
 ذلك فى الحديث اه شوبرى وقوله كناية أو مجاز الخ انما حمله كناية أو مجازا لأن مفهومه أنه إن ترك قول  
 الزور فله حاجة الخ وهو باطل فلذا أولوه اه شيخنا ح ف (قوله وشهوة) الشهوة اشتياق النفس الى الشئ  
 والجمع شهوات واشتهته فهو مشتبه اه مصباح والمراد ترك تعاطى ما اشتتهته النفس وترك الشرع فى  
 أسباب الشهوة والافالك شهوة نفسها التى هى ميل النفس الى المطلوب لا يمكن التجوز عنها اه ع ش (قوله  
 أيضا وشهوة) أى من المسموعات والمبصرات والمشمومات والملابس اذ ذلك من الصوم ومقصوده الاعظام لتكسر  
 نفسه عن الهوى ويقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطى ما يشتهيه قال فى الانوار ويكره أن يقول بحق  
 الختم الذى على فى اه شرح مر ومثله الخاتم الذى على فم العباد ووجه الكراهة أنه حلف بغير الله تعالى  
 وصقائه اه ع ش عليه (قوله كشم الرياحين) أى ولمسها وسماع الملائكة وكذا الملابس التى فيها رفته وقوله  
 لما فيها أى الرياحين كليل عليه كلام شرح الروض اه حل والرياحين ما الهارج طيب بالمسك والطيب  
 والورد والترجس والريحان والفاغية والياسمين ونحو ذلك فيسن للصائم تركها ولو فى يوم الجمعة وسواء الاعبى  
 والبصير ومحل ذلك فى النهار وأما الاستعمال ليلا وأصبح مستعدا له لم يكره كفى المحرم وفى شرح العلامة بن حجر  
 ما يخالفه ويوافقه التعليل المذكور اه برماوى (قوله وترك نحوجم) أى من حاجم ونحوجم اه برماوى  
 (قوله خوف وصوله حلقه) نعم إن احتاج الى مضغ نحو خبز لاطفل لم يكره اه شرح مر (قوله وترك علك) أى  
 لا يتحال منه جرم ومنه اللبان وقوله بفتح العيز وهو الفعل أى المضغ وقوله فى وجه أى ضعيف والصحيح خلافه  
 وإن تروح ذلك الريق برجه أو وجد فيه طعمه اه حل وأما بكسرها فهو المملوك اه شرح مر (قوله  
 وهو مكروه) وكذا الذوق مكروه أيضا اه رشيدى وهذا إذا كان لغير حاجة أما لئلا يكره كان يذوق الطعام  
 متعاطيه لغرض اصلاحه فلا يكره وإن كان عنده مفطر آخر لأنه قد لا يعرف اصلاحه مثل الصائم اه ع ش  
 على مر (قوله وسن أن يغتسل الخ) هذا مصدره وول معطوف على مصدر صريح فان كانت ما السر فى العدول  
 وهلا أتى به وبما بعده مصدر يحته قلت حكمه العدول دفع توهم أنه من مدخول الترك والغرض أنه وما بعده  
 مطلوب الفعل لا يقال التوهم موجودا إذ يجوز أن يراد وسن ترك أن يغتسل لانا تشول هذا بعيد جدا فالعدول  
 دفع توهم البعيد فليتأمل كاتبه والله أعلم اه شوبرى (قوله ليكون على طهر الخ) أى وخشيت من وصول  
 الماء الى باطن الأذن أو الدبر أو غيرهما اه شرح مر قال ج وقضيته أن وصوله لذلك مفطر وليس

(و) سن من حيث الصوم  
 (ترك فحش) ككذب  
 وغيبة وعليهما اقتصرا لاصل  
 لحسن البخارى من لم يدع  
 قول الزور والعمل به فليس  
 لله حاجة أن يدع طعامه  
 وشرا به (و) ترك (شهوة)  
 لا تبطل الصوم كشم  
 الرياحين والنظر اليها  
 لما فيها من الترفه التى  
 لا يناسب حكمه الصوم (و)  
 ترك (نحوجم) كفصلان  
 ذلك يضعفه ونحو من زيادتي  
 (و) ترك (ذوق) لاطعام أو  
 غيره خوف وصوله حلقه  
 وتقييد الاصل بذوق الطعام  
 جرى على الغالب (و) ترك  
 (علك) بفتح العين لأنه يجمع  
 الريق فإن بلعه أضر في وجهه  
 وإن أبقاه عطشه وهو  
 مكروه كفى المجموع (و)  
 سن (أن يغتسل عن حدث  
 أكبر) ليلا ليكون على طهر  
 من أول الصوم وتعبيرى  
 بذلك أعم من تعبيره بالجناية  
 (و) ان يقول



٤ ومما إذا كان وظاهر أخذنا من أن سبق ماء نحو المضمضة المشروعة أو غسل الفم النجس لا يفطر لعذره  
 فيجعل هذا على مبالغة منهى عنها ونحوها اه (قوله عقب فطره) أي عقب ما يحصل به الفطار وإن لم يندب  
 كجماع وادخال نحو عود في أذنه بل تغسل أيضا أنه يكفي دخول وقت الافطار لكن ر بما ينافيه وعلى رزقك  
 أفطرت اه برماوى (قوله هو أولى من قوله عند) لان العندية تصدق بالقلبية فتأمل (قوله اللهم لك صمت)  
 أي لا أغرض ولا لا حد غيرك وقدم لك الالخلاص وقوله وعلى رزقك أي الذي أوصلته الى من فضلك لا بحولي  
 وقوتى أفطرت وفي رواية زيادة وبك آمننت لك أسلمت وعليك توكلت اه برماوى (قوله كان يقول ذلك)  
 وورد أيضا أنه كان يقول اللهم ذهب الظأ وأبليت العروق وثبت الأجران شاء الله تعالى فيسن الجمع بينهما  
 لكن هذا ر بما يفهم منه أنه في خصوص من أفطر على الماء فليراجع ويسن أيضا أن يقول يا واسع الفضل  
 اغفر لي الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فافطرت اللهم وقضنا للصيام وبلغنا فيه القيام وأعنا عليه والناس  
 نيام وأدخلنا الجنة بسلام اه برماوى (قوله صدقة) أي لان الفقراء يضعفون فيه عن الكسب ومنها زيادة  
 التوسعة على العيال والاحسان الى الاقارب والجيران لان الحسنات فيه تضاعف وتطير الصائمين بعشاء  
 أو ما قدر عليه من نحو شربة ماء ليحصل له أجر فطر الصائمين والمعنى فيه أن هذه الامور مطلوبة شرعا دائما ريتا كد  
 طلبها في رمضان اه برماوى (قوله وتلاوة القرآن) أي في كل مكان غير النجس حتى الحمام والطريق ان لم  
 يتله عنها بان أمكنه تدبره الخبر ان جبريل كان يلقى النبي صلى الله عليه وسلم في كل ليلة من رمضان فيدارسه  
 القرآن وهي أن يقرأ على غير موقر أعير عليه والتلاوة في المصحف أفضل ويسن استقبال القبلة والجهر ان أمن  
 الرياء ولم يشوش على نحو مصل أو نائم اه شرح مر وقوله ويشر أعير عليه أي ولو غير ما قرأ الاول فغنى  
 ما يسمى بالمدرسة الآن وهي المعبر عنها في كلامهم بالادارة وقوله والتلاوة في المصحف أفضل أي وان قوى حفظه  
 لانه يجمع فيه بين النظر في المصحف وبين القراءة وينبغي ان يحمله ما يذهب خشوعه وتدبره فراءته في المصحف  
 والا فلا يكون أفضل اه ع ش عليه (قوله لاسميا في العشر الاخير) هل هذا راجع للاعتكاف فقط أو له  
 ولما قبله قلت الظاهر العموم كما يقتضيه الدليل اه حل ولا سيما بالتشديد والتخفيف وهي تدل على أن  
 ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها المستثنى بها والسي بالكسر المثل وما موصوله أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها على  
 أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه وجهه على الاضافة وهو الارج اه شرح مر وقوله وجهه أي بناء على ان  
 ما زائد قواعلم أن جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف أمانيها فظاهر أنه يتعين كون ما موصولة والجار والمجرور  
 صلته فلا محل له من الاعراب والتقدير لأمثل الاعتكاف الذي في العشر الاخير أي موجود أي لا مثل له في  
 الفضيلة موجود اه رشدي ببعض زيادة (قوله أيضا لاسميا في العشر الاخير) أي لرجاء ليلة القدر اذهى  
 منحصرة فيه عندنا كدلت عليه الاجاديت الصحيحة ومن ثم لو قال لزوجته أنت طالق ليلة القدر فان كان قاله أول  
 ليلة احدى وعشرين أو قبلها طلقت في الليلة الاخير من رمضان أو في يوم احدى وعشرين من مثلام تطلق الا في ليلة  
 احدى وعشرين من السنة الا تية نعم لو رآها في ليلة ثلاث وعشرين من سنة التعليق فهل يحث لان كلامهم طافح  
 بانهم اندرك وتعلم فهو نظير ما مر فحين انشرد برؤية الهلال بل قياس ذلك أنه لو أخبره من يعتقد صدقه بأنه رآها هل  
 يحث أو لا لان علاماتها خفية جدا ومتعارضة فربما بعضها أو كلها لا تقتضي الحث لانه لا حث بالشك كل  
 محتمل والاول أقرب ان حصل عند من العلامات ما يغلب على الظن وجودها وقد أوقعوا الطلاق بنظير ذلك في  
 مسائل تعرف من كلامهم في أبوابها ويسن أن يمكث معتكفا الى صلاة العبد اه برماوى (قوله الاتباع في  
 ذلك) أي لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الشيء على سبيل المواظبة كالمسجد كره في باب الاعتكاف اه شيخنا  
 \* (خاتمة) \* قال الحاملي والجرجاني يكره الصائم دخول الحمام يعني من غير حاجة لجواز أن يضره فيفطر قال  
 الاثرعى وهذا المن يتأذى به دون من اعتاده وهو ظاهر من حيث اتقاء الضرر أما من حيث أنه ترفه فمكروه

عقب) هو أولى من قوله  
 عند (فطره اللهم لك  
 صمت وعلى رزقك أفطرت)  
 لانه صلى الله عليه وسلم  
 كان يقول ذلك رواه أبو  
 داود بسناد حسن لكنه  
 مرسل (و) ان (يكثري  
 رمضان صدقة وتلاوة) لقرآن  
 (واعتكافا لاسميا) في  
 (العشر الاخر منه) للاتباع  
 في ذلك رواه الشيخان وروى  
 مسلم أنه صلى الله عليه وسلم  
 كان يجتهد في العشر الاخر  
 ما لا يجتهد في غيره



لا يناسب الصائم اه شرح م ر والله أعلم

\* (فصل في شروط وجوب صوم رمضان الخ) \* أى وما يتبع ذلك من قوله ويجب قضاء ما فات ولو بعد إلى آخر الفصل وتقدمت شروط الصحة في قوله وشروطه اسلام الخ (قوله ولو فيما مضى) أى قيد دخل المرتد فيه أن اطلاق الاسلام عليه مجاز يحتاج إلى قرينة ويمكن أن تكون القرينة قوله فيما بعد لا بكفر أصلي فيكون لفظ اسلام في كلامه مستعملا في حقيقة ومجاز اه شيخنا وكأنته انتقل نظر من عبارته في الصلاة إلى ما هنا و فرق بينهما اذ هناك عبر بالمشتق وهنا بالمصدر وهى حقيقة في الأزمنة الثلاثة فكان عليه أن يقول وقرينة التعميم الخ ولا يشول وقرينة المجاز تأمل (قوله وتكليف) أى بلوغ وعقل وقوله كفى الصلاة أى قياسا على اشتراطهما أى الاسلام والتكليف في الصلاة (قوله وصحة) قد يقال يعنى عن الصحة لا طاعة لان المراد الاطاعة حسا وشرا كما يفهم من كلامه بعد ذلك لا يكون الا اذا لم تلحقه مشقة تبيح التيمم ثم رأيت بهامش قوله واطاعة أى ولو في المستقبل فدخل المريض الذي يرجى برؤه لانه مطبق في المستقبل فآخريه بقوله وصحة كيدل عليه كلامه في المحترقات الآتية اه ويمكن أن يجاب أيضا بان المراد الاطاعة بالفعل تدبر والاحسن ان يقال في هذا المقام ان بين محترقى الاطاعة والصحة عموم وخصوص من وجه بحيث يمتنع في مرض لا يرجى برؤه وينفرد الاول في الكبر والحض ونحوهما وينفرد الثاني في مرض يرجى برؤه فتقول الشارح ولا على مريض أى أعم من أن يرجى برؤه أم لا واذا عرفت أن بين المحترزين النسبة المذكورة فاعلم أنه لا يعنى أحد قديمهما عن الآخر (قوله بالمعنى السابق في الصلاة) أى وجوب مطالبة في الدنيا (قوله ولا على صبي) لكن يؤمر به لسبع اذا أطاق وميز ويضرب على تركه لعشر لئلا يترن عليه والصية كالصبي والامر والضرب واجبان على الولي كما مر في الصلاة خلافا للمحب الطبري حيث فرق بينهما اه شرح م ر فالصبا والجنون والحض والنفاس مانعة من الوجوب بل ما عدا الصبا مانع من الصحة ان تقدم على طلوع الفجر ومبطل للصوم ان طرأ عليه لا يقال لا يتصور بطلان الصوم بطر والنفاس لانه مسبوق بالولادة وهى مبطله فالنفاس انما حصل بعد بطلانه لانه الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل لا ناقول يمكن تصويره بما لو الفت ولذا جازا فبطل به صومها ثم رأيت الدم ثم ارا وهى ساعة قبل مضي خمسة عشر يوما فانه نفاس والاحكام مترتبة عليه من وقت رؤية الدم ومدة النفاس محسوبة من الولادة ففي هذه الصورة اذا نوت الصوم بعد الولادة حكم بصحته ويبطل برؤيتها الدم ثم ارا ويعد بما فعلته من العبادة من صوم وغيره قبل رؤيته أو بصور أيضا بما لو ولدت ولذا جازا فبطلت نوت الصوم وطرقها الدم ثم ارا فان احكام النفاس انما ترتب على رؤية الدم كما ذكره وان حسب المدة من الولادة اه ع ش عليه (قوله ومجنون ومغمى عليه وسكران) سواء كان كل من الثلاثة متعديا أم لا اذا الكلام هنا في نفي وجوب الاداء وهو لا يجب على كل من الثلاثة مطلقا واما وجوب القضاء فسيأتي اه شيخنا فحيت ذقتيد الشورى هنا عن مشايخه بغير المتعدي لا يناسب اذ التفصيل انما هو في وجوب القضاء تأمل (قوله لكبر أو مرض) راجعان للمعنى وقوله أو حيض أو نحوه راجعان للشرع (قوله بقيد يعلم مما يأتي) وهو ان المريض لا بد ان يخاف محذور تيمم والمسافر لا بد ان يكون سفره مقصرا اه حل (قوله وعلى السكران) أى بقيد التعدي عند حج ومطلقا عند م ر وقوله ومغمى عليه أى مطلقا عند م ر ومثلها الجنون بشرط التعدي باتفاقهما على ما سيأتي ابضاحه اه (قوله وجوب اعتقاد سبب) معنى وجوب اعتقاد السبب الاعتداده شرعا وترتيب وجوب القضاء عليه والسبب في الصوم واحد من الامور الثلاثة المذكورة في أول الكتاب في قوله يجب صوم رمضان بكامل شعبان الخ تأمل (قوله لوجوب القضاء عليهم) لا يظهر هذا التعليل لان وجوب القضاء متحقق فيمن تعدي بافطاره مع وجوب الاداء عليه فان كان المراد أن يضم للعلة وجوب القضاء \* (فرع) \* وجوب الاداء كان اعترافا بوجوب الاداء عليهم والغرض القرار منه فليتأمل (قوله ومن أطلق بهم المرتد الخ) تعريض

\* (فصل) \* في شروط وجوب صوم رمضان وما يبيح ترك صومه (شرط وجوبه اسلام) ولو فيه ما ضي وهو من زيادتي (وتكليف) كفاي الصلاة فيهما (واطاعته) وصحة واقامة أخذ ما يأتي فلا يجب على كافر بالمعنى السابق في الصلاة ولا على صبي ومجنون ومغمى عليه وسكران ولا على من لا يطيقه حسا أو شرعا لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو حيض أو نحوه ولا على مريض ومسافر بقيد يعلم مما يأتي وجوبه عليهم وعلى السكران والمغمى عليه والحائض ونحوها عند من عبر بوجوبه عليهم وجوب اعتقاد سبب كاعتقاد ذلك في الاصول لوجوب القضاء عليهم كسبباني ومن ألحق بهم المرتد في ذلك فقد سها فان وجوبه عليه وجوب تكليف



بالجلال الحلي اه رشدي وقوله فقد سمي يمكن أن يجاب بأن وجوب انعقاد السبب في حقه لا ينافي القول  
 بكون الخطاب له خطاب تكليف اه شرح مر (قوله كما مرّت الإشارة إليه) أي في قوله ولو فهم امضى اه  
 ع ش (قوله ويباح تركه) أي الصوم عبارة شرح الارشاد شيخنا واصاتم رمضان أو غيره من نذر  
 وكفارة وقضاء موسع لا مضيق كما يأتي فطر في سفر قصر الخ وأشار بقوله كما يأتي إلى قوله بعد ذلك ما نصه نعم قد يجب  
 لا من حيث كونه متتابعاً بل من حيث ضيق الوقت بان لم يبق من شعبان الا قدر الايام المقضية أو من حيث وجوب  
 الفور في القضاء للتعدى بالترك بان تعدد الفطر بغير عذر ووجوب الفور يستلزم وجوب الولاء وفي هذه  
 الحالة يلزم القضاء ولو في السفر أو نحو مدار كالمال تركه من الاثم ولان التخفيف بجواز التأخير لا يليق بحال  
 المتعدى الخ اه وفي العباب أو تعدياً أي أو أفطر تعدياً ففورا أي فيجب القضاء فوراً ولو في سفر قال في شرح  
 الروض أو نحوه أي السفر واعتمد مر جواز الفطر في السفر ولو في قضاء مضيق وان لم يبق قبل رمضان الثاني  
 الا ما يسع القضاء أو في نذر يوم معين وغير ذلك اه سم (قوله أيضاً ويباح تركه) أي الصوم الواجب غير  
 ما أمر به الامام لانه لا بد له قلت كلامهم شامل له أيضاً اه حل وشمل الواجب رمضان ولو نذر اتماه لان  
 استحباب الشرع أقوى منه أو كان قضاء أو كفارة أو نذراً اه شرح مر وينبغي قياساً على ما تقدم في التيمم  
 انه لا يجوز له ذلك الا باخبار طبيب عدل مسلم والا فلا يباح له الترك كما في التيمم وقد يفرق بقيام المرض وتأثيره  
 في البدن فيدرك الالم الحاصل بالصوم المقضى للفطر هنا بخلافه ثم فان ألم الغسل الحاصل من الوضوء انما  
 يحصل بعده فاحتج فيه للسؤال اه ع ش على مر (قوله أيضاً ويباح تركه) أي يجب لانه جواز بعد  
 امتناع فيصدق بالوجوب اه ج وتبعاً لزيادة فضل المرض الذي يبيح التيمم بوجوب الفطر وما دونه حيث  
 لا يحتمل عادة يجوز اه والمعتد من المرض الذي يبيح التيمم بجواز الفطر ولا يوجب عند مر ونقله قل  
 على الخطيب وعزاه لشيخه مر نعم ان خاف الهلاك أو فوات منفعة عضو وجب الفطر كما في مر واستوجه  
 قل على الحلي كلام زى وقال أيضاً مثل المرض غلبت جوع أو عطش اه ويباح تركه أيضاً نحو حصاد  
 أو بناء لنفسه أو غيره تبرعاً أو باجرة وان لم ينحصر الامر فيه وقد خاف على المال ان صام وتعذر العمل ليلاً أو لم  
 يكفه فيؤدي لتلفه أو تنقصه نقلاً لا يتغابن بمثله هذا هو الظاهر من كلامهم وسياتي في انعقاد المحترم ما يؤيده خلافاً  
 لمن أطلق في نحو الحصاد المنع ولين أطلق الجواز ولو توقف كسبه لحقوقه المضطر إليه هو أو بموئنه على فطره  
 قطا دران له الفطر لكن بشد الضرورة اه ج ومثله شرح مر وع ش عليه (قوله بنسبة الترخص)  
 المراد به الاعتقاد ان الاطلاق جائز له حيث شذوان الشرع يسهل له هذا الامر بتجوز له وهذا قيد في جواز فطر  
 المريض والمسافر كما في شرح البهجة فان أفطر كل منهما بدون هذه النية أثم اه شيخنا وأصله في ع ش على  
 مر وهذا السياق يقتضي ان محل استحباب نية الترخص اذا شرع في الصوم ثم أفطر للمرض أو السفر بخلاف  
 ما لو كان مريضاً أو مسافراً وطلع عليه الحجر لا يجب عليه ان ينوي الترخص عنده وعبارة الشورى قوله بنية  
 الترخص ظاهرة ان المرض اذا طبق لا يجوز للمريض أن يأكل الابنية الترخص وفيه وقفه والظاهر انه اذا  
 قلنا بوجوب نية الترخص فافطر بدونها لا يلزمه الامساك ويحتمل وجوبه واستظهره بعضهم فليجروا انتهت  
 (قوله أيضاً بنسبة الترخص) أي قياساً على المحصر يريد التحلل ولينيز الفطر المباح من غيره اه برماوى (قوله  
 لمرض) أي سواء كان يرجى برؤه أم لا اه شيخنا أي وان تعدى بسببه بان تعاطى ليلاً ما عرضت من اقصا  
 وفارق من شرب محتثاته يلزمه قضاء الصلاة لان ذلك فيه تسبب بما يؤدي للاسقاط وهذا ليس فيه تسبب الا بما  
 يؤدي الى التأخير وهو أخف فلم يضيق فيه كذا قيل وتعارف به بان كلامهم يلزمه القضاء في الحقيقة اه شرح  
 مر (قوله يبيح التيمم) أي وان تعدى بسببه وقصد اسقاط الصوم ومنهز يادق المرض وبطء البرء فلا يجوز  
 الفطر اذا لم يخش ذلك بان يخشى ضرراً لا يحتمل علاه قول يبيح التيمم وفي كلام ج انه اذا خشى محذور تيمم

كما مرّت الإشارة إليه  
 (ويباح تركه) بنسبة الترخص  
 (لمرض يضربه صوم)  
 ضرراً يبيح التيمم وان طرأ  
 على الصوم لآفة ومن  
 كان مريضاً ثم المرض ان  
 كان مطبقاً فله ترك النية أو  
 متقطعاً ان كان يوجد



وجب الفطرو ان خشي ضرر الاحتمل عادة جاز قلت كلامه في التحفة لا يظهر منه الا الاول اه حل وفي شرح  
مر مانصه ضررا يبيح التيمم فلا أثر للمرض اليسير كصداع ووجع الاذن والسن الا ان يخاف الزيادة  
بالصوم فيفطرو متى خاف الهلاك بترك الاكل حرم الصوم قاله الغزالي في المستصحب والجرحاني في التحرير فان  
صام في انعقاده احتمل ان اوجهه ما انعقاده مع الاثم ولن غلبه الجوع او الهطش حكم المرض اه وقوله  
حرم الصوم مفهومه انه لو لم يخف الهلاك ولكن خاف بقاء البرء أو الشئ الفاحش أو زيادة المرض لم يحرم  
لكن تقدم حرمة استعمال الماء مع ذلك وعليه فقد يفرق بينهما بان للماء بدلا تفعل به الصلاة في وقتها فممنوع من  
استعماله المؤدى للضرر مع امكان العدول عنه بخلاف الصوم فان الافطار يؤدي الى تأخير العبادة عن وقتها  
وان أمكن القضاء لكن في حاشية شيخنا زى انه متى خاف مرضا يبيح التيمم وجب الفطرو ويصرح به قول  
ج بعد قول المصنف ويباح تركه للمريض أي يجب عليه اذا وجد به ضررا شديدا بحيث يبيح التيمم وينبغي  
ان مثل خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلا واحتاجوا في دفعهم الى الفطرو لم  
يقدروا على القتال الا به جازاهم بل قد يجب ان تحققوا تسلط الكفار على المسلمين حيث لم يقاتلهم اه ع ش  
عليه (قوله وقت الشروع) أي وقت صحة النية اه قل بأن كان قبيل الفجر اه شيخنا (قوله والا فلا)  
أي فليس له تركها وان علم من عادته عود المرض أثناء النهار ولو عن قرب اه شرح مر (قوله وسفر قصر)  
بحث السبكي وغيره في قيد الفطرية بمن يرجوا إقامة يقضي فيها بخلاف مديم السفر ابدأ لان في تجويز الفطرية  
تغيير الحقيقة الواجب بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزكشي ومثله فيما يظهر كما بحثه الاذريعي ما لو كان  
المسافر يطبق الصوم وغاب على ظنه انه لا يعيش الى ان يقضي مرضه مخوف أو نحوه اه شرح مر \* (فرع)  
لو نذر صوم الدهر لم يكن له الفطرية في سفر التزعة وله في غيره ويغدي له نذر القضاء قال الشيخ وقد يشك كل ذلك على  
ما تقدم عن السبكي وكان القياس اما ان يقولوا بالفطرية فيما أو عدمه فهما وقد يفرق بأنه في الثانية على زعمنا  
عن القضاء جاز فطرو مو يقضى بخلاف الاول لانه ممنوع من الفدية لئلا يكتسب الصوم فممنوع من الفطرية فقامل اه  
شوبري ويأتي هنا جميع ما مر في القصر حيث جاز القصر جاز الفطرية وحيث لا فلا نعم سيعلم من كلامه ان شرط  
الفطرية في أول أيام شهره ان يفارق ما تيسر له من مجاوزته للقصر قبل الفجر فينقل فلو نوى ليلا ثم سافر وشك أسافر  
قبل الفجر أو بعده لم يفطر ذلك اليوم للشك في مجيئه اه ج وحمل جواز فطرية ان لم يكن مديم السفر والا لم يجز له  
الفطرية لانه لم يرج زمانا يقضي فيه اه سم وزيادى (قوله فالفطرية أفضل) وحيث لا ينفعه نذر الصوم في السفر  
وقوله والا فالصوم أفضل وحيث لا ينفعه نذر في السفر وفي ع ش على مر مانصه يبق ما لو نذر المسافر في السفر  
صوم تطوع دل ينفعه نذره أولا فيه نظر وينبغي انه ان كان صومه أفضل بأن لم يحصل له فيه مشقة أصلا انعقد  
نذره والا فلا اه (قوله تغليب الحكم الحضر الخ) عبارة شرح مر لانهم اجماعا اجتمع فيها الحضر والسفر فتغلب جانب  
الحضر لانه الاصل انتهت وقوله وزوال العذر معطوف على الحضر أي وتغليب الحكم زوال العذر الخ اه (قوله ويجب  
قضاء ما فات الخ) ولا يجب التتابع في قضاء رمضان لكنه يستحب كغيره تعجلا لبراءة النعمة قال في المهمات وقد  
يجب بطريق العرض وذلك في صورتين ضيق الوقت وتعمد الترك وردد يمنع تسميته تابعا اذ لو وجب لزومه  
شرطا في صوم الكفارة وانما يسمى هذا واجبا مضيقا وقد يمنع الاول الملازمة ويستند المنع بأنه قد  
يجب ولا يكون شرطا كافي صوم رمضان ولا يمنع من تسمية ذلك تابعا كونه واجبا مضيقا اه شرح مر (قوله ولو  
بعذر كرض) أي يرجي برؤه اذ الذي لا يرجي برؤه موجب للفدية قطعا كما سيأتي في قوله في الفصل ويجب المدبلا  
قضاء على من أفطر لعذر لا يرجي زواله (قوله اذ تقدرها الخ) هذا يسمى عند الأصوليين دلالة الاقتضاء وهي  
ما يتوقف عليه الكلام اه برماوى (قوله وسكر) أي بتعدونه عند سم ويتعد فقط عند ج  
وقوله وانما أي بتعدونه وكان عليه أن يذكر الجنون أيضا فيقول وجنون بتعد بخلافه فلا يجب

وقت الشروع فله تركها  
والا فلا فان عذر واحتاج  
الى الافطار أفطر (وسفر  
قصر) فان تضرر به فالفطر  
أفضل والا فالصوم أفضل كما  
مر في صلاة المسافر (لان  
طرا) السفر على الصوم (أو  
زالا) أي المرض والسفر  
عن صائم فلا يباح تركه  
تغليب الحكم الحضر في الاولى  
وزوال العذر في غيرها  
(ويجب قضا ما فات ولو  
بعذر) كمرض وسفر  
للاية السابقة فتقدرها  
فأفطر فعده من أيام آخر  
وكيف ونحوه كما مر في باب  
وردة وسكر



القضاء فلتخص ان الجنون يفصل فيه وان الانغماء لا يفصل فيه وان السكر يفصل فيه عند ج ولا يفصل فيه عند  
سم وهذا كله بالنسبة للصوم كما هو موضوع المسئلة اما بالنسبة للصلاة فتقدم في باب انه يفصل في كل من الثلاثة  
بين التعدي وعدمه تأمل (قوله أيضا وسكر وانغماء) أي ولو من غير تعد فيهما اه حل والجنون اذا تعدى  
يجب عليه القضاء والا فلا اه ع ش والحاصل ان كلامنا من الانغماء والسكر يتعدا ودونه ان استغرق النهار  
وجب القضاء والا يأن لم يستغرق وقد نوى ليلا أجزأه كما علم مما تقدم اه سم على ج (قوله وترك نية ولو  
نسيانا) أي فهو بغير عذر وفي شرح المذهب ان قضاء ترك النية ولو عد على التراخي بخلاف والراجح انه على  
الفور في العمد وفي غيره على التراخي ولم ينظر والى ان ترك النية يشعر بترك الاهتمام بالعبادة اه حل  
ومحل وجوب القضاء عند ترك النية ليلا اذا لم ينو ان يتركها مطلقا الا في حنفية أو يكون قد نوى جملة الشهر في أوله  
ويقتل ما لكافي اليوم الذي نسي فيه النية فان قلنا واحدا منهما على ما ذكر لم يجب عليه القضاء (قوله بخلاف  
ما فات من الصلاة بالانغماء) هذا راجع لقوله وانغماء أي فيجب قضاء الصوم على المغمى عليه دون قضاء الصلاة  
وهذا الفرق لا يظهر الا في غير المتعدي واما المتعدي بالانغماء فيقتضي في البابين وعبارة شرح م ك عبارة  
الشارح سواء بسواء وقوله وبخلاف الا كل راجع لقوله وترك النية ولو نسيانا وقوله انما يؤثر أي انما يكون  
عذرا في الثاني وهو المنهيات دون الاول وهو المأمورات اه شيخنا (قوله وبخلاف الا كل ناسيا) أي لعدم  
افطاره فالغرض الفرق بين ترك النية ناسيا والا كل ناسيا اه حل وهو ان الاول مبطل للصوم دون الثاني  
(قوله انما يؤثر في الثاني) معنى تأثيره فيما يجعل فعله مع النسيان كذا فعل بمعنى ان المنهيات عنهم النسيان  
لا يعتد به من حيث الاتم بخلاف المأمور به مع النسيان فانه معتد به في جميع ما يترتب عليه (قوله أي لا يجب  
قضاء ما فات الخ) أي ولا يسن ولا ينعقد كما أفتى به والشيخنا اه حل وفي ع ش على م مائه فلو خالف  
وقضاه لم ينفه قياسا على ما قدمه الشارح في الصلاة من انه لو قضاها لاتفقوا في رأيته في سم على ج في  
اتناء كلام طويل مائه ثم نقل شيخنا الشهاب الرمي افتاء بأن الصلوات الفائتة في الكفر لا يجب قضاؤها ولا  
يستحب انتهى وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر وقدمنا في فصل انما تجب الصلاة عن افتاء  
السيوطي صحة قضاء الكافر الصلاة وقياسه صحة قضاء الصوم انتهى انتهى (قوله أيضا أي لا يجب) أي ولا يسن  
أيضا كما أفتى به شيخنا الرمي لله المذكرة كورة فارأيت به وبين أسباب امسالك اليوم الذي أسلم فيه فانه يسن كما  
يفيده كلام الروض وشرحه ووفق م ر بما حاصله ان الامسالك أخف وكلام الروض يفيد أيضا استحباب  
القضاء ليوم الاسلام اه سم (قوله ولا صبا) أي فلا يجب ولا يسن وقد يشكل على ما تقدم من ندب قضاء  
الصلاة الفائتة في زمن الصبا الا ان يفرق بأن الصوم من شأنه المشقة بخلاف الصلاة فلي تأمل اه شوبري  
(قوله ولا جنون) أي بغير تعد اما المتعدي بالجنون فيجب عليه القضاء وقوله في غير ردة تعت الجنون الذي بغير  
تعد أي فحل كونه لا وجب القضاء اذا وقع في غير ردة ووقع في غير سكر أعم من ان يكون بتعدا ولا تقول الشارح  
اما ما فات به في زمن الردة أو السكر أي أعم من ان يكون السكر بتعدا ولا يفرضه أي من حيث وقوعه في الردة  
وفي السكر لا من حيث كونه جنونا وهذا مبني على ان السكر ان يفضي الصوم مطلقا أي سواء تعدى أو لا وهو  
مقتضى اطلاق الشارح وأفتى به سم وأما على ما أفتى به ج من ان السكر ان هنا كهو في الصلاة لا يقتضي  
الا ان تعدى فيخص السكر المنق في كلام المتن في قوله بغير ردة وسكر بالذي يتعدو وكذا قول الشارح اما ما فات  
في زمن الردة أو السكر أي الذي يتعد في الجنون اذا وقع في سكر لا يتعد لا يقتضي ما فات فيه تأمل اه  
شيخنا (قوله لعدم وجوب القضاء) أي مقتضيه وهو البلوغ والعقل (قوله اما ما فات به في زمن الردة أو السكر)  
لعل المراد المتعدي به ثم رأيت شيخنا في شرح الارشاد صرح بالتقييد بالتعدي وعالله بأن سقوط القضاء بعذر  
الجنون تخفيف لا يناسب حال المتعدي بالسكر كما رتد اه فعلى هذا لا يفتي في زمن الجنون الواقع في سكر لم

وانغماء وترك نية ولو نسيانا  
بخلاف ما فات من الصلاة  
بالانغماء كما مر في باب المشقة  
تكررها وبخلاف الاكل ناسيا  
لان النية من باب المأمورات  
والا كل من باب المنهيات  
والنسيان انما يؤثر في الثاني  
وتعبري بما ذكر أعظم مما  
عبر به (لا بكفر أصلي) أي  
لا يجب قضاء ما فات به بعد  
الاسلام ترغيبا فيه (و) لا  
(صبا) لا (جنون) بقيد  
رذته بقولي (في غير ردة  
وسكر) لعدم موجب  
القضاء اما ما فات به في زمن  
الردة أو السكر فيقتضيه وتقدم  
في الصلاة نظير ذلك مع  
زيادة



(كلو بلغ) الصبي بنهار  
(صائما) فإنه لا قضاء عليه  
(ويجب اتمامه) لأنه  
صار من أهل الوجوب  
(أو) بلغ فيه (مفطرا أو  
افاق) فيه المجنون (أو أسلم)  
فيه الكافر فإنه لا قضاء عليهم  
لأن ما أدركوه منه لا يمكنهم  
صومه فصار كمن أدرك من  
أول وقت الصلاة قدر ركعة  
ثم طرأ المانع (وسن لهم  
ولا ريب ومساخر زال  
عذرهما) حاة كونهما  
(مفطرين) كأن تركا النية  
ليلا (امساك) لبقية النهار  
(في رمضان) خروجا من  
الخلاف وانما يلزمهم  
الامساك لعدم التزامهم  
الصوم والامساك تبع  
ولان غير الكافر أفطر لعذر  
وذكر السنة من زيادتي  
(ويلزم) أي الامساك في  
رمضان (من أخطأ بفطره)  
كأن أفطر بلا عذر أو نسي  
النية أو نسي بقاء الليل  
فبان خلافه أو أفطر يوم  
شك وبان أنه من رمضان  
لحرمة الوقت ولان نسيان النية  
يشعر بترك الاهتمام بأمور  
العبادة فهو ضرب تقصير  
ولان صوم يوم الشك كان  
واجبا على من أفطر فيه لا  
أنه جهله وبه فارق المسافر  
فأنه يباح له الإفطار مع علمه  
وتعيرى بما ذكر أعظم ما  
عبر به

يتعديه اه وهو ظاهر اه سم اه شورى وهذا مبني على احدى الطريقتين وهى التفصيل في السكران وما على  
الآخرى من أنه يقضى مطلقا فلا يتقدم ما هنا بالتعدي لان زمن السكر اذا كان يقضى مطلقا فاذا وقع فيه جنون  
بلا تعد قضى منه من حيث أنه زمن السكر لان من حيث أنه زمن جنون فتأمل وقوله يقضى أي بأن تناول  
مسكرا يستغرق اسكار مثله النهار مع علمه بحاله ثم جن في اثناء اليوم فيلزمه قضاء ما انتهى اليه السكر من زمن  
الجنون دون ما زاد عليه أخذ من تشييه ذلك بالصلاة اه زى وقوله يستغرق اسكار مثله النهار الخ كلام غير  
ظاهر فكان الادلى أن يقول كان شرب مسكرا يوم أياما كعشرة ثم جن في اثنتائها كان جن بعد الخمسة الاولى  
منها يقضى الخمسة الثانية لانها من جملة مدة السكر وما زاد على العشرة من الجنون لا يقضى وكذا يقال في مدة  
الردة فلما انقطعت باسلام أحد أبويه فلا يقضى مدة الجنون بعد انقطاعها وانما يقضى الواقع فيها فقط نظير ما مر  
في الصلاة (قوله كلو بلغ صائما) بأن نوى ليلا اه شرح مر (قوله لانه صار من أهل الوجوب) حتى لو جامع  
لزمته الكفارة بالشروط الآتية وانظر هلا جعل هذان النسبة اه حل وعبارة الشورى قال حج  
في شرح الارشاد فان أفطر الصبي بعد بلوغه صائما لزمه الامساك والقضاء مع الكفارة ولو جامع لانه صار من أهل  
الوجوب اه بحروقه انتهت وهل يثاب على جميعه ثواب الواجب أو يثاب على ما فعله زمن الصبا ثواب  
المندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظرا واقترب الثاني لان الصوم وان كان خصله واحدة لا يتبعض  
لكن الثواب المترتب عليها يمكن تبعضه وتطيره ما مر في الجماعه من انه اذا تارن في بعض الافعال فانت الفضيلة  
فيه دون غيره اه ع ش على مر (قوله فإنه لا قضاء عليهم) أي من بلغ مفطرا أو أسلم أو أفاق بل يندب اه  
قل على الجلال (قوله لان ما أدركوه منه الخ) عبارة شرح مر لعدم التمكن من زمن يسع الاداء والتكميل  
عليه غير ممكن فأنشبه ما لو أدرك من أول الوقت ركعة ثم جن انتهت وقوله لا يمكنهم صومه أي صوما شرعيا  
بحيث يكون قائما مقام جميع النهار بتمامه (قوله وسن لهم الخ) أي الثلاثة من بلغ مفطرا أو من أفاق ومن  
أسلم اه شيخنا وعلم من ندب الامساك في الصور الخمس أنه لا جناح عليهم في جماع مفطرة كصغيرة ومجنونة  
وكافرة وحائض اغتسلت اه شرح مر (قوله أيضا وسن لهم) وكذا يقال في الحائض والنفساء اذا زال  
عذرهما فاستحب لهما الامساك اه زى ويسن لمن زال عذره انهاء الفطر عند من يحل حاله لئلا يتعرض  
للتهمم وعقوبة السلطان اه شرح مر (قوله كلن تركا النية ليلا) أي وكان تعاطيا مفطرا بعد انقضاء  
الصوم اه شيخنا وأشار الشارح بذلك الى ان تارك النية يقال له مفطر شرعا وان لم يتناول مفطرا اه شورى  
(قوله من أخطأ بفطره) بخلاف من لم يخطئ به فلو طهرت نحو حائض في اثناء النهار لم يلزمها الامساك اه  
شرح مر (قوله أو نسي النية) هذا قد يشعر بأنه ليس مفطرا لانه قضية العطف الا ان يقال المراد  
بالمعطوف عليه الافطار بالفعل بان تعاطى المفطر فلا يخالف ما تقدم اه شورى وفي شرح مر المراد بالفطر  
الفطر الشرعي فيشمل المرتد اه (قوله أو أفطر يوم الشك) مراده يوم الشك هنا يوم الثلاثين من شعبان سواء  
تحدث برؤيته أو لا بخلاف يوم الشك الذي يحرم صومه اه شرح مر (قوله وبان أنه من رمضان) أي سواء  
بان ما ذكر قبل تعاطى شي من المفطرات أو بعده فيجب الامساك في صورتين لتمييز عن أمساك غائلا  
بخلاف المسافر اذا قدم بعد الافطار لانه يباح له الاكل مع العلم بأنه من رمضان اه شرح مر (قوله الا انه  
جهله) أي جهل كونه من رمضان وقوله وبه فارق الخ الظاهر ان الضمير في به راجع لكون الصوم واجبا  
عليه وأما رجوعه للجهل فكان مقتضا عكس الفرق (قوله أيضا الا انه جهله) ومع ذلك فالعتمد وجوب قضائه  
فورا عقب يوم العيد فليس الجهل عذرا مقتضيا للوجوب على التراخي وفي كلام بعضهم انما عبادة فانت بعذر  
ويجب قضاؤه على الفور وذلك يوم الشك اذا تبين كونه من رمضان فان وجوب الفور فيه مبني على وجوب  
الامساك فله النورى في شرح المهذب عن المتولى والصحيح وجوب الامساك فيكون الصحيح هنا وجوب قضائه



فورا فراجع شرح المذهب اه حل (قوله ونخرج رمضان) أي المذكور مصر بحاق قوله امسالك في رمضان المتعلق بالسائل الخمسة والمذكور ضمنا في الضمير في قوله ويلزم من ان خطأ بقطرة فالضمير في يلزم راجع على الامسالك بقيد كونه في رمضان كما صنع الشرح في حله فقوله فلا امسالك فيه أي لا واجب ولا مندوب لكن تبقى الامسالك في غير رمضان في صور التدب في رمضان لا يتأتى في جميعها اذ لا يتأتى في اسلام الكافر ولا افاقة المجنون لان الكافر لا يتصور ان يسلم وهو صائم في غير رمضان والمجنون لا يفقه وهو صائم ايضا تأمل (قوله ليس في صوم شرعي) بخلاف فاقد الطهورين فانه في صلاة شرعية والفرق ان المفتي قد هتار كن وهناك شرط اه شرح مر اه شورى ومع ذلك فانظروا انه ثبت له احكام الصائمين فيكرة له شم الرياحين ونحوها ويؤيده كراهة السؤال في حقه بعد الزوال على المعتمد فيه اه ع ش على مر

\*(فصل في فدية قوت الصوم الواجب)\* أي وجوده او عدمه أي في بيان ما يوجبها وما لا يوجبها وينبغي ان يراد في الترجمة وما يذ كرمها من قوله لا من مان وعليه صلاة أو اعتكاف كإزاده ع ش على مر ومن الكلام على الكفارة بقوله ويجب مع قضاء كفارة الخ الفصل كإزاده ع ش هنا وذلك لان الفدية لا تشمل الكفارة بل هي غيرها كما يعلم من التحريم حيث قال باب الكفارة وعدمها كفارة الجماع في رمضان ثم قال باب الفدية هي ثلاثة أنواع الاول مد لا تطار في رمضان الحـ ل أو رضاع أو كبر ولنا خير قضاء رمضان بلا عـ ذوال رمضان آخر الثاني مدان لازالة شعرتين في الاحرام الثالث دم لقتل سيد ووطء اه باختصار وقوله والواجب لبيان الواقع لا الاحتراز اه ع ش (قوله من الاحرار) ليس قيدها وانما قيده لاجل قوله أخرج من تركته لكل يوم مد وحيث لا فرق بين الحر والرقيق فلا قريب ان يصوم عنه أو يطعم لانهم صرحوا بان الرقيق اذا مات وعليه كفارة للسيد ان يطعم عنه لانه لا تركته وقياسه ان القريب فيه مخير بين الصوم وبين الاطعام اه برماوى (قوله أيضا من الاحرار) أي كالأب وبعضاً أخذ من تعليل الاحتراز عن الرقيق بانه لا تركته له فيخرج عن المبعوض فانه يورث عنه مامله ببعضه الحر ويخرج منه ديونه ومنها الفدية فيخرج عن كل يوم فاته مدوان كان بينه وبين سيده مهياة اه ع ش (قوله أو كفارة) أي عن عمن أو تمنع أو قتل أو ظهار وهذا هو المعتمد اه برماوى (قوله فان قبل تمكنه) المراد بالتمكن ان يدرك زماناً قبل الصوم قبل موته بقدر ما عليه ولو قبيل رمضان الثاني خلافاً لابن أبي هريرة وخرج ما لو عجز في حياته بمرض أو غيره فانه لا يصام عنه مادام حيا وهل يتصدق عنه أو يعتق راجعه اه برماوى (قوله فلا تدارك للفائت) أي لا بقضية ولا قضاء اه شرح مر قال شيخنا هذا قد يخالف ما يأتي من ان من أفطر لهرم أو عجز عن صوم لزمانة أو مرض لا يرجي برؤه وجب عليه مد لكل يوم وقد يجاب بأن ما يأتي فيمن لا يرجو البرء وما هنا في خلافه ثم رأيت في سمن مائه لا يشك على ما تقر الشيخ الهرم اذا مات قبل التمكن لان واجبه اصاله الفدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضي انتهى اه ع ش (قوله ولا اثم) أي مادام عذره باقيا وان استمر سنين لان ذلك لا ينافي في الاداء بعذر في القضاء به أول اه شرح مر (قوله ان فات بعذر) قيد في كل من قوله فلا تدارك ولا اثم اه حل ويدل عليه صنيع الشرح (قوله كترض استمر الى الموت الخ) أي وكل من استمر مسافرا أو المرأة حمله أو مرضا الى الموت اه شرح مر (قوله سواء فات بعذر أو غيره) أي ويأتي في صورتين كما في ع ش على مر وعبارته قوله وان مات بعد التمكن أي وقد فات بعذر أو غيره اثم كما أفهمه المتن وصرح به جمع متأخرون وأجروا ذلك في كل عبادت واجب قضاؤها وأخرها مع التمكن الى ان مات قبل الفعل وان ظن السلامة فيعصى من آخر زمن الامكان كالخج لانه لم يعلم الا بخروج كان التأخير له مشروطا بسلامة العاقبة بخلاف الوقت المعلوم الطريقين لا اثم فيه بالتأخير عن زمن امكان أدائه اه جج انتهت فاعلم من هذا ومن قول الشرح فان فات بلا عذر الخ انه يأتي ويجب التدارك في ثلاث صور وانه لا اثم ولا تدارك في صورة وهي قول المتن فان قبل تمكنه من قضاؤه تأمل (قوله أخرج من تركته) أي وجوبها والاخراج أفضل من الصوم

ونخرج رمضان غيره فلا امسالك فيه كندرو قضاء لان وجوب الصوم في رمضان بطريق الاصاله ولهذا لا يقبل غيره بخلاف أيام غيره ثم الممسك ليس في صوم شرعي وان أثيب عليه فلا ارتكب فيه محذور الم يلزم مسوى الاثم

\*(فصل)\* في فدية قوت الصوم الواجب (من فاته) من الاحرار (صوم واجب) ولونذرا أو كفارة (فان قبل تمكنه من قضاؤه فلا تدارك) للفائت (ولا اثم) بقيد زده بقولي (ان فات بعذر) كترض استمر الى الموت فان فات بلا عذر اثم ووجب تداركه بما سيأتي (أو مات بعده) سواء أفاته بعذر أو غيره (أخرج من تركته لكل يوم) فان صومه (مد) وهو رطل وثلاث كما مر وبالكيل المصري نصف قدح والاصل في ذلك خبر من مات وعليه صيام شهر



لان في اجزاء الصوم خلافا بخلاف الاطعام فانه يجزى باتفاق اه من ع ش على هر لما اذا لم يخلف تركه  
فلا يلزم الوارث اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك وينبغي نفيه لمن عدا الورثة من بقية الاقارب اذا لم يخلف تركه  
او خلفها وتعدي الوارث بترك ذلك اه شرح هر وقوله ولا صوم وانما لم يجب عليه الصوم في هذه الحالة  
لكون الميت لم يخلف تركه يتعاقبها الواجب اه ع ش عليه ولو لم يترك بعض الورثة انا الصوم واخذ الاجرة جاز  
او قال بعضهم تطعم وبعضهم تصوم اوجب الاولون بالنسبة لقدر حصتهم فقط كل جزء الزركشي وابن العماد لان  
اجزاء الطعام مجمع عليه ولو تعدد الوارث ولم يصم عنه قريب بوزعت عليهم الامداد على قدر اربهم ثم من خصه  
شيء له اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسرى في الصوم نعم لو كان الواجب يوما لم يجز تبعض واجبه صوما واطعاما  
لانه بمنزلة كفارة واحدة اه شرح هر وقوله لم يجز تبعض واجبه أي فالطريق ان يتفقوا على صوم واحد  
او يخرجوا مد طعام فان لم يفعلوا شيئا من ذلك وجب على الحاكم اجبارهم على الفدية أو أخذ من تركه  
واخراجه اه ع ش عليه ولعل المانع من وقوع الصوم الذي صام من خصه الصوم عن الميت كونه فواء عن  
خصوص حصته اه رشيدى (قوله فليطعم عنه) بالبناء للمفعول ونائب الفاعل هو قوله عنه ومسكيناه مفعول  
به منصوب وكان القياس ان ابنته هو لقوله في الخلاصة

ولا ينوب بعض هذى ان يوجد \* في القمام مفعول به وقد ورد

فما هنا على حد قوله وقد ورد اه شيخنا وعبارة ع ش قوله فليطعم عنه الرواية بالفتح وتقييده في الحديث  
بالشهر لعله لكونه كان جواب سائل والافضل لا يتقيد بالشهر وكتب عليه العلامة الشورى قوله مسكينا  
قال العراقي الرواية بالنصب وكان وجهه اقامة الظرف مقام المفعول كما يقام الجار والمجرور مقامه وقد  
قرئ ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وفي رواية ابن ماجه وابن عدى مسكين بالرفع على الصواب اه  
سيوطى وقوله على الصواب مراده به المشهور لانه خطأ لما قدمه من توجيهه النصب انتهت (قوله من  
جنس فطرة) عبارة شرح هر من غالب قوت بلده انتهت قال ج ويؤخذ مما مر في الفقرة ان المراد هنا  
بالبلد التي يعتبر غالب قوتها المحل الذي هو فيه عند أول مخاطبته بالقضاء اه اه ع ش على هر (قوله أيضا  
من جنس فطرة) قال القفال ويعتبر بفضلهما باعتبار ثم اه ج أقول يتأمل مع كون الفرض انه ما نتوان  
لواجب تعلق بالتركة وبعد التعاقب بالتركة فأى شيء عليه بعد موته يحتاج في اخراج الكفارة الى زيادتها يخرجها  
عنه بل القياس ان يقال يعتبر لوجوب الانحراج فضل ما يخرجها على مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الاذى ان  
فرض ان على الميت دين اه ع ش على هر ولو عجز عن ذلك في حياته لم تثبت في ذمته كالفطرة كذا قيل  
والاعتماد ثبوت ذلك في ذمته لان حق الله تعالى المالى اذا عجز عنه العبد وقت الوجوب استمر في ذمته وان لم يكن على  
جهة البدل اذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك اذ سببه فطره بخلاف زكاة الفطر اه حل والظاهر ان هذا  
الكلام لا يعقل لان فرض المسئلة ان الشخص الذى عليه اه ومات وخلف تركه واذا كان كذلك فكيف  
يتحمل قوله ولو عجز عن ذلك الخ تأمل (قوله حملا على الغالب) يبنى ان الفطرة على الغالبية والفدية تاديرة فتعفى  
النادر على الغالب بجامع الخ هذا ما ظهر بعد التوقف فيه والسؤال عنه اه زى اه ع ش (قوله أو صام  
عنه قريبه الخ) لا يقال هذا الخير لا يتأتى في الكفارة المرتبة لانه لا يجوز الانتقال الى خصلة حتى يعجز عما قبلها  
وفي الكفارة الاعتاق مقدم ثم الصوم ثم الاطعام لانا نقول فرض المسئلة انه مات وهو عجز عن الاعتاق لانه  
لا يجب عليه الصوم الاحتشوا الطعام الذى يخرج له فدية عن الصوم لانه أخذ خصال الكفارة التي على  
الميت لانه لو كان كذلك لاعتبر بقدوم الصوم عليه لما صح التخيير وصرف امداد الواحد اه شيخنا ويشترط  
في القريب ان يعرف نسبته منه بعد في العادة قريبه اه برلى اه سم على البهجة اه ع ش على  
هر وفي الشورى ما نصه وانظر لو صام السيد هل هو كالقريب أو الاجنبى توقف فيه شيخنا الزايدى ومال الى

فليطعم عنه مكان كل يوم  
مسكيناه واه الترمذى  
وصحح وقفه على ابن عمر  
(من جنس فطرة) حملا على  
الغالب بجامع ان كلا منهما  
طعام واجب شرعا فلا يجزى  
تخوذه قيق وسويق (أو صام  
عنه قريبه) وان لم يكن علميا  
ولا وارثا (مطلقا) عن  
التقييد بان .



الاول لما بينهما من العلة فليحرم اه ويشترط في القريب اذا صام أو اذن البلوغ لا الحرية وكذا يشترط في  
 الاجنبي اذا صام بالاذن البلوغ لا الحرية والفرق بين البلوغ حيث اشترط فيهما والرق حيث لم يشترط ان  
 الرقيق من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي اه من شرح مروج (قوله أو اجنبي باذن) قضية كلام  
 الراعي استواء القريب وماذون الميت فلا يقدم أحدهما على الآخر لان القريب قائم مقام الميت وكأنه  
 ماذون له أيضا وعليه بلوصام عن الميت قدر ما عليه فان وقع ذلك مرتباً وقع الاول عنه والثاني فلا لصام  
 ولو وصام ما احتمل ان يقع الوقع واحد منهما عن الميت لا بعينه ولا استرخ عن الصائم ولا يصح للاجنبي المأذون له  
 من الميت أو القريب ان يأذن لغيره فاذا اذن والحالة هذه لا يعتد باذنه اه ع ش على م ر ولو صام عنه  
 ثلاثون بالاذن في يوم واحد أجر أسوأ كان قد وجب فيه التتابع أم لا لان التتابع انما وجب في حق الميت  
 لمعنى لا يوجد في حق القريب ولانه التزام معتزلة على اصل الصوم فستقطعت بموته اه شرح م ر (قوله  
 أو من قريبه) لو قام بالقريب ما يمنع الاذن كصبا وجنون أو امتنع من الاذن والصوم أو لم يكن قريباً اذن  
 الحاكم فيما يظهر اه شرح م ر وقوله اذن الحاكم أي وجوباً لان فيه مصلحة للميت والمحاكم يجب عليه  
 رعايتها والكلام فيما لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت اه ع ش عليه (قوله باجرة أو دونها) راجع  
 للمستثنين كما وجد من الرشيدي على م ر والاجرة عند استئجار الوارث من رأس المال كما في شرح م ر  
 وقوله من رأس المال محل ذلك حيث كان حائراً أو غيره واستأجر باذن باقي الورثة والا كان ما زاد على ما يخصه  
 تبرعاً منه فلا تعلق لشيء منه بالتركة اه ع ش عليه وأما عند استئجار غيره فعلى المستأجر نفسه كفى الرشيدي  
 تأمل (قوله كالحج) أي قياساً على الحج في مطلق الصلة لان الحج الواجب لا يتوقف فعله عن الغير على اذن كما قال في  
 الرخصة ولغيره ان يحج عنه فرضا بغير اذنه أو يقال كالحج أي المنسوب من حيث التوقف على الاذن لان الحج  
 المنسوب يتوقف عليه اه شيخنا (قوله ونحو الصبي الح) ما ذكره من الخبرين ثبت صحة صوم القريب  
 وأما صحة صوم الاجنبي بالاذن فلم يذكر له دليل لكن يؤخذ من كلامه بعد ان دليله القياس على القريب  
 لانه اذا صام بالاذن كان في معنى صوم القريب وأشار الى هذا بقوله لانه ليس في معنى ما ورد به الخبر ومقتضاه  
 انه اذا كان بالاذن يكون في معنى ما ورد به الخبر فيلحق به تأمل وقوله لم يذكر له دليل لا ممنوع بل ذكر له  
 القياس على الحج اذ هو شامل لصوم القريب والاجنبي (قوله بخلافه بلاذن) أي فلا يجوز ان يستعمل بالصوم  
 وفارق نظيره في الحج حيث يصح من الاجنبي بلاذن من الميت ولا من القريب بان له أي الصوم بدلا وهو الاطعام  
 وبانه لا يقبل النيابة في الحياة تضيق فيه بخلاف الحج فانه يقبل النيابة حيث كان الميت معصوماً أو أهلاً له أي  
 الاجنبي ان يستعمل بالطعام لانه محض مال كالدن أو يفرق بانه متبادل عما لا يستعمل به الا قرب لِكلامهم  
 وخزميه الزركشي الثاني اه شرح م ر مع زيادة لع ش عليه (قوله لم يصم عنه) أي لانه ليس من أهل  
 العبادات الا أن اه ع ش على م ر أي بل يجب اخراج الممن تركه لانه بمثابة قضاء دين لزمه فلا ينافي كون  
 له من موته فبإيه فكان المناسب عدم اخراج ذلك اه حل (قوله لا من مات وعليه صلاة أو اعتكاف)  
 وفي الاعتكاف قول انه يفعل عنه كالصوم وفي الصلاة قول ايضا انها تفصل عنه سواء أوصى بها أو لا حكماء  
 العبادي من الشافعي وغيره عن اسحق وعطاء الخريفي لكنهم معول بل نقل ابن برهان عن القديم انه يلزم الولي  
 ان خلف تركه ان يصلي عنه كالصوم وفي الصلاة أيضا وجه عليه كثيرون من أصحابنا انه يطعم عن كل صلاة  
 مدا واختار جمع من محقق المتأخرين الاول ونقل به السبكي عن بعض أقاربه وبما تقر به لم ان نقل جمع  
 شافعية وغيرهم الاجماع على المنع المار به اجماع الاكثر وقد نقل في الاعتكاف عن ميت تركت في  
 الطواف قائم ما يفعل ان قته تعالى وكذا لو نذر ان يعتكف ما نذر ان يعتكف الولي أو ماذونه عنه ما نذر  
 اه ج (قوله لعدم ورودها) وهل تنس الصلاة أو لا الا قرب الاول خروجاً من خلاف من أوجب في الصلاة

(أو اجنبي باذن) منه  
 بأن أوصى به أو من قريبه  
 بأجرة أو دونها كالحج  
 ونحو الصبي الح  
 وعليه صيام صام عنه عليه  
 ونحو مسلم انه صلى الله عليه  
 وسلم قال لامرأة قالت ان  
 أمي ماتت وعليها صوم نذر  
 أفصوم عنها صومي عن  
 أمك بخلافه بلاذن لانه  
 ليس في معنى ما ورد به الخبر  
 وظاهره لو مات مرتد لم  
 يصم عنه وقول باذن أعم  
 من قوله باذن الولي (لا من  
 مات وعليه صلاة أو  
 اعتكاف) فلا يفعل عنه  
 ولا ذنبه لعدم ورودها



المنقول عن ج ه ع ش على هـ (قوله نعم لو نذر ان يعتكف صائماً) أى أو يصوم معتكفاً بالاولى  
 اذا فرض افادة قضاء الاعتكاف تبعاً للصوم لان الاعتكاف لا يقضى اهـ حل (قوله اعتكف عنه عليه  
 صائماً) أى جازان يعتكف صائماً فان لم يفعل الولي ذلك بقي الاعتكاف في ذمة الميت اهـ ع ش على هـ  
 ويجوز ان يعتكف الاجنبي صائماً بالاذن اهـ شويبري (قوله ويجب المد) أى ابتداء لا بد لاحقاً لو زال عذره  
 قبل ان تخرج الفدية لم يجب عليه الصوم بل يخرج الفدية ولو تكلف الصوم فلا فدية عليه كقوله في الكفاية عن  
 البند نجي كالتكليف من سقطت عنه الجمعة فعلمنا حيث أجزأته عن واجبه فلا يرد عليه قول الاسنوي قياس  
 ما صححه من انه مخاطب بالفدية ابتداءً لعدم الاكتفاء بالصوم وقضية كلامهما ان من ذكر اذا عجز عن الفدية  
 ثبتت في ذمته كال كفارة وهو كذلك وما بحثه في المجموع من انه ينبغي هنا عكسه وهو عدم ثبوتها في ذمته كال فطرة  
 لانه عاجز حال التكليف بالفدية وليست في مقابلة جنابة ونحوها رد بان حق الله تعالى المال اذا عجز عنه العبد  
 وقت الوجوب استقر في ذمته وان لم يكن على جهة البدل اذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك اذ سببه فطره بخلاف  
 زكاة الفطر اهـ شرح هـ وفي الحاشي ما نصه فالمعذور مخاطب بالمد ابتداءً فلو تكلف وصام لم يجب عليه المد  
 واعترض بانه حيث كان مخاطباً بالمد ابتداءً كان القياس ان لا يجزى به الصوم وأجيب بانه مخاطب بالمد ابتداءً  
 حيث لم يرد الصوم والا كان هو المخاطب به ولو أخرج المد ثم قدر بعد الفطر على الصوم لم يلزمه القضاء فان قيل  
 فما الفرق بينه وبين المعضوب حيث يلزمه الحج بالقدرة عليه بعد الاتيان به أجيب بان المعذور هنا مخاطب بالمد  
 ابتداءً كما علمت فأجزأ عنه والمعضوب مخاطب بالحج وانما جازن له الانابة للضرورة وقد بان عدمها اهـ (قوله  
 اسكل يوم) أى ولو تغير اوله انما جاز من اول ليلته وليس له الانحراج عن المستقبل اهـ برماوى وعبارة شرح هـ  
 ولو أخرج نحو الهزم الفدية عن السنة الاولى لم يلزمه شئ عن التأخير وليس له ولا العامل والمرضع الاتيين  
 تعجيل فدية يومين فأكثر ولهم تعجيل فدية يوم فيه أو في ليلته انتهت (قوله على من أفطر فيه) الضمير عائدة على  
 رمضان كما صرح به هـ في شرحه وان لم يسم بذكر بخصوصه ولعل المسوغ كونه معلوماً من لواحق الكلام  
 وعبارة شرح هـ والاطهر وجوب المد على من أفطر في رمضان الكبير كأن صار شيخاً هراً لا يطبق الصوم في  
 زمن من الزمان والارزاقه في ما يطبقه فيه ومثله كل عجز عن صوم واجب سواء رمضان وغيره لمائة أو  
 مرض لا يرجح برؤه أو مشقة شديدة لم يقهول يتكافأ انتهت وعبارة ج والاطهر وجوب المد ولا قضاء عن  
 كل يوم من رمضان أو نذر أو قضاء أو كفارة على من أفطر لكبير أو المرض الذى لا يرجح برؤه بان يلحقه بالصوم  
 مشقة شديدة لا تطاق عادة لان ذلك جاء عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم وفارق المريض المرحو  
 البرء والمسافر بانهم ما يتوقعان زوال عذرهما ما امن يقدر على الصوم في زمن لنحو برده أو قصره فهو كمرجو البرء  
 انتهت فتقول الشارح ككبير أو مرض الخ الكاف فيه استقصائية اذ لم يبق فرداً آخر يجب عليه المد دون القضاء اهـ  
 وعلى ما قاله ج يكون الضمير عائداً على الصوم الواجب من حيث هو لا يشترط رمضان ثم ظهر فرداً آخر يجب فيه  
 المد بلا قضاء وذلك فمن نذر صوم الدهر أى العمر وصح نذره بان لم يخف ضرراً أو فوت حق فانه اذا أفطر يوماً  
 وجب عليه المد بلا قضاء لعدم وقت يقضى فيه كافي شرح التحرير للمؤلف فعليه تكون الكاف التمثيل (قوله  
 المراد لا يطبقونه) فان قلت أى قرينة على ان المراد ذلك قلت يمكن ان تكون قد وجدت عند التزول قرينة مخالفة  
 فهم منها ذلك ولا يضر عدم صحتها فليتأمل اهـ ثم على البهجة اهـ ع ش على هـ (قوله ثم يجزون)  
 بكسر الجيم وفتحها اهـ برماوى (قوله لا يتخذ آدمي) الا آدمي ليس يقيد بل مثله كل حيوان محترم اهـ شيئاً  
 ويشبهه صنيع الشارح حيث اقتصر في المفهوم على المال وأصله في شرح هـ وقوله مشرف على هلاك  
 ليس يقيد أيضاً بل المداران يخاف عليه من حصول مبيع التيمم كلف عضواً أو بطلان منفعة انتهى شيئاً  
 ح ف وعبارة البرماوى قوله مشرف على هلاك أى تلف شئ من نفسه أو عضوه أو منفعة ذلك انتهت (قوله

نعم لو نذر ان يعتكف  
 صائماً اعتكف عنه  
 وليصائماً في التهذيب  
 (ويجب المد) لكل يوم  
 (بلا قضاء على من أفطر)  
 فيه (لغيره لا يرجح برؤه)  
 ككبر ومرض لا يرجح برؤه  
 لاية وعلى الذين يطبقونه  
 المراد لا يطبقونه أو يطبقونه  
 في الشبب ثم يجزون عنه  
 في الكبر وروى البخارى  
 ان ابن عباس وعائشة كانا  
 يقرآن على الذين يطبقونه  
 ومعناه يكفون الصوم فلا  
 يطبقونه وقول لغيره الى  
 آخره أعسم من قوله لكبير  
 (ويضاء على غير متحيرة  
 أفطر) اما (لا يتخذ آدمي)  
 معصوم (مشرف على  
 هلاك) بفرق أو غيره ولم يمكن  
 تحليفه الا بغير



أيضا لا تقاذ آدجى الخ) محله في متقد لا يباح له الفطر لولا الاتقادا ما من يباح له الفطر لعذر كسفر أو غيره فأفطر فيه عند الاتقاد ولو بلانية الترخيص قال الأذرى فالظاهر أنه لا فدية ويجه تقييده بعمام آتفاق الحامل والمرضع اه شرح م ر أي بان أفطر لهما السفر أو أطلق لا الاتقاد وقال قبل ذلك في الحامل والمرضع ما نصه أو على الولد وحده ولو من غيرهما بان خافت الحامل من اسقاطه وخافت المرضع من أن يقل اللبن فيمك الولد لزمتهما مع القضاء الفدية في الأطر في مالهما وإن كانتا سفرتين أو مريضتين نعم إن أفطر نالاجل السفر أو المرض فلا فدية عليهما وكذا إن أطلقنا في الأصح اه أي بان لم يربط بالفطر خصوص الولد ولا السفر أو المرض اه ع ش (قوله أو لحوف ذات ولد عليه) أي ما لم تكن احدهما مريضة أو مسافرة وتفطر بسبب المرض أو السفر أو تطلقا أو أفطرت بسبب الحمل والرضاع فأنه يجب اه برماوى (قوله أيضا ولحوف ذات ولد عليه) ويجب عليها الفطر وإذا امتنعت ولم ترضع موات الولد فلا ضمان عليها لأنم تجددت فيه صغرا اه برماوى (قوله أو مرضع) شمل كلامه المستأجرة للأرضاع وانما لزمها الفدية ولم يلزم الاجير دم التمتع لأن الدم ثم من تمة الحج الواجب على المستأجر وهذا الفطر من تمة المنافع اللازمة للمرضع وما يجتبه الشيخ من أن محل ما ذكر في المستأجرة والمتطوعة إذا لم توجد مرضعة فطرة أو صائغة لم يضرها الأرضاع بحول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها إلى الإفطار قبل الاجارة والا فلا اجارة للأرضاع لا تكون الاجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها اه شرح م ر وقوله بحول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها الخ أي وحيث فلا تصح الاجارة لعدم قدرتها على تسليم المنفعة شرعا وخرج بذلك ما إذا لم يغلب على ظنها ما ذكر فتصح الاجارة ويجوز لها الفطر بل يجب ويمنع عليها دفع الطفل لغيرها وهذا موضوع كلام الاصحاب وهو حاصل قوله والا فلا اجارة الخ اه رشدى (قوله ولو كان في المرضع من غيرها) ولو كان غير آدجى ولو كانت مستأجرة أو متبرعة بل ولو كان الحمل في الحامل من زنا ولا يتعدا المبدى بعد المتقد أو الخوف عليه لأنه بدل عن الصوم بخلاف العقيقة لأنها فداء عن كل مولود اه حل (قوله ارتفق) أي انتفع به شخصان وهما الغريق والفطر وارتفق المفطر تابع لارتفاق الغريق كفى المرضع وتستقر في ذمة الحامل أو المرضع أو المعتذر لا عسار أو ورق إلى اليسار بعد العتق اه برماوى (قوله أيضا ارتفق به شخصان) أي حصل به رفق وانتفاع لشخصين وهما المنقذ والمشفى على الهلاك فلما انتفع بالفطر شخصان وجب الأمران القضاء والفدية اه شيخنا ح ف (قوله وأخذ في الثانية بضمها من الآية السابقة) وهى قوله وعلى الذين يطيقونه فدية فأولها بعضهم على تقدير لا وقال ابن عباس إنها منسوخة في حق غير الحامل والمرضع أي ولم تنسخ في حقهما إلا أنه زيد عليهما القضاء عما كان في صدر الاسلام لأن الانسان القادر على الصوم كان في صدر الاسلام بخير بين الصوم وبين الفطر بلا قضاء وعليه الفدية والتقدير في الآية وعلى الذين يطيقونه فدية أو صوم كما قاله بعض المفسرين اه شيخنا (قوله قال ابن عباس الخ) هذا دليل لوجه الأخذ اه شيخنا (قوله لم تنسخ في حقهما) أي وتضمنت في حق غيرهما ما بقوله تعالى فمن تطوع خيرا فان ذلك يدل على عدم الوجوب على من سواهما فان قلت لم لا كان ذلك تخصيصا لآله انما خرج بعض افراد العام فالجواب ان الافراد مرادة وإذا كانت الافراد مرادة كإن الانخراج نسخا العام لا تخصيصا ولأنه يشترط في التخصيص بقا جميع مخرى من مدلول العام وهو هنا ليس كذلك اه شوبرى (قوله أو مع ولهمهما) ان قلت هو في معنى فطر ارتفق به شخصان قلت نعم ولكن وجد مانع من وجوب الفدية وهو خوفهما على نفسيهما ومقتضى وجوبها وهو خوفهما على الولد فطلب المانع كما هو القاعدة اه ج (قوله وبخلاف من أفطر متعديا) أي فلا فدية عليه ولا يربط بها الحامل والمرضع بان الفدية غير متقدمة بالأثم بل انما هى حكمة استأثر الله بها ألا ترى ان الرد في شهر رمضان أغش من الوطء مع أنه لا كفارة فيها وفارق أيضا لزوم الكفارة في اليمين الغموس وفي القتل عمد ادعوا بان الصوم عبادة بدنية والكفارة فيها على خلاف

(أو لحوف ذات ولد) حامل  
أو مرضع (عليه) فقط  
ولو كان في المرضع من غيرها  
لأنه نظر ارتفق به شخصان  
وأخذ في الثانية بضمها  
من الآية السابقة قال ابن  
عباس لهما لم تنسخ في حقهما  
رواه البيهقي عنه بخلاف  
ما لو خافتا على أنفسهما  
وحدهما أو مع ولهمهما  
وبخلاف من أفطر متعديا



الاصل فيقتصر فيها على ما ورد فيه نص أو كان في معناه بخلافه في تينك تعم يلزمه التفرير اه شرح مر (قوله  
أولا فلا تفتقر مال) سواء كان له أو لغيره ولو كان الاتفاذي عليه اه حل (قوله بخلاف المتخيرة إذا أفطرت الخ)  
محل ما ذكر إذا أفطرت ستة عشر يوما أقل فإن أفطرت أز يدمن ذلك وجبت الفدية قلنا زاد على الستة عشر  
لأنها أكثر مما يحتمل فساد به بالحض حتى لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربع عشرة يوما تبس عليه  
الجلال اليلقيني اه شرح مر (قوله كن أخر قضاء رمضان) وقوله فان عليه مع القضاء المدأى إذا كان عامدا  
علما بحرمة التأخير وان كان مخالطا للعلماء لان جهل التكرار فلا يعذر فيه كالأول علم حرمة الكلام في الصلاة  
وجهل البطالة به اه حل ولا فرق في لزوم الفدية بالتأخير بين من فاتته الصوم بعذر ومن فاتته بلا عذر ولكن  
سيأتي في صوم التطوع تبع العلم انقله في الروضة عن التهذيب وأقره ان التأخير للسفر حرام وقضيت لزومها ويمكن  
ان يقال لا يلزم من الحرمة الفدية وقضية كلاهما انه لو شئ أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في شعبان  
مثلا ولم يقض فيه لزوم الفدية وهو ظاهر وان نظرقه الاسوى اه شرح مر (قوله أيضا كن أخر قضاء  
رمضان الخ) خرج من وجبت عليه الفدية ابتداء المذكور في قول المتن سابقا ويجب المذهب لا قضاء الخ وأخر  
اخراجها حتى دخل رمضان آخر فانه لا يجب عليه فدية للتأخير اه من شرح مر وعش عليه ونبه عليه  
الشارح بقوله فيما يأتي بخلافه في الكبر ونحوه وهذا في الاحرار واما الرقيق فلا يلزمه الفدية قبل العتق  
بتأخير القضاء كما أخذ بعض المتأخرين من كلام الرازي في نظيره لان هذه فدية مالية لا بدخول الصوم فيها  
والعبد ليس من أهلها لكن هل يجب عليه بعد عتقه الاوجه عدم الوجوب وقيل نعم أخذ من قولهم ولزمت  
ذمة عاجز وما قرى به البغوى من انه لم يكن من أهل الفدية وقت الفطر بخلاف الحر صحيح وان زعم بعضهم انه  
يمكن الجواب عنه بان العبرة في الكفارة بوقت الاداء لا بوقت الوجوب لظهور الفرق هو ان المكفر ثم أهل  
لوجوب في حالتيه وانما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فانه غير أهل لالتزام الفدية وقت الوجوب اه شرح  
مر (قوله قضاء رمضان) أى أو شيئا منه لا غيره ولو واجبا وان اتم وقوله مع تمكنه بان خلى عن المرض والسفر  
قدر ما عليه بعد يوم عيد الفطر في غير النحر وأيام التشريق اما اذا لم يحل كذلك فلا فدية لان تأخير الاداء بذلك  
بإثر القضاء أولى اه برماوى (قوله مع تمكنه) خرج به ما لو أخره بعد ذكر كائن استمر مسافرا أو مريضا أو المرأة  
حاملًا أو مريضا إلى قابل فلا شيء عليه بالتأخير مادام العذر باقيا وان استمر منين لان ذلك باثر في الاداء بالعذر في  
القضاء به أولى وأخذ الأذرع من كلامهم ان التأخير جهلا أو نسيانا عذر فلا فدية به وسبقه الى ذلك الروايات  
لكن يخصه بمن أفطر لعذر والاوجه عدم الفرق ويبحث بعضهم سقوط الاثم به دون الفدية ومثلها الاكرام كما  
في نظائر ذلك وموته أثناء يوم منع تمكنه منه اه شرح مر أى فلا يكون سببا في ترك الفدية اه عش عليه  
(قول المتن حتى دخل رمضان آخر) هذا مفروض في الحى وقول الشارح بعده حتى دخل رمضان آخر  
مفروض في حق الميت فصنعه يقتضى ان كلاما من المسائلتين يتوقف وجوب الفدية فيه على دخول رمضان  
القابل وان تحقق القوان قبله ويش من ادراك القضاء قبله وكلام مر في هذا المحل متناقض كل التناقض كما  
نبيه عليه الرشيدى وكلام الروض وشرحه يقتضى ان المسائلتين على حد سواء في ان الوجوب لا يتوقف  
على دخول رمضان القابل بل المدار على تحقق القوان فعلى هذا يكون التعيد بدخول رمضان ليس قيدا  
في المسائلتين ونص عبارته أى الروض مع شرحه (وتجب فدية التأخير بتحقيق القوان ولو لم يدخل  
رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فبات لبوا في خمس من شعبان (ثم خمسة عشر مديا عشرة الاصل) أى  
أصل الصوم (وخسة للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة) قال في الاصل بعد هذا واذا لم يبق بينه وبين  
رمضان السنة الثانية ما يسمع قضاء جميع القات فهل يلزمه في الحال الفدية عملا لا يسه أم حتى يدخل رمضان  
وجهاه كالوجهين فيمن حلف ليا كان هذا الرغيغ غدا فقلت أى باتلانه قبل الفدية هل يحث في الحال أم

أولا فلا تفتقر مال مشرف  
على هلاكه وبخلاف المتخيرة  
إذا أفطرت لشيء مما ذكر  
فلا تجب الفدية للشك في  
الاخيرة فوقياسا على المريض  
المرجوح برؤة في الاولين  
ولان ذلك ليس في معنى  
فطر ارتفق به شخصان في  
الثالثة ولا في معنى الادى  
في الرابعة والتعدي بالادى  
وبغير المتخيرة من زيادة  
(كن أخر قضاء رمضان مع  
تمكنه منه) حتى دخل  
رمضان (آخر)



بعد مجيء الفسد اه وقضيته تصحج عدم لزوم قبل دخول رمضان لكن ماذا كره قبله فبما لو كان عليه عشرة أيام صريح في خلافه ذكره السبكي والاسنوي ورد ابن العماد بانه لا مخالفة فان الازمنة المستقبلية يقدر حضورها بلوت كالحال به وهذا مقنود في الحى اذ لا ضرورة الى تعجيل الزمان المستقبل في حقه والزكشى بان الصواب هو الاول أى لزوم الفدية في الحال قال ولا يلزم من التشبيه بمسألة الرغيف خلافه ثم فرق بين صورتي الصوم وصورة اليمين بانه مات هنا عاصياً بالتأخير فلزمته الفدية في الحال بخلاف صورة اليمين وبانه هنا قد تحقق اليأس بفوات البعض فلزم بمجمله بخلافه في اليمين لجواز موته قبل الفدية لا بحث وكلام المصنف موافق لهذا اه بحروقه (قوله فان عليه مع القضاء الكفارة) أى والاثم اه جلال وهذا صريح في أنه أخوه عامدا عالماً بالتحريم فلا فدية على ناس أرحام ولولمات بغير عذر خلافاً للطبيب ولا بد من كونه موسراً أيضاً قال الخطيب وغيره بما في الفطرة وقال بعضهم المعتبر يساره بزيادة على كفاية نمونه العمر الغالب لانه كفارة وهل المعتبر يساره بذلك في يوم من السنة أو في جميعها كالمرا أو في قدر ما عليه وهل اذا أعسر تسقط عنه أو تستقر عليه حر ذلك اه قل عليه (قوله فان عليه مع القضاء المد) أى وعليه الاثم أيضاً وانما جاز تأخير قضاء الصلاة الى ما بعد صلاة أخرى مثلاً بل الى سنين لان تأخير الصوم الى رمضان آخر تأخير الزمان لا يقبله ولا يصح فيه فهو كتأخير عن الوقت بخلاف قضاء الصلاة فانه يصح في كل الاوقات ولا يرد عليه انه يقتضى مجيء الحكم فيما هو قبيل عيد النحر اذا التأخير اليه تأخير لزمان لا يقبله لان المراد تأخير الزمان هو تأخير الزمان لا يقبله فالتقي العبد على ان ابراد ذلك غفلة عن قولهم في الاشكال مثلها اه شرح مر نعم ان كان فطره موجبا للكفارة العظمى كالجماع لم يلزمه فدية بالتأخير قاله شيخنا مر تبعا لادعوا عدم مخالفة شيخنا الزياى نظر الى اختلاف الموجب مع ان التأخير طارئ بعد لزوم الكفارة وهو الوجه فرده اه قل على الجلال (قوله ولا يخالف لهم) أى فصار اجماعا سكوتيا اه ع ش (قوله ويتكرر بتكرار السنين) وهل يعتبر التمكن في كل عام أو يكفي لتكرار الفدية وجود التمكن في العام الاول الظاهر الاول كما يرشد اليه قول البغوى ان المتعدي بالفطر لا يعذر بالسفر في القضاء اه سم على المنهج والذى نقرر في مجلس مر معه بحضرة العلامة الطباوى الاول اه ع ش على مر (قوله بخلافه في الكبر الخ) عبارة شرح مر ولا شئ على الهرم والزمن ومن اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير الفدية اذا أخرها عن السنة الاولى انتهت وقوله ونحوه وهو المريض الذى لا يرجى برؤم قوله لادم النصير أخذ منه انه لو أخر ذلك لتسيان أو جهل بحرمه التأخير لم يتكرر بخلاف ما لو علم حرمه التأخير وجهل وجوب الفدية اه حل (قوله فقير ومسكين) أى دون غيرهما من مستحق الزكاة اه شرح مر وقوله ودون من لا تحمل له الزكاة كبنى هاشم والمطلب ومواليهم وعبارة شرح مر في باب قسم الصدقات عند قول المتن وشرط أخذ الزكاة ان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا ولا مولى لهم انصها وكالزكاة كل واجب كنذر وكفارة بناء على انه يسلك بالنفس منسلك واجب الشرع انتهت (قوله ولا يجب الجمع بينهما) ولا يجب أيضا الاعطاء لفقر او مساكين بل يخرج بل يجوز نقل الامداد لفقراء بلاد أخرى لان حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات اه ع ش على مر (قوله وله صرف امداد لواحد) هذا التعبير يشعر بأن صرفها لاشخاص أولى وهو كذلك يؤيد به ما نقل عن ابن عبد السلام من ان سدجوعة عشرة مساكين أفضل من سدجوعة واحد عشرة أيام وعبارة المناوى على منظومة الاكل لابن العماد قبل قوله وان دعوت صرفيا لم تنصه (فائدة) لو سدجوعة مسكين عشرة أيام هل أجره كأجر من سدجوعة عشرة مساكين قال ابن عبد السلام لافقه يكون في الجمع ولو قد حدث الله تعالى على الاحسان لصالحين وهذا لا يتحقق في واحد ولا في رجب من دعاء الجمع ما لا يرجى من دعاء الواحد ومن ثم أوجب الشافعي دفع الزكاة الى الاصناف الثمانية لما فيه من دفع أنواع من الفساد وجلب أنواع من المصالح اذ دفع الفقر والمسكنة نوع مخالف لرفع الرق عن المكاتب والفرم

فان عليه مع القضاء المد لان ستمن الصيغة اقترابا ذلك ولا يخالف لهم (ويتكرر) المد (بتكرار السنين) لان الحقوق المالية لا تتداخل بخلافه في الكبر ونحوه لعدم التقصير (فلا أخر القضاء المذكور) أى قضاء رمضان مع تمكنه حتى ينحل آخر (فان أخر من تركه لكل يوم مدان) مد الفوات ومد التأخير لان كلاهما موجب عند الافراد فكذا عند الاجتماع هذا (ان لم يصم عنه) والاوجب مد واحد للتأخير وهذا من زيادتي (والصرف) أى ومصرف الامداد (فقير ومسكين) لان المسكين ذكر في الآية والخبر والفقير أسوأ حالاً منه ولا يجب الجمع بينهما (وله صرف امداد لواحد)



عن الغارم والغربة والانتقطاع عن ابن السبيل اه ع ش على مر (قوله لان كل يوم عبادة مستقلة) عبارة قل على الجلال وذلك لان الامداد بدل عن أيام الصوم وهو يصح فيه أن يصوم الواحد أياماً متعددة عن المكفر بعموته على القديم الراجح وفي حياته لو قيل له وبذلك فارق الزكاة وليست الامداد في الحى في الكفارة بل لا عن الأيام لانها خلة مستقلة فلم يجز فيها ما ذكر قائل هذا فانه يغيب عما أطالوا به هنا في الجواب عما لا يحدى نقلاً اه (قوله بخلاف صرف مد لاثنين) وكذا لا يجوز صرف ثلاثة أمداد لشخصين لان كل مد بدل صوم يوم وهو لا يتبعض اه برماوى (قوله ويجب مع قضاء) أى ومع تعزير فهذا مستثنى من عكس القاعدة المشهورة وهى كل معصية لاحد فيها ولا كفارة فيها التعزير اه شيخنا (قوله على والحق الخ) حاصل ما ذكره عشرة قيود وكلها في المتن وفيه مفاهيم الكل بل أحد عشر يجعل قوله بوما قيد يخرج ما لو أفسد بعض يوم ومفهوم هذا القيد ذكره الشارح بقوله ولا على من وطئ بلا عذر ثم مات أو جن الخ كما أشار له في التعليل اه شيخنا وقضية التعبير بالواطئ انهم لو نزلت عليه ولم ينزل لا كفارة عليه لانه لم يجمع بخلافه اذا نزل فانه يخطر كالانزال بالباشرة ومع ذلك لا كفارة أيضاً لعدم الفعل اه برماوى (قوله بافساد صومه) أى حقيقة أو حكماً بدليل قوله الا فحين أدرك الفجر بجماعاً فاستدام تلزمه الكفارة فان هذا لم يفسد صوما حقيقة الا انه في حكم افساد الصوم تنزيلاً لمنع الانقضاء نزلت الا فساد كما قاله مر و ج (قوله يوم من رمضان) أى يقيناً ولو طئ أوله اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه أى وقد استبهره من غيره فلا كفارة وحينئذ نقولنا أوله ليس يقيد بل مثله جميع رمضان اه حل وعلى هذا تكون القيود اثني عشر وعبرة شرح مر من رمضان يقيناً يخرج به الوطء في أوله اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه أى وفي يوم الثلث حيث جاز بان صامه عن قضاء أو نذر ثم أفسد من ارجع ما عثم تبين بعد الا فساد بالبينه انه من رمضان فانه يصدق ان يقال انه أفسد صوم يوم من رمضان بوطء اثم به لاجل الصوم ومع ذلك فلا تجب عليه الكفارة لانه لم ينوء عن رمضان انتهت (قوله وان انفرد بالرؤية) عبارة أصله مع شرح مر وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه بعد شروعه في الصوم وان ردت شهادته كما مر لانه هل حرمه يوم من رمضان عنده بافساد صومه بالجماع فاشبه سائر الأيام وظاهر ان مثله في ذلك من صدق لما من وجوب الصوم عليه حينئذ انتهت وقوله وتلزم من انفرد برؤية الهلال خرج به الحاسب والمجتم اذا دل الحساب عندهما على دخول رمضان فلا كفارة عليه او بوجه بل لم يثبتنا بذلك دخول الشهر فاشبه ما لو اجتهد من استنبه عليه رمضان فأداء اجتهاده الى شهر فصامه وجامع فانه لا كفارة عليه وقوله لما من وجوب الصوم عليه حينئذ رد عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه لا كفارة عليه كما تقدم اه سم اللهم الآن يقال ان تصديق الراى أقوى من الاجتهاد لانه بتصدية نزل منزلة الراى والراى متيقن فمن صدق مثله حكماً ولا كذلك المجتهد اه ش ع عليه (قوله بوطء) أى ولو في الدبر لانتفى أوله كبربل أوله بجماع أو ميت وان لم ينزل اه حل أى أو فرج مبان حيث بقى اسمه اه قل على الجلال والنسب في ع ش ان الوطء فيه لا يفسد الصوم ولا كفارة وقرره شيخنا ح ف (قوله أيضاً بوطء) أى وحده ليخرج ما لو فانه مفسراً خركا كل فلا تجب الكفارة وهو متجه لان الاصل براءة التهمة ولم يتمحض الجماع للهتك اه سم على البهجة اه ع ش على مر (قوله ولا شبهة) الشبهة عدم تحقق الموجب ومن شبهة ما لو شك في النهار هل نوى ليلاً أو لا ثم جامع في حال الشك ثم تذكر انه نوى فانه يطل صومه ولا كفارة عليه اه شرح مر وقوله عدم تحقق الموجب أى عند الوطء والموجب هو الا فساد وهو في جميع صور الشبهة لم يتحقق عند الوطء وان تحقق بعده (قوله جامع لحل) واسميه سلمة بن خضر البياضى اه ع ش على مر (قوله هلكت) أى وقعت في سبب الهلاك اه (قوله فهل تجد ما تعتق) ما هو وصول حرفي وتجد بمعنى تستطيع أى هل تستطيع اعتناق رتبة الخ وكذا يقال في قوله الآتى فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً وجعل ما هو صولاً اسمياً يلزم عليه حذف العائد الجور وريدون ثم طموا حطوا

لان كل يوم عبادة مستقلة  
فالامداد بمنزلة الكفارات  
بخلاف صرف مد لاثنين  
لا يجوز (ويجب مع قضاء  
كفارة) ياتي بياتها في بابها  
(على واطئ بافساده صومه  
يوم من رمضان) وان انفرد  
بالرؤية (بوطء اثم به للصوم)  
أى لاجله (ولاشبهة) لخبر  
الصحيحين عن أبي هريرة  
جاء رجل الى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال هلكت قال  
وما أهلكك قال واقعت  
امرأتى في رمضان قال هل  
تجد ما تعتق رتبة قال لا قال



بعضهم نكرو تصوفه والعائد محذوف أي هل تجد شيئا تعتق به الخ (قوله فهل تستطيع أن تصوم الخ) قال مر  
 ولو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة تدب له عتقها ولو شرع في الأكل ثم قدر على الصوم نذبه اهـ (قوله ثم  
 جلس) فيهم منه أنه سأل وهو واقف اهـ شيخنا (قوله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم الخ) يحتمل أنه أتى له  
 هدية اتفاقا أو أنه أمر به واحدا اهـ شيخنا (قوله ما بين لابتيها) وهما الحرتان أي الجبلان المحيطان بالمدينة  
 وفي رواية ذكرها البخاري في الأدب من رواية الأوزاعي والذي نفسي بيده ما بين طنبى المدينة وهو تقيية  
 طنب بضم الطاء المهملة والنون أحد أطراف الخيمة واستعاره للطرف وقوله أهل هو مبتدأ خبره أحوج وبين  
 لا ينهاحل ويجوز كون ما حاز به أو تسمية فعل الأول أحوج منصوب على الثاني مرفوع ويجوز أن يكون  
 بين خبره ما وأهل مبتدأ وأحوج صفة لأهل ويتعين على هذا رفع أحوج على أنه مفعول ويجوز نصبه على  
 أنه حال ويستوى على هذا الجازية والتسمية لسبق الخبر اهـ ع ش على مر (قوله فضحك) أي تبسم وقوله حتى  
 بدت أنيابه أي نواحه وهذا لما لفت في فتحه صلى الله عليه وسلم في التبسم أو أنه لا مانع من أن يكون حصل منه  
 قهقهة لكن ليس مثل غيره لأنه أمر نادر اهـ برماوى (قوله ثم قال اذهب فأطعمه أهلك) والأصح أنه لا يجوز  
 للفقير صرف كفارته إلى عباده الذين تلزمه مؤنتهم كالزكوات وسائر الكفارات وأما قوله صلى الله عليه وسلم  
 فأطعمه أهلك ففي الأم يحتمل أنه لما أخبره بفقره صرفه صدقة أو أنه ملكها بما أمره بالتصدق به فلما أخبره  
 بفقره أذن له في صرفها لهم للإعلام بأنهم إنما يجب بعد الكفاية أو أنه تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفها  
 لأهله أعلاما بأن غير المكفر التطوع بالتكفير عنه بآذنه وإن له صرفها لأهل المكفر عنه أي وله فبا كل هو وهم  
 منها كما نقله القاضي وغيره عن الأصحاب وحاصل الاحتمالين الأولين أنه صرفه ذلك تطوعا قال ابن دقيق  
 العيد هو الأقرب نعم بقي الكلام على ما قرر في العدد المصروف إليه فيجوز كون عدد الأهل ستين مسكينا  
 اهـ شرح مر (قوله وفي رواية البخاري الخ) أتى به لأن فيها صريح الأمر الدال على الوجوب المدعى في المتن  
 وقوله فاعتقر رقبة الخ أي قال ذلك بدل قوله فيما مر هل تجد ما تعتق رقبة فعل على هذه أول خطاب النبي له فاعتق  
 رقبة الخ وأتى برواية أبي داود لأجل تقدير الثمر اهـ شيخنا (قوله فصم شهرين) أي فإن لم تستطع اعتناق  
 رقبة فصم وقوله فأطعم أي فإن لم تستطع صوم شهرين فأطعم وأتى بهذه الرواية لأن فيها الأمر وانظر هل كان  
 السائل يجيبه في كل مرة كافي الرواية السابقة كان يقول له لا أستطيع أم لا راجع (قوله بفتح العين والراء) هو  
 المشهور والصواب في الرواية والغتر حكاية القاضي عن رواية الجمهور ثم قال ورأه كثير من شيوخنا وغيرهم  
 بأسكان الراء قال والصواب الفتح ويقال للرق الزيل بفتح الزاي من غير فون والزيل بكسر الزاي وزيادة فون  
 ويقال له الفتح والمكسر الميم وفتح التاء المشددة فوق والسفينة بفتح السين المهملة وبالفاء بن قال القاضي ابن  
 دريد ويسمى أيضا زيل لانه يحمل فيه الزيل والعرق عند الفقهاء ما يسع خمسة عشر صاعا وهي ستون مدا  
 لستين مسكينا لكل مسكين مد اهـ شرح مسلم للنووي وأما الفرق بالفاء والراء المفتوحين فهو كما في المصباح  
 مكال يقال أنه يسع ستة عشر رطلا اهـ ع ش على مر (قوله مكمل) أي ضخم وهو بكسر الميم وسكون  
 الكاف وفتح التاء يقال مكمل بفتح الميم وكسر الكاف وبالياء التحتية الساكنة اهـ برماوى (قوله  
 وتعبى بلواطى أعم) أي لشموله الزاني والواطى بالشبهة والسيد في حق الامة اهـ شيخنا (قوله فن أدرك الفجر  
 مجامعا الخ) كل الأولى أن يقولوا إنما وجبت الكفارة فيمن أدرك الفجر مجامعا فاستدام الخ أو يدخله في  
 عوم قول المتن بعد قوله باستدامه بأن يقول حقيقة أو حكوا لا تفريع بقوله فن أدرك الخ مشكل لعدم  
 انعقاده أما على ما اختاره السيبي فلا إشكال أهم ع ش على مر وعبارة شرح مر وأورد على عكس هذا الضابط  
 ما إذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام فإن الأصح في المجموع عدم انعقاده صومه وتجب عليه الكفارة مع أنه لم يفسد  
 صوماه بحاجب بعدم وروده إن فسر الاستدام بجمع الانعقاد تجوز باختلاف تفسيره بما رفته على أنه وإن لم يفسده

فهل تستطيع أن تصوم  
 شهرين متتابعين قال لا قال  
 فهل تجد ما تطعم ستين  
 مسكينا قال لا ثم جلس  
 فأتى النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعرق فيه تمر فقال تصدق  
 به هذا فقال على أفقر منا  
 يا رسول الله فوالله ما بين  
 لابتيها أهل بيت أحوج  
 إليه منا فضحك صلى الله  
 عليه وسلم حتى بدت  
 أنيابه ثم قال اذهب فأطعمه  
 أدرك وفي رواية البخاري  
 فاعتقر رقبة فصم شهرين  
 فأطعم ستين مسكينا  
 بالأمروفي رواية لابي داود  
 فأتى بعرق تمر قدر خمسة  
 عشر صاعا والعرق بفتح العين  
 والراء مكمل يجمع من  
 نصوص النخل وتعبى  
 بلواطى أعم من تعبى  
 بالزواج وإضافة الصوم إليه  
 مع قوله ولا يشبه من زيادتي  
 فن أدرك الفجر مجامعا  
 فاستدام عللا تلزم الكفارة  
 لأن جماعه وإن لم يفسد صومه  
 هو في معنى ما يفسده



فهو في معنى ما يفسده وكأنه انعقد ثم فسدت انتهت ومراده بالضابط منطوق المتن المذكور بقوله وتجب مع قضاء  
 الخ (قوله فكأنه انعقد ثم فسد) أي تترك بالامتناع الانتقام من زلة الفساد اهـ ج (قوله على ان السبكي اختار الخ) انظر  
 هذا الاختيار مع قيام المانع وكأنه يضطر الى التأويل الذي قاله الشارح (قوله فلا تجب على موطوء) أي في  
 قبل أو دير رجل أو امرأة اهـ شرح مر (قوله لان المخاطب في الخبر المذكور هو الفاعل) أي مع الحاجة الى  
 البيان وانتصص صومه بالتعرض للفساد بنحو الحيض فلم تكمل حرمة حتى تنطبق به الكفارة ومن ثم لو أكرهته  
 على وطنها لم يلزمها أيضا ولا تم اغرم مالي يتعلق بالجماع فيختص بالرجل كالمهر اهـ شوبري (قوله وجاهل) أي  
 جادل تحريم الوطء اذا قرب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء بخلاف من علم تحريمه وجهل وجوب  
 الكفارة فتجب عليه قطعا اهـ شرح مر و ع ش عليه (قوله ثم جن) هل يغير تعدا ومطلقا اهـ حل  
 ويؤخذ من كلامه سم انه يغير تعدا وعبرة ع ش على مر وبقى ما لو شرب دواء ليل يعلم أنه يجتنبه في النهار ثم أصبح  
 صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشيخ أو لاقيه نظار والاقرب  
 الاول لانه لم يكن مخاطبا بالصوم حين التعاطي وبقى ما لو تعدى بالجنون ثم اربعا للجماع بان ألقى نفسه من شاهق  
 جبل فجن بسببه هل تسقط الكفارة أو لاقيه نظار والاقرب فيه أيضا سقوط الكفارة لانه وان تعدى به لم يصدق  
 عليه انه أفسد صوم يوم لانه يجنونه نخرج عن أهلية الصوم وان أثم بالسبب الذي صار به مجنونا انتهت (قوله  
 لانه بان انه لم يفسد صوم يوم) أي بل صوم يوم فيؤخذ منه ان الصوم يفتقر لانالم تعد الموت من المفطرات  
 فلو صام نصف يوم ثم مات لم يفسد ما صام وهذا انما يظهر في صورة الموت ما في صورة الجنون فلا يظهر لانه  
 معدود من المفطرات (قوله كأن وطئ مسافرا ونحوه) كريض وكان كل من المسافر ونحوه مفطرا قبل الوطء  
 حتى يقال انه أفسد صوم غيره لا صوم نفسه اهـ شيخنا (قوله لا يشركه) بضم الياء من أشرك وفي بعض النسخ  
 لا يشركه فيها غيره اهـ برماوى وفي المختار وشركه في البيع والميراث يشركه مثل علمه يعلمه شركه اهـ (قوله  
 وقت الوطء) الظاهر ان هذا والمفعول الثاني وليلا والاول ويصح الاخبار بواسطة المضاف الذي أشار اليه  
 ولا يصح ان يكون ليلا والثاني لانه لا يصح الاخبار كما لا يخفى اهـ شيخنا وهذا على ما لاحظنا المضاف الذي قدره  
 الشارح اما بدونه فيصح ان يكون وقت الوطء مفعولا أولا ولا يصح الاخبار بان يقال وقت الوطء ليل اهـ  
 (قوله أو شك فيه) أي في الليل دخولا أو بقاء فيها فان صورتان مع ما قبلها ما وقوله أو كل ناسيا أي فالصحيح  
 وزاد الشارح سادسة بقوله أو كان صيبا وكلها محترز قوله ولا شبهة وأيضا منها أربعة محترز قوله أثم أشار اليها  
 بقوله واعدت الاثم فيما عدا أي في غير والغير وطن البقاء والشك في البقاء ومن أكل ناسيا الخ ومن كان صيبا  
 وقول الشارح أو الشك فيه أي في الدخول بخلاف الشك في البقاء فيدخل فيما عدا من دخول الليل وعبرة  
 الروض وقولنا أثم به احتراز من جن غلط بقاء الليل أو دخوله على ما يأتي في جامع ومن جاع الصبي وجامع  
 المسافر والمرريض بنية الترخص فلا كفارة عليهم لعدم اثمهم اهـ بحر وغيره لو جامع مع تقدم صباه ثم بان بالغيا  
 عند الجماع فلا كفارة لعدم اثمهم ويؤيده مسألة طن بقاء الليل كما مال اليه سم وان نظرق فيه الشوبري (قوله  
 أو كل ناسيا وطن انه أفطربه ثم وطئ) الاصح بطلان صومه بهذا الوطء كما وطئ على طن بقاء الليل فيبان  
 خلافه ومقابل الاصح لا يبطال كالمسلم من ركعتين من الظهر ناسيا ثم تكلم عامدا لا يبطال صلاته والفرق على  
 الاول لانه هنا صائم وقت الجماع وهناك غير متصل في حالة الكلام اهـ شرح مر وقوله وهناك غير متصل الخ  
 أي لخروجه بالسلام من الصلاة طاهرا فلا يقال ان سلامه لن يكون ناسيا فهو باتى صلاته كما ان الجماع صائم  
 بعداً كله اهـ ع ش عليه وفي قل على الجلال قوله الاصح بطلان صومه هو المعتمد وفارق عدم بطلان  
 صلاته من تكلم ناسيا فطن بطلان صلاته فتكلم عامدا بان جنس الكلام يختلف في الصلاة بخلاف جنس الجماع  
 والا كل في الصوم اهـ (قوله وطن انه أفطربه) اما اذا علم انه لا يفطربه ثم جامع في يومه فيفطر وتجب الكفارة

فكأنه انعقد ثم فسد على  
 ان السبكي اختار أنه انعقد ثم  
 فسد (فلا تجب على موطوء)  
 لان المخاطب به في الخبر  
 المذكور هو الفاعل (ولا)  
 على (نحو ناس) من مكره  
 وجاهل ومأمور بالاسك  
 لان وطء لا يفسد صوما  
 ولا على من وطء بلا عذر  
 ثم حسن أومات في اليوم  
 لانه بان أنه لم يفسد صوم  
 يوم (و) لا على (مفسد غير  
 صوم) كصلاة (أو صوم  
 غيره) ولو في رمضان كأن  
 وطء مسافرا ونحوه امرأته  
 ففسد صومها (أو صومها في  
 غير رمضان) كنذر وقضاء  
 لان النص ورد في صوم  
 رمضان كما هو مخصوص  
 بفضائل لا يشركه فيها غيره  
 (أو) مفسده ولو في رمضان  
 (بغير وطء) كأن كل  
 واستثناء لان النص ورد في  
 الوطء وما عداه ليس في  
 معناه (و) لا على (من طن)  
 وقت الوطء (ليلا) أي بقاءه  
 أو دخوله (أو شك فيه فيبان  
 نهارا أو كل ناسيا وطن  
 انه أفطربه) ثم وطئ  
 عامدا أو كان صيبا لسقوط  
 الكفارة



جزما واعلم ان هذا الذي ظن الفطر في مستلزامه ان علم وجوب الامساك عن الجماع وغيره فانه لا بسبب الصوم فيخرج بالقياس الاخير وان ظن الاباحه يخرج بقوله اثم اه شرح مر (قوله بالشبهة في الجميع) أي في غير مسئلة الصبي اذا سقطت فيها لعدم الاثم تأمل (قوله ولا على مسافر الخ) والمرضى في ذلك كالسافر اه شرح مر (قوله وطئ زنا) أي مع نية الترخص وقوله أولم ينوترخصا أي مع زنا أو غير موثوقه بل الزنا أي فقط وقوله مع عدم نية الترخص أي مع زنا ولا وكتب أيضا وأما لو زنى مع عدم نية الترخص فكذلك فهي داخله في كلامه وهي في الأصل اه حل (قوله أيضا وطئ زنا) هذا محترز قوله للصوم كما أشار إليه بقوله لانه لم يأت به للصوم وقوله أولم ينوترخصا محترز قديمه لاحقا في قوله للصوم أي للصوم وحده وفي هذه الصورة اثم به لسببين الصوم وعدم نية الترخص هذه امة تضي عبارة وقبائه في الثانية لم يأت به الا لعدم نية الترخص فقط لا للصوم أيضا اذا الفطر من حيث وجاز لمسافر فلم يأت به في الصورتين الا لغير الصوم وهو الزنا في الاولى وعدم النية في الثانية تأمل (قوله أولم ينوترخصا) وبالأولى ما لو فاه وبجاءة أصله مع شرح مر ولا على صائم مسافر جامع نية الترخص لانه لم يأت به لوجود الفصد مع الاباحه انتهت (قوله وحدث سفر أو مرض الخ) بخلاف حدوث الجنون والموت لانه يبين به ما زال أهلية الوجوب من أول اليوم فلم يكن من أهل الوجوب حاله الجماع اه شرح مر وج وقال العلامة السباطي لا يسقطها قتله نفسه فراجع اه قل على الجلال (قوله لا يسقطها) أي ما لم يصل الى بلاد وجد أهلها معيدين ومطالعها مخافا لمطالع بلادها والا فلا كفارة لانه صار منهم كما تقدم وفي عكسه لا كفارة أيضا لعدم الاثم اه حل ولا تعود بعوده بل يده على المعتمد وان كان التعيليل المذكور يخالفه اه قل على الجلال وفي ع ش على مر مائه فلو عاد لمحل في بقية اليوم فهل يتعين وجوب الكفارة لانها انما كانت سقطت لصيرورته من أهل محل الانتقال اليه بوضوئه اليه وقد نفى ذلك بعوده الى محله في يومه اذ قد تبين بعوده اليه انه لم يخرج عن حكمه وبمجرد الوصول الى الانتقال اليه مع عدم استكمال ذلك اليوم فيه لا يصلح شبهة اسقاط الكفارة مع تعديه بالفساد أولا فيه تقار ولعل الاقرب الاول ولو ثبت النية اليه الثلاث لعدم ثبوت هلال شوال وأصبح صائما ثبتت شوال النهار اثم انتقل الى آخر مكانه الاول في المطالع أهله صيام من غير تناول مغار قبل وصوله اليه فهل يحسب له صوم هذا اليوم لانه بانتقاله اليه صام واجبه الصوم وقد شرع فيه بنية معتبرة وثبوت شوال قبل انتقاله لا يفيد نية وصومه لزال أثر الثبوت في حقه بانتقاله أولا فيه تقار ولا بعد الاول اه سم على شرح البهجة اه (قوله لانه هتك حرمة الصوم الخ) أي مع بقاء أهلية التكليف بخلاف ما مر فيمن مات أو جن لخروجه عن أهلية التكليف فالحلة فاقه اه شيخنا

#### \*(باب صوم التطوع)\*

التطوع التهرب الى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات اه شرح مر وفي الحديث كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وأنا الجزى به واختلّفوا في معنى تخصيصه بكونه له على أقوال تزيد على خمسين منها كما قال مر كونه أبعده من الريه عن غيره ومنه لما قل عن مغيل بن عيينة ان يوم القيامة تتعلق خصماء المرء بجميع أعماله الا الصوم فانه لا ميل لهم عليه فانه اذا لم يبق الا الصوم تحمّل الله تعالى ما بقي من المطام ويدخله بالصوم الجنة قال مر وهذا مردود والصحيح تعلق الغرابة به كسائر الأعمال لسبب الصالحين اه (قوله من صام يوما في سبيل الله) أي الجهاد بآداء الله وجهه عن التاربعين خريفا والخريف السنة قال النووي رحمه الله تعالى فيه فضيلة الصيام في سبيل الله وهو محمول على من لا يتضرره ولا يثوق به حق ولا يخل قتاله ولا غيره من مهمات ذروه اه زى وأقول يمكن حمل سبيل الله على الطريق الموصل اليه بل ينحصر في صومه وان لم يكن في جهاد وهذا المعنى يطلق عليه سبيل الله كثيرا وان كان خلاف الغالب اه ع ش (قوله سبعين خريفا) أي ستة

بالشبهة في الجميع ولعدم الاثم فيما عدا ظن دخول الليل بالتحراز والشك فيه (و) لا على (مسافر وطئ زنا) أولم ينوترخصا لانه لم يأت به للصوم بل للزنا أو للصوم مع عدم نية الترخص ولان الانظار مباح له فيصير شبهة في درء الكفارة مذكور الشك المخرج على قول ولا شبهة من زيادتي (وتكرر) الكفارة (بتكرار الفساد) فلو وطئ في يومين لزمه كفارتان سواء أ كفر عن الاول قبل الثاني أم لا لان كل يوم عبادة مستقلة فلا تتداخل كفارتاهما تكفيين وطئ فيهما بخلاف من وطئ مرتين في يوم ليس عليه الا كفارة لوطء الاول لان التثاني يفسد صوما (وحدث سفر) او مرض (أوردته) بعدوطة لا يسقطها أي الكفارة لانه هتك حرمة الصرم بماتل \*(باب صوم التطوع)\* الأصل فيه خبر الصالحين من صام يوما في سبيل الله باعذ الله وجهه عن النار سبعين خريفا



فهو من التعبير عن الكل باسم الجزء لان الخريف أحد فصول السنة الاربعة والمراد انه يعد عن النار مسافة  
 زمن لو قسم كان سبعين سنة اه شيخنا (قوله سن صوم عسرة الخ) ولو وقع زفاف في أيام صومه المعتاد ندب  
 فطره اه برماوى وفي سم مائه \* (فرع) \* قال المارردى لو وقع في أيام الزفاف صوم تطوع معتاد  
 استحبه الفطر لانها أيام يقال كأيام التشريق اه (قوله فانه يسن له فطره) أى ان أجهد الصوم فلا يخالف  
 ما قرروه من ان الصوم للمسافر أفضل ان لم يتضرر به اه سم على ج قضية كلام الشارح انه لا فرق بين  
 طويل السفر وقصيره وهو محتمل ويحتمل التقيد بالطويل كتظاره والوجه الاول اقامة المظنة مقام المثنة  
 أى اقامة محل الظن مقام محل اليقين اه ع ش وظاهر كلامهم حيث خصوا هذا الحكم بصوم عرفة ان باقى  
 ما يطالب صوم لا فرق فيه بين المسافر وغيره وانظر ما وجهه وما المعنى الذى اقتضى تخصيص عرفة بهذا التفصيل  
 وأجاب بعضهم بان هذا التفصيل يجري في غير عرفة بالاولى لانه دونها في التأكد اه شيخنا (قوله وبخلاف  
 الحاج الخ) عبارة شرح مر وأما الحاج فلا يسن له صوم يوم عرفة بل يستحب له فطره ولو كان قويا لا يتباع رواه  
 الشيخان وليقوى على الدعاء ويؤخذ منه استحباب صوم الحاج لا يصل عرفة الا ليلا وبه صرح في المجموع وغيره  
 ونقله في شرح مسلم عن جمهور العلماء وان صوم ملن وصلها ثم ارا خلاف الاول بل في نكت التنبيه المصنف انه  
 مكروه وظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الاول والكره اية بصوم ما قبله لكن ينافي ما يأتي في صوم المجتمع  
 اتحاد العلة فيهما بل هذا أولى لانه يغتفر في خلاف الاول ما لا يغتفر في المكروه وقد يفرق بان القوة الحاصلة  
 بالفطر ههنا من مكملات المغفرة الحاصلة بالحج لجميع ما مضى من العمر وليس في ضم صوم ما قبله اليه جابر  
 بخلاف الفطر ثم فانه من مكملات مغفرة تلك الجمعة فقط وفي ضم صوم يوم له جابر فان قيل قضية ذلك ان هذا أولى  
 بالكره اتمن صوم يوم الجمعة فلنا صدق ذلك ورد النهى المتفق على صحته ثم بخلافه هنا انتهت (قوله انه يصل  
 عرفة ليلا) المعنى انه ان كان مقيما بمكة أو غيرها وقد أن يحضر عرفة ليلا أى ليلة العيد فقوله والاسن فطره  
 صادق بما اذا كان مقيما وقصد حضور عرفة بالنهار يوم التاسع فبسن له الفطر اه ع ش على مر وعبرة  
 ج نعم يسن صومه لمن اخر وقوفه الى الليل ولم يكن مسافرا النص الاملاء على انه يسن فطره للمسافر اه (قوله  
 والاحوط صوم الثامن مع عسرة) عبارة شرح مر ويسن صوم الثمانية أيام قبل يوم عرفة كما صرح به في  
 الروضة سواء في ذلك الحاج وغيره انتهت (قوله ويوم عشوراء) مشتق من العشر بفتح العين المهملة وهو اسم  
 للعدالمعين وقيل من الشر بكسر العين وفيه لغات المد والقصير مع الالف بعد العين وعشوراء بالمد مع  
 حذف الالف سمى بذلك لان عشرة من الانبياء أكرموا فيه بعشر كرامات وفي بعض كتب الوعظ انه صلى الله  
 عليه وسلم قال لعمر رضى الله عنه ان الله تعالى خلق السموات والارض والشمس والقمر والنجوم والعرش  
 والكرسى والجنة في يوم عشوراء وخلق آدم فيه وأدخله الجنة وتاب عليه فيه وهو ولد ابراهيم فيه ونجى  
 النار وهداخيه ونجى موسى وأغرق فرعون عدوه فيه وأنزل عليه التوراة فيه وولد عيسى ورفع الى السماء  
 فيه ورفع ادريس كما قال عليه واستوت سفينة نوح على الجودي فيه وأخرج يوسف من السجن فيه وتيب على  
 قوم يونس فيه وأعطى سليمان الملك فيه وأخرج يونس من بطن الحوت فيه وربصر يعقوب فيه وكشف ضر  
 أيوب فيه وغفر لنبيه داود فيه وأول ما نزل من السماء فيه وقتل الحسين بن علي رضى الله عنهم فيه وفيه  
 تنكس الكعبة كل سنة وكان صلى الله عليه وسلم يدعوهم لضعوم واضع ابنته فاطمة رضى الله تعالى  
 عنها في يوم عشوراء فينفث في أفواههم ويقول لمن يرضيهم لاتسقينهم شيئا الى الليل وورد ان الطير  
 والوحش تصوم يوم عشوراء وأول طير صامه الصر فوحكى عن فتح الاسمرانه قال كنت أقت خبر النمل كل يوم  
 فلما كان يوم عشوراء لم يأكله الا بعد الغروب ويرتجب فيه التوسعة على العيال والافارب والتصدق على الفقراء  
 والمساكين من غير تكلف فان لم يجد شيئا فليوسع خلقه ويكف عن ظلمه ولبعضهم

(سن صوم) يوم (عرفة)  
 وهو ناسع ذى الحجة بقيد  
 زده بقولي (لغير مسافر  
 وحاج) بخلاف المسافر  
 فانه يسن له فطره وبخلاف  
 الحاج فانه ان عرف انه يصل  
 عرفة ليلا وكان مقيما يسن  
 صومه والاسن فطره وان لم  
 يضعفه الصوم عن الدعاء  
 وأعمال الحج والاحوط صوم  
 الثامن مع عسرة (و) يوم  
 (عشوراء) وهو عاشر  
 المحرم



في يوم عاشوراء عشر يتصل \* بها اثنتان فلها فضل نقل  
صم صلز زرع لاعدوا كحل \* رأس اليتيم امسح تصدق واغتسل  
وسع على العيال قلم ظفرا \* وسورة الانخلاص قل ألفا تصل  
وقال الحافظ ابن حجر في يوم عاشوراء سبع ختمس \* أرز وير ثم ماش وعسدس  
\* وحص ولويسا والقول \* هذا هو الصحيح والمنقول

ونقل عن بعض الصوفية ان من قرأ هذا الدعاء في يوم عاشوراء لم يمت في سنته ومن قرع أجله لم يلهمه الله تعالى  
قراءته وهو من المجربان التي لاشك فيها وهو بسم الله الرحمن الرحيم سبحان الله ملا الميزان ومنتهى العلم ومبلغ  
الرضا وعدد النعم وزنة العرش والحمد لله ملا الميزان ومنتهى العلم ومبلغ الرضا وعدد النعم وزنة العرش لا اله  
الا الله ملا الميزان ومنتهى العلم ومبلغ الرضا وعدد النعم وزنة العرش الله أكبر ملا الميزان ومنتهى العلم ومبلغ  
الرضا وعدد النعم وزنة العرش لا حول ولا قوة الا بالله ملا الميزان ومنتهى العلم ومبلغ الرضا وعدد النعم وزنة  
العرش لا اله الا الله سبحان الله عدد الشفع والوزر وعدد كلمات الله التامات الحمد لله عدد  
الشفع والوزر وعدد كلمات الله التامات لا اله الا الله عدد الشفع والوزر وعدد كلمات الله التامات الله أكبر عدد  
الشفع والوزر وعدد كلمات الله التامات لا حول ولا قوة الا بالله عدد الشفع والوزر وعدد كلمات الله التامات حسبنا  
الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً اه برماوى  
(قوله وناسوعاء) بالمد كعاشوراء وحكى قصده وهو شاذ قال الجوهري وأظنه ولدا وقال الصغاني انه مولد اه  
برماوى والحكمة في صومه مع عاشوراء الاحتياط له لاحتمال الغلط في أول الشهر والخالفه اليهود فانهم  
يصومون العاشر وحده والاحتراز من افراذه يكفى يوم الجمعة ولذلك يسن ان يصوم معه الحادى عشر ان لم يصم  
التاسع بل في الام وغيرها انه يسد بصوم الثلاثة لحصول الاحتياط به وان صام التاسع اذ الغلط قد يكون  
بالتقديم وبالتأخير وانما لم يسن هنا صوم الثامن احتياطاً لحصوله بالتاسع ولكون التاسع كالوسيلة للعاشر فلم  
يتم كذا أمره حتى يطلب له احتياط بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله نظيره في الحج تذكرة الغزالي وظاهر  
ما ذكره من تشبيهه بيوم الجمعة انه يكره افراذه لكن في الام لا بأس بافراذه اه شرح مر (قوله صيام يوم عرفة  
احتسب على الله الخ) انما كان عرفة بستين وعاشوراء بسنة لان الاول يوم مجدى والثاني يوم موسى ونيينا  
صلى الله عليه وسلم أفضل الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين فكان يومه بستين اه شرح مر وفي  
الشورى ان ناسوعاء يكفر سنة أيضاً كعاشوراء اه ويوم عرفة أفضل الايام لان صومه كفارة سنتين كما مر  
بخلاف غيره ولان الدعاء فيه أفضل من غيره ونحيط بمسلم ما من يوم أكثر من ان يعتق الله فيه من النار من يوم عرفة  
وأما خبر خبر يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فمحمول على غير يوم عرفة بقرينة ما ذكره أئمة الروايات والبرجاء الله تعالى  
بان عشر رمضان الاخير أفضل من عشر ذي الحجة لان رمضان سيد الشهور اه شرح مر وورد في بعض الاحاديث  
ان الوحوش في البادية تصومه حتى ان بعضهم أخذ لما ذهب الى البادية ورواه نحو الوحوش فأقبلت عليه ولم  
تأكله وصارت تنظر الى الشمس وتنتظر الى اللحم حتى غربت الشمس أقبلت اليه من كل ناحية اه بهامش صحيح اه  
عش عليه واعلم ان أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الا شهر المحرم وأفضلها المحرم ثم رجب ثم ربيع الأول وخلاف  
من فضله على الا شهر المحرم ثم ربيع الأول وظاهر الاستواء ثم شعبان لخبر كل من صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله  
كان يصوم شعبان الا قليلاً قال العلماء الغطاء الثاني مفسر الاول فالمراد بكه غايه وقيل كان يصومه تار من أوله  
وتار من وسطه وتار من آخره ولا يترك منه شيئاً بلا صيام لكن في أكثر من سنة وانما أكثر صلى الله عليه وسلم  
من صيام شعبان مع كون المحرم أفضل منه لان ما كانت تعرض له فيه اعداء تمنع من اكنار الصوم فيه أو لعله لم يعلم  
فضل المحرم الا في آخر حياته قبل التمكن من صومه وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت رسول

(وناسوعاء) وهو تاسع قال  
صلى الله عليه وسلم صيام يوم  
عرفة أحسب على الله



الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الارضين قال العلماء وانما يستكمل ذلك ثلاثين وجوبه اه  
 شرح مر (قوله احتسب على الله) عبارة المصباح احتسب الاجر على الله اذخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا اه  
 ع ش والمناسبتا تقدم من ان الذخر بالمعجزة لما في الاخر قوله بالمعجزة لما في الدنيا ان تكون العبارة اذخر  
 بالمعجزة هذا ويمكن ايضا ان يكون احتسب بمعنى أرجو وعلى معنى من اه شيخنا (قوله ان يكفر السنة التي قبله  
 الخ) المراد بالسنة التي قبل يوم عرفة السنة التي تتم بفرغ شهره وبالسنة التي بعده السنة التي اولها المحرم الذي  
 يلي الشهر المذكور اذا الخطاب الشرعي محمول على عرف الشرع وعرفه فيه ما ذكرناه ولكون السنة التي قبله  
 لم تتم اذ بعضها مستقبل كالسنة التي بعده اتمى مع المضارع بان المدبرية التي تخلصه للاستقبال والافلوت الاول  
 كان المناسب التعبير فيها بلفظ الماضي بان يقول احتسبت قال الامام والمكفر الصغار دون الكبار قال  
 صاحب الذخائر وهذا منه تحكيم يحتاج الى دليل والحديث عام وفضل الله واسع لا يجبر قال ابن المنذر في قوله  
 صلى الله عليه وسلم من قام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه هذا قول عام يرجح به أن يغفر له جميع  
 ذنوبه صغيرها وكبيرها قال الماوردي والتكفير تأويلان أحدهما الفقران والثاني العهدة حتى لا يعصي  
 فيحمل الاول على السنة الماضية والثاني على السنة المستقبلية ثم ما ذكر من التكفير فيمن له صغائر والازيد في  
 حسنة اه شرح مر وقوله ولكون السنة التي قبله لم تتم الخ يعارض هذا انه صلى الله عليه وسلم عبر بمثل  
 هذا التعبير في خبر يوم عاشوراء مع ان السنة فيه قد مضى جميعها بل وزيدوا لوجه ان حكمة التعبير بذلك فيها  
 كون التكفير مطلقاً مستقبلاً بالنسبة لوقت ترغيبه صلى الله عليه وسلم في صومهما لانه مرتب على الصوم الذي  
 سيفعل بترغيبه صلى الله عليه وسلم على ان الماضي هنا غير صحيح كما لا يخفى فاضارع هو المتعين لاداء المعنى المراد  
 فتأمل اه رشدي (فائدة) قال النووي قد يقال اذا كفر الوضوء الذنوب فاذا تكفر الصلاة والجماعات  
 ورمضان وصوم عرفة وعاشوراء وموافقة تأمين الملائكة قد ورد في كل انه يكفر قال والجواب ما أجاب به  
 العلماء ان كل واحد من المذكورات صالح للتكفير فان وجد ما يكفره من الصغائر كفره وان لم يصادف صغيرة  
 ولا كبيرة كتب به حسنات وورقت به درجات وان صادف كبيرة أو كثر رجونا ان يحسن منها اه من حشوية  
 العلقمي على الجامع اه ع ش ثم رأيت بها مش القسطلاني على البخاري بخط أبي العز الجعي مانصه  
 التحقيق في الجواب ان الناس أقسام من لا صغائر له ولا كثر فترفع درجاته ومن له صغائر فقط من غير اصرار  
 فتكفيرها الاعمال الصالحة كالصلاة والصوم ومن له كثر مع صغائر فالتكفير عنه بالاعمال الصغائر فقط ومن  
 له كثر فقط فيكفر منها على قدر ما كان يكفر من الصغائر فله السبوطى عن البلقيني انتهى (قوله الى قابل)  
 هو مصروف ووقع لبعضهم خلافة فاحذره فانه سبق قلم اه ع ش على مر (قوله لا صوم من التاسع)  
 استشكل على حديث انه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة فوجد اليهود صائمين يوم عاشوراء ويقولون ان سبب  
 ذلك ظهور موسى وغرق فرعون فقال نحن أحق بموسى منكم فصامه وأمر الناس بصيامه وكان دخوله في  
 ربيع وعاشوراء في الحرم وأجيب بان المراد وجدهم بعد استئذانه الى وقته أو انه أخبر بذلك أو انه قدم المدينة  
 من سفره كان سافراً بعد الهجرة وكان دخوله قبل الزوال ولم يتعاط مطر أو النفل تجوز تبنيهم من الشرطين  
 كما تقدم قال السبكي والاصح انه لم يجب اه برماوى (قوله واثنين) مجرور بالياء للاحاقه في الاعراب بلثني  
 فليس مثونا اه شيخنا وسمى الاثنين لانه ثلثي أيام ايجاد الخلق في غير الارض والجنس خامسها وما قيل لانه ثلثي  
 الاسبوع مبنى على ان اوله الاحد وهو مرجوح والراجح ان اوله السبت كما في باب التذرو هو أفضل من الخميس لان  
 أطواره صلى الله عليه وسلم كلها كانت فيه وأفضل أيام الاسبوع الجمعة ثم الاثنين ثم الخميس ثم بقية الايام ويسن  
 صوم يوم الاربعاء مطلقاً شكر الله تعالى على عدم هلاك هذه الامة كما هلك قب من قبلها ويسن أيضاً صوم يوم  
 المربعاء ويوم لا يجدي فيها بأكمله اه برماوى (قوله تعرض الاعمال) أى تعرض على الله تعالى وكذا تعرض في

ان يكفر السنة التي قبله  
 والسنة التي بعده وصيام يوم  
 عاشوراء احتسب على الله  
 ان يكفر السنة التي قبله  
 وقال لئن بقيت الى قابل  
 لا صوم من التاسع فأت قبله  
 رواهما مسلم ويسن مع  
 صومهما صوم الحادى عشر  
 كانص عليه (واثنين وخمسين)  
 لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 يصوم صومهما وقال  
 تعرض الاعمال



ليلة نصف شعبان وفي ليلة القدر فالاول عرض اجمالى باعتبار الاسبوع والثاني باعتبار السنة وكذا الثالث  
وفائدة تكرير ذلك اظهار شرف العاملين بين الملائكة وأما عرضها تفصيلا فهو برفع الملائكة لها بالليل مرة  
وبالنهار مرة اه شرح حج وعبارة شرح مر والمراد عرضها على الله وأما رفع الملائكة لها فهو بالليل مرة  
وبالنهار مرة وورفعها في شعبان الثابت بخبر أحمد انه صلى الله عليه وسلم سئل عن كثرة الصوم في شعبان فقال انه  
شهر ترفع فيه الاعمال فأحب ان يرفع على وأما صائم محمول على رفع الاعمال جلة انتهت (قوله أيضا تعرض  
الاعمال) أى لاظهار العدل وأقامة الحجة اذ لا يخفى على الله شئ اه قل على الحلي (قوله يوم الاثنين  
والخمس) أى في النهار لا بعد الغروب وهو الراجح خلافا لمن قال العرض انما هو بعد الغروب وأول قوله وأما صائم  
أى على أثر الصوم اه شيخنا (قوله وأيام بيض) أى لان صومها بصوم شهر لان الحسنه بعشرة أمثالها اه  
حل وبيض صفة لموصوف محذوف كقدره الشارح اه شيخنا والحاصل كما أفاده السبكي وغيره انه يسن  
صوم ثلاثة من كل شهر وان تكون أيام البيض فان صامها أتى بالسنتين فما في شرح مسلم من ان هذه اثلاثة  
هى الأمور بصيامها من كل شهر فيه نظروا وتبعه الاسنوى والوجه انه يصوم من الحجة السادس عشر لان صوم  
الثالث عشر من ذلك حرام والاحوط ان يصوم مع الثلاثة الثاني عشر الخروج من خلاف من قال انه أول  
الثلاثة اه شرح مر وفي قل على الجلال قوله وهى الثالث عشر الخ أى في غير ذى الحجة لانه من أيام  
التشريق فيبدل بالسادس عشر اه (قوله لانها تبيض بطاوع القمر الخ) أى فحكمة صومها شكر الله تعالى على  
هذا النور العظيم وقيل سميت بذلك لان آدم عليه الصلاة والسلام لما أهبط من الجنة الى الارض اسود جسده  
من حر الشمس فقاء جبريل وأمره بصومها فابيض في اليوم الاول ثلث بدنه وفي الثاني ثلثه وفي الثالث جميعه  
اه برماوى (قوله أيام السود) سميت بذلك لانها تسود بالظلمة من عدم القمر من أول الليل الى آخره فحكمة  
صومها طلب كشف تلك الظلمة المستمرة وتزويد الشهر الذى عزم على الرحيل بعد كونه كان ضيفا وقيل لطلب  
كشف سواد القلب اه برماوى (قوله وهى الثامن والعشرون الخ) عبارة حج وهى السابع أو الثامن  
والعشرون وتالياه فان بدأ بالثامن ونقص الشهر صام أول تاليه لاستغراق الظلمة ليلته أيضا وحينئذ يقع صومه  
عن كونه أول الشهر أيضا فانه يسن صوم ثلاثة أول كل شهر انتهت (قوله وستة من شوال) بآيات التامع  
حذف المعلوم لدفع الالتباس حذفها كجورد في الحديث اه شرح مر وسئل عن قول الميموني بعد قول النووي  
وسنة من شوال يبقى النافى من أفطر جميع رمضان أو بعض وقضاه هل يتأني له نذرك ذلك أم لا وما المنة  
فاجيب بأنه يستحب له بعد قضاء ما فاته من رمضان ان يصوم ستة أيام لانه يستحب قضاء الصوم الراتب اه  
رملى كبير وفي حج أيضا التصريح بان الصوم الراتب يسن قضاؤه اه شوبرى (قوله لخبر من صام رمضان  
الخ) ظاهر الخبر ان الثواب المذكور خاص بمن صام رمضان ولا يقتضى عدم استحباب صومها لمن لم يصم  
رمضان بعذر وليس كذلك بل هو مستحب فان لم يصمه تعدى بحرمة عليه صومها عن غير رمضان لوجوب القضاء  
عليه فوراً اه حل وعبارة شرح مر قضية كلام التتبيه وكثير من ان من لم يصم رمضان لعذر أو سفر  
أو صبا أو جنون أو كفر لا يسن له صوم سنة من شوال قال أبو ذرعة وليس كذلك أى بل يحصل أصل سنة الصوم  
وان لم يحصل الثواب المذكور لترتب خبره على صيام رمضان وان أفطر رمضان تعدى بحرمة عليه صومها  
وقضية قول المحاملى تبع الشبهة الجارية على يكره لمن عليه قضاء رمضان ان يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن  
أفطره بعذر ينافى مله الا أن يجمع بأنه ذو وجهين أو يحصل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم  
وهذا على من عليه قضاء واذا تركها في شوال لذلك أو غير من قضاؤها ما بسده وتحصل السنة بصومها متفرقة  
ولو صام في شوال أو في نحو عشرين قضاء أو نذرا أو غيرهما حصل له ثواب تطوعها كما نفي به الواجد رحمه الله  
تعالى تبع البارزى والاسنوى والتاجرى والفقهاء على بن صالح الحضرمى وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب

يوم الاثنين والخميس فاجب  
أن يعرض على وأما صائم  
رواهما الترمذى وغيره  
(وأيام) ليل (بيض) وهى  
الثالث عشر وتالياه لانه  
صلى الله عليه وسلم أمر  
بصيامها رواه ابن حبان  
وغيره والاحوط صوم  
الثاني عشر معها ووصفت  
الليالى بالبيض لانها تبيض  
بطاوع القمر من أولها الى  
آخرها وسن صوم أيام السود  
وهى الثامن والعشرون  
وتالياه وقياس ما صوم  
السابع والعشرين معها  
(وستة من شوال) لخبر  
مسلم من صام رمضان



الكامل المرتب على المطالب لا سيما من فاته رمضان وصام عنه شوالا لأنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم وما أتى به  
 الوالد رحمه الله تعالى أيضا من أنه يستحب لمن فاته رمضان وصام عنه شوالا أن يصوم ستا من ذي القعدة لأنه  
 يستحب قضاء الصوم الراتب محمول على من قصده فعلها بعد صوم شوال فيكون صار فاعن حصولها عن السنة  
 فيسقط القول بأنه لا يتأتى إلا على القول بأن صومها لا يحصل بغيرها أما إذا قلنا بحصوله وهو الظاهر فلا يستحب  
 قضاؤها ويسن صوم آخر كل شهر كما مر في صوم أيام السودة فإن صامها أتى بالسنتين ولا يرد على ذلك صوم يوم  
 السبت فإنه آخر شهر لتقدم الكلام عليه انتهت (قوله ثم اتبعه) أي حقيقة أن صامه وحكما أن أفطره لأن قضاءه  
 يقع عنه فكأنه مقدم ومن هنا يعلم أن من عجز عن صوم رمضان وأطعم عنه ثم شقي يوم العيد مثلا ثم صام ستة أيام  
 من شوال حصل له الثواب المذكور في الحديث ولا مانع من ذلك وتطهير ما قاله العز بن عبد السلام فيمن فطر ستا  
 وثلاثين شخصا كان كن صام الدهر اه برماوى (قوله وخبر النسائي الخ) أتى به لأنه مبين للذلول اه شيخنا  
 (قوله أي كصيامها فرضا) عبارة حج والمراد ثواب الغرض والالم يكن لخصوص ستة شوال معنى إذن صام  
 مع رمضان ستة غير ما يحصل له ثواب الدهر لما تقرر فلا تميز تلك الإبدالك انتهت (قوله والا فلا يختص ذلك)  
 أي الفضل المذكور بما ذكره أي بصيام رمضان وست من شوال لأن كل ست وثلاثين يوما بسنة بواسطة ما قاله  
 الشارح تأمل (قوله لشموله) أي التعبير بالاتصال (قوله وسن صوم دهر) المراد به هذا الدهر بخلافه في الحديث  
 في قوله كان كصيام الدهر فإن المراد به السنة اه شيخنا وفي ع ش ان المراد به العمر أيضا حيث قال قوله من  
 صام رمضان أي في كل سنة واتبع ستا من شوال كذلك أما لو صام ستا من شوال في بعض السنين دون بعض  
 فالسنة التي صام الست فيها يكون صومها كسنة والتي لم يصم فيها يكون كعشرة أشهر اه ومع نفيه فصوم يوم  
 وفطر يوم أفضل منه كما صرح به المتولي وغيره واختاره السبكي والأذرى وغيرهم ما خلا فالابن عبد السلام  
 كالغزالي ظهر الصحيحين أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما اه شرح مر وقوله فصوم يوم  
 وفطر يوم أفضل وظاهر كلامهم أن من فعله فوافق فطره يوم من صومه كالثنتين والنجس والبعض يكون فطره  
 فيه أفضل ليم له صوم يوم وفطر يوم لكن بحث بعضهم أن صومه أفضل اه ج وقضية اطلاق الشارح موافقة  
 الاول اه ع ش عليه ولو نذر صوم الدهر انعمه الله النذر ما لم يكن الصوم مكروها كما قاله السبكي اه شرح  
 مر وحيث انعمه الله ولو طرأ عليه ما يشق معه الصوم أو ترتب عليه خوف فوت حق أو نحوه مما يمنع اعتقاد  
 النذر هل يؤثر أو لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظروا الاقرب الاول لجزمه عن فعل ما التزمه وليس له وقت  
 يمكن قضاؤه فيه كما صرح به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والظاهر وجوب المدعى من أفطر لكبير  
 ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاؤه اه ع ش عليه وفي القسط لافى  
 على البخارى بعد قوله عليه الصلاة والسلام أفضل الصيام صيام داود ما قصه وهذا يقتضى ثبوت الأفضلية  
 معاملة فهو أفضل من صوم الدهر كما قاله المتولي وغيره ويرجح من حيث المعنى بأن صوم الدهر قديح فبعض  
 الحقوق وبأن من اعتاده فانه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهوته عن الأكل وتقل حاجته الى الطعام والشراب هارا  
 وبالف تناوله في الليل بحيث يتجدد له طبعه زائد بخلاف من يصوم يوما ويفطر يوما فإنه ينتقل من فطر الى صوم  
 ومن صوم الى فطر وقد نقل الترمذى عن بعض أهل العلم أنه أشق الصوم ويأمن مع ذلك من تعزيت الحقوق  
 وعن سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن مسعود أنه قيل له انك لتقل الصيام فقال انى أخاف ان يضعفنى عن  
 القراءة والقرأة أحب الى من الصيام لكن فى قتلاوى ابن عبد السلام ان صوم الدهر أفضل لأنه أكثر عملا  
 فيكون أكثر أجرا وما كان أكثر أجرا كان أكثر ثوابا وبذلك جزم الغزالي أولا وقيد بشرط ان لا يصوم الايام  
 المنهى عنها وان لا يرغب عن السنة بان يجعل الصوم حجرا على نفسه فاذا آمن من ذلك فالصوم أفضل من الأعمال  
 فالاستكثار منهز يادنى الفضل وقوله فى الحديث لا أفضل من ذلك أى لا مثله لئلا يعلم من حاله ومنتهى قوته

ثم أتبع ستا من شوال كان  
 كصيام الدهر وخبر النسائي  
 صيام شهر رمضان بعشرة  
 أشهر وصيام ستة أيام أى  
 من شوال بشهرين فذلك  
 صيام السنة أى كصيامها  
 فرضا والا فلا يختص ذلك  
 بما ذكر لان السنة بعشر  
 أمثالها (واتصالها) بيوم  
 العيد (أفضل) مبادرة  
 للعبادة وتعبيرى باتصالها  
 أولى من تعبيرة بمتابعتها  
 لتتم له الاتيان بها متتابعة  
 وعقب العيد (و) سن صوم  
 (دهر غير عيد وتشرى) ان  
 لم يخف به ضررا



وانما هو أكثر من ذلك يضعفه عن الفرائض ويتعطل به عن الحقوق والمصالح والمحوبة من في معناه لكن  
 تعقبه ابن دقيق العيد بأن الأفعال متعارضة للمصالح والمقاسد وليس كل ذلك معلوما لنا ولا مستحضرا وإذا  
 تعارضت المصالح والمقاسد فقد ارتأى كل واحد منهما في الحشو والمنع غير محقق لنا فالطريق حينئذ ان نفوض  
 الأمر إلى صاحب الشرع ونجزي على ما دل عليه ظاهر الشرع مع قوة الظاهر ههنا وأما زيادة العمل واقتضاء  
 العادة لزيادة الأجر بسببه فيعارضه اقتضاء العادة والجيلة للتصير في حقوق يعارضها الصوم الفاتت ومقادير  
 ذلك الفاتت مع ان مقادير الحاصل من الصوم غير معلوم لنا اه (قوله أو فوات حق) قال مر في شرحه كج  
 ولومندوبه مقتضاء الكراهة مع قوت الحق الواجب والذي يتجه في هذه حرمة تعديا للواجب على المندوب  
 الآن يحمل على مجرد الخوف وأما عند العلم أو الظن فيجزم راجعه انتهى قلوب على الجلال وفي القسط لا في  
 على البخاري ما نصه قال السبكي ويتجه ان يقال انه ان علم انه يفوت حقا واجبا حرم وان علم انه يفوت حقا مندوبا  
 أولى من الصيام كره وان كان يقوم مقامه فلا اه (قوله وعقد تسعين) وهو ان يرفع الأبهام ويجعل  
 السبابة داخلة تحته مطبوق جدا اه حل وعش والتسعين كناية عن الثلاثة أصابع المبسوطة لأن كل  
 أصبع فيه ثلاث عقد وكل عقدة بعشرة فتضرب في تسعة تسعين وهذا اصطلاح للمساب اه شيخنا ح ف وقيل  
 ان التسعين كناية عن عقد السبابة لأن كل عقدة بثلاثين وهو ظاهر قوله ومقد تأمل (قوله والابان خاف ذلك  
 كره) ظاهره ولو كان الضرر مبيحا للتميم وفيه نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك كما سرفعل المراد بالضرر ههنا  
 ما دون ذلك فراجع اه قل على الجلال (قوله كافراد جمعة الح) خرج نفس الصوم فانه مندوب اه برماوى  
 ولا فرق في كراهة أفراديه بين من يريد اعتكافه وغيره كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى ولا يراعى خلاف من منع  
 الاعتكاف مع الفطار لأن شرط رعاية الخلاف ان لا يقع في مخالفة سنة صحيحة وليتقوى بفطاره على الوظائف  
 المطلوبة فيه ومن هنا خصه جمع متقدمون نقلا عن المذهب بمن يضاعف به عن الوظائف لكن يرد ما مر من  
 ندب فطر عرفه قولهم يضعف به ويوجب من شأن الصوم الضعف ويؤخذ من ذلك أيضا ان كراهة صومه  
 ليست ذاتية بل لامر عارض ويؤيده انعقاد نذره كما يعلم بما يأتي في النذرية قياس به اليومان الآخران اذا تخلص  
 كراهة الأفراد بالجمعة اه شرح مر وفي الشورى ما نصه وبعبارة الشهاب الرملى في حواشى شرح  
 الروض في باب النذور يؤخذ منه صحة نذر صوم يوم الجمعة منفردا وهو كذلك لانه انما يكره أفراد بصوم النفل  
 دون الفرض اه قال شيخنا ممن صرح بان الكراهة خاصة بالنفل دون الفرض ابن قاضي شهبة في باب صوم  
 التطوع وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه انتهى (قوله الا فيما افترض عليكم) أى من قضاء أو نذر أو كفارة  
 فلا يكره الأفراد فيها اه قل (قوله وخبر لا تصوموا يوم السبت الح) هذا بما يقتضى انه لا يتخلص من  
 الكراهة بضم صوم اليه اه حل (قوله ولان اليهود الح) هذا العطف يشعر بان هذا ليس علة اه وحينئذ  
 يتوقف في قياس يوم الاحد على السبت مع عدم ورود نهي عنه اه حل (قوله فلو جمعها الح) هذه العبارة  
 تصدق بما اذا جمع بين الجمعة والاحد لانه جمع بين اثنين منها بالصوم وقد يمنع كونه جمعا اه حل وبقي ما لو عزم  
 على صوم الجمعة والسبت معا أو السبت والاحد معاً صام الاول وعن ترك اليوم الثاني فهل تنقضي الكراهة  
 أولا فيه نظر والاقرب الثاني لانه لا يشترط لكراهة الأفراد قصد قبل الصوم وانما المعنى انه اذا صام السبت  
 كره الاقتصار عليه سواء قصد اولاه اه عش على مر (قوله لان المجموع لم يعظمه أحد) يرد على  
 ما زعمه الاستوى من انه لا وجه لاتقاء الكراهة اذا غاية الجمع انه ضم مكروه لمكروه اه حل وقيل ولا تقاير لهذا  
 في انه اذا ضم مكروه لمكروه آخر تزول الكراهة اه ج (قوله أما اذا صام بسبب الح) عبارة شرح مر  
 وحل ما تقرر اذا لم يوافق افراد كل يوم من الثلاثة عادة والابان كل يوم يوم او يفطار يوما أو يصوم عرفة أو  
 عاشوراء فوافق يوم صومه فلا كراهة كما في صوم يوم السبت كره في المجموع وهو ظاهر وان أفتى ابن عبيد

أو فوات حق) لا تفصل  
 الله عليه وسلم قال من  
 صام الدهر ضيقت عليه  
 جهنم هكذا وعنه  
 تسعين رواه البيهقي ومعنى  
 ضيقت عليه أى عنه فلم  
 يدخلها أولا يكون له فيها  
 موضع (والا) بان خاف  
 به ذلك (كره) وعلمه جل  
 خبر مسلم لا صام من صام الا بد  
 (كافراد) صوم يوم (جمعة أو  
 سبت أو أحد) بالصوم فانه  
 يكره (بلا سبب) لخبر الشيخين  
 لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا  
 ان يصوم يوما قبله أو يوما  
 بعده موخبر لا تصوموا يوم  
 السبت الا فيما افترض  
 عليكم رواه الترمذي وحسنه  
 والحاكم وصححه على شرط  
 الشيخين ولان اليهود تعظم  
 يوم السبت والنصارى يوم  
 الاحد فلو جمعها أو اثنين منها  
 لم يكره لان المجموع لم يعظمه  
 أحد أما اذا صام بسبب  
 كان اعتاد صوم يوم وفطر  
 يوم فوافق صومه يوما منها فلا  
 كراهة كما في صوم يوم الشك  
 وخبر مسلم لا تحضوا يوم  
 الجمعة بصيام من بين الأيام  
 الا أن يكون في صوم يومه  
 أحدكم وقيس بالجمعة الباقي  
 وقول أو أحد بلا سبب من  
 زيادنى (وكقطع نفل غير  
 نسك) ج أو عرفة (بلا عذر)



فانه يكره لقوله تعالى ولا تطلوا أعمالكم أما بعد ذكر مساعدة ضعيف في الاكل اذا عجز عليه امتناع (٢٥٢) مضيف منه أو عكسه فلا يكره من غير

الصائم المتطوع أمير نفسه  
ان شاء صام وان شاء أفطر  
رواه الحاكم وقال صحيح  
الاستاذ وقيس بالصوم غيره  
من النفل أما نفل التسلك  
فغيره قطعته كإياني في باب  
لخالفته غيره في لزوم الانعام  
والكفارة بافساده بجماع  
(ولا يجب قضاؤه) ان قطعته  
لان أم هاني كانت صائمة  
صوم تطوع فخيرها النبي  
صلى الله عليه وسلم بين ان  
تفطر بلا قضاء وبين أن تتم  
صومها رواه أبو داود  
وقيس بالصوم غيره وذكر  
كرهية القطع مع قول غير  
نك بلا عذر من زيادتي  
والاصل اقتصر على جواز  
قطع الصوم والصلاة  
(وحرم قطع فرض عيني)  
ولو غير فوري كأن لم يتعد  
تركه لتلبسه بفرض  
وتخرج بالعيني بفرض  
الكفاية فالاصح وفاما  
لغيره في غيره أنه لا يحرم  
قطعه الا الجهاد وصلاة  
الجنائز والحج والعمرة وقيل  
يحرم كالعيني وانما يحرم  
قطع تعلم العلم على من أنس  
التجربة فيمن نفسه لان كل  
مسئلة مطلوبة برأسها  
منقطعة عن غيرها ولا قطع  
صلاة الجماعة على قولنا انها  
فرض كفاية لانه وقع في  
صفة لأصل والصفة تنقضي

السلام بخلافه ويؤخذ من التشبيه انه لا يكره اقراها بنذر وقضاء وكفارة انتهت (قوله فانه يكره) أي ما لم  
ينذر اتمامه والا فيحرم قطعه اه شرح مر (قوله أمير نفسه) هو بالراء وري بالنون أيضا اه ع ش على مر  
(قوله وان شاء أفطر) واذا أفطر لم يشب على ما مضى ان أفطر بغير عذر ولا أثيب وعلى ذلك يحمل قول المتولي  
انه لا يثاب على عبادة لم تتم وقول الشافعي انه يثاب اه شرح مر (قوله اما نفل التسلك فيحرم قطعه) فيه ان  
الشروع فيه شروع في فرض الكفاية الآن يقال يتصور الشروع في نفل التسلك بما اذا كان الفاعل صيا  
أو عبدا اذن له وليه أو سيده راجع باب الاحبار اه حل (قوله وقيس بالصوم غيره) كاعتكاف ووضوء  
وطواف وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها والتسبيحات عقب الصلوات اه شرح مر والقطع  
ظاهر في الصوم والصلاة لارتباط بعض اجزائهما ببعض وأما قراءة سورة الكهف والتسبيحات ونحوهما  
فهل المراد بالخروج منه الاعراض عنه والاستغفار بغيره وترك اتمامه أو المراد بما يشمل قطعه بكلامه وان لم يطل  
ثم العود اليه فيه نظر والاقرب الثاني ما لم يكن الكلام مطلوبيا كإتمامه أو الجاهل المؤذن اه ع ش عليه  
(قوله ولا يجب قضاؤه) أي بخلاف الثلاثة الثلاثة رضى الله عنهم لكنه يستحب خروج من الخلاف واقبي العلامة  
الرملي بندين قضاء الوقت منها كما مر اه برماوى (قوله أم هاني) بكسر النون وبالهمزة آخره ويسهل واسمها  
فاختف وقيل فاطمة وقيل عائكة وقيل هند بنت عمه صلى الله عليه وسلم أبي طالب شقيقة على رضى الله تعالى عنه  
أسلمت يوم الفتح وكانت تحت هبيرة بن عمرو وخطبها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتزوج بها لانهم قالوا ان الله لم يخطبها  
الى امرأ أممية أي ذات صبية واعتذرت فعذر هاروى لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة وأربعون  
حديثا اه برماوى (قوله وحرم قطع فرض عيني) وهو من الكبار كذا كره أئمة الاصول اه برماوى (قوله ولو  
غير فوري) عبارة أصله مع شرح مر ومن تلبس بقضاء صوم فأت عن واجب حرم عليه قطعه جزما ان كان  
قضاؤه على الفور وهو صوم من تعدى بظلمة مدار كالماتركه من الاثم ولان التخفيف بجواز التأخير لا يليق  
بحال المتعدى وشمل ذلك قضاء يوم الشك لوجوب قضاؤه فور اذ هو منسوب بعدم البحث عن الهلال الى تقصير  
في الجلة ويسد عنه وجوب القضاء على من نسي النية لئلا على الفور والمصرح به في شرح المهذب انه على  
الترخي بخلاف وكذا ان لم يكن على الفور يحرم قطعه في الاصح بان لم يكن تعدى بالفطر لتلبسه بالفرض  
ولا عذر له في الخروج فلهذا اتممه كل شريع في الصلاة في أول الوقت والثاني لا يحرم لانه متبرع بالشروع  
فيه فاشبهه المسافر يشرع في الصوم ثم يبريد الخروج منه ولا تقيد الفور به بما ذكره اذ منه ما لو ضل وقت فلم يبق  
من شعبان الا ما سيع القضاء فقط وان فات بعذر وباني انقسام القضاء الى ما يكون بالتعدى والى غيره أيضا في  
الاصح وفي الاعتكاف المنذور في زمن معين والحج والعمرة انتهت بقول الشارح كأن لم يتعد بتركه المراد منه  
هو ما ذكره مر بقوله بان لم يكن تعدى بالفطر الخ (قوله وصلاة الجنائز) قال في الامداد لما في الاعراض عنها  
من ذلك حرمة الميت ويؤخذ من ذلك ان غير الصلاة مما يتعلق به كمله ودفعه يجب بالشروع وهو ظاهر فيمتنع  
الاعراض عن ذلك بعد الشروع نعم يتجه ان محل المنع من الاعراض اذا كان لغیر عذر بخلاف ما اذا تعبد  
الحامل فترك الحمل لغيره أو الحافر فترك الحفر لغيره أو ترك الحامل الحمل لن قصد التبرك بحمله أو اكرامه بالحمل  
أو نحو ذلك من المقاصد المخرجة للترك عن ان يكون فيه هتك الحرمه اه شوبرى (قوله وانما يحرم قطع  
الحج) وارد على القيل وكذا قوله ولا قطع صلاة الجماعة وقوله لان كل مسئلة الخ يحصل الجواب انه لا قطع فيه لان  
القطع انما يكون في شيء متصل ببعضه ببعض اه شيخنا <sup>ص</sup> كن اراد الاول بالنظر لتعلم الكفاية وبالنظر  
العيني منه برده على المتن فالاجاب جعل الاراد متعلقا بالقيل وبالتن تأمل (قوله على من أنس) بل لا أي علم قال  
تعالى فان أنستم منهم رشدا أي علمتم اه شيخنا (قوله بهذا القول) أي القائل بحرمة قطع فرض الكفاية

فيها ما لا يتقرر في الاصل ولا يخفى بعد هذا القول وان صححه



اه حل (قوله التاج السبكي) هو أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب ابن الشيخ تقي الدين السبكي ولد بمصر سنة تسع وعشرين وسبعمائة وثلاثة وثلاثين وبعثه على أبيه وغيره وبرع في العلوم وهو شاب وصنف كتاب التوشيح وغيره المتوفى يوم الثلاثاء سابع ذي الحجة سنة إحدى وسبعين وسبعمائة اه برماوى (قوله بحث الامام) هذا البحث هو الصحيح اذ يلزم على القول المذكور تعيين الحرف والصنائع بالشروع فيها ولا وجه له اه حل (قوله أولى من تعبيره بقضاء) عبارة أصله ومن تلبس بقضاء الخ لانه يؤهم ان الاداء لا يحرم قطعه (قوله تطوعاً) أى مما يتكرر كصوم الاثنين والخميس أما لا يتكرر كعرقه وعاشوراء فلها صومها الا ان منعها وكالتطوع القضاء الموسع اه برماوى وخرج بالتطوع الفرض فلا يحرم وليس لازوج قطعه وظاهره ولو ثبت ذلك لم ياذن فيه اه ع ش على مر (قوله وزوجها حاضر) أى ولو جرت عادته بان يغيب عنها من أول النهار الى آخره لاحتمال أن يطرأ له قضاء وطرفه في بعض الاوقات على خلاف عادته اه ع ش على مر (قوله الاباذنه) فلو صامت بغير اذنه صح وان كان حراماً كالصلاة في دار مغصوبة وعلمها برضاها كاذنه وسيأتى في النفقات عدم حرمة صوم نحو عاشوراء عليها بغير اذنه أما صومها في غيبة زوجها عن بلدها فإثر قطعها وانما لم يحرم صومها بغير اذنه مع حضوره نظر الجواز اذ صام عليها لان الصوم بها باء عادة فبمنه التمتع بها ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع كما يحثه الشيخ لقصر زمنها والامانة المباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كالختم والعبدان تضررا بصوم التطوع لضعف أو غيره لم يحرم الاباذن السيد والاجاز ذكره المجموع وغيره اه شرح مر وقوله والامانة المباحة للسيد أى التي أعدها التمتع بان تسرى بها أما أمانة الخدمة التي لم يسبق للسيد تمتعها ولم يغلب على ظنها ارادته عنها فلا ينبغي منعها من الصوم اه ع ش عليه

### \* (كتاب الاعتكاف)

(قوله هو لغة الخ) عبارة شرح مر هو لغة البيت والجس والملازمة على الشيء ولو شراخا لاعتكف وعكف يعكف بضم الكاف وكسر هاء عكفا وعكفا وعكفاً أعكف بكسر الهمزة وكفا لا غير يستعمل لازماً ومتعبداً كرجع ورجعته ونقص ونقصته وشرعاً ثبت في مسجد بقصد القرينة من مسلم مميز عاقل طاهر من الجنابة والحيض والنفساء صالح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكرو العلم بالتحريم انتهت وفي المختار عكفه حبسه ووقفه بابه ضرر بوفصر ومنه قوله تعالى والهدى معكوفان يبلغ محله ومنه الاعتكاف في المسجد وهو الاحتباس وعكف على الشيء أقبل عليه وطبأ بابه ودخل وجلس قال الله تعالى يعكفون على أصنام لهم اه وعجالة البرماوى قوله هو لغة البيت أى والجس والملازمة على الشيء ولو شراخا لاعتكف على قوم يعكفون على أصنام لهم ويسمى جواراً ومنه حديث عائشة رضي الله تعالى عنها وهو يجاور في المسجد أى معتكف فيه وهو مجمع عليه ويجب بالندور وروحه عكوف القلب على الله تعالى وجميعته عليه والفكر في تحصيل مرضاته وما يثرب اليه حتى لا يصير انسه الا بالله تعالى يشاهد آثار ذلك الانس العظيم في مضائق الدنيا والآخرة سبحانه في القبر والخروج منه الى المحشر وعند العقبات التي تقاسمها الناس في ذلك اليوم قاله في الاتخاف انتهت (قوله من شخص مخصوص) وهو المتعكف بالصفين المذكورة في عبارة مر كما علمت (قوله آية ولا تبشروهن الخ) هذه الآية وما بعدها لا يلائم الا على جواز الاعتكاف لا على نفيه (قوله أيضاً آية ولا تبشروهن الخ) دليل على اشتراط المسجدية للاعتكاف لانه لا جاز أن يكون شرطاً في منع مباشرة المعتكف لانها ممنوعة عليه خارجة لقضاء الحاجة كسبياً في غير المعتكف ممنوع من المباشرة فيه فليس ذكرها الا لاشتراط صحة الاعتكاف وهو من الشرائع القديمة ويدل لذلك قوله تعالى وعهدنا الخ وظاهر كلامه ان هذا دليل لجواز الاعتكاف وهو انما يأتي على القول بان شرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد في شرعنا ما يقررده فقد اعتكف صلى الله عليه وسلم العشر الاول من رمضان ثم الاوسط ثم الاخير ولازمه حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف

التاج السبكي تبعاً لما صحه ابن الرفعة في المطالب في باب الوديعة وأشار فيه في باب القبط الى أن عدم حرمة بحث الامام جرى عليه القزالي والحارثي ومن تبعهما وبما قرر علم ان تعبيرى بفرض عيني أولى من تعبيره بقضاء (فرع) \* لانصوم المرأة تطوعاً وزوجها حاضر الا باذنه لخبر الصحيحين لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد الا باذنه

### \* (كتاب الاعتكاف)

هو لغة البيت وشرعاً ثبت بمسجد من شخص مخصوص بنية والامل فيه قبل الاجماع آية ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد وقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والاتباع ورواه الشيخان



أزواجه من بعده واعتكف صلى الله عليه وسلم عشر من شوال وهي العشر الأولى كافي بعض الروايات اه  
 حل (قوله أيضا ولا تبشروهن) أي نساءكم وأتم ما كفون مقيمون بنية الاعتكاف في المساجد متعلق  
 بما كفون ثم هي لمن كان يخرج وهو معتكف في جامع أمر أنه ويعود اه حلال وعبارته شرح مر وهو من  
 الشرائع القديمة لقوله تعالى وهذا الخ انتهت وفي البرماوي ما نصه قوله للطائفتين والعاكفين قالوا وهو من  
 الشرائع القديمة لهذه الآية أقول ولعل ذلك باعتبار معناه المغوي بدليل قوله تعالى لن نبرح عليه أي على عبادة  
 العجل عاكفين حتى يرجع اليناموسي وأما باعتبار الهيئة المخصوصة من الأركان والشروط فهو من خصائص  
 هذه الأمة اه (قوله سن كل وقت) أي على سبيل التاكيد اه شرح مر وقوله كل وقت أي حتى أوقات  
 الكراهة وان شحراها اه ع ش على مر (قوله كل وقت) أي ولو بلا صوم أو الليل وحده خلافاً للإمام  
 مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما المأثبات صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأولى من شوال وفيه يوم العيد  
 قطعاً وهو لا يقبل الصوم اتفاقاً اه برماوي (قوله وفي عشر رمضان الأخير الخ) ليس هذا مكرراً مع ما مر  
 في الباب السابق أي في قوله لاسمياً العشر الأخير إذ ذلك في استحبابه في رمضان وما هنا في الحكم عليه بكونه  
 أفضل فيمن غيره اه شرح مر مع زيادة (قوله كما مر في خبر الشيخين) أي قبيل قول المصنف فصل  
 شرط وجوبه اسلام اه ع ش وعبارته هناك للاتباع في ذلك رواء الشيخان وانظر لم أحال المحشي على  
 عبارته هناك ولم يحل على ما مر هنا قريبان قول الشارح في مقام الاستدلال والاتباع رواء الشيخان مع ان  
 العبارة في كل من المقامين كالآخرى وعلى كل يقال على الشارح ليس في كل من المقامين ذكر المواظبة  
 المدعاة هنا قائل (قوله وقالوا في حكمته الخ) وجه التبري انه يقتضي انه اذا رآها في أول ليلة من العشر  
 لا يسن له قيام بقيته وليس كذلك بل يسن قيام الليالي المذكورة مطلقاً وان رآها أول ليلة شكر الله تعالى  
 اه عبدي به ووجه التبري ان هذه الحكمة انما تأتي على مختار الإمام ان ليلة القدر منحصرة في العشر الاواخر  
 وهو قول من جملة ثلاثين قولاً للعلماء كافي شرح مر وعبارته البرماوي قوله وقالوا أي الأصحاب فليس مراده  
 التبري أو يقال هو مراده لعدم تعيين هذه الحكمة لانه يحتمل انه صلى الله عليه وسلم انما واظب على ذلك  
 لاجل مزية الوقت على غيره ويحتمل انه انما واظب عليه لانه أفضل ولطلب ليلة القدر وهذا أولى انتهت (قوله  
 ليلة القدر) سميت بذلك لانها ليلة الحكم وليلة الفضل وقيل لعظم قدرها اه شرح مر أي واما ما يقع  
 ليلة تصف شعبان ان صح فمحمول على ان ابتداء الكتابة فيها وتتمام الكتاب بتوسليم النصف لاربابها انما  
 هو في ليلة القدر اه ع ش عليه وفي البرماوي ما نصه قوله ليلة القدر وهي من خصائص هذه الأمة سميت  
 بذلك لشرفها وعلو قدرها أو لتقدير الأمور فيها لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وقيل لان الأرض تضيق  
 بالملائكة فيها وذهب عكرمة الى ان التي يفرق فيها كل أمر حكيم هي ليلة النصف من شعبان والجمهور على انها  
 ليلة القدر وهي أفضل ليالي السنة بآية الى يوم القيامة وتري حقيقة ويسن لمن رآها كتبها لان نوريتها  
 كرامة والكرامة يسن اخفاؤها وقد رأيناها مرة فواحد وثلاثون يوماً وبندب احياؤها بالصلاة والقراءة وكثرة  
 الدعاء كافي العبد ويتأكد فيها اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عنا يحصل فضلها لمن أحياها وان لم  
 يشعر بها ونفسه محمول على نفي الكمال كما حصل رفعها على رفع عينها ومن صلى العشاء في جماعة فقد  
 أخذ حظه منها ومن علاماتها عدم الحر والبرد فيها ويندب صوم يومها وكثرة العبادة فيها انتهت وعبارته  
 شرح مر وهي من خصائص هذه الأمة والتي فيها يفرق كل أمر حكيم وباقية الى يوم القيامة اجاعا وتري  
 حقيقة فينا كسطلها والاجتهاد في ادراكها كل عام واحياء ليلها كسبها بالعبادة والدعاء والمراد برفعها في  
 خير فرقت وعسى ان يكون خيرا لكم رفع علم عينها والالم يأمر فيه بالتماسها ومعنى عسى ان يكون  
 خير لكم أي لترغبوا في طلبها والاجتهاد في كل الليالي وليكثر فيها في يومها من العبادة بالانحلاص وطمعة  
 يقين ومن قوله اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عنا ويسن لمن رآها ان يكتبها وما نقل في شرح مسلم

(سن الاعتكاف) كل  
 وقت لا مطلق الأدلة (وفي  
 عشر رمضان الأخير أفضل)  
 منه في غيره لمواظبة على الله  
 عليه وسلم على الاعتكاف  
 فيه كما مر في خبر الشيخين  
 وقالوا في حكمته (ليلة) أي  
 لطلب ليلة (القدر)



من انه لا ينال فضلها الا من اطعم عليها فن قامها ولم يشعر بها لم ينل فضلها رده جمع بتصريح المتولي بخلافه بان  
 في سلم من قام ليلة القدر فوافقها وتغير المرافقة بالعلم غير مساعدا عليه من الآية وفيه عن ابن مسعود من يقوم  
 الحول يصيبها ويقل أصح ما يناسب التعبد في كل ليالي العشر ليحوز الفضيلة يتيقن نعم يحمل قول من قال  
 لم ينل فضلها على الكامل فلا ينالها ما ذكر انتهت وتقل في المواهب القسطانية عن بعضهم ان ليلة مولد  
 صلى الله عليه وسلم أفضل من ليلة القدر وأيد ذلك بأمر فليحزر اه شورى (قوله التي هي كما قال تعالى الخ)  
 الظاهر ان غرضه الاستدلال على علية قوله ليلة القدر اذ ربما يقال انهم مساوية لغيرها فلا تتج هذه العلة أفضلية  
 الاعتكاف في العشر الاخير وقوله قال صلى الله عليه وسلم الخ كان الانسب العطف لانه مسوق لما سبقته  
 الآية اه (قوله أي العمل فيها خير الخ) وهل العمل في يومها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها يوم قدر  
 قياسا على الليل ظاهر التشبيه انه كذلك الا انه يتوقف على نقل صريح فليراجع اه ع ش على مر (قوله  
 في ألف شهر) وهي ثلاث وثلاثون سنة وثلاث ابرماوى وقوله ليس فيها ليلة القدر أى والا لزم تفضيل  
 الشيء على نفسه بمراتب قال القليوبي ظاهر كلامهم ان الالف شهر كاملة وانه تبدل ليلة القدر ليلة غيرها  
 ويحمل نقصانها ولعل المراد بالاشهر العربية لانها المنصرف اليها الاسم شرعا اه (قوله من قام ليلة  
 القدر الخ) فان قلت لفظ قام ليلة القدر هل يقتضى قيام تمام الليلة أو يكفي أقل ما ينطلق عليه اسم القيام فيها  
 قلت يكفي الأقل وعليه بعض الأئمة حتى قيل بكفاية اداء فرض العشاء في جماعة عن القيام فيها لكن الظاهر منه  
 عرفانه لا يقال قام الليلة الا اذا قام كلها أو أكثرها فان قلت ما معنى القيام فيها اذا ظهره غير مراد قطعاً قلت  
 القيام الطاعة فانه معهود من قوله تعالى وقوموا لله قانتين وهو حقيقة شرعية فيه اه كرماني على البخاري في كتاب  
 الايمان اه شورى (قوله ايما) أى تصديقه بالعلم الحق وطاعته واحتساباً أى طلبة رضى الله وثوابه لاربابه  
 ومعمونهم ما على المفعول أو التمييز أو الحال بتأويل المصدر باسم الفاعل وعليه فهم احالان منذ اخلان  
 أو مراد فان والنكتة في وقوع الجزاء ما ضامع انه في المستقبل انه متيقن الوقوع فضلاً عن الله سبحانه وتعالى  
 على عباده اه زى اه ع ش على مر فان قلت كل من القطين يقضى عن الآخر لان المؤمن لا يكون  
 الاحتساب والمحتسب لا يكون الامور منافيل فيه فائدة غير التأكيد أم لا قلت المصدق بالشئ بما لا يفعله مخلصاً  
 بل لرباه ونحوه والمخلص في الفعل بما لا يكون صدقاً شوابه ولكنه يفعله طاعة مأموراً به سبباً للمغفرة ونحوه  
 أو الفائدة هي التأكيد ونعم الفائدة اه كرماني على البخاري اه شورى (قوله ما تقدم من ذنبه) أى من  
 مغار ذنبه كافي نظائر من غفران الذنوب بقرينة التقييد في بعض الاحاديث بما اجتنبت الكثرة اه  
 برماوى (قوله ومبيل الشافعي الخ) مبتدأ وقوله الى أنها ليلة حاد الخ خبره وحاصله انها قولان للامام أى نقل  
 عنه انه قال انها ليلة حاد ونقل عنه انه قال انها ليلة ثالث وهذا ما في مختصر المازنى والا كثرون على انه ليلة الى انها  
 ليلة حاد وعشرين لا غير اه برماوى وشرح مر ثم يحتمل انها تكون عند كل قوم بحسب ليلهم فاذا كانت  
 ليلة القدر عندنا لم نأمرنا غيرنا فاحترت الاجابة والثواب الى ان يدخل الليل عندهم ويحتمل لزومها الوقت وان كان  
 ثم ارا بالنسبة لقوم وليلا بالنسبة لآخرين والظاهر الاول لينطبق عليه معنى الليل عند كل منهم أخذاً بما قيل  
 في ساعة الاجابة في يوم الجمعة انها تختلف باختلاف أوقات الخطباء اه ع ش على مر (قوله فكل ليلة منه)  
 أى من العشر فهي بصورة عند الشافعي في العشر لا تكون في غير موقوله انها تلزم ليلة بعينها معناه انها اذا  
 كانت في الواقع ليلة حاد وعشرين مثلاً تكون كل عام كذلك لا تتقل عن هذه الليلة وقوله انها تتقل كل سنة أى  
 في ليال العشر بمعنى انها ليلة حاد وعشرين وتارة غيرها من بقية العشر فهي بصورة في العشر على هذا  
 القول أيضاً وانما الخالق بينه وبين الاول في الآزوم وعدمه اه شيئاً (قوله فذهب الخ) لا وجه لهذا التفرع  
 فكان الاولى ان يقول ومذهب الخ (قوله انها تتقل كل سنة) لورثك هذا القيد لكان أولى بدخول توافق سنتين

التي هي كما قال تعالى خير  
 من ألف شهر أى العمل  
 فيها خير من العمل في  
 ألف شهر ليس فيها ليلة  
 القدر وقال صلى الله عليه  
 وسلم من قام ليلة القدر انا  
 واحسبها مغفرة له ما تقدم  
 من ذنبه رواه الشيخان  
 وهي في العشر المذكور  
 (ومبيل الشافعي رحمه الله  
 الى انها ليلة حاد أو ثالث  
 وعشرين) منه دل الاول  
 خبر الشيخين والثاني خير  
 مسلم فكل ليلة منه عند  
 الشافعي يحتمل لها لكن  
 أرجاها ليالى الوتر وأرجاها  
 من ليالى الوتر ما قلناه عنه  
 فذهبوا انها تلزم ليلة بعينها  
 وقال للزنى وابن خزيمة  
 وغيرهما انها تتقل كل سنة  
 الى ليلة جمعة بين الاخبار قال  
 في الروضة وهو قوى  
 واختاره في المجموع والفتاوى  
 وكلام الشافعي في الجمع  
 بين الاحاديث يقتضيه



أو أكثر في ليلة واحدة مع ان التوافق فيها محقق لكثرة الاعوام المتوالي أو التفرق وقوله الى ليلة أي من  
ليلة العشر المذكورة مطلقاً أو من أوله كما اختاره القزالي وغيره وقالوا انها تعلم فيماليوم الاول من الشهر فان  
كان أوله يوم الاحد أو الاربعاء فهي ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهي ليلة احدى وعشرين أو يوم  
الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين أو يوم الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة  
ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن البكري ومنه بلغت سن الرجال ما بقي ليلة القدر من هذه القاعدة  
المذكورة وقد نظمها شيخنا بقوله

ياسائل عن ليلة القدر التي \* في عشر رمضان الاخير حلت  
فانها في مئردات العشر \* تعرف من يوم ابتداء الشهر  
في الاحد والاربعاء والتاسعة \* وجعة مع الثلاث السابعة  
وان بدا الخميس فالخامسة \* وان بدا السبت فالثالثة  
وان بدا الاثنين فهي الحادي \* هذا عن الصوفية الزهاد

اه برماوي (قوله وعلامتها طلوع الشمس صبيحتها بياضاً) أي ويستمر ذلك الى ان ترتفع كرمح في رأي العين  
ذكر المناوي في شرحه الصغير على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم صبيحة ليلة القدر تطلع الشمس  
لأشعاع لها كأنها طست حتى ترتفع اه وقوله كأنها طست أي من نحاس أبيض اه ع ش على  
مر وحكمة كون ذلك علامة لها كثرة اختلاف الملائكة وتزولها وعودها فاستوفى باختصارها وأجسامها  
الطيفة من ضوء الشمس وشعاعها وقادة معرفة صفتها بعد فوات طلوع الفجر انه يسر اجتهاده في يومها  
كاجتهاده فيها وليجتهد في مثلها من قابل بناء على عدم انتقالها اه شرح مر وقوله وتزولها وعودها فيها  
لا يقال الليلة تنقضي بطالع الفجر فكيف تستمر بعودها وتزولها في الليل ضوء الشمس لا نقول يجوز ان ذلك  
لا ينتهي بطالع الفجر بل كما يكون في ليلتها يكون في يومها ويتقدير انه ينتهي تزولها بطالع الفجر فيجوز  
ان الصعود متأخراً بتقدير كونه ليلاً فيجوز انهما اذا صعدت تكون محاذات الشمس وقت مرورها في مقابلتها  
نهاراً اه ع ش عليه (قوله وتجب نية فرضية في نذره) ولا يشترط تعيين سبب وجوبه وهو النذر بخلاف  
الصوم والصلاة لان وجوبه لا يكون الا بالنذر بخلافهما والاشبه كما قاله الزركشي الا كتفاً عن كذا النذر عن  
ذكر الفرض لان الوفاء به واجب فكأنه نوى الاعتكاف الواجب عليه ولا يجب تعيين الاداء والقضاء ولو نوى  
الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه لم يطل كالصوم اه شرح مر (قوله وان أطلق الخ) هذا  
شامل للفرض والنفل فقوله كفته نيته أي عن تجديدها كل يوم مثلاً فلا يجب وهذا دليل قوله لكن لو خرج الخ  
فلا ينافي انه يجب التعرض للفرضية في المنذور زيادة على أصل النية اه شيخنا (قوله بلا عزم عود) أي  
للاعتكاف فان عزم على العود لا اعتكاف فلا يحتاج عند دخوله الى تجديد نية وان جامع بعد خروجه لان ذلك  
غير مناف للنية وان كن منافياً لا اعتكاف به وفي زمن الخروج غير معتكف مطلقاً أي لا حقيقة ولا حكماً اه  
حل (قوله جدد الزوما) أي سواء كان منذوراً أو لا والمراد بالزوم الزوم لاجل الصحة ان أراد اعتكافاً  
فانياً لانه ان تركها ياتم فهو على حد قولهم يجب النية في صلاة الصبي مثلاً اه شيخنا (قوله فان عزم على العود)  
أي لا اعتكاف بخلاف ما اذا عزم عليه من غير ملاحظة الاعتكاف كما يقع للمعاورين يخرجون من غير  
ملاحظة الاعتكاف فيكون هذا من قبيل قول المتن بلا عزم عود اه شيخنا وهذا التقييد صريح به مر في  
شرحه وفي البرماوي ما نصه قوله فان عزم على العود أي لاجل الاعتكاف واذا جامع بعد خروجه لم يجب تجديده  
النية اذا عاد لانه غير مناف للنية قياساً على الصائم اذا نوى ليلاً ثم جامع ليلاً فانه لا يجب عليه تجديد النية بخلاف  
من خرج ليعطى التسابع فانه اذا جامع خارج المسجد جازل اعتكافاً لانه معتكف حقيقة بخلاف من

وعلامتها طلوع الشمس  
صبيحتها بياضاً ليس فيها  
كثير شعاع (وإن كثره) أربعة  
أحدها (نية) كغير من  
العبادات (وتجب نية فرضية  
في نذره) لتمييزه عن النفل  
والنصرح بوجوبها من  
زيادته (وإن أطلقه) أي  
الاعتكاف بأن لم يقدّر له  
مدة (كفته نيته) وإن طال  
مكثه (لكن لو خرج) من  
المسجد بقصد رده بقول  
(بلا عزم عود وعاد جدد) ما  
لزوماً سواء أخرج لتبهرق  
أم لغيره لان ما مضى عبادة  
تامة فان عزم على العود



خرج على ما على العود فان زمن الخروج لا اعتكاف فيه أصلاً اه (قوله كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية) أي لانه يصير كنية المدين أي المدة التي قبل الخروج والمدة التي بعد العود كلف في زيادة عدد ركعات النافلة وبه يعلم الجواب عن تنظير الرخصة وأصلها فيه بان اقتران النية بأول العبادة شرط فكيف يكتفى بعزيمة سابقة ولا نظر لكون الصلاة لم يتخلل فيها بين الزيد والمزيد ما ينافيها وهناك تخلل الخروج المنافي لطلاق الاعتكاف لان تخلل المنافي هنا مقتصر حيث استثنى زمنه في النية ونية العود فيما نحن فيه صيرت ما بعد الخروج جمع ما قبله كاعتكاف استثنى زمن المنافي فيه وهو الخروج اه شرح مر (قوله ولو قيد بعبارة الخ) هذا مقابل الاطلاق وهو شامل لفرض والنفل والمتابع وغيره فالصور أربعة أخرج منها واحدة بقوله الا ان نذر مدة الخ وقوله لغير تبرز التبرز هو قضاء الحاجة من البول والغائط والحاصل ان التفصيل في هذه باعتبار التبرز وغيره ولا نظر لعزم على العود وعدمه عكس التي قبلها اه شيخنا (قوله أيضاً ولو قيد بعبارة الخ) صورة المسئلة ان المدة ليست معينة كما يعلم من الاسنوي وغيره وما وقع في عبارة الحلي في تعليل الضيق من لفظ التعيين يحمل على التعيين بالمقدار وعبارة الارشاد وشرحه لشخصاً لا خروج بخلاء تقضي فيه الحاجة فلا يقطع الاعتكاف ان قدر اعتكاف في نيته بدمه مطلقه كيوم وشهر ولا فرق في ذلك بين الاعتكاف المتطوع به والواجب كما اذا نذر أياماً غير معينة ولم يشترط تتابها اه وعبارة الروض وشرحه ولو خرج من نوى اعتكاف مدة مطلقه كيوم وشهر الخ ثم قال اما خروج من نوى اعتكاف مدة متوالية فسيأتي حكمه آخر الباب اه وكان مراده بالمدة المتوالية ما يشمل المعينة كهذه العشرة الايام والشروط تتابها كنيوت عشرة أيام متوالية كما يشير بماسياتي آخر الباب الى قول الروض وشرحه بعد ذكر ما يقطع التسابع وما لا يقطع وما يقضي زمنه وما لا يقضي زمنه مانعه ولا يلزمه أي من خرج كذا كر تجديد النية بعد عوده ان خرج لما لا بد منه وان طال زمنه كقضاء الحاجة والغسل الواجب والاذان اذا جرتا بالخروج له وكذا لو خرج لما لا يقطع التسابع وكان عنه بدو الحق به الخروج لفرض استثنى ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجمع أو خرج بلا عذر ثم عاد ليتم الباقي جدد النية وقوله ولم يتعرض للتتابع يفهم ان ما قبله تعرض فيه للتتابع والظاهر ان مراده بالعذر كلما يسوغ الخروج اه سم (قوله بحد النية) أي ولو عزم على العود وهذا الاطلاق منقول من مر وج وعش وان قيدان عبد الحق بما اذا لم يعزم على العود فان عزم لا يجب في هذه الاولى مما قبلها لكن قد علمت ان المنقول الاطلاق اه شيخنا وفي قول على الجلال قوله لزمه الاستئناف أي ما لم يعزم على العود كالتى قبلها بالاولى اذ هنا قول بعدم الاحتياج مطلقاً وشخصاً لم يوافق على ذلك في هذا وفي كلام العلامة ابن عبد الحق ما يوافقه اذا عاد الى مسجد غير الاول وهو أكثر مساقفته ومحل ذلك اذا عاد قبل فراغ المدة التي عينها والافق خروج عن الاعتكاف مطلقاً فلا بد من تجديد نية اه (قوله بخلاف خروجه للتبرز الخ) بقي ما لشرحه مع التبرز غيره هل يلزمه الاستئناف أو لاقية نظراً والاقرب الثاني قياساً على ما لو قصد الجانب بالفراغ المذكور والاعلام اه عش على مر (قوله فهو كالمتنبي) أي لفظاً والافهم مستثنى شرعاً (قوله له نذر لا يقطع التسابع) كالتبرز والمرض والحيض وحيث يقال لنامعتكف في غير مسجد بخلاف ما لو خرج لما يقطع التسابع كعبادة المريض وصلاة الجمعة فيجب تجديد النية اه حل (قوله فلا يلزمه تجديد) أي ويلزمه مبادرة العود عند نذر والعدوه فان أخر عاد عالمياً انقطع التسابع وتعد البناء اه شرح مر (قوله لشمول النية جميع المدة) ومن ثم لو جامع حال خروجه بطل اعتكافه لانه معتكف حقيقة اه حل (قوله أيضاً لشمول النية جميع المدة) أي مع كونه معتكفاً حكماً فلا بد من هذه الزيادة لخالف الصورة التي قبلها اذا خرج لغير تبرز كما لو نذر اعتكاف عشرة أيام ولم يقيد بتتابع فان النية تشمل الكل لا يكتفى في خروجه غير معتكف حكماً بل يخرج للتبرز فهو معتكف حكماً والضابط انه متى بقيت النية ولم يجب تجديد ما كان معتكفاً حكماً في خروجه وذلك في ثلاث صور في الاطلاق اذا عزم على العود وفي التقييد بالمدة

كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية (ولو قيد بعبارة) كيوم أو شهر (وخرج لغير تبرز أو جدد) النية أيضاً وان لم يطل الزمن لقطعه الاعتكاف بخلاف خروجه لتبرز فانه لا يجب تجديدها وان طال الزمن لانه لا بد منه فهو كالمتنبي عند النية (لان قدر مدة متتابعة فخرج لغيره لا يقطع التسابع وعاد) فلا يلزمه تجديد سواء أخرج لتبرز أم لغيره لشمول النية جميع المدة



من غير نذر تتابع اذا خرج لتبرز وفي التقييد بها متتابعة اذا خرج لما لا يطعم التتابع وانه اذا لم يتق النية بان وجب تجديد هذا لا يكون معتكفا احكاما وذلك في ثلاث دور الاطلاق بلا عزم العود والتقييد وقد خرج لغير تبرز والتقييد مع التتابع وقد خرج لعذرية قطع التتابع اه شيخنا (قوله ولا يجوز اعتكاف المرأة الخ) استشكل ذكرهما هنا لان الكلام في النية والانسيد كرهما في الركن الرابع وهو المعتكف وقد عيى بان ذكرهما هنا لبيان ان صحة النية لا تتوقف على كونه طاعة بل يصح ولو عصى به كالمراة بغير الاذن والرقيق كذلك فله تعلق بالنية وبانه تخصيص لاستحبابه في كل وقت فكأنه قال تستحب نيته في كل وقت الا المراة والعبد فبعد الاذن لهما ما تأمل اه شورى وبعبارة الروض وشرحه (ويصح من المميز والعبد والمراة) كصياهم (لكن يكره لذوات الهيئة) كلفي خروجهن للجماعة (ويحرم) اعتكاف العبد والمراة (بغير اذن السيد والزوج) لان منفعة العبد مستحقة لسيدته والتمتع مستحق للزوج ولان حقهما على الفور بخلاف الاعتكاف نعم ان لم يفونا عليهما ما منفعة كان حضر المسجد باذنهما فاقنوا بالاعتكاف فلا ريب في جوازها كما نبه عليه الزركشي ولو نذر العبد اعتكاف زمن معين باذن سيده ثم انتقل عنه الى غيره يبيع أو وصية أو ارث فله الاعتكاف بغير اذن المنتقل اليه لانه صار مستحقا قبل تملكه ومثله الزوج اذا اعتكف فلهما انخرجهما من التتابع وان اعتكفا باذنهما المأمور لانه لا يلزم بالشروع (وكذا) لهما انخرجهما من النذر الا ان اذنا فيه وفي الشروع فيه وان لم يكن زمن الاعتكاف معين ولا متتابع (أو في أحدهما وهو) أي زمن الاعتكاف (معين وكذا) ان اذنا في الشروع فيه (فقط وهو متتابع) وان لم يكن زمنه معين فلا يجوز لهما انخرجهما في الجميع لاذنهما في الشروع مباشرة أو بواسطة لان الاذن في النذر المعين اذن في الشروع فيه والمعين لا يجوز تأخيرهما والمتتابع لا يجوز الخروج منه لافي من ابطال العبادة الواجبة بلا عذر (ولو اعتكف المكاتب بلا اذن جاز) اذا لحق لسيدته في منفعة كالسار ونقله القاضي عن النص قال ومثله أعمى بانما لا يتحل بكسبه لقلة زمنه أولا مكان كسبه في المسجد كالحياطة (ومن بعضه حر كالفن ان لم تكن مهابة) والافه في نوبته كالحر وفي نوبته سيده كالقن انتهت (قوله ومسجد) أي سواء سطحه وجداره وروشته وان كان كاه في هواء الشارع ورجلته القذعة وما ينسب اليه عرفان نحو سباط ويصع على غصن شجرة خارج عنه وأصلها فيه كعكسه وليس منه ما أرضه مملوكة أو مختكرة خلافة الزركشي اذا المسجد ما فيها من البناء دونها ثم ان بني فيها نحو دكة أو مسطبة ووقفها مسجدا صح فيها القولهم يصح وقف السفلى دون العلوي وعكسه وهذا منه وكذا منقول أثبتة ووقفه مسجدا ثم زرعه ولوشك في المسجدية اجتهد اه برماوى وقوله نحو دكة أو مسطبة أي أو سمر فيها دكة أو نحو مسجدة اه مر اه سم على صح ومثله ما لو فعل ذلك في ملكه ومن هنا يعلم صحة وقف العلوي ومنه الحلاوى والبيون التي توجد في بعض المساجد وهي مشروطة للإمام ونحوه ويسكنون فيها بزواجهم فان علم أن الواقف وقف ما عدا ما عدا المسجد الجزر المكث فيها مع الحبض والجنابة والجماع فيها والاحرم لان الاصل المسجدية اه ع ش على مر (قوله أيضا ومسجد) انهم كلامه عدم صحته فيما وقف جزوه شاعرا مسجدا أو في مسجد أرضه مستأجرة وهو كذلك اه شرح مر ولعل الفرق بين الاعتكاف ونحية المسجد حيث صحت فيما وقف جزوه شاعرا ان الغرض منها التعظيم وهو حاصل بذلك وأيضا صحة الصلاة لا تتوقف على المسجدية بخلافه قال ابن عبد السلام لو اعتكف فيما طمته مسجد فان كان كذلك في الباطن فله أجر قصد الاعتكاف والا فاجر قصد فقط اه شرح مر (قوله ولو هي للصلاة) الغاية للرد على القول القديم القائل ان المراة ان تعتكف في المحل الذي هيأته في بيتها للصلاة بخلاف الرجل وانحلت لان المراة عورة بخلافها اه شيخنا وبعبارة أصله مع شرح مر والجديده لا يصح اعتكاف المراة في مسجد بيتها وهو المعتزل الميأ للصلاة لانقاء المسجدية بتدليل جواز تغييره ومكت الجنب في ولان تساء على الله

ولا يجوز اعتكاف المرأة  
والريقق الا باذن الزوج  
والسيد (و) ثانيها (مسجد)  
لا يتابع واه الشيخان فلا  
يصح في غيره ولو هي للصلاة



عليه وسلم كن يعتكف في المسجد ولو كفى بيوتن لكانت استرلهن والتدبير يصح لانه مكان صلاتها كما ان المسجد مكان صلاة الرجل وأجاب الاول بأن الصلاة غير مختصة بمحل بخلاف الاعتكاف والختى كالرجل وعلى القول بصحة اعتكافها في بيتها يكون المسجد لها أفضل خروج من الخلاف انتهى (قوله والجامع) أي والمسجد الجامع الذي تقام فيه الجمعة أولى أي ولو كان غيره أكثر جماعة منه أو كان زمن الاعتكاف دون أسبوع أو كان المعتكف ممن لا تارز به الجمعة وهذا هو المعتد ويستثنى من أولوية الجامع ما لو عين غيره فالعين أولى ان لم يخرج لوجه الجمعة اهـ شرح مر (قوله وللاحتياج الى الخروج للجمعة) وإذا خرج اليها من غير الجامع فينبغي ان يغتفر له بعد فعلها ما ورد الخت على طلبه من الفاتحتوا الاخلاص والمعوذتين دون ما زاد على ذلك كالسنة البعدية والتسبيحات وصلاته الظاهر وما زاد على ذلك فانه يقطع التتابع وينبغي أن يكون خروجه من محل اعتكافه للجمعة في الوقت الذي يمكن ادراك الجمعة فيه دون ما زاد عليه وان فون التبكير لان في الاعتكاف جابراه اهـ ع ش على مر (قوله معجدة مكة) المراد بمسجدة مكة الكعبة والمسجد حولها كما جزمه في المجموع في استقبال القبلة وهو المعتد فعليه لا يتعين جزع من المسجد بالتعيين وان كان أفضل من بقية الاجزاء فلا يندرا اعتكافا في الكعبة أجزأه في أطراف المسجد قياسا على ما لو نذر صلاة فيها قول الاسنوي الظاهر تعيينها ضعيف اهـ شرح مر وقال الزركشي في أحكام المساجد يحصل في المراد بالمسجد الحرام الذي تضاعف فيه الصلاة سبعة أقوال الاول انه المكان الذي يحرم على الجنب الاقامة فيه الثاني انه مكة الثالث انه الحرم كله الرابع انه الكعبة الخامس انه الكعبة وما في الحرم من البيت السادس انه الكعبة والمسجد حولها السابع انه جميع الحرم وعرفة اهـ شوبري (قوله أو المدينة) المراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فالتفضيل والتضعيف يختص به دون القدر الذي زيد كإراء المصنف للإشارة اليه بقوله مسجدي هذا ورأى جماعة عدم الاختصاص وأنه لو وسع مهم ما وسع فهو مسجده كما في مسجدة مكة اذا وسع فتلك الفضيلة ثابتة له اهـ شرح مر وقوله المراد بمسجد المدينة ما كان الحرم هو المعتد بقي هل محل تعين مسجده صلى الله عليه وسلم ما اذا عينه كأن قال الله على أن اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه أو أراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا يتعين لصدة بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها فيه نظر اهـ سم على حج والاقرب حمله على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه هو الذي يترتب عليه الفضل المذكور فيجعل عليه لفظ النادر اذا الظاهر من تخصيص مسجد المدينة بالذكر انما هو لارتفاع زيادة الثواب اهـ ع ش عليه (قوله فلا يقوم غير هاهنا مقامها) بل ينتظر ان كان الذهاب اليها في أمكنة فعله ثم ان لم يكن عين في نذره زمانا فظاهر وان كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاء ويجب فعله متى أمكن اهـ ع ش على مر (قوله لا تشد الرحال) أي لا يجوز كذا قال القفال ونقل أيضا عن الجويني وقال العلامة حج المراد بالتمسك في الحديث الكراهة فقط ونقله عن العباب في باب الجنائز وصرح به العلامة مر في باب النذر ونقل عن العلامة حل عدم الكراهة وعبارة بعضهم لا تشد الرحال أي الصلاة فيها فلا ينافي تشد الرحال لغيرها وقال البهني هو خبر بمعنى النهي وقيل لمجرد الاخبار لانه قال النووي ومعناه لا فضيلة في تشد الرحال الى مسجد غير هذه الثلاثة ونقله عن جمهور العلماء وقال العراقي من أحسن محامل الحديث ان المراد منه حكم المساجد فقط فانه لا تشد الرحال الى مسجد من المساجد غير هذه الثلاثة وما قصد غير المساجد من الرحلة لطلب العلم وزيارة الصالحين والاخران والتجارة والتسعة ونحو ذلك فليس داخل في ذلك فثبت بذلك صرح به في رواية الامام أحمد رضي الله عنه وابن أبي شيبة بسند حسن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مر قولا لا ينبغي للمصلي أن يشد رحاله الى مسجد يتنفي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الاقصي ومسجدي هذا وفي رواية لا ينبغي للمصلي أن تشد رحاله الى المسجد قال السبكي وليس في الارض بقعة فيها افضل لذاتها حتى تشد الرحال اليها ذلك الفضل غير البلاد

(والجامع أولى) من بقية المساجد لكثرة الجماعة فيه وللاحتياج الى الخروج للجمعة وخروج من خلاف من أوجب له لو نذر مدة متتابعة فيها يوم جمعة وكن ممن تارزه الجمعة ولم يشترط الخروج لها وجب الجامع لان خروجه لها يظل تتابعه (ولو عين) النادر (في نذره) مسجد مكة أو المدينة أو الاقصي (تعين) فلا يقوم غيرها مقامها الزيد فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الاقصي رواه الشيخان (وقوم الاول) وهو مسجد مكة (مقام الاخيرين)



الثلاثة قال ومراوى بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكماً شرعياً وما غيرهما من البلاد فلا تشد اليها لذهابها بل لزيارة أو علم أو نحو ذلك من المنسوبات أو المباحات وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم أن تشد الرجال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة كسيدي أحمد البدوي ونحوه داخل في المنع وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه فمعنى الحديث لا تشد الرجال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأماكن لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة وشد الرجال لزيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل لمن في المكان فليفهم اه  
برماوى (قوله لمزيد فضله عليهما) عبارة صح لزيادة فضله والمضاعفة فيما إذا الصلاة فيه بمائة ألف ألف ثلاثاً فيما سوى المسجدين الآخرين كما أخذته من الأحاديث وبسطته في حاشية الإيضاح وسأتى الإشارة إليه انتهت وظاهر اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا حل في سيرته وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بما بل تشمل جميع الطاعات فليراجع اه ع ش على مر وعبارة البرماوى والذى دلت عليه الأحاديث المذكورة أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجد المدينة ومن ما تبين في المسجد الأقصى ومن مائة ألف في غيرهما وانما في مسجد المدينة أفضل من صلاتين في مسجد الأقصى ومن ألف صلاة في غيرهما وانما في المسجد الأقصى أفضل من خمسمائة في غيرها وذكر العلامة ج ما يخالف ذلك أخذ من الأحاديث غير المذكورة اه برماوى (قوله إلا المسجد الحرام) أى والأقصى أيضاً لأن الصلاة فيه بخمسمائة فيما سواه غير المسجد الحرام ومسجد المدينة اه حاشي (قائدة) \* قال البغوى في تفسيره قوله تعالى فيه آيات بينات قرأ ابن عباس رضي الله عنهما آية بيّنة على الوجدان وأراد مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وحده وقرأ الآخرون آيات بينات بالجمع فذكر منها مقام إبراهيم وهو الحجر الذى قام عليه عند بناء الكعبة وكان أثر قدميه فيه فأندرس من كثرة المسح عليه بالأيدي ومن تلك الآيات الحجر الأسود والحطيم وزمزم والمشاعر كلها وقيل مقام إبراهيم جميع الحرم ومن الآيات في البيت أن الطائر يطير ولا يعلو فوقه وأن الجملحة تتهصد صيدا فإذا دخل الحرم كفت عن هوانه بل صدر إليه الأنبياء والمرسلون والأولياء والصالحون وأن الصدقة والطاعة تضاعف فيه بمائة ألف اه فظهر أن المضاعفة بالعدد المذكور لا تختص بالصلاة اه برماوى وقوله فأندرس من كثرة المسح عليه بالأيدي هذا خلاف الواقع المشاهد فقد رأى عياناً وغوص القدمين فيه بقدر رضى أربعة أصابع وبين القدمين نحو نصف شبر وله الشجر لم يره وانما جمع ما قاله من بعض الناس فقلده اه (قوله وأنه لو عين مسجداً غير الثلاثة) أى ولو مسجد قباء على المعتمد وهذا علم من ذكر الثلاثة وإن كان مفهوم لقب وقوله ولو عين زمن الاعتكاف الخ هذا مفهوم المكان المشار إليه بقوله ولو عين مسجداً مكة الخ اه شيخنا (قوله لم يتعين) والخالف البغوى بمسجد المدينة فسأمر مساجده صلى الله عليه وسلم مروديان الخبر وكلام غيره بآيانه وبه يعلم رد الخلق بعضهم مسجد قباء بالثلاثة وإن صح خبر صلاة فيه كعمرة ولو خص نذره بأحد من المساجد التي ألحقت بمسجد المدينة على القول به فالوجه قيام غيره منها مقامه لتساويهما في فضيلة نسبتها صلى الله عليه وسلم اه شرح مر (قوله ولو عين زمن الاعتكاف في نذره تعين) فلو نذر لم يصح أو أخره قضاء وانما يتعمده اه شرح مر ولو فاته بعذر لا يأتى به ويجب القضاء اه ع ش عليه (قوله وليت قدر الخ) في المختار ليت أى مكث وبليه فهم وليبائنا أيضاً بالفتح فهو لايت وليت أيضاً بكسر الباء اه وفي المصباح ليت بالمكان لبثان باب تعب وجاء في المصدر السكون التخفيف والبسطة بالفتح المرة وبالكسر الهيئته والنوع والاسم الليث بالضم واللبث بالفتح وتلبثت بمنامه ويتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال التبتت وتلبثت اه (قوله أيضاً وليت قدر يسمى عكوفاً) وعليه فلو دخل المسجد فامدا الجلوس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تأخير النية إلى موضع جلوسه أو مكثه عقب دخوله قدر يسمى عكوفاً لتكون النية مقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال دخوله وهو سائر لعدم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث قد يراجع أقول وينبغي الصحة طلقاً التحريمهم ذلك على الجنب حيث جعلوا مكثاً

لمزيد فضله عليهما  
وتعلق النسب به (و) يقوم  
(الثاني) وهو مسجد  
المدينة (مقام الثالث) لمزيد  
فضله عليه قال صلى الله عليه  
وسلم صلاة في مسجدى هذا  
أفضل من ألف صلاة فيما  
سواه إلا المسجد الحرام  
وصلاة في المسجد الحرام  
أفضل من مائة صلاة في  
مسجدي رواه الامام أحمد  
وصححه ابن ماجه فعلم انه  
لا يقوم الانخيران مقام  
الاول ولا الثالث مقام الثاني  
وانه لو عين مسجداً غير  
الثلاثة لم يتعين ولو عين زمن  
الاعتكاف في نذره تعين  
(و) ثالثها (ليت قدر يسمى  
عكوفاً) أى أقامه ولو بلا  
سكون بحيث يكون زمنها  
فوق زمن الطمأنينة في  
الركوع ونحوه



أو بمنزلة وتعطف النية على ما مضى فيشأن عليه من أوله اه ع ش على مر (قوله فيكفي التردد) أي  
وتصح النية حيث لا يشترط وقوعها حال المكث وهذا التقرير يعقتضي أن التردد من أفراد المكث وليس  
كذلك لأن المكث هو الاستمرار فكان الأول عطفه كما صنع المحل فقال لبث وتردد لكن المصنف أراد بالبث  
ما يشمل التردد حيث قال ولو بلا سكون اه شيخنا (قوله لا المرور بل بالبث) أي خلافا للضعيف القائل بأنه  
يكفي المرور بل بالبث كالوقوف بعسرة اه شرح مر (قوله كفاه لحظة) أي وما زاد عليها يقع واجبا اه  
حل وقاعدة أن ما يمكن تجزيه يقع بعضه واجبا وبعضه مندوب بخصوصة بما بين التفهات له أقل وأكمل كالركوع  
بخلاف ما لم يبينوا له ذلك كما هنا اه شيخنا (قوله أيضا كفاه لحظة) ويندب يوم لأنه لم يرد أنه صلى الله عليه  
وسلم ولا أحد من أصحابه اعتكف دونه اه برماوى (قوله ومن لا عقل له) كالجنون والمغنى عليه والسكران  
ومحل عدم الصحة في المغنى عليه في الابتداء فإن طرأ على الاعتكاف لم يبطل ويحسب زمنه من الاعتكاف  
كما سيأتى في كلامه اه شرح مر (قوله وحرمه مكث الخ) قضيته أنه لو جاز له المكث لضرورة اقتضت أنه  
يصح الاعتكاف ولو قيل بعدم الصحة لم يكن بعيدا لعدم أهليته لذلك اه ع ش ويمكن حل كلام الشارح  
على أن شأنه والغالب فيه ذلك تأمل اه شيخنا وعبارة شرح مر وقضية ما تقر بعدم صحته اعتكاف كل  
من حرم عليه المكث في المسجد كذي جرح وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو  
كذلك وإن قال الأذرى أنه موضع نظر نعم لو اعتكف في مسجد وقف على غيره مدونه صح اعتكافه فيه وإن حرم  
عليه لبثه فيه كلو يتم بتراب مغسوب ويقاس عليه ما يشبهه ولا يرد ذلك على من قيد بالحل لأن مكثه إنما حرم  
لأنه يخرج أعني استيفاء حق الغير وهو حرام ولو تغير مكثه فالمكث في هذا المبحر لم يحرّم لذاته انتهت (قوله وينقطع  
الاعتكاف الخ) معنى كون هذه الأمور قاطعة للاعتكاف أن زمنها لا يحسب من المدة فلو تراءى اعتكاف  
عشرة أيام ولم يقيد بتتابع فاعتكف يومين ثم ارتد يوما ثم أسلم فإنه يبنى على اليومين وقوله كتابه ويلزم منه  
قطع أصل الاعتكاف كولو كانت العشرة في المثال متتابعة فإنه يستأنف العشرة بعد أسلامه فيلزم من قطع  
التتابع قطع الاعتكاف ولا عكس اه شيخنا لكن تفسير القطع بما ترى فيه ضرورة إذا لا يشمل المطلق فالأولى  
تفسير القطع بقطع استمراره سواء كان مقيدا أو مطلقا تأمل (قوله وسكر) أي بتعدونه الجنون بتعدا ما كل  
منهما بلا تعد فلا يقطع اه شيخنا وعبارة شرح مر وسكر بتعدا ما غير المتعدى به فيشبهه كما قال الأذرى أنه كالمغنى  
عليه انتهت وانتظار هل يأتي هذا التفصيل في الانعفاء أو يقال أنه لا يقطع مطلقا وما الفرق تأمل وفي قل على الجلال  
ما يقتضى جريان التفصيل المذكور فيه (قوله بخلاف ما لا تخلوعه) الظاهر أن هذه الصورة تضم لقول المتن  
لا غير مظارة الخ في أن كلا يقطع الاعتكاف دون التابع تامل وضبط بجمع المدة التي لا تخلوعه غالبا أكثر من  
خمس عشرة يوما وتبعهم المصنف ونظريه آخر ون بان العشرين والثلاثة والعشرين تخلوعه غالبا ذهى غالب  
الظاهر فكان ينبغي أن يقطعها وما دونها الحيض ولا يقطع ما فوقها ويحجب عنه بان المراد بالغالب هنا أن لا يسغ  
زمن أقل الظاهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما صرح في باب الحيض ونحوه بأنه متى زاد زمن الاعتكاف على  
أقل الظاهر كانت معرضة لطروق الحيض فعذر لأجل ذلك وإن كانت تحيض وتظهر غالب الحيض والظاهر  
لأن ذلك الغالب قد يفرض ألا ترى أن من تحيض أقل الحيض لا يقطع اعتكافها إذا زاد مدة اعتكافها  
على أربعة وعشرين يوما مع أنه يمكن إيقاعه في زمن طهرها فكذلك هذه لا يلزمها إيقاعه في زمن طهرها وإن  
وسعه ولا نظر للفرق بينهما بلان طهر تلك على خلاف الغالب بخلاف هذه لأنهم توسعوا هنا في الإعذار بما  
يقضى أن مجرد إمكان طروا الحيض عذر في عدم الاقطاع فتبنى على ما سبق إذا طهرت لأنه بغير اختيارها اه  
شرح مر (قوله وجنبه مظارة الخ) عبارة أمه مع شرح مر ويبطل الاعتكاف بالجماع من علمه عالم  
بغيره واضح مختار وأجماع في المسجد أم لا لما فيه له ولاية السابقة ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب

فيكفي التردد فيه  
لا المرور بل بالبث ولو تكرر  
اعتكافا مطلقا كفاه لحظة  
(و) رابعها (معتكف  
وشروطه اسلام وعقل وخلو  
عن حدث أكبر) فلا يصح  
اعتكاف من أنصف بضد  
شيء منها لعدم صحة نية الكافر  
ومن لا عقل له وحرم مكث  
من به حدث أكبر بالمسجد  
وتعبري بخلو عن حدث  
أكبر أعظم من قوله والنقاء  
من الحيض والجنابة  
(وينقطع) الاعتكاف  
(كتاب عردة وسكر ونحو  
حيض تخلوعه اعتكاف  
عنه غالبا) بخلاف ما لا تخلو  
عنه غالبا كشر (وجنبه)  
مظارة للصائم أو غير (مظارة)



مطلقا في المستحب في المسجد كما يحرم فيه على غيره لا خارجا بل وازقطه كآبائه عليه السلام في الماضي في بطل  
حكمه ان كان متتابعاً ويستأنف والا فلا سواء كان فرضاً أم تقلاً ولا يبطل اعتكافه بغيبة أو شتم أو كل حرام  
نعم يبطل ثوابه كافي الانوار ولو أوج في دبر خشي بطل اعتكافه أو أوج في قبله أو أوج الخنثى في رجل أو امرأة  
أو خنثى في بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله وأظهر الأقوال ان المباشرة بشهوة قبيحة دون الفرج  
كلمس وقبلة تبطله أي الاعتكاف ان أنزل والا فلا تبطله لما مر في الصوم والثاني تبطله مطلقاً والثالث لا مطلقاً  
وعلى كل قول هي حرام في المسجد واحترز بالمباشرة عما اذا تفكر أو تقارفاً نزل فانه لا يبطل وبالشهوة عما اذا  
قبل بقصد الاكرام ونحوه أو بلا قصد فلا يبطل اذا أنزل حرماً والاستثناء كالمباشرة وقد علم من التفصيل استثنائه  
الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع ولكن يشترط الانزال من فرجيه انتهت وقوله نعم يبطل ثوابه ظاهره  
بطلان ثواب الجميع لا ثواب من الغيبة خاصة وهو ظاهر وقضية إطلاقه انه يقتضي أصل الثواب بذلك لا كإله  
وعبارة سم على ج يتأمل ما في الانوار فانه قد يعتكف شهر امتوا بالامتلا ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر  
يوم مثلاً فهل يبطل ثواب جميع المدة أو آخر يوم أو الوقت الذي وقع فيه ذلك أقول ينبغي أن يبطل ثواب ما وقع  
فيه ذلك قياساً على ما لو فارق في الافعال في صلاة الجماعة يعتبر بحتمل أن المراد في كمال الثواب ولا ينافيه قوله يبطل  
ثوابه لا مكان ان الأصل كمال ثوابه الكامل ويكون حينئذ كالمصلاة في الحمام أو الدار المغصوبة على  
ما اعتمدته الشارح من أن الفائت فيها كمال الثواب لأصله وقوله هي حرام في المسجد أما خارجة فان كان في  
اعتكاف واجب أو مندوب قصد الحاقطة على الاعتكاف فكذلك والا فلا يحرم لجواز قطع النفل اه ع ش  
عليه (قوله ولم يبادر بطهره) محترز قوله الا ان يبادر وقد مر إشارة الى أنهم قد يذكرون ما يعلم من العبادة  
الا تية ولا يبدركه في المتن خلا اه ع ش (قوله لمنافاة كل منها العبادة البدنية) علة لتكون المذكورات  
تقطع وفيه ان هذه العلة موجودة في الثلاثة التي لا تقطع فاعلة ناقصة والمراد لمنافاة كل منها العبادة أي من غير  
عذر كما أشار الى ذلك في تعليل الثلاثة بقوله للعذر اه شيخنا (قوله لا غير مفطرة) كالا حتم فهدا والجنون  
لا يحسب منهن من المدة فيكون فاطعاً لانكم فسرتم القاطع بعدم الحسبان والجواب ان المراد انهم لا يقطعان  
بمجموع الاعتكاف والتتابع وان كانا يقطعان الاعتكاف على حدته فلا يندر عشرة أيام متتابعة فاعتكف يومين  
ثم جن بلا تعد ثم افاق فر من الجنون لا يحسب بوجه هذا معنى قطع الاعتكاف ويكمل على اليومين والتتابع لم  
يقطع اه شيخنا (قوله ولا جنون) أي لم يتعد بسببه فلا يقطع الاعتكاف ولا يتابعه أي مجموع ذلك فلا ينافي  
أنه يقع الاعتكاف المعلوم ذلك من قول المتن ويحسب زمن انغماء فقط اه حل (قوله والا فلا يجب خروجه)  
كان غطس بركه قيسه وهو ماش أو عالم أو مجز عن الخروج اه زيادي وفي المصباح غطس في الماء غطساً من  
باب ضرب ويشتد بالشديد (قوله كيلا يبطل تتابع اعتكافه) هذه العلة خاصة بما اذا كان الحدث الاكبر  
المسذكور لا يقطع التتابع اما الحدث الذي يقطعه فلا خفاء في وجوب المبادرة فيه ايضا ولكن التخص من  
المسك الحرام اه عيرة اه سم (قوله وان لم يقطع الاعتكاف) الواو المحال لان الغرض ان ما عدا الانغماء من  
الثلاثة يقطع لكن في الكلام مضاف أي وان لم يقطع تتابع الاعتكاف والا فقد علمت أنه يقطع الاعتكاف  
نفسه وقوله بجنون بقي الكاف بقية انواع الحدث الاكبر ولا يقال هي داخله في نحو الحيض لاننا نقول مراده بنحو  
الحيض النفاس اه شيخنا (قوله ولا يضرب من الخ) لما كان في الاعتكاف كف للنفس عن الشهوات  
كالصوم كلباني فربما يتوهم أنه يضرب الترفه فدفعه بقوله ولا يضرب من الخ اه شيخنا وعبارة شرح مر  
ولا يضرب في الاعتكاف الطيب والترين باغتسال الوضوء نحو شارب وتسريح شعروا ليس ثياب حنة ونحو ذلك  
من دواعي الجماع لعدم ورود ذكره عنه صلى الله عليه وسلم ولا الامر به والاصل بقاء الاحتواج والتزويج والتزويج  
بخلاف المحرم ولا يكره المعتكف الصنعة في المسجد كحياطة الا ان كثر تعلم تكن كتابة علم ولو لغيره وله الامر

ولم يبادر بطهره وان طرأ شيء  
من ذلك خارج المسجد لتبرز  
أو نحو ومنافاة كل منها  
العبادة البدنية (لا) بجنابة  
(غير مفطرة ان يبادر بطهره)  
بخلاف ما اذا لم يبادر  
(ولا جنون وانغماء) للعذر  
وقولي لا غير مفطرة اعم من  
قوله ولو جامع تلبساً فكمجامع  
الصائم وقولي نحو مع ان يبادر  
من زيادتي (ويجب خروج  
من به حدث أكبر من مسجد)  
لان مكثه به معصية ان (تعذر  
طهره فيه بلامكث) والا فلا  
يجب خروجه بل يجوز  
ويلزمه أن يبادر به كيلا  
يبطل تتابع اعتكافه  
وتعبري بما ذكر اعم من  
تعبره بالحيض والجنابة  
والنفل وقولي بلامكث من  
زيادتي (ويحسب) من  
الاعتكاف (زمن انغماء)  
كالنوم (فقط) أي دون  
غيره مما مر وان لم يقطع  
الاعتكاف بجنون ونحو  
حيض لا تخلو المدة عنه غالباً  
لمنافاته (ولا يضرب من)  
بطيب وليس ثياب



بإصلاح معاشه وتهذيب ضياعه والا كل والشرب وغسل البدن الأولى الا كل في نحو سفره والغسل في اناء حيث  
يعد عن نظار الناس ومحل ذلك حيث لم يرزبه ذلك والاحرم كالخرفة فيه حيث تذكروا المعالضة فيه بلا حاجة  
وان قلت ويحرم نضجه بما مستعمل بخلاف الوضوء فيه واسقاط مائه في أرضه فقد فرق الزركشي وغيره بين  
التوضي وغسل اليد يحتاج اليهما من ثم نقل ابن المنذر الاجماع على جواز الوضوء فيه بخلاف النضج فانه يفعل  
قصد من غير حاجة والتي يغتفر فيه ضمنيا لا يغتفر قصد او بان ماء الوضوء بهضه غير مستعمل وماء غسل اليد  
غير مستعمل بخلاف ماء النضج وما تقرر في النضج من الحرمة هو ما جرى عليه الفقوى واختار في المجموع الجواز  
وجزم به ابن المقرئ وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ويمكن حمل الاول على ما لو أدى الى استنذاره بذلك والثاني  
على خلافه ويجوز ان يحتمل أو يقتصد فيه في اناء مع الكراهة كما في المجموع وفي الروضة انه خلاف الاول وملحق  
بهم ما سائر الماء الخارجة من الآدمي كالاستحاضة للحاجة فان لونه أو بال أو تقوط ولو في اناء حرم ولو على نحو  
سلس لان البول أخف من الدم اذا ليعنى عن شئ منه بحال ويحرم أيضا دخال نجاسة فيه من غير حاجة فان  
كانت فلا بدليل جواز ادخال النعل المتجسدة فيمع أمن النايث والاولى بالاعتكاف الاشتغال بالعبادة كعلم  
وبجاسة أهله وقراءة وسماع نحو الاحاديث والرفائق أي حكايات الصالحين والمغازي التي هي غير موضوعة  
ويحتملها افهام العامة ما قصص الانبياء وحكاياتهم الموضوعة وقروح الشام ونحوها المنسوب لا وادى  
فمحرم قراءتها والاستماع لها وان لم تكن في المسجد انتهت وقوله حيث يعد عن نظار الناس قضيته ان هذا قيد  
لما قبله ويصرح به عبارة الروض وشرحه حيث قال والاولى ان يأكل في سفره أو نحوها وان يغسل يده في  
طست ونحوه ليكون اتقاف المسجد وأصون قال الماوردي وان يغسلها حيث يعد عن نظار الناس وقوله بلا  
حاجة وان قلت وليس منها ما جرت به العادة من ان من بينهم تشاجر أو معاملة ويريدون الحساب فيه دخول  
المسجد لفصل الامر فيه فان ذلك مكروه ومحل ذلك اذا لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد ككونه وقت  
صلاة ولا في حرم وقوله فان كانت فلا بدليل الخ ومنها قرب الطريق لمن يتهيجوار المسجد فلا يحرم عليه دخوله  
حامل النجس بقصد المرور من المسجد حيث أمن التلويث وكذا الواححتاج لادخال الجرة المتخذ من النجاسة عند  
الاحتياج اليه اه ع ش عليه (قوله وترجيل شعر) أي تسريحه وحيث قد قيل يجوز طرح الشعر في المسجد  
كما يجوز ادخال الميت فيه أو لا تردد فيه الزركشي والذي يتجه انه حيث كان فيه تقديره حرم والا فلا لكن ينبغي  
كراهته مخروجا من الخلاف في نجاسته وسيأتي عن ابن كج انه لو كان برأسه ومخ وأراد حلقه خرج الى  
منزله وان بعدلانه نهي عن حلق الرأس في المسجد وله محمول على ما اذا فعله بغير حائل اه اعياب اه شوبري  
(قوله هو فيه صائم) بان قال ان اعتكف يوما وأتاه فيه صائم أو أتاه صائم بلا واه ج ثم فرق بين الحال  
اذا كانت جلة وبينها اذا كانت مفردة بكلام حسن وعبارته \* (تنبيه) \* ما ذكر في أو أن صائم هو ما جرى عليه  
غير واحد ولا يشكل عليه ما مر في صائما وان كان الحال مفادة او احده مفردة أو جلة لما بينته في شرح الارشاد  
ان المفردة غير مستقلة فدللت على التزام انشاء صوم بخلاف الجلة وأيضا ذلك قيد للاعتكاف فدللت على انشاء  
صوم بقيد هذه وهذه قيد اليوم الطرف لا للاعتكاف المطروق فيه وتقييد اليوم بصدق باقاع اعتكاف فيه هو  
مصوم عن رمضان اه بحروفه اه ع ش على مر (قوله لزمه الاعتكاف يوم صومه) أي دون الصوم  
بدليل صحة الاعتكاف اذا كان الصوم عن رمضان (قوله أم غيره) أي ولو فلا لكن بشرط ان ينوي قبل  
الفجر أو معه اه حطبي وعبارة السهر ماوى ويلزم ما اعتكاف يوم كامل وهو صائم من أوله فلا اعتكاف من أوله  
وقوى الصوم في اثباته لم يكف انتهت (قوله وليس له افراد أحدهما) المراد بالاحد الاعتكاف فقط فكان الاول  
أن يقول وليس له افراد الاعتكاف عن الصوم وعبارة الرشيدى قوله وليس له افراد أحدهما الانسب وليس له  
افراد أي الاعتكاف عن الصوم لانه هو المترم انتهت (قوله أو أن يصوم معتكفا) أي أو باعتكاف اه

وترجيل شعر (وفطر)  
بلدهم اعتكاف الليل  
وحده بناء على انه لا يشترط  
فيه الصوم وهو مانص عليه  
الشافعي في الجديد لخبر ليس  
على المعتكف صيام الا ان  
يعله على نفسه رواه  
الحاكم وقال صحيح على  
شرط مسلم (ولو نذر اعتكاف  
يوم هو فيه صائم لزمه)  
الاعتكاف يوم صومه سواء  
أكان صائما عن رمضان  
أم غيره وليس له افراد  
أحدهما عن الآخر (أو أن  
يعتكف صائما أو عكسه)  
أي أو أن يصوم معتكفا  
(لزمه)



برماوى (قوله أى الاعتكاف والصوم) أى إذا كان الصوم قفلا ولا يكتفى عنه الواجب وهذا فارقته هذه بقسميها  
 التى قبلها اه ع ش وعبارة شرح مر ويبحث الاسنوى الا كفاء باعتكاف لحظ من اليوم فيما ذكر  
 ونحوه ولا يجب استيعابه وهو كما قال وان كان كلامهم قد يوهى خلافه لان اللفظ يصدق على القليل والكثير  
 نعم سن استيعابه نخرج من خلاف من جعل الصوم شرطا للصحة الاعتكاف انتهت (قوله لان الحال الخ) أى  
 مع ان الصوم من نوع المأمور به اه حل وهذا التعليل لا يتبع لزومه وانما يتبع وجوب جمعهما كما لا يخفى  
 فلذلك قال الرشيدى الاولى تأخير هذا عن قوله وجههما ولا يغنى قوله وجههما عن قوله لزماه لانه لا يفيد  
 لزومهما اه شيخنا (قوله أيضا لان الحال قد فى علمها الخ) غرضه الفرق بين الصورة الاولى وهى قوله ولونذر  
 الخ كان يقول لله على اعتكاف يوم أمافى صائم وبين الصورة الثانية وهى قوله أو ان يعتكف الخ كان يقول  
 لله على اعتكاف يوم صائم حيث انه فى الاولى يلزمه الاعتكاف فى يوم هو فيه صائم دون الصوم فلا يلزمه  
 وفى الثانية يلزمه ما عدا ذلك من غير الشارح بينهما بقوله لان الحال قد فى علمها أى فى الصورة الثانية وقوله بخلاف  
 الصفة الخ أى فى الصورة الاولى ولو كانت الصفة مقترنة بحرف العطف على قول بعض النحاة ولكن تأمل  
 قوله ومبيته لهيته صاحبها فان الصفة كذلك مبينة لهيته موصوفها اه شيخنا الا ان يقال العلة تجوع  
 الامر بن أو القصد منها التخصيص والضابط انه اذا نذر عبادة وجعل عبادة أخرى وصفها فان كان بينهما مناسبة  
 كالا اعتكاف والصوم فان كلامهما ككف وجب جمعهما والا كالا اعتكاف والصلاة فان الصلاة فعل  
 والاعتكاف كف فلا يجب جمعهما اه شورى (قوله ان يعتكف مصليا) أى أو صلاة أخذ المصلى من قولهم  
 أو حرما تمثيل ومثله ما لو نذر ان يصوم مصليا أو عكسه ولونذر اعتكاف أيام مصليا لزمه لكل يوم ركعتان سلوكا  
 بالنذر مطلقا واجب التمرع اذا الصلاة لا تستوعب الايام اه برماوى (قوله أو عكسه) أى حيث لا يلزم  
 جمعهما أى وان كان يلزم كل واحد على حده اه شيخنا وينبغى الا كفاء هنا باعتكاف لحظ على قياس  
 ما سبق اه سم (قوله ولونذر القرآن الخ) لما كان الحج والعمرة متناسلين وقد قلنا ان المتناسلين اذا نذر  
 القرآن بينهما واجب كان يتوهم وجوب القرآن هنا فدفعه بقوله ولونذر القرآن الخ اه شيخنا وعبارة ع ش  
 قوله ولونذر القرآن الخ ذكره اذ قد علمنا يتوهم من وجوب الجمع بين الاعتكاف والصوم انه يجب الجمع بين  
 الحج والعمرة اذا نذر القرآن بينهما لا شتر كما فى ان كلامهما نكلا انتهت (قوله فله تفرقهما) أى ولا  
 يلزمه دم اه ع ش

\* (فصل فى الاعتكاف المنذور) \* (قوله وقضاء فى المعينة) انما يقيد به لان غيرهما يستحيل تصوره قضاءه اه  
 شورى وعبارة أصله مع شرح مر والاصح انه لو عين مدة كاسبوع عينه كذا الاسبوع أو هذه السنة  
 وتعرض للتابع فيها القضاة فانتقل منه التابع فى القضاء لا لزمه اياه والثانى لا يلزمه وقوع التابع ضرورة  
 فلا أثر لصرحيه فان لم يعين الاسبوع لم يتصور فيه فوات لانه على التراخي فان لم يتعرض له أى التابع لم يلزمه  
 فى القضاء قطعاً لوقوع التابع فيه غير مقصود وانما هو من ضرورة تعيين الوقت فاشبهه التابع فى شهر رمضان  
 انتهت (قوله الا فى اداء المعينة) كقوله لله على ان اعتكف شهر رجب ولم يتعرض للتابع ومقتضى قولهم انه  
 يلزمه التابع حيث انه لو خرج بلا عذر يومامنه مثلاً لزمه استئناف شهر آخر وانظار هل الحكم كذلك أم لا حرراه  
 شيخنا (قوله وان نواه لا يلزمه الخ) هذا محذور التقيد بقوله لفظاً الذى ذكره فى التعليل هذا ولو ذكره فى المدعى  
 لكان أولى بان يقول بشرط تنابها لفظاً كما صنع مر فى شرحه (قوله أيضا وان نواه لا يلزمه) أى لان مطلق  
 الزمن كاسبوع أو عشرة أيام صادق بالتفرق أيضاً وانما عين التوالى فى الأكل شهر الان القصد من اليمين  
 الهجر ولا يهتق بدون التابع اه ج (قوله أيضا وان نواه لا يلزمه) وفارق ما لو نذر اعتكاف أيام كسلاثة  
 مثلاً حيث تدخل الليالى ان نواه وكذا العكس بان نذر اعتكاف ثلاث ليال مثلاً حيث تدخل الايام ان نواه بان

أى الاعتكاف والصوم  
 لانه التزمهما لان الحال  
 قيد فى علمها ومبينة لهيته  
 صاحبها بخلاف الصفة  
 فانها مخصصة لموصوفها  
 (و) لزمه (جمعهما) لانه  
 قربة فلزم بالنذر كلونذر  
 أن يصلى كذا بسورة كذا  
 وفارق ما لو نذر أن يعتكف  
 مصليا أو عكسه حيث  
 لا يلزم جمعهما بان الصوم  
 يناسب الاعتكاف  
 لا شتر كما فى الكف  
 والصلاة أفعال مباشرة  
 لا تناسب الاعتكاف ولو  
 نذر القرآن بين حج وعمرة فله  
 تفرقهما وهو أفضل  
 \* (فصل) \* فى الاعتكاف  
 المنذور لو (نذر مدة) ولو  
 غير معينة (وشرط تنابها)  
 كقوله على اعتكاف شهر  
 أو شهر كذا متتابعا (لزمه)  
 تنابها (أداء) مطلقا (وقضاء)  
 فى المعينة لا لزمه اياه لفظا  
 فان لم يشترطه لم يلزمه الا فى  
 أداء المعينة وان نواه لا يلزمه  
 كما لو نذر أصل الاعتكاف  
 بقلبه ولو بشرط التفرق



المزوى من جنس المنذور بخلاف ما نحن فيه فان التتابع ليس من جنس المدة اه شيخنا ح ف وزى  
 (قوله خرج عن العهدة بالتتابع لانه افضل) وفارق ما لو نذر صوما متفرقا حيث لا يخرج عن العهدة بالتوالي  
 كعكسه بان الشارع اعتبر في الصوم التفریق مرة والتتابع أخرى بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفریق  
 أصلا اه شرح مر وعبارة البرماوى وفارق عدم اجزاء التتابع فيما لو نذر صوم عشرة أيام متفرقة فصامها متواليه  
 حيث يحسب له منها خمسة فقط لوجوب وجود الفطار في خلالها بخلافه هنا وفارق أيضا عدم اجزاء المتواليه في  
 العشرة أيام لامتتع في الحج بالنص على تفریقها وراته في ادائها تتخللها فطر وجوب باقي أيام التشریق أيضا انتهت  
 (قوله أو يوم لم يجز تفرقه) أى بل يلزمه الدخول قبل الفجر بحيث تقارن النية أول الفجر ويخرج منه بعد  
 الغروب أى عقبه وقوله لان المفهوم من لفظ اليوم المتصل فقد قال الخليل ان اليوم اسم لما بين طلوع الفجر  
 وغروب الشمس اه شرح مر وقوله نعم لو دخل الح أى دخل في الاعتكاف بالنية بأن نوى وقت الزوال  
 مثلا وصنعه يقتضى التعويل على وقت النية والظاهر ان التعويل على وقت النذر فكان عليه ان يقول ولو نذر  
 اعتكاف يوم في أثناء النهار الح وقوله واستمر الح طاهره انه لو مكث للغروب ثم خرج الليل ثم عاد وقت الفجر وكل  
 من اليوم الثاني ما فات من الاول لم يجزه وهو كذلك وصرح به ج حيث قال ولم يخرج ليلا اه وقوله فعن  
 الاكثرين الاجزاء اه ذاهو المعتمد وعبارة شرح مر ولو دخل المسجد في أثناءه ومكث الى مثله من الغد مع  
 الليلة المتخللة أجزأ عند الاكثرين لاصل التتابع بالبيتوته في المسجد واهو المعتمد وان ذهب أبو إسحاق  
 الى عدم اجزائه وقال الشيخان انه الوجه لانه لم يأت يوم متواصل الساعات والليالي يستثنى من اليوم ولو نذر  
 يوما أولا من الزوال مثلا امتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الاصحاب انتهت (قوله لانه المفهوم الح) يشعر بأن  
 الكلام حيث أطاق أمالوا راد قدر اليوم فانه يكفيه قدره ولو من أيام لان غايته انه استعمل اليوم في ساعات  
 متساوية مجازا أو قدر مضافا في الكلام وكلاهما لا مانع منه اه ع ش على مر ملخصا (قوله واستمر الى  
 مثله) أى فلا بد من اعتكاف الليل وقوله فعن الاكثرين الاجزاء معتمد وجوب اعتكاف الليل للضرورة  
 وينبغي ان يثبت على ذلك ثواب اليوم اه حل (قوله وعن أبي إسحاق) أى المروزي لا الشيرازى وهو أبو  
 إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي الامام الجليل أخذ عن ابن سريج وغيره المتوفى بمصر لتسع خلون من رجب  
 سنة أربعين وثلاثمائة ودفن قريبا من الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه اه برماوى (قوله ولو شرط مع  
 تتابع خروج الح) الظاهر ان شرط الخروج بالنية من غير لفظ يخرج على نية التتابع من غير لفظ اه سم  
 وتقدم انه لا تؤثر (قوله خروج الح ارض) خروج ما لو شرط قطع الاعتكاف للعارض فانه وان صح لا يجب عليه  
 العود عند زوال العارض بخلاف ما لو شرط الخروج للعارض فيجب عوده اه شرح مر (قوله للعارض)  
 أى دينى أو دنيوى ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج للعارض فكما تقرره بعض مشايخنا اه  
 برماوى وفي ع ش على مر ما نصه ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج للعارض فكما تقرره كذا  
 بهامش وعليه فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز ان يقول في نيته وأخرج منها ان عرض لي كذا لانه وان لم يصرح  
 به نيته محمولة عليه ففى عرض له ما استثناء جازة الخروج وان كان في تشييد الصلاة جازة الخروج من الصوم  
 وان كان قريب الغروب فإبراجع اه وفي قل على الجلال \* (تنبيه) \* يصح شرط هذا العارض في  
 الصلوات والصوم والصدقة ونحوها ونحوه على صوم كذا الا ان حصل شغل كذا أو عطش أو جوع ومنه نذر  
 الصدقة بماله الا ان احتاج اليه في عمره واذا ما لزم الوارث التصديق بجميعه على المعتمد (قوله مباح) أى جاز  
 ولو عبر به كان أولى اذ لا يصح التمثيل للمباح بالعبادة لانه ضد المنذور والواجب المراد من هنا بخلاف الجائز  
 فانه جنس لهما كما هو مقرر في محله ويظهر ان شرط الخروج للمكروه صحيح لانهم لم يحتزوا الا عن الحرم  
 وعالمه بان شرطه يخالف مقتضاه فأنهم ان المكروه ليس مثله اه ايعاب اه شوبرى (قوله كقاء سلطان)

تخرج عن العهدة بالتتابع  
 لانه افضل (أو) نذر  
 (يوم لم يجز تفرقه) لان  
 المفهوم من لفظ اليوم  
 المتصل نعم لو دخل في أثناء  
 يوم واستمر الى مثله من  
 اليوم الثاني فمن الاكثرين  
 الاجزاء وعن أبي إسحاق  
 خلافه قال الشيخان وهو  
 الوجه فعليه الاستثناء (ولو  
 شرط مع تتابع خروج  
 لعارض) فيؤيد ذلك بقول  
 (مباح) كقاء سلطان  
 (مقصود غير مناف)  
 للاعتكاف (صح) الشرط  
 لان الاعتكاف انما يلزم  
 بالانزاع



أي الحاجة اقتضت خروجه للقائد لا مجرد التفرج عليه اه غش وعبرة قل على الجلال لا نحو تفرج عليه بل نحو سلام أو منصب اه (قوله فيجب بحسب ما التزم) فلو عين نوعا من العارض أو فردا كعبادة المرحى أو زيد خرج له دون غيره فلو أطلق العارض أو الشغل خرج لكل منهم ديني كالجمعة أو ديني مباح كقاء الأمير اه شرح مر (قوله كنز) بوجه بأنه لا يسمى غرضا مقصودا عرفا في مثل ذلك فلا ينافي ما مر في السفر أنه غرض مقصود اه شرح ج أي غرض العدول عن أقصر الطرق يقين إلى أطولها اه شيخنا قال الجوهرى التنزيل لغة التباعد عن نحو المياه كالإسباخ والأدناس قال ابن السكيت ثم غلب في عرف العامة على الذهاب إلى ما يحصل للنفس منه اتساع كالذهاب إلى الرياض للتفرج على البساتين ونحوها اه برماوى (قوله بل لا ينعقد نذر) أي في الصور الأربع وهذا ما اعتمد مر في شرحه فلا يقول على ما نقله الشورى عنه في بعض الصور وعبارته قوله بل لا ينعقد نذره يجب جملة على الأخير وربما يلحق به الأول كما يؤخذ من شرح السبكي وأخرج منه مر بحثا مسئلة تغير المقصود فينقذ اه سم ثم رأيت في الروض وشرحه النصريح بعدم الانعقاد في الجماع والسرقة ونحو شرب الخمر والغسل وأنه ينعقد في الأولى وفي شرح الخطيب نحوه فليجرب ذلك مع النقل اه وقرر شيخنا ح ف عدم الانعقاد في الجميع (قوله نعم إن كان المنافي الخ) استدراك على قوله فإنه لا يصح الشرط من حيث رجوعه للمنافي (قوله وتكون فائدة الشرط الخ) جواب عما يقال أنه يلزم التدارك حينئذ فيكون الشرط لا غيا ويحصل الجواب أنه لولا الشرط لوجب عليه الاستئناف ومع الشرط لا يجب (قوله فإن لم يعينها الخ) الفرق بينهما أن التابع لما كان من ضروريات التعيين لم يجز صرف الاستثناء إلى إفادته فيما يصرف إلى إخراج زمن المستثنى الملتزم أن لم يعين الزمن لم يكن التابع من ضروراته فيحصل الاستثناء على إفادته تقي قطع التابع دون نقص الزمن اه عمرة اه سم (قوله فإن عين زمانا فإنه كفى) أي إن كان ما أتى به قدره أو أزيد ولا فلا اه زى وهذا إن كان ما أتى به من غير الجنس كإيلة عن يوم وعكسه فإن كان من الجنس كيوم عن يوم أو ليلة عن ليلة كفى مطلقا كالصوم اه زياى وعبرة حل قوله كفى أي إن كان ما أتى به قدره أو أزيد والافلا بخلاف النهار فإنه يجزئه القصير عن الطويل انتهت وعبرة شرح مر ولونذر اعتكاف يوم معين ففاته فقضاء ليل أجزأه بخلاف اليوم المطلق لم تكن من الوفاء بنذره على صفة الملتزم ولا كذلك المعين كنظيره في الصلاة في القسمين حكاه في المجموع عن المتولى وأقره بوخارى من تعليله فيسه أن محل ذلك إذا ساءت الليلة اليوم والام يكفه انتهت وقوله والام يكفه أي بأن كانت الليلة أقصر أي فيكمل عليها من النهار كما في حاشية الشيخ وانظار لو كانت أطول هل يكفي بخدار اليوم منها أو لا بد من استيعابها اه رشدي ولونذر اعتكاف يوم قدوم زيد ففاته عدم ليل لم يلزم لعدم وجود الصفة ويس كفى نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكرا كما أفاده الشيخ فإن قدم نهارا أجزأه ما سبق منه ولا يلزم قضاء ما مضى منه إذا الواجب انما ثبت من وقت قدومه وفارق الصوم بصفة تبعيض ما هنا بخلاف ما ذكره من قضاء يوم كامل كجزءه ابن المقرئ تبعه المجموع عن المازني في موضع وهو المعتمد وان صحح في موضع آخر منه لزوم قضاءه وهو مقتضى كلام أصل الروضة في باب النذر وحل ما ذكر أن قدم حيا مختارا فلو قدم به ميتا أو مكره لم يلزم شي كما قاله الصميرى لأنه علق الحكم على القدوم وفعل المكروه غير معتبر هنا شرعا ولونذر اعتكاف العشر الأخير دخلت ليله حتى أول ليلة منه ويجزئه وإن نقص الشهر لوقوع الاسم على ما بعد العشرين إلى انتهاء الشهر بخلاف ما لونذر عشرة أيام من آخره وإن نقص الشهر لا يجزئه لتجريد قصده لها فعليه اعتكاف يوم بعده ويس له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره أذ هو أول العشرة من آخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص أجزأه عن قضاء يوم كما قطع به البغوى وقال في المجموع يحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن يتيقن طهرا وشك في ضده فتوضأ بمحطأ فبان محذرا أي فلا يجزئه اه شرح مر (قوله وينقطع التابع الخ)

فيجب بحسب ما التزم  
بخلاف غير العارض كأن  
قال الآن يتدلى وبخلاف  
العارض المحرم كسرقة وغير  
المقصود كتنزول المنافي  
للاعتكاف بجماع فإنه  
لا يصح الشرط بل لا ينعقد  
نذره نعم إن كان المنافي  
لا يقطع التابع كبيض  
لا تخلو عنه مدة الاعتكاف  
غالباصح شرط الخروج له  
(ولا يجب تدارك زمنه) أي  
العارض المذكور (إن  
عين مدة) كهذا الشهر لأن  
النذر في الحقيقة قتل أعداء  
فإن لم يعينها كسهر وجب  
تداركه لتمام المدة ويكون  
فائدة شرطه تنزيل ذلك  
العارض منزلة قضاء الحاجة  
في أن التابع لا ينقطع به  
قال في المجموع ولونذر اعتكاف  
يوم فاعتكف ليلة أو  
بالعكس فإن عين زمانا فإنه  
كفى لانه قضاء والافلا  
(وينقطع التابع)



زيادة على مامر (بخروجه)

من المسجد (بلا عذر) من  
الاعتذار الا تية بخلاف  
بخر وجه بعضه كراس ويد  
ورجل لم يعتمد عليها ويد  
ورجلين لم يعتمد عليهما  
كان كان قاعدا (لا)  
بخروجه (لتبرز ولو بداره  
لم يمش بعدا) من المسجد  
(ولاه) دار (أخرى اقرب)  
منها (أو فحش) بعدها  
(ولم يجد بطريقه) مكانا  
(لا تقابه) فلا ينقطع  
التابع به فلا يجب تبرزه في  
غير داره كسقاية المسجد  
ودار صديقه المجاورة له  
للمشقة في الاول والمنفى  
الثاني اما اذا كان له أخرى  
أقرب منها أو فحش بعدها  
ووجد بطريقه مكانا لا تقابه  
فينقطع التابع بذلك  
لاغتثنائه بالاقرب في الاولى  
واحتمال ان ياتيه البول  
فدرجوعه في الثانية فيبقى  
طول يومه في الذهاب  
والرجوع ولا يكلف في  
خروجه لذلك الاسراع بل  
يخشى على صحته المعهودة  
واذا فرغ منه واستحبى فله  
أن يتوضأ خارج المسجد  
لانه يقع تابع لذلك بخلاف  
ما لو خرج له مع امكانه في  
المسجد فلا يجوز وضبط  
البغوي الفحش بأن يذهب  
أكثر الوقت في التردد الى  
الدار وقبول ولاله أخرى  
أقرب مع ولم يجد بطريقه لا تقا

ويلزم من قطعه قطع الاعتكاف المشروط هو فيه واما الخالي عن شرطه فيه فقد افضى بخروجه اه شيخنا  
والاولى ان يقال يجيء فيه ما تقدم من التفصيل بين المطلق والمقيد بحدود بين عزم العود وعدمه (قوله زيادة  
على مامر) أي في قوله وينقطع الاعتكاف كتابه بحدود الخ اه برماوى (قوله بخروجه من المسجد) أي حيث  
كان عامدا عالما بالتحريم مختارا اه برماوى (قوله لم يعتمد عليها) أي فقط فان اعتمد عليها ضرر وان اعتمد عليهما  
لم يضر لعدم صدق الخروج عليه وقياسا على ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل احدى رجله واعتمد عليهما  
من انه لا يحتسب وكذا لو دخل المسجد باحدى رجليه واعتمد عليهما ونوى الاعتكاف لم يجز عملا بالاصل فيهما  
اه شرح مر (قوله لا تبرز) أي قضاء حاجة ولا يشترط شدنها اه ج ومثل التبرز الرجح فيما يظهر اذا  
لا بد منه وان كثر خروجه لذلك العارض نظر الى جنسه ولا يشترط ان يصل الى حد الضرورة اه شرح  
مر اه شورى وبهذا أي قوله لا تبرز بيان لفهوم النقي فكأنه قال أما به - نذر فلا ينقطع كتبرز الخ تأمل (قوله  
ولو بداره) أي سواء كان بداره أم غيرها كسقاية المسجد وقضاء (قوله كسقاية المسجد) أي المكان المعد  
لقضاء الحاجة اه شورى (قوله ودار صديقه) يحتمل ان يكون مثلها دار أصوله وفروعهم وزوجته وعقباته  
ويحتمل خلافا فيحتمل التفصيل اه برماوى (قوله للمشقة في الاول) المشقة من حيث عدم اليقظة الذي هو  
فرض المسئلة ككأنه عليه المتن بقوله ولم يجد بطريقه لا تقا (قوله أيضا للمشقة في الاول) أي ونحو المروءة  
ويؤخذ منه ان كل من لا تختل مروءته بالسقاية ولا يشق عليه يكفها ان كانت أقرب من داره وبه صرح القاضي  
والمثول اه شرح مر (قوله لاغتثنائه بالاقرب) بالغين المججمة اه شورى أي استغناؤه (قوله على  
صحته المعهودة) فان تقي أكثر من ذلك بطلت تابعة كما في زيادة الروضة اه شرح مر (قوله فله ان يتوضأ)  
أي ولو مندو بالانه يقع تابعا اه شرح مر اه شورى (قوله بخلاف ما لو خرج له) أي الوضوء (قوله  
مع امكانه في المسجد) فان لم يمكن فيه فله الخروج قطعاً والكلام في الوضوء الواجب أو المندوب فلا يجوز  
له الخروج قطعاً وان لم يتمكن منه في المسجد وفي شرح الروض جواز الخروج لوضوء غسل نحو الاحتلام  
اه برماوى (قوله بأن يذهب أكثر الوقت) أي أزيد من نصفه وهذا الضابط هو المعتمد اه شيخنا والمراد  
الوقت المنذور لكن مع اعتبار كل يوم على حدة اه حل أي يعتبر أكثر كل يوم بيومه كان بعضه نائما والذي  
قاله ج وعش وزى واج واعتمده شيخنا ح ف ان المعبر أكثر الوقت المنذور من غير نظر لكل  
يوم بيومه وذلك لا يعرف الا بمعنى المدة بنهاها فاذا كانت المدة المنذورة شهرا او كان يخرج كل يوم لتبرز في  
داره فلما مضت المدة وجعت الازمنة التي كان يخرج فيها كل يوم لتبرز فوجدت ستة عشر فأكثر كان هذا  
فاحشا وان كانت خمسة عشر فقل كان هذا غير فاحش فلا يضر اه شيخنا ح ف (قوله أو عاد مريضا)  
عطف على مدخول الغاية في قوله ولو بداره أي ولو عاد مريضا فقرر شيخنا عن مشايخه اه شورى ويشير به  
قول الشارح بطريقه لتبرز وصنيعه يقتضي ان الخروج ابتداء له بعبادة المريض بقطع التابع ومثله  
الخروج لصلاة الجنائز قاله ابن شرف على التحرير ولو صلى في طريقه على جنازة فان لم ينتظرها ولم يعدل عن  
طريقه جازوا الا فلا اه شرح مر وهل تكرير هذه كالعبادة على موصى موفى أو مريض مريض في طريقه  
بالشرطين المذكورين أخذ من جعلهم قدر صلاة الجنائز مع فوائده لكل غرض فمن خرج لقضاء الحاجة  
أولا قبل الواحد لانهم دلووا فله لتوصل صلاة الجنائز بانه يسير ووقع تابعا لاهمه وداكل محتمل وكذا يقال في  
الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنائز فوز يارة القادى والذي يجب ان له ذلك ومعنى التعليل المذكور ان كلا على  
حدته تابع وزمنه يسير فلا تقار لضمه الى غيره لطول الزمن اه شرح ج بالحرف وقرر شيخنا ح ف (قوله  
أيضا أو عاد مريضا) وهل عبادة المريض أفضل أو تركها أو عدمها سواء وجه أو ربحها أو لها اه شرح مر  
(قوله ولم يطل وقوفه) بان لم يقف أصلا أو وقف يسيرا كان اقتصر على السلام والسؤال اه شرح مر

(قوله)

من يادى (أو عاد مريضا) أو زاد دما (بطريقه) لتبرز (مالم يعدل) عن طريقه (و) لم (يطل وقوفه)



(قوله فان طال) أي وقوفه بان زاد على أقل مجز في صلاة الجنابة لان أقل مجز فيها يحمل لجميع الأغراض اه  
 حل (قوله أو عدل) بان يدخل منطلقا غير نافذ لا يجتنبه الى العود منه الى طريقه فان كان نافذا لم يضرب اه  
 برماوى (قوله ولا مرض) معطوف على قوله لا تبرزو كذا ما بعده فاصل الامثلة التي ذكرها العذر أربعة ثم اجل  
 أعذارا أخر فقال أول نحوها (قوله ولو جنونا) فيه تصريح بان الجنون من المرض وليتطرح قولهم يجوز الانعلاء  
 على الانبياء لانه من المرض بخلاف الجنون (قوله كسهال) في كلام شيخنا انه لا يصح اعتكاف من به اسهال  
 أو ادراج بول وعليه فبتعين ان تكون الكاف للتظير اه حل لكن كلامه أي مر في الشرح كالشارح  
 حر فاجزف (قوله وادراج بول) أي تتابعه (قوله أو لتسيان لا اعتكافه) وكذا تتابعه اه برماوى (قوله أو  
 لاذان راتب) العلية المفهومة من اللام قيد القيد خمسة ومفهومها لا يكون الخروج فيها عذرا الا مفهوم الرابع  
 فيكون عذرا بالاولى كما يأتي في كلامه تأمل وبعبارة أخرى القيود خمسة الاول اللام والثاني قوله راتب والثالث  
 قوله للمجدد والرابع قوله منفعة والخامس قوله قريبة فقد ذكر مفهوم الثاني بقوله بخلاف خروج غير الراتب  
 ومفهوم الاول بقوله وخروج الراتب لغيره ومفهوم الثالث بقوله أوله لكن الخ ومفهوم الخامس بقوله أوله لكن  
 بعيدة عنه ومفهوم الرابع بقوله أما المتصلة به الخ هذا هو اللام الثاني بصنيع الشارح تأمل (قوله أيضا ولاذان  
 مؤذن) أي ولا يخرج به أي المعتكف لاذان مؤذن مع ان المعتكف هو المؤذن فلامعنى لخروج المعتكف  
 الذي هو المؤذن أي الذي يريد الاذان لاذان المؤذن فلعل الاول ان يقول ولا لاذانه راتب تأمل وبعبارة المنهاج  
 ولا يخرج المؤذن الراتب الى منارة الخ انتهت فكلام الشارح يقتضي ان يقرأ المتن بالاضافة وقد علمت ما فيه  
 فكان الاول للشارح ان لا يقدر ذلك ويقرأ المتن بالتثنية اه (قوله أيضا ولاذان راتب) أي ولو كان  
 الراتب متبعا بالاذان ويلحق بالاذان ما اعتيد الا من التسيب أو آخر البيل ومن ملأ ع الاول والثانية  
 يوم الجمعة لانه لما اعتيد ذلك خصوصا مع الفهم صوتة زل منزلة الاذان ومثل الراتب نائب الاذان ولو اخرج عذر  
 خلافا لم اذا نائب كالأصل فيما طلب منه اه ع ش (قوله الى منارة) في المختار المنارة التي يؤذن عليها  
 والمنارة أيضا موضع فوقها السراج وهي منفصلة من الاستنارة بفتح الميم والجمع المناور بالواو لانه من التور ومن  
 قال منائر بالهمزة فقد شبهه الاصل بالرائد كما قالوا مصائب وأصله مصابوب اه وقوله للمجدد اضافة المنارة  
 للمجدد للاختصاص وان لم تبين له كان خرب بمجدد وبقيت منارته فجدد مسجد قريب منها واعتيد الاذان  
 عليها فحكمها حكم المنيعة فمن صورها يكون له جري على الغالب فلامفهوم له اه شرح مر فيكون قول  
 الشارح في التعليل لانها منيعة جري على الغالب تأمل (قوله منفصلة عنه) ليس بقيد في الحكم بدليل قول  
 الشارح أما المتصلة الخ اه شيخنا وضابط المتصلة ان لا يكون بابها فيه ولا في رجبته المتصلة به اه شرح  
 مر (قوله وقد ألف) الواو للعال وهو ذا بيان لحاله في الواقع بحسب الشان والغالب فليس للاحتراز حتى لو لم  
 يآلف صعودها أو لم يؤلف صوته كان الخروج عذرا اه شيخنا (قوله أوله لكن بعيدة عنه) والمراد  
 بالبعيدة والقريبة عرفا كجري عليه شيخنا مر في شرحه اه شوبرى (قوله بان يكون بابها فيه)  
 قال ج وبما تقرر في المنارة فارقت الخلوة الخارجة عن المسجد التي بابها فيه فيقطع بدخولها قطعاه اه  
 اه ع ش على مر (قوله أو لنحوها) أي نحو الاربعة المذكورة (قوله كآكل) أي لانه يستقي منه في المسجد  
 وان أمكنه الاكل فيه بخلاف الشرب كما مر اذا وجد الماء فيه ويؤخذ من العلة كما أفاضه الاذرعى ان الكلام  
 في مسجد ماروق بخلاف المختص والمهجور الذي يتدر طولوقه فلخرج الشرب مع تمكنه منه فيه انقطع تتابعه  
 اه شرح مر (قوله وشهادة تعينت) أي تحملا واداء وعبارة الروض وشرحه ولخرج لاداء شهادة تعين  
 تحملا وأدائها ينقطع لا يضطراره الى الخروج والى حقيقته بخلاف ما اذا لم يتعين عليه أحدهما أو تعين أحدهما  
 دون الآخر لانه اذا لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والافتقار لها انما يكون الاداء فهو

فان طال أو عدل انقطع  
 بذلك تتابعه (ولا) بخروجه  
 (المرض) ولو جنونا أو انعلاء  
 (يخرج لخروج) بان يشق  
 معه المقام في المسجد كحاجة  
 فرش وخادم وتردد طبيب  
 أو بان يخاف منه تلويث  
 المسجد كاسهال أو ادراج بول  
 بخلاف مرض لا يخرج الى  
 الخروج كصداع وحى  
 خفيفة فيقطع التتابع  
 بالخروج وفي معنى المرض  
 الخوف من لص أو حريق  
 (أو) بخروجه (لتسيان)  
 لا اعتكافه وان طال زمنه  
 (أو لاذان) مؤذن (راتب)  
 الى منارة للمجدد منفصلة  
 عنه (قريبة) منه لانها منيعة  
 له معدودة من توابعه وقد  
 ألف صعودها الاذان وألف  
 الناس صوتة بخلاف خروج  
 غير الراتب وخروج الراتب  
 لغيره أوله لكن الى منارة  
 ليست للمجدد أوله لكن  
 بعيدة عنه أما المتصلة به بان  
 يكون بابها فيه فلا يضرب  
 صعودها ولو لغير الاذان  
 لانه لا يسمى خروجا سواء  
 أخرجت عن سماء المسجد أم لا  
 فهي وان خرجت عن سماء  
 في حكمه وقول للمجدد مع  
 قريبة من ذاتي (أو)  
 لنحوها من الاذكار كآكل  
 وشهادة تعينت



بإختياره وظاهر ان محل هذا اذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف والا فلا ينقطع التتابع كل وقت وصوم  
الدهر فنوته لصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء انتهت ومثلها عبارة شرح مر (قوله واكره  
بغير حق) ومثل ذلك الجاهل الذي يحتج عليه ما ذكره شرح مر وظاهره انه لا فرق فيه بين كونه  
قريب عهدا لاسلام أم لا نشأ بادية بعيدة عن العلماء أم لا وهو ظاهر اه ع ش عليه وكالا كراما لو جل  
وأخرج بغير أمره وان أمكنه التخلص على ما اقتضاه اطلاقهم ويحتمل تقييده بما اذا لم يمكنه ذلك ولعله  
الأقرب فان أخرج مكرها بحق كالزوجة والعبد يعتكفان بلا إذن أو أخرجه الحاكم لحول لزمه أو خرج خوف  
غيره وهو غنى بما طل أو معسره بينة أي وثم حاكم يقبها كمن هو ظاهر انقطع تتابعه لتقصيره اه  
شرح مر (قوله أو حدثت بينة) فان ثبت باقراره انقطع التتابع ويحل ما تقر إذا أتى بموجب الحد  
قبل الاعتكاف فان أتى به حال الاعتكاف كمن قذف مثلاً فانه ينقطع التتابع ولا يقطعه خروج امرأة  
لاجل قضاء عدة حياة أو وفاة وان كانت مختارة للنكاح لانه لا يقصد عدة بخلاف التحمل كما مر لم يكن  
بسيما كن طاعت نفسها بتفويض ذلك لها أو علق الطلاق بحسبها فاشاءت وهي معتكفة فانه ينقطع  
لاختيارها الخروج فان أذن لها الزوج في الاعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها أو مات قبل انقضائها  
فينقطع التتابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها زوجها اذا يجب عليها الخروج قبل انقضائها  
في هذه الصورة وكذا لو اعتكفت بغير إذنه ثم طلقها وأذن لها في انعام اعتكافها فينقطع التتابع بخروجها  
اه شرح مر (قوله وهو) أي قوله أولئها من زيادتي واعتمد مقتضاها العلامة مر ومما يقطع  
التتابع الخروج لمباشرة وطيفة أو صلاة جعة وان وجب وظاهر كلامهم عدم كراهة افراد نحو جمعته  
واختصاص ليلتها اه برماوى (قوله بشرطها السابق) وهو المبادرة بالظهور اه ع ش (قوله وغسل  
جنابة) انظر مع قوله فيما قبله وجنابة فليأمل اه شوبرى والظاهر ان بينهما مافرا ذلك في زمن الجنابة  
قبل اشتغاله بالغسل وهذا في زمن الاشتغال به ووفق بينهما (قوله ولانه معتكف فيه) أي حكما بمعنى انه يضرب  
ما يضرب في الاعتكاف أي يطأ ما يطأ الاعتكاف والافه ولا ثواب له اه حل (قوله وتقدم ان الزمن المصروف  
الح) مراده ان هذا يضم الى المستثنى في عدم وجوب القضاء

\*(كتاب الحج)\*

أي بيان أحكامه وهو فتح الحامو كسر هالقن قرئ بهم في السبع والمشهور الاول وكذا اللجة لكن السبع  
فيها الكسر والقياس الفتح وهما مصدران وقيل الاول مصدر والثاني اسم وفي شرح حم سلم انه بالفتح المصدر  
وبالفتح والكسر الاسم منه قال بعضهم وفي كونه بالفتح اسم مصدر قطره قال ابن العسما في كشف الاسرار  
وحكمة تركه من الحامو الجيم الاشارة الى ان الحاء من الحلم والجيم من الجرم فكان العبد يقول يا رب جحلك  
يجرني أي ذنبى لتغفر بحملك وهو من الشرائع القديمة الالهة الكيفية فهو من خصائص هذه الامة بل ورد  
ان مامن نبي الاوج البيت حتى عيسى فقد أخرج ابن عساكر عن أنس قال كنت أطوف مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذ رأيت مصافح شيئا ولا راه فقلت له يا رسول الله رأيتك صافح شيئا ولا راه فقال ذلك أخى عيسى بن  
مريم انتظرت حتى فرغ من طوافه فسلمت عليه واستثنى بعضهم هو داود لما لا اشتغالها بما مر قومها وورد بها  
جاء في أحاديث كثيرة ان جميع الانبياء والرسل حجوا البيت وروى الحسن البصري انه صلى الله عليه وسلم قال  
ان قبر نوح وهو دوشعيب وصالح فمابين الركن والمقام وزمزم وقال بعضهم قبره تسعة وتسعون نبيا منهم  
اسماعيل لكن أخذ بعضهم من ذلك كراهة الصلاة بين الركن والمقام وزمزم لانه مقبرة وروى ابن مقبرة  
الانبياء لا تكبر الصلاة فيها لانهم أحياء في قبورهم يصلىون ويتعبدون فان قلت الكراهة أو الحرم لا تترتب  
جهة أخرى وهي ان المصلى ثم يستعمل قبره في كل شرط الحرم أو الكراهة تحقق ذلك وهذا غير محقق هنا

واكره بغير حق وحد ثبت  
بينه وهذان زيادتي  
(ويجب في اعتكاف مندور  
متتابع) قضاء من خروج  
من المسجد (لغيره) لا يقطع  
التتابع كزمن حبض  
ونفاس وجنابة غير مفطرة  
بشرطها السابق لانه غير  
معتكف فيه (الزمن نحو  
تبرز) مما يطلب الخروج  
له ولم يطل زمنه عادة كالأكل  
وغسل جنابة وأذان مؤذن  
راتب فلا يجب قضاؤه لانه  
مستثنى اذا لم يمتنع ولانه  
معتكف فيه بخلاف ما يطول  
زمنه كمرض وعلة وحبض  
ونفاس وتقدم ان الزمن  
المصروف الى ما شرط من  
عارض في مدة معينة لا يجب  
تداركه ونحو من زيادتي  
\*(كتاب الحج)\*



وروى ان آدم عليه الصلاة والسلام حج أربع سنين من الهند ماشيا وان جبريل قال له ان الملائكة كانوا يطوفون بهذا البيت قبلك سبعة آلاف سنة ولما قرع ابراهيم عليه الصلوة والسلام من بنائه البيت أوحى الله تعالى اليه ان أذن في الناس بالحج فقال يارب وما يبلغ صوتي فقال اذن وعلى البلاغ فتأدى ابراهيم على المقام باعلى صوته يا أيها الناس ان الله كتب عليكم الحج فحجوا فسمعهم في السماء ومن في الارض حتى من في الاصلاب والارحام فمن أجاب مرة حج مرة ومن أجاب مرتين حج مرتين ومن أجاب ثلاثا حج ثلاثا ومن أجاب أكثر من ذلك حج بعده وفرض في السنة السادسة من الهجرة على الراجح وقيل في السنة الخامسة وجمع بينهما بأن الفرض وقع في السنة الخامسة والطلب انما توجه في السادسة وقيل فرض في السنة الثامنة وقيل التسعة وقيل قبل الهجرة وبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضي الله عنه أميرا على الحج سنة تسع فحج بالناس وتأخر معه مياسير الصحابة كعثمان وعبد الرحمن بن عوف من غير شغل بحرب ولا عدو حتى حجوا معه صلى الله عليه وسلم سنة عشر وهي حجة الوداع وحجوا مع صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعد ما قبل الهجرة فجمعوا وعرا لا يعرف عددها لكن صح انه حج قبل الهجرة بحسين وهو معلوم من الدين بالضرورة وقيل يكفر حاحده الا ان يكون قريب عهد بالاسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء وهو أفضل القيادات لاشتماله على المال والبدن الا الصلاة فهي أفضل منه خلافا للقاضي حسين واعلم ان الحج الصحيح أي المبرور الذي لم يخالفه ذنب من حين احرامه الى تحلله يكفر الصغائر اتفاقا والكبائر على الراجح حتى التبعات لكن اذا مات في اثنياته أو بعده وقبل التمكن من أدائها ويكفر الرفث والفسوق اما اذا عاش بعد ذلك فلا تسقط عنه فيجب عليه قضاء الصلوات وأداء الدين الذي عليه ونحو ذلك اه برماوى وفي حج مانع وجح صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعد ما قبل الهجرة حججالا يدري عددها وتسميته هذه حججا انما هو باعتبار الصورة اذ لم تكن على قوانين الحج الشرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسي وغيره بل قيل في حجة أبي بكر في التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لانه صلى الله عليه وسلم لا يأمر الا بحج شرعي وكذا يقال في الثامنة التي أمر فيها عتاب بن أسيد أمير مكة وبعد ما حجة الوداع لا غير اه وكتب عليه سم قوله وحج صلى الله عليه وسلم الحج قضية منيعه ان حجه عليه الصلوة والسلام بعد النبوة وقبل الهجرة لم يكن حجاسر عيا وهو مشكل جدا اه أقول وقد يقال لا اشكال فيه لان فعله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعيا بل هذا الوجه الذي استقر عليه الامر فيحصل قول حج اذ لم يكن على قوانين الشرع الحج على انه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية واما فعله قبل المبعث فلا اشكال فيه لانه لم يكن يوحى بل بالهام من الله تعالى فلم يكن شرعيا بهذا المعنى لعدم وجود شرع اذ ذلك ولكنه كان مصونا كسائر أفعاله عن أفعال الجاهلية الباطلة وقوله في السنة السادسة بشكل عليه أيضا ان مكة انما فتح في السنة الثامنة فبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر ليحج بالناس في التاسعة وحج عليه الصلوة والسلام في العاشرة وقيل فتح مكة لم يكن المسلمون ممكنين من الحج الا ان يجاب عنه بما أجابه الشارح عن كلام الراغبى من أن الفريضة قد تنزل ويتأخر الاجاب لكن في كلام زى ما يخالف هذا الجواب حيث قال جمع بين الاقوال بان الفرض وقع سنة خمس والطلب انما توجه سنة ست وبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر سنة تسع فحج بالناس اه ويمكن الجواب أيضا عن كلام زى بأنه يشترط لوجوب المباشرة الاستطاعة كما يأتي وهي لم تحصل قبل فتح مكة فعدم فعلهم لعدم استطاعتهم لا لعدم الطلب اه ع ش على مر (قوله هو لغة القصد) وقيل أكثره الى ما يهظم مأخوذ من قولك حججته اذا آتيت مرة بعد أخرى لكن الأشهر الاول اه برماوى (قوله أيضا هو لغة القصد) أى والزيارة وقوله هو لغة الزيارة أى والقصد فكل منهما لغة القصد والزيارة اه قل على التحرير وفي المختار في باب الجيم الحج في الأصل القصد وفي العرف قصد مكة للتسليم وبالله رد فهو حاج وجمعه حج بالضم كذلك وبذل والحج بالكسر الاسم والحجة أيضا بالكسر المرة الواحدة وهي من الشواذ لان القيلس الفتح والحجة أيضا السنن والجمع الحج بوزن الغنم وذو الحجة بالكسر شهر الحج وجمعه ذوات

هو لغة القصد وشرعا قصد  
الكعبة للتسليم لا في بيته  
(والعمرة) هي لغة الزيارة



الحج قولهم يقولوا ذور الحجة على واحد والحج الحجاج جمع حاج مثل غار وغزاة وعدو عداء من العدو بالقدم وامرأة  
ساجدة ونسوة حواج بيت الله بالاضافة ان كن قد حججن فان لم يكن حججن قلت حواج بيت الله بنصب البيت لانك  
تريد التنوين في حواج الا انه لا ينصرف كما تقول هذا ضارب زيد آمن وضارب زيد اغدا فيدل بحذف التنوين  
من ضارب على انه قد ضرب وبإثباته على انه لم يضرب والحجة البرهان وحاجه فحج من باب رد أي غلبه بالحجة وفي  
المثل لج فحج فهو رجل محجاج بالكسر أي جدل والحجاج الخصام والحجة بفحش خادة الطريق اه وفيه أيضا  
في باب الزاع واعتمر زار واعتمر في الحج اه (قوله وشرع قصد الكعبة) أي مع فعل أعمال الحج اه ع ش  
فاندفع ما يقال ان كلامه يقتضي ان الحج الشرعي قصد الكعبة للنسك الا في وان لم يأت القاصد بالنسك أي  
بالاركان فاذا قصد أي الكعبة للنسك يقال له حج وان كان ما كتاني يتبعه انه ليس كذلك وفي شرح م  
وهذا التعريف ذكره في المجموع واعترضه ابن الرفعة بأنه نفس الافعال لا يتقوا استدلال بحج الحج عرفه معلوم  
ان الموافق للغالب الاول من ان المعنى الشرعي يكون مشتملا على المعنى الغروي بزيادة دلالة في الخبر لان معناه  
معظم المقصود منه عرفة لكن يؤيده قولهم اركان الحج خمسة أو مستوي يجب ان هذه اركان المقصود لا المقصد  
الذي هو الحج فتسميتها اركان الحج على سبيل الجواز اه (فرع) \* وقع السؤال عما يقع كثيرا في مخاطبات  
الناس بعضهم مع بعض من قولهم لمن لم يحج بالحاج فلان تعظيمه قبل هو حرام أولا والجواب عنه ان  
الظاهر الحرمه لانه كذب لان معنى بالحاج فلان أي بالنسك على الوجه المخصوص نعم ان أراد بالحاج فلان  
المعنى الغروي وقصده معنى محججا كان أراد بالحاج يا قاصد التوجه الى كذا كالجماعة أو غيرها فلا حرمه اه  
ع ش عليه (قوله أيضا وشرع قصد الكعبة الحج) أقول الموافق لغيره من العبادات كالصلاة ولقولهم اركان الحج  
وسن الحج ونحو ذلك أن يكون الحج شرعا عبارة عن الاعمال المخصوصة ثم رأيت ابن الرفعة قال انه نفس الاعمال  
مخالفا لقول الاسنوي انه المقصد المذكور فليتأمل ثم رأيت شيخنا في شرح الارشاد أجاب عن قولهم اركان  
الحج بان المراد اركان المقصود منه ولا يخفى انه تكاف بعبء اه ثم (قوله للنسك الا في بيانه) قيد مخرج لامرة  
لانه غير الا في فيها ما ورد بآيانه في كل قيد مخرج لا خوفه ط ما يتوهم من اتحادهما اه شوي (قوله  
والعمرة) بضم العين المهملة وسكون الهم وحكى ضمها وفتح فسكون سميت بذلك لانها تفعل في العمر كله واعتبر  
ملى الله عليه وسلم ثلاث عمر وقيل أربع بعارة الخديبية وعمره القضاء من العام المقبل وعمره غزوة حنين حين قسم  
الغنائم وعمره حجة وميقات الجميع الجعرانة اه برماوى وقوله وميقات الجميع الجعرانة الظاهر انه لا يصح  
لما ثبت ان عمره الخديبية كان قد أحرم بها من ذى الحليفة وكذلك عمره القضاء لانها ميقات أهل المدينة وأما عمره  
الحج فتوقف بيان ميقاتها على انه صلى الله عليه وسلم حج قارنا أو مفردا فان كان قارنا فيكون قد أحرم بها  
مع الحج من ذى الحليفة وبسط ذلك يعلم مما سيأتى في المواقيت واركأن الحج نعم كلامه مسلم في عمره الجعرانة  
وكانت في سابع عشر ذى الحجة حين رجوعه من غزوة الطائف وحين تأمل ثم رأيت في أركان الحج في شرح  
م رما تبه والصواب الذي نعتقه أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمره مخصص بجوارزه في تلك  
السنة لما احتو بتريد ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم يحج في تلك السنة عمر مفردة اه ونقل هذه العبارة عن المجموع  
فيقتضى هذا ان تكون عمره صلى الله عليه وسلم ثلاثا تأمل (قوله هي لفظة الزيادة) وقيل قصد الى مكان عامر اه  
برماوى (قوله يجب كل منهما) أي لانها ما أصلا فلا يغنى الحج عن العمرة وان اشتمل عليها وانما أغنى الفصل  
عن الوضوء لان الوضوء بدل عنه لان الفضل كان واجبا لكل صلاة قسما بالنسبة للحدث الا بغير تحقيقا فصار  
الوضوء لكل صلاة بدلا منه ثم جعل التيمم بدلا عن الوضوء عند تعذره ثم سقط الوضوء لكل صلاة بقي التيمم لكل  
صلاة على الأصل اه ج ل (قوله من استطاع اليه سبيلا) فسر النبي صلى الله عليه وسلم بالزاد والراحلة وأخذ  
بعضهم من ذلك ان الحج يجب على الجن لان لفظ الناس كل هو من الناس أو من الانس فليتأمل اه برماوى

وشرع قصد الكعبة للنسك  
الا في بيانه وذكرها في  
الترجيم ز يادنى (يجب  
كل) منهما لقوله تعالى وقوله  
على الناس حج البيت من  
استطاع اليه سبيلا وقوله  
تعالى وآتوا الحج والعمرة



(قوله أي اتواهم مائمين) انما قال ذلك ليعلم الاستدلال فان ظاهرها وجوب الاتمام اذا شرع وذلك لا يستلزم وجوب الشروع فان المعنى يصير عليه ان شرعتم فاتوا اه ع ش على مر (قوله مرة واحدة) بامل الشرع وقد يجب أكثر من ذلك لعارض كندرو قضاء اه شيخنا (قوله خطبنا) أي خطب لنا وعداه بنفسه لانه ضمنه معنى وعظ اه شيخنا (قوله قال رجل) هو الاقرع بن حابس التميمي كذا رأيتهم ماش جميع ثم رأيت في المواهب اللدنية في النوع السادس في حجة عليه السلام اذ يقتضي انه كان عالما بالحكم تامل (قوله حتى قالها) أي هذه المقالة اه سم على البهجة اه ع ش على مر (قوله فسكت النبي) وجهه واسكوت به بأنه كان ينتظر الوحي أو كان مشتغلا بأمر أهم لكن الاول لا يحسن مع قوله لو قلت نعم الخ أي فهو صلى الله عليه وسلم كان مفوضا للعرض كل عام وعدمه فهو مخير فيه أي ان الله خيره في ذلك واتطهر هل كان ذلك التخيير عند السؤال أو قبله حر اه وفي ع ش وفي مر مائه قوله لو قلت نعم لو جبت أي الخصلة أو القرينة ثم قوله لو قلت نعم لو جبت يجوز ان يكون الوجوب به علما على قوله ذلك فلا يقال هو صلى الله عليه وسلم مشرع لا موجب ثم رأيت سم على شرح البهجة قال مائه قوله لو قلت نعم لو جبت أي هذه الكلمة أي متضاهاها وهو الوجوب على كل عام ولعل الوجوب على كل عام كان معاقا على قوله نعم اه بالحرف (قوله ولما استطعتم) فيه ان عدم الاستطاعة يستلزم الوجوب من أصله الآن يقال المراد بعدم الاستطاعة المشقة أي ولشق عليكم واتطرو وجهه ترتب قوله ولما استطعتم على الشرط أعني قوله لو قلت نعم اه شيخنا (قوله بل لا بد) فيه إشارة الى وجوبها اذ لو كانت مندوبة لم تكن للابد لانها مطلوبة كل عام من المستطيعين كإدلال على ذلك الأدلة الشرعية فيها اه برماوى (قوله بترأخ) اما حال من كل على ان الباء للملابسة وحيث قد لا مر ظاهرا واما متعلق يجب وحيث قد يحتاج لتقدير أي يجب بترأخ في متعلقه أي الوجوب والمتعلق هو كل من ما وأما الوجوب فلا تراخي فيه بل هو حال تأمل وانما كان الحج على التراخي لانه فرض مستتولم يحج صلى الله عليه وسلم السنة عشر ومعه ميسير لا عذر لهم وقيس به العمرة ثم التمسك اما فرض عين على من لم يحج بشرطه أو كفاية للأحياء أو تطوع ويتصور في الارقاء والصبيان اذ فرض الكفاية لا يتوجه اليهم نعم لو تطوع منهم من تحصل به الكفاية احتمل ان يستلزم فعلهم المخرج عن المكافئين كفي صلاة الجنازة اه شرح مر (قوله أيضا بترأخ) فلن لزماء بنفسه أو فاقبه ان يؤخرهما بعد سنة الامكان وقال المزني من أئمتنا كالامام مالك وأحمد رضي الله تعالى عنهم انهما على الفور وليس لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه نص في المسئلة لكن اختلف صاحباه فقال محمد كقولنا وقال أبو يوسف انهما على الفور اه برماوى وفي الايضاح مائه (فرع) اذا وجد شرطان وجوب الحج وجب على التراخي فله التأخير ما لم يخش العيب فان خشيه حرم عليه التأخير على الاصح هذا مذهبا وقال مالك وأبو حنيفة واحد والمزني يجب على الفور ثم عندنا اذا انخرفات تبييناته مات عاصيا على الاصح لتفريطه من فوات نموته عاصيانه لو شهد بشهادته لم يحكم بها حتى مات لم يحكم بها كإلوان فسقه ويحكم بعصيانه من السنة الاخير فمن سنى الامكان اه (قوله على الفعل بعد) أي الآن ان علق يعزم أو بعد الزمان الذي هو فيه ان علق بالفعل اه شيخنا والحاصل ان الاستطاعة هنا بمنزلة دخول الوقت للصلاة في استطاع وجب عليه اما المباشرة بالفعل واما العزم على الفعل وان كان بينهما فرق من حيث ان المؤخر للصلاة اذا مات قبل فعلها في الوقت مع ظن السلامة لا يصح وان المؤخر مع ظنها يصح لانه تبين أنه أخرجه عن وقته وهو العمر تامل (قوله وان لا يتضيق بتذره) كأن كان عليه حجة الاسلام ثم تذره الحج في سنة معينة فيجمع ويحمل منه على التحميل قد مضى على نفسه بتعيين السنة المذكورة في تذره اما اذا لم يعين سنة فيجب عليه ان يحج عن التذره بعد حجة الاسلام اه ع ش وعبرة الايضاح (فرع) من وجب عليه حجة الاسلام لا يصح منه غيرها قبلها ولو اجتمع عليه حجة الاسلام وقضاء أو تفرقت حجة الاسلام ثم القضاء ثم التذره ولو أحرم بغيرها وقع عنها الا عن ما قوى ومن عليه قضاء أو تذره لا يحج عن غيره فلا أحرم عن غيره

أي اتواهم مائمين في العمر  
(مرة) واحدة بامل  
الشرع لخبر مسلم عن أبي  
هريرة خطبنا النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال يا أيها الناس  
قد فرض الله عليكم الحج  
فجروا فقال رجل يا نبي الله  
أكل عام فسكت حتى قالها  
ثلاثا فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم لو قلت نعم لو جبت  
ولما استطعتم وخبر البخاري  
بإسناد صحيح عن مراققة  
يارسول الله صلى الله عليه  
وعليه وسلم هذا أم لا بد فقال  
لا بل لا بد (بترأخ بشرطه)  
وهو ان يعزم على الفعل بعد  
وان لا يتضيق بتذره



وقع عن نفسه ما عليه انتهت بولن حج حجة الاسلام ولم يعتبر ان يقدم حجة التطوع على العمرة ولم اعتمر  
 عمرة الاسلام ولم يحج ان يقدم عمرة التطوع على الحج اه شرح الروض (قوله أو خوف غضب) أي بقول  
 عدلين كما صرح به في الباب تسلا عن المجموع في نظيره من حقوق المشقة على الراكب أو معرفة نفسه و فرق  
 بينه وبين التيمم حيث يكفي عدل واحد بعظم أمر الحج بخلاف التيمم اه برماوى (قوله أو قضاء نسك) كان  
 حج حجة الاسلام وأفسدها اه حل ولو أفسد الحج في السفر لزمه القضاء فإذا بلغ وتعلق به حجة الاسلام كان  
 فوريا لأن القضاء قوري وهو لا يتقدم عليها اه برماوى (قوله وشرط) بضم الشين المججمة وكسر الراء اه  
 برماوى (قوله اسلام فقط لصحة) اعترض بأنه يشترط أيضا الوقت والنية والعلم بالكيفية حتى لو جرت افعال  
 التسليم منه اتفاقا لم يعتد بها الكثر يرد ذكر النية بتمهات كثر ويرد ذكر الوقت بأنه معلوم من صريح كلامه الآتي  
 في المواقيت وذكر العلم بأنه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفى فليس شرطا لان اعتقاد الاحرام الذي  
 الكلام فيه بل يكفي لان اعتقاده تصوره بوجه اه حج (قوله أيضا وشرط اسلام) أي فيمن يقع له كل منهما سواء  
 كان هو المباشر بنفسه أو يباشره غيره فلا يقع كل منهما بحج الشخص الا اذا كان مسلما اه شرح م  
 (قوله لصحة مطلقة) أي عن التقييد بكونها صحيحة مباشرة وبالوقوع عن فرض الاسلام (قوله فلا يصح من  
 كافر أصلي) أي ولا من غيره عنه فان اعتقد مسي الكفر فان اعتقاده الاحرام لم يصح لان اعتقاده الكفر  
 ينافي النية وان طرأ اعتقاده بعد الاحرام لم يؤثر لان اعتقاده الكفر لا يوجب كفره وأما لو نوى عنه ولم يصح  
 اعتقاده الصبي الكفر فلا يؤثر لان نيته لا تعتبر مع احرام الولي عنه اه برماوى (قوله ولا يشترط فيه) أي في  
 صحة كل منهما وانما ذكر الضمير لان صحة اكتساب التذكير باضافة الى كل اه زى بالمعنى كفى قوله  
 تعالى ان درجة الله قريب من الحسين وصح عوده للمسلم المعلوم من الاسلام أولئك فتأمل اه  
 شوبرى (قوله فالولي مال) أي يجوز له ذلك بل هو مندوب لان فيه معونة على حصول الثواب للصبي وما كان  
 كذلك فهو مندوب ومعلوم ان احرامه عنه انما يكون بعد تجريد من الثياب اه ع ش على م ويكتب  
 للصبي ثواب ما عمله من الطاعات ولا يكتب عليه معصية اجلا اه شرح م وقوله ثواب ما عمله أي أو عمله  
 عنه وليه اه حج اه ع ش على م وولي المال هو الاب فالجد فالوصى فالحاكم أو قيمه كالمسياني في  
 كلامه في الحجر واحترزه عن ولي النكاح اذ ذلك يشمل الحواشي وفي شرح م وافهم كلامه عدم صحة  
 احرام غير الولي كالجد مع وجود الاب الذي لم يقم به مانع وهو كذلك وأما ما أوهمه ظاهر الخبر المار من جواز  
 احرام الام عنه فأجابوا عنه باحتمال كونها وصية او ان الاجر الحاصل لها باعتبار اجراء الحل والنفقة لعدم  
 التصريح في الخبر بأنها أحرمت عنه أو ان الولي أذن لها في الاحرام عن الصبي كما علم مما مر وصرح به في الروضة  
 واذا صار غير المكاتب محرما غرم وليه دونه زيادة نفقة احتاج اليها بسبب النسك في السفر وغيره على نفقة الضر  
 اذ هو والموقع له في ذلك كما يغرم ما يجب بسببه كدم قران أو تمتع أو فوات وكفدية تثنى من محظوراته كفدية تجاعه  
 وحلقه وقلة ولبسه وتطليه سواء أفعله بنفسه أم فعله به الولي ولو لحاجة الصبي لما مر مع استغنائه عنه بخلاف  
 ما لو قيل له نكاحا حيث كانت موته في مال الصبي دون الولي لان المنكوحة قد تفوت والتسليم يمكن تأخيرها الى  
 البلوغ وما تقر من لزوم جميع ذلك الولي اذا كان مميرا هو المعتمد كما صرح به كغيرهما خلافا لما في الاسعاد تبعاً  
 للاسنوى وما في المجموع من ان فدية الخلق والقلم على المير لعله قرعه على من جرح وهو صحة احرامه بغير اذن  
 وليه ليوافق كلامهم ولا ينافي ما قررناه قولهم بضم الصبي المير الصيد لان محله في غير محرم بان أنفقه في الحرم  
 بغير تعصير من الولي والحاصل انه متى فعل محظورا وهو غير ممير فلا فدية على أحد أو ممير بان تطيب أو ليس تلبسا  
 فكذلك ومثله الجاهل المعذور كالاختي وان تعود أو حلق أو قتل أو قتل مسيدا أو لوسهوا فالفدية في مال الولي  
 وفارق الوجوب هنا في مال الولي أجرة تعليمه بما ليس بواجب حيث وجبت في مال الصبي بان مصلحة التعليم

أو خوف غضب أو قضاء  
 نسك وقوله مرة الى آخره  
 من زبادى (وشرط اسلام)  
 فقط (لصحة) مطلقة أي  
 صحة كل منهما فلا  
 يصح من كافر أصلي أو  
 مرتد لعدم أهليته للعبادة  
 ولا يشترط فيه تكليف  
 (فالولي مال) ولو بماذونه  
 وان لم يؤد نسكه أو أحرم به  
 (احرام)



كالضرورية واذا لم يفعلها الولي في الصغر احتاج الى استدراكها بعد البلوغ بخلاف الحج ولو فعل به اجنبى ولو  
 لحاجة لزمته الغدبة كالولي ويفسد حج الصبي بجماعه الذي يفسد به حج الكبير انتهت وقوله واذا صار غير  
 المكاف محرما لم يوليه الحج هذا يجري في الميراث الذي أحرم باذن وليه ولو اقصاه التعليل الذي ذكره اذ لو اذنه  
 ما صح احرامه اه سم على حج وفيه أيضا ما نصه وفي الروضة فرغ لو جامع الصبي ناسيا أو عامدا وقتلناه عنه  
 خطأ ففي فساد حج قولان كالبالغ اذا جامع ناسيا أظهرهما لا يفسد وان قلناه عنه عدم فساده واذا قصد قهلا  
 عليه القضاء قولان أظهرهما نعم لانه احرام صحيح فوجب بافساده القضاء كجس التلوع فعلى هذا هل يجزئه  
 القضاء في حال الصبا قولان أظهرهما نعم اعتبارا بالاداء الى أن قال واذا جوزنا القضاء في حال الصبا  
 فشرع فيه وبلغ قبل الوقوف انصرف الى حجة الاسلام وعليه القضاء اه وفي الروض وشرحه واذا جامع  
 الصبي في حجه فسد وقضى ولو في الصبا فان بلغ في القضاء قبل فوان الوقوف أجزأه قضاءه عن حجة الاسلام أو بعده  
 انصرف القضاء اليها أيضا بقي القضاء في هذه نعم لو أفسده في حال كماله وقعت الحجة الواحدة عن فرضه وقضائه  
 ونذر ان كان اه وقوله أو بعده انصرف القضاء اليها أيضا قد يشكل بما تقدم عن الروضة انه لو بلغ بعد  
 الوقوف ولم يعلم بجزئه عن حجة الاسلام الا أن يفرق بأنه وقف هنا بنية الفرض بخلافه فيما تقدم اه بالحرف  
 (قوله عن صغير ومجنون) وليس للسيد أن يحرم عن عبده البالغ العاقل وقضائه يحرم عن الصغير والمجنون  
 وهو الاوجه وولي الصبي يأذن لقنه أى الصبي أو يحرم عنه حيث جاز اجماعه اه شرح مر وقوله وليس  
 للسيد أن يحرم عن عبده الحج وعليه فلو أحرم البالغ العاقل بلا اذن من السيد هل يصح احرامه وللسيد تحليله أم لا  
 لكونه ممنوعا من الفعل بلا اذن جزم بالصحة في شرح الغاية حيث قال يصح مباشرة العبد وان لم يأذن له سيده  
 وسببنا في ذلك في باب الاحصار في كلام المصنف ويرد النظر في البعض الصغير فيحتمل انه نظير ما يأتي في  
 النكاح وحينئذ فيحرم عنه وليه وسيده معلا أحدهما وان كانت مهايأة فلا دخل لها في الاكساب وما يتبعه  
 كزكاة الفطر لا تطهرا من تلزمه النفقة ويحتمل صحة احرام أحدهما عنه وللسيد اذا كان المحرم الولي تحليه  
 والاول أقرب اه حج وكتب عليه سم قوله والاول أقرب قد يشكل الاول بأن كلامهما لا يتأتى احرامه  
 عنه لانه لا جاز أن يراد به جعل جهاته محرما اذ ليس له ذلك اذ لا يتسه على بعض الجملة لاعلى كلها ولا جعل بعضه  
 محرما اذا حرام بعض الشخص دون بعضه الاخر غير متصور فينبغي أن يتعين اذن أحدهما لا الاخر في الاحرام  
 عنه ليكون احرامه عنه بولايته وولاية موكله اه أقول أو يتفق على أن يتعارفا في العبيقة بان يوقعاه معا اه  
 وقوله حيث جاز اجماعه أى بان لم يفرق مصلحة على الصبي والالزام عليه غرم زيادة على نفقة الحضر اه ع ش  
 عليه (قوله ولو مجزأ) أقول يراجع وجه ذلك اذ قضية قولهم ما أمكنه أن يأتي به لا يقوم به غيره عنه ولو الولي  
 انه هنالايته عنه اذ هو قادر على ذلك فتأمل اه شوري لكن الحكم مسلم كما في شرح مر (قوله وان  
 قيد الاصل بغيره) يجب عنه بانه انما قيد بغيره فدل على ما عساه أن يتوهم من عدم صحة الاحرام عنه لما قاله  
 العبادات اه شرح مر وعبارة حج وخرج بالذي لا يميز فلا يجوز له الاحرام عنه على ما نقله  
 الاخرى عن النص والجمهور واعتمده لكن الصحيح في أصل الروضة الجواز فان شاء أحرم عنه وان شاء أذن له  
 أن يحرم عن نفسه انتهت (قوله بالروحاء) فتح الحاء المهملة والمدام واد مشهور على نحو أربعين ميلا من  
 المدينة وقيل خمس وثلاثين وقيل ست وثلاثين اه برماوى ومريه صلى الله عليه وسلم وقال هذا من أودية  
 الجنة وصلى فيه سبعون نيا ومريه موسى بن عمران حاجا أو معتمرا اه قسطلاني على البخاري (قوله  
 ففرغت) بكسر الزاي المعجمة أى أسرعت وقوله امرأه لم أقف على اسمها في شيء من كتب الحديث وقوله بعض  
 صبي أى ذكر لانه الواقع ولا يتقيد الحكم به اذ مثله الصبية وقوله من محبتها بكسر الميم وفتح الحاء المهملة مركب  
 من مراكب النساء كالهودج الا أنها لا تقب كما تقب الهودج اه برماوى (قوله ولك أجر) أى في الاحرام عنه

عن صغير ولو مجزأ وان قيد  
 الاصل بغيره لم يفسد مسلم عن  
 ابن عباس ان الذي صلى  
 الله عليه وسلم لقي ركباً بالروحاء  
 ففرغت امرأة فاحتضت  
 بعض صبي صغير فخرجته  
 من محبتها فقالت يا رسول  
 الله هل لهذا حج قال نعم  
 ولك أجر (و) عن (مجنون)  
 قيل ما على الصغير وخرج  
 زياد بن مال غير ولي المال  
 كالأخ والعلم فلا يحرم عن  
 ذكر وصفة احرامه عنه



لكونه اوصية أو ما أذونه من الولي فدل على أن الولي الاحرام عن الصغير وأما الجواب بان المراد ذلك أحرف  
 التريية فلا يناسب سياق الشرح اذ لا يدل على أن الولي الاحرام اه (قوله أن ينوي جعله محرما) بان يقول  
 نوت الاحرام عن هذا أو فلان أو جعلته محرما بكذا أو أحرمته عنه كذلك ولا يصير الولي محرما بذلك اه  
 برماوى (قوله من أحرم عنه) بضم الهمزة وكسر الراء أى الذى هو المولى عليه اه برماوى فن عبارة عن  
 الصغير والمجنون وعنه نائب فاعل على هذا الاعراب وان قرئ بالبناء للفاعل يكون فى أحرم ضمير عائذ للولي  
 لكن على هذا كل عليه الأبرار بآثارها على غيره من أهله وتخرج عن أحرم عنه نفس الولي فلا يصير محرما بهذه  
 النية عالم بنواحراما لنفسه فلا يجب عليه التجرد ويجب عليه أن يجرد من أحرم عنه اه شيخنا (قوله محرما  
 بذلك) أى المذكور من نية الجعل المذكور (قوله ولا يشترط حضوره) أى ولو بعدت المسافة ثم بعد ذلك على  
 وليه احضاره لأعمال الحج فان لم يحضره ترتب عليه ما يترتب على من فاته الحج أو منع من الوصول اه ع ش  
 على م ر وفيه أيضا قوله ولا يشترط حضوره أى ما ذكره من الصغير والمجنون لكن يكره الاحرام عنهما فى  
 غيبتهما لاحتمال أن يرتكبا شيئا من محظورات الاحرام لعدم علمهما وتمكن الولي من منعهما اه سم فى شرح  
 الغاية اه (قوله ومواجهته) أى واجهة الولي لأصبي حال النية اه شيخنا ح ف (قوله ويطوف الولي  
 بغير المميز) أى بشرط طهارتهما أى الولي والصبي وهل يشترط فيهما شروط الطواف كجعل البيت عن يسار  
 الصبي قلت الظاهر نعم اه ساجى وهل يشترط فى الطواف نية الولي لانه غير محرم حتى يقال نية النسك شملت  
 الطواف فلا حاجة لنية أولاد الان احرامه عنه شمل ما يقع به فيه نظر والثانى غير بعيد والظاهر أن المميز لو أحرم  
 عنه وليه لا يحتاج فى طوافه عن نفسه الى نية لان دخوله فى النسك ولو باحرام الولي شمل أعماله كالطواف فعلم  
 انه لو بلغ ثم طاف أو أعاد الطواف لم يحتج فيه لنية فليتأمل اه سم على ح (قوله أيضا ويطوف الولي  
 بغير المميز الخ) عبارة شرح م ر ويشترط للطواف طهارته من النجاسة وسرورته أيضا وكذا وضوءه وان  
 لم يكن ممسرا كما اعتمدوا المرحه الله تعالى ويقتصر صحة وضوءه هنا للضرورة كما اعتقد صحة طهره بجنونه انقطع  
 حبسها التحل لحليلها ويؤخذ من التشبيه ان الولي ينوي عنه وهو الاوجه ولا بد من طهارة الولي وسرورته أيضا  
 اه وقوله وكذا وضوءه الخ واذا وضأه الولي والحالة ما ذكر ثم بلغ على خلاف العادة وهو بطهارة الولي أو كان  
 مجنونا فاقول لم يحصل منهما ناقض للوضوء هل يجوز لهما أن يصليا باثم طهارتهما أو لا يصح أن يصليا  
 بهما تردد فيه سم على ح ثم قال يحتمل الاول ويحتمل الثانى وهو غير بعيد اه أقول والاقرب الاول لان  
 الشارع نزل فعله وليمنزله فعلة فاعتد به فصار كأنه فعله بنفسه فتصح صلاته به وقوله ولا بد من طهارة الولي الخ  
 انظر ما الحكمية فى اشتراط طهارة الولي مع انه آله الطواف بغيره فهو كالعادة وقد يقال يحتمل انه لما اشترطت  
 مصاحبته له زلت منزلة المباشرة اه ع ش عليه (قوله أيضا ويطوف الولي بغير المميز) أى يطوف به  
 بنفسه ويصح ان يعطيه لغيره ليعطوف به ويسائر بنية الاعمال اه شرح م ر (قوله ويصلى عن تركته  
 الطواف) أى والاحرام اه شورى (قوله ويسعى به) أى ان كان سعى عن نفسه وكذا الطواف لا بد أن  
 يكون كذلك اه حل وعبارة شرح م ر وانما يعطيه به بعد فعلهما عن نفسه تطير ما يأتى فى الرى  
 انتهت (قوله ويحضره المواقف) أى وجوبه فى الواجب ونسبته فى المشدوب اه حل وهو مفهومه انه اذا  
 أحضره الاجنبى لا يعتد به وبه صرح ح اه ع ش على م ر (قوله ولا يكتفى بحضوره) أى الولي بدونه  
 أى الصبي والمجنون اه ع ش على م ر (قوله ويناوله) أى غير المميز الاجبار فيرميها وظاهر كلامهم  
 انه لا يشترط فى مناوله الولي الاجبار أن يكون رمى عن نفسه ويبحث ح انه لا بد أن يكون رمى عن نفسه لان  
 مناوله الاجبار من مدمات الرى فتعطى حكمه وظاهره انه لا بد من المناولة وانه لا يجوز أخذه الاجبار من  
 الارض اه حل واعتمد شيخنا ح ف واعتمد أيضا ما بحثه ح ف تأمل (قوله فيرميها ان قدر) أى ويكون  
 هذا مستثنى من ان شرط صحة المباشرة التميز اه اطاف (قوله من لارى عليه) أى ولي أو ما ذونه لارى عليه

أن ينوي جعله محرما فيصير  
 من أحرم عنه محرما بذلك ولا  
 يشترط حضوره ومواجهته  
 ويطوف الولي بغير المميز  
 ويصلى عن تركته الطواف  
 ويسعى به ويحضره المواقف  
 ولا يكتفى بحضوره بدونه  
 ويناوله الاجبار فيرميها ان  
 قدر والارى عنه من لارى  
 عليه



ويقال مثل هذا القيد في الطواف والسعي وكان عليه التقييد فيهما كما فعل جـ اهـ شيخنا (قوله والمميز بطواف) أي بنفسه وجوبه أو بشرط فيه شروط الطواف لا في الولي اهـ برماوى (قوله أيضا والمميز) أي الذي أحرم عنه وليه وقوله بنفسه راجع للأفعال الخمسة قبله (قوله وبرؤه مرجح) يؤخذ منه أنه لو أيس من أفاقته أو زادن على ثلاثة أيام كان كالمجنون فيحرم الولي عنه وهو كذلك على المعتقد اهـ شيخنا وعجالة عـ شـ ينبغي تخصيصه بما إذا جـ زواله عن قرب والأصح إحرامه عنه كالمجنون على ما يفيد التعليل بأنه ليس لاحد التصرف في ماله فإن محله حيث جـ زواله عن قرب اهـ (قوله ومع تمييز لمباشرة) الظاهر أن المراد بالاستقلال بها والافتقار تقدم ان السعي والمجنون فيما إذا أحرم عنهما الولي بمباشرة ان سكن مع الولي لاستقلاله لا حتى في صورة الرمي إذا لم يمتد من مناولته إلهما الأجزاء تأمل (قوله أيضا ومع تمييز لمباشرة) لم يقل ومع إذن لأن الإذن شرط في الأحكام فقط لا مطلقا اهـ شورى (قوله أيضا ومع تمييز لمباشرة) أي لا تصح مباشرة كل منهما إلا من المسلم المميز سواء كان مباشر لنفسه أو غيره (قوله فلم يميز أحرام بإذن وليه) شمل كلام الشيخين ما لو أذن له أن يحرم عن الغير بتطوع يجوز فعله عنه وعليه فهل ينبغي بآخرة المثل على الولي لأنه ليس أهـ لالتبرع كما لو أذن له في عمل شيء له يقابل بأجرة أو بلا أجرة كل محتمل والأقرب الأول ويجرى ذلك فيما لو أحرم عن الولي بتطوع فيما يظهر حيث جاز ذلك ويظهر أيضا أن الولي أن يؤجره لحج التطوع لا الفرض لأنه ليس من أهله وينبغي كمال الزكشي فساد ادعائه إذا كان مخالفا للعبادة وكذا إذا كان لا يقدر على السفر أو لم يقم مشقة عظيمة اهـ إمام اهـ شورى (قوله أحرام بإذن وليه) إنما احتج إلى إذنه في هذا الاحتياج إلى المال فليس عبادة بدنية محضة بل فيها شائبة مال بخلاف الصلوات وغيره التي لا توقف على الإذن لكونها بدنية محضة اهـ شيخنا (قوله بإذن وليه) إضافته للعهد والمعهد دولي المال كما بينه الشارح اهـ شيخنا (قوله وشرط إسلام وتمييز مع بلوغ وحرية الخ) أي شرطت هذه الأمور الأربعة في المباشر عن نفسه وعن معضوب أو عن ميت لو وقع ما يباشره عن فرضه أو عن فرض من ناب عنه إذا كان المستنيب عليه فرض الإسلام لا ينبغي فيه الأمن انصف به هذه الشروط الأربعة اهـ من شرح مـ و جـ (قوله فيجزي من فقير) ولو تكلف الفقير الحج وأفسده ثم قضاه كفاه عن حجة الإسلام ولو تكلف وأحرم بفعل وقع عن فرضه أيضا لو أفسده ثم قضاه كان الحكم كذلك اهـ شرح مـ أي يقع قضاءه عن فرض الإسلام (قوله فإن كمال قبل الوقوف الخ) عبارة شرح مـ فإن كمال قبل خروج وقت الوقوف بالبلوغ والعتق وهما في الموقف وأدر كذا من يعتد به في الوقوف أو بعده ثم عاد له قبل خروج وقته أجزأه ما لحج عرفة لأنه أدرك معظم الحج فصار كالأدرك الركوع بخلاف ما إذا لم يدرك الوقوف ويعبد من ذكر السعي إن كان قد سعى بعد القدوم لو وقع في حالة النقصان وبخالف الأحكام فإنه مستدام بعد الكمال ويؤخذ من ذلك أجزأه عن فرضه أيضا إذا تقدم الطواف أو الحلق على الكمال وعااده بعد إعادة الوقوف وظاهر أنه يجب إعادته لتبذير وقته في غير محله فالولم بعد استقرت حجة الإسلام في ذمته لتغير شأنه معها مع إمكان الفعل ولو كمل من ذكر في أثناء الطواف أي في العمرة فكأن كمال قبله كافي للمجموع أي وبعد ما مضى قبل كماله بل لو كمل بعده ثم أعاده كفى فيما يظهر كالأجزاء الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الروض والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اهـ ووقع الكمال في أثناء العمرة على التفصيل المار والطواف فيها كالوقوف في الحج ولا دم عليه باتيانه بالأحرام في حال النقص وإن لم يعد إلى الميقات كما لا لأنه أتى بما في وسعه ولا إساءة وفارق الكافر الآتي إذا لم يعد إلى الميقات بأنه كان قادرا على إزالة نقصه حين مر به وحيث أجزأه ما أتى به عن فرض الإسلام وقع أحرامه أو لا تطوعا وانقلب عتب الكمال فرضا على الأصح في المجموع وفيه عن الدارمي لو فات السعي الحج فإن باغ قبل القرائن فعليه حجة واحدة تميزه عن حجة الإسلام والقضاء أو بعده لأنه يحتل حجة للإسلام وأخرى للقوات ويبدأ بحجة الإسلام ولو أفسد الحار البالغ قبل الوقوف حجه ثم فاته أجزأه واحدة عن

والمميز بطواف وبسعي  
ويحضر المواقف ويرى  
الأجزاء بنفسه ويخرج عن  
ذكر المنى عليه فلا يحرم عنه  
غيره لأنه ليس برائل العتق  
وبرؤه مرجوع على التعريب  
(و) شرط إسلام (مع تمييز)  
ولو من صغير أو رقيق  
(لمباشرة) كما في سائر  
العبادات (فلم يميز أحرام  
بإذن وليه) من أب ثم جد ثم  
وصى ثم كرم أو قبله كافر  
ولا غير مميز ولا مميز لم يأذن له  
وليّه والتقييد بإذن الولي  
من زيادتي (و) شرط إسلام  
وتمييز (مع بلوغ وحرية  
لو وقع عن فرض إسلام)  
من حج أو عمره ولو غير مستطيع  
وتعبري بفرض إسلام أعم  
من تعبيره بحجة الإسلام  
(فيجزي) ذلك (من فقير)  
لكمال حاله فهو كالوكتاف  
مريض المشقوق حضر الجمعة  
(لا) من (صغير ورقيق) إن  
كلا بعده فليحرم بما سعى حج ثم  
بلغ فليحجه أخرى وأما  
عبد حج ثم متق فليحجه  
أخرى رواء البيهقي بإسناد  
جيد كافي للمجموع ولتخص  
حاله ما كان كمال قبل الوقوف  
وأطواف العمرة



حجة الاسلام والقضاء وما يفتيه من الافساد وأخرى للفوات وما اقتضاه كلام جمع من الاصحاب من عدم وجوب  
 دم على الرقيق قيده الزكشي بحجابه اذا لم يكن قضاء عن واجب نذر أو قضاء أفسد ما لا يجب قال بل ينبغي  
 وجوبه اذا قدر على الحرية لقدرته على الصفة المعلقة عليها تنزيلا للمتوقع منزلة الواقع واستظهر الشيخ بحجة  
 الثاني دون الاول وقد يستبعد الثاني أيضا لادلائل على هذا التنزيل نعم يؤيده الفرق المتقدم بين الكافر وغيره  
 الا أن يفرق بين بعض الكفر ومناقاة للعبادة بذاته فلا يقاس غيره به قال وسكت الرافعي عن افاقة المجنون بعد  
 الاحرام عنه وقال ابن أبي الدم ينبغي أن يكون كالفسي في حكمه أي تفصيله السابق اه وهو كما قال ولا ينافيه  
 قولهم لو خرج به وليه بعد استقرار الفرض عليه فان ألقوا وأحرموا أتى بالاركان مفقدا أجزأه عن حجة الاسلام  
 وسقط عن الولد زيادة النفع لانه أدى ما عليه واللام يحزه عنها ولا يستقط عن الولي ذلك قال في المجموع عن المتولي  
 اذ ليس له السفر به لان اشتراط الافاقعة عند الاحرام في الشق الاول لسقوط الزيادة عن الولي لا الوقوع عن حجة  
 الاسلام كظهير في الصبي وفي المجموع عن الاصحاب ان كانت مدقاة ممتنع من يحسن ويفرق بين من فيها من الحج  
 ووجدت فيها الشروط الباقية لمما الحج والا فلا فلا والذي في الشرح والروضة انه لا بد من كونه مفقودا وقت  
 الاحرام والطواف والوقوف والسعي ولو احرم كافر من الميقات احراما باطلا أو جاوز مريد المنسل ثم أسلم وأحرم  
 بعد ذلك في صورتين لزمه دم ان حج من ستموا الا فلا ومثله فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص أي اذا جاوزا  
 مع الارادة باذن الولي فلا ينافي ما مر لانه فيما اذا كان بدون الله انتهت مع بعض تشييدات من حواشيه (قوله أوفى  
 أثناؤه) أي المذكور من الوقوف والطواف وقوله أجزأهما لكن يجب اعادتهما من الطواف وأما الوقوف  
 فيكتفي فيه لحظة وقوله وأعدا السعي أي ان كان فعل بعد طواف القدوم وهذا لا يكون الا في الحاج فهذا الجملة  
 راجعة للحاج تامل (قوله أجزأهما) أي ويعدان ما مضى قبل الكمال اه مر وظاهر عبارة الشارح عدم  
 الاعادته صرح ج في شرح الارشاد على ما نقله عنه سم اه ع ش (قوله باستطاعته في الردة) فيلزمه فعله اذا أسلم  
 ويقضي من تركه ان مات بعد اسلامه والا فلا يفتي اه برماوى (قوله لان منافعه مستحقة الحج) هذا لا يأتي في  
 البعض اذا كانت نية تسع الحج اه حل وأقول يأتي فيه أيضا لان السيدان يفتح المهايأتويستحق  
 منافعه لان عقد المهايأة بائنا لا واجب كما قاله ع ش على مر وعبارته أو رده عليه انه يدخل فيه البعض وقد  
 يكون بينهما وبين سيد مهايأة ونوبة البعض فيها تسع الحج فلا يثبت قوله لان منافعه مستحقة الحج لان السيد لا يستحق  
 منافعه في نوبة الحرية كذا في هامش عن شيخنا حل أقول وقد يجب بان المهايأة لا تلزم بل لاحد المتهايين الرجوع  
 ولو بعد استيفاء الاخر ويغرم له حصة ما استوفاه من النفعة وعليه فمرد المهايأة لا يفتقر استحقاق النفعة بل  
 يجوز رجوع السيد بعد استيفاء حصة ويمنع البعض من استعلائه بالكسب في حصة انتهت (قوله فالمراتب  
 المذكورة أربع) راد في الروضة بقناعة وهي حصة النذر وشرطها الاسلام والبلوغ والعقل فيلزم ذمة  
 الرقيق اه حل (قوله استطاع بنفسه) أي استطاع مباشرة الحج أو العودة بنفسه اه شرح مر (قوله  
 وشرطها) أي الامور التي تحقق الاستطاعة في العبارة مسامحة تقتضي ان الاستطاعة تتحقق بل توجد  
 خارجا بدون السبعة لان الشروط يتحقق ويحقق بدون الشروط والاستطاعة لا تتحقق الا بهذه الامور تامل  
 وظاهر كلامه بل صريحه كسائر كلامهم انه لا عبرة بقدرته على الوصول الى مكة وعرفته في لحظة كرامة وانما  
 العبرة بالامر الظاهر العادي فلا يخاطب بالوجوب الا ان يشتر كالعادة ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو ملأ ذكره  
 أو ان الرهن انه لا بد في قبضه من الايمان العادي نص عليه قال القاضي أبو الطيب وهذا يدل على انه لا يحكم بما  
 يمكن من كرامات الاولياء اه ج وجبارة سم على التمسح قوله ولا يفرض على غير المستطيع لو كان هذا  
 من أرباب الطوائف واختار شيخنا الطبري وسبب الحج عليه اه والا فربما قاله ج اه ع ش على  
 مر وبقى شرط ثامن صرح به الباقيين وهو ان يوجد المعتبر في الإيجاب في الوقت أي وقت خروج أهل بلده نلو

أوفى أثناؤه أجزأهما وأعدا  
 السعي (و) شرطنا المذكوران  
 (مع استطاعة لوجوب) فلا  
 يجب ذلك على كافر أصلي  
 وجوب مطالبة في الدنيا  
 فان أسلم وهو معسر بعد  
 استطاعته في الكفر فلا أثر  
 لها بخلاف المرتد فان النسك  
 يستقر في ذمته باستطاعته في  
 الردة ولا على غير ميمز كسائر  
 العبادات ولا على ميمز  
 لعدم بلوغه ولا على من فيه  
 رق لان منافعه مستحقة لسيده  
 فليس مستطيعا ولا يفرض  
 على غير المستطيع لفهم  
 الآية فالمراتب المذكورة  
 أربع الصحة المطلقة وصحة  
 المباشرة والوقوع عن فرض  
 الاسلام والوجوب (وهي)  
 أي الاستطاعة (نوعان)  
 أحدهما استطاعة بنفسه  
 وشرطها سبعة أحدها



استطاع في رمضان ثم افتقر قبل شوال فلا استطاع مؤكداً الوقت بغيرهم وقبل الرجوع لمن اعتبر في حقه  
الذهب والاياب كلساني اه شرح الروض وكتب على قوله ثم افتقر قبل شوال أي فيمن ابتداء سفرهم فيه كما  
هو ظاهر اه شورى قال في الاحياء من استطاع الحج ولم يحج حتى أقبل فعليه الخروج الى الحج وان عجز  
للا فلاس فعليه ان يكتب تدر الزاد فان عجز فعليه ان يسأل الزكاة والمداقة ويحج فان لم يفعل ومات مات علمياً  
اه ومعلوم ان النسك باق على أصله اذ لا يتضيّق الا بوجود مسوغ ذلك فراحهم بما ذكر استقرار الوجوب أخذاً  
بما يأتي وحيداً فلا وفق بكلامهم في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه  
لاجله ما لم يتضيّق أي بخوف العصب أو الموت اه شرح هر (قوله وجود مؤنة) أي ولو كان من أهل  
الحرم اه برماوى (قوله وأوعيته) ومنه السفرة اذا احتاج اليها اه برماوى (قوله واجرة خفارة) قال في  
المصباح خفرت الرجل حيتته وأجرته من طالبه فأما خفير والاسم الخفارة بضم الخاء وكسر هاو الخفارة مثلثة الخاء  
يجعل الخفير اه بخروقه اه عش (قوله ذهابا وايابا) أي واقامة ولو بمكة اه برماوى (قوله وان لم يكن  
له بيلده أهل وعشيرة) الغاية لرد عبارة أصله مع شرح هر وقيل ان لم يكن له بيلده أهل أي من تلمزم مؤنتهم  
كزوجته قريب وعشيرة أي آثار ولو من جهة الام أي لم يكن له واحد منهم ما لم يشترط في حقه نفقة الاياب  
المذكورة من الزاد غيره اذ المحال في حتمه سواء والاصح الاول لما في الغربية من الوحشة والوجهان جاريان أضاف  
الراحلة للرجوع انتهت ومحل اشتراط مؤنة الاياب عند عدم الاهل والعشيرة على المعتمد اذا كان له وطن ونوى  
الرجوع اليه أو لم ينوشه أي لا وطن له ولا بالجزا مائية لا يتبر في حتمه مؤنة الاياب قطعاً لاستواء سائر البلاد اليه  
وكذا من نوى الاستيطان بمكة أو قريبها اه من شرح ج ولم يتعرضوا لاهل عارف والاصدقاء لتيسر استدلالهم  
قوله الرافعي اه شرح هر (قوله الان قصر سفره) أي بان كان بمكة أو على دون مرحلتين اه شرح هر  
(قوله وكان يكسب) أي بحسب عادته أو طنبه اذ برماوى (قوله أيضاً وكان يكسب في يوم) المراد به أول أيام الحج  
أي يوم السابع أي كان يقدر في اليوم السابع على كسب تبقى أجرته بمؤنة أيام الحج كلها ولا بد مع قدرته على  
الكسب المذكور ان يتيسر له في اليوم المذكور بالفعل فلا كان يقدر عليه لكن لم يتيسر له لم يلزمه النسك  
وهذا بخلاف ما لو كان يقدر في بعض أيام الحضر أي الايام التي قبل يوم السابع على كسب تبقى أجرته بمؤنة  
أيام الحج ولا يقدر عليه في السفر فانه لا يلزمه وان تيسر له الكسب بالفعل لان هذا فيه تحصيل سبب الوجوب  
وهو لا يجب فلا يكف الكسب في الحضر مطلقاً ويفرق بينهما وبين من يقدر على الكسب في أول أيام السفر بان  
ذلك يعلم من تطيعا في السفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب وهذا لا بعد استطاعه الا بعد حصول  
الكسب لان الفرض انه لا يقدر على الكسب في السفر بل يقدر عليه في الحضر فقط كما علمت اه من شرح  
هر بنوع تصرف والمراد الكسب اللائق به لان في تعاطيه غير اللائق به عارا أو دلاً شديداً أخذاً بما قالوه في  
النفقات من انه لو كان يكتب بغير لائق به كان لزوجه الفسخ اه عش عليه (قوله بخلاف ما اذا طال  
سفره) قال العلامة سم لو كان يقدر على الاجرة الى حد يصير قريبا من مكة ثم يقدر على المشي بعد ذلك فالوجه  
الوجوب وقال العلامة ج لا يجب لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب قال شيخنا عش وقد يمنع ذلك اه  
برماوى (قوله وقدر في المجموع الخ) وجه اعتبار ما بعد زوال السابع انه حيث بدأ أخذ في أسباب توجههم من الغد  
الى منى والثالث عشر انه قد يرد الافضل وهو اقامته بمكة ويعتبر في العمرة القدرة على مؤنة ما يسعها بالبلو هو  
ثلاث يوم وقيل نصفه مع مؤنة سفره اه برماوى (قوله ما بين زوال السابع ذى الحجة والثالث عشره) أي فتكون  
سنة كاملة وقيل المجموع انهم سبعة مع تحديدها بما ذكره اه اعتبار الطرفين أي اعتبار كل يوم من الطرفين  
يوماً بتمامه أي اعتبار جبر المنكسر وقوله وهذا في حق من لم ينظر الخ أي يتقيل عن منى الى مكة فالنظر هو  
الاتقال اما من نقره في حقه حجة كاملة أو ستة باعتبار جبر المنكسر في الطرفين اه من شرح هر

(وجوده وتتمسكاً) كيزاد  
وأوعيته وأجرة خفارة ذهاباً  
واياباً وان لم يكن له بيلده أهل  
وعشيرة (الا ان قصر سفره  
وكان يكسب في يوم كفاية  
أيام) فلا يشترط وجود  
ذلك بل يلزمه النسك لثمة  
المشقة حيث بخلاف ما اذا  
طال سفره أو قصره وكان  
يكسب في اليوم الاثني عشر  
الحج لانه قد يتقطع فيهما من  
كسبه لعرض ويتقديراً أن  
لا ينتطع في الاول فالجمع  
بين تعب السفر والكسب  
تعظم فيه المشقة وقد روي  
المجموع أيام الحج بمابين  
زوال سابع ذى الحجة  
وزوال ثالث عشره وهو في  
حق من لم ينظر النظر الاول



(قوله ووجود من يشعرون مكة الخ) بشراء أو استتجار بشئ أو أجرة مثل لا زيادة وان قلت وقدر عليها أو ركوب موقوف عليه ان قبله أو لم يقبله وصححه أو موصى بمنفعته إلى الحمل إلى مكة والأوجه الوجوب على من حمله الإمام من بيت المال كادل وطائف الركب من القضاة وغيرهم اه شرح مر وقوله أو ركوب موقوف عليه ان قبله وهل يجب القبول فيما تتركه أو لا لما في قبول الوقف من المنعوكذا يقال فيما لو أوصى له بمال ومات الموصى هل يجب قبول الوصية أو لا لما تقدم فيه نظرا ولا يبعد فيها عدم الوجوب لما ذكره ويحتمل الفرق بين الوقف والوصية لان الوقف يصير ملكا لله تعالى وينقل عن الموقوف عليه بموته واختلال شرط فيعول لا يجوز له التصرف فيه يبيع ولا غيره مما في مناه فتضعف المنفعة بخلاف الوصية فانه يملك الموصى به ملكا مطلقا فاشبه الهبة وقوله الوجوب على من حمله الإمام وكما يجب عليه ذلك اذا حمله الإمام ينبغي وجوب السؤال اذا ظن الاجابة اه ع ش عليه (قوله من يشعرون مكة) أي نفسه لا الحرم وفارق اعتبارها في حاضري الحرم منه نظرا للتخفيف فيها اه برماوى (قوله بان يجر عنه) في المختار العجز الضعف وبابه ضرب ومجرى بفتح الجيم وكسرها وعجزت المرأة صارت عجوزا وبابه دخل وكذا عجزت تميز او عجزت من باب طرب وعجزا بوزن فعل عظمته عجزتها وامرأة عجزة بوزن جرء عظيمة العجز والعجزه الشئ فانه وعجزه تميزا ببطه أو سبه إلى العجز والعجزه واحدة معجزات الانبياء والعجوز المرأة الكبيرة ولا تقل عجوزتو العلامة تقول والجاء عجزا وعجز اه وفي المصباح عجز عن الشئ عجزا من باب ضرب وعجز عجزا من باب تب لفة لبعض قيس غيلان ذكرها ابن أبي زيد وهذه اللفظة غير معروفة اه (قوله مشقة شديدة) أي لا تتحمل عادة عند العلامة ج وقال العلامة مر تبيع التيم اه برماوى (قوله راحلة) هي في الاصل الناقرة المراد منها مطلق الركوب فيقتضى مساوية له ركوب في المعنى فالهجوم الذي ادعاه فيما يأتي ممنوع هذا والراحلة من جملة الموتى كما سيأتى في عبارته فلعله انما أفرد هذا لاجل هذا التفصيل فيها الذي لا يجري في بقية الموتى تأمل وبعبارة شرح مر أصل الراحلة الناقرة الصالحة للعمل وتطلق على ما ركب من الابل ذكرنا كان أو أنثى وهو مرادهم هنا والحق الطبرى بها كل دابة اعتيد الحمل عليها من نحو بغل أو حمار انتهت وقوله من نحو بغل أو حمار أي وان لم يلق به اه زى أقول وقد يتوقف فيه الا ان يقال الخ لا يبل له بخلاف الجمعة ويترك بين ذلك وبين المعادل الا أنى حيث اشترطت فيه الباقية بانه يترتب عليه الضرر بمخالسته بخلاف الدابة اه ع ش عليه (قوله مع شق محمل) الشق بالكسر نصف الشئ اه مختار (قوله في حق رجل) اشتد ضرره بالراحلة) بان حصل له مشقة تبيع التيم اه شرح مر (قوله اشتد ضرره بالراحلة) أي بركوبها من غير محمل وكذا يقال في قوله لا في رجل لم يشتد ضرره بها تأمل (قوله وان لم يضر راجها) كسواء الاعراب والا كرا والترك كن عند شيخنا كنج اه حل (قوله ومع عدل يجلس الخ) حتى اذا لم يرض الا باجرة لزمته واعتبرت القدرة عليها اه شيخناو يشترط في العدل ان لا يكون فاسقا ولا مشهورا بنحو مجنون أو خلاعة ولا شديد المداوة اخذنا مما سيأتى في الوليمة بل أولى لان المشقة هنا أعظم بطول مصاحبته ومن ثم اشترط أيضا أن لا يكون به نحو برص أو جذام وان وافقه على الركوب بين المحملين اذا نزل لقضاء حاجة اه برماوى فان لم يجده فلا وجوب وان وجد مؤنة المحمل ثمة اه اذ قلنا الرائد خسران لا مقابل له كما قاله في الوسيط اه شرح مر (قوله واستطاع ذلك) أي بحيث لم يخش ميلا ورأى من يحسكه له المال عند نزوله لنحو قضاء حاجة اه شرح مر (قوله في ركوب المحمل) هو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه اه شرح مر كالسطح والشقف (قوله الكنيسة) مأخوذة من الكس وهو السترة من عجز الخففة فان عجز فسرير يحمله الرجال على الأوجه فيهما اه برماوى وفي المختار الكانس الظلي يدخل في كاسه وهو موضع من الثبر يكس فيه ويستتر وقد كس الظلي من باب جلس وتكس مثله اه وفيه أيضا والمخفم كس من مراكب النساء كالهودج الا انما لا تشب كاهن الهواذج اه (قوله علم المستر) بكسر السين المهملة اسم للشئ الذي يستتر به

(و) ثانيا (وجود من يشعرون مكة مر حلقان أو) دونهما (وضع عن مشي) بان يجر عنه أو يناله به مشقة شديدة (راحلة مع شق محمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وقبل عكسه في حق رجل اشتد ضرره بالراحلة وفي حق امرأة ونحسنى وان لم يضر راجها لانه أستر وأحوط (لا في) حق (رجل لم يشتد ضرره بها) فلا يشترط وجود الشق والمطلق اشتراطه في المرأة وانلتى أولى من تقيده له بالمشقة (و) مع (عدل يجلس) في الشق الآخر لتعذر ركوب شق لا يعادله شئ فان لم يجده لم يلزمه النسك قال جماعة الا ان تكون العاد مجارية في مثله بالمعادلة بالاقبال واستطاع ذلك فلا يلزمه ولو لم يلقه مشقة شديدة في ركوب المحمل اعتبر في حقه الكنيسة وهي أعود مرتفعة من جوانب المحمل عليها ستر يدفع الحر والبرد



وتسمى الآن بالحجارة اه برماوى وتسمى في عرف العلمة بالجحفة اه (قوله اما من قصر سفره الحج) قضية كلامه كغيره انه لو كان بينه وبين مكة دون مسافة القصر وبينه وبين عرفات أكثر لزمه المشى اذا قدر عليه وقد وجه بان المشقة في ذلك يسيرة اذا ما بين مكة وعرفة سهل مشقة محتملة ولا يخشى من الانقطاع فيه ما يخشى من الانقطاع في غير غالبها اه شورى (قوله وقوى على المشى) أشعر تعبيرة بالمشى انه لا يلزمه الحبو ولا الزحف وان أطاقتهمما وهو كذلك اه شرح مر (قوله وما يتعلق بها) أى من الشق والعديل (قوله واما القادر عليه) أى المشى في سفر القصر أى السفر الطويل فيسن له ذلك أى المشى ولا فرق في استحباب المشى بين الرجل والمرأى كقول كوفي قدر عليه أفضل من المشى للاتباع والأفضل أيضا لمن قدر ان يركب على القتب والرجل فعل ذلك اه شرح مر وعبارة الايضاح ويستحب أن يحصل مر كوي باتويا وطيا والركوب في الحج أفضل من المشى على المذهب الصحيح وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجرا وكا كانت راحته زمالة ويستحب الحج على الرجل والقنب دون الحامل والهواذج لما ذكرنا من فعل النبي ولانه أشبه بالتواضع ولا يليق بالحاج غير التواضع في جميع هيأته وأحواله في جميع سفره وسواء فيما ذكرنا للركوب والذي يستتر به أو يستأجره وينبغي اذا كثرت ان يظهر للعمال جميع ما يريد حمله من قليل وكثير ويسترضيه عليه وان كان يشق عليه ركوب الرجل والقنب لرأسته أو ارتفاع منزلة بنسبه أو علمه أو شرفه أو جاهه أو ثروته أو مروءته أو نحو ذلك من مقاصد أهل الدنيا لم يكن عذرا في تركه السنة في اختيار الرجل والقتب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من هذا الجاهل مقدار نفسه والله أعلم انتهت وقوله أفضل من المشى ومع كون المشى مفضلا للونذره ينقد نذره لان فيه كسر النفس وهو معطوب ويلزمه المشى من حين الاحرام اذا لم ينذره من ديرة أهله والا يلزمه منها وانتهى بانه انتهاء التحلل الثاني ونظام العمرة والركوب في خلل النسك لتجارة أو غيرها فان أفسده وجب المشى في قضائه لاني مضيه في الفاسد ولا في تحلل من فاته الحج بفعل عرة فاذا خالف مقتضى النذر وركب فان كان بعذر لم يأثم وعليه دم وان كان لغير عذر أثم وعليه دم والدم في الصورتين كدم التمتع الا في بيته وكان المشى يلزم بالنذر كذلك الركوب يلزم بالنذر وهو ظاهر لانه أفضل من المشى فانعقد نذره لاشبهه فيه واذا اختلف نذره مشى ففيه التفصيل السابق في اختلاف نذر المشى اه من شرح ابن الجلال المسكى على نظام ابن المقرئ للماء الحج (قوله فيسن له ذلك) أى خروج من الخلاف اه برماوى (قوله من مؤنة وغيرها) أى غير المؤنة وهو الراحة وما يتعلق بها تامل (قوله فاضلا عن مؤنة عياله) عبر بمؤنة دون نفقة التي عبر بها غيره ليشمل أيضا اعفاف الاب وأجرة الطبيب وغنى الادوية لحاجة مومنه من نفسه وفريه ومملوكه ولحاجة غيره اذا تعين الصرف اليه اه ايعاب اه شورى (قوله أيضا عن مؤنة عياله) أى وكسوتهم قال في الصحاح المؤنة الكفاية تقول مأنته ما أنه كسأته اسأله ومننت أمون كقلت أقول ويدخل فيها اعفاف الاب وأجرة الطبيب وغنى الادوية ونحو ذلك ان احتج اليها لا يضيعوا فقد قال صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء اثما ان يضيع من يعول ويحرم الحج على من لا يقدر على ذلك اه برماوى (قوله أيضا عن مؤنة عياله) فان لم يجد الفاضل عنها لا يجوز له السفر بل يحرم عليه وعبارة شرح مر وما أوهمه كلامهما من جواز الحج عند نقلة مؤنة من عليه نفقته لعلها ذلك شرطا لوجوب ليس بمراد كما قاله الاسنوى اذا لجوز له حتى يترك لهم نفقة المذهب والاباء الا فيكون مضيعا لهم كما في الاستدكار وغيره انتهت وقوله حتى يترك لهم الحج هذا يخالف ما ذكره في الجهاد من ان المتجه انه اذا ترك لهم نفقة يوم الخروج جاز سفره وعياله ثم بعد قول المصنف وكذا كفاية في الاصح ما نصه ولولمته كفاية أصله احتاج الى اذنه ان لم يتب من مؤنة من مال حاضر وأخذ منه الباقى ان الفرع لو لم تمت أصله مؤنته امتنع سفره الا باذن قرعمان لم ينب كالممر ثم بحث انه لو أدى نفقة يوم حله السفر فيه كالدين المؤجل وهو متجه وان نظرت فيه بعضهم اه وفي كلام الزبدي ان

أما من قصر سفره وحوى على المشى فلا يعتبر في حقه الراحة وما يتعلق بها وأما القادر عليه في سفر القصر فيسن له ذلك وان لم يلزمه (وشروط كونه) أى ما ذكر من مؤنة وغيرها (فاضلا عن مؤنة عياله) ذهبه وإيابه (وغيرها مما) ذكر (في الفقرة)



عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى أما في ظاهر الشرع فلا يكف بدفعها لانتهاج يوم ما يوم أو فصلا بفصل  
وعليه فما هنا محمول على عدم الجواز باطنا وما في السير عن البقيتي محمول على الجواز ظاهرا اه ع ش عليه (قوله  
من دين) أي ولو مؤجلا أو أمهل به ربه سواء كان لا دمي أم الله تعالى كندرو وكفار قولو كان له مال في ذمة غيره  
وأمكن تحصيله في الحال فكذا الحال عنده والاقبال لعدم اه شرح مر وقوله ولو مؤجلا قال المحامي لأنه  
إذا صرف ماله في الحج فقد يحل الاجل ولا يجدي ما يقضي به الدين وقد تخبره المنية فتبقى ذمتهم رهونة اه  
أقول يؤخذ من قوله لأنه إذا صرف الحج أنه لو كان له جهة يرجو الوفاء منها عند حلوله وجب عليه الحج وهو ظاهر  
اه ع ش عليه (قوله من ملبس ومسكن الحج) عبارة أصله مع شرح مر والاصح اشتراط كونه أي  
جميع ما مر فاضلا عن مسكنه الملائق به المستغرق لحاجته وعن عبد يلق به ويحتاج اليه لخدمته لمنصب أو عجز  
كإيقين في الكفار والثاني لا يشترط بل يباعان قياسا على الدين قال الأذري ويأتي هنا ما إذا تضيق عليه الحج  
لخوف غضب أو قضاء على الفور هل يبقين كالحج المترخي أولا كلا من ولم أرى ذلك شيئا ومحل الخلاف إذا  
كانت الدار مستغرة لحاجته وكانت مسكن مثله والعبد يلق به ولو كانا نفسين لا يلقان به لزمه إبداءهما بلاتق  
أن في الزائد بموتة نسك ومثلها الثوب النفيس وشمل كلامهم المألوفين وفارق نظيره في الكفارة بان لها بدلا في  
الجملة فلا يتنقض بالمرتبة الأخيرة بخلاف الحج ولو أمكن بيع بعض الدار بان كان الباقي منها يكفيه ولو غير نفيسة  
وفي ثمنه بموتة نسك لزمه أيضا والحق الاستوى بخلاف الأمانة النفيسة التي للخدمة بالعبد فان لم تكن للخدمة بان  
كانت للاستمتاع فكالمعد أيضا كما قاله ابن الهادي خلافا لما بحثه الاستوى لان العلاقة فيها كالعلاقة فيه وأيده  
الشيخ بما يأتي في حاجة النكاح انتهت (قوله أيضا من ملبس) إلى قوله وسلاحه والاحتياج إلى ثمن شيء مما ذكر  
كلا احتياج إليه فله صرفه فيه ولا يجب عليه النسك حيث اه شرح مر (قوله يحتاجها) أي الثلاثة وقوله  
لزمته ومنصبه راجع إلى الخادم فقط كما في شرح مر فعبارة الشارح فيها اجبال ربحا أدخل بالفهم (قوله  
أيضا يحتاجها) أي في الحال خرج ماله ولو كان غير محتاج إليها في الحال كأمراه لها مسكن أو خادم هو مكفيه  
بمسكن الزوج وخدمته وكالساكن بالدار من الرضا إذا كان له مسكن يملكه في كاف بيع المسكن والخادم  
لنسك لانه غير محتاج اليه في الحال وهذا هو المعتمد اه من شرح مر (قوله والنسك على التراخي) أي  
إصالة فلا يتغير بالحكم لو تضيق فيما يظهر من كلامهم وقول الأذري يحتمل تغييره كاجتماع الدين والزكاة  
والحج في التركة يجب عنه بان التركة صارت مرهونة العين بالموت فتقدم منها الأقوى تعلقا وهذا لا يأتي فيما  
نحن فيه اه إيعاب اه شوري (قوله المحتاج اليهما) وآلة الحرفة للتعريف وبها تم الزرع ومخراته  
كذلك اه برماوي ويمكن الفرق بينهما ما يأتي في مال التجارة بان المحترف يحتاج إلى الآلة حلالا ومال  
التجارة ليس محتاجا اليه في الحال اه من ع ش على مر (قوله وما زدت ثم) أي من الأمور الخمسة المذكورة في عبارته  
هناك ونصها وقول ما يلق بهم ماع ذكر الملبس والتقييد بالحاجة في المسكن وذكر الإبداء والدين من زيادتي  
انتهت فانت تراها قد اشتملت على خمسة أمور مزيدة من جعلها الدين لكن الأصل ذكره هنا فهو وان كان مزيدا  
في باب الفطرة ليس مزيدا هنا فلذلك أخرجه بقوله غير الدين أي حاله كون الذي زدت ثم غير الدين والغدير  
أربعة أمور كما علمت فهي مزيدة على الأصل هنا كما أنهم مزيدة عليه في باب الفطرة وانما اختلاف الحال في الدين  
فهو مزيد على الأصل في باب الفطرة أيضا لانه تامل واشترط الفضل عنه هنا لا خلاف فيه وفي الفطرة فيه خلاف  
وتقدم أن الراجح عدم الاشتراط وفيه على حج مائه ظاهر كلامهم هنا اعتبار الفضل عن الدين وإن  
لم يعتبر الفضل عنه بالنسبة للفطرة لأنهم أطلقوا اعتبار الفضل هنا ولم يحكموا فيه بخلاف ما مع حكايتهم بخلاف  
هناك والفرق يمكن بحجارة الفطرة غالباً بالنسبة للدين فسورح بوجوبها مع الدين على أحد الرأيين بخلاف  
مؤن الحج فليتأمل اه (قوله لامن مال تجارة) تنبيه قياس ما أفنتي به شيخنا الشهاب مر من أنه يجب

من دين وما يلق به من  
ملبس ومسكن وخادم  
يحتاجها لزمته ومنصبه لان  
ذلك تلزم والنسك على  
التراخي وعن كتب الفقيه  
الآن يكون له من تصنيف  
واحد نسكتان فيبيع  
احدهما وعن خليل  
الجندی وسلاحه المحتاج  
اليهما وهذان يجريان في  
الفطرة وما زدت ثم غير الدين  
من زيادتي هنا (لا عن مال  
تجارته



على المد من النزول عن وظائفه بعوض اذا أمكنه ذلك وان لم يكن له الا هو وجوب الحج على من يسهه وظائف  
 أمكنه النزول عنها بما يكفيه الحج وان لم يكن له الا هو وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل  
 يلزمه النزول عنها بحج الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضيقة المعدة للنفقة لان ذلك معاوضة مالية  
 والنزول عن الوظائف ان صح ما مثل التبرعات اه سم على حج والا قرب ما قاله هـ ومثل الوظائف  
 الجوامك والحلات الموقوفة عليه اذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الايجار فيكتف بايجاره مدة تبقى بموت الحج  
 حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع من صحة الاجارة وظاهره في النزول عن الوظائف ولو تطلعت الشعائر بنزوله  
 عنها وهو ظاهر لانه لا يلزمه تصحيح عبادة غيره اه ع ش على مر (قوله بل يلزمه صرفه الحج) أي وان لم  
 يكن له كسب وان قال الاسنوي فيه بعد اه شرح هـ (قوله وهو انما يتخذ ذخيرة) الذخيرة بالمعجمة واحدة  
 الذخائر وفعله ذخريه ذخرا بالفتح فيه ما ذخرا بالضم اه مختار اه ع ش على مر (قوله أيضا وهو انما  
 يتخذ ذخيرة للمستقبل) أي والحج لا ينتظر فيه للمستقبلتو به يرد على من نظرها فقال لا يلزمه صرفه لهما اذا لم  
 يكن له كسب بحال لاسيما والحج على التراخي اه شرح ج (قوله تقديم النكاح) فلو قدمه ولم يحج ومات  
 استقر الحج عليه فيقضى من تركه ولا اثم عليه بخلاف الحج اه حل وقوله تقديم النكاح عليه لو مات قبله  
 كان عاصيا اه برماوى (قوله بحسب ما يليق به) أي بالسفر اه حل وعبارة الامداد ومع أمن لا تنق  
 بالسفر ومثله في النفقة اه رشيدى (قوله وما لا ولو يسيرا) نعم ينبغي كما قاله الاذرى بحثا فيسده بما لا بد  
 منه للنفقة والمؤمن فلواراد استحباب مال خطير للتجارة توكل الخوف لاجله لم يكن عذرا وهو ظاهر ان أمن عليه  
 لو تركه في بلده اه شرح مر وهل مثل ذلك ما لو خاف على بضع حليته في البلد لو سافر والظاهر انه لا يمنع  
 الوجوب بخلاف المال ويفرق بلم تستغيت فستتخذ بخلاف المال اه حل (قوله فلو خاف الحج) لا فرق  
 بين الخوف العام والخاص بخلافه للبقين اه برماوى (قوله وهو من يرصد الحج) في المختار الرصد الشئ  
 الرقيب له وبابه نصر ورصد أيضا بفتحين والترصد الترقب والرصد أيضا بفتحين القوم يرصدون كالحرص  
 يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر بما قاله الرصد والمرصد بوزن الذخيرة وضع الرصد وأرصد له كذا  
 أعده اه (قوله ولا طريق له غيره) أما اذا كان له طريق آخر من فيلزمه سلوكه ولو أبعد من الاول  
 اه شرح مر (قوله لم يلزمه نسك) حتى لو اندفع الرصدى بمال طلبه لم يجب النسك وان ذل المال الذى  
 يطلبه نعم ان كان الباذل له الامام أو نائبه وجب وكذا اذا كان أحد الرعية كما قاله بعض المتأخرين واعتمده  
 مر لضعف المنية بسده عن الجميع ولان المنية انما تكون باخذ المال وهو مستغنى عن دفعه عن هذا  
 الشخص بخصوصه لم يجب قاله مر هذا واعتمد شيخنا في شرح الارشاد عدم الوجوب اذا كان الباذل أحد  
 الرعية مطلقا اه سم (قوله ويكره بذل المال لهم) أي قبل الاحرام اذا لاجحة لا ارتكاب الذل حيث بخلافه  
 بعده لا يكره لانه أسهل من قتال المسلمين أو التحال فلم ان اطلاق الرافعى والمصنف الكراهة هنا لا ينافى  
 تخصيصها بالها بالكا فى باب الاحصار لان ذلك من بعد الاحرام وهذا قبله كما تقرر اه شرح مر (قوله  
 لكن ان كانوا كفارا أو أطلاق الخائفون الحج) اعلم أن هذا الحكم انما هو فيما اذا لم يعبروا بلادنا أما اذا عبروها  
 فتجب حقتلهم مطلقا كلساني في محله لاجرم عال ج بقوله لان الغالب في الحاج عدم اجتماع كلتهم وضعف  
 جانبهم فلا كفوا الوقوف لهم كانوا طاعة لهم وذلك بعد وجوبه اه رشيدى على مر (قوله من لهم  
 ان يخرجوا للنسك) أي والحال ان الغرض تام بغيرهم أو الاستغن من حيث الجمع بين النسك والجهاد كما أشار  
 اليه الشارح اه شورى (قوله ويلزمه ركوب بحر) يسكون الحامو يجوز فتحها أي يلزم الرجل ولو جانا  
 والمرأقان وجسدت لها محلا تنزل فيه عن الرجال يخرج بالبحر أي الملح اذ هو المراد عند الاطلاق الانهار  
 العظيمة كسبحون وحيثون والجملة فيجبر كونهما مطلقا لان المقام فيها لا يطول ونحوها لا يعظم ولا فرق

بل يلزمه صرفه في مؤنة  
 نسكه كما يلزمه) صرفه في دينه  
 وفارق المسكن والخدم  
 لانهم يحتاج اليهما في الحال  
 وهو انما يتخذ ذخيرة  
 للمستقبل وبما تقرر علم  
 ان الحاجة للنكاح لا تمنع  
 الوجوب لكن الافضل  
 لخائف العنت تقديم النكاح  
 ولغيره تقديم النسك (و)  
 ثالثها (أمن طريق) ولو ظنا  
 بحسب ما يليق به (فما وضعا)  
 والتصريح به من زيادى  
 (ومالا) ولو يسيرا فلو خاف  
 سبعا أو عدوا أو رمدا وهو  
 من يرصد أي يرقب من يمر  
 ليأخذ منه شيئا ولا طريق  
 غيره لم يلزمه نسك ويكره  
 بذل المال لهم لانه يحرضهم  
 على التعرض للناس سواء  
 كانوا مسلمين أم كفارا لكن  
 ان كانوا كفارا أو أطلاق  
 الخائفون مقاومتهم من لهم  
 ان يخرجوا للنسك  
 ويقاسوهم لينالوا ثواب  
 النسك والجهاد (ويلزم  
 ركوب بحر



بين قطعها طولاً أو عرضاً وإن جازتها قريب يمكن الخروج اليه سريعاً بخلافه في البحر نعم يظهر الحاقها بالبحر  
 فمن زيادتها وشدة هيئاتها وغلبة الهلاك فيها إذا ركبها طولاً اه شرح مر (قوله تعين طريقاً) أي ولو  
 لتخرج بغير البر وعطشه خلافاً لقول الجوهري يقتضيه والبر عرض البر قال العلامة . ثم وهل من التعيين  
 ما لو كانت النفقة التي معه توفي بسفر البحر دون البر لا يعد نعم ثم رأيت ذلك منقولاً عن العلامة الرملي اه  
 برماوى (قوله وغلبة سلامة) فان غاب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو لهيجان الامواج في بعض الاحوال أو  
 استويا حرم الركوب للبحر وغيره إلا أن يكون للغزو على أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تنذر  
 النجا أو الاحرام حتى للغزو فان ركب للبحر في غير الحالة الأخيرة فيما يظهر وما بين يديه أكثر مما قطعه فله الرجوع  
 أو أقل أو استويا ووجد بعد الحج طريقاً آخر في البر فيما إذا كان له وطن يريد الرجوع اليه لزمه التماضى  
 لقربه من مقصده في الاول واستواء الجهتين في نفسه في الثاني قال الاذرى وما ذكره من الكثرة والتساوى  
 المتبادر منه النفاذ الى المسافة وهو صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع المسافة أما لو اختلف فينبغي ان ينظر  
 الى الموضع المخوف وغيره متى لو كان امامه أقل مسافة لكنه أخوف أو هو المخوف لا يلزم التماضى وان كان  
 أطول مسافة ولكن سايماً وخلف المخوف وراءه لمصلحة لزمه ذلك اه وهو ظاهر لا يقال الخروج من المصلحة  
 واجب لا نأقول عارضه ما هو أهم منه وهو قصد التسليم تضييقه كما يأتي على ما تمنع دوام المصلحة اذ هي في  
 ابتداء الركوب فقط بدليل قولهم في الاول له الرجوع وفارق ما هنا جواز تحلل محصر احاط به العدو مطلقاً بان  
 المحصر محبوس وعليه في مصاراة الاحرام مشقة بخلاف ركب البحر ولو محرماً فلا يكون كالمحصر خلافاً لبعض  
 المتأخرين حيث قال نعم ان كان محرماً كان كالمحصر وانما منع من الرجوع مع ان الحج على التراخي لان  
 الفرض قيم خشي العصب أو أحرم بالحج وضاق وقته ونذر ان يحج في ذلك العام أو ان مراده بما ذكر استتار  
 الوجوب نعم لو نذرت السلامة منه فالواجب الرجوع في حالة جوارحه في غيرها اه شرح مر (قوله وجود  
 ماء وزاد الحج) ويجب حمل الماء والزاد على الوجه المعتاد لحمل الزامن الكوفة الى مكة وحمل الماء من حلتين أو  
 ثلاثاً قال الاذرى وغيره وكان هذا عادة أهل العراق والافعادة الشام حمله غالباً بمقارعة ببولك وهي ضعف ذلك اه  
 والضابط في مثل ذلك العرف ويختلف باختلاف النواحي فيما يظهر والاقتدح من عادة كثير من أهل مصر  
 بحمله الى العقبة وبحث في المجموع اعتبار العادة في العلف أيضاً كالماء وسبقه اليه سليم وغيره واعتمده السبكي  
 وغيره وهو ظاهر فان عدم شيئاً مما ذكر في أثناء الطريق جاز له الرجوع ولو جهل ما منع الوجوب من نحو  
 وجود عدو أو عدمه إذا استعصب الأصل وعمل به ان وجدوا لا وجب الخروج اذا اصل عدم المانع ويقتين وجوب  
 الخروج بغير عدم المانع فلا وطنه فترك الخروج من أجله ثم بان عدمه لزمه ذلك اه شرح مر (قوله  
 يعتاد حمله منها) وذلك لان القدرة عليهما معتبرة في الوجوب ولم يرد عن الشارع بيان كيفية القدرة فيرجع في  
 ذلك الى العرف كالحوز والقبض اه برماوى (قوله وهو القدر الاثني) أي بما ذكر من الماء والزاد (قوله  
 فان كمالاً يوجد الحج) انظر هذا مع قوله فيما سبق وجوده وتيسره اه حل أي مع أن ما تقدم ثم يفتى عنه  
 إلا أن يقال ما تقدم بوجه انه متى وجد الموت لزمه وان عدمه في الحال التي يعتاد حمله منها فهذا كالتقيد  
 لما تقدم حرره اه شيخنا ح ف (قوله بأكثر من ثمن المثل) ظاهره ولو يسيراً وبارة مر هاتم تغفر  
 الزيادة اليسيرة الخ وقدم في الرحلة عدم اعتقار الزيادة وان قلت قلت ولعل الفرق بينهما ان الماء والزاد لكونهما  
 لا تقوم البنية بدونهما ولا يستغنى عنهما لسفر ولا حضرا لم تعد الزيادة اليسيرة خسراً باختلاف الرحلة اه ع ش  
 (قوله لعظم تحمل الموت) عبارة حج لانه ان لم يحمل ذلك معناه على نفسه وان حمله عظمت الموت انتهت  
 (قوله وعلق دابة) بفتح العين المهمة واللام وقوله كل مرحلة مرجوح وقوله اعتبار العادة هو المستند حتى  
 لو جرت العادة بان يحمل من أماكن مخصوصة كفى وجوده فيها في كل مرحلة والالم يلزم افاقيا ج أصلاً اه

تعين) طريقاً (وغلبت  
 سلامة) فركوبه كسلك  
 طريق البر عند غلبة  
 السلامة وقول تعين من  
 ز يادى (و) رابعها (و) وجود  
 ماء وزاد بمحال يعتاد حملهما  
 منها بثن مثل) وهو القدر  
 الاثني (و) زماناً ومكاناً  
 فان كمالاً يوجد انهم أو  
 يوجد ان أكثر من ثمن المثل  
 لم يجب التسك لعظم تحمل  
 الموت (و) وجود (علق  
 دابة كل مرحلة) لان الموت  
 تعظم بحمله لكثرة وفي  
 المجموع ينبغي اعتبار العادة  
 فيه كالبقاء (و) خلعها  
 (خروج)



برماوى (قوله نحو زوج امرأة) أى ولو فاسقاً لأنه مع نفسه يغار عليها من مواقع الربوبية يعلم أن من علم منهاته لا غيره لا يكتفى به اهـ شرح ج ومثلها الخ حتى أى المرأة أو الامرد الجليل كالأمة اهـ برماوى ولو امتنع محرماً من الخروج بالاجرة لم يجبر كما قاله الرافعى في باب حد الزنا ومثله الزوج في ذلك نعم لو كان قد أفسد جهازاً وجب عليه الاحتجاج به الزم ذلك من غير اجرة كما قاله الرافعى اهـ شرح د (قوله كحرمها) أى بنسب أو رضاع وقوله وعندها أى الثقة ان كانت ثقة أيضاً لأنه انما يحل له نظره والخلوة بها حيث لا يأتى في النكاح ومثله في ذلك الممسوح اهـ شرح د (قوله أيضاً كحرمها) أى ولو مراعاة بشرط كونه بصيراً إذا لاعى كالمعدوم قال العلامة د اهـ إذا كان فطناً حاداً ما قينفى الاكتفاء به لكن اشتراطهم مصاحبة نحو المحرم بها يمنع عنها أعمى الناطق بن اليها ينافى ذلك ولا يشترط كونه ثقة كالزوج اهـ برماوى وعبارة شرح د ولو كان أحدهم مراعاة أو أعمى له وجاهة وظنة بحيث تأمن على نفسه ما معه كفى فيما يظهر واشتراط العبادى البصر فيه محمول على من لا ظنة معه والافكثير من العميان أعرف بالامور وأدفع لثبهم والربيعين كثير من البصراء انتهت ولومات المحرم أو نحو بعد احرامها الزمها الاتمام ان أمنت على نفسها وحرم عليها التحلل حيث لا يجاز أو قبل احرامها الزمها الرجوع ان أمنت اهـ برماوى (قوله أو نسوة) بضم النون وكسر هاء جمع امرأتين غير لفظها اهـ برماوى ويعكر على هذا قول الشارح ثنتين فأكثر إذا لم يجمع عند الفقهاء والاصوليين مدلوله ثلاثة فأكثر تأمل (قوله ثقتان) أى ولو أماء أو غير بالغات حيث كان لهن حذق اهـ برماوى (قوله أيضاً ثقتان) أى في غير المحارم ما قين فلا يشترط قياساً على الذكور نعم ان غلب على الظن حملن لها على ما هن عليه اعتبر فبين الثقة اهـ شرح د (قوله ولو بلا محرم لاحداهن) الغاية لرد عبارة أصله مع شرح د والاصح أنه لا يشترط وجود محرم أو نحوه لاحداهن لاقطاع الاطماع باجتماعهن والثاني يشترط لأنه قد ينوب عن امر فيستعين به انتهت (قوله معها) يتبني ان المراد بالمعية كونه بحيث يحصل أمنها على نفسها بسببه وان لم يكن مخالطاً لها اهـ برماوى وعبارة شرح د والاوجه اشتراط مصاحبة من يخرج معها إليها بحيث يمنع قاطع الفجرة إليها وان بعد عنها قليلاً في بعض الأحيان انتهت (قوله وفي رواية لهما الخ) انما ذكرها بعد الاولى لينبه على ان الاولى ليست مستفقا عليها وأخرها لقلتها وعدم تحولها للزوج اهـ ع ش وقوله انما ذكرها بعد الاولى الخ يتأمل هذا الكلام مع كلام الشارح الصريح في ان كلام الروايتين في الصبيحين تأمل (قوله الامع ذى محرم) أى محرمية أى قرابة (قوله ويكفى في الجواز لفرضها الخ) اما لفظها فلا يكفي امرأة واحدة ولا اكثر من واحدة بل لابد من خروج زوج أو محرم معها يخرج بالجواز الوجوب وتقدم انه يكفي ثنتين اما بدون خروجها معها فلا يجوز وان أذن لها في الخروج ولو في نسوة كثرن اهـ شيخنا وعبارة حل اما لغير فرضها فلا يجوز مع محض النساء وان كثرن وقوله لانهن أى أهبة نكها أى فالكلام في التسلك الواجب ولو نذر أو قضاء اما النفل فلا يجوز لها الخروج مع النسوة وان كثرن حتى يحرم على المكينة التطوع بالعمرة من التمتع مع النساء انتهت وعبارة شرح د ثم اعتبار العدد بالنسبة للوجوب الذى كلاً منافيه اما بالنسبة للجواز خروجها فلها ذلك مع واحدة لفرض الحج كما في شرح المذهب ومثله العمرة وكذا واحدة اذا أمنت وعليه حمل مدلل من الاخبار على جواز سفرها وحدها اما سفرها وان قصر لغير فرض فحرام مع النسوة مطلقاً وعليه حمل الشافعى الخبر السابق وفارق الواجب غيره بأن مصلحة تحصيها اقتضت الاكتفاء بادنى مراتب مظنة الامن بخلاف ما ليس بواجب فاحتيط معه في تحصيل الامن انتهت (قوله اذا أمنت) المراد بالامن هنا أمنها من الخديعة والاستمالة الى الفواحش اهـ ايعاب اهـ شوبرى (قوله ولو بأجرة) أى فاضلة عما يستبرئ في الفطرة على ما مر في قوله وشرط كونه فاضلاً عن مؤنة عياله وغيرها ما ذكر في الفطرة اهـ ع ش وفائدة الوجوب تعجيل دفع الاجرة في الحياة ان تضيق بنذر أو خوف مضب أو الاستعراة ان قدرن عليها حتى يحجب عنها

نحو زوج امرأة كحرمها  
وعندها ومسوح (أو نسوة  
ثقتان) ثنتين فأكثر ولو  
بلا محرم لاحداهن (معها)  
لتأمن على نفسها وتلج  
الصبيحين لا تسافر المرأة  
بوسن الا معها زوجها أو  
مـ ر م وفي رواية فيهما  
لا تسافر المرأة الامع ذى  
مـ ر م ويكفى في الجواز  
لفرضها امرأة واحدة  
وسفرها وحدها ان أمنت  
ونحو من زاد في (ولو) كان  
خروج من ذكر (بأجرة)  
فانه يشترط في لزوم التسلك  
لها قدرتها على اجرة فيلزمها  
اجرة اذا لم يخرج الابها  
لانها من أهبة سفرها  
وتعبرى بما ذكر أهم من  
قوله ويلزمها أجره المحرم



من تركها اه برماوى (قوله كفائد اعجى) أى ولو كان الاعجى مكافئاً أحسن المشى بالعصى ولا يأتى فيه ما  
 فى الجمعة عن القاضى حينئذ بعد المسافة عن مكان الجمعة غالباً اه شرح مر (قوله بضر شديد) أى لا يحتمل  
 فى العادة اه شرح مر (قوله لا يلزمه نسل بنفسه) نعم يغتفر مشقة تتحمل عادة اه برماوى (قوله  
 أعم من تعبيره بالراحلة) ليس المراد بهما خصوص الناقلة بل كل ما يركب عليه بالنسبة لطريقه الذى يسلكه  
 ولو نحو بغل وحمار وبقر نساء على ما صرحوا به من حل ركوبه قال العلامة جواز لم يلحق به ركوبه لانه وطبيعة  
 العمر وبه فارق الجمعة وقال العلامة مر لا بد ان يلحق به ركوبه ويؤيده بل يكاد يصرح به اشتراطهم فى العديل  
 الذى يجلس معه ان يكون تليق به بحال الاستعداد لا يظهر بينهما فرق اه برماوى (قوله وزمن يسع سيراً معهوداً)  
 عباد شرح مر ويشترط لوجوب النسل أيضاً كما نقله الرافعى عن الاثني عشرية المصنف وهو المعتمد يمكن من  
 السير اليه على الوجه المعتاد بأن يبقى من الزمن عند وجود الزاد ونحوه مقدار يفي بذلك فلا يحتاج الى قطع أكثر  
 من مرحلة فى يوم أو فى بعض الايام لم يلزمه ذلك فلو مات لم يقص من تركه مذهب ابن الصلاح الى انه يشترط  
 لاستقراره فى ختمه لا لوجوبه بل متى وجدت استطاعته ومن أهل وجوبه لزمه فى الحال كالمصلاة تجب بأول  
 الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر فى النعمة بمضى زمن يمكن فعلها فيه وأجاب الاول بأنه كان تتمها بعده بخلاف  
 الحج ولا بد من وجود رقة تخرج معه ذلك الوقت المعتاد فان تقدم ما يجب زادت أيام السفر وأخر ما يجب  
 احتاج ان يقطع معهم فى يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب لزيادة المدة فى الاول وتضرره فى الثانى وبحمل اعتبار  
 الرقة عند خوف الطريق فان كانت آمنة بحيث لا يخاف فيها لواحد لزمه وان استوحش وتعتبر الاستطاعة  
 المارة فى الوقت فلا استطاع فى رمضان ثم اقتصر فى شوال فلا استطاعة وكذا الوقت قرب بعد جمعهم وقبل الرجوع لمن  
 يعتبر فى حقه الايام انتهت (قوله وان اعترضه ابن الصلاح الحج) فطبع بوصف بالايجاب ويجوز الاستحجار عنه بعد  
 موته قطعاً وعلى الاول لا يوصف بالايجاب ويجوز الاستحجار عنه على الأصح لانه نقل اه حل يعنى انه لم يدرك زماناً  
 يسع السير لنسله بعد وجود الاستطاعة بان لم يستطع الا بعد خروج الحاج من بلده فابن الصلاح يقول فى هذه  
 الحالة انه وجب عليه لكن لم يستقر أى لم يستقر وجوبه عليه بمعنى انه اذا مات فى هذه السنة لا يجب قضاؤه من  
 تركه وان كان يوصف بالايجاب ويجوز الاستحجار عنه قطعاً وعلى كلام غير ابن الصلاح فى هذه الحالة لم يجب الحج  
 من أصله اه شيخنا وفى سم مائنه قوله وان اعترضه ابن الصلاح الحج قال البلخى وفائدة الخلاف انه يوصف  
 على الثانى بالوجوب فيصم الاستحجار عنه بعدم موته اتفاقاً بخلافه على الاول يعنى فانه يجرى فى صحة الاستحجار عنه  
 بعدم موته الخلاف فى صحة الاستحجار عن مات ولم يجب عليه لعدم الاستطاعة وقد قال فى الروضة وأصلها ولو لم يكن  
 الميت حج ولا وجب عليه لعدم استطاعته ففى جواز الاستحجار عنه طريقان أحدهما طرد القولين لانه لا ضرورة  
 اليه والثانى القطع بالجواز لو فوجعه عن حجة الاسلام اه وقوله ما رد القولين إشارة الى القولين فى قوله قبل ذلك  
 ان فى استنباط الوارث عن الميت قولين اظهرهما الجواز اه (قوله ودال السبكي ان نص الشافعى أيضاً يشهد له)  
 زاد السبكي والعجب من ابن الصلاح فى منازعته فى ذلك وقرئ التوروى بان الصلاة انما وجبت أول الوقت لا مكان  
 تتمها بخلاف الحج غير محتاج اليه فان الحكم فيها واحد اذا مات فى اثناء وقت الصلاة قبل امكان فعلها تبيننا  
 عدم الوجوب صرح بذلك القاضى أبو الطيب ولا ينافى الوجوب بأول الوقت لانه باعتبار الظاهر وهكذا الحج اذا  
 استطاع والوقت تسع حكماً بالوجوب ظاهر اذا مات قبل الامكان تبيننا عدم الوجوب وليست الصلاة والحج  
 كالزكاة التى تجب بتمام الحول والتمكين شرط للاداء فاذا تلف المال سقط الوجوب قال ثم ان ظاهر اراد ابن  
 الصلاح فى غاية الاشكال لانه يومه انه اذا استطاع قبل حرقه يوم وبينه وبينها شهر فمات فى تلك السنة ان الحج  
 وجب عليه سقط وهذا لا يقوله أحد ولا يظن بان الصلاح وانما أراد اذا بقيت مدة تسع ومات فى اثنائها وقد  
 بينا ان الحكم فيها ان تبين عدم الوجوب وان كان حكمه بالوجوب ظاهراً اه \* (تبيينه) \* نقل عن أبى على

(كفائد اعجى) فانه يشترط  
 خروج نفسه ولو باجرة  
 (و) حادسها (ثبوت على  
 مركوب) ولو فى حمل (بلا  
 ضرر شديد) فمن لم يثبت  
 عليه أصلاً أو يثبت بضرر  
 شديد لمرض أو غيره لا يلزمه  
 نسل بنفسه وتعبرى بمركوب  
 أعم من تعبيره بالراحلة  
 (و) ما بعدها وهو من زيادته  
 (زمن يسع سيراً معهوداً  
 النسل) كما نقله الرافعى عن  
 الأئمة وان اعترضه ابن  
 الصلاح بأنه يشترط  
 لاستقراره



السبحي انه لو استطاع الوقت ضيق تهمان في تلك السنة فيقضي من تركته وخالفه الاصحاب ونقل العراقي عن  
البلغيني في النكت ما يشبه مذهب أبي علي ولكن عبارته توهم انه شرح لكلام ابن الصلاح فليذكر اه  
(قوله لالوجوبه) فيه ان المصنف لم يجعله شرطا لوجوبه بل جعله شرطا للاستطاعة وأجيب بأن الاستطاعة  
شرط للوجوب وشرط الشرط شرط اه شيخنا (قوله ولا يدفع مال المحجور بسفه) عبارة أصله مع شرح مر  
والمحجور عليه بسفه كغيره في وجوب النسل عليه ولو بخوفه قبل الجحور وان أحرم به بعده أو نقل شرع فيه قبل  
الجحور لان زيادة النفقة حيث سبب السفر تكون في ماله لانه مكلف فيصح احرامه وينفق عليه من ماله لكن  
لا يدفع المال اليه لئلا يضيئه بل يخرج معه الولي بنفسه ان شاء لينفق عليه بالمعروف أو ينصب شخصه نفقة  
ينوب عن الولي ولو باجرة مثله ان لم يجد متبرعا كافيًا لينفق عليه في الطريق بالمعروف والاوجه ان أجرته كاجرة  
من يخرج مع المراقون في ذلك ما لو قصرت مدة السفر ولا يرد على ذلك قولهم الولي ان يسلم نفقة اسبوع فاسبوع  
اذا كان لا يتلفها لان الولي في الحضر راقبه فان تلفها افتق عليه بخلاف السفر فربما تلفها ولا يجد ما ينفق  
عليه فيضيع وحمل ذلك كما قاله الاذرعى اذا اتفق عليه من مال نفسه فان تبرع الولي بالاتفاق عليه وأعطاه السفينة  
من غير تعليق فلا يمنع منه انتهت وقوله والمحجور عليه بسفه الخ مفهومه ان المحجور عليه بفسق ليس كذلك فيمنع  
منه لتعلق حق الغرماء بامواله وظاهره ولو كان الحج فور يابان أقصد الحج قبل الجحور عليه بالفلس فليراجع اه  
عش عليه (قوله واستطاعة بغيره) ولا يشترط فيه حج عن غير مساواته لعدم خروج عنه في ذلك كونه لاؤنة  
فيكفي حج المرأة عن الرجل كعكسه أخذ من الحديث اه عش على مر (قوله فتجب اياه) أي فور أي  
تجب على الوصي فان لم يكن فالوارث فان لم يكن فالخام ان لم يرد كل منهم فعل ذلك بنفسه اه حج وسيأتي هذا  
الكلام مفروضا فيمن مات بعد الاستطاعة كما هو ظاهر أما من مات قبلها كغالب الناس فكل من الوارث  
والاجنبي الحج والاجاج عنه وعبارة حج ولكل الحج والاجاج عن ميت لم يستطع في حياته على المعتمد  
نظر الى وقوع حجة الاسلام عنه وان لم يكن مخاطبا به في حياته انتهت ولو تمكن من النسل سنين ولم يفعله حتى  
مات أو غضب عصى من آخر سنى الامكان فيبتين بعدموته أو غضبه فسفه في الاخيرة بل وفيما بعده في المعصوب  
الى أن يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما شهد به في الاخيرة بل وفيما بعده في المعصوب الى  
ما ذكر كافي نقض الحكم بشهود بان فسفه وعلى كل من الوارث والمعصوب الاستنابة فور التصدير نعم لو بلغ  
معصوبا بآجاره الاستنابة كافي الروضة اه شرح مر (قوله عن ميت) بان مات بعد انتصاف ليلة الضر ومضى  
امكان الرمي والطواف والسعي ان دخل الحاج مكة بعد الوقوف وبأثم في هذه الحالة بالتأخير الى هذا الوقت  
ولو كان شابا وان لم يرجع القافلة اه شرح مر وعبارة حج أما اذا لم يتمكن بعد الوجوب بان آخر فئات  
أو جن قبل تمام حج الناس أي قبل مضي زمن بعد نصف ليلة النحر تسع بالنسبة لعادة حج بلده فيما يظهر  
مالم يمكنهم فيه تقديمه على نصف الليل من الاركان ورمي جرة العقبة أو تلف ماله أو غضب قبل ايلام لم يقض  
من تركته انتهت (قوله غير مرتد) أما المرتد فلا تصح الالباب عنه وهو معلوم من تعبيره بتركته اذا المرتد لا تركته  
لتبزيروا لملكه بالردة لانه عبادة بدنية يلزم من صحتها وقوعها المستتاب عنه وهو مستحيل وبه فارق اخراج الزكاة  
من تركته اه شرح مر (قوله عليه نسل) أي حج أو عمر أو سواه كان فرض الاسلام أو قضاء أو تنبرا ومعنى  
كونه عليه انه لم يمتعه واستقر في الحياة بان تمكن بعد قدرته على فعله بنفسه أو غيره اه شرح مر وخارج  
نسل النفل كأن مات بعد فعل حجة الاسلام فلا يجوز للوارث ولا لغيره ان يفعله عنه الا ان أوصى به اه برماوى  
وحج قال في شرح العباب ولا تصح النيابة أيضا في تطوع عن حي غير معصوب ولا عن ميت لم يوص به الا عن ميت  
أوصى به والا من معصوب أتاب من حج عنه مرة أو أكثر اه باختصار فتحصل جواز ائابة المعصوب في الفرض  
والنفل بل يجب في الفرض وجواز الحج عن الميت في الفرض بطلا في النفل ان أوصى به ويختص ائابة القادر

لالوجوبه فتصوب بالنوى  
ما قاله الراضى وقال السبكي  
ان نص الشافعي أيضا يشهد  
له (ولا يدفع مال المحجور)  
عليه (بسفه) لتبذره (بل  
يعصبولى) بنفسه أو نائبه  
لينفق عليه بالمعروف  
والظاهر ان أجرته كاجرة  
من يخرج مع المرأة (و)  
النوع الثاني (استطاعة  
بغيره فتجب اياه عن ميت)  
غير مرتد (عليه نسل من  
تركته) كما قضى منه لا يونه  
فلولم تكن له تركه



مطلما اه سم على ج (قوله من لوارته ان يفعله عنه) أي بنفسه أو نائبه اه شرح مر وانظر ما حكم  
 القريب غير الوارث وقد تقدم في الصوم انه كالوارث اه حل ج (فرع) \* لو اكثري من حج عن أبيه مثلا  
 فقال الاجير يجب قبل قوله بلا عين ولا يثبت لان جميع ذلك بالينة لا يمكن فرجع الى قوله كقولنا المراتب بعد ان  
 طلقها زوجها لا تاروجت زوج ودخل في بوطقني واعتدت منه قاله الشارح في آداب القضاء اه برماوى  
 (قوله فلو فعله أجنبي جاز) أي ويرأه الميت وعبرة ج وخرج بتركه ما اذا لم يخلف تركه فلا يلزم أحدا  
 الحج ولا الاجحاج عنه لكنه يسن للوارث والأجنبي وان لم يأذن له الوارث ويفرق بينهما وبين توقف الصوم  
 على اذن القريب بان هذا الشبه بالادب فاعطى حكمها بخلاف الصوم انتهت (قوله وعن معضوب) أي  
 وتجب امانة عن معضوب أي يجب عليه ان يقيم عن نفسه اذا كان عليه نسك فلو أخر قوله السابق عليه نسك  
 الى هنا يعود لكل من الميت والمعضوب لكان أولى وعبرة ج والمعضوب يلزمه الاجحاج عن نفسه فورا  
 ان عضب بعد الوجوب والتمسكن وعلى التراخي ان عضب قبل الوجوب أو معه أو بعده ولم يكتف بالاداء وذلك  
 لانه مستطيع اذا استطاعة بالمال كهي بالنفس انتهت وقوله فورا ان عضب بعد الوجوب الحج بهذا  
 التفصيل في القورية مع اطلاقها في قوله الا في ويجب الاذن فورا الحج يعلم الفرق بين المسئلتين أي مسئلتى  
 الاستحجار والاستنابة في القورية وانما يجب مطلقا في الامانة وفي الاستحجار على هذا التفصيل اه سم  
 عليه ويجوز للمعضوب الاستنابة في ج التطوع وعبرة شرح مر وتجوز للمعضوب النيابة في نسك التطوع  
 كما في النيابة عن الميت اذا أوصى به ولو كان النائب فيه أي في نسك التطوع صياحيرا أو عبد الاتم ما من أهل  
 التطوع بالنسك لانفسهم بخلاف الفرض فلا ينوبون فيه لانهم مالىسان أهل لانفسهم ما انتهت فلو شفى  
 المعضوب بعد فعل الاجير للنسك تبين انه لم يقع للمعضوب بل يقع للاجير ولا أجرة في هذه الحالة وأما اذا لم يشف  
 المعضوب بل تحمل المشقة وفعل النسك معارفا لفعل الاجير فان نسك الاجير يقع له أي الاجير أيضا لكن له الأجرة  
 في هذه اه من شرح مر وج والفرق بين الصورتين ان المعضوب في الاولى لا تقصر منه اذا الشفاء ليس  
 باختياره وفي الثانية مقصر بحضوره ومباشرة النسك بعد ان ورط الاجير اه سم على ج (قوله بضاد  
 معجمة) من العضب هو القطع كانه قطع عن كل الحركة ويقال بضاد معجمة كانه قطع عصبه اه شرح مر  
 (قوله أي عاجز عن النسك بنفسه) أي حالوما لا اه شرح مر وهذا في الكبر ظاهر وفي المرض بان  
 لا يرجى برؤه كذا كره ج وهل يكفي في العجز عنه من نفسه بذلك أو يتوقف ذلك على اخبار طبيب صل فيه  
 نظر وقياس تطاير من التيم ونحوه الثاني وقد يقال بل الاول أقرب ويفرق بينهما بانه انما احتج لاخبار الطبيب  
 ثم لا يترتب عليه من ترك ما وجب عليه فعله كالوضوء بخلاف ما هنا فانه عمل يقتضي الوجوب أو خوطب به عند  
 وجود شرطه وقد وجد في التضييق لم يترتب عليه ترك واجب بل ولا مطلوب وانما يترتب عليه تعجيل ما طلب  
 منه اه ع ش على مر (قوله بينهما من مكثرتان) فان كان بينهما أقل منهما لم تجزه الامانة مطلقا بل  
 تكلفه بنفسه فان عجز ج عنه بعد موته من تركه هذا ما اقتضاه اطلاقهم وله وجه وجه نظر الى ان عجز  
 القريب بكل وجه فلا بد ان يعسر وان اعتبره جمع متأخرون فحوزوا له الامانة أخذ من التعليل بخفة المشقة  
 وتبعهم في شرح الارشاد اه ج وعبرة شرح مر نعم لو كان بينهما من مكثرتان أقل من مسافة القصر أو كان  
 بمكثرتين الحج بنفسه له المشقة عليه كانه في المجموع عن التولي وأقره فان انتهى حاله لشدة الضناء أي حاله  
 لا يحتمل معها الحركة بحال فينبغي ان تجوز له الاستنابة في ذلك كما يحتمل السبكر وهو ظاهر انتهت وعلى هذا يكون  
 في مفهوم قيد المتن تفصيل (قوله باجر مثل) متعلق بالامانة من حيث رجوعها لكل من الميت والمعضوب لكن  
 قوله فضلت عما راها يظهر بالنسبة للمعضوب ولا يصح رجوعه لميت كما لا يخفى تأمل (قوله أيضا بأجرة  
 مثل) أي مثل الاجير الذي يباشر فادواتها حتى لو وجد المعضوب دون الأجرة ورضى الاجير به لزمه الاستحجار  
 لاستطاعته في هذه الحالة والمثلهما من الاجير دون الميت في التطوع بالمال اه شرح مر بالمعنى ولا يكلف

من لوارته ان يفعله عنه  
 فلو فعله عنه أجنبي جاز  
 ولو بلا اذن كما يقتضى دونه  
 بلا اذن ذكر ذلك في المجموع  
 (و) عن (معضوب) بضاد  
 معجمة أي عاجز عن النسك  
 بنفسه لكبر أو غيره كشقة  
 شديدة (وبين وبينه) مع  
 مر حلتان) فأكثرا (بأجرة  
 مثل



الزيادة على أجرة المثل وان قلت قياسا على أجرة الراحة اه ع ش عليه وفي سم على ج في باب المواقيت  
 الا في بانه \* (تبيينه) \* قال في المجموع لا يشترط في صحة الاستحجار ذكر الميقات ويحمل على ميقات  
 تلك البلدة في العادة الغالبة اه قال الشارح في شرح العباب وكأنه قصد هذا طريقا ضعيفة حكاهما بعد  
 وهي ان كان للباد طريقان مختلفا للميقات أو طريق تقضي الى ميقاتين كالعقيق وذات عرق لاهل العراق  
 وكالحفة والحليمة لاهل الشام فانهم ثلاثة يمرون بهذا وتارة يمرون بهذا الشرط بيانه والا فلا اه والراجح لا يشترط  
 مطلقا ويحمل على ميقات بلد المجموع عنه في العادة الغالبة اه ويبقى الكلام في حال الاستواء ويحتمل ان  
 يتخير وان يعتبر ماسلكه بالفعل ومن هنا يعلم حكم أجبر اهل الروم الذين يمرون تارة على مصر وتارة على الشام  
 اه (قوله فضلت عمار في النوع الاول) أي عن الحاجات المذكورة فيمن يحج بنفسه كالسكن والملبس  
 والخدام وخيل الجندي وسلاحه وكتب القصة فيشرط هنا فضل الاجرة عن هذه الامور كما اشترط فيما سبق  
 وقوله غير مونة عياله سفر أي وغير مونة هو أيضا سفر فلا يشترط الفضل عنها أيضا وقوله يخرج بسفر مونة  
 يوم الاستحجار أي مونة عياله يوم الاستحجار وكذا مونة هو أيضا مونة فيعتبر فضل الاجرة عنها أيضا هكذا استفاد  
 من صنيع مخرج (قوله يمكنه تحصيل مونتهم) أي باقتراض أو صدقة فاندفع قول السبكي في الزام من  
 لا كسبه ويصير كلاما على الناس اذا أخرج ما في يده بعد على انه لا تظرفنا للمستقبلات كما مر اه ج (قوله  
 فلا امتنع من الانابة) أي الاتية في قوله أو يطيع نفسك اه حل وقوله أو الاستحجار أي المذكور هنا بقوله  
 بالجرة مثل الخ اذا علمت هذا علمت انه كان الاولى للشارح تأخير هذه العبارة عن قوله أو يطيع نفسك كما يشير له  
 له صنيع ج (قوله لم يجبره الحاكم عليه) معتمدا على ما أجبره على الامر أكرهه اه مختار اه ع ش  
 (قوله فيعتبر كونها) أي مونة يوم الاستحجار فاضلة عمار أي من أجرة الاجير والظاهر ان العبارة مقابلة وحدها  
 هكذا فيعتبر كون الاجرة فاضلة عنها وبارت شرح مخرج ثم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مونتهم ومونتهم يوم  
 الاستحجار اه (قوله أي ولو أجرة ماش) عبارة شرح مخرج ولو لم يجد المصوب سوى أجرة ماش والسفر طويل  
 لزمه استحجاره وان لم يكن مكافيا لماشي لو فعله بنفسه فلا مشقة عليه في مشى غيره مالم يكن أصلا أو فرعا فلا يلزمه  
 كما يؤخذ مما يأتي في المطيع انتهت (قوله أو يطيع نفسك) معطوف على بالجرة مثل والظاهر ان الباء هنا بمعنى  
 اللام أي يجب الانابة للمطيع بالنسك أي المتطوع به وتجب انابته فوراً من غير تفصيل وعبارة ج ويجب  
 الاذن هنا فوراً وان لزمه الحج على التراخي أي للتراخي جمع البازل اذا لوازع بعهده على الاستمرار على الطاعة  
 والرجوع جأزله قبل الاحرام وبه يبين عدم الوجوب على المصوب اذا كان قبل امكان الحج عنه والاستقرار  
 عليه لا على المطيع وان أوهمه المجموع وقد يؤخذ من قولهم والرجوع جأزله انه لو لم يجزله بل نذر طاعته  
 نذر ان يتركه لزمه الفور ويحتمل الانحياز باطلا فيهم نظر الاصل وبما ذكرناه هذا عدم وجوب المباشرة على  
 المستطيع فوراً لان له وازعاجه على الفعل وهو وجوبه عليه انتهت (قوله أيضاً أو يطيع نفسك) ومن اجابه  
 المصوب وأذن له لم يرجع وكذا المطيع ان أحرم ولو مان المطيع أو المطاع أو رجع المطيع فان كان بعد  
 امكان الحج سواء أذن له المطاع أم لا كما أنه كلام المجموع خلافا لما يرويه كلام الروضة استقرار الوجوب في ذمة  
 المطاع والا فلا وجوب قبول المطيع خاص بالمصوب خلافا لما يرويه كلام الحارثي فلو تطوع آخر عن ميت  
 بفعل حجة الاسلام لم يجب على الوارث قبوله لانه الاستقلال بذلك من غير اذن كما مر ولو كان له مال ولم يعلم به أو  
 من يطعمه ولم يعلم بطاعته وجب عليه الحج اعتبارا بما في نفس الامر وما استشكله الشيخان من انه معلق  
 بالاستطاعة عقولا استطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة يمكن الجواب عنه بان استطاعة اما استطاعة بالنسبة  
 للمباشرة وهذه مستتمة مع الجهل واما بالنسبة للاستقرار وهي غير متتمة ومع ذلك فلا اثم عليه لعدم اه شرح  
 مخرج وقوله لم يرجع أي لم يجزله الرجوع حتى لو رجع وترتب على رجوعه امتناع المطيع من الفعل يبين

فضلت عمار في النوع  
 الاول (غير مونة عياله  
 سفر) لانه اذا لم يفرقهم  
 يمكنه تحصيل مونتهم ولو  
 امتنع من الانابة والاستحجار  
 لم يجبره الحاكم عليه ولا  
 ينب ولا يستاجر عنه لان  
 معنى النسك على التراخي  
 ولانه لاحق فيه لغير بخلاف  
 الز كما يخرج بسفر مونة  
 يوم الاستحجار فيعتبر كونها  
 فاضلة عمار وقولي بالجرة  
 مثل أي ولو أجرة ماش فيلزمه  
 ذلك بحدوده عليها اذا مشقة  
 عليه في مشى الاجير بخلاف  
 مشى نفسه (أو) بوجود  
 (مطيع نفسك) بغضاً كان  
 من أصل أو فرع أو اجنيا



عصيان واستقرار الحج في ذمته اه ع ش عليه (قوله بذلك) أي بد المتطوع المعضوب بذلك أي بان  
يؤدي عنه التسك أم لا وقوله فيجب عليه سؤاله تفرغ على قوله أم لا وإذا كان المسؤول الولد لا يجب عليه الإجابة  
وعبار شرح مر ولا يلزم الولد طاعته بخلاف اعتاقه لعدم الضرر على والدهنا بامتناع ولده من الحج عنه  
أذ هو حق الشرع فإذا عجز عنه لم يأنم ولم يكاف به بخلافه ثم فانه الحق الولد وضرره عليه فاشيه النفقة فانه في  
المجموع انتهت (قوله إذا توسم) أي ظن أو توهم وفي الحديث لا تقوم الساعة حتى يكون الحج للمالوك تنزهها  
ولا اغنياء متجرا والفقراء مسئلة اه برماوى (قوله بشرطه) الظاهر رجوعه لكل من مسئلة الاجارة والمطيع  
فان من تأمل أحكام الباب علم ان الشروط المتدرجة تحت هذه العبارة لا تختص بالمطيع ولم أر من الخواشي  
من نبه على هذا تأمل (قوله موثوقا به) بان يكون عدلا والالم تصح الاستنابة ولو مع المشاهدة لان نية لا يطالع عليها  
وبهذا يعلم ان هذا شرط في كل من حج عن غيره باجارة أو جملة كذا في حاشية الايضاح للشارح اه سم على  
ج (قوله أيضا موثوقا به) أي عدلا وانظر هل المراد في نفس الامر حتى لو ج بالاستنابة وتبين انه عدل تبين  
الصحة الظاهر نعم لكن عموم قوله فلا استناب غير موثوق به لا يصح يقتضي عدم الصحة مطلقا الا ان يؤول بظاهرها  
وانظر عكسه أيضا بان استناب مستورا فبان فاسقا اه شورى (قوله أدى فرضه) أي ولو نذرا اه شورى  
(قوله وكون بعضه غير ماش) بشرط هذا الشرط أيضا في المطيع اذا كان امرأة كما صرح به ج فقال نعم  
لا يلزمه الاذن لفرع أو أصل أو امرأ ماش اه وقوله ولا معولا على الكسب أو السؤال هذان الشرطان  
يجريان في الاجنبي أيضا خلافا للصنيع الشارح وعبارة ج ولا يلزمه الاذن لقريب أو اجنبي معول على  
كسب أو سؤال انتهت وفي سم مائه قوله ولا معولا على الكسب أو السؤال خصه ببعض كما هو قضية  
منه لكن قال شيخ الاسلام الشارح ان المتجسس هو ظاهر كلام الروضة ان الاجنبي كذلك واعتمده مر  
(قوله غير ماش) وكذا مواليته وان لم تكن بعضا كما اقتضاه نص الام على ان المرأة القادرة على المشي لو أرادت  
الحج ماشية كان لوليها منعها من المشي فيما لا يلزمها وافهم كلامه ان البعض اذا كان ماشيا وان لم يكن معولا على  
الكسب أو السؤال أو كان معولا على الكسب أو السؤال وان لم يكن ماشيا لا يجب قبوله لكن الشيخان انما  
ذكراه في انضمام المشي اليه وهو ليس للتقييد بل الواو فيه معنى أو اه برماوى وقوله وكذا مواليته عبارة ج  
نعم لا يلزم الاذن لأصل أو فرع أو امرأة ماش الى أن قال مع ان لولي المرأة منعها من المشي فلم يعتد بطاعتها انتهت  
وفي سم مائه (فرع) لو أراد شخص الحج عن غيره ماشيا فلا يبيعه منعها من قرب المسافة كما يؤخذ مما مر  
أول الباب وقول ابن العماد وابن المغيرة ليس له المنع ينبغي حمله على ما اذا كان أجيرا لولي المرأة وزوجها منعها  
من الحج ماشية وان قدر كماله فلا يجب القبول بيدها الطاعة ولو لوليها أو زوجها كذا في حاشية الايضاح لشيخنا  
وفي شرح الارشاد له وبسته ثنى أيضا مواليته وان لم تكن بعضا كما اقتضاه نص الام على ان المرأة القادرة على المشي  
لو أرادت الحج ماشية كان لوليها منعها فيما لا يلزمها اه انتهت (قوله ولا معولا على الكسب أو السؤال) عبارة  
شرح مر ومتى كان الأصل وان علا أو الفرع وان سفل ماشيا أو معولا على الكسب أو السؤال ولو را كذا أو  
كان كل منهما من الاجنبي مغررا بنفسه بان يركب مفازة لا كسب بها ولا سؤال لم يلزمه قبول في ذلك المشقة  
منه من ذكر بخلافه شي الاجنبي والكسب قد ينقطع والسائل قد يمنع والتغريب بنفسه حرام انتهت (قوله  
الا ان يكسب في يوم الحج) راجع لقوله ولا معولا على الكسب فكان عليه ذكره بحجبه كما صنع ج (قوله لا بوجود  
مطيع بمال) عبارة أصله مع شرح ج ولو بذل لولاه أي فرعه وان سفل ذكر كذا أو أتى أو والدعوان علا  
كذلك أو اجنبي مالا لا لاجر فلن حج عنه لم يجب قبوله في الاصح لما في قبوله المالم من المنة ومن ثم لو أراد الأصل  
أو الفرع العاجز أو القادر استجار من حج عنه أو قال له أحدهما استأجر أو أأدفع عنك لزمه الاذن في الاولى  
والاستجار في الثانية كما يشتهى في الحاشية لانه ليس عليه مع كون البذل من أصله أو فرعه كبر منة فيه بخلاف

أي بذلك أم لا فيجب سؤاله  
إذا توسم فيه الطاعة  
(بشرطه) من كونه غير  
معضوب موثوقا به أدى  
فرضه وكون بعضه غير ماش  
ولا معولا على الكسب أو  
السؤال الا ان يكسب في  
يوم كفاية أيام وسفره بدون  
مرحلتين (لا) بوجود  
(مطيع بمال) الاجرة فلا  
يجب الانابة به لعظم المنة  
بخلاف المنة في بذل الطاعة  
بنفسك بدليل ان الانسان  
يستغف عن الاستعانة  
بمال غيره ولا يستغف  
عن الاستعانة ببسده في  
الاشغال وقول يدينو بين  
مكة مرحلتان مع قول  
بشرطه من زيادتي وتعبه  
بما ذكره من تعب  
بما ذكره



بذله له يستأجره هو به عن نفسه أخذ من قولهم إن الإنسان يستكشف الاستعانة بحال الغير وإن قل دون بدنه  
 ولا شك أن أجيره كبذنه انتهت وقوله ومن ثم لو أراد الأصل الخنجر ما لو أراد الاجنبي أن يستأجر من يحج عنه أو  
 قال له استأجر وأنا أدفع عنك فلا تلزمه اجابته في الصورتين لأن في ضمنه تقليده منته المال اهـ من شرح م  
 والرشيدى عليه والله أعلم وفي المصباح نكفت من الشيء نكفاً من باب تعب ومن باب قتل اغتواست نكفت ذا  
 امتنعت أفتة واستكباراً \* (خاتمة) \* فيها مسائل كثيرة تنفع في هذا البحث قال في الروض وشرحهما نصح فصل  
 يجوز أن يحج عنه بالنفقة وهي قدر الكفاية كما يجوز بالاجارة والجمالة وذلك بأن يقول حج عني وأعطيك النفقة أو  
 وأنا أنفق عليك واغتفر فيها جهاتها لانه ليس اجارة ولا جمالة وانما هو أرزاق على ذلك كما رزق الامام وغيره على  
 الاذان ونحوه من القرب فهو تبرع من الجانبين ذلك بالعمل وهذا بالرزق بخلاف الاجارة والجمالة فان استأجره  
 بالنفقة كان قال استأجرتك للحج بنفقة أو حج عني بهالم يصح لجمالة العوض والاستتجار فيما ذكره ضريان  
 استتجار عين واستتجار ذمة فالاول كاستأجرتك للحج عني أو عن مبيتي هذه السنة ولو قال لحج بنفسك كان تأكيذاً  
 فان عين غير السنة الاولى لم يصح العقد كاستتجار الدار للشهر القابل وان أطلق العقد عن تعيينه بالسنة الاولى  
 صح وحمل على السنة الحاضرة فهي المعتبرة للمعين والحمل اذا كان يصل الى مكة فيها فان كان لا يصل مكة الا  
 لسنتين فأكثر فالاولى من سني امكان الوصول هي المعتبرة لذلك ويشترط لصحة قدرة الاجير على الشروع في  
 العمل فلا يصح استتجار من لم يمكنه الخروج لمرض أو خوف أو نحوه مما لا يجوز عن المنفعة ويشترط للصحة أيضاً  
 اتساع المدة للعمل فلا يصح الاستتجار اذا بقي من المدة ما لا يسع ادراك الحج لذلك ولو انتظر وأخرج القافلة  
 التي يخرجون معها من بلد الاجارة بعد الاستتجار حال الخروج المعتاد لم يضر ضرورة السفر معها والمكي ونحوه  
 ممن يمكنه ادراك الحج في سنة اذا أحرمت في أشهره يستأجر في أشهر الحج ولو في أول شوال لم يمكنه من الاحرام في  
 الحال بخلافه قبلها اذا حاجته به الى ذلك فيكون في معنى شرط تأخير التسليم والثاني كقوله ألزمت ذمتك تحصيل  
 حجة ويجوز الاستتجار في الذمة على المستقبل من الاعوام كسائر اجارات الذمة فلو عجله عن السنة المعينة زاد خيراً  
 بتعجيله براءة ذمة الحجج عنه وان أطلق الاستتجار حمل على السنة الحاضرة كما مر في اجارة العين فيبطل ان ضاق  
 الوقت ولا يشترط قدرته على السفر فلا يقدح عجزه لمرض أو خوف لا مكان الاستتابة في اجارة الذمة وان قال  
 ألزمت ذمتك للحج بنفسك ففي صحة الاجارة تردد المعتمد ما في الاصل هنا عن البغوي وغيره انها تصح وان  
 لا يستتجب فتكون اجارة عين وقال الامام بطلانها وتبعه الاصل في باب الاجارة لان الدينية مع الربط بعين  
 يتناقضان كن أسلم في ثمة بستان بعينه وأجيب بأن الحج قربة واغراض الناس في عين من يحصلها متفاوتة لانه  
 قد يستأجر فاسقاً ويخرج به عن العهدة شرعاً والسلم اذا أطلق حمل على الجيد وفي الجواب نظر \* (فرع) \* يشترط  
 معرفة الماقدن اعمال الحج فلو جهلها أحدهما لم يصح العقد كسائر الاجارات واعماله أركاناً وواجباته وسننه  
 فيشترط معرفة الجميع لانه معقود عليه حتى يخط التفاوت من المعنى لما فوته من السنن كما صرح به الماوردي  
 وغيره ولا يجب في العقد ذكر الميقات الذي يحرم منه الاجير فيحمل عند الاطلاق على الميقات الشرعي للجمع ج  
 عنه لان الاجارة تقع على حج شرعي والحج الشرعي له ميقات معهود شرعاً وعرفاً فانصرف الاطلاق اليه فلم انه  
 لا يشترط تعيين الميقات وان كان في الطريق ميقتان وبه صرح الاصل وسيأتي انه اذا عدل عن الميقات المتعين  
 الى غيره جاز ان كان مثله أو أطول منه وليبين وجوبه في الاجارة لتسلك انه اقراداً وتجمع أو قران لاختلاف  
 الغرضين \* (فرع) \* لو قال المنيب من حج عني أو أول من حج عني فله مائة درهم فمن حج عنه ممن سمعه أو سمع  
 من أخبره عنه استحقها لانه اجارة ولا جمالة تجوز على العمل المجهول فعلى المعلوم أولى فان أحرمت عنه اثنتان  
 مرتباً استحق الاول المائة فان أحرمتها أو جهل السابق منهما مع جهل سبعة أو بدونه وقع حجها معهما ولا شيء  
 لهما على القائل اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر فصار كمن عقد نكاحاً أختين بعهدة واحد وسكنوا معاً لم يسبق



أحدهما نسي قال الزركشي فيجعله الوقف حتى يتذكر ويحتمل أن تكون كالتين قبلها انتهت بقياس قطارته  
 ترجيح الأول ولو كان العوض مجهولا كلف قال من حج عنى فله عبد أو ثوب أو دراهم وقع الحج عنه بأجرة المثل  
 \* (فرع) \* يشترط في الجارة العين أن توجد حال الخروج لأن عليه الاشتغال بعمل الحج عقب العقد والاشتغال  
 بشراء الزاد ونحوه يتزل متزلة الخروج فإن لم يشرع الجير في الحج من علمه لعذر أو غيره أنه سجدت الجارة لقوات  
 المقصود فلو حج عنه في العام الثاني قال القاضي مرة لا يقع عنه وقال أخرى يقع عنه لأنه أمره أن يحج عنه وقد حج  
 عنه أي ولكنه أساء وذكروا الثاني الشيخ أبو حامد الدارمي ومضى آخر أجير ذمة الشروع في الحج عن العام  
 الذي تعينه أنه لا ارتكابه محرما وثبت الخيار في الفسخ على التراخي للمعصوب وللعتق بالاشتجار عن الميت  
 لتأخر المقصود فإن شاء فسخ الجارة وإن شاء أخر الحج الجير في العام الثاني أو غيره ما من استؤجر بمال  
 الميت فأن الجير الحج عن العام فيعمل في البيع وعدمه بالصلحة فإن كانت المصلحة في الفسخ لخوف افلاس  
 الجير أو غيره فلم يفعل ضمن ولو استأجر المعصوب من حج عنه ومات أو وصى الميت باستئجار رجل واستؤجر  
 عنه الرجل في النعمة فأن الجير فيها الحج عن عامه لم يفسخ عقد الجارة إذا لم يرث للوارث في الأجرة في الأولى  
 وبه فارق ثبوت الرد بالعيب ونحوه والوصية مستحقة الصنف إلى الجير في الثانية وقد تقدم أنه إذا أجاز الجير  
 النعمة بأنهم وهو المعتمد وهو قول الجمهور كما أنه كلام الأصل وصرح به غيره \* (فرع) \* إذا انتهى الجير  
 الحج إلى الميقات العين وأحرم عن نفسه بعمرته أو أتم أحرم للمستأجر بالحج ولم يعد إلى الميقات مع حجته عنه  
 للاذن ولزمه دم لاساءته بترك الأحرام به من الميقات ولا يجبر الحط لما فوته بالدم بل عليه أن يحط بتفاوت  
 ما بين مجتنبين أن يستأنس من بلد الجارة أحرم باحداهما من الميقات والأخرى من مكة لأن الدم حق الله تعالى فلا  
 يجبر به الحط الذي هو حق الآدمي كافي التعرض للصيد المأ كول فلو كانت أجرة الحج الأولى مائة والثانية  
 تسعين يحط عشر المسمى لأن التفاوت بالعشر وما ذكر في ذلك من وقوع الحج عن المستأجر فيه اشكال ساذ كره  
 مع جوابه بما فيه في \* (فرع) \* وان استأجر للأفراد فترن ومضى عاد إلى الميقات محرما أو حلالا وأحرم منه لم  
 يحط من الأجرة شيء إذا يلزمه دم لقطع المسافة من الميقات محرما أو حلالا أو حلالا وأحرم منه لم  
 الجير الميقات المتعين غير محرم ثم أحرم للمستأجر ولم يعد إليه لزمه دم ويحط التفاوت كما سبق في الفرع قبله وإن  
 عاد إليه لم يلزمه دم ولم يحط شيء كما سبق أيضا ويعتبر في قدر التفاوت مع الفرائض وأعمال النسك المعلومين مما  
 يأتي بعمام في قوله أن يستأنس من بلد الجارة تفاوت الفرائض في الجزوة أي الحشونة والسهولة لتفاوت السير  
 بهما فالأجرة في مقابلة الجميع ولا يمنع اعتبار الفرائض مع صرف العدل فيهما لفرسه كان جاوز الميقات بعمرته كما مر  
 لأنه يريد تحصيل نسك المستأجر إلا إذا أراد الرجوع مرة في أثناء سفره ولو عدل عن الميقات المتعين إلى ميقات مثله  
 في المسافة أو أبعد منه فيها كما فهم بالاولى جاز فلا يلزمه دم ولا يحط بخلاف ما إذا كان أقرب منه كما فهمه كلامه  
 كامله وصرح به البغوي والقرابي لكن في المذهب والتمه والشامل والبيان وغيرها أنه طعم بالجواز وعدم  
 لزوم شيء لأن الشرع أقام بعض المواقف مقام بعض قال في المهمات وما ذكره هو لا عن مناف التبعين الذي نحن  
 فرع عليه ثم فرع على ذلك كلامه عن الطبري شارح التنبيه وان استأجر شخص الاتقي منسوب إلى الاتقي  
 وهي النواحي وقاله الاتقي بضم الهمزة وفتحها وهو من مسكنه فوق الميقات الشرعي أو قبيل يجر من مكة  
 أو من مكان أقرب إليها من الميقات الشرعي لم يصح العقد لحرمته بجارة الميقات بالأحرام على مرئيه النسك لكن  
 لو أحرم عنه من ذلك مع جارة المثل وتخصيصه الجير بالاتقي من تصرفه وقضيته أنه لا يجري في المكى وليس  
 كذلك بناء على ما مر أن العبرة بميقات المستأجر ولهذا لو استأجر آفاقا مكيا التمتع لزمه دم ولا تنظر إلى كون الاتقي  
 به مكيا نقله في المهمات عن المحب الطبري واستأجره ليجرم من ديرة أهله من شوال أو ما شيا أحرم من الميقات  
 في الأولى أو في ذى الحجة في الثانية أو أحرمها كافي الثالثة واستأجر مليا أتى عنه بنسك فاني به لكن ترك ما مورا



بوجوبه كترك الرمي أو المبيت أو طواف الوداع لم يمتدح وخطا تفاوت لترك ما أمر به وما ذكره كصله  
 في مسئلة المشي صحيح في المجموع خلافه وهو المعتمد ولو ترك ما هو الواجب عندما كترك طواف القدوم خطا  
 بقسطه من الاجرة نقلة المأوردى عن أصحابنا ولا يحط الاجرة تفاوتاً ان ارتكب محظوراً كلبس وقلم لانه لم ينقص  
 شيئاً من العمل قال الدارمي فلو قال له حج عني وتطيب والبس ففعل فالدّم على الاجير وان شرطه على المستأجر  
 ولا تفسد به الاجارة وقياس ما مر انه ان شرط ذلك فيها قصدت ويحتمل خلافه \* (فرع) \* لو استأجره للقران  
 فامثل فالدّم الواجب به على المستأجر كالأجر بنفسه لانه الذي شرط القران فلو شرطه على الاجير بطلت  
 الاجارة لانه جمع بين اجارة ويبيع مجهول لان الدم مجهول الصفة ولو كان المستأجر للقران معسراً فالصوم  
 الذي هو بدل الدم على الاجير لان بعضه هو الايام الثلاثة في الحج والذي في الحج من ماله هو الاجير قال في الاصل  
 كذا في التهذيب وفي التمهيد وكالاجرة عن الصوم والهدى فيبقى الواجب في ذمته ولا يحط بشئ من الاجرة  
 لانه لم ينقص شيئاً من عمله فان خالف من استأجره للقران فافردوهى اجارة عين انفسخت في العمرة اذا جاوز  
 تأخير ما لعمل فيها عن الوقت المعين فيحط ما يخص العمرة من الاجرة أو وهى اجارة ذمة فلا تنسخ في شئ ولا شئ  
 عليه لانه زاد خيراً ولا على مستأجره لانه لم يقرن لكن ان لم يعد للعمرة الى الميقات لم يمتدح والخطا كالمسبق وان تمتع  
 بدل القران وهى اجارة عين انفسخت العقد في الحج لو وقع في غير الوقت المعين فيحط ما يخصه من الاجرة ولو كانت في  
 الذمة ولم يعد للحج الى الميقات فالدّم الواجب بترك الاحرام بالحج من الميقات والخطا كالمسبق فيعيان عليه وأما دم  
 التمتع فعلى المستأجر لتضمن أمره بالقران للدم نقلة الاصل عن أصحاب الشيخ أبي حامد ثم قال واستنبه ابن  
 الصباغ وغيره انه يجب ان لا يستأجره بدين سبب وجوب الدم الثاني غير سبب وجوب الدم الاول كما عرف أما اذا  
 عاد فلا يجب بشئ من ذلك وما ذكره في اجارة العين من انفساخها في الحج هو ما نقله الاصل عن اشارة المتولى وقال  
 انه قياس ما تقدم ومنع الزكشي القياس وفرق بانه ثم لما افردا نقض وقت العمرة بخلاف ما اذا تمتع فان وقت  
 الحج يذوان مضي بعضه وسبقه الى نحو ذلك الاذرى ونقل عن ابن كج والمأوردى والرويانى عدم الانفساخ  
 وانه زاد خيراً لانه افرد العملين لكن عليه دم المجاوزة وعلى المستأجر دم التمتع بدل دم القران كالأجر قال  
 وهذا هو الوجه \* (فرع) \* لو استأجره للتمتع فامثل فالدّم الواجب بالتمتع على المستأجر لما مر في استأجره  
 للقران ويأتى فيه ما مر ثم وان افرد بدل التمتع والاجارة اجارة عين انفسخت في العمرة لقوات وقتها المعتبرين  
 أو وهى اجارة ذمة كالمسبق أى فلا تنسخ الاجارة لكن ان لم يعد للعمرة الى الميقات لزمه الدم والخطا وان قرن  
 وعدد افعال النسكين فقد زاد خيراً لانه أحرم بالنسكين من الميقات وكان مأموراً بان يحرم بالحج من مكة فلا شئ  
 عليه ولو اقتصر على افعال الحج خطا تفاوت وعليه دم نقصان الافعال وقيل لا خطا ولا دم عليه وظاهر كلام  
 المصنف كاصله ان المراد بتعدد الافعال ان يأتى بطوافين وسعيين وهو مانص عليه الشافعى وغيره كما قاله  
 الاذرى وغيره فمأزعه الاسنوى من ان ذلك ليس مراد ابل المراد تجديد العود الى الميقات لانه لا يسقط الدم عن  
 القارن على الصحيح مر دو ذلك ولان في سقوط الدم بعود القارن خلافاً والمذهب سقوطه عنه وما هنا لا خلاف  
 في سقوطه عن الاجير فالوجه ما تقدم لكن ان لم يعد الى الميقات لزم المستأجر دم لان ما شرطه يقتضيه \* (فرع)  
 وان استأجره للأفراد فقرن وهى اجارة عين وقعا أى الحج والعمرة للاجير وانفسخت فيهما ما هما لانهما  
 لا يفترقان لاتحاد الاحرام ولا يمكن صرف ما لم يأمر به المستأجر اليه قال في المجموع ومحل وقوعهما للاجير ما اذا  
 كان المجموع عنه حيا فان كان ميتاً وقع له بلا خلاف نص عليه الشافعى والأصحاب قالوا لانه يجوز ان يحج عنه  
 الاجنبى ويعتمر من غير وصية ولا اذن وارث بلا خلاف كما يفتى دينه ولو كانت الاجارة في الذمة فيقعان  
 للمستأجر لبقاء الاجارة والدم والخطا كالمسبق فيعيان على الاجير الا ان يعدد الافعال فلا يجب عليه شئ منهما  
 وان تمتع بدل الأفراد في اجارة العين وقد أمر بتأخير العمرة انفسخت الاجارة في العمرة ولو وقعها في غير وقتها



فيحط ما يخصها من الاجرة نعم ان أتى بها عنه بعد فراغ الحج فلا انفساخ فليحمل الانفساخ فيها على الانفساخ  
 ظاهر او على الانفساخ في العمرة التي قدمها وما قاله قيده في المجموع بما قد به مسئلة القران السابقة من  
 كون المجموع عنه جبا الحزان أمر بتقدمها أو كانت الاجارة في الذمة لم تنفسخ ولكن ان لم يعد الى الميقات  
 فالدم والخط كما سبق فيجبان عليه وتسمعوا في قولهم وأمر بتقدمها لان تقدمها لا يأتي في الافراد وقد نبه عليه  
 الزركشي ثم قال فليؤول أمره بتقدمها تقدمها على أشهر الحج ليكون ذلك اقرارا على وجهه وتكون صورتها  
 ان يأتي بها الاجير في أشهر الحج ليتصور لزوم الدم وبما قررهنا وفيما مر علم ان العدول عن الجهة المأمور  
 بها الى غير هال لا يقدح في وقوع النسيك عن المستاجر على ما مر وأورد أنه يجوز أن يقال اذا خالف لم يقع المأثم به  
 عن المستاجر لعدم تناول الاذن له كافي مخالفة الوكيل موكله وأجاب الامام بان مخالفة المستاجر في ذلك  
 كخالفه الشرع فيما لا يفسد بها لانه لا يحصل النسيك لنفسه بل لله تعالى قال الراقي ولأن أن تقول لا تسلم  
 أنه لا يحصل لنفسه بل يحصل لغيره يخرج نفسه عن عهدة الواجب وللفعل المخرج كقياسات مخصوصة بعضها أفضل  
 من بعض فليراع غرضه فيه ثم الفرق ان مخالفة الشرع فيما لا يفسد بها يستحيل وقوعه معها اغير  
 المباشر وقد أتى به لنفسه بخلاف مخالفة المستاجر اذا ضرورة فيها الى وقوعه عنه مما بل يمكن صرفه للمباشر  
 على المعهود في نظائره واجيب بان تحصله لغرض ان يخرج نفسه عن العهدة انما يعد من الانتفاعات الاخرى  
 وان كان فيه امتثال أمر الشارع عاجلا بدليل أن الله تعالى جعل مثل هذه الانتفاعات قسمة للانتفاعات  
 العاجلة في حق قوله ان هؤلاء يحبون العاجلة وبان الراقي نفسه قدم انه لو عين الكوفة لأحرام الاجير  
 فاورزها غير محرم لزمه دم الحاة للميقات الشرطي بالشرعي \* (فرع) \* جماع الاجير قبل التحلل الاول  
 مفسد للحج وتنفسخ به اجارة العين لا اجارة النعمة لانها لا تختص بزمان بخلاف اجارة العين كما مر لكن  
 ينقلب الحج فيها للاجير لان الحج المطلوب لا يحصل بالحج الفاسد فانقلب له كالأمر به شراء شيء بصفة  
 فاشتراه بغيرها يقع للمأمور بخلاف من ارتكب محظورا غير مفسد كطبيع المعصوب اذا جامع فسد حجه وانقلب  
 له وكذا قضائه أي الحج الذي أفسده يلزمه ويوقع له كجبه الفاسد وعليه ان يضي في فاسده وعليه الكفارة وعليه في  
 اجارة النعمة ان يأتي بعد القضاء عن نفسه بجم آخر للمستاجر في عام آخر أو يستنيب من يحج عنه في ذلك العام  
 أو غيره لتبرأ ذمته عن حج المستاجر وللمستاجر فيها الخيار في الفسخ على التراخي لتأخر المقصود وهذا اذا كانت  
 الاجارة من معصوب أو متطوع بالاستئجار عن ميت فان كانت من مستاجر عن ميت من ماله روعيت المصلحة  
 في الفسخ وعدمه كما سبق نظيره \* (فرع) \* اذا صرف الاجير بعد الاحرام عن المستاجر الحج الى نفسه ووطن انه  
 انصرف اليه لم ينصرف لان الاحرام من العقود اللازمة فاذا انقضى على وجهه لا يجوز صرفه الى غيره ويستحق  
 المسمى ببقاء العقد واذا مات الحاج عن نفسه أو غيره أو تحلل لاحصار في اثناء الاركان فيهما لم يطل ثوابه اذ  
 لا تصير منه بخلاف ما لو افسده بجماع لكن لا يني عليه كالصوم والصلاة بل يجب الاجحاج من مال المجموع عنه  
 ان كان قد استقر في ذمته فان كان الحاج عن غيره أجير عيّن انقضت الاجارة أو أجير نعمة فلا تنفسخ بل لورثة  
 الاجير الميت وللأجير المحصور ان يستاجر وامن يستأنف الحج من علمهم عن المستاجر له ان أمكن في ذلك العام  
 ابقاء الوقت والاثبت الخيار للمستاجر كما مر ومتى انقضت الاجارة بموته أو احصاه فان كان ذلك بعد الاحرام  
 لا قبله استحق القسم من المسمى من ابتداء السير لانه عمل بعض ما استؤجر عليه مع تحصيله بعض المقصود بخلاف  
 ما قبل الاحرام لانه لم يحصل شي من المقصود فاشبهه ما لو قرب الاجير على البناء الا لا تمن موضع البناء ولم يبين  
 ووقع ما أتى به الاجير للمستاجر اذا لا تصير منه وان مات بعد الفراغ من الاركان وقيل تمام الاعمال لم يطل  
 الاجارة بل يحط الاجير قسما بقيمة الاعمال كالأحصر به تمام الاركان وقيل تمام الاعمال وتقدر عليه الاتيان  
 به كما علم ذلك مما مر وتخير البقية بدم على الاجير كما نقله الاصل عن التمهة الذي قاله البغوي انه على المستاجر  
 ونقله عنه الزركشي ومرو به وهو المعتمد والموافق لما ذكره المصنف كماله في قوله ودم التحلل من الاحصار الواقع



قبل تمام الاركان على المستاجر لوقوع التسلكه مع عدم اساءة الاجير وان حصل القوان للجمع مع الاحصار  
 أو بلا احصار كان تأخر عن القافلة انقلب الحج للاجير كما في الافساد بجامع أنه مقصر ولا يثني له على المستاجر  
 لأنه لم يتفجع بما فعله \* (فرع) \* يصح استئجار من لم يحج في النية فيحج عن نفسه ثم عن المستاجر في سنة أخرى  
 لا في اجارة العين لانهم اتعين للسنة الاولى فن عليه فرض الحج لا يجوز أن يحج عن غيره كما صرح به الاصل والعمرة  
 كالْحج فيما ذكر وان استؤجر الحج من عليه عمرة أو بالعكس أي استؤجر للعمرة من عليه حَجَّ جازاً لا مانع  
 فان قرن هذا الاجير في الصورتين للمستاجر وقع للاجير لان نسكى القران لا يفترقان لاتحاد الاحرام ولا يمكن  
 صرف مال يامره المستاجر اليه وقيد في النجوع بما قيد به مالم فيما لو استاجر للافراد فقرن أو تمتع فان قرن  
 للمستاجر ولنفسه بان احرم بما استؤجر له للمستاجر وبالاخر لنفسه أو احرم بما استؤجر له عن المستاجر  
 وعن نفسه وقعا أي ما أتى به في الاولى وما أتى به في الثانية جميعاً عن نفسه مالم آتوا لان الاحرام لا ينقضي عن  
 اثنين وهو أولى من غيره فانقضى لنفسه ولا اجرة له على المستاجر لأنه لم يتفجع بما فعله وكذا من احرم بالنسكين أو  
 بأحدهما عن اثنين استجراه لذلك أو امرأته يقع له ذلك ولا اجرة له ولو استأجره اثنان في النية ليحج عنهما  
 أو امرأته بلا اجرة أو حرم عن أحدهما مالم يصره لمن شاء منهما قبل التلبس بشئ من أفعال الحج ذكر ذلك في  
 المجموع ولو استاجر المصوب لغرضه أداء أو قضاء ونذره رجلين بان استأجرهما ليحجاً عنه في سنة واحدة أحدهما  
 حجة الاسلام أو حجة القضاء والاخر حجة نذر أو أحدهما حجة اسلام والاخر حجة قضاء جازاً لما قيل من تعجيل الحج  
 ولان غير حجة الاسلام لم تتقدمها حجة النذر لم تتقدم حجة القضاء \* (فرع) \* لو أحرم شخص يحج تطوعاً أو أحرم  
 الاجير عن المستاجر يحج فرض أو تطوع ثم نذر بحاقبل الوقوف لا بعده انصرف الحج الى النذر لتقدم الفرض  
 على النفل وفرض الشخص على غيره بخلاف نذره له بعد الوقوف لا ينافيه بمظن اركان ما فواه نعم ان أمكنه العود  
 اليه أي الوقوف وعاداً فظاهر انصرافه الى النذر كما ينصرف الى الفرض فيما لو كمل المحرم بعد الوقوف والوقت  
 باق فعاد اليه ولو أحرم عن نفسه اجير العين أو اجير النية بتطوع لم ينصرف الى المستاجر لانا انما تقدم واجب  
 الحج على نفيه لوجوبه وأما استحقيقه على الاجير فليس لوجوبه \* (فرع) \* قال في المجموع قال الماوردي لو  
 استأجره لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لم يصح وأما الجعالة عليها فان كانت على مجرد الوقوف عند قبره  
 ومشاهدته لم تصح لأنه لم تدخله النيابة أو على الدعاء عنده صحت لان الدعاء تدخله النيابة ولا تضر الجهالة به  
 انتهت عبارة الروض وشرحه بالحرف وفي التحفة للحج مائة وسباني في الاجارة انها لا تصح على زيارته صلى  
 الله عليه وسلم سواء أريد بها الوقوف عند القبر المكرم أو الدعاء ثم لعدم انضباطه وقضيته انه لو انضبط كان كتبه  
 له بورقة صحت وهو متجه وأما الجعالة فلا تصح على الاول لأنه لا يقبل النيابة بل على الثاني وعليه لو جاءه بجاعة على  
 الدعاء ثم صرح فاذا دعي لكل منهم استحق جعل الجميع لتعدد الجماع عليه وان اتخذ السير اليه كما لو استجمل  
 على رداً بقين لئلا من موضع واحد ويشهد لذلك نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على ان من مر بمقتاضين فقال  
 لذي التوبة ان أصبت بهذا السهم قلت دينار فاصاب استحقه وحسبت له الاصابة وما كان له عليها مع اتحاد عمل  
 ولا ينافي مالم كان ميتان بشير فاستجبه على ان يقرأ على كل ختمه لزمه ختمتان لان لفظ القرآن مقصود فلا شرط  
 تعدده وجب بخلاف لفظ الدعاء ولتفاوت ثواب القراء وتوقعها الميت بتفاوت الخشوع والتدبر فلم يمكن  
 التداخل فيها فتأمل اهـ بالحرف والله أعلم بالصواب

\*(باب الواقيت)\*

جميع ميقات وهو لغة الحد وشرعاً هنا من العبادة ومكانها مطلقاً عليه حقيقى الاضمن يخص التوقيت بالحد  
 بالوقت فتوسع اهـ في المختار الوقت معروف والميقات الوقت المضروب للفعل والميقات أيضاً الموضع يقال  
 هذا ميقات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه وتقول رقبته بالتخفيف من باب وعده فهو موقوف اذا بين له

\*(باب الواقيت)\*

لنسل



وقتا انتهى ومنه يعلم ان اطلاق الميعات على الزمان والمكان انمى أيضا (قوله زمانا ومكانا) منصوبان على التمييز لكن كون الاول غير المواقف حقيقة واما الثاني فجازا وحقيقة عرفية تأمل (قوله أى الاحرام به) الاول بقاء المتن على ظاهره لان الاصل عبر فقال وقت احرام الحج شوال المح فاعترضه ج فقال فان قلت اذا كان غير الاحرام من بقية الاعمال مثله في التوقيت بذلك بالنسبة لمنع تقدمه فلم اقتصر عليه قلت لانه المختلف فيه كما علمت بخلاف غيره ولانه يفهم من منع تقدم الاحرام منع تقدم غيره بالاولى لانه تبع له وبهذا يظهر اندفاع الاعتراض عليه بان الاقتصار على الاحرام موهوم اه لكن سيأتي ان الطواف والسعي والخطا لا آخروا لوقتها فيبتدئ ويل الشارح متعين لان الذي يوقت بالوقت المذكور انما هو الاحرام واما الاعمال ففيها تفصيل وهذا بالنسبة للتأخير عن الوقت المذكور واما بالنسبة لتقديم عليه فلا احرام وسائر الاعمال على حد سواء كما هو ملحظ ج تأمل (قوله من اول شوال) أى من غروب شمس اول ليلة منه ولا ينقلب لوسافر الى بلد مطلقه يخالف لم ير الهلال فيه على الوجه الوجهي يسمى شوالا لان قبائل العرب فيه كانت تشول فيه أى تبرح عن مواضعها وقبل لان السباع كانت تشول فيه اه برماوى (قوله في غيره) اما اذا احرم به فيه فينعتد بحجوان لم يتمكن من ايقاع بعض الاعمال في الوقت كان أحرم به ليلة النحر وهو بمصر فانه ينعتد بحجاء ويطالع الفجر يفوته وحيث يفتتح العمل به مرة وهذا على معتمد مر الا ترى في باب الاحرام بخلاف ماله هناك انه ينعتد مرة في هذه الحالة اه شيخنا ح ف وج هنا جرى على ما جرى عليه مر فيما سيأتي فقال ويصح الاحرام بالحج ليلة النحر وان علم انه لا يدرك عرفة قبل الفجر فاذا فاته تحلل بما ياتي اه أى بعمل عرفة (قوله لان الاحرام شديد التعاقب والزوم) جواب عما يقال كان القياس البطلان لان العبادة لا تنعتد في غير وقتها (قوله شديد التعاقب والزوم) بدليل ان الحرم لا يقدر على الخروج منه حتى لو أفسده لا يخرج منه بالفساد بخلاف بقية العبادات اذا أفسدها الشخص خرج منها فلم تكن شديدة التعاقب فذلك لكونها في غير وقتها لم تنفد أصلا اه شيخنا وبدليل انعقاده مع الجماع المفسد أى على وجه ضعيف والصحيح عدم انعقاده كما سيأتي في باب الاحرام اه حل (قوله وهو العمرة) تفسير لما قاله جاربه على غير من هي له لان القابل هو الوقت والمقبول هو العمرة فكان عليه الابرار والمعنى انصرف الى نسك يقبله الوقت وذلك النسك هو العمرة (قوله وسواء العالم بالحال والجاهل به) ويظهر انه لاحرمته على العالم في ذلك لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة بوجه ثم رأيت في المسئلة قولين لحرمة والكراهة وقد علمت ان الثاني هو الرابع اه ج وقوله لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة قد يقال تعمد قصد عبادة لا تحصل لا يتجه الا ان يكون متمتعاً لانه ان لم يكن تلاعباً بالعبادة كان شبيهاً به اه سم عليه وفيه نظر اه شورى (قوله بحرم بعمرة في غيره) اما لو كان حرمها بالعمرة فيه أى في وقت الحج ثم أحرم بالحج فان كان بعد الشروع في أعمال العمرة لم ينعتد الاحرام الثاني وان كان قبله انعقد الحج فيكون هذان صور القرآن كلياً في فصل الاركان (قوله ولها الايد) قيل انه اول من قول أصله وجب جميع السنن وقت الاحرام بالعمرة لان تقييده بالسنة وهم امتناع ايقاع أعمالها أو بعضها في سنة غير سنة احرامها قال شيخنا الزى ما فهمه الاصل هو المعتمد عند الشيخين والرابع عند مشايخنا ان يمتنع على من أحرم بالعمرة في سنة ثمان ايقاع شيء من أعمالها في سنة تسع متلاوانه ح وأجزأ عن عمرة الاسلام قال ويكون بعدهم في سنة احرامها كمن فاته الوقوف فتحلل بما ياتي عليه من أعمالها اه ما ترجمه وفي ان هذا هو كلام الاصل نظر لانه انما خص السنن بالاحرام لا بايقاع الاعمال فليحذر اه شورى وبعبارة البرماوى قوله وزمانها الايد قضية هذه العبارة انه لو أحرمها في عام ثم أخر أعمالها الى عام آخر جاز وهي طريقة الشارح والمعتمدان يمتنع عليه اذا أحرمها في عام ان يؤخر أعمالها الى عام الذي بعد فانه انتهت (قوله لوروده في أوقات مختلفة) علة تشرح مر لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات متفرقات في ذي القعدة أى في ثلاثة اعوام وانه اعتمر عمرة

زمانا ومكانا (زمانها الحج)  
أى الاحرام به (من) أول  
(شوال الى فجر) عيد (نحر)  
فلا أحرم به أو مطلقا  
(حلال في غيره انعقد) أى  
احرامه بذلك (عمرة) لان  
الاحرام شديد التعاقب  
والزوم فاذا لم يقبل الوقت  
ما أحرم به انصرف الى  
ما قبله وهو العمرة ويسقط  
بعملها عمرة الاسلام وسواء  
العالم بالحال والجاهل به  
وخرج زياتى حلال ماله  
أحرم بذلك محرم بعمرة في  
غيره فان احرامه يلغوا  
لا ينعتد بحج في غير أشهره  
ولا عمره لان العمرة لا تدخل  
على العمرة (و) زمانها  
(لها) أى العمرة أى  
للأحرام بها (الايد) لوروده  
في أوقات مختلفة في الصحيحين



في رجب كبروا ابن عمرو ان أنكرته عليه عائشة وانه قال عمرة في رمضان تعدل حجة وفي رواية لهما اجتماع  
 وروى انه اعتمر في رمضان وفي شوال فدللت السنة على عدم التأنيث اهـ وهذه العبارة كعبارة حج تقتضي  
 انه اعتمر مستحرات والصحيح انه اعتمر أربعين يوما في الرابعة وهي عمرة الحديبية انما عدوها في الاربعة باعتبار  
 احرامها والا فقد تحلل منها ولم يفعل شيئا من أعمالها وفي ستم مائة (فائدة) وروى مسلم انه صلى الله عليه  
 وسلم اعتمر أربعين يوما في ذي القعدة الا التي في حجة قال في الكفاية عمرة الحديبية وعمرة من العام المقبل وعمرة  
 من الجعرانة حين قسم غنائم حنين ورجع الى مكة وعرّض مع حجة اهـ انتهى وهذا مبني على ان حجة كان  
 افرادا أو تمتعا والراجح خلافه انه كان قرايانا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة خصوصية في ذلك العام فعلى  
 هذا تكون عمرة التي اعتمرها بالفعل مستقلة ثلاثة فقط بل ثنتين بإسقاط الحديبية على ما مر (قوله الحاج قبل  
 نفر) ويجوز بعد نفر الاول اذا تحلل التحليل لان ميّت الليلة الثالثة ورمى يومها بسقطه اهـ حل وعبارة  
 الايضاح وأما الحاج فلا يصح احرامه بالعمرة فمادام محرما بالحج وكذا لا يصح احرامه به بعد التحليل مادام مقبلا  
 يعني لرمي فاذا نفر من نفر الثاني أو الاول جاز ان يعتمر فيما بقي من أيام التشريق لكن الأفضل ان لا يعتمر حتى  
 تنقضي أيام التشريق انتهت (قوله قبل نفر) أي ولو بعد التحليل وفي المختار نفر الحاج من منى من باب ضرب  
 اهـ أي سار منها متوجها الى مكة (قوله لان بقاء حكم الاحرام الحج) يؤخذ منه عدم الفرق بين من وجب عليه  
 الرمي والمبيت ومن سقط عنه أي ولو بنفر فتعبير كثير يعني انما هو باعتبار الاصل والغالب انه يتمتع بجنتان في  
 عام واحد وهو ما في الامم وجرم به الاصحاب وحكى فيه الاجماع وتصوير الزركشي وقوعهما في عام واحد مردود  
 أما احرامه به بعد نفره الاول والثاني فصحيح مطلقا كذا في المجموع وان بقي وقت الرمي في الاول لان به يخرج الحج  
 وصار كالومضي وقت الرمي ولا يكره تكريره بل يسن الا كثار منها لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر في عام مرتين  
 وكذلك عائشة وابن عمر يتأكد في رمضان وفي أشهر الحج وهي في يوم عرفة والعيد وأيام التشريق ليست  
 كفضلها في غيرها لان الأفضل فعل الحج فيها وشغل الزمان بالاعتناء أفضل من صرف قدره في الطواف على  
 الاصح اهـ شرح مر وقوله وتصوير الزركشي الحج أي بان يأتي مكة نصف الليل ويطوف ويسعى بعد  
 الوقوف ثم يرجع الى منى لحصول التحليل بما فعله ووجه رده بقاء أثر الاحرام المانع من حجة الثانية من  
 المبيت يعني وروى أيام التشريق اهـ ع ش عليه وقوله ثم يرجع الى منى كأن في العبارة سقطا وحدها ان  
 يقول ثم يرجع الى عرفة فيحرم حج آخر قبل طلوع الفجر ثم يأتي مكة للطواف والسعي ثم يعود الى منى الحج (قوله  
 أيضا لان بقاء حكم الاحرام) أي ان كان بعد التحليل والمراد بحكمه أثر من الرمي والمبيت وقوله ولجزة الحج هذه  
 البلية ينبغي ضمها لليلة الاولى لانه ليس عليه مستقلة بل هو من تمام الاولى فهو في المعنى تعليل لها كما انه قال وانما كان  
 بقاء أثر الاحرام كبقائه للعجز الشرعي عن التشاغل بعملها تامل (قوله أيضا لان بقاء أثر الاحرام الحج) يؤخذ  
 منه انه لو لم يحصل رمي جرة العقبة يوم النحر وفات أيام التشريق امتنع الاحرام بالعمرة قبل الاتيان بيده بقاء على  
 ما يأتي من توقف التحلل الثاني على الاتيان بالبدل ولو صوما وذلك لبقاء نفس الاحرام حينئذ اهـ سم على حج  
 (قوله ان كان قبل تحلله) أي ولو الثاني تامل (قوله لمن يحرم) أي سواء كان ميكا أو غيره وسواء كان بمكة أو غيرها  
 من بقاع الحرم اهـ حج (قوله فيخرج اليه) أي يقينا أو ظنا بان يجتهدو بعمل بما يغلب على ظنه بالنسبة لالم  
 يتعرضوا للتعبيد بالحرم فيه وكذا في سائر الاحكام كما يشته في الحاشية فان لم يظهر له شيء أولم يجد علامة للاحتياط  
 فعين عليه الاحتياط بان يصل الى أبعد حد عن ميّته أو يسار مو يكتفي في الخروج للحل محل محل القدم من الحرم الى  
 ملاصق من الحل ووضح من نظائر ذلك انه اذا أخرج رجلا فقط الى الحل اشترط اعتماده عليها وحدها اهـ  
 حج (قوله أرسل عائشة) أي مع أخيها عبد الرحمن رضي الله عنهما اهـ حج (قوله بعد قضاء الحج) أي بدفعه  
 وأدائه اهـ شيخنا (قوله أي الحل) بيان لرجوع الضمير وقوله أي بقاءه بيان لصحة إضافة أفضل التفضيل

(الحاج قبل نفر) لان بقاء  
 حكم الاحرام كبقائه  
 ولا امتناع ادخال العمرة على  
 الحج ان كان قبل تحلله  
 ولجزة عن التشاغل بعملها  
 ان كان بعد مو هذا من  
 زيادتي (ومكانها) أي  
 المواقيت (لها) أي للعمرة  
 (لمن يحرم حل) أي طريقه  
 فيخرج اليه من أي جهة  
 شاء ويحرم بها التحجير  
 المهيمن انه صلى الله عليه  
 وسلم أرسل عائشة بعد قضاء  
 الحج الى التنعيم فاعتمرت  
 منه والتنعيم أقرب أطراف  
 الحل الى مكة فلا يمكن  
 الخروج واجبالا أمرها  
 به لضيق الوقت برحيل  
 الحاج (وأفضله) أي الحل  
 أي بقاءه للاحرام بالعمرة  
 (الجعرانة) باسكان العين  
 وتخفيف الراء



اذلا يضاف الا الى متعدد اه شيخنا (قوله على الاقص) وحتى كسر العين وتثقل الراء وعليه أكثر الحديثين سميت باسم امرأة كانت تسكنها ونصفها من الحبل ونصفها من الحرم وحتى عن يوسف بن مالك انه اعتمر منها ثلاثمائة نبي اه برماوى وقوله ونصفها من الحبل الخ غير صحيح بل كلهما من الحبل بل بينها وبين الحرم نحو تسعة أميال (قوله الاتباع) عبارة حج لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها ليلان ثم أصبح بكاتبت بمكة وذلك في رجوعه من غزوة حنين سنة ثمان بعد الفتح انتهت بتصرف لكن قد يقال ان الكلام في بيان ميعات من هو بالحرم وهو صلى الله عليه وسلم حين اعتمر من الجعرانة كان آتيا من حنين وهي خارج الحرم فلي تأمل ولم أر من نبه على هذا ويقال مثله في استدلاله على الحديثية تأمل (قوله على ستة فرائض من مكة) وسياق في حدود الحرم انها على تسعة أميال وانما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله تعالى عنها بالاعتماد من التنعيم مع ان الجعرانة أفضل منه لضيق الوقت برجل الحاج كما قال الشارح أول بيان الجواز اه برماوى وقوله وسياق في حدود الحرم الخ الذي سياق هو الصحيح بالنسبة لحد الحرم من تلك الجهة والذي قاله الشارح صحيح بالنسبة لمسافة الجعرانة الى مكة فالخامس ان بين الجعرانة ومكة ستة فرائض كلها والمشاهد واحد الحرم من تلك الجهة تسعة أميال وعبارة الايضاح في حدود الحرم نصها لحد الحرم من طريق المدينة الى ان قال ومن طريق الجعرانة شعب آل عبد الله بن خالد على تسعة أميال من مكة اه (قوله لمساجد عائشة) أى زوجته صلى الله عليه وسلم ونسب اليها الاحرام بالعمرة بأمره صلى الله عليه وسلم كما قاله الشارح اه برماوى (قوله بينه وبين مكة فرسخ) وهو خارج الحرم وسياق ان مسافته ثلاثة أميال سمي بذلك لان عن يمينه جبلا يقال له ناعم وعن يساره جبل يقال له نعيم وهو في وادى يقال له نعمان اه برماوى والمعتبر في حقه الطريق المعتاد لا على الجبال اه حج (قوله على الاقص) ويجوز تشديدها اه برماوى (قوله بتربين طريق الخ) أى مكان مشتمل على برعى المكان بها وهى المعروفة بعين شمس وقيل سميت باسم شجرة حذباء كانت ببيعة الرضوان تحتها صفرت اه برماوى (قوله حدة) بكسر الحاء المهملة وقيل بالجيم المضمومة اه برماوى وكل صحيح لان حدة بالحاء المهملة في طريق حدة بالجيم وعبارة حج قريب حدة بالحاء المهملة اه (قوله على ستة فرائض) في شرح العلامة الرمل انها على ثلاثة فرائض وهو المعروف بالمشاهد اه برماوى (قوله لانه صلى الله عليه وسلم بعد احرامه الخ عبارة حج لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد الدخول لعمرته منها انتهت (قوله عام الحديثية) هو عام خمس من الهجرة وفيه أيضا بنو قريظة اه شورى وهذا ما هو او على مرجوح والا فالشهور ان الحديثية كانت سنة ست وفيها خير وأما سنة خمس فكان فيها الاحزاب وبنو قريظة تأمل وقوله وفيها خير فيه تسمع لان خير كان في الحرم أول السابعة (قوله هم بالدخول الى مكة الخ) لك أن تقول بحد ذلك لا يدل على طلب الاحرام ولا تخصيصها بذلك فان الدخول منها ليس فيه الا المروء عليها والامكنة التي قبلها قدم عليها أيضا والامكنة التي بعدها قدم بالمرور عليها فتأمل اللهم الا ان يقال قد نزل بها نزول خاص على وجه الاستعداد للدخول والتي له مع امكان ذلك بغيرها فدل على مزيتها لها ومزية خاصة بالنسبة فلي تأمل اه سم أقول قوله اللهم الخ لا يخلص اذلا يلزم مما ذكره من المزية الخاصة ان ذلك للاحرام به بل قد يكون ذلك لخصوص الاحرام اذ لو كان كذلك لآخر الاحرام اليها ففضلها على غيرها لا يقتضي جعلها ميعات فلي تأمل وحده ذلك اه شورى (قوله قدم الشافعي الخ) فليس التفضيل لبعدها المسافة فان الجعرانة والحديثية مسافتهم الى مكة واحدة اه برماوى وهذا على ما سلكه الشارح والافتقار قدم ان الحديثية على ثلاثة فرائض فتأمل فان قلت ينافي ذلك قاعدة الشافعي في الاصول في تعارض القول والفعل وعلم التاريخ ان السابق منسوخ الا لدليل وتقدم ما هم به وهو التنكيس في الاستثناء قلت أمره بالاعتماد من التنعيم وان كان متاخرا من فعله الا انه يصور بضيق الوقت فلم يكن معارضا لفعله حتى يقال انه ناسخ له وهو بالتعكيس لم يعارضه فعل سابق حتى

على الاقص للاتباع رواه الشيخان وهى في طريق الطائف على ستة فرائض من مكة (فالتنعيم) لأمره صلى الله عليه وسلم عائشة بالاعتماد منه وهو المكان الذي عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ (فالحديثية) بتخفيف الياء على الاقص بتربين طريق حدة والمدينة في منعطف بين جبلين على ستة فرائض من مكة وذلك لانه صلى الله عليه وسلم بعد احرامه بالعمرة بنى الحليق عام الحديثية ثم بالدخول الى مكة من الحديثية فصد المشركون عنها قدم الشافعي ما فعله ثم ما أمر به ثم ما هم به فقول الغزالي انه هم بالاحرام من الحديثية مردود (فان لم يخرج) الى الجبل (وأنى بها) أى بالعمرة



يقدم عليه بخلافهنا اه شوبري (قوله أجزأته عن عمرته) عبارة حج أجزأته عن عمره الاسلام وغيرها انتهت (قوله وعليه دم) أي مرتبة مقدم كإسباني اه شوبري (قوله وعليه الاثم أيضا) اتفاقا كما قاله حج في التحفة وأشار له قول الشارح لاساءته (قوله فان خرج اليه) أي الحل أي ولو لغرض آخر كما احتل طلب أو لا لغرض أصلا قياسا على الوقوف حيث لا يضرب فيه الصارف اذ التقصد قطع المسافة محرم وهذا بالنسبة لسقوط الدم واما بالنسبة لسقوط الاثم فلا بد من ان يقصد بالعود التدارك لاجل الواجب بخلاف ما لو فاء لغرض آخر كشغل أو تنزه فلا يسقط الاثم اه من شرح ابن الجلال المكي على نظم ابن المقرئ للماء الحج (قوله فلا دم عليه) أي وأما الاثم فالوجه انه ان أجزأته قبل الخروج عازما على الخروج بعد الاحرام فلا اثم والا اثم وظني أن النقل كذلك اه سم اه ع ش وفيه على م مائه قوله سقط الدم على المذهب قضيته وان لم ينو الخروج الى الحل حالة الاحرام وعليه فيمكن الفرق بين هذا وما ياتي من اشتراط ذلك انه هنا بنفس الاحرام لم يتحقق الاساءة حتى يحتاج لسقط الاثم بها وفيما سبأني يقال بجاوزته للميعات بلا احرام ممنوعة فاحتاج لنية العود لمنع من ترتب الاثم عليها اه أي على المجاوزة (قوله لا يهاجم انه وجب ثم سقط) أي وليس كذلك ويفرق بينه وبين ما ياتي فيمن جاوز الميعات بلا احرام ثم عاد اليه حيث سقط الدم بعد وجوبه بان ذلك انتهى الى الميعات على قصد النسك ثم جاوزه فكان مسيئا حقيقته وهذا المعنى غير موجود هنا بل ما هنا شبيهه بمن أجزأته قبل الميعات اه شرح م م (قوله ولو بقران) أي تغليب الحج اه حج أي فلا ينظر لجانب العمرة حتى يكون مقتضاه الاحرام من الحل والغاية للرد وعبارة الايضاح وسواء أراد المقيم بمكة الاحرام بالحج مفردا أم أراد القران وقيل ان أراد القران لزمه انشاء الاحرام من أدنى الحل كالأفراد للعمرة وحدها والصحيح ما قدمناه انتهت (قوله لم يمكنه هي) فلا أجزأته خارج بنيانها أي في محل يجوز قصر الصلاة فيه لمن سافر منها ولم يعد اليها قبل الوقوف أساء ولزمه دم اه حج وكتب عليه سم مائه قول أساء ولزمه دم قال في الروض وشرحه فان فارق بنيانها وأجزأته خارجها ولم يعد اليها قبل الوقوف أساء ولزمه دم كجاءه سائر المواقيت نعم ان أجزأته من محاذاتها فظاهر انه لا اساءة ولا دم كالأجزاء من محاذات سائر المواقيت ثم رأيت المحب الطبري يذهب عليه بجنا اه وحوى عليه م م في شرحه ولغائل ان يقول قياس الاكتفاء بمحاذاتها كسائر المواقيت في عدم الاساءة وعدم الدم الاكتفاء بمحاذاتها يميناً وشمالاً وان باغ مسافة القصر في بعده عنها الوجود المحاذاة الكافية في سائر المواقيت مع ذلك وبلا احرام خارجها من جهة طريق المدينة قبل الوصول اليها أو الى محاذاتها لانه مع ذلك يجرى بها أو يعمد إليها وذلك كاف في سائر المواقيت اه ثم قال حج بخلاف ما اذا عاد لكن قبل وصوله لمسافة القصر والاتعين الوصول الى ميعات الا فاق كذا قالوه وهو صريح في انه لا يكفيه مسافة القصر وظاهر ان محله ما اذا كان ميعات الجهة التي خرج اليها أبعد من مرحلتين فيتعين هنا الوصول للميعات أو محاذاته اه وكتب عليه سم قوله والاتعين الوصول الى ميعات الا فاق أي تعين في السقوط بمعنى انه لا يسقط الدم الا اذا وصل الميعات الا فاق وفي عدم الاساءة كما في شرح الروض قال البلقيني وحمل الاساءة فيما ذكر أي من مفارقة بنيانها بغير احرام اذا لم يصل الى ميعات والا فلا اساءة مصرح به القاضي أبو الطيب كما في شرح المذهب الخ اه ما في شرح الروض ولعل محل عدم الاساءة بوصول ميعات ان قصد ابتداء الوصول اليها أو العود اليها للاحرام منها أو محرما بخلاف ما اذا فارقها بقصد الاحرام خارجها من غير قصد الوصول لميعات ولا قصد العود اليها فينبغي تحريمه وان وصل بعد ذلك لميعات أو عاد اليها قبله شامل وقد يقال ينبغي عدم التحريم عند الإطلاق لاجتماع حالة الجواز واعلم ان النتيجة ان قولهم تعين الوصول الى ميعات الا فاق لم يردوا فيه اعتبار الوصول لعين الميعات بل يكفي الوصول لمحاذاته يميناً وشمالاً وان بعد عنه كما يصرح بذلك قول الشارح الا في تعين الوصول للميعات أو محاذاته اه ثم قال حج وانما سقط دم التمتع بالرحلتين مطلقاً لان هذا فيه اساءة بترك الاحرام من مكة فشد عليه أكثر ولانه يبعده عنهما مرحلتين انقطع نسبه اليها فصار كالأفاق فتعين ميعات

(أجزأته) عن عمرته  
لامانع (وعليه دم) لاساءته  
ترك الاحرام من الميعات  
(فان خرج اليه بعد  
احرامه فقط) أي من غير  
شروعه في شيء من أعمالها  
(فلا دم) عليه لانه قطع  
المسافة من الميعات محرماً  
وأدى الناسك كلها بعده  
فكان كالأجزاء من محاذات  
وتعبر بذلك أول من قوله  
سقط الدم لا يهاجم انه وجب  
ثم سقط وهو وجهه مرجوح  
وقول فقط من زيادة  
(و) مكانها (الحج) ولو بقران



جهته أو محاذيه \* (تنبيه) \* علم مما تقرر ان الاتفاق في المتمتع لو دخل مكة وفرغ من أعمال عمرته ثم خرج الى محل بينهما رحلتان لزمه الاحرام بالحج من ميقات جهته على ما تقرر أو دون مرحلتين ثم أراد الاحرام بالحج جازله تأخيرها الى أن يدخلها بل لو أحرم من محله لزمه دخولها قبل الوقوف أو الوصول الى الميقات أو مثله وفي الروضة ان كان ميقات الاتفاق في المتمتع مكة فأحرم خارجها لزمه دم الاساءة أيضا ما لم يعد مكة أو الميقات أو مثل مساقته وهو صريح فيما ذكرته اه وكتب عليه سم قوله فأحرم خارجها العمل بمحل هذا اذا كان بينه وبينها دون مرحلتين اذ لو كان بينه وبينها مرحلتان لم يثبت التحجير الذي ذكره في قوله ما لم يعد مكة أو الميقات الخ بل تعين الاحرام من ميقاته كذا كرهية وله لزمه الاحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر فليتأمل اه وعبارة الروض وشرحه والمتمتع الاتفاق ان أحرم بالحج خارج مكة ولم يعد الى الميقات أو الى مثله مسافة أو الى مكة لزمه دم الاساءة ودم المتمتع وخرج بالاتفاق المسكن فلا يلزمه الدم الاساءة انتهت (قوله لمن بمكة هي) وله ان يحرم من جميع بقاع مكة وفي الافضل قولان للشافعي الصحيح منهما انه يحرم من باب داره والثاني من المسجد قريبا من البيت اه ايضا وعبارة الروض وشرحه واحرام المسكن من باب داره أفضل من غير له وم قوله في الخبر الا تخوم من كان دون ذلك فن حيث انشاء فدخل المسجد الحرام غير محرم واحرامه من بابه يكون بعد عيته من صلاة ركعتي الاحرام في المسجد الحرام اذا الاحرام لا يسبق عقب الصلاة بل عند الخروج الى عرفات ثم يأتي المسجد محرما بالطواف الوداع للصلاة فاندفع ما قبل انه اذا استحب له فعل الركعتين في المسجد أشكل ذلك بتعنيجه انه يحرم من باب داره ثم يأتي المسجد الحرام لان الركعتين قبل الاحرام قبل وقباس ما يأتي من ان المستحب ان ميقاته قريته أو حلقته ان يحرم من الطرف الا بعد من مكة ليقطع الباقي محرمان المسكن يحرم من طرفها الا بعد من مقصده وأجيب بان ذلك قاصد لمكان أشرف مما هو فيه وهذا بعكسه انتهت (قوله لتوجه من المدينة الخ) عبر بالتوجه ليوافق الخبر الا تخوم قوله هن لهن الخ اه ح (قوله ذوالخليفة) قال ح تصغير الحلقة بفتح أوله واحدة الخلف نبات معروف اه وقال في المختار كقصبة وطرفة وقال الاصمعي حلقة بكسر اللام اه ع ش على مر (قوله على نحو عشر مراحل من مكة) هذا غير مسلم كما يشهد له البيان فان من رابع الى مكة ست مراحل وزيادة كلسيد كرهه ومن رابع الى بدر قريبت تلك المسافة وكذلك من بدر الى المدينة وأيضاً الحاج يقطع هذا في سيرة في عشرة دور وهي مقدرة عند العارفين بربع الطريق الى مصر وتقدم ان جملة المسافق من مصر الى مكة ثمان وسبعون مرحلة وان كل الحاج يقطعها في خمسة وثلاثين دلافاً كان كل دار من دور الحج مرحلتان طويلة على قصيرة فهذا المسافة من مكة الى المدينة ربما كانت نحو ثمانية عشر مرحلة قلعل الشارح اراد بالرحلة الدار من دور الحج تأمل وقوله وستة أميال من المدينة عبارة شرح مر وهي على نحو ثلاثة أميال من المدينة وتصح المجموع وغير انها على ستة أميال لعله باعتبار اقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خيبر والرافعي انها على ميل لعله باعتبار عمر انما الذي كان من جهة الخليفة وهي ابعد المواقيت من مكة انتهت قال في الايضاح وأعيان هذه المواقيت الخمسة لا تشترط بل مثلها ما يحاذيها اه (قوله بيار على) أي لزعم العامة انه قاتل الجن فيها اه برماوى (قوله ومن الشام) أي باعتبار ما كان في الزمن السابق واما الان فيقاتلهم ذوالخليفة لانهم يسلكون طريق تبوك وهو بالهمز وتركه والمد مع فتح الشين ضعيف وأوله باللس مدينة مشهورة بين الرقة وحبو آخره العريش والمشهور ان حده طولاً من العريش الى القرات وعرضاً من جبل طى من نحو القبلة الى بحر الروم وما حامت من البلدان وهو مذكور على المشهور سمي بذلك لانه على مشاعة القبلة أي لان قوم ابن كنعان شاموا اليه أي تياسروا أو شام ابن فوح فانه بالشين المجمة باللغة السريانية لانه الذي انشاء أولان أرضه ذات شلمان بيض وحرور سود ولذلك فضله العلامة ابن حجر على مصر والراجح عكسه اه برماوى (قوله ومصر) هي المدينة المعروفة قولا ذلك تذكير

(المن بمكة) من أهلها  
وغيرهم (هي) أي مكة  
(ولسكن) من حج أو عمرة  
(لتوجه من المدينة ذو  
الخليفة) مكان على نحو  
عشر مراحل من مكة وستة  
أميال من المدينة وهو  
المعروف الآن بيار على  
(ومن الشام ومصر والغرب  
الخليفة) قرية كبيرة بين مكة  
والمدينة قبل على نحو ثلاث  
مراحل من مكة والمعروف  
المشاهد ما قاله الرافعي انها  
على خمسين فرسخاً منها وهي  
الآن خراب



وتوثت وتصرف ولا تصرف وحداقليمها طولاً من برقة التي في جنوب البحر الرومي إلى أيلة التي على ساحل بحر القلزم ومسافة ذلك قرية من نحو أربعين يوماً وعرضه من مدينة أسوان بضم أوله ومسامتها من الصعيد الأعلى إلى مدينة رشيد وماحذاهن من مساقط النيل في البحر الرومي ومسافة ذلك قرية من نحو ثلاثين يوماً سميت بذلك لتحصنها وقيل باسم أول من سكنها وهو مصر بن بصر بن سام ابن نوح وقيل لأنها حديد المشرق والمغرب والمصر لغة الحد ولها وللمكة والمدينة فضل كفضل المشرق على المغرب ويكتفها في العرض جبلان جبل المقطم من شرقها وجبل الوفاء من غربها وقال العارف بالله تعالى البساطي شأنها عجيب وسرها غريب خلقها أكثر من رزقها وعيشها أغزر من خلقها من خرج منها لم يشبع وقال بعض الحكماء نيلها عجيب وترابها ذهب ونساؤها لعب وصيانتها طرب وأمرؤها لطيب وهي لمن غلب والد داخل فيها مفقود والخارج منها مود قال تعالى أصلها ثابت وقرعها في السماء وحكى ابن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أرسل إلى عمرو بن العاص وهو خليفة بمصر عرفني عن مصر وأحوالها وما تشتمل عليه وأجرتني في العبارة فأرسل إليهم شعرا

وما مصر مصر ولا مكانها \* جنة فردوس لمن كان يبصر

فولادها الولدان والخور غيدها \* وروضها الفردوس والنهر كوثر

وقال غيره ان مصر أحسن الأرض طرا \* ليس في حسانها الملح التباس

كل من قاسها بأرض سواها \* كان يئس ويئسه المقياس

وفي الحديث مصر يساق إليها قصر الناس أعماراً فاتخذوا خيرها ولا تتخذوها داراً وروى عن الخطيب البغدادي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب إلى كعب الأحبار أن اختبر لي المنازل كلها فأخبره بأنه قد بلغنا أن الأشياء كلها اجتمعت فقال السقاء أريد اليمن فقال له حسن الخلق وأنامك وقال الجفاء أريد الخبز فقال له الفقير وأنامك وقال البأس أريد الشام فقال له السيف وأنامك وقال العلم أريد العراق فقال له العقل وأنامك وقال الغني أريد مصر فقال له الذل وأنامك فأخبره نفسك ما شئت وأخرج الطبراني مرفوعاً عن ابن عمر رضي الله عنهما أن إبليس دخل العراق فقصى حاجته منها ثم دخل الشام فطرد منها حتى بلغ تلسان ثم دخل مصر فباض فيها وفرخ وبسط عبقرية فيها وقد اشتهر على اللسان في قوله تعالى سار يكمد دار الفاسقين أنهم مصر قال ابن الصلاح وهو غلط فاحش نشأ عن تعصيف وانما قال بعض المفسرين دار الفاسقين أي مصرهم فصحف بمصر \* (فائدة) ضبط بعضهم ما بين مصر ومكة فوجدت مسافتها مائة وأربعون يوماً وضبط مقدار الدرجة من نحو قولهم عرض البلد الفلانية كذا درجة وطولها كذا درجة فوجدت مقدار الدرجة مائة وستة وأربعين ميلاً اه برماوى (قوله والمغرب) سمي بذلك لكونه عند مغرب الشمس وأعظمه اقليم الأندلس ودوره نحو ثلاثة أشهر وأقصاه جزائر الخلائق الستة وسيرها نحو مائتي فرسخ اه برماوى (قوله الخفة) بضم الخيم ويقال لها مهيعة على وزن علقمة ويقال فيها مهيعة بكسر الهاء على وزن لطيفة سميت بذلك لأن السيل نزل عليها فاجتفها أي أزالها وأذهبها وكانت قرية كبيرة كما قال الشارح اه برماوى فان قلت كيف جعلت مهيعة نقل حتى المدينة إليها وأتلى الهجرة لكونها مسكن اليهود بدعائه صلى الله عليه وسلم حتى لو مر بها أطرحم قلت قد علم من قواعد الشرع أنه صلى الله عليه وسلم لا يامر بما فيه ضرر وجب مثل ذلك على أنها انتقلت إليها مدة مقام اليهود بها ثم زالت بزوالهم من الجحاز أو قبله حين التوقيت اه شرح التحفة الحج (قوله على خمسين فرسخاً) فتكون ستة مراحل وربع مرحلة لأن كل مرحلة ثمانية فراسخ اه برماوى (قوله والآن خراب) وقد أبدلت برايع لأنها قبلها يسير والاحرام الذي اعتيد من رابع ليس مفقوداً لكونه قبل الميقات لانه ضرورة أنهم الجحفة على أكثر الحاج ولعدم ماؤها هي أوسط المواقيت اه برماوى وفي شرح هر مائصه قول البارزى أحرام الحاج المصرى من رابع المحاذية للجحفة مشكل وكان ينبغي أحرامهم من بدولتهم يعرفون عليه وهو ميقات



لا هله كان الشامي يحرم من الخليفة ولا يصير الخليفة مردود لمخالفته النص ولان أهل الشام عروون على ميقات  
منصوص عليه بخلاف أهل مصر ولا أثر للمعاذات مع تعيين ميقات لهم على ان يدر اليس ميقات لاهله بل ميقاتهم  
الخفة كياناً والعبارة في هذه المواقيت بالبقعة لا بما بين ولو قرى بها من بابها وان سمي باسمها اه (قوله  
ومن تهامة اليمن) بكسر التاء وهو اقليم معروف ومسافته طولاً فيمابين المشرق والمغرب نحو عشرة آلاف ميل  
وعرضه فيمابين الجنوب والشمال أربع مائة ميل ومنه الصين والهند اهر ماوى (قوله ويقال له ألام) بالصرف  
وعده هو أصله قلبت الهمزة ياء ويقال له أرمرم ويرمرم برين بدل الالامين ويقال له ألام واليرمرم اه  
برماوى (قوله على ليلتين من مكة) المراد مرحلتين اه برماوى (قوله ومن نجد اليمن والحجاز) نجد في الاصل  
اسم للمكان المرتفع وتهامة اسم للمكان المنخفض ويقال له الغور بالعين المججمة والحجاز واليمن مشتملان على نجد  
وتهامة وحيث أطلق نجد فالمراد به نجد الحجاز وسمى بالحجاز لانه خارج بين اليمن والشام قال شيخنا وفيه نظر أوبين  
تهامة ونجداً ولا حجاز به الجبال والصخور وهو من اليمن كفى الحديث وقيل المدينه نجد وقيل تهامة وقيل نصفها  
نجد ونصفها تهامة وهو يقابل أرض الحبشة من غربيها وبينهما عرض البحر فقط ومسيرته نحو شهر وأوله مدينة  
ايه المعروفة الآن بالعقبة من منازل الحاج المصري ومنتهاه من شامة مدينه تشدوم من قرى قوم لوط ومن غربيه  
جبل السراة وهو قلعة من جزيرة العرب التي هي طولاً من أقصى عدن الى ريف العراق وعرضاً من جدة على  
ساحل البحر الى أطراف الشام وسميت بجزيرة لانها أحاط بها أربعة أبحر دجلة والفرات وبحر الحبشة وبحر  
فارس اه برماوى (قوله قرن) ويقال لها قرن المنازل وقرن الثعالب وهو في الاصل الجبل الصغير المنقطع  
عن الجبل الكبير اه برماوى (قوله باسكان الرء) وهم الجوهري في تحريكها في قوله ان أوسا القرني  
منسوب اليه وانما هو منسوب الى قرن بن رومان قبيلة من مراد أحد أجداده اه برماوى (قوله العراق)  
بكسر العين المهملة سمي بذلك لسهولة أرضه واستوائها بعدم الجبال والاعجار وهو مذكور على المشهور وطوله  
ما تاتر سخر وعرضه مائة وخمس وعشرون فرسخاً اه برماوى (قوله ذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون  
الرء قريبة في جهة المشرق مشرفة على وادي العقيق وهي الآن خراب وأشد بعثهم

عرق العراق يلم اليمن \* وبذي الخليفة يحرم المديني  
والشام خفة ان مررت بها \* ولاهل نجد قرن فاستين

اه برماوى (قوله أيضاً ذات عرق) وفوقها راد يقال له العقيق والاولى لهؤلاء الاحرام منه الاحتياط ولما حسنه  
الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المشرق العقيق لكنه رد في المجموع ففيه ضعف اه شرح مر  
(قوله وقت رسول الله) أي جعلها مواقيت وذلك في حجة الوداع كما قال الامام أحمد رضي الله عنه اه برماوى  
وكان في السنة العاشرة اه ع ش على مر (قوله وقال هن) أي هذه المواقيت لهن أي لهذه النواحي  
يعني لاهلهن على تقدير حذف المضاف المدلول عليه بقوله وقت لاهل المدينة اه برماوى وهلا قال هن لهم  
ولم أعاد الضمير على النواحي دون الاهل اه شورى وأجاب عنه السيوطي في شرح البخاري بان المسوغ  
لذلك مزاج الضمير الاول أي مشاكته مع ظهور المعنى وهوانه على تقدير المضاف أي لاهلهن اه من  
هامش شرح الروض (قوله ميقات منيه) أي أو مكان آخر مثله مسافة ومحل اعتبار ميقات النبي ان كان  
أبعد من ميقات النائب فاذا خالف النائب في هذه الحالة فاحرم من ميقات أقرب من ميقات النبي كولو كان  
النبيب مدينا والنائب مصر يا فاحرم من ذابغ فوجهان أحدهما عليه دم الاساءة والخط من الاجرة بالقسط  
ورجعه باليقوى وآخرون والثاني لا شيء عليه وعليه كثيرون وقيل عن النص وانه عليه بان الشرع سوى بين  
المواقيت وجه الادعى لكن المعتمد هو الاول وينبغي عليه ما فرعه المحب الطبري وهو مكي استوجر عن  
أما في الحج أو عزة فاحرم من مكة وترك ميقات المستاجر فعليه دم الاساءة والخط على الرابع اه ج بنوع

(ومن تهامة اليمن يلم)  
ويقال له ألام جبل من  
جبال تهامة على ليلتين  
من مكة (ومن نجد اليمن  
والحجاز قرن) باسكان الرء  
مكان بينه وبين مكة  
مرحلتان (ومن المشرق)  
العراق وغيره (ذات عرق)  
على مرحلتين من مكة أيضاً  
وذلك خبر الصحيحين عن ابن  
عباس قال وقت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لاهل  
المدينة ذا الخليفة ولاهل الشام  
الخفة ولاهل نجد قرن ولاهل  
اليمن يلم وقال هن لهن ولن  
أتى عليهن من غير أهلهن  
عمن أراد الحج والعمرة ومن  
كان دون ذلك فن حيث أنشأ  
حتى أهل مكمن مكثوروى  
الشام في الام عن عائشة  
رضي الله عنها أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقت لاهل  
المدينة ذا الخليفة ولاهل  
الشام ومصر والمغرب الخفة  
وروى أبو داود وغيره  
بلسان صحيح كفى المجموع عن  
عائشة أن النبي صلى الله عليه  
وسلم وقت لاهل العراق  
ذات عرق هذا ان لم ينب  
من ذكر عن غيره والا فيقاته  
ميقات منيه



تصرف ومفهوم قوله ان كان أبعد من ميقات النائب الخاته أي ميقات النائب لو كان أقرب من ميقات  
النائب لا يعتبر بل يعتبر ميقات النائب فعلى هذا لو كان النائب بمصر أو النائب مدني فانه يجب على النائب  
المسكن في الاحرام من ذي الحليفة ولا يجوز له تجاوزها ليجزى من رايغ ميقات النائب اذا تجاوزته انتهاك حرمه  
الميقات الشرعي بالمرور عليه من غير احرام ليجزى من غيره مراعاة لجانب النائب والقرض ان المذني مر من  
طريق المدينة على ذي الحليفة أما لو مر من طريق مصر كان جاء منها وسلك طريقها فيجوز من رايغ من غير  
شبهة لانها كما هي ميقات النائب هي ميقات النائب أيضا في هذه الحالة لانه من قبيل قوله في الحديث ولن أتى  
عليه من غير أهلين ومن صور المفهوم أيضا ما لو استقر بمصر عن مكى ما نكته أو غضب بها وهو  
مقيم بها فمتنع على المصرى النائب بمجازة الحجفة ليجزى من مكة التي هي ميقات المجموع عنه لمسبق اه  
ملخصا من ستم عليه نقلا عن حاشية الايضاح له أي لابن حجر (قوله أو ما يقيد به من أبعد) وإذا جاوز هذا الأبعد بلا  
احرام فهل يلزم دم بمجاوزته أم لا فيه نظروا الأقرب عدم الأزوم لكن يحط قسطا من المسمى باعتبار اجرة المثل فان  
كانت أجرة مثل المدة بنهماهما من ذلك الأبعد مثلا عشرة ومن الموضع الذي أحرم منه تسعة حط من المسمى  
عشرة اه ع ش على مر وقوله والأقرب عدم الأزوم الخ أي اذا أحرم من ميقات النائب الشرعي كالمهو  
ظاهر وبقي ما لو قيد له بأقرب من الميقات وحكمه ان الاجارة تفسد وعجالة الروض وشرحه وان استاجر شخص  
آخر ليجزى من مكة أو من مكان أقرب اليها من الميقات الشرعي لم يصح العقد لمرة بمجاوزة الميقات بلا احرام على  
مريد النسك لكن لو أحرم عنه من الذي يقيد به مع بلجرة المثل انتهت (قوله والأفضل لمن فوق ميقات احرام منه)  
وقيل الأفضل من دورية أهله لانه أكثر عملا وقد فعله جماعة من الصحابة والتابعين والاطهار الاول فانه صلى الله  
عليه وسلم أخر احرامه من المدينة الى الحليفة اجاءا في حجة الوداع وكذا في عمرة الحديبية رواه البخاري ولانه أقل  
تغريبا للعبادة لما في المحافظة على واجبات الاحرام من المشقة وقد يجب قبل الميقات كان نذر من دورية أهله  
كما يجب المشي بالنذر وان كان مفضولا وكما في أجبر ميقات المجموع عنه أبعد من ميقاته وقد يسكن كالمو  
خشب طر وحيط أو نفاس عند الميقات ولو قصد من المسجد الأقصى لخبر الضعيف من أهل حج أو عمرة من  
المسجد الأقصى الى المسجد الحرام غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة شك الراوى اه ج  
في التحفة (قوله احرام منه) قال ابن الرفعة قد علمت مما ذكره ان قدس الاحرام على الميقات المكاني سائغ ولا  
كذلك الزماني والفرق ان المكاني مبني على الاختلاف في حق الناس ولا كذلك الزماني قال العلامة البرلسي  
ولان تعاقب العبادات بالزمان أشد من تعاقبها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الاوقات المكروهة قدون  
الاماكن المكروهة اه برماوى (قوله فالأفضل كما قال السبكي الخ) قال الشارح في الحاشية وكأني أي  
السبكي اعتمد في احرامه منه أي المسجد المسد كوررواية ابن عباس الآتية في آداب الاحرام وسأني عنه  
نفسه ان الأحاديث الكثيرة الشهيرة تدل على انه انما أحرم عند انبعث راحلته أي ومنها حديث أنس  
في البخاري ثم ركب صلى الله عليه وسلم حتى استوت به راحلته على البيداء ثم جد الله عز وجل وسبح ثم أهل  
بالحج والعمرة على ان رواه ابن عباس ضعيفة كما يأتي وحيث نفي استثناء ذي الحليفة نظرا بل الأقرب  
عدم الاستثناء نعم ينبغي استثناءها من وجه آخر وهو ان الاحرام من البيداء أفضل من بقية ما وان فرض انه  
ليس الأبعد من مكة أتباعا له صلى الله عليه وسلم ثم قال يخطو به بناء على استثناءه كل مسجد بميقات غيره بناء على  
المرجوح انه يسكن الاحرام عقب ركعتيه وهو جالس اما على الصحيح وهو نبيه اذا توجه فالاولى ان يصلي ركعتيه  
بالمسجد ثم ان قرب طرف الميقات الأبعد من مكة توجه اليه وأحرم منه وان بعد بحيث يطول الفصل بين الاحرام  
وركعتيه حتى لم ينسب اليه ترافا توجه الى مادونه وأحرم اه سم على ج وقوله على البيداء في المختار البيداء  
بوزن البيضاء المخازة والجمع يبدوزن يفضو بادها لك زبابة باع وجلس وأباده الله أهلكه ويبد كغيره وتلومعني

أو ما يقيد به من أبعد كما  
يعلم من كتاب الوصية  
(والأفضل لمن فوق ميقات  
احرام منه) لامن دورية  
أهله (ومن أوله) وهو  
الطرف الأبعد لامن وسطه  
أو آخره ليقطع الباقي محرما  
نعم يستثنى منه ذو الحليفة  
فالأفضل كما قال السبكي ان  
يجزى من المسجد



الذي أحرم منه النبي صلى الله عليه وسلم والتصرح  
 بالقييد بمن فوق من زيادتي  
 (و) مكانها لنفسك (لن)  
 لا ميقان بطريقه (ان حاذاه)  
 بذال معجمة أى سامتة بيمينه  
 أو يساره (محاذاته) في بر  
 كان أو بحسب فان أشكل  
 عليه ذلك تحرى (أو) حاذى  
 (ميتانين) كأن كان طريقه  
 بينهما (محاذاة أقربهما  
 إليه) وان كان الآخر أبعد  
 إلى مكة اذ لو كان أمامه  
 ميقان فانه ميقانه وان حاذى  
 ميقانا أبعد فكذا ما هو بقربه  
 فان استويا في القرب إليه  
 أحرم من محاذاة أبعدهما  
 من مكة وان حاذى الأقرب  
 إليها ولا تعبيري بأقربهما  
 إليه أولى من تعبيره بأبعدهما  
 أى إلى مكة لاحتياجه إلى  
 التقييد بما إذا استوت  
 مسافتها إليه لانه إذا  
 تفاوتت أحرم من محاذاة  
 أقربهما إليه وان كان أقرب  
 إلى مكة في الأصح (والا) أى  
 وان لم يحاذي ميقانا (ف) مكانها  
 لنفسك (مرحلتان من مكة)  
 إذا لم يقات أقل مسافة من  
 هذا القدر (و) مكانها  
 لنفسك (لن) دون ميقان لم  
 يجاوزه) حالة كونه (مريد  
 نفسك) بان لم يجاوزه وهو  
 من مسكنه بين مكة والميقات  
 أو جاوزه غير مريد نفسك (ثم  
 أراد محله)

يقال هو كثير المال يبدانه بخيل اه (قوله الذي أحرم منه النبي صلى الله عليه وسلم) قال الاذرعى وهو حق ان  
 علم ان ذلك المعجده والموجود آثاره اليوم والظاهر انه هو ولا يختص ذلك بذى الحليفة بل كل ميقات فيه  
 مسجد الا فضل ان يحرم منه وان كان آخر الميقات اه برماوى (قوله بيمينه أو يساره) أى لا يظهره ولا بوجهه  
 لان الاول بوراءه والثاني أمامه اه شرح مر (قوله في بر كان أو في بحر) فعلى هذا ميقان المصرى الذى سافر  
 في البحر الخفة لانه يحاذيها (قوله فان أشكل عليه ذلك تحرى) عبارة شرح مر فان أشكل عليه الميقات  
 أو موضع محاذاته تحرى ان لم يجد من يخبره عن علم ولا يخلد غيره في التحرى الا ان يعجز عنه كالأعمى ويسن له ان  
 يستظهر حتى يتيقن انه حاذاه أو انه فوقه نعم بحث الاذرعى انه ان تحسب في اجتهاده لزمه الاستظهار ان خاف فوت  
 الحج أو كان قد تضيق عليه انتهت (قوله أو حاذى ميقاتين) أى على الترتيب ليظهر للقييد بالقرب معنى فالمراد  
 انه حاذاهما بحسب المسال فسقط ما هنا من الاشكال اه شيخنا (قوله محاذاة أقربهما إليه) أى وان لاقى  
 الآخر أولا اه برماوى (قوله أقربهما إليه) أى بان كان بين طريقه وبينه ميل وبينه وبين الآخر ميلان  
 اه ج (قوله فان استويا في القرب إليه) بان كان اذامر على كل تكون المسافة منه إليه واحدة اه ج  
 (قوله وان حاذى الاقرب إليها أولا) كأن كان منحرفا أو دورا فاجاوزهما مريدا لنفسك ولم يعرف موضع  
 المحاذاة ثم رجع الى الأبعد أو الى مثل مسافته سقط الدم أو الى الآخر لم يسقط اه شرح مر وقوله فلو  
 جاوزهما مريدا لنفسك الخ هذا هو ثمة كونه يحرم من أبعدهما من مكة والا فالصورة ان المحل الذى يحرم منه فيه  
 محاذاة الميقاتين معا فلا وجه لنسبة الاحرام لاحدهما دون الآخر عبارة الروض فان قيل فان استويا في القرب  
 فكلاهما مية انه قلنا بل ميقانه الأبعد الى مكة وتظهر فائدة فيما جاوزهما مريدا لنفسك ولم يعرف موضع  
 المحاذاة الخ انتهت اه رشيدى عليه وفي الشورى ما نصه قوله وان حاذى الاقرب إليها أولا هذا كلام لم أر  
 له وجه اذ كيف يحاذى ميقانا أولا فيسوغ له ترك الاحرام من محاذاته حتى يصل الى ميقات آخر لا جمل بعده  
 من مكة هذا شئ لا يسمع به أحد من الاصحاب فيما أطن على ان فيه اشكالا وذلك ان المقسم محاذاة الميقاتين  
 فكيف يكون من أقسامه محاذاة أحدهما أولا لكن يعذر عن هذا الانحراف ان المراد محاذاتهما ولو فمما يؤول  
 إليه الحال واما الاعتذار بأنه يحاذى بصدوره فلا يجوز لان المراد هنا بمنه ويسره كما صرح به هو فمما امر والله أعلم  
 اه سم وانظر هل يمكن حل قوله وان حاذى الاقرب إليها أولا على ما اذا جاوز ذلك غير مريد لنفسك اه (قوله  
 وان لم يحاذ ميقانا الخ) لا يقال المواقيت مستغرقة لجهان مكة فكيف يتصور عدم محاذاته لميقاتين فينبغي ان المراد  
 عدم المحاذاة في ظنه دون نفس الامر لا نقول يتصور بالجائز من سواككن الى جدة من غير ان يمر برابغ ولا  
 يلبس لانها حيثما مامه فيصل جدة قبل محاذاتهما هو على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقانه اه ج في  
 الخفة وقوله لانها حيثما مامه أى وقد تقدم ان كون الميقات امامه لا يعتبر وانما الاعتبار كونه على يمينه أو يساره  
 (قوله اذا لم يقات أقل مسافة من هذا القدر) بهذا يندفع ما قيل قياس ما يأتى في حاضرى الحرم ان المسافة منه  
 لا من مكة ان تكون هنا كذلك ووجه اندفاعه ان الاحرام من المرحلتين هنا بدل عن أقرب ميقات الى مكة  
 وأقرب ميقات إليها على مرحلتين منها لان الحرم فاعتبرت المسافة من مكة لذلك اه ج في الخفة (قوله ثم  
 أراد) عطف على التنبى بالنظر لاحدى صورتيه وهى الثانية فى كلام السارح وكأنه قال لو لم يقات جاوز  
 غير مريد لنفسك ثم أراد وقوله محله أى محل سكنه في الصورة الاولى ومحل ارادته في الثانية ومحررا القييد وهو  
 قوله لم يجاوزه مريد نفسك ما اذا جاوزه مريدا لنفسك أى ميقانه هو الذى جاوزه في حالة الارادة وبعلم تفصيل  
 حكمه من قوله ومن جاوز ميقانه الخ فهو في المعنى بيان لمحررا القييد الذى قبله تأمل (قوله محله) أى ان لم يكن بينه  
 وبين مكتميقان آخر والا كاهل بدر والمطراء فانهم بعد ذى الحليفة فويل الخفة فيقاتهم الثاني وهو الخفة اه  
 برماوى وهذا ما انحط عليه كلام ج في الخفة وجرى عليه مر في شرحه (قوله أيضا محله) فلو جاوزه الى جهة



مكة بان أحرم من محل تقصيره الصلاة أساء ولم يدم تقاير ما مروا أن كان على دون مرحلتين من مكة أو الحرم لأن  
 هذا دم أساء فلا يستطعن حاضر ولا غيره بخلاف دم التمتع أو القران اهـ حج في التحفة (قوله ومن جاوز ميقاته  
 الخ) جواب الشرط وهو قوله لم يدم عودنا قص وكان عليه أن يقول أنهم لم يدموا عودنا لكنه اتكل في فهم هذا المحذوف  
 على ما سيأتي لعله منه خيفة فذكر الشارح لزومه مع الاتم العبارة فيه ضرورة بل يأتي في الصورة الأولى وهو عدم  
 العود لجهتين للعبارة وضرورة العود بل وفي الثانية كذلك لأن قوله لم يدم عود مراده به العود قبل الشروع  
 في النسك فإذا عاد بعده لم يأتي بالعود الواجب على ما سيأتي تأمل وعبارة أصله مع شرح حج وان بلغه مريدا  
 للنسك وان أراد إقامة طويلة ببلد قبل مكة لم تجز مجاورته إلى جهة الحرم غير ما والعود إليه أو إلى مثله بغير إحرام  
 اما إذا جاوز مريدا العود إليه أو إلى مثل مسافته قبل التلبس بنسك في تلك السنة فإنه لا يأتي بمجاورة ان عدا لان  
 حكم الاساءة ارتفع بعوده وتوبته بخلاف ما إذا لم يعدو به ذاجع الاذرى بين قول جمع لا تحرم المجاورة بنية  
 العود واطلاق الاصحاب حرمتها أي فيحمل الأول على ما إذا عاد بالفعل بعد ان جاوز بنية العود ويحمل الثاني على  
 ما إذا لم يعد وان جاوزنا وبالعود ونخرج بقولنا إلى جهة الحرم ما لو جاوزه بمنة أو يسرة فله ان يؤخر إحرامه لكن  
 بشرط ان يحرم من محل مسافته إلى مكة مثل مسافته إلى الميقات سواء كان ميقاتا أو لا وبه يعلم ان الجلق من  
 اليمن في البحر له ان يؤخر إحرامه من محاذة يلم إلى جده لان مسافته إلى مكة كمسافته يلم كما صرحوا به بخلاف  
 الجلى في أي البحر من مصر ليس له ان يؤخر إحرامه عن محاذة الجلفلان كل محل من البحر بعد الجلفلة أقرب إلى  
 مكة منها فله لذلك فانه مهم انتهت بنوع تصرف قوله وان أراد إقامة طويلة الخ يوضح هذا ما ذكره ابن الجلال  
 في شرح قظم ابن المقرئ للدماء حيث قال مائه ثم رأيت في فتاوى الشهاب مـ ما نصه سئل عن رجل خرج  
 من بلده مريدا للنسك مع نية الإقامة بين درجدة مثلا شهر أو نحوها للبيع والشراء فهل يباح له مجاوزة الميقات من  
 غير إحرام أم لا يباح له المجاورة فأجاب بأن من بلغ ميقاته مريدا نسك لم تجز مجاورته بغير إحرام وان قصد الإقامة  
 بيندر بعد الميقات شهر مثلا للبيع ونحوه الا ان قصد الإقامة بالبندر المذكور قبل الاحرام اهـ ما نقله ابن  
 الجلال وقوله الا ان قصد الإقامة الخ مراده بالأقامة الاستيطان أي الا ان قصد قبل الميقات قبل ان يستوطن  
 بالبندر المذكور فيكون قد غير نية بحيث كان أولا عازما على النسك فترك هذا العزم ونوى الاستيطان بجدة مثلا  
 فهذه النية قبل وصوله إلى الميقات تقطع ارادة النسك تأمل (قوله أيضا ومن جاوز ميقاته الخ) أي فلم تجز له المجاورة  
 للميقات بغير إحرام بالنسك الذي أراده على الوجه الذي أراده كذا قال حج وغيره ويبان هذا العبارة انه اذا  
 أراد قرانا فاحرم من الميقات بالعمرة ثم بعده بالحج ترتب الدم لتأدي نسكه بإحرام ناقص لانه لم يأت بما أراده على  
 الوجه المراد بخلاف ما اذا أراد الحج في العام القابل أو في هذا العام لكن في غير أشهره فاحرم بالعمرة من الميقات  
 لعدم امكانه ولو أراد أحدهما فاحرم بالثاني فهل يلزمه الدم أو لا جرى في التحفة على لزوم وتليذه العلامة عبد  
 الرؤف في شرح المختصر على خلافه قال لقيام المأثي به مقام النوى على خلاف المذكور في شرح المنهاج وهو  
 الاوجه المحذوف مجاوزة تحريم الحرم وهو الميقات بغير إحرام ولم يوجد اهـ ابن الجلال (قوله سواء كان ممن  
 دون ميقات أو من غيره) الغير هو من فوق الميقات والممن يشمل من هو ساكن في الحرم ومن هو خارج حدود  
 الميقات ومعلوم مما مر ان ميقات كل من هذين محله فإذا جاوز مريدا النسك بلا إحرام لزمه الدم وانما لزم الدم  
 من كان ساكنا في الحرم أو خارجه ودون مرحلتين منه مع انه من حاضري الحرم لم يلزمه دم التمتع لان الأول دم  
 اساءة ومخالفة وقد وجدت بخلاف نحو دم التمتع فانه لربح الميقات اهـ من ابن الجلال المكي (قوله مريدا  
 نسك) سيأتي محترز قبل فصل واجبات الطواف وقوله ومن قصد الحرم لا لنسك من إحرام به (قوله لم يدم عود)  
 ولو قدر على العود ما شيا بلا مشقة أو جهالكها فتحتل غدا لم يدم ولو فوق مرحلتين على الاوجه فلو طاف ما مر بتعديده  
 هنا اهـ حج وعبارة شرح مـ والوجه كما قاله الاذرى تحريم عود لو علم انه لو عاد لفات الحج ولو كان ماشيا

لقوله في الخبر السابق ومن  
 كان دون ذلك فنس حيث  
 أنشأ وظاهر مما مر ان  
 محل ذلك في مريد العمرة  
 اذا لم يكن بالحرم (ومن جاوز  
 ميقاته) سواء كان ممن دون  
 ميقات أم من غيره فهو أعم  
 من قوله وان بلغه (مريدا  
 نسك بلا إحرام لم يدم عود)  
 إليه



ولم يتضرر بالشيء فهل يلزمه العود أو لا تضيعة كلامهم لزوم وتطرق فيه الاسنوي وقال المتجه انه ان كان على دون مسافة العصر لزمه والا فلا كما قلناه في الحج ماشيا اه قال ابن العماد بل المتجه لزوم العود مطلقا لانه قضاء لما تعدى فيه فاشبه وجوب قضاء الحج الفاسد وان بعدت المسافة اه وهو ظاهر ان كان قد تعدى بمجاورة الميقات أخذ من تعليله والا فالمتجه ما قاله الاسنوي انتهت (قوله أو الى ميقات مثله مسافة) قال حج أي أو الى محل آخر غير ميقات مثل الميقات الذي جاوز مسافة فيجزى العود الى مثل مسافة الميقات وان لم يكن ميقاتا لكن عبر جمع متقدمون بمثل مسافة من ميقات آخر وأخذ بمقتضى ما غير واحد والذي يتجه هو ما تقدم بدليل تعبير بعض الاصحاب بقوله من محل آخر ولم يعبر بميقات اه بنوع تصرف بخلاف ما لو عاد الى ميقات دون مسافة فلا يسقط به الدم عنه قال في شرح الروض على ما هو ظاهر كلامهم وان سقط به دم التمتع لانه قضاء لما قوته بإساءته لانه دم اسلعة بخلاف دم التمتع قاله في شرح الروض أيضا اه شوبري (قوله أو خوف طريق) بان خاف على نفسه أو ماله ودخل في المال ما لو كان القدر الذي يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم الذي يلزمه حيث لم يعد أو دونها وقياس ما في التيمم من انه لو خاف على مال يساوي ثمن ماء الطهارة لا يعتبر انه هنا كذلك فيجب العود وان خاف وقد يفرق بان ما هنا اسقاط لما ارتكبه وما في التيمم طريق للطهارة التي هي شرط للصلاة وهي أصيب مما هنا فلا يجب العود ولا ثم بعده اه ع ش على مر (قوله أو انقطاع عن رقة) والاصح ان مجرد الوحشة هنا لا يعتبر اه حج (قوله أو مرض شاق) أي لا يحتمل عادة وان لم يبع التيمم اه ع ش على مر (قوله أعم من قوله الحج) أي أعم من جهات ثلاثة قوله ليجرم منه ليس قيد بل مثله العود محرم ما قوله منه ليس قيد بل مثله العود الى ميقات آخر مثله مسافة وقوله الا اذا ضاق الوقت الحج ليس قيداً أيضاً بل مثله ما المرض الشاق وخوف الانقطاع عن الرقة (قوله وقد أحرم بعمره مطلقا الحج) علم منه انه اذا لم يحرم بما ذكر لادم عليه وان أمه بالمجاورة لان لزوم الدم انما هو لنقص النسك كما أشار اليه الشارح بقوله ولتأدى النسك الحج وبه يتضح ان المجاورة وحدها غير موجبة للدم وانما الموجب له النقص اه شوبري (قوله أيضاً قد أحرم بعمره مطلقا) أي في تلك السنة أو في سنة أخرى بعد ما كان لم يحرم أصلاً فلا دم اذ لزمه لنقصان النسك ولم يفعل وقوله أو يحج في تلك السنة ام لو أحرم يحج في سنة أخرى غير سنة المجاورة فلا يلزمه الدم أيضاً اذ احرام سنة لا يصلح لاسرام غيرها اه شرح مر بتصرف وجرى حج على عدم التفصيل في الحج فجعله كالعمره حيث قال لزمه ان اعتمر مطلقاً أو حج في تلك السنة أو في القابلة اه وقال ابن الجليل ما قصه ولو أحرم بالعمره بعد ان حج في غير سنة المجاورة فهل يلزمه الدم لانه صدق عليه انه أحرم بعمره بعد مجاوزته او لا لان دم المجاورة انحل باحرامه بالحج لم أر فيه شيئاً والاول أقرب وأوجه لان الحج المفعول حيث لا تشبه له ارادته السابقة علم المجاورة فلا يحصل به تحلل قاله العلامة عبد الرؤف أيضاً في حاشيته على الشرح اه (قوله لزم مع الاثم دم) اقتضى كلامه مساواة الكافر للمسلم فيما لو جاوزه مريداً للنسك ثم أسلم وأحرم به دونه ولم يعد وهو كذلك اه شرح مر وعجاجة حج في التمتع ولو جاوزه كافر مريداً للنسك ثم أسلم وأحرم ولم يعد لزمه دم لانه مكلف بالفروع أو قن كذلك ثم عتق وأحرم لادم عليه لانه عند المجاورة غير أهل للارادة لانه محبور عليه لحق غيره ومجاورة الولي بمولاه مريداً للنسك به فيها الدم على الوجه بالتفصيل المذكور انتهت وقوله أو قن كذلك أي بغير اذن سيده والافعل به الدم وهذا التفصيل يجري في المبي فيفصل فيه بين من أذن له الولي وغيره على هذا التفصيل يحمل الكلام المختلف في المسئلة اه مر وفي حاشية الايضاح للسيد السميودي عند قول الايضاح فان جاوزه غير محرم عصي الخ ما نصه قلت وقياسه ان تكون الزوجة كذلك فلا تجوز للميقات مريداً للنسك بغير اذن الزوج فلا دم عليها وان طلقت قبل الوقوف بناء على انه لا يجوز لها ان تحرم بغير اذن الزوج ولو نوى الولي ان يعصها الاحرام لم يصب فجاءوا الميقات ولم يعقله ثم عقلمه فني الدم وجهان أحدهما

أو الى ميقات مثله مسافة محرم أو ليجرم منه (الا لعدو) كضيق وقت عن العود اليه أو خوف طريق أو انقطاع عن رقة أو مرض شاق فلا يلزمه العود وتعبيري بذلك أعم من قوله لزمه العود ليجرم منه الا اذا ضاق الوقت أو كان الطريق يخوفاً (فان لم يعد) الى ذلك لعذر أو غيره وقد أحرم بعمره مطلقاً أو يحج في تلك السنة (أو عاد) اليه (بعد تلبسه بعمل نسك) ركناً ككن كالوقوف أو سنة كطواف القدوم (لزمه)



يلزمه ويكون في حال الولي والثاني لا يجب على واحد منهما اهـ وذكر الشارح في حاشيته نحو مورج الاول من هذين الوجهين وهذا الكلام كالصريح في تصوير عدم وجوب الدم فيما اذا جاوز الصبي مریدا النسك ثم أحرم وان بلغ قبل الوقوف أو العبد كذلك وان عتق قبل الوقوف بما اذا لم يأذن الولي أو السيد وقضية هذا التصوير وجوب الدم اذا أذن السيد اهـ سم عليه (قوله مع الاثم للمجاورة) أي ولو في صور العذر لان العذر انما يسقط وجوب العود لا اثم المجاورة كما أشار له الشارح بقوله للمجاورة (قوله لاساءته في الاولى الخ) أي ولتأدي النسك باحرام ناقص وقوله ولتأدي النسك الخ أي ولا ساءته فيه احتباك وقال العلامة عبد الرؤوف في الحاشية ويؤخذ من قولهم لتأدي النسك باحرام ناقص انه لو تكررت منه المجاورة المحرمة لم يحرم الا من آخرها لم يلزمه الا دم واحد وان اثم في كل مرة لان نسكه الذي تأدي باحرام ناقص وهو الموجب للدم لم يتكرر اهـ ابن الجلال المكي (قوله ولا تفرق في لزوم الدم الخ) أي لان المأمور به يستوي في وجوب تداركه المعذور وغيره اهـ ج (قوله وكونه ناسيا) استشكل ما ذكر في الناسي لاحرام بانه يستحيل ان يكون حيثئذ مریدا للنسك وأجيب بانه يستمر قصده الى حين المجاورة فيسهم حيثئذ وفيه نظر لان العبرة في لزوم الدم وعدمه بحاله عند آخر جز من الميقات وحيثئذ فالسهم اذا طرأ عند ذلك الجزء فلا دم أو بعده فالدم اهـ ج وبقى ما لو جاوز معنى عليه ويتجه انه لا دم عليه لخروجه بالانغماء عن أهلية العبادة فسقط أثر الارادة السابقة رأسا اهـ سم عليه (قوله فلا دم عليه) عبارة أصله سعة الدم قال ج قضيته ان الدم وجب ثم سقط بالعود وهو وجه والذي صححه الشيخ أبو علي والسند ينجي انه موقوف فان عاد بان انه لم يجب عليه والابان انه وجب عليه والمأوردى انه لا يجب أصلا وتظاهر فائدة الخلاف فيما لو دفع الدم للفقير وشرط الرجوع ان لم يجب عليه اهـ وهل يشترط في سقوط دم المجاورة بالعود ان لا يصره لفرض آخر أو لا يضر المصارف فيكفي العود اليه أي بحمل المجاورة ولو لفرض آخر أو لا يفرض أفتى الشهاب ج رحمه الله بعدم الضرر كوقوف اهـ ابن الجلال المكي (قوله مطلقا) أي نوى العود أو لا وقوله ان نوى العود أي نوى عند المجاورة العود الى الميقات لتداركه الواجب الذي هو العود للميقات بخلاف ما لو نوى العود للتمتع مثلا أو أطلق وهو ظاهر اهـ ابن الجلال

#### \*(باب الاحرام)\*

(قوله أي الدخول في النسك بنية) ومعنى الدخول التلبس بالنسك سمي هذا المعنى احراما لانه يتعلق به دخول الحرم وهذا المعنى يتعلق به الفساد بالجماع والبطلان بالردة فاذا فاسد او بطل الاحرام كان مرادهم هذا المعنى وله اطلاق ثان وهو النية وهو بهذا المعنى من أركان الحج كما يأتي في قول المصنف أركان الحج احرام أي نية فله اطلاقان انتهى شيخنا وعبارة شرح الرملي الاحرام ودونية الدخول في النسك وهو كما يطلق شرعا على هذه النية يطلق أيضا على الدخول في حج أو عمرة أو فيها ما أو فيما يصلح لهما أو لاحدهما وهو المطلق والاول هو المراد بقولهم الاحرام ركن والمراد هنا الثاني وهو المعنى بقولهم ينقض الاحرام بالنية سمي بذلك اما لاقتضائه دخول الحرم أخذا من قولهم أحرم اذا دخل الحرم كما تجد اذا دخل نجدا أو لاقتضائه تحريم الانواع الا نية انتهت (قوله ولو بلا تلبية) رد على من اشترط التلبية في انعقاد الاحرام وعبارة أصله مع شرحي م ر و ج وان نوى ولم يلب انعقد احرامه على الصحيح كما ان نحو الطهارة والصوم لا يشترط فيه اتمام النية والثاني لا ينعقد بدونه الا طبق الامة عليها عند الاحرام كالصلاة لا ينعقد الا بالنية والتكبير ورد بين وجوب التكبير مع النية للنص عليهما في الحديث انتهت (قوله الافضل تعيين) أي فلا يجب التعيين في نية الحج كما لا يجب فيها التعرض للفرضية فهاهنا اهـ شرح م ر بخلاف الصلاة حيث يجب التعرض فيها للفرضية ولعل الفرقان الحج لا يقع من البالغ الحر الا فرضا بخلاف الصلاة اهـ ج ش عليه وفيه في فصل أركان الحج تعلقا بسم على ج مانعه (فرع) هل يأتي في من لم يغير الفروض من السنن ما قرر في نحو الصلاة حتى لو اعتقد بفرض معين فقلنا لم يصح أو يفرق بين النسك

مع الاثم للمجاورة (دم)  
لا ساءته في الاولى بترك  
الاحرام من الميقات ولتأدي  
النسك في الثانية باحرام  
ناقص ولا فرق في لزوم الدم  
للمجاورة بين كونه علنا  
بالحكم ذات كراهة وكونه  
ناسيا أو جاهلا ولا اثم على  
الناسي والجاهل أما اذا عاد  
اليه قبل تلبسه بما ذكر فلا  
دم عليه مطلقا ولا اثم للمجاورة  
ان نوى العود

#### \*(باب الاحرام)\*

أي الدخول في النسك بنية  
ولو بلا تلبية (الافضل تعيين)  
النسك



شديد التعلق ولهذا الوقي به النفل وقع عن نسك الاسلام قد يتجه الفرق فيصم مطلقا وان لم يميز ولا اعتقد  
 بغيره معين نفلا فليست اهل اقول الا قرب عدم الفرق ويؤيده قول حج اول الحج بعد قول المصنف وشروط  
 صفة الاسلام الحج على انه اعترض بانه يشترط ايضا الوقت والنية والعلم بالكيفية حتى لو جرت منه أفعال النسك  
 اتفقا لم يعتد به السكن يرد ذكر النية بانهم اركان ويرد ذكر الوقت بانه معلوم من صريح كلامه الا ان في المواقيت  
 وذكر العلم بانه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي فليس شرطا لان اعتقاد الاحرام الذي الكلام فيه  
 بل يكفي لان اعتقاده تصوره بوجه انتهى ووجه التأييد ان قوله بانه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي  
 صريح في انه ان لم يحصل له العلم بالكيفية لا قبل الاحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعتبر فيه عين ما يعتبر  
 في الصلاة بغيره غلبه الامر انه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك اه بالحرف (قوله ليعرف  
 ما يدخل عليه) قال الاسنوي رحمه الله ولان الاحاديث دللت على ان النبي صلى الله عليه وسلم أحرم مفردا  
 واعلم انه جاز عدم التعيين هنا بخلاف الصلاة لانه ينصرف هذا الى الفرض وان قصد التطوع أو التذرع بخلاف  
 الصلاة انتهى اه سم (قوله بان ينوي بحج الحج) أي ينوي من لم يكن مجامعا ولو لم يهجم ولو معذور بان كان  
 ناسيا أو جاهلا معذورا والالم يتعد نسكه لان ما أفسد في الدوام يمنع الاعتقاد وانما كان المعذور هنا كغيره بخلافه  
 في الاثناء لضيق الابتداء اه حل (قوله أو كليهما) صوره بعضهم بان يقدم العمرة في نيته على الحج اذ لو عكس  
 لكان مدخلا للعمرة على الحج وذلك لا يجوز وينبغي ان يقال أو ينويهما دفعة واحدة والظاهر انه لا فرق ويعتبر  
 مثل هذا لان قصدهما على التعاقب بمنزلة قصدهما معا ويعتدل ان يشترط في الجواز ان يقصد قبل فراغ نية  
 الحج ان يأتي بقصد العمرة عقبه وهذا قريب جدا قاله الطبري اه سم (قوله فلو أحرم بحجتين الحج) في  
 هذا التفريع نظار لان هذا لا يتفرع على المتن اه شيخنا وقد ذكره مر لا على صورة التفريع فقال ولو نوى  
 حجتين أو نصف حجة اعتد حجة أو عمرتين أو نصف عمرة اعتد عمرة قياسا على الطلاق في مسلتى النصف والغاء  
 للاضافة الى التثنية في مسلتى الحجتين والعمرتين لتعذر الجمع بينهما باحرام واحد فصيح في واحدة كلوئهم  
 لفرضين لا يجمع الا واحدا كالمس اه (قوله اعتدت واحدة) أي اعتدله واحدة الحج فهو بالرفع اه ع ش  
 وبعبارة الايضاح لو نوى حجتين أو عمرتين اعتدت احدهما ولا تلزمه الاخرى انتهت (قوله أيضا اعتدت  
 واحدة) هل محله اذا جمعهما كما هو ظاهر هذه العبارة كنوت حجتين واما لو عطف احدهما على الاخرى  
 كنوت حجة وحجة أخرى فيعتقد قوله وحجة أخرى عمرة كلو قال نويت الحج والعمرة فانه يصير قارنا كما هو  
 ظاهر كلامهم لان قوله وحجة أخرى كقوله والعمر من حيث انه منع من اعتقاده مجامعا وهو تقديم نية الحج  
 فهو كنية الحج في غير وقته فيه نظر فليست اهل فان الاعتقاد عمرة مستبعد ثم رأيت قول الشرح وانما لم تنعقد الثانية  
 الحج وهو يدل على عدم الاعتقاد اه سم على حج (قوله فلم انه ينعقد مطلقا) أي فلو أفسده قبل التعيين  
 فأيهما عينه كان فاسدا اه شرح مر أي فيفضيه دون الاستحباب المضي في فاسده اه ع ش عليه  
 (قوله ينعقد مطلقا) بخلاف الصلاة فانه لا يجوز ان يحرمهما مطلقا ويترك بان التعيين ليس شرطا في اعتقاد  
 النسك ولهذا الواحرم نسك النفل وعليه نسك فرض انصرف الى الفرض ولو قيد الاحرام بزمان كيوم أو أكثر  
 اعتد مطلقا كالطلاق وهذا هو المعتمد وان بحث في المجموع في هذا وفي مسلتى النصف عدم الاعتقاد لانه من  
 باب العبادات والنية الجارمة شرط فيها بخلاف الطلاق فانه مبني على الغلبة والسراية ويقبل الانحطاط ويدخله  
 التطبيق اه شرح مر (قوله بان لا يزيد في النية على الاحرام) فان زاد كونه تطوعا أو تذكرا أو قيدا بزمان كيوم  
 أو غير ذلك لغيره وانصرف الى ما عليه ولا يحتاج لنية فرض أيضا اه برماوى (قوله خرجنا) أي في حجة الوداع  
 اه برماوى (قوله ان يهل بحج) أي يحرم وهذا تفسير مرادوا لافسياني ان الاهلال لرفع الصوت بالتلبية ثم  
 ان هذا الدليل يدل على التعيين بضرورة الثلاثة والثاني على الاطلاق واما ان التعيين أفضل فلا يؤخذ من الدليلين

ليعرف ما يدخل عليه (بان  
 ينوي بحج أو عمرة أو كليهما)  
 فلو أحرم بحجتين أو عمرتين  
 اعتدت واحدة فعلم انه  
 ينعقد مطلقا بان لا يزيد في  
 النية على الاحرام روى مسلم  
 عن عائشة قالت خرجنا مع  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال من أراد منكم  
 ان يهل بحج وعمرة فليعمل  
 ومن أراد ان يهل بحج  
 فليعمل ومن أراد ان يهل  
 بعمرة فليعمل وروى الشافعي  
 انه صلى الله عليه وسلم خرج  
 هو وأصحابه مهلين ينتظرون  
 القضاء أي نزول الوحي



اه شيخنا (قوله فامر من لا هدى معه الحج) هذا يدل على ان احرامهم كان مطلقا ثم ان تخصيص الاول بالعمرة  
والثاني بالحج من اعطاء الاكل للكل والافيجوز العكس بان يصرفه من معه هدى للعمرة ومن لا الحج اه  
شيخنا وبعبارة شرح مر ومناسبة ذلك ظاهر فهو ان الحج أكل التسكين ومن ساق الهدى تقربا أكل حالا  
من لم يبقه فناسب ان يكون له أكل التسكين واما كون ظاهر الخبر ان الاهداء يمنع الاعتمار فغير مراد شرعا  
انتهت (قوله أيضا فامر من لا هدى معه الحج) هذا يقتضي انهم أحرموا مطلقين لكن سبقت في أركان الحج انه  
صلى الله عليه وسلم أمر من لا هدى معه وان كان محرم بالحج ان يجعل حجه عمره فذكر ان ذلك من خصائص  
أصحابه صلى الله عليه وسلم اه ع ش على مر وسبقت في كلام الشارح ان الهدى ما يسوقه الحاج أو المعتمر  
تقربا بخلاف دم الجبران فانه ما يجبر الخلل الواقع من المحرم وبعبارة البرماوى في فصل الميت بمزدلفة الهدى بفتح  
الهاء وكسر هاء سكون الدال وكسر هاء مع تخفيف الياء في الاولى وتشديد هاء في الثانية قال الرويانى وهو اسم لما  
يهدى لمكة وحرمة تقربا الى الله تعالى من نعم وغيره من الاموال لكنه عند الاطلاق اسم للابل والبقر والغنم  
\*(فائدة)\* قال جابر رضى الله عنه نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم مائة بدنة ذبح بيده منها ثلاثا  
وستين وعلى رضى الله تعالى عنه باقيا قال بعضهم وفي ذلك إشارة الى مدة عمره الشريف انتهت (قوله صرفه بدنة  
لما شاء) أى وجوبه بمعنى انه لا يجوز له ابطال الاحرام اه حل وهل له بعد الصرف الى أحدهما وقبل التباس  
بشيء من أعماله الرجوع عنه الى الآخر اولاد قلت قال الشهاب حج في باب النذر فيما لو خسر بين ما التزمه  
وكفارة اليمين ان له الرجوع بعد اختيار أحدهما الى الآخر أخذنا لما لور أى شيئا وزددين كونه منيا  
أو مذبا وقد نظرنا فى أخذ هذه المذكور فليراجع اه شوبرى (قوله فلا يجزى العمل قبل النية) أى نية  
الصرف لكن لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عن القدوم وان كان من سنن الحج ولو سعى بعده فلا وجه عدم  
الجزاء لانه ركن فيحتمل له وان وقع تبعا اه شرح مر وقوله فيحتمل له أى فلا يعتد به الا اذا وقع بعد  
طواف علم انه من أعمال الحج فرضا أو سنة اه ع ش عليه (قوله فان لم يصلح الوقت لهما) أى حين الصرف  
والفرض انه نوى في أشهر الحج وقوله قال في المهمات الحج غرض منه التعميم في قول المتن فان اطلق في أشهر حج الحج  
أى سواء كان الوقت واسعا أو ضيقا (قوله صرفه للعمرة) أى وجوبه بالقلب عمرة بنفسه ولا يجوز صرفه للحج  
خلاف القاضى وان تبعه حج وعلى الجواز لو صرفه للحج تحلل بفعل عمرة ولا يجزى به عن عمرة الاسلام اه حل  
(قوله كمن أحرم بالحج حيثئذ) أى فى انه ينعقد ويقترب بطاوع الفجر فيتحلل بفعل عمرة ويضيه من قابل اه  
ع ش (قوله فينقذ عمرة كافر) أى على الصحيح والثاني ينعقد به ما فله صرفه الى عمرة وبعد دخول شهر  
الحج الى التسكين أو أحدهما فان صرفه الى الحج قبل أشهره كان كاحرامه قبلها فينقذ عمرة على الصحيح اه  
شرح مر (قوله وله) أى لم يرد الاحرام ان يحرم اه ع ش (قوله وله ان يحرم كاحرام زيد الحج) هو يشبه  
التعليق لكن بشئ حاصل لا بشئ مستقبل والمراد انه كما يصح مطلقا يصح هذا التعليق أيضا ولو قال ان كان زيد  
محرمًا فانما يحرم تبعه في الاحرام وعدمه فان كان حلالا فهو حلال أما لو قال ان أحرم زيد فانما يحرم فان ذلك لا يصح  
لانه تعليق بمستقبل خلافا لاشكال الرافعى الذى حاول به الجواز هذا حاصل ما فى شرح الارشاد للكمال المقدسى  
نقله عن ابن المقرئ اه عمرة اه سم وقال فى الروض وان أحرم كاحرام زيد وعمرو صار مثلهما ان اتفقا والاصار فارنا  
قال فى شرحه نعم ان كان احرامهما فاسدا انقذا احرامه مطلقا كما علم مما مر أو احرام أحدهما فقط فالقياس ان  
احرامه ينعقد صحيحا فى الصحيح ومطلقا فى الفاسد اه ويتخذ من قوله ومطلقا فى الفاسد ان له صرفه الى ما شاء فان  
صرفه لحج وكان احرام الآخر الصحيح حجا وعمرة وكان احرام الآخر الصحيح عمرة صار كلاهما أحرم ابتداء بحجتين  
او عمريتين فعليه حجة وعمرة واحدة وان صرفه لاحدهما وكان احرام الآخر الصحيح بالآخر صار قارنا من ذلك  
ان يكون احرام الآخر الصحيح حج فيصرف هذا المطلق لعمرة ولا يقال يلزم ادخال العمرة على الحج كقوله

فامر من لا هدى معه ان  
يجعل احرامه عمرة ومن معه  
هدى ان يجعله حجا فان  
أطلق احرامه (فى أشهر حج  
صرفه بنية لما شاء) من حج  
وعمره وكليهما ان صلح الوقت  
لهما (ثم) بعد النية (أى  
يعمله) أى ما شاء فلا يجزى  
العمل قبل النية فان لم يصلح  
الوقت لهما بان فان وقت  
الحج صرفه للعمرة فله  
الرويانى قال فى المهمات ولو  
ضاق فالحج به وهو مقتضى  
كلام الرافعى ان له صرفه  
لما شاء ويكون كمن أحرم  
بالحج حيثئذ أما اذا أطلق  
فى غير أشهر الحج فينقذ  
عمرة كافر فلا يصرفه الى حج  
فى أشهره (وله ان يحرم  
كاحرام زيد) روى الشيخان  
عن أبى موسى



بعض الطلبة لان الصرف ليس ابتداء احرام فان الاحرام ينقضي من اول الامر والصرف تفسير له وهل يجزئ به العمل قبل الصرف نظرا للاحرام الاخر المعين فيه نظرا والوجه عدم الاجزاء لانه احرام واحد ولم يتعين بتمامه اه سم على ج (قوله انه صلى الله عليه وسلم لم قال له الخ) ووقع اعلى كما وقع لابي موسى وهو ايضا في الصحيحين اه شرح مر (قوله طاف بالبيت) هذا ظاهر بناء على انه صلى الله عليه وسلم احرم مطلقا لان احرام ابي موسى كاحرامه ينقضي مطلقا فيصرف لما شاء فيجوز ان صلى الله عليه وسلم رأى ان الانسب لابي موسى العمرة فامر به ما واما على ما ياتي للشارح عن المجموع في اركان الحج بعد قول المصنف وفي قول التمتع افضل من ان الصواب انه صلى الله عليه وسلم احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة وخص بجوازه في تلك السنة فشكل لانه حيث احرم كاحرامه انعقد احرامه بحال الان يجب بان احرامه وان انعقد حجا لكن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خصوا بجواز فسخ الحج الى العمرة كما قاله الشارح ثم وعليه فامر له بالعمرة امر بفسخ الحج اليها وهو جائز لا صحابه خصوصية اه ع ش على مر وعبار قترح مر هناك والمصنف في مجموع كلام في حجه عليه السلام وج اصحابه لم يسبق اليه لنفاسته ولا اعتبار بالنارعة فيه حيث قال الصواب الذي نعتقد انه صلى الله عليه وسلم احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة وخص بجوازه في تلك السنة للعاجلة وبما يسهل الجمع بين الروايات فعمدة رواية لافراد وهم الاكثر اول الاحرام ورواة القرآن آخرون ومن روى التمتع أراد التمتع القوي وهو الانتفاع وقد انتفع بالاكتفاء بعمل واحد ويؤيد ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يعتبر في تلك السنة عمرة مفردة ولو جعلت حجة مفردة لكان غير معتد في تلك السنة ولم يقل أحدان الحج وحده افضل من القرآن فانتقلت الروايات في حجة في نفسه وأما الصحابة رضي الله عنهم وكانوا ثلاثة أقسام قسم احرموا بحج وعمرة أو بحج ومعهم هدى وقسم بعمرة وفرغوا منها ثم احرموا بحج وقسم بحج من غير هدى معهم وأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقبلوه عمرة وهو معنى فسخ الحج الى العمرة وهو خاص بالصحابة أمرهم به صلى الله عليه وسلم لانه مخالفة لما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واعتقادهم ان ايقاعها فيه من أجزال الفجور كما انه صلى الله عليه وسلم لم ادخل الحج على العمرة لذلك ودليل التخصيص خبر أبي داود عن الحارث بن بلال عن أبيه قلت يا رسول الله أرايت فسخ الحج الى العمرة لنا خاصة أم لانا من عامة فقال بل لكم خاصة فانتقلت في احرامهم أيضا فن روى انهم كانوا قارنين أو متعنتين أو مفردين أراد به ضمهم وهم الذين علم منهم ذلك ووطن ان البقية منهم وكره جمع تسمية بحج صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ورده المصنف بأنه غلط فاحش منابذ للاخبار الصحيحة في تسميتها بذلك وقد يجب عنه بنحو ما مر في تسمية الطواف شوطا انتهت قوله بان لم يكن محرما الخ) عبارة شرح مر بان لم يكن زيد محرما أصلا أو أتى بصورة احرام فاسد لكفره أو جماعه انتهت فانت تراهم صور الاحرام الفاسد بما ذكره من كراهة صورة احرام وهذا أنسب بالمقام والسياق من تصوير بعض المشايخ له بما اذا احرم بالعمرة صحى ثم أفسدها ثم أدخل عليها الحج حيث ينقضي فاسدا وهذا وان كان صحيحا في نفسه بل يتعين في تصوير انعقاد الاحرام الفاسد لانه لا يناسب السياق كما لا يخفى لان أصل احرام زيد في هذه الصورة صحيح فاذا أشبهه غيره احرامه به في الابتداء انعقد احرام الغير عمرة كاحرام زيد في الابتداء تامل (قوله وان علم عدم احرامه) غاية في قوله فينقضي وهي للرد على من قال لا ينقضي في هذه الحالة وتعمد بالقياس على ما لو علق فقال ان كان زيد محرما فقد أحرم فقال الشارح بخلاف ما لو قال الخ شروع في ابتداء فارق في القياس الذي تعمده الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينقضي احرامه كالمعلق فقال ان كان محرما فقد أحرم فلم يكن محرما وقرئ الاول بان في المقيس عليه تعليق أصل الاحرام فليس جازما به بخلاف المقيس فانه جازم بالاحرام فيه انتهت (قوله لا ينقضي لانه الخ) أي اذا لم يكن زيد محرما في الواقع والا فيصح الاحرام المعلق وان كان هذا خلافا للمبادر من الشارح وهذا

انه صلى الله عليه وسلم قال له  
يأ أهلك فتلت آية تبالهلال  
كاهلال النبي صلى الله عليه  
وسلم قال قد أحسنت طاف  
بالبيت وبالصفاء والمروة  
وأحس (فينقضي) احرامه  
(مطلقا لم يصح احرام زيد)  
بان لم يكن محرما أو كان  
محرما احراما فاسدا ولغت  
الاضافة اليه وان علم عدم  
احرامه بخلاف ما لو قال ان  
كان زيد محرما فقد أحرم  
لا ينقضي لانه من تعليق أصل  
الاحرام (والا) بان صح  
احرام زيد (ة) ينقضي احرامه  
(كاحرامه)



التفصيل بالنسبة لان ماغيرها من بقية الادوات فلا ينفذ مطلقا وان كان زيد محرما في الواقع اه زيا دي وهذا  
 كله فيم لو عاق على الماضي كما يفهم من قول الشارح ان كان الحمال معلقا على مستقبل فلا ينفذ مطلقا سواء  
 علق بان أو غيرها وعبارة شرح مر ولو عاق احرامه على احرام زيد في المستقبل كذا أو متى أو ان أحرم زيد  
 فانا محرم لم ينفذ احرامه مطلقا كما اذا جاء راس الشاة فالتحريم لان العبادة لا تتعلق بالانحطاط وان كان زيد محرما  
 فانا محرم أو فقد أحرمت وكن زيد محرما انما عقد احرامه والا فلا لان المعلق بحاضر أقل غررا لوجوده في الواقع  
 فكأن قرى به من أحرمت كاحرام زيد في الجملة بخلاف المعلق بمستقبل انتهت (قوله معينة مطلقا) أي فينبهه في  
 تفصيل اتى به ابتداء لافي تفصيل أحسنه بعد احرامه كان أحرم مطلقا وصرفه الحج ثم أحرم كاحرامه ولا فيم الو  
 أحرم بعمره ثم ادخل عليها الحج ثم أحرم كاحرامه فلا يلزمه في الاولى ان ينصرف لما صرف له زيد ولا في الثانية  
 ادخال الحج على العمرة لان يقصد التشبيه به في الحال في صورتين فيكون في الاولى حجا وفي الثانية فارنا ولو  
 أحرم كاحرامه قبل صرفه في الاولى وقبل ادخال الحج في الثانية وقصد التشبيه في حال تلبسه باحرامه الحاضر  
 والاشي صح كما اقتضاه في الروضة عن البغوي ويلزمه ان يتبع زيد اذ ما يفعله بعد وليس فيه معنى التعليق  
 بمستقبل لانه جازم في الحال ولان ذلك يغتفر في الكيفية لافي الاصل ولو أحرم بعمره بنية التمتع كان هذا محرما  
 بعمره ولا يلزمه التمتع كافي الروضة ومتى أخبره زيد بكيفية احرامه لزمه الاخذ بقوله ولو فاسقا فيما يظهر وان ظن  
 خلافه اذ لا يعلم الا من جهته فان أخبره بعمره ببيان محرما بحج كان احرام هذا حج تبعا له وعند فوات الحج يحتمل  
 بالفوات ويريق دما ولا يرجع به على زيد وان غره لان الحج له ولو أخبره بنسك ثم ذكر خلافه فان تعمد لم  
 يعمل بخبره الثاني لعدم الثقة بقوله أي مع سبق ما يناقضه والا فيعمل به كما قاله ابن العماد وغيره اه شرح  
 مر (قوله فان تعذر معرفة احرامه الحج) محتمل هذا اذا مارأى التعذر قبل الشروع في شيء من الاعمال والا فان  
 كان بعد الوتوف وقبل الطواف فان بقي وقت الوقوف فقرن أو نوى الحج ووقف نأيا أو أتى ببقية أعمال الحج  
 حصل له الحج فقط ولا دم لاسر وان فات الوقوف أو تركه أو فعله ولم يقرن ولا أفرد لم يحصل له شيء لاحتمال  
 احرامه بها أو بعد الطواف وقبل الوقوف أو بعده ففيه تفصيل ليس هذا محل بسطه اه حج (قوله بموت  
 أو جنون أو غيره) أي غير المذكور من الامرين كغيبه زيد الغيبة الطويلة وكسبه انما أحرم به اه شرح  
 مر (قوله نوى قرانا) المراد انه لا يصح الاقتصار على نية العمرة فقط بدليل قول الشارح ويغني عن نية القران  
 نية الحج وقوله ثم أتى بعمله المراد انه لا يأتي بعمل العمرة وحدها والا فعمل القران هو عمل الحج وقوله ليتحقق  
 الحج يصح ان يكون تعليلا له مسألتي أي قوله نوى قرانا وقوله ثم أتى بعمله نامل ولا يجتهد في احرام زيد لتلبسه  
 بالاحرام فينبى فلا يتخلل الا يقين الا ببيان بالمشروع فيه كلو شك في عدد الركنات لا يتحرى وانما يتحرى في  
 الاواني والقبلة كما مر لان اداء العبادة ثم لا يحصل يقين الا بعد فعل محذور وهو صلته لغير القبلة أو استماله  
 نجسا وهذا يحصل الاداء بيقين من غير فعل محذور اه شرح مر (قوله ليتحقق الخروج الحج) حاصله انه اذا  
 اتى بعمل العمرة لا يحل من احرامه سواء نوى العمرة أو الحج أوهما أو أطلق ولا تحسب له العمرة مطلقا في هذه  
 الاربعة ومتى أتى بأعمال الحج لا يخلص من العمرة في الصور الاربع ويخلص من احرامه فيما عدا نية العمرة  
 وهو ثلاث صور ويحسب له الحج في نية الحج والقران ولا يحسب في الاطلاق اه زى بالمعنى (قوله ولا يبرأ من  
 العمرة) أي ويجزى به ما فعله عن الحج ولو حجة الاسلام اه حج وعبارة شرح مر ولا يبرأ من العمرة وتبرأ  
 ذمته من الحج بعد اتيانه بأعماله اذ هو ما يحرم به أو مدخله على العمرة ولا دم عليه اذا حصل له الحج وحده  
 واحتمال حصول العمرة في صورة القران لا توجهه اذ لا وجوب بالشك نعم يسن لاحتمال كونه أحرم بعمره  
 فيكون فارنا ذكره المتولى أما لو لم يقرن ولا أفرد بان اقتصر على أعمال الحج من غير نية فيحصل له التحلل لا البراءة  
 من شيء منهما وان تيقن انه أتى بواحد منهما لكن لم يمتنع الساقط منهما واجب الا ببيان بما كن نسي صلاة

معينا ومطلقا ويختص في  
 المطلق كما يختص زيد ولا  
 يلزمه الصرف الى ما يصرفه  
 اليه زيد وان عين زيد  
 قبل احرامه انما عقد احرامه  
 مطلقا وتعبيرى بالهبة  
 وهدمها أولى مما عبر به  
 (فان تعذر معرفة احرامه)  
 بموت أو جنون أو غيره  
 فتعبرى بذلك أعظم من قوله  
 فان تعذر معرفة احرامه بموت  
 (نوى قرانا) كلو شك في  
 احرام نفسه هل قرن أو  
 أحرم باحد النسكين (ثم أتى  
 بعمله) أي القران ليتحقق  
 الخروج عما شرع فيه ولا  
 يبرأ من العمرة لاحتمال  
 انه أحرم بالحج ويمنع ادخالها  
 عليه ويغني عن نية القران  
 نية الحج كافي الروضة  
 كاصلاها (وسن نطق بنية



من الخس لا يعلم عينها وعلى عمل العسرة لم يحصل التحلل أيضا وان نواها لاحتمال انه أحرم يحج ولم يتم أعماله  
مع ان وقتها باق اه شرح حر (قوله قلبية) معطوف على نطق أى فسن تلبية ومعلوم انهم امن وظائف  
اللسان وقوله فيقول بقلبه ولسانه هذا معنى قول غيره فيجمع في التلبية بين قلبه ولسانه وان كانت النية بالقلب كما  
وباللسان سنة وقوله نويت الحج أى أو العمرة أو كليهما أو نويت الاحرام وهى حالة الاطلاق وقوله وأحرمته  
تأكيد لقوله نويت الحج لانه لو قال أحرمت بالحج لكتفى كسبوتى كلامه وقوله ليكن اللهم الحج معطوف على قوله  
بقلبه ولسانه أى ويقول ليكن اللهم الحج وقوله لخبر مسلم الحج الظاهر انه غير مناسب هنا لانه يفيد طلب رفع الصوت  
بالتلبية وهو غير مطلوب هنا أى فى المرة الاولى بل المطلوب فيها السر كسبوتى فى كلام الشارح وقوله فى غير  
التلبية الاولى أى اما فيها فليس ذكر ما أحرم به كانه عليه حر وهذا أى قوله فيقول بقلبه الحج بسن قلبه كفى  
شرح حر وان يستعمل القلبية ويقول اللهم أحرم البشعيرى وبشعيرى ولحى ودمى ثم يقول وهو مستقبل نويت  
الحج والحج وعبارة الايضاح وصفة الاحرام أن ينوى بقلبه الدخول فى الحج والتلبس به وان كان معتمرا نوى الدخول  
فى العمرة وان كان دارنا نوى الدخول فى الحج والعمره والواجب ان ينوى هذا بقلبه ولا يجب التلفظ به ولا التلبية  
ولكن الافضل ان يتلفظ به بلسانه وان يابى لان بعض العلماء قال لا يصح الاحرام حتى يلبى وبه قال بعض  
أصحاب الشافعى رحمهم الله فالاحتياط ان ينوى بقلبه ويقول بلسانه وهو مستحضر نية القلب نويت الحج  
وأحرمت به لله تعالى ليكن اللهم ليكن الحج التلبية وان كان يحج عن غيره فليقل نويت الحج عن فلان وأحرمته  
عنه ليكن اللهم عن فلان الحج التلبية قال الشيخ أبو محمد الجوينى ويستحب أن يسمى فى هذه التلبية ما أحرم به من  
حج أو عمره فيقول ليكن اللهم بحجك ليكن الى آخرها أو ليكن اللهم بعمره أو بحجة وعمره قال ولا يحجر بهذه التلبية  
بل يسميها نفسه بخلاف ما بعد ما فانه يحجر به او اما ما بعد هذه التلبية فهل الافضل ان يذكر ما أحرم به فى تليته  
أم لا فيه خلاف والاصح انه لا يذكره وقد ورد الامر ان فى الحديث الصحيح فاحدهما يحول على الافضل والاخر  
ليسان الجواز \* (فرع) \* لو نوى الحج ولبي بعمره أو نوى العمرة ولبي يحج أو نواها ما ولبي باحدهما أو عكسه  
فلا اعتبار بما نواه دون ما لبي به انتهت (قوله لان اخفاء العبادة أفضل) وهذا لا ينافى ما يأتى من سن رفع  
الصوت بالتلبية فى دوام احرامه لان المراد بالعبادة التلبية ورفع الصوت بالتلبية فى دوام الاحرام كاليات وان  
لزم منه اظهار العبادة اه ع ش (قوله لذكرا الخلاف فيه) وكان الخلاف جار فيه هو جار ايضا فى السعى بعده وفى  
الطواف الذى يتطوع به فى اثناء احرامه وعبارة أصله مع شرح حر ولا يستحب التلبية فى طواف القدوم  
أو غيره كفاضة وتطوع وسعى بعده لان فيها ذكرا خاصة وانما خص طواف القدوم بالذكرا لذكرا الخلاف  
فيه وفى القديم تستحب فيه وفى السعى بعده وفى المتطوع به فى اثناء الاحرام لكن يلاحظ فى ذلك لاطلاق الأدلة  
وأما طواف الافاضة والوداع فلا تستحب فيها ما قطعنا انتهت (قوله وسن طهر لاحرام الحج) ويكره تركه أخذنا  
بقاعدة كل مندوب صح الامر به قصدا كتركه واغتسل الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه للاحرام وهو  
مريض يخاف الماء وقال ابن الصلاح ينبغي أن لا يترك الغسل فى كل موطن يذهب فيه فانه لا تأثيرا فى جلاء  
القلوب واذهاب درن الغلة يدرك ذلك أرباب القلوب الصاحبة اه برماوى واذا فاتت هذه الاغسال  
لا تقضى على المعتمد لانها متعلقة بسبب وقد زال اه شرح حر وقوله لاحرام أى عند احرام يحج أو عمره  
أو به ما أو مطلقا أو صيا أو امرأة أو حائضا أو نفساء وانما لم يجب لانه غسل لمستقبل كغسل الجمعة والعيد ويكره  
احرامه جنباً وغسل الولى غير المير لان حكمة هذا الغسل التقايف ولهذا سن للحائض والنفساء واذا اغتسلنا  
نونا والاولى لهما تأخير الاحرام الى طهرهما ان أمكنهما التمام بالميعات ليقع احرامهما فى أكمل أحوالهما اه  
شرح حر وفى الحقيقة الحج وتنوى الحائض والنفساء هنا وفى سائر الاغسال الغسل المسنون كغيرهما اه  
(قوله لا يتابع) وذلك انه على الله عليه وسلم فى حجة الوداع خرج من المدينة يوم السبت بين الظهور والعصر فجلس

قلبية) فيقول بقلبه ولسانه  
نويت الحج وأحرمت به لله  
تعالى ليكن اللهم ليكن الى  
آخره لخبر مسلم اذا توجهتم  
الى منى فاهلوا بالحج والاهلال  
رفع الصوت بالتلبية ولا يسن  
ذكر ما أحرم به فى غير التلبية  
الاولى لان اخفاء العبادة  
أفضل وتعييرى بما ذكر  
اولى من قوله المحرم ينسوى  
ويلبى (لا فى طواف) ولو  
طواف قدوم (وسعى) بعده  
أى لا يسن فيها تلبية لان  
فيها ذكرا خاصة وانما  
قيد الاصل بطواف القدوم  
لذكرا الخلاف فيه وذكر  
السعى من زيادته (و) سن  
(طهر) أى غسل أو تيمم  
بشرطه ولو فى حيض أو نحو  
(لاحرام) لا يتابع فى الغسل  
رواه الترمذى وحسنه  
وقيس بالغسل التيمم هنا  
وفيما يأتى



بقين من ذي القعدة فترى بنى الحليفة فصلى بها العصر ركعتين ثم يأتى بها المغرب والعشاء والصبح والظهر وكان نساؤه كلهن معه فطاف عليهن كلهن تلك الليلة ثم اغتسل غسلا ثانيا لا حرامه غير غسل الجماع الاول اه من شرح المواهب الزرقاني (قوله وللدخول مكة) أى وللدخول البيت أيضا اه شرح مدر (قوله ولو حللا) قال السبكي وحيث لا يكون هذا من اغتسال الحج الا من جهة انه يقع فيه أى الحج أى فى زمنه اه شرح مدر وعش عليه (قوله أيضا ولو حللا) قال الاسنوى التعرض له عزير وقد رأيت فى الام منقولاً عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح لدخولها وهو حلل انتهى سم (قوله وبذى طوى) عبارة شرح مدر وهى بالقصر وتليث الطاء والفتح أجود وادى بكهين التثنية سى بذلك لاشتماله على بئر مطوية بالحجارة يعنى مبنية بالطين البناء ويجوز فيها الصرف وعدمه على ارادة المكان والبقعة انتهت وعبارة التحفة وبذى طوى بتثنية أوله والفتح أقصم أى بماء البئر التى فيه عندها بعد المبيت وصلاة الصبح به وهو محلى بين الحلين المسميين الآن بالحجون به بئر مطوية أى مبنية بالحجارة فنسب الوادى إليها وفى البخارى رواية تقتضى ان اسمه طوى وردت بان المعروف انه ذو طوى لا طوى وتم الآن آبا ومتعددة والا قرب اتم التى الى باب شيكة أقرب انتهت وقول مدر ويجوز فيه الصرف وعدمه قال العلامة البرلسى هذا ان جعل طوى علما أما اذا جعل صفة وجعل مع المضاف وهو ذو اسم كان بالصرف لا غير اه برماوى (قوله سن طهره من مثل مساقفها) هو المعتمد اه برماوى فلا يسن له التفرج عليها اه عش (قوله واستثنى الماوردى الحج) وظاهر ان محل ذلك حيث لم يقع تغير لريحه عند الدخول والاسن الغسل عنده اه شرح مدر (قوله فلا يسن له الغسل لقرب هذه) انظر لو اغتسل للعيد يوم الجمعة كان اغتسل له قبل الفجر والظاهر طلب الغسل لها أيضا ولا يكتفى بغسل العبد نظرا لقول بوجوبه فلا يكتفى بما تقدم ولو قوعه قبل وقته بخلاف ما هنا لا وقت له تأمل اه شوبرى (قوله ويظهر مثله فى الحج) أى فيما لو جاوز الميقات غير مرىد للنسك ثم أراده فى مكان قريب أو كان مسكنه قريبا من الحرم اه حل ويستثنى أيضا من اغتسل لدخول الحرم من محل قريب من مكة أخذ المما تقدم اه رشيدى (قوله ولو قوف بعرفة) عبارة شرح مدر ويسن بعد الزوال للوقوف بعرفة والافضل كونه بكرة ويحصل أصل السنة فى غيرها وقبل الزوال بعد الفجر ولهذا قال فى التنبيه فاذا طالت الشمس على بئر سار الى الوقوف واغتسل للوقوف وأقام بكرة فاذا زالت الشمس خطب الامام وقول ابن الوردى فى بجمته والوقوف فى عشى عرفة لا يخالف هذا لان قوله فى عشى عرفة متعلق بقوله للوقوف ولكن قربه من وقوفه أفضل كتقريبه من ذهابه فى غسل الجمعة وسبب عرفة لان آدم وحواة عارفا ثم وقبل لان جبريل عرف فيها ابراهيم عليه الصلاة والسلام مناسكهم وقبل غير ذلك انتهت (قوله وبمزدلفة غداة تخرج) ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل كغسل العيد فينبويه به أيضا اه حج وقوله فينبويه به أيضا هذا يدل على ان كلام من غسل العيد وغسل الوقوف بمزدلفة مطلوب غاية الامر حصولهما بغسل واحد اذا ترواهما لاتحاد وقتيهما وقد يقال اذا اقتصر على غسل واحد تأويله أحدهما فقط فهلا اكتفى به عن الآخر كما اكتفى به قبل دخول مزدلفة ورعى النحر عن غسله بل قد يقال الاكتفاء هنا أولى لاتحاد الوقت بل تقرر فى الغسل انه لو نوى أحد الاغسال المسنونة حصل باقها فلا حاجة مع غسل العيد الى نية غسله أعنى الوقوف بمزدلفة الا أن يجاب بأن المراد ان الافضل أن ينويه ايضا مع هذا الغسل وان كفى غسل واحد وحصل هو معبدون نية قتال اه سم عليه (قوله ورعى أيام تشرى) ويدخل وقته لكل يوم بجمعه كالجمعة ويحصل أصل السنة بتقدمه على الزوال خلافا لركشى والافضل تأخير ما بعده ويخرج غسل كل يوم بغروبه أو برميه اه برماوى (قوله وللقربة) عطف على قوله قطع الروائح الكريهة وعبارة شرح مدر لان الغسل براد للقربة والتطاقة فاذا تعذر أحدهما بقي الآخر ولا يثوب عن الغسل الواجب فمن المندوب أو لم يول وجدها لا يكتفى غسله وهو كاف لوضوئه وضأبه وتيمم عن الغسل كما قاله ابن القزرى

(وللدخول مكة) ولو  
حللا (وبذى طوى)  
يقطع الطاء أقصم من ضمها  
وكسرهما (لما ربه أفضل)  
من طهره بغيرها لا اتباع  
رواه الشيخان فان لم يمر بها  
سن طهره من مثل مساقفها  
واستثنى الماوردى من خرج  
من مكة فاحرم به مرة من  
مكان قريب كالتنعيم  
واغتسل الاحرام فلا يسن  
له الغسل لقرب عهده  
قال ابن الرفعة ويظهر مثله  
فى الحج وسن الطهر أيضا  
لدخول المدينة والحرم  
(ولو قوف بعرفة) غشية  
(وبمزدلفة غداة تخرج ورعى)  
أيام (تشرى) لان هذه  
موطن يجتمع لها الناس  
فيسن الطهر لها قطع الروائح  
الكريهة بالغسل المحق به  
التيمم والقربة وخرج برى  
التشرى روى يوم النحر



ولو كان غير كاف لوضوئه أيضا استعماله في أعضاء الوضوء ويكفيه تيمم واحد عن الغسل وبقية الأعضاء ان توى  
 بما استعماله من الماء الغسل والابان لم ينو ذلك في تيمم عن بقية الأعضاء وآخر عن الغسل كما يحثه الشيخ رحمه الله  
 تعالى انتهت (قوله فلا يسن الطهر له) أي ولا له ميت بمزدلفة لقربه من غسل عرفة ولا طواف القدوم لقربه  
 من غسل الدخول ولا لعاق وطواف الافاضة وطواف الوداع على الاصح عند الراجح والمصنف في أكثر كتبه  
 وان حرم في مناسكه الكبرى باستحباب هذه الثلاثة اه شرح مر (قوله اكتفاء بطهر العبد) ظاهره وان حصل  
 له تغير في بدنه وقياس ما مر في استحبابه للدخول مكة في حق من اغتسل لدخول الحرم من قرب مكة حيث تغير  
 ريحه استحبابه هنا وقد يفرق بان غسل العبد يدخل بنصف الليل كغسل جرة العقبة فغسل العبد يحصل الغسل  
 الرمي كغسله ما بعد دخول الوقت اه ع ش على مر فان لم يطهر للعبد فلا بأس بالطهر حيث شئت وتفتت هذه  
 الاغسال بالاعراض أو بطول الفصل ولا تقضي اه برماوى (قوله أن يتأهب للأحرام) في المختار تأهب  
 استعداد اه (قوله بخلق عانة) أي في غيرة عشر ذي الحجة ما ريد النضحية وكذا بخلق رأس لمن يترين به والاندب  
 ان يلبسه بخوص مع دفن النحو والقمل ويندب السواك أيضا اه برماوى وفي شرح مر بخلق عانة وإزالة  
 أوساخ وغسل رأس بصدرا ونحوه ويندب له تلبس شعره بصمغ أو نحوه مثلا يتولد فيه القمل ولا ينشف في مدة  
 احرامه اه وقوله ويندب له تلبس شعره أي شعر رأسه ظاهره وان خشى عروضا جنابة باحتلام أو خشي  
 المرأة حصول حيض وينبغي عدم استحبابه فيه - الا ان عروضا ما ذكر يحوج الى الغسل وايصال الماء الى  
 ماتحت الشعر وإزالة نحو الصمغ وهو قد يؤدي الى إزالة بعض الشعر اه ع ش عليه (قوله وينبغي تقديمها  
 على الطهر) أي ما لم يكن جنبا والاسن تأخيرهما عنه اه حل (قوله كافي الميت) على القول به وهو الجديد  
 والقديم الكراهة كما تقدم في الجنائز اه زى وعبرة المتن في الجنائز وكره أخذ شعر غير محرم وطره  
 انتهت وعبرة الشورى قوله كافي الميت أي على القول به وهو المرجوح ويجوز ان يكون المراد ان المريض  
 يتهد نفسه بما ذكر ليكون طهره على الوجه الاكمل فلا يكون على المرجوح انتهت فعلى هـ ذافيه مجاز الأول  
 لان المراد بالميت المريض مرض الموت اه شيخنا (قوله وسن تطيب بدن) أي لغير صائم وغير محددة في العدة  
 ويحصل باى طيب كان وأولاه المسكن المخلوط بماء الورد أو نحوه قال الاذرى ويندب الجامع أيضا لان الطيب من  
 دواعيه ولم يخالفوه اه برماوى (قوله أيضا وتطيب بدن) قال في حاشية الايضاح محله في غير الصائم فيما يظهر  
 لانه يسن له ترك التطيب وكذا يقال في الصائم اذا أراد صلاة الجمعة الى ان قال ثم رأيت شيخنا شيخ الاسلام  
 زكريا أفتى بانه يسن للصائم تركه يوم الجمعة الى ان قال ومحله أيضا في غير المحمدة لحرمة الطيب وفي غير البائن  
 لانه يسند لها ترك التطيب اه وفي شرح الروض في باب العدة في بحث الاحسان ما نصه وهي في تحريم  
 الطيب واكله والدهن كالحرم في تحريمها عليه فبحرم عليها ما يحرم عليه لكن يلزمها إزالة الطيب الكائن معها  
 حال الشروع في العدة الخ اه وهو شامل للطيب الذي فعلته الاحرام بان ارادت الاحرام فطابت ثم احرمت  
 ثم لزمها العدة اه سم (قوله ولو امرأة) أي ولو شابة خالية كانت أم لا ويفارق ما مر في غسل الجمعة من عدم سن  
 التطيب في ذهاب الانثى لها بان زمان الجمعة ومكانه اضيق ولا يمكنها تجنب الرجال بخلاف الاحرام اه شرح مر  
 (قوله ولحله) أي تحلله الثاني لان الاول يحل به جميع المحرمات الا النساء والمراد عقبه اه برماوى (قوله  
 وحل في ثوب الخ) عبارة أصله مع شرح مر وكذا ثوبه من ازار الاحرام وردائه يسن تطيبه في الاصح كالبدن  
 والثاني المنع وتبع المصنف في استحباب تطيب الثوب المحرر لكن صحح في المجموع كونه مباحا وقال لا يندب جزما  
 وصحح في الروضة كاصلا الجواز أي الاباحة وهو المعتمد انتهت (قوله واستدامته) وينبغي كما قاله الاذرى ان  
 يستثنى من جواز الاستدامة ما اذا لزمها الاحد اذ بعد الاحرام فتلزمها ازالته كما عبر عنه الشارح بقوله لزمها ازالته  
 في وجه اه شرح مر (قوله لما روى الشيخان الخ) هـ ذادليل على جواز الاستدامة وانظر ما وجه دلالة

فلا يسن الطهر له اكتفاء  
 بطهر العبد وسن ان يتأهب  
 للأحرام بخلق عانة وتنق  
 ابها وقص شارب وتقليم  
 ظفر وينبغي تقديمها على  
 الطهر كافي الميت وذكر  
 التيمم في غير الاحرام من  
 زيادتي (و) سن (تطيب  
 بدن ولو بماله حرم) ولو  
 امرأة بعد الطهر (لاحرام)  
 لا يتابع روى الشيخان عن  
 عائشة رضي الله عنها  
 قالت كنت أطيب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 لاحرامه قبل ان يحرم وحله  
 قبل ان يطوف بالبيت  
 (وحل) تطيب لاحرام (في  
 ثوب واستدامته) أي الطيب  
 في بدن أو ثوب بعد الاحرام  
 لما روى الشيخان عن  
 عائشة قالت



كأنى أنظر الى ويص الطيب أى بر يشه في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم (٤١٥) وخرج باستدامة مما يعلم مما يأتى في

باب ما حرم بالأحرام من أنه  
لو أخذ الطيب من بدنة  
أو ثوبه ثم رده إليه أو تزع  
ثوبه المطيب ثم لبسه لزمته  
فدية فلا ولم تكن رائحته  
موجودة في ثوبه فإن كان  
بحيث لو ألقى عليه ماء ظهرت  
رائحته امتنع لبسه والا فلا  
وذ كر حل تطيب الثوب  
هو صحيح في الروضة كأصلها  
ونقل في المجموع الاتفاق  
عليه ووقع في الأصل تصحيح  
أنه يسن كالبدن (وسن  
خضب يدي امرأة) أى  
للأحرام الى الكوعين بالحناء  
لأنهما قد ينكشغان ومسح  
وجهاها بشئ منه لأنها تؤمر  
بكشفه فلتستتر لون البشرة  
بلون الحناء أما بعد الأحرام  
فبكره ذلك لها لأنه زينة  
للحرم والقصد أن يكون  
أشعث أغبر فإن فعلته فلا  
فدية وخرج بالمرأة الرجل  
والخنثى فلا يسن لهما الخضب  
بل يحرم (ويجب تجرد  
رجل له) أى للأحرام (عن  
حيط) بضم الميم ويجازى  
ليستغنى عنه لبسه في الأحرام  
الذى هو محرم عليه كلباسه  
والتصريح بالوجوب من  
زيادته صرح الرافعي  
والنورى في مجموعهما  
صرح في مناسكه بسنه  
واستحسنه السبكي وغيره  
تبع المحب الطبري

على الإباحة دون النذر الذى ادعاه فكان يمكن الإباحة في كل أو النذر في كل تأمل (قوله كأنى أنظر) كأن  
هنا التحقيق أى التحقق النظروهي تأتى للتحقيق كالتأني للثبوت والمراد هنا الأول اه شجنا (قوله الى ويص  
الطيب) بالبناء الموحدة بعد الواو وآخره صاد مهملة وقوله أى يرقه وهو لمعانه وقوله مفرق بفتح الميم وسكون  
الفاء وفتح الراء وحكى كسرهما بين العارضين وقال في المصباح المفرق المكان الذى في وسط الرأس يفرق به بين  
الشعر اه برماوى وفي المصباح الويص مثل البريق ورتاومعنى وهو اللعان يقال ويص ويصا والفاعل  
وابص وواصة وبه سمي اه (قوله من أنه لو أخذ الطيب الخ) ولومسه عما يده لزمته الفدية ويكون مسه عملا  
للطيب ابتداء جزم به في المجموع ولا عبرة بانتقال الطيب بأسالة العرق ولو تعطر ثوبه من بدنة لم يضر جزم اه  
شرح م ر وقوله ولومسه عما يده الخ ظاهره وان لم يعلق يده منه شئ لكن عبارته في باب محرمات الأحرام  
بعد قول المصنف في ثوبه أو بدنه الخ تصهاو علم أنه لا أثر لعلق الرمح فقط بخومسه وهو لباس أو جلوسه في مكان  
عطار أو عند بخرة لأنه ليس تطيبا اه ع ش عليه (قوله لزمته فدية) أى إن ظهرت رائحته بالفعل أو بالقوة  
فقوله فلا ولم تكن الخ مقابل لهذا المحذوف اه شجنا (قوله وسن خضب يدي امرأة) أى غير محدة وقوله وخرج  
بالمرأة الرجل شامل للأمر بالجليل وقوله بل يحرم أى لغير عذرو يسن الخضب لغير المحرمة إذا كانت حليمة  
والأكراه ولا يسن الحليمة نقش ولا تسويد ولا تطريف ولا تحميم وحنه ويحرم ذلك عليها بغير إذن حليتها كما  
يحرم على الخلية اه حل (قوله يدي امرأة) أى ولو خلية وشابة لقول ابن عمر رضى الله تعالى عنهم أن ذلك من  
السنة اه شرح م ر (قوله بالحناء) محل استحباب الخضب بالحناء إذا كان تعميمه دون التطريف والنقش  
والتسويد اه شرح م ر قال ابن الرفعة والمراد بالنظر يرف المحرم تطريف الأصابع بالحناء مع السواد  
أما الحناء وحده فلا شك في جوازه اه كذا في شرح العباب وكذا ينبغي أن يقال في النقش اه سم على ج  
(قوله فلتستتر لون البشرة الخ) وإذا فعلت ذلك لا يجوز النظر الى يديها لمخضو يسن والحرمة باقية وإنما أفاد الخضب  
نوع ترفى الجملة اه سم (قوله فان فعلته فلا فدية) أى لأنه ليس بطيب اه شرح م ر (قوله بل يحرم) أى لغير عذر  
كما نص عليه الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه والاصحاب ولا يحرم في غير الدين ولو في غير الأحرام وتجوز الحناء  
للصبي كالتحريم انتهى برماوى وفي فتاوى السيوطي في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس والوجه بالحناء  
جائز للرجل بل سنة صرح به النووي في شرح المهذب فتلا عن اتفاق أصحابنا قال السيوطي وأما خضاب  
الدين والرجلين بالحناء فمستحب للمرأة المتزوجة وحرام على الرجل اه وقضية التقييد بالدين والرجلين  
عدم حرمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معنى الدين والرجلين كالعنق والوجه فلا يرجع اه سم  
على ج (قوله ويجب تجرد رجل له) أى ولو صبيا ومجنونا ولو غير ميمر فالمراد بالرجل ما قابل المرأة وقوله وبه صرح  
النورى في مجموعهما معتمد كفى شرح م ر وقوله ولا يصح بالترع بعد الأحرام أى لأنه آت بواجب اه حل  
ويسن أن يكون التجرد بعد التطيب اه شرح م ر (قوله ذكرتم ما في شرح الروض الخ) عبارته هناك  
بعد أن نقل عن المجموع الوجوب قال الاسنوى والمجتب استجابا كما اقتضاه كلام المنهاج كالمجرر لأن سبب وجوبه  
وهو الأحرام لم يوجد ولهاذا لو قال إن وطأ تلك فانت طالق لم يمنع عليه وطؤها وإنما يجب التزاع عقبه ثم إن  
الشيخين ذكرا في الصيد عدم وجوب إزالته ملكه عنه قبل الأحرام مع أن اللدرك فيهما واحد وأجيب بأن  
الوطء يقع في النكاح فلا يحرم وإنما يجب التزاع عقبه لأنه خروج عن المعصية ولأن موجبها ليس الوطء بسل  
الطلاق المعلق عليه فلا يصح إلحاق الأحرام بالوطء وأما الصيد فيزول ملكه عنه بالأحرام كما سيأتى بخلاف تزاع  
الثوب لا يحصل به فيجب قبله كالمحرم السعى الى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار نعم قد يقال بعدم وجوبه أخذ  
بما لو حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يسه فترع في الحال لم يحسن ومما لو وطئ أو أكل ليل من أراد الصوم لم يلزمه

واعترضوا الاول بأن سبب الوجوب وهو الأحرام لم يحصل ولا يصح بالترع بعد الأحرام وأيد الشافعي بشيئين ذكرهما في شرح الروض  
مع الجواب عنهما وأما الاعتراض بقوايه أن التجرد في الأحرام واجب



تركها قبل طلوع الفجر ويجيب بان الاحرام عبادة طلب فيها ان يكون المحرم أشعث أغبر ولا يكون كذلك الا اذا ترع قبله بخلاف الحلف وترك المطر بطول الفجر فاحتيط له ما لم يحتط لهما انتهت (قوله ولا يتم الا بالتجرد قبله) هذا الحصر لا يسلمه الخصم اذ يقول يتم بالترع بعده أيضا فلا يلاقى هذا الجواب المدعى فقوله فوجب كالسعي للمقابل ابداء فرق لان السعي تعين طريقا والتجرد قبل لم يتعين طريقا له تأمل (قوله وسن ليسه ازار الخ) أى قبل الاحرام اه شرح مر ويمكن استفادة هذا من منيع المتن بان يجعل قوله لاحرام ارجاعا لكل من اللبس والصلاة لكن الشارح لم يبق عليه تأمل (قوله ازارا) الا زار والمتر ما يسترا العورة ويسن ان يكون صفيقا سابغا من فوق السرة الى أسفل الركبة وفوق الكعبين اه برماوى (قوله ورداء) بالمدمار يردى به وهو مذكر قال ابن الانبارى ولا يجوز تأنيده اه برماوى (قوله والاغتسلون) قال الاذرى والاحوط ان يغسل الجديد المقصور لتشر القصارين له على الارض وقد استحب الشافعى غسل حصى الجمار احتياطا وهذا أولى به وقضية تعمله ان غير المقصور كذلك أى اذا توهمت نجاسته لأم مطلقا لانه بدعة كفى الجوع ويكره كراهة تنزيه المصبوغ ولو بنية سواء فى ذلك كله أم بعضه وان قل فيما يظهر الا المزعفر فيجزم على الرجل كما مر وانما كره المصبوغ هنا خلاف ما قالوه ثم لان المحرم أشعث أغبر فلا يناسبه المصبوغ مطلقا منه يؤخذ انه لا فرق بين المصبوغ قبل التسج وبعده خلافا لما وردى فى تقييده بما صبح بعد التسج وان تبعه الرويانى اه شرح مر (قوله وتعلن) أى حيث لم يكونا محيطين بان ظهرت منهما الاصابع بخلاف الزموزمة فانه يحرم لبسها فلا ينافى ما تقدم من وجوب التجرد عن المحيط تأمل والاولى كونها جديدين اه شوبرى (قوله أبو عوانة) بفتح العين المهملة واسمه الواضح بن عبد الله الشكرى الواسطى كان ثبنا صحيح الكتاب روى عن الاعمش وغيره وعنه مشبعة وغيره المتوفى سنة سبعين ومائة اه برماوى (قوله وسن صلاة ركعتين) \* (فرع) \* لو صلى ركعتى الاحرام وتباطأ احرامه عرفا قال بعضهم فانت وانظر ما معنى فوانم احبتهذهل حصل المراد ولا تطلب اعادتها أو عدم حصول ذلك ويسن اعادتها الاحرام ليقع اثر صلاة الاتباع يظهر الثانى وفاة البعض مشايخنا وقد ردتا خبر الصلاة عن اقامتها هل يطلب اعادة الاقامة والظاهر انه يسن اعادتها اذا طال وفي حقتلى انه منقول وعليه فيسن اعادة الركعتين اه شوبرى (قوله فى غير وقت الكراهة) أى فى غير حرم مكة والا فيجوز مطلقا وقوله لاحرام أى قبل الاتيان بالاحرام بحيث لا يطول الفصل بينهما مرة وقوله ونافلة أخرى أى كسنة الوضوء وقوله وسن ان يقرأ أى سر او لوليل او هل هذا وان أحرم بالفريضة أم خاس بما اذا أحرم بركعتين لاحرام حرقت كلامهم يقتضى الثانى اه حل وعبارة لشوبرى فى غير وقت الكراهة ويسر فيها مطلقا للاتباع وانظروا وجه مخالفتها فانظرهما من ركعتى الطواف فانه يحرم فيها لوليل أو ما ألحق به ويسر فيها ثم ارا اه شوبرى (قوله أيضا فى غير وقت الكراهة) أى فى غير الحرم اه ج أما وقت الكراهة فى الحرم فلا يحرم فيه لكن هل يستحب ان حيث تذا من لان النافلة المطابقة فى وقت الكراهة فى الحرم خلاف الاولى فيه نظر لكن نتيجة الاستحباب لان هذه ذات سبب وان كان متأخرا فلها مزية على النافلة المطلقا وقصود السؤال عن تذركعتين فى وقت الكراهة فى الحرم هل ينقذ نذره أولا لان النافلة فى ذلك خلاف الاولى وأفتى بعضهم بالانقضاء لان النافلة قريبة فى نفسها وكونها خلاف الاولى أمر عارض فلا يمنع الانقضاء فليتأمل اه سم على ج وتعقبه ع ش على م فقال أقول الاقرب عدم الانقضاء لان شرط صحة التذركون المنذور قرية وخلاف الاولى منتهى عنه فى حد ذاته وهو المكروه غائبة ان الكراهة فيه خفيفة والقائل بالانقضاء النذرية يلزمه القول بانها نذر الصلاة فى الحمام وأعطان الابل ونحوهما والظاهر انه لا يقول به فليتأمل ولا يرد انقضاء نذر صوم الجمعة مع كراهته لاننا نقول المكروه افراد لا صومه اه (قوله لاحرام) أى قبله فلو أحرم بلا صلاة قامت لان ذات سبب وذات السبب اذا قامت لا تقضى اه ع ش (قوله اذا توجه لطريقه) أى اذا أراد التوجه اه ع ش (قوله انه اذا توجه) أى من الميقات فاذا أتى الى

ولا يتم الا بالتجرد قبله  
فوجب كالسعي الى الجمعة  
قبل وقتها على بعد الدار  
وقولى محيط أعظم من قولى  
محيط الثياب لشمله الحلف  
والبدن المنسوج (وسن لبس  
ازارا ورداء ايضاً)  
جديدين والاغتسلون  
(وتعلن) تجبر ليحرم أحدكم  
فى ازاره ورداءه وتعلمين رواه أبو  
عوانة فى صحيحه وخرج  
بالرجل المرأة الخفى اذ لا ترع  
علم ما فى غير الوجه (و سن  
صلاة ركعتين) فى غير وقت  
الكراهة كما علم من محله  
(لاحرام) لكل من الرجل  
وغیره للاتباع رواه الشيخان  
مع خبر البسوا من ثيابكم  
البياض ويغنى عن الركعتين  
فريضة ونافلة أخرى ويسن  
أن يقرأ فى الركعة الاولى  
سورة الكافرون وفى الثانية  
سورة الاخلاص وقولى  
لاحرام من ذياتى (والافضل  
ان يحرم) الشخص (اذا  
توجه لطريقه) راجعا كان أو  
ماتيا



الميقانوه كثر فيه من الاحرام عند توجهه منه لا عند وصوله اليه ولا حال مكنته فيه فلا ينافي هذا ما تقدم ان  
الافضل الاحرام من الميقان لا مما قبله اه وبجاءه ج والافضل للمكي أن يسلي ركعتي الاحرام في المسجد  
الحرام ثم يأتي الى باب محله الساكن به ان كان له سكن فيحرم منه عند ابتداء سيره ثم يأتي المسجد لطاق الوداع  
المسنون ومن لا مسكن له ينبغي ان الافضل له أن يحرم من المسجد الحرام فان قلت تنب احرامه عند ابتداء سيره  
لجهة مقصده ينافيه اذا كان مقصده لغير القبلة كعرفة ما مر انه يسن الاستقبال عند النية قلت لا ينافيه فيسن له  
عند ابتدائه في السير لجهة عرفه ان يكون ملتقيا الى القبلة انتهت (قوله للاتباع) أي لانه صلى الله عليه وسلم  
أحرم لما انبعث به راحته وقوله لما أذلان أي وكن بعضا مشاة وبعضا ركنا وقوله في أي في الاول وهو  
الراكب وقوله وفي الثاني أي وهو الماشي اه حل (قوله نعم لو خطب امام مكة الخ) عبارة تشرح مر ولا  
فرق في ذلك بين من يحرم من مكة أو غيرها ثم يستحب للامام الخ انتهت (قوله وسن اكثر تلبية) أي للمحرم ولو  
حائضا وجنب للاتباع ولانهم اشعار النسل ويسن للملي ادخال أصبعيه في أذنيه حال التلبية كافي صحيح ابن  
حبان اه شرح مر (قوله ورفع رجل صوته بها) استثنى بعضهم المسجد الحرام ونحوه اذا حصل تشويش  
على المصلين اه وفي حاشية الابيضاح لشيخنا محله اذا لم يشوش على نحو فارئ أو ذا كراومصل أو طائف أو  
نائم فان شوش على أحدهم هؤلاء لا يرفع صوته أو يفوق ما يسمع نفسه حرم عليه ان كثر التشويش والا كره  
وما في المجموع وغيره مما يصرح بالكراهة ينبغي حله على السؤال الثاني اه عميرة اه سم (قوله أيضا  
ورفع رجلها صوته) أي حتى في المساجد على الأصح اه ابيضاح وشرح مر (قوله بحيث لا يضر بنفسه)  
بضم أوله من أضر لتعديده بالباء اه ع ش على مر (قوله وذلك) أي الاكثر عند تغير الاحوال أكد  
يقال قد يفيدان غير الاكثر عند التغير ليس أكد منه عند غيره لا فاقول هذا علم من الافضية  
من الاكثر بالاولى اه شوري (قوله وصعود وهبوط) يقع أوله اسم مكان الفعل منهما ويضم مصدر  
وكل منهما صحيح هنا ذكره في المجموع اه شرح مر (قوله وفراغ صلاة) أي ولو نفل أو هل يقدمها على  
أذكار الصلاة المندوبة عقبها طاهر كلامهم هنا وعند فراغ الصلاة نعم وهو محتمل لما مره ران اشعار النسل  
فهى كالتكبير المفيد في أيام النحر والتشريق اه ايعاب وقضية التشبيه بتكبير العبد انه يقتصر على مرة  
ثم يأتي بالاذكار فليتمل وكتب أيضا قوله وفراغ صلاة أي عقبها وقبل الاتيان بأذكارها قرره الزياي كج  
اه شوري وبجاءه ع ش على مر وينبغي تقديم الاذكار على التلبية لاتساع وقت التلبية وعدم فواتها  
ويقدم اجابة المؤذن وما يقال عقب الاذان عليها انتهت (قوله ووقت حصر) أي وعند نوم أو نطقه وهو بديع  
وزوال شمس اه شرح مر (قوله عن الجويني) هو عبد الله بن يوسف نقل النووي في الطبقات عن  
الشيخ أبي سعيد عبد الواحد بن القشيري صاحب الرسالة ان المحققين من أصحابنا يفتنون فيمن الكمال انه  
لوجاز أن يبعث نبي في عصره لما كان الاذ وصنف تفسيراً كبيراً مشتملاً على عشرة أنواع من العلوم في كل آية  
وله الفروق والسلسلة والتبصرة وغير ذلك توجو من ناحية كبيرة من نواحي نيسابور تشتمل على قرى كثيرة توفي  
رحمه الله بنيسابور في ذي القعدة سنة أربع مائة وثمانية وثلاثين اه من شرح منظومة ابن الهمام في  
التجاسات المعقوفة (قوله بان يسمعا غيرهما) أي بان كانتا بحضرة الاجانب فان كانتا بحضرة المحرم أو  
خطبتين فلا كراهة اه ع ش على مر (قوله بالاصغاء الى الاذان) أي بالامر بالاصغاء الى الاذان اه  
شرح مر (قوله في مواضع التجاسة) ينبغي ان المراد بها التجاسة المحقة وان محل الكراهة حيث تلفظ بها  
بلسانه فان أجزاها على قلبه لم يكره أخذاً مما قاله في الحلاء انه لو عطس حمد الله بقلبه ولا يحرك لسانه اه  
ع ش (قوله لا شريك لك) أراد بنى الشريك مخالفة المشركين فانهم يقرولون لا شريك لك الا شريكاً يملكه  
ومالك اه شرح مر (قوله ان الحمد) بكسر الهمزة على الاستئناف وهو كما قال المصنف أصح وأشهر

للاتباع في الاول رواه  
الشيخان وخبر مسلم عن  
جابر أمرنا رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم لما أهلنا ان  
نحرم اذا توجهنا فيه وفي  
الثاني نعم لو خطب امام مكة  
بها يوم السابع فالافضل له  
ان يخطب محرماً فيتقدم  
احرامه سيره بيوم قاله  
الماوردي (وسن اكثر  
تلبية ورفع رجل صوته  
(بها) بحيث لا يضر بنفسه  
(في دوام احرامه) فيهما  
للاتباع في الاول رواه  
مسلم والامريه في الثاني  
رواه الترمذي وقال حسن  
صحيح (و) ذلك عند تغاير  
أحوال) كركوب وتزول  
وهبوط واختلاط روضة  
وفراغ صلاة واقبال  
ليل أو نهار ووقت حصر  
(أكسد) وخرج بدوام  
احرامه ابتداءه فلا يسن  
الرفع بل يسمع نفسه فقط  
ونقله في المجموع عن  
الجويني وأقرمو التقييد  
بالرجل من زيادتي فلا يسن  
للزوجة والخشي رفع صوتها  
بان يسمعا غيرهما بل يكره  
لهم رفعه وخرق بينهما  
اذا تم ما حبت حرم فيه ذلك  
بالاصغاء الى الاذان واشتغال  
كل أحد بتليته عن سماع  
تلبية غير موطنها ان التلبية  
كغيره لمن الاذكار تركه في  
مواضع الجلوس تستزجها



ويجوز فتحها على التعليل أي لان الحمد والنعمة لك بنصب النعمة في الاشهر ويجوز رفعها على الابتداء وحينئذ  
 نغفر ان محذوف ولذا قال الايباري وان شئت جعلت خبر ان محذوف أي ان الحمد والنعمة مستقرة لك ويسن  
 أن لا يزيد على هذه الكلمات ولا ينقص عنها فان زاد لم يكره فقد كان ابن عمر رضي الله عنهما يزيد كما في مسلم  
 لبيك وسعديك والخير بيدك والرغبة اليك والعمل ويسن وقعة لطيفة على والملك ثم يتدأ بلاشريك لك اه  
 شرح م ر وفي البرماوى مانعه ويسن ان لا يزيد على هذه الكلمات ولا ينقص عنها فان زاد لم يكره نحو لبيك  
 وسعديك والخير كله بيدك والرغبة والعمل اليك ومعنى وسعديك الاسعاد وهوالاعانة أي نطلب منك اسعادا  
 بعد اسعاد ومعنى والخير كله في يدك أي في قدرتك ولم يذ كر الشكر لان الادب عدم نسبتها اليه صريحا واستحب  
 في الامز يادة لبيك الحق بعد الاشريك لك لصحتها عنه صلى الله عليه وسلم ويكره الكلام في أثناء التلبية  
 والسلام عليه ويندب له رده وتأخيرها الى فراغها أحب وقد يجب الكلام في أثناء العارض كأنقاذ نحو أعمى  
 يقع في مهلك ويجوز بالعجبة قولوا للقادري العريية انتهى (قوله والملك) قال الحافظ ج هو بالنصب على  
 المشهور ويجوز فيه الرفع تقديره والملك كذلك فان قلت لم قرن الحمد والنعمة وأفراد الملك قلت لان الحمد متعلق  
 النعمة ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فجمع بينهما كأنه قال لا حمد الا لك ولا نعمة الا لك وأما الملك فهو معنى  
 مستقل بنفسه ذكر التحقيق ان النعمة كلها لله تعالى لانه صاحب الملك ويسن وقعة يسيرة بعد والملك مثلا لوصل  
 بالنبي بعده فيوعهم اه برماوى (قوله واجابة بعد اجابة) قال الشافعي في الام سمعت بعض من أَرْضَى من أهل  
 العلم يذ كر ان الله سبحانه وتعالى لما أمر ابراهيم عليه الصلاة والسلام بما تضمنته الآية الشريفة وأذن في  
 الناس بالحج يأتوك وقف على المقام فصاح عباد الله أجيروا داعي الله فاستجاب له حتى من في الاصلاب والارحام  
 اه وعن ابن عباس رضي الله عنهما فرغ ابراهيم من الكعبة قبل له أذن في الناس بالحج قال يارب ما يبلغ  
 صوتي قال أذن وعلى البلاغ فنادى أيها الناس كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فسمع من بين السماء  
 والارض أفلاترى الناس يجيئون من أطراف الارض يلبون اه ابن قاسم (قوله وهو مشى) أي ملحق بالمشى  
 لانه ليس له مفرد من لفظه اه شيخنا ح ف وفي المختار في باب المقصور لبيك بالحج تلبية وربما قالوا لبيك بالحج  
 بالهمزة وأصله غيره هموز وقد سبق في لباء ولباء قال له لبيك قال يونس النحوي ليس لبيك مشى انما هو مثل  
 عليك واليك وقال الخليل هو مشى وقد سبق في لب وحقى أنوز يد عن الخليل ان أصل التلبية الاقامة بالمكان  
 يقال لبيك بالمكان ولبيبه اذا أقام به قال ثم قلبوا الباء الثانية الى الباء امثلة لا كما قالوا تقضى وأصله تقضى قلت  
 وهذا التخريج عن الخليل يخالف التخريج المنقول في لبيك فان أمكن الجمع بينهما فلا منافاة اه وقال في باب  
 الهمز وله بالحج تلبية وأصله غيره هموز قال الفراء بما خرجت بهم فصاحتهم الى همز ما ليس بهموز قالوا لبيك  
 بالحج وحلا السويق ورنأ الميت اه وقال في باب الباء ألبي بالمكان الباء أقام به ولزمه لوب لغة فيه قال الفراء ومنه  
 قولهم لبيك أي أقمهم على طاعتك ونصب على المصدر كقولك حمد الله وشكره او كان حقه ان يقال لبيالك وثنى  
 على معنى التاكيد أي الباء لك بعد الباب واقامة بعد اقامة قال الخليل هو من قولهم دار فلان تلب دارى بوزن  
 زد أي تخاذبها أي أقم واجهك بما تحب اجابة لك والياء للتثنية وفيها دليل على النصب للمصدر انتهى (قوله  
 وسقطت نونه للاضافة) أي واللام للتخفيف وهو منصوب بفعل مضمر وجوبا وأصله ألبي لبيك أي أجب  
 اجابتين لك حيث دعوتنا للحج على حمد قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فقد ذقت النون من المثني للاضافة  
 واللام للتخفيف والفعل مضمر وجوبا اه برماوى (قوله ولبن رأى ما يعجبه الخ) ينبغي اناطة هذا الحكم بمطلق  
 العلم وان حصل بغير الرؤية وانه لا فرق فيما يعجبه بين الامور المحسوسة والمعقولة اه سم على ج (قوله  
 ورأى جمع المسلمين) وكانوا ثمانين ألفا ورد في خبر ان الله تعالى بوعد هذا البيت بان يحججه كل سنة ستمائة  
 ألف من الانس فان قصوا كالم الله تعالى من الملائكة وان الكعبة تحشر كالغروس المرفوعة فكل من حجها

والملك لا شريك لك لا تباع  
 رواه الشيخان وسن تكريرها  
 ثلاثا ومعنى لبيك أقمهم  
 على طاعتك وزاد الازهرى  
 اقامة بعد اقامة واجابة بعد  
 اجابة وهو مشى أي يلبه  
 التكسير وسقطت نونه  
 للاضافة (و) سن (لمن رأى  
 ما يعجبه أو يكرهه) ان يقول  
 (لبيك ان العيش عيش  
 الآخرة) قاله صلى الله  
 عليه وسلم حين وقف بعرفات  
 ورأى جمع المسلمين رواه  
 الشافعي وغيره



تعلق باستارها ويسعون خلفها حتى تدخل الجنة فيدخلون معها اه ح ق نقلا عن الاجهوري وقوله  
 وكانوا ثمانين ألفا فيه قصور والذي في المواهب اللدنية ان الذين خرجوا معه من المدينة في حجة الوداع كانوا مائة  
 ألف وأربعمائة ألفا قيل أكثر من ذلك وقال شارحه وهذا غير من اجتماع عليه في عرفته من أهل مكة وقبائل  
 العرب وفود أهل اليمن وغيرهم فهذا عدد كثير تأمل (قوله عن مجاهد) هو أبو الجراح مجاهد بن خير المخزومي  
 التابعي سمع ابن عمر وغيره وروى عنه طائفة وغيره المتوفى سنة مائة أو إحدى وأربعين أو ثلاث ومائة وهو ابن  
 ثلاث وثمانين سنة اه برماوى (قوله في حفر الخندق) ظاهره انه قال ليلى ان العيش الخ وعبارة روى قوله  
 ليلى الخ ويظهر تقييد الاتيان بليلى بالحرم واما غيره فيقول اللهم ان العيش الخ كجاء عنه صلى الله عليه وسلم  
 في الخندق اه ج انتهت اه ع ش على مر وعبارة أصله مع شرح مر كعبارته هنامتنا وشرا  
 وعبارة البرماوى قوله ليلى أى ان كن حرما والاقال اللهم ان العيش الخ كجاء عنه صلى الله عليه وسلم يوم  
 الخندق كما يأتي في الشارح ولا يقول ليلى فان قالها هل يكره أو لا حرره ولا بأس بالجواب بليلى بل هو مندوب  
 وقد ضمن بعضهم معنى ذلك لغير المحرم في قوله

لا ترغبين الى الثياب الفاخرة \* واذا كرم عظامك حين تمسى ناخرة

واذا رأيت زخارف الدنيا قل \* اللهم ان العيش عيش الآخرة

انتهت (قوله ثم صلى) عطف على المصدر قبله فهو على حد قوله \* ولبس عباءة موشى عيني \* فيفدسن  
 المذكورات اه شيخنا \* (تنبيه) \* ظاهر المتن ان المراد بتليته التي أرادها فلأرادها مرات كثيرة لم تسن  
 الصلاة ثم الدعاء الابد فراغ الكل وهو ظاهر بالنسبة لاصل السنة وأما كمالها فينبغي ان لا يحصل الا بان يصلى  
 ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات فيأتى بالتلبية ثلاثا ثم الدعاء ثم الصلاة ثلاثا وهكذا ثم رأيت عبارة ايضاح المصنف  
 وغيره ظاهرة فيما ذكرناه اه ج اه ع ش على مر (قوله على النبي) أى وآله وصحبه كذلك ويكررها  
 ثلاثا وتحصل باى صيغة كانت لكن الابراهيمية أفضل اه برماوى (قوله ويسأل الله الجنة) بان يقول اللهم  
 انى أسألك للرضاء والجنة وأعوذ بك من سخطك والنار ويسن ان يدعو بما شاء دينا ودنيا ومنه اللهم اجعاني  
 من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بكتوبك ووثقوا بوعدهك ووفوا بعهدهك واتبعوا أمرك اللهم اجعلنى من  
 وفدك الذين رضيت وارتضيت اللهم يسرلى اداء ما توفيت وتقبل منى ما أدت يا كريم اه برماوى (قوله  
 ويستعين من النار) أى بان يقول اللهم انى أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من النار اه ع ش على مر ثم  
 يدعو بما أحب لنفسه ومن أحبه اه ايضاح (قوله وضعفه الجمهور) أى من حيث دليله والافالحكم متفق  
 عليه اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله وضعفه أى هذا الحديث الذي فيه السؤال وليس التضعيف واجعا  
 للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لما هو به كلام الشارح انتهت  
 \* (باب صفة التسك) \*

أى الكيفية المطلوبة فيسمن حين الاحرام به اه برماوى أى الى حين التحال بل وبعد التحال ليدخل  
 الكلام على طواف الوداع وهذا الباب ينتهى الى باب حرمان الاحرام وقد ذكر فيه خمسة فصول فصل  
 واجبات الطواف فصل من اللامام ان يخطب بمكة فصل في الميت بمزدلفة فصل في الميت بمنى فصل في أركان الحج  
 تأمل (قوله الافضل للحرم الخ) التقييده محتاج اليه بالنسبة للسنة الاولى وهى قوله قبل وقوف اذا الوقوف  
 لا يكون الا للحرم بالحج وحده أو قرانا وغير محتاج اليه بل لا ينبغي بالنظر للسنة الثانية وهى قوله ومن ثنية  
 كذا وقوله وان يقول الخ وقوله ويدخل المسجد الخ وقوله ويدأ بطواف قدوم الخ فهذه السنة الاربع لا تقيده  
 بالحرم فضلا عن كونه بحج كما علم من صنيع الشارح فيما يأتى (قوله الافضل دخول مكة) بالميم ويقال بمكة بالياء  
 الموحدة بدل الميم لغتان مشهورتان وهما اسمان للبلد وقيل مكة اسم للحرم وبكة اسم للمسجد وقيل مكة للبلد

عن مجاهد مرسلًا وقاله  
 صلى الله عليه وسلم لم فى أشد  
 أحواله فى حفر الخندق  
 رواه الشافعى أيضا ومعناه  
 ان الحياة المطلوبة الهنيئة  
 الدائمة هى حياة الدار  
 الآخرة وقولى أو يكرهه  
 من زيادنى (ثم) بعد  
 فراغه من تليته (يصلى)  
 ويسلم (على النبي صلى الله  
 عليه وسلم ويسأل الله)  
 تعالى (الجنة ورضوانه  
 ويستعين به) (من النار)  
 لا تتبع رواه الشافعى وغيره  
 قال فى المجموع وضعفه  
 الجمهور ويكون صوته بذلك  
 أخفض من صوت التلبية  
 بحيث يسميان  
 \* (باب صفة التسك) \*  
 (الافضل) للحرم بحج ولو فارنا



وبكة البيت والمطاف وقيل كالأخير بإسقاط المطاف سميت مكة من الملك وهو المص يقال امتك الفصيل ضرع  
 أمه إذا امتصه لقله مائه وبكة من البل هو الإخراج والتدافع لإخراجها الجبارة منها ولتدافع الناس بعضهم  
 بمضاق المطاف لكثرة الزحام ولها أسماء كثيرة نحو الثلاثين اسما وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى غالبا  
 ولذلك قال النووي لأعلم بلدا أكثر اسما من مكة والمدينة لكونهما أفضل الأرض ومكة أفضل من المدينة  
 خلافا للإمام مالك رضي الله عنه وجعل ابن حزم ذلك التفضيل ثابتا للحرم وعرفاته وإن كانت من الحل وأفضل  
 بقاها الكعبة ثم المسجد الحرام ثم بيت خديجة المشهور الآن بزقاق الحجر المستفيض بين أهل مكة خفافا عن  
 سلف أن ذلك الحجر البارز فيه هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم أني لأعرف حجرا كان يسلم على بكعة نعم التربة التي  
 سمت أعضائه صلى الله عليه وسلم أفضل حتى من العرش والكرسي قال الحافظ ابن حجر ومن خواص اسم مكة  
 أنه إذا كتب على جبين الرعوف بدمر عاقمة مكة وسط البلاد والله رؤف بالعباد انقطع دمه وأول من بنى البيت  
 الملائكة قبل خلق آدم عليه الصلاة والسلام بالتي علم بأمر الله تعالى لهم وطافوا به ثم آدم ثم ولد شيث ثم  
 إبراهيم وهذه الأربعة ثابتة بالنص ثم العمالة ثم جرحهم ثم قصي وهذه الثلاثة ليس فيها نص ثم قرش ثم عبد الله  
 ابن الزبير على قواعد إبراهيم ثم الحجاج لجهة الحجر فمما بعد أن هدمها بأمر عبد الملك بن مروان وأخرج من بناء  
 عبد الله بن الزبير ستة أذرع وشبرا في الحجر وأبقاه على الارتفاع الذي صنعه عبد الله بن الزبير وهو سبعة  
 وعشرون ذراعا وكانت في بناء قرش ثمانية عشر ذراعا ثم انهدمت جهة الحجر من السيل سنة تسع وثلاثين وألف  
 في زمن السلطان مراد فامر ببنائها فبنيت ومن أراد كيفية ذلك وأصله وما ورد فيه فليراجع من محله ومنه  
 ما ألفه شيخنا في ما يتعاق بالحرمين وتسدب المجاورة بمكة الأطراف انعطاط رتبة أو محذور من نحو معصية اه  
 برماوى فتخلص من كلامه أن البيت بنى عشر مرات وقد نقله بعضهم فقال

(دخوله مكة قبل وقوف)  
 بعرفة اقتداه صلى الله  
 عليه وسلم بأصحابه

بنى بيت رب العرش عشر فذهب \* ملائكة الله الكرام وآدم  
 وشيث وإبراهيم ثم عمنالقي \* قصي قرش قبل هذين جرحهم  
 وعبد الله بن الزبير بنى كذا \* بناء الحجاج وهذا منهم

اه شيخنا مديني في قراءته البخاري وفي الإيضاح مائه قال أبو الوليد الأزرق لما بنى إبراهيم الكعبة جعل  
 طولها في الأرض ثلاثين ذراعا وعرضها في الأرض اثنين وعشرين ذراعا وأما الظاهر منها على وجه الأرض  
 فجعل طولها في السماء تسعة أذرع وأما عرضها في ركن الحجر والركن العراقي المقابل للمغرب خمس وعشرون  
 ذراعا وبين العراقي والشامي وهو الذي جهة باب العمرة أحد وعشرون ذراعا وبين الشامي واليماني خمس  
 وعشرون ذراعا وبين اليمانيين عشرون ذراعا وكانت غير مستقيمة فبنيت قرش في الجاهلية فزادت في طولها في  
 السماء تسعة أذرع فصار طولها ثمانية عشر ذراعا ونقصوا من طولها في الأرض ستة أذرع وشبرا تركوها في  
 الحجر فلم تزل على ذلك حتى كان زمان عبد الله بن الزبير فهدمها وبنها على قواعد إبراهيم وزاد في طولها في السماء  
 تسعة أذرع أخرى فصار طولها في السماء سبع وعشرين ثم بناها الحجاج فلم يغير طولها في السماء قال العلماء  
 وكانت الكعبة بعد إبراهيم مع العمالة وجرحهم إلى أن انقرضوا وخلصهم فيها قرش بعد امتلاكهم على الحرم  
 لكثرةهم بعد القلة وعزهم بعد الذلة فكان أول من جدد بناءها بعد إبراهيم قصي بن كلاب وسقفها بخشب  
 النوم وجر يد النخل وكان بابها لا مقابلا لأرض ثم بنيت قرش بعد رسول الله ابن خمس وعشرين سنة فقال لهم  
 أبو حذيفة بن المغيرة يا قوم ارفعوا باب الكعبة حتى لا تدخل الأيسل فانه لا يدخلها حيث تد إلا من أردتم فأن جاء  
 أحد من تكرهونه رميته فسقط وصار نكالا لمن رآه فطفت قرش ما قال انتهى (قوله دخول مكة الحج)  
 ويستحب أن يقول عند دخوله ما رواه جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول  
 عند دخوله اللهم البلد بلدك والبيت بيتك جئت أطلب رحمتك وأؤم طاعتك متبعًا لأمرك راضيا بقدرك



مسلما لامرك أسألك مسئلة المضطر اليك المنة من عذابك ان تستقبلني بعفوك وان تجاوز عني برحمتك وان  
 تدخلني جنتك قال الزعفراني يقول آيرون تأيرون ربنا حمدون الحمد لله الذي أقدسها سالما عا  
 فالحمد لله رب العالمين كثيرا على تيسير مو حسن بلاغه اللهم هـ ذاحرك وأمنك فخرم لحمي ودمي وشعري  
 وبشري على النار وأمن من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلني من أوليائك وأحبائك وأهل طاعتك اللهم أنت  
 ربي وأنا عبدك والبلد بلدك والحرم حرمك والأمن أمنك جنت هاربا عن الذنوب مقلعا وفضلك راجيا  
 ولرحمتك طالبا ولقرائنك مؤديا ولرضائك مبتغيا ولعفوك سائلا فلا تردني خائبا وادخلني في رحمتك الواسعة  
 وأعذني من الشيطان وجنده وشر أوليائه وخر به وصلي الله على سيدنا محمد وآله اه شرح الروض وفي  
 الايضاح ما نصه قال الماوردي لم تكن مكة ذات منازل لو كانت قريش بعد حرمهم والعمالقة ينتجعون جبالها  
 وأوديتها ولا يخرجون من حرمها لتسايا الكعبة لاستيلائهم عليها وتخصصها بالحرم لآلهم فيمورون انهم سيكون  
 لهم بذلك شأن وكلما كثر فيهم العدد ونشأت فيهم الرياسة قوى أملهم وعلم انهم سيقدمون على العرب وكانت  
 فضلاؤهم يتخيرون ان ذلك رياسة في الدين وتأسيس لنبو قستكون فيهم فأول من ألهم ذلك منهم كعب بن لؤي  
 ابن غالب وكانت قريش تجتمع اليه في كل جمعة وكان يخطب لهم فيمويذ كر لهم أمر نبينا محمد صلى الله عليه  
 وسلم ثم انتقلت الرياسة الى قصي بن كلاب فبنى بمكة دار الندوة ليحكم فيها بين قريش ثم صارت لتشاورهم  
 وعقد الوية حروبهم قال الكلبى وكانت أول دار بنيت بمكة ثم تتابع الناس فينوا الدور وكلما قربوا من  
 الاسلام ازدادوا قوة وكثرة عدد حتى دانت لهم العرب الى أن قال السادسة والثلاثون أى من المسائل في كسوة  
 الكعبة قال الازرقى قال ابن خريج كان تبع أول من كسى البيت كسوة كاملة أرى في المنام ان يكسوها  
 فكساها الانطاع ثم أرى ان يكسوها الوصائل وهى ثياب حبر من عصب اليمى ثم كساها الناس بعده في  
 الجاهلية ثم روى الازرقى في روايات متفرقة كسوها النبي صلى الله عليه وسلم كسى الكعبة ثم كسى أبو بكر  
 وعمر وعثمان ومعاوية وابن الزبير ومن بعدهم وان عمر رضى الله تعالى عنه كان يكسوها من بيت المال  
 فكساها القباطى وكساها ابن الزبير ومعاوية الديباج وكانت تكسى يوم عاشوراء ثم صار معاوية يكسوها  
 مرتين ثم كان المامون يكسوها ثلاث مرات فيكسوها الديباج الاخر يوم التروية والقباطى يوم هلال رجب  
 والديباج الابيض يوم سبيع وعشرين من رمضان وهذا الابيض ابتدأه المامون سنفتت وماتت حين قالوا  
 له الديباج الاخر يثخر قبل الكسوة الثانية فسأل عن أحسن ما تكون فيه الكعبة فضيل الديباج الابيض  
 فضله السابعة والثلاثون في ترتيب الكعبة بالذهب وكيف كان ابتداءه نقل الازرقى ان عبد الله بن الزبير حين  
 أراد هدم الكعبة وبناءها استشار الناس في ذلك فأشار جابر بن عبد الله وعبيد بن عمير وآخرون بهدمها وبناءها  
 لانها كانت قد انهدمت وأشار ابن عباس وآخرون بتركها بحالها فعزم ابن الزبير على هدمها فخرج أهل مكة  
 الى منى فقاموا بها ثلاثة أيام خوفا من ان ينزل عليهم عذاب لهدمها فامر ابن الزبير بهدمها فاجترأ على ذلك أحد  
 فلما رأى ذلك علاها بنفسه وأخذ المعول وجعل يهدمها ويرمى أحجارها فلما رأى انه لا يصيبه شيء احترق وأقصعوا  
 وهدموا فلما فرغ ابن الزبير من بناء الكعبة خلقها من داخلها وخارجها من أعلاها الى أسفلها وكساها القباطى  
 وقال من كانت عليه طاعة فليخرج فليعتز من التعميم ومن قدر ان يضر بدنة طبعه ومن لم يقد فليذبح شاة  
 ومن لم يضر عليها فليصد ذبوسه وخرج ابن الزبير ماشيا والناس معه مشاة حتى اعتمر وامن التعميم شكر الله تعالى  
 ولم يرم يوم أكثر عتقا وبدنة مضروقة وشياها مذبوحة وصدقت من ذلك اليوم ونعم ابن الزبير مائة بدنة وأما تذهيب  
 الكعبة فان الوليد بن عبد الملك بعث الى واليه على مكة خالد بن عبد الله السرى بستمه وثلاثين ألف دينار فضرب  
 منها على باب الكعبة صفائح الذهب وعلى مئذنة الكعبة وعلى الاساطين التى في بطنها وعلى الاركان فى جوفها وكل  
 ما على الاركان والميراب من الذهب فهو من عمل الوليد وهـ وأول من ذهب البيت في الاسلام فاما ما كان على الباب



من الذهب من عمل الوليد فرق فرقع ذلك الى أمير المؤمنين محمد بن الرشيد في خلافته فازسل الى سالم بن الجراح عامله على ضواحي مكة ثمانية عشر ألف دينار ليضرب بها صفايح الذهب على باب الكعبة فقلع ما كان على الباب من الصفايح وزاد عليها ثمانية عشر ألف دينار فضرب عليه الصفايح التي هي عليه اليوم والمسامير وحلقتي الباب والعتبة التي على الباب من الذهب ثلاثة وثلاثون ألف مثقال وعمل الوليد بن عبد الملك الرخام الأحمر والأخضر والأبيض في بطونهم وزر به جدرانهم وفرشها بالرخام بجميع ما في الكعبة من الرخام هو من عمل الوليد ابن عبد الملك وهو أول من فرشها بالرخام وأزر به جدرانها وهو أول من زحف المساجد الثمانية والثلاثون في تطيب الكعبة روى الأزرق أن عبد الله بن الزبير كان يجمر الكعبة كل يوم برطل ويوم الجمعة يجمرها برطلين وأن ابن الزبير خلق جوف الكعبة كله وعن عائشة قالت طيبوا البيت فان ذلك من تطهيره تعني قوله تعالى وطهر بيوتنا وأن عائشة قالت لطيب الكعبة أحب الى من أن أهدي لها ذهباً أو فضة وإن معاوية رضي الله تعالى عنه أجرى للكعبة الطيب لكل صلاة قال ابن جريج كان معاوية أول من طيب الكعبة بالخلوق والمجر وأجرى الزيت لقناديل المسجد في بيت المال انتهى وفي المصباح الخلق مثل رسول ما يتخلق به من الطيب قال بعض الفقهاء وهو مانع فيصفره والخلق مثل كتاب مثله وخلقت المرأة بالخلق تخلية ما تخلقت هي به اه (قوله) ولكن ما يحصل له الخ) وأما ما يفعله حجج العراق في هذا الزمان من عدولهم الى عرفات قبل دخول مكة لضيق وقتهم ففيه تقويت سنن كثيرة منها دخول مكه وطواف القدوم وتجييل السجى وزياره البيت وكثرة الصلاة بالمسجد الحرام وحضور خطبة الامام يوم السابع بمكة والمبيت بمبنى ليلة عرفة والصلاة بهم أو حضرو تلك المشاهد وغير ذلك اه ايضاح (قوله من ثنية كذا) والافضل ان يكون الدخول نهرا أو بعد الفجر ويندب ان يكون مشيا وجافيا الالعفر وان يكون داعيا متضرعا شاعنا متذلا بخضوع قلب وجوارح ظاهر او باطنا متذكرا جلالة الحرم ومزينة على غيره متجنبيا للمراوحة والايذاء متطافا بمن يراجه اه برماوى وفارق المشى هنا المشى في بقية الطريق بانه هنا أشبه بالتواضع والادب وليس فيه فوات مهمهم ولان الراكب يتعرض في الدخول بالايذاء بدابته في الزحف والافضل للمرأة ومثلها الخشي دخولها في هودجها ونحوه اه شرح مر (قوله وان لم تكن بطريقه) وفارق ما مر في الغسل بذي طوى بأن حكمة الدخول من كذا اه برحالة بآلوك غيرها وحكمة الغسل النظافة وهي حاصلة في كل موضع اه شرح مر (قوله بالفق والمدا) وداله مهملة خلا فان أعجمها لاتفاق أهل اللغة على الاهمالي يجوز فيها وفي كدى الصرف وعدمه باعتبار ارادة المكان بمعنى الجبل والبقعة وبمكة موضع ثالث يقال له كدى بشدائد الباء على طريق اليمن اه برماوى (قوله أيضا بالفق والمدا) عبارة حج بفتح الكاف والمد والتتوين وعدمه وتسمى على ثراع فيه الحجون الثاني المشرف على المقبرة المسماة بالمعلاة وزعم ان دخوله من العليا اتفاقا لانها بطريقه تروى المشاهدة القاضية بانه ترك طريقه الواصلة الى الشبيكة وخرج عنها الى تلك التي ليست بطريقه قصد امع صوابها وسهولة تلك ولا ينافي طلب التعريج اليها السابق انه لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم عند مجيئه من الجعرانة مخرجا بالعمرة ولا من منى عند فطره لانه لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع فهو مشكوك فيه وتعرجه اليها قصد اول معلوم تقدم وما قيس به انتهت (قوله قيعقان) بضم القاف الاولى وفتح العين وكسر القاف الثانية كما أشار اليه بالتضيب اه حل وهو على يسار الداخل من باب شبيكة (قوله واختصت العليا الخ) عبارة شرح مر والمعنى فيعود في الدخول مما مر الذهاب من طريق الخروج من أخرى كما في العيد وغيره واختصت العليا بالدخول لشدة الدخول مكانا على المقدار والخارج عكسه ولان العليا محل دعاء ابراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله اجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم كل روى عن ابن عباس فكان الدخول منها أبلغ في تحقيق استجابة دعاء ابراهيم ولان الداخل منها يكون مواجها للباب الكعبة وجهته أفضل الجهات انتهت (قوله والسفلى بالخروج) عبارة حج ويخرج

ولكنه ما يحصل له من السنن الاثنية (و) الافضل دخولها (من ثنية كداء) وان لم تكن بطريقه خلافا لما نقله الرافعي عن الاصحاب واقتضاء كلام الاصل للاتباع رواه مسلم ولعله كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من السفلى والعليا تسمى ثنية كداء بالفتح والمد والتتوين والسفلى ثنية كدى بالضم والنصر والتتوين وهي عند جبل قيعقان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين واختصت العليا بالدخول والسفلى بالخروج لان الداخل يقصد مكانا على المقدار والخارج عكسه



ان لم يكن على طريقه ولو الى عرفات على ما فيه من ثنية كدى بالضم والقصر والتنوين وعدمه وهو المشهور الا ان  
باب الشيكة انتهت (قوله وقضية التسوية في ذلك الخ) وهو كذلك كافي شرح مر (قوله وان يقول عند  
لقاء الكعبة الخ) أي ولو حلالا اه ج وهل القيمة عكة كذلك حتى يستحب له ذلك القول كلما أبصر البيت  
لا يبعد انه كذلك اه مر اه سم على ج قال في الايضاح الرابعة من المسائل يستحب لمن طاف في  
المسجد الحرام ان يكون وجهه الى الكعبة ويقر بمنه ان ينظر اليها بما توافر احتسابا فان النظر اليها عبادة وقد  
جاءت آثار كثيرة في فضل النظر اليها الخامسة يستحب دخول البيت طائفا وان صلى فيه والافضل ان يقصد صلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا دخل من البابه حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من  
ثلاثة أذرع فيصلي ثبت ذلك في صحيح البخاري ويدعو في جواربه بحيث لا يؤذي أحدا ولا يتأذى هو فان نادى  
أو آذى لم يدخل وهذا مما يغلط فيه كثير من الناس فيترجون رجعة شديدة بحيث يؤذي بعضهم بعضا وربما  
انكشف عورة بعضهم أو كثير منهم وربما زاحم الرجل المرأة وهي مكشوفة الوجه واليد وهذا كله خطأ  
يفعله جهلة الناس ويعتبر بعضهم ببعض وكيف ينبغي لعامل ان يرتكب الاذى المحرم لتحصيل أمر لو سلم من  
الاذى لكان سنة وأمامع الاذى فليس بسنة بل حرام والله المستعان السادسة اذا دخل البيت فليكن شأنه  
الدعاء والتضرع بحضور قلب وخشوع وليكثر من الدعوات المهمة ولا يعتمد الاشتغال بالنظر لما يلميه بل يلزم  
الادب وليعلم أنه في أفضل الارض وقد روي نافع عائشة رضي الله عنها قالت عجا لمرء المسلم اذا دخل الكعبة  
كيف يرفع بصره قبل السقف ليدع ذلك اجلالا لله تعالى واعظا ما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة  
ما خاف بصره موضع سجوده حتى خرج منها الى أن قال الثامنة يستحب صلاة النافلة في البيت وأما الغريضة فان  
كان يرجو جماعة كثيرة فهي خارج البيت أفضل وان كان لا يرجو هاندا دخل البيت أفضل الى أن قال  
التاسعة يستحب الاكثر من دخول الحجر فانه من البيت ودخوله سهل وقد سبق ان الدعاء فيه تحت الميراب  
مستحب الى أن قال الثانية عشر يستحب لمن دخل مكة حاجا أو معتمرا ان يحتم القرآن فيها قبل رجوعه  
واختلف العلماء هل الأفضل في المسجد الحرام الاشتغال بالطواف أو الصلاة فان عباس وابن جبير وعطاء  
ومجاهد ذهبوا الى أن الاشتغال بالصلاة لاهل مكة أفضل وان الغرياء الأفضل لهم الاشتغال بالطواف الى أن قال  
الرابعة عشر يستحب زيارة المواضع المشهورة بالفضل في مكة والحرم وقد قيل انها ثمانية عشر موضعها البيت  
الذي ولد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اليوم في مسجد في رفاق يقال له رفاق المولد ذكر الازرق انه  
لا خلاف فيه ومنها بيت خديجة الذي كان يسكنه صلى الله عليه وسلم وخديجة رضي الله تعالى عنها فيه ولدت  
أولادها من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه توفيت خديجة رضوان الله عليها ولم يرزل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مقبلا به حتى هاجر قاله الازرق قال ثم اشتراه معاوية وهو خليفة من عقيل بن أبي طالب فجعله مسجدا ومنها  
مسجد في دار الازرق وهي التي يقال لها دار الخيزران كان النبي صلى الله عليه وسلم مستترا بتعبده في أول  
الاسلام قال الازرق هو عند الصفا قال وفيه أسلم عمر بن الخطاب ومنها الغار الذي يجبل حرا كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يتعبد فيه والغار الذي يجبل ثور وهو المذكور في القرآن قال الله عز وجل اذهما في  
الغار الاية الى أن قال الحادية والعشرون لا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة لا تبرك ولا لغيره ممن أخذ شيئا  
من ذلك لزمه رده اليها فان أراد التبرك أتى بطيب من عنده فمسحها به ثم أخذ ما لثانية والعشرون قال الامام أبو  
الفضل بن عبدان من أصحابنا لا يجوز قطع شيء من سترة الكعبة ولا نقله ولا ينعول لشرائه ولا وضع بين أوراق  
المحفوف ومن حل من ذلك شيئا لزمه رده خلاف ما يتوهمه العامة يشترونه من بني شيعة هذا كلام ابن عبدان  
وحكام الامام أبو القاسم الرازي ولم يترض عليه فكانه واقعه عليه وكذا قال الامام أبو عبد الله الحلبي لا ينبغي  
ان يؤخذ من كسوة الكعبة شيء وقال أبو العباس ابن القاضي من أصحابنا لا يجوز بيع كسوة الكعبة قال الشيخ

وقضية التسوية في ذلك بين  
المحرم وغيره (وان يقول عند  
لقاء الكعبة واقفا يديه  
واقفا اللهم زد هذا البيت  
أي الكعبة



أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله الأمر فيها للإمام بصرفها في بعض مصارف بيت المال يباع وعطاء واحتج بعمار واه  
الازرق في كتابه مكة أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يزرع كل سنة كسوة البيت فيقسمها على الحاج  
وهذا الذي قاله الشيخ حسن وقدرى الازرق عن ابن عباس وعائشة رضي عنهما أنهما ما فاتا بيع كسوتها  
ويجعل منها في سبيل الله والمساكين وابن السبيل قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة ولا بأس أن يلبس كسوتها  
من صارت إليه من حائض وجنب وغيرهما إلى أن قال السادسة والعشرون مذهبناه بحوز بيع دور مكة  
وشراؤها وإيجارها كما يجوز ذلك في غيرها ودلائل المسئلة في كتب الفقه والخلاف مشهورة وإلى أن قال الثانية  
والثلاثون يكره حمل السلاح بمكة من غير حاجة ثبت في صحيح مسلم عن جابر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لا يحمل السلاح بمكة (قوله تشرىفا) أي ترفعوا علوا وقوله وتعليما أي تجميلوا وقوله  
وتكرما أي تفضيلا وقوله ومهابة أي توقيرا واجلالا اه شرح مر وكان حكمة تقديم التعظيم على  
التكريم في البيت وعكس في فاصده ان المقصود بالذات في البيت اظهار عظمتة في النفوس حتى تخضع لشرفه  
وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائريه باعطائهم ما طلبوه وانجازهم ما أملوه في زائريه وجود كرامته عند  
الله تعالى بالسباع رضاه عليه وعفوه عما جناه واقترافه ثم عظمته بين أبناء جنسه بظهور تقواهم وهدايتهم ويرشد  
إلى هذا ختم دعاء البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة اذ هي التوقير والاحلال ودعاء الزائر بالبر للناثي عن  
ذلك التكريم اذ هو الاتساع في الاحسان فتأمل اه ج اه ع ش عليه (قوله ومنك السلام) أي  
ابتداءه منك ومن أكرمه بالسلام فقد سلم اه شرح مر (قوله فينار بنا بالسلام) ويسن أن يدعو  
بعد ذلك بما أحب من المهمات وأهمها المغفرة اه برماوى (قوله ومعنى السلام الاول الخ) عبارة ج أنت  
السلام أي السلام من كل ما يليق بجلال الربوبية وكل اللوهمية أو الملم لعبادك من الآفات انتهت (قوله  
فبدخل المسجد) بالنصب عطف على دخول فيغيدستين فورية الدخول وكونه من باب بني شيبه والغورية  
شرح بها ج وفي الايضاح مانعه العائشة أي من المسائل يستحب أن لا يعرج أول دخوله على استجار منزل  
وحط قماش وتغيير ثياب ولا شيء آخر غير الطواف ويشق بعض الرفقة عند متاعهم ورواحلهم حتى يطوفوا  
ثم يرجعوا إلى رواحلهم ومتاعهم ويستأجرون المنزل بل اذا فرغ من الدعاء عند رأس الردم قصد المسجد  
ودخله من باب بني شيبه والدخول من باب بني شيبه مستحب لكل قادم من أي جهة كان بلا خلاف اه (قوله  
ايضا فبدخل المسجد الخ) ويقدم رجله اليمنى في الدخول ويقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وبسلطانه  
القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي واقتح  
لي أبواب رحمتك واذا خرج قدم رجله اليسرى وقال هذا الآله يقول واقتح لي أبواب فضلك وهذا الذكر  
والدعاء مستحب في كل مسجد وقد وردت فيه أحاديث في الصحيح وغيره يلق منها ما ذكرته وقد أوضحتها في كتاب  
الاذكر الذي لا يستغنى طالب الآخرة عن مثله إلى أن قال الثلاثون في أمور تتعلق بالمسجد الحرام قال  
أبو الوليد الازرق والإمام أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي البصري في كتابه الاحكام السلطانية وغيرهما  
من الأئمة المعتبرين وفي كلام بعضهم زيادة على بعض أما المسجد الحرام فكان فناء حول الكعبة وفناء  
الطائفين ولم يكن له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه جدار يحيط به وكانت الدور  
محاذية وبين الدور أبواب تدخل الناس من كل ناحية فلما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكثر  
الناس وسع المسجد واشترى الدور وهدمها وزادها فيه واتخذ للمسجد دارا قصيرا دون القامصة وكانت  
المصايح توضع عليه وكان عمر رضي الله عنه أول من اتخذ الجدار للمسجد الحرام فلما استخلف عثمان ابتاع  
منزل ووسعهم أيضا وهي المسجد والاروقة فكان عثمان أول من اتخذ للمسجد الاروقة ثم ابن الزبير زاد في  
المسجد زيادة كثيرة واشترى دورا من جملتها بعض دار الازرق اشترى ذلك البعض ببضعة عشر ألف دينار ثم

(تشرىفا إلى آخره) أي  
وتعليما وتكرما  
ومهابة وزمن شرفه  
وكرمه ممن يحبه أو اعظمه  
تشرىفا وتكرما وتعليما  
وبر الاتباع رواء الشافعي  
والبيهقي وقال انه منقطع  
(اللهم أنت السلام إلى آخره)  
أي ومنك السلام فينار بنا  
بالسلام قاله عمر رضي الله  
عنه رواء عنه البيهقي قال في  
المجموع واسناده ليس بشيء  
ومعنى السلام الاول ذو  
السلامة من النقائص  
والثاني والثالث السلامة  
من الآفات وقولي عند لقاء  
أعم من قوله اذا أبصر وقولي  
رافعيديه واقفا من زيادتي  
(فبدخل) هو أول من قوله  
ثم بدخل (المسجد) الحرام



عمره عبد الملك بن مروان ولم يزد فيه لكن رفع جداره وسقفه بالساج وعمره عمارة حسنة ثم ان الوليد بن عبد الملك وسع المسجد وحل اليه اعدة الحجارة والرخام ثم ان المنصور زاد في المسجد وبناه وجعل فيه عمدا الرخام وزاد فيه المهدي بعده مرتين احدهما بعد سنة ستين ومائة والثانية بعد سنة سبع وستين ومائة الى سنة تسع وستين وفيها توفي المهدي واستقر على ذلك بناؤه الى وقتنا والله اعلم وقد قدمنا انه يجوز الطواف في جميع اروقته ولو وسع جاز الطواف في جميعه والله اعلم انتهى (قوله من باب بني شيبه) وهو يقع فسكون ابن عثمان بن طلحة الحنفي سادن الكعبة أي خادمها ولم يرل مفتاحها في يد ولده الى الآن والبيوت توتى من أبوابها وهو المسمى الآن بباب السلام وهو ثلاث طافات اه برماوى (قوله للاتباع) عبارة ج لما صح انه صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء والظاهر انه لم يكن على طريقه وانما الذي كان عليها باب ابراهيم كذا قاله الرافعي واعترض بأنه عرج للدخول من النية العليا فيلزم انه على طريقه ويرد بان كان الجمع بان التعرّيج انما كان في حجة الوداع فلا ينافي ما في عمرة القضاء ولان الدوران اليه لا يشق ومن ثم لم يجز هنا خلاف بخلاف نظيره في التعرّيج للنية العليا ولانه جهة باب الكعبة والبيوت توتى من أبوابها ومن ثم كانت جهة باب الكعبة أشرف جهات الاربع وصح الحجاز الاسود عين الله في الارض أي بمنه وبركته أو من باب الاستغارة التيميلية اذ من قصد ملكا أم بابه وقبل يمنة ليعلم معرفته ويزول روعه وخوفه انتهت (قوله وان يخرج من باب بني سهم) محله اذا لم يتيسر له الخروج من باب الحزرة والا فيقدم الخروج منه على الخروج من باب العمرة وباب الحزرة هو المعروف الآن بباب الوداع اه ج وسهم يقع فسكون ابن عمرو بن صهيب بن كعب بن لؤي اه برماوى (قوله بباب العمرة) وهو طاف واحدة اه برماوى (قوله وان يبدأ بطواف قدوم) وهو سنة وقيل واجب ومن ثم كره تركه اه ج قال في العباب ولا يبدأ بنية المسجد اذ تحصل ركعتيه قال في شرحه غالباً بالوقضية ان من لم يصل ركعتي الطواف لا تحصل له النية وهو كذلك بالنسبة لنية المسجد اما نية البيت فهي الطواف ثم قال في عبارة عن بعضهم وتقوم ركعتا الطواف مقامها أي النية صرح به القاضي أبو الطيب وابن الرفعة قال في المهمات ومقتضاه انه لو أخرهما فقد فوت هذه النية ولو اشتغل قبل الطواف بصلاة لم يخوف فوت لم يخاطب بنية المسجد لان دراجهاته اه سم على ج (قوله نية المسجد) قال الحلي أي البنية واعترض عليه فتنه له قال ج في سائبة الايضاح أي الكعبة كما صرحوا به واما نية المسجد فتندرج في ركعتيه بمعنى انه اذا نوى به طواف النية أثيب عليها والاسقط عنه الطلب بفعلها فان تركهما ونجح أو جلس لم يسقط طلب النية أو بدأ بالصلاة لمخوضيق وقت اندرجت النية فيها اه ثم ذكر ما يتعين استفادته فليراجع اه سم اه شوبري ومنه يؤخذ ان محل طلب الطواف من الداخل اذا اراده فان لم يرد فالمطلوب منه صلاة ركعتين كسائر المساجد وقد أشار لهذا في التحفة بقوله ولومنه الناس على النية كما لو دخل ولم يرد اه (قوله كأامة جماعة) أي ولو في جنازة أو نافلة تسن فيها الجماعة على الظاهر في شرح العباب اه سم على ج (قوله أيضا كأامة جماعة) أي وككون الداخل امرأة ذات جلال أو شرف وهي التي لا تبرأ للرجال فيسن لها ان تؤخره الى الليل وهو مفيد كما بحثه به ضم بما اذا أمنت حيا بطول زمنه اه شرح مر (قوله وتذكر فائتة) أي يجب قضاؤها فور الكن في كلام شيخنا ج موافقة ظاهر كلام الشرح في تقديم الفائتة وان فاتت بعذر اه حل (قوله فيقدم على الطواف) أي ثم يطوف اه ايضاح (قوله لانه) أي المذكور من الاعذار لكن هذا التعليل لا يظهر في الفائتة لانها لا تقوت بتقديم الطواف اه شيخنا (قوله ولا يقوت بالجلوس) ولو جلس عدا بعد الطواف ثم صلى ركعتيه فأتى بنية المسجد لانها تقوت بالجلوس عدا وان قصر وقباس ذلك انه لو تعمد عند دخوله المسجد تأخير الطواف حتى طال الفصل وان لم يجلس فأتى بنية المسجد لانها تقوت بطول الفصل ولومع القيام غير انه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف فاذا أخر الاشتغال به حتى

(من باب بني شيبه) وان لم يكن بطريقه للاتباع رواه البيهقي بسناد صحيح ولان باب بني شيبه من جهة باب الكعبة والحجر الاسود وان يخرج من باب بني سهم اذا خرج الى بلد ويسمى اليوم بباب العمرة (و) ان يبدأ بطواف قدوم) للاتباع رواه الشيخان والمعنى فيه ان الطواف بنية المسجد فيسن أن يبدأ به بقيد زنه بقول (الاعذر) كأامة جماعة وضيق وقتهم لا قوت ذكر فائتة فيقدم على الطواف ولو كان في اثنا لانه يقوت والطواف لا يقوت ولا يقوت بالجلوس ولا بالتأخير نعم يقوت بالوقوف بعرفة كما يعلم ما يأتي وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القادوم وطواف الورد وطواف الوارد



طال الفصل فانت اه مر وكذا تفرقت تحية المسجد فلا يثاب عليها اذا صرف ركعتي الطواف عنها بان نوى بهما ركعتي الطواف دون التحية بخلاف ما اذا نواها ايضاً وأطلق فظاهر اطلاقهم هنا حصول ثواب التحية بركعتي الطواف اذا اطلقوا وان قلنا بخلاف ذلك اذا أطلق فصل فريضاً أو نفلاً آخر غير ذلك اه مر اه سم على ج (قوله وطواف التحية) ويسمى ايضاً طواف الصدر وطواف الصدر اه برماوى وفي المصباح صدر القول صدر رامن باب صد وأصدرته بالانقواء أصله الانصراف يقال صدر القوم وأصدرناهم اذا صرفتهم وصدرت عن الموضع صدر رامن باب قتل رجعت والصد بفتحين اه فيدور على معنيين الانصراف والرجوع وطواف الركن انصرف من غرفة ومعنى الى مكة للطواف ورجع اليه (قوله فلا يطلب من الداخل بعده) أى لا يطلب مستقلاً فلا ينافى كونه يحصل بطواف الركن اه شوبرى وعبارة ج وبطواف الفرض يثاب على طواف القدوم ان قصده كتحية المسجد انتهت وقوله ان قصده ظاهره وان لم يقصد طواف الفرض فانه لا يشترط قصده لشمول نية التسليم ولا يضرب الاقتصار على قصد طواف القدوم في حصول طواف الفرض بل قالوا لو كان عليه طواف افاضة مثلاً فصرقه غيره لم ينصرف ويقع عن الافاضة الا ان ماتحن فيه يزيد بحصول ما قصده ايضاً لانه مطالب في ضمن ذلك الفرض فليست امل ثم رأيت في شرح العباب أطال هنا بما منه ما نصه ويؤيده قول القمولى اذا نوى بطواف العمرة طواف القدوم وقع عن التحية أى تحية الكعبة حتى يثاب عليها فهو على التفصيل السابق في تحية المسجد من ان معنى حصولها بغيرها انما هو ان نويت معه حصل ثوابه او الاسقط طلبها ولا يتوهم من كلام القمولى خلافاً لمن ظنه ان الطواف انصرف بهذه النية عن طواف العمرة لان هذا معلوم مما يأتى ان طواف الفرض لا ينصرف بطواف غيره وحيث نذر نفي كلامه انه وقع عن التحية مع وقوعه عن الفرض ايضاً وعبارته ظاهرة في ذلك فليست امل وهذا كما يدل على ان للعمرة طواف قدوم الا انه مندرج في طوافها وقياس التشبيه بتحية المسجد انه يثاب عليه وان لم يقصد صدقه عند من يقول بذلك في تحية المسجد اذا صلى فرضاً أو نفلاً كما هو ظاهر البهجة واعتمد الرملى وولده اه سم عليهم (قوله الدخول وقت الطواف المفروض عليهما) ومن ثم لدخول بعد الوقوف وقبل انتصاف الليل سن له طواف القدوم أى للدخول الثاني لانه لم يدخل وقت طوافه الاول لانه يفوت بالوقوف وقول بعضهم والذي ينبغي ان يكون لهما الان الاول لا يفوت الا ان دخل وقت طواف الفرض ولا يدخل الان نصف الليل فيه نظراً اه حل (قوله قياساً على أصل التسك) قد يفرق بان التطوع في أصل التسك يفوت الواجب بالكعبة بخلافه هنا لا يحصل به الفوات تأمل اه شوبرى (قوله ومن قصد الحرم) أى ولو ميكاً أو عبداً أو أمتي لم يأذن لهما سيد أوزوج في دخول الحرم اذا حرمة من جهته لاتنافي النديب من جهة أخرى اه شرح مر قال في الايضاح المسئلة الثانية اذا بلغ الحرم فقد استحب بغض أصحابنا ان يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فخرني على النار وأمني من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلني من أوليائك وأهل طاعتك ويستحضر في نفسه من الخضوع والخشوع في قلبه وجسده ما أمكنه اه (قوله من احرامه) هل يستحب للولى ان يحرم عن الصبي الذي دخل به اه سم على ج (قوله ويكره تركه) أى لخلاف في وجوبه قال في الايضاح التلمن من المسائل ينبغي لمن يأتي من غير الحرم أن لا يدخل مكة الا محرماً بجميع أو غير قوهل يلزمه ذلك او هو مستحب فيه خلاف منتشر بجمعه ثلاثة أقوال احكامها انه مستحب والثاني انه واجب والثالث ان كان ممن يكره دخوله كالحطابين والسقايين والصيادين ونحوهم لم يجب وان كان ممن لا يكره كالتاجر والزائر والرسول والمكي اذا رجع من سفره وجب فان قلنا يجب فله شروطاً أحدها ان يكون حراً فان كان عبد لم يجب بخلافه ولو أذن له سيد في الدخول محرم لم يلزمه والثاني ان يحج من خارج الحرم أما أهل الحرم فلا احرام عليهم بخلاف الثالث ان يكون آمناً في دخوله وأن لا يدخل لقتال فاما ان دخلها خائفاً من ظالم أو غريم يحبس فهو محرم أو نحوهما ولا يمكنه الظهور لاداء التسك أو دخلها لقتال باع أو قاطع طريق فلا

وطواف التحية (ويختص به) أى بطواف القدوم (حلال) هو من زيادة (وحاج دخل مكة قبل وقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المتمر لدخول وقت الطواف المفروض عليهما فلا يصح قبل أدائه ان يتلوها بطوافه قياساً على أصل التسك (ومن قصد الحرم) هو أعم من قوله مكة (لا التسك) بل لغرض زيارة أو تجارة (سن) اه (احرامه) أى بنسك كتحية المسجد لادخاله سواء أتكرر دخوله كطالب أم لا كرسول قال في المجموع ويكره تركه



يلزمه الاحرام بلا خلاف واذا قلنا يجب الدخول محرما قد حبل غير محرم عصي ولا قضاء عليه لقوانه كالا يضي  
تجبة المسجد اذا جلس قبل ان يصلها ولا فدية عليه والاصح ان حكم دخول الحرم حكم دخول مكة فيما ذكرناه  
لاشتراكهما في الحرمة اهـ

\*(فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن)\* أي وفيما يذكر منه من قوله ولو حل شخص محرما الى آخر  
الفصل اهـ شيخنا (قوله واجبات الطواف) أي الامور التي تتوقف صحة الطواف عليها بهذه العبارة على  
القاعدة من ان الواجب والفرض بمعنى وقولهم في تخصيصها الا في الحج مرادهم بقولهم الا في الحج خصوص  
اضافة لواجبات الحج كقوله والواجبات الحج كذا فيكون الواجب فيها ما يجبر بالدم ولا تتوقف الصحة عليه وعلى  
هذا المراد تعبير مر وج هنا بقولهم واللفظ الاول للطواف واجبات لا يصح الابهام سواء كانت أركاناً أم  
شروطاً اهـ لكن لم يبيناهما ولا حواشيهما البعض من هذه الواجبات الذي هو ركن والذي هو شرط تأمل  
قال ابن عبد السلام الطواف أفضل أركان الحج حتى الوقوف اهـ وهو المغمى وان نظرقه الزركشي بان  
أفضلها الوقوف للحج عرفه ولهذا لا يفوت الحج الا بقوانه ولم يرد غفران في شيء ما ورد في الوقوف فالصواب  
القطع بأنه أفضل الأركان وقد يقال ان الطواف أفضل من حيث ذاته لانه مشبه بالصلاة قرينة مستقلة والوقوف  
أفضل من حيث كونه ركناً لقوانه به وتوقف صحته عليه واختصاصه به ويجعل كلام ابن عبد السلام على  
الاول والزركشي على الثاني اهـ شرح مر في مجتبع السعي (قوله بأنواعه) أي الستة من يقوم وركن  
ووداع وما يتعلق به في الفوات وطواف نذر وتطوع اهـ شرح مر (قوله أيضاً بأنواعه) يشمل طواف  
التطوع وقضيته مع قوله الا في كونه سبعا انه لا تطوع فيه بشروط أو أكثر أي أقل من السبع وهو الذي  
يظهره نقل عن الخادم ان له التطوع بذلك فليحذر ثم رأيت في الايعاب وفي حديث غريب من طاف بالبيت  
خمس مئة مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه والمراد بالمرة الاسبوع والا لا يقتضي جواز التطوع بطوفة واحدة  
والصحيح خلافه الى آخر ما أطال به وقال الزركشي انه ضعيف اهـ شوبري (قوله أحدها وثانيها الحج) جمعها  
لان دليلهما واحد ولا حل التفريع بقوله فلوزالاح ولا يشترط ان في شيء من أعمال الحج الا في الطواف اهـ  
شيخنا (قوله كافي الصلاة) راجع للستر والطاهر وعند الامام أبي حنيفة رضي الله عنه يصح طواف الحلت  
ويجيب مع الجنابة والحيض بدنة ومع الحدث شاة اهـ برماوى (قوله فلوزالافيه الحج) هذا لا يصلح تفريعا على  
ما قبله وانما هو في جواب شرط مقدرا أي اذا علمت ان من واجبات الطواف الستر والطاهر فاذا زال حكمه  
التجديد اهـ برماوى وانظر لو تعمى ذوالهما هل يحرم عليه ان قلنا ينبغي ألا يحرم عليه لانه كمنع البناء وبه  
يفارق غير من العبادات التي تبطل بعروض المانع كل محتمل ولعل الوجه هو الثاني فليحذر اهـ شوبري  
(قوله بان عري) يقال عري من ثيابه بالكسر عري بالضم فهو عار وعريان والمرأة عريانة اهـ مختار اهـ ع ش  
(قوله أيضاً بان عري) أي انكشف شيء من عورته كان بدائي من شعر رأس الحرة أو ظفر من يدها أو رجلها  
اهـ شرح مر \*(مسئلة)\* قال الشيخ منصور الطبلاوى سئل شيخنا سم عن امرأة شافعية المذهب طافت  
للافاضة بغير ستر معتبرة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت الى بلاد اليمن فتكلمت شخصاً ثم تبين لها فساد الطواف  
فأرادت أن تقلد أبا حنيفة في صحته لتصير به حلالاً وتبين صحة النكاح وحيث أنه هل يصح ذلك وتتضمن صحة  
التقليد بعد العمل فأفتى بالصحة قوانه لا يجدد في ذلك ولما سمعت عنه ذلك اجتمعت به فاني كنت أحفظ عنه  
خلافه في العام قبله فقال هذا هو الذي اعتقده من الصحة وأفتى به بعض الافاضل أيضاً بعله وهي مسألة مهمة  
كثيرة الوقوع وأسبابها كثيرة ومن ادعى بأسبابها كل ما كان مخالفاً للمذهب الشافعي مثلاً وهو صحيح على بعض  
المذاهب المعتمدة فاذا فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصحيح عند غيره ثم علم بالحال جازله ان يقلد القائل بصحته  
فيما مضى وفيما يأتي فيرتب عليه أحكامه فتنبه له فانه مهم جداً وينبغي ان اتم الاقدام بان حيث فعله علماً اهـ

\*(فصل)\* فيما يطلب في  
الطواف من واجبات وسنن  
(واجبات الطواف) بأنواعه  
ثمانية احدها وثانيها (ستر)  
لعورة (وطهر) عن حلت  
أصغر أو أكبر وعن نجس  
كافي الصلاة ونحو الطواف  
بالبيت صلاة (فلوزالافيه الحج)  
عري أو أحدث أو تنجس  
نوبه أو بدنه



عش على مر فيما يأتي في مجت طواف الوداع ولو انكشفت عورته بنحو ربح فسترها في الحال لكنه قطع  
جزأ من الطواف حال انكشافها فهل يحسب له لان ذلك معتبر بدليل انه لا يبطل الصلاة فيه نظر ونجته انه  
كذلك اه سم على حج (قوله أو مطلقه) قال في المجموع وغلبتها مما عمت به البلوى في المطاف وقد اختار  
جما عمن أصحابنا المتأخرين المحققين العفوعنها وينبغي ان يقال يعني عما يشق الاحتراز عن ذلك أي  
بشرط ان لا تكون رطوبة لا يتعمد المشي عليها كمر وقد عدا ابن عبد السلام من البدع غسل بعض الناس  
المطاف اه شرح مر وعبار شرح التحفة لمج نعم في أيام الموسم وغيرها عما يشق الاحتراز عنه في  
المطاف من نجاسة الطيور وغيرها ان لم يتعمد المشي عليها ولم تكن رطوبة فيها أو في مماسها كما مر قبل صفة  
الصلاة ومن ثم عدا ابن عبد السلام غسل المطاف من البدع \* (تنبيه) لا ينافي ما ذكر من النسوية بين  
ذوق الطيور وغيرها قول جمع متأخرين الغرض غلبة النجاسة بذوق الطيرة مطلقا وبغيره في أيام الموسم اه  
لان هذا الغرض مجرد تصوير لا غير وانما المدار على النظر لما أصابه فان غلب عني عنه مطلقا والا فلا مطلقا  
انتهت (قوله جدد وبني) محل البناء في زوال الطهر اذا زال بغير الانعاش والجنون والسكر فان زال واحد منها  
فانه يستأنف سواء تعدى أو لا وسواء طال الفصل أو قصر بخروج الثلاثة عن أهلية العبادة بالسكينة وبقي  
ما وارتد هل ينقطع طوافه أم لا فيه نظر وقضية كلامه عدم بطلان ماضى منه سواء طال أو قصر لان الولاية فيه  
ليس بشرط وهو باق على تكليفه وان لم يكن أهلا للعبادة في زمن الردة فاذا أسلم بني على ما قبله قبل الردة بنية  
جديدة لبطلان النية الأولى بالردة لكن سيأتي في كلام الشارح في محرمات الاحرام بعد قول المصنف وكذا  
يفسد الحج قبل التحال الاول الخ ان الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات وقرئ ثم يني وبين ما وارتد في اثناء  
وضوئه ثم أسلم فانه يني على ماضى بان النية في الوضوء يمكن توريها على أعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها  
بطلان كلها بخلافها في الحج فانه لا يمكن توريها على أجزائه اه ومقتضاه ان الطواف يبطل بالردة لشمول  
قوله كغيره لم يصح من العبادات له ولان نيته لا يمكن توريها على أجزائه لان الاسبوع كالركعة وهو ولو نوى بعض  
ركعة لم يصح فكذا الطواف فليراجع اه عش على مر (قوله وبني) الظاهر ان البناء كإكمال الطواف  
فلا يشترط له نية حيث لم تشترط لاصله اه سم على حج (قوله وان تعمد ذلك) المراد بالتعمد الاختيار  
وهذه الغاية الرد على قول انه يستأنف حينئذ كالصلاة فان لم يكن باختياره بان سبقه الحدث بخلاف مرتب  
على التعمد أي ان قلنا في التعمد يني وهو المعتمد فهنا أولى وان قلنا لا يني وهو الضعيف فقولان أرجمهما  
البناء وعبارة أصله مع شرحها للعلل وفي قول يستأنف كافي الصلاة وقرئ الاول بان الطواف يحتمل فيه  
ما لا يحتمل في الصلاة كالفعل الكثير والكلام ولو سبقه الحدث فان قلنا في التعمد يني فهنا أولى والاقولان  
أرجمهما البناء وسواء على البناء طال الفصل أو لا بناء على ما سيأتي من ان من سنن الطواف موالاته وفي قول انها  
واجبة فيستأنف في الطواف بلا عذر على هذا وجه لا نوجب الاستئناف فتسحب انتهت (قوله بخلاف الصلاة  
الخ) غرضه الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وفي قول يستأنف كافي الصلاة وقرئ الاول بانه يحتمل  
فيه ما لا يحتمل في الصلاة انتهت (قوله لعدم اشتراط الولاية فيه كالوضوء) أخفف منه ان صاحب الضرورة  
يجب ان يوالي نية نظر بل ينبغي نية توسعهم فيه اه حل (قوله لكن يسن الاستئناف الخ) راجع  
لقوله وبني ويصح رجوعه أيضا للتعميم في قوله سواء طال الفصل أم قصر بالنسبة لشقه الاول لما علمت من  
عبارة المحلى ان فيه خلافا وأنه يسن فيه الاستئناف أيضا خروجا من ذلك الخلاف تأمل (قوله مع القدرة) فلو  
عجز عن الستر طاف عريا ولو لركن ولا إعادة عليه أو عن الطهارة حسا أو شرعا فيه اضطراب حررته في الحاشية  
وحاصل المعتمد منه انه يجوز لمن عزم على الرحيل ان يطوف ولو لركن وان اتسع وقتة لم يشق بمصاهرة الاحرام  
بالتيمم ويحتمل به واذا جاسكتزمه عادته ولا يلزمه عند فعله فجرد ولا غيره فاذا مات وجب الاحتجاج منه بشرطه

أو مطلقه بقبس غير معتق  
عنه (فيه) أي في طوافه  
(جدد) الستر والطهر  
(وبني) على طوافه وان  
تعمد ذلك بخلاف الصلاة اذ  
يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها  
ككثير الفعل والكلام  
سواء أطال الفصل أم قصر  
لعدم اشتراط الولاية فيه  
كل وضوء لان كلاهما عبادة  
يجوز أن يتخللها ليس منها  
بخلاف الصلاة لكن يسن  
الاستئناف خروجا من  
خلاف من أوجبه وحمل  
اشتراط الستر والطهر مع  
القدرة



ولا يجوز طواف الركن ولا غيره لفقد الطهورين بل الوجه انه يسقط عنه طواف الوداع ولو طرأ حيضها قبل طواف الركن ولم يمكنها التحلل لنحو فقد نفقة أو رفقة أو خوف على نفسها رحلت إن شاءت ثم إذا وصلت المحل يتعذر الرجوع عليها منه إلى مكة لتحلل كالمحصر ويبقى الطواف في ذمها قياتي فيما تقرر وفي هذه المسئلة تريد بسط بيته في الحاشية وإن الاحوط لها أن تقلد من يرى براءة ذمها بطوافها قبل رجوعها اهـ ج وقوله تحلل كالمحصر قضية هذا التشبيه أنها بالتحلل تخرج من النسك ويبقى يتحمل في ذمها لكن قوله ويبقى الطواف في ذمها المحصر بخلافه وإن الباقي في ذمها مجرد الطواف فيكون التشبيه في قوله كالمحصر بالنسبة لمجرد ما تحلل به لكن الوجه هو الاول وانه لا بد من الاحرام والاتباع بتمام النسك لأن التحلل يقطع النسك ويخرج منه اهـ سم عليه (قوله املع العجز في المهمات الخ) حاصل المعتمد في هذه المسئلة ان العار يصرح طوافه مطلقا في أنواع الطواف الستة ولا إعادة عليه في شيء منها وإن المتجسس وفقد الطهورين لا يصرح طوافهما مطلقا وإن التيمم يصرح طوافه مطلقا وإنما التفصيل في وجوب الإعادة عليه أي التيمم فإن كان غير الركن لا يعيده وإن كان الركن أعاده إن غلب وجود الماء اهـ شيخنا والشيخ عبدربه حاصل آخر قال فيه هو حاصل المعتمد في هذه المسئلة ان طواف الركن يفعله بالتيمم حيث ضاق الوقت عن رجوعه سواء كان المحل يغلب فيه وجود الماء أو لا ثم إذا عاد إلى مكة يجب عليه إعادته إن كان المحل يغلب فيه وجود الماء بخلاف ما إذا غلب الفقد أو استوى الأمران فلا يجب الإعادة لكن ظاهر عبارة مر وجوبها مطلقا وإذا عاد لا يحتاج إلى تجديد الاحرام لانه بعد انصرافه من مكة يصير حلالا بالنسبة لمحرمان الاحرام ومحرما بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته وأما غير طواف الركن فيفعله بالتيمم لكن بشرط أن يكون المحل لا يغلب فيه وجود الماء اهـ مر بالمعنى وأما ذوالنجاسة فلا يطوف أصلا لأركاؤه ولا غيره وأما فقد السترة فانه يطوف مطلقا ولا إعادة عليه اهـ وبعبارة شرح مر وببحث الاسنوي ان القياس منع التيمم والمتجسس العاجز عن الماع من طواف الركن لوجوب الإعادة فلا فائدة في فعله ولان وقته ليس محدودا كالصلاة وقطع في طواف النفل والوداع بان له فعلهما مع ذلك وحاصل ما في المقام ان الوجه الذي يصرح به كلام الامام وغيره ان فعل طواف الركن بالتيمم لفقد الماء أو لخرج عليه جيرة في أعضاء التيمم ونحو ذلك مما يجب معه الإعادة حيث لم يرج البرء أو الماء قبل تمكنه من فعله على وجه يجز عن الإعادة لشدة المشقة في بقائه محروما مع عوده إلى وطنه وتجب إعادته إذا تمكن بان عاد إلى مكة ولو بعد مدة طويلة لزال الضرورة حيث دلالة وان كان حلالا بالنسبة لا باحة المحظورات انه قبل العود للضرورة الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك انه بعيد بعد تمكنه من الطواف فقط من غير احرام ولم أر نص يحاذي ذلك نعم ذلك فهو المتمد وما قاله الاسنوي في طواف النفل صحيح اما طواف الوداع فالأقرب فيه جوازه بالتيمم أيضا نعم يمنع على فاقد الطهورين كطواف الركن كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لوجوب الإعادة عليه مع الندرة فلا فائدة في فعله وإنما فعل الصلاة المكتوبة مع فقد الطهورين حرمة وقتها والطواف لا آخر لو تيمم بغيره انه اذا صلى ثم قدر على التيمم بعد الوقت لا يعيد الصلاة في الحضر لعدم الفائدة مع ان حرمة الصلاة أعظم من حرمة ويسقط عنه طواف الوداع بذلك أي بقدر الطهورين وبالنجاسة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض وسباقي أيضا ان من حاض قبل طواف الركن ولم يمكنها الإقامة حتى تظهر لها ان ترحل فاذا وصلت إلى محل يتعذر عليها الرجوع منه إلى مكة جاز لها حيث كان تحلل كالمحصر وتحلل حيث تمن احرامها ويبقى الطواف في ذمها إلى ان تعود والأقرب انه أي العود على التراخي وانها تحتاج عند فعله إلى احرام لخروجها من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف تيمم تجب معه الإعادة أي إعادة الطواف لعدم تحلل حقيقة وقول الرافعي ليس لها ان تسافر حتى تطوف قال غيره انه غلط منه انتهت وقوله لبقاء الطواف في ذمته أي فاذا مات وجب الاجحاج عنه بشرطه اهـ ج أي

املع العجز في المهمات  
يجوز الطواف بدونهما  
الاطواف الركن



وهو التمكن من العود ولم يعدوان يوجد في تركته ما بقي باجرة من يخرج عنه اه ع ش عليه (قوله فالقياس)  
 أي على الصلاة الفائتة التي عليه وأراد فعلها بالتيميم بجامع عدم الوقت اه شوبري وقوله منعه للمتميم فيه ان  
 التيميم متطهر مع ان الفرض عدم الطهر والستر الا ان يراد الطهارة الكاملة تأمل (قوله والمتنجس) وحيث  
 فيحتمل انه كالحائض فيخرج مع رفقة الى حيث يتعذر عليه العود فيتحلل كالحصر فاذا عاد الى مكة أحرم  
 وطاف اه ع ش على مر (قوله وانما فعلت الصلاة الخ) قد يؤخذ منه الجواز في طواف الوداع لحرمه  
 مقارنة بمكته وحرره اه سم (قوله لان الطواف لا آخر لوقته) إشارة الى جامع القياس (قوله وفي جواز فعله  
 الخ) مراده من هذا الاعتراض على الاسنوي حيث أطلق ما عدا الركن فقتضى اطلاقه جوازه لفاقد الطهورين  
 والمتنجس وقد علمت انه ليس كذلك أي لا يجوز لواحد منهما شيء من أنواع الطواف فعلى الاسنوي اعتراض  
 أحدهما في المستثنى حيث قال فالقياس منه التيميم وقد علمت انه لا يمنع له وانما التفصيل في وجوب الاعادة  
 وهذا ليس في الشارح والاخر في المستثنى منه وهو ما أشار اليه الشارح بقوله فيما ذكر أي حالة العجز  
 وقوله مطلقاً أي في أقسام ما عدا الركن فيكون معمولاً للجواز أي بل الحق التفصيل كما علمت والاحسن ان  
 يجعل مطلقاً صفة للدون أي دوناً مطلقاً من غير تفصيل بين كونه تنجساً أو فقد طهورين أو تيمماً بل الحق  
 التفصيل وهذا الوجه في تفسير الاطلاق أنسب بالتفصيل وأما الوجه السابق فلا يقابل التفصيل اذ التفصيل في  
 الفاعل والاطلاق في المفعول تأمل (قوله مطلقاً) أي سواء كان طواف قدوم أو وداع أو غيرهما لما عدا طواف  
 الركن لانه تقدم استثنائه هكذا ظهر ويحتمل ان معنى الاطلاق سواء كان بطهارة حدث أو نجس أو غيرهما  
 وفيه نظر لان المقسم انه عاجز عن الطهر فلي تأمل اه شوبري وقال حل قوله فيما ذكر أي طواف غير  
 الركن اه (قوله وجعله البيت عن يساره) أي بحيث لا يستقبل شيئاً مما بعد الحجر من جهة الباب اه سم  
 وقضية كلام المصنف كغيره انه متى كان البيت عن يساره مع وان لم يطف على الوجه المعهود كان جعل رأسه  
 لأسفل ورجليه لأعلى أو وجهه للأرض وظهره للسماء ويبحث الاسنوي ان المتجه عدم الجواز لانه منابذ للشرع  
 وقيد الجواز جري تبعاً لابن النقيب بما اذا قدر على الهيئة المشروعة ولو قيل بالجواز مطلقاً لم يعد كالمطواف  
 زحفاً أو جوامع قدرته على المشي ولو جود جعل البيت عن يساره مع وجود أصل الهيئة الواردة اه ع ش على  
 مر (قوله أيضاً وجعله البيت عن يساره) شمل ذلك ما لو طاف بصغير حامل له فيجعل البيت عن يسار الطفل  
 ويدور به وفي حج ان المريض اذا لم يتأت حمله الا بوجهه أو ظهره للبيت مع طوافه للضرورة ويؤخذ منه  
 ان من لم يمكنه الا التقلب على جنبه يجوز طوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أو رجلاه وهو كذلك للضرورة  
 هنا ومحملة ان لم يجد من يحمله ويجعل يساره للبيت والارزاه ولو باجرة مثل فاضله عما مر في نحو قائد الاعمي  
 كالمطاهر اه ويأتي مثله في الطفل المحمول اه ع ش على مر وفي فتاوى السبوطي مسألة الطواف  
 بين أو يسار الجواب يسرى الى ذهن كثير من الناس من اشتراط جعل البيت عن يسار الطائف ان الطواف  
 يسار وليس كذلك بل هو عيني وبيان ذلك من وجهين أحدهما ان الطائف عن عيني البيت لان كل ما كان عن  
 يسار شيء فذلك الشيء عن عينه الثاني ان من استقبل شيئاً ثم أراد المشي بجهة يمينه فانه يجعل ذلك الشيء عن يساره  
 فطوافه ثبت في حديث مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم أتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه اه اه  
 سم على حج (قوله حتى شاذروانه وحجره) الشاذروان بفتح الذال المعجمة وهو الخارج عن عرض جدار  
 البيت قدر ثلثي ذراع تركته قرش لضيق النفقة وهو كفي المناسك وغيرها عن الاصحاب طاهر في جوانب البيت  
 اسكن لا يظهر عند الحجر الاسود وكأهم تركوا رفعه لتهوين الاستلام وقد أحدث في هذه الازمان عند شاذروان  
 وفي الصعيدين ان عائشة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدار وفي رواية لمسلم عن الحجر أمن البيت هو  
 قال نعم قالت فما بالهم لم يدخلوه في البيت قال ان قومك قصرت بهم النفقة قالت فما شأن بابهم من تفعالات فعل

فالقياس منه التيميم  
 والمتنجس وانما فعلت الصلاة  
 كذلك لحرمه الوقت  
 وهو مفقوده لان الطواف  
 لا آخر لوقته انتهى وفي  
 جواز فعله فيما ذكر  
 يكون ما مطلقاً نظر وقولي  
 فلولا الا الى آخره أولى من  
 قول الاصل فلو أحدث فيه  
 قوضاً وبني (و) نالها (جعله  
 البيت عن يساره) بقيد  
 زده بقولي (ما را تلقاه وجهه)  
 فيجب كونه خارجاً بكل بدنه  
 عنه حتى عن شاذروانه  
 وحجره لا يتابع مع خبر مسلم  
 نحن واعي مناسككم فان  
 خالف شيئاً من ذلك كان  
 استقبل البيت أو استدبره  
 أو جعله عن يمينه أو عن  
 يساره ورجع القهقري نحو  
 الركن اليه لم يصح طوافه  
 لمنابذته ما ورد الشرع به



ذلك قومك ليدخلوا من شأوا ويعنوا من شأوا ولولا ان قومك حديث عهد في الجاهلية فإخاف أن تنكر قلوبهم  
ان ادخل الجدار في البيت وان الصقيا به في الارض لفعلت وظاهره ان جميع الحجر من البيت قال في أصل الروضة  
وهو قضية كلام كثير من أصحابنا وظاهر نص المختصر لكن الصحيح ان الذي فيه من البيت قد رسته اذرع متصل  
بالبيت وقيل ستة أو سبعة ولفظ المختصر محمول على هذا ومع ذلك يجب الطواف خارجا عنه لانه صلى الله عليه  
وسلم انما طاف خارج الحجر اه شرح مر وقوله في جوانب البيت معتمد وظاهره أنه في جميع جوانب  
البيت وبذلك صرح ج وعبارته وهو من الجهة الغربية واليمانية وكذا من جهة الباب كما حررته في الحاشية  
ففي موازاة الآية بيان للواقع واستثناء ما عند الركن اليماني منه لانه على القواعد يرد بان كونه كذلك لا يمنع  
النقص من غرضه عند ارتفاع البناء وهذا هو المراد بالسائر وان في الجميع فهو عام في كلها حتى عند الحجر  
الاسود وعند اليماني انتهت اه ع ش عليه (قوله أيضا حتى عن شاذروانه) هو بعض جدار البيت نقصه ابن  
الزبير رضي الله عنهما من عرض الاساس لما وصل أرض المطاف لمصلحة البناء ثم سُم بالرخام لان أكثر العامة  
كان يطوف عليه اه ج (قوله والحجر بكسر الحاء) أي لا غير وكذا حجر الثوب وأما الحجر الذي هو بمعنى المنع  
فقلت الحاء كسباني في باب الحجر وتقدم فيه كلام في باب النجاسة فراجع اه برماوى وللحجر بكسر الحاء سبع  
معان نظمها بعضهم فقال

ركبت حجرا وطفيت البيت خلف الحجر \* وحزنت حجرا عظيما ما دخلت الحجر  
لله حجر منعتني من دخول الحجر \* ما قلت حجرا ولو أعطيت على الحجر

فقوله ركبت حجرا أي فرسا وقوله خلف الحجر أي حجرا اسمعيل وقوله وحزنت حجرا أي عقا وقوله ما دخلت الحجر أي  
حجر غنود وقوله لله حجر أي منعتني من دخول الحجر أي حجر غنود وقوله ما قلت حجرا أي كذبا وقوله على الحجر  
أي حجر الثوب اه ش خ (قوله ويسمى حطيمًا) وكان زريبة لغنم اسمعيل صلى الله عليه وسلم وروى أنه  
دفن فيه لكن الأشهر ان الحطيم ما بين الحجر الاسود ومقام ابراهيم وهو كما يأتي في المعان أفضل محل بالمسجد بعد  
الكعبة اه ج وقوله وكان زريبة لغنم اسمعيل قد يشكك على ان بعض من البيت لان البيت مسجد ويمتنع  
اواء الدواب فيه المستلزم لتنجيسه الا أن يقال لعزل هذا الحكم فيه ثابت في شرع اسمعيل عليه الصلاة  
والسلام أولعل الاواء كان في بعضه اه سم عليه ويوجب بما هو أحسن من هذا كله وهو ان جعل اسمعيل  
هذا الموضع زريبة انما كان قبل بناء البيت وأما بعد بنائه فكان داخل فيه وجزأ منه فلا يتصور جعله  
زريبة كما هو ظاهر ومعلوم انه قبل البناء كان المحل فضاء كسائر البقاع لا يعلم أنه بيت الله تأمل \* (تنبيه)  
الظاهر في وضع الحجر الموجود الآن انه على الوضع القديم فوجب مراعاة ولا تنظر لاحتمال زيادة أو نقص  
نم في كل من فتحه فجوة نحو ثلاثة أرباع ذراع بالحديد خارجة عن سمتر ككن البيت بشاذروانه  
وداخله في سمتر حائط الحجر فهل تغلب الأولى فيجوز الطواف فيها أو الثانية فلا كل يحمل والاحتياط  
الثاني ويتدخل النظر في الرفرف الذي يحاط الحجر هل هو منه أو لا ثم رأيت ابن جماعة حرر عرض جدار الحجر  
بما لا يطابق الخارج الآن الا بدخول ذلك الرفرف فلا يصح طواف من جعل أصبعه عليه ولا من مس جدار  
الحجر الذي تحت ذلك الرفرف وقد أطلق في المجموع وغيره وجوب الخروج عن جدار الحجر وهو يؤيد ذلك  
ورأيت يخالف ابن جماعة والازرق وغيرهما في أمور أخرى تتعلق بالحجر لا حاجة بنا الآن الى تحريرها لانها  
لا ارتباط لها بصفة الطواف بعد تهيمه وجوب الخروج عن كل الحجر وحائطه اه ج (قوله وبدؤه بالحجر  
الاسود) وارتفاعه عن أرض المسجد في المطاف ذراعان ونصف تقريرا وهو ياقوتة بيضاء من ياقوت الجنة  
وكان أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم وروى أن آدم عليه الصلاة والسلام لما أهبط من الجنة هبط  
الحجر الاسود وكان أشد بياضا من الثلج فوضعه على جبل أبي قبيس فكان يضيء بالليل كأنه القمر في ثلث

والحجر بكسر الحاء ونسجه  
حطيمًا المحوطة بين الركنين  
الشاميين بجدار قصير بينه  
وبين كل من الركنين فتحة  
(و) رابعها (بدؤه بالحجر  
الاسود



منه كان من الحرم اه برماوى (قوله محاذياله أو لجزته) عبارة شرح مر محاذياله أو لبعضه في مروره  
 عليه ابتداء بجميع بدنه أى بجميع الشق الايسر كما قاله الامام والغزالي بأن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من  
 الحجر واكتفى بمحاذاته بعضه كما يكتفى بتوجهه بجميع بدنه لجزء من الكعبة في الصلاة وصفة المحاذاة كما في المجموع  
 وغيره أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر من جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه  
 الايمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم عشى مستقبل الحجر ماراً الى جهة يمينه حتى يجاوزه فاذا جاوزه انقلب وجعل  
 يساره الى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر جاز لكن فائته الفضيلة قال وليس شئ من الطواف  
 يجوز مع استقبال البيت الا ما ذكرناه من مروره في الابتداء وذلك سنة في الطوفة الاولى لا غير بل هو ممنوع في  
 غيرها وهذا غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل أن يرد بألوطاف فان ذلك مستحب قطعاً وسنة مستقلة  
 واذا استقبل لله دعاء فليحترز عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عودته الى جعل البيت عن يساره ويقام بالحجر فيما  
 تقرر من يستلم اليماني ولو أزيل الحجر والعبادة بالله تعالى وجب له ما وجب له قاله القاضي أبو الطيب وقال غيره  
 المراد الركن بدليل صحة طواف الركب ومن في السطح ولا بد من مقارنة النية حيث وجبت لما يجب بمحاذاته من  
 الحجر ثم ما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانتقال بعد مفارقة جميع الحجر هو المستند الموافق لكلام أبي الطيب  
 والرويان وغيرهما وان بحث الركن كشيء وابن الرفعة خلافة وانه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لانهم توسعوا في ابتداء  
 الطواف ما لو توسعوا في دوامه ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزائه ولو حاذاه ببعض بدنه  
 وبعضه تجاوز الى جانب الباب لم يعتد بطوفه كما في الروضة فهما عن العراقيين وفي المجموع في الاولى ان أمكن  
 ذلك فظاهر كما أفاده الشارح ان المراد بمحاذاة الحجر في المستلتي استقباله وان عدم الصحة في الثانية لعدم المرور  
 بجميع البدن على الحجر فلا بد من استقباله المقيد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر  
 المذكور اه شرح مر وفي حج مائه ويأتي لتقبل الحجر أن يقر قدميه حتى يعتدل قائماً لانه حال التتميل في  
 هواء البيت بناء على الأصح ان ثم شاذروا فالتى زالت قدمه عن محالها قبل اعتداله كان قد قطع جزءاً من البيت وهو  
 في هوائه فلا يحسبه وكذا يقال في مستلم اليماني اه (قوله أيضاً محاذياله) قال في شرح الروض قال في المجموع  
 وصفة المحاذاة أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذي الى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر  
 عن يمينه ومنكبه الايمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم عشى مستقبل الحجر ماراً الى جهة يمينه حتى يجاوزه فاذا  
 جاوزه انقلب وجعل يساره الى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر جاز لكن فائته الفضيلة قال في  
 مناسكه وليس شئ من الطواف يجوز مع استقبال البيت الا ما ذكرناه من مروره في ابتداء الطواف على الحجر  
 الاسود الخ انتهت بقوله اذا جاوزه انقلب الخ يدل على ان الانتقال بعد المجاوزة وانه لا يجب عند الانتقال ان يحاذى  
 يساره جزءاً من الحجر الاسود بل يكفي بمحاذاته حيث تدل لاول ما يجاوز الحجر من جهة الباب وقد فهم ابن الرفعة ان هذا  
 مراده حيث نظره بلان فيه تخلف جعل البيت عن يساره في بعض الطواف انتهى وهذا هو الموافق لقوله في  
 مناسكه وليس شئ من الطواف الى آخر ما تقدم في عبارة شرح الروض وأما جوابه في شرح العباب عن نظره ان  
 الرفعة بان حقيقة الطواف انما توجد عند الانحراف عن محاذاة طرف الحجر وهو حيث تدل جازاه يساره فاندفع  
 ما قاله من التخلف اه فهو لا يوافق ما ذكر عن المناهل المصرح كما لا يخفى بان ما قبل الانحراف محسوب من الطواف  
 والظاهر جدا في ان الانتقال بعد مجاوزة الحجر ثم قد يرد ما تقدم من قول المجموع ولو فعل هذا من الاول الخ  
 اذ لو كان المراد ان الانتقال بعد المجاوزة بحيث لا يصير اليسار محاذي الشئ من الحجر لم يصح هذا اذ لا يصح ابتداءه  
 أولاً بجعل المجاوزة للحجر فقط عن يساره الا أن يجب بأن المراد بقوله ولو فعل هذا الخ انه لو جعل البيت عن يساره  
 أى بشرطه والحاصل ان مراده من ذلك انه لو ترك الاستقبال واقتصر على جعل البيت عن يساره بشرطه فليست  
 الاشارة الى جميع ما في قوله فاذا جاوزه انقلب الخ ومما يصرح بان مراده ذلك تفسير ابن النقيب عنه في

محاذياله أو لجزته في مروره



مختصر الكفاية بقوله ولو جعله عن يساره أو لا وترك الاستقبال جاز اه وبالجمله فلا يخفى على منصف متامل  
ان عبارة المجموع ظاهرة بحد ان لم تكن صريحة في ان الانتقال بعد المجاورة وان عبارة المناهل صريحة في  
ان ما قبل الانتقال محسوب من الطواف على وقوفهم ابن الرفعة عنه وان قول المجموع ولو فعل هذا الخ  
لا يدل دلالة معتداه على ما يعارض ذلك لاحتماله وقرب جملة على ما ذكره فليست على ما لا يخفى عليك مخالفة بقاى  
هذا الشرح لما قرر عن شرح العباب من ان أول الطواف انما هو الانحراف دون ما قبله فان قوله هنا  
ولا يجوز شيء من الطواف الخ صريح في الاعتداد بما قبل الانحراف أيضا اه سم على ج (قوله  
أيضا محاذياله) أي ان كان منكبه الايسر عريضا وقوله أو لجزئه أي ان كان منكبه مريضا جازا اه شيخنا  
وعبارة الزيادة بقوله أو لجزئه أي بان كان نجيفا وحاذي بجميع بدنه بعض الحجر انتهت (قوله أيضا محاذياله)  
أي حقيقة أو حكما فيشمل الزاحف والراكب اه قلوبى على التحرير (قوله بدنه) أي بجميع الشق  
الايسر كما قاله الامام والغزالي بان لا يقدم جزءا من بدنه على جزء من الحجر اه شرح مر وخالفه ج فقال  
\*(تنبيه)\* يظهر ان المراد بالشق الايسر أعلاه المحاذي للصدر وهو المنكب فلما تعرف عنه هذا وحاذاه بما  
تحت من الشق الايسر لم يكف اه ع ش على مر (قوله انقل) أي انصرف وانصرف جاء لا البيت عن  
يساره اه شيخنا (قوله فاذا انتهى اليه) أي وهو مستحضر للنسبة حيث وجبت ج (قوله والعباد  
بالله تعالى) أي من ادراك ذلك الزمن وانما قلنا ذلك لانه سيزول قطعا بحسب ما دلت عليه النصوص فيكون  
واجبا فلا معنى للاستعاذه منه اه شيخنا (قوله وكونه سبعا) أي يقينا فلوشك في العدد بني على الاقل كعدد  
الصلاة فاذا اعتقد انه طاف سبعا فأخبره عدل بأنه ستس له العمل بقوله كافي الانوار وجزءه السبكي  
ويقاق عدد ركعات الصلاة بأن زيادة الركعات بطلالة بخلاف الطواف ولا بد أيضا من محاذاته شيئا من  
الحجر بعد الطرفة السابقة مما حاذاه أولا اه شرح مر وقوله فلوشك أي قبل الفراغ في العدد أخذ  
بالاقل عبارة العباب وشرحه ولوشك في العدد قبل تمامه أخذ بالاقل اجاعا وان ظن خلافه أو شك في ذلك  
بعده أي بعد فراغه لم يؤثر نظير ما مر فيما لو شك في القاطع من انه ان كان قبل تمامها أثر أو بعده وقبل الركوع  
لم يؤثر اه وقوله سن له العمل بقوله عبارة العباب وشرحه ولو أخبره عدل ان بالتمام وعنده أنه لم يتم لم يجز ان  
ياتفت الى اخبارهما بل ولا الى اخبار ما زاد علمهما وان كثر واقظير ما مر في الصلاة أو أخبره  
أو عدل واحد كما هو ظاهر ثم رأيت في المجموع جزؤه وتبعه بالنقص عن السبع وعنده انه أنما ندب  
كافي المجموع عن انشافي والاصحاب قبوله ما يتخلل في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليه ما لان الزيادة هنا  
غير مبطله فلا محذور في الاخذ بقوله ما مطلقا بخلافه في الصلاة انتهى ومنه يظهر تصوير المسئلة بالاخبار  
بعد الفراغ فان كان قبله وحصل به شك دخل في قوله السابق فلوشك الخ لكن هذا لا يناسب قول الشارح  
الان أورثه الخ لان الشك بعد الفراغ لا يؤثر فليست على ابن قاسم على ابن حجر (قوله ولو في الاوقات  
المنتهى عن الصلاة فيها) كذا عبر مر وهذه الغاية لتعميم الشك لا موقع لها هنا فلا علاقة بينه وبين العدد  
حتى يعمم به فيه كما هو ظاهر لا متأمل وابن حجر ذكر هذا الحكم مستقلا لا على سبيل الغاية فقال ولا يكره في  
الاوقات المنتهى عنها الخ لكن عليه المواخذة من حيث ذكر هذا الحكم هنا أي في مقام بيان اشتراط العدد  
المذكور فتأمل وقوله بعذر أو غيره تعميم في الراكب والزاحف (قوله وفي المسجد) ألقى كلامه للعهد الذي  
أي المسجد الموجد الا أن أحوال الطواف لا ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فقط اه شرح مر (قوله  
وان وسع) ولا بد ان يكون بالحرم ولو وسع المسجد حتى بلغ الحل وصارت حاشيته في الحل وطاف به لم يصح فلا بد  
من الحرم مع المسجد اه حل وفي البر ماوى ما نصه قال شيخنا في معراجيه ولم تعلم ابتداء بناء المسجد حول  
الكعبة ولا واقفه ولا مسجديته الا باخباره صلى الله عليه وسلم من القرآن وغيره وكان مقداره في الجاهلية وأول  
الاسلام بقدر المطاف الآن ثم وسع وأول من وسعه النبي صلى الله عليه وسلم واتخذ له حدارا ثم أبو بكر رضي الله

(بدنه) لا يتابع ويسكن كما  
قال النووي ان يتوجه البيت  
أول طوافه ويقف على  
جانب الحجر الذي لجهة الركن  
اليمنى بحيث يصير كل الحجر  
عن يمينه ومنكبه الايمن عند  
طرف الحجر ثم يمر متوجها له  
فاذا جاوزة انقل وجعل  
البيت عن يساره وهذا  
مستثنى من وجوب جعل  
البيت عن يساره (فلو بدأ  
بغيره) كأن بدأ بالباب (لم  
يحسب) ما طافه فاذا انتهى  
اليه ابتداء منه ولو أزيل  
الحجر والعباد بالله تعالى وجب  
محاذاة محله ويسن حيث  
استلام محله وتقبيله والمجود  
عليه وقول أو لجزئه من  
زيادتي (و) خامسها (كونه  
سبعا) ولو في الاوقات المنتهى  
عن الصلاة فيها ما شيا  
أورا كما أورأه بعد رأ وغيره  
فلو ترك من السبع شيئا وان  
قل لم يجزه (و) سادسها  
كونه (في المسجد) وان وسع



عنه ثم عشرين سنة سبع عشرة اشترى دورا و زادها فيه واتخذ له جدارا قصيرا دون القامة ثم عشرين سنة ست وعشرين  
واتخذ له الاروقة ثم عبد الله بن الزبير ثم عبد الملك بن مروان ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور سنة ست وثلاثين  
ومائة ثم المهدي سنة ثمان وخمسين ومائة ولم يمتعه بتممه بعد مولده الهادي وزاد في بعض جهاته بحيث جعله  
مربعين جداره وجدار الكعبة تسعون ذراعا من كل جانب ثم زاد فيه المأمون سنة اثنين ومائتين بعد المهدي  
بائتين وأربعين سنة وأثنى بنيانه واستقر الامر على ذلك الى الآن وبناء السلاطين بعده اما تجديد من غير  
زيادة فيه أو اصلاح وأول من أحدث فيه المنبر موسى بن عيسى عامل هارون الرشيد وأول من كسى الكعبة من  
داخلها قصي جد النبي صلى الله عليه وسلم حين بناها ثم كساها عبد الله بن الزبير بالقباطي من خارجها ثم أبدلها  
السلطان قرج بن برقوق في خلافة بالكسوة السوداء من خارجها واستمرت الى الآن (قوله أو كان  
الطواف على السطح) عبارة شرح مر أو كان على سطح المسجد وان ارتفع عن البيت كالصلاة على جبل أبي  
قيس مع ارتفاعه عن البيت وهذا هو المعتمد وان فرق بأن المقصود في الصلاة جهة بناءها فاذا علا كان مستقبلها  
والمقصود في الطواف نفس بنائها فاذا علا لم يكن طائفة انتهت (قوله كالسجاية والسواري) لكن يكره  
الطواف حيث يذبل يكره خارج المطاف ولو بدون حائل لان بعض المذاهب يرى بطلانه وأنه لا يصح الا في المطاف  
هـ ج يتصرف (قوله وسابعها نية الخ) يظهر انه لو نوى أسابع نية واحدة آخره أي في التطوع وأنه لو نوى  
قدرا أو أراد الاقتصار على أقل منه أو الزيادة عليه بالنية فإنه يجوز ذلك كالنفل المطلق فليحرر وفي فتاوى الشهاب  
مر ما نصه هل ان يطوف أسبوعين أو أكثر نية واحدة في النفل الجواب ان مطلق النية انما يكفي لاسبوع  
واحد اه شوري (قوله ونية ان استقل) النية التي يفصل فيها بين الاستقلال وعدمه معناه قصد الفعل عن  
الطواف اما مطلق قصد أصل الفعل فلا بد منه حتى في طواف النسك اه ج فتلخص من هذا ان كل طواف بشرط  
فيه قصد أصل الفعل الذي هو الدوران وان الطواف الذي لم يشمله نسك يشترط فيه قصد الفعل عنه أي عن  
الطواف فلا يكفي مطلق الدوران مع الغفلة عن كونه طوافا أو غيره وان كان قاصدا للفعل من أصله ولا مع  
الغفلة عن أصل الفعل تأمل وكتب عليه م قال قوله قصد الفعل عن الطواف قضية ذلك انه لا يجب زيادة  
على ذلك كالنذر أو الغرضية في النذر وكونه وداعا في الدواع وعلى هذا يفرق بين الطواف ونظائره  
كلاعتكاف بأن الطواف أوسع بدليل انه قد ينوي غير ما عليه ويقع عما عليه ويحتمل خلافه فراجع اه  
(قوله بأن لم يشمله نسك) وهو ما عدا الركن والقنود ومن جهته الدواع فلا بد من نية كآله ابن الرفعة لو قرع  
مد التحلل ولانه ليس من المناسك عند الشيخين بخلاف ما شمله نسك وهو طواف الركن والقنود فلا يحتاج الى  
نية لشمول نية المناسك اه شرح مر (قوله وعدم صرفه لغيره) يدخل فيما اذا قصد عدم الطواف وما اذا  
قصد ادراك غير من خلاف ما اذا قصد الطواف فحمله فان كان عليه طواف دخل وقته لم ينصرف ووقع عن نفسه  
والانصرف ووقع عن الغير فالخامس ان الدوران حول البيت ينصرف عن الطواف مطلقا فيما اذا قصد عدم  
الطواف أو قصد غير الطواف مطلقا كادراك غير من عن طواف نفسه لمجمله اذا قصد الطواف لمجمله فقط وان  
كن عليه طواف دخل وقته وكذا ان أطلق ان لم يكن عليه طواف أو لم يكن دخل وقته كما يعلم مما يأتي اه مر  
ولو قصد الطواف والغريم ينبغي العدة كقوله صد بالركوع مثلا الركوع وشيا آخر فان الذي دل عليه كلامهم  
العدة كما حررناه في كتاب الصلاة اه م قوله لغيره أي فقط اه حل (قوله على هيئة لا تنقض الوضوء)  
كان كندرا كلمة كذا أو قصد في اثنائه وتام اه شيخنا (قوله وسنة الخ) أي سنته ثمانية كما عبر بذلك في شرح  
الروض وكذا عبر مر في شرحه وعدها فقال احداها ان عشي في كاه والثانية ان يستلم الخ والثالثة ان يقول  
أول طوافه الخ والرابعة ان يرمي ذكرا الخ والخامسة ان يضطبع الخ والسادسة ان يهرب من البيت الخ والسابعة  
ان يوالي بين أشواطه الخ الثامنة ان يصلي ركعتين خلف المقام اه فجعل الادعية المذكورة هنا سنة واحدة جمع انه

أو كان الطواف على السطح  
ولو مرتفع عن البيت أو حال  
حائل بين الطائف والبيت  
كالسجاية والسواري (و)  
سابعها (نية) أي الطواف  
(ان استقل) بأن لم يشمله  
نسك كسائر العبادات (و)  
فانها (عدم صرفه) لغيره  
كمطلب غريم كافي الصلاة فان  
صرفه انقطع لان قام فيه  
على هيئة لا تنقض الوضوء  
وهذا الذي قبله من زيادتي  
(وسنته أن عشي في كاه)  
ولو امرأة لا العذر كرض  
للا تبايع رواه مسلم ولان  
المشي أشبه بالتواضع والادب  
ويكره بسلا عذر الزحف  
للا ركوب



يمكن = وكل دعاء سنة قبل وعد الاستلام سنة والتقبيل سنة والسجود سنة واستلام اليما في سنة لكن الامر في ذلك سهل تامل (قوله لكنه خلاف الاولى) في شرح هر مانصه فالركوب بلا عذر ولو على الكفاف الرجال خلاف الاولى كما في المجموع وهو المعتمد في ازالة الاستوى فيه وغيره مردود لا مكره كقتله عن الجمهور نعم ان كان به عذر كمرض أو احتياج الى ظهوره ليستفتي فلا بأس به لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال لا بأس بركوبك مريضة طوف في وراء الناس وانت راكبة وانه طاف راكبا في حجة الوداع ليظهر فيستفتي ثم حمل جوارا ادخل البهيمة المسجد عند امن تلويثها والا كان حراما على المعتمد وقول الامام وفي القلب من ادخال البهيمة التي لا يؤمن تلويثها المسجد شيء فان أمكن الاستيثاق فذلك أي خلاف الاولى والا فانها مكره محمول على كراهة التحريم لما سيأتي في الشهادات ان ادخال البهائم التي لا يؤمن تلويثها للمسجد حرام وما فرقه من ان ادخال البهيمة ما عداها من الحاجة اقامة السنة كما فعله صلى الله عليه وسلم اطلاقه ممنوع لان ذلك اذا لم يخف تلويثها ولا يقاس ادخال الصبيان المحرمين المسجد مع الامن على البهائم مع ذلك لا يمكن الفرق لان ذلك ضروري وأيضا لا احتراز فيهم بالتحفظ ونحوه أكثر ولا كذلك البهيمة وهذا الواجب حمل الكراهة مع أمن التلويث على الادخال فيها بدون حاجة وعدمها على الحاجة اليه وطواف المعذور محمولا أولى منه را كاصيانة للمعتمد من الدابة وركوب الابل أسير حال من ركوب البغال والحمير ويكره الزحف لئلا تدرك المشي وقول الاذري ينبغي عدم الاجزاء في الفرض لا اتباع وكذا المكتوبة لان الطواف صلاة مردبان حقيقة الطواف قطع المسافة بالسير فلا يقاس بالصلاة في ذلك وقد ثبت جواز الركوب بلا حاجة فالزحف مثله ان لم يكن أولى لانه أقرب الى الفرض منه وأدخل في التعظيم ويستحب الخفاء في الطواف ما لم يتأذ به كما هو ظاهر وان يقصر في المشي لتكثير خطاه رجا كثرة الاجرة اه وفي القسطلاني على البخاري ان البعير الذي طاف عليه النبي صلى الله عليه وسلم كان مذلا أي مروضا ومعلما على عدم البول ونحوه بدون اشارته اركبه قال ولعل بغير أم سلة كان كذلك اه (قوله وان يستلم) أي يمس من الاستلام وهو افتعال من السلام وهي التحية اه وما روي في المختار استلم الحجر لمسه اما بالقبلة أو باليد ولا يهرز روي بعضهم به رزه اه وفي رساله ابن علان الاستلام افتعال من السلة بفتح فكسروها في الجارح وتوضع اليد على الحجر وقبل من السلام بفتح السين وهو التحية لان هذا الفعل سلام على الحجر وتحية له وأهل اليمن يسمون الحجر الاسود الحيا اه (قوله أيضا وان يستلم الحجر) أي يمس قبله اه شرح هر وقوله يمس ولا يقبلها مع القدرة على تقبيل الحجر كما أفهمه كلاهما كالاصحاب لكن الذي نص عليه وصرح به ابن الصلاح وتبعه جمع لانه الذي دلل عليه الاخبار انه يقبلها مطلقا فان شق فنحو خشبة أي في اليمنى ثم اليسرى تطير ما ياتي اه ج والتي في شرح هر نقلا عن المجموع نقلا عن الاصحاب انه لا يقبل يده الا ان تعذر تقبيل الحجر اه (قوله ويسجد عليه) أي يضع جبهته عليه بلا حائل كما في سجود الصلاة أي الا كل ذلك (فرع) لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بل أن أحدهما دون الجمع بينهما كان خاف فلا كالجمع بينهما دون أحدهما فهل يؤثر التقبيل لسبقه أو وضع الجبهة لانه أبغ في الخضوع فيه نظروا ينبغي ان يكفي وضع الجبهة ولو بمحائل لكن الاكمل الوضع بلا حائل اه سم على ج اه ع ش على هر (قوله وفي الثالث البيهقي) وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قبله وسجد عليه وقال رأيت عمر رضي الله عنه قبله وسجد عليه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا ففعلت وروى أيضا ان عمر رضي الله عنه لما قبله قال اني لأعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك فسمعه علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال بلى يا أمير المؤمنين انه يضر وينفع بكاب الله تعالى فقالوا رأيت ذلك من كتاب الله تعالى فقال في قوله تعالى وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على انفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا ذلك انه لما خلق الله تعالى آدم مسح على ظهره وأخرج منه ذرية فقررهم بآله الربوا نهم العبيد وأخذ عليهم عهدهم

لكنه خلاف الاولى كما نقله  
في المجموع عن الجمهور وفي  
غيره عن الاصحاب وصححه  
ونصه في الام على الكراهة  
يحمل على الكراهة غير  
الشديدة التي عبر عنها  
المتأخرون بخلاف الاولى  
(و) ان (يستلم الحجر)  
الاسود يديه (أول طوافه)  
(و) ان (يقبله ويسجد عليه)  
لا اتباع رواه في الاولين  
الشيخان وفي الثالث البيهقي  
وانما سن الثلاثة للمرأة



ومواثيقهم وكتب ذلك في روق وقال للجبراق فتح قال فتخذه فلقعه ذلك الرق وقال له اشهد يوم القيامة من وافك  
بالوفاء وانه يأتي يوم القيامة وله لسان ذلق يشهد للمؤمنين بالوفاء وعلى الكافرين بالخود وانه يشهد لمن احمله  
أوقبله بحق فقال له عمر نعم ما قلت وخاب من لم تكن جليسه يا أبا الحسن وقيل ان استخراج الذرية كان بعد نفخ  
الروح فيهم وعليه اختلاف في الموضع الذي اخذ فيه الميتاق على أربعة أقوال فقيل بعطف نعمان وادبجنب عرفة  
وقيل بارض الهند حين أهبط آدم فيها وقيل بين مكة والطائف وقيل في سماء الدنيا حين أخرجه من الجنة اه  
برماوى وفي عرش على مر مائه قوله استخرج من صلبه ذريته طاهره ان جلة الذرية خرجت من نفس  
صاحب آدم وهو مخالف لظاهر قوله تعالى واذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وفي تفسير الخطيب  
مائه أى بان أخرجه بعضهم من صلب بعض نسله بعد نسل كحوايت والدون كالذر ونصب اهام دلائل على  
روية وركب فيهم عقولا عرفوها كما جعل للحيال عقولا حتى خوطبوا بقوله تعالى يا جبال أوبي معي والطير  
وكما جعل للبعير عقولا حتى سجد للنبي صلى الله عليه وسلم ثم قال نوروى عن أبي هريرة رضى الله عنه انه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خلق الله آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته الى يوم  
القيامة ثم جعل بين عيني كل انسان نور وعرضهم على آدم قال أى رب من هؤلاء قال ذريتك ذريتى  
رجل منهم فاعجبوه ببص ما بين عينيه فقال يارب من هذا قال داود قال كم جعلت عمره قال ستين سنة قال يارب  
زده من عمرى أربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انقضى عمر آدم الأربعين ستمائة ملك الموت  
فقال آدم أولم يبق من عمرى أربعون سنة قال أولم تعطها ابنك داود فجعد آدم فجعدت ذريته ونسي آدم ما كل  
من الشجرة فنسيت ذريته ونحوها في فطنت ذريته أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح اه (قوله  
اذا خلا المظاف) ويظهر انه يكفى خلوهم من جهة الحجر فقط بان تأمن بحجى ونظر رجل غير محرم حاله فعلمها ذلك  
اه ح (قوله فان عجز استلم بيده الخ) ليس هذا غير الما قبله حتى يجعله تقيده الاله الا بما أشار اليه الشارح بقوله  
بلا تقبل كانه قال السنة فعل الثلاثة فان عجز عن مجموعها فعل ما أمكنه منه اه شيخنا وقوله عن الاخيرين  
أخذ من قوله استلم بيده اه شيخنا ويظهر ضبط العجز هنا بما يخل بالحشوع من أصله أو لغيره وان ذلك  
مرادهم بقوله لا يسئ استلام ولا مباداه في مرقم من مرات الطواف ان كان بحيث يؤذى أو يتأذى وروى  
الشافعى وأحمد رضى الله عنهما عن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا عمر انك رجل قوى  
لا تراجم على الحجر فتؤذى الضعيف ان وجدت خلوها ولا تفهل وكبر منه يؤخذ انه يندب لمن لم يتيسر له الاستلام  
خصوص التهليل والتكبير وهو واضح وان لم يصرحوا به بل هذا أولى من كثير من أذكار استحبوها مع عدم  
ورودها عنه صلى الله عليه وسلم اه ح (قوله أشار اليه بيده اليمنى) عبارة ح أشار اليه بيده اليمنى فاليسرى  
فما فى اليمنى فمافى اليسرى للتابع رواه البخارى ثم قبل ما أشار به انتهت (قوله فمافىها) قد يقال الإشارة بمافى  
اليد تستتبع الإشارة باليد فلا حاجة الى اعتبار الإشارة بمافىها قلت قد يتصور الانفكاك بينهما بما لو كان  
باليد آفة تمنع رفعها نحو الحجر ولا تمنع تحريك مافىها ورفعها نحو الحجر اه سم اه شوبرى (قوله ولا يشير  
بالفم الى التقيل) عبارة ح وخرج بيده فذكره الإشارة به للتقيل لقصه ويظهر فى الإشارة بالرأس انه  
خلاف الأولى ما لم يعجز عن الإشارة بيده ومافىها فسن به ثم بالطرف كلاهما فى الصلاة وينبغى كراهتها  
بالرجل بل صرح الزركشى بحرمه من الرجل للمصنف فذكره ان الكعبة مثله لكن الفرق أوجه انتهت (قوله  
أيضا ولا يشير بالفم الى التقيل) أى ولا بالجبهة الى السجود لان الاتيانى الإشارة بها بدون الرأس وقد قال ح  
ان الإشارة بالرأس خلاف الأولى اه ع ش (قوله ويسن تثليث ما ذكر) بان يستلم ثم قبله ثم سجد عليه  
وهكذا ثانيا وثالثا أو يستلم ثلاثا ثم قبله ثلاثا ثم سجد عليه ثلاثا ثم قبله ثلاثا ثم سجد عليه  
الى كلامهم فهو أولى اه برماوى وفي ح مائه ويسن تكرير كل من الثلاثة ثلاثا والافضل ان يستلم ثلاثا متواليه

اذا خلا المظاف لئلا تؤتمارا  
وان خصه ابن الرفعة بالليل  
والنحتى كالمرأة (فان عجز)  
عن الاخيرين أو الاخير  
(استلم) بلا تقيل فى الأولى  
وبه فى الثانية (بيده) اليمنى  
فان عجز فباليسرى على  
الاقرب كما قاله الزركشى  
(ف) ان عجز عن استلامه بيده  
استلمه (بنحو عود) تكسبه  
وتعبرى بذلك أولى من  
اقتصاره على استلم (ثم قبل)  
ما استلم به وهذا من زيادى  
(ف) ان عجز عن استلامه بيده  
وبغيرها (أشار) اليه (بيده)  
اليمنى (فمافىها) من زيادى  
ثم قبل ما أشار به نظير  
البخارى انه صلى الله عليه  
وسلم طاف على بعير فكما  
أتى الركن أشار اليه بشئ  
عند وكبر ولا يشاء باليرفم الى  
التقيل ويسن تثليث ما ذكر  
من الاستلام ومابعده فى كل  
طوفة



ثم يقبل كذلك ثم يسجد كذلك اه (قوله ويسن تليث ما ذكر) أي من الاستسلام والتقبيل والسجود والاشارة باليد وبما فيها وتقبيل المشار به وظاهر صنيعه حيث ذكر هذا قبل ما يأتي من الادعية فمن استلام اليمين وتقبيل ما استلم به والاشارة اليه وتقبيل ما أشار به أنه لا يسن فيه تليث وعبرة ج تقتضي سن جميع ما ذكر ونصها ويراعى ذلك المذكور كله مع تكريره ثلاثا وكذا ما يأتي في اليمين وكذا الدعاء الآتي اه فعلى مقتضاها كان على الشارع تأخير قوله ويسن تليث ما ذكر إلى قول المتن ويراعى ذلك كل طرفة ليعود لجميع ما تقدم (قوله وتخفيف القبلة) أي العجز وينبغي أن مثله في ذلك ما طلب تقبيله من يد عالم وولي ووالد وأخرجه اه ع ش على مر وفيه أيضا \* (تنبيه) قد تقر أنه يسن تقبيل يدا الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل يأتي فيه ما يمكن من نظيره هنا حتى يستلم اليد أو الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى يشير إليها عند العجز عن استلامها أيضا ثم يقبل ما أشار به فيه نظر اه سم على ج أقول الأقرب عدم سن ذلك والفرق أن أعمال الحج يغلب فيها الاتباع في طلب ما ورد فعله عن الشارع وإن كان مخالفا لغيره من العبادات ولا كذلك يد الصالح فإن تقبيلها شرع تعظيما له وتبركاً به فلا يتعداها إلى غيرها اه قال بعضهم يؤخذ من هنا أي من سن تقبيل الحجر الأسود سن تقبيل المحف والمنبر الشريف والقبر الشريف أيضا ومثله قبور بغية الانبياء والصالحين وأجزاء الحديث أقتى بذلك ابن أبي الصيف من الشافعية اه توشح على الجامع الصحيح هكذا وجدته به ما شحاشية الزبدي (قوله بحيث لا يظهر لها صوت) عبارة ج ويكره اظهار صوت لقبلة انتهت (قوله اليماني) نسبة إلى اليمن وتخفيف ياءه ليكون الالف بدلًا من إحدى يائى النسب أكثر من تشديدها المبني على زيادة الالف اه برماوى (قوله أشار إليه) أي بيده فنحو عود ثم قبل ما أشار به وعبرة ج ويستلم اليماني بيده اليمنى فاليسرى فإلى اليمنى ثم يقبل ما استلم به فان عجز أشار إليه بما ذكر بترتيبه ثم قبل ما أشار به على الأوجه انتهت ومثله شرح مر (قوله ولا تقبيل غير الحجر من الأركان) وخص ركن الحجر بالتقبيل ونحوه لأن فيه فضيلتي كون الحجر فيه وكونه على قواعد إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم واليماني ليس فيه إلا الثانية أي باعتبار أسفله فلا ينافي أن عنده شاذروان كما مر وأما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين لأن أهم ما ليس على القواعد فلم يسن تقبيلهما ولا استلامهما اه ج (قوله بل نص الشافعي الخ) أي بقوله وأي أجزاء البيت قبل فحسن غير أن أتومر بالاتباع والمزاد بالحسن فيه المباح فلا ينافيه قوله غير أن أتومر بالاتباع اه شرح مر (قوله عند استلامه) أي يبتدىء القول المذكور عند استلامه أي مقارناته بحاله ثم يحتمل وهو ما شح بحيث يكون آخره عند محاذة الباب فحينئذ يشرع في الدعاء ألا تخو عني بحيث يكون آخره عند محاذة المقام اه ج بتصرف وفي شرح الروض ماته وعنده الانتهاء إلى الركن العراقي يقول اللهم اني أعوذ بك من الشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد وعند الانتهاء إلى تحت الميزاب اللهم أطلني في ذلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكا من محمد صلى الله عليه وسلم ثم اياهنيا لا أظلم بعده أبدا يا ذا الجلال والإكرام وبين الركن الشامي واليماني اللهم اجعله حجامبرورا وذنباه مقفورا وسعيامشكورا وعيلا مقبولا وتجارة لن تبور أي واجعله لذي ذنباه مقفورا وقيس به الباقي والمناسب للعمرة ان يقول مرة مقبورة ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعاة للخبر ويقصد المعنى اللغوي وهو القصد منه عليه الاسنوي في الدعاء الآتي في الرمل وحمل الدعاء بهذا إذا كان الطواف في ضمن حج أو عمرة وبين اليمانيين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وليدع بما شاء من الخير في جميع طوافه فهو ستة ما ثورا كان أو غير مو ان كان المأثور أفضل ومن المأثور بار واه الحاك كرو صرح اسناده أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول بين الركنين اليمانيين اللهم قنني بما رزقتني وبارك لي فيه واخلف على كل غائبة لي بخير وما رواه الأزرقي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه كان يقول عند الركن اليماني بسم الله والله أكبر اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر والذل ومواقف الخزي في الدنيا

وتخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (و) ان (يستلم) الركن (اليماني) ويقبل بيده بعد استلامه بها للاتباع رواه الشيخان فان عجز عن استلامه أشار إليه فعلم أنه لا يسن استلام غير ما ذكر ولا تقبيل غير الحجر من الأركان فان خالف لم يكره بل نص الشافعي على ان التقبيل حسن (و) ان (يقول) عند استلامه (أول طوافه بسم الله



والأحرقر بنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اه (قوله والله أكبر) أي من كل من هو بصورة عبود من حجر أو غيره ومن ثم ناسب ما بعده وهو اللهم إيماناً بالخ اه (قوله إيماناً بك) حال من فاعل أطوف بنا أو يله باسم الفاعل أي أطوف حال كوني ومثابك اه شيخنا (قوله اتباعاً للسلف والخلف) لم يقل للاتباع لأنه لم يثبت عنده قول النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الذي ذكره عبارة ج نصها وروى ذلك حديثاً ورد بأنه لا يعرف لكن جاء في خبر منقطع يارسل الله كيف تقول إذا استلمنا قال قولوا باسم الله والله أكبر إيماناً بالله وتصديقاً بحبه محمد صلى الله عليه وسلم ولما رواه الشافعي في الام قال هكذا أحب أن يقول الرجل عند ابتداء الطواف وفي الروتق يسرن رفع يديه حذو منكبيه في الابتداء كالصلاة وهو ضعيف وإن وافقه بحث المحب الطبري أنه يجب امتناع الطواف بالتكبير كالصلاة لأنه ضعيف أيضاً بل شاذ وإن تبعه بعضهم انتهت (قوله قبالة الباب) أي تلقاء الباب والمراد أنه يتدنى هذا الدعاء من تلقاء الباب ويكمله بعده والافه ولا يقف حتى يكمل الدعاء قبالة الباب لأن الوقوف في المطاف يضرب بالناس اه شيخنا ومثله ج وقبالة بضم القاف أي الجهة التي تقابلها وارتفاع الباب فوق خمسة أذرع وعرض عتبة ثلاثة أرباع ذراع اه برماوى (قوله البيت) أي الكامل الواصل لغاية الكمال اللاتق به من بين البيوت هو بيتك هذا لا غير وكذا ما بعده اه ج (قوله أيضاً اللهم البيت) وفي بعض النسخ اللهم إن البيت بزيادة ان اه برماوى (قوله وهذا مقام العائذ بل من النار) أي مقام إبراهيم كما قاله الجويني وقول ابن الصلاح أنه غلط فاحش بل يبنى به الطائفة نفسه ليس في محله لأن الأول أنسب وأليق إذ من استحضران الخليل استعاذ من النار أي بنحو ولا تتخرن في يوم يبعثون أوجب له ذلك من الخوف والخشوع والتضرع ما لا يوجب له الثاني بعض مشايخه على أنه لو لم يرد الأول لكان ذكره في هذا المحل بخصوصه تريحاً عن الحكمة اه ج اه شوبرى (قوله ويشير) أي بكلمة هذا بقلبه لا بيده وقوله إلى مقام إبراهيم أي الحجر الذي نزل من الجنة كالحجر الأسود يسمى بذلك لأنه قام عليه حين نادى بالحج أولاً لأنه كان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع الحجر ثم يبطيه حتى يأخذ ما يبنى به وهكذا اه برماوى (قوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة) هي كل خير يقصد تحصيله فيها وما أعلن عليه وقوله وفي الآخرة حسنة هي كل ما فيها من الراحة والنعيم المقيم والشهود اه شوبرى (قوله للاتباع) ظاهر صنيعة كما هو عادته من الاستدلال على كل مسألة من مسائل المتن أن هذا دليل للدعاء من قبله أي الدعاء الذي قبالة الباب والذي بين اليمانيين لكن قال ج في الذي قبالة الباب قيل لا يعرف هذا خبر ولا اثر اه (قوله ووقع في المنهاج الخ) عبارته مع شرح ج وبين اليمانيين اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار سند صحيح لكن بلفظ ربنا وبه عبر في المجموع وفي رواية اللهم ربنا وهى أفضل ومن ثم عبر بها الشافعي رضي الله تعالى عنه قبل ولفظ اللهم وحده كوقع في المتن أي والروضة خلافاً لمن زعم أن عبارتها كعبارة الشافعي لم يرد انتهت فغرض الشارح بقوله ووقع في المنهاج التعريض بالاعتراض على الأصل (قوله بما شاء) أي له ولغيره من كل دعاء جائز والأفضل الاقتصار على الآخروى اه ج وقد جاء عن الحسن البصري أنه قال إن الدعاء مستجاب هناك في خمسة عشر موضعاً في المطاف وعند الملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند منبره وعلى الصفا والمروة وفي المسعى وخطف المقام وفي عرفات وفي المزدلفة وفي بني وعند الجرات الثلاث اه ايضاح (قوله وما ثوره) أي الدعاء فيه أي الشامل لذكر لأن كلاً منهما قد يطلق ويراد به ما يسم الآخرة وقوله أي من قوله أي عن النبي أو أحد من الصحابة اه ج ومنه الباقيات الصالحات اه (قوله أفضل) أي من القراءة أي الاشتغال به أفضل من الاشتغال بها ولو بنحو قل هو الله أحد على ما اقتضاه إطلاقهم خلافاً لمن فصل ووجه بل هو الم تحفظ عنه صلى الله عليه وسلم فيمحافظة عنه غير ما قل على أنه ليس محلها بطريق الأصل بل منعها فيه بعضهم فمن ثم اكتفى في تفضيل الاشتغال بغيرها عماها بالنسبة لهذا المحل بخصوصه بل في مرجح كوروده عن محابي ولو من طريق ضعيف على ما اقتضاه إطلاقهم وقوله

والله أكبر اللهم) أطوف  
(إيماناً بك إلى آخره) أي  
وتصديقاً بكابك ووفاء  
بعهدك واتباعاً لسنة  
نبيك محمد صلى الله عليه  
وسلم اتباعاً للسلف والخلف  
(و) أن يقول (قبالة الباب  
اللهم البيت بيتك إلى آخره)  
أي والحرم حولك والامن  
أمك وهذا مقام العائذ بك  
من النار ويشير إلى مقام  
إبراهيم (وبين اليمانيين  
ربنا آتنا في الدنيا حسنة  
الآخرة) للاتباع رواه أبو داود  
ووقع في المنهاج كالروضة اللهم  
بذل ربنا (و) أن يدعو بما  
شاء وما ثوره) أي الدعاء فيه  
أي من قوله (أفضل فترأه)  
فيه (فغير ما ثوره)



فقرأة أي هي أفضل من غير ما توره لأنها أفضل الذي كروا به بسند حسن من شغلته ذكرى عن مسلتى أعطيته  
 أفضل ما أعطى السائلين وفصل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه اهـ ج (قوله  
 ويسن له الإسراع بذلك) أي بجميع ما تقدم من أدعية الطواف المأثورة وغيرها والقراءة فيه وعبرة ج عند  
 قوله وان يقول أول طوافه بسم الله والله أكبر الخ ويسر بذلك وبما يأتي لأنه أجع للخشوع نعم يسن الجهر  
 لتعليم الغير حيث لا يتأذى به أحد انتهت (قوله لكنه في الأولى آكد) عبارة ج وهو في الأولى آكد وآكدها  
 الأولى والآخره انتهت (قوله وشمول ذلك) أي لفظ ذلك وقوله وما بعده أي من قوله ويقول أول طوافه الخ وقوله  
 من زيادتي أي حيث وقع اسم الإشارة بعد جميع ما تقدم والاصل انما ذكره بعد استلام الحجر وقبيله والإشارة  
 اليه تأمل (قوله وان يرمل) ذكر في المختار الرمل بفتحين الهرولة ورمل بين الصفا والمروة يرمل رملا ورملانا بفتح  
 الراء والميم منهما اهـ (قوله في الطوافات الثلاث الخ) والصحيح من القولين انه يستوعب البيت بالرمل وفي قول  
 ضعيف لا يرمل بين الركنين اليمانيين اهـ ايضاح وعدل عن تعبير أصله بالاشواط الى الطوافات لان الشافعي  
 رضى الله تعالى عنه نص على كراهة تسمية الطواف شوطا ودور او تبعه الاصحاب واختار النووي في شرح  
 المذهب وغيره عدم الكراهة وشدّد النكير على من قال بالكراهة اهـ برماوى وعبارة أصله مع شرح ج  
 وان يرمل في جميع الاشواط الثلاثة الأولى لا ينافيه كراهة الشافعي والاصحاب تسمية المرة شوطا لانها كراهة  
 أدبية اذ الشوط الهلاك كما كره تسمية ما يذبح عن المولود عقيقة لاشعارها بالعقوق فليست شرعية لصحة ذكر  
 العقيقة في الأحاديث والشوط في كلام ابن عباس وغيره وحيث لا يحتاج الى اختيار المجموع عدم الكراهة  
 على انه يروى ان المذهب الكراهة ولكنها خلاف المختار وليس كذلك لما علمت ان كراهة أدبية لا غير فان  
 قلت يؤيده كراهة تسمية العشاء عتمة شرعا ظت يفرق بان ذلك فيه تغيير لفظ الشارع بخلاف هذا اهـ وانحط  
 كلامه في شرحه على الكراهة الشرعية اهـ (قوله فلو سعى بعده الخ) عبارة ج ولو أراد السعي عقب  
 طواف القدوم ثم سعى ولم يرمل لم يفسد في طواف الاضائة وان لم يسع رمل فيه وان كان قد رمل في القدوم انتهت  
 (قوله بان يسرع مشيه الخ) أي وبان لا يكون فيه وثب ولا عدوم مع هر كنفه اهـ ج ويكره ترك الرمل كما نقل  
 عن النص والمبالغة في الامراع كما نقله في المجموع عن المتولي وسبب مشروعيته قول المشركين لما دخل صلى الله  
 عليه وسلم باصحابه معتمرا استنصب قبل فتح مكة بسنة وهتهم حتى يثرب أي فلم يبق لهم طاقة بقتالنا فامرهم صلى  
 الله عليه وسلم لم به ليرى المشركين بقاء قوتهم وجلدهم فلما راهاهم المشركون قالوا هؤلاء الذين زعمتم ان الحى قد  
 وهنتهم هؤلاء أجلا من كذا ومن كذا فقال ابن عباس ولم يمنعهم ان يأمرهم ان يرملوا الاشواط كلها الا الشفقة  
 عليهم وشرع مع زوال سببه ليتذكر به ما كان المسلمون فيه من الضعف بمكة ثم نعمة ظهور الاسلام واعزازه  
 وتطهير مكمن المشركين على ثمر الاعوام والسنين اهـ ج وشرح الروض (قوله مقار باخطاه) بضم الخاء  
 جمع خطوة بضمها اسم لما بين القدمين وأما ما بالفتح فاسم لنقل القدم وجمعه خطا بكسر الخاء والمد كركوة وركاء  
 اهـ شيخنا (قوله ولوترك الرمل في الثلاث الخ) ولوتركه في بعض الثلاث أتى به في باقيها أي باقي الثلاث اهـ  
 شرح ج (قوله وان يقول فيه اللهم اجعله الخ) أي يقول ذلك في الحال التي لم يرد لها ذكر مخصوص على كلام  
 فيه في الحاشية اهـ ج واعترضه حل بما حاصله ان كل محل من الطواف ورد فيه ذكر مخصوص على ما تقدم  
 بيانه وتقدم أيضا ان هذا الذي كرهه قوله اللهم اجعله بجامبرور الخ يطلب في كل طواف بين الركن الشامي  
 واليماني وحيث لم يبق من المظان محل ليس فيه ذكر مخصوص حتى يأتي فيه في حالة الرمل بهذا الذي كره  
 ولعل هذا الاشكال هو الذي أشار له ج بقوله على كلام فيه في الحاشية وأجاب أي الحلبي على سبيل  
 الاستدراج بما حاصله ان الاذكار المتقدم بيانه الخ في حق من لم يرمل أما هو فيقول هذا الذي كره في  
 جميع طوافه اهـ وأنت ترى جوابه مناقضا للعبارة ج المذكورة حيث قال أي في الحال التي لم يرد لها ذكر

ويسن له الاسراع بذلك لانه  
 أجع للخشوع (و) ان (يراعى  
 ذلك) أي الاستلام وما بعده  
 (كل طوفة) اغتنما الثواب  
 لكنه في الأولى آكد وشمول  
 ذلك لاستلام اليماني وما  
 بعده من زيادتي (و) ان  
 (يرمل ذكر في) الطوافات  
 (الثلاث الأولى من طواف  
 بعده معي) بشيذذه بقول  
 (مطلوب) بان يكون بعد  
 طواف قدوم أو ركن  
 ولم يسع بعد الأول  
 فلو سعى بعده لم يرمل في  
 طواف الاضائة والرمل يسمى  
 خيبا (بان يسرع مشيه  
 مقار باخطاه) ويحتمل في  
 البقية على هيئته لا يتابع  
 رواه مسلم فان طاف راكبا  
 أو عجولا حرك الدابة ورمل  
 به الحامل ولوترك الرمل  
 في الثلاث لا يفضيه في  
 الأربع الباقية لان هيئتها  
 السكينة فلا تغير (و) ان  
 (يقول فيه) أي في الرمل  
 (اللهم اجعله) أي ما أتاه  
 من العمل



(جاء برورا) أي لم يخالطه ذنب (٤٤٠) (إلى آخره) أي وذنباً مغفوراً وسعيامشكوراً للاتباع ويقول في الأربعة الباقية كما في

التبعية وغيره رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأكرم ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قال الأسنوي والمناسب للمعتمر أن يقول عمره مبرورة ويحتمل الإطلاق مراعاة للحديث ويقصد المعنى المغوى وهو القصد (و) ان (بضطبع) أي الذي ذكر (في طواف فيه رمل) للاتباع رواه أبو داود بإسناد صحيح كما في المجموع (وفي سعي) قياساً على الطواف بجامع قطع مسافة أمور بتكريرها سبعاً وذلك (بان يجعل وسط رداً تحت منكبه الأيمن وطرفه على) منكبه (اليسر) كدأب أهل الشطارة والاضطباع مأخوذ من الضبع يسكون الموحط وهو العضد يخرج بالطواف والسعي ركعتا الطواف فلا يسن فيهما الاضطباع بل يكره (و) ان (يقرب) الذي ذكر في طوافه (من البيت) تبركاً ولأنه يسير في الاستلام والتقبيل نعم ان تأذى أو أذى غيره بنحو رجة فالبعد أولى (فلو) فأن رمل يقرب (لنحو رجة) (وأمن لمس نساء ولم يرج فرجه) يرمل فيها وانتظر (بعد) الرمل لأنه يتعلق

بخصوص ان هذا يقتضي ان من لم يرمل كغيره في الإذكار المخصوصة وأنه يقول هذا الذي ذكر في بعض المحال التي لم يرد لها ذكر بخصوص وفي سعي على حج ما يشعر بان المسئلة خلافية وان ما ذكره حج أحد قولين والآخر وهو المعتمد ان من يرمل يقول هذا الذي ذكر في جميع رمله فيكون الذي استرحه الحلبي مبنياً على القول الثاني وعبارة سعي قوله اللهم اجعله الحج عبارة العباد وان يقول في رمله بعد تكبيره محاذياً للعجر الأسود اللهم اجعله الحج قال في شرحه عقب قوله محاذياً للعجر الأسود الحج ما نصه كما قاله الأسنوي وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين والمجموع انه يشدب في جميع رمله وعبارته يستحب ان يدعوا في رمله بما أحب من أمر الدين والدنيا والآخرة وأكده اللهم اجعله حجاً مبروراً الحج المبرور قال ابن خالويه المقبول وقال غيره هو الذي لا يخالطه شيء من الأثم ورحمة النووي وقال القرطبي الأقوال في تفسيره متعارفة المعنى وحاصله ان الحج الذي وفيت أحكامه ووقع موقعاً لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل اه وقال حج في الزواجر المبرور هو الذي لا معصية فيه ولا صغيرة من حين الإحرام إلى التحلل الثاني اه وعبارته في الإيعاب وهو الذي لم يخالطه معصية ولو صغيرة وان تاب منها فوراً من حين الإحرام إلى التحلل كما ينتم مع فوائد تتعلق به أول الحاشية انتهت اه شورى (قوله وذنباً مغفوراً) أي واجعل ذنبي ذنباً مغفوراً قال في شرح العباد قال العلماء تقديره اجعل ذنبي ذنباً مغفوراً وسعي مشكوراً أي علامتاً ببلز كماله واجبه ومساعى الرجل أعماله واحدة مسعاة اه اه سعي على حج (قوله ويقول في الأربع الباقية الحج) أي ويقول ذلك في المحال التي لم يرد لها ذكر بخصوص اه حج والظاهر انه يأتي فيه ما تقدم من الأشكال والجواب لكن لم أر من نبه عليه (قوله وان بضطبع الحج) ويكره ترك الاضطباع ولو تركه في رمله أتى به في باقيه ويسن حتى في حق من لم يجز له عذر أو غيره فيسن له حسرتاً به عن منكبه الأيمن فتعيرهم يجعل وسط الرداء تحت المنكب الأيمن جرى على الغالب من كون الحرم متجرباً اه من حج والشورى (قوله أي الذكر) ولو صيافيسن لأولى فعله به اه حج (قوله في طواف فيه رمل) أي في السبع طوافات لافي الثلاثة الأول فقط فهو يخالف الرمل من هذه الجهة والمراد فيه رمل مشروع وان لم يرمل فيه بالفعل كما ذكره حج اه شيخنا (قوله وسط رداً) بفتح السين على الأفصح اه شرح م (قوله أهل الشطارة) الشاظر في اللغة هو الذي أعيا أهله نجباً أي أتبعهم من نجسه لكن المراد هنا من عنده نشاط وفي المختار شطر بشطر يضم الطاء شطارة وشطرايضاً من باب طرف انتهى (قوله بل يكره) أي فيزيله عند ارادته ما وبمسده عند ارادة السعي اه شرح م (قوله وان يقرب من البيت) يضم الراء من قرب من كذا وبفتحها من قرب به كعلم متعدداً اه ع ش على م ر والمناسب هنا الأول (قوله أيضاً وان يقرب من البيت) لكن قال الزعفراني الأفضل أن يعدمه ثلاث خطوات ليأمن من الطواف على الشاذروان ولعله باعتبار زمانه لما كان الشاذروان مستطاعاً يطوف عليه العوام وكان حرضه دون ذراع وأما الآن فلا يتأتى ذلك لان الامام المحب الطبري جازاه الله خير الاجتهاد في تسنيمه وتميمه ذراعاً بقي الى الآن عملاً بقول الأزرقي وصنف في ذلك جزءاً أحسن رأيته بخطه وفي آخره انه استتبع من خبر عائشة لولا قوله حديثه وعهد بكفر لهدمت البيت الحديث انه يجوز التغير فيه أصله ضرورة أو حاجية أو مستحسنة وقد ألف في ذلك كتاباً فلا سيما المناهل العذبة في اصلاح ما وهي من الكعبة دعى اليه بخط جمع جم فيلأوردت المراسيم بعارة سنة تسع وخمسين لما أنشأه سدتها من خرابه اه حج (قوله وأمن لمس نساء) أي في بعده ليرمل اه شيخنا (قوله بعد الرمل) أي بحيث لا يخرج عن المطاف لما تقدم من أن بعض الاعتقالات يقول بطلانه اذا كان خارج المطاف اه حج فالبعد الموجب للطواف من وراء زمزم والمقام مكروه فترك الرمل أولى من ارتكابه (قوله ولو خاف مع القرب أيضاً)

بنفس العباد والقرب يتعلق بكان فان خاف لمس نساء فالقرب بلارمل أولى من البعد مع الرمل تحريزاً عن ملامستهن معطوف المؤدية الى انتقاض الطهر ولو خاف مع القرب أيضاً لمسهن فترك الرمل أولى واذا تركه سن ان يتحرك في مشيه ويرى انه لو أمكنه رمل وكذا في العدو



معطوف على فان خاف السابق فهو من جملة المفهوم متى خاف اللبس في البعده اقرب أولى أمن اللبس فيه  
 أو خافه (قوله فلا يسن لهما شيء الخ) أي بل يكره لهما الرمل والاضطباع بل يحرم ان قصد التشبه بالرجال  
 على الوجه خلافه ان أطلق الحرمة لمن أطلق عدمها اهـ (قوله ويؤلى كل طوافه) ويسن الموالاة  
 بين الطواف وصلاة ركعتيه وبينهما وبين الاستلام بعدهما وبين السعي بعده اهـ (قوله وان يصلي  
 بعده ركعتين) والافضل لمن طاف أسبوع فعل الصلاة عقب كل ويليه مالوا آخرها الى ما بعد الكل ثم صلى لكل  
 ركعتين ويليه ما لو اقتصر على ركعتين لكل \* (فرع) من سنن الطواف السكينة والوقار وعدم الكلام  
 الا في خير كتمه لم جاهد برفق ان قل وسجدة التلاوة لا الشكر على الاوجه لانه صلاة وهي تحرم فيها فلا تطلب  
 فيما يشبهها ورفع اليدين في الدعاء كما في الخصال ومنه مع تشبههم الطواف بالصلاة في كثير من واجباته وسننه  
 الظاهر في أنه يسن ويكره فيه كل ما يتصور من سنن الصلاة ومكرها منها يتخذ ان السنة في يدي الطائف ان  
 دعى رفعهما والا فجعلها ماتحت صدره بكيفية ماثم وأفتى بعضهم بان الطواف بعد الصبح أفضل من الجلوس اذا كرا  
 الى طلوع الشمس وصلاة ركعتين وفيه نظر ظاهر بل الصواب ان هذا الثاني أفضل لانه صبح في الاخبار ان  
 لفاء له ثواب حجة وعرة تامتين ولم يرد في الطواف في الاحاديث العجيبة ما يقار بذلك ولان بعض الأئمة كره  
 الطواف بعد الصبح ولم يكره أحد تلك الجلسة بل أجعوا على نديها وعظيم فضلها والاشتغال بالعمرة أفضل منه  
 بالطواف على المعتمد اذا استوى زمانهما كما مر والوقوف أفضل منه على الوجه خبر الحج معرفة أي معظمه كما قالوه  
 ولتوقف صحة الحج عليه ولانه جاء فيهم من حقائق القرب وعموم المغفرة وسعة الاحسان ما لم يرد في الطواف  
 واعتقار الصارف فيه ما يدل على أفضليته لكونه لعظيم العناية بحصوله وقبالات الناس اصعوبة قضاء الحج لالكونه  
 قربة مستقلة بل عدم استقلاله مما يدل لذلك أيضا لانه له رتبة لا يوجد الامتعة والحج الذي هو من أفضل العبادات  
 بل أفضلها عند جماعة فاندفع ادعاء افضلية الطواف مطلقا أو من حيث توقفه على شروط الصلاة ومن حيث  
 شروع التطوع به فتأمل اهـ (في الابضاح مائة) ويجب عليه في حال الطواف ان يصون تقاره عما لا يحل النظر  
 اليه من امرأة وأمر بحسن الصورة فانه يحرم النظر الى الأمر والحس بكل حال الحاجة شرعية كمال المعاملة  
 ونحوها ما ينظر فيها الى المرأة للحاجة فليحذر ذلك لاسيما في هذا الموطن الشريف ويصون تقاره وقلبه عن  
 احتقار من يراه من ضعفاء المسلمين أو غيرهم كمن في يده نقص أو جهل شيئا من المناسك أو غلط فيه فينبغي ان  
 يعلم ذلك برفق وقد جاءت أشياء كثيرة في تعجيل عقوبة كثير من أساؤ الادب في الطواف كمن تقار امرأة في  
 الطواف ونحوه وهذا الأمر مما يأتى كذا الاعتناء به فانه من أشد القبائح في أشرف الاماكن وبالله تعالى التوفيق  
 والعصمة اهـ وفي شرح مائة ويكره البصق في الطواف بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره مستكفيا  
 ووضع يديه على فيه الا في حالة تناثر به فيستحب وتثيكل أصابعه أو تفرقها وكونه حائضا أو حائضا أو بحضرة طعام  
 تتوق نفسه له وكون المرأة متشعبة ولا يستحرمه ويظهر حمله على تنقب بلا حاجة بخلافه لها كوجود من يحرم  
 نظره اليها والاكل والشرب فيه وكرهه الشرب أخف وتطوعه في المسجد بالصلاة أفضل من مثل ذلك من  
 الطواف اهـ وقوله ويكره البصق في الطواف واذا فعله فليكن بطرف ثوبه اما العاوة في أرض المطاف فحرام  
 وقوله وجعل يديه خلف ظهره الخ وحل يكره ذلك في غيره أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان فيه منافاة لما كان  
 عليه هيئة المتقدمين وقوله والاكل والشرب أي ما لم تدع اليه ضرورة اهـ ع ش عليه (قوله أيضا وان يصلي بعده  
 ركعتين) ويندب قبل الصلاة ان يأتي الماتزم بفتح الزاي المعجمة سمي بذلك لانه صلى الله عليه وسلم التزمه وأخبار ان  
 هنالك ملكا ومن على الدعاء وهو ما بين الحجر الاسود ومحاذة الباب من أسفله وعرضه أربعة أذرع ويصق صدره  
 ووجهه بجدار البيت ويضع خده الايمن عليه ويسط يده اليمنى الى الباب واليسرى الى الركن ويتعلق باستار  
 الكعبة ويقول اللهم رب هذا البيت العتيق أعترق رقبتي من النار وأعذني من الشيطان الرجيم ووساوسه ويدعو

في السعي الا في بيانه وان  
 ربحي الفرحة المذكورة من  
 له انتظارها وخرج بالذكر  
 الاثنى والخمسة فلا يسن  
 لهما شيء من الثلاثة  
 المذكورة بل يسن لهما في  
 الاخيرة حاشية المطاف  
 بحيث لا يختلطان بالرجال  
 الا عند خلوة المطاف فيسن  
 لهما القربوذ كركم  
 الخنثى مع قولهم برج  
 فرجة من (و) يادى (و) ان  
 (يؤلى كل) من الذكرو غير  
 (طوافه) خروجا من  
 الخلاف في وجوبه (و) ان  
 (يصلي بعده ركعتين)



بما شاء ثم ينصرف الى الصلاة ولا بد من النية فيها ان استقلت بخلاف الطواف لانهم ليست من أفعال الحج  
ويندب اذا والى بين أكثر من طواف أن يصلي لكل طواف ركعتين والافضل ان تكون صلاة كل طواف عقبه  
ولو قصد كون الركعتين عن الكل كفى بلا كراهة وقياس سجود التلاوة ان يكون الاطلاق كذلك وانظر هل  
يجوز احرامه بأربع أو أكثر على انها سنة الطواف كما في التحية طاهر كلامهم الجواز اه برماوى (قوله  
وخالف المقام) المراد به كون المقام بين وبين الكعبة لان وجهه كان من جهتها تغير اه برماوى وفي حج مائنه  
وخالف المقام أى الحجر الذى أنزل من الجنة ليقوم عليه ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم عند بناء الكعبة  
لما أمر به وأرى محلها به حابة على قدرها فكان الحجر يقصر به الى ان يتناول الآلة من اسماعيل صلى الله عليه  
وسلم ثم يطول الى ان يضعها ثم بقي مع طول الزمن وكثرة الاعداء بجنب باب الكعبة حتى وضعه صلى الله عليه وسلم  
بجعله الآن على الاصح من اضطراب في ذلك ولما صلى خلفه ركعتي الطواف قرأوا اتخذوا من مقام ابراهيم صلى الله  
على وآله طوقا بالصفاء المشعر الحرام عند الوصول اليهما اعلاما للامة بشرفها واحياء لذكر ابراهيم كما أحى ذكره  
بكم صليت على ابراهيم في كل صلاة لانه الاب الرحيم الداعي بيعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في هذه الامة  
لهذا يتهم وتكميلهم والمراد بخلافه كلما يصدق عليه ذلك عرفا وحدث الآن في المسقف خلفه بيعة عظيمة يذهب  
وغيره فينبغي عدم الصلاة تحتها ويأبى في الفضل داخل الكعبة فتحت الميزاب بقية الحرم فالخطيم فوجه الكعبة  
فبين اليمانيين بقية المسجد الحرام فدار خديجة رضى الله عنها فكة فالحرم كما بينته في الحاشية وغيره فها روقوف  
الاسنوى في داخل الكعبة ردوه بان فعلهم ما خلفه هو الثابت عن صلى الله عليه وسلم وانه لا خلاف بين الامة في  
أفضلية ذلك بل قال الثوري لا يجوز فعلهم ما لا يخافه وما لك ان أداءه ما يختص به ويرد أيضا بصرحهم بان  
النافلة في البيت أفضل منها بالكعبة لا اتباع اه (قوله ولا يفوتان الابعوتة) هل المراد ما لم يأت بعد الطواف  
بفريضة أو نافلة أخرى بدليل قوله لا تخفى عجزى عن الركعتين الخ أو أعم فيكون قوله الاقوى ويجزى عن  
الركعتين الخ المراد به ان ذلك يسقط أصل الطالب فلا ينافى خصوص ركعتي الطواف اه سم وعبارة ع ش على  
مر قوله ولا يفوتان الابعوتة فان قلت كيف هذا مع انه يغنى عنهما فريضة ونافلة قلت لا يضر هذا الاحتمال انه  
لو لم يصل بعد الطواف أصلا أو صلى لكنه نفي سنة الطواف انتهت (قوله أيضا ولا يفوتان الابعوتة) ويسن لمن  
آخرهما اراقة دم وان صلاهما في الحرم بعد ذلك كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها و يظهر انه كدم التمتع ويصلهما  
الولى عن غير المميز والاجير عن المستأجر ولو لم يعضوا باوفا وقصلا المميز لهما وان أحرم عنه وليه بانه محرم حقيقة  
بخلاف المعزوب اه شرح مر وقوله ويظهر انه كدم التمتع أى فيكون في حق القادر بشاة وفي حق غيره  
بصيام عشرة أيام ثلاث في الحج وسبعة اذا رجع اه ع ش على مر (قوله الابعوتة) وتمتاز هذه الصلاة عن  
غيرها بدخول النيابة فيها فان الاجير في الحج يصلها موافق عن المستأجر اه برماوى (قوله بسورتي الكافرون  
والاخلاص) ويسن أن يقول بعدهما اللهم أنا عبدك وابن عبدك أتيتك بذنوب كثيرة وأعمال سيئة هو هذا  
مقام العائذ بك من النار فاعف عني انك أنت الغفور الرحيم اه من هامش الايضاح (قوله ويحجر بهما ليلا) أى  
ولو بحضرة الناس وبعد الفجر الى طلوع الشمس ولا يعارضه خلافا لمن ظنه قولهم يسن التوسط في نافلة الليل  
بين الجهر والاسرار لان محله في النافلة المطلقة ولو نواها مع ما سن الاسرار فيه كراتبة العشاء احتمل ندب الجهر  
مراعاة لها التميز بها بخلاف الشهير في وجوبها والسر مراعاة لراتبة لانها أفضل منها كما صرحوا به وهذا أقرب  
ثم رأيت بعضهم يحتج انه يتوسط بين الاسرار والجهر مراعاة للصلايتين وفيه نظر لان التوسط بينهما يفرض  
تصوره وان واسطة بينهما ليس فيه مراعاة لواحد منهما على انهم لم يقولوا به الا في النافلة المطلقة كما تقرر اه  
ج (قوله ليلا) بخلاف ركعتي الاحرام فان السنة فيهما الاسرار ولو لا خلافا لمن زعم الجهر ليلا وكان الفرق  
الاتباع لان الباب باب اتباع اه برماوى (قوله ويجزى عن الركعتين الخ) أى يجزى في سقوط الطلب مطلقا

(و) فعلهما (خلف المقام أولى)  
لا اتباع رواء الشيخان  
وذكر الاولوية من زيادتي  
وكذا قول (د) ان لم يفعلهما  
خلف المقام فعلهما (في الحجر  
ففي المسجد فني الحرم حيث  
شاء) متى شاء ولا يفوتان الا  
بعوته ويقرأ فيهما (بسورتي  
الكافرون والاخلاص)  
لا اتباع رواء مسلم ومسلماني  
قراءتهما من الاخلاص  
المناسب لهما لان المشركي  
كانوا يعبدون الاصنام ثم  
(و) ان (يحجر) بهما (ليلا)  
مع ما الحق به من الفجر الى  
طلوع الشمس ويسر فيها  
عدا ذلك كالكسوف  
ويجزى عن الركعتين فريضة  
ونافلة أخرى



وفي حصول الثواب ان ينوي سنة الطواف وعبارة حج ثم ان نويت أثيب عليهما والاسقط الطلب فقط نظير ما مر  
 في تحية المسجد ونحوها انتهت (قوله ولو حمل شخص الخ) كلن الاول ذكر هذا المبحث في الكلام على النية كما  
 صنع في الروض وقد أشار مر في شرحه الى ربطه بما قبله بقوله ولا يتعين على المحرم ان يطوف بنفسه ولهذا  
 لو حمل شخص محرما الخ اه ومع هذا يصح الروض أحسن كما لا يخفى (قوله أيضا ولو حمل شخص محرما الخ)  
 أي سواء كان المحمول به عن من صغرا أو مرمر ولا وسواء في الصغير أو الجاهل وليه الذي أحرم عنه أم غيره لكن  
 ينبغي كما أفاده الشيخ في حمل غير الولي ان يكون باذن الولي لان الصغير اذا طاف را كلابداً ان يكون وليه أو نائبه  
 سائقه أو قائدا اه شرح مر (قوله أو لم يطف) أي سواء دخل وقت طوافه أو لم يدخل وفي نسخة لكن لم يدخل  
 وقت طوافه ثم ضرب عليها وقوله ودخل وقت طوافه أي المحمول وقوله بقيد زدته في الاولين بقول الخ وهما  
 قوله حلال أو محرم طاف عن نفسه أي وأما الثالثة فهذا القيد مذكور فيها في الاصل وقوله بأن نواه للمحمول  
 في نسخة فقط وقوله وانما لم يقع الخ هذار بما يعين الضرب على تلك النسخة وقوله فان طاف المحمول عن  
 نفسه الخ هذا محترز قوله لم يطف عن نفسه وقوله لم يقع له أي للمحمول أي لانه تطوع ولا بدله من النية وقوله ان  
 لم ينوه أي المحمول لنفسه ولو مع الحامل بان أطلق النية وقوله والابان نواه لنفسه ولو مع الحامل فكالم لم يطف  
 الخ أي فانه يقع له وقوله وان نواه الحامل الخ محترز قوله ولم ينوه لنفسه أو لهما اه حل وحاصل صور هذه  
 المسئلة بالاختصار ستة عشر لان أحوال الحامل أربعة أشار اليها بقوله حلال أو محرم الخ وأحوال نيته أربعة  
 أشار اليها بقوله ولم ينوه لنفسه أو لهما ما تضرب في الاربعه السابقة بستة عشر فيقع الطواف للمحمول في ثمانية  
 أشار اليها بقوله بان نواه للمحمول أو أطلقها تان صورتان في أحوال الحامل الاربع أخرج منها واحدة بقوله  
 الان أطلق الخ تضم الى الثمانية التي أشار اليها بقوله وان نواه الحامل لنفسه أو لهما هاتان صورتان في أحوال  
 الحامل الاربع ثمانية فالحاصل انه يقع للمحمول في سبعة وللمحمل في تسعة هذا وان اعتبر للمحمول أحوال  
 أربعة كالحامل بلغت أربعين وان اعتبر في أحوال النية الاربع في المحمول بلغت مائتين وستة وخمسين  
 اه شيخنا وقرره شيخنا الحفني على وجه آخر فقال الحاصل ان الحامل والمحمول اما ان يكونا حلالين أو محرمين  
 أو الاول حلال والثاني محرم أو بالعكس فهذه أربعة وعلى كل اما ان يكون الحامل طاف عن نفسه أو لم يطف  
 دخل وقت طوافه أو لا ومثله المحمول والحاصل من ضرب أربعة الحامل في أربعة المحمول ستة عشر تضرب في  
 الاربعه الاولى باربعه وستين وعلى كل اما ان ينوي الحامل الطواف عن نفسه فقط أو عن المحمول أو عنهما  
 أو يطلق ومثلهما في المحمول فتضرب أربعة في أربعة ستة عشر وهي صور النية تضرب في الاربعه الستين تبلغ  
 الفا وأربع مائة وعشرين صورة اه ويجري هذا التفصيل في السعي بناء على المعتمدا انه يشترط فيه قصد الصارف  
 كالطواف وقوله محرما أي ولو صغرا لم يحرم لكن ان كان حاملا الولي أو مأذونه لتوقف صحة طوافه على مباشرة  
 الولي أو مأذونه وخارج بقوله جل ما لوجهه عليه تكسية أو سفينة فانه لا تعلق لكل بطواف الاخر لكن  
 بحث جري بان تلك الاحكام هنا أيضا وله وجه نعم ان قصد الجاذب المشي لاجل الجذب بطل طوافه لانه صرفه  
 وخارج أيضا حائل محدث أو نحوه كالبهيمه فلا أثر لنيته اه حج (قوله وقع للمحمول) استشكل وقوع  
 الطواف عن المحمول بشرطه بقولهم فيمالو كان عليه طواف افاضة أو مندور معين الوقت أو لا فنوى غيره عن  
 نفسه أو عن غيره وقع للافاضة أو المندور في وقت لا عن غيره وأجاب ابن القري فقال لعل الشرط في الصرف  
 ان يصرفه عن نفسه أو الى غير طواف اما اذا صرفه الى طواف آخر فلا ينصرف سواء قصد به نفسه أم غيره  
 قال شيخ الاسلام وتحقق ان الحامل جعل نفسه له لمحموله فانصرف فعله عن الطواف والواقع لمحموله طوافه  
 لا طواف الحامل ككفى راكب الدابة بخلاف النادى في تلك المسائل فانه أتى بطواف لكنه صرفه لطواف آخر  
 فلم ينصرف وحاصل الجواب ان الاول خاص بالمحمول والثاني بغيره مع الفرق بينهما وقوله والواقع لمحموله طوافه

(ولو حمل شخص حلال أو  
 محرم) طاف عن نفسه أو لم  
 يطف (محرما) بقيد زدته  
 بقول (لم يطف عن نفسه  
 ودخل وقت طوافه  
 وطاف به) بقيد زدته في  
 الاولين بقول (لم ينوه  
 لنفسه أو لهما) بان نواه  
 للمحمول أو أطلق (وقع)  
 الطواف (للمحمول)



أي بنية الحامل اذ لا فعل الا بالنية ولم يصدر منه ما ينافي الا كية فلا ينافي ما بحثناه فيما سياتي من انه اذا قصد الحامل  
غير الطواف ينبغي أن لا يحصل للمعمول وان نوى لان قصد غير الطواف ينبغي أن لا يحصل للمعمول وان نوى  
لان قصد غير الطواف ينافي آية قوله للمعمول فليتأمل وليراجع اه سم (قوله لانه كرا كبدابة) بهذا يدفع  
الاشكال المذكور هنا وعبارة سم على حج قوله وقع للمعمول قد يشكل على استنباط العاخر عن الرمي من لم يرم عن  
نفسه حين يقع رمي النائب عن نفسه وان قصد به المستتيب ويمكن ان يجاب بان الرمي محض فعل النائب فلم ينصرف  
عنه مع كونه عليه بخلاف مسألة الطواف لان الواقع للمعمول طواف والحامل كاللابة كما قررر وانتهت  
(قوله فان طاف المعمول عن نفسه) محترز قوله لم يطف وقوله أولم يدخل محترز قوله ودخل فالمراد أولم يدخل  
أي لم يطف ولم يدخل وقوله لم يقع له انظر هل يقع للحامل أو لا ومقتضى قول بعضهم ان الغرض ان الحامل نواه  
للمعمول أو أطلق انه لم يقع له فيكون غير واقع لهما وقوله والافكالح أي فيقع للمعمول فتكون بنية المعمول  
في الطواف لنفسه فاعلم ان دخول وقت طوافه اه شيخنا لم يخص (قوله ان لم ينو لنفسه الح) قد اعتبر  
الشرح في المحمول أحوال النية وقد علمت انها أربعة وأشار المتن الى اعتبار أحواله الأربعة الأخرى بشو له محرما  
لم يطف الح فيجب ان يعتبر أحوال المحمول الستة عشر كما اعتبر أحوال الحامل كذلك ومن اقتصر على  
أحوال الحامل لم يوف بكلام المتن مع الشرح اذ على اعتبار أحوال الحامل الستة عشر والسكون عن أحوال  
المحمول يكون القائل بذلك ساكتا عن قول الشرح فان طاف المحمول عن نفسه الى قوله وان نواه الحامل الح مع  
ان هذا يجري فيه صور كثيرة لم يعلم حكمها تأمل (قوله والالا) أي وان نواه لنفسه فكالم لم يطف الح أي فانه يقع  
للمعمول أي وفرض المسئلة ان الحامل نوى للمحمول أو أطلق تأمل (قوله وان نواه محموله لنفسه) أي سواء  
نواه أو لا فعل انه لا أثر لنية المحمول اذا نواه الحامل لنفسه أو لهما ما يبقى ما اذا قصد الحامل عدم الطواف أو  
ادراك غير نوى المحمول الطواف لنفسه فهل يحصل لطواف للمعمول أو لا لان الحامل هو الدائر وقد صرف  
الدوران عن الطواف فلا أثر لنية المحمول مع ذلك اذ لو أثر لثرت فيما اذا نواه الحامل لنفسه بجماع صرفه  
عن المحمول وبوضعه أن الطواف فعل ولم يحصل من المحمول فعل الا بواسطة فعل الحامل فاذا صرفه عن الطواف  
لم يمكن ان يحصل الطواف للمعمول اذ لا فعل منه بنفسه ولعل الثاني أقرب ويغفر حيث ثاب الدابة بان فعلها غير  
مصرف فامكن كونها آلة ولا يمكن الا كية هنا مع الصرف عن الطواف فليتأمل اه سم (قوله ولانه الطائف  
الح) تعليل خاص بهذه الصورة بعد دخولها في ضمن التعليل العام وانظر لم أفرد به بالتعليل تأمل (قوله ان يستلم  
الحجر) اقتضاه على استلام الحجر يقتضي أنه لا يسن التقبيل ولا السجود وعبارة الروض وشرحه فصل ثم يعود ندبا  
بعد فراغ ركعتي الطواف فيستلم الحجر الاسود للاتباع رواه مسلم وليكون آخر عهد ما ابتدأ به ومنه يؤخذ أنه  
لا يسن حيث يتقبل الحجر ولا السجود عليه قال الاسنوي فان كان كذلك ففعل سببه المبادرة للسعي اه والظاهر  
من ذلك قال الزركشي وعبارة الشافعي تشير اليه ورواه الحاكم في صحيحه من فعله صلى الله عليه وسلم وصرح به  
القاضي أبو الطيب في التقبيل قال في المجموع وماله الماوردي من انه يأتي الملتزم والميراب بعد استلامه ويدعو  
شاذ انتهت (قوله بشرطه في الاتي والخشي) الشرط خلو المطاف اه رشيدى (قوله ثم يخرج) أي عقب  
ذلك من غير أن يأتي الميراب والميراب الملتزم بمبادرة السعي اه برماوى فأتقدم من سن اتيان الملتزم عقب الطواف  
وقبل الصلاة انما هو في طواف لم يكن بعد سعي اه حل وعبارة حج وافهم كلامه انه لا يأتي الملتزم ولا  
الميراب قبل صلاة الركعتين ولا بعده ما هو كذلك بمبادرة السعي لعدم ورود موخالفته الماوردي وغيره في ذلك  
شاذة كفى المجموع قال الخالق في الأحاديث الصحيحة ثم صوب ما هو المذهب انه لا يشتغل عقب الركعتين  
لا بالاستلام ثم الخروج الى الصفا انتهت (قوله الذي بين الركنين اليمانيين) أي المحاذي ليمانيين الركنين  
اليمانيين والمراد به الطواف الاوسط من لطافت الخمس التي تحاذي ما بين الركنين اليمانيين وهو معروف عند

لانه كرا كبدابة وعملانية  
الحامل وانما يقع للحامل  
المحرم اذا دخل وقت طوافه  
ونوى المحمول لانه صرفه  
عن نفسه (الا ان أطلق  
وكان كالمحمول) في كونه  
محرم لم يطف عن نفسه  
ودخل وقت طوافه (فيقع  
له) لانه الطائف ولم يصرفه  
عن نفسه فان طاف المحمول  
عن نفسه أولم يدخل وقت  
طوافه لم يقع له ان ينو  
لنفسه والافكالح لم يطف  
ودخل وقت طوافه وان نواه  
الحامل لنفسه أو لهما وقع له  
وان نواه محموله لنفسه أولم  
يطف عنها عملانية في الجميع  
ولانه الطائف ولم يصرفه  
عن نفسه فيما اذا لم يطف  
ودخل وقت طوافه واغادة  
حكم الاطلاق في من لم يطف  
من زيادة (وسن) لكل  
بشرطه في الاتي والخشي  
(ان يستلم الحجر بعد طوافه  
وصلته ثم يخرج من باب  
الصفا) وهو الباب الذي بين  
الركنين اليمانيين (السعي)  
بين الصفا والمروة للاتباع  
رواه مسلم



أهل مكة مشهور اه تأمل (قوله وشرطه) أي شرط وقوعه عن الركن اه ج (قوله ان يبدأ بالصفا) أي في الأولى وما بعدهما من الأوتار و يبدأ بالمروة في الثانية وما بعدهما من الإشباع اه ج فالأولى لا تحسب أولى إلا إذا كانت مبدوءة من الصفا وكذا الثالثة والخامسة والسابعة وكذا الثانية لا تحسب ثانية إلا إذا كانت مبدوءة من المروة وكذا الرابعة والسادسة فلذلك فرع ج على ما تقدم فقال فلوترك خامسة مثلاً جعل السابعة خامسة وأتى بسادسة وسابعة اه وكتب عليه سم ماتصه قوله فلوترك خامسة الخ أقول ضرورة ذلك ان يذهب بعد الرابعة التي انتهوا بالصفا من غير المسعى إلى المروة ثم يعود من المروة في المسعى إلى الصفا ثم يعود في المسعى من الصفا إلى المروة فقد ترك الخامسة لأنه بعد الرابعة لم يذهب في المسعى إلى المروة بل ذهب في غيرها فلا يحسب ذلك خامسة ويلزم من عدم حسيته خامسة الغاء السادسة التي هي عوده بعد هذا الذهاب من المروة إلى الصفا لأنها مشروطة بتقدم الخامسة عليها ولم يوجد وأما السابعة التي هي ذهابه بعد هذه السادسة من الصفا إلى المروة فقد وقعت خامسة اذ لم يتقدمها غيرها يعتد به الأربع لان الخامسة مستترة وكذا السادسة لغو كما تقر فصار السابعة خامسة واحتاج بعدها إلى سادسة وسابعة اه (قوله بالقصر) وأصله الحجارة الملس واحدة صفا كحصاة أو الحجر الملس فهو يستعمل في الجمع والمفرد فاذا استعمل في الجمع فهو الحجارة أو في المفرد فالجحر اه برماوى (قوله جبل أبي قبيس) في كتاب محاضرات الأبرار لابن عربي ما لفظه قلت أذكر الجبل الأمين هو أبو قبيس وكان اسمه أولاً الأمين فانه أودعه الله الحجر الأسود إلى زمن إبراهيم عليه السلام لما بنى البيت فنداه الجبل لك عندي ودية خبوءة من زمن الطوفان فأعطاه الحجر الأسود وانما حدث له اسم أبي قبيس برجل بنى فيه داراً يسمى أباقبيس وكان اسمه الأمين فغلب عليه اسم أبي قبيس اه من رسالة ابن علان (قوله ويحتم بالمروة) بفتح الميم وسكون الراء وفتح الواو وهي طرف جبل قينقاع اه برماوى والآن عليها عقد واسع علامة على أولها اه ج وقد رما المسافق بين الصفا والمروة بذراع الآدمي سبع مائة وسبعة وسبعون ذراعاً وكان عرض المسعى خمسة وثلاثين ذراعاً داخلوا بعضه في المسجد اه برماوى (قوله أيضاً ويحتم بالمروة) وهي أفضل من الصفا كما قاله ابن عبد السلام لان في الوصول إليها مرور الساعى في سعيه أربع مرات والصفا مروره فيه ثلاثاً فانه أول ما يبدأ باستقبال المروة ثم يحتم به وما أمر الله بمباشرة في القرية أكثر فهو أفضل وبدأته بالصفا وسيلة إلى استقبال المروة والبداية بالصفا لبيان الترتيب وضروته فلا استعار في تقديمها بافضليتها والبداية بالشيء لا تستلزم أفضلية المبدأ على الآخر كصوم رمضان آخره أفضل من أوله اه شرح مر (قوله ابداً) بلفظ المضارع وضمير معاند إلى النبي صلى الله عليه وسلم لانه جواب لقولهم يا رسول الله بماذا تبدأ إذا طفت وقوله فابداً بلفظ الامر وضميره عائدة للجماعة لانه جواب لقولهم بماذا تبدأ إذا طفتنا قال شيخنا ولعل السؤال تعدد اه برماوى (قوله أو قدوم) وهو أى السعى بعد القدوم أفضل منه بعد الركن كما صرح به ج فقال وإذا أراد السعى بعد طواف القدوم كما هو الأفضل لانه الذي صح عنه صلى الله عليه وسلم لم يلزمه الموالاة بينهما الخ اه وبعبارة مناسك النورى الوسطى والأفضل تقديم السعى بعد طواف القدوم انتهت وأشار له الشارح بقوله للاتباع وهو تعليل للنفي وفي شرح مر ماتصه ولو دخل حلال مكة فطاف بالقدوم ثم أحرم بالحج فهل له السعى حيثنذ كما اقتضاء إطلاقهم أولاً ويحمل كلامهم على ما اذا صدر طواف القدوم حال الاحرام لشمول نية الحج لهما حيثنذ فكانت التبعية صحيحة لوجود المجانسة بخلافه في تلك المجانسة متغية بينهما كل محتمل وظاهر كلامه الآتى في طواف الوداع يؤيد الثانى وهو الظاهر ولو طاف بالقدوم فهل له ان يسعى بعده بعض السعى ويكمله بعد الوقوف وطواف الركن فيه منظر أيضاً والاتقرب لسلامتهم المنع اه (قوله فيمتنع ان يسعى الخ) هذه الجملة في المعنى تعطيل لقوله امتنع السعى الخ وبعبارة ج فلا يجوز بعد طواف نفل كن أحرم من بمكة بجمع منها ثم تنفل بطواف وأراد السعى بعده كما في المجموع وقول جمع يجوز

(وشرطه أن يبدأ بالصفا)  
بالقصر طرف جبل أبي  
قبيس (ويحتم بالمروة)  
والتصريح به من زيادة  
فلوعكس لم تحسب المرة  
الأولى (و) أن (يسعى سبعة  
ذهابه من كل) منهما (لا تسخر  
في المسعى مرة) للاتباع  
وقال صلى الله عليه وسلم  
أبدأ بما بدأ الله به ورواه  
مسلم ورواه النسائي بلفظ  
فابدؤا بما بدأ الله به (و) ان  
يسعى (بعد طواف ركن أو  
قدوم) ان (لا يتخالفا)  
أى السعى وطواف القدوم  
(الوقوف) بعرفقان يسعى  
قبله للاتباع مع خبر خذوا  
عني مناسككم فان تحالفا  
الوقوف امتنع السعى إلا بعد  
طواف الفرض فيمتنع ان  
يسعى



حيث ضعف كقول الأذري في توسطه الذي تبين لي بعد التوقف أن الراجح مذهبنا صحته بعد كل طواف صحيح  
بأي وصف كان ولا يجوز أيضا بعد طواف وداع بل لا يتصور وقوعه بعده كما قاله لأنه لا يسمى طواف وداع إلا أن  
كان بعد الاتيان بجميع المناسك ومن ثم لو بقي عليه شيء منها جاز له الخروج من مكة بلا وداع لعدم تصوره في  
حقه حيث شد وتصوره فمن أحرم بحج من مكة ثم أراد الخروج وقبل الوقوف فإنه يسن له طواف الوداع لا نظر  
إليه لأن كلامهم ما كماله الأذري في طواف الوداع المشروع بعد فراغ المناسك لافي كل وداع وقول  
جميع في هذه الصورة أن له السعي بعده إذا عارضه في الجموع \* (تنبيه) \* أحرم بالحج من مكة ثم خرج  
ثم عاد لها قبل الوقوف فهل يسن له طواف القدوم تقار الدخوله أو لا نظر لعدم انقطاع نسبه عنها أو يفرق  
بين أن ينوي العود إليها قبل الوقوف أولا كل محتمل ولو قيل بالثالث لم يبعد إلا أن إطلاقهم نية للعلال  
الشامل لما إذا فارق عازما على العود ثم عاد يوجب الأول ثم رأيت في كلام الطبري ما يصرح بالأول ويفرق  
بينه وبين عدم وجوب طواف الوداع على الخارج المذكور بأن طواف الوداع إنما يكون بعد فراغ المناسك  
كلها ولا كذلك طواف القدوم وعليه فيجزي السعي حيث يذبح السعي متى أخر عن الوقوف وجب وقوعه بعد  
نصف الليل فإنه يسن له القدوم ولا يجز به السعي حيث يذبح السعي متى أخر عن الوقوف وجب وقوعه بعد  
طواف الأضائة انتهت وكتب عليه مع قوله ثم أراد الخروج قبل الوقوف أي ولو إلى منى يوم الثامن للمبيت بها  
ليلة التاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره أنه لا فرق في الخروج لغير منى بين الخروج لمسافة القصر وما دونها  
فليراجع وقوله تنبيه أحرم بالحج من مكة الخ الذي في شرح العباب ما نصه وقد يدخل في قولهم أو قدومهم ما لو أحرم  
المكي مثلاً بالحج من مكة ثم خرج طامحة ثم عاد قبل الوقوف فإنه لا تسن له طواف القدوم فينبغي إجراء  
السعي بعده كشماله كلامهم اهـ فحزم يسن طواف القدوم واقتصر على أنه ينبغي إجراء السعي بعده اهـ (قوله  
أيضا فيمنع أن يسعى بعد طواف نفل) وذلك فيما لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل فتفل بطواف  
فليس له أن يسعى بعد ذلك الطواف بل عليه أن يؤخره حتى يوقعه بعد طواف الركن الذي يدخل وقته بنصف  
الليل هذا مراده فتأمل (قوله ولا تسن إعادة سعي) بل تكرره فإن أعاده لم يحرم ويستثنى القارن فيسن له  
أن يطوف طوافين ويسعى سبعين خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ولو سعى صبي أو عبد بعد طواف قدوم  
ثم بلغ أو عتق برفة أو قبل الوقوف ثم عاد لعرفة في الوقت وجب عليه إعادة السعي على الصحيح اهـ برماوى  
(قوله أولى مما ذكره) أي حيث قال ومن سعى بعد طواف قدوم لم بعده اهـ فتبعد عدم الإعادة بكونه سعى بعد  
طواف القدوم مع أن المقصود أن السعي لا تسن أعاده مطلقاً أي سواء فعل بعد طواف القدوم أو الركن  
وعبارة الروض وشرحه وإذا سعى ولو بعد طواف القدوم لم بعده ولو بعد طواف الأضائة لانه قد انتهت والمراد  
أن الإعادة مكروهة كما صرح به هر وج (قوله أن يرقى) يقال يرقى بكسر القاف يرقى بفتحها اهـ برماوى  
والرقى الآن بالمروءة منه ذكر لكن بآخر دكة فينبغي رقيها عملاً بالوارد ما أمكن اهـ ج وفي المصباح  
ورقيت في السلم وغيره أرقى من باب تعبر رقياء على قول ورقيت مثل فلان أيضاً وارتقيت وترقيت مثله  
ورقيت السطح والجبل علوته يتعدى بنفسه والمرقى والمرقى موضع الرقى والمرقا مثله ويجوز فيها فتح الميم على  
أنه موضع الارتقاء ويجوز الكسر تشبيهاً باسم الآلة ورقيته أرقية من باب رقياء وذهبه بالله والاسم الرقياء على  
فعل والمرقبة والجمع رقى مثل مديته وهدي اهـ وبقى معنى ثالث وهو الرقى في المعاني أي التنقل في صفات  
الكمال ويقال فيه رقى بالفتح يرقى فالقار في بينه وبين الرقى في السلم فتح القاف في الأولى وكسرها في الثاني  
ومضارعهما واحد وهو يرقى كبره في تأمل (قوله إلا أن خلى المحل الخ) خالفه ج فقال أما المرأة والحنث فلا  
يسن لهما رقى ولو في خلوة على الوجه الذي اقتضاه إطلاقهم خلافاً للاسنوى ومن تبعه اللهم إلا إذا كذا يقعون  
في شئ لولا الرقى فيسن لهما حيث نذر على الوجه احتياطاً اهـ لكن الذي في شرح هر كالشارح حرفاً بحرف  
فتأمل (قوله والواجب على من لم يرق الخ) عبارة ج ويجب استيعاب المسافة في كل بان يلقى عقبه أو عتب

بعد طواف نفل مع  
إمكانه بعد طواف فرض  
(ولا تسن إعادة سعي) لأنه  
لم يردو تعبير بذلك أولى مما  
ذكره (وسن للذكر أن يرقى  
على الصفا والمروة فامة) أي  
قدرها لأنه صلى الله عليه وسلم  
رقى على كل منهما حتى رأى  
البيت رواءه مسلم وخرج  
بزيادته الذكر الأثني  
والحنث فلا يسن لهما الرقى  
إلا أن خلا المحل عن الرجال  
غير المحارم فيما يظهر كجانبه  
عليه وعلى الحنثي الأسنوى  
والواجب على من لم يرق



ان يلصق عقبه بأصل  
ما يذهب منه ورؤس أصابع  
رجليه بما يذهب اليه من  
الصفاء والمروة (و) ان  
(يقول كل) من الذكر  
والراق وغيرهما (الله أكبر  
ثلاثا والله الحمد الى آخره)  
أي الله أكبر على ما هدانا  
والحمد لله على ما أولانا لا اله  
الا الله وحده لا شريك له  
الملك وله الحمد يحيي ويميت  
بيده الخير وهو على كل شيء  
قدير (ثم يدعو بمشاة) ديننا  
ودنيا (و) ان (ثلاث الذكر  
والدعاء) للاتباع في ذلك  
رواه مسلم بزيادة بعض  
ألفاظ ونقص بعضها  
وتعيرى بكل الى آخره أهم  
من قوله فاذا رقي الى آخره  
(و) ان (يمشي) على هيبته  
(أول السعي وآخره) ان  
(بعد الذكر) أي سعي  
سعيًا شديدًا (في الوسط)  
للا تباع رواه مسلم  
(ومحلها) أي المشي والعدو  
(مع روف) ثم فيمشي حتى  
يبقى بينه وبين الميل الأخضر  
المعلق بركن المسجد على يساره  
قد رسته أذرع فيعدو حتى  
يتوسط بين الميلى الأخضرين  
الذين أحدهما في ركن  
المسجد والاخر متصل  
بجدار العباس رضي الله  
عنه فيمشي حتى ينتهي الى  
المروة فاذا علمتها الى الصفاء  
مشي في محل مشيه وسعي في  
محل سعيه وألا يخرج بزيادتي

حافر م كوه بأصل ما يذهب منه ورأس أصابع رجليه أو رجل أو حافر م كوه بما يذهب اليه من بعض درج  
الصفاء يحدث فليحتط فيه بالرقى حتى يتيقن وصوله للدرج القديم كذا قاله المصنف أي النورى وغيره ويحمل  
على ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن فليس فيه شيء يحدث لعل الارض حتى غطت درجات كثيرة انتهت وقوله  
ويحمل على ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن الخ عبارة شرح العباب وما ذكره فهم باعتبار ما كان وأما  
الآن فن أصلهم ما درج مدفون فيكنى الصاق العقب والأصابع بالخر درجهم وأما المروة فهم متفقون  
على ان من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قد وصلها وقد بينت ذلك كله بادل في الحاشية اه سم عليه  
(قوله ان يلصق عقبه) بضم الياء اه شرح الروض (قوله وان يقول كل) أي حالة كونه واقفا على كل من  
الصفاء والمروة مستقبل الكعبة اه ج (قوله الله أكبر) أي أثنى عليه تعالى لهدايته إيانا بالتكبير هنا كالحمد  
فلا وقفة اه شورى (قوله أيضا الله أكبر) أي من كل شيء لله الحمد أي على كل حال لا غيره كما يشعر به  
تقديم الظرف وقوله على ما هدانا أي على هدايتنا فهو مصدر والمراد لنا على طاعته وأوصلنا بالاسلام  
وغيره وقوله على ما أولانا أي من نعمه التي لا تحصى ولا تنحصر وقوله الملك أي ملك السموات والارض لا غيره  
وقوله بيده أي قدرته وقوته وقوله الخير زاد في رواية واليه المصير وقوله وهو على كل شيء قدير أي ممكن  
ويسن ان يقول لا اله الا الله وحده أتجزعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا تعبد الاياه  
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اه برماوى (قوله بمشاة) ومنه كما قال الاصحاب اللهم انك قلت  
ادعوني أستجب لكم وأنت لا تتخلف الميعاد وانى أسألك كما هديتني الى الاسلام أن لا تنزع منى حتى تتوفاني وأنا  
مسلم اه برماوى (قوله وان يمشي على هيبته أول السعي الخ) عبارة ج ويسن ان يكون ماشيا وحافيا ان من  
تجس رجليه وسهل عليه ومتطهر أو مستورا والاولى تحرى خلو السعي الا ان فاتت المواقف بين الطواف  
كما هو ظاهر الخلاف في وجوبه أو قياسه نذب تحرى خلو المظان حيث لم يؤمر بالمبادرة به ولا يكره الركوب  
اتقا على ما في المجموع لكن ردوى الترمذى عن الشافعى كراهته الا لعذر وبؤده ان يجتمع تدين فالتلون  
بامتناعه لغير عذر الا ان يجاب بانهم خالفوا ما صح انه صلى الله عليه وسلم لم يركب فيه وان نوالى بين مراته بل يكره  
الوقوف فيه لحديث او غيره ويبنو بين الطواف ومراة يضرب فيه كالتواف لكن لا يشترط له كيفية مثله  
لان القصده هنا قطع المسافة وان يمشي أول السعي وآخره انتهت قال في العباب ويجب أن يسعى في بطن  
الوادي ولو التوى فيه سير لم يضرب اه قال في شرحه بخلافه كثيرا بحيث يخرج عنه وضبط ذلك في الحاشية بان  
يخرج عن سمت العقد المشرف على المروة اذ هو مقارن لعرض السعي مما بين الميلى الذي ذكره الفارسي انه  
عرضه ثم ما ذكر هو ما في المجموع حيث قال قال الشافعى والاصحاب لا يجوز السعي في غير موضع السعي فلو مر  
وراء موضعه في رفاق العطارين أو غيره لم يصح سعيه لان السعي يختص به فلا يجوز فعله في غيره كالطواف الى ان  
قال وكذا قال الدارمى ان التوى في سعيه يسير اجاز وان دخل المسجد أو رفاق العطارين فلا اه وبه تعلم ان  
قول العباب ولو التوى فيه يسير المراد بالسعي في ما لا يخرج به عنه فتأمل اه سم عليه (قوله وان يعدو الذكر  
الخ) ويلاحظ بقلبه عند ذلك اقامة السنة والحذر ان يفعل على عادة العوام من المسابقة فيه فيصير لعبا والعباد  
بأنه تعالى اه سم (قوله في الوسط) المراد بالوسط هنا الامر التقريبي اذ يحل العدو أقرب الى الصفاء منه الى  
المروة بكثير اه ج (قوله قد رسته أذرع) أي لان هذا الموضع كان محل ذلك الميل فلما رماه السبل الصقوه  
بجدار المسجد فتقدم عن محاذة محله بذلك القدر اه برماوى (قوله الذين أحدهما في ركن المسجد) هذا التعبير  
فيه ساحة لان الذي يسعى لا يمر الا على ركن واحد من أركان المسجد قبل ان يصل باب السلام كما يعرف ذلك من  
رأه وهو الذي ذكره أولا بقوله المعلق بركن المسجد وأما الثاني المقابل لرباط العباس فليس في ركن المسجد  
ولذلك عبر ج فقال أحدهما بجدار المسجد وكذلك عبر الشارح في شرح الروض (قوله بجدار العباس)



المشهور الآن برباطه وعلى كل منهما قنديل معاق اه برماوى (قوله انك انت الاعز الاكرم) ثم يقول بعده  
 اللهم اجعله حجابا وراودنا مغفورا وسعيامشكورا وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور اه برماوى ولو قرأ  
 القرآن كن أفضل اه ايضا (قوله ولاستر) بل يندب فيه كل ما طلب في الطواف من شرط أو مندوب اه  
 برماوى (قوله ويجوز فعله راكبا) أى لكنه خلاف الاولى لما تقدم ان الاولى المشي فيه اه ع ش على مر (قوله  
 ويكره للساعي الخ) ويكرهه أيضا ان يصلى بعده ركعتين اه شرح مر وفي الايضاح مائة السابعة أى  
 من سنن السعي قال الشيخ أبو محمد الجويني رحمه الله تعالى رأيت الناس اذا فرغوا من السعي صلوا ركعتين على  
 المروة وذلك حسن وزيادة طاعة لكن لم يثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشيخ أبو عمرو بن  
 الصلاح ينبغي ان يكره ذلك لانه ابتداء شعار وقد قال الشافعي رحمه الله ليس في السعي صلاة اه والله أعلم  
 \* (خاتمة) \* في مسائل تتعلق بالجر الاسود ذكرها الامام الفاضل محمد بن علان الصديقي البكري صبط الحسن  
 خادم الحديث النبوي والتفسير بالحرم الشريف المكي في رسالة ألفها في الجرا الاسود وما جاء فيه من الفضائل  
 والاختبار وما ناله من حوادث الزمان وذكر فيها انه انفردهم في التأليف ولم ير أحدا قبله سبقة الى التأليف في  
 الجرا الاسود فقال رحمه الله تعالى روينا بالسند عن الجد الشيخ محمد علان عن ابن عباس رضي الله عنهما ما قال  
 انزل الركن أى الجرا الاسود والمقام أى الجرا الذى قام عليه ابراهيم عند بناء البيت مع آدم عليه السلام ليلة نزل  
 فلما أصبح رأى الركن والمقام فعرفهما فضمهما اليه وأنس بهما وعنه أى ابن عباس قال نزل آدم عليه السلام  
 من الجنة مع الجرا الاسود متابعه وهو ياقوته من يواقيت الجنة لولان طمس الله نور ما استطاع أحد ان يتنظر  
 اليه ونزل بفصل العجوة وبالات الصنعة وروينا عن ابن عباس قال كان البيت الذى بوأه الله لا آدم يوم أنزل الى  
 الارض ياقوته من يواقيت الجنة حراء تلهب لها بايان أحد هما شرقى والاخر غربى وكان فيها قنديل من نور  
 الجنة أساسهما من ذهب وهو منظوم بنجوم من ياقوت أبيض والجرا نجم من نجوم يومئذ وعن عائشة رضي الله  
 عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثروا من استلام هذا الجرا فانكم توشك ان تفقدوه بينما  
 الناس ذات ليلة يطوفون به اذا أصبحوا وقد فقدوه ان الله لا يترك شيئا من الجنة في الارض الا أعاده اليها قبل  
 يوم القيامة وروى الازرقى ان الجرا سيعود الى ما كان عليه يوم القيامة مثل جبل أبي قبيس في العظم له عينان  
 ولسان وشفتان يشهدان استلمه بحق وشهد على من استلمه بغير حق وفي مشير شوق الانام قبل لما انتهى  
 بنيان الكعبة الى موضع الركن الاسود قال ابراهيم لاسماعيل ابغى لي جرا فرجع وقد جاء جبريل بالجرا  
 الاسود وكان الله استودع الركن أبا قبيس حين غرقت الارض زمن نوح عليه السلام وقد قال الله تعالى لا ي  
 قبيس اذا رأيت خليلى بنى يتي فخرجه له قال اسماعيل يا أبتى من أين لك هذا قال جاء به من لم يكن الى الجرا  
 جاء به جبريل وفي كلبهم حجة الانوار ان الجرا الاسود كن في الابتداء ملكا صالحا لما خلق الله تعالى آدم  
 وأسكنه الجنة وأباح له الجنة كلها الا الشجرة التى نهى عنها وشرط ذلك معه وأشهد على ذلك ملكا وذلك قوله تعالى  
 ولقد عهدنا الى آدم من قبل قنسى ولم نجعله عزماء ثم جعل ذلك الملك موكلا على آدم حتى لا ينسى عهد به  
 كلما خطر بباله ان يأكل من الشجرة التى نهى الملك فلما قدر الله أن يأكل منها آدم غلب هذا الملك فأكل منها  
 فطار عنه الخلل فخرج من الجنة فلما رجع الملك وجده قد نقض عهده به فنظر الله الى ذلك الملك بالهيبة  
 فصار جوهره وذلك ان الله لم يرض عن الملك غيبتة وقال له أنت هتكت سر آدم وعزنى وجلالى لا جعلتك للبشر  
 ألا ترى انه جاء في الحديث ان الجرا الاسود يأتى يوم القيامة وله يد ولسان وأذن وعين لانه كان في الابتداء ملكا  
 صالحا اه وفي مشير شوق الانام عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجرا عين الله في أرضه فمن مسحه  
 قد بايع الله رواه الديلمي ورواه الازرقى عن عكرمة مرفوعا لفظا ان الجرا عين الله في الارض فمن لم يدرك بيعة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فمع الركن فقد بايع الله ورسوله وبهذا اللفظ رواه أبو طاهر المخلص في فوائده

الذكر الاتي والختم فلا  
 يعدوان ويسن ان يقول  
 كل منهم في سعيه ب اغفر  
 وارحم وتجاوز عما تعلم انك  
 أنت الاعز الاكرم وان والى  
 بين مرات السعي وبينه  
 وبين الطواف ولا يشترط  
 فيه طهر ولا ستر ويجوز فعله  
 راكبا ويكره للساعي ان  
 يقف في سعي الحديث أو غيره



وأخرجه الحسن البصري في رسالته بلفظ الحجر الأسود عين الله في الأرض يصافحهم بعبادته كما يصافح أحدكم أخاه  
ومن لم يدرك بيعته رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أدرك الحجر ومسحه فقد بايع الله ورواه ابن جرير الطبري في  
تهذيب الأمان بلفظ الحجر يد الله في أرضه فمن مسه فأنما يبايع الله وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الحجر عين الله فمن مسه يده على الحجر فقد بايع الله أن لا يعصيه ورواه الديلمي وعن جابر قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الحجر عين الله في الأرض يصافحهم بعبادته ورواه الخطيب في التاريخ وابن عساكر قال  
الخطيب معنى أنه عين الله في الأرض أن من صافحه في الأرض كان له عند الله عهد وجرت العادة بأن العقد يعقده  
الملك بالمصافحة فمن يرمو إليه والاختصاص به فخطيبهم بما يعهدونه قال الطبري معناه أن كل ملك إذا قدم  
عليه الوافد قبل عيونه فلما كان الحاج أول ما يقدم بسن له تقبيله تزل منزلة عين الملك والله المثل الأعلى وقال ابن حجر  
الهيتمي في الإيعاب قوله صلى الله عليه وسلم الحجر الأسود عين الله في أرضه هو من مجاز التمثيل المقرر في علم البيان  
شبهه أنعامه على عبادته عند امتثالهم أمره باستلامهم ما أمرهم باستلامه تبركاً به وخضوعاً لأمره باتعام ملك  
أقبل على رعيته ومد لهم يده ليقبلوها ليعلمهم معرفته ففعلوا فعمهم ذلك قال السيد الأيحي في منسكه الكبير  
تسمية الحجر الأسود بعين الله تعالى إنما هو من باب التمثيل ترغيباً للناس وتقريراً بما إلى أذهانهم والله المثل الأعلى  
وبين ذلك أنها تشييه لحال من يستلم الحجر الأسود بحال من يبايع ملكاً مطاعاً على السمع والطاعة والاستسلام  
والانقياد بحسب الاستطاعة فإن العادة جارية في مثل هذه المبايعات بالمصافحة باليمين ولما كان الملك الحق جل  
جلاله منزهاً عن اليد الجارحة واليمين المعهودة تزل الحجر الأسود منزلة عين الملك المبايع وأضافها إلى ذاته لا شرف  
تشريفه وتعليقها بالجلالة منزلة له سبحانه ونزل المستسلم منزلة المصافح للملك في مبايعته ليسلم بذلك تأكيد  
هذه المبايعات وتشديد هذه المعاهدات من كل من استلمه إيماناً واحتساباً كان له عند الله سبحانه عهد بحسن القبول  
وحصول المأمول وإزالة الثواب بأنواع الفضائل في المآب قال الإمام جمال الدين الطبري في كتاب التشويق  
للفظ في الحجر عند تقبيله معاني الأول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الحجر الأسود عين الله في الأرض  
يصافحهم بعبادته كما يصافح أحدكم أخاه ثم نقل في معناه ما تقدم في كلام الحافظ ابن حجر عن الطبري وقال بعد  
تمامه فليستظار العبد كيف يقبله وعلى أي حال يكون عند استلامه الثاني كونه ياقوتة من يواقيت الجنة على ما قطعت  
به شواهد جميع السنة فليقم مسئله بما يجب له من حق التعظيم والاحترام ويقابل نعمة الله بهذا الاتعام بشكر  
أدب التقبيل والوفاء بحق الاستلام الثالث مقبله ومسلمه يضع شقيقه على موضع وضع عليه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وغيره من الأنبياء والرسل والملائكة المقر بين شفاههم ويباشرونهم بالقبول وهذا أمر قطعي لا شك  
فيه وروى عما كان أضاف في حاله ذلك محال الظاهر من الملائكة الذين لا تكاد تخلون وردهم تلك البشعة ولا تفقد  
من ترددهم تلك الحضرة في تصور لا حضور ذلك هيئتهم وأحوالهم ويجمع في الاقتداء بهم في التقبيل بين  
الصورة والمعنى ويظهر ذلك الحال المقدس من أن يقبله من غير إخلاص وحضور قلب حذر من يغت الله  
وملائكته وخوفاً أن يحرم مشوكة ذلك ويقوته عيم ركته الرابع روى أن الله تعالى لما أخذ من بني آدم  
حين استخرجهم من ظهر آدم كتب في رق وقال لهم هذا الحجر من أجل ذلك يقول العبد عند موافاته إيماناً بربك  
ووفاء بعهدك فليطابق قوله هذا معناه وليستحضر بعض الإيمان في ذهنه ذلك المشهد حتى كأنه يشاهد موراها  
ليعلم أن من رجع عن الإقرار ونكث بعد العهد فقد استحق الموت على ذلك بالصد والطرد الخامس روى  
عن ابن عباس أنه قال من لم يدرك بيعته رسول الله صلى الله عليه وسلم فمع الحجر فقد بايع الله ورسوله فليعلم عند  
استلامه أنه يبايع الله على طاعته فيصمم على الوفاء بمبايعته السادس ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تزل  
الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم ومصافحة أهل الشرك وفي هذا من العبرة  
والعظة ما لا يخفى ولذلك ابتغاه الله تعالى على صفة السواد أبدأوا لا يقدمه بعد ذلك من أيدي الأنبياء والمرسلين



والملائكة المقرين ما يوجب تبيينه لكن أراد الله تعالى ان يجعل ذلك عبرة لاولي الابصار ووعظ الكل من واقاه  
من ذوى الافكار وازادة للتنبيه على ان الخطايا اذا كانت تؤثر في الحجر هذا الاثر فاطمنكم بتأثيرها في القلب  
فيكون ذلك سببا باعتماد على مباينة الرلات ومجانبة الذنوب فلا يغفل مستله عن الفكرة في هذا المعنى ولا يهمل  
حظه من الانتفاع بهذه الوعظة العظمى السابع ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر ووضع شفتيه عليه  
طويلا يمسك ثم التفت فاذا عمر خلفه فقال يا عمر هنا تسكب العبرات لبيتهن الله هـ هذا الحجر يوم القيامة له عينان  
يبصر بهما اولسان يتناق به يشهد لمن استله بحق فليجتهد مستله في الاخلاص وليخلص في الطاعة ويجتهد في  
ان يثبت له هذا الوصف بحسب الاستطاعة اهـ كلامه وفي كتاب الديار بكرى وفي الخبر الركن والمقام ما قوتان  
من بواقيت الجنة اترلا فوضعا على الصفا فاضاء نورهما لاهل الارض جانبي المشرق والمغرب كماضي المصباح في  
الليل المظلم يؤمن الروعة ويستأنس به ويعتان يوم القيامة وهما في العظم مثل أبي قيس يشهدان لمن  
واقاهما بالوفاء ورفع النور عنهما وغير وصفهما وحسنهما حيث هما فيه اهـ قال ابن الجوزي بعد ذكر حديث  
ابن عباس المرفوع عن نزل الحجر الاسود من الجنة أشد بيضاء من اللبن فسودته خطايا بني آدم ما لفظه قد اعترض  
المحدثون على هذا الحديث فقالوا ما سودته خطايا المشركين فينبغي ان يبيضا توحيد المؤمنين والذي أراهم  
الجواب ان بقاء أثر الخطايا فيه وهو السواد أبلغ في باب العبرة والعظة من تغير ذلك ليعلم ان الخطايا اذا أثرت  
في الحجر فتأثيرها في القلوب أعظم فوجب لذلك ان تحتجب اهـ والحكمة في ان الذنوب سودته دون غيره من  
أشجار البيت ان فيه صلح العهد الذي هو بالفطرة التي فطر الناس عليها من توحيد الله فكل مولود يولد على  
الفطرة فلولان أبويه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه حتى يسود قلبه بالشرك لما حال عن العهد فصار قلب  
المؤمن محلا لذلك العهد والميثاق وصار الحجر محلا لما كتب فيه من العهد والميثاق فتناسبا فاسود القلب من خطايا  
بني آدم بعدما كن ولد عليه من ذلك العهد واسود الحجر الاسود بعد ابيضاضه وكانت الخطايا سببا في ذلك حكمة  
من الله تعالى فاه السهيلي قال ابن جماعة رأيت الحجر سنة ثمان وسبع مائة وبه نقطة بيضاء ظاهرة لكل أحد  
ثم رأيت البياض بعد ذلك نقص فتصايينا بحيث لم نرها الا بعد جهر اهـ وقال الامام أبو الريح سلمي بن  
خليل المكي الشافعي شيخ الشيخ محب الدين الطبري في مناسكه الكبرى ولقد أدركت في الحجر ثلاث مواضع  
بيضاء فثبته في ناحية باب الكعبة أكبرهن في قدر حبة الذرة الكبيرة والثانية دونها والثالثة الى جنب الثانية  
وهي أصغر من الثانية قدر حبة الدخن قال ثم اني أتلمح تلك النقطة فاذا هي في كل وقت في نقص اهـ وذكر  
التقي القاسمي انه ذاكر بهذا الامر بعض مشايخه بعد نحو خمسة عشر سنة فذكر له ان في الحجر الاسود  
نقطة بيضاء خفية جدا اهـ ولم يذكر له موضعها من الحجر قال بولعلها النقطة الموجودة فيه الآن فان في جانبه  
مما يلي باب الكعبة من أعلاه نقطة بيضاء قدر حبة سمحة على ما أخبرني به ثلاثة نفر يعتمد عليهم من  
أصحابنا المكيين في يوم الجمعة خامس عشر جمادى الاولى سنة ثمان وعشرين وثمانمائة اهـ قال المحب ابن فهد  
وشاهدت بخط والذي العزم مما نقله من خط جده التقي قال أنا رأيت هذه النقطة بعد السنتين وثمانمائة بسنين  
ثم انطلمست من نحو سنة سبعين وثمانمائة اهـ ثم قل المحب عن أشياء خفية رأها في حدود السبعين ولا يفتن  
لها الا احاد النظر مع الاشارة اليها وانه قدر آها باشارة التقي بن فهد ومعههم محدث اليمن الشيخ يحيى العامري  
صاحب كتاب جملة الحقائق وانهم لم يروها بعد اهـ ملخصا وقوله في الحديث الشريف ان الحجر القم الصلح الذي  
كتب فيه اقرار بني آدم بالتوحيد وأسماءهم قال الشيخ عبد الوهاب الشعرا في القواعد الكشفية الموضحة  
لمعاني الصفات الالهية فان قال قائل هذا غير متصور في العقل فالجواب ان كل ما عسر على العقل تصوره يكفينا  
فيه الايمان به ورد معناه الى الله تعالى وقد ذكر الشيخ يحيى الدين في أول الباب الخامس عشر من الثلاثمائة  
ما يؤيد الايمان بمثل ذلك وهو ما رواه الترمذي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوما على أصحابه وفي



يده كتابان مطويان وهو قابض يده على كتاب فقال لأصحابه أتدرون ما هذان الكتابان فأخبرهم أن في الكتاب  
 الذي في يده اليمنى أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقياباتهم وعشائرهم إلى يوم القيامة وأن الذي في يده اليسرى  
 فيه أسماء أهل النار وأسماء آبائهم وقياباتهم وعشائرهم إلى يوم القيامة اهـ فلما ان الإنسان أراد أن يكتب  
 هذه الأسماء على ما هي عليه في هذين الكتابين لما قام بذلك ورق الدنيا ومن هنا تفرق كتابة الله من كتابة  
 الخلق قال الشيخ محيي الدين وهذا علم غريب عجيب وقد ذكرناه وشاهدناه وحكمنا أن فقيرا كان طائفا بالبيت  
 فقال له إنسان هل ترات لك ورقة من السماء بعثة لك من النار فقال لا وهل ينزل للناس أوراق فقال الحاضرون  
 نعم وهم عزحون معه فلا زال يطوف ويسأل الله أن ينزل له راحة من النار فتركت عليه ورقة فمن ناحية المنبر  
 الشريف مكتوب فيها عتقه من النار ففرح بها وأطلع الناس عليها وكان من شأن ذلك الكتاب أن يقرأ من  
 كل ناحية على السواء لا يتغير كلما قلبت الورقة انقلب الكتاب باقلاها فعلم الناس أن ذلك من عند الله بلا شك  
 قال الشيخ محيي الدين واتفق في زماننا أن امرأتا في المنام كأن القيامة قد قامت فأعطاهما الله ورقين شجرة  
 مكتوب فيها عتقه من النار فسكتا في يدها ثم استيقظت والورقة قد انقبضت عليها ففلم يقدر وأعلى فتح يدها  
 بحيلة فأرسلوها إلى فالهمنى الله عز وجل أن قلب لها الورقة بقاء لم تمنع الله أنك تبلى الورقة إذا فتح فكفك ففريت  
 يدها إلى فها ونوت ذلك فابتاعها وذلك لأن الله تعالى أراد منها أن لا يطلع عليها أحد فاعلم ذلك بأننى وأمن بأن الله  
 على كل شيء قدير والحمد لله رب العالمين اهـ ومن آيات الجبر وخواصه حفظ الله له من الضياع منذ أهبط إلى  
 آدم وقد وقع له أمور تقتضى ذهابه كالطوفان ودفن أبي ياد وذكر ابن جماعة أن الجبر أزيل من موضعه  
 غير مرة ثم رده الله إليه قال وقع ذلك من جرحهم وإبادوا له القه والقرامطة قال النسقي القاسى وما ذكره عن  
 العماليق لم أره لغيره اهـ وفي سنة بضع وثلاثين وألف سقط من البيت الحرام الجدار الشامى وبعض من  
 الشرق والغرب وبقي الجدار اليماني صحيحا فاقضى رأى المعلم بالبلد على بن شمس الدين هدم ذلك كله ففتحت من  
 هدم الجدار اليماني وألفت فيه ولما سميت به أيضا تخييص بديع المعاني في بيان منع هدم جدار الكعبة  
 اليماني وأعانه عليه قوم آخرون فشرعوا في بناء البيت وكان الفاطمى على العمار من قبل مولانا السلطان  
 مراد خان نصره الله وقد كان الجبر الذى فوق الجبر الاسود قد اختل وبرز إلى خارج فاخرجوه وأخذ المهندس بزيل  
 ما على الجبر الاسود من الجبس والقضه فبينما هو كذلك اذ قرص بالعلول من غير تأن فاذا بالجبر الاسود قد تشطأ منه  
 أربع شطبات من وجهه وكذا ان تسقط عنه الاتهابت في مكانه فاعظم هذا الامر على المسلمين وشرع  
 بعض الحاضرين يقول لا يتم اصلاح الجبر الاسود الا ان رفع من مكانه ليصلح الذى تحته فلم يسلم له الحاضرون  
 هذا الرأي وأبقوه بمحل ثم شرعوا في طبع آلان يلصق بهما كان تشطأ منه ففعلوا والصقوا فاقم احكامها ثم  
 أعادوا الجبر الذى كان فوقه فوضعه ومكانه وأحكموا والعام بينهما بالجبس والقضه المذابة وقد رأيت الجبر يومئذ  
 وطوله نصف ذراع بذراع العمل وعرضه من جهة الباب إلى جهة اليماني ثمان قرار يطو سميكة أربع قرار يطا  
 وذكر المورخون أن أباطاهر القرمطى نسبة إلى قرمط إحدى قرى واسط وهو كافر كافى شرح المشكاة لطيح  
 جاءه سابع ذى الحجة سنة ثلاثمائة وسبع عشرة فسفل الدماء بمكة حتى ملا المسجد الحرام وبتر زمزم من  
 القتلى وطمع الجبر الاسود وذهب به إلى بلاد هجر وعلقه في مسجد الكوفة على الاسطوانة السابعة من عمدة القاسد  
 أن الحج ينقل اليه وبقى موضعه خاليا يضح الناس فيه أييمهم التبرك إلى حين رده إلى موضعه وذلك عام تسعة  
 وثلاثين وثلاثمائة فقامته عند القرامطة ثلثين وعشرون سنة فاقته أى اشترا منهم الخليفة العباسى  
 بثلاثين ألف دينار وأرسل اليهم عبد الله بن عكيم بالعين المهمله فالكاف بوزن عليم المحدث ومعه جماعة  
 ليتعرفوا يأتي به فذهب هو ومن معه إلى القرامطة فأحضروا اليهم حجر اقبال عبد الله لنا في حجرنا علامتان  
 لا يسخن بالنار ولا يقرص في الماء فأحضروا الماء فألقى في الماء ففاض ثم في النار فغوى وكذا تشقق فقال



عبد الله ليس هذا بحجر فأتى بحجر مضمغ بالطيب فقبل به عبد الله كذلك فجري له ما جرى لذلك فأحضر اليهم الحجر الاسود فوضع في الماء فطوى ولم يغص وفي النار فلم يحترق فحجب أبو طاهر رساله عن معرفة ذلك فأستند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحجر الاسود عين الله في أرضه خلقه الله من درة بيضاء من الجنة وانما الاسود من ذنوب الناس يحترق يوم القيامة وله عينان يبصر بهما ولسان يتكلم به يشهد لكل من استلمه وقبله بالايمان وانه حجر يطفو على الماء ولا يسخن بالنار اذا أوقدت عليه قال أبو طاهر هذا من مضبوط بالنقل ومن آياته ان تشق تحتهم وهم ذاهبون به قبل أربعون جلا وقيل ثلاثمائة وقيل خمسمائة تولى أعيد لك أعيد على جل أعف هزبل فمن واقع علم واعلم ان الاحكام الفقهية المتعلقة به من التقبيل وغيره في مذهبنا معلومة وأما عند الحنفية فيسن ان يستقبل الحجر بوجهه رافعا يديه الى منكبيه ثم يرسلهما ثم يستلمه فيضع كفيه على الحجر الاسود وقبله ويسجد عليه ان أمكن من غير اذاء وان لم يمكن وضع يديه عليه قبلهما فان لم يستطع وضع عليه نحو عصي فان لم يتمكن رفع يديه الى منكبيه وجعل باطنهما نحو الحجر مشير اليه كأنه واضع يديه عليه وظاهرهما نحو وجهه ويقبلهما وجرم جماعة منهم ان التقبيل مستنون في أول الطواف وآخره فبما بينهما أدب وعند المالكية من سنن الطواف استلام الحجر بالقفم تقبيل أول كل طوفة فان زوحم لمس يده أو يعود ثم وضعه على فيه من غير تقبيل فان لم يصل اليه كبرا اذا حاذاه ومضى ولا يشير بيده وقال ابن وضاع يكون تقبيل الحجر بغير صوت قال مالك ويراحم على الحجر لم يؤذ أحدا وأنكر مالك وضع الخدين والجهة عليه وقال انه بدعة قال ابن المنذر ولا تعلم أحدا أنكر ذلك غير مالك وعند الحنابلة يستلم الحجر فيصنعه بيده وقبله ان أمكن كل طوفة والاستلمة وقبل يده فان عجز استلمه بشئ معه وقبله فان عجز عن ذلك أشار اليه بيده كما قاله أحمد ولم يقل يقبل يده وحسن السجود عليه في ابتداء الطواف وكذا يقبل عندهم الركن اليماني ولا يستحب رفع اليدين عندنية الطواف قبل استقبال الحجر عند الاربعة ولا عند استقباله الا على مذهب الامام أبي حنيفة قال العز ابن جماعة وانما انتهت على هذا لان كثيرا من العوام يرفعون أيديهم عندنية الطواف والحجر عن يمينهم بكثير اه حاصل وملخص ما ذكره الشيخ الفاضل ابن علان في رسالته المذكورة نقلته مع طوله لما فيه من الفوائد المستغربة التي لم تذكر الا في هذه الرسالة والله أعلم بالصواب

• (فصل في الوقوف بعرفة مع ما يذكر معه) سن الامام ان يخطب (ولو بنائبه) بمكة سابع (ذي الحجة) بكسر الهمزة أفصح من فتحها المسمى يوم الزينة لتزيينهم فيه هوادجهم (بعد) صلاة (ظهر أو جمعة) ان كان يومها (خطبة) فردة (يأمر) هم (فيها بالغدق) يوم الثامن المسمى يوم التروية

• (فصل في الوقوف بعرفة الح) جعل الوقوف مقصودا بالترجئة لكونه ركنا وأخره في الذكر لتقديم غيره عليه في الفعل اه ع ش (قوله ان يخطب بمكة الح) وكون الخطبة عند الكعبة أو بياها حيث لا منبر أفضل اه حج ولو توجهوا للوقوف قبل دخول مكة استحب لامامهم ان يفعل كما يفعل امام مكة قاله المحب الطبري قال الاذري ولم أره لغيره اه شرح مر (قوله لتزيينهم فيه هوادجهم) أي للسير في غدا اه برماوى وبعبارة حج لانهم كانوا يزبون فيه هوادجهم انتهت وطاها ان هذا الامر قد انقطع وهو كذلك فانه غير موجود الآن (قوله أو جمعة) ولا يكتفى عنها خطبة الجمعة تعرض لها فيها الا لم يدخل وقتها اه برماوى لان وقتها بعد صلاة الجمعة (قوله خطبة فردة) انظر هل يجب عليه ان يتعرض لاركان خطبتي الجمعة أو لا توقف شيئا في ذلك ومال الى انه لا يجب التعرض لكل الاركان بل يكفي أركان الخطبة الاولى فليحضر ثم استظهر بعد ذلك انه يأتي بالاركان المشتركة لا غير وهي حدة الله تعالى والصلاة على رسول الله والوصية بالتقوى وأما قراءة الآية والدعاء للمؤمنين فلا يشترط اه بخط الشيخ تضر الشوبري وبعبارة البرماوى قوله فردة ويفتحها المحرم بالتلبية والحلال بالتكبير ويستحب له ان كان قتها ان يقول هل من سائل ويجب ان يأتي فيها بالاركان الخمسة وهذه أول خطبة الحج الاربع وثانها يوم غرة بمسجد ابراهيم وثالثها يوم العيد والرابعة ثاني أيام التشريق وكلها فرادى وبعد الصلاة الثانية فتبتان وقبل صلاة الظهر وكلها بعد الزوال انتهت (قوله يأمرهم فيها بالغدق) أي السير قبل الزوال لان العرب تقول غدائمه أي ذهب قبل الزوال وراح اذا ذهب بعده اه برماوى • (تنبيه) • مرزجوب



صوم الاستسقاء بامر الامام أو من صوبه وقياسه وجوباً بأمري به أحدهما يجامع أنه مسنون أمري به فبما وقد  
يفرق بان في الصوم ثم عود مصلحة عامة على المسلمين لأنه قد يكون السبب في الغيث بخلافه فماتم من ثم ما يعلم منه  
أن ما فيه مصلحة عامة يصير بأمري به واجباً باطناً أيضاً بخلاف ما ليس فيه تلك المصلحة لا يجب الاطاهر انقطاعاً فكذا  
يقال هنا لا يجب الاطاهر أو امر ثم أيضاً ما يعلم منه أن ولاية القضاء تشمل ذلك وحيث قد قيل الخطيب الذي ولاه  
الامام الخطابة لا غير كذلك أو يفرق بان من شأن القضاء النظر في المصالح العامة بخلاف الخطابة اهـ ابن حجر  
وقوله وقيل سهو وجوباً بأمري به أحدهما الخ يحتمل أن مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم مأمورون بذلك  
من جهة الشرع فإن فرض أنه أمر فيجب أن كان لمصلحة عامة وجب الامتثال كقضى الاستسقاء والافلا فلينأمل  
اهـ سم عليه (قوله لانهم يتروون فيه الماء) أي يحملونه معهم من مكة ليستعملوه في عرفات وغير هاتر با  
وغيره لقلته اذ ذلك بتلك الاماكن وقيل لرؤيا ابراهيم عليه الصلاة والسلام ذبح والده في ليلته وقيل لأنه تروى أي  
تفكر في رؤياه التي رآها وقيل غير ذلك اهـ برماوى (قوله الى منى) بكسر الهمزة وتخفيف النون على الافصح  
ويجوز تشديد يدها وضم الميم خطأ لأنه جمع منبئة أي ما يتخى وهي بالقصر وتذكيرها أغلب وقد توشع بجوز  
فيها الصرف وعلمه على ارادة المكان أو البقعة سميت بذلك لكثر ما يتخى أي يراق فيها من الماء وهي ما بين  
وادي محسر وأسفل جرة العقبة لان الجرة ليست منها وذلك بسبعة آلاف ذراع وما تساذراع بذراع اليد وبينها  
وبين مكة فرسخ وكذا منها الى مزدلفة ومن مزدلفة الى عرفات كذلك اهـ برماوى (قائدة) في منى أربع  
آيات ما يقبل من أحجارها ورفع ومالم يقبل ترك ولولا ذلك لسد ما بين الجبلين وان الحدأة تحوم بمعنى حول اللحم ولا  
تأخذ منه شيئاً وان النياب لا يرى فيها في أيام التشريق وانها تتسع بأهلها كاتساع بطن المرأة الحامل وكل ذلك  
مشاهد اهـ من هو امش بعض نسخ شرح مر (قوله ويسمى التاسع يوم عرفة) قال صلى الله عليه وسلم  
أفضل الأيام يوم عرفة واذا وافق يوم جمعة فهو أفضل من سبعين حجة في غير يوم جمعة أخرجه زر بن وعن النبي صلى  
الله عليه وسلم إذا كان يوم جمعة غفر الله لجميع أهل الموقف قال الشيخ عز الدين بن جماعة قسئل والذي عن وقفة  
الجمعة هل لها منزلة على غيرها فأجاب بان لها منزلة على غيرها من خمسة أوجه الاول والثاني ما ذكرناه من  
الحديثين والثالث العمل بشرف الازمنة كما يشرف بشرف الامكنة ويوم الجمعة أفضل أيام الاسبوع  
فوجب أن يكون العمل فيه أفضل الرابع في يوم الجمعة تسعة لاوافتها بعد مسلي يسأل الله شيئاً الا أعطاه اياه  
ولست في غير يوم الجمعة الخامس موافقة النبي صلى الله عليه وسلم فان وقفته في حجة الوداع كانت يوم الجمعة وانما  
يختار له الافضل قال والذي امان حيث اسقاط الفرض فلا منزلة لها على غير هلو سأل بعض الطلبة فقال قد  
جاء ان الله تعالى يغفر لجميع أهل الموقف فواجبة تخصيص ذلك بيوم الجمعة في الحديث يعني المتقدم فأجاب بأنه  
يحتمل ان الله تعالى يغفر في يوم الجمعة بغير واسطة وفي غير يوم الجمعة بغير قوم والقوم اهـ زى (قوله الى الخطبة  
الآتية) هذا بيان لاصل السنة والاكل والافضل أن يعلم في كل خطبة جميع ما امامهم من المناسك الى آخرها  
لأنه أرشد في أذهانهم وورعهم يحضر بعضهم بعض الخطب ليستفيد المناسك كلها بما حضره اهـ شيخنا (قوله  
المتنعين) بخلاف المفرد والقارن الاقربين لا يؤمران بطواف وداع لانهم لم يتخللا من مناسكهما وليست  
مكة محل اقامتهما اهـ مر وعبارة حج يأمر فيها المتنعين والمكيين بطواف الوداع بعد احرامهم وقبل  
خروجهم لأنه مندوب لهم لتوجيههم لابتداء التسلطون المفردين والقارنين لتوجيههم لانحلالهم انتهت (قوله  
أي صلاته) والاولى عند الضمى كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم اهـ برماوى (قوله يخرج بهم قبل الفجر) أي  
ندبا اهـ شرح مر فان لم يفعل هذا المندوب وتخلت الى ما بعد الفجر وجب عليه المكث الى صلاة الجمعة ان لم  
تأت له بعد خروجه فلا منافاة بين مذنب بالخروج قبل الفجر وبين حرمة السفر بعده كما لا يخفى اهـ رشيدى  
(قوله أيضاً يخرج بهم قبل الفجر) أي مالم تعطل الجمعة بمكة اهـ حج وقوله مالم تعطل الجمعة بمكة فيه أمران  
الاول ان التعطيل انما يكون بذهاب من تعذبه بخلاف ذهاب من تازمه ولا تعذبه كالقيم غير المستوطن

لانهم يتروون فيه الماء الى  
ومنى) ويسمى التاسع يوم  
عرفة والعاشر يوم النحر  
والحادى عشر يوم القصر  
لاستقراهم فيه بمنى والثاني  
عشرون يوم النحر الاول  
والثالث عشر يوم النحر  
الثاني (وبعلمهم) فيها  
(المناسك) الى الخطبة الآتية  
في مسجد ابراهيم ويأمر  
فيها أيضاً المتنعين والمكيين  
بطواف الوداع قبل خروجهم  
وبعد احرامهم وهذا  
الطواف مسنون وقولى أو  
جمعة من زيادتي (و) ان  
(يخرج بهم من غد) بشيد  
زدته بقولى (بعد صبح) أى  
صلاته نعم ان كان يوم جمعة  
يخرج بهم قبل الفجر



فقله ما لم تعطل بمكة أي بان كان تمام من تنعقده أو جميع من تنعقده الثاني انه قدم في باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم أي أهل القرية تعطيل محالهم من أقامتها والذهاب إليها في بلد آخر ثم قوله وقيد أي جواز سفر من لزمته إذا أمكنته في طريقه أو ممة صدم صاحب التعجير بخلافها إذا لم تبطل الجمعة بلده بان كان تمام الاربعين وكانه أخذ بمماز آتق من حرمة تعطيل بلادهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطاون لغير حاجة بخلاف المسافر فان فرض ان سفره لغير حاجة اتجه بما قاله وان تمكن منها في طريقه اه وتضيعة فرقته انهم لو عطلوا الحاجة جاز وحيث قد فالحاصل جواز كل من التعطيل والسفر لحاجة إذا تضرر بخلافه عن الرفقة فيما يظهر أو أمكنته في محل آخر وان خرج بعد الفجر وقياس ذلك جواز التعطيل فيما نحن فيه إذا أمكنتهم في منى مثلاً وان خرجوا بعد الفجر لانه خروج لحاجة بل قد يتجه هنا لوهنا جواز الخروج قبل الفجر وان لزم التعطيل وعدم ادراكها في محل لعدم التكليف حيث قد فليتأمل بخلافه بعد الفجر فمن لزم من خروجه التعطيل امتنع وان أدركها في محل آخر ومن لا فان لزمته امتنع أيضاً الا ان أدركها بان آخر وعبارة شرح العباب عقب قوله فان كان الثامن الجمعة خرج من تلازمه قبل الفجر فان خرجوا بعد الفجر وامكن فعلها يعني جاز وظاهره انه لا فرق بين ان يتخلف بمكة من يقيم الجمعة وان لا وليس مراد ابل الظاهر كما قاله الاذري والزر كشي في الحالة الثانية المنع لانهم مسيئون بتعطيل الجمعة بمكة اه ولا يخفى ان المتبادر منه تعلق بحث الاذري والزر كشي بالخروج بعد الفجر لا قبله كما هنا ولم يذ كر في حاشية الايضاح بحث الاذري والزر كشي الا في قول الايضاح قال الشافعي فان بني بها أي قرية واستوطنها أربعون من أهل الكمال أقاموا الجمعة معهم والناس معهم اه ولم يتعرض له في قول الايضاح قبل ما ذكرنا من ان كان اليوم الثامن يوم الجمعة خرجوا قبل طلوع الفجر اه اه سم عليه (قوله ان لزمهم الجمعة) أي كالمكيين والمقيمين أقامه مؤثرة فان لم يقيموا كذلك فلهم الخروج بعد الفجر اه برماوي (قوله ولم يمكنهم أقامتها) فان أمكنهم بأن أحدث ثم قرية واستوطنها أربعون كاملاً جاز خروجه بعد الفجر لصلى معهم وان حرم البناء ثم اه شرح مر وقوله وان حرم البناء ثم يؤخذ من هذا صحة صلاة الجمعة في السنية الكاثنة بيولاق وان كانت بحريم البحر لانه لا تلازم بين الحرمة وصحة صلاة الجمعة وظاهر اه عس عليه (قوله وان يبيتوا بها) عطف على يخطب وكذا يقال فيما سياتي لكن يكون حيث في العبارة قلادة لان المعطوف عليه مقيد بالامام أو نائبه فيصير التقدير بسن للامام ان يخطب وان يبيتوا ويصدوا ويشيخوا الخ ما سياتي وتر كيب أصله كتركيبه فلذلك قال حج مانعه فيل في تركيبه نظر اذ تقديره يستحب للامام ان يبيتوا الخ فلو قطع هذا وما بعده عن العطف فقال ويسن ان يبيتوا الخ لكان أولى ويحجب بانه خص الامام بما يختص به من نحو يخطب ويخرج بهم ثم عمه وغيره بما لا يختص به بنحو يبيتوا الخ مراعاة للمعنى اه بنوع تصرف (قوله أيضاً وان يبيتوا بها) أي للاستراحة لاجل المسير من الغد الى عرفة فمن غير تعب ومن البدع المنكرة ما اعتاده الناس من ايقاد الشموع وغيرها في تلك الليلة وهو مشتمل على منكرات قال الزعفراني بسن المشي من مكة الى المناسك كلها الى انقضاء الحج ان قدر عليه وان يصد معجداً الخفيف فيصلي فيمركعتين ويكرر التلبية قبلهما وبعدهما ويصلي فيه مكتوبان يومه وضع غده اه مر وعبارة حج ويستحب للجهاج كلهم حتى من كان مقيماً بمكة ومن لم يكن بمكة ان يبيتوا بها وان يصلا في العصر بين والعشاء بين والصبح لا يتابع رواه مسلم والاولى صلاتها بمسجد الخفيف والتزول بمنزله صلى الله عليه وسلم أو قريب منه وهو بين منصرفه وقبله مسجد الخفيف وهو اليها أقرب انتهت (قوله وان يصدوا عرفة) أي مكث في سيرهم التلبية والدعاء ومنه اللهم اليك توجهت والى وجهك الكريم أردت فاجعل ذنبي مغفورا وحيي مبرورا وارحمني ولا تخينني انك على كل شيء قدير وسمى الموقف عرفة لانه نعت لآبراهيم فلما رآه عرفه وقيل لان جبريل عرفه المناسك فيه وقيل لانه كان يدور في المشاعر فلما رآه قال عرفت وقيل لان آدم وحواء علمتا ان لهما من الجنة بغير قين آدم بالهند يجبل سرديب وحواء

ان لزمهم الجمعة لم يمكنهم  
اقامتها يعني كما عرف في  
بابها (المنى) فيصلون  
بها الظاهر وما بعدها  
الاتباع رواه مسلم (و) ان  
(يبيتوا بها) ان (يصدوا  
عرفة اذا أشرفت)



بجدة التقيا فيه فتعارفا وقيل لان الناس يتعارفون فيه وقيل غير ذلك وعلامتهما من جهة تمكة العلمان  
 انشهوران وما راعى العوام فيهما من نزول حواء عليهما ومن فضيلة النحول بينهما فن خرافتهما ومساقتهما  
 من باب السلام ثلاثمائة ألف ذراع وأربعون ألف ذراع واثنان وثمانون ذراعا بذراع اليد اه برماوى  
 (قوله هو أول من قوله اذا طلعت) وجه الاولوية ان الاشراق هو الاضاءة وهو لا يحصل بمجرد الطلوع اه  
 ع ش (قوله جبل كبير بمزدلفة) كذا عبر مر في شرحه وكله سبق قلم لان تبيير بمعنى كما هو ضرورى عند  
 أهل الجاز وعبارة ج وهو المثل على مسجد الخيف قاله للصنف وغيره وان اعترضه المحب الطبرى وقال بل  
 هو مقابله الذى على يسار الازاهب لعرقه وجع بأن كلابى بذكر ومع تسليمه فالمراد الاول ايضا انتهت  
 (قوله بطريق ضب) بضاد مجتمعه وهو جبل مثل على مزدلفة ويسن ان يعودوا من طريق المأزمين وهما  
 جبلان بين عرفة ومزدلفة بينهما طريق ضبق وهى المأزم اه برماوى وفى المختار المأزم الطريق  
 الضيق بين الجبلين اه قال ج فى حاشية الايضاح واطلاقه على الجبل نفسه مجاز علاقته المجاورة فسمى  
 الجبل باسم الطريق الذى يجوارى فقول المحشى ويسن ان يعود من طريق المأزمين من قبيل المجاز اذ مراده  
 بالمأزمين الجبلان المكتشفان للمأزم الذى هو الطريق الضيق بينهما اه (قوله أيضا بطريق ضب) وكأنه  
 الذى يتعطف على اليمن قرب المشعر الحرام وما حدث الآن من مبيت أكثر الناس هذا المسيلة بعرفة بدعة  
 قبيحة اللهم الامن خاف زجسة أو على محترم لوبات بمعنى أو وقع شل في الهلال يقتضى فوت الحج بفرض المبيت  
 فلا بدعة فى حقه ومن أطلق نذب المبيت بها عند الشك فقد تساهل اذ كيف يترك السنة وجه مجزئ بتقدير  
 الغلط اجاعا لوجه التقييد بما ذكرته اه ج (قوله قربها) الضمير فيه راجع لعرفة اه برماوى  
 (قوله بنمرة) فتح النون وكسر الميم ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرهما موضع يندب فيه الفعل للوقوف  
 كما مر اه برماوى (قوله الى مسجد ابراهيم) أى التحليل بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وصبارة ج بعد قوله  
 خلا فالتار ع فى هذه النسبة وزعم انه منسوب لاراهيم أحد أمراء بني العباس المنسوب اليه باب ابراهيم  
 بالمسجد الحرام انتهت (قوله ومدره من عرفة) قال البغوى ومدره محمل الخطبة والصلاة اه شرح مر  
 وهو المحل الذى يسقف الآن بالعقد وهو أربع بوائك وبقيبة المسجد فضاء يدور به حائط مرتفع نحو ثلاث  
 فامات وكذلك وضع مسجد الخيف بمعنى اه (قوله من عرفة) بضم العين المهملة وفتح الراء وليست غرة  
 ولا مرتفع من عرفات ولا من الحرم اه برماوى وبين الحرم وعرفة نحو ألف ذراع اه ج وقوله وآخر من  
 عرفة عبارة الايضاح واعلم انه ليس من عرفات وادى عرفة ولا غرة ولا المسجد الذى يصلى فيه الامام المسمى  
 مسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم ويقال له أيضا مسجد عرفة بل هذه المواضع خارج عرفات على طرفها الغربى  
 مما يلي مزدلفة ومنى ومكة وهذا الذى ذكرنا من كون المسجد ليس من عرفات هو نص الشافعى رحمه الله تعالى  
 وقال الشيخ أبو محمد الجوزي مقدم هذا المسجد فى طرف وادى عرفة لافى عرفات وآخر فى عرفات فمن وقف فى  
 مقدم المسجد لم يصح وقوفه ومن وقف فى آخره صح وجه هذا جزم الامام أبو القاسم الرافعى مع شدة تحفيظه  
 واطلاعه فلهذا يذنبه بعد الشافعى من أرض عرفات هذا المقدار المذكور فى آخره انتهت (قوله ويميز بينهما)  
 أى بين صدره وآخره وقوله فرشت هناك أى فى المسجد اه من الايضاح لكنها ليست ظاهرة الآن بل أخفاها  
 التراب لما حدث فى المسجد من العمارات المتكررة (قوله ما ملأهم من المناسك) ككيفية الوقوف وشروطه  
 والدفع الى مزدلفة والمبيت بها والدفع الى منى والرمي بجميع ما يتعلق بذلك اه شرح مر واتهم قوله  
 ما ملأهم انه لا يتعرض لما قبل الخطبة التى هو فيها ولو قيل ينبغي التعرض له أيضا لعرفه أو يتذكره من أهل به  
 لم يبعد اه ج (قوله الى خطبة يوم النحر) قد عرفت ما فيه (قوله ويأخذ المؤذن فى الاذان) أى حفيضة  
 لا الامامة فعليه يؤخر الاذان عن الزوال الى الفراغ من الخطبة الاولى اه حل وعبارة ج فاذا قام الى

هو أول من قوله طلعت  
 (الشمس) بقيد زده بقول  
 (على تبيير) وهو جبل كبير  
 بمزدلفة على عين الازاهب الى  
 عرفة ما بين بطريق ضبق وهو  
 من مزدلفة (و) ان يقيموا  
 بقربها بنمرة الى الزوال  
 وقول (ثم يذهب بهم الى  
 مسجد ابراهيم) صلى الله  
 عليه وسلم من زيادتي  
 وصدره من عرفة وآخر من  
 عرفة ويميز بينهما صخرات  
 كافرشت هنالك (في خطب)  
 بهم فيه (خطبتين) بين  
 لهم فى أولهما ما ملأهم  
 من المناسك الى خطبة يوم  
 النحر ويحرضهم على أكثر  
 الدعاء والتحليل فى المواقف  
 ويخففها ويجلس بعد  
 فراغها بقدر سورة الانحلاص  
 ثم يقوم الى الثانية ويأخذ  
 المؤذن فى الاذان ويخففها  
 بحيث يفرغ منها مع فراغ  
 المؤذن



الخطبة الثانية أخذ المؤمن في الاذان لا الاقامة على المعتد ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ الاذان ثم يقيم ويصلي بهم اسم انتهت بعبارة الايضاح ويكون جمعها باذان واقامتين انتهتولما كان القصد من الثانية انما هو مجرد الذكر والدعاء والتعليم انما هو في الاولى شرعت مع الاذان وان منع سماعها قصد العبادة بالصلاة اه شرح مر (قوله من الاذان) أي اذان الظهر اه ع ش (قوله العصرين) أي الظهر والعصر ويسرفيهما خلافاً للإمام أبي حنيفة اه برماوى (قوله والجمع للسفر لا للنسك) عبارة شرح مر والجمع والعصر هنا ونمياً يأتي بالزدلفة للسفر لا للنسك فيختصان بسفر القصر فالمكيون ومن سفره قصر يقول له الامام بعد سلامه اتوا ولا تجمعوا معنا فانهم سفر وفي المجموع عن الشافعي والاصحاب ان الحجاج اذا دخلوا مكة ونوا ان يقيموا بها اربعاً لم يزلهم الا تمام فاذا خرجوا يوم التروية الى منى ونوا الذهاب الى اوطانهم عند فراغ نسكهم كل لهم القصر من حين خروج الانهم انشأوا سفرات قصر فيه الصلاة اه وظاهر ان محل ذلك فيما كان معهودا في الزمن القديم من سفرهم من بعد سفرهم من منى بيوم ونحوه واما الان فاطردت عادة أكثرهم باقامة أميزهم بعد التفريق اربع كواامل فلا يجوز لاحد ممن زعم على السفر منهم قصر ولا جمع لانهم لم ينشئوا حينئذ سفرات قصر فيه الصلاة انتهت وقوله وظاهر ان محل ذلك فيما كان معهود الخ وظاهر انهم في هذه الايام يمشرون ويجمعون في مكة اذا دخلوها وبعد خروجهم منها الى عرفات حتى يرجعوا اليها بعد أيام منى لان دخولهم الى مكة قبل الوقوف لا ينقطع سفرهم لانهم لم ينووا الاقامتها في هذا الدخول اربعة أيام صحاح لان دخولهم اليها الا في الغالب اما في الخامس أو الرابع أو نحو ذلك ثم يخرجوا الى عرفات في الثامن اه رشيدى وعبارة البرماوى (فرع) يقع لكثير من الحجاج انهم يدخلون مكة قبل الوقوف بنحو يومين نالون الاقامة بمكة بعد رجوعهم من منى اربعة أيام فاكثروا فيل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم مكة نظر النية الاقامة بها ولو في الاثناء أو يستمر سفرهم الى عودهم اليها من منى لانهم امن جلة مقصدهم فلم تؤثر نيتهم الاقامة القصيرة قبله ولا الطويلة الا عند الشروع فيها وهي انما تكون بعد رجوعهم من منى للنظر في ذلك بحال وكلامهم مجتمه والى الثاني اقرب انتهت (قوله لا للنسك) أي خلافاً لما صححه النووي في مناسكه من كونه للنسك اه برماوى (قوله وان يقفوا بعرفة) الظاهر ان أصل الوقوف واجب مع انه بالنسب في كلامه لعطفه على يخطب المقتضى لا تحبابة وهو صحيح من حيث طلب استمراره الى الغروب اذ هو مستحب حينئذ اه شرح مر فلذلك صحح الشارح العطف بقوله الى الغروب أخذاه من كلام المتن اذ قوله الى الغروب راجع الى المستثنين قبله وعبارة حج واذا فرغوا من الصلاة من لهم أن يبادروا الى عرفات الخ انتهت بعبارة الايضاح واذا فرغوا من الصلاة ساروا الى الموقف وعرفات كلهما موقف في أي موضع منها وقف اجزاء لكن أفضلها موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخران الكبار المفروشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات ويقال له الأل على وزن هلال وذكره الجوهرى في صحاحه بفتح الهمزة والمعروف كسرهما اه وقوله المفروشة الخ أي المجعل والمخلوقة لانها مفروشة بوضع الخلق كلهم مشاهد وهي في هذا الزمان قد حوط عليها بحايط صغيرة علوه نصف قامة وفيه محراب على هيئة المساجد ثم قال في الايضاح وأما حدود عرفة فقال الشافعي رحمه الله تعالى هي ما جاوز وادى عرنة بضم العين وفتح الراء وبعدها فون الى الجبال المقابلة تماماً الى بساين بن عامر وقتل الازرقى عن ابن عباس قال حد عرفات من الجبل المشرق على بطن عرنة الى جبال عرفة الى وضيق الى ملحق وضيق ووادى عرنة وقال بعض أصحابنا عرفات اربع حدود أحدها ينتهى الى جادة طريق المشرق والثاني الى حافات الجبل الذي وراء أرض عرفات والثالث الى البساتين التي تلي قرية عرفات والرابع ينتهى الى وادى عرنة قال امام الحرمين ويضيف بمنعرجات عرفات جبال وجوهها المقابلة من عرفات اه وفي المصباح ومنعرج الوادى اسم فاعل حيث يميل بمنعرجة اه ثم قال في الخامسة أي من

من الاذان (ثم يجمع بهم) بعد الخطبتين (العصرين تقديم) للاتباع رواه مسلم والتصریح بأنه جمع تقديم من زيادته والجمع للسفر لا للنسك ويقتصر حتماً أيضاً للمسافر بخلاف المكي (و) ان (يقفوا بعرفة) الى الغروب للاتباع رواه مسلم



سن الوقوف ان يحصر على الوقوف بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سبق بيانه وأما ما اشتهر عند العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي بوسط عرفات كما سبق بيانه حتى ربما توهم كثير من جهلهم أنه لا يصح الوقوف الا به خطأ مخالف للسنة ولم يذكر أحد في صعود هذا الجبل فضيلة الا ابو جعفر محمد بن جرير الطبري فإنه قال يستحب الوقوف عليه ولذا قال صاحب الحاوي يستحب أن يصعد هذا الجبل الذي يقال له جبل الدعاء وهو موقف الانبياء اه وهذا الذي فاله لا أصل له ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف فالصواب هو الاعتناء بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث صحيح وقد قال امام الحرمين في وسط عرفات جبل يسمى جبل الرحمة لانسانك في صعوده وان كان يعتاده الناس اذا عرفت ما ذكرنا فنحن كلنا كما قلنا لما بدايته الصخرات المذكورة وليد اخائها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن كان واجلا قام على الصخرات أو عندها على حسب الامكان بحيث لا يؤذى أحد وان لم يمكنه ذلك الموقف فليقرب مما يقرب منه اه ويتجنب كل موضع يؤذى فيه أو يتأذى السادسة اذا كان يشق عليه الوقوف ما شيا أو كان يضعف به عن الدعاء أو كان مما يقتدى به ويستغنى فالتسعة ان يقف راكبا وان كان لا يضعف بالمشي عن الدعاء ولا هو ممن يقتدى به فيه أقوال الشافعي أصهارا كوب أفضل والثاني المشي أفضل والثالث هما سواء هذا في حق الرجل وأما المرأة فلا فضل أن تكون قاعدة لانه استراها الا أن يكون لها نحو هودج فالاولى لها الر كوب فيموان تكون في حاشية الموقف لا عند الصخرات والزجة السابعة الأفضل ان يكون مستقبل القبلة متطهرا مستورا العورة ولو وقف محدثا أو جنبا أو حائضا أو عليه نجاسة أو مكشوف العورة صمغ وفاته الفضيلة الى أن قال التاسعة ان يكون حاضر القلب فارغ من الامور الشاغلة عن الدعاء فيقدم قضاء اشغاله قبل الزوال ويتفرغ بظاهره وباطنه عن جميع العلائق ويتبغى أن لا يقف في طرق القوافل وغيرها فلا يتزعج بهم الى أن قال الحادية عشر الأفضل للواقف أن لا يستقل بل يبرز للشمس الالعنبر بان يتضرر أو ينقص دعائه أو اجتهدا الى أن قال الثالثة عشر لا يحذر كل الحذر من النجاسة والمشائكة والكلام القبيح بل ينبغي ان يحترز عن الكلام المباح ما أمكنه فانه تضيق الوقت المهم فيما لا يعني وينبغي ان يحترز غلبة الاحترار عن احتقار من يراهم في الهيئة أو مضرا في شيء ويحترز عن انتهاز السائل ونحوه وان خاطب ضيفا ناطف في مخاطبته فان رأى منكرا محققا انكره بلطف اه (قوله قال في الروضة الح) الظاهر ان الاولى ذكر هذه العبارة عقب قوله الى مسجد ابراهيم واعلمه ذكرها هنا اشارة الى أن الأفضل الوقوف بموقف النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم بيانه في عبارة الايضاح تأمل (قوله أفضل الدعاء الح) واذا كان هو الأفضل فيتعين الاكثر منه فضيلة للمدعي وأما دليل الاكثر الذي ذكره فلم يذكره وقد ذكره ج ب قوله وروى المستغفري خبر من قرأ قل هو الله أحد يوم عرفة ألف مرة أعطى ما سأل اه (قوله دعاء يوم عرفة) قال الطيبي الاضافة يجوز أن تكون بمعنى اللام أي دعاء خص بذلك اليوم وقوله أفضل ما قلت الح أي أفضل ما دعوت به الح بيان للدعاء الذي خص بذلك اليوم فالدعاء هو قوله لا اله الا الله ويجوز أن تكون بمعنى في فعلي هذا أي الدعاء بأي شيء دعى ويكون قوله أفضل ما قلت الح عطفا على قوله أفضل الدعاء الح اه شورى بنصرف (قوله وأفضل ما قلت الح) أي عشية عرفة كما في روايات اه رشدي (قوله روى الترمذي الح) وروى المستغفري خبر من قرأ قل هو الله أحد ألف مرة يوم عرفة أعطى ما سأل ومن أن يقرأ سورة الحشر ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات لما صحت اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج ويستغفر غ جهده فيما يمكنه من ذلك ومن الخضوع والتملة وتقرع الباطن والظاهر من كل مذموم فإنه في موقف تسكب فيه العبرات وتقال العثرات وروى البيهقي عن ابن عباس رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بعرفة يده الى صدره كما استطاع المسكين كيف وهو أعظم مجامع الدنيا وفيه من الاولياء والخواص ما لا يحصى وصح أن الله تعالى يباهي بالواقفين الملائكة ويسنن لذلك كما مر في هودج أن يقف راكبا متطهرا ومستقبلا القبلة بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قريبا منه وهو معروف

قال في الروضة وبين هذا  
المتجدد وموقف النبي صلى  
الله عليه وسلم بالصخرات  
نحو ميل (و) ان (يكثروا  
الذكر) من تهليل وغيره  
(والدعاء الى الغروب) روى  
الترمذي خبرا أفضل الدعاء  
يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا  
والنيبون من قبل لا اله الا  
الله وحده لا شريك له الملك



وأن يكثر الصدقة وأفضلها العتق وأن يحسن ظنه بربه تعالى ومن ثم لما رأى الفضيل رضى الله عنه بكاء الناس  
 بعرفة ضرب لهم مثلاً ليرشدهم إلى ذلك بأنهم مع أكثرهم لو ذهبوا إلى جبل فسألوه دنانير ما خيبتهم فكيف بأكرم  
 الكرماء والمغفرة عنده دون ذلك عند ما وصح خبر ما من يوم أكثر أن يفتق الله فيه عبيداً من النار من يوم عرفة  
 وليحذر من صعود جبل الرحمة بوسط عرفة فإنه بدعة خلافاً للجمع ذهبوا إلى أنه سنة وأنه موقف الأنبياء اهـ  
 (قوله وله الجدل) زاد في رواية يحيى ويعت وهو الحى الذى لا يموت بيده الخير المح من ما نوره اللهم لك الحمد كل الذى  
 تقول وخير مما تقول اللهم انك تسمع كلامى وترى مكافى وتعلم سرى وعلايتى ولا تخفى عليك شئ من أمرى  
 أسألك مسألة المسكين وأيتى اليك ابتهاج الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضطرب داع من خضعت لك رقبته  
 وفاضت عبرته وذل جسده ورغم لك انتفى اللهم لا تجعلنى بدعاً لك شقيوا كن بحر وفارحياً يا خير المسؤولين  
 ويا خير المطيعين وينسب أن يكرر كل ذكر ودعاء ثلاثاً وان يهتكم ويختتمه بالسبح والتحميد والتعجيل  
 والتهليل والصلوات والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يكثر من التلبية قراءته القرآن خصوصاً سورة  
 الحشر لا تروى فيها وأن يرفع يديه ولا يجاوز بهما رأسه وأن لا يفرط في الجهر بالدعاء وغيره وأن لا يستظل بل  
 يبرز للشمس الالعذر وأن يكون في جملة ذلك مستقبلاً منظره مستورا كما طاشعاباً كما كتباً كما نهك تسكب  
 العبرات وتقال العثرات ويحرص في هذا اليوم وما بعده على أكل الحلال والصرف إن تيسر والاقبال لشهته  
 ويفرغ قلبه من الشواغل قبل الزوال ودخول عرفة قبله بدعة وان وقع شك في الهلال لأن وقوف اليوم  
 العاشر بشرطه جزئى اجاعاً وأن يحذر المشاققة والمخاصمة وانتهاز السائل واحتقار أحد وكثرة الكلام والتعريف  
 بغير عرفة وهو جمع الناس بعد صلاة العصر للدعاء والذكر إلى غروب الشمس كما يفعل أهل عرفة فيه بخلاف  
 قال الامام أحمد رضى الله عنه لا بأس به ان خلى عن نحو اختلاط رجال ونساء وقد فعله الحسن وجماعة وكبره  
 ما لا رضى الله عنه وجماعة موفى البخارى أول من عرف بالبصرة ابن عباس رضى الله عنهما قال النووى ومن جعله  
 بدعة لم يلحقه بها حس البدر بل خفف أمره اهـ برماوى (قوله وفي بصرى نورا) أى يقول ذلك ولو كان أعنى  
 اهـ ع ش على مر (قوله ثم بعد الغروب الخ) ظاهر التعبير بتم انه يطلب التراخي بعد الغروب وهو كذلك  
 ونص عبارة مر والافضل بها وهم بعده حتى تزول الصفرة قليلاً انتهت وقوله يقصدوا من دلغة أى  
 ما رين على طريق المازمين ومن دلغة كلها من الحرم وحدها ما بين ما رى عرفة ووادى محرم مشتقة من  
 الازدلاف وهو التقرب لان الحاج يتقربون منها إلى معنى والازدلاف التقرب وتسمى أيضاً جعاً بفتح الجيم  
 وسكون اليم سميت بذلك لاجتماع الناس بها اهـ شرح مر (قوله ويجمعوا بها المغرب والعشاء تأخيراً)  
 قال في المجموع والسنة أن يصلوا قبل خط وحالهم بان يخرج كل جملة ويعتله ثم يصلون لاتباع رواد الشيخان  
 ويصل كل منهم راتب الصلوات كما في الجمعة ولا يتنفل نفلاً مطلقاً وإنما كذا احياء هذه الليلة لهم كغيرهم  
 بالذكر والفكر والدعاء والحرص على صلاة الصبح بمنزلة اهـ شرح مر (قوله أيضاً ويجمعوا بها  
 المغرب والعشاء الخ) والجمع بينهما يكون على الاصح بأذان الاول وباقامتين لهما اهـ اوضح (قوله تأخيراً)  
 فائدة التنصيص على نيب التأخير هنا مع ما مر في التصريح من انه أفضل في حق السائر في وقت الاول بيان انه  
 هنا أفضل وان لم يكن سائراً في وقت الاول ولو قلنا ان عدم الجمع أفضل ولو صلى كلا في وقتها أوجع في وقت الغروب  
 أو صلى وحده أو صلى احدها مع الامام والاخرى وحده جامعاً أولاً وأصلى بعرفة أو الطريق فانتفى الفضيلة  
 اهـ برماوى (قوله أسرع) أى ندباً وبعبارة الايضاح استحب أن يسرع ويحرك دابته اقتداء برسول الله صلى  
 الله عليه وسلم انتهت (قوله أو ما رافى طلب آبق أو نحوه) فهو لا ينصرف بالصرف إلى غيره بخلاف الطواف فإنه  
 كما تقدم ينصرف بالصرف إلى غيره ومثله السعى والرمى اهـ حل وكذا الحاق انتهى شيخنا (قوله أى  
 يجزئ منها) أى ولو على دابة قال العلامة الزبائدى أو على قطعة نقلت منها إلى غيرها وقال شيخنا ع ش

وله الجدي يحيى ويعت وهو  
 على كل شئ قدبر و زاد  
 البهيق اللهم اجعل في قلبي  
 نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصرى  
 نوراً اللهم اشرح لى صدرى  
 ويسر لى أمرى وذكر  
 الاكثر في الدعاء الذى ذكر  
 غير التهليل من زيادى  
 (تم) بعد الغروب يقصدوا  
 من دلغة ويجمعوا بها  
 المغرب والعشاء تأخيراً  
 لاتباع رواد الشيخان نعم  
 ان خشي فون وقت الاختيار  
 للعشاء جمع بهم في الطريق  
 والجمع للسفر لا لتلك كما مر  
 نظيره ويذهبون بسكينة  
 ووقار فمن وجد فرجة أسرع  
 (وواجب الوقوف) بعرفة  
 (حضوره) أى المحرم (وهو  
 أهل العبادة) ولو تأمناً أو  
 ملائق طلب آبق أو نحوه  
 (بعرفة) أى يجزئ منها



لا يجزى وأما هوها كتحويجاب أو غصن شجرة أصلها خارج عنها أو عكسه فلا يكتفى ولو كان وليا أو مر عليها في الهواء فإن وقف على غصن في هوائها أو أصله في أرضها كفى لأن الاعتبار هنا بالأرض وبذلك فارق ما في الاعتكاف من الاكتفاء بذلك كله اه برماوى (قوله بين زوال وجفر نحر) قال ابن الصباغ يحرم تأخير الوقوف إلى الليل مع التمكن منه ثم ارجع خلافه وعلى هذا هل يشترط لجواز العزم على الفعل كفى الصلاة إذا دخل وقتها لا يبعد عدم الاشتراط لأن تلبسه بالأحرام كاف أذهو شامل لجميع الأركان وبهذا فارق نحو الصلاة وأيضاً هو جزء عبادة فليتأمل اه شورى وانما لم يعتبر هنا مضى قدر الخطبتين والصلاة بعد الزوال للإجماع على اعتبار الزوال بل حوزة أحد قبله فالوجه القائل باشتراط ذلك كفى الا تخفى شاذ ولعل الفرق التسهيل على الحاج لكثرة أعماله فوسع له الوقت ولم يضيق عليه باشتراط توقفه على شيء آخر بعد الزوال بخلاف المضحى اه شرح مر (قوله وفي خبره معرفة كلهما موقف) عبارة شرح مر لخبر وقت ههنا وعرفة كلهما موقف رواه مسلم انتهت (قوله من جاء ليلة جمع) أى من جاء عرفة كليل له أول الحديث اه (قوله هي ليلة المزدلفة) سميت بذلك لاجتماع الحاج بها أو لجمع فيها بين الصلاتين أو لاجتماع آدم وحواء بها وفي تسميتها ليلة جمع رد لما قيل انها تسمى ليلة عرفة وان هذا مستثنى من كون الليل يسبق النهار وكان قائلة قومه من اعطاهما حكم يوم عرفة في ادراك الوقوف وهو فاسد كما هو ظاهر اه ج (قوله لكن يقع جهنم نقلاً) المعتمدان المجنون يقع جهنم نقلاً بخلاف المعنى عليه والسكران فان جهنم لا يقع نقلاً ولا فرضاً ويفرق بأن المجنون له ولي يحرم عنه ولا كذلك المعنى عليه والسكران فانه لا ولي لهما فهما وان أحراما عن أنفسهما قبل الانعفاء والسكر ليس لهما من يأتي عنهما بمأعمال الحج اه زى اه ع ش واعتمد حل في السكران تفصيلاً فقال ان زال عقله فهو كالمجنون وان لم يزل انتظرت افاقته ويقع جهنم فرضاً وسبقه الى ذلك الشيخ سلطان اه شيخنا وفي شرح مر ما يقتضى هذا التفصيل وعبارة البرماوى والمعتمدان المعنى عليه جميع الوقت لا يقع جهنم لا فرضاً ولا نقلاً لعدم أهليته بخلاف المجنون والسكران اذا زال عقله فيقع جهنم نقلاً بخلاف السكران اذا لم يزل عقله فيقع جهنم فرضاً وسواء تعدى السكران والمجنون والمعنى عليه بما فعلاه أو لا انتهت وفي الرشيدى ما نصه صورته في المجنون ان يبنى له عليه على احرامه السابق فلا يكتفى حضور المجنون بنفسه اه (قوله أيضاً لكن يقع جهنم نقلاً) هذا يوجب أن يكون المراد بقوله وهو أهل للعبادة في الفرض لا مطلقاً اه سم (قوله سن دم) أى كدم التمتع اه شرح مر وهو دم ترتيب وتقدير اه ج (قوله خروج من خلاف من أوجبه) وهو الامام مالك رضي الله عنه اه برماوى (قوله ولوليل) غايه لارد على من قال عوده في الليل لا يسقط وجوب الدم لأن النسك الوارد بالجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته اه شرح مر (قوله ولو وقضوا العاشرا) مقتضى ذلك انه لا يصح الوقوف ليلة الحادى عشر وهو ماشى عليه القاضي حسين وخالفه ابن المقرئ في ارشاده فصرح بعبدة الوقوف ليلة الحادى عشر حيث قال بين زوال يوم أو ثانيه لغا ط الجهم وجفر غده وعليه فلا يجزى قبل الزوال ويكون ادعاء ولا يصح نحورى الا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح الا بعد طلوع شمس الحادى عشر ومضى قدر ركعتين خفيفتين وتمتد أيام التشرى على حساب وقوفهم وهذا هو المعتمد وأعر ب بعضهم غلطاً مفعولاً له ليشمل مسئلة الرافعى وهى ما لو تبين لهم الحال قبل الزوال فوقضوا علين بذلك فانه يجزىهم اذ لو أعر ب مضراً في موضع الحال بمعنى غاطين خرجت هذه الصورة ودخل غلط الحاسب الذى يعتمد منازل القمر وتقدير سيره مع أنه لا يجزى به ويتعين حل عبارة الأصل على الحال لخرج هذه المسئلة فان فيها خلافاً كما أشار اليه الجلال المحلى اذ لو دخلت في عبارته لزم القطع فيها بالاجزاء مع ان فيها خلافاً اه برماوى وفي سم على ج ما نصه (فرع) الوجه أنه اذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفته شرعاً والحادى عشر هو العيد شرعاً على حق كل من كان محرماً بالحج أو أحرم به في ذلك فلا تجزى تفصيله في اليوم التاسع ولا العاشر وقضية ذلك صحة صومه العاشر

(بين زوال وجفر) يوم (نحر) للاتباع رواه مسلم وفي خبره وعرفة كلهما موقف ولخبر الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيحة كفى المجموع وليلة جمع هي ليلة المزدلفة وخرج بالاهل غيره كغنى عليه وسكران ومجنون فلا يجزىهم لانهم ليسوا أهلاً للعبادة لكن يقع جهنم نقلاً كما صرح به الشيخان في المجنون كج الصبي غير المميز ولا يتأقبه قول الشافعى في المعنى عليه فانه الحج لصحة حمله على فوات الحج الواجب (ولو فارقها) أى عرفة (قبل غر وبولم يعد) اليها (سن) له (دم) نحو وجان خلاف من أوجبه لان عاد اليها ولوليل لانه أنى بما ينس له وهو الجمع بين الليل والنهار في الموقف (ولو وقضوا) اليوم (العاشر غلطاً ولم يخلوا) على خلاف العادة في الحج لظنهم أنه التاسع بان غم عليهم هلال ذى الحجة فاكلوا ذاك القعدة ثلاثين ثم يبن لهم ان الهلال أهل ليلة الثلاثين



اه ثم قال أعني سم وهل ثبت كون الحادي عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشرية في حق غير الحج أيضا بالنسبة لصلاة العيد وذبح الاضحية ونحو ذلك فيه نظر والذي يظهر لي في غيرهم ان من سلم من الغلط وثبت الرؤية في حقه كأن كان هو الرائي أو لا لم يثبت ما ذكر في حقه بل يعمل بمقتضى تلك الرؤية وما بين ذلك ان بعض الحجيج لو اتفرد بالرؤية لزمه العمل بالرؤية ولم يجز له موافقة الغالطين وان كثروا وإذا كان هذا في بعض الحجيج في غيرهم أولى وبعبارة العباب ومن رأى الهلال وحده أو مع مردود الشهادة وقف في التاسع عنده وان وقف الناس بعده اه ومن لم يسلم من الغلط بان لم يره هو ولا من يلزمه العمل برؤيته فيجوز ثبوت ما ذكر في حقه تبعاً للحجيج ويحتمل خلافه لان هذا من خصائص الحج ألا ترى انهم لو تركوا الحج ووقفوا في هذا الغلط لم يثبت في حقهم هذا الحكم كما هو ظاهر بل العبرة في حقهم بما تبين وهذا كله بالنسبة لاهل مكة ومن وافقهم في المطلق أما من خالفهم فيه فلا توقف في عدم ثبوت ما ذكر في حقهم مطلقاً كما هو ظاهر فليأمل اه (قوله اجزأهم وقوفهم) ويكون اداء القضاء لانه لا يدخله القضاء أصلاً وقد قالوا ليس يوم الفطر أول شوال مطلقاً بل يوم يفطر الناس وكذا يوم النحر يوم يضحي الناس ويوم ترفة الذي يظهر لهم انه يوم عرفته سواء التاسع والعاشر لخبر الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحي الناس رواه الترمذي وصححه وفي رواية للشافعي وعرفته يوم يعرف الناس ومن رأى الهلال وحده أو مع غيره وشهده فردت شهادته يقف قبلهم لامعهم ويجز به اذا العبرة في دخول وقت عرفته ونحوه باعتقاده وهذا كمن شهد برؤية هلال رمضان فردت شهادته وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره بذلك ووقع في قلبه صدقه اه شرح مر وقوله لانه لا يدخله القضاء أصلاً بمعنى أنه لا يصح في غير يومه المخصوص في غير الغلط المار والاقهرية قضى بالانقضاء كما يأتي وقوله فردت شهادته ليس يقيد بالمدار على انه رأى وقوله وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره وانظر هل يجري هنا ما مر في الصوم من العمل بالحساب اه رشدي ولا فرق في اجزاء الوقوف غلطاً في العاشر بين وقوفهم فيه معاً أو مرتين واحداً واحداً مثلاً كما هو ظاهر وان توهم بعض الطلبة خلافه اه سم على حج (قوله ما اذا وقع ذلك بسبب حساب) اي فلا يجز بهم ووجهه نسبتهم الى التصدير في الحساب اه رشدي (قوله وخرج بالعاشر الخ) عبارة أصله مع شرح مر وان وقفوا في اليوم الثامن غلطاً بان شهد شاهدان برؤية هلال ذي الحجة ليلة الثلاثاء من ذي القعدة ثم بآنا كافرين أو فاسقين وعلوا قبل فوات الوقوف وجب الوقوف في الوقت تداركاً له وان علوا بعده أي بعد فوات وقت الوقوف وجب القضاء لهذه الحجة في عام آخر في الاصح لندرة الغلط وفارق العاشر بأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الاحتساب من تقديمها عليه وبأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه لانه انما يقع لغلط في الحساب أو خلل في الشهود الذين شهدوا بالتقديم الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم الذي لا حيلة في دفعه والثاني لا يجب القضاء عليهم قياساً على ما اذا غلطوا بالتأخير وفرق الاول بعماس ولو غلطوا بيومين فأكثر أو في المكان لم يصح جزا لندرة ذلك انتهت (قوله فلا يجز بهم) وقال الامام مالك وأحمد رضي الله عنهما باجزائه لهم وثقله صاحب البيان عن أكثر الاصحاب اه برماوى

\*(نصل في البيت بمزدلفة)\* ويتقضى بقوله لزمه دم والذي يذكركم معه وقوله ومن ان يأخذوا منها الى قوله الى اسفار وقوله والدفع منها هو المذكور بقوله ثم سيروا فدخلوا منى بعد طلوع شمس والذي يذكركم معه هو قوله فيرى كل الخ الفصل (قوله يجب مييت لحظة الخ) وقيل المييت مستقر وجهه الرافعي وقيل ركن وعليه كثيرون واختاره السبكي وعلى كل يكفى فيه لحظة من النصف الثاني اه حج (قوله أي مكث لحظة) عبارة حج ويحصل بلحظة من النصف الثاني ولو بالمرور كما صرح به جمع أخذ من الاموال الملاء وعليه يحمل تعبير الشارح وغيره بمكث لحظة انتهت وبعبارة في الحاشية بل قال السبكي يجزى المرور كفى عرفاً وعليه يدل كلام المصنف وغيره انتهت وقضية قوله كفى عرفاً انه لا ينصرف بالصرف وانه يجزى وان قصد آتياً ولم يعلم انها مزدلفة

(أجزأهم) وقوفهم سواء أبان لهم ذلك في العاشر أم بعده فلا قضاء عليهم اذ لو كفوا به لم يأمنوا وقوع مثل ذلك فيه ولان فيه مشقة عامة بخلاف ما اذا قالوا وليس من الغلط المراد لهم ما اذا وقع ذلك بسبب حساب كما ذكره الرافعي وخرج بالعاشر ما لو وقفوا الحادي عشر أو الثامن غلطاً فلا يجز بهم لندرة الغلط فيها ما ولان تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الاحتساب من تقديمها عليه في الثاني (فصل في المييت بمزدلفة والدفع منها وفيما يذكركم معها) (يجب) بعد الدفع من ترفة (مييت) أي مكث (لحظة) ولو بلا نوم (بمزدلفة) للاتباع المعلوم من الاخبار الصحيحة والتصريح بالوجوب وبلا كتمان بلحظة من ذياتي فالعبرة بالحصول فيها لحظة (من نصف ثان) من الليل



وينبغي ان يجري ذلك في منى فيحصل المبيت بها ولن لم يهمل انهما منى وقصد غير الواجب اه مر وهل يشترط ان لا يكون مغنى عليه جميع النصف الثاني كافي وقوف عرفة وعليه فلو بقي مغنى عليه جميع النصف الثاني هل يسقط الدم لان الانعفاء عذر والمبيت يسقط بالعذر بخلاف وقوفه بعرفة وهل يشترط ان لا يكون مجنوناً وعليه فلو بقي مجنوناً في جميع النصف الثاني فهل يسقط الدم ويجعل الجنون عذراً والمبيت يسقط بالعذر ولا يبعد ان يجعل عذر العدم تمكنه من ان كان له ولي أحرم عنه وجب عليه احضاره والا فعلى الولي الدم اه سم على حج وقوله أحرم عنه وليه الحج يخرج ما لو أحرم بنفسه ثم طرأ عليه الجنون أو الانعفاء وقضيت ان لا دم على الولي اذ لم يحضره وعليه في فرق بين ما لو أحرم عنه ولم يحضره وبين هذه بانه اذا أحرم عنه عزمه وجب الدم فيلزمه ان قصر فيه بخلاف ما لو طرأ عليه الجنون فليراجع اه ع ش على مر وعبرة البرماوى ولو جن أو أغنى عليه جميع النصف الثاني لم يضرب في حجه وليس هو كعرفة كما لا يخفى انتهت (قوله لا لكونه يسمى مبيتاً) عبارة ج وقيل يشترط معظم الليل ورجحه الرافعى في موضع ثم استشكله بانه لا يصلونها الا قريبا من ربيع الليل مع جواز الدفع منها عقب نصفه وعلى الاول فارق هذا ما يأتي في مبيت منى بانه ورد ثم لفظ المبيت وهو انما ينصرف للمعظم ولم يرد هنا مع ان تعجيله صلى الله عليه وسلم للضفة بعد النصف صريح في عدم وجوب المعظم على أنهم ثم مستقرون وهذا عليهم أعمال كثيرة مشقة تخفف عليهم لاجلها انتهت (قوله اذا الامر بالمبيت) أى بلفظه لم يرد هنا حتى يعتبر مسامو هو مكث غالب الليل اه حل (قوله كثيرة مشقة) أى يودى دخل وقتها بنصف الليل هكذا زاد مر هذه الزيادة في التعليل فيما سياتى (قوله نعم ان تركه له ذراخ) عبارة شرح مر ويسقط المبيت بها فلا ثم تركه ولا دم لعذر مما يأتى في المبيت بنى قياسا عليه ومن العذر هنا الاشتغال بالوقوف الخ انتهت وعبرة ابن الجبال في شرح نظم ابن المقرئ للدماء نهها وانما يجب هذا الدم على من ترك الحصول بمزدلفة في لحظة من النصف الثاني بغير عذر من اعذار المبيت بنى ويريد هذا بانه يسقط عن اشتغال بتحصيل الوقوف وعن أفاض الى مكة لطواف الركن انتهت وقال في بحث المبيت بنى اما أصحاب الاعذار فلم ترك المبيت ولا دم عليهم كراء الابل وغيره ولو غير دو اب الحاج أو اجراء أو متبرعين وكامل السقاية سواء كانت السقاية قد عت كسقاية العباس أو محدثا بكة أو بطرية بها ولو للبيع فيما يظهر قياسا على ما اذا كلن الرعاء اجراء ولكن خاف على نحو نفس أو مال أو ضياع مريض أو غير ذلك من اعذار الجماعة مما يمكن مجيئها كما استظهره في متن مختصر الايضاح تكوف حبس غريم وعقوبة من يرجو بعينه العقوال اه بتصرف وسيأتى نقل العبارة بتمامها في المبيت بنى فتخلص ان اعذار المبيت بنى كلها تأتي هنا ويريد ما هنا بعذر من آخرين الذين ذكرهما الشارح بقوله أو انتهى الى عرفة الخ تأمل وعبرة شرح مر ومن العذر هنا الاشتغال بالوقوف بان انتهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف به الاشتغال بالاهم وقيد الزركشى بما اذا لم يمكنه الدفع الى مزدلفة لاسلا والواجب جمع بين الواجبين وهو ظاهر ولو أفاض من عرفة الى مكة لطواف الركن بعد نصف الليل وفات المبيت لاجل ذلك لم يلزمه شئ لاشتغاله بالطواف كاشتغاله بالوقوف وتطرفه الامام بانه غير مضطر اليه بخلاف الوقوف ويأتى فيه ما مر عن الزركشى وان رد ذلك بان كثرة الاعمال عليه في تلك الليلة ويومها اقتضت مسامحة بذلك قال الزركشى وظاهر ذلك أنه لا فرق بين ان يمر بطريقه بمزدلفة أو لا أى قبل النصف والا فمرو به بعده يحصل المبيت ويبحث ان الاعذار هنا تحصل ثواب الحضور كما مر في صلاة الجماعة والتي مر ان المذهب عدم الحصول والمختار الحصول على ان الفرقان فرض الكفاية أو السنة يسامح فيما لا يسامح في فرض العين فلا قياس ومن ثم كثرت الاعذار ثم لاهنا انتهت وقوله ويأتى فيه ما مر الخ أى يقيد ما هنا من عدم لزوم الدم بما اذا لم يمكنه العود لمزدلفة بعد الطواف اه ع ش عليه وعبرة ج ومن العذر هنا اشتغاله بالوقوف أو بطواف الا فاضة بان وقف ثم ذهب اليه قبل النصف أو بعده ولم يمر بمزدلفة وان لم يضطر اليه ويوجه بان قصد تحصيل الركن ينفي تقصيره

لا لكونه يسمى مبيتا اذ الامر بالمبيت لم يرد هنا بل لانهم لا يصلونها حتى يحضى بخور ربيع الليل ويجوز الدفع منها بعد نصفه بنية المناسك كثيرة مشقة فسر مع في التخفيف لاجلها (فن لم يكن بها فيه) أى في النصف الثاني بان لم يبيت بها (أو) بان لكن (فترقبه) أى النصف (ولم يعد) اليها (فيه) (لزمه عدم) كائن عليه في الامور صحة في الروضة كاسلها لتركه الواجب وان اقتضى كلام الأصل عدم لزومه نعم ان تركه لعذر كان خاف أو انتهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن المبيت أو أفاض من عرفة الى مكة وطاف الركن ففاته المبيت لم يلزمه شئ



(وسن ان ياخذوا منها)

(حصي رمي) يوم (نحز) قال الجمهور وزيلا وقال البغوي بعد صلاة الصبح روى البيهقي وغيره باسناد صحيح على شرط مسلم كافي المجموع عن الفضل بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له غداة يوم النحر التقط لي حصي قال فالتقط له حصيات مثل حصي الحذف والتصرع يسن أخذها مع التقييد رمي يوم النحر من زيادتي فلما أخذ سبع حصيات لاسبعون (و) ان يقدم نساء وضعة بعد نصف من الليل (الى مني) ليرموا قبل الزحف لما في الصحيحين عن عائشة ان مسودة أفاضت في النصف الاخير من مزدلفة باذن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمرها بالدم ولا النفر الذين كانوا معها وفيهما عن ابن عباس قال أتاني قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في وضعة أهله (د) ان يبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح بغلس) بها للتباع رواه الشيخان ويتأكد طلب التغليس هنا على بقية الايام لخبر الشيخين وليتسع الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر (ثم قصدوا مني) وشعارهم مع من تقدم من النساء والضعفة التلبية قال الغفال مع التكبير

تظاير ما رمي في تعدد المأموم ترك الجلوس مع الامام للتشهد الاول ثم ينبغي له أنه لو فرغ منه وأمكنه العود لمزدلفة قبل العجز لم يزد ذلك انتهت (قوله وسن ان ياخذوا منها الخ) أي لانهم اجبوا في اجارته رخاوة ولان السنة ان لا يخرج من مزدخوله مني على غير الرمي فامر بذلك لتلاشيتل عنه اه مر وأخذها من غير المزدلفة من بقية الحرم خلاف السنة وأخذها من المسجد حيث لم تكن من أجزائه مكروه ويكره أخذها من المرمى والحل اه حل ويكره أخذها من محل نجس كالحاضر عالم بغسلها وانما لم تزل كراهة الا كل في اثناء البول والرمي بحجر خشن غسل لبقاء استقذارها بعد غسلها ويسن غسل الحصى حيث قرب احتمال تنجسه اه ج قال في شرح الروض قال الاسنوي ومقتضى اطلاقهم بقاء الكراهة ولو غسل المأخوذ من الموضع النجس قاله في شرح العباب نعم المتنجس الذي لم يؤخذ من محل متنجس تزول كراهته بالغسل والالم يكن لندبه فائدة بخلاف المأخوذ من محل نجس فانه وان زالت كراهته من حيث التجاسة لكنها تبقى من حيث الاستقذار كما يكره الا كل في اثناء البول بعد غسله اه سم على ج (قوله حصي رمي نحر) سكت الجمهور عن موضع أخذ حصى الجمار لا يام التشرية اذ قلنا بالاصح انها لا تؤخذ من مزدلفة فقال ابن كج تؤخذ من بطن محسروا رضاه الانزعى وقال السبكي لا يؤخذ لا يام التشرية الا من مني نص عليه في الاملاء اه والاروجه حصول السنة بالمأخوذ من كل منهما اه شرح مر (قوله قال الجمهور زيلا) اعتمد مر وجوه وجهاء بأنه الذي يطرد في حق كل الناس حتى النساء والضعفة الذين يسرون منها لئلا انتهى وبعبارة الايضاح واختار الاول لتلاشيتل به عن وطائفة بعد الصبح انتهت (قوله مثل حصي الحذف) أي لا أكبر منه ولا أصغر وهو دون أنملة ودون حبة الباقلا وقيل نحو النواة ويكره ان يكون أكبر من ذلك ويكره كسر الحجارة الا لعذر بل يلتقطها مصغارا وقد ورد النهي عن كسرها هذا وهو أيضا يفتى الى الاذى اه ايضاح (قوله فلما أخذوا سبع حصيات) والاحتياط كافي المجموع ان يزيد على السبع فرعما سقط منها شيء اه شرح مر (قوله وان يقدم نساء الخ) ويسن لهن التقدم أيضا وان لم يؤمروا على الارج اه ج (قوله ليرموا قبل الزحمة) أي ان أرادوا تعجيل الرمي والا فالسنة لهم تأخيرها الى طلوع الشمس كغيرهم اه ج أي وان المراد قبل زحمة الناس في سيرهم من مزدلفة الى منى أو ان المراد أنهم اذا فعلوا ذلك كانوا متعجلين من الرمي عند طلوع الشمس قبل مجي غيرهم وازدحامهم معه اه ع ش على مر (قوله ولما في الصحيحين عن عائشة الخ) عبارة شرح مر لخبر الصحيحين عن عائشة ان مسودة وأم سلمة رضى الله عنهن افاضتا في النصف الاخير باذنه صلى الله عليه وسلم ولم يأمرهما ولا من كن معهما بدم انتهت (قوله ان مسودة) هي أم عبد الله مسودة بنت زمعة بن قيس أسلمت قديما وبايعت وكانت تحت ابن عمها السكران بن عمرو فلما مات تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم المتوفاة بالمدينة في شوال سنة أربع وخمسين اه برماوى (قوله ولا نفر الذين كانوا معها) نفر بفتح ن عدو رجال من ثلاثة الى عشرة اه مختار والظاهر ان الذين كانوا مع مسودة يزيدون على هذا فاطلاق النفر عليهم محار اه ع ش (قوله حتى يصلوا الصبح بغلس) قيل وقتا كد صلاة الصبح بمزدلفة مع الامام ليرى بان قول بتوقف هذه الحج على ذلك اه ج (قوله بغلس) هو بالغين المجمة اسم لشدة الظلام والباء بمعنى في أي في أول الوقت وقوله بهام متعلق يصلون أي يصلون بها أي بمزدلفة (قوله أيضا بغلس) بان يصلوا عقب ظهور الفجر فوراً اه ع ش على مر (قوله مع التكبير) أي الذي يقوله الرامي من قوله الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد اه مر وبه تعلم ان ما ببعض الهوامش عن حل قلاعن زى ان قول الشارح مع التكبير ضعيف لان وقت التكبير من الزوال اشتباه من الكتاب لان التكبير الذي يدخل وقته بالزوال هو التكبير الذي خلف الصلوات لا هذا التكبير اه ع ش وبعبارة البرماوى قوله مع التكبير أي تأسيابه صلى الله عليه وسلم ونقل العلامة قزى تضعيفه وان لا يكبر لان وقت التكبير من الزوال قال شيخنا الشيرازي وهذا











يشعر بالانهاض عفة ويكون تقليد الجميع والاشعار وهي مستقبلة القبلة والبدنة باركة وهل الافضل ان يقدم الاشعار على التقليد فيه وجهان أحدهما يقدم الاشعار فقد ثبت ذلك في صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني وهو نص الشافعي رحمه الله يقدم التقليد وقد صح ذلك عن ابن عمر من فعله والامر في هذا قريب وإذا قلنا نعم واشعره لم تصر هديا واجبا على المذهب الصحيح المشهور كالموقف على باب داره وأعلم ان الافضل سوق الهدى من بلده فان لم يكن من طريقه من المقات أو غيره أو مكة أو منى وصفات الهدى المطلق كمفات الاضحية الماطقة ولا يعزى فيها جميعا الا الجذع من الضأن أو الثني من المعز أو الابل أو البقر \* (فرع) \* ويستحب للرجل ان يتولى ذبح هديه وأضحيته بنفسه ويستحب للمرأة ان تستنيب رجلا ليدفع عنها ويتولى عند ذبح الاضحية أو الهدى المنذور بينهما ذبيحة عن هديه المنذور أو أضحيته المنذور وان كانت تطوعا فزوى التقرب بهم لولو استناب في ذبح هديه أو أضحيته جاز ويستحب ان يحضرها صاحبها عند الذبح والافضل ان يكون النائب مسلما ذكر اقل من أنثى كافرا كتابيا أو امرأة مع لانهم من أهل الزكاة والمرأة الحائض والنفساء أو من الكافرو يتولى صاحب الهدى والأضحية عند الدفع الى الوكيل أو عند ذبحه فان فوض الى الوكيل النية أيضا جاز ان كان مسلما فان كان كافرا لم يصح لانه ليس من أهل النية في العبادات بل يتولى صاحبها عند دفعها اليه أو عند ذبحه \* (فرع) \* ولا يجوز بيع شيء من الاضحية ولا الهدى سواء كان واجبا أو تطوعا فيجوز بيع شيء من لحمها وجلدها ونحوها وغير ذلك من أجزائها وان كانت تطوعا جاز لا تتفاد بجلدها والادخار من شحمها وبعض لحمها لا كل والهدية \* (فرع) \* في وقت ذبح الاضحية والهدى المذبح عزم ما والمنذور من فدخل وقتها اذا مضى قدر صلاة العيد وخطبتين معتدلتين بعد طلوع الشمس يوم النحر سواء على الامام أم لم يصل وسواء صلى المضحى أم لم يصل ويبقى الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق ويجوز في الليل لكن مكروه والافضل ان يذبح عقيب رمي جرة العتبة قبل الخلق فان فات الوقت المذكور فان كانت الاضحية أو الهدى منذورين لم يذبحا وان كانتا تطوعا فقد فات الهدى والاضحية في هذه السنة وأما النساء الواجبة في الحج بسبب التمتع والقران أو البس أو غير ذلك ممن فعل محظورا أو ترك ما موقوفتهما من حسين وجوهها أو جودسيها ولا يختص بيوم النحر ولا غيره لكن الافضل فيما يجب منها في الحج ان يذبح يوم النحر يعني في وقت الاضحية \* (فرع) \* لو صلب الهدى في الطريق فان كان تطوعا فليل به ما شاء من بيع أو كل وغيرهما وان كان واجبا لم يذبحه فان تركه فماتت منه وإذا ذبحه غمس النعل التي قدمه في دمه وضرب به اسنانه وتركه ليهلم من مر به انه هدى فبأكل منه ولا تتوقف اباحة الاكل منه على قوله أبحته على الأصح ولا يجوز لله هدى ولا احد من رفقته الاغنياء ولا الفقراء الا كل منه اه (قوله ويحلق أو يقصر) واذا تعذر عليه الخلق صبرا الى امكانه ولا يسلط عنه ولا تكفيه الفدية اه برماوى (قوله افضل للذكر) وينعقد نذرله ويكفيه عن النذر خلق ثلاث شعرات فأكثر الا ان صرح باستيعاب رأسه فيلزمه استيعابه ولا يكفي عن النذر ما لا يسمى خلقا كقص ونسف واحراق فان فعل ذلك لم يدم كذا المثل وقوله من أتى وخشي وينعقد نذرهم اه برماوى وظاهر كلامهم هنا ان الرجل لا يصح نذره التقصير وعليه فهو مشكل لان الدعاء للمقصير يقتضي انه مطلوب منه فهو كذا المثل اه ج وقيل يجب بانه انضم لكونه مفضولا كونه شعارا للنساء عرفا بخلاف نحو المثل اه ج قال في الروض فان نذر موجب أي ولم يجز القص أي ونحوه مما لا يسمى خلقا قال في شرحه ما اذا استأمله بما لا يسمى خلقا هل يبقى الخلق في ذمته حتى يتعلق بالشعر المستخلف تدارك ما التزمه أو لا لان النسك انما هو ازالة الشعر اشتمل عليه الاحرام المتجبه الثاني لكن يلزمه لغو الوصف دم الخ اه بقى ما لو نذر نحو الاحراق أو التفهل ينعقد نذره لكونه مطلوبا من حيث عموم وعجز به نحو الخلق وما لو نذر خلق بعض الرأس وقد يجنبه عدم الاعتقاد لانه مكروه وقد يقال كراهته

(ويحلق) للآية الآتية  
ولا تباع رواه مسلم (أو  
يقصر) للآية ولانه في معنى  
الخلق (والخلق أفضل  
لذكر



نمارج فلا تمنع الانعقاد فليراجع اه سم عليه (قوله والتقصير لغيره) فسر في القاموس بانه كف الشعر  
والقص الاخذ من الشعر بالمقص أي المقرض فعلقه عليه من عطف الاخص تأكيذا وبهذا يعلم ان التقصير  
حيث أطلق في كلامهم أريد به المعنى الاول وهو الاخذ من الشعر بمقص أو غيره والاولى كون التقصير بقدر  
أغلة من جميع الرأس اه برماوى (قوله من أنثى) أي ولو صغيرة واستثناء الاسنوى لها غلطة فيه الاذرى اذ  
لا يشرع الخلق لانتى مطلقا الا يوم سابع ولادتها التصديق بوزنه والالتداد واستحقاقه من فاسق برمسوا بها  
ومثلها الختني ويكره لهما الخلق بل بحث الاذرى الجزم بحرمته على زوجة أو أمة بغير اذن زوج أو سيد ويندب  
لها ان تم الرأس بالتقصير وان يكون بقدر أغلة قاله الماوردى الا الذوائب لان قطع بعضها يشبهها اه ج وقوله  
واستثناء الاسنوى لها غلطة فيه الاذرى الخ فلو منع السيد الامتنة أي من الخلق حرم وكذا لو لم يمنع ولم يأذن كما  
بحث أيضا قيل وهو متجه ان لزمنه فوات تمنع أو نقص قيمة والا فالاذن لها في النسل اذن في فعل ما يتوقف عليه  
التحل وان كان مفضولا ويرد بان الاذن المطلق ينزل على حالة تنفى النهي والخلق في حقها منى عنه يحرم على الحرمة  
المزوجة ان منعها الزوج وكان فيه فوات استمتاع أيضا فيم يظهر بل ينبغي الحرمة أيضا اذا لم يمنع وكان فيه فوات  
استمتاع اه مر وبحث أيضا انه يمتنع يمنع الوالد لها وفيه وقفة بل الوجه خلافه الا ان يقتضى نهيه مصلحتها اه سم  
عليه (قوله اذا العرب تبدأ بالاهم) أي والقرآن نزل على لغتهم وبدى فيه بالخلق اه ع ش (قوله قال في الرابعة)  
أي بعد قوله في الثالثة اللهم ارحم المحلقين اه ع ش على مر (قوله وروى أبو داود الخ) دليل لقوله والتقصير  
أفضل لغيره اه شيخنا (قوله انما على النساء التقصير) لم يقل انما عليهن التقصير لان محل الاضمار اذا كان الضمير  
ومرجعه في جملة واحدة كما صرح به بعضهم بخلاف ما هنا فان الضمير ومرجعه في جملتين اه ع ش (قوله في وقته)  
نعت للشعر والضمير للاحرام أي ازالة الشعر الكائن في وقت الاحرام وعبارة ج أي ازالة الشعر المشتمل عليه  
الاحرام بان وجد قبل دخول وقت التحلل انتهت وقوله بان وجد قبل دخول وقت التحلل خرج ما وجد بعد دخوله  
فلا أثر له قال في الروض ولا أثر لما ثبت بعد قال في شرحه أي بعد دخول وقت الحلق فلا يؤمر بحلقه لعدم اشتمال  
الاحرام عليه اه وعبارة العباب ولا يلزمه أي من لا شعر برأسه انتظار انباته بل لا يجب عليه حلق ما ثبت اذ لم يتناول  
الاحرام اه وقوله بل لا يجب الخ قد يفهم الاستحباب وهو متجه اذ لا ينقص عن لا شعر برأسه حيث يستحب امرار  
الموسى عليه وآله فرق بينهما ابعيد جدا فليتامل اه سم عليه (قوله وهي نسل الخ) عبارة أصله مع شرح مر والخلق  
نسل على المشهور في ثاب عليه اذهول ذلك افضل من التقصير والتفضيل انما يقع في العبادات دون المباحات وعلى  
هذا فهو ركن كما سيأتى وقيل واجب والثاني هو استحبابه محظور فلا يثاب عليه لانه محرم في الاحرام فلم يكن نسكا  
كليس الخيطة انتهت وينبى على الخلاف ما سيأتى آخر الفصل من انه ان قلنا ان نسل كان لها دخل في التحلل  
ويحصل التحلل الاول بفعل اثنين من ثلاثة وهي ري يوم النحر وطواف الركن وازالة الشعر وان قلنا ان نسل استحبابه  
محظور لم يكن لها دخل في التحلل ويحصل الواحد من اثنين وهما الري والطواف كذا كره المحلى هناك اه  
وعبارته هو اذا قلنا الخلق ليس بنسل حصل التحلل الاول الواحد من الري والطواف والتحلل الثاني بالآخر  
انتهت (قوله كما علم من الافضلية هنا) أي لان الافضلية لا تكون الا في العبادات لا في استحبابه المحظورات  
(قوله في ثاب عليه) أي على ما ذكر من الازالة وهذا تفريع على قوله وهي نسل اه شيخنا (قوله تنبيه يستثنى  
الخ) عبارة ج والحق أفضل غالبا يخرج بغالب المتمع فيسن له ان يعصر في العمرة ويحلق في الحج لانه الاكمل  
ومحله كافي الاملاء ان لم يسود رأسه أي لم يكن به شعر يرال والا فالخلق وكذا الوقوم الحج وآخر العمرة فان كان  
لا يسود رأسه عندها قصر في الحج ليحصل له ثواب ركن التقصير فيه والخلق فيها اذ لو عكس فانه الركن فيها من  
أصله وان كان يسود فيها حلق فيها لم يحلق بعض الرأس الواحد في أحدهما وباقي في الآخر لانه من القرع  
المكروه انتهت (قوله ثلاث شعرات) أي ان كان برأسه ثلاث فأكثروا عبارة شرح مر والذي يظهر انه لو كان  
برأسه شعرة أو شعرتان فقط كان الركن في حقه ازالة ذلك وقد صرح به بعضهم اه وأقهم كلامه انه لا يجزى

والتقصير) أفضل (لغيره)  
من أنثى ونخشي قال  
تعالى محلقين رؤوسكم  
ومقصرين اذ العرب تبدأ  
بالاهم والافضل وروى  
الشيخان خبر اللهم ارحم  
المحلقين فقالوا يا رسول الله  
والمقصرين فقال اللهم  
ارحم المحلقين قال في الرابعة  
والمقصرين وروى أبو داود  
بسناده حسن كافي المجموع  
ليس على النساء حلق انما  
على النساء التقصير وفي  
المجموع عن جماعة يكره  
للزوجة الخلق ومثلها الختني  
وذكر حكمه من زيادتي  
والمراد من الخلق والتقصير  
ازالة الشعر في وقته وهي  
نسل لا استحبابه محظور كما  
علم من الافضلية هنا ومن  
عدم كافي ما يأتى ويدل له  
المعنى لقوله بالرحمة في الخبر  
السابق في ثاب عليه  
\*(تنبيه)\* يستثنى من  
أفضلية الخلق ما لو اقر قبل  
الحج في وقت لو حلق فيه جاء  
يوم النحر ولم يسود رأسه من  
الشعر فالتقصير أفضل  
(وأقوله) أي كل من الخلق  
والتقصير (ثلاث شعرات)



أخذ شعرة على ثلاث مرات وهو كذلك فقد نقل في المجموع عن الأمام الشافعي رضي الله تعالى عنه والأصحاب أنه لا يجزئ أقل من ثلاث شعرات من شعر الرأس اه برماوى (قوله أيضا ثلاث شعرات) أى أو ثلاثة أجزاء من كل من ثلاث شعرات اه ابن حجر (قوله أى أزالها) بين به أنه يحتاج إلى هذا الأضمار لصحة اللفظ لأن الخلق فعل وليس هو الثلاث فالمراد الإزالة اه برماوى (قوله من شعر رأس) فلا يجزئ شعر غيره وإن وجبت فيه القدية أيضا لورود لفظ الخلق أو التصغير فيه واختصاص كل منهما عادة بشعر الرأس اه شرح م (قوله ولو مسترسلة الخ) عبارة تشرح م وشمل ذلك المسترسل عنه وما لو أخذها متفرقة كفى بالمجموع والمتناسل وإن اقتضى كلام الروضة خلافه حيث بناء على الأصح من عدم تكميل الدم بإزالتها المحرمة إذا يلزم من البناء الاتحاد في التصحيح نعم يزول بالتفريق الفضيلة والاحوط توألتها انتهت (قوله بمعنى الجمع) أى المقدركم كذا كره بعد وتسميته جمعاً نظراً للمعنى والأفهم اصطلاحاً اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحد بالثناء وعبارة تشرح م وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يحلقوا أو يقصروا وأطلقه يقتضى الاكتفاء بحصول أقل مسمى اسم الجنس الجمعي المقدركم في حلقين رؤسكم أى شعر رؤسكم اذهب لا تحلقوا أقل من ثلاث انتهت (قوله وسنلن لا شعر برأسه الخ) عبارة تشرح م ومن لا شعر برأسه لا شئ عليه نعم يستحب له امرار الخ انتهت فعلم منه أن عددهم أركان الحج فيما سياتى ستة مخصوص بمن برأسه شعر ما غيره فهي في حصة تامل (قوله أيضا وسنلن لا شعر برأسه) أى أو بعبارة بان خلق كذلك أو كان قد خلق واعتبر من ساعته كما مثله العمرانى اه شرح م وعبارة حج ويبحث الأسنوى أنه لو كان ببعض رأسه شعر من امرار موسى على الباقي أى سواء خلق ذلك البعض أم قصره على الأوجه التشبيه المذكور أى اذهب كما يكون في الكل يكون في البعض وليس فيه جمع بين أصل وبدل خلافاً لمن زعمه لاختلاف محالهما على أن هذا الأمر ليس بدلاً ولا لوجب في البعض حيث لا شعر بالكلية ولا يلزمه خلافاً لمن زعم أيضاً أنه لو اقتصر على التصغير أنه يمر موسى على بقية رأسه انتهت قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولو أخذ من لحية أو شاربه شيئاً كان أحب إلى لئلا يخلو عن أخذ الشعر وصرح القاضي أيضاً بأنه يندب للمصير ما ذكره قال ابن المنذر وصرح أنه صلى الله عليه وسلم لما خلق رأسه قص أطفاً أى فليس للمعاليق أيضاً وإنما وجب مسح الرأس في الوضوء عند فقد شعره لأن الغرض ثم تعلق بالرأس وهذا بشعره ويسن للمعاليق البداءة بشقه الأيمن فيستوعبه بالخلق ثم الأيسر وأن يستقبل المخلوق القبلة وأن يكبر بعد فراغه وأن يدفن شعره لاسم الحسن لئلا يؤخذ للوصل وأن يستوعب الخلق أو التصغير وأن يكون بعد كمال الرمي وغير المحرم مثله فيما ذكره غير التكبير والرمي وأن يبلغ بالخلق إلى العظمين من الأصداغ لأنهم ما منبت شعر الرأس وأن لا يشارط عليه وأن يأخذ شيئاً من ظفره عند فراغه وأن يقول بعد فراغه اللهم آتني بكل شعرة حسنة وأمعني بها سيئة وأرفع لي بها درجتها وغفر لي بها عيبي والمعلقين والمقصيرين وجميع المسلمين اه شرح م وقوله وأن لا يشارط عليه أى أن لا يشارط عليه المعاليق أجزمتها ولو عبارة حج كذا أطلقوه وينبغي حمله على أن مرادهم أنه يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه فإن رضي والازداع لأنه يسكت إلى فراغه لأن ذلك لا يجوز بما تولى منه نزاع إذا لم يرض الخلاق بما يعطيه اه عثم على م (قائده) \* مع أنه صلى الله عليه وسلم خلق رأسه المقدس وقسم شعره فأعطى نصفه النائم الشعرة والشعرتين وأعطى نصفه الباقي أيا طلمة الانصاري وإنما خصه بذلك لأنه ستر النبي صلى الله عليه وسلم برأسه يوم أحسن القبل وكان يتناول بصدرة ليقبضه ويقول نحري دون نحرك ونفسي دون نفسك والذي خلق رأسه صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية خراش بن أمية الخزاعي والذي خلق رأسه في حجة الوداع معمر بن عبد الله العدوي وصرح أنه دعى للمعلقين ثلاثاً وللمقصيرين مرة اه من دواش بعض نسخ م ويتفق استنبط امرار آله النص فيمن يستحب في حقها التصغير تشبهاً بالمقصيرين قاله الشيخ اه شوبري (قوله امرار موسى عليه) موسى بالتقوين

أى أزالها (من) شعر (رأس) ولو مسترسلة عنه أو متفرقة لوجوب القدية بإزالها المحرمة واكتفاء بمعنى الجمع المأخوذ من قوله تعالى حلقين رؤسكم أى شعرها وقولي من رأس من زيادتي (وسنلن لا شعر برأسه امرار موسى عليه) تشبهاً بالمعلقين (وبدخلك مكة ويعطى الركن) للتباعد رواه مسلم ويسمى طواف الركن يسمى طواف الأفاضة



وطواف الزياره وطواف (٤٦٨) الفرض وطواف الصدر بفتح الدال (قسي ان لم يكن سعي) بعد طواف القدوم كما مروى في بيان السعي ركن

وتعبرى بالفا أول من تعبره  
بلوا (فيعود الى سعي) لبيت  
بها (ومن ترتيب أعمال) يوم  
(نحر) ببيت من روى وذي  
وخلق أو تصير وطاق  
(كاذكر) ولا يجبر روى  
مسلم ان رجلا جاء الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال  
يا رسول الله اني خلعت قبل  
أن ارى فقال ارم ولا حرج  
وأنا آخر فقال اني أقضت  
الى البيت قبل ان أرى فقال  
ارم ولا حرج وروى الشيخان  
أنه صلى الله عليه وسلم  
ما سئل عن شيء يومئذ  
قدم ولا أخر الا قال أفعل  
ولا حرج (ويدخل وقتها  
لا الذبح) الهدى قربا  
(بنصف ليلة نحر) بقيد  
زده بقول (لمن وقف قبله)  
روى أبو داود بإسناد صحيح  
على شرط مسلم كافي المجموع  
أنه صلى الله عليه وسلم أرسل  
أم سلمة ليلة النحر فمرت قبل  
الفجر ثم أقامت برفيق ذلك  
الباقى منها (ويبقى وقت  
الرمي الاختياري الى آخر  
يوم) أي النحر وروى البخاري  
أن رجلا قال للنبي صلى الله  
عليه وسلم اني رمت بعد  
ما أمسيت قال لا حرج والنساء  
من بعد الزوال وخرج بزيادتي  
الاختياري وقت الجواز  
فيمتد الى آخر أيام التشريق  
كما علم مما سياتي وقد صرح  
الرافعي بان وقت الفضيلة  
باري يوم النحر ينتهي بالزوال

كفتي اذا كان من الحديد بخلاف العلم فانه بالالف ويمنع من الصرف اه شيخنا وفي المختار يقل أو سري رأسه  
حلقه والموسى ما يخلق به قال الفراعوه وتثقفوا قال الاموي هو مذ كراغير وقال أبو عبيد لم يسمع التذ كبر  
فيه الامن الاموي وموسى اسم قال أبو عمرو بن العلاء وهو مقول بدليل انصرفه في النكرة وفعل لا ينصرف على  
كل حال ولان مفعلا أكثر من فعلي لانه يبنى من كل أفعلت وقال الكسائي هو فعل والنسبة اليه موسى  
وموسى وأوساه امة ضعيفة في أساءاتهنى (قوله وطواف الزياره) أي لانهم يأتون من متى لزياره البيت  
ويرجعون حالا اه برماوى (قوله فيعود الى سعي) أي وجوبا فهو بالرفع اه شيخنا والظاهر انه يصح  
فيه النصب ويكون معطوفا على قوله ويخلق أو يقصر وهذا لا ينفى كونه في ذاته واجبا كالمطوف عليه  
وتكون السنية من حيث فورية العود الى سعي المأخوذ من الفاء وعبارة حج ثم يعود الى سعي بحيث يدرك  
أول وقت الظهر حيث يصلها بها الاتباع واما الشيخان فهى بها أفضل منها بالسجدة الحرام وان فاتت مضاعفته  
على الاصح لان في فضيلة الاتباع ما يزيد على المضاعفة ورواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة  
محمولة على ما في المجموع وفيه اشكال يستتبع في الحاشية على انه صلاها بها أول وقتها ثم تانيا ببنى اماما لصحبه كما صلى  
بهم في بطن نخل مرتين ورواية أبي داود والترمذي انه أخر طواف يوم النحر الى الليل محمولة على انه أخر  
طواف نسائه وذهب به من انتهت (قوله ولا يجب) ذكره وان كان معلوما بما قبله توطئة للاستدلال الذي  
ساقه فانه انما يتبع عدم الوجوب لا التنبؤ الذي هو مدعى المتن اه برماوى بالمعنى (قوله ويدخل وقتها الحج)  
ويسن تأخيرها الى بعد طلوع الشمس اه شرح مر (قوله بنصف ليلة نحر) أي حقيقة أو حكما كافي  
الغلط اه برماوى (قوله لمن وقف) أي يعرف ولا عبرة بالوقوف بمزدلفته وان كان ما ذكر يتأخر عن المعطة  
التي لها لانه لضرورة الزمن لانه شرط اه برماوى (قوله قبله) أي قبل النصف فلو فعل شيئا من هذه الامور  
قبل الوقوف ولو بعد نصف الليل وجبت اعادته بعد ولوفات الوقوف فانت وذلك قال الرافعي ينبغي ان يعد  
الترتيب هنا كما كفى الوضوء والصلاة بان يقدم الاحرام على غيره ثم الوقوف ثم الطواف وازالة الشعر ثم  
الطواف على السعي اه برماوى (قوله روى أبو داود بإسناد صحيح الحج) وجه الدلالة من الخبر انه صلى الله  
عليه وسلم علق الرمي بمقابل الفجر وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط لمفعول النصف ضابطا لانه أقرب الى الحقيقة  
مما قبله ولانه وقت لدفع من مزدلفة ولاذان الصبح فكان وقت الرمي كما بعد الفجر اه شرح مر (قوله  
فريمت قبل الفجر) أي بأمر منه صلى الله عليه وسلم اه ع ش على مر (قوله ينتهي بالزوال) وقدم ان  
أوله من بعد طلوع الشمس حيث قال مر والا فضل تأخيرها الى بعد طلوع الشمس وقال الشوبري وانظر  
ما قبله الى نصف الليل هل هو من وقت الفضيلة أو لا حرر اه (قوله ولا آخر وقت الحلق والطواف الحج)  
وحديث يبق محرم ما حتى يأتي به ولو آخر عمره فضلا عن السنة القابلة قال ابن الرفعة وهو محمول على من تحلل  
التحلل الاول اما غيره فليس له تأخيرها الى السنة القابلة لانه يصير محرما بالحج في غير أشهره وروى السبكي بان  
الوقوف بمعظم الحج وما بعده تبع له مع تمكنه منه كل وقت فكانه غير محرم بخلاف من فاته الوقوف فانه يجب  
عليه مصاراة الاحرام فان معظم حجه فأت من ثم لو أحصر بعد الوقوف لم يلزمه التحلل ا ه ل (قوله أيضا ولا آخر  
وقت الحلق والطواف المتبوع بالسعي) وحديث يبق من عليه ذلك محرم ما حتى يأتي بها كفى المجموع نعم الا فضل  
فصلها في يوم النحر ويكره تأخيرها عن يومه عن أيام التشريق أشد كراهته عن خروج من مكة أشد وهو  
مخرج في جواز تأخيرها عن أيام التشريق لا يقال بقاؤه على احرامه مشكل بقوله لم ليس لصاحب القواف  
مصاراة الاحرام الى قابل اذا استدامة الاحرام كابتداءه او ابتداءه غير جائز لا نقول هو غير مستفيد في تلك ببقائه  
على احرامه شيئا سوى محض تعذيب نفسه لخروج وقت الوقوف لحرم بقاؤه على احرامه وأمر بالتحلل وأما هنا  
فوقت ما أخره بلى فلا يحرم بقاؤه على احرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو بمثابة من أحرم بالصلاة في وقتها ثم سدها

فيكون له ثلثة أو فوات وقت فضيلة وقت اختيار وقت جواز (ولا آخر وقت الحلق) أو التخصير (والطواف) المتبوع بالسعي بالترجمة



بالقراءة الى خروج وقتها فان كان طواف الوداع وخرج وقع عن طواف الغرض وان لم يطوف لوداع ولا غيره لم يستج النساء وان طال الزمان لبقائه محرما اه شرح مر وقوله لبقائه محرما وهل اذا تعذر عودته الى مكة التحلل كالمحصر أولا لتقصيره بترك الطواف مع تمكنه منه فيه نظر ولا يبعد الاول قياسا على ما عرف في الحائض وان كانت معذورة وتقصيره بترك الطواف مع القدرة لا يمنع لقيام العذر به الا ان يكن كسر رجله عدا فجز عن القيام حيث يصلي جالسا ولا قضاء عليه لو شقي بعد ذلك اه ع ش عليه (قوله لان الاصل عدم التوقيت) أي الاصل فيما أمر الله الشارع أن يكون غير موقت فما كان موقتا فهو على خلاف الاصل أي الكثير اه شيخنا والمراد من كونه غير موقت أي بوقت محدود الطرفين والا فلهذا يدخل وقتها بنصف ليلة التحرك لكن لا آخر له تأمل (قوله وحل باثنين الح) وأما الذبح فانه وان كان من أعمال يوم التحرك كاللثة المذكورة لكن لا يدخله في التحلل وانما هو سنة اه عبدة اه سم (قوله أيضا وحل باثنين الح) أي ان كان برأسه شعرا لم يكن بها شعرا فالتحلل الاول يحصل بواحد من اثنين الرمي والطواف اه ج (قوله من لبس وحلق الح) بيان للغير وتكمل عبارته الى هكذا وحل الحلق بالخلق وهذا نظير ما سبق له في باب الحيض من قوله واذا انقطع لم يحل قبل طهر غير صوم وطلاق وطهر وقد أشلر مر الى اصلاح العبارة بقوله وحل به اللبس والخلق ان لم يفعل اه أي لم يفعل الحلق يعني ان حل الحلق وجواز مترتب على غيره من الثلاثة يعني اذا فعل الرمي والطواف حلت له الظروف ان حتى الحلق وأما لو فعل الرمي والخلق أو الطواف والخلق فلا يقال حله ما يشمل الحلق بل يقال حل له ما عدا الحلق اذا شئ لا يحل بنفسه ثم رأيت في الشوري ما نصه قوله وطق أو تقصير أي في باقي البدن غير الرأس والافخهها وتقصيرها لا يتوقف حله على تحلل أول لانه يحل بانتصاف الليل اه (قوله الا النساء) أي أمرهن عقدا ونكحا اه سم على ج (قوله لا ينكح المحرم) بفتح الباء وكسر الكاف أي لا يتزوج فيشمل الذكرواالنثى وقوله ولا ينكح بضم الباء وكسر الكاف أي لا يتزوج غيره اه حل (قوله أعمن من قوله وحل به الح) الضمير في كلام الاصل راجع للتحلل الاول وعبارته واذا قلنا الحلق نسك ففعل اثنين من الرمي لجرة العقبة والحلق والطواف حصل التحلل الاول وحل به اللبس الح انتهت وأما لو قلنا انه استباحة فخطور فيحصل التحلل الاول بواحد من اثنين الرمي والطواف اه محلى أي ولا يدخل للحلق على هذا في التحلل (قوله وحل بالثالث الباقي) وجهه تذكير عليه الاتيان بما بقي من أعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع انه غير محرم كما يخرج المصل من صلاته بالتسليم الاولى وطلب منه الثانية وان كان المطلوب هنا واجبا ثم مندوبا ويسن تأخير الوطء عن باقي أيام التشريق ليزول عنه أثر الاحرام ولا يعارضه خبر أيام منى أيام أكل وشرب وبغال أي جماع لجواز ذلك فيها وانما استحب الجماع ترك الجماع لما ذكر اه شرح مر (قوله ومن فاته الرمي الح) عبارة شرح مر ومن فاته رمي يوم النحر بان آخره عن أيام التشريق ولزم منه توقف التحلل على البدل ولو صوم والقيام مقامه ويفارق المحصر العادم للهدى حيث لم يتوقف تحله على بدله وهو الصوم بأن المحصر ليس له الا التحلل واحد فلو توقف تحله على البدل اشق عليه المقام على سائر محرمات الحج الى الاتيان بالبدل والذي يفوته الرمي يمكنه الشروع في التحلل الاول فاذا أتى به حل له ما عدا النكاح ومقدماته وتحسينه فلا مشقة عليه في الاقامة على احرامه حتى يأتي بالبدل انتهت (قوله هذا) أي قول المتن وحل باثنين الح أي جعله التحلل قسمين أولا وثانيا في الحج أما العمرة فليس لها التحلل واحد تأمل (قوله والحكمة في ذلك الح) وتظهر ذلك الحيض والجنابة لما طال زمن الحيض جعل لارتفاع مخطوراته محلان انتطاع الدم والاعتسال والجنابة لما قصر زمنها جعل لارتفاع مخطوراتها محل واحد اه شرح مر

ان لم يفعل لان الاصل عدم التوقيت (وسياق وقت الذبح) الهدى تقر ما وغيره في باب ما حرم بالاحرام (وحل باثنين من رمي) يوم (نحر وحلق) أو تقصير (وطواف) متبوع بسى ان لم يفعل من محرمات الاحرام (غير نكاح ووطء ومقدماته) من ليس وحلق أو تقصير وقلم وصيد وطيب ودهن وستر رأس الذكرواوجه غيره كما سياق بخلاف الثلاثة لم يجر اذ ارميت الجسرة فقد حصل لكم كل شئ الا النساء وروى اذ ارميت وحلقتم ونظير الصحيحين لا ينكح المحرم ولا ينكح فتعبري بذلك أعمن من قوله وحل به اللبس والخلق والقلم وكذا الصيد (و) حل (بالثالث الباقي) من المحرمات وهو الثلاثة المذكورة ومن فاته الرمي ولزمه بدله من دم أو صوم توقف التحلل على الاتيان بدله هذا في تحلل الحج وأما العمرة فلهما تحلل واحد والحكمة في ذلك ان الحج يطول زمنه وتكثر أفعاله بخلاف العمرة فابح بعض محرماته في وقت وبعضها في آخر

(فصل) في البيت يعني ليالي أيام التشريق الثلاثة وهي التي عقب يوم العيد

بالقراءة الى خروج وقتها فان كان طواف الوداع وخرج وقع عن طواف الغرض وان لم يطوف لوداع ولا غيره لم يستج النساء وان طال الزمان لبقائه محرما اه شرح مر وقوله لبقائه محرما وهل اذا تعذر عودته الى مكة التحلل كالمحصر أولا لتقصيره بترك الطواف مع تمكنه منه فيه نظر ولا يبعد الاول قياسا على ما عرف في الحائض وان كانت معذورة وتقصيره بترك الطواف مع القدرة لا يمنع لقيام العذر به الا ان يكن كسر رجله عدا فجز عن القيام حيث يصلي جالسا ولا قضاء عليه لو شقي بعد ذلك اه ع ش عليه (قوله لان الاصل عدم التوقيت) أي الاصل فيما أمر الله الشارع أن يكون غير موقت فما كان موقتا فهو على خلاف الاصل أي الكثير اه شيخنا والمراد من كونه غير موقت أي بوقت محدود الطرفين والا فلهذا يدخل وقتها بنصف ليلة التحرك لكن لا آخر له تأمل (قوله وحل باثنين الح) وأما الذبح فانه وان كان من أعمال يوم التحرك كاللثة المذكورة لكن لا يدخله في التحلل وانما هو سنة اه عبدة اه سم (قوله أيضا وحل باثنين الح) أي ان كان برأسه شعرا لم يكن بها شعرا فالتحلل الاول يحصل بواحد من اثنين الرمي والطواف اه ج (قوله من لبس وحلق الح) بيان للغير وتكمل عبارته الى هكذا وحل الحلق بالخلق وهذا نظير ما سبق له في باب الحيض من قوله واذا انقطع لم يحل قبل طهر غير صوم وطلاق وطهر وقد أشلر مر الى اصلاح العبارة بقوله وحل به اللبس والخلق ان لم يفعل اه أي لم يفعل الحلق يعني ان حل الحلق وجواز مترتب على غيره من الثلاثة يعني اذا فعل الرمي والطواف حلت له الظروف ان حتى الحلق وأما لو فعل الرمي والخلق أو الطواف والخلق فلا يقال حله ما يشمل الحلق بل يقال حل له ما عدا الحلق اذا شئ لا يحل بنفسه ثم رأيت في الشوري ما نصه قوله وطق أو تقصير أي في باقي البدن غير الرأس والافخهها وتقصيرها لا يتوقف حله على تحلل أول لانه يحل بانتصاف الليل اه (قوله الا النساء) أي أمرهن عقدا ونكحا اه سم على ج (قوله لا ينكح المحرم) بفتح الباء وكسر الكاف أي لا يتزوج فيشمل الذكرواالنثى وقوله ولا ينكح بضم الباء وكسر الكاف أي لا يتزوج غيره اه حل (قوله أعمن من قوله وحل به الح) الضمير في كلام الاصل راجع للتحلل الاول وعبارته واذا قلنا الحلق نسك ففعل اثنين من الرمي لجرة العقبة والحلق والطواف حصل التحلل الاول وحل به اللبس الح انتهت وأما لو قلنا انه استباحة فخطور فيحصل التحلل الاول بواحد من اثنين الرمي والطواف اه محلى أي ولا يدخل للحلق على هذا في التحلل (قوله وحل بالثالث الباقي) وجهه تذكير عليه الاتيان بما بقي من أعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع انه غير محرم كما يخرج المصل من صلاته بالتسليم الاولى وطلب منه الثانية وان كان المطلوب هنا واجبا ثم مندوبا ويسن تأخير الوطء عن باقي أيام التشريق ليزول عنه أثر الاحرام ولا يعارضه خبر أيام منى أيام أكل وشرب وبغال أي جماع لجواز ذلك فيها وانما استحب الجماع ترك الجماع لما ذكر اه شرح مر (قوله ومن فاته الرمي الح) عبارة شرح مر ومن فاته رمي يوم النحر بان آخره عن أيام التشريق ولزم منه توقف التحلل على البدل ولو صوم والقيام مقامه ويفارق المحصر العادم للهدى حيث لم يتوقف تحله على بدله وهو الصوم بأن المحصر ليس له الا التحلل واحد فلو توقف تحله على البدل اشق عليه المقام على سائر محرمات الحج الى الاتيان بالبدل والذي يفوته الرمي يمكنه الشروع في التحلل الاول فاذا أتى به حل له ما عدا النكاح ومقدماته وتحسينه فلا مشقة عليه في الاقامة على احرامه حتى يأتي بالبدل انتهت (قوله هذا) أي قول المتن وحل باثنين الح أي جعله التحلل قسمين أولا وثانيا في الحج أما العمرة فليس لها التحلل واحد تأمل (قوله والحكمة في ذلك الح) وتظهر ذلك الحيض والجنابة لما طال زمن الحيض جعل لارتفاع مخطوراته محلان انتطاع الدم والاعتسال والجنابة لما قصر زمنها جعل لارتفاع مخطوراتها محل واحد اه شرح مر

(فصل في البيت يعني) (قوله أيام التشريق الثلاث الح) سميت بذلك لاشراقها بنور الشمس ولياليها بنور القمر وحكمة التسمية لا يلزم اطرافها اه ج أولان الناس يشرقون فيها الحوم الهدايلوا الضحايا أي



ينشرون في الشمس ويقددونها اه ايضاح وهذه الايام الثلاثة هي المعدادات في قوله تعالى واذا كروا الله  
 في ايام معدودات واما المعلومات المذكورة في سورة الحج في قوله ويذكروا اسم الله في ايام معلومات فهي  
 العشر الاول من ذي الحجة اه شرح مر فيوم النحر منها وهو آخرها وقد اختلف العلماء في يوم الحج الاكبر  
 والصحيح انه هو أي يوم النحر لان معظم أعمال التمسك يقع فيه وقيل هو يوم عرفة والصواب الاول وانما قيل  
 الحج الاكبر من أجل قول الناس في العدة هي الحج الاصغر اه ايضاح (قوله وفيما يذكركم) أي من  
 قوله وري كل يوم بعد زوال الى آخر الفصل وعجاجة حج في المبيت بمعنى وسقوطه وردها وشروط الري  
 وقابض ذلك انتهت (قوله يجب مبيت الحج) أي على الاصح وكذا قوله معظم ليل وعجاجة الايضاح وهل المبيت  
 واجب أم سنة فيه قولان للشافعي أظهرهما انه واجب والثاني انه سنة قلن تر كه جبره بدم فان قلنا المبيت  
 واجب كان الدم واجبا وان قلنا سنة كان مستوفى قدر الواجب من هذا المبيت قولان أصحهما معظم الليل  
 والثاني المعتبر ان يكون حاضرا به عند طلوع الفجر انتهت (قوله ليل ايام التشرية) في تقدير الايام إشارة  
 الى ان الليالي لا تسمى ليالي التشرية الا توسعا وهو المناسب لما في الايضاح من ان وجه تسميتها بذلك تقدير العمل  
 فيها بالشرقة أي الشمس اذ ذلك خاص بالنهار كما لا يخفى اه شيخنا (قوله معظم ليل) هذا يتحقق بما زاد  
 على النصف ولو لم يظف ويحتمل ان المراد ما يسمى معظمه فافلا يكفي ذلك اه ع ش والاول هو المعتمد اه  
 شيخنا (قوله أيضا معظم ليل) بدل بعض من كل اه شيخنا (قوله لا يبيت بمكان) أي وأطلق املوا قال لا يبيت  
 الليلة فاما يبيت بجميعها لا يبيتها كما قرر شيخنا في فليراجع اه شوري (قوله لما تقدم) أي من قوله  
 اذا الامر بالمبيت لم يرد هنا بل لانهم لا يصلونها حتى يحض غروب الليل الحج أي وقد ورد الامر بلفظ المبيت هنا  
 فالفارق الامر بلفظه هنا وعدمه هناك تأمل (قوله والتصرح بمبيت الليلة الثالثة الحج) فيه نظر لان مبيت  
 الليلة الثالثة مصرح به في الاصل حيث قال ان لم ينفر حتى غربت الشمس وجب مبيتها أي الثالثة ومن ثم  
 أسقط هذا في بعض النسخ وقوله وبالوجوب أي في عموم ليالي التشرية لان الاصل مصرح بالوجوب  
 في الثالثة اه حل (قوله وري كل يوم) الاحسن ان يقرأ رى بالتووين ليكون فيه الاخبار بأصل  
 الري ووقته واما على الاضافة فيفيد الاخبار بوقته ويشعر بان الري سبق له علم وانما الكلام في وقت مع انه  
 ليس كذلك اه شيخنا (قوله بعد زوال الحج) عبارة أصله مع شرح مر ويدخل رى كل يوم من ايام  
 التشرية بزوال الشمس من ذلك اليوم للاتباع ويسن كافي المجموع تشديده على صلاة الظهر ان لم يضق الوقت  
 والاقدم الصلوات يمكن مسافرا فيؤخرها بنية الجمع ويخرج أي وقته الاختياري بغروبها من كل يوم اما وقت  
 الجواز فيبقى الى غروب آخر ايام التشرية انتهت (قوله الى الجمرات) حقيقة الجمرات تجمع الحصى المقدر بثلاثة  
 أذرع من كل جانب الاجرة العقبية فانه ليس لها الجانب واحده هو أسفل الوادي فرى كثير من أعلاها  
 باطل اه أجهوري على التحرير ومثله حج ويتوخى من المختار والمصباح ان جمرات بشتين جمع  
 جرة ياسكان المسمى وان الجمرات التي هي المفرد تطلق على كل من الحصة ومكان الري وتجمع أيضا على جمل (قوله  
 وان كن الراى فيها) عبارة أصله ولا يشترط كون الراى خارجا عن الجمرات فلو وقف في بعضها وري الى الجانب  
 الآخر منها صح لما مر من حصول اسم الري بانتهت (قوله مسجد الحيف) نسبة الى محله لان الحيف اسم  
 لمكان ارتفع عن السيل وانحط عن غلظ الجبل وقيل غير ذلك اه برماوى (قوله وهي الكبرى) وتقدم ان  
 جرة العقبية تسمى الكبرى لفظا الكبرى مشترك بين التي تلى مسجد الحيف وجرة العقبية اه ع ش على مر  
 (قوله فان نفر) أي سار بعد التحميل فصح قوله ولو انفصل من متى بعد الغروب اه حل وعجاجة شرح مر  
 ولو غربت الشمس وهو في شغل الارحال فله النفر لان في تكليفه حل الرجل والمتاع مشقة عليه كذا خرم به ابن  
 المقرئ تبعا لاصل الروضة فانه في المجموع عن الراى وهو غلط كما قال الأذرى وغيره سيبسقوط شيء من نسخ

وفيما يذكركم (يجب  
 مبيت بمعنى ليالي ايام  
 التشرية) للاتباع المعلوم  
 من الاخبار الصحيحة مع خبر  
 نحذوا عني مناسككم  
 (معظم ليل) كل وحلف  
 لا يبيت بمكان لا يبيت الا  
 بمبيت معظم الليل وانما  
 اكتفى بلفظه من نصفه  
 الثاني: زلفة كل لما تقدم  
 ثم والتصرح بمبيت الليلة  
 الثالثة وبالوجوب مع قول  
 معظم ليل من زيادتي  
 (و) يجب (ري كل يوم) من  
 ايام التشرية (بعد زوال  
 الى الجمرات الثلاث) وان  
 كان الراى فيها الاول منها تلى  
 مسجد الحيف وهي الكبرى  
 والثانية الوسطى والثالثة  
 جرة العقبية وليست من منى  
 بل منى تسمى البها (فان  
 نفر) ولو انفصل من منى بعد  
 الغروب أو عاد لشغل



العزير والمصح فيه وفي الشرح الصغير ومناسك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فإنه النفر انتهت بعبارة حج وإذا نفر أي تحرك للذهاب اذ حقيقة النفر الانزعاج فيشمل من أخذ في شغل الارتحال ووافق الاصح في أصل الروضة ان غروبهم او هو في شغل الارتحال لا يلزمه المبيت وان اعترضه كثيرون انتهت (قوله أيضا فان نفر في الثاني الحج) يقال في مضارعه ينفر بكسر الفاء وضمة هاء من شرح مر وفي المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر نفازا وتنفر بالضم نفورا ونفر الحاج من منى من باب ضرب اه وبه يعلم ما في كلام الشارح كج الا ان يقال ماذا كراه طريقة أخرى فليراجع اه ع ش عليه (قوله أيضا فان نفر في الثاني الحج) اما لو نفر في الثالث قبل رميه كأن نفر نحوه النهار فلا يجوز وتلزمه القدية بترك رميه والحيلة في الجواز وسقوط القدية ان يخرج في اليوم الثاني بعد رميه وقبل الغروب من منى ثم يرجع اليها فاذا فعل ذلك كان منبر عابيت الليلة الثالثة المتبرع به لا يلزم رمي يومها فيجوز له النفر في يومها قبل الرمي ولا قدية عليه اه من شرح مر والرشيدي عليه (قوله أيضا فان نفر في الثاني الحج) عبارة أصله واذا رمى اليوم الثاني فأراد النفر قبل غروب الشمس جاز قال حج يؤخذ من قوله أراد انه لا بد من نية النفر مقارنة له والام يعتد بخروجه فيلزمه العود لان الاصل وجوب مبيت وروى الكل ما لم يتجمل ثم رأيت الزركشي قال لا بد من نية النفر اه وبوجه بما ذكرته اه حج ثم قال أي حج في محل آخر ما يحصله ان شرط جواز النفر ان لا يعزم على العود فان عزم عليه عند النفر لم يجز النفر ويلزمه العود ولا تنفعه نية النفر لانه مع نية العود لا يسمى نفرا اه (قوله أو عاد لشغل) عبارة شرح مر ولو نفر قبل الغروب ثم عاد الى منى لحاجة كزيارة فقربت الشمس أو غربت فعاد كما فهم بالاولى فله النفر ويسقط عنه المبيت والرمي بل لو بات هذا متبرع على خط عنه الرمي وان بقي الزوال لحصول الرخصة بالرمي ولو عاد للمبيت والرمي فوجهان أحدهما يلزمه لا باجتماع عوده لذلك بمنزلة من لم يخرج من منى والثاني لا يلزمه لانه لا يجعله كالمستديم للفرار ونجعل عوده كعدمه فلا يجب عليه الرمي ولا المبيت انتهت وهذا الثاني هو المعتمد اه ع ش على مر ومن هذا يعلم ان قول الشارح لشغل ليس بشيد اه شيخنا (قوله بعد رميه) فان نفيه قبل رميه لم يجز وبه صرح العمراني عن الشريف العثماني قال لان هذا النفر غير جائز قال المحب الطبري وهو صحيح متجه واستظهره الزركشي وقوله وبات الليلتين قبله جملة حاله فان ترك مبيتها بلا عذر لم يجز النفر في الثاني ولا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها اه من شرح مر وعبارة حج اما اذا لم يبيتها ولا عذره أو نفر قبل الزوال أو بعد موافق الرمي فلا يجوز له النفر ولا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها على المعتمد نعم نفقه في غير الاولى العود قبل الغروب فيرمي وينفر حيث يشاء ويبحث الاسنوي طرما ذكر في الاولى في الرمي من تركه لا لعذر امتنع عليه النفر أو لعذر يمكن معه تداركه ولو بالنائب فكذلك أو لا يمكن جاز انتهت وقوله اما اذا لم يبيتها الحج صادق بما اذا بات احداهما قاطا وهو ظاهر ثم رأيت السيد صرح به فقال يجب عبارة مساقها عن المصنف قلت وهو مقتضى لامتناع التجسس فيمن لا عذره اذا ترك مبيت الليلتين أو احداهما لانه حينئذ لم يبيت المعظم وهو الليلتان اه سم عليه (قوله أو ترك مبيتها لعذر) أي بخلاف ما اذا كان الترك لغیر عذره فانه يجب عليه مبيت الليلة الثالثة قاله في شرح المذهب قال الاسنوي ويصح أيضا ان يكون ترك الرمي في الماضي كترك المبيت ثم قال نعم اذا كان المتعدى بتركه أحدهما فهل يجب عليه مبيت الثالثة ورميها أم يجب نظير ما تعدى به فقط أم يفصل فيقال ان كان الاختلال بترك المبيت يلزمه الرمي لان المبيت انما واجب لاجل الرمي فيكون تابعا والتابع لا يوجب المتبوع وان حصل الاختلال بترك الرمي وجب المبيت في كل ذلك نظر اه أقول لو كان ان تمنع أولا لحاق ترك الرمي بترك المبيت من حيث ان المبيت واجب ووقت الرمي فيملاء في اختياره في تدارك ذلك اليوم الثاني قبل الغروب ساعة النفر بخلاف ترك المبيت في الماضي لا سبيل الى تداركه اه عمرة اه سم (قوله فن تجمل في يومين) أي في ثاني أيام التشريق بعد رميه اه جلالين ويشير بهذا

(في) اليوم (الثاني بعد  
رميه) وبات الليلتين قبله  
أو ترك مبيتها لعذر (جاز  
وسقط مبيت) الليلة  
(الثالثة ورمي يومها) قال  
تعالى فن تجمل في يومين  
فلاثم عليه



الى ان الكلام على حذف المضاف دفعلنا بوجهه ظاهر النظم من ان النفر واقع في كل من اليومين وليس مراداه وقد صرح الالية بنقي الحرج رداعلى الجاهلية فانهم كانوا قنن ثثة تعتقدان في التأخير انما وفقة أخرى تعتقدان في التقديم انما اه شرح المشكاكوفيه أيضا ولعل وجه نقي الائم عن تأخر تطيب قلب من تجمل حيث سوى بينه وبين من تأخر في نقي الائم فدل على تساويهما في موافقة فعل كل منهما السنة اه شوري على التحرير اه مر (قوله ويخطب الامام معنى الحج) حاصل ما قرره المصنف ان خطب الحج اربع الاول يوم السابع من ذي الحجة وتقدمت في قوله سن للامام ان يخطب بمكة سابع ذي الحجة والثانية يوم التاسع بمكة ابراهيم وتقدمت في قوله ثم يذهب بهم الى مسجد ابراهيم فيخطب خطبتين والثالثة يوم التشرع في الرابعة في ثلثي أيام التشرع بنى وكلاهما فرادى وبعد صلاة الظهر الا التي يوم التاسع فانها ثنتان وقبل الصلاة اه زى (قوله ويودعهم) أى يعلمهم طواف الوداع اه شيخنا لكن عبارة شرح مر يعلمهم فيها جواز التفرقة وقيل بعدم من طواف الوداع وغيره ويودعهم ويأمرهم بحتم الحج بطاعة الله تعالى اه فتدفع فيها بين تعليمهم طواف الوداع وبين توديعهم فليست مراد معنى التوديع (قوله وشروط الرمي الحج) الا وجه ان الرمي كالطواف فيقبل الصرف وان السعي كالوقوف فلا يقبل الصرف كذا في شرح مر وقرره في درسه ونزع به شيخنا الزياى في عدم قبول السعي للصرف بقرره عن الشيخ حج انه يقبل كالطواف ولم يستثن الا الوقوف فقط اه شوري وحاصل الشروط ستة الاول منها يختص برى أيام التشرع والخمسة بعده تجري فيه وفي يوم التحرر كسب كره الشارح اه وبقي سابع وهو فقد انصرف وعبارة شرح مر وصرف الرمي بالنية لغير الحج كأنه رى الى شخص أو دابة في الجرة كصرف الطواف بها الى غيره وان بحث في المهمات الحاق الرمي بالوقوف لانه مما يتقرب به وحده كرمى العدو فاشبه الطواف بخلاف الوقوف واما السعي فالظاهر كما آراه الشيخ اخذ من ذلك انه كالوقوف انتهت في سم على حج مانعه واعلم ان من عليه طواف دخل وقته اذا طاف ناولا بطواف آخر عن نفسه أو عن غيره موقع عن نفسه الا ان يطوف حاملا محرما وينوبه عن ذلك المحمول فيقع لذلك المحمول أو ناولا بغير الطواف كالحوق غير م انصرف عن الطواف والحاصل انه اذا صرف الطواف الى طواف آخره أو لغيره لم ينصرف الا في مسئلة المحمول فيصرف له أو الى غير طواف انصرف فالرمي كالطواف في هذا التفصيل فان صرفه الى رى آخر لم ينصرف كأن قصده مستتبه أو الى غير الرمي لكن قصد اصله الدابة في الرمي انصرف ولا يظهر في الرمي نظير المحمول في الطواف ليلتأق استثناءه من الشق الاول فليتأمل اه (قوله ترتيب الجمرات) جمع جرة سمى بذلك لرمي الجران أى الحصيات فيها ومسافة بعد الاولى عن مسجد الخيف ألف ذراع وماتنا ذراع وأربعون خسون ذراعا وعن الوسطى مائتا ذراع وخمسة وسبعون ذراعا بين الوسطى وجرة العقبة مائتا ذراع وثمانية أذرع وبين هذم باب السلام أحد عشر ألف ذراع وماتنا ذراع وأحد وأربعون ذراعا كل ذلك بذراع اليد اه نوماوى (قوله بأن رى أولا الحج) أى فلا يعتد برى الثانية قبل تمام الاولى ولا الثالثة قبل تمام الاولين ولو ترك حصاة وشق في محلها من الثلاث جعلها من الاولى احتياطا ليرى بها الهوى بعد رى الجرتين الاخيرتين اذا الموالاة بين الرمي في الجرات غير واجبة وانما سن فقط كفى الطواف ولو ترك حصاتين ولم يعلم محلها جعل واحدة من يوم النحر وواحدة من ثلثه وهو يوم النحر الاول من أى جرة كانت أخذ بالاسوأ وحصل رى يوم النحر وأخذ أيام التشرع اه شرح مر (قوله من المرات) أى مرات الرمي أى لامن الحصيات فلا يشترط كونه سبعا كما سبذ كره قوله ولو رى حصاة واحدة الحج وقوله فلا رى سببع حصيات الحج بمنزلة قوله من المرات اه (قوله أو حصاتين كذلك) أى مرة واحدة أى ذقت واحدة وقوله لم يحسب الا واحدة أى وان ترتيبا لخصاتين في الوقوع اما لو رماهما مترتين فيحسب له ثنتان سواء وقفتهما أو مرتتين كرمى أو الثانية قبل الاولى اه من شرح مر

ويخطب الامام بنى بعد صلاة الظهر يوم النحر تحطبة يعلمهم فيها رى أيام التشرع وحكم الميت وغيرهما وثاني أيام التشرع بعد صلاة الظهر خطبة يعلمهم فيها جواز النفر فيه وغير ذلك ويودعهم (وشروط الرمي) أى لعمته (ترتيب) الجمرات بأن رى أولا الى الجرة التي تلى مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم الى جرة العقبة للاتباع رواه البخارى (وكونه سبعا) من المرات لذلك فلا رى سببع حصيات مرة واحدة أو حصاتين كذلك احداهما يمينه والاخرى يساره لم يحسب الا واحدة ولو رى حصاة واحدة سبعا كفى



(قوله ولا يكتفى بوضع الحصة في المرمى) عبارة أصله مع شرح هر و شرط ان يسمى رميا فلا يكتفى بالوضع في المرمى لان المأمور به الرمي فلا بد من صدق الاسم عليه ويفارق ما مر في الموضوع من الاكتفاء بوضع اليد ببلولة على الرأس بأن مبني على التجبد وبأن الواضع هنا لم يأت بشئ من أجزاء الرمي بخلاف ما هنا فكيفما انتهت بعبارة ج ويفرق بينه وبين أجزاء وضع اليد على الرأس مع انه يسمى رميا بأن القصد ثم وصول البلل وهو حاصل بذلك وهنا يجاهد الشيطان بالإشارة إليه بالرمي على الذي يجاهد به العدو وكما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كما أخرجه سعيد بن منصور لما سئل عن الجمار التي يرمي بها بكبرون وملة أيكم إبراهيم تبعون ووجه الشيطان ترمون انتهت (قوله ويبد) فلا يجوز تحريك يده قدم القوس ثم الرجل ثم الفم والا استتاب اهـ ج اهـ شورى (قوله فلا يكتفى الرمي بغيرها كقوس ورجل ومقلع الخ) هذا كله اذا كان قادرا على اليد اما اذا كان عاجزا عنها فإنه يجوز ولو مع القدرة على الاستتابة كما ذكره ج اهـ ع ش (قوله فيجزى بأنواعه) منه الكذان فتخرج ثم معجزة مشددة بخلافه من قوله لا تمسك بالزركشي عن الجوهرى اهـ شورى (قوله ولو مما يتخذ منه الفصوص) وهذا بالنسبة للأجزاء اما بالنسبة للجواز فان ترتب على الرمي بالياتوت ونحوه كسر او اضعافا لحدود وان أجزاء اهـ رملى اهـ زيادى ولا يقال هذا الغرض صحيح فلا يحرم لانا نقول هذا له عنه مندوحة لانه لما كان غيره يقوم مقامه كان عدوله اليه حراما من حيث اضعاف المال أو كسره ويؤخذ منه انه اذا تعين طريقا لا يحرم ولم أر من صرح به ويشكل عليه ما قالوه من انه يكره فرش القبر بماء الورد ولا يحرم لانه لغرض شرعى ولم يفرقوا بين التعين وعدمه وأجيب عن عدم التحريم وان كان في بعض اضعافا لانه خلفنا شئ آخر هو اكرام الميت وحصول الراحة العلية للعاشرين وحضور الملائكة بسبب الذنوب ثم قيل لا يكره القليل منه اهـ ع ش (قوله وجص) أى بعد الطبع لانه لا يسمى حيث شجر ابل نورة اما قبله فيجزى اهـ شرح هر (قوله وجوه من طبع) أشار به دون تعبير الخلى بين طبع الى انه لا بد من انطباعه بالفعل لانه لا يخرج عن التجربة الا بذلك بخلاف الشمس لوجود الالهة ثم مطلقا تأمل اهـ شورى وعبارة البرماوى قوله من طبع أى بالفعل والا كفى لان فيه الجرح كالماء منه به لم يحترق خاتم فضة فيه فص من حجر كاتوت مثلا خلافا لبعضهم انتهت (قوله وقصد المرمى) أى ان لا يقصد غير الرمي فيه وهو مجتمع الحصة المقدر بثلاثة أذرع حول الشخص المشهور من سائر جهاته الا في جرة العقبة لان لها وجهها واحد اقل وقصد الشخص ورمى لم يكف وان وقع في المرمى وان قصد المرمى ورمى الى الشخص فوقه بعد اصابته في المرمى كفى وبهذا يجمع بين التناقض في كلامهم ولو اصاب الحصة شئاً كمحل فعدت الى المرمى فان كان هو دها بجركة ما اصابته لم يكف والا كفى كما لو رده الرمح وقد خرج الى المرمى من الارض لامن نحو ظهر بغير احتمالها بجركته فان تحقق عدم الحركة كفى اهـ برماوى (قوله أيضا قصد المرمى) أى وان لم ينو التمسك اهـ ج (قوله فلورى الى غيره الخ) قضية كلامهم انه لورى الى العلم المنسوب في الجرة أو الحائط التي يجمره العقبة كما يفعله كثير من الناس فأصابه ثم وقع في المرمى لا يجزى قال المحب الطبري وهو الاظهر عندي ويحتمل انه يجزى لانه حصل فيه بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه اهـ والثاني من احتماليه أقرب كما قاله الزركشي وهو المتمدون ان نظريه بعضهم مدعى انه يلزم على تعليل الأجزاء فيه كما ذكرناه لورى الى غير المرمى فوقه فيجزى وقد صرحوا بخلافه فلا وجه عدم الأجزاء قال المحب الطبري ولم يذكر وافي المرمى حدها لوما غير ان كل جرة عليها لم فينبغي ان يرى تحتها على الارض ولا يبعد عنه احتياطاً وقد قال الشافعي الجرة مجتمع الحصى لاملال من الحصى فمن اصاب مجتمعه أجزاء ومن اصاب حائله لم يجزه وما حده به بعض المتأخرين من ان موضع الرمي ثلاثة أذرع من سائر الجوانب الا في جرة العقبة فليس لها الاوجه واحد ورمى كثير من أعلاها باطل قريب من هذا اهـ شرح هر وفي كلام ج ان الشخص ليس من المرمى فلا يزال لا يجوز ان يرمى في محله اهـ حل والوجه الوجه بخلافه لانه قطع بحدوث الشخص وانه لم

ولا يكتفى بوضع الحصة في  
المرمي لانه لا يسمى رميا  
ولانه خلاف الوارد (و) كونه  
(يبد) لانه الوارد وهذا من  
زيادى فلا يكتفى الرمي بغيرها  
كقوس ورجل (و) كونه  
(بحجر) لانه كذا الحصى في  
الاجزاء وهو من الجرح فيجزى  
بأنواعه ولو مما يتخذ منه  
الفصوص كاتوت وعقيق  
وبلور لا غيره كلؤلؤ واخم  
وجص وجوه من طبع  
كذهب وفضة وحديد (وقصد  
المرمي) من زيادى فلورى  
الى غيره كان رمي في الهواء  
فستط في الرمي لم يحسب  
(وتحقق اصابته) بالجرح وان  
لم يبق فيه كان قد خرج ونخرج  
منه



يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم ان الظاهر ظهور انما الله عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه  
لم يكونوا يرون الى غير محله ويتركون محله ولو وقع ذلك لنقل منه غريب اه سم على ج (قوله فلو شك في  
اصابته لم يحسب) اي وان غلب على الظن اصابته لان الاصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه كذا في الابواب  
اه شورى (قوله ومن ان يرى بقدر حصى الخذف) ويكره بأكره بأصغر منه يومئذ الخذف انتهى الصحيح  
عنها الشامل للحج وغيره اه ج اه رشدي على مر وهيئة الخذف كما في شرح مر ان يضع الحصى  
على بطن ابيه وامه ويرمي برأس السبابة اه وفي الايضاح ما نصه ويتعلق بأيام التشريق مسائل الى ان قال  
الثانية السنة ان يأتي الجرة الاولى من أسفل ويصعد اليها ويعلوها حتى يكون ما عن يساره أقل مما عن يمينه  
ويستقبل الكعبة ثم يرميها بسبع حصيات واحدة واحدة يكبر عقب كل حصاة كما سبق في رمي جرة العقبة يوم  
التحر ثم يتقدم عنها ويخرف قليلا ويجعلها في قفاه ويقف في موضع لا يصيبه المطر من الحصى الذي يرمى  
ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى ويكبر ويهل ويسبح ويدعو مع حضور القلب وخشوع الجوارح ويمكث  
كذلك قدر سورة البقرة ثم يأتي الجرة الثانية وهي الوسط ويصنع فيها كما صنع في الاولى ويقف للدعاء كما وقف  
في الاولى الا انه لا يتقدم عن يسارها كما فعل في الاولى لانه لا يمكنه ذلك فيها بل يتركها يمين ويقف في بطن المسيل  
منقطعا عن ان يصيبه الحصى ثم يأتي الجرة الثالثة وهي جرة العقبة التي رماها يوم التحريم من بطن الوادي  
ولا يقف عندها للدعاء الى ان قال الثامنة الموالاة بين رمي الجرات وربات الجرة الواحدة سنة على الاصح وقيل  
واجبة الى ان قال الحادية عشر يستحب ان يرمى في اليومين الاولين من أيام التشريق ماشيا وفي اليوم الثالث  
راكبا لانه ينفر في الثالث عقبرميه فيستمر على ركوبه الثانية عشر يستحب له الاكثار من الصلاة في مسجد  
الحيف وان يصلي امام المنارة عند البحار التي امامها قد روي الازرق انه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ويستحب ان يحافظ على حضور الجماعة فيمع الامام في الفرائض فمقدروى الازرق في فضل مسجد الحيف  
والصلاة فيه آثار الى ان قال الخامسة عشر في حكمة الرمي اعلم ان أصل العبادات الطاعة والعبادة كلها لها معان  
قطاعاتان الشرع لا يأمر بالعبث ثم ان معنى العبادات فديهمه المكاف وقد لا يفهمه فالحكمة في الصلاة التواضع  
والخضوع واظهار الافتقار الى الله تعالى والحكمة في الصوم كسر النفس وفي الزكاة تمسك المحتاج وفي الحج  
اقبال العبد أشعث أغبر من مسافة بعيدة الى بيت فضله الله تعالى وشرقه كاقبال العبد الى مولاه ذليلا ومن  
العبادات التي لا تفهم معانيها السعي والرمي فكيف العبد به ما يتم اتقياده فهذا النوع لا حظ للنفس فيه  
ولا أنس العقل به فلا يحمله عليه الا مجرد امثال الامور وكل الاتقياد فلهذه اشارة مختصرة تعرف فيها الحكمة  
في جميع العبادات والله أعلم السادسة عشر اذا نفر من منى في اليوم الثاني أو الثالث انصرف من جرة العقبة  
راكبا كاهو وهو يكبر ويهل ولا يصلي الظهر يعني بل يصليها بالنزل المحصب أو غيره ولو صلاها بمنى جاز وكان  
تاركا لفضل وليس على الحاج هدفه من منى على الوجه المذكور الاطواف الوداع السابعة عشر صح ان  
النبي صلى الله عليه وسلم أتى المحصب فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء وحجهم ثم دخل مكة  
وطاف وهذا التحصيب مستحب اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هو من منى الحج ومناسكه وهذا  
معنى ما صح عن ابن عباس قال ليس التحصيب سنة انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا المحصب  
بالاطح وهو ما بين الجبل الذي عند مقابر مكة والجبل الذي يشابهه مصعدا في الشق الايسر وانت ذاهب الى منى  
مرتفعا عن بطن الوادي وابست المقبرة منه والله أعلم اه (قوله بالاطح) بالتشديد مع التصريح بالتخفيف  
مع المد والاول أشهر اه شيخنا (قوله ومن عجز) أي ولو كان أجبر عين على الوجه وقوله اناب أي وجوب باقي  
وقت الرمي وجواز قبله اه ج و سم عليه (قوله لعلة لا يرجح والها الحج) عبارة ج لنحو مرض  
ويجبه ضبطه بما مر في اسقاطه للقيام في الغرض أو جنون أو انما بان أس من القدرة عليه وقتلوا وطلاولا

فلو شك في اصابته لم يحسب  
(ومن أن يرمى بقدر حصى  
الخذف) بمجتنبين لحرم مسلم  
عليكم يحصى الخذف وهو  
دون الأنملة طولا وعرضا  
بقدر الباقلا (ومن عجز) عن  
الرمي لعلة لا يرجح والها



ينعزل النائب بطرق انحاء المنيب أو جنونه بعد اذنه لمن يرى عنه وهو عاجز آيس اه (قوله أيضا لا يرجي زوالها) أي يقينا أو ظنا فيما يظهر وليس المراد العجز الذي ينتهي الى اليأس كما في استنابة الحج اه شرح مر (قوله قبل فوات) طرف الزوال لا لقوله لا يرجي اه شيخنا والمراد بوقت الرمي وقت جوازه وهو أيام التشريق الثلاث اه شرح مر (قوله أناب) أي وجوبه ولو باجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة اه برماوى واذا استناب عنه من رى أو حلالا من له ان يناله الحصى ويكره كذلك ان أمكنه ولا تناولها النائب وكبر بنفسه ولو عجز الاجبر على عينه عن الرمي هل يستناب هنا للضرورة أولا كسائر الاعمال والا قرب الاول كما أفستى به والدرجة الله تعالى وان قال بعضهم ان الاقرب الثاني ويرتقما اه شرح مر (قوله ولا يمنع زوالها بعده الخ) أي فلا تلزمه اعادته لكن تسن ويشارك نظير في الحج بان الرمي تابع ويجبر بدم اه سم على حج وعبرة شرح مر ولو برى من عذره في الوقت بعد الرمي لم تلزمه اعادته لكنهما تسن ويشارك نظير في الحج بان الرمي تابع ويجبر بدم اه سم على حج وعبرة شرح مر ولو برى من عذره في الوقت بعد الرمي لم تلزمه اعادته لكنهما تسن ويشارك نظير في الحج بان الرمي تابع انتهت (قوله ولا يصح رميه) أي النائب عنه أي المنيب لا بعد رميه أي النائب عن نفسه بان يكون قد رمى الجرات الثلاث عن نفسه بخلاف ما لورى الجرة الاولى مثلا عن نفسه ثم أراد ان يرميها عن المستنيب فانه يمنع لان أيام التشريق كالأيوم الواحد اه حل (قوله لا بعد رميه عن نفسه) حتى لو رمى النائب الذي لم يرم عن نفسه وقصد المستنيب فانه يقع له هو لكن يخالفه ما مر في الطواف عن الغير اذا كان محرما فانه يقع عن الغير اذا فارق بان الطواف لما كان مثل الصلاة آتت فيه نية الصرف الى غيره بخلاف الرمي فانه ليس شيئا بالصلاة اه شرح مر (قوله أيضا لا بعد رميه عن نفسه) أي للجمرات الثلاث ويعتبر كل يوم على حدته فاذا رمى عن نفسه الجرات الثلاث أول يوم رمى عن المستنيب وأما لو كان النائب يرمى بعض الجرات وتبقى عليه البعض ولو حصاة واحدة لا يصح ان يرمى عن المنيب لذلك اليوم اه من شرح مر و حج ثم قال حج \* (فرع) \* لو أنابه جماعة في الرمي عنهم جاز كما هو ظاهر لكن دل يلزمه الترتيب بينهم بان لا يرمى عن الثاني مثلا الا بعد استكمال رمي الاول أولا يلزمه ذلك فله ان يرمى الى الاول عن الكل ثم الوسطى كذلك ثم الاخيرة كذلك كل محتمل والاول اقرب قياسا على ما لو استنيب عن آخر وعليه يرمى لا يجوز ان يرمى عن مستنيبه الا بعد كل رميه عن نفسه كما قررنا قلنا عليه لازم له فوجب الترتيب فيه بخلاف ما على الاول في مسئلتنا قلت قصده الرمي له صيره كانه لم يرم به فلزمه الترتيب رعنا لذلك اه (قوله بالنص في الرعاء) بالكسر والمد لا غير جمع راع وتجوز الشو برى الضم خطأ اذا ضم انما هو في الرعاء بالهاء وان كان كل منهما ما جعل الرعاء اه من ابن شرف و قل (قوله لما دخله التدارك) كالوقوف بعد فوته لان اعمال الحج اذا فاتت لا تدارك أي ولا يلزم باطل لان الفرض ان تداركه واجب هذامراده ومع ذلك في الملازمة شيئا اه شيخنا (قوله ويجب الترتيب بينه) اي بين المتروك أي بان لا ينوي بالرمي غير ما تقدم مما لم يفعله اه ع ش وقوله فان خالف الخ أي بان قصد ان يرمى في اليوم الثاني عنه والحال ان عليه يرمى اليوم الاول اه شيخنا (قوله والا) اي وان لم يتركه لزمه دم أي ولو بعد دخلا فالحج حيث فاسه على الميت في انه يسقط بالاعذار وهو تابع في ذلك للذريع اه حل (قوله ولو في الايام الاربعة) الغاية راجعة لقوله فاكثر في بعض افراده كترك واحدة من اليوم الثاني وما بعده أو من اليوم الاول وما بعده اذ لا يتصور ترك عشرين رمية فاقبل في أكثر من يوم فتأمل اه برماوى (قوله أيضا ولو في الايام الاربعة) قد يقتضى هذا انه يمكن تصور ترك أربع رميات من الايام الاربع بان يترك في كل يوم واحدة فيعتله بما رماه ويكون الدم في مقابلة المتروكة لكنه غير مراد لما قرر من وجوب الترتيب حتى لو ترك رمية في اليوم الاول من الاولى مثلا لم يحسب له ما بعده وتجبر بواحدة من الاولى في اليوم الثاني وهكذا فاعمل المراد ان الدم يتحقق وجوبه بترك ثلاثة وان لم يترك من تركها ترك كثير من الرمي فلا يجب

قبل فوات وقت الرمي (اناب)  
من يرمى عنه ولا يمنع زوالها  
بعده من الاعتدابه ولا يصح  
رميه عنه الا بعد رميه عن  
نفسه والا وقع عنها وظاهر  
أن ما ذكر من اشتراط  
كونه سبعا الى هنا يأتي في رمي  
يوم النحر (ولو ترك رميه)  
من رمى يوم النحر أو أيام  
التشريق عمدا أو سهوا  
وهذا أعم من قوله واذا ترك  
رمى يوم (تداركه في باقي  
تشريق) أي أيامه ولياليه  
فهو أعم من تعبيره بباقي  
الأيام (أداء) بالنص في الرعاء  
وأهل السقاية وبالقياس  
في غيرهم وقول أداء من  
زيادتي وانما وقع اداء لانه لو  
وقع قضاء دخله التدارك  
كالوقوف بعد فوته ويجب  
الترتيب بينه وبين رمي ما بعده  
فان خالف في رمي الايام وقع  
عن المتروك ويجوز رمي  
المتروك قبل الزوال وليلا  
كما علم قول الاصل أول الفصل  
ويدخل رمي التشريق  
بزوال الشمس ويخرج  
بغروبها اقتصار على وقت  
الاختيار (والا) أي وان لم  
تداركه (لزمه دم) ترك رمي  
(ثلاث رميات) فاكثر ولو في  
الأيام الاربعة



زيادة على الدم بل يكون في جميع المتر ولا سواء ما تركه بالفعل وما فعله ولم يحسبه وذلك لانه لو ترك جميع  
 الرمي ليس عليه الا دم واحد اه عس (قوله لان الرمي فيها كالشيء الواحد) أي فلا يقال يجب أربعة دماء  
 في ترك الرمي رأسا كل دم عن رمي يوم (قوله وفي الرمية الاخيرة الخ) قيد بها لانه لا يتصور ترك غيرها لانه لو ترك  
 غير الاخيرة وقع رمي ما بعدها عنها وان لم يقصد ولو جوب الترتيب اه قل وبعبارة ابن الجال وفي ترك رمية بعد  
 طعام وفي اثنين مدان ويتصور ذلك بان يتركهما من جرة العقبة آخر أيام التشريق أو مما قبله ان صح فخره فيه  
 وذلك لعسر تبعيض الدم ويبحث العلامة عبد الرؤف اجزاء الدم الكامل عن المد والمدين اخذ من التعليل اذ هو  
 يقتضي أن الواجب اصاله انما هو الدم اه ومقتضاه ايضا اجزاء ثلث الدم في الواحد وثلاثه في اثنين واعلم أن  
 وجوب المد في الحصة والمدين في الحصتين يشكل على قولهم ان دم ترك الرمي دم ترتيب وتقدير وما كان كذلك  
 لا اطعم في وجوبه يؤخذ من قول العلامة عبد الرؤف في شرح مختصر الايضاح كان القياس عدم اجزاء  
 المد لقادر على ثلث الدم لكن لما عسر تبعيض الدم وكذا الصوم اذ يلزم من وجوبه تكميل المنكسر عدل الى  
 جنس آخر أخف منها مقصدا الى السهولة ونزل المعدول اليه منزلة أصل المعدول عنه حتى أنه ليس للعادر عليه  
 بدله وهو صوم ثلث العشرة بخلاف العاجز اه وتوضيحه ان يقال لاشبهه ان الواجب اصاله ثلث الدم في  
 الحصة وثلاثه في الحصتين فان عجز عن ذلك يقتضي القياس أن يكون واجبه صوم ثلث العشرة في الاول وثلاثها  
 في الثاني لكن أقيم المد والمدين مقام ثلث الدم أو ثلثيه لعسر تبعيض الدم لانه جعل بعده في الرتبة ليخالف عدم  
 الترتيب والتعديل الا أن شاء الله تعالى فاذا عجز عن نحو المد الذي هو منزل منزلة الدم فهو عاجز عن الدم  
 فيجب عليه الصوم حية ذولا بخبره هذا عن كونه دم ترتيب وتقدير اذ ليس الصوم بدلا عن المد والمدين بل عن  
 الدم القائم ومقامه للتخفيف وأما ما اقتضاه قوله وكذا الصوم اذ يلزم الخ من أن المد منزل منزلة الصوم أيضا وأنه  
 عند العجز يرجع اليه فليس بمراد بل انما هو منزل منزلة الدم فقط كما اقتضاه كلامهم وقضيت أنه لو أخرج ثلث الدم  
 في الحصة أو ثلثيه في الحصتين اجزأ وهو الظاهر كما تقدم وعليه فلا يقال ينبغي الصوم اذا عجز عنه ولا يشترط العجز  
 عن المد والمدين لما تقدم أن المد انما هو قائم مقامه سواء في حق مريد اخراج نحو ثلث الدم أو غيره فلا يجوز الصوم  
 الا بعد العجز عن المد وأجزاء ثلث الدم لانه الواجب اصاله فتأمل انتهت (قوله مد طعام) فلو عجز عن المد مثلا  
 لزمه الصوم الذي هو بدل عن المد وذلك ثلاثة أيام وثلاث ثم اختلف المتأخرون فقيل تكمل أربعة جبر الكسر  
 ثم تفرق الاربع بنسبة الثلاثة والسبعة للعشرة فيصوم ثلاثة أعشارها ثم سبعة أعشارها وذلك مع الجبر خمسة  
 يومان ثم ثلاثة وذلك لان الاربعه تبسط أعشارا باربعين وثلاثة أعشارها اثني عشر عسرا فتكمل عشرين  
 عسرا يومين وسبعة أعشارها ثمانية وعشرون عسرا فتكمل ثلاثين عسرا ثلثة وانما جبر الكسر بتكميله  
 أربعة قبل القسمة لانه لم يبعد اجاب بعض الصوم فيلزمه أربعة بجبر الثلث ثم قسمتها وجبر كل من الثلاثة أعشار  
 والسبعة فهنجايران وقيل لا يجبر الثلث قبل القسمة بل يبسط من جنس كسره وهو ثلث فتكون عشرة بالنسبة  
 المذكورة مع جبر المنكسر فيصوم يومان ثلاثا أعشار العشرة ثلاثة ثلاثا ثلاثا ثلاثا ثلاثا ثلاثا ثلاثا  
 أعشارها سبعة أثلاث تجبر بثلثين حتى تكون ثلاثة فعلى هذا القول جبر واحد في أحد الشقين وفي الذي قبله  
 جبران في الشقين معا اه سم على الفلية يايضاح (قوله ان لم يفر قبل الثالثة) الضمير في يفر راجع لمن تركها  
 وترك المثلثين قبلها وقوله والا أي بان يفر قبل مبيت الثالثة والغرض أنه ترك ما قبلها فيكون تلوها لثلاثة  
 فيكون هذا الشق مكررا وأيضا التقييد من أصله مستدرك وبعبارة ابن الجال وفي ترك ليلة مدوليتين مدان ان  
 لم يفر الفري الاول بل بان الثالث رمي يومها أو ترك مبيتها العذر لان المتروك لعذر كالماتية فان فرغ مع تركهما  
 بلا عذر في اليوم الثاني من أيام التشريق وان رمي بعد الزوال ففرغ غير صحيح فيجب عليه العود لمبيت الثالثة  
 حيث لا عذر رمي يومها وكذا الحكم فيمن يفر في اليوم الاول فان لم يفر في الصورتين قدم لتركه جنس المبيت

لان الرمي فيها كالشيء  
 الواحد وان كان رمي كل  
 يوم عبادة برأسها وفي الرمية  
 الاخيرة من اليوم الاخير  
 مد طعام وفي الاخيرتين  
 منه مدان وفي ترك مبيت  
 ليالي التشريق كلها دم  
 واحد وفي ليلة مدوليتين  
 مدان ان لم يفر قبل الثالثة  
 والاوجب دم لتركه جنس  
 المبيت



بلاعذار وقع في متن مختصر الايضاح وشرح الشارح وغيرهما ان ترك الميت ليلتي التشريق اذا نفر النفر الاول  
دموا ثم قدم العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى بانه متى فوت ميتتهما بلا عذر فان فوت ميتة الثالثة أيضا كذلك  
لزمه الدم لكن لترك الثلاث لا تنفوت بميت ليلتين فقط وان لم يفوت ميتة الثالثة فالواجب مدان لادم قال  
فلنخص أنه لا يتصور وجوب الدم فيهما اه وهو واضح متجه لا يخار عليه وان صنف في رده فتأمل واعلم أن  
الاشكال المار في وجوب الاطعام في ترك الرمي والرميتين مع كون هذا الدم لا يدخله الاطعام وجوابه يأتي  
هنا أيضا وان لم يذكره الا هناك فان عزم صام في ترك الليلة خمسة أيام في ترك الليلتين ثمانية بتفصيلهما  
السابق على ما تقدم انتهت (قوله هذا) أي قوله يجب بميت بني ليلتي التشريق في غير المعذور بن الخ اماهم فكان  
الاول ذكره هناك كما صنع شراح المنهاج وعبارة الايضاح في بحث الميت نصها هذا فبين لا عذره أملن ترك  
ميت مزدلفة أو منى لعذر فلا شيء عليهم والعذر أقسام أحدها أهل سقاية العباس يجوز لهم ترك الميت بمعنى  
ويسرون الى مكان لا شغلهم بالسقاية وسواء تولى السقاية بنو العباس أو غيرهم ولو أحدثت سقاية الحاج  
فلم يقيم بشأن ترك الميت كسقاية العباس الثاني عواء الابل يجوز لهم ترك الميت لعذر المرعى فاذا رعى الرعاء  
وأدخل السقاية يوم النحر جرة العقبة فلم يخرج الى الرعى والسقاية ترك الميت في ليلتي منى جميعها ولهم ترك  
الرعى في اليوم الاول من التشريق وعليهم ان ياتوا في اليوم الثاني من أيام التشريق فيرمون منى في اليوم الاول ثم  
عن الثاني ثم ينفرون فيسقط عنهم رعى اليوم الثالث كما يسقط عن غيرهم ممن ينفرون متى أقام الرعاء بمنى حتى  
غربت الشمس لزمهم الميت بمالك الليلة ولو أقام أهل السقاية حتى غربت الشمس فلم يذهب الى السقاية  
بعد الغروب لان شغلهم يكون ليلًا ونهارًا الثالث من له عذر بسبب آخر كمن له مال يخاف ضياعه ولو اشتغل بالميت  
أو يخاف على نفسه أو مال معه أو له مريض يحتاج الى تعهده أو يطلب عبداً أبقا أو يكون به مريض يشق معه  
الميت أو نحو ذلك فالجميع أنه يجوز لهم ترك الميت ولهم ان ينفروا بعد الغروب ولا شيء عليهم انتهت وعبارة ابن  
الجمالي في شرح نظم ابن القري وانما يجب هذا أي دم ترك الميت بمنى على حاج ترك الميت لغير عذر أما  
أصحاب الاعذار فلم يترك الميت ولا دم عليهم كراء الابل وغيرها ولو لغير دواب الحاج وأجاء ومتبرعين قبلما  
على فطر المربعة المتبرعة بالارضاع في رمضان بشرطه وانما يجوز لهم ذلك ويسقط عنهم الدم ان عسر عليهم  
الايان بها الى منى ليسلا وخشوا من تركها ضياعاً أو جوعاً لاصبر عليه عادة كما استظهره جج في متن مختصر  
الايضاح ونحو جوا قبل الغروب لان الرعى لا يكون ليلًا بخلاف السقاية قال شيخنا ومولانا السيد رضي الله تعالى  
عنه أي من شأن كل منهما ذلك فلو فرض الاحتياج ليلًا الى الرعى انعكس الحكم كما يؤخذ من كلامه يعني  
الشهاب جج في الحاشية أي وصرح به العلامة عبد الرؤوف في شرح مختصر الايضاح وقد يصور الاحتياج الى  
الخروج ليلًا بعد الرعى اه وكأهل السقاية وان خرجوا ليلًا وخالفوا الرعاء بان عملهم في النهار فقط وفيه  
نحو ما تقدم وسواء كانت السقاية قديمة أو محدثة بمكة وبطريقها كما هو قضية كلامهم ولو لبس فيما يظهر قياما  
على ما إذا كان الرعاء أجاء وكس خافوا بعد الغروب على نجونفس أو مال أو ضياع مريض ولو أجنبيا  
لا تعهده أو له متعهده مشغول بتحصيل نحو الادوية أو لم يضع لكتفه يأنس به لنحو صدقة أو اشرف على موت  
وان تعهده غيره أو غير ذلك من أبعاد الجماعة مما يمكن مجيئها هنا كما استظهره في متن مختصر الايضاح كخوف  
حبس غريم ولا ينسب تشهيداً بعساره أو ثم فاض لا يسمعها الا بعد الحبس وكعقوبة من يرجو بغيته العفو ومن  
الاعذار غلبة النوم لمن نزل لطواف الركن وأمكنه ادراكه وإدراك المظلم بمنى أفتى به الشهاب جج رحمه الله  
تعالى انتهت (قوله فلم يترك الميت) وأما الرعى فواجب عليهم لما تقدم من قوله بالنص في الرعاء وأهل السقاية  
اه جل فالجاصل ان المعذورين يسقط عنهم للميت ويجب عليهم تدارك الرعى تأمل اه شيخنا أي  
بالطريق التي تقدمت في عبارة الايضاح (قوله ويجب على غير نحو حائض الخ) أي على الراجح وقيل انه مستفوج

هذا كله في غير المعذورين  
اماهم كأهل السقاية  
ورعاء الابل أو غيرهما  
فلم يترك الميت ليلتي منى  
بلادم (ويجب على غير نحو  
حائض)



تركه بالدم سنة أيضا اه ايضاح وانما يجب على من أتى بنسك اذا فرغ من جميع أعمال نسكه فبقى عليه شئ  
 منها وأراد الخروج من مكة لا يجب عليه طواف الوداع اه شرح مر \* (قائدة) \* قال مولانا شيخنا السيد  
 المرحوم عررضي الله عنه وعنايه يتردد النظر في الصغير هل يلزم عليه ان يطوف به طواف الوداع أم لا والذي  
 يظهر ان قلنا انه من المناسك وليس منها ولكنه خرج به اثر نسك وجب أما الاول فواضح وأما الثاني فلا انه وان  
 لم يكن منها فهو من توابعها كالتسليم الثانية ويحتمل في الثانية انه لا يجب نظرا لكونه ليس منها وان لم يخرج به  
 اثر نسك فلا وجوب هذا ما ظهر الآن ولم أرفق ذلك نصا والله أعلم ثم رأيت الفاضل المحشي يعني سم رحمه الله تعالى  
 ذكر في شرحه على الغاية ما نصه قال العز ابن جماعة لم يرفقه نقلا وعندي يجب ان قلنا ان طواف الوداع من  
 المناسك والافلا اه ابن الجلال (قوله كنفاء) أي وكستحاضة نفرت في نوبة حيضها وذی جرح تضاح يحشى  
 منه تلويث المسجد اه جج وقوله نفرت في نوبة حيضها بخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب وفي الجواهر  
 وغيرها كالجموع ونص عليه في الام وحري عليه الا انه اذا نفرت المستحاضة فان كان يوم حيضها فلا طواف  
 عليها أو طهرها الزمها ولو ادان امرأته ما فأنصرفت بلا وداع ثم جاوز خمسة عشر نظرا الى مردها السابق في الحيض  
 فان بان أنها تركته في طهرها وجب الدم أو في حيضها فلا دم اه سم عليه (قوله طواف وداع) ولا  
 يدخل تحت غيره من الاطوفة بل لا بد من طواف يخصه حتى لو أخر طواف الافاضة وقله بعد أيام وأراد الخروج  
 عقبه لم يكف كما ذكره الراعي في أثناء تعليل اه شرح مر (قوله أيضا طواف وداع) واذا فرغ منه صلى ركعتي  
 الطواف خلف المقام ثم أتى الملتزم فيلصق بطنه بصدور حائط البيت ويبسط يديه على الجدار فيجعل اليمنى على  
 يلى الباب واليسرى على يلى الحجر الاسود ثم قال اللهم البيت بينك والبعيد عبدك وابن عبدك وابن أمتك جئتني  
 على ما سخرت لي من خلقك حتى سيرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فان كنت  
 راضيت عني فازدد عني رضى والا فإني الآن قبل ان تنأى عن بيتك دارى ويبعد عنه مزارى هذا وان انصرف الى ان  
 أذنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فأصحبني العافية في بدني والعصمة في ديني  
 وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أبقيتني واجمع لي خيرا الدنيا والآخرة انك على كل شئ قدير ويأتي بأداب  
 الدعاء التي سبق ذكرها في آداب عرفات ويتعلق باستار الكعبة في تضرعه فاذا فرغ من الدعاء أتى الى زمزم  
 فشرب منها ثم ردداه عاد الى الحجر الاسود فاستلمه وقبله ومضى وان كانت امرأة أمضا استحب لها ان تأتي بهذا  
 الدعاء على باب المسجد وتحشى اه ايضاح وفي جج ان المكث لما ذكر بل والاطالة في الدعاء بغير الوارد  
 لا يوجب إعادة الطواف اه واذا فارق البيت مودعا فصدق قال أبو عبد الله الزيري وغيره من أصحابنا يخرج  
 وبصره الى البيت ليكون آخر هذه بالبيت وقيل يلتفت اليه في انصرافه كالمتحزن على مفارقتها والمذهب الصحيح  
 الذي خرم به جماعة من أئمة أصحابنا منهم أبو عبد الله الحلي وأبو الحسن الماوردي وآخرون أنه يخرج ويولي  
 ظهره الى الكعبة ولا يحشى التهور كما يفعل كثير من الناس قالوا بل المشى فتهرى مكره فانه ليس فيه سنة  
 مروية ولا أثر محكي وما لأصل له لا يرج عليه وقد جاء عن ابن عباس ومجاهد كراهة قيام الرجل على باب  
 المسجد ناظرا الى الكعبة اذا أراد الانصراف الى وطنه بل يكون آخر هذه الطواف وهذا هو الصواب والله  
 أعلم اه ايضاح وعبارة شرح مر واذا فرغ من طواف الوداع المتبوع بركعتيه استحب له ان يدخل البيت  
 ما لم يؤذ أو يتأذ به أو غيره وان يكون حائبا وان لا يرفع بصره الى سقفه ولا ينظر الى أرضه تعظيما لله تعالى  
 وحياء منه وان يصلي فيه ولو ركعتين والافضل ان يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يحشى بعد دخوله  
 الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع وان يدعو في جوانبه قال القاضي  
 أبو الطيب قال الشافعي يسئل من فرغ من طواف الوداع ان يأتي الملتزم الخ الى أن قال قال الاذري ولم أر  
 لأصحابنا كلاما في ان المودع من أي أبواب المسجد يخرج وقال بعض العصريين يستحب ان يخرج من باب بني

كنفء (طواف وداع)  
 ويسمى بالصدر أيضا



سهم ويسن الاكثر من الاعتمار والطواف تطوعا وان يزور الاماكن المشهورة بالفضل بمكة وهي ثمانية عشر موضعا وان يكثر النظر الى البيت ايمانا واحتسابا لما رواه البيهقي في شعب اليمان ان الله تعالى في كل يوم وايلة عشر من ومائة درجة تنزل على هذا البيت ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين وحكمة ذلك كما فاده السراج البلخي ظاهرة اذا الطائفون جمعوا بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون والناظرون فاتهم الطواف والصلاة فصار لهم عشرون ويستحب ان يكثر من الصدقة وأنواع البر والقربات فان الحسنة هناك بمائة ألف حسنة وتقبل عن الحسن البصري رضي الله تعالى عنه انه يستجاب الدعاء في خمسة عشر موضعا بمكة في الطواف والمكث تحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفي المسعى وخلف المقام وفي عرفات ومنزلة ومنى وعند الجمرات وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يكون الداعي في نسك أو لا انتهت (قوله ويسمى بالصدا أيضا) أي كما يسمى به أي بالصدا طواف الركن اه حل وذلك لانهم ينصرفون عنه الى مكث ويرجعون الى اوطانهم (قوله بفراق مكة) أي بإرادة فراق مكة وبعبارة أصح واذا أراد الخروج من مكة طاف الوداع قال ج وافهم المتن انه لو خرج من عمران مكة لحاجة فصار له السفر لم يلزمه دخوله لاجل طواف الوداع لانه لم يخاطب به حال خروجه وهو محتسب اه واذا طاف الوداع وفارقها الى محل تقصيره الصلاة ثم عاد الى الشيء من حوائج السفر أو لغيره ثم خرج فهل يحتاج هذا الخروج لوداع لانه خروج جديد أو لبطان الوداع السابق بعوده الى مكة أو بفصل بين أن يكون عودته لما يتعلق بالسفر كالحاجة للسفر فلا يحتاج لاعادته لانه في معنى الماكث لحاجة السفر أو لغيره فيحتاج فيه نظرا فليراجع وأطلق مر في تقريره جواب سائل وجوب الاعادة اه سم عليه (قائمه) \* هـ ل وجب طواف الوداع بمجرد الاحرام كما ان سائر الواجبات كالبيت والري يجب بالاحرام وان كان لكل منها وقت مخصوص وان قلنا انه ليس من المناسك لانه تبع فوجبه قاسا لوجوبها أو وجب بوجوبه بابتداء فراق مكة بالاحرام أو يفضل فيقال وجب بالاحرام مع فراق مكة ان كان من المناسك وبفراقها طاف ان لم يكن منها جزم في مختصر الايضاح بالاول قال وقولهم بعد فراغ أعماله يتعين ان يكون قيد الصحة وقال شارحه ان ظاهر كلامهم الثاني قال ولا يبعد التفصيل أي القول الثالث ولا ينافي هذا ما مر ان دليل الوجوب الخبر لان المراد انه موجه عند الفراق سواء أسبق بالاحرام أم لا اه وحمل ما ذكرنا قال فحين دخل مكة محرما أما اذا دخلها غير محرر وأراد السفر منها أو أراد مكثا فبقيت فيه الثاني لان وجوبه حينئذ غير تابع بل مبتدأ بفراق مكة للخبر وعظمى البيت والله أعلم اه ابن الجلال (قوله أو فارقها السفر قصير) أي سواء فارقها السفر طويلا أو قصيرا لكن سيأتي في كلامه تفصيل القصير بما اذا لم ينو الرجوع منه وبعبارة ج و اذا أراد الخروج من مكة الى مسافة القصر مطلقا أو دونها أو ووطنه أو لوطنه والافلاطواف عليه ولا فرق في القسمين أي مسافة القصر والدون بين من نوى العود وغيره خلافا لما يرويه بعض عبارات انتهت (قوله لا يتابع الحج) عبارة ج ثبوته عنه صلى الله عليه وسلم قول لا يفعل وليكون آخر عهد يستريح به كانه أول مقصوده عند قدومه عليه انتهت (قوله آخر عهد) بضم الراء وقبحها وقوله أي الطواف بيان لمعلق الجار وهو اما اسم كان أو خبرها اه برماوى (قوله بناء على انه ليس من المناسك) ومن قال انه منها أراد انه من توابعها كالتسليم الثانية من توابع الصلاة وليست منها ومن ثم لم يلزم الاجير فعله واتجه أنه حيث وقع أن نسك لم تجبه نية نظر التبعية والا وجبت لانفتاحها ولا يلزم من طلبه في النسك عدم طلبه في غيره ألا ترى ان السؤال سنة في نحو الوضوء وهو سنة مطلقا اه ج (قوله والمتمد ما يثبت في شرح الروض الخ) هذا المعتمد ضعيف عند مر وج نص عبارة شرح الروض وليس طواف الوداع من المناسك أي مناسك الحج والعمرة بل هو عبادة مستقلة فن أراد الخروج من مكة الى مسافة القصر قال في المجموع أو دونها على الصحيح ودع مكثا كان أو آفايا عظميا المحرم وتشيها لاقتضاء

(بفراق مكة) ولو مكثا أو غير حاج ومعتبرا أو فارقها السفر قصيرا في المجموع لا يتابع رواه البخاري وخبر مسلم لا ينفرد أحد حتى يكون آخر عهد بالبيت أي الطواف بالبيت كبراه أو بر داود وما ذكرته من وجوب طواف الوداع على غير الحاج والمعتبر هو ما رجه في الروضة وأصلها بناء على على أنه ليس من المناسك والمتمد ما يثبت في شرح الروض أنه منها فلا يجب على من ذكر



خروجه الوداع باقتضائه دخول الاحرام ولا تقاومهم على ان قاصدا الاقامة بمكة لا يؤمر به ولو كان من المناسك لا مر به  
 هذا ما صححه الشيخان وقلاه عن صاحب التتميم والتهذيب وغيرهما ونقله عن الامام والغزالي انه منها ويختص بمن  
 يريد الخروج من ذوى النسك وهذا هو الذى تظاهرت عليه نصوص الشافعي والاصحاب ولم أر من قال انه ليس  
 منها الا المتولى فجعله تحية بالبيعة مع انه يمكن تأويل كلامه بانه ليس منه لو كان قال غيره انه ليس بركن ولا شرط  
 قال واما استدلال الشيخين بانه لو كان منها الامر به قاصدا الاقامة بمكة فممنوع لانه انما شرع للمغارقة ولم تحصل كما  
 ان طواف القدوم لا يشرع للمحرم من مكته يلزمهما القول بانه لا يجبر بدم ولا قاتل به وذكر زيادة على ذلك  
 ذكرتها في شرح البيهقي وذكر نحوه الاسنوي وغيره وهو ما جرى عليه النووي في مناسكهم في مجموعهم في  
 كلامه على أعمال الحج واقتضاه كلام الاصل آخر الباب وهو المعتمد وما نقل عن التهذيب من انه ليس منها لم أر  
 التصريح به فيسبل فيه انه نك حيث قال بالفرق بينه وبين طواف القدوم حيث لا يجب ان طواف القدوم  
 تحية البيت وهو يسقط بطواف العمرة وطواف الوداع تسكلا يسقط بطواف آخر واجب اه وتظهر فائدة  
 الخلاف في انه يقتصر الى نية اولاد في انه يلزم الاجير فعله اولاد في انه يحط شي من اجرة الاجير عند تركه اولاد اه  
 بحروقه قال ابن الجلال وتظهر فائدة الخلاف في انه هل يلزم الاجير فعله اولاد وانه هل يحتاج لنية اولاد لكن الذى  
 استوجهه في التحفة في هذا البحث انه يلزم الاجير فعله وانه حيث وقع اثره لم يحتج لنية والاوجب لانه وان لم  
 يكن منها فهو من قوايمها كالتسليم الثانية من قوايم الصلاة وليست منها وجرى عليه في الفقه وزاد انه يحط  
 عند تركه من الاجرة ما يقابلها قال مولانا رحمه الله تعالى وفي بحث الطواف من التحفة ما يقتضى اشتراط النية  
 اذا وقع اثره تسك بناء على انه ليس من المناسك وجرى في الحاشية على اشتراطها وان قلنا انه من المناسك وعلاه  
 بوقوعه بعد التحلل التام فحذر ان له أى الحج ثلاثة آراء اه وجزم بما في الحاشية في متن مختصر الايضاح في  
 بحث الطواف واستوجهه العلامة عبد الرؤف قال وليس كالتسليم الثانية لانه على صورة العبادة المستقلة  
 وان فعل اثر المناسك فاحتاج الى نية لضعف التبعية بخلاف التسليم الثانية والظاهر ان طواف الوداع  
 المسنون من طواف النفل فوجب نية ويحتمل خلافه اه اى نظر الشمول بنية الحج اه فهو من سنته لمن سن في  
 حقه كما ان سائر السنن سنت بمجرد الاجرام فكذلك هذا وهذا هو الذى يتقدح فتأمل اه بحروقه (قوله  
 واعلم انه لا ودايع الحج) أى لا ودايع واجب والاقهوين لكل من خرج لسفر قصرنا وبنايا العود اه شيخنا  
 وفي ع ش ما نصه قوله وكان سفره قصيرا فضيحه انه لا ودايع على من خرج من مكة للوقوف بعرفة لانه خرج  
 الى مسافة قصيرة بنية العود لكن ذكر مر في شرحه في باب المواقيت عند قول المصنف والمقاتل المكافى الحج  
 ما نصه والافضل للمكي ان يصلى بالمسجد سنة الاحرام ثم يأتى الى باب داره ويحرم منه لان الاحرام غير مستحب  
 عقب الصلاة بل عند الخروج الى عرفات ثم يأتى المسجد لطواف الوداع فاندفع استشكل الصلاة في المسجد  
 بالاحرام من باب داره وتقدم لك التنبيه على استحبابه في قوله بعد قول المتن ويعلم المناسك الحج وبأمر فيها أيضا  
 المتمتعين والمكئين بطواف الوداع ثم قال وهذا الطواف سنة سنون ويمكن حمل قوله هنا لا ودايع على من خرج  
 الى عرفة الحج على عدم الوجوب فلا ينافى ما مره من استحبابه اه بحروقه والحاصل ان من فارق مكة لمسافة  
 قصر لزمه طواف الوداع مطلقا سواء قصد الاقامة او لا بخلاف من فارقها للون مسافة القصر فان قصد الاقامة  
 فيما خرج له لزمه طواف الوداع والا فلا وهذا مستفاد من كلام الشارح حيث أطلق في مسافة القصر وفصل  
 فيما دونها حيث قال واعلم انه لا ودايع على من خرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره قصرا اه بماوى  
 (قوله اذا أراد الانصراف من منى) أى أراد أن ينصرف الى بلد من منى ولا يرجع الى مكة فعليه الوداع  
 أى وان كان طاف الوداع عقب طواف الاقامة عند عودها اليها كما صححه في المجموع ونقله عن مقتضى  
 كلام الاصحاب ومن أفتى بخلافه فقيدهم اذ لا يعتد به ولا يسمى طواف ودايع الا بعد فراغ جميع المناسك

واعلم انه لا ودايع على  
 من خرج لغير منزله بقصد  
 الرجوع ولكن سفره  
 قصيرا كمن خرج للعمرة  
 على محرم خرج الى منى وأن  
 الحاج اذا أراد الانصراف  
 من منى فعليه الوداع  
 كقلى المجموع



اه شرح ج وقوله لا بعد فراغ جميع المناسك لو فرغ من جميع المناسك لكن فانه ارى ولزمه الصوم  
 بدله فصار ثلاثة أيام عقب أيام التشريق وأراد السفر الى بلده وأن يصوم السبعة قبله أي ينبغي أن يلزمه طواف  
 الوداع ولا يضرب بقاء السبعة التي هي من جملة البدل عليه لان محلها بلده ولو توقف لزوم الوداع عليها لزم سقوطه  
 عنه وهو بعيد فلما أراد السفر قبل صوم الثلاثة وأن يصومها أيضا بلده أو في سفره فهل يصح طواف الوداع  
 ويلزمه ولا يضرب بقاء الصوم لانه ليس من أعمال الحج وان كان بدلا أو لا فيسه نظر والاول غير بعيد فليراجع  
 وهل مثل الفراغ تفويت المبيت والرى مع مكنته بمكة أو متى حتى مضت أيام التشريق ولا يبعد ان الامر كذلك  
 اه سم عليه (قوله أما نحو الحائض الخ) مثل الحائض المعذور لحوق ظالم أو فوت رفقة على المعتمد فلا يجب  
 عليه طواف الوداع ولا يلزمه القدية اه من شوح مر (قوله فلا طواف عليها) أي ولادم أيضا اه ع ش  
 وهذا بالنسبة لطواف الوداع أما بالنسبة لطواف الركن فلو حاضت قبله فأنها تستمر محرمة حتى ترجع لمكة  
 فتطوف ولو طال ذلك سنين وبحث السراج البلقيني انها اذا وصلت بلدها وهي محرمة علامة للنفقة ولم يمكنها  
 الوصول للمبيت الحرام يكون حكمها كالحصر فتحلل بذبح شاة وحاق ونية تحال وأي ذلك بكلام في المجموع وهو  
 المعتمد والكلام مفروض حيث لم تعلم بالحكم حتى وصلت بلدها فلو فرض أنها وصلت لمحل وعجزت عن الوصول  
 لمكة وهي عارفة بالحكم فتحلل الآن بذبح وتضرب مع نية فيها وبحث بعضهم أيضا انها اذا كانت شافعية  
 تقلد الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أو الامام أحمد رضي الله عنه على إحدى الروايتين عنه في أنها تهم وتطوف  
 بالبيت ويلزمها بدنة وتأثم بدخولها المسجد حائضا ويجزئها هذا الطواف عن الفرض لما في بقائها على الاحرام  
 من المشقة اه برماوى (قوله أمر الناس) بضم الهمزة والسين هكذا ضبطه بالقلم اه شوبرى (قوله قبل  
 مفارقة مكة) أي قبل مفارقة ما لا يجوز قصر الصلاة فيه اه ج (قوله ويجزئز كه بدم) وفي طوفت منه  
 أو بعضها دم كامل وغاط من قال مد ترك مبيت ليلة أو حصا قوع على الاول يفرق بأن الطواف لما أشبه الصلاة  
 في أكثر أحكامه كان كالحصاة الواحدة فأحق ترك بعضها بترك كله ولا كذلك اه برماوى (قوله لتركه  
 نسكا واجبا) أي عبادة واجبة وهذا جار على كل من القولين أي القول بأنه من المناسك والقول بأنه ليس منها  
 لان القولين متفقان على انه في ذاته نسل أي عبادة وكونه نسكا في ذاته لا ينافي القول بأنه ليس من المناسك  
 أي ليس من أعمال الحج والعمرة فسد ما للحاجي هنا (قوله واستثنى منه) أي من جبرته كه بدم وعجالة ج نعم  
 المتخيرة لادم عليها للشك في وجوبه عليها باحتمال كل زمن يمر عليها الحيض انتهت (قوله البلقيني) هو أبو حفص  
 سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني نسبة الى بلقينة بضم الباء وسكون اللام وكسر القاف قرية من قرى مصر  
 قرب المحلة الكبرى الامام المجتهد عالم عصره ولد ثانی عشر شهر رمضان سنة أربع وعشرين وسبعمائة توفقه على  
 التقى السبكي وغيره المتوفى عاشر ذي القعدة سنة خمس وثمانمائة اه برماوى (قوله فان عاد قبل مسافة قصر الخ)  
 والعود واجب في هذه الحالة ان أمكنه أما اذا عاد بعد بلوغ مسافة القصر سواء عاد منها أو بعدها وان فعله أي  
 الطواف فلا يستطاع الدم على الصحيح لاستقراره بما ذكر والعود غير واجب في هذه الحالة اه ج وكذا ان  
 عاد بعد بلوغ موطنه ولو دون مسافة القصر أو ما يريد توطنه فيه لا يستطاع الدم وفي شرح العباب ويظهر فيمن خرج  
 تاركه عاد عاد لا وقد لزمه انه ان كان عازما على العود له قبل مرحلتين أي قبل وصول وطنه لم يأثم والا أثم وان  
 عاد فعوده مستطاع للدم لا لأثم اه اه سم على ج ويظهر أيضا انه يأتي هنا في العامد العالم ما بحثه العلامة  
 عبد الرؤوف في ترك المقات من انه يجب أن يكون قصده بالعود التدارك لاجل الواجب بخلاف ما اذا عاد لشغل  
 آخر أو لا يقصد شي بخلاف الناسي والجاهل اه ابن الجلال (قوله بعد فراقه بلا طواف) أي سواء كان وقت  
 المفارقة عامدا أو ناسيا أو جاهلا بوجوب الطواف اه شرح مر (قوله قبل مسافة قصر) أي فيما اذا كان  
 مراده السفر الطويل وقبل بلوغ نحو وطنه فيما اذا كان وطنه أو الذي يريد توطنه دون مسافة القصر من

أما نحو الحائض فلا طواف  
 عليها الخبر الشيخين عن ابن  
 عباس أنه قال أمر الناس  
 أن يكون آخر عهدهم  
 بالبيت الا أنه نطف عن المرأة  
 الحائض وقبس بها النساء  
 فلو طهرت قبل مفارقة مكة  
 لزمها العود والطواف أو  
 بعدها فلا ونحو من زيادى  
 (ويجبر تركه) ممن وجب  
 عليه (بدم) لتركه نسكا واجبا  
 واستثنى منه البلقيني تبعاً  
 للروايات المتخيرة (فان عاد)  
 بعد فراقه بلا طواف (قبل  
 مسافة قصر



مكة وتعتبر مسافة القصر من مكة لآمن آخر الحرم لأن الوداع للبيت فتناسب اعتبار مكة لانها أقرب نسبة اليه من الحرم وقيل من الحرم قطريا ما يأتي ويرد صاغر من الفرق اهـ حـ (قوله وطاف) أمالو عاد للطواف فأت قبل الطواف لم يستطع الدم عنه اهـ شرح حر (قوله لانه في حكم التيمم) لا ينافي التعليل بكونه في حكم التيمم تسوية بينهم بين السفر الطويل والتقصير في وجوب الوداع ان سفره هناك لم يتم لعودته بخلافه هناك اهـ شرح حر (قوله وان مكث بعده) أي في محل لا تنصرف فيه الصلاة اهـ وماوى (قوله ولولنا سبيا) أي لوجوب الخروج عن حبس الطواف وقوله أو جاهدنا أي بما ذكره ومثلها المذكور على المكث وبعبارة شرح حر ولو مكث مكرها بان ضبطا وهدد بما يكون اكراهنا فهل الحكم بكونه مكثا مختارا فيبطل الوداع أو نقول الاكراه يسقط أثر هذا البت فاذا اطلق وانصرف في الحال جاز ولا يلزمه الاعاد قومه لولا أنعى عليه عيب الوداع أو جرح من غير تعدد والأوجه لزوم الاعادة في جميع ذلك ان تمكن منها والافلا انتهت (قوله لا للصلاة أقيمت) أي صلاة جماعة كفاي شرح حـ وكما يفهم من قول المتن أقيمت (قوله أيضا للصلاة أقيمت الخ) أي لغیر صلاة أقيمت وغير شغل سفر وذلك الغير كعبادة وان قلنا قضاء دين وصلاة جنازة على ما اقتضاه إطلاقهم لكن الأوجه بل المنصوص اغتفار ما بقدر صلاة الجنازة أي أقل يمكن منها أي بما يظهر من سائر الأغراض اذ لم يخرج لها أي الأغراض اهـ حـ (قوله ومن شرب ماء زمزم) أي في سائر الأحوال لان المباركة وتقوى القلب هو اسم للبر المشهورة فسر بيان من البيت وأصاها من ضرب جبريل الأرض بجناحه حين عطشت هاجر وولدها اسمعيل لما وضعها ابراهيم عليه الصلاة والسلام هناك بأمر الله تعالى ولما فاض منها الماء على وجه الأرض قالت له هاجر زم زم أي اجتمع يا مبارك فاجتمع فسميت زم زم ويضال لها زم زم وقيل لان الماء حين خرج منها ساح عينا وشمالا فزم أي منع يجمع التراب حوله وروى لولا أمكم هاجر حوطت عليها الملائكة أودية مكة وقيل لانه سمع منها حيت تد صوت يشبه صوت الفرس عند شربها المسمى بذلك ولها أسماء كثيرة زم زم وهزمه جبريل وسقى الله اسمعيل و بركة وسيدتنا نعمة ومضوية وعونة وبشرى وصاحبة وبرة وعصمة وسائلة وميمونة ومغذية وكافية وطاهرة ورحمينة ومروية وموتقة ومطوية وشبابة العيال وطعام طم وشفاء سقم والمعنى انه يغني عن المطعومات من حيث انه يشبع وشفاء سقم أي شرب ما يشفي من السقام وهو من ماء الجنة وأفضل المياه بعد ما ينبع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم كما تقدم في أول كتاب الطهارة اهـ وماوى وبعبارة حـ ومن لكل أحد شرب ماء زم زم لما في خبر مسلم انها مباركة وانها طعام طم أي فيها قوة الاغتذاء الايام الكثيرة لكن مع الصدق كما وقع لا يذر رضى الله تعالى عنه بل غنى لجه وزاد منه زاد أبو داود الطيالسي وشفاء سقم أي حصى أو معنوى ومن شمس لكل أحد شرب به وان يقصد به نيل مطلوباته الدينية والأخروية طم ماء زم زم لما شرب به سقمه حسن بل صحيح كما قاله أئمة وبه يرد على من طعن فيه بما لا يحصى ويسن عند ارادة شربه الاستقبال بالجلوس وقيامه صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز ثم اللهم انه بلغنى ان رسولاك محمد صلى الله عليه وسلم قال ماء زم زم لما شرب به اللهم انى اشرب به لكذا اللهم فاقبل في ذلك بفضلك ثم سمي الله تعالى بوشربه ويتنفس ثلاثا وان يتضلع أى يعتلى ويكره تنفسه عليه لخبر ابن ماجه آية ما يستأوي بين المتنافقين انهم لا يتضلعون من ماء زم زم وان ينقله الى وطنه استشفاء وتبركاته ولغير ما انتهت وقوله لما شرب به هو شامل لما شربه بغير محله وظاهر ان ذلك خاص بالشارب نفسه فلا يتعداه الى غيره ويحتمل تعدى ذلك الى الغير فاذا شربه انسان بقصد ولده وأخيه مثلا حصل له ذلك المطلوب ولا مانع منه اذا شرب بنية صادقة وقتل عن شيخنا العلامة الشوبرى ما يخالف ما ذكرناه فليراجع وبعبارة في هوامش فتاوى حـ التقية الكبرى نصها قوله ماء زم زم لما شربه الخ هل ولو كان طلب التحصيل به لغیر شربه بان شرب ليحصل لولده العلم أو الشفاء أو يفرق بين من يكون له ولاية أو وكالة بان وكل في ذلك بين غير من ذكر وليس موافقا لما نقل عنه اهـ اهـ ع ش على حر وبعبارة البرماوى ويسن ان يتوى حال



شربه ماشاع من جلب نفع أو زال مرض وان يقول اللهم انه قد بلغني عن نبيك محمد صلى الله عليه وسلم انه قال ماء زمزم لما شربه وأثأثر به لكذا ويزد كرم ما ير يدمن أمور الدنيا والآخرة اللهم فافعل ثم يسمي الله تعالى ويشرب ويتنفس ثلاثا كلما شرب و كان ابن عباس رضي الله عنهما اذا شربه يقول اللهم اني أسألك علما نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاعاً من كل داع وقد شربه جماعة من العلماء فقالوا مطلقاً بهم ويسن الدخول الى البئر والنظر فيها وان يتزع بالدلو الذي عليها ويشرب وان ينضح منه على رأسه ووجهه وصدره وان يتروى من مائها ويستحب منه ما أمكنه بل ينسحب ذلك وما قبل انه يدل في خرافات العوام ويسن ان يشرب من ينسحب غاية العباس ما لم يسكر وان يحتم القرآن بمكة وان ينصرف تلقاء وجهه مستدبر البيت ويكثر الالتفات الى ان يغيب عنه كالحزن المتأسف على فراقه يقول عند خروجه من مكة الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون عابدون سائحون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وأعرض عنه وهزم الآخر ابو حنيفة انتهت (قوله وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) أي لانهم من أعظم القربان بل قال العبدري المالكي ان قد زيارته صلى الله عليه وسلم أفضل من قصد الكعبة ومن بيت المقدس اه برماوى ويسن ان يأتي سائر المشاهد بالمدينة وهي نحو ثلاثين موضعاً يعرفها اهل المدينة بوسن زيارة البقيع وقبائع وان يأتي بئر اريس فيشربه منها ويتوضأ وكذلك بقية الآبار السبعة وقد نقلها بعضهم فقال

اريس وغرس رومة وبضاعة كذا بضعه قل بتر جامع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بألف صلاة ولحذر من الطواف بشربه عليه الصلاة والسلام ومن الصلاة داخل الحجر بقصد تعظيمه ويكره الصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومسح به باليد وتقبيله بل الادب ان يبعد عنه كل ما كان يحضرته صلى الله عليه وسلم في حياته ويسن ان يصوم بالمدينة فيما أمكنه وان يتصدق على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم المقيمين والغرياء بما أمكنه اه شرح هر وقوله وتقبيله ظاهره وان قصد به التعظيم لكن مر في الجنائز بعد نقل كراهة تقبيل التابوت مانعه نعم ان قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فيجوز مجي ذلك هناك ويحتمل الفرق بأنهم حافظوا على التباعد عن التشبه بالنصاري هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى عليه السلام حتى ادعوا فيه ما ادعوا ومن ثم حذروا كل التحذير من الصلاة داخل الحجر بقصد التعظيم اه ع ش عليه (قوله وان أوهم كلام الاصل فيه) أي في غير الحاج والمعتمر وفيما قبله أي قبل الغير المذكور والذي قبله هو الحاج والمعتمر وكونهم ما قبله بمقتضى الفهم من الغاية اذ تقدير الكلام الحاج والمعتمر وغيرهما الذي أوهمه كلام الاصل في الغير عدم سنهاله وفي المعتمر عدم سنهاله أيضاً وأوهم في الحاج انها لا تسن له قبل فراغ الحج لانه قد يقال وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج فيفهم منه انها لا تسن قبل فراغ الحج مع انها تسن في كل الاوقات وفيهم منه انها لا تسن للمعتمر ولا لغير الحاج والمعتمر مع انها تسن لهما أيضاً وبعبارة الاصل وسن شرب ماء زمزم وزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج انتهت وأجاب عنه حج بقوله وما أوهمه عبارة من قصر نيب الزيارة والشرب على الحاج غير مراد وانما المراد انها لا تجزى كدلان تركهم لها وقد أقاموا بغيره فترجوا من المدينة قبيح جداً كما بدله خبر من حج ولم يزرنى فقد جفائي وان كان في سند مقال اه بعرفه (قوله ما بين قبري ومنبري الحج) في دلالة هذا ما بعده على المدعى نوع خفاء وقد استدل مر بقوله صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي اه شيخنا والمراد من تسمية تلك البقعة روضة ان تلك البقعة تنقل الى الجنة فتكون من رياضها أو انه على الجمار لكون العبادة فيه تؤول الى دخول العابد روضة الجنة وهذا فيه تظاير لا اختصاص لذلك بتلك البقعة والخبر مسوق بآثار يشرفها على غيرها وقل فيه تشبيه بحذف الاداة أي كروضة لان من يتعد فيها من الملائكة قوموا مني الانس والجن يكثرون المذكور سائر أنواع العبادة اه فتح الباري اه شوبري

(وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) ولولغير حاج ومعتمر وان أوهم كلام الاصل فيه وفيما قبله خلاقه وذلك نظير ما بين قبري ومنبري وروضة من رياض الجنة ومنبري



وعبارة البرماوى قوله من رياض الجنة أى قطعة من أرض الجنة أو العمل فيها كالعمل في رياض الجنة أو موصل  
 الى رياض الجنة أو انها ستكون من رياض الجنة أو الجالس فيها يرى من الراحة ما يراه الجالس في رياض الجنة  
 وعلى كل حال يحنث من جلس فيها وحلف انه جالس في الجنة انتهت وهذا المبنى أربع أسطوانان من عند الحجرة  
 الشريفة وينتهى الى المنبر فيكون قدرا سطوانة وشئ يسير فالروضة قريبة من شكل المثلث كما ذكره السيد  
 السهمودى في تاريخ المدينة (قوله على حوضي) يحتمل انه عليه الآن ويحتمل انه ينقل اليه في الآخرة والمراد به  
 الكوثر اه برماوى (قوله فاذا رأى حرم المدينة الخ) وحده حرم المدينة تعلموا به البخارى ومسلم في صحيحهما عن على  
 ابن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرم ما بين عير الى ثور قال أبو عبد القاسم بن سلام وغيره  
 من أهل العلم عير جبل بالمدينة وأما ثور فلا يعلم أهل المدينة انها جبل يقال له ثور وإنما ثور بكه قال فيرى ان أصل  
 الحديث ما بين عير الى أحد وقال الحافظ أبو بكر الحارثى في كتابه المؤلف في أسماء الأماكن في الحديث حرم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين عير الى أحد قال هذه الرواية الصحيحة وقيل الى ثور قال وليس له معنى وفي  
 الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال لورأتى الطباء بالمدينة ترقع ما دعوتها قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ما بين لا يقيها حرام وكذا رواه جماعة من الصحابة في الصحيح واللابتان الحرتان اه ايضا وقال العميرى في شرح  
 المنهاج وحده حرمها عير ما بين حرتها السود وطول ما بين عير وثور وهو جبل صغير من وراء أحد يعرفه أهلها  
 اه بحرقه (قوله ويقتل قبل دخوله) والذي يتجه ان هذا الغسل لا يقوت بالدخول بل يندب له تداركه بعده  
 اه شورى (قوله وليس أنظف ثيابه) وهل الاولى هنا الا على قيمة كالعبد أو الأبيض كل يحتمل والا قرب الثاني  
 اذ هو أليق بالتواضع المطلوب ثم رأيت التصريح بأنه يندب البياض للذهاب الى أى مسجد كان وهو صريح  
 فيما ذكرته لان هذا اللبس انما مطلب ليكون دخوله المسجد الشريف ووقوفه بين يديه صلى الله عليه وسلم على  
 أكل الاحوال اه ج في الجوهر المنظم اه شورى (قوله ثم وقف الخ) أى ثم ذهب الى محل المواجعة ووقف  
 الخ (قوله ويعد منه نحو أربعة أذرع) ويكره الصاق الظهر والبطن بجدران القبرة قاله الحلبي وغيره قالوا  
 ويكره محبة باليد وتقبيله بل الادب ان يبعد عنه كما يبعد منه لو حضر في حياته صلى الله عليه وسلم فذا هو الصواب  
 وهو الذى قاله العلماء وأطبوا عليه وينبغي ان لا يغتر بكثير من العوام في مخالفتهم ذلك فان الاقتداء والعمل  
 انما يكون بأقوال العلماء ولا يلتفت الى محدثات العوام وجهالاتهم ولقد أحسن السيد الجليل أبو على الفضيل  
 ابن عياض في قوله ما معناه اتبع طرق الهدى ولا يضرك قلة السالكين وأياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة  
 الهالكين ومن خالف به انه ان المسح باليد ونحوه أبلغ في البركة فهو من جهالة وغفلة لان البركة انما هي فيما  
 وافق الشرع وأقوال العلماء وكيف ينبغي الفضل في مخالفة الصواب اه ايضا (قوله ويسلم) أى عليه صلى  
 الله عليه وسلم لخبر ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحه حتى أردد عليه السلام وخبر ما من على عند قبرى  
 وكل الله بي ملكا يلقى وكفى أمر دنيا وآخرته وكنتم شفعاء أو شهداء يوم القيامة اه شرح هر وقوله  
 وكل الله بي ملكا الخ قضية هذا انه لا يسمعه بلا واسطة الملك وقد قدمنا في باب صلاة الجمعة انه يسمع الصلاة عليه عند  
 القبر بلا واسطة سواء في ذلك ليلة الجمعة أو غير هاتين كما يمكن حمل ما هنا على انه يبلغ ذلك مع السماع ثم رأيت في ج  
 في كتابه المسمى بالجواهر المنظم في زيارة القبر العظيم مائة \* (تبيينه) \* يجمع بين هذه الاحاديث الظاهرة  
 التعارض ببادى الرأى واحاديث أخرى وردت بمعناها أو قريب منها صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلاة والسلام  
 اذا صدر من بعد ويسمعهما اذا كانا عند قبره الشريف بلا واسطة وان ورد انه يبلغهما هنا أيضا كما مر اذا ما منع  
 ان من عند قبره يخضع بان الملك يبلغ صلاته وسلامه مع سماعه لهما اشعارا بمنزلة خصوصيته واعتناء بشأنه  
 والاستمداد له بذلك سواء في ذلك كله ليسلة الجمعة وغيرها اذ المقصد يقضى به على المطلق والجمع بين الأدلة التي  
 ظاهرها التعارض واجب حيث أمكن وأفتى النووي فيمن حلف بالطلاق الثلاث ان رسول الله صلى الله عليه

على حوضي وخبر لا تشدد  
 الرجال الا الى ثلاثة مساجد  
 المسجد الحرام والمسجد  
 الاقصي ومسجدى هذا  
 رواهما الشيخان وسن  
 لمن قصد المدينة الشريفة  
 لزيارته أن يكثر في طريقه  
 من الصلاة والسلام عليه  
 صلى الله عليه وسلم فاذا رأى  
 حرم المدينة أو أشجارها زاد في  
 ذلك وسأل الله تعالى أن ينفعه  
 بهذه الزيارة ويتقبلها منه  
 ويغفر له قبل دخوله وليس  
 أنظف ثيابه فاذا دخل  
 المسجد قصد الروضة وهي  
 بين قبره وقبره كما مر وصلى  
 تحية المسجد بجانب المنبر  
 وشكر الله تعالى بعد فراغها  
 على هذه النعمة ثم وقف  
 مستدبر القبلة مستقبل رأس  
 القبر الشريف ويعلم منه  
 نحو أربعة أذرع ناطرا  
 لأسفل ما يستقبله فارغ القلب  
 من علق الدنيا ويسلم بالرفع  
 صوت



وسلم سمع الصلاة عليه هل يحث أو لا به لا يحكم عليه بالحنث للشك في ذلك والورع انه يلتزم اه وهو صريح  
فيما ذكرناه اه ع ش عليه (قوله وأقله السلام عليك يا رسول الله) وأكله السلام عليك يا رسول الله السلام  
عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله أشهد أنك رسول الله حق بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونصحت الأمة  
وكشفت الغمة وجلوت الظلم وجاهدت في الله حق جهاد مجزأ الله عنا أفضل ما حوزي نبي عن أمتي وعلى آلك  
وأصحابك نواز واجلك وأهل بيتك أجمعين ويزيد على ذلك السلام عليك من فلان بن فلان ان كان قد جله  
السلام عليه اه برماوى ولو قال له انسان سلم لى على رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجب عليه ان يسلم عليه  
كما يجب ان يسلم على من قال له سلم لى على فلان أو يفرقوا الفرق أقرب ووجهه بان المراد بالسلام ما بين الناس  
التودد والمحبة والمراد بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم الشفاعة ولا يجب على المريد ان يشفع له عنده اه  
كذابهم من ع ج في كتبه وعبارته في كتبه المسمى بالدر المنقلم في زيارة القبر المظلم نصها وأما ارسال  
السلام اليه صلى الله عليه وسلم فالقصد منه الاستمداد منه وعود البركة على المسلم فتركه ليس فيه الا عدم اكتساب  
فضيلة للغير فلم يكن لتحرجه بسبب يقتضيه فانه ان ذلك التبليغ سنة لا واجب فان قلت صرحوا بان تفويت  
الفضائل على الغير حرام كإزالة دم الشهيد قلت هذا اشتباه اذ فرقوا بين عدم اكتساب الفضيلة للغير  
وتفويت الفضيلة الحاصلة على الغير فمن جاز هذا التفويت لم يحرم ترك ذلك الا كسباب فافهم اه وفيما  
عال به وقصة لان المأمور ليس شافعا بل مأمورا بالتبليغ لمن يشفع حيث التزم ذلك ولم يردده فالقياس وجوب  
التبليغ لانه أمانة التزم اياها صلى الله عليه وسلم اه ع ش على م ر (قوله فيسلم على أبي بكر) أى  
فيقول السلام عليك يا أبا بكر جزاك الله عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم خيرا ورأسه عند منكبه صلى الله عليه  
وسلم في مقابلة من وراء ظهره اه برماوى (قوله على عمر) أى فيقول مثل ما تقدم ورأسه عند منكبه  
أبى بكر رضى الله عنه على مثل ما ذكر اه برماوى (قوله ويستشفع به الى ربه) ومن أحسن ما يقول ما حكاه  
أصحابنا عن العتي مستحسنين له قال كنت بالساعة عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقاء اعرابى فقال السلام  
عليك يا رسول الله سمعت قول الله تعالى ولولاهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول  
لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئتكم مستغفرا من ذنبي مستشفعا بكم الى ربي ثم أنشأ يقول

يا خير من دفنت في القاع أعظمه \* فطالب من طهين القاع والاكم

نفسى القداء لغير أنسا كنه \* فيه العفاف وفيه الجود والكرم

قال ثم انصرف فملتني عيناى فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال يا عتي الحق الاعرابى فبشر بان  
الله تعالى قد غفر له اه ايضا (قوله ثم يستقبل القبلة) أى بحيث لا يصير مستدبرا للقبر الشريف بان يبعد عن  
المقصود نحو الروضة مراعاة الادب اخذنا ما قيل في الامام اذا صلى في محراب لا يجعل يساره للمحراب لئلا يكون  
مستدبرا له صلى الله عليه وسلم اه برماوى (قوله وأعلن نحو السلام الاول) أى ثم يقول اللهم لا تجعله آخر  
العهد من حرم رسولك ويسر لنا العود الى الحرمين سيلا سهلا وارزقنا العفو والعافية في الدنيا والآخرة وردنا  
الى أهلنا سالمين غانمين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشى القهقري كما يفعله العوام ولا يجوز لاحدا استحباب شئ من  
الاكر المعمولة من تراب الحرمين ولا من الابريق والكيران المعمولة منه وأما القليل الطباشيرى والذوارق فقال  
شيخنا سألت عنها بمكة فقيل لى ان طينها يؤخذ من خارج الحرم ومن البسدة تقرب العوام باكل التمر الصحنى  
في الروضة الشريفة اه برماوى \* (خاتمة) \* فى الايضاح ما تصه الباب السادس في زيارة قبره صلى الله عليه  
وسلم وما يتعلق بذلك اعلم ان المدينة النبوية صلى الله عليه وسلم أسماء المدينتين طابة وطيبة والدار وثرى قال الله  
تعالى ما كن لاهل المدينة الاية وثبت في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله  
تعالى سمى المدينة طابة قيل سميت طابة وطيبة لخلاصها عن الشرك وطهارتها من وقيل لطيبها لساكنيها منهم

وأقله السلام عليك  
يا رسول الله صلى الله عليك  
وسلم ثم يتأخر صوب عينة  
قدر ذراع فيسلم على أبي  
بكر ثم يتأخر قدر ذراع  
فيسلم على عمر رضى الله  
عنهما ثم يرجع الى موقفه  
الاول قبالة وجه النبي صلى  
الله عليه وسلم ويتوسل به في  
حق نفسه ويستشفع به الى  
ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو  
بحالائه لنفسه والمسلمين  
واذا أراد السفر ودع المسجد  
بركعتين وأتى القبر الشريف  
وأعاد نحو السلام الاول



ودعاهم وقيل اطيب العيش بها وأما سميتها الدار فلا استقرار بها لأنها أمان من أهل  
 القتل وغيرهم منهم قطرب وابن فارس هي من دان أي أطاع والدين الطاعة سميت بذلك لأنه يطاع الله تعالى  
 فيها وقيل غير ذلك والله أعلم وفي الباب مسائل إلى أن قال الثانية يستحب للزائر أن ينوي مع زيارته صلى الله  
 عليه وسلم التقرب بالمسافة إلى معجده صلى الله عليه وسلم والصلاة فيه إلى أن قال الخامسة ليستحضر في قلبه  
 حيث شرف المدينة وتواتر أفضل الدنيا بعد مكة عند بعض العلماء وعند بعضهم أفضلها على الإطلاق وإن الذي  
 شرفه صلى الله عليه وسلم خير الخلائق أجمعين وليكن من أول قدومه إلى أن يرجع مستشعرًا لتعظيمه بمثل  
 القلب من هيئته كأنه يراه السادسة إذا وصل باب معجده صلى الله عليه وسلم فليقل ما قدمناه في دخول المسجد  
 الحرام ويقدم رجله اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج وكذلك يفعل في جميع المساجد في قصد الرضوخة  
 الكريمة وهي ما بين المنبر والقبر فيصلي تحية المعجده تحت المنبر وفي أحياها علوم الدين أنه يجعل عمود المنبر حذاء  
 منكبه الأيمن ويستقبل السارية التي إلى جانبها الصدوق وتكون الدائرة التي في قبلة المعجده بين عينيه  
 فكذلك موقوف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوس المعجده بعد صلى الله عليه وسلم وفي كتاب المدينة أن ذرع  
 ما بين المنبر ومقام النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يصلي فيه حتى توفي أربعة عشر ذراعًا وشبر وإن ذرع ما بين  
 المنبر والقبر ثلاثون ذراعًا وشبر وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان سعة المسجد وكيفيته حاله في آخر هذا  
 الكتاب إن شاء الله تعالى والله أعلم إلى أن قال العاشرة يستحب أن يخرج كل يوم إلى البقيع خصوصًا يوم الجمعة  
 ويكون ذلك بعد السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا انتهى إليه قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين  
 وإن شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل بقيع الفerd اللهم اغفر لنا ولهم ويزور القبور الظاهرة فيه كثير  
 إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان والعباس والحسن بن علي وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر  
 ابن محمد وغيرهم ويحتم بقبر صغير رضي الله عنهم أجمعين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت في الصحيح في فضل قبور  
 البقيع وزيارتها أحاديث كثيرة وفي المختار الفرق قد مضى في المدينة الحادية عشر يستحب أن يأتي قبور الشهداء  
 بأحد أو أفضل يوم الخميس ويبدأ بحمزة عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكبر بعد صلاة الصبح بمسجد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم حتى يعود ويدرك جماعة الظهر فيه الثانية عشر يستحب استحبابًا لمؤكدا أن يأتي بمعجده  
 قباه وهو في يوم السبت أولى بناو بالتقرب بزيارته والصلاة فيه الحديث الصحيح في كتاب الترمذي وغيره عن أسيد  
 ابن ظهير رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ملاقي مسجد قباه كعمرة وفي الصحيح عن ابن عمر  
 رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباه راكبًا وماشيًا فيصلي فيه ركعتين وفي رواية  
 صحيحة كان يأتيه كل سبت ويستحب أن يأتي بئر أبي ريس التي روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تغل فيها  
 وهي عند معجده قباه فيشرب من مائها ويتوضأ منه إلى أن قال السادسة عشر ينبغي له أن يلاحظ بقلبه في مدة  
 مقامه بالمدينة جلالها وأنها البلدة التي اختارها الله سبحانه وتعالى للمجرة نبيه صلى الله عليه وسلم واستيطانه  
 ومدفنه وليستحضر تردد صلى الله عليه وسلم فيها ومشيه في بقاعها السابعة عشر تستحب المجاورة بالمدينة بالشرط  
 المتقدم في المجاورة بمكة فقد ثبت في صحيح مسلم من ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال من صبر على الآراء المدينة فوشدتها كنفه شهيدًا أو شفيعًا يوم القيامة إلى أن قال الثانية والعشرون في أشياء  
 مهمة تتعلق بمعجده رسول الله صلى الله عليه وسلم وينافي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان  
 المعجده علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بنيًا بالبنوة ستة أجيال بنو عبد شمس النخل فلم يزد فيه أبو بكر  
 رضي الله تعالى عنه شيئًا وزاد فيه عمر رضي الله عنه وبنوه علي بن أبي طالب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبن  
 والجرير وأعاد عبد شمس غير عثمان رضي الله تعالى عنه فزاد فيه زيادة كثيرة بنو بني جداره بالجارة المنقوشة  
 والقصة جعل عمل من بجارة منقوشة وسقفه بالساج هذا لفظ رواية البخاري وقوله القصة هي بفتح القاف



وتشديد الصاد المهمة وهي الحصوع عن خارجه بن زيد أحد قهلاء المدينة السبعة قال بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد سبعين ذراعاً في ستين ذراعاً أو يزيد قال أهل السير جعل عثمان طول المسجد مائة وستين ذراعاً وعرضه مائة وخمسين ذراعاً وجعل أبوابه ستة كما كانت في زمن عمر ثم زاد فيه الوليد بن عبد الملك فجعل طوله مائتين ذراعاً وعرضه في مقدمه مائتين وفي مؤخره مائة وثمانين ثم زاد فيه المهدي مائة ذراعاً من جهة الشام فقط دون الجهات الثلاث فإذا عرفت حال المسجد فينبغي أن يعتنى بالمحافظة على الصلاة فيما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الحديث الصحيح الذي سبق ذكره صلاة في مسجد ذي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سوا من المساجد انما يتناول ما كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم لكن إذا صلى في جماعة فليقدم إلى الصف الأول ثم ما يليه أفضل فليستغفر لما نهى عليه إلى أن قال الثالث والعشرون من العامة من يزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له على الله الجنة وهذا باطل ليس هو عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف في كتاب بل وضعه بعض الفجرة وزاد في الخليل صلى الله عليه وسلم غير منكرة وإنما المنكر ما رووه ولا تعلق لزيارة الخليل بالحج بل تلك قرية مستقلة ومثل ذلك قول بعض العامة إذا حج أقدم حتى ويذهب فيزور بيت المقدس ويرى ذلك من تمام الحج وهذا باطل أيضاً وزاد في القديس مستحبة لكن ما غير متعلقة بالحج والله أعلم الرابعة والعشرون لو تدرأ الذهاب إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى المسجد الأقصى ففيه القول أن أحدهما أنه يستحب له الذهاب ولا يجب والثاني يجب فعله هذا إذا تأمل وجب عليه فعل عبادة فيه أما الصلاة أو ما اعتكاف هذا هو الأصح وقبل تعيين الصلاة وقبل تعيين الاعتكاف والمراد اعتكاف ساعة والمراد بالصلاة ركعتان وقبل ركعة والمراد نافلة وقبل تكبى القريضة اه ثم قال في الباب الثامن فصل في آداب رجوعه من سفر حجه أحدها السنة أن يقول ما ثبت في الحديث الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قفل من حج أو عمرة كبر على كل شرف ثلاث تكبيرات ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير أيون ثابتون عابدون سائحون لربنا حامدون لربنا صادق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ورواه البخاري ومسلم في صحيحهما وفي صحيح مسلم عن أنس قال أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ظهر المدينة قال أيون ثابتون عابدون لربنا حامدون فلم يزل يقول ذلك حتى قدمنا المدينة الثاني يستحب إذا فرغ من وطنه أن يبعث قدامه من يخبر أهله كيلا يقدم عليهم بغتة فهذا هو الستة الثالث إذا شرف على بلدة فيحسن أن يقول اللهم اني أسألك خيراً وخيراً أهلها وخيراً ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها واستحب بعضهم أن يقول اللهم اجعل لنا به قراراً ورزقاً حسناً اللهم ارزقنا حباها وأعدنا من ويلها وحببها إلى أهلها ووجب صالحى أهلها لينافذروا بها هذا كله في الحديث الصحيح وقد أوضحت في كتابي إذا كان الرابع إذا قدم فلا يطرق أهلها بالليل بل يدخل البلدة غدوة والافتق آخر النهار الخامس إذا وصل منزله فالسنة أن يبدأ بالمسجد فيصلي فيه ركعتين وإذا دخل منزله صلى فيه أيضاً ركعتين ودعا وشكر الله تعالى السادس يستحب لمن يسلم على القدام من الحج أن يقول بسم الله بحمك وغفر ذنبك وأخطف نفقتك روي بذلك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر الحاج ولن استغفر له الحاج قال الحاكم هو صحيح على شرط مسلم السابع يستحب أن يقول إذا دخل بيته مارو يناق في كتابي إذا كان عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رجع من سفره قد دخل على أهله قال قاتوا بالربنا وأبلا يغادروا باقت قاتوا بسؤال التوبة أي نسألك توبة كاملة ولا يغادر حوباً أي لا يترك انما الثامن أن يكون بعد رجوعه خيراً مما كان فهذا من علامات قبول الحج وإن يكون خيره مستمراً في ازدياد اه بحروفه

\*(فصل في أركان الحج والعمر قوين أوجه أدائهم مع ما يتعلق بذلك)

\*(فصل في أركان الحج) \* (قوله مع ما يتعلق بذلك) أي بيان أوجه أدائهم من قوله وعلى المجتمع والغارن دم



(أركان الحج) ستة (أحرام)  
به أي نية الدخول فيه لخبر  
أنما الأعمال بالنيات  
(ووقوف) بعرفة لخبر الحج  
عرفة (وطواف) لقوله تعالى  
وليطوفوا بالبيت العتيق  
(وسعى) لما روى الدارقطني  
وغيره بسند حسن كافي  
المجوع أنه صلى الله عليه  
وسلم استقبل القبلة في السعي  
وقال يا أيها الناس اسعوا  
فإن السعي قد كتب عليكم  
(وحلق أو قصر) لتوقف  
التحلل عليه مع عدم جبره  
بعدم كالطواف والمراد إزالة  
الشعر كما مر (وترتيب  
المعظم) بأن يقدم الأحرام  
على الجميع والوقوف  
على طواف الركن والخلق  
أو التقصير والطواف على  
السعي أن لم يفعل بعد  
طواف القدوم ودليله  
الاتباع مع خبر خذوا عني  
مناسككم وقد عدته في  
الروضة كاملها ركنا في  
المجوع شرط الأول أنسب  
بما في الصلوات قول أو قصر  
إلى آخر من ذي يادني (ولا  
يجبر) أي الأركان أي  
لادخل الجبر فيها وتقدم  
ما يجبر بدم ويسمى بعضا  
وغيرها يسمى هيئة (وغير  
الوقوف) من الستة (أركان  
للعمره) لشمول الأدلة لها  
وظاهر أن الخلق أو التقصير  
يجب تأخيرهما عن سعيها  
فالترتيب فيها مطلق  
(ويؤديان)

الح الفصل وانظر لم آخر الأركان إلى هنا مع أنه كان الأنسب تقديمها أول الباب تأمل (قوله أركان الحج ستة)  
وأفضلها الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الخلق وأما النية فهي وسيلة للجميع وهلا قدم الطواف على الوقوف  
لأنه أفضل ويجب بانه راعى الترتيب الخارجي اه شيخنا (قوله أي نية الدخول فيه) وتقدم أنه يطلق أيضا  
على الدخول في التسليم بنية وليس مرادها اه حل (قوله وحلق) فإن قلت لم جعل ركنا وكان له دخل في  
التحلل الأول قلت أما الأول فلأن فيه موضع زينة لله تعالى فاشبه الطواف من حيث أنه أعمال النفس في المشي  
لله تعالى وأما الثاني فلأن التحلل من العبادة أما بالأعمال بما كمالها كالسلام من الصلاة المعلوم بحصوله أمن الاكفان  
للمصلي وأما بانه على ضد ما كتعاطى المقطر في الصوم أو دخول وقت الخلق من جهة ما فيه من الترفه ضد  
الأحرام الموجب لكون المحرم أشعث أغبر فكان له دخل في تحله اه حج في محرمان الأحرام (قوله مع عدم  
جبر بدم) أخرج بهذا القيد رمي جرة العقبة فإن التحلل متوقف عليه لكنه يجبر بدم فليس ركنا فالعلة مركبة  
اه شيخنا (قوله وترتيب المعظم) عدا الترتيب ركنا بمعنى أنه لا يعتد بما قدمه في غير محله وقوله بأن يقدم الحج  
مقتضاه أنه لو قدم الخلق على الوقوف لا يكتفى بذلك اه حل أقول لي هنالك شبهة وهي أن شأن ركن الشيء أن  
يكون بحيث لو انعدم انعدم ذلك الشيء ولا شبهة في أنه إذا خلق قبل الوقوف ثم وقف وانى ببقية الأعمال حصل الحج  
وكان الخلق ساقط لعدم إمكانه وإن أثر فعله في غير محله وهو بنية فقد حصل له الحج مع انتفاء الترتيب فلي تأمل  
اه سم على المنهج أقول ويمكن اندفاع هذه الشبهة بأن يقال الخلق إنما سقط لعدم شعر برأسه لا لتقدمه  
على الوقوف لأن خلقه قبله لم يقع ركنا والاثم إنما هو لترفعه بإزالة الشعر قبل الوقوف وهذا كقولنا عتق وخلق  
ثم أحرم بالحج عقبه فلم يكن برأسه شعر بعد دخول وقت الخلق فإن الخلق ساقط عنه وليس ذلك اكتفاء بخلق  
العمره بل لعدم شعر بزيه اه ع ش على مر (قوله بأن يقدم الأحرام الحج) استفيد من كلامه أن  
الخلق لا ترتيب بينهما وبين السعي ولا بينه وبين الطواف وهذا هو الذي خرج بالمعظم فالمراد بالمعظم ما عدا الخلق  
بل وما عدا السعي مع الطواف كما يعلم من كلامه اه شيخنا (قوله أي لادخل الجبر فيها) أي لانعدام الماهية  
بانعدامها اه حج أي ولو جبر بدم مع عدم فعلها لزم عليه وجود الماهية بتدوين أجزائها وأركانها وهو  
محال تأمل (قوله وتقدم ما يجبر بدم) وهو ترك الأحرام من الميقات وترك المبيت بمنى وتركه بمرحلة وترك رمي  
الجمار وترك طواف الوداع اه حل وعبرة شرح مر وأما واجباته فخمسة أيضا الأحرام من الميقات  
والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والمبيت بمنى والمبيت ليلى إلى منى واجتناب محرمان الأحرام وأما طواف  
الوداع فتقدم أنه ليس من المناسك فعلى هذا لا يعد من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى بعضا وغيرها يسمى  
هيئة انتهت (قوله وغيرها يسمى هيئة) عبارة لإيضاح وأما السنن فجميع ما سبق مما يؤمر به الحاج والمعتمر  
سرى الأركان والواجبات وذلك كطواف القدوم والاذكار والادعية واستلام الحجر والرمل والاضطباع  
وسائر ما ندب اليه من الهيئات السابقة وقد تقدم إيضاح هذا كله انتهت (قوله لشمول الأدلة) أي الدالة على  
وجوب النية والطواف والسعي والخلق وقوله لها أي للعمرة أي لوجوبها فيها اه شيخنا (قوله فالترتيب فيها)  
أي في العمره مطلق أي في جميع أركانها لا في معظمتها كالحج بأن يقدم الأحرام ثم الطواف ثم السعي ثم الخلق  
وعبرة شرح مر نعم الترتيب معتبر في جميع أركانها انتهت (قوله ويؤديان الحج) أحترز بالثنية عن أداء  
أحدهما فقط وله صورتان فقط لأنه إما حج أو عمره هكذا أشار إليه حج واحترز بالثنية أيضا عن أداء التسليم  
من حيث هو أي الأعم من التنية والافراد فأداه على خمسة أوجه وعبرة شرح مر وعلم من هذا أنه لو أتى  
بتسليم على حدة لم يكن شيئا من هذه الأوجه كما يشير إليه قوله التمسك بالثنية أما أداء التسليم من حيث هو فعلى  
خمس أوجه الثلاثة المذكورة وان يحرم بحج فقط أو عمره فقط انتهت وقوله وعلم من هذا أنه لو أتى بتسليم على  
حده لم يكن شيئا الحج أي حقيقة والافراد مجازي كالمصرح به الشهاب حج كغيره وسيعلم من قول الشارح



أما غير الأفضل الحج وقوله وإن يحرم حج فقط أو عمره فقط أي ولا يأتي بالأثر من عامه اهـ وشيّد عليه (قوله لانه اما  
 أن يحرم بهما مع الحج) فان قلت يرد على الحصر ما لو أحرم مطلقا قلت هو غير خارج عن الامور الثلاثة لانه لا بد لصرفه  
 لواحد منها فالاحرام مطلقا مع الصرف الى واحد منها في معنى الاحرام ابتداء بذلك الواحد وكذا في ال فيما لو أحرم  
 بالحج في غير أشهر رجب حيث يعتقد عمره من غير حاجة الى صرف فليتامل اهـ سم (قوله قالت عائشة الحج) استدلال  
 على الوجه الثلاثة التي ذكرها في الحصر وكان المناسب تأخير هذا الدليل عن كلام المتن على عادته تأمل (قوله  
 بافراد) الباء للملابسة أي حال كونهما ملاسين لواحد من الوجوه الثلاثة أو بمعنى مع اهـ شيخنا وعبارة أصله  
 مع شرح مر أحدها الافراد الافضل ويحصل بان يحج أي يحرم بالحج من ميقاته ويفرغ منه ثم يحرم بالعمرة  
 من عامه كاحرام المكي بأن يخرج الى أدنى الحل فيحرم بها ويأتي بعملها ما غير الافضل فله صورتان احدهما ان  
 يأتي بالحج وحده في سنة الثانية ان يعتمر قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما يأتي ثم قال عند قوله وأفضلها  
 افراد شمل كلامه ما لو اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج من عامه فيسمى افرادا أيضا وهو ما صرح به ابن الرفعة والسبكي  
 وكان مرادهما بأنه يسمى بذلك انه أفضل من التمتع الموجب للدم والافطار التمتع يشمل ذلك كما يصرح به كلام  
 الشيخين بل صرح الرافعي بأن ذلك يسمى تمتعا انتهت وعبارة حج وقد يطلق الافراد على الايمان بالحج وحده  
 وعلى ما اذا اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج فحصره فيما في المتن باعتبار الاشهر أو الاصل وواضح ان تسمية الاول  
 افراد المراد به مجرد التسمية المجازية لا تميزا لادخل له في الافضية وأما الثاني فتسميته افراد حقيقة شرعية فهو  
 من صور الافراد الافضل قال جمع متقدمون بلا خلاف وأقرهم بحقيقة المتأخرين ولا ينافيه تقييد المجموع  
 وغيره بأفضليته بأن يحج ثم يعتمر لان ذلك انما هو لبيان انه الافضل على الاطلاق ولا ينافي ذلك أيضا ما يأتي ان  
 الشروط الاتية انما هي شروط لوجوب الدم لا تسميته تمتعا ومن ثم أطلق غير واحد كالشيخين على ذلك انه  
 تمتع لان المراد انه يسمى تمتعا لغويا أو شرعيا لكن مجازا لا حقيقة لا تحال اجتماع الافراد الحقيقي والتمتع  
 الحقيقي على شيء واحد فتأمل ومع ذلك لا ينبغي لمن يمكنه يريد الافراد الافضل على الاطلاق ترك الاعتمار في  
 رمضان مثلا لا يفوته لان الفضل الحاضر لا يترك لتركه وتظير ما يأتي انه ليس مرادهم بنسب تحري مكان أو  
 زمان فاضل للصدقة تأخيرها اليه لانه لا يدري أي ذكره أو لا بل الاكثر منها اذا أدركه انتهت (قوله ام من ميقات  
 أقرب منه) أي أقرب الى مكة منه أي من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه والتقييد بالاقربية ليس بشرط في  
 حقيقة التمتع الذي الكلام فيه الآن ولا في وجوب الدم عليه الا في ذكره فانه اذا أحرم بالحج من الميقات  
 الاقرب الى مكة من ميقات عمرته لا يجب عليه الدم كما سيأتي في قوله ولم يعد لاحرام الحج الى الميقات ولو اقرب لمكة  
 من ميقات عمرته فكان عليه ترك التقييد بالاقربية تاملا (قوله اشتراط كونه) أي الاحرام بالحج من مكة  
 ايها هذا ظاهر وأما قوله أو من ميقات عمرته فأيام عبارة الاصل له غير ظاهر بل ليس فيها تعرض له أصلا  
 ونصها بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ثم ينشئ حجام من مكة انتهت فانت ترى عبارة الاصل فيها  
 تقييد احرام الحج بكونه من مكة وليس فيها تعرض لكونه من ميقات عمرته فإين الابهام المذكور فليتامل ولعل  
 الشيخ وقع له نسخ من نسخ المنهاج نصها ثم ينشئ حجام من مكة أو من ميقات عمرته لكن التي شرح عليها مر والحلي  
 بل وجه النسخة التي سمعناها في حاشية الشوري مائة فان قلت كيف يوهم كلام الاصل هذا مع قوله ثم ينشئ حجا  
 من مكة فانه صريح في الاحرام من مكة لا يحتمل الاحرام من ميقات العمرة بوجه قلت قوله في شروط الدم وان  
 لا يعود لاحرام الحج الى الميقات يفيد ان المسئلة أعظم من كون الاحرام من مكة أو من الميقات فاهم ان أحد  
 الامرين شرط فليتامل اهـ سم (قوله بمحظورات الاحرام) فيه ان هذا موجود في الافراد لكن علة التسمية  
 لا تقتضي التسمية اهـ سم على حج وقوله أوله لتعقب سقوط العود الخ هذا لا ينافي وجوب الدم عليه اهـ  
 شيخنا وفي سم مائة قال الطيلاوي الصحيح ان علة وجوب الدم على التمتع كونه رجب ميقاتا وهذا اذا عاد

أي الحج والعمرة على  
 ثلاثة أوجه لانه اما أن  
 يحرم بهما معا أو يبدأ بحج  
 أو بعمرة قالت عائشة رضي  
 الله عنها خرجنا مع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم علم  
 حجة الوداع فنامن أهل الحج  
 ونامن أهل بعمرة ونامن  
 أهل حج وعمره ورواه الشيخان  
 أحدها أن يؤديا (بافراد  
 بان يحج ثم يعتمر) بان يحرم  
 بعد فراغه من الحج بالعمرة  
 ويأتي بعملها (و) ثانيها  
 (بتمتع بان يعكس) بان  
 يعتمر ولو من غير ميقات  
 بلده ثم يحج سواء أحرم بالحج  
 من مكة أم من ميقات أحرم  
 بالعمرة منه أم من مثل  
 مسافته أم من ميقات أقرب  
 منه وان أوهم كلام الاصل  
 اشتراط كونه من مكة أو  
 من ميقات عمرته وكون  
 العمرة من ميقات بلده  
 ويعني الا في ذلك متمتعا  
 لتمتعه بمحظورات الاحرام  
 بين النسكين أو لتمتعه  
 بسقوط العود للميقات  
 عنه



الى الميقات يسقط الدم لانتعنه بين الحج والعمرة اه (قوله وبقران) ويجوز القران للمكي بان يحرم بهما  
 من مكة تغليب الحكم بالحج لا العمرة فلا يلزم الخروج لادنى الحل اه ح و مر (قوله أو بعمرة ثم يحج) قد شمل  
 المتي ما لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج فينتقد احرامه به فاسدا ويلزمه المضي وقضاء النسيك اه ح  
 وقال العلامة عبد الرزاق وينبغي حرمة ادخاله عليها حيثما لجعله فاسدا مع تبسرجه صححوا ولا يلزم من تساوى  
 فاسد الحج وصححه في كثير من الاحكام جواز جعله فاسدا ويكفي في منعه انه لا يجوز التلبس بعبادة فاسدة اه  
 ابن الجلال (قوله قبل شروع في طواف) أى ولو احتمل الاو عبارة تشرح مر وتقبل الماوردى عن الاصحاب انه  
 لو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فيه أو بعده مع احرامه لان الاصل جواز ادخال الحج على العمرة حتى  
 يتيقن المنع فصار كمن أحرم وتزوج ولم يدرك كان احرامه قبل تزوجه أو بعده فله يصح تزوجه انتهت (قوله  
 فيحصلان) أى ويدخل عمل العمرة في عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعى واحد اه شرح مر وهل  
 هما أى الطواف والسعى للحج والعمرة معاً والحج فقط والعمرة لاحكم لهما أى لانتمارها أى في الحج لم يصرح  
 الاصحاب بذلك لكن الاقرب كما قال بعضهم الثانى اه سم اه زى اه ع ش على مر وفي العباب يندب  
 للقران أن يطوف طوافين ويسعى سعيين خروجاً من خلاف أبي حنيفة وقد تقدم اه حل (قوله أيضاً  
 فيحصلان) أى ويكفيه عن حجة الاسلام وعمرة اه برماوى (قوله ما شأنك) أى أى شئ شأنك فهو مبتدأ  
 وخبر اه ع ش (قوله ولم أحل) بضم اللام الاولى وحكى كسر هالان الفعل ثلاثى اه برماوى (قوله  
 ولم أطف بالبيت) عطف على ما قبل وهذا أحسن من جعله عطف تفسير (قوله وعمرتك) أى التى أحرمت  
 بها أولاً لصيرورتها فارة وعليه فالعمرة التى أتت بها بعد من التعميم تطوع اه ع ش والذى تلخص من  
 البخارى وشرحه ان احرامها كان أولاً يحج ثم فحتمته الى العمرة بامر صلى الله عليه وسلم لانه كان يحجهم على  
 العمرة في ذلك الوقت لارد على المشركين الذين كانوا يعتدون امتناع العمرة في أشهر الحج ويرون ان فعلها  
 فيها من أجرا الفجور ثم لما استمر عليها الحبط ولم يتمكن من أعمال العمرة الى ليلة عرفة أمرها رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بان تحرم بالحج ادخاله على العمرة لتكون فارة أو باطلا للعمرة وخروجاً منها من غير الاتيان  
 بأعمالها ليكون حجها افراداً فلما تمت الحج أمرها بعد بالعمرة فاعتبرت من التعميم وقالت هذا مكان عمرتي  
 التى اعتبرت قبل ويحمل قولها هذا على أن هذا الموضع موضع فسخ احرام الحج الى العمرة والا فاحرامها  
 الاول كان قبل التعميم فعلى هذا عمرتها الثانية تنفل على الاحتمال الاول من كون احرامها الاخير بالحج كان  
 قراناً أو على كونه افراداً وأنما خرجت من العمرة التى فسخت الحج اليها من غير أعمال فتكون عمرتها  
 الاخير فواجبة فذا ما تحرر هناك وفيه خصوصيات لعائشة من جهات تأمل (قوله ماذا شرع في الطواف)  
 أى ولو بنحو خطاوة ولا يؤثر نحو استلامه الحجر بنية الطواف لانه مقدمته وليس منه ذكره في المجموع اه ح  
 (قوله لاتصال احرام العمرة الحج) أى ولانه أخذ في التحلل المقتضى لتنصان الاحرام فلا يليق به ادخال الاحرام  
 المقتضى لقوته اه شرح مر وقوله وهو أعظم أفعالها العمل المراد بالأعظم الافضل اه (قوله اقتصار على الافضل)  
 أى من صور القران أى فالصورتان اللتان ذكرهما الاصل للقران افضل من اللتين لم يذكرهما وهما احرامه  
 بهما من دون الميقات واحرامه بالعمرة قبل أشهر الحج ثم بالحج في أشهره والصورة الاولى من الصورتين المفضولتين  
 فيها دم اترك الميقات غير دم القران هذا ظاهر عبارته والذي يفهم من شروع المنهاج ان الافضلية انما هي في  
 احدى الصورتين وان الصورة الاخرى فيها خلاف وعبارة تشرح مر وغير الا كل يحرم بهما من دون الميقات  
 وان لم يدم فمقتضى الميقات لكونه الاكمل لا لكون الثانى لا يسمى قراناً انتهت وعبارة المحلى ولو أحرم بالعمرة  
 قبل أشهر الحج ثم ادخله عليها في أشهره فقيل لا يصح هذا الادخال لانه يؤدى الى صحة الاحرام بالحد قبل أشهره  
 وقبل يصح لانه انما يصير محرماً بالحج وقت ادخاله قال في الروضة الثانى أصح أى فيكون فارة انتهت (قوله ولو في

(و) قالها (بقران بان يحرم  
 بهما معاً) في أشهر حج  
 (أو بعمرة) ولو قبل أشهره  
 (ثم يحج) في أشهره (قبل  
 شروع في طواف ثم يعمل  
 عمله) أى الحج فيهما  
 فيحصلان أما الاول فخطير  
 عائشة السابق وأما الثانى  
 فلما روى مسلم أن عائشة  
 أحرمت بعمرة فدخل عليها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فوجدتها تبكى فقال ما شأنك  
 قالت حضت وقد حل الناس  
 ولم أحل ولم أطف بالبيت  
 فقال لها رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أهلى بالحج ففعلت  
 ووقفت المواقف حتى اذا  
 طهرت طافت بالبيت وبالصفا  
 والمروة فقال لها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قد حلت  
 من حجك وعمرتك جميعاً  
 وخرجت بآدنى قبل الشروع  
 ما اذا شرع في الطواف فلا  
 يصح احرامه بالحج لاتصال  
 احرام العمرة بمقصوده وهو  
 أعظم أفعالها فيقع عنها  
 ولا ينصرف بعد ذلك الى  
 غيرها وتبيد الاصل الاحرام  
 بهما بكونه من الميقات  
 والاحرام بالعمرة بكونه في  
 أشهر الحج اقتصار على الافضل  
 (ويجتمع عكسه) بان يحرم  
 يحج ولو في



أشهره) كان الأولى إسقاط الغاية لأن الأحرام بالحج في غير أشهره بنفقة دعمة كما تقدم اه حل وجوابه  
 أن الواو للعالم كذا كره البرماوى لا لغاية كما فهم اه شيخنا (قوله لانه لا يستفيد به شيئاً) غرضه بهذا الرد  
 على القديم القائل بجواز العكس ويكون قراناً وعبارة أمه مع شرح الحلى ولا يجوز عكسه في الجديد وهو أن  
 يحرم بالحج في أشهره ثم بعمره قبل الطواف للقدم وجوز القديم قياساً على العكس فيكون قارناً أيضاً ورفق  
 الأول بان ادخال الحج على العمرة يفيد زيادة على أعمالها بالوقوف والرى والمبيت بخلاف العكس انتهت  
 (قوله وأفضلها افراد) وبحسب الاسنوى تبعاً للبارزى ان القارن الذى اعتمر قبل قرانه او بعده يكون قرانه  
 أفضل من الافراد لاشتماله على مقصوده مع زيادة عمرة اخرى كتميم رجاء الماء آخر الوقت صلى بالنهم اوله  
 ثم بالوضوء آخره ورد بانه لا يلاقي ما نحن فيه اذ الكلام في المفاضلة بين كفتين اداء التمكن المسقط لطلبهما  
 لا بين اداء التمكن فقط او ادايتهما مع زيادة نفسك متطوع به ويرد أيضاً بان لو سلمنا انه كلام فيما نحن فيه نقول  
 الافراد أفضل حتى من القارن مع العمرة المذكورة لان في فضيلة الاتباع ما يربو على زيادة العمل كما لا يخفى  
 من فروغ ذكره وهو بما تقرره لم أن من استناب واحد الجمع وآخر للعمرة لا تحصل له كيفية الافراد  
 الفاضل لان كيفية الافراد لم تحصل له اه شرح مر (قوله ان اعتمر عامه) أى وهو آخر ذى الحجة اه  
 حل وهو العشرون يوماً الباقية منه فلو اعتمر في الحرم كان مقضولاً اه شيخنا ثم رأيت في شرح مر  
 مانصه والمراد بالعام ما بقى من الحجة الذى هو شهر رجب كما يفيد كلام السبكي اه ولو حج ثم أحرم بالعمرة في  
 آخر رجب من ذى الحجة وأتى ببقية أعمالها في الحرم فانه يكون آتياً بالافراد الأفضل صرح به العلامة سم  
 ومعلوم ان ثوابه دون ثواب من أتى بها كاملة في ذى الحجة اه ابن الجلال (قوله كان الافراد مفضولاً) أى  
 عن التمتع والقارن فهما الأفضل منه في هذه الحالة لتعليل الذى ذكره المحلى بقوله لان تأخير العمرة عن  
 سنة الحج مكروه اه وقد ذكره الشارح أيضاً قوله لان تأخيرها عنه مكروه (قوله على خلاف الح) متعلق  
 بقوله وأفضلها افراد ثم تمتع فقوله ما ذكر أى من الافراد والتمتع يعنى ان أفضلها الافراد على الإطلاق فيها خلاف  
 والاصح ما ذكره وأفضلية التمتع على القارن فيها خلاف والاصح ما ذكره وبقى خلاف آخر لم يذكره  
 وهو أفضلية القارن على الافراد والتمتع وعبارة أصله مع شرح حج وأفضلها الافراد وبعده التمتع وفي قول  
 التمتع أفضل وهو مذهب الحنابلة واطلوا فى الانتصار له وفي قول القارن أفضل وهو مذهب الحنفية واختاره  
 جمع من أكابر الصحابة انتهت (قوله روى الشيخان الح) أتى بدليلين الأول يفيد أفضلية الافراد والثاني يفيد  
 أفضلية التمتع ولم يذكر دليلاً للقول الثالث الذى علمته من عبارة حج وقد ذكره المحلى بقوله روى الشيخان  
 عن أنس أنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لبك عمرة وحج اه (قوله وروى بأنه احرم متمتعاً) وعن  
 انس رضى الله عنه أنه قرن ويمكن الجمع بينهما وان كان الافراد هو الارجح بان يقال انه صلى الله عليه وسلم أحرم  
 أولاً مطلقاً ثم صرفه للعمرة ثم أدخل عليها الحج فمن قال انه مطلق نظر الى أول احرامه ومن قال انه متمتع نظر الى  
 أول صرفه ومن قال انه قارن نظر الى ما بعد ادخال الحج ومن قال انه مفرد نظر الى أنه أتى بأعمال الحج وما ذكره  
 في المجموع في الجمع غير متجه اه برماوى (قوله بان رواه) بفتح التاء لان الفه أصلية لا نقلها عن أصل كقضاء اه  
 شيخنا (قوله بضبط المناسك) أى من لدن خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة الى أن تحلل اه برماوى  
 (قوله اختاره) أى الافراد أولاً أى احرم بالحج أولاً ثم أدخل عليه العمرة وهذا وان لم يجز لغيره لكنه فعله  
 خصوصية له للحاجة الى بيان جوازها في هذا المجمع العظيم وان سبق بيانها منه قبل متعديدا اه حج وانما  
 احتاج الى بيان جوازها في هذا المجمع العظيم لان الجاهلية كانوا يرون انها لا تجوز في أشهر الحج فلا يراحمون  
 بها الحج في وقت مكانه اه من عيش على مر (قوله كما يثبت مع فوائد في شرح الروض) عبارة هناك  
 قال في المجموع والصواب الذى نعتقه أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة ونخص بجوازها في

أشهره ثم بعمره قبل  
 طواف لانه لا يستفيد به  
 شيئاً بخلاف ادخال الحج على  
 العمرة فانه يستفيد به  
 الوقوف والرى والمبيت  
 (وأفضلها) أى هذه الاوجه  
 (افراد) يفيد رده بقولى  
 (ان اعتمر عامه) فلو أخرت  
 عنه العمرة كان الافراد  
 مفضولاً لان تأخيرها عنه  
 مكروه (ثم تمتع) أفضل من  
 القارن على خلاف في أفضلية  
 ما ذكره ومنشأ الخلاف  
 اختلاف الرواة في احرامه  
 صلى الله عليه وسلم روى  
 الشيخان أنه صلى الله عليه  
 وسلم أفرد الحج وروى أيضاً أنه  
 احرم متمتعاً ورجح الأول بان  
 رواه أكثره وان جازوا  
 منهم اقدم صحة وأشد عناية  
 بضبط المناسك وبأنه صلى  
 الله عليه وسلم اختاره أولاً  
 يثبت مع فوائد في شرح  
 الروض



ثلاث السنة للحاجت أو أمر في قوله عمره ليكن ويجازي هذا سهل الجمع بين الروايات فعمدة رواية الأفراد وهم الأكثر  
أول الاحرام وعمدة رواية القرآن آخره ومن روى التمتع أراد التمتع القوي وهو الانتفاع وقد انتفع بالاكتفاء  
بفعل واحد وثبت ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتد في تلك السنة عمرة مفردة ولو جلت حجة مفردة لكان غير  
معتد في تلك السنة ولم يقل أحد أن الحج وحده أفضل من القرآن فانتظمت الروايات في حجة في نفسه وأما  
الصحابة فكانوا ثلاثة أقسام قسم أحرم بحج وعمرة ومعهم هدى وقسم بعمره ففرغوا منها ثم أحرموا بحج وقسم  
بحج ولا هدى معهم فامرهم صلى الله عليه وسلم أن يقبلوه عرفة وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة وهو خاص  
بالصحابة أمرهم به صلى الله عليه وسلم لبيان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج  
واعتقادهم أن إيقافها فيه من الجبر القوي كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل العمرة على الحج لذلك دليل  
التخصيص خبر أبي داود عن الحارث بن بلال عن أبيه قال قلت يا رسول الله أ رأيت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة  
أم للناس عامة فقال بل لكم خاصة فانتظمت الروايات في أحرامهم أيضا فنرى أنهم كانوا قارين أو متمتعين  
أو مفردين أراد بعضهم وهم الذين علم ذلك منهم وظن أن البقية مثلهم وأما تفضيل التمتع على القرآن فإنه  
أكثر مما انتهت (قوله وأما ترجيح التمتع الحج) لعله مقابل لمخوف تقديره ما تقدم في ترجيح أحدهما أي  
الأفراد والتمتع على الآخر وأما ترجيح الحج (قوله أكل منافي القرآن) أي لأن التمتع يأتي بعملين كاملين غير  
أنه لا ينشئ لهامية قاتين وأما القارن فإنه يأتي بعمل واحد من ميعات واحد اهـ شرح مر (قوله  
وعلى كل من التمتع الحج) المعنى في إيجاب الدم على التمتع كونه ميعاتنا اذ لو كان أحرم أو لا بالحج من ميعات  
بلده لكان يحتاج بعد فراقه من الحج إلى خروجه لادنى الحل ليحرم بالعمرة وإذا منع استغنى عن الخروج  
لكونه يحرم بالحج من جوف مكة اهـ شرح مر ومثله حج ثم قال حج وبهذا يعلم أن الوجه فيه تكرار  
العمرة في أشهر الحج أنه لا يتكرر عليه وإن أخرج الدم قبل التكرار لأن ربحه الميعات بالمعنى الذي قرر لم  
يتكرر ولو تمتع ثم قرن من عامه لم يزد ما على القول المعتمد خلافا لجمع الاختلاف موجبي الدمين فلم يمكن  
التداخل اهـ وأما وجوبه على القارن فلو جوبه على التمتع بالنص وفعل التمتع أكثر من فعل القارن فإذا  
لزمه الدم فالقارن أولى ويلزم الدم أيضا تمتعنا بالاسيطان بمكة ولو بعد العمرة لأن الاسيطان لا يحصل  
بعمرة النية وعلة في النسخ أنه التزم بمجاوزته الميعات أما العود والدم في أحرام سنته فلا يسقط بنية الإقامة  
اهـ شرح مر (قوله أيضا وعلى التمتع والقارن دم الحج) وهذا الدم دم ترتيب وتقدير كسبائي وسيأتي في المتن  
مانعه ودم ترك ما مور كدم تمتع وكذا دم فوات اهـ ومعلوم أن الأمور رأى الواجب في الحج خمسة الاحرام من  
الميعات وطواف الوداع والرمي والمبيت بمزدلفة والمبيت بمنى ومثلها المشي المنذور إذا أخرجه هذه ستة تظم  
لفوات تكون سبعة تظم التمتع والقرآن تكون تسعة وقد تظمها ابن القري في قوله

تمتع فوات وحج قرنا \* وترك رمي والمبيت بمنى  
وتركة الميعات والمزدلفة \* أولم يودع أو كشي أخطفه

ناذره تأمل (قوله في تمتع) أي بمحظورات الاحرام بالعمرة أي بسبب العمرة أي بسبب الفراغ منها فالباء سببية  
وفي الكلام حذف كالمات وقوله إلى الحج أي واستمر تمتعه بالمحظورات إلى الحج وقوله فاستيسر السنين زائدة  
أي فاستيسر وما اسم موصول مبتدأ واستيسر ملته والخبر محذوف تقديره عليه أي فالذي يسر كائن عليه وقوله  
من الهدى بيان لما اهـ من الجلالين بتصرف (قوله أن لم يكون لمن حاضري الحرم) أفهم كلامه أنه لا يشترط  
لوجوب الدم نية التمتع ولا وقوع النكس عن شخص واحد ولا بقاؤه حيا وهو كذلك ولو استأجر اثنين آخران  
أحدهما الحج والآخر لعمرة فتمتع عنهما أو اعتمر أحدهما عن نفسه ثم حج عن المستأجر فان كل قد تمتع بالاذن  
من المستأجرين أو أحدهما في الأولى أو من المستأجر في الثانية فعلى كل واحد من الاثنين أو الاثنين والآخر

وأما ترجيح التمتع على  
القرآن فلأن أفعال  
النكس فيه أكل منافي  
القرآن (وعلى) كل من  
(التمتع والقارن دم) لقوله  
تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى  
الحج فاستيسر من الهدى  
وروى الشيخان عن عائشة  
رضي الله عنها أنه صلى الله  
عليه وسلم ذبح عن نسائه  
البقر يوم النحر قالت وكن  
قارنات (أن لم يكون لمن  
حاضري الحرم) لقوله تعالى  
في التمتع



نصف الدم ان أيسروا أو أعسروا أو أحدهما فمما يظهر فالصوم على الاجبر أو تمتع بلاذن ممن ذكر لزمنه دم ان دم  
 للتمتع ودم لاجل الاساءة لمجاوزته الميقات اه شرح مر وقد يجب الدم على غير محرم كاستأجر أو امر أجيره  
 بتمتعه كلولى بسبب تمتع موليه أو قرانه أو احصاره أو توكاب المير المحرم محظورا بخلافه اذا كان غير مميز فلا ذنبه  
 على واحد منهما وان كان اتلافا بخلاف اتلافا فمال الا دمي كالا جنبي اذا طيب غير مميز بخلاف ما اذا كان مميزا  
 ففيه تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى اه ابن الجمال (قوله ذلك) أي الهدي والصوم لمن لم يكن أي على من لم يكن  
 اه برماوى (قوله وهم من مساكنهم الخ) عبارة ج وحاضروه من استوطنوا بالفعل لا بالنية حلة الاحرام  
 بالعمرة محلادون مرحلتين الى ان قال ومن له مسكن قريب من الحرم ويعيد منه اعتبر بمقامه به أكثر ثم  
 ما به أهله وماله دائما ثم أكثر ثم ما به أهله كذلك ثم ما به ماله كذلك ثم ما قصد الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم  
 ما أحرم منه وأهله حليلته ومحلبير مدون نحو أب وأخ انتهت وقوله ما مقامه به أكثر فان كان مقامه بالقرب  
 أكثر فلا دم عليه أى وان أحرم من البعيد كما هو صريح هذا الكلام ووافق مر على ان جميع ما ذكرته قضية  
 عبارة ثم فانه أخر اعتبار رتبة الاحرام عن هذه الرتبة وما بعدها كما صرح به العبارة وبالأولى لادم اذا كان له  
 مسكن واحد قريب وأحرم من مكان بعيد ذهب اليه لاجقوى هذا فالمسكن اذا ذهب الى المدينة فالحاجة ثم أحرم  
 بالعمرة من ذى الحليفة لا يلزمه دم التمتع فسقوط الدم عن الحاضر يكفي فيه استيطانه مكانا حاضرا ولا يصدق فيه  
 خروجه عن الحضور والاحرام من مكان بعيد فليتأمل اه سم عليه ومن لوطنه طريقان أحدهما على دون  
 مرحلتين من الحرم والاخرى على مرحلتين منه فهو حاضر كما استوجه به بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قال فعليه  
 أهل السلافة ممن الحاضرين اه وكلامهم يقتضيه لكن في التحفة في باب صلاة المسافر ما هو صريح في ان من  
 كان بينه وبين الحرم أو مكة على خلاف المريج مرحلتان ولومن احدى الطرق لا يعد من الحاضرين جوابا عن  
 عدم المناقاة بين قولهم في نحو قرن المنازل انه على مرحلتين من مكهم ان لها طريقين طويلين وقصيرين وبين  
 ما قالوه فيما له طريقان طويل وقصير تعتبر المسلوكة فليتأمل فان الاوجه هو الاول اذا كان براءة التمتع من الدم  
 ولا نظر لكونه يصدق عليه ان منزله على أكثر من ذلك باعتبار ذلك الطريق لما علمت ان الاصل يرجح الاول ثم  
 رأيت عن بعضهم تخصيصا لاوه وان يعتبر ما يكون سلوكه به أكثر أخذائهما اذا كان له مسكن وكانت اقامته  
 بأحدهما أكثر اه وهذا هو الذي أخذ من اعتبارهم فبين له مسكن في الحاشية ثم قال ويحتمل انه حاضر  
 مطلقا لان منزله يصدق عليه انه على دون مرحلتين ولا نظر لكونه يصدق عليه انه أكثر من ذلك لان الاصل براءة  
 الذمة من الدم اه وهو الذي ذكرته أولا ثم رأيت عبارة التحفة في باب صلاة المسافر وهي ان ابن عباس وابن  
 عمر رضى الله تعالى عنهم نصا على ان كلام من جدد والطائف وعسفان على مرحلتين من مكة ثم قال نعم قد  
 يعارض ذكر الطائف قولهم في قرن المنازل انه على مرحلتين أيضا مع كونه أقرب الى مكة بنحو ثلاثة أميال  
 أو أربعة وقد يجب بان المراد بالطائف هو وما قرب اليه فشميل قرنا اه واذا تأملت أنتج لك ان أهل السلافة من  
 الحاضرين قطعان نص كلام ابن عباس وابن عمر ولومع النظر لقولهم ان قرنا على مرحلتين اذ حد الحرم من أى  
 طريق كان السلامة على أكثر من أربعة أميال بحيث إذا بحث فبين عبد المذكورين من أهل الطائف  
 وجد قوسفان والله أعلم اه ابن الجمال (قوله لقربهم منه) تعليل لكون من دون المرحلتين من الحرم سمي  
 حاضرا (قوله واستلهم عن القرية) وهي ايلة التي عند عقبة الحاج المصري لان بينها وبين البحر دون مرحلتين  
 اه برماوى (قوله لم يرجعوا ميقاتا) أى لم يستفيدوا ترك ميقات أى لم يسقط عنهم ميقات عام كان يلزمهم الاحرام  
 منه بخلاف الآفاق فانه يرجع ميقاتا أى اكتسب راحة بسقوط الاحرام من الميقات واكتفى منه بالاحرام من  
 مكة فخرج الميقات بمرحاة بترك الاحرام منه والاكتفاء بالاحرام من مكة اه عزيزى (قوله كما  
 أوضحته في شرح الروض) عبارته هنالك والمعنى في ذلك انهم لم يرجعوا ميقاتا أى عاملا له ولمن مر به فلا يشكل

ذلك لمن لم يكن أهله  
 حاضري المسجد الحرام  
 وقيس به القارن فلا دم على  
 حاضريه (وهم من)  
 مساكنهم (دون مرحلتين  
 منه) أى من الحرم لقربهم  
 منه والقريب من الشيء  
 يقال انه حاضره قال تعالى  
 واستلهم عن القرية التي  
 كانت حاضرة البحر أى  
 قريب من مكة والمعنى في ذلك  
 انهم لم يرجعوا ميقاتا كما  
 أوضحته في شرح الروض



عن بينه وبين مكة والحرم دون مسافة القصر اذا عني له النسك ثم فاته وان رجح ميقانا بمتبعه لكن ليس ميقانا عاما ولا يشكل أيضا بانهم جعلوا ما دون مسافة القصر كالوضع الواحد في هذا ولم يجعلوه في مسئلة الاساءة وهو اذا كان مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وجارزه وأحرم كالوضع الواحد حتى لا يلزمه الدم كالمسكن اذا أحرم من سائر بقاع مكة بل الزموا الدم وجعلوا مسجدا كالأقافي لان ما خرج عن مكة مما ذكر تابع لها والتابع لا يعطى حكم المتبوع من كل وجه ولا يتم عملوا بمقتضى الدليل في الموضوعين فهنا لا يلزمه دم لعدم اساءته بعدم عودته لانه من الحاضرين بمقتضى الآية وهناك يلزمه دم لاساءته بمجاورته ما عني له بقوله في الخبر ومن كان دون ذلك فن حيث انشأ حتى أهل مكتمن مكة على ان المسكن المذكور كالثريه بمنزلة مكة في جواز الاحرام من سائر بقاعه وعدم جواز مجاوزته بلا احرام بل يد النسك انتهت وذكر سم الاشكال بعبارة أوضح من هذه العبارة فقال قال النووي رحمه الله تعالى في نكت التبيين جعلوا مكة وما جاورها من الامكنة معدودة من حاضري المسجد الحرام كالشيء الواحد حتى لا يجب على المتمتع الدم عند عدم عودته الى الميقات ولم يجعلوا ذلك كالشيء الواحد فيما اذا جاوزته المرید للنسك غير محرم بل أوجبوا عليه الدم اذا لم يعد ولو جعلوه شيئا واحدا لكان يحرم من انشاء كما يحرم من أي بقاع مكشاه مع ان الدم وجب في كل من المستثنين بسبب ترك الاحرام من الميقات اه كلام النووي وأجاب عن هذا الاشكال في شرح الروض اه بحرفه (قوله فن جاوز الميقات الخ) تفريع على التقي في قوله ان لم يكونا من حاضري الحرم الذي هو متطابق الشرط اه شجنا (قوله لزمه دم التمتع) أي ويلزمه دم المجاوزة أيضا اذا جاوزته مرید للنسك اه حل (قوله وقول الروضة الخ) وادعى على الصورة المطروقة في الغاية التي ذكرها بقوله ولو غير مرید للنسك الخ أي سواء كان مرید للنسك أو غير مریده وقوله ولا يضر التقييد بالمرید الخ أي لا يضر في كلام الروضة التقييد بالمرید مع انه فحين استوطن في دون المرحلتين وهو لا فرق فيه عند مجاوزة الميقات قبل الاستيطان بين ان يكون مرید للنسك أولا يكون وحاصل دفع هذا الضرر ان غير المرید يلزمهم مما فيها بالاولى وذلك لانه اذا انتفى الوجوب عن مرید للنسك عند المجاوزة فعن غيره أولى تأمل (قوله كاصلها) وهو العزيز شرح الوجيز للامام الرافي اه من الروض وشرحه (قوله في دون مرحلتين) أي في شأن من دون مرحلتين أي في شأن من أحرم من دون المرحلتين بعد مجاوزة الميقات تأمل (قوله تحول على من استوطن) أي بعد مجاوزته وقبل احرامه كما يعلم من عبارة التحفة به يعلم باللفهامة في الحاشية اه شوبرى وعبارته في الحاشية قوله تحول على من استوطن هذا الجمل فاسد لانه ان أراد الجمل على آفاق دخل مكة على قصد الاستيطان فقد صرح الرافي في صورة التمتع الاصلية بأنه لا عبرة بهذا القصد ويلزمه دم التمتع وان أراد من كان مستوطنا بها فعن الرافي وغيره ما يخالفه حيث فرض هذه المسئلة التي حكم فيها بعدم الزوم في الآفاق وعبارته رحمه الله تعالى تبعا للفرز الى الثالث وهو ان يحرم بالعمرة من ميقان بلده الخ ثم قال وانما يجب الدم بشروط الاول ان لا يكون من حاضري المسجد وساق الباقي الى ان تكام على الشرط السابع فذكر مسئلة من جاوز مرید للنسك وحكم فيها بعدم وجوب دم التمتع بقوله وهو ان يحرم بالعمرة من ميقان بلده تعلم منه قطعاه انه غير مستوطن بمكة قبل الآن وذكره شروطا الى ان ذكر المسئلة في الشرط السابع فكيف يقول الشارح انما تحمله على من استوطن بمعنى كنه مستوطنا بها على ان من كان مستوطنا بمكة وأحرم بالعمرة من ميقان بلده قدم منها ثم أحرم بالحج من مكة لادم عليه لانه وطنه فلا يصح الجمل من هذا الوجه أيضا قال السبكي لو خرج المسكن الى بعض الآفاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج في عامه لم يلزمه دم قال النووي بلا خلاف انتهت اه ع ش (قوله بالواقعة) أي في مفهوم الاولى (قوله ومن اطلاق المسجد الحرام الخ) وكذا جميع ما في القرآن من ذكر المسجد الحرام المراد به جميع الحرم الا قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام فالمراد به الكعبة فقط كذا اطلقوه والوجه انه يستثنى منه أيضا آية ليلة الاسراء لان المراد به حقيقة

فحين جاوز الميقات من  
الآفاقين ولو غير مرید  
فسكانه بداله فأحرم بالعمرة  
قبل دخوله مكة أو عقب  
دخوله لزمه دم التمتع لانه  
ليس من الحاضرين لعدم  
الاستيطان وقول الروضة  
كاصلها في دون المرحلتين  
من جاوز الميقات مریدا  
لننسك ثم أحرم بالعمرة لا يلزمه  
دم التمتع محمول على من  
استوطن ولا يضر التقييد  
بالمرید لان غير مفهوم  
بالواقعة ومن اطلاق المسجد  
الحرام على جميع الحرم كما  
هنا قوله تعالى فلا يقربوا  
المسجد الحرام بعد عامهم  
هذا وعبر في الحرر بدل  
الحرم بمكة



المسجد فقط اه برماوى (قوله في دون المرحلتين) أى في شأن من دون المرحلتين أى والمتبادر من صارتهم  
 انه من الآفاقين حتى يناقض ما قبله وقول الشارح على من استوطن أى اتخذله وطنافى دون المرحلتين  
 فيكون من الحاضرين والمراد التوطن أى بعد المجاوزة وقبل الاحرام بالعمرة كما تقدم فسقط ما حواشى هنا  
 اه شيخنا (قوله قال الاسنوى والفتوى على ما قبله) ضعيف اه حل (قوله يؤدى الى ادخال البعيد  
 عن مكة) أى ادخاله فى حاضرى الحرم والمراد البعيد عن مكة القريب من الحرم كأن كان بينه وبين الحرم  
 ستة وأربعون ميلا وبين طرف الحرم الذى يليه وبين مكة عشرة أميال فهذا من حاضرى الحرم مع ان بينه  
 وبين مكة ستة وخمسون ميلا وقوله واخراج الأثرى أى من مكة أى اخراجه عن كونه من حاضرى الحرم  
 كأن يكون بينه وبين الحرم ثمانية وأربعون ميلا وبين طرف الحرم الذى يليه وبين مكة ثلاثة أميال فجعله  
 ما بينه وبين مكة واحدا وخمسون ميلا فهو قريب من مكة بالنسبة للذى بينه وبينها ستة وخمسون ميلا كما علمت  
 اه سلطان وقوله لاختلاف المواقيت كان عليه ان يقول لاختلاف جهات الحرم اذ لا علاقة بخصوص  
 المواقيت ولذلك قال فى شرح الروض لاختلاف حدود الحرم اه (قوله أيضا يؤدى الى ادخال البعيد  
 الخ) زاد فى شرح الروض يؤدى أيضا الى ان من بذات عرق من الحاضرين لانها على دون مسافة القصر  
 من الحرم ولم يستثنها أحسن حكم المواقيت اه سم (قوله وعطفت على مدخول ان) أى لا على مدخول  
 لم وهو المنقى لعدم صحة المعنى عليه (قوله فى أشهر حج عامه) لان الجاهلية كانوا يعدونها فيها من أجزء الفجور  
 فرخص الشارع وقوعها فيها فعلا مشقة عن نحو غريب تقدم قبل عرفة بزمان طويل بعدم استدامته  
 احرامه بل يتجلى بعمل عمرة مع الدم ومن ثم لو نوى الاحرام بالعمرة مع آخر جزء من رمضان وأتى بأعمالها كلها  
 فى شوال لم يلزم عدم معانته متمنع كمن أتى بها كلها قبل أشهر الحج على المشهور كما قاله الرافعى اه حج (قوله  
 فلو وقعت العمرة الخ) هذا محترز قوله فى أشهر حج وقوله أو فيها الخ محترز بالإضافة فى قوله حج عامه وأما قوله  
 وكذا لو أحرم الخ فيبعد كونه محترزا للمتن ولذا والله أعلم فصله بكذا ويمكن ان يكون محترزا لجعل المراد بقوله  
 واعتذر الخ ان المراد منه أحرم ما أتى بأعمالها فى أشهر حج عامه فخرج ما لو أحرم بها قبل أشهر وأتى  
 بأعمالها فى أشهر تأمل (قوله ولم يعد لأحرام الحج الخ) هذا الشرط جارى فى كل من المتمتع والقارن كما صرح به مر  
 فى شرحه وصرح به الشارح فى شرح التحرير وقدمه فيه على الشرط الذى قبله فكان الأولى هنا تقديمه  
 أيضا وقوله لأحرام الحج فيه قصور اذ لا يتأتى العود لأحرامه الا للمتمتع والقارن الذى أحرم بالعمرة ثم بالحج وأما  
 القارن الذى أحرم به ما معانفلا يتأتى عوده بالأحرام بالحج لانه محرم به من قبل مع انه لو عاد الى الميقات قبل  
 الاشتغال بالأعمال لم يجب عليه الدم كما ذكره بقوله بعد وأدخلها القارن الخ فيعلم من كلامه فى الشارح حيث  
 قال أو أحرم به من مكة أو دخلها القارن ان قوله لأحرام الحج ليس بقيد بل للدار فى عدم وجوب الدم على العود  
 الى الميقات سواء كان محرما بالحج أو لم يحرم به منه فقوله فلو عاد اليه أى المتمتع والقارن الذى أحرم بها أولا وأراد  
 ان يدخل عليها الحج وكذا فى قوله أو أحرم به من مكة أى المتمتع والقارن المذكور فقوله أو دخلها القارن الخ أى  
 الذى أحرم به ما معانفلا بقوله قبل الوقوف ليكون العود للميقات قبل الشروع فى الأعمال حتى لا يجب  
 الدم تأمل ثم رأيت فى حواشى التحرير التعليق بما نصه قوله لأحرام الحج من الميقات الأولى اسقاط هذا وقول  
 ولم يعد الى ميقات لبشمل من أحرم به ما معانفلا ثم عاد من أحرم بالحج بعد العمرة ثم عاد وأدخله عليه ثم عاد اه  
 والشيخ عبد البر أيضا ما نصه قوله ولم يعد الخ وصورته فى القارن ان يحرم أولا بالعمرة ثم يدخل عليها الحج فهذا هو  
 الذى الكلام فيه وأما لو أحرم به ما معانفلا يتصور فى حق العود لكن له ان يعود وان لم يحرم بشئ لسقوط الدم  
 عنه قوله هنا لأحرام الحج ليس بقيد بل للدار على قطع المسافة فضا انتهى وعبارة الباب الرابع ان لا يعود الحج  
 الى ميقات عمرته أو مثل مسافته أو الى ميقات على دونها كمن ميقاته الحقة فعاد لاذن عرق أو الى مرحلتين قال

قال الاسنوى والفتوى  
 على ما قبله فقد نقله صاحب  
 التقريب عن نص الاملاء  
 ثم قال وأيده الشافعى بان  
 اعتبار ذلك من الحرم  
 يؤدى الى ادخال البعيد عن  
 مكة واخراج القريب  
 لاختلاف المواقيت وعطفت  
 على مدخول ان قولى  
 (واعتمر المتمتع فى أشهر  
 حج عامه) فلو وقعت العمرة  
 قبل أشهر أو فيها والحج فى  
 عام قابل فلا دم وكذا لو أحرم  
 بها فى غير أشهره وأتى  
 بجميع أفعالها فى أشهره ثم  
 حج (ولم يعد لأحرام الحج الى  
 ميقات)



في شرح من مكة وزعم ان هذا انما يأتي على الضعيف السابق ليس في محله لان الملحظ هنا غيره وهو عدم ربح  
 ميقات ومن عادله مسافة أدنى المواقيت لم يربح ميقاتا الخ اه سم على ج (قوله ولو أقرب الى مكتمن  
 ميقات عمرته) أي الذي اعتمر منه وفيه انه متمتع الآن بما زاد على ذلك في المسافة الا أن يقال هو الا أن لم يربح  
 ميقاتا وقوله ثم عاد كل منهما الى ميقات أي من مواقيت الحج كيالم اه حل قال في شرح الروض واكتفى  
 هنا بالميقات الاقرب بخلافه فيما مر في عوده الى الميقات بعد تجاوزته على ما هو ظاهر كلامهم ثم لانه هناك قضاء  
 لما فوته بسأته لانه دم اساءة بخلافه هنا اه سم (قوله فلو عاد اليه) أي المذكور من قوله الى الميقات  
 وقوله أو الى مثل مسافة ميقاتها (قوله ثم عاد كل منهما الى ميقات) أي قبل تلبسه بنسك فخرج ما اذا عاد بعد تلبسه  
 به فانه لا ينفعه العود سواء كان ذلك النسك وقفا وهو ظاهر او طواف قدوم كأن خرج المتمتع الى محل دون  
 مسافة القصر من مكتمن يحرم منه بالحج ثم يدخلها ويطوف للقدوم أو كان طواف وداع مسنوبا بان يحرم منها  
 بالحج ثم يطوف للداع عند خروجه لعرفة واعلم انه عبر في التحفة بدل التعبير بنسك بقبل الوقوف فكذب عليه  
 مولانا سيدنا وشيخنا محقق عصره السيد عمر رضي الله عنه مقتضا نفع العود قبله أي الوقوف ولو بعد طواف  
 القدوم فيما لو أحرم بالحج خارج مكة أو بعد طواف الداع المسنون عند الذهاب الى عرفة وقد جزم في فتح  
 الجواد بان العود حيث لا ينفع المتمتع ولا القارن وهو مقتضى ما في شرح الروض ونخص في الحاشية تهميم  
 النسك الذي يمنع التلبس به فتح العود بالمتمتع وأما القارن فيجوز به العود قبل الوقوف وان سبقه نحو طواف  
 قدوم وفرق بينهما بما لا يتخلو عن تكلف وهو مقتضى متن الروض فانه عبر في المتمتع بقبل النسك وفي القارن  
 بقبل الوقوف لكن زاد شارحه في هذا المحل قوله أو نسك آخر كما أشرت اليه آنفا وأما صاحب المغني والنهاية فلم  
 يتعرضا لهذا القيد في المتمتع وقيدا في القارن قبل الوقوف تبعا لمتن الروض اه وحاصل الفرق الذي ذكره  
 في الحاشية ان المتمتع فرغ من تحلل بعض النسكين فأنزله لشبه ما يشع به التحلل وهو الطوافان المذكوران  
 وأما القارن فلا يأخذ في أسباب التحلل الا بالوقوف قال شيخنا شيخنا العلامة عبد الرؤف في شرح المختصر وقد  
 يقال مثل الطوافين المذكورين بالنسبة للمتمتع المبيت بئى ليلة التاسع فلا ينفعه العود بعده حيث لا أن يقال  
 ليس المبيت المذكور على صورة ركن بل على صورة واجب ولا دخل له في التحلل فينفعه العود حيث لا وهو الظاهر  
 كما بينته في حاشيتي على شرح أبيات الدعاء اه ابن الجلال (قوله عليه) أي المتمتع انظر ما وقت وجوبه على  
 القارن بصورتيه فاني لم أرفقه نصا تأمل (قوله احرامه بالحج) أي فلا يستقر قبله فلو مات قبل الاحرام بالحج فلا دم  
 عليه ع ش على مر (قوله للاتباع وخروجا للحج) ولولا هذا ان كان القياس ان لا يجوز تأخيرها عن وقت  
 الوجوب والامكان كالزكاة اه شرح مر (قوله من أوجب فيه) وهم الائمة الثلاثة رضي الله عنهم اه  
 برماوى رحمه الله تعالى (قوله فان عجز الخ) معطوف على قوله وعلى كل من المتمتع والقارن دم الخ تأمل اه شيخنا  
 (قوله أيضا فان عجز بحرم الخ) أي وقت الاداء لا وقت الوجوب اه ج فالعبرة في مكان العجز بالحرم وفي  
 زمانه بوقت الاداء أي الوقت الذي يريد أداء الدم فيه تأمل (قوله أيضا فان عجز بحرم الخ) أي سواء قدر عليه  
 ببلده أو بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لان الهدى يختص ذبحه بالحرم دون الكفارة فلو عدم الهدى في الحال  
 وعلم وجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الاظهر مع انه لم يعجز في موضعه ولو رجع وجوده بآزله الصوم وفي  
 استحباب انتظاره ما مر في التيمم ولو وجد المتمتع الفاقدا للهدى الهدي بين الاحرام بالحج والصوم لزمه الهدى  
 لان وجده بعد شروعه في الصوم فلا يلزمه وانما يستحب خروجه من الخلاف اه شرح مر وقوله لان  
 وجده بعد شروعه في الصوم واذا فعله بعد شروعه في الصوم فهل تسقط بقبته لفعله ما هو الاصل ويقع ما فعله  
 نفلا مطلقا أم لا فيه نظار والاقراب الاول قياسا على ما عجز عن الاعتاق في كفارة الوفاة والظهار وشرع في  
 الصوم ثم قدر على الاعتاق ففعله فانما صامه يقع نفلا مطلقا اه ع ش عليه (قوله حسا) بان لم يجد

ولو أقرب الى مكتمن  
 ميقات عمرته أو الى مثل  
 مسافة ميقاتها فلو عاد اليه  
 وأحرم بالحج فلا دم عليه لا تنفاه  
 تمتعه وترفعه موكدا لأحرم به  
 مسن مكة أو دخلها القارن  
 قبل يوم عرفة ثم عاد كل منهما  
 الى ميقات (ووقت وجوب  
 الدم عليه) أي على المتمتع  
 (احرامه بالحج) لانه حيث لا  
 يصير متمتعا بالعدرة الى الحج  
 ووقت جوازه بعد الفراغ  
 من العمرة وقبل الاحرام  
 بالحج ولا يتأقن ذبحه كسائر  
 دماء الجسبر فان بوقت  
 (و) لكن (الافضل ذبحه  
 يوم نحر) للاتباع وخروجا  
 من خلاف من أوجب فيه  
 (فان عجز عنه) حسا أو  
 شرعا (بحرم



أو شرعاً بأن وجد ما كثر من ثمن المثل ولو بما يتغابن به أو ثمن المثل لكن احتاج اليعلمون سفره الجائر أو لدينه ولو  
 مؤجلاً كما استظهره في الامداد في الأولى وخزمه فيها في متن المختصر وقياساً على أصل النسخ في الثانية أو غلب ماله  
 قال العلامة عبد الرؤوف ولودون مسافة العصر لأن المدار على اعتدال الاداء بخلاف نظيره في قسم الصدقات  
 حيث كان فقير ابغيتته مرحاً من وغنيابدونهم ماله لا يسدق عليه اسم الغني والفقير عرفاً الا كذلك اه  
 واستوجب ذلك في حاشيته على الشرح لكن قال ينبغي تفصيلاً ما دونهما بما اذا كان في احضار مشقة لا تحتل عادة  
 انتهى أو ومحتاج الى ثمنه واستظهر في التحفة انه يأتي هنالما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة  
 أو ايام الغالب أي وهو المبرج عند عامة المتأخرين ومنقول الجمهور به جزم البغوي في فتاويه ومن اعتبار  
 وقت الاداء لا الوجوب قال وقياس ما تقرر ان من على دون مرحلتين من محل يسمى حاضر اقبته وما يأتي في  
 الديان انه يجب نقلها من دون مسافة العصر ان يلحق بموضعه هنا كل ما كان على دون مرحلتين منه ولم أر من  
 تعرض له ولو أمكنه الاقتراض قبل حضور ماله الغائب يأتي هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيما يظهر ماله في التحفة  
 قال مولانا رحمه الله تعالى وهذا يقتضي وجوب الاقتراض لكن في فتح الجواد أي واصله وان وجد من يرضه فيما  
 يظهر كالتميم اه ويظهر ان هذا الوجه مما في التحفة ويؤيده تصريحهم هنا بأنه يقدم الدين ولو مؤجلاً على  
 الدم اه وبه جزم العلامة عبد الرؤوف في حاشيته على شرح الشارح رحمه الله تعالى اه ابن الجبال  
 (قوله صام بدله وجوباً قبل يوم نحر) هذان كل الصوم متعلقاً بالحج كما هو سابق الكلام فان تعلق بالعمرة  
 كان جاوز مقيمتها بالاحرام فان الثلاثة تكون أداء قبل التحال منها وتقبه ويفرق بينها وبين السبعة يوم ان  
 كان مكملاً وبعدة البيران كان آفاقاً اه ابن الجبال (قوله أيضاً صام بدله وجوباً قبل يوم نحر) هذا لا يتأتى الا في  
 الصوم الذي سببه متقدم على يوم النحر وذلك خمسة أسباب التمتع والقران وترك الاحرام من الميقات وترك  
 المشي المنذور وفوات الحج لان وقت الصوم فيه من حين الاحرام بالقضاء فيوقع الثلاثة قبل يوم النحر واما في  
 الصوم الذي سببه متأخر فلا يتأتى فيه صوم الثلاثة قبل يوم النحر وانما وقت أدائها عقب أيام التشريق هكذا  
 أشار ج لهذا التفصيل وبعبارة ابن الجبال بعد قول التظم يصوم ان حاداً أي يصوم بعد الاحرام  
 بالنسبة للتمتع والقران والقوات ومجاورة الميقات في الحج والمشى والركوب المنذورين وعقب أيام التشريق  
 بالنسبة للرمي والمبيتين وبعد استقرار الدم عليه في طواف الوداع اما بوضو له لمسافة العصر أو لصروطنه كما مر  
 وبعد الاحرام بالعمرة بالنسبة لمجاورة الميقات فيها والمشى والركوب المنذورين فيها انتهت ومحل وجوب  
 الصوم ان قدر عليه وان علم انه يقدر على الهدى قبل فراغ الصوم فان عجز عنه ما فيه ما في صوم رمضان  
 من وجوب المدعى كل يوم فان عجز عن الامداد بقى الواجب في ذمته فاذا قدر على أي واحد دفعه ولا ينافي  
 هذا قولهم ان هذا الدم مرتب بقدر لان الاطعام انما هو بدل عن الصوم الذي عجز عنه فالترتيب واقع بين  
 الدم وبدله الذي هو الصوم ولومان التمتع قبل فراغ أعمال الحج أي أركانه لم يسقط عنه الدم ويخرج من  
 تركته قاله العلامة عبد الرؤوف فان قلت كيف لم يسقط عنه الدم مع انه لم يحصل له حج قلت لانه بالشروع  
 فيه التزم جميع ما يترتب عليه مع انه أثبت على ما فعله فاحتاج لغيره اه أو بعد فراغه قطعاً أو قبل  
 التمكن من الصوم سقط بخلافه بعده فصام عنه أو يطعم من تركته لكل يوم بدو لا يتعين صرفه الى مساكين  
 الحرم لان ذلك بدل الصوم وهو لا يجب ايقاعه في الحرم بخلاف طعام نحو الصيد نعم يستحب صرفه فيه قال  
 الشارح رحمه الله تعالى قلت والظاهر جريان ذلك في بقية الماء المحقة بدم التمتع اه واذا أطمع عنه الولي عن  
 كل يوم مداته من اكل مسكين مدلان كل مد بدل عن يوم قال في التحفة وحيث يتعين عن التمتع مما يتعين في  
 طعامه المد لكل مسكين اه ابن الجبال (فرع) وجد الهدى بين الاحرام بالحج والصوم لزمه لا بعد  
 الشروع في الصوم بل يستحب واذا مات التمتع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط أي بل يخرج من تركته

صلم بدله وجوباً قبل يوم  
 نحر من ذيلاني



أو صوم سقط ان لم يتمكن والا فكم رمضان فيصام عنه أو يطعم اه روص اه سم على حج (قوله ثلاثة أيام تسن الحج) ويجب في هذا الصوم تبييت النية قبل يجب تعيين الصوم كل ينوي صوم التمتع ان تمتع أو القران ان قرن صرح المتولي وغيره بالاول وجري عليه الشارح قال العلامة عبد الرؤوف لكن يتاقيه عدم وجوب التعيين في الكفارات بل تكفيه نية الواجب بلا تعيين فقياسه هنا كذلك وبه صرح القفال واستظهار شيخنا الاول محمول على الاولوية اه ابن الجلال (قوله تسن قبل عرفة) أي فالاولى أن يحرم قبل سادس الحجة ويصومه وتاليه وإذا أحرم في زمن يسع الثلاثة وجب عليه تقديمها قبل يوم النحر فان لم يسع إلا بعضها وجب فان أخرها أو بعضها عن أيام التشريق عصي وصارت قضاء وان أخر الطواف والحق ومصدق عليه أنه في الحج لان تأخيرهما عن أيام التشريق نادر فلا يكون مراد من الآية يلزمه القضاء فوراً كما هو قياس نظائره لتعديه بالتأخير وليس السفر عذراً في تأخير صومها لان صومها يتعين ايقاعه في الحج بالنص وان كان معسراً فلا يكون السفر عذراً بخلاف رمضان ولا يجب عليه تقديم الاحرام بزمن يتمكن من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر اذ لا يجب تحصيل سبب الوجوب ويجوز أن لا يحج في هذا العلم ويسن له وصوم الاحرام بالحج يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة للاتباع اه شرح مر و حج وعبرة ابن الجلال \* (فائدة) \* لا فرق في وجوب صوم الثلاثة أداء بين السفر وغيره بخلاف قضاء رمضان و فرق في الجمع بين ادائها واداءه رمضان الذي هو عذريته بأن صوم الثلاثة تعين ايقاعه في الحج بالنص قال العلامة عبد الرؤوف أقول وكان حكمة النص على ايقاعها في الحج ان السفر شرط أو شرط الحج التمتع بل مطلق السفر لا بد منه في مطلق الحج كقوله واضح بخلاف رمضان فالسفر فيه غير غالب فكان عذراً فيه تنجيه مع ان النص ورد بانه عذريته وهو قوله انه الى أو على سفر فعدة من أيام أخر اه انتهت (قوله لانها عبادة بدنية) أي بخلاف الفهم فيجوز تقديمه على الاحرام بالحج بعد الفراغ من العدة لانه حق مالي وهو يجوز تقديمه على ثانی سببيه لكن لو بان في هذه الحالة انه ممن لا يلزمه الدم فهل يجري فيه تفصيل الزكاة المججلة فيقال ان شرط أو قال هذا دمي المجل أو علم المستحق العايش بالتجمل له الرجوع والان فلا يختص ما ذكره بالزكاة قال في التحفة في فصل تجل الزكاة كل محتسب وفرضهم ذلك في الزكاة كقولهم تعرضوا لغيرها عجل للثاني والمدرک عجل للاول فتأمل اه و فرق قبل بأن الزكاة واسعة فرقت بغيرها بتوسيع طرف الرجوع له بخلاف نحو الدم والكفارة فانه في أمه بدل جناية قضيت عليه بعدم رجوعه في تجليله مطلقاً اه أما قبل فراغ العدة فلا يصح التقديم ولا يجوز لامتناع تقديم العبادة المالية على سببها اه ابن الجلال (قوله وسبعة في وطنه) أي أو ما يرد وطنه ولو لم يكن له وطن أو أعرض عن وطنه ومحل الاعتداد بصومها في وطنه اذ لم يكن عليه طواف افاضة أو سعى أو حلق لانه الى الآن لم يفرغ من الحج نعم لو وصل لوطنه قبل الحلق ثم حلق فيه جاز له كما هو ظاهر صومها عجب الحلق ولم يحج لاستئناف عدة الرجوع اه حج ولا أثر لترك الواجبات والفرق ان الركن لتوقف صحة الحج عليه كدونها اه ابن الجلال والوجه كما هو ظاهر انه يكفي فريق واحد للامناء متعددة كلوا لزم عدم تمتع ودم اساعة فصام مستمتعاً بالنية في الحج وأربعة عشر متواليه اذ ارجع الى وطنه فيجزيه ولو لم يصم شيئاً حتى يرجع مثلاً قضى ستاً متواليه ثم بعد مضي أربعة أيام وقدر مدة السير صام أربعة عشر جزءاً أيضاً والظاهر انه يصح صوم السبعة بوضوئه ووطنه وان أعرض عن استيطانه قبل صومها وأراد استيطان محل آخر وترك الاستيطان مطلقاً ولو أراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد وصوله وان أعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يبعد الصحة اه سم على حج (قوله أيضاً وسبعة في وطنه) قال في العباب متى شاء فلا تفاوت قال في شرحه وقول الماوردي ينبغي ان يفعلها قبل دخوله فان أخرها أساء واجزأ ينبغي حمل أساء فيه على الكراهة اه وفي حاشية الايضاح اما السبعة فوقتها موسع الى آخر العمر فلا نصير قضاء بالتأخير ولا يأثم تركها خلافاً لما وردى له اه سم على حج (قوله أيضاً وسبعة في وطنه) قضيته انه لا يكفي الاقامة

(ثلاثة أيام تسن قبل يوم  
(عرفة) لانه يسن له حاج  
فطره ولا يجوز صوم شيء  
منها في يوم النحر ولا في أيام  
التشريق كما مر ذلك في باب  
ولا يجوز تقديمها على الاحرام  
بالحج لانه عبادة بدنية فلا  
تقدم على وقتها (وسبعة في  
وطنه) قال تعالى فمن لم يجد



وفي شرح العباب فالولم يتوطن محلا لم يلزمه صومها بمحل أقام في مدة كما أفتى به الفقهاء بظاهر كلامهم أنه لا يجوز له أيضا فيصير إلى أن يتوطن محلا فإن مات قبل ذلك احتمل أن يطعم أو يصام عنه لانه كان من محكمات التوطن والصوم واحتمل أن لا يلزم ذلك وإن خالف تركه لانه لم يتمكن حقيقة قوله بل الأول هو الوجه اه  
 لكن قضية شرح الروض الاكتفاء بالأقامة لانه لما قال الروض فان توطن مكة صام بها قال قوله توطن أي أقام اه وليس بمسلم اه سم على حج (قوله فصيام ثلاثة أيام في الحج) أي بعد الاحرام به اه  
 شرح مدر (قوله فان توطن مكة) خرج ما إذا لم يتوطنها وإن أقام بها اه سم (قوله ولو بعد فراغه الحج) أي من الحج كما في بعض النسخ فهو منصوب بترجع الخافض (قوله صام بها) أي صام السبعة بمكة ويجوز له الشروع فيها عقب أيام التشريق حيث صام الثلاثة قبل يوم النحر والاصام الثلاثة ثم السبعة وافرقت بينهما بأربعة أيام اه ع ش على مدر (قوله أيضا صام بها) ويلزمه التفريق إذا لم يصم الثلاثة في الحج بأربعة أيام ووقع في التحفة بخمسة وكتب عليه مولانا سيدنا المرحوم السيد عمر رحمه الله تعالى بوجه محل تأمل والموجود في سائر كتبه بأربعة وهو واضح وعلم مما ذكر أن المكي في مجازة الميقات يصوم ثلاثة في الحج بتفصيله المار في غيره والسبعة بمكة وانه لو فاتت الثلاثة لا يشترط أن يفرق بينهما وبين السبعة بالقضاء إلا بأربعة أيام فقط إذا سار حتى تعتبر مدته وانه أعني المكي التارك للوداع يصوم الثلاثة عند استقرار الدميل وغسار السبعة متى أراد ويفرق بين الصومين بيوم على ما أفتى به البلقيني ومدة السير كالآفاق كما حرم به بعضهم وهو واضح والفرق بينهما أعني طواف الوداع بالنسبة للمكي حيث اعتبر فيه مدة السير وبين غيره ممن نحو مجازة الميقات حيث اعتبر فيه يوم فقط ضرورة التفريق ولا يمكن بأقل من يوم بخلاف طواف الوداع فان فيه مدة سير فاما كان التفريق حاصل باعتبارها وظاهره أعني قولهم حاصل باعتبارها اعتبار جميعها لكن في حاشية الايضاح للعلامة حج ما هو ظاهر في انه انما تعتبر مدة السير من محل تقرر الدم وهو مسافة القصر إلى مكة فقط دون ما زاد حتى لو خرج المكي بلا وداع إلى مصر مثلا فالاعتبار في حقه إذا رجع إلى مكة التفريق بمدة السفر من عسقلان إلى مسافة القصر قال العلامة سم وذلك محمل نظر فلجبر اه والقيام يقتضي الأول وأفتى البلقيني أيضا بل لا فاقى التارك لطواف الوداع وغيره مما لا يمكن فيه وقوع الثلاثة في الحج توصف ثلاثه بالاداء إذا فعلت على تطهير ما تقدم في المكي التارك له وبأن حكم غيره أي طواف الوداع من البيت والرمي كذلك أي بحكم طوافه في ان وقته المقدر يدخل بما يتقرر به الدم الا ما تقدم في تقرر الدم أي قائم ما يختار ان لا ما يتقرر به الوداع غير ما يتقرر به نحو الرمي قال العلامة عبد الرؤف هكذا افهم ولا عيب لمن عبارة الموهمة اه فاذا جاء موطنه ولم يصمها فرقت بين الثلاثة والسبعة بقدر مدة السير إلى وطنه كذا قالوه فالمولانا وشيخنا السيد عمر رحمه الله تعالى وقد يقال لم لا يستثنى منها ثلاثة أيام لانه لا يتعين عليه فعل الثلاثة عقب أيام التشريق بمكة قبل سفره بل لانه ان فعلها أول سفره كما هو ظاهر والقضاء لا يزيد على الاداء فلجبر اه قلت وقد نبه على ما قاله رحمه الله تعالى العلامة سم في حاشيته على حاشية الايضاح فقال اءلم ابن ما تقدم عن البارزي والبلقيني في ترك البيت والرمي ونحوهما في غير وقت اداء الثلاثة عقب أيام التشريق وتقدم انه لا يجوز تأخيرها عن وقت ادائها ولو مع السفر وليس عذرا في تأخيرها والمفهوم من الكلام انه يجب التفريق في القضاء بقدر سيره إلى وطنه بعد ادائها وقد يتبادر من ذلك انه لو سافر عقب أيام التشريق وصام الثلاثة في أول سفره جاز له صوم السبعة بمجرد وصوله لوطنه ولا يجب التأخير بقدر الثلاثة التي صامها من أول سفره وقضية ذلك انه لو أخر الثلاثة إلى وطنه كفي التفريق بينهما وبين السبعة بقدر مدة السير الا الثلاثة أيام على خلاف اطلاق قوله بقدر مدة السير اه وقوله وقضية ذلك الحج غير ما بحثه مولانا رحمه الله تعالى فلو وقع صوم الثلاثة في آخر سفره بحيث وافق آخرها آخر سفره فرقت بمدة السير بعد وصوله لوطنه على مقتضى كلامهم ووجه الا ثلاثة أيام على ما بحثه مولانا وابن قاسم رحمه الله تعالى والمكي

فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم وأمر على الله عليه وسلم بذلك كما رواه الشيخان فلا يجوز صومها في الطريق فان توطن مكة مثلا ولو بعد فراغه الحج صام بها كما شمله كلامي دون كلامه (ولو فاته الثلاثة) في الحج



التارك للمبيت والرمي يدخل صوم ثلاثه باقضاء أيام التشريق موسعا ويفرق بينها وبين السبعة بيوم اه  
ابن الجمال (قوله لزمه ان يفرق في قضاها الح) قال في الروض فلو صام عشرة ولا حصلت الثلاثة أي ولا يعتد  
بالبقية لعدم التفريق اه فلو قطن مكنة صام العشرة ولا يفني في نحو المتمتع أن تحصل الثلاثة وتلغو أربعة  
بعدها لزم أكثر مدة التفريق اللازم له وتحسب له الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة لو قطنها بعد مدة  
التفريق فيكمل عليها سبعة وفي نحو ترك الرمي أن تحصل الثلاثة ويلغو يوم لأنه الواجب في التفريق هنا  
وتحسب له الستة الباقية فيبقى عليه يوم فليتم اه سم على ج (قوله ان يفرق في قضاها) أي ولا يحتاج  
لنية التفريق ونية العلامة عند الرؤف رحمه الله على أنه لا يجب تعاطي المفطر أول أيام التفريق بل له أن  
يصوم واستظهر ان المراد بقولهم ان لا يصوم أي عن السبعة أو صام عن نقل مثلاً فإنه يحسب ذلك الزمن من  
مدة التفريق اه ابن الجمال (قوله في قضاها) قال في حاشية الايضاح أي على الفور ان فاتت بغير عذر والا فلا  
يكسبه الزكشي وكلامهم في باب الصيام مصرح به وظاهر ان السفر عذر في التأخير وان وجب عليه الفور  
كرمضان بل أول ما يدل عليه قول الشيخين يجب صوم الثلاثة في الحج وان كان مسافراً على من أحرم أي مع  
بقاء من يسعها التعيين ايقاعه في الحج بالنص وان كان مسافراً فلا يكون السفر عذراً فيه بخلاف رمضان اه  
فانهم ان سبب كون السفر ليس عذراً هنا تعين ايقاعها في الحج بالنص وذلك مستفاد في القضاء فكان السفر عذراً  
اه وقد قرر في باب صوم التطوع اختلاف ترجيح في القضاء الفوري هل يجب في السفر أو لا فراجع من محله اه  
سم على ج (قوله قد رتق في الاداء) فاذا صام الثلاثة بمكة بعد أيام التشريق فان مكث بعد الصوم  
أربعة أيام ثم سافر فله صوم السبعة عقب وصوله والاصامها أو ما بقي منها عقب مضي أربعة أيام من وصوله فان  
صام الثلاثة في الطريق صبر أربعة أيام بعد وصوله وقد ما بقي من أيام الطريق كذا وقع في شرح مختصر  
الايضاح للعلامة عبد الرؤف ولعل المراد به وقد ما صام من أيام الطريق اذ ما بقي من أيام الطريق حصل به  
التفريق بالفعل وبقى قدر أيام الصوم مع أربعة أيام الفجر والتشريق فتأمل فلو صامها آخر سفره بحيث وافق  
آخرها آخر يوم من سفره فرق بأربعة أيام ومدة السير اذ ما مضى من زمن السير ليس بين صومين فلم يحصل به  
تفريق لتقدمه على صوم الثلاثة وصومها فاداءه قضى آخر السفر فاحتاج الى التفريق بالبلدة المذكورة اه  
ابن الجمال (قوله وعلى العادة الغالبة) فيسدد اعتباراً فامة مكث وأثناء الطريق مما حوت به العادة وهو كذلك  
اه برماوى (قوله ان رجوع اليه) فلو لم يرجع اليه فرق بأربعة أيام فقط اه ع ش (قوله وذلك لأنه  
تفريق واجب) قال في الحفصة وانما يلزمه التفريق في قضاء الصلوات لان تفريقها مجرد الوقت وقد فات  
وهذا يتعلق به هل هو الحج والرجوع فلم يفوتاً فوجب حكايتها في القضاء اه ويؤخذ من كلامه قاعدة  
حسنة وهي ان كل عبادة تعلقت بوقت فان لا يجب في قضاها ان يحكى أدائها كالصلوات الفاتية فانه يجوز  
قضاؤها من غير ما كادتها ومتواليها كالصوم الفاتية بعذر ونحوهما وان كل عبادة تعلقت بفعل ولم يفت ذلك  
الفعل يجب في قضاها ان يحكى أدائها كالثلاثة الفاتية هنا مع السبعة فانها تعلقت بفعل هو الحج والرجوع  
وقد فعل فوجب حكايتها في القضاء وكرامة السورة في الاولين اذ لم يدركها فانه يسن قراءتها في الاخيرتين  
لئلا تخلو صلواته عن السورة فيجب في قضاها ان يحكى الاداء بأن يفعل دقب الفاتية لانها تعلقت  
بفعل هو قراءة الفاتية فوجب حكايتها في القضاء وان كل عبادة تعلقت بفعل وزمان كالرواتب البعدية والوتر  
والتراويح فانها تعلقت بفعل هو المكتوبة لدخولها بفعلها وزمان هو الوقت لحر وجهاً بخروجها والمقلب فيها  
الوقت فلا يجب في قضاها ان يحكى ادائها فانه اه ابن الجمال (قوله وسن يتابع كل) نعم لو أحرم بالحج من  
سادس الحج لزمه ان يتابع في الثلاثة لضيق الوقت لا يتابع نفسه اه شرح مهز (قوله اداء وقضاء) هذا  
بالنسبة للمجموع اذ لا يتصور قضاء السبعة لان وقتها العمر وقد يتصور فيها القضاء بان يموت قبل قطها فخرج

(لزمه ان يفرق في قضاها بين  
وبين السبعة) بقدر زده  
بقول (بقدر تفريق الاداء)  
وهو أربعة أيام مع مدة امكان  
سيره الى وطنه على العادة  
الغالبة ان رجوع اليه وذلك  
لأنه تفريق واجب في الاداء  
يتعلق بالفعل وهو النسك  
والرجوع فلا يسقط بالتفويت  
كترتيب أفعال الصلاة  
(ومن يتابع كل) من  
الثلاثة والسبعة اداء وقضاء



وقتها فإذا أراد الولي فعلها عنه على القديم نطبق حقه التابع اه برماوى (قوله مبادرة للعبادة) أى  
وخروج من خلاف من أوجبه اه شرح مر

\*(باب ما حرم بالاحرام)\*

أى ما حرم بسببه ولو مطلقا والمراد بالاحرام هنا نسبة الدخول فى النسك ونفس الدخول فيه بالنسبة كما مر  
وحكمة تحريم الامور الا سببية على الحرم ان فيها ترفها وهو أشعث أغبر كذا الحديث فلم يناسبه الترفه وأيضا  
فالتصديق كبره بذهابه الى الموقف متجردا متشعنا ليقبل على الله بكليته ولا يشتغل بغيره والجاهل ان القصد من  
الحج تجرد الظاهر ليتوصل به لتجرد الباطن ومن الصوم العكس كما هو واضح فتأمل اه ابن حجر وقد عند  
بعضهم المحرمات على الحرم خمسة وبعضهم سبعة وبعضهم ثمانية وبعضهم عشرة وبعضهم عشر بنوهو  
اختلاف لفظى اه برماوى وعبارة شرح مر وقد عند الروتق واللباب المحرمات عشر بنو شيئا وجرى  
على ذلك البلقينى فى تدريسه وقال فى الكفاية انها عشرة أى والباقي متداخلة قال الاذرى واعلم ان المصنف بالغ  
فى اختصار أحكام الحج لاسيما هذا الباب وأتى فيه بصيغة تدل على الحصر فيما ذكره والمحرمات من ذلك فانه  
قال حرم فى الاحرام أمور منها كذا وكذا انتهت فى سم على ج مانعه \* (قائدة) \* حصل ما فى حاشية  
الايضاح للشارح ان كلامه اطلاق الحيوان المحترم ومن الجماع فى الحج كبيرة وان بقية المحرمات صفات اه  
وقوله ومن الجماع فى الحج ظاهر مولى بين التحليل ولعله غير مراد وقوله فى الحج قد تخرج العمرة ولعله غير مراد  
أيضا اه عتس على مر (قوله بما يلبس المحرم) فى المختار ليس الثوب بالكسر يلبس بالفتح ليس بالضم  
وليس عليه الامر خلطه وبابه ضرب ومنه قوله تعالى وللبسنا عليهم ما يلبسون اه (قوله فقال لا يلبس المحرم  
الحج) وانما وقع الجواب عما لا يلبس لانه محصور بخلاف ما يلبس وان كان هو المسئول عنه اذا اصل الاباحة  
وتبينها على انه كن ينبغى السؤال عما لا يلبس وان المعتبر فى الجواب ما يحصل المقصود وان لم يطابق السؤال  
صريحا اه شرح مر (قوله القمص) يضم الميم جمع قميص اه برماوى (قوله ولا السراويلات)  
السراويل بالسعين الملهة والشين المجمة اه شورى (قوله ولا البرانس) هو مفرد على صيغة الجمع اه  
برماوى والظاهر ان هذا منه سبق قلم وانما هو جمع برنس كقناد جمع قنفذ وفى المختار البرنس قنصوة طويلة  
وكن النسك يلبسونها فى صدر الاسلام اه (قوله فليلبس الخفين وليقطعهما) لا يقتضى ان القطع متأخر  
عن اللبس لان الواو لا تفيد ترتيبا وظاهرا فى متوفيلك ورافلك الى اذا رقع قبل التوفى فمن ثم وجب تقديم القطع  
على اللبس اه ايعاب اه شورى (قوله أوورس) نبت أصغر يصغى به باليمن اه شيخنا وفى المصباح  
الورس نبت أصغر يزرع باليمن ويصغى به قيل هو منقمن الكركم وقيل يشبهه (قوله الا أحد لا يجذغلين  
الحج) بخلاف ما اذا وجد هاتان لابتين قطع ما تحصل به الاطاحة حتى ما على الاصابع اه شيخنا (قوله ولا  
تتقب المرأة) أى لا تغطى وجهها بالنقاب وهو اسم لما يستر به الوجه اه شيخنا (قوله وتكبر البيهق الحج) أى  
به بعد الاول لى يادته عليه بلا قبية والتبعية على ان الجمع فى القمص ليس بقيد قال فى المجموع هناك جنسية  
ولذ كر النهى عنه والاصل فى النهى التحريم اه شيخنا (قوله على رجل) ذ كر لرجل من المحرمات شيئين  
وللمرأتين شيئين ولهما ستة أو سبعة تأتى اه شيخنا والمراد بالرجل الذ كر ولو صيغا فخرج الخفى لانه كالمرأة  
اه برماوى ومحمل الحرمة على الرجل والمرأة اذا كن كل منهما عمرا عاما عالما بالتحريم والاحرام مختارا  
فخرج بالمميز بغيره الا السكران المتعدى وبالعائد الناسى وهل هو مقيد بغير المقصر بنسبته ام هو فجب عليه  
الفدية كما يجب عليه قضاء الصلوات فوراً فى هذه الحالة أولا ويغفر وبالعالم الذى كور الجاهل المسذوز بجهله  
وهو من قرب عهده بالاسلام أو من نشأ بادية بعيدة عن العلماء قال مولانا سيدنا محقق العصر السيد عمر رضى  
الله عنه والاسبب ضبطه بمسافة العصر أو بمحل يكثر صداها له لعل على ذلك اه وكانت المسئلة من الفروع

مبادرة للعبادة

\*(باب ما حرم بالاحرام)\*

الاصل فيه مع ما يأتى أخبار  
تكبر الصبي عن ابن عمر  
أن رجلا سأل النبي صلى الله  
عليه وسلم ما يلبس المحرم من  
الثياب فقال لا يلبس القمص  
ولا العمامة ولا السراويلات  
ولا البرانس ولا الخفاف الا  
أحد لا يجذغلين فليلبس  
الخفين وليقطعهما أسفل  
من الكعبين ولا يلبس من  
الشيل شيئا مسرعا فران  
أوورس زادا بخارى ولا  
تتقب المرأة ولا تلبس  
القفازين وتكبر البيهق  
بلسان صحيح نهى النبي صلى  
الله عليه وسلم عن لبس  
القميص والاقبيصة  
والسراويلات والخفين  
الا أن لا يجذغلين (حرم  
به) أى بالاحرام (على رجل



الظاهرة التي لا يخفى مثلها على الباطن والخبر المكره وهو يشمل من أكره على استدامة اللبس بأن أحرم لبسا  
 لضرورة ثم عند ذلك والها أكره على استدامته أو بان ألبسه المكره وأكرهه على استدامته أو على ابتدائه فقط  
 لاستمراره فيجب عليه عند زوال الكراهة التزوع وهل تجب الفدية على المكره في الأولى والثانية إذا تزع المكره  
 فيها عقب الاكراه أو لا يجب عليه شيء ويفرق بينه وبين الاكراه على نحو الخلق بأن الثاني اتلاف وهو لا يفترق  
 الحال فيه بين السم والعمد فيه نظرا لما إذا استدام اللبس بعد زوال الاكراه فالفدية عليه اه ابن الجبال  
 وسيد كرا الشارح هذه الشروط بقوله ويعتبر مع ما ذكره قبل الخ فهو راجع للملبوس أيضا كما سيأتي  
 تقريره هناك (قوله ستر بعض رأسه) أي وان قل كيباض خلف أذنه فيجب كشف جميعه مع كشف جزء مما  
 يحاذيه من الجوانب إذا لم لا يتم الواجب الا به فهو واجب وليست الاذن من الرأس خلافا لمن وهم فيها اه  
 شرح مر قال ابن الجبال والمراد باليباض المذكور هنا أعلى الجمجمة المحاذي لأعلى الاذن لا اليباض وراءها  
 النازل عن الجمجمة المنصل بالآخر المحاذي للجمجمة الاذن اذ واستفيد منه جواز ستر وجهه وهو كذلك لو روده  
 عن عثمان رضي الله تعالى عنه ومنه ما لك وأبو حنيفة مستدلين بما ورد في مسلم في قصة المحرم الموقوص ولا تخمروا  
 رأسه ولا وجهه قال البيهقي ذكر الوجه غير يب وهو وهم من بعض الرواة اه وأجيب أيضا بأن ذكره احتياطا  
 للرأس اه وقوله جواز ستر وجهه أي بغير حجب اما بالحيط فتضيق قولهم يحرم لبس المحيط في باقي بدنه  
 تحريمه لانه من الباقي وهو محتمل وان كان ظاهرا لاطلاقهم على ما قال الجوهري جوازه فليتأمل اه سم (قوله  
 بعض رأسه) أي بشر أو شعر في حده بخلاف ما استرسل منه اه يرموى وبعبارة ج ويظهر في شعر  
 خرج عن حد الرأس انه لا يحرم ستر الخارج منه كالأجزاء من وجهه في الوجه بجمع ان البشرية في كل هي المقصودة  
 بالحكم وانما أجزأ تقصيره لانه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبه ما نحن فيه انتهت قال ابن الجبال وقيد السيد عمر  
 بما إذا كان ستره لأعلى وجهه الا مائة والافه وحيتن ككيس الجمجمة اه (فرع) اذا لبس المحرم ثوبا فوق آخره  
 اختلاف الزمان فان ستره الثاني عالم بستره الاول تعددت الفدية والافلا وكذا لو ستر رأسه ستر فوق ستر فان ستر  
 الثاني عالم بستره الاول تعددت الفدية والافلا هذا هو المعتمد فيهما خلافا لمن فرق بينهما اه مر اه سم  
 وفي الايضاح ما نصه فصل فيما إذا فعل المحرم محظورا من أو أكثر هل يتداخل هذا الباب واسع لكن تختصره ان  
 الجواهر قسمان استهلاك كالخلق واستمتاع كالطيب فان اختلف النوع كالخلق واللبس تعددت الفدية وكذا  
 اتلاف الصبوة تعددت الفدية به وكذا الصبيد مع الخلق أو اللبس لكن لو لبس ثوبا مطيبا تعددت الفدية على  
 الاصح ولو حلق جميع رأسه وشعر بدنه متواصلا فعليه فدية واحدة على الصحيح وقيل فديتان ولو حلق رأسه في  
 مكانين أو في مكان في زمانين متفرقين فعليه فديتان ولو تطيب بأنواع الطيب أو لبس أنواعا كالقميص  
 والعمامة والسر او بل والخلف أو ثوبا واحدة بعد أخرى فان كان ذلك في مكان واحد على التوالي فعليه فدية  
 واحدة وان كان في مكانين أو في مكان وتخلل زمن فعليه فديتان سواء تخلل بينهما تكفير عن الاول أم لا هذا هو  
 الاصح وفي قول اذا لم يتخلل بينهما تكفير كفاه فدية واحدة اه وفي شرح ابن الجبال ما نصه \* (فائدة) \*  
 تتكرر الفدية بتكرار اللبس والستر مع اختلاف الزمان والمكان عرفا كما استظهر ضبطه في الامداد فلو ستر  
 رأسه لضرورة واحتاج لكشفه عند غسله من الجنابة أو بعضه عند معصية في الموضوع فالظاهر انه لا تعدل ان  
 الاصل في مباشرة الجنابة عدم الضمان ولان ايجاب الكشف لتحصيل الواجب المتوقف عليه صحة عبادته صيره  
 مكرها عليه شرعا لا كراه الشرعي كالا كراه الحنفي وهذا لا تعدد فيه فكذا الشرعي وانما واجب الدم لاصل  
 اللبس لضرورة لان فيه ترفها وحطالته بخلاف هذا فهو لتحصيل الواجب كذا كراهه السلامة ج في  
 حاشية الايضاح اه ملخصا وقال الشارح بعد نقله عن قضية قولهم تتكرر الخ تكريرها تعلقا عن السيد  
 السهمودي رحمه الله تعالى وما أطن السلف مع عدم خلوص ما منهم عن مثل هذه الصورة بوجوب ذلك ولم أر من نه

ستر بعض رأسه



عليه المشقة تجلب التيسير اه وتظار العلامة عبد الرؤوف في كلام شيخه في الحاشية بيان الاكراه الشرعي  
 كالحصى الخزان ليس الثاني والثالث وما بعدهما أيضا لفرقهما في النفس لان الواجب انما هو الكشف لنحو  
 الغسل فهو المكروه عليه شرعا لا ليس بعده بل الذي اقتضاه هو دوام الضرورة وهو كابتدائها وذلك لحظها لا غير  
 فهو قياس ما لو كرر ازاله شرعه لدوام الايذاء بجماع الترفه في كل منهما وان كان في الازالة اتلاف وأما عدم التمسك في  
 ليس السراويل عند فقد الازالة فارجع عن القياس يشبه التعبد فلا يقاس عليه وأما عدمه في ازاله الشعر من  
 العين فلاه كالمصاقل المهدرا اذا صبر عليه فدوامه كابتدائه ولا يشي فيه هكذا ظهر للذهن السقيم وفوق كل ذي  
 علم عليم اه وقد يحجب عنه وان كان المكروه عليه شرعا هو الكشف والذي اقتضى ليس بعده هو دوام  
 الضرورة بان الكشف المكروه عليه شرعا ليس بعده كاستدانة ليس الاول فهو وان كان لبساتين بصورة  
 مستدام حكما والاستدانة ليس فيها شيء فكذا ما هو في حكمها والفرق بينهما وبين ما لو كرر ازاله شعره لدوام  
 الايذاء انه يمكن زوال الايذاء بغير نحو الخلق كالغسل والتغلي بخلاف ما نحن فيه سيما في حق من يكثر منه  
 الاحتلام مع النظارة لعدة ان المشقة تجلب التيسير والامر اذا ضاق اتسع فتأمل وتارة هو أعني العلامة عبد  
 الرؤوف السيد السهمودي في قوله المار بأنه يمكن ادخاله أعني في المصح أو أصبه من تحشستره فان احتاج  
 اليه يعني الكشف فهو نادر وانما تجلب المشقة التيسير حيث لا مندوحة كوطء جراد عم الطريق انتهى  
 وهو واضح بالنسبة للمصح كما فرضه لا في الغسل بقي ما لو أراد الاثبات بسنة مسح جميع الرأس فهل يكشفه ويأني  
 بها ولا تتكرر الفدية اذا سترها بعد او يجب الاقتصار على كشف مقدار الواجب منه اذا لم يمكنه ادخال نحو  
 يده ليمحه ويكمل بالمصح على العمامة تحصيل السنة الظاهر الثاني لانه لا ضرورة الى التزعج حيث اه  
 وقال في محبت الجماع غير المفد مائه وتكرر الفدية بتكرار الجماع وان اتخذ المكان أول يكفر قبل الثاني  
 بخلاف سائر الاستمتاع فيشترط اتحاد الزمان والمكان وعدم تحلل التكفير كما والفرق ان الجماع اغلظ اه  
 (قوله بما بعد سارا) أي عرفا وان لم يمنع ادراك لون البشرة كزجاج ومهليل التمسك اه برماوى (قوله كقلنسوة)  
 وهي شئ يلبسه أهل اليمن على شكل العرقية غير انهم يجعلون من جهة الخلف مستطيلة بحيث تغطي الاذنين  
 والرقبة فهي من الاذن الى الاذن من جهة الخلف تارة عن خد الرأس ومن الاذن الى الاذن من جهة الامام  
 بقدر خد الرأس والغالب عليهم حشوها بطن لانهم يتخذونها ليدعاليا (قوله كاستظلاله بمحمل الخ)  
 وكتوسده وسادة أو عمامة وكستره بما لا يلاقيه كأن يرفعه بنحو عود بيده أو يدعيه وان قصد الستر فيما  
 يظهر اه شرح مر وقال مالك وأحمد لا يجوز الاستظلال بالحمل الا اذا كان يسيرا وكذا لا يجوز الاستظلال  
 بيده عندهما بخلاف الخيمة ونحوها النامرون أم الحصين انهارا أن احامته وبلاوا أحدهما آخذ بخطام ناقه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والاخر رافع ثوبه يشبه الشمس وهو يرى جرة العقبة صلى الله عليه وسلم  
 اه عميرة اه سم (قوله وان مسه) أي وان قصد الستر به وفارق نحو التفتة بان تلك قصد الستر بها عرفا  
 بخلاف هذا اه شرح مر (قوله وحله فقه أو عدلا) لكن الحمل مكروه اه ايضاح (قوله أو عدلا)  
 بكسر العين المهمة واسكان الدال وهو القرارة أو الحمل اه شيخنا وفي المختار العدل بالكسر المثل تقول عندي  
 عدل غلامك وعدل شاتك اذا كان غلاما بعدل غلاما أو شاة بعدل شاة أو العدل بالكسر أيضا واحد الاعمال  
 اه والمراد هنا أحد شقي الحمل لانه بعدل الآخر (قوله وانعماسه في ماء) أي ولو كثر وانما عند نحو الماء  
 الكدر سارا في الصلاة لان المدار ثم على ما يمنع ادراك لون البشرة وهنا على السار العرفي وان لم يمنع ادراكها  
 ومن ثم كان الستر بالزجاج هنا كغيره فاندفع ما توهم بعضهم من اتحاد البابين وما بناء عليه من ان السار الرقيق  
 الذي يحكي لون البشرة لا يضر هنا فقد صرح الامام هنا بأنه يضر ولا اعتبار بما في نكت النساء مما يقتضي  
 ضعفه اه شرح مر (قوله يكفه أو كف غيره) أي ما لم يقصد بها الستر فيجب الفدية ان قصد عند العلامة

بما بعد سارا) من تحيط وضيره  
 كقلنسوة وخرق قفوص صابة  
 وطين تخين بخلاف ملا  
 بعد سارا كاستظلاله بمحمل  
 وان مسه وحله فقه أو عدلا  
 وانعماسه في ماء وتغطيته  
 رأسه بكفه أو بكف غيره



ج وعند غيره يحرم ولا فدية وقال الامام مالك وأحمد رضي الله عنهما لا يجوز الاستطال باليد اه برماوى  
 (قوله نعم ان قصد الى قوله حرم) أى ولزمته الفدية قال مر في شرحه بعد مثل ما ذكر ومعلوم ان نحو الفقة  
 لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقلسوة ولم يكن فيه شئ يحمل حرم ووجبت الفدية وان لم يقصد الاسترخاء لم  
 يكن فيها شئ يحمل أو لم تسترخ على رأسه فلا حرم اه شرح مر أى ولا فدية اه ابن الجلال (قوله  
 ونحوها) أى كعدل مثلاً فعمل مساط عليه فيغيد أن الاستطال بالمحمل لا يحرم وان قصد به السر قال العلامة مر  
 ولعل الفرق ان الفقة ونحوها بعد ستر اتي الحلة ولا كذلك المحمل اه برماوى (قوله أيضاً ونحوها كالمعدل)  
 بخلاف الاستطال بالمحمل ووضع يده أو يد غيره على رأسه وان قصد الاسترخاء بذلك وفارق نحو الفقة بان تلك يقصد  
 الاسترخاء عرفاً بخلاف هذه ونحوها كما قاله مر في شرحه والذي في شرح ج ان وضع اليد كعمل الفقة فتي  
 قصد الاسترخاء بها حرم مع الفدية واستوجبه ع ش اه شيخنا ح ف وعبارة الحلي قوله ونحوها كالمعدل  
 مما يحمل وليس المراد بنحوها كل ما ذكر معهما من الاستطال بالمحمل وتغطية رأسه بكفه أو كف غيره من الانغماس  
 في الماء الكدر والطين ونحوه غير السخينة انتهت (قوله كما اقتضاه كلام الفوري) أى حيث صرح بوجوب  
 الفدية حيث تدان قضية وجوبها التحريم اه برماوى (قوله وليس يحيط) يستثنى منه تقايد السيف وشدة المنطقة  
 والهميان قال الشهاب ج رحمه الله تعالى في حاشيته الايضاح والمراد بشدهما أى المنطقة والهميان ما يشمل  
 العتد وغيره سواء كان فرداً أو بالاحرام أو تحتها ويؤخذ منه انه لا يضر الاحتباء بحبوة أو غير هابل أولى ولا ينافيه  
 انه ان يلف على وسطه عمامة ولا يعلها كما هو ظاهر اه وانظر لو كانت الحبوة عريضة جداً كما اذا أخذت ربع  
 الظهر مثلاً وظهر كلامهم ان له ذلك وان أحاطت بذلك أو بأكبر حيث كانت تسمى حبوة عرفاً وظهر  
 كلامهم جواز تقليد الحبوة ثم رأيت العلامة عبدالرؤف صرح به اه ابن الجلال (قوله أى لبسه على ما يعتاد  
 فيه) أى المعتبر في اللبس العادة في كل ملبوس اذ به يحصل الترفه فلوارى بالقميص أو القباء أو الخف بما  
 أوترز بالسراويل فلا فدية كما لو أترز بزارق من رفاع أو أدخل رجليه في ساق الخف ويلحق به لبس  
 السراويل في إحدى رجليه أو التي قباء أو فرجة عليه وهو مضطجع وكان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه  
 الا يزيد أمره ولو زر الأزار أو خاطه حرم اه شرح مر (قوله بخياطة أو نسج أو عقد) أى أو ضم اه ج وفي  
 الصباح الصغيرة من الشعر الحصلة والجمع ضفار وضمير يفتين وضفرت الشعر ضمير من باب ضرب جعلته  
 ضفائر كل صغيرة على حدة ثلاث طامان فما فوقها والصغيرة الذؤابة اه (قوله ونحوه) أى نحو بدنه ومثله  
 بقوله كلبته ما ذهى ليست من بدنه اه شيخنا والظاهر أن الكاف استعصائية (قوله بخلاف غير المحيط المذكور)  
 أى الذى سبب إحاطته أحد الثلاثة المذكورة وقوله كذا زوراء الأول ما يستر أسفل البدن والثاني  
 ما يستر أعلاه اه شيخنا (قوله ويجوز ان يعقد أزاره) أى ولو كان عريضاً وعقد على ثديه أو على عنقه كما  
 في حاشية الايضاح لم يجز واستظهر في شئ طويل كالحرمان جعل بعضه للعودة وعقد باقية ثم على الكتفين ان الاول  
 حكم الأزار والثاني حكم الرداء اه ابن الجلال (قوله ان يعقد أزاره) أى خلافاً للامام مالك وأحمد رضي  
 الله عنهما اه برماوى (قوله وان يجعله مثل الحجرة) وهذا الجمل مكروه وقوله وان يغرز طرف رداءه في الخوخة  
 الفريز مكروه أيضاً اه شرح مر ووجه الكراهة في الثانية قول الامام مالك وأحمد بالحرمه حيث تدان كذا  
 في حاشية البرماوى وأما وجه الكراهة في المسئلة الأولى فلم يعلم (قوله مثل الحجرة) بان شئ طرفه يخط به بحيث  
 يصير كالكبة الباس وهذه الخياطة لا تضر لانه ليس محيطاً بسببها بالبدن بل هي في نفس الأزار والأزار باق بحاله  
 على عدم الإحاطة اه شيخنا وفي المختار وحجزة الأزار معقده بوزن حجرة وحجزة السراويل أيضاً التي فيها  
 التكة اه (قوله لا تضر رداءه) يخف الخلاء المحجمة بنحو مسلة بكسر الميم وقع السين المهمة بعدها لام مشددة  
 خلافاً للامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه اه برماوى أى بان يجعل المسلة جامعة لطرفيه بان يحيط بينهما

فم ان قصد بحمل الفقة  
 ونحوها السر حرم عليه كما  
 اقتضاه كلام الفوري وغيره  
 (وليس يحيط) يضم الميم  
 ويعمله أى لبسه على ما يعتاد  
 فيه ولو بعضه (بخياطة)  
 كقبض (أو نسج) كزرد  
 (أو عقد) ككبة لبد (في  
 باقية بدنه ونحوه) كلبته بان  
 جعلها في خريطة لاسر  
 بخلاف غير المحيط المذكور  
 كالأزار ورداء ويجوز ان  
 يعقد أزاره ويشد خيطه  
 عليه ليثبت وان يجعله مثل  
 الحجرة ويدخل فيها التكة  
 احكاماً وان يغرز طرف  
 رداءه في طرف أزاره لا تضر  
 رداءه بنحو مسلة



فلا يجوز لانه جيتنذ يشبه المحيط من حيث استمساكه بنفسه اه شرح م ر (قوله ولا ربطا طرفا آخر)  
 أي من الرداء أمام من الأزارق قد دم في كلامه انه يجوز وفي سم على ج مانصه قال في حاشية الإيضاح وأنهم  
 اطلاق حرمة عقده انه لا فرق بين ان يعقد في طرفه الاخر أو في طرف ازاره وقضية ما مر عن المتولي من قوله يكره  
 عقده أي الأزار وشدة طرفه بطرف الرداء اه جواز الثاني وجزم الاستاذ في الكثر بجواز الثاني لان الرداء  
 لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شد بطرف الأزار بقياسه جواز عقده اه مافي الحاشية وقد فرق بين  
 الشد والعقد وكان المراد بشد طرف أحدهما بطرف الآخر جمع الطرفين وربطهما بنحو خيط وجزم  
 الاستاذ في كثره بجواز عقد طرف ردائه بطرف ازاره اه (قوله ولا ربطا شرح بعري) عبارة الروض  
 وشرحه الا ان عقده أي الأزار بشرح أي ازار في عري أو شقة نصفين ولف كل نصف على ماق وعقده أو عقد  
 طرفي ردائه بنحو أو بدونه أو خلهما بخلاف كسالة فليس له شيء منها شبهة الا في السر أو يلبس وما عداه بالمحيط من  
 حيث انه يستمسك بنفسه وقيد الغزالي والقاضي محل الأول بما اذا تقرر بت الشرح بحيث اشبهت الخياطة  
 والافلاقية قال الاسنوي ولا يتقيد الرداء بذلك لان الشرح المتباعد يشبه العقد وهو فيه ممتنع لعدم  
 احتياجه اليه بخلاف الأزار اه سم (قوله شرح) بفتح الشين والراء كضبطه ج ونقله في شرح الروض  
 والعري هي العيون التي توضع فيها الأزار اه شيخنا وفي المصباح الشرح بفتحين عري العيبة والجمع اشراج  
 مثل سبب وأسباب وأثر ختها بالالف داخل بين أشراجها اه (قوله بعري) أي في الرداء مطلقا وفي الأزار ان  
 تقرر بت أي العري وفارق الأزار الرداء فيما ذكر بان الأزار المتباعدة تشبه العقد وهو فيه ممتنع لعدم احتياجه  
 اليه غالب بخلاف الأزار فان العقد يجوز فيه لاحتياجه اليه في ستر العورة اه شرح م ر (قوله وعلى امرأته ستر  
 بعض وجهها) وحكمة ذلك ان امرأته غالبا ممرت بكشفه فمما للعادة لتذكر نظير ما مر في تجرد الرجل اه  
 ج (قوله وعلى الحرة ان تستر) أي في الصلاة بخلاف الامه لان رأسها ليس بعورة في الصلاة فقوله مالا يتأتى  
 ستر جميع رأسها الابه أي اذا وجب عليها ستر ذلك وذلك في الصلاة اه حل (قوله مالا يتأتى ستر رأسها الا  
 به) قد يتوهم ان محل هذا في غير الخلوة أمافي يجب كشف جميع الوجه وليس كذلك بل ستر الصدر الذي  
 لا يتأتى ستر جميع الرأس الابه جائز بل مندوب في الخلوة لان ستر العورة الصغرى مطلوب حتى في الخلوة وان لم  
 يكن على وجه الوجوب بخلاف الكبرى فان سترها واجب في الخلوة أيضا الحاجة كما تقرر في محله اه م ر  
 اه سم على ج (قوله لا تقول السرا حوط من الكشف) عبارة شرح م ر والمحافظة على ستر الرأس بكلمة  
 اكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك الصدر من الوجه انتهت (قوله وليس قفاز) منه تعلم ان لها ان  
 تسدل كلها على يديها وغير ذلك من أنواع الستر غير القفاز كما أشار اليه الشارح اه برماوى (قوله وهو  
 ما يعمل للبدن) أي للكف والإصابع اه حل وانظر لو ليست شيئا بقدر أصابع يديها أو بعضها اه سم على  
 ج (قوله ويحشى بطن) هذا بيان لحقيقته في الأصل والمراد هنا ما يلبس في اليدين مطلقا اه شيخنا وعبرة  
 شرح م ر اذهو شي يعمل للبدن يحشى بطن ويكون له ما يزر به على الساعدين من البرد وتلبسه المرأة  
 في يديها ومراد الفقهاء بما يشمل المحشور المزور وغيره ما يكونه ما يزر به على الساعدين من البرد وتلبسه المرأة  
 وألحقت الامتثال لاحتياطها وخرج به ستر يد المرأة بغيره ككم وخرقة لفتها عليها بشد أو غيره كما صحه فيجوز  
 لها جميع ذلك وان لم تتحج لضاب ونحوه ولان علته تحريم القفاز عليها ما مر وهي غير موجودة هنا والرجل مثلها  
 في مجرد لاف الخرقه انتهت وفي ج انه ليس للمرأة كشف كفيها اه (قوله وان تسدل) في المختار تسدل ثوبه  
 أرغاموبابه نصر اه (قوله فان وقعت الخ) انظر لو أوقعها الغير هل يفصل بين المكف وغيره يحرر اه شورى  
 (قوله فلا قدية) قال سيدي أبو الحسن البكري رضي الله تعالى عنه ووضح انها لو قصرت في رفع الخشبة بان لم  
 تحكم وضعها بحيث يمكن معها ان تسقط الثوب على وجهها ان سقطت كانت مقصورة قفازا ثم وتقدى وان رفعت

ولا ربطا طرفا آخر  
 خيط ولا ربطا شرح بعري  
 وقولي ونحوه من زباني  
 (و) حرم به (على امرأة)  
 حرة أو غيرها (ستر بعض  
 وجهها) بما بعد سارا  
 وعلى الحرة أن تستر منه  
 مالا يتأتى ستر جميع رأسها  
 الابه لا يقال لا عكس ذلك  
 بان تكشف من رأسها مالا  
 يتأتى كشف وجهها الابه  
 لا تقول السرا حوط من  
 الكشف (وليس قفاز) وهو  
 ما يعمل للبدن يحشى بطن  
 ويرز على الساعد ليقبها  
 البرد فلها لبس المحيط في  
 الرأس وغيره وان تسدل  
 على وجهها ثوبا محتاجا عنه  
 بخشبة أو نحوها بان وقعت  
 فاصاب الثوب وجهها  
 بغير اختيارها ورفعت مالا  
 فلا قدية أو عمدا أو استدامته  
 وجبت



حالا كما يؤخذ من نظيره في الجماعة اه اه ابن الجلال (قوله وليس الخ) يحصل هذا مع قوله الا في ولا  
 كشفهما انه يجب عليه ستر رأسه وكشف وجهه ومشي عليه مر ووجهه ان فيه معاملته معاملة الانثى في الستر  
 لانه أحوط وفي كشف الوجه فيه جمع بين واجبين ولو عمل معاملة الذكرك لجاز كشفهما فيه انحلال بأحد  
 الواجبين وهو ستر الرأس ولم يحرم عليه المحيط لئلا يفتن في سببه لاحتمال أنوثته اه سم وحاصل ما حرر في  
 مسألة الخنثى انه بالنسبة للإحرام لا يجب عليه الا كشف وجهه وان استحب له مع ذلك ترك لبس المحيط فلا ستر  
 وجهه لزمته الفدية ان ستر معه الرأس والا فلا وان لبس المحيط وبالنسبة للأجانب يجب عليه ستر رأسه وستر بدنه  
 ولو غطيها ومن ثم لم يكن هناك اجنبى جازله كشفه في الخلوة اه ابن عبد الحق على المحلى (قوله ولا كشفهما)  
 أى ان كان حرا وأراد الصلاة فهذا لا تعلق له بالإحرام اه سئل أى ويجوز له ستر الرأس وكشف الوجه  
 فالصورار بعمدة تمنع عليه الثلاثة التي في الشارح ويجوز له هذه وهذا كله بالنسبة للحرمة أما بالنسبة للفدية  
 فلا تلتزم الا في سترهما فقط وقول الشارح لان ستر الوجه أو كشفهما أى ولا ان كشف الوجه وستر الرأس التي  
 هي الخصلة الجائرة فاقصاره على هذين لاجل قوله وان أتم فيهما اه شيخنا (قوله أيضا ولا كشفهما) أى في  
 الصلاة أو بحضرة الأجانب لان فيه تركا للواجب وكشف الوجه وقياسه لبسه المحيط وفي بعض النسخ  
 والخنثى ستر الوجه أو الرأس لسترهما ولا كشفهما اه برماوى (قوله فلا ستره لزمته الفدية) عبارة  
 الامداد والمراد بسترهما معان يحصل في إحرام واحد وأما ما بحثه بعضهم من أنه لو ستر واحد في إحرام والآخر  
 في إحرام لزمته الفدية لتحقيق سببها وان جهل عينه ففيه نظر كما بينته في الحاشية انتهت اه ابن الجلال (قوله  
 وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض) عبارته مع المتن والخنثى المشكل ستر أحدهما أى الوجه  
 والرأس ولا فدية لانه لا نوجب شيئا بالشك فقط أى لسترهما فلا ستره لزمته الفدية لئلا يفتن ستر ما ليس له ستره  
 قال في المجموع ويستحب ان لا يستر بالمحيط لجواز كونه رجلا ويمكنه ستره بغيره فكذا ذكره جمهور الأصحاب  
 وقال القاضى أبو الطيب لا خلاف ان أنثى امرءة بالستر وليس المحيط كتمان امرءة أن يستر في صلاته كالمرأة اه وقال  
 السبكي عقب ذلك قلت اما ستر رأسه فواجب احتياطاً ولا يستر وجهه لانه ان كان انثى فكشفه واجب أو رجلاً  
 لم يلزمه ستره واما ستر بدنه فيجب لانه ان كان أنثى فواضح أو رجلاً فبائز والستر مع التردد واجب وبهذا أمرت  
 سودقان تحجب من ابن وليدة زمعة وأمر الخنثى بالاحتجاب قال وتجويز القاضى لبس المحيط فيه نظر وعندى  
 انه لا يجوز لانه ان كان ذكر احرم عليه أو أنثى جاز قد تردد بين الخطر والاباحة والخطر أولى ومقتضى الستر  
 يحصل بغير المحيط فلامعنى لتجويز المحيط مع جواز الخطر وعدم الحاجة وانما أو جبتا ستر الرأس وان تردد بين  
 الخطر والاباحة لان ستر رأس المرأة واجب أصلى لحق الله تعالى بتحريم ستر الرأس في حق المحرم عارض لحرمة  
 العبادة وقد قدمنا ان المذهب في حق الخنثى حكم الأنوثة اه ونقله عنه الاندلسى واستحسنه وأنت خير بان حاصل  
 كلام القاضى وجوب ستر رأسه وستر بدنه ولو بغير محيط بشرىة نظيره المذكور فلا ينافى كلام السبكي الا في  
 لبس المحيط فالقاضى يجوز له وهو يحرمه ثم كلام الجمهور انما هو بالنسبة للإحرام وكلامهما بالنسبة له  
 ولو جوب الستر عن الأجانب فلا منافاة الا في لبس المحيط فالجمهور والقاضى يجوزونه والسبكي يحرمه فتظهر في  
 كلام القاضى لا يخصه بل يأتى على كلام الجمهور أيضاً وبما تقرر علم ان الخنثى ليس له ستر وجهه مع كشف  
 رأسه بخلاف ما اقتضاه كلام المصنف وينبغى انه لو أحرم الخنثى بغير حضرة الأجانب جازله كشف رأسه كما لو لم يكن  
 محرماً انتهت (قوله ودلى الولي منع المصنف الخ) محله اذا كان المصنف عيماً أما غيره فلا فدية عليه مطلقاً اه شوبرى  
 فيكون تعيينه بالدين بالنسبة لوجوب الفدية فقط وأما المنع فهو علم للمميز وغيره كما قرر شيخنا خ ف وقوله  
 نعم ان طيبه أجنبي الخ أى أو ألبسه أو دهنه أو غير ذلك وعبارة جج والمصنف كالبالغ في جميع ما ذكر ويأتى  
 لكن الاثم على الولي والفدية في ماله أى الولي لانه المورط له نعم ان فعل به ذلك أجنبي كان طيبه فالفدية على

وليس الخنثى ستر الوجه  
 مع الرأس أو بدنه ولا  
 كشفهما فلا ستره لزمته  
 الفدية لستره ما ليس له ستره  
 لان ستر الوجه أو كشفهما  
 وان أتم فيهما وقد بسطت  
 الكلام على ذلك في شرح  
 الروض وعلى الولي منع  
 المصنف



الاجنبى فقط انتهت (قوله من محرمات الاحرام) أى التى هى اللبس والطيب وازالة الشعر والظفر والوطء ومقدماته والتعرض للصيد والشجر اهـ حل (قوله فهى على الولي) أى فاذا وطئ الصبي المميز فسد دمه ووجبت الفدية على الولي بقياسه انه يلزمه القضاء من مال نفسه لانه الذى يورطه فى الاحرام اهـ ع ش (قوله الحاجة) ومن الحاجة ما لو تعين ستروجه المرأة طريقا فى دفع النظر المحرم اليه فيجوز حيث تد وتجب الفدية اهـ شرح مر ومن الحاجة أيضا شدة خرقه على نحو الرأس نحو جرح قال الشهاب ج رحمه الله تعالى والمراد بالشدة هنا اللعنة لا العقد المراد فى شدته الهيمان والمحيط على الاضرار اهـ قال تليذه العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى فلو كانت الخرق لا تستمسك الا بالعقد كان مراد من لفظ الشدة كما هو واضح اهـ ابن الجبال (قوله على من ذكر) وهو الرجل والمرأة فلا يحرم على الرجل سترو رأسه ولا لبس المحيط ولا على المرأة سترو وجهها ولا لبس الغفازين اهـ شيخنا (قوله لعدم وجدان غيره الخ) عبارة ج الا اذا لم يجد غيره أى المحيط حسا بان لم يملكه ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استعارة بخلاف الهبة اعظم المنفعة وأشرعا كان وجده بأكثر من ثمن أو أجرة مثله وان قل فله حيث تستر العورة بالمحيط بلا فدية ولبسه فى بقية بدنه الحاجة نحو حراو برد فدية انتهت (قوله أولداواة الخ) وهل يجوز سترو رأسه أو لبس بقية البدن قبل وجود الضرر اذا ظن وجوده ان لم يستر أو يلبس أو لا يجوز ذلك الابد وجود الضرر مثل السيوطي عن ذلك نظما وأجاب كذلك ومن لفظ السؤال

ما قولكم فى محرم يابى

فهل له اللبس قبيل العذر \* بغالب الظن بدون الوزر  
أم بعد ان يحصل عذر ظاهر \* يجوز لبس وغطاء ساتر  
ولو طرأ عذر وزال عنه \* هل يجب الترفع بغيره منه  
ومحرم قبل طرأ العذر \* أجزله اللبس بغير وزر  
بغالب الظن ولا توقف \* على حصوله فهذا الارأف  
تقير من ظن من غسل بما \* حصوله سقم جوزوا التيمما  
ومن نزل اعذاره فليقطع \* مبادرا وبعض ان لم ينزع

ومن لفظ الجواب

اهـ اهـ سم دلى ج (قوله نعم لا تجب فيما اذا لبس الخ) واستدامة لبسه بعد قدرته على الفعل والازار موجبة للدم ونحو ج بمن لم يجد الواجد فيحرم عليه لبس ذلك لغير المار ولا فرق بين ان يتأذى من السراويل ازارا ولا لاطلاق الخبر واضاعة المال يجعله ازارا فى بعض صورته ولتأذى المنفعة المتصودة من النعل بعد قطع من غير عمل بخلاف الخلف ولورود الامر بقطعه وجوبان العادة بسهولة أمره والمساخطة فيه بخلاف السراويل فسقط القول بأشكاله وبحث بعضهم عدم جواز قطعه اذا وجد المكعب لانه اضاعة مال وهو متجه ولو قدر على ان يستبدل به ازارا مثله قيمة وجب ان لم يمتنع من تبدليه عورة والا فلا كفى المجموع ولو بيع منه ازارا ونعل نسيتة أو وهب له ولو من أصل أو نزع لم يلزم قبوله أو أعير له لزمه وبحث الأذرعى انه يحجى عن الشراء نسيتة وفى فرض الثمن ما فى التيمم وظاهر كلامهم انه يجوز له لبس الخلف المقطوع وان لم يحجج اليه وهو بعيد بل الوجه عدمه الحاجة تكسية تجس رجله أو نحو بردا وحراو كون الخلف غير لا تقبه اهـ شرح مر وقوله وفى فرض الثمن ما فى التيمم أى فيجب حيث كان لاجل مع زيادة تليق بالاجل ولكن موسرا وقت حلوله اهـ ع ش عليه (قوله أيضا نعم لا تجب الخ) عبارة قاصرة على نفي وجوب الفدية فى خصوص لبس السراويل والخفين عند عدم وجدان غير المحيط وقد علمت من عبارة ج انه متى فقد المحيط ولبس غيره لا فدية سواء كان الغير سراويل أو خفين أو غيره ما تأمل ثم ظهر عند قراءة شرح مر ان تعبير جمعترض وان الحق ما اقتضته عبارة التمهج من ان الفدية انما يتقضى وجوبها عند لبس المحيط لغتد غيره الا اذا كان المحيط سراويل أو خفا قطع أو مكعبا وما عدا هذه

من محرمات الاحرام واذا  
وجبت فدية فهى على  
الولي نعم ان طيبه أجنبى  
فعله (الحاجة) فلا يحرم  
على من ذكر سترا وليس  
ما منع منه لعدم وجدان  
غيره أولداواة أو حراو برد  
أو نحوها نعم لا يلبس  
القميص لفقد الرداء  
بل يرتدى به وتجب بما  
ذكر الفدية كما تجب به  
بلا حاجة نعم لا تجب فيما اذا  
لبس الرجل من المحيط لعدم  
وجدان غيره كسراويل  
لا يتأذى الاثرار به



الثلاثة ان تصورستر العورقة على وجه الاحاطة المعتادة تجب فيه القدية كما هو نص عبارة شرح الروض تأمل  
(قوله أو خفين قطعاً من أسفل الكعبين) أي قوله ليسهما من غير قدية لقصد النعل والمراد بالنعل الذي يجوز قصده  
ليس الخفين المقطوعين ما يجوز لبسه المحرم مما لا احاطة فيه لكل القدم أو الاصابع كالداس المعروف اليوم  
وهو ما يكون استمساً به بسيور على الاصابع وكالتاسومة والقباب بشرط ان لا يستر جميع اصابع الرجل  
والاحرام كما علم بالاولى مما امر من تحريره م كس الاصابع بخلاف نحو السرموزة فانها محيط بالرجل جميعها  
والزر بول المصري وان لم يكن له كعب واليما في لاحاطتها بالاصابع فامتنع ليسهما أي السرموزة والزر بول مع  
وجود ما لا احاطة فيه ومن ثم قال الشارح وحكم الداس وهو السرموزة حكم الخف المقطوع ولا يجوز لبسهما  
مع وجود النعلين على الصحيح المنصوص اهـ جج والسر موزة هي السرموزة والزر بول الوطاوالبابو ج الذي  
لا كعب له وقوله بشرط ان لا يستر جميع اصابع الرجل يفيد الحل اذا ستر بعض الاصابع فقط وهل يشكل  
تحريره كس الاصابع ويترك بان كس الاصبع مختص به بخلاف ما هنا فانه محيط بجميع الاصابع فلا يسترها  
الستر الممتنع الا ان ستر جميعها والظاهر ان المراد بستر جميعها ان لا يزيد شي من الاصابع على ستر القباب أو  
التاسومة فلا يضر امكان روية رؤس الاصابع من قدام فليتأمل اهـ سم عليه (قوله قطعاً من أسفل الكعبين) أي  
وان نقصت به قيمته للامر بقطعه كذلك في حديث الشيخين وبه فارق عدم وجوب قطع ما زاد من السراويل على  
العورة فالوالمانيه من اماعة المالوكا ن وجه ذلك تعاضد نقص الخف غالباً بخلاف غيره اهـ جج (قوله أيضاً قطعاً  
من أسفل الكعبين) وظاهر اطلاق الاكفاء بقطعه الخف أسفل من الكعبين انه لا يحرم وان بقي منه ما يحيط  
بالعقب والاصابع وظاهر القدمين وعليه فلا ينافي تحريره السرموزة لانه مع وجود غيره ما مع ذلك لو قيل انه  
لا يمتنع قطع ما يحيط بالعقبين والاصابع ولا يضر استتار ظهر القدمين لان الاستمسك يتوقف على الاحاطة  
بذلك دون الاخرين لكان متجهاً ثم رأيت المصنف كالاصحاب صرحوا بانه لا يلزمه قطع شي مما يستر ظهر القدمين  
وعلاوة بله الحاجة الاستمسك فهو كاستناره بشرائط النعل ورأيت ابن العماد قال لا يجوز لبس الزر بول المقهور  
الذي لا يحيط بعقب الرجل الا عند قد النعلين لانه ستر لظاهر القدم ومحيط بها من الجوانب بخلاف القباب  
لان سيره كستر النعل اهـ وصريحه وجوب قطع ما ستر العقبين بالاولى ويترك بين ما يستر ظهر القدمين  
وما يستر العقب يتوقف الاستمسك في الخفاف غالباً على الاول دون الثاني كما علم مما صرح به بما قرر بعلم ما في قول  
الزركشي كابن العماد المراد بقطعه أسفل من الكعب ان يصير كالنعلين لا التعوير بان يصير كالزر بول من  
الايهام بل والمخالفة لصريح قول الروضة وغيره هو وجد لا لبس الخف المقطوع نعلين لزمه نزع ثوبه او الازمه  
الدم اذ لو كان المقطوع كالنعل لم يصح هذا لزوم بخلاف ما لو كان يستر عقبه أو أصابعه فان فيه ستره أكثر مما في  
النعلين فوجب نزع ثوبه عند وجودهما فالجامل انما يظهر منه العقب ورؤس الاصابع يحل مطلقاً لانه كالنعلين  
سواء وما ستر الاصابع فقط أو العقب فقط لا يحل الامع ضد الاولين اهـ جج (قوله وحرم على كل) أي من  
الرجل والمرأة ولو عند طهرها من الحيض فليس لها استعمال قسط أو اظفار لازالة الريح الكريهه على المعتمد  
وان بحث الاسنوي ان لها ذلك لانه لازالة الريح لا تطيب اهـ شرح هر (قوله من الرجل وغيره) أي  
وان كان كل منهما أنخس اهـ شرح هر (قوله تطيب لبدنه) واستعمال الطيب الموثر هنا هو ان ياصقه  
ببدنه أو نحو ثوبه على الوجه المعتاد فيموان يحوي على بحرة أو يترب عنها ويلقى ببده أو ثوبه عين الخور لا أثره  
لان التبخر الاصل في الطيب اذ بخاره ودخانه عين اجزائه وانما لم يوترق الماء كما مر لانه لا بعد ثم عيناً صغيرة  
وانما الحاصل منه ترويح محض لاجل نحو مسك في نحو خرقه مشدودة بخلاف حل قار مسك مشدودة الرأس  
أو قار ورقة متروحة الرأس ويترك بان الشد صارف عن قصد التطيب به والقمع مع الحل يصير بمنزلة الملقق  
ببدنه ولا أثر لبقو ريج من غير عين وفارق ما رقي كل ما ظهر ريجاً فقط بان ذلك فيه استعمال عين الطيب ولو

أو خفين قطعاً من أسفل  
الكعبين وقولي الحاجة  
أعم من قوله الا اذا لم يجد  
غيره في لبس غير القفلز  
ومن يداني في لبسه (و)  
حرمه (على كل) من الرجل  
وغيره (تطيب) منه



خفيت رائحته كالكاذي والغاية وهي نور الحناء فان كان بحيث لو اصابته الماء فاحت حرمه والا فلا وشرط ابن  
 كج في الرياحين ان يأخذها بيده ويشمها أو يضع أنفه عليها لشم اه ح (قوله لبذنه أو ملبوسه) أي أو قراشه  
 اه شرح حر وخرجهم هذه الثلاثة ما لو أو طأ دابته طيبا وان علق بها سواء كان ماسكا للجماعها أو لا خلافا  
 للزركشي حيث أجرى فيها تفصيل الصلوات ووجه وجوب الفدية في النعل انه من ملبوسه ومن ثم لو كان به نجاسة  
 لم تصح صلاته فيه وأخذ منه في الحاشية ان المراد بلبوسه ما لا يصح السجود عليه اه اه ابن الجبال (قوله بما  
 تصد رائحته الخ) عبارة الايضاح والطيب الذي يحرم على المحرم ما يظهر فيه قصد التطيب وان كان فيه مقصود  
 آخر وذلك كالمسك والكافور والعود والعنبر والصندل والزعفران والورد والياسمين والنبات والورد  
 والبنغم والزعفران والخرى والريحان والتسرين والمرزنجوش والريحان الفارسي وهو الصمبران وما أشبهها  
 ولا يحرم ما لا يظهر فيه قصد الرائحة وان كان له رائحة طيبة كالفواكه الطيبة الرائحة كالسفرجل والتفاح  
 والارجح والنارج لان المقصود الاصل منها الاكل وكذا الادوية كالدارصيني والقرنفل والسنبل وسائر الابرار  
 الطيبة لان المقصود منها غالباً التسداوي وكذا الشج والقيصوم والشقائق وسائر أزهار البراري الطيبة التي  
 لا تستنبت قصد او كذا نور التفاح والكثير وغيرهما وكذا العصفرو الحناء لان مقصودها اللون فلا يحرم شيء  
 من هذا ولا فدية فيه ويحرم استعمال الكحل الذي فيه طيب ودواء العرق الذي فيه طيب ويحرم أكل طعام  
 فيه طيب ظاهر الطعم أو الرائحة وان لم يدرك الطرف الطيب فان كان مستهلكا فلا بأس وان بقي اللون دون  
 الرائحة والطعم لم يحرم على الاصم ولو انغمر طيب في غيره كماء ورد قليل أمتح في ماء لم يحرم استعماله على الاصم وان  
 بقي طعمه أو ريحه حرم وان بقي اللون لم يحرم على الاصم وعلم ان استعمال المحرم للطيب هو ان يلمص الطيب  
 ببذنه أو ثوبه على الوجه المعتاد في ذلك الطيب فلا طيب حرم من بذنه بقالية أو مسك مسحوق ونحوهما لزمه  
 الفدية سواء الصفة بظاهر البدن أو باطنه بل إن أكله أو احتقن به أو استعمله ولو ربط مسكا أو كافورا أو عنبراً في  
 طرف ازار لزمه الفدية ولو ربط العود فلا بأس لانه لا يعد تطيباً ولا يحرم ان يجلس في مأنوت عطار أو في موضع  
 يخترأ وعند الكعبة وهي تخترأ في بيت بنجر سا كنمو اذا أعقب به الرائحة في هذا دون العين لم يحرم ولا فدية  
 ثم ان لم يقصد الموضع لاشتمام الرائحة لم يكره وان قصد لاشتمامها كره على الاصم وفي قول لا يكره ولو احتوى  
 على بحرة فخر بالعود ببذنه أو ثوبه عصي ولزمه الفدية ولو استروح الى الرائحة طيب موضوع بين يديه كرم لا يحرم  
 لانه لا يعد تطيباً ولو لمس طيباً فلم يعلق به شيء من عينه لكن عبقته الرائحة فلا فدية على الاصم وفي قول يحرم  
 وتجب به الفدية ولو شتم الورد مع اتصاله بأنه فقد تطيب ولو شتم ماء الورد فليس متطيباً وانما استعماله ان  
 يصبه على بذنه أو ثوبه ولو حمل مسكا أو طيب غيره في كيس أو خرقة مشدودة أو مارورة مضممة الرأس أو حمل الورد  
 في ظرف فلاثم عليه ولا فدية وان كان يجرد رائحته ولو حمل مسكا في فارة غير مشدودة الرأس فلا فدية على الاصم  
 فان كانت مشدودة الرأس لزمه الفدية ولو جلس على فراش مطيب وأرض مطيبة أو نام عليها مفضياً ببذنه أو  
 ملبوسه اليها ثم ولزمه الفدية فلو فرش فوقه ثوباً لم يجلس عليه أو نام عليه فلا فدية لكن ان كان الثوب رقيقاً كره  
 ولو دام بنعله طيباً لزمه الفدية بشرط ان يعاق بالنعل شيء (قرع) وانما يحرم الطيب وتجب فيه الفدية اذا  
 كان استعماله عن قصد فان تطيب ناسياً لحرمة أو جاهلاً بتحريم الطيب أو مكرهاً عليه فلاثم ولا فدية ولو علم  
 تحريم الطيب وجهل وجوب الفدية لزمه الفدية ولو علم تحريم الطيب وجهل كون المستعمل طيباً فلاثم  
 ولا فدية على الصحيح ولو لمس طيباً بظنه يابساً لعلق منه شيء فكان رطبا فحق وجوب الفدية قولان الشافعي رحمه  
 الله ورجحت كل طائفة من أصحابه قولاً والظاهر ترجيح عدم الوجوب متى لم يلمس الطيب ببذنه أو ثوبه على وجه  
 يقتضي التحريم عصي ولزمته الفدية ووجبت عليه المبادرة الى ازالته فان أخر عصي بالتأخير عصيانا آخر  
 ولا تسكر الفدية متى لم يلمس وجهه لا يحرم ولا يوجب الفدية بان كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو

(لبذنه) ولو باطناً بنحو كل  
 (أو ملبوسه) ولو نعلًا وهو  
 أعسم من قوله وثوبه (بما  
 تصد رائحته) الطيب ولو لمع  
 غيرها كمسك وعود وكافور



ألقى إليه الریح علی لزمه المبادرة إلى إزالته فإن أخر مع الامكان عصي ولزمته الفدية وإزالته تكون بنفسه إن كان  
 بإساقان كان طبيباً فيفسله أو يعالجه بما يقطع ریحاً والاولى أن يأمر غيره بإزالته فإن بإساقان بنفسه لم يضر  
 فإن كان أقطع أو زماً لا يقدر على الإزالة فلا تتم ولا فدية سكت أكره على التطيب فإنه معذور انتهت (قوله أيضاً  
 بما صدر رائحته) ولو خفيت رائحة الطيب نحو غبار فإن كان بحيث لو أصابه ماء فاحت حرم استعماله والأفلا  
 وانما في عن رائحة النجاسة بعد غسلها لأن القصد إزالة العين وقد حصلت والقصد من الطيب الرائحة وهي  
 موجود وقوبه يعلم أن ما لا يدركه العارف من الطيب كغيره إذا ظهر له ریح والأفلا ه شرح مر \* (قائدة) \* هل  
 يأتي في حمل الطيب في أمتعة التفصيل في حمل المصحف معها أو يفرق بين الحفظ غير هنالك الأمانة بالعرف  
 كل محتمل والثاني أقرب فله في فتح الجواداه ابن الجلال (قوله للمرأول الباب) أي من قوله صلى الله عليه وسلم ولا  
 يلبس من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورص اه حل (قوله وخرج بتطيبه) أي الذي أشار إليه بقوله منه وال  
 فكلامه في المتن لا يخرج ذلك اه حل (قوله وقدرته على دفعه) معطوف على قوله أذنه أي وبغير قدرته كما يعلم  
 ذلك من قوله الآتي لكن تلزمه المبادرة عند زوال عذره بما روى (قوله ولا شتم ماء الورد) أي لأن التطيب به انما  
 يكون بصبه على بدنه أو ثوبه وقوله ولا حمل الطيب في كيس مربوط أي ولا حمل الورد في نحو المنديل ولا حمل المسك  
 في فارة لم تشق عنه وإن شتم الریح من ذلك كله أو قصد التطيب إذا لا بعد ذلك متطيباً فإن فتحت الخرقه أو شقت  
 الفارة وجبت كماله وهو المعتمد اه شرح مر (قوله كثر نفل) أي فإن المقصود منه غالباً الدواء اه  
 شرح البهجة (قوله لكن تلزمه المبادرة) انظر هل المراد أنه يجب على الفور مع التمكن أو يغتفر هنا التأخير بما  
 ذكر في نحو الشفعة ظاهر كلامهم الاول ويجري عليه شيخنا زى اه شورى (قوله ويعتبر مع ما ذكر الخ)  
 هذا راجع للبس أيضاً كما تقدم عن ابن الجلال والذي ذكر في اللبس هو اشتراط عدم الحاجة في التطيب هو  
 كونه من المحرم نفسه وكون الطيب مما قصد رائحته اه شيخنا (قوله الا السكران) أي فلا يعتبر فيه العقل بل  
 يجب عليه الفدية وظاهره أنه لا فرق بين المتعدي وغيره لكن قيده حجج بالتعدي واقتضاه كالملي على استثناء  
 السكران يقتضي أن المجنون والمغنى عليه لا يجب عليهما الفدية وسيأتي للشارح التصريح به في الإزالة وظاهر  
 أنه لا فرق في كل منهما بين المتعدي وغيره حرر (قوله كما تعتبر الثلاثة الخ) لا يقال هذا رده عليه الخلق والعلم  
 والصيد والنبات لا تقول كلامه في التحريم لافي الفدية اه ع ش على مر (قوله أيضاً كما تعتبر الثلاثة)  
 أي بالنسبة للأشياء أما بالنسبة لوجوب الفدية فتجب فيما كان من باب الاتلاف كقتل الصيد ولو مع انتفاء  
 الثلاثة والحاصل أن ما كان من باب الاتلاف من هذه المحرمات كقتل الصيد أو أخذ طرفاً من الاتلاف وطرفاً  
 من الترفه كإزالة الشعر والظفر فإنه يضمن مطلقاً لا فرق فيه بين الناسي والجاهل وغيرهما ما كان من باب الترفه  
 المحض كالتطيب فإنه يعتبر في ضمانه العقل والاختيار والعلم كفي شرح الروض اه شيخنا ح ف (قوله  
 في سائر محرمات الاحرام) اعتبار العلم من هذه الثلاثة في الإزالة التي هي من سائر المحرمات غير ظاهري مر في  
 بحث الإزالة ما نصه وسواء في ذلك الناسي للاحرام والجاهل بالحكمة لعموم الآية لسائر الاتلافات هذا بخلاف  
 الناسي والجاهل في التمتع باللبس والطيب والدهن والجماع ومقدماته لا اعتبار العلم والقصد منه وهو متفق فيهما  
 نعم لو أزالها مجنون أو غمي عليه أو صبي غير مميز لم تلزمه الفدية والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل والناسي أنهم ما  
 يعقلان فعلهما مقسباً إلى تصدير بخلاف هؤلاء على أن الجاري على قاعدة الاتلاف وجوبها عليهم أيضاً ومنهم  
 في ذلك النائم قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زمنه الجهل بتحريم الطيب واللبس ففي قبوله وجهان اه  
 والأوجه عدمه إن كان مخالطاً العلماء بحيث لا يخفى عليه ذلك عاقلاً لا قبل اه شرح مر (قوله العلم بأن  
 المسوس الخ) وإن جهل الفدية في كل من أنواعها أو جهل الحرمة في بعضها اه شرح مر (قوله بعلق)  
 ماضيه علق بكسر اللام في المختار وعلق به بالكسر علوقاً أي تعلق اه وفي المصباح وعلق الشوك بالثوب علوقاً

للمرأول الباب نفقه  
 الفدية وقولي بما الخ من  
 زيادتي وخرج بتطيبه  
 تطيب غيره به بغير إذنه  
 وقدرته على دفعه ومالو  
 ألتفت عليه الریح طيباً وشتم  
 ماء الورد وحمل الطيب في  
 كيس مربوط وبما بعده  
 ما لا تصدر رائحته وإن كانت  
 طيبة كقرنفل وارج وشيح  
 وعصفر فلا يحرم عليه شيء  
 من ذلك فلا فدية فيه لكن  
 تلزمه المبادرة إلى إزالته في  
 صورتي تطيب غيره والقاء  
 الریح عند زوال عذره فإن  
 أخر وجبت الفدية ويعتبر  
 مع ما ذكر عقل السكران  
 واختيار وعلم بالتحريم  
 والاحرام كما تعتبر الثلاثة في  
 سائر محرمات الاحرام ويعتبر  
 مع العلم بالتحريم والاحرام  
 هنا العلم بأن المسوس طيب  
 بعلق



من باب تعيب وتعاقبه اذا تشبه به واستمسك وعلمت المرأة بلولد وكل انثى تعلق من باب تعيب ايضا جلست والمصدر  
العروق اه (قوله ولا يكره غسله الخ) الاتسب في المقابلة ولا يحرم فذلك أصله الشارح بقوله فلا يحرم فالمقابلة  
في كلامه بحسب اللازم قال في الروض وله خضب لحيته بالحناء اه وقوله لحيته قال في شرحه وغيره من  
الشعور اه وعبارة العباب خضب شعره بنحو الحناء اه وقوله لاشعرة قال في شرحه أي المحرم الذكر  
والانثى اه سم على ج (قوله أيضا ولا يكره غسله) قال في الروض وشرحه وله خضب لحيته وغيره من الشعور  
بالحناء ونحوه لانه لا يبنى الشعر وليس طبيعته ان كان الحناء شحنا والمحل يحرم ستره حرم لا الخضب بل لستر  
ما يحرم ستره كما علم مما مر اه باختصار وبه يعلم أنه لا يحرم الحناء على الرجل الا في غير الشعر فليحذر اه سم  
(قوله بنحو خطمي) في المختار الخطمي بالكسر الذي يغسل به الرأس قلت ذكر في الدوان أن في الخطمي  
لغتين فقم الحناء وكسرها اه (قوله أيضا وانما ينس تركه) أي فهو بخلاف الاول كما في شرح مر (قوله  
ودهن شعراسه) ولو شعرة أو بعضها وعبارة ج وظاهر قوله شعرا أنه لابد من ثلاثة ويحتمل كفاء بدونها  
ان كان مما يقصد به التزين لان هذا ومناط التحريم كما يعلم مما تقرر راتته والحاصل أن تحريم الدهن يجري  
في الشعرة وبعضها وكذلك الازالة وانما التفصيل في الفدية في الازالة لا تجب الا في ثلاثة وفي الدهن تجب في  
دهن واحدة أو بعضها اه شحنا وعبارة الشوري قوله ودهن شعرا رأسه المراد به الجنس فالشعرة الواحدة اذا  
حصل بدهنها التزين كذلك على المعتد وظاهره وجوب الدم فيما دون الثلاث حيث حرم ووجهه ما تقدم به  
فارق الازالة ثم رأيت ج بعد قول العباب الثالث الا دهان في شعر الرأس قال بل أوفى شعرة واحدة كما قاله  
المحب الطبري وغيره وكان المصنف تبسع ابن عجيل في اشتراط دهن ثلاث شعرات كما يكمل دم الخلق الاجم افعلى  
الاول يجب بدهن الشعرة أو بعضها الفدية الكاملة ويفرق بينه وبين ما يأتي في نحو الخلق بان علم الترفه هنا  
يحصل بذلك لان بريق الدهن يرى ولو في نحو شعرة واحدة بخلافه ويلزم ابن عجيل ان في دهن الشعرة مدا  
والشعرتين مدان لانه قضية قياس ما هنا بالازالة ولا فائل بذلك فيما علمت اه بحروفه انتهت والدهن بفتح  
الدال المهملة مصدر بمعنى التدهين وبضمها اسم للمدهن به اه برماوى والمراد هنا الاول (قوله أو لحيته) شمل  
لحية المرأة لانها وان كانت مثله في حشها الا أنهم اتزين بدهنها اه مر اه سم على ج (قوله كزيت) أي  
ولو حارا اه برماوى (قوله وزبد) بخلاف اللبن وان كان يستخرج منه السمن اه شرح مر (قوله  
ودهن لوز) وكذا شحم وشمع ذائبين اه برماوى (قوله في بقية شعور الوجه) أي الاشعر الخلد والجلبة اذا يقصد  
تجميلها بحال وحينئذ فليشبه لما يغفل عنه كثيرا وهو تلويث الشارب والعنفقة بالدهن عنداً كل اللحم فانه مع  
العلم والتعمد حرام فيه الفدية كما علم مما تقرر فليحذر عن ذلك ما أمكن اه ج وقضية محرمة كل دهن  
يعلم منه تلويث شارب به مثلاً وصرح به في حاشية الايضاح بقوله بما اذا لم تستد حاجته اليه قالوا لا جاز ووجبت  
الفدية اه ابن الجال (قوله وأصاح) ولو كان بعض الرأس أصاح جاز دهنه هو فقط دون الباقي اه شرح  
مر (قوله وذقن أمرد) أي سواء حرم النظر اليه أولا اه ج في حاشية الايضاح اه ابن الجال (قوله أيضا وذقن  
أمرد) يأتي في الاقي أو ان نباتها لانها حية تذك رأس الخلق اه سم على ج (قوله فلا يحرم دهنها الخ) وانما  
حرم تطيب الاخشم ولزمته الفدية كما مر لان المعنى هنا مستغف بالكيفية بخلافه ثم ظن المعنى فيه الترفه  
بالطيب وان كان المتطيب أخشم على ان لطيفة الشم قد تبقى منها بقية وان قلت لانهم لم تزل وانما عرض ما منع في  
طريقها فصل الانتفاع بالشم في الجملة وان قل اه شرح مر (قوله وازالة شعرة أو ظفره) أي استغلا لا أما  
لو كسها جلده فزال الشعر تبعاً وقطع انما تزال الظفر تبعاً فلا فدية اه شحنا حرف وعبارة شرح مر  
وحرم ازالة شعر أي الا ان أزاله مع جلده وان حرم ازالة الجلد من حشبة أخرى لانه تابع نعم تسن الفدية  
ومثله في ذلك الظفر انتهت وقياس ما ذكر عدم التحلل به فليراجع اه ع ش عليه وعبارة الايضاح فتحرم ازالة

(ولا يكره غسله) أي  
كل من بدنه أو ملبوسه  
(بنحو خطمي) كسدر فلا  
يغرم وانما ينس تركه لانه  
لازاله الاوساخ لا التزين  
والتميم ونحوه من زيادتي  
(و) حرمه على كل (دهن  
شعر رأسه أو لحيته) بدهن  
ولو غير مطيب كزيت وسمن  
وزبد ودهن لوز لما فيه من  
التزين المنافي لحسب المحرم  
أشعث أغبر أي شأنه المأمور  
به ذلك ففي ذلك الفدية  
والظاهر كما قال المحب الطبري  
التحريم في بقية شعور الوجه  
كما يجب وشارب وعنفقة  
وخرج عما ذكره شارب البدن  
ورأس اقرع وأصلع وذقن  
أمرد فلا يحرم دهنها بما  
لا يطيب فيه لانه لا يقصد به  
تزينها بخلاف الرأس  
المحلق يحرم دهنه بذلك  
لأنه في تحسين شعره  
الذي ينبت بعده (و) حرمه  
على كل (ازالة شعرة) من رأسه  
وغیره (أو ظفره) من يده أو  
رجل قال تعالى ولا تحلقوا  
رؤسكم حتى يبلغ الهدى  
محله وقيس بما في الآية  
الباقي



الشعر يخلق أو تقصير أو تنف أو احراق أو غير ذلك سواء فيه شعر الرأس والابط والعانة والشارب وغيرهما من  
سائر شعور البدن حتى يحرم بعض شعرة واحدة من أي موضع كان من بدنه وإزالة الظفر كالإزالة الشعر فيحرم قلبه  
وكسره وقطاع جزء منه فإن فعل شيئا من ذلك عصي ولزمه الفدية ويحرم عليه مشط لحيته ورأسه أن أدى ذلك إلى  
تنف شيء من الشعر فإن لم يؤد إليه لم يحرم لكن يكره فإن مشط فانتف لزمه الفدية فإن سقط شعر فشك هل  
انتف بالمشط أم كان متسلا فلا فدية عليه على الأصح ولو كشط جلد رأسه أو قطع به أو بعض أصابعه وعليه  
شعرو ظفر فلا فدية عليه لانهما تابعا غير مقصودين ويجوز للمعمر حلق شعر الحلال ويحرم على الحلال حلق  
شعر المحرم فإن حلق حلال أو محرم شعر محرم آخر ثم كان حلق يادنه فالفدية على المحلوق وإن حلق بغير إذنه  
بان كان نائما أو مكرها أو غمى عليه أو سكت فالاصح أن الفدية على الخالق وقبل على المحلوق فعلى الأصح  
لو امتنع الخالق من إخراجها فالحلوق مطالبته بإخراجها على الأصح ولو أخرجه المحلوق عن الخالق بإذنه جاز  
أو بغير إذنه لا يجوز على الأصح ولو أمر حلال حلالا بحلق شعر محرم ثم فالفدية على الأمر إن لم يعرف الخالق  
الحال فإن عرف فعليه على الأصح (فرع) هذا الذي ذكرناه في الحلق والقلم بغير عذر فاما إذا كان بعذر فلا  
إثم وأما الفدية ففيها صور منها النامى والجاهل فعليه ما الفدية على الأصح لأن هذا اتلاف فلا يستط ضمان  
بالعذر كاتلاف المال ومنها لو كثر القمل في رأسه أو كان به جراحة أوجهها إذاهما إلى الخلق أو تأذى بالخلق  
لكثرة شعره فله الخلق وعليه الفدية ومنها لو نبتت شعرة أو شعرات داخل جفنه وتأذى بها فله الفدية وكذا لو  
طال شعر حاجبه أو رأسه وغطى عينيه قطع المقطى ولا فدية وكذا لو انكسر بعض ظفره وتأذى به قطع  
المنكسر ولا يقطع معه من الصحيح شيئا انتهت (قوله بجامع الترفه) يشكل تعليلهم وجوب الفدية في الحلق  
بالترفه بلهم جعلوه من أنواع التعزير وجعلوا في إزالته من الغير بغير إذنه التعزير وذلك مستلزم لكونه مزرعا  
ومناف لكونه ترفها وهو الملائم للنفس ويلزم من ملائحته لها عدم إزالته له وقد يجاب بمنع إطلاق كونه  
ترفها بل فيه ترفه من حيث أنه يوفر كلفة الشعر وتعبه وجناية من حيث أن الشعر جلال وزينة في عرف العرب  
المقدم على غيره ولكونه جناية ساوى نحو النامى غيره مكون بها تجمالا لم يخلق صلى الله عليه وسلم إلا في نسك  
فإن قلت لم جعل ركنا وكان له دخل في التحلل الأول قلت أما الأول فلأن فيه وضع زينة لله تعالى فأشبه الطواف  
من حيث أنه أعمال النفس في المشي لله تعالى وأما الثاني فلأن التحلل من العبادة مابا لإعلام بغايتها كالسلام  
من الصلاة للمعلم بحصوله أمن الآفات المصلى وأما بتعطى المظفر في الصوم أو دخول وقته  
والخلق من حيث ما فيه من الترفه ضد الاحرام الموجب لكون المحرم أشعث أغبر فكان له دخل في تحله  
هـ ج (قوله والمراد من ذلك) أي من الشعر الكائن في المتن أو في الآية من حيث تقديره هـ شيخنا (قوله  
كان تأذى بشعر الخ) أي ولو أدى تأذى فيما يظهر هـ ج وعش على مر والفرق بينه وبين اللبس  
لحاجة غير خفي فمن شأن هذا عدم الصبر عليه بخلاف اللبس هـ ابن الجلال (قوله ثبت بعينه) وبما جوب  
لإزالته دهنه بعد تنقه بالزباد أو بدم الضفدع هـ برماوى ومن خواص اليربوع كما قاله الهميرى أنه إذا تنف  
الشعر الذي ينبت في العين ودهن مكانه بدم اليربوع فإنه لا ينبت بعد ذلك واليربوع حيوان صغير يشبه  
الفأر أبيض البطن أغبر الظهر هـ من شيخنا الحنفى في قراءة الشنشورى (قوله فلا تحرم الإزالة) قال في  
شرح مختصر الإيضاح وظاهره أنه لو قطع منه أى من الشعر المؤذى أو الظفر ما لا يتأتى قطع المنكسر الآية جازله  
ذلك لاحتياجه اليه لأنه لو أتى شيئا من المؤذى لضره والموقوف على حده قد يتعذر أو يتعسر هـ فهو نص  
في الجواز كما يحتمل أولاهم يتعرض للدم والظاهر وجوبه كما استقرت وتفهيمه عبارة النهاية هـ ابن  
الجلال (قوله بل ولا يلزمه الفدية في التأذى بما ذكر) بخلافه فيما قبله والحاصل أن ما كان اضرة لا فدية  
فيهما كان لحاجة فقيه الفدية وإن جاز القمل فيهما هـ حل وعبارة شرح مر قال الاسنوى وكذا

بجامع الترفه والمراد من  
ذلك الجنس الصالح  
بالواحدة فأكثر وببعضها  
(للعذر) بكثرة قل أو  
بند أو لجراحة أو بتأذى  
كان تأذى بشعر نبت  
بعينه أو غطاها أو بكسر  
ظفره فلا تحرم الإزالة بل ولا  
تلزمه الفدية في التأذى بما  
ذكر



تأزمه القدية في كل محرم أبيع الحاجة الالبس الصراويل والخفين المقطوعين كما مر لأن ستر العورة ووقاية  
الرجل عن النجاسة أمور بهما لا يفتق قيسهما والحصر فيما قاله كما أفاده الشيخ ممنوع فقد استثنى صوراً لافدية  
فيها كإزالة شعرت في باطن عين وتضرره وكقتل صيد صائل وحيوان مودوك قطع ما انكسر من ظفره  
وتأذي به ففقط المؤذي منه فقط وانما ألزمت في خلق الشعر لكثرة العمل لأن الأذى حصل من غير المزال  
بخلافه هنا ومن ثم لو طال شعر طاحبه أو رأسه وغطى عينيه جاز له قطع المغطى فقط ولا فدية انتهت (قوله أيضاً  
بل ولا تأزمه القدية) فيه إن هذا يناق ما يأتي قريباً من قوله وفي ثلاثة ولا ولو بعد قديته بخالف أيضاً  
قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية وعكس دفع التناقي والمخالفة بأن يحصل الأذى في  
الآية على النبي ليس لضرورة كالتأذي بكثرة العمل لأن الآية تركت نفسه كما روي أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لكعب بن عجرة أيؤذيكم هو أم رأس الخ وكالتداوي وكذا العذر لا تأتي بحمل على ما ذكرنا  
حالة الضرورة كالتأذي بالشعر المذكور وبكسر الظفر فلا فدية فيه لأنه غير محمل الآية كما يؤخذ جميع  
ذلك من صريح عبارة هر ومن ثم قال ح والحاصل إنما كان لضرورة فلا فدية فيه وما كان الحاجة  
ففيه القدية وإن جاز العمل فيها اه أفاده شيخنا (قوله كالتأزم المقمى عليه الخ) وذلك لأن إخراجهم ناقص  
فلإردان هذا من خطاب الوضع ولا فرق فيه بين المميز وغيره أيضاً لتعميم بالنسبة حتى لا أدى ما في حق الله  
تعالى فيخص خطاب الوضع بالمميز وما هنا من هذا القليل هذا ولا يشكل عدم لزوم له ولا يميز ومنها ما جهل  
والناسي كإسبأني إذا الفرق أنهم ما يعلقان فعلهما فينسبان إلى نوع تقصير بخلاف هؤلاء اه شيخنا (قوله في  
إزالة شعرة أو ظفر الخ) أي على الظاهر من أقوال ثلاثة وعجالة أمه مع شرح المحلى والظاهر أن في الشعر عند  
طعام وفي الشعرين مدين والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرين درهمين والثالث ثلث درهم وثلثان على قياس  
وجوب الدم في الثلاث عند اختياره والاولان لا تبغض الدم غير عدل الاول منهما إلى الطعام لأن  
الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في الفلة والمداقل ما وجب في  
الكفارة فتوابعه وعدل الثاني إلى القيمة وكانت قيمة الشاة في عهد مصلي الله عليه وسلم ثلاثة دراهم تقريباً  
فاعتبرت عند الحاجة إلى التوزيع وتجري الأقوال في الظفر والظفرين انتهت ولو أزال ما ذكر من محرم ميت لم  
يدخل وقت تحله فتقتضي كلام الشارع رحمه الله تعالى أنه ليس عليه القدية وبه جزم العلامة عبد الرؤف في  
حاشيته عليه وجزم شيخنا الشهاب ح رحمه الله تعالى في من مختصر الإيضاح بلزومها وعمله خارج المذكور  
بأنه بمنزلة الحى النائم ويؤيد ما فيه عموم قولهم لو كان المخلوق غير مكاف القدية على الخالق فليأمل ولوليد  
هذا الحرم المذكور شعرة في حياته ولم يمكن غسله إلا بماء موهل تجب القدية حيث شذ أو لاستوحه  
الاستاذ أبو الحسن البكري رضي الله عنه عدم الوجوب قال لأن الميت لا تقصير منه وغيره معذور واستظهره  
الشهاب ح في من مختصر الإيضاح قال كإيتمته في الحاشية اه وقرر فيها بين عدم وجوبها في تركه وبين  
وجوبها في مال المغمى عليه إذا طيبه الولي أو طلقه الحاجة بأن المنفعة تعود عليه بوجه بخلافها في الميت فأنها  
تعود على المسلمين إذا سقط الفرض عنهم إلا بغسل الرأس ولا نظر لكون التليد حصل بفعله لأنه محسن به  
لكونه سنة اه قال العلامة عبد الرؤف وحاصله أنه لا يجب على المباشر لأن المصلحة علمية بسقوط الواجب عن  
المسلمين ولا في تركه لأنه محسن بما ذكر وقد يمنع الثاني بأنه وإن كان محسناً فإن إحسانه لا يمنع تأثير سيئته فيها  
هو اتلاف إذا النسيان لا يؤثر فيه مع رفع القلم عنه وأيضاً لا يردع إذا نصبت في الحرم شيكتمودعة لمصلحة مالكها  
في نصها والاتلاف ثم بعد موته تعلق بها صيد وتلف فالظاهر أنه يضمن مع أنه محسن بنصها فكذلك ما هنا إلا أن  
يفرق بأن نصب الشبكة أقرب إلى تلف الصيد ويخبر إليه عادة بخلاف التليد فإنه لا يجر إلى خلق الشر عادة اه  
ويؤخذ من تدليل قوله أنه يجب في مال المغمى عليه إذا طيبه الولي أن من لبس رأسه وجب عليه الغسل من نحو

كما لا تأزم المقمى عليه  
والجئون والصبي غير  
المميز (وفي إزالة شعرة)  
واحدة (أو ظفر) واحد  
أو بعض شئ منهما (مد) من  
طعام (و) في (اثنين) من  
كل منهما (مدان) لعسر  
تبغض الدم فعدل إلى  
الطعام لأن الشرع



الجنابة ولم يمكنه اتصال الماء إلى بشرته إلا بخلق مائه يجب عليه ذلك منع لزوم الفدية وهو ظاهر ثم رأيت مخرج الله تعالى استقر به في الحاشية بعد أن أبدى احتمالاً بأنه يشتم قال لأن العذر الشرعي وهو حرمة الخلق كالخمس وهو مرض الرأس ثم قال بعد ذلك لكن في لزوم الفدية تظاهر ظاهر إلا أنه ظاهر كلامهم أو صريحه ألا ترى أنه لو تحقق الضرر ببقاء شعر رأسه لم يمتنع من الفدية إلا أن يفرق بما يأتي فيمحو الاحتياج إلى التزج لأجل الوضوء اهـ وقد علمت من توجيه الأول أنه الظاهر ويؤيد ما قاله العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى من الاعتراض على فرق الحاشية المذكورة بأنه وإن كان محسناً الخ بل هذا أولى بوجوب الفدية مما إذا البد المحرم رأسه ثم مات أذ لم يقع منه الأسباب الخ بخلاف هذا فقد وقع منه ميسر معوان كان مكرها عليه شرعاً إذا لا كراه ليس له مدخل في رفع الفدية فتأمل \* (تنبيه) \* شمل قولهم لم يتخلل ما لو خلق المحرم رأسه في وقته ثم أزال شيئاً من بقية شعوره البدن لكن قال البلقيش يخل خلق البدن بعد خلق الركن أو بعد سقوط ما من الشعر برأسه قال وعلى هذا الجمع ثلاث تحالات ولم يتعرضوا للتوقيف في ما خوارزمية أذهب شبهه اهـ ومال إليه الشهاب ج في حاشية الإيضاح وأيده مولانا رضي الله تعالى عنه ورحمهما بعد القياس بأن إطلاقهم أنه يسر له أن يأخذ من شارب بعد الخلق مع قولهم أنه تقديم الخلق على بقية الأسباب صادق بما قاله فتأمل اهـ وهو واضح ونظر هو أعني البلقيش في القياس وجهه أن الظفر ليس من جنس الرأس بل هو مغاير له واعتراض الزركشي كلامه بيان إباحة خلق غير الرأس ليست مستفادة من حقه وانما هي لدخول وقت خلقه مع خلق الرأس بجهة واحدة كبحر بالاحرام كذلك ورد الشهاب ج بأنه يلزم عليه إباحة خلقه قبل خلق الرأس لدخول وقته وليس كذلك اهـ قال تليذه العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى وأقول صرح الزركشي في اعتراضه على البلقيش بما شرروا من عبارته أذ لم يقل أحدهما لا يجوز خلق شعر البدن قبل خلق الرأس اهـ فهو صريح في جواز خلق البدن قبل خلق الرأس فقوله يعني الشهاب ج لأنه يلزم عليه الخ مبني على أنه إنما اطلع على كلام الزركشي الذي ذكره عنه لأعلى هذا الصريح مع أنهم ما وقعوا في سياق واحد وحاصل رده بقوله وليس كذلك المنع ومن عبارة الزركشي في الاعتراض قال الأصحاب في الكلام على تحریم الخلق أن خلق الشعر قبل أو أن التحلل بمحظوراته لا فرق بين خلق الرأس والبدن واقتصر في شرح العباب على نقل هذا عنه في الاعتراض وقال بعده وهو صريح بكاري في حرمة إزالة شعر البدن بعد الخلق لأنه إلى الآن لم يتخلل الخ ماله مما حصله عدم ارتضاء كلام البلقيش وإن بقية الشعور كغيرها لا تخل إلا بفعل اثنين من ثلاثة بعكس ما قاله هنا بما ارتضاء ما أتت به كلام الزركشي أوسع منه والحق أن كلام الأصحاب المذكور أعني القياس صريح بما قبل ولا تظاهر في حرمة إزالة شعر البدن بعد الخلق التي بردها قوله هنا يعني في متن المختصر ولا معنى لحل أحد هما دون الآخر بل مفهوم كلامه ما قاله الزركشي من أن خلق الرأس والبدن يدخل وقتها بجهة واحدة قال في حاشيته أعني الزركشي بعد كلامه السابق وبدل على أنهم ما في حكم الشيء الواحد أنه لو خلق رأسه وشعره بجهة واحدة في وقت واحد والوجه عندى ما قاله الزركشي وفوق كل ذي علم عليم وحيتد فليس الجمع إلا تحللان كما قاله الأصحاب أحد الثلاثة يعني التي يحصل بها التحللان إزالة الشعر من رأسه ويدخل وقت إزالة شعر غيره بدخول وقته فتجوز إزالة قبل الرأس وبعدده اهـ وهو وجهه جدهم بعد عام رأيت عبيد المرحوم السيد عمر رضي الله تعالى عنه استوحشه أيضاً اهـ ابن الجال (قوله عدل الحيوان به) أي بالطعام أي جعله بكسر العين أي مثله في سقوط الطلب بكل منهما كما قال تعالى ومن قبله منكم من بعد إلى أن قال أو كفارة طعام مساكين وقوله وغيره وهو النابت الحر محبو بعضهم فسر قول الشارح عدل الحيوان به فقال أي قوم الحيوان بالطعام تأمل (قوله إن اختار دما) أي فرض أنه أزال الثلاثة بأن قال أزالوا زلت الثلاثة كنت أكفر بدم قل قال كنت أكفر بالطعام أو الصوم فبما قاله الشارح وذلك لأن هذا دم تخير هذا والمعمداته يلزمه المد أو المدان سواء اختار الدم أو غيره فتعبد به ضعيف

عدل الحيوان به في جزاء  
الميل وغيره والشعر الواحد  
بل بعضها هي النهاية في القلة  
والإسد أقل ما وجب في  
الكفارات فتقبلت به  
وذكر حكم الظفر في هذه  
وفي العذر من زيادته هذا  
(إن اختار دما) فإن اختار  
الطعام ففي واحد منهما صاع  
وفي اثنين صاعان أو الصوم  
ففي واحد صوم يوم وفي  
اثنين صوم يومين والتعبد  
بهذا من زيادته



اه شيخنا فلو عجز عن المد أو المدين استقر ذلك في ذمته كالسكافرة ولا يصوم عن ذلك اه حل ومثله شرح  
 مر وفي المداين على التحرير ما قصه وتوضيح ما قاله الشارح انه اذا اختار الطعام وهو ثلاثة أصع في كمال  
 الفدية وجب شيء من جنسه في الأقل منه وهو صاع في الواحدة وصاعان في الاثني واذا اختار الصوم أي صوم  
 ثلاثة أيام وجب شيء من جنسه وهو الايام واذا اختار الدم فليس له شيء من جنسه يرجع اليه فيتعين رجوعه  
 الى الامداد لانها قد عهدها التقدير بها في الاحرام وهذه مقالة ضعيفة تبس فيها جماعة هنا وفي شرح المنهج  
 والمعمد كما جرى عليه الرمي تبعاً لافتقار الله الى ما يجب ذلك مطلقاً سواء اختار مدماً أو لا فلا يجوز غير مد في الواحدة  
 ومدين في اثنين مطلقاً فان خالف وفعل على هذه الطريقة لم يكف الصوم وأما الصاع بدل المد والصاعان بدل  
 المدين فيجزى بالاول بل يشع المد والمدين فرضاً والباقي تطوعاً اه وفي حاشية عبد البر عليه ما قصه قوله ان  
 اختار الدم اه اذا ضعف هكذا قرر صاحب البيان وهو يؤول الى التحير بين الصوم والصاع والمدين قبل  
 كيف يتخير بين الشيء وبعضه فان المد بعض الصاع فالجواب ان ذلك معهود كالتخير بين القصر والانعام  
 وبين الجمعة والظهر أي في حق من لا تلزمه الجمعة وانما قال ان اختار الدم لانه اذا زال ثلاث شعرات أو ثلاثة  
 أنفار خبير بين ذبح شاة أو تصدق بثلاثة أصع أو صوم ثلاثة أيام فان اختار الدم وجب مد أو مدين لعسر  
 تبعض الدم والمعمد أن التحير انما يمسكون في الدم الكامل وهو ما لو زال ثلاث شعرات وأما الشعرة  
 والشعرتان فالواجب فيهما ما قدره الفقهاء خلافاً للعمري اه (قوله وفي ازالة ثلاثة الخ) ولو زال شعرة واحدة  
 في ثلاث دفعات فان اختلف الزمان أو المكان وجب ثلاثة أمداً وان اتحد فمد واحد لادم لانه تعلق بثلاث  
 شعرات ولم يوجد هكذا يظهر في المسئلتين ثم رأيت مر قرر ما وافقه قاله سم في حواشيه اه شويبري اه  
 ع ش (قوله بان يتحد الزمان والمكان) فان اختلف محل الازالة أو زمانها وجب في كل شعرة أو بعضها أو  
 ظفر أو بعضه مد والمراد باتحاد الزمان وقوع الفعل على التوالي للمعتاد والالاتحاد المحقق مع التعدد في الفعل  
 لا لا يتصور اه حل وقوله والمكان أي مكان الازالة أي للمكان الذي أزال فيه وليس المراد به محل الازالة  
 كالعضو اه شيخنا هذا والمعمد لا يشال يلزم من تعدد المكان تعدد الزمان فهلا كثر في لا ما قول التعدد  
 هنا ع في وقد يتعدد المكان عرفاً ولا يتعدد الزمان عرفاً اه عزيزي أي لعدم طول الفصل فالمراد باتحاد  
 الزمان عدم طول الفصل عرفاً وباتحاد المكان ان لا يتعدد المكان الذي أزال فيه تأمل (قوله أي فالحق الخ) لعل  
 تقدير خصوص الخلق توقيفي اه حل وعبارة البرماوى قوله أي فالحق لا يتعين ما سلكه الشارح بل مثله ما لو  
 أزال وانما عبر بالخلق جرياً على الغالب انتهت (قوله والشعر يصدق) أي في الآية بالثلاث أي لا يكونها وهذا  
 بحسب ما قام عند المجتهد حيث حل الشعر في جانب التحريم على الجنس الصادق بالواحدة وفي جانب الفدية على  
 الجمع الغير الصادق بالواحدة اه شيخنا (قوله أيضاً الشعر يصدق بثلاث) اعترض بانه في الآية مضاف فيهم  
 وأجيب بان الاجماع مدع عن الاستيعاب اه حل وقد أشاره الشارح بقوله ولا يعتبر جميعه بالاجماع (قوله  
 ولو حلق) من باب ضرب اه مختار اه ع ش على مر (قوله والفدية على الخلق) عيار قترح مر ولو  
 حلق محرم أو جلال رأس محرم بغير اختياره قبل دخول وقته فالدم على الخالق يكون فعل ذلك بتمام أو مجنون أو غير  
 مميز أو معنى عليه اذ هو المقصود لان الشعر في يد المحرم كالودعة لا العارية وضمن الاول مختص بالتلف والعملاق  
 المطالبة به وان قلنا ان المودع لا يتخاصم لان نسكه يتم بأدائه ولو جوب به بسببه وانما لم يجز لزوجه مطالبته بزوجه  
 باخراج فطرته لان الفدية في مقابلة اتلاف جزء منه فباعه المطالبة بخلاف الفطرة الى أن قال ولو طلوت  
 نزل الى شعرة فأحرقتموها أطلق المدفع لزمته الفدية ولا فلا ولو أزال المحرم ذلك من الخليل لم تجب فدية على المحرم  
 ولو بغير اذنه اذ لا حرمه لشعره من حيث الاحرام واستثنى من اطلاق وجوب الفدية على الخالق ما لو أمر جلال  
 حلالاً بحلق محرم فأنه أو نحوه فالفدية على الأمر ان جهل الخالق أو أكره أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طباخة

(و) في ازالة (ثلاثة)  
 فأكثر من كل منهما ولو  
 بقدر (ولاه) من زيادتي  
 بأن يتحدد الزمان والمكان  
 عيرفاً (فدية) اما في الخلق  
 بقدر فدية فن كل منكم  
 مريضاً أو به أذى من رأسه  
 أي حلق شعر رأسه فدية وما  
 غيره قبل الاول وقيل بالخلق  
 غيره وسيأتي في هذه الفدية  
 تحيرة والشعر يصدق بالثلاث  
 وقيل بها الاطفاً ولا يعتبر  
 جميعه بالاجماع ولو حلق  
 شعر رأسه ولو مع شريك  
 بدنه ولا يلزم فدية واحدة  
 لانه بعد فعل واحد والفدية  
 على الخلق ولو لا اذن منه  
 ان أطلق الامتناع منه



أمره والأفعلى الخالق ومثله لو أمر محرم محرماً أو حلال محرماً أو عكسه كأنه عليه الأذى وصرح ما تقرزاهما  
لو كانا معذورين فالقدية على الخالق وقياسه أنهما لو كانا غير معذورين أن تكون على الخالق أيضاً وهو ظاهر  
انتهت وانظر هل يجري هذا التفصيل في التطيبين والذهن فيم لو طيب أو دهن محرم أو حلال محرماً أو هو خاص  
بلازالة يحوز (قوله لتقريبه فيما عليه محطه) عبارة سج لان الشعر في يد المحرم كالودعة فيازمه دفع متلفاته  
انتهت (قوله بدليل الحنثية) أي بالذكور من الأذن في الخلط والسكون عليه هذا والاعتماد انه لا يحنث بهما  
كما قاله في الأيمان فصل لا يحنث كذا حنث بطله لا يحنث وكيله اه بحروقه (قوله قصاباً) أي جزازاً  
(قوله لم يضمنها إلا الغاصب) أي لا يستقر الضمان الا عليه والا فالقصار طريق في الضمان فطالب سواء كان  
عالمياً أو جاهلاً وفي صورة العلم يكون قرار الضمان عليه فقوله الا الغاصب أي ان كان جاهلاً فان كان عالمياً فالقرار  
عليه وان كان طالباً مطلقاً اه شيخنا (قوله وحرم به وطء) أي في قبل أو دبر ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو  
أجنبية على جهة الزنا أو الواط أو كان الجماع في بهيمة أو في سيرة ولو منع انخرقة على ذكره اه برملوى وسواء  
كان يد كرمصل أو منفصل أو محتوط ولومن بهيمة أو من قبل الحشفة من فاقدها اه شرح مرقوله أو  
محتوط أي بالنسبة له أمان استدخله ذكر امقطوعا فحرم عليها ويقتضي بها وان كانت لا يحنث عليها  
القدية كما يأتي اه وشيخي عليه (قوله أيضاً وطء) ومقدماته بشهوة محل حرمتها قبل التحليل أو بينهما  
كله وسبق الكلام اما بعد التحليل فلا حرمته ولا قد يتوان في الرمي والميت \* (قائدة) \* قال في شرح الروض  
يستحب تأخير الوطء عن رمي أيام التشريق ليزول عنه أثر الاكرام كذا حرم به الشيخان ونقله ابن الرفعة عن  
الجمهور قال المحب الطبري ولا معنى له وبشكل عليه خبراً أيام منى أيام كل وشرب وبعال وخبراته صلى الله عليه  
وسلم بنت سلمه رضى الله عنها التطوف قبل الفجر وكان يومها فأحب أن توافيه ليواقعها فيه وعليه بويستعيد  
ابن منصور في منته باب الرجل يزور البيت ثم واقع أهله قبل أن يرجع إلى منى وذكره اه قال الشارح رحمه  
الله تعالى ويؤيده استحباب الطيب بين التحليل لعله صلى الله عليه وسلم اه أي لان الطيب من ذوا عيب وأجاب  
العلامة الشريفي في المعنى والجمال الرمي في النهاية والشهاب بن حجر في حاشية الايضاح والعلامة عبد الرؤف في  
شرح مختصر الايضاح بأنه لبيان الجواز زاد الاخير وان الناس من شأنهم ذلك اه قال سيدنا ومولانا السيد عمر  
رضي الله تعالى عنه وأنت خير بعد هذا التأويل خدام ذكر الأكل والشرب معه قد كره ما معه فترى متواضعة  
على ان المراد مشروعية كهما لا امتناع الصوم فيها اه وعن قوله في الحديث الثاني فأحب أن توافيه الخ قال  
الشهاب بن حجر في الحاشية وتبعه تليق العلامة عبد الرؤف بأنه تعبير من الراوي بحسب ما فهمه قال ويؤيد ذلك  
ليس كذلك فهو لبيان الجواز لانه مما عتق ويحتاج الى ظهوره في هذا الجمع العظيم بدلالة الفعل التي هي أقوى  
من دلالة القول اه زاد الاخير رد التأييد الشرح المذكور وندب الطيبين التحليل لا يقتضي ندب الجماع  
بعدهما والامتناع لانه يؤدي الى الجماع بينهما أيضاً وهو محرم وسبب ندب الطيب بعد التحليل الاول ان يخالف  
خالفه كالا كل يوم عيد الفطر فان كلاً منهما سنة وقبل ذلك حرام اه وفي حاشية الايضاح والمناسبات التعبير  
بلا يسن بدل قولهم يسن ان لا يطأ الخ انه يعني اثبات سنة في الوطء عن أيام التشريق يحتاج لدليل اه بخلاف  
التعبير بلا يسن فانه يقتضي ان الوطء في أيام التشريق مباح بخلاف تعبيرهم بلا يسن فيقتضي ان الوطء فيها  
خلاف السنن وان عدم سنة فيحتاج الى دليل وهذا الاعتراض يتوجه على عبارته في من مختصر الايضاح قاله  
شارحه العلامة عبد الرؤف اه ابن الجبال (قوله التي أشرت اليها فيما مر) وهي العتق والاختيار والعلم  
بالتحريم والاحرام اه عمن (قوله فلا ريث الاية) قال بعضهم حكمت ذكر الله تعالى هذه اللفاظ الثلاثة  
لا يزيد ولا نقص انه تعالى أثبت في السلام العقلية ان الانسان أربع قوى قوي شهوانية يهيئ قوي عقلية  
سبعة وقوى وهمية شيطانية وقوى عقلية ملكية والمقصود من جميع العبادات تهيئ القوى الثلاث أعني

لتقريبه فيما عليه محطه  
ولا إضافة الفعل اليه فيما اذا  
أذن للخالق أو سكبت بدليل  
الحنثية ولا تهما وان اشتركا  
في الحرمة في هذه فقد انفرد  
المخالق بالقرنه ولا يشكل  
هذا بقولهم المباشر مقدم  
على الأمر لان ذلك محله اذا  
لم يرد فيه في الأمر بخلاف  
ما اذا عاد كالأخصب شاة  
وأمر قصاباً ببيعها لم يضمنها  
الا الغاصب (و) حرم به على  
كل (وطء) بشرطه التي  
أشرت اليها فيما مر قال  
تعالى فلا ريث ولا فسوق ولا  
جدال في الخ أي



الشهوة والفضيلة والوهمية فقوله تعالى فلا ترقبوا ولا تفسقوا إشارة إلى قهر القوى الشهوانية وقوله ولا تفسقوا إشارة إلى قهر القوى الغضبية التي توجب المعصية والتمرد وقوله ولا تجدال في الحج إشارة إلى قهر القوى الوهمية التي تحمل الإنسان على الجدال في ذات الله تعالى وصفاته وأحكامه وأسمائه وهي الباعثة على منازعة الناس ومماراتهم والمخاصمة معهم قلنا كان سبب الشر محصورا في هذه الأمور الثلاثة لا حرم قال فلا ترقبوا ولا تفسقوا ولا تجدال في الحج اه برماوى (قوله فلا ترقبوا ولا تفسقوا) أى فهو خبير بمعنى النهى ولو كان خيرا على بابه لاستحال تخلفه لان خبر الله تعالى لا يتخلف اه برماوى (قوله مفسر بالجماع) أى والفسق بالمفاسى والجدال بالمخاصم اه أجهورى (قوله ومقدماته) كقبلة ونظر ولس ومعاينة وقوله بشهوة أى ولو لمع عدم اتزال أو مع حائل ولادم في النظر بشهوة والقبلة بحائل وان أنزل بل وان تعد وعلم الاتزال بذلك بخلاف ما سوى ذلك من المقدمات فان فيها الغم وان لم ينزل بان يشرع بعدا بشهوة وقوى الانوارات متعجب في تشييل الغلام بشهوة وكأنه أخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجه ولو ادع أنه ان قبل بمقدار كرام أو أطلق فلا فدية أو الشهوة ثم قدى اه شرح مر وجبارة العباد وأما المقدمات بشهوة حتى النظر فحرم ولو بين التحليل ولا يفسد أى المقدمات النسك وان أنزل ويحبب بنعمها الدم وان لم ينزل وكذا بالاستثناء أى اذا أنزل لا بالنظر بشهوة والقبلة بحائل وان أنزل اه وفي شرحنا تصوفه أى وفي المجموع ان الاصح القطع بالوجوب في مباشرة الغلام كالأقويده وفيه وضع بالحسن فقول الماوردى وغيره لا فدية في تشييله ولا مباشرة بشهوة وان أنزل كلف فكر فأنزل ضعيف أو يعمل على غير الحسن بناء على انه قد يوقى نظره وان تشييله بحرمه نظره كما يأتي في النكاح لوضوح الفرق اه وفي شرحنا أيضا تصوفه ولو كرر نحو القبلة فالتى يظهر انه ان اتحد المكان والزمان لم يجب الاشاق والاعتداف ثم رأيت المجموع صرح بذلك وما ذكره عنه قيل آخو الباب اه سم على حج ويحرم على المرأة تمكين الزوج من المباشرة لان فيه إغارة على معصية كما يحرم على الزوج الحلال مباشرة محرمة بمنع عليه تحليلها اه ابن الجلال (قوله بشهوة) لكن لو نظر بشهوة أو قبل بحائل فلا فدية وان أنزل وكذا يحرم عقد النكاح ولا فدية اه برماوى (قوله وعليه دم) أى ولو كانت المباشرة بين التحليلين اه ايضاح وهذا المدم تم تغيير وتقدير كما قال الناظم

وتدرون ونخير في الرابع \* ان شئت فاذبح او فدا بأمع \* الشخص نصفاً ونصف ثلاثا

الى ان قال وتشييل ووطء ثنى أو بين تحليل ذوى احرام بخلاف دم الجماع المفسد فانه دم ترتيب وتعديل كما قال الناظم

والثان ترتيب وتعديل ورد \* في محصور ووطء حج ان فسد

(قوله ان جامع عشه) ليس بتعديل مثله التراضي عنه عبارة حج ثم ان جامع بعد هلوان طال الفصل دخلت في واجب الجماع انتهت ومثله في مر وقد حل بحيث يعدم مقدمة الوطء ولو أتى بالمقدمات بعد الفراغ من الوطء فلا ثنى عليه اه حل بحروفه فواجب المقدمات يندرج في واجب الجماع مطلقا سواء كانت قبله أو بعده اه شيخنا وعبارة الشورى قوله ان جامع عشه ليس بتعديل المراد ان يكون الجماع ناشئا عن تلك المقدمات وان طال الزمن ولا فرق في المقدمات بين القبلة والبعدية انتهت ومثله في ع ش على مر والصغير في قول الشارح عقبر اجمع للمقدمات في المتن ولعل الشذ كبر باعتبار كونها مقدمات أو نحو ذلك اه (قوله لنحوه في فدية الجماع) عبارة شرح مر ويندرج دم المباشرة في بدنة الجماع الواقع بعدها أو بدلهما وكذا في شأنه كالواقع بعد الجماع المفسد أو بين التحليلين فيما يظهر سواء أطل الفصل بين المقدمات والجماع أم قصر انتهت (قوله استمناؤه) ظاهره ولو بحائل اه حل وقدم في الصوم ان الاستمناؤه طلب خروج النوى أى قصد اخراجها منه فيفسد الصوم سواء كان بحائل أو لا بخلاف ما اذا لم يكن عن قصد اخراجها فيفصل بين كونه بلا حائل فيفسد الصوم أو به فلا يفسد ما نظر هل يأتي نظير هذا ما إذا كان حال في صورة التمديد بأنهم وتلزمه الفدية

فلا ترقبوا ولا تفسقوا والرفق  
مفسر بالجماع (ومقدماته  
بشهوة) كفى الاستكاف  
وهذا من زيادتي وعليه دم  
لكنه يسقط عنه ان جامع  
عش به لنحوه في فدية  
الجماع وكالمقدمات  
استمناؤه بمعنى كيد  
لكن انما يلزم به المدم ان  
أنزل



مطلقة في صورة عدمه يفصل بين الحائلي وعدمه لم أر من نبه على هذا وقوله بعضو كيدا نظره لعضو قيد  
فيخرج به من الوحد ذكره في حائط مثلا فلا حرمته ولا قديته أو فاحط متدون القديته لم أر من نبه عليه (قوله ويفسد  
به الحج) أفهم قوله يفسد أنه لا ينفذ احرامه بجماعه وهو كذلك ولو أحرم حال تزعمه انفسد صحاح على أوجه الأوجه  
لان التزعم ليس بجماع أي حيث قصد بالتزعم الترك اه شرح حر (قوله أي بالوطء المذكور) أي  
المعتبر فيه الشروط المذكورة وهي العقل والاختيار والعلم وبعبارة شرح حر وأما الناسي والمجنون والمعنى  
عليه والناتجة والمكره والجاهل لقرب هذه بالاسلام أو نشأته ببادية بعيدة عن العلماء فلا يفسد بجماعهم  
ولو جامع بعد الانفساد لم يشأته (قوله ويفسد به حج) أي ولو من صبي مميز دون غير المميز كالمجنون فإنه  
كالساحي والجاهل حلي (قوله أيضا ويفسد به حج الحج) أي سواء الفاعل والمفعول وانما التفصيل في القديته  
اه شيخنا (قوله من غير الخنثى) عبارة حج ويفسد به حج وهما أي الواطئ والموطوء وانحان انتهت (قوله  
قبل التحليل) أي ولا ترابله على ما قلناه وانما يجب عليه المضي فيه تغليظا عليه اه ع ش (قوله أيضا قبل  
التحليل) سواء كان قبل الوقوف وهو اجماع أم بعده خلافا لابي حنيفة سواء أفاته الحج أم لا كما في الام ولو  
كان المجمع في النسك رقيقا أو صيبا ميرا الذم الصبي عدو الرقيق مكلف وسواء كان النسك متطوعا عليه أم  
مفروضا بنذر أو غيره لنفسه أو غيره كالاجير اه شرح حر (قوله لا بينهما كسائر المحرمات) أي فانها  
لا تفسد اه واذا تكرر الجماع حيث توجب فيماعد الاول في كل جماع شاة اه حل (قوله وعمر مفردة)  
أي ما دام عليه شيء من أعمالها ولو شعر من الثلاث التي يتحل بها منها اه حج (قوله تابعة للحج صحة وفسادا)  
أي ومبغاة بالتبعية في الصحة كل وقت القارن بعرفة ثم روى يوم النحر ثم طاف للفاضة ثم سعى ثم وطئ فيصحب  
لوقوع وطئه بعد التحال الاول وكذا العمرة تبعا لو انقردت فسدن لو طئه قبل الخلق الذي هو من أركانها وكذا  
لو وقف القارن ثم روى ثم حلق ثم جامع فلا تفسد عمرته وان بقي منها الطواف والسعي بل تكون صحيحة تبعا للحج  
في الصحة والتبعية في الفساد كل طواف القارن طواف القدوم ثم سعى ثم حلق ثم وطئ قبل التحال الاول فيفسد  
بجه بالوطء وكذا العمرة تبعا لو انقردت لم تفسد لوقوع الوطء بعد تمام أعمالها والتبعية في الميقات كالأحرم  
بهم من خوف مكة فإنه لولا القارن لما كان ميقاته خوف مكة اه مدايني على التحرير (قوله وتجب به بدنة)  
أي على الفور وكل فدية تعدى بسببها اه حج (قوله أيضا وتجب به بدنة لمن عجز بقرة الحج) هذا محترز  
التقييد بغير المفسد في قوله الاتي وفي فدية ما يحرم غيره فسد وميد وناستدخ الخ كما ينبى الشارح عليه  
هناك في هذا الصنيع بيان المفهوم قبل ذكر المنطوق بمساقاة طويلة كما لا يخفى (قوله أي بالوطء المفسد)  
خرج بالمفسد الوطء بين التحالين والجماع الثاني بعد الجماع المفسد فيجب بكل منهما شاة لانه تمنع غير مفسد  
فكان كالليس ومنه يؤخذ ان الأوجه تكررها بتكررا واحدا هذين كما تتكرر بتكررا وليس ونحوه اه حج  
ولو انفسد نسكه فاسدا بان أحرم بالحج بعد فساد العمرة بالجماع ثم جامع فهل يحكم بفساد آخر بالجماع حتى يجب  
الفدية أم لا لانه لا معنى للحكم بفساد الفاسد فتجب شاة كما لو جامع بعد افساد الحج بالجماع فيه نظرو ولا يبعد  
الثاني لا يقال فائدة الحكم بالفساد وجوب القضاء لما تقدم في شرح قول المصنف ولو أحرم بعمرته في أشهر  
الحج الحج من وجوب القضاء بالافساد الاول اه سم عليه (قوله وان كان نسكه نفلا) يكفي حج الصبي والرقيق  
وان كانت البدنة في الصبي على وليه اه شيخنا (قوله أيضا وان كان نسكه نفلا) وكذا قوله الاتي وان كان  
نسكه نفلا كل من الغايتين للتبعية كما يعلم من عبارة أصله وشراحها (قوله والبدنة المرادة الحج) أي لا الاتي وفي  
كلام بعضهم لا ما يشتمل البقرة اه حل وبعبارة شرح حر واعلم ان البدنة حيث أطلقت في كتب  
الحديث أو الفقه فالمراد بها كما قاله المصنف البقرة كرا كان أو أنثى وشرطها من يحزى في الاضحية وقال كثير  
من أئمة اللغة طلق على البعير والبقرة والمراد هنا من كان البقرة لا يحزى الا عند العجز عن البدنة فان عجز عن

(ويفسد به) أي بالوطء  
للمذكور من غير الخنثى  
(حج) انتهى عنه في الآية  
والاصل في النهي اقتضاء  
الفساد (قبل التحليل)  
لا بينهما كسائر المحرمات  
(و) تفسد به (عمره) بقيد  
زنته بقولي (مفردة) كالحج  
وغير المفردة تابعة للحج صحة  
وفسادا (ويجب به) أي  
بالوطء المفسد (بدنة) بصفة  
الاضحية وان كان النسك  
نفلا (على الرجل) روى  
ذلك في الموطأ عن جمع  
من الصحابة ولا يخالف لهم  
والبدنة المرادة الواحش  
الابل ذكرنا كان أو أنثى  
فان عجز بقرة فان عجز  
فبيع شياء



البقرة أيضا في سبع شياه الخ انتهت (قوله ثم يقوم البدنة) وتعتبر قيمتها بمكة في غالب الاحوال اه شرح  
 حر ولم يعتبر بقيمة الحرم لانها ليست محل سكنى فانفتحت الرغبات اه ابن الجلال (قوله أيضا ثم يقوم البدنة)  
 أي ثم ان عجز يقوم الخ وهلا قال فان عجز يقوم الخ فان عجز صام الخ تأمل والا قري في قيمة الطعام الذي يصوم به  
 اعتبار بمكة في غالب الاحوال كما اعتبر في قيمة البدنة اه ع ش وهو ما في شرح حر وقال جح المعتبر  
 حال الاداء قياسا على الكفارة قال وللهذا لو أعتق العبد بعد الاقصاد كفر بالبدنة أو بدلها بالاصوم اه ابن  
 الجلال (قوله ويتصدق بقيمتها طعاما) أي على مساكين الحرم وقراءته الموجودين في محل الاعطاء ثلاثة  
 فأكثر ان قدر عليهم والا كفى اثنين وواحد قاله العلامة عبد الرؤف نقلا عن البلقيني وهو مفهوم قول  
 صاحب البحر اقل ما يجزى ان يدفع الواجب الى ثلاثة من مساكين الحرم ان قدر متساويا أو متغلوتا فاذا دفع  
 لاثنتين مع قدرته على الثالث ضمن له أقل ما يصدق عليه الاسم ولو غريبا والمتوطن أول عالم يكن القريب  
 أخرج ويجوز الدفع لصغير ويجوزون وسفيو يقبضه أوليا وهم لهم اه ابن الجلال (قوله أيضا ويتصدق  
 بقيمتها طعاما) قال الشارح أي التشيلي فان قدر على بعضه أخرجه صام عما بقى اه وانظر هل يأتي ذلك في  
 الدم فيقال ان قدر على بعضه كان قدر على شاة مثلا من السبع في دم الفساد أخرجه صوم ستة أصباع البدنة  
 وأخرج بقيمتها طعاما ويأتي فيصام ويقيم على ذلك شاة الاحصار أيضا ويفرق قضية تعبيرهم بالعجز  
 الاول لانه لا يكون عاجزا الا اذا عجز عن الجميع اما اذا قدر على شيء منه فلا يعد عاجزا الا عن بعضه وبذلك قاله  
 العلامة عبد الرؤف رحمه الله تعالى من الفرق بين من قدر على بعض الطعام حيث يخرج هو يصوم عن الباقي  
 وبين عدم اجزاء طعام خمسة وكسوة خمسة في كفارة اليمين ان التخيير بين أشياء معينة يمنع الاكتفاء ببعض  
 كل منها بخلافه لظاهر النص وأما المرتبة فقضية الترتيب فيها ان لا يعدل عن واحد الا بعد العجز عنه ومن قدر  
 على بعضه فليس بعاجز عنه فلا يجوز له العدول الى غيره اذا لم يسور لا يستطاع بالمسور اه بل هو نص فيه  
 فيؤخذ به ما لم يوجد قتل واحد بخلافه والله أعلم اه ابن الجلال (قوله ثم يصوم عن كل مد يوما) أي ثم يكمل  
 المنكسر اه جح (قوله وخرج بزادني على الرجل الخ) عبارة شرح حر والجواب في الجميع على الرجل  
 دونها وان فسد نسكها بان كانت محرمة بميرة مختارة علمدة عالميا التحريم كافي كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء  
 أ كان الواطئ زواجا أم سيدا أم واطئا بشبهة أم زانيا وما ذكره في المجموع من حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لها  
 طر يقترح جوحه والمعول عليه ما مر ولو خرجت المرأة لنساء نسكها الذي أفسد الزوج بالوطء لم يلزم الزوج  
 زيادة نفقة السفر من زادو راحلة فهاياوا يا بالاثم اغرامة تتعلق بالجماع فلزمته كالكفارة ولو عشت لزوم زوجها  
 الانابة عنها من ماله وموتة الموطوعة برتا أو شبهة عليها وأما نفقة الحصر فلا تلزم الزوج الا أن يكون مسافرا معها  
 ويسن اقترانها من حين الاحرام الى أن يفرغ التحللان واقترانها في مكان الجماع أكد الاختلاف في  
 وجوبه اه شرح حر وقوله لانها غرامة تتعلق الخ يؤخذ من هذا جواب ما توقف فيه ثم فيما تقدم بما  
 حاصله ان كان كانت مختارة فهي مقصورة فلا شيء على الزوج وان كانت مكرهة لم يفسد جها وحصل الجواب  
 ان المختار الاول ونقول هذه الغرامة لما نشأت من الجماع الذي هو فعله لزمته وهذا قريب من لزوم الزوج  
 ماء غسلها من الجنابة حيث حصلت بفعلها اه ع ش عليه (قوله المرأة فلا شيء عليها) أي ولو محرمة وهو حلال  
 على المعتمد اه شوي يرى أي على معتمد حر خلا فالج حيث قال بوجوبها عليها في هذه الحالة (قوله ويجب  
 به مضى) أي على الرجل والمرأة في فاسدهما أي لافي باطلها وبطلان بالردة فهذا مما يفرق فيه بين الفاسد  
 والباطل فان الردة اذا وجدت أثناء العمرة أو الحج ولو بعد التحلل الاول تبطل وان قصر زمنها لم تطله كغيره  
 من العبادات اه شيخنا ولا يشك هذا بما مر من انه لو ارتقى أثناء وضوءه لم يبطل ما مضى بدليل انه لو أسلم  
 كل بني فدية غير الاولى مع انه لا يكمل هنا لان النية في الوضوء يمكن توزيعها على أعضائه فلا يلزم من بطلان

ثم يقوم البدنة ويتصدق  
 بقيمتها طعاما ثم يصوم عن  
 كل مد يوما وخرج بزادني  
 على الرجل المرأة فلا شيء  
 عليها غير الاثم (و) يجب  
 به (مضى)



بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج فانه لا يمكن توزيعها على اجزائه فكان المنافي لها مبطلا لها من أصلها فاناسب  
فساده بها مطلقا اه شرح مر (قوله أيضا ويجب مضي في فاسدهما) فظهر ان وجوب المضي بسبب  
الوطء مع انه ليس كذلك بل هو من حيث الاحرام بالنسك وعبارة ابن الجبال ويجب المضي في فاسد النسك لا قضاء  
جمع من العبادة رضي الله تعالى عنهم بذلك ولا يعرف لهم مخالف فعمل ما كان يعمل قبل الفساد ويجتنب  
ما كان يجتنب قبله ومنه الجماع ثانيا فلوقعت فيه حظورا وجبت القدية قال العلامة عبيد الرؤف وفي قولهم  
فعمل الحج اشارة الى أن المضي يجب بالشروع في النسك لانه طرأ وجوبه بسبب الفساد بخلاف القضاء  
والنكارة اه انتهت (قوله لقوله تعالى وآتوا الحج الحج) عبارة شرح مر لعدم قوله تعالى وآتوا الحج  
والعمرة لله اذ هو يشمل الفساد أيضا انتهت (قوله وغير النسك من العبادات الحج) استثنى الصوم فانه يجب فيه  
الامساك وقد يجب بان ذلك خرج من الصوم لانه ليس في صوم بخلاف النسك اه حل (قوله ويجب عليه  
اعادته قورا) أي من فسد جسمه من رجل أو امرأة ولو أفسد الزوج جميعها كان عليه القيام بذلك ولو ماتت وجب  
عليه ان يحج عنها بنفسه أو نائبه ذكره في شرح المذهب قال بعضهم وقياس ذلك ان الصبي اذا أحرم باذن وليه  
وأفسد نسكه بالجماع وقتل أو جرح وجب الاعادة عليه كان على الولي القيام بذلك حتى اذا مات كان عليه ان يحج عنه  
بنفسه أو نائبه فليحرم اه حل (قوله وان كان نسكه نفلا) عبارة شرح مر ولو كان نسكه تطوعا من صبي  
أو قن لان احرام الصبي صحيح وتطوعه كطوع البالغ يجب بالشروع قال ابن الصلاح واجبا في أى القضاء عليه  
أى المضي ليس يجب تكليف بل معناه ترتيبه في ذمته كفرامة ما اتفقته انتهت (قوله أيضا وان كان نسكه نفلا)  
وفي هذه الحالة يقع القضاء نفلا وعبارته في شرح الروض ويقع القضاء مثل الفساد فان كان فرضا وقع القضاء  
فرضا أو تطوعا وقع القضاء تطوعا انتهت وهذا امر يجب في ان القضاء يقع تطوعا اذا كان الاداء كذلك لكن  
كيف هذا مع ان القضاء واجب مطلقا حتى فيما لو كان الاصل تطوعا فمقتضى ما تقدم ان القضاء يكون واجبا  
ومع ذلك يقع تطوعا ولا أعرف لهذا نظير الا ان فليأمل (قوله لانه وان كان وقته موسعا) فرضه بهذا الرد على  
الضعيف القائل بان الاعادة على التراخي كالاداء اه من شروح الاصل (قوله فان كان الفساد عمرة الحج)  
عبارة شرح مر والامع انه على الفور كان يأتي بالعمرة عقب التكفل وتوابعه وبالحج في سنته ان أمكنه بان  
يحصره العلواخ انتهت (قوله بان يحصر بعد الجماع الحج) ويتصور أيضا بان يشترط في احرامه التحلل بالمرض  
ثم يجامع ثم عرض فيتحلل ثم يشق والوقت باق ويتصور أيضا بان يقلد ابن حنبل ويخرج الحج الى العمرة أى  
ينوي بقلبه عمرة فينقذ عمرة فاسدة ثم يتكفل بأعمالها ثم يحرم بحج القضاء في سنته ويقع من الحجة التي كان نواها  
أولا كما هو شأن القضاء هكذا أخبر في بعض الثقات بان مذهب ابن حنبل يكاد كرويان بعض المكين العارفين  
أفتى بعض الحاج الذي وقع له الجماع ففسده وحصل له ضيق لغرضه وعدم قدرته على العود السنة القابلة فافتاه  
بنقلد ابن حنبل يكاد كرا اه (قوله فيتحلل) أى يذبح في مكان حصر خلق بنية التحلل كما يأتي (قوله والوقت باق)  
بان كان يمكنه ادراك الوقوف بعرفة فيحرم ثانيا ويأتي بالأعمال اه شيخنا (قوله وهو محمول على معناه القوي)  
وهو فعل العبادة ثانيا ولو في وقتها وهو يرجع الى ان معناه القلة الاداء يقال قضيت الدين أى أدبته اه شيخنا  
(قوله وتقع الاعادة على الفاسد) حتى لو أفسد عشر مران وجبت اعادته واحدة وعشر بدات اه شيخنا (قوله  
ويتأدى بها الحج) منه يؤخذ ان الصبي لو أفسد حج جماع وأعاد مولودا بعد بلوغه وقع الاعادة فلا تجزئه عن حجة  
الاسلام ويلزمه ان يؤخر الاعادة بعد بلوغه عن حجة الاسلام وان قدمها وقعت عن حجة الاسلام وهو مصرح به  
في غير هذا الكتاب اه شروى وعبارة ابن الجبال ولو جامع ميرة أو قن اجزاء القضاء في الصبا والرقا اعتبارا  
بالاداء ولا يلزم السيد الاذن في الاداء اذ في القضاء لانه لم يأذن في افساد الاداء ولو أحرم أحد ههما بالقضاء  
فبلغ أو عتق في الوقوف في الحج أو في وقته وأدركه أو في طواف العمرة انصرف احرام القضاء الى حجة الاسلام أو  
عمرة ولزمه ما قلناه من قابل ومثل قضاء النسك في الفور به كل كفارة وجبت بعد انتهت (قوله أيضا وتأدى بها

في فاسدهما) أى الحج  
والعمرة لقوله تعالى  
وآتوا الحج والعمرة لله وغير  
النسك من العبادات لا يتم  
فاسده الخروج منه بالفساد  
(و) يجب عليه (اعادة  
قورا) وان كان نسكه نفلا  
لانه وان كان وقته موسعا  
تضييق عليه بالشروع فيه  
والفعل من ذلك يصير  
بالشروع فيه فبرضاى  
واجب الاتمام كالغرض  
بخلاف غير من الفعل فان  
كان الفساد عمرة فاعادتها  
قورا طاعة أو حقا فيصير في  
سنة الفساد بان يحصر بعد  
الجماع أو قبله ويتعذر  
المضي فيتحلل ثم يزول الحصر  
والوقت باق فان لم يحصر  
أعاده من قابل وهو الاصل  
وغيره من النوايا بان القضاء  
وهو محمول على معناه القوي  
لان موقع في وقته كالصلاة  
اذا فسدت واجبت في وقتها  
وتقع الاعادة عن الفاسد  
ويتأدى بها



ما كان يتأدى الخ) وهذا في غير حج الاجير اماه واذا افسده فانه ينقلب له ويكفر ويقتضى عن نفسه وتنفخ العينية لا القيمة فيجوز مثلاً بعد سنة القضاء أو يستأجر من يحج اه ابن الجبال (قوله ولو افسدها) أي حجة الاعادة أو عمرته أو قوله لا اعادة عنها أي عن الاعادة بل عن الاصل أي فلا يلزمه الاعادة واحدة ولو قلنا انه تلزمه الاعادة عن الاعادة لكان يلزمه جتان اعادة الاصل واعادة الاعادة اه شيخنا (قوله لزمه بدنة أيضاً) أي كما يلزمه البدنة بافساد الاداء فتعدد الكفارة بتعدد الافساد دون القضاء فلا يتعدد وانما يجب مرة واحدة والفرق بين وجوب الفدية في افساد قضاء التسلك وعدم وجوبها في افساد قضاء رمضان ان قضاء رمضان لا يتصور وقوعه وقت ادائه بخلاف قضاء الحج لا يكون الا في وقته فسارى قضاؤه اداء رمضان في حرمة الوقت فوجب الكفارة وهذا سر تكرار هادون القضاء اه ابن الجبال (قوله ويلزمه ان يحرم في الاعادة الخ) ولو افسد مفرد نسكه فتمتع في القضاء أو قرن جاز وكذا عكسه ولو افسد القارن نسكه لزمه بدنة واحدة لا تعمار العمرة في الحج ولزمه دم القران الذي افسده لانه لزم بالشروع فلا يسقط بالافساد ولزمه دم آخر للقران الذي التزمه بالافساد في القضاء ولو افرده لانه متبرع بالافراد ولو فات القارن الحج لغوات الوقوف فانت العدة تبعاله ولزمه دمان دم لغوات ودم لاجل القران وفي القضاء دم ثالث اه شرح مر (قوله أو قبله) انظر لولم يحرم من قبل بل آخر الاحرام الى الميقات هل يحرم عليه مع الدم أو بدونه لم أر من نبه عليه ثم رأيت في شرح الروض ما يقتضي انه يحرم عليه ويلزمه دم وعبارته مع المتن وليكن الاحرام بالقضاء من مكان الاحرام بالاداء من قبل الميقات أو من الميقات لانه التزمه باحرامه بالاداء ولو احرّم بدونه لزمه دم انتهت (قوله ولو غير مر يد للنسك) الغاية للرّد في الرّوضة ما نصه ولو جاوز غير مسمى فاحرم ثم افسد فوجهاً أو صهيماً ما ربه قطع صاحب التهذيب وغيره ان عليه ان يحرم في القضاء من الميقات الشرعي والثاني انه يحرم من ذلك الموضع اه ابن الجبال (قوله نعم ان سلك فيها الخ) الحاصل انه متى جاوز الميقات في الاحرام الاول لا يحرم في الثاني من مكان الاول ولا من قدر مسافته وان احرّم في الاول من الميقات أو قبله وجب ان يحرم في الثاني من مكان الاول أو من قدر مسافته اه شيخنا (قوله والاحرام من قدر مسافة الميقات) أي ما لم يكن أمامه ميقات والاحرام منه وان كان أبعد من الاول اه حل أي الذي جاوزه ولا بلا احرام كلوا كان أولاً سلك طريق مصر ثم جاوز الجحفة من غير احرام ثم احرّم من بعد ما وفي الاعادة سلك طريق المدينة فيجب عليه ان يحرم من ذي الحليفة ولا يصبر حتى يحاذي الجحفة تأمل (قوله ولا يلزمه ان يحرم في مثل الزمان الخ) عبارة جواز لا يلزمه رعايته من الاداء قبل وكان الفرق بينه وبين قول القاضي يلزم الاجير عايت من الاداء ان هذا حق آدمي ورد بان هذا مبني على وقوع القضاء للميت والمتمتع انه لا يجبر لا تنسخ العينية بالافساد وبقاء القيمة في الذمة واذا كان القضاء عن نفسه لم يلزمه رعايته من الاداء كما في الرّوضة خلافاً للجمع لكن في المجموع ما وافقهم انتهت (قوله في مثل الزمان الذي احرّم فيه الخ) حتى لو احرّم في الاداء في شوال جاز في القضاء تعديده على شوال وتأخير عنه و الفرق الراجح بين الزمان والمكان بان اعتناء الشارع بالميقات المكاني أكثر بدليل تعين مكان الاحرام بالنذر دون زمانه ثم قال ولا يتخلو من نزاع وتجب منه الاسنوى فانه صحيح في النذر تعين الزمان كالمكان بالنذر وحاول الاسنوى الفرق بان المكان هنا ينضبط بخلاف الزمان اه برماوى (قوله لكل صيداً كول الخ) أي طيراً كان أو غيره كبقر وحش وجراد وكذا أولئك قال الماوردي وبالبطل الذي لا يطير من الاور ولا جزاء فيه لانه ليس بصيد اه شرح مر وعبارة التحرير تناوشتها وصيد البر أنواع أربعة أحدها يحل له أي للمعمر قتله ويضمنه وهو ما أراد قتله لقصوره جوع الثاني يحل قتله بلا ضمان وهو ذئب وحم وخنزير وكلب لا تنفع فيه وكل سبع عادي صيد ضائل أو مانع من الطريق ويسن للمعمر وغيره قتل المؤذيات لثالث لا يحل قتله ولا يضمن به وهو ما لا يؤكل ولا هو مما امر الاماؤة من مأ كول وحشى وغيره كول يصح قتله ويضمن احتياطاً الرابع لا يحل قتله وهو مأ كول وحشى أو في أصله وحشى فيضمن أي يضمنه فانه محرماً وفي الحرم الخ (قوله وحشى)

ما كان يتأدى بالاداء لولا  
الفساد من فرض الاسلام أو  
غيره ولو افسدها بوطء لزمه  
بدنة أيضاً لا اعادة عنها  
بل عن الاصل ويلزمه ان  
يحرم في الاعادة مما احرّم  
منه في الاداء من ميقات أو  
قبله فان كان جاوز الميقات  
ولو غير مر يد للنسك لزمه في  
الاعادة الاحرام منه نعم ان  
سلك فيها غير طريق الاداء  
أحرّم من قدر مسافة الاحرام  
في الاداء ان لم يكن جاوز فيه  
الميقات غير محرم والا أحرّم  
من قدر مسافة الميقات ولا  
يلزمه ان يحرم في مثل الزمان  
الذي احرّم فيه بالاداء  
(و) حرّم به (تعريض) ولو  
وضع يد بشراء أو وديعة  
أو غيرهما (ل) كل صيد  
(مأ) كول برى وحشى قال  
ته الى وحرّم عليكم صيد البر  
ما دمتم حراماً



وهو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن أخذه إلا بحيلة اه برماوى (قوله أى أخذه) دفعه لما قيل ان الاستدلال انما  
يتم اذا أريد بالصيد فى الآية المصدر والذى يقتضيه السياق انه المصادف يكون المراد تحريم أكله اذا لم يكن اضممار  
واضمماراً أكله واخذ معاً منع لان مثل هذا العموم له قعين البعض وهو الا كل والاضمار يلزم منه تحريم  
الاصطياد اه برماوى وعبارة حج أى التعرض له ولجميع اجزائه انتهت (قوله بخلاف غير المأ كول)  
أى بخلاف ما شك فى توحشه أو أكله أو فى توحش أو كل أحد أصوله نعم يندب قذاؤه اه شرح هر أى  
بمثله ان كان لمثل والافقيمته على ما يأتى اه ع ش عليه (قوله وان كان برياً وحشياً) وحرم أبو حنيفة  
التعرض للوحشى غير المأ كول اه برماوى (قوله بل منه ما فيه اذى الخ) عبارة شرح هر وغير المأ كول  
منه ما هو وذو طبع يندب قتله كالغواص الخمس فقد صح أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس  
فواسق فى الحسل والحرم الغراب الذى لا يؤكل والحسد أو القرب والفاروق الكاب العقور وألحق بها  
الاسد والتمر والذئب واللب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزبور وكل مؤذ ومنه القمل فيندب قتله  
ولا يكره تحية قتل على بدن محرم أو ثيابه بل يبحث بعضهم من قتله كالبرغوث نعم قل رأسه أو لحيته يكره التعرض  
له لئلا يقتف الشعر فان قتله فدى الواحدة ولو بقلعة تدبها وقولهم لا يكره تحيته ضرب مج فى جواز رميه حياً  
ان لم يكن فى مسجد وهو كذلك وكالقمل الصيان وهو يعض ومنه ما ينفع ويضر كضرب بارز فلا يسن قتله ولا يكره  
ومنه ما لا يظهر فيه قمع ولا ضرر كخنائس وجعلان وسرطان ورخة فيكره قتله ويحرم قتل النمل السلماني والنحل  
والطعاف المسمى بعصفور الجنة والضفدع والقرد والهدأ ما غير السلماني وهو الصغير المسمى بالنرق فيجوز  
قتله بغير الاحراق كفى المهمات عن البغوى والخطاى وكذا بالاحراق ان تعين طريقاً دفعه انتهت وقوله فيكره  
قتله قضيت بجواز قتل الكلب الذى لا نفع فيه ولا ضرر والعمد عند الشارح حرمة قتله وعبارته فى باب التيمم  
نصها بخرج بالمحترم الحربى والمرند والزاني المحسن وتارك الصلاة والكلب العقور وأما غير العقور فتحترم  
لا يجوز قتله على المعتمد ومثل غير العقور الهرة فيحرم قتلها اه ع ش عليه (قوله كثر) فى المختار التبريزون  
الكثف سبع وجمع غور بالضم وبقى الشعر غمر بضمين وهو شاذ والاثني غمرة والغمرة أى ضارب ذمة من صوف  
يلبس الأعراب اه وقوله ونسر فى المختار يفتح النون طائر وجمع القلة انس والكثرة نسور ويقال النسر  
لا تخالبه وانما له ظفر كظفر الدجاجة والغراب اه (قوله وضر) فى المختار الضرب بالفتح ضد النفع وبابه رد  
اه ثم قال والضرب بالضم الهزال وسوء الحال اه ومعلوم ان المناسب هنا هو الاول لان الشارح قابله بالنفع  
(قوله فلا يسن قتله) أى فيكون مباهم اه ع ش على هر وقوله لنفعه لئلا يلقى السن وقوله لضره مقتضى  
ما قبله ان يكون تعليلاً لئلا يلقى الكراهة لكنه لا يصح كاهون ظاهره الاول ان يكون تعليلاً للمنع ويكون النقي خالياً  
عن التعليل هذا هو الذى يصح وان كان خلاف ظاهر العبارة تأمل (قوله وهو ما لا يعيش الا فى البحر) وكالبحر  
التدبر والبر والعين اذا المراد به الماء اه شرح هر (قوله وما يعيش فيه وفى البر كالبرى) ينبغى ان المراد  
ما يعيش فيها مما هو مأ كول أو فى أصله مأ كول وذلك لانه ان لم ينقص عن البرى المحض الذى لا يعيش الا فى  
محض البر ما زاد عليه مع أن شرط حرمة التعرض له ان يكون مأ كولا أو فى أصله مأ كول فعلم أن ما يعيش  
فيهما قد يكون مأ كولا وقد لا وقد يوصف أيضاً بالتوحش وغيره فيحتاج لتقيده بالوحش أو لا يكون الا وحشياً  
فلا حاجة لتقيده فيه نظر (تنبيه) قوله وما يعيش فيه وفى البر كالبرى فيدل أن ما يعيش فيهما قد يكون  
مأ كولا والا فلا يحرم التعرض له وقد يشكل ذلك على قوله فى الاطعمة وما يعيش فى بر وبحر كضفدع وحية  
وسرطان حرام الا أن يجعل تحيله المذكور لتقيده بما لا يؤكل مثله فى البر ويلزم حل ما يؤكل مثله فى البر بما  
يعيش فيهما وفيه نظر ومخالفة كلامهم ثم رأيت السيد السهمودى فى حاشية الايضاح حرم بالاشكال وبسطه  
ولم يجب عنه وتبعه الشارح فى حاشيته لكن حاول التخلص مع التزام كونه غير مأ كول بما هو فى غاية التصف

أى أخذه مستأنساً  
كان أولاً مملوكاً كان  
أولاً بخلاف غير المأ كول  
وان كان برياً وحشياً فلا  
يحرم التعرض له بل منه  
ما فيه أذى كثر ونسرقين  
قتله ومنه ما فيه قمع وضر  
كفهد وصقر فلا يسن قتله  
لنفعه ولا يكره قتله لضره ومنه  
ما لا يظهر فيه قمع ولا ضرر  
كسرطان ورخة فيكره قتله  
وبخلاف البحرى وان كان  
البحرى فى الحرم وهو  
ما لا يعيش الا فى البحر  
وما يعيش فيه وفى البر كالبرى



اه سم على ج (قوله وبخلاف الانسي) ومنه الجواميس ومنه أيضا الدجاج المعروف وهو انسي  
 بخلاف دجاج الحبش فإنه وحشي اه ع ش (قوله ومتولمته) أي بأن يكون هو أحد أصوله وان بعد كما  
 هو ظاهر كلامهم اه شرح مر (قوله احتياطاً) عبارة شرح مر تغليبه الماء كونه لا يغيبه في حكم  
 الاكل لانه الاحتياط ومن ثم غلب حكم البريما ولو كان يعيش فيه وفي البحر كما تقدم وانما لم يجب الزكاة في  
 المتولدين الزكوي وغيره لانهم من باب المواصلة انتهت أي وما هنام من باب ضمان المتلفات اه ع ش عليه  
 (قوله عقلاً) قيد به لان بعض الصور المذكورة لا وجود له في الخارج كالضبع مع الضفدع أو مع الخوت  
 وذكر خمسة أمثلة راجعة لقوله من بحري الخ على القف والنشر المرتب اه برماوي يزيده (قوله كتوله من  
 ضبع) هذا تمثيل للماء كقول البري الوحشي المذكور في قوله كتوله منه وقوله وضفدع الخ الصور الخمسة تمثيل  
 للغير المذكور بقوله ومن غيره اه شيخنا (فرع) قالوا وأرسل سهماً من الحل إلى الحل فقتل صيده به  
 لكنه مرفى في الحرم ضمن فاشتبه به بعض الفضلاء بما لو بصق في المسجد فقطع البصاق هو الماء المجدد إلى  
 خارجه فإنه لا يحرم في الفرق وأقول لا اشكال بوجه والفرق ظاهر لان وجه حرمة التعرض للصيد بالحرم  
 أن فيه انتهاكاً لحرمة الحرم المقتضية لأم من به ونحوه ووجه حرمة البصاق في المسجد أن فيه انتهاكاً كاله بتقديره  
 ولا شك أنه اذا ترتب على الفعل الصادر في الحرم كرم السهم فيه قتل الصيد كان فيه انتهاكاً كالحيث كان طرفاً  
 للفعل القاتل بخلاف ما اذا ترتب على الفعل الصادر في الحرم كرم السهم فيه قتل الصيد كان فيه انتهاكاً كالحيث كان طرفاً  
 لانتهاك فيه لتعظيمه لان حاصله أنه وقع فيه فعل ترتب عليه ابعاد المستقدر عنه قتله فإنه حسن جداً اه  
 سم (قوله كحلل بحرم) ويضمن الحلال فرحاً بحبس أمه حتى تلف والفرخ في الحرم دون أمه لان حبسها  
 جناية عليه ولا يضمنها لانه أخذها من الحل أو وهي في الحرم دونها ضمنها أما هو فكأن لو رامه من الحرم إلى الحل  
 وأما هي فلكونها في الحرم والفرخ مثال اذ كل صيد دوله كذلك اذا كان يتلف بانقطاع متعهده ومخرج  
 بالحلال الحرم فيضمن مطلقاً اه شرح مر أي سواء أخذها من الحل أو الحرم وسواء كانت أمه في الحرم  
 أم لا اه ع ش على مر (قوله ولو كافراً) أي ملتزماً بالأحكام اه شرح الروض اه سم على ج  
 (قوله وهما) أي الحلال والصيد المشار إليه بقوله لذلك وقوله كلاً أو بعضاً تعميم في الآلة وصورته أن يكون  
 الصيد الصادر بغير الحرم غير الآلة أو بعضه في سيرة باب الحرم اه شيخنا والظاهر أنه تعميم في الثلاثة أي الصائد  
 والصيد والآلة فيشمل ما لو كان بعض الصائد في الحرم وبعضه في الحل أو كان الصيد كذلك وبعبارة شرح  
 مر ولو قتر محرماً صيداً ولو في الحل أو قتر حلالاً في الحرم فذلك بسبب التنفير بخصوصية أو أخذ ضبع أو قتل  
 حلالاً في الحل ضمنه ويستمر في ضمانه حتى يسكن ولو تأخر في قتله صيداً آخر ضمنه أيضاً ويضمن حلال  
 أيضاً بارساله وهو في الحل إلى صيد في الحل أيضاً سهماً مرفى في الحرم فاصابه وقتله أو بارساله وهما في الحل أيضاً  
 كليهما معلماً تعين الحرم عند ارساله لطريقه وان لم تكن هي الطريق المألوفة لانه الجأء إلى المنحول بخلاف ما اذا  
 لم يتعين لانه اختياراً ولا كذلك السهم ولو دخل صيداً إلى الحرم فقتله أو إلى غيره وهو في الحل الحرم فقتله السهم  
 فيه ضمنه وكذا لو أصاب صيداً فيه كان موجوداً فيه قبل رمية إلى صيد في الحل ولا يضمن مرفى الكلب  
 بذلك الا ان عدم الصيد لجأ غير الحرم عنده به ونقل الاذرعى أنه لو أرسل كلباً أو سهماً من الحل إلى  
 صيد فيه فوصل إليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو بنقل الكلب إلى الحرم فقتل فيه لم يضمن ولم يحل  
 أكله احتياطاً للحصول قتله في الحرم ولو رمى في الحل صيداً كله أو قوائمه في الحرم واعتد عليها أو عكسه  
 ضمنه تغليبا للحرمة وانما لم يضمن من سعى من الحرم إلى الحل أو من الحل إلى الحرم لكن سلك في أثناء سعيه  
 الحرم فقتل الصيد من الحل لان ابتداء الصيد من حين الرمي ونحوه لا من حين السعي فان أخرج يده  
 منه ونصب شبكته لم يضمن ما يتعلل بها وقياسه أنه لو أخرج يده من الحرم ورمى الصيد فقتله لم يضمن ولا أثر  
 لكون غير قوائمه في الحرم كراسه ان أصاب ما في الحل والاضمة كاذ كره الاذرعى والزر كشي هذا في القائم

وبخلاف الانسي وان فوحش  
 لان الاصل حله ولا معارض  
 (و) لكل (متولمته) أي  
 من الماء كقول المذكور (ومن  
 غيره) احتياطاً ويصدق  
 غيره عقلاً بغير الماء كقول من  
 بحري أو بري وحشي  
 أو انسي وبالماء كقول من  
 بحري أو انسي كتولمته  
 ضبع وضفدع أو ذئب  
 أو حمار انسي وكتولمته  
 ضبع وحيوت أو شاة بخلاف  
 المتولمته حمار وفرس  
 أهليين ومن ذئب وشاة ونحو  
 ذلك لا يحرم التعرض له  
 (كحلل) ولو كافراً تعرض  
 لذلك وهما أو أحدهما  
 أو الآلة كلاً



وغيره العبرة فيه بمسقطه ولو كان نصفه في الحل ونصفه في الحرم حرم كما حرم به بعضهم تغليبا لحرمه الحرم انتهت  
(قوله أو بعضا) والعبرة بالقوائم ولو واحد دون الرأس نعم ان لم يعتمد على قائمته التي في الحرم فقياس  
تطائره ان لا ضمان ولو اعتمد عليها فهل يضمن أو لا يحمل تطاروا المعتمد الضمان تغليبا للحرم وعلى هذا اعتبار  
الرأس ونحوه شرطه ان يصيب الرأى الجزء الذي من الصيد في الحل فلا وأصاب رأسه مثلاً في الحرم ضمنه  
وان كانت قوائمها كلها في الحل وهذا متعين قال الأذرى وكلام القاضي يقتضيه وتبعه الزركشي اه  
برماوى (قوله بحرمه الله تعالى) أى بحكمه القديم الأزل المتعلق ذلك الحكم به يوم خلق السموات والارض  
وهذا التعلق مراد من عبر بغيره بما يؤيد ذنبه بحجاب عن اشكال شيخ مشايخنا فراجع في الورقة الثانية  
اه شورى وعبارته هناك تنبيه قد يشكك هذا المقام لان الاحكام كالحرمة اما ان تكون عبارة عن مجرد  
الخطاب أى الكلام النفسى أو مع قيد التعلق التحيزى فان كان الاول لزم ان تكون كل من حرمة مكة  
والمدينة يوم خلق السموات والارض بل قبل ذلك لان الخطاب المذكور قديم وان كان الثانى لزم ان لا يتحقق  
واحدة منهما الا عند وجود المكلفين بشروط التكليف اذ التعلق التحيزى لا يتحقق الا حينئذ فليست أمثلة ثم  
قلت ليس المراد واحد ادا منهم ما تقدم أجابوا عن الحديث بان معناه ان الله كتب في اللوح المحفوظ أو غيره يوم  
خلق السموات والارض ان ابراهيم يحرم مكة بأمر الله تعالى انتهت (قوله لا يضره) أى لا يقطع ولا ينفر  
صيده قيمة الحديث ولا يتخلل خلاصه كان ينبغي له أن يذكر الحديث بتمامه كما فعل غيره اه برماوى وفى المختار  
عضد الشجر من باب ضرب قطع وعرضه من باب نصر أعانه اه وفيه أيضاً والخلاص مقصور الرطب من الحشيش  
الواحدة خلالة وخطيت الخلاطعته وبابه روى واختلته أيضاً اه (قوله نعم لا يحرم عليه) أى الخلال فيه أى  
الحرم التعرض لصيد مملوك بان صاده حلال فى الحل فاشتراه منه حلال آخر فى الحرم فلا يحرم شراؤه ولا غيره من  
سائر التملكات ويجوز له ذبحه واكله تأمل (قوله الشامل التعرض لجزئه الخ) عبارة شرح مدر فيحرم  
التعرض لشيء من أجزائه من لبن وبيض وشعر ويضمها بالقيمة وانما لم يجب فى ورق شجر الحرم جزاء لانه  
لا يضر الشجر وجزء الشعر يضر الحيوان فى الحر والبرد ولو حصل مع تعرضه لتحوّل اللبن نقص الصيد ضمنه أيضاً  
فقد سئل الامام الشافعى عن حلب عتاز من الطبايع وهو محرم فقال تقوم العتاز لبن ولبن وينظر نقص ما بينهما  
فيتصدق به وهذا النص لا يقتضى اختصاص الضمان بحالة النقص كما فهمه الاسوى بل هو لبيان كيفية  
التقويم ومعرفة المغروم انتهت وقوله ويضمها بالقيمة هذا واضح فيما له قيمة فالولم يكن له قيمة هل تسقط أولاً  
الظاهر الاول وينبغى ان المراد قيمة من محل الاتلاف وزمانه وقوله ومعرفة المغروم أى فالولم تنقص الام قوم اللبن  
مستقلاً وغرم قيمته اه ع ش عليه (قوله كشره) أى أو برة أو ريشه أو موفوكذ البسه ولو قطع ريشه  
فثبت مكانها غير ما فظاهر كلامهم الزوم لكن بشكل عليه من المتغور فراجع اه برماوى \* (فائدة) \*  
فقد مولانا شيخنا المرحوم السيد عمر رضى الله عنه الجزء المتصل بأحد من المتق للسان ويطلبهم له  
بوقايتة له من الحر والبرد وقرهم بينهما وبين ورق الشجر لحرمته وانظر هل يجزى هذا التقيد فى اللبن فلا يحرم  
التعرض الا المتصل بان كان فى الضر دون المنفصل والظاهر نعم ثم رأيتهم حكوا القطع بالضمان فيما اذا حطب  
هو وحكوا الخلاف فيه اذا حطب هو وصحرو الضمان به بتقديم ذكره فى المنفصل لكن ينبغي تقيده بما اذا  
حطب به بامرهم ثم رأيتهم صرحوا به وأما البيض فلا يكون الا منفصلاً فيحرم التعرض له اذ يتأذى به الصيد  
فيكون مستثنى من أجزاء الصيد المنفصلة وينبغى أن تكون فارة المسلم به كل ريش أيضاً فيجوز فيها التفصيل  
بين المتصل وغيره اه ابن الجال (قوله ولو باعته غيره عليه) أى بدالة أو إشارة أو عارة آله أو غير ذلك اه  
برماوى (قوله أما المذخر) أى الذى قد بحيث لا يفرخ اه شيخنا (قوله الآن يكون بيض نعلم) راجع الحكمين  
قبله أى فان كان بيض نعلم حرم التعرض له وضمنه اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله الآن يكون بيض نعلم

أو بعضا (محرم) فانه يحرم  
لحبر الصيغين قال الرسول  
الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح  
مكة ان هذا البلد حرام  
بحرمه الله تعالى لا يعضد  
شجره ولا ينفر صيده وقيس  
بمكة باقى الحرم نعم لا يحرم  
عليه فيه التعرض لصيد  
مملوك لانه صيد حلال  
وتعبرى بالتعرض له  
الشامل التعرض لجزئه  
كشعره وبيضه أى غير المذخر  
ولو باعته غيره أعم من  
تعبيره باصطياده أما المذخر  
فلا يحرم التعرض له ولا  
يضمن الا أن يكون بيض نعلم



قال العلامة سم ينبغي ان يرجع للحكمين قبله أعني عدم حرمة التعرض وعدم الضمان اذ قياس ضمانه حرمة التعرض له وجواز التعرض له مع وجوب الضمان بعيد قليلا راجع اه انتهت (قوله فان تلف ضمنه) عبارة شرح مر ثم ضمان الصيد هنا ما يباشرة أو سبب والمراد به ما يشمل الشرط أو وضع يده فالاول كالقتل ونحوه والثاني هو ما أتقى التلف ولم يحصل فيه ضمن ما تلف من الصيد بنحو صياحه أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه أي الصيد أو وقوعه بشبكة نصيبها في الحرم أو هو محرر من ان نصيبها ملكه أو وقع الصيد فيها بعد موته أو بعد التحلل كما أتقى به البغوي قال لتعديده حال نصيبها وأخذ منه الاذرى انه لو نصيبها في الحرم وهو حلال لم يضمن ما تلف بها وان أحرم ولو أرسل محرر كلبا معلما أو حل رباطه والصيد حاضر ثم أو غائب ثم ظهر فقتله ضمن كلال فعل ذلك في الحرم وكذا يضمن لو انحل رباطه بتقصيره في الربط فقتل صيدا حاضر أو غائب ثم ظهر وفارق ما ذكر عدم الضمان بأرسال الكلب لقتل آدمي بان الكلب معلم للاصطياد فاصطياده بأرساله كاصطياده بنفسه وليس معلم القتل الا أدى فلم يكن القتل منسوبا الى المرسل بل الى اختيار الكلب ولهذا لو أرسل كلبا غير معلم على صيد فقتله لم يضمنه كالجزم به الماوردي والجرجاني والقاضي أبو الطيب وعزاه الى نصه في الاملاء وحكام في المجموع عن الماوردي فقط ثم قال وفيه نظرو وينبغي أن يضمنه لانه سبب اه قال في الخادم قضية اطلاق غيره من التسوية بين المعلم وغيره وظاهر ان محل كلامه هو لاء اذا لم يكن الكلب ضاريا وقضية الفرق السابق انه لو كان الكلب معلم القتل الا أدى فأرسله عليه فقتله ضمن كالضاري وهو ظاهر ولو استرسل كلب بنفسه فزاد عدوه باغراء محرم لم يضمنه لان حكم الاسترسال لا ينقطع بالاغراء ويضمن ما تلف منه بحفره أو حفرها وهو محرم بالحل أو بالحرم وهو متعدي بالحفر كان حفر في ملك غيره بغير اذنه أو وهو حلال في الحرم وان لم يكن متعديا به كان حفرها ملكه أو موات لان حرمة الحرم لا تختلف فصار كمنصب شبكة فيه في ملكه بخلاف حرمة الحرم فلا يضمن ما تلف من ذلك بما حفره خارج الحرم بغير عدوان كالتلف به بهيمة أو آدمي ولودل الحرم آخر على صيد ليس في يده فقتله أو أعلنه باله أو نحوها أو ثم ولا ضمان أي على الدال والمعين فان كان محررا ضمن والافلا أو هو بيده أي الحرم والقاتل حلال ضمن الحرم لان حفظه واجب عليه ولا يرجع على القاتل ولو رماه قبل احرامه فأصابه بعده أو عكس ضمن تغليا لحالتي الاحرام فيهما وانما هو مسلم رماه فارتد لتقصيره ولو رمى صيدا فتقدمه الى صيد آخر ضمنهما والثالث التعدي بوضع اليد عليه فيضمن الحرم صيدا وضع يده عليه بتلف حصل له وهو في يده ولو بنحو ودعة كالغاصب أو بما في يده كأن تلف بنحو رقص مراكبه ككله ذلك به آدمي أو يمتثل لو كان مع الركب سائقا فاندفعه لا وجه اختصاص الضمان بالاول لان اليد له ولا يضمن ما تلف بالتلف غير موان فرط أخذ المما في المجموع عن الماوردي وأقره انه لو حل ما يصابه فانقلت بنفسه وقتل لم يضمن وان فرط وفارق انحلال رباط الكلب بتقصيره بان الغرض من الرباط غالب دفع الاذى فاذا انحل بتقصيره فان الغرض بخلاف حمله ولو رماه بهم فأخطأه أو أرسل عليه كلبا فلم يقتله أو لا جزاء ولو كان المتلف لما في يد الحرم محررا ضمن وكان ذوا اليد طريقا على الاصح بخلاف ما لو كان حلالا فان الضامن هو ذوا اليد ولا يرجع له على المتلف بشي لانه ليس من أهل ضمان الصيد ولو أكره محرم على قتله ضمنه ويرجع بما غرمه على مكرهه انتهت ثم قال ومذبح الحرم من الصيد ميتة فلا يحل له وان تحلل ولا لغير موان كان حلالا كصيد حرمي ذبحه حلال فيكون ميتة لان كلامهما ممنوع من الذبح لمعنى فيه كالمجوس فان كان المذبح مملوكا لم يملكه أيضا القيمة لما تكلموا به المحرم كل صيد غير حرمي ان لم يبدل أو يعن عليه فان دل أو صيده ولو يغير أمره أو علمه محرم عليه الا كل منه وأثم بالدلالة وبالاكل وانما حرمت دلالاته لعلال عليه مع انه ادلالة على مباح الحلال لانها تعرض منه للصيد واذا ذاب وجنابة عليه قد خلت في عموم التعرض الذي من تحريمه بسائر أنواعه لكن لا جزاء عليه بدلاته ولا باعائته ولا بأكله فيما صيده ولو أمسكه محرم حتى قتله حلال لزمه الجزاء ولا يرجع له به على القاتل أو محرم رجع كل امر اه وقوله فلا يحل له ظاهره وان اضطرر بعبارة

(فان تلف ما تعرض له من ذلك ضمنه) بما يأتي قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل من النعم وقبس بالحرم الحلال المذكور بجامع حرمة التعرض وتعيير بالتلف أعم من تعييره بالتلف فيضمن كل من الحرم والحلال



ج ومذبح الحرم ومن بالحرم لاصيد لم يضطر أحدهما لئلا يجهت به ثم قال ومفهوم لم يضطر المذبح كورانه لو ذبحه  
للاضطرار حصل له ولغيره اه اه ع ش عليه (قوله أيضا فان تلف ضيمته) أي كلاً أو بعضاً فيفدى نقص  
ماله مثل بجزء من مثله بحسب القيمة فان قتله قبل برئه فعليه جزاء كامل أو بعده فعليه مثل ناقص كلقوله غيره  
مطلقاً ولم يبق فيه نقص بعد البرء فرض القاضي أرساباً جرحاً كافي الحكومة اه برماوى قال في الروض  
فلو أزم من صيد الزمه جزاؤه قال في شرحه كلاً كلاً لو أزم من عبد الزمه كل قيمته لان الزمان كالإتلاف اه ثم  
قال في الروض فان قتله محرم آخر أي مطلقاً وهو بعد الاندخال فعليه جزاؤه زمناً اه اه سم على ج  
(قوله أيضاً فان تلف ضيمته) فان كان الصيد مملوكاً كالمزمن مع الضمان لحق الله تعالى الضمان لا دى وان أخذه  
منه برضاء كعارية لكن المغروم لحق الله تعالى ما أتى من المثل ثم القيمة مطلقاً وقد الغر ابن الوردي بذلك فقال

عندى سؤال حسن مستطرف \* فرع على أصليين قد تفرعا

فابض شئ برضا مالكة \* ويضمن القيمة والمثل معا

اه شرح م والاصلان ضمان المتقوم بقيمتها والمثل بمثلها والفرع الذي تفرع عليهما هو الصيد المملوك  
إذا ألتفه المحرم اه شيخنا (قوله في غير ما استثنى فيه) أي في كل من المحرم والحلال بالحرم والاستثناء يأتي  
قريباً بقوله ثم لوصال عليه الخ أي على كل منهما اه شيخنا ومن الاستثناء في الحلال ما ذكره الشارح سابقاً  
بقوله ثم لا يحرم عليه فيه التعرض الخ (قوله ولو أحرمت من في ملكه صيد الخ) عبارة ج في التحفة وإذا أحرمت  
وبملكه صيد أي أو نحو نيضة فيما يظهر إعطاء التابع حكم المتبوع لم يتعلق به حق لازم زال ملكه عنه ولزمه  
إرساله ولو بعد التحلل إذا لا يعود به الملك انتهت واستوجبه في الامداد وقع الجوادان الراهن للصيد ولو أحرمت زال  
ملكه عنه ان أسروا ولزمه قيمته وهنالك اه ابن الجبال وعبارة شرح م  
ويزول ملك المحرم عن صيد أحرمت وهو في ملكه باحرامه فيلزمه إرساله وان تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه  
ويصير مملوكاً أي يستمر على إباحته فلا غرم له إذا قتل أو أرسل ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرم ملكه  
لانه لا يراد للدوام فحرم استدامته كالباس بخلاف النكاح ولو مات في يده ضمنه وان لم يتمكن من إرساله إذا  
كان يمكنه إرساله قبل الإحرام ولو أحرمت أحد مالكة تعذر إرساله فيلزمه رفع يده عنه قال الامام ولم يوجبوا عليه  
السعي في ملكه نصيب شريكه بان يملكه منه ليطلقه كله لكن ترددوا في انه لو تاف هل يضمن نصيبه اه وتردد  
الزركشي فيما لو كان يملك الصبي صيداً هل يلزم الولى إرساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر  
والأوجه أخذ الامام من انه يلزمه كفارة محظورات إحرامه انه يلزمه إرساله ويغرم قيمته وان لم يرسله لانه  
المورط له في ذلك ومن مات وهو حلال عن صيد وله قريب محرم ورثه كما يملكه بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه  
الا بإرساله كافي المجموع ويجب إرساله كلاً أو أحرمت وهو في ملكه ولو باعه صح وضمن الجزاء ما لم يرسل حتى لو مات في  
يد المشتري لزم البائع الجزاء وفرق ابن القري بين ما كان في ملكه قبل الإحرام حيث لم يتوقف زوال ملكه  
على إرساله وبين ما لو دخل في ملكه وهو محرم حيث يتوقف على الإرسال بانه دخل في ملكه قهراً بالأرض فلا  
يزول قهراً ودخوله في الإحرام رضا بزوال ملكه وما اعترض به الجرحى من كون المملوك بالأرض قبل الإحرام  
قهراً مع انه دخل في ملكه قهراً فكونه في الإحرام لا تأثير له ومن اندخله في الإحرام رضا زال ملكه عما في  
ملكه وما سمي ملكه وهو محرم يرد بمنع ما ذكر إذا ابتداء أقوى من القوام فكان طرّاً ابتداء الإحرام على  
المملوك ولو بالأرض من يملكه لانه أقوى منه بخلاف ما تجد حال الإحرام بنحو الأرض فان الإحرام ضعف عن  
منع دخوله في الملك فليضعف عن إزالة الملك بعد وجوده بالأولى وقوله ومن ان دخوله في الإحرام الخ ممنوع  
أي إذا ما سمي ملكه غير محقق ولا مطلقون غالباً فلا أثر لهذا الرضا ان سلم وجوده انتهت وقوله فحرم استدامته  
أي بإحرام مالكة فلا غرم بإرسال غيره أو قتله وقوله فيلزمه رفع يده عنه أي وعليه فالقياس ان الشريك غير

في غير ما استثنى فيه ما تلف في  
يغرم ولو دعيه كالفاسد لم يرد  
امساكه ولو أحرمت من في ملكه  
صيد زال ملكه عنه ولزمه  
إرساله



الحرم له الاستيلاء عليه بثمنه فيملكه ويتصرف فيه بما أراد أخذاً من قوله قبل ومن أخذه ولو قبل إرساله  
 وليس محرماً ملكه وأما الاستيلاء عليه غير الشريك فيصير مشتركا بينه وبين الشريك القديم وقوله هل  
 يضمن نصيبه الظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه على حصته شريكه لكن قال سم على جماعته قال في العباب  
 فان تألف قبله أي قبل دفع يده عنه ففي ضمان نصيبه تردد قال الشارح في شرحه والذي يتجه ترجيح من أخذاً  
 مما قررته آتفائه يضمن نصيبه لانه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الاحرام وتغيير الامام بلزوم الرفع  
 يقتضي ذلك اذ الاصل في مباشر ما لا يجوز القديته ولا نظر لما ذكر من عدم تأني اطلاق حصته على ما ينبغي لانه  
 كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الاحرام ولو بنحو وقفه لا يقال قد لا يجد من يهبه أو يرضى بشرائه مثلاً  
 اه ع ش عليه وفي فتح الجواد (تبيينه) من الملك القهري كما هو ظاهر ما لو قبل قنصه أو وصية نحو صيدله  
 انصر يحكم بضمه قبوله ذلك وان نهاه عنه السيد وكذا الواطاد قنصه صيداً فيملكه سيده المحرم قهره عليه أيضاً  
 ولا نظر الى احرامه لان الممنوع تملكه الاختيارى ويظهر حاله بذي القن له ولا يقال يده كيد سيده لان مجرد اليد  
 هنا لا أثر لها وانما المؤثر الوصف القائم بالسيد والقن خلى عنه اه ابن الجلال (قوله وان تحلل) أي فيمنع  
 عليه ان يمنع غيره من أخذه فان اختار تملكه ملكه من حيث اه حل (قوله وما أخذ من الصيد الخ) عبارة  
 شرح مر وكما يمنع الاحرام دوام الملك يمنع ابتداء اختياره كسواء وصية وقبول وصية وحيث قد تضمنه قبض  
 بنحو شراء أو عارية أو ودعة لا نحو هبة ثم ان أرسله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزاء بخلافه في الهبة لا ضمان لان  
 العقد الفاسد كالصحيح في الضمان والهبة غير مضمونة ان رد مال الكسفة سقطت القيمة تضمنه بالجزاء حتى يرسله  
 فيسقط ضمان الجزاء ولو باعه ثم أحرم ثم أجلس المشتري لم يكن له الرجوع فيه لكن يبقى حقه حتى يتحلل فيقتد  
 يرجع فيه كما قلناه الزركشي عن الماوردي فيكون تعذر الرجوع في الحال عذراً في التأخير وعليه لو وجد المحرم  
 بثن الصيد الذي باعه قبل عيبا كان له الرد بعد تحلله انتهت (قوله في عدم ملكه ما يصيده) أي فهو كالحرم في  
 احدي الصور الثلاث وليس كهو في الاخرين فبدخوله الحرم لا يزول ملكه عن الصيد المملوك ولا يفقد  
 شراؤه للصيد اه شيخنا (قوله ثم لا فرق في الضمان بين العائد الخ) أي ولا بين المختار والمكره وان كان المكره  
 يرجع على مكره اه شرح مر (قوله والجاهل) أي وان عذره قرب اسلام أو نحوه وقوله والناسي للاحرام  
 أي أول كونه في الحرم اه شرح مر (قوله نعم لو مال عليه صيد الخ) عبارة شرح مر ولا يضمن أيضاً تألفه  
 لما مال عليه أو على غيره لاجل دفعه عن نفس محترمة أو عضو كذلك أو مال بل أو اختصاص فيما يظهر له أو  
 لغيره لان الصيال ألحق بالموذيات ولو قتله لدفع رأكبه الصائل عليه ضمنه وان كان لا يملك دفع رأكبه الصائل الا  
 بقتله لان الاذى ليس منه كافي إيجاب القدية بحلق شعر رأسه لا بذي القمل نعم يرجع بما غرمه على الراكب  
 انتهت و يلحق بالصيال وفاتاً للطليل ويومر ما لو عشت الطير بسقف بيته بمكتملاً وتأذى بفرقه على فراشه  
 وثبابه فله دفعه دفع الصائل فينفره وهل يلحق بذلك أيضاً لو استوطن المسجد الحرام وصار يلوث المسجد بروثه  
 فيجوز تنفيره عن المسجد صوتاً عن روثه وان عفى عنه بشرطه أو لاقية تظار اه سم على المنهج وأقول  
 الاقرب انه كذلك ولو مع العفولانه قد لا توجد شروط وتقدر المسجد منه صيال عليه فيمنع منه اه ع ش على مر  
 (قوله قتله دفعا) وكذا لو كان يأكل طعامه أو يجلس متاعه بما ينقص قيمته لم ينفره لان هذا نوع من الصيال  
 وقد صرحوا بجواز قتله بصياله عليه اذ لم يندفع الا به ولا يضمنه اه ج قوله بما ينقص قيمته لا يبعد ان يمكن  
 بان يشق عليه تعييسه لنحو مشقة تطهيره وان لم تنقص قيمته اه سم عليه (قوله أيضاً قتله دفعا للصيال) وفي هذه  
 الحالة لو كان الحيوان الصائل مأكولاً وأما بدمجه ان دفعه بالة قطعت حلقومه ومريته فهل يكون ميتة  
 أو لاقية تظار والاقرب الاول ثم رأيت سم على ج تردد في ذلك وكب عليه ميتة اه ع ش على مر  
 (قوله أوجن قتل صيدا) فان قيل هذا اتلاف والمجنون فيه كالعاقل أجيب بانه ولو كان اتلافاً فهو حق الله

أوجن قتل صيدا  
 وان تحلل ولا يملك المحرم  
 صيده ويلزمه إرساله وما  
 أخذ من الصيد بشراء  
 لا يملكه لعدم صحته شراره  
 ويلزمه رد مال الكه وخص  
 بالمحرم الحلال المذكور في  
 عدم ملكه ما يصيده ثم لا فرق  
 في الضمان بين العائد  
 والجاهل والناسي  
 للاحرام والمتعمد في الآية  
 خرج مخرج الغالب فلا  
 مفهوم له نعم لو مال عليه صيد  
 قتله دفعا



تعالى في فرق فيه بين من هو من أهل التمييز وغيره متقدم مثل ذلك في خلق الرأس ويأتي أيضا متقدم هنا  
 اه شوي وعبرة شرح هر وشرط الضمان وان كان على خلاف القاعدة في خطاب الوضع كون الصائد مميذا  
 ليخرج المجنون والغصى عليه والناثم والطفل الذي لا يميز ومن انقلب على فرخ وضعه الصيد في فراشه جاحل به  
 وأتلفه والسبب في خروج ذلك عن القاعدة المذكورة انه حق الله تعالى في فرق فيه بين من هو من أهل التمييز  
 وغيره معنى كونه حق الله تعالى أى اصاله وفي بعض حالاته اذ منعه الصيام فلا نظر لكون الفدية تصرف  
 للفقراء انتهت وقوله وفي بعض حالاته جواب عما يقال كيف كان الصيد حق الله تعالى مع ان بدله يصرف للفقراء  
 وبما يصل الجواب انه وجب اصاله لله تعالى وقد جعل له الشارع للفقراء وكأنه تعالى أمر بدفع ماله ملكه للفقراء  
 ومن ثم لا يسقط باستقاطهم كالوكيل في القبض اذا أسقط الدين عن المدين وهذا الجواب يعارض في كل ما وجب لله  
 تعالى من الحقوق المالية كالكافة والكفارات وغيرها اه عيش عليه (قوله أيضا وجن فقتل صيدا)  
 أى سواء كان محرما أو حلالا بالحرم ومثل المجنون في الصورتين المعنى عليه والصبي غير المميز فلا ضمان اه  
 ثم يتصرف (قوله أوعم الجراد الطريق الخ) عبارة ابن الجلال ولوعم الجراد الطريق أى التي احتاج  
 لسواكها قال في الفتح بحيث يناله مشقة بعدد ما بخلاف التزعة فيما يظهر فقولهم لانه لم يأمر ادهم به ما يسمى  
 حاجته من غير الاضطرورة الحاقة ثم رأيت الزركشي قال لو أمكنه الانحراف عن طريقه بمشقة احتمال التضمين  
 والا قرب بخلاف المشقة انتهى وهو يؤيد ما ذكرته لان نظره الى المشقة يقتضي انه لا بد من احتياجه لسلوكه  
 عن هذا الطريق وان التزعة ليس بحاجته لانه لا مشقة في تركه ويترك بينه وبين ما امر في القصر بانه رخصت وما  
 هنا اتلاف وهو يحتاط له أكثر ومرفى الاعتكاف ان التزعة لا بد من شغلها وهو صريح في انه لا بعد حاجته هنا كما  
 قرر اه فاذا وطئته وتلف به لم يضمنه أو باض أو فرخ نحو فرشه ولا يمكنه دفعه الا بتجنيته وعنه فتسديها أو كسر  
 بيضة وفيها فرخ قطار وسلم لم يضمنه قال العلامة سم رحمه الله وقضية قولهم ولم يمكنه دفعه الا بتجنيته انه لو  
 أمكنه بدون تجنية امتنع مع ان فيه شغلا ملكه وقد يحتاج لاستعمال محله لكن المنجى حيث توقف استعماله على  
 تجنيته جوازها اه قال مولانا وشيخنا السيد عمر رحمه الله تعالى وينبغي أن يلحق به اذا كان يتأذى به لكثرة  
 حركته عند طيرانه وهديره المشغل له عما هو بصدد بل لو قيل بجواز تنفيره من ملكه مطلقا لكان وجها لان  
 حرمة لا تزيد على حرمة المسلم وله منعه من ملكه اه انتهت (قوله أيضا أوعم الجراد الطريق الخ) وكذا الجراد مالو  
 باض الصيد بفراشه ولم يمكنه دفعه الا بالتعرض لبيضة فاذا انحاه وفسد لم يضمنه ومنه يؤخذ جواز تنفيره اذا اضطر  
 با كاستناعه مثلا أو يبوله اه شرح هر (قوله أو كسريضة فيها فرخ) عبارة شرح هر ولو كسره عن فرخ  
 فمات وجب مثله من النعم أو طار وسلم لم يجب شي ولو نفره عن بيضة أو أحضن بيضة دجاجة وفسد بيض الصيد  
 يضمنه حتى لو فرخ كان من ضمانه حتى يمتنع أى يستقل بنفسه انتهت (قوله أو خلص صيدا من فم سبع الخ)  
 عبارة شرح هر وانما يضمن ما تلف في يده ان كان أخذه لغير مصلحة الصيد لان أخذه لمصلحة كدوائه  
 أو تخليه من نحو سبع أو هرة اختطفته فمات في يده قال الراجعي لانه قصد المصلحة فمات يده يدوية كالأخذ  
 المنصوب من الغاصب ليرده الى مالكه فقتل في يده وكان الغاصب حرييا أو رقيقا للمالك ولا ينافي هذا قولهما  
 ان الوديع يضمن كما مر اذ معنى هذا ان قصد مصلحة الصيد اخرج اليد عن وضعها الاصل في هذا الباب وألحقها  
 بيد الوديع المبحوث عنها في باب الوديع فلا يسر معنى قول الراجعي في جعل يده يدوية ان يده صارت كاليد  
 المستودعة صيدا بل كالمستودعة غيره في عدم الضمان للمعنى المذكور انتهت (قوله وأخذه ليدأويه) الاولى  
 التعبير بأوكافى الروضة اه برماوى (قوله ثم الصيد من يان الخ) عبارة حج ثم الصيد ماله مثل من النعم  
 ضرورة وخلقته على التعريب بأن حكم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو عدلان بعده أو لا مثل له وفيه نقل وأما  
 لا مثل له ولا تقل فيه فالاول بقوله يضمن بمثله أو بما قل فيه ففي النعمة بدنة الى أن قال والثاني يضمن يده

أؤدم الجراد الطريق ولم يجد  
 بدا من وطنه فوطئه فمات أو  
 كسريضة فيها فرخ له روح  
 قطار وسلم أو خلص صيدا  
 من فم سبع مثلا وأخذ  
 ليدأويه أو يتعهده فمات  
 في يده فلا ضمان ثم الصيد  
 ضربان ماله مثل في الصورة  
 تقريرا



كما قال في المثل له القيمة انتهت (قوله في ضمن به) فيغدي الكبير والصغير والصحيح والمريض والسليم  
والهزيل والمعيب بشبهه رعاية المائلة التي اقتضتها الآية وأيضا كما اعتبر المائلة الصورية عند اختلاف  
الاختصاص فكذلك تعتبر عند اختلاف الاسنان والصفات ولواعور عين يسار ولا يؤثر اختلاف محل العيب  
حيث اتحد نوعه فان اختلف كالعور والجرب فلا ويجزى الذكرك عن الانثى وعكسه والله كرافضل وفي الحامل  
حامل ولا تدبج بل تقوم بمكة محل ذبحها او تصدق بقيمتها طعاما او يصوم عن كل مد يوما فان ألقت جنينا ميتا  
وماتت فمقتل الحامل قضمن بحامل مثلها لكن لا تدبج وان عاشت ضمن نقصها أوجيا وماتا ضمنهما  
أومات دونها ضمنه ضمن نقصها اه شرح مر (قوله كما يشته في شرح الروض) عبارة فيه بعد ان ذكر  
مثل ما ذكره هنا بقوله في نعمته بدنة الى قوله وحام شاة والاصل في ذلك ما رواه الترمذي وقال سألت الشافعي  
عنه فقال صحيح انه صلى الله عليه وسلم حكم في الضبع بكبش ومارواه الشافعي باسناد صحيح ان عمر رضي الله عنه  
قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي البربوع بجحر مروي البيهقي عن عمرو بن علي وابن  
عباس ومعاوية أنهم قضوا في النعامة ببدة وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير أنهم قضوا في حمار  
الوحش وقره ببقرة وعن عمر وعبد الرحمن بن عوف أنهم ما حكموا في الطي بشاة وعن ابن عوف وسعد أنهم ما  
حكموا في الطي بتيس أعفرو عن ابن عباس في حمار الوحش بقره وفي الابل بقره وعن عطاء في الثعلب شاة وفي الوبر  
شاة وعن عثمان أنه قضى في أم حنين بحلان من الغنم وهو بضم الحاء المهملة وتشديد اللام الحروف قاله في  
الجموع ثم قال وقال الأزهري هو الجدي وعبارة الامل وأما الحلان فيقال الحلام فليل هو الجدي وقيل  
هو الحروف انتهت (قوله في نعمته بدنة الخ) ولو ألتف محرمان فارتان صيدا وجب عليهما جزاء واحد لا اتحاد  
المتلف بفتح اللام وان تعددت أسباب الجزاء بتعدد الجماعة المتلفين وكونهم فارتين وكونه في الحرم كما يتحد  
تغليظ الدية وان تعددت أسبابه بخلاف كفارة الأذى فانها تعدد بتعدد القاتلين لانها لا تجزأ ولو قتله  
حلل وحرم لزم المحرم نصف الجزاء فقط اذ شر يك الحلال يلزمه بقطعه بحسب الرأس ولا شيء على الحلال  
وظاهر كلامهم أن التوزيع هنا على الرأس في الجراحات والضربات ولا ينافي ما يأتي في الجنائيات في الضربات  
لانها ثم تظهر تأثيرها فتمكن التوزيع عليها بخلافه هنا اذ الصبي لا يظهر له سطح بدن تظهر فيه الضربات  
لاستتارها بالريش ونحوه فاستوى فيه الجراح والضارب أو ألتف محرمان فارتان أحدا متناعي نعمتهما العمدو  
والطيران وجب ما نقص من قيمتها عليهما بل بعض الامتناع كذلك فيجب النقص لاجزاء كامل ولو جرح طيبا  
واندمل جرحه بلا زمان فنقص عشر قيمته فعليه عشر شاة لا عشر قيمتها فان يرى ولا نقص فيه فالارض بالنسبة  
اليه كالحكومة بالنسبة للأدنى فيقدر فيه الحالك شيئا باجتهاده مراعي في الاجتهاد مقدار ما أصابه من  
الوجع وعليه في غير المثل أرسه ولو أرس من صيد الزم جزاؤه كما لا فان قتله محرم آخر فليس القاتل جزاؤه من منا  
أو قتله المزم قبل الاندمال فعليه جزاء واحد أو بعده فعليه جزاؤه من منا ولو جرح صيدا فقتل فوجده ميتا  
وشك أمان بجرحه أم يحدث لم يجب عليه غير الارش لان الامل براعته عمارا اده شرح مر (قوله لا بقره)  
أي لان جزأ الصيد تراعى فيه المائلة وقوله ولا يشاء أي جبيع فأكثر اه شرح مر (قوله معز صغير) أي  
بشرط ان يجاوز أربعة أشهر وقيل من حين ولد حتى يرى اه حل (قوله ما لم تبلغ سنة) أي وقد بلغت فوق  
أربعة أشهر اه عناني (قوله وسيأتي تفسيره الخ) عبارة هناك وبربوع وهو حيوان قصير الدين جدا  
طويل الرجلين لونه كلون الغزال انتهت وقوله وتفسير الارنب الخ عبارة هناك وارنب هو حيوان يشبه  
العناق قصير الدين طويل الرجلين عكس الزرافة يطأ الارض على مؤخر قدميه انتهت وقوله عكس الزرافة هي  
حيوان يشبه الابل برقبته والبقر برأسه وقرنيه والثريلون جلد وتكبر الى أن تصير علو الخلة قرره شيخنا المدايني  
في فرائده الجارية (قوله أي عظما) أي اتساعا اه مختار (قوله لكن يجب كما قال الشيخان الخ) عبارة شرح

فيضمن به وما لا مثل له فيضمن  
بالقيمة ان لم يكن فيه مثل  
ومن الاول ما فيه مثل  
بعضه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وبعضه عن السلف كما  
يشته في شرح الروض فيتبع  
(قضى نعمته) ذكر أو أنثى  
(بدنة) كذلك لا بقر ولا شاة  
(و) في واحد من (متر)  
وحش وخمار بقره (و) في  
(طبي تيس) هذا من زيادتي  
(و) في (طبيسة عز) وهي  
أنثى المعز التي تم لها سنة  
(و) في (غزال معز صغير)  
قضى الله كرجدي وفي الانثى  
عناق وقول وطبيسة الى اخره  
اول من قوله وفي الغزال عز  
لان الغزال ولدا طبيسته الى  
طلوع قرنيه ثم هو بعد ذلك  
طبي أو طيبة (و) في (أرنب)  
ذكر أو أنثى (عناق) وهي  
أنثى المعز اذا قويت معالم تبلغ  
سنة كره النووي في تحريره  
وغیره (و) في (بربوع)  
وسياقي تفسيره وتفسير  
الارنب في الاطعمة (و) بر  
بلسكان الباء أي في كل منهما  
(جفرة) وهي أنثى المعز اذا  
بلغت أربعة أشهر وفصلت  
عن أمها والله كرجطرسى  
به لانه جفر جنباه أي عظما  
لكن يجب كما قال الشيخان  
ان يكون المراد بالجفرة هنا



مادون العناق اذا لرب خير من اليربوع وذ كر اليربوع  
من زبادى وهو جمع وبرة  
وهى دويبة أصغر من  
السور كحلا اللون لا ذنب  
لهاذ كره الجوهرى (و) فى  
(حمام) وهو ما عب وهدر  
كحمام (شاه) يحكم الصابة  
وهذا من ذبادى (وما لا قل  
فيه) من الصيد (يحكم مثله)  
من النعم (عدلان) قال  
نعالى يحكم به ذوا عدل  
منكم ويعتبر كل فى الروضة  
كاملها كونها فقهين  
فطينين واعتبار ذلك على سبيل  
الوجوب لكن الفقه محمول  
على الفقه الخاص بما يحكم  
به هنا وما فى المجموع من ان  
الفقه مستحب محمول على  
زيادته ويجزى فداء الذى ذكر  
بالاثنى وعكسه والمعيب  
بالمعيب

مر قال أى الشيطان بعد تفسير العناق والجفرة بما ذكر هذا معناهما لغة لكن يجب ان يكون المراد بالجفرة هنا  
مادون العناق اذا لرب خير من اليربوع اه وقضيته ان الواجب فى اليربوع غير جفرة لانها تقتضى التفسير  
الذى كره انما يكون بعد من العناق وادعى ان ذلك مخالف للمعقول والدليل قال الواو الله تعالى الجفرة  
محمولة على مادون العناق اذا المعقول عليه فى تفسيرها ما فى المجموع والتحرير وغيرهما انتهت وبعبارة ج قال  
فى الروضة كاصلها والعناق أى المعز من حين تولد الى ان ترى والجفرة أى المزالى ان تعظم وتفضل عن أمها  
فتأخذ فى الرعى وذلك بعد أربعة أشهر والد كرجل لانه جفر جنباه أى عظمها هذا معناهما لغة لكن يجب  
ان يكون المراد بالجفرة هنا مادون العناق فان الارب خير من اليربوع اه وخالف فى عدم كنهه فنقل عن  
أهل اللغة ان العناق يطلق على ما مر ما لم يبلغ سنة وعليه لا يحتاج لقولها ما لكن يجب الخ لانه مبنى على ما نقله  
أولاً من اتحاد العناق والجفرة فاذا ثبت ان العناق أكبر من الجفرة اتضح ما قاله من ايجابها فى الارب الذى هو  
خير من اليربوع انتهت (قوله مادون العناق) أى المراد بالعناق المجزئة ما فوق الجفرة وكتب أيضاً بان لم تبلغ أربعة  
أشهر اه حل (قوله وهو جمع وبرة) أى اسم جنس جمعى لانه يفرق بينه وبين واحد بالتاء كتمر وتمر اه  
شيطاناً (قوله وفى حمام شاه) والحق الجرى على الهدى الحمام هنا مبنى على حل أكله والاصح تحريره وعلل بأنه  
نعمى عن قتله اه ج (قوله وهو ما عب) أى شرب الماء بلامص من باب رد يد وقوله وهدر أى صوت من  
باب ضرب يضرب اه شيطاناً (قوله شاه) أى من شأن أومعز وظاهر إطلاقه أنه يعتبر فيها الجزاؤه فى الاضحية  
أقول وقياس قولهم فيما مثل فى الصيد ان فى الكبير كبره وفى الصغير صغيرة انه يجب هنا فى الجملة الكبيرة شاة  
مجزئة فى الاضحية وفى الجملة الصغيرة شاة صغيرة غير مجزئة فى الاضحية اه ع ش على مر (قوله لحكم  
الصعبة) صانع شرح مر يقتضى ان هذا تعابيل لقوله وحمام شاه وانما عليه هذا دون ما قبله حيث ترك  
تعليله وأسألان المأثلة الصورة موجبة فيه فإيجاب المثل على القاعدة بخلاف ايجاب الشاة فى الحمام فهو خارج  
عن القاعدة ذلالمأثلة بينهما فى الصورة فكان قياسه ايجاب القيمة فيه وبعبارة شرح مر وامام المثل له مما  
فيه نقل وهو الحمام والمراد ما عب وهدر كالفراخت والحمام والتعمرى وكل ذى طوق سواء اتفقوا كورة  
أم أنوته أم اختلفا شاة من شأن أومعز يحكم الصعبة ومستند توقيف بلغهم والا فالقياس ايجاب القيمة انتهت  
(قوله وما لا قل فيه) أى عن النبى أو الصابة أو عدلين من السلف اه شورى (قوله من الصيد) كالجراد  
وبقية الطيور غير الحمام سواء كان أكبر جثث من الحمام أم أصغر أم مثله اه شرح مر (قوله عدلان) أى  
ولو ظاهر أو بلا استبراء سنة فيما يظهر أو كالأمان عليه خطأ أو لا مضطر أو لا تعدياً ومقتضى قول الماوردى ان  
ذلك حكم فلا يجوز بقول من لا يجوز حكمه اشتراط ذكر نهم ما وحريتهما وه وكذلك اماما قتلاء عدوانا مع العلم  
بالحرىم فلا يمكن فيه لفه فهما الا ان تأبوا أصلها وهذا صريح فى كون ذلك كبيرة ووجهه انه اتلاف حيوان  
محترم من غير ضرورة ولا فائدة نقول القوفى الظاهر انه ليس بفسق غير صحيح ولو حكم عدلان بالمثل وآخران  
بالقيمة أو بمثل آخر قدم من حكم المثل فى الاولى لانه مهمار بزيادة علم بمرقة دقيق الشبه ويجزى فى الثانية كفاى  
اختلاف المفتين وعلم انه لو حكم صابى وسكت الباقون عمل به كفاى الكفاية عن الاصل لانه أولى من حكم  
عدلين وفى معناه قول كل مجتهد غير صابى مع سكوت الباقين اه شرح مر وقوله أو لا مضطر أو لا تعدياً يقتضيه  
ان الحرم المضطر اذا ذبح صيد الاضاراه وجبت عليه قيمته كما يجب على المضطر بدماء كاه من طعام غيره  
وبه صرح فى البهجة وشرحها وتقدم ان هذا هو حلاله لا يكون ميتة بل يحل له ولغيره وقوله الا ان تأبوا أصلها  
أى فيمكن به حالاً ولا يتوقف ذلك على استبراء كاه اه ع ش عليه (قوله لكن الفقه محمول الخ) عبارة ج  
ويجب كونهم ما قلنا من فقهين بما لا يمتنع فى الشبه ويتبدل بزيادة فقههما بغيره حتى يزيداها لهما الحكم انتهت  
(قوله ويجزى فداء الذى ذكر الخ) هذا راجع لجميع ما تقدم كما يقتضيه صانع مر وج وفى الشورى ما نصه



صرح في شرح البهجة بان ذلك جار فيما فيه نقل أيضا وكذا الادعى والسيكى اه شوري وعبارة ج وافهم قوله في النعامة بدنة ان العبرة في المماثلة بالخلقة والصوره تقريرا لتحقيقا بل حكم الصحابة في الحمام ونحوه من كل ما عذب وهدر بالشاة لتوقيف بلغهم وقيل لان بينهما مشابها ذ كل يالف البيوت ويأنس بالناس وانه لا نظر للشيمة نعم تجبر رعاية الاوصاف الا الذكورة والانثوية فيعزى أحدهما عن الآخر كالحرم والالتصص فيعزى الاعلى عن الأدنى وهو أفضل ولا عكس ولا يعزى معيب عن معيب كاعور عن أجرب بخلاف ما اذا اتحد عيبا وان اختلف عمله كاعور عين باعور يسار قال في المجموع وسواء عور العين في الصيد أو المثل ثم ذكر في فداء الذكر بالانثى وعكس من الاوجه ما يصرح بان المعتمد انه لا فرق بين الاستواء في القيمة أو السن وعدمه ولا بين كون الانثى ولدت أولا ولا تفر لكون قيمة الانثى أكثر ولحم الذكرا أطيب ثم قل عن الامام الخلاف فيما ذكر اذا لم ينقص اللحم في القيمة والطيب فان كان واحدا من هذين التقصين لم يعز بل خلاف ثم عقبه بقوله هذا كلامه فهو متبرئ منه لانه يناق ما قدمه أولا من حيث الخلاف ومن حيث الحكم ووجهه بان النظر هنا لاهل الصورة وهي موجود مع ذلك فلذا أعرضوا عن تلك الاوجه التي نظرت الى التفاوت في المعنى فتأمل ذلك فانه مهم انتهت (قوله ان اتحد جنس العيب) أي كالعور ولو كان أحدهما أعور عينا والآخر يسارا فان اختلف كالعور والجرب فلا تغدي الحامل بثلها ولكن لا تدمج فيخرج حينئذ بقدر قيمتها طعاما للفقراء أو يصوم عنه اه برماوى (قوله فانه يحكم به اعدلان) والملة بر فيها محل الاتلاف أو التلف اه ج (قوله ولو على حلال) لعل هذا نكتة اعادة المصنف العامل حيث قال وحرم الخ ولم يقل وتعرض كسابقه فاعادة العامل لابلها من نكتته وهي هنا كون هذا أعم مما قبله اذ هو مفروض في الحرم اه شيخنا (قوله بما لا يستنبت) أي من غير الشجر لعمدة عطف قوله ومن شجر ولاجل المحترز الآتى وكلا المتعاطفين بيان للنابت والمراد بالنابت الرطب كالمسيانى اه شيخنا (قوله أى لا يستنبته الناس) أي شأنه ذلك فلا يستنبت ما ينبت بنفسه غالبا أو عكسه فالعبرة بالاصل اه رى فالعبرة بما من شأنه ذلك (قوله ومن شجر) اقتضى كلامه كغيره انه لا يجوز للانسان ان يقطع حريصة من نخل الحرم ولو كانت ملكا الا أن يكون أصلها قد أخذ من الحل وغرس في الحرم أو ما السعف فيجوز له ما جملته وورقها اه سم نعم يجوز ما جرت به العادة من التقليم المعروف ولا فدي لان تركه يؤذى الشجر اه عزيزى (قوله ولا يحتل خلاه) كان الاظهر ان يزيد هذا في الحديث فيما سار لاجل صحة الاحالة هنا اه شيخنا (قوله وهو بالقصر الحشيش الرطب) قال في المجموع واطلاق الحشيش على الرطب مجاز فانه حقيقة في اليابس وانما يقال للرطب كلا وعشب اه شرح مر وعبارة البرماوى قوله الحشيش الرطب لوقال العشب أو الخسلا أو الكلا الرطب لكان أولى بل صوابا لما تقدم في باب كذا المشابهة من ان الحشيش والهشيم اسم لليابس والعشب والخسلا اسم للرطب والكلا لعمه ما انتهت (قوله ونخرج بالنابت) أي بوصف النابت وهو الرطب ولعله لم يذكره لان النابت اذا أطلق انما ينصرف لما قبل النماء واليابس مجزؤ حكما فليس بنابت اه ع ش (قوله اليابس) أي الميت اه شوري وينافيه ما يأتى من الاستدراك لعل الحامل للشورى على ذلك انه لا يخرج بالنابت الا الميت بخلاف اليابس فان أصله نابت فكيف يكون خارجا بالنابت مع انه نابت أيضا والظاهر ان المراد بالنابت في قوله لنابت حرمى الرطب ويكون اليابس خرج به ويكون المراد به غير الميت ليوافق كلامه الآتى اه شيخنا (قوله فيجوز التعرض له) أي خلافا للامام مالك رضى الله تعالى عنه قطع ما ملقوا قلعان كان شجرا ويجوز تقليم شجر الحرم للاصلاح اه برماوى (قوله أيضا فيجوز التعرض له) لكن هل يحرم قله الى غير الحرم كترابه أم لا فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش على مر (قوله ان لم يمت) فان مات جاز قطعه وقطعه وسكت عن مثل هذا التفصيل في الشجر اليابس ومقتضى سكوته انه يجوز كل من قطعه وقطعه مسواعات أم لا تهرأيت في مر بعد ما ذكر مثل هذا التفصيل في الحشيش اليابس مانص وانما لم يأت بتفصيل هذا التفصيل في الشجر اليابس لانه أى

ان اتحد جنس العيب  
(كقيمة الماثل له منه) أى  
مما لا تقل فيه كجراد وعصافير  
فانه يحكم به عدلان عملا  
بالاصل في المتقومات وقد  
حكمت الصحابة بها في الجراد  
وكلام الاصل لا يبيده هذا  
الاعتناء فتخرج بزيادة منه  
ما لا مثل له مما فيه نقل كالحمام  
فتبعض فيه النقل كالحرم  
(وحرم) ولو على حلال  
(تعرض) بقطع أو قلع  
(لنابت حرمى بما لا يستنبت)  
بالبناء للمفعول أى لا يستنبته  
الناس بأن ينبت بنفسه  
(ومن شجر) وان استنبت  
لقوله في الخبر السابق  
لا يعضد شجرة أى لا يقطع  
ولا يحتل خلاه وهو بالقصر  
الحشيش الرطب أى لا يترع  
بشلع ولا قطع وقيس بما ذكر  
في الخبر غيره مما ذكره وخرج  
بالنابت اليابس فيجوز  
التعرض له نعم الحشيش منه  
يحرم قطعان لم يمت لا قطعه  
وبالحرم نابت الحل فيجوز  
التعرض له ولو بعد غرسه  
في الحرم بخلاف عكسه



الحشيش يستخلف مع القطع ولا كذلك الشجر اه (قوله عملا بالاصل فيهما) فلو غرس شجرة حرمية في الحل  
أو عكسه لم تنتقل الحرمة عنها في الاولى ولا اليها في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم اذا لشجر أصل ثابت فاعتبر  
منته بخلاف الصيد فاعتبر مكانه ولا يضمن شجرة حرمية نقلها من الحرم اليه ان ثبتت وكذا ان نقلها الى الحل  
لكن يجب في هذه ردّها الى الحرم محافظة على حرمتها فان لم يردّها ضمنها أي ضمن ما بين قيمتها محترمة وغير محترمة  
ومن قطع هذه من الحل ضمنها ولو غرس نواة شجرة حرمية ثبت لها حكم الاصل اه شرح مرزوقه ثبت لها حكم  
الاصل وقياسه لو غرس في الحرم نواتين شجرة حرمية لم تثبت الحرمة لهما ويؤيد ما سياتي من انه لو نقل تراب  
الحل الى الحرم لم تثبت له الحرمة باعتبار ابا أصله وقد يشمل ذلك قول ابن حجر اما استثبت في الحرم مما أصله من  
الحل فلا شيء فيه اه ع ش عليه فلو كان الاصل في الحرم والاغصان في الحل حرم قطعها نظر الاصل لا يرى  
صيد عليها ولو كان الامر بالعكس بان كان الاصل في الحل والاغصان في الحرم حل قطعها نظر الاصل لا يرى صيد  
عليها اه زى (قوله أولى من قوله والمستثبت كغيره) وجهه الاولوية ان قوله والمستثبت ظاهره العموم بحيث  
يشمل المستثبت من الشجر وغيره فكأنه قال والمستثبت من الشجر وغيره كغير المستثبت في حرمة التعرض وفي  
الضمان مع ان المستثبت من غير الشجر لا حرمة فيهما ولا ضمان وقد قدس سراج الاصل المستثبت فيهما بكونه من  
الشجر فلا عموم في عبارته والشرح في اعتراضه عليه نظر اظاهر العبارة ونصها مع شرح مر قلت والمستثبت  
بفتح الموحدة فهو ما استثبتته الا كميون من الشجر كغيره في الحرمة والضمان على المذهب وهو القول الاظهر  
لعموم الحديث والثاني المنع تشبيهه بالزروع أي كالخطة والشعر والبقول والخضراوات فانه يجوز قطعه ولا  
ضمان فيه بخلاف قال في المجموع وكالزروع ما ثبت بنفسه انتهت (قوله لا أخذه لعلف بهائم) عبارة أصله مع  
شرح مر والاصح حل أخذه بانه من حشيش أو نحوه لعلف بهائم بسكون اللام كما يجوز تسريحها فيه وللدواء  
بالدواء أعلم كحفظه وسنابته كرجله وقوله للحاجة اليه لان ذلك في معنى الزروع ولا يقطع لذلك الا بقدر  
الحاجة ومن ثم لم يجوز قطعه للبيع ممن يلقه بكفى المجموع لانه كطعام أبيح أكله فلا يجوز بيعه ويؤخذ منه كما  
قال الزركشي وغيره ما يجب جوزه تأخذ السواك لا يجوز بيعه وهو المعتمد وظاهر كلام المصنف ان جواز أخذه  
لدواء أو العلف لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز أخذه ليستعمله عند وجوده قال الاسنوي وتبعه جماعة  
وهو المتجه وانتي به والدرجة الله تعالى فهو المعتمد وان خالف فيه بعضهم ومقابل الاصح منع ذلك وقروا مع ظاهر  
الخبر انتهت بعبارة ج والاصح حل أخذه بانه أي بانه الحشيش لا الشجر قطعاً أو قلعاً لعلف بسكون اللام  
البهائم التي عند مولد المستقبل الا ان كان يتيسر أخذه كما أراده فيما يظهر وذلك كما يحصل تسريحها في شجره  
وحشيشه وللدواء بعد وجود المرض ولو للمستقبل على الاوجه لا قبله ولو بنية الاعداده على المعتمد والله أعلم  
انتهت (قوله أيضاً أخذه لبهائم) بل يجوز رعيه بالبهائم سواء كان حشيشاً أو شجراً كما نص عليه في الام لان  
الهدايا كانت تساق في عصره صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم وما كانت تسد أفواهها في الحرم اه  
شرح مر واقصار المصنف على النابت يفهم عدم التعدي لغيره وهو كذلك فيحرم نقل تراب الحرم وشجره الى الحل  
ويجب رده اليه فان لم يفعل فلا ضمان لانه ليس بنام فأنشبه الكلا اليابس ونقل تراب الحل وأجباره الى الحرم  
خلاف الاولى كفى المجموع وهو الوجه لئلا يحدث له حرمة لم تكن ولا يقال مكر ولعدم ثبوت النهي فيه  
وظاهر ان محل ذلك اذا لم يكن لحاجة بناء ونحوه وان ذهب في الروضة الى الكراهة ويحرم أخذ طيب الكعبة  
وسترتها ويجب ردّها ما أخذ منها فان أراد التبرك بها أتى بطيبه فجعلها ثم أخذه وفي الروضة عن ابن الصلاح  
الامر في سترتها الى الامام يصرفها في بعض مصارف بيت المال يعاود عطاء لان عمر رضي الله عنه كان يسميها على  
الحاج وهو حسن متعين لئلا يتلف بالبلاء ثم نقل عن جيع من الصحابة انهم يجوزوا ذلك ويجوز لبسها ولو نحو  
حائض وكذا استحسنه في المجموع لكنه نبه في المهمات على ان هذا يخالف لما وافق عليه الرافي آخر الوقف انها

عملا بالاصل فيهما واما  
لاستثبت من غير الشجر  
ما استثبت منه كبر وشعر  
فلما لكة التعرض له وقول  
ومن شجر أولى من قوله  
والمستثبت كغيره (لا أخذه)  
أي النابت المذكور قطعاً  
أو قطعاً (لا) لطف (بهائم)



تباع اذا لم يبق فيها خصال ويصرف ثمنها في مصالح المسجد وحله على ما اذا وقفت الكسوة وكلام ابن الصلاح على ما اذا وقفها الامام من بيت المال فان وقتت تعين صرفها في مصالح الكعبة فجزما واما اذا ملكها مال الكعبة فلقمها ما رآه من تعليقها عليها أو بيعها وصرف ثمنها لمصالحها فان وقف شي على ان يؤخذ من ريعه وشرط الواقف شي من بيع أو اعطاء أو نحو ذلك اتبع والا فان لم يقفها الناظر فله بيعها وصرف ثمنها في كسوة أخرى فان وقفها فأتى فيه ما من من الخلاف في البيع قال أبو نعيم قسم آخر وهو الواقع اليوم وهو ان الواقف لم يشترط شي أو شرط تجديدها كل سنتين عليه بأن يبنى شية كانوا يأخذونها كل سنتين كانت الكسوة من بيت المال ويرجى في هذا ان لهم أخذها الآن وقال العلائي لا ترد في جواز بيعها في هذه الحالة وهو المعتمد اه شرح م د وقوله فان وقتت تعين صرفها في مصالحها وهذا هو المعتمد وليس من وقفها ما اعتيد في زمته من أخذ غلة ما وقف عليها ثم يشتري به فلا مرفه للامام اه ع ش عليه وحدود الجرم معروفة تقطع بعضهم مساقنتها بالاميال في قوله

وللعزم التحديد من أرض طيبة \* ثلاثة أميال اذا رمت اتقائه

وسبعة أميال عراق وطائف \* وجمعة عشر ثم تسع جحرانه

بتقديم السين في الاولى بخلاف الثانية وزاد بعضهم

ومن عن سبع بتقديم سينه \* وقد تلت فاشكر لربك احسانه

اه شرح م د \* (قائده) \* اخبرني غير واحد من المكيين المعتبرين ان الحل الذي يؤخذ منه طين فخار مكة الا ان من الحل كبحر جماعة من العلماء اه ج (قوله ولا لواء) كالخضار والسنا المكي اه برماوى (قوله كالأذخر الا في بيانه) أي قياسا على الاذخر الذي استثناء السار ع في قياس عليه أخذه غيره للعطف والذواء بجامع الحاجة وهذا القياس هو المعتمد وقيل لا يجوز الاخذ لهما ولا للذواء وانما الجائر اخذ الاذخر فقط وقوا مع النص فهذا القول لا يقيس غير الاذخر عليه اه من شراح أصله (قوله وبقله) هي الخبيرة فيكون عطفا مغايرا وهي خضر اوان الارض فيكون عطفا عام على خاص اه شيخنا لكن المراد الخضر اوان التي يتغذى بها ولا تستنبت اذ الكلام انما هو في هذا وفي المختار البقل معروف الواحدة بقلة والبقلة أيضا الرحلة وهي البقلة الجماء والمبة لقلة موضع البقل اه (قوله ويمنع أخذه لبيعه الخ) فلو باعه لم يصح البيع بخلاف الخ اه ع ش على م د (قوله ولولين بلفظه) أي أو يتداوى به أو يتغذى به اه ابن الجبال (قوله ولا أخذا ذخر) قال في الخفة ولولين بلفظه البيع لاستثناء السار ع صلى الله عليه وسلم له في الخبر الصحيح ونقل في المعنى ان شيخنا الشهاب الرملي أفتى به لكن ذكر في النهاية ما يفهم منه ان الذي استقر عليه رأي والده في الاقتناء المنع اه ابن الجبال (قوله بذا لمعجمة) هو نبات معروف الواحدة اذخر وهو حافاء الحرم اه برماوى (قوله لما روى في الخبر السابق) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان هذا البلد حرام يحرمه الله تعالى لا يعضد شجره ولا ينفر صيده ولا يتخلى خلاه اه فلما قال النبي ولا يتخلى خلاه قال العباس يارسول الله الا الاذخر والظاهر ان المعنى على الاستفهام أي هل يستثنى الاذخر فأجاب بالاستثناء فتقول السار ح قال العباس الخ يدل من ما في قوله لما روى في الخبر فكأنه قال لقول العباس في الخبر المار يارسول الله الخ وفي الشورى ما نصه قال النورى وهذا أي استثناء وصلى الله عليه وسلم الاذخر محمول على انه أوحى اليه في الحال باستثناء الاذخر وتخصيصه من العموم أو أوحى اليه قبل ذلك بانه ان طلب أحد استثناء شي فاستثنى أو انه اجتهد اه وقال الشافعي الاذخر بكسر الهمزة والحاء المعجمة بينهما ما ذال معجمة نبت طيب الريح اه ع ش على المواهب بورايت معكة كذا لئو هو غير طوبى بل نحو الفراغ وفيه لين ونعومة وأهل مكة يضبطونه للمدرو يدقونهم ما يؤخذون بدقايقها الايدي كذا في المشهور بمصر تأمل (قوله يستقونها) يقع المتأنا التحية وضم القاف من باب نصر اه برماوى (قوله

(ولا لواء) فلا يحرم الحاجة اليه كالأذخر الا في بيانه وفي معنى المواهب يقتضى به كرجله وبقله ويمنع أخذه لبيعه ولولين بلفظه دوايه (ولا أخذا ذخر) بذا لمعجمة تلقى الخبر السابق قال العباس يارسول الله الا الاذخر فانه لقينهم ويؤثمهم فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر ومعنى كونه لبيوهم انهم يستقونها به فوق الخشب والقين الحداد



ولا أخذ مؤذ) بالهمز وتركه اه شيخنا ولم يستدل الشارح على هذا الحكم مع انه محتمل خلاف فالقاتل بالجواز فاسه على الصيد المؤذى والقاتل بالمنع لم يقس وانما انظار لاطلاق الحديث حيث لم يستثن الا الاذخر فوقق مع ظاهر النص كما اشار له المحلى وعبارة أصله مع شرح مر وكذا شجر الشوك يحل عند الجمهور كالصيد المؤذى وقيل يحرم ويجب الضمان بقطع موطنه المصنف في شرح مسلم وفرق بينه وبين الصيد المؤذى بأنها تقصد الاندى بخلاف الشجر انتهت ويدخل في المؤذى النابت بين الزرع مما يضر ايشاؤه بالزرع لانه مؤذله باتلاف ماله أو نصيبه اه ابن الجبال (قوله كشجر ذى شوك) عبارة شرح مر كالنشر من الاغصان المضرقة طريق الناس انتهت ومفهومه ان الاغصان المضرقة بالشجر نفسه ككثرة حريد النخل مثلا لا يجوز قطعه وينبغي الجواز في هذه الحالة لما فيه من الاصلاح اه ع ش عليه (قوله أيضا كشجر ذى شوك) أى خلافا للامام أبي حنيفة رضي الله عنه اه برماوى (قوله ويجوز أخذ ورق الشجر) أى ولو لتخريبه اه برماوى (قوله بلا خبط) أى بلا خبط يضر بالشجرة اه ج اخبطها حرام كفى المجموع نقلا عن الاصحاب انتهى شرح مر ويضر بضم الياء وكسر الضاد من أضر اه ع ش عليه (قوله وعود سواك) ظاهره ولو لبيع لكن نقل عن الزركشى امتناع ذلك أى البيع للسواك ومثله الورق والثمرة اه حل (قوله أيضا وعود سواك) أى بشرط ان يخلف مثله في سنته فان لم يخلف أصلا أو أخلف لامثله أو مثله لافى سنة حرم أخذه اه شيخنا وفي شرح مر ولو أخذ غصنا من شجرة حرمية فآخلف مثله في سنة بأن كان لطيفا كالسواك فلا ضمان فيه فان لم يخلف أو أخلف لامثله أو مثله لافى سنة فعليه الضمان فان أخلف مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كما لو قطع من مثغور فنبت انتهت وظاهر قولهم مثله انه لا بد فى العائد قبل السنة ان يكون فى محل المشطوع لافى محل آخر من الشجرة وانه لا بد ان يساوى العائد الزائل غلطا وطولا وفى كل منهما وقت ولو قيل يكفى العود ولو من محل آخر قريب منه بحيث يعد عرنا الله خلفه ويكتفى فى المثلية بالعرف المبني على تفاوت الشبه دون تحديد لم يعد اه ج (قوله فى شجرة كبيرة بقرة) الى قوله ثم ان شاء جع ذلك الخ هذا محتمل التقيد بغير النابت الا فى قوله وفى قدية ما يحرم غير مفسد وصيدونابت ذبح الخ كسنة به عليه الشارح هناك فى هذا الصنيع مثل ما تقدم فى الكلام على دم الجامع المفسد تأمل (قوله بقرة) الظاهر ان ضابط وجوب البقرة ان يحدث فى الشجرة ما يهلكها وان لم يقطعها اه شورى ولم يتعرض المصنف كالرافعى لسن البقرة أو الشاة والوجه اشتراط اجزائها فى الاضحية بخلاف البعض وان جرى الاسنوى على الفرق بين لبن الشاة والبقرة اه شرح مر (قوله وما تاربت سبعها) وكذا التى زادت على السبع فيها شاة أعظم من شاة التى تاربت السبع وأما التى صغرت جدا فليس فيها القيمة والحاصل ان الصور أربعة كبيرة وبين الكبيرة والسبع وما تاربت السبع والصغيرة جدا اه شيخنا ففرض المصنف من هذه العبارة الاحتراز عما صغرت جدا بحيث لا تقارب سبع الكبيرة فان فيها القيمة لا شاة وليس غرضه الاحتراز عما سوا السبع أو زادت عليه فان فى هاتين أيضا شاة لكن شاة التى ساوت السبع أكبر من شاة التى تاربت شاة التى زادت عليه أكبر من شاة التى ساوت وفى ج ما تصغر تحت الزر كفى فيما جاوزت لسبع الكبيرة ولم تنه الى حد الكبيرة يجب فيها شاة أعظم من الواجبة فى سبع الكبيرة وفيه نظر ظاهر على انه لم يبين ما ضابط ذلك العظم هل هو من حيث السن أو السمن وفى كل منهما ما لا يخفى فالوجهما اقتضاها لاقامهم من اجزاء الشاة فى كل ما لم يسم كبيرة وان ساوت ستة أسباع كبيرة مثلا وضبطهم للصغيرة بما مر انما هو لبيان انتفاء الشاة فيما دون السبع لاتعدادها فيما فوقه بخلاف ما لم زعمه وليس ما هنا كالصيد لان المماثلة معتبرة ثم لا هنا اه وفى ع ش على مر ما تصغر وينبغي ان يراد فى العظم النسبة بين الصغيرة وما زادت عليها ولم تنه الى حد الكبيرة فاذا كانت قيمة الجزية فى الصغيرة درهم وقيمة الزائدة عليها فى المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر فى الشاة الجزية فيها ان تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لان

(و) لا أخذ مؤذ) كشجر ذى شوك ويجوز أخذ ورق الشجر بلا خبط وأخذ ثمره وعود سواك ونحوه وتعبيرى بالمؤذى أولى من تعبيره بالشوك (ويضمن) أى النابت المذكور (به) أى بالتعرض له قبلا من الصيد بجامع المنع من الاتلاف لم يمتا الحرم (فى) شجرة كبيرة) عرفة (قرة) (و) فى (ما تاربت سبعها) شاة) رواه الشافعى عن ابن الزبير ومثله لا يقال الا بتوقيف



الصغيرة بسبع من الكبيرة تقريرا وهذه مقدار النصف والتفاوت بينهما سبعان ونصف سبع وتظهر هذا ما مر  
في الزكاة أنه يشترط في الفصيل أو ابن البون زيادة قيمته على المأخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت  
اه (قوله ولأن الشاة الخ) معطوف في المعنى على قوله رواء البخاري بقوله من البقرة خبر مبتدأ محذوف  
تقديره نسبتها من البقرة سبعها ولو وجه هذه النسبة ما ذكره في الأصحبة من أجزاء البقرة عن سبعة والشاة عن  
واحد اه شيخنا (قوله سواء أخطفت الشجرة أم لا) وعليه فيفرق بين الشجرة والغصن بان الغصن  
اللطيف من شأنه الاختلاف ولا كذلك الشجرة ثم رأيت في ج ما نصه موكل الفرق بينه أي الحشيش وبين  
غصن الشجرة حيث فصلوا فيه بين الشجر إذا أخذ من أصله يضمن وإن أخطف في ستنه كما اقتضاه إطلاقهم  
أيضاً أن الشجر يحتاج له أكثر إذا فرق فيه بين المستنبت وغيره ويضمن بالحيوان بخلاف الحشيش فيهما  
اه ع ش على مر (قوله والبدنة في معنى البقرة) بل هي أفضل من البقرة اه ع ش على مر (قوله  
لو صغرت جدا) في المختار الصغر ضد الكبر وقد صغر بالضم فهو صغير وصغار بالضم اه وفي المصباح  
صغرا الشيء بالضم صغرا وزان عنب فهو صغير والجمع صغار (قوله كما في الحشيش الرطب) أي فواجبه  
القيمة لأنه القياس ولم يرد نص يدفعه اه شرح مر بخلاف الشجر فعُدل فيه عن القياس لورود  
النص بوجوب البقرة والشاة (قوله إن لم يختلف) أي فإذا اختلف ولو بعد سنين لم يضمن كما اقتضاه إطلاقهم  
اه ج (قوله غير المتغور) أي الصغير اه برماوى (قوله وأدب الطائف) أي صغراته اه حل وسبب الحرمة  
أنه صلى الله عليه وسلم ذهب إلى الطائف فوصله غاية الأذى من الكفار حتى دُميت رجلاه فلبس في هذا المكان  
فأكرم فيه غاية الأكرام فأكرم المكان بتحريره قطع شجره وقتل صيده اه تقرير بشي (قوله في حرمة  
التعرض لصيدهما) ولو ذبحه الحلال لا يصير ميتة وقتل عن شيخنا مر أنه ميتة كذب روح الحرم انتهى وفي سم  
على ج ما نصه موقع السؤال هل مذبح الحلال ميتة والذي ظهر لي أنه ميتة لأنه الأصل فيما حرم وهو قياس  
صيد الحرم وحرم مكة بجامع الحرمة في الكل وعدم الضمان هنا لا ينافي ذلك ثم رأيت تعبير العباب بقوله  
\* (فرع) \* صيد الحرم المكي كما سكن في الحرمة ورأيت الشارح قال في قوله في الحرمة ما نصه فجميع ما مر  
يأتي هنا بالنسبة للحرم ومصدر مذبح ميتة وغيرهما ما عدا القدية اه اه (قوله إن إبراهيم) أي الخليل  
صلى الله عليه وسلم وهو أبو إسماعيل إبراهيم بن آزر ولد يعقوب قد مضى وهاجر من العراق إلى الشام وبلغ من العمر  
مائة وخمسة وسبعين سنة وقيل مائة سنة ودفن بالخليل وقبره هناك مشهور وهو أول من يكسى يوم القيامة وكان  
آخر قوله حين ألقى في النار حسبى الله ونعم الوكيل المتوفى فخاؤه وتخفيف على المؤمنين اه برماوى (قوله حرم  
مكة) أي أظهر تحررها أذهى حرام بحكم الله القديم وقوله وإن حرمت المدينة أي أنشأت تحررها وقوله ما بين  
لا يثبت بدل الشمال من المدينة أو هو بدل كل من بعض على القول به اه شيخنا (قوله لا يثبتها) بالهمز وزكه اه  
برماوى (قوله وعضاها) بكسر العين كما في ع ش ويضمنها كافي حل ففيه الوجهان والمراد به الشجر اه  
شيخنا وفي المختار الهضاه كل شجر يعظم وله شوك واحد وعضاها وعضاها وعضاها تحذف الهاء الأصلية اه وفي  
المصباح العضاه وزان كلب كل شجر له شوك كالطليخ والفرسخ والهاء أصلية وعضاها بعينها فهو عضم  
باب تعب رعى العضاه اه (قوله ما بينهما عرضا) والتقيع بالنون وقيل بالياء ليس يحرم ولكن حمله النبي  
صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة ونعم الجزية فلا يملك شيء من نباته ولا يحرم صيده ولا يضمن ويضمن ما أتلفه  
من نباته لأنه ممنوع منه فيضمنه بقيمة قال الشيخان ومصرفها من الجزية والصدقة ويحرم المصنفاتها  
لبيت المال اه شرح مر (قوله دير) بفتح العين المهملة وسكون الياء وهو في الأصل يقال للعمار المذموم  
أخلاقا اه برماوى (قوله وثور) هو جيل صغير وراء أحد اه شرح مر وقد لم اعتراضه بأن ثور  
انما يعرف بمكة وهو الذي فيه غار الحجر تواب العبارة أن يقول ما بين غير واحد فراجع ما تقدم وعجابه  
زى قوله غير وثور اعتراضه بأن ذكر ثور هنا وهو بمكة من غلط الرواقون الرواية الصحيحة أحد دفعه بأن وراء

ولأن الشاة من البقرة سبعها  
سواء أخطفت الشجرة أم لا  
بخلاف تطهيره في الحشيش  
كما يأتي قال في الروضة  
كأصلها والبدنة في معنى  
البقرة ثم إن شاء جع ذلك  
وتصدق به على ما كين  
الحرم أو أعطاهم بقيمة  
طعاما أو صام لكل مد يوما  
وقولي وما فارتبت سبعها  
أول من قوله والصغيرة شاة  
فإنه لو صغرت جدا لما وجب  
القيمة كما في الحشيش الرطب  
إن لم يختلف والا فلا ضمان  
كما في غير المتغور (وحرم  
المدينه قروج) بالرفع وهو من  
زيادتي وادب الطائف (حرم  
مكة) في حرمة التعرض  
لصيدهما واثبت ما روى  
الشيخان خبر أن إبراهيم حرم  
مكة وإن حرمت المدينة  
ما بين لا يثبتها لا يقطع شجرها  
زاد مسلم ولا يصاد صيدها  
وفي خبر أبي داود بإسناد صحيح  
لا يفتل خيلا ولا ينفر  
صيدها وروى أبو داود  
والترمذي خبر أن صيد  
وج وعضاها حرام يحرم  
والاثنين الحرمان تنبئ لابة  
وهي أرض ذات حجارة سود  
وهما شرق المدينة وغربها  
فحرمها ما بينهما عرضا وما  
بين جبلها غير وثور طولاً  
(قط)



أحد جبل صغير يقال له ثور وهو غير ثور الذي بمكة انتهت (قوله أي دون ضمانهما) هذا على الجديد  
والقديم أنه يضمن بسلب الصائد والقاطع لشجره واختاره المصنف في المجموع وتصحيح التبيين لثبوت ذلك عنه  
صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم في الشجر وأبو داود في الصيد وعلى هذا قيل أنه كسلب القتل الكافر  
وقيل ثيابه فقط وقيل وصححه في المجموع أنه يترك للمسلوب ما يستريح به عورته والاصح ان السلب للسالب  
وقيل لفسقراء المدينة وقيل لبيت المال اه شرح حر (قوله وفي مثل الخ) هذا شروع في بيان أنواع دماء  
الحج الواجبة فيه اه برامى وهى أربعة أقسام ترجع لعشرين نوعا أو أكثر قوله وفي مثل الخ إشارة إلى  
القسم الثالث في نظم ابن المقرئ وذكر منه نوعا بقله ثان وهو الواجب في قطع النبات وذكره المشرح فيما  
سبق قوله ثم إن شاء ذبح ذلك الخ وفيما يأتي بقوله وإن دم الصيد والنبات الخ وقد جمعهما ابن المقرئ في قوله

والثالث التخيير والتعديل في \* صيدوا شجرا بلا تكلف

إن شئت فاذبح أو فعل مثل ما \* عدلت في قيمتهما

(قوله بأن يفرق لهما ما يتبعه) أي كالجلد والكروش والشعر ولا يجوز له أكل شيء منه اه شرح حر (قوله أو  
يملكهم جلته مذبوحة) أي ولو قبل سلته كما هو ظاهر أخذ من كلامهم في تفرقة الزكاة متساويا أو متفاوتا اه  
ج فيفيد جواز تملكهم جلته متفاوتا اه سم على ج كان يقول لثلاث مملكتكم هذه الشاة على أن  
واحد منكم نصفها وآخر ثلثها وآخر سدسها (قوله أو أعطاهم بيمينه طعاما) وحيث وجب صرف الطعام  
اليهم في عدم التخيير والتقدير لا يتعين لكل أحد منهم مدبل يجوز دونه وفوقه فإن قلت هل يتصور جريان  
ذلك في عدم التمتع قلت نعم بأن يموت وعليه صوم فيطعم الولي عنه فإن قلت الذي يتجه في هذه اجزاء الطعام بتغير  
الحرم لانه بدل الصوم الذي لا يتغير به قلت نعم وحيث يتغير عند التمتع مما يتعين في طعامه المداكل مسكين  
لان كل مدبل عن يوم وهو لا يتصور فيه نقص ولا زيادة بعض مداخر بخلاف زيادة مداخر وفارق التمتع ودم  
التخيير والتقدير ما عداهما بان المد فيهما عداهما أصل لا بدل بخلاف نقصه وزيادة مطلقا اه ج وفي الرشىدى  
مانعه والحاصل أن دم التعديل يجوز النقص فيه عن المد والزيادة عليه سواء كان مرتباً أم مخيراً وان دم  
التقدير ان كان مخيراً فالزيادة على المد ثابتة بالنقص لانه يعطى لكل مسكين نصف صاع وان كان مرتباً فلا  
الطعام فيه على الاصح اه (قوله بيمينه) الضمير راجع للمثل الذي يذبح والكلام على حذف المضاف كما  
قده الشارح بقوله أي بقدر قيمته اه قوله مثله تفسير للضمير لا تقدير مضاف آخر كما توهم تأمل (قوله أعم من  
قوله يقوم المثل الخ) هذان القولان في عبارة الأصل منصوبان ونهه ارباب بين أي ويختار بين أن يقوم المثل دراها  
ويشترى بها طعاما اه ودفع شارحها حر القصور فيها فقال أو يخرج مقدارها من طعامه إذا اشترى مثال  
وبه على أن دراها في كلام الأصل منصوب بترع الخافض شذونا اه (قوله هديا) حال من جزاء في قوله  
بجزاءه مثل ما قل من النعم أي حال كون الجزاء هديا وقوله بالغ الكعبة تعني لهديا وان أضيف لان اضافته  
لا تفيده تعريفا والمراد بالكعبة جميع الحرم من اطلاق اسم الجزء على الكل ومعنى بالغ الحرم أنه يبلغ به الى  
الحرم ويذبح فيه ولا يذبح خارجه اه جلال بإيضاح (قوله تصدق بيمينه طعاما) طعاما مخيراً وان تصدق بمعنى  
اعطى فعداه بنفسه كما يدل عليه التعبير بالأعطاء في محل آخر اه شيخنا (قوله كالثلثي) أي قياسا عليه في هاتين  
الخصتين فالثلث منصوص عليه فيهما وغيره مقيس عليه فيهما (قوله فظاهر أنه كالثلثي) أي في أنه يتخير فيه بين  
الحصول الثلاث وقوله كغير المثل أي في أنه يتخير فيه بين خصتين فقط الا طعام والصوم (قوله سعره بمحل  
الاتلاف الخ) ظاهره جريان الاحتمالين في كل من بدل المثل وغيره قال ع ش وهذا بيان للمكان وأما الزمان  
الذي تعتبر فيه قيمة الطعام فلم يبينه وقد قدم حر في بيته الجامع اعتبارا بسعر مكث في غالب الأحوال وعن السبكي  
اعتبار وقت الوجوب فينبغي أن يأتي مثله هنا اه وتقدم ان معتمد حر هو الاحتمال الاول وان معتمد ج

قوله وصيد المدينة خرام ولا  
يضمن (وفي) جزاء صيد  
(مثلي ذبح مثله وتصدقه  
على مساكين الحرم)  
السالمين لفقراؤه لان كلا  
منهما يشمل الآخر عند  
الافتراء وذلك بان يفرق لهما  
وما يتبعه عليهم أو يملكهم  
جلته مذبوحة (أو أعطاهم  
بيمينه) أي بقدر قيمة مثله  
(طعاما مخيراً) في الضرورة  
وهذا أعم من قوله يقوم  
المثل دراها ويشترى بها  
طعاما لهم (أو صوم) حيث  
كان (لكل مد يوما) قال  
تعالى هديا بالغ الكعبة أو  
كفارة طعام مساكين أو  
مدل ذلك صاعا ولم يعتبروا  
في الصوم كونه في الحرم  
لانه لا غرض للمساكين فيه  
لكن في الحرم أولى لشرفه  
(و) في جزاء صيد (غير  
مثلي) مما لا قل فيه (تصدق  
عليهم) بيمينه أي بقدرها  
(طعاما أو صوم) لكل مد  
يوما كالثلثي أملا فيه نقل  
فظاهر أنه كالثلثي كان المثل  
قد يكون كغير المثل كالخامل  
فإنها ضمن بحامل ولا يذبح  
بل تقوم (فإن انكسر مد)  
في القسمين (صام يوما) لان  
الصوم لا يتبع بعض وهذا من  
زيادة العبرة في قيمة غير المثل  
بمحل الاتلاف وزمانه قياسا على  
كل متلف متقوم وفي قيمة مثل  
التي يمكن من ارادة توريثه لانه لا يمكن ذبحه أو إيداعه في الروضة كما صلها وهل يعتبر في العدول الى الطعام سعره بمحل الاتلاف



أو بمكة احتمالان للامام  
والظاهر منهما الثاني  
(و) في (قضية) ارتكاب  
(ما يحرم ويضمن) أي ما من  
شأنه ذلك (غير مفسد  
وصيد وثابت) كخلق وقلم  
وتطبيب وجاع ثان أو بين  
التحليل (ذبح) لما يجزى  
أضحية ويفعل فيه ما من  
واطلاقي للذبح أولى من  
تقييده بشاة (أو تصدق  
بثلاثة أصع) بالمذبح  
صاع (استمسك كين)  
لكل مسكين نصف صاع  
وأصل أصع أصوع أبيل  
من واوه هزة مضمومة  
وقد مت على صاده ونقلت  
ضمنها الياء وقلبته  
هي الفاء (أو صوم ثلاثة  
أيام) قال تعالى فن كن  
منكم مريضاً أو به أذى  
من رأسه أي خلق فدية  
من صيام أو صدقة أو نسك  
وروي الشيخان أنه صلى  
الله عليه وسلم قال لكعب  
ابن عجرة أيؤذك هوام  
رأسك قال نسك قال أسك  
شاة أو صم ثلاثة أيام أو  
أطعم فرقام الطعام على  
ستة مساكين والفرق بين  
الفاء والراء ثلاثة أصع  
وقيس بالخلق وبالعنود  
غيرهما وتعبيري بما يحرم  
أعم من تعبيري بالخلق  
وخرج بزيادتي غير مفسد  
وصيد وثابت الثلاثة

احتمال ثالث وهو اعتبار وقت الاداء تامس (قوله بمكة) ويظهر ان المراد بها جميع الحرم وانما واختلفت باختلاف بقاء مجازة اعتباراً لانه لو ذبح بذلك الحبل أجزأه اهـ (قوله وفي قضية ما يحرم الخ) في الظرفية شيء لأن الذبح وما بعده نفس القضية لأن يقال لهم من ظرفية العام للعاص تأمل اهـ شتينا وهذا شروع في بيان القسم الرابع في نظام ابن المقرئ وهو ثمانية أنواع ذكر الشارح منها خمسة بقوله كخلق الخ وبقى للكاف ثلاثة وهي الدهن والابس ومقدمات الجامع وقد ذكر الكل ابن المقرئ بقوله

وخيرن وقد رن في الرابع \* انشتت فاذبح أو فذبحاً صاع  
للشخص نصف أو قسم ثلاثاً \* تحت ما أحشنته احتشانا  
في الخلق والقلم ولبس دهن \* طيب وتقبيل ووطء ثني  
أوبين تحليلي ذوى احرام \* هذى دماء الحج بالنهام

تأمل (قوله أي ما من شأنه ذلك) أي المذكور من الحرم والضمان فيدخل فيه ما انتفى عنه الحرم مع ثبوت الضمان كالخلق نسباً أو أكرها أو جهلاً ولا يدخل فيه ما انتفى عنه الأمران معاً كإزالة الشعر النابت في العين لانه لا يصح ادخال هذا في قول المتن وفي قضية ما يحرم الخ لأن ذلك لا شيء فيعمل بالجملة فكان الأولى للشارح اسقاط قوله ويضمن لأن قول المتن وفي قضية ما يحرم الخ يغني عنه كلاً لا يخفى وليس لنا قضية في شيء يحرم ولا يضمن حتى يحترز عنه بهذا القيد الذي زاده على المتن تأمل (قوله أولى من تقييده بشاة) قال ممر ويقيم مقامها بدنة أو بقرة أو سبع أحدهما اهـ ثم قال واعلم انه حيث أطلق الدم في المناسك فالمراد به ما يجزى أضحية فتجزى البدنة أو البقرة عن سبعة دماء وان اختلفت أسبابها فلو ذبحها عن دم واجب فالقصر سبعها فله اخراجه عنه وأكل الباقي الا في نساء الصيد المثل فلا يشترط كونه كالأضحية لما مر من ان الواجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي العيب معيب بل لا تجزى البدنة عن شأنه اهـ (قوله لكل مسكين نصف صاع) وليس في الكفارات ما يراد بالمسكين فيه على مدسوى هذه اهـ شرح ممر (قوله أبيل من واوه الخ) أي فيه أربع تصرفات الأولى قلب الواوه هزة الثانية تقديمها على الصاد الثالث نقل حركاتها الى الصاد الرابع قلبها ألفاً قبل التقديم كن وزنه أفعل فالصادفة الكلمة والواو عينها والعين لامها والآن صار وزنه أعفل بتقديم العين على الفاء تأمل (قوله أو صوم ثلاثة أيام) أي ولو بمفترقة اهـ برماوى (قوله أي خلق) قدره أخذ من صدر الآية ولدفع توهم ان المرض بمجرده يوجب الفدية وليس مراداً اهـ ع ش على ممر (قوله لكعب بن عجرة) هو أبو محمد وقيل أبو عبد الله وقيل أبو إسحق كعب بن عجرة الصحابي شهيد ببيعة الرضوان وغيره روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة وأربعون حديثاً وروى عنه عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره المتوفى بالمدينة سنة إحدى أو اثنين أو ثلاث وخمسين وله من العمر خمس أو سبع وسبعون سنة اهـ برماوى (قوله انك شاة) بضم الهمزة أي اذبح شاة اهـ برماوى وفي الصباح نسك الله يشك من باب قتل تطوع بقرية والنسك يضمين اسم منه وفي التنزيل ان صلاتي ونسكك بفعل السين وكسر ها يكون مصدرًا وزماتاً واسم المكان الذي تذبح فيه النسكة وهي الذبيحة وزماتوه في التنزيل ولكل أمة جعلنا منسكاً بالفتح والكسر ومناسك الحج عباداته وقيل واضعها ومن فعل كذا فعله نسك أي دم يريعه ونسك تزهده وتعبده فهو نسك والجمع نسك مثلاً عباد عباد اهـ (قوله وتقدم حكمها) اما حكم الأول فقد تقدم في قوله وتجب به بدنة على الرجل الى ان قال الشارح فان عجز بقرة الخ وأما حكم الثاني فقد مر تر ياقى قوله وفي مثلي ذبح مثله الخ وأما حكم الثالث فقد مر في قوله ففي شجرة كبيرة بقرة الى ان قال الشارح ثم ان شاء ذبح ذلك الخ وقد تقدم التنبيه على ان في صنيعه بيان حكم المفهوم قبل ذكر المنطوق بمسألة طويلاً تأمل (قوله والحاصل) أي حصل ما تقدم في كلام المتن والذي تقدم فيه ثلاثة أقسام وان كان القسم الاول في كلام الشارح لم تقدم منه في المتن الا نوع

وتقدم حكمها والحاصل ان دم المفسد كدم الاكل



دم ترتب وتعديل بمعنى ان  
الشارع أمر فيه بالتقويم  
والعدول فيه الى غيره بحسب  
القيمة وان دم الصيد  
والنابت دم تخيير وتعديل  
وان دم ما نحن فيه دم تخيير  
وتعديل بمعنى ان الشارع  
قدر ما يعدل اليه لما لا يزيد  
ولا ينقص (ودم ترك مأمور)  
كاحرام من الميتات وميت  
بجزء ليلة النحر (كدم  
تمتع) في انه ان عجز عنه صام  
ثلاثة أيام في الحج وسبعة  
اذا رجع لا يشترط موجبهما  
في ترك مأمور اذا الموجب  
للمتمتع ترك الاجرام  
من الميتات كما هو وهذا  
هو الاصح في الروضة كاصلها  
وغيره تبعاً للاكثرين فهو  
دم ترتب وتعديل وما في  
الاصل من انه اذا عجز تصدق  
بقيمة الشاة طعاماً فان عجز  
صام لكل مديوم ما ضعف  
والدم عليه دم ترتب وتعديل  
(وكذا) أي وكدم المتمتع  
(دم فوان) للحج وسبباً في  
في الباب الا في وجوبه مع  
الاعادة (ويذهب في حجة  
الاعادة) لافي عام الفوان  
كما امر بذلك عمر رضي الله  
عنه واما بالنسبة إلى  
طلوه في الباب الا في  
(ودم الجبران لا يختص)  
فيصير (يؤمن) لان الاصل  
عدم التخصيص ولم يرد  
ما يخالفه لكنه يسأل  
التخصيص

واحد وهو دم الافساد وذلك قال الشارع والحاصل ان دم المقدس كدم الاحصار ولم يقل ان دم المقدس ودم  
الاحصار وبقى من أقسام الدماء واحد وسيد كره المتن بقوله ودم ترك مأمور الحج ولو أخر الشارع هذا الحاصل  
بعدم ذكر الاقسام الاربعه كان أولى كما لا يخفى تأمل (قوله دم ترتب) وهو الذي لا يجوز العدول الى غيره  
الا بعد العجز عنه اهـ ابن الجبال وقول الشارع بمعنى ان الشارع الخ تفسير لقوله وتعديل وقوله دم تخيير  
وهو ما يجوز العدول عنه الى غير مع القدرة عليه فهو مقابل الترتيب اهـ ابن الجبال (قوله ما نحن فيه) وهو  
الواجب بل ترك ما يحرم أو فعل منهي عنه وقوله قدر ما يعدل اليه الخ عبارة حج أي قدر الشارع بدله صوماً  
لا يزيد ولا ينقص انتهت فالصوم بالنسبة للمخير المقدّر الذي كلام الشارع فيه الا ان هو ثلاثة أيام وبالنسبة  
للمرتب المقدّر الذي سيد كره المتن بقوله ودم ترك مأمور الحج هو عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع ويصح  
ان يراد بالذي قدره الشارع في كلام الشارع كل ما يؤهل اليه حتى يشمل الطعام في دم التخيير والتقدير لان  
الطعام فيه أيضاً مقدار ثلاثة أصع لا يزيد ولا ينقص وكلام حج فيه قصور تأمل (قوله ودم ترك مأمور الحج)  
شروع في بيان القسم الاول في نظام ابن المقرئ وهو تسعة أنواع ذكر المان منها سبعة على سبيل الاجمال بقوله  
ودم ترك مأمور لان هذا يشمل ترك الاحرام من الميتات وترك الرمي وترك الميت بجزء ليلة النحر والميت يعني  
ترك طواف الوداع وترك المشي المنذور بل ويشمل التمتع والقران لان موجب الدم فيها في الحقيقة ترك  
الاحرام من الميتات لكنه ذكر التمتع استتلالاً لكونه تقدم في كلامه فلذلك قام عليه دم ترك المأمور وقاس  
عليه أيضاً دم الفوات الا في باب الاحصار وانما قاسه عليه من حيث انه كهو في الترتيب والتقدير وقد جمع  
الكل ابن المقرئ بقوله

أربعه دماء حج تحصر \* فالاول المرتب المقدس تمتع فـ وتزوج قرناً \* وترك رمي والميت يعني  
وتركه الميتات والزلفة \* أولم يودع أو كشي أخافه فآخذه بصوم ان دما فقد \* ثلاثة فيه وسبعا في البلد  
وترك المصنف في هذا المقام التنبيه على القسم الثاني في نظام ابن المقرئ وهو نوعان دم الفساد ودم الاحصار  
وقد ذكره الشارع في الحاصل الذي ذكره وكان قدر المصنف في تركه ان أحد نوعيه هو الواجب في الجماع  
قد ذكره اجنالا في سابق بقوله وتجب به بدنة على الرجل وان النوع الثاني سبباً في كلامه في باب الاحصار  
تأمل (قوله ترك مأمور) أي أمر واجب أو مذنب كما سيأتي اهـ شيخنا (قوله كدم تمتع) أي وقد تقدم في كلامه  
في قوله فان عجز بحرم صام ثلاثة أيام فمن قبل عرفة وسبعة في وطنه قوله كدم تمتع ليس مثلاً بل هو مقبوس عليه  
اهـ شيخنا (قوله لا يشترط موجبهما) بكسر الجيم أي السبب الذي أوجبهما في ترك مأمور أي في هذا المفهوم  
الكلّي الشامل لترك الميتات وترك الميت وترك الرمي وكذا هو مقتضى الجسيم ويكون المبراهن الذي يوجب  
فيه ما هو الدم لكن هذا في نوع مصادرة كما لا يخفى (قوله وكذا دم فوان) أي لان دم المتمتع لترك الاحرام من  
الميتات والوقوف المتروك في الفوات أعظم منه اهـ شرح مر (قوله ويذهب في حجة الاعادة) عبارة شرح  
مر وقت الوجوب منوط بالحرمان بالقضاء كما ان دم المتمتع منوط بالحرمان بالحج وعليه لو كفر بالصوم لا يـ دم  
صوم الثلاثة في القضاء على الاحرام به ويصوم السبعة اذا رجع منه ولو أخرج دم الفوات بين تحاله والاحرام  
بالحج بعد دخول وقت الاحرام بالقضاء أجزاء كما اقتضاء كلام أصل الروضة وكلام العراقيين ونبه عليه الاذري  
انتهت وعبارة حج ويذهب في أحد وقتي جوارزه ووجوبه لا قبلها ما لا اول يدخل بدخول وقت الاحرام بالقضاء  
من قابل والثاني يدخل بالدخول في حجة القضاء لـ وي عمر رضي الله تعالى عنه بذلك ولا يجب دم المتمتع بالاحرام  
بالحج ويجوزة دية قبله وبعد فراغ العدة بدخول وقت حجة القضاء لا يجوز تدبير صوم الثلاثة على الاحرام بالقضاء  
انتهت (قوله ودم الجبران) أي الدم الذي يجبر الخلل لواقع سواء كان فعل منهي أو ترك مأمور فيشمل سائر  
أنواع الدماء لانها كلها لا تخرج عن هذين القسمين وعبارة حج والدم الواجب بفعل حرام باختيار أصله



وان لم يكن حال الفعل حراما كالحاق أو ليس يعذر أو ترك واجب أو تمتع أو قران ومثله الدم المندوب لترك سنة متأكدة كصلاة ركعتي الطواف وترك الجمع بين الليل والنهار بعرفة لا يختص بجواز ذبحه واجزأؤه بزمان الخ انتهت (قوله وينبغي كما قال السبكي الخ) - ذابتملة الاستدراك على ما قبله وبعبارة حج نعم ان عصي بسببه لزومه الفورية كما علم من كلامهم في باب الكفارات بمبادرة للخروج من العصية انتهت (قوله اذا حرم السبب) كترك الاحرام من الميقات عدا وكالدهن عدا فان لم يحرم كهما فهو او ترك الجمع بين الليل والنهار بعرفة لم تجب المبادرة هذا وقوله كافي الكفارة المعتمد فيها انها على التراخي وان عصي بسببها فكلامة مسلم في القيس دون القيس عليه اه شيخنا (قوله على ما قرره في الكفارات) أي من انه ان عصي بالسبب وجب الفور والافلا اه ع ش على مر (قوله وترك الجمع بين الليل والنهار الخ) المعتمد انه يتدب ان يجمع بين الليل والنهار اه ع ش فكلامة على القول باستحبابه فاذا تركه تدب جبره بدم فيكون داخل في دم الجبران فيدخل في كلام المصنف واما على القول بوجوبه فيكون كلام الاصل شاملا له فلا يكون ردا عليه اهن الزيادة (قوله حيث لا حصر) اما المحصر فيذبح دم الجبران في محل احصائه كما يذبح في عدم التحلل وبعبارة شرح مر في الباب الاتي وكذا يذبح هناك ما لزمه من دماء المحظورات قبل الاحصار وما معه من هدى التطوع انتهت ثم رأيت قول الشارح هناك وما لزم المذوق رأى المحصر ونحو المريض من الدماء أو ساق من الهدايا يذبحه حيث عذر أيضا انتهت (قوله فلا يذبح خارجا لم يعتد به) أي وان نقله وفرقه فله قبل تغيره لان المقصود هو اللحم فاذا وقعت تفرقه على مساكين الحرم حصل الغرض اه شرح مر (قوله وصرفه كبذله لمساكينه) وبعبارة العباب ويجب تفريق لحوم وجلود هذه الدماء وبذلها من الطعام على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه وقضيته أنه لا يجوز اعطاؤهم خارجا والوجه خلافه كما مر لكن يؤيده تعليل الكفاية وغيره ذلك بان قصد من الذبح هو اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه لا تلويثه بالدم والقرن اذ هو مكروه اه ويحجب بان المراد بتفرقه فيه صرفه لاهله اه وخالف مر فسمم على أنه لا يجوز صرفه خارجا ولو لم يوفيه بل خرج هو وهم عنه ثم فرقه عامهم خارجا ثم دخلوا اه سم على حج وقال في شرح الغاية بعد أن ذكر ان قضية قولهم لكن القاطنون أفضل ما لم تشتد حاجة الغرباء اشتراط التفريق فيه أيضا وهو محل نظر في القاطنين اذ يجرد مفارقة الحرم لا تمنع من كونهم مساكينه بخلاف غيرهم اذ ليس اضافتهم الى الحرم الا بمجرد وجودهم فيه فهم كغيرهم ممن لم يدخل فلا يجزى التفريق عليهم اه وحاصله التفصيل بين أهله القاطنين وغيرهم فيعطى الاولون دون الآخرين وقوله اذ يجرد مفارقة الحرم الخ يؤخذ منه ان محله اذالم ينووا الاستيطان بغير مولودون مسافة القصر منه لا انقطاع نسبتهم حيث شذظ ظاهر كلامه انه يجوز النقل اليهم وان كانوا بمسافة القصر أو فوقها اذالم ينووا الاستيطان ووجه بلهم يسمون مساكينه وان وصلوا الى تلك المسافة لا يقال يحتمل أن يقيد بما اذالم يصلوا المسافة القصر لا انقطاع النسبة حيث شذظ نظير ما قالوه فحين احرم خارج مكة ينوي العود اليها حيث لا ينفعه العود اذ وصل لتلك المسافة بل يتعين وصوله لميقات الآفاق على ما مر وعلاؤه بانقطاع نسبتهم عنها لا نقول الملحظ هنا كونهم يسمون مساكين الحرم وهو موجود وان كانوا بأقصى الغرب مثلا وهناك عدم نسبة المرتطين لمكة فانقطاع النسبة انما هو بالنسبة الى المحل الذي وصل اليه لا الشخص وان أضيف الى الحرم بحيث وصل ذلك المحل وجب الوصول لميقات الآفاق أو غيره على ما مر وما نحن فيه ليس كذلك فتأمل اه ابن الجلال (قوله والصرف الى القاطنين أفضل) أي ما لم يكن غيرهم أحوج اليه اه برماوى (قوله أعم من قوله وصرف لجه) أي لانه لا يشمل الجلود ببقية اجزائه من شعر وغيره فاقصاره على اللحم لانه الاصل فيما يقصد شرح مر ويجب صرف لحمه وجلده ببقية اجزائه من شعر وغيره فاقصاره على اللحم لانه الاصل فيما يقصد منه فهو مثال لا قيد الى مساكينه أي الحرم وقصراته القاطنين به والغرباء والصرف الى الاول أولى الا أن تشتد

وينبغي كما قال السبكي وغيره وجوب المبادرة اليه اذا حرم السبب كافي الكفارة فيحمل ما أطلقوه هنا على الاجزاء اما الجواز فاحالوه على ما قرره في الكفارات وتعبيرى بما ذكر أعم من قوله والدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب لشموله دم التمتع والقران وغيرهما كالخلق بعذر وترك الجمع بين الليل والنهار في الموقف (ويختص ذبحه) بالحرم حيث لا حصر قال تعالى هديا بالغ الكعبة فلا يذبح خارجا لم يعتد به (و) يختص (صرفه كبذله) من طعام (بمساكينه) أي الحرم القاطنين والطارئين والصرف الى القاطنين أفضل وقولى وصرف لجه وقولى كبذله من زيادتي



حاجة الثاني فيكون أولى وعلم من كلامه عدم جواز اكتمال شيئا منه به صرح الراقعي في كتاب الاضحية وانه  
لا فرق بين أن يفرق المذبح عليهم أو يعطيهم جلته به صرح الراقعي أيضا في الكلام على تحريم الصيد  
ويكتفى الاقتصار على ثلاثة من فقراته أو بعضها كونه وان انحصر والآن الثلاثة أقل الجمع فلو دفع الى اثنين مع  
قدرته على ثالث ضمن له أقل مما يتول كتنظيره من الزكاة وانما يجب استيعابهم عند الاقتصار كافي الزكاة لان  
المقصود هنا حرمة البلد ثم سد الخلة ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب منه قبل التفرة لم يجزه نعم  
هو مخير بين ذبح آخر وهو أولى أو شراء بده لحا والتصدق به لان الذبح قد وجد وانما يشهد بذلك بما لو قصر في  
التفرة والا فلا يضمن كما لو سرق المال المتعلق به الزكاة لان الدم متعلق بالنية والزكاة بعين المال ولو عدم  
المساكين في الحرم آخر الواجب المثل حتى يجدهم وامتنع النقل بخلاف الزكاة حيث جاز النقل فيها لانه  
ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بها بخلاف هذا انتهت وقوله ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب  
أي ولو كان السارق أو الغاصب من فقراء الحرم أخذ من اطلاقه به صرح في شرح الروض وعبارته كمن غلبه  
سم على النهج عنه ولو سرقه مساكين الحرم ففي شرح الروض بحثنا انه لا يجزى سواء وجدت نية الدفع أم لا  
قال لان له ولاية الدفع اليهم وهم انما يملكونه به اه ع ش عليه (قوله وتجب النية عند الصرف) أي  
أو الذبح أو الزل فتكفي عند واحد من هذه الثلاث اه حل وفي ع ش على هر قوله وتجب النية عند  
التفرة الخ قال ج وظاهر كلامهم هنا أن الذبح لا تجب النية عنده وهو مشكل بالاضحية ونحوها الا أن  
يفرق بين القصد هنا اعظام الحرم بتفرة الدم فيه كمن فوجبا قترانهم بالقصد ودون وسيلته وتمام اراقه الدم  
لكونهم فداء عن النفس ولا تكون كذلك الا ان فارت نية القرية فتأمل اه اه (قوله وأفضل بقعة) قال هر  
في شرحه والاحسن في بقعة فتح القاف وكسر العين على لفظ الجمع المضاف لضمير الحرم فانه بعض الشراح اه  
مع أن عبارته في حل المتن كعبارة النهج حيث قال وأفضل بقعة من الحرم ولذلك كتب عليه الرشدي مائة  
قوله والاحسن في بقعة الخ أي على خلاف ما سلكه هو في الحل اه (قوله بان كان مفردا) أي بان اعتمر بعد الحج  
فيذبح ما يتعلق بالعمرة في المروة وقوله أو يريد تنع بان اعتمر قبل الحج فيذبح ما يتعلق بالعمرة في المروة وكل منهما  
يذبح ما يتعلق بحجه في منى كذا كره بعد ثم ان قصر الشارح للمتن على هاتين الصورتين فيه قصورا فلا يشمل  
العمرة التي لا حج معها أصلا لا قبلها ولا بعدها وقوله بان كل من يريد افراد أي بان قدم الحج ومراده الاعتماد  
بعده تأمل (قوله أيضا بان كان مفردا) أي بان قدم الحج على العمرة ثم أحرم بالعمرة فهو معتمر الا أن لانه اسم فاعل  
وهو حقيقة في الحال وقوله أو يريد تنع أي بان أحرم بالعمرة أولا وقصده ان يأتي بالحج بعد فراغه من العمرة  
فهو معتمر الا أن حقيقة وقوله يريد افراد أي بان أحرم بالحج أولا وقصده ان يأتي بالعمرة بعد ذلك وقوله أو قارنا  
أي بان أحرم بها معا وقوله أو تمتع أي بان أحرم بالحج بعد فراغه من العمرة اه برماوى (قوله أو يريد تنع)  
أي في ذبح الدم الذي لزمه في عمرته بالمروة وأما دم التمتع نفسه فلا فضل ذبحه عنى كإسباتي اه وقال في المجموع  
عن الاصحاب ويكون ذلك بعد السعي وقبل الحلق كأنه في الحج يكون مستحبا قبل الحلق اه اه سم (قوله  
الذي ساقه المعتمر) يستحب سوق الهدى معهم بلام ولو اشتراه من منى متلا حصل أصل السنة اه واقتضت  
عبارته كغيره انه لا يذبح الا في وقت الاضحية وان ساقه في العمرة قال في المهمات وهذا مشكل لا يمكن القول  
به وظاهر قصة الحديبية ياباه فان الهدى الذي ساقه عليه الصلاة والسلام يبعد كل البعد أنه كان يريد  
تأخيرها بمكة الى أيام الاضحية ولنا قال الاخر عي الظاهر أن من قصده مكة غير محرم وساق هديا أنه لا يختص بزمان  
وان اعتمر بعد أيامه في أوفى أول العام وساق الهدى لا يكلف تأخير ذبحه الى أيام منى والعلم عند الله تعالى  
اه اه سم (قوله تقريبا) أي بان لا يكون بسبب فعل منهى أو ترك مأمور والتعريب بهذا المعنى لا ينافي

وتجب النية عند الصرف  
ذكر في الروضة عن  
الرويانى (وأفضل بقعة)  
من الحرم (لذبح معتمر) بقيد  
زدته بقول (غير قارن) بأن  
كان مفردا أو يريد تنع  
(المروقة) لذبح (حاج) بان  
كان يريد افراد أو قارنا أو  
متمتع ولو عن دم تمتعه (منى)  
لانهم ما حمل تحللها (وكذا  
الهدى) أي حكم الهدى  
الذي ساقه المعتمر المذکور  
والحاج تقريبا (مكنا)



أنه قد يكون واجبا بالنذر فصيح ما ذكره بعد قوله فان كان واجبا الخ (قوله في الاختصاص) أي بالحرم حيث  
 لا حصر لما علمت من عبارة هر فيما سبق أن المحصر يذبح هدى التقرب في مكان حصره تأمل (قوله ووقته  
 وقت أضحية) أي فيحرم تأخير ذبحه عن أيامها وعليه فلو قدمت الفقراء في أيامها أو امتنعوا من الانحذ لكثرة  
 اللحم ثم فهل يعذر بذلك في تأخيره عن أيام التضحية أو يجب ذبحه فيها ويذخره قليلا إلى أن يوجد من يأخذه  
 من الفقراء فيه تبار ومقتضى اطلاقهم وجوب الذبح في أيام التضحية الثاني هو ظاهر وبقي ما لو كان ادخاره  
 يتلفه فهل يبيعه ويحفظ ثمنه إذا أشرف على التلف أولا فيه تبار والاقرب الأول هذا وقضية تخصيص ذبح الهدى  
 بوقت الأضحية أنه لو أحرم بعسرة وساق هديا وساق الهدى إلى مكة بلا حرام وجوب تأخير ذبحه إلى وقت  
 الأضحية كأن ساقه في رجب مثلا وهو قريب ظاهر ثم رأيت قوله وظاهر كلام المصنف الخ وهو صريح في وجوب  
 التأخير اه عشر على هر (قوله قياسا عليها) وهذا على الصحيح وقيل لا يختص بمن كدم الجبرانات اه  
 شرح هر (قوله ومعلوم) أي من خارج أن الواجب أي الهدى الواجب بالنذر اه (قوله من صرفه اليهم)  
 وله الاكل منه كالأضحية التطوع ومن لقاصدة مكة ينسلك أن يهدي لها شيئا من النعم ولا يجب الا بالنذر فان كان  
 بدناس اشعارها بجرح صفحة تسامها النبي أو ما يقرب من ذلك في البئر بحديدة وهي مستقبل القبلة ويلطخها  
 بدمها علامة على انها هدى لتجنب وأن يقلدها ناطقين وان يكون لهما قيمة ليتصدق بهما ويقلد النعم عرى  
 القرب ولا يشعر بالضعفها ولا يلزم بذلك ذبحها اه برماوى (قوله أما هدى الجبران الخ) هذا مقابل قوله أي  
 ذبح هذا الهدى فهو ترزا الإشارة اه شيخنا واستبعد من صريح الشارح أن الهدى كما يطلق على ما ساقه  
 الحاج أو المعتمر ترزا يطلق على ما وجب عليه بسبب ترك ما مورافه من منهي وبعبارة شرح هر والهدى  
 كما يطلق على ما يسوقه الحرم يطلق أيضا على ما يلزمه من دم الجبرانات انتهت (قوله وكذا اذا عين الخ) عبارة  
 ج أما اذا عين في نذره غير وقت الأضحية فيتعين انتهت وعلمنا تظهر المقابلة بين التعيين السابق بقوله ما لم  
 يعين غيره ومحتززه وهو هذا أي قوله وكذا اذا عين الخ وفي سم عليه مانته قوله حيث لم يعين في نذره وقتا فالق  
 شرح الروض ومحل وجوب ذبحه في وقت الأضحية اذا عينه أو أطلق فان عينه يوما آخر لم يتعين له وقت  
 لانه ليس في تعيين اليوم قرينة تقله الاسنوى عن المتولى وأقره اه وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي وظاهره انه  
 لا يتعين تعيين يوم آخر بالنذر بل يجري في التطوع بان يسوق مع تعيين يوم آخر ذبحه وعلم ان قول شرح  
 الروض لم يتعين له وقت الخ يقتضى انه لا يتعين ما عينه فيخالف قول الشارح الا في تعيين اه وقوله فيخالف  
 قول الشارح الا في الخ ومع المخالفة المذكورة لا يعقل ادظهاره انه اذا عين وقتا غير وقت الأضحية لا يتعين ذلك  
 الوقت ولا وقت الأضحية وتعليقه بقوله لانه ليس في تعيين اليوم الخ يقتضى ان التعيين الذي يطل انما هو الذي  
 عينه بالنذر وأما الوقت الاصلى وهو وقت الأضحية فحقه ان لا يطل تعيينه الشرعى لان بطلان تعيين غيره  
 لا يقتضى بطلان تعيينه هو فكان الاولى ان يقول لم يتعين الوقت الذي عينه هذا هو الذي يظهر لكن هذا لا يصح  
 مع تعييدهم المذكور بقولهم ما لم يعين غيره اذ مقتضاه انه اذا عين غيره لا يكون وقت الأضحية وقد علمت  
 ما فيه تأمل

#### \*(باب في الاحصار والقوات)\*

الاحصار لغة المنع والتضييق وشرعا المنع من اتمام التسلك ابتداء أو دوما كالأو بعضا والقوات لغة عدم  
 ادراك الشيء وشرعا عدم ادراك الوقوف بعرفة اه برماوى وموانع اتمام التسلك ستة الاول والثاني  
 الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله لمحصر تحال والعام هو الذي يقع لكل الحاج والخاص هو الذي يقع  
 لبعضهم ولو واحدا والثالث والرابع الرق والزوجة وقد ذكرهما بقوله ولو أحرم رقيق أو زوجة بلا ذنبا الخ  
 والخامس الابوة ويستحب استئذان أبويه في التسلك فرضا أو تطوعا لكل منهما وان علا ولو مع وجود الاثر في

في الاختصاص والاضحية  
 (وقته) أي ذبح هذا الهدى  
 (وقت أضحية) ما لم يعين  
 غيره قياسا عليها فلو أخر  
 ذبحه عن أيام التشريق فان  
 كان واجبا ذبحه قضاء والاقتد  
 فان ذبحه كانت شاة لحم  
 ومعلوم أن الواجب يجب  
 صرفه إلى مساكين الحرم  
 وأنه لا بد في وقوع النفل  
 موقعه من صرفه اليهم أما  
 هدى الجبران فلا يختص  
 بمن كما مر وكذا اذا عين  
 لهدى التقرب غير وقت  
 الأضحية  
 \*(باب الاحصار)\*



الاصح ذكر اكان أو انشئ منه من نسل التطوع لانه أولى باعتبار الاذن من فرض الكفاية المعتبر فيه ذلك  
 بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين لرجل استأذنه في الجهاد قال أبو ان قال نعم قال استأذنتهما  
 قال لا قال ففهما فجاهد وجاهله اذا كانا سائين ولهما تحليله من نسل التطوع اذا أحرم بغير اذنها الخبر  
 السابق وتحليلهما كتحليل السيد رقيه ويلزمه التحلل بامرهما ومجمله في الآفاق الذي لم يكن مصاحباً لهما في  
 السفر والوجه ان الاب الرقيق كالحرف في ان له المنع وليس لهما منعه من نسل الفرض لا ابتداء ولا اتصافاً  
 كالصوم والصلاة فيارق الجهاد بانه فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد مع ان في تأخير خطر  
 الفوات وقضية كلامهم انه لو أذن الزوج لزوجته كان لا يوجبها منعه من نسل التطوع وهو ظاهر لان رضى  
 الزوج لا يقطع حق الاصل الا ان يسافر معها الزوج وقد علم انه أى الاصل لو منعه أى الفرع من حجة  
 الاسلام لم يلتفت الى منعه وان لم يجب عليه المانع السادس الذي قلنا صاحب منع المدون من السفر ليستوفيه  
 الا ان كان معسراً أو الدين مؤجلاً أو استثنى من يقضيه من مال حاضر فليس له تحليله اذ لا ضرر عليه في احرامه  
 اه شرح مرر ومقتضاه ان الرق ونحوه ليس من الحصر بضميمه وان تقول ما المانع من جعله من الخاص  
 لاتحاد الحكم وانطبق التعريف عليه اه رشيدى ومقتضى ضيق مرر ان المرض ليس من موانع اتمام  
 النسل وقد جعله البرماوى منها فده الحصر مطلقاً نوعاً والمرض ونحوه نوعاً ثانياً وعبارة ابن الجلال الخامس الابوة  
 فلا صل ولو انشئ وان علا ومن جهة الاموم وجود الاقرب وكافراً وانما لم يراع في الجهاد لانه منهم بالمنع حجة  
 لدينه منع فرع من نسل تطوع لم يقصده نحو تجارة من اجارة كالجباين والعكامين ان زاد الربح أو الاجرة على  
 مؤن محرم ومثله ان تكون مؤنة الحضر من ماله ومؤنة السفر من مال غير مؤن من طلب علم ولو نفلا وله تحليله اذالم  
 يأذن فيه وهو ان يأمره بالذبح مع النية ثم الحلق معها ويلزمه التحلل بامرء ولو نحو مكي خلافاً للذري والمصنف  
 في الارشادوه لم من منعه له وجوب استأذنه في السفر اما من قصد نسل التطوع نحو تجارة مما ذكره السفر  
 بغير اذنه بشرط أمن الطريق امنامعه وادان لا يركب بحراً والفرق بين جواز سفر التجارة بغير موطن العلم  
 بغير اذن الاصل وبين سفر حج التطوع الذي لم يقصده نحو التجارة حيث توقف على الاذن ان النفس مجبولة  
 على حب المال والاستكثار منه فلو توقف السفر له على رضا الاصل لشي ذلك عليها بخلاف العبادة المتطوع  
 بها فان توقف سفرها على ما هو كد منها لا مشقة فيه وان طلب العلم نفعه متعدي فوسع فيه ما لم يساخ  
 في الحج قاله العلامة عبد الرؤف في شرح المختصر انتهت (قوله يقال حصره الحج) في المختار حصره ضيق عليه  
 وأحاط به وبابه نصر والحصر العي وهو أيضاً ضيق الصدر يقال حصر صدره أى ضاق وبابه ما طرب وكل من  
 امتنع من شئ لم يقدر عليه فقد حصر عنه ولهذا قيل حصر في القراءات حصر عن أهله والحضور الذي لا يأتي  
 النساء والحصر بالضم اعتقال البطن قال ابن السكيت أحصره المرض أى منعه من السفر أو من حاجة يريد  
 وحصره العدو ويحصره أى ضيقوا عليه وأحاطوا به وبابه نصر وحصره أيضاً خاصرة وحصاراً وقال الاخفش  
 حصر الرجل فهو محصور أى حبسته وأحصره بوله أو مرضه أى جعله يحصر نفسه وقال أبو عمرو وحصره الشئ  
 وأحصره حبسه اه (قوله أيضاً يقال حصره) أى حبسه وضيق عليه وقوله وأحصره أى منعه من غرضه  
 ومشوده ووقوع الثاني في القرآن لا يخرج عن الفصاحة اه برماوى (قوله الحج) متعلق بالفوات ويتصور  
 فوات العمرة تبعاً للحج في حق القارن اه برماوى (قوله وما يذ كرمهما) أى من قوله ولو أحرم مرقى أو زوجة  
 بلاذن فلما كأمره تحليله اه ع ش ومن قوله كحومريض شرطه فهذا أيضاً زائد على ترجمة المتن (قوله  
 عن اتمام أركان حج أو عمرة) خرج بالاركان الواجبين كرمى الجمار والمبيت فلا يلزمهم فيها تحلل الحصر لانهم  
 متمكنون من التحلل بالطواف والحلق ويضع حجهم مجزياً عن حجة الاسلام ويجوز الرمي والمبيت بالهم اه شرح  
 مرر وعبارة حج نال منعه من الرمي أو المبيت لم يجز له التحلل أى تحلل الحصر المخرج من النسل لانه متمكن منه

يقال حصره وأحصره لكن  
 الأشهر الاول في حصر العدو  
 والثاني في حصر المريض  
 ونحوه (والفوات) الحج وما  
 يذ كرمهما وفوات الحج  
 بفوات وقوف عرفة (لحصر)  
 عن اتمام أركان الحج أو العمرة  
 بأن منعه عنه عد ومنه  
 أو كافر من جميع الطرق  
 (تحلل) بما يأتي قال تعالى  
 فان أحصرتم أى وأردتم  
 التحلل فالاستيسار من  
 الهدى وفي الصحيحين انه  
 صلى الله عليه وسلم تحلل



بالطواف والخلق ويقع حجه مجزىة عن حجة الاسلام ويجبر كل من الرمي والمبيت بدم وتزاع ابن الرفعة فيه بما مر  
 ان المبيت بسقط يادى عذري ديان الدم هنا وقع تابعاً ومشابه الوجوه في أصل الاحصار فلم ينظر والى  
 كونه ترك المبيت لعذر كما ينظر والى ذلك في أصل دم الاحصار فان قلت من الاعذار المستقلة للمبيت ثم الخوف  
 على المال والاحصار يحصل بالمنع الا يبذل مال وان قل فما الفرق قلت الفرق ان ذات المبيت ثم لم يتعرض له  
 الخوف منه يمنع لان الفرض انه أحصرهم عن الحج لا غير بخلافه هنا عني في منه من المبيت فان العدو متعرض  
 للمنع منه مثلاً لا يبذل مال وهذا هو الذي توجد فيه المشابهة للاحصار دون الاول اذ لا تعرض للخوف منه لمنع  
 نحو المبيت أصلاً فتأمل انتهت وقوله لانه متمكن من الطواف والخلق أى بالنسبة للتحلل الاول وأما الثاني  
 فيحصل بدم ترك الرمي فلا يرجع اه سم (قوله أيضاً عن اتمام أركان حج أو عمرة) شمل كلامه الحصر عن  
 الوقوف دون البيت وعكسه لكن يلزمه في الاول أن يدخل مكة ويحلل بعمل عمرة وفي الثاني ان يقف ثم يحلل  
 أى بالم يقف على ظنه انكشف العدو قبل ثلاثة أيام فيما يظهر أخذاً مما تقرر في العمرة ولا قضاء فهما على  
 تفصيل فيه وفي لزوم دم الاحصار ذكرته في شرح العباب عن المجموع وغيره اه حج وقوله ثم يحلل الظاهر  
 انه يتحلل بالرمي والخلق والذبح وانه لا يشترط الترتيب بينها وأما النية عند الرمي والخلق والذبح فيحتمل اعتبارها  
 نظر الى انه يريد الخروج من التملك ويحتمل اعتبارها في غير الرمي والخلق ولو فعل اثنين من الثلاثة حصل  
 التحلل الاول فيما يظهر ولو فاته الرمي اتجه توقف التحلل على الذبح عنه فان لم يجد صام عشرة أيام وتوقف التحلل  
 عليها أيضاً أخذاً من قولهم بمثل ذلك فيما لو فاته الرمي عند التحلل من الحج الخالي عن الحصر ثم رأيت في الروض  
 مانصه فان أحصر بعد الوقوف ولم يحلل حتى فاته الرمي والمبيت فعليه الدم أى ترك الرمي يحصل به والخلق  
 التحلل الاول ثم يطوف متى أمكن وقد تم حجه وعليه دم ثان للمبيت اه كذا بخط شيخنا البراسي بهامش شرح  
 البهجة وما يحتمل من تعدد التحلل خالفه السارح في شرح الارشاد وقرئ بما بينا ما نص في محل آخر وبهامشه  
 ويؤيد بحث شيخنا ما حكاه عن الروضة وبذلك يخص الفرق الا تبي في شرح قول المصنف وله التحلل في الحال في  
 الاطهر ان كان في كلامهم والا أمكن منه ظناً في الروض متصلاً بقوله وعليه دم ثان للمبيت مانصه ولا  
 قضاء باحصار بعد الوقوف وان صد عن عرفات فقط تحلل بأفعال العمرة ولا قضاء عليه اه واعلم ان ما حكاه  
 شيخنا عن الروض فيه نوع تصرف في اقطعه كما يعلم مما رجعت وان مفهوم قول الروض ولم يحلل حتى فاته الرمي الخ  
 ان له التحلل قبل فواته اه سم عليه واستنبط البلقيني من الاحصار عن الطواف ان من طاف وأقست قبل  
 الطواف ولم يحلها الا اقامة الظهر انما تيسر فاذا وصلت المحل يشعروا وصولها منه ملكة لعدم نفقة أو نحو خوف  
 تحالت بالنية والذبح والخلق وأيده بقول المجموع عن كثير من صد عن طريق ووجد طريقاً أطول ولم تكن  
 معه نفقة تنكفه بخار له التحلل وسبقه البارزى الى نحوه كما بسطت ذلك في الحاشية وقد ينظر في قوله لعدم نفقة بما  
 يأتي ان نحو نفقة النفقة لا يجوز التحلل من غير شرط وما في المجموع لا يؤيده لان الذي فيه محصر لانه صد عن  
 طريقه وتعدر عليه سلوك الطريق الاخرى بخار له التحلل لبقاء احصاره فتأمل اه حج (قوله أيضاً عن تمام  
 أركان الحج الخ) عبارة البهجة وشرحها عن وقوفه بعرفة وعن كعبة الله أى الطواف بها سواء أحصر عن  
 الرجوع أيضاً أم لا ثم قال في شرحها وخرج بالوقوف والطواف المتبوع بالسعي ما لو أحصر عن الوقوف وحده  
 أو عن الطواف وحده فاته في الاول يدخل مكة ويحلل بعمل عمرة كذا كرم في أصل الروضة في آخر البلبوني  
 الثانية يقف ثم يحلل كما تله في المجموع عن الماوردي وأقره وخرج بذلك أيضاً ما لو أحصر عن غير الاركان  
 كالرمي والمبيت فلا يجوز التحلل كذا في المجموع عن الروياني وغيره لتمكنه من التحلل بالطواف والخلق  
 ويجزىه عن نسكه والرمي والمبيت يجبر ان بالتم اه وفي شرح العباب لشيخنا حج وفهم من كلامه انه يتمتع  
 التحلل على من أحصر عن غير الاركان وبه صرح عن المجموع فقال عن الروياني وغيره لو أحصر بعد الوقوف



بعرفات ومنع ماسوى الطواف والسعي وتمكن منهم ما لم يجزله التحلل بالأحجار لم تكن منه بالطواف والخلق  
 ويلزم عدم ترك البيت وسبأى ما فيه اه سم (قوله بالحديبية) أى حين هم بالدخول منها الى مكة سنة  
 ست وتحلل معه أصحابه اه برماوى وقوله عنها أى عن مكة فالمرجع معلوم من السياق (قوله وكان محرما) أى  
 هو وأصحابه بالعمر من ذى الحليفة ميعات المدينة وفيه رد على الامام مالك رضى الله عنه حيث قال بعدم التحلل  
 في العمرة لسعة وقتها وقوله ثم أحاطوا قال السهيلي ان الصحابة لما حلقوا رؤسهم بالحديبية جاءتهم رج حلت  
 شعورهم وألقوا في الحرم فاستبشروا بقبول عمرتهم اه برماوى (قوله وقال لأصحابه الخ) وكانوا ألفا وأربعمائة  
 اه شرح مر وكان معهم سبع مائة بدنة فان كانت يشك على قضية الحديبية ان عثمان رضى الله تعالى عنهم  
 جلة أهل الحديبية وقد مكنته قرش من البيت حين أرسله اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فامتنع من  
 الطواف لكرامة ذلك مع منعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو مشهور مبسوط في السير فكيف جاز لسيدنا  
 عثمان رضى الله عنه التحلل مع التمكن من اتيانه بعمرته وقد اطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك وأقره  
 قلت يحتمل انه انما ترك الايمان بهما حين دخل مكة ومكنوه من البيت لان العمل لا يجب فوراً مع تجويزه انه  
 يتمكن منه بعد رجوعه الى النبي صلى الله عليه وسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم بان يزول المانع العام او وحده  
 باذنه صلى الله عليه وسلم لبقاء تمكينه وحده من البيت فانفق بعد ذلك المنع العام لعثمان وغيره كما يحتمل انه ترك  
 العمل ابتداء لاداء اجتهاده الى امتناع ذلك عليه مع كونه صلى الله عليه وسلم ممنوعاً عنه ثم منع هو منه أيضاً بعد  
 رجوعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فليتامل اه سم على حج (قوله وسواء أحصر الكل أم البعض)  
 أى وسواء كان المنع يقطع طريق أم بغيره وسواء حصل احياء الكعبة في ذلك العام أم لا وسواء كان العدو فرقا  
 أم فرقة واحدة اه سم (قوله أيضاً وسواء أحصر الكل أم البعض) هذا التعميم للرد على الخلاف وعبارة أصله  
 مع شرح مر وقيل لا تحلل الشرفمة القليلة لاختصاصها بالأحجار كالأخطأ الطريق أو مرضت والصحيح  
 الجواز كما في الحصر العام لما مر تأمل (قوله أيضاً وسواء أحصر الكل أم البعض) الاول هو العام والثاني هو  
 الخاص ومنه أى الخاص بالوجس ظمناً أو بدين وهو معصية وعاجز عن اتيان اعساره به لان مشقة كل  
 أحد لا تختلف بين أن يخمدل غيره مثلها وأن لا يتحمل وفارق جواز التحلل بالحجس عدمه بالمرض بانه لا يمنع  
 الاتمام بخلاف الحجس اه شرح مر وعبارة ابن الجلال الثاني من الموانع ما لو حبس ظمناً ولو بدين لم يعص  
 باستدائته وهو معصية التحلل حيث فخرج بظلمام اذا حبس بحق كل حبس بدين هو وسر به فليس له  
 التحلل ولا يصح منه بل يجب عليه أن يؤدي دينه فاذا أداه فان شاء أتم نسكه محالاً وان شاء أتم ما لا يخرج بل  
 يعص باستدائته ما لو عصى بها فان تاب فالقيام كما قاله شيخ مشايخنا العلامة عبيد الرؤف جواز التحلل كما  
 في نظيره من قسم الصدقات حيث يعطى اه فان كان الحج لم يتحلل الا بفعل عمرة انتهت (قوله ثم ان كان الوقت  
 الحج) شروع في تفصيل الجواز المدلول عليه باللام في قوله للحصر الحج وقوله ان كان الوقت واسعا هذا يتأتى في  
 الحج والعمرة وقوله والأي والابان ضائق الوقت ولا يكون الا في الحج فكان عليه ان يقول والا ولا يكون الا في الحج  
 اذ تبيره بوجه ان صورة الحج يكون الوقت فيها ضيقاً دائماً وأبداً وليس كذلك بل تارة وتارة وقوله في مدة يمكن  
 الحج متعلق بزوال سواء كانت هذه المدة ثلاثة أيام أو أكثر فمن علم ان الحصر يزول ويمكنه اداء الحج بعده امتنع  
 عليه التحلل سواء كانت المدة التي رجى الزوال فيها ثلاثة أيام أو أكثر وقوله في مدة ثلاثة أيام متعلق بزوال  
 أيضاً أى يتقن انه يزول في مدة ثلاثة أيام من الحصر فان علم انه لا يزول الا بعد زيادة على ثلاثة أيام فلا يمنع عليه  
 التحلل بل هو جائز وفي شرح ابن الجلال ما نصه وفرق بين الحج والعمرة بانه لو فرض عدم الحصر فيه فلا يمكن  
 تقديم التحلل منه أى الحج قبل فواته فليس في مثله على الاحرام الى القوان الزام بالانكاح لاف العمرة فان  
 الخروج منها بفعل أركانها موكول الى خبرته وليس لها زمن مخصوص فنظر فيها الى ثلاثة أيام لانه زمن قريب

بالحديبية لاصد المشركون  
 وكان محرماً بالعمرة فتحرم  
 حلق وقال لأصحابه قوموا  
 فاحرقوا ثم احلقوا وسواء  
 أحصر الكل أم البعض  
 منع من الرجوع أيضاً أم لا  
 ثم ان كان الوقت واسعا  
 فلا فضل تأخير التحلل  
 والابان كان في حج فلا فضل  
 تجيله



قاله العلامة عبد الرؤوف في الحاشية اه (قوله نعم قال الماوردي الح) استدراك على قوله فالأفضل تأخير التحلل  
 اه حل (قوله ولو تمكن من المضي بقتال الح) أما إذا تمكن بغير قتال وبذل مال كأن كان لهم طريق آخر  
 يمكن سلكه ووجدت شروط الاستطاعة فيلزمهم سلكه سواء طال الزمان أو قصر وان يتقنوا القوات فلو  
 فاتهم الوقوف بطول الطريق المسلول أو نحوه تحلوا بفعل عمرة ولا قضاء عليهم في الاظهر اه شرح مر  
 (قوله لم يلزمهم ذلك) أي المذكور من الجهاد وبذل المال بل يكره بذل المال للكفار لما فيهم من الصغار بلا  
 ضرورة ولا يحرم كالاتحرم الهدية لهم أما المسلمون فلا يكره بذهابهم والاولى قتال الكفار عند القدرة عليه  
 ليجمعوا لهم بين الجهاد ونصرة الاسلام واتمام النسك فان عجزوا عن قتالهم أو كان المانعون مسلمين فالاولى  
 لهم أن يتحللوا ويتحوزوا عن القتال تحزوا عن سفك دماء المسلمين ويجوز لهم أن أرادوا القتال لبس الدرع  
 ونحوه من آلة الحرب وتجب عليهم الفدية كلوا بلس الحرم المحيط لدفع حواجره اه شرح مر (قوله وان  
 قل) أي بالنسبة لما ينفعه في أداء النسك اه حل أي فلا عبرة بنحو درهم أو درهمين اه برماوى وفي  
 ع ش على مر ما نصه قوله أو بذل مال ظاهره وان قل وعليه فيمكن الفرق بينه وبين ما لو امتنع مالك الراحلة أو  
 الزاد الا بزيادة فافه حيث يجب شراؤها بزيادة لتفاهتها بان المذلول هنا ظلم محض بخلافه فيما مر فانه يتغابن  
 بينهما في البيع والشراء (قوله كحومريض شرطه) قضية اطلاقهم الا كفاء بوجود مطلق المرض وان خفي في  
 تحلل من شرط ذلك بالمرض ويحتمل تشييده بجميع التيمم والوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تتحمل عادة في اتمام  
 النسك اه شرح مر ومحل هذا اذا أطلقه فلا عينه فالمتجه انه لا بد ان يكون بحيث يصح التحلل به عند  
 الاطلاق فلا أثر لشرط التحلل بغيره اه سم على ج ويجوز اشتراط التحلل أو صيرورته حلالا بنحو المرض  
 كذلك يجوز اشتراط قلبه قال البلقيني او انقلاب وجهه مرة بما ذكر أيضا فله في الاولى اذا وجد العذر ان يقبل  
 بجمعة بالنية وينقلب في الثانية كذلك من غيرنية وتجزئه في المستثنين عن عمرة الاسلام بخلاف عمرة التحلل  
 بالاحضار مثلا لا تجزئه عن عمرة الاسلام لانها في الحقيقة ليست بعمرة بل أفعال عمرة اه ابن عبد الحق اه ع ش  
 على مر وفي شرح مر وان شرط قلب بجمعة بالمرض أو نحوه جاز كالأشراط التحلل به بل أولى فله في ذلك ان  
 يقبل بجمعة مرة اذا وجد العذر وتجزئه عن عمرة الاسلام والوجه انه لا يلزمه في هذه الحالة الخروج الى أدنى الحل  
 ولو يسيرا اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولو شرط ان ينقلب بجمعة مرة عند العذر فوجد العذر انقلب بجمعة  
 مرة وأجزأته عن عمرة الاسلام بخلاف عمرة التحلل بالاحضار عند القوان لا تجزئه عن عمرة الاسلام لانها في  
 الحقيقة ليست بعمرة وانما هي أفعال عمرة وحكم التحلل بالمرض ونحوه حكم التحلل بالاحضار اه وقوله  
 وتجزئه عن عمرة الاسلام قال في شرح العباب بعد بيان مستأني شرط القلب والانقلاب بجمعة مع الاجزاء عن عمرة  
 الاسلام عن البلقيني بخلاف عمرة التحلل بالاحضار أي عند القوان فلا تجزئ عن عمرة الاسلام لانها في الحقيقة  
 ليست بعمرة وانما هي أعمال عمرة اذ جعل لا ينقلب اليها وتلك القلب اليها ومن ثم لو مرض الشارط في مكة احتاج  
 الى الخروج الى أدنى الحل بخلاف من فاته الحج وقد أحرم به من مكة لا يلزمه الخروج الى أدنى الحل لانه ليس بمنع  
 أي حقيقة وقياس هذا ان من أحرم بالحج وشرط انه اذا صد عن الوقوف انقلب بجمعة مرة فاذا صد عنه انقلب بجمعة  
 تجزئه عن عمرة الاسلام وخرج الى أدنى الحل اذا لم يكن أحرامه بالحج في الحل ثم تلازمه في لزوم الخروج الى أدنى  
 الحل بان انقلاب الحج اليها بالشرط صيرها مقصودة بالفعل حيث تدوم بنية على إحرامه السابق فلا ينبغي ان يلزمه  
 الخروج الى أدنى الحل لان هذا ليس إحراما مبتدأ بها اه سم على ج (قوله أي التحلل بالعذر) فلا يجوز  
 شرطه بلا عذر أو حيث أراد ونحوه تطبيقا ما رواه أواخر الاعتكاف اه ج (قوله ان شرطه في إحرامه) عبارة  
 ج ان شرطه في التحلل بالمرض وقد فارتته بنية شرطه الذي تاقط به عقبة نية الاحرام بان وجدت قبل تمامها  
 فيما يظهر تطبيقا ما يأتي في الاستثناء في نحو الطلاق اه (قوله فله التحلل بسببه) أي كيان من نذر صوما وشرط

نعم قال الماوردي ان يتقن  
 زوال الحصر في الحج في مدة  
 يمكن ادراكه بعدها أو في  
 العمرة في مدة ثلاثة أيام امتنع  
 التحلل ولو تمكن من المضي  
 بقتال أو بذل مال لم يلزمه  
 ذلك وان قل اذ لا يجب  
 احتمال الظلم في أداء النسك  
 (كحومريض) من فاقده  
 نفقه ومضال طريق ونحوهما  
 ان (شرطه) أي التحلل  
 بالعذر في إحرامه أي انه  
 يحلل اذا مرض مثلاً فله  
 التحلل بسببه لما روى  
 الشيخان عن عائشة قالت  
 دخل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم



ان يخرج بغير إذن له ان يخرج منه عند وجود العذر اه شرح مر (قوله على ضباعة) هي أم حكيم ضباعة  
بضم الصاد المعجمة وبالباء الموحدة قويد الالف عين مهملة ثم جاء القرشية الهاشمية تروى عنها ابن عباس وجابر  
وغيرهما بنت الزبير هو أبو الحارث الزبير بضم الزاي مصغرا أحد أعمامه صلى الله عليه وسلم لانه ابن عبد المطلب  
هالك قبل النبوة وله ولديقال له عبد الله قتله الحجاج وهو أخو ضباعة من أبيها وأمه عمه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ولها أخ شقيق اسمه عبد الله أيضا ثبت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين ٧ وقتل في أحد وهو رمايشبه  
عند المحدثين بعبد الله بن الزبير بن العوام وهو غفلة فان عبد الله بن الزبير بن العوام توفي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهو ابن عشرين اه برماوى (قوله الاوجه) أى متوقعة لحصول وجع مستقبل بدليل ما بعده  
اه برماوى (قوله جى واشترطى) أى انوى الحج واشترطى التحلل بالمرض اذا حصل اه برماوى (قوله وقول  
الح) عطف تفسير لا شرطى ومحل كون قولها هذا شرطاً اذا توفى به الاشتراط هذا وهل اذا وجد مرضها بعد هذا  
القول تصير حلالاً بمجرد المرض أو تحتاج الى تحلل انظر اه شيخنا وجوابه يعلم من قول الشارح ولو قال الح أى  
فاذا قصد به بالمرض يكون حلالاً فلا قد لا والافحتاج الى تحلل بما يأتى بعبارة البرماوى قوله وقول الح عطف  
تفسير لا شرطى ومحل بكسر الحاء المهملة بمعنى التحلل لا بمعنى امير حلالا وان احتملته العبارة لما يأتى وقيل يفتح  
الحاء أى موضع أحل فيه وضمة برحسنتى فتح السين المهملة وناء التانيث الساكنة عائد لليلة والشكاية وهذا  
اه والرواية يجوز اسكان السين وفتح الناء وهل يصير الشخص بذلك حلالاً أولاً ولا بمن التحلل فيه نظر والاقرب  
انه ان نوى به الشرط صار حلالاً ولا فلا انتهت (قوله اللهم محلى) أى موضع أحل فيه وقوله حبستنى بفتح السين  
أى العلة أو الشكاية كذا قال صاحب الوافى من الخادم لازركشى وقال فى الكفاية فى قوله محلى بفتح الحاء كذا  
قاله شيخ الاسلام حج العسقلانى فى تخرىج أحاديث الرافعى اه زى وفى المختار ما وافق كلام الوافى حين قال  
وحل بالمكان من باب ردحلا ولا محلاً أيضاً بفتح الحاء والمحل أيضاً المكان الذى تحله اه ع ش على مر (قوله  
ولو قال اذا مرضت) أى مثلاً اه برماوى وهذا محترز الضمير فى قوله شرطه فكان عليه تأخير عماء بعده كما فعل  
حج فان ما بعده محترز نفس الاشتراط وهذا محترز الضمير وهو بعد التعبير بالاشتراط وعبارة حج وخرج بشرطه  
أى التحلل شرط صيرورته حلالاً بنفس المرض الح انتهت (قوله لانه لا يفيد زوال العذر) الضمير راجع للتحلل  
وعبارة شرح الروض لان التحلل لا يفيد زوال المرض ونحوه انتهت وقوله بخلاف التحلل بالاحصار أى فانه  
يفيد زوال العذر الذى هو المنع من مكة لاستغنائه عن دخولها اذا تحلل (قوله ولم يمكنه عمل عمرة) فان أمكنه ذلك  
بان منع من الوقوف فقط دون مكة تحلل بعمل عمرة من غير ذبح ومن غير حلق غير حلق العمرة ولا قضاء عليه اه  
شيخنا وهذا تقدم عن حج فى قوله وشمل كلامه الحصر عن الوقوف الح (قوله بذبح لما يجزى أضحية) أى من شاة  
أو بنية أو بقرة أو سبع أحدها اه شرح مر ويفرق المذبح على مساكين محل الحصر فان فقدت المساكين  
منه فرقه على مساكين أقرب محل إليه اه حج قال سم عليه مخالف مر فمنع نقله الى أقرب محل وأوجب  
حفظه الى ان يوجد أو حيث تدان خيف تله قبل وجودهم بيع وحفظه بل لو فقدوا قبل الذبح امتنع الذبح  
الى ان يوجدوا اذا فائدة فيه حيث تدان والتجبه أنهم اذا فقدوا قبل الذبح أو بعده تحلل فى الحال ولم يتوقف التحلل  
على وجودهم على ان لنا ان نقول ان التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف اليهم بل يكفى فيه الذبح فان  
فقدوا بعد الذبح فلا اشكال فى حصول التحلل قبل الصرف وعلم مما تقرر ان قدومهم مع القدرة على الهدى قبل  
الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال الى بلد الهدى كقوله بعض الطلبة اه بحروفه (قوله أيضاً بذبح حيث  
عذر) ظاهره عدم توقف التحلل على تفرقة اللحم وان وجبت اه ولا بأس بالاختصاص ما لم يوجد قبل بخلافه  
اه سم على حج (قوله حيث عذر) أى من حل أو حرم ويفرق لجه على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم  
فقرأه ولا يلزمه اذا حصر فى الحل ان يعبث به الى الحرم فانه صلى الله عليه وسلم ذبح هو وأصحابه بالحديبية وهو

لا يتأمل فى هذا فان أحدا  
قبل حنين اه معجمه

على ضباعة بنت الزبير  
فقال لها أردت الحج  
فقلت والله ما أجدي فى الا  
وجهة فقال جى واشترطى  
وقول اللهم محلى حيث  
حبستنى وقيس بالحج العمرة  
ولو قال اذا مرضت فاما حلال  
صلى حلالاً بنفس المرض  
من غير تحلل فان لم يشرطه  
فليس له تحلل بسبب ذلك  
لانه لا يفيد زوال العذر  
بخلاف التحلل بالاحصار  
بل يصبر حتى يزول عذره فان  
كان محرماً بعمرة أتمها أو حج  
وفاته تحلل بعمل عمرة  
ونحوه من زيادى ويحصل  
التحلل لمن ذكر ولم يمكنه عمل  
عمرة (بذبح) لما يجزى أضحية  
(حيث عذر) باحصار أو  
نحو مرض



من الحل وقضية اطلاق المصنف جواز الذبح في موضعه اذا أحصر في الحل ولو تمكن من بعض الحرم وهو الاصح في أصل الروضة وليس في نص الشافعي ما يخالفه وان زعم بعض المتأخرين وأقبحهم قوله حيث عذرائه لو أحصر في موضع من الحل وأراد أن يذبح بموضع آخر منه لم يجزوه وكذلك لان موضع الاحصار قد صار في حقه كنفس الحرم وهو نظير منع المتنفل الى غير القبلة من التحول الى جهة أخرى وانتقوا على جواز ايصاله الى الحرم لكنه لا يتحل حتى يعلم بخبره ثم يخبر من يقع في قلبه صدقه لا يجرد طول الزمن وأقبحهم أيضا انه لو أحصر في موضع من الحرم لم يجز نقله الى موضع آخر من الحرم والمنقول كما قاله الاذرعى ان جميع الحرم كالبعثة الواحدة اه من شرح مر (قوله خلق) أى ان جعلناه نسكا وهو المشهور لانه ركن من أركان الحج قد رعى على الاتيان به فلا يسقط اه شرح مر (قوله مع آية ولا تتحلوا رؤسكم) الشاهد في قوله حتى يبلغ الهدى محله والمراد بجعله المكان الذي يحل ذبحه فيه هو مكان الاحصار عند الشافعي ويؤيده محله كناية عن ذبحه في مكان الاحصار اه من الجلالين بتصرف وعبارة شرح مر ويؤيده محله نحره انتهت (قوله لا حنما لهما الغير التحلل) أى فاحتاج لما يخصهما بالتحلل وهو النية وهذا بخلاف نية الخروج من الصلاة حيث لا تجب وذلك لان الخروج من الصلاة وقع في محله فهو نظير التحلل يوم النحر في عدم الاحتياج الى النية لوقوعه في محله بخلافه هنا فانه وقع في غير محله فكان محتملا للتحلل وغيره فوجب النية لتخصيصه بالتحلل اه ج (قوله وبشرط ذبح) معطوف على قوله بنية أى يحصل التحلل بذبح خلق مع نية التحلل ومع شرط ذبح من نحو مريض أى زيادة على النية أى لا يلزمه الذبح الا اذا شرطه اه شيخنا (قوله من نحو مريض) اما المحصر فلا بد في تحلله من الذبح سواء شرطه أو لا بل ولو شرط عدمه أى الدم وعبارة الرض وشروطه فصل من تحلل الاحصار ولو مع الشرط أى شرط ان يتحلل اذا أحصر ولو شرطه بلا هدى فيما يظهر لزوم دم وانما لم يؤثر شرط التحلل بالاحصار في اسقاط الدم كما أثر فيه شرط التحلل بمرض أو نحوه لان التحلل بالاحصار جائز بلا شرط فشرطه لا غنى عنه انتهى (قوله فاذا لم بشرط الحج) أى سواء شرط عدمه أو أطلق اه شرح مر (قوله فان أمكنه) أى نحو المريض أو المعذور من حيث هو والشامل للمعصر وهذا قيد لقوله بذبح خلق أى محله ان لم يمكنه الوقوف فان أمكنه أى بالوقوف وبالتحلل المذكور اه شيخنا (قوله أتى به قبل التحلل الحج) أى ولا حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نحو حجة الاسلام في وقت آخر اه رشدي (قوله وذكر الترتيب الحج) فان قلت لم اشترط الترتيب هنا بخلافه في تحلل الحج قلت لان الحج بطول زمنه فوسع فيه بان جعل له تحللا وبعدم اشتراط الترتيب بخلاف ما هنا فانه لما لم يكن الا بواحد اشترط فيه الترتيب لعدم المشقة فيه ونظير ذلك العمرة فانها لما كانت كذلك اشترط الترتيب في تحللها اه ج بقى انه لم يشترط الترتيب على هذا الوجه بان يقدم الذبح وهلا اشترط تقديم الحلق اه سم عليه (قوله مع قرن النية بهما) فان قلت لم اشترط نية الحلق مقارنة له مع ان نية النسك تشملها ولا يشترطه في غير تحلل المحصر نية قلنا انما تشمل نية النسك من حيث وقوعه عن النسك وهو هالك واقعا عن النسك بل واقع تحللا فلا بد من النية عن الاصل في العمل فان قلت هلا اكتفى بالنية مع الذبح كما اكتفى بالنية في أول أفعال الوضوء ولم تجب عند كل فعل منه قلت يفرق بأن أفعال الوضوء معينة مضبوطة فكفت النية في أولها بخلاف التحلل فانه يختلف فتارة يكون بالذبح والحلق كهناء وتارة يكون بغير ذلك كاعمال العمرة فيما سياتى فلما لم يتعين وينضبط لم تكن النية عند الفعل الاول شاملة لما بعده من الأفعال وقضية هذا الفرق وجوب النية عند كل من أعمال العمرة فيما سياتى فليتنامل اه سم على ج (قوله أولى من تقييده بشاة) أى لا يلزمه ان غيره لا يجزى ولا يقال يفهم اجزاء غير الشاة بالاولى لا ما قول قدم في جزاء الصيدان البسطة لا تجزى عن الشاة وان كانت أكل منها اه ع ش (قوله بقيمة الدم) أى بالنقد الغالب ثم فان لم يكن به ذلك فاقرب البلاد اليه اه ج (قوله وجب صوم حيث شاء) ولا يجب عليه الفورية لعدم تعديه اه ع ش على مر (قوله

(خلق) لما مر مع آية ولا تتحلوا رؤسكم (بنية) أى التحلل (فهما) لا حنما لهما الغير التحلل (وبشرط ذبح من نحو مريض) فان لم يشترط تحلل بالنية والحلق فقط فان أمكنه الوقوف أتى به قبل التحلل بذلك وذكر الترتيب بين الذبح والحلق مع قرن النية بهما وذكر ما يتحلل به نحو المريض ومحل تحلله من زيادة اطلاق الذبح أولى من تقييده بشاة وما لزم المعذور من الدماء أو ساقه من الهدايا بذهب حيث عذرا أيضا (فان عجز) عن الدم (فطعام) يجب حيث عذر (بقيمة) للدم مع الحلق والنية (فان عجز وجب (صوم) حيث شاء (اكل مداوما) مع ذينك كما في الدم الواجب بالافساد (وله) اذا انتقل الى الصوم (تحلل حالا) بحلق نية التحلل فيه



فلا يتوقف التحلل الخ بخلاف من ترك الرمي الذي هو أحد أسباب التحلل فإنه يتوقف تحلله الثاني على الاتيان  
 بيده من صوم العشرة أيام اه برماوى (قوله فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام) وبه فارق توقف تحلل تارك  
 الرمي على بيده ولو صوم الان هذا تحللان فلا كبير مشقة عليه لو صبر بخلاف المحصر اه ج (قوله ولو أحرم  
 رقيق الخ) هذا شروع في الحصر الخاص وهو حصر السيد عبده والزوجة زوجته اه برماوى (قوله أو زوجته)  
 أى ولو أمة اذن لها سيدها اه سم على ج (قوله بلا اذن) ويصدق السيد بيمينته في عدم الاذن وفي  
 تصديقه في تقدم رجوعه على الاحرام تردد والوجه منه تصديق العبد لان الاصل عدم ما يدعيه السيد ويأتى  
 فيه ما ذكر في اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة ولو اذن له في احرام مطلق ففعل وأراد صرفه لنفسك  
 والسيد لغيره ففي المحاب وجهان أوجههما اجابة السيد حيث طلب الاقل وشمل كلام المصنف ما لو اذن له  
 في الاحرام ثم رجع قبل احرامه فأحرم غير علم برجوعه وما لو اذن له في الاحرام في وقت فأحرم قبله في وقت فان له  
 تحليله ما لم يدخل ذلك الوقت ومثله ما لو اذن له في الاحرام من مكان فأحرم من أبعد منه وما لو اذن له في الاحرام  
 بالعمرة فأحرم بالحج لانه فوقها وما لو اذن له في التمتع ورجع بينهما وما لو أحرم باذن ثم أفسده بجماع ثم أحرم  
 بالقضاء بلا اذن اه شرح مر (قوله فلما لك امره الخ) نعم لو سافرت معه وأحرمت بحيث لم تقوت عليه  
 استمتاعا بأن كان محرما ولم تطل مدة احرامها على مدة احرامه فليس له تحليلها على الارجاء وكذا لو أحرمت بنذر  
 معين قبل النكاح مطلقا أو بعده باذنه أو قضاء فوري ولو لم يزوج أو سيد المنع مطلقا ولو كانت الزوجة رقيقة  
 فلهما المنع وكذا المشتري من السيدة ان امتنع عليه تحليله لا اذن باذنه فيه ثبت الخيار ان جهل اه برماوى  
 (قوله أيضا فلما لك امره تحليله) محله اذ لم تكن الزوجة مستحقة لحبس نفسها بقبض المهر أو بعضه الحال ولم  
 تكن في نذر معين قبل النكاح أو بعده باذنه أو مسافرت معه بحيث لم تقوت عليه استمتاعا بأن كان محرما الخ  
 اه ابن الجلال (قوله من سيد أو زوج) قال في الروض وشرحه والامة المروجة اذا أرادت الاحرام تستأذن  
 وجوب الزوج والسيد لان لكل منهما حقا فاذا اذن أحدهما فلا أثر للمنع فان أحرمت بغير اذنه ما فكل  
 منهما تحليلها ذكره في المجموع اه (قوله أيضا من سيد) أى ما لم يكن الرقيق زوجا ولا موصى بمنعته فان كان  
 ذلك فالمعتبر اذن مالك المنع دون الرقة اه شرح مر وهذا اعتبار اذن مالك الرقة أيضا لعله العين مع احتمال  
 حصول ضرره بأعمال الحج الا ان يقال لا كان الاصل السلامة وقد نقل حتم من المنفعة المستأجر وذلك يستدعى  
 ان يتصرف فيه المستأجر بما أراد مما جرت به العادة وان احتمل معه الضرر والعبد لم يلتفت الى السيد اه  
 ع شر عليه (قوله أو زوج) يشمل السفيه ويشمل صغيرا يتأذى وطؤه فيعتد بأمره لها بالتحلل كالبالغ ولا مدخل  
 للولى في ذلك اه مر قال في شرح الروض وقضية كلامهم انه لو اذن الزوج لزوجته كان لا يوجبها منه وهو  
 ظاهر الا ان يسافر معها الزوج اه ومثل ذلك أو هو داخل فيهما لو سافر الزوج الحج فخرجت معه  
 ولم يصدر منه اذن لها ولا منع فليس للابوين المنع في هذه الحالة أيضا فيما يظهر لانها مسافرة معه سفر اجازة  
 ولهذا وجبت نفقة بنتها في هذه الحالة وصدق انه مسافر معها أى صاحب لها في السفر وقال في الروض هنا  
 \* (فرع) له حبس المعتدة أى منهما من الخروج اذا أحرمت وهى معتدة وان خشي الفوان أو أحرمت  
 باذنه ولا يحللها الا ان راجعها اه وقال في باب العدد \* (فرع) اذن في الاحرام ثم طلقها أى أو مات قبله بطل  
 الاذن ولا تحرم فان أحرمت لم تخرج من قبل انقضاء العدة وان مات الحج وان أحرمت باذن أو غيره ثم طلقها  
 أى أو مات وجب الخروج ان خافت الفوان والاباء اه وقال في شرح الروض هنا أيضا ولا يخالف هذا ما يأتى  
 من ان الامة المروجة تمتنع عليها الاحرام بغير اذن زوجها وسيد هالان الحج لازم له مرة فتعارض في حقها واجبان  
 الحج وطاعة الزوج فخارها الاحرام ونسب لها الاستئذان بخلاف الامة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما يأتى  
 في النفقات من ان الزوجة تحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج بخلاف الفرض ذكر ذلك

فلا يتوقف التحلل على  
 الصوم كما يتوقف على الاطعام  
 لطول زمنه فتعظم المشقة  
 في الصبر على الاحرام الى  
 فراغه (ولو أحرم رقيق) ولو  
 مكاتب (أو زوجة بلا اذن)  
 فيما أحرم به (فلما لك امره)  
 من سيد أو زوج (تحليله)



الزركشي وقياسه انه يحرم على الزوجة الحرة احرامها بالنفل اه وفيه تصريح بجواز الاحرام بغير اذنه كما هو  
 قضى من الاستدلال دون وجوبه أى في الفرض وقوله لازم للحرمة أى من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر اه مر  
 اه سم على ج (قوله بان يأمره بالتحلل) فان لم يأمر به جاز للرقيق التحلل وامتنع على الزوجة ولعل الفرق بين  
 الزوجة والقن حيث جاز له التحلل قبل أمر السيد ان الزوجة كانت من أهل الوجوب وهي مخاطبة بالحج في  
 الجملة كان أمرها أكدم من الرقيق فان جهة تقدير تمامه يقع نقلاً بخلاف الزوجة فان جهة اذنه وقع فرضاً  
 مطلقاً وخرجت به عن عهدة الواجب بل الظاهر من حال الزوج ان يستمر على عدم طلب التحلل بل الحياء قد  
 يحمله على الاذن لها في بقاء الاحرام اه ع ش على مر وعبارة تشرح مر والمراد بتحليل سببه انه يأمره  
 به لانه يتعاطى الاسباب بنفسه اذ غايته انه يستقدمه وينه المضي ويأمره بفعل المحظورات أو يظلمها به ولا  
 يرتفع الاحرام الا بذلك انتهت أى لا يزول الا بأمر من الخلق مع النية من ثم قال الامام قولهم له تحلل به مجاز عن  
 المنع في المضي فان قلت قياس ما مر في الممتعة عن الغسل من نحو الحيض من انه يغسلها مع النية أو عدمها  
 على ما مر انه هنا اذا امتنع بخلق رأسه مع النية أو عدمها فلا يجوز له فعل المحظورة قبل ذلك قلت يفرق بأن  
 الخلق هنا صورة محرم فلم يؤمر بمباشرة بخلاف الغسل ثم \* (تنبيه) \* قضية كلامهم في تفسيرهم التحلل بما  
 ذكرناه ليس له وطء الامتولا الزوجة قبل الامر بالتحلل في الفرض والنفل ويوجه بأن له قدرة على اخراجهما من  
 أصل الاحرام بالامر بالتحلل فلم يجز له الوطء قبله حتى تمتنع ومع ذلك لو قبل بجوازه حيث حرم الاحرام بغير اذنه  
 لم يبعد لامر عاصية ابتداء ودواما فليس فعلها محترماً وان انعقد صحيحاً حتى يمنعه من جهة الثابت قبل ذلك اه  
 ج (قوله فلهما التحلل حيث ذ) أى وجوباً في حق الرقيق والزوجة اه برماوى (قوله فيخلق الرقيق الخ) أى  
 فتحلله بالخلق والنسبة فقط وليس عليه مذيح ولا اطعام لعدم ملكه وعليه الصوم ولا يتوقف تحلله عليه وعبارة  
 الروض وشرحه فتى نوى العيد التحلل وخلق تحلل ولا يتوقف تحلله على الصوم لان منافعه لسببه وقد يستعمله  
 في محظورات الاحرام انتهت وعبارة تشرح مر وما لزم الرقيق من دم بفعل محظور كاللبس أو بالقنوات لا يلزم  
 سببه ولو أحرماً باذنه بل لا يجزى به اذا ذبح عنه ما لا ذبح عليه لكونه لا عاكساً وان ملكه سببه وواجبه الصوم  
 وله منه منعه ان كان يضعف عن الخدمة أو يناله به ضرر ولو أذن في الاحرام لانه لم يأذنه في موجب فأنوجب  
 بتمتع أو قران اذنه فيه لم يمنع منه لاذنه في موجب وان ذبح عنه السيد بعد موته جاز لانه حصل الياس من  
 تكفير مو التمسك بعد الموت ليس بشرط ولهذا التصديق عن ميت جاز وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم  
 سعدان يتصدق عن أمه بعد موتها فان عتق الرقيق وقدر على الدم لزمه اعتبار احواله الاداء والمكاتب يكفر باذن  
 سيده كالحرة لانه عاكس عليه فيجزى به ان يذبح عنه ولو في حياته ولو أحرماً البعض في نوبته وار تكب المحظور في  
 نوبته سيده أو عكسه اعتبر وقت ارتكاب المحظور انتهت أى فان كان في نوبته لزم الدم أو في نوبة السيد كفر  
 بالصوم كما يعلم من قوله فيما تقدم وما لزم الرقيق الخ اه ع ش عليه (قوله فعلم ان احرامها بغير اذنه صحيح)  
 ينبغى ان يكون ذلك في البالغ أخذاً بما تقدم ان الحر الصبي لا بد من اذنه ولو كان العبد لا بد من اذنه سيده اه  
 حل وقوله صحيح أى وجاز في الزوجة ما لم يمنعها كما أفاده الشيخ الطبري بخلاف الرقيق فانه حرام عليه ويجوز  
 له التحلل من غير أمر سيده وكان القياس وجوبه عليه لكن شبهة التمسك بالنسبة مع لزمه اه شورى  
 وعبارة ج وكان القياس وجوبه عليه لما فيه من الخروج عن المعصية لكن لما كان شبهة التمسك بالنسبة  
 مع شدة لزومه واحتمال ان السيد يأذنه في تمامه أيج له البقاء الى ان يأمر به السيد وجوبه حيث انتهت  
 (قوله فان لم يتحلا الخ) حتى لو أمر الزوج الزوجة بالتحلل فسكت ولم تشرع في التحلل بعدمضى امكان الشروع  
 فله حيث ذ وطؤها ويفسد به نسكها حيث لم تكن مكرهة اه مر اه سم على ج (قوله فله استيفاء  
 منفعته منها) حتى لو أمره بالذبح كان مذبوحاً لا بالنسبة لغير القن واستظهره الشيخ ابن حجر واعتمد

بأن يأمره بالتحلل لان  
 تقر بهما على احرامهما  
 يعطل عليه منافعهما التي  
 يستحقها فلهما التحلل حيث  
 فيخلق الرقيق وينوى التحلل  
 وتحلل الزوجة الحرة بما  
 يحلل به المحصر فعلم ان  
 احرامها بغير اذنه صحيح فان  
 لم يتحلا فله استيفاء منفعته  
 منها والاثم عليهما



شيخنا كوالله انه مبتدع مطلقا اه شوي بوعبارة شرح مر ويؤخذ من قولهم مذبح المحرم من الصدمية  
 ان القن لو ذبح صيدا ولو بامر سيد لم يحل وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى وان خالف في ذلك بعض أهل العصر  
 انتهت (قوله أيضا قل استيفاء منعه منهما) فبطور الزوج والزوجة والاثم عليها ويترك بين هذا وطء  
 المرتبة بأن حرمة وطء المرتبة أقوى لان الردة تركل العصمة وتؤول به الى الفراق ولا كذلك الاحرام فاندفع  
 ما للرافعي كالامام هنا اه ج (قوله وان أحرم ما بذنه الحج) ولورجع السيد عن اذنه قبل احرام الرقيق فله تحليله  
 كشره منه وان لم يعلم القن برجوعه كما لا يتصرف الوكيل بعد الغزل وقبل علمه والاولى ان يأذن له في  
 اتنامه قال العلامة عبد الرؤف وقضية القياس تصديق القن في عدم تقدم الرجوع على الاحرام كتظهير من  
 تصديق الوكيل في عدم تقدم الغزل على التصرف اه واستوجهه في النهاية وعلمه بان الاصل عدم ما يدعيه  
 السيد وجري عليه في التحفة واستظهر في المعنى تصديق السيد اه ابن الجلال (قوله فليس له تحليلهما) فلا  
 يحل السيد الرقيق وان أفسد نفسه لانه عقد لازم عقدا بذن سيده فلم يملك اخراجه منه كالنكاح ولا المشتري به  
 ذلك ولكن له فسخ البيع ان جهل احرامه وكذا لو أحرم بغير اذنه ثم أذن له في اتنامه أو أذن له في الحج فاحرم  
 بالعمرة أو أذن له في التمتع أو في الحج أو الافراد فترن اذلو جاز له تحليله لزم ان يحلله فيما اذن له فيه اه شرح  
 مر ثم قال ولو لو حجت خلية فافسده ثم نكحت أو مزوجة بذنه فافسده ثم أحرمت بالقضاء لم يملك منعها ولا  
 تحليلها منه ولو نذرت في سنة معينة ثم نكحت أو في النكاح باذن الزوج ثم أحرمت به في وقت لم يملك تحليلها ومثله  
 ما لو نذرت حجة لاسلام في هذا العام ثم نكحت فيه ولو خرج مكي يوم عرفة اليها فاحرمت معه لم يكن له تحليلها ولو  
 سافرت معه وأحرمت بحيث لم تقوت عليه استمتاعا بان كان محرما لم يكن له تحليلها ولو كانت الزوجة صغيرة  
 لا تطبق الوطء فاحرم عنها ولو لم يكوها غير عمرة أو أذن لها فيه لكونها عمرة لم يحلله تحليلها ويستحب للزوج  
 ان يحج بامرأته لا مربيها في الصحيحين ويستحب لها ان لا تحرم نفسها الا باذنه ولا يخالف هذا ما في الامة المروجة  
 انه يتمتع عليها الاحرام بغير اذنه سيدها وزوجها لان الحج لازم للعمرة أي من شأنه ذلك ولو صغيرة فيما يظهر ويحتمل  
 خلافه فتعارض في حها واجبان الحج وطاعة الزوج فخار لها الاحرام ونسب الاستئذان بخلاف الامة لا يجب  
 عليها الحج ويؤيد ذلك ما يأتي في النفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج  
 بخلاف الفرض ذكره الزركشي وقياسه انه يحرم على الزوجة الحرة احرامها بالنفل بغير اذن اه وقوله  
 ويستحب للزوج ان يحج بامرأته ولعل وجهه ان فيه اعادة لها على النسك وصون لها من الاحتياج الى من  
 يقوم بامرأته في غيبته وان فيه تسببا في غيبته في الطريق لانه ربما يطول سفره ويحتاج للمواقة اه ع ش  
 عليه (قوله ولو أذن لهما في العمرة الحج) ولو أذن له السيد في تمتع فله الرجوع بين النسكين فان قرن لم  
 يحلله ووجهه ان الاذن في التمتع اذن في النسكين غاية الامر انه قدم الاحرام بالحج على وقته المأذون فيه قال  
 العلامة عبد الرؤف ووجهه بان أجبر التمتع لو قرن بده مع انه قدم الحج على وقته المأذون فيه فلم يعدوا  
 ذلك مخالفة فلا يبعد هنا ثبوت القن مخالفة أيضا اه فليتأمل فانه في هذه الصورة قدم الاحرام على وقته  
 المأذون فيه وقد نصوا على ان تقديمه على الوقت المأذون فيه يجوز السيد تحليله ما لم يدخل الوقت وأيضا قد يرد  
 السيد منه بين النسكين ما يتمتع على المحرم كما طيادوا صلاح طبيب وقر بان الامتوا الفرق بينهما وبين قران  
 الاجبر المأمور بالتمتع واضع اذلا غرض المستأجر في تمتع الاجبر بالمخطورات بين النسكين بل ولو كان له  
 غرض في ذلك لا يعتبر لعدم ولايته عليه بخلاف السيد هنا فليتأمل اه ابن الجلال (قوله فحاشا له تحليلهما)  
 أي ولو لم يسبق من الاعمال الاعمال العمرة قط بل أو أقل ولا يشكل بما لو أحرم قبل الوقت أو المكان  
 المأذون فيه حيث لا يحلله بعد وصوله اليه لان أصل الاحرام هناك مأذون فيه بخلافه هنا اه سم على ج  
 (قوله بل له حبسهما للعدة) قال في الروض وشرحه (فرع) له حبس المعتدة عن الخروج اذا أحرمت وهي

وان أحرم ما بذنه فليس له  
 تحليلهما وسواء في ذلك الحج  
 والعمرة وان فرضه الاصل  
 في الحج في احرام الزوج ولو  
 أذن لهما في العمرة فحاشا  
 فله تحليلهما بخلاف عكسه  
 وليس له تحليل زوجته ولا  
 بآن بل له حبسهما للعدة  
 والبعض كل رقيق الا أن  
 تكون مهايأة



معتمدة وان خشيت القوات أو أحرمت بإذنه لسبق وجوب العدة ولا يحلها الا ان راجعها فله تحليلها ان أحرمت  
 بغير إذنه فان انتقضت عدتها ولم يراجعها مضت في الحج فان أدركته فذاك والا فله احكام من فاته الحج قال في  
 المجموع ولو أحرمت ثم طلقها لم يحل لها التحلل فان انتقضت عدتها فذكرت الحجة فذاك وان فاتها قال ابن المزيان  
 ان كل سبب وجوب العدة بخيار ونحوه فهي المقنونة والافق القضاء وجهان بناء على القولين في المحصر اذا  
 سلك طريقة انفاته اهـ وقضيته ترجع المنع وسيأتي في العدة ما يتعلق بالمسئلة ونقل الروايات فيما لو أحرمت  
 بحج تطوع ثم طلقت ثم اعتدت فقام الحجة قولين أحدهما يجب القضاء كالخطأ في العدة والثاني لا لعدم  
 تقصيرها قال في المجموع وهذا موافق لما ذكره ابن المزيان اهـ بحجوفه (قوله ويقع نسكه في نوبته) بان  
 تكون نوبته تسع جميع نسكه اهـ شرح هر (قوله جرى على الغالب) أي الغالب انه لا مهايأة اهـ شيخنا  
 (قوله ولا إعادة على محصر) أي سواء كان المحصر عاماً أو خاصاً كالمرض والزوجة والشرنمة القليلة اهـ برماوى  
 ومثله ج وفي سم عليه مانصه قوله بمحصر خاص أو عام قال الشارح في حاشية الايضاح في الكلام على  
 شروط وجوب الحج مانصه والمعتمد انه حيث حصل الامن للواحد من غير رفقة لم يشترط وجودهم ولا نظر  
 للوحشة لان الحج لا بد له وانما يمنع الخوف على شيء مما ذكره الوجوب ان كان عاماً فلو حج أول ما تمكن  
 فاحصر مع القوم ثم تحلل وما قبل قبل تمكنه لم يستقر في ذمته لعدم الخوف هنا غير مثله في خوف العدو واما لو  
 اختص الخوف أو المنع بشخص فاته لا يمنع الوجوب فيقضى من تركه على ما صوبه البقيسني وحزم به ابن  
 الرفعة وكذا السبكي فقال من حبسه سلطان أو عدو وعجز دون غيره لزمه الحج فيقضى عنه ويستيب ان أيسر  
 وانما يمنع الخوف الوجوب ان عم فاته قبل تمكن أحد من أهله بلده نص عليه ثم استنبط في موضع آخر من  
 ذلك ومما في الاحصار من ان الزوجة لا تحرم الا باذن الزوج انما هو آخر ما قلناه قضى من تركها ولا تعصى الا ان  
 تمكنت قبل النكاح وعبر الاذرعى بتقدير ذلك وقال صرح به الشافعي والاصحاب وقوله في الخادم في موضع  
 واعتمده وبحث في موضع آخر انما لو لم تستطع الا بعد النكاح اشترط في الوجوب رضی الزوج لكن اعترض  
 غير واحد ما ذكره بقول المجموع بقول الروايات لو حبس أهل بلد عن الحج أول ما وجب عليهم لم يستقر وجوبه  
 عليهم أو واحد منهم فهل يستقر عليه قولان أحدهما لا اهـ ويقولهم في محصر لم يستقر عليه الفرض تعتبر  
 استطاعته بعد زوال الحصر وهو يشمل الحصر الخاص وغيره وقد يجاب من جانب أولئك بان ما في المجموع مقالة  
 ولا يلزم من سكونه عليها اعتمادها لما علمت من النص واتفاق الاصحاب على ما يصرح بخلافها وكلامهم الا ترى  
 محمول على ما هنا فلن اعتمد ما في المجموع ان يرد ذلك بان غاية ما في الباب ان للشافعي فيما قولين وان الروايات  
 رجح أو نقل ترجيح أحدهما أو أقره النووي فهو المعتمد لظهور مدركه وعليه فلا استقرار على الزوجة اذا منعها  
 زوجها ولم تكن تمكنت قبل النكاح الى آخر ما أطالبه بما ينبغي الوقوف عليه وأما حاشية الشريفة  
 السهمودي اهـ (قوله أيضا ولا إعادة على محصر) ان قلت هلا وجب القضاء قياساً على القوات قلت لان المحصر  
 أذن له الشرع في الخروج من العبادات بالتم فكان وجهه غير واجب الاتمام فلا يجب تداركه بخلاف القوات اهـ  
 شوبري (قوله لعدم وروده الحج) ولانه صلى الله عليه وسلم قد أحصر معه في الحديبية ألف وأربع مائة ولم يعتصر  
 منهم في عمرة القضية في العام القابل لبعضهم أكثر ما قيل انهم سبعمائة ولم ينقل انه أمر من تخلف بالقضاء فعلم  
 ان تلك العمرة لم تكن قضاء ومعنى القضية المقاضات أي الصلح الذي وقع في الحديبية اهـ ج (قوله نعم ان سلك  
 طريقاً الحج) عبارة ج ولا يرد عليه ان المحصر يلزمه القضاء في صور بان آخر التحلل من الحج مع امكانه من غير  
 رجاء آمن حتى فاته الحج أو فاته ثم أحصر أو زال الحصر والوقت باق ولم يتحلل ومضى في النسك ففاته أو سلك  
 طريقاً آخر مساوياً للاول ففاته الوقوف وذلك لان القضاء في هذه كلها القوات لا المحصر انتهت (قوله أيضا  
 نعم ان سلك طريقاً الحج) هذا الاستدراك ضروري في الصورة الاولى اذا تقدم أن الاحصار هو المنع من جميع الطرق

ويقع نسكه في نوبته  
 فليس للسبكي تحليله فاطلاقهم  
 انه كالرفيق جرى على الغالب  
 (ولا إعادة على محصر) تجل  
 لعدم وروده ولان القوات  
 نشأ عن الاحصار الذي لا يمنع  
 له فيمنع ان سلك طريقاً آخر



وعلمه وجوب الاعادة في الاول انه في الحقيقة لم يحصر وعلمته في الثانية انه ينسب الى تقصير هذا وهو عز قوله  
 مساو يا وقوله غير متوقع سيأتي في قوله فان نشأ عنه الح تكا كان الاظهر جمعها في محل واحد اه شيخنا (قوله  
 مساو بالاول) وبالاولي ما اذا كان اقرب بخلاف الابد كما قال في الروض فان فاته الحج لطوله أو معوبته  
 تحال بافعال العمرة ولا قضاء عليه اه سم على ج (قوله فان كن نسكه) أي الذي أحصر عن اتمامه  
 حصر اعلم أو خاصا كما أطلقوه اه ج (قوله من سنى الامكان) بياسا كنه تخففة والنون مخدوفة للاضافة اه  
 شيخنا (قوله والنذر) أي حيث استقر في ذمته بان تذر في سنة معينة وفوته فيها مع الامكان أو أطلق ومضى زمن  
 يمكن فيه النسك والا فلا شيء عليه اه ع ش على م ر (قوله كحجة الاسلام في السنة الاولى) أي وكذا غير  
 معين اه سم على ج (قوله اعتبرت استطاعته بعد) نعم الاولى انه ان بقي من الوقت ما يسع الحج ان يحرم ولا  
 يجب وان استقر الوجوب بحضه لكن بحث الاذرع في بعيد الدار اذا غلب على ظنه انه لو أخر عجز عن الحج فيها  
 بعد ان يلزمه الاحرام به في هذا العام اه ج (قوله أي بعد زوال الحصر) أي الزمن الذي تعتبر فيه  
 الاستطاعة فيها امر قال شيخنا وهذا يفيد ان الاستطاعة في زمن الاحصار ولو خاصا غير معتبرة فراجع اه  
 برماوى (قوله وابتداءه) أي من هذا المحرم أو ابتداءه ج اه سلطان وحيث قد قوله لا يجوز أي لما فيه من  
 ادخال ج على ج أو لما فيه من التلاعب فاندفع بكلام سلطان الاعتراض على قول الشارح لا يجوز بأنه تقدم  
 أنه يجوز الاحرام بالحج في غير أشهره وينتقد عمرة وحاصل الجواب ان المعنى ان ابتداءه حيث لا يجوز لهذا المحرم  
 أو ابتداءه حقا فلا ينافي انه يجوز لتخصيص آخر ان يحرم بالحج في هذا الوقت وينتقد عمرة اه شيخنا (قوله تحلل  
 بفعل عمرة) ولا يحتاج لنسك العمرة لكن لا بد من نية التحلل بها قال سم على ج ينبغي عند كل منها أي من  
 أعمالها اذ ليست عمرة حتى يكفى لها نية في أولها اه سلطان وعبارة ج ومن فاته الوقوف بعزرا أو غيره تحال  
 فور وجوبه بالتلا يصير محرما بالحج في غير أشهره مع كونه لم يتحصل منه على المقصود اذا الحج عرفة كما روى استمر  
 على انه بقاء احرامه الى العام القابل لم يجزه لان احرام سنة لا يصلح لاحرام سنة أخرى قال الاذرعى لانعلم أحدا  
 قال بالجواز الاروايه عن مالك رضي الله عنه انتهت وعبارة الروض وشرحه فصل من فاته الوقوف لزمه التحلل  
 بافعال عمرة مثل شقنصارة الاحرام كذا قاله الرافعي وهو كما قال السبكي يوهى عدم لزوم تحلله وليس كذلك  
 فالمنقول في المجموع وغيره لزمه كذا زاده المصنف وانه يحرم عليه استدامة احرامه الى قابل لزوال وقته  
 كلابتداء نواستداه حتى ج به من قابل لم يجزه كما نقله ابن المنذر عن الشافعي لخروجه من الحج بقوات  
 وقته كما اقتضاه كذا سم الشافعي قال السبكي وليس مراده انه يخرج منه بالكفاية ولكنه شبه القوات بالفساد وهذا  
 بخلاف ما لو وقف فانه يجوز له ان يصار الاحرام للطواف والسعي لبقائه وتتما مع تبعيتهما للوقوف فانه الركن  
 الاعظم ولا يتقلب بحج الذي تحلل منه عمرة ولا بعيد السعي ان كان قد سعى للقعود ولا يجزه عن عمرة الاسلام لان  
 احرامه انقضى لنسك فلا ينصرف الا نحر كعكسه ولا يجب الرمي والمبيت بمكة وان بقي وقتها انتهت (قوله بان  
 بطواف ويسعى الحج) وله تحللان يحصل أولهما باو واحد من اثنين وهما الحلق والطواف المتبوع بالسعي أو غير  
 المتبوع به فان حلق فقط حصل له التحلل الاول وان بقي عليه الطواف وحده أو مع السعي اما اذا طاف وسعى أولم  
 يسع لكونه قد سعى بطواف القدوم حصل له الثاني وكذا اذا طاف وسعى أولم يسع لاسم فانه يحصل له التحلل  
 الاول فاذا حاق حصل له الثاني اه من شرحى م ر وشرح الروض بنوع تصرف فان عبارتهم في هذا  
 المعنى فيها خفاء وعبارة ج في شرح الارشاد الصغير أوضح من عبارته في شرح المنهاج ومن عبارة شرح م ر  
 وشرح الروض ونصها وتحلله الثاني فراجع من عمل العمرة والاول فراجع من بعضها وهو الحلق أو الطواف  
 المتبوع بسعى بقى اه سم على ج والقبلى يتبنى على الاول والثاني ما تقدم من حل المحظورات بعضها  
 بالاول وبعضها بالثاني (قوله ان لم يكن سعى بعد طواف قدوم) فان كان سعى لم يعد اه شرح م ر (قوله

مساو بالاول أو صابر احرامه  
 غير متوقع زوال الاحصار  
 ففاته الوقوف فعليه الاعادة  
 (فان كان) نسكه (فسرضا  
 في ذمته ان استقر) عليه  
 كحجة الاسلام بعد السنة  
 الاولى من سنى الامكان  
 وكلا عدا والنذر كلوا شرع  
 في صلاة فرض ولم يمتها بقى  
 في ذمته (والا) أي وان لم  
 يستقر كحجة الاسلام في  
 السنة الاولى من سنى  
 الامكان (اعتبرت استطاعته  
 بعد) أي بعد زوال الحصر ان  
 وجد وجوب والا فلا (وعلى  
 من فاته وقوف) يعرفه  
 (تحلل) لان استدامة  
 الاحرام كابتداءه وابتداءه  
 حيث لا يجوز ذكروا وجوب  
 التحلل من زيادته يحصل  
 (بفعل عمرة) بأن يطوف  
 ويسعى ان لم يكن سعى  
 بعد طواف قدوم ويحلق  
 فان لم يمكنه عمل عمرة تحلل بما  
 مرفى المحصر



وعليه (م) أي ان كان حراماً كان رقية فراجع الصوم اه سم على ج أي صوم العشرة (قوله أيضاً  
وعليه (م) و يدخل وقت وجوبه بالخول في هذا القضاء وجواز مدخول وقت الاحرام بها من قابل وان لم يحرم  
على المعتمد وان مشى الماتن رحمه الله تعالى على انه لا يخبر به ذبحه الا بعد الاحرام بالقضاء بخلاف الصوم عند  
الجزء عنه فلا يدخل وقته الا بالاحرام بالقضاء اتفاقاً وكلام النووي في الايضاح ظاهر فيه اه ابن الجلال (قوله  
واعادة قورا) لم يقل هو ولا غيره هنا مثل ما تقدم في الاقسام من قولهم وقع الاعادة عن القاسد ويتأدى بها  
ما كان يتأدى بالاداء لولا الفساد من فرض الاسلام او غيره والظاهر ان يأتي مثله هنا يقال ويتأدى بالاعادة  
ما كان يتأدى بالفائت من فرض الاسلام او غيره حرره تأمل (تبيينه) هل يلزمه الاحرام بالقضاء من مكان  
الاحرام بالاداء على التفصيل السابق في قضاء القاسد او يفرق بأن التضييق في الافساد أظهر منه في الفوات  
أو يفرق بين التفويت فيكون كالافساد لتساويهما في تمام التعدي بين الفوات فلا يلزمه الا من ميقن  
طريقه ولا يراعى الفائت كل محتمل والا قرب الى كلامهم الاول باطلاً ثم رأيت المجموع قال عن الاصحاب  
وعلى القارن القضاء قارناً يلزمه ثلاثه دماء دم الفوات ودم القران الفائت ودم ثالث القران الماتية في القضاء  
ولا يستحق سدا عنه بالافراد في القضاء لانه توجه عليه القران بدمه فلا يستحق سدا عنه بالافراد اه فافهم  
ذلك انه يتعين مراعاة ما كان عليه احرامه في الاداء فلو احرم من ذي الحليفة فقات ثم أتى في القضاء على قرن لزمه  
ان يحرم من مثل مسافة الحليفة فيؤيده توجههم رعايه ذلك في الافساد بل الاصل في القضاء ان يحكى الاداء  
وهذا عينه موجود في صورة الفوات ولا تنظر لفرق السابق غير ان التعدي بالافساد ليعلم ان الفوات لا يخلو من  
تضييق اه ج (قوله تطوعاً كان أو فرضاً) تعميم في الفورية وفي شرح ج تخصيص الفورية بما اذا كان  
الذي فأت تطوعاً وفي شرح ابن الجلال ما نصه وهل يخص الفورية بالنقل أو نعم الفرض صريح شرح المنهج  
وظاهر الفرر الثاني وكلام الامام النووي في الايضاح ظاهر فيه وتخصيصها في التحق والامداد وتخصيصه وتخصيص  
الايضاح بالنقل ثم قال اما الفرض فهو باق كما كان من توسيع وتضييق كفي الروضة وأصلها وان نوزع فيه اه  
وفرق بلبذه العلامة عبد الرؤف في حاشيته على الشارح وفي شرح المختصر بما هو مختص في حاشيته الايضاح  
وهو انه في التطوع ألزم نفسه به تبرعاً من غير الزام فشد عليه لانه يعني الفوات لا يخلو عن تقصير بخلاف  
الفرض فانه ملزم به ابتداءً فبقى كما كان اه وليست فيه فانه لا يخلو عن وقته اذا الزامه نفسه به غاية ما فيه  
انه يصير كالغرض ابتداءً فاذا صار كذلك وظنهم بعدم الفورية في قضائه أعني الغرض وانه يبقى كما كان فليكن  
النقل كذلك وينافي فتوى عمر رضي الله عنه بوجوب القضاء من قابل ولم يقل به أحد بل فتوى عمر رضي الله عنه  
مع عدم انكار الصحابة رضي الله عنهم المعداد اجاعاً سكوياً بذلك يؤيد ما في شرح المنهج من عدم التفصيل  
اذ يبعد ان هباراً ومن معرضي الله عنهم كانوا كلهم متبطلين فلي تأمل ذلك اه بحرقه (قوله ان هباراً) هو  
ابو عبد الله هبار بن بفتح الهاء وتشديد الباء الموحدة قواً خرماء ابن الاسود القرشي الصحابي أسلم بعد الفتح وكتب  
النبي صلى الله عليه وسلم اه برماوى (قوله خطأنا العبد) بفتح العين للهمله وتشديد الدال أي العبد في أيام  
الشهر وضمر المتكلم اما الهبار بتعظيم نفسه أو لولا صحابه وهو أظهر اه برماوى (قوله واسعوا) لعل عبر  
رضي الله عنه علم انهم لم يكونوا ساعوا بعد طواف القدوم وانهم ممن لم يطلب منهم طواف القدوم لكونهم  
من أهل مكه مثلاً اه برماوى (قوله فحجوا) فيه اعادة الفورية في القضاء حيث عبر بالقاع في فحجوا ويتعبد  
العام بالقابل اه برماوى (قوله وأهدوا) بفتح الهمزة يقال أهدى له واليه اه مختلر اه ع ش على  
مر (قوله فصيام ثلاثة أيام في الحج) أي ج القضاء أي بعد الاحرام اه ج فلا يصح تقديم صومها عليه اه  
سم عليه (قوله ولم ينكروه) أي فكان اجاعاً اه ج أي سكوياً (قوله بان حصر فسلك الحج) هذا مفهوم  
الاستدراك الذي ذكره أو لا قوله نعم ان سلك طريقاً آخر مساوياً بالحج وعليه فكان الاولى ان يعقبه فعلم من

(و) عليه (دم) وتقدم انه  
كدم المنع (واعادة) قورا  
الحج الذي فاته بفوات  
الوقوف تطوعاً كان أو  
فرضاً كفي الافساد والاصل  
في ذلك ما رواه مالك في موطنه  
بان سدا صحاح ان هباراً بن  
الاسود جاء يوم الخروج  
ابن الخطاب بنجرهديه  
فقال يا أمير المؤمنين انما أنا  
العبد وكأنظن ان هذا اليوم  
يوم عرفة فقال له عمر اذهب  
الى مكة فطف بالبيت أنت  
ومن معك واسعوا بين الصفا  
والمروة وانحر واهد بان  
كان معكم ثم احلقوا أو  
قصروا ثم ارجعوا فاذا كان  
علم قابل فحجوا وأهدوا فمن  
لم يجد فصيام ثلاثة أيام في  
الحج وسبعة اذار جعتم  
واشهر ذلك في الصحابة ولم  
ينكروه وانما تجب الاعادة  
في فوات لم يشأ من حصر  
فان شأ عنه بان حصر  
فسلك طريقاً آخر



الاستدراك المتقدم وما ذكره هنا من القوان إذا نشأ من حصر فيه تفصيل تارة تجب معه الإعادة وأشار إليه بالاستدراك المتقدم وتارة لا تجب معه وهو ما أشار إليه هنا قائل اه ع ش (قوله أطول وأصعب) أي وقد أجماع نحو العدو إلى سلوكه اه غ (قوله كمن حصر مطلقاً) أي سواء صار الإحرام أولاً وقيل في تفسير الإطلاق أي من جميع الطرق اه شيخنا (حاشية) ومن علق السفر ولو قصيرا احتجاب بخل المسافر لاهله هدية الخبر الوارد في ذلك وليس عند قريه ومانه ارسال من يعلم بقدمه إلا أن يكون في قافله اشهر عند أهل البلد وقت دخوله أو يكره أن يطرقهم ليلا ويستحب أن يتلقى المسافر وإن شال له أن كان حاجا قبل الله حرك وغفر ذنبك وأخلف نقتلك فإن كان غازيا قبل له الحمد لله الذي نصرك وأكرمك وأعزك والسنة أن يبدأ عند قدمه بأقرب مسجد إلى منزله فيصلي فيه ركعتين نيية صلاة القدر وتسبب التسمية وهي طعام يفعل لقدر المسافر كما سيأتي بيانه في الوليمة إن شاء الله تعالى انتهى شرح م ر أي فيسن المسافر بعد قدمه أن يفعلها اه ع ش عليه في البر ماوى أنه يسأل لاهله وأمدائه فعلها اه وفيه أيضا ما نصه ويندب للحاج الدعاء لغيره بالفرق وإن لم يسأله ولغيره صلاه الدعاء بها وفي الحديث إذا ثبت الحاج فسلم عليه وصاحبه ومراه أن يدعو لك فإنه مغفوره قال العلامة المناوي ظاهره أن طلب الاستغفار منه مؤقت بما قبل الدخول فإن دخل فإن لكن ذكر بعضهم أنه يعتذر أربعين يوما من مقدمه وفي الأحياء عن عمر رضي الله عنه أن ذلك عند قبلة الحج والمحرمة وصفر وعشرين يوما من ربيع الأول وعليه فيقول الحديث على الأولوية فالأولى طلب ذلك منه حال دخوله فله به بخل أو يلهو انتهى والله أعلم بالصواب

أطول وأصعب من الأول  
أوصار الإحرام متوقفاً زوال  
الحصر ففاته وتخلل بعمل  
عمرة فلا إعادة عليه كافي  
الروضة كأمها لأنه بذل ما  
في وسعه كمن أحصر مطلقاً  
واته أعلم

\*(تم الجزء الثاني من حاشية شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري بحمد الله وعونه  
وحسن توفيقه ويتلو بعون الله الكلام على ربيع العائلات فأول الجزء الثالث  
كتاب البيع نسأل الله أن يعيننا عليه وعلى ما بعده من بقية الكتاب بحسنه وكرمه  
قال مؤلفه وكلن الفراغ من تحرير هذا الجزء المبارك يوم الاحد  
نصف شهر ربيع الاول سنة ١١٧٩ من الهجرة النبوية  
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام  
وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً  
آمين آمين  
آمين

\*(تم الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ سليمان الجليل على شرح المنهج لشيخ  
الاسلام زكريا الانصاري ببلده الجزء الثالث أوله كتاب البيع)\*







\* (فهرست الجزء الثاني من حاشية الجليل على شرح المنهاج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري) \*

صفحة	مجلد
٢	باب صلاة الجمعة
٣٧	فصل في الاغتسال المستنوية في الجمعة وغيرها
٥٤	فصل في بيان ما تترك به الجمعة وما لا تترك به
	الحج
٦٦	باب صلاة الخوف
٧٨	فصل في لباس
٩٢	باب في صلاة العيدين
١٠٥	باب في صلاة كسوف الشمس والقمر
١١٤	باب في الاستسقاء
١٢٨	باب في حكم تارك الصلاة
١٣٢	كتاب الجنائز
١٥٦	فصل في تكفين الميت وجمعه
١٦٧	فصل في صلاة الميت
١٩٥	فصل في دفن الميت
٢١٧	كتاب الزكاة
٢٣٨	باب زكاة الثابت
٢٥١	باب زكاة النقد
٢٥٩	باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
٢٧١	باب زكاة الفطر
٢٨٤	باب من تلزمه زكاة المال وما تحب فيه
٢٩١	باب اداء زكاة المال
	صحيحة
٢٩٦	باب تحجيل الزكاة فائدة كرمه
٣٠٢	كتاب الصوم
٣١٠	فصل في أركان الصوم
٣٣١	فصل في شروط وجوب صوم رمضان والحج
٣٣٦	فصل في فدية قوت الصوم الواجب
٣٤٦	باب صوم التطوع
٣٥٤	كتاب الاعتكاف
٣٦٥	فصل في الاعتكاف المنذور
٣٧٠	كتاب الحج
٣٩٥	باب المواقيت
٤٠٧	باب الاحرام
٤١٩	باب صفة النسك
٤٢٧	فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات
	وسنن
٤٥٢	فصل في الوقوف بعرفة والحج
٤٦٠	فصل في البيت بجزءه
٤٦٩	فصل في البيت بمنى
٤٨٧	فصل في أركان الحج
٥٠٢	باب ما حرم بالاحرام
٥٤١	باب في الاحصار والفوان

\* (تمت) \*















